

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية ، ١٤٤٠هـ
 فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين ، محمد بن صالح

القول المفيد على كتاب التوحيد . / محمد بن صالح العثيمين - ط14-

القصيم ، ١٤٤٠ هـ

٨٦٩ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين ؛ ١١)

ردمك : ۰ - ۹۷۸ - ۲۰۳ - ۸۲۰۰ و ۹۷۸

٢ - العقيدة الإسلامية . أ . العنوان

۱ - التوحيد . ديوي ۲٤٠

166. / 766

رقم الإيداع: ٦٤٤ / ١٤٤٠ ردمك: ٠ - ٩٤ - ٢٠٠ – ٢٠٠ - ٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة

لِؤَسَيْنَةُ ٱلشَّيْخِ مُجَمَّدِ بْنِ صَالِح الْمُثْمَيْنَ الْجَيْرَية

إلا لمن أراد طبع الكتاب لتوزيعه خيريًا بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة الرابعة عشرة

43314

يُطلب الكتاب من:

مُؤَسَّسَ إِذَ الشَّيْخِ مُحِمَّدِ بْنِصَالِح الْعُثِيكِيزَ الْجَيْرَةِ

الملكة العربية السعودية

القصيم - عنيزة - ١٩٢١ ص . ب : ١٩٢٩

هاتف: ۱٦/٣٦٤٢١٠٧ - ناسوخ : ۲۰۰۹/۳٦٤٢١٠٠

جـــوال : ٠٥٠٠٧٣٣٧٦٦ جــوال المبيعات : ٥٥٠٠٧٣٣٧٦٠

www.binothaimeen.net info@binothaimeen com

الموزع المعتمد و الحصري في جمهورية مصر العربية

دار الدُّرَّة الدولية للطباعة و التوزيع

١٣٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الحي الثامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة .

هاتف و فاکس : ۲۲۷۲-۵۵۲ - محمول : ۱-۱-۱-۵۵۷-۶٤

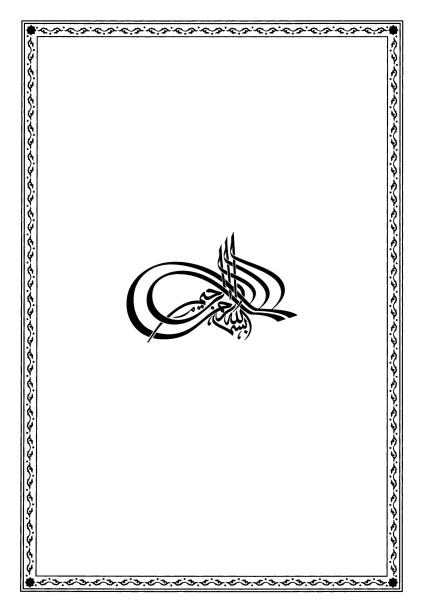


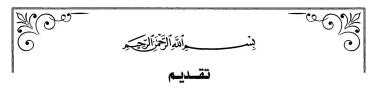
سلَّسلَة مُولِّفات نَضِلَة الِنَيْخِ

# القَوْلُ المَفِيدَعَلَىٰ إِنْ الْمُؤْيِدِعَلَىٰ يُذِي الْمِثْلِيْنِ الْمُؤْيِدِ عَلَىٰ الْمُؤْلِدُ الْمُؤْيِدِ عَلَىٰ الْمُؤْيِدِ عَلَىٰ الْمُؤْلِدُ الْمُؤْيِدِ عَلَىٰ الْمُؤْيِدِ الْمُؤْيِدِ عَلَىٰ الْمُؤْيِدِ عَلَىٰ الْمُؤْيِدِ عَلَىٰ الْمُؤْيِدِ عَلَىٰ الْمُؤْيِدِ عِلَىٰ الْمُؤْيِدِ عِلَىٰ الْمُؤْيِدِ عِلْمُ الْمُؤْيِدِ عِلَىٰ الْمُؤْيِدِ عِلَىٰ الْمُؤْمِدِ عِلَىٰ الْمُؤْمِدِ عِلَىٰ الْمُؤْمِدِ عِلَىٰ الْمُؤْمِدِ عِلَىٰ الْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ عِلَىٰ الْمُؤْمِدِ عِلَىٰ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ عِلَىٰ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ اللْمُودِ اللْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ اللْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِي الْمُؤْمِدِ الْمُؤْمِدِي الْمُؤْمِدِي الْمُؤْمِ الْمُؤْمِدِي الْمُؤْمِدِي الْمُؤْمِدِي الْمُؤْمِدِي الْمُؤْمِدِي الْمُؤْمِدِي الْمُؤْمِدُ الْمُؤْمِدِي الْمُؤْمِدِي الْمُو

لفَضِيلَة الشَّيْخ العَلَامَة مِحَدَّ بَرْصَالِح العثيمين عَمَّاللَه لَهُ ولوالدَّنِه وَالمُسُلِمين

مِن إصْدَالِت مؤسّسة النّبخ محَدثِن صَالِحالمشيميّن الخيرِّية





إنَّ الحَمْدَ شهِ، نَحْمَدُهُ، ونَسْتَعِينُهُ، ونَسْتَغْفِرُهُ، ونَعُوذُ باللهِ مِنْ شُرورِ أنفُسِنَا ومِنْ سَيَّئَاتِ أَعْمِالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لهُ، ومَنْ يُضْلِلْ فلَا هادِيَ لهُ، وأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وحدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وأَشْهَدُ أَنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورَسُولُهُ، صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وأَصْحابِهِ ومَنْ تَبِعَهُمْ بإحْسَانِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وسلَّمَ تَسْلِيمًا كثيرًا.

أَمَّا بَعْدُ: فلقَدْ كان مِن الأعهالِ الجَلِيلة لصاحِب الفَضِيلة شيخِنا العلَّامة الوالد محمَّد بن صالحِ العُثَيْمِين رَحِمَهُ اللَّهُ، عنايتُه البالغةُ بمتُون العَقِيدة وحِرْصُه على شَرْحِها والتَّعْليق عَلَيها وتَقْريبها لطُلاب العِلم والدَّارسين؛ وذلِك لتَقْرير وبَيَان عَقِيدة السَّلف الصَّالح رِضوانُ اللهِ عليهِمْ - فِي التَّوحِيد الَّذِي هُوَ حَقُّ الله على العَبِيد.

وكانَ مِنْ توفِيقِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَسَّر لفَضِيلَته رَحَمُهُ اللهُ شَرْحَ (كتاب التَّوجِيد الَّذِي هُوَ حَقُّ اللهُ عَلَى العَبِيد) لشَيْخِ الإسْلامِ محمَّد بنِ عبدِ الوَهَّابِ، اللَّتوفَّى عامَ (١٢٠٦ه)(١) ، تغمَّده اللهُ بواسِع رحمتِه ورضوانِه وأَسْكنَهُ فَسِيحَ جنَّاتِه، وجزاهُ عنِ الإسلامِ والمسلمينَ خيرَ الجُزَاء، و«كتابُ التَّوجِيد» كتابٌ جامِعٌ مُختصرٌ مُفيد، اشْتَمَلَ على تقريرِ العَقِيدَةِ الصَّحيحةِ وبيانِ ما يُضادُها، وقد أَثنَى عليْهِ العُلهاءُ -رحمَهُمُ اللهُ تَعالى - وأَوْصَوْا بحِفْظِه لِوضُوحِ بَيانِهِ واحتِصارِ عِباراتِهِ (١)، وشرَحَهُ شيْخُنَا -رَحِمُهُ اللهُ تَعالَى - عَلَى طلبَتِهِ في جامِعِهِ بعُنيزَةَ عِدَّة مَرَّاتٍ.

وبَعدَ تَفريغِ وَقائِعِ تِلكَ الدُّرُوسِ العِلْمِيَّةِ مِنْ أَشْرِطَةِ التَّسْجِيلِ نُشرِ الشَّرَّ في كتابٍ مَطبوعِ بعُنوانِ (القَوْلُ الْمَفِيد على كِتابِ التَّوْحيد) عامَ (١٤١٤هـ)، ثُمَّ إِنَّه بعدَ اطَّلاعِ فَضيلتِهِ -رحَمَّهُ اللهُ تَعالَى- عليْهِ رَأَى أَنَّ مِنَ الْمُهِمِّ أَنْ يَقْرَأَ الشَّرْحَ مِنْ أَجْلِ إِخْراجِهِ عَلَى الوَجْهِ المَرْضِيِّ،

<sup>(</sup>١) ترجم له الكثيرون ، انظر: الأعلام للزركلي (٦/٧٥٣)، عنوان المجد في تاريخ نجد لابن بشر (٦/١)، روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام لابن غنام (١/ ٢٠٨، ٢/ ٩٠٠).

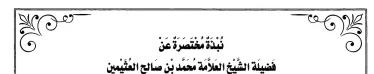
<sup>(</sup>٢) انظر: تيسير العزيز الحميد (ص: ٢٤)، الدرر السنية (١/ ٣٧٧)، الفتاوي السعدية (ص: ٣٨)، وغيرها.

فَبَادَرَ إِلَى ذلكَ وحَذَفَ مَا لَا يُحْتَاجُ إِلِيهِ، وزَادَ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، لِتكُونَ هِيَ النُّسخةَ المُعتمَدةَ، وتَـوالَتْ طَبعاتُه منذُ عامِ (١٤١٧هـ)، وهَاهُـوَ اليومَ فِي مُقدِّمـةِ إصداراتِ مُؤسَّسةِ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ صالِح العُثَيْمِين الحَيريةِ فِي طَبعةٍ مُمَيَّزةِ.

نسألُ الله تَعالَى أَنْ يَجْعَلَ هَذَا العَمَلَ خالِصًا لَوَجْهِهِ الكريمِ، مُوافِقًا لَمُرْضَاتِهِ، نافِعًا لعِبادِهِ، وأَنْ يَجْزِيَ فَضِيلَةَ شَيْخِنَا عنِ الإسْلامِ والمُسْلِمِينَ خيْرَ الجزاءِ، ويُضاعِف لهُ المُثُوبَةَ والأَجْرَ، ويُعْلِيَ دَرجَتُهُ فِي المَهْدِيِّينَ؛ إنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ وبَارَكَ عَلَى نَبِينًا محمَّدٍ وعَلَى آلِهِ وأَصْحَابِهِ والتَّابِعِينَ لهُمْ بإحْسانٍ إلى يَوْمِ الدِّينِ.

> القِسْمُ العِلْمِيُّ فِي مُوَّسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بنِ صالِحِ العُثَيْمِينِ الخَيْرِيَّةِ ٤ ذُو الحِجَّة ١٤٣٩ ه

> > -4, S/m



#### ¥371- 1731 €

a, 8/0

#### نَسَبُهُ وَمَوْلِدُهُ:

هُو صاحِبُ الفضِيلةِ الشَّيخُ العالِمُ المحقِّق، الفَقِيه المفسِّر، الوَرع الزَّاهد، مُحمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آل عُثَيْمِين مِنَ الوهبَةِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ.

وُلِد فِي ليلةِ السَّابِعِ والعِشرينَ مِن شَهرِ رمَضانَ المبارَك، عامَ (١٣٤٧هـ) فِي عُنَيْرَةَ -إِحدَى مُحافَظات القَصِيم- فِي المملكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

#### نَشْأَتُهُ العلْميَّة :

أَلحقَهُ والدُه -رَحِمهُ اللهُ تَعَالَى- لِيتعلَّمَ القُرآنَ الكَريمَ عندَ جَدِّه مِن جِهةِ أُمَّه المعلِّم عَبْد الرَّحن بن سُلَيْهان الدَّامِغ -رَحِمهُ اللهُ-، ثمَّ تعلَّم الكِتابة، وشيئًا مِن الحِسابِ، والنُّصُوص الأَدبيَّة؛ فِي مدرسةِ الأُستاذ عَبْدالعزيزِ بن صالِحِ الدَّامِغ -رَحِمهُ اللهُ-، وذلكَ قبلَ أَنْ يَلْتَحِقَ بمَدْرسة المعلِّم عليِّ بنِ عَبْداللهُ الشَّحيتان -رَحِمهُ اللهُ تَعَالَى- حيثُ حَفِظَ القُرآنَ الكَريمَ عندَه عن ظَهْرِ قَلْبٍ وليَّا يتجاوز الرَّابعة عَشْرةً مِن عُمُرِه بَعْدُ.

وبتوجيه مِن والدِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أَقْبَلَ على طلَب العِلم الشَّرعيِّ، وكانَ فضيلةُ الشَّيْخِ العَلَامةُ عَبْدُ الرَّحْن بنُ ناصرِ السَّعْديُّ -رَحِمُهُ اللهُ- يُدرِّس العُلوم الشَّرعيَّة والعَربيَّة فِي الجَامِع الكَبِير بعُنَيْزَة، وقد رَبَّب اثنَيْنِ (١) مِن طَلَبته الكِبار لِتَدريسِ المُبتدِئينَ مِنَ الطَّلَبة، فانضَمَّ الشَّيْخُ إِلَى حَلقةِ الشَّيْخُ عِمَّدِ بنِ عَبْد العزيزِ المطوّع -رَحِمَهُ اللهُ- حتَّى أَذْرَكَ مِنَ العِلم -فِي التَّوْجِيد، والفِقه، والنَّحو- ما أَذْرَكَ.

ثُمَّ جَلَس فِي حَلقة شَيْخِه العَلَّامَة عَبْد الرَّحمن بنِ ناصرِ السَّعْديِّ -رَحِمُهُ اللهُ-، فدرَس

<sup>(</sup>١) هما الشَّيْخان محمد بن عَبْد العزيز المطوع، وعلي بن حمد الصالحي رحمهما الله تَعَالَى.

عليه في التّفسِير، والحَديث، والسّيرة النَّبويَّة، والتَّوحِيد، والفِقه، والأُصول، والفَرائِضِ، والنَّحْو، وحَفِظَ مُحْتَصراتِ المُتُونِ فِي هذِهِ العُلُوم.

ويُعَدُّ فضيلةُ الشَّيْخ العلَّامَة عَبْدُ الرحمن بنُ ناصرِ السَّعْديُّ –رَجِمَهُ اللهُ– هُو شيخَه الأوَّلَ؛ إِذْ أَخَذ عَنْهُ العِلْمَ –مَعْرفةً وطَرِيقةً– أَكْثَرَ مَمَّا أَخَذ عَنْ غَيرِهِ، وتَأَثَّر بمَنْهجِه وتَأْصِيلِه، وطَريقةِ تَدْريسِه، واتّباعِه لِلدَّليل.

وعِندَما كانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرحمن بنُ عليِّ بن عودانَ –رَحِمُهُ اللهُ– قاضيًا فِي عُنَيْزَةَ قرَأ عليه فِي عِلم الفَرائضِ، كما قَرأ علَى الشَّيْخ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي –رَحِمَهُ اللهُ– فِي النَّحو والبَلاغَة أثناءَ وُجودِه مُدَرِّسًا في تِلكَ المَدِينة.

وليًّا فُتِحَ المَعْهَدُ العِلْمِيُّ فِي الرِّياضِ أَشارَ عليه بعضُ إِخْوانِه<sup>(١)</sup> أَنْ يَلْتَحِقَ بِهِ، فاستَأْذَنَ شيخَه العَلَّامَةَ عَبْدَ الرَّحمنِ بنَ ناصرِ السّعْدِيَّ –رَحِمَهُ اللهُ– فأَذِنَ له، والتَحَق بالمَعْهَدِ عامَيْ (١٣٧٢–١٣٧٣هـ).

ولقَدِ انتفعَ -خلالَ السَّنتَيْن اللَّتَيْن انتظَم فِيهما فِي مَعهدِ الرِّياضِ العِلْمِيِّ- بالعُلماءِ الَّذِين كانُوا يُدرِّسونَ فِيه حِينذَاكَ، ومِنْهُمُ: العلَّامَةُ الْمُفَسِّرُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الأَمِين الشَّنْقِيطِيُّ، والشَّيْخُ الفَقِيه عَبْدُ العزيزِ بنُ ناصرِ بنِ رشيدٍ، والشَّيْخُ المُحدِّثُ عَبْدُ الرحمنِ الإِفْرِيقِيُّ -رَحَهُمُ اللهُ تَعَالَى-.

وفي أثناء ذلك اتَّصلَ بسَماحةِ الشَّيْخِ العَلَّامةِ عَبْدِ العزيزِ بنِ عَبْدِ الله بنِ بَازِ -رَحِمُهُ اللهُ-، فقرَأ عليه في المسجِد: مِن صَحِيحِ البُخارِيِّ، ومِن رَسائِل شَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ؛ وانتفَع به في عِلم الحَدِيث، والنَّظرِ في آراءِ فُقهاءِ المَّذَاهِب والمُقارَنةِ بينَها، ويُعدُّ سماحةُ الشَّيْخِ عَبْدُ العزيز ابنُ بازٍ -رَحِمُهُ اللهُ- هو شَيْخَهُ النَّانِي فِي التَّحْصِيلِ والتَّاثُّرِ بِهِ.

ثُمَّ عادَ إِلَى عُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ)، وصارَ يَدْرُسُ علَى شَيْخِهِ العَلَّامةِ عَبْدِ الرَّحْنِ بنِ ناصرِ السَّعْدِيِّ، ويُتابعُ دِراسَتَهُ انتِسَابًا فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ، الَّتِي أَصْبَحَتْ جُزْءًا مِنْ جامِعَةِ الإِمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإِسْلامِيَّةِ، حتَّى نالَ الشَّهادَةَ العالِيَةَ.

<sup>(</sup>١) هو الشَّيْخ على بن حمد الصَّالحي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

#### ندريسه

تَوَسَّمَ فِيهِ شَيْخُهُ النَّجابَةَ وسُرْعةَ التَّحْصِيلِ العِلْمِيِّ فشَجَّعَهُ علَى التَّدرِيسِ وهُوَ ما زالَ طَالِبًا فِي حَلقتِه، فبَدَأ التَّدرِيسَ عامَ (١٣٧٠هـ) فِي الجامِع الكَبيرِ بعُنيْزةَ.

وليًّا تخرَّجَ فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ فِي الرِّياضِ عُيَّنَ مُدَرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ بعُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ).

وفي سَنَةِ (١٣٧٦هـ) تُوُفِّيَ شَيْخُهُ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحنِ بنُ ناصرِ السّغدِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فَتَوَلَّى بعدَه إمامَةَ الجامِعِ الكَبيرِ فِي عُنَيْزَةَ، وإمامَةَ العِيدَيْنِ فِيها، والتَّدْرِيسَ فِي مكتبةِ عُنَيْزَةَ الوَطَنيَّةِ التَّابِعةِ لِلجامِعِ؛ وهِي التِي أُسَّسَها شيخُه -رَحِمَهُ اللهُ- عامَ (١٣٥٩هـ).

وَليَّا كَثُرُ الطَّلبَةُ، وصارَتِ المكتبةُ لا تَكْفِيهِم؛ بدَأْ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَةُ اللهُ- يُدرِّسُ فِي المسجِدِ الجامِعِ نَفْسِهِ، واجتمَعَ إلَيْهِ الطُّلَّابُ وتَوافَدُوا مِنَ المملكةِ وغيرِها؛ حتَّى كانُوا يَبْلُغونَ المِئاتِ فِي بعضِ الدُّرُوسِ، وهؤلاءِ يَدْرُسُونَ دِراسَةَ تَحصيلِ جادٌ، لَا لِمُجرَّدِ الاستِهاعِ. وبَقِيَ على ذَلكَ -إمامًا وخَطيبًا ومُدرِّسًا- حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

بَقِيَ الشَّيْخُ مُدرِّسًا فِي المُعْهَدِ العِلْمِيِّ مِن عامِ (١٣٧٤هـ) إِلَى عامِ (١٣٩٨هـ) عندَما انتقَلَ إِلَى التَّدرِيسِ فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ وأُصُولِ الدِّينِ بِالقَصِيمِ، التَّابِعَةِ لجامِعةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلامِيَّةِ، وظلَّ أُستاذًا فِيها حتَّى وفاتِه -رَهِهُ اللهُ تَعَالى-.

وكانَ يُدرِّسُ فِي المسجِد الحَرامِ والمسجِد النَّبُويِّ، فِي مَواسِم الحَجِّ ورمَضانَ والإِجازاتِ الصَّيْفِيَّة، مُنذُ عام (١٤٠٢هـ) حتَّى وفاتِهِ -رَحِمُهُ اللهُ تَعَالَى-.

وَللشَّيْخِ -ِّرَحِمَهُ اللهُ- أُسلوبٌ تَعْليمِيٌّ فَريدٌ فِي جَودتِهِ ونَجاحِهِ، فهُو يُناقِشُ طُلَّابَهُ ويَتقبَّلُ أَسئِلَتَهُم، ويُلقِي الدُّرُوسَ والمُحاضَراتِ بهِمَّةٍ عالِيَةٍ ونَفْسٍ مُطْمَئنَّةٍ واثِقَةٍ، مُبْنَهِجًا بنَشْرِهِ لِلعِلْم وتَقْرِيبِهِ إِلَى النَّاسِ.

## آثَارُهُ العِلْمِيَّةُ:

ظَهَرَتْ جُهُودُهُ العَظِيمةُ -رَحِمُهُ اللهُ تَعَالَى- خِلالَ أَكْثَرَ مِن خَسِينَ عامًا مِنَ العَطاءِ والبَذْلِ فِي نَشْرِ العِلْمِ والتَّدْرِيسِ والوَعْظِ والإِرْشادِ والتَّوْجِيهِ وإِلْقاءِ المُحاضَراتِ والدَّعْوةِ

إِلَى اللهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

ولقَدِ اهتَمَّ بالتَّالِيفِ، وتَحريرِ الفَتاوَى والأَجْوبة، التِي تَمَيَّرَتْ بالتَّاصِيلِ العِلْهِيِّ الرَّصِينِ، وصَدرتْ لَهُ العَشَراتُ مِنَ الكُتُبِ والرَّسائِلِ والمُحاضَراتِ والفَتاوَى والخُطَبِ واللَّقاءاتِ والمَقالاتِ، كَمَّا صدَرَ لَهُ آلافُ السَّاعاتِ الصَّوْتيَّةِ التِي سَجَّلَتْ مُحاضَراتِه وحُطَبَهُ ولِقاءاتِهِ وبراحِهُ الإِذاعِيَّةَ ودُرُوسَهُ العِلْميَّةَ؛ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَريم، والشُّرُوحاتِ المُتميِّزةِ لِلحَديثِ الشَّريفِ والسُّرُعيَّةِ والنَّحْويَّةِ.

وَإِنفَاذًا لِلقَواعِدِ والضَّوابِطِ والتَّوْجِيهاتِ التِي قَرَّرها فَضيلتُهُ -رَحِمُهُ اللهُ تَعَالَى- لِنَشْرِ مُؤلَّفاتِه، ورَسائِلِه، ودُرُوسِه، ومُحاضراتِه، وخُطبِه، وفَتاواه، ولقاءاتِه؛ تَقُوم مُؤسَّسةُ الشَّيْخِ مُحمَّدِ بنِ صالِحٍ العُنْيُمِين الخَيْرِيَّةُ -بعَوْنِ اللهِ وتَوْفِيقِه- بوَاجِبِ وشَرَفِ المَسْؤُوليَّةِ لإِخْراجِ كافَّةِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ والعِنايَةِ بها.

وبِناءً على تَوْجِيهاتِه -رَجِمُهُ اللهُ تَعَالَى- أُنْشِئَ لَهُ مَوقِعٌ خاصٌّ على شَبَكةِ المَعْلُوماتِ الدَّوْلِيَّةِ<sup>(۱)</sup>، مِن أَجْلِ تَعْمِيمِ الفائِدَةِ المَرجُوَّةِ -بعَوْنِ اللهِ تَعَالَى-، وتَقدِيمِ جَمِيعِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ مِنَ المُؤلِّقَةِ أَنْ المُؤلِّقَةِ عَالَى-، وتَقدِيمِ جَمِيعِ آثارِهِ العِلْمِيَّةِ مِنْ اللَّوْلَقَاتِ والتَّسْجِيلاتِ الصَّوْتِيَّةِ.

### أَعْمَالُهُ وجُهُودُهُ الْأُخْرَى:

إِلَى جانِبِ تِلكَ الجُّهُودِ المُثْمِرَةِ فِي مجَالاتِ التَّدْرِيسِ والتَّالْيفِ والإِمامَةِ والخَطابَةِ والإِفْتاء والدَّعْوةِ إِلَى الله -سُبحَانَهُ وتَعَالَى- كانَ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخ أَعهالٌ كَثيرِةٌ مُوَفَّقَةٌ مِنْهَا:

- عُضوًا فِي هَيْتُه كِبارِ العُلماء فِي المَمْلكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّة، مِن عام (١٤٠٧هـ) حتَّى وفاته.
- عضوًا فِي المَجْلِس العِلمِيِّ بجامِعةِ الإمامِ مُحمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميَّةِ، فِي العامَيْنِ السَّرِن (١٣٩٨ ١٣٩٨).
- عضوًا في تَجْلِسِ كُلِّيَةِ الشَّرِيعةِ وأُصُولِ الدِّينِ، بفَرْعِ جامِعةِ الإمامِ مُحمَّدِ بنِ سُعُودٍ
   الإسلاميَّةِ في القَصِيمِ، ورَئِيسًا لقِسْمِ العَقِيدةِ فِيها.

- وفي آخِرِ فَترةِ تَدريسِهِ بالمَعْهَدِ العِلْمِيِّ شارَكَ فِي عُضويَّةِ لَجْنَةِ الخِطَطِ والمَناهِجِ لِلمَعاهِدِ العِلْمِيَّةِ، وأَلَّفَ عَدَدًا مِنَ الكُتُبِ المُقَرَّرةِ فِيهَا.
- عُضوًا فِي لَجْنَةِ التَّوْعِيةِ فِي مَوْسِمِ الحَجِّ، مِن عام (١٣٩٢هـ) حتَّى وفاته -رَحِمَهُ اللهُ
   تَعَالَى-، حيثُ كانَ يُلقِي دُرُوسًا ومُحاضراتٍ فِي مكَّة والمَشاعِر، ويُمْتِي فِي المَسائِلِ
   والأحكام الشَّرعيَّة.
- تَرَأَّسَ جَمَعَيَّةَ تَحفيظِ القُرْآنِ الكَريمِ الخَيريَّةَ فِي عُنَيْزَةَ مُنْذُ تَأْسِيسِها عامَ (١٤٠٥هـ) حتَّى وفاته.
- أَلقَى مُحاضراتٍ عَديدةً داخِلَ المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ على فِثاتٍ مُتنوِّعةٍ مِنَ النَّاسِ،
   كمَا أَلقَى مُحاضراتٍ عَبْرَ الهاتِفِ على تَجمُّعاتٍ ومَراكِزَ إسلاميَّة فِي جِهاتٍ مُحتلفةٍ مِنَ العالم.
- مِن عُلماء المملكة الكِبارِ الذِين يُجيبُونَ على أَسئلةِ المُسْتَفسِرِينَ حولَ أَحكامِ الدِّينِ
   وأُصُولِه؛ عَقِيدةً وشَريعةً، وذَلكَ عَبْرَ البَرَامِجِ الإِذاعيَّةِ فِي المملكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ،
   وأشهرُها بَرْنامَجُ (نُورٌ عَلَى الدَّرْبِ).
  - ا لَنَذَرَ نَفْسَهُ لِلإِجابَةِ علَى أَسئلةِ السَّائِلينَ؛ مُهاتَفةً ومُكاتَبةً ومُشافَهةً.
    - ا رَتَّبَ لِقاءاتٍ عِلميَّةً مُجَدُّولَةً، أُسْبُوعيَّةً وشَهْريَّةً وسَنَويَّةً.
  - ا شارَكَ في العَدِيد مِنَ المُؤتَمَراتِ التِي عُقِدَت فِي المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.
- ولاَّنَه يَهتُمُّ بالسُّلُوكِ التَّربويِّ والجانِبِ الوَعْظِيِّ اعتنَى بتَوْجِيهِ الطُّلَابِ وإِرشادِهِم إِلَى سُلُوكِ النَّهَجِ الجَادِّ فِي طَلَبِ العِلْمِ وتَحْصيلِه، وعَمِلَ عَلَى استِفْطابِهِمْ والصَّبْرِ عَلَى تَعْلِيمِهِمْ وَتَحَمُّلِ أَسْتلتِهِمُ المُتَعَدِّدةِ، والاهتهامِ بأُمُورِهِمْ.
- ولِلشَّيخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أَعَهالٌ عَديدةٌ فِي مَيادِينِ الخَيْرِ وأَبوابِ البِرِّ ومجَالاتِ الإِحْسانِ إلى النَّاسِ، والسَّعْيِ فِي حَوائِجِهِمْ وكِتابَةِ الوَثَائِق والعُقُودِ بَيْنَهُمْ، وإِسداءِ النَّصِيحَةِ لهُمْ بِصِدْقٍ وإِخلاصِ.

#### مَكَانَتُهُ العلْميَّةُ:

يُعَدُّ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ الذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ -بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ- تَأْصِيلًا وَمَلَكَةً عَظِيمةً فِي مَعرِفَةِ الدَّلِيلِ واتَّبَاعِهِ واستِنْبَاطِ الأَحْكامِ والفَوائِدِ مِنَ الكِتاب والسُّنَّةِ، وسَنْرِ أَغْوارِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ مَعَانِيَ وإغرابًا وبَلاغَةً.

وَلِيَمَا تَحَلَّى بِه مِن صِفاتِ العُلَمَاءِ الجَليلةِ، وأَخلاقِهِمُ الحَميدَةِ، والجَمْعِ بَيْنَ العِلْمِ والعَمَلِ؛ أَحَبَّهُ النَّاسُ مَحَبَّةً عَظِيمَةً، وقَدَّرَهُ الجَميعُ كُلَّ التَّقديرِ، ورَزَقَهُ اللهُ القَبُولَ لَدَيْمِمْ، واطْمَأْنُوا لِاخْتِيارَاتِهِ الفِقْهِيَّةِ، وأَقْبَلُوا عَلَى دُرُوسِهِ وفَتاواهُ وآثارِهِ العِلْمِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ مَعِينِ عِلْمِهِ، ويَسْتَفِيدُونَ مِنْ نُصْحِهِ ومَواعِظِهِ.

وقَدْ مُنِحَ جائِزةَ المَلِك فَيْصَل -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَ- العَالَيَّةَ لِخِدْمَةِ الإِسلامِ عامَ (١٤١٤هـ)، وجاءَ في الحَيْثِيَّاتِ التِي أَبْدَتُها لجُنَّةُ الاخْتِيار لمُنْجِهِ الجائِزَةَ مَا يَأْتِي:

- أَوَّلًا: تَحَلِّيهِ بَأَخْلاقِ العُلَماءِ الفاضِلَةِ التِي مِنْ أَبْرِزِها: الوَرَعُ، ورَحابَةُ الصَّدْرِ، وقَوْلُ
   الحَقِّ، والعَمَلُ لَمُسْلحةِ المُسلمِينَ، والنُّصحُ لِخَاصَّتِهِم وعامَّتِهِم.
  - ثانيًا: انتِفاعُ الكَثيرِينَ بعِلْمِهِ؛ تَدْرِيسًا وإِفتاءً وتَأْلِيفًا.
  - ثالثًا: إلقاؤُهُ المُحاضَراتِ العامَّةَ النَّافِعةَ فِي مُحْتَلَفِ مَناطِقِ المملكةِ.
    - رابعًا: مُشاركتُه المُفيدةُ فِي مُؤتَمَراتٍ إسلاميَّةٍ كَثيرةٍ.
- خامِسًا: اتّباعُه أُسلوبًا مُتميّزًا في الدَّعْوةِ إلى الله بالحِكْمَةِ والمَوْعِظةِ الحَسنةِ، وتَقْدِيمُهُ
   مَثلًا حَيًّا لِمَنْهَج السَّلَفِ الصَّالِح؛ فِكْرًا وسُلُوكًا.

#### عَقيُهُ:

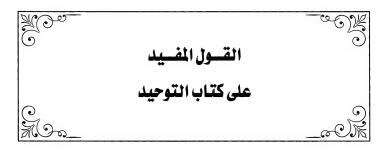
لَهُ خَمْسَةٌ مِنَ البَنِينَ، وثَلاثٌ مِنَ البَنَاتِ، وبَنُوهُ هُمْ: عَبْدُ الله، وعَبْدُ الرَّحْمَن، وإِبْرَاهِيمُ، وعَبْدُ العَزِيزِ، وعَبْدُ الرَّحِيم.

#### وَفَاتُهُ:

تُوُفِّيَ -رَهِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فِي مَدِينَةِ جُدَّةَ، قُبيلَ مَغْرِبِ يَومِ الأَرْبِعاءِ، الخامِسَ عشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّال، عامَ (١٤٢١هـ)، وَصُلِّي عَلَيه فِي المسجِدِ الحَرَام بَعْدَ صَلاةٍ عَصْرِ يَومِ الخَمِيسِ، ثُمَّ شَيَّعَتْهُ تِلكَ الآلافُ مِنَ الْمُصَلِّينَ والحُشُودِ العَظِيمَةِ فِي مَشاهِـدَ مُؤثِّرَةٍ، ودُفِـنَ فِي مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ.

وبَعْدَ صَلاةِ الجُّمُعةِ مِنَ اليَوْمِ التَّالِي صُلِّي عَلَيه صَلاةَ الغائِبِ فِي جَمِيعِ مُدُنِ المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

رَحِمَ اللهُ شَيْخَنَا رَحْمَةَ الأَبْرارِ، وأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّاتِهِ، ومَنَّ عَلَيهِ بمِغْفِرَتِهِ ورِضْوَانِهِ، وجَزَاهُ عَيَّا قَدَّم لِلإِسْلامِ والمُسلِمِينَ خَيْرًا.



قَالَ الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-:

## كتَابُ التَّوْحيد

لَمْ يُذْكُرْ فِي النَّسَخِ الَّتِي بِأَيْدِينَا خُطْبَةٌ للكِتَابِ مِنَ المُؤَلِّفِ، فإمَّا أَنْ تَكُونَ سَقَطَتْ مِنَ النُّسَّاخِ، وإمَّا أَنْ يَكُونَ النُّسَّخِ النَّرْ بَجَةِ؛ لأنَّمَا عُنْوَانٌ عَلَى مَوْضُوعِ الكِتَابِ وَهُوَ التَّوْحِيدُ.

والكِتابُ بِمَعْنَى: مَكْتُوبٍ، أَيْ: مَكْتُوبٌ بالقَلَمِ، أَوْ بِمَعْنَى مَجْمُوعٍ، مِنْ قَوْلِهِمْ: كَتِيبَةٌ، وَهِيَ المَجْمُوعَةِ مِنَ الخَيْلِ.

أمَّا التَّوْحِيدُ فَهُوَ فِي اللُّغَةِ مَصْدَرُ وحَّدَ الشَّيْءَ إِذَا جَعَلَهُ واحِدًا.

وِفِي الشَّرْعِ: إفْرادُ اللهِ تَعَالَى بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنَ الرُّبُوبِيَّةِ والأُلُوهِيَّةِ والأسْمَاءِ والصِّفَاتِ.

\* أقسامُهُ:

يَنْقَسِمُ التَّوْحِيدُ إِلَى ثَلاثَةِ أَقْسام:

١ - تَوْحِيدُ الرُّ بُوبِيَّةِ.

٢- تَوْحِيدُ الأُلُوهِيَّةِ.

٣- تَوْحِيدُ الأسْمَاءِ والصِّفَاتِ.

وقَدِ اجْتَمَعَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿زَبُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَأَعْبُدُهُ وَاصْطَيرَ لِهِبَدَتِهِۗ. هَلَ تَعَلَمُ لَهُ. سَمِيًّا ﴾ [مريم: ٦٥].

\* القِسْمُ الأوَّلُ: تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ.

هُوَ إِفْرَادُ اللهِ عَنَجَجَلَ بالخَلْقِ، والمُلْكِ، والتَّدْبِيرِ.

فإفْرَادُهُ بِالْخَلْقِ:

أَنْ يَعْتَقِدَ الإِنْسَانُ أَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللهُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْحَاثَقُ وَالأَمْرُ﴾ فهَذِهِ الجُمْلَةُ تُفِيدُ الحَصْرَ؛ لتَقْدِيمِ الحَبَرِ؛ إذْ إنَّ تَقْدِيمَ مَا حَقُّهُ النَّاخِيرُ يُفِيدُ الحَصْرَ.

وقَالَ تَعَالَى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَآءِ وَٱلأَرْضِ﴾ [فاطر:٣] فهَذِهِ الآيَةُ تُفيدُ

اخْتَصاصَ الخَلْقِ بالله؛ لأنَّ الاسْتِفْهَامَ فِيهَا مُشْرَبٌّ مَعْنَى التَّحَدِّي.

أمَّا مَا وَرَدَ مِنْ إِثْباتِ خالِقِ غَيْرِ اللهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَيْقِينَ ﴾ [المومنون:١٤]، وكَقَوْلِهِ ﷺ فِي الْمُصَوِّدِينَ يُقالُ لَهُمْ: ﴿أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمُ »(١).

فهَذَا لَيْسَ خَلْقًا حَقِيقَةً، ولَيْسَ إيجادًا بَعْدَ عَدَمٍ، بَلْ هُوَ تَخْوِيلٌ للشَّيْءِ مِنْ حالٍ إِلَى حالٍ، وأيضًا لَيْسَ شامِلًا، بَلْ مَحْصُورٌ بِهَا يَتَمَكَّنُ الإِنْسَانُ مِنْهُ، ومَحْصُورٌ بدائِرَةٍ ضَيْقَةٍ، فَلَا يُنافِي قَوْلَنَا: إفْرَادُ الله بالحَلْق.

## وأمَّا إفْرَادُ اللهِ بِالْمُلْكِ:

فأنْ نَعْتَقِدَ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الحَلْقَ إِلَّا خالِقُهُمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [آل عمران:١٨٩]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلَ مَنْ بِيَهِو مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [المؤمنون:٨٨].

وأمَّا مَا وَرَدَ مِنْ إِثْبَاتِ المِلْكِيَّةِ لَغَيْرِ اللهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِلَّا عَلَىٓ أَنْوَجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَ تَ أَيْمَنْهُمْ عَنْرُ مَلُومِينَ ﴾ [المومنون:٦]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتُ مُنْكَ يَحُدُوهُ اللهِ اللهِ عَدُوهُ لَا يَشْمَلُ إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا مِنْ هَذِهِ المَخْلُوقَاتِ، فالإِنْسَانُ يَمْلِكُ مَا تَحْتَ يدِهِ، ولَا يَمْلِكُ مَا خَتْتَ عَدْهُ مَنْ حَيْثُ الوَصْفُ، فالإِنْسَانُ لَا يَمْلِكُ مَا عنْدَهُ مَمَّامُ اللهِ الله

فمَثَلًا: لَوْ أَرادَ أَنْ يُحْرِقَ مالَهُ، أَوْ يُعَذِّبَ حَيوانَهُ، قُلْنَا: لَا يَجُوزُ. أَمَّا اللهُ سُبْحَانَهُ فَهُوَ يَمْلِكُ ذلِكَ كُلَّهُ مُلكًا عامًّا شَاملًا.

## وأمَّا إفْرَادُ اللهِ بالتَّدْبِيرِ:

فَهُوَ أَنْ يَعْتَقِدَ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ لَا مُدَبَّرِ إِلَّا اللهُ وحْدَهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاتِهِ وَالْأَرْضِ أَمَّنَ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَنْصَرُ وَمَن يُحْجُ الْمَنَّ مِنَ الْمَيْتِ وَيُحْرِجُ الْمَيْتَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا نَتَقُونَ ﴿ أَنَّ هُنَالِكُمُ اللّهُ رَبُكُو الْمَثَى فَمَاذَا بَمْدَ الْحَقِ إِلَّا الضَّلَلُ فَأَنَى ثُشْرَقُوكَ ﴾ [يونس:٣١-٣٦].

وأمَّا تَدْبِيرُ الإِنْسَانِ فَمَحْصُورٌ بِمَا تَحْتَ يدِهِ، وَمَحْصُورٌ بِمَا أَذِنَ لَهُ فِيهِ شَرْعًا.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب عذاب المصورين يوم القيامة، رقم (٩٥١)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢٠١٨)، من حديث ابن عمر رَيُولِيَّهُمَنْكَا.

وهَذَا القِسْمُ مِنَ التَّوْحِيدِ لَمْ يُعارِضْ فِيهِ المُشْرِكُونَ الَّذِينَ بُعِثَ فِيهِمُ الرَّسُولُ ﷺ، بَلْ كَانُوا مُقِرِّينَ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَهِن سَأَلْنَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيرُ الْعَلِيمُ ﴾ [الزحرف:٩].

فَهُمْ يُقِرُّونَ بَأَنَّ اللهَ هُوَ الَّذِي يُدَبِّرُ الأمْرَ، وَهُوَ الَّذِي بيَدِهِ مَلَكُوتُ السَّمَوَاتِ والأرْضِ.

ولَمْ يُنكِرْهُ أَحَدٌ مَعْلُومٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، فلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ المَخْلُوقِينَ: إنَّ للعالَم خَالِقَيْنِ مُتساوِيَيْنِ.

فَلَمْ يَجْحَدْ أَحَدٌ تَوْجِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ، لَا عَلَى سَبِيلِ التَّعْطِيلِ وَلَا عَلَى سَبِيلِ التَّشْرِيكِ، إِلَّا مَا حَصَلَ مِنْ فِرْعَوْنَ؛ فِإِنَّهُ أَنْكَرُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّعْطِيلِ مُكابَرَةً؛ فإنَّهُ عَطَّلَ اللهَ مِنْ رُبُوبِيَّتِهِ، وأَنْكَرَ وُجُودَهُ، قَالَ تَعَالَى حِكايةً عنهُ: ﴿فَقَالَ أَنَا رَبُكُمُ ٱلأَنْهَى﴾ [النازعات:٢٤]، ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمُ مِّنْ إلَكِم غَيْرِي ﴾ [القصص:٣٦].

وهَذَا مُكَابَرَةً مِنْهُ؛ لأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ الرَّبَّ غَيْرُهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ مَحَمَدُواْ بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوَّ﴾ [النمل: ١٤]، وقَالَ تَعَالَى حِكايَةً عَنْ مُوسَى وَهُوَ يُناظِرُهُ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَتَوُلاَةٍ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَوْنِ وَاللهُ عَرَقِيمًا.

وأَنْكَرَ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ عَلَى سَبِيلِ التَّشْرِيكِ المَجُوسُ؛ حَيْثُ قَالُوا: إنَّ للعالَمِ خَالِقَيْنِ هُمَا الظُّلْمَةُ والنُّورُ. ومَعَ ذلِكَ لَمْ يَجْعَلُوا هذَيْنِ الخالِقَيْنِ مُتساوِيَيْنِ.

فهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ النُّورَ خَيْرٌ مِنَ الظُّلْمَةِ؛ لآنَّهُ يَخْلُقُ الحَيْرَ، والظُّلْمَةُ تَخْلُقُ الشَّرَ، والَّذِي يَخْلُقُ الحَيْرَ خَيْرٌ مِنَ الَّذِي يَخْلُقُ الشَّرَ.

وأيضًا: فإنَّ الظُّلْمَةَ عَدَمٌ لَا يُضِيءُ، والنُّورُ وُجُودٌ يُضِيءُ، فَهُوَ أَكْمَلُ فِي ذاتِهِ.

ويَقُولُونَ أيضًا بَفَرْقِ ثالِثٍ، وهو: أنَّ النُّورَ قَدِيمٌ عَلَى اصْطِلَاحِ الفَلاسِفَةِ، واخْتَلَفُوا فِي الظُّلْمَةِ: هَلْ هِيَ قَدِيمَةٌ أَوْ مُحَدَّثَةٌ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ.

دلالَةُ العَقْلِ عَلَى أَنَّ الخالِقَ للعالَمِ واحِدٌ:

قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ مَا اتَّخَـذَ اللهُ مِن وَلَمِ وَمَا كَانَ مَعَهُ. مِنْ إِلَايًا ۚ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَامِ بِمَا خَلَقَ وَلَمَلاً بَعْشُهُمْ عَلَى بَعْضِ ﴾ [المؤمنون:٩١].

إِذْ لَوْ أَثْبَتْنَا للعالَمِ خالِقَيْنِ لَكانَ كُلُّ خالِقِ يُرِيدُ أَنْ يَنْفَرِدَ بِمَا خَلَقَ، ويَسْتَقِلَّ بِهِ كعادَةِ الْمُلُوكِ؛ إِذْ لاَ يَرْضَى أَنْ يُشارِكَهُ أَحَدٌ. وإذَا اسْتَقَلَّ بهِ فإنَّهُ يُرِيدُ أيضًا أمرًا آخَرَ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ السُّلْطَانُ لَهُ لَا يُشارِكُهُ فِيهِ أحَدٌ.

وحينتذٍ إذَا أرادَا السُّلْطَانَ فإمَّا أنْ يَعْجِزَ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمَّا عَنِ الآخَرِ، أَوْ يُسَيْطِرَ أحدُّهُمَّا عَلَى الآخَرِ، فإنْ سَيْطَرَ أحدُّهُمَّا عَلَى الآخَرِ ثَبَتَتِ الرُّبُوبِيَّةُ لهُ، وإنْ عَجَزَ كُلٌّ مِنْهُمَّا عَنِ الآخَرِ زالَتِ الرُّبُوبِيَّةُ مِنْهُمَا جَمِيعًا؛ لأنَّ العاجزَ لا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ ربَّا.

\* القِسْمُ الثَّانِي: تَوْحِيدُ الأُلُوهِيَّةِ.

ويُقالُ لهُ: تَوْحِيدُ العِبَادَةِ باعْتِبَارَيْنِ، فباعْتِبَارِ إضافَتِهِ إِلَى اللهِ يُسَمَّى: تَوْحِيدَ الأُلُوهِيَّةِ، وباعْتِبَارِ إضافَتِهِ إِلَى الحَلْقِ يُسَمَّى تَوْحِيدَ العِبَادةِ.

وهُوَ إِفْرَادُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بِالْعِبَادَةِ.

فالمُسْتَحِقُّ للعِبادَةِ هُوَ اللهُ تَعَالَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ آلْبَطِلُ﴾ [لقمان:٣٠].

والعِبَادَةُ تُطْلَقُ عَلَى شَيْئَيْنِ:

الأوَّلُ: التَّعَبُّدُ، بمَعْنَى التَّذَلُّلِ للهِ عَنْهَجَلَّ بفِعْلِ أوامِرِهِ واجْتِنَابِ نَواهِيهِ؛ مَحَبَّةً وتَعْظِيمًا.

الظَّانِي: المُتَعَبَّدُ بهِ، فمَعْنَاها- كَمَّا قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحَمُهُاللَّهُ: اسْمٌ جامِعٌ لكُلِّ مَا يُحِبُّهُ اللهُ ويَرْضَاهُ مِنَ الأقْوَالِ والأعْمَالِ الظَّاهِرَةِ والباطِيَةِ(''.

مِثَالُ ذَلِكَ: الصَّلاةُ، ففِعْلُهَا عِبادَةٌ، وَهُوَ التَّعَبُّدُ.

ونَفْسُ الصَّلاةِ عِبادَةٌ، وَهُوَ الْمُتَعَبَّدُ بهِ.

فإفْرادُ اللهِ مِهَذَا التَّوْحِيدِ: أَنْ تَكُونَ عَبْدًا للهِ وحْدَهُ، تُفْرِدُهُ بِالتَّذَلُّلِ؛ مَحَبَّةً وتَغْظِيهًا، وتَغْبُدُهُ بِيَمَا رَعَ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَا تَجْعَلُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ فَنَقَعُدُ مَذْمُومًا تَخْذُولًا ﴾ [الإسراء:٢٢].

وقَالَ تَعَالَى: ﴿الْمَصَنْدُ يَقِر مَتِ الْعَسَلَمِينَ ﴾ [الفاتحة:٢] فَوصْفُهُ سُبْحَانَهُ بِالنَّهُ رَبُّ العالَمِينَ كالتَّعْلِيلِ لثُبُوتِ الأُلوهِيَّةِ لهُ، فَهُوَ الإِلَهُ؛ لأَنَّهُ ربُّ العالَمِينَ، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة:٢١]، فالمُنْفَرِدُ بالحَلْقِ هُوَ المُسْتَحِقُّ للعِبادَةِ؛ إذْ مِنَ السَّقَةِ انْ تَجْعَلَ

<sup>(</sup>١) العبودية (ص:٤٤).

المَخْلُوقَ الحادِثَ الآيِلَ للفَناءِ إِلَهًا تَعْبُدُهُ، فَهُوَ فِي الحَقِيقَةِ لَنْ يَنْفَعَكَ لَا بإيجادٍ ولَا بإعدادٍ ولَا بإمدادٍ، فمِنَ السَّفَهِ أَنْ تَأْتِيَ إِلَى قَبْرِ إِنْسَانٍ صَارَ رَمِيهًا تَدْعُوهُ وتَعْبُدُهُ، وَهُوَ بحاجَةٍ إِلَى دُعائِكَ، وأَنْتَ لَسْتَ بحاجَةٍ إِلَى أَنْ تَدْعُوهُ؛ فَهُو لَا يَمْلِكُ لَنَفْسِهِ نَفْعًا ولَا ضَرًّا، فكَيْفَ يَمْلِكُهُ لَغَيْرِهِ؟!

وهَذَا القِسْمُ كَفَرَ بِهِ وجَحَدَهُ أَكْثَرُ الحَلْقِ، ومِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَرْسَلَ اللهُ الرُّسُلَ، وأَنْزَلَ عليهِمُ الكُتُبَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَاۤ أَرْسَلْتَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوْجِىٓ إِلَيْهِ أَنَهُ، لَآ إِلَهَ إِلَّا أَنَّا فَآعَبُدُونِ ﴾ [الأنبياء:٢٥].

ومعَ هذَا: فأثْبَاعُ الرُّسُلِ قِلَّةٌ، قَالَ عَلَيْهَالصَّلَاهُوْلَالسَّلَامُ: «فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ومَعَهُ الرَّمْطُ، والنَّبِيَّ ومَعَهُ الرَّجُلُ والرَّجُلَانِ، والنَّبِيَّ ولَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ»<sup>(۱)</sup>.

\* تَنْبِيهٌ: مِنَ العَجَبِ أَنَّ أَكْثَرَ المُصَنِّعِينَ فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ مِنَ الْمَتَاْخِرِينَ يُرَكِّزُونَ عَلَى تَوْحِيدِ الرَّبُّ -وإنْ كَانَ يُوجَدُ مَنْ يُنْكِرُ الرَّبَّ- لكنْ مَا الرُّبُوبِيَّةِ، وكَانَيًا يُحُاطِبُونَ أَفْوامًا يُنْكِرُونَ وُجُودَ الرَّبِّ -وإنْ كَانَ يُوجَدُ مَنْ يُنْكِرُ الرَّبَّ- لكنْ مَا أَكْثَرَ الْمُولِدِينَ الوَاقِعِينَ فِي شِرْكِ العِبَادَةِ!!

ولهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُرَكَّزَ عَلَى هَذَا النَّوْعِ مِنَ التَّوْجِيدِ حتَّى نُخْرِجَ إِلَيْهِ هَوُّلاءِ المُسْلِمِينَ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِاتَّهُمْ مُسْلِمُونَ، وهُمْ مُشْرِكُونَ، ولَا يَعْلَمُونَ.

\* القِسْمُ التَّالِثُ: تَوْجِيدُ الأسْمَاءِ والصِّفَاتِ.

وهُوَ إِفْرَادُ اللهِ عَزَّقَ جَلَّ بِهِ لَهُ مِنَ الأَسْمَاءِ والصَّفَاتِ.

وهَذَا يَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ:

الأوَّلُ: الإِثْبَاتُ، وذَلِكَ بأنْ نُشْتِ للهِ عَنَقِجَلَّ جَمِيعَ أَسْهَائِهِ وصِفَاتِهِ الَّتِي أَثْبَتَهَا لنَفْسِهِ فِي كِتابِهِ، أَوْ سُنَّةِ نَبِيَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ.

الثَّانِي: نَفْيُ المُهاثَلَةِ، وذَلِكَ بأنْ لَا نَجْعَلَ للهِ مَثِيلًا فِي أَسْهَائِهِ وصِفَاتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ۔ شَحَّے ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ ٱلْمَصِبِّرُ ﴾ [الشورى:١١].

فَدَلَّتْ هَذِهِ الآيَّةُ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ صِفاتِهِ لَا يُهاثِلُهُ فِيهَا أَحَدٌّ مِنَ المَخْلُوقِينَ، فهِيَ وإنِ اشْتَرَكَتْ فِي أَصْلِ المَغنَى، لكنْ تَخْتَلِفُ فِي حَقِيقَةِ الحالِ، فمَنْ لَمْ يُثْبِتْ مَا أَثْبَتُهُ اللهُ لنَفْسِهِ فَهُوَ مُعَطَّلٌ، وتَعْطِيلُهُ

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتو، رقم (٥٠٠٥)، ومسلم: كتاب الإبيان،
 باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم (٢٢٠)، من حديث ابن عباس
 رَصِّوْلَهُمَانِّهُمَا

هَذَا يُشْبِهُ تَعْطِيلَ فِرْعَوْنَ، ومَنْ أَثْبَتَهَا مَعَ التَّشْبِيهِ صَارَ مُشَاجِهَا للمُشْرِكِينَ الَّذِينَ عَبَدُوا مَعَ اللهِ غَيْرَهُ، ومَنْ أَثْبَتَهَا بدُونِ مُماثَلَةٍ صَارَ مِنَ الْمُوَحِّدِينَ.

وهَذَا القِسْمُ مِنَ التَّوْحِيدِ هُوَ الَّذِي ضَلَّتْ فِيهِ بَعْضُ الأُمَّةِ الإِسْلامِيَّةِ، وانْقَسَمُوا فِيهِ إِلَى فِرَقِ كَثِيرَةٍ، فمِنْهُمْ مَنْ سَلَكَ مَسْلَكَ التَّعْطِيلِ، فعَطَّلَ، ونَفَى الصِّفَاتِ، زاعِيًا أَنَّهُ مُنَزَّهٌ للهِ، وقَدْ ضَلَّ؛ لأنَّ المُنزَّهَ حَقِيقَةً هُوَ الَّذِي يُنْفَى عَنْهُ صِفاتُ النَّقْصِ والعَيْب، ويُنزَّهُ كلامُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَعْمِيَةً وَتَصْلِيلًا.

فإذَا قَالَ: إِنَّ اللهَ لَيْسَ لَهُ سَمْعٌ، وَلَا بَصَرٌ، وَلَا عِلْمٌ، وَلَا قُدْرَةٌ - لَمْ يُنَزِّهِ اللهَ، بَلْ وَصَمَهُ بَاعْيَبِ اللّهُيُوبِ، ووصَمَهُ كِلاَبُهُ ﴿ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ العُيُوبِ، ووصَمَ كلامَهُ بالتَّعْمِيَةِ والتَّضْلِيلِ لأَنَّ اللهَ يُكَرِّرُ ذَلِكَ فِي كلامِهِ وَيُعْبِنَهُ ﴿ سَمِيمٌ بَصِيرٌ ﴾ ﴿ عَرَيدُ حَكِيدُ ﴾ ﴿ عَنْهَ لَا أَثْبَتُهُ فِي كلامِهِ وَهُوَ خالِ مِنْهُ كَانَ فِي غايَةِ التَّعْمِيةِ والتَّضْلِيلِ والقَدْدِ فِي كلامِهِ وَهُو خالٍ مِنْهُ كَانَ فِي غايَةِ التَّعْمِيةِ والتَّضْلِيلِ والقَدْد فِي كلامِهِ عَرْبَيكُمْ.

ومنْهُمْ مَنْ سَلَكَ مَسْلَكَ التَّمْثِيلِ، زاعِمًا بائنَّهُ مُحَقِّقٌ لِمَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ، وقَدْ ضَلُّوا؛ لأَتَهُمْ لَمْ يَقْدُرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ؛ إِذْ وصَمُوهُ بالعَيْبِ والنَّقْصِ؛ لأَنَّهُمْ جَعَلُوا الكامِلَ مِنْ كُلِّ وجْهٍ كالنَّاقِصِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ.

وإذَا كَانَ اقْتِرَانُ تَفْضِيلِ الكامِلِ عَلَى الناقِصِ يَخُطُّ مِنْ قَدْرِهِ، كَمَا قِيلَ:

أَلَّهُ تَسرَ أَنَّ السَّيْفَ يَسنْقُصُ قَدْرُهُ إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ العَصَا<sup>(١)</sup>

فكَيْفَ بَتَمْثِيلِ الكامِلِ بالناقِصِ؟! هَذَا أَعْظَمُ مَا يَكُونُ جِنايةً فِي حقَّ اللهِ عَزَّقِجَلَ، وإنْ كَانَ المُعَطِّلُونَ أَعْظَمَ جرمًا، لكنَّ الكُلَّ لَمْ يَقْدُرِ اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ.

فالواجِبُ: أَنْ نُؤْمِنَ بِهَا وَصَفَ اللهُ وسَمَّى بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، وعَلَى لِسانِ رَسُولِهِ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ، ولَا تَعْطِيلٍ، ولَا تَكْبِيفٍ، ولَا تَكْبِيفٍ، ولا تَثْيِيلٍ.

هَكَذَا قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةً (٢) وغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ.

فالتَّحْرِيفُ فِي النُّصُوصِ، والتَّعْطِيلُ فِي المُعْتَقَدِ، والتَّكْبِيفُ فِي الصِّفَةِ، والتَّمْثِيلُ فِي الصِّفَةِ، إِلَّا أَنَّهُ أخَصُّ مِنَ التَّكْبِيفِ، فكُلُّ مُثِّلِ مُكَيِّفٌ، ولَا عَكْسَ.

<sup>(</sup>١) نسبه الثعالبي في يتيمة الدهر (٥/ ٢٩٩) لأبي درهم البندنيجي، والمستعصمي في الدر الفريد (٤/ ١٥٧) للكميت بن زيد.

 <sup>(</sup>۲) انظر على سبيل المثال: التدمرية (ص:۷)، الجواب الصحيح (۲/ ۱٤۲)، الصفدية (۱/ ۱۰۳)، الواسطية (ص:٥٧)، الفتوى الحموية (ص:٢٦٥)، درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٨٤).

فيَجِبُ أَنْ تَبْرَأَ عَقِيدَتُنَا مِنْ هَذِهِ الأُمُورِ الأَرْبَعَةِ.

ونَعْنِي بالتَّحْرِيفِ هُنَا: التَّأْوِيلَ الَّذِي سَلَكَهُ الْمُحَرِّفُونَ لنُصُوصِ الصَّفَاتِ؛ لأَنَّهُمْ سَمَّوْا أَنْفُسَهُمْ أَهْلَ التَّأْوِيلِ؛ لأَجْلِ تَلْطِيفِ المَسْلَكِ الَّذِي سَلَكُوهُ؛ لأنَّ النُّفُوسَ تَنْفِرُ مِنْ كَلِمَةِ تَحْرِيفٍ، لكنْ هَذَا مِنْ بَابَ زَخْرَفَةِ القَوْلِ وَتَوْيينِهِ للنَّاسِ؛ حتَّى لَا يَنْفِرُوا مِنْهُ.

وحَقِيقَةُ تَأْوِيلِهِمُ: التَّحْرِيفُ، وَهُوَ صَرْفُ اللَّفْظِ عَنْ ظاهِرِهِ، فَنَقُولُ: هَذَا الصَّرْفُ إِنْ دَلَّ عَلَيْهِ دليلٌ صَحِيحٌ فَلَيْسَ تَأْوِيلًا بالمُغنَى الَّذِي تُرِيدُونَ، لكنَّهُ تَفْسِيرٌ.

وإنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ فَهُوَ تَحْرِيفٌ، وتَغْيِيرٌ للكَلِمِ عَنْ مَواضِعِهِ، فهَوُلاءِ الَّذِينَ ضَلُّوا بهَذِهِ الطَّرِيقَةِ، فصَارُوا يُثْبِتُونَ الصِّفَاتِ لكنْ بتَحْرِيفٍ؛ قَدْ ضَلُّوا، وصَارُوا فِي طَرِيقِ مُعاكِسٍ لطَرِيقِ أَهْلِ الشُّنَةِ والجُمَّاعَةِ.

وعليْهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُوصَفُوا بأَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ؛ لأنَّ الإِضافَةَ تَقْتَضِي النِّسْبَةَ، فأَهْلُ السُّنَّةِ مُتَسَبُونَ للسُّنَّةِ؛ لأَتَّهُمْ مُتَمَسِّكُونَ بِهَا، وهَؤُلاءِ لَيْسُوا مُتَمَسِّكِينَ بالسُّنَةِ فِيهَا ذَهَبُوا إلَيْهِ مِنَ التَّحْرِيفِ.

وأيضًا الجمّاعَةُ فِي الأصْلِ: الالجتاعُ، وهُمْ غَيْرُ مُجْتَمِعِينَ فِي آرائِهِمْ، ففِي كُتُبِهِمُ التَّداخُلُ، والتَّناقُشُ، والاضْطِرَابُ، حتَّى إنَّ بَعْضَهُمْ يُضَلِّلُ بَعْضًا، ويَتَنَاقَضُ هُوَ بَنْفَسِهِ.

وقَدْ نَقَلَ شارِحُ (الطَّحاوِيَّةِ) عَنِ الغَزالِيُّ –وهُوَ بِمَّنْ بَلَغَ ذِرْوَةَ عِلْمِ الكَلامِ– كَلامًا إذَا قرَأَهُ الإِنْسَانُ تَبَيَّنَ لَهُ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الكَلامِ مِنَ الخَطَأِ والزَّللِ والحَطَلِ، وأنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى بَيْنَةٍ مِنْ أَمْرِهِمْ<sup>(١)</sup>.

وقالَ الرَّازِيُّ وَهُوَ مِنْ رُؤَسائِهِمْ:

وَأَكْثُسرُ سَعْيِ العَالَسِمِينَ ضَلَالُ
وَغَايَسِهُ دُنْيَانَسِا أَذَّى وَوَبَسالُ
سِسوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا(")

نِهَا يَسَدُ إِفْسَدَامِ المُقُسُولِ عِقَسَالُ وَأَرْوَاحُنَسَا فِي وَحْشَسَةٍ مِسنْ جُسُومِنَا ولَسْمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْنِنَا طُولَ عُمُرنَا

ثُمَّ قَالَ: لقَدْ تَأَمَّلْتُ الطُّرُقَ الكلامِيَّةَ والمَناهِجَ الفَلْسَفِيَّةَ، هَمَا رَأَيْتُهَا تَشْفِي عَلِيلًا، ولَا تَرْوِي غَلِيلًا، ووجَدْتُ أَفْرَبَ الطُّرُقَ طَرِيقَةَ القُرْآنِ، أَفْرَأُ فِي الإِثْبَاتِ: ﴿الرَّمْنُ عَلَى ٱلْمَـرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥].

<sup>(</sup>١) شرح الطحاوية (ص:١٧٧). وانظر أيضًا: درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٦٢)، والإحياء (١/ ٩٤-٩٧).

 <sup>(</sup>٢) الأبيات للرازي كيا في معجم الأدباء للحموي (٦/ ٢٥٩٠)، قلائد الجيان لأبي البركات (٥/ ٨٤)، عيون الأنباء (ص:٤٦٨)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٥٠).

﴿ إِلَيْهِ يَضَعَدُ ٱلْكِلَمُ ٱلطَّيْبُ ﴾ [فاطر:١٠] يغني: فأثْبِتُ. وأفْرَأُ فِي النَّفْيِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَنَّ ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ. عِلْمًا ﴾ [طه:١١٠] يغني: فأنْفِي المُهَاثْلَةَ، وأنْفِي الإِحَاطَةَ بِهِ عِلْمًا، ومَنْ جَرَّبَ مِثْلَ تَخْرِيَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي <sup>(۱)</sup>.

فَتَجِدُهُمْ حَيَارَى مُضْطَرِيِنَ، لَيْسُوا عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَمْرِهِمْ، وَتَجِدُ مَنْ هَداهُ اللهُ الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ مُطْمَئِنًا، مُنشَرِحَ الصَّدْرِ، هادِئَ البالِ، يَقْرَأُ فِي كِتَابِ اللهِ وفِي سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ مَا أَثْبَتُهُ اللهُ لَنَفْسِهِ مِنَ الأَسْمَاءِ والصَّفَاتِ، فَيُثْبِتُ؛ إِذْ لَا أَحَدَ أَعْلَمُ مِنَ اللهِ باللهِ، ولَا أَصْدَقُ خَبَرًا مِنْ خَبَرِ اللهِ، ولا أَصْدَقُ جَبَرًا مِنْ خَبَرِ اللهِ، ولا أَصْدَقُ بَيَانِ اللهِ تَعَالَى اللهُ تَعَالَى: ﴿ يُرِيدُ اللهِ يُسْبَعِنَ لَكُمْ ﴾ [النساء:٢٦]، ﴿ يُنِيدُ اللهُ لَلهُ يُسْبَعِنَ لَكُمْ ﴾ [النساء:٢٦]، ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ يَيْنَنَا لِكُلِّي شَيْءٍ ﴾ [النساء:٢٦]، ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ عَدِينًا ﴾ [النساء:٢٨]، ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ عَدِينًا ﴾ [النساء:٢٨]،

فهَذِهِ الآيَاتُ وغَيْرُهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللهَ يُبِيِّنُ لِلخَلْقِ غايَةَ البَيانِ الطَّرِيقَ الَّتِي تُوصِلُهُمْ إلَيْهِ، وأَعْظَمُ مَا يَخْتَاجُ الحَّلْقُ إِلَى بيانِهِ مَا يَتَعَلَّقُ باللهِ تَعَالَى وباشماءِ اللهِ وصِفَاتِه؛ حتَّى يَعْبُدُوا اللهَ عَلَى بَصِيرَةٍ؛ لأنَّ عِبادَةَ مَنْ لَمْ مَعْلَمْ صِفاتِه، أَوْ مَنْ لَيْسَ لَهُ صِفَةٌ – أَمْرٌ لَا يَتَحَقَّقُ أبدًا، فَلَا بُدَّ أَنْ تَعْلَمَ مِنْ صِفاتِ المَعْبُودِ مَا تَجْعَلُكَ تَلْتَحِيمُ إِلَيْهِ وَتَعْبُدُهُ حَقًّا.

ولَا يَتَجَاوَزُ الإِنْسَانُ حَدَّهُ إِلَى التَّكْيِيفِ أَوِ التَّمْثِيلِ؛ لأَنَّهُ إِذَا كَانَ عاجِزًا عَنْ تَصَوُّرِ نَفْسِهِ الَّتِي بَيْنَ جَنْبَيْهِ فمِنْ بَابِ أَوْلَى أَنْ يَكُونَ عاجِزًا عَنْ تَصَوُّرِ حقائِقِ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ؛ ولهَذَا يَجِبُ عَلَى الإِنْسَانِ أَنْ يَمْنَعَ نَفْسَهُ عَنِ السُّوَالِ بـ(لِمَ) و"كَيْفَ" فِيهَا يَتَعَلَّقُ بأشْمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ.

وكذَا يَمْنَعُ نَفْسَهُ مِنَ التَّفْكِيرِ بالكَيْفِيَّةِ.

وهَذَا الطَّرِيقُ إِذَا سَلَكَهُ الإِنْسَانُ اسْتَرَاحَ كثيرًا، وهَذِهِ حالُ السَّلَفِ رَحَهُ اللَّهُ؛ ولهَذَا لَيَّا جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الإِمامِ مالِكِ بْنِ أَنْسِ رَحَمُهُاللَّهُ قَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ! ﴿الرَّحْنُ عَلَى ٱلْمَـشِ ٱسْتَوَى ﴾ كَيْفَ اسْتَوَى؟ فأطرَقَ برَأْسِهِ وقَالَ: «الاسْتِوَاءُ غَيْرُ جُهُولٍ، والكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، والإِيهانُ بِهِ واجِبٌ، والسُّوَالُ عَنْهُ بدْعَةٌ، ومَا أُراكَ إِلَّا مُبْتَدِعًا﴾ (٣).

 <sup>(</sup>١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٥٩، ١٦٠)، والفتاوى (٤/ ٧١)، وشرح الطحاوية (١/ ٢٤٤)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ٨٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية، رقم (١٠٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، رقم (٦٦٤)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥)، والبيهقي في الأسهاء والصفات، رقم (٨٦٨)، وصححه الذهبي في العلو، رقم (٣٧٨).

أمًّا فِي عَصْرِنَا الحَاضِرِ: فَنَحِدُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ اللهَّ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ كُلَّ اللَّيْلِ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا؛ لأنَّ اللَّيْلَ يَمْشِي عَلَى جَمِيعِ الآخِرُ كُلَّ اللَّيْلِ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا؛ لأنَّ اللَّيْلَ يَمْشِي عَلَى جَمِيعِ الأَرْضِ، فَالثُلُثُ يَنْتَقِلُ مِنْ هَذَا الكَانِ إِلَى المَكَانِ الآخِرِ. وهَذَا لَمْ يَقُلْهُ الصَّحَابَةُ رِضُوانُ اللهِ عَلَيْهِمْ، ولوْ كَانَ هَذَا يَرِدُ عَلَى قَلْبِ المُؤْمِنِ لَبَيْنَهُ اللهُ إِمَّا ابْتِدَاءً أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ أَوْ يُقَيِّضُ مَنْ يَسْأَلُهُ عَنْهُ فَيُجَابُ، كَمَا سَأَلَ الصَّحَابَةُ رَسُولَ اللهِ ﷺ: أَيْنَ كَانَ اللهُ قَبْلَ أَنْ يَخُلُقَ السَّمَواتِ والأَرْضَ، فأَجَاجُهُمْ اللهُ اللَّهُ عَنْهُ فَيْجَابُهُ اللَّهُ اللَّهُ واللَّهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللَّهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللّهُ الللللل

فهَذَا السُّوَّالُ العَظِيمُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كلَّ مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ النَّاسُ فإنَّ اللهَ يُبَيِّنُهُ بأحَدِ الطُّرْقِ الثَّلاثَةِ.

والجَوَابُ عَنِ الإِشْكَالِ فِي حَدِيثِ النَّزُولِ<sup>(۱۲)</sup>: أَنْ يُقَالَ: مَا دامَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الأخيرُ فِي هَذِهِ الجِهَةِ باقيًا، فالنُّزُولُ فِيهَا مُحَقِّقٌ، وفِي غَيْرِهَا لَا يَكُونُ نُزُولٌ قَبَلَ ثُلُثِ اللَّيْلِ الأخِيرِ أَوِ النَّصْفِ، واللهُ عَرَّقِجَلَّ لَيْسَ كِمِثْلِهِ شَيْءٌ، والحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وفْتَ النَّرُولِ يَنتَهِي بِطُلُوعِ الفَجْرِ.

وعَلَيْنَا أَنْ نَسْتَسْلِمَ، وأَنْ نَقُولَ: سَمِعْنَا، وأطَعْنَا، واتَّبَعْنَا، وآمَنَّا. فهَذِهِ وظِيفَتُنَا، لَا نَتَجَاوَزُ القُرْآنَ والحِدِيثَ.



<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة هود، رقم (٣١٠٩) وقال: حديث حسن، وابن ماجه: في المقدمة، باب فيها أنكرت الجهمية، رقم (٣١٠)، وأحمد في المسند (١١/٤)، من حديث أبي رزين رَوَيَالَقَهَنَة، قال: قلت: يا رسول الله! أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه؟ قال: «كان في عهاء، ما تحته هواء، وما فوقه هواء، وخلق عرشه على الماء».

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين
 وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَعَزَلَيْلَهَــَة،

# وقَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ أَلِمِّنَ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ الآيَةَ [الذاريات:٥٦][أ].

وقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ عِدَّةَ آياتٍ:

[1] الآيَةُ الأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ لَلِحَنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَسْبُدُونِ ﴾ [الذاريات:٥٦].

قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ اسْتِثْنَاءٌ مُفَرَّغٌ مِنْ أَعَمِّ الأَحْوَالِ، أَيْ: مَا خَلَقْتُ الجِنَّ والإِنْسَ لأَيِّ شَيْءٍ إِلَّا للعِبادَةِ.

واللَّامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا لِيَمْبُدُونِ ﴾ للتَّعْلِيلِ، وهَذَا التَّعْلِيلُ لِيَيَانِ الحِكْمَةِ مِنَ الحَّلْقِ، ولَيْسَ التَّعْلِيلَ الْمُلازِمَ للمَعْلُولِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ الحَّلْقُ كُلُّهُمْ عِبَادًا شِهِ، يَتَعَبَّدُونَ لهُ، ولَيْسَ الأَمْرُ كذلِكَ. فهذِهِ العِلَّةُ عَائِيَةٌ، ولَيْسَتْ مُوجِبَةً.

فالعِلَّةُ الغائِيَّةُ لبيانِ الغايَّةِ والمَقْصُودِ مِنَ هَذَا الفِعْلِ، لكنَّهَا قَدْ تَقَعُ، وقَدْ لَا تَقَعُ. مثلُ: بَرَيْتُ القَلَمَ؛ لأَكْتُبَ بِهِ. فَقَدْ تَكْتُبُ، وقَدْ لَا تَكْتُبُ.

والعِلَّةُ الْمُوجِبَةُ معْنَاهَا: أنَّ المَعْلُولَ مَبْنِيٌّ عليْهَا، فَلَا بُدَّ أَنْ تَقَعَ، وتَكُونَ سابِقَةً للمَعْلُولِ، ومُلازِمَةً لهُ. مِثْلُ: انْكَسَرَ الزُّجاجُ لِشِلْةِ الحَرِّ.

قَوْلُهُ: ﴿خَلَقْتُ ﴾ أيْ: أَوْجَدْتُ، وهَذَا الإِيجادُ مَسْبُوقٌ بتَقْدِيرٍ، وأصْلُ الحَنْقِ التَّقْدِيرُ.

قَالَ الشَّاعِرُ:

# وَبَعْضُ النَّاسِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي (١)

# وَلَأَنْسَتَ تَفْسِرِي مَسَا خَلَقْسَتَ

قَوْله: ﴿لَلِمَنَ ﴾ هُمْ عالَمٌ غَيْبِيِّ خَفِيٌّ عنَا؛ ولهَذَا جاءَتِ المادَّةُ مِنَ الجِيمِ والنُّونِ، وهُمَا يَدُلَّانِ عَلَى الحَقاءِ والاسْتِتَارِ. ومنْهُ: الجَنَّةُ، والجِنَّةُ، والجِنَّةُ،

قَوْلُهُ: ﴿الإِنسَ﴾ سُمُّوا بذلِكَ؛ لأنَّهُمْ لَا يَعِيشُونَ بدُونِ إِيناسٍ، فهُمْ يَأْنَسُ بعْضُهُمْ بَبعْضٍ، ويَتَحَرَّكُ بعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ.

قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ فُسِّرَ: إِلَّا لِيُوَحِّدُونِ، وهَذَا حقٌّ، وفُسِّرَ: بمَعْنَى يَتَذَلَّلُونَ لِي بالطَّاعَةِ فِعْلَا للمَاْمُورِ، وتَرْكًا للمَحْظُورِ، ومِنْ طَاعَتِهِ أَنْ يُوحَّدَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، فهَذِهِ هِيَ الجِكْمَةُ مِنْ خَلْقِ الجِنِّ والإِنْسِ.

<sup>(</sup>١) البيت لزهير بن أبي سلمي في ديوانه (ص:٥٦).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِ أَمَّةِ رَسُولًا أَنِ اَعْبُدُواْ اللَّهَ وَآجْتَـنِبُواْ الطَّلغُوتَ ﴾ [النحل:٣٦][١].

ولهَذَا أَعْطَى اللهُ البَشَرَ عُقُولًا، وأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ رُسُلًا، وأَنْزَلَ عَلَيْهِمْ كُتُبًا، ولَوْ كَانَ الغَرَضُ مِنْ خَلْقِهِمْ كالغَرَضِ مِنْ خَلْقِ البهائِمِ لضاعَتِ الحِكْمَةُ مِنْ إِرْسالِ الرُّسُلِ، وإِنْزَالِ الكُتُبُ؛ لأَنَّهُ فِي النَّهَايَةِ يَكُونُ كَشَجَرَةِ نَبَتَتْ، ونَمَتْ، وتَحَطَّمَتْ.

ولهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ الْفُرْءَاكَ لِزَّذُكَ إِلَى مَعَادِ﴾ [القصص:٨٥]، فَلَا بُدَّ أَنْ يَرُدَّكَ إِلَى مَعادٍ ثُجَازَى عَلَى عَمَلِكَ إِنْ خَيْرًا فخَيْرٌ، وإِنْ شَرَّا فشَرٌّ. ولَيْسَتِ الحِكْمَةُ مِنْ خَلْقِهِمْ نَفْعَ اللهِ؛ ولهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِن رَنِقِ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعِمُونِ ﴾ [الذاريات:٥٧].

وأمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَن ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاهِفَهُۥ لَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، فهذَا لَيْسَ إفْراضًا للهِ سُبْحَانَهُ، بَلْ هُوَ غَنِيٍّ عنْهُ، لكنَّهُ سُبْحَانَهُ شَبَّة مُعامَلَةَ عَبْدِهِ لَهُ بالقَرْضِ؛ لأنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وفائِهِ، فكأنَّهُ الْنِزَامُ مِنَ اللهِ سُبْحَانَهُ أنْ يُوقِّيُ العامِلَ أَجْرَ عَمَلِهِ كَمَا يُوقِّيُ الْفَقَرِضُ مَنْ أَقْرَضَهُ.

[١] الآيَّةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ وَآجَتَـنِبُواْ اَلطَّنغُونَ﴾ [النحل:٣٦].

قَوْلُهُ: ﴿ رَلَقَدُ ﴾ اللَّامُ مُوَطَّنَهٌ لَقَسَمٍ مُقَدَّرٍ، وقدْ: للتَّحْقِيقِ. وعليْهِ: فالجُمْلَةُ مُؤكَّدَةٌ بالقَسَمِ المُقَدَّرِ، واللَّام، وقَدْ.

قَوْلُهُ: ﴿هَيَشَنَا﴾ أيْ: أخْرَجْنَا، وأرْسَلْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ. والأُمَّةُ هُنَا: الطَّائِفَةُ مِنَ النَّاسِ، وتُطْلَقُ الأُمَّةُ فِي القُرْآنِ عَلَى أرْبَعَةِ مَعانِ:

أ- الطَّائِفَةُ، كَمَا في هَذِهِ الآيةِ.

ب- الإِمامُ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ إِنْرَهِيـمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ ﴾ [النحل:١٢٠].

ج- اللِّلَّةُ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٓ أُمَّةٍ ﴾ [الزخرف:٢٣].

د- الزَّمَنُ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَادَّكَرَ بَعْدَ أَمَّةٍ ﴾ [يوسف: ٥٥].

فَكُلُّ أُمَّةٍ بُعِثَ فِيهَا رَسُولٌ مِنْ عَهْدِ نُوحِ إِلَى عَهْدِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ.

\* والحِكْمَةُ مِنْ إِرْسالِ الرُّسُلِ:

= أ- إِفَامَةُ الحُنجَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ رُسُلَا مُّبَشِرِينَ وَمُنذِرِينَ لِثَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [النساء:١٦٥].

ب- الرَّحْمَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَكَلِينَ ﴾ [الأنبياء:١٠٧].

ج- بيانُ الطَّرِيقِ المُوصِلِ إِلَى اللهِ تَعَالَى؛ لأنَّ الإِنْسَانَ لَا يَعْرِفُ مَا يَجِبُ للهِ عَلَى وجْهِ التَّفْصِيلِ إِلَّا عَنْ طَرِيقِ الرُّسُلِ.

قَوْلُهُ: ﴿آلِبُ اَعَبُدُواْ اللّهَ﴾ «أَنْ» قِيلَ: تَفْسِيرِيَّةٌ، وَهِيَ الَّتِي سُبِقَتْ بِهَا يَدُلُّ عَلَى القَوْلِ دُونَ حُرُوفِه؛ كقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَأَوْحَيْنَاۤ إِلِيَهِ أَنِ اَصْنَعَ الْفَلَكَ﴾ [المؤمنون:٢٧]، والوَحْيُ فِيهِ مَعْنَى القَوْلِ دُونَ حُروفِه، والبَعْثُ مُتَضَمَّنٌ مَعْنَى الوَحْي؛ لأنَّ كُلَّ رَسُولٍ مُوحَى إلَيْهِ.

وقِيلَ: إنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ عَلَى تَقْدِيرِ الباءِ، أَيْ: بَأَنِ اعْبُدُوا، والرَّاحِعُ: الأوَّلُ؛ لعَدَمِ التَّقْدِيرِ. قَوْلُهُ: ﴿آلِ اَعْبُدُواْ اللّهَ﴾ أَيْ: تَذَلِّلُوا لَهُ بالعِبَادَةِ. وسَبَقَ تَعْرِيفُ العِبَادَةِ (''.

قَوْلُهُ: ﴿وَٱجْتَـٰنِبُوا ٱلطَّلغُوتَ ﴾ أي: ابْتَعِدُوا عَنْهُ بأنْ تَكُونُوا فِي جانِبٍ، وَهُوَ فِي جانِبٍ.

والطَّاغوتُ: مُشْتَقٌ مِنَ الطُّغْيَانِ، وَهُوَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، والطُّغْيَانُ: مُجَاوَزَةُ الحَدِّ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا لَنَا طَغَا ٱلْمَانَ مَمْلَنَكُمْ فِ لَلْمِارِيَهِ﴾ [الحاقة: ١١] أَيْ: تَجَاوَزَ حَدَّهُ.

وأَجْمُعُ مَا قِيلَ فِي تَعْرِيفِهِ هُوَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ القَيِّمِ رَحَمُهُاللَّهُ بِالَّهُ: مَا تَجَاوَزَ بِهِ العَبْدُ حَدَّهُ مِنْ مَتْبُوعٍ، أَوْ مَعْبُودٍ، أَوْ مُطاعٍ<sup>(۱۲)</sup>. ومُرادُهُ مَنْ كَانَ رَاضِيًا بذلِكَ. أَوْ يُقالُ: هُوَ طَاغُوتٌ باعْبَبَارِ عابِدِهِ، وتابِعِهِ، ومُطِيعِهِ؛ لأنَّهُ تَجَاوُزَ بِهِ حَدَّهُ؛ حَيْثُ نَزَّلَهُ فَوْقَ مَنْزِلَتِهِ الَّتِي جَعَلَهَا اللهُ لَهُ، فتكُونُ عِبادَتُهُ لهَذَا المَثْبُودِ، واتِّبَاعُهُ لِمُثْبُوعِهِ، وطَاعَتُهُ لِطَاعِهِ طُغْيانًا؛ لِجُجاوَزَتِهِ الحَدَّ بذلِكَ.

فالمَتْبُوعُ مِثْلُ: الكُهَّانِ، والسَّحَرَةِ، وعُلَمَاءِ السُّوءِ.

والمَعْبُودُ مِثْلُ: الأَصْنَام.

والمُطاعُ مِثْلُ: الأُمراءِ الخارِجِينَ عَنْ طاعَةِ اللهِ، فإذَا اتَّخَلَهُمُ الإِنْسَانُ أَرْبَابًا نُجِلُ مَا حرَّمَ اللهُ مِنْ أَجْلِ تَخْلِيلِهِمْ لهُ، ويُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللهُ مِنْ أَجْلِ تَخْرِيمِهِمْ لهُ، فهَوُّلاءِ طَواغِيتُ، والفاعِلُ تابعٌ للطَّاغُوتِ،

<sup>(</sup>۱)انظر (ص:۱۹).

<sup>(</sup>٢) إعلام الموقعين (١/ ٤٠)، الصواعق المرسلة (ص٥٥٥).

# وَقَوْلُهُ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا مَّبُدُواْ إِلَّا إِيَّاهُ [١]

قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِيكِ أُوثُواْ نَصِيبًا يِّنَ ٱلْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَالطَّلْغُوتِ ﴾ [النساء:١٥].
 ولَمْ يَقُلْ: إِنَّهُمْ طَواغِيتُ.

ودَلالَةُ الآيَةِ عَلَى التَّوْحِيدِ: أنَّ الأصْنَامَ مِنَ الطَّوَاغِيتِ الَّتِي تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ.

والتَّوْحِيدُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِرُكْنَيْنِ، هُمَا:

١ - الإِثْبَاتُ. ٢ - النَّفْيُ.

إِذِ النَّهْيُ المَحْضُ تَعْطِيلٌ مُحُضٌّ، والإِثْبَاتُ المَحْضُ لَا يَمْنَعُ الْمُشارَكَةَ.

مِثَالُ ذَلِكَ: زَيْدٌ قائِمٌ. يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ القِيَامِ لزَيْدٍ، لكَنْ لَا يَدُلُّ عَلَى انْفِرَادِهِ بهِ. وَلَمْ يَقُمْ أَحَدٌ. هَذَا نَفْيٌ مَحْضٌ. وَلَمْ يَقُمْ إِلَّا زَيْدٌ. هَذَا تَوْحِيدٌ لَهُ بالقِيام؛ لأنَّهُ اشْتَمَلَ عَلَى إثْباتٍ ونَفْي.

وقَوْلُهُ: «الآيَةَ» أيْ: إِلَى آخِرِ الآيَةِ، وتُقْرَأُ بالنَّصْبِ، إمَّا عَلَى أنَّها مَفْعُولٌ بِهِ لفِعْلٍ مخذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَكْمِل الآيَةَ، أَوْ أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بنزْع الخافِضِ، أيْ: إِلَى آخِرِ الآيَةِ.

ووجْهُ الاسْتِشْهَادِ بَهَذِهِ الآيَةِ لكِتَابِ التَّوْجِيدِ: أَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى إِجْمَاعِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى الدَّعْوَةِ إِلَى التَّوْجِيدِ، وأَنَّهُمْ أُرْسِلُوا بهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿آلِ ٱعْبُدُوا ٱللّهَ وَٱجْتَـٰنِبُوا الطَّلَّهُوتَ﴾.

[1] الآيةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا نَعْبُدُواْ إِلَّا إِيَّاهُ ... ﴾ الآية.

قَوْلُهُ: ﴿وَقَضَىٰ ﴾ قَضَاءُ اللهِ عَنَّوَجَلَّ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

١- قَضَاءٌ شَرْعِيٌّ. ٢- قَضَاءٌ كُونِيٌّ.

فالقَضَاءُ الشَّرْعِيُّ: يَجُوزُ وُقُوعُهُ مِنَ المَقْضِيِّ عَلَيْهِ وعَدَمُهُ، ولَا يَكُونُ إِلَّا فِيهَا يُحِبُّهُ اللهُ. مِثَالُ ذَلِكَ: هَذِهِ الآيَةُ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَا نَمْبُدُواَ إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٣٣]، فتكُونُ قَضَى بمَعْنَى: شَرَعَ، أَوْ بمَعْنَى: وَصَّى، ومَا أَشْبَهَهُهَا.

والقَضَاءُ الكَوْنِيُّ: لَا بَدَّمِنْ وُقُوعِهِ، ويَكُونُ فِيهَا أُحبَّهُ اللهُ، وفِيهَا لَا يُحِبُّهُ. مِثَالُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَضَيْنَاۤ إِنَى بَنِيَ إِسْرَءِيلَ فِي الْكِنَبِ لَنُفْسِدُنَ فِي الْأَرْضِ، مَرَّنَيْنِ وَلَنَعْلُنَ عُلُوًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء:٤]، فالقَضَاءُ هُنَا كَوْنِيُّ؛ لأنَّ اللهُ لَا يَشْرُعُ الفَسَادَ فِي الأَرْضِ، ولَا يُحِيُّهُ. مُفَرَّغٌ؛ لأنَّ الفِعْلَ لَمْ يَأْخُذْ مَفْعُولُهُ، فَمَفْعُولُهُ مَا بَعْدَ إِلَّا.

وقَوْلُهُ: ﴿إِلَآ إِيَاهُ﴾ ضَمِيرُ نَصْبٍ مُنْفَصِلٌ واجِبُ الانْفِصَالِ؛ لأنَّ الْمُتَّصِلَ لَا يَقَعُ بَعْدَ إلَّا، قَالَ ابْنُ مَالِكِ:

وَلَا يَسِلِي إِلَّا اخْتِيَسَارًا أَبَسَدَا(١)

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُتَادَا

إشْكالٌ وجَوَابُهُ:

إِذَا قِيلَ: ثَبَتَ أَنَّ اللهَ قَضَى كَوْنًا مَا لَا يُحِبُّهُ، فكَيْفَ يَقْضِي اللهُ مَا لَا يُحِبُّهُ؟

فالجَوَابُ: أنَّ المَحْبُوبَ قِسْمَانِ:

٧- مَحَبُّوبٌ لغَيْرِهِ.

١ - مَحَبُّوبٌ لذَاتِهِ.

فالمَخبُوبُ لغَيْرِهِ قَدْ يَكُونُ مَكْرُوهَا لذاتِهِ، ولكنْ يُحُبُّ لِيَا فِيهِ مِنَ الحِكْمَةِ والمَصْلَحَةِ، فَيَكُونُ حينئذِ مَجْبُوبًا مِنْ وجْهِ، مَكْرُوهًا مِنْ وَجْهٍ آخَرَ. مِثَالُ ذَلِكَ: الفَسَادُ فِي الأرْضِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي حَدِّ ذاتِهِ مَكْرُوهٌ إِلَى اللهِ؛ لأنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الفَسادَ، ولَا المُفْسِدِينَ، ولكنْ للحِكْمَةِ الَّتِي يَتَضَمَّنُهَا يَكُونُ بِهَا مَجَبُّوبًا إِلَى اللهِ عَرَقِحَلَّ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ. ومِنْ ذَلِكَ: القَحْطُ، والجَدْبُ، والمَرَضُ، والفَقْرُ؛ لأنَّ اللهَ رَحِيمٌ، لَا يُحِبُّ أَنْ يُؤْذِي عِبادَهُ بشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ يُرِيدُ بعِبادِهِ اليُسْرَ، لكِنْ يُقدِّرُهُ للحِكَم المُترتِّبَةِ عليْهِ، فيكُونُ مَجْبُوبًا إِلَى اللهِ مِنْ وَجْهٍ، مَكْرُوهًا مِنْ وَجْهٍ آخَرَ.

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ آَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَيِلُواْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الروم:٤١].

فإنْ قِيلَ: كَيْفَ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مُحَبُّوبًا مِنْ وَجْهٍ مَكْرُوهًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ؟

فَيُقالُ: هَذَا الإنْسَانُ المَرِيضُ يُعْطَى جُرْعَةً مِنَ النَّواءِ مُرَّةً كَرِيهَةَ الرَّائِحَةِ واللَّوْنِ، فَيَشْرَبُهَا، وَهُوَ يَكْرَهُهَا؛ لِيَا فِيهَا مِنَ المَرارَةِ واللَّوْنِ والرَّائِحَةِ، ويُحَيُّهُا؛ لِيَا فِيهَا مِنَ الشَّفاءِ. وكَذَا الطَّبِيبُ يَكُويِ المَرِيضَ بالحَدِيدَةِ المُحَيَّاةِ عَلَى النَّارِ، ويتَأَلَّمُ مِنْهَا، فهذَا الأَلَمُ مَكْرُوهٌ لَهُ مِنْ وَجْهِ، مَحَبُّوبٌ لَهُ مِنْ وَجْهِ آخَوَ.

<sup>(</sup>١) ألفية ابن مالك (ص:١٢).

.....

فإنْ قِيلَ: لِمَاذَا لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُواْ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ مِنْ بَابِ القَضَاءِ القَدَرِيِّ؟ أُجِيبَ: بِاللَّهُ لَا يُمْكِنُ؛ إِذْ لَوْ كَانَ قَضاءً قَدَرِيًّا لَعَبَدَ النَّاسُ كُلُّهُمْ رَبَّهُمْ، لكنَّهُ قَضاءٌ شَرْعِيٍّ قَدْ يَقَعُ وقَدْ لَا يَقَعُ.

والحِطابُ فِي الآيَّةِ للنَّبِيِّ ﷺ لكِنْ قَالَ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُكَ أَلَا تَعْبُدُوَا ۚ إِلَاۤ إِيَّاهُ ﴾ ولمْ يَقُلْ: «أَنْ لَا تَعْبُدَ» ونظيرُ ذلِكَ فِي القُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهُمْ النَّيْنُ إِنَا طَلَقَتُدُ النِّسَآةَ ﴾ [الطلاق:١]، فالحِطابُ الأوَّلُ للرَّسُولِ ﷺ والثانِي عامٍّ. فمَّ الفائِدَةُ مِنْ تَغْيِيرِ الأُسْلُوبِ؟

أُجِيبَ: أَنَّ الفائِدَةَ مِنْ ذَلِكَ:

١ - التَّنْبِيهُ؛ إذْ تَنْبِيهُ الْمُخَاطَبُ أمْرٌ مَطْلُوبٌ للمُتَكَلِّمِ، وهَذَا حاصِلٌ هُنَا بَتْغْيِيرِ الأُسْلُوبِ.

٢- أنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَعِيمُ أُمَّتِهِ، والخِطابُ المُوجَّهُ إِلَيْهِ مُوَجَّهٌ لِجَمِيعِ الأُمَّةِ.

٣- الإِشارَةُ إِلَى أَنَّ مَا خُوطِبَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ فَهُوَ لَهُ ولأُمَّتِهِ، إِلَّا مَا دَلَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ
 مُخْتَصُّ بهِ.

٤ - وفي هَذِه الآية خاصَّة الإِشارَةُ إِلَى أَنَّ النَّبِي ﷺ مَرْبُوبٌ لَا رَبٌّ، عابِدٌ لَا مَعْبُودٌ، فَهُو داخِلٌ فِي فَوْلِهِ: ﴿ فَمْرُدُوا ﴾ وكفى بِهِ شَرَفًا أَنْ يَكُونَ عَبْدًا شَهِ عَرَقِجَلَ؛ ولهذَا يَصِفُهُ اللهُ تَعَالَى بالعُبُودِيَّةِ فِي أَعْلَى مَقاماتِهِ، فَقالَ فِي مَقامِ التَّحَدِّي والدِّفاعِ عنْهُ: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَبِّ مِمَّا نَزُلْنَا عَلَى عَبْدِهِ ﴾ [البقرة: ٣٧]، وقالَ فِي مَقامٍ إثْبَاتٍ ثُبُوتِهِ ورِسالَتِه إِلَى الحَلْقِ: ﴿ بَالَكَ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى عَبْدِهِ ﴾ [الفرقان: ١]، وقالَ فِي مَقامٍ الإِسْرَاءِ: ١]، ﴿ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ﴾ [النجم: ١٠].

## \* أقْسامُ العُبُودِيَّةِ:

تَنْقَسِمُ العُبُودِيَّةُ إِلَى ثَلاثَةِ أَقْسامٍ:

١ – عامَّةٍ، وَهِيَ عُبُودِيَّةُ الرُّبُوبِيَّةِ، وَهِيَ لكُلِّ الحَّلْقِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا ءَانِ ٱلرَّخَنِ عَبْدًا ﴾ [مريم:٣٣]، ويَدْخُلُ فِي ذلِكَ الكُفَّارُ.

٢ - عُبُودِيَّة خاصَّةٍ، وَهِيَ عُبُودِيَّةُ الطَّاعَةِ العامَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَعِبَادُ الرَّمْـٰنِ الَّذِينَ يَمشُونَ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَدَّا ﴾ [الفرقان:٦٣]، وهَذِهِ تَعُمُّ كُلَّ مَنْ تَعَبَّدُ للهِ بشَرْعِهِ.

وَبِٱلْوَلِدَيْنِ إِحْسَنَا ﴾ الآية [الإسراء: ٢٣][١].

# وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَعْبُدُوا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكُوا بِهِ عَشَيْتًا ﴾ الآيَةَ [النساء:٣٦][١].

٣- خاصَّة الخاصَّة، وَهِيَ عُبُودِيَّةُ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ، قَالَ تَعَالَى عَنْ نُوحٍ: ﴿إِنَّهُ وَالسَّلامُ، قَالَ تَعَالَى عَنْ نُوحٍ: ﴿إِنَّهُ فِي رَبِّ مِثَا زَلْنَا عَلَ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]،
 كَانَ عَبْدًا شَكُولًا ﴾ [الإسراء: ٣]، وقَالَ عَنْ مُحَمَّدٍ: ﴿ وَإِن كُنْتُ وَيَعْقُرُ أَوْلِي ٱلْأَيْدِي وَالْأَبْصَدِ ﴾ [البقرة: ٢٣].
 وقالَ فِي آخَوِينَ مِنَ الرُّسُلِ: ﴿ وَأَذَكْرَ عِبْدَنَا إِبْرَهِمَ مَ إِنْ حَنْقُ وَيَعْقُرُ أَوْلِي ٱلْأَيْدِي وَالْأَبْصَدِ ﴾ [ص: ٤٥].

فهَذِهِ العُبُودِيَّةُ المُضافَةُ إِلَى الرُّسُلِ خاصَّةُ الخاصَّةِ؛ لأنَّهُ لَا يُبارِي أَحَدٌ هَوُلاءِ الرُّسُلَ فِي لعُبُودِيَّةِ.

[١] وقَوْلُهُ: ﴿وَيَالُوَلِدَيْنِ إِحْسَنَا ﴾ أيْ: قَضَى رَبُّكَ أَنْ نُحْسِنَ بالوالِدَيْنِ إحْسانًا.

والوالِدَانِ: يَشْمَلُ الأُمَّ والأَبَ، ومَنْ فَوْقَهُهَا، لكنَّهُ فِي الأُمِّ والأَبِ أَبْلَغُ، وكُلَّما قَرُبَا مِنْكَ كانَا أَوْلَى بالإِحْسانِ. والإِحْسانُ بَذْلُ المَعْرُوفِ، وفِي قَوْلِهِ: ﴿وَبَالْوَلِدَيْنِ إِحْسَنَا ﴾ بعْدَ قَوْلِهِ: ﴿وَقَضَىٰ رَئُكَ أَلَّا تَمْهُدُونَا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ حَقَّ الوالِدَيْنِ بَعْدَ حَقِّ اللهِ عَرَجَجَلَ

فإنْ قِيلَ: فأيْنَ حَقُّ الرَّسُولِ ﷺ؟

أُجِيبَ: بأنَّ حقَّ اللهِ مُتَضَمِّنٌ لِحِقِّ الرَّسُولِ ﷺ لأنَّ اللهَ لَا يُعْبَدُ إِلَّا بِهَا شَرَعَ الرَّسُولُ ﷺ.

وقَوْلُهُ: ﴿إِمَّا يَبَلُغَنَّ عِندَكَ الْهَكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَمُّمَا أَنِ ﴾ أَيْ: كُفَّ الأذَى، ومَغْنَى عَنْهُمَا، فَفِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَقُل لَمُّمَا أَنِ ﴾ كَفُّ الأذَى، ومَغْنَى (أُفَّ): أَتَضَجَّرُ؛ لأَنَّكَ إِذَا قُلْتُهُ فَقَدْ يَتَأَذَّبانِ بذلِكَ. وفي الآيَة إشارَةٌ إِلَى أَنَّتُهَا إِذَا بَلَغَا الكِبَرَ صارَا عِبْنًا عَلَى وَلَدِهِمَا، فَلَا يَتَضَجَّرُ ومِنَ الحالِ، ولَا يَنْهَرْهُمَا فِي المَقالِ إِذَا أَسَاءًا فِي الفِعْلِ أَو القَوْلِ.

وقَوْلُهُ: ﴿وَقُل لَهُمَا فَوَلا كَرِيمًا ﴾ أيْ: ليُنَا حَسَنًا بهدُوءِ وطُمَأْنِينَةٍ، كَقَوْلِكَ: أَعْظَمَ اللهُ أَجْرَكَ! أَبْشِرِي يَا أُمِّي! أَبْشِرْ يَا أَبِي! ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ فالقَوْلُ الكَرِيمُ يَكُونُ فِي صِيغَتِه، وأدائِه، والجِطابِ بهِ، فَلاَ يَكُونُ مُزْعِجًا كَرَفْع الصَّوْتِ مثلًا، بَلْ يَتَضَمَّنُ الدُّعَاءَ والإِيناسَ لَهُهَا.

والشاهِدُ مِنْ هَذِهِ الآيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا نَعْبُدُواْ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ فهَذَا هُوَ التَّوْجِيدُ لتَضَمُّنِهِ للنَّفْيِ والإِثْبَاتِ.

> [٧] الآيةُ الرابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكُواْ بِهِ. سَنَيْنَا﴾ الآيةَ. فَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا نُشْرِكُوا ﴾ فِي مُقابِل «لَا إِلَهَ» لأنَّهَا نَفْيٌّ.

# وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ تَعَـٰ الْوَا أَنْـٰلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ <sup>ال</sup>اً ...........

وقَوْلُهُ: ﴿وَٱعْبُدُوا ﴾ فِي مُقابِلِ «إِلَّا اللهُ» لأنَّهَا إثْباتٌ.

وقَوْلُهُ: ﴿ شَيْعًا ﴾ نَكِرَةٌ فِي سِياقِ النَّهْيِ، فَتَعُمُّ كُلَّ شَيْءٍ: لَا نَبِيًّا، وَلَا مَلَكًا، وَلَا وَلِيَّا، بَلْ وَلَا أَمْرًا مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا، فَلَا تَجْعَلِ الدُّنْيَا شَرِيكًا مَعَ اللهِ، والإِنْسَانُ إِذَا كَانَ هَمُّهُ الدُّنْيَا كَانَ عابِدًا لهَا، كَمَا قَالَ ﷺ: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهُم، تَعِسَ عَبْدُ الخَمِيلَةِ، تَعِسَ عَبْدُ الخَويصَةِ» (١٠).

وقَوْلُهُ: ﴿ وَإِلْوَالِدَيْنِ إِحْسَنَا ﴾ يُقالُ فِيهَا مَا قِيلَ فِي الآيةِ السابِقَةِ (٧).

وقَوْلُهُ: ﴿وَيِذِى ٱلْقُــرَّبِى وَٱلْيَتَكَىٰ وَٱلْمَسَكِكِينِ ﴾ أيْ: إحْسانًا، وذَوُو القُرْبَى هُمْ مَنْ يَجْتَمِعُونَ بالشَّخْصِ فِي الجَدِّ الرابعِ، والنِّنَامَى: جَمْعُ يَتِيمٍ، وَهُوَ الَّذِي ماتَ أَبُّوهُ وَلَمْ يَبُلُغْ. والمساكِينُ: هُمُ الَّذِينَ عَدِمُوا المالَ فأسْكَنَهُمُ الفَقْرُ. وابْنُ السَّبِيلِ: هُوَ المُسافِرُ الَّذِي انْقَطَعَتْ بِهِ النَّفَقَةُ.

وقَوْلُهُ: ﴿وَالْمِمَارِ ذِى الْشَرْبَى وَالْجَادِ الْجُنْبِ ﴾ الجارُ: الْملاصِقُ للبَيْتِ، أَوْ مَنْ حَوْلَهُ، و﴿ذِى الْقُدْنِيَ ﴾ أي: القَريبِ، والجارِ الجُنْبِ أي: الجارِ البَعِيدِ.

وقَوْلُهُ: ﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنْبِ﴾ قِيلَ: إنَّهُ الزَّوْجَةُ، وقِيلَ: صاحِبُكَ فِي السَّفرِ؛ لأنَّهُ يَكُونُ إِلَى جَنْبِكَ، ولكُلِّ مِنْهُمَا حَقِّ، فالآيَةُ صالحِةٌ لهُهَا.

وقَوْلُهُ: ﴿وَمَا مَلَكَتُ آَيْمَنُكُمُم ﴾ هَذَا يَشْمَلُ الإِحْسانَ إِلَى الأرِقَاءِ والبهائِم؛ لأنَّ الجَمِيعَ مِلْكُ اليَمِينِ.

وقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴾ المُخْتَالُ: فِي هَيْنَتِهِ. والفَخُورُ: فِي قَوْلِهِ، واللهُ لَا يُحِبُّ هَذَا وَلَا هَذَا.

[١] الآيَةُ الخامِسَةُ إِلَى السابِعَةِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلْ تَعَالَوْا اَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمُ عَلَيْكُمْ ﴾ الجِطابُ للنَّبِيِّ ﷺ أمَرَهُ اللهُ أَنْ يَقُولَ للنَّاسِ: ﴿تَعَالَوْا ﴾ أيْ: افْبِلُوا، وهَلُمُّوا، وأصْلُهُ مِنَ العُلُوّ، كانَّ المُنادِيَ يُنادِيكَ أَنْ تَعْلُو إِلَى مكانِهِ، فيقُولُ: تعالَ، أي: ارْقَفِعْ إِليَّ.

وقَوْلُهُ: ﴿أَتَّلُ ﴾ بالجَزْم جَوابًا للأمْرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿تَمَالُوا ﴾.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجمهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، رقم (٢٨٨٦)، من حديث أبي هريـرة رَيُخِلِّفَهُمُنَهُ.

<sup>(</sup>٢) انظر: (ص:٣١).

## أَلَّا ثُشْرِكُواْ بِهِ مَ شَيْعًا ﴾ الآياتِ [الأنعام: ١٥١][١].

· وقَوْلُهُ: ﴿مَا حَرَّمَ رَبُّكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمْ ﴾ (مَا) اسْمٌ مَوْصُولٌ مَفْعُولٌ لـ(أَتْلُ)، والعاتِدُ مَخْدُوفٌ، والتَّقْدِيرُ: مَا حَرَّمَهُ رَبُّكُمْ عليكُمْ.

وفَالَ: ﴿رَبُّكُمْ ﴾ ولمْ يَقُلْ: مَا حرَّمَ اللهُ؛ لأنَّ الرَّبَّ هُنَا أَنْسَبُ؛ حَيْثُ إِنَّ الرَّبَّ لَهُ مُطْلَقُ التَّصَرُّ فِ فِي المَّرْبُوبِ، والحُّكْم عَلَيْهِ بِمَا تَقْتَضِيهِ حِكْمَتُهُ.

[1] وقَوْلُهُ: ﴿ أَلَا ثُفْرِكُوا﴾ أَنْ: تَفْسِيرِيَّةٌ، تُفَسِّرُ ﴿ أَقَلُ مَا حَرَّمَ ﴾ أَيْ: أَقُلُ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، ولَيْسَتْ مَصْدَرِيَّةٌ، وقَدْ قِيلَ بِهِ، وعَلَى هَذَا القَوْلِ تَكُونُ (لَا) زَائِدَةً، ولكنِ القَوْلُ الأَوَّلُ أَصَحُّ، أَيْ: أَقُلُ عَلَيْكُمْ عَدَمَ الإِشْراكِ؛ لأنَّ اللهَ لَمْ يُحِرِّمْ عَلَيْنَا أَنْ لَا نُشْرِكَ بِهِ، بَلْ حرَّمَ عَلَيْنَا أَنْ نُشْرِكَ بِهِ. ومَا يُؤيَّدُ أَنَّ «أَنْ» تَفْسِيرِيَّةٌ أَنَّ «لَا» هُنَا ناهِيَةٌ، لِتَنَاسَبَ الجُمَلُ، فتكُونَ كُلُّها طَلَبِيَّةً.

وقَوْلُهُ: ﴿وَيَالْوَلِدَيْنِ إِحْسَنَنَا ﴾ أيْ: وأثلُ عَلَيْكُمُ الأمْرَ بالإِحْسانِ إِلَى الوالِدَيْنِ.

وقَوْلُهُ: ﴿وَلَا نَقْنُلُوٓا أَوْلَكَكُمُ ﴾ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ حَقَّ الأُصولِ ذَكَرَ حَقَّ الفُرُوع.

والأوْلادُ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ: يَشْمَلُ الذَّكَرَ والأُنْشَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿ يُوسِيكُو اللَّهُ فِى أَوْلَكِدِكُمُّ لِلذَّكِرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأَنْفَكِيْنِ ﴾ [النساء:١١].

وَقَوْلُهُ: ﴿مِنَ إِمْلَتِي ﴾ الإِمْلاقُ: الفَقْرُ، و﴿مِنَ ﴾ للسَّبَيِّيَّةِ والتَّعْلِيلِ، أَيْ: بسَبَبِ الإِمْلاقِ.

وقَوْلُهُ: ﴿ فَحَنُ نَرْزُقُكُمْ مَوايَكَاهُمْ ﴾ أيْ: إذَا أَبْقَيْتُمُوهُمْ؛ فإنَّ الرِّزْقَ لَنْ يُضَيَّقَ عَلَيْكُمْ بإبْقائِهِمْ؛ لأنَّ الَّذِي يَقُومُ بالرِّزْقِ هُوَ اللهُ.

وبداً هُنَا برِزْقِ الوالِدَيْنِ، وفِي سُورَةِ الإِسْراءِ بَدَأَ برِزْقِ الأوْلادِ، والحِكْمَةُ فِي ذلِكَ أَنَّهُ قَالَ هُنَا: ﴿يَنْ إِمَلَتِي ﴾ فالإمْلاقُ حاصِلٌ، فبَدَأَ بذِكْرِ الوالِدَيْنِ اللَّذَيْنِ أَمْلَقَا، وهُناكَ قَالَ: ﴿خَشْيَةَ إِمْلَتِي ﴾ [الإسراء:٣١] فهُمَا غَنِيَّانِ، لكنْ يَخْشَيَانِ الفَقْرَ، فَبَدَأَ برِزْقِ الأوْلادِ قَبْلَ رِزْقِ الوالِدَيْنِ.

وتَقْيِيدُ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ الأوْلادِ بِخَشْيَةِ الإِمْلَاقِ بِناءً عَلَى واقِعِ الْمُشْرِكِينَ غَالبًا، فَلَا مَفْهُومَ لهُ.

وقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَقْـرَبُواْ الْفَوَحِثَى﴾ لَمْ يَقُلْ: لَا تَأْتُوا؛ لأنَّ النَّهْيَ عَنِ القُرْبِ ابْلَغُ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الإِثْيانِ؛ لأنَّ النَّهْيَ عَنِ القُرْبِ نَهْيٌ عنْهَا، وعَّا يَكُونُ ذَرِيعَةً إِلِيْهَا؛ ولذلكَ حُرُمَ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى المَرَّأَةِ الأَجْنَبِيَّةِ، وأَنْ يَخْلُو بِهَا، وأَنْ تُسافِرَ المَرْأَةُ بلَا يَحُرُمٍ؛ لأنَّ ذلِكَ يُقرِّبُ مِنَ الفَوَاحِشِ. وقِيلَ: مَا أَظْهَرْتُمُوهُ، ومَا أَسْرَرْتُمُوهُ. فالإِظْهارُ: فِعْلُ الزِّنَا -والعياذُ باللهِ- مُجَاهَرَةَ، والإِبْطانُ فِعْلُهُ سِرًّا.

وقِيلَ: مَا عَظُمَ فُحْشُهُ، ومَا كَانَ دُونَ ذلكَ؛ لأنَّ الفَوَاحِشَ لَيْسَتْ عَلَى حَدٍّ سَواءٍ؛ ولهَذَا جَاء فِي الحَدِيثِ: «أَلَا أُنْبَثُكُمْ بِأَكْبَرِ الكَبَاثِرِ؟»(١)، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أنَّ الكَباثِرَ فِيهَا أكْبَرُ وفِيهَا مَا دُونَ ذلكَ.

وقَوْلُهُ: ﴿وَلَا نَقْـنُلُوا ٱلنَّفْسَ الَّقِ حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ النَّفْسُ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ: هِيَ النَّفْسُ المَعْصُومَةُ، وَهِيَ نَفْسُ المُسْلِمِ، والذِّمِّيِّ، والمُعَاهَدِ، والمُسْتَأْمِنِ، بكَسْرِ المِيمِ.

والحقُّ: مَا أَثْبَتُهُ الشَّرْعُ. والباطِلُ: مَا نَفَاهُ الشَّرْعُ. فَمِنَ الحقِّ الَّذِي ٱثْبَتَهُ الشَّرْعُ فِي قَتْلِ النَّفْسِ المَعْصُومَةِ أَنْ يَزْنِيَ الْمُحْصَنُ فَيُرْجَمَ حتَّى يَمُوتَ، أَوْ يَقْتَلَ مُكافِئَهُ، أَوْ يَخْرُجَ عَلَى الجَبَاعَةِ، أَوْ يَقْطَعَ الطَّرِيقَ؛ فإنَّهُ يُقْتُلُ، قَالَ ﷺ: «لَا يَجُلُ دَمُ المرِيْ مُسْلِم إِلاَّ بِإَحْدَى ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بالنَّفْسِ، والنَّبِّبُ الزَّانِي، والتَّارِكُ لِدِينِهِ اللَّفَارِقُ للجَهَاعَةِ» (أ)، وقَالَ هُنَا: ﴿وَلَا نَقْنُلُوا ٱلنَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَا يَالْحَقِي ﴾ وقالَ قَبْلُهُ أَنْ النَّفْسَ الْوَلادِ مُكَوَّرًا مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً بذِذْرِ وقالَ فَبْلُهَا: ﴿وَلَا نَقْدُلُوا النَّهْرِي عَنْ قَتْلِ الأَوْلادِ مُكَوَّرًا مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً بذِذْرِ النَّهْرِي عَنْ قَتْلِ الأَوْلادِ مُكَوَّرًا مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً بذِذْرِ المُصُوصِ، ومَرَّةً بذِذْرِ المُمُوم.

وقَوْلُهُ: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّنَكُمُ بِهِۦ﴾ المُشارُ إلَيْهِ مَا سَبَقَ، والوَصِيَّةُ بالشَّيْءِ هِيَ العَهْدُ بِهِ عَلَى وجْهِ الاهْتهام؛ ولهَذَا يُقالُ: وصَّنِئُهُ عَلَى فُلانٍ، أَيْ: عَهدْتُ بِهِ إِلَيْهِ لِيَهْتَمَّ بِهِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ فَشَوْلُونَ ﴾ العَقْلُ هُنَا: حُسْنُ التَّصَرُّفِ، وأمَّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّا جَعَلَنَهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ مَتَّقِلُونَ ﴾ [الزخرف:٣] فمَعْنَاهُ: تَفهَمُ ونَ. وفي هَـذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَـذِهِ الأُمُورَ إِذَا الْتَرَّمَ بِهَا

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب ما قبل في شهادة الزور، رقم (٢٦٥٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الكبائر، رقم (٨٧)، من حديث أبي بكرة رَضِّلَشَكِفنَهُ.

الإِنْسَانُ فَهُوَ عاقِلٌ رَشِيدٌ، وإذَا خالَفَهَا فَهُو سَفِيهٌ لَيْسَ بعاقِلٍ. وقَدْ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الآيةُ خُمْسَ وَصايَا:
 الأُولَى: تَوْجِيدُ الله.

الثانِيَةُ: الإحسانُ بالوالِدَيْنِ.

الثالِثَةُ: أَنْ لَا نَقْتُلَ أَوْلادَنَا.

الرابِعَةُ: أَنْ لَا نَقْرَبَ الفَوَاحِشَ.

الخامِسَةُ: أَنْ لَا نَقْتُلَ النَّفْسَ الَّتِي حرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالحِقِّ.

وقَوْلُهُ: ﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْمِيْتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾.

وفَوْلُهُ: ﴿ وَلَا نَفَرَبُوا ﴾ هَذَا حِمايَةٌ لأمْوالِ النِّنَامَى أَنْ لَا نَفْرَبَهَا إِلَّا بالخَصْلَةِ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، فَلَا نَفْرَبُهَا بأيِّ تَصَرُّفٍ إِلَّا بِهَا نَرَى أَنَّهُ أَحْسَنُ، فإذَا لاحَ للوَلِيِّ تَصَرُّفانِ، أحدُّهُمَا أَكْثَرُ رِبْحًا، فالواجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يأخُذَ بِهَا هُوَ أَكْثُرُ رِبْحًا؛ لأَنَّهُ أَحْسَنُ.

والحُسْنُ هُنَا يَشْمَلُ: الحُسْنَ الدُّنْيَوِيَّ، والحُسْنَ الدِّينِيَّ، فإذَا لاحَ تَصَرُّفانِ، أحدُهُمَا أَكْثَرُ رِبْحًا وفيهِ رِبًا، والآخَرُ أقَلُّ رِبْحًا وَهُوَ أَسْلَمُ مِنَ الرِّبَا، فنُقَدِّمُ الأخِيرَ؛ لأنَّ الحُسْنَ الشَّرْعِيَّ مُقَدَّمٌ عَلَى الحُسْنِ الدُّنْيُويِّ المادِّيِّ.

وقَوْلُهُ: ﴿حَنَىٰ يَبْلُغُ آشُدَّهُۥ﴾ ﴿حَنَىٰ ﴾ هُنَا: حَرْفُ غايَةٍ، هَمَا بَعْدَهَا مُحَالِفٌ لِيَا قَبْلَهَا. أَيْ: إذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ فإنَّنا نَدْفَعُهُ إلَيْهِ بَعْدَ أَنْ نَخْتِرَمُ، ونَنْظُرَ فِي حُسْنِ تَصَرُّفِهِ، وَلَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نُبْقِيَهُ عَنْدَنَا. ومَعْنَى (أَشُدَّهُ): قوَّتَهُ العَقْلِيَّةَ والبَدَنِيَّةَ، والحِطابُ هُنَا لأَوْلياءِ اليَّنَامَى، أَوْ للحاكِمِ عَلَى قَوْلِ بَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ. وبُلوغُ الأَشُدِّ يُخْتَلِفُ، والمُرَاهُ بِهِ هُنَا الأَشُدُّ الَّذِي يَكُونُ بِهِ التَّكْلِيفُ، وَهُوَ تَمَامُ خُسْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، أَوْ إِنْباتُ العانَةِ، أو الإِنْزالُ.

وقَوْلُهُ: ﴿وَاَوْقُوا ٱلۡكَٰيۡلَ وَالۡمِيزَانَ ﴾ أيْ: أَوفُوا الكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ فِيهَا يُكالُ مِنَ الأطْمِمَةِ والحُبُوبِ.

وأَوْفُوا اللِيزانَ: إِذَا وزَنْتُمْ فِيهَا يُوزَنُ، كَاللُّحومِ مَثَلًا.

والأمْرُ بالإِيفاءِ شامِلٌ لجَمِيعِ مَا تَتَعَامَلُ بِهِ مَعَ غَيْرِكَ، فَيَجِبُ عليْكَ أَنْ تُوفِيَ بالكَيْلِ والوَزْنِ وغيْرِهِمَا فِي التَّعامُلِ. وقَوْلُهُ: ﴿ الْقِسْطِ ﴾ آي: بالعَدْلِ، وليًا كَانَ قَوْلُهُ: ﴿ الْقِسْطِ ﴾ قَدْ يَشُقُّ بعضَ الأحْيانِ - لأنَّ الإِنْسَانَ قَدْ يَشُقُّ بعضَ الأحْيانِ - لأنَّ الإِنْسَانَ قَدْ يَقُولُهُ: ﴿ لاَ كُلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْمَهَا ﴾ الإِنْسَانَ قَدْ يَقُولُهِ: ﴿ لاَ كُلِفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْمَهَا ﴾ أيْ: طافَتَهَا، فإذَا بَذَلَ جُهْدُهُ وطاقتَهُ، وحَصَلَ النَّقُصُ، فَلَا يُعدُّ عُلِفًا؛ لأنَّ مَا خَرَجَ عَنِ الطاقَةِ مَعْفُو عَنْهُ فيهِ، وكمَا أنَّ مَا فَرَجَ التَّعْلِيظَ مِنْ وَجْهِ، وَهُوَ مَا خَرَجَ عَنِ الوُسْعِ، فإنَّهَا تُفِيدُ التَّعْلِيظَ مِنْ وجْهِ، وَهُوَ مَا خَرَجَ عَنِ الوُسْعِ، فإنَّهَا تُفِيدُ التَّعْلِيظَ مِنْ وجْهِ، وَهُوَ مَا خَرَجَ عَنِ الوُسْعِ، فإنَّهَا تُفِيدُ التَّعْلِيظَ مِنْ وجْهِ، وَهُو الإيفاءِ بالقِسْطِ، ولكنْ مَتَى تَبَيَّنَ الحَطْأُ وَجَبَ تَلافِيهِ؛ لأَنَّهُ دَاخِلُ فِي الرُسْعِ.

وقَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا قُلْتُدُ فَاعْدِلُوا﴾ مغناهُ: أيُّ قَوْلِ تَقُولُهُ فِإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْدِلَ فِيهِ، سَواءٌ كَانَ ذَلِكَ لِنَفْسِكَ عَلَى عَيْرِكَ، أَوْ لَغَيْرِكَ عَلَى نَفْسِكَ، أَوْ لَغَيْرِكَ عَلَى غَيْرِكَ، أَوْ لَتَحْكُم بَيْنَ اثْنَيْنِ، فالواجِبُ المَدْلُ؛ إِذِ العَدْلُ فِي اللَّنَةِ الاسْتِقَامَةُ، وضِدُّهُ الجَوْرُ والمَيْلُ، فَلَا تَمْلُ يَمِينَا وَلَا شِمَالًا، ولمْ يَقُلُ هُنَا: ﴿لَا كَكُلِفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْتَهَا ﴾؛ لأنَّ الفَوْلَ لا يَشْقُ فِيهِ العَدْلُ غالِيًّا.

وقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْنَى ﴾ أيِ: اللَّهُولُ لَهُ ذا قَرابَةٍ، أيْ: صاحِبَ قَرابَةٍ، فَلَا ثُحابِهِ لَقَرابَتِهِ، فتَمِيلَ مَعَهُ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ أَجْلِهِ، فاجْعَلْ أَمْرَكَ إِلَى اللهِ عَنَجَجَلَّ الَّذِي خَلَفَكَ، وأَمرَكَ بهذَا، وإليْهِ ستَرْجِعُ، ويَسْأَلُكَ عَزَقِجَلً ماذَا فَعَلْتَ فِي هَذِهِ الأَمانَةِ.

وقَدْ أَفْسَمَ أَشْرَفُ الحَلْقِ، وسَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وأَعْدَلُ البَشَرِ، مُحَمَّدٌ ﷺ وقَالَ: «واثِمُ اللهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»<sup>(۱)</sup>.

وقَوْلُهُ: ﴿وَمِمَهِ لِمَ اللَّهِ أَوْقُوا ﴾ قدَّمَ الْمُتَعَلِّقَ؛ للاهْتهامِ بهِ. وعَهْدُ اللهِ: مَا عَهِدَ بِهِ إِلَى عِبادِهِ، وَهِيَ عِبادَتُهُ سُنِهَ اللهِ: مَا عَهِدَ بِهِ إِلَى عِبادِهِ، وَهِيَ عِبادَتُهُ سُنِهَ اللهِ وَيَقَالَ اللهِ اللهِ عَلَى عَلَيْمَ أَنْ عَنْكُمْ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ إِلَى مَمَكُمُ لَمْ لَيْنَ أَفَسَتُمُ الطَّكَلُوةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكُوةَ وَءَامَنتُمُ بُرُسُلِي وَعَزَيْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قِرْضًا حَسَنًا ﴾ [المائدة:١٧].

هذَا مِيثَاقٌ مِنْ جانِبِ المَخْلُوقِ، وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَأُكَفِّرَنَ عَنَكُمْ سَيُّالِنَكُمْ وَلَأَدْخِلَنَّكُمْ جَنَّنتِ تَجْرِى مِن تَحْقِهَا ٱلأَنْهَادُ﴾ [المائدة:١٢] هَذَا مِنْ جانِب اللهِ عَرَقِجَلَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم (٣٤٧٥)، ومسلم: كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود، رقم (١٦٨٨)، من حديث عائشة رَضَالِلَكَمَّنَةُ.

وقَوْلُهُ: ﴿ ذَلِكُمْ وَمَنْكُمْ بِهِ لَعَلَكُمْ نَذَكُرُونَ ﴾ هَذِهِ الآيةُ الكَرِيمَةُ فِيهَا أَرْبَعُ وصايَا مِنَ
 الحالِق عَزَقَجَلَّ:

الأُولَى: أَنْ لَا نَقْرَبَ مالَ اليَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ.

الثانِيَةُ: أَنْ نُوفِيَ الكَيْلَ والمِيزَانَ بالقِسْطِ.

الثالِثَةُ: أَنْ نَعْدِلَ إِذَا قُلْنَا.

الرابِعَةُ: أَنْ نُوفِيَ بِعَهْدِ اللهِ.

والآيَةُ الأُولَى فِيهَا خَمْسُ وَصايَا. صَارَ الجَمِيعُ تِسْعَ وَصايَا.

ثُمَّ قَالَ عَرَقِجَلَّ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِى مُسْتَقِيمَا فَاتَّيِعُوهُ ﴾ هَذِهِ هِيَ الوَصِيَّةُ العاشِرَةُ، فقَوْله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِى ﴾ يُحْتَمَلُ أَنَّ المُشارَ إلَيْهِ مَا سَبَقَ؛ لأنَّكَ لَوْ تأمَّلْتُهُ وَجَدْتَهُ مُحِيطًا بالشَّرْعِ كُلِّهِ، إمَّا نصًّا، وإمَّا إيهاءً، ويُحْتَمَلُ أنَّ المُرَادَ بِهِ مَا عُلِمَ مِنْ دِينِ اللهِ، أَيْ: هَذَا الَّذِي جَاءَكُمْ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ هُوَ صِراطِي، أي: الطَّرِيقُ المُوصِلُ إلَيْهِ شُبْحَانَهُوتَكَانَ.

والصِّرَاطُ يُضافُ إِلَى اللهِ عَنَجَبَلَ، ويُضافُ إِلَى سالِكِهِ، فَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مِنَا الَّذِنَ اَنَمَتَ عَنِهِمْ﴾ [الفاتحة:٧] هُنَا أُضِيفَ إِلَى سالِكِهِ. وفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مِنَاهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهَ ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى:٣٠] هُنَا أُضِيفَ إِلَى اللهِ عَنَّجَبَلَ، فإضافَتُهُ إِلَى اللهِ عَنَهَجَلَ؛ لأَنَّهُ مُوصِلٌ إليْهِ، ولأنَّهُ هُوَ الَّذِي وضَعَهُ لعِبادِهِ جَلَّ وَعَلَا، وإضافَتُهُ إِلَى سالِكِيهِ؛ لأنَّهُمْ هِمُ الَّذِينَ سَلَكُوهُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿مُسْتَقِيمًا ﴾ هَذِهِ حالًا مِنَ "صِرَاطِ» أَيْ: حالَ كُونِهِ مُسْتَقِيبًا لَا اعْوِجاجَ فِيهِ فاتَّبعُوهُ.

وقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَنَبِمُوا اَلسُّبُلَ فَنَفَوَقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ﴾ السُّبُلُ أي: الطُّرُقُ المُلْتَوِيَةُ الحَارِجَةُ عَنْهُ. وتَفَرَّقَ: فِعْلٌ مُضارعٌ مَنْصُوبٌ بـ(أَنْ) بَعْدَ فاءِ السَّبِيَيَّةِ، لكنْ حُذِفَتْ مِنْهُ تاءُ المُضارَعَةِ، وأصْلُهَا: «تَقَوَّقَ» أيْ أنَّكُمْ إذَا اتَّبَعْتُمُ السُّبُلَ نَفَرَّقَتْ بكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ، وتَشَتَتُتْ بكُمُ الأهْوَاءُ وبَعُدَتْ.

وهُنَا قَالَ: ﴿السُّبُلَ﴾ جَمْعُ سَبِيلِ، وفِي الطَّرِيقِ الَّتِي أَضافَهَا اللهُ إِلَى نفسِهِ قَالَ: ﴿سَبِيلِهِ ﴾ سَبِيلٌ واحِدٌ؛ لأنَّ سَبِيلَ اللهِ عَرَقِجَلَّ واحِدٌ، وأمَّا مَا عَدَاهُ فَسُبُّلُ مُتَعَدِّدَةٌ؛ ولهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ﴿وسَتَغُتَرِقُ هَذِهِ اللهُّهُ إِلَى ثَلاثٍ وسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا واحِدَةً (١).

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب شرح السنة، رقم (٤٥٩٦)، والترمذي: أبواب الإيهان، ما جاء في افتراق هذه الأمة،

### قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: "مَنْ أَرَادُ اللَّهُ يَنْظُرُ إِلَى وَصِيَّةٍ مُحُمَّدٍ ﷺ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُهُ السلام

فالسَّبِيلُ المُنجِّي واحِدٌ، والباقِيَةُ مُتَشَعَبَّةٌ مُتَعَرِّقَةٌ، ولَا يَرِدُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿ يَهْ دِى بِهِ اللّهُ مَن اتَّبَعَ رِضْوَاتَكُهُ سَبُلَ ٱلسَّلَامِ ﴾ [الله الله الماتدة: ١٦]؛ لأنَّ «سُبُلَ» فِي الآيَةِ الكَرِيمَةِ؛ وإنْ كانتُ جُمُوعَةً؛ لكن أُضِيفَتْ إلى السَّلامِ فكانتْ مُنْجِيَةً، ويكونُ المُرَادُ بِهَا شَرائِعَ الإِسْلامِ.

وقَوْلُهُ: ﴿ذَالِكُمْ وَصَّنَكُم بِهِـ لَتَلَّكُمْ تَنَّقُونَ﴾ أيْ: ذلِكَ المَذْكُورُ وصَّاكُمْ؛ لتَنَالُوا بِهِ دَرَجَةَ التَّقْوَى، والالْتِزَامَ بَمَا أَمَرَ اللهُ بِهِ وَرَسُولُهُ ﷺ.

[١] قَوْله: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «مَنْ أَرَادَ...» إلخ: الاسْتِفْهَامُ هُنَا للحَثِّ والتَّشْوِيقِ، واللَّامُ فِي قَرْلِهِ: «فَلْيَشْرَأُ» للإرْشادِ.

[٧] قَوْلُهُ: «وَصِيَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ» الوَصِيَّةُ بِمَعْنَى العَهْدِ، ولَا يَكُونُ العَهْدُ وصِيَّةً إِلَّا إِذَا كَانَ فِي أَمْرِ هامِّ.

وقَوْلُهُ: (هُحَمَّدٍ ﷺ أَيْ: رَسُولِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللهِ الهاشِمِيِّ القُرْشِيِّ ﷺ، وهَذَا التَّعْبِيرُ مِنِ البِنِ مَسْعُودِ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ مِثْلِهِ، مِثْلُ: قَالَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله ﷺ، وَوَصِيَّةُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَهَذَا التَّعْبِيرُ مِنِ اللهِ ﷺ، وَوَصِيَّةُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَا يُنافِي قَوْلَهُ اللهِ إِنَّا اللهِ (٣٦)؛ لأنَّ دُعاءَ الرَّسُولِ هُنَا أَيْ: مُنادَاتَهُ، فَلَا تَقُولُوا عِنْدَ النَّدَادَةِ: يَا مُحَمَّدُ اللهِ الكَهْمُ صَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ الل

وقَوْلُهُ: «الَّتِي علَيْهَا خَامَّهُ» الخاتَمُ بمَعْنَى التَّوْقِيع.

وقَوْلُهُ: "وصِيَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَيْسَتْ وصِيَّةً مَكْتُوبَةً مَخْتُومًا عَلَيْهَا؛ لأنَّ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يُوصِ بشَيْء، ويَدُلُّ لذلِكَ: أنَّ أَبَا جُحَيْفَةَ سَأَلَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ: هَلْ عَهِدَ إليكُمُ النَّبِيُّ ﷺ بشَيْء؟ فقالَ: لَا. والَّذِي فَلَقَ الحَبَّةَ وبَرَأَ النَّسَمَةَ إِلَّا فَهَا يُؤْتِيهِ اللهُ تَعَلَى رَجُلًا فِي القُرْآنِ، ومَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قِيلَ: ومَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: العَقْلُ، وفِكَاكُ الأَسِرِ، وأنْ لاَ يُفْتَلُ مُسْلِمٌ بكافِرِ (").

فَلا يُظَنُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْصَى بَهَذِهِ الآيَاتِ وَصِيَّةً خاصَّةً مَكْتُوبَةً، لكنِ ابْنُ مَسْعُودٍ رَيَخَالِلَهُ عَنهُ

رقم (۲۲٤)، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، رقم (۳۹۹۱)، وأحمد (۲/ ۳۳۲)، وابن أبي عاصم، رقم (۲۲۶)، وابن حبان، رقم (۳۹۹۱)؛ من حديث أبي هريرة رَيْخَالِشَيَّةُ وصححه الترمذي والحاكم، رقم (٤٤١).
 (۱) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب كتابة العلم، رقم (۲۱۱)، من حديث على رَيْخَالِشَةَتْ.

فَلْيَقْرَأْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَكَالَوْا أَنْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۚ أَلَّا ثُشْرِكُواْ بِهِـ شَبْعًا ...﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَطِى مُسْتَقِيمًا فَانَتِعُوهٌ وَلَا تَنْبِعُواْ السُّبُلَ﴾ [الأنعام:١٥٣]١١) الآيةً[١١].

وَعَنْ مُعُاذِ بِنِ جَبَلٍ رَحَالِلَهُ عَالَ: «كُنْتُ رَدِيفَ<sup>[۱]</sup> النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حِمَارٍ<sup>[۱]</sup>، فَقَالَ لِي: «يا مُعَاذُ! أَتَدْرِي<sup>[1]</sup> مَا حَقُّ اللهِ عَلَى العِبَادِ<sup>[0]</sup>، ومَا حَقُّ العِبَادِ عَلَى اللهِ؟<sup>[1]</sup>». قُلْتُ: اللهُ ورَسُولُهُ أَعْلَمُ<sup>[۱]</sup>.....

يَرَى أَنَّ هَذِهِ الآيَاتِ قَدْ شَمِلَتِ الدِّينَ كُلَّهُ، فكأنَّبَا الوَصِيَّةُ الَّتِي خَتَمَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وأَبْقاهَا لأَمَّتِهِ.
 لأمَّته.

وهيَ آياتٌ عَظِيمَةٌ، إذَا تَدَبَّرَهَا الإِنْسَانُ وعَمِلَ بهَا حَصَلَتْ لَهُ الأوْصافُ الثلاثَةُ الكامِلَةُ: العَقْلُ، والتَّذَكُّرُ، والتَّقْوَى.

[١] وقَوْلُهُ: «فَلْيَقْرَأْ قَوْلَهُ تَعَالَى... اللهِ الآياتِ سَبَقَ الكَلامُ عَلَيْهَا.

[٧] وقَوْلُهُ: «رَدِيفَ» بمَعْنَى: رادِفٍ، أَيْ: رَاكِبٍ مَعَهُ خَلْفَهُ، فَهُو فَعِيلٌ بمَعْنَى فاعِلٍ، مثلُ: رَحِيم بمَعْنَى راحِم، وسَمِيع بمَعْنَى سامِع.

[٣] وقَوْلُهُ: «عَلَى حِمَارِ» أَيْ: أَهْلِيٌّ؛ لأنَّ الوَحْشِيَّ لَا يُرْكَبُ.

[٤] وقَوْلُهُ: «أَتَدْرِي» أَيْ: أَتَعْلَمُ.

[٥] قَوْلُهُ: «مَا حَقُّ اللهِ عَلَى العِبادِ؟» أيْ: مَا أَوْجَبَهُ عليْهِمْ، ومَا يَجِبُ أَنْ يُعامِلُوهُ بهِ، وأَلْقاهُ عَلَى مُعاذٍ بصِيغَةِ السُّؤَالِ؛ ليَكُونَ أَشَدَّ حُضُورًا لقَلْبهِ؛ حتَّى يَفْهَمَ مَا يَقُولُهُ ﷺ.

[7] قَوْلُهُ: (وَمَا حَقُّ العِبادِ عَلَى اللهِ؟» أيْ: مَا يَجِبُ أَنْ يُعامِلَهُمْ بِهِ، والعِبادُ لَمْ يُوجِبُوا شَيْئًا، بَلِ اللهُ أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَضْلًا مِنْهُ عَلَى عِبادِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَكَ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةُ آنَكُهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُتَرَءًا بِجَهَكُلَةِ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعَدِهِ. وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ يَحِيدُ ﴾ [الأنعام: ٥٤].

فَاوْجَبَ سُبْحَانَهُ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَرْحَمَ مَنْ عَمِلَ سُوءًا بِجَهَالَةِ، أَيْ: بِسَفَهِ وعَدَمٍ حُسْنِ تَصَرُّفٍ، ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِ ذِلِكَ وَأَصْلَحَ. ومَعْنَى كَتَبَ، أَيْ: أُوجَبَ.

[٧] قَوْلُهُ: «قُلْتُ: اللهُ ورَسُولُـهُ أَعْلَمُ» لفظُ الجلالَةِ: مُبْتَدَأٌ و «رَسُولُهُ» مَعْطُوفٌ عليْه، وأعْلَمُ:

 <sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأنعام، رقم (٣٠٧٠)، وقال: حديث حسن غريب،
 والطبراني في الكبير (٢٠٦٠) بلفظ: (من سره أن يقرأ صحيفة محمد ﷺ...) إلخ.

قَالَ: «حَقُّ اللهِ عَلَى العِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ الْ وَلاَ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْثًا لا اُ، وحَقُّ العِبَادِ عَلَى اللهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا اللهِ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! أَفَلاَ أُبشِّرُ النَّاسَ؟ اللهِ ال

خَبَرُ المُبْتَدَأِ، وأفْرَدَ الحَبَرَ هُنَا مَعَ أَنَّهُ لاثْنَيْنِ؛ لأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ: (مِنْ) واسْمُ التَّفْضِيلِ إذا كَانَ عَلَى تَقْدِيرِ:
 «مِنْ) فإنَّ الأشْهَرَ فِيهِ الإِفرادُ والتَّذْكِيرُ. والمَعْنَى: أعْلَمُ مِنْ غَيْرِهِمَا، وأعْلَمُ مِنِّي أيضًا.

[1] قَوْلُهُ: «يَعْبُدُوهُ» أَيْ: يَتَذَلَّلُوا لَهُ بِالطَّاعَةِ.

[٧] قَوْلُهُ: «وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا» أَيْ: فِي عِبادَتِهِ ومَا يَخْتَصُّ بهِ، وشَيْئًا نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَتَعُمُّ كُلَّ شَيْءٍ لَا رَسُولًا وَلَا مَلكًا ولَا ولِيًّا ولَا غَيْرَهُمْ.

[٣] وقَوْلُهُ: (وحَقُّ العِبادِ عَلَى اللهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا) وهَذَا الحِقُّ تَفَضَّلَ اللهُ بِهِ عَلَى عِبادِهِ، ولَمْ يُوجِبْهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ. ولَا تَظُنَّ أَنَّ قَوْلَهُ: «مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا) أَنَّهُ مُحْرَّدٌ عَنِ العِبَادَةِ؛ لأنَّ التَّقْدِيرَ: مَنْ يَعْبُدُهُ ولَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، ولَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ: «مَنْ يَعْبُدُهُ» لأَنَّهُ مَفْهُومٌ مِنْ قَوْلِهِ: «وحَقُّ العِبادِ» ومَنْ كَانَ وضْفُهُ العُبُودِيَّةَ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عابِدًا.

ومَنْ لَمْ يَعْبُدِ اللهِ ولَمْ يُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا هَلْ يُعَذَّبُ؟

الجَوَاب: نَعَمْ، يُعَذَّبُ؛ لأنَّ الكَلامَ فِيهِ حَذْفٌ، وتَقْدِيرُهُ: مَنْ يَعْبُدُهُ ولا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، ويَدُلُّ لهَذَا أَمْرانِ:

الأَوَّلُ: قَوْلُهُ: «حَقُّ العِبادِ» ومَنْ كَانَ وصْفُهُ العُبُودِيَّةَ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عابِدًا.

الظَّانِي: أنَّ هَذَا فِي مُقابِلِ قَوْلِهِ فِيهَا تَقَدَّمَ: «أَنْ يَمْبُدُوهُ، ولَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا» فعُلِمَ أنَّ المُرادَ بقَوْلِهِ: «لَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا» أَيْ: فِي العِبَادَةِ.

[٤] قَوْلُهُ: «أَفَلَا أَبُشَّرُ النَّاسَ؟» أَيْ: أَأَسْكُتُ فَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟ ومثْلُ هَذَا التَّرْكِيبِ: الهَمْزَةُ ثُمَّ حَرْفُ العَطْفِ ثُمَّ الجُمْلَةُ، لعُلَماءِ النَّحْوِ فِيهِ قَوْلانِ:

الأوَّلُ: أنَّ بَيْنَ الهَمْزَةِ وحَرْفِ العَطْفِ مَحَدُّوفًا يُقَدَّرُ بِيَا يُناسِبُ المَقامَ، وتَقْدِيرُهُ هُنَا: أَأَسْكُتُ فَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟

الثَّانِي: أَنَّهُ لَا شَيْءَ تَحُذُوفٌ، لكنْ هُنَا تَقْدِيمٌ وتَأْخِيرٌ، وتقْدِيرُهُ: فألَا أُبَشِّرُ؟ فالجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا سَبَقَ، وموْضِعُ الفاءِ سابِقٌّ عَلَى الهَمْزَةِ، فالأصْلُ: فألَا أُبشِّرُ النَّاسَ؟ لكنْ لَيَّا كَانَ مِثْلُ هَذَا التَّرْكِيبِ قالَ: «لَا تُبَشِّرُهُمْ فَيَتَّكِلُوا» [١]. أَخْرَجَاهُ فِي (الصَّحِيحَيْنِ) (١).

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: الحِكْمَةُ فِي خَلْقِ الجِنِّ والإِنْسِ[٢].

الثانِيَةُ: أَنَّ العِبَادَةَ هِيَ التَّوْحِيدُ[7]؛ ....

رَكِيكًا، وَهَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ لَهَا الصَّدَارَةُ، قُدِّمَتْ عَلَى حَرْفِ العَطْفِ، ومثْلُ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَبْصِرُونَ ﴾ [السجدة:٢٧]، وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴾ [السجدة:٢٧]، وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴾ [السجدة:٢٧]، وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴾ [الحج:٢٤].

والبِشارَةُ: هِيَ الإِخْبارُ بِمَا يَسُرُّ، وقَدْ تُسْتَعْمَلُ فِي الإِخبارِ بِهَا يَضُرُّ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَبَشِرْهُم يَمَذَابٍ أَلِيهٍ ﴾ [الانشقاق:٢٤]، لكن الاتْتُثَرُ الاَّوْلُ.

[١] قَوْلُهُ: (لَا تُبَشِّرْهُمْ) أيْ: لَا تُخْبِرْهُمْ، و(لَا) ناهِيَةٌ.

ومَعْنَى الحِدِيثِ أَنَّ اللهَ لَا يُعَذِّبُ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وأَنَّ المَعاصِيَ تَكُونُ مَغْفُورَةً بَتَحْقِيقِ التَّوْجِيدِ.

ونَهَى ﷺ عَنْ إخْبارِهِمْ؛ لِتَلَّا يَمْتَمِدُوا عَلَى هَذِهِ البُشْرَى دُونَ تَحْقِيقِ مُقْتَضاهَا؛ لأنَّ تَحْقِيقَ التَّوْجِيدِ يَسْتَلْزِمُ اجْتِنَابَ المَعَاصِي؛ لأنَّ المَعَاصِيَ صَادِرَةٌ عَنِ الهَوَى، وهَذَا نَوْعٌ مِنَ الشِّرْكِ، فَالَ تَعَالَى: ﴿ أَوْمَيْتَ مَنِ اَتَّفَذُ إِلَهُهُ هَوَنُهُ ﴾ [الجاثية: ٢٣].

ومُنَاسَبَةُ الحَدِيثِ للتَّرْجَمَةِ: فَضِيلَةُ التَّوْحِيدِ، وأنَّهُ مانِعٌ مِنْ عَذابِ اللهِ.

المسائِلُ:

[٧] الأُولَى: الحِكْمَةُ مِنْ خَلْقِ الجِنِّ والإِنْسِ: أَخَذَهَا رَحَمُهُاللَّهُ مِنْ فَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا خَلَقَتُ اَلْجِنَ وَٱلْإِنْسَ إِلَّا لِيَمْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]، فالحِكْمَةُ هِيَ عِبَادَةُ اللهِ لَا أَنْ يَتَمَتَّعُوا بالمآكِلِ والمشارِبِ والمناكِح.

َ٣] الثانِيَّةُ: أَنَّ العِبَادَةَ هِيَ التَّوْحِيدُ: أَيْ: أَنَّ العِبَادَةَ مَنْيَّةٌ عَلَى التَّوْحِيدِ، فكُلُّ عِبادَةٍ لَا تَوْحِيدَ فِيهَا لَيْسَتْ بعِبادَةِ، لَا سِيَّا أَنَّ بَعْضَ السَّلفِ فسَّرُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا لِيَمْبُدُونِ ﴾ إِلَّا لِيُوَحَدُونِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحيار، رقم (٢٨٥٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب من لقي الله بالإيهان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار، رقم (٣٠)، من حديث معاذ رَيَّ وَلِلَّهُ عَنْهُ.

لأنَّ الخُصُومَةَ فِيهِ<sup>[1]</sup>.

الثالثةُ: أَنَّ مَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ لَمْ يَعْبُدِ اللهَ، فَفِيهِ مَعْنَى قولِهِ: ﴿ وَلَا آنَتُهُ عَبِدُونَ مَآ أَعَبُدُ ﴾ [الكافرون:٣]٢].

الرَّابِعَةُ: الحِكْمَةُ فِي إِرسَالِ الرُّسُلِ<sup>[7]</sup>. الخَامِسَةُ: أَنَّ الرِّسَالَةَ عَمَّتْ كُلَّ أُمَّةٍ<sup>[1]</sup>. السَّادِسَةُ: أَنَّ دِينَ الأنبيَاءِ وَاحِدُ<sup>[6]</sup>.

وهَذَا مُطابِقٌ غَامًا لِمَا اسْتَنْبَطَهُ الْمُؤلِّفُ رَحَمُ اللَّهُ مِنْ أَنَّ العِبَادَةَ هِيَ التَّوْحِيدُ؛ فكُلُّ عِبادَةٍ لَا تُبْنَى عَلَى التَّوْحِيدِ فَهِيَ باطِلَةٌ، قَالَ ﷺ: "قَالَ اللهُ تَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشَّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِى غَيْرِي تَرَكْتُهُ وشِرْكَهُ".

[١] وقَوْلُهُ: «لأنَّ الحُصُومَةَ فِيهِ» أَيْ: فِي التَّوْجِيدِ بَيْنَ الرَّسُولِ ﷺ وقُرَيْشٍ، فقُرَيْشٌ يَعْبُدُونَ اللهَ، يَطُوفُونَ لَهُ ويُصَلُّونَ، ولكنْ عَلَى غَيْرِ الإِخْلاصِ والوَجْهِ الشَّرْعِيِّ، فهِي كالعَدَمِ؛ لِعَدَمِ الإِنْيانِ بالتَّوْجِيدِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا مَنَعَهُدْ أَن ثُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَنْتُهُمْ إِلَّا أَنَهُمْ صَحَمُواْ بِأَللَهِ وَرِمَسُولِهِ. ﴾ [التوبة:٤٥].

[٧] وقَوْلُهُ فِي الثَالِثَةِ: ففِيهِ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَنبِدُونَ مَاۤ أَغَبُدُ﴾. لَسْتُمْ عَابِدِينَ عِبادَتِي؛ لأنَّ عِبادَتَكُمْ مَنْنِيَّةٌ عَلَى الشَّرْكِ، فلَيْسَتْ بعِبادَةٍ للهِ تَعَالَى.

[٣] الرَّابِعَةُ: الجِكْمَةُ فِي إِرْسَالِ الرُّسُلِ: أَخَذَهَا رَحِمُهُ اللهُ تَعَالَى مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ الْمُتَوْتَ ﴾ [النحل:٣٦]، فالجِكْمَةُ هِيَ: الدَّعْوَةُ إِلَّا عَبْدُوا اللَّهُ وَلَجْنَابِ عِبادَةِ الطَّاغُوتِ. إِلَى عِبَادَةِ اللهِ وحْدَهُ، واجْتِنَابِ عِبادَةِ الطَّاغُوتِ.

[2] الحَامِسَةُ: أنَّ الرِّسالَةَ عمَّتْ كُلِّ أُمَّةٍ: أَخَلَهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِ أَتُقِوْ رَسُولًا ﴾ [النحل:٣٦].

[٥] السَّادِسَةُ: أنَّ دِينَ الأنْبياءِ واحِدٌّ: أخَذَهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُواْ اللَّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاخُوتَ﴾، ومِثْلُهُ قَـوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن فَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله، رقم (٢٩٨٥)، من حديث أبي هريرة رَيَخَالِلَهُ عَنْهُ.

السَّابِعَةُ: المَسْأَلَةُ الكَبِيرَةُ أَنَّ عِبَادَةَ اللهِ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ؛ فَفِيهِ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَن يَكَفُرُ إِلْطَانُوتِ ...﴾ الآيَةَ [البقرة:٢٥٦][١١].

إِلّا نُوجِى إِلَيْهِ أَلَهُ إِلَا إِلَهُ إِلّا أَنَا فَأَعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء:٢٥]، وهَذَا لا يُنافِي قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِكُولِ جَمَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [الماندة:٤٨]؛ لأنَّ الشَّرْعَة العَمَلِيَّة تُخْتَلِفُ باخْتِلَافِ الأُمْمِ والأماكِنِ والأَرْمِنَةِ، وأَمَّا أَصْلُ الدِّينِ فواحِدٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ وُمَّا وَالَّذِينَ أَوْحَيْـنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّىٰ بِهِ وَهُمَّا وَالدِّينِ فَوَاحِدٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ وَهُمَّا وَالَّذِينَ أَوْحَيْـنَا إِلَيْكَ وَمَا وَالشَورى:١٣].

[١] السَّابِعَةُ: المَسْأَلَةُ الكَبِيرَةُ أَنَّ عِبَادَةَ اللهِ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ.

ودَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَجْسَنِبُوا ٱلطَّلغُوتَ﴾، فمَنْ عَبَدَ اللهَ ولَمْ يَكْفُرْ بالطَّاغُوتِ فليْسَ بمُوَحِّدٍ؛ ولهَذَا جَعَلَ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُاللَّهُ هَذِهِ المَسْأَلَةَ كَبِيرَةً؛ لأنَّ كَثِيرًا مِنَ المُسْلِمِينَ جَهِلَهَا فِي زَمانِهِ وفِي زَمانِنَا الآنَ.

تَنْبِيهُ: لَا يَجُوزُ إطْلاقُ الشِّرْكِ أَوِ الكُفْرِ أَوِ اللَّمْنِ عَلَى مَنْ فَعَلَ شَيْنًا مِنْ ذَلِكَ؛ لأنَّ الحُّكُمَ بذلِكَ فِي هَذِهِ وغَيْرِهَا لَهُ أَسْبابٌ ولهُ مَوانِعُ، فَلَا نَقُولُ لِمَنْ أَكَلَ الرِّبا: مَلْعُونٌ؛ لأَنَّهُ قَدْ يُوجَدُ مانِعٌ يَمْنَعُ مِنْ حُلُولِ اللَّغْنَةِ عَلَيْهِ؛ كالجَهُل مثلًا، أَوِ الشَّبْهَةِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وكَذَا الشَّرْكُ لَا نُطْلِقُهُ عَلَى مَنْ فَعَلَ شِرْكًا؛ فَقَدْ تَكُونُ الحُجَّةُ مَا قامَتْ عَلَيْهِ بسَبَبِ تَفْرِيطِ عُلمائِهِمْ، وكَذَا نَقُولُ: مَنْ صَامَ رَمَضانَ إِيهانَا واختِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَلْبِهِ. ولكنْ لَا نَحْكُمُ بَذَا لشَخْصٍ مُعَيَّنٍ؛ إِذْ إِنَّ الحُكْمَ المُعلَّقَ عَلَى الأوْصافِ لَا يَنْطَبِقُ عَلَى الأَشْخَاصِ إِلَّا بَتَحَقُّقِ شُرُوطِ انْطِبَاقِهِ وانْتِفَاءِ مَوَانِعِهِ.

فإذَا رَأَيْنَا شَخْصًا يَتَبَرَّزُ فِي الطَّرِيقِ، فَهَلْ نَقُولُ لَهُ: لَعَنَكَ اللهُ؟

الحَوَابُ: لَا، إِلَّا إِذَا أُرِيدَ بِاللَّعْنِ فِي قَوْلِهِ: «اتَّقُوا المَلاعِنَ»(١) أنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَلْعَنُونَ هَذَا الشَّخْصَ ويَكُرَهُونَهُ، ويَرُونَهُ مُخِلَّا بِالأَدَب، مُؤْذِيًا لِلمُسلِمِينَ، فهَذَا شَيْءٌ آخَرُ.

فدُعاءُ القَبْرِ شِرْكٌ، لكنْ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَقُولَ لشَخْصٍ مُعَيَّنِ فَعَلَهُ: هَذَا مُشْرِكٌ. حتَّى نَعْرِفَ قِيامَ الحُجَّةِ عَلَيْهِ. أَوْ تَقُولَ: هَذَا مُشْرِكٌ باغْتِبَارِ ظاهِرِ حالِهِ.

 <sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب المواضع التي نهى النبي رقم (٣٢٨)، وابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها، باب النهي عن الخلاء على قارعة الطريق، رقم (٣٢٨)، والحاكم، رقم (٥٩٤) وقال: صحيح، ووافقه الذهبي، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٥٨)، من حديث معاذ رَهَزَائِشَةَنَدُ.

الثَّامِنَةُ: أَنَّ الطَّاغُوتَ عامٌّ فِي كُلِّ مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللهِ[1].

التَّاسِعَةُ: عِظَمُ شَأْنِ الثَّلَاثِ آياتِ المُحْكَمَاتِ فِي سُورَةِ الأَنْعَامِ عِنْدَ السَّلَفِ، وَفِيهَا عَشْرُ مَسَائِلَ، اَوَّلُهَا النَّهْيُ عَن الشَّرْكِ<sup>[۱]</sup>.

العَاشِرَةُ: الآياتُ المُحْكَمَاتُ فِي سُورَةِ الإِسْرَاءِ، وفِيها ثَمَانِ عَشْرَةَ مَسَأَلَةً، بَدَأَهَا اللهُ بِقَوْلِهِ: ﴿ لَا جَعْمَلْ مَعَ اللّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ فَنَقْعُدَ مَذْمُومًا تَخْذُولًا ﴾ [الإِسراء:٢٢]، وخَتَمَها بقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا جَعْمَلْ مَعَ اللّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ فَلْلَقَىٰ فِ جَهَنَّمَ مَلُومًا مَدْحُورًا ﴾ [الإِسراء:٣٩]، ونَبَّهَنَا اللهُ سُبْحَانَهُ عَلَى عِظَمِ شَأْنِ هذِهِ الْمَسَائِل بِقَوْلِهِ: ﴿ وَلِكَ مِنَا ٓ أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ ﴾ [الإِسراء:٣٩] [1]

الحادِيَةَ عَشْرَةَ: آيَةُ سُورَةِ النِّساءِ الَّتِي تُسَمَّى آيَةَ الحُثُقُوقِ العَشَرَةِ، بَدَأَهَا اللهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَعْبُدُوا اللّهَ وَلاَ ثَنْمَرِكُواْ بِهِـ شَيْئًا﴾ [النساء:٣٦]<sup>11]</sup>.

[١] الثَّامِنَةُ: أنَّ الطَّاغُوتَ عامٌّ فِي كُلِّ مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللهِ: فكُلُّ مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللهِ فَهُوَ طَاغُوتٌ، وقَدْ عَرَّفَهُ ابْنُ القَيِّمِ: باَنَّهُ كُلُّ مَا تَجَاوَزَ بِهِ العَبْدُ حدَّهُ مِنْ مَعْبُودٍ أَوْ مَتُبُوعٍ أَوْ مُطاعٍ<sup>(١)</sup>. فالمَعْبُودُ كالصَّنَم، والمَتْبُوعُ كالعالِم، والمُطَاعُ كالأمِيرِ.

[٧] التَّاسِعَةُ: عِظَمُ شَأْنِ الثَّلاثِ آياتِ المُحْكَمَاتِ فِي سُورَةِ الأَنْعامِ: المُحْكَمَاتُ أيِ: الَّتِي لَيْسَ فِيهَا نَسْخٌ، أَخَذَ ذلِكَ مِنْ قَوْلِ الْمِن مَسْعُودِ رَيَخِلَلْهَـَنَهُ.

[٣] العَاشِرَةُ: الآيَاتُ المُحْكَمَاتُ فِي سُورَةِ الإِسراءِ: وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُكَ أَلَا مَتَمْدُوٓا إِلَّا إِيَاهُ ﴾ [الإسراء:٣٣]، وفِيهَا ثَهَانِ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً بِدَأَهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَا يَجْمَلُ مَعَ اللّهِ إِلَهًا ءَاخَرُ فَنَقَمُدُ مَذْهُوا يَخَذُولُا ﴾، وخَتَمَهَا بقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا جَعَلُ مَعُ اللّهِ إِلَهًا ءَاخَرُ فَلُقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مُلُومًا مَذْحُولًا ﴾.

وقَدْ نَبَهَنَا اللهُ سُبْحَانَهُ عَلَى عِظَمٍ شَأْنِ هَذِهِ المَسَائِلِ بقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَالِكَ مِنَآ أَوْحَىٓ إِلَيْكَ رَبُكَ
مِنَ الْحِكْمَةِ ﴾، فبَدَأَهَا اللهُ بالنَّهْ يَ عَنِ الشَّرْكِ بقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَا يَجْعَلْ مَعَ اللهِ إِلَهَا ءَاخَرَ فَنَقُعُدَ مَذْمُومًا
غَذْدُولَا ﴾، والقاعدُ لَيْسَ قائِيّا؛ لأنَّهُ لَا خَيْرَ لَمِنْ أَشْرَكَ باللهِ، مَذْمُومًا عِنْدَ اللهِ وعِنْدَ أَوْلِيَائِهِ، مَخْذُولًا لَا
يَشْتِصِرُ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الآخِرَةِ، وخَتَمَهَا بقَوْلِهِ: ﴿وَلَا جَعَمْلُ مَعُ اللهِ إِلَهًا ءَاخَرَ فَنْلَقَىٰ فِي جَهَنَمَ مَلُومًا
مَذْحُورًا ﴾، فهذِه عُقْوبَتُهُ عِنْدَمَا يُلْقَى فِي النَّارِ، كُلِّ بَلُومُهُ وَيَدْحُرُهُ فَيَنْدَحِرُ، والعياذُ باللهِ.

[٤] الحادِيَةَ عَشْرَةَ: آيةُ سُورَةِ النِّساءِ الَّتِي تُسَمَّى آيةَ الحُقُوقِ العَشَرَةِ، بدأَهَا بقَولِهِ تَعَالَى:

<sup>(</sup>١) انظر: (ص:٢٧) في تقييد عبارة ابن القيم رَحِمَهُ أَللَّهُ.

الثانِيَةَ عَشْرَةَ: التَّنْبِيهُ عَلَى وَصِيَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ [1]. الثالِثةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ حَقِّ اللهِ عَلَيْنا [1]. الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ حَقِّ العِبَادِ عَلَيْهِ إِذَا أَدَّوْا حَقَّهُ [7]. الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ هذِهِ المَسْأَلَةَ لَا يَعْرِفُهَا أَكْثُرُ الصَّحَابَةِ [1]. السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: جَوَازُ كِتُهَانِ العِلْم للمَصْلَحَةِ [6]. السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: جَوَازُ كِتُهَانِ العِلْم للمَصْلَحَةِ [6].

﴿وَاعْبُدُوا اللّهَ وَلا نَشْرِكُوا بِهِ. شَيْئًا﴾، فأحَقُّ الحُقُوقِ حَقُّ اللهِ، ولا تَنْفَحُ الحُقُوقُ إِلَّا بِهِ، فَبُدِئَتْ هَذِهِ الحُقُوقُ بِهِ ولهَذَا ليَّا سَأَلَ النَّبِيِّ ﷺ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ عمَّنْ كَانَ يَتَصَدَّقُ ويُغِنَّى ويَصِلُ رَحِمُهُ فِي الجَاهِلِيَّةِ هَلْ لَهُ مِنْ أَخْرٍ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿أَسْلَمْتَ عَلَى مَا أَسْلَمْتَ مِنَ الحَيْرِ»(١)، فدلَّ عَلَى آنَهُ إِذَا لَمْ يُسْلِمْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرٍ»
 يُسْلِمْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرٌ، فصارَتِ الحُقُوقُ كلُّهَا لا تَنْفَعُ إِلَّا بَتَحْقِيقِ حَقِّ اللهِ.

[1] الثانيَة عَشْرَةَ: التَّنْبِيهُ عَلَى وصِيَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ: وذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَحَالِلَهُعَنُهُ<sup>(۱۷)</sup>، ولكنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُوصِ مِهَا حَقِيقَةً، بَلْ أَشارَ إِلَى أَنْنا إِذَا تَمَسَكُنَا بَكتابِ اللهِ فلنْ نَضِلَّ بَعْدَهُ، ومِنْ أَعْظَمِ مَا جَاءَ بِهِ كِتابُ اللهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوَا أَتَلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ [الأنعام:١٥١].

[٧] الثالِئَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ حَقِّ اللهِ عَلَيْنَا: وذَلِكَ بأَنْ نَعْبُدَهُ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيئًا.

[٣] الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ حَقِّ العِبادِ عَلَيْهِ إِذَا أَدُّوْا حَقَّهُ: وذَلِكَ بأنْ لا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، أَمَّا مَنْ أَشْرَكَ فِإِنَّهُ حَقِيقٌ أَنْ يُعَذَّبَ.

[٤] الخامِسَة عَشْرَةَ: أنَّ هَذِهِ المَسْأَلَةَ لَا يَعْرِفُهَا أَثْثَرُ الصَّحَاتِةِ: وذَلِكَ أنَّ مُعاذًا أخْبَرَ بِهَا تَأَثَّهَا، أيْ خُرُوجًا مِنْ إثْمِ الكِنْمانِ عِنْدَ مَوْتِهِ بَعْدَ أنْ ماتَ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَاتِةِ، وكانَّهُ رَعْقَلِقَهَنَهُ عَلِمَ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْشَى أنْ يَفْتَيَنَ النَّاسُ بِهَا ويَتَكَكِلُوا ولمْ يُرِدْ ﷺ كَتْمَهَا مُطْلَقًا؛ لأنَّهُ لَوْ أَرَادَ ذَلِكَ لَمْ يُخْبِرْ بهَا مُعاذًا ولَا غَيْرُهُ.

[٥] السَّاوِسَةَ عَشْرَةَ: جَـوازُ كِتبانِ العِلْم للمَصْلَحَةِ: هَـذِهِ لَيْسَتْ عَلَى إطْلاقِهَا؛ إذْ إنَّ كِتْبانَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب من تصدق في الشرك ثم أسلم، رقم (١٤٣٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده، رقم (١٢٣)، من حديث حكيم بن حزام رَوَّيَّاتِيَّةَعَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه الترمذي: أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأنعام، رقم (٣٠٧٠)، وقال: حديث حسن غريب، والطبراني في الكبير (٢٠٠٦) بلفظ: همن سره أن يقرأ صحيفة محمد على الخ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: اسْتِحْبَابُ بِشَارَةِ المُسْلِمِ بِمَا يَسُرُّهُ اللَّهِ السَّابِعَةِ عَشْرَةَ: الحَوْفُ مِنَ الاتِّكَالِ عَلَى سَعَةِ رَحْمَةِ اللهِ [1].

العِلْمِ عَلَى سَبِيلِ الإِطْلاقِ لَا يَجُوزُ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بِمَصْلَحَةٍ؛ ولهَذَا أَخْبَرَ النَّبِيُ ﷺ مُعاذًا ولَمْ يَكُتُمْ ذَلِكَ مُطْلَقًا، وأمَّا كِتُهَانُ العِلْمِ فِي بَعْضِ الأحْوَالِ، أَوْ عَنْ بَعْضِ الأَشْخَاصِ لاَ عَلَى سَبِيلِ الإِطْلاقِ فَجَائِزٌ للمَصْلَحَةِ؛ كَمْ النَّبِيُ ﷺ ذَلِكَ عَنْ بَقِيَّةِ الصَّحَابَةِ؛ خَشْيَةَ أَنْ يَتَكِلُوا عَلَيْهِ، وقَالَ لِمُعَاذٍ:
 «لَا تُبَشَّرُهُمْ فَيَتَكِلُوا»(١).

وَنَظِيرُ هَذَا الحَدِيثِ قَوْلُهُ ﷺ لأَبِي هُرَيْرَةَ: «بَشِّرِ النَّاسَ أَنَّ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الجَنَّةَ»(٢)، بَلْ قَدْ تَقْتَضِي المَصْلَحَةُ تَرْكَ العَمَلِ، وإِنْ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ؛ لرُجْحَانِ مَصْلَحَةِ النَّرْكِ، كَمَّا همَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَهْدِمَ الكَعْبَةَ وَيَشْنِيَهَا عَلَى قَواعِدِ إِبْراهِيمَ، ولكنْ تَرَكَ ذلِكَ؛ خَشْيَةَ افْتِتَانِ النَّاسِ؛ لأَنَّهُمْ حَدِيثُو عَهْدٍ بكُفْرٍ (٣).

[١] السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: اسْتِحْبَابُ بِشارَةِ المُسْلِمِ بِهَا يَسُرُّهُ؛ لَقَوْلِهِ: «أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟» وهَذِهِ مِنْ أَحْسَن الفَوائِدِ.

[٧] الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: الحَوْفُ مِنَ الاتَّكالِ عَلَى سَمَةِ رَحْمَةِ اللهِ؛ وذَلِكَ لقَوْلِهِ: «لَا تُبَشِّرُهُمْ فَيَتَكِلُوا»؛ لأنَّ الاتّكالَ عَلَى رَحْمَةِ الله يُسَبِّبُ مَفْسَدَةً عَظِيمَةً هِيَ الأمْنُ مِنْ مَكْرِ اللهِ.

وكذلِكَ القُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ يُبْعِدُ الإِنْسَانَ مِنَ التَّوْبَةِ، ويُسَبِّبُ اليَّأْسَ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ؛ ولهَذَا قَالَ الإِمامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «يَنْبُغِنِي أَنْ يَكُونَ سائِرًا إِلَى اللهِ بَيْنَ الحَوْفِ والرَّجاءِ»<sup>(4)</sup>، فأيُّهَا غَلَبَ هَلَكَ صاحِبُهُ، فإذَا غَلَبَ الرَّجاءُ أَدَّى ذلِكَ إِلَى الأَمْنِ مِنْ مَكْرِ اللهِ، وإذَا غَلَبَ الحَوْفُ أدَّى ذلِكَ إِلَى القُنُوطِ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار، رقم (٢٨٥٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب من لقي الله بالإيهان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار، رقم (٣٠)، من حديث معاذ رَيَّوَلِلَّهُ تَمْنَهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرج البخاري: كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، رقم (٩٩)، من حديث أبي هريرة رَعِيَّالِيَّة عَنْهُ، بمعناه. وأخرج نحوه مسلم: كتاب الإيهان، باب من لقي الله بالإيهان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار، رقم (٣١)، من حديث أبي هريرة رَعِيَّالِيَّهَــنَّهُ.

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب فضل مكة وبنيانها، رقم (١٥٨٣)، ومسلم: كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، رقم (١٣٣٣)، من حديث عائشة رَوْقَلَقَتَهُ.

<sup>(</sup>٤) مسائل ابن هانئ، رقم (١٩٧٢)، ولفظه: وقال لي أبو عبد الله: ينبغي للمؤمن أن يكون رجاؤه وخوفه واحدا.

وقالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ: إِنْ كَانَ مَرِيضًا غَلَّبَ جانِبَ الرَّجاءِ، وإِنْ كَانَ صَحِيحًا غَلَّبَ جانِبَ الخَوْفِ.

وقَالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ: إذَا نَظَرَ إِلَى رَحْمَةِ اللهِ وفَضْلِهِ غَلَّبَ جانِبَ الرَّجاءِ، وإذَا نَظَرَ إِلَى فِعْلِهِ وعَمَلِهِ غَلَّبَ جانِبَ الحَوْفِ؛ لتَحْصُلَ التَّوْبَةُ، ويَسْتَدِلُّونَ بقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَّةٌ ﴾ [المؤمنون:٦٠]، أيْ: خائِفَةٌ أنْ لَا يَكُونَ تَقَبَّلَ مِنْهُمْ؛ لتَقْصِيرِ أَوْ قُصُورِ، وهَذَا القَوْلُ جَيِّدٌ.

وقِيلَ: يُغَلِّبُ الرَّجَاءَ عِنْدَ فِعْلِ الطَّاعَةِ؛ ليُحْسِنَ الظَّنَّ باللهِ، ويُغَلِّبُ جانِبَ الحَوْفِ إذَا هَمَّ بالمَعْصِيَةِ؛ لِئلَّا يَنْتَهِكَ حُرُماتِ اللهِ.

وِفِي قَوْلِهِ: «أَفَلَا أُبُشِّرُ النَّاسَ؟»<sup>(١)</sup> دَلِيلٌ عَلَى أنَّ التَّبْشِيرَ مَطْلُوبٌ فِيهَا يَسُرُّ مِنْ أَمْرِ الدِّين والدُّنْيَا؛ ولذلكَ بَشَّرَتِ المَلائِكَةُ إِبْراهِيمَ، قَالَ تَعَالَى ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَيْمٍ عَلِيمِ﴾ [الذاريات:٢٨] وَهُوَ إِسْحاقُ، والحَلِيمُ إِسْهَاعِيلُ، وَبَشَّرَ النَّبِيُّ ﷺ أَهْلَهُ بابْنِهِ إِبْراهِيمَ، فقالَ: «وُلِلَدَ لِي اللَّيْلَةَ وَلَدٌ سَمَّيْتُهُ باسْم أَبِي

فيُؤخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يَنْبَغِي للإِنْسانِ إدْخالُ السُّرُورِ عَلَى إخْوانِهِ الْمُسْلِمِينَ مَا أَمْكَنَ بالقَوْلِ أَوْ بالفِعْل؛ ليَحْصُلَ لَهُ بذلِكَ خَيْرٌ كَثِيرٌ، ورَاحةٌ، وطُمَأْنِينَةُ قَلْبٍ، وانْشِرَاحُ صَدْرٍ.

وعليْهِ: فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُدْخِلَ السُّوءَ عَلَى المُسْلِم؛ ولهَذَا يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُحَلِّنْنِي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ بشَيْءٍ؛ فإنِّي أُحِبُّ أَنْ أَخْرُجَ إليْكُمْ وأنَا سَلِيمُ الصَّدْرِ»'"، وهَذَا الحَدِيثُ فِيهِ ضَعْفٌ، لكنْ معْنَاهُ صَحِيحٌ؛ لأنَّهُ إِذَا ذُكِرَ عِنْدَكَ رَجُلٌ بسُوءٍ، فسَيَكُونُ فِي قَلْبكَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ولَوْ أحْسَنَ مُعامَلتَكَ، لكنْ إِذَا كُنْتَ تُعامِلُهُ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ عَنْ سَيَّنَاتِهِ، ولَا تَخْذُورَ فِي أَنْ تَتَعَامَلَ مَعَهُ، كَانَ هَذَا طَيِّبًا، ورُبَّهَا

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار، رقم (٢٨٥٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيهان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار، رقم (٣٠)، من حديث معاذ رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب رحمته ﷺ الصبيان والعيال، رقم (٢٣١٥)، من حديث أنس رَضَالِلَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب في رفع الحديث من المجلس، رقم (٤٨٦٠) وسكت عنه، والترمذي: أبواب المناقب، باب في فضل أزواج النبي ﷺ، رقم (٣٨٩٦) وقال: غريب من هذا الوجه، وأحمد في المسند (١/ ٣٩٥)، من حديث ابن مسعود رَضَّاللَّهُ عَنْهُ.

وفي إسناده عندهم الوليد بن هشام أو ابن أبي هشام الكوفي، مستور؛ كها في تقريب التهذيب (٢/ ٣٣٦). وزيد بن أبي زائدة؛ قال ابن حجر في التقريب (١/ ٧٧٤): مقبول، وباقي رجاله ثقات. وقال أحمد شاكر رَيَّمَهُ ٱللَّهُ في تحقيقه للمسند رقم (٣٧٥٩): إسناده حسن على الأقل، على بحث فيه.

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُ المَسْؤُولِ عَمَّا لَا يَعْلَمُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ اللهِ. العِشْرُونَ: جَوَازُ تَخْصِيصِ بَعْضِ النَّاسِ بِالعِلْم دُونَ بَعْضِ اللَّا

يَقْبَلُ منْكَ النَّصِيحَةَ أَكْثَرَ، والنُّفوسُ يَنْفِرُ بعضُهَا مِنْ بَعْضٍ قَبْلَ الأجْسامِ، وهَذِهِ مَسائِلُ دَقِيقَةٌ تَظْهَرُ
 للعاقِل بالتَّامُّل.

[١] التَّاسِعَة عَشْرَةَ: قَوْلُ المَشْؤُولِ عَمَّا لَا يَعْلَمُ: اللهُ ورَسُولُهُ أَعْلَمُ؛ وذَلِكَ لإِقْرارِ النَّبِيِّ ﷺ مُعاذًا لِنَّا قالَهَا، ولَمْ يُنْكِرِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مُعاذٍ حَيْثُ عَطَفَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى اللهِ بالواوِ، وأَنْكَرَ عَلَى مَا شَاءَ اللهُ وحْدَهُ"<sup>(۱)</sup>.

فيُقالُ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ عندَهُ مِنَ العُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ مَا لَيْسَ عِنْدَ القائِلِ؛ ولهَذَا لَمْ يُنْكِرِ الرَّسُولُ ﷺ عَلَى مُعاذٍ، بخِلافِ العُلوم الكَوْنِيَّةِ القَدَرِيَّةِ، فالرَّسُولُ ﷺ لَيْسَ عنْدَهُ عِلْمٌ منْهَا.

فَلُوْ قِيلَ: هَلْ يَحْرُمُ صَوْمُ العِيدَيْنِ؟

جازَ أَنْ نَقُولَ: اللهُ ورَسُولُهُ أَعْلَمُ؛ ولهَذَا كَانَ الصَّحَابَةُ إِذَا أَشْكَلَتْ عَلَيْهِمُ المَسَائِلُ ذَهَبُوا لِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَيُبَيِّنُهَا لَهُمْ.

ولَوْ قِيلَ: هَلْ يُتَوَقَّعُ نُزُولُ مَطَرٍ فِي هَذَا الشَّهْرِ؟

لَمْ يَجُزْ أَنْ نَقُولَ: اللهُ ورَسُولُهُ أَعْلَمُ؛ لأَنَّهُ مِنَ العُلُومِ الكَوْنِيَّةِ.

[۲] العِشْرُونَ: جَوازُ تَخْصِيصِ بَعْضِ النَّاسِ بالعِلْمِ دُونَ بَعْضٍ؛ وذَلِكَ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ خصَّ هَذَا العِلْمَ بمُعاذٍ دُونَ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ وعُمْرَ وعُلْمًانَ وعِلِيٍّ.

فيَجُوزُ أَنْ نُخَصِّصَ بَعْضَ النَّاسِ بالعِلْمِ دُونَ بَعْضٍ؛ حَيْثُ إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ لَوْ أَخْبَرْتَهُ بَشَيْءِ مِنَ العِلْمِ افْتَتَنَ، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «إِنَّكَ لَنْ ثُحَدِّثَ قَوْمًا بِحَدِيثٍ لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لَبَعْضِهِمْ فِثْنَةً (\*\*)، وقَالَ عَلِيٍّ: «حَدِّثُوا النَّاسَ بِهَا يَعْرِفُونَ (\*\*)، فَيُحَدَّثُ كُلُّ أَحَدٍ حَسَبَ مَقْدِرَتِهِ وَهُهُوهِ وعَقْلِهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٢٨٣)، والنسائي في الكبرى، رقم (١٠٧٥٩)، من حديث ابن عباس رَصَيَّلَتَهَمَّنَا، بلفظ: «عدلا» بدل «ندا».

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: في مقدمة صحيحه (١/ ١١) عن ابن مسعود رَضَاللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه، رقم (١٢٧).

الحادِيَةُ والعِشْرُونَ: تَواضُعُهُ ﷺ لِرُكُوبِ الحِمَارِ مَعَ الإِرْدَافِ عَلَيْهِ [1]. الثَّانِيَةُ والعِشْرُونَ: جَوَازُ الإِرْدَافِ عَلَى الدَّابَّةِ [7]. الثالِثَةُ والعِشْرُونَ: عِظْمُ شأنِ هذِهِ المَسْأَلَةِ [7]. الرابِعَةُ والعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ مُعَاذِ بنِ جَبَلِ [1]. الرابِعَةُ والعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ مُعَاذِ بنِ جَبَلِ [1].

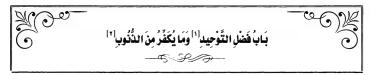
[١] الحادِيَةُ والعِشْرُونَ: تواضُعُهُ ﷺ لرُكوبِ الحِبارِ مَعَ الإِرْدافِ عليْهِ: النَّبِيُّ ﷺ أَشْرَفُ الحَّلْقِ جاهّا، ومَعَ ذلِكَ هُوَ أَشَدُّ النَّاسِ تَوَاضُعًا؛ حَيْثُ رَكِبَ الحِبارَ وأَرْدَفَ عليْهِ، وهَذَا فِي غايَةِ التَّواضُعِ؛ إذْ إنَّ عادةَ الكُبَراءِ عَدَمُ الإِرْدافِ، ورَكِبَ ﷺ الحِبارَ، ولَوْ شاءَ لرَكِبَ مَا أَرادَ، ولَا مَنْقَصَةً فِي ذلكَ؛ إذْ إنَّ مَنْ تَواضَعَ للهِ عَزَيْجَلَّ رَفَعَهُ.

[٧] الثانيَةُ والعِشْرُونَ: جَوازُ الإِرْدافِ عَلَى الدَّابَّةِ؛ وذَلِكَ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْدَفَ مُعاذًا، لكنْ يُشْتَرَطُ للإِرْدافِ أنْ لَا يَشُقَّ عَلَى الدَّابَةِ، فإنْ شَقَّ لَمْ يَجُرُ ذلكَ.

[٣] الثالِثَةُ والعِشْرُونَ: عِظَمُ شَأْنِ هَذِهِ المَسْأَلَةِ؛ حَيْثُ أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ مُعاذًا، وجَعَلَهَا مِنَ الأُمُورِ الَّتِي يُبَشِّرُ بِهَا.

[٤] الرابِعَةُ والعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ مُعاذٍ رَحَوَلِلَتَهَنْهُ؛ وذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَصَّهُ بَهَذَا العِلْمِ، وأَرْدَفَهُ مَعَهُ عَلَى الجيارِ.





[١] سَبَقَ أَنْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ كِتَابَ التَّوْحِيدِ، أَيْ: وُجُوبَ التَّوْحِيدِ، وأَنَّـهُ لَا بُـدًّ مِنْهُ، وأَنَّ مَعْنَى فَـوْلِـهِ تَعَالَـى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلِجِّنَ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات:٥٦] أَنَّ العِبَادَةَ لَا تَصِــتُّ إِلَّا بالتَّوْحِيدِ.

وهُنَا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فَضْلَ التَّوْحِيدِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ الفَضْلِ للشَّيْءِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ واحِبٍ، بَلِ الفَضْلُ مِنْ نَتائِحِهِ وَآثَارِهِ، ومِنْ ذلِكَ صلاةُ الجَمَاعَةِ ، ثَبَتَ فَضْلُهَا بقَوْلِهِ ﷺ: «صَلاةُ الجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الفَدِّ بَسَبْعِ وعِشْرِينَ دَرَجَةً». مُتَفَقَّ عَلَيْهِ (۱)، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ الفَضْلِ فِيهَا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ واحِبَةٍ؛ إذْ إِنَّ التَّوْحِيدَ أَوْجَبُ الواحِبَاتِ، ولَا تُقْبَلُ الأَعْمَالُ إِلَّا بِهِ، ولَا يَتَقَرَّبُ العَبْدُ إِلَى رَبِّهِ إِلَى اللهِ مِنْ فَضِيهِ فَضْلٌ.

[٢] قَوْلُهُ: "وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ» مَعْطُوفٌ عَلَى "فَضْلِ» فَيَكُونُ المَّغْنَى: بَابُ فَضْلِ التَّوْحِيدِ، وبَابُ مَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ، وعَلَى هذَا فالعائِدُ تَحْذُوفٌ، والتَّقْدِيرُ: مَا يُكَفِّرُهُ مِنَ الذُّنُوبِ، وعَقَدَ هَذَا البَابَ لأمْرَيْن:

الأوَّل: بَيانُ فَضْلِ التَّوْحِيدِ.

الثَّانِي: بَيانُ مَا يُكَفِّرُهُ مِنَ الذُّنُوبِ؛ لأنَّ مِنْ آثارِ فَضْلِ التَّوْحِيدِ تَكْفِيرَ الذُّنُوبِ.

#### فمِنْ فَوَائِدِ التَّوْحِيدِ:

اللّهُ أَكْبَرُ دِعامَةٍ للرَّغْبَةِ فِي الطَّاعَةِ؛ لأنَّ المُوحِّدَ يَعْمَلُ شِهْ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وعليْهِ فَهُوَ يَعْمَلُ سِرَّا وعَلانِيَةً، أمَّا غَيْرُ اللهَ إِذَا كَانَ عنْدَهُ مَنْ يَرَا وعَلانِيَةً، أمَّا غَيْرُ اللهَ إِذَا كَانَ عنْدَهُ مَنْ يَرَاهُ فقط؛ ولهَذَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: "إِنِّي لأَوَدُّ أَنْ أَتَقَرَّبَ إِلَى اللهِ بطاعَةِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ".

 ٢ - أنَّ المُوحِّدِينَ لهُمُ الأَمْنُ وهُمْ مُهْتَدُونَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَرَ يَلْبِسُوٓا إِيمَنَهُم بِظُلْمِ أُولَتِيكَ فَمُمُ ٱلْأَثْنُ وَهُم شُهْمَنَدُونَ ﴾ [الانعام:٨٦].

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجهاعة، رقم (٦٤٥)، ومسلم: كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجهاعة، رقم (١٥٠)، من حديث ابن عمر رَحَقِلَهُمَّاهَاً.

### وقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَدَ يَتَبِسُوٓا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ ﴾ الآيَةَ [الأنعام:٨٦][١].

[١] قَوْلُهُ: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓا ﴾ أَيْ: يَخْلِطُوا.

قَوْلُهُ: ﴿ وَلِمُكُمْ ﴾ الظُّلْمُ هُنَا مَا يُقابِلُ الإِيهانَ، وَهُوَ الشَّركُ، وليَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ شَقَّ ذلِكَ عَلَى الصَّحَابَةِ، وقالُوا: أَيُّنَا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ؟ فَقالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿لَيْسَ الأَمْرُ كَمَا تَظُنُّونَ، إنَّمَا المُرَادُ بِهِ الشَّرْكُ، أَلَمْ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ الرَّجُلِ الصَّالِح -يغنِي لُقْهانَ-: ﴿إِنَ ٱلفِرْكَ لَظُنُّهُ عَظِيثٌ

#### والظُّلْمُ أَنْوَاعٌ:

١ - أَظْلَمُ الظُّلْم، وَهُوَ الشِّرْكُ فِي حقِّ اللهِ.

٢- ظُلْمُ الإِنْسَانِ نَفْسَهُ، فَلَا يُعْطِيهَا حَقَّهَا، مِثْلُ أَنْ يَصُومَ فَلَا يُفْطِرُ، ويَقُومَ فَلَا يَنامُ.

٣- ظُلْمُ الإِنْسَانِ غَيْرَهُ، مِثْلُ أَنْ يَتَعَدَّى عَلَى شَخْصٍ بالضَّرْبِ، أوِ القَتْلِ، أوْ أَخْذِ مالٍ، أوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وإذَا انْتَفَى الظُّلْمُ حَصَلَ الأمْنُ، لكنْ هَلْ هُوَ أَمْنٌ كامِلٌ؟

الجَوَابُ: إنَّهُ إِنْ كَانَ الإِيهانُ كامِلًا لَمْ يُخَالِطْهُ مَعْصِيةٌ، فالأَمْنُ أَمْنٌ مُطْلَقٌ، أَيْ: كامِلٌ، وإذَا كَانَ الإِيهانُ مُطْلَقَ إِيهانِ –غيرَ كامِل– فلهُ مُطْلَقُ الأَمْنِ، أَيْ: أَمْنٌ ناقِصٌ.

مِثْنَالُ ذَلِكَ: مُوْتَكِبُ الكَبِيرَةَ آمِنٌ مِنَ الحُناوِدِ فِي النَّارِ، وغَيْرُ آمِنٍ مِنَ العَذابِ، بَلْ هُوَ خَمْتُ المَشِيئَةِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ. وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمِن يَشَاتُهُ ﴾ [النساء:١١٦]، وهَذِهِ الآيَةُ قَالَهَا اللهُ تَعَالَى حُكُمًا بَيْنَ إِبْراهِيمَ وقَوْمِهِ حِينَ قَالَ لَهُمَ: ﴿ وَكَيْتُ أَخَاتُ مَا أَشَرَكَتُمُ مِنْكُونَ ﴾ [الأنعام: ٨١]، فقالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ اَلْمُعَامِنَ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ تَعَالَى: ﴿ اَلْمُعَامِنَ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُولِي الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَقُولُ قائلٌ: إنَّهَا مِنْ كَلامِ إبْراهِيمَ للبَّبِئَنَ لقَوْمِهِ؛ ولهَذَا قَالَ بعْدَهَا: ﴿وَتِيلُكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَكُمَاۤ إِبْرَهِيــمَ عَلَىٰ قَوْمِهِـ﴾ [الأنعام:٨٣].

وقَوْلُهُ: ﴿الْأَمْنُ﴾ (ألْ) فِيهَا للجِنْسِ؛ ولهَذَا فَسَّرْنا الأَمْنَ باَنَّهُ إِمَّا أَمْنٌ مُطْلَقٌ، وإمَّا مُطلَقُ أَمْنٍ، حَسَبَ الظَّلْمِ الَّذِي تَلَبَّسَ بهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَالَيْنَا لُقَمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ﴾، رقم (٣٣٦٠)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب صدق الإيهان وإخلاصه، رقم (١٢٤)، من حديث ابن مسعود رَيْجَالِلْهُمَنَاءُ.

## عَنْ عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ رَحَلَيْنَهَءَهُ قالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ [١١] ...

وقَوْلُهُ: ﴿وَهُم مُهْمَنَدُونَ ﴾ أيْ: فِي الدُّنْيَا إِلَى شَرِعِ اللهِ بالعِلْمِ والعَمَلِ، فالاهْتِدَاءُ بالعِلْمِ هدايَةُ
 إِرْشادٍ، والاهْتِدَاءُ بالعَمَلِ: هِدايَةُ تُوفِيقِ.

وهُمْ مُهْتَدُونَ فِي الآخِرَةِ إِلَى الجَنَّةِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى فِي أَصْحَابِ الجَتَحِيمِ: ﴿اَخْتُمُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَنْفِكُمُهُمْ وَمَا كَافُوا يَمْدُونَ ﴿ آَنُ مِن دُونِ اللّهِ فَاهْدُوهُمْ إِنَّ مِرَطِ الْجَنِيمِ ﴾ [الصافات:٢٦- ٣٣]، فهَذِه هِدايَةُ الآخِرَةِ، وَهِيَ للَّذِينَ ظَلَمُوا إِلَى صِراطِ الجَنجِيمِ، فيَكُونُ مُقابِلُهَا أَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ولمْ يَظْلِمُوا يُهْدَوْنَ إِلَى صِراطِ النَّحِيمِ.

وقالَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْلَتِكَ لَكُمُ ٱلاَّتَنُ﴾: إنَّ الأمْنَ فِي الآخِرَةِ، والهِدايَةَ فِي الدُّنْيَا. والصَّوَابُ أَنَّبًا عامَّةٌ بالنَّسْبَةِ للأمْن والهدايَةِ فِي الدُّنْيَا والآخِرَةِ.

مُناسَبَةُ الآيَةِ للتَّرْجَمَةِ: أنَّ اللهَ أثْبَتَ الأمْنَ لَمِنْ لَمْ يُشْرِكْ، والَّذِي لَمْ يُشْرِكْ يَكُونُ مُوَحِّدًا، فدلَّ عَلَى أنَّ مِنْ فَضائِل التَّوْجِيدِ اسْتِقْرَارَ الأمْنِ.

[١] قَوْلُهُ: «مَنْ شَهِدْ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» الشَّهادَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا عَنْ عِلْمِ سابِقِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِلَا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَمْلَمُونَ ﴾ [الزخرف:٨٦]، وهَذَا العِلْمُ قَدْ يَكُونُ مُكْتَسَبًّا وقَدْ يَكُونُ غَرِيزيًّا. فالعِلْمُ بَانَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ غَرِيزِيًّ، قَالَ ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولُدُ عَلَى الفِطْرَةِ»(١٠).

وقَدْ يَكُونُ مُكْتَسبًا، وذَلِكَ بتَدَبُّر آياتِ اللهِ، والتَّفكُّر فِيهَا.

ولَا بُدَّ أَنْ يُوجَدَ العِلْمُ بِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، ثُمَّ الشَّهادَةُ بَهَا.

وقَوْلُهُ: «أَنْ» مُخْفَقَةٌ مِنَ النَّقِيلَةِ، والنَّطْقُ بـ(أنَّ) مُشَدَّدَةً خَطَأٌ؛ لأنَّ المُشَدَّدَةَ لَا يُمْكِنُ حَذْفُ اسْمِهَا، والمُخَفَّفَةَ يُمْكِنُ حَذْفُهُ.

وقَوْلُهُ: «لَا إِلَهَ» أَيْ: لَا مَأْلُومَ، وَلَيْسَ بِمَعْنَى لَا آلِهَ، والمَأْلُوهُ: هُوَ المَعْبُودُ مَحَبَّةٌ وتَعْظِيمًا، ثُحِبُّهُ وتُعَظِّمُهُ لِيَا تَغْلَمُ مِنْ صِفاتِهِ العَظِيمةِ وأفْعالِهِ الجلِيلَةِ.

وقَوْلُهُ: «إِلَّا اللهُ» أَيْ: لَا مَأْلُوهَ إِلَّا اللهُ؛ ولهَذَا حُكِيَ عَنْ قُرْيْشٍ قَوْلُهُمْ: ﴿ أَجَعَلَ ٱلْآلِمَةَ إِلَهَا وَحِمَّا ۚ إِنَّ هَٰذَا لَنَيْءُ هُجَابٌ ﴾ [ص:٥].

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فهات هل يصلى عليه، وهل يعرض على الصبي الإسلام، رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم (١٣٥٨)، من حديث أبي هريرة رَيَّزَلَقَتَهُ،

أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَآ أَغَنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مِن شَيْءٍ ﴾ [هود:١٠١]، فهذَا التألُّهُ باطِلٌ؛ لأنَّهُ بغَيْرِ حقَّ، فَهُوَ مَنْفِيٌّ شَرْعًا، وإذَا انْتَهَى شَرْعًا فَهُو كَالْمُنْتَفِي وُقوعًا فَلا قَرارَ لهُ ﴿ وَمَثَلُ كُلِيَةٍ خَيِئَةٍ كَشَجَرَةٍ خَيِئَةٍ اجْتُثَ مِن فَوقِ ٱلأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴾ [براهبم:٢٦].

وبهَذَا يَخْصُلُ الجَمْعُ بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا أَغْنَتَ عَنْهُمْ ۚ عَالِهَثُهُمُ ﴾ [هود:١٠١] وقَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايةً عَنْ قُرْيْشٍ: ﴿أَيَمُوا لَا لِهَا وَحِدًا ﴾ [ص:٥] وبَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا مِنْ إِلَهِ إِلَّا اللّهُ ﴾ [آل عمران:٢٦]، فَهَذِهِ الآلِهَةُ جُرَّدُ أُسْهَاءٍ لَا مَعانِيَ لَهَا وَلَا حَقِيقَةَ؛ إذْ هِيَ باطِلَةٌ شَرْعًا، لَا تَسْتَحِقُّ أَنْ تُستَحِقُّ أَنْ تُستَعِيَّ اللّهَ اللّهَ عَلَى اللّهَ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ اللّهُ عَلَى اللّهَ اللّهَ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ ا

#### التَّوْحِيدُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ:

يَقُولُونَ: إِنَّ مَعْنَى إِلَهٍ: آلِهٌ، والآلِهُ: القادِرُ عَلَى الاخْتِرَاع، فَيَكُونُ مَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ: لَا قادِرَ عَلَى الاخْتِرَاع إِلَّا اللهُ.

والتَّوْحِيدُ عنْدَهُمْ: أَنْ تُوَحِّدَ اللهَ، فَتَقُولَ: هُوَ واحِدٌ فِي ذاتِهِ، لَا قَسِيمَ لُهُ، وواحِدٌ فِي أَفْعالِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ، وواحِدٌ فِي أَفْعالِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ، وواحِدٌ فِي أَفْعالِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ، وواحِدٌ فِي شَنْ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى اللهِ اللهُ اللهُ وَلَا خَالِقَ) أَبْلَغُ مِنْ كَلِمَةِ النَّبِيِّ عَلَى اللهِ وَصَدَّقَتْ؛ لأنَّ قُرُيشًا تقولُ: لَا خالِقَ إِلَّا اللهُ. و(لَا خالِقَ) أَبْلَغُ مِنْ كَلِمَةِ (لاَ قَادِرَ)؛ لأنَّ اللهِ وَصَدَّقَتْ بَقُدُنَ عَمْهُ وَاللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ا

ومِنَ الْمُؤْسِفِ أَنَّهُ يُوجَدُ كَثِيرٌ مِنَ الكُتَّابِ الآنَ الَّذِينَ يَكُتْبُونَ فِي هَذِهِ الأَبُوابِ، تَجِدُهُمْ عِنْدَمَا يَتَكَلَّمُونَ عَلَى التَّوْحِيدِ لَا يُقرِّرُونَ أَكْثَرَ مِنْ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، وهَذَا غَلَطٌ وَنَفْصٌ عَظِيمٌ، ويَجِبُ أَنْ نَغْرِسَ فِي قُلُوبِ الشَّلْمِينَ تَوْحِيدَ الأُلُوهِيَّةَ أَكْثَرَ مِنْ تَوْجِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ لأنَّ قَرْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ لَمْ يُنْكُورُهُ أَحَدٌ إِنْكُونَ أَكْثَرَ مِنْ تَوْجِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ لأنَّ قَرْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ لَمْ يُنْكُورُهُ أَحَدٌ إِنْكُونَ أَكْثَرَ مِنْ اللَّهْوِيَّةِ اللَّهُ فِي النَّهِ هِيَ النَّهِ فِي النَّهِ فِي النَّهِ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّهُ وَحَدَهُ، فَيَعْبُدُ الأَوْلِيَاءَ وَيَعْبُدُهُ هَوَلَهُ، حَتَّى جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الَّذِي هَمُّهُ الدَّرْهُمُ

= والدِّينارُ ونَحْوُهُمَا عابدًا(١)، وقالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَنْهُ ﴾ [الجاثبة:٢٣].

فالمَعَاصِي مِنْ حَيْثُ المَعْنَى العامُّ أوِ الجِنْسُ العامُّ يُمْكِنُ أَنْ نَعْتَبِرَهَا مِنَ الشَّرْكِ.

وأمَّا بالمَعْنَى الأخصِّ فتَنْقَسِمُ إِلَى أَنْواعٍ:

٢- شِرْكِ أَصْغَرَ.

١ - شِرْكِ أَكْبَرَ.

٤ - مَعْصِيَةِ صَغِيرَةٍ.

٣- مَعْصِيَةٍ كَبِيرَةٍ.

وهَذِهِ المَعَاصِي مِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بحقِّ اللهِ، ومِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بحقِّ الإِنْسَانِ نَفْسِهِ، ومِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بحَقِّ الحَلْقِ. وتَخْقِيقُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) أمْرٌ فِي غايَةِ الصُّعُوبَةِ؛ ولهَذَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «كُلُّ مَعْصِيَةٍ فِهِيَ نَوْعٌ مِنَ الشَّرْكِ».

وقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «مَا جَاهَدْتُ نَفْسِي عَلَى شَيْءٍ مُجَاهَدَتَهَا عَلَى الإِخْلاصِ»، ولَا يَعْرِفُ هَذَا إِلَّا الْمُؤْمِنُ، أَمَّا غَيْرُ الْمُؤْمِنِ فَلَا يُجاهِدُ نَفْسَهُ عَلَى الإِخْلاصِ؛ ولهَذَا قِيلَ لابْنِ عَبَّاسٍ: «إِنَّ اليَهُودَ يَقُولُونَ: نَحْنُ لَا نُوسُوسُ فِي الصَّلاةِ. قَالَ: هَمَا يَصْنَعُ الشَّيْطَانُ بَقَلْبٍ خَرِبِ؟!».

فالشَّيْطَانُ لَا يَأْتِي لِيُخَرِّبَ المَهْدُومَ، ولكنْ يَأْتِي لِيُخَرِّبَ المَعْمُورَ؛ ولهَذَا لِنَّا شُكِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الرَّجُلَ جَهِ، قَالَ: «وَجَدْتُمْ ذلكَ؟». قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «ذَاكَ صَرِيحُ الإِيهَانِ»)، أَيْ: أَنَّ ذاكَ هُوَ العَلامَةُ البَيِّنَةُ عَلَى أَنَّ إِيهانِكُمْ صَرِيحٌ؛ لأَنَّهُ وَرَدَ عليْهِ، ولا يَرِدُ إِلَّا عَلَى قَلْبٍ صَحِيح خالِصٍ.

قَوْلُهُ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ » مَنْ: شَرْطِيَّةٌ، وجَوابُ الشَّرْطِ: «أَذْخَلَهُ اللهُ الجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ العَمَلِ»، والشَّهادَةُ: هِمِيَ الاعْتِرَافُ باللَّسانِ، والاعْتقادُ بالقَلْبِ، والتَّصْدِيقُ بالجَوارِح؛ ولهَذَا لَبًا قَالَ النَّافِقُونَ للرَّسُولِ ﷺ: ﴿فَتْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ [المنافقون: ١]، وهَذِهِ جُمُلَةٌ مُؤكَّدةٌ بِثَلَاثٍ مُؤكِّداتٍ -الشَّهادَةِ، و(إنَّ)، واللَّامِ - كَذَّبَهُمُ اللهُ بقَوْلِهِ: ﴿وَلَللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَثْهَدُ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ لَكَذِيرُنَ ﴾ [المنافقون: ١]، فلَمْ يَنْفَعَهُمْ هَذَا الإِقرارُ باللِّسانِ؛ لأَنَّهُ خالٍ مِنَ الاعْتقادِ بالقَلْبِ، وخالٍ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، رقم (٢٨٨٦)، من حديث أبي هريرة رَوْظَلَهُعَنّهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب الوسوسة في الإيمان، رقم (١٣٢)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِيَّهُ عَنه.

### وحدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ اللَّهِ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ اللَّهِ ......

مِنَ التَّصديقِ بالعَمَلِ، فلَمْ يَنْفَعْ، فَلَا تَتَحَقَّقُ الشَّهادَةُ إِلَّا بِمَقِيدَةٍ فِي القَلْبِ، واعْترَافِ باللِّسَانِ،
 وتَصْدِيقِ بالعَمَل.

وقَوْلُهُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» أيْ: لَا مَعْبُودَ عَلَى وجْهِ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ إِلَّا اللهُ، وهَذِهِ الأَصْنَامُ الَّتِي تُعْبُدُ لَا تَسْتَحِقُّ العِبَادَةَ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا مِنْ خَصائِصِ الأَلُوهِيَّةِ شَيْءٌ.

[1] قَوْلُهُ: «وَحْمَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ» وحْدَهُ: تَوْكِيدٌ للإِثْباتِ. لَا شَرِيكَ لَهُ: تَوْكِيدٌ للنَّفْيِ فِي كُلِّ مَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنَ الرُّبُوبِيَّةِ والأَلُوهِيَّةِ والأَسْمَاءِ والصَّفَاتِ.

ولهَذَا كَانَ النَّبِيُ ﷺ وغَيْرُهُ مِنَ المُؤْمِنِينَ يَلْجَؤُونَ إِلَى اللهِ تَعَالَى عِنْدَ الشَّدائِد؛ فَقَدْ جَاءَ أَعْرابِيٍّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وعَنْدَهُ أَصْحابُهُ، وقَدْ عَلَقَ سَيْفَهُ عَلَى شَجَرَةٍ فَاخْتَرَطُهُ الأَعْرابِيُّ، وقَالَ: مَنْ يَمْنَعُكَ مِنِّي؟ فَالَّذِي يَمْلِكُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

وقَوْلُنَا: «فِيَمَا يَخْتَصُّ بهِ» حتَّى نَسْلَمَ مِنْ شُبُهاتٍ كَثِيْرَةٍ، مِنْهَا شُبُهَاتُ النَّافِينَ للصِّفاتِ؛ لأنَّ النَّافِينَ للصِّفاتِ زَعَمُوا أَنَّ إِنْباتَ الصِّفَاتِ إِشْراكٌ باللهِ عَزَقِيَقِلَ؛ حَيْثُ قَالُوا: يَلْزَمُ مِنْ ذلِكَ التَّمثِيلُ، لكنَّنَا نَقُولُ: للخالِقِ صِفَاتٌ تَخْتَصُّ بهِ، وللمَخْلُوقِ صِفَاتٌ تَخْتَصُّ بهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وأنَّ مُحَمِّدًا عَبْدُهُ ورَسُولُهُ» مُحَمَّدٌ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عبْدِ المُطَّلِبِ، القُرشِيُّ، الهاشِمِيُّ، خاتَمُ النَّبِيِّنَ.

وقَوْلُهُ: «عَبْدُهُ» أَيْ: لَيْسَ شَرِيكًا مَعَ اللهِ.

وقَوْلُهُ: ﴿ورَسُولُهُۥ أَيِ: المَنعُوثُ بِنَمَا أُوحِيَ إليْهِ، فَلَيْسَ كاذبًا عَلَى اللهِ. فالرَّسُولُ ﷺ عَبْدٌ مَرْبُوبٌ، جَمِيعُ خَصائِصِ البَشَرِيَّة تَلْحَقُهُ مَا عَدَا شَيْنًا واحِدًا، وَهُوَ مَا يَعُودُ إِلَى أَسافِلِ الأخلاقِ، فَهُو مَعْصُومٌ مِنْهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلَ لَا أَمْلِكُ لِيَفْسِى نَفْهَا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَلَةَ اللّهُ ﴾ [الأعراف:١٨٨]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنِي لاَ أَمْلِكُ لَكُرُضَرًا وَلاَ رَشَدًا ﴿آلُ قُلْ إِنِي لَنَ يُجِيزِفِ مِنَ اللّهِ أَحَدُ وَلَنَ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا ﴾

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب من علق سيفه بالشجر، رقم (٢٩١٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الحنوف، رقم (٨٤٣)، من حديث جابر رَجُوَلِيَكُهُمَةُ.

[الجن: ٢١- ٢٢]، فَهُو بَشَرٌ مِثْلُنَا، إِلَّا أَنَّهُ يُوحَى إليه، قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُو بُوحَى إِلَى أَنَّما آ
 إِلَنْهَكُمُ إِلَنَهُ كُورِكُ ﴾ [نصلت: ٦].

ومَنْ قَالَ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَيْسَ لَهُ ظِلِّ، أَوْ أَنَّ نُورَهُ يُطْفِئُ ظِلَّهُ إِذَا مَشَى فِي الشَّمْسِ. فكُلُّهُ كَذِبٌ باطِلٌ؛ ولهَذَا قالَتْ عَائِشَةُ رَحَالِلَةَعَنَى: «كُنْتُ أَمُدُّ رِجْلَيَ بَيْنَ يَدَيْهِ»، وتَعْتَذِرُ بأنَّ البُيُوتَ لَيْسَ فِيهَا مَصابِيحُ<sup>(۱)</sup>، فَلَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُ نُورٌ لَمْ تَعْتَذِرْ رَحَوَالِلَهَعَنَهَا، ولكنَّهُ الغُلُوُ الَّذِي أَفْسَدَ الدِّينَ والدُّنْيَا، والعياذُ باللهِ.

ومِنَ الغُلُوِّ قَوْلُ البُوصِيرِيُّ فِي (البُرْدَةِ) المَشْهُورَةِ:

سِوَاكَ عِنْدَ حُلُولِ الحَادِثِ العَمَسِ فَضْ لَا وَإِلَّا فَقُسلْ بَسا زَلَّسةَ القَسدَمِ وَمِنْ عُلُومِكَ عِلْمَ اللَّوْح والقَلَم(")

يَا أَكْرَمَ الخَلْقِ صَالِي مَنْ أَلُوذُ بِهِ إِنْ لَهُ تَكُنْ آخِذًا يَوْمَ المَعَادِ يَدِي فَإِنَّ مِنْ جُودِكَ الدُّنْيَا وضَرَّتَهَا

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ وغَيْرُهُ: إِنَّهُ لَمْ يَنْزُكُ ثَهْ شِيئًا مَا دامَتِ الدُّنْيَا والآخِرَةُ مِنْ جُودِ الرَّسُولِ ﷺ. ونَشْهَدُ أَنَّ مَنْ يَقُولُ هَذَا مَا شَهِدَ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللهِ، بَلْ شَهِدَ أَنَّ مُحُمَّدًا فَوْقَ اللهِ! كَيْفَ

يَصِلُ بِهِمُ الغُلُوُّ إِلَى هَذَا الحدِّ؟!

وَهَذَا الغُلُوُّ فَوْقَ غُلُوِّ النَّصَارَى الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ المَسِيحَ ابْنُ اللهِ. وَقَالُوا: إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلاَئَةٍ. هُمْ قَالُوا فَوْقَ ذلك، قَالُوا: إِنَّ اللهَ يَقُولُ: "مَنْ ذَكَرَنِي فِي مَلاٍ ذَكْرَتُهُ فِي مَلاٍ خَيْرِ مِنْهُ، وَإِنَّا مَعَ

هُمْ قَالُوا فَوْقَ ذَلَكَ، قَالُوا: إِنَّ الله يَقُول: "مَن ذَكْرَنِي فِي مَلاٍ ذَكْرَتَهُ فِي مَلاٍ خَيْرِ مِنهُ، وَانَا مُعَ عَبْدِي إِذَا ذَكَرَنِي"(")، والرَّسُولُ مَعَنَا إِذَا ذَكَرْنَاهُ؛ ولهَذَا كَانَ أُولَئِكَ الغُلاهُ ليْلَةَ المُولِدِ إِذَا تَلَا التَّالِي «المُخَرِّفُ» كَلِمَةَ المُصْطَفَى قامُوا جَمِيعًا قِيامَ رَجُلٍ واحِدٍ، يَقُولُونَ: لأنَّ الرَّسُولَ ﷺ حَضَرَ مَجْلِسَنَا بنفُسِه، فَقُمْنَا إِجْلالًا لهُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الصلاة على الفراش، رقم (٣٨٢)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الاعتراض بين يدي المصلي، رقم (٥١٢)، من حديث عائشة رَيُحَالِيَّهُمَهَا.

<sup>(</sup>٢) البردة للبوصيري (ص:١٣١-١٣٢).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ وَيُعَزِّدُكُمُ اللهُ نَسْكَهُ ﴾، رقم (٧٤٠٥)، ومسلم: كتاب الذكر
 والدعاء والتوبة والاستغفار، باب الحث على ذكر الله تعالى، رقم (٢٦٧٥)، من حديث أبي هريرة وَ وَ اللهُ عَلَيْهُ .

والصَّحَابَةُ وَعَلَيْهَ عَالَمُ اللّهِ إِجْلالًا مِنْهُمْ ومِنَّا، ومَعَ ذلكَ إذَا دَحَلَ عَلَيْهِمُ الرَّسُولُ ﷺ وَهُوَ
 حَيِّ يُكَلِّمُهُمْ لاَ يَقُومُونَ لهُ، وهَوُلاءِ يَقُومُونَ إذَا تَخَيَّلُوا أَوْ جاءَهُمْ شَبَحٌ إِنْ كَانُوا يُشاهِدُونَ شيئًا؛ فانْظُر كَيْفَ بَلغَتْ بِهِمْ عُقُولُهُمْ إِلَى هَذَا الحد!

فَهَوُّلاءِ مَا شَهِدُوا أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللهِ ورَسُولُهُ، وهَوُّلاءِ الْمُخَرِّفُونَ مَساكِينُ، إِنْ نَظَرْنَا إِلَيْهِمْ بعَيْنِ القَدَرِ، فنَرِقُّ لَهُمْ، ونَسْأَلُ اللهَ لَهُمُ السَّلامَةَ والعافِيَةَ، وإِنْ نَظَرْنَا إِلَيْهِمْ بعَيْنِ الشَّرْعِ فإنَّنَا يَجِبُ أَنْ ثَنَابِذَهُمْ بالحُجَّةِ؛ حتَّى يَعُودُوا إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ.

والرَّسُولُ ﷺ أَشَدُّ النَّاسِ عُبُودِيَّةً للهِ، أخْشَاهُمْ للهِ، وأثْقاهُمْ للهِ، قامَ يُصَلِّي حتَّى تَوَرَّمَتْ قَدَمَاهُ، وقِيلَ لَهُ فِي ذلكَ، فقَالَ: «**أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورً**ا»(۱)، وقَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ومَا تأخَّر، هَذَا تَخْقِيقُ العِبَادَةِ العَظِيمةِ.

أمَّا الرِّسالَةُ: فَهُو رَسُولٌ أَرْسَلَهُ اللهُ عَنَقِجَلَّ بِأَعْظَمِ شَرِيعَةٍ إِلَى جَمِيعِ الحَلْقِ، فَبَلَغَهَا غايَةَ البَلاغِ، مَعَ أَنَّهُ أُوذِي وقُوتِلَ، حتَّى إِنَّهُمْ جَاؤُوا بسَلى الجَزُورِ وَهُو ساجِدٌّ عِنْدَ الكَمْبَةِ ووضَعُوهُ عَلَى ظَهْرِهِ، كُلُّ ذلِكَ كَراهِيَةً لَهُ ولِيَا جَاءَ بِهِ، ومَعَ ذلِكَ صَبَرَ، يُلقُونَ الأَذَى والأَثنانَ والأَقْذَارَ عَلَى عَتَبَةِ بابِهِ، لكنْ هَذَا للنَّيِّ الكَرِيمِ امْتحانٌ مِنَ اللهِ عَرَقِجَلَّ؛ لأَجْلِ أَنْ يَتَبَيَّنَ صَبْرُهُ وفَضْلُهُ، يَخْرُجُ ويَقُولُ: «أَيُّ جُوَارٍ هَذَا يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ؟»".

فصَبَرَ ﷺ حتَّى فَتَحَ اللهُ عَلَيْهِ، وأَنْذَرَ أُمَّ القُرَى ومَنْ حَوْلَهَا، ثُمَّ إِنَّهُ حَلَ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ مِنْ بَعْدِهِ أَشَدُّ النَّاسِ أَمانةً، وأَفْواهُمْ عَلَى الاتِّباعِ، الصَّحَابَةُ رَيَخَالِشَهَءَهُمْ، وأَدَّوْهَا إِلَى الأُمَّةِ نَقِيَّةً سَلِيمَةً، ولله الحَمْدُ.

ونُحِبُّ الرَّسُولَ ﷺ للهِ وفي اللهِ، فحُبُّ الرَّسُولِ ﷺ مِنْ حُبِّ اللهِ، ونُقَدِّمُهُ عَلَى أَنْفُسِنَا وأهْلِنَا وأوْلادِنَا والنَّاسِ أَجْمَعِينَ، وأَحْبَبْنَاهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّـهُ رَسُـولُ اللهِ ﷺ. ونُحَقِّقُ شَهادَةَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ،

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب: قيام النبي ﷺ الليل حتى ترم قدماه، رقم (١٦٣٠)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة، رقم (٢٨١٩)، من حديث المغيرة بن شعبة رَهِوَلِيَقَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ٢٠١)، من حديث عروة بن الزبير عن عائشة رَيَخَلِّشَهُمُتُهَا، والطبري في تاريخ الرسل والملوك (٢/ ٣٤٣)، من قول عروة بن الزبير.

وانظر سيرة ابن هشام (٢/ ٥٤)، والبداية والنهاية لابن كثير (٢/ ٤٨٩)، وغيرهم من أهل السير.

# وأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ ۗ اللهِ وَرَسُولُهُ اللهِ وَرَسُولُهُ اللهِ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ ال

= وَذَلِكَ بَانْ نَعْتَقِدَ ذَلِكَ بَقُلُوبِنَا، ونَعْتَرِفَ بِهِ بِالْسِنَتِنَا، ونُطَبَّقَ ذَلِكَ فِي مُتَابَعَتِهِ ﷺ بجَوارِحِنَا، فنَعْمَلَ بِهَدْبِهِ، وَلَا نَعْمَلَ لهُ.

أمًّا مَا يَنْقُضُ تَحْقِيقَ هَذِهِ الشُّهادَةِ، فَهُوَ:

١ فِعْلُ المَعَاصِي؛ فالمَعْصِيةُ نَفْصٌ فِي تَمْقِيقِ هَذِهِ الشَّهادَةِ؛ لأَنَّكَ خَرَجْتَ بمَعْصِيتِكَ مِنِ
 اتّباع النَّبِيِّ ﷺ.

٢ - الانْتِدَاعُ فِي الدِّينِ مَا لَيْسَ منهُ؛ لأنَّكَ تَقَرَّبْتَ إِلَى اللهِ بِمَا لَمْ يَشْرَعْهُ اللهُ ولَا رَسُولُهُ ﷺ والانْتِدَاعُ فِي الدِّينِ فِي الحَقِيقَةِ مِنَ الاسْتِهْزَاءِ باللهِ؛ لأنَّكَ تَقَرَّبْتَ إَلَيْهِ بَشَيْءٍ لَمْ يَشْرَعْهُ.

فإنْ قَالَ قائِلٌ: أَنَا نَوَيْتُ التَّقَرُّبَ إِلَى اللهِ بَهَذَا العَمَلِ الَّذِي أَبْتَدِعُهُ.

قِيلَ لهُ: أَنْتَ أَخْطَأْتَ الطَّرِيقَ؛ فَتُعْذَرُ عَلَى نِيَّتِكَ، ولَا تُعْذَرُ عَلَى مُحَالَفَةِ الطَّرِيقِ مَتَى عَلِمْتَ الحقَّ.

فالْبُتَذِعُونَ قَدْ يُقالُ: إِنَّهُمْ يُثابُونَ عَلَى حُسْنِ نِيَّتِهِمْ إِذَا كَانُوا لَا يَعْلَمُونَ الحَقَ، ولكَنَّنا نُخَطَّنُهُمْ فِيَا ذَهَبُوا إليْهِ. أَمَّا أَزْمَّتُهُمُ الَّذِينَ عَلِمُوا الحَقَّ، ولكنْ رَدُّوهُ؛ لِيُثُوا جاهَهُمْ، ففيهمْ شَبَهُ بَأَبِي جَهْلٍ، وعُتُبَةً بْنِ رَبِيعَةَ، والوَلِيدِ بْنِ المُغِيرَةِ، وغَيْرِهِمُ الَّذِينَ قابَلُوا رِسالَةَ النَّبِيِّ ﷺ بالرَّدُ، إِبْقَاءً عَلَى رِئاسَتِهِمْ وجَاهِهِمْ.

أمَّا بالنِّسْبَةِ لأَتْباعِ هَؤُلاءِ الأئِمَّةِ فَيَنْقَسِمُونَ إِلَى قِسْمَيْنِ:

القِسْمُ الأوَّلُ: الَّذِينَ جَهِلُوا الحَقَّ، فلَمْ يَعْلَمُوا عَنْهُ شَيْئًا، ولمْ يَحْصُلْ مِنْهُمْ تَقْصِيرٌ فِي طَلَبِهِ؛ حَيْثُ ظَنُّوا أَنَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ هُوَ الحَقُّ، فهَوُّلاءِ مَعْذُورُونَ.

القِسْمُ الثَّانِي: مَنْ عَلِمُوا الحَقَّ، ولكنَّهُمْ رَدُّوهُ؛ تَعَصُّبًا لأَيْمَّتِهِمْ، فهَؤُلاءِ لَا يُعْذَرُونَ، وهُمْ كمَنْ قَالَ اللهُ فِيهِمْ: ﴿إِنَّا وَبَهْذَنَا ءَائِهَاتَمَا عَلَىٓ أَلْتَةِ رَإِنَّا عَلَىٓ ءَائْزِهِم مُهْتَدُونَ ﴾ [الزخرف:٢٢].

[١] وقَوْلُهُ: «وأنَّ عِيسَى عَبْدُ اللهِ ورَسُولُهُ» الكَلامُ فِيهَا كالكَلامِ فِي شَهادَةِ أنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، إِلَّا أَنَنا نُؤْمِنُ برِسالَةِ عِيسَى، ولَا يَلْزَمُنَا اتِّباعُهُ إِذَا خَالَفَتْ شَرِيعَتُهُ شَرِيعَتَهُ

فشَرِيعَةُ مَنْ قَبْلَنَا لَهَا ثلاثُ حالاتٍ:

الأُولَى: أَنْ تَكُونَ ثُخَالِفَةً لشَرِيعَتِنَا، فالعَمَلُ عَلَى شَرْعِنَا.

# وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ اللَّهِ عَرْيَمَ اللَّ عَرْيَمَ اللَّهِ عَلَى مَرْيَمَ اللَّهِ عَلَى ال

الثانِيَةُ: أَنْ تَكُونَ مُوافِقَةً لشَرِيعَتِنَا، فنَحْنُ مُتَّبِعُونَ لشَرِيعَتِنَا.

الثالِثَةُ: أَنْ يَكُونَ مَسْكُوتًا عنْهَا فِي شَرِيعَتِنَا، وِفِي هَذِهِ الحَالِ اخْتَلَفَ عُلَمَاءُ الأُصولِ: هَلْ نَعْمَلُ بِهَا أَوْ نَدَعُهَا؟ والصَّحِيحُ أَنَّهَا شَرْعٌ لنَا، ودَلِيلُ ذلكَ:

١ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أُوْلَيْكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَيِهُ دَنهُمُ أَفْتَدِهُ ﴾ [الأنعام: ٩٠].

٢- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ لَقَدْ كَاتَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأَوْلِي ٱلْأَلْبَابِ ﴾ [يوسف:١١١].

وقَدْ تَطَرُّفَ فِي عِيسَى طَائِفَتَانِ:

الأُولَى: اليَهُودُ كَنَّبُوهُ، فقالُوا: بأنَّهُ وَلَدُ زِنَا، وأنَّ أُمَّهُ مِنَ البَغايَا، وأنَّهُ لَيْسَ بنَبِيِّ، وقَتَلُوهُ شَرْعًا، أَيْ: مَحُكُومٌ عَلَيْهِمْ عِنْدَ اللهِ أَتَبُمْ قَتَلُوهُ فِي حُكْمِ اللهِ الشَّرْعِيِّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى عنهم: ﴿إِنَّا فَنَلَنَ المَسِيحَ عِيسَى ابْنَ رَبِّيَمَ ﴾ [النساء:١٥٧]، وأمَّا بالنَّسْيَةِ لِحُكْمِ اللهِ القَدَرِيِّ فَقَدْ كَلَبُوا، ومَا قَتَلُوهُ يَقِينًا، بَلْ رَفَعَهُ اللهُ إليْهُ ولكنْ شُبِّهَ لَهُمْ، فَقَتَلُوا المُشَبَّة لَهُمْ وصَلَبُوهُ.

الثانيَّةُ: النَّصارَى قَالُوا: إنَّهُ ابْنُ اللهِ، وإنَّهُ ثالِثُ ثَلاثَةٍ، وجَعَلُوهُ إلهًا مَعَ اللهِ، وكَذَبُوا فِيهَا قَالُوا.

أمَّا عَقِيدُتَنَا نَحْنُ فِيهِ: فَنَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللهِ ورَسُولُهُ، وأنَّ أُمَّهُ صِدِّيقَةٌ، كَمَا أخْبَرَ اللهُ تَعَالَى بذلِكَ، وأنَّهَا أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا، وأنَّها عَذْرَاءُ، ولكنَّ مَثَلَهُ عِنْدَ اللهِ كمَثَلِ آدَمَ، خَلَقَهُ مِنْ تُرابٍ ثُمَّ قَالَ لهُ: كُنْ. فيكُونُ.

وفي قَوْلِهِ: «عَبْدُ اللهِ» رَدٌّ عَلَى النَّصارَى.

وِفِي قَوْلِهِ: «ورَسُولُهُ» رَدٌّ عَلَى اليَهُودِ.

[1] فَوْلُهُ: ﴿ وَكَلِمَتُهُ ٱلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ ﴾ أطْلَقَ اللهُ عَلَيْهِ كَلِمَةً ؛ لأَنَّهُ خُلِقَ بالكَلِمَةِ عَلَيْهِالسَّلَامُ ؛ فالحديثُ لَئِسَ عَلَى ظاهِرِهِ؛ إِذْ عِيسَى عَلَيْهِالسَّلامُ لَيْسَ كَلِمَةً ؛ لأَنَّهُ يَأْكُلُ، ويَشْرَبُ، ويَبُولُ ويَتَغَوَّطُ، وتَجْرِي عَلَيْهِ جَمِيعُ الأَحْوَالِ البَشَرِيَّةِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللهِ كَمَشَلِ مَادَمٌ خَلَقَتُهُ، مِن ثُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن كُونُ ﴾ [آل عمران:٥٩].

وعِيسَى عَلَيْهِالشَّلَامُ لَيْسَ كَلِمَةَ اللهِ؛ إِذْ إِنَّ كَلامَ اللهِ وصْفٌ قائِمٌ بهِ، لَا بائِنٌ مِنْهُ، أمَّا عِيسَى فَهُوَ ذَاتٌ بائِنَةٌ عَن اللهِ سُبْحَانَهُ، يَذْهَبُ وَيَجِيءُ، ويَأْكُلُ الطَّعَامَ ويَشْرَبُ.

## وَرُوحٌ مِنْهُ اللَّهِ وَالْجَلَّةَ حَقٌّ، والنَّارَ حَقٌّ، .....

قَوْلُهُ: «الْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ» أيْ: وَجَهَهَا إليْهَا بَقَوْلِهِ: ﴿ ثُنُ فَيَكُونُ ﴾ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللّهِ كَمَشَلِ مَادَمَ خَلَشَكُهُ مِن ثُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ ثُن فَيَكُونُ ﴾ [آل عمران:٥٩].

ومَرْيَمُ ابْنَةُ عِمْرَانَ لَيْسَتْ أُخْتَ مُوسَى وهَارُونَ عليْهِمَا السَّلامُ كَمَا يَظْتُهُ بَعْضُ النَّاسِ، ولكنْ كَمَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ كَانُوا يُسَمُّونَ بأسْماءِ أَنْبِيَائِهِمْ<sup>(۱)</sup> فهَارُونُ أُخُو مَرْيَمَ لَيْسَ هَارُونَ أَخَا مُوسَى، بَلْ هُوَ آخَرُ يُسَمَّى باسْمِهِ، وكذلِكَ عِمْرَانُ سُمِّيَ باسْم أبِي مُوسَى.

[١] قَوْلُهُ: «**ورُوحٌ مِنْهُ**» أيْ: صَارَ جَسَدُهُ عَلَيْهِالسَّلَامُ بالكَلِمَةِ، فنُهِخَتْ فِيهِ هَذِهِ الرُّوحُ الَّتِي هِيَ مِنَ اللهِ، أيْ: خَلْقٌ مِنْ مَخْلُوقاتِهِ أُضِيفَتْ إلَيْهِ تَعَالَى للتَّشْرِيفِ والتَّكْرِيم.

وعِيسَى عَلَيْهِالشَّلَامُ لَيْسَ رُوحًا، بَلْ جَسَدٌ ذُو رُوحٍ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مَّا الْمَسِيحُ ٱبْثُ مَرْيَكَ إِلَّا رَسُولٌ فَدْ خَلَتْ مِن قَبِّلِهِ الرُّسُلُ وَأَشُهُ. صِدِيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ [المائدة:٧٥]، فبالنَّفْخ صَارَ جَسَدًا، وبالرُّوحِ صَارَ جَسَدًا وروحًا.

وَقَوْلُهُ: «مِنْهُ» هَذِهِ هِمَي الَّتِي ضلَّ بِهَا النَّصارَى، فظُنُّوا أَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ اللهِ، فَضَلُّوا وأَضَلُّوا كَثِيرًا، ولكنَّنَا نَقُولُ: إِنَّ اللهَ قَدْ أَعْمَى بَصائِرَكُمْ؛ فإنَّها لَا تَعْمَى الأَبْصارُ ولكنْ تَعْمَى القُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ.

فَمِنَ المُعْلُومِ أَنَّ عِيسَى عَلَيْهِ الشَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ الطَّعَامَ، وهَذَا شَيْءٌ مَعْرُوفٌ، ومِنَ المَعْلُومِ أَيضًا أَنَّ اليَهُودَ يَقُولُونَ: إِنَّهُمْ صَلَبُوهُ. وهَلْ يُمْكِنُ لَمِنْ كَانَ جُزْءًا مِنَ الرَّبِّ أَنْ يَنْفَصِلَ عَنِ الرَّبِّ، ويَأْكُلُ ويَشْرَبَ ويُدَّعَى آنَهُ تُقِلَ وصُلِبَ؟!!

وعلَى هَذَا تَكُونُ "مِنْ" للائْبِدَاءِ، ولَيْسَتْ للتَّبْعِيضِ، فهِيَ كَقُوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَسَخَرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَيِمًا مِنْهُ ﴾ [الجائية:١٣]، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الشَّمْسَ والقَمَرَ والأثّهارَ جُزْءٌ مِنَ اللهِ، وهَذَا لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ.

فَقُولُهُ: «مِنْهُ» أَيْ: رُوحٌ صادِرَةٌ مِنَ اللهِ عَنَجَجَلَ، ولَيْسَتْ جُزْءًا مِنَ اللهِ كَمَا تَزْعُمُ النَّصارَى. واعْلَمْ أَنَّ مَا أضافَهُ اللهُ إِلَى نَفْسِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلائَةِ أَفْسَام:

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الأدب، باب النهي عن التكني بأبي القاسم وما يستحب من الأسياء، رقم (٢١٣٥)، من حديث المغيرة بن شعبة وَ عَلِلْكُهُ عَنْهُ.

### أَدْخَلَهُ اللهُ الجَنَّةُ [1] عَلَى مَا كَانَ مِنَ العَمَلِ». أَخْرَجاهُ(١).

الأوَّلُ: العَيْنُ قائِمَةٌ بَنَفْسِهَا، وإضافَتُهَا إلَيْهِ مِنْ بَابٍ إضافَةِ المَخْلُوقِ إِلَى خالِقِهِ، وهَذِهِ الإِضافَةُ قَدْ تَكُونُ عَلَى سَبِيلِ عُمُومِ الحَلْقِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَسَخَرَ لَكُو مَا فِي السَّكَوَنِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَيِمًا مِّنَهُ ﴾ [الجائبة:١٣]، وقَدْ تَكُونُ عَلَى سَبِيلِ الحُصُوصِ الجَائبة:١٣]، وقَدْ تَكُونُ عَلَى سَبِيلِ الحُصُوصِ لشَرَفِهِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَهَ مَنْ اللّهِ وَاللّهُ مَنْ اللّهِ وَاللّهُ مَنْ اللّهِ وَلَمُقَيّلًا ﴾ لشَرَفِهِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدَ ٱللّهِ وَلَمُقَيّلُهَا ﴾ [الشمس:١٣]، وكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدَ ٱللّهِ وَلَمُقَيّلُهَا ﴾ [الشمس:١٣]، وهَذَا القِسْمُ مَخْلُوقًى.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ شَيْئًا مُضافًا إِلَى عَيْنِ خَلُوقَةِ يَقُومُ بَهَا، مثالَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرُوحُ يَنّهُ ﴾ [النساء:١٧١]، فإضافَةُ هَذِهِ الرُّوحِ إِلَى اللهِ مِنْ بَابِ إضافَةِ المَخْلُوقِ إِلَى خالِقِهِ تَشْرِيفًا؛ فهِيَ رُوحٌ مِنَ اللاَرْوَاحِ الَّتِي خَلَقَهَا اللهُ، ولَيْسَتْ جُزْءًا أَوْ رُوحًا مِنَ اللهِ؛ إِذْ إِنَّ هَذِهِ الرُّوحَ حَلَّتْ فِي عِيسَى عَلَيْهَالسَّلَامُ، وَهَدُ اللِّسْمُ خَلُوقٌ أَيضًا.

الظَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ وصْفًا غَيْرَ مُصَّافٍ إِلَى عَيْنٍ خَلُوقَةٍ. مِثَالُ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَى آصَطَفَيْــتُكَ عَلَى النَّاسِ بِسَلَنَتِي وَبِكَلْنِي﴾ [الأعراف:١٤٤].

فالرِّسالَةُ والكلامُ أُضِيفَا إِلَى اللهِ مِنْ بَابِ إضافَةِ الصَّفَةِ إِلَى المُوْصُوفِ، فإذَا أَضافَ اللهُ لنَفْسِهِ صِفَةً فهَذِهِ الصَّفَةُ غَيْرُ مُخْلُوقَةٍ.

وبهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ هَذِهِ الأَفْسَامَ الثَلاثَةَ قِسْهَانِ مِنْهَا خُلُوقانِ، وقِسْمٌ غَيْرُ مُخْلُوقٍ.

فالأغيانُ القائِمَةُ بَنَفْسِهَا والْمُتَّصِلُ بَهَذِهِ الأغيانِ خَلُوقَةٌ، والوَصْفُ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ لَهُ عَيْنٌ يَقُومُ بِهَا غَيْرُ خَلُوقٍ؛ لأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ، وصِفَاتُ اللهِ عَيْرُ خَلُوقَةِ.

وقَدِ اجْتَمَعَ القِسْمَانِ فِي قَوْلِهِ: «كَلِمَتُهُ، ورُوحٌ مِنْهُ» فكَلِمَتُهُ هَذِهِ وصْفٌ مُضافٌ إِلَى اللهِ، وعَلَى هذَا فتكُونُ كَلِمَتُهُ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللهِ.

ورُوحٌ مِنْهُ: هَذِهِ أُضِيفَتْ إِلَى عَيْنِ؛ لأنَّ الرُّوحَ حَلَّتْ فِي عِيسَى، فهِي تخلُوقَةٌ. [1] قَوْلُهُ: «أَذْخَلَهُ اللهُ الجُنَّةَ» إِذْخَالُ الجَنَّةِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿ يَتَأَهْلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَشْلُواْ فِي دِينِكُمْ ﴾، رقم (٣٤٣٠)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة، رقم (٢٨)، من حليث عبادة بن الصامت وَتَخَلِّفَهُمْنَهُ.

وَلَهُمَا<sup>(۱)</sup> فِي حَديثِ عِبْبَانَ<sup>(۱)</sup>: «فَإِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ<sup>[۱]</sup> مَنْ قَالَ: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ يَبْتَغِي بذَلِكَ وَجْهَ اللهِ»<sup>[۲]</sup>.

الأوَّلُ: إدْخالٌ كامِلٌ لَمْ يُسْبَقْ بعَذابٍ لِنَ أَتَمَّ العَمَلَ.

الثَّانِي: إِدْخَالٌ ناقِصٌ مَسْبُوقٌ بعَذَابِ لِمَنْ نَقَصَ العَمَلَ.

فالمُؤْمِنُ إِذَا غَلَبَتْ سَيِّئَاتُهُ حَسناتِهِ إِنْ شَاءَ اللهُ عَلَّبَهُ بَقَدْرِ عَمَلِهِ، وإِنْ شاءَ لَمْ يُعَذِّبُهُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرِكَ بِهِ. وَيَغْفِرُ مَا دُوكَ ذَلِكَ لِمَن يَشَكُهُ ﴾ [النساء:١١٦].

[1] قَوْلُهُ: "عِتْبَانَ" هُوَ عِتْبَانُ بْنُ مَالِكِ الأَنْصَارِيُّ رَجَيَّلِتَهَ عَنْهُ، كَانَ يُصَلِّي بقَوْمِهِ، فضَعُف بَصَرُهُ، وشَقَّ عَلَيْهِ الذَّهابُ إليْهِم، فطَلَبَ مِنَ النَّيِّ ﷺ أَنْ يُحُرِّجَ إليْهِ وانْ يُصَلِّي فِي مَكانٍ مِنْ بَيْهِ للنَّيْخِذَهُ مُصَلَّى، فخرَجَ إليْهِ النَّيِّ ﷺ ومَعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحابِهِ، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ رَجَلِلْفَعَنْهَا، فلتَّا لَتَنْخِذَهُ مُصَلَّى، فخرَجَ إليْهِ النَّيْ ﷺ ومَعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحابِهِ، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ رَجَلِلْفَعَنْهَا، فلتَّا النَّيْ ﷺ وَمَعَهُ طَائِمَةً مِنْ البَيْتِ، فصَلَّى بِهِمُ النَّيْ ﷺ وَمُعَلَّى بَهِمُ النَّيْ عَلَيْهُ مَا لَوْلُ اللهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ مَا لَكُ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهُ مَا اللَّهِ اللَّهُ مَا اللَّهِ اللَّهُ عَلَى طَعَامٍ مَنْعُوهُ لَهُ مَا لَنَا وَمُعَلِّى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ عَلَى طَعَامُ مَنْعُوهُ لَهُ مَا لَكُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُمْ اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْعَلَى اللْعَلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللْعَلَى اللْعَلَى اللْعُلَى اللْعِلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللْعَلَمُ اللْعَلَى اللْعَلَى اللْعَلَى اللْعَلَى اللَّهُ اللْعَلَى الل

فنَهاهُمْ أَنْ يَقُولُوا هَكَذَا؛ لأَمَّهُمْ لَا يَدْرُونَ عَمَّا فِي قَلْبِهِ؛ لأَنَّهُ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وهُنَا الرَّسُولُ قَالَ هَكَذَا، ولَمْ يُبرِّيْ الرَّجُلَ، إِنَّمَا أَنَى بعِبَارَةٍ عامَّةٍ بأَنَّ اللهَ حرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ يَبْتَغِي بذلِكَ وجْهَ اللهِ، وتَهَى أَنْ تُطْلِقَ الْسِتَنَا فِي عِبادِ اللهِ الَّذِينَ ظَاهِرُهُمُ الصَّلاحُ، ونقولَ: هَذَا مُراءٍ، هَذَا فاسِقٌ. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لأَنْنَا لَوْ أَخَذْنَا بِمَا نَظُنُّ فَسَدَتِ الدُّنْيَا والآخِرَةُ، فكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ نَظُنُّ بِهِمْ سُوءًا ولكنْ لَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ ذلِكَ وظاهِرُهُمُ الصَّلاحُ؛ ولهَذَا قَالَ العُلَمَاءُ: يَحْرُمُ النَّوءِ بمُسْلِم ظاهِرُهُ العَدالَةُ.

[٢] قَوْلُهُ: «فإنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ» أيْ: مَنعَ مِنَ النَّارِ، أَوْ مَنَعَ النَّارَ أَنْ تُصِيبَهُ.

[٣] قَوْلُهُ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» أيْ: بشَرْطِ الإِخْلاصِ، بدَلِيلِ قَوْلِهِ: «يَبْتَغِي بِلَلِكَ وَجْهَ اللهِ» أيْ: يَطْلُبُ وَجْهَ اللهِ، ومَنْ طَلَبَ وَجْهَا فَلا بُدَّ أَنْ يَعْمَلُ كُلَّ مَا فِي وُسْعِهِ للوُصُولِ إليْهِ؛ لأنَّ مُبْتَغِيَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب المساجد في البيوت، رقم (٤٥٢)، ومسلم: كتاب المساجد، باب الرخصة في التخلف عن الجاعة بعذر، رقم (٣٣)، من حديث عتبان بن مالك رَيَّخَلِلْفَكَنْهُ.

وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُنْدِيِّ رَضَقَلَةَعَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ مُوسَى عَلَيْهَالسَّلَمُ: يَا رَبِّ! عَلِّمْنِي شَيْئًا أَذْكُرُكَ وَأَدْعُوكَ بِهِ. قَالَ: قُلْ يَا مُوسَى: لَا إِللهَ إِلَّا اللهُ. [١] .........

الشَّيْءِ يَسْعَى فِي الوُصولِ إليْهِ، وعليْهِ فَلَا نَحْتَاجُ إِلَى قَوْلِ الزُّهْرِيِّ رَحَمَهُ اللَّهُ بَعْدَ أَنْ سَاقَ الحديثَ
 كَا فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ)<sup>(۱)</sup> حَيْثُ قَالَ: «ثُمَّ وَجَبَتْ بَعْدَ ذلِكَ أُمُورٌ، وحُرِّمَتْ أُمُورٌ، فَلَا يَغْتَرَّ مُغْتَرًّ مُغْتَرًّ
 بهذا».

فالحديثُ واضِحُ الدَّلاَلَةِ عَلَى شَرْطِيَّةِ العَمَلِ لِمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. حَيْثُ قَالَ: «يَبْتَغِي بذلِكَ وَجْهَ اللهِ»؛ ولذا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ عِنْدُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مِفْتَاحُ الجَنَّةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»"): لكنْ مَنْ أَتَى بمِفْتَاحَ لَا أَسْنَانَ لَهُ فَلَا يَفْتَحُ لهُ.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ: إِنَّ الْمُبْتَغِيَ لَا بُدَّ أَنْ يُكَمَّلَ وسائِلَ البُغْيَةِ، وإِذَا أَكْمَلَهَا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ النَّارُ عَلَيْهِ مُولِيًا مُطْلَقًا، فإذَا أَتَى بالحَسَنَاتِ عَلَى الوَجْهِ الأَكْمَلِ فإنَّ النَّارِ عَلَيْهِ فِيهِ نَقْصٌ، لكنْ يَمْنَعُهُ مَا مَعَهُ مِنَ النَّوْجِيدِ مِنَ نَقِصٍ فإنَّ الابْتَعَاءَ فِيهِ نَقْصٌ، فيكُونُ تَحْرِيمُ النَّارِ عَلَيْهِ فِيهِ نَقْصٌ، لكنْ يَمْنَعُهُ مَا مَعَهُ مِنَ النَّوْجِيدِ مِنَ الخَّوْدِيقِ النَّاوِ، وكذَا مَنْ زَنَى، أَوْ شَرِبَ الحَهْرَ، أَوْ سَرَقَ، فإذَا فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذلِكَ ثُمَّ قَالَ جِينَ فَعَلَهُ: الشَّهُدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ ٱبْتَغِي بذلِكَ وجْهَ اللهِ، فَهُو كَاذِبٌ فِي زَعْمِهِ؛ لأنَّ النَّيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي الرَّانِي جَيْثِ قَالَ: «لَا يَزْنِي الرَّانِي جَيْثِ

وفي الحَدِيثِ رَدٌّ عَلَى المُرْجِئَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: يَكُفي قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. دُونَ انْبِغَاءِ وَجْهِ اللهِ. وفِيهِ رَدُّ عَلَى الحَوَارِجِ والمُعتَزِلَةِ؛ لأنَّ ظاهِرَ الحَدِيثِ أنَّ مَنْ فَعَلَ هَذِهِ المُحرَّماتِ لَا يُحَلَّدُ فِي النَّارِ، لكنَّهُ مُسْتَحِقٌّ للعُقُوبَةِ، وهُمْ يَقُولُونَ: إنَّ فاعِلَ الكَبِيرَةِ مُحَلَّدٌ فِي النَّارِ.

[١] قَوْلُهُ: «أَذْكُرُكَ وَأَدْعُوكَ بِهِ» صِفَةٌ لـ«شَيْئًا» وَلَيْسَتْ جَوابَ الطَّلَبِ، فمُوسَى عَلَيْهِالشَلَامُ طَلَبَ شَيْئًا يَخَصُلُ بِهِ أَمْرانِ:

١ - ذِكْرُ اللهِ. ٢ - دُعاؤُهُ.

 <sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب الرخصة في التخلف عن الجهاعة بعذر، وقم (٣٣)، من حديث عتبان بن مالك
 رَسَوْتَلْقَاعَانهُ.

 <sup>(</sup>۲) علقه البخاري عن وهب بن منبه. كتاب الجنائز، باب ما جاء في الجنائز، ومن كان آخر كلامه: لا إله إلا الله. ووصله
 أبو نعيم في الحلية (٦٦/٤).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب النهبي بغير إذن صاحبه، رقم (٢٤٧٥) ومسلم: كتاب الإيهان، باب نقصان الإيهان بالمعاصي، رقم (٥٧)، من حديث أبي هريرة رَيُوَلِيَّكُمَّةُ.

قَالَ: يَا رَبِّ! كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُونَ هَذَا؟ قَالَ: يَا مُوسَى! لَوْ أَنَّ السَّموَاتِ السَّبْعَ وَعَامِرَهُنَّ غَيْرِي والأَرْضِينَ السَّبْعَ فِي كِفَّةٍ وَ(لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ) فِي كِفَّةٍ، مالَتْ بِهِنَّ لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ عَبْنَ وَالْحَاكِمُ وصَحَّحَهُ (١).

= فأجَابَ اللهُ بَقَرْلِهِ: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» وهَذِهِ الجُمْلَةُ ذِكْرٌ مُتَضَمِّنٌ للدُّعاءِ؛ لأنَّ الذَّاكِرَ يُرِيدُ رِضَا اللهِ عنْهُ، والوُصُولَ إِلَى دارِ كَرَامَتِهِ. إذًا: فَهُوَ ذِكْرٌ مُتَضَمِّنٌ للدُّعاءِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَأَذْكُــرُ حَــاجَتِي أَمْ قَــدْ كَفَــانِي حَيَــاؤُكَ إِنَّ شِـــيمَتَكَ الحَيَــاءُ'') يغنى: عَطاؤُكَ.

واسْتَشْهَدَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى أَنَّ الذِّكْرَ بِمَعْنَى الدُّعَاءِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِذَا أَثْنَى عَلَيْكَ العَبْدُ يَوْمًا كَفَاهُ مِنْ تَعَرُّضِهِ النَّنَاءُ' ٢)

[١] فَوْلُهُ: «كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُونَ هَذَا» لَيْسَ الَمْغَى أَنَّهَا كَلِمَةٌ هَيَّنَةٌ كُلُّ يَقُولُهَا؛ لأنَّ مُوسَى عَلَيْهِالصَّلَاهُوَالسَّلَامُ يَعْلَمُ عِظَمَ هَلِهِ الكَلِمَةِ، ولكنَّهُ أرادَ شَيْئًا يَخْتَصُّ بهِ؛ لأنَّ تَخْصِيصَ الإِنْسَانِ بالأمْرِ يَدُلُّ عَلَى مَنْقَبَةٍ لَهُ ورِفْعَةٍ.

فيَيْنَ اللهُ لُوسَى أَنَّهُ مَهُمَا أُعْطِيَ فَلَنْ يُعْطَى أَفْضَلَ مِنْ هَذِهِ الكَلِمَةِ، وأَنَّ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) أَعْظَمُ مِنَ السَّمَوَاتِ والأرْضِ ومَا فِيهِنَّ؛ لأنَّهَا تَعِيلُ بِهِنَّ وتَرْجُحُ. فَلَّ ذَلِكَ عَلَى فَضْلِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) وعِظَمِهَا، لكنْ لَا بُدَّ مِنَ الإِثيانِ بشُرُوطِها، أَمَّا مُجَرَّدُ أَنْ يَقُولَهَا القائِلُ بِلِسَانِهِ فَكَمْ مِنْ إِنْسَانِ يَقُولُهَا لكنَّها عندَهُ كالرِّيشَةِ لَا تُسَاوِي شَيْئًا؛ لأنَّهُ لَمْ يَقُلُهَا عَلَى الوَجْهِ الَّذِي تَمَّتْ بِهِ الشُّرُوطُ، وانْتَفَتْ بِهِ الموانِعُ!.

قَوْلُهُ: «والأرَضِينَ السَّبْعَ» فِي بَعْضِ النُّسَخِ بالرَّفْعِ، وهَذَا لَا يَصْلُحُ؛ لآنَّهُ إِذَا عُطِفَ عَلَى اسْمِ (أَنَّ) قَبْلَ اسْتِكْمَالِ الحَيْرِ وجَبَ النَّصْبُ.

قَوْلُهُ: «مَالَتْ» أَيْ: رَجَحَتْ حتَّى يَمِلْنَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن حبان، رقم (٦٢١٨)، والحاكم، رقم (٦٩٣٦) وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (١٨٥). وعزاه الهيثمي في المجمع (٨٠ / ٨٢) لأبي يعلى، وقال: رجاله وثقوا على ضعف فيهم. وفيه دراج بن سمعان، أبو السمح، وهو ضعيف. انظر: تقريب التهذيب (١/ ٣٥٠).

<sup>(</sup>٢) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص:١٧).

<sup>(</sup>٣) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص: ١٩).

وللتِّرْمِذِيِّ وَحَسَّنَهُ عَنْ أَنَسٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: "قالَ اللهُ تَعَالى: يَا ابْنَ آدَمَ! لَوْ أَتَيْتَنِي [۱]

قَوْلُهُ: «عَامِرَهُنَّ» أَيْ: سَاكِنَهُنَّ، فالعامِرُ للشَّيْءِ هُوَ الَّذِي عَمَرَ بِهِ الشَّيْءُ.

قَوْلُهُ: «غَيْرِي» اسْتَثْنَى نَفْسَهُ تَبَاكَ وَتَعَالَى؛ لأنَّ قَوْلَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. ثَنَاءٌ عليْهِ، والمُثْنَى عَلَيْهِ أَعْظَمُ مِنَ الشَّناء، وهُمَّا يَجِبُ أَنْ تَعْرِفَ أَنْ كَوْنَ اللهِ تَعَالَى فِي السَّبَاء لَيْسَ كَكُوْنِ المَلائِكَةِ فِي السَّبَاء، فَكُوْنُ المَلائِكَةِ فِي السَّبَاء، فَكُوْنُ المَلائِكَةِ فِي السَّبَاء، لكنِ السَّبَاء؛ لأنَّهُمْ مُخْتَاجُونَ إِلَى السَّبَاء، لكنِ السَّبَاء مُخْتَاجُ إِلَيْهَا، بَلْ إِنَّ السَّبَاء وَغَيْرَ السَّبَاء مُخْتَاجٌ إِلَى اللهِ تَعَالَى؛ فَلَا يَظُنَّ ظَانٌّ أَنَّ السَّبَاء مُخْتَاجٌ إِلَى اللهِ تَعَالَى؛ فَلَا يَظُنَّ ظَانٌّ أَنَّ السَّبَاء مُخْتَاجٌ إِلَى اللهِ تَعَالَى؛ فَلَا يَظُنَّ ظَانٌّ أَنَّ السَّبَاء مُخْتَاجٌ إِلَى اللهِ تَعَالَى؛ فَلَا يَظُنَّ ظَانٌّ أَنَّ السَّبَاء مُخْتَاجٌ إِلَى اللهِ تَعَالَى؛ فَلَا يَظُنَّ ظَانٌّ أَنَّ

وعَلَيْهِ: فالسَّمَوَاتُ باعْتِبَارِ المَلائِكَةِ أَمْكِنَةٌ مُقِلَّةٌ للمَلائِكَةِ، ومَا فَوْقَهُمْ مِنْهَا مُظِلِّ لهُمْ، أمَّا بالنِّسْبَةِ للهِ فِهِيَ جِهَةٌ؛ لأنَّ اللهُ تَعَالَى مُسْتَوِ عَلَى عَرْشِهِ، لَا يُقِلَّهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ.

[1] قَوْلُهُ: «قالَ اللهُ تَعَالَى: يَا البُنَ آدَمَ...» إلخ: هَذَا مِنَ الأَحَادِيثِ القُدسِيَّةِ، والحديثُ القُدسِيُّ: مَا رواهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ربِّهِ، وقَدْ أَدْخَلَهُ المُحَدِّثُونَ فِي الأَحَادِيثِ النَّبُوِيَّةِ؛ لأَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَبْلِيغًا، ولَيْسَ مِنَ القُوْرَانِ بالإِجْماع، وإنْ كَانَ كُلُّ واحِدِ مِنْهُمَّا قَدْ بَلَغَهُ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتَهُ عَنِ اللهِ عَرَّفِجَلَّ

وقَدِ اخْتَلَفَ العُلَمَاءُ رَحَهُمُاللَّهُ فِي لَفْظِ الحَدِيثِ القُدسِيِّ: هَلْ هُوَ كَلامُ اللهِ تَعَالَى، أوْ أنَّ اللهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَى رَسُولِهِ ﷺ مغناهُ واللَّفْظُ لَفْظُ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ:

القَوْلُ الأَوَّلُ: إِنَّ الحَدِيثَ القُدسِيَّ مِنْ عِنْدِ اللهِ لَفْظُهُ ومَعْنَاهُ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أضافَهُ إِلَى اللهِ تَعَالَى، ومِنَ المُعْلُومِ أنَّ الأَصْلَ فِي القَوْلِ المُضافِ أنْ يَكُونَ بَلَفْظِ قائِلِهِ لَا ناقِلِهِ، لَا سِيَّمَا والنَّبِيُّ ﷺ أَفْوَى النَّاسِ أَمَانَةً وأَوْثَقُهُمْ رِوَايَةً.

القَوْلُ الثَّانِي: إنَّ الحَدِيثَ القُدسِيَّ مَعْنَاهُ مِنْ عِنْدِ اللهِ، ولفظُهُ لَفظُ النَّبِيِّ ﷺ وَذَلِكَ لَوَجْهَيْنِ:

الوَجُهُ الأَوْلُ: لَوْ كَانَ الحَدِيثُ القُدسِيُّ مِنْ عِنْدِ اللهِ لَفْظًا وَمَعْنَى لَكَانَ أَعْلَى سَنَدًا مِنَ القُوْآلِ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ تَعَالَى بدُونِ واسِطَةٍ، كَمَا هُوَ ظاهِرُ السِّياقِ، أمَّا القُرْآنُ فنَزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بواسِطَةٍ جِبْرِيلَ، كَمَا قَالَ تَعَلَى: ﴿ قُلْ نَزَلَهُ رُوحُ ٱلقُدُسِ مِن زَيِّكَ ﴾ [النحل:١٠٢]، وقَالَ: ﴿ نَزَلَ بِهِ السِطَةِ جِبْرِيلَ، كَمَا قَلْكِ لِيكُونَ مِنَ ٱلشَّذِينَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ عَرَقِ شَبِينٍ ﴾ [النعراء:١٩٣ – ١٩٥].

الوَجْهُ النَّانِي: أَنَّهُ لَـوْ كَانَ لَفْظُ الحَدِيثِ القُدسِيِّ مِنْ عِنْدِ اللهِ لَمْ يَكُنْ بِينَهُ ويَيْنَ القُرْآنِ فَرْقٌ؛ لأنَّ

كِلْيْهِمَا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ كَلامُ اللهِ تَعَالَى، والحِكْمَةُ تَقْتَضِي تَساوِيَهُمَا فِي الحُكْمِ حِينَ اتَّفَقَا فِي الأَصْلِ.
 ومِنَ المَعْلُومُ أَنَّ بَيْنَ القُرْآنِ والحَدِيثِ القُدسِيِّ فُرُوقًا كَثِيرَةً:

منْهَا: أنَّ الحَدِيثَ القُدسِيَّ لَا يُتَعَبَّدُ بِتِلاَوَتِهِ، بَمَعْنَى أنَّ الإِنْسَانَ لَا يَتَعَبَّدُ للهِ تَعَالَى بَمُجَرَّدِ قِراءَتِه، فَلَا يُثابُ عَلَى كُلِّ حَرْفٍ مِنْهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، والقُرْآنُ يُتَعَبَّدُ بِتِلاَوَتِهِ بِكُلِّ حَرْفٍ مِنْهُ عَشْرُ حَسَنات.

ومِنْهَا: أنَّ اللهَ تَعَالَى ثَمَدَّى أنْ يَأْتِيَ النَّاسُ بمِثْلِ القُرْآنِ أوْ آيَةٍ مِنْهُ، ولَمْ يَرِدْ مِثْلُ ذلِكَ فِي الأحَادِيثِ القُدْسِيَّةِ.

ومِنْهَا: أَنَّ القُرْآنَ مَحَفُوظٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ تَعَالَى، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ إِنَّا نَحَنُ نَزَلْنَا الذِّكَرُ وَإِنَّا لَهُ لَخُوظُونَ﴾ [الحجر:٩]، والأحَادِيثُ القُدسِيَّةُ بخلافِ ذلكَ؛ ففيهَا الصَّحِيحُ والحَسَنُ، بَلْ أُضِيفَ إليْهَا مَا كَانَ ضَعِيفًا أَوْ مَوْضُوعًا، وهَذَا وإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا لَكِنْ نُسِبَ إليْهَا، وفِيهَا التَّقْدِيمُ والتَّأْخِيرُ والنَّقْصُ.

ومِنْهَا: أنَّ القُرْآنَ لَا تَجُوزُ قِراءَتُهُ بالمُغنَى بإِجْماعِ المُسْلِمِينَ، وأمَّا الأحَادِيثُ القُدسِيَّةُ فعَلَى الجِلافِ فِي جَوازِ نَقْلِ الحَدِيثِ النَّبْوِيِّ بالمُغنَى، والأكْثَرُونَ عَلَى جَوازِهِ.

ومِنْهَا: أَنَّ القُرْآنَ تُشْرَعُ قِراءَتُهُ فِي الصَّلاةِ، ومِنْهُ مَا لَا تَصِحُّ الصَّلاةُ بدُونِ قِراءَتِه، بخلافِ الأحَادِيثِ القُدسيَّة.

ومِنْهَا: أنَّ القُرْآنَ لَا يَمَشُّهُ إِلَّا طاهِرٌ عَلَى الأصَحِّ، بخِلافِ الأحَادِيثِ القُدسِيَّةِ.

ومِنْهَا: أَنَّ القُرْآنَ لَا يَفْرَوُهُ الجُنُبُ حتَّى يَغْتَسِلَ عَلَى القَوْلِ الرَّاجِحِ، بخِلافِ الأَحَادِيثِ القُدسِيَّةِ.

ومِنْهَا: أَنَّ القُرْآنَ ثَبَتَ بالتَّوَاتُرِ القَطْعِيِّ الْفِيدِ للعِلْمِ اليَقِينِيِّ، فلَوْ أَنْكَرَ مِنْهُ حَرْفًا أَجْمَعَ القُرَّاءُ عليْهِ لَكانَ كافِرًا، بخِلافِ الأَحَادِيثِ القُدسِيَّةِ، فإنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ شَيْئًا مِنْهَا مُنَّعِيًا أَنَّهُ لَمْ يَتُبُّتْ لَمْ يَكُفُّرُ، أَمَّا لَوْ أَنْكَرُهُ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالُهُ لَكَانَ كَافِرًا؛ لتَكْذِيبِهِ النَّبِيِّ ﷺ.

وأجابَ هَؤُلاءِ عَنْ كَوْنِ النَّبِيِّ ﷺ أضافَهُ إِلَى اللهِ، والْأصْلُ فِي القَوْلِ الْمُضافِ أَنْ يَكُونَ لَفْظَ قائِلِهِ بالتَّسْلِيمِ أَنَّ هَذَا هُوَ الأصْلُ، لكـنْ قَـدْيُضافُ إِلَى قائِلِهِ مَغْنَى لَا لَفْظًا، كَمَا فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ؛ فإنَّ

# بِقُرَابِ الْأَرْضِ [١] خَطَايَا [١]، ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ فِي شَيْئًا [١] .....

اللهَ تَعَالَى يُضِيفُ أَقْوالًا إِلَى قَائِلِيهَا، ونحنُ نَعْلَمُ أَنَّهَا أُضِيفَتْ مَعْنَى لَا لفظًا، كَمَا فِي (قَصَصِ الأنْبِيَاءِ)
 وغرْرِهِمْ، وكلام الهُدْهُدِ والنَّمْلَةِ، فإنَّهُ بغيْرِ هَذَا اللَّفْظِ قَطْعًا.

وبهَذَا يَتَبَيَّنُ رُجْحَانُ مَذَا القَوْلِ، ولَيْسَ الحِلافُ فِي هَذَا كَالحِلافِ بَيْنَ الأشاعِرَةِ وَأَهْلِ السُّنَةِ يَقُولُونَ: كَلامُ اللهِ يَعَالَى، فأَهْلُ السُّنَةِ يَقُولُونَ: كَلامُ اللهِ يَعَالَى، فأَهْلُ السُّنَةِ يَقُولُونَ: كَلامُ اللهِ تَعَالَى كَلامٌ حَقِيقِيٌّ مَسْمُوعٌ يَتَكَلَّمُ سُبْحَانَهُ بِصَوْتٍ وحَرْفٍ. والأشاعِرَةُ لَا يُتْبِتُونَ ذلكَ، وإنَّها يَقُولُونَ: كَلامُ اللهِ تَعَالَى هُوَ المُغنَى القائِمُ بِنَفْسِهِ، ولَيْسَ بحَرْفٍ وصَوْتٍ، ولكنَّ اللهَ تَعَالَى يَخُلُقُ صَوْتًا يُعَبِّرُ بِهِ عَنِ المَعْنَى القائِم بِنَفْسِهِ. ولا شَكَّ فِي بُطْلانِ قَزْلِهِمْ، وَهُوَ فِي الحَقِيقَةِ قَوْلُ المُعَزِلَةِ؛ لأنَّ لِمُعْرَلِقَ يَقُولُونَ: القُرْآنُ مَخْلُوقٌ، وَهُو عِبارَةٌ عَنْ لَاهُ اللهِ فَقَدِ القُرْآنُ مَخْلُوقٌ، وَهُو عِبارَةٌ عَنْ كَلامُ اللهِ؛ فَقَدِ القُرْآنُ مَخْلُوقٌ، وَهُو عِبارَةٌ عَنْ كَلامُ اللهِ؛ فَقَدِ القُرْآنُ مَخْلُوقٌ، وَهُو عِبارَةٌ عَنْ

ُ ثُمَّ لَوْ قِيلَ فِي مَسْأَلَتِنَا -الكَلامِ فِي الحَدِيثِ القُدسِيِّ-: إنَّ الأَوْلَى تَرْكُ الحَوْضِ فِي هذَا؛ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنَ النَّنَطُّعِ الهالِكِ فاعِلُهُ، والاثْتِصَارُ عَلَى القَوْلِ بأنَّ الحَدِيثَ القُدسِيَّ مَا رَواهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رَبِّهِ وَكَفَى - لَكَانَ ذلِكَ كَافِيًا، ولعلَّهُ أَسْلَمُ. واللهُ أَعْلَمُ.

فَائِدَةٌ: إِذَا انْتَهَى سَنَدُ الحَدِيثِ إِلَى اللهِ تَعَالَى سُمِّيَ (قُدسِيًّا) لَقُدسِيَّتِهِ وفَضْلِهِ، وإذَا انْتَهَى إِلَى الرَّسُولِ ﷺ سُمِّيَ مَرْفُوعًا، وإذَا انْتَهَى إِلَى الصَّحابِيِّ سُمِّيَ مَوْقُوفًا، وإذَا انْتَهَى إِلَى التابِعِيِّ فمَنْ بَعْدَهُ سُمِّيَ مَقْطُوعًا.

[1] قَوْلُهُ: «بقُرابِ الأرْضِ» أيْ: مَا يُقارِبُهَا، إمَّا مِلْنًا، أوْ ثِقَلَا، أوْ حَجْهًا.

[٧] قَوْلُهُ: «خَطايَا» جَمْعُ خَطِيئَةٍ، وَهِيَ الذَّنْبُ، والحَطايَا الذُّنُوبُ ولَوْ كانتْ صَغِيرَةً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ كِلَنَ مَن كَسَبَ سَيَئِكَةً وَلَحَظَتْ بِهِء خَطِيتُنَهُ ﴾ [البقرة: ٨١].

[٣] قَوْلُهُ: «لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا» جُمَلَةُ: «لَا تُشْرِكُ» فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحالِ مِنَ التاءِ، أيْ: لَقِيتَنِي فِي حالٍ لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا.

قَوْلُهُ: «شَيْئًا» نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تُفِيدُ العُمُومَ، أيْ: لا شِرْكًا أَصْغَرَ ولَا أَكْبَرَ.

وهَذَا قَيْدٌ عَظِيمٌ قَدْ يَتَهَاوَنُ بِهِ الإِنْسَانُ، ويقولُ: أَنَا غَيْرُ مُشْرِكٍ. وَهُوَ لَا يَدْرِي، فحُبُّ المالِ مَثلًا بحيثُ يُلْهِي عَنْ طاعَةِ اللهِ مِنَ الإِشْراكِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "تَعِسَ عَبْدُ اللِّينَارِ، تَعِسَ عَبْدُ اللَّرْهَم،

لَأَتَيْتُكَ بِقُرابِهَا مَغْفِرَةً »(١] [١]

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: سَعَةُ فَضْلِ اللهِ<sup>[٢]</sup>.

الثانِيَةُ: كَثْرَةُ ثوابِ التَّوْجِيدِ عِنْدَ اللهِ [1].

الثالِثَةُ: تَكْفِيرُهُ مَعَ ذلِكَ للذُّنُوبِ اللَّهُ

الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الآيَةِ الَّتِي فِي سُورَةِ الأَنْعَامِ [1].

= تَعِسَ عَبْدُ الْخَمِصِيَةِ، تَعِسَ عَبْدُ الْخَمِيلَةِ... الحديثَ (٢).

فسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَ هَذَا هَمَّهُ سَمَّاهُ: عَبْدًا لهُ.

[١] قَوْلُهُ: «لَأَتَيْتُكَ بِهُرَابِهَا مَفْفِرَةً» أَيْ: أنَّ حَسَنَةَ التَّوْحِيدِ عَظِيمَةٌ، تُكفَّرُ الحَطايَا الكَبِيرَةَ إِذَا لَقِيَ اللهَ وَهُو َلاَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، والمَغْفِرَةُ سَتْرُ الذَّنْبِ والتَّجاوُزُ عنْهُ.

مُنَاسَبَةُ الحَدِيثِ للتَّرْجَمَةِ: أنَّ فِي هَذَا الحَدِيثِ فَضْلَ التَّوْحِيدِ، وأنَّهُ سَبَبٌ لتَكْفِيرِ الذُّنُوبِ، فَهُوَ مُطابِقٌ لِقَوْلِهِ فِي التَّرْجَمَةِ: "وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ».

قَوْلُهُ: «فِيهِ مَسَائِلُ».

[٧] الأُولَى: «سَعَةُ فَصْلِ اللهِ» لقَوْلِهِ: «أَدْخَلَهُ اللهُ الجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ العَمَل».

[٣] الثانِيَةُ: كَثْرَةُ ثَوَابِ التَّوْجِيدِ عِنْدَ اللهِ؛ لقَوْلِهِ: «مَالَتْ بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ».

[1] الثالِثَةُ: تَكْفِيرُهُ مَعَ ذلِكَ للذُّنُوبِ؛ لقَوْلِهِ: «لآَتَنْتُكَ بقُرَابِهَا مَغْفِرَةً» فالإِنسَانُ قَدْ تَغْلِبُهُ نَفْسُهُ أحيانًا، فيَقَعُ فِي الخَطابَا، لكنَّهُ مُخْلِصٌ للهِ فِي عِبادَتِهِ وطاعَتِهِ، فحَسَنَةُ التَّوْحِيدِ ثُكَفِّرُ عَنْهُ الحَطابَا إذَا لَقِيَ اللهَ بِهَا.

[٥] الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الآيَةِ الَّتِي فِي سُورَةِ الأَنْعَامِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ مَامَثُوا وَلَدَ يَلْبِسُوَا إِيمَنَهُم بِظُنْدٍ ﴾ فالظُّلْمُ هُنَا الشِّركُ؛ لِقَـ وْلِهِ ﷺ: «أَلَمْ تَسْمَعُوا قَـوْلَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ

 <sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: أبواب الدعوات، رقم (٣٥٤٠)، وله شاهد عند مسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار،
 باب فضل الذكر والدعاء والتقرب إلى الله تعالى، رقم (٢٦٨٧)، من حديث أبي ذر رَحَيَلَشَيَّة.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، وقم (٢٨٨٦)، من حديث أبي هريرة
 وَهَاتَهُ عَنْهُ.

الخَامِسَةُ: تَأَمُّلُ الخَمْسِ اللَّواتِي فِي حَدِيثِ عُبَادَةً ١٠.

السَّادِسَةُ: أَنَّكَ إِذَا جَمَعْتَ بَيْنَـهُ وَيَيْنَ حَدِيثِ عِتْبَانَ وَمَا بَعْـدَهُ تَبَيَّنَ لَكَ مَعْنَـى فَـوْلِ: «لا إِلهَ إِلَّا اللهُ»، وَتَبَيَّنَ لَكَ خَطأُ المُغْرورِين<sup>[1]</sup>.

السَّابِعَةُ: التَّنْبِيهُ للشَّرْطِ الَّذِي فِي حَدِيثِ عِتْبَانَ [٧].

النَّامِنَةُ: كَوْنُ الأنبِيَاءِ يَخْتَاجُونَ للتَّنْبِيهِ عَلَى فَصْل (لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ ١٤٠].

التَّاسِعةُ: التَّنبِيةُ لِرُجْحَانِهَا بِجَمِيعِ المَخْلُوقَاتِ، مَعَ أَنَّ كَثِيرًا عِنَّ يَقُولُهَا يَخِفُ مِيزانُهُ ٥٠١.

#### = لَظُلْمُ عَظِيمٌ ﴾»(١).

[1] الخَامِسَةُ: تَأَمُّلُ الخَمْسِ اللَّواتِي فِي حَدِيثِ عُبَادَةً.

١ - ٢ - الشَّهادَتانِ.

٣- أنَّ عِيسَى عَبْدُ اللهِ، ورَسُولُهُ، وكَلِمَتُهُ أَلْقاهَا إِلَى مَرْيَمَ، ورُوحٌ مِنْهُ.

٤- أنَّ الجُنَّةَ حَقٌّ.

٥- أنَّ النَّارَ حَقُّ.

[٧] السَّادِسَةُ: أَنَّكَ إِذَا جَمَعْتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ عِتْبَانَ، وحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وحَدِيثِ أَنَسٍ - تَبَيَّنَ لَكَ مَعْنَى قَوْلِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. وَتَبَيَّنَ لَكَ خَطأُ المُغْرُورِينَ؛ لأَنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يَبْتَغِيَ بِهَا وجْهَ اللهِ، وإذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ أَنْ تَحْمِلَ المَّرَّ عَلَى العَمَلِ الصَّالِح.

[٣] السَّابِعَةُ: التَّنْبِيهُ للشَّرْطِ الَّذِي فِي حَدِيثِ عِتْبَانَ: وَهُوَ أَنْ يَبْتَغِيَ بَقَوْلِهَا وجْهَ اللهِ، ولَا يَكْفِى مُجَّرَّهُ القَوْلِ؛ لأنَّ المُنافِقِينَ كَانُوا يَقُولُونَهَا ولَمْ تَنْفَعْهُمْ.

[٤] الثَّامِنةُ: كَوْنُ الانْبِيَاءِ يَخْتاجُونَ للتَّنْبِيهِ عَلَى فَصْل لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ: فغَيْرُهُمْ مِنْ بَابِ أَوْلَى.

[٥] التَّاسِعَةُ: التَّنْبِيهُ لرُجْحَانِهَا بجَهِيعِ المَخْلُوقَاتِ، مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِّمَّنْ يَقُولُهَا يَخِفُّ مِيزالُهُ: فالبلاءُ مِنَ القائِلِ لَا مِنَ القَوْلِ؛ لآنَّهُ قَدْ يَكُونُ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنَ الشُّرُوطِ، أَوْ وُجِدَ مانِعٌ مِنَ الموانِعِ؛ فإنَّها تَخِفُّ بحَسَبِ مَا عنْدَهُ. أَمَّا القَوْلُ نَفْسُهُ فَيْرُجُحُ بجَمِيعِ المَخْلُوقَاتِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَا لَفُمْنَ الْمُكُمَّةُ ﴾، وقم (٣٣٦٠)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب صدق الإيهان وإخلاصه، وقم (١٢٤)، من حديث ابن مسعود رَضِّ اللهِيَّةُ.

العَاشِرَةُ: النَّصُّ عَلَى أَنَّ الأَرْضِينَ سَبْعٌ كالسَّموَاتِ<sup>[1]</sup>. الحاديّة عَشْرَةَ: أَنَّ لَهُنَّ عُمَّارًا [<sup>1]</sup>.

الثانِيَةَ عَشْرَةَ: إِثْباتُ الصِّفَاتِ خِلَافًا للأَشْعَرِيَّةٍ [\*].

الثالِثَةَ عَشْرَةَ: أَنَّكَ إِذَا عَرَفْتَ حَدِيثَ أَنَسٍ عَرَفْتَ أَنَّ قَوْلَهُ فِي حَدِيثِ عِتْبَانَ: «فَإِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِللهَ إِلَّا اللهُ. يَبْتَغِي بِذلِكَ وَجْهَ اللهِ» إِنْ تَرَكَ الشِّرْكَ، لَيْسَ قَولَهَا باللِّسانِ [1].

[١] العَاشِرَةُ: النَّصُّ عَلَى أَنَّ الأَرْضِينَ سَبْعٌ كالسَّمَوَاتِ: لَمْ يَرِدْ فِي القُرْآنِ تَصْرِيحٌ بذلِكَ، بَلْ وَرَدَ صَرِيحًا أَنَّ السَّمَوَاتِ السَّتَجِ ﴾ [المؤمنون:٨٦]، لكنْ بالنَّسْبَةِ للأَرْضِينَ لَمْ يَرِدْ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَللَّهُ ٱلَذِى خَلَقَ سَمْعَ سَوْرَتِ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق:١٦]، فالنِّسُبَةِ للأَرْضِ فِي الْمَيْئَةِ، والكَيْفِيَّةِ، والاَرْتفاعِ، فالمُنْفِيَّةِ عَبْرُ مُرادَةٍ؛ لظُهُورِ الفَرْقِ بَيْنَ السَّمَاءِ والأَرْضِ فِي الْمَيْئَةِ، والكَيْفِيَّةِ، والاَرْتفاعِ، والحَدْبِيةُ فِي العَدَدِ.

أمَّا السُّنَّةُ: فهِي صَرِيحَةٌ جدًّا بانَّهَا سَبْعٌ، مثلُ قَوْلِهِ ﷺ: "مَنِ افْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الأَرْضِ طُوَّقَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ" كَيْفَ تَكُونُ سَبْعًا؟ القِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ" كَيْفَ تَكُونُ سَبْعًا؟ فقِيلَ: الْمُوادُ: الْقارَّاتُ السَّبْعُ. وهَذَا لَيْسَ بصَحِيحٍ؛ لأنَّ هَذَا يَمْتَنِعُ بالنَّسْبَةِ لقَوْلِهِ: "طُوَّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ"، وقِيلَ: الْمُرَادُ المَجْمُوعَةُ الشَّمْسِيَّةُ. لكنَّ ظاهِرُ النُّصُوصِ أنَّهَا طِباقٌ كالسَّمَوَاتِ، ولَيْسَ لَنَ نُعْوَلَهَ! الْأَرْضِينَ؛ لأَنْنَا لاَ نَعْرِفُهَا.

[٢] الحَادِيَةَ حَشْرَةَ: أَنَّ لَهُنَّ عُبَّارًا، أي: السَّمَوَاتِ، وعُبَّارُهُنَّ المَلاثِكَةُ.

[٣] الثانِيَةَ عَشْرَةَ: إثْباتُ الصِّفَاتِ عِلافًا للأَشْعَرِيَّةِ، وِفِى بَعْضِ النُّسَخِ خِلَافًا للمُمَطَّلَةِ، وهَذِهِ أَحْسَنُ؛ لأنَّها أَعَمُّ؛ حَيْثُ تَشْمَلُ الأَشْعَرِيَّةَ والمُعَزِّلَةَ والجَهْمِيَّةَ وَغَيْرَهُمْ، ففِيهِ إثْباتُ الوَجْه للهِ سُبْحَانَهُ بقَوْلِهِ: «يَيْتَغِي بِلَلِكَ وجْهَ اللهِ»، وإثْباتُ الكَلامِ بقَوْلِهِ: «وكَلِمَتُهُ ٱلْقَاهَا»، وإثْبَاتُ القَوْلِ فِي قَوْلِهِ: «قُلْ لَا إِلَّهَ إِلَّا اللهُ».

[٤] الثالِثَةَ عَشْرَةَ: أَنَّكَ إِذَا عَرَفْتَ حَدِيثَ أَنَسٍ عَرَفْتَ أَنَّ قَوْلَهُ فِي حَدِيثِ عِتْبَانَ: «فَإِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ. يَتْنَغِي بذلِكَ وجُهَ اللهِ» إِنْ تَرَكَ الشَّرْك. وفِي بَعْضِ النُّسَخ:

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب إثم من ظلم شيئًا من الأرض، رقم (٢٤٥٧، ٣٤٥٣)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها، رقم (١٦١٠)، من حديث سعيد بن زيد رَهَايَّكَهَـُقَنهُ.

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: تَأَمُّلُ الجَمْعِ بَيْنَ كَوْنِ عِيسَى وهُحَمَّدٍ عَبْدَيِ اللهِ وَرَسُولَيْهِ ١١. الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ اخْتِصَاص عِيسَى بِكَوْنِهِ كَلِمَةَ اللهِ ١١.

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ كَوْنِهِ رُوحًا مِنْهُ [٧].

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ فَضْلِ الإِيهانِ بِالجِنَّةِ وَالنَّارِ [٦].

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ قَوْلِهِ: «عَلَى مَا كَانَ مِنَ العَمَلِ»[1].

= إِذَا تَرَكَ الشَّرْكَ، أَيْ: أَنَّ قَوْلَهُ: «حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ يَبْتَغِي بِللِكَ (يغني: تَرَكَ الشِّرْك)» ولَيْسَ مُجُرَّدَ قَوْلِهَا بِاللِّسَانِ؛ لأنَّ مِن ابْتَغَى وَجْهَ اللهِ فِي هَذَا القَوْلِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُشْرِكَ أَبِدًا.

[۱] الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: تَأَمُّلُ الجَمْعِ بَيْنَ كَوْنِ كُلِّ مِنْ عِيسَى ومُحُمَّدٍ عَبْدَيِ اللهِ ورَسُولَيْه. عَبْدَيْ: منْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ (كَـوْنِ)؛ لأنَّ (كَـوْنِ) مَصْدَرُ (كَـانَ)، وتَعْمَلُ عَمَلَهَا، وعِيسَى ومُحُمَّدٌ: اسْمُ (كَوْنِ).

وتأمُّلُ الجَمْعِ مِنْ وجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أنَّهُ جَمْعٌ لكُلِّ مِنْهُمَا بَيْنَ العُبُودِيَّةِ والرِّسَالَةِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ جُمْعٌ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فتَبَيَّنَ أَنَّ عِيسَى مِثْلُ مُحُمَّدٍ، وأَنَّهُ عبْدٌ ورَسُولٌ، ولَيْسَ رَبَّا ولَا ابْنَا للرَّبِّ سُبْحَانَهُ. وقَوْلُ الْمَوَّلُفِ: «تَأَمُّلُ»؛ لأنَّ هَذَا يَخَتَاجُ إِلَى تَأَمُّل.

[١] الحَامِسَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ اخْتِصَاصِ عِيسَى بكَوْيِهِ كَلِمَةَ اللهِ، أَيْ: أَنَّ عِيسَى انْفَرَدَ عَنْ مُحَمَّدٍ. فِي أَصْلِ الخِلْقةِ، فَقَدْ كَانَ بَكَلِمَةٍ، أَمَّا مُحَمَّدٌ ﷺ فَقَدْ خُلِقَ مِنْ ماءِ أَبِيهِ.

[٧] السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ كَوْنِهِ رُوحًا مِنْهُ: أَيْ: أَنَّ عِيسَى رُوحٌ مِنَ اللهِ، و(مِنْ) هُنَا بَيَانِيَّةٌ أَوْ للائْبِدَاءِ، وَلَيْسَتْ للتَّبْعِيضِ، أَيْ: رُوحٌ جاءَتْ مِنْ قِبَلِ اللهِ وَلَيْسَتْ بَعْضًا مِنَ اللهِ، بَلْ هِيَ مِنْ جُمْلَةِ الأزواح المَخْلُوقَةِ.

[٣] السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ فَضْلِ الإِيهانِ بالجنَّةِ والنَّارِ؛ لِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ عُبَادَةَ: «وأنَّ الجَنَّةَ حَقٌّ، والنَّارَ حَقٌّ»، والفَصْلُ أَنَّهُ مِنْ أَسْبابِ دُخولِ الجَنَّةِ.

[٤] الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ قَوْلِهِ: «عَلَى مَا كَانَ مِنَ العَمَلِ» أَيْ: عَلَى مَا كَانَ مِنَ العَمَلِ الصَّالِحِ ولَـوْ قَلَّ، أَوْ عَلَى مَا كَانَ مِنَ العَمَلِ السَّيِّعِ ولَوْ كَثُرَ، بشَرْطِ أَنْ لَا يَأْتِيَ بِهَا يُنافِي التَّوْحِيدَ ويُوجِبُ الحُتُلودَ التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ أَنَّ المِيزانَ لَهُ كِفَّتَانِ<sup>[1]</sup>. العِشْرُونَ: مَعْرِفَةُ ذِكْرِ الوَجْهِ<sup>[۲]</sup>.

= فِي النَّارِ، لكنْ لا بُدَّ مِنَ العَمَلِ. وَلا يَلْزُمُ اسْتِكْمَالُ العَمَلِ الصَّالِحِ كَمَا قالتِ المُعتَزِلَةُ والحَوَارِجُ.

ولَمْ تُذْكَرُ أَرْكَانُ الإِسْلامِ هُنَا؛ لأنَّ مِنْهَا مَا يَكُفُرُ الإِنْسَانُ بَتَرْكِهِ، ومِنْهَا مَا لَا يَكُفُرُ؛ فإنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ إِلَّا بَتَرْكِ الشَّهادَتَيْنِ والصَّلاةِ، وإنْ كَانَ رُوِيَ عَنِ الإِمامِ أَحْمَدَ أنَّ جَمِيعَ أرْكانِ الإِسْلام يَكْفُرُ بَتَرْكِهَا؛ لكنِ الصَّحِيحُ خِلافُ ذلكَ.

اً ] التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ أَنَّ المِيزَانَ لَهُ كِفَّتانِ: أَخَلَهَا الْمُؤَلِّفُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ..» إلخ «وُضِعَتْ فِي كِفَّةٍ وِلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ فِي كفَّة»، والظاهِرُ أَنَّ الَّذِي فِي الحَدِيثِ تَمْثِيلٌ، يغني أنَّ قَوْلَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. أَرْجَحُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، ولَيْسَ فِي الحَدِيثِ أَنَّ هَذَا الوَزْنَ فِي الآخِرَةِ، وكَأَنَّ المُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللّهُ حَصَلَ عندَهُ انْتِقَالُ ذِهْنِيٍّ، فانْتَقَلَ ذِهْنَهُ مِنْ هَذَا إِلَى مِيزَانِ الآخِرَةِ.

[٧] العِشْرُونَ: مَعْرِفَةُ ذِكْرِ الوَجْهِ، يعني: وَجْهَ اللهِ تَعَالَى، وَهُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ الحَتَرِيَّةِ الذَّاتِيَّةِ الَّتِي مُسمَّاهَا بالنِّسْبَةِ لَنَا أَبْعاضٌ وأَجْزاءٌ؛ لأنَّ مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى مَا هُوَ مَعْنَى مُخْش، ومِنْهُ مَا مُسَمَّاهُ بالنَّسْبَةِ لَنَا أَبْعاضٌ وأَجْزاءٌ، ولَا نَقُولُ بالنِّسْبَةِ للهِ تَعَالَى أَبْعاضٌ؛ لأَنْنَا نَتَحاشَى كَلِمَةَ التَّبْعِيضِ فِي جانِبِ اللهِ تَعَالَى.





وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ إِنَّا هِيمَ كَاكَ أُمَّةً [٢] ......

[١] هذا البَابُ كالمُتَمِّمِ للبابِ الَّذِي قَبْلَهُ؛ لأنَّ الَّذِي قَبَلَهُ: «بَابُ فَضْلِ التَّوْحِيدِ ومَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ» فمِنْ فَضْلِهِ هَذَا الفَضْلُ العَظِيمُ الَّذِي يَسْعَى إلَيْهِ كُلُّ عاقِلٍ، وَهُوَ دُخُولُ الجَنَّةِ بغَيْرِ حِسَابِ.

قَوْلُهُ: «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ، وفِعْلُ الشَّرْطِ: «حَقَّقَ» وجَوابُهُ: «دَخَلَ» قَوْله: (بِلَا حِسَابٍ» أَيْ: لَا يُحاسَبُ لَا عَلَى المَعَاصِي ولَا عَلَى غَيْرِهَا، وتَحْقِيقُ التَّوْحِيدِ: تَخْلِيصُهُ مِنَ الشِّركِ، ولَا يَكُونُ إِلَّا بأُمورٍ ثَلاثَةٍ:

الأوَّلُ: العِلْمُ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ كُمِّقَّقَ شَيئًا قَبْلَ أَنْ تَعْلَمَهُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَآعَلَوَ أَنَّهُ لَآ إِلَهَ إِلَّا اللهُ ﴾ [ممدد ١].

الثَّانِي: الاعْتقادُ، فإذَا عَلِمْتَ ولَمْ تَعْتَقِدْ واسْتَكْبَرْتَ لَمْ تُحَقِّقِ التَّوْجِيدَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى عَنِ الكافِرِينَ: ﴿ أَبَعَلَ الْآلِكَةَ إِلَنَهَا وَجِدًا ۚ إِنَّ هَٰذَا لَنَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ص:٥]، فمَا اعْتَقَدُوا الْفرادَ اللهِ بالأُلُوهِيَّةِ.

الظَّالِثُ: الانْقيادُ، فإذَا عَلِمْتَ واعْتقَدْتَ ولَمْ تَنْقَدْ، لَمْ تُحَقِّقِ التَّوْحِيدَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَجَمَلَ ٱلْكِلِمَةَ إِلَنْهَا وَحِيَّا ۚ إِنَّ هَٰذَا لَنَنَءُ عُجَابٌ إِنَّهُمْ كَانُوّا إِذَا فِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا اَللهُ يَسْتَكَمْرُونَ ﴿ ۚ ۖ وَيَقُولُونَ أَبِنَا لَنَارِكُوْ اللهَ يَسْلَعُ عَنُونٍ ﴾ [الصافات:٣٥-٣٦].

فإذَا حَصَلَ هَذَا وحَقَّقَ التَّوْحِيدَ فإنَّ الجِنَّةَ مَصْمُونَةٌ لَهُ بغَيْرِ حِسابٍ، ولَا يَخْتَاجُ أَنْ نَقُولَ: إِنْ شَاءَ اللهُ؛ لأنَّ هَذَا حِكايَةٌ حُكْمٍ ثابِتٍ شَرْعًا؛ ولهَذَا جَزَمَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى بِذَلِكَ فِي التَّرْجَمَةِ دُونَ أَنْ يَقُولَ: إِنْ شَاءَ اللهُ، أَمَّا بالنِّسْبَةِ للرَّجُلِ المُعَيِّنِ فإنَّنَا نَقُولُ: إِنْ شَاءَ اللهُ.

وقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِي هَدَا البَابِ آيَتَيْنِ، ومُناسَبَتُهُمَّ اللبابِ الإشارَةُ إِلَى تَحْقِيقِ التَّؤْجِيدِ، واتَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بانْتِفَاءِ الشِّرْكِ كُلِّهِ:

[٢] الآيَةُ الأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ إِنْرَهِي مَ كَاكَ أُمَّةً ... ﴾ الآية.

#### قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [النحل:١٢٠][ا].

= قَوْلُهُ: ﴿أَمَّةَ ﴾ أيْ: إمامًا، وقَدْ سَبَقَ أنَّ (أُمَّةً) تَأْتِي فِي القُرْآنِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهِ: إمامٍ، ودَهْرٍ، وجَماعَةٍ، ودِينٍ<sup>(۱)</sup>.

وقَوْلُهُ: ﴿ إِنَّ إِنْرَهِيـمَ كَاتَ أَنْـةَ ﴾ هَذَا ثَناءٌ مِنَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَلَى إِبْرَاهِيـمَ بانَّهُ إِمامٌ مَنْبُوعٌ؛ لأَنَّهُ أَحَدُ الرُّسُلِ الكِرَامِ مِنْ أُولِي العَزْمِ، ثُمَّ إِنَّهُ ﷺ قُدْوَةٌ فِي أَعْمَالِهِ وأفْعالِهِ وجِهَادِهِ؛ فإنَّهُ جاهَدَ قَوْمَهُ وحَصَلَ مِنْهُمْ عَلَيْهِ مَا حَصَلَ، وأُلْقِـيَ فِي النَّارِ فصَبَرَ.

ثُمَّ البتلاهُ اللهُ سُبْحَاتَهُ وَقَالَ بالأَمْرِ بِلَنْجِحِ البَنِهِ، وَهُوَ وَحِيدُهُ، وقَدْ بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ (أَيْ: شَبَّ وَتَرَعْرَعَ) فَلَيْسَ كبيرًا قَدْ طابَتِ النَّفْسُ مِنْهُ، ولَا صَغِيرًا لَمْ تَتَعَلَّقِ بِهِ النَّفْسُ كثيرًا، فصارَ عَلَى مُنْتَهَى تَعَلَّقِ النَّفْسِ بِهِ. ثُمَّ وُفِّقَ إِلَى البَنِ بارِّ مُطِيعٍ للهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى عنهُ: ﴿قَالَ يَكَأَتِ افْعَلَ مَا تُؤْمَرُ مُنْتَهِدُقِ إِن شَلَةَ اللهُ مُنْتَقِدُونَ ﴾ [الصافات:١٠٢]، لَمْ يُحِنَّفُ والِدَهُ ويَتَمَرَّ ويَهْرَبُ، بَلْ أرادَ مِنْ واللّهِ أَنْ يُوافِقَ أَمْرَ رَبِّهِ، وهَذَا مِنْ بِرِّهِ بأبِيهِ وطاعَتِهِ لَمُولاهُ سُبْحَاتُهُ وَقَالَى، وانْظُرْ إِلَى هَذِهِ القُوَّةِ العَظِيمَةِ مَعَ الاعْتبادِ عَلَى اللهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ سَتَجِدُقِ إِن شَلَةَ اللّهُ مِنْ الشَّابِهِينَ ﴾.

فالسِّينُ فِي قَوْلِهِ: ﴿سَنَجِدُنِ ﴾ تَدُلُّ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى نَفْسِهِ، بَلِ اسْتَعَانَ بالله في قَوْلِهِ: ﴿إِن شَآءَ اللهُ﴾.

وامْتَثَلَا جَمِيعًا وأَسْلَمَا، وانقادَا للهِ عَرَّقِجَلَّ، وتَلَّهُ للجَبِينِ، أَيْ: عَلَى الجَبِينِ، أَيْ جَبْهَتِهِ؛ لأَجْلِ أَنْ يَذْبَحَهُ وَهُو لَا يَرَى وَجُهُهُ، فجاءَ الفَرَجُ مِنَ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَنَدَيْنَهُ أَنْ يَتَإِبَهِيمُ ٱلرُّنَايُّ إِنَّا كَنَلِكَ جَنِي ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الصافات:١٠٤ - ١٠٥]، ولَا يَصِحُّ مَا ذَكَرَهُ بِعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ السِّكِّينَ الْقَلَبْثُ، أَوْ أَنَّ رَقَبَتُهُ صارَتْ حَدِيدًا، ونَحْوِ ذلكَ.

[١] وقَوْلُهُ: ﴿فَانِتَا ﴾ القُنُوتُ: دَوامُ الطَّاعَةِ، والاسْتِمْرَارُ فِيهَا عَلَى كُلِّ حالٍ، فَهُوَ مُطِيعٌ شُّ، ثابِتٌ عَلَى طاعَتِهِ، مُدِيمٌ لهَا فِي كُلِّ حالٍ. كَمَّا أَنَّ ابْنَهُ مُحَمَّدًا ﷺ يَذْكُرُ اللهَ عَلَى كُلِّ أَحْيانِهِ ۖ : إِنْ قَامَ ذَكَرَ اللهَ، وإِنْ جَلَسَ ذَكَرَهُ، وإِنْ نَامَ، وإِنْ أَكَلَ، وإِنْ قَضَى حَاجَتُهُ ذَكَرَ اللهَ، فَهُو قانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ والنَّهَارِ.

<sup>(</sup>۱) انظر: (ص:۲٦).

 <sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها، رقم (٣٧٣)، وعلقه البخاري جزما: كتاب الأذان، باب هل يتنبع المؤذن فاه ها هنا وها هنا وهل يلتفت في الأذان؟ قبل حديث رقم (٦٣٤)، من حديث عائشة رَيْخَالِلَهُمْتَا.

وقَوْلُهُ: ﴿ عَنِيفًا ﴾ أي: مائِلًا عَنِ الشِّركِ، مُجانِبًا لكُلِّ مَا يُخَالِفُ الطَّاعَة، فُوصِفَ بالإِثْبَاتِ والنَّفْي، أيْ: بالوَصْفَيْنِ الإِيجابِيِّ والسَّلْبِيِّ.

وقَوْلُهُ: ﴿ وَلَهُ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ تَأْكِيدٌ لاسْتِمرَارِهِ عَلَى التَّوْجِيدِ؛ فَقَدْ كَانَ عَلَيْهِالصَّلَامُ السَّمْرِكِينَ، فَوَصَفَهُ اللهُ بامْنِنَاعِهِ عَنِ الشَّرْكِ اسْتِمْرَارًا فِي مَعْضُومًا عَنِ الشَّرْكِ، مَعَ أَنَّ قَوْمَهُ كَانُوا مُشْرِكِينَ، فَوَصَفَهُ اللهُ بامْنِنَاعِهِ عَنِ الشَّرْكِ اسْتِمُوارًا فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَذَ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾، والدَّلِيلُ عَلَى ذلكَ: أنَّ اللهَ جَعَلَهُ إمامًا، ولا يَجْعَلُ إمامًا، ولا يَجْعَلُ إمامًا،

ومَنْ تَأَمَّلَ حَالَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْمَالسَّلَامُ ومَا جَرَى عَلَيْهِ وَجَدَ أَنَّهُ فِي غَايَةِ مَا يَكُونُ مِنْ مَراتِبِ
الصَّبْرِ، وفي غَايَةِ مَا يَكُونُ مِنْ مَراتِبِ اليَقِينِ؛ لأَنَّهُ لَا يَصْبِرُ عَلَى هَذِهِ الأُمُورِ العَظِيمَةِ إِلَّا مَنْ أَيْقَنَ
بالنَّوابِ، فَمَنْ عِنْدُهُ شَكَّ أَوْ تَرَدُّدٌ لَا يَصْبِرُ عَلَى هذَا؛ لأنَّ النَّفْسَ لَا تَدَعُ شَيْئًا إِلَّا لِهَا هُوَ أَحَبُّ إلِيْهَا
مِنْهُ، وَلَا يُحِبُّ شَيْئًا إِلَّا مَا ظَنَّتْ فائِدَتَهُ أَوْ تَيَقَّنَتْ، ويَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ ثَنَاءَ اللهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ
لا يُقْصَدُ مِنْهُ أَنْ يَعِمَلَ إِليْنَا الثَّنَاءُ فَقَطْ، لكنْ يُقْصَدُ مِنْهُ أَمْرانِ هامَّانِ:

الأوَّلُ: مَحَنَّةُ هَذَا الَّذِي أَثْنَى اللهُ عَلَيْهِ خَيْرًا، كَمَا أَنَّ مَنْ أَثْنَى اللهُ عَلَيْهِ شَرَّا فإنَّنا نَبْغَضُهُ وَنَكْرَهُهُ، فَنُحِبُّ إِبْرَاهِيمَ عَلِيهِالسَّلَامُ؛ لأَنَّهُ كَانَ إمامًا حَنِيفًا قانِتًا للهِ ولَمْ يَكُنْ مِنَ المُشْرِكِينَ، ونَكْرَهُ فَوْمَهُ؛ لأَنَّهُمْ كَانُوا صِلَّينَ، ونُحْرَهُ اللهِ، ونَكْرَهُ للنَّبُهُمْ كَانُوا صِلَّينَ؛ لأَنَّهُمْ قَاثِمُونَ بلهْ إللهِ، ونَكْرَهُ النَّباعَ الشَّيَاطِينِ؛ لأَنَّهُمْ عَاصُونَ للهِ وأعداءٌ لَنَا وللهِ، ونَكْرَهُ أثْباعَ الشَّيَاطِينِ؛ لأَنَّهُمْ عَاصُونَ للهِ أيضًا وأعداءٌ للهِ ولنَا.

الثَّانِي: أَنْ نَفْتَدِيَ بِهِ فِي هَذِهِ الصَّفَاتِ الَّتِي أَثْنَى اللهُ بِهَا عَلَيْهِ؛ لأَمَّها مَحَلُّ الثَّنَاءِ، ولنَا مِنَ الثَّنَاءِ بقَدْرِ مَا اقْتَدَیْنَا بِهِ فِیهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَقَدَ كَاتَ فِی فَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأَوْلِي ٱلْأَلْبَكِ﴾ [یوسف:۲۱۱]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿فَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةً حَسَنَةً فِيْ إِنْهِيمَ وَالَّذِينَ مَمَهُۥ﴾ [الممتحنة:٤]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿لَمَدْكَانَ لَكُوْ فِيهِمْ أَسُوةً حَسَنَةً لِمَنَ كَانَ يُرْجُواْ اللّهَ وَالْبَرِمُ ٱلْآخِرَ﴾ [الممتحنة:٢].

وهَذِهِ مَسْأَلَةٌ مُهِمَّةٌ؛ لأنَّ الإِنْسَانَ أَحْيانًا يَغِيبُ عَنْ بالِهِ الغَرَضُ الأَوَّلُ، وَهُوَ مَحَبَّهُ هَذَا الَّذِي أَثْنَى اللهُ عَلَيْهِ خيرًا، ولكنْ لَا يَنْبُغِي أَنْ يَغِيبَ؛ لأنَّ الحُبَّ فِي اللهِ والبُغْضَ فِي اللهِ مِنْ أَوْتَـقِ عُرَى الإيهانِ.

## وقَالَ: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ بِرِيِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ [المؤمنون:٥٩][ا].

فَائِدَةٌ: آبُو إِبْرَاهِيمَ مَاتَ عَلَى الكُفْرِ، والصَّوَابُ الَّذِي نَعْتَقِدُهُ أَنَّ اسْمَهُ أَزَرُ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَاكَ اسْتِغْفَارُ وَإِذَ قَالَ إِبْرَهِيمُ لِأَيْهِ عَارَدَ آتَنَجُدُ أَصَنَامًا عَلِهُهُ ﴾ [النوم: ١١٤]، وقالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَاكَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَهِيمَ لَأَيْهِ قَالَ: ﴿ سَاسَتَغْفِرُ لَكَ رَبِّ إِنَهُ كَاكَ لِبَرَهِيمَ لَأَيْهِ قَالَ: ﴿ سَاسَتَغْفِرُ لَكَ رَبِّ إِنَهُ كَاكَ لِبَرَهِيمَ لَأَيْهِ عَلَى اللهَ اللهُ عَدُولُ لِلهَ وَعَدَهَا إِبَاهُ ﴾ [النوبة: ١١٤]؛ لأنّهُ قَالَ: ﴿ وَمَا كَاكُ رَبِيّ إِنَهُ كَاكَ مُولِيمَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الللهُ اللهُ ا

فَائِدَةٌ أُخْرَى: قالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ: ثلاثَةٌ لَيْسَ لهَا أَصْلٌ: المَغازِي، واللَّلاحِمُ، والتَّفْسِيرُ<sup>(۱)</sup>، فهَذِهِ الغالِبُ فِيهَا أَنَّهَا تُذْكَرُ بدُونِ إِسْنادٍ؛ ولهَذَا فإنَّ الْفُسِّرِينَ يَذْكُرُونَ قِصَّةَ آدَمَ، ﴿فَلَمَآ ءَاتَنَهُمَا صَلِمًا﴾ [الأعراف:١٩٠]، وقلِيلٌ مِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُ القِصَّةَ المَكْذُوبَةَ فِي ذَلِكَ ١ً).

فالقاعِدَةُ إِذًا: أَنَّهُ لَا أَحَدَ يَعْلَمُ عَنِ الأُمَمِ السابِقَةِ شَيْئًا إِلَّا مِنْ طَرِيقِ الوَحْيِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمُ نَبُوُّا الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْرِ ثُوجٍ وَعَهَادٍ وَتَمُودُ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَمْلَمُهُمْ إِلَّا اللهُ ﴾ [إبراهيم: ٩].

[١] الآيَةُ الثانِيَّةُ: قَوْلُهُ: ﴿ وَالَّذِينَ هُر بِرَيِّهُمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ هَذِهِ الآيَةُ سَبَقَهَا آيَةٌ، وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ هُم مِنْ خَشْيَةٍ رَبِّهِم مُشْفِقُونَ ﴾ [المومنون:٥٠]، لكن المُؤلِّفُ ذَكَرَ الشَّاهِدَ.

وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قِينَ خَشْيَةِ رَبِّهِم ﴾ أيْ: مِنْ خَوْفِهِمْ مِنْهُ عَلَى عِلْمٍ، و﴿تُشْفِقُونَ ﴾ أيْ: خَانِفُونَ مِنْ عَذابِهِ إِنْ خَالَفُوهُ.

فالمَعَاصِي بالمَعْنَى الأعَمِّ -كَمَا سَبَقَ-<sup>(٣)</sup> شِرْكٌ؛ لأنَّها صادِرَةٌ عَنْ هَوَّى مُحَالِفِ للشَّرْعِ، وقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَوْرَمَيْتَ مَن اَغَذَ إِلَيْهَ هَوَنُهُ ﴾ [الجاثية:٣٣].

أمَّا بالنِّسْبَةِ للمَعْنَى الأَخَصِّ فيْقَسِّمُهَا العُلَمَاءُ قِسْمَيْن:

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٣١٢)، ومن طريقه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٦٢)، وابن القيسراني في السياع (ص.٧٧).

<sup>(</sup>٢) انظر: باب قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا ءَانَنْهُمَا صَلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرِّكَآءَ فِيمَاۤ ءَاتَنْهُمَا﴾ (ص:٦٥٦).

<sup>(</sup>٣) انظر: (ص:٥٤).

وعَنْ حُصَيْنِ بنِ عَبْدِ الرَّحْنِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بنِ جُبَيرِ <sup>١١</sup>، فَقَالَ: أَيُّكُمْ رَأَى الكَوْكَبَ الَّذِي انْقَضَّ البَارِحَةَ؟ <sup>١١</sup> فَقُلْتُ: أَنَا<sup>١١</sup>. ثُمَّ قُلْتُ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلَاةٍ <sup>١١</sup>. ......

ا - شِرْكِ.

٢- فُسُوقٍ.

وقَوْلُهُ: ﴿لاَ يُشْرِكُونَ ﴾ يُرادُ بِهِ الشَّرْكُ بالمَعْنَى الأعَمَّ؛ إِذْ تَقْقِيقُ التَّوْحِيدِ لَا يَكُونُ إِلَّا باجْتِنَابِ الشَّرْكِ بالمَعْنَى الأعَمِّ، ولكنْ لَيْسَ مَعْنَى هَذَا الَّا تَقَعَ مِنْهُمُ الْمَعَاصِي؛ لأَنَّ كُلَّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ، ولَيْسَ بمَعْصُوم، ولكنْ إِذَا عَصَوْا فَإِنَّهُمْ يَتُوبُونَ وَلَا يَسْتَمِرُّونَ عَلَيْهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِيكِ إِذَا فَعَلُوا فَخَصُوم، ولكنْ إِذَا عَصَوْا فَإِنَّهُمْ يَتُوبُونَ وَلا يَسْتَمِرُّونَ عَلَيْهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِيكِ إِذَا فَعَلُوا فَيَهُو فَعَنَمُ اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا فَعَلُوا فَيْمَا وَكُمْ يَعْفِرُ اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا مَعْمَ يَعْفَدُونَ ﴾ [لا اللهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا فَيَعْمُ وَمُنْ يَعْفِدُ اللَّهُ وَلَمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [لا عمران ١٣٠].

[1] فَوْلُهُ: «عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ» وهُمَّا رَجُلانِ مِنَ التَّابِعِينَ ثِقَتَانِ.

[٧] قَوْلُهُ: «انْقَضَّ البَارِحَةَ» أَيْ: سَقَطَ البارِحَة، والبارِحَةُ: أَقْرَبُ لَيْلَةٍ مَضَتْ، وقَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللَّغَةِ: تَقُولُ: فعَلْنَا اللَّيْلَةَ كَذَا. إِنْ قُلْتَهُ قَبْلَ الزَّوالِ، وفَعَلْنَا البارِحَةَ كذَا. إِنْ قُلْتَهُ بَعْدَ الزَّوالِ.

وفِي عُرْفِنَا: فَمِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى الغُروبِ نَقُولُ: البَارِحَةَ. للَّيْلَةِ الماضِيَةِ، ومِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِهَا نَقُول: اللَّيْلَةَ. للَّيْلَةِ الَّتِي نَحْنُ فِيهَا. بَلْ بَعْضُ العامَّةِ يَتَوَسَّعُ مَتَى قامَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: البَارِحَةَ. وإِنْ كَانَ فِي لَيْلَتِهِ.

[٣] قَوْلُهُ: «فقُلْتُ أَنَا» أَيْ: حُصَيْنٌ.

[٤] فَوْلُهُ: «أَمَا إِنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلاةٍ» أَمَا: أَداةُ اسْتِفْتَاحٍ، وقِيلَ: إنَّها بِمَعْنَى: حقَّا، وعَلَى هذَا فَتُفْتَحُ هَنْزَةُ «إِنَّ» فَيْقالُ: أَمَا أَنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلاةٍ، أَيْ: حقًّا أَنَّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلاةٍ.

وقالَ هَذَا رَجَمُهُاللَّهُ؛ لِثَلَّا يُظَنَّ أَنَّهُ قائِمٌ يُصَلِّي فيُحْمَدُ بِهَا لَمْ يَفْعُلْ، وهَذَا خِلافُ مَا عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ، يَفْرَحُ أَنَّ النَّاسَ يَتَوَهَّمُونَ أَنَّهُ يَقُومُ يُصَلِّي، وهَذَا مِنْ نَقْصِ التَّوْجِيدِ.

وقَوْلُ حُصَيْنِ رَحَمُهُاللَّهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ الْمُراءَاةِ، بَلْ هُوَ مِنْ بَابِ الحَسناتِ، ولَيْسَ كَمَنْ يَنْرُكُ الطَّاعاتِ؛ خَوْفًا مِنَ الرِّياءِ؛ لأنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَلْعَبُ عَلَى الإِنْسَانِ، ويُزيِّنُ لَهُ تَوْكَ الطَّاعَةِ خَشْيَةَ الرِّياءِ، بَلِ افْعَلِ الطَّاعَةِ، ولكنْ لَا يَكُنْ فِي قَلْبِكَ أَنَّكَ تُراثِي النَّاسَ. وَلكِنِّي لُدِغْتُ [1]. قَالَ: فَهَا صَنَعْتَ؟ قُلْتُ: ارْتَقَيْتُ [1]. قَالَ: فَهَا حَمَلَكَ عَلَى ذلِكَ [1] قُلْتُ: حَدَّثَنَا عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ الحُصَيْبِ؛ أَنَّهُ عَلِيثٌ حَدَّثَنَا عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ الحُصَيْبِ؛ أَنَّهُ قَالَتُ: حَدَّثَنَا عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ الحُصَيْبِ؛ أَنَّهُ قَالَ: «لَا رُقْيَةً [1] إِلَّا مِنْ عَيْنِ [1] أَوْ حُمِّهِ [1].

قَالَ: قَدْ أُحْسَنَ مَنِ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ (١).

[١] قَوْلُهُ: «لُدِغْتُ» أَيْ: لَدَغَتُهُ عَقْرَبٌ أَوْ غَيْرُهَا، والظاهِرُ أَنَّهَا شَدِيدَةٌ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَنَمْ مِنْهَا.

[٧] قَوْلُهُ: «ارْتَقَيْتُ» أي: اسْتَرْقَيْتُ؛ لأنَّ افْتَعَلَ مِثْلُ اسْتَفْعَلَ، وفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «اسْتَرْقَيْتُ» أَيْ: طَلَبْتُ الرُّفْيَةَ.

[٣] قَوْلُهُ: ﴿ فَهَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ ﴾ أَيْ: قَالَ سَعِيدٌ: مَا السَّبَبُ أَنَّكَ اسْتَرْقَيْتَ.

[٤] قَوْلُهُ: «حَدِيثٌ حَدَّثَنَاهُ الشَّمْبِيُّ» وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّلَفَ رَضَ<u>الَلَهَ</u> َيَتَحَاوَرُونَ حَتَّى يَصِلُوا إِلَى الحَقِيقَةِ، فسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ لَمْ يَقْصِدِ الانْتقادَ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ، بَلْ قَصَدَ أَنْ يَسْتَفْهِمَ مِنْهُ ويَعْرِفَ مُسْتَنَدَهُ.

[٥] قَوْلُهُ: ﴿لَا رُقْيَةً ﴾ أيْ: لا قِرَاءَةَ أَوْ لَا اسْتِرْقَاءَ عَلَى مَرِيضٍ أَوْ مُصابِ.

[٦] قَوْلُهُ: «إِلَّا مِنْ عَيْنِ» ويُسَمِّيهَا العامَّةُ الآنَ: «النُّحاتَةَ»، وبعْضُهُمْ يُسَمِّيهَا «النَّفْسَ»، وبعْضُهُمْ يُسَمِّيهَا «الحَسَدَ»، وَهِيَ نَظْرَةٌ مِنْ حاسِدٍ، نَفْسُهُ خَبِيثَةٌ، تَتَكَيَّفُ بكَيْفِيَّةٍ خاصَّةٍ فيَنْبَعِثُ مِنْهَا مَا يُؤَثِّرُ عَلَى الْمُصابِ.

[٧] قَوْلُهُ: «مُحَةٍ» بضَمِّ الحاءِ، وفَتْحِ المِيمِ، مَعَ تَخْفِيفِهَا: وَهِيَ كُلُّ ذاتِ سَمِّ، والمَعْنَى لَدَغَتْهُ إحْدَى ذَواتِ السُّمُوم، والعَقْرُبُ مِنْ ذَوَاتِ السُّمُوم.

فقالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: قَدْ أَحْسَنَ مَنِ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ، ولكنْ حَدَّثْنَا ابْنُ عَبَّاسِ... إلخ.

إِذَنْ: فَحُصَيْنٌ اسْتَنَدَ عَلَى حَدِيثِ: «لَا رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنِ أَوْ حُمِّهِ» وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرُّقْيَةَ مِنَ العَيْنِ أَوِ الْحَيْقِ مُفِيدَةً، وَهَذَا أَهُرٌّ واقِعٌ؛ فإنَّ الرُّقَى تَنْفَعُ بإذْنِ اللهِ مِنَ العَيْنِ ومِنَ الحُمَّةِ أَيضًا، وكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَقْرُؤُونَ عَلَى المَّلُوخِ فَيَبْرَأُ حَالًا، ويَدُلُّ لهَذَا قِصَّةُ الرَّجُلِ الَّذِي بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فاسْتَصَافُوا قَوْمًا، فلمْ يُضَيَّفُوهُمْ، فلُدِغَ سَيَّدُهُمْ، لَدَعْتُهُ عَقْرَبٌ، فقَالُوا: مَنْ يَرْقِي؟ فقَالُوا: لعلَّ هَوُلاءِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره، رقم (٥٧٥)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب، رقم (٢٢٠)، من حديث بريدة بن الحصيب رَيَّؤَلَلِيَّهُ عَنْهُ.

وَلكِنْ حَدَّثَنَا ۚ اللهِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الاْمَمُ ۖ الْمَوَّا ال النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيِّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ ۖ اللَّبِيِّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ

الرَّكْبَ عنْدَهُمْ رَاقِ. فجَاؤُوا إِلَى السَّرِيَّة، قَالُوا: هَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ؟ قَالُوا: نَعَمْ، ولكنْ لا نَرْقِي لكُمْ إِلَّا بشَيْءِ مِنَ الغَنَمِ، ثُمَّ ذَهَبَ أحدُهُمْ يَقْرَأُ عَلَيْهِ الفاتِحَة، قَلَ الغَنَمِ، ثُمَّ ذَهَبَ أحدُهُمْ يَقْرَأُ عَلَيْهِ الفاتِحَة، قَرَأَهَا ثَلاثًا أوْ سَبْعًا، فقامَ كَاثَيَا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ، فانْتَفَعَ اللَّدِيغُ بِقِرَاءَتِهَا؛ ولهَذَا قَالَ ﷺ: "وَمَا يُمْرِيكَ أَنَّهَا رُفَيْدٌ؟» (يغني: الفاتِحَة)(١). وكَذَا القِراءَةُ مِنَ العَيْنِ مُفِيدَةٌ.

ويُسْتَعْمَلُ للعَيْنِ طَرِيقَةٌ أُخْرَى غَيْرِ الرُّغْيَةِ، وَهُوَ الاسْتِغْسَالَ، وَهِيَ أَنْ يُؤْتَى بالعائِنِ، ويُطْلَبَ مِنْهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ، ثُمَّ يُؤْخَذَ مَا تَنَاثَرَ مِنَ الماءِ مِنْ أَعْضائِهِ، ويُصَبَّ عَلَى المُصابِ، ويَشْرَبَ مِنْهُ، ويَبْرَأَ بإذْنِ الله.

وهُناكَ طَرِيقَةٌ أُخْرَى، ولَا مانِعَ مِنْهَا أيضًا، وَهِيَ أَنْ يُؤْخَذَ شَيْءٌ مِنْ شِعارِهِ، أَيْ: مَا يَلِي جِسْمَهُ مِنَ التَّيابِ، كالتَّوْبِ، والطاقِيَّةِ، والسِّرْوَالِ، وغيْرِهَا، أوِ التُّرابِ إِذَا مَشَى عَلَيْهِ وَهُوَ رَطْبٌ، ويُصَبُّ عَلَى ذلِكَ مَاءٌ يُرشُّ بِهِ المُصابُ أَوْ يَشْرَبُهُ، وَهُوَ مُجُرَّبٌ.

وأمَّا العائِنُ: فيَنْبُغِي إِذَا رَأَى مَا يُعْجِبُهُ أَنْ يُبَرِّكَ عَلَيْهِ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لعامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ ليَّا عَانَ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ: «هَلَا بَرَّ كْتَ عَلَيْهِ!»<sup>(١)</sup> أيْ: قُلْتَ: بارَكَ اللهُ عَلَيْكَ.

[١] قَوْلُهُ: «ولكنْ حَدَّثَنَا» القائِلُ: سَعِيدُ بْنُ جُبَيْر.

قَوْلُهُ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الأَمْمُ» العارِضُ لهَا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهَذَا فِي المَنام فِيهَا يَظْهَرُ. وانْظُرُ: «فَتْحَ البارِي» (١١/٧٠، ، بَابٌ: يَدْخُلُ الجِئَّةَ سَبْعُونَ أَلفًا، كِتَابُ الرَّقاقِ) والأَّمَمُ: جَمْعُ أُمَّةٍ، وَهِيَ أُمَّمُ الرُّسُل.

[٢] وقَوْلُهُ: «الرَّهْطُ» مِنَ الثَّلاثَةِ إِلَى التَّسْعَةِ.

[٣] قَوْلُهُ: «والنَّبِيُّ ومَعَهُ الرَّجُلُ والرَّجُلانِ» الظاهِرُ أنَّ الواوَ بِمَعْنَى (أَوْ)، أَيْ: ومَعَهُ الرَّجُلُ

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية، رقم (٢٧٦٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية، رقم (٢٢٠١)، من حديث أبي سعيد الحدري وَعَلَيْهَمَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مالك في الموطأ: كتاب العين، باب الوضوء من العين، (٩٣٨/٢-٩٣٩)، ورجاله تقات، وابن حبان في صحيحه، رقم (٦١٠٥)، والحاكم في المستدرك، رقم (٥٧٤١)، من حديث أبي أهامة بن سهل بن حنيف، عن أبيه وَهَؤَلَلْتُكَفَّةُ. وانظر: زاد المعاد - الحاشية (١٦٣/٤).

وَالنَّبِيَّ وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدُ<sup>[۱]</sup>. إِذْ رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ اللهِ فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ أُمَّتِي [<sup>۲]</sup>، فَقِيلَ لِي: هذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ أ<sup>1</sup>ا. فَنَظَرْتُ، فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِي: هذِهِ أُمَّتُكَ أ<sup>0</sup>ا، وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ اَلْفًا يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ» أَنَّ مَهَضَ، فَذَخَلَ مَنْزِلَهُ، فَخَاضَ النَّاسُ فِي أُولِئِكَ (<sup>۱)</sup>، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ صَحِبُوا رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ المَّا.

أو الرَّجُلانِ؛ لأنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهُ الرَّجُل والرَّجُلانِ صَارَ يُغْنِي أَنْ يَقُولَ: ومَعَهُ ثَلاثَةٌ، لكنِ المَغنَى: والنَّبِيُّ ومَعَهُ اللَّهُ لكنِ المَغنَى: والنَّبِيُّ ومَعَهُ اللَّهُ لكنِ المَغنَى: والنَّبِيُّ

[١] قَوْلُهُ: «والنَّبِيُّ ولَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ» أيْ: يُبْعَثُ ولَا يَكُونُ مَعَهُ أَحَدٌ، لكنْ يَبْعَثُهُ اللهُ لإِقامَةِ الحُجَّةِ، فإذَا قامَتِ الحُجَّةُ حِينتَذِ يَدْذِرُ اللهُ مِنَ الحَلْقِ، ويُقِيمُ عَلَيْهِمُ الحُجَّةَ.

[٧] قَوْلُهُ: «إِذْ رُفِعَ لِي» هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ، أَيْ: بِيْنَمَا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ رُفِعَ لِي.

قَوْلُهُ: «سَوادٌ عَظِيمٌ» المُرَادُ بالسَّوادِ هُنَا الظاهِرُ أَنَّهُ الأشْخَاصُ؛ ولهَذَا يُقالُ: مَا رَأَيْتُ سَوادَهُ، أَيْ: شَخْصَهُ، أَيْ: أشْخاصًا عَظِيمَةً كَانُوا مِنْ كَثْرَتِهمْ سَوَادًا.

[٣] قَوْلُهُ: «فظَنَنْتُ أَنَّهُمْ أُمَّتِي»؛ لأنَّ الانْبِيَاءَ عُرِضَوا عَلَيْهِ بأُمُهِمْ، فظنَّ هَذَا السَّوادَ أُمَّتَهُ عَلِيهَالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ.

[٤] قَوْلُهُ: «فقِيلَ لِي: هَذَا مُوسَى وقَوْمُهُ» وهَذَا يَدُلُّ عَلَى كَتْرُةِ ٱثْبَاعِ مُوسَى عَلَيْءِالسَّلَامُ وقَوْمِهِ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ.

[٥] قَوْلُهُ: «فإذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ، فقِيلَ لِي: هَذِهِ أُمُّنُكَ» وهَذَا أَعْظَمُ مِنَ السَّوادِ الأَوَّلِ؛ لأنَّ أُمَّةَ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرُ بكَثِيرٍ مِنْ أُمَّةٍ مُوسَى عَلِيَهِالسَّلَامُ.

[٦] قَوْلُهُ: «بغَنْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ» أَيْ: لَا يُعَذَّبُونَ وَلَا يُحَاسَبُونَ؛ كَرَامَةً لهُمْ، وظاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فِي قُبُورِهِمْ وَلَا بَعْدَ قِيام السَّاعَةِ.

[٧] قَوْلُهُ: «فَخَاضَ النَّاسُ فِي أُولَئِكَ» هَذَا الحَوْضُ للوُصُولِ إِلَى الحَقِيقَةِ نَظَرِيًّا وعَمَلِيًّا؛ حتَّى يَكُونُوا منهُمْ.

[٨] قَوْلُهُ: «الَّذِينَ صَحِبُوا رَسُولَ اللهِ يُحْتَمَلُ أنَّ الْمُرَادَ الصَّحْبَةُ الْمُطلَقَةُ، ويُؤَيِّدُهُ ظاهِرُ اللَّفْظِ.

ويُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ الَّذِينَ صَحِبُوهُ فِي هِجْرَتِه، ويُؤَيَّدُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ الصُّحْبَةَ المُطْلَقَةَ لَقَالُوا: نَحْنُ؛ لأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ هُمُ الصَّحَابَةُ، ويَدُلُّ عَلَى هَذَا قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ خالِدِ بْنِ الوَلِيدِ: «لاَ تَسُبُّوا

وقالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الإِسْلَامِ (الْ فَلَمْ يُشْرِكُوا بِاللهِ شَيْئًا... وَذَكَرُوا أَشْيَاءَ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ اللهِ فَقَال: «هُمُ الَّذِينَ لَا يَستَرْقُونَ ال

= أَصْحَابِي (١٠)، فإنَّ الْمُرَادَ بِهِمُ الَّذِينَ صَحِبُوهُ فِي هِجْرَتِهِ، لكنْ يَمْنَعُ مِنْهُ أَنَّ الْمُهاجِرِينَ لَا يَبْلُغُونَ سَبْعِينَ ٱلْفًا.

ويَمْنَهُ الاحْتهالَ الأوَّلَ: أنَّ الصَّحَابَةَ أَكْثَرُ مِنْ سَبْعِينَ الْفًا، ويُحْتَمَلُ أنَّ المُرَادَ مَنْ كَانَ مَعَ الرَّسُولِﷺ إِلَى فَتْحِ مَكَّةَ؛ لأنَّهُ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ دَخَلَ النَّاسُ فِي دِينِ اللهِ أَفْوَاجًا. وهَذِهِ المَسْأَلَةُ تَخْتَاجُ إِلَى مُراجَعَةِ أَكْثَرَ.

[١] قَوْلُهُ: «الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الإِسْلامِ» أيْ: مَنْ وُلِدَ بَعْدَ البعْثَةِ وأَسْلَمَ، وهَؤُلاءِ كَثِيرُونَ، ولَوْ قُلْنَا: وُلِدُوا فِي الإِسْلام مِنَ الصَّحَابَةِ مَا بَلَغُوا سَبْعِينَ أَلفًا.

[٧] قَوْلُهُ: «فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللهِ، فَأَخْبَرُوهُ اللهِ اللهِ

[٣] قَوْلُهُ: «لَا يَسْتَرْقُونَ» فِي بَعْضِ رِواياتِ مُسْلِم (٢): «لَا يَرْقُونَ»، ولكنَّ هَذِهِ الرُّوايَةَ خَطَأٌ، كَمَا قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ (٢)؛ لأنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَّانَ يَرْقِي (١)، ورَقَاهُ جِبْرِيلُ (٥)، وعَائِشَةُ (٢)، وكذلِكَ الصَّحَابُةُ كَانُوا يَرْقُونَ (٢).

واسْتَفْعَلَ بِمَعْنَى طَلَبَ الفِعْلَ، مِثْلُ اسْتَغْفَرَ، أَيْ: طَلَبَ المَغْفِرَةَ، واسْتَجَارَ: طَلَبَ الجِوَارَ، وهُنَا اسْتَرْقَى، أَيْ: طَلَبَ الرُّقْيَةَ، أَيْ: لَا يَطْلُبُونَ مِنْ أَحَدِ أَنْ يَقْرَأَ عليهِمْ؛ لِيَا يَلِي:

- (١) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: الو كنت متخذا خليلاً»، رقم (٣٦٧٣)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة رَعَوَلَيْهَمَنْهُ، رقم (٢٥٤١)، من حديث أبي سعيد الحدري رَعَوَلَيْهَمَنْهُ.
- (٢) كتاب الإيهان، باب الدليل على دُخُول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب، رقم (٢٢٠)، من حديث ابن عباس رَوَخَلَقَهُمُنَاهُا.
  - (٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣٦٧).
- (٤) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب رقية النبي ﷺ ، (٥٧٤٦-٥٧٤)، ومسلم: كتاب السلام، باب استحباب الرقية من العين، أرقام (١٩٣٦-١٩٩)، عن عدد من الصحابة رَجَوَلِيَهُ عَنْهُ أَجْعِين.
- أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب الطب والمرض والرقى، رقم (٢١٨٥)، من حديث عائشة رَسِحَالِيَهُ عَنْهُ، وفي رقم
   (٢١٨٦)، من حديث أبي سعيد الحدري رَسِحَالَيْهَ عَنْهُ.
- (٦) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب فضل المعوذات، رقم (١٦ ٥٠)، ومسلم: كتاب السلام، باب رقية المريض، رقم (٢١٩٧)، من حديث عائشة رَحَيَّالَيَّهُ عَهَا.
- (٧) كما أُخرج البخاري: كتاب الإجارة، بآب ما يعطى في الرقية، رقم (٢٢٧٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية، رقم (٢٢٠١)، من حديث أبي سعيد الحدري رَجِّلَشَيّنَة، أنه رقى بالفاتحة سيد القوم اللديغ.

### وَلَا يَكْتَوُونَ [١] ولَا يَتَطَيَّرُونَ [١] وعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ».

١ - لقُوَّةِ اعْتِمَادِهِمْ عَلَى اللهِ.

٢ - لِعِزَّةِ نُفُوسِهِمْ عَنِ التَّذَلُّلِ لَغَيْرِ اللهِ.

٣- ولِمَا فِي ذلِكَ مِنَ التَّعَلُّقِ بغَيْرِ اللهِ.

[1] قَوْلُهُ: "وَلا يَكْتَوُونَ" أَيْ: لَا يَطْلُبُونَ مِنْ أَحَدٍ أَنْ يَكْوِيَهُمْ. ومَعْنَى اكْتَوَى: طَلَبَ مَنْ يَكْوِيهِ، وهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ: "وَلاَ يَشْتَرْقُونَ"، أَمَّا بالنَّسْبَةِ لِنَ أُعِدَّ للكَيِّ مِنْ فَبَلِ الحُكومَةِ، فطَلَبُ الكَيِّ مِنْهُ لَيْسَ فِيهِ ذُلُّ؛ لاَنَّهُ مُعَدُّ مِنْ قِبَلِ الحُكومَةِ يَأْخُذُ الأَجْرَ عَلَى ذلِكَ مِنَ الحُكومَةِ، ولأنَّ هَذَا الطَّلَبَ مُجُرُّدُ إخْبارِ مِنَ الطالِبِ بأَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَى الكَيِّ، ولَيْسَ سُوالَ تَذَلُّل.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلاَ يَعَطَيَرُونَ» مَأْخُوذٌ مِنَ الطَّيْرِ، والمَصْدَرُ مِنْهُ تَطَيَّرَ، والطِّيرَةُ اسْمُ المَصْدَرِ، وأَصْلُهُ: التَّشاؤُمُ بالطَّيْرِ، ولكنَّةُ أعمُّ مِنْ ذَلِكَ، فَهُوَ التَّشاؤُمُ بِمَرْئِيِّ، أَوْ مَسْمُوعٍ، أَوْ زَمانٍ، أَوْ مَكانٍ.

وكانَتِ العَرَبُ مَعْرُوفَةً بالتَّطَيُّرِ، حتَّى لَوْ أَرادَ الإِنْسَانُ مِنْهُمْ خَيْرًا ثُمَّ رَأَى الطَّيْرَ سَنَحَتْ يَمِينًا أَوْ شِمالًا حَسَبَ مَا كَانَ مَعْرُوفًا عَنْدَهُمْ، تَجِدُهُ يَتَأَخَّرُ عَنْ هَذَا الَّذِي أَرادَهُ.

ومنْهُمْ مَنْ إِذَا سَمِعَ صَوْتًا أَوْ رَأَى شَخْصًا تَشَاءَمَ. ومنْهُمْ مَنْ يَتَشَاءَمُ فِي شَهْرِ شَوَالٍ بالنِّسْيَةِ للنَّكَاحِ؛ ولذَا قالتْ عَائِشَةُ رَحَالِيَّهَءَهَا: «عَقَدَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي شَوَّالٍ، وبَنَى بِي فِي شَوَّالٍ، فَأَيَّكُنَّ كَانَ أَخْظَى عِنْدَهُ (١)، ومنْهُمْ مَنْ يَتَشَاءَمُ بِيوْمِ الأَرْبِعَاءِ، أَوْ بِشَهْرِ صَفَرٍ.

وهَذَا كُلُّهُ مِمَّا ٱبْطَلَهُ الشَّرْعُ؛ لضَرَرِهِ عَلَى الإِنْسَانِ عَفْلًا وَتَفْكِيرًا وسُلُوكًا، وكَوْنُ الإِنْسَانِ لَا يُبالِي بهَذِهِ الأُمُورِ، هَذَا هُوَ التَّوَكُّلُ عَلَى اللهِ؛ ولهَذَا خَتَمَ المَسْأَلَةَ بقَوْلِهِ: "وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ" فائتفاءُ هَذِهِ الأُمُورِ عنْهُمْ يَذُكُّ عَلَى قُوَّةٍ تَوَكَّلِهِمْ.

وهلْ هَذِهِ الأَشْيَاءُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَّصِفْ بِهَا فَهُوَ مَذْمُومٌ، أَوْ فاتَهُ الكَمَالُ؟

الجَوَابُ: أنَّ الكَمَالَ فاتَهُ إِلَّا بالنَّسْبَةِ للتَّطَيُّرِ؛ فإنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لأنَّهُ ضَرَرٌ ولَيْسَ لَهُ حَقِيقَةٌ أصلًا.

امًّا بالنَّسْبَةِ لطَلَبِ العِلَاجِ؛ فالظاهِرُ أنَّهُ مِثْلُهُ؛ لأنَّهُ عالمٌ، وقَدْ يُقالُ: إنَّهُ لوْلَا قَوْلُهُ: «وَلاَ يَسْتَرْقُونَ» لقُلْتُ: إنَّهُ لاَ يَدْخُلُ؛ لأنَّ الاكْتِرَاءَ صَرَرٌ مُحَقِّنٌ: إخراقٌ بالنَّارِ، وأَلَمٌ للإِنْسانِ، ونَفْعُهُ مُرْجَمِي.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب النكاح، باب استحباب التزوج والتزويج في شوال واستحباب الدخول فيه، رقم (١٤٢٣)، من حديث عائشة رَيَخِلَّلَهُمُّكُمَّاً.

## فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنِ، فَقَالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُم. فَقَالَ: «أَنْتَ مِنْهُم»[١].

لكنْ كَلِمَةُ "يَسْتَرُقُونَ" مُشْكِلَةٌ؛ فالرُّفْيَةُ لَيْسَ فِيهَا ضَرَرٌ، إِنْ لَمْ تَنْفَعْ لَمْ تَضُرَّ، وهُنَا نَقُولُ: اللَّوَاءُ مِثْلُهَا؛ لأنَّ الإِنْسَانَ إِذَا تَنَاوَلَ دَواءً ولَيْسَ فِيهَا ضَرَرٌ، إِنْ الإِنْسَانَ إِذَا تَنَاوَلَ دَواءً ولَيْسَ فِيهِ مَرْضٌ لَهَذَا الدَّواءِ فَقَدْ يَضُرُّهُ. وهَذِهِ المَشْأَلَةُ تَخَتَاجُ إِلَى بَحْثٍ.

وهلْ نقــولُ مَثلًا: مَا تَأَكَّدَتْ مَنْفَعَتُهُ إِذَا لَمْ يَكُــنْ فِي الإِنْسَانِ إِذْلالٌ لِنَفْسِهِ فَهُــوَ لَا يَضُرُّ، أَيْ: لَا يَفُوتُ المَزَءَ الكَمَالُ بهِ، مِثْلُ الكَشرِ وقَطْعِ العُضْوِ مثلًا، أَوْ كَمَا يَفْعَلُ النَّاسُ الآنَ فِي الزَّائِدَةِ وغَيْرِهَا.

ولوْ قَالَ قائِلٌ بالافْتِصَارِ عَلَى مَا فِي هَذَا الحَدِيثِ، وَهُوَ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا يَكْتَوُونَ وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وأنَّ مَا عَدَا ذلِكَ لَا يَمْنَعُ مِنْ دُخولِ الجَنَّةِ بلَا حِسَابٍ ولَا عَذابٍ؛ للنُّصُوصِ الوَارِدَةِ بالأمْرِ بالتَّذاوِي والثَّناءِ عَلَى بَعْضِ الأَدْوِيَةِ كالعَسَل<sup>(۱)</sup> والحَبَّةِ الشَّوْدَاءِ<sup>(۱)</sup> لَكانَ لَهُ وجْهٌ.

وإذَا طَلَبَ مِنْكَ إِنْسَانٌ أَنْ يَرْقِيَكَ فَهَلْ يَفُونُكَ كَمِالٌ إِذَا لَمْ تَمَنَعُهُ؟.

الجَوَابُ: لَا يَفُوتُكَ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَمْنَعْ عَائِشَةَ أَنْ تَرْقِيَهُ")، وَهُوَ أَكْمَلُ الحَلْقِ تَوَكُّلًا عَلَى اللهِ وثِقَةً بِهِ، ولأنَّ هَذَا الحَدِيثَ: «لَا يَشْتَرْفُونَ...» إلخ إنَّما كَانَ فِي طَلَبِ هَذِهِ الأشْيَاءِ، ولَا يَخْفَى الفَرْقُ بَيْنَ أَنْ تَحْصُلَ هَذِهِ الأشْيَاءُ بِطَلَبِ وِيَئِنَ أَنْ تَخْصُلَ بَغَيْرِ طَلَبٍ.

[١] قَوْلُهُ: «فَقَالَ: أَنْتَ منْهُمْ» وقَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ هَذَا هَلْ هُوَ بَوَحْيِ مِنَ اللهِ إِفْرادِيِّ، أَوْ وَحْي إِنْهَامِيٍّ، أَوْ وَحْيِ رَسُولِ؟

مثلُ هَذِهِ الأُمُّورِ يُخْتَمَلُ أَنَّهَا وحْيٌ إِلْهَامِيِّ، أَوْ بواسِطَةِ الرَّسُولِ، أَوْ وحْيٌ إِفْرادِيٌّ بِمَعْنَى أَنَّ الرَّسُولَ يَقُولُهَا، فإذَا أُقَرَّهُ اللهُ عليْهِ، صارَتْ وَحْيًا إِفْرَارِيًّا.

<sup>(</sup>١) كحديث ابن عباس رَيَوْلَلِقَمَنْكَا مرفوعا: «الشفاء في ثلاثة: شربة عسل، وشرطة محجم، وكية نار، وأنا أنهى أمتي عن الكيَّ، أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب الشفاء في ثلاث، رقم (٥٦٨٠).

<sup>(</sup>٢) لحديث أبي هريرَّهَ وَيَحْلِلَيْهَمَنْهُ مرفوعا: "إن في الحَبة السوداء شُفاء من كل داء، إلا السام، والسام الموت، والحبة السوداء الشونيز"، أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب الحبة السوداء، رقم (٥٦٨٨)، ومسلم: كتاب السلام، باب التداوي بالحبة السوداء، رقم (٢٢١٥).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب فضل المعوذات، رقم (٥٠١٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب رقية المريض، رقم (٢١٩٢)، من حديث عائشة رَحِيَّالِيَّةِيَّةَا.

ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ، فقَالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ. فَقَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ»<sup>(١)</sup>.<sup>[1]</sup> فِيهِ مَسائِلُ<sup>[۲]</sup>:

الأُولَى: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ النَّاسِ فِي التَّوْحِيدِ[7].

الثانِيَةُ: مَا مَعْنَى تَحْقِيقهِ ؟ [1].

الثالِثَةُ: نَنَاؤُهُ سُبْحَانَهُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بِكُوْنِهِ لَمْ يَكُ مِنَ المُشْرِكِينَ [٥].

لكنْ رِوَايَةُ البُخَارِيِّ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ »(") تَذُلُّ عَلَى أَنَّ الجُمْلَةَ: «أَنْتَ مِنْهُمْ» خَبَرٌ بمَعْنَى
 الدُّعَاءِ.

[١] قَوْلُهُ: «ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ، فقَالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ. قَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَاشَةُ» لَمْ يُرِدِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقُولَ لَهُ: لَا. ولكنْ قَالَ: «سَبقَكَ بِهَا». أَيْ: بهَذِهِ المُنْقَبَةِ والفَضِيلَةِ، أَوْ بهَذِهِ المُسْأَلَةِ عُكَاشَةُ بْنُ مِحْصِن.

وقَدِ اخْتَلَفَ المُلَمَاءُ لِمَافَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ هَذَا الكلامَ؟ فِقيلَ: إِنَّهُ كَانَ مُنافِقًا، فأرادَ الرَّسُولُ ﷺ أَلَّا يُجابِهُ بِهَا يَكُرُهُ؛ تَأْلِيفًا. وقِيلَ: خافَ أَنْ يَنفَتِحَ البَابُ فِيطَلْبُهَا مَنْ لَيْسَ منْهُمْ. فَقالَ هَذِهِ الكَلِمَةَ الَّتِي أَصْبَحَتْ مَثَلًا، وهَذَا أَفْرَبُ.

[٢] قَوْلُهُ: «فِيهِ مَسَائِلُ» أَيْ: فِي هَذَا البَابِ مَسَائِلُ:

[٣] المَسْأَلَةُ الأُولَى: مَعْرِفَةُ مَراتِبِ النَّاسِ فِي التَّوْحِيد: وهَذِهِ مأْخُوذَةٌ مِنْ قَوْلِهِ: «يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ بغَيْرِ حِسَابِ ولَا عَذَابِ»، ثُمَّ قَالَ: «هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، ولَا يَكْتَوُونَ، ولَا يَتَطَيَّرُونَ»<sup>(١)</sup>.

[٤] الثانيَةُ: مَا مَعْنَى تَخْقِيقِهِ؟ أَيْ: تَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ، وسَبَقَ لَنَا فِي أَوَّلِ البَابِ أَنَّ تَخْقِيقَهُ: تَخْلِيصُهُ مِنَ الشَّرْكِ.

[0] الثالِثَةُ: تَناؤُهُ سُبْحَانَهُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بَكُوٰيِهِ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ: وَهُوَ ظاهِرٌ فِي الآيَةِ الكَرِيمَةِ: ﴿ إِنَّ إِبْرَهِيمَ كَانَ أَمَّةً فَانِنَا يَقِي جَيِفاً وَلَوْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [النحل: ١٢٠]، فبإنَّ هَــنِهِ الآيمة

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره، وفضل من لم يكتو، رقم (٥٧٠٥)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم (٢٢٠)، من حديث ابن عباس رَهَوَالْتَهَامُنَاهُا.

<sup>(</sup>٢) أخرجها البخاري: كتاب اللباس، باب البرود والحبرة والشملة، رقم (٥٨١١)، من حديث أبي هريرة رَيَخَالِلَهُ عَنْدُ

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب البرود والحبرة والشملة، رقم (٥٨١١)، من حديث أبي هريرة رَيَحَوَلَكَهُعَنْهُ

الرَّابِعَةُ: نَنَاؤُهُ عَلَى سَادَاتِ الأَوْلِياءِ بِسَلَامَتِهِمْ مِنَ الشَّرْكِ [1]. الخَامِسَةُ: كَوْنُ تَرْكِ الرُّفْيَةِ وَالكَيِّ مِنْ تَخْقِيقِ التَّوْحِيدِ [7]. السَّادِسَةُ: كَوْنُ الجَامِعِ لِتِلْكَ الخِصَالِ هُوَ التَّوَكُّلُ [7]. السَّابِعَةُ: عُمْقٌ عِلْمِ الصَّحَابَةِ بِمَعْرِفَتِهِمْ أَتَّهُمْ لَمْ يَنَالُوا ذلِكَ إِلَّا بِعَمَلٍ [1]. الشَّامِنَةُ: حِرْصُهُمْ عَلَى الحَيْرِ [6].

لا شَكَّ أَنَّهَا سِيقَتْ للثَّنَاءِ عَلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهَالصَّلَاهُوَالسَّلَامُ، وإذَا كَانَ مَناطُ الثَّنَاءِ انْتِفَاءَ الشَّرْكِ عنْهُ دَلَّ ذَاكِ عَنْهُ دَلَّ فَلَاءِ مِنَ اللهِ سُبْحَاتُهُ وَتَقَالَ.

[1] الرَّابِعَةُ: ثَنَاوُهُ عَلَى سَاداتِ الأَوْلِيَاءِ بسَلاَمَتِهِمْ مِنَ الشِّرْكِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَاللَّينَ هُم مِنَ الشَّرُكِ؛ لِقَوْلِهِ : ﴿ وَاللَّينَ هُم مِنْ خَشْيَةِ مُ مِنْ مَنْ مُوْمَتُونَ ﴿ وَاللَّينَ هُم مِنِيمِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿ وَاللَّينَ هُم مِنَافِينَ وَاللَّينَ هُم مِنْ مَنْ اللَّهُ وَاللَّينَ مُوصُوفَهَا، أَنَّ اللَّهُ السَّاداتُ، ولَيْسَ يُرِيدُ وَمُمُهُ اللَّهُ السَّاداتُ الأَوْلِيَاءَ اللَّذِينَ هُمْ سَاداتُ الأَوْلِيَاءَ اللَّذِينَ هُمْ سَاداتُ اللَّوْلِيَاءَ اللَّذِينَ هُمْ سَاداتُ اللَّهُ لِيَاءً اللَّذِينَ هُمْ سَاداتُ اللَّوْلَيَاءَ اللَّذِينَ هُمْ سَاداتُ اللَّهُ لَيْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللللِهُ الللَّهُ الللِّهُ اللللَّهُ الللِهُ اللللْهُ

[۲] الحَامِسَةُ: كَوْنُ تَرْكِ الرُّفْيَةِ والكَيِّ مِنْ تَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ؛ لقَوْلِهِ: «الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ ولَا يَكْتَوُونَ» فالْمَرَادُ بقَوْلِ الْمَوَّلْفِ: «الرُّفْيَةِ والكَيِّ» الاسْتِرْقَاءُ والاكْتِوَاءُ.

[٣] السَّادِسَةُ: كَوْنُ الجامِعِ لِتِلْكَ الجِصالِ هُوَ التَّوكُّلَ: الجِصَالُ هِيَ: تَرْكُ الاسْتِرْقَاءِ، وتَمْكُ الاكْتِوَاءِ، وتَرْكُ التَّطَيُّرِ، يعْنِي أنَّ العامِلَ لهَذِهِ الأشْيَاءِ هُوَ قُوَّةُ التَّوكُّلِ عَلَى اللهِ عَزَقِيَجَلَّ.

[٤] السَّابِعَةُ: عُمْقُ عِلْمِ الصَّحَابَةِ لِمُعْرِفَةِ أَنَّهُمْ لَمْ يَنالُوا ذلِكَ إِلَّا بِعَمَلٍ: أَيْ: لَمْ يَنَلْ هَوُّلاَءِ السَّبْعُونَ أَلْفًا هَذَا النَّوابَ إِلَّا بِعَمَلٍ، ووجْهُهُ أَنَّ الصَّحَابَةَ خاضُوا فِيمَنْ يَكُونُ لَهُ هَذَا النَّوابُ العَظِيمُ، وذَكَرُوا أَشْيَاءَ.

[٥] الثَّامِنَةُ: حِرْصُهُمْ عَلَى الحَيْرِ: وجْهُهُ خَوْضُهُمْ فِي هَذَا الشَّيْءِ؛ لأنَّهُمْ يُرِيدُونَ أنْ يَصِلُوا إِلَى نَتِيجَةٍ؛ حتَّى يَقُومُوا بِهَا. التَّاسِعَةُ: فَضِيلَةُ هَذِهِ الأَمَّةِ بِالكَمَّيَّةِ وَالكَيْفِيَّةِ [1]. العَاشِرَةُ: فَضِيلَةُ أَصْحَابِ مُوسَى [1]. الحادِيَةَ عَشْرَةً: عَرْضُ الأَمَمِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ [1]. الثانِيَةَ عَشْرَةً: أَنَّ كُلَّ أُمَّةٍ ثُحْشَرُ وَحْدَهَا مَعَ نَبِيِّهَا [1]. الثانِيَةَ عَشْرَةً: قِلَّةُ مَن اسْتَجَابَ للأَنْبِيَاء [1]. الثالِثَةَ عَشْرَةً: قِلَّةُ مَن اسْتَجَابَ للأَنْبِيَاء [1].

[١] التَّاسِعَةُ: فَضِيلَةُ هَذِهِ الأُمَّةِ بالكَمِّيَّةِ والكَيْفِيَّة: أَمَّا الكَمِّيَّةِ؛ فلأنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى سَوَادًا عَظِيمًا أَعْظَمَ مِنَ السَّوادِ الَّذِي كَانَ مَعَ مُوسَى. وأمَّا الكَيْفِيَّةُ؛ فلأنَّ مَعَهُمْ هَوُّلاءِ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ ولا يَكْتَوُونَ ولَا يَتَطَيَّرُونَ وعَلَى رَبِّمْ يَتَوَكَّلُونَ.

[٧] العَاشِرَةُ: فَضِيلَةُ أَصْحابِ مُوسَى، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِ: «إِذْ رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ»، ولكنْ قَدْ يُقالُ: إِنَّ التَّعْبِيرَ بقَوْلِ: (كَثْرَةُ أَلْبَاعِ مُوسَى) أَنْسَبُ لدلالَةِ الحَدِيثِ؛ لأنَّ الحَدِيثَ يَقُولُ: «سَوَادٌ عَظِيمٌ فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ أُمْتِى»، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى الكَثْرَةِ.

[٣] الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: عَرْضُ الأُمْمِ عَلَيْهِ -عَلَيْهَ السَّدَهُ وَالسَّدَامُ السَّمَ عَشْرَةً

الفائِدَةُ الأُولَى: تَسْلِيَةُ الرَّسُولِ عَلَيْهَ الصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ؛ حَيْثُ رَأَى مِنَ الأَنْبِيَاءِ مَنْ لَيْسَ مَعَهُ إِلَّا الرَّجُلُ والرَّجُلانِ، ومِنَ الأَنْبِيَاءِ مَنْ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، فيَتَسَلَّى بذلِكَ عَلِيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَام، ويقولُ: ﴿مَا كُنْتُ بِدْعَا مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الاحقاف: 9].

الفائِدَةُ الثانِيَةُ: بَيانُ فَضِيلَتِهِ عَلِيَهِالصَّلَةُ وَشَرَفِهِ؛ حَيْثُ كَانَ أَكْثَرَهُمْ أَتْبَاعًا وأفْضَلَهُمْ. فصارَ فِي عَرْضِ الأُمّم عَلَيْهِ هاتَانِ الفَائِدَتَانِ.

[3] الثانِيَة عَشْرَةَ: أَنَّ كُلَّ أُمَّةٍ تُحْشَرُ وحْدَهَا مَعَ نَبِيهَا؛ لقَوْلِهِ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ومَعَهُ الرَّجُلُ والرَّجُلَانِ»، ولَوْلَا أَنَّ كُلَّ نَبِيٍّ مُتَمَيِّزٌ عَنِ النَّبِيِّ الآخَرَ لاخْتَلَطَ بَعْضُهُمْ بَبَعْضٍ، ولَمْ يُعْرَفِ الاثْبَاعُ مِنْ غَيْرِ الاثْبَاعِ، ويَدُلُّ لذلِكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَزَىٰكُلُ أَنْتُو بَائِيَةً كُلُّ أَنْتُو نُدْعَىَ إِنَ كِنَبِهَا﴾ [الجاثية:٢٨]، فإنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلُّ أُمَّةٍ تَكُونُ وحْدَهَا.

[٥] الثالِثَةَ عَشْرَةَ: قِلَّةُ مَنِ اسْتَجَابَ للأنْبِيَاءِ، وَهُوَ واضِحٌ مِنْ قَوْلِهِ: «وَالنَّبِيَّ ومَعَهُ الرَّجُلُ والرَّجُلَانِ، والنَّبِيَّ ولَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ». الرابِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ مَنْ لَمْ يُحِبْهُ أَحَدٌ يَأْتِي وَحْدَهُ اللَّهِ

الخَلمِسَةَ عَشْرَةَ: ثَمَرَةُ هَذَا العِلْمِ، وَهُوَ عَدَمُ الاغْتِرَارِ بِالكَثْرَةِ، وَعَدَمُ الزُّهْدِ فِي القِلَّةِ<sup>[1]</sup>. السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: الرُّحْصَةُ فِي الرُّفْيَةِ مِنَ العَيْنِ والحُمَةِ<sup>[1]</sup>.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: عُمْقُ عِلْمِ السَّلْفِ؛ لِقَوْلِهِ: «قَدْ أَحْسَنَ مَنِ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ، وَلكِنْ كَذَا وَكَذَا» فَعُلِمَ أَنَّ الحَدِيثَ الأَوَّلَ لَا يُحَالِفُ النَّانِيَ <sup>[1]</sup>.

[١] الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: أنَّ مَنْ لَمْ يُجِبْهُ أحَدٌ يَأْتِي وحْدَهُ؛ لقَوْلِهِ: «والنَّبِيَّ ولَيْسَ مَعَهُ أحَدٌ».

[٧] الحَامِسَةَ عَشْرَةَ: ثَمَرَةُ هَذَا العِلْمِ، وَهُوَ عَدَمُ الاغْتِرَارِ بِالكَتْثَرِةِ… إِلْخ؛ فإنَّ الكَتْثَرَةَ قَدْ تَكُونُ ضَلَالًا، قَالَ اللهُ تَعَلَى: ﴿ وَلِن تَقِلِعَ آَكَنَرُ مَن فِ ٱلْأَرْضِ يُعْنِدُوكَ عَن سَكِيلِ اللَّهِ ﴾ [الانعام:١١٦]، وأيضًا الكَثْثِرَةُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى إِذَا اغْتَرَّ الإِنسَانُ بَكَثْرَتِهِ وظَنَّ أَنَّهُ لَنْ يُغْلَبَ أَوْ أَنَّهُ مَنْصُورٌ، فهَذَا أَيضًا سَبَبٌ للخِذْلانِ.

فالكَثْرُةُ إِنْ نَظَرْنَا إِلَى أَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الأَرْضِ ضُلَّالٌ لَا تَغْتَرَّ بِهِمْ، فَلَا تَقُلْ: إِنَّ النَّاسَ عَلَى هذَا، كَيْفَ أَنْفَرِدُ عنْهُمْ؟ كذلِكَ أيضًا لَا تَغْتَرَّ بالكَثْرُةِ إِذَا كَانَ مَعَكَ أَنْبَاعٌ كَثِيرُونَ عَلَى الحِقِّ، فكلامُ المُؤلِّفِ لَهُ وجْهَانِ:

الوَجْهُ الأوَّلُ: أَنْ لَا نَغْتَرَّ بكَثْرُةِ الهالِكِينَ فنَهْلِكَ مَعَهُمْ.

الوَجْهُ النَّانِي: أَنْ لَا نَغْتَرَّ بَكَثْرَةِ النَّاجِينَ فَيَلْحَقَنَا الإِعْجَابُ بالنَّفْسِ، وعَدَمُ الزُّهْدِ فِي القِلَّةِ، أَيْ أَنْ لَا نَزْهَدَ بالقِلَّةِ، فَقَدْ تَكُونُ القِلَّةُ خَيْرًا مِنَ الكَثْرَةِ.

[٣] السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: الرُّخْصَةُ فِي الرُّفْيَةِ مِنَ العَيْنِ والحُمَةِ: مأْخُوذَةٌ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا رُفْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنِ أَوْ مُحَةٍ».

[٤] السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: عُمْنُ عِلْمِ السَّلَفِ؛ لقَوْلِهِ: «قَدْ أَحْسَنَ مَنِ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ، ولكِنْ كَذَا وكَذَا. فَعُلِمَ أَنَّ الحَدِيثَ الأوَّلَ لا يُحَالِفُ الثانِيَّ؛ لأنَّ قَوْلَهُ: لَا رُفَيَّةٍ إِلَّا مِنْ عَيْنِ أَوْ مُحَمِّ. لَا يُحَالِفُ الثانِيَ؛ لأنَّ الثانِيَ إِنَّهَا هُوَ فِي الاسْتِرْقَاءِ، والأوَّلُ فِي الرُّقْيَةِ، فالإِنْسَانُ إِذَا أَتَاهُ مَنْ يَرْقِيهِ وَلَمْ يَمْنَعُهُ فإنَّهُ لَا يُنافِي قَوْلَهُ: «وَلَا يَسْتَرْقُونَ» لأنَّ هُناكَ ثَلاثَ مَراتِبَ:

المَرْتَبَةُ الأُولَى: أَنْ يَطْلُبَ مَنْ يَرْقِيهِ، وهَذَا قَدْ فاتَهُ الكمالُ.

النَّامِنَةَ عَشْرَةَ: بُعْدُ السَّلَفِ عَنْ مَدْحِ الإِنْسَانِ بِهَا لَيْسَ فِيهِ [1]. التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ: «أَنْتَ مِنْهُمْ» عَلَمٌ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ [1]. العِشْرُونَ: فَضِيلَةُ عُكَّاشَةً [1].

الحادِيَةُ والعِشْرُونَ: اسْتِعْمَالُ المَعارِيض [1].

المَرْتَبَةُ الثانِيَةُ: أَنْ لَا يَمْنَعَ مَنْ يَرْقِيهِ، وهَذَا لَمْ يَفْتُهُ الكَمَالُ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَسْتَرْقِ ولَمْ يَطْلُبْ.

المُرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ: أَنْ يَمْنَعَ مَنْ يَرْقِيهِ، وهَذَا خِلافُ الشَّنَّةِ؛ فإنَّ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَمْنَعُ عَائِشَةَ أَنْ تَرْقِيَهُ، وكذلِكَ الصَّحَابَةُ لَمْ يَمْنَعُوا أَحَدًا أَنْ يَرْقِيَهُمْ(''؛ لأنَّ هَذَا لاَ يُؤَثِّرُ فِي التَّوَكُّل.

[١] النَّامِنَةَ عَشْرَةَ: بُعْدُ السَّلَفِ عَنْ مَدْحِ الإِنْسَانِ بِيَا لَيْسَ فِيهِ... يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَمَا إِنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلَاةٍ ولَكِنِّي لُدِغْتُ»؛ لأَنَّهُ إِذَا كَانَ رَأَى الكَوْكَبَ الَّذِي انْقَضَّ اسْتَلْزَمَ أَنْ يَكُونَ يَقْظَانَ، واليَّفْظَانُ: إِمَّا أَنْ يُصَلِّيَ، وإِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ شُغُلِّ آخَرُ، وإمَّا أَنْ يَكُونَ لَدَيْهِ مَانِعٌ مِنَ النَّوْم.

[٧] التَّاسِعَةَ حَشْرَةَ: قَوْلُهُ: «أَنْتَ مِنْهُمْ. عَلَمٌ مِنْ أَغْلَامٍ النُّبُّوَّةِ» يعني: دَلِيلًا عَلَى نُبُوَّةِ الرَّسُولِ ﷺ وكَيْفَ ذلك؟ لأنَّ عُكَّاشَةَ بْنَ مِحْصَنٍ رَصَيَّكَةُهُ يَقِيَ مَحُرُّوسًا مِنَ الكُفْرِ حتَّى مَاتَ عَلَى الإِسْلامِ، فَيَكُونُ فِي هَذَا عِلْمٌ، يغنِي: دَلِيلًا مِنْ دَلائِل نُبُوَّةِ الرَّسُولِ ﷺ.

هَذَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الجُمْلَةَ خَبَرِيَّةٌ ولَيْسَتْ جُمُلَةً دُعائِيَّةً، فإنْ قُلْنَا: إِنَّا جُمُلَةٌ دُعائِيَّةٌ فَقَدْ نَقُولُ أَيضًا: فِيهِ عَلَمٌ مِنْ أَعْلامِ النَّبَرَّةِ، وَهُوَ أَنَّ اللهَ اسْتَجَابَ دَعْوَةَ الرَّسُولِ ﷺ لكنِ اسْتِجَابَةُ النَّعْوَةِ لَيْسَتْ مِنْ خَصائِصِ الأَنْبِيَاءِ؛ فَقَدْ ثُجَابُ دَعْوَةُ مَنْ لَيْسَ بنَبِيٍّ، وحينئذٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ عَلَيًا مِنْ أَعْلامِ النَّبُوَّةِ، إِلَّا حَيْثُ جَعَلْنَا الجُمْلَةَ خَبِرَيَّةً مُحْضَةً.

[٣] العِشْرُونَ: فَضِيلَةُ عُكَّاشَةَ: بكوْزِيهِ عِّنْ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ بغَيْرِ حِسابٍ وَلَا عَذَابٍ، وهل نَشْهَدُ لَهُ بذلِكَ؟ تَعَمْ؛ لأنَّ الرَّسُولَ ﷺ شَهِدَ لَهُ بهَا.

[٤]الحادِيَةُ والعِشْرُونَ: اسْتِعْهَالُ الَمَعارِيضِ: وفِي المَعارِيضِ مَنْدُوحَةٌ عَنِ الكَذِبِ؛ وذَلِكَ لَقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «سَبَقَكَ بِهَا مُكَاشَةُ» فإنَّ هَذَا فِي الحَقِيقَةِ لَيْسَ هُوَ المَانِعَ الحَقِيقِيَّ، بَلِ المانِعُ مَا أَشَرْنَا إلَيْهِ فِي الشَّرْح: إمَّا أَنْ يَكُونَ هَـذَا الرَّجُلُ مُنافقًا فلَمْ يُردِ النَّبِيُّﷺ أَنْ يَجْعَلُهُ مَعَ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الجَنَّهَ بَغَيْرِ

<sup>(</sup>۱) انظر: (ص:۸۱).

### الثانِيَةُ والعِشْرُونَ: حُسْنُ خُلُقِهِ ﷺ [١]

= حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، وإمَّا خَوْفًا مِنِ انْفِتَاحِ البابِ، فيَسْأَلُ هَذِهِ المُرْتَبَةَ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا.

[١] الثانِيَةُ والعِشْرُونَ: حُسْنُ خُلُقِهِ ﷺ وذَلِكَ لاَنَهُ ردَّ هَذَا الرَّجُلَ وسَدَّ البَابَ عَلَى وجْهِ لَيْسَ فِيهِ غَضاضَةٌ عَلَى أَحَدِ وَلاَ كَرَاهَةٌ.





وَقَـوْلُ اللهِ عَزَقِجَلًّ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِدُ أَن يُشْرَكَ بِهِـ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَالِكَ لِمَن يَشَكَأُهُ ﴾ [النساء:١٦٦][٢].

#### [١] مُناسَبَةُ البَابِ للبَابَيْنِ قَبْلَهُ:

في البَابِ الأَوَّلِ ذَكَرَ المُؤلِّفُ رَحَمُ اللَّهُ تَخْقِيقَ التَّوْحِيدِ، وفي البَابِ النَّانِ ذَكَرَ انَّ مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّ بَعْيْرِ حِسابِ ولا عَذَاب، وثَلَّكَ بَمَذَا البَابِ رَحِمُهُ اللهُ تَعَالَى؛ لأَنَّ الإِنْسَانَ يَرَى اللَّهُ قَدْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ وَهُوَ لَمْ يُحَقِّقُهُ؛ ولهَذَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: "مَا جَاهَدْتُ تَفْيِي عَلَى شَيْءٍ مُجَاهَدَتَهَا عَلَى الإِنْسَانَ يَرَى اللَّهُ الإِنْسَانَ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ مَا سَبَقَ مِنَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَى مَنْ يَكُونُ عَرَضُهُ الآخِرَةَ فِي كُلِّ عَمَلِهِ؛ ولهَذَا أَعْشَ فِي الإِخْلاصِ، وقلَّ مَنْ يَكُونُ عَرَضُهُ الآخِرَةَ فِي كُلِّ عَمَلِهِ؛ ولهَذَا أَعْشَ اللَّهُ اللَّهُ مَا سَبَقَ مِنَ البَابَيْنِ بَهَذَا اللَّهِ، وهُوَ الحَوْفُ مِنَ الشَّرْكِ، وذَكَرَ فِيهِ آيَتَيْنِ:

[٧] الأُولَى: قَوْلُهُ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِدٍ ﴾ ﴿لَا﴾ نافِيَةٌ، ﴿أَن يُشْرَكَ بِدٍ ﴾ فِعْلٌ مُضارعٌ مَقْرُونٌ بـ(أنِ) المَصْدَرِيَّةِ، فيُحَوَّلُ إِلَى مَصْدَرٍ، تَقْدِيرُهُ: إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ الإِشْرَاكَ بِهِ، أَوْ: لَا يَغْفِرُ إِشْرَاكًا بِهِ، فالشَّرْكُ لَا يَغْفِرُهُ اللهُ أَبْدًا؛ لأَنَّهُ جِنَايَةٌ عَلَى حقّ اللهِ الخاصِّ، وَهُوَ التَّوْجِيدُ.

أمَّا المَعَاصِي كالزَّنَا والسَّرِقَةِ فَقَدْ يَكُونُ للإِنْسانِ فِيهَا حَظُّ نَفْسٍ بِيَا نالَ مِنْ شَهْوَةِ، أمَّا الشَّرْكُ فَهُوَ اعْتِدَاءٌ عَلَى حَقِّ اللهِ تَعَالَى، ولَيْسَ للإِنْسانِ فِيهِ حَظُّ نَفْسٍ، ولَيْسَ شَهْوَةً يُرِيدُ الإِنْسَانُ أَنْ يَنَالَ مُرادَهُ، ولكنَّهُ ظُلْمٌ؛ ولهَذَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلَّا عَظِيدٌ ﴾ [لفان:١٣].

وهلِ الْمَرَادُ بالشَّرْكِ هُنَا الأَكْبَرُ أَمْ مُطْلَقُ الشَّرْكِ؟ قَالَ بَعْضُ العُلَهَاءِ: إِنَّهُ مُطْلَقٌ، يَشْمَلُ كلَّ شِرْكِ ولَوْ أَصْغَرَ، كالحَلِفِ بغَيْرِ اللهِ، فإنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُهُ. أمَّا بالنَّسْبَةِ لكَبَائِرِ الذُّنُوبِ كالسَّرِقَةِ والحَمْرِ فإنَّها تَحْتَ المَشِيقَةِ، فَقَدْ يَغْفِرُهَا اللهُ.

وشَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْمُحَقِّقُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ اخْتَلَفَ كلامُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فمرَّةً قَالَ: الشَّرْكُ لا يَغْفِرُهُ اللهُ ولَوْ كَانَ أَصْغَرَ (١٠. ومَرَّةً قَالَ: الشَّرْكُ الَّذِي لا يَغْفِرُهُ اللهُ هُوَ الشَّرْكُ الانْجَرُ.

<sup>(</sup>١) انظر: الرد على البكري (ص: ٣٠١-٣٠).

## وَقَالَ الحَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ وَأَجْنُبْنِي وَبَيْنَ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴾ [ابراهيم:٣٥][١]

وعَلَى كُلِّ حالٍ: فيَجِبُ الحَذَرُ مِنَ الشَّرْكِ مُطْلَقًا؛ لأنَّ العُمُومَ يُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا فِيهِ
 الأَصْغَرُ؛ لأنَّ قَوْلَهُ: ﴿أَن يُشْرَكَ بِهِي﴾ (أنْ) ومَا بَعْدَهَا فِي تَأْفِيلِ مَصْدَرٍ، تَقْدِيرُهُ: إشْرَاكًا بهِ، فَهُوَ نَكِرَةٌ
 فِي سِيَاقِ النَّفْي، فَتُعِيدُ العُمُومَ.

قَوْلُهُ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُوكَ ذَلِكَ ﴾ المُرَادُ بالدُّونِ هُنَا: مَا هُوَ أَقَلُّ مِنَ الشَّرْكِ، ولَيْسَ مَا سِوَى الشَّمْ ك.

[1] الآيةُ الثانِيةُ: قَوْله: ﴿وَاجْتُهُنِي وَيَنِيَ أَن نَعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴾ قِيلَ: المُرَادُ بِبَنِيهِ: بَنُوهُ لصُلْبِهِ، ولَا نَعْلَمُ لَهُ مِنْ صُلْبِهِ، وَهُوَ الأَرْجَحُ؛ نَعْلَمُ لَهُ مِنْ صُلْبِهِ سِوَى إسْماعِيلَ وإسْحَاقَ. وقِيلَ: الْمُرَادُ ذُرُيَّتُهُ وَمَا تَوالَدَ مِنْ صُلْبِهِ، وَهُوَ الأَرْجَحُ؛ وذَلِكَ للآياتِ الَّذِي وَلَّتْ عَلَى دَعْوَتِهِ للنَّاسِ مِنْ ذُرَيَّتِه، ولكنْ كَانَ مِنْ حِكْمَةِ اللهِ أَنْ لاَ يُجْابَ دَعْوَتُهُ فِي بَعْضِهِمْ، كَمَا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ دَعَا أَنْ لا يَجْعَلَ بَأْسَ أُمِّتِهِ بَيْنَهُمْ (أَا فَلَمْ مُجِبِ اللهُ دُعاءَهُ.

وأيضًا يَمْنَعُ مِنَ الأوَّلِ أنَّ الآيَةَ بصِيغَةِ الجَمْعِ، ولَيْسَ لإِبْراهِيمَ مِنَ الأَبْنَاءِ سِوَى إسْحاقَ وإسْهاعِيلَ.

ومعْنَى: ﴿وَاَجَنْـبْنِ﴾ أيِ: اجْعَلْنِي فِي جانِبٍ والأصْنَامَ فِي جانِبٍ، وهَذَا أَبْلَغُ بِمَّا لَوْ قَالَ: امْنَعْنِي وَبَنِيَّ مِنْ عِبادَةِ الأصْنَام؛ لأنَّهُ إِذَا كَانَ فِي جانِبٍ عَنْهَا كَانَ أَبْعَدَ.

فإبْر اهِيمُ عَلَيْهِالسَّلَامُ يَحَافُ الشَّرْكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَهُوَ خَلِيلُ الرَّحْنِ وإمامُ الحُنفاءِ، فَمَا بالُكَ بِنَا نَحْنُ إِذَنْ؟!. فَلَا تَأْمَنِ الشَّرْكَ، ولَا تَأْمَنِ النَّفَاقَ؛ إذْ لَا يَأْمَنُ النَّفَاقَ إِلَّا مُنافِق، ولَا يَخَافُ النَّفَاقَ إِلَّا مُؤْمِنٌ؛ ولهَذَا قَالَ ابنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: «أَذْرَكْتُ ثَلاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهُمْ يَخَافُ النَّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ» (\*).

وهَاهُوَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ رَهَالِللَّهَءَنُهُ خافَ عَلَى نَفْسِهِ النِّفاقَ؛ فَقالَ كُنَّيْفَةَ بْنِ البَهانِ رَيَخَالِلِّهَءَنُهُ -الَّذِي أَسَرَّ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بأسْماءِ أُناسٍ مِنَ المُنافِقِينَ- فَقالَ لَهُ عُمَرُ رَيَخَالِلِثَهَءَنُهُ: (أَنْشُدُكُ اللهُ، هَلْ سَبَّانِي لكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَعَ مَنْ سَمَّى مِنَ المُنافِقِينَ؟. فَقالَ حُدَيْفَةُ رَيَخَالِلْهَءَنُهُ: لَا، وَلَا أُزَكِّي بَعْدَكَ أَحَدًا» (ال

<sup>(</sup>٢) علقه البخاري: كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن أن يحبط عمله وهو لا يشعر، قبل حديث رقم (٤٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البزار في مسنده، رقم (٢٨٨٥)، من حديث حذيفة ﷺ تنفى بنحوه. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ٤٢): رواه البزار ورجاله ثقات.

## وَفِي الحَدِيثِ<sup>[۱]</sup>: «أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ<sup>[۲]</sup> ....

= أرادَ عُمَرُ بذلِكَ زِيادَةَ الطُّمَأْنِينَةِ، وإلَّا فَقَدْ شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ عِنْ الجُّنَّةِ.

وَلَا يُقالُ: إِنَّا عُمَرَ رَسِحَلِيَلَةَعَنْهُ أَرادَ حَثَّ النَّاسِ عَلَى الحَّوْفِ مِنَ النَّفَاقِ وَلَمْ يَحَفْهُ عَلَى نَفْسِهِ؛ لأنَّ ذلِكَ خِلافُ ظاهِرِ اللَّفْظِ، والأصْلُ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى ظاهِرِهِ.

ومِثْلُ هَذَا القَوْلِ يَقُولُهُ بَعْضُ العُلَمَاءِ فِيهَا يُضِيفُهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى نَفْسِهِ فِي بَعْضِ الأَشْيَاءِ، يَقُولُونَ: هَذَا قُصِدَ بِهِ التَّعْلِيمُ، وقُصِدَ بِهِ أَنْ يُبَيِّنَ لَغَيْرِهِ، كَمَا قِيلَ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَقُل: ربَّ اغْفِر لِي. لأَنَّ لَهُ ذَنْبًا، ولكنْ لأَجْلِ أَنْ يُعَلِّمَ النَّاسَ الاَسْتِغْفَارَ، وهَذَا خِلافُ الأَصْلِ، وقَوْلِ بَعْضِهِمْ: إِنَّهُ جَهَرَ بالذِّكْرِ عَقِبَ الفَرِيضَةِ لَيُعَلِّمَ النَّاسَ الذِّكْرَ، لَا لأَنَّ الجَهْرَ بِذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ، وَنَحُودُ ذلكَ.

قَوْلُهُ: ﴿ أَن نَعَبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴾ (أَنْ) والفِعْلُ بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ، مَفْعُولٌ ثانٍ لقَوْلِهِ: اجْنَبْنِي.

والأصْنَامُ: جَمْعُ صَنَمٍ، وَهُوَ مَا جُعِلَ عَلَى صُورَةِ إِنْسَانٍ أَوْ غَيْرِهِ يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ. أمَّا الوَتَنُ: فَهُوَ مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللهِ عَلَى أَيِّ وجْهِ كَانَ، وفِي الحَدِيثِ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنَّا يُعْبَدُ»<sup>(۱)</sup> فالوَتَنُ أَعَمُّ مِنَ الصَّنَم.

ولا شَكَّ أنَّ إِبْرَاهِيمَ سَأَلَ ربَّهُ الشَّباتَ عَلَى التَّوْجِيدِ؛ لأَنَّهُ إِذَا جَنَّبُهُ عِبادَةَ الأصْنَامِ صَارَ باقيًا عَلَى التَّوْجِيدِ.

الشَّاهِدُ مِنْ هَذِهِ الآيَة: أنَّ إبْرَاهِيمَ خافَ الشَّرْكَ، وَهُوَ إمامُ الحُنَفاءِ، وَهُوَ سَيِّدُهُمْ مَا عدَا رَسُولَ اللهِ ﷺ.

[١] قَوْلُهُ: «وِفِي الحَدِيثِ» الحديثُ: مَا أُضِيفَ إِلَى الرَّسُولِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ إِفْرَارٍ أَوْ وَصْفٍ. والحَبَرُ: مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ وإِلَى غَيْرِهِ. والأَثَرُ: مَا أُضِيفَ إِلَى غَيْرِ الرَّسُولِ ﷺ أَيْ: إِلَى الصَّحابِيِّ فَمَنْ بَعْدُهُ، إِلَّا إِذَا قُبِّدَ فَقِيلَ: وفِي الأَثْرِ عَنْ رَسُولِ اللهِﷺ. فَيَكُونُ عَلَى مَا قَبْدَ بهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ» الخِطابُ لِلمُسلِمِينَ؛ إذِ الْمُسْلِمُ هُوَ الَّذِي يُخافُ عَلَيْهِ الشَّرْكَ الأصْغَرَ، ولَيْسَ لجَمِيع النَّاسِ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ١٧٢)، وعبد الرزاق، رقم (١٥٨٧)، والحميدي، رقم (١٠٥٥)، ووصله أحمد (٢٤٦/٢)، والبزار، رقم (٩٠٨٦)، وأبو يعلى، رقم (٦٦٨١)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٨٧، ٧/ ٣١٧) عن أبي هريرة رَحَمَّلِيَّكَنَدُ. وأخرجه ابن أبي شبية (٧/ ٣٧٢ رقم ١٩٤١) عن زيد بن أسلم مرسلا. وابن سعد في الطبقات (٢/ ٢٤٠) عن عطاء ابن يسار مرسلا.

## الشِّرْكُ الأصْغَرُ»، فَسُئِلَ عَنْهُ؟ فَقَالَ: «الرِّيَاءُ $^{[1]}_{s}$ ).

[1] فَوْلُهُ: «الرِّيَاءُ» مُشْتَقٌ مِنَ الرُّوْيَةِ، مَصْدَرُ رَاءَى يُرائِي، والمَصْدَرُ رِياءٌ، كقَاتَلَ يُعاتِلُ قِتَالًا.

والرَّياءُ: أَنْ يَعْبُدَ اللهَ لَبَرَاهُ النَّاسُ فَيَمْدَحُوهُ عَلَى كَوْنِهِ عابدًا، ولَيْسَ يُرِيدُ أَنْ تَكُونَ العِبَادَةُ للنَّاسِ؛ لأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ ذلكَ لَكانَ شِرْكَا أَكْبَرَ، والظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ، وإلَّا فَقَدْ يَكُونُ رِياءً، وقَدْ يَكُونُ سَهَاعًا، أَيْ: يَقْصِدُ بعِبادَتِهِ أَنْ يَسْمَعَهُ النَّاسُ فَيُثْنُوا عليْهِ، فهَذَا داخِلٌ فِي الرَّيَاءِ، فالتَّغْبِرُ بالرِّيَاءِ مِنْ بَابِ التَّغْبِرِ بالأغْلَبِ.

أمًّا إِنْ أَرَادَ بِعِبادَتِهِ أَنْ يَقْتَلِيَ النَّاسُ بِهِ فِيهَا فَلَيْسَ هَذَا رِياءً، بَلْ هَذَا مِنَ الدَّعْوَةِ إِلَى اللهِ عَنَّقِجَلَ، والرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «فَعَلْتُ هَذَا لِتَأْتُوْا بِي وَتَعَلَّمُوا صَلاتِي»(٢).

والرِّيَاءُ يَنْقَسِمُ باعْتِبَارِ إِبْطالِهِ للعِبادَةِ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ فِي أَصْلِ العِبَادَةِ، أَيْ مَا قامَ يَتَعَبَّدُ إِلَّا للرِّيَاءِ، فَهَذَا عَمَلُهُ باطِلٌ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي (الصَّحِيحِ) مَرْفُوعًا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشَّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ مَعِى فِيهِ غَيْرِي تَرَكَّتُهُ وَشِرْكَهُ" .

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الرِّياءُ طارِقًا عَلَى العِبَادَةِ، أَيْ: أَنَّ أَصْلَ العِبَادَةِ للهِ، لكنْ طَرَأَ عَلَيْهَا الرِّيَاءُ، فَهَذَا يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنْ يُدافِعَهُ، فَهَذَا لَا يَضُرُّهُ.

مِثْالُهُ: رَجُلٌ صَلَّى رَكْعَةً، ثُمَّ جَاءَ أُناسٌ فِي الرَّكْعَةِ الثانِيَةِ، فَحَصَلَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ بأنْ أطَالَ الرُّكُوعَ أوِ الشَّجُودِ أوْ تَبَاكَى، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فإنْ دَافَعَهُ فإنَّهُ لَا يَضُرُّهُ؛ لآنَهُ قامَ بالجِهادِ.

القِسْمُ النَّانِي: أَنْ يَسْتَرْسِلَ معهُ، فكُلُّ عَمَلِ يَنْشَأُ عَنِ الرِّيَاءِ فَهُوَ باطِلٌ، كَمَا لَوْ أطالَ القِيامَ، أوِ الرُّكُوعَ، أوِ السُّجُودَ، أوْ تَبَاكَى، فهَذَا كُلُّ عَمَلِهِ حابِطٌ.

<sup>(</sup>١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤٢٨/٥)، من حديث محمود بن لبيد رَخِيَلِشَكَفَهُ. قال ابن حجر في بلوغ المرام (ص.٩٠٣): أخرجه أحمد بإسناد حسن، وقال المنذري في الترغيب (١/ ٦٩): إسناده جيد، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٢/١): رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الخطبة على المنبر، رقم (٩١٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب جواز الخطوة والخطوتين
 في الصلاة، رقم (٥٤٤)، من حديث سهل بن سعد الساعدي وَهَؤَلَفَهَاءَهُ.

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله، رقم (٢٩٨٥)، من حديث أبي هريرة رَضَالِيَهُ عَنْهُ.

ولكنْ هَلْ هَذَا البُطْلانُ يَمْنَدُّ إِلَى جَمِيعِ العِبَادَةِ أَمْ لا؟ نَقُولُ: لَا يَخْلُو هَذَا مِنْ حَالَيْن:

الحالُ الأُولَى: أَنْ يَكُونَ آخِرُ العِبَادَةِ مَبْنِيًّا عَلَى أَوَّلِهَا، بحيثُ لَا يَصِتُّ أَوَّلُهَا مَعَ فَسادِ آخِرِهَا، فهَذِهِ كُلُّهَا فاسِدَةٌ، وذَلِكَ مِثْلُ الصَّلاةِ، فالصَّلاةُ مَثْلًا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَفْسُدَ آخِرُهَا ولَا يَفْسُدَ أَوَّلُهَا، وحينئذِ تَبْطُلُ الصَّلاةُ كُلُّهَا إِذَا طَرَأَ الرِّيَاءُ فِي أَثْنَائِهَا ولَمْ يُدافِعْهُ.

الحمالُ الثانِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ العِبَادَةِ مُنْفَصِلًا عَنْ آخِرِهَا، بحيثُ يَصِحُّ أَوَّلُهَا دُونَ آخِرِهَا، فَمَا سَبَقَ الرِّيَاءَ فَهُوَ صَحِيحٌ، ومَا كَانَ بَعْدَهُ فَهُوَ باطِلٌ.

مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ عَنْدَهُ مِئَةُ رِيالٍ، فتَصَدَّقَ بِخَمْسِينَ بِنِيَّةٍ خالِصَةٍ، ثُمَّ تَصَدَّقَ بِخَمْسِينَ بِقَصْدِ الرِّيَاءِ، فالأُولَى مَقْبُولَةٌ والثانِيَّةُ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ؛ لأنَّ آخِرَهَا مُنْفُكٌ عَنْ أوَّلِهَا.

فإنْ قِيلَ: لَوْ حَدَثَ الرِّيَاءُ فِي أثْناءِ الوُضُوءِ، هَلْ يَلْحَقُ بالصَّلاةِ فَيَبْطُلُ كُلُّهُ، أَوْ بالصَّدَقَةِ فَيَبْطُلُ مَا حَصَلَ فِيهِ الرِّيَاءُ فَقَطْ.

فالجَوَابُ: يُخْتَمَلُ هَذَا وهذَا، فَيَلْحَقُ بِالصَّلاةِ؛ لأنَّ الوُضُوءَ عِبادَةٌ واحِدَةٌ، يَنْبَنِي بغضُهَا عَلَى بَعْضُهَا عَلَى بَعْضِ، لَيْسَ تَطْهِيرُ كُلِّ عُضْوٍ عِبادَةً مُسْتَقِلَةً، ويَلْحَقُ بِالصَّدَقَةِ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ كالصَّلاةِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ وَلَا الصَّدَقَةِ مِنْ كُلُّ وَجْهٍ؛ لأَنْنَا إِذَا قُلْنَا بِبُطْلانِ مَا حَصَلَ فِيهِ الرِّيَاءُ، فأعادَ تَطْهِيرَهُ وحْدَهُ لَمْ يَضُرَّ؛ لأَنَّ تَكُرازَ غَسْلِ العُضْوِ لَا يُبْطِلُ الوُضُوءَ ولَوْ كَانَ عَمْدًا، بِخِلافِ الصَّلاةِ؛ فإنَّهُ إِذَا كَرَّرَ بَخْدًا مِنْهَا كُرُكُوعَ أَوْ شُجُودٍ لغَيْرِ سَبَبِ شَرْعِيٍّ بَطَلَتْ صَلاتُهُ.

فلَوْ أَنَّهُ بَغْدَ أَنْ غَسَلَ يَدَيْهِ رَجَعَ وغَسَلَ وجْهَهُ لَمْ يَبْطُلْ وُضُوؤُهُ، ولَوْ أَنَّهُ بَغْدَ أَنْ سَجَدَ رَجَعَ ورَكَعَ لَبَطَلُهُ السَّلاةِ تُبْطِلُهَا وَالنَّيادَةُ فِي الصَّلاةِ تُبْطِلُهَا وَالنَّيادَةُ فِي الصَّلاةِ تُبْطِلُهَا وَالنَّيادَةُ فِي الصَّلاةِ تُبْطِلُهَا وَالنَّيادَةُ فِي الوَصْوَءِ لاَ يُبْطِلُهُ وَالرُّجُوعُ مَثَلًا إِلَى الأغضاءِ الأُولَى لاَ يُبْطِلُهُ أَيضًا، وإنْ كَانَ الرُّجُوعُ وَالزَّيادَةُ فِي الوَصْوَءِ لاَ يُبْطِلُهُ عَيْنَ الرَّجُوعُ مَثَلًا إِلَى الأَعْضَاءِ الأُولَى لاَ يُبْطِلُهُ أَيضًا، وإنْ كَانَ الرُّجُوعُ وَلَى المَعْضَاءِ الأُولَى عَسَلَ وجْهَهُ عَلَى أَنَّهُ واحِدَةً، فَي المَعْضَاءِ النَّالاتَ فِي الوَجْهِ أَفْضَلُ. فَغَسَلَ وجْهَهُ مَرَّتَيْنِ، وَهُو سَجِيحٌ . سَبُرَتِّبُ، أَيْ: الأَحْمِلُ الثَّلاثَ فِي الوَجْهِ أَفْضَلُ. فَغَسَلَ وجْهَهُ مَرَّتَيْنِ، وَهُو سَجِيحٌ .

ولَوْ تَرَكَ التَّسْبِيحَ ثَلاثَ مَرَّاتٍ فِي الرُّكُوعِ، وبَعْدَمَا سَجَدَ، قَالَ: فَوَّتُ عَلَى نَفْسِي فَضِيلةً، سَأَرْجِمُ لأَجْل أنْ أُسَبِّحَ ثَلاثَ مَرَّاتٍ. فَتَبْطُلُ صَلاَتُهُ. وَعَنِ ابنِ مَسْعُودِ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اللهِ عَلَيْهُ وَلِي اللهِ عَلَيْهُ قَالَ: «مَنْ اللهِ عَلَيْهُ وَلِي اللهِ عَلَيْهُ قَالَ: «مَنْ اللهِ عَلَيْهُ وَلِي اللهِ عَلَيْهُ وَلِي اللهِ عَلَيْهُ وَلِي اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ إِلَّا اللهِ عَلَيْهُ وَلِي اللهِ عَلَيْهُ وَلَوْ اللهِ عَلَيْهُ وَلَا اللهِ عَلَيْهُ وَلِي اللهِ عَلَيْهُ وَلِي اللهِ عَلَيْهُ وَلَا اللهِ عَلَيْهُ وَلِي اللهِ عَلَيْهُ وَلِي اللهِ عَلَيْهُ وَلَا اللهِ عَلَيْهُ وَلِي اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ وَلِي اللهِ عَلَيْهُ وَلِي اللهِ عَلَيْهُ وَلِي اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ وَلِي اللهِ عَلَيْهِ وَلِي اللهِ عَلَيْهُ وَلِي الللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ وَلِي اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَاللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَاللّهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَل

فالمُهمُّ أنَّ هُناكَ فَرْقًا بَيْنَ الوُضُوءِ والصَّلاةِ، ومِنْ أَجْلِ هَذَا الفَرْقِ لَا أَبَتُّ فِيهَا الآنَ حتَّى أُراجِعَ وأتَأَمَّلَ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

[١] قَوْلُهُ: «مَنْ» هَذِهِ شَرْطِيَّةٌ تُفِيدُ العُمُومَ للذَّكَرِ والأُنثَى.

[٧] قَوْلُهُ: «يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ نِدًّا» أَيْ: يَتَّخِذُ للهِ نِدًّا، سَوَاءٌ دَعاهُ دُعاءَ عِبادَةٍ أَمْ دُعاءَ مَسْأَلَةٍ؛ لأنَّ الدُّعَاءَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الأوَّلُ: دُعاءُ عِبادَةٍ، مِثالُهُ: الصَّوْمُ، والصَّلاةُ، وغَيْرُ ذلِكَ مِنَ العِبَادَاتِ، فإذَا صَلَّى الإِنْسَانُ أَوْ صامَ، فَقَدْ دَعَا رَبَّهُ بِلِسَانِ الحالِ أَنْ يَغْفِرَ لهُ، وأَنْ يُجِيرَهُ مِنْ عَذابِهِ، وأَنْ يُعْطِيَهُ مِنْ نَوَالِهِ، وهَذَا فِي أَصْلِ الصَّلاةِ، كَمَا أَمَّا تَنَضَمَّنُ الدُّعاءَ بلِسَانِ المَقالِ.

ويَدُلُّ لهَذَا القِسْمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِ آسَتَجِبْ لَكُوْإِنَّ اَلَّذِينَ يَسْتَكَمِّرُونَ عَنْ عِبَادَقِ ﴾ [غافر: ٢٠]، فجَعَلَ الدُّعَاءَ عِبادَةً، وهَذَا القِسْمُ كُلُّهُ شِرْكٌ، فمَنْ صَرَفَ شَيْئًا مِنْ أَنُواعِ العِبَادَةِ لغَيْرِ اللهِ فَقَدْ كَفَرَ كُفُرًا مُخْرِجًا لَهُ عَنِ اللَّهِ، فَلَوْ رَكَعَ لإِنْسانٍ أَوْ سَجَدَ لشَيْءٍ، يُعَظِّمُهُ كَتَعْظِيمِ الله فِي هَذَا الوَّسُمُ كُلُّهُ مِنْ اللهُ عَنِ اللَّهُ فِي هَذَا الرَّوْقَ اللهُ اللهِ اللهُ عَنِ اللَّهُ عَلَى اللهُ عَنِ الرَّجُلِ اللهُ اللهُولِ اللهُ ا

الثَّانِي: دُعاءُ المَّسْأَلَةِ، فهَذَا لَيْسَ كُلُّهُ شِرْكًا، بَلْ فِيهِ تَفْصِيلٌ، فإنْ كَانَ المَخْلُوقُ قادِرًا عَلَى ذَلِكَ فَلَيْسَ بِشِرْكِ، كَقَوْلِكَ: اسْقِنِي ماءً. لَيْنْ يَسْتَطِيعُ ذلكَ، قَالَ ﷺ: «مَنْ دَعاكُمْ فَأَجِيبُوهُ» (١)، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أَوْلُوا ٱلْفُرْقِ وَالْمَنْكَى وَٱلْمَسَكِينُ فَٱرْفُوهُم مِنْهُ ﴾ [الساء: ١٨].

فإذا مَدَّ الفَقِيرُ يَدَهُ، وقَالَ: ارْزُقْنِي، أَيْ: أَعْطِنِي، فَلَيْسَ بِشِرْكٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَ: ﴿فَأَرْدُقُوهُم مِنْهُ ﴾،

 <sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: كتاب الاستئذان، باب ما جاء في المصافحة، رقم (٢٧٢٨) وقال: حديث حسن، وابن ماجه: كتاب
الأفب، باب في المصافحة، رقم (٣٠٧٣)، وأحمد في المسند (٩/ ١٩٨)، من حديث أنس رَجَّيَلَقَيْمَنْـ.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب عطية من سأل بالله، رقم (١٦٧٧)، والنسائي: كتاب الزكاة، باب من سأل بالله،
 رقم (٢٥٦٧)، وأحمد (٢/ ٦٨)، والحاكم (٢/ ٤١٢)، والبيهقي (٤/ ٩٩). وصححه الحاكم والحافظ في تخريج الأذكار؛ كيا في الفتوحات (٥٠ / ٢٥).

## دَخَلَ النَّارَ»[1] رَوَاهُ البُخَارِيُّ (١).

وأمَّا إنْ دَعَا المَخْلُوقَ بِيَا لَا يَفْدِرُ عَلَيْهِ إلَّا اللهُ فإنَّ دَعْوَتَهُ شِرْكٌ مُحْرِجٌ عَنِ الملَّةِ. مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ تَدْعُوَ إِنْسَانًا أَنْ يُنَرِّلَ الغَيْفَ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ قادِرٌ عَلَى ذلكَ.

والمُرادُ بقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو للهِ نِدًّا» المُرَادُ النَّدُّ فِي العِبَادَةِ، أمَّا النَّدُّ فِي المَسْأَلَةِ فِفِيهِ التَّفْصِيلُ السَّابِقُ.

ومَعَ الأَسَفِ: فَفِي بَعْضِ البلادِ الإِسْلامِيَّةِ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ فُلانَا الْمَقْبُورَ الَّذِي يَقِيَ جُثَّةَ أَوْ أَكَلَتُهُ الأَرْضُ يَنْفَعُ أَوْ يَضُرُّ، أَوْ يَأْتِي بالنَّسْلِ لِمَنْ لَا يُولُدَ لَهَا، وهَذَا -والعياذُ باللهِ- شِرْكٌ أَكْبَرُ مُحْرِجٌ مِنَ اللِّهَ، وإقْرَارُ هَذَا أَشَدُّ مِنْ إِقْرَارِ شُرْبِ الحَمْرِ والزِّنَا واللَّوَاطِ؛ لأَنَّهُ إِفْرازٌ عَلَى كُفْرٍ، ولَيْسَ إِفْرَارًا عَلَى فُسُوقٍ فَقَطْ.

[١] قَوْلُهُ: «دَخَلَ النَّارَ» أيْ: خالِدًا، مَعَ أنَّ اللَّفْظَ لَا يَدُلُّ عليْهِ؛ لأنَّ دَخَلَ فِعْلٌ، والفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى الإِطْلاقِ.

وأيضًا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكَ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَنَهُ النَّـارُّ وَمَا لِلظَّلِيمِينَ مِنْ أَنصَـــَــارِ ﴾ [المائدة:٧٧]، وإذَا حُرِّمَتِ الجِئَّةُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ خالِدًا فِي النَّارِ أَبدًا، فيَجِبُ أَنْ نَخَافَ مِنَ الشَّرْكِ مَا دَامَتْ هَذِهِ مُقُوبَتُهُ.

فالمُشْرِكُ خَسِرَ الآخِرَة؛ لأنَّهُ فِي النَّارِ خالِدٌ، وخَسِرَ الدُّنْيَا أَيضًا؛ لأنَّهُ لَمْ يَسْتَفِدْ مِنْهَا شَيْئًا، وقامَتِ عَلَيْهِ الحَجَّةُ، وجَاءَهُ النَّذِيرُ، ولكنَّهُ خَسِرَ –والعبادُ باللهِ – مَا اسْتَفَادَ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمِنَ النَّيْهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمِنَ النَّيْ مَنَ وَلَكَنَّ مُحَاءَكُمُ النَّذِيرُ ﴾ [فاطر: ٣٧]، وقالَ اللهُ عَنَيْجَلَّ: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَمْدُلُ اللهِ عَلَى مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ اللهُ عَنْ مَنْهُ أَلْفَ عَلَى مَنْهِ وَمِنَ اللهُ عَنْ مَنْهُ وَمَنْ اللهُ عَلَى مَنْ وَهِنَ النَّاسِ مَن يَمْدُلُ اللهُ عَلَى مَنْ وَهُو اللهَ اللهُ عَلَى مَنْ وَهُو اللهِ اللهِ عَلَى مَنْهُ وَمَا لاَ يَفْعُدُهُ وَلَا عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُلِلْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُو

وقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَ إِنَّ لَلْنَبِينَ الَّذِينَ خَيِرُوٓا أَنْفُسُهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوۡمَ الْفِنَدَةِ ﴾ [الزمر:١٥] فخيرَ نَفْسَهُ؛ لأنَّهُ لَمْ يَسْتَهِدْ مِنْهَا شَيْتًا، وخَسِرَ أَهْلَهُ؛ لأنَّهُمْ إِنْ كَانُـوا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَهُمْ فِي الجَنَّةِ، فَلَا يَتَمَتَّعُ بِهِمْ فِي

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿ وَمِرَ النَّاسِ مَن يَكَفِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا ﴾، رقم (٤٤٩٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، ومن مات مشركا دخل النار، رقم (٩٢)، من حديث ابن مسعود رَحَيَاللَّهُ عَنْدُ

وَلِمُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اللهِ اللهِ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا اللهِ عَلَى وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»<sup>(۱)</sup>.

= الآخِرَةِ، وإنْ كَانُوا فِي النَّارِ فَكَذَٰلِكَ؛ لأنَّهُ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا.

والشَّرْكُ خَفِيٌّ جِدًّا؛ فَقَدْ يَكُونُ فِي الإِنْسَانِ وَهُوَ لَا يَشْعُوُ إِلَّا بَعْدَ المُحاسَبَةِ الدَّقِيقَةِ؛ ولهَذَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ''': «مَا جَاهَدْتُ نَفْسِي عَلَى شَيْءٍ مَا جَاهَدْتُهَا عَلَى الإِخْلاص».

فالشَّرْكُ أَمْرُهُ صَعْبٌ جِدًّا لَيْسَ بالهَمِّنِ، ولكنْ يُسَمِّرُ اللهُ الإِخْلاصَ عَلَى العَبْدِ، وذَلِكَ بأنْ يَجْعَلَهُ اللهُ نُصْبَ عَيْنَيْهِ، فيقْصِدُ بعَمَلِهِ وَجْهَ اللهِ لَا يَقْصِدُ مَدْحَ النَّاسِ أَوْ ذَمَّهُمْ أَوْ ثَناءَهُمْ عليْهِ، فالنَّاسُ لَا يَنْفَعُونَهُ أَبدًا، حتَّى لَوْ خَرَجُوا مَعَهُ لَتَشْهِيعِ جِنازَتِهِ لَمْ يَنْفَعُهُ إِلَّا عَمَلُهُ، قالَ ﷺ: «. يَتُبَعُهُ المُثَّتَ ثَلاثَةٌ: فَبَرْجِعُ اثْنَانِ وَيَنْقَى واحِدٌ، يَتَبَعُهُ أَهْلُهُ وَمَالُهُ وَعَمَلُهُ، فَيَرْجِعُ أَهْلُهُ ومالُهُ، ويَنْقَى عَمَلُهُ»[۲].

وكذلِكَ أيضًا مِنَ المُهِمَّ أنَّ الإِنسَانَ لَا يُفْرِحُهُ أَنْ يَقْبَلَ النَّاسُ قَوْلَهُ؛ لاَنَّهُ قَوْلُهُ، لكنْ يُفْرِحُهُ أَنْ يَقْبَلَ النَّاسُ قَوْلُهُ إِذَا رَأَى أَنَّهُ الحَقُّ؛ لاَنَّهُ الحَقُّ، لاَ أَنَّهُ قَوْلُهُ، وكَذَا لا يُحْزِنُهُ أَنْ يَرْفُضُوهُ؛ لاَنَّهُ الحَقُّ، وبهَذَا يَتَحَقَّقُ قَوْلَهُ؛ لاَنَّهُ قَوْلُهُ؛ لاَنَّهُ حينئذِ يَكُونُ قَدْ دَعَا لتَفْسِهِ، لكنْ يُحْزِنُهُ أَنْ يَرْفُضُوهُ؛ لاَنَّهُ الحَقُّ، وبهَذَا يَتَحَقَّقُ الإخلاصُ.

فالإِخْلاصُ صَعْبٌ جِدًّا، إلَّا أنَّ الإِنْسَانَ إِذَا كَانَ مُتَّجِهًا إِلَى اللهِ اتِّجَاهًا صادِقًا سَلِيهًا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيم فإنَّ اللهُ يُعِينُهُ عليْهِ، ويُسِّتُرُهُ لهُ.

َ[١] قَوْلُهُ: «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ تُفِيدُ العُمُومَ، وفِعْلُ الشَّرْطِ: «لَقِيَ» وجَوابُهُ قَوْلُهُ: «دَخَلَ الجَنَّة» وهَذَا الدُّخُولُ لَا يُنافِي أَنْ يُعَذَّبَ بِقَدْرِ ذُنُوبِهِ إِنْ كانَتْ عَلَيْهِ ذُنُوبٌ؛ لدَلاَلَةِ نُصوصِ الوَعِيدِ عَلَى ذلكَ، وهَذَا إِذَا لَمْ يَغْفِر اللهُ لَهُ؛ لاَنَّهُ داخِلٌ تَحْتَ المَشِيئَةِ.

[٢] قَوْلُهُ: «لَا يُشْرِكُ» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الحالِ مِنْ فاعِلِ «لَقِيّ».

قَوْلُهُ: «شَيْئًا» نَكِرَةٌ فِي سِياقِ الشَّرْطِ، فَيَعُمُّ أيَّ شِرْكٍ حتَّى ولَوْ أَشْرَكَ مَعَ اللهِ أَشْرَفَ الحَّلْقِ وَهُـوَ الرَّسُولُ ﷺ دَخَلَ النَّارَ، فَكَيْفَ بَمَنْ يَجْعَلُ الرَّسُولَ ﷺ أَعْظُمَ مِنَ اللهِ، فَيَلْجَأُ إلَيْهِ عِنْدَ الشَّدائِدِ،

<sup>(</sup>١)كتاب الإيهان، باب من مات وهو لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، رقم (٩٣)، من حديث جابر رَضَاَلِلَهُعَنهُ.

<sup>(</sup>٢) القائل هو سفيان الثوري رَحِمَهُٱللَّهُ انظر: جامع العلوم لابن رجب (ص:٧٠).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب سكرات الموت، رقم (٦٥١٤)، ومسلم: كتاب الزهد والرقائق، رقم (٢٩٦٠)،
 من حديث أنس رَهِوَاللَّهُ عَنْد.

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: الخَوْفُ مِنَ الشِّرْكِ<sup>[١]</sup>.

الثانِيَة: أَنَّ الرِّيَاءَ مِنَ الشِّرُ كِ [1].

## = وَلَا يَلْجَأُ إِلَى اللهِ، بَلْ رُبِّهَا يَلْجَأُ إِلَى مَا دُونَ الرَّسُولِ ﷺ؟!

وهُناكَ مَنْ لَا يُبالِي بالحَلِفِ باللهِ صادِقًا أَمْ كاذِبًا، ولكنْ لَا يَخْلِفُ بَقَوْمِيَّتِهِ إِلَّا صادِقًا؛ ولهَذَا اختُلِفَ فِيمَنْ لَا يُبالِي بالحَلِفِ باللهِ، ولكنَّهُ لَا يَخْلِفُ بِمِلَّتِهِ أَوْ بِهَا يُعَظِّمُهُ إِلَّا صادِقًا، فلَزِمَتْهُ يَمِينٌ هَلْ يُحَلِّفُ باللهِ أَوْ يُحَلِّفُ مهذَا؟

فَقِيلَ: يُحَلَّفُ باللهِ ولَوْ كَذَبَ، ولَا يُعانُ عَلَى الشِّرْكِ. وَهُوَ الصَّحِيحُ.

وقِيلَ: يُحَلَّفُ بِغَيْرِ اللهِ؛ لأنَّ المَقْصُودَ الوُصُولُ إِلَى بَيانِ الحَقِيقَةِ، وَهُوَ إِذَا كَانَ كاذِبًا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَخْلِفَ، لكنْ نَقُولُ: إِنْ كَانَ صادِقًا حَلَفَ ووَقَعَ فِي الشَّرْكِ.

مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَلْزَمُ مِنْ دُخُولِ النَّارِ الْخُلُودُ لِمَنْ أَشْرَكَ؟

هَذَا بِحَسَبِ الشَّرْكِ، إِنْ كَانَ الشَّرْكُ أَصْغَرَ فإنَّهُ لَا يَلْزُمُ مِنْ ذلِكَ الخُلُودُ فِي النَّار، وإِنْ كَانَ أَكْبَرَ فإنَّهُ يَلْزُمُ مِنْهُ الحُّلُودُ فِي النَّارِ. كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذلِكَ النَّصُوصُ.

لكنْ لَوْ حَمْلُنَا الحَدِيثَ عَلَى الشَّرْكِ الاُكْتِرِ فِي المَوْضِعَيْنِ فِي قَوْلِهِ: «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ باللهِ شَيْئًا دَحَلَ الجَنَّةَ» وفِي قَوْلِهِ: «ومَنْ لَقِيَ اللهَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَحَلَ النَّارِ» وقُلْنَا: مَنْ لَقِيَ اللهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شِرْكًا أَكْبَرَ دَخَلَ الجَنَّةَ، وإنْ عُذَّبَ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي النَّارِ بِهَا يَسْتَحِقُّ، فَيَكُونُ مَالَّهُ إِلَى الجَنَّةِ، ومَنْ لَقِيهُ يُشْرِكُ بِهِ شِرْكًا أَكْبَرَ دَخَلَ النَّارَ ثَحْلًا افِيهَا، ولَمْ نَحْتَخْ إِلَى هَذَا التَّفْصِيلِ.

#### فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: الحَوْفُ مِنَ الشَّرْكِ؛ لقَوْلِهِ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُثْرَكَ بِهِـ.﴾، ولقَوْلِهِ: ﴿وَاَجْنُبْنِي وَبَنِيَ أَن نَعْبُدُ ٱلْأَصْنَامَ ﴾.

[٧] الثانِيَةُ: أَنَّ الرِّيَّاءَ مِنَ الشِّرْكِ؛ لحَدِيثِ: «أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الأَصْغَرُ»(١)،

<sup>(</sup>١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤٢٨/٥)، من حديث محمود بن لبيد رَهَوَيَلَقَهُمُهُ. قال ابن حجر في بلوغ المرام (ص:٣٠٣): أخرجه أحمد بإسناد حسن، وقال المنذري في الترغيب (١/ ٦٩): إسناده جيد، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٢/١): رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

الثالِثَة: أَنَّهُ مِنَ الشِّرْكِ الأَصْغَرِ [١].

الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ أَخْوَفُ مَا يُخَافُ مِنْهُ عَلَى الصَّالِينَ [7].

الخَامِسَةُ: قُرْبُ الجَنَّةِ وَالنَّارِ [٢].

السَّادِسَةُ: الجَمْعُ بَيْنَ قُرْبِهَا فِي حَدِيثٍ وَاحدٍ [1].

السَّابِعَةُ: أَنَّهُ مَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ، وَلَوْ كَانَ مَنْ أَعْبَدِ النَّاسِ[0].

= فَسُئِلَ عَنْهُ فَقَالَ: «الرِّيَاءُ»، وقَدْ سَبَقَ بَيانُ أَحْكَامِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى إَبْطالِ العِبَادَةِ.

[١] الثالِثَةُ: أَنَّهُ مِنَ الشَّرْكِ الأَصْغَرِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لِمَّا سُثِلَ عَنْهُ قَالَ: «الرِّيَاءُ» فسَمَّاهُ شِرْكًا أَصْغَرَ، وهلْ يُمْكِنُ أَنْ يَصِلَ إِلَى الأُكْبَرِ؟ ظاهِرُ الحَدِيثِ لَا يُمْكِنُ؛ لآنَّهُ قَالَ: «الشَّرْكُ الأَصْغَرُ» فسُئِلَ عنْهُ فقالَ: «الرِّيَاءُ».

لكنْ فِي عِبارَاتِ ابْنِ القَيِّمِ رَحَمُاللَّهُ أَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ الشَّرْكَ الأَصْغَرَ قَالَ: كَيَسِيرِ الرِّيَاءِ"، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنْ كَيْرَهُ لَيْسَ مِنَ الأَصْغَرِ، لكنْ إِنْ أَرَادَ بالكَمَّيَّةِ، فنَعَمْ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ يُرائِي فِي كُلِّ عَمَلٍ يَدْمَلُهُ. أَمَّا إِذَا أَرَادَ الكَيْفِيَّةَ فظاهِرُ لَكَانَ مُشْرِكًا شِرْكًا أَكْرَ؛ لعَدَمٍ وُجُودِ الإِخْلاصِ فِي عَمَلٍ يَعْمَلُهُ. أَمَّا إِذَا أَرَادَ الكَيْفِيَّةَ فظاهِرُ الحَديثِ أَنَّهُ أَصْغَرُ مُطْلَقًا.

[٢] الرَّالِبِعَةُ: انَّهُ أَخْوَفُ مَا يُحَافُ مِنْهُ عَلَى الصَّالِحِينَ: وتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الأَصْغَرُ»؛ ولأنَّهُ قَدْ يَدْخُلُ فِي قَلْبِ الإِنْسَانِ مِنْ غَيْرِ شُعورٍ لِحَقَائِهِ، وتَطَلَّعِ النَّفْسِ إلىْهِ، فإنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّفُوس ثُحِبُّ أَنْ تُمُدَحَ بالتَّعَبُّدِ للهِ.

[٣] الحَامِسَةُ: قُرْبُ الجَنَّةِ والنَّارِ؛ لقَوْلِهِ: «مَنْ لَقِيَ اللهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّة، ومَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ».

[٤] السَّادِسَةُ: الجَمْعُ بَيْنَ قُرْبِهَمَ فِي حَدِيثٍ واحِدٍ «مَنْ لَقِيَ اللهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا...» الحديث.

[٥] السَّابِعَةُ: أنَّ مَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ، ولَوْ كَانَ مِنْ أَعْبَدِ النَّاس.

ثُوْخَذُ مِنَ العُمُومِ فِي قَوْلِهِ: «مَنْ لَقِيَ اللهَ»؛ لأنَّ «مَنْ» للعُمُومِ، لكنْ إنْ كَانَّ شِرْكُهُ أكْبَرَ لَمْ يَدْخُلِ الجَنَّةَ وإنْ كَانَ أَعْبَدَ النَّاسِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكَ بِاللّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللهُ عَلِيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَنَهُ ٱلنَّـارُ ﴾ [المائدة:٧٧]، وإنْ كَانَ أَصْغَرَ عُذَّبَ بقَدْرِ ذُنُوبِهِ، ثُمَّ دَخَلَ الجَنَّةَ.

<sup>(</sup>١) إغاثة اللهفان (١/ ٥٩)، مدارج السالكين (١/ ٣٥٢).

الثَّامِنَةُ: المَسْأَلَةُ العَظيمَةُ سُؤَالُ الحَليلِ لَهُ وَلِبَنِيهِ وِقَايَةَ عِبادَةِ الأَصْنَام ١١١.

التَّاسِعَةُ: اعْتِبَارُهُ بِحَالِ الأَكْثَرِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿ رَبِّ إِنَّهُنَّ آَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [إبراهبم:٣٦] ١/ العَاشِرَةُ: فِيهِ تَفْسِيرُ (لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ) كَمَا ذَكَرَهُ البُخَارِيُّ ١٦١].

الحادِيَةَ عَشْرَةَ: فَضِيلَةُ مَنْ سَلِمَ مِنَ الشِّرْكِ [1].

[١] النَّامِنَةُ: المَسْأَلَةُ العَظِيمَةُ سُؤَالُ الحَلِيلِ لَهُ ولِبَنِيهِ وِقَايَةَ عِبادَةِ الأَصْنَامِ: تُؤخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاَجِمْهُ مِنْ وَمِنَ أَن نَسْهُ ٱلْأَصْنَامَ ﴾.

[٢] التَّاسِعَةُ: اعْتِبَارُهُ بحالِ الأكْثَرِ؛ لقَوْلِهِ: ﴿ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا تِنَ ٱلنَّاسِ ﴾.

وفيه إشْكالٌ: إذِ الْمُؤَلِّفُ يَقُولُ: بحالِ الاُكْثَرِ، والآيَةُ: ﴿كَثِيرًا مِّنَ النَاسِ ﴾ وفَرُقٌ بَيْنَ كَثِيرٍ وأَكْثَرَ؛ ولهَذَا قَالَ تَعَالَى فِي بَنِي آدَمَ: ﴿وَفَضَّ لَنَهُمْ عَلَ كَثِيرٍ مِّتَنْ خَلَقَنَا تَفْضِيلًا ﴾ [الإسراء:٧٠] فلَمْ يَقُلْ: عَلَى أَكْثَرِ الحَلْقِ، ولَا عَلَى الحَلْقِ، فالآدَمِيُّونَ فُضَّلُوا عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقَ اللهُ، ولَيْسُوا أَكْرَمَ الحَلْقِ عَلَى اللهِ، ولكنَّهُ كَرَّمَهُمْ.

[٣] العَاشِرَةُ: فِيهِ تَفْسِيرِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) كَمَا ذَكَرَهُ البُخَارِيُّ: الظاهِرُ أَنَّهَا تُؤخَذُ مِنْ جَمِيعِ البابِ؛ لأَنَّ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) فِيهَا نَفْيٌ وإثباتٌ.

[٤] الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: فَضِيلَةُ مَنْ سَلِمَ مِنَ الشَّرْكِ؛ لقَوْلِهِ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ ﴾ وقَوْلِهِ: «مَنْ لَقِيَ اللهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ».

- 4 S/A



وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ قُلْ هَٰذِهِ ـ سَبِيلِي ٓ أَدَعُوٓ اللَّهُ ٱللَّهِ ۗ ٢ .........

[1] هذَا النَّرْتِيبُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ مِنْ أَحْسَنِ مَا يَكُونُ؛ لأَنَّهُ لَيَّا ذَكَرَ تَوْجِيدَ الإِنْسَانِ بَنَفْسِهِ ذَكَرَ دَعُوةَ غَيْرِهِ إِلَى ذلكَ؛ لأَنَّهُ لَا يَتِمُّ الإِيهانُ إِلَّا إِذَا دَعَا إِلَى التَّوْجِيدِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْمَصْرِ اللَّهُ لَا يَتِمُ الإِنْسَانِ اللَّهُ إِلَى التَّوْجِيدِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْصَوْا إِللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّالَاللَّا اللَّالَّةُ الللَّاللَّالَةُ اللّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ

فَلَا بُدَّ مَعَ التَّوْحِيدِ مِنَ الدَّعْوَةِ إليْهِ، وإلَّا كَانَ ناقِصًا، ولَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا الَّذِي سَلَكَ سَبِيلَ التَّوْحِيدِ لَمْ يَسْلُكُهُ إِلَّا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ أَفْصَلُ سَبِيلٍ، وإذَا كَانَ صادقًا فِي اعْتِقَادِهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ داعِيًّا إليْهِ، والدُّعَاءُ إِلَى شَهادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مِنْ ثَمَامِ التَّوْحِيدِ، ولَا يَتِمُّ التَّوْحِيدُ إِلَّا بهِ.

[٧] قَوْلُهُ: ﴿ قُلْ هَٰذِهِ ـ سَبِيلِيٓ ﴾ الْمُشارُ إلَيْهِ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الشَّرْعِ عِبادَةً ودَعُوةً إِلَى اللهِ. سَبيلي: طَريقِي.

قَوْلُهُ: ﴿أَدْعُواَ ﴾ حالٌ مِنَ الياءِ فِي قَوْلِهِ: ﴿سَبِيلِيٓ ﴾، ويُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ اسْتِثْنَافًا لبَيانِ تِلكَ السَّبِيلِ. وقَوْلُهُ: ﴿إِلَى اللّهِ﴾؛ لأنَّ الدُّعَاةَ إِلَى الله يَنْقَسِمُونَ إِلَى قِسْمَيْنِ:

١ - داعٍ إِلَى اللهِ. ٢ - داعٍ إِلَى غَيْرِهِ.

فالدَّاعِي إِلَى اللهِ تَعَالَى هُوَ المُخْلِصُ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يُوصِلَ النَّاسَ إِلَى اللهِ تَعَالَى. والدَّاعِي إِلَى غَيْرِه قَدْ يَكُونُ دَاعِيًّا إِلَى نَفْسِهِ، يَدْعُو إِلَى الحقِّ لأَجْلِ أَنْ يُعَظَّمَ بَيْنَ النَّاسِ وِيُمُثَّرَمَ؛ ولهَذَا تَجِدُهُ يَغْضَبُ إِذَا لَمْ يَفْعَلِ النَّاسُ مَا أَمَرَ هِهِ، وَلَا يَغْضَبُ إِذَا ارْتَكَبُوا بَهْيًا أَعْظَمَ مِنْهُ، لكنْ لَمْ يَدْعُ إِلَى تَرْكِهِ.

وقَدْ يَكُونُ دَاعِيًّا إِلَى رَبْيسِهِ كَمَا يُوجَدُ فِي كَثِيرِ مِنَ اللَّوَلِ مِنْ عُلماءِ الضَّلالِ مِنْ عُلماءِ الدُّوَلِ، لَا عُلماءِ اللِّللِ، يَدْعُونَ إِلَى رُؤَسائِهِمْ. مِنْ ذلِكَ لَيًّا ظَهَرَتِ الاشْتِرَاكِيَّةُ فِي البِلادِ المَرَبِيَّةِ قَامَ بَعْضُ عُلماءِ الضَّلالِ بالاسْتِدلَالِ عَلَيْهَا بآياتٍ وأحاديثَ بَعِيدَةِ الدَّلالَةِ، بَلْ لَيْسَ فِيهَا دلالةٌ، فهَؤُلاءِ دَعَوْا إِلَى غَيْرِ اللهِ.

#### عَلَىٰ بَصِيرَةٍ ﴾ الآية [الوسف:١٠٨].

ومَنْ دَعَا إِلَى اللهِ ثُمَّ رَأَى النَّاسَ فارِّينَ مَنْهُ فَلَا يَيْأَسْ، ويَثْرُكِ الدَّعْوَةَ؛ فإنَّ الرَّسُولَ ﷺ فَالَ لَعَيِّ : "أَنْفُذُ عَلَى رِسْلِكَ؛ فواللهِ لأَنْ يَهْدِي اللهِ بِكَ رَجُلَا واحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ مُحْرِ النَّعَمِ ""، يغني: أَنَّ الْمَتِدَاءَ رَجُلٍ واحِدِ مِنْ قَبائِلِ اليَهُودِ خَيْرٌ لَكَ مِنْ مُحْرِ النَّعَمِ، فإذَا دَعَا إِلَى اللهِ ولَمْ يُجَبُ فلْيَكُنْ أَنَّ الْمَتِدَاءَ رَجُلٍ واحِدِ مِنْ قَبائِلِ اليَهُودِ خَيْرٌ لَكَ مِنْ مُحْرِ النَّعَمِ، فإذَا دَعَا إِلَى اللهِ ولَمْ يُجَبُ فلْيَكُنْ غَضَبُهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الحَقَّ لَمْ يُتَبَعْ ، لَا لأَنَّهُ لَمْ يُجُبْ، فإذَا كَانَ يَغْضَبُ لهَذَا فَمَعْنَاهُ اللهُ يَدُعُو إِلَى اللهِ، فإذَا اللهِ عَلَى اللهِ، فإذَا اللهِ ولَنْ يَعْضَبُ لهذَا فَمَعْنَاهُ اللهِ عَلَى اللهِ، فإذَا اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْكُنُ اللهَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ الل

ثُمَّ إِنَّهُ يَكْفِي مِنَ الدَّعْوَةِ إِلَى الحقِّ والتَّحْذِيرِ مِنَ الباطِلِ أَنْ يَتَبَيَّنَ للنَّاسِ أَنَّ هَذَا حَقٌّ وهَذَا باطِلٌ؛ لأنَّ النَّاسَ إذَا سَكَتُوا عَنْ بيانِ الحقِّ، وأُقِرَّ الباطِلُ مَعَ طُولِ الزَّمَنِ - يَنْقَلِبُ الحقُّ باطِلًا، والباطِلُ حَقًّا.

[1] قَوْلُهُ: ﴿عَلَىٰ بَهِمِيرَةِ ﴾ أَيْ: عِلم، فَتَضَمَّنَتْ هَذِهِ الدَّعْوَةُ الإِخْلاصَ والعِلْمَ؛ لأنَّ أَكْثَرَ مَا يُفْسِدُ الدَّعْوَةَ عَدَمُ الإِخْلاصِ، أَوْ عَدَمُ العِلْمِ، ولَيْسَ المَقْصُودُ بالعِلْمِ فِي قَوْلِهِ: ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ ﴾ العِلْمَ بالشَّرْعِ فقطْ، بَلْ يَشْمَلُ: العِلْمَ بالشَّرْعِ، والعِلْمَ بحَالِ المَدْعُقِّ، والعِلْمَ بالسَّبِيلِ المُوصِلِ إِلَى المَقْصُودِ، وَهُوَ الحِكْمَةُ.

فيَكُونُ بَصِيرًا بحُكْمِ الشَّرْعِ، وبَصِيرًا بحَالِ المَدْعُوِّ، وبَصِيرًا بالطَّرِيقِ المُوصِلَةِ لتَحْقِيقِ الدَّعْوَةِ؛ ولهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لمُعاذٍ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ»(٢).

وهَذِهِ لَيْسَتْ كُلُّهَا مِنَ العِلْمِ بالحُّكُمِ الشَّرْعِيِّ؛ لأنَّ عِلْمِي أنَّ هَذَا الرَّجُلَ قابِلٌ للدَّعْوَةِ باللِّينِ، وهَذَا قابِلٌ للدَّعْوَةِ بالشِّدَّةِ، وهَذَا عَنْدَهُ عِلْمٌ يُمْكِنُ أنْ يُقابِلَنِي بالشُّبُهاتِ - أمْرٌ زائِدٌ عَلَى العِلْمِ بالحُّكُمِ

اخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، رقم (٤٢١٠)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة وَعَلَلْهَ عَنْهُ، باب
من فضائل علي بن أبي طالب وَعَلَلْهَ عَنْهُ، رقم (٢٤٠٦)، من حديث سهل بن سعد وَعَلَلْهَ عَنْهُ.

<sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتو، رقم (۵۷۰٥)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم (۲۲۰)، من حديث ابن عباس رَهُوَالْتُهُمَّامُةًا.

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن، رقم (٤٣٤٧)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب
 الدعاء إلى الشهادتين، رقم (١٩)، من حديث ابن عباس وَهَوْلَيْثَةَالَّى. ورواية: «فليوحدوا» أخرجها: البخاري كتاب
 التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته، رقم (٧٣٧٧).

## وعَنِ ابْنِ عَبَّاسِ رَهَلِيَّكَ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا ۖ إِلَى اليَمَنِ قَالَ له: .......

الشَّرْعِيِّ، وكذلِكَ العِلْمُ بالطُّرُقِ الَّتِي تَجْلِبُ المَدْعُوِّينَ كالتَّرْغِيبِ بكذَا والتَّشْجِيعِ، كَفَوْلِهِ ﷺ:
 «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلَبُهُ»(١)، أوْ بالتَّأْلِيفِ؛ فالنَّبِيُّ ﷺ أعْطَى الْمُؤلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ فِي غَزْوَةِ حُنَيْنِ إِلَى مِثَةِ
 بَعِيرٍ (١).

فهَذَا كُلُّهُ مِنَ الجِكْمَةِ، فالجاهِلُ لَا يَصْلُحُ للدَّعْوَةِ، ولَيْسَ مُحْمُودًا، ولَيْسَتْ طَرِيقَتُهُ طَرِيقَةَ الرَّسُولِ ﷺ؛ لأنَّ الجاهِلَ يُفْسِدُ أَكْثَرَ بِمَّا يُصْلِحُ.

قَوْلُهُ: ﴿أَنَا وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي ﴾ ذَكَرُوا فِيهَا رَأْيَيْنِ:

الأوَّلُ: «أَنَا» مُبْتَدَأٌ، وخَبَرُهَا «على بَصِيرَةٍ» «ومَنِ اتَّبَعَنِي» مَعْطُوفَةٌ عَلَى «أَنَا» أي: أنا ومَنِ اتَّبَعَنِي عَلَى بَصِيرَةٍ، أيْ: في عِبادَتِي ودَعُوتِي.

الظَّانِي: «أَنَا» تَوْكِيدٌ للضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ فِي قَوْلِهِ: «أَدْعو» أَيْ: أَدْعُو أَنَا إِلَى اللهِ ومَنِ اتَّبَعَنِي يَدْعُو أيضًا، أيْ: قُلُ هَذِهِ سبيلي أَدْعُر إِلَى اللهِ ويَدْعُو مَنِ اتَّبَعَنِي، وكِلانَا عَلَى بَصِيرَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَسُبْحَنَ اللَّهِ﴾ أيْ: وسُبْحَانَ اللهِ أنْ أَكُونَ أَدْعُو عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ!

وإعْرَابُ «سُبْحَانَ» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ عامِلُهُ مَخْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: أُسَبِّحُ.

قَوْلُهُ: ﴿ وَمَا أَنَا مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ مَحَلَّهَا عِمَّا فَبْلَهَا فِي الْمَغْنَى تَوْكِيدٌ؛ لأنَّ التَّوْحِيدَ مَعْنَاهُ نَفْيُ الشِّرْكِ.

[1] قَوْلُهُ: (أيْ: قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ): «بَعَثَ مُعَاذًا» أَيْ: أَرْسَلَهُ، وبَعَثَهُ عَلَى صِفَةِ الْمُعَلِّمِ والحاكِمِ والدَّاعِي، وبَعَثَهُ فِي رَبِيعِ الأَوَّلِ سَنَةَ عَشْرٍ مِنَ الهِجْرَةِ، وهَذَا هُوَ الشَّهُورُ، وبَعَثَهُ هُوَ وأَبَا مُوسَى الأَشْعَرِيَّ رَحَالِشَعَنْهَا، بَمَثَ مُعاذًا إِلَى صَنْعَاءَ ومَا حَوْلُهَا، وأَبَا مُوسَى إِلَى عَدَنَ ومَا حَوْلَهَا، وأَمَرُهُمَا: «أَنِ الجُنْمِعَا وتَطَاوَعَا ولَا تَفْرَقَا، ويَشِّرًا ولَا تُعَسِّرًا، وبَشِّرًا ولَا تُنْفِّرًا".

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب فرض الخمس، باب من لم يخمس الأسلاب، ومن قتل قتيلا فله سلبه من غير أن يخمس، وحكم الإمام فيه، رقم (١٤٢٣)، ومسلم: كتاب الجهاد، باب استحقاق القاتل سلب القتيل، رقم (١٧٥١)، من حديث أبي قتادة وعَلَيْفَكَفَنْهُ ولفظه: «من قتل قتيلا له عليه بينة؛ فله سلبه».

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب، وعقوبة من عصى إمامه، رقم (٣٠٣٨)،
 ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب في الأمر بالتيسير، وترك التنفير، وقم (١٧٣٣)، من حديث أبي موسى رَحَقَلَفَهُغَاف.

# «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مَنْ أَهْلِ الكِتَابِ<sup>١١</sup>، فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ٢١ شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ ١٦]....

قَوْلُهُ: «لَيًا» إغْرَائِهَا شَرْطِيَّةٌ، وَهِيَ حَرْفُ وُجُودٍ لُوجُودٍ، و(لَوْ): حَرْفُ امْتِنَاعٍ لامْتِنَاعٍ،
 و(لَوْلَا): حَرْفُ امْتِنَاع لوُجُودٍ.

[١] قَوْلُهُ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ» قَالَ ذلِكَ مُرْشِدًا لهُ، وهَذَا دَلِيلٌ عَلَى مَعْرِفَتِهِ ﷺ بأخوالِ النَّاس، ومَا يَعْلَمُهُ مِنْ أَحْوَالِهِمْ، فلَهُ طَرِيقَانِ:

١ - الوَحْيُ.

٢- العِلْمُ والتَّجْرِبَةُ.

قَوْلُهُ: «مِنْ» بَيانِيَّةٌ، والمُرادُ بالكِتابِ: التَّوْرَاةُ والإِنْجِيلُ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بأَهْلِ الكِتَابِ اليَهُودَ والنَّصارَى، وهُمْ أَكْثَرُ أَهْلِ اليَمَنِ فِي ذلِكَ الوَقْتِ، وإِنْ كَانَ فِي اليَمَنِ مُشْرِكُونَ، لكنِ الأكثرُ اليَهُودُ والنَّصارَى؛ ولهَذَا اعْتَمَدَ الأكثرَ.

وأخْبَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بذلِكَ؛ لأمْرَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا بِأَحْوَالِ مَنْ يَدْعُو.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُسْتَعِدًّا لهُمْ؛ لأنَّهُمْ أهْلُ كِتَابٍ، وعنْدَهُمْ عِلْمٌ.

[٧] قَوْلُهُ: «قَلْيَكُونِ» الفاءُ للاشتِثْنَافِ أَوْ عاطِفَةٌ، واللامُ للأمْرِ، و«أَوَّلُ» اسْمُ (يَكُنْ)، وخَبَرُهَا «شَهَادَةً» وقِيلَ العَكْسُ، يعْنِي «أَوَّلَ» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ و«شَهَادَةُ» اسْمُ (يَكُنُ) مُؤَخَّرٌ.

والظَّاهِرُ أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ أَوَّلَ مَا يَكُونُ هِيَ الشَّهادَةُ، وإِذَا كَانَ كَذَلِكَ يَكُونُ «أَوَّلُ» مَرْفُوعًا عَلَى أَنَّهُ اسْمُ (يَكُنْ)، أَيْ: أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

قَـوْلُـهُ: «شَهَادَةَ» الشَّهادَةُ هُنَا مِنَ العِلْمِ، قَـالَ تَعَالَـى: ﴿إِلَا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف:٨٦]، فالشَّهادَةُ هُنَا العِلْمُ والنُّطْقُ باللِّسَانِ؛ لأنَّ الشَّاهِدَ ثُخْبِرٌ عَنْ عِلْمٍ، وهَذَا المَقامُ لَا يَكُفِي فِيهِ مُجَرَّدُ الإِخْبارِ، بَلْ لَا بُذَّ مِنْ عِلْم وإخْبارٍ وقَبُولٍ وإقْرارٍ وإذْعانٍ، أي: انْقيادٍ.

فلو اعْتَقَدَ بِقَلْبِهِ، ولَمْ يَقُلْ بِلِسَانِهِ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَقَدْ قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَهَهُ اللَّهُ عَلَى الإِخْبارِ، والإِخْبارُ والإِخْبارُ

<sup>(</sup>۱) مجموع الفتاوي (۲۰/ ۸٦).

(وَفِي رِوَايةٍ: إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللهُ) فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِلْلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيهِمْ خُسْ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَلِلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِلْلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِلْلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمُوالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُوم، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَيَثِنَ اللهِ حِجَابٌ». أَخْرَجاهُ<sup>(۱)</sup>.

مُتَضَمَّنٌ للنُّطْقِ، فَلا بُدَّ مِنَ النُّطْقِ، فالنَّيَّةُ فَقَطْ لَا ثُجْزِئُ، ولَا تَنْفَعُهُ عِنْدَ اللهِ حتَّى يَنْطِقَ، والنَّبِيُّ ﷺ
 قَالَ لَعَمِّهِ أَبِي طَالِبِ: «قُلْ» (اللهُ عَمُّل: اعْتَقِدْ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

قَوْلُهُ: «لَا إِلَهَ» أَيْ: لَا مَعْبُودَ، فِإلَّهُ بِمَعْنَى مَأْلُوهٍ، فَهُو فِعَالٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ. وعنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ: إِلَهٌ بِمَعْنَى اللهِ مَعْنَى اللهِ وَعَلَى المُعْنَى اللهِ ا

فإنْ قِيلَ: كَيْفَ يُقالُ: لَا مَعْبُودَ إِلَّا اللهُ، والْمُشْرِكُونَ يَعْبُدُونَ أَصْنَامَهُمْ؟!

أُجِيبَ: بأنَّهُمْ يَعْبُدُونَهَا بغَيْرِ حَقِّ، فَهُمْ وإنْ سَمَّوْهَا آلِهَةَ فأَلُوهِيَّتُهَا باطِلَةٌ، ولَيْسَتْ مَعْبُوداتٍ بحَقِّ؛ ولذلكَ إذَا مَسَّهُمُ الضُّرُّ لِجَوُّوا إِلَى اللهِ تَعَالَى، وأخْلَصُوا لَهُ الدِّينَ، وعَلَى هَذَا لَا تَسْتَحِقُّ أَنْ تُسَمَّى آلِهَةً.

فهُمْ يَعْبُدُونَهَا ويَعْتَرِفُونَ بِائْتُهُمْ لَا يَعْبُدُونَهَا إِلَّا لأَجْلِ أَنْ تُقَرِّبُهُم إِلَى اللهِ فقطُ؛ فجَعَلُوهَا وَسِيلَةً وذَرِيعَةً، وبهَذَا التَّقْدِيرِ لَا يَرِدُ عَلَيْنَا إشْكالٌ فِي قَوْلِ الرُّسُلِ لقَوْمِهِمْ: ﴿إَعْبُدُوا النَّهَ مَا لَكُمُ مِنْ إِلَاهِ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف:٥٩]؛ لأنَّ هَذِهِ المَعْبُوداتِ لَا تَسْتَحِقُّ أَنْ تُعْبَدَ، بَلِ الإِلهُ المَّعْبُودُ حَقًّا هُوَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .

وِفي قَوْلِهِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» نَفْيُ الأُلُوهِيَّةِ لغَيْرِ اللهِ، وإثْباتُهَا للهِ؛ ولهَذَا جاءَتْ بطَرِيقِ الحَصْرِ.

أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن، رقم (٤٣٤٧)، ومسلم: كتاب الإبهان، باب
الدعاء إلى الشهادتين، رقم (١٩)، من حديث ابن عباس رَهَوْلَيَشَةَنْكَا. ورواية: (فليوحدوا) أخرجها: البخاري كتاب
التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته، رقم (٧٣٧٧).

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا قال المشرك عند الموت: لا إله إلا الله، رقم (١٣٦٠)، ومسلم: كتاب الإيهان،
 باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت، رقم (٢٤)، من حديث المسيب بن حزن رَضِيَالْفَعَنَهُ.

<sup>(</sup>٣) انظر: (ص:٥٣).

وَلَهُمَا عَنْ سَهْلِ بِنِ سَعْدِ صَلَقَتَنَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ يَومَ خَيْبَرَ: ﴿لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُكً<sup>ا!!</sup> يُجِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَيُجِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ<sup>ان</sup>!، يَفْتَحُ اللهُ عَلَى يَكَيْهِ، اللهِ فَكَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ اللهِ اللهِ اللهِ كُنْهُمْ يُعْطَاهَا، فَلَمَّا أَصْبَحُوا غَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللهِ اللهِ كُنُهُمْ يُرْجُو أَنْ يُعْطَاهَا.

[١] فَوْلُهُ: «لَأُعْطِيَنَّ» هَذِهِ جُمْلَةٌ مُؤَكَّدَةٌ بثلاثِ مُؤَكِّداتٍ: القَسَمِ المُقَدَّرِ، واللامِ، والنُّونِ. والتَّقْدِيرُ: واللهِ لَأَعْطِينَّ.

قَوْلُهُ: «الرَّايَة» العَلَمُ، وسُمَّيَ رَايَةً؛ لأَنَّهُ يُرَى، وَهُوَ مَا يَتَّخِذُهُ أَمِيرُ الجَيْشِ للعَلامَةِ عَلَى مَكانِهِ.

واللَّواءُ قِيلَ: إِنَّهُ الرَّايَةُ، وقِيلَ: مَا لُوِيَ أَعْلاهُ، أَوْ لُوِيَ كُلُّهُ، فَيَكُونُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الرَّايةَ مَفْلُولَةٌ لَا تُطْوَى، واللَّوَاءُ يُطْوَى إِمَّا أَعْلاهُ أَوْ كُلُّهُ، والمَّفْصُودُ مِنْهُمَا الدَّلاَلَةُ؛ ولهَذَا يُسَمَّى عَلَهًا.

قَوْلُهُ: «غَدًا» يُرادُ بِهِ مَا بَعْدَ اليَوْمِ، والأمْسُ يُرادُ بِهِ مَا قَبْلَهُ. والأصْلُ آنَّهُ يُرادُ بالغَدِ مَا يَلِي يَوْمَكَ، ويُرادُ بالأمْسِ الَّذِي يَلِيهِ يَوْمُكَ، وقَدْ يُرادُ بالغَدِ مَا وَراءَ ذلكَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَتَنظُرَ نَفْسُ تَا فَدَمَتَ لِغَدِ﴾ [الحشر:١٨] أيْ: يَوْمِ القِيَامَةِ. وكذلِكَ بالأمْسِ قَدْ يُرادُ بِهِ مَا وراءَ ذلكَ، أيْ: مَا وَرَاءَ اليَوْم الَّذِي يَلِيهِ يَوْمُكَ.

[٧] قَوْلُهُ: «يُجِبُّ اللهَ ورَسُولَهُ، ويُحِبُّهُ اللهُ ورَسُولُهُ» أَثْبَتَ المَحَبَّةَ للهِ مِنَ الجَانِبَيْنِ، أَيْ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى يُحِبُّ ويُحُبُّ، وقَدْ أَنْكَرَ هَذَا أَهْلُ التَّعْطِيلِ، وقَالُوا: المُرَادُ بمَحَبَّةِ اللهِ للعَبْدِ الْإِنْجَهُ أَوْ إِرادَهُ إِثَابَتِهِ، والمُرَادُ بمَحَبَّةِ العَبْدِ لللهِ مَحَبَّةُ ثَوابِهِ. وهَذَا تَحْرِيفٌ للكَلامِ عَنْ ظاهِرِهِ، مُحَالِفٌ لإِجْماعِ السَّلَفِ مِنْ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ وأَيْمَةِ اللهُدَى مِنْ بَعْدِهِمْ.

وتحَبَّةُ اللهِ تَعَالَى ثابِتَةٌ لَهُ حَقِيقَةً، وَهِيَ مِنْ صِفَاتِهِ الفِعْلِيَّةِ، وكُلُّ شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ اللهِ يَكُونُ لَهُ سَبَبٌ فَهُوَ مِنَ الصَّفَاتِ الفِعْلِيَّةِ، والمَحَبَّةُ لهَا سَبَبٌ؛ فَقَدْ يَبْغَضُ اللهُ إِنْسانًا فِي وفْتِ وكُجِبُّهُ فِي وَفْتِ لسَبَبٍ مِنَ الاسْبَابِ.

[٣] قَوْلُهُ: «عَلَى يَدَيْهِ» أَيْ: يَفْتَحُ اللهُ خَيْبَرَ عَلَى يَدَيْهِ، وفِي ذلِكَ بِشارَةٌ بالنَّصْرِ.

[٤] قَوْلُهُ: «يَدُوكُونَ» أَيْ: يَخُوضُونَ، وجُمْلَةُ يَدُوكُونَ خَبَرُ (باتَ).

[٥] قَوْلُهُ: «غَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللهِ» أَيْ: ذَهَبُوا إِلَيْهِ فِي الغَدْوَةِ مُبَكِّرِينَ، كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَاهَا؛ لَيَنَالَ مَحَبَّةَ اللهِ ورَسُولِهِ. [١] قَوْلُهُ: «فَقَالَ: أَيْنَ عِلِيٌّ؟» القائِلُ: الرَّسُولُ عَلَيْ.

[٧] قَوْلُهُ: «يَشتكِي عَينَيْهِ» أَيْ: يَتَأَلَّمُ مِنْهُمَا، ولكنَّهُ يَشْتكِي إِلَى اللهِ؛ لأنَّ عَيْنَيْهِ مَريضَةٌ.

[٣] وقَوْلُهُ: «فَأَرْسَلُوا إِلَيهِ» بأمْرِ الرَّسُولِ ﷺ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَأْتِيَ بِهِ» كَأَنَّهُ رَضَالِلَهُعَنْهُ قَدْ عَمَّمَ عَلَى عَيْنَيْهِ؛ لأنَّ قَوْلَهُ: «أُقِيَ بِهِ» أَيْ: يُقادُ.

[٥] وقَوْلُهُ: «كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ» أَيْ: لَيْسَ بِهِمَا أَثَرُ مُمْرَةٍ ولَا غَيْرِهَا.

قَوْلُهُ: «فَبَرَأً» هَذَا مِنْ آياتِ اللهِ الدَّالَّةِ عَلَى قُدْرَتِهِ، وصِدْقِ رَسُولِهِ ﷺ، وهَذَا مِنْ مَناقِبِ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَحَوَلِيَّكَءَنَهُ: أَنَّهُ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولُهُ، ويُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ؛ لتَخْصِيصِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ ذلِكَ مِنْ يَبْنِ سائِرِ الصَّحَابَةِ.

[٦] قَوْلُهُ: «انْفُذْ عَلَى رِسْلِكِ» أيْ: مَهَلِكَ، مَأْخُوذٌ مِنْ رِسْلِ النَّاقَةِ، أَيْ: حَلِيبِهَا يُحْلَبُ شَيْئًا فشَيْئًا، والمَعْنَى: امْشِ هُوَيْنًا هُوَيْنًا؛ لأنَّ المقامَ خَطِيرٌ؛ لأنَّهُ يَخْشَى مِنْ كَمِينٍ، واليَهُودُ خُبَثَاءُ، أهْلُ غَدْر.

[٧] قَوْلُهُ: «حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ» أَيْ: مَا يَقْرُبُ مِنْهُمْ وَمَا حَوْلَهُمْ، والنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّا إِذَا لَنَا عَلَى الوَصْفِ الَّذِي عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَـوْمُ فَسَاءَ صَبَاحُ المُنْفَرِينَ (١)، وهَذَا إِذَا كَنَّا عَلَى الوَصْفِ الَّذِي عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ وأَصْحابُهُ، أمَّا إِذًا كُنَّا عَلَى وصْفِ القَوْمِيَّةِ، فإنَّنا لَـوْ نَزَلْنَا فِي أَحْضَانِهِمْ فَمِنَ المُمْكِنِ أَنْ يَقُومُوا وَنَحُونُ فِى الأَسْفَل.

[٨] قَوْلُهُ: «ثُمَّ ادْعُهُمْ» أَيْ: أَهْلَ خَيْبَرَ «إِلَى الإِسْلام» أي: الاسْتِسْلَام للهِ.

[٩] قَوْلُهُ: (وأخْبِرُهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ) أيْ: فَلَا تَكْفِي الدَّعْوَةُ إِلَى الإِسْلام فقطْ، بَلْ يُخْبِرُهُمْ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب ما يذكر في الفخذ، رقم (٣٧١)، ومسلم: كتاب النكاح، باب فضيلة إعتاقه أمته، ثم يتزوجها، رقم (١٣٦٥)، من حديث أنس رَعَوَلَيْهَـَنهُ.

فَوَاللهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ مُمْرِ النَّعَمِ النَّعَمِ النَّعَ (يَدُوكُونَ) أَيْ: يَخُوضُونَ.

= بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ فِيهِ حتَّى يَقْتَنِعُوا بِهِ ويَلْتَزِمُوا، لكنْ عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي فِي حَدِيثِ بَعْثِ مُعَاذٍ<sup>(١)</sup>.

وهَذِهِ المَسْأَلَةُ يَتَرَدَّدُ الإِنْسَانُ فِيهَا: هَلْ يُخْبِرُهُمْ بِهَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللهِ فِي الإِسْلامِ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمُوا أَوْ بَعْدَهُ؟ فإذَا نَظَرْنَا إِلَى ظاهِرِ حديثِ مُعاذٍ وحَدِيثِ سَهْلٍ هذَا فإنَّنَا نَقُولُ: الأَوْلَى أَنْ تَدْعُوهُ للإِسْلامِ، وإذَا أَسْلَمَ تُخْبِرُهُ. وإذَا نَظَرْنَا إِلَى واقِع النَّاسِ الآنَ، وأَتَّهُمْ لَا يُسْلِمُونَ عَنِ اقْتِنَاعِ -فَقَدْ يُسْلِمُ، وإذَا أَخْبَرُتُهُ رُبَّا يَرْجِعُ- قُلْنَا: يُخْبَرُونَ أَوَّلًا بِهَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللهِ فِيهِ؛ لِثَلَّا يَرْتَدُّوا عَنِ الإِسْلامِ بَعْدَ إِخْبارِهِمْ بِهَا يَجِبُ عليْهِمْ، وحينئذِ يَجِبُ قَتْلُهُمْ؛ لأَتَّهُمْ مُرْتَدُّونَ. ويُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: تُنْرَكُ هَذِهِ المَسْأَلَةُ للواقِعِ ومَا تَقْتَضِيهِ الصَّلَحَةُ مِنْ تَقْدِيمٍ هَذَا أَوْ هَذَا.

[١] قَوْلُهُ: «لَأَنْ يَمْدِيَ اللهُ» اللامُ واقِعَةٌ فِي جَوابِ القَسَمِ، و(أَنْ) بَفَتْحِ الهَمْزَةِ مَصْدَرِيَّةٌ، و(يَهْدِي) مُؤَوَّلٌ بالمَصْدَرِ مُبْتَدَأٌ، و"خَيْرٌ" خَبَرٌ، ونَظِيرُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة:١٨٤].

قَوْلُهُ: «مُحْرُ النَّعَمِ» بتَسْكِينِ المِيمِ: جَمْعُ أَحْرَ، وبالضَّمِّ: جَمْعُ حِمَارٍ، والمُرادُ الأوَّلُ.

ومُحْرُ النَّعَمِ: هِيَ الإِبلُ الحَمْرَاءُ، وذكرَهَا لأنَّهَا مَرْغُوبَةٌ عِنْدَ العَرَبِ، وَهِيَ أَحْسَنُ وأنْفَسُ مَا يَكُونُ مِنَ الإِبلِ عَنْدَهُمْ.

وقَوْلُهُ: «لَأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِكَ» ولمْ يَقُلْ: لأنْ تَهْدِيَ؛ لأنَّ الَّذِي يَهْدِي هُوَ اللهُ. والمُرادُ بالهِدَايَة هُنَا هِدايَةُ التَّوْفِيقِ والدَّلاَلَةِ، وهلِ المُرَادُ الهِدايَةُ مِنَ الكُفْرِ إِلَى الإِسْلامِ أَوْ يَعُمُّ كُلَّ هِدايَةٍ؟

نَقُولُ: هُوَ مُوَجَّهٌ إِلَى قَوْمٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى الإِسْلامِ.

وهَلْ نَقُولُ: إِنَّ القَرِينَةَ اَلحَالِيَّةَ تَقْتَضِي التَّخْصِيصَ، وأَنَّ مَنِ اهْتَدَى عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ فِي مَسْأَلَةٍ فَرَعِيَّةٍ مِنْ مَسَائِلِ الدِّينِ لَا يَحْصُلُ لَهُ هَذَا الثَّوابُ بِقَرِينَةِ المَقامِ؛ لأنَّ عَلِيًّا مُوجَّةٌ إِلَى قَوْمٍ كُفَّارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى الإِسْلام؟ يَخْتَمِلُ، واللهُ أَعْلَمُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، رقم (٤٢١٠)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَمَّوَلِلَّهُ عَنْهُم، باب من فضائل علي بن أبي طالب رَمِّوَلِلَّهُ عَنْهُ رقم (٢٠٦٦)، من حديث سهل بن سعد رَمِّوَلِلَهُعَنْهُ.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن، رقم (٤٣٤٧)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب
 الدعاء إلى الشهادتين، رقم (١٩)، من حديث ابن عباس رَهَوَلَيْهَـَنْكَا. ورواية: "فليوحدوا" أخرجها: البخاري كتاب
 التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته، رقم (٧٣٧٧).

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: أَنَّ الدَّعْوَةَ إِلَى اللهِ طَرِيقُ مَنِ اتَّبَعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ [1].

الثانيَة: التَّنْبِيهُ عَلَى الإِخْلاصِ؛ لأنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَـوْ دَعَا إِلَى الحَقِّ، فَهُـوَ يَدْعُـو إِلَى نَفْسِهِ[<sup>٢</sup>].

الثالِثَةُ: أَنَّ البَصِيرَةَ مِنَ الفَرَائِض [1].

الرَّابِعَةُ: مِنْ دَلَاثِلِ حُسْنِ التَّوْحِيدِ كَوْنُهُ تَنْزِيهَا للهِ تَعَالَى عَنِ المَسَبَّةِ [1].

#### فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: أنَّ الدَّعُوةَ إِلَى اللهِ طَرِيقُ مَنِ اتَّبَعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَلَ هَذِهِ- سَبِيلِ ٓ أَدْعُوٓاً إِلَى اللّهَٰ عَلَى بَصِيرَةِ أَنَاْ وَمَنِ اتَّبَعَنِى ﴾، والأشْمَلُ مِنْ ذلِكَ والأَبْلَغُ فِي مُطابَقَةِ الآيَةِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الدَّعْوَةَ إِلَى اللهِ طَرِيقُ الرُّسُل وأَتْبَاعِهِمْ.

[۲] الثانيَّةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى الإِخْلاصِ: وتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَدْعُو إِلَى اللهِ»؛ ولهَذَا قَالَ: «لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَوْ دَعَا إِلَى الحَقِّ؛ فَهُوَ يَدْعُو إِلَى نَفْسِهِ» فالَّذِي يَدْعُو إِلَى اللهِ هُوَ الَّذِي لا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يَقُومَ دِينُ اللهِ، والَّذِي يَدْعُو إِلَى نَفْسِهِ هُوَ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ هُوَ المَقْبُولَ، حَقًّا كَانَ أَمْ باطِلًا.

[١] الثالِثَةُ: أنَّ البَصِيرَةَ مِنَ الفَرَائِضِ، وتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَدْعُوٓا إِلَى اللَّهُ عَلَى بَصِيرَةٍ ﴾ ووجْهُ كَوْنِ البَصِيرَةِ مِنَ الفرائِضِ؛ لآنَّهُ لَا بُدَّ للدَّاعِيَةِ مِنَ العِلْمِ بِيَا يَدْعُو إليْهِ، والدَّعْوَةُ فَرِيضَةٌ، فَيَكُونُ العِلْمُ بذلِكَ فَرِيضَةً.

[٢] الرَّابِعَةُ: مِنْ دَلائِلِ حُسْنِ التَّوْجِيدِ كَوْنُهُ تَنْزِيهَا للهِ عَنِ المَسَبَّةِ، وتُؤخَدُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿وَشُبِّحَنَ اللّهِ وَمَا أَنَا مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ فسُبْحَانَ اللهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ واحِدٌ لكَمَالِهِ.

ومَغنَى «عَنِ المَسَبَّةِ» أيْ: وعَنْ مُماثَلَةِ الحَالِقِ للمَخْلُوقِ؛ إِذْ تَتَثِيلُ الكامِلِ بالناقِصِ يَجَعَلُهُ ناقِصًا. قَالَ الشَّاعِرُ:

أَلَسِمْ تَسرَ أَنَّ السَّيْفَ يَسنْقُصُ قَسْدُرُهُ إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ العَصَا<sup>(١)</sup>

<sup>(</sup>١) نسبه الثعالبي في يتيمة الدهر (٥/ ٢٩٩) لأبي درهم البندنيجي، والمستعصمي في الدر الفريد (٤/ ١٥٧) للكميت بن . د. د

الخَامِسَةُ: أَنَّ مِنْ قُبْحِ الشِّرْكِ كَوْنَهُ مَسَبَّةً للهِ [1].

السَّادِسَةُ: وَهِيَ مِنْ أَهِمِّهَا: إِبْعَادُ المُسْلِمِ عَنِ المُشْرِكِينَ؛ لِتَلَّا يَصِيرَ مِنْهُم، وَلَوْ لَمْ يُشْرِكُ<sup>[7]</sup>. السَّابِعَةُ: كَوْنُ التَّوْحِيدِ أَوَّلَ وَاجِبِ<sup>[7]</sup>.

الثَّامِنَةُ: أَنَّهُ يُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى الصَّلَاةِ [1].

التَّاسِعَةُ: أَنَّ مَعْنَى: «أَنْ يُوَحِّدُوا اللهُ» مَعْنَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ اهُ.

العَاشِرَةُ: أَنَّ الإِنْسَانَ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ وَهُوَ لَا يَعْرِفُها، أَوْ يَعْرِفُها وَلَا يَعْمَلُ [١٦].

[١] الحَنامِسَةُ: أنَّ مِنْ قُبْحِ الشَّرْكِ كَوْنَهُ مَسَبَّةً للهِ، وتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿وَشَيْحَنَ اللَّهِ﴾.

[٧] السَّادِسَةُ: وَهِيَ مِنْ أَهِمَّهَا: إِبْعَادُ المُسْلِمِ عَنِ المُشْرِكِينَ؛ لِئَلَّا يَصِيرَ منْهُمْ، وَلَوْ لَمْ يُشْرِكُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ ولمْ يَقُلُ: ﴿ومَا أَنَا مُشْرِكٌ؛ لأَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمْ، ولَوْ لَمْ يَكُنْ مُشْرِكًا، فَهُوَ فِي ظاهِرِهِ مَنْهُمْ؛ ولهَذَا لَيَّا قَالَ اللهُ للمَلاثِكَةِ: ﴿اسْجُدُواْ لِآدَمَ فَسَجَدُواْ إِلَاّ إِيْلِسَ﴾ [البقرة:٣٤] تَوَجَّهَ الجِطابُ لَهُ ولَهُمْ.

[٣] السَّابِعَةُ: كَوْنُ التَّوْحِيدِ أَوَّلَ واجِبٍ، ثُوْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إليْهِ: شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُّ»، وفي رِوَايَةٍ: «أَنْ يُوَخِّدُوا اللهَّ»، وقَالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ: أَوَّلُ واجِبِ النَّظُرُ، لكنِ الصَّوَابُ أَنَّ أَوَّلَ واجِبِ هُوَ التَّوْجِيدُ؛ لأنَّ مَعْرِفَةَ الخالِقِ دَلَّتْ عَلَيْهَا الفِطْرَةُ.

[٤] النَّامِنَةُ: أَنْ يُبْدَأَ بِهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «ادْعُهُمْ لِلَى الإِسْلامِ، وأَخْبِرُهُمْ بِهَا نَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللهِ تَعَالَى فِيهِ».

[ه] التَّاسِعَةُ: أنَّ مَعْنَى أنْ يُوَحِّدُوا اللهَ مَعْنَى شَهادَةِ أنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ: تُؤْخذُ مِنْ تَعْبِيرِ الصَّحابِيِّ حَيْثُ عَبَّرَ فِي رِوايَةٍ بَقَوْلِهِ: «شَهادَةَ أنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» وفِي رِوَايَةٍ عَبَّرَ بَقُولِهِ: «أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ».

[٦] العَاشِرَةُ: أنَّ الإِنْسَانَ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ وَهُوَ لَا يَعْرِفُهَا أَوْ يَعْرِفُهَا ولَا يَعْمَلُ يَهَا، ومُرَادُهُ بِقَوْلِهِ: «لَا يَعْرِفُهَا أَوْ يَعْرِفُهَا» شَهَادَةُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وتُؤخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «فلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إلَيْهِ شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» إذْ لَوْ كَانُوا يَعْرِفُونَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ويَعْمَلُونَ بِهَا مَا احْتَاجُوا إِلَى الدَّعْوَةِ النِهَا. الحادِيةَ عَشْرَةَ: التَنْبِيهُ عَلَى التَعْلِيمِ بِالتَّدْرِيجِ [1].
الثانِيَةَ عَشْرَةَ: البَدَاءَةُ بِالأَهْمُ فَالأَهْمُ [7].
الثالِثَةَ عَشْرَةَ: مَصْرِفُ الزَّكَاةِ [7].
الرابِعَةَ عَشْرَةَ: كَشْفُ العَالِمِ الشُّبْهَةَ عَنِ المُتَعَلِّمِ [1].
الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: النَّهْيُ عَنْ كَرَاثِمِ الأُمْوَالِ [1].
السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: النَّهْيُ عَنْ كَرَاثِمِ الأُمْوَالِ [1].
السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: الإِخْبَارُ بِأَنَّهَا لَا تُحْجَبُ [1].

[١] الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: التَّنْبِيهُ عَلَى التَّعْلِيمِ بِالتَّدْرِيجِ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ لَمُعَاذِ: «ادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يُوَخِّدُوا اللهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ...» (١) إلخ الحديثِ.

[٧] الثانِيَةَ عَشْرَةَ: البَداءَةُ بالأَهَمِّ فالأَهَمِّ، تُؤْخَذُ مِنْ أَمْرِهِ ﷺ مُعاذًا بالتَّوْحِيدِ؛ ليَدْعُو إلَيْهِ أَوَّلًا، ثُمَّ الصَّلاةِ، ثُمَّ الزَّكَاةِ.

[٣] الثالِثَةَ عَشْرَةَ: مَصْرِفُ الزَّكَاةِ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرائِهِمْ».

[٤] الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كَشْفُ العالِمِ الشُّبْهَةَ عَنِ الْمُتَعَلِّمِ، الْمُرَادُ بِالشُّبْهَةِ هُنَا: شُبْهَةُ العِلْمِ، أَيْ: يَكُونُ عَنْدَهُ جَهْلٌ. تُؤْخَذُ مِنْ قَـوْلِهِ: «إنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَـةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَثْرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ».

فيَّنَ أَنَّ هَذِهِ الصَّدَقَةَ تُؤْخَذُ مِنَ الأغْنِيَاءِ، وأنَّ مَصْرِفَهَا الفُقَرَاءُ.

[٥] الحَامِسَةَ عَشْرَةَ: النَّهْيُ عَنْ كَرائِمِ الأَمْوالِ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ» إذْ (إِيَّاكَ) تُفِيدُ التَّخْذِيرَ، والتَّخْذِيرُ يَسْتَلْزِمُ النَّهْيَ.

[٦] السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: اتِّقاءُ دَعْوَةِ المَظْلُومِ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: "وَاتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ».

[٧] السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الإِخْبارُ بِأَنَّهَا لَا ثُخْجَبُ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وبَيْنَ اللهِ

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن، رقم (٤٣٤٧)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب
 الدعاء إلى الشهادتين، رقم (١٩)، من حديث ابن عباس رَحَيَّكَمَّنَاً.

ورواية: «فليوحدوا» أخرجها: البخاري كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته، رقم (٧٣٧٢).

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: مِنْ أَدِلَّةِ التَّوْحِيدِ مَا جَرَى عَلَى سَيِّد الْمُرْسَلِينَ وَسَادَاتِ الأُوْلِيَاءِ مِنَ المَشَقَّةِ وَالجُوعِ وَالوَبَاءِ<sup>[1]</sup>.

. التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ...» إلخ: عَلَمٌّ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ<sup>"!</sup>. المِشْرُونَ: تَفْلُهُ فِي عَيْنَيْهِ عَلَمٌ مِنْ أَعْلَامِهَا أَيضًا<sup>[ا]</sup>.

الحادِيَةُ والعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ عَلِيٍّ رَضَالِلَهُ عَنْهُ أَا.

حِجَابٌ» فَقَرَنَ التَّرْغِيبَ أوِ التَّرْهِيبَ بالأحْكامِ، بِمَّا يَحُثُّ النَّفْسَ إنْ كَانَ تَرْغِيبًا، ويُبْعِدُهَا ويَزْجُرُهَا إنْ كَانَ تَرْهِيبًا؛ لقَوْلِهِ: «اتَّقِى دَعْوَةَ المَظْلُومِ»، فالنَّفْسُ قَدْ لَا تَتَّقِي، لكنْ إذَا قِيلَ: لَيْسَ بيْنَهَا وبَيْنَ اللهِ حِجَابٌ، خَافَتْ وَنَفَرَتْ مِنْ ذَلِك.

[١] النَّامِنَةَ عَشْرَةَ: مِنْ أَدِلَّةِ التَّوْحِيدِ مَا جَرَى عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وسَاداتِ الأوْلِيَاءِ مِنَ المَشَقَّةِ والجُوعِ والوَبَاءِ.

والظَّاهِرُ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحَمُهُاللَّهُ يُرِيدُ الإِشارَةَ إِلَى قِصَّةِ خَيْبَرَ؛ إِذْ وَقَعَ فِيهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ جُوعٌ عَظِيمٌ، حتَّى إِنَّهُمْ أَكَلُوا الحَمِيرَ والثُّومُ(''. وأمَّا الوَبَاءُ: فَهُوَ مَا وَقَعَ فِي عَهْدِ عَلِيٍّ رَسَحَلِللَهُ عَنْهُ. وأمَّا المَشَقَّةُ فظاهِرَةٌ.

ووَجْهُ كَوْنِ ذلِكَ مِنْ أَدِلَةِ التَّوْجِيدِ: أنَّ الصَّبْرَ والتَّحَمُّلَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الأُمُورِ يَدُلُّ عَلَى إخلاصِ الإِنسَانِ فِي تَوْجِيدِهِ، وأنَّ فَصْدَهُ اللهُ؛ ولذلِكَ صَبَرَ عَلَى البلاءِ.

[٧] التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ: ﴿لَأَعْطِيَنَّ الرَّايَةَ» عَلَمٌ مِنْ أَعْلامِ النَّبُوَّةِ؛ لأنَّ هَذَا حَصَلَ، فَعَلِيُّ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ يُحِبُّ اللهُ ورَسُولُهُ، ويُحِبُّهُ اللهُ ورَسُولُهُ.

[٣] العِشْرُونَ: تَفْلُهُ فِي عَيْنَيْهِ عَلَمٌ مِنْ أَعْلامِهَا أَيضًا؛ لأنَّهُ بَصَقَ فِي عَيْنَيَهِ، فَبَرَأَ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ.

[٤] الحادِيَةُ والعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَخَالِلَهُمَنْهُ، وهَذَا ظاهِرٌ؛ لأنَّهُ نُجِبُّ اللهَ ورَسُولَهُ، ويُجِبُّهُ اللهُ ورَسُولُهُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، رقم (٤٩٦)، ومسلم: كتاب الجهاد، باب غزوة خيبر، رقم (٤٨٠١)، من حديث سلمة بن الأكوع رَهَـُولِلَيَّكَـَــُـّــ وأكل الثوم أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، رقم (٤٢١٥)، من حديث ابن عمر رَهَـُولِلَيَّمَـُـُــُكُّاً.

الثانِيَةُ والعِشْرُونَ: فَضْلُ الصَّحَابَةِ فِي دَوْكِهِمْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ وَشُغُلِهِمْ عَنْ بِشَارَةِ الفَتْحِ<sup>[1]</sup>. الثالِثَةُ والعِشْرُونَ: الإِيمَانُ بِالفَدَرِ لِحُصُولِهَا لَمِنْ لَمْ يَسْعَ لَهَا وَمَنْعِهَا عَمَّنْ سَعَى [7]. الرَّابَ فِي قَوْلِهِ: «عَلَى رِسْلِكَ» [7].

الخَامِسَةُ والعِشْرُونَ: الدَّعْوَةُ إِلَى الإِسْلَامِ قَبْلَ القِتَالِ<sup>[1]</sup>.

السَّادِسَةُ والعِشْرُونَ: أَنَّهُ مَشْرُوعٌ لِمَنْ دُعُوا قَبْلَ ذَلِكَ وَقُوتِلُوا ١٥٠].

السَّابِعَةُ والعِشْرُونَ: الدَّعْوَةُ بِالحِكْمَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «أَخْيِرْهُمْ بِهَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ الاً.

الثَّامِنَةُ والعِشْرُونَ: المَعْرِفَةُ بِحَقِّ اللهِ فِي الإِسْلَامُ [17].

[١] الثانيَةُ والعِشْرُونَ: فَضْلُ الصَّحَابَةِ فِي دَوْكِهِمْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ وشُغُلِهِمْ عَنْ بِشَارَةِ الفَتْحِ؛ لأَنَّهُمُ انْشَغَلُوا عَنْ بِشَارَةِ الفَتْح بالْتِيَاسِهِمْ مَعْرِفَةَ مَنْ يُجِبُّ اللهَ ورَسُولُهُ، ويُجِبُّهُ اللهُ ورَسُولُهُ.

[٧] الثالِثَةُ والعِشْرُونَ: الإِيهانُ بالقَدَرِ؛ لِحُصُولِهَا لِمَنْ لَمْ يَسْعَ لهَا ومَنْعِهَا عمَّنْ سَعَى؛ لأنَّ الصَّحَابَةَ غَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللهِ مُبَكِّرِينَ، كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطاهَا ولَمْ يُعْطَوْهَا، وعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ مَرِيضٌ ولَمْ يَسْعَ لهَا، ومَعَ ذلِكَ أُعْطِيَ الرَّايَةَ.

[٣] الرَّابِعَةُ والعِشْرُونَ: الأَدَبُ فِي قَوْلِهِ: «عَلَى رِسْلِكَ»، ووجْهُهُ: أَنَّهُ أَمَرَهُ بالتَّمَهُّلِ وعَدَمِ التَّسَرُّع.

[٤] الحَامِسَةُ والعِشْرُونَ: الدَّعْوَةُ إِلَى الإِسْلامِ قَبْلَ القِتَالِ؛ لقَوْلِهِ: «انْزِلْ بسَاحَتِهِمْ ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الإسْلام».

[٥] السَّادِسَةُ والعِشْرُونَ: أَنَّهُ مَشْرُوعٌ لِمَنْ دُعُوا قَبْلَ ذَلِكَ وقُوتِلُوا.

[٦] السَّابِعَةُ والعِشْرُونَ: الدَّعْوَةُ بالحِكْمَةِ؛ لقَوْلِهِ: «أَخْبِرْهُمْ بِيَا بَجِبُ عَلَيْهِمْ؛ لأنَّ مِنَ الحِكْمَةِ أَنْ تَتِمَّ الدَّعْوَةُ، وذَلِكَ بأَنْ تَأْمُرَهُ بالإِسْلامِ أَوَّلَا، ثُمَّ غُنْرِهُ بِنَا نَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ حَقِّ اللهِ، ولَا يَكْفِي أَنْ تَأْمُرَهُ بالإِسْلامِ؛ لأَنَّهُ قَدْ يُطَبِّقُ هَذَا الإِسْلامَ الَّذِي أَمْرْتَهُ بِهِ وقَدْ لَا يُطَبِّقُهُ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَعاهُدِهِ حَتَّى لا يَرْجِعَ إِلَى الكَفْرِ.

[٧] النَّامِنَةُ والعِشْرُونَ: المَعْرِفَةُ بحقِّ اللهِ فِي الإِسْلامِ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «وأَخْبِرْهُمْ بِهَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللهِ تَعَالَىٰ فِيهِ». التَّاسِعَةُ والعِشْرُونَ: ثَوَابُ مَنِ اهْتَدَى عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ وَاحِدُّاً. الثَّلاثُونَ: الحَلِفُ عَلَى الفُتُيَا<sup>[1]</sup>.

[١] التَّاسِعَةُ والعِشْرُونَ: ثَوَابُ مَنِ اهْتَدَى عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ واحِدٌ؛ لقَوْلِهِ: «لَأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِكَ رَجُلًا واحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ مُحْرِ النَّعَمِ» أَيْ: خَيْرٌ لكَ مِنْ كُلِّ مَا يُسْتَحْسَنُ فِي الدُّنْيَا، ولَيْسَ المَعْنَى كَمَّا قَالَ بَعْضُهُمْ: خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَتَصَدَّقَ بَنَعَم مُحْرٍ.

[٧] النَّلاثُونَ: الحَلِفُ عَلَى الفُّنْيَا؛ لقَوْلِهِ: «فَوَاللهِ لأَنْ يَهْدِيَ اللهُ...» إلخ، فأقْسَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ لَمْ يُسْتَقْسَمْ، والفائِدَةُ هِيَ حَثُّهُ عَلَى أَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِهِ، والتَّوْكِيدُ عَلَيْهِ.

ولكنْ لَا يَنْبَغِي الحَلِفُ عَلَى الفُتْيَا إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ وفائِدَةٍ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَفْهَمُ السامِعُ أَنَّ الْفُتِيَ لَمْ يَحْلِفْ إِلَّا لشَكُّ عِنْدَهُ.

والإِمامُ أَخْمَدُ رَجَمَهُٱللَّهُ أَحْيانًا يَقُولُ فِي إجابَتِهِ: إِيْ واللهِ. وقَدْ أَمَرَ اللهُ رَسُولَهُ بالحَلِفِ فِي ثَلاثَةِ مَواضِعَ مِنَ القُرْآنِ:

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسْنَانِهُونَكَ أَحَقُّ هُوُّ قُلْ إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُ. لَحَقُّ ﴾ [يونس:٥٣].

وفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ أَن لَن يُبْعَثُواْ قُلْ بَلَى وَرَقِ لَتُبْعَثُنَّ ﴾ [التغابن:٧].

وفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَقِي لَتَأْتِينَكُمْ ﴾ [سبا:٣].

فإذَا كَانَ فِي القَسَم مَصْلَحَةٌ ابْتِدَاءً، أَوْ جَوابًا لسُّؤَالِ، جازَ، ورُبَّا يَكُونُ مَطْلُوبًا.

-5 S/m



وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ أُوْلَيْتِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْنَغُونَ إِنَى رَيِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ ﴾ الآيَةَ [الإسراء:٧٠].

[١] التَّفْسِيرُ مَعْناهُ: الكَشْفُ والإِيضاحُ، مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: فَسَرَتِ الثَّمَرَةُ قِشْرَهَا. ومِنْ قَوْلِ الإنْسَانِ: فَسَرْتُ ثَوْبِي، فاتَّضَحَ مَا وَرَاءَهُ. ومِنْهُ تَفْسِيرُ القُرْآنِ الكَريم.

والتَّوْحِيدُ تَقَدَّمَ تَعْرِيفُهُ (١)، والمُرَادُ بهِ هُنَا اعْتقادُ أنَّ اللهَ واحِدٌ في أُلُوهِيَّتِهِ.

وَقَوْلُهُ: «وشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» مَعْطُوفٌ عَلَى التَّوْحِيدِ، أَيْ: وتَفْسِيرُ شَهادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. والعَطْفُ هُنَا مِنْ بَابِ عَطْفِ المُتَرَادِفَيْن؛ لأنَّ التَّوْحِيدَ حَقِيقَةً هُوَ شَهادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

وهَذَا البَّابُ مُهِمٌّ؛ لأنَّهُ ليَّا سَبَقَ الكَلامُ عَلَى التَّوْحِيدِ وفَضْلِهِ والدَّعْوَةِ إليْهِ، كأنَّ النَّفْسَ الآنَ اشْرَأَبَّتْ إِلَى بيانِ مَا هُوَ هَذَا التَّوْحِيدُ الَّذِي بُوِّبَ لَهُ هَذِهِ الأَبُوابُ (وُجُوبُهُ، وفَضْلُهُ، والدَّعْوَةُ إلَيْهِ).

فيُجابُ بَهَذَا البابِ، وَهُوَ تَفْسِيرُ التَّوْحِيدِ، وقَدْ ذَكَرَ الْمُوَّلِّفُ خَمْسَ آياتٍ:

[٧] الآيَـةُ الأُولَى: قَـوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أُولَتِكَ ﴾، أُولَاءِ: مُبْتَدَأً. ﴿اَلَذِينَ ﴾ اسْمٌ مَوْصُولٌ بَدَلٌ منهُ. ﴿يَنْعُوبَ ﴾ صِبْلَةُ المُؤْمِنُ اللّهِ عَمْ اللّهُ عَمْلُهُ وَهُمَ عَلَى اللّهُ عَمْلُهُ عَلَى اللّهُ عَمْلُهُ عَلَى اللّهُ عَمْلُهُ عَلَى اللّهُ عَمْلُهُ اللّهُ عَمْلُهُ عَلَى اللّهُ عَمْلُهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللّهُ ال

فَهَوُّلاءِ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ أُولِياءً مِنْ دُونِ اللهِ لَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ وَلَا تَخْوِيلَهُ مِنْ مَكانٍ إِلَى مَكانٍ؛ لاَنَّهُمْ هُمْ باْنْفُسِهِمْ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَفْرَبُ، وقَدْ قَالَ تَعَالَى مُبَيِّنًا حـالَ هـؤُلاءِ المَدْعُوِّينَ: ﴿وَالَذِيكَ نَدْعُوبَ مِن دُونِهِ. مَا يَمْلِكُورَكَ مِن فِطْحِيرٍ ﴿

<sup>(</sup>۱) انظر: (ص:۱٦).

وَقَوْلُهُ: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ ۚ إِنَّنِى بَرَّاءٌ مِنَّا تَعْبُدُونَ ﴿ أَنَّ الَّذِى فَطَرَفِ ﴾ الآيَةَ [الزخرف:٢٦-٢٧][١].

لا يَسْمَعُوا دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا ٱسْتَجَابُوا لَكُو وَيَوْمَ ٱلْفِينَمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُسْبِئُكَ مِثْلُ خَبِيرِ ﴾ [فاط. ١٣٠-١٤].

قَوْلُهُ: ﴿يَدْعُونَ ﴾ أَيْ: دُعاءَ مَسْأَلَةٍ، كَمَنْ يَدْعُو عَلِيًّا عِنْدَ وُقُوعِهِمْ فِي الشَّدَائِدِ، وكمَنْ يَدْعُو النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ:

يَسَا أَكُسُرَمَ الخَلْسِيَ مَسَا لِي مَسَنْ ٱلْسُوذُ بِسِهِ سِسَوَاكَ عِشْدَ حُلُسُولِ الحَسَادِثِ العَمَسِمِ (۱) وقَدِ يَكُونُ دُحَاءَ عِبادَةٍ، كَمَنْ يَتَذَلَّلُ لُهُمْ بالتَّقَرُّبِ، والنَّذْرِ، والرُّكُوعِ، والسُّجُودِ. قَوْلُهُ: ﴿ يَنَعُونِ ﴾ يَطِلْلُونَ .

قَوْلُهُ: ﴿ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ أي: الشَّيْءَ الَّذِي يُوصِلُهُمْ إِلَى اللهِ، يغني: يَطْلُبُونَ مَا يَكُونُ وَسِيلَةً إِلَى اللهِ سُبْحَانَهُ رَقَالَ أَيُّهُمْ أَفْرَبُ إِلَى اللهِ، وكذلِكَ أيضًا يَرْجُونَ رَحْمَتُهُ وَيَجَافُونَ عَذَابَهُ.

وجُهُ مُناسَبَةِ الآيَةِ للبابِ (بَابٌ تَفْسِيرُ التَّوْجِيدِ وشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) أَنَّ التَّوْجِيدَ يَنَصَمَّنُ البَرَاءَةَ مِنَ الشَّرْكِ، بحيثُ لَا يَدْعُو مَعَ اللهِ أَحَدًا، لَا مَلَكًا مُقَرَّبًا، ولَا نَبِيًّا مُرْسَلًا، وهَوُلاءِ اللَّذِينَ يَدْعُونَ اللَّبْيَاءَ والمَلائِكَةَ لَمْ يَتَبَرَّؤُوا مِنَ الشَّرْكِ، بَلْ هُمْ واقِعُونَ فِيهِ. ومِنَ العَجَبِ أَتَّهُمْ اللَّذِينَ يَدْعُونَ مَنْ هُمْ فِي حَاجَةٍ إِلَى مَا يُقَرِّبُهُمْ إِلَى اللهِ تَعَالَى، فهُمْ غَيْرُ مُسْتَغْنِينَ عَنِ اللهِ بِأَنْفُسِهِمْ، فكَيْفَ يَدْعُونَ مَنْ هُمْ فِي حَاجَةٍ إِلَى مَا يُقَرِّبُهُمْ إِلَى اللهِ تَعَالَى، فهُمْ غَيْرُ مُسْتَغْنِينَ عَنِ اللهِ بِأَنْفُسِهِمْ، فكَيْفَ يُغْذُونَ غَيْرَهُمْ؟!

[1] الآيَّةُ الثانيَّةُ والثالِئَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ رَإِذْ قَالَ إِبْرَهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِـهِـ...﴾ الآيتنبن.

قَوْلُهُ: ﴿مَرَاءٌ﴾ عَلَى وَزْنِ فَعَالِ، وَهِيَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ مِنَ التَّبَرُّوْ، وَهُوَ التَّخَلِّ، أَيْ: إنَّني مُتَخَلِّ غايَةَ التَّخَلِّي عَمَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي، وإبْرَاهِيمُ عَلَيْهِالصَّلَاءُوَّالسَّلَامُ قَوِيٌّ فِي ذاتِ اللهِ، فَقالَ ذلِكَ مُعْلِنًا بِهِ لأَبِيهِ وقَوْمِهِ، وأَبُوهُ هُو آزَرُ<sup>(۱)</sup>.

ُ قَوْلُهُ: ﴿ فَتَسْبُدُونَ ﴾ العِبَادَةُ هُنَا التَّذَلُّلُ والحُّضُوعُ؛ لأنَّ فِي قَوْمِهِ مَنْ يَعْبُدُ الأصْنَامَ، ومنهُمْ مَنْ يَعْبُدُ الأَصْنَامَ، ومنهُمْ مَنْ يَعْبُدُ الشَّمسَ والقَمَرَ والكَوَاكِبَ.

<sup>(</sup>١) البردة للبوصيري (ص:١٣١-١٣٢).

<sup>(</sup>٢) انظر: (ص:٧٦).

### وَقَوْلُهُ: ﴿ أَغَنَـٰذُوٓا أَحْبَ ارَهُمْ وَرُهْبَ نَهُمْ أَرْبَ ابَّا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ الآية [التوبة:٣١][ا]

قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا الّذِى فَطَرَفِ ﴾ جَمَعَ بَيْنَ النَّفي والإِثْبَاتِ، فالنَّفْيُ: ﴿بَرَكَ مِنَا تَعْبُدُونَ ﴾، والإِثْبَاتُ: ﴿إِلَّا اللَّهُ وَالْإِيهَانِ باللهِ وَحْدَهُ ﴿فَمَن ﴿إِلَّا اللَّهِ وَالْإِيهَانِ باللهِ وَحْدَهُ ﴿فَمَن بَكَمُثُرُ بِالطّنفُوتِ وَيُؤْمِنُ بِاللهِ وَحَدَهُ لَا يَتِمُّ إِلَّا لَهُ وَالْوَيْقِ ﴾ والأَسْرَقَقَ ﴾ [البقرة:٢٥٦]، وهَوُلاءِ يَعْبُدُونَ اللهُ ويَعْبُدُونَ عَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿إِلَّا اللَّذِي فَطَرَفِ ﴾، والأَصْلُ فِي الاسْتِثْنَاءِ الاتّصالُ إِلَّا بدَلِيلٍ، ومَعَ ذلِكَ تَبَرَّأُ مَنْهُمْ.

وفِي قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَفِ ﴾ ولمْ يَقُلْ: إلَّا اللهَ. فائِدَتَانِ:

الأُولَى: الإِشارَةُ إِلَى عِلَّةِ إِفْرَادِ اللهِ بالعِبَادَةِ؛ لأنَّهُ كَمَا أَنَّهُ مُنْفَرِدٌ بالحَلْقِ، فيَجِبُ أَنْ يُفْرَدَ بالعِبَادَةِ.

الثانيَةُ: الإِشارَةُ إِلَى بُطْلانِ عِبادَةِ الأَصْنَامِ؛ لأنَّهَا لَمْ تَفْطُرْكُمْ حتَّى تَعْبُدُوهَا، ففِيهَا تَعْلِيلٌ للتَّوْجِيدِ الجامِع بَيْنَ النَّفْي والإِثْبَاتِ، وهَذِهِ مِنَ البَلاغَةِ التَّامَّةِ فِي تَغْبِيرِ إِبْرَاهِمَ عَلَيْهَالسَّلَامُ.

يُسْتَفَادُ مِنَ الآيَةِ أَنَّ التَّوْحِيدَ لَا يَخَصُّلُ بعِبادَةِ اللهِ مَعَ غَيْرِهِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إخْلاصِهِ للهِ، والنَّاسُ في هَذَا المقام ثَلاثَةُ أَفْسام:

قِسْمٌ يَعْبُدُ اللهَ وَحْدَهُ.
 قِسْمٌ يَعْبُدُ غَيْرَهُ فقطْ.

وقِسْمٌ يَعْبُدُ اللهَ وغيْرَهُ.

والأوَّلُ فقطْ هُوَ الْمُوَحِّدُ.

[١] الآيةُ الرابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ اَتَّحَٰكُذُوٓا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَكَنَهُمْ أَرْبَكَابًا مِن دُونِ اللهِ ...﴾ الآيةَ.

قَوْلُهُ: ﴿أَحْبَكَارَهُمْ﴾ والمُغطُوفُ عَلَيْهَا المُفْعُولُ الأوَّلُ لـ«اتَّخَذُوا» والثَّانِي: «أَرْبَابًا» أيْ: هَوُّلاءِ اليَهُودُ والنَّصارَى جَعَلُوا أَحْبَارَهُمْ ورُهْبَاتَهُمْ أَرْبابًا. وَقَـوْلـهُ: ﴿ وَمِرَى النَّاسِ مَن يَتَخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ ﴾ الآيــةَ [البقرة:١٦٥][١].

والأحْبارُ: جَمْعُ حَبْرٍ، وَهُوَ العالِمُ، ويُقالُ للعالِم أيضًا: بَحْرٌ؛ لكَثْرَةِ عِلْمِهِ.

والحَبْرُ بِفَتْحِ الحاءِ وكَسْرِهَا، يُقالُ: حَبْرٌ، وحِبْرٌ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرُهْبَكَنَهُمْ ﴾ أَيْ: عُبَّادَهُمْ.

وقَوْلُهُ: ﴿أَرْبَكَابًا ﴾ جَمْعُ ربِّ، أيْ: يَجْعَلُونَهُمْ أَرْبابًا مِنْ دُونِ اللهِ؛ فجَعَلُوا الأحْبَارَ أَرْبَابًا؛ لأَنَّهُمْ يَأْتَمُرُونَ بِالْمرهِمْ فِي مُحَالَفَةِ أَمْر اللهِ، فيُطِيعُونَهُمْ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ.

وجَعَلُوا الرُّهْبانَ أَرْبابًا باتِّخاذِهِمْ أَوْلِيَاءَ يَعْبُدُونَهُمْ مِنْ دُونِ اللهِ.

قَوْلُهُ: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ أَيْ: مِنْ غَيْرِ اللهِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَالْمَسِيحَ ابْتِ مَرْكِمَ ﴾ مَعْطُوفٌ عَلَى ﴿لَحْبَارَهُمْ﴾ أي: اتَّخَذُوا المَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ أيضًا ربَّا؛ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّهُ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ.

قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا لِيَعَبُّدُوٓا ﴾ أيْ: يَتَذَلَّلُوا بالطَّاعَةِ للهِ وَحْدَهُ، الَّذِي خَلَقَ المَسِيحَ والأخبارَ والرُّهْبَانَ والسَّمَوَاتِ والأرْضَ.

قَوْلُهُ: ﴿لَآ إِلَكَ إِلَّا هُوَ ﴾ أَيْ: لَا مَعْبُودَ حَقٌّ إِلَّا هُوَ.

قَوْلُهُ: ﴿ سُبَحَننَهُ ﴾ تَنْزِيهٌ اللهِ عمَّا يُشْرِكُونَ.

وجْهُ كَوْنِ هَذِهِ الآيَةِ تَفْسِيرًا للتَّوْحِيدِ وشَهادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ: أَنَّ اللهَ أَنْكَرَ عَلَيْهِمُ اتَّخَاذَ الأحْبارِ والرُّهْبَانِ أَرْبابًا مِنْ دُونِ اللهِ، وهَذِهِ الآيَةُ سيَأْتِي فِيهَا تَرْجَمَّةٌ كامِلَةٌ فِي كَلامِ المُؤَلِّفِ رَحَمَهُالنَهُ، فهَوُلاءِ جَعَلُوا الأحْبارَ شُرَكاءَ فِي الطَّاعَةِ، كُلَّيَا أَمَرُوا بشَيْءٍ أطاعُوهُمْ، سَواءٌ وافَقَ أَمْرَ اللهِ أَمْ لَا.

إذًا: فتَفْسِيرُ التَّوْحِيدِ أيضًا بـ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) يَسْتَلْزِمُ أَنْ تَكُونَ طاعَتُكَ للهِ وحْدَهُ؛ ولهَذَا عَلَى الرَّغْم مِنْ تَأْكِيدِ النَّبِيِّ ﷺ لطاعَةِ وُلاةِ الأَمْرِ قَالَ: «إِنِّمَّا الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ»(١).

ُ [1] الآيَةُ الحَامِسَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمِرَ النَّاسِ مَن يَتَغِذُ مِن دُونِ اللَّهِ اَندَادًا يُمِيُّونَهُمْ كَمُّبِ اللَّهِ...﴾ الآيَةَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب سرية عبد الله بن حذافة السهمي، رقم (٤٣٤٠)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، رقم (١٨٤٠)، من حديث على رَضِّالَتُهُمَنَاً.

قَوْلُهُ: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾ (مِنْ) للتَّبْعِيضِ، وعلامَتُهَا أَنْ يَصِحَّ أَنْ يَجِلَّ مَحَلَّهَا بَعْضٌ، والجارُّ والمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٍ مُقَدَّم، و﴿مَن يَنَّغِذُ ﴾ مُبْتَدَأٌ مُؤخَّرٌ. أَيْ: مَنْ يَجْعَلُ للهِ أَنْدادًا، ومَفْعُولُهَا الأَوَّلُ «أَنْدَادًا» مُؤخِّرًا، ومَفْعُولُهَا الثاني «مِنْ دُونِ اللهِ» مُقَدَّمًا.

وقَوْلُهُ: ﴿يَنَّخِدُ ﴾ جاءَتْ بالإفْرادِ؛ مُراعَاةً لِلَفْظِ «مَنْ».

وقَوْلُهُ: ﴿ يُعِبُّونَهُمْ ﴾ بالجَمْع؛ مُرَاعَاةً للمَعْنَى.

وقَوْلُهُ: ﴿أَندَادًا ﴾ جَمْعُ نِدٍّ، وَهُوَ الشَّبِيهُ والنَّظِيرُ؛ ولهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَمِنْ قَالَ لَهُ: مَا شَاءَ اللهُ وشِئْتَ: «أَجَعَلْتَنبِي للهِ نِدًّا؟! بَلْ مَا شَاءَ اللهُ وحْدَهُ»(١).

وقَوْلُهُ: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَصُبِ اللَّهِ ﴾ هَذَا وجْهُ الْمُسَابَهَةِ، أيِ: النِّدَّيَّةُ فِي المَحَبَّةِ، كُيبُّونَهُمْ كحُبِّ اللهِ. واخْتَلَفَ المفسِّرُونَ فِي قَوْلِهِ: ﴿كَصُبِ اللَّهِ﴾.

فقِيلَ: يَجْعَلُونَ مَحَبَّةَ الأَصْنَامِ مُساوِيَةً لِمَحَبَّةِ اللهِ، فيَكُونُ فِي قُلُوبِهِمْ مَحَبَّةٌ للاَصْنَامِ، ويَجْعَلُونَ مَحَبَّةَ الأَصْنَامِ كَمَحَبَّةِ اللهِ، فيَكُونُ المَصْدَرُ مُضافًا إِلَى مَفْعُولِهِ. أَيْ: يُجِبُّونَ الأَصْنَامَ كَحُبِّهِمُ اللهَ.

وقِيلَ: يُحِبُّونَ هَذِهِ الأَصْنَامَ مَحَبَّةً شَدِيدَةً كَمَحَبَّةِ الْمُؤْمِنِينَ للهِ.

وسِياقُ هَذِهِ الآيَةِ يُؤَيِّدُ القَوْلَ الأَوَّلَ.

وقَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَشَدُّ حُبَّا بِثَهِ ﴾ عَلَى الرَّأْيِ الأوّلِ يَكُونُ مَعْنَاهَا: والَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا للهِ مِنْ هَوُلاءِ للهِ؛ لأنَّ عَبَّةَ الْمُؤْمِنِينَ خالِصَةٌ، وعَبَّةَ هَؤُلاءِ فِيهَا شِرْكٌ بَيْنَ اللهِ وَبَيْنَ أَصْنَامِهِمْ.

وعَلَى الرَّأْيِ النَّانِي معْنَاهَا: والَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حِبَّا للهِ مِنْ هَؤُلاءِ لأَصْنَامِهِمْ؛ لأنَّ مَجَّةَ المُؤْمِنِينَ ثابِتَةٌ فِي السَّرَّاءِ والضَّرَّاءِ عَلَى بُرُهَانِ صَحِيحٍ، بخِلافِ المُشْرِكِينَ؛ فإنَّ مَحَبَّتُهُمْ لأَصْنَامِهِمْ تَتَضَاءَلُ إذَا مَسَّهُمُ الضُّرُّ.

فَمَا بِالْكَ بِرَجُلٍ يُحِبُّ غَيْرَ اللهِ أَكْثَرَ مِنْ مَحَبَّتِهِ للهِ؟! ومَا بِالْكَ بِرَجُلٍ يُحِبُّ اللهِ وَلا يُحِبُّ اللهِ؟! فَهَذَا أَفْبَحُ وأَعْظَمُ، وهَـذَا مَوْجُودٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ المُنتَسِينَ للإِسْلامِ اليَوْمَ؛ فإنَّهُمْ يُحِبُّونَ أَوْلِيَاءَهُمْ أَكْثَرَ مِمَّا

<sup>(</sup>١) أخرجه الإمام أحمد (٢/٣٨٣)، والنسائي في الكبرى، رقم (١٠٧٥٩)، من حديث ابن عباس رَحَوَلَيَنَعَنْهَا، بلفظ: «عدلا» مدل «ندا».

عُبُّونَ اللهَ ؛ ولهَذَا لَوْ قِيلَ لهُ: احْلِفْ باللهِ. حَلَفَ صادِقًا أَوْ كاذِبًا، أمَّا الوَلِيُّ فَلَا يَخْلِفُ بِهِ إِلَّا صادقًا.

وَعَجِدُ كَثِيرًا مِنْهُمْ يَأْتُونَ إِلَى مَكَّةَ والمَدِينَةِ ويَرَوْنَ أَنَّ زِيارَةَ قَبْرَ الرَّسُولِ ﷺ أَعْظَمُ مِنْ زِيَارَةِ البَيْتِ؛ لأَثْبُمْ يَجِدُونَ فِي نُفُوسِهِمْ حُبًّا لرَسُولِ اللهِ ﷺ كحُبُّ اللهِ أَنْ أَعْضَمَ، وَهَذَا شِرْكُ؛ لأنَّ اللهَ يَعْلَمُ أَنَّنَا مَا أَحْبَبْنَاهُ لِآنَهُ رَسُولَ اللهِ ﷺ إِلَّا لِحُبَّ اللهِ، ولآنَهُ رَسُولُ اللهِ، مَا أَحْبَبْنَاهُ لأَنَّهُ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ، لكنَّنَا أَحْبَبْنَاهُ؛ لأَنَّهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فنَحْنُ نُحِبُّهُ بِمَحَبَّةِ اللهِ، لكنْ هَوُّلاءِ يَبْعَلُونَ عَبَّةَ اللهِ تابِعَةً لِمَحَبَّةِ اللهِ، لكنْ هَوُّلاءِ يَبْعَلُونَ عَبَّةَ اللهِ تابِعَةً لِحَبَّةِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الل

فهَذِهِ الآيَّةُ فِيهَا عِنَّةٌ عَظِيمَةٌ لَكَثِيرٍ مِنْ قُلُوبِ المُسْلِمِينَ البَوْمَ، الَّذِينَ يَجْعَلُونَ غَيْرَ اللهِ مِثْلَ اللهِ فِي المَحَيَّةِ. وفِيهِ أَناسٌ أيضًا أَشْرَكُوا باللهِ فِي مَحَيَّةٍ غيْرِهِ، لَا عَلَى وجْهِ العِبَادَةِ الشَّرْعِيَّةِ، لكنْ عَلَى وجْهِ العِبَادَةِ المَذْكُورَةِ فِي الحديثِ<sup>(۱)</sup>، وَهِي مَحَبَّةُ الدَّرْهُمِ والدِّينَارِ والحَويصَةِ والحَويلَةِ، يُوجَدُ أَنَاسٌ لَوْ فَتَشْتَ عَنْ قُلُوبِهِمْ لَوَجَدْتَ قُلُوبَهُمْ مَلْأَى مِنْ مَحَبَّةٍ مَتاعِ الدُّنْيَا، وحتَّى هَذَا الَّذِي جَاءَ يُصلِّي هُوَ فِي المُسْجِدِ، لكنْ قَلْبُهُ مَشْغُولٌ بِمَا يُحِبَّهُ مِنْ أَمُورِ الدُّنْيَا.

فهَذَا نَوْعٌ مِنْ أَنْواعِ العِبَادَةِ فِي الحَقِيقَةِ، ولَوْ حاسَبَ الإِنْسَانُ نَفْسَهُ لِمَاذَا خُلِقَ لَعَلِمَ أَنَّهُ خُلِقَ لَعِبادَةِ اللهِّ وَأَيْضَانُ نَفْسَهُ كَاذَا خُلِقَ لَعَلِمَ أَنَّهُ خُلِقَ لَعِبادَةِ اللهِّ وَأَيْضَانُ مَنْهَا إِلَى الدَّارِ الْخَرَى، الدَّارُ الْآيَمِ خُلِقَ لَهَا، والَّتِي تَجِبُ أَنْ يُعْنَى بالعَمَلِ لَهَا، يَا لَيْتَ شِعْرِي مَتَى يَوْمًا مِنَ الآيَّامِ الأَخْرَى، الدَّالُ التَّيْ خُلِقَ لَهَا، والَّتِي تَجِبُ أَنْ يُعْنَى بالعَمَلِ لَهَا، يَا لَيْتَ شِعْرِي مَتَى يَوْمًا مِنَ الآيَّامِ الْأَخْرَى، الدَّالُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلِي مِنْ اللهِ إِنْ هَلِي هَلِي فِي هَلِهِ اللهُ اللهُ اللهُ مَنْ اللهُ ا

نَحْنُ الآنَ نَطْلُبُ العِلْمَ للتَّقَرُّبِ إِلَى اللهِ بطَلَيِهِ، وإعْلامِ أَنْفُسِنَا، وإعْلامِ غَيْرِنَا، فهَلْ نَحْنُ كُلَّمَا عَلِمْنَا مَسْأَلَةً مِنَ المَسَائِلِ طَبَّقْنَاهَا؟ نَحْنُ عَلَى كُلِّ حالٍ نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا قُصُورًا كَثِيرًا وتَقْصِيرًا.

وهلْ نَحْنُ إِذْ عَلِمْنَا مَسْأَلَةً نَدْعُو عِبادَ اللهِ إليْهَا؟ هَذَا أَمْرٌ يَخْتَاجُ إِلَى مُحاسَبَةٍ؛ ولذلكَ؛ فإنَّ عَلَى طالِبِ العِلْمِ مَسْؤُولِيَّةً لَيْسَتْ هَيِّنَةً، عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ زكاةِ المالِ، فيَجِبُ أَنْ يَعْمَلَ ويَتَحَرَّكَ ويَبُثَّ العِلْمَ والوَعْيَ فِي الأُمَّةِ الإِسْلامِيَّةِ، وإِلَّا انْحَرَفَتْ عَنْ شَرْعِ اللهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، رقم (٢٨٨٦)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِلَهُّعَنَهُ.

ُ قَالَ ابْنُ الفَيِّمِ (١) وَهَمُهُ اللَّهُ: كُلُّ الأُمُورِ تَسِيرُ بالمَحَيَّةِ، فأنْتَ مَثَلًا لَا تَتَحَرَّكُ لشَيْءٍ إِلَّا وأنْتَ نُحِيِّهُ، حتَّى اللَّقْمَةُ مِنَ الطَّعَامَ لَا تَأْكُلُهَا إِلَّا لِمَحَبَّيْكَ لهَا.

ولهَذَا قِيلَ: إِنَّ جَمِيعَ الحَرَكاتِ مَبْنَاهَا عَلَى المَحَبَّةِ، فالمَحَبَّةُ أَسَاسُ العَمَلِ، فالإِشْرَاكُ فِي المَحَبَّةِ إشْرَاكُ باللهِ.

### والمَحَبَّةُ أَنْواعٌ:

الأوَّلُ: المَحَبَّةُ للهِ، وهَذِهِ لَا تُنافِي التَّوْحِيدَ، بَلْ هِيَ مِنْ كَهالِهِ، فأَوْنَقُ عُرَى الإِيهانِ: الحُبُّ فِي اللهِ، والبُغْضُ فِي اللهِ. والمَحَبَّةُ للهِ هِيَ أَنْ ثُحِبَّ هَذَا الشَّيْءَ؛ لأَنَّ اللهَ يُحِبُّهُ، سَوَاءٌ كَانَ شَخْصًا أَوْ عَمَلًا، وهَذَا مِنْ تمام التَّوْحِيدِ. قَالَ مَجْنُونُ لَيْلَى:

أُقَبِّ لُ ذَا الجِ لَازَ وَذَا الجِ لَازَا وَلَكِ نُ حُبُّ مَنْ سَكَنَ اللَّيَارَا(")

أَمُّسرُّ عَسلَى السدِّيَادِ دِيَسادِ لَسيْلَ وَمَسا حُسبُّ السدِّيَادِ شَسغَفْنَ قَلْبِسِي

الثَّانِي: المَحَنَّةُ الطَّبِيعِيَّةُ الَّتِي لَا يُؤْثِرُهَا المَرَّءُ عَلَى مَحَبَّةِ اللهِ، فهَذِهِ لَا ثُنافِي مَحَبَّةَ اللهِ، كمَحَبَّةِ الرَّوْجَةِ، والوَلَدِ، والمالِ؛ ولهذَا لِمَّا سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ أَحَبُّ النَّاسِ إليْك؟ قَالَ: «عَائِشَةُ». قِيلَ: فمِنَ الرَّجَالِ؟ قَالَ: «أَبُوهَا»<sup>(٢)</sup>. ومِنْ ذلِكَ مَحَبَّةُ الطَّعَامِ والشَّرَابِ واللَّباسِ.

الثَّالِثُ: المَحَبَّةُ مَعَ اللهِ الَّتِي تُنافِي مَحَّةَ اللهِ، وَهِيَ أَنْ تَكُونَ مَحَبَّةُ غَيْرِ اللهِ كَمَحَبَّةِ اللهِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ عَبَّةِ اللهِ، بحَيْثُ إِذَا تَعارَضَتْ مَحَبَّةُ اللهِ ومَحَبَّةُ غَيْرِهِ قَدَّمَ مَحَبَّةَ غَيْرِ اللهِ، وذَلِكَ إِذَا جَعَلَ هَذِهِ المَحَبَّةُ نِدًّا لِحَبَّةِ اللهِ يُقَدِّمُهَا عَلَى مَبَيَّةِ اللهِ أَوْ يُساوِيهَا بَهَا (ا).

الشَّاهِدُ مِنْ هَذِهِ الآيَةِ: أنَّ اللهَ جَعَلَ هَؤُلاءِ الَّذِينَ سَاوَوْا مُحَبَّةَ اللهِ بِمَحَبَّةِ غَيْرِهِ مُشْرِكِينَ جَاعِلِينَ للهِ ٱنْدادًا.

<sup>(</sup>١) روضة المحبين (ص:٥٥).

<sup>(</sup>٢) الأبيات نسبت للحارث بن زهير بن جذيمة في الدر الفريد (٤/ ٢٣٧-٢٣٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ؛ باب من فضل عائشة رَهَالِلَّهُمَّهَا، رقم (٣٦٦٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَيَّالِلَهُمَّاءُ، باب من فضائل أبي بكر الصديق، رقم (٢٣٨٤)، من حديث عمرو بن العاص رَيَّاللَهُمَّاءُ.

<sup>(</sup>٤) انظر: باب قول الله تعالى: ﴿ وَمِرَ َ النَّاسِ مَن يَنْجِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَنْدَادًا ﴾ (ص:٢٩٩).

وَفِي الصَّحِيحِ<sup>11</sup> عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ<sup>11</sup>، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ <sup>[1</sup>، حُرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وحِسَابُهُ عَلَى اللهِ عَزَجَبَلَ» (١٠.

[1] قَوْلُهُ: «وِفِي الصَّحِيح» لَمْ يُغْصِحِ الْمُؤَلِّفُ رَحَهُ اللَّهُ بِمُرادِهِ بِالصَّحِيحِ، أَهُوَ «صَحِيحُ البُّخَارِيِّ»، أَمْ «صَحِيحُ مُسْلِم»، أَمْ أَنَّ المُرادَ بِهِ الحَدِيثُ الصَّحِيحُ، سَوَاءٌ كَانَ فِي (الصَّحِيحُيْنِ) معًا، أَمْ فِي غَيْرِهِمَا، وَلَيْسَ لَهُ اصْطِلَاحٌ فِي ذَلِكَ يُحْمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ الإِطْلاقِ، وعَلَى هَذَا مَعْ فَلَا يَعْمِيرُ فِي سِياقِ المُؤلِّفِ للحَدِيثِ فِي مَواضِعَ أُخْرَى، والمُرادُ بِه هُنَا «صَحِيحُ مُسْلِم».

[٧] قَوْلُهُ: ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» أَيْ: لَا مَعْبُودَ حَقٌّ إِلَّا اللهُ، فَلَفْظُ الجلالَةِ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ المُسْتَرِ فِي الحَبْرِ، ومَنْ يَرَى أَنَّ «لَا» تَحْمَلُ فِي المَعْرِفَةِ يَقُولُونَ: هُوَ الحَبْرُ

[٣] قَوْلُهُ: ﴿ وَكَفَرَ بِهَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ ﴾ أَيْ: بعِبادَةِ مَنْ يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ ، قُلْنَا ذلكَ؛ لأَنَّ مِسْتَحِقِّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ كَانَ يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ ، وَنَحْنُ نُؤْمِنُ بِهِ ، لكنْ لا نُؤْمِنُ بِعِبَادَتِهِ وَلَا باللَّهُ مُسْتَحِقِّ للعِبادَةِ ، كَمَا قَالَ تُعَالَى: ﴿ وَإِذْ قَالَ اللّهُ يَنْعِيسَى ابْنَ مَرْبَمَ ءَأَنتَ فُلْتَ الِنَاسِ الْجَيْدُونِ وَأَتِى إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللّهِ قَالَ اللهُ يَنْعِيسَى ابْنَ مَرْبَمَ ءَأَنتَ فُلْتَ اللّهَ اللّهَ يَعْلَى اللّهَ يَنْ إِلَهُ إِلَيْهَ إِلَى اللّهَ يَعْلَى مِن اللّهَ عَلَى اللّهَ عَلَى اللّهُ مَا فِي نَفْسِى وَدُو اللّهِ قَالَ سُجَحَنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ اللّهَ يُولِي اللّهَ عَلَى اللّهَ اللّهَ اللّهَ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهَ اللّهَ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ

وفي قَوْلِهِ: "وَكَفَرَ بِيَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكْفِي مُجَّرُدُ التَّلَفُظِ بـ(لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، بَلْ لا بُدَّ أَنْ تَكُفُرَ بِعِبَادَةِ مَنْ يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ، بَلْ وَتَكْفُرُ أَيضًا بِكُلِّ كُفْرٍ، فَمَنْ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.
ويرَى أَنَّ النَّصَارَى واليَهُودَ اليَوْمَ عَلَى دِينِ صَحِيحٍ، فَلَيْسَ بمُسْلِمٍ، ومَنْ يَرَى الأَدْيَانَ أَفْكَارًا يَخْتَارُ مِنْهُمَا مَا يُرِيدُ، فَلَيْسَ بمُسْلِمٍ، بَلِ الأَدْيَانُ عَقَائِدُ مَفْرُوضَةٌ مِنْ قِبَلِ اللهِ عَرَقِجَلَّ، يَتَمَشَّى النَّاسُ عَلَيْهَا؛ ولهَذَا يُنكُرُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ فِي تَعْبِرِهِ بقَوْلِهِ: الفِكْرُ الإِسْلامِيُّ. بَلِ الوَاجِبُ أَنْ يُقَالَ: الدِّينُ الإِسْلامِيُّ ! لاَنَّهُ وصْفٌ للشَّخْصِ نَفْسِهِ لا لللهِ لللهِ يَا لَذِي هُو عَلَيْهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، رقم (٣٣)، من حديث طارق بن أشيم رَحِيَالَفَهُمَّنَهُ.

وَشَرَحَ هذِهِ التَّرْجَمَةَ مَا بَعْدَهَا مِنَ الأَبْوَابِ ١١.

فِيهِ مَسائِلُ:

فِيهِ أَكْبَرُ اللَّسَائِلِ وَأَهَمُّهَا، وَهِي تَفْسِيرُ التَّوْجِيدِ [1] وَتَفْسِيرُ الشَّهَادَةِ [1]، وَيَتَّهَا بِأُمُورِ وَاضِحَةٍ.

مِنْهَا آيَةُ الإِسْرَاءِ: بَيَّنَ فِيهَا الرَّدَّ عَلَى الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَدْعُونَ الصَّالِحِينَ، فَفِيهَا بَيَانُ أَنَّ هذَا هُوَ الشِّرْكُ الاَّكْبَرُ<sup>وا</sup>ً.

[١] قَوْلُهُ: «وَشَرَحَ هَذِهِ التَّرْجَمَةَ» المُرَادُ بالشَّرْحِ هُنَا: التَّفْصِيلُ، والتَّرْجَمَةُ: هِيَ التَّعْبِيرُ بلُغَةٍ عَنْ لُغَةٍ أُخْرَى، ولَكِنَّها تُطْلَقُ باصْطِلَاحِ الْمُؤَلِّفِينَ عَلَى العَنَاوِينِ والأَبْوَابِ، فيُقالُ: تَرْجَمَ عَلَى كذَا، أيْ: بَوَّبَ لَهُ.

[۲] قَوْلُهُ: «فِيهِ أَكْبَرُ المَسَائِلِ وأَهَمُّهَا، وَهِيَ تَفْسِيرُ التَّوْحِيدِ» فَتَفْسِيرُ التَّوْحِيدِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ أَمْرَيْنِ:

الأوَّلُ: نَفْيُ الأُلُوهِيَّةِ سِوَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

الثَّانِي: إثْباتُ الأُلُوهِيَّةِ للهِ وحْدَهُ، فَلَا بُدَّ مِنَ النَّفْيِ والإِثْبَاتِ؛ لتَحْقِيقِ التَّوْحِيد؛ لأنَّ التَّوْحِيدَ جَعْلُ الشَّيْءِ واحِدًا بالعَقِيدَةِ والعَمَلِ، وهَذَا لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ النَّفْي والإِثْبَاتِ.

فإذَا قُلْتَ: زَيْدٌ قائِمٌ. أثْبُتَّ لَهُ القِيامَ ولَمْ تُوحِّدْهُ، لكنْ إذَا قُلْتَ: لَا قائِمَ إِلَّا زَيْدٌ. أثْبُتَّ لَهُ القِيامَ ووَحَّدْتُهُ بهِ.

وإذَا قُلْتَ: اللهُ إِلَهٌ. أَثْبَتَ لَهُ الأَلُوهِيَّة، لكنْ لَمْ تَنْفِهَا عَنْ غَيْرِهِ؛ فالتَّوْحِيدُ لَمْ يَتِمَّ. وإذَا قُلْتَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. أَثْبَتَ الأَلُوهِيَّة للهِ وَنَفَيْتَهَا عَمَّا سِوَاهُ.

[٣] فَوْلُهُ: «تَفْسِيرُ الشَّهادَةِ» الشَّهادَةُ: هِيَ التَّفْيِيرُ عَمَّا تَيَقَّنَهُ الإِنْسَانُ بَقَلْبِهِ، فقَوْلُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. أَيْ: أَنْطِقُ بلِسَانِي مُعَبِّرًا عمَّا يُكِنَّهُ قَلْبِي مِنَ اليَقِينِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

[4] قَوْلُهُ: "مِنْهَا آيَةُ الإِسْرَاءِ" وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أُوْلَتِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ ...﴾ [الإسراء:٧٥] الآيَةَ، فبَيَّنَ فِيهَا الرَّدَّ عَلَى المُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَدْعُونَ الصَّالِحِينَ، وبَيَّنَ أَنَّ هَذَا هُوَ الشَّرْكُ الأَكْبَرُ؛ لأنَّ الدُّعَاءَ مِنَ العِبَادَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَدْعُونِ أَسْتَحِبْ لَكُوْ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَكُمُرُونَ عَنْ عِبَادَقِ سَيَدْخُلُونَ اللَّمَّاءَ مِنَ العِبَادَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَدْعُونِ أَسْتَحِبْ لَكُوْ إِنَّ اللَّذِينَ يَشْتَكُمُرُونَ عَنْ عِبَادَقِ سَيَدْخُلُونَ جَهَمَّ مَاخِدِينَ ﴾ [غافر:٦٦]، فدَلَ عَلَى أَنَّ الدُّعَاءَ عِبادَةٌ؛ لأنَّ آخِرَ الكَلامِ تَعْلِيلٌ لأَوَّلِهِ، فكُلُّ مَنْ وَعَا أَحَدًا غَيْرَ اللهِ حَيَّا أَوْ مَيْتًا فَهُوَ مُشْوِكٌ يُورُكًا أَكْبَرَ.

وَمِنْهَا آيَةُ بَرَآءَةٌ: بَيَّنَ فِيهَا أَنَّ أَهْلَ الكِتَابِ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَاتَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ الله [1].

وَبَيَّنَ أَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمَرُوا إِلَّا بِأَنْ يَعْبُدُوا إِلهًا وَاحِدًا، مَعَ أَنَّ تَفْسِيرَهَا الَّذِي لَا إِشْكَالَ فِيهِ طَاعَةُ العُلَمَاءِ وَالعُبَّادِ فِي المَعْصِيَةِ، لَا دُعَاؤُهُمْ إِيَّاهُمْ.

وَمِنْهَا قَوْلُ الحَلِيلِ عَلَيْهِالسَّلَامُ لِلْكُفَّارِ: ﴿ إِنَّنِي بَرَآةٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ \* أَنْ الْآلِي فَطَرْفِ ﴾ [الزخرف:٢٦-٧٧]. فَاسْتَثْنَى مِنَ المَعْبُودِينَ رَبَّهُ اللهِ

## ودُعاءُ المَخْلُوقِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلاثَةِ أَقْسامٍ:

الأوَّلُ: جائِزٌ، وَهُوَ أَنْ تَدْعُو خَلُوقًا بِأَمْرٍ مِنَ الأُمُورِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ يُدْرِكَهَا بِأَشْيَاءَ مَحْشُوسَةٍ مَعْلُومَةٍ، فهَذَا لَيْسَ مِنْ دُعاءِ العِبَادَةِ، بَلْ هُوَ مِنَ الأُمُورِ الجائِزَةِ، قَالَ ﷺ: «وإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ»(١).

الظَّانِي: أَنْ تَدْعُوَ خَلُوقًا مُطْلَقًا، سواءٌ كَانَ حيَّا أَوْ مَيَّتًا فِيهَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللهُ، فهَذَا شِرْكٌ أَكْبَرُ؛ لاَنَّكَ جَعَلْتُهُ نِدًّا للهِ فِيهَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللهُ، مثلُ: يَا فُلانُ! اجْعَلْ مَا فِي بَطْنِ امْرَأَقِي ذَكَرًا.

الثَّالِثُ: أَنْ تَدْعُوَ خَلُوقًا مَيَّنَا لَا يُجِيبُ بالوسائِلِ الحِسِّيَّةِ المَّلُومَةِ، فهَذَا شِرْكٌ أكْبَرُ أيضًا؛ لأَنَّهُ لَا يَدْعُو مَنْ كَانَت هَذِهِ حالَهُ حتَّى يَعْتَقِدَ أَنَّ لَهُ تَصُرُّهَا خَفِيًّا فِي الكَوْنِ.

[1] قَوْلُهُ: «ومِنْهَا: آيَةُ بَرَآءَةٌ: بَيَّنَ فِيهَا أَنَّ أَهْلَ الكِتَابِ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ ورُهْبَاتَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ» وهَذَا شِرْكُ الطَّاعَةِ، وَهُوَ بَتَوْجِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ أَلْصَقُ مِنْ تَوْجِيدِ الأَلُوهِيَّة؛ لأنَّ الحُكُمْ شَرْعِيًّا كَانَ أَوْ كَوْنِيًّا إِلَى اللهِ تَعَالَى، فَهُوَ مِنْ ثَمَامٍ رُبُوبِيَّتِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا اخْلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكُمُهُۥ إِلَى اللّهِ ﴾ [الشورى:١٠]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَهُ ٱلْحُكُمُ كُولِيْهِ شَعِعُونَ ﴾ [القصص:٧٠].

والشَّيْخُ رَحَمُهُاللَّهُ جَعَلَ شِرْكَ الطَّاعَةِ مِنَ الأَكْبَرِ، وهَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ، وسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ فِي بَابِ مَنْ أَطَاعَ الأُمَرَاءَ والعُلَمَاءَ فِي تَخْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللهُ أَوْ بالعَكْسِ.

[٧] قَوْلُهُ: «ومِنْهَا: قَوْلُ الحَلِيلِ عَلَيْهِالسَّلَامُ للكُفَّارِ: ﴿إِنَّنِي بَرَكُ ُ مِثَا تَعْبُدُونَ ﴿ إِلَّا اللَّذِى فَطَرَفِ﴾ فاسْتَثْنَى مِنَ المَعْبُودِينَ رَبَّهُ» فدَلَّ هَذَا عَلَى أنَّ التَّوْجِيدَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ نَفْيِ وإثْباتٍ: البَرّاءَةِ مِمَّا سِوَى اللهِ، وإخْلَاصِ العِبَادَةِ للهِ وحْدَهُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب من حق المسلم للمسلم رد السلام، رقم (٢١٦٢)، من حديث أبي هريرة رَسَخُ لللَّهُ عَنْهُ.

وَذَكَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ هِذِهِ البَرَاءَةَ وَهِذِهِ المُوَالَاةَ هِيَ تَفْسِيرُ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ، فَقَالَ: ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةٌ بَاقِيَةً فِي عَقِيهِ عَلَمَا هُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الزخرف:٢٨][١١]

وَمِنْهَا آَيَةُ البَقَرَةِ فِي الكُفَّارِ الَّذِينَ قَالَ اللهُ فِيهِم: ﴿ وَمَا هُم بِخَرِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴾ [البقرة:١٦٧] دَكَرَ أَنَّهُم يُحِبُّونَ اللهَ حُبًّا عَظِيمًا، ولَمْ يُدْخِلْهُمْ ذَكَرَ أَنَّهُم يُحِبُّونَ اللهَ حُبًّا عَظِيمًا، ولَمْ يُدْخِلْهُمْ فِكَنُونَ اللهَ حُبًّا عَظِيمًا، ولَمْ يُدْخِلُهُمْ فِي الإِسْلَامِ، فَكَيْفَ بِمَنْ لَمْ يُحِبَّ النِّذَ أَكْبَرَ مِنْ حُبِّ اللهِ ؟! وَكَيْفَ بِمَنْ لَمْ يُحِبَّ إِلَّا النَّذَّ وَحْدَهُ وَلَمْ يُحِبَّ اللهَ؟! وَكَيْفَ بِمَنْ لَمْ يُحِبًّ إِلَّا النَّذَّ وَحْدَهُ وَلَمْ يُحِبَّ اللهَ؟! اللهُ ؟! أَنْهَا لَمْ يُحِبًا لِللهَ اللهُ إِلَّا النَّذَ

[١] وذَكَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ هَذِهِ البَرَاءَةَ وهَذِهِ الْمُوالاةَ هِيَ تَفْسِيرُ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فقَالَ: ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَافِيَةً فِى عَقِيهِـ لَمَلَّهُمْ يَرْحِمُونَ ﴾ وَهِيَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فكانَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿إِنِّنِى بَرَاهُ مِنَا تَعْبُدُونَ ﴿ إِنَّ ﴾ إِلَّا الَّذِى فَطَرَفِ ﴾ هُوَ مَعْنَى قَوْلِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

[٧] قَوْلُهُ: «ومِنْهَا: آيَةُ البَقَرَةِ فِي الكُفَّارِ الَّذِينَ قَالَ اللهُ فِيهِمْ: ﴿وَمَا هُم بِخَرِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴾» فَجَعَلَ اللهُ المَحَبَّةِ شِهْ مَكَا إِذَا أَحَبَّ شَيْئًا سِوَى اللهِ كَمَحَبَّيْهِ شُهِ، فَيَكُونُ مُشْرِكًا مَعَ اللهِ فِي المَحَبَّةِ؛ ولهَذَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُشْرِكًا مِنَ اللّهِ فِي المَحَبَّةِ؛ ولهَذَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ عَبَّةُ اللهِ فَاللّهِ اللّهِ مَلُولًا أَنَّهُ رَسُولٌ مَا وجَبَثُ طاعَتُهُ وَلاَ تَخَبُّهُ إِلاَّ كَمَا نُحِبُّ أَيْ مُؤْمِنٍ، وَلاَ يُمْنَعُ الإِنْسَانُ مِنْ عَبَّةٍ غَيْرِ اللهِ، بَلْ لَهُ أَنْ يُحِبَّ كُلَّ شَيْءٍ لللهِ عَبَثُهُ عَلَولُولَ وَالرَّوْجَةِ، ولكنْ لا يَجَعَلُ ذلِكَ كَمَحَبَّةِ اللهِ.

[٣] قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «فَكَيْفَ بِمَنْ أَحَبَّ النِّدَّ أَكْبَرَ مِنْ حُبِّ اللهِ؟! وكَيْفَ بمَنْ لَمْ يُحِبَّ إِلَّا النِّدَّ وحْدَهُ ولَمْ يُحِبُّ اللهَ؟!».

فالأقسامُ أرْبَعَةٌ:

الأوَّلُ: أَنْ يُحِبَّ اللهَ حُبًّا أَشَدَّ مِنْ غَيْرِهِ، فهَذَا هُوَ التَّوْحِيدُ.

الثَّانِي: أَنْ يُحِبُّ غَيْرَ اللهِ كَمَحَبَّةِ اللهِ، وهَذَا شِرْكٌ.

الثَّالِثُ: أَنْ يُحِبَّ غَيْرَ اللهِ أَشَدَّ حُبًّا مِنَ اللهِ، وهَذَا أَعْظَمُ مِمَّا قَبْلَهُ.

الرَّابِع: أَنْ يُحِبَّ غَيْرَ اللهِ وَلَيْسَ فِي قَلْبِهِ مَحَبَّةٌ للهِ تَعَالَى، وهَذَا أَعْظَمُ وأطَمُّ.

والمَحَبَّةُ لِهَا أَسْبَابٌ ومُتَعَلَّقَاتٌ، وتَخْتَلِفُ باخْتلافِ مُتَعَلِّقِهَا، كَمَا أَنَّ الفَرَحَ يَخْتَلِفُ باخْتِلافِ مُتَعَلِّقِهِ وأَسْبَابِهِ، فعِنْدَمَا يَفْرَحُ بالطَّرَبِ فَلَيْسَ هَذَا كَفَرَحِهِ بذِكْرِ اللهِ ونَحْوِهِ.

حتَّى نَوْعُ المَحَبَّةِ يَخْتَلِفُ، يُحِبُّ والِلدَهُ ويُحِبُّ ولَلهُ ويَيْنَهُمَا فَرْقٌ، ويُحِبُّ اللهَ ويُحِبُّ ولَدَهُ، ولكنْ

وَمِنْهَا قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَكَفَرَ بِيَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ»[۱].

وَهذَا مِنْ أَعْظَمِ مَا يُبَيِّنُ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ التَّلَفُّظَ بِهَا عَاصِمًا لِلدَّمِ وَالمَالِ، بَلْ وَلَا مَعْرِفَةَ مَعْنَاهَا مَعَ لَفْظِهَا، بَلْ وَلَا الإِقْرَارَ بِذلِكَ، بَلْ وَلَا كَوْنَهُ لَا يَدْعُو إِلَّا اللهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، بَلْ لَا يَحْرُمُ مَالُهُ وَدَمُهُ حَتَّى يُضِيفَ إِلَى ذلِكَ الكُفْرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ.

فَإِنْ شَكَّ أَوْ تَوَقَّفَ لَمْ يَحُرُمْ مَالُهُ وَلَا دَمُهُ. فَيَا لَهَا مِنْ مَسْأَلَةٍ مَا أَعْظَمَهَا وَأَجَلَّهَا! وَيَا لَهُ مِنْ بَيَانٍ مَا أَوْضَحَهُ! وَحُجَّةٍ مَا أَقْطَعَهَا لِلمُنَازع!

بَيْنَ المَحَبَّتَيْنِ فَرْقٌ. فجَمِيعُ الأُمُورِ الباطِنَةِ فِي المَحَبَّةِ والفَرَحِ والحُزْنِ تَخْتَلِفُ باخْتِلَافِ مُتَعَلَّقِهَا، وسيَأْتِي
 إِنْ شَاءَ اللهُ لَهَذَا البَحْثِ مَزِيدُ تَفْصِيلٍ عِنْدَ تَفْسِيرِ المُؤلِّفِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَنَخِذُ مِن دُونِ
 اللهِ أندَادًا ﴾ [المِقرة:١٦٥].

[1] قَوْلُهُ: «ومِنْهَا: قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ...» إلخ.

إذًا: فَلَا بُدَّ مِنَ الكُفْرِ بالطَّاغُوتِ والإِيهانِ باللهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرُ بِاللَّهِ فَقَـَدِاسْتَمْسَكَ بِالْفُرُوقِ الْوُنْقَى ﴾ [البقرة:٢٥٦].

قَوْلُهُ: ﴿وَكَفَرَ بِهَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ ۗ أَيْ: كَفَرَ بِالأَصْنَامِ، وأَنْكَرَ أَنْ تَكُونَ عِبادَتُهَا حَقًا، فَلَا يَكْفِي أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَلَا أَعْبُدُ صَنَهًا. بَلْ لَا بِدَّ أَنْ يَقُولَ: الأَصْنَامُ الَّتِي تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ أَكْفُرُ بِهَا وبِعِبَادَتِهَا.

فَمَثْلًا: لَا يَكْفِي أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، ولَا أَعْبُدُ اللاتَ. ولكنْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُفُرَ بِهَا، ويَقُولَ: إِنَّ عِبادَتَهَا لَيْسَتْ بحَقِّ. وإِلَّا كَانَ مُقِرًّا بالكُفْرِ؛ فَمَنْ رَضِيَ دِينَ النَّصارَى دِينًا يَدِينُونَ اللهَ بهِ فَهُو كافِرٌ؛ لأَنَّهُ إِذَا ساوَى غَيْرَ دِينِ الإِسْلامِ مَعَ الإِسْلامِ فَقَدْ كذَّبَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران:١٥٥].

وبهَذَا يَكُونُ كافِرًا، وبهَذَا نَغْرِفُ الحَطَرَ العَظِيمَ الَّذِي أَصَابَ المُسْلِمِينَ اليَوْمَ بالْحَيْلاطِهِمْ مَعَ النَّصَارَى، والنَّصارَى يَدْعُونَ إِلَى دِينِهِمْ صَباحًا ومَساءً، والمُسْلِمُونَ لَا يَتَحَرَّكُونَ، بَلْ بَعْضُ المُسْلِمِينَ الَّذِينَ مَا عَرَفُوا الإِسْلامَ حَقِيقَةً يَلِينُونَ لهَوُّلاءِ ﴿وَدُواْ لَوْ ثَدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [القلم: ٩]، وهَذَا مِنَ المِحْنَةِ الَّتِي أَصَابَتِ المُسْلِمِينَ الآنَ، وآلتْ بِهِمْ إِلَى هَذَا الذُّلُّ الَّذِي صَارُوا فِيهِ.



[١] قَوْلُهُ: "مِنَ الشِّرْكِ" مِنْ هُنَا للتَّبْعِيضِ، أَيْ: أَنَّ هَذَا بَعْضُ الشِّرْكِ، ولَيْسَ كُلَّ الشِّرْكِ، والشِّرْكِ، والشِّرْكِ، والشِّرْكِ، والشِّرْكُ: اسْمُ جِنْسِ يَشْمَلُ الأصْغَرَ والأَكْبَرَ، ولُبْسُ هَذِهِ الأَشْيَاءِ قَدْ يَكُونُ أَصْغَرَ وقَدْ يَكُونُ أَكْبَرَ بَحْسَبِ اعْتِقَادِ لابِسِهَا، وكانَ لُبْسُ هَذِهِ الأَشْيَاءِ مِنَ الشِّرْكِ؛ لأَنَّ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ سَبَبًا لَمْ يَجْعَلُهُ اللهُ سَبَبًا مَنْ أَنْبَتَ سَبَبًا لَمْ يَجْعَلُهُ اللهُ سَبَبًا مَنْ وَعَلَى مَنْ أَثْبَتَ سَبَبًا لَمْ يَجْعَلُهُ اللهُ عَبْعَلُهُ اللهُ إِنْ عَلَى مَنْ أَنْبَتَ سَبَبًا لَمْ يَجْعَلُهُ اللهُ إِنْ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ إِنْ عَلَى اللهُ الللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللّهُ اللهُ اللللهُ اللّهُ اللللللّهُ اللهُ اللللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللللللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللللللهُ الللهُ اللللللهُ اللللللّهُ اللللللمُ اللللللهُ اللللللهُ اللللللهُ اللللللهُ اللللللهُ الللللهُ اللللللهُ الللللللهُ الللللهُ الللللللهُ اللللللهُ الللللهُ اللللللهُ الللللللهُ الللللللهُ اللللللهُ اللللللهُ الللللهُ اللللللهُ الللللللهُ اللللللهُ اللللللهُ اللللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللللهُ اللللللللهُ الللللللهُ الللللهُ اللللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللللللهُ الللللهُ الللللهُ الل

فَمَثلًا: قِراءَةُ الفاتِحَةِ سَبَبٌ شَرْعِيٌّ للشَّفاءِ، وأكْلُ المُسَهِّلِ سَبَبٌ حِسِّيٌّ لانْطلاقِ البَطْنِ، وَهُوَ قَدَرِيٌّ؛ لأَنَّهُ يُعْلَمُ بالتَّجارِبِ.

والنَّاسُ فِي الأسْبَابِ طَرَفانِ وَوَسَطٌّ:

الأوَّلُ: مَنْ يُنْكِرُ الأَسْبَابَ، وهُمْ كُلُّ مَنْ قَالَ بِنَفْي حِكْمَةِ اللهِ؛ كالجَبْرِيَّةِ، والأَشْعَرِيَّةِ.

الظَّانِي: مَنْ يَغْلُو فِي إثْباتِ الأَسْبَابِ حتَّى يَجْعَلُوا مَا لَيْسَ بِسَبَبٍ سَبَبًا، وهَوُّلاءِ هُمْ عامَّةُ الحُرافِيِّنَ مِنَ الصُّوفِيَّةِ وَنَحْوِهِمْ.

الظَّالِثُ: مَنْ يُوْمِنُ بالأَسْبَابِ وَتَأْثِيرَاتِهَا، ولكَنَّهُمْ لَا يُثْبِتُونَ مِنَ الأَسْبَابِ إِلَّا مَا أَثْبَتَهُ اللهُ سُبْحَانَهُ ورَسُولُهُ، سَوَاءٌ كَانَ سَبَبًا شَرْعِيًّا أَوْ كَوْنِيًّا.

ولا شَكَّ أَنَّ هَوُّلاءِ هُمُ الَّذِينَ آمَنُوا باللهِ إِيهانًا حَقِيقيًّا، وآمَنُوا بحِكْمَتِهِ؛ حَيْثُ رَبَطُوا الأشبَابَ بمُسَبَّبَاتِهَا، والعِلْلَ بمَعْلُولَاتِهَا، وهَذَا مِنْ تَمَام الحِكْمَةِ.

ولُبْسُ الحَلْقَةِ ونَحْوِهَا إِنِ اعْتَقَدَ لابِسُهَا أَنَّهَا مُؤَثِّرَةٌ بَنَفْسِهَا دُونَ اللهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ شِرْكًا أَكْبَرَ فِي تَوْحِيدِ الرَّبُوبِيَّةِ؛ لاَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ مَعَ اللهِ خالِقًا غَيْرَهُ.

وإِنِ اعْتَقَدَ أَنَّهَا سَبَبٌ، ولكنَّهُ لَيْسَ مُؤَثِّرًا بنَفْسِهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ شِرْكًا أَصْغَرَ؛ لأنَّهُ لَيَّا اعْتَقَدَ أَنَّ مَا لَيْسَ بسَبَبٍ سَبَبًا فَقَدْ شَارَكَ اللهَ تَعَالَى فِي الحَكْمِ لهَذَا الشَّيْءِ بأنَّهُ سَبَبًا، واللهُ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلُهُ سَبَبًا.

وطَرِيقُ العِلْمِ بأنَّ الشَّيْءَ سَبَبٌ:

إِمَّا عَنْ طَرِيقِ الشَّرِعِ، وذَلِكَ كالعَسَلِ ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِلنَّاسِ ﴾ [النحل:٦٩]، وكقِـرَاءَةِ القُـرْآنِ فِيهَا

وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَفْرَءَ يَشُم مَا تَلْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِصُرٍّ هَلْ هُنَّ كَيْشَفَتُ مُرِّمِهِ ﴾ الآية [الزمر:٣٨] [1].

= شِفاءٌ للنَّاس، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمُهُ كِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الإسراء:٨٦].

وإمَّا عَنْ طَرِيقِ القَدَرِ، كَمَا إِذَا جَرَّبْنَا هَذَا الشَّيْءَ فَوَجَدْنَاهُ نافِعًا فِي هَذَا الأَلَمِ أَوِ المَرَضِ، ولكنْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَثَرُهُ ظَاهِرًا مُباشِرًا كَمَا لَوِ اكْتَوَى بالنَّارِ فَبَرَأَ بَدْلِكَ مَثْلًا، فهَذَا سَبَبٌ ظاهِرٌ بَيْنٌ.

وإنَّما قُلْنَا هَذَا؛ لِنَكَّ يَهُولَ قَائِلٌ: أَنَا جَرَّبْتُ هَذَا وانْتَفَعْتُ بهِ. وَهُوَ لَمْ يَكُنْ مُباشِرًا؛ كالحَلْقَة، فَقَدْ يَلْبَسُهَا إِنْسَانٌ وَهُوَ يَمْتَقِدُ أَنَّها نافِعَةٌ، فَيَنَتْفِعُ؛ لأَنَّ للانْفِعَالِ النَّفْيِيِّ للشَّيْءِ أَثَرًا بَيْنَا، فَقَدْ يَقْرُأُ إِنْسَانٌ عَلَى مَرِيضٍ فَلَا يَرْتَاحُ لهُ، ثُمَّ يَأْتِي آخَرُ يَعْتَقِدُ أَنَّ قِراءَتُهُ نَافِعَةٌ، فيقُرُأُ عَلَيْهِ الآيَةَ نَفْسَهَا فيَرْتَاحُ لَهُ، ويَشْعُرُ بخِنَّةِ الأَلْمِ. كذلِكَ الَّذِينَ يَلْبَسُونَ الحِلَقَ ويَرْبِطُونَ الحَيُّوطَ، فَذْ يُحِسُّونَ بخِفَّةِ الأَلْمِ أَو انْدِفَاعِهِ أَوِ ارْتِفَاعِهِ بِناءَ عَلَى اغْتِقَادِهِمْ نَفْعَهَا.

وخِفَّةُ الأَلَمِ لَينِ اعْتَقَدَ نَفْعَ تِلْكَ الحَلْقَةِ مُجَرَّدُ شُعُورٍ نَفْسِيٍّ، والشُّعُورُ النَّفْسِيُّ لَيْسَ طَرِيقًا شَرْعيًّا لإِثْباتِ الأسْبَابِ، كَمَا أَنَّ الإِلهامَ لَيْسَ طَرِيقًا للتَّشْرِيعِ.

قَوْلُهُ: «لُبْسُ الحَلْقَةِ والخَيْطِ» الحَلْقَةُ: مِنْ حَدِيدٍ أَوْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، والحَيْطُ مَعُرُوفٌ.

قَوْلُهُ: «وَنَحْوِهِمَا» كَالْمُرَصَّعَاتِ، وكَمَنْ يَصْنَعُ شَكْلًا مُعَيَّنًا مِنْ نُحاسٍ أَوْ غَيْرِهِ لدَفْعِ البَلاءِ، أَوْ يُعَلِّقُ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا مِنْ أَجْزاءِ الحَيَوَاناتِ. والنَّاسُ كَانُوا يُعلِّقُونَ القِرَبَ البالِيَةَ عَلَى السَّيَّاراتِ ونَحْوِهَا لدَفْعِ العَيْنِ، حتَّى إِذَا رآهَا الشَّخْصُ نَفَرَتْ نَفْسُهُ فَلَا يَعِينُ.

قَوْلُهُ: «لِرَفْعِ البَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ» الفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الرَّفْعَ بَعْدَ نُزُولِ البلاءِ، والدَّفْعِ قَبْلَ نُزُولِ البَلاءِ. وشَيْخُ الإِسْلامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ لَا يُنْكِرُ السَّبَبَ الصَّحِيحَ للرَّفْعِ أَوِ الدَّفْعِ، وإنَّما يُنْكِرُ السَّبَبَ غَيْرَ الصَّحِيحِ.

[١] وقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَىمَيْتُهُ ﴾ أيْ: أخْبِرُونِي، وهَذَا تَفْسِيرٌ باللازِمِ؛ لأنَّ مَنْ رَأَى أخْبَرَ، وإلَّا فهِيَ اسْتِفْهَامٌ عَنْ رُؤْيَةٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَرَيَّتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلذِيبِ ﴾ [الماعون:١] أيْ: أخْبِرْنِي مَا حالُ مَنْ كَذَّبَ بالدِّينِ؟ وَهِيَ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، الأوَّلُ مُفْرِدٌ، والنَّانِي جُمْلَةٌ اسْتِفْهَامِيَّةٌ.

وقَوْلُهُ: ﴿مَا﴾ المَفْعُولُ الأوَّلُ لرَأَيْتُمْ، والمَفْعُولُ النَّانِي جُمْلَةُ: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللهُ بضُرٌّ».

وقَوْلُهُ: ﴿تَنْمُونَ﴾ الْمَرَادُ بِالدُّعَاءِ دُعاءُ العِبَادَةِ ودُعاءِ المَسْأَلَةِ، فهُمْ يَدْعُونَ هَذِهِ الأَصْنَامَ
 دُعاءَ عِبادَةٍ، فيتَعَبَّدُونَ لهَا بِالنَّذْرِ والذَّبْحِ والرُّكوعِ والسُّجُودِ، ويَدْعُوبَهَا دُعاءَ مَسْأَلَةٍ؛ لذَفْعِ الضَّرَرِ أَوْ جَلْبِ النَّفْع.

فاللهُ سُبْحَانَهُ إِذَا أَرَادَ بَعَيْدِهِ صُّرًا لَا تَسْتَطِيعُ الأَصْنَامُ أَنْ تَكْشِفَهُ، وإِنْ أَرَادَهُ بَرَحْمَةِ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُمُسِكَ الرَّحْمَةَ عَنْهُ، فهِي لَا تَكْشِفُ الضُّرَّ ولَا تَمْنَعُ النَّفْعَ، فلهاذَا تُعْبَدُ؟!

وقَوْلُهُ: ﴿كَنْشِفَتُ﴾ يَشْمَلُ الدَّفْعِ والرَّفْعَ، فهِيَ لَا تَكْشِفُ الضُّرَّ بدَفْعِهِ وإبْعادِهِ، ولَا تَكْشِفُهُ برَفْعِهِ وإزَالَتِهِ.

وقَوْلُهُ: ﴿قُلْ حَسِّيَى َاللَّهُ﴾ أَيْ: كافِينِي، والحَسْبُ: الكِفايَةُ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿جَزَآةَ بَن زَلِكَ عَلَاتَهُ حِسَابًا﴾ [النبأ:٣٦] مِنَ الحَسْبِ، وَهُوَ الكِفايَةِ، وحَسْبِي: مُبْتَدَأً، ولفظُ الجَلالَةِ: خَبَرٌ، وهَذَا اتْبَلَغُ. وقِيلَ العَكْسُ، والرَّاجِعُ الأَوَّلُ؛ لِوَجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أنَّ الأصْلَ عَدَمُ التَّقْدِيمِ والتَّأْخِيرِ.

الثَّانِي: أَنَّ قَوْلَكَ: حَسْبِيَ اللهُ. فِيهِ حَصْرُ الحَسْبِ فِي اللهِ، أَيْ: حَسْبِيَ اللهُ لَا غَيْرُهُ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: لَا حَسْبِي. فَلَيْسَ فِيهِ الحَصْرُ اللَّذُكُورُ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى حَصْرِ الحَسْرِ اللهُ عَلَى حَصْرِ الحَسْرِ فِيهِ الحَصْرُ اللَّذُكُورُ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى حَصْرِ الحَسْبِ فِي اللهِ.

ُ قَوْلُهُ: ﴿عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ قدَّمَ الجازَّ والمَجْرُورَ لإِفادَةِ الحَصْرِ؛ لأنَّ تَفْدِيمَ مَا حَقَّهُ التَّأْخِيرُ يُفِيدُ الحَصْرَ، والمَعْنَى أنَّ الْمُتَوكِّلَ حَقِيقَةٌ هُوَ الْمُتَوكِّلُ عَلَى اللهِ، أمَّا الَّذِي يَتَوَكَّلُ عَلَى الأصْنَامِ والأُولِيَاءِ والأَضْرِحَةِ فَلَيْسَ بمُتَوكِّلُ عَلَى اللهِ تَعَالَى.

وهَذَا لَا يُنافِي أَنْ يُوَكِّلَ الإِنْسَانُ إِنْسَانًا فِي شَيْءِ ويَعْتَمِدَ عَلَيْهِ؛ لأَنَّ هُناكَ فَرْقًا بَيْنَ التَّوَكُّلِ عَلَى الإِنْسَانِ الَّذِي يَفْعَلُ لكَ شَيْئًا بأمْرِكَ، وبَيْنَ تَوَكُّلِكَ عَلَى اللهِ؛ لأَنَّ تَوَكُّلَكَ عَلَى اللهِ اعْتِقَادُكَ أَنَّ بِيَدِو النَّفْعَ والظُّرَّ، وأَنَّكَ مُتَذَلِّلٌ، مُعْتَمِدٌ عليْهِ، مُفْتَقِرٌ إليْهِ، مُفَوِّضٌ أَمْرَكَ إليْهِ.

والشَّاهِدُ مِنْ هَذِهِ الآيَة: أَنَّ هَذِهِ الأَصْنَامَ لَا تَنْفَعُ أَصْحَابَهَا لَا بِجَلْبِ نَفْعِ وَلَا بدَفْعِ ضُرِّ، فلَيْسَتْ أَسْبَابًا لذلكَ، فيُقاسُ عَلَيْهَا كُلُّ مَا لَيْسَ بِسَبَبٍ شَرْعِيٍّ أَوْ قَدَرِيٍّ، فيُعْتَبَرُ الخَّاذُهُ سَبَبًا إِشْرَاكًا بالله. عَنْ عِمْرانَ بِنِ حُصَيْنِ رَحَلِيَّةِ عَنْ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ حَلْقَةٌ مِنْ صُفْرٍ، فَقَالَ: «مَا هذِهِ؟» قَالَ: مِنَ الوَاهِنَةِ. فَقَالَ: «انْزِعْهَا؛ فَإِنَّها لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهَنَّا، فَإِنَّكَ لَوْ مُتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا». رَوَاهُ أَحْمُدُ بِسَنَدٍ لَا بأْسَ بِهِ (١٠] [١]

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى حِذْقِ الْمُؤَلِّفِ رَحَمُهُ اللَّهُ وقُوَّةِ اسْتِنبَاطِهِ، وإلَّا فالآيَةُ بلَا شَكَّ فِي الشَّرْكِ الأَكْبَرِ الَّذِي تُعْبَدُ فِيهِ الأَصْنَامُ، ولكنِ القِيَاسُ واضِحٌ جدًّا؛ لأنَّ هَذِهِ الأَصْنَامَ لَيْسَتْ أَسْبابًا تَنْفَعُ، فيُقَاسُ عَلَيْهَا كُلُّ مَا لَيْسَ بسَبَبٍ، فيُعْتَبُرُ إِشْرَاكًا باللهِ.

وهُناكَ شاهِدٌ آخَرُ فِي قَوْلِهِ: ﴿حَسِّبَى ٱللهُ﴾ فإنَّ فِيهِ تَفْوِيضَ الكِفَايَةِ إِلَى اللهِ دُونَ الأَسْبَابِ الوَّهْمِيَّةِ، وأمَّا الأَسْبَابُ الحَقِيقِيَّةُ فَلَا يُنافِي تَعاطِيهَا تَوَكُّلَ العَبْدِ عَلَى اللهِ تَعَالَى وتَفْوِيضَ الأَمْرِ إلَيْهِ؛ لأَنَّهَا مِنْ عِنْدِهِ.

[١] قَوْلُهُ: فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ: «رَأَى رَجُلًا» لَمْ يُبَيَّنِ اسْمَهُ؛ لأَنَّ الْهِمَّ بَيانُ القَضِيَّةِ وحُكْمِهَا، لكنْ وَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى آنَّهُ عِمْرَانُ نَفْسُهُ، لكنَّهُ أَبْهَمَ نَفْسَهُ، والحَلْقَةُ والصُّفْرُ مَعْرُوفَانِ، وأمَّا الوَاهِنَةُ فَوَجَعٌ فِي الذِّرَاعِ أَوِ العَصُّدِ.

«مَا أَفْلَحْتَ» الفَلاحُ هُوَ النَّجَاةُ مِنَ المَرْهُوبِ وحُصُولُ المَطْلُوبِ.

هذَا الحَدِيثُ مُناسِبٌ للبابِ مُناسَبَةٌ تامَّةً؛ لَأنَّ هَذَا الرَّجُلَ لِبِسَ حَلْقَةً مِنْ صُفْرٍ، إمَّا لدَفْعِ البلاءِ أَوْ لرَفْعِهِ. والظَّاهِرُ أَنَّهُ لِرَفْعِهِ؛ لقَوْلِهِ: «لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهَنَا» والزِّيادَةُ تَكُونُ مَبْنِيَّةً عَلَى أَصْلٍ.

فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى عِدَّةِ فَوَائِدَ:

الله يَنْبَغِي لَمِنْ أَرَادَ إِنْحَارَ الْمُنْكَرِ أَنْ يَسْأَلَ أَوَّلًا عَنِ الحَالِ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَظُنُّ مَا لَيْسَ بمُنْكَرٍ مُنْكَرًا، ودَلِيلُهُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: "مَا هَذِهِ؟"، والاسْتِفْهَامُ هُنَا للاسْتِغْلَامِ فِيهَا يَظْهَرُ ولَيْسَ للإِنْحَارِ.
 للإِنْحَارِ.

وقَوْلُ الرَّجُلِ: «مِنَ الوَاهِنَةِ» (مِنْ) للسَّبَبِيَّةِ، أَيْ: نَبِسْتُهَا بسَبَبِ الوَاهِنَةِ، وَهِيَ مَرَضٌ يُوهِنُ الإِنْسَانَ ويُضْعِفُهُ، قَدْ يَكُونُ فِي الجِسْم كُلِّهِ، وقَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِ الأغضاءِ كَمَّ سَبَقَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الطب، باب تعليق النهائم، وقم (٣٥٣١)، وأحمد (٤/ ٤٤٥)، من حديث عمران بن الحصين رَصَحَلِلَهُ تَنْهُ. وفي الزوائد: إسناده حسن؛ لأن مبارك هذا هو ابن فضالة. وأخرجه ابن حبان أيضا، رقم (١٠٨٥) بلفظ: «فإنك إن تمت وهي عليك وكلت إليها». ومن طريق أبي عامر الخراز، عن الحسن، عن عمران بنحوه، أخرجه ابن حبان، رقم (١٩٨٨)، والحاكم، رقم (٢٠٥٧). وصححه ووافقه الذهبي.

## وَلَهُ عَنْ عُقْبَةَ بِنِ عَامِرٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمْيِمَةً لاَ أَنَمَّ اللهُ لَهُ اللهِ اللهِ ال

٢- وُجوبُ إِزَالَةِ المُنكَرِ؛ لقَرْلِهِ: «انْزِعْهَا» فأَمَرَهُ بَنْزِعِهَا؛ لأنَّ لُبْسَهَا مُنكَرٌ، وآيَدَ ذلِكَ بقَوْلِهِ:
 «إثمّا لا تَزِيدُكُ إِلَّا وَهَنَا»، أيْ: وهَنَا فِي النَّفْسِ لَا فِي الحِسْم، ورُبَّمَا تَزِيدُهُ وهَنَا فِي الحِسْم.

أَمَّا وَهَنُّ النَّفْسِ؛ فلأنَّ الإِنْسَانَ إِذَا تَعَلَّقَتْ نَفْسُهُ جَبِذِهِ الأُمُورِ ضَعُفَتْ واعْتَمَدَتْ عَلَيْهَا، ونَسِيَتِ الاعْتادَ عَلَى اللهِ ضَادِ فَاحْيَانًا يَتَوَهَّمُ السَّحِيحُ اللهِ ضَادِ عَلَى اللهِ ضَائِهَا، والانفِعَالُ النَّفْيعِيُّ لَهُ أَثَرٌ كَبِيرٌ فِي إضْعافِ الإِنسَانِ، فأَحْيَانًا يَتَوَهَّمُ الصَّحِيحُ، فانْفِعَالُ الصَّحِيحُ اللَّهُ مَرِيضٌ فيُصْبِحُ صَحِيحًا، فانْفِعَالُ النَّفْسِ بِالشَّيْءِ لَهُ أَثَرٌ بالِغٌ، ولهَذَا عَجِدُ بَعْضَ الَّذِينَ يُصابُونَ بالأَمْرَاضِ النَّفْسِيَّةِ يَكُونُ أَصْلُ إصابَتِهِمْ ضَعْفَ النَّفْسِ مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ، حَتَّى يَظُنَّ الإِنْسَانُ أَنَّهُ مَرِيضٌ بكَذا أَوْ بكَذَا، فيزُدَادُ عَلَيْهِ الوَهُمُ حَتَّى يُصْفَى الْمُؤْمِمُ حَتَّى يَطْلَقُ الإِنْسَانُ أَنَّهُ مَرِيضٌ بكَذا أَوْ بكَذَا، فيزُدَادُ عَلَيْهِ الوَهُمُ حَتَّى يُصْفَى الْمُؤْمِمُ حَقِيقةً.

فهَذَا الَّذِي لَبِسَ الحَلْقَةَ مِنَ الوَاهِنَةِ لَا تَزِيدُهُ إِلَّا وهَنَا؛ لأَنَّهُ سَوْفَ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا مَا دامَتْ عَلَيْهِ فَهُوَ سالِمٌ، فإذَا نَزَعَهَا عادَ إلَيْهِ الوَهَنُ، وهَذَا بلَا شَكَّ ضَعْفٌ فِي النَّفْسِ.

٣- أنَّ الأسْبَابَ الَّتِي لَا أَثَرَ لَهَا بِمُقْتَضَى الشَّرْعِ أَوِ العَادَةِ أَوِ التَّجْرِبَةِ لَا يَنْتَفِعُ بِهَا الإِنْسَانُ.

إنَّ لُبْسَ الحَلْقَةِ وشِبْهِهَا لدَفْعِ البلاءِ أَوْ رَفْعِهِ مِنَ الشَّرْكِ؛ لقَوْلِهِ: «لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبْدًا» (١) وانْتَفَاءُ الفَلاح دَلِيلٌ عَلَى الحَيْبَةِ والحُسْرَانِ.

ولكنْ هَلْ هَذَا شِرْكٌ أَكْبَرُ أَوْ أَصْغَرُ ؟ سَبَقَ لَنَا عِنْدَ التَّرْجَةِ أَنَّهُ يُخْتَلِفُ بحَسَبِ اعْتِقَادِ صَاحِيهِ.

٥ - أنَّ الأعْمَالَ بالخواتِيم؛ لقَوْلِهِ: «لَوْ مِتَّ وَهِيَ حَلَيْكَ» فَعُرِفَ أَنَّهُ لَوْ أَفْلَعَ عَنْهَا قَبْلَ المَوْتِ لَمْ تَضُّرَّهُ؛ لأنَّ الإِنْسَانَ إِذَا تَابَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ صَارَ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لهُ.

[١] قَوْلُهُ: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةٌ» أَيْ: عَلَّقَ بِهَا قَلْبَهُ واعْتَمَدَ عَلَيْهَا فِي جَلْبِ النَّفْعِ ودَفْعِ الضَّرَرِ، والتَّهِيمَةُ شَيْءٌ يُمَلِّقُ عَلَى الأوْلادِ مِنْ خَرَزِ أَوْ غَيْرِهِ يَتَّقُونَ بِهِ العَيْنَ.

[٢] وقَوْلُهُ: «فَلَا أَتَمَّ اللهُ لَهُ» الجُمْلَةُ خَبَرِيَّةٌ بِمَعْنَى الدُّعَاءِ، ويُخْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ خَبَرِيَّةٌ مَحْضَةً، وكِـلَا الاحْتِيَالَيْنِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ التَّمِيمَةَ مُحَرَّمَةٌ، سَـواءٌ نَفَى الرَّسُولُ ﷺ أَنْ يُتِمَّ اللهُ لَهُ أَوْ دَعَا بأَنْ لَا يُتِمَّ

<sup>(</sup>۱) أخرجه ابن ماجه: كتاب الطب، باب تعليق النهائم، رقم (٣٥٩١)، وأحمد (٤٥/٤٤)، من حديث عمران بن الحصين رَيِّحَالِلَهُمَنَـُذُ وفي الزوائد: إسناده حسن؛ لأن مبارك هذا هو ابن فضالة. وأخرجه ابن حبان أيضا، رقم (١٠٨٥) بلفظ: «فإنك إن تمت وهي عليك وكلت إليها». ومن طريق أبي عامر الحراز، عن الحسن، عن عمران بنحوه، أخرجه ابن حبان، رقم (٢٠٨٨)، والحاكم، رقم (٢٠٥٧). وصححه ووافقه الذهبي.

وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللهُ لَهُ »(١) [١]

وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمةً فَقَدْ أَشْرَكَ» (٢).[١]

وَلا بْنِ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ حُذَيْفَةَ: «أَنَّهُ رَأَى رَجُلا فِي يَدِهِ خَيْطٌ مِنَ الحُمَّى، فَقَطَعَهُ، وَتَلا قَوْلَهُ: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكَّمُ مُنْ إِلَا وَهُم مُشْرِكُونَ ﴾ [يوسف:١٠٦] (١٦). [١٦]

= اللهُ لَهُ؛ فإنْ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ أَرادَ بِهِ الحَبَرَ فإنّنَا نُخْبِرُ بِهَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وإلَّا فإنّنا نَدْعُو بِهَا دِعَا بِهِ الرَّسُولُ ﷺ.

[١] ومِثْلُ ذلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «ومَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللهُ لَهُ» والوَدَعَةُ: واحِدَةُ الوَدَع، وَهِيَ أَحْجَارٌ تُؤْخَذُ مِنَ البَحْرِ يُعَلِّقُونَهَا لدَفْعِ العَيْنِ، ويَزْعُمُونَ أَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا عَلَّقَ هَلِهِ الوَدَعَةَ لَمْ تُصِبْهُ العَيْنُ، أَوْ لَا يُصِيبُهُ الجِنُّ.

قَوْلُهُ: «لَا وَدَعَ اللهُ لَهُ» أَيْ: لَا تَرَكَهُ اللهُ فِي دَعَةٍ وسُكُونٍ، وضِدُّ الدَّعَةِ والسُّكُونِ القَلَقُ والأَلَمُ. وقِيلَ: لَا تَرَكَ اللهُ لَهُ خَيْرًا، فعُومِلَ بنَقِيضٍ قَصْدِهِ.

[٧] وقَوْلُهُ: «فَقَدْ أَشْرَكَ» هذا الشَّرْكُ يَكُونُ أَكْبَرَ إِنِ اعْتَقَدَ أَنَّهَا تَرْفَعُ أَوْ تَدْفَعُ بذَاتهَا دُونَ أَمْرِ اللهِ، وإِلَّا فَهُوَ أَصْغَرُ.

[٣] قَوْلُهُ: «مِنَ الحُمَّى» «مِنْ» هُنَا لِلسَّبَيَّةِ، أَيْ: فِي يَدِهِ خَيْطٌ لَبِسَهُ مِنْ أَجْلِ الحُمَّى؛ لِتَبْرُدَ عَلَيْهِ أَوْ يُشْفَى مِنْهَا.

قَوْلُهُ: «فَقَطَعَهُ» أَيْ: قَطَعَ الحَيْطَ، وفِعْلُهُ هَذَا مِنْ تَغْيِيرِ الْمُنكَرِ باليَدِ، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى غَيْرَةِ السَّلَفِ الصَّالِح وقُوَّتِهمْ فِي تَغْيِيرِ الْمُنكَرِ باليَدِ وغَيْرِها.

ُ وقَوْلُهُ: وتَلا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكَثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُشْرِكُونَ ﴾ أيْ: وتَلا حُذَيْفَةُ مَذِهِ الآيَة، والْمُرَادُ بِهَا الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بَتَوْجِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ ويَكُفُرُونَ بَتَوْجِيدِ الأَلُوهِيَّةِ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ١٥٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٣٢٥)، والحاكم، رقم (٢٠٥١)، وصححه ووافقه الذهبي. وفيه: خالد بن عبيد المعافري، لم يوثقه غير ابن حبان؛ كما في التعجيل (ص:١١٤)، وقال المنذري في الترغيب (٢٠٦/٤): إسناده جيد، وقال الهيثمي في المجمع (٢٠٣/٥): رجاله ثقات، وقال الحافظ في التعجيل (ص:١١٤): ورجاله موثقون.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد (١٥٦/٤)، والحاكم، رقم (١٥١٦)، من حديث عقبة بن عامر وَهُوَلِيَّهُ عَنْهُ. وقال المنذري في الترغيب (٣٠٧/٤) ورواة أحمد ثقات.

<sup>(</sup>٣) تفسير ابن أبي حاتم ٧/ ٢٢٠٨ رقم (١٢٠٤٠).

فِيهِ مَسائِلُ [1]:

الأُولَى: التَّغْلِيظُ فِي لُبْسِ الحَلْقَةِ وَالحَيْطِ وَنَحْوِهِمَا لِمثْل ذلِكَ [٧].

الثانِيّة: أَنَّ الصَّحَابِيَّ لَوْ مَاتَ وَهِيَ عَلَيْهِ مَا أَفْلَحَ. فِيهِ شَاهِدٌ لِكَلَامِ الصَّحَابَةِ: أَنَّ الشُّرْكَ الأَصْغَرَ أَكْبَرُ مِنَ الكَبَائِرِ [7].

الثالِثَةُ: أَنَّهُ لَمْ يُعْذَرْ بِالجَهَالَةِ [1].

وقَوْلُهُ: ﴿ وَهُمْ مُثْمَرِكُونَ ﴾ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الحالِ مِنْ (أَكْثُرُ) أَيْ: وهُمْ مُتَلَبَّسُونَ بالشَّرْكِ، وَكَلامُ حُدَيْفَةً فِي رَجُلٍ مُسْلِمٍ لَبِسَ خَيْطًا لِتَثْرِيدِ الحُمَّى أَوِ الشَّفَاءِ مِنْهَا، وفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الإِنْسَانَ قَدْ يَجْتَمِعُ فِيهِ إِيهَانٌ وشِرْكٌ، ولكنْ لَيْسَ الشَّرْكَ الأَعْبَرَ؛ لأنَّ الشَّرْكَ الأَعْبَرَ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ الإِيهانِ، ولكن المُرَادُ هُنَا الشَّرْكُ الأَصْعَرُ، وهَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ.

[١] قَوْلُهُ: «فِيهِ مَسَائِلُ» أَيْ: فِي هَذَا البَابِ مَسَائِلُ:

[٧] الأُولَى: التَّغْلِيظُ فِي لُبْسِ الحَلْقَةِ والحَيْطِ ونَحْوِهِمَا لِمثْلِ ذلكَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «انْزِعْهَا -لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهَنَا– لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا» وهَذَا تَغْلِيظٌ عَظِيمٌ فِي لُبْسِ هَذِهِ الأَشْيَاءِ والتَّعَلُّق بَهَا.

[٣] الثانِيَّةُ: أنَّ الصَّحابِيَّ لَوْ مَاتَ وَهِيَ عَلَيْهِ مَا أَفْلَحَ: هَذَا وَهُوَ صَحَابِيٌّ، فكَيْفَ بمَنْ دُونَ الصَّحابِِّ؟! فَهُوَ أَبْعَدُ عَنِ الفَلاحِ.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ: "فِيهِ شَاهِدٌ لَكَلام الصَّحَابَةِ: أنَّ الشِّرْكَ الأَصْغَرَ أَكْبَرُ مِنَ الكَبَائِرِ».

قَوْلُهُ: «لكَلامِ الصَّحَابَةِ» أَيْ: لِقَوْلِهِمْ، وَهُوَ كذلِكَ؛ فالشُّرْكُ الأَصْغَرُ أَكْبَرُ مِنَ الكبائِرِ، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضَالِيَتَكَنَهُ: «لَأَنْ أَحْلِفَ باللهِ كاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بغَيْرِهِ صَادِقًا»<sup>(۱)</sup>؛ وذَلِكَ لأنَّ سَيُّنَةَ الشِّرْكِ أَغْظَمُ مِنْ سَيِّئَةِ الكَبِيرَةِ؛ لأنَّ الشَّرْكَ لَا يُغْفَرُ ولَوْ كَانَ أَصْغَرَ، بخِلافِ الكبائِرِ فإنَّها تَحْتَ المَشنَّة.

[٤] الثالِثَةُ: أَنَّهُ لَمْ يُعْذَرْ بِالْجَهَالَةِ.

هَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ قَـوْلَهُ ﷺ: «لَـوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبُدًا» لَيْسَ بصَرِيح أَنَّهُ لَـوْ مَاتَ

<sup>(</sup>١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨/ ٤٦٩ رقم ١٣٢٨١)، والطبراني في الكبير رقم (٨٩٠٢). قال المنذري في الترغيب (٣/٣) والهيشمي في مجمع الزوائد (٤/ ١٧٧): رواته رواة الصحيح.

# الرَّابِعَةُ: أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ فِي العَاجِلَةِ، بلْ تَضُرُّ؛ لِقَوْلِهِ: «لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهَنَّا» أأ.

= قَبْلَ العِلْمِ، بَـلْ ظاهِـرُهُ: «لَـوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَـدًا»، أَيْ: بَعْدَ أَنْ عَلِمْتَ وأُمِرْتَ بنَزْعِهَا.

وهَذِهِ المَسْأَلَةُ تَعْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ، فنَقُولُ:

الجَهْلُ نَوْعَانِ: جَهْلٌ يُعْذَرُ فِيهِ الإِنْسَانُ، وجَهْلٌ لَا يُعْذَرُ فِيهِ، فَمَا كَانَ ناشِئًا عَنْ تَفْرِيطٍ وإهْمالِ مَعَ قِيامِ الْمُقْتَضِي للتَّعَلَّمِ فَإِنَّهُ لَا يُعْدَرُ فِيهِ، سَوَاءٌ فِي الكَفْرِ أَوْ فِي المَعَاصِي، ومَا كَانَ ناشِئًا عَنْ خِلافِ ذلكَ، أَيْ: أَنَّهُ لَمْ يُهُولُ ولَمْ يُفَرِّطْ ولَمْ يَقُمِ المُقْتَضِي للتَّعَلَّمِ بأَنْ كَانَ لَمْ يَطْرَأُ عَلَى بالِهِ أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ حرامٌ – فإنَّهُ يُعْذَرُ فِيهِ، فإنْ كَانَ مُنتَسِبًا إِلَى الإِسْلامِ لَمْ يَضُرَّهُ، وإنْ كَانَ مُنتَسِبًا إِلَى الكَفْرِ فَهُوَ كَافِرٌ فِي الدُّنْيَا، لكنْ فِي الآخِرَةِ أَمْرُهُ إِلَى اللهِ عَلَى القَوْلِ الرَّاحِحِ، يُمْتَحَنُ، فإنْ أَطَاعَ دَخَلَ الجَنَّةَ، وإنْ عَصَى دَخَلَ النَّارَ.

فعَلَى هَذَا مَنْ نَشَأَ بَبَادِيَةِ بَعِيدَةِ لَيْسَ عِنْدَهُ عُلَهاءُ، ولَمْ يَخْطِرْ بَبَالِهِ أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ حَرَامٌ، أَوْ أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ واجِبٌ، فهَذَا يُعْذَرُ، ولهُ أَمْثِلَةٌ:

منْهَا: رَجُلٌ بَلَغَ وَهُوَ صَغِيرٌ، وَهُوَ فِي بادِيَةٍ لَيْسَ عِنْدَهُ عالِمٌ، ولَمْ يَسْمَعْ عَنِ العِلْمِ شَيْئًا، وَيَظُنُّ أَنَّ الإِنْسَانَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ العِبَادَاتُ إِلَّا إِذَا بَلَغَ خُسْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، فبَقِيَ بَعْدَ بُلُوغِهِ حتَّى تَمَّ لَهُ خُسْسَ عَشْرَةَ سَنَةً وَهُوَ لَا يَصُومُ ولَا يُصَلِّى ولَا يَتَطَهَّرُ مِنْ جَنَابَةٍ – فهَذَا لَا نَأْمُرُهُ بالقَضَاء؛ لأنَّهُ مَعْدُورٌ بِجَهْلِهِ الَّذِي لَمْ يُفَرِّطْ فِيهِ بالتَّعَلُّم ولمْ يَطْرَأْ لَهُ عَلَى بالِ.

وكذلِكَ لَـوْ كانَتْ أُنْثَى آتَاهَـا الْحَيْضُ وَهِيَ صَغِيرَةٌ، ولَيْسَ عنْدَهَا مَنْ نَسْـأَلُ ولَمْ يَطْـرَأْ عَلَى بالِهَا أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ واجِبٌّ إِلَّا إِذَا تَمَّ لَهَا خُمْسَ عَشْرَةَ سَنَةٌ – فإنِّها تُعْذَرُ إِذَا كانَتْ لَا تَصُومُ ولَا تُصَلِّى.

وأمَّا مَنْ كَانَ بالعَكْسِ كالسَّاكِنِ فِي المُدُنِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْأَلَ، لَكِنْ عنْدَهُ تَهَاوُنٌ وغَفْلَةٌ، فهَذَا لا يُغذَرُ؛ لأنَّ الغالِبَ فِي المُدُنِ أنَّ هَذِهِ الأحْكامَ لَا تَخْفَى عَلَيْهِ، ويُوجَدُ فِيهَا عُلَماءُ، يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْأَلَهُمْ بكُلِّ سُهُولَةٍ، فَهُوَ هُفَرِّ طٌ، فَيَلْزَمُهُ القَضَاءُ ولَا يُعْذَرُ بالجَهْلِ.

[١] الرَّالِبِعَةُ: أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ فِي العاجِلَةِ، بَلْ تَضُرُّ؛ لقَوْلُهِ: «لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وهَنَا» والمُؤَلِّفُ اسْتَنْبُطَ المَسْأَلَةَ وأتَى بوَجْهِ اسْتِنْبَاطِهَا. الخَامِسَةُ: الإِنْكَارُ بِالتَّغْلِيظِ عَلَى مَنْ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ [1]. السَّادِسَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ مَنْ تَعَلَّقَ شَيْنًا وُكِلَ إِلَيهِ [1]. السَّابِعَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ [1]. النَّامِنَةُ: أَنَّ تَعْلِيقَ الْحَيْطِ مِنَ الحُمَّى مِنْ ذَلكَ [1].

التَّاسِعَةُ: تِلَاوَةُ حُذَيفَةَ الآيَةَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ يَسْتَدِلُّونَ بِالآيَاتِ الَّتِي فِي الشُّرْكِ الأَثْبَرِ عَلَى الأَصْغَرِ، كَمَا ذَكَرَ ابنُ عَبَّاسٍ فِي آيَةِ البَقَرَةِ الْأَا.

[١] الحَامِسَةُ: الإِنْكارُ بالتَّغْلِيظِ عَلَى مَنْ فَعَلَ مِثْلَ ذلكَ. أيْ: يَنْبَغِي أَنْ يُنْكَرَ إِنْكارًا مُغَلَّظًا عَلَى مَنْ فَعَلَ مِثْلَ هذَا، ووجْهُ ذلِكَ سِياقُ الحَدِيثِ الَّذِي أَشَارَ إلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ، وأَيْضًا قَوْلُهُ: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمْيِمَةً فَلا أَتَمَّ اللهُ لَهُ».

[٧] السَّادِسَةُ: التَّصْرِيحُ بأنَّ مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وُكِلَ إليْهِ: تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: "مَنْ تَعَلَّقَ نَمِيمَةً فَلَا أَتَمَّ اللهُ لَهُ" إِذَا جَعَلْنَا الجُمْلَةَ خَبَرِيَّةً، وأنَّ مَنْ تَعَلَّقَ نَمِيمَةً فإنَّ اللهَ لَا يُبِيمُ لَهُ، فيكُونُ مَوْكُولًا إِلَى هَذِهِ التَّمِيمَةِ، ومَنْ وُكِلَ إِلَى خَلُوقٍ فَقَدْ خُذِلَ، ولكنَّهَا فِي البَابِ الَّذِي بَعْدَهُ صَرِيحَةٌ "مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وُكِلَ إِلَيْهِ" ''.

[٣] السَّابِعَةُ: التَّصْرِيحُ بأنَّ مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ: وَهُوَ إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ فِي حَدِيثِ عُقْبَةَ بْن عَامِر.

[٤] النَّامِنَةُ: أنَّ تَعْلِيقَ الخَيْطِ مِنَ الحُمَّى مِنْ ذَلِكَ: يُؤْخَذُ مِنْ فِعْلِ حُذَيْفَةَ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ خَيْطٌ مِنَ الحُمَّى فَقَطَعَهُ، وتلَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكَّثُرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُشْرِكُونَ ﴾.

[0] التَّاسِعَةُ: تِلاوَةُ حُذَيْفَةَ الآيَّةَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ يَسْتَدِلُّونَ بِالآياتِ الَّتِي فِي الشَّرْكِ الاَّعْتِرِ عَلَى الأَصْغَرِ كَمَا دَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي آيةِ البَّقَرَةِ "ا: أَيْ أَنَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكَّمُ مِاللَّهِ إِلاَّ عَلَى الْأَصْغَرِ؛ إِلَّا وَمُم شُنْرِكُونَ ﴾ فِي الشَّرْكِ الاُعْتِرِ، لكنَّهُمْ يَسْتَدِلُّ ونَ بالآياتِ الوادِدَةِ فِي الشَّرْكِ الاُعْتِرِ عَلَى الأَصْغَرِ؛

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: أبواب الطب، باب ما جاء في كراهة التعليق، رقم (٢٠٧٢) قال: حديث عبد الله بن عكيم إنها نعرفه من حديث ابن أبي ليلي، وأحمد (١٤/ ٣١٠)، والحاكم، رقم (٣٠٥٧)، من حديث عبد الله بن عكيم رَصَّلِلَهُ عَنْهُ. وسكت عنه هو والذهبي، وقال ابن البنا في الفتح الرباني (١٨٨/١٧): قلت: هذا الحديث لا تقل درجته عن الحسن لا سبيا وله شواهد تؤيده.

<sup>(</sup>٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١٣/ ٣٧٥).

العَاشِرَةُ: أَنَّ تَعْلِيقَ الوَدَع مِنَ العَيْنِ مِنْ ذلِكَ [1].

الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: الدُّعَاءُ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةٌ أَنَّ اللهَ لَا يُتِمُّ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللهُ لَهُ، أَيْ: تَرَكَ اللهُ لَهُ لَهُ اللهِ لَهُ اللهُ لَهُ، أَيْ: تَرَكَ اللهُ لَهُ لَهُ لَا اللهِ لَهُ اللهِ اللهِ لَهُ اللهِ لَهُ اللهِ لَهُ اللهِ لَهُ اللهِ اللهِ لَهُ اللهُ لَهُ اللهِ لَهُ اللهُ لَهُ اللهِ لَهُ اللهُ لَهُ اللهُ لَهُ اللهِ اللهِ اللهِ لَهُ اللهِ اللهِ لَهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِلْمُلْمُ اللهِ اللللّهِ اللهِ اللهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللّهِ اللهِ اللّهِ اللهِ اللّهِ الل

لأنَّ الأَصْغَرَ شِرْكٌ فِي الحَقِيقَةِ وإنْ كَانَ لَا يُحْرِجُ مِنَ اللِّلَّةِ؛ ولهَذَا نَقُولُ: الشَّرْكُ نَوْعانِ: أَصْغَرُ وأَكْبَرُ.
 وقَوْلُهُ: «كَا ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي آيةِ البَقَرَةِ» وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمِرِبَ النَّاسِ مَن يَتَغِذُ مِن

دُونِ اللَّهِ أَنَدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَخُبِ اللَّهِ ﴾ [البقرة:١٦٥] الآيَةَ، فَجَعَلَ الْمَحَبَّةَ الَّتِي تَكُونُ كمَحَبَّةِ اللهِ مِنِ الخَّاذِ النَّدِّ للهُ عَزَيْجَلً.

[١] َ العَاشِرَةُ: أنَّ تَعْلِيقَ الوَدَعِ مِنَ العَيْنِ مِنْ ذَلِكَ. وقَوْلُهُ: «مِنْ ذَلِكَ» أيْ: مِنْ تَعْلِيقِ التَّهائِمِ الشُّرْكِيَّةِ؛ لأنَّهُ لَا أَثَرَ لَهَا ثابتٌ شَرْعًا وَلاَ قَدَرًا.

[٧] الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: الدُّعَاءُ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً أَنَّ اللهَ لَا يُتِمُّ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللهُ لَهُ، أَيْ: تَرَكَ اللهُ لُهُ، أَيْ: تَرَكَ اللهُ لُهُ، أَيْ: تَرَكَ اللهُ لُهُ، أَيْ خَذُ مِنْ دُعاءِ النَّبِيِّ عَلَى هَوُّلاءِ الَّذِينَ الْخَذُوا عَلَيْمَ وَوَدَعًا، ولَيْسَ هَذَا بَغَرِيبٍ أَنْ نُؤْمَرَ بِالدُّعَاءِ عَلَى مَنْ خَالَفَ وعَصَى اللَّهِيُّ عَلَيْدٍ: ﴿إِذَا سَمِعْتُمْ مَنْ يَنِشُدُ الضَّالَةَ فِي المَسْجِدِ، فَقُولُوا: لَا رَدَّهَا اللهُ عَلَيْكَ (١)، ﴿وإِذَا سَمِعْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي المَسْجِدِ، فَقُولُوا: لَا أَرْبَحَ اللهُ عَلَيْكَ (١)، ﴿وإِذَا سَمِعْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي المَسْجِدِ، فَقُولُوا: لَا أَرْبَحَ اللهُ عَلَيْكَ (١). ﴿ وَإِذَا سَمِعْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي المَسْجِدِ، فَقُولُوا: لَا أَرْبَحَ اللهُ عَلَيْكَ (١). ﴿ وَإِذَا سَمِعْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ، فَقُولُوا: لَا أَرْبَحَ اللهُ اللهُ عَلَيْكَ (١). ﴿ وَإِذَا سَمِعْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي المَسْجِدِ، فَقُولُوا: لَا رَدَّهَا اللهُ عَلَيْكَ (١) واللهُ اللهُ عَلَيْكَ (١) وَهُ اللهُ عَلَيْكَ (١) وَلَا سَمِعْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي المَسْجِدِ، فَقُولُوا: لَا رَدِّهُ اللهُ عَلَيْكَ (١) وَلَوْلَا اللهُ عَلَيْكَ (١) وَلَوْلَا لَهُ اللّهُ عَلَيْكَ (١ وَلَوْلَا اللهُ عَلَيْكَ اللهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلَيْكَ (١ وَلَى اللهُ عَلَيْكَ اللهُ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ اللهُ عَلَيْكَ (١ وَلَوْلَا لَوْلَا اللهُ عَلَيْكَ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكَ (اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ الل

فهُنَا أيضًا تقولُ لهُ: لَا آتَمَّ اللهُ لكَ. ولكنِ الحَدِيثُ إِنَّمَا قَالَهُ الرَّسُولُ ﷺ عَلَى سَبِيلِ العُمُومِ؛ فَلَا نُخاطِبُ هَذَا بِالتَّصْرِيحِ وَنَقُولُ لشَخْصِ رَآئِنَا عَلَيْهِ تَمِيمَّةً: لَا آتَمَّ اللهُ لكَ، وذَلِكَ لأنَّ مُحاطَبَتَنَا الفاعِلَ بالنَّصْرِيحِ والتَّغيِنِ سَوْفَ يَكُونُ سَبَبًا لنُفُورِهِ، ولكنْ نَقُولُ: ذَعَ النَّاإِثِمَ أَوِ الوَدَعَ؛ فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ثَعَلَقَ تَمِيمَةً فَلَا آتَمَّ اللهُ لَهُ، ومَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلاَ وَدَعَ اللهُ لَهُ»(؟).

-53P

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: في المساجد، باب النهي عن نشد الضالة في المسجد، رقم (٦٨ ٥)، من حديث أبي هريرة رَضِّالِتَهُ عَنْهُ.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه الترمذي: أبواب البيوع، باب النهي عن البيع في المسجد، رقم (١٣٢١)، والنسائي: في عمل اليوم والليلة، رقم
 (١٧٦)، والدارمي رقم (١٤٤١)، وابن حبان، رقم (١٦٥٠)، والحاكم (٢/٥٦)، والبيهقي (٢/٤٤)، من حديث أي هريرة رَهِيَلْقَيْئَانَدُ. وحسنه الترمذي، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

<sup>(</sup>٣) أخَرجه أحمد في المسند (٤/ ١٥٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/ ٣٥٥)، والحاكم، رقم (٢٥٠١)، وصححه ووافقه الذهبي. وفيه: خالد بن عبيد المعافري، لم يوثقه غير ابن حبان؛ كها في التعجيل (ص:١١٤)، وقال المنذري في الترغيب (٢٠١٤): إسناده جيد، وقال الهيثمي في المجمع (٢٠٣/٥): رجاله ثقات، وقال الحافظ في التعجيل (ص:١١٤): ورجاله موثقون.



فِي الصَّحِيح عَنْ أَبِي بَشِيرِ الأَنْصَارِيِّ وَ وَلَيَّكَ عَنَا أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَاَّلَتَهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ أَلَّا، فَأَرْسَلَ رَسُولًا: «أَنْ لَا يَبْفَيَنَّ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ قِلاَدَةٌ مِنَ وَتَسرٍ أَوْ قِلاَدَةٌ لَا أَلْهُ عَلَيْهَ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ اللهِ عَلَيْهَ اللهِ اللهِ عَلَيْهَ اللهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

[1] قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّقَى والتَّمَائِمِ.

لَمْ يَذْكُرِ الْمُؤَلِّفُ أَنَّ هَذَا البَابَ مِنَ الشَّرْكِ؛ لأَنَّ الحُكْمَ فِيهِ يَخْتَلِفُ عَنْ حُكْمٍ لُبْسِ الحَلْقَةِ والحَيْطِ؛ ولهَذَا جَزَمَ المُؤلِّفُ فِي البَابِ الأَوَّلِ أَنَّهَا مِنَ الشَّرْكِ بدُونِ اسْتِثْنَاءٍ، أَمَّا هَذَا البابُ فلمْ يَذْكُرْ أَنَّها شِرْكٌ؛ لأَنَّ مِنَ الرُّقَى مَا لَيْسَ بِشِرْكٍ؛ ولهَذَا قَالَ: «بابُ مَا جَاءَ فِي الرُّقَى والتَّمَاثِم».

قَوْلُهُ: «الرُّقَى» جَمْعُ رُفْيَةٍ، وَهِيَ القِراءَةُ، فيُقالُ: رَقَى عَلَيْهِ -بالألِفِ- مِنَ القِرَاءَةِ، ورَقِيَ عَلَيْهِ -بالياءِ- مِنَ الصُّعودِ.

قَوْلُهُ: «النَّمَائِمِ» جَمْعُ تَمْيِمَةٍ، وسُمِّيَتْ تَمْيِمَةً؛ لأنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّهُ يَيْمُ بِهَا دَفْعُ العَيْنِ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَسْفَارِهِ» السَّفَرُ: مُفَارَقَةُ مَحَلِّ الإِقامَةِ، وسُمِّيَ سَفَرًا؛ لأَمْرَيْن:

الأَوَّلُ: حِسِّيٌّ، وَهُوَ أَنَّهُ يُسْفِرُ ويَظْهَرُ عَنْ بَلَدِهِ لِخُرُوجِهِ مِنَ البُنْيَانِ.

الثَّانِي: مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ أَنَّهُ يُسْفِرُ عَنْ أَخْلاقِ الرِّجالِ، أَيْ: يَكْشِفُ عَنْهَا، وكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ لَا تُعْرَفُ أَخْلاقُهُمْ وعَاداتُهُمْ وطَبائِمُهُمْ إِلَّا بالأَسْفارِ.

[٣] قَوْلُهُ: "قِلَادَةٌ مِنْ وَتَوِ، أَوْ قِلادَةٌ" شَكٌّ مِنَ الرَّاوِي، والأُولَى أَرْجَحُ؛ لأنَّ القَلائِدَ كانَتْ تَتَّخَذُ مِنَ الأَوْتارِ، ويَعْتَقِدُونَ أَنَّ ذَلِكَ يَدْفَعُ العَبْنَ عَنِ البَعِيرِ، وهَذَا اعْتِقادٌ فاسِدٌ؛ لأَنَّهُ تَعَلَّى بِنَا لَيْسَ بِسَبَبٍ شَرْعِيٍّ أَوْ حِلِّيٍّ شِرْكٌ؛ لأَنَّهُ بَعَلَّقِهِ أَثْبَتَ للأَشْياءِ سَبَبًا لَمْ يُثْبِتُهُ اللهُ لا بَشَرِعِ ولا بَقَدَرِهِ؛ ولهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُقْطَعَ هَذِهِ القلائِدُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب ما قيل في الجرس ونحوه في أعناق الإبل، رقم (٣٠٠٥)، ومسلم: كتاب اللباس، باب كراهة الكلب والجرس في السفر، رقم (٢١١٥)، من حديث أبي بشير الأنصاري رَيَّوْلِلَّكَةَنْدُ.

## وَعنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَصَٰلِلَةَعَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الرُّقَى [١]........

قَوْلُهُ: «فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ» ذَكَرَ البَعِيرِ؛ لأنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي كَانَ مُنْتَشِرًا حِينذاكَ، فهَذَا القَيْدُ بِناءً عَلَى الواقِعِ عنْدَهُمْ، فَيَكُونُ كالتَّمْثِيلِ، ولَيْسَ بمُخَصِّصِ.

يُسْتَفادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١ - أَنَّهُ يَنْبَغِي لَكَبِيرِ القَوْم أَنْ يَكُونَ مُراعِيًّا لأَحْوَالِهِمْ، فيتَفَقَّدُهُمْ ويَنْظُرُ في أحوالِهِمْ.

٢- أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ رِعايَتُهُمْ بِهَا تَقْتَضِيهِ الشَّرِيعَةُ، فإذَا فَعَلُوا مُحَرَّمًا مَنَعَهُمْ مِنْهُ، وإنْ تَهاوَنُوا فِي واجِبِ حَثَّهُمْ عَلَيْهِ.

٣- أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُعَلَّقَ فِي أَعْناقِ الإِبِلِ أَشْياءُ ثُخْتَلُ سَبَبًا فِي جَلْبِ مَنْفَعَةِ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ،
 وَهِيَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ لَا شَرْعًا ولا قَدَرًا؛ لأنَّهُ شِرْكٌ، ولا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ القِلادَةُ فِي الرَّقَبَةِ، بَلْ لَوْ جُعِلَتْ
 فِي اليّدِ أَوِ الرِّجْلِ فلهَا حُكْمُ الرَّقَبَةِ؛ لأنَّ العِلَّةَ هِيَ هَذِهِ القِلادَةُ، ولَيْسَ مكانَ وضْعِهَا؛ فالمكانُ
 لا يُؤثِّر.

٤ - أنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ يَسْتَطِيعُ تَغْيِيرَ الْمُنْكِرِ بِالْيَدِ أَنْ يُغَيِّرُهُ بِيَدِهِ.

[1] قَوْلُهُ: «إِنَّ الرُّقَى» جَمْعُ رُثْيَةٍ، وهَذِهِ لَيْسَتْ عَلَى عُمُومِهَا، بَلْ هِيَ عامٌّ أُرِيدَ بِهِ خاصٌّ، وَهُوَ الرُّقَى بغَيْرِ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ، أمَّا مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ فلَيْسَتْ مِنَ الشَّرْكِ، قالَ ﷺ فِي الفاتِحَةِ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟!» (١). وهلِ المُرَادُ بالرُّقَى فِي الحَدِيثِ مَا لَمْ يَرِدْ بِهِ الشَّرْعُ ولَوْ كانَتْ مُباحَةً، أَوِ المُرَادُ مَا كَانَ فِيهِ شِرْكٌ؟

الجَوَابِ: الثَّانِي؛ لأنَّ كَلامَ النَّبِيِّ ﷺ لا يُناقِضُ بَعْضُهُ بعضًا؛ فالرُّقَى المَشْرُوعَةُ الَّتِي وَرَدَ بِهَا الشَّرُعُ جائِزَةٌ. وكَذَا الرُّقَى المُباحَةُ الَّتِي يُرْفَى بِهَا الإِنْسَانُ المَرِيضُ بدُعاءِ مَنْ عِنْدَهُ لَيْسَ فِيهِ شِرْكٌ جائِزَةٌ أيضًا.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية، رقم (٢٢٧٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية، رقم (٢٢٠١)، من حديث أبي سعيد الخدري رَئِحَالِلَهُعَنْهُ

#### وَالتَّمَائِمَ [١] وَالتَّوَلَةَ [١].

[١] قَوْلُهُ: «التَّمَائِمُ» فسَّرَهَا المُؤَلِّفُ بقَوْلِهِ: «شَيْءٌ يُعَلَّنُ عَلَى الأَوْلادِ يَتَّقُونَ بِهِ العَيْنَ» وَهِيَ مِنَ الشَّرْكِ؛ لأَنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَجْعَلْهَا سَبَبًا تُتَقَى بِهِ العَيْنُ.

وإذَا كَانَ الإِنْسَانُ يُلَبِّسُ أَبْنَاءُهُ مَلابِسَ رَثَّةً وبالِيَةٌ خَوْفًا مِنَ العَيْنِ، فهلْ هَذَا جائِزٌ؟ الظاهِرُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا، وإنَّما نَرَكَ شَيْئًا، وَهُوَ التَّحْسِينُ والتَّجْمِيلُ، وقَدْ ذَكَرَ ابْنُ القَيِّم فِي (زَادِ المَعادِ) أَنَّ عُنْمانَ رَأَى صَبِيًّا مَلِيحًا، فقَالَ: دَسِّمُوا نُونَتُهُ، والنُّونَةُ: هِيَ الَّتِي تَخْرُجُ فِي الوَجْهِ عِنْدَمَا يَضْحَكُ الصَّبِيُّ كَالنُّقْرَةِ، ومَعْنَى دَسِّمُوا، أَيْ: سَوِّدُوا<sup>(۱)</sup>.

وأمَّا الحَطُّ: وَهِيَ أوْراقٌ مِنَ القُرْآنِ ثُجَمَعُ وتُوضَعُ فِي جِلْدِ ويُخاطُ عَلَيْهَا، ويَلْبَسُهَا الطَّفْلُ عَلَى يَدِهِ أَوْ رَقَبَتِهِ، فغِيهَا خِلافٌ بَيْنَ العُلَمَاءِ.

وظاهِرُ الحديثِ: أنّها تمنُوعَةٌ، ولَا تَجُوزُ. ومِنْ ذلِكَ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَكْتُبُ القُرْآنَ كُلَّهُ بحُروفٍ صَغِيرَةٍ فِي أَوْرَاقٍ صَغِيرَةٍ، ويَضَعُهَا فِي صُنْدُوقٍ صَغِيرٍ، ويُعَلِّقُهَا عَلَى الصَّبِيِّ، وهَذَا مَعَ أَنَّهُ مُحْلَثٌ فَهُرَ إِهَانَةٌ للقُرْآنِ الكَرِيمِ؛ لأنَّ هَذَا الصَّبِيَّ سَوْفَ يَسِيلُ عَلَيْهِ لُعابُهُ، ورُبَّيَا يَتَلَوَّتُ بالنَّجَاسَةِ، ويَدْخُلُ بِهِ الحَيَّامَ والأهاكِنَ القَلِرَةَ، وهَذَا كُلُّهُ إِهَانَةٌ للقُرْآنِ.

ومَعَ الأَسَفِ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ اتَّخَذُوا مِنَ العِبَادَاتِ نَوْعًا مِنَ التَّبَرُّكِ فقطْ، مثلُ مَا يُشاهَدُ مِنْ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَمْسَحُ الرُّكُنَ النَيانِيَ، ويَمْسَحُ بِهِ وجْهَ الطَّفْلِ وصَدْرَهُ، وهَذَا معْنَاهُ أَنَّهُمْ جَعَلُوا مَسْحَ الرُّكُنَ النَيانِيَ مِنْ بَابِ التَّبَرُّكِ لَا التَّعَبُّدِ، وهَذَا جَهْلٌ، وقَدْ قَالَ عُمرُ فِي الحَجَرِ: «إِنِّي أَعْلَمُ مَسْحَ الرُّكُنَ النَيانِيَ مِنْ بَابِ التَّبَرُّكِ لَا التَّعَبُّدِ، وهَذَا جَهْلٌ، وقَدْ قَالَ عُمرُ فِي الحَجَرِ: «إِنِّي أَعْلَمُ أَنْكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ ولَا تَنْفَعُ، ولؤلا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَلْتُكَ»(٢).

[٧] قَوْلُهُ: «التَّوَلَهُ» شَيْءٌ يُعَلِّقُونَهُ عَلَى الزَّوْجِ، يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يُحَبِّبُ الزَّوْجَةَ إِلَى زَوْجِهَا والزَّوْجَ إِلَى امْرَأَتِهِ، وهَذَا شِرْكٌ؛ لاَنَّهُ لَيْسَ بِسَبَبِ شَرْعِيٍّ ولَا قَدَرِيٍّ للمَحَبَّةِ. ومثْلُ ذلِكَ الدُّبْلَةُ.

والدُّبْلَةُ: خاتَمٌ يُشْتَرَى عِنْدَ الزَّوَاجِ يُوضَعُ فِي يدِ الزَّوْجِ، وإِذَا أَلْقَاهُ الزَّوْجُ قَالَتِ المُزَأَة: إِنَّهُ لَا يُحِيُّهَا. فهُمْ يَمْتَقِـدُونَ فِيهِ النَّفْعَ والضَّرَرَ، ويَقُولُـونَ: إِنَّهُ مَا دامَ فِي يـدِ الـزَّوْجِ فإنَّهُ يعْنِي أنَّ العَلاقَـةَ

<sup>(</sup>١) زاد المعاد (٤/ ١٥٩)، الطب النبوي (ص:١٢٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب ما ذكر في الحجر الأسود، رقم (١٥٩٧)، ومسلم: كتاب الحج، باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف، رقم (١٢٧٠)، من حديث عمر رَجُوْلِيَّهُ عَنْهُ.

شِرْكُ [١]». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ (١).

وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بِنِ عُكَيْمٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا ۖ الْوَكِلَ إِلَيْهِ [٧]». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّرْمِذِيُّ (٧). «التَّمَائِمُ» شَيْءٌ يُعَلَّقُ عَلَى الأوْلادِ يَتَقُونَ بِهِ العَيْنَ.

= بينهُمَا ثابِتَةٌ، والعَكْسُ بالعَكْسِ، فإذَا وُجِدَتْ هَذِهِ النَّيَّةُ فإنَّهُ مِنَ الشَّرْكِ الأَصْغَرِ، وإنْ لَمْ تُوجَدْ هَذِهِ النَّيَّةُ –وهيَ بَعِيدَةٌ أَلَّا تَصْحَبَهَا– فِفِيهِ تَشَبُّهُ بالنَّصارَى؛ فإنَّمَا مَأْخُوذَةٌ منْهُمْ.

وإنْ كانَتْ مِنَ الذَّهَبِ فِهِيَ بالنِّسْيَةِ للرَّجُلِ فِيهَا تَخْذُورٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ لُبْسُ الذَّهَبِ. فهِيَ إمَّا مِنَ الشَّرْكِ، أَوْ مُضاهَاةُ النَّصارَى، أَوْ تَحْرِيمُ النَّوْعِ إِنْ كانَتْ للرِّجالِ، فإنْ خَلَتْ مِنْ ذَلِكَ فهِيَ جائِزَةٌ؛ لأَثْبًا خاتَمٌ مِنَ الخواتِم.

[١] وقَوْلُهُ: «شِرْكٌ» هَٰل هِيَ شِرْكٌ أَصْغَرُ أَوْ أَكْبَرُ؟ نَقُول: بحَسَبِ مَا يُريدُ الإِنْسَانُ مِنْهَا، إِنِ اتَّخَذَهَا مُعْتَقِدًا أَنَّ الْمُسَبِّبَ للمَحَبَّةِ هُوَ اللهُ فهِيَ شِرْكٌ أَصْغَرُ، وإِنِ اعْتَقَدَ أَنَّهَا تَفْعَلُ بنَفْسِهَا فهِيَ شِرْكٌ أَكْبَرُ.

[٧] قَوْلُهُ: «مَنْ تَعَلَقَ شَيْتًا» أي: اعْتَمَدَ عَلَيْهِ وجَعَلَهُ هَمَّهُ ومَبْلَغَ عِلْمِهِ، وصَارَ يُعَلَّقُ رجاءًهُ بِهِ وزَوَالَ خَوْفِهِ بِهِ. وشَيْئًا: نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ الشَّرطِ، فَتُمُّ جَيِعَ الأَشْيَاءِ، فَمَنْ تَعَلَّق باللهِ سُبُحَالَهُوْقَالَن، وَجَعَلَ رَغْبَتَهُ ورَجاءَهُ فِيهِ وخَوْفَهُ منهُ، فإنَّ اللهَ تَعَالَى يقولُ: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلُ عَلَى اللهِ فَهُوَ حَسُبُمُّا اللهُ وَالْبَاعِهِمْ عِنْدَ الْمَصائِبِ والشَّدائِدِ: «حَسُبُنَا اللهُ وَالْمَاحِقِمُ عِنْدَ الْمَصائِبِ والشَّدائِدِ: «حَسُبُنَا اللهُ ويَعْمَ الوَكِيلُ» قالْهَا إِبْرَاهِيمُ حِينَ أَلْقِيَ فِي النَّارِ، وقالَهَا مُحَمَّدٌ وأَصْحابُهُ حِينَ قِيلَ لهُمْ: ﴿إِنَّ النَّاسَ وَيَعْمَ اللّهُ عَيْنَ قِيلَ لهُمْ: ﴿إِنَّ النَّاسَ وَيَعْمَ اللهُ عَمْدُ وَاصْحابُهُ حِينَ قِيلَ لهُمْ: ﴿إِنَّ النَّاسَ وَيَعْمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهَا اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ اللللللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ الللللللللللللهُ اللللّهُ الللللل

[٣] قَوْلُهُ: «وُكِلَ إليهِ» أيْ: أُسْنِدَ إلَيْهِ، وفُوِّضَ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الطب، باب في تعليق النهائم، رقم (۳۸۸۳)، وابن ماجه: كتاب الطب، باب تعليق النهائم، رقم (۳۵۳۰)، وأحمد (۱/ ۳۸۱)، والحاكم كتاب الطب (۲۰۱۵، ۲۰۵۰، ۲۲۹۰)، وابن حبان، رقم (۲۰۹۰) والطبراني في الكبير (۲۱۳/۱ رقم ۲۱۳/۱). وقال الحاكم: صحيح الإسناد على شرط الشيخين، وأقره الذهبي.

<sup>(</sup>٢) أخرجه الترمذي: أبواب الطب، باب ما جاء في كراهة التعليق، رقم (٢٠٧٣) قال: حديث عبد الله بن عكيم إنها نعوفه من حديث ابن أبي ليلي، وأحمد (٤/ ٣١٠)، والحاكم، رقم (٣٠٥٧)، من حديث عبد الله بن عكيم رَحَوَلَيَّكَمَّنَهُ. وسكت عنه هو والذهبي، وقال ابن البنا في الفتح الرباني (١٨٨/١٧): قلت: هذا الحديث لا تقل درجته عن الحسن لا سيها وله شواهد تؤيده.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ ﴾، رقم (٤٥٦٣)، من حديث ابن عباس رَمَوَلِلَّهُ عَنْهُا.

لكِنْ إِذَا كَانَ المُعَلَّقُ مِنَ القُرْ آنِ<sup>[1]</sup> فَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ السَّلَفِ، وَبِعْضُهُم لَمْ يُرَخِّصْ فِيهِ، وَيَجِعلُهُ مِنَ المَنْهِيِّ عَنْهُ، مِنْهُم ابنُ مَسْعُودٍ رَ<del>ضَ</del>الِشَعَنْهُ.

### أقْسامُ التَّعَلُّقِ بِغَيْرِ اللهِ:

الأوَّلُ: مَا يُنافِي التَّوْحِيدَ مِنْ أَصْلِهِ، وَهُوَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بشَيْءِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ تَأْثِيرٌ، ويَعْتَمِدَ عَلَيْهِ اعْتِبَادًا مُعْرِضًا عَنِ اللهِ، مِثْلُ تَعَلَّقِ عُبَّادِ القُبورِ بِمَنْ فِيهَا عِنْدَ حُلولِ المَصائِبِ؛ ولهَذَا إِذَا مَسَّنْهُمُ الضَّرَّاءُ الشَّدِيدَةُ يُقُولُونَ: يَا فُلانُ! أَنْقِذُنَا. فهَذَا لاَ شَكَّ أَنْهُ شِرْكٌ أَكْبَرُ مُحْرِجٌ مِنَ المِلَّةِ.

الثَّانِي: مَا يُنافِي كَهالَ التَّوْجِيدِ، وَهُوَ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى سَبَبٍ شَرْعِيٍّ صَحِيحٍ مَعَ الغَفْلَةِ عَنِ الْمُسَبِّ، وَهُوَ اللهُ عَنَّهَجَلَ، وعَدَمِ صَرْفِ قَلْبِهِ إليْهِ، فهَذَا نَوْعٌ مِنَ الشَّرْكِ، ولَا نَقُولُ: شِرْكٌ أَكْبَرُ؛ لأنَّ هَذَا الشَّبَبَ جَعَلَهُ اللهُ سَبَبًا.

الثَّالِثُ: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالسَّبَبِ تَعَلَّقًا مُجُرَّدًا لكَوْنِهِ سَبَبًا فقطْ، مَعَ اعْتادِهِ الأصْلِيِّ عَلَى اللهِ، فَيَعْتَقِدَ أَنَّ هَذَا السَّبَبَ مِنَ اللهِ، وأَنَّ اللهَ لَوْ شَاءَ لاَبطَلَ أثْرَهُ، ولَوْ شَاءَ لاَبقاهُ، وأَنَّهُ لاَ أثْرَ للسَّبَبِ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللهِ عَرَّبَحَلَّ، فهذَا لا يُنافِي التَّوْجِيدَ لا كهالًا ولا أصلًا، وعَلَى هَذَا لاَ إثْمَ فِيهِ.

ومعَ وُجودِ الأَسْبَابِ الشَّرْعِيَّةِ الصَّحِيحةِ يَنْبَغِي للإِنْسانِ أَنْ لَا يُعَلِّقَ نَفْسَهُ بالسَّبَبِ، بَلْ يُعَلِّقُهَا باللهِ. فالمُوظَّفُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ قَلْبُهُ بِمُرَتَّبِهِ تَعَلَّقًا كاملًا، مَعَ الغَفْلَةِ عَنِ المُسَبِّ، وَهُوَ اللهُ، قَدْ وقَعَ فِي نَوْعٍ مِنَ الشِّرْكِ، أَمَّا إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ المُرَتَّبَ سَبَبٌ، والْمُسَبِّبُ هُوَ اللهُ سُبْحَانَهُوَقِعَالَ، وجَعَلَ الاعْتهادَ عَلَى اللهِ، وَهُو يَشْعُرُ أَنَّ الْمُرَتَّبَ سَبَبٌ – فهذَا لَا يُنافِي التَّوكُّلَ. وقَدْ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَأْخُذُ بالأسْبَابِ مَعَ اعْتهادِهِ عَلَى الْمُسَبِّ، وَهُو اللهُ عَرَقِجَلً.

وجاءَ فِي الحَدِيثِ: «مَنْ تَعَلَّقَ» ولمْ يَقُلْ: مَنْ عَلَّق؛ لأنَّ الْمُتَمَلِّق بالشَّيْءِ يَتَمَلَّقُ بِهِ بَقَلْبِهِ وبنَفْسِهِ، بحَيْثُ يُنْزِلُ خَوْفَهُ ورَجاءُهُ وأَمَلَهُ بِهِ، ولَيْسَ كذلِكَ مَنْ عَلَّق.

[1] قَوْلُهُ: ﴿إِذَا كَانَ الْمُمَلَّقُ مِنَ القُرْآنِ...﴾ إلىخ: إذَا كَانَ الْمُعَلَّقُ مِنَ القُرْآنِ أَوِ الأَدْعِيَةِ الْمُبَاحَةِ والأَذْكارِ الوارِدَةِ، فهَذِهِ المَسْأَلَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا السَّلَفُ رَجَهُهُ اللَّهُ، فهِنْهُمْ مَنْ رخَّصَ فِي ذلِكَ؛ لَعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَلَىٰ: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْفُرْمَانِ مَا هُرَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الإسراء: ١٨]، ولمُ يَذْكُرِ الوَسِيلَةَ الَّتِي نَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الاسْتِشْفَاءِ بَهَذَا القُرْآنِ، فدَلَّ عَلَى أَنَّ كُلَّ وسِيلَةٍ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى ذلِكَ فهِيَ جائِزَةٌ، كَمَا لَوْ كَانَ القُرْآنُ دَواءً حِسَّيًا.

# و «الرُّقي» هِيَ الَّتِي تُسَمَّى العَزَائِمَ المَ وَحَصَّ مِنْهَا الدَّلِيلُ مَا خَلَا مِنَ الشَّرْكِ [٢]......

ومنْهُمْ مَنْ مَنَعَ ذلِكَ وقَالَ: لَا يَجُوزُ تَعْلِيقُ القُرْآنِ للاسْتِشْفَاءِ بِهِ؛ لأَنَّ الاسْتِشْفَاءَ بالقُرْآنِ وَرَدَ عَلَى صِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَهِيَ القِرَاءَةُ بِهِ، بَمَعْنَى أَنَّكَ تَقْرَأُ عَلَى المَرِيضِ بِهِ، فَلا نَتَجاوَزُهَا، فَلَوْ جَعَلْنَا الاسْتِشْفَاءَ بالقُرْآنِ عَلَى صِفَةٍ لَمْ تَرِدْ، فَمَعْنَى ذلِكَ أَنَّنا فَعَلْنَا سَبَبًا لَيْسَ مَشْرُوعًا، وقَدْ نَقَلَهُ الْمُؤَلِّفُ وَحِمُهُ اللَّهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودِ وَحَلَقَلَتُهُ الْمُؤَلِّفُ وَحَمُلْلَكُ عَن ابْنِ مَسْعُودِ وَحَلِقَلَقَةُهُ الْمُؤَلِّفُ

ولوْلَا الشُّعُورُ النَّفْيِيُّ بِأَنَّ تَعْلِيقَ القُرْآنِ سَبَبٌ للشِّفَاءِ لَكانَ انْتِفَاءُ السَّبَيَّةِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ أَمْرًا ظاهِرًا، فإنَّ التَّعْلِيقَ لَيْسَ لَهُ عَلاقَةٌ بِالمَرْضِ، بخلافِ النَّفْثِ عَلَى مكانِ الأَلَم؛ فإنَّهُ يَتَأَثَّرُ بذلِكَ.

ولهَذَا نَقُولُ: الأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَا يَنْبَنِي أَنْ تُعَلِّقَ الآيَاتِ للاسْتِشْفَاءِ بهَا، لَا سِيَّهَا وأَنَّ هَذَا المُعَلِّقَ قَدْ يَفْعَلُ أَشْياءَ تُنافِي قُدسِيَّةَ القُرْآنِ، كالغِيبَةِ مَثلًا، ودُخُولِ بَيْتِ الحَلاءِ، وأيضًا إِذَا عَلَّقَ وَشَعَرَ أَنَّ بِهِ شِفاءً اسْتَغْنَى بِهِ عَنِ القِرَاءَةِ المَشْرُوعَةِ.

فمثلًا: علَّقَ آيَةَ الكُوْسِيِّ عَلَى صَدْرِهِ، وقَالَ: مَا دامَ أَنَّ آيَةَ الكُوْسِيِّ عَلَى صَدْرِي فَلَنْ أَقْرَأَهَا. فَيَسْتَغْنِي بَغَيْرِ المَشْرُوعِ عَنِ المَشْرُوعِ، وقَدْ يَشْعُرُ بالاسْتِغْنَاءِ عَنِ القِرَاءَةِ المَشْرُوعَةِ إِذَا كَانَ القُرْآنُ عَلَى صَدْدِهِ.

وإنْ كَانَ صَبِيًّا فُرُبَّا بالَ ووَصَلَتِ الرُّطُوبَةُ لِلَى هَذَا الْمُعَلَّقِ، وأيضًا لَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ شَيْءٌ. فالأَفْرَبُ أَنْ يُقالَ: إِنَّهُ لَا يَفْعَلُ، أَمَّا أَنْ يَصِلَ إِلَى دَرَجَةِ التَّحْرِيمِ فَأَنَا أَتَوَقَّفُ فِيهِ، لكنْ إِذَا تَضَمَّنَ مُخْظُورًا فإنَّهُ يَكُونُ مُحُرَّمًا بسبَبِ ذلِكَ المَحْظُورِ.

[١] قَوْلُهُ: «الَّتِي تُسَمَّى العَوَائِمَ» أي: فِي عُرْفِ النَّاسِ. وعَزَمَ عَلَيْهِ، أيْ: قَرَأَ عليْهِ، وهَذِهِ عَزِيمَةٌ، أيْ: قِراءَةٌ.

[۲] قَوْلُهُ: «وَخَصَّ مِنْهَا الدَّلِيلُ مَا خَلَا مِنَ الشِّرْكِ» أي: الأشْيَاءَ الحَالِيَةَ مِنَ الشَّرْكِ، فهِيَ جائِزَةٌ، سَوَاءٌ كَانَ يَمَّا وَرَدَ بِلْفُظِهِ مثلُ: «اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ! أَذْهِبِ البَاسَ، اشْفِ أَنْت الشَّافِي...،'''، أَوْ لَمْ يَرِدْ بِلَفْظِهِ مثْلُ: «اللَّهُمَّ عافِهِ، اللَّهُمَّ اشْفِهِ»، وإنْ كَانَ فِيهَا شِرْكٌ فإنَّهَا غَيْرُ جائِزَةِ، مثلُ: «يَا جِنِّيُّ! أَنْقِدُهُ، ويَا فُلانُ –الْمَيْتَ– اشْفِهِ» ونحْوُ ذلكَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب مسح الراقي الوجع بيده اليمنى، رقم (٥٧٥٠)، ومسلم: كتاب السلام، باب استحباب رقبة المريض، رقم (٢١٩٢)، من حديث عائشة رَجُولَكُهُمَّةًا.

### فَقَدْ رَخَّصَ فِيهِ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ مِنَ العَيْنِ وَالْحُمَةِ [١](١).

[1] قَوْلُهُ: «مِنَ العَيْنِ والحُمَةِ» سَبَقَ تَعْرِيفُهُمَ إِنِي بَابِ مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الجَنَّةَ.

وظاهِرُ كَلامِ الْمُؤَلِّفِ: أَنَّ الدَّلِيلَ لَمْ يُرَخِّصْ بَجَوَازِ القِرَاءَةِ إِلَّا فِي هَذَيْنِ الأَمْرَيْنِ: «العَيْنِ والحُمَةِ»، لكنْ وَرَدَ بَغَيْرِهِمَا؛ فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْفُخُ عَلَى يَدَيْهِ عِنْدَ مَنامِهِ بالمُعَوِّذَاتِ، ويَمْسَحُ بِبِهَا مَا اسْتَطَاعَ مِنْ جَسَدِهِ<sup>(۲)</sup>، وهَذَا مِنَ الرُّفْيَةِ، وَلَيْسَ عَيْنًا ولَا مُحَةً؛ ولهَذَا يَرَى بَغضُ أَهْلِ العِلْمِ أَنَّ التَّرْخِيصَ فِي الرُّفْيَةِ مِنَ القُرْآنِ للمَيْنِ والحُمَةِ وغيْرِهِمَا عامٌّ، ويقولُ: إِنَّ مَغنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا رُفْيَة إِلَّا مِنْ عَيْنِ أَوْ مُحَةٍ» أَيْ: لَا اسْتِرْقَاءَ إِلَّا مِنْ عَيْنِ أَوْ مُحَةٍ.

والاسْتِرْفَاءُ: طَلَبُ الرُّقْيَةِ، فالمُصِيبُ بالعَيْنِ -وهُوَ «العائِنُ»- يُطْلَبُ مِنْهُ أَنْ يَقْرَأَ عَلَ المَعْيُونِ. وكذلِكَ الحُمَّةُ يَطْلُبُ الإِنْسَانُ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَقْرَأَ عليْهِ؛ لأَنَّهُ مُفِيدٌ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ فِي قِصَّةِ السَّرَيَّةِ<sup>(۱)</sup>.

#### \* شُرُوطُ جوازِ الرُّقْيَةِ:

الأوَّلُ: أَنْ لَا يَعْتَقِدَ أَنَّهَا تَنْفَعُ بَذَاتِهَا دُونَ اللهِ، فإنِ اعْتَقَدَ أَنَّهَا تَنْفَعُ بذاتِهَا مِنْ دُونِ اللهِ فَهُوَ مُحَرَّمٌ، بَلْ شِرْكٌ، بَلْ يَعْتَقِدُ أَنَّها سَبَبٌ لاَ تَنْفَعُ إِلَّا بإذْنِ اللهِ.

النَّانِي: أَنْ لَا تَكُونَ مِمَّا يُحْالِفُ الشَّرْعَ، كَمَا إِذَا كَانَتْ مُتَضَمَّنَةً دُعَاءَ غَيْرِ اللهِ، أوِ اسْتِغَاثَةً بالجِنِّ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فإنِّمَا مُحَرَّمَةٌ، بَلْ شِرْكٌ.

الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ مَفْهُومَةً مَعْلُومَةً، فإنْ كانَتْ مِنْ جِنْسِ الطَّلاسِمِ والشَّعْوَذَةِ؛ فإنَّما لَا تَجُوزُ.

أمَّا بالنَّسْبَةِ للتَّماثِمِ: فإنْ كانَتْ مِنْ أَمْرٍ مُحَرَّمٍ، أوِ اعْتَقَدَ أَنَّهَا نافِعَةٌ لذاتِهَا، أوْ كانَتْ بكِتابَةٍ لَا تُفْهَمُ – فإنَّها لَا تَجُوزُ بكُلِّ حالٍ.

وإنْ تَمَتْ فِيهَا الشُّرُوطُ النَّلائةُ السابِعَةُ فِي الرُّقْيَةِ فإنَّ أهْلَ العِلْم اخْتَلَفُوا فِيهَا كَمَا سَبَقَ (4).

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره، رقم (٥٧٥)، ومسلم: كتاب الإبيان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب، رقم (٢٢٠)، من حديث بريدة بن الحصيب رَحِيَّاللَّهُ عَنْدُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب فضل المعوذات، رقم (٥٠١٧)، من حديث عائشة رَيَحَاللَّهُ عَنْهَا.

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية، رقم (٢٧٢٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية، رقم (٢٢٠١)، من حديث أبي سعيد الحدري وَهُوَالَيْهَائِدَ.

<sup>(</sup>٤) انظر: (ص:١٤١-١٤٢).

و «التَّوَلَّهُ» هِيَ شَيْءٌ يَصْنَعُونَهُ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يُحَبِّبُ المَرْأَةَ إِلَى زَوْجِهَا وَالرَّجُلَ إِلَى امْرَأَتِهِ.

وَرَوَى أَحْدُ عَنْ رُوَيْفِعِ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا رُوَيْفِعُ! لَعَلَّ الحَيَاةَ سَنَطُولُ بِكَ، فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّ مَنْ عَقَدَ لِحْيَتُهُ اللهِ أَوْ تَقَلَّدُ وَتَرَّالًا اللهِ السَّنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ اللهَ أَوْ عَظْمٍ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلْمُ اللهِ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ال

[١] قَوْلُهُ: «مَنْ عَقَدَ فِيتَهُ» اللَّحْيَةُ عِنْدَ العَرَبِ كانَتْ لَا تُقَصُّ ولَا ثُحُلَقُ، كَمَا أنَّ ذلِكَ هُوَ السُّنَّةُ، لكنَّهُمْ كَانُوا يَعْقِدُونَ لِحَاهُمْ لأسْباب:

منْهَا: الافْتِخَارُ والعَظَمَةُ، فتَجِدُ أَحَدَهُمْ يَمْقِدُ أَطْرافَهَا، أَوْ يَمْقِدُهَا مِنَ الوَسَطِ عُقْدَةً واحِدَةً؟ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ رَجُلٌ عَظِيمٌ، وآنَّهُ سَيِّدٌ فِي قَوْمِهِ.

الثَّانِي: الحَّوْفُ مِنَ العَيْنِ؛ لأنَّها إذَا كانَتْ حَسَنَةً وجَمِيلَةً ثُمَّ عُقِدَتْ أَصْبَحَتْ قَبِيحَةً، فمَنْ عَقَدَهَا لذلكَ؛ فإنَّ الرَّسُولَ ﷺ بَرِيءٌ منهُ.

وبعضُ العامَّة إِذَا جاءَهُمْ طَعامٌ مِنَ السُّوقِ أَخَذُوا شَيْثًا مِنْهُ يَرْمُونَهُ فِي الأَرْضِ؛ دفعًا للعَنْنِ، وهَذَا اعْتِقَادٌ فاسِدٌ ومُحَالِفٌ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿إِذَا سَقَطَتْ لَقْمَةُ أَحَدِكُمْ فَلْيُمِطْ مَا بِهَا مِنَ الأَذَى، وَلَيْأَكُلُهَا» (").

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرَا» الوَتَرُ: سِلْكٌ مِنَ العَصَبِ يُؤْخَذُ مِنَ الشَّاةِ، وتُتَّخَذُ للقَوْسِ وَتَرَا، ويَسْتَغْمِلُونَهَا فِي أَعْنَاقِ إِيلِهِمْ أَوْ خَيْلِهِمْ، أَوْ فِي أَعْنَاقِهِمْ، يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يَمْنَعُ العَيْنَ، وهَذَا مِنَ الشَّرْكِ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَوِ اسْتَنْجَى برَجِيعِ دَابَّةٍ» الاسْتِنْجَاءُ: مَأْخُوذٌ مِنَ النَّجْوِ، وَهُوَ إِزَالَةُ أَثَرِ الحَّارِجِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ؛ لأنَّ الإِنْسَانَ الَّذِي يَتَمَسَّحُ بَعْدَ الحَلاءِ يُزِيلُ أثَرَهُ. ورَجِيعُ الدَّابَّةِ: هُوَ رَوْثُهَا.

[٤] قَوْلُهُ: «أَوْ عَظْمٍ» العَظْمُ مَعْرُوفٌ.

وإِنَّمَا تَبَرَّأُ النَّبِيُّ ﷺ بِمَّنِ اسْتَنْجَى بِهِهَا؛ لأنَّ الرَّوْثَ عَلَفُ بَهاثِمِ الجِنِّ، والعَظْمَ طَعامُهُمْ،

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب ما ينهى عنه أن يستنجى به، رقم (٣٦) وسكت عنه، والنسائي: كتاب الزينة، باب عقد اللحية، رقم (٥٠٦٧)، وأحمد (١٠٨٥، ١٠٩،)، والطبراني في الكبير رقم (٤٤٩١). وإسناده صحيح؛ كيا في النهج السديد (ص.٦٢).

 <sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الأشربة، باب استحباب لعق الأيادي والقصعة، رقم (٢٠٣٤)، من حديث أنس رَعَيَاللَّهُ عَنْد.

وَعَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيرِ<sup>[۱]</sup>، قَالَ: «مَنْ قَطَعَ نَمَيمَةٌ مِنْ إِنْسَانِ كَانَ كَعَدْلِ رَقَبَةٍ<sup>[۲]</sup>»<sup>(۱)</sup>. رَوَاهُ وَكِيعٌ.

وَلَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «كَانُوا يَكْرَهُونَ التَّااِيمَ كُلَّهَا مِنَ القُرْآنِ وَغَيْرِ القُرْآنِ<sup>[٢]</sup>»(٢).

يَجِدُونَةُ أَوْفَرَ مَا يَكُونُ لَمَيًا. وكُلُّ ذَنْبٍ قُرِنَ بالبَرَاءَةِ مِنْ فاعِلِهِ فَهُوَ مِنْ كَبائِرِ الذُّنُوبِ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ
 عِنْدَ أَهْلِ العِلْم.

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الحَدِيثِ قَوْلُهُ: «مَنْ تَقَلَّدَ وَتَرَّا».

[١] قَوْلُهُ: وعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرِ قَالَ: «مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً...) الحديث.

[۲] قَوْلُهُ: «كَعَدْلِ رَقَبَةٍ» بِفَتْحِ العَيْنِ؛ لأنَّهُ مِنْ غَيْرِ الجِـنْسِ والْمُعـادِلُ مِـنَ الجِـنْسِ بكَسْــرِ لعَيْنِ.

وجْهُ المُشابَهَةِ بَيْنَ قَطْعِ التَّمِيمَةِ وعِنْقِ الرَّفَيَةِ: أَنَّهُ إِذَا قَطَعَ التَّمِيمَةَ مِنْ إنْسانِ فكأَنَّهُ أَعْتَقَهُ مِنَ الشَّرْكِ، فَفَكَّهُ مِنَ النَّارِ، ولكنْ يَقْطَعُهَا بالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ؛ لأنَّ العُنْفَ يُؤَدِّي إِلَى المُشاحَنَةِ والشِّقاقِ، إِلَّا إِنْ كَانَ ذَا شَأْنٍ؛ كالأمِيرِ، والقاضِي، ونَحْوِهِ عِنَّنْ لَهُ سُلْطَةٌ، فلَهُ أَنْ يَقْطَعَهَا مُباشَرَةً.

[٣] قَوْلُهُ: «كَانُوا يَكْرَهُونَ التَّمَائِمَ كُلَّهَا مِنَ القُرْآنِ وغَيْرِ القُرْآنِ» وقَدْ سَبَقَ أنَّ هَذَا رَأْيُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَيَخَلِّلُهُمَّنُهُ، فَأَصْحابُهُ يَرَوْنَ مَا يَرَاهُ.

قَوْلُهُ: «ولَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ» وَهُوَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ.

قَوْلُهُ: «كَانُوا» الضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى أَصْحابِ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ لأنَّهُمْ هُمْ قُرناءُ إبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ.

قَوْلُهُ: «التَّمَاثِمَ» هِيَ مَا يُعَلِّقُ عَلَى المَريضِ أوِ الصَّحِيحِ، سَواءٌ مِنَ القُرْآنِ أوْ غَيْرِهِ للاسْتِشْفَاءِ أوْ لاتِّقاءِ العَيْنِ، أوْ مَا يُعَلِّقُ عَلَى الحَيَواناتِ.

وفِي هَذَا الوَقْتِ أَصْبَحَ تَعْلِيقُ القُوْآنِ لَا للاسْتِشْفَاءِ، بَلْ لَمُجَّادِ التَّبَرُّكِ والزَّينَةِ، كالفَلائِدِ الذَّهَبِيَّةِ، أوِ الحُمُّلِّ الَّتِي يُكْتَبُ عَلَيْهَا لَفْظُ الجَلالَةِ، أوْ آيَةُ الكُوْسِيِّ، أوِ القُرْآنُ كاملًا؛ فهَذَا اكْنُهُ مِنَ البِدَعِ. فالقُرْآنُ مَا نَزَلَ لَيُسْتَشْفَى بِهِ عَلَى هَذَا الوَجْهِ، إنَّا يُسْتَشْفَى بِهِ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الشَّرْعُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن أبي شيبة (١٢/ ٤٣ رقم ٢٣٩٣٩).

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١٢/ ٤٢ رقم ٢٣٩٣٣).

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ الرُّقَى وَالتَّمَاثِمِ<sup>[1]</sup>.

الثانِيَةُ: تَفْسِيرُ التِّوَلَةِ [1].

الثالِثةُ: أَنَّ هِذِهِ الثَّلاثَةَ كُلُّهَا مِنَ الشِّرْكِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءِ [1].

الرَّابِعَةُ: أَنَّ الرُّقْيَةَ بِالكَلَامِ الحَقِّ مِنَ العَيْنِ وَالحُمَةِ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ أُلَا

الخَامِسةُ: أَنَّ التَّمِيمَةَ إِذَا كَانَتْ مِنَ القُرآنِ فَقَدِ اخْتَلَفَ العُلَماءُ هَلْ هِيَ مِنْ ذلِكَ أَمْ لَا؟<sup>[0]</sup>

#### قَوْلُهُ: فِيهِ مَسَائِلُ:

[1] الأُولَى: تَفْسِيرُ الرُّقَى والتَّمَائِم. وقَدْ سَبَقَ ذلِكَ.

[۲] الثانيَّةُ: تَفْسِيرُ التَّوَلَةِ. وقَدْ سَبَقَ ذلكَ. وعنْدِي أَنَّ مِنْهَا مَا يُسمَّى بالدُّبْلَةِ إِنِ اعْتَقَدُوا أَنَّهَا صِلَةٌ بَنْنَ المُرْءِ وزَوْجَتِهِ.

[٣] الثالِثَةُ: أنَّ هَذِهِ الثَّلاثَةَ كُلَّهَا مِنَ الشَّرْكِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءِ: ظاهِرُ كلامِهِ حتَّى الرُّقَى، وهَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ الرُّقَى ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يَرْفِي ويُرْقَى' أَ، ولكنَّهُ لَا يَسْتَرْقِي، أيْ: لَا يَطْلُبُ الرُّفْيَة، فإطْلاقُهَا بالنَّسْبَةِ للرُّفَى فِيهِ نَظرٌ. وقَدْ سَبَقَ للمُؤَلِّفِ رَجْمُاللَّهُ أنَّ الدَّلِيلَ خَصَّ مِنْهَا مَا خَلا مِنَ الشَّرْكِ.

وبالنِّسْبَةِ للتَّماثِمِ، فعَلَى رَأْيِ الجُمُّهُورِ فِيهِ نَظَرٌّ أيضًا. وأمَّا عَلَى رَأْيِ ابْنِ مَسْعُودٍ فصَحِيحٌ. وبالنِّسْبَةِ للتَّوَلَةِ فهيَ شِرْكٌ بدُونِ اسْتِثْنَاءِ.

[٤] الرَّابِعَةُ: أنَّ الرُّقْيَةَ بالكَلام الحَقِّ مِنَ العَيْنِ أوِ الحُمَةِ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «الكَلام الحَقِّ» ضِدُّهُ البَاطِلُ، وكَذَا المَجْهُولُ الَّذِي لَا يُعْلَمُ أَنَّهُ حَقٌّ أَوْ باطِلٌ.

والْمُؤَلِّفُ رَحِمُهُ اللهُ تَعَالَى خَصَّصَ العَيْنَ أَوِ الحُمْةَ فَقَطِ اسْتِنَادًا لقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: ﴿لَا رُفْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنِ أَوْ مُحَمِّهِ ۗ'')، ولكن الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَشْمَلُ غَيْرِهُمَا، كالسِّحْرِ.

[٥] الحَامِسَةُ: أنَّ التَّمِيمَةَ إذَا كانَتْ مِنَ القُرَآنِ فَقَدِ اخْتَلَفَ العُلَمَاءُ: هَلْ هِيَ مِنْ ذلِكَ أَمْ لَا؟ قَوْلُهُ: «ذلكَ» المُشارُ إليْهِ: التَّمَائِمُ المُحَرَّمَةُ. وقَدْ سَبَقَ بَيانُ هَذَا الخِلافِ"، والأحْوَطُ مَذْهَبُ

<sup>(</sup>۱) (ص:۸۱).

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره، رقم (٥٠٧٥)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدليل على
 دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب، رقم (٢٢٠)، من حديث بريدة بن الحصيب رَعَيْلَيَّهُ عَنْهُ.
 (٣) انظر: (ص. ٨٧).

السَّادِسَةُ: أَنَّ تَعْلِيقَ الأَوْتَارِ عَلَى الدَّوَابِّ عَنِ العَيْنِ مِنْ ذلِكَ<sup>[1]</sup>. السَّابِعَةُ: الوَعِيدُ الشَّدِيدُ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ وَتَرَّاً [<sup>7]</sup>. الثَّامِنَةُ: فَضْلُ ثَوَابِ مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً مِنْ إِنْسَانِ<sup>[7]</sup>.

= ابْنِ مَسْعُودٍ؛ لأنَّ الأصْلَ عَدَمُ المَشْرُوعِيَّةِ حتَّى يَتَبَيَّنَ ذلِكَ مِنَ السُّنَّةِ.

[١] السَّادِسَةُ: أنَّ تَعْلِيقَ الأوْتارِ عَلَى الدَّوابِّ عَنِ العَيْنِ مِنْ ذَلِكَ: أيْ: مِنَ الشَّرْكِ.

تَنْبِيهُ: ظَهَرَ فِي الأَسْواقِ فِي الآوِنَةِ الأَخِيرَةِ حَلْقَةٌ مِنَ النَّحاسِ يَقُولُونَ: إِنَّهَا تَنْفَعُ مِنَ الرُّوماتِيزم، يَرْعُمُونَ أَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا وَضَعَهَا عَلَى عَضُدِهِ وفِيهِ رُوماتيزمُ نَهَعْتُهُ مِنْ هَذَا الرُّوماتيزم، ولا نَدْرِي هَلْ هَذَا صَحِيحٌ أَمْ لَا؟ لكنِ الأَصْلُ أَنَّهُ لَيْسَ بصَحِيحٍ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ عنْدَنَا دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ ولَا حِسِّيٍّ يَدُلُّ عَلَى ذَلكَ، وَهِيَ لَا تُؤَثِّرُ عَلَى الجِسْم، فَلَيْسَ فِيهَا مَادَّةٌ دُهْنِيَّةٌ حَتَّى نَقُولَ: إنَّ الجِسْمَ يَشْرَبُ هَذِهِ المَادَّةَ ويَنتَفِعُ بَهَا. فالأَصْلُ أَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ حَتَّى يَثْبُتَ لَنَا بدليلٍ صَحِيحٍ صَرِيحٍ واضِحٍ أَنَّ لَهَا اتّصالًا مُباشِرًا بهَذَا الرُّوماتيزم حتَّى يَتْتَفِعُ بَهَا.

[٧] السَّابِعَةُ: الوَعِيدُ الشَّدِيدُ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ وَتَرَا: وَذَلِكَ لَبَرَاءَةِ الرَّسُولِ ﷺ بِمَّنْ تَعَلَّقَ وَتَرَا، بَلْ ظاهِرُهُ أَنَّهُ كُفْرٌ مُخْرِجٌ مِنَ اللِّقَهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَذَنُ يَنَ اللّهِ وَيَشُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْمُنَجِ الْأَكْثَيْرِ أَنَّ اللّهَ بَرِئَّ بُنَ الْمُشْرِكِينُ وَيَسُولُهُ, ﴾ [التوبة:٣]، لكنْ قَالَ أَهْلُ العِلْمِ: إنَّ البَرَاءَةَ هُنَا بَواءَةٌ مِنْ هَذَا الفِعْل، كَقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مَنَا» (١).

[٣] الثَّامِنَةُ: فَضْلُ ثَوابِ مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً مِنْ إنْسَانٍ؛ لقَوْلِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: «كانَ كعَدْلِ رَقَبَيَ» ولكنْ هَلْ قَوْلُهُ حُجَّةٌ أَمْ لَا؟ إِنْ قِيلَ: لَيْسَ بحُجَّةٍ. فكَيْفَ يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: فَضْلُ ثَوَابِ مَنْ قَطَعَ تَميمَةً مِنْ إنسَانِ؟!

فيُقالُ: إِنَّهُ إِنَّها كَانَ كَذَلِكَ؛ لأَنَّهُ إِنْقاذُلَهُ مِنْ رِقِّ الشَّرْكِ، فَهُوَ كَمَنْ أَعْتَقَهُ، بَلْ ٱبْلَغُ. فَهُوَ مِنْ بَابِ القِياسِ، فمَنْ أَنْقَذَ نَفْسًا مِنَ الشَّرْكِ فَهُوَ كَمَنْ ٱنْقَذَهَا مِنَ الرِّقِّ؛ لأَنَّهُ ٱنْقَذَهُ مِنْ رِقِّ الشَّيْطَانِ والهَوَى.

\* فَائِدَةُ: إِذَا قَالَ التَّابِعِيُّ: مِنَ السُّنَّةِ كذَا. فهلْ يُعْتَبَرُ مَوْقُوفًا مُتَّصِلًا ويَكُونُ المُرَادُ مِنَ السُّنَّةِ أَيْ سُنَّةِ الصَّحَابَةِ، أَوْ يَكُونُ مَرْفُوحًا مُرْسَلًا؟

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب قول النبي ﷺ: "من غشنا فليس منا"، رقم (١٠١) عن أبي هريرة رَحَوَلِلَهُعَنْهُ.

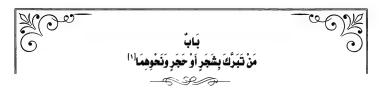
التَّاسِعَةُ: أَنَّ كَلَامَ إِبْرَاهِيمَ لَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الاختِلَافِ؛ لأنَّ مُرَادَهُ أَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ<sup>[1]</sup>.

اخْتَلَفَ أَهْلُ العِلْمِ فِي هذَا، فَبَعْضُهُمْ قَالَ: إِنَّهُ يَكُونُ مَوْقُوفًا. وبعْضُهُمْ قَالَ: يَكُونُ مَرْفُوعًا مُرْسَلًا.

وَتَقَدَّمَ لَنَا أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُفَصَّلَ فِي هَذَا، وأَنَّ التَّابِعِيَّ إِذَا قَالَهُ مُحْتَجًّا بِهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَرْفُوعًا مُرْسلًا، أمَّا إِذَا قَالَهُ فِي سِياقٍ غَيْرِ الاحْتِجَاجِ فَهَذَا قَدْ يُقالُ: إِنَّهُ مِنْ بَابِ المُوقُوفِ الَّذِي يُنْسَبُ إِلَى الصَّحابيِّ.

[١] التَّاسِمَةُ: أنَّ كَلامَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ لَا يُحَالِفُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الاخْتلافِ؛ لأنَّ مُرادَهُ أَصْحابُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ: ولَيْسَ مُرادُهُ الصَّحَابَةَ، ولَا التَّابِعِينَ عُمُومًا.





[١] قَوْلُهُ: «تَبَرَّكَ» تَفَعَّلَ مِنَ البَرَكَةِ، والبَرَكَةُ: هِيَ كَثْرَةُ الحَيْرِ وثُبُوتُهُ، وَهِيَ مَأْخُوذَةٌ مِنَ البِرْكَةِ بالكَسْرِ، والبرْكَةُ: جُمْمُ الماءِ، ويَجْمَعُ الماءِ يَتَمَيِّزُ عَنْ بَحُرَى الماءِ بأهْرَيْن:

١ - الكَثْرَةُ.

٧- الثُّبُوتُ.

والتَّبَرُّكُ: طَلَبُ البَرَكَةِ، وطَلَبُ البَرَكَةِ لَا يَخْلُو مِنْ أَمْرَيْنِ:

١ - أَنْ يَكُونَ التَّبَرُّكُ بِأَمْرٍ شَرْعِيِّ مَعْلُومٍ، مثْلِ القُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ كِنَبُ أَنزَلَنَهُ إِلَيْكَ مُبَرَكُ ﴾ [ص:٢٩].

فيهنْ بَرَكَتِهِ أَنَّ مَنْ أَخَذَ بِهِ حَصَلَ لَهُ الفَتْحُ، فأَنْقَذَ اللهُ بذلِكَ أُثَمًا كَثِيرَةً مِنَ الشَّرْكِ. ومِنْ بَرَكَتِهِ أَنَّ الحَرْفَ الواحِدَ بعَشْر حَسَنَاتٍ، وهَذَا يُوقِّقُ للإنسانِ الوَقْتَ والجُهْدَ.

... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ بَرِكَاتِهِ الكَثِيرَةِ.

٢ - أَنْ يَكُونَ بَأْمْرِ حِسِّيٍّ مَعْلُوم، مثل: التَّعْلِيم، والدُّعَاء، ونَحْوِه، فهَذَا الرَّجُلُ يُتَبَرَّكُ بعِلْهِهِ
 ومَعْوَتِه إِلَى الحَثْر، فَيَكُونُ هَذَا بَرَكَة، لأَنّنا يلْنَا مِنْهُ خَيْرًا كثيرًا.

وقالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ: «مَا هَذِهِ بأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ»<sup>(۱)</sup>، فإنَّ اللهَ يُجْرِي عَلَى بَعْضِ النَّاسِ مِنْ أُمُورِ الحَيْرِ مَا لا يُجْرِيهِ عَلَى يدِ الآخَرِ.

وهُناكَ بَرَكاتٌ مَوْهُومَةٌ باطِلَةٌ، مثلُ مَا يَزْعَمُهُ الدَّجَالُونَ: أَنَّ فُلاتًا اللَّبَ الَّذِي يَزْعُمُونَ أَنَّهُ وَلِيٍّ الْنَزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَرَكَتِهِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ فهَذِهِ بَرَكَةٌ باطِلَةٌ، لَا أَثَرَ لهَا، وقَدْ يَكُونُ للشَّيْطَانِ أَثَرٌ فِي هَذَا الأَمْرِ، لكنَّهَا لَا تَعْدُو أَنْ تَكُونَ آثَارًا حِسِّيَّةً، بِحَيْثُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَخْدُمُ هَذَا الشَّيْخَ، فيكونُ في ذلِكَ فِتْنَةٌ.

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التيمم، رقم (٣٣٤)، ومسلم: كتاب الحيض، باب التيمم، رقم (٣٦٧)، من حديث عائشة رَوْظَلَيْمَاتِهَا.

أَمَّا كَيْفِيَّةُ مَعْرِفَةِ هَلْ هَذِهِ مِنَ البَركاتِ الباطِلَةِ أَوِ الصَّحِيحَةِ، فَيُعْرَفُ ذلِكَ بحالِ الشَّخْصِ، فإنْ كَانَ مِنْ أَوْلياءِ اللهِ التَّقِينَ المُشَّعِينَ للسُّنَّةِ المُبْتَعِدِينَ عَنِ البِدْعَةِ، فإنَّ اللهَ قَدْ يَجْعَلُ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الجَرْدِ والبَرَكَةِ مَا لَا يَخْصُلُ لَغَيْرِهِ. ومِنْ ذلِكَ مَا جَعَلَ اللهُ عَلَى يدِ شَيْخِ الإِسْلامِ البَنِ تَيْمِيَّةَ مِنَ البَرَكَةِ التَّسَامَ بِهَا النَّاسُ فِي حَياتِهِ وبَعْدَ مَوْتِهِ.

أمَّا إنْ كَانَ مُحَالِفًا للكِتابِ والسُّنَّةِ، أوْ يَدْعُو إِلَى باطِلِ فإنَّ بَرَكَتَهُ مَوْهُومَةٌ، وقَدْ تَضَعُهَا الشَّيَاطِينُ لَهُ؛ مُساعَدَةً عَلَى باطِلِهِ، وذَلِكَ مِثْلُ مَا يَحْصُلُ لبَعْضِهِمْ أَنَّهُ يَقِفُ مَعَ النَّاسِ فِي عَرَفَةَ، ثُمَّ يَأْتِي إِلَى بَلَدِهِ وَيُضَحِّي مَعَ أَهْلِ بَلَدِهِ.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: إِنَّ الشَّيَاطِينَ تَخْمِلُهُمْ؛ لكَيْ يَغْتَّ بِهِمُ النَّاسُ، وهَؤُلاءِ وقَعَ مِنْهُمْ مُخالفاتٌ، منْهَا: عَدَمُ إِثْمَامِ الحَجِّ، ومِنْهَا أَنَّهُمْ يَمُرُّونَ بالمِيقاتِ ولَا يُحْرِمُونَ منْهُ<sup>١١</sup>.

قَوْلُهُ: «شَجَرٍ» اسْمُ جِنْسٍ، فيَشْمَلُ أيَّ شَجَرَةِ تَكُونُ، ومِنْ حَسناتِ أَمبِرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ ابْنِ الحَطَّابِ رَسَحَلِيَتُهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَيَّا رَأَى النَّاسَ يَنْتَابُـونَ الشَّجَرَةَ الَّتِي وَقَعَتْ تَخْتَهَا بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ أَمْرَ بقَطْعِهَا<sup>(۲)</sup>.

قَوْلُهُ: "وَحَجَرِ» اسْمُ جِنْسِ يَشْمَلُ أَيَّ حَجَرٍ كَانَ حتَّى الصَّخْرَةَ الَّتِي فِي بَيْتِ المَقْدِسِ، فَلَا يُتَبَرَّكُ بَهَا، وكَذَا الحَّجَرُ الأَسْوَدُ لَا يُتَبَرَّكُ بِهِ، وإِنَّىا يَتَعَبَّدُ للهِ بِمَسْحِهِ وَتَفْيِلِهِ؛ اثْبَاعَا للرَّسُولِ ﷺ وبذلِكَ تَحْصُلُ بَرَكَةُ النَّوابِ؛ ولهَذَا قَالَ عُمَرُ رَخِلِلِيَهُ عَنْهُ اثَّاكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ ولا تَنْفُعُ، ولَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَلْتُكَ اللهِ عَلْمِيلُهُ عِبادَةٌ مُخْضَةٌ، خِلافًا للعامَّةِ، يَظُنُّونَ أَنَّ بِهِ بَرَكَةً حِسَّيَةً؛ ولذلكَ إِذَا اسْتَلَمَهُ بَعْضُ هَوُلاءِ مَسَحَ عَلَى جَمِيع بَدَيهِ بَرُكَةً ولذلكَ إِذَا اسْتَلَمَهُ بَعْضُ هَوُلاءٍ مَسَحَ عَلَى جَمِيع بَدَيهِ بَرُكَةً ولذلكَ إِذَا اسْتَلَمَهُ بَعْضُ هَوُلاءٍ مَسَحَ عَلَى جَمِيع بَدَيهِ بَرُكَةً ولائِكَ.

قَوْلُهُ: «وَنَحْوِهِمَا» أَيْ: مِنَ البُيُوتِ، والقِبابِ، والحَجَرِ، حتَّىَ حُجْرَةِ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا يُتَمَسَّحَ بِهَا تَبَرُّكًا، لكنْ لَوْ مَسَحَ الحَدِيدَ ليَنْظُرَ هَلْ هُوَ أَمْلَسُ أَوْ لا فَلَا بَأْسَ، إلَّا إِنْ خَشِيَ أَنْ يُقْتَدَى بِهِ، فَلَا يَمْسَحْهُ.

<sup>(</sup>۱) مجموع الفتاوي (۱/ ۸۳).

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ١٥٠ رقم ٧٥٤٥).

<sup>(</sup>٣) أخرَجه البخاري: كتاب الحج، باب ما ذكر في الحجر الأسود، رقم (١٥٩٧)، ومسلم: كتاب الحج، باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف، رقم (١٢٧٠)، من حديث عمر رَهِ اللَّهِ عَنْدُ.

### وَقُولُ اللهِ تَعالى: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّنتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾ [النجم: ١٩] الآياتِ[١].

[1] قَوْلُهُ: ﴿ أَمْرَيَتُمُ اللَّتَ وَالْفَرَىٰ ﴾ لمَّا ذَكَرَ اللهُ عَنْفَجَلَ المِعْرَاجَ بَقَوْلِهِ: ﴿ وَالنَّجْدِ إِذَا هَرَىٰ ﴿ لَنَّ مَا صَلْ صَاحِبُكُو وَمَا غَرَىٰ ﴾ [النجم:١-٦] قَالَ: ﴿ لَقَدْ رَئِّى مِنْ ءَايَتِ رَبِهِ الكَبْرَىٰ ﴾ [النجم:١-٦] قَالَ: ﴿ لَقَدْ رَئَّى مِنْ ءَايَتِ رَبِهِ الكَبْرَىٰ ﴾ [النجم:١-٦] قَالَ: ﴿ لَقَدْ رَئَّى مِنْ ءَايْتِ اللهِ الكُبْرَى. وقَدِ اخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ الْكَبْرَىٰ ﴾ هَلْ هِيَ مَفْعُولٌ لـ ﴿ رَأَىٰ ﴾ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ آيَاتِ اللهِ الكُبْرَى. وقدِ اخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ اللّ

وقَوْلُهُ: ﴿ٱلكُبْرَىٰ ﴾ قِيلَ: إنَّهَا مَفْعُولٌ لـ﴿رَأَىٰ﴾، والتَّقْدِيرُ: لقَدْ رَأَى مِنَ آياتِ اللهِ الكُبْرَى. فعَلَى الأَوَّلِ: يَكُونُ المَعْنَى: أَنَّهُ رأَى الكُبْرَى مِنَ الآياتِ.

وعَلَى الثَّانِي: يَكُونُ المَغنَى: أَنَّهُ رأَىَ بَعْضَ الآيَاتِ الكُبْرَى، وهَذَا هوَ الصَّحِيحُ، أنَّ الكُبْرَى صِفَةٌ لـهْءَايَنـِ ﴾ ولَيْسَتْ مَفْعُولًا لـهْزَآقِ ﴾ إذْ إنَّ مَا رآهُ لَيْسَ أكْبَرَ آيَاتِ اللهِ.

وبَعْدَ أَنْ ذَكَرَ اللهُ مَا رأَى النَّبِيُّ ﷺ مِنْ هَذِهِ الآياتِ قَالَ: ﴿ أَوَيَنِيمُ ٱللَّتَ وَٱلْفَزَىٰ ﴿ وَمَنَوْهَ النَّالِثَةَ ٱلْأَخْرَىٰۤ ﴾ أَيْ: أُخْبِرُونِي مَا شَأْتُهَا؟! ومَا حالُهَا بالنِّسْبَةِ إِلَى هَذِهِ الآيَاتِ العَظِيمَةِ؟! إنَّهَا لَيْسَتْ بشَيْءٍ. والاسْتِفْهَامُ: للاسْتِخْفَافِ والاسْتِهْجانِ بَهْذِهِ الأصْنَامِ.

قَوْلُهُ: ﴿اللَّنَ ﴾ تُقْرَأُ بَتَشْدِيدِ التَّاءِ وتَخْفِيفِهَا، والتشديدُ قِراءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ، فعَلَى قِراءَةِ التَّشْدِيدِ تَكُونُ اسْمَ فاعِلٍ مِنَ اللَّتِّ، وكانَ هَذَا الصَّنَمُ أَصْلُهُ رَجُلٌّ يَلُتُّ السَّوِيقِ للحُجَّاجِ، أَيْ: يَجْعَلُ فِيهِ السَّمْنَ، ويُطْعِمُهُ الحُجَّاجَ، فليًا مَاتَ عَكَفُوا عَلَى قَبْرِهِ وجَعَلُوهُ صَنْهَا.

وأمَّا عَلَى قِراءَةِ التَّخْفِيفِ، فإنَّ اللاتَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ اللهِ، أَوْ مِنَ الإِلَهِ، فهُمُ اشْتَقُّوا مِنْ أَسْهاءِ اللهِ اسْبًا لهَذَا الصَّنَمِ، وسَمَّوْهُ اللَّاتَ، وَهِيَ لأهْلِ الطائِفِ ومَنْ حَوْهَمْ مِنَ العَرَبِ.

وقَوْلُهُ: ﴿وَالْمُزَّىٰ ﴾ مُؤَنَّتُ أَعَزُّ، وَهُو صَنَمٌ يَعْبُدُهُ قُرْيَشٌ وَبَنُو كِنانَةَ، مُشْتَقٌ مِنِ اسْمِ اللهِ العَزِيزِ، كانَ بنخُلَة بَيْنَ مَكَّة والطَّاثِفِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَمَنَوْهَ ﴾ قِيلَ: مُشْتَقَةٌ مِنَ المَنَانِ، وقِيلَ: مِنْ مِنّى؛ لكَثْرُةِ مَا يُمْنَى عنْدَهُ مِنَ الدِّماءِ بمَعْنَى: يُرَاقُ، ومِنْهُ سُمِّيَتْ مِنّى؛ لكَثْرُةِ مَا يُرَاقُ فِيهَا مِنَ الدِّماءِ.

وكانَ هَذَا الصَّنَمُ بَيْنَ مَكَّةَ والمَدِينَةِ هُلَدْيلٍ وخُزَاعَةَ، وكانَ الأوْسُ والحَزْرَجُ يُعَظِّمُونَهَا ويُبِلُّونَ مِنْهَا للحَجِّ. قَوْلُهُ: ﴿النَّالِكَةَ ٱلْأَخْرَىٰ ﴾ إشارَةً إِلَى أنَّ الَّتِي تُعَظِّمُونَهَا، وتَذْبَحُونَ عنْدَهَا، وتَكُثُرُ إِراقَةُ الدِّماءِ حولَهَا: أَنَّهَا أُخْرَى بِمَعْنَى مُتَأَخِّرَةِ، أَيْ: ذَمِيمَةٍ حَقِيرَةِ، مأْخُوذَةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: فُلانٌ أَخِرُ، أَيْ: ذَمِيمٌ، حَقِيرٌ، مُتَأَخِّرٌ. فَهَذِهِ الأَصْنَامُ الثلاثَةُ المَعْبُودةُ عِنْدَ العَرَبِ مَا حالُهَا بِالنَّسْبَةِ لِهَا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ؟

لا شَيْءَ، وإنَّما ذَكَرَ هَذِهِ الأصْنَامَ النَّلائَةَ؛ لأنَّهَا أَشْهَرُ الأَصْنَامِ وأَعْظَمُهَا عِنْدَ العَرَبِ.

قَوْلُهُ: «الآياتِ» أَيْ: أَكْمِل الآيَاتِ بَعْدَهَا.

قَوْلُهُ: ﴿أَلَكُمُ الذَّكُرُ وَلَهُ ٱلأَنْنَى ﴾ هَذَا أيضًا اشْتِفْهَامٌ إِنْكَارِيٌّ عَلَى الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ للهِ البناتِ ولَهُمُ البَنِينَ، فإذَا وُلِدَ لَهُمُ الوَلَدُ الذَّكُرُ فرِحُوا واسْتَبْشَرُوا بهِ، وإذَا وُلِدَتِ الأُنْشَى ظُلَّ وجْهُ الإِنْسَانِ مِنْهُمْ مُسْوَدًّا، وَهُوَ كَظِيمٌ، ومَعَ ذلِكَ يَقُولُونَ: المَلاثِكَةُ بناتُ اللهِ، فيَجْعَلُونَ البَنَاتِ للهِ -والعياذُ باللهِ- ولهُمْ مَا يَشْتَهُونَ.

قَوْلُهُ: ﴿ يَلِكَ إِذَا قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴾ ضِيزَى: جائِرَةٌ؛ لأنَّهُ عَلَى الأقَلِّ إِذَا أَرَدْتُمُ القِسْمَةَ، فاجْعَلُوا لكُمْ مِنَ البّنَاتِ نَصِيبًا، واجْعَلُوا للهِ مِنَ البّنِينَ نَصِيبًا، أمَّا أَنْ تَجْعَلُوا مَا تَخْتَارُونَهُ لأنْفُسِكُمْ، وهُمُ البّنُونَ، وتَجْعَلُونَ مَا تَكْرَهُونَ للهِ - فهَذِهِ قِسْمَةٌ جائِرَةٌ.

قَوْلُهُ: ﴿ إِنْ هِىَ إِلَّا آَشَمَاتُهُ سَمَيْتُمُوهَا آنتُمْ وَمَابَآؤُكُمْ مَّا آنَزَلَ اللَّهُ يَهَا مِن سُلطَنِ ﴾ الضميرُ فِي ﴿ هِى ﴾ يعودُ إِلَى الأصْنَامُ ، أَيْ: هَذِهِ الأَصْنَامُ (اللَّاتُ والعُزَّى، ومَنَاهُ) الَّتِي سَمَّيْتُمُوهَا آلِهَةً واتَّخَذْتُمُوهَا آلِهَةً واتَّخَذْتُمُوهَا آلِهَةً وَاتَّخَذْتُمُوهَا آلِهَةً مَثْبُدُونَهَا هِيَ مُجَرَّدُ أَسْهَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا، ولكنْ مَا أَنْزَلَ اللهُ بِهَا مِنْ سُلْطانِ، أَيْ: مِنْ حُجَّةٍ وَقَلْلِل.

بلْ أَبْطَلَهَا اللهُ سُبْحَانَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ ذَلِكَ بِأَكَ اللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَكَ مَا بَكَعُوبَ مِن دُونِهِ. هُوَ ٱلْبَطِلُ وَأَكَ اللَّهُ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكِيْرِ ﴾ [الحج:٦٢].

وأصْلُ السَّلْطَانِ فِي اللَّغَةِ العَرَبِيَّةِ: مَا بِهِ سُلْطَةٌ، فإنْ كَانَ فِي مَقامِ العِلْمِ فَهُوَ العِلْمُ، وإنْ كَانَ فِي مَقامِ القُدْرَةِ فَهُوَ القُدْرَةُ، وإنْ كَانَ فِي مَقامِ الأمْرِ والنَّهْيِ فَهُوَ مَنْ لَهُ الأمْرُ والنَّهْيُ.

ُ فَمَثَلًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا نَنْفُذُوكَ إِلَّا يِسُلْطَنِ ﴾ [الرّحن:٣٣] أيْ: بقُدْرَةِ وقُوَّةٍ. ومثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَّاَ أَنْزَلَ اللّهُ بِهَا مِن سُلطَنٍ ﴾ [النجم:٣٣] أيْ: مِـنْ حُجَّةٍ وبُرْهانٍ. وفي الحـديثِ: «السُّلْطَانُ وَلِيُّ

## وعَنْ أَبِي واقِدِ اللَّيْثِيِّ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ اللَّمِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّ

مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ»<sup>(۱)</sup> أيْ: مَنْ لَهُ الأَمْرُ والنَّهْيُ.

قَوْلُهُ: ﴿إِنَ يَتَبِعُونَ إِلَّا الظَّنَ ﴾ ﴿إِن ﴾ هُنَا بِمَعْنَى (مَا)، وعلامَةُ (إِنِ) الَّتِي بِمَعْنَى (مَا) أَنْ تَأْتِي بِمَعْنَى (مَا) أَنْ تَأْتِي بِمَعْنَى (مَا) أَنْ تَأْتِي بِمَعْنَى ﴿مَاكُ كَرِيمٌ ﴾ [يوسف:٣٦]، يعْنِي: مَا هَذَا إِلَّا مَلكٌ كَرِيمٌ ، وقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ مَلكٌ كَرِيمٌ ، وقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ مَلكٌ كَرِيمٌ ، وقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ مَلَكُ عَلَيْهُ وَلَى البَشَرِ ، وقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ مُنْ اللَّهُ مِنَ المُقَلِّقُ اللَّهُ وَاللَّمْ اللَّهِ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَنَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَيْ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللللّل

قَوْلُهُ: ﴿وَمَا تَهْوَى ٱلأَنْشُتُ﴾ كذلِكَ أيضًا يَتَّبِعُونَ مَا تَهْوَى الأَنْفُسُ، وهَذَا أَضَرُّ شَيْءٍ عَلَى الإِنْسَانِ أَنْ يَتَّبِعُونَ مَا تَهْوَى الأَنْفُسُ، وهَذَا أَضَرُّ شَيْءٍ عَلَى الإِنْسَانِ أَنْ يَتَّبُدُ اللهَ بَالهَوَى فإنَّهُ لاَ يَعْبُدُ اللهَ عَلْمَهُ عَلَى فَلَا يَعْبُدُ اللهَ عَلْمَ فَلَا يَعْبُدُ اللهَ وَهَوَاهُ، قَالَ تَعَلَى: ﴿أَفَرَيْتِ مَنِ آغَذَ إِلَهُهُ هَوَنَهُ وَأَضَلَهُ اللهُ عَلَى طِيرٍ﴾ [الجاثية:٣٣]، لكنِ الَّذِي يَعْبُدُ اللهَ بالهُدَى لَا بالهَوَى هُوَ الَّذِي عَلَى الحَقِّ.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم مِن تَرَيِّمُ لَلْمُنَىٰٓ﴾ أيْ: عَلَى يدِ النَّبِيِّ ﷺ، فكانَ الأَجْدَرُ بِهِمْ أَنْ يَتَبِعُوا الهُدَى دُونَ الهَوَى.

مُناسَبَةُ الآيَةِ للتَّرْجَمَةِ:

أَتَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ هَذِهِ الأَصْنَامَ تَنْفَعُهُمْ وَتَضُرُّهُمْ؛ ولهَذَا يَأْتُونَ إليْهَا؛ يَدْعُومَهَا، ويَذْبَحُونَ لهَا، ويَتَقَرَّبُونَ إليْهَا، وقَدْ يَبْتَلِي اللهُ المُزَّءَ فَيَحْصُلُ لَهُ مَا يُرِيدُ مِنِ الْدِفَاعِ ضُرِّ أَوْ جَلْبِ نَفْعِ مِمَذَا الشَّرْكِ؛ الْبِتَلاَءُ مِنَ اللهِ وامْتِحَانًا، وهَذَا قَدْ تَقَدَّمَ لَنَا لَهُ نَظائِرُ أَنَّ اللهَ يَبْتَلِي المُرْءَ بَتَيْسِيرِ أَسْبابِ المُعْصِيَةِ لَهُ؛ حَتَّى يَعْلَمَ سُبْحَانَهُ مَنْ يَجَافُهُ بِالغَيْبِ.

[١] فَوْلُهُ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ أَيْ: بَعْدَ غَزْوَةِ الْفَتْحِ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَتَحَ مَكَّةَ تَجَمَعَّتْ لَهُ ثَقِيفُ وهَوَازِنُ بَجَمْعٍ عَظِيمٍ كَثِيرٍ جدًّا، فقَصَلَهُمْ ﷺ ومَعَهُ اثْنَا عَشَرَ الْفَا: الْفَانِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، وعَشَرَةُ آلافٍ جَاءَ بِهِمْ مِنَ الْمَدِينَةِ، فلمَّا تَوَجَّهُوا بَهَذِهِ الكَثْرَةِ العَظِيمَةِ قَالُوا: لَنْ نُغْلَبَ

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب النكاح، باب في الولي، رقم (۲۰۸۳) وسكت عنه، والترمذي: أبواب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، رقم (۱۱۰۲) وقال: حديث حسن، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، رقم (۱۸۸۰)، وأحمد (۲۱، ۲۱، ۲۱، ۲۱، ۲۱۱، ۵۲۱، عائشة رَحِيَّاللَّهُ عَهَال

إِلَى حُنَيْنٍ، وَنَحْنُ حُدَثًاءً اللَّهُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ، وَلِلْمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا الْوَالْوَلُونَ اللَّهِ الْجَعْلُ لَنَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ

اليَوْمَ مِنْ قِلَةٍ. فأُعجِبُوا بكَثْرَتِهِمْ، ولكنْ بيَّنَ اللهُ أَنَّ النَّصْرَ مِنْ عِنْدِ اللهِ ولَيْسَ بالكَثْرَةِمْ، ولكنْ بيَّنَ اللهُ أَنَّ النَّصْرَ مِنْ عِنْدِ اللهِ ولَيْسَ بالكَثْرَةِ، قَالَ تَعَالَى:
 ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيْرَةٍ وَيُومَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَمَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنَكُمْ شَيْئًا وَضَافَتْ عَلَيْكِمْ.
 شَيْئًا وَضَافَتْ عَلَيْكُمُ ٱلأَرْضُ بِمَا رَحْبَتْ ... ﴾ [التوبة:٢٥-٢٦] الآيتينِ.

ثُمَّ لَمَّا انْحَدَرُوا مِنْ وادِي حُنَيْنٍ وجَدُوا أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَدْ كَمَنُوا لَهُمْ فِي الوادِي، فحَصَلَ مَا حَصَلَ، وتفرَّقَ المُسْلِمُونَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلَمْ يَبْقَ مَعَهُ إِلَّا نَحْوُ مِئَةِ رَجُلٍ، وفِي آخِرِ الأَمْرِ كَانَ النَّصْرُ للنَّبِيِّ ﷺ والحَمْدُ للهِ.

[١] قَوْلُهُ: «حُدَثَاءٌ» جَمْعُ حَدِيثٍ، أَيْ: أَنَّنَا قَرِيبُو عَهْدٍ بَكُفْرٍ، وإِنَّهَا ذَكَرَ ذَلِكَ رَعَوَالِقَهَعَنَهُ للاعْتِذَارِ لطَلَبَهِمْ وسُوَّالِهِمْ، ولَوْ وَقَرَ الإِيهانُ فِي قُلُوبِهِمْ لَمْ يَسْأَلُوا هَذَا السَّوَالَ.

[٧] قَوْلُهُ: «يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا» أَيْ: يُقِيمُونَ عَلَيْهَا، والعُكُوفُ: مُلازَمَةُ الشَّيْءِ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاَنْتُمْ عَلَكِمُونَ فِى الْسَسَجِدِ﴾ [البقرة:١٨٧].

[٣] قَوْلُهُ: «يَنُوطُونَ» أَيْ: يُعَلِّقُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ تَبَرُّكًا.

[3] قَوْلُهُ: «يُقالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ» أَيْ: أَنَّهَا ثُلَقَّبُ بَهَذَا اللَّقَبِ؛ لأَنَّهُ ثُنَاطُ فِيهَا الأَسْلِحَةُ، وتُعَلَّقُ عَلَيْهَا رَجَاءَ بَرَكَتِها، فالصَّحَابَةُ رَصَلِيَّةَ عَلْوا للنَّبِيِّ ﷺ: «اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ عَلَيْهَا تَرَكُّ كَا بَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللهُ أَكْبَرُ» كَبَرَّ تَعْظِيمًا لهَذَا الطَّلَبِ، أَي: اسْتِعْظَامًا لهُ، وتَعَجُّبًا لاَ فَرَحًا بِهِ، كَيْفَ يَقُولُونَ هَذَا القَوْلَ وهُمْ آمَنُوا بِأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ؟! لكنَّ : الشَّرُقُ النِّي يَشِلكُهَا العِبادُ.

[٥] قَوْلُهُ: «قُلتُمْ والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَ ائِيلَ لُمُوسَى: ﴿آجْمَلَ لَنَآ إِلَهَا كَمَا لَمُمْ الهَهُ ﴾ أَيْ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ قاسَ مَا قالَهُ الصَّحَابَةُ رَسِّؤَلِيَّنَاعَنْهُ عَلَى مَا قالَهُ بَنُو إِسْرَ اثِيلَ لُمُوسَى حِينَ قالُوا: اجْعَلْ لَنَا إِلَهَا كَمَا لَهُمْ آلِهَةً، فأنْتُمْ طَلَبَتُمْ ذاتَ أَنُواطٍ كَمَا أَنَّ لَهَوُلاءِ المُشْرِكِينَ ذاتَ أَنُواطٍ. لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم [١]». رَوَاهُ التِّرِمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١).

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ آيةِ النَّجْم [1].

الثانيَةُ: مَعْرِفَةُ صُورَةِ الأمْرِ الَّذِي طَلَبُوا [٢].

وقَوْلُهُ عَلَيْهِالصَّلَاثَوَالسَّلَاثِ: «والَّذِي نَفْسِي بِيلِهِ» الْمُرَادُ أَنَّ نَفْسَهُ بِيدِ اللهِ، لَا مِنْ جِهَةِ إمانَتِهَا وإخْيَائِهَا فَحَسْبُ، بَلْ مِنْ جِهَةِ تَدْبِيرِهَا وتَصْرِيفِهَا أَيضًا، مَا مِنْ دَاتَةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بناصِيَتِهَا سُنْبَحَانَهُوَتَعَالَى.

[1] فَوْلُهُ: «لَتَوْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» أَيْ: لَتَفْعَلُنَّ مِثْلَ فِعْلِهِمْ، ولَتَقُولُنَّ مِثْلَ قَوْلِهِمْ، وهَذِهِ الجُمْلَةُ لَا يُرادُ جِهَا الإِفْرارُ، وإِنَّما يُرادُ بِهَا التَّحْذِيرُ؛ لأَنَّهُ مِنَ المَعْلُومِ أَنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا مِمَّا جَرَى تَشْبِيهُهُ سُنَنٌ ضَالَّةٌ؛ حَيْثُ طَلَبُوا آلِهَةً مَعَ اللهِ، فأرَادَ النَّبِيُّ عَلَيْهِالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ أَنْ يُحَذِّرَ أُمَّنَهُ أَنْ تَرْكَبَ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَهَا مِنَ الضَّلالِ والغَيِّ.

والشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الحَدِيثِ قَوْلُهُمُ: «اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ»، فأنْكَرَ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ").

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٢] الأُولَى: تَفْسِيرُ آيةِ النَّجْمِ، أَيْ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَنَرَيْتُمُ ٱللَّتَ وَٱلْفَرَىٰ ۚ وَصَنَوَةَ ٱلثَّالِئَةَ ٱلْأَنْمَىٰ ۚ وَمَنَوَةَ ٱلثَّالِثَةَ اللَّمْرَةِ وَاللَّهِ اللَّهَ اللَّمْنَ اللَّهِ وَاللَّهِ اللَّهَ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَامِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللْعَلَمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْعَلَمُ اللْعَلَمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

[٣] الثانِيَةُ: مَعْرِفَةُ صُورَةِ الأمْرِ الَّذِي طَلَبُوا: وَهُوَ أَنَّهُمْ طَلَبُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ ذَاتَ النّواطِ كَمَا أَنَّ للمُشْرِكِينَ ذاتَ النّواطِ، وهُمْ إِنّيا أزادُوا أَنْ يَتَمَرَّكُوا بَهَـنِو الشَّجَرَةِ لَا أَنْ يَعْبُدُوهَا،

 <sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: أبواب الفتن، باب ما جاء: «لتركبن سنن من كان قبلكم»، رقم (٢١٨٠) وقال: حسن صحيح،
 وأحمد في المسند (٢١٨/٥)، وابن أبي عاصم في السنة رقم (٧٦)، وابن حبان، رقم (٢٧٠٢)، والطبراني في الكبير رقم (٣٢٩٠)، والبيهقي في المعرفة (١٨٦/١) رقم ٣٣٩)، من حديث أبي واقد الليثي رَبِيَّاللَيْمَنَهُ

<sup>(</sup>٢) أخرجه الترمذي: أبواب الفتن، باب ما جاء: «لتركبن سنن من كان قبلكم»، رقم (٢١٨٠) وقال: حسن صحيح، وأحمد في المسند (١٨/٥)، وابن أبي عاصم في السنة رقم (٧٦)، وابن حبان، رقم (٢٧٠١)، والطبراني في الكبير رقم (٣٢٩٠)، والبيهقي في المعرفة (١٨٦/١ رقم ٣٣٩)، من حديث أبي واقد الليثي رَوَّ الَّفَيْتُمَانَدُ

الثالِثَةُ: كَوْنُهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا [1].

الرَّابِعَةُ: كَوْنُهُمْ فَصَدُوا التَّقَرُّبَ إِلَى اللهِ بِذلِكَ؛ لِظَنِّهِمْ أَنَّهُ يُحِبُّهُ ۗ ۗ ۗ السَّا الخَامِسَةُ: أَنَّهُمْ إِذَا جَهلُوا هذَا فَغَيْرُهُمْ أَوْلَى بالجَهْلِ ۖ ۚ ال

السَّادِسَةُ: أَنَّ لَهُمْ مِنَ الحَسَنَاتِ وَالْوَعْدِ بِالْمُغْفِرَةِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِمْ [1].

السَّابِعَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْذِرْهُمْ، بَلْ رَدَّ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: «اللهُ أَكْبَرُ! إِنَّها السُّنَنُ! لَتَتَبِعُنَّ سُننَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم» فَغَلَّظَ الأَمْرَ بهذِهِ الثَّلاثِ الْأَ

= فدلَّ ذلِكَ عَلَى أنَّ التَّبُّرُكَ بالأشْجارِ مَثْنُوعٌ، وأنَّ هَذَا مِنْ سُنَنِ الضَّالِّينَ السَّابِقِينَ مِنَ الأُمَم.

[١] الثالِقَةُ: كَوْتُهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا: أَيْ: لَمْ يُعَلِّقُوا أَنْوَاطًا عَلَى الشَّجَرَةِ، ويَطْلُبُوا مِنَ الرَّسُولِ ﴿ أَنْ يُقِرَّهُمْ عَلَى هَذَا العَمَلِ، بَلْ طَلَبُوا مِنَ الرَّسُولِ ﷺ أَنْ يُجَعَلَ لَهُمْ ذلكَ.

[٢] الرَّابِعَةُ: كَوْنُهُمْ قَصَدُوا التَّقَرُّبَ إِلَى اللهِ بذلِكَ لظَنِّهِمْ أَنَّهُ يُحِبُّهُ.

«بذلِكَ» أيْ: بَتَعْلِيقِ الأَسْلِحَةِ ونَحْوِهَا عَلَى الشَّجَرَةِ الَّتِي يُعَيِّنُهَا الرَّسُولُ ﷺ؛ ولهَذَا طَلَبُوا ذلِكَ مِنَ الرَّسُولِ لِتَكْتَسِبَ بَهَذَا مَعْنَى العِبَادَةِ.

[٣] الخَامِسَةُ: أَنَّهُمْ إِذَا جَهِلُوا هذَا فَغَيْرُهُمْ أَوْلَى بالجَهْلِ؛ لأنَّ الصَّحَابَةَ لَا شكَّ أَعْلَمُ النَّاسِ بدِينِ اللهِ، فإذَا كَانَ الصَّحَابَةُ يَجَهَلُونَ أنَّ التَّبَرُّكَ بَهَذَا نَوْعٌ مِنِ اتَّخاذِهَا إِلْمَا فغَيْرُهُمْ مِنْ بَابِ أَوْلَى.

وقَصَدَ الْمُؤَلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ بِهَذَا أَنْ لَا نَغْتَرَّ بِعَمَلِ النَّاسِ؛ لأنَّ عَمَلَ النَّاسِ قَدْ يَكُونُ عَنْ جَهْلٍ، فالعِبْرَةُ بِهَا دَلَّ عَلَيْهِ الشَّرْعُ لَا بِعَمَلِ النَّاسِ.

[3] السَّادِسَةُ: أَنَّ لَهُمْ مِنَ الحَسَنَاتِ والوَعْدِ بالمَغْفِرَةِ مَا لَيْسَ لَغَيْرِهِمْ، وهَذَا مَعْلُومٌ مِنَ الآياتِ، مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُمْ مَنَ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتَحِ وَقَنْلُ أُولَئِكَ أَغْظُمُ دَرَجَةً مِنَ النَّينَ الْفَقُواْ مِنْ بَعْدُ وَقَنْدُا أُولِئِكَ أَغْظُمُ مِنَ الحَسَنَاتِ الْفَقُواْ مِنْ بَعْدُ وَقَنْدَا أُولِئَكُمْ لُهُمْ مِنَ الحَسَنَاتِ وَالرَعْدِ بالمَغْفِرَةِ وَاسْبَابِ المَغْفِرَةِ مَا لَيْسَ لَغَيْرِهِمْ ومَعَ ذلِكَ لَمْ يَعْذِرْهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بَهَذَا الطَّلَبِ.

[٥] السَّابِعَةُ: أنَّ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَغْذِرْهُمْ، بَلْ ردَّ عَلَيْهِمْ بَقَوْلِهِ: «اللهُ أَكْبَرُ! إِنَّهَا السُّنَنُ، لَتَتَبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلُكُمْ، فقَوْلُهُ: «اللهُ أَكْبَرُ»، وقَوْلُهُ: «إِنَّهَا السُّنَنُ»، وقَوْلُهُ: «لَتَوْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» فَغَلَّظَ الأَمْرَ بَهَذَا؛ لأنَّ التَّكْبِيرَ اسْتِعْظَامًا للأَمْرِ الَّذِي طَلَبُوهُ، ووقَوْلُهُ: «لَتَوْكُبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلُكُمْ» كذليكَ أيضًا تَخْدِيرٌ، و«لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلُكُمْ» كذليكَ أيضًا تَخْذِيرٌ.

النَّامِنَةُ: الأَمْرُ الكَبِيرُ -وَهُوَ المَقْصُودُ- أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ طَلَبَهُمْ كَطَلَبِ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمَّا قَالُوا لِمُوسَى: ﴿آجْعَل لَنَاۤ إِلَهًا ﴾ [الأعراف:١٣٨][١].

التَّاسِعَةُ: أَنَّ نَفْيَ هَذَا مِنْ مَعْنَى (لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ) مَعَ دِقَّتِهِ وَخَفَائِهِ عَلَى أُولَئِكَ [1]. العَاشِرَةُ: أَنَّهُ حَلَفَ عَلَى الفُتْيَا، وَهُو لَا يَخْلِفُ إِلَّا لِمَصْلَحةٍ [1].

الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الشُّرْكَ فِيهِ أَصْغَرُ وأَكْبَرُ؛ لأنَّهُم لَمْ يَرْتَدُّوا بِهِذَالًا.

[1] النَّامِنَةُ: الأَمْرُ الكَبِيرُ وَهُوَ المَّفْصُودُ أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ طَلَبَهُمْ كَطَلَبِ بَنِي إِسْرَائِيلَ لِمَّا قَالُوا لُمُوسَى: ﴿آجْعَل لَنَا إِلَكُمَا كُمَا مُكُمْ ءَالِهَهُ﴾، فهَوُلاءِ طَلَبُوا سِدْرَةَ يَتَبَرَّكُونَ بِهَا كَمَا يَلَبَرُّكُ الْشُرِكُونَ بِهَا، وأُولَئِكَ طَلَبُوا إِلِهَا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ، فَيَكُونُ فِي كِلَا الطَّلَبَيْنِ مُنافاةٌ للتَّوْحِيدِ؛ لأنَّ التَّبَرُّكَ بالشَّجِرِ نَوْعٌ مِنَ الشَّرْكِ، واتِّخَاذَهُ إِلمَّا شِرْكٌ واضِحٌ.

[٢] التَّاسِعَةُ: أنَّ نَفْيَ هَذَا مِنْ معْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) مَعَ دِقَّتِهِ وَخَفَاثِهِ عَلَى أُولَئِكَ.

أَيْ: أَنَّ نَفْيَ التَّبَرُّكِ بِالأَشْجَارِ ونَحْوِهَا مِنْ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) فإنَّ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) تَنْفِي كُلَّ إلهٍ سِوَى اللهِ، وتَنْفِي الأَّلُوهِيَّةَ عَمَّا سِوَى اللهِ عَزَقِجَلَّ، فكذلِكَ البَرَكَةُ لَا تَكُونُ مِنْ غَيْرِ اللهِ سُبْجَانَهُوْتَعَالَى.

[٣] العَاشِرَةُ: أَنَّهُ حَلَفَ عَلَى الفُتْيَا وَهُوَ لَا يَحْلِفُ إِلَّا لَمِصْلَحَةٍ.

أيْ: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَلَفَ عَلَى الفُتْيَا فِي قَوْلِهِ: «قُلْتُمْ، والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، كَمَا قَالَتْ...» والنَّبِيُّ ﷺ لَا يَخْلِفُ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ، أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ ومَفْسَدَةٍ، فَلَيْسَ عِنَّنْ يَخْلِفُ عَلَى أَيِّ سَبَبٍ يَكُونُ، كَمَا هِيَ عادَةُ بَعْضِ النَّاسِ.

[٤] الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أنَّ الشَّرْكَ فِيهِ أَصْغَرُ وأَثْبَرُ؛ لأنَّهُمْ لَمْ يَرْتَدُّوا بهذَا؛ حَيْثُ لَمْ يَطْلُبُوا جَعْلَ ذاتِ الانْوَاطِ لعِبَادَتِهَا، بَلْ للتَّبَرُّكِ بهَا، والشِّرْكُ فِيهِ أَصْغَرُ وأَكْبَرُ، وفيهِ خَفِيٌّ وجَيلٍّ.

فالشِّرْكُ الأكْبَرُ: مَا يُخْرِجُ الإِنْسَانَ مِنَ المِلَّةِ.

والشِّرْكُ الأصْغَرُ: مَا دُونَ ذلكَ.

لكنْ كَلِمَةُ (مَا دُونَ ذَلِكَ) لَيْسَتْ مِيزانًا واضِحًا؛ ولذلكَ اخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِي ضابِطِ الشَّرْكِ الأَصْغَرِ عَلَى قَوْلَيْنِ: القَوْلُ الأَوَّلُ: إِنَّ الشِّرْكَ الأَصْغَرَ كُلُّ شَيْءٍ أَطْلَقَ الشَّارِعُ عَلَيْهِ أَنَّهُ شِرْكٌ، ودَلَّتِ النُّصُوصُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الأَكْبَرِ، مثلُ: «مَنْ حَلَفَ بغيْرِ اللهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»(١)، فالشِّرْكُ هُنَا أَصْغَرُ؛ لأَنَّهُ دلَّتِ النُّصُوصُ عَلَى أَنَّ مُجَرَّدَ الحَلِفِ بغَيْرِ اللهِ لَا يُخْرِجُ مِنَ اللِّلَةِ.

القَوْلُ النَّانِي: إِنَّ الشَّرْكَ الأَصْغَرَ مَا كَانَ وسِيلَةً للأَكْبَرِ، وإِنْ لَمْ يُطْلِقِ الشَّرْعُ عَلَيْهِ اسْمَ الشَّرْكِ، مثلُ: أَنْ يَعْتَمِدَ الإِنْسَانُ عَلَى شَيْءٍ كاغْتِيَادِهِ عَلَى اللهِ، لكنَّهُ لَمْ يَتَّخِذْهُ إِلَمَا، فهَذَا شِرْكٌ أَصْغَرُ؛ لأَنَّ هَذَا الاعْتَهادَ الَّذِي يَكُونُ كاغْتِهادِهِ عَلَى اللهِ يُؤَدِّي بِهِ فِي النَّهايَةِ إِلَى الشَّرْكِ الأَكْبَرِ.

وهَذَا التَّغْرِيفُ أَوْسَعُ مِنَ الأَوَّلِ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ يَمْنَعُ أَنْ تُطْلِقَ عَلَى شَيْءٍ أَنَّهُ شِرْكٌ إِلَّا إِذَا كَانَ لَلَيْكَ دَلِيلٌ. والثَّانِي يَجْعَلُ كُلَّ مَا كَانَ وسِيلَةً للشَّرْكِ فَهُوَ شِرْكٌ. ورُبَّهَا نَقُولُ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ: إِنَّ الْمَعَاصِيَ كَلَّهَا شِرْكٌ أَصْغَرُ؛ لأَنَّ الحَامِلَ عَلَيْهَا الهَوَى، وقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ أَغَذَ إِلَّهُمُ هُوسَهُ وَالْمَدُّا أَلْقُ لَمْ يُشْرِكُ، وَأَشَالُهُ اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى الْعَلَقَ النَّهُ لَمْ يُشْرِكُ، وَعَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ لَمْ يُشْرِكُ، وَعَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ لَمْ يُشْرِكُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ لَا عَلَى اللَّهُ لَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ لَا اللَّهُ لَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ لَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّوْلُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّوْلُ اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى الْمُعْلِقُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ عَلَى اللْعَلَاقِ الْمُعَلِّى الْمُؤْلِقُ عَلَى اللَّهُ الْمُؤْلِقُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْمُؤْلِقُ عَلَى الْمُؤْلِقُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْمُؤْلِقُ عَلَى الْمُؤْلِقُ عَلَى الْمُؤْمِنَ الْمُولَةُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْلِقُولُ عَلَى اللَّهُ الْمُؤْمُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ عَلَى اللِّلْمُ الْمُؤْم

فالحاصِلُ أنَّ المُؤَلِّفَ رَحَمُهُاللَّهُ يقولُ: إنَّ الشَّرْكَ فِيهِ أَكْبَرُ وأَصْغَرُ؛ لأَنَّهُمْ لَمْ يَرْتَدُّوا بهذَا، وسَبَقَ وجُهُ ذلكَ.

الجِلِيُّ والحَقِيُّ: فَبَعْضُهُمْ قَالَ: إِنَّ الجِلِيُّ والحَقِيَّ هُمَا الأَكْبَرُ والأَصْغَرُ، وبَعْضُهُمْ قَالَ: الجِلِيُّ مَا ظَهَرَ للنَّاسِ مِنْ أَصْغَرَ أَوْ أَكْبَرَ، كالحَلِفِ بغَيْرِ اللهِ، والسُّجُودِ للصَّنَمِ. والحَقِيُّ: مَا لَا يَعْلَمُهُ النَّاسُ مِنْ أَصْغَرَ أَوْ أَكْبَرَ، كالرِّيَاءِ، واعْتِقَادِ أَنَّ مَعَ اللهِ إِلَمَّا آخَرَ.

وقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الجَلِيِّ مَا انْجَلَى أَمْرُهُ وظَهَرَ كَوْنُهُ شِرْكًا، ولَوْ كَانَ أَصْغَرَ، والحَفِيِّ: مَا سِوَى ذلكَ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الأيان والنذور، باب في كراهية الحلف بالآباء، رقم (٣٢٥١) وسكت عنه، والترمذي: النذور، باب كراهية الحلف بغير الله تعالى، رقم (١٥٣٥) وحسنه، وأحمد (٢/ ٣٤، ٢٩)، والطيالسي، رقم (٢٠٠٨)، وابن حبان، رقم (٤٣٥٨)، والحاكم (١/ ٢٥- ٢٦، ١١٧، ٤٣٠) وصححه على شرطهها، وأقره الذهبي، من حديث ابن عمر رَحَيَّ الشَّمَتُكُ.

 <sup>(</sup>۲) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، رقم (۸۲)، من حديث جابر
 رَحْمَالُهُ عَنْدُ

الثانِيَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ: «ونَحْنُ حُدَثَاءُ عَهْدِ بِكُفْرِ» فِيهِ أَنَّ غَيْرَهُمْ لَا يَجْهَلُ ذَلِكَ<sup>[1]</sup>. الثالِثَةَ عَشْرَةَ: التَّكْبِيرُ عِنْدَ التَّعَجُّبِ، خِلَاقًا لَمِنْ كَرِهَهُ<sup>[۲]</sup>.

وأَيُّتُهَا الَّذِي لَا يُغْفَرُ ؟ قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحَمُاٰلَقَهُ: إِنَّ الشَّرْكَ لَا يَغْفِرُهُ اللهُ ولَوْ كَانَ أَصْغَرُ (١٠)؛ لَعُمُومٍ قَوْلِهِ: ﴿ إِنَّ اللّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُثُرَكَ بِهِ ﴾ [النساء:١١٦]، و﴿ أَن يُثْرَكَ بِهِ ، ﴾ مُؤوَّلٌ بمَصْدَرٍ، تَقْدِيرُهُ: شِرْكًا بِهِ، وَهُو نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّهْي، فَيُفِيدُ العُمُومَ.

وقَالَ بَعْضُ العُلَمَاء: إِنَّ الشَّرْكَ الأَصْغَرَ داخِلٌ تَحْتَ المَشِيئَةِ، وإِنَّ الْمُرَادَ بقَوْلِهِ: ﴿أَن يُشْرَكَ بِهِ، ﴾ الشَّرْكُ الأَصْغَرُ فإنَّهُ يُغْفَرُ؛ لآنَّهُ لَا يُخْرِجُ مِنَ اللِّلَةِ، وكُلُّ ذَنْبٍ لَا يُخْرِجُ مِنَ اللِّلَةِ فإنَّهُ يَعْفَرُ؛ لآنَّهُ لَا يُخْرِجُ مِنَ اللِّلَةِ، وكُلُّ ذَنْبٍ لَا يُخْرِجُ مِنَ اللِّلَةِ فإنَّهُ يَعْفَرُ؛ لآنَهُ لَا يُخْرِجُ مِنَ اللِّلَةِ ، وكُلُّ ذَنْبٍ لَا يُخْرِجُ مِنَ اللَّلَةِ ، وكُلُّ ذَنْبٍ لَا يُخْرِجُ مِنَ اللَّهَ

وعَلَى كلِّ: فصاحِبُ الشِّرْكِ الأَصْغَرِ عَلَى خَطَرٍ، وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْ كَبائِرِ الذُّنُوبِ، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَعَلَيْكَ عَنْهُ: «لَأَنْ أَحْلِفَ باللهِ كاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بَغَيْرِهِ صَادِقًا» (").

[1] الثانِيَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ: (ونَحْنُ حُدَثَاءُ عَلْمِدِ بكُفْرِ...) معْنَاهُ: اللّهُ يَعْتَذِرُ عَمَّا طَلَبُوا؛ حَيْثُ طَلَبُوا أَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ ذاتَ أَنْواطٍ، فهُمْ يَعْتَذِرُونَ لِجَهْلِهِمْ بكَوْنِهِمْ حُدَثاءَ عَهْدِ بكُفْرٍ، وأمَّا غَيْرُهُمْ عَِنْ سَبَقِ إِسْلامُهُ فَلَا يَجْهَلُ ذلكَ.

وعَلَى هذا فنَقُولُ: إِنَّهُ يَنْبَغِي للإِنْسَانِ أَنْ يُقَدِّمَ العُذْرَ عَنْ قَوْلِهِ أَوْ فِعْلِهِ حَتَّى لَا يُعَرِّضَ نَفْسَهُ إِلَى القَوْلِ أَوِ الظَّنِّ بِمَا لَيْسَ فِيهِ، ويَدُلُّ لذلكَ حَدِيثُ صَفِيَّةَ حِينَ شَيَّعَهَا الرَّسُولُ ﷺ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ، فمَّ رَجُلَانِ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَالَ: «إِنَّهَا صَفِيَةُ بِنْتُ حُيَّىًّ»<sup>(١)</sup>.

[٧] الثالِثَةَ عَشْرَةَ: التَّكْبِيرُ عِنْدُ التَّعَجُّبِ... إلخ. ثُوُّخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «اللهُ أكْبَرُ» أي: اللهُ أكْبَرُ وأعْظَمُ مِنْ أنْ يُشْرَكَ بهِ، وفي روايَةِ التَّرْمِذِيِّ آنَّهُ قَالَ: «سُبْحَانَ اللهِ»<sup>(١)</sup> أيْ: تَنْزِيهَا لهِ عَبَّا لاَ يَلِيقُ بهِ.

<sup>(</sup>١) انظر: الرد على البكري (ص:٣٠٠-٣٠١).

 <sup>(</sup>٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨/ ٤٦٩ رقم ٢٢٢٨١)، والطبراني في الكبير رقم (٨٩٠٢). قال المنذري في الترغيب
 (٣/ ٢٠٠) والهيشمي في مجمع الزوائد (٤/ ١٧٧): رواته رواة الصحيح.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب: هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد، رقم (٢٠٣٥) ومسلم: كتاب السلام، باب بيان أنه يستحب لمن رثي خاليا بامرأة وكانت زوجته أو محرما له أن يقول هذه فلانة ليدفع ظن السوء به، رقم (٢١٧٥)، من حديث صفية رَحَيْلُقَعَتْهَا.

<sup>(</sup>٤) أخرجه الترمذي: أبواب الفتن، باب ما جاء لتركبن سنن من كان قبلكم، رقم (٢١٨٠)، من حديث أبي واقد الليشي حَمَّاتُمَانُهُ:

الرابِعَةَ عَشْرَةَ: سَدُّ الذَّرَائِعِ ١٠٠] الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: النَّهْيُ عَنِ التَّشَبُّهِ بِأَهْلِ الجَاهِلِيَّةِ ٢١]. السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: الغَضَبُ عِنْدَ التَّعْلِيمِ ٢٦].

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: القَاعِدَةُ الكُلِّيَّةُ لِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّهَا السُّنَنُ ﴾[1].

[١] الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: سَدُّ الذَّراثِعِ. الذَّراثِعُ: الطُّرُقُ المُوصِلَةُ إِلَى الشَّيْءِ، وذَرَاثِعُ الشَّيْءِ: وسَائِلُهُ وطُرُ قُهُ.

والذَّرَائِعُ نَوْعَانِ:

أ- ذَرائِعُ إِلَى أُمورٍ مَطْلُوبَةٍ، فهَذِهِ لَا تُسَدُّ، بَلْ تُفْتَحُ وتُطْلَبُ.

ب- ذَرَائِعُ إِلَى أُمُورِ مَذْمُومَةٍ، فهَذِهِ تُسَدُّ، وَهُوَ مُرادُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

وذاتُ الأنْواطِ وسِيلَةٌ إِلَى الشَّرْكِ الأَكْبَرِ، فإذَا وَضَعُوا عَلَيْهَا أَسْلِحَتَهُمْ وَتَبَرَّكُوا بِهَا يَتَدَرَّجُ بِهِمُ الشَّيْطَانُ إِلَى عِبادَتِهَا وسُوَّالِهِمْ حَواثِحَهُمْ مِنْهَا مُباشَرَةٌ؛ فلهَذَا سَدَّ النَّبِيُّ ﷺ الذَّراثِعَ.

[٧] الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: النَّهْيُ عَنِ التَّشَبُّهِ بأهْلِ الجاهِلِيَّةِ. تُؤخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: "قُلْتُمْ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ» فَانْكَرَ عَلَيْهِمْ، وبهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ الجاهِلِيَّةَ لَا تَخْتَصُّ بِمَنْ كَانَ قَبْلَ زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ بَلْ كُلُّ مَنْ جَهِلَ الحَقَّ وعَمِلَ عَمَلَ الجاهِلِينَ فَهُوَ مِنْ أهْلِ الجاهِلِيَّةِ.

[٣] السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: الغَضَبُ عِنْدَ التَّعْلِيمِ. والحديثُ لَيْسَ بصَرِيحٍ فِي ذلكَ، ورُبَّهَا يُؤخَذُ مِنْ قَرائِنِ قَوْلِهِ: «اللهُ أَكْبَرُ! إِنَّهَا الشَّنَنُ...؛؛ لأنَّ قُوَّةَ هَذَا الكَلام تُفِيدُ الغَضَبَ.

[َ } ] السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: القاعِدَةُ الكُلِّيَّةُ لَقَوْلِهِ: "إِنَّهَا السُّنَنُّ»ُ أَيِ: الطُّرُقُ، وأَنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ سَتَتَبعُ طُـرُقَ مَنْ كَانَ قَبْلُهَا، وهَذَا لاَ يَعْنِي الحِلَّ والإباحَةَ، ولكنَّهُ للتَّخذِيرِ؛ كَمَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: "سَتَفْتَرِقُ هَذِهِ الأُمَّةُ إِلَى ثَلاثٍ وسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا واحِدَةً""، وقَالَ: «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُلْتِي أَقْوَامٌ يَشْتَحِلُّونَ الحِرَ والحَرِيرَ..."" الحديث. وقالَ: "إِنَّ الظَّعِينَةَ تَذْهَبُ مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا

 <sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب شرح السنة، رقم (٥٩٦)، والترمذي: أبواب الإيهان، ما جاء في افتراق هذه
الأمة، رقم (٢٦٤٠)، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، رقم (٣٩٩١)، وأحمد (٢٣٢)، وابن أبي عاصم،
رقم (٢٦١)، وابن حبان، رقم (٣٩٩١)؛ من حديث أبي هريرة وَكَاللَّمَاتُنَا وصححه الترمذي والحاكم، رقم (٤٤١).

<sup>(</sup>٢) علقه البخاري بصّيغة الجزم: كتاب الأشربة، باب فيمنّ يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه، رقم (٥٠٩٠)، من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري وَحَلَقَهَتَهُ.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ هذَا عَلَمٌ مِنْ أَعْلَامِ النُّبَوَّةِ؛ لِكَوْنِهِ وَفَعَ كَمَا أَخْبَرَ<sup>[1]</sup>. التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ كُلَّ مَا ذَمَّ اللهُ بِهِ اليَهُودَ وَالنَّصَارَى فِي القُرْآنِ أَنَّهُ لَنَا<sup>[1]</sup>.

= لَا تَخْشَى إِلَّا اللهَ»(١)، ومَا أشْبَهَ ذلِكَ مِنَ الأُمُورِ الَّتِي أُخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ وُقُوعِهَا مَعَ تَحْرِيمِهَا.

[١] النَّامِنَةَ عَشْرَةَ: أنَّ هَذَا عَلَمٌ مِنْ أعْلامِ النُّبُوَّةِ؛ لكَوْنِهِ وَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ. يعْنِي: اتَّبَاعَ سُنَنِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا.

فإنْ قَالَ قائِلٌ: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ خَطَبَ النَّاسَ بِعَرَفَةَ، وقَالَ: «إنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَبِسَ أَنْ يَمْبُدَهُ المُصَلُّونَ فِي جَزيرَةِ العَرَبِ»(٣)، فكَيْفَ تَقَمُّ عِبادَتُهُ؟

فالجَوَابُ: أَنَّ إِخْبَارَ النَّبِيِّ ﷺ بِيَأْسِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الوُقُوعِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ، عَلَى خِلافِ
مَا تَوَقَّمُهُ الشَّيْطَانُ؛ لأَنَّ الشَّيْطَانَ لَيَّا حَصَلَتِ الفُتُوحاتُ، وقَوِيَ الإِسْلامُ، ودَخَلَ النَّاسُ فِي دِينِ
اللهِ أَفْوَاجًا، يَئِسَ أَنْ يُعْبَدَ سِوَى اللهِ فِي هَذِهِ الجَزِيرَةِ، ولكنْ حِكْمَةُ اللهِ تَأْبَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذلكَ،
وهَذَا نَقُولُهُ ولا بُدَّ؛ لِنَلَّا يُقالَ: إِنَّ جَمِيعَ الأَفْعالِ الَّتِي تَقَعُ فِي الجَزِيرَةِ العَرَبِيَّةِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ
شِرْكًا، ومَعْلُومٌ أَنَّ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الوَهَابِ رَحَمُهُ اللهُ جَدَّدَ التَّوْحِيدَ فِي الجَزِيرَةِ العَرَبِيَّةِ، وأنَّ
النَّاسَ كَانُوا فِي ذلِكَ الوَقْتِ فِيهِمُ المُشْرِكُ وغَيْرُ الْمُشْرِكِ.

فالحديثُ أخْبَرَ عَمَّا وَقَعَ فِي نَفْسِ الشَّيْطَانِ ذلِكَ الوَقْتَ، ولكنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الوُقُوعِ، وهَذَا الرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»، وَهُوَ يُخاطِبُ الصَّحَابَةَ وهُمْ فِي جَزِيرَةِ العَرَبِ.

[٧] التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ كُلَّ مَا ذَمَّ اللهُ بِهِ اليَهُودَ والنَّصارَى فِي القُرْآنِ أَنَّهُ لَنَا: هَذَا لَيْسَ عَلَى إِطْلاقِهِ وظاهِرِهِ، بَلْ يُحْمَلُ قَوْلُهُ: «لَنَا» أَيْ: لَبَعْضِنَا، ويكونُ الْمَرَادُ بِهِ المَّجْمُوعَ لَا الجَمِيعَ، كَمَا قَالَ العُلَمَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَمَعْشَرَ الْجِيْنِ وَٱلْإِنِسِ أَلَة يَأْتِكُمْ رُسُلٌ يَنكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، والرُّسُلُ كَانُوا مِنَ الإِنْسَ فَقَطْ.

فإذَا وقَعَ تَشَبُّهُ باليَهُ ودِ والنَّصارَى فإنَّ الذَّمَّ الَّذِي يَكُونُ لَهُمْ يَكُونُ لنَا، ومَا مِنْ أحَدٍ مِنَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٥٩٥)، من حديث عدي بن حاتم رَيَحَوَّلِنَّكَعَنهُ.

 <sup>(</sup>۲) أخرجه مسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس وأن مع كل إنسان قرينا، رقم (۲۸۱۲)، من حديث جابر رَهِ وَلَقِلَهَا عَنْهُ.

العِشْرُونَ: أَنَّهُ مُتَقَرِّرٌ عِنْدَهُمْ أَنَّ العِبَادَاتِ مَبْنَاهَا عَلَى الأَمْرِ، فَصَارَ فِيهِ التَّنْبِيهُ عَلَى مَسَائِلِ القَبْرِ: أَمَّا (مَنْ رَبُّكَ) فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا (مَنْ نَبِيُّكَ؟) فَمِنْ إِخْبَارِهِ بِأَنْبَاءِ الغَيْبِ، وأَمَّا (ما دِينُكَ؟) فَمِنْ قَوْلِهِم: «اجْعَلْ لَنَا إِلهًا...» إِلى آخِرِواً!!.

النَّاسِ غالبًا إِلَّا وفِيهِ شَبَهٌ باليَهُودِ أوِ النَّصارَى، فالَّذِي يَعْضِي اللهَ عَلَى بَصِيرَةٍ فِيهِ شَبَهٌ مِنَ اليَهُودِ،
 والَّذِي يَعْبُدُ اللهَ عَلَى ضَلالَةٍ فِيهِ شَبَهٌ مِنَ النَّصارَى، والَّذِي يَحْسُدُ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ
فِيهِ شَبَهٌ مِنَ البَهُودِ، وهَلُمَّ جَرًّا.

وإنْ كَانَ يَفْصِدُ رَحَمُهُ اللّهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي الأُمَّةِ خَصْلَةٌ فَهَذَا عَلَى إطْلاقِهِ وظاهِرِهِ؛ لأنَّهُ قَلَّ مَنْ يَسْلَمُ. وإنْ أرادَ أنَّ كُلّ مَا ذُمَّ بِهِ اليَّهُودُ والنَّصارَىُ فَهُوَ لهذِهِ الأُمَّةِ عَلَى سَبِيلِ العُمُوم، فلَا.

[1] العِشْرُونَ: أَنَّهُ مُتَقَرِّرٌ عِنْدَهُمْ أَنَّ العِبَادَاتِ مَبْنَاهَا عَلَى الأَمْرِ... إلخ. وهَذَا وَاضِحٌ، فالعِبَادَاتُ مَبْنَاهَا عَلَى الأَمْرِ، فها لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ أَمْرُ الشَّارِعِ، فَهُوَ بِدْعَةٌ، قَالَ ﷺ: "مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدَّ»"، وقَالَ: "إِيَّاكُمْ ومُحُدَثَاتِ الأُمْرِ؛ فإنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ»".

فمَنْ تَعَبَّدَ بعِبادَةٍ طُولِبَ بالدَّلِيلِ؛ لأنَّ الأصْلَ فِي العِبَادَاتِ الحَظْرُ والمُنْعُ، إِلَّا إِذَا قامَ الدَّلِيلُ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا. وأمَّا الأكْلُ والمُعامَلَاتُ والآدابُ واللَّباسُ وغَيْرُهَا فالأصْلُ فِيهَا الإِباحَةُ، إِلَّا مَا قامَ الدَّلِيلُ عَلَى تَحْرِيمِهِ.

وقَوْلُهُ: «مَسَائِلُ القَبْرِ الَّتِي يُسْأَلُ فِيهَا الإِنْسَانُ فِي قَبْرِهِ: مَنْ رَبُّكَ؟ مَنْ نَبِيُّكَ؟ فَفِي هَذِهِ القِصَّةِ دَلِيلٌ عَلَى مَسَائِلِ القَبْرِ الثَّلاثِ، ولَيْسَ مُرادُهُ أَنَّ فِيهَا دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الإِنْسَانَ يُسْأَلُ فِي قَبْرِه، بَلْ فِيهَا دَلِيلٌ عَلَى إِثْباتِ الرُّبُوبِيَّةِ والنُّبُرَّةِ والعِبَادَةِ.

أمَّا «مَنْ رَبُّكَ» فواضِحٌ، يغنِي أنَّهُ لَا رَبَّ إِلَّا اللهُ تَعَالَى. وأمَّا «مَنْ نَبِيُّكَ» فمِنْ إخْبَارِهِ بالغَيْبِ قَالَ ﷺ: «لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْقَ القُذَّةِ بالقُدَّةِ» (\*) فَوَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ. أمَّا «مَا دِينُكَ» فمِنْ

 <sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَهَوَلَيْهَعْهَا، وعلقه البخاري: كتاب البيوع، باب النجش، ومن قال: (لا يجوز ذلك البيع».

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي: العلم، باب الأخذ بالسنة، رقم (٢٦)، من حديث العرباض بن (٢٦٧٨) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه: في المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء، رقم (٤٢)، من حديث العرباض بن سارية وَهَوَالِشَعْنَةُ.

<sup>(</sup>٣) أخرجه الترمذي: أبواب الفتن، باب ما جاء: «لتركبن سنن من كان قبلكم»، وقم (٢١٨٠)، وقال: حسن صحيح، وأحمد في المسند (٩/٢١)، وابن أبي عاصم في السنة رقم (٧٦)، وابن حبان، رقم (٢٧٠٦)، والطبراني في الكبير رقم (٣٢٩)، والبيهقي في المعرفة (١٨٦/١ رقم ٣٣٩)، من حديث أبي واقد الليثي رَحَيْلَهُ عَنْهُ.

الحادِيَةُ والعِشْرُونَ: أَنَّ سُنَّةَ أَهْلِ الكِتَابِ مَذْمُومَةٌ كَسُنَّةِ المُشْرِكِينَ اللَّهِ

الثانِيَةُ والعِشْرُونَ: أَنَّ المُنْتَقِلَ مِنَ البَاطِلِ الَّذِي اعْتَادَهُ قَلْبُهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ فِي قَلْبِهِ بَقِيَّةٌ مِنْ تِلْكَ العَادةِ؛ لِقَوْلِهِ: «ونَحْنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ» [٢].

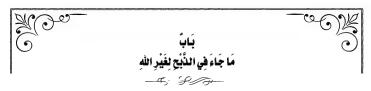
= قَوْلِهِمْ: ﴿آجْعَلَ لَنَآ إِلَنَهَا ﴾ أيْ: مَأْلُوهًا مَعْبُودًا، والعِبَادَةُ هِيَ الدِّينُ.

والْمُؤَلِّفُ رَحَمُهُاللَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ فَهْمُهُ دَقِيقٌ جدًّا لَمَعانِي النُّصُوصِ، فأخيَانًا يَصْعُبُ عَلَى الإِنْسَانِ بَيانُ وجْهِ اسْتِنْبَاطِ المَسْأَلَةِ مِنَ الدَّلِيلِ.

[١] الحادِيَةُ والعِشْرُونَ: أنَّ سُنَّةَ أهْلِ الكِتَابِ مَذْمُومَةٌ كسُنَّةِ الْمُشْرِكِينَ، تُؤخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لُمُوسَى».

[٧] الثانِيَةُ والعِشْرُونَ: أَنَّ الْمُنْتَقِلَ مِنَ الباطِلِ الَّذِي اعْتادَهُ قَلْبُهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ فِي قَلْيِهِ
بَقِيَّةٌ مِنْ تِلْكَ العادَةِ. وهَذَا صَحِيحٌ؛ فالإِنْسَانُ المُنْتَقِلُ مِنْ شَيْءٍ -سَوَاءٌ كَانَ باطلًا أَوْ لَا- لَا يُؤْمَنُ
أَنْ يَكُونَ فِي قَلْبِهِ بَقِيَّةٌ مِنْهُ، وهَذِهِ البَقِيَّةُ لَا تَزُولُ إِلَّا بَعْدَ مُدَّةٍ؛ لقَوْلِهِ: «ونَحْنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بكُفْرٍ»
فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: مَا سَأَلْنَاهُ إِلَّا لأَنَّ عَنْدَنَا بَقِيَّةٌ مِنْ بَقايَا الجاهِلِيَّةِ؛ ولهَذَا كَانَ مِنَ الحِكْمَةِ تَغْرِيبُ الزَّانِي
بَعْدَ جَلْدِهِ عَنْ مَكانِ الجَرِيمَةِ؛ لِتَلَّا يَعُودَ إليْهَا. فالإِنْسَانُ يَنْبُغِي أَنْ يَبْتَعِدَ عَنْ مَواطِنِ الكُفْرِ والشَّرْكِ
والشُّروةِ؛ حتَّى لا يَقَعَ فِي قَلْبِهِ مَنْهِا.





وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاقِ وَنُشَكِى وَتَمَيَاىَ وَمَمَاقِ بِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَنْلِينَ ﴿ أَنَّ لَا شَرِيكَ لَهُ ﴾ الآيَةَ [الأنعام:٢٦٢-١٦٣] [١].

[1] قَوْلُهُ: ﴿فِي الذَّبْحِ» أَيْ: ذَبْحِ البَهائِمِ.

وقَوْلُهُ: «لغَيْرِ اللهِ» اللامُ للتَّعْلِيلِ والقَصْدِ، أيْ: قاصِدًا بذَبْحِهِ غَيْرَ اللهِ، والذَّبْحُ لغَيْرِ اللهِ يَنْقَسِمُ إِلَى فِسْمَيْنِ:

١ - أَنْ يَذْبَحَ لَغَيْرِ اللهِ تَقَرُّبًا وتَعْظِيهًا، فَهَذَا شِرْكٌ أَكْبَرُ مُخْرِجٌ عَنِ المِلَّةِ.

٢ - أَنْ يَذْبَحَ لَغَيْرِ اللهِ فَرَحًا وإكْرَامًا، فَهَذَا لَا يُخْرِجُ مِنَ اللَّةِ، بَلْ هُوَ مِنَ الأُمُورِ العادِيَةِ الَّتِي قَدْ تَكُونُ مَطْلُوبَةً أَحْيَانًا وَغَيْرَ مَطْلُوبَةٍ أَحْيَانًا وَغَيْرَ مَطْلُوبَةٍ أَحْيَانًا، فالأصْلُ أَنَّهَا مُباحَةٌ.

ومُرادُ المُؤلِّفِ هُنَا القِسْمُ الأوَّلُ.

فلَوْ قَدِمَ السُّلْطَانُ إِلَى بَلَدٍ، فَلَبَحْنَا لَهُ، فإنْ كَانَ تَقَرُّبًا وَتَعْظِيمًا، فإنَّهُ شِرْكٌ أكْبَرُ، وتَحُرُمُ هَذِهِ الذَّبائِحُ، وعلامَةُ ذلكَ: أَنَنا نَذْبَحُهَا فِي وجْهِهِ، ثُمَّ نَدَعُهَا. أمَّا لَوْ ذَبَحْنَاهَا لَهُ إِكْرَامًا وضِيافَةً، وطُبِخَتْ، وأُكِلَتْ، فهَذَا مِنْ بَابِ الإِكرام، ولَيْسَ بشِرْكِ.

وقَوْلُهُ: «لغَيْرِ اللهِ» يشْمَلُ الأنْبياءَ، والمَلائِكَةَ، والأوْلِيَاءَ، وغيْرَهُمْ، فكُلُّ مَنْ دَبَحَ لغَيْرِ اللهِ تَقَوُّبًا وتَعْظِيهًا فإنَّهُ داخِلٌ فِي هَذِهِ الكَلِمَةِ بأيِّ شَيْءٍ كانَ.

وقَوْلُهُ فِي النَّرْجَمَةِ: "بابُ مَا جَاءَ فِي الذَّبِحِ لغَيْرِ اللهِ» أَشَارَ إِلَى الدَّلِيلِ دُونَ الحَكْمِ، ومِثْلُ هَذِهِ النَّرْجَةِ يُتَرْجِمُ بِمَا العُلَمَاءُ للأُمُورِ الَّتِي لَا يَجْزِمُونَ بحُكْمِهَا، أَوِ الَّتِي فِيهَا تَفْصِيلٌ، وأَمَّا الأُمُورُ الَّتِي يَجْزِمُونَ بَمَا فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَهَا بالجَزْمِ، مِثْلُ: بَابُ وُجُوبِ الصَّلاةِ، وبابُ تَحْرِيمِ الغِيبَةِ، ونَحْوُ ذلكَ.

ُ والْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى لَا شَكَّ أَنَّهُ يَرَى تَحْرِيمَ الذَّبْحِ لغَيْرِ اللهِ عَلَى سَبِيلِ التَّقَرُّبِ والتَّعْظِيم، وأنَّهُ شِرْكٌ اكْبَرُ، لكنَّهُ أرادَ أنْ يُمَرِّنَ الطالِبَ عَلَى أخْذِ الحَّكْم مِنَ الدَّلِيلِ، وهَذَا نَوْعٌ مِنَ التَّرْبِيةِ العِلْمِيَّةِ؛ فإنَّ الْمُعَلِّمَ أَوِ الْمُؤَلِّفَ يَدَعُ الحَّكْمَ مَفْتُوحًا، ثُمَّ يَأْقِ بالأَوْلَةِ لأَجْلَ أَنْ يَكِلَ الحَكْمَ إِلَى

آیات

ِ الأُولَى: قَوْله: ﴿قُلْ ﴾ الخِطابُ للنَّبِيِّ ﷺ أَيْ قُلْ لِمَوُلاءِ الْمُثْرِ كِينَ مُعْلِنَا لَهُمْ قِيامَكَ بالتَّوْحِيدِ الخالِص؛ لأنَّ مَذِهِ السُّورَةَ مَكِّيَةٌ.

قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ صَلَاقِ ﴾ الصَّلاةُ فِي اللُّغَةِ: الدُّعَاءُ، وفِي الشَّرْعِ: عِبادَةٌ للهِ ذاتُ أڤوالٍ وأفْعَالٍ مَعْلُومَةٍ، مُفْتَنَحَةٌ بالتَّكْبِيرِ، مُحْتَنَمَةٌ بالتَّسْلِيم.

قَوْلُهُ: ﴿ وَنَشْكِى ﴾ النُّسُكُ لُغَةً: العِبَادَةُ، وفي الشَّرْع: ذَبِّحُ القُرْبَانِ.

فَهَلْ ثُخْمَلُ هَذِهِ الآيَةُ عَلَى المَعْنَى اللُّغَوِيِّ أَوْ عَلَى الْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ؟

سَبَقَ أَنَّ مَا جَاءَ فِي لِسانِ الشَّرْعِ يُحْمَلُ عَلَى الحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ، كَمَّا أَنَّ مَا جَاءَ فِي لِسانِ العُرْفِ فَهُوَ يَحْمُولُ عَلَى الحَقِيقَةِ العُرْفِيَّةِ، وفِي لِسَانِ العَرَبِ عَلَى الحَقِيقَةِ اللَّغَوِيَّةِ.

فعِنْدَمَا أَقُولُ لشَخْصِ: عنْدَكَ شَاةٌ؟ يَفْهَمُ الأَنْثَى مِنَ الضَّأْنِ، لكنْ فِي اللَّغَةِ العَرَبِيَّةِ الشَّاةُ تُطْلَقُ عَلَى الواحِدَةِ مِنَ الضَّأْنِ والمَعْزِ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أَنْثَى، وعَلَى هذَا فيُحْمَلُ النُّسُكُ فِي الآيَةِ عَلَى المَعْنَى الشَّرْعِيِّ.

وقِيلَ: ثُخْمَلُ عَلَى المُغْنَى اللُّغَرِيِّ؛ لأَنَّهُ أعَمُّ، فالنُّسُكُ العِبَادَةُ، كأَنَّهُ يَقُولُ: أَنَا لَا أَدْعُو إِلَّا اللهَ، ولَا أَعْبُدُ إِلَّا اللهَ، وهَذَا عامُّ للدُّعاءِ والتَّعَبُّدِ.

وإذَا مُحِلَتْ عَلَى المَعْنَى الشَّرْعِيِّ صارَتْ خَاصَّةً فِي نَوْعِ مِنَ العِبَادَاتِ، وهِيَ: الصَّلاةُ، والنُّسُكُ، ويَكُونُ مَذَا كمِثالِ؛ فإنَّ الصَّلاةَ أَعْلَى العِبَادَاتِ البَتَنِيَّةِ، والذَّبْحَ أَعْلَى العِبَادَاتِ المالِيَّةِ؛ لاَّنَّهُ عَلَى سَبِيلِ التَّعْظِيمِ، لَا يَقَعُ إِلَّا قُوْبَةً، هَكَذَا قَرَّرَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةً فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ.

ويُخْتَاجُ إِلَى مُنافَشَةٍ فِي مَسْأَلَةِ أَنَّ القُرْبَانِ أَعْلَى أَنْواعِ العِبَادَاتِ المَالِيَّةِ؛ فإنَّ الزَّكَاةَ لَا شَكَّ أَنَّهَا أَعْظَمُ، وَهِيَ عِبادَةٌ مالِيَّةٌ.

وهُناكَ رَأْيٌ ثالِثٌ يَقُولُ: إِنَّ الصَّلاةَ هِيَ الصَّلاةُ المَعْرُوفَةُ شَرْعًا، والنَّسُكُ: العِبَادَةُ مُطْلَقًا، ويكونُ ذلِكَ مِنْ عَطْفِ العامِّ عَلَى الخاصِّ. قَوْلُهُ: ﴿وَتَحْيَاىَ وَمَمَانِ ﴾ أيْ: حَياتِي ومَوْتِ، أيْ: التَّصَرُّفُ فَيَّ وتَدْبِيرُ أَمْرِي حَيًّا ومَيْنَا اللهِ.
 وفي قَوْله: ﴿صَلاقِ وَمُشْكِي ﴾ إثباتُ تَوْجِيدِ العِبَادَةِ. وفِي قَوْلِهِ: ﴿وَتَحْيَاىَ وَمَمَانِ ﴾ إثباتُ تَوْجِيدِ الرَّبُوبِيَّةِ.
 الرُّبُوبِيَّةِ.

قَوْلُهُ: ﴿يَقِهِ﴾ خَبَرُ إِنَّ، واللهُ: عَلَمٌ عَلَى الذاتِ الإِلَمِيَّةِ، وأَصْلُهُ: الإِلَهُ، فَحُذِفَتِ الهَمْزَةُ؛ لكَثْرُةِ الاسْتِعْبَالِ تَخْفِيفًا. وَهُوَ بَمَعْنَى مَأْلُوهٍ، فَهُوَ فِعَالٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، مثْلُ غِرَاسٍ بِمَعْنَى مَغْرُوسٍ، وفِرَاشٍ بِمَعْنَى مَفْرُوشٍ، والمَأْلُوهُ: المَحْبُوبُ المُعظَّمُ.

قَوْلُهُ: ﴿ رَبِّ ٱلْمَنْكِينَ ﴾ المُرَادُ بـ ﴿ ٱلْمَنْكِينَ ﴾ مَا سِوَى اللهِ، وسُمِّيَ بذلِكَ؛ لأنَّهُ عَلَمٌ عَلَى خَالِقِهِ. قَالَ الشَّاعُ: :

فَوَاعَجَبًا كَنُهُ فَ يُعْصَى الإِلَهُ أَمْ كَيْهِ فَ يَعْحَدُهُ الجَاحِدُ لَهُ وَاعْجَبًا كَيْهُ فَ يَعْحَدُهُ الجَاحِدُ (۱) وَفِي كُلُّ مَا لَا تَعْلَى أَنَّا فَ وَاحِدُ (۱)

وهِيَ تُطْلَقُ عَلَى العَالَمِينَ بَهَذَا المُغْنَى، وتُطْلَقُ عَلَى العَالَمِينَ فِي وقْتِ مُعَيَّنِ، مثلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِي فَضَلَتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [البقرة:٤٧] يغنِي: عَالِمِي زَمانِهمْ.

والرَّبُّ هُنَا: المالِكُ الْمَتَصَرِّفُ، وهَذِهِ رُبُوبِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ.

الآيَّةُ الثانِيَّةُ: قَوْلُهُ: ﴿لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾ الجُّمْلَةُ حاليَّةٌ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿يَقِهُ أَيْ: حالَ كَوْنِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ، واللهُ -سُبْحَانَهُ- لَا شَرِيكَ لَهُ فِي عِبادَتِهِ ولَا فِي رُبُوبِيَّتِهِ ولَا أَسْهَائِهِ وصِفَاتِهِ؛ ولهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ. شَتَّ يُّهُ وَهُوَ اَلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيدُ ﴾ [الشورى:١١].

وقَدْ ضلَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ للهِ شُركاءَ كَمَنْ عَبَدَ الأَصْنَامَ أَوْ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلامُ، وكذلِكَ بَعْضُ غُلاةِ الشُّعَراءِ الَّذِينَ جَعَلُوا المَخْلُوقَ بِمَنْزِلَةِ الخالِقِ، كقَوْلِ بَعْضِهِمْ يُخاطِبُ تَمْدُوحًا لَهُ:

وَكَيْفَ شِئْتَ فَسَا خَلْقٌ يُسدَانِيكَ (٢)

فَكُنْ كَمَنْ شِئْتَ يَا مَنْ لَا شَبِيهَ لَـهُ

<sup>(</sup>١) الأبيات لأبي العتاهية في ديوانه (ص:١٢٢).

<sup>(</sup>٢) البيت للمتنبي في ديوانه (ص:٦١).

وكَفَوْلِ البُوصِيرِيِّ فِي قَصِيدَتِهِ فِي مَدْح الرَّسُولِ ﷺ:

يَسَا أَكْسَرَمَ الخَلْقِ صَالِي صَنْ أَلُسوذُ بِسِهِ إِنْ لَسَمْ تَكُسنُ آخِسذًا يَسوْمَ المَعَادِ يَسدِي فَسإِنَّ مِسنْ جُسودِكَ السدُّنْيَّا وضَرَّتَهَسا

سِسَوَاكَ عِسْدَ حُلُسُولِ الحَسَادِثِ العَمَسِمِ فَضْسَلًا وَإِلَّا فَقُسلْ يَسَا ذَلَّسَةَ القَسَدَمِ وَمِسنْ عُلُومِسكَ عِلْمَ اللَّوْحِ والقَلَمِ(")

وهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الشَّرْكِ؛ لأَنَّهُ جَعَلَ الدُّنْيَا والآخِرَةَ مِنْ جُودِ الرَّسُولِ، ومُقْتَصَاهُ أَنَّ اللهَ جَلَّ ذِكْرُهُ لَيْسَ لَهُ فِيهِمَا شَيْءٌ.

وقَالَ: إِنَّ «مِنْ عُلُومِكَ عِلْمَ اللَّوْحِ والقَلَمِ» يغنِي: ولَيْسَ ذلِكَ كُلَّ عُلُومِكَ، فَهَا بَقِيَ شِ عِلْمٌ وَلَا تَدْبِيرٌ والعياذُ باللهِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَبِنَاكِ ﴾ الجارُّ والمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بـ﴿أَيْرَتُ ﴾ فيَكُونُ دالًّا عَلَى الحَصْرِ والتّخْصِيصِ، وإنَّمَا خصَّ بذلِكَ؛ لآنَّهُ أعْظَمُ المَّامُوراتِ، وَهُوَ الإِخْلاصُ شهِ تَعَالَى ونَفْيُ الشَّرْكِ، فكانَّهُ مَا أَمَرَ إلَّا بهذا، ومَعْلُومٌ أنَّ مَنْ أَخْلَصَ شهِ تَعَالَى فسَيقُومُ بعِبَادَةِ اللهِ شُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي جَمِيع الأُمُورِ.

قَوْلُهُ: ﴿أَيْرَتُ﴾ إبهامُ الفاعِلِ هُنَا مِنْ بَابِ التَّعْظِيمِ والتَّفْخِيمِ، وإلَّا فمِنَ المَعْلُومِ أنَّ الآمِرَ هُوَ اللهُ تَعَالَى.

قَوْلُهُ: ﴿وَاَنَا أَوَلُ الشَّيلِينَ﴾ يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ الأَوَّلِيَّةُ الزَّمَنِيَّةُ، فيَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ أَوَّلِيَّةً إضافِيَّةً، ويَكُونَ الْمُرَادُ: أَنَا أَوَّلُ المُسْلِمِينَ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ؛ لأَنَّهُ سَبَقَهُ فِي الزَّمَنِ مَنْ أَسْلَمُوا.

ويُختَمَلُ أنَّ الْمُرَادَ الأَوَّلِيُّةُ المَعْنَوِيَّةُ؛ فإنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ إِسْلامًا وأَتَمَهُمُ انْقِيَادًا هُوَ الرَّسُولُ ﷺ: فتكُونُ الأَوَّلِيَّةُ أُوَّلِيَّةً مُطْلَقَةً.

ومِثْلُ هَذَا التَّعْبِيرِ يَقَعُ كَثِيرًا أَنْ تَقَعَ الأَوَّلِيَّةَ أَوَّلِيَّةً مَعْنَوِيَّةً، مثْلُ أَنْ تَقُولَ: أَنَا أَوَّلُ مَنْ يُصَدِّقُ بهَذَا الشَّيْءِ، وإِنْ كَانَ غَيْرُكَ قَدْ صَدَّقَ قَبْلَكَ، لكنْ تُرِيدُ أَنَّكَ أَسْبَقُ النَّاسِ تَصْدِيقًا بذلِكَ، ولنْ يَكُونَ عَنْدَكَ إِنْكَارٌ ٱبْدًا، ومثلُ قَوْلِهِ ﷺ: «نَحْنُ أَوْلَى بالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ حِينَمَا قَالَ: ﴿رَبِ اَرِفِ كَنْهَ

<sup>(</sup>١) البردة للبوصيري (ص: ١٣١ - ١٣٢).

#### وَقَوْلُهُ: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأُنْحَـرُ ﴾ [الكوثر:٢][١].

= تُخي ٱلْمَوْقَ﴾ [البقرة:٢٦٠]»(١) فَلَيْسَ معْنَاهُ أنَّ إِبْرَاهِيمَ شاكٌ، لكنْ إِنْ قُدِّرَ أنْ يَخْصُلَ شَكٌّ فنَحْنُ أوْلَى بالشَّكُ مِنْهُ، وإلَّا فلَسْنَا نَحْنُ شاكِّينَ، وكذلِكَ إِبْرَاهِيمُ لَيْسَ شَاكًا.

قَوْلُهُ: ﴿اَلْسُتِدِينَ﴾ الإِسْلامُ عِنْدَ الإِطْلاقِ يَشْمَلُ الإِيهانَ؛ لأنَّ الْمُرَادَ بِهِ الاسْتِسْلامُ للهِ ظاهرًا وباطنًا، ويَدُلُّ لذلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ بَنَ مَنْ آسَلَمَ وَجَهَهُ. لِلَهِ ﴾ [البقرة ١١٢]، وهَذَا إسلامُ الباطِنِ.

وقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ هَذَا إِسْلامُ الظاهِرِ، وكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَيْمِ دِينَا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٨٥] يَشْمَلُ الإِسْلامُ الباطِنَ والظاهِرَ، وإذَا ذُكِرَ الإِيهانُ دَخَلَ فِيهِ الإِسْلامُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَدَ اللّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَاتِ جَنَّتِ نَجْرِى مِن تَحْنِهَا ٱلْأَنْهَاثُ ﴾ [النوبة: ٧٧]، ومتَى وُجِدَ الإِيهانُ حَقّاً لَزِمَ مِنْ وُجُودِهِ الإِسْلامُ.

وأمَّا إِذَا قُرِنَا جَمِيمًا صَارَ الإِسْلامُ فِي الظاهِرِ والإِيهانُ فِي الباطِنِ، مِثْلُ حَدِيثِ جِبْرِيلَ، وفيهِ: «أَخْبِرْنِي عَنِ الإِسْلامِ»، فأخْبَرَهُ عَنْ أَعْمالِ ظاهِرَةٍ، "وأْخِبْرِنْي عَنِ الإِيمانِ»، فأخْبَرَهُ عَنْ أَعْمالِ باطِنَةٍ").

وكذا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَا ۚ قُل لَمْ تُؤْمِنُواْ وَلَكِن قُولُوٓا أَسَلَمْنَا وَلَمَا يَدَخُلِ ٱلْإِيمَنُنَ فِى قُلُوكِكُمْ ﴾ [الحجرات:١٤].

والشَّاهِدُ مِنَ الآيَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ: أنَّ الذَّبْحَ لَا بُدَّ أنْ يَكُونَ خالِصًا لله.

[١] الآيةُ الثالِثَةُ: قَوْلُهُ: ﴿ فَصَلَ ﴾ الفاءُ للسَّبَيَّةِ عاطِفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا آَعْطَيْنَكَ ٱلْكَوْفَرَ ﴾ [الكوثر:١] أيْ: بسَبَبِ إعْطائِنَا لكَ ذلِكَ صَلِّ لرَبِّكَ وانْحَرْ؛ شُكْرًا للهِ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ النَّعْمَةِ. والمُرَادُ بالصَّلاةِ هُنَا الصَّلاةُ المَعْرُوفَةُ شَرْعًا.

وقَوْلُهُ: ﴿وَٱخْمَرْ ﴾ الْمَرَادُ بالنَّحْرِ: الذَّبْحُ، أيِ: اجْعَلْ نَحْرَكَ للهِ كَمَا أَنَّ صَلاتَكَ لهُ، فأفادَتْ هَذِهِ الآيَةُ الكريمَةُ أَنَّ النَّحْرَ مِنَ العِبَادَةِ؛ ولهَذَا أَمَرَ اللهُ بِهِ وقَرْنَهُ بالصَّلاةِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله عَرَّقِجَلَّ: ﴿ وَنَيْتَهُمْ عَن صَيْفٍ إِرَّوْمِيمٌ ﴿ ثُو ﴾ إِذْ مَظُواْ عَلَيْهِ ﴾ [الحجو:٥٦]، رقم (٣٣٧٧)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة، رقم (١٥١)، من حديث أبي هريرة رَهُ ﷺ تَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب معرفة الإيهان والإسلام والقدر وعلامة الساعة، رقم (٨)، من حديث عمر رَهُوَلِلْهُعَنْدُ.

عَنْ عَلِيٍّ رَحَلِيَّكَعَنْهُ قَالَ: «حَدَّثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: لَعَنَ اللهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ، لَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، لَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا، لَعَنَ اللهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الأرْضِ» رواهُ مُسْلِمٌ<sup>(١١١</sup>).

وقَوْلُهُ: ﴿ وَآغُكُمْ ﴾ مُطْلَقٌ، فيدْخُلُ فِيهِ كُلُّ مَا ثَبَتَ فِي الشَّرْعِ مَشْرُوعِيَّتُهُ، وَهِيَ ثلاثَةُ أَشْياءَ:
 الأضاحِيُّ، والهَدايَا، والعقائِقُ، فهَذِهِ الثلاثَةُ يُطْلَبُ مِنَ الإِنْسَانِ أَنْ يَفْعَلَهَا.

أَمَّا الهَدَايَا: فعِنْهَا واجِبٌ، ومِنْهَا مُسْتَحَبٌّ، فالواجِبُ كَمَا فِي التَّمَتُّعِ: ﴿فَنَ تَمَثَعَ بِالْمُهُمْوَ إِلَى النَّجَ فَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ اَلْمَدَى﴾ [البقرة:١٩٦]، وكمَّا فِي المُحْصِر: ﴿فَإِنْ أَخْصِرَتُمُ فَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْمُنْمَى﴾ [البقرة:١٩٦]، وكمَّا فِي حَلْقِ الرَّأْسِ: ﴿فَوَدْيَةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ شُلُكِ ﴾ [البقرة:١٩٦]، هَذَا إِنْ صَحَّ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهَا هَدْيٌ. ولكن الأَوْلَى أَنْ نُسَمِّيهَا فِذْيَةٌ كمَا سَاهَا اللهُ عَنْفِيجًا؛ لأنَّها بِمَنْزِلَةِ الكَفَارَةِ

وأمَّا الأضاحِيُّ فاخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِيهَا:

فوِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا واجِبَةٌ. ومِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ. وأَكْثَرُ أَهْلِ العِلْمِ عَلَى أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ، وأَنَّهُ يُكْرَهُ للقادِر تَرْكُهَا. ومذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَهَمُهُاللَّهُ أَنَّهَا واجِبَةٌ عَلَى القادِر، واختارَهُ شَيْخُ الإِسْلامِ إِنْ تَيْمِيَّةَ.

والأُضْحِيَّةُ لَيْسَتْ عَنِ الأَمْوَاتِ كَمَا يَفْهَمُهُ العوامُّ، بَلْ هِيَ للأَحْياءِ، وأمَّا الأَمْواتُ فَلَيْسَ مِنَ المَشْرُوعِ أَنْ يُضَحَّى لَهُمُ اسْتِقْلَالًا، إِلَّا إِنْ أَوْصَوْا بِهِ، فعَلَى مَا أَوْصَوْا بِهِ؛ لأنَّ ذلِكَ لَمْ يَرِدْ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ.

وأمَّا العَقِيقَةُ: وَهِيَ الَّتِي تُذْبَحُ عَنِ المَوْلُودِ فِي يَوْمِ سَابِعِهِ إِنْ كَانَ ذَكَرًا فاثْنَتَانِ، وإنْ كَانَ أَنْفَى فواحِدَةٌ، وتُحْذِيئُ الواحِدَةُ مَعَ الإِعْسَارِ فِي الذُّكُورِ. وَهِيَ سُنَّةٌ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ، وقَالَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ: إِنَّمَا واجِبَةٌ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ غُلامٍ مُرْتَهَنَّ بِعَقِيقَتِهِ»(\*).

[١ً] قَوْلُهُ: «كَلِيَهاتٍ» جَمْعُ كَلِمَةٍ، والكَلِمَةُ فِي اصَّطِلَاحِ النَّحْوِيِّينَ: القَوْلُ الْمُفَرَدُ. أمَّا فِي النُّغَةِ: فهِيَ كُلُّ قَوْلٍ مُفِيدٍ؛ قَالَ الرَّسُولُ صَلَّالتَّهُ عَلَيْهَ وَسَلَيَّةِ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالهَا شاعِرٌ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ

<sup>(</sup>١) كتاب الأضاحي، باب تحريم الذبح لغير الله تعالى ولعن فاعله، رقم (١٩٦٨)، من حديث علي رَضَوَالِلَهُ تَمَنَّهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الأضاحي، باب في العقيقة، رقم (٢٨٣٧)، والترمذي: الأضحية، باب من العقيقة، رقم (٢١٥١) وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي: كتاب العقيقة، باب متى يعق، رقم (٤٢٢٠)، وابن ماجه: كتاب الذبائح، باب في العقيقة، رقم (٣١٦٥)، وأحمد في المسند (٧/٥، ١٢، ١١، ١٢، ٢١)، والدارمي كتاب الأضاحي، باب السنة في العقيقة، رقم (٢١، ٢١)، من حديث سمرة بن جندب رَكِيَّكُ عَنْهُ.

= بَاطِلٌ")، وقَالَ تَعَالَى: ﴿كُلَّا إِنَّهَا كَلِمَةُ هُوَ قَايَلُهَا ﴾ وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿ أَنَّ لَعَلِ أَعْمَلُ صَلِيحًا فِيمَا نَرُكُتُ ﴾ [المومنون:٩٩-١٠٠].

قَالَ شَيْخُ الإِسْلام: لَا تُطْلَقُ الكَلِمَةُ فِي اللُّغَةِ العَرِبِيَّةِ إِلَّا عَلَى الجُمْلَةِ الْفِيدَةِ.

قَوْلُهُ: «لَعَنَ اللهُ» اللَّعْنُ مِنَ الله: الطَّرْدُ والإِبْعادُ عَنْ رَحْمَةِ الله، فإذَا قِيلَ: لَعَنَهُ اللهُ، فالمَعْنى: طَرَدَهُ وابْعَدَهُ عَنْ رَحْمَتِهِ، وإذَا قِيلَ: اللَّهُمَّ الْعَنْ فُلانًا فالمَعْنَى: أَبْعِدُهُ عَنْ رَحْمَتِكَ واطْرُدْهُ عَنْهَا.

قَوْلُهُ: «مَنْ ذَبَحَ لغَيْرِ اللهِ عامٌ يَشْمَلُ مَنْ ذَبَحَ بَعِيرًا، أَوْ بَقَرَةً، أَوْ دَجَاجةً، أَوْ غَيْرَهَا.

قَوْلُهُ: «لَغَيْرِ اللهِ» يَشْمَلُ كُلَّ مَنْ سِوَى اللهِ حتَّى لَوْ ذَبَحَ لنَيِّ، أَوْ مَلَكٍ، أَوْ جِنِّيّ، أَوْ غَيْرِهِمْ. وقَوْلُهُ: «لَغَنَ» مُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الجُمْلَةُ حَبَرِيّةً، وأنَّ الرَّسُولَ ﷺ مُجْبِرُ أَنَّ اللهَ لَعَنَ مَنْ ذَبَحَ لَغَيْرِ اللهِ، ويُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ إِنْسَائِيَّةً بَلَفْظِ الحَبَرِ؛ أي: اللَّهُمَّ الْعَنْ مَنْ ذَبَحَ لَغَيْرِ اللهِ، والحَبَرُ أَبْلَغُ؛ لأنَّ الدُّعَاءَ قَدْ يُسْتَجَابُ وقَدْ لاَ يُسْتَجَابُ.

قَوْلُهُ: ﴿ وَالِلَدَيْهِ ۗ يَشْمَلُ الأَبَ والأُمَّ، ومَنْ فَوْقَهُمَا ؛ لأنَّ الجِدَّ أَبٌّ، كَمَا أنَّ أَوْلادَ الاَبْنِ والبِنْتِ أَبْناءٌ فِي وُجوبِ الاحْتِرَامِ لأُصولِهِمْ. والمَشْأَلَةُ هُنَا لَيْسَتْ مَالِيَّةً، بَلْ هِيَ مِنَ الحُقُوقِ، ولَعْنُ الأَدْنَى أَشَدُّ مِنْ لَغَنِ الأَعْلَى؛ لأَنَّهُ أَوْلَى بالبِرِّ، ولَعْنُهُ يُنافِي البِرَّ.

قَوْلُهُ: «مَنْ لَعَنَ والِدَيْهِ» أَيْ: سَبَّهُمَا وشَتَمَهُمَا، فاللَّعْنُ مِنَ الإِنْسَانِ السَّبُّ والشَّنْمُ، فإذَا سَبَبْتَ إِنْسَانًا أَوْ شَتَمْتُهُ فَهَذَا لَعْنُهُ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لهُ: كَيْفَ يَلْعَنُ الرَّجُلُ والِدَيْهِ قَالَ: «يَسُبُّ أَبُهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ "١". وأَخَذَ الفُقهاءُ مِنْ هَذَا الحَدِيثِ قاعِدَةً، وهيَ: أنَّ السَّبَبَ بمَنْزِلَةِ المُبْقَرَةِ فِي الإِثْم وإنْ كَانَ يُحْالِفُهُ فِي الضَّمانِ عَلَى تَفْصِيلٍ فِي ذلِكَ عِنْدَ أَهْلِ العِلْم.

قَوْلُهُ: «مَنْ آوَى مُحْدِثًا» أيْ: ضَمَّهُ إلَيْهِ وحَمَاهُ، والإِحْداثُ: يَشْمَلُ الإِحْداثَ فِي الدِّينِ، كالبِدَعِ النَّييِ أَحْدَثَهَا الجَهْمِيَّةُ والمُعتَزِلَةُ، وعَيْرُهُمْ. والإِحْدَاثَ فِي الأَمْرِ: أيْ فِي شُؤُونِ الأُمَّةِ، كالجرَائِمِ وشِبْهِهَا،

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية، رقم (٣٨٤١)، ومسلم: كتاب الشعر، رقم (٣٢٥٦)، من حديث أبي هريرة وَكِوَلِقَيْهَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب لا يسب الرجل والديه، رقم (٥٩٣٣)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٩٠)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَهَيَّلْهَمَّاهَا.

# وَعَنْ طَارِقِ بنِ شِهَابٍ<sup>[۱]</sup>.....

فمَنْ آوَى مُخْدِثًا فَهُو مَلْعُونٌ، وكَذَا مَنْ نَاصَرَهُمْ؛ لأنَّ الإيوَاءَ أنْ تُؤْوِيَهُ لكَف الأذَى عنهُ، فمَنْ
 نَاصَرَهُ فَهُو أَشَدُّ وأَعْظَمُ.

والمُحْدِثُ أَشَدُّ منْهُ؛ لأنَّهُ إِذَا كَانَ إِيواؤُهُ سَبَبًا للَّعْنَةِ فإنَّ نَفْسَ فِعْلِهِ جُرْمٌ أَعْظَمُ. فِفِيهِ التَّحْذِيرُ مِنَ البِدَعِ والإِحْداثِ فِي الدِّينِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُّورِ؛ فإنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ»(١)، وظاهِرُ الحديثِ: ولَوْ كَانَ أَمْرًا يَسِيرًا.

قَوْلُهُ: «مَنَارَ الأَرْضِ» أَيْ: عَلامَاتِهَا ومَراسِيمَهَا الَّتِي تُحَدَّدُ بَيْنَ الجِيرَانِ، فمَنْ غَبَرهَا ظُلْمًا، فَهُو مَلْمُونٌ، ومَا أَكْثَرَ الَّذِينَ يُغَيِّرُونَ مَنارَ الأَرْضِ! لَا سِيمًا إِذَا زَادَتْ قِيمَتُهَا، ومَا عَلِمُوا أَنَّ الرَّسُولَ فَهُو مَلْمُونٌ، ومَا أَكْثَرَ الَّذِينَ يُغَيِّرُونَ مَنارَ الأَرْضِ ظُلْمًا طُوَّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ ""، فالأَمْرُ عَظِيمٌ، مَعَ أَنَّ هَذَا الَّذِي يَقْتَطِعُ مِنَ الأَرْضِ، ويُغَيِّرُ المَنارَ، ويَأْخُذُ مَا لَا يَسْتَحِقُّ لَا يَدْرِي: قَدْ يَسْتَفِيدُ مِنْهَا فِي دُنْياهُ، وقَدْ يَشْتَفِيدُ مِنْهَا فِي دُنْياهُ، وقَدْ يَشْتَفِيدُ مِنْهَا فِي دُنْياهُ،

فالحاصِلُ: أنَّ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أنَّ تَغْيِيرَ مَنارِ الأرْضِ مِنْ كَبائِرِ الذُّنُوبِ؛ ولهَذَا فَرَنَهُ النَّبِيُّ ﷺ بالشَّرْكِ وبالعُقُوقِ وبالإِحْدَاثِ، بِمَّا يَدُلُّ عَلَى أنَّ أمْرَهُ عَظِيمٌ، وأنَّهُ يَجِبُ عَلَى المَرْءِ أنْ يَخذَرَ مِنْهُ، وأنْ يَخَافَ اللهُ سُبْحَاثُهُ وَتَعَالَىٰ ؛ حتَّى لا يَقَعَ فِيهِ.

[١] قَوْلُهُ: «عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابِ» فِي الحَدِيثِ عِلَّتَانِ:

الأُولَى: أَنَّ طَارِقَ بْنَ شِهَابٍ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ واخْتَلَفُوا فِي صُحْبَيّهِ، والاُكْتُرُونَ عَلَى أَنَّهُ صَحابِيٍّ. لكنْ إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ صَحابِيٌّ، فَلَا يَضُرُّ عَدَمُ سَماعِهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؛ لأنَّ مُرْسَلَ الصَّحابِيِّ حُجَّةٌ، وإِنْ كَانَ غَيْرَ صَحابِيٍّ فإنَّهُ مُرْسَلُ غَيْرِ صَحابِيٍّ، وَهُوَ مِنْ أَفْسامِ الضَّعِيفِ.

الثانِيَةُ: أَنَّ الحَدِيثَ مُعَنْعَنٌ مِنْ قِبَلِ الأَعْمَشِ، وَهُوَ مِنَ الْمُدَلِّسِينَ، وهَذِهِ آفَةٌ فِي الحَدِيثِ، فالحَديثُ فِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ أَجْلِ هَاتَيْنِ العِلَّتَيْنِ. ثُمَّ للحَدِيثُ عِلَّةٌ ثالِثَةٌ، وَهِيَ أَنَّ الإِمامَ أَخْمَدَ

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي: العلم، باب الأخذ بالسنة، رقم (٢٦٧٨) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه: في المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء، رقم (٤٣)، من حديث العرباض بن سارية رَجَوَلَشَهُعَنْهُ.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب إثم من ظلم شيئًا من الأرض، رقم (٢٤٥٧، ٣٤٥٣)، ومسلم: كتاب المساقاة،
 باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها، رقم (١٦١٠)، من حديث سعيد بن زيد رَعِيَالَيَهَ عَنْهُ.

أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «دَخَلَ الجَنَّةَ رَجُلٌ فِي ذُبابِ اللهِ وَخَلَ النَّارَ الآرَجُلِّ فِي ذُبابٍ». قَالُوا: وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «مَرَّ رَجُلَانِ عَلَى قَوْمٍ لَهُمْ صَنَمٌ لَا يَجُورُهُ أَحَدٌ حَتَى يُقَرِّبَ لَهُ شَيْئًا، فَقَالُوا لأَحَدِهِمَا: قَرِّبْ. قَالَ: لَيْسَ عِنْدِي شَيْءٌ أَقَرِّبُهُ. قَالُوا لَهُ: قَرِّبْ وَلَوْ ذُبَابًا. فَخَلُوا سَبِيلَهُ، فَدَخَلَ النَّارَ. وَقَالُوا للآخَرِ: قَرِّبْ. فَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأَقَرِّبَ لأَحْدِ شَيْئًا دُونَ اللهِ عَرَبَجَلَ. فَضَرَبُوا عُنْقُهُ، فَدَخَلَ البَّارَ. وَقَالُوا للآخَرِ: قَرِّبْ. فَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأَقَرِّبَ لأَحْدِ شَيْئًا دُونَ اللهِ عَرَبَحَالًى المَّاتَعَةُ، فَدَخَلَ الجَنَّةُ». رَوَاهُ أَحْدُلُال.

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاقِ وَشُكِي ﴾ [1]. الثانِيَةُ: تَفْسِيرُ ﴿ فَصَلِ لِرَبِكَ وَٱنْحَـرُ ﴾ [1].

الثالِثَةُ: البَدَاءَةُ بِلَعْنَةِ مَنْ ذَبَحَ لَغَيْرِ اللهِ [1].

= رَوَاهُ عَنْ طارِقِ عَنْ سَلْمَانَ مَوْقُوفًا مِنْ قَوْلِهِ، وكَذَا أَبُو نُعَيْمٍ وابنُ أَبِي شَيْبَةَ، فيُحتَمَلُ أنَّ سَلْمَانَ اخَذَهُ عَنْ بَنِي إِسْرَاثِيلَ.

[١] قَوْلُهُ: «فِي ذُبَابٍ» (فِي) لِلسَّبَيَّةِ، ولَيْسَتْ للظَّرْفِيَّة، أَيْ: بسَبَبِ ذُبابٍ، ونَظِيرُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَخَلَتِ النَّارَ الْمَرَّأَةُ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا...)<sup>(١)</sup> الحديث، أيْ: بسَبَبِ هِرَّةِ.

[٧] قَوْلُهُ: «فَلَخَلَ النَّارَ» مَعَ أَنَّهُ ذَبَحَ شَيْتًا حَقِيرًا لَا يُؤْكُلُ، لكنْ لَيَّا نَوَى التَّقَرُّبَ بِهِ إِلَى هَذَا الصَّنَم، صَارَ مُشْرِكًا، فَلَخَلَ النَّارَ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٣] الأُولَى: تَفْسِيرُ: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَثُشْكِي﴾ وقَدْ سَبَقَ ذٰلِكَ فِي أَوَّلِ البابِ.

[٤] الثانِيَةُ: تَفْسِيرُ: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَـرُ ﴾ وقَدْ سَبَقَ ذلِكَ فِي أوَّلِ البابِ.

[0] الثالِغَةُ: البَدَاءَةُ بلَغْنَةِ مَنْ ذَبَحَ لغَيْرِ اللهِ: بَدَأَ بِه؛ لأَنَّهُ مِنَ الشَّرْكِ، واللهُ إذَا ذَكَرَ الحُقُوقَ يَبْذَأُ أُوَّلًا بالتَّوْجِيدِ؛ لأَنَّ حقَّ اللهِ أغظمُ الحُقُوقِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاعَبُدُوا اللّهَ وَلا نَشَرِيكُوا بِهِ. شَيْمَةً وَبِالوَلِدَيْنِ

<sup>(</sup>١) أخرجه الإمام أحمد في الزهد، رقم (٨٤)، وأبو نعيم في الحلية (٢٠٣/١)، من حديث طارق بن شهاب، عن سلمان رَوْظَلَقَتَهُمْ موقوفا.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب فضل سقي الماء، رقم (٢٣٦٥)، ومسلم: كتاب الآداب، باب تحريم قتل الهرة، رقم (٢٢٤٢)، من حديث ابن عمر رَحِيَّلَسَّاعِيَّةً.

الرَّابِعَةُ: لَعْنُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَمِنْهُ أَنْ تَلْعَنَ وَالِدَي الرَّجُل فَيَلْعَنَ وَالِدَيْكَ [1].

الحَامِسَةُ: لَعْنُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا، وَهُوَ الرَّجُلُ يُخْدِثُ شَيثًا يَجِبُ فِيهِ حَقُّ اللهِ، فَيَلْتَحِئُ إِلَى مَنْ يُجِيرُهُ مِنْ ذَلِكَ [1].

السَّادِسَةُ: لَعْنُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الأَرْضِ، وَهِيَ الْمَراسِيمُ الَّتِي تُفَرِّقُ بَيْنَ حَقِّكَ وَحَقِّ جَارِكَ مِنَ الأَرْضِ، فَتُعَيِّرُهَا بَتَقْدِيم أَوْ تَأْخِيرِ [7].

السَّابِعَةُ: الفَرْقُ بَيْنَ لَعْنِ المُعَيَّنِ وَلَعْنِ أَهْلِ المَعَاصِي عَلَى سَبِيلِ العُمُومِ [1].

= إحْسَنَا ﴾ [النساء:٣٦]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُواْ إِلَاّ إِيَّاهُ وَبِاْلُوَلِدَنِيْ إِحْسَنَنَا ﴾ [الإسراء:٢٣]، ويَنْبُغِي أَنْ يُبِدَأْ فِي المَناهِي والعُقُوبَاتِ بالشِّرْكِ وعُقُوبَيِّهِ.

[١] الرَّابِعَةُ: لعْنُ مَنْ لَعَنَ والِدَيْهِ: ولَعْنُ الرَّجُلِ للرَّجُلِ لَهُ مَعْنَيَانِ:

الأوَّلُ: الدُّعَاءُ عَلَيْهِ باللَّعْنِ.

النَّانِي: سَبُّهُ وشَتْمُهُ؛ لأنَّ الرَّسُولَ ﷺ فسَّرَهُ بقَوْلِهِ: «يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ فيَسُبُّ أَبَاهُ، ويَسُبُّ أَمَّهُ فيَسُبُّ أَمَّهُ»(١٠).

[٧] الحَامِسَةُ: لَعْنُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا: وقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ يَشْمَلُ الإِحْدَاثَ فِي الدِّينِ والجَرائِمَ، فمَنْ آوَى مُخْدِثًا بِبِدْعَةٍ فَهُوَ داخِلٌ فِي ذلكَ، ومَنْ آوَى مُحْدِثًا بجَرِيمَةٍ فَهُوَ داخِلٌ فِي ذلكَ.

[٣] السَّادِسَةُ: لعْنُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الأرْضِ...: وسواءٌ كانَتْ بَيْنَكَ وبَيْنَ جارِكَ، أَوْ بَيْنَكَ وبَيْنَ السُّوقِ مَثْلًا؛ لأنَّ الحَدِيثَ عامٌّ.

[3] السَّابِعَةُ: الفَرْقُ بَيْنَ لَعْنِ المُعَيَّنِ وَلَعْنِ أَهْلِ الْمَعَاصِي عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ: فالأوَّلُ مَمْنُوعٌ، والنَّانِي جائِزٌ، فإذَا رَأَيْتَ مَنْ آوَى مُحُدِثًا، فَلَا تَقُلْ: لَعَنَكَ اللهُ. بَلْ قُلْ: لَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى مُحُدِثًا، عَلَى سَبِيلِ العُمُومِ، والدَّلِيلُ عَلَى ذلِكَ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ عَلَى اللهُ مَنْ اللهُ مِنَ المُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ الجَاهِلِيَّةِ بَعَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ اللهُ الْمَنْ فُلانًا وفُلانًا وفُلانًا» بُهِيَ عَنْ ذلِكَ بَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءُ أَوْ يَتُولُهِ مَا الْمُنْ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءُ أَوْ يَتُولُونَ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ أَنْ تَلْعَنَهُ، وكَمْ مِنْ إنْسَانِ يَتُوبُ عَلَيْهِمُ فَإِنْهُمْ فَإِنَّهُمْ فَالِمُوكَ﴾ [آل عمران ١٤٦٠] (") فالْمُعَيَّنُ لَيْسَ لَكَ أَنْ تَلْعَنَهُ، وكَمْ مِنْ إنْسَانِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب لا يسب الرجل والديه، رقم (٩٧٣ه)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٩٠)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَحِيَّكَيْتَكَا.

<sup>(</sup>٢) انظر: (ص:٢٢١).

الثَّامِنَةُ: هذِهِ القِصَّةُ العَظِيمَةُ، وَهِيَ قِصَّةُ الذُّبَابِ[1].

التَّاسِعَةُ: كَوْنُهُ دَخَلَ النَّارَ بِسَبَبِ ذلِكَ الذُّبَابِ الَّذِي لَمْ يَقْصِدْهُ، بَلْ فَعَلَهُ تَخَلُّصًا مِنْ شَرِّهِمْ الْآً.

صَارَ عَلَى وصْفٍ يَسْتَحِقُّ بِهِ اللَّعْنَةَ ثُمَّ تَابَ فتَابَ اللهُ عليهِ!.

إِذَنْ: يُؤْخَذُ هَذَا مِنْ دَلِيلٍ مُنْفَصِلٍ، وكَأَنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحَمُهُ اللَّهُ قَالَ: الأَصْلُ عَدَمُ جَوازِ إطْلاقِ اللَّمْنِ، فجاءَ هَذَا الحَدِيثُ لاعنًا للمُمُومِ، فَيَنْقَى الحُصُوصُ عَلَى أَصْلِهِ؛ لأَنَّ المُسْلِمَ لَيْسَ بالطَّعَّانِ ولا باللَّعَانِ، والرَّسُولُ ﷺ لَيْسَ طَعَّانًا ولا لَعَّانًا، ولعلَّ هَذَا وجْهُ أُخْذِ الحُّكْمِ مِنَ الحديثِ، وإلَّا فالحديثُ لا تَفْرِيقَ فِيهِ.

[١] النَّامِنَة: هَذِهِ القِصَّةُ العَظِيمةُ وَهِيَ قِصَّةُ الذُّبَابِ: كَأَنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحَمُهُالَلَهُ يُصَحِّحُ الحَدِيثَ؛ ولهَذَا بَنَى عَلَيْهِ حُكُمًّا، والحُبُّحُمُ المَأْخُوذُ مِنْ دَلِيلٍ فَرْعٌ عَنْ صِحَّتِهِ، والقِصَّةُ مَعْرُوفَةٌ.

[٧] التَّاسِعَة: كَوْنُهُ دَخَلَ النَّارَ بِسَبَبِ ذَلِكَ الذَّبابِ الَّذِي لَمْ يَقْصِدْهُ، بَلْ فَعَلَهُ تَخَلُّصًا مِنْ شَرِّهِمْ: هَذِهِ النَّسَلُمَةُ عَلَى النَّارَ بَسَبَبِ ذَلِكَ الذَّبابِ الَّذِي لَمْ يَقْصِدْهُ، بَلْ فَعَلَهُ قَاصِدًا التَّقَرُّبَ، فَعَلَهُ تَخَلُّصًا مِنْ شَرِّهِمْ؛ فإنَّهُ لَا يَكُفُرُ لِعَدَم قَصْدِ التَّقَرُّبِ؛ ولهَذَا قَالَ الفُقَهَاءُ: لَوْ أُكْرِه عَلَى طَلاقِ امْرَأَتِهِ فَطَلَقَ تَبَعًا لقَوْلِ المُكْرِهِ - لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ، بِخِلافِ مَا لَوْ نَوَى الطَّلَاقَ فإنَّ الطَّلَاقَ يَعَعُ، وإنْ طَلَقَ دَفْعًا للإِكْرَاهِ لَمْ يَقَعْ، وهَذَا حَقَّ لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِمَّا الأَعْبَالُ بِالنَّيَاتِ» (١٠).

وظاهِرُ القِصَّةِ أَنَّ الرَّجُلَ ذَبَحَ بِنِيَّةِ التَّقَرُّبِ؛ لأنَّ الأَصْلَ أَنَّ الفِعْلَ النَّبْنِيَّ عَلَى طَلَبِ يَكُونُ مُوافِقًا لهَذَا الطَّلَبِ. ونحنُ نَرَى خِلافَ مَا يَرَى الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَيْ أَنَّهُ لُوْ فَعَكُ بَقَصْدِ النَّخُلُّصِ وَلَمْ يَنْوِ التَّقَرُّبَ لهَذَا الصَّنَمِ لَا يَكُفُرُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَنِيهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهِ وَقَلْبُهُ. مُطْمَيْنٌ بِآلٍايمَنِ وَلَئِكِن مَن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْدًا﴾ [النحل:٢٠٦]، وهَذَا الَّذِي فَعَلَ مَا يُوجِبُ الكُفْرَ تَخَلُّصًا مُطْمَئِنٌ قَالِبُهُ بِالإِيهانِ.

والصَّوَابُ أيضًا: أنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ القَوْلِ المُكْرَهِ عَلَيْهِ والفِعْلِ، وإنْ كَانَ بَعْضُ العُلَمَاءِ يُفَرِّقُ ويَقُولُ: إِذَا أُكْرِهَ عَلَى القَوْلِ لَمْ يَكْفُرْ، وإِذَا أُكْرِهَ عَلَى الفِعْلِ كَفَرَ، ويَسْتَكِلُّ بقِصَّةِ اللَّبابِ، وقِصَّةُ اللَّبابِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله 義، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله 總: «إنها الأعمال بالنيات»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَهَوَالِشَيَّةُ.

العَاشِرَةُ: مَعْرِفَةُ قَدْرِ الشِّرْكِ فِي قُلُوبِ الْمُرْمِنِينَ، كَيْفَ صَبَرَ ذلِكَ عَلَى القَتْلِ ولَمْ يُوافِقْهُمْ عَلَى طَلَبِهِمْ مَعَ كَوْنِهِمْ لَمْ يَطْلُبُوا إِلَّا العَمَلَ الظَّاهِرَ؟! اللَّا

فيهَا نَظَرٌ مِنْ حَيْثُ صِحَّتُهَا، وفِيهَا نَظَرٌ مِنْ حَيْثُ الدَّلالَةُ؛ لِيَا سَبَقَ أَنَّ الفِعْلَ المَبْنِيَّ عَلَى طَلَبٍ
 يَكُونُ مُوافِقًا لهَذَا الطَّلَب.

ولَوْ فُرِضَ أَنَّ الرَّجُلَ تَقَرَّبَ بِاللَّبابِ تَخَلُّصًا مِنْ شَرِّهِمْ فإنَّ لَدَيْنَا نَصًّا مُحُكَمًا فِي المُوْضُوعِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ مَن كَفَرَ بِاللَّهِ...﴾ [النحل:٢٠٦] الآيَةَ، ولمْ يَقُلْ: بِالقَوْلِ، فهَا دَامَ عِنْدُنَا نَصٌّ قُرْآيِيٌّ صَرِيحٌ فإنَّهُ لَوْ وَرَدَتِ السُّنَّةُ صَحِيحةً عَلَى وجْهِ مُشْتَيِهِ، فإنَّهَا ثُخْمَلُ عَلَى النَّصِّ المُحْكَمِ.

الخُلاصَةُ: أنَّ مَنْ أُكْرِهَ عَلَى الكُفْرِ لَمْ يَكُنْ كافِرًا مَا دَامَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنًّا بالإِيمانِ ولمْ يَشْرَحْ بالكُفْرِ صَدْرًا.

[1] العَاشِرَةُ: مَعْرِفَةُ قَدْرِ الشَّرْكِ فِي قُلُوبِ المُؤْمِنِينَ... إلخ: وقَدْ بَيْنَهَا المُوَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى. مَسْأَلَةٌ: هَلِ الأَوْلَى للإِنْسَانِ إِذَا أُكْرِهَ عَلَى الكُفْرِ أَنْ يَصْبِرَ ولَوْ قُتِلَ، أَوْ يُوافِقَ ظاهِرًا ويَتَأَوَّلَ؟ هذِهِ المَسْأَلَةُ فِيهَا تَفْصِيلٌ:

أَوَّلًا: أَنْ يُوافِقَ ظَاهِرًا وباطِنًا، وهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لأَنَّهُ رِدَّةٌ.

ثانيًا: أنْ يُوافِقَ ظاهِرًا لَا باطِنًا، ولكنْ يَقْصِدُ التَّخَلُّصَ مِنَ الإِكْرَاو؛ فهَذَا جائِزٌ.

ثالثًا: أنْ لَا يُوافِقَ لَا ظاهِرًا وَلَا باطِنًا ويُقْتَلَ، وهَذَا جائِزٌ، وَهُوَ مِنَ الصَّبْرِ.

لكنْ أَيُّهَمَا أَوْلَى أَنْ يَصْبِرَ وَلَوْ قُتِلَ، أَوْ أَنْ يُوافِقَ ظاهِرًا؟

فِيهِ تَفْصِيلٌ: إِذَا كَانَ مُوافَقَةُ الإِكْرَاهِ لَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ ضَرَرٌ فِي الدِّينِ للعامَّةِ فإنَّ الأَوْلَى أَنْ يُوافِقَ ظاهِرًا لَا باطِنَّا، لَا سِيَّا إِذَا كَانَ بَقاؤُهُ فِيهِ مَصْلَحَةٌ للنَّاسِ. مثلُ صاحِبِ المالِ الباذِلِ فِيهَا يَنْفَحُ، أَوِ العِلْمِ النَّافِعِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، حتَّى وإنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَصْلَحَةٌ، فَفِي بَقائِهِ عَلَى الإِسْلامِ زِيادَةُ عَمَلٍ، وَهُوَ خَيْرٌ، وَهُوَ قَدْ رُخِّصَ لَهُ أَنْ يَكَفُّرُ ظاهِرًا عِنْدَ الإِكْرَاهِ؛ فالأَوْلَى أَنْ يَتَأَوَّلَ، ويُوافِقَ ظاهِرًا عِنْدَ الإِكْرَاهِ؛ فالأَوْلَى أَنْ يَتَأَوَّلَ، ويُوافِقَ ظاهِرًا لاَ باطِنًا.

أمَّا إذَا كَانَ فِي مُوافَقَتِهِ وعَدَمِ صَبْرِهِ ضَرَرٌ عَلَى الإِسْلامِ، فإنَّهُ يَصْبِرُ، وقَدْ يَجِبُ الصَّبْرُ؛ لأنَّهُ مِنْ بَابِ الصَّبْرِ عَلَى الجِهادِ فِي سَبِيلِ اللهِ، ولَيْسَ مِنْ بَابِ إِبْقاءِ النَّفْسِ؛ ولهَذَا ليَّا شَكَا الصَّحَابَةُ للنَّبِيِّ ﷺ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الَّذِي دَخَلَ النَّارَ مُسْلِمٌ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَافِرًا لَمْ يَقُلُ: «دَخَلَ النَّارَ فِي ذُبَابِ» [١].

الثانِيَةَ عَشْرَةَ: فِيهِ شَاهِدٌ لِلْحَديثِ الصَّحِيحِ: «الجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُم مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ، وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ»(١١/١).

مَا يَجِدُونَهُ مِنْ مُضايَقَةِ المُشْرِكِينَ قَصَّ عَلَيْهِمْ قِصَّةَ الرَّجُلِ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَنَا بأنَّ الإِنْسَانَ كَانَ يُمْشَطُ
 مَا بَيْنَ لَخَيْهِ وجِلْدِهِ بأمْشَاطِ الحَدِيدِ(١) ويَصْبِرُ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ لهُمُ: اصْبِرُوا عَلَى الأَذَى.

ولوْ حَصَلَ مِنَ الصَّحَابَةِ رَيَخَالِلَهُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ الوَقْتِ مُوافَقَةٌ للمُشْرِكِينَ وهُمْ قِلَّةٌ لحَصَلَ بذلِكَ ضَرَرٌ عَظِيمٌ عَلَى الإِسْلام.

والإِمامُ أَحْمُدُ رَحَمُهُاللَّهُ فِي المِحْنَةِ المَشْهُورَةِ لَـوْ وافَقَهُمْ ظاهـرًا لحَصَـلَ فِي ذلِكَ مَضَرَّةٌ عَلَى الإسلام.

[1] الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الَّذِي دَخَلَ النَّارَ مُسْلِمٌ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ كافرًا لَمْ يَقُلْ: «دَخَلَ النَّارَ فِي ذُبابٍ»، وهَذَا صَحِيحٌ، أَيْ أَنَّهُ كَانَ مُسْلِيًا ثُمَّ كَفَرَ بَتَقْرِيبِهِ للصَّنَمِ، فكانَ تَقْرِيبُهُ هُوَ السَّبَبَ فِي دُخُولِهِ النَّارَ. ولَوْ كَانَ كافِرًا قَبْلَ أَنْ يُقرِّبِ الذُّبابَ لَكانَ دُخُولُهُ النَّارَ لكَفْرِهِ أَوْلَى، لَا بَتَقْرِيبِهِ الذُّبابَ.

[٧] الثانِيَةَ عَشْرَةَ: فِيهِ شاهِدٌ للحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «الجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنَ شِرَاكِ نَعْلِهِ، والنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ» والغَرَصُ مِنْ هذَا: التَّرْغِيبُ والتَّرْهِيبُ: فإذَا عُلِمَ أَنَّ الجَنَّةَ أَقْرَبُ إلَيْهِ مِنْ شِرَاكِ النَّعْلِ فإنَّهُ يَنْشَطُ عَلَى السَّعْيِ، فيقُولُ: لَيْسَتْ بَعِيدَةً. كقَوْلِهِ ﷺ لمَّا سُئِلَ عمَّا يُدْخِلُ الجَنَّةَ ويُباعِدُ مِنَ النَّارِ، فقَالَ: «لَقَدْ سَأَلْتَ عَنْ عَظِيمٍ، وإِنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ اللهُ عَلَيهِ» (٣).

والنَّارُ إِذَا قِيلَ لَهُ: إِنَّهَا أَقْرَبُ مِنْ شِرَاكِ النَّعْلِ يَخَافُ، ويَتَوَقَّى فِي مَشْيِهِ لِثَلَّا يَزِلَّ فيَهْلِكَ، ورُبَّ كَلِمَةٍ تُوصِلُ الإِنْسَانَ إِلَى أَعْلَى عِلِيِّينَ، وكَلِمَةٍ أُخْرَى تُوصِلُهُ إِلَى اشْفَل سَافِلِينَ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة، رقم (٣٦١٢)، من حديث خباب بن الأرت رَضَّ اللَّهُ عَنهُ.

 <sup>(</sup>٣) أخرجه الترمذي: الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، رقم (٢٦١٦) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه: كتاب
الفنن، باب كف اللسان في الفننة، رقم (٣٩٧٣)، وأحمد (٥/ ٢٣١، ٢٣٧)، والنسائي في الكبرى (١١/ ٣٣٠ رقم
١٠٣٣٠)، من حديث معاذ رَيَّظَلَفَكَنَهُ.

## الثالِثَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ أَنَّ عَمَلَ القَلْبِ هُوَ المَقْصُودُ الأَعْظَمُ، حَتَّى عِنْدَ عَبَدَةِ الأوْثَانِ [١].

[1] الثالِثَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ أَنَّ عَمَلَ القَلْبِ هُو المَقْصُودُ الأَعْظَمُ حتَّى عِنْدَ عَبَدَةِ الأَوْثانِ: والحَقِيقَةُ أَنَّ هَذِهِ المَسْأَلَةَ مَعَ التَّاسِعَةِ فِيهَا شِبْهُ تَناقُضٍ؛ لاَنَّهُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ أَحالَ الحُّكُمْ عَلَى عَمَلِ القَلْبِ، وفِي التَّاسِعَةِ أَحالَهُ عَلَى الظاهِرِ، فقالَ: بسَبَبِ ذلِكَ الذَّبابِ الَّذِي لَمْ يَقْصِدْهُ، بَلْ فَعَلَهُ تَخَلُّصًا مِنْ شَرِّهِمْ، ومُقْتَضَى ذلِكَ أَنَّ باطِنَهُ سَلِيمٌ، وهُنَا يَقُولُ: إِنَّ العَمَلَ بِعَمَلِ القَلْبِ. وَلا شَكَّ أَنَّ مَا قالَهُ المُؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ حَتَّى بالنَّسْبَةِ إِلَى أَنَّ المَدارَ عَلَى القَلْبِ.

والحَقِيقَةُ أَنَّ العَمَلَ مُرَكَّبٌ عَلَى القَلْبِ، والنَّاسُ يَخْتَلِفُونَ فِي أَعْمِالِ القُلُوبِ أَكْثَرَ مِنِ اخْتلافِهِمْ فِي أَعْمِالِ الأَبْدَانِ، والفَرْقُ بَيْنَهُمْ فَصْدًا وذُلَّا أَعْظَمُ مِنَ الفَرْقِ بَيْنَ أَعْمَالِهِمُ البَدَنِيَّةِ؛ لأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ لكِنْ عِنْدَهُ مِنَ الاسْتِكْبَارِ مَا لَا يُذَلُّ مَعَهُ ولَا يُذْعِنُ لكُلِّ حَقَّ، وبغضُهُمْ يَكُونُ عندَهُ ذُلِّ للحَقِّ، لكنْ عنْدَهُ نَقْصٌ فِي القَصْدِ، فَتَجِدُ عنْدَهُ نَوْعًا مِنَ الرَّيَاءِ مَنْلًا.

فاعْمَالُ القَلْبِ وأَقْوَالُهُ لَهَا أَهَمَّيَّةٌ عَظِيمَةٌ، فعَلَى الإِنْسَانِ أَنْ يُخْلِصَهَا للهِ. وأقْوالُ القَلْبِ هِيَ اعْتِقَادَاتُهُ، كالإِيهانِ باللهِ، ومَلاثِكَتِه، وكُتُبِه، ورُسُلِه، واليَوْمِ الآخِرِ، والقَدَرِ خَبْرِهِ وشَرِّهِ. وأعْمالُهُ هِيَ تَحَرُّكاتُهُ؛ كالحُبِّ، والحَوْفِ، والرَّجَاءِ، والتَّوكُّلِ، والاسْتِعَانَةِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

والدَّوَاءُ لذلكَ: القُرْآنُ والسُّنَّةُ، والرُّجُوعُ إِلَى سِيرَةِ الرَّسُولِ ﷺ بَمَعْرِفَةِ أَحْوَالِهِ وأقْوَالِهِ وجِهَادِهِ ودَعْوَتِهِ، هَذَا مِمَّا يُعِينُ عَلَى جِهادِ القَلْبِ. ومِنْ أَسْبابِ صَلاحِ القَلْبِ أَنْ لَا تَشْغَلَ قَلْبَكَ بالدُّنْيَا.





وَقَوْلُ اللهِ تَعَالى: ﴿ لَا نَقُمُ فِيهِ أَبَدُا ﴾ الآيةَ [التوبة:١٠٨] [١].

[1] هذَا الانْتِقَالُ مِنَ الْمُؤَلِّفِ مِنْ أَحْسَنِ مَا يَكُونُ؛ فَفِي البَابِ السَّابِقِ ذَكَرَ الذَّبْحَ لغَيْرِ اللهِ، فَفَشُ الفِعْلِ لغَيْرِ اللهِ. وفِي هَذَا البَابِ ذَكَرَ الذَّبْحَ لللهِ، ولكنَّهُ فِي مَكانٍ يُذْبَحُ فِيهِ لغَيْرِهِ، كمَنْ يُرِيدُ أَنْ يُضَحِّي للهِ فِي مَكانٍ يُدْبَحُ فِيهِ للأَصْنامِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَذْبَحَ فِيهِ؛ لأَنَّهُ مُوافَقَةٌ للمُشْرِكِينَ فِي ظاهِرِ الحالِ، ورُبَّمَا أَذْخَلَ الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِكَ نِيَّةً سَيِّئَةً، فَتَعْتَقِدَ أَنَّ الذَّبْحَ فِي هَذَا الْكَانِ أَفْضَلُ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وهَذَا خَطَرٌ.

[٧] قَوْلُهُ: ﴿ لَا نَشَدُ فِيهِ ﴾ ضَمِيرُ الغَيْبَةِ يَعُودُ إِلَى مَسْجِدِ الضِّرَارِ؛ حَيْثُ بُنِيَ عَلَى نِيَّةٍ فاسِدَةٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّحَـٰذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَبْرَكَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنَ حَارَبَ اللّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [التوبة:١٠٧]، والمُتَّخِذُونَ هُمُ المُنافِقُونَ، وغَرْضُهُمْ مِنْ ذَلِكَ:

١ - مُضارَّةُ مَسْجِدِ قُبَاءٍ؛ ولهَذَا يُسَمَّى مَسْجِدَ الضِّرَارِ.

٢- الكُفْرُ باللهِ؛ لأنَّهُ يُقَرَّرُ فِيهِ الكُفْرُ -والعِياذُ باللهِ-؛ لأنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوهُ هُمُ المُنافِقُونَ.

٣- التَّفْرِيقُ بَيْنَ المُؤْمِنِينَ، فبَدَلًا مِنْ أَنْ يُصَلِّى فِي مَسْجِدِ قُباءٍ صَفٌ أَوْ صَفَّانِ يُصَلِّي فِيهِ
 يَضْفُ صَفِّ، والباقُونَ فِي المَسْجِدِ الآخَرِ، والشَّرْعُ لَهُ نَظْرٌ فِي اجْتاع المُؤْمِنِينَ.

٤ - الإرصادُ لِمَنْ حَارَبَ اللهَ ورَسُولَهُ، يُقالُ: إِنَّ رَجُلًا ذَهَبَ إِلَى الشَّامِ، وَهُوَ آبُو عامِرِ الفاسِقُ، وكانَ بَيْنَهُ ويَيْنَ المُنافِقِينَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا المَسْجِدَ مُراسلاتٌ، فاتَّخَذُوا هَذَا المَسْجِدَ بتَوْجِيهاتٍ مِنْهُ، فَيَحْتَمِمُونَ فِيهِ لتَقْرِيرِ مَا يُرِيدُونَهُ مِنَ المَكْرِ والحَدِيعَةِ للرَّسُولِ ﷺ وأصْحابِهِ، قَالَ اللهُ تَعَلَى: ﴿وَلَيَمْلِفُنَ إِنَّ أَرُدَنَا إِلاَ اللهَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ال

﴿إِنَّهُ نَافِيَةٌ، بِدَلِيلِ وُقوعِ الاسْتِتْنَاءِ بِعْدَهَا، أَيْ: مَا أَرَدْنَا إِلَّا الحُسْنَى، والجَوَابُ عَنْ هَذَا اليَوِينِ الكَاذِبَةِ: ﴿وَاللَّهُ يَثَمَهُ إِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ﴾ [النوبة:١٠٧]. فشَهِدَ اللهُ تَعَالَى عَلَى كَذِيهِمْ؛ لأنَّ مَا يُسِرُّونَهُ فِي قُلُوبِهِمْ، ولَا يَعْلَمُ مَا فِي القُلُوبِ إِلَّا عَلَّامُ الغُيُوبِ، فَكَانَّ هَذَا المُضْمَرَ فِي قُلُوبِهِمْ بالنَّسْبَةِ إِلَى اللهِ أَمْرٌ مَشْهُودٌ يُرى بالعَيْنِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى فِي شُورَةِ المُنافِقِينَ: ﴿وَاللّٰهُ يُغْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَذِيْرَتَ ﴾ [المنافقون:١].

وقَوْلُهُ: ﴿ لَا نَقُدُ فِيهِ آبَدًا﴾ (لَا): ناهِيَةٌ، و(تَقُمْ): جَزُّومٌ بـ(لَا) النَّاهِيَةِ وعَلامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ، وحُذِفَتِ الواوُ؛ لأنَّهُ سَكُنَ آخِرُهُ، والواوُ سَاكِنَةٌ، فحُذِفَتْ تَخَلُّصًا مِنِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

قَوْلُهُ: ﴿أَبَدُا ﴾ إشارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا المسْجِدَ سَيَبْقَى مَسْجِدَ نِفَاقٍ.

قَوْلُهُ: ﴿لَكَسْجِدُ أَسِّسَ عَلَى التَّقَوَىٰ﴾ اللائم: للائبتِدَاءِ، ومَسْجِدٌ: مُبْتَدَأً، وحَبَرُهُ: ﴿أَسَّقُ أَن تَـقُومَ فِيهِ﴾، وفي هَذَا التَّنكِيرِ تَعْظِيمٌ للمَسْجِدِ، بدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿أَسِّسَ عَلَى ٱلتَّقُوَىٰ﴾ [التوبة:١٠٨] أيْ: جُعِلَتِ التَّقْوَى أساسًا لهُ، فقامَ عَلَيْهِ.

وهَذِهِ الأَحَقِّيَّةُ لَيْسَتْ عَلَى بابِهَا، وَهُوَ أَنَّ اسْمَ التَّفْضِيلِ يَدُلُّ عَلَى مُفَضَّلٍ ومُفَضَّلِ عَلَيْهِ اشْتَرَكَا فِي أَصْلِ الوَصْفِ؛ لأَنَّهُ هُنَا لَا حَقَّ لِمُسْجِدِ الضِّرَارِ أَنْ يُقامَ فِيهِ، وهَذَا (أَغْنِي: كَوْنَ الطَّرَفِ الْفُضَّلِ عَلَيْهِ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الأَصْلِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ التَّفْضِيلُ) مَوْجُودٌ فِي القُرْآنِ كَثِيرًا؛ كَفَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَصْحَبُ الْجَنَّةِ يَوْمَهِ لِهَ خَبِّرٌ مُسْتَقَدُّا وَآَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾ [الفرقان:٢٤].

قَوْلُهُ: ﴿فِيهِ ﴾ أَيْ: فِي هَذَا المُسْجِدِ الْمُؤسَّسِ عَلَى التَّقْوَى.

قَوْلُهُ: ﴿يُحِبُّونَ أَن يَنَطَهَـُوا﴾ بخِلافِ مَنْ كَانَ فِي مَسْجِدِ الضِّرَارِ؛ فإنَّهُمْ رِجْسٌ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى فِي المُنافِقِينَ: ﴿ سَيَحْلِفُونَ بِاللّهِ لَكُمُّمْ إِنَا انْفَلَبَـتُدُ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا عَنْهُمٌّ أَمَّهُمْ إِنَّهُمْ رِجْسُ ﴾ [التوبة:٩٥].

قَوْلُهُ: ﴿يَنَطَهَـُوا﴾ يَشْمَلُ طَهارَةَ القَلْبِ مِنَ النَّفَاقِ والحَسَدِ والغِلِّ وغَيْرِ ذَلِكَ، وطَهَارَةَ البَدَنِ مِنَ الأقْذارِ والنَّجاساتِ والأحْداثِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَاللَّهُ يُحِثُ الْمُطَهِ رِيَ ﴾ هَذِهِ مَحَبَّةٌ حَقِيقِيَّةٌ ثَابِتَةٌ للهِ عَنَجَبَلَ، تَلِيقُ بجَلالِهِ وعَظَمَتِهِ، وَلَا تُمَاثِلُ مَحَبَّةَ المَخْلُوقِينَ، وأهْلُ التَّعْطِيلِ يَقُولُونَ: الْمُرَادُ بالمَحَبَّةِ: الثَّوَابُ أوْ إرادَتُهُ، فيْفُسِّرُومَهَا إمَّا بالفِعْل أوْ إرادَتِهِ، وهَذَا خَطَأٌ.

وقَوْلُهُ: ﴿المُطَهِرِينَ ﴾ أصْلُهُ المُتَطَهِّرِينَ، وأُدْغِمَتِ النَّاءُ بالطَّاءِ؛ لعِلَّةٍ تَصْرِيفِيَّةٍ مَعْرُوفَةٍ.

وَعَنْ ثَابِتِ بنِ الضَّحَّاكِ رَهَالِلَهَءَنهُ قَالَ: نَذَرَ<sup>ا ا</sup> رَجُلٌ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلَّا <sup>۱۱</sup> بِبُوانَةَ <sup>۱۱</sup>، فَسَأَلَ النَّبِيِّ ﷺ؟ .....

#### وجْهُ الْمُنَاسَبَةِ مِنَ الآيَةِ:

أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَسْجِدُ الضِّرَارِ مِمَّا الْخُخِذَ للمَعَاصِي ضِرَارًا وكُفْرًا وتَفْرِيقًا بَيْنَ المُؤمِنِينَ، نَهَى اللهُ رَسُولَهُ أَنْ يَقُومَ فِيهِ، مَعَ أَنَّ صَلاتَهُ فِيهِ للهِ، فدَلَّ عَلَى أَنَّ كلَّ مكانٍ يُعْضَى اللهُ فِيهِ أَنَّهُ لَا يُقامُ فِيهِ، فهَذَا المَسْجِدُ مُتَّخَذٌ للصَّلاةِ، لكنَّهُ مَكُلُّ مَعْصِيةٍ، فَلا ثَقامُ فِيهِ الصَّلاةُ.

وكَذَا لَوْ أَرَادَ إِنْسَانٌ أَنْ يَذْبَحَ فِي مَكانٍ يُذْبَحُ فِيهِ لَغَيْرِ اللهِ كَانَ حَرَامًا؛ لأَنَّهُ يُشْبِهُ الصَّلاةَ فِي مَسْجِدِ الضِّرَادِ. وقَرِيبٌ مِنْ ذلِكَ النَّهْيُ عَنِ الصَّلاةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وعنْدَ غُرُوبِهَا؛ لأنَّهَا وفْتَانِ يَسْجُدُ فِيهِهَا الكُفَّارُ للشَّمْسِ، فهَذَا باعْتِبَارِ الزَّمَنِ والوَقْتِ، والحِديثُ الَّذِي ذَكَرَهُ المُؤَلِّفُ باعْتِبَارِ المَكانِ.

[1] قَوْلُهُ: «نَذَرَ» النَّذْرُ فِي اللَّغَةِ: الإِلْزامُ والعَهْدُ. واصْطِلاحًا: إِلْزَامُ الْمُكَلَّفِ نَفْسَهُ للهِ شَيْثًا غَيْرَ واجِبٍ. وقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نَحْتاجُ أَنْ نُقَيَّدَ بَغَيْرِ واجِبٍ، واَنَّهُ إِذَا نَذَرَ الوَاجِبَ صَحَّ النَّذْرِ، وصارَ المَنْدُورُ واجِبًا مِنْ وجْهَيْنِ: مِنْ جِهَةِ النَّذْرِ، ومِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ، ويَتَرَنَّبُ عَلَى ذلِكَ وُجُوبُ الكَفَّارَةِ إِذَا لَمْ يَخْصُل الوفاءُ.

والنَّذُرُ فِي الأَصْلِ مَكُرُوهٌ، بَلْ إِنَّ بَعْضَ أَهْلِ العِلْمِ يَمِيلُ إِلَى تَخْرِيهِهِ؛ لأَنَّ النَّبِي ﷺ بَهَى عَنْهُ، وَقَالَ: «لَا يَأْتِي بَخَيْرِ، وإِنَّا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ البَخِيلِ» (() ولآنَّهُ الْزَامٌ لَتَفْسِ الإِنْسَانِ بِيَا جَعَلَهُ اللهُ فِي حِلٌّ مِنْهُ، وفِي ذَلِكَ زِيادَةُ تَكْلِيفٍ عَلَى تَفْسِهِ؛ ولأَنَّ الغالِبَ أَنَّ الَّذِي يَنْذُرُ يَنْدَمُ، وعَجِدُهُ يَسْأَلُ العُلْمَاءَ يَمِينًا وشِمالًا يُرِيدُ الخلاصَ عِمَّا نَذَر؛ لِثَقَلِهِ ومَشَقَّيَهِ عليهِ، ولَا سِيبًا مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ العامَّةِ إِذَا مَرِضَ، أَوْ تَأَخَّرَ لَهُ حَاجَةٌ يُرِيدُهَا، تَجِدُهُ يَنْذِرُ كَانَّهُ يَقُولُ: إِنَّ اللهَ لَا يُنْعِمُ عَلَيْهِ بَجَلْبٍ خَيْرٍ أَوْ دَفْعِ الضَّرَرِ إِنَّ اللهَ لَا يُنْعِمُ عَلَيْهِ بَجَلْبٍ خَيْرٍ أَوْ دَفْعِ الضَّرَرِ إِلَّ اللهَ لَا يُنْعِمُ عَلَيْهِ بَجَلْبٍ خَيْرٍ أَوْ دَفْعِ الضَّرَرِ إِلَّ اللهَ لَا يُنْعِمُ عَلَيْهِ بِجَلْبٍ خَيْرٍ أَوْ دَفْعِ الضَّرَرِ

[٢] قَوْلُهُ: «إِيلًا» اسْمُ جَمْعٍ لَا واحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، لكنْ لَهُ واحِدٌ مِنْ معناهُ، وَهُوَ البَعِيرُ. [٣] قَوْلُهُ: «بُبُرَانَةَ» الباءُ بمَمْنَى (فِي)، وَهِيَ للظَّرْفِيَّةِ، والمَعْنَى: بمَكانٍ يُستَمَى بُوانَهَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب القدر، باب إلقاء النذر العبد إلى القدر، رقم (٦٦٠٨)، ومسلم: كتاب النذر، باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئا، رقم (١٦٣٩)، من حديث ابن عمر ﷺ.

فَقَالَ: «هَلْ كَانَ فِيهَا وَتَنَزُ<sup>[1]</sup> مِنْ أَوْثَانِ الجَاهِلِيَّةِ<sup>[٢]</sup> يُعْبَدُ؟<sup>[٢]»</sup>. قَالُوا: لَا<sup>[٤]</sup>. قَالَ: «فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدُ<sup>[٥]</sup> مِنْ أَعْيَادِهِم؟». قَالُوا: لَا. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ<sup>[٢]</sup>،.........

[١] قَوْلُهُ: «هَلْ كَانَ فِيهَا وَثَنَّ؟» الوَثَنُ: كُلُّ مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللهِ؛ مِنْ شَجَرٍ، أَوْ حَجَرٍ، سواءٌ نُحِتَ أَوْ لَمْ يُنْحَتْ. والصَّنَمُ يَخْتَصُّ بِهَا صَنَعَهُ الآدَبِيُّ.

[٢] قَوْلُهُ: «الجاهِلِيَّةِ» نِسْبَةً إِلَى مَا كَانَ قَبْلَ الرِّسَالَةِ، وسمِّيَتْ بذلِكَ؛ لأَيَّهُمْ كَانُوا عَلَى جَهْلٍ عَظِيم.

[٣] قَوْلُهُ: «يُعْبَدُ» صِفَةٌ لقَوْلِهِ: «وَثَنّ» وَهُوَ بَيانٌ للواقِعِ؛ لأنَّ الأوْثانَ هِيَ الَّتِي تُعْبَدُ مِنْ دُونِ الله.

[٤] قَوْلُهُ: «قَالُوا: لَا» السائِلُ واحِدٌ، لكنَّهُ لَمَّا كَانَ عَنْدَهُ ناسٌ أَجَابُوا النَّبِيَّ ﷺ، وَلَا مانِعَ أَنْ يَكُونَ الْمُجِيبُ غَيْرَ المَشْؤُولِ.

[ه] قَوْلُهُ: «عِيدٌ» العِيدُ: اسْمٌ لمَا يَعُودُ أَوْ يَتَكَرَّرُ، والعَوْدُ بِمَعْنَى الرُّجوعِ، أَيْ: هَلِ اعْتادَ أَهْلُ الجَاهِلِيَّةِ أَنْ يَأْتُوا إِلَى هَذَا المَكَانِ ويَتَخِذُوا هَذَا اليَوْمَ عِيدًا، وإنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ وَتَنْ؟ قَلُوا: لَاد فَسَأَلُ النَّبِيُ ﷺ عَنْ أَمْرَيْنِ: عَنِ الشَّرْكِ، ووسائِلهِ. فالشَّرْكُ: هَلْ كَانَ فِيهَا وَثَنَّ؟ ووسائِلُهُ: هَلْ كَانَ فِيهَا وَثَنَّ؟ ووسائِلُهُ: هَلْ كَانَ فِيهَا عَيْدِهِمْ؟

[7] قَوْلُهُ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ» فِعْلُ أَمْرٍ مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ العِلَّةِ الياءِ، والكَسْرَةُ دَلِيلٌ عَلَيْهَا. وهلِ الْمُرَادُ بِهِ المَعْنَى الحَقِيقِيُّ أَوِ الْمُرَادُ بِهِ الإِباحَةُ؟

الجَوَابُ: يُختَمَلُ أَنْ يُرادَ بِهِ الإِباحَةُ، ويُختَمَلُ أَنْ يُرادَ بِهِ المَغنَى الحَقِيقِيُّ، فبالنَّسَبَةِ لنَخْرِ الإِبِلِ الْمَرَادُ بِهِ المَغنَى الحَقِيقِيُّ، فبالنَّسْبَةِ للمَكانِ المُرَادُ بِهِ الإِباحَةُ؛ لاَنَّهُ لاَ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَدُبَحَهَا فِي ذلِكَ المَكانِ؛ إِذْ إِنَّهُ لاَ يَتَعَيَّنُ أَيْ مَكانٍ فِي الأرْضِ إِلَّا مَا تَمَيَّزَ بَفَصْلٍ، والمُتَمَيِّزُ بفَصْلٍ المساجِدُ النَّلاثَةُ؛ فالأَمْرُ هُنَا بالنَّسْبَةِ لنَحْرِ الإِبلِ مِنْ حَيْثُ هُوَ نَحْرٌ واجِبٌ.

وبالنَّسْبَةِ للمَكانِ: فالأمْرُ للإِباحَةِ، بدليلِ أنَّهُ سَأَلَ هذَيْنِ السُّوَّالَيْنِ، فَلَوْ أُجِيبَ بنَعَمْ، لقالَ: لَا تُوفِ. فإذَا كَانَ المَقامُ يَخْتَمِلُ النَّهْيَ والتَّرْخِيصَ، فالأمْرُ للإِباحَةِ.

وَقَوْلُهُ: «أَوْفِ بنَذْرِكَ» عَلَّلَ ﷺ ذلِكَ بانْتفاءِ المانِع، فقَالَ: «فإنَّهُ لَا وَفَاءَ لنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ».

فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ <sup>[1</sup> فِي مَعْصِيَةِ اللهِ<sup>[1]</sup>، وَلَا فِيهَا لَا يَمْلِكُ ابنُ آدَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِهِمَا<sup>(١١</sup>١٠.

[١] قَوْلُهُ: «لَا وَفَاءَ» (لَا): نافِيَةٌ للجِنْس، (وفاءَ): اسْمُهَا، «لنَذْرِ»: خَبَرُهَا.

[٧] قَوْلُهُ: ﴿فِي مَعْصِيَةِ اللهِ، صِفَةٌ لِنَذْرٍ، أَيْ: لَا يُمْكِنُ أَنْ تُوفِي بَنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ؛ لأَنَّهُ لَا يُتَقَرَّبُ إِلَى اللهِ بِمَعْصِيَةِ، ولَيْسَتِ المَعْصِيَةُ مُباحَةً حتَّى يُقالَ: افْعَلْهَا.

[٣] أقسامُ النَّذْرِ:

الأوَّلُ: مَا يَجِبُ الوَفَاءُ بِهِ، وَهُوَ نَذْرُ الطَّاعَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ").

النَّانِي: مَا يَحُرُمُ الوَفَاءُ بِهِ، وَهُوَ نَذُرُ المُعْصِيةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ فَلَا يَعْصِهِ""، وقَوْلِهِ: «فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لَنَذْرٍ فِي مَعْصِيةِ اللهِ».

الظَّلِثُ: مَا يَجْرِي مَجْرُى اليَمِينِ، وَهُوَ نَذُرُ البُلحِ، فيُخَيَّرُ بَيْنَ فِعْلِهِ وكفَّارَةِ اليمينِ، مثلُ لَوْ نَذَرَ أَنْ يَلْبَسَ هَذَا الثَّوْبَ، فإنْ شاءَ لَبِسَهُ وإنْ شَاءَ لَمْ يَلْبُسْهُ، وكَفَّرَ كفَّارَةَ يَمِينٍ.

الرَّابِعُ: نَذْرُ اللَّجَاجِ والغَضَبِ، وسُمِّيَ بهَذَا الاسْمِ؛ لأنَّ اللَّجَاجَ والغَضَبَ يَخْمِلَانِ عَلَيْهِ غالبًا، ولَيْسَ بلازِمِ أَنْ يَكُونَ هُناكَ لَجَاجٌ وغَضَبٌ، وَهُوَ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ مَعْنَى اليمبنِ، الحثُّ، أوِ المَنْعُ، أوِ التَّصْدِيقُ، أوِ التَّكْذِيبِ.

مثلُ لَوْ قَالَ: حَصَلَ اليَوْمَ كَذَا وكذَا. فَقَالَ الآخَرُ: لَمْ يُخْصُلْ. فَقَالَ: إِنْ كَانَ حاصِلًا فَعَلَيَّ للهِ نَذْرٌ أَنْ أَصُومَ سَنَةً. فالغَرَضُ مِنْ هَذَا النَّذْرِ التَّكْذِيبُ، فإذَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ حاصِلٌ، فالنَّاذِرُ مُخْيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَصُومَ سَنَةً، وبَيْنَ أَنْ يُكَفِّرَ كَفَّارةَ يَمِينٍ؛ لأَنَّهُ إِنْ صَامَ فَقَدْ وَفَى بنَذْرِهِ وإِنْ لَمْ يَصُمْ حَنِثَ، والحانِثُ فِي اليَمِينِ يُكَفِّرُ كَفَّارَةَ يَمِينٍ.

الخامِسُ: نَذْرُ المَكْرُوهِ، فيُكْرَهُ الوَفَاءُ بِهِ، وعليْهِ كَفَّارَةُ يَمِينِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الأيهان والنذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر، رقم (٣٣١٣) وسكت عنه، والطبراني في الكبير (٢/ ٧٤)، من حديث ثابت بن الضحاك رَجَحُلِلْفَكَءَنّه. وصححه ابن حجر في التلخيص (٤/ ١٨٠)، وأصله في الصحيحين.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأبيان والنذور، باب النذر في الطاعة، رقم (٦٦٩٦)، من حديث عائشة رَضَّاللَّهُ عَنْهَا.

<sup>(</sup>٣) انظر التخريج السابق.

َ السادِسُ: النَّذُرُ المُطْلَقُ، وَهُوَ الَّذِي ذُكِرَ فِيهِ صِيغَةُ النَّذْرِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: للهِ عَلَيَّ نَذْرٌ. فهَذَا كفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينِ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ كَفَّارَةُ يَمِينٍ»(١).

مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَنْعَقِدُ نَذْرُ المَعْصِيةِ؟

الجَوَاب: نَعَمْ، يَنْعَقِدُ؛ ولهَذَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ فَلَا يَعْصِهِ» (١٣. ولَوْ قَالَ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ فَلَا نَذْرَ لَهُ؛ لَكانَ لَا يَنْعَقِدُ، فَفِي قَوْلِهِ: «فَلا يَعْصِهِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْعَقِدُ، لكنْ لَا نُنَقَّدُ.

وإِذَا انْعَقَدَ: هَلْ تَلْزُمُهُ كَفَّارةٌ أَوْ لَا؟ اخْتَلَفَ فِي ذلِكَ أَهْلُ العِلْم، وفِيهَا رِوَايَتانِ عَنِ الإِمامِ أَحْمَدَ: فَقَالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ: إِنَّهُ لَا تَلْزَمُهُ الكَفَّارَةُ، واسْتَذَلُّوا بقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ،(۲)، وبقَوْلِهِ ﷺ: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ فَلَا يَعْصِهِ»، ولمْ يَذْكُرِ النَّبِيُّ ﷺ كفَّارةً، ولَوْ كانَثُ واجِبَةً لذَكْرَهَا.

القَوْلُ الثَّانِي: تَجِبُ الكَفَّارَةُ. وَهُو اللَّشْهُورُ مِنَ المُذْهَبِ؛ لأنَّ الرَّسُولَ ﷺ ذَكَرَ فِي حديثٍ آخَرَ غَيْرِ الحَدِيثَيْنِ أَنَّ كَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينِ <sup>(1)</sup>، وكَوْنُ الأمْرِ لَا يُذْكَرُ فِي حديثٍ لَا يَقْتَضِي عَدَمَهُ، فعَدَمُ الذَّكْرِ لَيْسَ ذِكْرًا للعَدَم.

نَعَمْ، لَوْ قَالَ الرَّسُولُ: لَا كَفَّارَةَ. صَارَ فِي الحَدِيثَيْنِ تَعارُضٌ، وحينثذِ نَطْلُبُ النَّرْجِيحَ، لكنِ الرَّسُولُ لَمْ يَنْفِ الكَفَّارَةَ، بَلْ سَكَتَ، والسُّكُوتُ لَا يُنافِي النَّطُوقَ، فالسُّكُوتُ وعَدَمُ الذَّكْرِ يَكُونُ اعْتِهَادًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ، فإنْ كَانَ الرَّسُولُ قالَهُ قَبْلَ أَنْ يُنْهَى هَذَا الرَّجُـلَ، فاعْتِهَادًا عَلَيْهِ لَمْ يَقُلُهُ؛ لاَنْهُ

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: أبواب النذور والأيهان، باب ما جاء في كفارة النذر إذا لم يسم، رقم (١٥٢٨) وصححه، وابن ماجه: كتاب الكفارات، باب من نذر نذرا ولم يسمه، رقم (٢١٢٧)، وأصله في مسلم: كتاب النذر، باب في كفارة النذر، رقم (١٦٤٥)، من حديث عقبة بن عامر وَحَالِشَيْعَةُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأيهان والنذور، باب النذر في الطاعة، رقم (٦٦٩٦)، من حديث عائشة رَضَيَاللَّهُ عَهَا.

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب النذر، باب لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيها لا يملك العبد، رقم (١٦٤١)، من حديث عمران بن حصين رَحَزَلِشَيَمَنَهُمَا.

 <sup>(</sup>٤) أخرجه الترمذي: أبواب النذور والأيان، باب ما جاء في كفارة النذر إذا لم يسم، رقم (١٥٢٨) وصححه، وابن ماجه:
 كتاب الكفارات، باب من نذر نذرا ولم يسمه، رقم (٢١٢٧)، وأصله في مسلم: كتاب النذر، باب في كفارة النذر، رقم
 (١٦٤٥)، من حديث عقبة بن عامر وَهِلَيْكَتَنْد.

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿ لَا نَقُدُ فِيهِ أَبَدًا ﴾[١].

لَيْسَ بلازِم أَنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ فِيهَا قَيْدٌ أَوْ تَخْصِيصٌ يذْكُرُهَا الرَّسُولُ عِنْدَ كُلِّ عُمُومٍ، فَلَوْ كَانَ يَلْزَمُ هذَا
 لكانَتْ تَطُولُ السُّنَةُ. لكنِ الرَّسُولُ ﷺ إذَا ذَكَرَ حَدِيثًا عامًّا ولهُ مَا يُخَصِّصُهُ فِي مَكانٍ آخَرَ مُحِلَ
 عليْهِ، وإنْ لَمْ يَذْكُرهُ حِينَ تَكَلَّمَ بالعُمُوم.

وأيضًا مِنْ حَيْثُ القِياسُ لَوْ أَنَّ الإِنْسَانَ أَقْسَمَ لَيَفْعَلَنَّ مُحَرَّمًا، وقَالَ: واللهِ لأَفْعَلَنَّ هَذَا النَّئِيْءَ. وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَلَا يَفْعَلْهُ، ويُكَفِّرْ كَفَّارَةَ يَمِينٍ، مَعَ أَنَّهُ أَقْسَمَ عَلَى فِعْلِ مُحَرَّمٍ، والنَّذْرُ شَبِيهٌ بالقَسَم، وعَلَى هذَا فكفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وهَذَا القَوْلُ أَصَحُّ.

وقَوْلُهُ: «وَلا فِيهَا لا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ» الَّذِي لا يَمْلِكُهُ ابْنُ آدَمَ يَخْتَمِلُ مَعْنَيْنِ:

الأوَّلُ: مَا لَا يَمْلِكُ فِعْلَهُ شَرْعًا، كَمَا لَوْ قَالَ: شِ عَلَيَّ أَنْ أَعْتِقَ عَبْدَ فُلانٍ. فَلَا يَصِحُ؛ لآنَهُ لَا يَمْلِكُ إِعْنَاقَهُ.

النَّانِي: مَا لَا يَمْلِكُ فِعْلَهُ قَدَرًا، كُمَا لَوْ قَالَ: شِهِ عليَّ نَذْرٌ أَنْ أَطِيرَ بِيَدِي. فَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ. والفُقَهَاءُ رَجَهُهُ اللَّهُ يُمَثِّلُونَ بِعِثْل هَذَا للمُسْتَحِيلِ.

ويُسْتَقَادُ مِنَ الحَدِيثِ: أَنَّهُ لَا يُذْبَحُ بِمَكانٍ يُذْبَحُ فِيهِ لغَيْرِ اللهِ، وَهُوَ مَا ساقَهُ المُؤَلِّفُ مِنْ أَجْلِهِ، والحِكْمَةُ مِنْ ذٰلِكَ مَا يَلِي:

الأوَّلُ: أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّشَبُّهِ بِالكُفَّارِ.

الظَّانِي: أَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى الاغْتِرَارِ جَهَذَا الفِعْلِ؛ لأنَّ مَنْ رَآكَ تَذْبَحُ بِمَكانٍ يَذْبَحُ فِيهِ المُشْرِكُونَ ظنَّ أنَّ فِعْلَ المُشْرِكِينَ جائِزٌ.

الثَّالِثُ: أَنَّ هَوُّلاءِ المُشْرِكِينَ سَوْفَ يَقْوَوْنَ عَلَى فِعْلِهِمْ إِذَا رَأَوْا مَنْ يَفْعَلُ مِثْلَهُمْ، ولَا شَكَّ أَنَّ تَقْوِيَةَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الأُمُّورِ المَّخْظُورَةِ، وإغاظَتَهُمْ مِنَ الأَعْبَالِ الصَّالِحِةِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَطَنُونَ مَوْطِئًا يَفِيكُ الْفَصُّفَارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُورٍ نَيْلًا إِلَّا كُلِبَ لَهُم بِهِ. عَمَلُّ صَلِحُ ﴾ [النوبة: ١٢٠].

فِيهِ مَسَائِلُ:

[1] الأُولَى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَا نَقْدُ فِيهِ أَبَدًا ﴾ وقَدْ سَبَقَ ذلِكَ فِي أَوَّلِ البابِ.

الثانِيَّةُ: أَنَّ المَعْصِيَةَ قَدْ تُوَقِّرُ فِي الأَرْضِ، وَكَذلِكَ الطَّاعَةُ [1]. الثالِثَةُ: رَدُّ المَسْأَلَةِ المُشْكِلَةِ إِلَى المَسْأَلَةِ البَيِّنَةِ؛ لِيَزُولَ الإِشْكَالُ [1]. الرَّابِعَةُ: اسْتِفْصَالُ المُفْتِي إِذا احْتَاجَ إِلى ذلِكَ [7]. الخَامِسَةُ: أَنَّ تَخْصِيصَ البُقْعَةِ بِالنَّذْرِ لَا بأْسَ بِهِ إِذَا خَلاَ مِنَ المَوَانِعِ [1].

[1] الثانِيَّةُ: أنَّ المَعْصِيَةَ قَدْ تُؤَمِّرُ فِي الأرْضِ، وكذلِكَ الطَّاعَةُ: أيْ: ليَّا كانَتْ هَذِهِ الأرْضُ مَكانَ شِرْكٍ حَرُّمَ أنْ يَعْمَلَ الإِنْسَانُ مَا يُشْبِهُ الشَّرْكَ فِيهَا؛ لِمُشَابَهَةِ المُشْرِكِينَ.

أمَّا بالنِّسْبَةِ للصَّلاةِ فِي الكَنِيسَةِ فإنَّ الصَّلاةَ ثُخَالِفٌ صَلَاةَ أَهْلِ الكَنِيسَةِ، لَا يَكُونُ الإِنْسَانُ مُتَشَبِّهًا بَهَذَا المَمَلِ، بخِلافِ النَّبْحِ فِي مَكانٍ يُذْبَحُ فِيهِ لغَيْرِ اللهِ، فإنَّ الفِعْلَ واحِدٌ بنَوْعِهِ وجِنْسِهِ، ولهَذَا لَوْ أرادَ إِنْسَانٌ أَنْ يُصَلِّى فِي مَكانٍ يُذْبَحُ فِيهِ لغَيْرِ اللهِ لجازَ ذلكَ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ نَوْعِ العِبَادَةِ الَّتِي يَفْعَلُهَا المُشْرِكُونَ فِي هَذَا المَكانِ. وكَذَا الطَّاعَةُ تُؤثِّرُ فِي الأَرْضِ؛ ولهذا فإنَّ المساجِدَ أَفْضَلُ مِنَ الأَسْواقِ، والقَدِيمُ مِنْهَا أَفْضَلُ مِنَ الجَدِيدِ.

[٧] الثالِغَةُ: رَدُّ المَسْأَلَةِ المُشْكِلَةِ إِلَى المَسْأَلَةِ البَيِّنَةِ لِيَزُولَ الإِشْكَالُ: فالمَنْعُ مِنَ النَّبْحِ فِي هَذَا المَكَانِ أَمْرٌ مُشْكِلٌ، لكنَّ الرَّسُولَ ﷺ بِيَّنَ ذلِكَ بالاسْيَفْصَالِ.

[٣] الرَّالِِمَةُ: اسْتِفْصَالُ المُفْتِي إِذَا احْتاجَ إِلَى ذلكَ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَفْصَلَ، لكنْ هَلْ يَجِبُ الاسْتِفْصَالُ عَلَى كُلِّ حالٍ أَوْ إِذَا وُجِدَ الاحْتهالُ؟

الجَوَابُ: لَا يَجِبُ إِلَّا إِذَا وُجِدَ الاحْتِهالُ؛ لأَنَّنا لَوِ اسْتَفْصَلْنَا فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ لطالَ الأمْرُ.

فمثلًا: لَوْ سَأَلَنَا سائِلٌ عَنْ عَقْدِ بَيْعِ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ نَسْتَفْصِلَ عَنِ الثَّمَنِ: هَلْ هُوَ مَعْلُومٌ؟ وعَنِ المُّنَّمَّنِ: هَلْ هُوَ مَعْلُومٌ؟ وهلْ وَقَعَ البَيْعُ مُعَلَّقًا أَوْ غَيْرَ مُعَلَّقٍ؟ وهلْ كَانَ مِلْكًا للبائِعِ؟ وكَيْفَ مَلَكَهُ؟ وهلِ انْتَفَتْ مَوانِعُهُ أَوْ لا؟

أمًّا إذَا وُجِدَ الاحْتهالُ فَيَجِبُ الاسْتِفْصَالُ، مثلُ: أَنْ يُسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ عَنْ بِنْتٍ وأَخِ وعَمِّ شَقِيقٍ، فَيَجِبُ الاسْتِفْصَالُ عَنِ الأخِ: هَلْ هُوَ شَقِيقٌ أَوْ لأُمَّ؟ فإنْ كَانَ لأُمَّ سَقَطَ، وأخَذَ الباقِيَ العمُّ، وإلَّا سَقَطَ العَمُّ، وأَخَذَ الباقِيَ الأخُ

[٤] الخَامِسَةُ: أَنَّ تَخْصِيصَ البُقْعَةِ بالنَّذْرِ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا خَلَا مِنَ المُوانِعِ.

السَّادِسَةُ: المَنْعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهِ وَثَنَّ مِنْ أَوْثَانِ الجَاهِلِيَّةِ، وَلَوْ بَعْدَ زَوَالِهِ اللَّا السَّابِعَةُ: المَنْعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهِ عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِم، وَلَوْ بَعْدَ زَوَالِهِ اللَّا السَّامِنَةُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الوَفَاءُ بِهَا نَذَرَ فِي تِلْكَ البُقْعَةِ؛ لأَنَّهُ تَذُرُ مَعْصِيَةٍ اللَّا التَّاسِعَةُ: الحَذَرُ مَنْ مُشَابَهَةِ المُشْرِكِينَ فِي أَعْيَادِهِم، وَلَو لَمْ يَقْصِدُهُ اللَّا العَاشِرَةُ: لاَ نَذْرَ فِي مَعْصِيةٍ الْأَلَا العَاشِرَةُ: لاَ نَذْرَ فِي مَعْصِيةٍ الْأَلْ

لقَوْلِهِ: "أَوْفِ بنَذْرِكَ" وسواءٌ كانَتْ هَذِهِ المَوانِمُ واقِعَةُ أَوْ مُتَوَقَّعَةً. فالواقِعَةُ: أَنْ يَكُونَ فِيهَا وَثَنَّ أَوْ عِيدٌ مِنْ أَغْيادِ الجَاهِلِيَّةِ. والْمَتَوَقَّعَةُ: أَنْ يُجْشَى مِنَ الذَّبْحِ فِي هَذَا الْكَانِ تَعْظِيمُهُ، فإذَا خُشِيَ كَانَ تَمْنُوعًا، مثلُ: لَوْ أَرادَ أَنْ يَذْبَحَ عِنْدَ جَبَلٍ، فالأصْلُ أَنَّهُ جائِزٌ، لكنْ لَوْ خُشِيَ أَنَّ العَوَامَّ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ فِي هَذَا الْمَكَانِ مَزِيَّةً، كَانَ تَمْنُوعًا.

[١] السَّادِسَةُ: المَنْعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهِ وَتُنَّ مِنْ أَوْثَانِ الجَاهِلِيَّةِ، ولَوْ بَعْدَ زوالِهِ؛ لقَوْلِهِ: «هَلْ كَانَ فِيهَا وَنَنِّ مِنْ أَوْثَانِ الجَاهِلِيَّةِ؟» لأنَّ «كانَ» فِعْلٌ ماضٍ، والمَحْظُورُ بَعْدَ زَوالِ الوَثَنِ باقٍ؛ لأَنَّهُ ربَّما يُعادُ.

[٧] السَّابِعَةُ: المُنْتُعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيادِهِمْ، ولَوْ بَعْدَ زَوَالِهِ؛ لقَوْلِهِ: «فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟».

[٣] النَّامِنَةُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الوَفَاءُ بِهَا نَذَرَ فِي تِلْكَ البُقْعَةِ؛ لأَنَّهُ نَذْرُ مَعْصِيَةٍ؛ لقَوْلِهِ: «فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لنَذْرِ فِي مَعْصِيةِ اللهِ».

[٤] التَّاسِعَةُ: الحَنَدُ مِنْ مُشابَهَةِ الْمُشْرِكِينَ فِي أَعْيادِهِمْ ولَوْ لَمْ يَقْصِدُهُ: وقَدْ نصَّ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَلَى أَنَّ حُصُولَ التَّشَبُّهِ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ القَصْدُ، فإنَّهُ يُمنَعُ مِنْهُ ولَوْ لَمْ يَقْصِدُهُ'' ، لكنْ مَعَ القَصْدِ يَكُونُ أَشَدَّ إِثْهَا؛ ولهَذَا قَالَ شَيْخُ الإِسْلام مُحَمَّدُ بَنْ عَبْدِ الوَهَّابِ: ولَوْ لَمْ يَقْصِدُهُ.

[٥] العَاشِرَةُ: لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيةِ اللهِ: هَكَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ، ولَفْظُ الحَدِيثِ المَذْكُورِ: «لَا وَفَاءَ لنَذْرٍ» وبيْنَهُمَا فَرْقٌ. فإذَا قِيلَ: لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَة. فالمَعْنَى أَنَّ النَّذْرَ لَا يَنْعَقِدُ، وإذَا قِيلَ: لَا وَفَاءَ. فالمُعْنَى أَنَّ النَّذْرَ يَنْعَقِدُ، لكـنْ لا يُوقَ، وقَـدْ وَرَدَتِ السَّنَّةُ بَهَـذَا وبهَذَا. لكنْ: «لَا نَذْرَ» يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ

<sup>(</sup>١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٤٧٣).

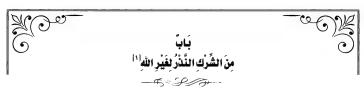
# الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: لَا نَذْرَ لا بْنِ آدَمَ فِيهَا لَا يَمْلِكُ [١].

= الْمُرَادَ لَا وَفاءَ لَنَدْرٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ فَلَا يَعْصِهِ»(١).

[١] الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: لَا نَذْرَ لابْنِ آدَمَ فِيهَا لَا يَمْلِكُ: يقالُ فِيهِ مَا قِيلَ فِي: لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيةٍ. والمَعْنَى: لَا وَفاءَ لنَذْرِ فِيهَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ، ويَشْتَمِلُ مَا لَا يَمْلِكُهُ شَرْعًا، ومَا لا يَمْلِكُهُ قَدَرًا.

- SP/A

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب النذر في الطاعة، رقم (٦٦٩٦)، من حديث عائشة رَضَّاللَّهُ عَنْهَا.



وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ يُوفُونَ بِالنَّذْرِ ﴾ [الإنسَان:٧] [٧].

[١] النَّذُرُ لغَيْرِ اللهِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: لفُلانِ عَلَيَّ نَذُرٌ، أَوْ لهَذَا الغَيْرِ عَلَيَّ نَذْرٌ، أَوْ لَجِيْرِيلَ عليَّ نَذْرٌ. يُريدُ بذلِكَ التَّقُرُّبَ إليْهِمْ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

والفَرْقُ بَيْنَهُ وبينَ نَذْرِ المُعْصِيَةِ: أَنَّ النَّذْرَ لَغَيْرِ اللهِ لَيْسَ للهِ أَصلًا، ونَذْرَ المَعْصِيَةِ للهِ، ولكنَّهُ عَلَى مَعْصِيَةٍ مِنْ مَعاصِيهِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: للهِ عَلَى نَذْرُ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وكَذَا مِنْ مَعاصِي اللهِ. فَيَكُونُ النَّذْرُ للهِ والمَّنِذُورُ مَعْصِيَةً، وَتَظِيرُ هَذَا الحَلِفُ باللهِ عَلَى شَيْءٍ مُحَرَّمٍ، والحَلِفُ بغَيْرِ اللهِ مثلُ: والنَّبِيِّ، لأَفْعَلَنَّ كَذَا وكذَا. ونَظِيرُهُ النَّذُرُ لغَيْرِ اللهِ، والحَلِفُ باللهِ عَلَى مُحَرَّمٍ، مِثْلُ: واللهِ، لأَسْرَقَنَّ. وَنَظِيرُهُ مَنْذُرُ المَعْصِيَةِ.

وحُكْمُ النَّذْرِ لغَيْرِ اللهِ شِرْكٌ؛ لأَنَّهُ عِبادَةٌ للمَنْذُورِ لهُ، وإذَا كَانَ عِبادَةٌ فَقَدْ صَرَفَهَا لغَيْرِ اللهِ، فيَكُونُ مُشْرِكًا، وهَذَا النَّذُرُ لغَيْرِ اللهِ لاَ يَنْعَقِدُ إطْلاقًا، ولا تَجِبُ فِيهِ كفَّارَةٌ، بَلْ هُوَ شِرْكٌ تَجِبُ التَّوْبَةُ مِنْهُ، كالحَلِفِ بغَيْرِ اللهِ، فَلاَ يَنْعَقِدُ، ولَيْسَ فِيهِ كفَّارَةٌ. وأمَّا نَذْرُ المَعْصِيَةِ فيَنْعَقِدُ، لكنْ لاَ يَجُوزُ الوَفَاءُ بهِ، وعليْهِ كفَّارَةُ يَمِينِ، كالحَلِفِ باللهِ عَلَى المُحَرَّم يَنْعَقِدُ، وفِيهِ كفَّارَةٌ.

وقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِي هَذَا البَابِ آيَتَيْنِ:

[٧] الأُولَى: قَوْلُهُ: ﴿ يُوفُونَ بِالنَّذِ ﴾ هَذِهِ الآيَةُ سِيقَتْ لَدْحِ الأَبْرارِ ﴿ إِنَّ ٱلأَبْرَارَ يَشْرَبُوكَ مِن كَأْسِ كَاكَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴾ [الإنسان: ٥]، ومَدْحُهُمْ بَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ عِبادَةً؛ لأَنَّ الإِنْسَانَ لَا يُمْدَتُ وَلَا يَسْتَحِقُّ دُخُولَ الجَنَّةِ إِلَّا بِفِعْلِ شَيْءٍ يَكُونُ عِبادَةً. ولَوْ أَعْقَبَ الْمُؤلِّفُ هَذِهِ الآيَةَ بَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلْـ يُوفُولُ نُذُورَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩] لَكَانَ أَوْضَحَ؛ لأنَّ قَوْلَهُ: ﴿ وَلْـ يُوفُولُ نُذُورَهُمْ ﴾ أَهْرٌ، والأَمْرُ بِوَفائِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عِبادَةً؛ لأنَّ العِبَادَةَ مَا أُمِرَ بِهِ شَرْعًا.

وجْهُ اسْتِدَلالِ الْمُؤَلِّفِ بالآيَةِ عَلَى أَنَّ النَّذْرَ لغَيْرِ اللهِ مِنَ الشَّرْكِ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَثْنَى عَلَيْهِمْ بذلِكَ، وجَعَلَهُ مِنَ الأَسْبَابِ الَّتِي بِهَا يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ، وَلَا يَكُونُ سَبَبًا يَدْخُلُونَ بِهِ الجَنَّةَ إِلَّا وَهُوَ عِبادَةٌ، فَيَقْتَضِي أَنَّ صَرْفَهُ لغَيْرِ اللهِ شِرْكٌ. وَقَوْلُهُ: ﴿ وَمَا آَنَفَقَتُم مِن نَفَقَةٍ آوْ نَذَرْتُم مِن نَنْدِ فَإِثَ اللّهَ يَمْلَمُهُ ﴾ [البقرة: ٢٧٠] أ. وَفِي الصَّحِيعِ اللهِ عَاقِشَةَ رَعَيْلِتُهُ عَمَّا أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَأَلِسَّنَعَيْهِ وَسَلَةٍ قَالَ: «مَنْ نَذَرً [1] أَنْ يُطِيعُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَالِسَهُ عَالَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْ

[١] الآيَةُ الثانِيَةُ: قَوْلُهُ: ﴿وَمَمَا آنَفَقْتُهُ ﴾ (مَا): شَرْطِيَّةٌ، و﴿أَنفَقْتُهُ ﴾ فِعْلُ الشَّرْطِ، وجَوابُهُ: ﴿فَاكَ اللّهَ يَسْلَمُهُۥ﴾.

قَوْلُهُ: ﴿مِّن تَشَفَةٍ ﴾ بيانٌ لـ(مَا) فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَاۤ أَنَفَقَتُهُ ﴿ وَالنَّفَقَةُ: بِذُلُ المالِ، وقَدْ يَكُونُ فِي الحَثِيرِ، وقَدْ يَكُونُ فِي غَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿أَوْ نَذَرْتُم ﴾ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَاۤ آنَفَقْتُم ﴾.

قَوْلُهُ: ﴿فَإِكَ اللَّهَ يَصْلَمُهُۥ﴾ تَعْلِيقُ الشَّيْءِ بعِلْمِ اللهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مَخُلُّ جزاءٍ؛ إذْ لَا نَعْلَمُ فائِدَةً لهَذَا الإِخْبارِ بالعِلْمِ إِلَّا لتَرَتُّبِ الجَزَاءِ عليْهِ، وتَرَتُّبُ الجَزَاءِ عَلَيْهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنَ العِبَادَةِ الَّتِي يُجازَى الإِنْسَانُ عَلَيْهَا، وهَذَا وجْهُ اسْتِدْلَالِ الْمُؤلِّفِ جَهْدِهِ الآيَةِ.

[۲] قَوْلُهُ: «وفي الصَّحِيحِ» سَبَقَ الكَلامُ عَلَى مِثْلِ هَذَا التَّعْبِيرِ فِي بَابِ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ (ص:۱۲۲).

[٣] قَوْلُهُ: «مَنْ نَذَرً» جَمْلَةٌ شَرْطِيَّةٌ تُفِيدُ العُمُومَ، وهلْ تَشْمَلُ الصَّغِيرَ؟ قَالَ بَعْضُ العُلَيَاءِ: تَشْمَلُهُ، فَيَنْعَقِدُ النَّذُرُ مَنهُ. وقِيلَ: لَا تَشْمَلُهُ؛ لأنَّ الصَّغِيرَ لَيْسَ أَهْلَا للإِلْزَامِ ولَا للالْتِزَامِ، وبِناءً عَلَى هَذَا يَخُرُجُ الصَّغِيرُ مِنَ هَذَا العُمُومِ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلَا للإِلْزَامِ ولَا للالْتِزَامِ.

[٤] قَوْلُهُ: «أَنْ يُطِيعَ اللهَ» الطَّاعَةُ: هِيَ مُوافَقَةُ الأَمْرِ، أَيْ: أَنْ تُوافِقَ اللهَ فِيهَا يُرِيدُ مِنْكَ إِنْ أَمَرَكَ؟ فالطَّاعَةُ فِعْلُ المَّامورِ بهِ، وإِنْ تَهاكَ؟ فالطَّاعَةُ تَرْكُ المَنْهِيِّ عنْهُ، هَذَا مَعْنَى الطَّاعَةِ إِذَا جاءَتْ مُفْرَدَةً. أمَّا إِذَا قِيلَ: طاعَةٌ ومَعْصِيَةٌ. فالطَّاعَةُ لِفِعْلِ الأوامِرِ، والمَعْصِيَةُ لِفِعْلِ النَّواهِي.

[٥] قَوْلُهُ: «فَلْيُطِعْه» الفاءُ واقِمَةٌ فِي جَوابِ الشَّرْطِ؛ لأنَّ الجُمْلَةَ إنْشائِيَّةٌ طَلَبِيَّةٌ، واللامُ لامُ الأمْرِ. وظاهِرُ الحديثِ: يَشْمَلُ مَا إِذَا كانَتِ الطَّاعَةُ المَنْذُورَةُ جِنْسُهَا واجِبٌ، كالصَّلاةِ والحَجّ وغيْرِهِمَا، أَوْ غَيْرَ واجِبٍ، كَتَعْلِيمِ العِلْمِ وغيْرِهِ.

وقَالَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ: لَا يَجِبُ الوَفَاءُ بالنَّذْرِ إِلَّا إِذَا كَانَ جِنْسَ الطَّاعَةِ واجِبًا، وعُمومُ الحَدِيثِ يَرُدُّ عليهِمْ.

### وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِي اللهَ فَلَا يَعْصِهِ» (١١[١].

وظاهِرُ الحَدِيثِ أيضًا يَشْمَلُ مَنْ نَذَرَ طاعَةً نَذْرًا مُطْلَقًا لَيْسَ لَهُ سَبَبٌ، مثلُ: «للهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ ثَلاثَةَ أَيَامٍ»، ومَنْ نَذَرَ نَذْرًا مُعَلَقًا، مثلُ: إنْ نَجَحْتُ فلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ. ومَنْ فَرَقَ بينهُمًا، فَلَيْسَ بَجَيِّدٍ؛ لأَنَّ الحَدِيثَ عامٌّ.

واعْلَمْ أنَّ النَّذْرَ لَا يَأْقِ بِخَيْرِ وَلَوْ كَانَ نَذْرَ طَاعَةٍ، وإنَّما يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ البَخِيلِ؛ ولهَذَا نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، وبعضُ العُلَمَاءِ يُحَرِّمُهُ، وإليْهِ يَمِيلُ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ للنَّهْيِ عنْهُ<sup>(۱)</sup>؛ ولأنَّكَ تُلْزِمُ نَفْسَكَ بَامْرٍ أنْتَ فِي عافِيَةٍ مِنْهُ، وكمْ مِنْ إنْسَانٍ نَذَرَ وأَخِيرًا نَدِمَ، ورُبَّيَا لَمْ يَفْعَلْ!

ويَدُلُّ لَقُوَّةِ القَوْلِ بَتَحْرِيمِ النَّذْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَقَسَمُواْ بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنَهُمْ لَيَنَ أَمْرَتُهُمْ لَيَعْرُكُنَّ﴾ [النور:٥٣] فَهَذَا الْنِزَامُ مُؤَكِّدٌ بِالقَسَمِ، فَيُسْبِهُ النَّذْرَ. قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ قُلْ لَا نُفْسِمُواْ طَاعَةٌ مَعْرُوفَةً ﴾ [النور:٥٣] أيْ: عَلَيْكُمْ طاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ بدُونِ يَمِينٍ، والإِنْسَانُ الَّذِي لَا يَفْعَلُ الطَّاعَةَ إِلَّا بنَذْرٍ، أَوْ حَلِفٍ عَلَى نَفْسِهِ، يعْنِي أَنْ الطَّاعَة تَقِيلَةٌ عليْهِ.

ويمًّا يَدُلُّ عَلَى قُوَّةِ القَوْلِ بالتَّحْرِيمِ أيضًا خُصُوصًا النَّذْرَ الْمُتَلَّقَ: أنَّ النَّاذِرَ كَأَنَّهُ غَيْرُ واثِقِ باللهِ عَنَهَجَلَ، فكأنَّهُ يَعْتَقِدُ أنَّ اللهَ لَا يُعْطِيهِ الشَّفاءَ إِلَّا إِذَا أعطاهُ مُقابِلَهُ؛ ولهَذَا إِذَا أَيِسُوا مِنَ البُرُءِ ذَهْبُوا يَنْذِرُونَ، وفِي هَذَا سُوءُ ظَنَّ باللهِ عَنَهَجَلَ. والقَوْلُ بالتَّحْرِيم قَوْلٌ وَجِيهٌ.

فإنْ قِيلَ: كَيْفَ ثُحَرِّمُونَ مَا أَثْنَى اللهُ عَلَى مَنْ وَفَى بهِ؟.

فالجَوَابُ: أَنَنَا لَا نَقُولُ: إِنَّ الوَفَاءَ هُوَ المُحَرَّمُ حتَّى يُقالَ: إِنَّنا هَدَمْنَا النَّصَّ. إِنَّمَا نَقُولُ: المُحَرَّمُ أَوِ المَكْرُوهُ كَرَاهَةً شَدِيدَةً هُوَ عَقْدُ النَّذْرِ، وفَرْقٌ بَيْنَ عَقْدِهِ ووفائِهِ، فالعَقْدُ ابْتِدَائِيِّ، والوفاءُ فِي ثَانِي الحالِ تَنْفِيذُ لِهَا نَذَرَ.

[1] قَوْلُهُ: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ فَلا يَعْصِهِ» (لا): ناهِيةٌ، والنَّهْيُ بحَسَبِ المَعْصِيةِ، فإنْ كانَتِ المَعْصِيةُ حَرَامًا فالوَفاءُ بالنَّذْرِ حَرامٌ، وإنْ كانَتِ المَعْصِيةُ مَكْرُوهَةَ فالوفاءُ بالنَّذْرِ مَكْرُوهٌ؛ لأنَّ المَعْصِيَةَ الوُقُوعُ فِيهَا ثَهِيَ عَنْهُ، والمَنْهِيُّ عَنْهُ يَنْقَسِمُ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ إِلَى قِسْمَيْنِ: مَنْهِيٍّ عَنْهُ نَهْيَ تَحْرِيمٍ، ومَنْهِيٍّ عَنْهُ نَهْى تَنْذِيهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأيهان والنذور، باب النذر في الطاعة، رقم (٦٦٩٦)، من حديث عائشة رَحِمُلِلَةُعَمَّهُا.

<sup>(</sup>٢) قال بالتحريم في القواعد النورانية (ص:٧٠٧-٢٠٨)، وبالكراهة في حقوق آل البيت (ص:٦٤).

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: وُجُوبُ الوَفَاءِ بِالنَّذْرِ [1].

الثانِيَة: إِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ عِبَادَةً للهِ فَصَرْفُهُ إِلَى غَيْرِ اللهِ شِرْكُ اللهِ

الثالِثَة: أَنَّ نَذْرَ المَعْصِيةِ لَا يَجُوزُ الوَفَاءُ بِهِ [1].

### فِيهِ مَسَائِلُ:

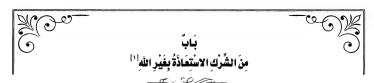
[١] الأُولَى: وُجُوبُ الوَفَاءِ بالنَّذْرِ: يغنِي: نَذْرَ الطَّاعَةِ فقطْ؛ لقَوْلِهِ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ»(٢)؛ ولقَوْلِ المُؤلِّفِ فِي المَسْأَلَةِ الثالِئَةِ: إنَّ نَذْرَ المُغْصِيّةِ لَا يَجُوزُ الوَفَاءُ بِهِ.

[٧] الثانيَّةُ: إِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ عِبادَةً للهِ فصَرْفُهُ إِلَى غَيْرِ اللهِ شِرْكٌ: وهَذِهِ قاعِدَةٌ فِي تَوْجِيدِ العِبَادَةِ، فأيُّ فِعْل كَانَ عِبادَةً فصَرْفُهُ لغَيْرِ اللهِ شِرْكٌ.

[٣] الثالِثَةُ: أنَّ نَذْرَ المَعْصِيَةِ لَا يَجُوزُ الوَفَاءُ به؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: "مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ فَلَا يَعْصِهِ".

-4. F/m

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأيهان والنذور، باب النذر في الطاعة، رقم (٦٦٩٦)، من حديث عائشة رَضِوَلِيُّكَ عَنْهَا.



وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُۥكَانَ بِجَالُ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِيِعَالِ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقَا﴾ [الجن:٦][٧].

[١] قَوْلُهُ: «مِنَ الشِّرْكِ» (مِنْ): للتَّبْعِيض، وهَذِهِ التَّرْجَمَةُ لَيْسَتْ عَلَى إِطْلاقِهَا؛ لأنَّهُ إذَا اسْتَعَاذَ بشَخْص مِمَّا يَقْدِرُ عليهِ فإنَّهُ جائِزٌ، كالاسْتِعَانَةِ.

[٢] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَهُ كَانَ رِجَالُ مِنَ ٱلْإِنسِ﴾ الواؤ: حَرْفُ عَطْفٍ، و(أنَّ): فُتِحَتْ هَمُزَتُهَا بسبَب عطْفِهَا عَلَى قَوْلِهِ: ﴿أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌّ مِنَ ٱلْجِلْقِ ﴾ [الجن:١].

قالَ انْ مالك:

مَسَـــدَّهَا وَفي سِــوَى ذَاكَ اكْسِــر(١)

وَهَمْ لِنَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَر

فيُؤَوَّلُ بِمَصْدَرٍ، أَيْ: قُلْ أُوحِيَ إِليَّ اسْتِيَاعُ نَفَرِ وكَوْنُ رِجَالٍ مِنَ الإِنْسِ يَعُوذُونَ برِجالٍ مِنَ

قَوْلُهُ: ﴿مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾ صِفَةٌ لرجالِ؛ لأنَّ (رجَالِ) نكِرَةٌ، ومَا بَعْدَ النَّكِرَةِ صِفَةٌ لهَا.

قَوْلُهُ: ﴿يَمُودُونَ﴾ الجُمْلَةُ خَبَرُ (كانَ)، ويُقالُ: عاذَ بِهِ ولاذَ بِهِ، فالعِياذُ بِمَّا يُحافُ، واللِّياذُ فِيهَا يُوْمَلُ، وعليه قَوْلُ الشاعِر يُخاطِبُ مَمْدُوحَهُ، ولَا يَصْلُحُ مَا قالَهُ إِلَّا للهِ:

يَا مَنْ أَلُوذُ بِهِ فِيمَا أُوَّمَّلُهُ وَمَنْ أَعُودُ بِهِ بِمَّا أُحَاذِرُهُ

وَلَا يَهِيضُونَ عَظْمًا أَنْتَ جَابُرُهُ (٢)

لَا يُجْبِرُ النَّساسُ عَظْمًا أَنْسِتَ كَساسِرُهُ

قَوْله: ﴿يَمُودُونَ بِهَالِ مِنَ ٱلْجِينَ﴾ أيْ: يَلْتَجِنُونَ إِلَيْهِمْ مِمَّا يُحاذِرُونَهُ، يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ يُعِيلُونَهُمْ، ولكنْ زَادُوهُمْ رَهَقًا، أَيْ: خَوْفًا وذُعْرًا، وكانتِ العَرَبُ في الجاهِلِيَّةِ إِذَا نَزَلُوا في وادٍ نادَوْا بأعْلَى أَصُواتِهمْ: أَعُوذُ بِسَيِّدِ هَذَا الوادِي مِنْ سُفَهاءِ قَوْمِهِ.

<sup>(</sup>١) ألفية ابن مالك (ص:٢١).

<sup>(</sup>٢) البيتان للمتنبي في ديوانه (ص:٤٣).

وَعَنْ خَوْلَةَ بِنتِ حَكِيمٍ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِلمِنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ ال

قَوْلُهُ: ﴿ وَهَقَا﴾ أَيْ: ذُعُرًا وَخَوْفًا، بَلِ الرَّهَقُ أَشَدُّ مِنْ مُجَرَّدِ الذُّعْرِ والحَوْفِ، فكأنَّهُمْ مَعَ ذُعْرِهِمْ
 وَخُوْفِهِمْ أَرْهَقَهُمْ وأَضْعَفَهُمْ شَيْءٌ، فالذُّعْرُ والحَوْفُ فِي القُلُوبِ، والرَّهَقُ فِي الأبدانِ.

وهَذِهِ الآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الاسْتِعَاذَةَ بالجِنِّ حَرَامٌ؛ لأَثْبًا لَا ثُفِيدُ الْمُسْتَعِيذَ، بَلْ تَزِيدُهُ رَهَقًا، فعُوقِبَ بِنَقِيضٍ قَصْدِهِ، وهَذَا ظاهِرٌ، فتكُونُ الواوُ ضَمِيرَ الجِنِّ والهاءُ ضَمِيرَ الإِنسِ. وقِيلَ: إنَّ الإِنسَ زَادُوا الجِنِّ رَهَقًا، أي: اسْتِكْبَارًا وعُثُوًّا. ولكن الصَّحِيحُ الأوَّلُ.

قَوْلُهُ: ﴿ يُوِيَالُونِنَ لَلْحِنَ﴾ يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ للحِنِّ رِجالًا، ولَهُمْ إِناثٌ، ورُبَّيَا يُجَامِعُ الرَّجُلُ مِنَ الجنِّ الأُتْنَى مِنْ بَنِي آدَمَ، وكذلِكَ العَكْسُ الرَّجُلُ مِنْ بَنِي آدَمَ قَدْ يُجَامِعُ الأَنْنَى مِنَ الجِنِّ، وقَدْ ذَكَرَ الفُقَهَاءُ الجِلافَ فِي وجُوبِ الغُسْلِ بَهَذَا الجِماعِ.

والفُقَهَاءُ يَقُولُونَ فِي بَابِ الخُسْلِ: لَوْ قالتْ: إِنَّ بِهَا جِنَّيًا يُجَامِعُهَا كالرَّجُلِ وجَبَ عَلَيْهَا الغُسْلُ، وأمَّا أنَّ الرَّجُلَ يُجامِعُ الأَّنْفَى مِنَ الجِنِّ فَقَدْ قِيلَ ذلكَ، لكنْ لَمْ أَرَهُ فِي كَلامِ أَهْلِ العِلْمِ، وإنَّما أساطيرُ تُقالُ، واللهُ أعْلَمُ.

لكنْ عَلَيْنَا أَنْ نُصَدِّقَ بُوجُودِهِمْ، وأتَّهِمْ مُكَلِّفُونَ، وبأنَّ مِنْهُمُ الصَّالِحِينَ ومنْهُمْ دُونَ ذلكَ، وبأنَّ مِنْهُمُ المُسْلِمِينَ والقاسِطِينَ، وبأنَّ مِنْهُمْ رِجَالًا ونِسَاءً.

وجْهُ الاسْتِشْهَادِ بالآيَةِ: ذَمُّ المُسْتَعِيذِينَ بغَيْرِ اللهِ، والمُسْتَعِيذُ بالشَّيْءِ لَا شكَّ أنَّهُ قَدْ عَلَّقَ رَجاءَهُ بهِ، واغْتَمَدَ عليْهِ، وهَذَا نَوْعٌ مِنَ الشَّرْكِ.

[١] وقَوْلُهُ: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا» يَشْمَلُ مَنْ نَزَلَهُ عَلَى سَبِيلِ الإِقامَةِ الدَّاثِمَةِ، أوِ الطارِئَةِ، بدَلِيلِ أَنَّهُ نَكِرَةٌ فِي سِياقِ الشَّرْطِ، والنَّكِرَةُ فِي سِياقِ الشَّرْطِ تُفِيدُ العُمُومَ.

[٢] وقَوْلُهُ: «أَعُوذُ » بِمَعْنَى: أَلْتَجِئُ وأَعْتَصِمُ.

قَوْلُهُ: «كَلِيَمَاتِ» مِنْ جُموعِ القِلَّةِ؛ لآنَّهُ جُمْعُ مُؤَنِّثٍ سالِمٌ، وجُمُوعُ القِلَّةِ مِنْ ثَلاثَةٍ إِلَى عَشَرَةٍ، والكَثْرَةُ مَا فَوْقَ ذلكَ. وقِيلَ: جُمُوعُ الكَثْرَةِ مِنْ ثَلاثَةٍ إِلَى مَا لَا نِهايَةَ لهُ، فيكونُ جَمْعُ القِلَّةِ والكَثْرَةِ يَتَّفِقَانِ فِي الانْتِدَاءِ، ويُخْتَلِفَانِ فِي الانْتِهَاءِ.

# مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ١١]......مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ١١]...................

قَالَ ابْنُ مَالِكِ:

أَفْعِلَ اللهِ الْعُلُولُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الْعُلُولُ اللهُ الله

والرَّاجِحُ: أنَّ جُمُوعَ القِلَّةِ تَدُلُّ عَلَى الكَثْرَةِ بالدَّلِيلِ.

ف ﴿ كَلِمَاتِ ﴾ جَمْعُ قِلَةٍ دالًّ عَلَى الكَثْرَةِ لُوجُودِ الدَّلِيلِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ فُلُ لَوَكَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَتِ

وَ لَنَهَدَ ٱلْبَحْرُ قِلَلَ أَن نَنَفَدَ كَلِمَتُ رَقِى وَلَوْ خِنْنَا بِمِثْلِهِ. مَدَدًا ﴾ [الكهف:١٠٩]، وأَبْلَغُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿ وَلَوْ أَنْمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقَلَتُهُ وَٱلْبَحْرُ يَمُذُّهُ، مِنْ بَعْدِهِ، سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللهِ ﴾
[لقان:٢٧]، والمُرَادُ بالكلِمَاتِ هُنَا: الكَلِمَاتُ الكَوْنِيَةُ والشَّرْعِيَّةُ.

قَوْلُهُ: «التَّامَّاتِ» غَامُ الكلام بأمْرَيْن:

١ - الصِّدْقُ فِي الأخبارِ.

٧- العَدْلُ فِي الأحْكام.

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدُّلًا ﴾ [الأنعام: ١١٥].

[١] قَوْلُهُ: «مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ» أيْ: مِنْ شَرِّ الَّذِي خَلَقَ؛ لأنَّ اللهَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ: الحَمْيرَ والشَّرَ، ولكنَّ الشَّرَّ لَا يُنْسَبُ إليْهِ؛ لأنَّهُ خَلَقَ الشَّرِّ لِحِكْمَةٍ، فعادَ بَهِذِهِ الحِكْمَةِ خَيْرًا، فكانَ خَيْرًا.

وعَلَى هَذَا نَقُولُ: الشَّرُّ لَيْسَ فِي فِعْلِ اللهِ، بَلْ فِي مَفْعُولاتِهِ، أَيْ: كَخُلُوقاتِهِ. وعَلَى هَذَا تَكُونُ «مَا» مَوْصُولَةً لَا غَيْرَ، أَيْ: مِنْ شَرِّ الَّذِي خَلَقَ؛ لأَنَّكَ لَوْ أَوَّلْتَهَا إِلَى المَصْدَرِيَّةِ وَقُلْتَ: مِنْ شَرِّ خَلْقِكَ. لَكَانَ الحَلْقُ هُنَا مَصْدَرًا يَجُوزُ أَنْ يُرادَ بِهِ الفِمْلُ، ويَجُوزُ أَيْضًا المَفْعُولُ، لكنْ لَوْ جَعَلْتَهَا اسْمًا مَوْصُولًا تَعَبَّنَ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِهَا المَفْعُولَ، وَهُو المَخْلُوقُ.

وليْسَ كُلُّ مَا خَلَقَ اللهُ فِيهِ شَرٌّ، لكنْ تَسْتَعِيذُ مِنْ شَرِّهِ إِنْ كَانَ فِيهِ شَرٌّ؛ لأنَّ مُخْلُوقاتِ اللهِ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلاثَةِ أَقْسام هيَ:

<sup>(</sup>١) ألفية ابن مالك (ص:٦٥).

# لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْحَلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذلِكَ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٥١).

 ١ - شَرِّ عَضْ: كالنَّارِ وإبْليسَ باعْتِبَارِ ذَاتَنْهِمَا، أمَّا باعْتِبَارِ الحِكْمَةِ الَّتِي خَلَقَهُمَ اللهُ مِنْ أَجْلِهَا فهي خَيْرٌ.

٢- خَيْرٌ مَحْضٌ: كالجَنَّةِ، والرُّسُل، والمَلائِكَةِ.

٣- فِيهِ شَرٌّ وخَيْرٌ: كالإِنْسِ، والجِنِّ، والحَيَوَانِ.

وأنْتَ إنَّما تَسْتَعِيذُ مِنْ شَرٍّ مَا فِيهِ شَرٌّ.

[1] قَوْلُهُ: «لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ» نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْي، فَثْفِيدُ العُمُومَ مِنْ شَرِّ كُلِّ ذِي شَرِّ مِنَ الْجِنِّ والإنْسِ وغَيْرِهِمْ، والظَّاهِرِ والحَقِيِّ حَتَّى يَرْغَولَ مِنْ مَنْزِلِهِ؛ لأَنَّ هَذَا خَبَرٌ لا يُمْكِنُ أَنْ يَتَخَلَّفَ خُبُرُهُ؛ لأَنَّهُ كَلامُ الصَّادِقِ المَصْدُوقِ، لكنْ إِنْ تَخَلَّفَ فَهُوَ لوُجُودِ مانِعٍ لَا لقُصُورِ السَّبَبِ أَوْ تَخَلُّفِ الحَبْر.

ونَظِيرُ ذَلِكَ كُلُّ مَا أُخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الاَسْبَابِ الشَّرْعِيَّةِ إِذَا فُعِلَتْ ولَمْ يَخْصُلِ المُسَبَّبُ، فَلَيْسَ ذَلِكَ لِحَلَلِ فِي السَّبَبِ، ولكنْ لوُجُودِ مانِع، مثلُ قِراءَةِ الفاتِّحَةِ عَلَى المُرْضَى شِفَاءً''، ويَقْرَؤُهَا بَعْضُ النَّاسِ ولَا يَشْفَى المَرِيضُ، ولَيْسَ ذَلِكَ قُصُّورًا فِي السَّبَبِ، بَلْ لُوجُودِ مانِع بَيْنَ السَّبَبِ وأثْرِهِ.

ومنْهُ: التَّسْمِيَةُ عِنْدَ الجِهاعِ؛ فإنَّها تَمْنَعُ ضَرَرَ الشَّيْطَانِ للوَلَدِ<sup>(٣)</sup>، وقَدْ تُوَجَدُ التَّسْمِيَةُ ويَضُرُّ الشَّيْطَانُ الوَلَدَ؛ لوُجودِ مانِعٍ يَمْنَعُ مِنْ حُصُولِ أَثْرِ هَذَا السَّبَبِ، فعَلَيْكَ أَنْ تُفَتَّشَ مَا هُوَ المانِعُ حتَّى تُزيلَهُ، فيَحْصُلَ لَكَ أَثْرُ السَّبَب.

قَالَ القُرْطُبِيُّ: وَقَدْ جَرَّبْتُ ذلكَ، حتَّى إنِّ نَسِيتُ ذَاتَ يَوْمٍ، فَدَخَلْتُ مَنْزِلِي وَلَمْ أَقُلُ ذلكَ، فَلَدَغَنْنِي عَقْرَبٌ<sup>(۱)</sup>.

<sup>(</sup>١) كتاب الذكر والدعاء والنوبة والاستغفار، باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره، رقم (٢٧٠٨)، من حديث خولة بنت حكيم رَضَّطَلَقَهُمَا.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية، رقم (٢٢٧٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية، رقم (٢٢٠١)، من حديث أبي سعيد الحدري وَحَالَشَةَعَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب التسمية على كل حال وعند الوقاع، رقم (١٤١)، ومسلم: كتاب النكاح، باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع، رقم (١٤٣٤)، من حديث ابن عباس رَوْقِلَيَّهَ تَعَالَّ.

<sup>(</sup>٤) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٩/ ٢٦٩).

أُجِيبَ: أَنَّ كَلِيَاتِ اللهِ صِفَةٌ مِنْ صِفاتِهِ؛ ولهَذَا اسْتَنَلَّ العُلْمَاءُ بَذَا الحَدِيثِ عَلَى أَنَّ كَلامَ اللهِ مِنْ صِفَاتِهِ غَيْرُ تَخْلُوقِ؛ لأَنَّ الاسْتِعَاذَةَ بالمَخْلُوقِ لَا تَجُورُ فِي مِثْلِ هَذَا الأَمْرِ، ولَوْ كانَتِ الكَلِمَاتُ خَلُوقَةً مَا أَرْشَدَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الاسْتِعَاذَةِ بها؛ ولهَذَا كَانَ الْمُرَادُ مِنْ كَلامِ الْمُوَلِّفِ: الاسْتِعَاذَةُ بغَيْرِ اللهِ، أَىْ: أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ.

وفي الحديثِ: «أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللهِ وقُدُرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وأُحَاذِرُ»()، وهُنَا اسْتَعَاذَ بعِزَّةِ اللهِ وقُدُرَتِهِ، ولمْ يَسْتَعِذْ باللهِ، والعِزَّةُ والقُدْرَةُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ، وَهِيَ لَيْسَتْ خَلُوقَةً؛ ولهَذَا يَجُوزُ القَسَمُ باللهِ وبصِفاتِهِ؛ لأنَّهَا غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ.

أمَّا القَسَمُ بالآياتِ، فإنْ أرادَ الآياتِ الشَّرْعِيَّةَ فجائِزٌ، وإنْ أرادَ الآياتِ الكونيَّةَ فغَيْرُ جائِز.

أمَّا الاسْتِعَادَةُ بِالمَخْلُوقِ فَفِيهَا تَفْصِيلٌ، فإنْ كَانَ المَخْلُوقُ لَا يَقْدِرُ عليْهِ فَهِيَ مِنَ الشَّرْكِ، قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «لا يَجُوزُ الاسْتِعَادَةُ بِالمَخْلُوقِ عِنْدَ أَحَدِ مِنَ الأَبْمَةِ» (")، وهَذَا لَيْسَ عَلَى إطْلاقِهِ، بَلْ مُرادُهُمْ مِمَّا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللهُ؛ لاَنَّهُ لَا يَعْصِمُكَ مِنَ الشَّرِ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللهُ سِوَى اللهِ.

ومِنْ ذَلِكَ أيضًا الاسْتِعَاذَةُ بأصْحابِ القُبُورِ؛ فإنَّهم لَا يَنْفَعُونَ وَلَا يَضُرُّونَ، فالاسْتِعَاذَةُ يهِمْ شِرْكٌ أكْبَرُ، سواءٌ كَانَ عِنْدَ قُبُورِهِمْ أمْ بَعِيدًا عنْهُمْ.

أَمَّا الاسْتِعَاذَةُ بِمَخْلُوقٍ فِيهَا يَقْدِرُ عليْهِ، فهِيَ جائِزَةٌ، وقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّارِحُ الشَّيْخُ سُلَيهَانُ فِي (تَيْسِيرِ العَزِيزِ الحَمِيدِ)<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ مُقْتَفَى الأَحَادِيثِ الوَارِدَةِ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) لَمَّا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ الفِتَىنَ، قَالَ: «فَمَنْ وَجَدَمِنْ ذَلِكَ مَلْجَةً، فَلْيَعُدْ بِهِ<sup>(8)</sup>، وكذلِكَ قِصَّةُ المُزْأَةِ الَّتِي عَاذَتْ

أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب استحباب وضع يده على موضع الألم، رقم (٢٢٠٢)، من حديث عثمان بن أبي العاص رَضِرَلْقَهُمَنْد.

<sup>(</sup>٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣٢٣)، مجموع الفتاوي (١/ ١١٢).

<sup>(</sup>٣) تيسير العزيز الحميد (ص:١٧٢).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٦٠١)، ومسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب نزول الفتن كمواقع القطر، رقم (٢٨٨٦)، من حديث أبي هريرة رَجَّؤَلِثَهُ عَنْدُ.

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ الجِنِّ<sup>[١]</sup>.

الثانِيَةُ: كَوْنُهُ مِنَ الشِّرْكِ[٢].

الثالِثَةُ: الاسْتِدْلَالُ عَلَى ذلِكَ بِالحَدِيثِ؛ لأنَّ العُلَهَاءَ يَسْتَدِلُّونَ بِهِ عَلَى أَنَّ كَلِهَاتِ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوفَةٍ، قَالُوا: لأنَّ الاسْتِعَاذَةَ بِالمَخْلُوقِ شِرْكً<sup>[۲]</sup>.

بأُمٌ سَلَمَةَ<sup>(۱)</sup>، والغلامِ الَّذِي عاذَ بالنَّبِيِّ ﷺ<sup>(۱)</sup>، وكذلِكَ فِي قِصَّةِ الَّذِينَ يَسْتَعِيذُونَ بالحَرَمِ والكَعْبَةِ<sup>(۱)</sup>،
 ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وهَذَا هُوَ مُقْتَضَى النَّظَرِ، فإذَا اعْتَرَضَنِي قُطَّاعُ طَرِيقٍ، فمُذْتُ بإنْسانِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُحَلِّصَنِي منْهُمْ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ. لكنْ تَعْلِيقُ القَلْبِ بالمَخْلُوقِ لَا شَكَّ آتَهُ مِنَ الشَّرْكِ، فإذَا عَلَقْتَ قَلْبَكَ ورَجاءَكَ وخَوْفَكَ وجَمِيعَ أَمُورِكَ بشَخْصٍ مُعَيِّنِ، وجَعَلْتُهُ مَلْجَأً؛ فهَذَا شِرْكٌ؛ لأنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إلَّا للهِ.

وعَلَى هذا فكلامُ الشَّيْخِ رَحَمُهُاللَّهُ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّ الأَئِمَّةَ لَا يُجُوِّزُونَ الاسْتِعَاذَةَ بمَخْلُوقٍ»<sup>(4)</sup> مُقَيَّدٌ بِهَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللهُ، ولوْلَا أَنَّ النُّصُوصَ وردتْ بالتَّفْصِيلِ لأَخَذْنَا الكَلامَ عَلَى إطْلاقِهِ، وقُلْنَا: لَا يَجُوزُ الاسْتِعَاذَةُ بغَيْرِ اللهِ مُطْلَقًا.

#### فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: تَفْسِيرُ آيةِ الجِنِّ: وقَدْ سَبَقَ ذلِكَ فِي أُوَّلِ البابِ.

[٧] الثانِيَةُ: كَوْنُهُ مِنَ الشُّرْكِ، أي: الاسْتِعَاذَةِ بغَيْرِ اللهِ، وقَدْ سَبَقَ التَّفْصِيلُ فِي ذلكَ.

[٣] الثالِثَةُ: الاسْتِدْلَالُ عَلَى ذلِكَ بالحديثِ؛ لأنَّ العُلَيَاءَ يَسْتَدِلُّونَ بِهِ عَلَى أنَّ كَلِيَاتِ اللهِ غَيْرُ خُلُوفَةٍ؛ لأنَّ الاسْتِعَاذَةَ بالمَخْلُوقِ شِرْكٌ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود، رقم (١٦٨٩)، من حديث جابر رَعَوَلَيْهُعَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الأبيان، باب صحبة المإليك، وكفارة من لطم عبده، رقم (١٦٥٩)، من حديث أبي مسعود رَيُوَلِنَهُكَانَهُ.

 <sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب الخسف بالجيش الذي يؤم البيت، رقم (٢٨٨٢)، من حديث أم سلمة وَوَلَلْقَعَانُه.

<sup>(</sup>٤) سبق (ص:١٩٦).

الرَّابِعَةُ: فَضِيلَةُ هذَا الدُّعَاءِ مَعَ اخْتِصَارِهِ[1].

الخَامِسَةُ: أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ يَحْصُلُ بِهِ مَنْفَعَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ، مِنْ كَفِّ شَرِّ، أَوْ جَلْبِ نَفْعِ، لَا يدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الشِّرْ لِوِ<sup>[٧]</sup>.

وجْهُ الاسْتِشْهَادِ: أَنَّ الاسْتِعَادَةَ بَكلهاتِ اللهِ لَا تَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهَا اسْتِعَادَةٌ باللهِ؛ لأنَّهَا صِفَةٌ مِنْ
 صِفاتِهِ.

[١] الرَّابِعَةُ: فَضِيلَةُ هَذَا الدُّعَاءِ مَعَ اخْتِصَارِهِ: أَيْ: فائِدَتِهِ، وَهِيَ أَنَّهُ لَا يَضُرُّكَ تَئِيُّ مَا دُمْتَ فِي هَذَا المَنْزِلِ.

[٧] الحَامِسَةُ: أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ يَخْصُلُ بِهِ مَنْفَعَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ مِنْ كَفِّ شَرِّ أَوْ جَلْبِ نَفْعِ لَا يَدُلُّ عَلَى آنَّهُ لَيْسَ مِنَ الشَّرْكِ. ومَعْنَى كلامِهِ: آنَّهُ قَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ مِنَ الشَّرْكِ، ولَوْ حَصَلَ لكَ فِيهِ مَنْفَعَةٌ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ حُصُولِ النَّفْعِ أَنْ يَنْتَفِيَ الشِّرْكُ؛ فالإِنْسَانُ قَدْ يَنْتَفِعُ بِهَا هُوَ شِرْكٌ.

مِثَالُ ذَلِكَ: الجِنُّ، فَقَدْ يُعِيذُونَكَ، وهَذَا شِرْكٌ مَعَ أَنَّ فِيهِ مَنْفَعَةً.

مثالٌ آخَرُ: قَدْ يَسْجُدُ إِنْسَانٌ لِلِكِ، فَيَهَبُهُ أَمْوَالًا وقُصُّورًا، وهَذَا شِرْكٌ مَعَ أَنَّ فِيهِ مَنْفَعَةً، ومِنْ ذلِكَ مَا يَخْـصُلُ لغُلاةِ المَدَّاحِينَ لِمُلُوكِهِمْ لأَجْـلِ العطاءِ، فَلَا يُخْـرِجُهُمْ ذلِكَ عَنْ كوْنِهِمْ مُشْرِكِينَ.

قالَ بعْضُهُمْ:

وفي الحَدِيثِ فائِدَةٌ، وهِيَ: أنَّ الشَّرْعَ لَا يُبْطِلُ أَمْرًا مِنْ أُمُورِ الجَاهِلِيَّةِ إِلَّا ذَكَرَ مَا هُوَ خَيْرٌ منهُ؛ فَفِي الجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَسْتَعِيذُونَ بالجِنِّ، فأَبْدِلَ بَهَذِهِ الكَليَاتِ، وهِيَ: أنْ يَسْتَعِيذَ بكَليَاتِ اللهِ التامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَق.

وهَذِهِ الطَّرِيقَةُ هِيَ الطَّرِيقَةُ السَّلِيمَةِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهَا الدَّاعِيَةُ، أَنَّهُ إِذَا سَدَّ عَنِ النَّاسِ بَابَ الشَّرِّ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَفْتَحَ لَهُمْ بَابَ الحَثِرِ، ولَا يَقُولَ: حَرامٌ. ويَسْكُتُ، بَلْ يَقُولُ: هَذَا حَرَامٌ، وافْعَلْ كَذَا وكَذَا مِنَ الْمُباحِ بَدَلًا عنهُ. وهَذَا لَهُ أَمْثِلَةٌ فِي القُرْآنِ والسُّنَّةِ.

<sup>(</sup>١) البيت للمتنبي في ديوانه (ص:٦١).

فمِنَ القُـرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِيرَ عَامَثُوا لَا تَعُولُوا رَعِنَا وَقُولُوا انظْرْنَا ﴾
 [البقرة: ٢٠٤]، فلمَّا بَهاهُمْ عَنْ قَوْلِ: ﴿ رَعِنَا ﴾ ذَكَرَ لَهُمْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ، وَهُو ﴿ انظْرَنَا ﴾.

ومِنَ السُّنَّةِ قَوْلُهُ ﷺ لَمْنْ مَهَاهُ عَنْ بَيْعِ الصَّاعِ مِنَ التَّمْرِ الطَّيِّبِ بالصَّاعَيْنِ، والصَّاعَيْنِ بالثَّلاثَةِ: «بعِ الجَمْعَ بالدَّرَاهِمِ، واشْتَرِ بالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا» (١)، فلمَّا مَنَعَهُ مِنَ المَحْذُورِ فَتَحَ لَهُ البَابَ السَّلِيمَ الَّذِي لَا تَحْذُورَ فِيهِ.

-4. S/A

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه، رقم (٢٠٠١)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب بيع
 الطعام مثلاً بمثل، رقم (١٥٩٣)، من حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رُحَقَيَّقَتَغُ.



[١] قَوْلُهُ: «مِنَ الشِّرْكِ» (مِنْ): للتَّبْعِيضِ، فيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشِّرْكَ لَيْسَ مُحْتَصًّا بهَذَا الأمْرِ. والاسْتِغَاثَةُ: طَلَبُ الغَوْثِ، وَهُوَ إِزَالَهُ الشَّدَّةِ.

وكلامُ الْمُؤَلِّفِ -رَحِمَّهُ اللهُ تَعَالَى- لَيْسَ عَلَى إطْلاقِهِ، بَلْ يُقَيَّدُ بِهَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْمُسْتَغَاثُ بهِ، إِلَّا اللهُ تَعَالَى، فَلَـوِ اسْتَغَاثَ بهِ، إِلَّا اللهُ تَعَالَى، فَلَـوِ اسْتَغَاثَ بِمَيِّتٍ لِكَافِعَ عَنْهُ أَوْ بَعْائِبُ أَوْ بَحَيِّ حاضِرٍ لَيُنْزِلَ الْمَطَرَ فَهَذَا كُلَّهُ مِنَ الشَّرْكِ، ولَوِ اسْتَغَاثَ بَحَيِّ حاضِرٍ لَيُنْزِلَ المَطَرَ فَهَذَا كُلَّهُ مِنَ الشَّرْكِ، ولَوِ اسْتَغَاثَ بَحَيِّ حاضِرٍ لَيْنَزِلَ المَطْرَ فَهَا كُلَّهُ مِنَ الشَّرْكِ، ولَوِ اسْتَغَاثَ بَحَيِّ حاضِرٍ فَيْهَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ كَانَ جَائِزًا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَغَنَّهُ النَّذِى مِن شِيعَدِهِ عَلَى ٱلنِّذِى مِنْ عَدُوهِ ﴾ [القصص د ٢٠].

وإذَا طَلَبْتَ مِنْ أَحَدِ الغَوْثَ وَهُوَ قادِرٌ عليْهِ فإنَّهُ بَجِبُ عَلَيْكَ تَصْحِيحًا لتَوْحِيدِكَ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّهُ مُجَرَّهُ سَبَبٍ، وأَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لَهُ بِذاتِهِ فِي إِزالَةِ الشَّدَّةِ؛ لاَنَّكَ ربَّها تَعْتَمِدُ عَلَيْهِ وتَنْسَى خالِقَ السَّبَبِ، وهَذَا قادِحٌ فِي كمالِ التَّوْحِيدِ.

قَوْلُهُ: «أَوْ يَدْعُو غَبْرَهُ» مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «أَنْ يَسْتَغِيثَ» فَيَكُونُ المَعْنَى: مِنَ الشَّرْكِ أَنْ يَدُعُو غَيْرَ اللهِ وَذَلِكَ لأَنَّ الدُّعَاءَ مِنَ العِبَادَةِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ أَدْعُونَ أَسْتَحِبْ لَكُوْ إِنَّ اللَّيْعِبُ لَكُوْ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ رَبُكُمُ الْمُعَلَى اللهُ اللَّعَاءَ عَبَادَتِي ﴾ أَيْ: دُعالِي، فَسَمَّى اللهُ الدُّعَاءَ هُوَ العِبَادَةُ» "أَنْ

والدُّعَاءُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

١ - مَا يَقَعُ عِبادَةً، وهَذَا صَرْفُهُ لغَيْرِ اللهِ شِرْكٌ، وهُوَ المَقْرُونُ بالرَّهْبَةِ والرَّغْبَةِ، والحُبِّ، والتَّضَرُّع.

<sup>(</sup>۱) أخرجه الترمذي: أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة البقرة، رقم (٢٩٦٩) وقال: حديث حسن صحيح، وأبو داود: باب تفريع أبواب الوتر، باب الدعاء، رقم (١٤٧٩)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب فضل الدعاء، رقم (٣٨٢٨)، وأحمد في المسند (٢٤/٢٦)، والطبراني في الصغير، رقم (١٠٤١)، والحاكم، رقم (١٨٠٢) وصححه ووافقه الذهبي، من حديث عقبة بن عامر وَيَحْلِلَهُ عَنْدُ وقال ابن حجر في الفتح (١/ ٤٤): إسناده جيد.

وَقَوُّلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اَللَّهِ مَا لَا يَنَفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكُ ۚ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِّنَ الظّلامِينَ﴾ [يونس:١٠٦]

= ٢- مَا لَا يَقَحُ عِبادَةً، فهَذَا يَجُوزُ أَنْ يُوجَّة إِلَى المَخْلُوقِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ»(١)، وقَالَ: «إِذَا دَعَاكُ فَأَجِبُهُ»(١).

وعَلَى هذَا فمُرادُ الْمُؤَلِّفِ بِقَوْلِهِ: «أَوْ يَدْعُو غَيْرَهُ» دُعاءُ العِبَادَةِ أَوْ دُعاءُ المَسْأَلَةِ فِيهَا لَا يُمْكِنُ للمَسْؤُول إِجَابَتُهُ.

قَوْلُهُ: «أَنْ يَسْتَغِيثَ» (أَنْ) ومَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ، مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وخَبَرُهَا مُقَدَّمٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: مِنَ الشَّرْكِ، والتَّقْدِيرُ: مِنَ الشَّرْكِ الاسْتِغَاثَةُ بَغَيْرِ اللهِ، والْمُبَتَدَأُ يَكُونُ صَرِيحًا ومُوَّوَّلًا.

فالمُبْتَدَأُ الصَّرِيحُ مِثْلُ: زَيْدٌ قائِمٌ، والمُؤَوَّلُ مِثْلُ: ﴿وَأَن نَصُومُواْ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة:١٨٤] أيْ: وصَوْمُكُمْ خَيْرٌ لكُمْ.

وقَوْلُهُ: «أَوْ يَدْعُوَ» هَذَا مِنْ بَابِ عَطْفِ العامِّ عَلَى الخاصِّ؛ لأنَّ الاسْتِغَاثَةَ دُعاءٌ بإزالَةِ الشَّدَّةِ فَقَطْ، والدُّعَاءُ عامٌّ؛ لكَوْنِهِ لجَلْبِ مَنْفَعَةٍ، أَوْ لدَفْع مَضَرَّةٍ.

وقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي هَذَا البَّابِ عِدَّةَ آياتٍ:

[١]الآيَةُ الأُولَى: قَوْلُهُ: ﴿ وَلَا تَنْغُ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ ظاهِرُ سِياقِ الآيَةِ أنَّ الحِطابَ للرَّسُولِ ﷺ وسواءٌ كَانَ خاصًّا بِهِ أَوْ عامًّا لَهُ ولغَرْمِ، فإنَّ بَغْضَ العُلَمَاءِ قَالَ: لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ للرَّسُولِ ﷺ؛ لأنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ ذلكَ، والآيَةُ عَلَى تَقْدِيرِ: قُلْ، وهَذَا ضَعِيفٌ جِدًّا، وإخراجٌ للآياتِ عَنْ سِياقِهَا.

والصَّوَابُ: أَنَّهُ إِمَّا خاصٌّ بالرَّسُولِ ﷺ والحُّكُمُ لَهُ ولغَيْرِهِ، وإمَّا عامٌّ لكُلِّ مَنْ يَصِحُّ خِطابُهُ، ويَدْخُلُ فِيهِ الرَّسُولُ ﷺ.

وكَوْنُهُ يُوَجَّهُ إِلَيْهِ مِثْلُ هَذَا الخِطابِ لَا يَقْـتَضِي أَنْ يَكُونَ مُمُكِنّا مِنْهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ أُوحِى إِلَيْكَ

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب عطية من سأل بالله، رقم (١٦٧٢)، والنسائي: كتاب الزكاة، باب من سأل بالله، رقم (٢٧ ٢٥)، وأحمد (٦٨/٢)، والحاكم (١/ ٤١٢)، والبيهقي (٤/ ٩٩). وصححه الحاكم والحافظ في تخريج الأذكار؛ كما في الفتوحات (٥/ ٢٥٠).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب من حق المسلم للمسلم رد السلام، رقم (٢١٦٢)، من حديث أبي هريرة رَهَزَاللَّهُ عَنْهُ.

وَإِلَى اللَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَهِنْ أَنْمَرَكْتَ لَيَحْبَطَنَ عَمْلُكَ وَلَتَكُونَنَ مِنَ الْمُنْسِرِينَ ﴾ [الزمر:٦٥]، فالجنطابُ لَهُ ولجتميعِ
 الرُّسُل، ولَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ مِنهُ بَاعْتِبَارِ حالِهِ لَا باغْتِبَارِ كَوْنِهِ إِنْسَانًا وَبَشَرًا.

إِذًا: فالحِكْمَةُ مِنَ النَّهْيِ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ مُثَاّشِيًا بهِ، فإذَا كَانَ النَّهْيُ مُوَجَّهًا إِلَى مَنْ لَا يُمْكِنُ مِنْهُ باعْتِبَارِ حالِهِ فَهُوَ إِلَى مَنْ يُمْكِنُ مِنْهُ مِنْ بَابِ أُولَى.

وقَوْلُهُ: ﴿ وَلَا تَنْعُ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾ الدُّعَاءُ: طَلَبُ مَا يَنْفَعُ، أَوْ طَلَبُ دَفْعِ مَا يَضُرُّ، وَهُوَ نَوْعَانِ كَمَا قَالَ أَهْلُ العِلْمِ:

الأوَّلُ: دُعاءُ عِبادَةٍ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ قائيًا بأَمْرِ اللهِ؛ لأنَّ القائِمَ بأَمْرِ اللهِ -كالمُصَلِّى، والصائِم، والمُزكِّي- يُرِيدُ بذلِكَ النَّوابَ والنَّجاةَ مِنَ العِقَابِ، ففِعْلُهُ مُتَضَمِّنٌ للدُّعاءِ بلِسَانِ الحالِ، وقَدْ يَصْحَبُ فِعْلَهُ هَذَا دُعاءٌ بلِسَانِ المَقالِ.

الثَّانِي: دُعاءُ مَسْأَلَةٍ، وَهُوَ طَلَبُ مَا يَنْفَعُ، أَوْ طَلَبُ دَفْع مَا يَضُرُّهُ.

فَالْأُوَّلُ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ لَغَيْرِ اللهِ، والثَّاني فِيهِ تَفْصِيلٌ سَبَقَ.

قَوْلُهُ: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ أيْ: سِنوَى اللهِ.

قَوْلُهُ: ﴿مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ﴾ ﴿مَا لَا يَنفَعُكَ ﴾ أَيْ: مَا لَا يَجْلِبُ لَكَ النَّفْعَ لَوْ عَبَدْتَهُ.

﴿وَلَا يَضُرُك﴾ قِيلَ: لَا يَدْفَعُ عَنْكَ الضُّرَّ، وقِيلَ: لَوْ تَرَكْتَ عِبادَتَهُ لَا يَضُرُّكَ؛ لأنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ الانْتقامَ، وَهُوَ الظاهِرُ مِنَ اللَّفْظِ.

ومِنَ الفَيْدِ الَّذِي لَيْسَ بشَرْطِ، بَلْ هُوَ لبَيَانِ الواقِعِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَكَأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَيَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة:٢١]، فإنَّ قَوْلُهُ: ﴿الَّذِى خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ لبيانِ الواقِع؛ إذْ لَيْسَ هُناكَ رَبُّ قَانٍ لَمْ يَخْلُفْنَا والَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا.

## ﴿ وَإِن يَمْسَسُّكَ ٱللَّهُ مِضْرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ ۚ إِلَّا هُوَ ﴾ الآية [يونس:١٠٧]

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَبَكَنِبُكُمُ ٱلَّذِي فِي حُجُورِكُم ﴾ [النساء:٢٣]، فهَذَا بَيانٌ للوَاقِعِ الأغْلَبِ. ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوا السَّنِيمِبُوا لِنَّهِ وَللرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمٌ لِمَا يُمُعِيكُمْ ﴾ [الأنفال:٢٤]، فهذَا بَيانٌ للوَاقِع؛ إذْ دُعاءُ الرَّسُولِ ﷺ إيَّانَا كُلُّهُ لِمَا يُحْقِينَا.

وكُلُّ قَيْدِ يُرادُ بِهِ بَيانُ الَواقِعِ فإنَّهُ كالتَّعليلِ للحُكْمِ؛ فمَثَلًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَنَأَيُّهَا النَّاسُ اَعْبُدُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ﴾ أي: اعْبُدُوهُ؛ لآنَّهُ خَلَقَكُمْ.

وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَتَاثِّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اَسْتَجِيجُوا بِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمٌ لِمَا يُحْقِيكُمْ ﴾ أَيْ: لأَنَّهُ لا يَدْعُوكُمْ إِلَّا لِيَا يُحْيِيكُمْ، وكذلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنَفَعُكَ وَلا يَشُرُّكَ ﴾ أَيْ: لاَنَّهُ لَا يَنْفَعُكَ وَلاَ يَضُرُّكَ، فعَلَى هَذَا لاَ يَكُونُ هَذَا القَيْدُ شَرْطًا، وهَذِهِ يُسَمِّيهَا بَعْضُ النَّاسِ صِفَةً كاشفةً.

قَوْلُهُ: ﴿ وَإِن فَمَلْتَ فَإِنَكَ إِذَا يِّنَ الطَّالِمِينَ ﴾ أَيْ: إِنْ دَعَوْتَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ. والجِنطابُ للرَّسُولِ ﷺ. و﴿إِذَا ﴾ أَيْ: حالَ والجِنطابُ للرَّسُولِ ﷺ. و﴿إِذَا ﴾ أَيْ: حالَ فِعْلِهِ مِنَ الظَّالِينَ. وَهُوَ قَيْدٌ؛ لأَنَّ ﴿إِذَا ﴾ للظَّرْفِ الحاضِرِ، أَيْ: فإنَّكَ حالَ فِعْلِهِ مِنَ الظَّالِينَ. لكنْ قَدْ تَتُوبُ مِنْهُ فَيَرُولُ عَنْكَ وَصْفُ الظَّلْمِ؛ فالإِنسَانُ قَبَلَ الفِعْلِ لَيْسَ بظالِم، وَيَعْدَ التَّوْبَةِ لَيْسَ بظالِم، وَيَعْدَ التَّوْبَةِ لَيْسَ بظالِم، لكنْ حِينَ فِعْلِ المَعْصِيةِ يَكُونُ ظالمًا كَمَا قَالَ ﷺ: ﴿لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ (١٠)، فَقَى الإِيهانَ عَنْهُ حالَ الفِعْلِ.

وَنَوْعُ الظُّلْمِ هُنَا ظُلْمُ مِنْرِكِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقهان:١٣]، وعَبَّرَ اللهُ بقَوْلِهِ: ﴿يَنَ الظَّلِمِينَ ﴾ ولَمْ يَقُلْ: مِنَ المُشْرِكِينَ؛ لأجْلِ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الشَّرْكَ ظُلْمٌ؛ لأنَّ كَوْنَ الدَّاعِي لغَيْرِ اللهِ مُشْرِكًا أَمْرٌ بَيِّنٌ، لكنْ كَوْنُهُ ظالمًا قَذْ لَا يَكُونُ بَيِّنًا مِنَ الآيَةِ.

[1] الآيَةُ الثانِيَةُ: قَوْلُهُ: ﴿ وَإِن يَمْسَسُكَ ﴾ أيْ: يُصِبْكَ بضُرٌّ؛ كالْمَرْضِ، والفَقْرِ، ونَحْوِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿ فَلاَ كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ﴾ (لَا): نَافِيَةٌ للجِنْسِ، واسْمُهَا: ﴿كَاشِفَ ﴾ وخَبَرُهَا: ﴿لَمَ اللَّهُ مِنَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللّ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب النهبي بغير إذن صاحبه، رقم (٣٤٧٥) ومسلم: كتاب الإيهان، باب نقصان الإيهان بالمعاصي، رقم (٥٧)، من حديث أبي هريرة رَعِيَلَيَّهَـنَهُ.

= أبدًا إِذَا مَسَّكَ اللهُ بِضُرِّ إِلَّا اللهُ، وهَذَا كقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «واغلَمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ الجَتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَكَ»(١).

قَوْلُهُ: ﴿وَإِن يُرِدُكَ عِنْدٍ﴾ هُنَا قَالَ: ﴿يُرِدُكَ ﴾ وفي الضُّرِّ قَالَ: ﴿يَمْسَسُكَ ﴾ فهلْ هَذَا مِنْ بَابِ تَنْوِيعِ العِبارَةِ، أَوْ هُناكَ فَرْقٌ مَعْنَوِيٌّ؟

الجَوَابُ: هُناكَ فَرْقٌ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ أَنَّ الأَشْيَاءَ المَكُوُوهَةَ لَا تُنْسَبُ إِلَى إِرَادَةِ اللهِ، بَلْ تُنْسَبُ إِلَى فِغْلِهِ، أَيْ: مَفْعُولِهِ. أَيْ: مَفْعُولِهِ. فَاللهُ لَا يُويدُ الظَّرَّ مِنْ مَفْعُولاتِهِ، فاللهُ لَا يُويدُ الظَّرَ مِنْ اللهِ عَلَى مِنْ الحَيْرِ، وَلِمَا قَراءَ ذلِكَ مِنَ الحِكَمِ البالِغَةِ، وفِي الحَدِيثِ القُدْسِيِّ: "إِنَّ مِنْ عَبَادِي مَنْ لُو أَغْنَيْتُهُ أَفْسَدَهُ الغِنَى» (").

أمَّا الحَثِيُّ: فَهُوَ مُرادٌ للهِ لذاتِهِ، ومَفْعُولٌ لهُ، ويَقْرُبُ مِنْ هَذَا مَا فِي سُورَةِ الجِنِّ: ﴿وَأَنَا لَا نَدْدِىَ أَمَّرُّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَّهُمُّ رَشَكَا﴾ [الجن:١٠].

فإذَا أُصِيبَ الإِنْسَانُ بِمَرَضٍ فاللهُ لَمْ يُرِدْ بِهِ الضَّرَرَ لذاتِهِ، بَلْ أرادَ المَرَضَ، وَهُوَ يَضُرُّهُ، لكنْ لَمْ يُرِدْ ضَرَرَهُ، بَلْ أرادَ خَيْرًا مِنْ وَراءِ ذلكَ، وقَدْ تَكُونُ الجِكْمَةُ ظاهِرَةً فِي نَفْسِ الْمُصابِ، وقَدْ تَكُونُ ظاهِرَةً فِي غَيْرِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَاتَّـتُوا فِتْـنَةً لَا شُهِـيبَنَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَـةً وَآغَلَمُوّاً أَنَّ اللهَ شَكِيدُ ٱلْمِقَابِ ﴾ [الانفال:٢٥].

فالُهِمُّ أَنَّهُ لَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَحَجَّرَ حِكْمَةَ اللهِ؛ لأَمَّا أَوْسَعُ مِنْ عُقُولِنَا، لكنَّنَا نَعْلَمُ عِلْمَ اليَقِينِ أَنَّ اللهَ لَا يُرِيدُ الضَّرَرَ لأَنَّهُ ضَرَرٌ، فالضَّرَرُ عِنْدَ اللهِ لَيْسَ مُرادًا لذاتِهِ، بَلْ لغَيْرِهِ، ولَا يَتَرَبَّبُ عَلَيْهِ إِلَّا الحَيْرُ. أَمَّا الحَيْرُ فَهُو مُوادٌ لذاتِهِ، ومَفْعُولٌ لهُ، واللهُ أَعْلَمُ بِهَا أَرادَ بكلامِهِ، لكنْ هَذَا الَّذِي يَتَبَيَّنُ لِي.

قَوْلُهُ: ﴿فَلَا زَلَةَ لِنَضْلِهِ. ﴾ أيْ: لَا يَسْتَعلِيعُ أَحَدٌ أَنْ يُرُدَّ فَضْلَ اللهِ أَبدًا، ولَوِ اجْتَمَعَتِ الأَمَّةُ عَلَى ذلكَ، وفي الحديثِ: «اللَّهُمَّ! لَا مانِعَ لِما أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِيَا مَنَعْتَ»"ً.

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: أبواب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ، رقم (٢٥١٦) وقال: حديث حسن صحيح، وأحمد في المسند (٢٩٣/١)، من حديث ابن عباس وَحَالَقَهُمَنَّكَا.

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٨/ ٣١٩-٣١٩)، والبيهقي في الأسهاء والصفات، رقم (٢٣١)، من حديث أنس رَيَخَالِتُهُعَنَهُ.

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، رقم (٨٤٤)، وأخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب
 استحباب الذكر بعد الصلاة، رقم (٩٤٩)، من حديث المغيرة بن شعبة رَوَّ اللَّهُ عَنْدُ.

## وقَوْلُهُ: ﴿فَأَبْنَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْفَ﴾ [العنكبوت:١٧][ا.

وعليه: فنَعْتَمِدُ عَلَى اللهِ فِي جَلْبِ المنافِعِ، ودَفْعِ المَضارُ، وبقاءِ مَا أنْعَمَ عَلَيْنَا بهِ، ونَعْلَمُ أنَّ الأُمَّةَ مَهْمًا بَلَغَتْ مِنَ المَكْرِ والكَيْدِ والحِيَلِ لتَمْنَعَ فَضْلَ اللهِ، فإنّها لا تَشْتَطِيعُ.

قَوْلُهُ: ﴿يُصِيبُ بِهِ. مَن يَشَآهُ﴾ الضَّمِيرُ إمَّا أَنْ يَعُودَ إِلَى الفَصْٰلِ؛ لأَنَّهُ أَقْرَبُ، أَوْ إِلَى الحَيْرِ؛ لأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُتَحَدَّثُ عنهُ، ولا يَخْتَلِفُ المَعْنَى بذلِكَ.

قَوْلُهُ: ﴿مَن يَشَآهُ ﴾ كُلُّ فِعْلِ مُقَيَّدِ بالمَشِيئَةِ فِإنَّهُ مُقَيَّدٌ بالحِكْمَةِ؛ لأنَّ مَشِيئَة اللهِ لَيْسَتْ مُجُّرَدَة، يَفْعَلُ مَا يَشاءُ لِمُجَرَّدِ أَنَّهُ يَفْعَلُهُ فقطْ؛ لأنَّ مِنْ صِفَاتِ اللهِ الحِكْمَةَ، ومِنْ أسهائِهِ الحَكِيمَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَلَهُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيمًا كَيْمًا﴾ [الإنسان: ٣٠].

قَوْلُهُ: ﴿مِنْ عِبَادِهِ﴾ العُبُودِيَّةُ هُنَا عامَّةٌ؛ لأنَّ قَوْلَهُ: ﴿عِنْمِرِ﴾ يَشْمَلُ خَيْرَ الدُّنْيَا والآخِرَةِ، وَخَيْرُ الدُّنْيَا يُصِيبُ الكُفَّارَ.

قَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ أيْ: ذُو المُغْفِرَةِ، والمَغْفِرَةُ: سَنْرُ الذَّنْبِ والتَّجَاوُزُ عنْهُ، مَأْخُوذَةٌ مِنَ المِغْفَرِ، وَهُوَ مَا يَتَقَى بِهِ السِّهامُ، والمِغْفَرُ فِيهِ سَنْرٌ ووِقايَةٌ. والرَّحِيمُ، أيْ: ذُو الرَّحْمَةِ، وَهِيَ صِفَةٌ تَلِيقُ باللهِ عَرَجَكِهَ، تَقْتَضِي الإحْسانَ والإِنعامَ.

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ﴾ فِي الآيةِ الأُولَى؛ فَقَدْ نَبَّهَ اللهُ نَبِيّهُ أَنَّ مَنْ يَدْعُو أحدًا مِنْ دُونِ اللهِ (أَيْ: مِنْ سِواهُ) لَا يَنْفَعُهُ وَلَا يَضُرُّهُ. وقَوْلُهُ فِي الآيةِ الثانِيّةِ: ﴿ وَإِن يَنسَسْكَ اللهُ بِشَرِ فَلا كَاللهِ لَهُ وَإِلّا هُرَ ﴾ الآيةَ.

[١] الآيةُ الثالِثَةُ: قَوْلُهُ: ﴿فَابَنَعُواْ عِندَ اللّهِ الرِّزْفَ﴾ لَوْ أَتَى الْمُؤَلِّفُ بِأُوَّلِ الآيةِ: ﴿إِنَ الّذِينَ نَعْبُدُونَ هِذِهِ الأَوْثَانَ مِنْ شَجَرِ نَعْبُدُونَ هِذِهِ اللّاوْثَانَ مِنْ شَجَرٍ وَحَبْرِ وَغَيْرِهَا، وَهِي لَا تَمْلِكُهُ لَهُمْ رِزْقًا أَبْدًا، لَوْ دَعَوْهَا إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ مَا أَحْضَرَتْ لَهُمْ وَلَا حَبَّةُ بُوّ، وَلاَ دَفَعَتْ عَنْهُمْ أَدْنَى مَرَضٍ أَوْ فَقْرٍ، فإذَا كَانَتْ لاَ تَمْلِكُ الرِّزْقَ، فالَّذِي يَمْلِكُهُ هُوَ اللهُ ولاَ حَبَّةُ قَلَى اللّهُ ولاَ عَنْدَهُ وَلاَ مَنْ اللهِ الرِّزْقَ فَلَ اللهُ الرِّزْقَ، لاَنَّهُ سُبْحَانَهُ هُو اللّهُ ولللهُ عَلَى اللهُ الرَّزْقُ هُوَ العَطاءُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَارَزُقُوهُم مِنْهُ ﴾ ﴿ مَاعِنكُهُ وَمَا عِندَاللّهِ وَلاَيْمُونُ مِنْهُ ﴾ [النحل: ١٩٦]، والرَّزْقُ هُوَ العَطاءُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَارَزُقُوهُم مِنْهُ ﴾ [النحل: ١٥].

وقَوْلُهُ: ﴿عِندَ اللَّهِ ﴾ عِنْدَ اللهِ: حالٌ مِنَ الرِّزْقِ، وقدَّمَ الحالَ مَعَ أنَّ مَوْضِعَهَا التَّأْخِيرُ عَنْ صاحِبِهَا لإِفادَةِ الحَصْرِ؛ إِذْ إِنَّ تَقْدِيمَ مَا حَقَّهُ التَّأْخِيرُ يُفِيدُ الحَصْرَ، أيْ: فابْتَغُوا الرِّزْقَ حالَ كوْنِهِ عِنْدَ اللهِ لَا عِنْدَ غَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَإَعْبُدُوهُ﴾ أَيْ: تَذَلَّلُوا لَهُ بِالطَّاعِةِ؛ لأنَّ العِبَادَةَ مَأْخُوذَةٌ مِنَ التَّغْبِيدِ، وَهُوَ التَّذْلِيلُ، ومِنْهُ قَوْهُمْ: طَرِيقٌ مُعَبَدٌ. أَيْ: مُذَلِّلُ للسَّالِكِينَ، قَدْ أُزِيلَ عَنْهُ الأخجارُ والأَشْجارُ المُؤْذِيَةُ ؛ لأَتَكُمْ إِذَا تَذَلَّلُتُمْ نَهُ بِالطَّاعَةِ فَهُوَ مِنْ أَسْبابِ الرَّزْقِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللّهَ يَجْعَل لَهُ يَخْرَعًا ﴿ ﴾ وَيَرَدُقَهُ مِن مَنْ اللهَ عَلَى اللهَ عَبُولُ اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهَ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللللهُ الللللّهُ اللللهُ اللللللهُ اللهُ الللهُ اللهُ ال

قَوْلُهُ: ﴿وَاَشْكُرُواْ لَهُۥ﴾ إِذَا أَضَافَ اللهُ الشُّكْرَ لَهُ مُتَعَدِّيًا باللامِ فَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى الإِخْلاصِ، أَيْ: واشْكُرُوا نِعَمَةَ اللهِ للهِ، فاللَّامُ هُنَا لإِفادَةِ الإِخْلاصِ؛ لأنَّ الشاكِرَ قَدْ يَشْكُرُ اللهَ لبقاءِ النَّعْمَةِ، وهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، ولكنْ كَوْنُهُ يَشْكُرُ للهِ وتَأْتِي إِرادَةُ بَقاءِ النَّعْمَةِ تَبَعًا، هَذَا هُوَ الأَكْمَلُ والأَفْضَلُ. والشُّكُرُ فَشَرُوهُ بَأَنَّهُ: القِيامُ بِطاعَةِ المُنْجِم، وقَالُوا: إِنَّهُ يَكُونُ فِي ثَلاثَةِ مَواضِعَ:

ا في القَلْبِ، وَهُوَ أَنْ يَعْتَرِفَ بَقَلْبِهِ أَنَّ هَذِهِ النَّعْمَةَ مِنَ اللهِ، فبرَى للهِ فَضْلًا عَلَيْهِ بهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا بِكُمْ مِن يَشْمَةِ فَينَ اللهِ ﴾ [النحل:٥٠]، وأعْظَمُ نِعْمَةٍ هِيَ نِعْمَةُ الإِسْلامِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا بِكُمْ مِن يَشْمَةٍ فَينَ اللهِ ﴾ [النحل:٥٠]، ﴿ يَمْنُونَ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَنكُمْ الإِيمَانِ ﴾ [الحجرات:١٧]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى ٱلمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُيهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ مَاكِنَةٍ مَا يَتِهِمْ مَالِكَةً ... ﴾ الآية [آل عمران:١٦٤].

٢ - اللَّسَانِ، وَهُوَ أَنْ يَتَحَدَّثَ بِهَا عَلَى وَجْوِ النَّنَاءِ عَلَى اللهِ والاعْتِرَافِ وَعَدَمِ الجُّحُودِ، لَا عَلَى سَبِيلِ الفَخْرِ والخُّيلاءِ والنَّرَفَّعِ عَلَى عِبادِ اللهِ، فيتحدَّثُ بالغِنَى لَا لِيَكْسِرَ خاطِرَ الفَقِيرِ، بَلْ لأَجْلِ النَّنَاءِ عَلَى اللهِ، وهَذَا جائِزٌ كَمَا فِي قِصَّةِ الأَعْمَى مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَيَّا ذَكَّرَهُ المَلكُ بنِعْمَةِ اللهِ، قَالَ: «نَعَمَ اللهُ المَالَ»(١)، فهَذَا مِنْ بَابِ التَّحَدُّثِ

<sup>(</sup>١) يأتي في باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿ وَلَهِنَّ أَذَقَنُّكُ رَحَّمَةً مِّنَّا ﴾ [فصلت:٥٠].

وَقَوْلُهُ: ﴿ وَمَنْ أَضَـٰلُ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَا يَسْتَجِيبُ لَهُۥ إِلَى يَوْمِ الْقِيَكَمَةِ﴾ الآيَةَ [الأحقاف:ه]١٠].

بنِعْمَةِ اللهِ. والنَّبِيُّ صَلَّاتَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَحَدَّثَ بنِعْمَةِ اللهِ عَلَيْهِ بالسِّيادَةِ المُطْلَقَةِ، فقَالَ: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ»<sup>(1)</sup>.

٣- الجَوارِح، وَهُوَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا بطاعَةِ الْمُنْعِم، وعَلَى حَسَبِ مَا يَخْتَصُّ بَهَذِهِ النِّعْمَةِ.

فمَثلًا: شُكْرُ اللهِ عَلَى نِعْمَةِ العِلْمِ: أَنْ تَعْمَلَ بِهِ، وتُعَلِّمَهُ النَّاسَ، وشُكُرُ اللهِ عَلَى نِعْمَةِ المالِ: أَنْ تَصْرِفَهُ بطاعَةِ اللهِ، وتَنْفَعَ النَّاسَ بِهِ، وشُكْرُ اللهِ عَلَى نِعْمَةِ الطَّعَامِ: أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ فِيهَا خُلِقَ لهُ، وَهُوَ تَغْذِيَهُ البَدَنِ، فَلَا تَبْنِي مِنَ العَجِينِ قَصْرًا مثلًا؛ فَهُوَ لَمْ يُخْلَقُ لهَذَا الشَّيْءِ.

قَوْلُهُ: ﴿إِلَيْهِ تُرْبَعُونِ﴾ الجارُّ والمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بـ﴿تُرْجَعُونِ﴾، وتَقْدِيمُهُ دلَّ عَلَى الحَصْرِ، أَيْ: أَنَّ رُجُوعَنَا إِلَى اللهِ سُبْحَانَهُ، وَهُوَ الَّذِي سيُحاسِبُنَا عَلَى مَا حَمَّلَنَا إِيَّاهُ مِنَ الأَمْرِ بالعِبَادَةِ، والأَمْرِ بالشُّكْر، وطلَب الرِّرْقِ منْهُ.

والشَّاهِدُ مِنْ هَذِهِ الآيةِ: ﴿إِنَ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِنْقَا فَأَبْنَعُواْ عِندَ ٱللّهِ ٱلرِّزْقَ﴾ [العنكبوت:١٧]، فالفَقِيرُ يَسْتَغِيثُ باللهِ لكَيْ يُنَجِّيَهُ مِنَ الفَقْرِ، واللهُ هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ الشُّكْرَ، وإذَا كانَتْ هَذِهِ الأَصْنَامُ لَا تَمْلِكُ الرِّزْقَ، فكَيْفَ تَسْتَغِيثُ بَهَا؟!

[1] الآيةُ الرابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ آصَلُ ﴾ (مَنِ): اسْمُ اسْتِفْهَامٍ مُبْتَدَأً و ﴿ آصَلُ ﴾ خَبَرُهُ، والاسْتِفْهَامُ مُرادُ بِهِ هُنَا النَّفِيُ ، أَيْ: لَا أَحَدَ أَضَلُّ. و﴿ آصَلُ مِنْ مَا السَّفِهَامُ مُرادًا بِهِ النَّفِيُ كَانَ أَبَلَغَ هِذَا. والضَّلالُ: أَنْ يَتِيهَ الإِنْسَانُ عَنِ الطَّرِيقِ الصَّحِيحِ. وإذَا كَانَ الاسْتِفْهَامُ مُرادًا بِهِ النَّفِيُ كَانَ أَبْلَغَ مِنْ النَّفِي المَّخَدِّهِ؛ لأَنَّهُ يُحَوِّلُهُ مِنْ نَفْيٍ إِلَى تَحَدِّ، أَيْ: بَيِّنْ لِي عَنْ أَحَدِ أَضَلَّ بِمَنْ يُلْعُو مِنْ دُونِ اللهِ؟ فَهُو مُتَضَمِّنٌ للتَّحَدِّي، وَهُوَ ٱبْلَغُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿ لَا أَصَلَّ بِمَنْ يَدْعُو ﴾؛ لأَنَّ هَذَا نَفْيٌ مُجَرَّدٌ، وذاكَ نَفْيٌ مُمُثَرَبٌ مَعْنَى التَّحَدِّي.

قَوْلُهُ: ﴿ مِنَّن يَدْعُوا ﴾ مُتَعَلِّقٌ بـ (أضَلَّ)، ويُرادُ بالدُّعَاءِ هُنَا دُعاءُ المَسْأَلَةِ ودُعاءُ العِبَادَةِ. قَوْلُهُ: ﴿ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾ أَيْ: سِواهُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلُنَا نُوًّا إِلَى فَرْمِهِ، ﴾، رقم (٣٣٤٠)، ومسلم: كتاب الإبيان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (١٩٤)، من حديث أبي هريرة رَحَيَالَهُمَنَّاهُ.

قَوْلُهُ: ﴿ مَن لَا يَسْتَجِبُ لَهُ إِلَى يَوْرِ الْقِينَكَيَةِ ﴾ ﴿ مَن ﴾ مَفْعُولُ (يَدْعُو)، أَيْ: لَوْ بَقِيَ كُلَّ عُمُرِ الدُّنْيَا يَدْعُو مَا اسْتَجَابُواْ لَكُوْ وَيَوْمَ لَا يَسْمَعُواْ دَعَاءَكُو وَلَوْ سِمُواْ مَا اَسْتَجَابُواْ لَكُوْ وَيَوْمَ اللّهِ يَعَلَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يُشْتُكُ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ الفينَكَةِ يَكُمُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ﴾ [فاطر: ١٤]، والحَبْرُ هُنَا عَنِ اللهِ تَعَالَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يُثَيِّنُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ [فاطر: ١٤]

وقَوْلُهُ: ﴿مَن لَا يَمْتَجِبُ﴾ أَتَى بـ﴿مَن﴾ وَهِيَ للعاقِلِ، مَعَ أَنَّهُمْ يَعْبُدُونَ الأَصْنَامَ والأَحْجارَ والأَشْجارَ، وَهِيَ غَيْرُ عاقِلَةٍ؛ لأَنَّهُمْ ليَّا عَبَدُوهَا نَزَّلُوهَا مَنْ لِلَّ العاقِلِ، فَخُوطِبُوا بمُقْتَضَى مَا يَدْعُونَ؛ لأَنَّهُ أَابْلَغُ فِي إقامَةِ الحُجَّةِ عَلَيْهِمْ فِي أَنَّهُمْ يَدْعُونَ مَنْ يَرَوْمَهُمْ عُقَلاءً، ومَعَ ذلِكَ لا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ، وهَذَا مِنْ بَلاغَةِ القُرْآنِ؛ لأَنَّهُ خَاطَبَهُمْ بِهَا تَقْتَضِيهِ حَالِمُمْ؛ لِيُقِيمَ الحُجَّةَ عليهِمْ؛ إذْ لَوْ قِيلَ: مَا لا يَسْتَجِيبُ لهُ. لقَالُوا: هُناكَ عُذْرٌ فِي عَدَم الاسْتِجَابَةِ؛ لأَنَّهُمْ غَيْرُ عُقلاءً.

قَوْلُهُ: ﴿وَهُمْ عَن دُعَآبِهِمْ﴾ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: (هُمْ) يَمُودُ عَلَى ﴿نَن﴾ باعْتِبَارِ اللَّغْنَى؛ لأنَّهُمْ جَمَاعَةٌ، وضَمِيرُ (يَسْتَجِيبُ) يَمُودُ عَلَى ﴿مَنَ﴾ باعْتِبَارِ اللَّفْظِ؛ لأَنَّهُ مُفْرَدٌ، فَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ باعْتِبَارِ لَفْظِ ﴿مَن﴾، وجَمَعَهُ باعْتِبَارِ المَغنَى؛ لأنَّ ﴿مَن﴾ تَعُودُ عَلَى الأَصْنَامِ، وَهِيَ جَمَاعَةٌ، و﴿مَن﴾ قَدْ يُرَاعَى لَفْظُهَا ومَعْنَاهَا فِي كَلام واحِدٍ.

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يُؤِينُ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَلِحًا يُدْخِلَهُ جَنَّتِ تَمْدِي مِن تَمْتِهَا ٱلأَنْهَرُ خَلِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾ [الطلاق:٢١]، فهُنَا راعَى اللَّفْظ، ثُمَّ المَغْنَى، ثُمَّ اللَّفظَ.

قَوْلُهُ: ﴿عَن دُعَآبِهِمْ﴾ الضَّمِيرُ فِي دُعائِهِمْ يَعُودُ إِلَى المَّدْعُوِّينَ، وهَلِ المَّغْنَى: ﴿وَهُمْ﴾ أي: الأَصْنَامُ ﴿عَن دُعَآبِهِمْ﴾ أيْ: دُعاءِ الدَّاعِينَ إِنَّاهُمْ، فيكُونُ مِنْ بَابِ إِضافَةِ المَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ؟ أوِ المَعْنَى: و﴿وَهُمْ﴾ عَنْ دُعاءِ العَابِدِينَ لَهُمْ، فيكُونُ «دُعاءِ» مُضافًا إِلَى فاعِلِهِ، والمَفْعُولُ مَخْدُوفٌ؟

الأوَّلُ اتْلَغُ، أَيْ: عَنْ دُعاءِ العابِدِينَ إِيَّاهُمْ، الْبَلَغُ مِنْ دُعاءِ العابِدِينَ عَلَى سَبِيلِ الإِطْلاقِ، فإذَا قُلْتَ: ﴿عَنْ دُعَابِهِمَ ﴾ أَيْ: عَنْ دُعاءِ العابِدِينَ إِيَّاهُمْ، وجَعَلْتَ الضَّمِيرَ هُنَا يَعُودُ - صَارَ المَعْنَى أَنَّ هَذِهِ الأَصْنَامَ غافِلَةٌ عَنْ دَعُوةِ هَوُلاءِ إِيَّاهُمْ، ويَكُونُ هَذَا أَبْلَغَ فِي أَنَّ هَذِهِ الأَصْنَامَ لا تُفِيدُهُمْ شَيْئًا فِي الدُّنْيَا ولا فِي الاَخِرَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا تُحِيْرَ اَلنَّاسُ﴾ أَيْ: يَوْمَ القِيَامَةِ ﴿كَانُواْ لَهُمْ آَعَدَاءً﴾ [الأحقاف:٦]، هَلِ المُغنَى: كَانَ العابِدُونَ للمَعْبُودِينَ أَعْدَاءً، أَوْ كَانَ المَعْبُودُونَ للعابِدِينَ أَعْدَاءً؟

## وَقَوْلُهُ: ﴿ أَمَّن يُعِيبُ ٱلمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكُشِفُ ٱلسُّوءَ ﴾ [النمل:٦٦][١].

الجَوَابُ: يَشْمَلُ المَعْنَيْثِ، وهَذَا مِنْ بَلاغَةِ القُرْآنِ.

الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ: ﴿مَن لَا يَسْتَجِبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِينَمَةِ ﴾ فإذَا كَانَ مَنْ سِوَى اللهِ لَا يَسْتَجِيبُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ ، فَكَيْفَ يَلِيقُ بِكَ أَنْ تَسْتَغِيثَ بِهِ دُونَ اللهِ؟! فَبَطَلَ تَعَلُّقُ هَوُّلاءِ العابِدِينَ بَمَعْبُودَاتِهِمْ.

فالَّذِي يَأْتِي للبَدَوِيِّ أَوْ لللَّسُوقِيِّ فِي مِصْرَ، فيَقُولُ: المَدَدَ الْمَدَدُ! أَوْ: أَغِثْنِي – لَا يُغْنِي عَنْهُ شَيْئًا، ولكنْ قَدْ يُبْنَلَى فَيَأْتِيهِ المَدَدُ عِنْدَ حُصُولِ هَذَا الشَّيْءِ لَا بَهَذَا الشَّيْءِ، وقَرَقٌ بَيْنَ مَا يَأْتِي بالشَّيْءِ ومَا يَأْتِي عِنْدَ الشَّيْءِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: امْرَأَةٌ دَعَتِ البَدَوِيَّ أَنْ تَخْمِلَ، فليَّا جَامَعَهَا زَوْجُهَا حَمَلَتْ، وكانتْ سابِقًا لاَ تَخْمِلُ، فنَقُولُ هُنَا: إِنَّ الحَمْلَ لَمْ يَحْصُلْ بدُعاءِ البَدَوِيِّ، وإِنَّها حَصَلَ عنْدُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَن لَا يَسَتَجِبُ لَهُۥ إِلَى يَوْرِ الْقِيَكَةِ﴾.

أو يَأْتِي للجِيلانِيِّ فِي العِرَاقِ، أَوِ ابْنِ عَرَبِيٍّ فِي سُوريَا، فيَسْتَغِيثُ بهِ، فإنَّهُ لَا يَنْتَفعُ، وَلَوْ بَقِيَ الواحِدُ مِنْهُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ يَدْعُو مَا أَجَابَهُ أَحَدٌ.

والعَجَبُ أَنَّهُمْ فِي العِرَاقِ يَقُولُونَ: عنْدَنَا الحُسَيْنُ. فَيَطُوفُونَ بَقَيْرِهِ ويَسْأَلُونَهُ، وفِي مِصْرَ كذلِكَ، وفِي سُوريَا كذلِكَ، وهَذَا سَفَةٌ فِي العُقُولِ، وصَلالٌ فِي الدَّينِ، والعَامَّةُ قَدْ لَا يُلامُونَ فِي الواقِعِ، لكنِ الَّذِي يُلامُ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ العُلْمَاءِ ومِنْ غَيْرِ العُلْمَاءِ.

[١] الآيةُ الحامِسَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَمَّن ﴾ أَمْ: مُنقَطِعَةٌ، والفَرْقُ بَيْنَ المُنقَطِعَةِ والمُتَصِلَةِ مَا يَلِي: ١- المُنقَطِعَةُ بِمَعْنَى (بَلْ)، والمُتَصِلَةُ بِمَعْنَى (أَوْ).

٢- الْمُتَصِلَةُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ ذِكْرِ اللَّعادِل، والمُنْقَطِعَةُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا ذِكْرُ المُعادِل.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو؟ فَهَذِهِ مُتَّصِلَةٌ، وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَمْ خُلِقُوا بِنَ غَيْرِ نَتْهِۥ أَمْ هُمُ ٱلْخَلِثُونَ﴾ [الطور:٣٥] مُتَّصِلَةٌ، وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَمَن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ لِذَا دَعَاهُ﴾ مُنْقَطِعَةٌ؛ لأنَّهُ لَمْ يُذْكَرْ لهَا مُعادِلٌ، فهِيَ بمَعْنَى (بَلْ) والهَمْزَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿ وَالْمُضْطَرُ ﴾ أَصْلُهَا: الْمُضْتَّرُ، أي: الَّذِي أصابَهُ الضَّرَرُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ أَنِي مَسَّنِيَ الفُّرُ وَأَنَتَ أَرْحَكُمُ الرَّحِينَ ﴿ فَا فَاسْتَجَبْنَا لَهُ ﴾ [الأنبياء: ٨٣-٨] فَلَا يُجِيبُ الْمُصْطَرَّ إِلَّا اللهُ، لكنْ قَيْدَهُ بقَوْلِهِ: ﴿ إِذَا دَعَاهُ ﴾ ، أمّا إذا لَمْ يَدْعُهُ فَقَدْ يَكْشِفُ اللهُ ضُرَّهُ، وقَدْ لَا يَكْشِفُهُ.

قَوْلُهُ: ﴿وَيَكِشِفُ ٱلشُّوٓءَ ﴾ أي: يُزِيلُ السُّوءَ، والسُّوءُ: مَا يَسُوءُ المَرْءَ، وَهُوَ دُونَ الضَّرُورَةِ؛ لأنَّ الإنسَانَ قَدْ يُساءُ بَمَا لا يَضُرُّهُ، لكنْ كُلُّ ضَرُورَةٍ سُوءٌ.

وقَوْلُهُ: ﴿وَيَكَشِفُ اَلشَّرَةَ ﴾ هَلْ هِيَ مَتَعَلَّقَةٌ بِيَا قَبْلَهَا فِي المَغنَى، وأنَّهُ إذَا أجابَهُ كَشَفَ سُوءَهُ، أَوْ هِيَ مُسْتَقِلَةٌ يُجِيبُ المُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ، ثمَّ أَمْرٌ آخَرُ يَكْشِفُ السُّوءَ؟

الجَوَاب: الَمُغْنَى الأخِيرُ أَعَمُّ؛ لأنَّبَا تَشْمَلُ كَشْفَ شُوءِ الْمُضْطَرُّ وغَيْرِه، ومَنْ دَعَا اللهَ ومَنْ لَمْ يَدْعُهُ، وعَلَى التَّقْدِيرِ الأوَّلِ تَكُونُ خاصَّةً بكَشْفِ سُوءِ الْمُضْطَرُّ، ومَعْلُومٌ أَنَّهُ كُلَّبَا كَانَ المَعْنَى أَعَمَّ كَانَ أَوْلَى، ويُوَيِّدُ العُمُومَ قَوْلُهُ: ﴿وَيَجْمَلُكُمْ خُلُفَكَةً ٱلأَرْضِ ﴾.

قَوْلُهُ: ﴿وَيَجْمَلُكُمْ خُلَفَاءَ ٱلأَرْضِ ﴾ الَّذِينَ يَجْعَلُهُمُ اللهُ خُلفاءَ الأَرْضِ هُمْ عِبادُ اللهِ الصَّالِحونَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ حَبَنَكَ فِي الزَّيُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكِرِ أَكَ الأَرْضَ مَرِثُهَا عِبَادِى الصَّنلِحُونَ ﴾ [الأنبياء:١٠٥]، وقالَ تَعَالَى: ﴿ وَعَدَ اللهُ الذِّينَ اَمْثُواْ مِنكُرُ وَعَكِلُوا الصَّلِحَتِ لَيَسْتَغْلِفَنَهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا السَّتَخْلَفَ الَّذِيكِ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيْمَكِنَنَ لَمُمْ دِينَهُمُ الَّذِيكِ ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلِيُجَبِّلَتُهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنَا يَعْبُدُونِنِي لا يُشْرِكُونَ فِي شَيْعَا﴾ [النور:٥٥].

قَوْلُهُ: ﴿إَوَلَكُ مَّعَ اللَّهِ ﴾ الاسْتِفْهَامُ للإِنْكارِ، أَوْ بِمَعْنَى النَّفْيِ، وهُمَا مُتقارِبَانِ، أيْ: هَلْ أَحَدٌّ مَعَ اللهِ يَفْعَلُ ذلكَ؟!

الجَوَابُ: لَا، وإذَا كَانَ كذلِكَ فيَجِبُ أَنْ تُصْرَفَ العِبَادَةُ للهِ وحْدَهُ، وكذلِكَ الدُّعَاءُ؛ فالواجِبُ عَلَى العَبْدِ أَنْ يُوَجِّهَ السُّوَالَ إِلَى اللهِ تَعَالَى، ولَا يَطْلُبَ مِنْ أَحَدِ أَنْ يُزِيلَ ضَرُورَتَهُ ويَكْشِفَ سُوءَهُ وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ.

إشْكَالٌ وجَوَابُهُ: وهُوَ أَنَّ الإِنْسَانَ الْمُصْطَرَّ يَسْأَلُ غَيْرَ اللهِ ويُسْتَجَابُ لهُ، كَمَنِ اضْطُرَّ إِلَى طَعامٍ وطَلَبَ مِنْ صَاحِبِ الطَّعَامِ أَنْ يُعْطِيَهُ فأعْطاهُ، فهلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

الجَوَابُ: أَنَّ مَذَا جائِزٌ، لكنْ يَجِبُ أَنْ نَعْتَقِدَ أَنَّ هَذَا مُجَّرَدُ سَبَبِ لَا أَنَّهُ مُسْتَقِلِّ، فاللهُ جَعَلَ لكُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا، فيُمْكِنُ أَنْ يَصْرِفَ اللهُ قَلْبَهُ فَلَا يُعْطِيَكَ، ويُمْكِنُ أَنْ تَأْكُلَ وَلَا تَشْبَعَ، فَلَا تَزُولُ ضَرُورَتُكَ، ويُمْكِنُ أَنْ يُسَخِّرُهُ اللهُ ويُعطِيكَ. رَوَى الطَبَرانِيُّ بِإِسْنَادِهِ (١١٠١٠): أَنَّهُ كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْأَا مُنَافِقٌ [١] يُؤْذِي المُؤْمِنِينَ، فَقَالَ بَعْضُهُم أَنَّا: قُومُوا بِنَا نَسْتَغِيثُ [١٠] بِرَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ هَذَا المُنَافِقِ [١]. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي [٢]، وَإِثَمَا يُسْتَغَاثُ بِاللهِ».

[1] قَوْلُهُ: «بإسْنادِهِ» يُشِيرُ إِلَى أنَّ هَذَا الإِسْنادَ لَيْسَ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ، أوِ المُتَّفَقِ عَلَيْهِ بَيْنَ النَّاسِ، بَلْ هُوَ إِسْنادُهُ الخاصُّ، وعليْهِ فيَجِبُ أنْ يُرَاجَعَ هَذَا الإِسنادُ، فَلَيْسَ كُلُّ إِسْنادِ مُحَدِّثٍ قَدْ تَتَّ فِيهِ شُرُ وطُ القَبُول.

وذكرَ الهَيْنَمِيُّ فِي (تَجْمَع الزَّوائِدِ): «أنَّ رِجالَهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ، غَيْرَ ابْنِ لَهِيعَةَ، وَهُوَ حَسَنُ الحَدِيثِ، وابْنُ لَهِيعَةَ خَلَّطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ لاحْتِرَاقِ كُتُبِهِ»، ولمْ يَذْكُرِ الْمُؤَلِّفُ الصَّحابِيَّ، وفي الشَّرْحِ هُوَ عُبادَةُ بْنُ الصَّامِتِ وَيَوَلِلَهُمَنَهُ.

[٧] قَوْلُهُ: (فِي زَمَنِ النَّبِيِّ» أيْ: عَهْدِه، وكانَ الكافِرُ أَوَّلًا يُعْلِنُ كُفْرَهُ ولَا يُبالِي، وليَّا قَوِيَ المُسْلِمُونَ بَعْدَ غَوْرَةِ بَدْرِ خَافَ الكُفَّارُ، فصَارُوا يُظْهُرُونَ الإسْلامَ ويُبطِنُونَ الكُفْرَ.

[٣] قَوْلُهُ: «مُنافِقٌ» المُنافِقُ: هُوَ الَّذِي يُظْهِرُ الإِسْلامَ ويُبْطِنُ الكُفْرَ، وهَوُلاءِ ظَهَرُوا بَعْدَ غَزْوَةِ بَدْرٍ. ولَمْ يُسَمَّ الْمُنافِقُ فِي هَذَا الحديثِ، فيُحْتَمَلُ آنَّهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبِّيِّ؛ لاَنَّهُ مَشْهُورٌ بإيذاءِ المُسْلِمِينَ، ويُحْتَمَلُ غَيْرُهُ، واعْلَمْ أَنَّ اندَّيَّةَ المُنافِقِينَ لِلمُسلِمِينَ لَيْسَتْ بالضَّرْبِ أَوِ القَتْلِ؛ لاَنَّهُمْ يَتَظَاهَرُونَ بمَحَيَّةِ المُسْلِمِينَ، ولكنْ بالقَوْلِ والتَّعْرِيضِ كَمَا صَنَعُوا فِي قِصَّةِ الإِفْكِ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَقالَ بَعْضُهُمْ» أي: الصَّحَابَةِ.

[٥] قَوْلُهُ: «نَسْتَغِيثُ» أَيْ: نَطْلُبُ الغَوْثَ وَهُوَ إِزَالَةُ الشَّدَّةِ.

[7] قَوْلُهُ: «مِنْ هَذَا المُّنافِق» إمَّا بزَجْرهِ، أوْ تَعْزيرهِ، أوْ بِمَا يُناسِبُ المَقَامَ.

وفِي الحَدِيثِ إيجازُ حَذْفٍ دلَّ عَلَيْهِ السِّياقُ، أيْ: فَقامُوا إِلَى رَسُولِ اللهِ، فقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنَّا نَسْتَغِيثُ بِكَ مِنْ هَذَا المُنافِقِ.

[٧] قَوْلُهُ: «إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي»، ظاهِرُ هَلِهِ الجُمْلَةِ النَّفْيُ مُطْلقًا، ويُحْتَمَلُ أنَّ المُرادَ: لَا يُسْتَغَاثُ

<sup>(</sup>١) أخرجه الطبراني كما في مجمع الزوائد (١٠٩/١٠) عن عبادة بن الصامت رَحَوَالِلَهُ عَنْهُ. وقال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح؛ غير ابن لهيعة، وهو حسن الحديث. وأخرجه أحمد في المسند (٥/٣١٧)، وابن سعد في الطبقات (١/٣٨٧)، عن عبادة بلفظ: "إنه لا يقام لي بل يقام لله تَبَارْكُوتَهَاكَ". وفيه ابن لهيعة، ورجل لم يسم. انظر: المجمع (٨/٤٠).

### فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: أَنَّ عَطْفَ الدُّعَاءِ عَلَى الاسْتِغَاثَةِ مِنْ عَطْفِ العامِّ عَلَى الخَاصِّ [1]. الثانِيَّةُ: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ﴾ [1].

يه فِي هَذِهِ القَضِيَّةِ المُعَيَّنَةِ. فعَلَى الأوَّلِ: يَكُونُ نَفْيُ الاسْتِغَاثَةِ مِنْ بَابِ سَدِّ الذَّرائِعِ والتَّأَدُّبِ فِي اللَّفْظِ،
 ولَيْسَ مِنْ بَابِ الحَّكْمِ بالعُمُومِ؛ لأنَّ نَفْيَ الاسْتِغَاثَةِ بالرَّسُولِ ﷺ لَيْسَ عَلَى إطْلاقِهِ، بَلْ تَجُوزُ
 الاسْتِغَاثَةُ به فِيهَا يَقْدِرُ عليْهِ.

أمًّا إذَا قُلْنَا: إِنَّ النَّفْيَ عائِدٌ إِلَى القَضِيَّةِ الْمُنَيَّةِ الْتِي اسْتَغَاثُوا بالنَّبِيِّ ﷺ مُنْهَا فإلَّهُ يَكُونُ عَلَى الحَقِيقَةِ، أَيْ: لَا يُسْتَغَاثُ بِي فِي مِثْلِ هَذِهِ القَضِيَّةِ؛ لأنَّ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يُعْقِمُ مَنْ النَّبِيِّ عَلَى يُعْقِمُ مِنْ هَذَا يُعْرِفُونَ مُؤَلِّهُ حَسَبَ الحُكْمِ الظاهِرِ للمُنافِقِينَ أَنْ يَنْتَقِمَ مِنْ هَذَا اللَّهُ فِي انْتِقَامًا ظاهرًا؛ إذْ إِنَّ المُنافِقِينَ يَسْتَتِرُونَ، وعَلَى هذَا فَلَا يُسْتَغَاثُ للتَّخَلُّصِ مِنَ المُنَافِقِ إِلَّا لللَّهُ اللَّهُ الْمُلْفِقِ الللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّالِيْفِي اللَّهُ اللِيَّالِيِلْمُ الللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللللللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللللْمُ اللللللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللللللْمُ الللللْمُ الللللللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ الللللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ اللللللللْمُ اللللللْمُ الللللللللْمُ الللللْمُ الللللللللْمُ اللللْمُ اللل

### فِيهِ مَسَائِلُ:

[1] الأُولَى: أنَّ عَطْفَ الدُّعَاءِ عَلَى الاسْتِغَاثَةِ مِنْ عَطْفِ العامِّ عَلَى الخاصِّ. يغني: حَيْثُ قَالَ فِي النَّرْجَةِ: بَابٌ مِنَ الشَّرْكِ أَنْ يَسْتَغِيثَ بغَيْرِ اللهِ أَوْ يَدْعُو غَيْرُهُ، ووجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الاسْتِغَاثَةُ مَلْكُ إِزَالَةِ الشَّدَّةِ، والدُّعَاءَ أَعَمُّ، فَهُوَ طَلَبُ إِزَالَةِ الشَّقَةِ، والدُّعَاءَ أَعَمُّ، فَهُو مَنْ بَابٍ عَطْفِ العامِّ عَلَى الحَاصِّ، وهَذَا سائغٌ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، فَهُو كَقُولِهِ: ﴿يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينِ عَمْنُوا وَآسَجُ لُولًا وَلَعُمَّهُ [الحج:٧٧].

[٧] الثانيَةُ: تَفْسِيرُ قَرْلِهِ: ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللّهِ مَا لَا يَنفَكُ وَلَا يَضُرُكُ ﴾ الجِطابُ فِي هَذِهِ الآيَةِ للنّبِيِّ ﷺ خاصَّةً، بدَلِيلِ الآيَاتِ الَّتِي قَبْلَهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَنْ أَقِدْ وَجْهَكَ لِللّذِينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُوْنَنَ مِبَ الْمُشْرِكِينِ ﴾ [يونس:١٠٥].

فإنْ قِيلَ: كَيْفَ يَنْهَاهُ اللهُ عَنْ أَمْرٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ شَرْعًا؟

أُجِيبَ: إِنَّ الغَرَضَ هُوَ التَّنْدِيدُ بِمَنْ فَعَلَ ذلكَ، كَانَّهُ يَقُولُ: لَا تَسْلُكْ هَذَا الطَّرِيقَ الَّتِي سَلَكَهَا أَهْلُ الضَّلالِ، وإِنْ كَانَ الرَّسُولُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ ذلِكَ شَرْعًا.

الثالِثَة: أَنَّ هذَا هُوَ الشِّرْكُ الأَكْبَرُ اللَّهِ

الرَّابِعَةُ: أَنَّ أَصْلَحَ النَّاسِ لَوْ فَعَلهُ إِرْضَاءً لِغَيْرِهِ صَارَ مِنَ الظَّالِينَ [1].

الخَامِسَةُ: تَفْسِيرُ الآيَةِ الَّتِي بَعْدَهَا [٢].

السَّادِسَةُ: كَوْنُ ذلِكَ لَا يَنْفَعُ فِي الدُّنْيَا مَعَ كَوْنِهِ كُفْرًا الْأَ.

السَّابِعَةُ: تَفْسيرُ الآيَةِ الثَّالِثَةِ [1].

الثَّامِنَةُ: أَنَّ طَلَبَ الرِّزْقِ لَا يَنْبَغِي إِلَّا مِنَ اللهِ، كَمَا أَنَّ الجَنَّةَ لَا تُطْلَبُ إِلَّا مِنْهُ اللهِ

[١] الثالِثَةُ: أنَّ هَذَا هُوَ الشِّرْكُ الأَكْبَرُ: يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنّكَ إِذَا مِّنَ الظّلومِينَ ﴾ مُضافًا إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلُرُ عَظِيرٌ ﴾ [لقهان ١٣].

[٧] الرَّابِعَةُ: أَنَّ أَصْلَحَ النَّاسِ لَوْ فَعَلَهُ إِرْضَاءً لَغَيْرِهِ صَارَ مِنَ الظَّالِينَ: تُؤْخَدُ مِنْ كَوْنِ الخِطابِ للرَّسُولِ ﷺ وَهُوَ أَصْلَحُ النَّاسِ، فَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ إِرْضَاءً لَغَيْرِهِ صَارَ مِنَ الظَّالِينَ، حتَّى وَلُوْ فَعَلَهُ عُمَامَلَةً لِإِنْسَانٍ مُشْرِكِ، فَانَّهُ يَكُونُ مُشْرِكًا؛ إذْ لَا تَجُوزُ المُشْرِكِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُشْرِكًا؛ إذْ لَا تَجُوزُ المُحاباةُ فِي دِينِ اللهِ.

[٣] الحَمَّامِسَةُ: تَفْسِيرُ الآيَةِ الَّتِي بَعْدَهَا، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِن يَمْسَسَكَ اللَّهُ بِشُرِّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ ۚ إِلَّا هُوَ...﴾ [الأنعام:١٧] الآيَةَ، فإذَا كَانَ لَا يَكْشِفُ الضُّرَّ إِلَّا اللهُ، وجَبَ أَنْ تَكُونَ العِبَادَةُ لَهُ وحْدَهُ، والاسْتِغَاثَةُ بِهِ وحْدُهُ.

[٤] السَّادِسَةُ: كَوْنُ ذَلِكَ لَا يَنْفَعُ فِي الدُّنْيَا مَعَ كَوْنِهِ كُفْرًا. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن يَمْسَسَكَ اللَّهُ بِصُرِّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥ إِلَّا هُوَ﴾ فلَمْ يَنْتَفِعْ مِنْ دُعائِهِ هذَا، فخَسِرَ الدُّنْيَا بذلِكَ، والآخِرَةَ بكُفْرُو.

[٥] السَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الآيَةِ الثالِثَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَٱبْنَفُواْ عِندَ اللَّهِ الزِّرْفَ﴾.

وقَوْلُهُ: ﴿عِندَ اللَّهِ ﴾ حالٌ مِنَ الرِّزْقِ، وعليْهِ يَكُونُ ابْتِغَاءُ الرِّزْقِ عِنْدَ اللهِ وحْدَهُ.

[٦] الثَّامِنَةُ: أنَّ طَلَبَ الرِّرْقِ لَا يَنْبَغِي إِلَّا مِنَ اللهِ، كَمَا أنَّ الجَنَّةَ لَا تُطْلَبُ إِلَّا مِنْهُ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاَعْبُدُوهُ وَاشْكُرُواْ لَهُۥ ۚ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾؛ لأنَّ العِبَادَةَ سَبَبٌ لدُخُولِ الجَنَّةِ، وقَدْ أَشَارَ اللهُ إِلَى ذَلِكَ بِقَرْلِهِ: ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

التَّاسِعَةُ: تَفْسِيرُ الآيَةِ الرَّابِعَةِ [1].

العَاشِرَةُ: أَنَّهُ لَا أَضَلَّ مِكَّنْ دَعَا غَيْرَ اللهِ [1].

الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّهُ غَافِلٌ عَنْ دُعَاءِ الدَّاعِي لَا يَدْرِي عَنْهُ اللَّهِ السَّادِيةَ

الثانِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ تِلْكَ الدَّعْوَةَ سَبَبٌ لِبُغْضِ المَدْعُوِّ لِلدَّاعِي وَعَدَاوَتِهِ لَهُ الْأَ

الثالِثَةَ عَشْرَةَ: تَسْمِيَةُ تِلْكَ الدَّعْوَةِ عِبَادَةً لِلْمَدْعُوِّ [9].

الرابِعَةَ عَشْرَةَ: كُفْرُ المَدْعُوِّ بِتِلْكَ العِبَادَةِ [1].

الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: هِيَ سَبَبُ كَوْنِهِ أَضلَّ النَّاسِ [٧].

[١] التَّاسِعَةُ: تَفْسِيرُ الآيَةِ الرابِعَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللهِ مَن لَايَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى وَرِم الْقِيَمَةِ ﴾.

[٧] العَاشِرَةُ: أَنَّهُ لَا أَضَلَّ مَّنْ دَعَا غَيْرَ اللهِ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ اللّهِ مَن لَايشْنَجِيبُ لَلّهِ إِلَى يَورِ الْقِيَكَةِ ﴾ [الأحقاف:٥]؛ لأنَّ الاسْتِفْهَامَ هُنَا بِمَعْنَى النَّفْيِ.

[٣] الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّهُ غافِلٌ عَنْ دُعاءِ الدَّاعِي لَا يَدْرِي عنْهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ عَن دُعَآبِهِمْ غَفِلُونَ ﴾.

﴿ وَمُمْمَ ﴾ أَيِ: المَدْعُوُّونَ ﴿ عَن دُعَآبِهِمْ ﴾ أَيْ: دُعاءِ الدَّاعِينَ، أَقْ عَنْ دُعاءِ الدَّاعِينَ إِيَّاهُمْ، فالاَّحْتَيَالُ فِي الضَّمِيرِ الثانِي، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿ عَن دُعَآبِهِمْ ﴾، أمَّا الضَّمِيرُ الأوَّلُ فإنَّهُ يَعُودُ إِلَى المَدْعُوِّينَ لَا رَيْب، وقَدْ سَبَقَ بَيانُهُ بالتَّفْصِيلِ.

[٤] الثانِيَةَ عَشْرَةَ: أنَّ تِلْكَ الدَّعْرَةَ سَبَبٌ لَبُغْضِ المَدْعُوِّ للدَّاعِي وعَداوَتِهِ لهُ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا هُوْمِرَالنَاسُ كَانُواْ لَمُمْ آغَدَاءَ وَكَانُواْ بِيَادَتِيمَ كَفِيرِينَ﴾.

[٥] الثالِثَةَ عَشْرَةَ: تَسْمِيَةُ تِلْكَ الدَّعْوَةِ عِبادَةً للمَدْعُوِّ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانُواْ بِمِبَادَيِّمَ كَفِينَ﴾.

[٦] الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كُفْرُ المَّدْعُوِّ بِتِلْكَ العِبَادَةِ. مَعْنَى كُفْرِ المَدْعُوِّ: رَدُّهُ وإنْكارُهُ، فإذَا كَانَ يَوْمَ القِيَامَةِ تَبَرَّا مِنْهُ وأَنْكَرُهُ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَكَافُوا بِعِادَتِهِمْ كَفْيِينَ ﴾.

[٧] الحَامِسَةَ عَشْرَةَ: هِيَ سَبَبُ كَوْنِهِ أَضَلَّ النَّاسِ؛ وذَلِكَ لأُمُورٍ، هيَ:

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: تَفْسِيرُ الآيَةِ الخَامِسَةِ[1].

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الأمْرُ العَجِيبُ، وَهُوَ إِقْرارُ عَبَدَةِ الأَوْثَانِ أَنَّهُ لَا يُجِيبُ المُضْطَرَّ إِلَّا اللهُ، وَلأَجْلِ هِذَا يَدْعُونَهُ فِي الشَّدَاثِدِ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لاَ!

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: حِمَايَةُ المُصْطَفَى عِينَ حِمَى التَّوْحِيدِ، وَالتَّأَدُّبُ مَعَ اللهِ [7].

١ - أنَّهُ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لهُ.

٢- أنَّ المَدْعُوِّينَ غَافِلُونَ عَنْ دُعاثِهِمْ.

٣- أنَّهُ إِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُ أَعْدَاءً.

٤ - أنَّهُ كافِرٌ بعِبادَتِهِمْ.

[١] السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: تَفْسِيرُ الآيَةِ الخامِسَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَمَن يُمِيبُ ٱلْمُضْطَرَ إِذَا دَعَاهُ وَيَكَشِفُ ٱلشَّرَةَ ﴾، وقَدْ سَبَقَ ذلك.

[٢] السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الأَمْرُ العَجِيبُ، وَهُوَ إِفْرارُ عَبَدَةِ الأَوْثَانِ أَنَّهُ لَا يُجِيبُ المُضْطَرَّ إِلَّا اللهُ... إلخ: وَهُوَ كَمَا قَالَ رَحَمُهُ اللهُ.. وَهُوَ الآنَ؛ فينَ النَّاسِ مَنْ يَسْجُدُ للأَصْنامِ الَّتِي صَنَعُوهَا بِأَنْفُسِهِمْ تَعْظِيمًا، فإذَا وقَمُوا فِي الشِّدَّةِ دَعَوًا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدَّينَ، وكانَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَلْجَؤُوا للأَصْنَامِ لَوْ كَانَتْ عِبَادَتُهَا حَقًّا، إلَّا أَنَّ مِنَ المُشْرِكِينَ اليَوْمَ مَنْ هُوَ أَشَدُّ شِرْكًا مِنَ المُشْرِكِينَ السابِقِينَ، فإذَا وقَعُوا فِي الشِّدَّةِ وَعَوْا أَوْلِياءَهُمْ، كَعِلِيِّ والحُسَيْنِ، وإذَا كَانَ الأَمْرُ سَهْلاً دَعَوُا اللهَ، وإذَا حَلَفُوا خَلِقًا هُمْ فِيهِ كاذِبُونَ حَلَفُوا خَلِقًا هُمْ فِيهِ كاذِبُونَ حَلَفُوا بِعَلِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ أَوْليائِهِمْ، وإذَا حَلَفُوا حَلِفًا هُمْ فِيهِ كاذِبُونَ حَلَفُوا بِاللهِ وَلَمْ يَبِالُوا.

[٣] النَّامِنَةَ عَشْرَةَ: حِمايَةُ المُصْطَفَى حِمَى التَّوْحِيدِ، والتَّأَدُّبُ مَعَ اللهِ: اختارَ المُؤلِّفِ أَنَّ قَوْلَهُ: «لَا يُسْتَغَاثُ بِي» مِنْ بَابِ التَّأَدُّبِ بالأَلفاظِ، والبُعْدِ عَنِ التَّعَلُّقِ بغَيْرِ اللهِ، وأَنْ يَكُونَ تَعَلُّقُ الإِنْسَانِ دائيًا باللهِ وحْدَهُ، فَهُوَ يُعَلِّمُ الأُمَّةَ أَنْ تَلْجَأَ إِلَى اللهِ وحْدَهُ إِذَا وَقَعَتْ فِي الشَّدائِدِ، ولَا تَسْتَغِيثَ إِلَّا بِهِ وحْدَهُ.



#### [١] مُناسَبَةُ البَابِ لِمَا قَبْلَهُ:

لمَّا ذَكَرَ رَحَمُهُ اللَّهُ الاسْتِعَاذَةَ والاسْتِغَاثَةَ بغَيْرِ اللهِ عَرَّقِجَلَّ ذَكَرَ البَرَاهِينَ الدَّالَّةَ عَلَى بُطْلانِ عِبادَةِ مَا سِوَى اللهِ؛ ولهَذَا جَعَلَ التَّرْجَمَةَ لهَذَا البَابِ نَفْسَ الدَّلِيل، وذَكَرَ رَحَمُهُ اللَّهُ ثَلاثَ آياتِ:

[٧] الآيَةُ الأُولَى والثانِيَةُ: قَوْلُهُ: ﴿ آيُثْرِكُونَ ﴾ الاسْتِفْهَامُ للإِنْكارِ والتَّوْبِيخِ، أيْ: يُشْرِكُونَهُ مَعَ اللهِ.

قَوْلُهُ: ﴿مَا لَا يَخْلُقُ﴾ هُنَا عَبَرَ بـ﴿مَا﴾ دُونَ (مَنْ) وفِي قَوْلِهِ: ﴿ وَمَنْ أَضَلُ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللّهِ مَن لَايشَتَجِيبُ لَهُۥ﴾ [الأحقاف:٥] عَبَرَ بـ(مَنْ).

والمُناسَبَةُ ظاهِرَةٌ؛ لأنَّ الدَّاعِينَ هُناكَ نَزَّلُوهُمْ مَنْزِلَةَ العاقِلِ، أمَّا هُنَا فالمَدْعُوُّ جَمَادٌ؛ لأنَّ الَّذِي لَا يَخْلُقُ شَيْتًا ولا يَصْنَعُهُ جَمَادٌ لا يُفِيدُ.

قَوْلُهُ: ﴿شَيَّا ﴾ نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْي، فتُفِيدُ العُمُومَ.

قَوْلُهُ: ﴿وَمُمْ يَخْلَقُونَ﴾ وصْفُ هَذِهِ الأَصْنَامِ بِالعَجْزِ والنَّقْصِ. والرَّبُّ المَغْبُودُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ خَلُوقًا، بَلْ هُوَ الحَالِقُ، فَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الحَّدُوثُ ولَا الفَناءُ. والمَخْلُوقُ: حادِثٌ، والحادِثُ يَجُوزُ عَلَيْهِ العَدَمُ؛ لأنَّ مَا جازَ انْعِدَامُهُ أَوَّلًا جازَ عَقْلًا انْعِدَامُهُ آخرًا، فَكَيْفَ يُعْبَدُ هَوُّلاءِ مِنْ دُونِ اللهِ؛ إذِ المَخْلُوقُ هُوَ بَنَفْسِهِ مُفْتَقِرٌ إِلَى خالِقِهِ، وَهُوَ حادِثٌ بَعَدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، فَهُوَ ناقِصٌ فِي إيجادِهِ وبَقائِهِ؟!

إشْكَالٌ وجَوابُهُ: قَوْلُهُ: ﴿مَا لَا يَخَلَقُ﴾ الضَّمِيرُ بالإِفْرادِ، وقَوْلُهُ: ﴿وَهُمْ يَخَلَقُونَ﴾ الضّمييرُ بالجَمْع، فيما الجَوَابُ؟

أُجِيبَ: بأنَّ قَوْلَهُ: ﴿مَا لَا يَخْلُقُ﴾ عادَ الضَّهِيرُ عَلَى ﴿مَا ﴾ باعْتِبَارِ اللَّفْظِ؛ لأنَّ ﴿مَا ﴾ اسْمٌ مَوْصُولٌ، لفْظُهَا مُفْرَدٌ، لكنْ معْنَاهَا الجَمْعُ، فهِيَ صالِحَةٌ بَلْفْظِهَا للمُفْرَدِ، وبِمَعْنَاهَا للجَمْعِ، كقَوْلِهِ: ﴿مَن لَايَسْتَجِيبُ لَهُ ﴾.

### وَقَوْلُهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ، مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴾ الآيَةَ [فاطر:١٣][١].

وَقُولُهُ: ﴿وَهُمُ يُخْلَقُونَ﴾ عادَ الضَّمِيرُ عَلَى ﴿مَا ﴾ باعْتِبَارِ الَمُغْنَى، كَقَوْلِهِ: ﴿وَهُمْ مَن دُعَآلِهِمْ عَنِيْلُونَ ﴾. قَوْلُهُ: ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَمُمْ نَصْرًا ﴾ أي: لَا يَقْدِرُونَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَوْ هاجَمَهُمْ عَدُوًّ؛ لأنَّ هَؤُلاءِ المَعْبُودِينَ قاصِرُ ونَ.

والنَّصْرُ: الدَّفْعُ عَنِ المَخْذُولِ بحيثُ يَنْتَصِرُ عَلَى عَدُوِّهِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَلاَ آنَشُهُمْ يَنُصُرُونَ ﴾ بنَصْبِ (أنْفُسَهُمْ) عَلَى آنَّهُ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، ولَيْسَ مِنْ بَابِ الاشْتِغَالِ؛ لأنَّ العامِلَ لَمْ يَشْتَغِلْ بضَمِيرِ السَّابِقِ. أيْ: زِيادَةً عَلَى ذلِكَ هُمْ عاجِزُونَ عَنِ الانْتِصَارِ لأنْفُسِهِمْ، فكَيْفَ يَنْصُرُونَ غَيْرُهُمْ؟!

فَبَيَّنَ اللهُ عَجْزَ هَذِهِ الأصْنَام، وأنَّها لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ مَعْبُودَةٌ مِنْ أَرْبَعَةِ وُجُوهٍ، هيَ:

١ - أنَّها لَا تَخْلُقُ، ومَنْ لَا يَخْلُقُ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ.

٢- أنَّهُمْ تَخْلُوقُونَ مِنَ العَدَم؛ فهُمْ مُفْتَقِرُونَ إِلَى غَيْرِهِمُ ابْتِدَاءً ودَوامًا.

٣- أَنَّهُمْ لا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ الدَّاعِينَ لهُمْ، وقَوْلُهُ: ﴿ وَلا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِهِ: لا يَنْصُرُونَهُمْ؛
 لاَّنَّهُ لَوْ قَالَ: (لَا يَنْصُرُونَهُمْ) فَقَدْ يَقُولُ قائِلٌ: لكنَّهُمْ يَسْتَطِيعُونَ، لكنْ ليَّا قَالَ: ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ
 نَصْرًا ﴾ كَانَ أَبْلُمُ لظْهُور عَجْزهِمْ.

٤ - أنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنْفُسِهِمْ.

[1] الآيَّةُ الثالِثَةُ: قَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِدِهِ ﴾ يَشْمَلُ دُعاءَ المَسْأَلَةِ، ودُعاءَ العِبَادَةِ، و ﴿مِن دُونِدِهِ ﴾ أَيْ: سِوَى اللهِ.

قَوْلُهُ: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن فِطْمِيرٍ ﴾ ﴿مَا ﴾ نافِيَةٌ ﴿مِن ﴾ حَرْفُ جَرِّ زائِدٌ لَفْظًا، وقِيلَ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: حَرْفُ جَرِّ زَائِدٌ فِي القُرْآنِ، بَلْ يُقالُ: (مِنْ): حَرْفُ صِلَةٍ، وهَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ الحُرُوفَ الزَّائِدَةَ لَهَا معْنَى، وَهُوَ التَّوْكِيدُ، وإِنَّما يُقالُ: زَائِدٌ. مِنْ حَيْثُ الإِغْرابُ، وجُمْلَةُ: ﴿مَا يَمْلِكُونَ ﴾ خَبُرُ الْبَنْتَارِاً الَّذِي هُوَ (الَّذِينَ).

وقَوْلُهُ: ﴿ مِن قِطْمِيرٍ ﴾ القِطْمِيرُ: سَلَبُ نَواةِ التَّمْرَةِ.

وفِي النَّوَاةِ ثَلاثَةُ أَشْياءَ، ذَكَرَهَا اللهُ فِي القُرْآنِ؛ لبَيانِ حَقَارَةِ الشَّيْءِ:

القِطْمِيرُ: وَهُوَ اللُّفافَةُ الرَّقِيقَةُ الَّتِي عَلَى النَّوَاةِ.

الفَتِيلُ: وَهُوَ سِلْكٌ يَكُونُ فِي الشِّقِّ الَّذِي فِي النَّوَاةِ.

النَّقِيرُ: وَهِيَ النُّقْرَةُ الَّتِي تَكُونُ عَلَى ظَهْرِ النَّوَاةِ.

فهَؤُلاءِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ، فإنْ قِيلَ: أليْسَ الإِنْسَانُ يَمْلِكُ النَّخْلَ كُلَّهُ كامِلًا؟

أُجِيبَ: إنَّهُ يَمْلِكُهُ، ولكنَّهُ مِلْكٌ ناقِصٌ لَيْسَ حَقِيقيًّا، فَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ إلَّا عَلَى حَسَبِ مَا جَاءَ بِهِ الشَّرعُ، فَلَا يَمْلِكُ مَثْلًا إحْراقَهُ للنَّهي عَنْ إضاعَةِ المالِ.

قَوْلُهُ: ﴿ إِن تَدْعُوهُمْ ﴾ مُحُلَّةٌ شَرْطِيَّةٌ، (تَدْعُو): فِعْلُ الشَّرْطِ مَجَزُومٌ بِحَذْفِ النُّونِ، والواؤ فاعِلٌ، وأصْلُهَا: تَدْعُومَهُمْ.

قَوْلُهُ: ﴿لا يَسْمَعُواْ دُعَاءَكُمْ ﴾ جَوابُ الشَّرْطِ بَجْزُومٌ بِحَذْفِ النُّونِ، والواوُ فاعِلْ.

قَوْلُهُ: ﴿ وَلَوْ سَمِعُواْ مَا اَسْتَجَابُواْ لَكُو ﴾ أي: إنَّ هَذِهِ الأَصْنَامَ لَوْ دَعَوْتُمُوهَا مَا سَمِعَتْ، ولَوْ فَيُ ضَ أَنَّهَا سَمِعَتْ مَا اسْتَجَابُواْ لَكُو ﴾ أي: إنَّ هَذِك؛ ولهَذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلامُ لأبِيهِ: ﴿ وَضَ أَنَّهَا سَمِعَتْ مَا اسْتَجَابُواْ وَلَا يُشْهِلُ عَلَى شَيْئَا﴾ [مريم:٤٢]، فإذَا كانَتْ كذلك، فأيُّ شَيْء فِي اللهُ عَنْ مَنْ اللهُ عَنْ مَنْ أَنْ تُدْعَى مِنْ دُونِ اللهِ ؟! بَلْ هَذَا سَفَهٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِلَةٍ إِبْرَهِمَ إِلّا مَن سَفَهٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِلَةٍ إِبْرَهِمَ إِلّا مَن سَفِهٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِلَةٍ إِبْرَهِمَ إِلّا مَن سَفِهٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِلَةٍ إِبْرَهِمَ إِلّا مَن سَفِهٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِلَةٍ إِبْرَهِمَ إِلّا مَن

قَوْلُهُ: ﴿ وَيَوْمَ الْفِينَمَةِ يَكُفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ﴾ وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا حُمِثَرَ النَّاسُ كَانُوا لَمُمْ أَعْدَاتَهُ وَالْهُ بِهِ وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا حُمِثَرَ النَّاسُ كَانُوا لَمُمْ أَعْدَاتَهُ وَكَانُوا بِبِهِ رَحِهِمُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عِلَى اللَّهُ عِلَى اللَّهُ عِلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عِلَى اللَّهُ عِلَى اللَّهُ عَلَى الْمُ اللَّهُ عَلَى الْمُعَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿ إِنَّ اللّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّوَ ﴾ [النساء: ٤٠]، رقم (٤٥٨١)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب معرفة طويق الرؤية، رقم (١٨٣)، من حديث أن سعيد رُوَّؤَلِيَّةَ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَا يُنَيِثُكَ مِثْلُ خَبِرٍ ﴾ [فاطر:١٤] هَذَا مِثالٌ يُضْرَبُ لِمَنْ أَخْبَرَ بِخَبَرِ ورَأَى شَكَّا عِنْدَ مَنْ خَاطَبَهُ بِهِ، فَيَقُولُ: ولَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ. ومَغْنَاهُ: أَنَّهُ لَا يُخْبِرُكَ بِالحَبَرِ مِثْلُ خَبِيرٍ بِهِ، وَهُوَ اللهُ؟ لاَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي يَوْمِ القِيَامَةِ إِلَّا اللهُ، وخَبَرُهُ خَبَرُ صِدْقٍ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللّهِ قِيلًا ﴾ [النساء:٢٢]، والحَبِيرُ: العالِمُ بَبُواطِنِ الأُمُورِ.

مَسْأَلُةُ: هِلْ يَسْمَعُ الأَمْوَاتُ السَّلامَ ويَرُدُّونَهُ عَلَى مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ؟

اخْتُلِفَ فِي ذلِكَ عَلَى قَوْلَيْنِ:

القَوْلُ الأَوَّلُ: أَنَّ الأَمْوَاتَ لَا يَسْمَعُونَ السَّلامَ، وأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ زِيارَةِ القُبُورِ: «السَّلامُ عَلَيْكُمْ» دُعاءٌ لا يُقْصَدُ بِهِ المُخَاطَبَةُ، ثُمَّ عَلَى فَرْضِ أَنَّهُمْ يَسْمَعُونَ كَمَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ الَّذِي صَحَّحَهُ ابْنُ عَلَيْ المَّنْ الإِنْسَانَ إِذَا سَلَّمَ عَلَى شَخْصِ يَعْرِفُهُ فِي اللَّائِيارَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَيَلُو اللَّهُ الللَّهُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ» (السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ» (اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْ

وأمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَلَوْسِمِعُوا ﴾ فمَعْنَاهُ: لَوْ سَمِعُوا فَرْضًا مَا اسْتَجَابُوا لكُمْ؛ لأنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ. القَوْلُ النَّانِي: إنَّ الأمْوَاتَ يَسْمَعُونَ. واسْتَدَلُّوا عَلَى ذلِكَ بالخِطابِ الواقِع في سَلام الزَّائِرِ لَهُمْ

<sup>(</sup>١) الاستذكار (١/ ١٨٥).

<sup>(</sup>٢) الروح (ص:٥).

<sup>(</sup>٣) أخرجه تمام في فوائده، رقم (١٣٩)، والصيداوي في معجم شيوخه (ص:٣٥٠)، والبيهقي في شعب الإيهان، رقم (١٧٨٩)، من حديث أبي هريرة وَيَخْلَقَهُمُنَهُ.

<sup>(</sup>٤) أخرجه مسلم: كتاب الجُنَائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، رقم (٩٧٤)، من حديث عائشة وَمَنَائِفَتُهُمَاً.

## وَفِي الصَّحْيحِ اللَّهِ عَنْ أَنْسِ قَالَ: شُجَّ النَّبِيِّ عِلَيْ يَوْمَ أُحُدِ اللَّهِ وَكُسِرَتْ رَبَاعِيتُهُ الْأَنْفَالَ:

بالمَقْبَرَةِ، وبِيَا ثَبَتَ فِي (الصَّحِيحِ) مِنْ أَنَّ المشيِّعينَ إذا انْصَرَفُوا سَمِعَ المُشَيَّعُ قَرْعَ نِعالِهِمْ (۱).
 والجَوَابُ عَنْ هَذَيْنِ الدَّلِيلَيْنِ:

أمَّا الأوَّلُ: فإنَّهُ لَا يَلْزُمُ مِنَ السَّلامِ عَلَيْهِمْ أَنْ يَسْمَعُوا؛ ولهَذَا كَانَ الْمُسْلِمُونَ يُسَلِّمُونَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى اللَّهِ فِي حَياتِهِ فِي التَّشَهُّدِ"، وَهُوَ لَا يَسْمَعُهُمْ قَطْعًا.

أَمَّا النَّانِي: فَهُوَ وارِدٌ فِي وقْتٍ خاصٍّ، وَهُوَ انْصِرَافُ الْمُشَيِّعِينَ بَعْدَ الدَّفْنِ.

وعَلَى كُلِّ: فالقَوْلانِ مُتكافِئَانِ، واللهُ أَعْلَمُ بالحالِ.

[١] قَوْلُهُ: «وِفِي الصَّحِيحِ» سَبَقَ الكَلامُ عَلَى مِثْلِ هَذَا التَّعْبِيرِ فِي بَابِ تَفْسِيرِ التَّوْجِيدِ وشَهادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

[٧] قَوْلُهُ: «أُحُدٍ» جَبِّلٌ مَعْرُوفٌ شَهِائِيَّ المَدِينَةِ، ولا يُقالُ: الْمُنَوَّرَةُ؛ لأنَّ كُلَّ بَلَدِ دَخَلَهُ الإِسْلامُ فَهُو مُنَوَّرٌ بالإِسْلامِ، ولأنَّ ذلِكَ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا عِنْدَ السَّلَفِ، وكذلِكَ جَاءَ اسْمُهَا فِي القُرْآنِ بالمِدِينَةِ فقطْ، لكنْ لَوْ قِيلَ: المَدِينَةُ النَّبَوِيَّةُ؛ لِحَاجَةِ تَمْيِيزِهَا، فَلَا بَأْسَ، وهَذَا الجَبَلُ حَصَلَتْ فِيهِ وفْعَةٌ فِي السَّنَةِ الثَالِئَةِ مِنَ الهِجْرَةِ فِي شَوَال، هُزِمَ فِيهَا المُسْلِمُونَ بِسَبِ مَا حَصَلَ مِنْهُمْ مِنْ مُحَالَفَةِ الْمِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ لِلَى ذَلِكَ بقَوْلِهِ: ﴿حَقِّتَ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنْزَعَتُمْ فِي ٱلأَمْدِ وَعَصَمَيْتُم مِنْ بَعْلَا اللَّهِ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلِيلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

وجَوابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: حَصَلَ لكُمْ مَا تَكْرُهُونَ. وقَدْ حَصَلَتْ هَزِيمَةُ الْمُسْلِمِينَ لَمْعُصِيَةٍ واحِدَةٍ، ونَحْنُ الآنَ نُرِيدُ الانْتصارَ والمَعَاصِي كَثِيرَةٌ عنْدَنَا؛ ولهَذَا لَا يُمْكِنُ أَنْ نَفْرَحَ بنَصْرٍ مَا دُمْنَا عَلَى هَذِهِ الحالِ، إِلَّا أَنْ يَرْفَقَ اللهُ بنَا ويُصْلِحَنَا جَمِيعًا.

قَوْلُهُ: «شُجَّ» الشَّجَّةُ: الجُرْحُ فِي الرَّأْسِ والوَجْهِ خاصَّةً.

[٣] قَوْلُهُ: «وكُسِرَتْ رَبَاعِيَتُهُ» السِّنَانِ الْمُتَوَسِّطَانِ يُسَمَّيانِ ثَنايَا، ومَا يَلِيهمَ ايُسمَّيانِ رَباعِيَتَيْنِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب الميت يسمع خفق النعال، رقم (١٣٣٨)، ومسلم: كتاب الجنة، باب عرض مقعد الميت من الجنة والنار، رقم (٢٨٧٠)، من حديث أنس رَعِيَّالِشَهَنَّةُ.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب السلام اسم من أسياء الله تعالى، رقم (٦٢٣٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب
 التشهد في الصلاة، رقم (٤٠٢)، من حديث ابن مسعود رَحَيَّاللَّهَ عَنْه.

## «كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ؟! [المَّ فَنَزَلَتْ: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ [آل عمران: ١٢٨] (١١]!

[١] قَوْلُهُ: «فَقَالَ: كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ؟!» الاسْتِفْهَامُ يُرادُ بِهِ الاسْتِبْعَادُ، أيْ: بَعِيدٌ أَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ ﷺ.

قَوْلُهُ: (يُفْلِحُ» مِنَ الفَلاح، وَهُوَ الفَوْزُ بِالمَطْلُوبِ، والنَّجَاةُ مِنَ المَرْهُوبِ.

[٧] قَوْلُهُ: «فَنَزَلَتْ: ﴿ يَشَنَ لَكَ مِنَ ٱلأَمْرِ شَيَّهُ ﴾» أَيْ: نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ، والجِطابُ فِيهَا للرَّسُولِﷺ. و﴿شَيَّةُ ﴾ نكِرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فتَحُمُّ.

قَوْلُهُ: ﴿الْأَمْرِ ﴾ أي: الشَّأْنِ، والْمَرَادُ: شَأْنُ الحَلْقِ، فشَأْنُ الحَلْقِ إِلَى خالِقِهِمْ، حتَّى النَّبِيُّ ﷺ لَيْسَ لَهُ فِيهِمْ شَيْءٌ، فَفِي الآيَةِ خِطابُ للرَّسُولِ ﷺ وقَدْ شُجَّ وجُهُهُ، وكُسِرَتْ رَباعِيتُهُ، ومَعَ ذلِكَ مَا عَذَرَهُ اللهُ سُبْحَانَهُ فِي كَلِمَةِ واحِدَةٍ: «كَيْفَ يُغْلِحُ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ؟!».

فإذَا كَانَ الأَمْرُ كَذَلِكَ فَهَا بَالُكَ بَمَنْ سِوَاهُ؟! فَلَيْسَ لَهُمْ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ؛ كالأَصْنَامِ، والأَوْثَانِ، والأَوْلِيَاءِ، والأَنْبِيَاءِ، فالأَمْرُ كُلُّهُ للهِ وحْدَهُ، كَمَا أَنَّهُ الحَالِقُ وحْدَهُ، والحَمْدُ للهِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْ أَمْرَنَا إِلَى أَحَدِ سِوَاهُ؛ لأَنَّ المَخْلُوقَ لَا يَمْلِكُ لنَفْسِهِ نَفْعًا ولَا ضَرًّا، فَكَيْفَ يَمْلِكُ لغَيْرِهِ؟!

ونَسْتَفِيدُ مِنْ هَذَا الحَدِيثِ أَنَّهُ يَجِبُ الحَذَرُ مِنْ إطْلاقِ اللِّسانِ فِيهَا إِذَا رَأَى الإِنْسَانُ مُبْتَلَى بالمَعَاصِي، فَلَا نَسْتَبْعِدُ رَحْمَةَ اللهِ مِنْهُ، فإنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ يَتُوبُ عليْهِ. فهَوُّلاءِ الَّذِينَ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ لِمَّا اسْتَبَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ فَلاحَهُمْ، فِيلَ لهُ: ﴿ لِيَسْ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ ﴾.

والرَّجُلُ المُطِيعُ الَّذِي يَمُرُّ بالعاصِي مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ويَقُولُ: «واللهِ! لَا يَغْفِرُ اللهُ لفُلانٍ. قَالَ اللهُ لهُ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لفُلانٍ؟! قَدْ غَفَرْتُ لَهُ وأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ "''، فيَجِبُ عَلَى الإنسانِ أَنْ يُمْسِكَ اللِّسانَ؛ لأنَّ زَلَتُهُ عَظِيمَةٌ.

ثُمَّ إِنَّنَا نُشاهِدُ أَوْ نَسْمَعُ قَوْمًا كَانُوا مِنْ أَكْفَرِ عِبادِ اللهِ وأَشَدِّهِمْ عَدَاوَةً انْقَلَبُوا أَوْلياءَ للهِ، فإذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلْجِاذَا نَسْتَبْعِدُ رَحْمَةَ اللهِ مِنْ قَوْمٍ كَانُوا عُتاةً؟! ومَا دامَ الإِنْسَانُ لَمْ يَمُتْ فَكُلُّ شَيْءٍ مُحَكِنٌ، كَيَا أَنَّ الْمُسْلِمَ -نَسْأُلُ اللهَ الحِيايَةَ- قَدْ يُزِيغُ قَلْبُهُ؛ لِيَا كَانَ فِيهِ مِنْ سَرِيرَةٍ فاسِدَةٍ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: معلقا بصيغة الجزم كتاب المغازي، باب ﴿ لِيَسُ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيَّةٌ ﴾، قبل حديث رقم (٤٠٦٩)، ومسلم: موصولا كتاب الجهاد، باب غزوة أحد، رقم (١٧٩١)، من حديث أنس رَعَيْلِلَهُعَنْهُ.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب النهي عن تأفيط الإنسان من رحمة الله، رقم (٢٦٢١)، من حديث جندب
 تَصَائلَةَعْنَهُ.

وَفِيهِ [1] عَنِ ابنِ عُمَرَ رَحَلِيَهَ عَنَهُ: «أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فِي الرَّحُعَةِ الأَخِيرَةِ مِنَ الفَجْرِ [1]: «اللهُمَّ الْعَنْ فُلَانًا وَفُلَانًا» [1] بَعْدَمَا يَقُولُ: سَمِعَ اللهُ لَلْأَرْ وَهُلَانًا وَفُلَانًا» [10] بَعْدَمَا يَقُولُ: سَمِعَ اللهُ لَيْ حَيِدُهُ، رَبَّنَا وَلَكَ لِهُ لَهُمْ اللهُ عَلَى مِنَ ٱلْأَمْرِ ﴾ (10) اللهُمُ اللهُ عَلَى مَنْ ٱلْأَمْرِ ﴾ (10) اللهُمُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُو

اللُّهِمُّ أَنَّ هَذَا الحَدِيثَ يَجِبُ أَنْ يُتَّخَذَ عِبْرَةً للمُعْتَبِرِ فِي أَنَّكَ لَا تَسْتَبْعِدُ رَحْمَةَ اللهِ مِنْ أَيِّ إِنْسَانٍ كَانَ عاصِيًا.

قَوْلُهُ: «فَنَزَلَتْ» الفاءُ لِلسَّبِيَّةِ، وعليْهِ فيَكُونُ سَبَبُ نُزولِ هَذِهِ الآيَةِ هَذَا الكلامَ: «كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُّوا وَجْهَ نَبِيَّهِمْ؟!».

[1] قَوْلُهُ: «وفِيهِ» أي: الصَّحِيح.

[٧] قَوْلُهُ: «إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فِي الرَّكْعَةِ الأَخِيرَةِ مِنَ الفَجْرِ» قَيَّدَ مَكانَ الدُّعَاءِ مِنَ الصَّلَوَاتِ بالفَجْرِ، ومكانَهُ مِنَ الرَّكعاتِ بالأَخِيرَةِ، ومَكانَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ بِهَا بَعْدَ الرَّفْع مِنَ الرُّكُوعِ.

[٣] قَوْلُهُ: «يَقُولُ: اللَّهُمَّ الْعَنْ فُلانًا وفُلانًا» اللَّغنُ: الطَّرْدُ والإِبْعادُ عَنْ رَحْمَةِ اللهِ، أيْ:
 أَبْعِدْهُمْ عَنْ رَحْمَتِكَ، واطْرُدْهُمْ منْهَا.

و«فُلاتًا وفُلاتًا» بَيَنَهُ فِي الرَّوايَةِ الثانِيَةِ أَنَّهُمْ: صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ، وسُهَيْلُ بْنُ عَمْرِو، والحارِثُ بْنُ هِشَامِ(۲).

َ [3] قَوْلُهُ: «بَعْدَمَا يَقُولُ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ مَجِدَهُ، رَبَّنَا ولكَ الحَمْدُ» أَيْ: يَقُولُ ذلِكَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ وقَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدُهُ، رَبَّنَا ولكَ الحَمْدُ.

[٥] قَوْلُهُ: «فَانْزَلَ اللهُ: ﴿ يَشَ لَكَ مِنَ ٱلأَمْرِ﴾» هُنَا قَالَ: «فَأَنْزَلَ»، وفِي الحَدِيثِ السابِقِ قَالَ: «فَنَزَلَتْ» وكُلُّهَا بالفاءِ، وعَلَى هَذَا يَكُونُ سَبَبَ نُزُولِ الآيةِ دَعْوَةُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى هَؤُلاءِ، وقَوْلُهُ: «كَيْفَ يُمْلِحُ قَوْمٌ شَجُوا نَبِيَهُمْ؟!» ولا مانِعَ أنْ يَكُونَ لُنْزولِ الآيَةِ سَبَبَانِ.

وقَدْ أَسْلَمَ هَؤُلاءِ النَّلاَثَةُ وحَسُنَ إِسْلامُهُمْ رَحَلَيْتَهَغَثْمُ، فَتَأَمَّلِ الآنَ أَنَّ العَدَاوَةَ قَدْ تَنْقَلِبُ وِلاَيَّةً؛ لأَنَّ القُلُوبَ بِيَدِاللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولَوْ أَنَّ الأَمْرَ كَانَ عَلَى ظَنِّ النَّبِيِّ ﷺ لِبَقِيَ هَؤُلاءِ عَلَى الكُفْرِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيَّةً ﴾، رقم (٤٠٦٩)، من حديث ابن عمر رَبِحَوَالِلَّهُ عَنْهُا.

<sup>(</sup>٢) أخرج هذه الرواية البخاري: كتاب المغازي، باب ﴿ لَيْنَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيَّهُ ﴾ [آل عمران:١٧٨]، رقم (٤٠٧١)، من حديث سالم بن عبد الله بن عمر.

وَفِي رِوَايةٍ: «يَدْعُو عَلَى صَفْوَانَ بنِ أُمَيَّةَ وَسُهَيْلِ بنِ عَمْرٍ و وَالحَارِثِ بنِ هِشَامٍ، فَنَزلَتْ: ﴿ يَسْ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءً ﴾ (١).

حتَّى المَوْتِ؛ إذْ لَوْ قُبلَتِ الدَّعْوَةُ عليْهِمْ، وطُودُوا عَنِ الرَّحْمَةِ - لَمْ يَنْقَ إلَّا العَذَابُ.

ولكنَّ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ لَهُ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ، فالأَمْرُ كُلُّهُ للهِ؛ ولهَذَا هَدَى اللهُ هَؤُلاءِ القَوْمَ، وصَارُوا مِنْ أَوْلِياءِ اللهِ الذَّابِّينَ عَنْ دِينِهِ، بَعْدَ أَنْ كَانُوا مِنْ أَعْداءِ اللهِ القائِمِينَ ضِدَّهُ، واللهُ سُبْحَانَهُ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبادِهِ.

ولَيْسَ بَعِيدًا مِنْ ذلِكَ قِصَّةُ أُصَرْمِ بْنِ عَبْدِ الأَشْهَلِ" الآنْصَارِيِّ، حَيْثُ كَانَ مَعْرُوفًا بالمَدَاوَةِ لِيَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولِ ﷺ وَفَعَةُ أُخَدِ الْقَى اللهُ الإِسْلامَ فِي قَلْبِهِ دُونَ أَنْ يَعْلَمَ بِهِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ أَحَدٌ مِنْ قَومِهِ، وخَرَجَ للجِهَادِ وقُتِلَ شَهِيدًا، فليَّا انْتَهَتِ المَعْرَكَةُ جَعَلَ النَّاسُ يَتَفَقَّدُونَ تَتَّكُوهُمْ، فإذَا هُوَ فِي آخِرِ رَمَتِي، فَقَالُوا: مَا جَاءَ بِكَ يَا فُلانُ؟ أَحَدَبٌ عَلَى قَوْمِكَ أَمْ رَغْبَةٌ فِي الإِسْلامِ؟ قَتْلَاهُمْ، فإنَّ مُثَمِّدًا رَسُولُ اللهِ، فأخْبِرُوا عني قَلْ رَغْبَةٌ فِي الإِسْلامِ، وإنِّي أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فأخْبِرُوا عني رَسُولَ اللهِ ﷺ.

فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: «هُوَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ»، فَهَذَا الرَّجُلُ لَمْ يُصَلِّ شِهِ رَكْعَةٌ واحِدَةً، ومَعَ هَذَا جَعَلَهُ اللهُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، فاللهُ حَكِيمٌ، يَهْدِي مَنْ يَشاءُ لِحِكْمَةٍ، ويُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ لِحُكْمَةٍ، فالمُهِمُّ أَنَّنا لَا نَسْتَبْعِدُ رَحْمَةَ اللهِ عَنَجَعَلَ مِنْ أَيِّ إِنْسانٍ.

[1] قَوْلُهُ: «قامَ» أَيْ: خَطِيبًا.

[٢] قَوْلُهُ: «أُنْزِلَ عَلَيْهِ» أَيْ: أُنْزِلَ عَلَيْهِ بواسِطَةٍ جِيْرِيلَ: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ﴾.

[٣] قَوْلُهُ: ﴿ وَأَنذِرْ ﴾ أَيْ: حَذِّرْ وَخَوِّفْ، والإِنْذَارُ: الإِعْلامُ المَقْرُونُ بِتَخْوِيفٍ.

<sup>(</sup>١) أخرجها: البخاري كتاب المغازي، باب ليس لك من الأمر شيء، رقم (٢٠٩٥) وهي مرسلة عن سالم بن عبد الله، وقد وصلها أحمد؛ كما في المسند (٣/٢)، والترمذي: أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة آل عمران، رقم (٣٠٠٤)، وابن جرير في تفسيره (٣/٤٤)؛ من طويق عمر بن حمزة، عن سالم، عن ابن عمر وَهُوَلِيَّفَيْفَاهُا. وعمر ضعيف؛ كما في التقريب (٣/٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن هشام (٢/ ٩٠)، وأحمد في المسند (٥/ ٤٢٨، ٤٢٩). وفي حاشية زاد المعاد (٣/ ٢٠١): وسنده قوي.

فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ قُرِيْشٍ [١] (أَو كَلِمَةً نَحْوَهَا)[١] اشْتَرُوا أَنْفُسَكُم [٢]؛ لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا[١]. يَا عَبَّاسُ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ![١]

قَوْلُهُ: ﴿عَشِيرَتَكَ ﴾ العَشِيرَةُ: قَبِيلَةُ الرَّجُل مِنَ الجَدِّ الرَّابِع فَما دُونَ.

قَوْلُهُ: ﴿الْأَقْرَبِي ﴾ أي: الأفْرَبَ فالأفْرَبَ، فأوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ فِي عَشِيرَةِ الرَّجُلِ أَوْلادُهُ، ثُمَّ آباؤُهُ، ثُمَّ الْخُورَبُ فالمَّهُ، وهَكَذَا. ويُؤخَذُ مِنْ هَذَا أنَّ الأفْرَبَ فالأفْرَبَ فالأفْرَبَ أَوْلَى بالإِنْذَارِ؛ لأنَّ الحَّكُمَ الْمُعَلَّقَ عَلَى وصْفِ يَقْوَى بِقُوَّةٍ هَذَا الوَصْفِ، وذَلِكَ أنَّ الوَصْفَ المُوجِبَ للحُكْمِ كلَّما كَانَ أَظْهَرَ وأَبْيَنَ كَانَ الحَّكُمُ فِيهِ أَظْهَرَ وأَبْيَنَ.

[١] وقَوْلُهُ: «حِينَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ» يُفِيدُ أَنَّهُ لَمْ يَتَأَخَّرْ ﷺ بَلْ قامَ، فقَالَ: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ!» أيْ: يَا جَمَاعَةَ قُرَيْشٍ. وقَرَيْشٌ: هُوَ فِهْرُ بْنُ النَّصْرِ بْنِ مَالِكٍ، أَحَدُ أَجْدادِ الرَّسُولِ ﷺ.

[٧] قَوْلُهُ: «أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا» أَيْ: أَوْ قَالَ كَلِمَةً نَحْوَهَا، أَيْ شِبْهَهَا، وهَذَا مِنِ احْتِرَازِ الرُّوَاةِ أَنَّهُمْ إِذَا شَكُّوا أَدْنَى شَكِّ قَالُوا: أَوْ كَمَا قال، أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ! وعَلَيْهِ فـ(أَوْ): للشَّكِّ والتَّرَكُدِ.

[٣] فَوْلُهُ: «اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ» أيْ: أَنْقِدُوهَا؛ لأنَّ المُشْتَرِيَ نَفْسَهُ كَأَنَّهُ أَنْقَذَهَا مِنْ هَلاكِ، والمُشْتَرِي راغِبٌ؛ ولهَذَا عَبَّرَ بالاشْتِرَاءِ كَأَنَّهُ يَقُولُ: اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ رَاغِينَ.

وفِي قَوْلِهِ: «اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ» مِنَ الحَصِّ عَلَى هَذَا الأَمْرِ مَا هُوَ ظاهِرٌ؛ لأنَّ المُشْتَرِيَ يَكُونُ راغِبًا.

[٤] قَوْلُهُ: ﴿لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا﴾ هَذَا هُوَ الشَّاهِدُ، أَيْ: لَا أَدْفَعُ أَوْ لَا أَنْفَعُ، أَيْ: لَا أَنْفَعُكُمْ بَدَفْعِ شَيْءٍ عَنْكُمْ دُونَ اللهِ، ولَا أَمْنَعُكُمْ مِنْ شَيْءٍ أَرَادَهُ اللهُ لَكُمْ؛ لأنَّ الأَمْرَ بَيَدِ اللهِ؛ ولهَذَا أَمَرَ اللهُ نَبِيَّهُ بَدْلِكَ، فقَالَ: ﴿قُلْ إِنِي لَاۤ أَمْلِكُ لَكُرُّ ضَرَّا وَلَا رَشَدًا ۞ قُلْ إِنِي لَن يُجِيرَنِ مِنَ اللّهِ أَحَدٌّ وَلَنْ آَجِدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحَدًا﴾ [الجن٢١-٢٢].

قَوْلُهُ: ﴿شَيْئًا ﴾ نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْي ، فَتَعُمُّ أَيَّ شَيْءٍ .

[٥] قَوْلُهُ: «يَا عَبَّاسُ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» هُوَ عَمُّ النَّبِيِّ ﷺ وعَبْدُ الْمُطَّلِبِ جَدُّ النَّبِيِّ ﷺ و(عَبَّاسُ) بالضَّمِّ؛ لأنَّ المُنادَى إِذَا كَانَ مَمْرِفَةً يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، ونَعْتُهُ إِذَا كَانَ مُضافًا يُنْصَبُ، وهُنَا (ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِب) مُضَافٌ؛ ولهَذَا نُصِبَ. لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللهِ شَيْئًا<sup>[1]</sup>. يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ!<sup>[1]</sup> لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا. وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ! سَلِينِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتِ؛ لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا<sup>[1]</sup>»<sup>(۱)</sup>.

فإنْ قِيلَ: كَيْفَ يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: (عَبْدِ الْمُطَّلِبِ) مَعَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُضافَ (عَبْدٌ) إِلَّا إِلَى اللهِ عَرَّجَكَّ؟ فالجَوَاب: إِنَّ هَذَا لَيْسَ إِنْشَاءً، بَلْ هُو خَبَرٌ، فاسْمُهُ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ، ولَمْ يُسَمِّهِ النَّبِيُّ ﷺ لكنِ اشْتَهَرَ بعَبْدِ المُطَّلِب؛ ولهَذَا انْتَمَى إِلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ فقَالَ:

### أَنَ النَّبِيُّ لَا كَ ذِبْ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبْ ""

فلَوْ فُرِضَ أَنَّ لَكَ آبًا يُسَمَّى عَبْدَ المُطَّلِبِ، أَوْ عَبْدَ العُزَّى، فإنَّكَ تَنْتَسِبُ إليْهِ، ولا يُعَدُّ هَذَا إِقْرارًا، ولكنَّهُ خَبَرٌ عَنْ أَمْرِ واقِع، كَمَا لَوْ قُلْتَ: كَفَرَ فُلانٌ، ونَافَقَ فُلانٌ. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ولكنْ إِذَا كَانَ مَوْجُودًا غَيْرِثَا اسْمَهُ إِذَا كَانَّ لَا يَجُوزُ.

[١] قَوْلُهُ: «لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللهِ شَيْئًا» أيْ: لَا أَنْفَعُكَ بِشَيْءٍ دُونَ اللهِ، ولَا أَمْنَعُكَ مِنْ شَيْءٍ أرادَهُ اللهُ لكَ، فالنَّبِيُّ ﷺ لَا يُمْنِي عَنْ أَحَدِ شَيْئًا حتَّى عَنْ أبيهِ وأُمِّهِ.

[٧] قَوْلُهُ: «يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللهِ!» يُقالُ فِي إعْرابِهَا كَمَا قِيلَ فِي (عَبَّاسُ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ).

[٣] فَوْلُهُ: «يَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحُمَّدٍ! سَلِينِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتِ» أي: اطْلُبِينِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتِ، فَلَنْ أَمْنَعَكِ؛ لأَنَّهُ ﷺ مالِكٌ لِيَالِهِ، ولكنْ بالنِّسْبَةِ لحَقِّ اللهِ قَالَ: «لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا».

فهَذَا كَلامُ النَّبِيِّ ﷺ لأقارِيهِ الأقْرَبِينَ: عَمِّهِ، وعَمَّتِهِ، وابْنَتِهِ، فهَا بالُكَ بِمَنْ هُمْ أَبْعَدُ؟! فعَدَمُ إغْنائِهِ عِنْهُمْ شَيْئًا مِنْ بَابِ أَوْلَى؛ فَهَوُّلاءِ الَّذِينَ يَتَعَلَّقُونَ بِالرَّسُولِ ﷺ ويَلُوذُونَ بِهِ ويَسْتَجِيرُونَ بِهِ المَوْجُودُونَ فِي هَذَا الزَّمَنِ وقَبْلَهُ قَذْ غَرَّهُمُ الشَّيْطَانُ، والجِنالَمُمْ عَنْ طَرِيقِ الحَقِّ؛ لأنَّهُمْ تَعَلَّقُوا بِهَا لَيْسَ بِمُتَعَلِّقٍ؛ إِذِ الَّذِي يَنْفَعُ بالنَّسْبَةِ للرَّسُولِ ﷺ هُوَ الإيهانُ بِهِ واتِّباعُهُ.

أمَّا دُعاؤُهُ والتَّمَلُّقُ بِهِ ورَجَاؤُهُ فِيهَا يُؤَمَّلُ، وخَشْيَتُهُ فِيهَا كِجَافُ مِنْهُ – فهَذَا شِرْكٌ باللهِ، وَهُوَ مِمَّا يَبْعُدُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ وعَنِ النَّجاةِ مِنْ عَذَابِ اللهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿ وَلَنذِرْ عَشِيرَكَ ٱلْأَقْرِيحَ ﴾، رقم (٤٧٧١)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَنَكَ ٱلْأَقْرِهِيَ ﴾، رقم (٢٠٤)، من حديث أبي هريرة وَكِوَاللَّهَائَهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب من صف أصحابه عند الهزيمة، رقم (٢٩٣٠)، ومسلم: كتاب الجهاد، باب غزوة حنين، رقم (١٧٧٦)، من حديث البراء بن عازب رَيْحَيِّشَةَنْهُ.

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ الآيَتَيْنِ<sup>[1]</sup>.

الثانِيَة: قِصَّةُ أُحُدٍ [٢].

الثالِثَة: قُنُوتُ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وَخَلْفَهُ سَادَاتُ الأَوْلِيَاءِ يُؤَمِّنُونَ فِي الصَّلَاةِ اللَّا

الرَّابِعَةُ: أَنَّ المَدْعُوَّ عَلَيْهِمْ كُفَّارُ الْأَا

ففِي الحَدِيثِ امْتِثَالُ النَّبِيِّ صَلَالَةُعَلَيْهُوَسَلَمَ لأَمْرِ رَبِّهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَذِ عَشِيرَتَكَ اَلْأَفْرِينَ ﴾ [الشعراء:٢١٤]، فإنَّهُ قَامَ بهَذَا الأَمْرِ أَتَمَّ القِيَامِ؛ فَدَعَا وعَمَّ وخَصَّصَ، وبَيَّنَ أَنَّهُ لَا يُنجِّي أَحَدًا مِنْ عَذابِ اللهِ بأيِّ وسِيلَةٍ، بَل الَّذِي يُنجِّي هُو الإِيهانُ بِهِ واتّباعُ مَا جَاءَ بهِ.

وإذَا كَانَ القُرْبُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لَا يُغْنِي عَنِ القَرِيبِ شَيْئًا دَّلَ ذَلِكَ عَلَى مَنْعِ التَّوَسُّلِ بَجَاهِ النَّبِيِّ ﷺ لأنَّ جاهَ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَنتَفِعُ بِهِ إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ؛ ولهَذَا كَانَ أُصحَّ قَوْلَيِ أَهْلِ العِلْمِ تَحْرِيمُ التَّوْشُل بِجَاهِ النَّبِيِّ ﷺ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: تَفْسِيرُ الآيَتَيْنِ: وهُمَا آيَتَا الأعْرافِ، وسَبَقَ ذٰلِكَ فِي أُوَّلِ البابِ، والاسْتِفْهَامُ فِيهِمَا للتَّوْبِيخِ والإِنْكارِ، وكذلِكَ سَبَقَ تَفْسِيرُ الآيَةِ الثالِغَةِ آيةِ فاطِرِ.

[٢] الثانِيَةُ: قِصَّةُ أُحُدِ، يعْنِي: حَيْثُ شُجَّ النَّبِيُّ عِلَيْهِ ... الحديثَ.

[٣] الثالِثةُ: قُنُوتُ سَيِّد المُرْسَلِينَ... إلخ. أرادَ المُوَلِّفُ بَهَذِهِ المَسْأَلَةِ أَنَّ النَّيِّ ﷺ سَيَّدُ المُرْسَلِينَ، وأضحابَهُ سَاداتُ الأولِيّاء، ومَعَ هَذَا مَا أَنْقَدُوا أَنْفُسَهُمْ، فَكَيْفَ يُنْقِدُونَ غَيْرَهُمْ؟! ولَيْسَ مُرادُهُ رَحَمُ اللّهُ عُجَّرَدَ إِثْبَاتِ القُنُوتِ والتَّأْمِينِ عليه؛ ولهَذَا جاءتِ العِبارَاتُ بسَيِّد وسَاداتٍ، فَلَا أَحَدَ مِنْ هَذِهِ الأُمْتِ أَفْرَبُ إِلَى اللهِ مِنَ الرَّسُولِ وأصحابِه، ومَعَ ذلِكَ يَلْجَؤُونَ إِلَى اللهِ سُبْحَانُهُ فِي كَشْفِ الكُرُبَاتِ، وَمَنْ كَالْمُؤْرَاتِ، وَمَنْ كَالْمُؤْرَاتِ، فَلَا اللّهُ سُبْحَانُهُ فِي كَشْفِ الكُرُبَاتِ؟! فَلَيْسَ مُرادَ المُؤلِّفِ إثباتُ ومَنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالَهُ فَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ يُلْجَأَ إلَيْهِ فِي كَشْفِ الكُرُبَاتِ؟! فَلَيْسَ مُرادَ المُؤلِّفِ إثباتُ مَسْأَلَةِ فِقْهِيَّةٍ.

[٤] الرَّابِعَةُ: أنَّ المَّدْعُوَّ عَلَيْهِمْ كَفَّارٌ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالىَ: ﴿أَوْ يَثُوبَ عَلَيْمٍمْ ﴾ فهَذَا دليلٌ عَلَى أَنَّهُمُ الآنَ لَيْسُوا عَلَى حالٍ مَرْضِيَّةٍ، ومِنَ المَعْلُومِ أنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ وسُهَيْلَ بْنَ عَمْرٍو والحارِثَ بْنَ هِشَامٍ وقْتَ الدُّعَاءِ عَلَيْهِمْ كَانُوا كُفَّارًا. الخَامِسَةُ: أَنَّهُمْ فَعَلُوا أَشْيَاءَ مَا فَعَلَهَا غَالِبُ الكُفَّارِ، مِنْهَا: شَجُّهُمْ نَبِيَّهُمْ، وَحِرْصُهُمْ عَلَى قَتْلِهِ، وَمِنْهَا التَّمْثِيلُ بِالقَتَلَى مَعَ أَنَّهُمْ بَنُو عَمِّهِمْ[۱].

السَّادِسَةُ: أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ: ﴿ لِيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ [1]. السَّابِعةُ: قَوْلُهُ: ﴿ أَوْ يَتُوبُ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ ﴾ فَتَابَ عَلَيْهِم، فَآمَنُوا [1].

الثَّامِنَةُ: القُنوتُ فِي النَّوَازِلِ [1].

وهَذِهِ المَسْأَلَةُ -أيْ أَنَّ المَدْعُوَّ عَلَيْهِمْ كُفَّارٌ - تَرْمِي إِلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ وإنْ كَانَ يَرَى أَنَّهُ دَعَا
 عَلَيْهِمْ بحَقَّ، فَقَدْ قَطَعَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَكُونَ لَهُ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَقُولُ فائِلٌ: إِذَا كَانُوا
 كُفَّارًا أَلَيْسَ يَمْلِكُ الرَّسُولُ ﷺ أَنْ يَدْعُو عَلَيْهِمْ؟

نقولُ: حتَّى فِي هَذِهِ الحَالِ لَا يَمْلِكُ مِنْ أَمْرِهِمْ شَيْئًا، هَذَا وجْهُ قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ: إِنَّ المَدْعُقَ عَلَيْهِمْ كُفَّارٌ. وَلَيْسَ مُرادُهُ الإِعلامَ بكُفْرِهِمْ؛ لأنَّ هَذَا مَعْلُومٌ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعَنُونَ لَهُ، بَلِ الْمُرَادُ فِي هَذِهِ الحَالِ الَّذِي كَانَ هَوُلاءِ كُفَّارًا لَمْ يَمْلِكِ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا بالنِّسْبَةِ إليهمْ.

[1] الحَامِسَةُ: أَنَّهُمْ فَعَلُوا أَشْياءَ مَا فَعَلَهَا غالِبُ الكُفَّارِ...: أَيْ: أَنَّهُمْ مَعَ كُفْرِهِمْ كَانُوا مُعْتَدِينَ، ومَعَ ذلِكَ قِيلَ لَهُ فِي حَقِّهِمْ: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلأَمْرِ شَنَّهُ ﴾، وإلَّا فهُمْ شَجُوا النَّبِيِّ ﷺ، مَعَ أَنَّ كُلِّ هَوُلاءِ فِيهِمْ مِنْ مِثْلُوا اللَّمْلِ مَمْزُوا مِنْ النَّبِيِّ ﷺ، مَعَ أَنَّ كُلِّ هَوُلاءِ فِيهِمْ مِنْ بَنِي عَمِّهِمْ، وفِيهِمْ مِنَ الأَنْصَارِ.

[٧] السَّادِسَةُ: أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِ فِي ذلكَ: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ أَيْ: مَعَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الأُمُورِ الَّتِي تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ للنَّبِيِّ ﷺ حَقَّ بأَنْ يَدْعُو عَلَيْهِمْ أَنْزَلَ اللهُ: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلأَمْرِ شَيْءٌ ﴾، فالأَمْرُ للهِ وحْدَهُ، فإذَا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ قَدْ قُطِعَ عَنْهُ هَذَا الشَّيْءُ، فغَيْرُهُ مِنْ بَابِ أَوْلَى.

[٣] السَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ فتابَ عليْهِمْ، فاَمَنُوا، وهَذَا دَلِيلٌ عَلَى كَهالِ سُلطانِ اللهِ وقُدْرَتِهِ؛ فهَوُلاءِ اللَّهَ عَلَى كَهالِ سُلطانِ اللهِ وقُدْرَتِهِ؛ فهَوُلاءِ اللَّهَ جَرَى مِنْهُمْ مَا جَرَى تَابَ اللهُ عَلَيْهِمْ وآمَنُوا؛ لأنَّ الأمْر كُلَّةُ بيلِهِ سُبْحَانَهُ، وَهُو الَّذِي يُذِلُّ مَنْ يَشَاءُ، ومِنْ ذلِكَ مَا جَرَى مِنْ عُمَرَ رَضَيَلِشَعَنْهُ قَبْلَ إِسْلامِهِ مِنَ العِلاَيَةِ والنَّصْرَةِ للدِينِ اللهِ تَعَالَى، فَرَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ وَالنَّصْرَةِ للدِينِ اللهِ تَعَالَى، فَرَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ وَمَنْ دُونَهُ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يُعَيِّرُوا شَيْئًا مِنْ أَمْرِ اللهِ.

[٤] الثَّامِنةُ: القُنُوتُ فِي النَّو ازِلِ: وهَذِهِ هِيَ المَسْأَلَةُ الفِقْهِيَّةُ، فَإِذَا نَزَلَ بالمُسْلِمِينَ نازِلَةٌ فإنَّهُ يَنْبَغِي

## التَّاسِعَةُ: تَسْمِيَةُ المَدْعُوِّ عَلَيْهِمْ فِي الصَّلاةِ بِأَسْرَائِهِمْ وَأَسْرَاءِ آبَائِهِم اللَّا

أنْ يُدَعى لهُمْ حتَّى تَنْكَشِفَ، وهَذَا القُنُوتُ مَشْرُوعٌ فِي كُلِّ الصَّلَوَاتِ، كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَعَظِيَّةَ عَنْهَ اللَّهِ عَلَى الطَّاعُونَ، وقَالُوا: لَا يُقْنَتُ لَهُ؛
 لَعَدَمٍ وُرُودٍ ذَلِكَ، وقَدْ وَقَعَ فِي عَهْدِ عُمَرً (١) وَعَلَيْتَهَ عَنْهُ ولَمْ يَقْنُتْ، ولاَنَّهُ شَهادَةً، فَلَا يَنْبُغِي الدُّعَاءُ برَفْع سَبَبِ الشَّهادَة.

وظاهِرُ السَّنَّةِ أَنَّ القُنُوتَ إِنَّمَا يُشْرَعُ فِي النَّوازِلِ الَّتِي تَكُونُ مِنْ غَيْرِ اللهِ، مثلِ: إيذاءِ المُسْلِعِينَ والتَّضْيِيقِ عَلَيْهِمْ، أمَّا مَا كَانَ مِنْ فِعْلِ اللهِ فَإِنَّهُ يُشْرَعُ لَهُ مَا جاءَتْ بِهِ السَّنَّةُ، مثلُ الكُسُوفِ، فَيُشْرَعُ لَهُ صَلَاةُ الكُسُوفِ، والزَّلازِلُ شُرِعَ لَهَا صَلَاةُ الكُسُوفِ، كَمَا فَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضَالِظَةَ، وقَالَ: هَذِهِ صَلَاةُ الآياتِ. والجَدْبُ يُشْرَعُ لَهُ الاسْتِسْقَاءُ، وهَكَذَا.

ومَا عَلِمْتُ لسَاعَتِي هَلِهِ أَنَّ القُنُوتَ شُرِعَ لأَمْرٍ نَزَلَ مِنَ اللهِ، بَلْ يُدْعَى لَهُ بالأَدْعِيَةِ الوَارِدَةِ الحاصَّةِ، لكنْ إِذَا ضُيَّقَ عَلَى المُسْلِحِينَ وأُودُوا ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فإنَّهُ يُقْنَتُ؛ اتِّباعًا للسُّنَّةِ فِي هَذَا الأَمْرِ. ثُمَّ مَنِ الَّذِي يَقْنُتُ: الإِمامُ الأَعْظَمُ، أَوْ إِمامُ كُلِّ مَسْجِدٍ، أَوْ كُلُّ مُصَلًّا؟

الَمْذُهَبُ<sup>(۱۲)</sup>: أَنَّ الَّذِي يَقنُتُ هُوَ الإِمامُ الأَعْظَمُ فقطِ، الَّذِي هُوَ الرَّئِيسُ الأَعْلَى للدَّوْلَةِ. وقِيلَ: يَقْنُتُ كُلُّ إِمامٍ مَسْجِدٍ. وقِيلَ: يَقْنُتُ كُلُّ مُصَلِّ. وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لعُمُومٍ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «صَلُّوا كَمَّا رَآيَتُمُونِي أُصَلِّي»، وهَذَا يَتَنَاوَلُ قُنُوتَهُ ﷺ عِنْدَ النَّوازِلِ.

[١] التَّاسِعَةُ: تَسْمِيَةُ المَدْعُوِّ عَلَيْهِمْ فِي الصَّلاةِ بأَسْهائِهِمْ وأَسْهاءِ آبَائِهِمْ: وهُمْ: صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ، وسُهَيْلُ بْنُ عَمْرِو، والحَّارِثُ بْنُ هِشَامٍ؛ فسَّاهُمْ بأَسْهائِهِمْ وأَسْهاءِ آبَائِهِمْ، لكنْ هَلْ هَذَا مَشْرُوعٌ أَوْ جَائِزٌ؟

الجَوَابُ: هَـذَا جائِزٌ، وعليْهِ، فإذَا كَانَ فِي تَسْمِيةِ المَدْعُوِّ عَلَيْهِمْ مَصْلَحَةٌ كانَتِ التَّسْمِيَّةُ أَوْلَى،

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب القنوت في الصلاة، رقم (١٤٤٣) وسكت عنه، وأحمد في المسند (١/ ٣٠١)، والحاكم (١/ ٢٥٥). وصححه ووافقه الذهبي.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون، رقم (٥٧٢٩)، ومسلم: كتاب السلام، باب الطاعون والطبرة، رقم (٢٢١٩)، من حديث ابن عباس رَحَيْقَتَمْ .

<sup>(</sup>٣) انظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٢/ ٧٧)، المبدع (٢/ ١٦).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الأذان للمسافرين، رقم (٦٣١)، من حديث مالك بن الحويرث رَضَّالِثَهُ عَنْهُ.

-----

ولَوْ دَعَا إنْسَانٌ لأُناسٍ مُعَيَّنِينَ فِي الصَّلاةِ جَازَ؛ لأَنَّهُ لا يُعَدُّ مِنْ كَلامِ النَّاسِ، بَلْ هُوَ دُعاءٌ، والدُّعَاءُ مُحَاطَبَهُ اللهِ تَعَالَى، ولا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: "إنَّ هَذِهِ الصَّلاةَ لا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلامِ النَّاسِ» (١).
 مَسْأَلَةٌ: هَل الَّذِي نُهِي عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ الدُّعَاءُ أَوْ لَعْنُ المُعَيِّنِينَ؟

الجَوَاب: المَنْهِيُّ عَنْهُ هُوَ لَعْنُ الكُفَّارِ فِي النَّعَاءِ عَلَى وجْهِ التَّعْيِينِ، أمَّا لَعْنُهُمْ عُمُومًا فَلَا بَأْسَ بهِ، وقَدْ ثَبَتَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقْنُتُ ويَلْعَنُ الكَفَرَةَ" عُمُومًا، ولَا بَأْسَ بدُعاثِنَا عَلَى الكافِرِ بقَوْلِنَا: اللَّهُمَّ! أرِح المُسْلِمِينَ مِنْهُ، واكْفِهِمْ شَرَّهُ، واجْعَلْ شَرَّهُ فِي نَحْرِهِ، ونَحْوِ ذلكَ.

أمَّا الدُّعَاءُ بِالهَلاكِ لِعُمومِ الكُفَّارِ؛ فإنَّهُ مَحَلُّ نَظَرٍ؛ ولهَذَا لَمْ يَدْعُ النَّبِيُّ عَلَى قُرَيْشِ بالهَلاكِ، بَلْ فَالَ: «اللَّهُمَّ! عَلَيْكَ بِهِمُ، اللَّهُمَّ! اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ» (")، وهَذَا دُعاءٌ عَلَيْهِمْ بالتَّضْيِيقِ، والتَّضْيِيقُ قَدْ يَكُونُ مِنْ مَصْلَحَةِ الظالِم بحَيْثُ يَرْجِعُ إِلَى اللهِ عَنْ ظُلْهِهِ.

فاللهِمُّ أنَّ الدُّعَاءَ بالهلاكِ لِجَمِيعِ الكُفَّارِ عَنْدِي تَرَدُّدٌ فِيهِ، وقَدْ يُسْتَدَلُّ بدُعاءِ خُبَيْبٍ؛ حَيْثُ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَحْصِهِمْ عَدَدًا، ولا تُبْقِ مِنْهُمْ أَحَدًا»<sup>(ا)</sup> عَلَى جَوَازِ ذلكَ؛ لأَنَّهُ وَقَعَ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ؛ ولأنَّ الأمْرَ وقَعَ كَمَا دَعَا؛ فإنَّهُ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ أَحَدٌ عَلَى رَأْسِ الحَوْلِ، ولَمْ يُنْكِرِ اللهُ تَعَالَى ذلكَ، ولَا أَنْكَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ، بَلْ إِنَّ إِجابَةَ اللهِ دُعاءُهُ يَدُلُّ عَلَى رِضاهُ بِهِ وإقْرارِهِ عليْهِ.

فَهَذَا قَدْ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى جَوازِ الدُّعَاءِ عَلَى الكُفَّارِ بالهَلاكِ، لكنْ يُخْتَاجُ أَنْ يُنْظَرَ فِي القِصَّةِ؛ فَقَدْ يَكُونُ لَهَا أَسْبابٌ خاصَّةٌ لَا تَتَأَثَّى فِي كُلِّ شَيْءٍ، ثُمَّ إِنَّ خُبَيْبًا دَعَا بالهَلاكِ لفِنَةٍ مُخْصُورَةٍ مِنَ الكُفَّارِ لَا لِجَمِيعِ الكُفَّارِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَمَّخَالِقَهُمَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: في الآذان، باب فضل اللهم ربنا ولك الحمد، رقم (٧٩٧)، ومسلم: في المساجد، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، رقم (٦٧٦)، ولفظ ما ورد عن أبي هريرة رَحَوَلَيْقَعَنْهُ؛ أنه قال: «لأقربن صلاة النبي ﷺ فكان أبو هريرة رَحَوَلَيَقَعَنْهُ يقنت في الركعة الأخرى من صلاة الظهر وصلاة العشاء وصلاة الصبح بعدما يقول: سمع الله لم حمده؛ فيدعو للمؤمنين ويلعن الكفار».

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب سورة حم الدخان، رقم (٤٨٢٠)، ومسلم: كتاب صفات المنافقين، باب
 الدخان، رقم (٢٧٩٨)، من حديث ابن مسعود رَهِ اللهَ عَنْدُ.

 <sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع ورعل وذكوان وبثر معونة وحديث عضل والقارة وعاصم بن ثابت وخبيب وأصحابه، رقم (٢٠٨٦)، من حديث أبي هريرة رَهِنَاتِينَةَا.

العَاشِرَةُ: لَعْنُ المُعَيَّنِ فِي القُنُوتِ [1].

الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: قِصَّتُهُ ﷺ لَمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِيكَ ﴾ [1].

الثانِيَةَ حَشْرَةَ: جِدُّهُ ﷺ فِي هذَا الأَمْرِ، بِحَيْثُ فَعَلَ مَا نُسِبَ بِسَبَيِهِ إِلَى الجُنُونِ، وَكَذلِكَ لَوْ يَفْعَلُهُ مُسْلِمٌ الآنَ<sup>71</sup>.

الثالِثَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ للاَّبْعَدِ وَالأَقْرَبِ: ﴿لاَ أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللهِ شَيْئًا» حَتَّى قَالَ: ﴿يَا فَاطِمَةُ بِنتَ مُحَمَّدٍ! لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا»، فَإِذَا صَرَّحَ وَهُوَ سَيِّدُ الْمُرسَلِينَ بِأَنَّهُ لَا يُغْنِي شَيْئًا عَنْ سَيِّدَةِ نِسَاءِ العَالِمِنْ، وَآمَنَ الإِنْسَانُ بِأَنَّهُ لَا يَقُولُ إِلَّا الحَقَّ،............

وفيه أيضًا إنْ صحَّ الحَدِيثُ: دُعاؤُهُ عَلَى عُتُبَةَ بْنِ أَبِي لَهَبِ: «اللَّهُمَّا سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْبًا مِنْ كِلَابِكَ»<sup>(۱)</sup> فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الدُّعَاءِ بالهَلاكِ، لكنْ هَذَا عَلَى شَخْصٍ مُعَيَّنٍ لَا عَلَى جَمِيع الكُفَّارِ.

[١] العَاشِرَةُ: لَعْنُ المُعَيِّنِ فِي القُنُوتِ. هَذَا غَرِيبٌ، فإنْ أَرَادَ الْمُؤَلِّفُ رَحَمُهُاللَّهُ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ وَقَعَ، ثُمَّ نُمِي عنْهُ، فَلَا إشْكَالَ، وإنْ أرادَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا جَوازُ لَعْنِ المُعَيِّنِ فِي القُنُوتِ أَبدًا فهَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ثُهِيَ عَنْ ذلكَ.

[٧] الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: قِصَّتُهُ ﷺ لَمَا أَنْزِلَ عَلَيْهِ: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ وَهِيَ أَنَّهُ لَمَا نَزَلَتْ عَلَيْهِ الآيَةُ نادَى قُرَيْشًا، فعَمَّ، ثُمَّ خَصَّ، فامْتَثَلَ أَمْرَ اللهِ فِي هَذِهِ الآيَةِ.

[٣] الثانِيَةَ عَشْرَةَ: جِدُّهُ ﷺ فِي هَذَا الأَمْرِ، بحَيْثُ فَعَلَ مَا نُسِبَ بسَبَبِهِ إِلَى الجُنُّونِ. أيِ: الجتهادُهُ ﷺ فِي هَذَا الأَمْرِ، بحَيْثُ قَالُوا: إِنَّ مُحَمَّدًا جُنَّ، كَيْفَ يَجْمَعُنَا ويُنادِينَا هَذَا النَّدَاءَ؟!

<sup>(</sup>١) أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده كها في بغية الباحث، رقم (٥١١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، رقم (٢٠٥٠)، والحاكم في المستدرك (٧٨٨/)، وقال: صحيح الإسناد. ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، والبيهقي في دلائل النبوة (٣٣٨/١)، وحسنه ابن حجر في فتح الباري (٣٩/٤).

## ثُمَّ نَظرَ فِيهَا وَقَعَ فِي قُلُوبِ خَوَاصِّ النَّاسِ اليَوْمَ - تَبَيَّنَ لَهُ تَرْكُ التَّوْجِيدِ وَغُرْبَةُ الدِّينِ ١١١.

يَسا أَخْرَمُ الخَلْقِ مَسا لِي مَسَ أَلُسوذُ بِسِهِ سَسِواكَ عِشْدَ حُلُولِ الحَيادِثِ العَمَسِمِ (١)

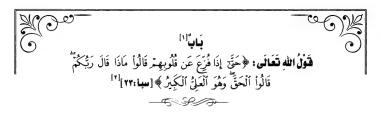
وغَبْرَ ذلِكَ مِنَ الشَّرْكِ، وإذَا أَنْكِرَ عَلَيْهِمْ ذلِكَ رَدُّوا عَلَى الْمُنْكِرِ بِالَّهُ لَا يَعْرِفُ حَقَّ الرَّسُولِ عَلَى الْمُنْكِرِ بِاللَّهُ وَاللَّهِ، واَنَّهُ تُحلِقَ مِنْ نُورِ اللَّهِ وَمَقَامَهُ عِنْدَ اللهِ، واَنَّهُ تُحلِقَ مِنْ نُورِ العَرْشِ، ويُلَبِّسُونَ بذلِكَ عَلَى العامَّةِ، فيُصَدِّقُهُمُ البَعْضُ لجَهْلِهِمْ، ولَوْ جاءَهُمْ مَنْ يَدْعُوهُمْ إِلَى التَّوْحِيدِ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ؛ لأنَّ سَيِّلَهُمْ وعالِمَهُمْ عَلَى خِلافِ التَّوْحِيدِ، ﴿ وَلَهِنَ أَتَيْتَ اللَّذِينَ أُوتُوا اللَّهُ عَلَى خِلافِ التَّوْحِيدِ، ﴿ وَلَهِنَ أَتَيْتَ اللَّذِينَ أُوتُوا اللَّهُ عَلَى خِلافِ التَّوْحِيدِ، ﴿ وَلَهِنَ آتَيْتَ اللَّذِينَ أُوتُوا اللَّهُ عَلَى خِلافِ التَّوْحِيدِ، ﴿ وَلَهِنَ أَتَيْتَ اللَّذِينَ أُوتُوا اللهِ وَاللهِ اللهِ وَاللهِ اللَّهُ عَلَى خِلافِ التَّوْحِيدِ، ﴿ وَلَهِنَ النَّذِينَ أُوتُوا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْعُلْمُ اللهُ اللهِ وَاللّهِ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ

ثُمَّ إِنَّ الْمُؤْمِنَ عاطِفَتُهُ ومَيْلُهُ للرَّسُولِ ﷺ أَمْرٌ لَا يُنكُرُ، لكنِ الإِنْسَانُ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُحَكِّمَ العاطِفَةَ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَبَعَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ وأَيَدَهُ العَقْلُ الصَّرِيحُ السَّالِمُ مِنَ الشَّبْهَاتِ والشَّهَرَاتِ. والشَّهَرَاتِ.

ولهَذَا نَعَى اللهُ سُبْحَانَهُ عَلَى الكُفَّارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مَا أَلْفَوْا عَلَيْهِ آبَاءَهُمْ بَائَتُمْمُ لَا يَعْقِلُونَ، وكلامُ المُوَلِّفِ حَقٌّ؛ فإنَّ مَنْ تأمَّلَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ اليَوْمَ فِي كَثِيرِ مِنَ البُلْدانِ الإِسْلامِيَّةِ - تَبَيَّنَ لَهُ تَوْكُ التَّوْحِيدِ وغُرْبَةُ الدِّينِ.

- 4 S/m

<sup>(</sup>١) البردة للبوصيري (ص:١٣١-١٣٢).



[1] مُناسَبَةُ النَّرْجَمَةِ: أَنَّ هَذَا مِنَ البَراهِينِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْنَحِقُّ أُحدٌ أَنْ يَكُونَ شَرِيكًا مَعَ اللهِ؛ لأنَّ المَلاثِكَةَ وهُمْ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ مِنَ الحَّلْقِ للهِ عَزَقِيَجَلَّ -مَا عَدَا خواصَّ بَنِي آدمَ- يَخْصُلُ مِنْهُمْ عِنْدَ كَلام اللهِ شُبْحَانَهُ الفَرْعُ.

[Y] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَقَّ إِنَا فَرَتِعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ قَالَ ذلِكَ ولمْ يَقُلُ: «فُزِّعَتْ قُلُوبُهُمْ» إذْ «عَنْ» تُفِيدُ المُجاوَزَةَ، والمَعْنَى: جَاوَزَ الفَزَعُ قُلُوبَهُمْ، أَيْ: أُزِيلَ الفَزَعُ عَنْ قُلُوبِهِمْ. والفَزَعُ: الحَوْفُ اللّفاجِئُ؛ لأنَّ الحَوْفَ المُشْتَمِرَّ لا يُسمَّى فَزَعًا، وأَصْلُهُ: النَّهوضُ مِنَ الحَوْفِ.

وقَوْلُهُ: ﴿ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾ أيْ: قُلُوبِ المَلاثِكَةِ؛ لأنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَيْهِمْ بدَلِيلِ مَا سَيَأْتِي مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، ولا أَحَدَ مِنَ الحَلْق أَعْلَمُ بَتَفْسِيرِ القُرْآنِ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ﴾ جَوابُ الشَّرْطِ، والمَعْنَى: قَالَ بعْضُهُمْ لبَعْضٍ، وإنَّما قُلْنَا ذلِكَ؛ لأنَّ فِي الكَلامِ قائِلًا ومَقُولًا لهُ، فَلَوْ جَعَلْنَا الضَّمِيرَ فِي (قَالُوا) عائِدًا عَلَى الجَمِيعِ فائينَ المُقُولُ لَهُ؟ والمَعْنَى: أيُّ شَيْءٍ قَالَ رَبُّكُمْ؟

وإعْرَابُ (ماذَا) عَلَى أَوْجُهِ:

١ - (مَا): اسْمُ اسْتِفْهَام مُبْتَدَأً، و(ذَا): اسْمٌ مَوْصُولٌ خَبَرٌ، أَيْ: مَا الَّذِي.

٢ – (مَاذَا): اسْمُ اسْتِفْهَامِ مُرَكَّبٌ مِنْ (مَا) و(ذَا).

٣- (مَا): اسْمُ اسْتِفْهَامِ، و(ذَا) زَائِدَةٌ، قَالَ ابْنُ مالِكٍ:

وَمِثْلُ مَا ذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَام أَوْ مَنْ إِذَا لَهُ تُلْغَ فِي الكَلامِ(")

وقَوْلُهُ: ﴿قَالُواْ ٱلْحَقَّ﴾ أيْ: قَالَ المَسْؤُولُونَ. والحَقُّ: صِفَةٌ لِمَصْدَرِ مُحْذُوفٍ مَعَ عامِلِهِ، والتَّقْدِيرُ: قَالَ القَوْلَ الحَقَّ.

<sup>(</sup>١) ألفية ابن مالك (ص:١٥).

وَالْمُغْنَى: أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ قَالَ القَوْلَ الحَقَّ؛ لأَنَّهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الحَقُّ، وَلاَ يَصْدُرُ عَنْهُ إِلَّا الحَقُّ، وَلاَ يَقُولُ وَلاَ يَفْعَلُ إِلَّا الحَقَّ، والحَقُّ فِي الكَلامِ هُوَ الصِّدْقُ فِي الأُخْبارِ، والعَدْلُ فِي الأُحْكامِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَتَمَتْ كَلِمَتُ كَلِِكَ صِدَّةً وَعَدْلاً ﴾ [الانعام:١٥].

ولَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿قَالُواْ ٱلْحَقَّ﴾ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ قَوْلُهُ بَاطِلًا، بَلْ هُوَ بَيانٌ للواقِعِ. فإنْ قِيلَ: مَا دَامَ بَيانًا للواقِع وَمَعْرُوفًا عِنْدَ الْمَلائِكَةِ أَنَّهُ لَا يَقُولُ إِلَّا الحَقّ، فلإِإذَا الاسْتِفْهَامُ؟!

أُجِيبَ: أنَّ هَذَا مِنْ بَابِ النَّناءِ عَلَى اللهِ بِهَا قالَ، وأنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَقُولُ إلَّا الحقّ.

قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ الْمَلِنُ الْكِيْرِيَاءِ، وَالْعِلِيُّ فِي ذاتِهِ وصِفَاتِهِ، والكبيرُ: ذُو الكِيْرِيَاءِ، وَهِيَ العَظَمَةُ الَّذِي لَا يُدانِيهَا شَيْءٌ، أي العَظِيمُ الَّذِي لَا أَعْظَمَ مَنْهُ.

مُنَاسَبَةُ الآيَةِ للتَّوْحِيدِ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُنْفَرِدًا فِي العَظَمَةِ والكِبْرِيَاءِ، فيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُنْفَرِدًا فِي العِبَادَةِ.

والعُلُوُّ قِسْمَانِ:

الأوَّلُ: عُلُوُّ الصَّفَاتِ، وقَدْ أَجْمَعَ عَلَيْهِ كُلُّ مَنْ يَنْتَسِبُ للإِسْلام حتَّى الجَهْمِيَّةُ ونَحْوُهُمْ.

الثَّانِي: عُلُوُّ الذَّاتِ، وقَدْ أَنْكَرَهُ كَثِيرٌ مِنَ المُنتَسِينَ للإِسْلامِ، مثْلُ الجَهْمِيَّةِ وبَعْضِ الأشاعِرَةِ غَيْرِ المُحَقِّقِينَ مَنْهُمْ؛ فإنَّ المُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ أَنْبَتُوا عُلُوَّ الذَّاتِ. وعُلُوُّهُ لَا يُنافي كَوْنَهُ مَعَ الحَلْقِ يَعْلَمُهُمْ ويَسْمَعُهُمْ ويَرَاهُمْ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ كوشْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيع صِفَاتِهِ.

وفي الآيَةِ فَوائِدُ:

١- أنَّ المَلاثِكَةَ يَخَافُونَ اللهَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَعَافُونَ رَبُّهُم مِن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل:٥٠].

٢- إثباتُ القُلُوبِ للمَلائِكَةِ؛ لقَوْلِهِ: ﴿ حَتَّى إِنَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾.

٣- إثْبَاتُ أَنَّهُمْ أَجْسَامٌ ولَيْسُوا أَرْوَاحًا مُجُرَّدَةً مِنَ الجِسْمِيَّةِ، وَهُوَ أَمْرٌ مَعْلُومٌ بالضَّرُورَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَاعِلُ ٱلْمَلَيْحِكَةِ رُسُلًا ٱلْهَالِيَّ عَلَيْهِ جَنَاحٍ لَمَ اللَّهِيُ ﷺ جِبْرِيلَ لَهُ سِتُّ مِنْةٍ جَنَاحٍ قَدْ سَدً الأُقْقَ<sup>(۱)</sup>. فالقَوْلُ بأنَّيْمُ أَرْواحٌ فَقَطْ إنْحَارٌ لهُمْ فِي الواقِع، وَهُو قَوْلٌ باطِلٌ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم آمين، رقم (٣٢٣٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب معنى قول الله عَزَيْجَلَّ: ﴿ وَلَقَدْ رَاهُ زَيْلَةً أُخِيَنَ ﴾ ، رقم (١٧٧)، من حديث عائشة رَحَقَالَيْتَهَا،

## وَفِي الصَّحِيحِ <sup>[1</sup> عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَحَٰفِلَفَعَنهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَضَى اللهُ الأَمْرَ فِي السَّماءِ [17]

لَكَنَّهُمْ لَا يَأْكُلُونَ وَلَا يَشْرَبُونَ، وإِنَّمَا أَكُلُهُمْ وشُرْبُهُمُ التَّسْبِيحُ، بدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَلَى: ﴿ يُسَيِّمُونَ النَّلِلَ وَالنَّمْ عَلَمُوانِ بذلِكَ؛ ولهَذَا النَّلَ مَاللَّهُمْ وَمَهَارَهُمْ عَمُلُوانِ بذلِكَ؛ ولهَذَا جاءَ: ﴿ يُسَيِّمُونَ ﴾ والنَّسْبِيحُ تَنْزِيهُ اللهِ عَالَ اللهِ عَلَى انْ تَسْبِيحَهُمْ دائِمٌ، والتَّسْبِيحُ تَنْزِيهُ اللهِ عَلَا لَا يَلِينُ بهِ.

٤ - أنَّ لَهُمْ عُقُولًا؛ إذْ إنَّ القُلُوبَ هِيَ مَحَلُّ العُقُولِ، خِلافًا لَمِنْ قَالَ: إنَّهُمْ لا يَعْقِلُونَ، ولأنَّهُمْ يُسَبِّحُونَ اللهَ، ويَطُوفُونَ اللَّبِيْتِ المَعْمُورِ.

٥- إثباتُ القَوْلِ شِهِ سُنِحَانَهُ وَقَعَالَى، وأَنَّهُ مُتَعَلِّق بَمَشِيتَيهِ؛ لأَنَّهُ جَاءَ بالشَّرْطِ: ﴿إِذَا فَزَعَ ﴾ و(إذَا)
 الشَّرْطِيَّةُ تَدُلُّ عَلَى حُدُوثِ الشَّرْطِ والمَشْرُوطِ، خِلافًا للأشاعِرَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ لَا يَتَكَلَّمُ بَمَشِيتَةٍ، وإنَّها كَلامُهُ هُوَ المَغنى القائِمُ بنَفْسِهِ، فَهُوَ قائِمٌ باللهِ أَزَلِيُّ أَبَدِيٌّ، كقِيامِ العِلْمِ والقُدْرَةِ والسَّمْعِ والبَّصَر.

ولَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا باطِلٌ، وأَنَّ حَقِيقَتَهُ إِنْكارُ كَلامِ اللهِ؛ ولهَذَا يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ يَتَكَلَّمُ بكلامٍ نَفْسِيٍّ أَزَلِيٍّ أَبْدِيٍّ، كَمَا يَقُولُونَ: هَذَا الكَلامُ الَّذِي سَمِعَهُ مُوسَى، وسَمِعَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَنَزَلَ بِهِ جِبْرِيلُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ شَيْءٌ خَلُوقٌ للتَّغْبِيرِ عَنْ كَلامِ اللهِ القائِم بنَفْسِهِ.

وهَذَا فِي الحَقِيقَةِ قَوْلُ الجَهمِيَّةِ، كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الأَشَاعِرَةِ: لَيْسَ بَيْنَنَا وَيَيْنَ الجَهْمِيَّةِ فَرْقٌ، فإنَّنَا اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ هَذَا الَّذِي بَيْنَ دَفَّتِي المُصْحَفِ خَلُوقٌ، لكنْ نَحْنُ قُلْنَا: عِبارَةٌ عَنْ كَلامِ اللهِ. وهُمْ قَالُوا: هُوَ كَلامُ اللهِ. فالجَهْمِيَّةُ خَيْرٌ مِنْهُمْ فِي أَنَّهمْ يَقُولُونَ: هَذَا كَلامُ اللهِ، لكنَّهُمْ شَرِّ مِنْهُمْ فِي كُونِهِمْ يُصَرِّحُونَ أَنَّ كَلامَ اللهِ خَلُوقٌ.

٦- إنْباتُ أَنَّ قَوْلَ اللهِ حَقَّ، وهَذَا جَاءَ فِي القُرْآنِ: ﴿ وَاللهُ يَقُولُ ٱلْحَقَ وَهُو يَهْدِى ٱلسَّكِيلَ ﴾ [الأحزاب:٤]، وقَالَ: ﴿ قَالَ فَالْحَقُ وَالْحَقَ أَقُولُ ﴾ [ص:٨٤]، فاللهُ تَعَالَى لَا يَقُولُ إِلَّا حَقًّا؛ لأنَّهُ هُوَ الحقُّ، وَلا يَصُدُرُ عَنِ الحَقِّ إِلَّا الحَقِّ.

[1] قَوْلُهُ: ((وفي الصَّحِيح) سَبَقَ الكَلامُ عَلَيْهَا.

[٢] فَوْلُهُ: «قَضَى اللهُ الأَمْرَ فِي السَّمَاءِ» المُرَادُ بالأَمْرِ الشَّأْنُ، ويَكُونُ الفَضَاءُ بالقَوْلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا فَعَنَى آمَرُا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران:٤٧]. ضَرَبَتِ الْمَلَاثِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُصْعَانًا لِقَوْلِهِ [1]، كَأَنَّهُ [٢] سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ [7]، يَنْفُذُهُمْ ذلِكَ [1] ﴿ حَنَّى إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُواْ ٱلْحَقِّ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكِيرُ ﴾ [سبأ:٢٣] (19].

[١] قَوْلُهُ: «خُضْعَانًا» أَيْ: خُضُوعًا «لقَوْلِهِ».

[٢] قَوْلُهُ: «كَأَنَّهُ» أَيْ: صَوْتَ القَوْلِ فِي وقْعِهِ عَلَى قُلُوبِهِمْ.

[٣] قَوْلُهُ: «صَفْوَانٍ» هُوَ الحَجَرُ الأَمْلَسُ الصَّلْبُ، والسِّلْسِلَةُ عَلَيْهِ يَكُونُ لَهَا صَوْتٌ عَظِيمٌ.

وليسَ الْمُرَادُ تَشْبِيهَ صَوْتِ اللهِ تَعَالَى بهذا؛ لأنَّ اللهَ ﴿لَيْسَ كَيِشْلِهِ؞ شَى ۖ ثُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١]، بَلِ الْمُرَادُ تَشْبِيهُ مَا يَحْصُلُ لهُمْ مِنَ الفَزَعِ عِنْدَمَا يَسْمَعُونَ كلامَهُ بِفَزَعِ مَنْ يَسْمَعُ سِلْسِلَةً عَلَى صَفْوَانِ.

[٤] قَوْلُهُ: «يَنْفُذُهُمْ ذَلِكَ» النُّفُوذُ: هُوَ الدُّخُولُ فِي الشَّيْءِ، ومنْهُ: نَفَذَ السَّهْمُ فِي الرَّمِيَّةِ، أَيْ: دَخَلَ فِيهَا، والمَعْنَى: إنَّ هَذَا الصَّوْتَ يَبْلُغُ مِنْهُمْ كُلَّ مَبْلَغ.

[٥] قَوْلُهُ: ﴿ حَتَّ إِنَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾ أيْ: أُزِيلَ عَنْهَا الفَزَعُ.

قَوْلُهُ: ﴿ وَالْوا ﴾ أيْ: قَالَ بِعْضُهُمْ لِبَعْضِ.

قَوْلُهُ: ﴿مَاذَا قَالَ رَئِبُكُمْ ۚ قَالُوا ٱلْمَقَ﴾ أيْ: قَالُوا: قَالَ الحَقَّ. أيْ: قَالَ القَوْلَ الحَقَّ، فـ(الحقَّ) صِفَةٌ لِمَصْدَرِ مُخذُوفٍ مَعَ عامِلِهِ، تَقْدِيرُهُ: قَالَ القَوْلَ الحَقِّ.

وهَذَا الْجَوَابُ الَّذِي يَقُولُونَهُ هَلْ هُمْ يَقُولُونَهُ لأَنَّهُمْ سَمِعُوا مَا قَالَ وَعَلِمُوا أَنَّهُ حَقَّ، أَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ لاَ يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ؟ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونُوا قَدْ عَلِمُوا مَا قالَ، وقَالُوا: إِنَّهُ الحَقُّ. فَيَكُونُ هَذَا عائِدًا إِلَى الوَحْيِ الَّذِي تَكَلَّمَ اللهُ بهِ. ويُحْتَمَلُ أَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ لعِلْمِهِمْ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ لاَ يَقُولُ إِلَّا الحَقَّ؛ فلذلكَ قَالُوا هَذَا؛ لأَنَّ ذِلِكَ صِفَتُهُ شَيْجَانَهُ وَقَالَلَ.

وهَذَا الحَدِيثُ مُطابِقٌ للآيةِ تَمَامًا، وعَلَى هَذَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ هَذَا تَفْسِيرَ الآيَةِ، ولَا يُقْبَلُ لأيً قائِلٍ أَنْ يُفَسِّرَهَا بغَيْرِهِ؛ لأَنَّ تَفْسِيرَ القُرْآنِ إِذَا كَانَ بالقُرْآنِ أَوِ السُّنَّةِ فإنَّهُ نَصَّ لَا يُمْكِنُ لأحَدٍ أَنْ يَتَجَاوَزَهُ.

وأمَّا تَفْسِيرُ الصَّحَابِيِّ: فإنَّهُ حُجَّةٌ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ.

وأمَّا التَّابِعِينَ فإنَّ أَكْثَرَ العُلَمَاءِ يقولُ: إنَّهُ لَيْسَ بحُجَّةٍ إلَّا مَنِ اخْتُصَّ مِنْهُمْ بشَيْء؛ كمُجاهِدٍ؛ فإنَّهُ عَرَضَ المُضْحَفَ عَلَى ابْن عَبَّاس عِشْرِينَ مَرَّةً أَوْ اكْثَرَ، يَقِفُ عِنْدَ كُلِّ آيةٍ، ويَسْأَلُهُ عَنْ مغْنَاهَا.

# فَيَسْمَعُهَا مُسْتَرِقُ السَّمْعِ [١]، وَمُسْتَرِقُ السَّمْعِ هَكَذَا بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ [٢]،....

وأمًّا مَنْ بَعْدَ التَّابِعِينَ فَلَيْسَ تَفْسِيرُهُ حُجَّةً عَلَى غَيْرِهِ، لكنْ إِنَّ أَيَّدَهُ سِياقُ القُرْآنِ كَانَ العُمْدَةُ سِياقَ القُرْآنِ.

فلا يُقْبَلُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا فُزَّعَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ. بَلْ نَقُولُ: الرَّسُولُ ﷺ فسَّرَ الآيَة بتَفْسِيرِ غَيْبِيٍّ لَا تَجَالَ للاجْتِهادِ فِيهِ، ومَا كَانَ غَيْبِيًّا وجاءَ بِهِ النَّصُّ فالواجِبُ عَلَيْنَ قَبُولُهُ؛ ولهَذَا نَقُولُ فِي مَسْأَلَةِ مَا يُعْذَرُ فِيهِ بالاجْتِهَادِ ومَا لَا يُعْذَرُ: إِنَّهُ لَيْسَ عائِدًا عَلَى أَنَّ هَذَا مِنَ الأُصُولِ وهَذَا مِنَ الفُرُوعِ، كَمَا قَالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ: الأُصُولُ لَا مَجَالَ للاجْتِهَادِ فِيهَا، ويُخْطِئُ المُخالِفُ مُطْلَقًا، بخِلافِ الفُرُوعِ.

لكنْ شَيْخُ الإِسْلام ابْنُ تَيْمِيَّةَ أَنْكَرَ تَقْسِيمَ الدِّينِ إِلَى أُصُولٍ وفُرُوعٍ، ويَدُلُّ عَلَى بُطْلانِ هَذَا التَقْسِيم: أنَّ الصَّلاةَ عِنْدَ الَّذِينَ يُقَسِّمُونَ مِنَ الفُرُوعِ مَعَ أَنَّهَا مِنْ أَجَلِّ الأُصُّولِ.

ُ والصَّوَابُ: أنَّ مَدارَ الإِنْكارِ عَلَى مَا للاجْتِهَادِ فِيهِ جَالٌ ومَا لَا مَجَالَ فِيهِ، فالأُمُورُ الغَيْبِيَّةُ يُنْكُرُ عَلَى المُخالِفِ فِيهَا وَلَا يُعْذَرُ، سواءٌ كانَتْ تَتَعَلَّقُ بصِفَاتِ اللهِ أَوِ اليَوْمِ الآخِرِ أَوْ غَيْرِ ذلكَ؛ لأَنَّهُ لَا جَالَ للاجْتِهَادِ فِيهَا.

أمَّا الأُمُورُ العِمْلِيَّةُ الَّتِي للاجْتِهَادِ فِيهَا تَجَالٌ فَلَا يُنْكَرُ عَلَى المُخالِفِ فِيهَا إِلَّا إِذَا خَالَفَ نَصَّا صَرِيحًا، وإنْ كَانَ يَصِحُّ تَصْلِيلُهُ بَهَذِهِ اللَّخالَفَةِ، كَقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي بِنْتٍ وبِنْتِ ابْنِ وأُخْتٍ: «للبِنْتِ النَّصْفُ، ولابْنَةِ الابْنِ السُّدُسُ، تَكْمِلَةَ الثَّلْثَيْنِ، ومَا بَقِيَ فللأُخْتِ»، وذُكِرَ لَهُ قِسْمَةُ أَبِي مُوسَى: «للابْنَةِ النَّصْفُ، وللأُخْتِ النَّصْفُ» وقَوْلُهُ: «اثْتِ ابْنَ مَسْعُودٍ فَسَيْتَابِعُنِي» فأُخْبِرَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَسَيْتَابِعُنِي» فأُخْبِرَ ابْنُ مَسْعُودٍ بذلِكَ، فقالَ: «قَدْ ضَلَلْتُ إِذَنْ، ومَا أَنَا مِنَ الْهُيْتَذِينَ» (١٠).

[١] قَوْلُهُ: «فيَسْمَعُهَا مُسْتَرِقُ السَّمْعِ» أَيْ: هَذِهِ الكَلِمَةَ الَّتِي تَكَلَّمَتْ بِمَا الْمَلائِكَةُ. و«مُسْتَرَقُ» مُفْرَدٌ مُضافٌ، فيَعُمُّ جَمِيمَ المُسْتَرقِينَ.

وتأمَّلْ كَلِمَةَ «مُسْتَرِقُ» ففِيهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُبادِرُ، فكأنَّهُ يُخْتَلِسُهَا اخْتِلَاسًا بسُرْعَةٍ، ويُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: ﴿ إِلَّا مَنْخَلِفَ لَلْتَلْفَةَ فَأَنْبَعَهُ. شِهَاكِ ثَاقِبٌ﴾ [الصافات:١٠].

[٢] قَوْلُهُ: «ومُسْتَرِقُ السَّمْعِ هَكَذَا بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ» يُختَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ كلامِهِ ﷺ أَوْ مِنْ كلامٍ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ مِنْ كَلامٍ سُفْيَانَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الفرائض، باب ميراث ابنة ابن مع ابنة، رقم (٦٧٣٦)، من حديث ابن مسعود رَضَّالِيَّشُّعَنهُ.

وَصَفَهُ سُفْيَانُ بِكَفِّهِ <sup>[۱]</sup>، فَحَرَّفَهَا وَبَدَّهَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، فَيَسْمَعُ الكَلِمَةَ، فَيُلْقِيها إِلَى مَنْ تَحْتَهُ<sup>[۱]</sup>. ثُمَّ يُلْقِيهَا الآخَرُ إِلَى مَنْ تَحْتَهُ<sup>[۱]</sup>..........

[1] قَوْلُهُ: «وصَفَهُ شُفْيَانُ بَكَفِّهِ» أَيْ: أَنَّهَا واحِدٌ فَوْقَ الثَّانِي، أيِ: الأصابِعُ، فالجِنُّ يَتَراكَبُونَ واحِدًا فَوْقَ الآخَرِ، إِلَى أَنْ يَصِلُوا إِلَى السَّنهَاءِ، فيَقْعُدُونَ لكُلِّ واحِدٍ مَفْعَدًا خاصًّا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْمُدُ يِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَعِج آثَوَنَ يَجِدُ لَهُ, شِهَابًا زَصَدًا﴾ [الجن:1].

[٧] قَوْلُهُ: «فيسْمَعُ الكَلِمَةَ، فيُلْقِيهَا إِلَى مَنْ تَخْتُهُ "أَيْ: يَسْمَعُ أَعْلَى الْمُسْتَرِقِينَ الكَلِمَةَ، فيُلْقِيهَا إِلَى مَنْ تَخْتَهُ، أَيْ: يُخْبِرُهُ بِهَا، و «مَنِ» اسْمٌ مَوْصُولٌ، وقَوْلُهُ: «تَخْتُهُ» شِبْهُ جُمْلَةٍ صِلَةُ المَوْصُولِ؛ لأَنَّهُ ظَرْفٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «ثُمَّ يُلْقِيهَا الآخَرُ إِلَى مَنْ تَحْتَهُ حتَّى يُلْقِيَهَا» أَيْ: يُلْقِيَ الكَلِمَةَ آخِرُهُمُ الَّذِي فِي الأرْضِ عَلَى لِسانِ السَّاحِرِ أَوِ الكاهِنِ. والسِّحْرُ: عَزائِمُ ورُقِّى وتَعوُّذَاتٌ تُؤَثِّرُ فِي بَدَنِ المَسْحُورِ وقلْبِهِ وعَقْلِهِ وَتَفْكِيرِهِ.

والكاهِنُ: هُوَ الَّذِي يُخْبِرُ عَنِ الْمُغَيَّاتِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وقَدِ الْنَبَسَ عَلَى بَعْضِ طَلَبَةِ العِلْمِ، فظَنُّوا أَنَّهُ كُلُّ مَنْ يُخْبِرُ عَنِ الغَيْبِ ولَوْ فِيهَا مَضَى فَهُو كاهِنٌ، لكنْ مَا مَضَى مِمَّا يَقَعُ فِي الأرْضِ لَيْسَ غَيْبًا مُطْلَقًا، بَلْ هُوَ غَيْبٌ نِسْبِيٍّ، مِثْلُ مَا يَقَعُ فِي المَسْجِدِ يُعَدُّ غَيْبًا بالنَّسْبَةِ لَمِنْ فِي الشَّارِعِ، ولَيْسَ غَيْبًا بالنَّسْبَةِ لَمِنْ فِي المَسْجِدِ.

وقَدْ يَتَّصِلُ الإِنْسَانُ بِجِنِّيِّ، فيُخْبِرُهُ عَمَّا حَدَثَ فِي الأرْضِ ولَوْ كَانَ بَعِيدًا، فيَسْتَخْدِمُ الجِنَّ، لكنْ لَيْسَ عَلَى وجْهِ مُحَرَّمٍ، فَلَا يُسمَّى كاهِنَا؛ لأنَّ الكاهِنَ مَنْ يُخْبِرُ عَنِ الْمُغَيَّبَاتِ فِي المُسْتَقْبَلِ.

وقِيلَ: الَّذِي يُخْبِرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الكِهَانَةِ فِي الواقِعِ، إذَا لَمْ يَسْتَنِدْ إِلَى فِرَاسَةٍ ثاقِيَةٍ، أمَّا إذَا كَانَ يُخْبِرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ اسْتِنَادَا إِلَى فِرَاسَةٍ فإنَّهُ لَيْسَ مِنَ الكِهَانَةِ فِي شَيْءٍ؛ لأنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ يَفْهَمُ مَا فِي الإِنْسَانِ اعْتِيَادًا عَلَى أسارِيرِ وجْهِهِ ولَمَحَاتِهِ، وإنْ كَانَ لَا يَعْلَمُهُ عَلَى وجْهِ التَّفْصِيلِ، لكنْ يَعْلَمُهُ عَلَى سَبِيلِ الإِجْمالِ.

فَمَنْ يُخْبِرُ عَمَّا وَقَعَ فِي الأَرْضِ لَيْسَ مِنَ الكُهَّانِ، ولكنْ يُنْظُرُ فِي حالِهِ، فإذَا كَانَ غَيْرَ مَوْثُوقِ فِي دِينِهِ فإنَّنا لَا نُصَدَّقُهُ؛ لأنَّ اللهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَكَأَيُّمُا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَآءَكُو فاسِقٌ بِنَمْإٍ فَشَبَيْتُوا ﴾ [الحجرات:٢٦، وإنْ كَانَ مَوْثُوقًا فِي دِينِهِ، ونَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَتَـوَصَّلُ إِلَى ذلِكَ بمُحَرَّمٍ مِنْ شِرْكٍ أَوْ غَيْرِهِ – فإنّنا لَا نُدْخِلُهُ فِي حَتَّى يُلْقِيَهَا عَلَى لِسَانِ السَّاحِرِ أَو الكَاهِنِ، فَرُبَّما أَدْرَكَهُ الشِّهَابُ قَبْلَ أَنْ يُلْقِيَهَا، وَرُبَّما أَلْقَاهَا قَبْلَ أَنْ يُدْرِكُهُ اللهِ فَيَكْذِبُ مَعَهَا مِثَةَ كِذْبَةٍ اللهِ

الكُهَّانِ الَّذِينَ يَحْرُمُ الرُّجُوعُ إِلَى قَوْلِهِمْ، ومَنْ يُخْبِرُ بالشْيَاءَ وقَعَتْ فِي مَكانٍ ولمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهَا أَحَدُّ دُونَ
 أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا فيهِ فَلَا يُسَمَّى كاهِنَا؛ لأَنَّهُ لَمْ يُخْبِرْ عَنْ مُغَيَّبٍ مُسْتَقَبَلٍ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عنْدَهُ جِنِّيًّ فَيْبِرُهُ عَنْ مُغَيِّرٍ مُسْتَقَبَلٍ مُعَصِّلُهُ مِنْهُ، أَوْ لغَيْرِ ذلِكَ يُخْبِرُهُ، والجِنِّيُ قَدْ يَخْدُمُ بَنِي آدَمَ بغَيْرِ المُحَرَّمِ، إمَّا محبَّةً اللهِ عَرَقِجَلَّ، أَوْ لعِلْمٍ مُحَصِّلُهُ مِنْهُ، أَوْ لغَيْرِ ذلِكَ مِنَ الأَغْراضِ اللَّباحَةِ.

والسَّحَرَةُ قَدْ يَكُونُ لهُمْ مِنَ الجِنِّ مَنْ يَسْتَرِقُ لهُمُ السَّمْعَ. ولَا يَصِلُ هَوُّلاءِ النُسْتَرِقُونَ إلَّا إِلَى السَّهَاءِ اللَّنْيَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقَفًا تَعَفُونَكَ ﴾ [الأنبياء:٣٢]، فَلَا يُمْكِنُ نُفُودُهُ إِلَى مَا فَوْقُ. مَا فَوْقُ.

[١] قَوْلُهُ: «فرُبَّها أَدْرَكَهُ الشَّهابُ...» إلخ. الشَّهابُ: جُزْءٌ مُنْفَصِلٌ مِنَ النُّجُومِ، ثاقِبٌ، قَوِيٌّ، يَنْفُذُ فِيهَا يَصْطَلِمُ بِهِ.

قالَ العُلَمَاءُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَا ٱلشَّمَاةَ ٱلدُّنَى بِمَصْدِيحَ وَجَعَلَتَهَا رُجُومًا لِلشَّيَطِينِ ﴾ [الملك:٥] أيْ: جَعَلْنَا شِهابَهَا الَّذِي يَنْطَلِقُ منْهَا، فهَذَا مِنْ بَابِ عَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَى الجُزْءِ لَا إِلَى الكُلِّ. فالشُّهُبُ: نَيازِكُ تَنْطَلِقُ مِنَ النُّجُومِ. وَهِيَ كَمَا قَالَ أَهْلُ الفَلَكِ: تَنْزِلُ إِلَى الأَرْضِ، وقَدْ تُحْدِثُ تَصَدُّعًا فيها. أَمَّا النَّجُمُ، فَلَوْ وَصَلَ إِلَى الأَرْضِ لأَحْرَفَهَا.

واخْتَلَفَ العُلَمَاءُ: هَلِ المُسْتَرِقُونَ انْفَطَعُوا عَنِ الاسْتِرَاقِ بَعْدَ بَعْثَةِ الرَّسُولِ ﷺ إِلَى الأبدِ، أَوِ انْفَطَعُوا فِي وَثْتِهِ فقطْ؟ والنَّانِي هُوَ الأَقْرَبُ: أَنَّهُمُ انْفَطَعُوا فِي وقْتِ البَعْثَةِ فقطْ، حتَّى لَا يَلْتَبِسَ كَلامُ الكُهَّانِ بالوَحْي، ثُمَّ بَعْدَ ذلِكَ زَالَ السَّبَبُ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ انْقَطَعُوا.

[٧] قَوْلُهُ: «فَيَكْذِبُ مَعَهَا مِثَةَ كِذْبَةٍ» هَلْ هَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّحْدِيدِ، أَوِ الْمُرَادُ الْمِالَغَةُ، أَيْ الَّهُ يَكْذِبُ مَعَهَا كَذِبَاتٍ كَثِيرَةً؟ الثَّانِي هُوَ الأَقْرُبُ، وقَدْ تَزِيدُ عَنْ ذلِكَ وقَدْ تَنْقُصُ، فيُقالُ: أَلَيْسَ فَدْ قَالَ لَنَا يَوْمَ كَذَا وكذَا: كَذَا وكذَا ؟

والنَّاسُ فِي هَذِهِ الأُمُورِ الغَرِيبَةِ عَلَى حَسَبِ مَا أَخْبَرَ بِهِ المُخْبِرُ، يَأْخُذُونَ كُلَّ مَا يَقُولُهُ صِدْقًا، فإذَا أَخْبَرَ بشَيْءٍ فَوَقَعَ، ثُمَّ أَخْبَرَ بشَيْءٍ ثانٍ؛ قَالُوا: إذَنْ لَا بُدَّ أَنْ يَصْدُقَ. فَيُقَالُ: «أَلَيْسَ قَدْ قَالَ لَنَا يَوْمَ كَذَا وكذا: كَذَا وَكَذَا؟ فَيُصَدَّقُ بِتِلْكَ الكَلِمَةِ الَّتِي سُمِعَتْ مِنَ السَّمَاءِ» (١١٠٠].

#### [١] فوائِدُ الحَدِيثِ:

- ١ إِثْبَاتُ القَوْلِ للهِ عَنَّوَجَلَ.
- ٢ عَظَمَةُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .
- ٣- إثباتُ الأجْنِحَةِ للمَلائِكَةِ.
- ٤ خَوْفُ الْمَلائِكَةِ مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وخُضُوعُهُمْ لَهُ.
  - ٥- أنَّ اللَائِكَةَ يَتَكَلَّمُونَ ويَعْقِلُونَ.
    - ٦- أَنَّهُ لَا يَصْدُرُ عَنِ اللهِ إِلَّا الحُّقُّ.

انَّ اللهَ سُبْحَانَهُ يُمَكِّنُ هَوُلاءِ الجنَّ مِنَ الوُصُولِ إِلَى السَّمَاءِ فِثْنَةٌ للنَّاسِ، وَهِيَ مَا يُلْقُونَهُ
 عَلَى الكُهَّانِ، فيَحْصُلُ بذلِكَ فِتْنَةٌ، واللهُ عَرَقِجَلَّ حَكِيمٌ.

وقَدْ يُوجِدُ اللهُ أشْياءَ تَكُونُ ضَلالًا لَبَعْضِ النَّاسِ، لكنَّهَا لَبَعْضِهِمْ هُدَّى؛ امْتِحَانًا وابْتِلَاءً.

٨- كَثْرَةُ الجِنِّ؛ لأنَّهُمْ يَتَرادَفُونَ إِلَى السَّمَاءِ، ومَعْنَى ذلِكَ أَنَّهُمْ كَثِيرُونَ جِدًّا، وأجسامُهُمْ خَفِيفَةٌ يَعلِيرُونَ طَيَرَانًا.

وذَكَرَ ذلِكَ عنْهُمْ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةً (") فِي السَّحَرَةِ الَّذِينَ يَسْتَخْدِمُونَ الجِنَّ وتَطِيرُ بِهِمْ: أَنَّهُمْ يُصْبِحُونَ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي بِلادِهِمْ ويَقِفُونَ مَعَ النَّاسِ فِي عَرَفَةَ، وهَذَا مُمُكِنُّ الآنَ فِي الطَّائِرَاتِ، لكنْ فِي ذلِكَ الوَقْتِ لَيْسَ هُناكَ طائراتٌ، فتَحْمِلُهُمُ الشَّيَاطِينُ، ويَجْعَلُونَ للنَّاسِ المَكانِسَ الَّتِي تُكْنَسُ بَمَا البُيُوتُ ""، ويَقُولُ: أَنَا أَرْكَبُ الكِنْسَةَ وَأَطِيرُ بَهَا إِلَى مَكَّةَ. فَيَفْعَلُونَ هذَا.

وتَسْيُخُ الإِسْلامِ يَقُولُ: إِنَّ هَوُلاءِ كَذَبَةٌ، ومُسْتَخْدِمُونَ للشَّياطِينِ، ويُسِيئُونَ حتَّى مِنَ النَّاحِيَةِ الجِمْلِيَّةِ؛ لأَتَّهُمْ يَمُرُّونَ المِيقَاتَ ولا يُحْرِمُونَ منْهُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿ إِلَّا مَنِ ٱسَّمَٰقَ ٱلسَّمَّعَ﴾، رقم (٤٧٠١)، من حديث أبي هريرة رَيَخَالِلَهُعَنَهُ.

<sup>(</sup>٢) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص:١٧١).

<sup>(</sup>٣) النبوات (١/ ١٤٤ – ١٤٥).

وَعَنِ النَّوَّاسِ بنِ سَمْعَانَ رَمَيْلَتَهُ عَنْهُ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا أَرَادَ اللهُ تَعَالَى أَنْ يُوحِيَ بِالأَمْرِ [٧] تَكَلَّمَ بِالوَحْيِ [٧]، أَخَذَتِ السَّمَوَاتِ مِنْهُ رَجْفَةٌ [١]..........

٩- أنَّ الكُهَّانَ مِنْ أَكْذَبِ النَّاسِ؛ ولهَذَا يُضِيفُونَ إِلَى مَا سَمِعُوا كَذِبَاتٍ كَثِيرَةً يُضَلِّلُونَ بِهَا النَّاسَ، ويَتَوَصَّلُونَ بِهَا إِلَى باطِلِهِمْ تَارَةً بالتَّرْهِيبِ وتارَةً بالتَّرْغِيبِ، كأنْ يقُولُوا: سَتَقُومُ القِيَامَةُ يَوْمَ كذَا وكذَا، وسَيَجْرِي عَلَيْكَ كذَا مِنْ مَوْتٍ أَوْ سَرِقَةِ مالٍ. ونَحْوَ ذلِكَ.

١٠ - أَنَّ الساحِرَ يُصَوِّرُ للمَسْحُورِ غَيْرَ الواقِعِ، وفي هَذَا تَخْذِيرٌ مِنْ أَهْلِ التَّمْوِيهِ والتَّلْبِيسِ،
 وأتَّهُمْ إِنْ صَدَقُوا فِي شَيْءٍ، فَيَحِبُ الحَدَرُ مِنْهُمْ بِكُلِّ حالٍ.

[1] قَوْلُهُ: "وعَنِ النَّوَّاسِ..." هَذَا الحَدِيثُ لَمْ يُحُرِّجُهُ الْمُوَّلِّفُ، لكنْ قَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ مِنْ رِوايَةِ ابْنِ أَي حاتِم، وذَكَرَ فِيهِ عِلَّة، وَهِيَ أَنَّ فِي سَنَدِهِ الوَلِيدَ بْنَ مُسْلِم، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وقَدْ رَواهُ عَنْ شَيْخِهِ بالعَنْعَةِ، فَيَكُونُ فِي الحَدِيثِ ضَعْفٌ، إلَّا أَنَّهُ قَدْ رَوَى مُسْلِمٌ (ا) واحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثًا قَدْ يَكُونُ شَاهِدًا لهُ؛ حَيْثُ اخْبَرَ أَنَّ اللهَ إِذَا تَكَلَّمَ بِالوَحْيِ سَمِعَهُ خَلَةُ العَرْشِ، فسَبَّحُوا، ثُمَّ سَمِعهُ أَهْلُ صَاءٍ، فيُسَبِّحُونَ كَهَا سَبَّحَ أَهْلُ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، حَتَّى يَصِلَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فتَخْطَفُهُ الحِنُّ أَوْ الشَّيَاطِينُ.

وهَذَا وإنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ذِكْرُ رَجْفَةِ السَّمَاءِ أَوِ السُّجُودِ لكنْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ أَصْلًا.

[٢] قَوْلُهُ: «إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوحِيَ بِالأَمْرِ» أَيْ: بِالشَّأْنِ.

[٣] قَوْلُهُ: "تَكَلَّمَ بِالوَحْيِ» جُمْلَةٌ شَرْطِيَّةٌ تَقْتَضِي تَأَخُّرَ المَشْرُوطِ عَنِ الشَّرْطِ، فالإِرادَةُ سابِقَةٌ، والكلامُ لاحِقٌ، فيكُونُ فِيهِ ردُّ عَلَى الأشاعِرَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إنَّ اللهَ لَا يَتَكَلَّمُ بِإِرَادَةٍ، وإنَّ كلامَهُ الْكِلامُ لاحِقْ، فيهِ إِثْباتُ الكَلامِ الحادِثِ، ولَا يَنْقُصُ كهالُ اللهِ إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِهَا شاءً، كَيْفُ شاءً، مَنَى شاءً، بَلْ هَذَا صِفَةُ كَمَالٍ، لكنِ النَّقْصُ أَنْ يُقالَ: إِنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ بِحَرْفٍ وصَوْتٍ، إنَّما الكَلامُ مَعْنَى قائِمٌ بِنَفْسِهِ.

[٤] قَوْلُهُ: «أَحَلَتِ السَّمَوَاتِ مِنْهُ رَجْفَةٌ» السَّمَوَاتِ: مَفْعُولٌ بِهِ، جَمْعُ مُؤَنَّثٍ سالِمٌ، أو مُلْحَقٌ به، فيَكُونُ مَنْصُوبًا بالكَسْرَةِ.

ورَجْفَةٌ: فاعِلٌ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب تحريم الكهانة، رقم (٢٢٢٩)، وأحمد (١١٨/١).

(أو قَالَ: رَعْدَةٌ شَدِيدةٌ) [1] خَوْفًا مِنَ اللهِ عَنَّقِجَلَ.

فَإِذَا سَمِعَ ذٰلِكَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ صَعِقُوا، وَخَرُّوا شِ سُجَّدًا اللَّا، فَيَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ جِبْرِيلُ اللَّا، فَيُكَلِّمُهُ اللهُ مِنْ وَحْيِهِ بِيَا أَرَادَ<sup>الًا</sup>، ثُمَّ يَمُرُّ جِبْرِيلُ عَلَى الْمَلاثِكَةِ ا<sup>اً،</sup> كُلَّبَا مَرَّ بِسَاءٍ، سَأَلُهُ مَلاَئِكَتُهُا: مَاذَا قَالَ رَبُّنَا يَا جِبْرِيلُ؟

فَيَقُولُ: قَالَ الحَقَّ، وَهُوَ العَلِيُّ الكَبِيرُ<sup>[1]</sup>. فَيَقُولُونَ كُلُّهُم مِثْلَ مَا قَالَ جِبْرِيلُ<sup>[۷]</sup>، فَيَنْتَهِي جِبْرِيلُ بالوَحْى.....

[1] قَوْلُهُ: «أَوْ قَالَ: رِعْدَةٌ شَدِيدَةٌ» شَكٌّ مِنَ الرَّاوِي، وإنَّما تَأْخُذُ السَّمَوَاتِ الرَّجْفَةُ أَوِ الرِّعْدَةُ؛ لأَنَّهُ سُبْحَانَهُ عَظِيمٌ، يَخَافُهُ كُلُّ شَيْءٍ، حتَّى السَّمَوَاتُ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا وُوحٌ.

[۲] قَوْلُهُ: «فَإِذَا سَمِعَ ذلِكَ أهْلُ السَّمَوَاتِ صَعِقُوا وخَرُّوا للهِ سُجَّدًا» فإنْ قِيلَ: كَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ يُصْعَقُوا ويَجِرُّوا سُجَّدًا؟

فالجَوَابُ: أَنَّ الصَّعْقَ هُنَا -واللهُ أعْلَمُ- يَكُونُ قَبْلَ السُّجُودِ، فإذَا أَفَاقُوا سَجَدُوا.

[٣] قَوْلُهُ: «فَيَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ جِبْرِيلُ» (أَوَّلَ): بالنَّصْبِ عَلَى أَنَّها خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وجِبْرِيلُ بالرَّفْع عَلَى أَنَّهَا اسْمُ (يَكُونُ) مُؤَخَّرًا.

[1] قَوْلُهُ: ﴿ بِهَا أَرَادَ ﴾ أَيْ: بِمَا شَاءَ اللَّهَ لَاللَّهَ تَعَالَى يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَةٍ.

[٥] قَوْلُهُ: «ثُمَّمَ يَمُوُّ جِبْرِيلُ عَلَى المَلاثِكَةِ»؛ لأنَّهُ يُرِيدُ النُّزُولَ مِنْ عِنْدِ اللهِ إِلَى حَيْثُ أَمَرَهُ اللهُ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَيْهِ بِالوَّحْيِ.

[7] قَوْلُهُ: «قَالَ الحَقَّ وَهُوَ العَلِيُّ الكَبِيرُ» سَبَقَ فِي تَفْسِيرِ ذَلِكَ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ قَالَ الحَقَّ فِي هَذِهِ القَضِيَّةِ الْمُعَيَّنَةِ، أَوْ قَالَ الحَقَّ؛ لأنَّ مِنْ عَادَتِهِ سُبْحَانَهُ ألَّا يَقُولَ إِلَّا الحَقَّ، وأيًّا كانَ فإنَّ جِبْرِيلَ لَا يُخْبِرُ اللَّهِينِ، والأمِينُ: المَلائِكَةَ بِيَا أَوْحَى اللهُ إلِيْهِ، بَلْ يَقُولُ: قَالَ الحَقَّ مُبْهَمًا؛ ولهَذَا سُمِّيَ عَلَيْهِ السَّلامُ بالأمِينِ، والأمِينُ: هُوَ الَّذِي لَا يَبُوحُ بالسِّرِّ.

قَوْلُهُ: «وهُوَ العَلِيُّ الكَبِيرُ» تَقَدَّمَ الكَلامُ عَلَيْهِ.

[٧] قَوْلُهُ: «فيَقُولُونَ كُلُّهُمْ مِثْلَ مَا قَالَ جِبْرِيلُ» أَيْ: قَالَ الحَّقَّ وَهُوَ العَلِيُّ الكَبِيرُ.

## إِلَى حَيْثُ أَمَرَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ » (١١[١١].

[١] قَوْلُهُ: «فَيَنْتَهِي جِبْرِيلُ بالوَحْيِ إِلَى حَيْثُ أَمَرَهُ اللهُ عَنَهَجَلًا» أَيْ: يَصِلُ بالوَحْيِ إِلَى حَيْثُ أَمَرَهُ اللهُ مِنَ الاَنْبِيَاءِ والرُّسُل.

مِنْ فوائِدِ الحديثِ:

١ - إِثْبَاتُ الإِرادَةِ لَقَوْلِهِ: ﴿إِذَا أَرَادَ اللهُ ﴾ وَهِيَ قِسْمَانِ: شَرْعِيَّةٌ وكَوْنِيَّةٌ.

الفَرْقُ بينَهُمَا:

أُوَّلًا: مِنْ حَيْثُ المُتَعَلَّقُ: فالإِرادَةُ الشَّرْعِيَّةُ تَتَعَلَّقُ بِهَا يُحِيُّهُ اللهُ عَرَقِيَبَلَ، سواءٌ وَقَعَ أَوْ لَمْ يَقَعْ، وأمَّا الكَوْنِيَّةُ فَتَتَعَلَّقُ بِمَا يَقَمُ، سَواءٌ كَانَ عِمَّا يُحِبُّهُ اللهُ أَوْ عِمَّا لَا يُحِبُّهُ.

ثانيًا: الفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ الحَّكُمُ، أَيْ: حُصولُ المُرادِ، فالشَّرْعِيَّةُ لَا يَلْزَمُ مِنْهَا وُقُوعُ المُرادِ، أَمَّا الكَوْنَيَّةُ فَيَلْزَمُ مِنْهَا وُقُوعُ المُرادِ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء:٢٧] هَذِهِ إِرَادَةٌ شَرْعِيَّةٌ لِأَمَّا لَوْ كَانَتْ كَوْنِيَّةً لنابَ عَلَى كُلِّ النَّاسِ، وأيضًا مُتَعَلِّقُهَا فِيمَا يُحِبُّهُ اللهُ وَهُوَ التَّوْبَةُ.

وقَوْلُهُ: ﴿إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْمَ﴾ [هود:٣٤] هَذِهِ كَوْنِيَّةٌ؛ لأنَّ اللهَ لَا يُرِيدُ الإِغْواءَ شَرْعًا، أمَّا كَوْنًا وقَدَرًا فَقَدْ يُرِيدُهُ.

وقَوْلُهُ: ﴿ يُرِيدُ اللّهُ لِيُمَبِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ اللَّيْدِنَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء:٢٦] هَذِهِ كَوْنِيَّةٌ، لكنَّهَا فِي الأصْلِ شَرْعِيَّةٌ؛ لأنَّهُ قَالَ: ﴿ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء:٢٦]، وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وُرِيدُ اللّهُ مِنْ عِيَّةٌ؛ لأنَّ قَوْلُهُ: ﴿ وَلا يَعِيدُ بِكُمُ اللّهُ مَنْ مَنْ عَنْ اللهُ لَا يُرِيدُهُ قَدَرًا وكُونًا يُويدُ بِكُمُ الْمُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥] هَذِهِ طَلَ كَانَ اللهُ لَا يُرِيدُهُ قَدَرًا وكُونًا لَهُ مُنْ مَقَعْ، ولَوْ كَانَ اللهُ لَا يُرِيدُهُ قَدَرًا وكُونًا لَمْ عُمْ.

٢ - أنَّ المَخْلُوقَاتِ وإنْ كانَتْ جَمادًا ثَحِيشٌ بعَظَمَةِ الحَالِقِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿شَيْحُ لَهُ السَّمَوَثُ السَّبَعُ
 وَالْأَرْثُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَيِّحُ بِجَهِو. ﴾ [الإسراء: ٤٤].

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة، رقم (١٥)، والطبري في تفسيره (٢٧/ ١٣)، وابن أبي حاتم كها في تفسير ابن كثير (٣/ ٣٧)، وابن خزيمة في التوحيد (ص:١٤٤)، والبيهقي في الأسهاء والصفات (ص:٢٠٢)، والبغوي في تفسيره (٥/ ٢٩٠). والحديث في إسناده نعيم بن حماد، وهو ضعيف. تهذيب التهذيب (٤٥٨/١٠). والوليد بن مسلم وهو مدلس، وقد عنعنه. انظر: تقريب التهذيب (٢/ ٣٣٦).

٣- إثباتُ أنَّ المَلائِكةَ يَتَكَلَّمُونَ ويَفْهَمُونَ ويَمْقِلُونَ؛ لأَتَّهُمْ يَسْأَلُونَ: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ﴾؟
 ويُجابُونَ: قَالَ: ﴿الْحَقَّ ﴾ خِلاقًا لَمِنْ قَالَ: إنَّهم لا يُوصَفُونَ بذلِكَ. فيَلزَمُ مِنْ قَوْلِهمْ هَذَا أَنَّنَا تَلَقَّيْنَا الشَّرِيعَةَ مِيَّنْ لَا عُقُولَ لهُمْ، وهَذَا قَدْحٌ فِي الشَّرِيعَةِ بلَا رَيْب.

٤ - إثْباتُ تَعَدُّدِ السَّمَوَاتِ؛ لقَوْلِهِ: «كَلَّمَا مَرَّ بسَماءٍ».

٥ - أنَّ لكُلِّ سَماء ملائِكَةً مُخَصَّصِينَ؛ لقَوْلِهِ: «سَأَلَهُ مَلائِكَتُهَا».

حَفْضِلَةُ حِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلامُ؛ حَنْثُ إِنَّهُ المَعْرُوفُ بِأَمانَةِ الوَحْيِ؛ ولهَذَا قَالَ ورَقَةُ بْنُ نَوْفَلٍ:
 «هَذَا هُوَ النَّامُوسُ الَّذِي كَانَ يَأْتِي مُوسَى» (١) والنَّامُوسُ بالعِبْرِيَّةِ بِمَعْنَى صاحِب السِّرِّ.

٧- أمانَةُ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ حَيْثُ يَنتَهِي بالوَحْيِ إِلَى حَيْثُ أَمْرَهُ اللهُ عَنَيْجَلَ ، فيكونُ فِيهِ ردٌّ عَلَى الرَّافِضَةِ الكَفَرَةِ اللَّذِينَ يَقُولُونَ بأنَّ جِبْرِيلَ أُمِرَ أَنْ يُوحِيَ إِلَى عَلِيٍّ فأوْحَى إِلَى مُحَمَّدٍ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَيَقُولُونَ :

#### خانَ الأمِنُ فصَدَّهَا عَنْ حَيْدَرَهُ

وحَيْدَرَةُ لَقَبٌ لَعَلِيٌّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ؛ لأنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ:

## أنَا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَهْ(٢)

وفي هَذَا تَناقُضُ منْهُمْ؛ لأنَّ وصْفَهُ بالأمانَةِ يَقْتَضِي عَدَمَ الخِيانَةِ.

٨- إثْباتُ العِزَّةِ والجَلالِ للهِ عَزَّقِجَلَّ؛ لقَوْلِهِ: «عَزَّقِجَلَّ»، والعِزَّةُ بِمَعْنَى العَلَبَةِ والقُوَّةِ، وللعَزِيزِ
 ثلاثَةُ مَعانٍ:

١ - عَزِيزٌ: بِمَعْنَى مُمْتَنِعِ أَنْ يَنالَهُ أَحَدٌ بِسُوءٍ.

٢ - عَزِيزٌ: بمَعْنَى ذِي قَدْرٍ لَا يُشارِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ.

٣- عَزِيزٌ: بمَعْنَى غالِبِ قاهِرٍ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله على الله ومسلم: كتاب الإيهان، باب بدء الوحي، رقم (١٦٠)، من حديث عائشة وَيَؤَلِقَهُهَا.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلّم: كتاب الجهاد، باب غزوة ذي قرد، رقم (١٨٠٧)، من حديث سلمة بن الأكوع رَضِّ لَلَّهُ هَنْهُ.

أَنَّسى يُسرَامُ جَنَابُ ذِي السُّلْطَانِ

يَغْلِبْ ــــهُ شَيْءٌ هَــــنِهِ صِـــفَتَانِ

فَالعِزُّ حِينَئِ إِنْ اللهُ مَعَان (١)

فِيهِ مسَائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ الآيَةِ[١].

النَّانِيَةُ: مَا فِيهَا مِنَ الحُجَّةِ عَلَى إِبْطَالِ الشِّرْكِ، خُصُوصًا مَنْ تَعَلَّقَ عَلَى الصَّالِحِينَ، وَهِيَ الاَيَّةُ الَّتِي قِيلَ: إِنَّهَا تَفْطَعُ عُرُوقَ شَجَرَةِ الشِّرْكِ مِنَ القَلْبِ(٢).

الثالِثَةُ: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿قَالُواْ ٱلْحَقِّ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكِيرُ ﴾[٧].

قَالَ ابْنُ القَيِّم فِي النُّونِيَّةِ:

وَهُسوَ العَزِيسزُ فَلَسنْ يُسرَامَ جَنَابُسهُ

وَهُو العَزِيدُ القَاهِرُ الغَالَابُ لَهُ

وَهُــوَ العَزِيــزُ بِقُــوَّةٍ هِــيَ وَصْــفُهُ

وأمًّا «جَلَّ» فالجَلالُ بمَعْنَى العَظَمَةِ الَّتِي لَيْسَ فوْقَهَا عَظَمَةٌ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: تَفْسِيرُ الآيَةِ: أَيْ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَقَّ إِنَا فُرْجَعَ عَن قُلُوبِهِمْ...﴾ الآيَة، وقَدْ سَبَقَ تَفْسِيرُهَا.

[٧] الثانِيَةُ: مَا فِيهَا مِنَ الحُجَّةِ عَلَى إِبْطالِ الشِّرْكِ؛ وذَلِكَ أَنَّ المَلائِكَةَ وهُمْ مَنْ هُمْ فِي القُوَّةِ والعَظَمَةِ يُصْعَقُونَ ويَفْزَعُونَ مِنْ تَعْظِيمِ اللهِ، فكَيْفَ بالأصْنَامِ الَّتِي تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ وَهِيَ أَقَلُّ مِنْهُمْ بكزْيرٍ، فكيْفَ يَتَعَلَّقُ الإِنْسَانُ بَهَا؟!

ولذُلكَ قِيلَ: إِنَّ هَذِهِ الآيَةَ هِيَ الَّتِي تَقْطَعُ عُروقَ الشَّرْكِ مِنَ القَلْبِ؛ لأَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا عَرَفَ عَظْمَةَ الرَّبُ سُبْحَانَهُ حَيْثُ تَرْتَحِفُ السَّمَوَاتُ، ويُصْعَقُ أَهْلُهَا بِمُجَرَّدِ تَكُلُّمِهِ بِالوَحْيِ - فكَيْفَ يُمْكِنُ للإِنْسَانِ أَنْ يُشْرِكَ بِالوَحْيِ - فكَيْفَ يُمْكِنُ للإِنْسَانِ أَنْ يُشْرِكَ بِاللهِ شَيْئًا خَلُوقًا رَبًا يَصْنَعُهُ بِيلِهِ، حتَّى كَانَ جُهَّالُ العَرَبِ يَصْنَعُونَ آلِهَةً مِنَ التَّمْرِ إِذَا جاعَ أَحَدُهُمْ أَكَلَهَا؟! ويَنْزِلُ أَحَدُهُمْ بِالوَادِي فِيَأْخُذُ أَرْبَعَةَ أَحْجارٍ: ثلاثَةً يَجْعَلُهَا تَحْتَ القِدْر، والتَّهْ والْحَالَمُ العَلْمَ اللهَ العَرْبُ واللَّهُ الْهَالَهُ الْعَلْمُ الْهُاللهُ والرَّابِهُ واللهُ عَلْمَا الْعَلْمُ الْهَاللهُ عَلْمَا عَلْمَا عَلْمَا الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ عَلَيْلُهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْمُؤْلُولُونَ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْمُؤْلُولُونُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْمُؤْلُمُ الْعُلْمُ الْمُؤْلُمُ الْمُؤْلُولُونِ الْقُلْمُ الْمُؤْلِمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْمُؤْلِمُ الْمُؤْلِمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْمُؤْلِمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْمُؤْلِمُ الْعُلْمُ الْمُؤْلِمُ الْمُؤْلِ

[٣] الثالِثَةُ: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿ قَالُواْ ٱلْحَقُّ وَهُوَ ٱلْعَلَيُّ ٱلْكِيرُ ﴾ وسَبَقَ تَفْسِيرُ هَا.

<sup>(</sup>١) نونية ابن القيم (ص:٢٠٥).

الرَّابِعَةُ: سَبَبُ سُؤَالِهِمْ عَنْ ذلِكَ [١].

الخَامِسَةُ: أَنَّ جِيْرِيلَ يُجِيبِهُمْ بَعْدَ ذلِكَ بِقَوْلِهِ: «قَالَ كَذا وَكَذا»[1].

السَّادِسَةُ: ذِكْرُ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ جِبْرِيلُ [7].

السَّابِعَةُ: أَنَّهُ يَقُولُ لأهْلِ السَّمَوَاتِ كُلِّهِم؛ لأنَّهُمْ يَسْأَلُونَهُ 11.

الثَّامِنَةُ: أَنَّ الغَشْيَ يَعُمُّ أَهْلَ السَّمَوَاتِ كُلَّهُمْ [٥].

التَّاسِعَةُ: ارْتِجَافُ السَّمَوَاتِ لِكَلَامِ اللهِ[1].

العَاشِرَةُ: أَنَّ جِبْرِيلَ هُوَ الَّذِي يَنْتَهِي بِالوَّحْي إِلَى حَيْثُ أَمَرَهُ اللهُ [17].

الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: ذِكْرُ اسْتِرَاقِ الشَّيَاطِينِ [٨].

[١] الرَّابِعَةُ: سَبَبُ سُؤَالِهِمْ عَنْ ذلكَ. فالسُّؤَالُ: ماذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ وسَبَبُهُ شِدَّةُ خَوْفِهِمْ مِنْهُ، وفَزَعُهُمْ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدْ قَالَ فِيهِمْ مَا لاَ يُطِيقُونَهُ مِنَ التَّغْذِيبِ.

[٧] الخَامِسَةُ: أَنَّ جِبْرِيلَ يُجِيبُهُمْ بَعْدَ ذلِكَ بِقَوْلِهِ: قَالَ كَذَا وكَذَا. أَيْ: يقولُ: قَالَ الحقّ.

[٣] السَّادِسَةُ: ذِكْرُ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ جِبْرِيلُ؛ لحَدِيثِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ، وفِيهِ فَضِيلَةُ جِبْرِيلَ.

[٤] السَّابِعَةُ: أَنَّهُ يَقُولُ لأهْلِ السَّمَوَاتِ كُلِّهِمْ؛ لأَنَّهُمْ يَسْأَلُونَهُ، وفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى عَظَمَتِهِ بَيْنَهُمْ.

[٥] النَّامِنَةُ: أنَّ الغَشْيَ يَعُمُّ أهْلَ السَّمَوَاتِ كُلَّهُمْ: تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَإِذَا سَمِعَ ذلِكَ أهْلُ السَّمَوَاتِ صَعِقُوا وَخَرُّوا للهُ سُجَّدًا».

[٦] التَّاسِعَةُ: ارْتِجَافُ السَّمَوَاتِ لكلامِ اللهِ؛ لقَوْلِهِ: «أَخَذَتِ السَّمَوَاتِ مِنْهُ رَجْفَةٌ» أيْ: لأَجْلِهِ تَعْظِيمًا للهِ.

[٧] العَاشِرَةُ: أنَّ جِبْرِيلَ هُوَ الَّذِي يَتْنَهِي بالوَحْيِ إِلَى حَيْثُ أَمَرَهُ. أيْ: لَا أَحَدَ يَتَوَلَّى إيصالَ الوَحْيِ غَيْرَ جِبْرِيلَ حتَّى يُوصِلُهُ إِلَى حَيْثُ أَمَرُهُ بِهِ؛ لأَنَّهُ الأمِينُ عَلَى الوَحْيِ.

[٨] الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: ذِكْرُ اسْتِرَاقِ الشَّيَاطِينِ: أيِ: الَّذِينَ يَسْتَرِقُونَ مَا يُسْمَعُ فِي السَّمَوَاتِ، فَيُلْقُونَهُ عَلَى الكُهَّانِ، فَيْزِيدُ فِيهِ الكُهَّانُ وَيَنْقُصُونَ. الثانِيَةَ عَشْرَةَ: صِفَةُ رُكُوبِ بَعْضِهِمْ بَعضًا [1].

الثالِثَةَ عَشْرَةَ: إِرْسَالُ الشُّهُبِ[1].

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّهُ تَارةً يُدْرِكُهُ الشِّهَابُ قَبْلَ أَنْ يُلْقِيَهَا، وَتَارَةً يُلْقِيهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ مِنَ الإِنْس قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ ٰ اللهِ اللهِ

الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: كَوْنُ الكَاهِنِ يَصْدُقُ بَعْضَ الأَحْيَانِ[1].

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: كَوْنُهُ يَكْذِبُ مَعَهَا مِئَةَ كِذْبَةٍ [9].

[١] الثانِيَةَ عَشْرَةَ: صِفَةُ رُكُوبِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا: وصَفَهَا شُفْيَانُ رَحَمُهُٱللَّهُ بأَنْ حَرَّفَ يَدَهُ وبَدَّدَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

[٧] الثالِثَةَ عَشْرَةَ: إِرْسَالُ الشُّهُبِ، يغنِي: الَّتِي ثُمُّرِقُ مُسْتَرِقِي السَّمْعِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِلَّا مَنِ ٱسۡنَقَ اَلسَّنَمَ فَالْنَعَهُ فِيمَاتُ ثُمِينُ ﴾ [الحجر:١٨].

[٣] الرَّابِمَةَ عَشْرَةَ: أنَّهُ تارَةً يُدْرِكُهُ الشِّهابُ قَبْلَ أنْ يُلْقِيَهَا، وتارَةً يُلْقِيهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ مِنَ الإِنْسِ قَبْلَ أنْ يُدْرِكَهُ.

[٤] الحَامِسَةَ عَشْرَةَ: كَوْنُ الكاهِنِ يَصْدُقُ بَعْضَ الأَحْيانِ؛ لأنَّهُ يَأْبِي بِهَا سَمِعَ مِنَ السَّماءِ ويَزِيدُ عَلَيْهِ، وإذَا وَقَعَ مَا فِي السَّماءِ صَارَ صَادِقًا.

اعْتِرَاضٌ وجَوابُهُ: كَيْفَ يَسْمَعُ الْمُسْتَرِقُونَ الكَلِمَةَ وعِنْدَمَا يَسْأَلُ الْمَلائِكَةُ جِبْرِيلَ بُجابُونَ بـ(قالَ الحقّ) فقطْ؟

والجَوَابُ: إِنَّ الوَحْيَ لَا يَعْلَمُهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، بَلْ هُوَ مِنَ اللهِ إِلَى جِبْرِيلَ إِلَى النَّيِّ ﷺ أَمَّا الأُمُّورُ الْقَدَرِيَّةُ الَّتِي يَتَكَلَّمُ اللهُ بَهَا فَلَيْسَتْ خاصَّةً بِجِبْرِيلَ، بَلْ رَبَّها يَعْلَمُهَا أَهْلُ السَّمَاءِ مُفَصَّلَةً، ثُمَّ يَسْمَعُهَا مُسْتَرِقُو السَّمْع.

[٥] السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: كَوْنُهُ يَكْذِبُ مَعَهَا مِثَةَ كِذْبَةٍ: أَيْ: يَكْذِبُ مَعَ الكَلِمَةِ الَّتِي تَلَقَّاهَا مِنَ المُسْتَرِقِ.

وقَوْلُهُ: «مِثَةَ كِذْبَةٍ» هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْمِالَغَةِ -كَمَا سَبَقَ- ولَيْسَ عَلَى سَبِيلِ التَّحْدِيدِ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّهُ لَمْ يُصَدَّقْ كَذِبُهُ إِلَّا بِتِلكَ الكَلِمَةِ الَّتِي سُمِعَتْ مِنَ السَّاءِ [1]. الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: قَبُولُ النَّفُوسِ للبَاطِلِ! كَيْفَ يَتَعَلَّقُونَ بِوَاحِدَةٍ وَلَا يَعْتَبِرُونَ بِحِثَةٍ ؟ [<sup>[7]</sup> التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: كَوْثُهُمْ يَتَلَقَّى بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ تِلْكَ الكَلِمَةَ ويَخْفَظُونَهَا وَيَسْتَذِلُّونَ بِهَا [7]. العِشْرُونَ: إِثْبَاتُ الصَّفَاتِ خِلَافًا للأشْعَرِيَّةِ الْمُعَلَّلَةِ [1].

[١] السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّهُ لَمْ يُصَدَّقْ إِلَّا بِتِلْكَ الكَلِمَةِ الَّتِي سُمِعَتْ مِنَ السَّماءِ. وأمَّا مَا قالَهُ مِنْ عِنْدِهِ فَهُوَ تَعَرُّصٌ، فالكَلِمَةُ الَّتِي سَمِعَهَا تُصَدَّقُ، والَّذِي يُضِيفُهُ كُلُّهُ كَذِبٌ يُموَّهُ بِهِ عَلَى النَّاسِ.

[٧] النَّامِنةَ عَشْرَةَ: قَبُولُ النَّفُوسِ للباطِلِ، كَيْفَ يَتَعَلَّقُونَ بواحِدَةٍ وَلا يَعْتَرُونَ بِمِثَةٍ؟!: وهَذَا صَحِيحٌ، ولَيْسَ صِفَةً عامَّةً لعامَّةِ النَّاسِ، بَلْ لاْهْلِ الجَهْلِ والسَّفَهِ، فَهُمْ يَتَعَلَّقُونَ بالكاهِنِ مِنْ أَجْلِ صِدْقِهِ مَرَّةً واحِدَةً، وأمَّا مِثَةً كِذْبَةٍ فَلَا يَعْتَرُونَ بِهَا، ولا شَكَ أَنَّ بَعْضَ السَّفَهاء يَغْتَرُونَ بِهَا، ولا شَكَ أَنَّ بَعْضَ السَّفَهاء يَغْتَرُونَ بِها اللَّهَ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهُ العَقْلِ والإيهانِ؛ ولهَذَا ليَّا نَوَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَسْتَلُونَكَ عِنْ الْمُعْلِ وَالْإِيهانِ؛ ولهَذَا ليَّا نَوَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَسَتَلُونَكَ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ العَقْلِ وَالْإِيهانِ؛ ولهَذَا ليَّا نَوَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَسَتَلُونَكَ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ العَلْمِ وَالْتَمُهُمَّ اللَّهُ مِن نَفْعِهِ مَا ﴾ [البقرة:٢٩] عَنِي النَّهُ مِن الصَّحَابَةِ؛ النَّهُ عِ بالتَّوْمِن يَعْرِفُ ويُمَيِّرُ بَيْنَ المُضارِّ والمنافِعِ.

[٣] التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: كَوْمُهُمْ يَتَلَقَّى بِعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ تِلْكَ الْكَلِمَةَ ويَخْفَظُونَها... إلخ. الْكَلِمَةُ: هِيَ الصِّدْقُ؛ لأنَّهَا هِيَ الَّتِي تُرَوِّجُ بِضَاعَتَهُمْ، ولَوْ كانَتْ بضاعَتُهُمْ كُلُّهَا كَذِبَّا مَا راجَتْ بَيْنَ النَّاسِ.

[٤] العِشْرُونَ: إِثْباتُ الصِّفاتِ خِلافًا للأشْعَرِيَّةِ الْمُعَطَّلَةِ. الأَشْعَرِيَّةُ: هُمُ الَّذِينَ يَنْتَسِبُونَ إِلَى أَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ، وسُمُّوا مُعَطَّلَةً؛ لأَنَّهُمْ يُعَطِّلُونَ النَّصُوصَ عَنِ المَعْنَى المُرَادِ بِهَا، ويُعطَّلُونَ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ.

والْمُرَادُ تَعْطِيلُ أَكْثَرِ ذَلِكَ فإنَّهُمْ يُعَطِّلُونَ أَكْثَرَ الصَّفَاتِ وَلَا يُعَطِّلُونَ جَمِيعَهَا، بخلافِ المُعَنَزِلَةِ؛ فالمُعَنزِلَةُ يُنْكِرُونَ الصِّفَاتِ ويُؤْمِنُونَ بالأَسْهَاءِ، هَوُلاءِ عامَّتُهُمْ، وإلَّا فغُلاتُهُمْ يُنكِرُونَ حتَّى الأَسْمَاءَ.

وأمَّا الأشاعِرَةُ: فهُمْ مُعَطَّلَةٌ اعْتِبَارًا بالأَكْثَرِ؛ لأَمَّهُمْ لَا يُثْبِنُونَ مِنَ الصِّفاتِ إِلَّا سَبْعًا. وصِفاتُهُ تَعَلَىٰ لَا تُحْصَى، وإثْباتُهُمْ لهذِهِ السَّبْعِ لَيْسَ كإثْباتِ السَّلَفِ. فمثلًا: الكَلامُ عِنْـدَ أهْلِ السُّنَّةِ: أنَّ اللهَ يَتَكَلَّمُ بِمَشِيتَةِ بِصَوْتٍ وحَرْفٍ. والأشاعِرَةُ قَالُوا: الكَلامُ لازِمٌ لذاتِهِ كلُزُوم الحَيَاةِ والعِلْم، ولَا يَتَكَلَّمُ الحادِيَةُ والعِشْرُونَ: التَّصْرِيحُ بأنَّ تِلْكَ الرَّجْفَةَ والغَشْيَ خَوْفًا مِنَ اللهِ عَنَجَمَلُ<sup>[1]</sup>. الثانِيَةُ والعِشْرُونَ: أَمَّهُمْ يَخِرُّوُنَ للهِ سُجَّدًاً<sup>[7]</sup>.

= بمَشِيثَةٍ، وهَذَا الَّذِي يُسْمَعُ عِبارَةٌ عَنْ كَلام اللهِ وَلَيْسَ كَلامَ اللهِ، بَلْ هُوَ خُلُوقٌ.

فحَقِيقَةُ الأمْرِ أَنَّهُمْ لَمْ يُثْبِتُوا الكلامَ؛ ولهَذَا قَالَ بعْضُهُمْ: إنَّهُ لَا فَرْقَ بيْنَنَا وبَيْنَ المُعتَزِلَةِ فِي كَلامِ اللهِ؛ لأَنّنا أَجْمَعْنَا عَلَى أنَّ مَا بَيْنَ دَفَّتَيِ المُصْحَفِ خَلُوقٌ، وحُجَّتُهُمْ فِي إِثْباتِ الصَّفَاتِ السَّبْعِ: أنَّ العَقْلَ دَلَّ عَلَيْهَا. وشُبَهْتُهُمْ فِي إِنْكارِ البَقِيَّةِ: زَعَمُوا أنَّ العَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا.

والرَّدُّ عَلَيْهِمْ بِمَا يَلِي:

١ - أنَّ كَوْنَ العَقْلِ يَدُلُّ عَلَى الصِّفاتِ السَّبْعِ لَا يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ مَا سِواهَا؛ فإنَّ انْتفاءَ الدَّلِيلِ المُعَيِّنِ لَا يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَ المَدْلُولِ، فهَبْ أنَّ العَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى بَقِيَّةِ الصِّفَاتِ، لكنِ السَّمْعُ دَلَّ عَلَيْهَا، فَنُشْتُهَا بالدَّلِيلِ السَّمْعِيِّ.

٢- أنَّها ثابِتَةٌ بالدَّليلِ العَقْلِيِّ بَنْظِيرِ مَا أَثْبَتُّمْ هَذِهِ السَّبْعَ؛ فَمَثلًا: الإِرَادَةُ ثابِتَةٌ للهِ عنْدَهُمْ بَذَلِيلِ التَّخْصِيصِ؛ حَيْثُ إِنَّ اللهَ جَعَلَ الشَّمْسَ شَمْسًا والقَمَرَ قَمَرًا والسَّمَاءَ والأَرْضَ أَرْضًا، وكَوْنُهُ يُمَيِّرُ بَيْنَ ذلِكَ مغناهُ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُرِيدُ؛ إِذْ لوْلَا الإِرَادَةُ لكانتِ الدُّنْيَا كلُّهَا سَوَاءً، فأَثْبَتُوهَا؛ لأَنَّ العَقْلَ دلَّ عَلَيْهَا.

فَنَقُولُ لَهُمُ: الرَّحْمَةُ لاَ تَمْضِي خَّظَةٌ عَلَى الحَلْقِ إِلَّا وهُمْ فِي نِعْمَةٍ مِنَ اللهِ، فهَذِهِ النَّحْمُ العَظِيمَةُ مِنَ اللهِ تَلُكُّ عَلَى رَحْمَتِهِ لِحَالِمِهِ النَّاخِصِيصِ عَلَى الإِرادَةِ.

والانْتِقَامُ مِنَ العُصاةِ يَدُلُّ عَلَى بُغْضِهِ لهُمْ، وإثابَةُ الطَّائِعِينَ ورَفْعُ دَرَجاتِهِمْ فِي الدُّنْيَا والآخِرَةِ يَدُلُّ عَلَى مَحَبَّتِهِ لهُمْ أَدَلَّ عَلَى التَّخْصِيصِ مِنَ الإِرادَةِ، وعَلَى هَذَا فَقِسْ.

فالمُؤلِّفُ رَحَمُاللَّهُ لَمَّا كَانَ الأَشْعَرِيَّةُ لاَ يُثْبِتُونَ إِلَّا سَبْعَ صِفَاتٍ عَلَى خِلافٍ فِي إثْباتِهَا مَعَ أَهْلِ السُّنَّةِ جَعَلَهُمْ مُعَطَّلَةً عَلَى سَبِيلِ الإِطْلاقِ، وإلَّا فالحَقِيقَةُ أَنَّهُمْ لَيْسُوا مُعَطَّلَةً عَلَى سَبِيلِ الإِطْلاقِ.

[١]الحادِيَةُ والعِشْرُونَ: التَّصْرِيحُ بأنَّ تِلْكَ الرَّجْفَةَ والغَشْيَ خَوْفًا مِنَ اللهِ عَنَّقِجَلَّ: فَيَدُلُّ عَلَى عَظَمَةِ الحَالِقِ جَلَّرَعَلا؛ حَيْثُ بَلغَ خَوْفُ المَلاثِكَةِ مِنْهُ هَذَا المُبْلَغَ.

[٧] الثانيَةُ والعِشْرُونَ: أَنَّهُمْ يَجِرُّونَ للهِ سُجَّدًا: أَيْ: تَعْظِيمًا للهِ واتَّقَاءً لِهَا يَخْشُونَهُ، فَتُفِيدُ تَعْظِيمَ اللهِ عَنَجَجَلَّ كالَّتِي قَبْلَهَا.



[1] ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحَمُ اللَّهُ الشَّفَاعَة فِي كِتابِ التَّوْحِيدِ؛ لأنَّ المُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَعْبُلُونَ الأَصْنَامَ يَقُولُونَ: إِنَّمَا شُفعاءُ لهُمْ عِنْدَ اللهِ، وهُمْ يُشْرِكُونَ باللهِ شَيْحَاتُهُ وَتَعَالَى فِيهَا بالدُّعَاءِ والاسْتِعَاثَةِ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وهُمْ بذلِكَ يَظُنُّونَ أَتَهُمْ مُعَظِّمُونَ لله، ولكنَّهُمْ مُنْتَقِصُونَ له؛ لأَنَّهُ عَلِيمٌ بكُلِّ شَيْء، ولهُ الحُكْمُ التَّامُّ المُطْلَقُ والقُدْرَةُ التَّامَّةُ، فَلَا يَخْتَاجُ إِلَى شُفعاء.

ويَقُولُونَ: إِنَّنا نَعْبُدُهُمْ؛ لِيَكُونُوا شُفَعَاءَ لَنَا عِنْدَ اللهِ، فِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ، وهُمْ ضَالُّونَ فِي ذلكَ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ عَلِيمٌ وَقَدِيرٌ وذُو سُلْطَانٍ، ومَنْ كَانَ كَذلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَخْتَاجُ إِلَى شُفَعاءَ.

والمُلُوكُ فِي الدُّنْيَا يَخْتَاجُونَ إِلَى شُفَعَاءَ إِمَّا لقُصُورِ عِلْمِهِمْ، أَوْ لَنَقْصِ قُدْرَتِهِمْ، فَيُساعِدُهُمُ الشُّفَعَاءُ فِي ذلكَ، أَوْ لقُصورِ سُلطَانِهِمْ، فيَتَجَرَّأُ عَلَيْهِمُ الشُّفَعَاءُ، فيَشْفَعُونَ بدُونِ اسْتِنْذَانِ، ولكنِ اللهُ عَنَجَلَّ كامِلُ العِلْمِ والقُدْرَةِ والسُّلطَانِ، فَلا يَخْتَاجُ لأحَدِ أَنْ يَشْفَعَ عِنْدَهُ؛ ولهَذَا لَا تَكُونُ الشَّفَاعَةُ عندَهُ شُبْحَانُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ لكَمَالِ شُلطانِهِ وعَظَمَتِهِ.

ثُمَّ الشَّفَاعَةُ لَا يُرادُ بِهَا مَعُونَةُ اللهِ سُبْحَانَهُ فِي شَيْءٍ بِمَّا شُفِعَ فِيهِ؛ فهَذَا مُمَتَنِعٌ كَمَا سَيَأْتِي فِي كَلامِ شَيْخ الإسْلام ابْن تَيْمِيَّةَ رَحِمُةُاللَّهُ(ا)، ولكنْ يُقْصَدُ بِهَا أَمْرَانِ، هُمَا:

١ - إِكْرَامُ الشَّافِع.

٢- نَفْعُ المَشْفُوعِ لَهُ.

والشَّفَاعَةُ لُغَةً: اسْمٌ مِنْ شَفَعَ يَشْفَعُ، إِذَا جَعَلَ الشَّيْءَ اثْنَيْنِ، والشَّفْعُ ضِدُّ الوِتْرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالشَّغْهِ وَالْوَتْرِ﴾ [الفجر:٣].

واصْطِلَاحًا: التَّوَسُّطُ للغَيْرِ بجَلْبِ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْع مَضَرَّةٍ.

مثالُ جَلْبِ المَنْفَعَةِ: شَفاعَةُ النَّبِيِّ عَلَى الْأَهْلِ الجُّنَّةِ بدُخُولِهَا(١).

<sup>(</sup>۱)الإيان (۲/ ۹۷).

<sup>(</sup>٢) ورد التصريح بهذه الشفاعة في حديث الصور، أخرجه ابن جرير في الجامع (٢١/٤٤)، والطبراني في الأحاديث الطوال، رقم (٣٦). وأورده السيوطي في الدر المنثور (٣٩/٥)، ونسبه إلى أبي يعلى وابن المنذر وغيرهم، وضعفه ابن كثير في تفسيره (٢٦/٢). وفي صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب في قول النبي ﷺ: «أنا أول الناس يشفع في الجنة وأنا أكثر الأنبياء تبعا»، رقم (١٩٦)، من حديث أنس: «أنا أول شفيع في الجنة».

وَقَوْلُ اللهِ عَزَفِجَلَّ: ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشُرُوۤاْ إِلَى رَبِّهِمُّ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيُّ وَلَا شَفِيعٌ ﴾ [الأنعام:١٠].

وَقَوْلُهُ: ﴿قُل لِلَّهِ ٱلشَّفَعَةُ جَمِيعًا ﴾ [الزمر: ٤٤] [١].

مثالُ دَفْع المَضَرَّةِ: شَفاعَةُ النَّبِيِّ عِلَيْ لَمِنِ اسْتَحَقَّ النَّارَ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا(١).

وذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ أَللَّهُ فِي هَذَا البَّابِ عِدَّةَ آياتٍ:

[١] الآيَّةُ الأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَنذِرَ بِهِ ﴾ الإِنْذَارُ: هُوَ الإِعْلامُ الْمُتَضَمَّنُ للتَّخْوِيفِ، أَمَّا مُجُرَّدُ الحَبَرَ فَلَيْسَ بِإِنْذَارِ، والخِطابُ للنَّبِيِّ ﷺ.

والضَّمِيرُ فِي ﴿بِهِ ﴾ يَعُودُ للقُرْآنِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْمَيْنَا إِلَيْكَ قُرْءَانَا عَرَبِيّا لِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَمَا ﴾ [الشورى:٧]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿لِيُمْذِرَ بِهِ. وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف:٢].

وقَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ لَهُم مِن دُونِهِ وَلِى ۗ وَلَا شَفِيهُ ﴾ أيْ: يَحَافُونَ مِمَّا يَقَعُ لهُمْ مِنْ سُوءِ العَذَابِ فِي ذلِكَ الحَشْرِ. والحَشْرُ: الجَمْعُ، وقَدْ ضُمِّنَ هُنَا مَعْنَى الضَّمَّ والانْتِهَاءِ، فمَعْنَى يُحْتَمُّرُونَ، أيْ: يُجْمَعُونَ حَتَّى يَنْتَهُوا إِلَى اللهِ.

قَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِن دُونِهِ. وَلِنَّ وَلَا شَفِيعٌ ﴾ ﴿وَلِنَّ ﴾ أَيْ: ناصِرٌ يَنْصُرُهُمْ. ﴿وَلَا شَفِيعٌ ﴾ أَيْ: شافعٌ يَتَوسَّطُ لَهُمْ، وهَذَا كَلُّ الشَّاهِدِ.

فَفِي هَذِهِ الآيَةِ نَفْيُ الشَّفَاعَةِ مِنْ دُونِ اللهِ، أَيْ: مِنْ دُونِ إِذْنِهِ، ومَفْهُومُهَا: أَنَّهَا ثَابِتَةٌ بإذْنِهِ، وهَذَا هُوَ المَّقْصُودُ، الشَّفَاعَةُ مِنْ دُونِهِ مُسْتَحِيلَةٌ، وبإذْنِهِ جائِزَةٌ ومُمُكِنَةٌ. أمَّا عِنْدَ اللَّلُوكِ فجائِزَةٌ بإذْنِهِمْ وبغَيْرِ إذْنِهِمْ، فيُمْكِنُ لِمَنْ كَانَ قَوِيبًا مِنَ السُّلْطَانِ أَنْ يَشْفَعَ بدُونِ أَنْ يَسْتَأْذِنَ. ويُفِيدُ قَوْلُهُ: ﴿قِن دُونِدِ. ﴾ أَنَّ لَهُمْ بإِذْنِهِ وَلِيًّا وشَفِيعًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهَا وَلِيُكُمْ اللَّهُ وَيَشُولُهُ ﴾ [المائدة:٥٥].

[٧] الآيةُ النَّانِيَّةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ ﴾ مُبْتَدَأٌ وخَبَرٌ، وقُدِّمَ الحَبَرُ للحَصْرِ، والمَعْنَى: للهِ وحْدَهُ الشَّفَاعَةُ كُلُّهَا، لَا يُوجَدُ شَيْءٌ مِنْهَا خارجٌ عَنْ إِذْنِ اللهِ وإرَادَتِهِ. فأفادَتِ الآيَةُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ جَمِيعًا ﴾ أنَّ هُناكَ أَنْواعًا للشَّفَاعَةِ.

وقَدْ قَسَّمَ أَهْلُ العِلْم رَحَهُهُ اللَّهُ الشَّفَاعَةَ إِلَى قِسْمَيْنِ رَئِيسِيَّيْنِ، هُمَا:

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، رقم (٦٥٦٦)، من حديث عمران بن حصين رَصَّالَيْهَ عَنْهَا.

### القِسْمُ الأوَّلُ: الشَّفَاعَةُ الخاصَّةُ بالرَّسُولِ ﷺ وَهِيَ أَنُواعٌ:

النَّوْعُ الأوَّلُ: الشَّفَاعَةُ العُظْمَى، وَهِيَ مِنَ المَقامِ المَحْمُودِ الَّذِي وعَدَهُ اللهُ؛ فإنَّ النَّاسَ يَلْحَقُهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ فِي ذَلِكَ المَوْقِفِ العَظِيم مِنَ الغَمِّ والكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَهُ، فيقُولُ بَعْضُهُمْ لَبَعْضٍ: اطْلُبُوا مَنْ يَشْفَعُ لَنَا عِنْدَ اللهِ، فيَذْهَبُونَ إِلَى آدَمَ أَبِي البَشَرِ، فيَذْكُرُونَ مِنْ أوْصافِهِ النِّبي مَيْزَهُ اللهُ بِهَا: أَنَّ اللهَ خَلَقَهُ بِيَدِهِ، وأَسْجَدَ لَهُ مَلائِكَتَهُ، وعلَّمَهُ أَسْهَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، فيقُولُونَ: اشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟! فيَعْتَذِرُ؟ لأَنَّهُ عَصَى اللهَ بأثْلِهِ مِنَ الشَّجَرَةِ.

ومَعْلُومٌ أَنَّ الشَّافِعَ إِذَا كَانَ عَنْدَهُ شَيْءٌ يُخْدِشُ كَرامَتَهُ عِنْدَ المَشْفُوعِ الِيْهِ فإنَّهُ لَا يَشْفَعُ لِخَجَلِهِ مِنْ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلامُ قَدْ تَابَ اللهُ عَلَيْهِ واجْتَبَاهُ وهَدَاهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَصَىٰ ٓءَادَمُ رَبَّهُۥ هَنَوَىٰ ۞ ثُمَّ ٱجْنَبَهُ رَبُّهُۥ فَنَابَ عَلِيْهِ وَهَدَىٰ ﴾ [طه: ١٢١-١٢٢]، لكنْ لقُوَّةٍ حَياثِهِ مِنَ اللهِ اعْتَذَرَ.

ثُمَّ يَذْهَبُونَ إِلَى نُوحٍ، ويَذْكُرُونَ مِنْ أَوْصافِهِ الَّتِي امْتازَ بِهَا بِانَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ أَرْسَلَهُ اللهُ إِلَى الْأَرْضِ، فَيَغْتَذِرُ بِأَنَّهُ سَأَلَ اللهَ مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ حِينَ قَالَ: ﴿رَبِّ إِنَّا آَنِيَ مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعَدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتُ أَنْكُمُ الْمُكِينَ ﴾ [هود: 18].

ثُمَّ يَذْهَبُونَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَيَذْكُرُونَ مِنْ صِفَاتِهِ، ثُمَّ يَعْتَذِرُ بِأَنَّهُ كَذَبَ ثَلاثِ كَذِبَاتِ، لكَّهُ مَدُن إِلَى أَمُوسَى ﷺ فَيَذْكُرُونَ مِنْ أَوْصافِهِ مَا يَقْتَضِي أَنْ يَنْفَعَ، لكنَّهُ يَحْتَلُ بَقْتُلِهَا، وَهِيَ نَفْسُ القِبْطِيِّ حِينَ اسْتَغَاثَهُ الإِسْرَائِيلُّ، فوكَزَ مُوسَى القِبْطِيِّ حِينَ اسْتَغَاثَهُ الإِسْرَائِيلُّ، فوكَزَ مُوسَى القِبْطِيِّ فَقَتَلُهُ، فَقَضَى عَلَيْهِ.

ثُمَّ يَذْهَبُونَ إِلَى عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلاَهُ وَالسَّلامُ، فَيَذْكُرُونَ مِنْ أَوْصافِهِ مَا يَقْتَضِي أَنْ يَشْفَعَ، فَلَا يَعْتَلِرُ بشَيْءٍ، لكنْ نُجِيلُ إِلَى مَنْ هُوَ أَعْلَى مَقامًا، فيقولُ: اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ، عَبْدٌ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ومَا تأخَّرَ. فيُحِيلُهُمْ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ دُونَ أَنْ يَذْكُرَ عُذْرًا يَجُولُ بَيْنَهُ وبَيْنَ الشَّفَاعَةِ (١١)، فيَأْتُونَ مُحَمَّدًا ﷺ فيَشْفَعُ إِلَى اللهِ؛ لِكِرِيحَ أَهْلَ المُوقِفِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿ ذُرِيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَمَ ثُوجٌ إِنَّهُ كَاكَ عَبْدًا شَكُولًا﴾، رقم (٤٧١٢)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب أدنى أهل الجنة منزلة، رقم (١٩٤)، من حديث أبي هريرة رَضِّالِكَيَّةَهُ.

النَّالِثُ: شَفَاعَتُهُ ﷺ فِي عَمِّهِ أَبِي طَالِبِ أَنْ يُحَفَّفَ عَنْهُ العَذَابُ")، وهَذِهِ مُسْتَثَنَاةٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَا نَغَمُهُمْ شَفَعَهُ الشَّغِينَ ﴾ [المدرد٤٤]، وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَا نَغَمُهُمْ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْنُ وَرَخِى لَهُ قَوْلُكِ ﴾ [طه:٢٠٩]، وذَلِكَ لِمَا كَانَ لأَبِي طالِبٍ مِنْ نُصْرَةِ للنَّبِيِّ ﷺ ودِفَاعٍ عنهُ، وَهُوَ لَمْ خَلُونِ مَنْ النَّارِ، لكنْ خُفِّفَ عَنْهُ حَتَّى صَارَ –والعياذُ باللهِ – فِي صَحْصَاحٍ مِنْ نَارٍ، وعليه نَعْلانِ مِنْهُمَا يَغْلِى مِنْهُمَا وماغُهُ، وهَذِهِ الشَّفَاعَةُ خاصَّةٌ بالرَّسُولِ ﷺ، لَا أَحَدَ يَشْفَعُ فِي كَافِرٍ أَبَدًا إِلَّا النَّبِيِّ عَنْهِ مَنْهَا لِللَّهُ النَّبِيِّ عَنْهِ وَمَا إِلَّا النَّبِي عَنْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى إِلَى اللَّهُ وَمَا لَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَمَا فِي كَافِرٍ أَبَدًا إِلَّا النَّبِي عَلْهِ وَمَا ذَلِكُ لَمْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ ال

القِسْمُ النَّانِي: الشَّفَاعَةُ العامَّةُ لَهُ ﷺ ولجَمِيع المُؤْمِنِينَ، وَهِيَ أَنْوَاعٌ:

النَّوْعُ الأَوَّلُ: الشَّفَاعَةُ فيمَنِ اسْتَحَقَّ النَّارَ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا، وهَذِهِ قَدْ يُسْتَدَلُّ لهَا بقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِم يَمُوتُ فيَقُومُ عَلَى جِنازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يُشْرِكُونَ باللهِ شَيْئًا إلَّا شَفَعَهُمُ اللهُ فِيهِ»(٢)، فإنَّ هَذِهِ شُفَاعَةٌ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ النَّارَ، فيُشَفِّمُهُمُ اللهُ فِي ذلكَ.

النَّوْعُ النَّانِي: الشَّفَاعَةُ فيمَنْ دَخَلَ النَّارَ أَنْ يَخْرُجَ منْهَا، وقَدْ تَوَاتَرَتْ بِهَا الأَحَادِيثُ، وأَجْمَعَتْ عَلَيْهَا الصَّحَابَةُ، واتَّفَقَ عَلَيْهَا أَهْلُ اللَّهِ مَا عَدَا طَائِفَتَيْنِ، وهُمَا: المُعَزِلَةُ والخَوَارِجُ؛ فإنَّهُمْ يُنْكِرُونَ الشَّفَاعَةَ فِي أَهْلِ الْمَعَاصِى مُطْلَقًا؛ لأنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ فاعِلَ الكَبِيرَةِ مُخَلِّدٌ فِي النَّارِ، ومَن اسْتَحَقَّ الخُلُودَ

<sup>(</sup>١) ورد التصريح بهذه الشفاعة في حديث الصور، أخرجه ابن جرير في الجامع (٢١/٤٤)، والطبراني في الأحديث الطوال، رقم (٣٦). وأورده السيوطي في الدر المئثور (٩/ ٣٣٩)، ونسبه إلى أبي يعلى وابن المنذر وغيرهم، وضعفه ابن كثير في تفسيره (٢/ ١٤٢). وفي صحيح مسلم: كتاب الإيهان، باب في قول النبي ﷺ: «أنا أول الناس يشفع في الجنة وأنا أكثر الأنبياء تبعا» رقم (١٩٦)، من حديث أنس: «أنا أول شفيع في الجنة».

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الفضائل، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب، رقم (٢٠٩)، من حديث العباس بن عبد المطلب رَيِّخَالِفَيَةُنَّهُ.

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب من صلى عليه أربعون، رقم (٩٤٨)، من حديث ابن عباس رَوَّوَالِلَّهُ عَنْهُا.

### وَقَوْلُهُ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشْفَعُ عِندُهُۥ إِلَّا بِإِذْنِهِ، ﴾ [البقرة:٢٥٥] ا.

قَلَا تَنْفَعُ فِيهِ الشَّفَاعَةُ، فهُمْ يُنْكِرُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْ غَيْرَهُ يَشْفَعُ فِي أَهْلِ الكبائِرِ أَنْ لَا يَدْخُلُوا النَّارَ،
 أَوْ إِذَا دَخَلُوهَا أَنْ يَخْرُجُوا منْهَا، لكنْ قوْلُهُمْ هَذَا باطِلٌ بالنَّصِّ والإِجْماع.

النَّوْعُ النَّالِثُ: الشَّفَاعَةُ فِي رَفْعِ دَرَجَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وهَذِهِ تُؤْخَذُ مِنْ دُعاءِ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضِهِمْ لَبَعْضِ كَمَا قَالَ ﷺ فِي أَيِ سَلَمَةَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لأبِي سَلَمَةَ، وارْفَعْ دَرَجَتُهُ فِي الْهَدِيِّنَ، وافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، ونَوَّرْ لَهُ فِيهِ، واخْلُفُهُ فِي عَقِبِهِ»(۱)، والدُّعَاءُ شَفاعَةٌ كَمَا قَالَ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ، فَيَقُومُ عَلَى جِنازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لاَ يُشْرِكُونَ باللهِ شَيْئًا إِلَّا شَفَّمَهُمُ اللهُ فِيهِ»(۱).

إشْكَالُ وجَوابُهُ: فإنْ قِيلَ: إنَّ الشَّفَاعَةَ لَا تَكُونُ إلَّا بإذْنِهِ سُبْحَانَهُ، فكَيْفَ يُسَمَّى دُعاءُ الإِنْسَانِ لأخِيهِ شَفاعَةً وَهُوَ لَمْ يَسْتَأْذِنْ مِنْ رَبِّهِ؟

والجَوَابُ: أنَّ اللهَ أَمَرَ بأنْ يَدْعُوَ الإِنْسَانُ لأخِيهِ المَّيْتِ، وأَمْرُهُ بالدُّعَاءِ إذْنٌ وزِيادَةٌ.

وأمَّا الشَّفَاعَةُ المَوْهُومَةُ الَّتِي يَظُنُّهَا عُبَّادُ الأَصْنَامِ مِنْ مَعْبُودِيهِمْ فِهِيَ شَفاعَةٌ باطِلَةٌ؛ لأنَّ اللهَ لَا يَأْذَنُ لأَحَدِ بالشَّفَاعَةِ إلَّا مَنِ ارْتَضَاهُ مِنَ الشُّفَعَاءِ والمَشْفُوعِ لَهُمْ.

إِذًا فَوْلُهُ: ﴿ لِلَّهِ ٱلشَّفَاعَةُ جَمِيعًا ﴾ تُفِيدُ أنَّ الشَّفَاعَةَ مُتَعَدِّدَةٌ كَمَا سَبَقَ (1).

[1] الآيةُ التَّالِثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَن ذَا الَّذِي ﴾ ﴿مَن ﴾ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ بِمَعْنَى النَّفْيِ، أَيْ: لَا يَشْفَعُ أَحَدٌ عِنْدَ اللهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ. ﴿ذَا ﴾ هَلْ تُجْعَلُ (ذَا) اسْمًا مَوْصُولًا كَمَا قَالَ ابْنُ مالِكِ فِي (الأَلْفِيَّةِ)، أَوْ لَا تَصِحُّ أَنْ تَكُونَ اسْمًا مَوْصُولِ ﴿اللَّذِي ﴾؟ الثَّانِي هُوَ الأَقْرَبُ، وإِنْ كَانَ بَعْضُ الْمُومِينَ قَالَ: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ﴿اللَّهِ مَ تَوْكِيدًا لِهَا.

والصَّحِيحُ أنَّ ﴿ ذَا ﴾ هُنَا إِمَّا مُرَكَّبَةٌ مَعَ ﴿ مَن ﴾ أوْ زائِدَةٌ للتَّوْكِيدِ، وأيَّا كَانَ الإعْرابُ فالمَعْنَى: أَنَّهُ لَا أَحَدَ يَشْفَعُ عِنْدَ اللهِ إِلَّا بإذْنِ اللهِ.

وسَبَقَ أَنَّ النَّفِيَ إِذَا جَاءَ فِي سِياقِ الاسْتِفْهَامِ فإنَّهُ يَكُونُ مُضَمَّنًا مَعْنَى التَّحَدِّي، أَيْ: إِذَا كَانَ أَحَدٌ يَشْفَعُ بِغَيْرِ إِذْنِ اللهِ فأْتِ بهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجناثز، باب في إغماض الميت والدعاء له إذا حضر، رقم (٩٢٠)، من حديث أم سلمة رَصَالِلَهُمَتَهَا.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب من صلى عليه أربعون شفعوا فيه، رقم (٩٤٨)، من حديث ابن عباس رَعَوَاللَّهُ عَنْهَا.

<sup>(</sup>٣) انظر (ص: ٢٥٠، وما بعدها).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَكُمْ مِن مَلَكِ فِي ٱلسَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَنُهُمْ شَيَّنًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآهُ رَيْرَضَى ﴾ [النجم:٢٦]

قَوْلُهُ: ﴿عِندُهُ ﴿ طَرْفُ مَكانٍ ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ فِي المُلُوّ ، فَلا يَشْفَعُ أَحَدٌ عنْدَهُ ولَوْ كَانَ مُقَرّبًا ،
 كالمُلاثِكَةِ المُقَرَّبِينَ ، إلَّا بإذْنِهِ الكُوْنِيِّ ، والإذْنُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الرُّضَا.

وأفادتِ الآيَّةُ: آنَّهُ يُشْتَرَطُ للشَّفَاعَةِ إذْنُ اللهِ فِيهَا لكَمالِ سُلْطانِهِ جَلَّوَعَلاَ، فإنَّهُ كلَّما كَمَلَ سُلْطَانُ المَلِكِ فإنَّهُ لَا أَحَدَ يَتَكَلَّمُ عنْدَهُ ولَوْ كَانَ بِخَيْرٍ إلاَّ بَعْدَ إذْنِهِ، ولذلكَ يُعْتَبَرُ اللَّغطُ فِي مَجْلِسِ الكَبِيرِ إهَانَّة لَهُ، ودَلِيلًا عَلَى آنَّهُ لَيْسَ كَبِيرًا فِي نُفوسٍ مَنْ عِنْدَهُ، كَانَ الصَّحَابَةُ مَعَ الرَّسُولِ ﷺ كانَّما عَلَى رُؤُوسِهِمُ الطَّيْرُ مِنَ الوَقارِ وعَدَم الكَلام، إلَّا إذَا فُتِحَ الكلامُ فإنَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ.

[١] الآيَةُ الرابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَكَمْ مِن مَلَكِ ﴾ (كمْ): خَيَرِيَّةٌ للتَّكْثِيرِ، والمَعْنَى: مَا أَكْثَرَ المَلاثِكَةَ الَّذِينَ فِي السَّبَاءِ، ومَعَ ذلِكَ لَا تُعْنِي شَفاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللهِ ورِضاهُ!.

قَوْلُهُ: ﴿ إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآهُ وَيَرْضَى ﴾ فللشَّفَاعَةِ شَرْطانِ، هُمَا:

١ - الإذْنُ مِنَ اللهِ؛ لقَوْلِهِ: ﴿ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ ﴾.

٢- رِضاهُ عَنِ الشافِعِ والمَشْفُوعِ لهُ؛ لقَوْلِهِ: ﴿وَيَرْضَىٰ ﴾ وكَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَشْفُعُونَ إِلَّا لِمِن أَرْتَعَنَى ﴾ [الأنبياء:٢٨]، فَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنِهِ تَعَالَى ورِضاهُ عَنِ الشافِعِ والمَشْفُوعِ لَهُ إِلَّا فِي التَّخْفِيفِ عَنْ أَبِي طالِب، وقَدْ سَبَقَ ذلكَ (١).

وهَذِهِ الآيَّةُ فِي سِياقِ بَيانِ بُطْلانِ أُلُوهِيَّةِ اللَّاتِ والعُزَّى، قَالَ تَعَالَى بَعْدَ ذِكْرِ المِعْرَاجِ ومَا حَصَلَ للنَّبِيِّ ﷺ فيهِ: ﴿ لَقَدْ زَلَىٰ مِنْ ءَايَنتِ رَقِهِ ٱلْكُبْرَىٰ ﴾ [النجم:١٨]، أي: العلاماتِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ عَزَقِبَلَ، فكَيْفَ بهِ شُبْحَانَهُ؟! فَهُوَ أَكْبَرُ واعْظَمُ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿ أَفَرَمَيْتُمُ اللَّتَ وَالْفَرَىٰ ﴿ وَمَنَوْةَ النَّالِئَةَ ٱلْأَخْرَىٰ ﴾ [النجم:١٩-٢]، وهَذَا اسْتِفْهَامٌ للتَّحْقِيرِ، فَبَعْدَ أَنْ ذَكَرَ اللهُ هَذِهِ العَظَمَةَ قَالَ: أُخْبِرُونِي عَنْ هَذِهِ اللَّاتِ والعُزَّى مَا عَظَمَتُهُمَّا؟ وهَذَا غايَّةٌ فِي التَّخْقِيرِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿ أَلَكُمُ الذَّكُرُ وَلَهُ ٱلأَنْنَى ﴿ ثَا يَلِكَ إِذَا فِسَنَةٌ ضِيزَى ﴿ إِنْ هِمَ إِلَا آسَمَا مُ سَيْتُمُوهَا أَنْمُ وَمَا الْوَلَهُ مُنَا أَنْزَلَ اللهُ يَهَا مِن سُلْطَنَ إِن يَقِيمُونَ إِلَّا الظَّنَ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُ لُ أَلْفَانَ وَمَا تَفْوَى الْأَنفُ اللَّهُ وَمَا الْمُؤْمِنُ وَلَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَمَا اللَّهُ إِلَّا اللَّهُ اللّ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الفضائل، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٣)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب، رقم (٢٠٩)، من حديث العباس بن عبد المطلب رَهَيَّكَهَءَنُهُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمَّتُم مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةِ فِ ٱلسَّمَوَتِ وَلَا فِ ٱلْأَرْضِ ... ﴾ الآيْتَيْنِ [سبا:٢٢-٣٣] ١١.

= أَمْ لِلإِنسَكِنِ مَا تَمَنَّىٰ ﴾ فَلِلَّهِ ٱلْآيَخِرَةُ وَٱلْأُولَى ﴿ ﴾ وَكَمْ مِن مَّلَكٍ ... ﴾ الآيَةَ [النجم:٢١-٢٦].

فإذَا كانَتِ المَلائِكَةُ وَهِيَ فِي السَّمَوَاتِ فِي العُلُوَّ لَا تُغْنِي شَفاعَتُهُمْ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِهِ تَعَالَى ورِضاهُ، فكَيْفَ باللَّاتِ والغُزَّى وَهِيَ فِي الأَرْضِ؟! ولهَذَا قَالَ: ﴿وَكَمْ يَن مَاكِ فِي السَّمَوَاتِ العُلَى، تَكُونُ فِي السَّمَوَاتِ وفِي الأَرْضِ، ولكنْ أَرادَ المَلائِكَةَ الَّتِي فِي السَّمَوَاتِ العُلَى، وَهِيَ عِنْدَ اللهِ شُبْحَانَهُ، فحتَّى المَلائِكَةُ الْمُقَرِّبُونَ خَمَلَةُ العَرْشِ لَا تُغْنِي شَفاعَتُهُمْ إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللهُ لَمْنْ يَشَاءُ ويَرْضَى.

[١] الآيَةُ الحَامِسَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا ﴾ الأمْرُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ٱدْعُوا ﴾ للتَّحَدِّي والتَّغجِيزِ، وقَوْلُهُ: ﴿آدَعُوا ﴾ يَخْتَمِلُ مَغْنَيْيْنِ، هُمَا:

١- أَحْضُرُوهُمْ.

٢- ادْعُوهُمْ دُعاءَ مَسْأَلَةٍ.

فلَوْ دَعَوْهُمْ دُعاءَ مَسْأَلَةٍ لَا يَسْتَجِيبُونَ لهُمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَاءَكُرْ وَلَوْ سَمِعُواْ مَا اَسْتَكَابُواْ لَكُوْ ۖ وَيَوْمَ الْقِيْمَةِ يَكَفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكُ وشَلَّ خَبِيرٍ ﴾ [فاطر:١٤].

يَكْفُرُونَ: يَتَبَرَّؤُونَ، ومَعَ هَذِهِ الآيَاتِ العَظِيمَةِ يَذْهَبُ بَعْضُ النَّاسِ يُشْرِكُ باللهِ ويَسْتَنْجِدُ بغَيْرِ اللهِ، وكذلِكَ لَوْ دَعَوْهُمْ دُعَاءَ حُضُورِ لَمْ يَخَضُرُوا، ولَوْ حَضَرُوا مَا انْتَفَعُوا بحُضُورِهِمْ.

ُ قَوْلُهُ: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَةِ ﴾ واحِدَةِ الذَّرِّ: وَهِيَ صِغارُ النَّمْلِ، ويُضْرَبُ بِهَا المَثَلُ في القِلَّةِ.

قَوْلُهُ: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةِ ﴾ وكذلِكَ مَا دُونَ الذَّرَّةِ لَا يَمْلِكُونَهُ، والمَقْصُودُ بذِكْرِ الذَّرَّةِ الْمُبالَغَةُ، وإذَا قُصِدَ الْمُبالَغَةُ بالشَّيْءِ قِلَّةَ أَوْ كَثْرَةً فَلَا مَفْهُومَ لهُ، فالمُرَادُ الحُكْمُ العامُّ، فمَثْلًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِن نَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَنِينَ مَرَّةَ فَلَن يَغْفِرَ اللّهُ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ١٨] أيْ: مَهْمًا بَالَغْتَ فِي الاسْتِغْفَارِ.

ولَا يَرِدُ عَلَى هَذَا أنَّ اللهَ أثْبَتَ مُلْكًا للإِنْسَانِ؛ لأنَّ مُلْكَ الإِنْسَانِ قاصِرٌ وغَيْرُ شامِلٍ، ومُتَجَدِّدٌ وزَائِلٌ، ولَيْسَ كمُلْكِ اللهِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرَكِ ﴾ أيْ: مَا لهَؤُلاءِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ.

﴿ فِيهِمَا ﴾ أي: فِي السَّمَوَاتِ والأرْضِ.

﴿ مِن شِرْكِ ﴾ أَيْ: مُشارَكَةٍ، أَيْ لَا يَمْلِكُونَهُ انْفَرَادًا ولَا مُشارَكَةً.

وقَوْلُهُ: ﴿ مِن شِرْكِ ﴾ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرٌ دَخَلَتْ عَلَيْهِ ﴿ مِن ﴾ الزَّائِدَةُ لَفْظًا، لكنَّها للتَّوْكِيدِ معْنَى. وكُلُّ زِيادَةٍ لفْظِيَّةٍ فِي النَّفْيِ، وأنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ شِرْكٌ لا قَلِيلٌ ولا كَثِيرٌ. شِرْكٌ لا قَلِيلٌ ولا كَثِيرٌ.

قَوْلُهُ: ﴿ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِن ظَهِيرٍ ﴾ الضَّمِيرُ فِي ﴿ وَمَا لَهُ ﴾ يَعُودُ إِلَى اللهِ تَعَالَى، وِفِي ﴿ مِنْهُم ﴾ يَعُودُ إِلَى اللهِ تَعَالَى، وَفِي ﴿ مِنْهُم ﴾ يَعُودُ إِلَى اللاَّضْنَامِ ، أَيْ: مَا للهِ تَعَالَى مِنْ هَذِهِ الأَصْنَامِ طَهِيرٍ ﴾ مُبْتَدَأُ لَمُ وَلَّتَى مُعِينٍ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُل لَهِن آجَمَعَتِ آلِاسْ وَالْمِنَ عَلَى اللهِ وَلَا لَمُتَوَانِ مِثْلُ هَذَا الْقُرَانِ لِمَعْنَى مُعِينٍ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُل لَهِن آجَمَعَتِ آلِاسْ اء ١٨٨ أَيْ : مُعِينًا ، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَالْمَلْفَاتِكَ اللهِ عَلَيْكَ مَنْ مُعِينًا وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَالْمَلْفَاتِكَ عَلْمَ اللهِ مَا يُعِدُ وَلا اللهُ اللهِ عَلَيْكَ مُنْ مُولِكَ يَنْتَفِي عَنْ هَذِهِ الأَضْنَامِ كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ مِهِ العابِدُونَ ، فهِي لَا تَتَلِكُ شَيْعًا عَلَى سَبِيلِ الانْفِرَادِ وَلَا المُشارَكَةِ وَلَا الإِعَانَةِ ؛ لأَنْ مَنْ مُولِكَ يَنْتُونِ مَا يُرِيدُ لُكَ يَتُعَلِي اللهُ عَلَى مَا يُعِلَى اللهُ عَلَى اللّهُ مَا يُعِيدُ اللّهُ مَا يُولِكُ لَنَاهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكَ مَا عُلْلَى اللّهُ عَلَيْكَ وَالْعَالَةِ عَلَى اللّهُ عَلَيْكَ مَا يُعِلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَالَهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَيْكَ اللّهُ عَلَيْكَ اللّهُ عَلَيْكَ اللّهُ عَلَيْكَ اللّهُ عَلَيْلُهُ عَلَيْكَ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكَ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكَ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْعَلَالِهُ عَا الْمِعْلِي اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْلُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ

فإذَا النَّفَتْ هَذِهِ الأُمُورُ الثَّلاثَةُ لَمْ يَبْقَ إِلَّا الشَّفَاعَةُ، وقَدْ أَبْطَلَهَا اللهُ بَقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا نَفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَ اللهِ الشَّفَاعَةُ لَهُوَّلاءِ؛ لأنَّ هَذِهِ الأَصْنَامَ لَا يَأْذَنُ اللهُ لَهَا، فانْقَطَعَتْ كُلُّ اللهِ السَّفَاعَةُ لَهُوَّلاءٍ؛ لأنَّ هَذِهِ الأَصْنَامَ لا يَأْذَنُ اللهُ لهَا، فانْقَطَعَتْ كُلُّ الوسائِلِ والأَسْبَابِ للمُشْرِكِينَ، وهَذَا مِنْ أَكْبَرِ الآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى بُطلانِ عِبادَةِ الأَصْنَامِ؛ لأَنَّهَا لاَ تَنْفَعُ عَابِدِيهَا، لاَ اسْتِقْلالاً ولا مُشارَكَةٌ ولا مُسَاعَدةً ولا شَفَاعةً، فتكُونُ عِبادَتُهَا بلطِلَةً، قَالَ تَعْلَى: ﴿ وَمَنَ آلَسَلَمُ لِللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ عَن دُعَآهِمْ عَنِلُونَ ﴿ وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَاثُواْ لَهُمْ آعَدَا، وَكَاثُو بِمِهَادَيْمِ كَفِرِينَ ﴾ [الأحقاف:٥- ٦] وكُلُّ هَذِهِ الآياتِ تَدُلُّ عَلَى أَلَّهُ يَجِبُ عَلَى الإِنْسَانِ قَطْعُ جَبِيع تَعَلَّقاتِهِ إِلَّا باللهِ عِبادَةً وَخُوفًا ورَجَاءً واسْتِعَانَةً ومَحَبَّةً وتَعْظِيمًا؛ حتَّى يَكُونَ عَبْدًا للهِ حَقِيقَةً، يَكُونُ هَواهُ وإرَادَتُهُ وحُبُّهُ وبُغْضُهُ ووفي اللهِ؛ لأَنَّهُ مُخْلُوقٌ للعِبادَةِ فقطْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَفَحَيثِنْتُمْ أَنَمَا خَلَقْنَكُمْ عَبَثَا وَاللَّهُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

قَالَ أَبُو العَبَّاسِ<sup>[۱]</sup>: «نَفَى اللهُ عَمَّا سِوَاهُ كُلَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْمُشْرِكُونَ، فَنَفَى أَنْ يَكُونَ لِغَيْرِهِ مُلْكُ <sup>[۲]</sup> أَوْ قِسْطٌ مِنْهُ<sup>[۲]</sup>، أَوْ يَكُونَ عَوْنًا للهِ<sup>[1]</sup>، ولَمْ يَبْقَ إِلَّا الشَّفَاعَةُ <sup>[6]</sup>، فَبَيَّنَ أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ إِلَّا لَمِنْ أَذِنَ لَهُ الرَّبُّ، كَمَا قَالَ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونِ إِلَّا لِمَنَ أَرْتَضَىٰ ﴾ [الانبياء:۲۸].

فَهذِهِ الشَّفَاعَةُ الَّتِي يَظُنُّهَا الْمُشْرِكُونَ هِيَ مُنْتَفِيَةٌ يَوْمَ القِيَامَةِ، كَمَا نَفَاهَا القُرْآنُ أَلَّا،......

وقَوْلُهُ: ﴿ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ أيْ: وحَسِبْتُمْ أَنْكُمْ إليْنَا لَا تُرْجَعُونَ فنُجازِيكُمْ، إذَا كَانَ هَذَا
 هُوَ حُسْبَانَكُمْ فَهُوَ حُسْبَانٌ باطِلٌ.

[1] قَوْلُهُ: «قَالَ أَبُو العَبَّاسِ» هُوَ شَيْخُ الإِسْلامِ تَقِيُّ الدِّينِ أَحْمُدُ بْنُ عَبْدِ الحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمُهُاللَّهُ يُكَنَّى بذلِكَ، ولَمْ يَتَزَقَّجْ؛ لأَنَّهُ كَانَ مَشْغُولًا بالعِلْمِ والجِهَادِ، ولَيْسَ زاهِدًا فِي السُّنَّةِ، مَاتَ سَنَةَ ٧٢٨هـ، ولهُ ٢٧سَنَةً و ١٠ أشْهُو.

[٧] قَوْلُهُ: ﴿لِغَيْرِهِ مُلْكٌ ﴾ أَيْ: لَغَيْرِ اللهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةِ فِ ٱلسَّمَوَتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾.

[٣] قَوْلُهُ: «أَوْ قِسْطٌ منْهُ» فِي قَوْلِهِ: «ومَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ».

[٤] قَوْلُهُ: «أَوْ يَكُونَ عَوْنًا للهِ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَهُ مِنْهُم مِن ظَهِيرٍ ﴾ بدُونِ اسْتِثْنَاءٍ.

[٥] قَوْلُهُ: «ولَمْ يَبْقَ إِلَّا الشَّفَاعَةُ» فَيَّيْنَ أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّبُّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَشْفَعُ عِندُهُۥ إِلَّا بِإِذْبِهِ ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ومَعْلُومٌ أَنَّهُ لا يَرْضَى هَذِهِ الأَصْنامَ؛ لأَبَّا باطِلَةٌ، وحينئذِ فتكُونُ شَفاعَتُهَا مُنْتَفِيّةً.

واعْلَمْ أَنَّ شِرْكَ المُشْرِكِينَ فِي السابِقِ كَانَ فِي عِبادَةِ الأَصْنَامِ، أَمَّا الآنَ فَهُوَ فِي طاعَةِ المَخْلُوقِ
فِي المَعْصِيّةِ؛ فإنَّ هَوُلاءِ يُقدِّسُونَ زُعماءَهُمْ أَكْثَرَ مِنْ تَقْدِيسِ اللهِ إِنْ أَقَرُّوا بهِ، فيُعَالُ لَهُمْ: إَنَّهُمْ بَشَرٌ
مِثْلُكُمْ، خَرَجُوا مِنْ مَحْرِجِ البَوْلِ والحَيْضِ، ولَيْسَ لهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ ولا فِي الأَرْضِ، ولا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَة لكُمْ عِنْدَ اللهِ. إِذَا: فكَيْفَ تَتَعَلَّقُونَ بِهِمْ؟! حتَّى إِنَّ الواحِدَ مِنْهُمْ يَرْكُمُ لرَئِيسِهِ أَوْ يَسْجُدُ لَهُ
الشَّفَاعَة لكُمْ عِنْدَ اللهِ. إذَا فكَيْفَ تَتَعَلَّقُونَ بِهِمْ؟! حتَّى إِنَّ الواحِدَ مِنْهُمْ يَرْكُمُ لرَئِيسِهِ أَوْ يَسْجُدُ لَهُ
كَمَا يَسْجُدُ لرَبِّ العالِينَ، والوَاجِبُ عَلَيْنَا نَحْوَ وُلاةِ الأُمُورِ طَاعَتُهُمْ، وطَاعَتُهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللهِ، ولَيْسَتِ
السَّقَلَالَا، أَمَّا عِبَادَةٍ للهِ فَهَذِهِ جَاهِلِيَّةٌ وَكُفْرٌ.

[7] قَوْلُهُ: «فهَذِهِ الشَّفَاعَةُ الَّتِي يَظُنُّهَا المُشْرِكُونَ هِيَ مُنْتَفِيَةٌ يَوْمَ القِيَامَةِ، كَما نفاهَا القُوْآلُ» فاللهُ سُبْحَانهُ وَقَعَالَىٰ نَفَى أَنْ تَنْفَعَهُمْ أَصْنامُهُمْ، بَلْ قَالَ: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا نَعْـبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنَّهُ يَأْقِي فَيَسْجُدُ لِرَبِّهِ وَيَحْمَدُهُ –لَا يَبْدَأُ بِالشَّفَاعَةِ أَوَّلًا–<sup>[١]</sup> ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: ارْفَعْ رَأْسُكَ<sup>[۲]</sup>، وَقُلْ يُسْمَعْ<sup>[۲]</sup>، وَسَلْ تُعْطَ<sup>[1]</sup>، واشْفَعْ تُشَفَّعْ<sup>[0]»(۱)</sup>.

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ لَهُ ﷺ: مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ؟<sup>[1]</sup> قَال: «مَنْ قَالَ: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ<sup>[۷]</sup>»<sup>(۲)</sup>.

جَهَنَــٰمَ أَنتُــٰمْ لَهَمَا وَرِدُونَ ﴿ لَوْ كَانَ هَا كُلُـهُ مَا وَرَدُوهِمَا ۗ وَكُلُّ فِيهَا خَلِدُونَ ﴾
 [الأنبياء: ٩٨- ٩٩] حتَّى الأصْنَامُ لَا تَنْفَعُ نَفْسَهَا وَلَا يُشْفَعُ لَهَا، فكَيْفَ تَكُونُ شَافِعَةً ؟! بَلْ هِيَ فِي النَّارِ وعابدُوهَا.

[١] قَوْلُهُ: «وأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ يَأْتِي فَيَسْجُدُ لِرَبِّهِ» أَيْ: وكَمَا أَخْبَرَ، فالواوُ عاطِفَةٌ، ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اسْتِتْنَافِيَّةً، فإذَا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ وَهُو أَعْظَمُ النَّاسِ جَاهًا عِنْدَ اللهِ لَا يَشْفَعُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَحْمَدَ اللهَ ويُثْنِيَ عليْهِ، فَيَحْمَدُ اللهَ بِمَحامِدَ عَظِيمَةٍ يَفْتَحُهَا اللهُ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهَا مِنْ قَبْلُ، ويَطُولُ سُجُودُهُ، فكيْفَ بَهٰذِهِ الأصْنَام، هَلْ يُمْكِنُ أَنْ تَشْفَعَ لأصْحابِهَا؟

[٢] قَوْلُهُ: «ارْفَعْ رَأْسَكَ» أَيْ: مِنَ السُّجُودِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وقُلْ يُسْمَعْ» السَّامِعُ هُوَ اللهُ، و«يُسْمَعْ» جَوابُ الأمْرِ، جَبْزُومٌ.

[٤] قَوْلُهُ: «وسَلْ تُعْطَ» أيْ: سَلْ مَا بَدَا لَكَ تُعْطَ إِيَّاهُ، و(تُعْطَ): يَجُزُومٌ بِحَذْفِ حَرْفِ العِلَّةِ جَوابًا لـ(سَلْ).

[٥] قَوْلُهُ: «واشْفَعْ تُشَفَّعْ» وحينتذِ يَشْفَعُ النَّبِيُّ ﷺ فِي الخلائِقِ أَنْ يُقْضَى بينَهُمْ.

[7] قَوْلُهُ: "وقالَ أَبُو هُرِيْرَةَ لَهُ ﷺ: مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفاعَتِكَ؟" هَذَا السُّوَالُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ للنَّبِيِّ ﷺ فَقالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "لَقَدْ كُنْتُ أَظُنُّ أَنْ لَا يَسْأَلَنِي أَحَدٌ غَيْرُكَ عَنْهُ؛ لِيَا أَرَى مِنْ حِرْصِكَ عَلَى العِلْم"، وفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مِنْ وسائِل تَحْصِيل العِلْم السَّوَالَ.

[٧] قَوْلُهُ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ» وعليْه: فالمُشْرِكُونَ لَيْسَ لهُمْ حَظُّ مِنَ الشَّفَاعَةِ؛ لأنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوۤا إِذَا مِيلَ لَمُنْمَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ يَسْتَكَمْرُونَ ۖ ۖ ۖ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿ ذُرِيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَمْ فُوجٌ إِنَّهُ كَاكَ عَبْدًا شَكُوْنَا ﴾، رقم (٤٧١٢)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب أدنى أهل الجنة منزلة، رقم (١٩٤)، من حديث أبي هريرة رَجُوَلِيَّةُعَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، رقم (٩٩)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِيَّفَعَنه.

# فَتِلْكَ الشَّفَاعَةُ لأهْلِ الإِخْلَاصِ بإِذْنِ اللهِ [١١]، وَلَا تَكُونُ لِمَنْ أَشْرَكَ باللهِ.

= وَيَثُولُونَ أَبِنَا لَنَارِكُواْ ءَالِهَنِـنَا لِشَاعِرِ تَجَنُونِ ﴾ [الصافات:٣٥-٣٦]، وقَالَ تَعَالَى حِكايةٌ عنْهُمْ: ﴿ أَجَعَلَ ٱلْأَلِمَـٰةَ إِلَهُا وَجِمًا ۚ إِنَّ هَذَا لَمُنَهُۥ هُجَابٌ ﴾ [ص:٥].

والحَقِيقَةُ أَنَّ صَنِيعَهُمْ هُوَ العُجابُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ بَلَ عَجِبْتَ وَيَسْخُرُونَ﴾ [الصافات:١٢]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ رَإِن تَعْجَبُ فَعَجَبُ قَوْلُمُمْ أَوَذَا كُنَا تُوبًا لَوْنِي خَلْقِ جَدِيدٍ ﴾ [الرعد:٥].

وقَوْلُهُ: «تحالِصًا مِنْ قَلْبِهِ» حَرَجَ بذلِكَ مَنْ قالَهَا نِفَاقًا؛ فإنَّهُ لَا حَظَّ لَهُ فِي الشَّفَاعَةِ، فإنَّ المُنَافِقَ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. ويقُولُ: الشَّهَدُ أنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ. لكنِ اللهُ عَرَبَجَلَّ قَابَلَ شَهادَتَهُمْ هَذِهِ بشَهادَتِهِ عَلَى كَذِيهِمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ، وَاللهُ يَثَهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَفِقِينَ لَكَذِبُونَ فِي شَهادَتِهِمْ، فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ. فهُمْ كاذِبُونَ فِي شَهادَتِهِمْ وفِي قَوْلِهِمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟ أَيْ: فِي شَهادَتِهِمْ، فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ. فهُمْ كاذِبُونَ فِي شَهادَتِهِمْ وفِي قَوْلِهِمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟ لاَيَّهُمْ لَوْ شَهِدُوا بذلِكَ حَقًّا مَا نَافَقُوا، ولَا أَبْطَنُوا الكُفْرَ.

قَوْلُهُ: «خالِصًا» أَيْ: سَالِيًا مِنْ كُلِّ شَوْبٍ، فَلَا يَشُوبُهَا رِياءٌ وَلَا سُمْعَةٌ، بَلْ هِيَ شَهادَةُ يَقِينِ. قَوْلُهُ: «مِنْ قَلْبِهِ»؛ لأنَّ المدارَ عَلَى القَلْبِ، وَهُو لَيْسَ مَعْنَى مِنَ الْعَانِي، بَلْ هُو مُضْغَةٌ فِي صُدُورِ النَّاسِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِنَهَا لَا نَعْمَى ٱلْأَبْصَدُرُ وَلَكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ آلِتِي فِ ٱلصُّدُورِ ﴾ [الحج:٤٦]، وقَالَ تَعَلَى: ﴿ أَفَلَمْ يَمِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا ﴾ [الحج:٤٦]، وقَالَ ﷺ: «ألا وإنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً، إذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُهُ»(١٠).

وبهَذَا يَبْطُلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ العَقْلَ فِي الدِّماغِ، ولَا يُنْكُرُ أَنَّ للدِّماغِ تَأْثِيرًا فِي الفَهْمِ والعَقْلِ، لكنِ العَقْلُ فِي القَلْبِ، ولهُ اتَّصالٌ فِي المَّماغِ»<sup>(١)</sup>، ومَنْ لَكنِ العَقْلُ فِي القَلْبِ، ولهُ اتَّصالٌ فِي الدَّماغِ»<sup>(١)</sup>، ومَنْ قَالُ كِلمَةَ الإخلاصِ خالِصًا مِنْ قَلْبِهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَطْلُبَ هَذَا المَّعْبُودَ بِسُلُوكِ الطُّرُقِ المُوصِلَةِ إليْهِ، فَقَوْمُ بأَمْرِ اللهِ ويَدَعُ مَيْهُ.

[١] قَوْلُهُ: «فتِلْكَ الشَّفَاعَةُ لأَهْلِ الإِخْلاصِ» لأنَّ مَنْ أَشْرَكَ باللهِ قَالَ اللهُ فيه: ﴿فَنَا تَنَفَّهُمُر شَفَعَةُ الشَّنِفِينَ ﴾ [المدر: ٤٨].

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم (٩٩٩)، من حديث النعمان بن بشير رَهِوَالِيَّهَـُهُمَّا.

<sup>(</sup>٢) انظر: مجموع الفتاوي (٩/ ٣٠٣)، والتبيان في أقسام القرآن لابن القيم (ص:٤٠٤).

وَحَقِيقَتُهُ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي يَتَفَضَّلُ عَلَى أَهْلِ الإِخْلَاصِ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ بِوَاسِطَةِ دُعَاءِ مَنْ أُذِنَ لَهُ أَنْ يَشْفَعَ اللهِ لِيُكْرِمَهُ، وَيَنَالَ المَقَامَ المَحْمُودَ لَا ال

فَالشَّفَاعَةُ الَّتِي نَفَاها القُرْآنُ مَا كَانَ فِيهَا شِرُكُ<sup>ال</sup>ًا؛ وَلِمِذَا أَثْبَتَ الشَّفَاعَةَ بِإِذْنِهِ فِي مَوَاضِع<sup>َاءًا</sup>،

[1] فَوْلُهُ: «وحَقِيقَتُهُ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي يَتَفَضَّلُ عَلَى أَهْلِ الإِخْلاصِ، فيَغْفِرُ لهُمْ بوَاسِطَةِ دُعاءِ مَنْ أَذِنَ لَهُ أَنْ يَشْفَعَ» وحَقِيقَتُهُ، أَيْ: حَقِيقَةُ أَمْرِ الشَّفَاعَةِ، أي: الفائِدَةُ مُنْهَا: أَنَّ اللهَ عَنَّيَجَلَّ أَرادَ أَنْ يَغْفِرَ للمَشْفُوعِ لهُ، ولكنْ بواسِطَةِ هَذِهِ الشَّفَاعَةِ.

والحِكْمَةُ مِنْ هَذِهِ الوَاسِطَةِ بَيْنَهَا بقَوْلِهِ: «ليُكْرِمَهُ ويَنالَ المَقامَ المَحْمُودَ»، ولَوْ شاءَ اللهُ لَغَفَرَ لَهُمْ بِلَا شَفاعَةٍ، ولكنَّةُ أرادَ بَيانَ فَضْلِ هَذَا الشافِعِ وإكْرامَهُ أمامَ النَّاسِ، ومِنَ المَعْلُومِ أنَّ مَنْ قَبِلَ اللهُ شَفاعَتَهُ، فَهُوَ عَنْدَهُ بِمَنْزِلَةٍ عالِيَةٍ، فَيَكُونُ فِي هَذَا إِكْرامٌ للشَّافِعِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: إكْرامُ الشَّافِع بقَّبُولِ شَفاعَتِهِ.

الثَّانِي: ظُهُورُ جَاهِهِ وشَرَفِهِ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى.

[٧] قَوْلُهُ: «المَقامَ المَحْمُودَ» أي: المَقامَ الَّذِي يُجْمَدُ عَلَيْهِ، وأعْظَمُ النَّاسِ فِي ذلِكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ وَعَدَهُ أَنْ يَبْعَثَهُ مَقَامًا مُحُمُّودًا، ومِنَ المَقامِ المَحْمُودِ: أَنْ اللهَ يَقْبُلُ شَفاعَتُهُ بَعْدَ أَنْ يَتَرَاجَعَ الأَنْبِيَاءُ أُولُو العَزْمِ عنْهَا. ومَنْ يَشْفَعْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ القِيَامَةِ فلَهُ مَقامٌ يُحْمَدُ عَلَيْهِ عَلَى قَدْرِ شَفاعَتِهِ.

[٣] قَوْلُهُ: «فالشَّفَاعَةُ الَّتِي نَفاهَا القُرْآنُ مَا كَانَ فِيهَا شِرْكٌ» هَذَا مِنْ كَلامِ شَيْخِ الإِسْلامِ إبْن تَيْمِيَّةَ رَحَمُهُ اللهُ(١).

«مَا» اسْمٌ مَوْصُولٌ، أي: الَّتِي كَانَ فِيهَا شِرْكٌ.

[4] قَوْلُهُ: ﴿وَقَدْ أَثْبَتَ الشَّفَاعَةَ بِإِذْنِهِ فِي مَواضِعَ﴾، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندُهُۥ إِلَا بِإِذْنِهِۥ ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وقَوْلُهُ: ﴿وَلَا نَنفَعُ ٱلشَّفَعَةُ عِندُۥ إِلَا لِمَنْ أَذِنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآهُ وَيَرْضَىۤ ﴾ وقَوْلُهُ: ﴿وَكُمْ مِن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَوَتِ لَا تُغْنِي شَفَعَنُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَن يَأَذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآهُ وَيَرْضَىٓ ﴾ [النجم:٢٦].

<sup>(</sup>١) الإيهان (٢/ ٩٧).

وَقَدْ بَيْنَ النَّبِيُ عِلَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا لأَهْلِ الإِخْلَاصِ وَالتَّوْحِيدِ<sup>[1]</sup>». انْتَهَى كَلَامُهُ. فه مَسائلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ الآيَاتِ<sup>٢١</sup>.

الثانِيَة: صِفَةُ الشَّفَاعَةِ المَنْفِيَّةِ [٧].

الثالِثَة: صِفَةُ الشَّفَاعَةِ المُثْبَتَةِ [1].

الرَّابِعَةُ: ذِكْرُ الشَّفَاعَةِ الكُبْرَى وَهِيَ المَقَامُ المَحْمُودُ ١٠٠٠.

الخَامِسَةُ: صِفَةُ مَا يَفْعَلُهُ عِلَيْ أَنَّهُ لَا يَبْدَأُ بِالشَّفَاعَةِ، بَلْ يَسْجُدُ، فَإِذَا أُذِنَ لَهُ، شَفَعَ اللهُ.

[١] قَوْلُهُ: «وقد بَيَنَ النَّبِيُ ﷺ أَمَّا لَا تَكُونُ إِلَّا لأَهْلِ الإِخْلاصِ والتَّوْحِيدِ» أَمَّا أَهْلُ الشَّرْكِ فإنَّ الشَّفَاعَةَ لا تَكُونُ لَهُمْ؛ لأنَّ شُفعاءَهُمْ هِيَ الأَصْنَامُ، وَهِيَ باطِلَةٌ.

وجْهُ إِدْخالِ بَابِ الشَّفَاعَةِ فِي كتابِ التَّوْجِيدِ: أَنَّ الشَّفَاعَةَ الشُّرُكِيَّةَ تُنافِي التَّوْجِيدَ، والبَرَاءَةُ مِنْهَا هُوَ حَقِيقَةُ التَّوْجِيدِ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٢] الأُولَى: تَفْسِيرُ الآياتِ: وَهِيَ خَمْسٌ، وسَبَقَ تَفْسِيرُهَا فِي مَحَالُّهَا.

[٣] الثانِيَةُ: صِفَةُ الشَّفَاعَةِ المَنْفِيَّةِ: وَهِيَ مَا كَانَ فِيهَا شِرْكٌ، فكُلُّ شَفاعَةٍ فِيهَا شِرْكٌ؛ فإلمَّها تنْفِيَّةٌ.

[٤] الثالِثَةُ: صِفَةُ الشَّفَاعَةِ المُثْبَتَةِ: وَهِيَ شَفَاعَةُ أَهْلِ التَّوْحِيدِ بشَرْطِ إِذْنِ اللهِ تَعَالَى ورِضاهُ عَنِ الشَّافِع والمَشْفُوع لهُ.

[0] الرَّابِعَةُ: ذِكْرُ الشَّفَاعَةِ الكُبْرَى، وَهِيَ المَقامُ المَحْمُودُ: وَهِيَ الشَّفَاعَةُ فِي أَهْلِ المَوْقِفِ أَنْ يُقْضَى بَينَهُمْ، وقَوْلُ الشَّيْخِ: «وهِيَ المَقامُ المَحْمُودُ» أيْ: مِنْهُ"ا.

[٦] الحَامِسَةُ: صِفَةً مَا يَفْعَلُهُ ﷺ وأنَّهُ لَا يَبْدَأُ بِالشَّفَاعَةِ، بَلْ يَسْجُدُ، فإذَا أُذِنَ لَهُ، شَفَعَ. كَمَا قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ رَحَمَهُ اللّهُ، وَهُوَ ظاهِرٌ، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى عَظَمَةِ الرَّبِّ، وكَمالِ أَدَبِ النَّبِيِّ ﷺ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿ ذُرِيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَمَ نُوجً إِنَّهُ كَاكَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾، رقم (٤٧١٢)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب أدنى أهل الجنة منزلة، رقم (١٩٤)، من حديث أبي هريرة رَضِّالِثَهَـُمَنَهُ.

السَّادِسَةُ: مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ شِِّالْا ؟ السَّابِعَةُ: أَنَّهَا لَا تَكُونُ لِمَنْ أَشْرَكَ باللهِ [٢]. النَّامِنَةُ: بَيَانُ حَقِيقَتِهَا [٢].

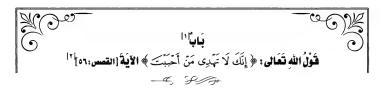
[١] السَّادِسَةُ: مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِهَا؟ هُمْ أَهْلُ التَّوْجِيدِ والإِخْلاصِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. خالِصًا مِنْ قَلْبِهِ، ولَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ معْناهُ: لَا مَعْبُودَ حَقِّ إِلَّا اللهُ، ولَيْسَ المَعْنَى: لَا مَعْبُودَ إِلَّا اللهُ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ كذلِكَ لَكانَ الواقِعُ يُكَذِّبُ هذَا؛ إِذْ إِنَّ هُنَاكُ مَعْبُوداتٍ مِنْ دُونِ اللهِ تُعْبَدُ وتُسَمَّى آلِهَةً، ولكنَّها باطِلَةٌ، وحينئذِ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ لَا إِلهَ حَقِّ إِلَّا اللهُ.

ولَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ تَتَضَمَّنُ نَفْيًا وإِثْباتًا، هَذَا هُوَ التَّوْحِيدُ؛ لأنَّ الإِثْبَاتَ الْمُجَرَّدَ لَا يَمْنَعُ الْمُشارَكَةَ، والنَّفْيَ الْمُجَرَّدَ تَعْطِيلٌ مَحْضٌ، فَلَوْ قُلْتَ: (لَا إِلهَ) معْنَاهُ عَطَّلْتَ كُلَّ إِلهٍ، ولَوْ قُلْتَ: (اللهُ إِلَهُ) مَا وحَّدْتَ؛ لأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الصِّيفَةِ لَا تَتَنَعُ المُشارَكَةَ؛ ولهَذَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلِلَهُ كُو إِللهُ كُو إِللهُ وَعِدُ ﴾ [البقرة:١٦٣] ليَّا جَاءَ الإِثْبَاتُ فقطْ أَكَدَهُ بِقُولُهِ: واحِدٌ.

[٧] السَّابِعَةُ: أَنَّهَا لَا تَكُونُ لِنَ أَشْرَكَ باللهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَنَا نَفَمُهُمْ شَفَعَةُ الشَّنِمِينَ ﴾ [المدثر:٤٨]، وغيْرِ ذلِكَ مِّا نَفَى اللهُ فِيهِ الشَّفَاعَةَ للمُشْرِكِينَ، ولِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ».

[٣] الثَّامِنَةُ: بَيانُ حَقِيقَتِهَا، وحَقِيقَتُهَا: أنَّ اللهَ تَعَالَى يَتَفَضَّلُ عَلَى أَهْلِ الإِخْلاصِ، فيَغْفِرُ لهُمْ بِوَاسِطَةِ مَنْ أَذِنَ لَهُ أَنْ يَشْفَعَ؛ ليُكْرِمَهُ ويَنَالَ المَقامَ المَحْمُودَ.





[١] مُناسَبَةُ هَذَا البَابِ لِهَا قَبْلَهُ:

مُناسَبَتُهُ أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ البَابِ الَّذِي قَبْلُهُ، فإذَا كَانَ لَا أَحَدَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْفَعَ أحدًا بالشَّفَاعَةِ والحَّلاصِ مِنَ العَذَاب، كذلِكَ لَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَهْدِيَ أَحَدًا، فيَقُومَ بِيَا أَمْرَ اللهُ بهِ.

[٧] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَكَ لَا تَهْدِى مَنْ آخَبَنِتَ ﴾ الحِطابُ للنَّبِيِّ ﷺ، وكانَ يُحِبُّ هِدايَةَ عَمَّهِ أَي طالِبِ أَوْ مَنْ هُوَ أَعَمَّ. فأَنْتَ يَا مُحَمَّدُ المُخاطَبُ بكافِ الحِطابِ، ولهُ المَنْزِلَةُ الرَّفِيعَةُ عِنْدَ الله، لا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَهْدِيَ مَنْ أَخْبَنْتَ هِدايَتَهُ، ومَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا أَحَبَّ هِدايَتَهُ فَسَوْفَ يَجْرِصُ عليْهِ، ومَعَ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَهْدِيَ مَنْ هَذَا الأَمْرِ؛ لأَنَّ الأَمْرُ كُلَّةُ بيَدِ الله، قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَشَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرُ مَنَّهُ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يَهْوَى اللَّهُ مِنْ اللَّمْرُ كُلَّهُ بيَدِ الله، قَالُ تَعَالَى: ﴿ وَيَلَو عَيْنُ السَّمَوْتِ وَٱلأَرْضِ وَإِلَيْهِ مُرْحِمُ ٱلأَمْرُ كُلُّهُ ﴾ عَلَي الاسْتِغْرَاقِ، في قَوْلِهِ: ﴿ الأَمْرُ كُلُّهُ المَامِنُ فَلَي اللهُ مَنْ اللهُمُونُ للاسْتِغْرَاقِ، فيهي المُعْبِمُ أَلَّ يَعْدَلُوا المُورِ، ثُمَّ جَاءَتُ مُؤَكِّدَةً بِكُلِّ، وَذَلِكَ تَوْكِيدَانِ.

والهِدايَةُ الَّتِي نَفاهَا اللهُ عَنْ رَسُولِهِ ﷺ هِدايَةُ التَّوْفِيقِ، والتَّي أثْبَتَهَا لَهُ هِدايَةُ الدَّلاَلَةِ والإِرْشَادِ؛ ولهَذَا أَتَتْ مُطْلَقَةٌ؛ لبيانِ أَنَّ الَّذِي بِيَدِهِ هُوَ هِدايَةُ الدَّلاَلَةِ فقطْ، لَا أَنْ يَجْعَلَهُ مُهْبَدِيّا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَكَ لَتَهْدِى ٓ إِلَى صِرَطِ مُسْتَقِيمِ ﴾ [الشورى: ٥٦]، فلم يُحصِّصْ سُبْحَانَهُ فُلانًا وفُلانًا لِيُتِيَّنَ أَنَّ اللَّهِ اللَّهَ تَهْدِي هِدايَةَ دَلالَةٍ، فَأَنْتَ تَفْتَحُ الطَّرِيقَ أَمامَ النَّاسِ فقطْ وتُبيِّنُ لهُمْ وتُرْشِدُهُمْ، وأمَّا إِدْخالُ النَّاسِ فِي الهِدَايَةَ وَهَذَا أَمْرٌ لَيْسَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ، إنَّمَا هُو عِلَى اللَّهُ بِهِ سُبْحَانَهُ، فَنَحْنُ عَلَيْنَا أَنْ ثُبَيِّنَ وَلَدْعُو، وأمًا هِدايَةُ التَّوْفِيقِ (أَيْ أَنَّ الإِنْسَانَ يَهْتَدِي) فَهَذَا إِلَى اللهِ سُبْحَانَهُ، وَهَذَا هُوَ الجَمْمُ بَيْنَ الاَيْتَيْنِ.

وقَوْلُهُ: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَخْبَبْتَ ﴾ ظاهِرُهُ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ مُجُبُّ أَبَا طالِبٍ، فكَيْفَ يُؤَوَّلُ ذلكَ؟ والجَوَابُ: إِمَّا أَنْ يُقالَ: إِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الفَّعُولَ مُخْذُوفٌ، والتَّقْدِيرُ. مَنْ أَحْبَبْتَ هِدايَتَهُ لَا مَنْ أَحْبَبْتَهُ هُوَ. أَوْ يُقالُ: إِنَّهُ أَحَبَّ عَمَّهُ مُحَبَّةً طَبِيعِيَّةً كَمَحَبَّةِ الاَبْنِ أَباهُ ولَوْ كَانَ كافرًا. أَوْ يُقالُ: إِنَّ ذلِكَ قَبْلُ النَّهْيِ عَنْ مُحَبَّةِ المُشْرِكِينَ. وَفِي (الصَّحِيحِ) الْمَعَنِ ابنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَيَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالبِ الوَفَاةُ اللهُ عَاهُ وَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ وَالَّذِهِ اللهِ اللهُ ال

والأوَّلُ أَفْرَبُ، أَيْ: مَنْ أَحْبَبْتَ هِدانِيَّهُ لَا عَيْنَهُ، وهَذَا عامٌّ لأَبِي طالِبٍ وغَيْرِهِ. ويَجُوزُ أَنْ يُحِبَّهُ خَبَّةَ قَرابَةٍ، وَلَا يُنافِي هَذَا المَحَبَّةَ الشَّرْعِيَّةَ، وقَدْ أُحِبُّ أَنْ يَهْتَدِيَ هَذَا الإِنْسَانُ، وإِنْ كُنْتُ أَبْغَضُهُ شَخْصِيًّا لكُفْرِهِ، ولكنْ لأنِّي أُحِبُّ أنَّ النَّاسَ يَسْلُكُونَ دِينَ اللهِ.

[1] قَوْلُهُ: «في الصَّحِيحِ» سَبَقَ الكَلامُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ العِبَارَةِ فِي بَابِ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ وشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

[۲] قَوْلُهُ: «أَبَا» بالألِفِ: مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ بالأَلِفِ؛ لأَنَّهُ مِنَ الأَسْمَاءِ الحَمْسَةِ، و«الوَفاةُ» يعْنِي: المَوْت، فاعِلُ (حَضَرَتْ).

[٣] قَوْلُهُ: «فَقَالَ: يَا عَمِّ! قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» آتَى ﷺ بَهَذِهِ الكُنْيَةِ الدَّالَّةِ عَلَى العَطْفِ؛ لأنَّ العَمَّ صُنْوُ الأبِ، أيْ: كالغُصْنِ مَعَهُ. والصَّنْوُ: الغُصْنُ الَّذِي أَصْلُهُ واحِدٌ، فكأنَّهُ مَعَهُ كالغُصْنِ.

قَوْلُهُ: «يَا عَمِّ» فِيهَا وجْهانِ: (يَا عَمِّ) بكَسْرِ المِيمِ، عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهَا مُضافَةٌ إِلَى الياءِ. و(يا عَمُّ) بضَمِّ المِيم: عَلَى تَقْدِيرِ قَطْعِهَا عَنِ الإِضافَةِ.

قَوْلُهُ: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» يَجُوزُ اتَّهُ قالَهُ عَلَى سَبِيلِ الأَمْرِ والإِلْزَامِ؛ لآنَهُ يَجِبُ أَنْ يَأْمُرَ كُلَّ أحدِ أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. ويَجُوزُ أَنَّهُ قالَهُ عَلَى سَبِيلِ الإِرْشادِ والتَّوْجِيهِ. ويَجُوزُ أَنَّهُ قالَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّرَجِّي والتَّلَطُّفِ مَعَهُ، وأَبُو طالِبٍ والَّذِينَ عنْدَهُ يَعْرِفُونَ هَذِهِ الكَلِمَةَ ويَعْرِفُونَ مغنَاهَا؛ ولهَذَا بادَرَ بالإِنْكارِ.

[٤] قَوْلُهُ: «كَلِمَةً» مَنْصُوبَةٌ؛ لأنَّها بَدَلُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، ويَجُوزُ إِذَا لَمْ تَكُنِ الرِّوايَةُ بالنَّصبِ أَنْ تَكُونَ بالرَّفْع، أَيْ: هِيَ كَلِمَةٌ، ولكنِ النَّصْبُ أَوْضَحُ.

[٥] قَوْلُهُ: «أُحاجُّ» بِضَمِّ الجِيمِ وفَتْحِهَا: فعَلَى ضَمِّ الجِيمِ فهِيَ صِفَةٌ لـ(كَلِمَةٌ)، وإذَا كانَتْ بالفَتْحِ فهِيَ يَجُرُّومَةٌ جَوابًا للأمْرِ: «قُلْ» أَيْ: قُلْ أُحاجً. وقَالَ بَعْضُ المُعْرِبِينَ: إِنِّهَا جَوابٌ لشَرْطٍ مُقَدَّرٍ، أَيْ: إِنْ تَقُلْ: أُحاجُّ. والأوَّلُ أَسْهَلُ؛ لأنَّ الأَصْلَ عَدَمُ التَّقْدِيرِ. لَكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ». فَقَالَا لَهُ: أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةٍ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ الْأَقَادَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ اللهِّ فَأَعَادَاً اللهِّ فَكَانَ آخِرُ مَا قَالَ: هُوَ عَلَى مِلَّةٍ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لاَ سُتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أَنْهَ عَنْكَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِي

فَأَنْزَلَ اللهُ عَنَيْجَلَّ: ﴿ مَا كَاتَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوْا أَنْ يَسَتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانْوَا أَوْلِي قُرْبَى ﴾ [النوبة:٦١٣] أَ.

والَمْغَنَى: أَذْكُرُهَا حُجَّةً لَكَ عِنْدَ اللهِ، ولَيْسَ أُخُاصِمُ وأُجَادِلُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ، وإنْ كَانَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ قَالَ: إِنَّ مَعْنَاهَا أُجادِلُ اللهَ بَهَا، ولكنِ الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ اللَّعْنَى: أُحاجُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ، أَيْ: أَذْكُرُهَا حُجَّةً لَكَ كَمَا جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوايَاتِ: «أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ» (١).

[١] فَوْلُهُ: «فَقالَا لهُ: أَتْرَغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْطَّلِبِ؟» اَلقائلانِ هُمَا: عَبْدُ اللهِ بنُ أَبِي أُمَيَّةَ، وأَبُو جَهْلٍ، والاسْتِفْهَامُ للإنكارِ عَلَيْهِ؛ لاَنَّتُهَا عَرَفَا أَنَّهُ إِذَا قالهَا -أَيْ: كَلِمَةَ الإِخْلاصِ- وحَّدَ، ومِلَّةُ عَبْدِ الْطَلِّبِ الشَّرْكُ، وذَكَرَا لَهُ مَا تَهيجُ بِهِ نَعْرَتُهُ، وَهِيَ مِلَّةُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ حتَّى لاَ يَخْرُجَ عَنْ مِلَّةِ آبَائِهِ.

وقَدْ مَاتَ أَبُو جَهْلٍ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْطَّلِبِ، أَمَّا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ والْمُسَيِّبُ الَّذِي رَوَى الحديثَ، فأسْلَكَما، فأسْلَمَ مِنْ هَوُلاءِ الثلاثَةِ رَجُلانِ، رَضَلَتُهَمَنْهَا.

قَوْلُهُ: «مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» أَيْ: دِينِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ.

[٧] فَوْلُهُ: «فَأَعَادَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَيْ: قَوْلَهُ: قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. كَلِمَةً أُحاجٌ لكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَأَعَادَا» عليْهِ، أَيْ: قَوْلَهُمَا: أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَأَسْتَغْفِرَنَّ لكَ...» إلخ: جُمْلَهُ «لأَسْتَغْفِرَنَّ لكَ» مُؤكَّدةٌ بثَلاثِ مُؤكِّداتٍ: الفَسَمِ، واللامِ، ونُونِ التَّوْكِيدِ الثَّقِيلَةِ. والاسْتِغْفَارُ: طَلَبُ المُغْفِرَةِ، وكأنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ مِنَ القَلَّقِ؛ حَيْثُ قَالَ: «مَا لَمْ أَنْهَ عَنْكَ» فَوْقَعَ الأَمْرُ كَمَا تَوْقَّعَ وَيُهِيَ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: «مَا لَمْ أَنَّهَ عَنْكَ» فِعْلُ مُضارعٌ مَبْنِيٌّ للمَجْهُولِ، والنَّاهِي عَنْهُ هُوَ اللهُ.

[٥] قَوْلُهُ: ﴿ مَا كَاكَ ﴾ مَا: نَافِيَةٌ، و(كانَ): فِعْلٌ ماضِ ناقِصٌ.

قَوْلُهُ: ﴿ أَن يَسْتَغْفِرُوا ﴾ (أَنْ) ومَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيل مَصْدَرٍ، اسْمُ (كَانَ) مُؤَخَّرٌ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا قال المشرك عند الموت: لا إله إلا الله، رقم (١٣٦٠)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت، رقم (٢٤)، من حديث المسيب بن حزن رَجَوَلَيْهَـَنَهُ.

وَأَنْزَلَ اللهُ فِي أَبِي طَالبٍ<sup>[1]</sup>: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ اَحْبَبْتَ وَلِكِكِنَّ اللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآهُ﴾ القصص:٥٦:(١١١١).

قَوْلُهُ: ﴿اللَّذِي ﴾ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، أَيْ: مَا كَانَ اسْتِغْفَارُهُ. واعْلَمْ أَنَّ (مَا كَانَ) أَوْ (مَا يَنْبَغِي) أَوْ (لَا يَنْبَغِي) وَنَحُوْهَا إِذَا جَاءَتْ فِي القُرْآنِ والحَدِيثِ، فالمُرَادُ أَنَّ ذلِكَ مُمْتَنَعٌ غايَةَ الامْتِنَاعِ؛ كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ بِلَوْحُنِ أَن يَنْجَذَ وَلِكُ ﴾ [مريم:٣٥]، وقَوْلِهِ: ﴿ وَمَا يَنْبَغِي الرَّحْنِ أَن يَنْجَذُ وَلَكُ ﴾ [مريم:٣٥]، وقَوْلِهِ: ﴿ وَمَا يَنْبَغِي اللَّهُ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ ﴾ [س:٤٠]، وقَوْلِهِ: ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ ﴾ [سُنْ اللهُ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ ﴾ [سُنْ اللهُ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ ﴾ [سُنْ اللهُ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ ﴾ [سُنْ اللهُ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ ﴾ [سُنْ اللهُ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبُغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ ﴾ [سُنْ اللهُ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبُغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ ﴾ [سُنْ اللهُ لَا يَنَامُ ولَا يَنْبُغِي لَهُ أَنْ يَنَامُ ﴾ [سُنْ اللهُ لَا يَنَامُ ولَا يَنْبُغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ ﴾ [سُنْ اللهُ لَا يَنَامُ ولَا يَنْبُغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ ﴾ [سُنْ اللهُ لَا يَنَامُ ولَا يَنْبُغِي لَهُ أَنْ يَنَامُ اللّهُ لَا يَنْ مُنْ إِنْ اللّهُ لَا لِنَهُ عَلَا أَنْ يَنَامُ اللّهُ لَا يَنْ يُعْلَى اللّهُ لَا لَنْ يُعْلَى اللّهُ لَاللّهُ لَا لَاللّهُ لَا لَاللّهُ لَا يَعْلَامُ لَا لَاللّهُ لَا لَا لَنْ يُعْلَالًا لَاللّهُ لَا لَاللّهُ لَا لَاللّهُ لَا يَعْلَامُ اللّهُ لَا لَاللّهُ لَا يَعْلَامُ لَا لَنْ يَعْلَالْ لَاللّهُ لَا يَعْلَى اللّهُ لَا لَاللّهُ لَا لَا لَهُ لَا لَهُ لَا لَنْ يَعْلَالْ لَالْكُونُ لَنْ لِلْكُلْلِمُ لَا لَاللّهُ لَا لَنْ يَالْمُ لَا لَالْهُ لَا لَالْهُ لَا لَالْهُ لَا لَالْهُ لَا لَاللّهُ لَا لَاللّهُ لَا لَالْهُ لَا لَالْهُ لَا لَالْهُ لَالْهُ لَالِهُ لَا لَاللّهُ لَا لَالْهُ لَا لَالْهُ لَا لَكُونُ لَاللّهُ لَاللّهُ لَا لَالْهُ لَالْهُ لَا لَالْهُ لَا لَالْهُ لَا لَالْهُ لَالْهُ لَالْهُ لَالْهُ لَا لَالْهُ لَا لَالْهُ لَالْهُ لَالْهُ لَالْهُ لَالْعُلْمُ لَا لَالْهُ لَالْهُ لَا لَالْهُ لَالْعُلْمُ لَالْمُ لَا لَهُ لَا لَالْعُمُ لَا لَالْهُ لَالْهُ لَالْلَالْهُ لَ

وقَوْلُهُ: ﴿ أَن يَسْنَغْفِرُوا ﴾ أيْ: يَطْلُبُوا المَغْفِرَةَ للمُشْرِكِينَ.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ كَانُواْ أُوْلِى قُرُكَ ﴾ أيْ: حتَّى ولَوْ كَانُوا أقارِبَ لَهُمْ؛ ولهَذَا لَمَّا اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ ومرَّ بقَبْرِ أُمِّهِ اسْتَأْذَنَ اللهَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لهَا فَهَا أَذِنَ اللهُ لهُ، فاسْتَأْذَنَهُ أَنْ يَزُورَ قَبْرَهَا فَأَذِنَ لهُ، فزَارَهُ للاعْتِبَار، وبَكَى وأبْكَى مَنْ حَوْلَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ "ًا.

فاللهُ مَنْكَهُ مِنْ طَلَبِ المَغْفِرَةِ للمُشْرِكِينَ؛ لأنَّ هَوُلاءِ الْمُشْرِكِينَ لَيْسُوا أَهْلَا للمَغْفِرَةِ، إذَا دَعَوْتَ اللهَ أَنْ يَفْتَلَ مَا لَا يَلِيقُ فَهُوَ اعْتِداءٌ فِي الدُّعَاءِ.

[1] قَوْلُهُ: «وأَنْزَلَ اللهُ فِي أَبِي طالِبٍ» أَيْ: فِي شَأْنِهِ.

[٧] قَوْلُهُ: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَخْبَبُ ﴾ الخطابُ للرَّسُولِ ﷺ أَيْ: لَا تُوَفَّقُ مَنْ أَحْبَبُتَ للهِدَايَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿ يَهْدِى مَن يَشَآهُ ﴾ أيْ: يَهْدِي هِدايَةَ التَّوْفِيقِ مَنْ يَشَاءُ، واعْلَمْ أَنَّ كُلَّ فِعْلِ يُضافُ إِلَى مَشِيئَةِ الله تَعَالَى فَهُوَ مَقْرُونٌ بِالحِكْمَةِ، أيْ: مَنِ اقْتَضَتْ حِكْمَتُهُ أَنْ يَهْدِيَهُ فَإِنَّهُ يَهْتَدِي، ومَنِ اقْتَضَتْ حِكْمَتُهُ أَنْ يَهْدِيَهُ فَإِنَّهُ يَهْتَدِي، ومَنِ اقْتَضَتْ حِكْمَتُهُ أَنْ يَهْدِيَهُ فَإِنَّهُ يَهْتَدِي، ومَنِ اقْتَضَتْ حِكْمَتُهُ أَنْ يَهْدِيهُ فَإِنَّهُ يَهْتَدِي، ومَنِ اقْتَضَتْ حِكْمَتُهُ أَنْ يَهْدِيهُ فَإِنَّهُ يَهْتَدِي،

وهَذَا الحَدِيثُ يَقْطَعُ وسائِلَ الشَّرْكِ بالرَّسُولِ وغَيْرِه؛ فالَّذِينَ يَلْجَوُّونَ إلَيْهِ ﷺ ويَسْتَنْجِدُونَ بِهِ مُشْرِكُونَ، فَلَا يَنْفَعُهُمْ ذلِكَ؛ لأَنَّهُ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لعَمِّهِ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ قامَ مَعَهُ قِيامًا عَظِيمًا، ناصَرَهُ وآزَرُهُ فِي دَعْوَتِهِ، فكيْفَ بَغَيْرِهِ جَنَّنْ يُشْرِكُونَ باللهِ؟!

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت، رقم (٢٤)، من حديث المسيب بن حزن رَسِّ اللَّهِ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: ﴿إِن الله لا ينام، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عَزَيْجَلَّ زيارة أمه، رقم (٩٧٦)، من حديث أبي هريرة رَشَالِيَّةُ عَنْهُ.

#### الإِشْكَالاتُ الوارِدَةُ فِي الحديثِ:

الإِشْكَالُ الأوَّلُ: الإِثْبَاتُ والنَّفْيُ فِي الهِدَايَةِ، وقَدْ سَبَقَ بَيانُ ذلكَ (١٠).

الإِشْكَالُ الثَّانِي: "قَوْلُهُ: لَيَّا حَضَرَتْ أَبَا طالِبِ الوفاةُ" يُشْكِلُ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّكِيَّاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ ٱحَدَهُمُ ٱلْمَوْثُ قَالَ إِنِّى ثَبْتُ ٱلْثَنَ ﴾ [النساء:١٨]، وظاهِرُ الحَدِيثِ قَبُولُ تَوْبَيْهِ.

والجَوَابُ عَنْ ذلِكَ مِنْ أَحَدِ وجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أنْ يُقالَ: ليَّا حَضَرَتْ أبَا طالِبِ الوفاةُ، أيْ: ظَهَرَ عَلَيْهِ علاماتُ المَوْتِ ولمْ يَنْزِلْ بهِ، ولكنْ عُرِفَ مَوْتُهُ لَا يَحَالَةَ، وعَلَى هذَا فالوَصْفُ لَا يُنافِي الآيَةَ.

النَّانِي: أنَّ هَذَا خاصٌّ بأَبِي طالِبِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ويُسْتَدَلُّ لذلكَ بوَجْهَيْنِ:

أَ– أَنَّهُ قَالَ: «كَلِمَةً أُحاجُّ لكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ» ولَمْ يَجْزِمْ بنَفْعِهَا لهُ، ولمْ يَقُلْ: كَلِمَةً نُحْرِجُكَ مِنَ النَّارِ.

ب- أنَّهُ سُبْحَانَهُ أَذِنَ للنَّبِيِّ ﷺ بالشَّفَاعَةِ لعَمِّهِ مَعَ كُفْرِهِ، وهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ إلَّا لهُ، والشَّفَاعَةُ لَهُ لِيُحَفِّفَ عَنْهُ العَذَابُ.

ويُضَمَّفُ الوَجْهُ الأوَّلُ -أنَّ المَعْنَى ظَهَرَتْ عَلَيْهِ عَلاماتُ المُوْتِ-: بأنَّ قَوْلَهُ: «لَمَّا حَضَرَتْ أَبًا طالِبِ الوَفاةُ» مُطابِقًا تَمَامًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَقَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْثُ﴾، وعَلَى هَذَا يَكُونُ الأَوْضَحُ فِي الجَوَابِ أَنَّ هَذَا خاصٌّ بالنَّبِيِّ ﷺ مَعَا أَبِي طالِبِ نفسِهِ.

الإِشْكَالُ الثَّالِثُ: أَنَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ مَا كَاكَ الِنَّيِّ وَالَّذِي َ اَمَثُواْ اَنَ يَسْتَغْفِرُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ في سُورَةِ التَّوْبَةِ، وَهِيَ مُتَاخُرةٌ مَدَنِيَّةٌ، وقِصَّةُ أَبِي طالِبٍ مَكَيَّةٌ، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَأُخُّرِ النَّهْيِ عَنِ الاسْتِغْفَارِ للمُشْرِكِينَ، ولهَذَا اسْتَأْذَنَ النَّبِيُ يَعْقَ للاسْتِغْفَارِ لأُمَّةٍ (\*) وهُوَ ذاهِبٌ للعُمْرَةِ. وَلا يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَأْذِنَ للمُشْرِكِينَ، ولهَذَا اسْتَأْذَنَ النَّبِيُ يَعْقَ للاسْتِغْفَارِ لأُمَّةٍ (\*) وهُوَ ذاهِبٌ للعُمْرَةِ. وَلا يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَأْذِنَ بَعْدَ نُزُولِ النَّهْيِ، فَدَلَّ عَلَى تَأَخُّرِ الآيَةِ، وأَنَّ المُرَادَ بيانُ دُخولِها فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَا كَاكَ النَّهِي وَالْفِي مَالَعُونَ النَّهِي مَا كَاكَ النَّهِي وَالْفِي اللهُ عَلَى اللَّهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللَّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَيْ المُوقَاتِ.

<sup>(</sup>۱) انظر (ص:۲٦۳)

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عَزَقِهَلَّ زيارة أمه، رقم (٩٧٦)، من حديث أبي هريرة رَهَوَالشَّهَاءُ.

#### فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ قَوْله: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ الآيَةُ ١١.

الثانِيَة: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ ... ﴾ الآيَةَ [٧].

الثالِئة: وَهِيَ المَسْأَلَةُ الكَبِيرَةُ، تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: «قُلْ لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ " بِخِلافِ مَا عَلَيْهِ مَنْ يَتَّعِي العِلْمَ اللهُ اللهُ " بِخِلافِ مَا عَلَيْهِ مَنْ يَتَّعِي العِلْمَ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ الله

 وقِيلَ: إِنَّ سَبَبَ نُزولِ الآيةِ هُوَ اسْتِثْذَانُهُ رَبَّهُ فِي الاسْتِغْفَارِ لأُمِّهِ، ولا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ للآية سَبَبَانِ.

الإِشْكَالُ الرَّابِمُ: أنَّ أَهْلَ العِلْمِ قَالُوا: يُسَنُّ تَلْقِينُ المُحْتَصَرِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، لكنْ بدُونِ قَوْلِ: قُلْ؛ لأَنَّهُ رُبَّهَا مَعَ الضَّجَرِ يَقُولُ: لَا؛ لضِيقِ صَدْرِهِ مَعَ نُزُولِ المَوْتِ، أَوْ يَكُرَهُ هَذِهِ الكَلِمَةَ أَوْ معْنَاهَا، وفِي هَذَا الحَدِيثِ قَالَ: «قُلْ».

والجَوَاب: أنَّ أبا طالِبٍ كَانَ كافِرًا، فإذَا قِيلَ لهُ: «قُلْ» وأبَى، فَهُوَ باقِ عَلَى كُفْرِه، لَمْ يَضُرَّهُ التَّلْقِينُ بهذَا، فإمَّا أنْ يَبْغَى عَلَى كُفْرِهِ ولا ضَرَرَ عَلَيْهِ بهَذَا التَّلْقِينِ، وإمَّا أنْ يَهْدِيَهُ اللهُ، بخِلافِ المُسْلِم، فَهُوَ عَلَى خَطَرٍ؛ لاَنَّهُ رَبَّا يَضُرُّهُ التَّلْقِينُ عَلَى هَذَا الوَجْهِ.

#### فِيهِ مَسَائِلُ:

[1] الأُولَى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَبْدِى مَنْ اَحْبَبْتَ ﴾ أَيْ: مَنْ أَحْبَبْتَ هِدايَتَهُ، وسَبَقَ تَفْسِيرُهَا، وبَيَّنَّا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ إِذَا كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَهْدِيَ أَحَدًا وَهُوَ حَيُّ، فكيْفَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَهْدِيَ أَحَدًا وَهُوَ مَيِّتٌ؟! وأَنَّهُ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى فِي حَقِّهِ: ﴿ قُلْ إِنِي لَا ٱمْلِكُ لَكُرُّضَرًا وَلَارَشَدًا﴾ [الجن:٢١].

[٧] الثانية: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿ مَا كَاكَ لِلنَّبِيّ ... ﴾ الآية، وقَدْ سَبَقَ تَفْسِيرُهَا وبَيانُ تَحْرِيمِ اسْتِغْفَارِ الشُّلِحِينَ للمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى، والحَظَرُ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ لِبَعْضِ زُعهاءِ الكُفْرِ إِذَا ماتَ: المُرْحُومُ، فإنَّهُ حَوامٌ؛ لأنَّ هَذَا مَضادَةٌ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ، وكذلِكَ يَحْرُمُ إظْهارُ الجَزَعِ والحُزْنِ عَلَى مَوْتِهِمْ بلإِحْدادِ أَوْ غَيْرِهِ؛ لأنَّ المُؤْمِنِينَ يَفْرَحُونَ بمَوْتِهِمْ، بَلْ لَوْ كَانَ عندَهُمُ القُدْرَةُ والقُوَّةُ لقَاتَلُوهُمْ حتَّى يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ اللهِ .

[٣] الثالِغَةُ: وَهِيَ المَسْأَلَةُ الكَبِيرَةُ: أي: الكَبِيرَةُ مِنْ هَـذَا البابِ، وقَوْلُهُ (أيْ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ)

الرَّابِعَةُ: أَنَّ أَبَا جَهْلٍ وَمَنْ مَعَهُ يَعْرِفُونَ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا قَالَ للرَّجُل: قُلْ: «لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ»، فَقَبَّحَ اللهُ مَنْ أَبُو جَهْلٍ أَعْلَمُ مِنْهُ بِأَصْلِ الإِسْلَامِ[۱].

الخَامِسَةُ: جِدُّهُ عَيْكَ وَمُبَالغَتُهُ فِي إِسْلامِ عَمِّهِ [1].

لعَمِّهِ: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وعَمُّهُ عَرَفَ المَعْنَى أَنَّهُ التَّبَرُّؤُ مِنْ كُلِّ إِلَهٍ سِوَى اللهِ؛ ولهَذَا أبى أنْ يَقُولَهَا؛
 لاَّنَهُ يَعْرِفُ معْنَاهَا ومُقْتَضَاهَا ومَلْزُوماتِهَا.

وقَوْلُهُ: «بخِلافِ مَا عَلَيْهِ مَنْ يَدَّعِي العِلْمَ» كَانَّهُ يُشِيرُ إِلَى تَفْسِيرِ الْمَتَكَلِّمِينَ لَمغنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)؛ حَيْثُ يَقُولُونَ: إِنَّ اللِإِلَهَ هُوَ القادِرُ عَلَى الاخْتِرَاعِ، وإنَّهُ لَا قادِرَ عَلَى الاخْتِرَاعِ والإِيجادِ والإِبْدَاع إِلَّا اللهُ، وهَذَا تَفْسِيرُ باطِلٌ.

نَعَمْ، هُوَ حَقِّ لَا قَادِرَ عَلَى الاخْتِرَاعِ إِلَّا اللهُ، لكنْ لَيْسَ هَذَا مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، ولكنِ المُعْنَى: لَا مَعْبُودَ حَقِّ إِلَّا اللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

[١] الرَّابِعَةُ: أَنَّ أَبَا جَهْلِ ومَنْ مَعَهُ يَعْرِفُونَ مُرادَ النَّبِيِّ ﷺ: أَبُو جَهْلٍ ومَنْ مَعَهُ يَعْرِفُونَ مُرادَ النَّبِيِّ ﷺ بَقَوْلِ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؛ ولذَا قَارُوا وقَالُوا لهُ: «أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةٍ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟!» وَهُو أَيضًا أَبَى أَنْ يَقُولَهَا؛ لاَنَّهُ يَعْرِفُ مُرادَ النَّبِيِّ ﷺ بَهْذِهِ الكَلِمَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ إِذَا فِيلَ لَمُمْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ يَسْتَكُمُونَ ۚ ﴿) يَتَعْوَلُونَ أَبِنَا لَيَارِكُواْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِ ِ تَجْنُونِ ﴾ [الصافات:٣٥-٣٦].

فالحاصِلُ أنَّ الَّذِينَ يَدَّعُونَ أنَّ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، أيْ: لَا قادِرَ عَلَى الاخْتِرَاعِ إِلَّا هُوَ، أَوْ يَقُولُونَهَا وهُمْ يَعْبُدُونَ غَيْرَهُ كالأوْلِيَاءِ هُمْ أَجْهَلُ مِنْ أَبِي جَهْلٍ. واخْتَرَزَ المُؤلِّفُ فِي عَدَمٍ ذِكْرِ مَنْ مَعْ أَبِي جَهْلٍ؛ لأَتَّهُمْ أَسْلَمُوا، وبذلِكَ صَارُوا أَعْلَمَ عِنَّنْ بَعْدَهُمْ، خاصَّةً مَنْ هُمْ فِي العُصورِ المُتَأَخِّرَةِ فِي زَمَنِ المُؤلِّفِ رَجَمُ اللهُ.

[٢] الخَامِسَةُ: حِدُّهُ ومُبالَغَتُهُ فِي إِسْلامِ عَمِّهِ: حِرْصُهُ ﷺ وكَوْنُهُ يَتَحَمَّلُ أَنْ يُحَاجَّ بالكَلِمَةِ عِنْدَ اللهِ واضِحٌ مِنْ نَصِّ الحديثِ؛ لسَبَيْنِ هُمَا: السَّادِسَةُ: الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ إِسْلَامَ عَبْدِ المُطَّلِبِ وأَسْلَافِهِ [1]. السَّابِعَةُ: كَوْنُهُ ﷺ اسْتَغْفَرَ لَهُ فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ، بَلْ مُجِيَ عَنْ ذَلِكَ [1]. الثَّامِنَةُ: مَضَرَّةُ أَصْحَابِ السُّوءِ عَلَى الإِنْسانِ [1].

٧- ليَا أَسْدَى للرَّسُولِ والإِسْلامِ مِنَ المَعْرُوفِ؛ فَهُوَ عَلَى هَذَا مَشْكُورٌ، وإِنْ كَانَ عَلَى كُفْرِهِ مَأْزُورًا وفِي النَّارِ، ومِنْ مُناصَرَةِ أَي طلبِ أَنَّهُ هَجَرَ قَوْمَهُ مِنْ أَجْلِ مُعاضَدَةِ النَّبِيِّ ﷺ ومُناصَرَتِه، وكانَ يُعْلِنُ عَلَى اللَّذِي مِنْ أَجْلِهِ، وهَذَا وكانَ يُعْلِنُ عَلَى اللَّذِي مِنْ أَجْلِهِ، وهَذَا جَدِيرٌ بأَنْ يَجْرِصَ عَلَى هِدايَتِهِ، لكنِ الأمْرُ بِيدِ مُقَلِّبِ القُلُوبِ كَمَا فِي الحديثِ: "إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آمَمُ كُلَّها بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ واحِدٍ، يُعَمِّوفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ»، ثُمَّ قَالَ ﷺ فِي نَفْسِ الحديثِ: "إِلَيَّهُمَّ المَّلْوبِ عَلَى اللَّهُمَّ! مُصَرِّف المُلوبِ عَلَى المَّقْفِ عَلَى اللَّهُمَّ! مُصَرِّف المُلوبِ إلَى اللَّهُمَ عَلَى المَاسِعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ واحِدٍ، يُعَمِّونُهُ حَيْثُ يَشَاءُ»، ثُمَّ قَالَ ﷺ فِي نَفْسِ الحديثِ: «اللَّهُمَّ! مُصَرِّف المُلوبِ! صَرِّف قُلُوبَهَا عَلَى طاعَتِكَ»(١٠).

[١] السَّادِسَةُ: الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ إسْلامَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: بدِليلِ قَوْلِهِ): "أَتَرَغْبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟!» حِينَ أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقُول: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مِلَّةَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ الكُفْرُ واللَّمْ كُ.

وفِي الحَدِيثِ رَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ بإنسلام أَبِي طالِبٍ أَوْ نُبُوَّتِهِ كَمَا تَزْعُمُهُ الرَّافِضَةُ، قَبَّحَهُمُ اللهُ؛ لأنَّ آخِرَ مَا قَالَ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ المُطَّلِبِ. وأَبَى أَنْ يَقُولَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

[۲] السَّابِعَةُ: كَوْنُهُ ﷺ اسْتَغْفَرَ لَهُ فَلَمْ يُغْفَرْ لهُ. الرَّسُولُ ﷺ أَقْرُبُ النَّاسِ أَنْ يُجِيبَ اللهُ دُعاءَهُ، ومَعَ ذلِكَ اقْتَضَتْ حِكْمَةُ اللهِ أَنْ لَا يُجِيبَ دُعاءَهُ لعَمِّهِ أَبِي طالِبٍ؛ لأنَّ الأَمْرَ بِيَدِ اللهِ لَا بِيدِ الرَّسُولِ ولَا غَيْرِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قَلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُ بِلَهِ ﴾ [آل عمران:١٥٤]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلأَمْرُ كُلُهُ﴾ [هود:١٢٣]، لَيْسَ لأحَدٍ تَصَرُّفٌ فِي هَذَا الكَوْنِ إلَّا رَبُّ الكَوْنِ.

وكَذَا أَمُّهُ ﷺ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي الاسْتِغْفَارِ لهَا، فدلَّ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الكُفْرِ لَيْسُوا أَهْلَا للمَغْفِرَةِ بأيً حالٍ، ولَا يُجابُ لَنَا فِيهِمْ، ولَا يَجِلُّ الدُّعَاءُ لَهُمْ بالمَغْفِرَةِ والرَّحْمَةِ، وإنَّما يُدْعَى لهُمْ بالهِدَايَةِ وهُمْ أَحْياءٌ.

[٣] النَّامِنَةُ: مَضَرَّةُ أَصْحابِ السُّوءِ عَلَى الإِنْسَانِ: المَعْنَى أَنَّهُ لُوْلَا هَذَانِ الرَّجُلانِ لرُبَّها وفِّقَ أَبُو طَالِبِ إِلَى قَبُولِ مَا عَرَضَهُ النَّبِيُّ ﷺ، لكنْ هَـؤُلاءِ –والعياذُ باللهِ– ذكّـرَاهُ نَعْرَةَ الجاهِلِيَّةِ، ومَـضَرَّةُ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى للقلوب كيف يشاء، رقم (٢٦٥٤)، من حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص رَضَّلَتَهُمَنَثُهُا.

# التَّاسِعَةُ: مَضَرَّةُ تَعْظِيمِ الأَسْلَافِ وَالأَكَابِرِ [1].

وُفقاءِ السَّوءِ لَيْسَ خاصًّا بالشَّرْكِ، ولكنْ فِي جَمِيعِ سُلُوكِ الإِنسَانِ، وقَدْ شبَّة النَّبِيُّ ﷺ جَلِيسَ السُّوءِ
 بنافِخِ الكِيرِ: إمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيابَكَ، أَوْ تَجِدَ مِنْهُ رَائِحةً كَرِيهَةً (١)، وقَالَ ﷺ: «فَأَبُواهُ يُهُوِّدَانِهِ أَوْ يُنصَّرُ انِهِ
 أَوْ يُمَجِّسَانِهِ (١)، وذَلِكَ لِمَا يَنْنَهُمَ إِمِنَ الصَّحْبَةِ والاختِلَاطِ، وكذلِكَ رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بسَنَدٍ لا بَأْسَ
 بهِ: «المَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ؛ فَلْيَنْظُرُ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخْالِلُ (١).

فاللهِمُّ اللَّهُ يَجِبُ عَلَى الإِنْسَانِ العاقِلِ أَنْ يُفَكِّرَ فِي أَصْحَابِهِ: هَلْ هُمْ أَصْحَابُ سُوءٍ؟ فلْيَبَعُدْ عَنْهُمْ؛ لأَنَّتُمْ أَشَدُّ عَداءً مِنَ الجَرَبِ، أَوْ هُمْ أَصْحَابُ، خَيْرِ يَأْمُرُونَهُ بِالْمُعْرُوفِ ويَنْهَوْنَهُ عَنِ الْمُنْكَرِ، ويَفْتَحُونَ لَهُ أَبُوابَ الحَيْرِ، فعَلَيْهِ بِهِمْ.

[١] التَّاسِعَةُ: مَضَرَّةُ تَعْظِيمِ الأَسْلافِ والأكابِرِ؛ لأَنَّ أَبَا طالِبِ اخْتَارَ أَنْ يَكُونَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ حِينَ ذَكَّرُوهُ بأَسْلافِهِ مَعَ مُحَالَفَتِهِ لَشَرِيعَةِ النَّبِيِّ ﷺ. وهَذَا لَيْسَ عَلَى إطْلاقِهِ، فَتَعْظِيمَهُمْ إِنْ كَانُوا أَهْلَا لذلكَ فَلَا يَضُرُّ، بَلْ هُوَ خَيْرٌ؛ فأَسْلافُنَا مِنْ صَدْرِ هَذِهِ الأُمَّةِ لَا شَكَّ أَنَّ تَعْظِيمَهُمْ وإِنْزَالَهُمْ مَنازِلَهُمْ خَيْرٌ لَا ضَرَرَ فِيهِ.

وإنْ كَانَ تَعْظِيمُ الأَكابِرِ لِيَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ العِلْمِ والسِّنِّ، فَلَيْسَ فِيهِ مَضَرَّةٌ، وإنْ كَانَ تَعْظِيمُهُمْ لِيَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الباطِلِ فَهُوَ ضَرَرٌ عَظِيمٌ عَلَى دِينِ المَرْءِ.

فَمَثُلًا: مَنْ يُعَظِّمُ أَبَا جَهْلٍ؛ لأَنَّهُ سَيِّدُ أَهْلِ الوادِي، وكذلِكَ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ وغَيْرَهُ - فَهُوَ ضَرَرٌ عَلَيْهِ، ولَا يَجُوزُ أَنْ يَرَى الإِنْسَانُ فِي نَفْسِهِ لَهَوُّلاءِ أَيَّ قَدْرٍ؛ لاَ تَبُمُ أَعْداءُ اللهِ عَنَهَجَلَ، وكذلِكَ لَا يُعَظِّمُ الرُّوَساءَ مِنَ الكُفَّارِ فِي زَمانِهِ؛ فإنَّ فِيهِ مَضَرَّةً؛ لأَنَّهُ قَدْ يُورِثُ مَا يُضَادُّ الإِسْلامِ، فيَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّعْظِيمُ حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ الأَدلَّةُ مِنَ الكِتَابِ والشَّنَّةِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الذبائح، باب المسك، رقم (٥٣٤ه)، ومسلم: كتاب البر، باب استحباب مجالسة الصالحين، رقم (٢٦٢٨)، من حديث أبي موسى رَتَخِلَقَهُ عَنْهُ.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فيات هل يصلى عليه، وهل يعرض على الصبي الإسلام، رقم
 (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة
 رَحْوَاللّهُ عَنْهُ.

 <sup>(</sup>٣) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب من يؤمر أن يجالس، وقم (٤٨٣٣)، والترمذي: أبواب الزهد، وقم (٢٣٧٨)
 وقال: حسن غريب، وأحمد (٢٠٣٧، ٣٣٤)، من حديث أبي هريرة وَحَلَشَيْمَنْهُ.

العَاشِرَةُ: الشُّبْهَةُ لِلْمُبْطِلِينَ فِي ذلِكَ؛ لاسْتِدْلالِ أَبِي جَهْلٍ بِذلِكَ الْأَ. الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: الشَّاهِدُ لِكَوْنِ الأَعْمَالِ بِالْحَوَاتِيمِ؛ لأَنَّهُ لَوْ قَالَها لَنَفَعَتْهُ الْأَ

الثانِيَةَ عَشْرَةَ: التَّأَمُّلُ فِي كِبَرِ هِذِهِ الشُّبْهَةِ فِي قُلُوبِ الضَّالِّينَ؛ لأنَّ فِي القِصَّةِ أَنَّهُمْ لَمْ يُجَادِلُوهُ إِلَّا بِهَا، مَعَ مُبَالَغَتِهِ ﷺ وَتَكُرِيرِهِ؛ فلأجْلِ عَظَمَتِهَا وَوُضُوحِهَا عِنْدَهُم اقْتَصَرُوا عَلَيْهَالاً!.

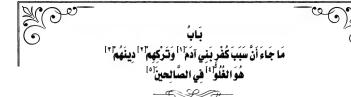
[١] العَاشِرَةُ: الشَّبْهَةُ للمُبْطِلِينَ فِي ذلِكَ لاشتِدْلَالِ أَبِي جَهْلٍ بذلِكَ: شُبَهُ الْبُطِلِينَ فِي تَعْطِيم الأَسْلافِ هِيَ اسْتِدْلالُ أَبِي جَهْلٍ بذلِكَ فِي قَوْلِهِ: «أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةٍ عَبْدِ المُطَّلِبِ؟!» وهذِه الشَّبْهَةُ ذَكَرَهَا اللهُ فِي القُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةِ مِن نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتَرَفُّهَا إِنَّا وَجَدْنَا ءَابَآءًا عَلَىٰ أُمْتِهِ وَإِنَّا عَلَىٰ ءَائْدِهِم تُمْقَنَدُوكَ ﴾ [الزخرف:٢٣].

فَالْمُطِلُونَ يَقُولُونَ فِي شُبْهَتِهِمْ: إِنَّ أَسْلافَهُمْ عَلَى الحَقَّ، وسَيَقْتَدُونَ بِهِمْ، ويَقُولُونَ: كَيْفَ نُسَفَّهُ أَحْلامَهُمْ، ونُضَلَّلُ مَا هُمْ عَلَيْهِ؟! وهَذَا يُوجَدُ فِي المُتَعَصِّبِينَ لِشَاخِهِمْ، وكُبَرَائِهِمْ ومَذَاهِبِهِمْ؛ حَيْثُ لَا يَقْبَلُونَ قُرْآنًا ولَا سُنَةً فِي مُعارَضَةِ الشَّيْخِ أَوِ الإِمامِ، حتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ يَجَعَلُهُمْ مَعْصُومِينَ؛ كالرَّافِضَةِ، والتَّيجانيَّةِ، والقاديانيَّةِ، وغيْرِهِمْ، فهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ إِمامَهُمْ لَا يُخْطِئُ، والكِتابُ والسُّنَةُ يُمْكِنُ أَنَّ إِمامَهُمْ لَا يُخْطِئُ، والكِتابُ والسُّنَةُ يُمْكِنُ أَنْ إِمَامَهُمْ لَا يُخْطِئُ.

والوَاجِبُ عَلَى المُرْءِ أَنْ يَكُونَ تابِعًا لِهَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وأمَّا مَنْ خَالَفَهُ مِنَ الكُبَراءِ والأَيْقَةِ فإنَّهُمْ لَا يُخْتَجُّ بِهِمْ عَلَى الكِتَابِ والسُّنَّةِ، لكنْ يُعْتَذَرُ لهُمْ عَنْ خُالفَةِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ إِنْ كَانُوا أَهْلًا للاغْتِذَارِ، بحَيْثُ لَمْ يُعْرَفْ عَنْهُمْ مُعارَضَةٌ للنُّصُوصِ، فيُعْتَذَرُ لَهُمْ بِهَا ذَكَرَهُ أَهْلُ العِلْمِ، ومِنْ أَحْسَنِ مَا أَلْفَ كِتَابُ شَيْحَ الإِسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ: «رَفْعُ الملامِ عَنِ الأَثِمَّةِ الأَعْلامِ»، أمَّا مَنْ يُعْرَفُ بمُعارَضَةِ الكِتَابِ والسُّنَةِ فَلَا يُعْتَذَرُ لَهُ.

[٢] الحادِيَة عَشْرَة: الشَّاهِدُ لكوْنِ الأعْمَالِ بالحَواتِيمِ. وهَذَا مَنْنِيٌّ عَلَى القَوْلِ بأنَّ مَعْنَى «حَضْرَتَهُ الوَفاةُ» أَيْ: ظَهَرَتْ عَلَيْهِ عَلامَاتُهَا وَلَمْ يَنْزِلْ بِهِ كَمَا سَبَقَ.

[٣] الثانيَةَ عَشْرَةَ: التَّامُّلُ فِي كِبَرِ هَذِهِ الشُّبَهَةِ فِي قُلُوبِ الضَّالَّينَ... إلخ: وهَذِهِ الشُّبْهَةُ هِيَ تَعْظِيمُ الأَسْلافِ والأَكابِرِ.



[1] قَوْلُهُ: «سَبَبَ كُفْرِ بَنِي آدَمَ» السَّبَبُ فِي اللَّغَةِ: مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى غَيْرِهِ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَلَيْمَدُدْ بِسَبَ إِلَى السَّمَاءِ. ومِنْهُ أيضًا سُمِّيَ الحَبْرَاءُ أَنِي بَنَيْءٍ يُوصِلُهُ إِلَى السَّمَاءِ. ومِنْهُ أيضًا سُمِّيَ الحَبْلُ سَبَبًا؛ لأَنَّهُ يُتُوصَّلُ بِهِ إِلَى اسْتِسْقَاءِ الماءِ مِنَ البِثْرِ.

وأمَّا فِي الاضطلاحِ عِنْدَ أَهْلِ الأُصُولِ: فَهُوَ الَّذِي يَلْزُمُ مِنْ وُجُودِهِ الوُجُودُ ومِنْ عَدَمِهِ العَدَمُ. أَيْ: إِذَا وُجِدَ السَّبَبُ وُجِدَ المُسَبَّبُ، وإِذَا عُدِمَ السَّبَبُ عُدِمَ المُسَبَّبُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ سَبَبٌ آخَرُ يُثْبُتُ بِهِ المُسَبَّبُ.

قَوْلُهُ: «بَنِي آدَمَ» يَشْمَلُ الرِّجالَ والنِّساءَ؛ لأنَّهُ إِذَا قِيلَ: بَنُو فُلانٍ. وهُمْ قَبِيلَةٌ، شَمِلَ ذُكورَهُمْ وإناثَهُمْ، أمَّا إِذَا قِيلَ: بَنُو فُلانٍ، أيْ رَجُلِ مُعَيَّنٍ، فالمُرادُ بِهِمُ الذُّكُورُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وتَرْكِهمْ» يعْنِي: وسَبَبَ تَرْكِهمْ.

[٣] قَوْلُهُ: «دِينَهُمْ» مَفْعُولُ (تَرْكِ)؛ لأنَّ (تَرْكِ) مَصْدَرٌ مُضافٌ إِلَى فاعِلِهِ، و«دِينَهُمْ» يَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ.

[٤] قَوْلُهُ: «هُوُ الغُلُوَّ» هَذَا الضَّمِيرُ يُسَمَّى ضَمِيرَ الفَصْلِ، وَهُوَ مِنْ أَدُواتِ التَّوْكِيدِ، والغُلُوُّ: خَبَرٌ لـ«أَنَّ» ضَمِيرُ الفَصْلِ عَلَى القَوْلِ الرَّاجِحِ لَيْسَ لَهُ مَكِّلٌ مِنَ الإِعْرابِ. والغُلُوُّ: هُوَ مُجُاوَزَةُ الحِدِّ فِي الثَّنَاءِ مَدْحًا أَوْ قَدْحًا. والقَدْحُ: يُسَمَّى ثَنَاءً، ومِنْهُ الجِنَازَةُ الَّتِي مَرَّتْ فَأَثْنُوا عَلَيْهَا شَرَّا (اللهُ اللهُ هُنَا: مُجُاوَزَةُ الحَدِّ فِي الثَّنَاءِ مَدْحًا.

[٥] قَوْلُهُ: «الصَّالِحِينَ» الصَّالِحُ: هُو الَّذِي قَامَ بِحَقِّ اللهِ وحَقِّ العِبَادِ، وفِي هَذِهِ التَّزَجَمَةِ إضافَةُ الشَّيْءِ إِلَى سَبَبِهِ بدُونِ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى اللهِ بِقَوْلِهِ: «أَنَّ سَبَبَ كُفْرِ بَنِي آدَمَ وَتَرْجِهِمْ دِينَهُمْ هُوَ الغُلُوُّ فِي

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، رقم (١٣٦٧)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب فيمن يثنى عليه خير أو شر، رقم (٩٤٩)، من حديث أنس رَضِّلَكَهَائهُ.

## وَقُوْلِ اللهِ عَزَقِجَلً [1]: ﴿يَنَاهُلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَعَٰـٰلُواْ فِي دِينِكُمْ ﴾ [النساء:١٧١] [11]

- الصَّالحِينَ»، وهَذَا جائِزٌ إِذَا كَانَ السَّبَبُ حَقِيقَةً وصَحِيحًا، وذَلِكَ إِذَا كَانَ السَّبَبُ قَدْ ثَبَتَ مِنْ قِبَلِ الشَّرْعِ أَوِ الحِسِّ أَوِ الواقِعِ.

وقَـدْ قَالَ الرَّسُولُ صَاَّلِتَهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: «لَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»(١)، يغنِي: عَمَّهُ أبا طالِب.

[١] قَوْلُهُ: «وقَوْلِ اللهِ عَزَقِجَلً» يعْنِي: وبابُ قَوْلِ اللهِ عَزَقِجَلً.

[٧] قَوْلُهُ: ﴿ يَتَاهَلَ ٱلْكِتَابِ ﴾ نِداءٌ، وهُمُ اليَهُودُ والنَّصارَى: والكِتَابُ: التَّوْرَاةُ لليَهُودِ، والإِنْجِيلُ للنَّصارَى.

قَوْلُهُ: ﴿لَا نَشْلُوا فِي دِينِكُمْ ﴾ أيْ: لَا تَتَجاوَزُوا الحَدَّ مَدْحًا أَوْ قَدْحًا، والأَمْرُ واقِعٌ كذلِكَ بالنَّسْبَةِ لأَهْلِ الكِتَابِ عُمُومًا؛ فإنَّهُمْ غَلَوْا فِي عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلامُ مَدْحًا وقَدْحًا؛ حَيْثُ قَالَ النَّصارَى: إَنَّهُ ابْنُ اللهِ. وجَعَلُوهُ ثالِثَ ثَلاثَةٍ. واليَهُودُ غَلَوْا فِيهِ قَدْحًا، وقَالُوا: إِنَّ أَمَّهُ زَانِيَةٌ، وإنَّهُ وَلَدُ زِنَّا. قَالَمُهُمُ اللهُ، فَكُلُّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ غَلَا فِي دِينِهِ وَتَجَاوَزَ الحَدَّ بَيْنَ إِفْراطٍ أَوْ تَفْرِيطٍ.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَـعُولُواْ عَلَى اللَّهِ إِلَا ٱلْحَقَّ ﴾ وَهُو مَا قالَهُ سُبْحَانَهُوْتَعَالَ عَنْ نَفْسِهِ بأَنَّهُ: إِلَهٌ واحِدٌ، أحَدٌ، صَمَدٌ، لَمْ يَتَّخِذْ صاحِبَةٌ ولا ولدًا.

قَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِبِسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُوكُ اللّهِ ﴾ هَذِه صِيغَةُ حَصْرٍ، وطَرِيقُهُ ﴿إِنَّمَا ﴾ فيكونُ المَعْنَى: مَا المَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولُ اللهِ، وأضافَهُ إِلَى أُمَّهِ لِيقْطَعَ قَوْلَ النَّصارَى الَّذِينَ يُضِيفُونَهُ إِلَى اللهِ. وفِي قَوْلِهِ: ﴿رَسُوكُ اللّهِ ﴾ إِبْطالٌ لقَوْلِ اليَهُودِ: إِنَّهُ كَذَّابٌ. ولقَوْلِ النَّصارَى: إِنَّهُ إِلَهٌ. وفِي قَوْله: ﴿وَكَلِمَتُهُۥ ﴾ إِبْطالٌ لقَوْلِ اليَهُودِ: إِنَّهُ أَبْنُ زِنًا.

وكَلِمَتُهُ الَّتِي ﴿أَلْقَنَهَمْ إِلَىٰ مَرْيَمَ ﴾ أَنْ قَالَ لَهُ: كُنْ. فكَانَ.

قَوْلُهُ: ﴿ وَرُوحُ مِنْ مَنِهُ ﴾ أيْ: إنَّهُ عَنَهَجَلَّ جَعَلَ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ كَغَيْرِهِ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ جَسَدٍ ورُوحٍ، وأضاف رُوحَهُ إلَيْهِ تَشْرِيفًا وتَكْرِيمًا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي آدَمَ: ﴿ وَنَفَحْتُ فِيهِ مِن رُوحِي ﴾ [ص:٧٧] فهذَا للتَّشْرِيفِ والتَّكْرِيم.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الفضائل، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٣)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب، رقم (٢٠٩)، من حديث العباس بن عبد المطلب رَوَّقَائِقَةَانُهُ.

قَوْلُهُ: ﴿فَكَامِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾ الخِطابُ لأهْلِ الكِتَابِ، ومِنْ رُسُلِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ الَّذِي هُوَ آخِرُهُمْ وَخَاتَمُهُمْ وَأَفْضَلُهُمْ.

فَوْلُهُ: ﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَنَةً ﴾ أَيْ: إِنَّ اللهَ ثالِثُ ثَلاثَةٍ.

قَوْلُهُ: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ ﴿خَيْرًا ﴾ خَبَرٌ لـ(يَكُنِ) المَحْذُوفَةِ، أي: انْتَهُوا يَكُنْ خَيْرًا لكُمْ.

قَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا اللّهُ إِلَهٌ وَحِـنَّةٌ سُبَمِحَنَنَهُۥ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدُّ لَهُ مَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ أَيْ: تَنْزِيهَا لَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ ولَدٌ؛ لأَنَّهُ مَالِكٌ لِيَا فِي السَّمَوَاتِ ومَا فِي الأَرْضِ، ومِنْ جُمُلَتِهِمْ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلِيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَهُو مِنْ جُمْلَةِ المَمْلُوكِينَ المَّرْبُوبِينَ، فكَيْفَ يَكُونُ إِلَهًا مَعَ اللهِ أَوْ ولدًا للهِ؟!

تَنْبِيةٌ: لَمْ يُشِرِ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى إِلَى إِكْمالِ الآيَةِ، ونَرْجُو أَنْ يَكُونَ فِي إِكْمالِنَا لَهَا فائِدَةٌ.

قَوْلُهُ: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴾ أيْ: كَفَى اللهُ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ حَفِيظًا عَلَى عِبادِهِ، مُدَبِّرًا لأَحْوَالِهِمْ، عاليًا بأعْهالهمْ.

والشَّاهِدُ مِنْ هَلِهِ الآيَةِ قَوْلُهُ: ﴿لَا تَمْـٰلُواْ فِي دِينِكُمْ ﴾ فنَهَى عَنِ الغُلُوِّ فِي الدِّينِ؛ لأنَّهُ يَتَضَمَّنُ مَفاسِدَ كَثِيرَةً، منْهَا:

١ - أَنَّهُ تَنْزِيلٌ للمَغْلُوِّ فِيهِ فَوْقَ مَنْزِلَتِهِ إِنْ كَانَ مَدْحًا، وتَحْتَهَا إِنْ كَانَ قَدْحًا.

٢- أنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى عِبادَةِ هَذَا المَغْلُوِّ فِيهِ كَمَا هُوَ الواقِعُ مِنْ أَهْلِ الغُلُوِّ.

٣- أَنَّهُ يَصُدُّ عَنْ تَعْظِيمِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ لأنَّ النَّفسَ إمَّا أنْ تَنْشَغِلَ بالباطِلِ أوْ بالحَقِّ، فإذَا انْشَغَلَتْ بالغُلُوِّ بهذَا المَخْلُوقِ وإطْرَاثِهِ وتَعْظيمِهِ - تَعَلَّقَتْ بِهِ ونَسِيَتْ مَا يَجِبُ للهِ تَعَالَى مِنْ حُقوقٍ.

إنَّ المَغْلُوَّ فِيهِ إِنْ كَانَ مَوْجُودًا فإنَّهُ يَزْهُو بنَفْسِهِ، ويَتَعاظَمُ ويُعْجَبُ بِهَا، وهَذِهِ مَفْسَدَةٌ تُفْسِدُ المَعْلُوَّ فِيهِ إِنْ كَانَتْ مَدْحًا، وتُوجِبُ العَدَاوَةَ والبَغْضَاءَ وقِيامَ الحُرُوبِ والبَلاءِ بَئِنَ هَذَا وهَذَا إِنْ كَانَتْ قَدْحًا.

قَوْلُهُ: ﴿فِي دِينِكُمْ ﴾ الدِّينُ يُطْلَقُ عَلَى العَمَلِ والجَنزاءِ، والمُرادُ بِهِ هُنَا: العَمَلُ. والمُعْنَى: لَا تَجْعَلُوا عِبادَتَكُمْ غُلُوًا فِي المَخْلُوقِينَ وغَيْرِهِمْ.

وهلْ يَدْخُلُ فِي هَذَا الغُلُوُّ فِي العِبَادَاتِ؟

وَفِي الصَّحِيحِ<sup>11</sup> عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَّلْهَءَنْهَا فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُواْ لَا نَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمُّ وَلَا نَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا شُواعًا وَلَا يَمُوثَ وَيَمُوقَ وَنَتَرًا ﴾ [نوح:٢٣][١].

الجَوَابُ: نَمَمْ، يَدْخُلُ الغُلُوُ فِي العِبَادَاتِ، مثْلُ أَنْ يُرْهِقَ الإِنْسَانُ نَفْسَهُ بالعِبَادَةِ ويُتْعِبَهَا؛ فإنَّ النَّبِيَ ﷺ مَنْ مَنْ ذلك أَنَّ، ومِثْلُ أَنْ يَزِيدَ عَنِ المَشْرُوعِ، كَأَنْ يَرْمِيَ بِجَمَرَاتٍ كَبِيرَةِ، أَوْ يَأْتِي بأَذْكَارِ زائِدَةٍ عَنِ المَشْرُوعِ أَدْبارَ الصَّلَوَاتِ تَكْمِيلًا للوَارِدِ، أَوْ غَيْرُ هذَا. فالنَّهْيُ عَنِ الغُلُوَّ فِي الدِّينِ يَعُمُّ الغُلُوَّ مِنْ كُلُّ وجْهِ.

[١] قَوْلُهُ: «وفِي الصَّحِيحِ» أيْ: فِي (صَحِيحِ البُخَارِيِّ)، وهَذَا الأثَّرُ اخْتَصَرَهُ المُصنَّفُ، وقَدْ سَبَقَ الكَلامُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ العِبَارَةِ فِي بَابِ تَفْسِيرِ التَّوْجِيدِ وشَهادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

[٢] قَوْلُهُ: ﴿وَقَالُواْ ﴾ أيْ: قَالَ بعْضُهُمْ لبَعْضٍ.

قَوْلُهُ: ﴿لَا نَذَرُنَّ ﴾ أيْ: لَا تَدَعُنَّ وتَتْرُكُنَّ، وهَذَا نَهْيٌ مُؤَكَّدٌ بالنُّونِ.

قَوْلُهُ: ﴿ اللَّهَ مَكُرُ ﴾ هَلِ الْمُرَادُ: لَا تَذَرُوا عِبادَتَهَا أَوْ تُمَكِّنُوا أَحَدًا مِنْ إهانَتِهَا؟

الجَوَابُ: المَعْنَيَانِ؛ أي: انْتَصِرُوا لآلِمِيَكُمْ، ولَا تُمَكَّنُوا أَحَدًا مِنْ إِهانَتِهَا، ولَا تدَّعُوهَا للنَّاسِ، ولَا تَدَعُوا عِبادَتَهَا أيضًا، بَلِ احْرِصُوا عَلَيْهَا، وهَذَا مِنَ التَّواصِي بالباطِلِ، عَكْسَ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِجاتِ يَتَوَاصَوْنَ بالحَقِّ.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَا سُوَاعًا﴾ (لَا): زَائِدَةٌ للتَّوْكِيدِ، مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا السَّسَآلِيَ ﴾ [الفانحة:٧]، وفائِلتَتُهَا أَنَّهُمْ جَعَلُوا مَدْخُولَهَا كالمُسْتَقِلِّ، بخِلافِ يَعُوفَ ونَسْرٍ، فَهُمَا دُونَ مَرْتَبَةِ مَنْ سَبَقَهُمًا.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَذَا وَلَا سُواعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُونَ وَنَدَرًا ﴾ هَذِهِ الحَنْمَسَةُ كَأَنَّ لَهَا مَزِيَّةً عَلَى غَيْرِهَا؛ لأنَّ قَوْلُهُ: ﴿ اَلِهَمَكُونُ عَامٌ يَشْمَلُ كُلَّ مَا يَعْبُدُونَ، وكأنَّها كِبارُ الْمِتِيهِمْ؛ فخَصُّوهَا بالذِّكْرِ.

والآلِهَةُ: جَمْعُ إِلَهِ، وَهُوَ كُلُّ مَا عُبِدَ، سَواءٌ بحَقِّ أَوْ بباطِلٍ، لكنْ إِذَا كَانَ المَعْبُودُ هُوَ اللهَ فَهُوَ حَقٌّ، وإِنْ كَانَ غَيْرَ اللهِ فَهُوَ باطِلٌ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضَالِيَّةَ عَنْهَا فِي هَذِهِ الآيَةِ: «هذِهِ أَسْهاءُ رِجَالٍ صَالحِينَ مِنْ قَوْم نُوح».

وفي هَذَا التَّفْسِيرِ إِشْكَالٌ؛ حَيْثُ قَالَ: «هَذِهِ أَسْهَاءُ رِجالٍ صَالحِينَ مِنْ قَوْمٍ نُوحٍ» وظاهِرُ القُرْآنِ أَنَّهَا قَبْلَ نُوحٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِ وَاتَبَعُواْ مَن لَرَ يَزِهُ مَالُهُ، وَوَلَدُهُۥ إِلَّاحَسُارَا﴾ [نوح:٢١]،

<sup>(</sup>١) مثل ما أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب الدين يسر، رقم (٣٩)، من حديث أبي هريرة رَصَحَالِلَّهُ عَنْهُ.

قَالَ: «هذِهِ أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمٍ نُوحٍ، فَلَيَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ<sup>[1</sup> إِلَى قَوْمِهِم: أَنِ انْصِبُوا إِلَى جَالِسِهِمُ<sup>[1]</sup> الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ فِيها أَنْصَابًا، وَسَمُّوهَا بِأَسْمَاثِهِمْ<sup>[1]</sup>، فَفَعَلُوا، ولَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولئكَ، ونُبِيَ العِلْمُ، عُبِدَ<sup>نِا)</sup>(<sup>(1)</sup>.

﴿ وَقَالُواْ لَا نَذَرُنَ عَالِهَ كُرُ ﴾ [نوح: ٢٣] ظاهِرُ الآيةِ الكَرِيمَةِ: أَنَّ قَوْمَ نُوحِ كَانُوا يَمْبُدُوبَهَا، ثُمَّ مَهاهُمْ نُوحٌ
 عَنْ عِبادَتِهَا، وأَمْرَهُمْ بعِبَادَةِ اللهِ وحْدَهُ، ولكنَّهُمْ أَبُوا وقَالُوا: ﴿لَا نَذَرُنَّ عَالِهَتَكُرُ ﴾. وهَذَا (أغنِي: القَوْلَ بنائَهُمْ قَبْلُ نُوحٍ) قَوْلُ مُحَمَّدِ بنِ وَمُحَمَّدِ بنِ قَيْسٍ، وَهُوَ الرَّاجِحُ؛ لمُوافَقَتِهِ ظاهِرَ القُوْلَنِ.

ويُحْتَمَلُّ -وهُوَ بَعِيدٌ - أنَّ هَلَا فِي أوَّلِ رِسالَةِ نُوحٍ، وأنَّهُ اسْتَجَابَ لَهُ هَوُلاءِ الرِّجالُ وآمَنُوا بهِ، ثُمَّ بَعْدَ ذلِكَ ماتُوا قَبْلَ نُوحٍ ثُمَّ عَبَدُوهُمْ، لكنْ هَذَا بَعِيدٌ حتَّى مِنْ سِياقِ الأَثْرِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. فالمُهِمُّ أنَّ تَفْسِيرَ الآيَةِ أنْ يُقالَ: هَذِهِ أَصْنَامٌ فِي قَوْمٍ نُوحٍ كَانُوا رِجالًا صَالِحِينَ، فطالَ عَلَى قَوْمِهِمُ الأَمَدُ، فَعَبَدُوهُمْ.

[١] قَوْلُهُ: «أَوْحَى الشَّيْطَانُ» أيْ: وحْيَ وَسْوَسَةٍ، وَلَيْسَ وحْيَ إِلْهَامٍ.

[۲] قَوْلُهُ: «أَنِ انْصِبُوا إِلَى تَجَالِسِهِمُ» الأنْصابُ: جَمْعُ نُصُبٍ، وَهُوَ كُلُّ مَا يُنْصَبُ مِنْ عَصّا أَوْ حَجَرِ أَوْ غَيْرِهِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وسَمُّوها بأسْمائِهِمْ» أيْ: ضَعُوا أنْصابًا فِي جَالِسِهِمْ، وقُولُوا: هَذَا وَدٌّ، وهَذَا سُواعٌ، وهَذَا يَعُوثُ، وهَذَا نَسُرٌ؛ لأَجْلِ إِذَا رَأَيْتُمُوهُمْ تَتَذَكَّرُوا عِبادَتَهُمْ فَتَنْشَطُوا عَلَيْهَا، هَكَذَا زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ، وهَذَا غُرُورٌ ووَسُوسَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ كَمَا قَالَ لآدَمَ: ﴿هَلَ أَدُلُكَ عَلَى شَجَرَةِ لَمُعْلَا فِي لَلْ بَرُؤْيَةِ أَشْباحٍ هَوُلاءِ فَهَذِهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

[\$] قَوْلُهُ: «فَفَعَلُوا وَلَمْ تُعْبَدُ، حتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ ونُسِيَى العِلْمُ، عُبِدَتْ» ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَيَخْلِنَهُمَا فَا أَنَّهُ كَانَ بَيْنَ آدَمَ ونُوحِ عَشَرَةُ قُرُونِ، والقَرْنُ مِنَّهُ سَنَةٍ، حتَّى إِذَا طالَ عَلَيْهِمُ الأَمَّدُ حَصَلَ النَّرَاعُ والتَّفَرُّقُ، فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿كَانَ النَّاسُ أَمَّةً وَحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ، مُبَشِّرِينَ وَمُنذِينَ ﴾ [المِقرة:٢١٣] الآيَةَ.

هذا هُوَ تَفْسِيرُ ابْنِ عَبَّاسِ رَضَالِلُهُ عَنْهُمَ للآيةِ. وهلْ تَفْسِيرُهُ حُجَّةٌ؟

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿وَمَّا وَلَا سُواعًا وَلا يَغُوثَ ﴾، رقم (٤٩٢٠)، من حديث ابن عباس رَعِوَلَلِلَهُ عَنْهَا.

قَالَ ابنُ القَيِّمِ: «قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ: لَيَّا مَاتُوا عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِم، ثُمَّ صَوَّرُوا تَمَاثِيلَهُمْ، ثُمَّ طَالَ عَلَيْهِمُ الأَمَدُ<sup>[1]</sup> فَعَبَدُوهُم»<sup>(1)</sup>.

وَعَنْ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: ﴿لَا تُطْرُونِي ٢ ۚ .....

الجَوَابُ: يُرْجَعُ فِي التَّفْسِيرِ أَوَّلًا إِلَى القُرْآنِ؛ فالقُرْآنُ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا، مثلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا آذَرَنَكَ مَا هِبَة ﴾ تَفْسِيرُهَا: ﴿ نَارُ حَامِيَةٌ ﴾ [القارعة: ١٠ - ١١]، فإنْ لَمْ نَجِدْ فِي القُرْآنِ فإلَى شُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ فإنْ لَمْ نَجِدْ فإلَى تَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ، وتَفْسِيرُ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ بلا شَكَّ؛ لأَجُّمُ أَدْرَى بالقُرْآنِ؛ حَيْثُ نَزَلَ بعَصْرِهِمْ وبِلُغَتِهِمْ، ويَعْرِفُونَ عَنْهُ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِمْ، حتَّى قَالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ: إنَّ بَالشَيْرِ الصَّحابِيِّ فِي حُكْمِ المُرْفَعِ، وهَذَا لِيْسَ بصَحِيحٍ، لكنَّهُ لاَ شَكَّ أَنَّهُ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ بَعْلَهُمْ، فإنِ الْحَتَلَفَ الصَّحابِةُ فِي التَّفْسِيرِ أَخَذْنَا بِهَا يُرَجِّحُهُ سِياقً الآيةِ، والآيةُ تَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، الْحَتَلَفَ الصَّحابَةُ فِي التَّفْسِيرِ أَخَذْنَا بِهَا يُرَجِّحُهُ سِياقً الآيةِ، والآيةُ تَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، إلا أَنَّ ظاهِرَ السَّيَاقِ أَنَّ هُ وَلاَ القَوْمَ الطَّالِينَ كَانُوا قَبْلُ نُوحِ ﷺ وقَدْ عَرَفْتَ القَوْلَ الرَّاجِحَ.

[١] قَوْلُهُ: «الأَمَلُ» الزَّمَنُ. وهَذَا كَتَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ، ۚ إِلَّا أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: «إنَّهُمْ جَعَلُوا الأنْصابَ فِي تَجَالِسِهِمْ» وهُنَا يَقُولُ: «عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِمْ»، ولَا يَبْغُدُ أَنَّهُمْ فَعَلُوا هَذَا وهذا، أَوْ أَنَّهُمْ قُبُرُوا فِي تَجَالِسِهِمْ؛ فَتَكُونُ هِيَ مَحَلَّ القُبُورِ.

والشَّاهِدُ قَوْلُهُ: «ثُمَّ طالَ عَلَيْهِمُ الأمَدُ، فعَبَدُوهُمْ» فسَبَبُ العِبَادَةِ إِذَا الغُلُوُّ فِي هَؤُلاءِ الصَّالِينَ حتَّى عَبَدُوهُمْ.

[٢] فَوْلُهُ: «لَا تُطْرُونِي» الإِطْرَاءُ: الْمُبالَغَةُ فِي المَدْح.

وهَذَا النَّهْيُ يُحْتَمَلُ آنَهُ مُنْصَبٌّ عَلَى هَذَا التَّشْبِيهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «كَمَا أَطْرُتِ النَّصارَى ابْنَ مَرْيَمَ» حَيْثُ جَعَلُوهُ إِلهَا أَوِ ابنَا شِ، وبهَذَا يُوحِي قَوْلُ البُوصِيرِيِّ:

دَعْ مَسَا ادَّعَنْسَهُ النَّصَسَارَى فِي نَبِسِيِّهِمُ وَاحْكُمْ بِهَا شِئْتَ مَدْحًا فِيهِ وَاحْتَكِم (٢)

أيْ: ذَعْ مَا قَالَهُ النَّصَارَى أَنَّ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ابْنُ اللهِ أَوْ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ، والباقِي الْمَلَّا فَمَكَ فِي مَدْحِهِ وَلَوْ بِهَا لَا يُرْضِيهِ. ويُحْتَمَلُ أَنَّ النَّهْيَ عامٌّ، فيَشْمَلُ مَا يُشابِهُ غُلُوَّ النَّصارَى فِي عِيسَى ابْنِ مَرْيَــمَ ومَا دُونَهُ، ويَكُــونُ قَوْلُهُ: «كَمَّا أَطْرَتْ» لِمُطْلَقِ التَّشْبِيهِ لَا للتَّشْبِيهِ الْطُلَقِ؛ لأنَّ إطْراءَ النَّصارَى

<sup>(</sup>١) إغاثة اللهفان (١/ ١٨٣).

<sup>(</sup>٢) البردة (ص:٦).

## كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابنَ مَرَيْمَ، إِنَّهَا أَنَا عَبدٌ اللَّهِ فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ اللَّهِ، أَخْرَجَاهُ اللَّهِ

عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ مَسَبُهُ الغُلُوُ فِي هَذَا الرَّسُولِ الكَرِيمِ ﷺ، حَيْثُ جَعَلُوهُ ابْنًا للهِ وثالِثَ ثلاثَةٍ، والدَّلِيلُ
 عَلَى أنَّ الْمُرَادَ هَذَا قَوْلُهُ: «إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ ورَسُولُه».

[1] قَوْلُهُ: «إِنَّهَا أَنَا عبد» أَيْ: لَيْسَ لِي حَقٌّ مِنَ الرُّبُوبِيَّةِ، وَلَا مِمَّا يَخْتَصُّ بِهِ اللهُ عَزَقِهَلَ أَبدًا.

[٧] قَوْلُهُ: "فَقُولُوا عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ" هَذَانِ الوَصْفَانِ أَصْدَقُ وصْفٍ وأَشْرَفُهُ فِي الرَّسُولِ ﷺ فَأَشْرَفُ وصْفٍ وأَشْرَفُهُ فِي الرَّسُولِ ﷺ فَأَشْرَفُ وصْفٍ لِإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ مِنْ عِبادِ اللهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَعِبَادُ الرَّمْنِ اللَّهُ وَنَا كَالَمْنِ اللَّهُ اللهُ عَبْلَ الرِّسَالَةِ مَعَ أَنَّ الرِّسَالَةَ شَرَفٌ عَظِيمٌ، لكنْ كَوْنُهُمْ عِبادًا للهِ عَنَّقِجَلَ أَشْرَفُ وأَعْظَمُ، اللهُ وَصْفَهُ أَللهُ وَاعْظَمُ، والْمَارِقُ وَعْفِهُ وَالْمَالِقُ اللهُ اللهُ عَنَّابَهُ وَالْمَالَةِ مَعَ أَنَّ الرِّسَالَةَ شَرَفٌ عَظِيمٌ، لكنْ كَوْنُهُمْ عِبادًا للهِ عَنَّفِجَلَ أَشْرَفُ وأَعْظَمُ، واشْرَفُ وصْفٍ لَهُ وأَحَقَّ وصْفٍ بِهِ ولهَذَا يَقُولُ الشَّاعِرُ فِي مُجْبُرَتِهِ:

# لَا نَسِدْعُنِي إِلَّا بِيَسِا عَبْسِدَهَا فَإِنَّسِسَهُ أَشْرَفُ أَسْسِسَائِي (٢)

أيْ: أنْتَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُكَلِّمَنِي قَلْ: يَا عَبْدَ فُلاَنَةَ الأَنَّهُ أَشْرَفُ أَسْهِائِي واَبُلَغُ فِي الذُّلِّ. فَمُحَمَّدٌ ﷺ عبْدٌ لَا يُعْبَدُ، ورَسُولٌ لا يُكَذِّبُ؛ ولهَذَا نَفُولُ فِي صَلاتِنَا عِنْدَمَا نُسَلِّمُ عَلَيْهِ وَنَشْهَدُ لَهُ بِالرِّسَالَةِ: «وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ ورَسُولُهُ"، فَهَذَا أَفْضَلُ وصْفٍ اخَتارَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِالصَّلاةُواَلسَّلامُ لنَفْسِهِ.

واعْلَمْ أَنَّ الحُقُوقَ ثَلاثَةُ أَقْسام، وهِيَ:

الأوَّلُ: حَقَّ شِهِ لَا يُشْرَكُ فِيهِ غَيْرُهُ: لَا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، ولَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَهُوَ مَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنَ الرُّبُوبِيَّةِ والأَلُوهِيَّةِ والاُسْمَاءِ والصِّفَاتِ.

النَّانِي: حَقٌّ حاصٌّ للرُّسُلِ، وَهُوَ إعانَتُهُمْ وتَوْقِيرُهُمْ وتَبْجِيلُهُمْ بِهَا يَسْتَحِقُّونَ.

الثَّالِثُ: حَتَّى مُشْتَرَكٌ، وَهُوَ الإِيهانُ باللهِ ورُسُلِهِ، وهَذِهِ الحُقُوقُ مَوْجُودَةٌ فِي الآيَةِ الكَرِيمَةِ، وَهِذِهِ الحُقُوقُ مَوْجُودَةٌ فِي الآيَةِ الكَرِيمَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ لِتَوْمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ. ﴾، فهَذَا حَقٌ مُشْتَرَكٌ ﴿ وَتُعَزِّرُهُ ۗ، وَتُوَقِّرُوهُ ﴾ هذَا خاصٌّ باللهِ سُبْحَانُهُ وَتَعَالَى. بالرَّسُولِ ﷺ ﴿ وَالفتح: ٤] هذَا خاصٌّ باللهِ سُبْحَانُهُ وَتَعَالَى.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَاَذَكُرُ فِى ٱلْكِنْتِ مَرْيَمَ لِهِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا ﴾ [مريم:١٦]، رقم (٣٤٤٥)، ولم أجده عند مسلم.

<sup>(</sup>٢) انظر: لطائف الإشارات (١/ ٤٩)، الدر الفريد (١١/ ١٤٣)، عروس الأفراح (١/ ٢٠٠)، نفح الطيب (٢/ ١٩٣).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب السلام اسم من أسياء الله تعالى، رقم (٦٢٣٠)، ومسلّم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٠٢)، من حديث ابن مسعود رَهَايَّكَةَنْهُ.

## وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِيَّاكُمْ اللهِ عَلَيْهُ: ﴿إِيَّاكُمْ اللَّهِ عَلَيْهُ: ﴿إِيَّاكُمْ اللَّهِ

والَّذِينَ يَغْلُونَ فِي الرَّسُولِ ﷺ يَجْعَلُونَ حَقَّ اللهِ لَهُ، فَيَقُولُونَ: ﴿وَشُسَيِّحُوهُ ﴾ أي: الرَّسُولَ، فَيُسَبِّحُونَ الرَّسُولَ كَمَا يُسَبِّحُونَ اللهَ، ولَا شَكَّ أَنَّهُ شِرْكٌ؛ لأنَّ التَّسْبِيحَ مِنْ حُقُوقِ اللهِ الخاصَّةِ بهِ، بخلافِ الإِيمانِ، فَهُو مِنَ الحُقُوقِ المُشْتَرَكَةِ بَيْنَ اللهِ ورَسُولِهِ.

ونَهَى عَنِ الإِطْراءِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهَالصَّلَاهُوَالسَّلَامُ: «كَمَا أَطْرَتِ النَّصارَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ»؛ لأنَّ الإِطْراءَ والغُلُوَ يُؤَدِّي إِلَى عِبادَتِهِ كَمَا هُوَ الواقِعُ الآنَ؛ فيُوجَدُ عِنْدَ فَيْرِهِ فِي المَدِينَةِ مَنْ يَسْأَلُهُ، فيقُولُ: يَا رَسُولَ اللهِ! المَدَدَ، المَدَدَ؛ يَا رَسُولَ اللهِ! أَغِثْنَا! يَا رَسُولَ اللهِ! بلادُنَا يابِسَةٌ! وهَكَذَا. ورَأَيْتُ بعَيْنَيَّ رَجُلًا يَدْعُو اللهَ تَحْتَ مِيزَابِ الكَعْبَةِ مُولِيًا ظَهْرَهُ البَيْتَ مُسْتَقْبِلًا المَدِينَةَ؛ لأنَّ اسْتِقْبَالَ القَبْرِ عنْدَهُ أَشْرَفُ مِن اسْتِقْبَالِ الكَعْبَةِ، والعياذُ باللهِ.

ويقولُ بَعْضُ المُغالِينَ: الكَعْبَةُ أَفْضَلُ مِنَ الحُجْرَةِ، فأمَّا والنَّبِيُّ ﷺ فِيهَا، فَلَا واللهِ، ولا الكَعْبَةُ، وَلَا الكَعْبَةُ، وَلَا الكَعْبَةُ، وَلَا الجَنَّةُ، وَلَا الجَنَّةُ، وَلَا الجَنَّةُ، وَلَا الجَنَّةُ، وَلَا الجَنْقِ وَعَلَى الجَعْرَةَ عَلَى الكَعْبَةِ وعَلَى العَرْشِ وحَمَلَتِهِ وعَلَى الجَنِّةِ، وَهَذِهِ مُبَالغَةٌ لَا يَرْضَاهَا النَّبِيُ ﷺ فَنْ وَلَا لَنْفُسِهِ. وصَحِيحٌ أنَّ جَسَدَهُ ﷺ فَفْضَلُ، ولكنْ كَوْنُهُ يَقُولُ: إنَّ الجُّجْرَةَ أَفْضَلُ مِنَ الكَعْبَةِ والعَرْشِ والجَنَّةِ؛ لأنَّ الرَّسُولَ ﷺ فِيهَا. هَذَا خَطَأٌ عَظِيمٌ، يَشِلُ الشَّ السَّلامَةَ مِنْ ذَلِكَ.

[1] قَوْلُهُ: «إِيَّاكُمْ» للتَّحْذِيرِ.

[٧] قَوْلُهُ: «والغُلُوَّ» مَعْطُوفٌ عَلَى (إيَّاكُمْ)، وقَدِ اضْطَرَبَ فِيهِ المُعْرِبُونَ اضْطِرَابًا كثيرًا، وأَقْرَبُ مَا قِيلَ للصَّوابِ وأقلَّهُ تَكلُّفًا: أنَّ (إيَّا) مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلِ أمْرٍ مُقَدَّرٍ تَقْدِيرُهُ إيَّاكَ احْذَرْ، أيِ: احْذَرْ نَفْسَكَ أَنْ تَغُرَّكَ، والغُلُوُ مَعْطُوفٌ عَلَى (إيَّاكَ)، أيْ: واحْذَرِ الغُلُوَّ.

والغُلُوُّ كَمَا سَبَقَ: هُوَ مُجَاوَزَةُ الحدِّ مَدْحًا أَوْ ذَمَّا، وقَدْ يَشْمَلُ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذلِكَ أَيضًا، فيُمّالُ: مُجَاوَزَةُ الحَدِّ فِي النَّنَاءِ وفِي التَّعَبُّدِ وفِي العَمَلِ؛ لأنَّ هَذَا الحَدِيثَ ورَدَ فِي رَمْيِ الجَمَرَاتِ، حَيْثُ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ غَداةَ العَقَبَةِ وَهُو عَلَى نافَتِهِ: «الْقُطْ لِي حَصَى. فَلْقَطْتُ لَهُ سَبْعَ حَصَياتٍ هُنَّ حَصَى الحَذْفِ، فَجَعَلَ يَنْفُضْهُنَّ فِي كَفِّهِ، ويَقُولُ: أَمْثالَ هَؤُلاءِ فارْمُوا، وإيَّاكُمْ والغُلُوَّ فِي الدِّينِ؛ فإنَّما أهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلُكُمُ الغُلُوَّ فِي الدِّينِ» هَذَا لَفْظُ إبْنِ مَاجَهُ ("). و(الغُلُوُّ): فاعِلُ (أهْلَكَ).

<sup>(</sup>١) كتاب المناسك، باب قدر حصى الرمي، رقم (٣٠٢٩)، من حديث ابن عباس رَسَوَالِيُّكَعَنْهُا.

## فَإِنَّهَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ الغُلُوُّ<sup>[۱]»(۱)</sup>.

[1] قَوْلُهُ: «مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ.

قَوْلُهُ: «وإنَّما» أَدَاةُ حَصْرٍ، والحَصْرُ: إثباتُ الحُكْم للمَذْكُورِ ونَفْيُهُ عَمَّا عَدَاهُ.

قَوْلُهُ: «أَهْلَكَ» يَخْتَمِلُ مَعْنَيَيْنِ:

الأوَّلُ: أنَّ المُرَادَ هَلاكُ الدِّينِ، وعليْهِ يَكُونُ الهَلاكُ واقِعًا مُباشَرَةً مِنَ الغُلُوِّ؛ لأنَّ مُجَرَّدَ الغُلُوِّ هَلاكٌ.

الثَّانِي: أَنَّهُ هَلاكُ الأجْسامِ، وعليْهِ يَكُونُ الغُلُوُّ سَبَبًا للهَلاكِ، أَيْ: إِذَا غَلَوْا خَرَجُوا عَنْ طاعَةِ اللهِ فأهْلَكَهُمُ اللهُ.

وهلِ الحَصْرُ فِي قَوْلِهِ: «فإِنَّما أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ الغُلُوُّ» حَقِيقِيٌّ أَوْ إِضافِيٌّ؟

الجَوَابُ: إِنْ قِيلَ: إِنَّهُ حَقِيقِيٍّ، حَصَلَ إِشْكالٌ، وَهُوَ أَنَّ هُنَاكَ أحاديثَ أَضافَ النَّبِيُّ ﷺ الهَلاكَ فِيهَا إِلَى أَعْإِلِ عَنْرِ الغُلُوِّ، مثلَ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلُكُمْ أَنَّبُمْ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الحَدَّ»(")، فهُنَا حَصْرَانِ مُتقابِلَانِ، فإذَا قُلْنًا: إِنَّهُ حَقِيقِيٍّ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا هَلاكَ إِلَّا جَذَا حَقِيقَةً – صَارَ بَيْنَ الحَدِيثَةِنِ تَناقُضٌ.

وإِنْ قِيلَ: إِنَّ الحَصْرَ إِصَافِيَّ، أَيْ: باغْتِبَارِ عَمَلٍ مُعَيَّنٍ، فِإِنَّهُ لَا يَخْصُلُ تَنَاقُضٌ بحيثُ يُخْمَلُ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى جِهَةٍ لَا تُعارِضُ الحَدِيثَ الآخَرَ؛ لِتَلَّا يَكُونَ فِي حديثِهِ ﷺ تَنَاقُضٌ، وحينئذٍ يَكُونُ الحَصْرُ إِعْنِبَارِ الغُلُوِّ فِي التَّعَبُّدِ فِي الحَدِيثِ الأَوَّلِ. إِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ العُلُوُّ، هَذَا الحَصْرُ باغْتِبَارِ الغُلُوِّ فِي التَّعَبُّدِ فِي الحَدِيثِ الأَوَّلِ. وفي الآخرِ يُقالُ: أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ باغْتِبَارِ الحَكْمِ، فَيَهْلِكُ النَّاسُ إِذَا أَقَامُوا الحَدَّ عَلَى الضَّعِيفِ وَفِي الآخرِيثِ النَّر يَفِ. وَنَ الشَّريفِ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه والنسائي في الصغرى: كتاب مناسك الحج، باب التقاط الحصى، رقم (۲۰۵۷)، وابن ماجه: كتاب المناسك، باب قدر الحصى، رقم (۲۰۷۱)، وأحد في المسند (۱/ ۲۰۵، ۳۵۷)، وابن أبي عاصم في السنة رقم (۹۸)، وابن حبان، رقم (۳۸۷۱)، والطبراني في الكبير (۲/ ۱۵۲ رقم ۱۷۷۷)، والحاكم (۱/ ۱۳۷۷) وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، من حديث ابن عباس رتحقيقت أفخا. وقال النووي في المجموع (۸/ ۱۳۷): إسناده صحيح على شرط مسلم، وكذا قال شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم (ص: ۱۰۲).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: في أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم (٣٤٧٥)، ومسلم: كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود، رقم (١٦٨٨)، من حديث عائشة رَجَوَلِيَّكَ عَنَهَا.

وفي هَذَا الحَدِيثِ يُحَدِّرُ الرَّسُولُ ﷺ أُمَّتَهُ مِنَ الغُلُوِّ، ويُبَرْهِنُ عَلَى أَنَّ الغُلُوَّ سَبَبٌ للهَلاكِ؛ لاَنَّهُ مُخَالِفٌ للشَّرْع ولإهْلاكِهِ للأُمّمِ السَّابِقَةِ؛ فيُسْتَفَادُ مِنْهُ تَخْرِيمُ الغُلُوِّ مِنْ وجْهَيْنِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: تَحْذِيرُهُ ﷺ والتَّحْذِيرُ نَهْيٌ وزِيادَةٌ.

الوَجْهُ النَّانِي: أَنَّهُ سَبَبٌ لِإِهْلاكِ الأُمَّم كَمَا أَهْلَكَ مَنْ قَبْلَنَا، ومَا كَانَ سَبَبًا للهَلاكِ كَانَ مُحَرَّمًا.

أَقْسَامُ النَّاسِ فِي العِبَادَةِ: والنَّاسُ فِي العِبَادَةِ طَرَفَانِ ووَسَطٌ؛ فمِنْهُمُ الْمُفْرِطُ، ومنْهُمُ الْمُفَرِّطُ، ومنْهُمُ الْتَوَسِّطُ. فدِينُ اللهِ بَيْنَ العَالِي فِيهِ والجافِي عنْهُ، وكَوْنُ الإِنْسَانِ مُعْتَدِلًا لاَيَمِيلُ إِلَى هَذَا ولَا إِلَى هذا، هَذَا هُوَ الواجِبُ، فَلَا يَجُوزُ التَّشَدُّدُ فِي الدِّينِ والمُبالَغَةُ، ولَا النَّهاوُنُ وعَدَمُ المُبالاةِ، بَلْ كُنْ وَسَطًا بَيْنَ هَذَا وهَذَا.

والخُلُوُّ لَهُ أَفْسَامٌ كَثِيرَةٌ، منها: الغُلُوُّ فِي العَقِيدَةِ، ومِنْهَا: الغُلُوُّ فِي العِبَادَةِ، ومِنْهَا: الغُلُوُّ فِي المُعَامَلَةِ، ومِنْهَا: الخُلُوُّ فِي العَاداتِ. والأمْثِلَةُ عَلَيْهَا كَمَا يَلِي:

أمَّا الغُلُوُ فِي العَقِيدَةِ: فمِثْلُ مَا تَشَدَّقَ فِيهِ أَهْلُ الكَلامِ بِالنَّسْيَةِ لِإِثْباتِ الصِّفَاتِ، فإنَّ أَهْلَ الكَلامِ بَالنَّسْيَةِ لِإِثْباتِ الصِّفَاتِ، فإنَّ أَهْلَ الكَلامِ تَشَدَّقُوا وَتَعَمَّقُوا حتَّى وصَلُوا إِلَى الهَلاكِ قَطْعًا، حتَّى أَدَّى بِهِمْ هَذَا التعمُّقُ إِلَى واحِدٍ مِنْ أَمْرَيْنِ: إمَّا التَّمْثِيلِ أَوِ التَّعْطِيلِ. إمَّا أَنَّهُمْ مَثَلُوا الله بَخَلْقِهِ، فقالُوا: هَذَا مَعْنَى إثْباتِ الصِّفَاتِ الصِّفَاتِ اللهِ فَعَلُوا فِي الإِثْبَاتِ حتَّى أَثْبَتُوا مَا نَفَى اللهُ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ عَطَلُوهُ وقَالُوا: هَذَا مَعْنَى تَنْزِيهِهِ عَنْ مُشابَهَةٍ المَّذُو اللهِ لَنَهْ اللهُ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ عَطَلُوهُ وقَالُوا: هَذَا مَعْنَى تَنْزِيهِهِ عَنْ مُشابَهَةٍ المَّذُوا وَاللَّهُ النَّهُ اللهُ لَنَفْسِهِ.

لكنِ الأُمَّةُ الوَسَطُ اقْتَصَدَتْ فِي ذلكَ، فلمْ تَتَعَمَّقْ فِي الإِثْبَاتِ وَلَا فِي النَّفْيِ والتَّنْزِيهِ، فأخَدُوا بظَواهِرِ اللَّفْظِ، وقَالُوا: لَيْسَ لَنَا أَنْ نَزِيدَ عَلَى ذلكَ، فلَمْ يَمْلِكُوا، بَلْ كَانُوا عَلَى الصِّرَاطِ المُسْتَقِيم، ولمَّا دَخَلَ هَوُلاءِ الفُرْسُ والرُّومُ وغَيْرُهُمْ فِي الدِّينِ، صَارُوا يَتَعَمَّقُونَ فِي هَذِهِ الأُمُورِ، ويُجادِلُونَ مُجادَلاتٍ ومُناظَرَاتٍ لَا تَنتَهِي أَبدًا، حتَّى ضَاعُوا، نَسْأَلُ اللهُ السَّلامَةَ. وكُلُّ الإِيرَادَاتِ الَّتِي أَوْرَدَهَا المُتَأَخِّرُونَ مِنْ هَذِهِ الاَقْةِ عَلَى النَّصُوصِ لَمْ يُورِدْهَا الصَّحَابَةُ الَّذِينَ هُمُ الأُمَّةُ الوَسَطُ.

امًّا الغُلُوُّ فِي العِبَادَاتِ: فَهُوَ التَّشَدُّدُ فِيهَا، بحيثُ يَرَى أَنَّ الإِخْلالَ بشيءٍ مِنْهَا كُفْرٌ وخُرُوجٌ عَنِ الإِسْلامِ، كَفُلُوَّ الحَوَارِجِ والمُعتَوِّلَةِ، حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ مَنْ فَعَلَ كَبِيرَةً مِنَ الكَبائِرِ فَهُوَ خارِجٌ عَنِ الإِسْلامِ، وحَلَّ دَمُهُ ومالُهُ، وأباحُوا الحُرُوجَ عَلَى الأَثِمَّةِ وَسَفْكَ الدِّماءِ، وكَذَا المُعتَزِلَةُ؛ حَيْثُ قَالُوا: مَنْ فَعَلَ كَبِيرَةً فَهُوَ بَمَنْزِلَةٍ بَيْنَ المَنْزِلَتَـنِيْنِ: الإِيمانِ والكُـفْرِ، فَهَذَا تَشَدُّدُأَذًى إِلَى الهَلاكِ، وهَذَا التَّشَـدُّدُ قَابَلَهُ تَساهُلُ الْمُرْجِئَةِ، فقالُوا: إنَّ القَتْلَ والرِّنَا والسَّرِقَة وشُرْبَ الحَمْرِ ونَحْوَهَا مِنَ الكبائِرِ لَا تُخْرِجُ
 مِنَ الإيهانِ، ولا تَنْقُصُ مِنَ الإيهانِ شَيْئًا، وإنَّهُ يَكْفِي فِي الإيهانِ الإقرارُ، وإنَّ إيهانَ فاعِلِ الكَبِيرَةِ كإيهانِ
 جِبْرِيلَ ورَسُولِ اللهِ ﷺ؛ لأنَّهُ لا يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِي الإيهانِ حتَّى إثَّهُمْ ليَقُولُونَ: إنَّ إبْلِيسَ مُؤْمِنٌ؛ لاتَّهُ
 مُقِرِّ، وإذَا قِيلَ: إنَّ اللهَ كَفَرَهُ. قَالُوا: إذَنْ إِفْرارُهُ لَيْسَ بصادِقٍ، بَلْ هُوَ كاذِبٌ.

وهَوُّلاءِ فِي الحَتِقِيقَةِ يَصْلُحُونَ لكَثِيرِ مِنَ النَّاسِ فِي هَذَا الزَّمانِ، ولَا شَكَّ أَنَّ هَذَا تَطَرُّفٌ بالتَّساهُلِ، والأوَّلُ تَطَرُّفٌ بالتَّشَدُّدِ، ومَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الإِيهانَ يَزِيدُ ويَنْقُصُ، وفاعِلُ المَعْصِيّةِ ناقِصُ الإِيهانِ بقَدْرِ مَعْصِيَتِهِ، ولَا يَخْرُجُ مِنَ الإِيهانِ إِلَّا بِمَا بَرْهَنَتِ النُّصُوصُ عَلَى أَنَّهُ كُفُرٌ.

وأمَّا الغُلُوُّ فِي المُعاملاتِ: فَهُوَ التَّشَدُّدُ فِي الأُمُورِ بَتَخْرِيمٍ كُلِّ شَيْءٍ حتَّى ولَوْ كَانَ وَسِيلَةً، وأَنَّهُ لَا يَجُوزُ للإِنْسَانِ أَنْ يَزِيدَ عَنْ واجِبَاتِ حَياتِهِ الضَّرُورِيَّةِ، وهَذَا مَسْلَكُ سَلَكُهُ الصُّوفِيَّةُ، حَيْثُ قَالُوا: مَنِ اشْتَغَلَ باللَّنْنِا فَهُو غَيْرُ مُرِيدٍ للآخِرَةِ. وقَالُوا: لَا يَجُوزُ أَنْ تَشْتَرِيَ مَا زادَ عَلَى حَاجَتِكَ الضَّرُورِيَّةِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وقابَلَ هَذَا النَّشَدُّدَ تَسَاهُلُ مَنْ قَالَ بحِلِّ كُلِّ شَيْءٍ يُنَمِّي المَالَ ويُقَوِّي الاقْتصادَ، حتَّى الرِّبَا والغِشِّ وغَيْرِ ذلكَ. فهَوُّلاءِ -والعياذُ باللهِ- مُتَطرِّفونَ بالتَّساهُلِ، فتَجِدُهُ يَكْذِبُ فِي تَمَنِهَا، وفِي وصْفِهَا، وفِي كُلِّ شَيْءٍ لأَجْلِ أَنْ يَكْسِبَ فِلْسًا أَوْ فِلْسَيْنِ، وهَذَا لا شكَّ أَنَّهُ تَطَرُّفٌ.

والتَّوَسُّطُ أَنْ يُقَالَ: تَحِلُّ المُعاملاتُ وفْقَ مَا جاءتْ بِهِ النَّصُوصُ ﴿وَأَحَلَ اللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَوَا﴾ [البقرة:۲۷٥]، فَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ حَرَامًا، فالنَّبِيُّ ﷺ باعَ واشْتَرَى، والصَّحَابَةُ رَيَخَالِلَهُعَنْثُر يَبِيعُونَ ويَشْتَرُونَ، والنَّبِيُّ ﷺ يُقِرُّهُمْ.

وأمَّا الغُلُوُّ فِي العاداتِ: فإذَا كانَتْ هَذِهِ العادَةُ يُخْشَى أَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا تَحَوَّلَ عَنْهَا انْتَقَلَ مِنَ التَّحَوُّلِ فِي العادَةِ لِللَّ الْمَعْدَدُ فَهُذَا لَا حَرَجَ أَنَّ الإِنْسَانَ يَتَمَسَّكُ بَهَا، ولَا يَتَحَوَّلُ إِلَى عادَةٍ جَدِيدَةٍ مُفِيدَةٍ أَفْيَدَ مِنَ الأُولَى؛ جَدِيدَةٍ، أَمَّا إِذَا كَانَ الغُلُوُّ فِي العادَةِ يَمْنَعُكَ مِنَ التَّحَوُّلِ إِلَى عادَةٍ جَدِيدَةٍ مُفِيدَةٍ أَفْيَدَ مِنَ الأُولَى؛ فَهَذَا مِنَ الغُلُوِّ المَّا المُعْلَقُ فِي العادَةِ يَمْنَعُكَ بِعَادَتِهِ فِي أَمْرٍ حَدَثَ أَحْسَنَ مِنْ عَادَتِهِ الَّتِي هُو عَلَيْهَا نَقُولُ: هَذَا فِي الحَقِيقَةِ غالِ ومُفَرِّطُ فِي هَذِهِ العادَةِ. وأمَّا إِنْ كَانَتِ العاداتُ مُتساوِيةَ المصالِحِ، لكَنَّهُ يَشُولُ: هَذَا فِي النَّاسُ مِنْ هَذِهِ العادَةِ إِلَى التَّوشَعِ فِي العَاداتِ الَّتِي قَدْ نُخِلُّ بِالشَّرَفِ أَوِ الدِّينِ، فَلَا يَتَعَوَّلُ إِلَى العَادَةِ الْجَدِيدَةِ.

وَلُمُسْلِمٍ عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «هَلَكَ المُتَنَطِّعُونَ اللهِ . قَالَهَا ثَلاثًا(". فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: أَنَّ مَنْ فَهِمَ هَذَا البابَ وَبَابَيْنِ بَعْدَهُ تَبَيَّنَ لَهُ غُرْبَةُ الإِسْلَامِ، وَرَأَى مِنْ قُدُرَةِ اللهِ وَتَقْلِيبِهِ لِلْقُلُوبِ العَجَبَ [٢].

[١] قَوْلُهُ: «المُتَنَقِّمُونَ» المُتَنَطِّمُ: هُوَ المُتَعَمِّقُ المُتَقَعِّرُ المُتَشَدِّقُ، سواءٌ كَانَ فِي الكَلامِ أَوْ فِي الأَفْعَالِ، فَهُوَ هالِكَ، حتَّى ولَوْ كَانَ ذلِكَ فِي الأَفْوَالِ المُعْتادَةِ، فَبَعْضُ النَّاسِ يَكُونُ بَهَذِهِ الحَالِ، حتَّى إِنَّهُ رَبَّهَا يَفْتَرِنُ بِهِ فَتَجِدُهُ إِذَا تَكَلَّمَ حَتَّى إِنَّهُ رَبَّهَا يَفْتَرِنُ بِهِ فَتَجِدُهُ إِذَا تَكَلَّمُ عَلَيْهِ فَتَسْمَعُ الرَّدَّ مِنَ الأَنْفِ، فِي ذلِكَ مِنَ الأَفْوالِ.

والتَّنَطُّمُ بالأَفْعَالِ كَذَلِكَ أَيضًا قَدْ يُؤَدِّي إِلَى الإِعْجَابِ أَوْ إِلَى الكِبْرِ؛ ولهَذَا قَالَ: «هَلَكَ المُتَنَطِّعُونَ»، والتَّنَطُّعُ أَيضًا فِي المَسَائِلِ الدِّينِيَّةِ يُشْبِهُ الغُلُوَّ فِيهَا، فَهُوَ أَيضًا مِنْ أَسْبَابِ الهَلاكِ، ومِنْ ذَلِكَ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنَ التَنَطُّعِ فِي صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى والتَّفَعُّرِ فِيهَا؛ حَيْثُ يَشْأُلُونَ عَمَّا لَمْ يَسْأَلُ عَنْهُ الصَّحَابَةُ وَعَلَيْهَ عَنْهُ وهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ الصَّحَابَةَ خَيْرٌ مِنْهُمْ، وأَشَدُّ حِرْصًا عَلَى العِلْمِ، وفِيهِمْ رَسُولُ اللهِ اللّهِ عَلْمَ الإِجَابَةِ عَلَى الأَسْئِلَةِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ مِنَ النَّاسِ مَهْمَ المَعْمُ، وأَشَدُّ عِنْدَهُ مِنَ النَّاسِ مَهْمَ المَعْمُ، وأَشَدُّ عِنْدَهُ مِنَ الإَجَابَةِ عَلَى الأَسْئِلَةِ مَا لَيْسَ عِنْدَ عَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ مَهْمَ المَلْعُمْ، وأَشَدُ

فهَذِهِ الأَحَادِيثُ الثَّلاَثَةُ كلُّهَا تَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الغُلُّوِّ، واَنَّهُ سَبَبٌ للهَلاكِ، وأنَّ الوَاجِبَ أنْ يَسِيرَ العَبْدُ إِلَى اللهِ بَيْنَ طَرَفِي نَقِيضٍ بالدِّينِ الوَسَطِ، فكَمَا أنَّ هَذِهِ الأَمَّةَ هِيَ الوَسَطُ ودِينُهَا هُوَ الوَسَطُ، فَيَنْبُغِي أَنْ يَكُونَ سَيْرُهَا فِي دِينِهَا عَلَى الطَّرِيقِ الوَسَطِ.

#### فِيهِ مَسَائِلُ:

[٧] الأُولَى: أنَّ مَنْ فَهِمَ هَذَا البَابَ –أيْ: بِيَا مَرَّ مِنْ تَفْسِيرِ الآيَةِ الكَرِيمَةِ: ﴿وَقَالُواْ لَا نَذَرُنَّ عَالِهَنَكُمْ ﴾ – وبَابَيْنِ بعْدَهُ ثَبَيَّنَ لَهُ غُرْبَةُ الإِسْلامِ.

وهَذَا حَقٌّ؛ فإنَّ الإِسْلامَ المَّنِيَّ عَلَى التَّوْحِيدِ الخالصِ غَرِيبٌ، فكَثِيرٌ مِنَ البُلْدانِ الإِسْلامِيَّةِ تَجِدُ فِيهَا الغُلُوِّ فِي الصَّالِحِينَ فِي قُبُورِهِمْ، فَلَا تَجِدُ بَلَدًا مُسْلِيًّا إِلَّا وفِيهِ غُلُوَّ فِي قُبُورِ الصَّالِحِينَ، وقَدْ يَكُونُ لَيْسَ قَبْرَ رَجُلٍ صالِحٍ، قَدْ يَكُونُ وهْمًا، مِثْلُ قَبْرِ السُّسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ رَهَوْلِيَنَةَ عَلَى

<sup>(</sup>١) كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، رقم (٢٦٧٠).

الثانِيَة: مَعْرِفَةُ أَوَّلِ شِرْكٍ حَدَثَ فِي الأَرْضِ كَانَ بِشُبْهَةِ الصَّالِينَ اللهُ

الثالِثَة: مَعْرِفَةُ أَوَّلِ شَيْءٍ غُـيِّرَ بِهِ دِينُ الأَنْبِيَاءِ، وَمَا سَبَبُ ذَلِكَ، مَعَ مَعْرِفَةِ أَنَّ اللهَ أَرْسَلَهُمْ [۲].

الرَّابِعَةُ: قَبُولُ البِدَعِ مَعَ كَوْنِ الشَّرَائِعِ وَالفِطَرِ تَرُدُّهَا ١٦.

هُوَ عِنْدَنَا. وأهْلُ الشَّامِ يَقُولُونَ: عنْدَنَا. وأهْلُ مِصْرَ يَقُولُونَ: عنْدَنَا. وبعضُهُمْ يَقُولُ: هُوَ فِي المُغْرِبِ.
 فصَارَ الحُسَيْنُ إِمَّا أَنَّهُ أَرْبَعَةُ رِجالٍ، أَوْ مُقَطَّعٌ أَوْصالًا، وهَذَا كُلُّهُ لَيْسَ بصَحِيحٍ.

فالْهِمُّ أَنَّهُ كَمَا قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ: تَبَيَّنَ لكَ غُرْبَةُ الإِسْلامِ، أيْ: فِي المُسْلِمِينَ.

وكذلِكَ الجَزِيرَةُ العَرَبِيَّةُ قَبْلَ دَعْرَةِ الشَّيْخِ مُحُمَّدِ بْنِ عَبْدِ الوَهَّابِ فِيهَا قُبُورٌ وقِبابٌ تُغْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ، ويُحُجُّ إليْهَا، وتُقْصَدُ، ولكنْ بتَوْفِيقِ اللهِ سُبْحَانَةُوتَعَالَ أَنَّهُ أعانَ هَذَا الرَّجُلَ مَعَ الإِمامِ مُحُمَّدِ بْنِ سُعُردٍ حتَّى قَضَى عَلَيْهَا وهَدَمَهَا، وصارتِ البلادُ -وللهِ الحَمْدُ- عَلَى التَّوْجِيدِ الخالِصِ.

[1] الثانِيَةُ: مَعْرِفَةُ أَوَّلِ شِرْكٍ حَدَثَ فِي الأرْضِ.

وجُهُ ذلكَ: أنَّ هَذِهِ الأَصْنَامَ الَّتِي عَبَدَهَا قَوْمُ نُوحٍ كَانُوا أَقْوَامًا صَالِحِينَ، فحَدَثَ الغُلُوُّ فِيهِمْ، ثُمَّ عُبدُوا مِنْ دُونِ اللهِ. فِفِيهِ الحَدَّرُ مِنَ الغُلُوِّ فِي الصَّالِحِينَ.

[٧] الثالِثَةُ: مَعْرِفَةُ أَوَّلِ شَيْءٍ غُيِّرَ بِهِ دِينُ الأَنْبِيَاءِ، ومَا سَبَبُ ذلكَ، مَعَ مَعْرِفَةِ أَنَّ اللهَ أَرْسَلَهُمْ: أَوَّلُ شَيْءٍ غُيِّرَ بِهِ دِينُ الأَنْبِيَاءِ هُوَ الشِّرْكُ، وسَبَبُهُ هُوَ الغُلُوَّ فِي الصَّالِحِينَ، وقَوْلُهُ: «مَعَ مَعْرِفَةِ أَنَّ اللهَ أَرْسَلَهُمْ» قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿كَانُ النَّاسُ أَمَّةً وَحِدَةً فَهَتَكَ اللهُ النَّبِيِّيْنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ [البقرة:٢١٣] أَيْ: كَانُوا أُمَّةً واحِدَةً عَلَى التَّوْجِيدِ، فاخْتَلَفُوا، فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّيْنَ مُبَشِّرِينَ ومُنذِرِينَ، وأَنْزَلَ مَعَهُمُ الكِتَابَ لَيْحُكُمَ يَيْنَ النَّاسِ فِيهَا اخْتَلَفُوا فيهِ. فَهَذَا أَوَّلُ مَا حَدَثَ مِنَ الشِّرْكِ فِي بَنِي آدَمَ.

[٣] الرَّابِعَةُ: قَبُولُ البِدَعِ مَعَ كَوْنِ الشَّرَائِعِ والفِطَرِ تَرُدُّهَا.

قَوْلُهُ: «قَبُولُ البِدَع» أيْ: أَنَّ النُّقُوسَ تَقْبَلُهَا لَا لأنَّهَا مَشْرُوعَةٌ، بَلْ إِنَّ الشَّرَائِعَ تَرُدُّهَا، وكذلكَ الفِطْرُ السَّلِيمَةُ تَرُدُّهَا؛ لأَنَّ الفِطَرَ السَّلِيمَةُ جُبِلَتْ عَلَى عِبَادَةِ اللهِ وحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَأَقِدْ وَجَهَكَ لِلنَهِنِ حَنِيهَا فِطْرَتَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]، فالفِطُرُ السَّلِيمَةُ لَا تَقْبَلُ تَشْرِيعًا إِلَّا عِمَّنَ يَمْلِكُ ذلكَ. الحَنامِسَةُ: أَنَّ سَبَبَ ذلِكَ كُلِّهِ مَزْجُ الحَقِّ بالبَاطِلِ: فَالأَوَّلُ مَحَبَّةُ الصَّالِحِينَ، والثَّاني فِعْلُ أُنَاسٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ وَالدِّينِ شَيْئًا أَرَادُوا بِهِ خَيْرًا فَظَنَّ مَنْ بَعْدَهُمْ أَيَّهُم أَرَادُوا بِهِ غَيْرَهُ<sup>ا ا</sup>.

[١] الحَامِسَةُ: أنَّ سَبَبَ ذلِكَ كُلِّهِ مَزْجُ الحَقِّ بالباطِلِ: أرادَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ مَزْجَ الحَقِّ بالباطِلِ: أرادَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ مَزْجَ الحَقِّ بالباطِل حَصَلَ بأمْرَيْنِ:

الأوَّلُ: حَبَّةُ الصَّالِحِينِ؛ ولهَذَا صَوَّرُوا تَمَاثِيلَهُمْ؛ حَبَّةً لَهُمْ، ورَغْبَةً فِي مُشاهَدَةِ أشباحِهِمْ.

الثَّانِي: أَنَّ أَهْلَ العِلْمِ والدِّينِ أَرَادُوا بِذلِكَ خَيْرًا، وَهُوَ أَنْ يَنْشَطُوا عَلَى العِبَادَةِ، ولكنْ مَنْ بَعْدَهُمْ أَرَادُوا غَيْرَ الحَّيْرِ الَّذِي أَرَادَهُ أُولَئِكَ، ويُؤْخَذُ منْهُ: أَنَّ مَنْ أَرادَ تَقْوِيَةَ دِينِهِ بِبِدْعَةٍ فإنَّ ضَرَرَهَا أَكْثَرُ مِنْ نَفْعِهَا.

مِثْمَالُ ذَلِكَ: أُولَئِكَ الَّذِينَ يَغْلُونَ فِي الرَّسُولِ ﷺ، ويَجْعَلُونَ لَهُ المَوالِدَ هُمْ يُرِيدُونَ بذلِكَ خَيْرًا، لكنْ أَرَادُوا خَيْرًا بهَذِهِ البِدْعَةِ فصَارَ ضَرَرُهَا أَكْثَرَ مِنْ نَفْعِهَا؛ لأنَّمَا تُعْطِي الإِنْسَانَ نَشَاطًا غَيْرَ مَشْرُوع فِي وفْتِ مُعَيَّنِ، ثُمَّ يَعْقُبُهُ فُتُورٌ غَيْرُ مَشْرُوع فِي بَقِيَّةِ العام.

ُ ولهَذَا تَجِدُ هَوُّلاءِ الَّذِينَ يُعْالُونَ فِي هَذِهِ البِّدَعِ فَاتِرِينَ فِي الأُمُورِ المَشْرُوعَةِ الواضِحَةِ، لَيْسُوا كَنَشَاطِ غَيْرِهِمْ، وهَذَا مِمَّا يَدُلَّ عَلَى تَأْثِيرِ البِدَعِ فِي القُلُوبِ، وأنَّهَا مَهُهَا زيَّنَهَا أصْحابُهَا فَلا تَزِيدُ الإِنْسَانَ إِلَّا ضَلالًا؛ لأنَّ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ» (١).

فإنْ قِيلَ: إنَّ للاحْتِفَالِ بمَوْلِدِهِ ﷺ أَصْلًا مِنَ السُّنَّةِ، وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شُوْلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الاثْنَيْنِ، فقَالَ: «ذَاكَ يَوْمٌ وُلِلْتُ فِيهِ، وبُعِنْتُ فِيهِ، أَوْ أُنْزِلَ حَلَىَّ فِيهِ» (\*)، وكانَ ﷺ يَصُومُهُ مَعَ الحَمِيسِ ويَقُولُ: «إِنَّهُمْ يَوْمَانِ تُعْرَضُ فِيهِمَ الأَعْمَالُ عَلَى اللهِ، فأُحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ حَمَلِي وآنَا صائِمٌ» (\*).

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٧)، من حديث جابر رَيَخَالِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر، رقم (١١٦٢)، من حديث أبي قتادة رَيَخَالِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) أخرجه الترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في صوم الاثين والخميس، رقم (٧٤٧)، وقال: حديث حسن غريب، من حديث أبي هريرة وَيَخَلِقَهُمَنَةُ. وأخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن الشحناء والتهاجر، رقم (٢٥٦٥)، دون ذكر الصيام، ولفظه: «تعرض الأعال في كل خميس واثنين؛ فيغفر الشحَرَيَّجَلِّ لكل امرئ لا يشرك بالله شيئا...» الحديث. وأخرج أيضا: أبو داود: كتاب الصوم، باب في صوم الاثنين والخميس، رقم (٢٤٣٦)، من حديث أسامة بن زيد وَيَخْلَقَهُمَنَةُ نحوه. وحسنه المنذري في مختصره. وأخرجه ابن ماجه: كتاب الصيام، باب صيام يوم الاثنين والحميس، رقم (١٧٣٩)، والنسائي: كتاب الصيام، صوم النبي على بأبي هو وأمي، وذكر اختلاف الناقلين للخبر في ذلك، رقم (٢٣٦٧)، من حديث ذلك، رقم (٢٣٦٧)، من حديث عائشة وَيَخْلَقَهُمَنَا نحوه.

فالجَوَابُ عَلَى ذلِكَ مِنْ وُجُوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ الصَّومَ لَيْسَ احْتِفَالًا بِمَوْلِدِهِ كاحْتِفالِ هَؤُلاءِ، وإِنَّما هُوَ صَوْمٌ وإمْساكٌ، أمَّا هَؤُلاءِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ لَهُ المَوالِدَ فاحْتِفَالُهُمْ عَلَى العَكْسِ مِنْ ذَلِكَ.

فالمَغْنَى: أنَّ هَذَا اليَوْمَ إذَا صَامَهُ الإِنْسَانُ فَهُوَ يَوْمٌ مُبارَكٌ، حَصَلَ فِيهِ هَذَا الشَّيْءُ، ولَيْسَ المَغْنَى أَتَنَا نَحْتَهُلُ بَهَذَا اليَوْم.

الثَّانِي: أَنَّهُ عَلَى فَرْضِ ۚ أَنْ يَكُونَ هَذَا أَصْلًا فَإِنَّهُ تَجِبُ أَنْ يُقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى مَا وَرَدَ؛ لأَنَّ العِبَادَاتِ تَوْقِيفِيَّةٌ، وَلَوْ كَانَ الاحْتِفَالُ المَعْهُودُ عِنْدَ النَّاسِ اليَوْمَ مَشْرُوعًا لَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ أَوْ إِفْرَارِهِ.

الثَّالِثُ: أَنَّ هَوُّلاءِ الَّذِينَ يَحْتَهِلُونَ بِمَوْلِدِ النَّبِيِّ ﷺ لَا يُقَيِّدُونَهُ بِيَوْمِ الانْنَيْنِ، بَلْ فِي اليَوْمِ الَّذِي زَعَمُوا مَوْلِدَهُ فِيهِ، وَهُوَ اليَّوْمُ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الأَوَّلِ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَتُبُتْ مِنَ الناحِيَةِ التَّارِيخِيَّةِ، وقَدْ حَقَّقَ بَعْضُ الفَلَكِيِّينَ المَّاخِّرِينَ ذلكَ، فكانَ فِي اليَوْمِ التَّاسِع لَا فِي اليَوْمِ التَّانِيَ عَشَرَ.

الرَّابِعُ: أَنَّ الاحْتفالَ بِمَوْلِدِهِ عَلَى الوَجْهِ المَعْرُوفِ بِدْعَةٌ ظاهِرَةٌ؛ لآنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وأضحابِهِ، مَعَ قِيام المُقْتَضِي لَهُ وعَدَم المانِع منْهُ.

\* مَسْأَلَةٌ: حُكْمُ الاحْتِفَالِ بعِيدِ مِيلادِ الأطْفَالِ:

فائِنَةٌ: كُلُّ شَيْءٍ يُتَخَذُ عِيدًا يَتَكَرَّرُ كُلَّ أُسْبُوعٍ، أَوْ كُلَّ عام، ولَيْسَ مَشْرُوعًا - فَهُوَ مِنَ البِدَعِ، واللَّيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الشَّارِعَ جَعَلَ للمَوْلُودِ العَقِيقَةَ، ولمْ يَجْعَلْ شَيْئًا بَعْدَ ذلكَ. واتِّخَادُهُمْ هَذِهِ الأغْيادَ تَتَكَرَّرُ كُلَّ أُسْبُوعٍ أَوْ كُلَّ عام معْناهُ أَنَّهُمْ شَبَّهُوهَا بالأعْيادِ الإِسْلامِيَّةِ، وهَذَا حَرَامٌ لا يَجُورُ، ولَيْسَ فِي الإِسْلامِ شَيْءٌ مِنَ الأغيادِ إلَّا الأعْيادُ الشَّرْعِيَّةُ الثَّلاثَةُ: عِيدُ الفِطْرِ، وعِيدُ الأَصْحَى، وعِيدُ الأُسْبُوع، وَهُو يَكُمْ بَابِ العاداتِ لأَنَّهُ يتكرَّرُ؛ ولهَذَا لمَّا قَدِمَ النَّيْقُ يَشَا فَوَ مَجَدَ للاَنْصارِ عِيدُ الْأَصْارِ عَيدُ المُعْرِعِ، عَيدُ الفِطْرِ» (١٠)، مَعَ أَنَّ هَذَا عَيدُ المُعْرِدِ الفِطْرِ» (١٠)، مَعَ أَنَّ هَذَا المَاوِيَّةِ عَنْدُهُمْ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب صلاة العيدين، رقم (١٦٣٤)، والنسائي: كتاب صلاة العيدين، رقم (١٥٥٦)، وأحمد في المسند (٣/ ١٠٣)، والحاكم (١/ ٤٣٤)، والبيهقي (٣/ ٢٧٧)، من حديث أنس رَحَوَالِيَّفَةُهُ. وإسناده صحيح؛ كما في تخريج أحاديث العيدين (ص:٥٢).

السَّادِسَةُ: تَفْسِيرُ الآيَةِ الَّتِي فِي سُورَةِ نُوحٍ اللَّ السَّابِعَةُ: جِبِلَّةُ الآدَمِيِّ فِي كَوْنِ الحَقِّ يَنْقُصُ فِي قَلْبِهِ وَالبَاطِلُ يَزِيدُ اللَّا الثَّامِنَةُ: فِيهِ شَاهِدٌ لِهَا نُقِلَ عَنِ السَّلَفِ أَنَّ البِدَعَ سَبَبُ الكُفْرِ [1].

[١] السَّادِسَةُ: تَفْسِيرُ الآيَةِ الَّتِي فِي سُورَةِ نُوحٍ، وقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ وبَيانُ أَنَّهُمْ يَتَوَاصَوْنَ بالباطِلِ، وهَذَا خِلافُ طَرِيقِ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَتَوَاصَوْنَ بالحقِّ والصَّيْرِ والمُرْحَمَةِ، ويُشْبِهُهُمْ أهْلُ الباطِلِ والضَّلالِ الَّذِينَ يَتَوَاصَوْنَ بِهَا هُمْ عَلَيْهِ، سَواءٌ كَانُوا رُؤساءَ سِياسِيِّنَ أَوْ رُؤساءَ دِينِيِّينَ يَنْتَسِبُونَ إِلَى الدِّينِ، فَتَجِدُ الواجِدَ مِنْهُمْ لَا يَمُوتُ إِلَّا وقَدْ وَضَعَ لَهُ رَكِيزَةً مِنْ بَعْدِهِ، يُنَتِّي هَذَا الأَمْرَ الَّذِي هُوَ عليْهِ.

[٧] السَّابِعَةُ: جِبِلَّةُ الآدَمِيِّ فِي كَوْنِ الحَقِّ يَنْقُصُ فِي قَلْبِهِ والباطِلِ يَزِيدُ: هَذِهِ العِبَارَةُ تُقِيدُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ آدَمِيًّا، بَقَطْعِ النَّظَرِ عَلَى مَنْ يَمُنُّ اللهُ عَلَيْهِ مِنْ تَوْكِيَةِ النَّفْسِ؛ فإنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَنْهَا ﴿ ﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَنَهَا ﴾ [الشمس:١٠-١].

قَوْلُهُ: «جِبِلَّةٌ» عَلَى وَزْنِ فِعِلَةٍ، وَهُوَ مَا يُجْبُلُ المَّرُءُ عَلَيْهِ، أَيْ: يُخُلُقُ عَلَيْهِ ويُطْبَعُ ويُنْدَعُ، بمَعْنَى الطَّبِيعَةِ الَّتِي عَلَيْهَا الإِنْسَانُ مِنْ حَيْثُ هُوَ إِنْسَانٌ، بقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَونِهِ زكَّى نَفْسَهُ أَوْ دسَّاهَا.

فالإِنْسَانُ مِنْ حَيْثُ هُوَ إِنْسَانٌ وصَفَهُ اللهُ بوَصْفَيْنِ، فقَالَ تَعَالَى: ﴿إِكَ ٱلإِنسَنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ [إبراهيم:٣٤]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَنُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [الأحزاب:٢٧]، أمّّا مِنْ حَيْثُ مَا يَمُنُّ اللهُ بِهِ عَلَيْهِ مِنَ الإِيهانِ والعَمَلِ الصَّالِحِ فإنَّهُ يَرْتَقِي عَنْ هذَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ خَلَقَا ٱلْإِنسَنَ فِي أَفْسِرِ ۚ ثَنُ مَرَدَتُهُ أَسْفَلَ سَنِيلِينَ ۚ إِلَّا ٱلَّذِي أَمِيلُوا ٱلشَيْلِحَتِ فَلَهُمْ أَجْرُ عَيْمُ مَنُونِ﴾ [النبن:٤- ٦]، فالإِنسَانُ الَّذِي يَمُنُّ اللهُ عَلَيْهِ بالهُدَى فإنَّ الباطِلَ الَّذِي فِي قَلْهِ يَتَناقَصُ ورُبَّمَا يَزُولُ بالكُلِيَّةِ، كَعُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ، وخَالِد بْنِ الوَلِيدِ، وعِكْرِمَة بْنِ أَبِي جَهْلِ، وغَيْرِهِمْ.

وكذلِكَ أهْلُ العِلْمِ: كَاْبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ، كَانَ مُعْتَزِلِيًّا، ثُمَّ كُلَّابِيًّا، ثُمَّ سُنَيًّا. وابْنُ القَيِّمِ كَانَ صُوفِيًّا، ثُمَّ مَنَّ اللهُ عَلَيْهِ بصُحْبَةِ شَيْخِ الإِسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، فهداهُ اللهُ عَلَى يَدِهِ حتَّى كَانَ رَبَّانيًّا.

[٣] الثَّامِنَةُ: فِيهِ شاهِدٌ لِهَا نُقِلَ عَنِ السَّلَفِ أَنَّ البِدَعَ سَبَبُ الكُفْرِ:

قَالَ أَهْلُ العِلْمِ: إِنَّ الكُفْرَ لَهُ أَسْبابٌ مُتَعَدِّدَةٌ، ولَا مانِعَ أَنْ يَكُونَ للشَّيْءِ الواحِدِ أَسْبابٌ مُتَعَدِّدَةٌ، ومِنْ ذلِكَ الكُفْرُ، ذَكَرُوا مِنْ أَسْبابِهِ البِدْعَةَ، وقَالُوا: إِنَّ البِدْعَةَ لَا تَزَالُ فِي القَلْبِ، يُظْلِمُ

= مِنْهَا شَيْئًا فَشَيْئًا، حتَّى يَصِلَ إِلَى الكُفْرِ، واسْتَدَلُّوا بقَوْلِهِ ﷺ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وكُلُّ ضَلالَةٍ فِي النَّارِ»(').

وقَالُوا أيضًا: «إنَّ المَعَاصِيَ بَرِيدُ الكُفْرِ»، ويَرِيدُ الشَّيْءِ مَا يُوصِلُ إِلَى الغايَة. والمَعَاصِي كَمَا أُخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ تَتَرَاكُمُ عَلَى الفَلْبِ، فتَنْكُتُ فِيهِ نُكْتَةً سَوْدَاءَ، فإنْ تابَ صُقِلَ قَلْبُهُ وابْيَضَّ (")، وإلَّا فَلا تَزَالُ هَذِهِ النُّكْتَةُ السَّوْدَاءُ تَتَزايَدُ حَتَّى يُصْبحَ مُظْلِيًّا.

وكذلِكَ حَذَّرَ مِنْ مُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ، وضَرَبَ لهَا مَثَلًا بقَوْمٍ نَزَلُوا أَرْضًا، فأَرَادُوا أَنْ يَطْبُخُوا، فذَهَبَ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمْ وأتَى بعُودٍ، فأتَى هَذَا بعُودٍ وهَذَا بعُودٍ، فَجَمَعُوهَا، فأَضْرَمُوا نارًا كَبِيرَةً"، وهَكَذَا المَعَاصِي.

فالمَعاصِي لهَا تَأْثِيرٌ قَوِيٌّ عَلَى القَلْبِ، وأَشَدُّهَا تَأْثِيرًا الشَّهْوَةُ فِهِيَ أَشَدُّ مِنَ الشُّبْهَةِ؛ لأنَّ الشُّبْهَةَ أَيْسَرُ زَوَالًا عَلَى مَنْ يَسَّرَهَا اللهُ عليْهِ؛ إذْ إنَّ مَصْدَرَهَا الجَهْلُ، وَهُوَ يَزُولُ بالتَّعلُّم.

أمَّا الشَّهْوَةُ، وَهِيَ إِرَادَةُ الإِنْسَانِ الباطِلَ، فِهِيَ البَلاءُ الَّذِي يُقْتَلُ بِهِ العالِمُ والجاهِلُ؛ ولذَا كانَتْ مَعْصِيَةُ اليَّهُودِ اللَّهَ عَضِيةُ النَّهُوةُ وإرَادَةُ السُّوءِ كانَتْ مَعْصِيةُ اليَّهُودِ سَبَبُهَا الشَّهْوَةُ وإرَادَةُ السُّوءِ والباطِلِ، والنَّصَارَى سَبَبُهُ الشَّبْهَةُ، ولهَذَا كانتِ البِدَعُ غَلِيْهَا شُبْهَةٌ، ولكنَّ كَثِيرًا مِنْهَا سَبَبُهُ الشَّهْوَةُ؛ ولهَذَا كانتِ البِدَعُ غَلِيْهَا شُبْهَةٌ، ولكنَّ كَثِيرًا مِنْهَا سَبَبُهُ الشَّهْوَةُ؛ ولهَذَا يُبَيَّنُ الحِقُ لاَهْلِ الشَّهْوَةُ؛ ولهَذَا كانتِ البِدَعِ، فيُصِرُّونَ عَلَيْهَا، وغالِبُهُمْ يَقْصِدُ بذلِكَ بقاءَ جاهِهِ ورِئَاسَتِهِ بَيْنَ النَّاسِ دُونَ صَلاحِ الحَلْقِ، ويَظُنُّ فِي نَفْسِهِ ويُولِي عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ أَنَّهُ لَوْ رَجَعَ عَنْ بِدْعَتِهِ لِنَشْرِ لَتُهُ بَيْنَ النَّاسِ دُونَ صَلاحِ الحَلْقِ، ويَظُنُّ فِي نَفْسِهِ ويُولِي عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ أَنَّهُ لَوْ رَجَعَ عَنْ بِدْعَتِهِ لِنَقْمَتُ مَنْ لِللَّهُ بَيْنَ النَّاسِ، وقَالُوا: هَذَا رَجُلُّ مُتَقَلِّ وَلَيْسَ عِنْدُهُ عِلْمُ الشَّهُ الْسَاسِ وَلَوْلُ الْهِيهِ عَلَيْهِ وَيُولِي عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ اللَّهُ لُولَ رَجَعَ عَنْ بِدْعَتِهِ لَيْهُ مِنْ لِللَّهُ بَيْنَ النَّاسِ، وقَالُوا: هَذَا رَجُلُ مُتَقَلِّ وَلِيْسَ عِنْدُهُ عَلَيْهُ اللَّهُ الْوَلَالَ عَلَيْهِ السَّيْطِةُ الْمَالِقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لَوْ رَجَعَ عَنْ بِدُعَتِهِ الشَّيْطَانُ اللَّهُ وَلَوْلَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الْعَلِي اللَّهُ الْمِنْ النَّاسِ الْمِلْولَ الْمَلْولُ الْمُؤْلِقُولُ اللْفَلْفِ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ السَّيْطُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ الْمُؤْمِدِينَ النَّاسِ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِقُولُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللْعَلْمُ اللَّهُ اللَّهُ ال

لكنِ الأمْرُ لَيْسَ كذلِكَ، فاتُبو الحَسَنِ الأشْعَرِيُّ مَضْرِبُ المَثَلِ فِي هَذَا البابِ؛ فإنَّهُ ليَّا كَانَ مِنَ المُعَزِلَةِ لَمْ يَكُنْ إِمَامًا، وليَّا رَجَعَ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ صَارَ إِمَامًا. فكُلُّ مَنْ رَجَعَ إِلَى الحقِّ ازْدَادَتْ مَنْزِلَتُهُ عِنْدَ اللهِ سُبْحَانَهُ، ثُمَّ عِنْدَ خَلْقِهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه النسائي: كتاب صلاة العيدين، باب كيف الخطبة، رقم (١٥٧٩)، من حديث جابر رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه الترمذي: كتاب التفسير، باب ﴿وَلِلَّ لِلْمُطْفِفِينَ ﴾، رقم (٣٣٣٤) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ذكر الذنوب، رقم (٤٤٤٤)، وأحمد (٢٧/٢١)، من حديث أبي هريرة وَيَخْلِلُهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) أخرجه أحمد في المسند (٥/ ٣٣١)، من حديث سهل بن سعد رَيَخُلِلَّهَ عَنْهُ. وقَالَ الْهَيْمي في مجمع الزوائد (١٠/ ١٩٠): رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح.

## التَّاسِعَةُ: مَعْرِفَةُ الشَّيْطَانِ بِهَا تَوْولُ إِلَيْهِ البِدْعَةِ، وَلَوْ حَسُنَ قَصْدُ الفَاعِل

[١] التَّاسِعَةُ: مَعْرِفَةُ الشَّيْطَانِ بِهَا تَقُولُ إلَيْهِ البِدْعَةُ ولَوْ حَسُنَ قَصْدُ الفاعِلِ؛ لأنَّ الشَّيْطَانَ هُوَ الَّذِي سَوَّلَ لهَوُّلاءِ المُشْرِكِينَ أنْ يُصَوِّرُوا هَذِهِ التَّهاثِيلَ والتَّصاوِيرَ؛ لأنَّهُ يَعْرِفُ أنَّ هَذِهِ البِدْعَةَ تَوُولُ إِلَى الشَّرْكِ.

وَقَوْلُهُ: "وَلَوْ حَسُنَ قَصْدُ الفاعِلِ" أَيْ: إِنَّ البِدْعَةَ شَرِّ ولَوْ حَسُنَ قَصْدُ فاعِلِهَا، ويَأْثُمُ إِنْ كَانَ عالِيًا أَنَّهَا بِدِعَةٌ ولَوْ حَسُنَ قَصْدُهُ؛ لآنَهُ أَفْدَمَ عَلَى المُعْصِيةِ، كَمَنْ يُجِيزُ الكَذِبَ والغِشَّ ويَدَّعي اَنَّهُ مَصْلَحَةٌ، أَمَّا لَوْ كَانَ جاهِلًا فإنَّهُ لَا يَأْثُمُ؛ لأنَّ جَيِعَ المَعاصِي لَا يَأْثُمُ بِهَا إلَّا مَعَ العِلْمِ، وقَدْ يُثابُ عَلَى حُسْنَ قَصْدِهِ.

وقَدْ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي كِتابِهِ "افْتِضَاءُ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ»، فيُثابُ عَلَى نِيَّتِهِ دُونَ عَمَلِهِ، فَحَمَلُهُ هَذَا غَبُرُ صالِحِ ولا مَفْبُولِ عِنْدَ اللهِ ولا مَرْضِيِّ، لكن لِجُسْنِ نِيَّتِهِ مَعَ الجَهْلِ يَنْدَ اللهِ ولا مَرْضِيِّ، لكن لِجُسْنِ نِيَّتِهِ مَعَ الجَهْلِ يَكُونُ لَهُ أَجْرٌ؛ ولهَذَا قَالَ ﷺ للرَّجُلِ الَّذِي صَلَّى وأعادَ الوُصُوءَ بغدَمَا وجَدَ الماءَ وصَلَّى ثانِيةً: «لكَ الأجُلِ الَّذِي صَلَّى عَمَلُهُ عَمَلُ صالِحٌ فِي الأَصْلِ، لكن لَوْ أرادَ أحَدٌ أَنْ يَعْمَلَ العَمَلَ مَرَّتَيْنِ مَعَ عِلْمِهِ اللَّهُ غَبُرُ مَشْرُوعٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرٌ؛ لأنَّ عَمَلَهُ غَبُرُ مَشْرُوعٍ لكوْنِهِ خِلافَ الشَّيْءُ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ قَالِمُ اللَّهِ عَلَى المَّاسَةَ السُّنَةِ، قَالْدُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ للَّذِي لَمْ يُكُنْ لَهُ أَجْرٌ؛ لأنَّ عَمَلَهُ غَبُرُ مَشْرُوعٍ لكوْنِهِ خِلافَ السَّيَّةِ، فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ للَّذِي لَمْ يُحِدْ: «أَصَبْتَ السُّنَةَ» (١).

فإنْ قَالَ: إِنِّي أُرِيدُ بَهَذِهِ البِدْعَةَ إحْياءَ الهِمَم، والتَّنْشِيطَ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

أُجِيبَ: بأنَّ هَلِهِ الإِرادَةَ طَعْنٌ فِي رِسالَةِ الرَّسُولِ ﷺ؛ لأنَّهُ اتَّهَامٌ لَهُ بالتَّقصيرِ أوِ القُصُورِ، أيْ:

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب في المتيمم يجد الماء بعد ما يصل في الوقت، رقم (۷۳۸)، والنسائي: كتاب الغسل والتيمم، باب التيمم لمن يجد الماء بعد الصلاة، رقم (٤٣٧)، والدارمي، رقم (٧٧١)، والدارقطني، رقم (٧٢٧)، والحاكم (٢٨ ٢٨٦)، من حديث أبي سعيد الخدري وَعَلَيْقَهَنْهُ.

وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. وانظر: التلخيص الحبير (١/ ١٥٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب في المتيمم يجد الماء بعد ما يصل في الوقت، رقم (٣٣٨)، والنسائي: كتاب الغسل والتيمم، باب التيمم لمن يجد الماء بعد الصلاة، رقم (٤٣٣)، والدارمي، رقم (٧٧١)، والدارقطني، رقم (٧٢٧)، والحاكم (٢٨٦١)، من حديث أبي سعيد الحدري رَهَوَاللَّهَائَذُ وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. وانظر: التلخيص الحبير (١/ ١٥٥).

العَاشِرَةُ: مَعْرِفَةُ القَاعِدَةِ الكُلِّيَّةِ، وَهِيَ النَّهْيُ عَنِ الغُلُوِّ، وَمَعْرِفَةُ مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ اللَّهُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: مَضَرَّةُ العُكُوفِ عَلَى القَبْرِ لأَجْلِ عَمَلٍ صَالِح [7]. الثانِيَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ النَّهْي عَنِ التَّمَاثِيلِ وَالحِكْمَةِ فِي إِزَالَتِهَا [7].

مُقَصَّرٌ فِي الإِخْبارِ عَنْ ذٰلِكَ أَوْ قاصِرٌ فِي العِلْمِ، وهَذَا أَمْرٌ عَظِيمٌ وخَطَرٌ جَسِيمٌ، ولأنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ
 عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ وَلَا خُلفَاؤُهُ الرَّاشِدُونَ. أمَّا إِذَا كَانَ حَسَنَ القَصْدِ، ولَمْ يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا بِدْعَةٌ فَإِنَّهُ يُثابُ عَلَى نِشَيْهِ، ولَا يُثابُ عَلَى عَمَلِهِ؛ لأنَّ عَمَلَهُ شَرِّ حابِطٌ، كَمَا قَالَ النَّبِيُ ﷺ: "مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ
 عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدِّهِ" أَنْ

وأمَّا العامَّةُ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ، وقَدْ لُبِّسَ عَلَيْهِمْ هَذِهِ البِدْعَةُ، وغَيْرُهَا، نَقُولُ: مَا دَامُوا قاصِدِينَ لَلحَقِّ ولَا عَلِمُوا بهِ - فإثْمُهُمْ عَلَى مَنْ أَفْتَاهُمْ ومَنْ أَصَلَّهُمْ، ولهَذَا يُوجَدُ فِي بَجَاهِلِ أَفْرِيقيَا وغيْرِهَا مَنْ لَا يَعْرِفُونَ عَنِ الإِسْلامِ شَيْئًا، فَلَوْ ماتُوا لَا نَقُولُ: إِنَّهُمْ مُسْلِمُونَ. ونُصَلِّي عَلَيْهِمْ، ونَتَرَحَّمُ عَلَيْهِمْ، مَنْ لَا يَعْرِفُونَ عَنِ الإِسْلامِ شَيْئًا، فَلَوْ ماتُوا لَا نَقُولُ: إِنَّهُمْ مُسْلِمُونَ. ونُصَلِّي عَلَيْهِمْ، ونَتَرَحَّمُ عَلَيْهِمْ، مَعْ لِلهِمْ فِي الدُّنِيَ الظَّاهِرِ، أَمَّا فِي الآخِرَةِ فأَمْرُهُمْ إِلَى اللهِ.

[١] العَاشِرَةُ: مَعْرِفَةُ القاعِدَةِ الكُلَّيَّةِ، وَهِيَ النَّهْيُ عَنِ الغُلُوِّ وَمَعْرِفَةٌ مَا يَؤُولُ إِلَيْهِ: هَذَا مَا حَذَّرَ مِنْهُ النَّبِيُّ ﷺ؛ لأنَّ الغُلُوَ مُجاوَزَةُ الحدِّ، وَهُو كَمَا يَكُونُ فِي العِبَادَاتِ يَكُونُ فِي غَيْرِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَالَى عَلَى الْعَبَادَاتِ يَكُونُ فِي غَيْرِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ إِنَّا أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِقُواْ وَلَمْ يَشْتُرُواْ ﴾ [الفرقان:٢٦]، وقَدْ سَيَنَ بَيَانُ ذلكَ.

[٧] الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: مَضَرَّةُ العُكُوفِ عَلَى القَبْرِ لأَجْلِ عَمَلِ صالِح:

المَضَرَّةُ الحاصِلَةُ: هِيَ أَنَّهَا تُوصِلُ إِلَى عِبادَتِهِمْ. ومِثْلُ ذلكَ: مَا لَوُّ قُرِئَ القُرْآنُ عِنْدَ قَبْرِ رَجُلٍ صالِح، أوْ تُصُدِّقَ عِنْدَ هَذَا القَبْرِ، يُعْتَقَدُ أَنَّ لذلكَ مزيَّةٌ عَلَى غَيْرِهِ – فإنَّ هَذَا مِنَ البِدَعِ، وهَذِهِ البِدْعَةُ قَدْ ثُوَّدِي بصاحِبهَا إِلَى عِبادَةِ هَذَا القَبْرِ.

[٣] الثانِيَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ النَّهْيِ عَنِ التَّماثِيلِ والحِكْمَةِ فِي إزالَتِهَا:

التَّماثِيلُ: هِيَ الصُّورُ عَلَى مِثالِ رَجُلٍ، أَوْ حَيَوَانٍ، أَوْ حَجَرٍ، والغالِبُ أَنَّها تُطْلُقُ عَلَى مَا صُنِعَ ليُعْبَدَ مِنْ دُونِ اللهِ. والحِكْمَةُ فِي إِزَالَتِهَا سَدُّ ذَرائِع الشِّرْكِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَهَوْلَيَقَعْهَا، وعلقه البخاري: كتاب البيوع، باب النجش، ومن قال: ﴿لا يجوز ذلك البيع».

الثالِثَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ عِظَمِ شَأْنِ هذِهِ القِصَّةِ وشِدَّةِ الحَاجَةِ إِلَيْهَا مَعَ الغَفْلَةِ عَنْهَا الْ

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: وَهِـيَ أَعْجَبُ العَجَبِ: قِـرَاءَتُهُم إِيَّاهَا فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَالحَدِيثِ، وَمَعْرِفَتُهُم بِمَعْنَى الكَلَامِ، وَكَوْنُ اللهِ حَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ قُلُوبِهِمْ حَتَّى اعْتَقَدُوا أَنَّ فِعْلَ قَوْمٍ نُوحٍ هُوَ أَفْضَلُ العِبَادَاتِ، واعْتَقَدُوا أَنَّ مَا نَهَى اللهُ وَرَسُولُهُ عَنْهُ فَهُوَ الكُفْرُ المُبِيحُ للدَّم وَالمَالِ<sup>[1]</sup>.

#### [١] الثالِثَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ عِظَمٍ شَأْنِ هَذِهِ القِصَّةِ:

أَيْ: قِصَّةِ هَوُّلاءِ الَّذِينَ غَلَوْا فِي الصَّالِحِينَ وغَيْرِ الصَّالِحِينَ، لكنِ اعْتَقَدُوا فِيهِمُ الصَّلاحَ، حتَّى تَدَرَّجَ بِهِمُ الأَمْرُ إِلَى عِبادَتِهِمْ مِنْ دُونِ اللهِ. فَتَجِبُ مَعْرِفَةُ هَذِهِ القِصَّةِ، وأَنَّ أَمْرَ الغُلُوّ عَظِيمٌ، وتَتاثِجَهُ وخِيمَةٌ، فالحاجَةُ شَدِيدَةٌ إِلَى ذلكَ، والغَفْلَةُ عَنْهَا كَثِيرَةٌ. والنَّاسُ لَوْ تَدَبَّرَتْ أَحْوالَهُمْ وسَبَرَتْ قُلُوبَهُمْ وجَدَتْ أَنَّهُمْ فِي غَفْلَةٍ عَنْ هَذَا الأَمْرِ، وهَذَا مَوْجُودٌ فِي البلادِ الإِسْلامِيَّةِ.

[٢] الرابِعَةَ عَشْرَةً -وهِيَ أَعْجَبُ العَجَبِ-: قِراءَتُهُمْ إِيَّاها فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ والحَلاِيثِ. قَوْلُهُ: «أَعْجَبُ» أَيْ: أَكْثَرُ عَجَبًا وأَشَدُّ، والعَجَبُ نَوْعانِ:

الأوَّلُ: بِمَعْنَى الاسْتِحْسَانِ، وَهُوَ مَا إِذَا تَعَلَّقَ بِمَحْمُودٍ، كَقُوْلِ عَائِشَةَ فِي الحديثِ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيَمُّنُ فِي تَنَعَّلِهِ وتَرَجُّلِهِ وطُهُورِهِ، وفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ»(۱).

الثَّانِي: بمَعْنَى الإِنْكارِ، وذَلِكَ فِيهَا إِذَا تَعَلَّقَ بِمَذْمُومٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِن تَعْجَبُ فَعَجَبُ قَوَلُمُمْ آءِذَا كُنَّا ثُرُبًا أَدِنًا لَفِي خَلْقِ جَدِيدٍ ﴾ [الرعد:٥].

وكلامُ المُؤلِّف هُنَا مِنْ بَابِ الإِنْكارِ، وكلامُ المُؤلِّفِ هُنَا عَمَّا كَانَ فِي زَمَنِهِ؛ حَيْثُ غَفَلُوا عَنْ هَذِهِ القِصَّةِ مَعَ قِراءَتِهِمْ لَهَا فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ والحديثِ، واعْتَقَدُوا أنَّ فِعْلَ قَوْمٍ نُوحٍ أَفْضَلُ العِبَادَاتِ، وهَذَا مِنْ أَضَرَّ مَا يَكُونُ عَلَى المَرْءِ أَنْ يَعْتَقِدَ السَّبِّيَّ حَسَنًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَفَمَن زُبِيْنَ لَهُ سُوءٌ عَمَلِهِ. فَرَاهُ حَسَنَا ۚ فَإِنَّ اللّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاهُ وَبَهْدِى مَن يَشَاهُ ﴾ [فاطر: ١٨]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلْهِ هَلْ نَبْتِكُمُ إِلْلَافَسَرِينَ أَعْنَلا ۞ اللّذِينَ صَلَّ سَعَبُمْ فِ لَـفَيْوَةِ الدُّنِيا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَهُمْ يَحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ [الكهف: ١٠٤ - ١٠٤].

قَوْلُهُ: «واعْتَقَدُوا أنَّ مَا نَهَى اللهُ ورَسُولُهُ عَنْهُ فَهُوَ الكُفْرُ الْمِبِيحُ للدَّمِ والمالِ» أيْ: مَنِ اعْتَقَدَ أنَّ الشَّرْكَ والكُفْرَ مِنْ أفْضَـلِ العِبَادَاتِ، وأنَّهُ مُقَرِّبٌ إِلَى اللهِ – فهذَا كُفْرٌ مُبِيحٌ لدَمِـهِ ومالِهِ. هَـذَا مَا أرادَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب التيمن، رقم (١٦٨)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب التيمن في الطهور وغيره، رقم (٢٦٨)، من حديث عائشة رَحِيَالشَّعَتُهَا.

الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا إِلَّا الشَّفَاعَةَ اللَّ

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: ظَنُّهُم أَنَّ العُلَمَاءَ الَّذِينَ صَوَّرُوا الصُّوَرَ أَرَادُوا ذَلِكَ [٢].

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: البَيَانُ العَظِيمُ فِي قَوْلِهِ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارى ابنَ مَوْيَمَ»<sup>(١)</sup> فَصَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَى مَنْ بَلَّغَ البَلَاعَ المُبِينَ<sup>[٦]</sup>.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: نَصِيحَتُهُ إِيَّانَا بِهَلَاكِ المُتَنَطِّعِينَ [1].

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهَا لَمْ تُعْبَدُ حَتَّى نُسِيَ العِلْمُ، فَفِيهَا بَيَانُ مَعْرِفَةِ قَدْرِ وُجُودِهِ وَمَضَرَّةِ وَقَدِهِ <sup>[8]</sup>.

المُؤلِّفُ، وإنْ كَانَ لَا يُسْعِفُهُ ظاهِرُ كلامِهِ، ثُمَّ بدَا لِي مَا لَعَلَّهُ الْمُزادُ أَنَّ هَوُلاءِ الغَالِينَ اعْتَقَدُوا أَنَّ المُؤلِّفُ فَلَا تَمْيَ فِيهِ. واللهُ أَعْلَمُ.
 المَنْهِيَّ عَنْهُ هُوَ الكُفْرُ المُبِيحُ للدَّمِ والمالِ، وأمَّا مَا دُونَهُ مِنَ الغُلُوِّ فَلَا تَمْيَ فِيهِ. واللهُ أَعْلَمُ.

[١] الحَمَامِسَةَ عَشْرَةَ: التَّصْرِيحُ بأنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا إِلَّا الشَّفَاعَةَ. أَيْ: مَا أَرَادُوا إِلَّا الشَّفَاعَةَ، ومَعَ ذلِكَ وَقَعُوا فِي الشَّرْكِ.

[٧] السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: ظنُّهُمْ أنَّ العُلَمَاءَ الَّذِينَ صَوَّرُوا الصُّورَ أَرَادُوا ذلكَ. أيْ: أرَادُوا أنْ تَشْفَعَ لهُمْ، بَلْ ظَنُّوا أَنَّهَا تُنشَّطُهُمْ عَلَى العِبَادَةِ، وهَذَا ظَنَّ فاسِدٌ كَمَا سَبَقَ ٣).

[٣] السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: البَيانُ العَظِيمُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «لَا تُطْرُونِ...» الحديث: مَعْنَى الإِطْراءِ: الغُلُوُّ فِي المَّبَائِكَةُ فِيهِ. وهَذَا الَّذِي تَهَى عَنْهُ ﷺ وقَعَ فِيهِ بَعْضُ هَذِهِ الأُمَّةِ، بَلْ أَشَدُّ، حَتَّى جَعُلُوا النَّبِيِّ ﷺ المَّرْجِعَ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وهَذَا أَعْظَمُ مِنْ قَوْلِ النَّصارَى: المَسِيحُ ابْنُ اللهِ، وثالِثُ ثَلاثَةٍ. ومغنَى: «بَلَغَ» أَيْ: أُوصَلَ وبَيَّنَ.

[٤] النَّامِنَةَ عَشْرَةَ: نَصِيحَتُهُ إِيَّانا بهلَاكِ المُتنَطِّعِينَ، وذَلِكَ بقَوْلِهِ ﷺ: «هَلَكَ المُتنَطِّعُونَ»"، فلمْ يُرِدْ مُجَّرَدَ الخَيرِ، ولكنِ التَّحذيرَ مِنَ التَّنطُّع.

[٥] التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: التَّصْرِيحُ بأنَّهَا لَمْ تُعُبَدُ حتَّى نُسِيَ العِلْمُ. أَيْ: لَمْ تُعْبَدُ هَذِهِ التَّالِيْلُ إِلَّا بَعْدَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَلَذَكُّرْ فِي ٱلْكِنْتُ ِ مُرْيَمٌ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا ﴾ [مريم: ١٦]، وقم (٣٤٤٥).

<sup>(</sup>٢) لما أخرجه مسلم: كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، رقم (٢٦٧٠)، من حديث ابن مسعود رَيَخَوَلِلُّهُ عَنهُ.

<sup>(</sup>٣) انظر: التخريج السابق.

## العِشْرُونَ: أَنَّ سَبَبَ فَقْدِ العِلْمِ مَوْتُ العُكَهَاءِ الْ

أنْ نُسِيَ العِلْمُ واضْمَحَلَّ. ففِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَعْرِفَةِ فَلْدِ وُجُودِهِ، أي: العِلْمِ، وأنَّ وُجُودَهُ أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ للأُمَّةِ؛ لآنَّهُ إذَا فُقِدَ العِلْمُ حلَّ الجَمْلُ عَلَّهُ، وإذَا حَلَّ الجَمْلُ فَلَا تَشْأَلُ عَنْ حالِ النَّاسِ، فسَـوْفَ لَا يَعْرِفُونَ كَيْفَ يَعْبُدُونَ اللهِ، ولا كَيْفَ يَتَقَرَّبُونَ إليهِ.

[١]العِشْرُونَ: أنَّ سَبَبَ فَقْدِ العِلْمِ مَوْتُ العُلَمَاءِ: فهَذَا مِنْ أَكْبَرِ الأَسْبَابِ لفَقْدِ العِلْمِ، فإذَا مَاتَ العُلَمَاءُ لَمْ يبقَ إِلَّا جُهَّالُ الخَلْقِ، يُفْتُونَ بغَيْرِ عِلْمٍ.

ومِنْ أَسْبابِ فَقْدِهِ أَيضًا: الغَفْلَةُ والإِعْرَاضُ عَنْهُ، والتَّشَاعُلُ بِأَمُورِ الدُّنْيَا، وعَدَمُ الْمَبالاةِ بهِ. ثُمَّ الْعِلْمَ قَدْ يَكُونُ مَوجُودًا وَهُو مَعْدُومٌ، وذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَثْرَ القُرَّاءُ الَّذِينَ يَقْرَؤُونَ العِلْمَ ولا يَعْمَلُونَ بهِ، وَهَ لَمَ لَهُ العِلْمُ عَدِيمَ الفائِدَةِ، ووُجُودُهُ كَعَدَمِهِ، بَلْ إِنَّ فِي بُهِ، وقلَّ الفُقَهَاءُ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ بهِ، فَبهَذَا يُصْبِحُ العِلْمُ عَدِيمَ الفائِدَةِ، ووُجُودُهُ كَعَدَمِهِ، بَلْ إِنَّ فِي وُجُودِهُ صَرَرًا عَلَى الأُمَّةِ؛ لأَنَّ العالَمَةَ إِذَا رَأُوا مَنْ يَتَنْسِبُ إِلَيْهِ سَاكِتًا غَيْرَ عامِلٍ بِمَا عَلِمَ، ظُنُوا أَنَّ وَاعْدُ مَعْرَرِ الجَهْلِ، وإذَا وُجِدَ الجَهْلُ فإنَّ النَّاسَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ حَقِّ. فَضَرَرُ العِلْمِ اللَّهِ لا يَنْفَعُ أَشَدُّ مِنْ ضَرَرِ الجَهْلِ، وإذَا وُجِدَ الجَهْلُ فإنَّ النَّاسَ قَدْ يَعْلَمُهُ أَنْ العِلْمَ وَيَتَلَمَسُونَهُ.

الحُلاصَةُ للبابِ: بَيَانُ أَنَّ الغُلُوَّ فِي الصَّالِحِينَ مِنْ أَسْبابِ الكُفْرِ، ولَيْسَ هُوَ السَّبَبَ الوَحِيدَ للكُفْرِ، وأَنَّ خَطَرَ الغُلُّوِّ عَظِيمٌ، وتَتاثِجَهُ وَخِيمَةٌ، فالواحِبُ تَنْزِيلُ الصَّالِحِينَ مَنازِلَهُمْ، فَلَا يَسْتَوِي الصَّالِحُ والفاسِدُ، بَلْ يُنزَّلُ كُلِّ مَنْزِلَتَهُ، ولكنْ لَا تَنَجَاوَزْ بِهِ المَنْزِلَةَ فَنَغُلُو فِيهِ، فدِينُ اللهِ وَسَطَّ لَا يُعْطِي الإِنْسَانَ أَكْثَرَ بِمَّا يَسْتَحِقُّ، ولَا يَسْلُبُهُ مَا يَسْتَحِقُّ، وهَذَا هُوَ العَدْلُ.

س١: مَا الفَرْقُ بَيْنَ التَّنَطُّعِ والغُلُوِّ والاجْتِهَادِ؟

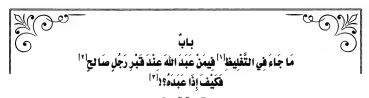
الجَوَابُ: الغُلُوُّ مُجَاوَزَةُ الحَدِّ. والتَّنَطُّعُ مَعْنَاهُ: التَّشَدُّقُ بالشَّيْءِ والتَّعَمُّقُ فِيهِ، وَهُوَ مِنْ أَنْواعِ الغُلُوِّ.

أمَّا الاجْتهادُ: فإنَّهُ بَدْلُ الجُهْدِ لإدْراكِ الحقِّ، ولَيْسَ فِيهِ عُلُوٌّ، إلَّا إِذَا كَانَ المَقْصُودُ بالاجْتهادِ كَثْرَةَ الطَّاعَةِ غَيْرِ المَّشُرُ وعَةِ، فَقَدْ ثُؤدِّي إِلَى الغُلُوِّ، فَلَوْ أَنَّ الإِنْسَانَ مَثْلًا أرادَ أَنْ يَقُومَ اللَّيْلَ ولا يَنَامَ، وأَنْ يَصُومَ النَّهَارَ ولَا يُفْطِرَ، وأَنْ يَعْتَزِلَ مَلاذَّ الدُّنْيَا كُلَّها، فَلَا يَتَزَوَّجُ ولَا يَأْكُلُ اللَّحْمَ ولَا الفاكِهَة ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ – فإنَّ هَذَا مِنَ الغُلُوِّ، وإنْ كَانَ الحامِلَ عَلَى ذلِكَ الاجْتهادُ والبِرُّ، ولكنْ هَذَا خِلافُ هَدْيِ النَّيِّيِّ ﷺ.

### س٧: مَا حُكْمُ الذَّهابِ إِلَى قُبُورِ الصَّالِينَ لقِرَاءَةِ الفاتِحةِ؟

الجَوَاب: هَذَا مِنَ البِدَعُ، وسَواءٌ قُلْنَا: يَصِلُ النَّوابُ أَوْ لَا يَصِلُ. فكَوْنُكَ تَتَّخِذُ القِرَاءَةَ عِنْدَ القَبْرِ خاصَّةً هَذَا مِنَ البِدَع، وإنَّما اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِيهَا إِذَا قُرِثَتِ الفاتِحَةُ عِنْدَ المَيْتِ بَعْدَ دَفْنِهِ مُباشَرَةً أَوْ غَيْرُهَا مِنَ القُرْآنِ، والصَّحِيحُ أيضًا أَنَّهُ لَيْسَ بشْنَةٍ، والسُّنَّةُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُ وتَشْأَلَ لَهُ التَّنْبِيتَ.

-5 S/m



فِي الصَّحِيحِ<sup>[1]</sup> عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةً اللهَ أَذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ كَنِيسةٌ رَأَتْهَا بِأَرْضِ الحَبَشَةِ، وَمَا فِيها مِنَ الصُّورِ<sup>[1]</sup>، فَقَالَ: «**أُولئِكَ اللهِ** 

[1] قَوْلُهُ: «التَّغْلِيظِ» التَّشْدِيدِ.

[٢] قَوْلُهُ: «مَنْ عَبَدَ اللهَ عِنْدَ قَبْرِ رَجُلٍ صالِحٍ» أَيْ: عَمِلَ عَمَلًا تَعَبَّدَ للهِ بِهِ مِنْ قِراءَةٍ أَوْ صَلَاةٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلكَ.

[٣] قَوْلُهُ: «فكَيْفَ إِذَا عَبَدَهُ؟» أيْ: يَكُونُ أَشَدَّ وأَعْظَمَ؛ وذَلِكَ لأنَّ المَقابِرَ والقُبُورَ للصَّالِحِينَ أَوْ مَنْ دُوتَهُمْ مِنَ المُسْلِمِينَ أَهْلُهَا بحاجَةٍ إِلَى الدُّعَاءِ، فهُمْ يُزَارُونَ؛ ليُنْفَعوا لا ليُنْتَفَعَ بِهِمْ، إلَّا باتَّباعِ السُّنَّةِ فِي زِيارَةِ المَقابِرِ، والثَّوابِ الحاصِلِ بذلِكَ، لكنْ هَذَا لَيْسَ انْتِفَاعًا بأشْخاصِهِمْ، بَلِ انْتِفَاعٌ بعَمَلِ السُّنَّةِ فِي زِيارَةِ المَقابِرِ، والثَّوابِ الحاصِلِ بذلِكَ، لكنْ هَذَا لَيْسَ انْتِفَاعًا بأشْخاصِهِمْ، بَلِ انْتِفَاعٌ بعَمَلِ الإنْسَانِ نَفْسِهِ بِهَا أَتَى بِهِ مِنَ السُّنَّةِ. فالزَّيارَةُ الَّتِي يُقْصَدُ مِنْهَا الانْتَفاعُ بالأَمْوَاتِ زِيارَةٌ بِدْعِيَّةٌ، والنَّيارُ بحالِهِمْ زِيَارَةٌ شَرْعِيَّةٌ.

[٤] قَوْلُهُ: «في الصَّحِيح» أي: «الصَّحِيحَيْنِ» وقَدْ سَبَقَ الكَلامُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ العِبَارَةِ فِي بَابِ تَفْسِيرِ التَّوْجِيدِ وشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَّهَ إِلَّا اللهُ (ص:١٢٢).

[٥] قَوْلُهُ: «أُمَّ سَلَمَةَ» كانَتْ عَِّنْ هَاجَرَ مَعَ زَوْجِهَا لِِلَ أَرْضِ الحَبَشَةِ، وليَّا تُوُفِّيَ زَوْجُهَا أَبُو سَلَمَةَ تَزَوَّجَهَا النَّبِيُّ ﷺ، وأُخْبَرَتُهُ وَهُوَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ بِهَا رَأْتْ، كَمَا فِي (الصَّحِيح).

[٦] قَوْلُهَا: «مِنَ الصُّورِ» الظاهِرُ أنَّ هَذِهِ الصُّورَ صُورٌ مَجَسَّمَةٌ وتَمَاثِيلُ مَنْصُوبَةٌ.

[٧] قَوْلُهُ: «أُ**ولَئِكَ**» المُشارُ إلَيْهِمْ نَصارَى الحَبَشَةِ، ويُحْتَمَلُ أَنْ يُرادَ مَنْ فَعَلُوا هَذِهِ الأَفْعالَ أيًّا كانُوا.

وقَوْلُهُ: «أُولَئِكَ» يَجُوزُ فِي الكافِ الكَسْرُ إِذَا كَانَ الخِطابُ لأُمَّ سَلَمَةَ، والفَتْحُ إِذَا كَانَ الخِطابُ باعْتِبَارِ الجِنْسِ، وقَدْ ذَكَرَ العُلَمَاءُ أَنَّ فِي كافِ الخِطابِ المُتَّصِلِ باسْمِ الإشَارَةِ ثَلاثَةَ أَوْجُهِ: إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ أَوِ العَبْدُ الصَّالِحُ<sup>[۱]</sup> بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ <sup>[۱]</sup> مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ<sup>[۲]</sup>، أُولِئِكَ شِرَارُ الخَلْق عِنْدَ اللهِ<sup>(۱)</sup>» (۱).

فَهَؤُ لاءِ جَمَعُوا بَيْنَ الفِتْنَتَيْنِ (٢): فِتْنَةِ القُبورِ، وَفِتْنَةِ التَّمَاثِيلِ [١].

الوّجْهُ الأوّلُ: أَنْ يَكُونَ مُطابِقًا للمُخَاطَبِ، الْمُفْرَدُ للمُفْرَدِ والْمُثَنَّى للمُثَنَّى والجَمْعُ للجَمْعِ، مُذَكَّرًا كَانَ أَمْ مُؤَنَّنًا.

الوَجْهُ الثَّانِي: الفَتْحُ مُطْلقًا.

الوَجْهُ النَّالِثُ: الكَسْرُ للمُؤَنَّثِ مُطْلَقًا، والفَتْحُ للمُذَكِّر مُطْلَقًا.

وأشْهَرُهَا: أَنْ يَكُونَ مُطابقًا للمُخاطَبِ، ثُمَّ الفَتْحُ مُطْلَقًا، ثُمَّ الفَتْحُ للمُذَكِّرِ، والكَسْرُ للمُؤَنَّثِ.

[١] قَوْلُهُ: «الرَّجُلُ الصَّالِحُ أَوِ العَبْدُ الصَّالِحُ» أَوْ: شَكٌّ مِنَ الرَّاوِي.

[٢] قَوْلُهُ: (بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ) أَيْ: قَبْرِ ذَلِكَ الرَّجُلِ الصَّالِح.

[٣] قَوْلُهُ: «صَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ» أي: الَّتِي رَأَتْ، والأَفْرَبُ أَنَّهَا صُورَةُ ذلِكَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ، ورُبَّبَا أَنَّهُمْ يُضِيفُونَ إِلَى صُورَتِهِ صُورَةَ بَعْضِ الصَّالِحِينَ، ورُبَّبَا تَكُونُ الصُّورُ عَلَى أَحْجامٍ مُخْتَلِفَةِ، فَتَجْتَمِمُ مِنْهَا صُورٌ كَثِيرَةٌ.

[٤] قَوْلُهُ: «أُولَئِكَ شِرَارُ الخَلْقِ عِنْدَ اللهِ»؛ لأنَّ عَمَلَهُمْ هَذَا وسِيلَةٌ إِلَى الكُفْرِ والشِّرْكِ، وهَذَا أَعْظَمُ الظُّلْمِ وأَشَدُّهُ، فَهَا كَانَ وَسِيلَةً إليْهِ فإنَّ صاحِبَهُ جَدِيرٌ بأنْ يَكُونَ مِنْ شِرارِ الخَلْقِ عِنْدَ اللهِ سُبْحَاتُهُ وَتَعَالَى.

[٥] قَوْلُهُ: «فهَوُّلاءِ جَمَعُوا بَيْنَ الفِتْنَتَيْنِ: فِشْنَةِ القُبُورِ، وفِتْنَةِ التَّماثِيلِ» هَذَا مِنْ كَلامِ شَيْخِ الإسْلام ابْن تَيْمِيَّة رَحِمُهُاللَّهُ.

فَوْلُهُ: «فِتْنَةِ القُبُور»؛ لأنَّهُمْ بَنَوُا المساجدَ عَلَيْهَا.

قَوْلُهُ: (فِنْنَةِ النَّماثِيلِ»؛ لأَنَّهُمْ صَوَّرُوا، فَجَمَعُوا بَيْنَ فِنْنَتَيْنِ، وإنَّما سُمِّيَ ذلِكَ فِنْنَةً؛ لأَمَّها سَبَبٌ لَصَدِّ النَّاس عَنْ دِينِهِمْ، وكُلُّ مَا كَانَ كَـ لَـلِكَ فإنَّهُ مِنَ الفِتْنَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّمَ آلَّ الْآَ أَحَبِ ٱلنَّاسُ أَن

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية، رقم (٤٢٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب النهى عن بناء المساجد على القبور، رقم (٥٢٨)، من حديث عائشة رَعَوَلَيْكَ عَهَا.

<sup>(</sup>٢) وفي نسخة: «فتنتين».

وَلَهُمَا عَنْهَا ا ۚ قَالَتْ: لَمَا نُزِلَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا اغْتَمَّ بِهَا ا ا نَصْفَهَا، فَقَالَ وَهُوَ كَذَلِكَ اللهِ اللهِ عَلَى اليَهُودِ وَالنَّصارَى؛ الَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اليَهُودِ وَالنَّصارَى؛ الَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ

= بُثْرَكُواْ أَن يَقُولُواْ ءَامَكَا وَهُمْ لَا يُفْتَـنُونَ﴾ [العنكبوت:١-٢]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَنتُواْ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَتِ﴾ [البروج:١١]، أيْ: صدُّوهُمْ، أوْ فَعَلُوا مَا يَصُدُّونَهُمْ بِهِ عَنْ دِينِ اللهِ.

[1] قَوْلُهُ: (ولَهُهَا عَنْهَا) الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى البُخَارِيِّ ومُسْلِمٍ، وإنْ لَمْ يَسْبِقْ لهُهَا ذِكْرٌ، لكنَّهُ لَيًا كَانَ ذلِكَ مُصْطَلَحًا مَعْرُوفًا صَحَّ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ عليْهِمَا وهُمَا لَمْ يُذْكَرَا، اعْتِهَادًا عَلَى المَعْرُوفِ المَعْهُودِ.

وقَوْلُهُ: «عَنْهَا» أَيْ: عَنْ عَائِشَةَ.

[٢] قالتْ: «لمَّا نُزلَ برَسُولِ اللهِ» أيْ: نَزَلَ بهِ مَلَكُ المَوْتِ لقَبْض رُوحِهِ.

[٣] قَوْلُهُ: «طَفِقَ» مِنْ أَفْعَالِ الشُّرُوع، واسْمُهَا مُسْتَتِرٌ، وجُمْلَةُ «يَطْرَحُ» خَبَرُهَا.

[٤] قَوْلُهُ: (خَمِيصَةً" هِيَ كِساءٌ مُربَّعٌ لَهُ أَعْلامٌ كَانَ يَطْرَحُهُ النَّبِيُّ عَلَى عَلَى وجْهِهِ.

[٥] قَوْلُهُ: (فَإِذَا اغْتَمَّ بَهَا) أَيْ: أَصَابَهُ الغَمُّ بِسَبِبَهَا، وقَدِ احْتُضِرَ عِللهُ.

[٦] قَوْلُهُ: «وهُوَ كذلِكَ» أيْ: وَهُوَ فِي هَذِهِ الحالِ عِنْدَ الاحْتِضَارِ.

[٧] قَوْلُهُ: «لَعْنَهُ اللهِ عَلَى اليَهُودِ والنَّصارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ ٱنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»(١) يَقُولُ هَذَا فِي سِياقِ المَوْتِ، والنَّعَلَمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى هَذَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللهُ عَلى اللهُ عَلى اللهُ عَلى اللهُ عَلى اللهُ عَلى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلى اللهُ عَلَى اللهُ عَلى اللهُ عَلى اللهُ عَلى اللهُ عَلى اللهُ عَلى اللهُ عَلَى اللهُ عَلى اللهُ عَلى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلّهُ عَلَى اللّهُ عَلَا اللللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَ

قَوْلُهُ: «اَتَّخَذُوا قُبُورَ اثْبِيَائِهِمْ مَساجِدَ» الجُّمْلَةُ مَذِهِ تَعْلِيلٌ لقَوْلِهِ: «لَعْنَةُ اللهِ عَلَى اليَهُ وِدِ والنَّصارَى» كانَّ قائِلًا يَقُولُ: لِمَاذَا لَعَنَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ؟ فكانَ الجَوَابُ: أَنَّهُمُ اتَّخَذُوا فُبُررَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، أَيْ: أَمْكِنَةً للشَّجُودِ، سَواءٌ بَنَوْا مَساجِدَ أَمْ لَا، يُصَلُّونَ ويَعْبُدُونَ اللهَ تَعَالَى فِيهَا، مَعَ أَتَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى القُبُورِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد، رقم (٥٣٢)، من حديث جندب رَمِحَالِيَّكُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) انظر التخريج السابق.

جُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا<sup>[۱]</sup>، وَلَوْلَا ذَلِكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ<sup>[۱]</sup>، غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا<sup>[۱]</sup>. أَخْرَجَاهُ<sup>(۱)</sup>.

[1] قَوْلُهُ: «يُحَذُّرُ مَا صَنَعُوا» أَيْ: أَنَّهُ ﷺ قَالَ ذلِكَ فِي سِياقِ المَوْتِ؛ تَحْذِيرًا لأُمَّتِهِ مَّا صَنَعَ هَوُلاءِ؛ لأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ سَيَمُوتُ، وأَنَّهُ رَبًّا يَخْصُلُ هَذَا ولَوْ فِي المُسْتَقْبَل البَعِيدِ.

[٧] قَوْلُهُ: «وَلَوْلَا ذلِكَ أَبْرِزَ قَبْرُهُ» أَبْرِزَ، أَيْ: أُخْرِجَ مِنْ بَيْتِيءِ؛ لأنَّ البُرُوزَ مغْنَاهُ الظُّهُورُ، أَيْ: لوْلَا التَّحْذِيرُ وخَوْفُ أَنْ يُتَّخَذَ قَبْرُهُ مَسْجِدًا لأُخْرِجَ ودُفِنَ فِي البَقِيعِ مثلًا، لكنَّهُ فِي بَيْتِهِ أَصْوَنُ لهُ، وأَبْعَدُ عَنِ اتِّخاذِهِ مَسْجِدًا؛ فلهَذَا لَمْ يُبْرَزْ قَبْرُهُ، وهَذَا أَحَدُ الأَسْبَابِ الَّتِي أَوْجَبَتْ أَنْ لَا يُبْرَزَ مَكَانُ قَبْرِهِ ﷺ.

ومِنْ أَسْبابِ ذلِكَ: إخْبارُهُ ﷺ أَنَّهُ مَا قُبِضَ نَبِيٌّ إِلَّا دُفِنَ حَيْثُ قُبِضَ ''). ولَا مانِعَ أَنْ يَكُونَ للحُكْمِ الواحِدِ سَبَبَانِ فأكْثَرُ، كَمَا أَنَّ السَّبَبَ الواحِدَ قَدْ يَتَرَثَّبُ عَلَيْهِ حُكْمَانِ أَوْ أَكْثَرُ، كغُرُوبِ الشَّمْسِ يَتَرَثَّبُ عَلَيْهِ جَوازُ إِفْطارِ الصَّائِم، وصَلاةُ المَغْرِبِ.

[٣] قَوْلُهُ: «غَيْرَ أَنَّهُ خُشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا» خُشِيَ فِيهَا رِوايَتَانِ: خُشِيَ، وخَشِيَ<sup>(١)</sup>. فعَلَى رِوايَةِ (خُشِيَ) يَكُونُ الَّذِي وَقَعَتْ مِنْهُمُ الحَشْيَةُ الصَّحَابَةَ رَعِوَالِيَّةِ عَلْمَ رِوايَةِ (خَشِيَ) يَكُونُ الَّذِي وقَعَتْ مِنْهُ الحَشْيَةُ النَّبَى ﷺ.

والحَقِيقَةُ أَنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ حاصِلٌ، فالرَّسُولُ ﷺ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ مَا قُبِضَ نَبِيٌّ إِلَّا دُفِنَ حَيْثُ قُبِضَ، ولَعَنَ اليَهُودَ والنَّصَارَى؛ لأَنَّهُمُ اتَّخَلُوا قَبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ؛ خَوْفًا مِنِ اتِّخَاذِ قَبْرِهِ مَسْجِدًا، والصَّحَابَةُ رَحَيَّكَ عَثْرَ اتّفَفُوا عَلَى أَنْ يُدْفَىَ ﷺ فِي بَيْتِهِ بَعْدَ تَشَاوُرِهِمْ؛ لأَنَّهُمْ خَشُوا ذلكَ. ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُمْ أَشَارَ أَنْ يُدْفَنَ فِي بَيْتِهِ وعنْدُهُ عِلْمٌ أَشَارَ بأَنْ يُدْفَنَ فِي بَيْتِهِ وعنْدُهُ عِلْمٌ أَشَارَ بأَنْ يُدْفَنَ فِي بَيْتِهِ ولَيْسَ فِي ذِهْنِهِ إِلَّا هَذِهِ النَّشِيةُ، وبَعْضُهُمْ أَشَارَ أَنْ يُدُفَنَ فِي بَيْتِهِ وعنْدُهُ عِلْمٌ بأنَّهُ ﷺ قَالَ: «مَا قُبْضَ نِي يَلِيْ دُفِنَ حَيْثُ قُبْضَ» وخَوْقًا مِن اتِّخَاذِهِ مَسْجِدًا.

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكر، وعمر رَوَّنَائِيَّةَ نَافَا رقم (١٣٩٠)، ومسلم:
 كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، رقم (٥٢٩)، من حديث عائشة رَوْقَلَيْقَةَنَا.

<sup>(</sup>٢) أخرجه الترمذي: كتاب الجنائز، باب ما جاء في دفن النبي ﷺ حيث قبض، رقم (١٠١٨)، وابن ماجه: نحوه كتاب الجنائز، باب ما ذكر في وفاته ودفنه ﷺ، رقم (١٦٢٨)، وأحمد في المسند (٧/١)، والترمذي في الشهائل رقم (٣٩٠)، من حديث أبي بكر الصديق رَحَيَّلَهُمَنَادُ وقال الحافظ في الفتح (٣٩١١): إسناده صحيح لكنه موقوف.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي على رقم (١٣٩٠)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد، على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، رقم (٢٩٥)، من حديث عائشة رَحْوَلَهُمْ عَنْهُ.

في هَذَا الحَدِيثِ والحَدِيثِ السابِقِ: التَّحْذِيرُ مِنِ اتَّخَاذِ قُبُورِ الأَنْبِيَاءِ مَساجِدَ، وهُمْ أَفْضَلُ الصَّالِحِينَ؛ لأَنَّ مُرْتَبَةُ النَّبِيِّينَ هِيَ المَرْتَبَةُ الأُولِىَ مِنَ المراتِبِ الأَرْبَعِ الَّتِي قَالَ اللهُ تَعَالَى عنها: ﴿وَمَن بُطِح اللهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَتَهِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْمَمُ اللهُ عَلَيْهِم مِنَ النَّبِيِّتَنَ وَالصِّدِيقِينَ وَالشُّهَدَآءِ وَالصَّلِحِينَ وَحَسُنَ أَوْلَكُوكَ وَفِيقًا ﴾ [النساء:79].

#### اعْتِرَاضٌ وجَوابُهُ:

إِذَا قَالَ قَائِلٌ: نَحْنُ الآنَ واقِعُونَ فِي مُشْكِلَةٍ بالنَّسْبَةِ لَقَبْرِ الرَّسُولِ ﷺ الآنَ فإنَّهُ فِي وَسَطِ المُسْجِدِ. فَمَا هُوَ الجُوَابُ؟

قُلْنَا: الجَوَابُ عَلَى ذلِكَ مِنْ وُجُوهٍ:

الوَجْهُ الأُوَّلُ: أَنَّ المَسْجِدَ لَمْ يُبْنَ عَلَى القَيْرِ، بَلْ بُنِيَ المَسْجِدُ فِي حَياةِ النَّبِيِّ

الوَجْهُ النَّانِي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُدْفَنْ فِي المُسْجِدِ حتَّى يُقالَ: إِنَّ هَذَا مِنْ دَفْنِ الصَّالِحِينَ فِي المُسْجِدِ، بَلْ دُفِنَ فِي بَيْتِهِ.

الوَجْهُ النَّالِثُ: أنَّ إِذْخَالَ بُيوتِ الرَّسُولِ ﷺ ومِنْهَا بَيْتُ عَائِشَةَ مَعَ المَسْجِدِ لَيْسَ باتِّفاقِ مِنَ الصَّحَابَةِ، بَلْ بَعْدَ أَنِ انْقَرَصَ اكْثَرُهُمْ ولَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ إلَّا القليلُ، وذَلِكَ عامَ 98 مَقْرِيبًا، فَلَيْسَ مَّا أَجَازَهُ الصَّحَابَةُ أَوْ أَجْمَعُوا عليْهِ، مَمَ أَنَّ بَعْضَهُمْ خَالَفَ فِي ذلكَ، ومَّنْ خَالَفَ أَيضًا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّ مِنَ التَّايِعِينَ، فَلَمْ يَرْضَ بَهَذَا العَمَلِ.

الوَجْهُ الرابعُ: أنَّ القَبْرَ لَيْسَ فِي المَسْجِدِ، حتَّى بعْدَ إِدْخالِهِ؛ لأنَّهُ فِي حُجْرَةٍ مُسْتَقِلَةٍ عَنِ المَسْجِدِ، فَلَيْسَ المَسْجِدُ مَبْنِيًّا عليْهِ؛ ولهَذَا جُعِلَ هَذَا المَكانُ نَحْفُوظًا ومَحُوطًا بثلاثَةِ جُدْرَانٍ، وجُعِلَ الجِدارُ فِي زَاوِيَةٍ مُسْحَرِفَةٍ عَنِ القِبْلَةِ، أيْ: مُثَلَّثٌ، والرُّكْنُ فِي الزَّاوِيَةِ الشَّالِيَّةِ، بحيثُ لَا يَسْتَقْبِلُهُ الإِنْسَانُ إِذَا صَلَّى؛ لأَنَّهُ مُسْحَرِفً

فبهذَا كُلِّهِ يَزُولُ الإشْكالُ الَّذِي يَخْتَجُّ بِهِ أَهْلُ القُبُورِ، ويَقُولُونَ: هَذَا مُنْذُ عَهْدِ التَّابِعِينَ إِلَى اليَوْم، والمُسْلِمُونَ قَدْ أَقَرُّوهُ ولمْ يُنْكِرُوهُ.

ُ فنقولُ: إنَّ الإنْكارَ قَدْ وُجِدَ حتَّى فِي زَمَنِ التَّابِعِينَ، ولَيْسَ مَحَلَّ إِجْماعٍ، وعَلَى فَرْضِ أَنَّهُ إِجْماعٌ فَقَدْ تَبَيَّنَ الفَرْقُ مِنَ الوُجوهِ الأَرْبَعَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا. وَلِمُسْلِمٍ عَنْ جُنْدُبِ بِنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسِ [1] وَهُوَ يَقُولُ: «إِنِّي أَبْرَأً ٢ إِلَى اللهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ [1]، فَإِنَّ اللهَ قَدِ اتَّخَذَي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْراهِيمَ خَلِيلًا ٢ }، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لا تَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا ١ أَ.....

[١] قَوْلُهُ: «بخَمْسٍ» أَيْ: خَمْسِ لَيالٍ، لكنِ العَرَبُ تُطْلِقُهَا عَلَى الأَيَّامِ واللَّيالِي.

[٢] قَوْلُهُ: ﴿أَبْرَأُ ﴾ البَرَاءَةُ: هِيَ التَّخَلِّ، أَيْ: أَتَخَلَّ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «خَلِيلٌ» هُوَ الَّذِي يَبْلُغُ فِي الحُبِّ غَايَتِهِ؛ لأنَّ حُبَّهُ يَكُونُ قَدْ تَخَلَّلَ الجِسْمَ كُلَّهُ، قَالَ الشَّاعِرُ يُخاطِبُ حَبُّهِ بَتَهُ:

# قَــدْ تَخَلَّلْــتِ مَسْــلَكَ الــرُّوحِ مِنِّسي وَبِــذَا سُــمِّيَ الْخَلِيـــلُ خَلِــيلًا(١)

والحُلَّةُ أَعْظَمُ أَنْواعِ المَحَبَّةِ وأَعْلاهَا، ولَمْ يُثْبِتْهَا اللهُ عَرَّفَيَلَ فِيهَا نَعْلَمُ إِلَّا لائْنَيْنِ مِنْ خَلْقِهِ، وهُمَا: إِبْرَاهِيمُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّغَذَ اللّهُ إِبْرَهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء:١٢٥]، ومُحَمَّدٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِنَّ اللهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾".

وبهَذَا تَغْرِفُ الجَهْلَ العَظِيمَ الَّذِي يَقُولُهُ العامَّةُ: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلُ اللهِ، ومُحَمَّدًا حَبِيبُ اللهِ. وهَذَا تَنَقُّسٌ فِي حقِّ الرَّسُولِ ﷺ؛ لأَنَّهُمْ بَهْذِهِ المَقالَةِ جَعَلُوا مَرْتَبَةَ النَّبِيِّ ﷺ دُونَ مُرْتَبَةٍ إِبْراهِيمَ؛ ولأَنَّهُمْ إِذَا جَعَلُوهُ حَبِيبَ اللهِ لَمْ يُفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَيَنْ غَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ؛ فإنَّ اللهَ يُجِبُّ المُحْسِنِينَ والصَّابِرِينَ، وغَيْرَهُمْ مَّنَ عَلَقَ اللهُ بِفِعْلِهِمُ المَحَبَّةَ، فعَلَى رَأْيِهِمْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الرَّسُولِ ﷺ وغَيْرِهِ، لكنَّ الحُنَّلَةَ مَا ذَكَرَهَا اللهُ إِنَّا لإِبْراهِيمَ، والنَّبَىُ ﷺ أخْبَرَ أَنَّ اللهَ اتَّخَلِيمُ كَلَمِ النَّهُ لِإِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا.

فالمُهِمُّ: أنَّ العامَّةَ مُشْكِلٌ أَمْرُهُمْ، دائمٌا يَصِفُونَ الرَّسُولَ ﷺ بِأَنَّهُ حَبِيبُ اللهِ، فنقولُ: أخْطَأْتُمْ وتَنَقَّصْتُمْ نَبِيكُمُ؛ فالرَّسُولُ خَلِيلُ اللهِ؛ لأتَّكُمْ إذَا وَصَفْتُمُوهُ بالمَحَبَّةِ الْزَلْتُمُوهُ

[٤] قَوْلُهُ: «فَإِنَّ اللهَّ قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا» مَذَا تَعْلِيلٌ لقَوْلِهِ: «إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ»، فالنَّبِيُّ ﷺ لَيْسَ فِي قَلْبِهِ خُلَّةٌ لاَحْدٍ إِلَّا للهِ عَنَهَبَلَ.

[٥] قَوْلُهُ: «ولَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا» (٢)، وهَذَا نصُّ صَرِيحٌ

 <sup>(</sup>١) نسبه الماوردي في أدب الدين والدنيا (ص:١٦١)، والقرطبي في التفسير (٥/ ٤٠٠)، لبشار بن برد وهو في ملحقات ديوانه (٤/ ١٩٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد، رقم (٥٣٢)، من حديث جندب رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) انظر: التخريج السابق.

أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم [١] كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا القُبُورَ مَسَاجِدَ [١]؛ فَإِنِّ أَمْهَاكُم عَنْ ذلِكَ [١]»(١).

عَلَى أَنَّ آبَا بَكْرٍ أَفْضَلُ مِنْ عَلِيٍّ، رَعَلِيَشَهَنْهَا، وفي هَذَا رَدٌّ عَلَى الرَّافِضَةِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ عليًا أَفْضَلُ مِنْ أَبِي بَكْر.

ُ وَقَوْلُهُ: «لَوْ» حَرْفُ امْتِناعِ لامْتِناعِ، فَيَمْتَنِعُ الجَوَابُ لامْتِنَاعِ الشَّرْطِ، وعَلَى هَذَا امْتَنَعَ ﷺ مِنِ اتِّحَاذِ أَبِي بَكْرٍ خَلِيلًا؛ لأَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ أُمَّتِهِ خَلِيلًا.

[١] قَوْلُهُ: «أَلَا وإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» «أَلَا» للتَّنْبِيهِ، وهَذِهِ الجُمْلَةُ فِي أثناءِ الحَدِيثِ، لكنَّهُ ابْتَدَأَهَا بالتَّنْبِيهِ لأهميَّةِ المقام.

[٧] قَوْلُهُ: «أَلا فَلَا تَشْخِذُوا» هَذَا تَنْبِيهٌ آخَرُ للنَّهْيِ عَنِ اتِّخاذِ القُبُورِ مَساجِدَ، وهَذَا عامٌّ يَشِمَلُ قَبْرَهُ وقَبْرَ غَيْرِهِ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَإِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ» مَذَا نَهْيٌّ بِاللَّفْظِ دُونَ الأداةِ؛ تَأْكِيدًا لهَذَا النَّهْيِ لأهميَّةِ المَعَامِ. مِنْ فوائِدِ الحديثِ:

١ - أنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَبَرَّأُ مِنْ أَنْ يَتَّخِذَ أَحَدًا خَلِيلًا؛ لأنَّ فَلْبُهُ مَمْلُوءٌ بِمَحَبَّةِ اللهِ تَعَالَى.

٢- أنَّ اللهَ تَعَالَى اتَّخَذَهُ خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، ففِيهِ فَضِيلَةٌ لرَسُولِ اللهِ ﷺ.

٣- فَضِيلَةُ إِبْرَاهِيمَ وَيَلِيُّ بِالنِّخَاذِهِ خَلِيلًا.

٤ - فَضِيلَةُ أَبِي بَكْرٍ، وانَّهُ أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ؛ لأنَّ الحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى أَنَهُ أحَبُّ الصَّحَابَةِ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ.

٥- التَّخذِيرُ مِنِ اتِّخاذِ القُبُورِ مَسَاجِدَ فِي قَوْلِهِ: «أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا القُبُورَ مَساجِدَ»، وقَوْلِهِ:
 «فَإِنِّي أَشَاكُمْ عَنْ ذلكَ».

٦- أنَّ مَنْ دَفَنَ شَخْصًا فِي مَسْجِدٍ وَجَبَ عَلَيْهِ نَبْشُهُ وإخْراجُهُ مِنَ المَسْجِدِ.

٧- حِرْصُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمَّتِهِ فِي إبْعادِهِمْ عَنِ الشِّرْكِ وأسْبابِهِ؛ لأنَّ اتَّخاذَ القُبُورِ مَساجِدَ مِنْ وَسائِلِ الشَّرْكِ وذَرائِعِهِ؛ ولهَذَا حَرَصَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى تَخْذِيرِ أُمَّتِهِ مِنْهُ، وهَذَا مِنْ كهالِ رَأْفَتِهِ ورَحْمَتِهِ بالأُمَّةِ.

أنَّ مَنْ بَنَى مَسْجِدًا عَلَى قَبْرِ وجَبَ عَلَيْهِ هَدْمُهُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد، رقم (٥٣٢)، من حديث جندب رَيَخَلِلَّهُ عَنْهُ.

فَقَدْ نَهَى عَنْهُ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ [1]، ثُمَّ إِنَّهُ لَعَنَ -وَهُوَ فِي السِّيَاقِ- مَنْ فَعَلَهُ [1]. وَالصَّلاةُ عِنْدَهَا مِنْ ذلِكَ وإنْ لَمْ يُبْنَ مَسْجِدٌ [7].

وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهَا: «خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا» فإِنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَكُونُوا لِيَبْنُوا حَوْلَ قَبْرِهِ مَسْجِدًا اللهِ وَكُلُّ مَوْضِعٍ قُصِدَتِ الصَّلَاةُ فِيهِ فَقَدِ اتُّخِذَ مَسْجِدًا اللهِ اللهِ عَل

[١] قَوْلُهُ: «فَقَدْ نَهَى عَنْهُ فِي آخِرِ حَياتِهِ...» هَذَا مِنْ كَلام شَيْخ الإسْلام ابْنِ تَيْمِيَّةُ(١).

وقَوْلُهُ: «فَقَدْ نَهَى عَنْهُ فِي آخِرِ حَياتِهِ» الضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ والمَنْهِيُّ عَنْهُ هُوَ اتَّخاذُ التُّبُورِ مَساجِدَ.

[٢] قَوْلُهُ: «ثُمَّ إِنَّهُ لَعَنَ -وَهُوَ فِي السِّيَاقِ- مَنْ فَعَلَهُ» فالنَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ عِنْدَ فِراقِ الدُّنْيَا لَعَنَ مَنِ اتَّخَذَ القُبُورَ مَساجِدَ.

[٣] قَوْلُهُ: "والصَّلاةُ عِنْدَهَا مِنْ ذَلِكَ وإِنْ لَمْ يُئنَ مَسْجِدٌ" "عنْدَهَا" أيِ: القُبُورِ، وقَوْلُهُ: "مِنْ ذلكَ" أيْ: مِنِ اتِّخافِهَا مَساجِدَ، وعَلَى هذَا فَلا تَجُوزُ الصَّلاةُ عِنْدَ القُبُورِ؛ ولهَذَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ كَمَا فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَرْتَدِ الغَنَوِيِّ أَنْ يُصَلَّى إِلَى القُبُورِ، فقَالَ: "لَا تُصَلُّوا إِلَى القُبُورِ"".

[٤] قَوْلُهُ: «وهُوَ مَعْنَى قَوْلِهَا: خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا» الضَّمِيرُ فِي (قَوْلِهَا) يَرْجِعُ إِلَى عَائِشَةَ يَخِلَلْهُمَتَهَا.

[٥] قَوْلُهُ: «فَإِنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَكُونُوا لِيَبْنُوا حَوْلَ قَبْرِهِ مَسْجِدًا» هَذَا مِنْ كَلامٍ شَيْخِ الإسْلامِ ابْن تَيْمِيَّةَ رَجِّهُ اللهُ تَعَالَى ").

قَدْ يُقالُ: "خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا" معْناهُ: خَشِيَ أَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ مَسْجِدٌ، لكنْ يُبْعِدُهُ أَنَّ الصَّحَابَةَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَبْنُوا حَوْلَ قَبْرِهِ مَسْجِدًا؛ لأَنَّ مَسْجِدَهُ مُجَاوِرٌ لَبَيْتِهِ، فكَيْفَ يَبْنُونَ مَسْجِدًا آخَرَ؟! هَذَا شَيْءٌ مُسْتَجِيلًا بحَسَبِ العادَةِ، فيكونُ مَعْنَى قوْلِهَا: "غَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا"، أَيْ: مَكانًا يُصَلَّى فِيهِ، وإِنْ لَمْ يُمْنَ المَسْجِدُ.

<sup>(</sup>١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٨٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر، رقم (٩٧٢)، من حديث أبي مرثد رَمَعَ اللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٨٩).

# بَلْ كُلُّ مَوْضِعٍ يُصَلَّى فِيهِ يُسَمَّى مَسْجِدًا اللهِ كَمَا قَالَ ﷺ: «جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»(١٠).

وَلَا رَيْبَ أَنَّ أَصْلَ تَحْرِيم بِناءِ المساجِدِ عَلَى القُبورِ أَنَّ المساجِدَ مَكانُ الصَّلاةِ، والنَّاسُ يَأْتُونَ إليْهَا للصَّلاةِ فِيهَا، فإذَا صَلَّى النَّاسُ فِي مَسْجِدٍ بُنِي عَلَى قَبْرِ فكأَنَّهُمْ صَلَّوْا عِنْدَ القَبْرِ، والمَخذُورُ الَّذِي يُوجَدُ فِي بِناءِ المساجِدِ عَلَى القُبُورِ يُوجَدُ فِيهَا إِذَا الْمُخِذَ هَذَا الْمَكَانُ للصَّلاةِ، وإنْ لَمْ يُبْنَ مَسْجِدٌ.

فتَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ اتِّخاذَ القُبُورِ مَساجِدَ لَهُ مَعْنيَانِ:

الأوَّلُ: أَنْ تُبْنَى عَلَيْهَا مَساجِدُ.

الثَّانِي: أَنْ تَتَّخَذَ مَكَانًا للصَّلاةِ عنْدَهَا وإِنْ لَمْ يُبْنَ المَسْجِدُ، فإذَا كَانَ هَؤُلاءِ القَوْمُ مَثَلًا يَذْهَبُونَ إِلَى هَذَا القَبْرِ ويُصَلُّونَ عنْدَهُ ويَتَّخِذُونَهُ مُصَلِّى - فإنَّ هَذَا بِمَعْنَى بِناءِ المساجِدِ عَلَيْهَا، وَهُوَ أيضًا مِنِ اتِّحَاذِهَا مَساجِدَ.

[1] قَوْلُهُ: «وكُلُّ مَوْضِع قُصِدَتِ الصَّلاةُ فِيهِ فَقَدِ التَّخِذَ مَسْجِدًا» وهَذَا يَشْهَدُ لَهُ العُرْفُ؛ فإنَّ النَّاسَ الَّذِينَ لُهُمْ مَسَاجِدُ فِي مكانِ أَعْمالِهِمْ كالوزاراتِ والإداراتِ لَوْ سَأَلْتَ واحِدًا مِنْهُمْ أَيْنَ النَّسَجِدُ؟ لأشارَ إِلَى الكَانِ الَّذِي الْخَذُوهُ مُصَلَّى يُصَلُّونَ فِيهِ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُبْنَ، لكنْ لَيَّا كانَتِ الصَّلاةُ تُقْصَدُ فِيهِ صَارَ يُسمَّى مُسْجِدًا.

قَوْلُهُ: ﴿ وَكُلُّ مَوْضِعٍ قُصِدَتِ الصَّلَاةُ فِيهِ فَقَدِ اتَّخِذَ مَسْجِدًا ﴾ فقُوله: "مَسْجِدًا » أَيْ: مَكانًا للسُّجودِ، وهَذَا مَعْنَى ثَالِثٌ زَائِدٌ عَلَى المُغْنَيْنِ الأَوَّلَئِنِ، وَهُوَ أَنْ يُقالَ: كُلُّ شَيْءٍ تُصَلِّى فِيهِ فإنَّهُ مَسْجِدٌ مَا دُمْتَ تُصَلِّى فِيهِ، كَمَا يُقالُ للسَّجَّادَةِ الَّتِي تُصَلِّى عَلَيْهَا: مَسْجِدٌ أَوْ مُصلِّى. وإِنْ كَانَ الغالِبُ عَلَيْهَا اسْمُ مُصلِّى.

الخُلاصَةُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِناءُ المَساجِدِ عَلَى القُبورِ؛ لأنَّها وَسِيلَةٌ إِلَى الشَّرْكِ، وَهُوَ عِبادَةُ صاحِبِ القَبْرِ، ولَا يَجُوزُ أَيضًا أَنْ تُقْصَدَ القُبُورُ للصَّلاةِ عِنْدَهَا، وهَذَا مِنِ اتِّخَاذِهَا مَساجِدَ؛ لأنَّ العِلَّةَ مِن اتِّخَاذِهَا مَساجِدَ مَوْجُودَةٌ فِي الصَّلاةِ عنْدَهَا.

فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ رَجُلًا يَذْهَبُ إِلَى الْمُفْبَرَةِ ويُصَلِّي عِنْدَ قَبْرِ وَلِيٍّ مِنَ الأَوْلِيَاءِ عَلَى زَعْمِهِ، قُلْنَا: إِنَّكَ اتَّخَذْتَ هَذَا القَبْرَ مَسْجِدًا، وإِنَّكَ مُسْتَحِقٌّ لِهَا اسْتَحَقَّهُ اليَّهُودُ والنَّصَارَى مِن اللَّعْنَةِ. وفِي كَلامِ شَيْخِ الإسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ تَسْمِيَةٍ كُلِّ شَيْءٍ يُصَلَّى فِيهِ مَسْجِدًا بالمَعْنَى العامِّ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التيمم، رقم (٣٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد، باب جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، رقم (٥٢١)، من حديث جابر بن عبدالله رَهِيَّلْيَهَنَّهُا.

وَلأَحْمَدَ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ رَهَ اللَّهَاعَةُ مَوْفُوعًا [١]: «إِنَّ مِنْ شِرَادِ النَّاسِ مَنْ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءٌ، والَّذِينَ يَتَّخِذُونَ القُبُورَ مَسَاجِدَ [١٦]» وَرَوَاهُ أَبُو حَاتِمٍ فِي (صَحِيحِهِ)(١).

[1] قَوْلُهُ: «مَرْفُوعًا» المَرْفُوعُ: مَا أُسْنِدَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

[۲] قَوْلُهُ: «إِنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ» (مِنْ): للتَّبْعِيضِ، و«شِرارِ»: جَمْعُ شَرِّ، مِثْلُ صِحَابٍ جَمْع صَحْبٍ، والمَعْنَى: أَصْحابُ الشَّرِّ، وفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّاسَ يَتَفَاوَتُونَ فِي الشَّرِّ، وأَنَّ بَعْضَهُمْ أَشَدُّ مِنْ بَعْض.

قَوْلُهُ: «وهُمْ أَحْيَاءٌ» الجُمْلَةُ حالٌ مِنَ الهاءِ فِي «تُدْرِكُهُمْ».

وفي قَوْلِهِ: «تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وهُمْ أَحْياءٌ الشَّكالِّ، وَهُوَ أَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَوْلُهُ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أَمْتِي عَلَى الحَقِّ ظَاهِرِينَ لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَلَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ "١"، وفي رِوايَّة: «حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ ""، فكَيْفَ نُوقِقُ بَيْنَ الحَدِيثَيْنِ؛ لأنَّ ظاهِرَ الحَدِيثِ الَّذِي سَاقَهُ المُؤلِّفُ أَنَّ كُلَّ مَنْ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وهُمْ أَحْياءٌ فهُمْ مِنْ شِرَارِ الحَلْق؟!

والجَمْعُ بينَهُمَا أَنْ يُقالَ: إِنَّ الْمُرادَ بَقَوْلِهِ: «حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ» أَيْ: إِلَى قُرْبِ قِيامِ السَّاعَةِ، ولَيْسَ إِلَى قِيامِهَا بالفِعْلِ؛ لائمًا لاَ تَقُومُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ الحَلْقِ، فاللهُ يُرْسِلُ رِيْحًا تَقْبِضُ نَفْسَ كُلِّ مُؤْمِنٍ ولا يَبْقَى إِلَّا شِرَارُ الحَلْقِ، وعَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ.

<sup>(</sup>١) صحيح ابن حبان، رقم (٢٣٢٥).

وأخرجه أيضًا الإمام أحمد في المسند (١/ ٤٠٥)، وابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ٣٧١ رقم ١١٩٣٨)، وابن خزيمة، رقم (٧٨٩)، والطبراني في الكبير (١/ ١٨٨/ رقم ١٠٤١). وقال شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم (ص:٣٣٠): إسناده جيد، وقال الهيثمي في المجمع بعد عزوه للطبراني (٢/ ٢٧): إسناده حسن. وشطره الأول في البخاري معلق: كتاب الفتن، باب هور الفتن، رقم (٢٠٦٦).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، رقم (٣٦٤٠)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: ﴿لا تزال طائفة من أمتي، رقم (١٩٢١)، من حديث المغيرة بن شعبة رَهِنَالِشَكَانُه، بنحوه.

<sup>(</sup>٣) أخرجها مسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: ﴿لا تزال طائقة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم»، رقم (١٩٢٢) ، من حديث ثوبان رَحَيَّكَهُمُنَّهُ: أُ.

قَوْلُهُ: «الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ القُبُورَ مَسَاجِدَ» فهُمْ مِنْ شِرَادِ الخَاْفِي، وإنْ لَمْ يُشْرِكُوا؛ لأنَّهُمْ فَعَلُوا وسِيلَةً مِنْ وَسائِلِ الشَّرْكِ، والوَسائِلُ لهَا أَحْكامُ المقاصِدِ، وإنْ كانَتْ دُونَ مَرْتَبَيَهَا، لكنَّها تُعطَى حُكْمَهَا بالمَغنَى العامِّ، فإنْ كانَتْ وسِيلَةً لواجِبٍ صارَتْ واجِبَةً، وإنْ كانَتْ وَسِيلَةً لِمُحَرَّمٍ فهِيَ مُحَرَّمَةٌ.

فشَرُّ النَّاسِ فِي هَذَا الحَدِيثِ يَنْقَسِمُونَ إِلَى صِنْفَيْنِ:

الأوَّلُ: الَّذِينَ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وهُمْ أَحْياءٌ.

الثَّانِي: الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ القُبُورَ مَساجِدَ.

وفي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّاسَ يَتَفَاوَتُونَ فِي النَّرِّ؛ لأنَّ بَعْضَهُمْ أَشَدُّ مِنْ بَعْضِ فَيهِ، كَمَا أَتَهُمْ يَتَفَاوَتُونَ فِي الضَّرِّ أَيضًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ هُمْ دَرَجَتُ عِندَ اللَّهُ وَاللَّهُ بَصِيرًا مِنْ عَبْثُ الكَمِّيَّةُ، فَمَنْ صلَّى رَكَعَتَيْنِ فَلَيْسَ كَمَنْ صلَّى أَرْبَعًا، وَذَلِكَ مِنْ حَبْثُ الكَمِّيَّةُ، فَمَنْ صلَّى رَكَعَتَيْنِ فَلَيْسَ كَمَنْ صلَّى وَكُولَ مِنْ حَبْثُ الكَمِّيَّةُ، فَمَنْ صلَّى وَهُوَ عَافِلٌ، ومِنْ وَمِنْ الشَّوْعِيَّةُ، فالفَرْضُ أَفْضَلُ مِنَ النَّفلِ، وجِنْسُ الصَّلاةِ أَفْضَلُ مِنْ جِنْسِ الصَّدَقَةِ؛ لأنَّ الصَّلاةَ أَفْضَلُ مِنْ جِنْسِ الصَّدَقَةِ؛ لأنَّ الصَّلاةَ أَفْضَلُ الأَعْمَالِ البَدَنِيَّةِ.

وَهَذَا الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ الأَدِلَّةُ هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَّاعَةِ، وَهُوَ التَّفاضُلُ فِي الأَعْمَالِ، حتَّى فِي الإيهانِ الَّذِي هُوَ فِي القَلْبِ يَتَفَاضَلُ النَّاسُ فيهِ، بَلْ إِنَّ الإِنْسَانَ يُحِسُّ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ فِي بَعْضِ الأَحْيانِ يَجِدُ فِي قَلْبِهِ مِنَ الإيهانِ مَا لَا يَجِدُهُ فِي بَعْضِ الأَحْيَانِ، فكَيْفَ بَبْنَ شَخْصٍ وشَخْصٍ؟ فَهُوَ يَتَفاضَلُ أَكْثَرَ.

وخُلاصَةُ البابِ: آنَّهُ يَجِبُ البُعْدُ عَنِ الشَّرْكِ ووسائِلِهِ، ويُغَلَّظُ عَلَى مَنْ عَبَدَ اللهَ عِنْدَ قَبْرِ رَجُلٍ صالِحٍ. وكلامُ الْمُؤلِّفِ وغيْرَهَا، والأَحَادِيثُ الَّتِي صالِحٍ. وكلامُ الْمُؤلِّفِ وغيْرَهَا، والأَحَادِيثُ الَّتِي سافَهَا فِي الصَّلاةِ وغيْرَهَا، والأَحَادِيثُ النَّي سافَهَا فِي الصَّلاةِ، لكنَّهُ رَحَمُاللَّهُ كَانَّهُ قَاسَ غيْرِهَا عَلَيْهَا، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الصَّدَقَةَ عِنْدَ هَذَا القَبْرِ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ فَهُو شَبِيهٌ بَمَنِ الثَّغَذَهُ مَسْجِدًا؛ لآنَّهُ يَرَى أَنَّ لهذِهِ البُقْعَةِ أَوْ لَمِنْ فِيهَا شَأْنًا يَفْضُلُ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ. فَلَهُ وَاللّهَ عُمْمَ، والدَّلِيلُ خاصٌّ.

فإنْ قِيلَ: لَا يُسْتَدَلُّ بِالدَّلِيلِ الخاصِّ عَلَى العامِّ؟

أُجِيبَ: إِنَّ الشَّيْخَ أَرادَبِذلِكَ أَنَّ العلَّهَ هِيَ تَعْظِيمُ هَذَا الْكَانِ؛ لكَوْنِهِ قَبْرًا، وهَذَا كَمَا يُوجَدُ فِي الصَّلاةِ

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَىٰ: مَا ذَكَرَ الرَّسُولُ فِيمَنْ بَنَى مَسْجِدًا يُعْبَدُ اللهُ فِيهِ عِنْدَ قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ، وَلَوْ صَحَّتْ نِيَّةُ الفَاعِل<sup>11</sup>.

الثانِيَة: النَّهْيُ عَنِ التَّماثِيلِ وغِلَظُ الأمْرِ فِي ذلِكَ [1].

= يُوجَدُ فِي غَيْرِهَا مِنَ العِبَادَاتِ، فيَكُونُ التَّعْمِيمُ مِنْ بَابِ القِياسِ لَا مِنْ بَابِ شُمُولِ النَّصِّ لَهُ لَفْظًا. فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: مَا ذَكَرَ الرَّسُولُ ﷺ فِيمَنْ بَنَى مَسْجِدًا يُعْبَدُ اللهُ فِيهِ عِنْدَ قَبْرِ رَجُلٍ صالِحٍ، ولَوْ صحَّتْ نَيَّةُ الفاعِل: تُؤخَدُ مِنْ لَعْنِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِينَ اتَّخَذُوا قَبُورَ انْبِيَائِهِمْ مَساجِدَ.

قَوْلُهُ: "ولَوْ صَحَّتْ نِيَّةُ الفاعِلِ"؛ لأنَّ الحُّكُمَ عُلِّقَ عَلَى مُجُرَّدِ صُورَتِهِ، فهَذَا العَمَلُ لا يَخْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ؛ لأَنَّهُ مُعَلَقٌ بمُجَرَّدِ الفِعْلِ. فالنَّيَّةُ تُؤَثِّرُ فِي الأعْمَالِ الصَّالِحَةِ وتَصْحِيحِهَا، وتُؤَثِّرُ فِي الأعْمَالِ الصَّالِحَةِ وتَصْحِيحِهَا، وتُؤَثِّرُ فِي الأعْمَالِ التَّالِحِ مَا عُلِّقَ عَلَى فِعْلِ مُجَرَّدٍ، فَلَا حَاجَةَ فِيهِ اللَّيِّ لَا يَقُولُ اللَّهَ وَلَوْ كَانَ يَوْبُدُ اللَّهَ، ولَوْ كَانَ يُرِيدُ النَّقَرُّبَ إِلَى اللهِ بِنِنَاءِ هَذَا المَسْجِدِ، اعْتِبَارًا بِهَا يَؤُولُ إِلَى اللَّهِ بِنِنَاءِ هَذَا المَسْجِدِ، اعْتِبَارًا بِهَا يَؤُولُ إِلَى اللَّهِ بِنِنَاءِ هَذَا المَسْجِدِ، اعْتِبَارًا بِهَا يَؤُولُ إِلَى اللهِ بِنِنَاءِ هَذَا المَسْجِدِ، اعْتِبَارًا بِهَا يَؤُولُ إِلَى اللهِ الْعَلَقُ وَبِاللَّهِ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْلُولُ اللللْهُ اللَّهُ الللللْفُولِي الْمُؤْلِقُ اللْمُلْكِ اللْمُلْلُولُولُ

وهَذِهِ النُّقُطَةُ نَتَدَرَّجُ مِنْهَا إِلَى نُقْطَةٍ أُخْرَى، وَهِيَ التَّحْذِيرُ مِنْ مُشَابَهَةِ المُشْرِكِينَ وإنْ لَمْ يَقصِدِ الإنْسَانُ المُشابَهَةَ، وهَذِهِ قَدْ تَخْفَى عَلَى بَعْضِ النَّاسِ؛ حَيْثُ يَظُنُّ أَنَّ النَّشَبُّةِ إِنَّما يَخْرُمُ إِذَا فُصِدَتِ المُشابَهَةُ، والشَّرْعُ إِنَّما عَلَّقَ الحُكْمَ بالتَشَبُّهِ، أيْ: بأنْ يَفْعَلَ مَا يُشْبِهُ فِعْلَهُمْ، سواءٌ قَصَدَ أَوْ لَمْ يَفْصِدُ؛ ولهَذَا قَالَ العُلَهَاءُ فِي مَسْأَلَةِ التَّشَبُّةِ: وإنْ لَمْ يَنْوِ ذلكَ، فإنَّ التَّشُبُّة يَخْصُلُ بِمُطْلَقِ الصُّورَةِ.

فإنْ قِيلَ: قاعِدَةُ «إِنَّها الأعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» هَلْ تُعارِضُ مَا ذَكَرْنَا؟

الجَوَابُ: لَا تُعارِضُهُ؛ لأنَّ مَا عُلِّقَ بالعَمَلِ ثَبَتَ لَهُ حُكْمُهُ وإِنْ لَمْ يَنْوِ الفِعْلَ، كالأشْيَاءِ المُحَرَّمَةِ، كالظِّهارِ والزِّنَا، ومَا أشْبَهَهَا.

[٧] الثانِيَةُ: النَّهْيُ عَنِ التَّماثِيلِ وغِلَظُ الأمْرِ فِي ذلكَ.

تُؤخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: "وصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ" (الله ولا سِيَّمَ إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الصُّورُ مُعَظَّمَةً عَادَةً،

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية، رقم (٤٢٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، رقم (٥٢٨)، من حديث عائشة رَهُوَالِقَهُمَةُ.

الثالِثَة: العِبْرَةُ فِي مُبَالَغَتِهِ ﷺ فِي ذلِكَ، كَيْفَ بَيَّنَ لَهُمْ هذَا أَوَّلًا، ثُمَّ قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسٍ قَالَ مَا قَالَ، ثُمَّ لَيَّا كَانَ فِي السِّيَاقِ لَمْ يَكْتَفِ بِيَا تَقَدَّمُ<sup>[1]</sup>.

كالرُّؤَساء، والزُّعهاء، والأب، والأخِ، والعمِّ، أوْ شَرْعًا، مِثْلُ: الأوْلِيَاء، والصَّالِحِينَ، والأنْبِيَاء،
 ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[1] الثالِغَةُ: العِبْرَةُ فِي مُبالَغَتِهِ ﷺ فِي ذلكَ، كَيْفَ بَيَّنَ لَهُمْ هَذَا أُوَّلًا، ثُمَّ قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسٍ قَالَ مَا قَالَ؟! ثُمَّ لَكَا كَانَ فِي السِّيَاقِ لَمْ يَكْتَفِ بِهَا تَقَدَّمَ.

وهَذَا مَّا يَدُلُّ عَلَى حِرْصِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حِمايَةِ جَانِبِ التَّوْحِيدِ؛ لأَنَّهُ خُلاصَةُ دَعْوَةِ الرُّسُلِ، ولأَنَّ التَّوْحِيدِ؛ لأَنَّهُ خُلاصَةُ دَعْوَةِ الرُّسُلِ، ولأَنَّ التَّوْحِيدُ أَعْظَمُ الطاعاتِ؛ فالمَعاصِي ولَوْ تَبُرُتُ أَهْوَنُ مِنَ الشَّرْكِ، «لَأَنْ أَحْلِفَ بَغَيْرِهِ نَوْعٌ مِنَ الشَّرْكِ، وَالحَلِفَ بَاللَّهِ لَكِذِبًا أَحَبُ إِلَيَّ مِنْ أَهْ أَحْلِفَ بَغَيْرِهِ نَوْعٌ مِنَ الشَّرْكِ، والحَلِفَ بَاللَّهِ كَاذِبًا مَعْصِيَةٌ، وَهِي أَهْوَنُ مِنَ الشَّرْكِ.

فالشِّرْكُ أَمْرُهُ عَظِيمٌ جِدًّا، ونَحْنُ نُحَدِّرُ إِخْوانَنَا الْمُسْلِمِينَ مِمَّا هُمْ عَلَيْهِ الآنَ مِنَ الانْكبابِ العَظِيمِ عَلَى الدُّنْيَا حَتَّى غَفَلُوا عَبَا خُلِقُوا لهُ، واشْتَغَلُوا بِيَا خُلِقَ لَهُمْ؛ فعامَّةُ النَّاسِ الآنَ تَجِدُهُمْ مُشْتَغِلِينَ بالدُّنْيَا، لَيْسَ فِي أَفْكارِهِمْ إِلَّا الدُّنْيَا، قائِمِينَ وقاعِدِينَ وناثِومِينَ ومُسْتَيْقِظِينَ، وهَذَا فِي الحَقِيقَةِ نَوْعٌ مِنَ الشَّرْكِ؛ لأَنَّهُ يُوجِبُ الغَفْلَةَ عَنِ اللهِ عَنَهَجَلًا؛ ولهَذَا سَمَّى النَّبِيُّ ﷺ مَنْ فَعَلَ ذلِكَ عَبْدًا لِيَا تَعَبِّدَ لاَنَّا لَهُ عَلَى اللَّهُ عَنِ اللهِ عَنَهَجَاً، ولهَذَا سَمَّى النَّبِيُّ ﷺ مَنْ فَعَلَ ذلِكَ عَبْدًا لِيَا تَعَبِّدَ اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللللّهُ اللللللللّهُ اللللللللّهُ الللللللللللللللللّهُ الللللللللللللللللللللللللّ

وَلَوْ أَقْبَلَ العَبْدُ عَلَى اللهِ بِقَلْبِهِ وَجَوارِحِهِ لَحَصَلَ مَا قُدِّرَ لَهُ مِنَ الدُّنْيَا؛ فالدُّنْيَا وسِيلَةٌ ولَيْسَتْ غايَةً، وتَعِسَ مَنْ جَعَلَهَا غايَةً، كَيْفَ تَجْعَلُهَا غايةً وأَنْتَ لَا تَدْرِي مَقامَكَ فِيهَا؟! وكَيْفَ تَجْعَلُهَا غَايَةً وسُرُ ورُهَا مَصْحُوبٌ بِالأَحْزَانِ، كَيَا قَالَ الشَّاعِرُ:

فَيَـــوْمٌ عَلَيْنَــا وَيَــوْمٌ لَنَــا وَيَــوْمٌ نُسَـاءٌ وَيَــوْمٌ نُسَـــرٌ(")

فالحاصِلُ: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ بُعِثَ لتَحْقِيقِ عِبادَةِ اللهِ؛ ولهَذَا كَانَ حَرِيصًا عَلَى سدِّ كُلِّ الأَبُوَابِ الَّتِي تُؤَدِّي إِلَى الشَّرِكِ، فالرَّسُولُ ﷺ حذَّر مِن اتِّخاذِ القُبُورِ مَساجِدَ ثَلاثَ مَرَّاتٍ:

<sup>(</sup>١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨/ ٦٩ \$ رقم ١٣٢٨١)، والطيراني في الكبير رقم (٨٩٠٢). قال المنذري في الترغيب (٣/٣٠) والهيثمي في مجمع الزوائد (٤/ ١٧٧): رواته رواة الصحيح.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، رقم (٢٨٨٦)، من حديث أبي هريرة وَيَوْلَلْتُهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) البيت للنمر بن تولب في ديوانه (ص:٦٥).

الرَّابِعَةُ: نَهْيُهُ عَنْ فِعْلِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ القَبْرُ [1].

الخَامِسَةُ: أَنَّهُ مِنْ سُنَنِ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي قُبُورِ أَنْبِيَائِهِمْ [1].

السَّادِسَةُ: لَعْنُهُ إِيَّاهُمْ عَلَى ذَلِكَ [7].

السَّابِعَةُ: أَنَّ مُرَادَهُ عِينَ تَحْذِيرُهُ إِيَّانَا عَنْ قَبْرِهِ [3].

الثَّامِنَةُ: العِلَّةُ فِي عَدَم إِبْرَازِ قَبْرِهِ [١].

الأُولَى: فِي سائِرِ حَياتِهِ.

والثانِيَةُ: قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسٍ.

والثالِثَةُ: وَهُوَ فِي السِّيَاقِ.

[1] الرَّابِعَةُ: نَهْيُهُ عَنْ فِعْلِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ القَبْرُ:

تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا القُبُورَ مَساجِدَ»<sup>(١)</sup> فإنَّ قَبْرُهُ داخِلٌ فِي ذلِكَ بلا شكَّ، بَلْ أوَّلُ مَا يَدْخُلُ فِيهِ.

[٢] الخَامِسَةُ: أَنَّهُ مِنْ سُنَنِ اليَهُودِ والنَّصارَى فِي قُبُورِ أَنْبِيَائِهِمْ:

تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «اتَّخَذُوا قُبُـُورَ ٱلْبِيَائِهِمْ مَساجِدَ» وبِثْسَ رَجُلًا جَعَلَ إمامَهُ اليَهُـودَ والنَّصارَى، وتَشَبَّهَ بِهِمْ فِي قَبِيحِ أَعْمالِهِمْ.

[٣] السَّادِسَةُ: لَعْنُهُ إِيَّاهُمْ عَلَى ذلكَ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَعْنَةُ اللهِ عَلَى البَهُودِ والنَّصارَى»<sup>(١)</sup>.

[٤] السَّابِعَةُ: أنَّ مُرادَهُ تَخْدِيرُهُ إِيَّانَا عَنْ قَبْرِهِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ عَائِشَةَ: «يُحُذِّرُ مَا صَنَعُوا)<sup>(٣)</sup> أيْ: مَا صَنَعَهُ اليَهُودُ والنَّصارَى فِي قُبُورِ أَنبِيَائِهِمْ.

[•] الثَّامِنَةُ: العلَّةُ فِي عَدَمِ إِبْرازِ قَبْرِهِ: تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ عَائِشَةَ: «وَلَوْلَا ذَلِكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ، غَيْرَ آنَّهُ خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا» (').

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد، رقم (٥٣٢)، من حديث جندب رَضِّالِلَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) انظر التخريج السابق.

<sup>(</sup>٤) انظر التخريج السابق.

التَّاسِعَةُ: فِي مَعْنَى اتِّخَاذِهَا مَسْجِدًا [١].

العَاشِرَةُ: أَنَّهُ قَرَنَ بَيْنَ مَنِ اتَّخَذَهَا مَسْجِدًا وَبَيْنَ مَنْ تَقُومُ عَلَيْهِمُ السَّاعَةُ، فَذَكَرَ الذَّرِيعَةَ إِلَى الشِّرْكِ قَبْلَ وُقُوعِهِ مَعَ خَاعِيَهِ [7].

الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: ذِكُرُهُ فِي خُطْبَتِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسٍ الرَّدَّ عَلَى الطَّاتِفَتَيْنِ اللَّتَيْنِ هُمَا أَشَرُّ أَهْلِ البِدَعِ، بَلْ أَخْرَجَهُمْ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ مِنَ الثَّنْتَيْنِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً، وَهُمُ الرَّافِضَةُ وَالجَهْمِيَّةُ، وَسِبَبِ الرَّافِضَةِ حَدَثَ الشَّرْكُ وَعِبَادَةُ القُبُورِ، وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ بَنَى عَلَيْها المَسَاجِدَ<sup>[7]</sup>.

أَخْرَى، وهيَ: إخْبارُهُ بأنَّهُ مَا مِنْ نَبِيٍّ يَمُوتُ إِلَّا دُفِنَ حَيْثُ يَمُوتُ (١٠). ولا يَمْتَنعُ
 أَنْ يَكُونَ للحُكْم عِلَّتانِ، كَمَا لَا يَمْتَنعُ أَنْ يَكُونَ للعِلَّةِ حُكْمانِ.

[١] التَّاسِعَةُ: فِي مَعْنَى اتَّخَاذِهَا مَسْجِدًا.

سَبَقَ أَنْ ذَكَرْنَا أَنَّ لَهَا مَعْنَيَيْنِ:

١ - بناءُ المساجِدِ عَلَيْهَا.

اتَّخَاذُهَا مَكانًا للصَّلاةِ، تُقْصَدُ فيُصَلَّى عنْدَهَا، بَلْ إِنَّ مَنْ صَلَّى عنْدَهَا وَلَمْ يَتَّخِذُهَا للصَّلاةِ
 فَقَدِ اتَّخَذَهَا مَسْجِدًا بالمَعْنَى العامِّ.

[٢] العَاشِرَةُ: أَنَّهُ قَرَنَ بَيْنَ مَنِ اتَّخَذَها مَسْجِدًا ويَيْنَ مَنْ تَقُومُ عَلَيْهِ السَّاعَةُ، فذَكَرَ الذَّرِيعَةَ إِلَى الشَّرْكِ قَبْلَ وقُوعِهِ مَعَ خَايِمَتِهِ. ومَعْنَى هَذَا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ ذَكَرَ التَّحْذِيرَ مِنَ الشِّرْكِ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ.

وقَوْلُهُ: «مَعَ خَاتِمَتِهِ» وهيَ: أنَّ مَنْ تَقُومُ عَلَيْهِمْ شِرَارُ الخَلْقِ، والَّذِينَ تَقُومُ عَلَيْهِمُ السَّاعَةُ وهُمْ أَحْياءٌ هَؤُلاءِ الكُفَّارُ، والَّذِينَ يَتَّخِذُونَ القُبُورَ مَساجِدَ هَؤُلاءِ فَعَلُوا أَسْبابَ الشَّرْكِ والكُفْرِ.

[٣] الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: ذِكْرُهُ فِي خُطْبَتِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ بخَمْسٍ الرَّدَّ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ اللَّتَيْنِ هُمَا أَشَرُّ أَهْلِ لِمَعِ.

قَوْلُهُ: "قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسٍ "أَيْ: خَمْسِ ليالٍ، والعَرَبُ يُعَبِّرُونَ عَنِ الآيَّامِ باللَّيالِي وبالعَكْسِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: كتاب الجنائز، باب ما جاء في دفن النبي ﷺ حيث قبض، رقم (١٠١٨)، وابن ماجه: نحوه كتاب الجنائز، باب ما ذكر في وفاته ودفنه ﷺ، رقم (١٩٢٨)، وأحمد في المسند (١/٧)، والترمذي في الشهائل رقم (٣٩٠)، من حديث أبي بكر الصديق رَهَيَالَهُمَنَاءُ وقال الحافظ في الفتح (١/ ٢٩٥): إسناده صحيح لكنه موقوف.

قَوْلُهُ: «أَشَرُ أَهْلِ البِدَعِ» يُقالُ: أَشَرُ، ويقالُ: شَرٌ -بحَذْفِ الهَمْزَةِ- وَهُو الأَكْثُرُ اسْتِمْهَالًا. وإنَّمَا تَكَلَّمَ المُؤَلِّفُ رَحِمُهُ اللَّهُ عَنْ حالِ الرَّافِضَةِ والجَهْمِيَّةِ وحُكْمِهِمَا قَبْلَ ذِكْرِ اسْمِهِمَا؛ مِنْ أَجْلِ تَهْمِيجِ النَّهْسِ عَلَى مَعْرِفَتِهِمَا والاطَّلاعِ عليْهِمَا؛ لأنَّ الإنسانَ إذَا ذُكِرَ لَهُ الحَكْمُ والوَصْفُ قَبْلَ ذِكْرِ المُوصُوفِ والنَّهْسِ عَلَى مَعْرِفَتِهِمَا والاطَّلاعِ عليْهِمَا؛ لأنَّ الإنسانَ إذَا ذُكِرَ لَهُ الحَكْمُ والوَصْفُ قَبْلَ ذِكْرِ المُوصُوفِ والمَحْدُومِ عليْهِ، صارَتْ نَهْشُهُ تَتَطَلَّعُ وتَتَشَوَّقُ إِلَى هَذَا، فَلَوْ قَالَ مِنْ أَوَّلِ الكلامِ: الرَّافِضَةِ والجَهْمِيَةِ فَلاَ يَكُونُ للإنسانِ النَّشُوقُ مِثْلَ مَا لَوْ تَكَلَّمَ عَنْ حَالِهِمَا وحُكْمِهِمَا أَوَّلًا. وحالُهُمَا: أنَّ بَعْضَ أَهْلِ العِلْمِ أَخْرَجَهُمْ مِنَ الشَّبْيِينَ والسَّبْعِينَ فِرْقَةً.

والرَّافِضَةُ: اشْمُ فاعِلِ مِنْ رَفَضَ الشَّيْءَ إذَا اسْتَبْعَدَهُ، وسُمُّوا بذلِكَ لاَّتُهُمْ رَفَضُوا زَيْدَ بْنِ عَلِيَّ بْنِ الحُسَيْنِ بْنِ عَلِيَّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ حِينَ سَأْلُوهُ: مَا تَقُولُ فِي أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ؟ فأثْنَى عليْهِمَا، وقالَ: هُمَّا وَزِيرَا جَدِّي. فَرَفَضُوهُ وتَرَكُوهُ، وكانُوا فِي السابِقِ مَعَهُ، لكنْ ليَّا قَالَ الحقَّ المُخالِفَ لأهُوائِهِمْ نَفَرُوا مِنْهُ، والعِياذُ باشِ، فُسمُّوا رافِضَةً.

وأصْلُ مَذْهَبِهِمْ مِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَبَأٍ، وَهُوَ يَهُودِيٌّ تَلَبَّسَ بالإسْلامِ، فأظْهَرَ التَّشُيُّعَ لآلِ البَيْتِ والغُلُوَّ فِيهِمْ؛ لَيَشْغَلَ النَّاسَ عَنْ دِينِ الإسْلامِ ويُفْسِدَهُ، كَمَّا أَفْسَدَ بُولَصُ دِينَ النَّصارَى عِنْدَمَا تَلَبَّسَ بالنَّصْرَ انِيَّةٍ.

وأوَّلُ مَا أَظْهَرَ ابْنُ سَيَاْ بِدْعَتَهُ فِي عَهْدِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبِ، حتَّى إِنَّهُ جَاءَهُ وقَالَ: أَنْتَ اللهُ حَقًّا. والعِياذُ باللهِ، فأمَرَ عَلِيٍّ بالأُخْدُودِ فحُفِرَتْ، وأمَرَ بِالحَطَبِ فَجُمِعَ، وبالنَّارِ فأُوقِدَتْ، ثُمَّ أَحْرَفَهُمْ بها(۱. إِلَّا أَنَّهُ يُقالُ: إِنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ سَبَإٍ هَرَبَ وذَهَبَ إِلَى مِصْرَ ونَشَرَ بِدْعَتَهُ. فاللهُ أَعْلَمُ.

فالُهِمُّ أَنَّ عَلِيًّا رَضَّالِلَهُعَنَهُ رَأَى أَمْرًا لَمْ يَحْتَمِلُهُ؛ حَيْثُ اذَّعَوْا فِيهِ الأُلُوهِيَّة، فأُخْرَقَهُمْ بالنَّارِ إِحْرَاقًا، ثُمَّ بَدَأَتْ مَلِهِ اللَّوهِيَّة، فأَخْرَقَهُمْ بالنَّارِ إِحْرَاقًا، ثُمَّ بَدَأَتْ مَلِهِ الفِرْقَةُ الحَيْفِقَةُ الخَطَرَ مَا يَكُونُ عَلَى الإسْلامِ؛ لأَمَّا تَتَظاهَرُ بالإسْلامِ واللَّعْوَةِ إليْهِ، وتُقِيمُ ولهَذَا كَانَتْ مَلِهِ الفِرْقَةُ أَخْطَرَ مَا يَكُونُ عَلَى الإسْلامِ؛ لأَمَّا تَتَظاهَرُ بالإسْلامِ واللَّعْوَةِ إليْهِ، وتُقِيمُ شَعَارَهُ الطَّاهِرَة الطَّاهِرَة مَا أَشْهُمُ اللَّهُ وَلَيْكَةً وَالأَوْلِيَاءِ، وأَنَّهُمْ فِي البَاطِنِ؛ فَهُمْ يَرُونَ النَّيْبَاءِ والمَلائِكَةِ والأَوْلِيَاءِ، وأَنَّهُم فِي مَرْتَبَةٍ لَا يَنالُهَا مَلَكُ مُقَرَّبٌ لَكُونَ، وأَنَّهُمْ أَفْضَلُ مِنَ الأَنْبِيَاءِ والمَلائِكَةِ والأَوْلِيَاءِ، وأَنَّهُمْ فِي مَرْتَبَةٍ لَا يَنالُهَا مَلَكُ مُقَرَّبٌ ولا نَبْ مُرْسَلٌ.

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن الأعرابي في معجمه أرقام (٦٧، ١٥٥٣)، والآجري في الشريعة (٥/ ٢٥٢-٢٥٢١).

وهَوُلاءِ كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ دَعْوَى الإسْلام؛ ولذلكَ يَقُولُ عنْهُمْ شَيْخُ الإسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٌ رَحَمُالَلَةُ فِي كَثِيرِ مِنْ كُتُيهِ قَوْلًا إِذَا اطَّلَعَ عَلَيْهِ الإِنْسَانُ عَرَفَ حَالَهُمْ: "إَنَّهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ ضَرَرًا عَلَى الإسْلامِ، وإنَّهُمْ هَجَرُوا المَساجِدَ وعَمَّرُوا المَشاهِدَ» (أ)، فهُمْ يَقُولُونَ: لَا نُصَلِّي جَاعةً إِلَّا خَلْفَ إِمامٍ مَعْصُومٍ ولَا مَعْصُومَ الآنَ، وهُمْ أَوَّلُ مَنْ بَنَى المَشاهِدَ عَلَى القُبُورِ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ هُنَا، ورَمُوا أَفْضَلَ أَنْبَاعٍ الرَّسُولِ عَلَى الإطلاقِ -وهُمَا أَبُو بَكُو وعُمَرُ - بالنَّهُ فِي، وأنَّتُهُم مَا عَلَى ذلكَ، كَعَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِيَّ ابْنِ سَلُولَ وأَشْباهِهِ، والعِياذُ باللهِ، فانظُرُ بهاذَا تَحْكُمُ عَلَى هَوُلاءِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ مُعْتَقَدِهِمْ وَنُهُ جَهِمْ؟!

وأمَّا الجَهْمِيَّةُ: فهُمْ أَتْباعُ الجَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ، وأوَّلُ بِدْعَتِهِ أَنَّهُ أَنْكَرَ صِفَاتِ اللهِ، وقَالَ: إِنَّ اللهَ لَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، ولَمْ يُكلِّمْ مُوسَى تَكْلِيمًا. فأنْكَرَ المَحَبَّةَ والكَلامَ، ثُمَّ بَدَأَتْ هَذِهِ البِدْعَةُ تَتَشْشُر وتَتَّسِعُ، فاعْتَنَقَهَا طوائِفُ غَيْرُ الجَهْمِيَّةِ، كالمُعْتَزِلَةِ ومُتَأَخِّرِي الرَّافِضَةِ؛ لأنَّ الرَّافِضَةَ كَانُوا بالأوَّل مُشَبَّهَةً؛ ولهَذَا قَالَ أهْلُ العِلْمِ: أوَّلُ مَنْ عُرِفَ بالتَّشْبِيهِ هِشامُ بْنُ الحَكَمِ الرَّافِضِيُّ، ثُمَّ تَحَوَّلُوا مِنَ التَشْبِيهِ إِلَى التَّعْطِيل، وصَارُوا يُنكِرُونَ الصَّفَاتِ.

والجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ أَخَذَ بِدْعَتَهُ عَنِ الجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ، والجَعْدُ أَخَذَ بِدْعَتُهُ عَنْ أَبانَ بْنِ سَمْعَانَ، وأبانُ أَخَذَهَا عَنْ طَالُوتَ، الَّذِي أَخَذَهَا عَنْ لَبِيدِ بْنِ الْأَعْصَمِ اليَهُودِيِّ الَّذِي سَحَرَ النَّبِيَّ ﷺ، فتكُونُ بِدْعَةُ التَّعْطِيلِ أَصْلُهَا مِنَ اليَهُودِ.

ثُمَّ إنَّ الجَهْمَ بْنَ صَفْوَانَ نَشَأَ فِي بِلادِ خُراسانَ، وفِيهَا كَثِيرٌ مِنَ الصَّابِئَةِ وعُبَّادِ الكواكِبِ والفَلاسِفَةِ، فأخَذَ مِنْهُمْ أيضًا مَا أَخَذَ، فصارَتْ هَذِهِ البِدْعَةُ مُرَكَّبَةً مِنَ اليَهُوديَّةِ والصابِئَةِ والمُشْرِكِينَ.

وانْتَشَرَتْ هَذِهِ البِدْعَةُ فِي الأُمَّةِ الإسْلامِيَّةِ، وهَوُّلاءِ الجَهْمِيَّةُ مُعَطَّلَةٌ فِي الصَّفَاتِ، يُنكِرُونَ الصِّفَاتِ، ومنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ الأَسْمَاءَ مَعَ الصَّفَاتِ، وهَذِهِ الأَسْمَاءُ الَّتِي يُضِيفُهَا اللهُ سُبْحَانُهُ إِلَى نَفْسِهِ جَعَلُوهَا إضافاتٍ ولَيْسَتْ حَقِيقَةً، أَوْ أَنَّهَا أَسْمَاءٌ لِبَعْضِ خَلُوقاتِهِ، فالسَّمِيعُ عنْدُهُمْ بِمَعْنَى مَنْ خَلَقَ السَّمْعَ فِي غَيْرِهِ، والبَصِيرُ كذلِكَ، وهَكَذَا.

. ومنْهُمْ مَنْ انْكَرَ انْ يَكُونَ اللهُ مُتَّصِفًا بالإثباتِ أوِ العَدَمِ، فقَالُوا: لَا يَجُوزُ انْ نُثْبِتَ للهِ صِفَةَ اَوْ نَنفِى عَنْهُ صِفَةَ، حتَّى قَالُوا: لَا يَجُوزُ انْ نَقُولَ عَنْهُ: إِنَّهُ مَوْجُودٌ ولَا إِنَّهُ مَعْدُرمٌ؛ لأَنَنا إِنْ قُلْنَا بالنَّهُ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة (١/ ٤٧٨).

مَوْجُودٌ شَبَهْنَاهُ بِالمَوْجُوداتِ، وإِنْ قُلْنَا بِاللَّهُ مَعْدُومٌ شَبَهْنَاهُ بِالمَعْدُومَاتِ، فنَقُولُ: لَا مَوْجُودٌ ولَا مَعْدُومٌ؛
 فكابَرُوا المَعْقُولَ، وكذَّبُوا المَنْقُولَ، وهَذَا لَا يُمْكِنُ؛ لأنَّ تقابُلِ الوَّجُودِ والعَدَمِ مِنْ تقابُلِ النَّقِيضَيْنِ اللَّهَ مَن لَا يُمْكِنُ الْآَيْنِ لَا يُمْكِنُ الْوَبْدِلَكَ تَشْبِيهٌ لَهُ اللَّهَ مِن عَلَى قاعِدَتِهمْ.
 بالمُمْنَنَعَاتِ عَلَى قاعِدَتِهمْ.

ومذْهَبُهُمْ فِي القَضَاءِ والقَدَرِ: الجَبْرُ، فَيَقُولُونَ: إِنَّ الإِنْسَانَ مُجُبُرٌ عَلَى عَمَلِهِ، يَعْمَلُ بدُونِ اخْتِيَارِهِ، إِنْ صَلَّى فَهُوَ مُجُبُرٌ، وإِنْ قَتَلَ فَهُوَ مُجُبُرٌ، وهَكَذَا. فعَطَّلُوا بذلِكَ حِكْمَةَ اللهِ؛ لاَنَّهُ إِذَا كَانَ كُلُّ عالَمٍ مُجُبَرٌ عَلَى عَمَلِهِ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ حِكْمَةٌ فِي النَّوابِ والعِقَابِ، بَلْ بمُجَرَّدِ المَشِيئةِ يُعاقِبُ هَذَا علي مُجُرًّا عَلَى عَمَلِهِ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ حِكْمَةٌ فِي النَّوابِ والعِقَابِ، بَلْ بمُجَرَّدِ المَشِيئةِ يُعاقِبُ هَذَا ويُشِبُ هَذَا، وبذلِكَ عَطَّلُوا عَنِ الفَاعِلِينَ أَوْصَافَ المَدْحِ والذَّمِّ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَمَدَّحَ إِنْسَانًا أَوْ تَذُمَّهُ؛ لأَنْ العاصِيَ مُجُبُرٌ والمُطِيعَ مُجُبُرٌ .

ويُقالُ لَهُمْ: إِنَّكُمْ إِذَا قُلتُمْ ذَلِكَ أَثْبَتُّمْ أَنَّ اللهَ أَطْلَمُ الظَّالِينَ؛ لأَنَّهُ كَيْفَ يُعاقِبُ العاصِيَ وَهُوَ مُجُبُرٌ عَلَى المَعْصِيةِ؟ ويُثِيبَ الطائِعَ وَهُوَ مُجُبُرٌ عَلَى طاعَتِهِ؟ فيكونُ أعْطَى مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ، وعاقَبَ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ، وهَذَا ظُلْمٌ.

فَقَالُوا: هَذَا لَيْسَ بِظُلْمٍ؛ لأنَّ الظُّلْمَ تَصَرُّفُ المالِكِ فِي غَيْرِ مُلْكِهِ، وهَذَا تَصَرُّفٌ مِنَ المالِكِ فِي مُلْكِهِ، يَفْعَلُ بِهِ مَا يَشَاءُ.

وأُجِيبَ: بأنَّهُ باطِلٌ؛ لأنَّ المالِكَ إذَا كَانَ مُتَّصفًا بصِفاتِ الكهالِ لَنْ يُخْلِفَ وعْدَهُ، وقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَعْمَلُ مِنَ الصَّلِحَتِ وَهُوَ مُؤْمِثُ فَلَا يَغَافُ ثُللَمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ [طه:١١٢]، فَلَوْ أَخْلَفَ هَذَا الوَّدَ لَكَانَ نَقْصًا فِي حَقِّهِ وظُلُهًا لِخَلْقِهِ؛ حَيْثُ وَعَدَهُمْ فَأَخْلَفَهُمْ.

ومَذْهَبُهُمْ فِي أَسْهَاءِ الإيهانِ والدِّينِ الإرْجَاءُ، فيتُّولُونَ: إنَّ الإيهانَ جُرَّدُ اعْترافِ الإنْسَانِ بالخالِقِ عَلَى الوَصْفِ المُعطَّلِ عَنِ الصِّفَاتِ حَسَبَ طَرِيقَتِهِمْ، وأنَّ الأقْوَالَ والأعْمَالَ لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي الإيهانِ، وأنَّ الإيهانُ لا يَزِيدُ ولا يَنْقُصُ. ومِنْ هَذِهِ الأُمُورِ الثَّلاَّةِ قَالُوا: إنَّ أَفْسَقَ وأَعْدَلَ عِبادِ اللهِ فِي الإيهانِ سَواءٌ، بَلْ قَالُوا: إنَّ فِرْعَوْنَ مُؤْمِنٌ كَامِلُ الإيهانِ، وجِنْرِيلَ مُؤمِنٌ كامِلُ الإيهانِ، لكنْ فِرْعَوْنُ كَفْرِهُ مَوْمِنٌ كَامِلُ الإيهانِ، وجِنْرِيلَ مُؤمِنٌ كامِلُ الإيهانِ، لكنْ فِرْعَوْنُ كَفْرَا اللهِ عَلَى اللهِ ال

قَالَ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَنْهُمْ:

## الثانِيَةَ عَشْرَةَ: مَا يُلِيَ بِهِ ﷺ مِنْ شِدَّةِ النَّزْعِ اللَّهِ

# وَالنَّاسُ فِي الإِيسَانِ شَيْءٌ وَاحِدٌ كَالْمُشْطِ عِنْدَ مَاثُلِ الأَسْنَانِ (١)

فمَذْهَبُهُمْ مِنْ أُخْبَثِ المذاهِبِ إِنْ لَمْ نَقُلْ: أُخْبَثُهَا.

لكنْ أَخْبَثُ مِنْهُ مَذْهَبُ الرَّافِضَةِ، حتَّى قَالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحَمُهُ اللَّهُ: «إنَّ جَمِيعَ البِلَعِ أَصُلُهَا مِنَ النَّلَيْتِ فِي الإسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَمَهُ اللَّهُ الْهِلَمِ أَصُلُهَا مِنَ النَّلَيْقِ فِي الإسْلامِ؛ ولهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «أَخْرَجَهُمْ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ مِنَ النَّلَيْقِ فِي السَّبْعِينَ فِرْقَةَ، أَوْ أَنَّ الصَّوابَ أَخْرَجَهُمْ إِلَى النَّنَيْنِ والسَّبْعِينَ فِرْقَةً» ولعلَّ الصَّوابَ أَخْرَجَهُمْ إِلَى النَّلَيْقِ كَانَ عَلَيْهَا الرَّسُولُ ﷺ وَاصْحابِهِ؛ لأَنَّ المَعْرُوفَ النَّارِ إِلَّا واحِدَةً، وَهِيَ مَنْ كَانَتُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّارِ إِلَّا واحِدَةً، وَهِيَ مَنْ كَانَتُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّارِ إِلَّا واحِدَةً، وَهِيَ مَنْ كَانَتُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّارِ إِلَّا واحِدَةً، وَهِيَ مَنْ كَانَتُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّارِ إِلَّا واحِدَةً، وَهِيَ مَنْ كَانَتُ عَلَى مَا كَانَ

وصَدَقَ رَحَمُهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ عَنْ هَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ الرَّافِضَةِ والجَهْمِيَّةِ: «شَرُّ أَهْلِ البِدَعِ»، وقَدْ قَتَلَ الجَهْمَ بْنَ صَفْوَانَ سَلَمَةُ بْنُ أَحْوَزَ صاحِبُ شُرْطَةِ نَصْرِ بْنِ سَيَّارِ؛ لأَنَّهُ أَظْهَرَ هَذَا المَذْهَبَ ونَشَرَهُ.

وقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: "ويسبَبِ الرَّافِضَةِ حَدَثَ الشِّرِكُ، وعِبادَةُ القُبُورِ، وهُمْ أَوَّلُ مَنْ بَنَى عَلَيْهَا المساجِدَ»؛ ولهَذَا يَجِبُ الحَدَّرُ مِنْ بِدْعَتِهِمْ ويدْعَةِ الجَهْمِيَّةِ وغيْرِهَا، ولا شَكَّ أَنَّ البِدَعَ دَرَكاتٌ بعْضُهَا أَسْفَلُ مِنْ بَعْضٍ، فعَلَى المَّرَءِ الحَدَّرُ مِنَ البِدَعِ، وأَنْ يَكُونَ مُثَبِعًا لَمِنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي هَذَا البَابِ وفِي غَيْرِهِ.

[١] الثانِيَةَ عَشْرَةَ: مَا يُلِيَ بِهِ ﷺ مِنْ شِدَّةِ النَّزْع:

ثُوْخَذُ مِنْ قَوْلِهَا: "طَفِقَ يَطْرَحُ خَيصَةً لَهُ عَلَى وجْهِهِ، فإِذَا اغْتَمَّ بِمَا كَشَفَهَا" وفي هَذَا دليلٌ عَلَى شِدَّةِ نَزْعِهِ، وهَكَذَا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَمْرَضُ ويُوعَكُ كَمَا يُوعَكُ الرَّجُلانِ " مِنَ النَّاسِ، وهَذَا مِنْ حِكْمَةِ اللهِ عَنْقِبَلَ، فَهُوَ ﷺ شَدَّدَ عَلَيْهِ البَلاءَ فِي مُقابَلَةٍ دَعْوَتِهِ وأُوذِي إيذاءً عَظِيمًا، وكذليكَ أيضًا فِيمًا يُعِصِيبُهُ مِنَ الأَمْراضِ يُضاعَفُ عليْهِ، والحِكْمَةُ مِنْ ذلِكَ لأَجْلِ أَنْ يَنالَ أَعْلَى دَرجاتِ الصَّبْرِ؛ لأَنَّ الإنسَانَ إذا ابْتَلِيَ بَالشَّرُ وصَبَرَ كَانَ ذلِكَ أَرْفَعَ لدَرَجَتِهِ.

<sup>(</sup>١) نونية ابن القيم (ص:٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب أشد الناس بلاء الأنبياء، رقم (٥٦٤٨)، ومسلم: في البر والصلة، باب ثواب المؤمن فيها يصيبه من مرض أو حزن، رقم (٢٥٧١)، عن عبد الله بن مسعود رَهَوَاللّهَ عَنْهُ.

الثالِثَةَ عَشْرَةَ: مَا أُكْرِمَ بِهِ مِنَ الْخُلَّةِ [1].

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهَا أَعْلَى مِنَ المَحَبَّةِ [1].

الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الصدِّيقَ أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ[1].

والصَّبْرُ دَرَجَةٌ عالِيةٌ لا تُنالُ إلَّا بوُجودِ أَسْبابِهَا، ومِنْهَا الابْتِلاءُ؛ فيَصْبِرُ ويَخْتَسِبُ حتَّى يَنالَ
 دَرَجَةَ الصَّابرينَ.

[١] الثالِثَةَ عَشْرَةَ: مَا أُكْرِمَ بِهِ مِنَ الْحُلَّةِ:

ويَدُلُّ عَلَيْهَا قَوْلُهُ ﷺ: «إنَّ اللهَ اتَّخَذَنِ خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا»(١)، ولَا شَكَّ أنَّ هَذِهِ الكَرامَةَ عَظِيمَةٌ؛ لأَنَّنَا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا نالَ هَذِهِ المُرْتَبَةَ إِلَّا رَسُولَ اللهِ ﷺ وإبْراهِيمَ ﷺ.

[٢] الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: التَّصْرِيحُ بأنَّها أَعْلَى مِنَ المَحَبَّةِ:

ودليلُ ذلِكَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُحِبُّ أَبَا بَكْرٍ، وكانَ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيْهِ، فأَثْبَتَ لَهُ المَحَبَّة، وَنَفَى عَنْهُ الْحُلِّقَة، فدلَّ هَذَا الحَدِيثِ فقطْ، بَلْ بَضَمَّهِ إِلَى غيْرِه؛ فَقَلْ، بَلْ بَضَمَّهِ إِلَى غيْرِه؛ فَقَلْ، بَلْ بَضَمَّهِ إِلَى غيْرِه؛ فَقَلْ مَنَّ حَديثِ آخَرَ أَنَّهُ صَرَّحَ: «بأنَّ أَبَا بَكْرٍ أَحَبُّ الرِّجالِ إليْهِ» (")، ثُمَّ قَالَ هُنَا: «لوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمِّتِي خَلِيلًا لَا تُكَذْتُ أَبَا بَكْرِ خَلِيلًا» (")، فذلً عَلَى أَنَّ الحُلَّة أَعْلَى مِنَ الْمَجَبَّة.

[٣] الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: التَّصْرِيحُ بأنَّ الصِّدِّيقَ أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ:

تُؤخَذُ مِنْ فَوْلِهِ ﷺ: «ولَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمْتِي خَلِيلًا لاَتَّخَذْتُ أَبًا بَكْرٍ خَلِيلًا»، فَلَوْ كَانَ غَيْرُهُ أَفْضَلَ مِنْهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ لَكَانَ أَحَقَّ بذلِكَ.

ومِنَ المَسَائِلِ الهامَّةِ أيضًا: أنَّ الأفْضَلِيَّةِ فِي الإيهانِ والعَمَلِ الصَّالِحِ فَوْقَ الأفْضَلِيَّةِ بالنَّسَبِ؛ لاَّنَنا لَوْ رَاعَيْنَا الأفْضَلِيَّةَ بالنَّسَبِ لَكانَ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ والعَبَّاسُ رَحَيَّكَ عَنْهُ أحقَّ مِنْ أَبِي بَكْمِر فِي ذلكَ، ومِنْ ثَمَّ قُدِّمَ أَبُو بَكْرِ رَحَيَّكَ عَنْهَ عَلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبِ وغيْرِهِ مِنْ آلِ النَّبِيِّ ﷺ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد، رقم (٥٣٢)، من حديث جندب رَضِّالِيَفُهُعَالْم

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: "لو كنت متخذا خليلا"، رقم (٣٦٦٢)، ومسلم:
 كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضائل أبي بكر، رقم (٢٣٨٤)، من حديث عمرو بن العاص
 رَضِيَّكُ عَنْدُ.

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد، رقم (٥٣٢)، من حديث جندب رَضَالِثَهُ عَنهُ.

### السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: الإِشَارَةُ إِلَى خِلَافَتِهِ [١].

[١] السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: الإشارَةُ إِلَى خِلافَتِهِ:

لَمْ يَقُلِ: التَّصْرِيحُ، وإنَّمَا قَالَ: الإشارَةُ، لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقُلْ: إنَّ آبَا بَكْرٍ هُوَ الحَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِهِ، لكنْ ليَّا قَالَ: "لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا، لَا تَخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا» عُلِمَ آنَّهُ رَسَيَقَتَهَ الْوَلَى النَّاسِ برَسُولِ اللهِ ﷺ، فيكُونُ أحَقَّ النَّاسِ بخِلاقَتِهِ.

-4 SIN



[١] هذا البَابُ لَهُ صِلَةٌ بِمَا قَبْلَهُ، وَهُوَ أَنَّ الغُلُوَّ فِي قُبُورِ الصَّالِحِينَ يُصَيِّرُهَا أَوْثَانَا تُغْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ. أَيْ: يَؤُولُ الأَمْرُ بالغالِينَ إِلَى أَنْ يَعْبُدُوا هَذِهِ القُبُورَ أَوْ أَصْحَابَهَا. والغُلُوُّ: مُجَاوَرَةُ الحدِّ مَدْحًا أَوْ ذَمَّا، والمُرادُ هُنَا مَدْحًا.

والقُبُورُ لهَا حَقٌّ عَلَيْنَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

١ - أَنْ لَا نُفَرِّطَ فِيهَا يَجِبُ لَهَا مِنَ الاخْتِرَامِ؛ فَلَا تَجُوزُ إهانَتُهَا، ولَا الجُلُوسُ عَلَيْهَا، ومَا أَشْبَهَ
 لك.

٢- أَنْ لَا نَغْلُوَ فِيهَا فَتَتَجَاوَزَ الحَدّ.

وفي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لأَبِي الْمَيَّاجِ الأَسَدِيِّ: «أَلَا أَبْعَنُكَ عَلَى مَا بَعَنْنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ أَنْ لَا تَدَعَ تِثَنَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ، ولَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ\*('')، وفي روايَةٍ: «وَلَا صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا»('')، والقَبْرُ المُشْرِفُ: هُوَ الَّذِي يَتَمَيَّزُ عَنْ سائِرِ القُبُورِ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يُسَوَّى؛ لَيُساوِيَهَا؛ لَثَلَّ يُظَنَّ أَنْ لصاحِبِ هَذَا القَبْرِ خُصُوصِيَّةً وَلَوْ بَعْدَ زَمَنٍ؛ إِذْ هُوَ وَسِيلةٌ إِلَى الغُلُوّ فِيهِ.

[٧] قَوْلُهُ: «الصَّالِحِينَ» يَشْمَلُ الأنْبِيَاءَ والأوْلِيَاءَ، بَلْ ومَنْ دُومَهُمْ.

[٣] قَوْلُهُ: «أوثانًا» جَمْعُ وَثَنِ، وَهُوَ كُلُّ مَا نُصِبَ للعِبادَةِ، وقَدْ يُقالُ لهُ: صَنَمٌ. والصَّنَمُ: قِتَالٌ مُمَّلٌ، فيَكُونُ الوَثَنُ أعمَّ.

ولكنْ ظاهِرُ كَلامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ كُلِّ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ يُسمَّى وَثَنَا، وإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى تَبْثَالٍ نُصِبَ؛ لأنَّ القُبُورَ قَدْ لاَ يَكُونُ لَهَا تِمَّالٌ يُنْصَبُ عَلَى القَبْرِ فَيُعْبَدُ.

[1] قَوْلُهُ: "تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ" أَيْ: مِنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ شامِلٌ لِيَا إِذَا عُبِدَتْ وحْدَهَا أَوْ عُبِدَتْ

<sup>(</sup>١) كتاب الجنائز، باب الأمر بتسوية القبر، رقم (٩٦٩).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الأمر بتسوية القبر، رقم (٩٦٩)، من حديث على رَسَحُولَلِكَ عَنْهُ.

رَوَى مَالِكٌ فِي (الْمُوطَّالِ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ مَّالًا كَبَعَلْ قَبْرِي وَثَنَا يُعْبَدُ اللهُ اللهُ مَّالًا كَبَعُلُ اللهُ ال

مَعَ اللهِ؛ لأنَّ الوَاجِبَ فِي عِبَادَةِ اللهِ إفْرادُهُ فيها، فإذَا قُرِنَ بِهَا غَيْرُهُ صارتْ عِبادَةً لغَيْرِ اللهِ، وقَدْ ثَبَتَ فِي الشَّرُكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ فِي الحَّدِيثِ القُدْسِيِّ أَنَّ اللهَّ تَعَالَى يَقُولُ: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشَّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيْ عَيْرِي تَرَكْتُهُ وشِرْكَهُ» (١).

[1] قَوْلُهُ: «فِي الْمُوطَّاِ» كِتابٌ مَشْهُورٌ، مِنْ أَصَحِّ الكُتُبِ؛ لأَنَّهُ رَحَمُاللَهُ تَحَرَى فِيهِ صحَّةَ السَّنَدِ، وَسَنَدُهُ أَعْلَى مِنْ سَنَدِ الْمُخَارِيِّ؛ لَقُرْبِهِ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، وكلَّما كَانَ السَّنَدُ أَعْلَى كَانَ إِلَى الصَّحَةِ أَفْرَبَ، وفِيهِ مَعَ الأَحَادِيثِ آثَارٌ عَنِ الصَّحَابَةِ، وفيهِ أَيضًا كَلامٌ وبَحْثٌ للإِمامِ مالكِ نَفْسِهِ. وقَدْ شَرَحَهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ '')، ومِنْ أَوْسَعِ شُرُوحِهِ وأَحْسَنِهَا فِي الرِّوايَةِ والدِّرايَةِ: «التَّمْهِيدُ» لابْنِ عَبْدِ البَرِّ، وهَذَا -أَعْنِي: «التَّمْهِيدُ» فِيهِ عِلْمٌ كَثِيرٌ.

[٧] قَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ» أَصْلُهَا: يَا اللهُ! فَحُذِفَتْ (يَا) النِّداءِ لأَجْلِ البَداءَةِ باسْمِ اللهِ، وعُوِّضَ عَنْهَا المِيمُ الدَّالَّهُ عَلَى الجَمْعِ، فكأنَّ الدَّاعِيَ جَمَعَ قَلْبَهُ عَلَى اللهِ، وكانتِ المِيمُ فِي الآخِرِ لأَجْلِ البَداءَةِ باسْم اللهِ.

[٣] قَوْلُهُ: «لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وثَنَا يُعْبَدُ» لا: للدُّعاءِ؛ لاَتِّها طَلَبٌ مِنَ اللهِ، و(تَجْعَلْ): تُصَبِّرُ، والمَفْحُولُ الأوَّلُ لهَا: «قَبْرِي» والثَّانِي: «وثَنَا».

وقَوْلُهُ: «يُعْبَدُ» صِفَةٌ لوَثَنِ، وَهِيَ صِفَةٌ كاشِفَةٌ؛ لأنَّ الوَثَنَ هُوَ الَّذِي يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ، وإنَّما سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ لأنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا جَعَلُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَساجِدَ، وعَبَدُوا صَالحِيهِمْ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ رَبَّهُ أَنْ لَا يَجْعَلَ قَبْرَهُ وثَنَا يُعْبَدُ؛ لأنَّ دَعْوِتَهُ كُلَّها بالتَّوْجِيدِ ومُحارَبَةِ الشَّرْكِ.

[٤] قَوْلُهُ: «اشْتَدَّ» أَيْ: عَظُمَ.

[٥] قَوْلُهُ: «غَضَبُ اللهِ» صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ ثابِتَةٌ للهِ عَنَهَجَلَّ، لَا تُماثِلُ غَضَبَ المَخْلُوقِينَ لَا فِي الحَقِيقَةِ وَلَا فِي الأَثْرِ. وَقَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ: غَضَبُ اللهِ هُوَ الانْتقامُ مِّنْ عَصَاهُ، وبعْضُهُمْ يَقُولُ: إرادَةُ الانْتقامِ مِّنْ عَصَاهُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد، باب من أشرك في عمله غير الله، رقم (٢٩٨٥)، من حديث أبي هريرة رَضَالِلَهُغَنْهُ.

 <sup>(</sup>٢) ومنها: المنتقى لأبي الوليد الباجي، وشرح موطأ مالك للزرقاني، وأوجز المسالك إلى موطأ مالك للكندهلوي، وتنوير
 الحوالك للسيوطي.

وهَذَا غُوِيفٌ للكَلامِ عَنْ مَواضِعِهِ؛ لأنَّ النَّبِيَ ﷺ لَمْ يَقُلِ: انْتَقَمَ اللهُ، وإِنَّمَا قَالَ: اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ، وَهُوَ ﷺ يَمْرِفُ كَيْفَ بُعْبَرُ، وَيَعْرِفُ الفَرْقَ بَيْنَ غَضبِ اللهِ وَبَيْنَ الانتقامِ، وَهُوَ أَنْصَحُ الحَلْقِ وَاعْلَمُ الخَلْقِ بَرَبِّهِ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ بَكلامٍ وَهُوَ يُرِيدُ خِلافَهُ؛ لأَنَّهُ لَوْ أَتَى بذلِكَ لَكانَ مُلبِّسًا، واعْلَمُ الخَلْقِ بَرَبِّهِ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَأْتِي بَكلامٍ وَهُوَ يُرِيدُ خِلافَهُ؛ لأَنَّهُ لَوْ أَتَى بذلِكَ لَكانَ مُلبِّسًا، وحاشاهُ أَنْ يَكُونَ كذلِكَ، فالغَضَبُ صِفَةٌ حَقِيقِيَّةٌ ثابِتَةٌ للهِ، تَلْيِقُ بجَلالِهِ، لا يَعْفَلُ عَضَبَ المُخْلُوقِ، لا فِي الحَقِيقَةِ وَلا فِي الأَثْوِ.

وهُناكَ فُرُوقٌ بَيْنَ غَضَبِ المَخْلُوقِ وغَضَبِ الخالِقِ، منْهَا:

١ - غَضَبُ المَخْلُوقِ حَقِيقَتُهُ هُوَ: غَلَيَانُ دَمِ القَلْبِ، وجُمْرَةٌ يُلْقِيهَا الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِ ابْنِ آدمَ
 حتَّى يَفُورَ، أمَّا غَضَبُ الحالِقِ فإنَّهُ صِفَةٌ لَا تُمَاثِلُ هذا، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَتَ يُّ وَهُو السَّمِيعُ الشَّمِيعُ ﴾ [الشورى: ١١].

٢- أَنَّ غَضَبَ الآدَمِيِّ يُوَثِّرُ آثارًا غَيْرَ مَحْمُودَةِ؛ فالآدَمِيُّ إِذَا غَضِبَ قَدْ يَخْصُلُ مِنْهُ مَا لَا يُحْمَدُ، فيقَتْلُ المَغْصُوبَ عليه، ورُبَّا يُطلَّقُ زَوْجَتُهُ، أَوْ يَكْسِرُ الإِناءَ، ونَحْوُ ذلكَ، أمَّا غَضَبُ اللهِ فَلَا يَتَرَتَّبَ عَلَى غَضَبِهِ إِلَّا تَمَامُ الفِعْلِ المُناسِبِ الواقِع في عَلَيْهِ إِلَّا آثارٌ حَمِيدَةٌ؛ لأَنَّهُ حَكِيمٌ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَرَتَّبَ عَلَى غَضَبِهِ إِلَّا تَمَامُ الفِعْلِ المُناسِبِ الواقِع في عَلَيْهِ إِلَّا تَمَامُ الفِعْلِ المُناسِبِ الواقِع في عَلَيْهِ.

فغَضَبُ اللهِ لَيْسَ كغَضَبِ المَخْلُوقِينَ، لَا فِي الحَقِيقَةِ وَلَا فِي الآثارِ، وإذَا قُلْنَا ذلكَ فَلَا تَكُونُ وصَفْنَا اللهَ بِمَا يُماثِلُ صِفاتِ المَخْلُوقِينَ، بَلْ وصَفْنَاهُ بِصِفَةٍ تَدُلُّ عَلَى القُوَّةِ وتمامِ السُّلطَانِ؛ لأنَّ الغَضَبَ يَدُلُّ عَلَى قُدْرَةِ الغاضِبِ عَلَى الانتقامِ وتَمامٍ سُلْطانِه، فَهُوَ بالنَّسْبَةِ للخالِقِ صِفَةً كمالٍ، وبالنَّسْبَةِ للمَخْلُوقِ صِفَةُ نَقْصٍ.

ويَدُلَّ عَلَى بُطْلانِ تَأْوِيلِ الغَضَبِ بالانْتِقامِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَلَمَّاۤ ءَاسَفُونَا ٱننَفَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ [الزخرف:٥٥]، فإنَّ مَعْنَى ﴿ءَاسَفُونَا ﴾: أغْضَبُونَا، فجَعَلَ الانْتِقَامَ غَيْرَ الغَضَبِ، بَلْ أَثْرًا مُتَرَبَّبًا عليْهِ، فدَلَّ هَذَا عَلَى بُطْلانِ تَفْسِيرِ الغَضَبِ بالانْتِقَامِ.

واعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَنْ حَرَّفَ نُصوصَ الصَّفَاتِ عَنْ حَقِيقَتِهَا وعَمَّا أَرادَ اللهُ بِمَا ورَسُولُهُ فَلَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ فِي زَلَّةٍ ومَهْلَكَةٍ؛ فالواجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُسَلِّمَ لِيَا جَاءَ بِهِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَلَى عَلَى مَا وَرَدَ إِنْبِاتًا بِلَا تَثْيِلِ وتَنْزِيمًا بِلا تَعْطِيلِ.

عَلَى قَوْمٍ النِّخُذُوا قُبُورَ أَنْبِيَاتِهِمْ مَسَاجِدً $[1]^{(1)}$ .

وَلَابْنِ جَرِيرٍ [٢].....

[١] قَوْلُهُ: «اتَخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»<sup>(٢)</sup> أَيْ: جَعَلُوهَا مَساجِـدَ؛ إمَّا بالبناء عَلَيْهَا، أَوْ بالصَّلاةِ عنْدَها، فالصَّلاةُ عِنْدَ القُبُورِ مِنِ اتِّخاذِهَا مَساجِدَ، والبناءُ عَلَيْهَا مِنِ اتِّخاذِهَا مَساجِدَ.

وهُمَا نَسْأَلُ: هَلِ اسْتَجَابَ اللهُ دَعْوَةَ نَبِيِّهِ ﷺ بأَنْ لَا يَجْعَلَ فَبْرُهُ وَثَنَّا يُعْبَدُ، أَمِ افْتَضَتْ حِكْمَتُهُ غَيْرُ ذلكَ؟

الجَوَابُ: يَقُولُ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إنَّ اللهَ اسْتَجَابَ لهُ، فلمْ يُذْكَرْ أنَّ قَبْرَهُ ﷺ جُعِلَ وثَنَّا، بَلْ إنَّهُ حُمِيَ بثلاثَةِ جُدْرَانٍ، فَلَا أَحَدَ يَصِلُ إلَيْهِ حتَّى يَجْعَلَهُ وَثَنَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ، ولمْ يُسْمَعْ فِي التاريخِ آنَّهُ جُعِلَ وَثَنَا.

قَالَ ابْنُ القَيِّمِ فِي (النُّونِيَّةِ):

فَأَجَـــابَ رَبُّ العَالَــــــمِينَ دُعَـــاءَهُ وَأَحَاطَـــــهُ بِثَلَائَـــــةِ الجُـــــدُرَانِ (٢)

صحيحٌ أنَّهُ يُوجَدُ أناسٌ يَغْلُونَ فِيهِ، ولكنْ لَمْ يَصِلُوا إِلَى جَعْلِ قَبْرِهِ وثَنَّا، ولكنْ قَدْ يَعْبُدُونَ الرَّسُولَ ﷺ وَلَوْ فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ، فإنْ وُجِدَ مَنْ يَتَوَجَّهُ لَهُ ﷺ بدُعائِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ فَيَكُونُ قَدِ اتَّخَذَهُ وَثَنَّا، لكن القَبْرُ نَفْسُهُ لَمْ يُجَمِّلُ وَثَنَّا.

[٧] فَوْلُهُ: ﴿وَلاَبْنِ جَرِيرٍ ﴾ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرِ بْنِ يَزِيدَ الطَّيَرِيُّ، الإِمَامُ المَشْهُورُ فِي التَّفْسِيرِ، تُوُفِّي سَنَةَ (٣١٠هـ)، وتَفْسِيرُهُ: هُوَ أَصْلُ التَّفْسِيرِ بالأَثْوِ، ومَرْجِعٌ لَجَمِيعِ المُفَسِّرِينَ بالأَثْوِ، ولَا يَخْلُو مِنْ بَغْضِ الآثارِ الضَّعِيفَةِ، وكَانَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَجْمَعَ مَا رُويَ عَنِ السَّلَفِ مِنَ الآثارِ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ، ويَدَعُ للقارِئِ الحُكْمُ عَلَيْهَا بالصِّحَّةِ أَوِ الضَّعْفِ بحَسَبِ تَتَبُّعِ رِجالِ السَّنَدِ، وَهِيَ طَرِيقَةٌ جَيَّدَةٌ مِنْ وَجُهِ، وَلَيْسَتْ جَيَّدَةً مِنْ وَجْهِ آخَرَ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه مالك في الموطأ (۱/ ۱۷۲)، وعبد الرزاق، رقم (۱۸۵۷)، والحميدي، رقم (۱۰۵۵)، ووصله أحمد (۲/ ۲۶۲)، والبزار، رقم (۲۸۳)، البزار، رقم (۲۸۳)، وأبو يعلى، رقم (۲۲۸۱)، وأبو نعيم في الحلية (۲/ ۳۱۷، ۱/ ۳۱۷) عن أبي هريرة وَهُوَلِلْلَكَتَةُ. وأخرجه ابن أبي شيبة (۷/ ۳۷۲ رقم ۱۹۹۱) عن زيد بن أسلم مرسلا. وابن سعد في الطبقات (۲/ ۳۲۰) عن عطاء بن يسار مرسلا.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد، رقم (٥٣٢)، من حديث جندب رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) نونية ابن القيم (ص:٢٥٢).

## بِسَنَدِهِ، عَنْ سُفْيَانَ [١]، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ [١]: ﴿ أَفَرَيْتُمُ ٱللَّتَ وَٱلْمُزَّىٰ ﴾ [النجم:١٩]

فجَيَّادَةٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا تَجْمَعُ الآثارَ الوارِدَةَ؛ حتَّى لَا تَضِيعَ، ورُبَّهَا تَكُونُ طُرُفَهَا ضَعِيفَةً ويَشْهَدُ بعضُهَا لَبَعْضِ، ولَيْسَتْ جَيِّدَةً مِنْ جِهَةِ أَنَّ القاصِرَ بالعِلْمِ رُبَّها يَخْلِطُ الغَثَّ بالسَّمِينِ، ويَأْخُذَ بَهَذَا وهذَا، لكنْ مَنْ عَرَفَ طَرِيقَةَ السَّنَدِ، ورَاجَعَ رِجالَ السَّنَدِ، ونَظَرَ إِلَى أَخُوالِهمْ وكَلامِ العُلَهَاء فِيهِمْ - عَلِمَ ذلكَ.

وقَدْ أَضافَ إِلَى تَفْسِيرِهِ بالأَثْرِ: التَّفْسِيرَ بالنَّظَرِ، ولَا سِيَّا مَا يَعُودُ إِلَى اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ؛ ولهَذَا دائيًا يُرجِّحُ الرَّأْيَ، ويَسْتَدِلُّ لَهُ بالشَّوَاهِدِ الوَارِدَةِ فِي القُرْآنِ وعَنِ العَرَبِ.

ومِنَ النَّاحِيةِ الفِقْهِيَّةِ: فالطَّيرِيُّ مُجْتَهِلْ، لكنَّهُ سَلَكَ طَرِيقَةٌ خَالَفَ غَيْرَهُ فِيهَا بالنَّسْبَةِ للإِجْاعِ؛ فَلَا يَغْتَبِرُ خِلافَ الرَّجُلِ والرَّجُلَيْنِ، ويَنْقُلُ الإِجْمَاعَ ولَوْ خَالَفَ فِي ذلِكَ رَجُلٌ أَوْ رَجُلافٍ، وهَذِهِ الطَّرِيقَةُ تُؤْخَذُ عليْهِ؛ لأنَّ الإِجْمَاعَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِ العِلْمِ المُعْتَكِينَ فِي الإِجْمَاعِ، وقَدْ يَكُونُ الحَقُّ مَعَ هَذَا الواحِدِ المُخالِفِ.

والعَجِيبُ أَنِّي رَأَيْتُ بَعْضَ الْمَتَاخِّرِينَ يُحَدِّرُونَ الطَّلَبَةَ مِنْ تَفْسِيرِهِ الآنَّهُ ثَمْلُو " - عَلَى رَعْدِهِمْ - بالإسْرَائِيلِيَّاتِ، ويَقُولُونَ ؛ عَلَيْكُمْ بـ (تَفْسِيرِ الكَشَّافِ) للزَّخْشَرِيِّ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ومَوُلاءِ مُخْطِئُونَ ؛ لاَنَّمُمْ بِخَهْلِهِمْ ، فَإَعْجَابِهِمْ بَآرَائِهِمْ - صَارُوا يَقُولُونَ هَذَا. يَقُولُونَ هَذَا.

[١] قَوْلُهُ: «عَنْ سُفْيَانَ» إمَّا: سُفْيَانُ التَّوْرِيُّ، أَوِ ابْنُ عُبَيْنَةَ، وهَذَا مُبْهَمٌ، والمُبْهَمُ يُمْكِنُ مَعْرِفَتُهُ بِمَعْرِفَةِ شُيُوخِهِ وتَلامِيذِهِ، وفِي الشَّرْحِ -أَعْنِي (تَيْسِيرَ العَزِيزِ الحَمِيدِ)- يقولُ: الظاهِرُ أَنَّهُ الثَّوْرِيُّ.

[٢] قَوْلُهُ: «عَنْ مُجَاهِدٍ» هُوَ مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ الْمَكَّيُّ، إمامُ الْفُسِّرِينَ مِنَ التَّابِعِينَ، ذُكِرَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ عَلَى عَبْدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ رَسَحَالِتَفَعَنْهَا مِنْ فاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمْتِهِ، فهَا تَجَاوَزْتُ آيَةً إِلَّا وَقَفْتُ عنْدَهَا أَسْأَلُهُ عَنْ تَفْسِيرِهَا».

[٣] قَوْلُهُ: ﴿ أَفَرَيْتُمُ ﴾ الهَمْزَةُ: للاشتِفْهَامِ، والمُرَادُ بِهِ التَّحْقِيرُ، والخِطابُ لعابِدِي هَذِهِ الأَصْنَامِ اللَّاتِ والعُزَّى... إلخ.

لَّهَا ذَكَرَ اللهُ تَعَالَى قِصَّةَ المِعْرَاجِ ومَا حَصَلَ فِيهِ مِنَ الآيَاتِ العَظِيمَةِ الَّتِي قَالَ عنْهَا: ﴿ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ

قَالَ: «كَانَ يَلُتُّ لَهُمُ السَّوِيقَ، فَهاتَ، فَعَكَفُوا عَلَى قَبْرِهِ اللَّالِ. وَكَذَا قَالَ أَبُو الجَوْزَاءِ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: «كَانَ يَلُتُّ السَّوِيقَ للحَاجِّ اللهِ").

اينتِ رَبِيهِ ٱلْكُثْرَى ﴾ قَالَ: ﴿ أَفَرَءَيْثُمُ اللَّتَ وَالْفُرَّى ﴾ أي: مَا نِسْبَةُ هَذِهِ الأَصْنَامِ للآياتِ الكَبِيرَةِ الَّتِي رَآها النَّبِي ﷺ لَيْلَةَ المِعْرَاج.

قَوْلُهُ: ﴿اللَّتَ﴾ «كانَ يَلُتُّ لَهُمْ...» إلخ: عَلَى قِراءَةِ التَّشْدِيدِ: مِنْ لتَّ يَلُتُّ، فَهُوَ لاتٌّ. أمَّا عَلَى قِراءَةِ التَّخْفِيفِ، فَوَجْهُهَا أنَّهَا خُفَفَتْ لتَسْهِيلِ الكلام، أيْ: حُذِف مِنْهَا التَّضْعِيفُ تَخْفِيفًا.

وقَدْ سَبَقَ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ اللَّاتَ مِنَ الإلَهِ. وأَصْلُهُ: رَجُلٌ كَانَ يَلُتُّ السَّوِيقَ للحُجَّاجِ، فلمَّا ماتَ عَظَّمُوهُ، وحَكَفُوا عَلَى قَبْرِهِ، ثُمَّ جَعَلُوهُ إِلهَا، وجَعَلُوا التَّسْمِيةَ الأُولَى مُفْتَرِنَةَ بِالتَّسْمِيةِ الأَخِيرَةِ، فَيكُونُ أَصْلُهُ مِنْ لَتَّ السَّوِيقِ، ثُمَّ جَعَلُوهُ مِنَ الإلَهِ، وهَذِهِ عَلَى قِراءَةِ التَّخْفِيفِ أَظْهُرُ مِنَ التَّشْدِيدِ، فالتَّخْفِيفُ يُرجِّحُ أَنَّهُ مِنْ الإلَهِ، والتَّشْدِيدُ يُرجِّحُ أَنَّ أَصْلَهُ رَجُلٌ يَلُتُ السَّوِيقَ. وغَلَوْ إِنِي قَبْرِهِ، وقالُوا: هَذَا الرَّجُلُ المُحْسِنُ الذِي يَلُتُ السَّوِيقَ للحُجَّاجِ ويُطْعِمُهُمْ إِيَّاهُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ عَبَدُوهُ، فصَارَ الغُلُو فِي القَبُورِ يُصَيِّرُهَا أَوْنَانًا تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ.

وفي هَذَا: التَّحْذِيرُ مِنَ الغُلُوِّ فِي القُبُورِ؛ ولهَذَا نَهِيَ عَنْ تَجْصِيصِهَا والبِنَاءِ عَلَيْهَا والكِتَابَةِ عَلَيْهَا؛ خَوْفًا مِنْ هَذَا المَّخَطُورِ العَظِيمِ الَّذِي يَجْعَلُهَا تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ، وكانَ الرَّسُولُ ﷺ يَأْمُرُ إِذَا بَعَثَ بَعْنًا: بأنْ لَا يَدَعُوا قَبْرًا مُشْرِقًا إِلَّا سَوَّوهُ (")؛ لِعِلْمِهِ أَنَّهُ مَعَ طُولِ الزَّمانِ سِيُقَالُ: لوْلَا أَنَّ لَهُ مَزِيَّةً مَا اخْتَلَفَ عَنِ القُبُورِ. فالَّذِي يَنْبُغِي أَنْ تَكُونَ القُبُورُ مُتساوِيةَ لَا مِيزَةَ لواحِدٍ مِنْهَا عَنِ البَقِيَّةِ.

[١] قَوْلُهُ: «السَّوِيقَ» هُوَ عِبارَةٌ عَنِ الشَّعِيرِ يُحَمَّصُ، ثُمَّ يُطْحَنُ، ثُمَّ يُخْلَطُ بتَمْرِ أَوْ شِنْهِهِ، ثُمَّ يُؤْكُلُ.

وقَوْلُهُ: «كَانَ يَلُتُّ لَهُمُ السَّوِيقَ، فهاتَ، فَعَكَفُوا عَلَى قَبْرِهِ» يعْنِي: ثُمَّ عَبَدُوهُ وَجَعَلُوهُ إِلَهَا مَعَ اللهِ.

<sup>(</sup>١) تفسير الطيري (٢٢/ ٤٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ أَفَرَيْتُم اللَّتَ وَالْفُزَّىٰ ﴾، رقم (٤٨٥٩).

<sup>(</sup>٣) كما أخرج مسلم: كتاب الجنائز، باب تسوية القبر، رقم (٩٦٩)، من حديث على رَضَّ لِلَّهُ عَنْهُ.

وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَعَلِيَّنَعَنْهَا قَالَ: «لَعَنَ اللهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَائِرَاتِ القُبُورِ اللهِ والمُتَّخِذِينَ عَلَيها المَسَاجِدَ<sup>[۱]</sup>.....

مِنْ زَمْزَمَ، ورُبَّمَا يَجْعَلُ فِي زَمْزَمَ نَبِيدًا بُحَلِّيهِ زَبِيبًا أَوْ نَحْوَهُ، وفِي الوَقْتِ الحاضِرِ صَارَ النَّاسُ بالمَكْسِ
 يَسْتَغِلُّونَ الحُّجَّاجَ غايَةَ الاسْتِغْلَالِ والعِياذُ باللهِ؛ حتَّى يَبِيعُوا عَلَيْهِمْ مَا يُساوِي رِيالًا بِرِيَالَئِنِ وأَكْثَرَ،
 حَسَبَ مَا يَنَيَسَّرُ لَهُمْ، وهَذَا فِي الحَقِيقَةِ خَطَأً عَظِيمٌ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَمَن يُعِرِدُ فِيهِ بِإِلْحَسَامِ
 يُظْلَمِ ثُذِقْهُ مِنْ عَدَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الحج: ٢٥]، فكيف بمن يَفْعَلُ الإلحاد؟!

[١] قَوْلُهُ: «لَعَنَ» اللَّعْنُ: هُوَ الطَّرْدُ والإِبْعادُ عَنْ رَحْمَةِ اللهِ، ومَعْنَى «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ» أيْ: دَعَا عَلَيْهِمْ بِاللَّعْنَةِ.

[۲] قَوْلُهُ: «زَائِرَاتِ القُبُورِ» زَائِرَاتِ: جَمْعُ زَائِرَةٍ، والزِّيارَةُ هُنَا مَعْنَاهَا: الحُرُّوجُ إِلَى المقابِرِ، وَهِيَ أَنُواعٌ:

منْهَا مَا هُوَ سُنَّةٌ، وَهِيَ زِيارَةُ الرِّجالِ للاتِّعاظِ والدُّعَاءِ للمَوْتَي.

ومِنْهَا مَا هُوَ بِدْعَةٌ، وَهِيَ زِيارَتُهُمْ للدُّعاءِ عنْدَهُمْ، وقِراءَةِ القُرْآنِ، ونَحْوِ ذلكَ.

ومِنْهَا مَا هُوَ شِرْكٌ، وَهِيَ زِيارَتُهُمْ لدُعاءِ الأمْوَاتِ، والاسْتِنْجَادِ بِهِمْ، والاسْتِغَاثَةِ، ونَحْوِ ذلكَ.

وزائرٌ: اسْمُ فاعِلِ يَصْدُقُ بالمَّرَةِ الواحِدَةِ، وفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَوَّارَاتِ القُبُورِ»('' بَتَشْدِيدِ الواوِ، وَهِيَ صِيغَةُ مُبالغَةِ تَدُلُّ عَلَى الكَثْرَةِ، أَيْ: كَثْرَةِ الزِّيارَةِ.

[٣] قَوْلُهُ: «والْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا المَساجِدَ» هَذَا الشَّاهِدُ مِنَ الحَدِيثِ، أيِ: الَّذِينَ يَضَعُونَ عَلَيْهَا المَساجِدَ، وقَدْ سَبَقَ أَنَّ اتَّخَاذَ القُبُورِ مَساجِدَ لَهُ صُورَتَانِ:

١ - أَنْ يَتَّخِذَهَا مُصَلَّى يُصَلَّى عِنْدَهَا.

٢- بِناءُ المساجِدِ عَلَيْهَا.

<sup>(</sup>١) أخرجه والترمذي: الجنائز، باب ما جاء في كراهة زيارة القبور للنساء، رقم (١٠٥٦) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور، رقم (١٥٧٦)، الإمام أحمد (٣٣٧/٢، ٣٥٦)، وابن حبان، رقم (٣١٧٨)، والبيهقى (٤/٣٠).

# وَالسُّرُجَ<sup>[1]</sup>» رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ<sup>(1)</sup>.

[١] قَوْلُهُ: (والسُّرَجَ) جَمْعُ سِرَاج، تُوقَدُ عَلَيْهَا السُّرُجُ لَيْلًا وهَارًا؛ تَعْظِيًّا وغُلُوًّا فِيهَا.

وهَذَا الحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى تَحْوِيمِ زِيَّارَةِ النِّسَاءِ للقُبُورِ، بَلْ عَلَى أَنَّهُ مِنْ كَباثِرِ الذُّنُوبِ؛ لأنَّ اللَّعْنَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى كَبِيرَةٍ، ويَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ النِّحاذِ المَساجِدِ والسُّرُجِ عَلَيْهَا، وَهُوَ كَبِيرَةٌ مِنْ كَبائِرِ الذُّنُوبِ لِلعَن فاعِلِدِ.

المُناسَبَةُ للبابِ:

أنَّ اتِّخاذَ المَساجِدِ عَلَيْهَا وإِسْراجَهَا غُلُوٌّ فِيهَا، فيُؤَدِّي بَعْدَ ذلِكَ إِلَى عِبادَتِهَا.

مَسْأَلَةٌ: مَا هِيَ الصَّلَةُ بَيْنَ الجُمْلَةِ الأُولَى: «زَائِرَاتِ القُبُورِ» والجُمْلَةِ الثانِيَةِ «المَّخذِينَ عَلَيْهَا المَساجِدَ والسُّرُجَ»؟ الصَّلَةُ بِيْنَهُمَّا ظاهِرَةٌ: هِيَ أَنَّ المُرْأَةَ لِرقَّةِ عاطِفَتِهَا، وقِلَةٍ تَمْيِزِهَا، وضَغْفِ صَبْرِهَا - رُبَّمَا تَعْبُدُ أَصْحابَ القُبُورِ؛ تَعَطُّفًا عَلَى صاحِبِ القَبْرِ؛ فلهَذَا قَرَنَهَا بالمَّتَّخِذِينَ عَلَيْهَا المَساجِدَ والشُّرَجَ.

وهلْ يَدْخُلُ فِي اتِّخاذِ السُّرُجِ عَلَى المقابِرِ مَا لَوْ وُضِعَ فِيهَا مَصابِيحُ كَهْرَباءَ لإنارَتِهَا؟

الجَوَابُ: أمَّا فِي المَواطِنِ الَّتِي لَا يَخْتَاجُ النَّاسُ إلِيْهَا، كَمَا لَوْ كَانَتِ المَّفْبَرَةُ واسِعَةً وفِيهَا مَوْضِعٌ قَدِ انْتَهَى النَّاسُ مِنَ الدَّفْنِ فِيهِ - فَلَا حاجَةَ إِلَى إِسْراجِهِ، فَلَا يُسْرَجُ. أمَّا المُوْضِحُ الَّذِي يُقْبَرُ فِيهِ فَيُسْرَجُ مَا حَوْلَهُ فَقَدْ يُقالُ بِجَوازِهِ، لاَّتَهَا لَا تُسْرَجُ إِلَّا بِاللَّيْلِ، فَلَيْسَ فِي ذلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَى تَعْظِيمِ القَبْرِ، بَلِ الْخُّذَ الإِسْرَ الجُ للحاجَةِ.

ولكنِ الَّذِي نَرَى أَنَّهُ يَنْبَغِي المَّنْعُ مُطْلَقًا للأَسْبابِ الآتِيَةِ:

١ - أنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ ضَرُ ورَةٌ.

٢ - أنَّ النَّاسَ إِذَا وَجَدُوا ضَرُورَةً لذلكَ فعنْدُهُمْ سَيَّاراتٌ، يُمْكِنُ أَنْ يُوقِدُوا الأثوارَ الَّتِي فِيهَا ويتَبَيَّنَ لهُمُ الأمْرُ، ويُمْكِنُهُمْ أَنْ يَحْدِلُوا سِرَاجًا معَهُمْ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور، رقم (٣٣٦٦)، والترمذي: الصلاة، باب كراهة أن يتخذ على القبر مسجدا، رقم (٣٣٦) وقال: حديث حسن، والنسائي: كتاب الجنائز، باب التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، رقم (٢٠٤٦)، وابن ماجه مختصرا: كتاب الجنائز، باب النهي عن زيارة القبور، رقم (١٥٧٥)، الطيالسي، رقم (٢٨٥٦)، وارم (٢١٧٩)، والطبراني في وابن أبي شبية (٢/ ١٥١ رقم (٢٧٩٩)، وأحمد (١٩٧٦)، والطبراني في الكبير (٢/ ١٤٨) رقم (١٩٧٩)، والحاكم، رقم (١٣٧٩)، والبيهقي (٤/ ١٣٠).

" " " أَنَّهُ إِذَا فُتِحَ هَذَا البابُ فإنَّ الشَّرَّ سَيَّتِيعُ فِي قُلُوبِ النَّاسِ، ولَا يُمْكِنُ ضَبْطُهُ فِيهَا بَعْدُ، فَلَوْ فَرَضْنَا أُنَّهُمْ جَعَلُوا الإضاءَةَ بَعْدَ صَلَاةِ الفَجْرِ ودَفَنُوا اللَّيِّتَ، فمَنِ الَّذِي يَتَوَلَّى قَفْلَ هَذِهِ الإضاءَةِ؟ الجَوَابُ: فَدْ تُنْرَكُ، ثُمَّ يَبْقَى كَأَنَّهُ مُتَّخَذٌ عَلَيْهَا الشَّرُجُ.

فالَّذِي نَرَى أَنَّهُ يُمْنَعُ يَهَائيًّا. أَمَّا إِذَا كَانَ فِي الْمُقْبَرَةِ حُجْرَةٌ يُوضَعُ فِيهَا اللَّبِنُ وَنَحُوهُ، فَلَا بَأْسَ بإضاءَتِهَا؛ لأنِّها بَعِيدَةٌ عَنِ القُبُورِ، والإضَاءَةُ داخِلَةٌ لَا تُشاهَدُ، فهَذَا نَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ.

والمُهِمُّ أنَّ وسائِلَ الشَّرْكِ يَجِبُ عَلَى الإنْسَانِ أنْ يَبْتَعِدَ عَنْهَا ابْتِعَادًا عَظِيمًا، وَلَا يُقَدِّرَ للزَّمَنِ الَّذِي هُوَ فِيهِ الآنَ، بَلْ يُقَدِّرَ للأَزْمانِ البَعِيدَةِ، فالمَشْأَلَةُ لَيْسَتْ هَيِّنَةً.

وفي الحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ زِيارَةِ النِّساءِ للقُبُورِ، وأنَّها مِنْ كبائِرِ الذُّنُوبِ، والعُلَمَاءُ اخْتَلَفُوا في ذلِكَ عَلَى ثَلاثَةِ أَقْوالٍ:

القَوْلُ الأَوَّلُ: تَحْرِيمُ زِيارَةِ النِّساءِ للقُبُورِ، بَلْ إنَّها مِنْ كَبائِرِ الذُّنُوبِ؛ لهَذَا الحديثِ.

القَوْلُ الثَّانِي: كَراهَةُ زِيارَةِ النِّساءِ للقُبورِ، كَرَاهَةٌ لَا تَصِلُ إِلَى التَّحْرِيمِ، وهَذَا هُوَ المَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ عَنْ أَصْحابِهِ<sup>(۱)</sup>؛ لحَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةَ: «نُهِينَا عَنِ اتِّباع الجَنائِزِ، ولَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا»<sup>(۱)</sup>.

القولُ النَّالِثُ: إنَّمَا تَجُوزُ زِيارَةُ النِّساءِ للقُبورِ؛ لحَدِيثِ المَزَأَةِ الَّتِي مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِهَا وَهِيَ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرٍ، فَقالَ لِهَا: «اتَّقِي اللهُ واصْبِرِي»، فقالَتْ لهُ: إليْكَ عنِّي؛ فإنَّكَ لَمْ تُصْبَ بمِثْل مُصِيبَتِي. فانْصَرَفَ الرَّسُولُ ﷺ عنْهَا، فقيلَ لَهَا: هَذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فجاءَتْ إلَيْهِ تَعْتَذِرُ، فَلَمْ يَقْبَلُ عُذْرَهَا، وقَالَ: «إِنَّهَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى»<sup>(٢)</sup>.

فالنَّبِيُّ ﷺ شَاهَدَهَا عِنْدَ القَبْرِ ولَمْ يَنْهَهَا عَنِ الرِّيارَةِ، وإنَّما أَمْرَهَا أَنْ تَتَّقِيَ اللهَ وَتَصْبِرَ ؛ ولِمَا ثَبَتَ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) (أُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ الطَّوِيلِ، وفيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى أَهْــلِ البَقِيعِ فِي اللَّيْلِ،

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب اتباع النساء للجنائز، رقم (١٣٧٨)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب نهي النساء عن اتباع الجنائز، رقم (٩٣٨)، من حديث أم عطية رَيَّخَيِّلَيَّهُمَّهَا.

<sup>(</sup>١) انظر: المغنى (٤/ ٢٣٥).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب زيارة القبور، رقم (١٢٨٣)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب في الصبر على المصيبة عند الصدمة الأولى، رقم (٩٢٦)، من حديث أنس رَحَلَيْكَةَنهُ.

<sup>(</sup>٤) كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور، رقم (٩٧٤)، من حديث عائشة رَضَّالِلَّهُ عَنَّهَا.

واسْتَغْفَرَ لَهُمْ ودَعَا لَهُمْ، وأنَّ حِبْرِيلَ أتاهُ فِي اللَّيْلِ وأَمَرَهُ، فخَرَجَ ﷺ مُحْتَفِيًّا عَنْ عَائِشَةَ، وزَارَ ودَعَا ورَجَعَ، ثُمَّ أُخْبَرَهَا الحَبْرَ، فقالتْ: مَا أَقُولُ لَهُمْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «قُولِي: السَّلامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ اللَّيْلِ مِنَ المُؤْمِنِينَ والمُسْلِمِينَ...» إلخ. قَالُوا: فعَلَّمَهَا النَّبِيُ ﷺ دُعاءَ زِيارَةِ القُبُورِ، وتَعْلِيمُهُ هَذَا تَلِيلً عَلَى الجَوازِ.

ورأيتُ قَوْلًا رَابِعًا: أَنَّ زِيارَةَ النِّساءِ للقُبُورِ شُنَّةٌ كالرِّجالِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «كُنْتُ تَهَيْنُكُمْ عَنْ زِيارَةِ القُبُورِ، فَزُورُوهَا؛ فَإِنَّا عَائِشَةَ وَعَلَيْعَهَا نِلِمَّا للرِّجالِ والنِّساء؛ ولأنَّ عَائِشَةَ وَعَلَيْعَهَا زَارَتْ فَبْرُ أَخِيهَا، فَقَالَ لَهَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: ٱلْيْسَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ تَهَى عَنْ زِيارَةِ القُبُورِ؟ قالتْ: إِنَّهُ أَمْرَ بِهَا بَعْدَ ذلك "ك. وهَذَا وَلِيلً عَلَى آنَةُ مَنْسُوخٌ.

والصَّحِيحُ القَوْلُ الأوَّلُ، ويُجابُ عَنْ أَدِلَّةِ الأَفْوَالِ الأُخْرَى: بأنَّ الصَّرِيحَ مِنْهَا غَيْرُ صَحِيحٍ، والصَّحِيحَ غَيْرُ صَرِيح، فمِنْ ذلكَ:

أَوَّلًا: دَعْوَى النَّسْخِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ لأنَّهَا لَا تُقْبَلُ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ:

١- تَعَذُّرُ الجَمْعِ بَيْنَ النَّصَيْنِ، والجَمْعُ هُنَا سَهْلٌ ولَيْسَ بمُتَعَذَّرٍ؛ لأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُقالَ: إِنَّ الخِطابَ فِي قَوْلِهِ: «كُنْتُ مَبْيَئُكُمْ عَنْ زِيارَةِ القُبُورِ، فزُورُوهَا» (١) للرِّجالِ، والعُلَمَاءُ اخْتَلَفُوا فِيهَا إِذَا خُوطِبَ الرِّجالُ بحُكْمٍ: هَلْ يَدْخُلُ فِيهِ النِّساءُ أَوْ لَا؟ وإِذَا قُلْنَا بالدُّخُولِ -وهُوَ الصَّحِيحُ- فإنَّ ذُخُوطِبَ الرِّجالُ بحُكْمٍ: هَلْ يَدْخُلُ فِيهِ النِّساءُ أَوْ لَا؟ وإِذَا قُلْنَا بالدُّخُولِ -وهُوَ الصَّحِيحُ- فإنَّ دُخُوطِبَ العَمْرِمِ، وعَلَى هَذَا الخِطابِ مِنْ بَابِ دُخولِ أَفْرادِ العامِّ فِي العُمُومِ، وعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يُحْصَّصَ بَعْضُ أَوْرادِ العامِّ فِي العُمُومِ، وعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يُحَصَّصَ بَعْضُ أَوْرادِ العامِّ بِعُثْمَ إِلَيْهِ العَامِّ فِي العَمْوِمِ، وعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يُحَصَّصَ بَعْضُ الْوَادِ العامِّ بِعُثْمِ العامِّ بحُكْم يُحْالِفُ العامَّ.

وهُنَا نَقُولُ: قَدْ خصَّ النَّبِيُّ ﷺ النِّساءَ مِنْ هَذَا الحُكْمِ، فَأَمْرُهُ بالزِّيارَةِ للرِّجَالِ فقطْ؛ لأنَّ النِّساءَ أُخْرِجْنَ بالتَّخْصِيصِ مِنْ هَذَا العُمُوم بلَعْنِ الزَّائِرَاتِ.

أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عَزَيْجَلَّ في زيارة قبر أمه، رقم (٩٧٧)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة القبور، رقم (٣٢٣) واللفظ له، من حديث بريدة رَوَيَلْشَيْمَة.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه الحاكم (١/ ٥٣٢)، والبيهقي (٤/ ٧٨). وصححه الذهبي، وقال العراقي في تخريج الإحياء (٤١٨/٤):
 أخرجه ابن أبي الدنيا في القبور -ولم أجده في المطبوع من القبور - والحاكم بإسناد جيد.

 <sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عَرَقِجَلَ في زيارة قبر أمه، رقم (٩٧٧)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة القبور، رقم (٣٢٣) واللفظ له، من حديث بريدة وَيَؤلَشَيْمَنْهُ.

وأيضًا عِمَّا يُبْطِلُ النَّسْخَ قَوْلُهُ: «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَائِرَاتِ القُبُورِ والْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا المَساجِدَ والسُّرُجَ» لَا أَحَدَ يَدَّعِي أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، والسُّرُجَ» لَا أَحَدَ يَدَّعِي أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، والسُّرُجَ» لَا أَحَدَ يَدَّعِي أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، والحُديثُ واحِدٌ، فادِّعاءُ النَّسْخِ فِي جانِبٍ مِنْهُ دُونَ آخَرَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، وعَلَى هَذَا يَكُونُ الحَدِيثُ مُخْكًا غَيْرَ مَسْمُوخ.

٢- العِلْمُ بالتَّأْرِيخِ، وهُنَا لَمْ نَعْلَمِ التَّأْرِيخَ؛ لأنَّ النَّبِيَ ﷺ لَمْ يَقُلْ: كُنْتُ لَعَنْتُ مَنْ زَارَ القُبُورَ،
 بَلْ قَالَ: «كُنْتُ نَهْئِتُكُمْ» والنَّهْيُ دُونَ اللَّعْنِ. وأيضًا فإنَّ قَوْلَهُ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ» خِطابٌ للنِّماءِ.
 ولَعْنُ زَائِرَاتِ القُبُورِ خِطابٌ للنِّماءِ، فَلَا يُمْكِنُ حَمْلُ خِطابِ الرِّجالِ عَلَى خِطابِ النِّماءِ.

إِذًا: فالحديثُ لَا يَصِتُّ فِيهِ دَعْوَى النَّسْخِ.

وثانيًا: الجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ الدَّأَةِ وحديثِ عَائِشَةَ: أَنَّ الدَّأَةَ لَمْ تَخْرُجُ للزِّيارَةِ قَطْعًا، لكنَّهَا أُصِيبَتْ، ومِنْ عِظَمِ المُصِيبَةِ عَلَيْهَا لَمْ تَتَهالَكُ نَفْسَهَا لتَبْقَى فِي بَيْتِهَا، ولذلكَ خَرَجَتْ وجَعَلَتْ تَبْكِي عِنْدَ الفَبْرِ، هَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِي قَلْبِهَا شَيْئًا عَظِيمًا لَمْ تَتَحَمَّلُهُ حَتَّى ذَهَبَتْ إِلَى ابْنِهَا، وجَعَلَتْ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِهِ؛ ولهَذَا أَمْرَهَا ﷺ أَنْ تَصْبِرَ؛ لآنَّهُ عَلِمَ أَنَّهَا لَمْ تَخْرُجُ للزِّيارَةِ، بَلْ خَرَجَتْ ليَا فِي قَلْبِهَا مِنْ عَدَم تَحَمُّلُ هَذِهِ الصَّدْمَةِ الكَبِيرَةِ. فالحديثُ لَيْسَ صَرِيخًا بأنَّها خَرَجَتْ للزِّيارَةِ، وإذَا لَمْ يَكُنْ صَرِيعًا فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُعَارَضَ الشَّيءُ الطَّرِيحُ بَشَيْءٍ عَيْرِ صَرِيحًا بأنَّها خَرَجَتْ للزِّيارَةِ، وإذَا لَمْ يَكُنْ صَرِيعًا فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُعَارَضَ الشَّيءُ الطَّرِيحُ بشَيْءً غَيْرِ صَرِيح.

وأمَّا حديثُ عَائِشَةَ فإنَّها قَالَتْ للرَّسُولِ ﷺ: ماذَا أَقُولُ؟ فقالَ: «قُولِي: السَّلامُ عَلَيْكُمْ» فهلِ المُرَادُ أَنَّهَا تَقُولُ ذلِكَ إذَا مرَّتْ، أَوْ إذَا خَرَجَتْ زَائِرَةً؟ فَهُو مُحْتَمِلٌ، فَلَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بأنَّها إذَا خَرَجَتْ زائِرَةً؛ إذْ مِنَ المُمْكِنِ أَنْ يُرادَ بِهِ إذَا مَرَّتْ بِهَا مِنْ غَيْرِ خُروجٍ للزِّيارَةِ، وإذَا كَانَ لَيْسَ صَرِيحًا فَلَا يُعارِضُ الصَّرِيحَ.

وأمَّا فِعْلُهَا مَعَ أُخِيبِهَا رَجَالِنَفَعَنْهَا: فإنَّ فِعْلَهَا مَعَ أُخِيبِهَا لَمْ يَسْتَذِلَّ عَلَيْهَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور، رقم (٣٣٣٦)، والترمذي: الصلاة، باب كراهة أن يتخذ على القبور، رقم القبر مسجدا، رقم (٣٢٠) وقال: حديث حسن، والنسائي: كتاب الجنائز، باب التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، رقم (٣٤٠٦)، وابن ماجه: مختصرا كتاب الجنائز، باب النهي عن زيارة القبور، رقم (٥٧٥١)، الطيالسي، رقم (٣٨٥٦)، وابن أبي شيبة (٢/ ١٥١) رقم (٣١٧٩)، وأحد (١/ ٢٩١) ٢٠١٧، ٢٣٤)، وابن حبان، رقم (٣١٧٩)، والطبراني في الكبير (١٤٨٥)، وابن حبان، رقم (٣١٧٩)، والحاراني في الكبير (١٤٨/١٢).

بَلَغْنِ زَائِرَاتِ القُبُورِ، وإنَّما اسْتَدَلَّ عَلَيْهَا بالنَّهْيِ عَنْ زِيارَةِ القُبُورِ مُطْلَقًا؛ لأنَّهُ لَوِ اسْتَدَلَّ عَلَيْهَا بالنَّهْيِ
 عَنْ زِيارَةِ النِّساءِ للقُبُورِ أَوْ بَلَغْن زَائِرَاتِ القُبُورِ لكُنَّا نَنْظُرُ بهاذَا ستُجِيبُهُ.

فَهُوَ اسْتَدَلَّ عَلَيْهَا بالنَّهْيِ عَنْ زِيارَةِ القُبورِ، ومَعْلُومٌ أَنَّ النَّهْيَ عَنْ زِيارَةِ القُبُورِ كَانَ عامًّا؛ ولهَذَا أجابَتُهُ بالنَّسْخ العامُّ، وقالتْ: إنَّهُ قَدْ أمَرَ بذلِكَ.

ونَحْنُ وإِنْ كُنَّا نَقُولُ: إِنَّ عَائِشَةَ رَضَلِقَتُهَ اَسْتَدَلَّتْ بلَفْظِ العُمُومِ فهِيَ كَغَيْرِهَا مِنَ العُلَمَاءِ لَا يُعارَضُ بِقَوْلِهَا قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى أَنَّهُ رُوِيَ عنْهَا أَنَّهَا قالتْ: «لَوْ شَهِدْتُكَ مَا زُرْتُكَ»<sup>(۱)</sup>، وهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنْهَا رَضَائِلَتُهَمَّا خَرَجَتْ لتَدْعُو لَهُ؛ لأَنَّها لَمْ تَشْهَدْ جِنازَتَهُ.

لكنْ هَذِهِ الرَّوَايَةُ طَعَنَ فِيهَا بَعْضُ العُلَمَاءِ، وقَالَ: إنَّهَا لَا تَصِحُّ عَنْ عَائِشَةَ رَخَالِشَعَنْهَا. لكنَّنَا نَبْقَى عَلَى الرِّوَايَةِ الأُولَى الصَّحِيحةِ؛ إذْ لَيْسَ فِيهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ نَسَخَهُ، وإذَا فَهِمَتْ هِيَ فَلَا يُعارَضُ بِقَوْلِهَا قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ.

#### إشْكَالٌ وجَوَابُهُ:

فِي قَوْلِهِ: «زَوَّارَاتِ القُبُورِ» أَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُخْمَلَ النَّهْيُ عَلَى تَكْرَارِ الزِّيارَةِ؛ لأنَّ «زَوَّارَاتِ» صِيغَةُ مُبَالَغَةِ؟

الجَوَابُ: هَذَا ثُمُكِنٌ، لكنَّنا إذَا حَمَلْنَاهُ عَلَى ذلكَ فإنَّنا أضَعْنَا دَلاَلَةَ المُطْلَقِ «زَاثِرَاتِ».

والتَّضْعِيفُ قَدْ يُحْمَلُ عَلَى كَثْرَةِ الفاعِلِينَ لَا عَلَى كَثْرَةِ الفِعْلِ؛ فـ«زَوَّارَاتِ» يعْنِي: النِّساءُ إذَا كُنَّ مِثَةً كَانَ فِعْلُهُنَّ كَثِيرًا، والتَّضْعِيفُ باغتِبَارِ الفاعِلِ مَوْجُودٌ فِي اللَّغَةِ العَرَبِيَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ جَنَّنِ عَدْنِ ثُفَلَحَةً لَمَّمُ ٱلأَبْوَبُ﴾ [ص:٥٠]، فلمَّا كانَتِ الأَبْوَابُ كَثِيرَةً كَانَ فِيهَا التَّضْعِيفُ؛ إذِ البَابُ لَا يُفْتَحُ إِلَّا مَرَّةً واجِدَةً، وأيضًا قِراءَةُ: ﴿ حَتَى إِنَا جَاهُوهَا وَفُتِحَتْ ﴾ [الزمر:٧٣] فهِيَ مِثْلُهَا.

فالرَّاجِحُ تَحْرِيمُ زِيَارَةِ النِّساءِ للمقابِرِ، وأنَّها مِنْ كَبائِرِ الذُّنُوبِ. وانْظُرْ كَلامَ شَيْخِ الإِسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي (جَمْمُوع الفَتَاوَى) (ص٣٤٣/ ج٢٤).

<sup>(</sup>۱) أخرجه الترمذي: الجنائز، باب زيارة النساء القبور، رقم (١٠٥٥)، وابن أبي شيبة (٣٦٨/٧ رقم ٣١٩٣٣). وفيه عنعنة ابن جريج، وهو مدلس؛ كما في الجنائز للألباني (ص:١٨٢)، وذكر ابن القيم في تهذيب السنن (٤/٣٥٠): إنه هو المحفوظ.

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ الأَوْثَانِ<sup>[١]</sup>.

الثانِيَة: تَفْسِيرُ العِبَادَةِ[1].

الثالِثَة: أَنَّهُ عَيْكُ لَمْ يَسْتَعِذْ إِلَّا مِمَّا يُحَافُ وُقُوعُهُ [1].

الرَّابِعَةُ: قَرْنُهُ بِهِذَا اتِّخَاذَ قُبُورِ الأنْبِياءِ مَسَاجِدً [1].

الخَامِسَةُ: ذِكْرُ شِدَّةَ الغَضَبِ مِنَ اللهِ[٥].

#### فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: تَفْسِيرُ الأَوْثَانِ. وهي: كُلُّ مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللهِ، سَواءٌ كَانَ صَنَا أَوْ قَبْرًا أَوْ غَيْرَهُ.

[۲] المثانِيَة: تَفْسِيرُ العِبَادَةِ. وهي: التَّذَلُّلُ والحُضُوعُ للمَعْبُودِ؛ خَوْفًا ورَجَاءً ومَحَبَّةً وتَعْظِيمًا؛ لقَوْلِهِ: «لَا تَجْعَلْ قَرْمِي وَثَنَا يُعْبَدُ»<sup>(۱)</sup>.

[٣] الثالِثَةُ: أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْتَعِذْ إِلَّا مَّا يُحَافُ مِنْ وُقُوعِهِ، وذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَرْبِي وَثَنَا يُعْبَدُ».

[٤] الرَّابِعَةُ: قَرْنُهُ مِهَذَا اتِّخَاذَ قُبُورِ الأَنْبِيَاءِ مَساجِدَ، وذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى قَوْمِ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَساجِدَ»<sup>(٢)</sup>.

[٥] الخَامِسَةُ: ذِكْرُ شِدَّةِ الغَضَبِ مِنَ اللهِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ».

وفِيهِ: إِنْباتُ الغَضَبِ مِنَ اللهِ حَقِيقةً، لكنَّهُ كغَيْرِهِ مِنْ صِفَاتِ الأَفْعالِ الَّتِي نَعْرِفُ معْنَاهَا وَلَا نَعْرِفُ كَيْفِيَّتُهَا.

وفيهِ أَنَّهُ يَتَفَاوَتُ كَمَا ثَبَتَ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ: ﴿إِنَّ رَبِّي غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ مِثْلَهُ قَبْلُهُ وَلاَ بَعْدَهُۥ ٣٠٠.

<sup>(</sup>۱) أخرجه مالك في الموطأ (۱/ ۱۷۲)، وعبد الرزاق، رقم (۱۵۸۷)، والحميدي، رقم (۱۰۵۵)، ووصله أحمد (۲/ ۲۶۲)، والمبزار، رقم (۱۰۵۸) عن أبي هريرة رَيُخَلِّلَهُمُنَةً. والمبزار، رقم (۹۸۲) ۷/ ۳۱۷) عن أبي هريرة رَيُخَلِّلَهُمُنَةً. وأخرجه ابن أبي شبيبة (۷/ ۳۷۲ رقم ۱۱۹۶۱) عن زيد بن أسلم مرسلا. وابن سعد في الطبقات (۲/ ۳۲۰) عن عطاء ابن يسار مرسلا.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب النهى عن بناء المساجد، رقم (٥٣٢)، من حديث جندب رَجَوَاللَّهُ عَنهُ.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿ ذُرِيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَمْ ثُوجٌ إِنَّهُ كَاكَ عَبْدًا شَكُولًا ﴾، رقم (٤٧١٢)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب أدنى أهل الجنة منزلة، رقم (١٩٤)، من حديث أبي هريرة رَيُخَالِّفَهُ عَنْهُ.

السَّادِسَةُ: وَهِيَ مِنْ أَهِّهَا: مَعْرِفَةُ صِفَةِ عِبَادَةِ اللَّاتِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَكْبَرِ الأَوْثَانِ<sup>[1]</sup>. السَّابِعَةُ: مَعْرِفَةُ أَنَّهُ قَبْرُ رَجُل صَالِح<sup>[1]</sup>.

الثَّامِنَةُ: أَنَّهُ اسْمُ صَاحِبِ القَبْرِ، وَذِكْرُ مَعْنَى التَّسْمِيَةِ [1].

التَّاسِعَةُ: لَعْنُهُ زِوَّاراتِ القُبُورِ [1].

العَاشِرَةُ: لَعْنُهُ مَنْ أَسْرَجَهَا [٥].

[١]السَّاوِسَةُ -وهيَ مِنْ أهمَّهَا-: مَعْرِفَةُ صِفَةِ عِبادَةِ اللَّاتِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَكْبَرِ الأَوْثَانِ. وذَلِكَ في قَوْلِهِ: «فهات، فَعَكَفُوا عَلَى قَبْرِهِ».

[٧] السَّابِعَةُ: مَعْرِفَةُ أَنَّهُ قَبْرُ رَجُلِ صالِحٍ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «كانَ يَلُتُّ لَهُمُ السَّوِيقَ» أيْ: للحُجَّاج؛ لأنَّهُ مُعَظَّمٌ عِنْدَهُمْ، والغالِبُ لَا يَكُونُ مُعَظَّمًا إِلَّا صاحِبُ دِينِ.

[٧] النَّامِنَةُ: أنَّهُ اسْمُ صاحِبِ القَبْرِ، وذِكْرُ مَعْنَى التَّسْمِيَةِ. وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ يَلُتُ السَّوِيقَ.

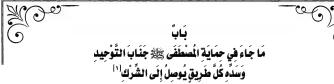
[٤] التَّاسِعَةُ: لَعْنُهُ زَوَّاراتِ القُبُورِ. أيِ: النَّبِيِّ ﷺ وَذَكَرَ رَحَمُهُاللَهُ لَفْظَ: «زَوَّارَاتِ القُبُورِ» مُرَاعاةً للَّفْظِ الآخَرِ.

[٥] العَاشِرَةُ: لَعْنُهُ مَنْ أَسْرَجَهَا. وذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: "وَالْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا المَساجِدَ والسُّرُجَ»(١).

وهُنَا مَسْأَلَةٌ مُهِمَّةٌ لَمْ تُذْكُرْ، وهيَ: أنَّ الغُلُوَّ فِي قُبُورِ الصَّالِحِينَ يُصَيِّرُهَا أَوْثَانًا كَمَا فِي قَبْرِ اللَّاتِ، وهَذِهِ مِنْ أَهَمِّ الوسائِلِ، ولمْ يَذْكُرُهَا الْمُؤَلِّفُ رَحَمُاٰلَقَهُ، ولعلَّهُ اكْتَفَى بالتَّرْجَمَةِ عَنْ هَذِهِ المَسْأَلَةِ بِمَا حَصَلَ للَّاتِ، فإذَا قِيلَ بذلِكَ فلهُ وجْهٌ.

مَسْأَلَةٌ: الْمَرْأَةُ إِذَا ذَهَبَتْ للرَّوْضَةِ فِي المَسْجِدِ النَّبُويِّ لِتُصَلِّيَ فِيهَا، فالقَبْرُ قَرِيبٌ منْهَا، فَتَقَفُ وتُسَلِّمُ، ولَا مانِعَ فِيهِ. والأحْسَنُ البُّعْدُ عَنِ الزَّحامِ ومُحالَطَةِ الرِّجالِ؛ ولِلَّلَا يَظُنُّ مَنْ يُشاهِدُهَا أَنَّ المُرْأَةَ يَجُوزُ لَهَا قَصْدُ الزِّيارَةِ، فَيَقَعُ الإِنْسَانُ فِي مَحْذُورٍ، وتَسْلِيمُ المَرْءِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَبْلُغُهُ حَيْثُ كانَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور، رقم (٣٣٦٦)، والترمذي: الصلاة، باب كراهة أن يتخذ على القبر مسجدا، رقم (٣٢٠) وقال: حديث حسن، والنسائي: كتاب الجنائز، باب التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، رقم (٣٤٠٠)، وابن ماجه: مختصرا كتاب الجنائز، باب النهي عن زيارة القبور، رقم (١٥٧٥)، الطيالسي، رقم (٢٨٥٦)، وابن أبي شيبة (١/ ١٥١ رقم ٩٥٤)، وأحمد (١/ ٢٧٩، ٢٨٤، ٣٣٤)، وابن حبان، رقم (١٧١٩)، والطبراني في الكبير (١/ ١٨٥ رقم ٢٧٢٥)، والحاكم، رقم (١٣٨٤)، والبيهقي (٤/ ١٣٠).



-5:50

[١] قَوْلُهُ: «المُصْطَفَى» أَصْلُهَا: المُصْنَفَى، مِنَ الصَّفْرَةِ، وَهُوَ خِيارُ الشَّيْءِ، فالنَّبِيُّ ﷺ أَفْضَلُ المُصْطَفَيْنَ؛ لأنَّهُ أَفْضَلُ أُولِي العَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ، والرُّسُلُ هُمُ المُصْطَفَوْنَ. والمُرَادُ بهِ: مُحَمَّدٌ ﷺ.

والاصْطِفَاءُ عَلَى دَرجاتٍ، أعْلاهَا اصْطِفَاءُ أُولِي العَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ، ثُمَّ اصْطِفَاءُ الرُّسُلِ، ثُمَّ اصْطِفَاءُ الأَنْبِيَاءِ، ثُمَّ اصْطِفَاءُ الصَّدِيقِينَ، ثُمَّ اصْطِفَاءُ الشُّهَداءِ، ثُمَّ اصْطِفَاءُ الصَّالِحِينَ.

قَوْلُهُ: «جِمَايَةِ» مِنَ حَمَى الشَّيْءَ إذَا جَعَلَ لَهُ مانِعًا يَمْنَعُ مَنْ يَقُرُبُ حَوْلُهُ، ومِنْهُ حِمايَةُ الأرْضِ عَنِ الرَّعْيِ فيهَا، ونَحْوِ ذلكَ.

قَوْلُهُ: «جَنابَ» بِمَعْنَى جانِبٍ، والتَّوْحِيدُ: تَفْعِيلٌ مِنَ الوَحْدَةِ، وَهُوَ إِفْرَادُ اللهِ تَعَالَى بِمَا يَجِبُ لَهُ مِنَ الرُّبُوبِيَّةِ والأَلُوهِيَّةِ والأسْبَاءِ والصِّفَاتِ.

قَوْلُهُ: «وسَدِّهِ كُلَّ طَرِيقٍ» أَيْ: مَعَ الجِهايَةِ لَمْ يَدَعِ الأَبْوَابَ مَفْتُوحَةً يَلِجُ إليْهَا مَنْ شَاءَ، ولكنَّهُ سدَّ كُلَّ طريقٍ يُوصِلُ إِلَى الشَّرِكِ؛ لأنَّ الشَّرِكَ أَعْظَمُ الذُّنُوبِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرِكَ بِهِ. وَيَغْفِرُ مَا دُونَ دَلِكَ لِمَن يَشَاكُ ﴾ [النساء: ٤٨].

قالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةُ (1): الشَّرْكُ الأَصْغَرُ لَا يَغْفِرُهُ اللهُ؛ لَعُمُومٍ قَوْلِهِ: ﴿أَن يُشَرَكَ بِهِـ ﴾ وعَلَى هذَا فجمِيعُ الذُّنُوبِ دُونَهُ؛ لقَوْلِهِ: ﴿وَيَقَفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاهُ ﴾، فيشْمَلُ كَباثِوَ الذُّنُوبِ وصَغائِرَ هَا.

فالشَّرْكُ لَيْسَ بالأَمْرِ الْمَيِّنِ الَّذِي يُتَهَاوَنُ بِهِ، فالشَّرْكُ يُفْسِدُ القَلْبِ والقَصْدَ، وإذَا فَسَدَ القَصْدُ فَسَدَ العَصْدُ وَإِذَا فَسَدَ العَصْدُ فَسَدَ العَمْلُ الْمَثِلُ مَبْناهُ عَلَى القَصْدِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيْوَ اللَّهُ الْدُيْنَ الْمَيْنَ الْمَيْفِ الْمَيْفِي فَهَا وَهُمَ فِهَا وَهُمْ فِهَا وَهُمْ فِهَا وَهُمْ اللَّمُ عَلَى اللَّهُمْ فِهَا وَهُمَا لَا يَبْخَسُونَ اللَّهُ أَوْلَتُهِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِوَةِ إِلَّا النَّسَالُ وَحَمِطَ مَا صَنعُوا فِيهَا وَهَا لَهُمْ اللَّهُمْ فَيْهَا اللَّمُ اللَّهُ الللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُلِيلُولُ اللللْمُ اللَّهُ اللْمُؤْمِنَ الللْمُلِلَّةُ اللَّلِمُ اللللللِّلْمُ ا

<sup>(</sup>١) انظر: الرد على البكري (ص:٣٠١-٣٠١).

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، وقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة،
 باب قوله ﷺ: "إنها الأعمال بالنبات"، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب وَهَالِيَّهَاءُ.

وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُوكُ ۚ قِنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزُ عَلَيْـهِ مَا عَنِــتُـدُ ﴾ الآيةَ [التوبة:١٧٨]

إذًا: فالرَّسُولُ ﷺ مَمَى جَانِبَ التَّوْحِيدِ حِمايةٌ مُحْكَمَةٌ، وسَدَّ كُلَّ طَرِيقٍ يُوصِلُ إِلَى الشَّرْكِ
 وَلَوْ مِنْ بَعِيدٍ؛ لأَنَّ مَنْ سَارَ عَلَى الدَّرْبِ وَصَلَ، والشَّيْطَانُ يُزَيِّنُ للإنسَانِ أَعْبالَ السُّوءِ شَيْتًا فشَيْتًا
 حتَّى يَصِلَ إِلَى الخايةِ.

[١] قَوْلُهُ: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُوكُ قِنْ أَنْشِيكُمْ ﴾ الجُمْلَةُ مُؤَكَّدَةٌ بثَلاثَةِ مُؤَكِّدَاتٍ: القَسَم، واللَّام، و(قدْ)، وَهِيَ مُؤَكِّدَةٌ لِجَمِيعِ مَدْخُولِهَا بِأَنَّهُ رَسُولٌ، وأَنَّهُ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وأَنَّهُ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا يَشُقُّ عَلَيْنَا، وأَنَّهُ بِالْمُؤْمِنِينَ رَوُوفٌ رَحِيمٌ. فالقَسَمُ مُنْصَبٌّ عَلَى كُلِّ هَذِهِ الأوْصافِ الأرْبَعَةِ.

والخِطابُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ جَآءَ كُمْ ﴾ قِيلَ: للعَرَبِ؛ لقَوْلِهِ: ﴿ تَنْ أَنَفُسِكُمْ ﴾ فالرَّسُولُ ﷺ مِنَ العَرَبِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ هُوَ الَذِي مَنَتَ فِي ٱلْأَيْتِينَ رَسُولًا يَنْهُمْ ﴾ [الجُمْعَة: ٢]، ويُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عامًا للأُمَّةِ كُلِّهَا، ويَكُونَ الدُّرَاهُ بالنَّفْسِ هُنَا الجِنْسُ، أَيْ: لَيْسَ مِنَ الجِنِّ وَلَا المَلاثِكَةِ، بَلْ هُوَ مِنْ جِنْسِكُمْ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ هُوَ الذَّي خَلَقَكُمْ مِن نَقْسٍ وَحِيْةٍ ﴾ [الأعراف:١٨٩].

وعلى الاختيالِ الأوَّلِ فِيهِ إِشْكَالٌ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ بُعِثَ إِلَى جَمِيعِ النَّاسِ مِنَ العَرَبِ والعَجَمِ. ولكنْ يُقالُ فِي الجَوَابِ: إِنَّهُ خُوطِبَ العَرَبُ بهذَا؛ لأنَّ مِنَّةَ اللهِ عَلَيْهِمْ بِهِ أَعْظَمُ مِنْ غَيْرِهِمْ؛ حَيْثُ كَانَ مَنْهُمْ، وفِي هَذَا تَشْرِيفٌ لهُمْ بلَا رَيْب.

والاحْتِيَالُ الثَّانِي أَوْلَى؛ للعُموم، ولقَوْلِهِ: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَ بَعَتَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنَ أَهْسِهِمْ﴾ [آل عمران:١٦٤]، وليَّا كَانَ الْمُرَادُ العَرَبَ، قَالَ: ﴿مِنْهُمْ ﴾ لَا ﴿مِنْ أَنْفُسِهِمْ»، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِى بَعَتَ فِى ٱلْأُمِيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾، وقَالَ تَعَالَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ وإشاعِيلَ: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَتْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ ﴾ [البقرة:١٢].

وعَلَى هذَا: فإذَا جاءَتْ «مِنْ أَنْفُسِهِمْ» فالْمَرَادُ: عُمُومُ الأُمَّةِ، وإذَا جاءَتْ «مِنْهُمْ» فالمُرَادُ: العَرَبُ، فعَلَى الاحْتيالِ الثَّانِي لَا إشْكالَ فِي الآيَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿رَسُولُئُكِ ﴾ أَيْ: مِنَ اللهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَنْلُوا صُّفُنَا مُطَهَّرَةٌ﴾ [البينة:٢]، وفَعُولٌ هُنَا بِمَعْنَى مُفْعَلٍ، أَيْ: مُرْسَلٌ.

و ﴿ قِنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ سَبَقَ الكَلامُ فِيهَا.

قَوْلُهُ: ﴿عَرِيزُ﴾ أَيْ: صَعْبٌ؛ لأنَّ هَذِهِ المادَّةَ -العَيْنَ والزَّايَ- فِي اللَّغَةِ العَرَبِيَّةِ تَدُلُّ عَلَى الصَّلابَةِ، ومنْهُ: ﴿أَرْضُ عَزَازٌ ﴾ أَيْ: صُلْبَةٌ قَوِيَّةٌ، والمَغنَى: أنَّهُ يَصْعُبُ عَلَيْهِ مَا يَشُقُ عليْكُمْ؛ ولهَذَا بُعِثَ بالحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ، ومَا خُيِّرَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إثْيَا، وهَذَا مِنَ النَّيْسِيرِ النِّيْدِ بِهِكَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ.

قَوْلُهُ: ﴿مَا عَسِتْتُمَ ﴾ ﴿مَا﴾ مَصْدَرِيَّةٌ، ولَيْسَتْ مَوْصُولَةً، أَيْ: عَنَتُكُمْ، أَيْ: مَشَقَّتُكُمْ؛ لأنَّ العَنَتَ بِمَعْنَى المَشَقَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَالِكَ لِمَنْ خَشِى ٱلْمَنَتَ مِنكُمْ ﴾ [النساء:٢٥] أي: المَشَقَّة. والفِعْلُ بَعْدَ ﴿مَا﴾ يُوَوَّلُ إِلَى مَصْدَرِ مَرْفُوع، لكنْ بهاذا هُوَ مَرْفُوعٌ؟

يَخْتَلِفُ باختلافِ ﴿عَرِيزُ﴾ إَذَا قُلْنَا: بأنَّ ﴿عَرِيزُ﴾ صِفَةٌ لـ(رَسُولٌ). صَارَ المَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ فاعِلَا بهِ، أَيْ: عَزِيزٌ عَلَيْهِ عَنتُكُمْ، وإِنْ قُلْنَا: عَزِيزٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ صَارَ (عَنتُكُمْ) مُبْتَدَأً، والجُمْلَةُ حينتلِ تَكُونُ كُلُّهَا صِفَةَ لـ(رَسُولٌ). أَوْ يُقالُ: (عَزِيزٌ) مُبْتَدَأً، و(عَنتُكُمْ) فاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الحَبَرِ عَلَى رَأْيِ الكُوفِيِّينَ، الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكِ فِي قَوْلِهِ:

### وقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: فائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ(١)

قَوْلُهُ: ﴿ مَرِيشُ عَلَيْكُمُ ﴾ الحِرْصُ: بَذْلُ الجُهْدِ لإِدْراكِ أَمْرِ مَقْصُودٍ، والمَعْنَى: باذِلٌ غايَة جُهْدِهِ فِي مَصْلَحَتِكُمْ، فَهُوَ جامِعٌ بَنْنَ أَمْرَيْنِ: دَفْعِ الْمَكُرُوهِ الَّذِي أَفادَهُ قَوْلُهُ: ﴿ مَرْيِطُ عَلَيْهِ مَا عَنِــَتُّمَ ﴾، وحُصُولِ المَحْبُوبِ الَّذِي أَفادَهُ قَوْلُهُ: ﴿ مَرِيطُ عَلَيْكُم ﴾، فكانَ النَّبِيُّ ﷺ جامعًا بَيْنَ هَذَيْنِ الوَصْفَيْنِ، وهَذَا مِنْ يَعْمَةِ اللهِ عَلَيْنًا وعَلَى الرَّسُولِ ﷺ أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذَا الْحُلُقِ العَظِيمِ الْمَثْلِ بَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم:٤].

ُ قُولُهُ: ﴿ إِلَمُوْمِنِينَ رَءُوثُ تَصِدُ ﴾ ﴿ إِلَمُؤْمِنِينَ ﴾ جازٌ وبَحُرُورٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، و﴿ رَءُوثُ ﴾ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، و ﴿ رَصِدُ ﴾ مُبْتَدَأٌ ثانٍ، وتَقْدِيمُ الحَيْرِ يُفِيدُ الحَصْرَ، والرَّأَفَةُ: أَشَدُّ الرَّحْمَةِ وأَرَقَّهَا، والرَّحْمَةُ: رِقَّةٌ بِالقَلْبِ تَنْضَمَّنُ الحُنُو عَلَى المَرْحُومِ والعَطْفَ عَلَيْهِ بِجَلْبِ الحَيْرِ لَهُ وَدَفْعِ الضَّرَرِ عنْهُ.

وقَوْلُنَا: (رِقَّةٌ فِي القَلْبِ) هَذَا باعْتِبَارِ المَخْلُوقِ، أمَّا بالنَّسْبَةِ للهِ تَعَالَى فَلَا نُفَسِّرُهَا بهَذَا التَّفْسِيرِ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى لَيْسَ كمِثْلِهِ شَيْءٌ، ورَحْمَّهُ اللهِ أَعْظَمُ مِنْ رَحْمَةِ المَخْلُوقِ، لَا تُدانِيهَا رَحْمَّةُ المَخْلُوقِ ولَا تَمَاثِلُهَا؛

<sup>(</sup>١) ألفية ابن مالك (ص:١٧).

= فَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: ﴿إِنَّ للهِ مِثَةَ رَحْمَةٍ وضَعَ مِنْهَا رَحْمَةً واحِدَةً يَتَرَاحَمُ بِهَا الحَلْقُ مُنْذُ خُلِقُوا إِلَى يَوْم القِيَامَةِ، حتَّى إِنَّ الدَّابَةَ لَتَرْفَعُ حافِرَهَا عَنْ ولَدِهَا خَشْيَةَ أَنْ تُصِيبَهُۥ(١).

فَمَنْ يُخْصِي هَذِهِ الرَّحْمَّ الَّتِي فِي الحَلائِقِ مُنْذُ خُلِقُوا إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ كَمِّيَّةَ؟! ومَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُقَدِّرَهَا كَيْفِيَّةً؟! لَا أَحَدَ يَسْتَطِيعُ إِلَّا اللهُ عَنَهَجَلَّ الَّذِي خَلَقَهَا، فَهَذِهِ رَحْمَّةٌ واحِدَةٌ، فإذَا كَانَ يَوْمَ القِيَامَةِ رَحِمَ الحَلْق بَيْسْع وبِسْعِينَ رَحْمَّةً بالإضافَةِ إِلَى الرَّحْمَةِ الأُولَى.

وهلْ هَذِهِ الرَّحْمَةُ تُدانِيهَا رَحْمَةُ المَخْلُوقِ؟

الجَوَابُ: أبدًا، لا تُدانيهَا، والقَدْرُ المُشْتَرَكُ بَيْنَ رَحْمَةِ الخالِقِ ورَحْمَةِ المَخْلُوقِ أَنَّهَا صِفَةٌ تَقْتَضِي الإِحْسانَ إِلَى المَرْحُومِ، ورَحْمَةُ الحَالِقِ عَبْرُ مَخْلُوقَةٍ؛ لأنَّها مِنْ صِفاتِه، ورَحْمَةُ المَخْلُوقِ مَخْلُوقَةٌ؛ لأنَّها مِنْ صِفاتِه، ورَحْمَةُ المَخْلُوقِ مَحْلُوقِةً؛ لأنَّها مِنْ صِفاتِه، فصفاتُ الخالِقِ لا لَنْنا لَوْ قُلْنَا بذلِكَ لقُلْنَا بحُلولِ صِفاتِ الخالِقِ بالمَخْلُوقِ، وهَذَا أمْرٌ لا يُمْكِنُ؛ لأنَّ صفاتِ الخالِقِ يَتَّصِفُ بِهَا وحْدَهُ، وصِفاتِ المَخْلُوقِ يَتَّصِفُ بِهَا وحْدَهُ، لكنْ صِفاتُ الخالِقِ لهَا آثارٌ تَظْهَرُ فِي المَخْلُوقِ، وهَذِهِ الآثارُ هِيَ الرَّحْمَةُ المَّذِي تَتَاحَمُ بِهَا.

قَوْلُهُ: ﴿بِالْمُؤْمِنِينِ كَ وَفُ تَعِيمُ ﴾ أيْ: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ لَيْسَ رَؤُوفًا ولَا رَحِيمًا، بَلْ هُوَ شَدِيدٌ عَلَيْهِمْ كَمَا وَصَفَهُ اللهُ هُوَ وأَصْحابَهُ بذلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿تُحَمَّدُّ رَسُولُ اللهِ ۚ وَاَلَٰذِينَ مَعَهُۥ أَشِذَاتُهُ عَلَى الْكُفَّادِ رُحَمَّةً بِيَنَهُمْ ﴾ [الفتح:٢٩].

قَوْلُهُ: ﴿ فَإِن نَوَلَوْا ﴾ أيْ: أَعْرَضُوا مَعَ هَذَا البيانِ الواضِحِ بوَصْفِ الرَّسُولِ ﷺ، وهَذَا الْتفاتُ مِنَ الخِطابِ إِلَى الغَيْبَةِ؛ لأنَّ التَّوَلِّيَ مَعَ هَذَا البيانِ مَكْرُوهٌ؛ ولهَذَا لَمْ مُجَاطَبُوا بِه، فلمْ يَقُلْ: فإنْ تَوَلَّيْتُمْ. والبَلاغِيُّونَ يُسَمُّونَهُ الْنِفَاتَا، ولَوْ قِيلَ: إِنَّهُ انْتقالٌ. لَكانَ أَحْسَنَ.

قَوْلُهُ: ﴿ فَقُلُ حَسِّمِ ﴾ اللَّهُ الخطابُ للنَّبِيِّ ﷺ أَيْ: قُلْ ذَلِكَ مُعْتَمِدًا عَلَى اللهِ، مُتَوَكِّلًا عليْهِ، مُعْتَصِمًا بهِ: حَسْبِيَ اللهُ، وارْتِباطُ الجَوَابِ بالشَّرْطِ واضِحٌ، أَيْ: فإنْ أَغْرَضُوا فَلَا يُهِمَّنَكَ إغراضُهُمْ، بَلْ قُلْ بلِسَانِكَ وَقَلْبِكَ: حَسْبِيَ اللهُ. و﴿ حَسْبِي ﴾ خَبرٌ مُقَدَّمٌ، ولَفْظُ الجَلاَةِ مُبْتَدَأُ مُؤخّرٌ، ويَجُوزُ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري كتاب الأدب، باب جعل الله الرحمة في مئة جزء، رقم (٦٠٠٠)، ومسلم: كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله، رقم (٢٧٥٢)، من حديث أبي هريرة رَيُوَلِيَّهُمَّةُ.

العَكْسُ بأنْ نَجْعَلَ: ﴿حَسِّمِے﴾ مُبتَدَأً، ولَفْظَ الجَلالَةِ خَبَرًا، لكنْ ليًا كانَتْ (حَسْبُ) نكِرَةً لَا تَتَعَرَّفُ بِالإضافَةِ كَانَ الأَوْلَى أَنْ نَجْعَلَهَا هِيَ الحَبَرَ.

قَوْلُهُ: ﴿لَاۤ إِلٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ أَيْ: لَا مَعْبُودَ حَتٌّ حَقِيقٌ بالعِبَادَةِ سِوَى اللهِ عَزَّهَجَلَّ.

قَوْلُهُ: ﴿عَلَيْهِ وَوَكَنْكُ ﴾ (عليْهِ): جازٌّ وَمَجُرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(تَوَكَّلْتُ)، وقُدِّمَ للحَصْرِ، والتَّوَكُّلُ: هُوَ الاغتهادُ عَلَى اللهِ فِي جَلْبِ المنافِعِ ودَفْعِ المُضارِّ مَعَ الثَّقَةِ بِهِ، وفِعْلِ الأَسْبَابِ النَّافِمَةِ.

وقَوْلُهُ: ﴿عَلَيْتُ و تَوَكَّلْتُ ﴾َ مَعَ قَوْلِهِ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَا هُوَ﴾ فِيهَا جَمْعٌ بَيْنَ تَوْحِيدَيِ الرُّبُوبِيَّةِ والعُبُودِيَّةِ، واللهُ تَعَالَى يَجْمَعُ بَيْنَ هذَيْنِ الأَمْرَيْنِ كَثِيرًا ﴿إِيَّاكَ نَبْتُهُ وَإِيَّكَ نَسْتَعِبُ ﴾ [الفاتحة:٥]، وقَوْلُهُ: ﴿فَاعْبُدُهُ وَقَوَكَلْ عَلَيْهِ﴾ [هود:١٢٣].

قَوْلُهُ: ﴿ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرِّشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى اللهِ سُبْحَانَهُ.

و﴿رَبُ ٱلْعَرْشِ﴾ أيْ: خالِقُهُ، وإضافَةُ الرُّبُوبِيَّةِ إِلَى العَرْشِ –وإنْ كانَتْ رُبُوبِيَّةُ اللهِ عامَّةً– تَشْرِيفًا للعَرْشِ وتَعْظِيهًا لهُ، ومُناسَبَةُ التَّوكُلِ لقَوْلِهِ: ﴿رَبُ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾؛ لأنَّ مَنْ كَانَ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا شَيْءَ فَوْقَهُ فَإِنَّهُ لَا أَحَدَ يَغْلِبُهُ، فَهُوَ جَدِيرٌ بأنْ يُتَوكَّلَ عَلَيْهِ وحْدَهُ.

وقَوْلُهُ: ﴿الْمَسْرَشِ﴾ فشَرَهُ بَعْضُ النَّاسِ بالكُرْبِيِّ، ثمَّ فسَّرُوا الكُرْبِيِّ بالعِلْمِ، وحيننذ لا يَكُونُ هُنَاكَ كُرْبِيِّ ولا عَرْشٌ، وهَذَا التَّفْسِيرُ باطِلٌ، والصَّحِيحُ أَنَّ العَرْشَ عَبُرُ الكُرْبِيِّ ، وَلا يَصِحُ تَفْسِيرُهُ بالعِلْمِ، بَلِ الكُرْبِيُّ مِنْ خَلُوقاتِ اللهِ العَظِيمةِ الَّذِي وَسِعَ السَّمَوَاتِ عَبُرُ العِلْمِ، والعَرْشُ اعْظَمُ واعْظَمُ؛ ولهَذَا وصَفَهُ بأنَّهُ عَظِيمٌ بقوْلِهِ تَعَلَى: ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْمَرْسُ النَظِيمِ ﴾ واللَّرْضَ، والعَرْشُ اعْظَمُ واعْظَمُ؛ ولهَذَا وصَفَهُ بأنَّهُ عَظِيمٌ بقوْلِهِ تَعَلَى: ﴿وَهُو رَبُّ ٱلْمَرْسُ النَظِيمِ ﴾ [البروج: ١٥] عَلَى قِراءَةِ كَسْرِ الدَّالِ، وبأنَّهُ كَرِيمٌ فَوْلَةٍ: ﴿لَا إِللهُ وَاللَّهُ اللهِ عَلَى اللَّهُ اللهِ اللهَ المَالُونُ واللَّهُ وَلَا اللَّهُ عَلَيْهُ وَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كَلِيمٌ اللَّهُ اللهَ المَعْلِمِ ﴾ يُوصَفُ بِهَا المَخْلُوقُ؛ لأنَّ الغَرْشَ الخُولُوقُ؛ لأنَّ الغَرْشَ عَلُوقٌ، وكذلِكَ (الرَّحِيمُ، والحَيْمُ الحَالِيمُ عَلَى اللهَ عَلَى اللَّهُ المَعْلَمِ المَعْلِمِ المَالَمُونُ اللهَ المَعْلَمُ وَلَالَ وَاللَّهُ وَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كَلِيمَةُ (العَظِيمِ) يُوصَفُ بِهَا المَخْلُوقُ؛ لأنَّ الغَرْشَ عَلَوهُ وكُولُ اللهَ الْمَالَونُ والمَالُوقُ؛ لأنَّ اللهَ الْمَالَونَ وكذَاكَ (الرَّحِيمُ، والرَّوُوفُ، والحَكِيمُ ).

ولَا يَلْزَمُ مِنِ اتَّفاقِ الاسْمَيْنِ اتَّفاقُ الْمُسَمَّيَيْنِ، فإذَا كَانَ الإِنْسَانُ رَؤُوفًا فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الحالِقِ، فَلَا تَقُلْ: إِذَا كَانَ الإِنْسَانُ سَمِيعًا بَصِيرًا عَلِيمًا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الحالِقِ؛ لأنَّ اللهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ عَلِيمٌ، كَمَا أَنَّ وُجُودَ البارِي سُبْحَانَهُ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ تَكُونَ ذاتُهُ كَذَواتِ الحَلْقِ فإنَّ أَسْهَاءَهُ كَذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ تَكُونَ كَاسْهَاءِ الحَلْقِ، وهُناكَ فَرْقٌ عَظِيمٌ بَيْنَ هَذَا وهذَا.

## عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَجَلَلِنَهَءَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿لَا تَجْعَلُوا ۚ الْبُيُونَكُم ۚ الْأَقْبُورَ اللَّهِ ﷺ:

وَقَوْلُهُ: ﴿فَقُـلُ حَسّمِے اللّهُ﴾ أيْ: كافيني، وهَكَذَا يَجِبُ أَنْ يُعْلِنَ الْمُؤْمِنُ اعْتَهادَهُ عَلَى رَبِّهِ، وَلَا سِيّبًا فِي مِثْلِ هَذَا المَقام الَّذِي يَتَخَلَّى النّاسُ عنهُ؛ لآنَّهُ قَالَ: ﴿ فَإِن نَوَلَوْا ﴾.

وهَذِهِ الْكَلِمَةُ -كَلِمَةُ الحَسْبِ- تُقالُ فِي الشَّدائِدِ، قالَهَا إِبْرَاهِيمُ حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ، والنَّبِيُّ ﷺ وأصْحابُهُ حِينَ قِيلَ لهُمُ: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمُّ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَنَا وَقَالُواْ حَسْبُنَا اللَّهُ وَيَغْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾ [آل عمران:١٧٣].

تَنْبِيهٌ: فِي سِياقِنَا للآيَةِ الثانِيَةِ فوائِدُ نَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَنْفَعَ بِهَا.

[١] قَوْلُهُ: «لَا تَجْعَلُوا» الجُمْلَةُ هُنَا نَهَيٌّ، فَـ(لَا) ناهِيَةٌ، والفِعْلُ بَجُزُومٌ وعَلامَةُ جَزْمِهِ حذْفُ النُّونِ، والواؤ فاعِلٌ.

[٧] قَوْلُهُ: «بُيوتَكُمُ» جَمْعُ بَيْتٍ، وَهُوَ مَقَرُّ الإِنْسَانِ وسَكَنْهُ، سواءٌ كَانَ مِنْ طِينٍ أَوْ حِجارَةٍ أَوْ خَيْمَةً أَوْ غَيْرَ ذلكَ، وغالبُ مَا يُرادُ بِهِ الطِّينُ والحِجارَةُ.

[٣] قَوْلُهُ: «قُبُورًا» مَفْعُولٌ ثانٍ لـ(تَجْعَلُوا)، وهَذِهِ الجُمْلَةُ اخْتُلِفَ فِي معْنَاها، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا تَجْعَلُوهَا قُبُورًا، أَيْ: لَا تَدْفِنُوا فِيهَا. وهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ ظَاهِرُ اللَّفْظِ، ولكنْ أُورِدَ عَلَى ذلِكَ دَفْنُ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْتِهِ، وأُجِيبَ عَنْهُ بأَنَّهُ مِنْ خصائِصِهِ ﷺ، فالنَّبِيُّ ﷺ وُفِنَ فِي بَيْتِهِ لَسَبَبَيْنِ:

١ - مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ يَمُوتُ إِلَّا دُفِنَ حَيْثُ قُبضَ»(١)، وهَذَا ضَعَّفُهُ بَعْضُ العُلَمَاءِ.

٢ - مَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ رَضَالِلَهَ عَنْهَا: ﴿ أَنَّهُ خُشِي َ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا ﴾ (٧).

وقَالَ بَعْضُ المُلْمَاءِ: الْمُرَادُ بـ (لا تَجْعَلُوا بَبُورَكُمْ قُبُورًا"، أيْ: لَا تَجْعَلُوهَا مِثْلَ القُبُورِ، أيِ: المَقْبَرَةِ، لَا تُصَلُّونَ فِيهَا؛ وذَلِكَ لاَنَّهُ مِنَ المُتَقَرِّرِ عَنْدَهُمْ أَنَّ المقابِرَ لَا يُصَلَّى فِيهَا، وأَيْدُوا هَذَا التَّفْسِيرَ بانَّهُ سَبَقَهَا جُمْلَةٌ فِي بَعْضِ الطُّرُقِ: «اجْعَلُوا مِنْ صَلاتِكُمْ فِي بُيوتِكُمْ، ولَا تَجْعَلُوهَا قُبُورًا»، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرادَ: لَا تَدَعُوا الصَّلاةَ فِيهَا.

 <sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: كتاب الجنائز، باب ما جاء في دفن النبي ﷺ حيث قبض، رقم (١٠١٨)، وابن ماجه: نحوه كتاب
الجنائز، باب ما ذكر في وفاته ودفنه ﷺ، رقم (١٦٢٨)، وأحمد في المسند (١٧/١)، والترمذي في الشهائل رقم (٣٩٠)،
من حديث أبي بكر الصديق رَحَقَلَقَتَمْدُ. وقال الحافظ في الفتح (١/ ٥٢٩): إسناده صحيح لكنه موقوف.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي ، وأبي بكر، وعمر رَهَاللَيْمَ عُلاً، وقم (١٣٩٠)، ومسلم:
 كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، وقم (٥٢٩)، من حديث عائشة رَهَاللَيْمَةُ.

وكلا المُغْنَيْنِ صَحِيحٌ؛ فَلا يَجُورُ أَنْ يُدْفَنَ الإنْسَانُ فِي بَيْتِهِ، بَلْ يُدْفَنُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ؛ لأنَّ هَذِهِ هِي العادةُ التَّبَعَةُ مُنْذُ عَهْدِ النَّبِيِ ﷺ إِلَى اليَوْمِ، ولآنَّهُ إِذَا دُفِنَ فِي بَيْتِهِ فَإِنَّهُ رُبَّهَا يَكُونُ وَسِيلَةً إِلَى الشَّرْكِ، فرُبَّا يُعَظِّمُ هَذَا المكانُ، ولآنَهُ يُحْرَمُ مِنْ دَعواتِ المُسْلِمِينَ اللَّذِينَ يَدْعُونَ بِالمُغْفِرَةِ لأمْوَاتِ المُسْلِمِينَ عِنْدَ زِيارَتِهِمْ للمَقابِرِ، ولآنَهُ يُضَيِّقُ عَلَى الوَرَثَةِ مِنْ بَعْدِهِ فِيسَأَمُونَ مِنْهُ، ورُبَّا يَسْتَوْحِشُونَ المُسْلِمِينَ عِنْدَةً مِنْ المَّعْوِقُ وَاللَّهُ يُصَلِّقُ عَلَى الوَرَثَةِ مِنْ بَعْدِهِ فِيسَأَمُونَ مِنْهُ، ورُبَّا يَسْتَوْحِشُونَ مِنْهُ، وإذَا باعُوهُ لاَ يُساوِي إِلَّا شَيْثًا قلِيلًا، ولأَنَّهُ قَدْ يَخْدُثُ عِنْدَهُ مِنَ الصَّخَبِ واللَّعِبِ واللَّغِو والأَفْعالِ المُحَرَّمَةِ مَا يَتَنافَى مَعَ مَقْصُودِ الشَارِعِ؛ فإنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَقُولُ: "رُورُوا القَبُورَ؛ فإنَّا ولاَنْحَالِ الْمُحَرَّمَةِ مَا يَتَنافَى مَعَ مَقْصُودِ الشَارِعِ؛ فإنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَقُولُ: "رُورُوا القَبُورَ؛ فإنَّا وَلاَنْعَلَى الْمَعْرَةَ الْمُورُونَ الْقَبُورَ؛ فإنَّا الْعَنْ الرَّسُولَ اللَّهُ مُعَلَى اللَّهُ وَلَا اللَّهُ الْمَالِمُ اللَّغُورَةَ فَلَا اللَّهُ الْمَالِمُ اللَّهُ الْعُورَاءُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ الْوَلَعْلِ الْمُعْرَاقِ الْمُنْ الْمَالِعُ اللَّهُ الْمُعْرَاقِ الْمُنْ الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِقِ الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُولَ الْمُعْلِى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِى الْمُعْلِقِ الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُؤْمِلُ الْمُعْلِى الْمُؤْمُ اللْمُعْمِلَ الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ اللْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ اللْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ اللْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمُ

وأمَّا أنَّ المَعْنَى: لَا تَجْعَلُوهَا قُبُورًا، أيْ: مِثْلَ القُبُورِ فِي عَدَمِ الصَّلاةِ فِيهَا، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي -إِنْ لَمْ نَقُلْ: يَجِبُ- أنْ يَجَعَلَ الإِنْسَانُ مِنْ صَلاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَلَا يُخْلِيَهُ مِنَ الصَّلاةِ. وفِيهِ أيضًا: أَنَّهُ مِنَ الْمُتَقَرِّرِ عِندَهُمْ أَنَّ المُقْبَرَةَ لا يُصَلَّى فِيهَا.

إِذًا: فَيَكُونُ هَذَا النَّهْيُ عَنْ تَرْكِ الصَّلاةِ فِي البُيوتِ؛ لئَلَّا تُشْبِهَ المقابِرَ، فَيَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ وَاضِعٌ عَلَى أَنَّ المَقابِرَ لَيْسَتْ مَحَلَّا للصَّلاةِ، وهَذَا هُوَ الشَّاهِدُ مِنَ الحَدِيثِ للبابِ؛ لأنَّ اتِّخاذَ المقابِرِ مَساجِدَ سَبَبٌ قَرِيبٌ جدًّا للشَّرْكِ.

واتِّخاذُهَا مَساجِدَ سَبَقَ أَنَّ لَهُ مَرْ تَبَيَّيْنِ:

الأُولَى: أَنْ يَبْنِيَ عَلَيْهَا مَسْجِدًا.

الثانِيَةُ: أَنْ يَتَّخِذَهَا مُصَلِّى يَقْصِدُهَا ليُصَلِّى عنْدَهَا.

والحديثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الأَفْضَلَ: أَنَّ المَرْءَ يَغِعَلُ مِنْ صَلاتِهِ فِي بَيْتِهِ، وذَلِكَ جَمِيعُ النَّوافِلِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَفْضَلُ صَلَاةِ المَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا المَكْتُوبَةَ»(") إِلَّا مَا وَرَدَ الشَّرْعُ أَنْ يُفْعَلَ فِي المَسْجِدِ، مثلُ: صَلاَةِ الكُسوفِ، وقِيامِ اللَّيْلِ فِي رَمضانَ، حتَّى ولَوْ كُنْتَ فِي المَدِينَةِ النَّبُويَّةِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ذلِكَ وَهُرَ فِي المَدِينَةِ، وتَكُونُ المُضاعَفَةُ بالنَّسْبَةِ للفَرائِضِ أَوِ النَّوافِل الَّتِي تُسَنُّ لِهَا الجَمَاعَةُ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عَرَقَجَلَّ في زيارة قبر أمه، رقم (۹۷۷)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة القبور، رقم (۳۲۳) واللفظ له، من حديث بريدة رَجَوَلِشَيَّةَ.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب صلاة الليل، رقم (٧٣١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، رقم (٧٨١)، من حديث زيد بن ثابت رَضِّالَشَيَّةُ.

# وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا ١١، وَصَلُّوا عَلَى ١١٠.....

[1] قَوْلُهُ: "هِيدًا" العِيدُ: اسْمٌ لِمَا يُعْنادُ فِعْلُهُ، أَوِ النَّرَدُّدُ إِلَيْهِ، فإذَا اعْنادَ الإنْسَانُ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلًا وَكَا الْفَاسَةُ الْفِيهِ، فإذَا اعْنادَ الإنْسَانُ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلًا كَمَا لَوْ كَانَ كُلِّمَا وَكَا النَّاسَ، فَهَذَا يُسَمَّى عِيدًا؛ لاَنَّهُ جَعَلَهُ يَمُودُ ويَتَكَرَّرُ، وكذلِكَ مِنَ العِيدِ: أَنْ تَعْنَادَ شَيْئًا فَتَنَرَدَدَ إليْهِ، مثلُ: مَا يَفْعَلُ بَعْضُ الجَهَلَةِ فِي شَهْرِ رَجَبٍ وَيَكَرَّرُ، وكذلِكَ مِنَ العِيدِ: أَنْ تَعْنَادَ شَيْئًا فَتَنَرَدَدَ إليْهِ، مثلُ: مَا يَفْعَلُ بَعْضُ الجَهَلَةِ فِي شَهْرِ رَجَبٍ وَهُو مَا يُسَمَّى بِالزِّيارَةِ الرَّجَبِيَّةِ، حَيْثُ يَذْهَبُونَ مِنْ مَكَّةً إِلَى اللَّينَةِ، ويَزُورُونَ كَمَا زَعَمُوا قَبْرَ النَّيِّيِ عَلَى الحَيمِرِ وَاذَا أَفْبَلُوا عَلَى اللَّذِينَةِ تَسْمَعُ لُهُمْ صِياحًا، وكانُوا سابقًا يَذْهَبُونَ مِنْ مَكَّةً إِلَى اللَّذِينَةِ عَلَى الحَيمِرِ خَاصَةً، وليَّا جاءَتِ السَّيَّاراتِ.

وأيُّهُمَّا الْمُرَادُ مِنْ كَلامِ النَّبِيِّ ﷺ: الأَوَّلُ، أيِ: العَمَلُ الَّذِي يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ العامِ، أوِ التَّرَدُّدُ إِلَى المكانِ؟

الظاهِرُ الثَّانِي، أَيْ: لَا تَتَرَدَّدُوا عَلَى قَـيْرِي وتَعْتَادُوا ذلكَ، ســواءٌ قَيَّدُوهُ بالسَّنةِ أَوْ بالشَّهْرِ أَوْ بالأُسْبُوعِ؛ فإنَّهُ ﷺ نَمَى عَنْ ذلكَ، وإنَّما يُزَارُ لسَبَبٍ، كَمَا لَوْ قَدِمَ الإِنْسَانُ مِنْ سَفَرٍ، فذَهَبَ إِلَى قَبْرِهِ فَزارَهُ، أَوْ زَارَهُ؛ لِيَتَذَكَّرَ الآخِرَةَ كَغَيْرِهِ مِنَ القُبُورِ.

ومَا يَهْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ فِي المَدِينَةِ كُلَّمَا صَلَّى الفَجْرَ ذَهَبَ إِلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَجْلِ السَّلامِ عليْهِ، فيَعْتَادُ هَذَا كُلَّ فَجْرٍ، يظنُّونَ أَنَّ هَذَا مِثْلُ زِيارَتِهِ فِي حياتِهِ - فهَذَا مِنَ الجَهْلِ، ومَا عَلِمُوا أُنَّهُمْ إذَا سَلَّمُوا عَلَيْهِ فِي أَيِّ مَكَانٍ فإنَّ تَسْلِيمَهُمْ يَبُلُغُهُ.

[٧] قَوْلُهُ: (وصَلُّوا عَلَيَّ) هَذَا أَمْرٌ، أَيْ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صلِّ عَلَى مُحُمَّدٍ، وقَدْ أَمَرَ اللهُ بذلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَيَّهِكَتُهُ, يُصُلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيُّ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب:٥٦].

وفَضْلُ الصَّلاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَعْرُوفٌ، ومِنْهُ أَنَّ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مَرَّةً واحِدَةً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ مِهَا عَشْرًا<sup>(۱)</sup>. والصَّلاةُ مِنَ اللهِ عَلَى رَسُولِهِ لَيْسَ معْنَاهَا كَمَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ: إِنَّ الصَّلاةَ مِنَ اللهِ الرَّمْهُ، ومِنَ المَلائِكَةِ الاسْتِغْفَارُ، ومِنَ الآدَمِيِّنَ اللَّعَاءُ. فَهَذَا لَيْسَ بصَحِيحٍ، بَلْ إِنَّ صَلاةَ اللهِ عَلَى المَّرْءِ ثَناؤُهُ عَلَيْهِ فِي المَلاِّ الأَعْلَى، كَمَا قَالَ أَبو العالِيَةِ<sup>(۱)</sup> وتَبِعَهُ عَلَى ذلِكَ المُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب القول مثل قول المؤذن، رقم (٣٨٤)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَجَوَلِيَّةَ عَنْظًا. (۱)

<sup>(</sup>٢) علقه البخاري: كتاب التفسير، تفسير سورة الأحزاب قبل حديث رقم (٤٧٩٧)، ووصله ابن أبي حاتم في تفسيره، كها ذكره الحافظ في الفتح (٨/٥٣٣).

# فَإِنَّ صَلَاتَكُم تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمُ [1]»(١).

### رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ وَرُوَاتُهُ ثِقَاتٌ (٢) [١]

ويَدُلُّ عَلَى بُطْلانِ القَوْلِ الأوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَوْلَتِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَتُ مِن زَيِهِمْ وَرَضْمَةٌ ﴾ [البغرة:١٥٧]، فعَطَف الرَّحْمَة عَلَى الصَّلَوَاتِ، والأصْلُ فِي العَطْفِ المُعَايَرَةُ، ولأنَّ الرَّحْمَةَ تَكُونُ لكُلِّ أَحَدٍ؛ ولهَذَا أَجْعَ العُلْمَاءُ عَلَى إِلَّهُ عَلَى إِللهُ عَلَى إِللهُ عَلَى إِللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَشْرَ مَرَّاتٍ، وهَذِهِ يَعْمَةٌ كَبِيرَةٌ. عَلَيْهِ؟ فَمَنْ صَلَّى عَلَى عَشْرَ مَرَّاتٍ، وهَذِهِ يَعْمَةٌ كَبِيرَةٌ.

[١] قَوْلُهُ: «فَإِنَّ صَلاَتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ» (حيثُ): ظَرُفٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، ويُقالُ فِيهَا: حَيْثُ، وحَوْثُ، وحَاثَ، لكنَّها قليلةٌ.

كَيْفَ تَبْلُغُهُ الصَّلاةُ علَيْهِ؟

الجَوَابُ: نَقُولُ: إِذَا جَاءَ مِثْلُ هَذَا النَّصِّ وَهُوَ مِنْ أُهُورِ الغَيْبِ؛ فالواجِبُ أَنْ يُقالَ: الكَيْفُ جَهُولٌ، لَا نَعْلَمُ بأيِّ وَسِيلَةٍ تَبْلُغُهُ، لكنْ وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ للهِ مَلاَئِكَةً سَيَّاحِينَ فِي الأرْضِ يُبَلِّغُونِي مِنْ أُمْتِي السَّلامَ»")، فإنْ صَحَّ فهذِهِ هِيَ الكَيْفِيَّةُ.

[٧] قَوْلُهُ: (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ وَرُواتُهُ ثِقَاتٌ » هَذَا التَّغْبِرُ مِنَ النَّاحِيةِ الاصْطِلَاحِيّة، ظاهِرُهُ أَنَّ بَيْنَهُمَا اخْتِلَافًا، ولكنَّنا نَعْرِفُ أَنَّ الحَسَنَ: هُوَ أَنْ يَكُونَ الرَّاوِي خَفِيفَ الضَّبْطِ؛ فَمَعْنَاهُ أَنَّ فِيهِ نَوْعًا مِنَ الثَّقَةِ، فَيُجْمَعُ بَيْنَ كَلامِ المُؤَلِّف رَحَمُهُ اللَّهُ وبَيْنَ مَا ذَكَرَهُ عَنْ رِوايَةٍ أَبِي دَاوُدَ بإسْنادٍ حَسَنٍ: فَيهِ نَوْعًا مِنَ الثَّقَةِ، فَيُجْمَعُ بَيْنَ كَلامِ المُؤَلِّف رَحَمُهُ اللَّهُ وبَيْنَ مَا ذَكَرَهُ عَنْ رِوايَةٍ أَبِي دَاوُدَ بإسْنادٍ حَسَنٍ: أَنَّ المُتَلِقةِ السَّامِ المَعْدَةِ الرَّاوِي أَنْ المُعَالِقةِ الرَّاقِ الرَّامِ اللَّهُ والضَّبْطُ، فإذَا خَفَّ الظَّبْطُ خَفَّتِ الثَقَلَةُ، كَمَا إذَا خَفَّتِ العَلَّةُ الرَّاوِي العَلَالَةُ والضَّبْطُ، فإذَا خَفَّ الضَّبْطُ خَفَّتِ الثَقَّةُ، كَمَا إذَا خَفَّتِ العَلَالَةُ أَيضًا تَخِفُّ الثَّهُ فَيهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب زيارة القبور، رقم (٢٠٤٢)، وأحمد (٣٦٧/٢)، من حديث أبي هريرة رَعَجَلِيَقَـغَنَهُ. وأخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد، رقم (٧٨٠)، بلفظ: «لا تجعلوا بيوتكم مقابر».

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، بأب زيارة القبور، رقم (٢٠٤٢) وسكت عنه، وأحمد (٣٦٧/٢). وصححه النووي في الأذكار (ص٣٦)، وقال شيخ الإسلام في الاقتضاء (٢/ ١٧٠): إسناده حسن، ورواته ثقات مشاهير، لكن عبد الله بن نافع الصائخ الفقيه صاحب مالك فيه لين، لا يقدح في حديثه. وحسنه ابن حجر في نتائج الأفكار (٤/ ٢١-٢٢).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه النسائي: كتاب السهو، باب السلام على النبي ﷺ، رقم (١٢٨٢)، وأحمد (١/٣٨٧)، وغيرهما من حديث
ابن مسعود رَضِّلَيَّهَ عَنْهُ. وقال ابن القيم في جلاء الأفهام (ص:٣٣): وهذا إسناد صحيح.

وَعَنْ عَلِيِّ بِنِ الْحُسَيْنِ اللَّهِ وَعَنْ عَلِيٍّ بِنِ الْحُسَيْنِ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ ال

فيُجْمَعُ بِيْنَهُمَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: مُطْلَقُ الثَّقَةِ، ولكنَّهُ لَا شكَّ فِيهَا أَرَى أَنَّهُ إِذَا أَعْفَبَ قَوْلَهُ: «حَسَنٌ».
 بقَوْلِهِ: «رُواتُهُ ثِقَاتٌ» أَنَّهُ أَعْلَى عِمَّا لَوِ اقْتَصَرَ عَلَى لَفْظِ: «حَسَنٌ».

ومِثْلُ هَذَا مَا يُمَبِّرُ بِهِ ابْنُ حَجَرِ فِي (تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ) بِقَوْلِهِ: «صَدُوقٌ يَهِمُ» وأخيانًا يقولُ: «صَدُوقٌ»، و(صَدُوقٌ) أَقْوَى، فَيَكُونُ تَوْثِيقُ الرَّجُلِ المَوْصُوفِ بـ(صَدُوقٍ) أَشَدَّ مِنْ تَوْثِيقِ الرَّجُلِ الَّذِي يُوصَفُ بِأَنَّهُ يَهِمُ.

لَا يَقُولُ قائِلٌ: إِنَّ كَلِمَةَ (يَهِمُ) لَا تَزِيدُهُ ضَعْفًا؛ لأَنَّهُ مَا مِنْ إنْسَانِ إلَّا ويَهِمُ. فنقولُ: هَذَا لَا يَصِتُّ؛ لأَنَّ قَوْلَهُمْ: (يَهِمُ) لَا يَعْنُونَ بِهِ الوَهْمَ الَّذِي لَا يَخْلُو مِنْهُ أَحَدٌ، ولوْلَا أَنَّ هُنَاكَ غَلَبَةً فِي أَوْهامِهِ مَا وَصَفُوهُ مِهَا.

[١] قَوْلُهُ: «وعَنْ عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ» هُوَ عَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِب، يُسَمَّى بزَيْنِ العَابِدِينَ مِنْ أَفْضَلِ أَهْلِ البَيْتِ عِلْمًا وزُهْدًا وفِقْهًا، والحُسَيْنُ مَعْرُوفٌ: ابْنُ فَاطِمَةَ رَعَقَيْلَتَهَمَهَا، وأَبُوهُ: عَلِيِّ رَخِلَلَهُ عَنْهُ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَنَهَاهُ» أَيْ: طَلَبَ مِنْهُ الكَفَّ

[٤] قَوْلُهُ: «أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا» قَالَ: أُحَدِّثُكُمْ والرَّجُلُ واحِدٌ؛ لأنَّ الظاهِرَ انَّهُ كَانَ عِنْدَ أَصْحابِهِ يُحَدِّثُهُمْ، فجاءَ هَذَا الرَّجُلُ إِلَى الفُرْجَةِ. و(أَلَا): أداةُ عَرْضٍ، أيْ: أَعْرِضُ عَلَيْكُمْ أَنْ أُحَدِّثُكُمْ. وفائِنتُهَا: تَنْبِيهُ المُخاطَبِ إِلَى مَا يُرِيدُ أَنْ يُحَدِّثُهُ بِهِ.

[٥] قَوْلُهُ: «عَنْ أَبِي عَنْ جَدِّي» أَبُوهُ: الحُسَيْنُ، وجَدُّهُ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ.

عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَقَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا أَلَّ، وَلَا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا أَلَّ، وَصَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّ تَسْلِيمَكُم يَبْلُغُنِي أَيْنَ كُنْتُمُ أُنَّا». رَوَاهُ فِي (المُخْتَارَةِ)(''.

[١] قَوْلُهُ: «عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ» السَّنَدُ مُتَّصِلٌ، وفِيهِ عَنْعَنَةٌ، لكنَّها لَا تَضُرُّ؛ لأنَّها مِنْ غَيْرِ مُدَلِّس، فتُحْمَلُ عَلَى السَّماع.

[۲] قَوْلُهُ: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِبدًا» يُقالُ فِيهِ كَمَا فِي الحَدِيثِ السابِقِ: أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُتَّخَذَ قَبْرُهُ عِبدًا يُعْتَادُ ويُتَكَرَّرُ إِلَيْهِ؛ لأَنَّهُ وسِيلَةٌ إِلَى الشِّرْكِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَلَا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا» سَبَقَ معْناهُ.

[٤] قَوْلُهُ: «وصَلُّوا عَلَيَّ؛ فإنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَبْلُغُنِي أَيْنَ كُنْتُمْ» اللَّفْظُ هَكَذَا، وأشُكُّ في صِحَّتِهِ؛ لأنَّ قَوْلَهُ: «صَلُّوا عَلَيَّ» يَقْتَضِي أنْ يُقالَ: فإنَّ صَلاتَكُمْ تَبْلُغُنِي. إلَّا أنْ يُقالَ: هَذَا مِنْ بَابِ الطَّيِّ والنَّشْرِ.

والمَغنَى: صَلُّوا عَلَيَّ وسَلِّمُوا؛ فإنَّ تَسْلِيمَكُمْ وصَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي، وكاتَّهُ ذَكَرَ الفِعْلَيْنِ والعِلَّتَيْنِ، لكنْ حَذَفَ مِنَ الأُولَى مَا دلَّتْ عَلَيْهِ الثانِيَّةُ، ومِنَ الثانِيَّةِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الأُولَى.

وقَوْلُهُ: «وَصَلُّوا عَلَيَّ» سَبَقَ معْنَاهَا، والمُرَادُ: صَلُّوا عليَّ فِي أيِّ مَكَانٍ كُنْتُمْ، ولَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ تَأْتُوا إِلَى القَبْرِ وتُسَلِّمُوا عَلَيَّ وتُصَلُّوا عَلِيَّ عِنْدَهُ.

قَوْلُهُ: «يَبْلُغُنِي» تَقَدَّمَ كَيْفَ يَبْلُغُهُ عِي .

قَوْلُهُ: «رَوَاهُ فِي الْمُختارَةِ» الفاعِلُ مُؤَلِّفُ الْمُخْتَارَةِ، والْمُخْتَارَةُ: اسْمٌ للكِتَابِ؛ أي: الأحَادِيثِ المُخْتَارَةِ. والمُؤَلِّفُ هُوَ الضِّياءُ المَقْدِسِيُّ، مِنَ الحَتابِلَةِ، ومَا أَقَلَّ الحَدِيثَ فِي الحَتابِلَةِ! يعْنِي المُحَلَّثِينَ، وهَذَا مِنْ أغْرَبِ مَا يَكُونُ، يعْنِي: أَصْحابُ الإمّام أَحْدَ أقلُّ النَّاسِ تَعْدِيثًا بالنَّسَبَةِ للشَّافِقِيَّةِ.

فالحَنابِلَةُ غَلَبَ عَلَيْهِمْ رَجَهُهِ آلَةُ القِقْهُ مَعَ الحديثِ، فصَارُوا مُحَدِّثِينَ وفُقهاءَ، ولكنَّهُمْ رَجَهُمْ آلَتُهُ بَشَرٌ، فإذَا أَخَذَ مِنْ هَذَا العِلْم صَارَ ذلِكَ زِحامًا للعِلْم الآخَرِ.

أمَّا الأحْنافُ فإنَّهُمْ أَخَذُوا بالفِقْهِ، لكنْ قَلَّتْ بِضاعَتُهُمْ فِي الحَدِيثِ؛ ولهَذَا يُسمَّوْنَ أَصْحَابَ الرَّأْيِ (يعْنِي: العَقْلَ والقِياسَ)؛ لقِلَّةِ الحَدِيثِ عِنْدَهُمْ.

 <sup>(</sup>١) الأحاديث المختارة للضياء المقدسي، رقم (٤٢٨)، من حديث علي رَضِيَليَّهَـَنـة. وأخرجه أيضا البخاري: في التاريخ الكبير
 (١٨٦/٣)، وأبو يعلى، رقم (٤٦٩). وقال الهيثمي: وفيه جعفر بن إبراهيم الجعفري، ذكره أبو حاتم ولم يذكر فيه جرحا، وبقية رجاله ثقات. وفيه أيضا علي بن عمر بن الحسين، مستور؛ كما في التقريب (٢/ ٤١).

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ ﴿بَرَآءَةٌ ﴾[١].

الثانِيَةُ: إِبْعَادُهُ أُمَّتَهُ عَنْ هذَا الْحِمَى غَايَةَ البُعْدِ ٢١.

الثالِثَة: ذِكْرُ حِرْصِهِ عَلَيْنَا وَرَأْفَتِهِ وَرَحْمَتِهِ [1].

الرَّابِعَةُ: نَهْيُهُ عَنْ زِيَارَةِ قَبْرِهِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ مَعَ أَنَّ زِيَارَتَهُ مِنْ أَفْضَلِ الأعْمَالِ الْأَ الْحَامِسَةُ: نَهْيُهُ عَنِ الإِكثَارِ مِنَ الزِّيَارَةِ (١٠).

 والشَّافِعِيَّةُ أَكْثَرُ النَّاسِ عِنايَةً بالحديثِ والتَّفْسِيرِ، والمالكيَّةُ كذلِكَ، ثُمَّ الحَنابِلَةُ وسَطَّ، وأقلَّهُمْ فِي ذلِكَ الأَخنافُ، مَعَ أَنْ لَهُمْ كُنْبًا فِي الحَدِيثِ.

#### فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: تَفْسِيرُ آيةِ (بَراءَةٌ). وسَبَقَ ذلِكَ فِي أُوَّلِ البابِ.

[٧] الثانِيَة: إِبْعادُهُ ﷺ أُمَّتَهُ عَنْ هَذَا الحِمَى غايَةَ البُعْدِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمُ قُبُورًا، ولَا تَجْعَلُوا قَرْمِي عِيدًا»(١).

[٣] الثالِثَةُ: ذِكْرُ حِرْصِهِ عَلَيْنَا ورَأْفَتِهِ ورَحْمَتِهِ. وهَذَا مَذْكُورٌ فِي آيةِ (بِراءَةٌ).

[٤] الرَّابِعَةُ: نَمْيُهُ عَنْ زِيارَةِ قَدِهِ عَلَى وجْهِ مُخْصُوصٍ. تُؤخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا» فقَوْلُهُ: «عِيدًا» هَذَا هُوَ الوَجْهُ المَخْصُوصُ.

وزِيارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَفْضَلِ الأعْمَالِ مِنْ جِنْسِهَا، فزِيارَتُهُ فِيهَا سَلامٌ عليْهِ، وحَقُّهُ ﷺ أَعْظَمُ مِنْ غَيْرِهِ.

وأمَّا مِنْ حَيْثُ التَّذْكِيرُ بالآخِرَةِ: فَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَبْرِهِ وَقَبْرِ غَيْرِهِ.

[0] الحَامِسَةُ: نَهْيُهُ عَنِ الإِكْثارِ مِنَ الزِّيارَةِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا غَبْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا»، لكنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الإِكْثارُ؛ لاَّنَّهُ قَدْ لَا يَأْقِي إِلَّا بَعْدَ سَنَةٍ، ويكونُ قَدِ اتَّغَذَهُ عِيدًا؛ فإنَّ فِيهِ نَوْعًا مِنَ الإِكْثارِ.

 <sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب زيارة القبور، رقم (٢٠٤٢)، وأحمد (٣٦٧/٣)، من حديث أبي هريرة رَحْوَلْلَهُمْنَهُ. وأخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد، رقم (٧٥٠)، بلفظ: «لا تجعلوا بيوتكم مقابر».

السَّادِسَةُ: حَثُّهُ عَلَى النَّافِلَةِ فِي البَيْتِ [1].

السَّابِعَةُ: أَنَّهُ مُتَقَرِّرٌ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ لَا يُصَلَّى فِي المَقْبَرَةِ [1].

النَّامِنَةُ: تَعْلِيلُ ذلِكَ بِأَنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ وَسَلَامَهُ عَلَيْهِ يَبْلُغُهُ وَإِنْ بَعُدَ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى مَا يَتَوَهِّمُهُ مَنْ أَرَادَ القُرْبُ اللَّا .

التَّاسِعَةُ: كَوْنُهُ ﷺ فِي البَرْزَخِ تُعْرَضُ أَعْيَالُ أُمَّتِهِ فِي الصَّلاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ [1].

[١] السَّادِسَةُ: حَثُّهُ عَلَى النَّافِلَةِ فِي البَيْتِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «ولَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا»، وسَبَقَ أَنَّ فِيهَا مَعْنَيْنِ:

المَعْنَى الأوَّلُ: أَنْ لَا يُقْبَرَ فِي البَّيْتِ، وهَذَا ظاهِرُ الجُمْلَةِ.

والثَّانِ: الَّذِي هُوَ مِنْ لازِم المَعْنَى أَنْ لَا تُتْرَّكَ الصَّلاةُ فِيهَا.

[٧] السَّابِعَةُ: أَنَّهُ مُتَقَرِّرٌ عنْدَهُمْ أَنَّهُ لَا يُصَلَّى فِي المَّهْرَةِ. تُؤخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ فَبُورًا»؛ لأنَّ المَعْنَى: لَا تَجْدُورًا، أَيْ: لَا تَتْرُكُوا الصَّلاةَ فِيهَا عَلَى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ، فكأَنَّهُ مِنَ المُتَقَرِّرِ عنْدَهُمْ أَنَّ المقابِرَ لَا يُصلَّى فِيهَا.

[٣] النَّامِنَةُ: تَعْلِيلُ ذلِكَ بأنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ وسَلامَهُ عَلَيْهِ يَبْلُغُهُ وإِنْ بَعُدَ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى مَا يَتَوَظِّمُهُ مَنْ أَرادَ القُرْبَ. أَيْ: كَوْنُهُ ثَهَى ﷺ أَنْ يُجْعَلَ قَبْرُهُ عِيدًا، العلَّةُ فِي ذلكَ: أنَّ الصَّلاةَ تَبْلُغُهُ حَيْثُ كَانَ الإِنْسَانُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ إِلَى قَبْرِءِ؛ ولهَذَا نُسُلِّمُ ونُصَلِّي عَلَيْهِ فِي أَيِّ مَكانٍ، فيَبْلُغُهُ السَّلامُ والصَّلاةُ؛ ولهَذَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ: «مَا أَنْتَ ومَنْ فِي الأَنْدَلُسِ إِلَّا سَوَاءٌ».

[٤] التَّاسِعَةُ: كَوْنُهُ ﷺ فِي البَرْزَخِ تُعْرَضُ أَعْمالُ أُمَّتِهِ فِي الصَّلاةِ والسَّلامِ عليْهِ. أَيْ: فقطْ، فكُلُّ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ أَوْ سَلَّمَ عُرِضَتْ عَلَيْهِ صلاتُهُ وتَسْلِيمُهُ، ويُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: "فَإِنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَسُلُغُنِي أَيْنَ كُنْتُمْ».



وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَالْطَاعُوبَ ﴾ [النساء:١٥] ١١].

[1] سَبَبُ عِجِيءِ الْمُؤَلِّفِ بَهَذَا البَّابِ لدَحْضِ حُجَّةِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الشَّرْكَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ. واَنْكَرُوا أَنْ تَكُونَ عِبادَةُ القُبُورِ والأَوْلِيَاءِ مِنَ الشَّرْكِ؛ لأَنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ مَعْصَومَةٌ منهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: "إِنَّ الشَّيْطَانَ أَيِسَ أَنْ يَعْبُدَهُ المُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ العَرَبِ، ولكنْ فِي التَّعْرِيشِ بَيْنَهُمُ"ً.".

والجَوَابُ عَنْ هَذَا سَبَقَ عِنْدَ الكَلامِ عَلَى المَسْأَلَةِ النَّامِنَةَ عَشْرَةَ مِنْ مَسَائِلِ بَابِ مَنْ تَبَرَّكَ بشَجَرِ أَوْ حَجَرِ ونَحْوِهِمَا.

قَوْلُهُ: «أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الأُمَّةِ» أَيْ: لَا كُلَّهَا؛ لأنَّ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ طائِفَةٌ لَا تَزَالُ مَنْصُورَةٌ عَلَى الحقِّ إِلَى قِيامِ السَّاعَةِ، لكنَّهُ سيَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمانِ رِيحٌ تَقْبِضُ رُوحَ كُلِّ مُسْلِمٍ، فَلَا يَبْقَى إِلَّا شِرارُ النَّاسِ.

ُ وقَوْلُهُ: «تَعْبُدُ» بِفَتْحِ التاءِ، وفِي بَعْضِ النُّسَخِ: «يَعْبُدُ» بِفَتْحِ اليَّاءِ النُّنَّاةِ مِنْ تَحْتُ: فعَلَى قِراءَةِ: «يَعْبُدُ» لا إشْكالَ فِيهَا؛ لأنَّ «بَعْضَ» مُذَكَّرٌ. وعَلَى قِراءَةِ: «تَعْبُدُ» فإنَّهُ داخِلٌ فِي قَوْلِ ابْن مالِكِ:

وَرُبِّ الْكُسَبَ الْكُسَبَ نَسَانٍ أَوْلًا تَأْنِينًا انْ كَسَانَ لِحَسَذْفٍ مُسوهَلًا")

ومَثْلُوا لذَلِكَ بَقَوْلِهِمْ: قُطِعَتْ بَعْضُ أصابِعِهِ، فالتَّأْنِيثُ هُنَا مِنْ أَجْلِ أصابِعِهِ لَا مِنْ أَجْلِ (بَعْضُ)، فإذَا صحَّتِ النُّسْخَةُ «تَعْبُدُ» فهَذَا التَّأْنِيثُ اكْتَسَبُهُ الْمُضافُ مِنَ الْمُضافِ إليْهِ.

قَوْلُهُ: «الأَوْثَانَ» جَمْعُ وَثَنِ، وهُوَ: كُلُّ مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللهِ.

ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِي هَذَا البَابِ عِدَّةَ آياتٍ:

[٢] الآبَهُ الأُولَى: فَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ الاسْتِفْهَامُ هُنَا للتَّقْرِيرِ والتَّعْجِيبِ، والرُّؤْيَةُ بَصَرِيَّةٌ

 <sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس وأن مع كل إنسان قرينا، رقم (٢٨١٧)، من حديث جابر رَهِ وَلَيْلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) ألفية ابن مالك (ص:٣٦).

بدَلِيلِ أَتَّهَا عُدِّيَتْ بـ(إِلَى)، وإذَا عُدِّيتْ بـ(إِلَى) صارَتْ بمَعْنَى النَّظَرِ. والخِطابُ إمَّا للنَّبِيِّ ﷺ أَوْ لكُلِّ
 مَنْ يَصِحُ تَوجِيهُ الخِطاب إليْهِ، أَيْ: أَلَمْ تَرَ أَيُّهَا المُخاطَبُ؟

قَوْلُهُ: ﴿ لِلَ ٱلَّذِيرَ ۚ أُوتُوا ﴾ أيْ: أُعْطُوا، ولَمْ يُعْطَوْا كُلَّ الكِتابِ؛ لأنَّهُمْ حُرِمُوا بسَبَبِ مَعْصِيَتِهِمْ؛ فَلَيْسَ عَنْدَهُمُ العِلْمُ الكامِلُ بِمَا فِي الكِتَابِ.

قَوْلُهُ: ﴿نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ المُنزَّلِ، والمُرَادُ بالكِتَابِ: النَّوْرَاةُ والإنْجِيلُ. وقَدْ ذَكَرُوا لذلِكَ مَثَلًا، وَهُوَ كَعْبُ بْنُ الأشْرَفِ حِينَ جَاءَ إِلَى مَكَّةَ، فاجْتَمَعَ إِلَيْهِ الْمُشْرِكُونَ، وقالُوا: مَا تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ (أي: النَّبِيِّ ﷺ) الَّذِي سَفَّة أخلامَنَا ورَأَى أَنَّهُ خَيْرٌ مِنَّا؟ فَقالَ لهُمْ: أَنْتُمْ خَيْرٌ مِنْ مُحَمَّدٍ؛ ولهَذَا جَاءَ فِي آخِرِ الآيَةِ: ﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفُرُواْ هَتُؤَلِآهِ أَهَدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ سَيِيلًا ﴾ [النساء:٥١].

قَوْلُهُ: ﴿وَمُؤْمِنُونَ بِالْجِنْتِ وَالطَّلْعُوتِ ﴾ أَيْ: يُصَدِّقُونَ بِهِمَا، ويُقِرُّونَهُمَّا لَا يُنْكِرُونَهُمَّا، فإذَا أقَرَّ الإِنْسَانُ هَلِهِ الأَوْثَانَ فَقَدْ آمَنَ بِهَا. والجِبْتُ: قِيلَ: السِّحْرُ. وقِيلَ: هُوَ الصَّنَمُ. والأَصَحُّ: أَنَّهُ عامٌّ لكُلِّ صَنَمَ أَوْ سِحْرٍ أَوْ كِهانَةٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

والطَّاغُوتُ: مَا تَجَاوَزَ بِهِ العَبْدُ حَدَّهُ مِنْ مَعْبُودٍ أَوْ مَتْبُوعٍ أَوْ مُطاعٍ. فالمَعْبُودُ كالأَصْنَامِ، والمَتْبُوعُ كعُلَماءِ الضَّلالِ، والمُطَاعُ كالأُمَرَاءِ، فطاعَتُهُمْ فِي تَحْرِيمٍ مَا أَحَلَّ اللهُ أَوْ تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللهُ تُعَدُّ مِنْ عِبادَتِهمْ.

والمُرَادُ مَنْ كَانَ راضِيًا بعِبادَتِهِمْ إِيَّاهُ، أَوْ يُقالُ: هُوَ طاغُوتٌ باعْتِبَارِ عَابِدِيهِ؛ لأَنَّهُمْ تَجاوَزُوا بِهِ حَدَّهُ؛ حَيْثُ نَزَّلُوهُ فَوْقَ مَنْزِلَتِهِ الَّتِي جَعَلَهَا اللهُ لهُ، فَتَكُونُ عِبادَتُهُمْ لهَذَا المَعْبُودِ طُغْيانًا؛ لِمُجَاوَزَتِهِمُ الحَدَّ بذلكَ.

والطَّاغُوتُ: مَأْخُوذٌ مِنَ الطُّغْيَانِ، فكُلُّ شَيْءٍ يَتَعَدَّى بِهِ الإِنْسَانُ حَدَّهُ يُعْتَبَرُ طَاغُوتًا.

وجْهُ الْمُناسَبَةِ فِي الآيةِ للبابِ لَا يَتَبَيَّنُ إِلَّا بالحَدِيثِ، وهُوَ: «لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»(١)، فإذَا كَانَ الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بالجِبْتِ والطَّاغُوتِ، وأنَّ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ مَنْ يَرْتَكِبُ

 <sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: أبواب الفتن، باب ما جاء: «لتركبن سنن من كان قبلكم»، وقم (٢١٨٠)، وقال: حسن صحيح،
 وأحمد في المسند (٢١٨/٥)، وابن أبي عاصم في السنة وقم (٧٦)، وابن حبان، وقم (٢٠٠٢)، والطبراني في الكبير رقم (٣٢٩٠)، والنيهقي في المعرفة (٨٦/١/ رقم ٣٣٩)، من حديث أبي واقد الليثي وَهَائِلَقَعَنْهُ.

وَقَولُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ أَتَيْتُكُمْ بِشَرِ مِن ذَلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ مَن لَّمَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَرَةَ وَالْخَنَاذِيرَ وَعَبَدَ الطَّلْغُوتَ ﴾ [المائدة: ٦٠][١].

= سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ يَلْزُمُ مِنْ هَذَا أَنَّ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ مَنْ يُؤْمِنُ بالجِبْتِ والطَّاغُوتِ، فتكُونُ الآيَةُ مُطابِقَةً للتَّرْجَمَة تَمَامًا.

[١] الآيةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلَ أَنْيَتَكُم ﴾ الخِطابُ للنَّبِيِّ ﷺ ردًّا عَلَى هَوُلاءِ اليَهُودِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَ الإِسْلام هُزُوًا ولَعِبًا.

وقَوْلُهُ: ﴿آنَيَتُكُمُ ﴾ أيْ: أُخْبِرُكُمْ، والاسْتِفْهَامُ هُنَا للتَّقْرِيرِ والتَّشْوِيقِ، أيْ: سَأُقَرَّرُ عَلَيْكُمْ هَذَا لِحَبَرَ.

قَوْلُهُ: ﴿ بِثَرِ مِن ذَلِكَ ﴾ (شَرِّ): هُنَا اسْمُ تَفْضِيلٍ، وأَصْلُهَا (أَشَرَّ) لَكِنْ حُلِفَتِ الهَمْزَةُ تَخْفِيفًا؛ لكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، ومِثْلُهَا كَلِمَةُ (خَيْرٍ)، مُحَمَّفَةُ مِنْ (أُخْيَرَ)، و(النَّاسُ) مُحَمَّفَةٌ مِنَ (الأَناسِ)، وكَذَا كَلِمَةُ (اللهِ) مُحَمَّفَةٌ مِنَ (الإِلَهِ).

وقَوْلُهُ: ﴿ذَلِكَ ﴾ المُشارُ إلَيْهِ مَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ وأصْحَابُهُ؛ فإنَّ اليَهُودَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ عَلَى الحقِّ، وأَنَّهُمْ خَيْرٌ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وسَلَّمَ وأصْحَابِهِ، وأنَّ الرَّسُولَ ﷺ وأَصْحَابَهُ لَيْسُوا عَلَى الحِقِّ؛ فقالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فُلْ هَلْ أَنْبَثَكُمُ ﴾.

قَوْلُهُ: ﴿مُثُورَةً عِندَ اللَّهِ﴾ (مَثُوبَةً): تَمْيِيزٌ لـ(شَرِّ)؛ لأنَّ (شَرًّ) اسْمُ تَفْضِيلٍ، ومَا جَاءَ بَعْدَ أَفْعَلِ التَّفْضِيل مُبَيِّنًا لَهُ يَكُونُ مَنْصُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ.

قالَ ابْنُ مالِكٍ:

يُنْصَبُ تَمْيِدِزًا بِسَمَا قَدْ فَسَّرَهُ

اسُسمٌ بمَعْنَسى مِسنْ مُبِسِينٌ نَكِسرَهُ إِلَى أَنْ قَالَ:

وَالْفَاعِلِ الْمُغْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا مُفَضَّلًا كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا (١) وَالْفَاعِلِ اللهِ الْمُؤبَّةُ: مِنْ قَابَ يَتُوبُ إِذَا رَجَعَ، ويُطْلَقُ عَلَى الجَزاءِ، أَيْ: بِشَرِّ مِنْ ذلِكَ جَزاءً عِنْدَ اللهِ. وَجَزائِهِ عُقُوبَةً أَوْ ثُوابًا.

<sup>(</sup>١) ألفية ابن مالك (ص: ٣٤).

قَوْلُهُ: ﴿مَن لَمَنهُ اللّهُ﴾ (مَنِ): اسْمٌ مَوْصُولٌ خَبرٌ لِيُبْتَدَأٍ مُخذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: هُوَ مَنْ لَعَنهُ اللهُ؛ لأنَّ
 الاسْتِفْهَامَ انْتَهَى عِنْدَ قَوْله: ﴿مَثُوبَةً عِندَ اللّهِ﴾، وجوابُ الاسْتِفْهَامِ: ﴿مَن لَعَنهُ اللهُ﴾، ولَعَنهُ، أَيْ: طَرَدَهُ وأَبْعَدَهُ عَنْ رَحْتِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَغَضِبَ عَلَيُو﴾ أَيْ: أَحَلَّ عَلَيْهِ غَضَبَهُ، والغَضَبُ: صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللهِ الحَقِيقِيَّةِ، تَقْتَضِي الانْتقامَ مِنَ المَغْضُوبِ عَلَيْهِ، ولَا يَصِحُّ تَحْرِيفُهُ إِلَى مَعْنَى الانْتِقَامِ، وقَدْ سَبَقَ الكَلامُ عَلَيْهِ (ص:٢٦٩).

والقَاعِدَةُ العامَّةُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ آياتِ الصِّفَاتِ وأحادِيثَهَا ثُجْرَى عَلَى ظاهِرِهَا اللائِق باللهِ عَنَهَجَلَّ، فَلَا ثُجْمَّلُ مِنْ جِنْسِ صِفاتِ المَخْلُوقِينَ، ولَا ثُحَرَّفُ فتُنْفَى عَنِ اللهِ، فَلَا نَغْلُو فِي الإِنْبَاتِ ولَا فِي النَّفْيِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَجَمَلَ مِنْهُمُ اَلِقَرَدَةَ وَلَخَنَازِرَ﴾ القِرَدَةُ: جُمْعُ قِرْدٍ، وَهُوَ حَيَوَانٌ مَعْرُوفٌ أَفْرُبُ مَا يَكُونُ شَبَهًا بالإنْسَانِ، والحَنازِيرُ: جُمْعُ خِنْزِيرٍ، وَهُوَ ذَلِكَ الحَيَوَانُ الحَبِيثُ اللَّهُووُ الَّذِي وصَفَهُ اللهُ باللَّهُ رِجْسٌ. والإنسَارَةُ هُنَا إِلَى اليَهُودِ؛ فَإِنَّهُمْ لُمِنُوا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ لُورَ اللَّابِينَ كَفَرُواْ مِنْ بَنِيت إِسْرَةِ مِلَ عَلَى لِسَكَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى اَبْنِ مَرْيَمَ ...﴾ [المائدة: ١٧] الآيَةَ، وجُعِلُوا قِرَدَةً بَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَهُولُوا قِرَدَةً خَسِيْنَ ﴾ [البقرة: ٦٥]، وغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِمْ بقَوْلِهِ: ﴿ فَيَآءُو مِعَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ ﴾ [البقرة: ٩٠].

قَوْلُهُ: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّاخُوتَ ﴾ فِيهَا قِراءَتانِ فِي ﴿وَعَبَدَ ﴾ وفِي ﴿ٱلطَّاخُوتَ ﴾

الأُولَى: بضَمَّ الباءِ ﴿وَعَبُدَ ﴾ وعَلَيْهَا تُكْسَرُ التَّاءُ فِي ﴿الطَّاغُوتِ ﴾؛ لأنَّهُ مَجَرُورٌ بالإضَافَةِ.

الثانِيَة: بَفَتْحِ الباءِ ﴿وَعَبَدَ﴾ عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ ماضٍ مَعْطُوفٌ عَلَى قَـوْلِهِ: ﴿لَمَنَهُ اللهُ ﴾ صِلَةُ المؤصُولِ، أَيْ: ومَنْ عَبَدَ الطَّاغُوتَ، ولَمْ يَعُدْ ﴿مَنْ ﴾ مَعَ طُولِ الفَصْلِ؛ لأَنَّ هَذَا يَنْطَئِقُ عَلَى مَوْصُوفٍ واجِدٍ، فَلَوْ أُعِيدَتْ ﴿مَنْ ﴾ لأوْهَمَ أَنْهُمْ جَاعَةٌ آخَرُونَ وهُمْ جَاعَةٌ واحِدَةٌ؛ فعلى هَذِهِ القِرَاءَةِ يَكُونُ ﴿وَعَبَدَ ﴾ فِعْلاً ماضِيًا، والفاعِلُ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ، يَعُودُ عَلَى «مَنْ » القِرَاءَةِ يَكُونُ ﴿وَمَنْ الفَاعِلُ فِي اللهَ عَلَى هَنْ الفَاعِلُ فِي صِلَةِ المؤصُّولِ هُوَ ﴿اللهُ ﴾، والفاعِلُ فِي (عَبَدَ) صِلَةِ المؤصُّولِ هُوَ ﴿اللهُ ﴾، والفاعِلُ فِي (عَبَدَ) يَعُودُ عَلَى «مَنْ ».

### وَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ الَّذِيبَ غَلَمُواْ عَكَنَ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَتَ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا ﴾ [الكهف:٢١][أ.

وعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَالْمَرَادُ بِهَا عَابِدُ الطَّاغُوتِ، فَالْفَرْقُ بَيْنَ القِراءَتَيْنِ بالباءِ فقطْ، فعَلَى قِراءَةِ الفِعْلِ مَفْتُوحَةٌ، وعَلَى قِراءَةِ الاسْمِ مَضْمُومَةٌ، والطَّاغُوتُ عَلَى قِرَاءَةِ الفِعْلِ فِي ﴿وَعَبَدَ﴾ تَكُونُ مَقْتُوحَةٌ ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ﴾، وذُكِرَ مَفْتُوحَةٌ ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ﴾، وذُكِرَ فِي تَرْكِيبٍ ﴿وَعَبَدَ ﴾ مَعَ ﴿الطَّاغُوتِ﴾ وَذُكِرَ فِي تَرْكِيبٍ ﴿وَعَبَدَ ﴾ مَعَ ﴿الطَّاغُوتَ ﴾ أَرْبَعٌ وعِشْرُونَ قِراءَةً، ولكنَّهَا قِراءاتٌ شَاذَةٌ غَيْرُ القِراءَتَيْنِ السَّمِيتَيْنَ ﴿وَعَبَدَ﴾ ﴿وَعَبَدَ ﴾ .

[1] الآيةُ النَّالِئَةُ النَّالِئَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ قَالَ الَّذِينَ عَلَبُواْ عَلَىٰ اَمْرِهِمْ لَنَتَخِذَتَ عَلَيْهِم مَسْجِدًا ﴾ هَذِهِ الآيةُ فِي سِياقِ قِصَّةِ اَصْحابِ الكَهْفِ، وقصَّتُهُمْ عَجِيبَةٌ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَمْ حَسِمَتَ أَنَّ أَصْحَبَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيرِ كَانُواْ فِيهِ وَكَانُوا فِي بِلادِ شِرْكِ، الْكَهْفِ وَالْمَهِ وَالْمُوا فِيهِ وَلَهُمْ اللهِ وَكَانُوا فِي بِلادِ شِرْكِ، فَخَرَجُوا مِنْهَا إِلَى اللهِ عَرَقِجَلَّى، فَيَسَّرَ اللهُ لَهُمْ غَارًا، فَلَخَلُوا فِيهِ، ونامُوا فِيهِ نَوْمَةٌ طَوِيلَةً، بَلَغَفْ ﴿ فَنَكَ مِانَةُ سِنِينَ وَلَمَا اللهِ وَكَانُوا فِيهِ نَوْمَةٌ طَوِيلَةً، بَلَغَفْ ﴿ فَلَالُهُ مِنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ وَشُرْبٍ، ومِنْ حَلَمَةِ اللهِ أَنَّ اللهُ يُقَالِمُونَ إِلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ا

وقَوْلُهُ: ﴿قَالَ اَلَذِينَ عَلَمُواْ عَكَ آمْرِهِمْ ﴾ الْمُرَادُ بِهِمُ: الحَكَّامُ فِي ذلِكَ الوَقْتِ، قَالُوا مُقْسِمِينَ مُؤَكِّدِينَ: ﴿لَنَتَخِذَتَ عَنْهِم مَسْجِدًا ﴾، وبناءُ المَساجِدِ عَلَى القُبُورِ مِنْ وَسائِلِ الشَّرْكِ كَمَا سَبَقَ.

فوائِدُ الآيَاتِ السابِقَةِ:

مِنْ فَوائِدِ الآيَةِ الأُولَى مَا يَلى:

١ - أنَّ مِنَ العَجَبِ أنْ يُعْطَى الإنْسَانُ نَصِيبًا مِنَ الكِتَابِ ثُمَّ يُؤْمِنُ بالجِبْتِ والطَّاغُوتِ.

٢- أنَّ العِلْمَ قَدْ لَا يَعْصِمُ صاحِبَهُ مِنَ المُعْصِيَةِ؛ لأنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ آمَنُوا بالكُفْرِ،
 والَّذِي يُؤْمِنُ بالكُفْرِ يُؤْمِنُ بِنَا دُونَهُ مِنَ المَعَاصِي.

٣- وُجُوبُ إِنْكارِ الجِبْتِ والطَّاغُوتِ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى سَاقَ الإيهانَ بِهِمَا مَساقَ العَجَبِ والذَّمّ، فَلَا يَجُوزُ إِقْرارُ الجِبْتِ والطَّاغُوتِ.

٤ - مَا سَاقَهَا الْمُوَلِّفُ مِنْ اجْلِهِ أَنَّ مِنْ هَلِهِ الأُمَّةِ مَنْ يُؤْمِنُ بالجِبْتِ والطَّاغُوتِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ:

«لَكَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»<sup>(۱)</sup>، فإذَا وُجِدَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ مَنْ يُؤْمِنُ بالجِبْتِ والطَّاغُوتِ فإنَّهُ
 سيوجَدُ في هَذِهِ الأُمَّةِ أيضًا مَنْ يُؤْمِنُ بالجِبْتِ والطَّاغُوتِ.

ومِنْ فَوَائِدِ الآيَةِ الثانِيَةِ مَا يَلِي:

١- تَقْرِيرُ الخَصْمِ والاحْتِجَاجُ عَلَيْهِ بِهَا لَا يَسْتَطِيعُ إِنْحَارَهُ، بِمَعْنَى أَنَّكَ تَحْتَجُ عَلَى خَصْمِكَ بِأَمْرٍ لَا يَسْتَطِيعُ إِنْحَارَهُ، فِهُمْ وَقَوْمَ عَنْصِبَ اللهُ عَلَيْهِمْ ولِعَنَهُمْ وجَعَلَ مِنْهُمُ اللّهِ وَهُمْ يَسْتَهْزِئُونَ بِالنَّسْلِمِينَ فَنَقُولُ لَهُمْ: أَيْنَ عَلَ الاسْتِهْزَاءِ: اللّهِرَدَةَ والخَنَاذِيرَ، فإذَا كَانُوا يُقِرُّونَ بَللْسُ فَيْوَ بَاللّسْلِمِينَ فَنَقُولُ لَهُمْ: أَيْنَ عَلَ الاسْتِهْزَاءِ: اللّهِ مَذِهِ العُقُوباتُ أَم اللّهِ مَنْهَا؟

والجَوَابُ: الَّذِينَ حَلَّتْ بهمُ العَقُوبَةُ أَحَقُّ بالاسْتِهْزَاءِ.

٢- اختلافُ النَّاسِ بالمَّنزِلَةِ عِنْدُ اللهِ؛ لقَوْلِهِ: ﴿ يَثَرَ مِن ذَلِكَ مَثُويَةٌ عِندَ اللهِ ﴾، ولَا شَكَّ أنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ بزيادَةِ الإيانِ ونَقْصِهِ ومَا يَتَرَبَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الجزاءِ.

٣- سوء حالِ اليّهُودِ الَّذِينَ حَلَّتْ بِهِمْ هَذِهِ العُقُوبَاتُ مِنَ اللَّعْنِ والغَضَبِ والمَسْخِ وعِبادَةِ
 الطَّاغُوتِ.

٤ - إثْباتُ أفْعالِ اللهِ الاخْتِيارِيَّةِ، وأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَفْعَلُ مَا يَشاءُ؛ لقَوْلِهِ: ﴿لَمَنَهُ اللَّهُ﴾، فإنَّ اللَّغْنَ مِنْ صِفَاتِ الأفْعَالِ.

٥- إِثْبَاتُ الغَضَبِ للهِ؛ لقَوْلِهِ: ﴿وَغَضِبَ عَلَيْهِ ﴾.

٦- إِثْبَاتُ القُدْرَةِ اللهِ؛ لقَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ ﴾.

وهل المُرَادُ بالقِرَدَةِ والخَنازِيرِ هَذِهِ المَوْجُودَةُ؟

الجَوَابُ: لَا؛ لِيَا ثَبَتَ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "أَنَّ كُلَّ أُمَّةٍ مُسِخَتْ لَا يَبْقَى لَهَا نَسْلٌ"<sup>(۲)</sup>؛ ولأنَّ القِرَدَةَ والحَنازِيرَ كانَتْ قَبَلَ ذَلِكَ، وعَلَى هذَا فَلَيْسَ هَذَا المُوجُودُ مِنَ القِرَدَةِ والحَنازِيرِ هُوَ بَقِيَّةً أُولَئِكَ المُمْسُوخِينَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: أبواب الفتن، باب ما جاء: «لتركبن سنن من كان قبلكم»، وقم (٢١٨٠) وقال: حسن صحيح، وأحمد في المسند (١١٨/٥)، وابن أبي عاصم في السنة وقم (٧٦)، وابن حبان، وقم (٢٧٠٦)، والطبراني في الكبير رقم (٣٢٩٠)، والبيهقي في المعرفة (١٨٦/١ رقم ٣٣٩)، من حديث أبي واقد الليثي رَحَيَّاتُهُمَّنَا.

<sup>(</sup>۲) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب بيان أن الأجال والأرزاق وغيرها لا تزيد ولا تنقص عما سبق به القدر، رقم (٢٦٦٣)، من حديث ابن مسعود رَهِخَالِشَهُـتَهُ.

٧- أنَّ العُقُوبَاتِ مِنْ جِنْسِ العَمَلِ؛ لأنَّ هَوُلاءِ الَّذِينَ مُسِخُوا قِرَدَةً -والقِرْدُ أَشْبُهُ مَا يَكُونُ شَبَهَا بالإنسَانِ- فَعَلُوا فِغَلَّا ظاهِرُهُ الإباحَةُ والحِلُّ وَهُو مُحَرَّمٌ، وذَلِكَ أَنَّهُ حُرَّم عَلَيْهِمُ الصَّيْدُ يَوْمَ السَّبْتِ؛ الْبِيْلَاءَ مِنَ اللهِ، فإذَا جَاءَ يَوْمُ السَّبْتِ امْتَلاَّ البَحْرُ بالحِيتَانِ، وظهَرَتْ عَلَى سَطْحِ الماءِ، وفي غَيْرِهِ مِنَ الآيَّهُ مَنَعُوا شِباكًا، فصَارُوا يَنْصِبُوبَ عَلَيْهِمُ الأَمَدُ صَنَعُوا شِباكًا، فصَارُوا يَنْصِبُوبَ فَي يَوْمُ الأَمْدُ صَنعُوا شِباكًا، فصَارُوا يَنْصِبُوبَ فِي يَوْمِ الجُمُمَةِ ويَدَعُونَ الحِيتَانَ تَدْخُلُ فِيهَا يَوْمَ السَّبْتِ، فإذَا أَتَى يَوْمُ الأَحَدِ أَخَذُوهَا، وهَذِهِ حِيلَةٌ ظاهِرُهُمَا الجُلُّهِ عَلَى المُعْرَبُ وَلَهُ المُنسَانَ وَهُو القِرْدُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَكُلْ آخَذَا إِلَى مَلَاعَةُ والمُعْرَا الْمَدُونَ الْمَعْرَا الْمُومِعُ فِي الإثمر عَلْمَاهُ والمَدَامُ المُومِعُ فَي الإنسانَ وهُو القِرْدُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَكُلُّ آخَذَا إِلَى الْمَدِهُ المِعْمَلُ المُومِعُ الْمِنْ الْمَالُونُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ مَا اللّهُ وَلَا عَلَى الْمُعَلِي الْمُؤْمُ الْمَدَاءُ اللهُ المُعْلَى الْعَمَلُ ، ويَدُلُّ عَلَيْ صَراحةً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَكُمُّ الْمَذَاءُ اللهُ وَالْمُوالِ المَعْمَلُ ، ويَدُلُّ عَلَيْهِ صَراحةً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَكُمْ الْمُذَاءُ لِلْ الْمَدَاءُ اللهُ الْمَالِقُولُولُ الْمَالِي الْمُعْلَى الْمُلْمَالِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُولُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ عَلَى اللهُ الم

٨- أنَّ هَوُلاءِ اليَهُودَ صَارُوا يَعْبُدُونَ الطَّاغُوتَ؛ لَقَوْلِهِ: ﴿وَعَبَدَ الطَّغُوتَ ﴾، ولَا شَكَّ أَتَهُمْ
 حتَّى الآنَ يَعْبُدُونَهُ؛ لأَيَّهُمْ عَبَدُوا الشَّيْطَانَ وأطَاعُوهُ، وعَصَوُا اللهَ ورَسُولَهُ.

وفي الآية نُكْتَةٌ نَحْوِيَّةٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿عَلَيْهِ﴾ و﴿مِنْهُمُ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَن لَعَنهُ اللهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَلَظْنَازِيرَ﴾ فالضَّمِيرُ فِي ﴿لَعَنَهُ﴾ الهاءُ، و﴿وَغَضِبَ عَلَيهِ﴾ مُفْرَدٌ، و﴿مِنْهُمُ﴾ جُمْعٌ، مَعَ أنَّ المُرْجِعَ واحِدٌ، وهُوَ: ﴿مَن﴾.

والجَوَابُ: أَنَّهُ رُوعِيَ فِي الإفرادِ اللَّفْظُ، وفِي الجَمْعِ المَعْنَى، وذَلِكَ أَنَّ ﴿مَن﴾ اسْمٌ مَوْصُولٌ صالحِةٌ للمُفْرَدِ وغَيْرِه، قَالَ ابْنُ مالِكِ (۱):

### ومَـنْ ومَـا وألْ تُسـاوِي مَـا ذُكِـرْ

لَمَّا ذَكَرَ الأَسْمَاءَ المُوْصُولَةَ مِنَ المُفْرَدِ والمُثنَّى والجَمْعِ مِنْ مُذَكَّرٍ ومُؤَنَّثٍ قَالَ: ومَنْ ومَا... إلخ.
وقَالَ: ﴿مَن لَمَنهُ اللّهُ وَعَضِبَ عَلَيْهِ وَجَمَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ ﴾ ولمْ يَقُلُ: وجَعَلَهُمْ قِرَدَةً لأنَّ اللَّعْنَ
والغَضَبَ عامٌّ لهُمْ جَمِيعًا، والعُقُوبَةَ بمَسْخِهِمْ إِلَى قِرَدَةٍ وخَنازِيرَ خاصٌّ ببَعْضِهِمْ، ولَيْسَ شامِلًا
لَبَنِي إِسْرَائِيلَ.

ومِنْ فَوَائِدِ الآيَةِ الثَّالِثَةِ مَا يَلِي:

١ - مَا نَضَمَّنَ سِياقُ هَـــنِهِ الآيةِ مِـنَ القِصَّةِ العَجِيبَةِ فِي أَصْحابِ الكَهْـفِ، ومَا نَضَمَّتُهُ مِـنَ

<sup>(</sup>١) ألفية ابن مالك (ص:١٥).

# عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَصَٰلِلَهُعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَتَتَّبِعُنَّ الْا سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم ......

الآياتِ الدَّالَّةِ عَلَى كَهالِ قُدْرَةِ اللهِ وحِكْمَتِهِ.

٢- أنَّ مِنْ أَسْبابِ بِناءِ المساجِدِ عَلَى القُبُورِ الغُلُوَّ فِي أَصْحابِ القُبُورِ؛ لأنَّ الَّذِينَ عَلَبُوا عَلَى أَمْدِهِمْ بَنَوْا عَلَيْهِمْ المَساجِد؛ لأنَّتُهُمْ صَارُوا عندُهُمْ مَحَلَّ الاخترام والإكرام، فعَلَوْا فِيهِمْ.

٣- أنَّ الغُلُوَّ فِي القُبُورِ وإنْ قلَّ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ؛ ولهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لعَلِيِّ حِينَ بَعَثَهُ: «أَلَّا تَدَعَ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا، ولَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتُهُ" ().

[١] قَوْلُهُ فِي الحديثِ: «لَتَتَّبِعُنَّ» اللامُ مُوَطِّقَةٌ للقَسَمِ، والنُّونُ للتَّوْكِيدِ؛ فالكلامُ مُؤَكَّدٌ بثَلاثَةٍ مُؤَكِّداتٍ: القَسَم المُقَدَّرِ، واللام، والنُّونِ، والتَّقْدِيرُ: واللهِ لَتَتَبِعُنَّ.

قَوْلُهُ: «سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» فِيهَا رِوايتانِ: «سَنَنَ» و«سُنَنَ»، أمَّا «سُنَنَ» بضَمِّ السِّينِ: جَمْعُ سُنَّةٍ، وَهِيَ الطَّرِيقَةُ، وأمَّا «سَنَنَ» بالفَتْحِ: فهِيَ مُفْرَدٌ بِمَعْنَى الطَّرِيقِ. و(فَعَلٌ) تَأْتِي مُفْرَدَةً مِثْلُ: فَنَنٌ جَعُهَا أَفْنانُ، وسَمَكٌ جَعُهُا أَسْباتٌ.

وقَوْلُهُ: «مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» أَيْ: مِنَ الأُمَمِ.

وقَوْلُهُ: «لَتَتَّعِمُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ » لَيْسَ عَلَى ظاهِرِهِ، بَلْ هُوَ عامٌ مخْصُوصٌ؛ لأَنَنا لَوْ أَخَذْنَا بظاهِرِهِ كانَتْ جَمِيعُ هَذِهِ الأُمَّةِ تَتَّبعُ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَهَا، لكنَّنا نَقُولُ: إِنَّهُ عَامٌ مخْصُوصٌ؛ لأنَّ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ مَنْ لاَ يَتَبِعُ تِلْكَ السَّنَ، كَمَا أُخْبَرُ النَّبِيُّ ﷺ؛ لأَنَّهُ لا تَزَالُ طائِفَةٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ عَلَى الحَقِّ.

وقَدْ يُقالُ: إنَّ الحَدِيثَ عَلَى عُمُومِهِ، وأنَّهُ لَا يَلْزُمُ أَنْ تَتَّبَعَ هَذِهِ الأُمَّةُ الأُمَّمَ السابِقَةَ فِي جَمِيعِ سَنَيْهَا، بَلْ بَعْضُ الأُمَّةِ يَتَّبِعُهَا فِي شَيْءٍ وبَعْضُ الأُمَّةِ يَتَبِعُهَا فِي شَيْءٍ آخَرَ، وحينثله لَا يَقْتَضِي خُروجَ هَذِهِ الأُمَّةِ مِنَ الإشلام، وهَذَا أَوْلَى لَبقاءِ الحَدِيثِ عَلَى عُمومِهِ.

ومِنَ المَعْلُومِ أَنَّ مِنْ طُرُقِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا مَا لَا يُحْرِجُ مِنَ المَلَّةِ، مِثْلُ: أَكْلِ الرِّبَا، والحَسَدِ، والبَغْيِ، والكَذِبِ. ومِنْهُ مَا يُحْرِجُ مِنَ المَلَّةِ: كعِبَادَةِ الأَوْثَانِ.

السُّنَنُ: هِيَ الطرائِقُ، وَهِيَ مُتَنَوِّعَةٌ، مِنْهَا مَا هُوَ اعْتِدَاءٌ عَلَى حقِّ الخالِقِ، ومِنْهَا مَا هُوَ اعْتِدَاءٌ عَلَى حقِّ المَخْلُوقِ، ولْنَسْتَعْرِضْ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ السُّنَنِ:

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الأمر بتسوية القبر، رقم (٩٦٩).

فونْ هَذِهِ السُّنَنِ: عِبادَةُ القُبُورِ والصَّالِحِينَ؛ فإنَّما مَوْجُودَةٌ فِي الأُمْمِ السابِقَةِ، وقَدْ وُجِدَتْ
 في هَذِهِ الأُمُّةِ، قَالَ تَعَالَى عَنْ قَوْمٍ نُوحٍ: ﴿وَقَالُواْ لَا نَذَرُنَ ءَالِهَتَكُرُ وَلَا نَذَرُنَ وَدًا وَلَا سُواعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُونَ
 وَشَرًا﴾ [نوح:٢٣].

ومِنْ ذَلِكَ: الغُلُوُّ فِي الصَّالِحِينَ، كَمَا وُجِدَ فِي الأُمَمِ السَّابِقَةِ وُجِدَ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ. ومِنْهَا: دُعاءُ غَيْرِ اللهِ، وقَدْ وُجِدَ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ.

ومِنْهَا: بِناءُ المَساجِدِ عَلَى القُبُورِ، مَوْجُودٌ فِي السابِقِينَ، وقَدْ وُجِدَ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ.

ومِنْهَا: وصْفُ اللهِ بالنَّقائِصِ والعُيُوبِ؛ فَقَدْ قَالَتِ اليَهُودُ: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ [المائدة:٢٤]، وقَالُوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران:١٨١]، وقَالُوا: إنَّ اللهَ تَعِبَ مِنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ والأرْضِ.

وقَدْ وُجِدَ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ مَنْ قَالَ بذلِكَ أَوْ أَشَدَّ مِنْهُۥ فَقَدْ وُجِدَ مَنْ قَالَ: لَيْسَ لَهُ يَكْ. ومنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَفْعَلَ مَا يُرِيدُ، فَلَمْ يَسْتَوِ عَلَى العَرْشِ، وَلَا يَنْزِلُ إِلَى السَّيَاءِ الدُّنْيَا، وَلَا يَتَكَلَّمُ. بَلْ وُجِدَ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّهُ لَيْسَ داخِلًا فِي العالَم، ولَيْسَ خارجًا عَنْهُ ولَا مُتَّصِلًا بِهِ وَلا مُنْفَصِلًا عَنْهُ، فَوَصَفُوهُ بِهَا لاَ يُمْكِنُ وُجُودُه، ومنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا تَجُوزُ الإِشَارَةُ الحِسِّيَةُ إليْهِ، ولَا يَفْعَبُ، ولا يَرْضَى، ولا يُحِبُّ، وهَذَا مَذْهَبُ الاشاعِرَةِ.

ومِنْهَا: أَكُلُ السُّحْتِ؛ فَقَدْ وُجِدَ فِي الأُمُمِ السَّابِقَةِ ووُجِدَ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ. ومِنْهَا: أَكُلُ الرِّبَا؛ فَقَدْ وُجِدَ فِي الأُمْمِ السَّابِقَةِ ووُجِدَ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ. ومِنْهَا: التَّحَيُّلُ عَلَى تَحارِمِ اللهِ، فَقَدْ وُجِدَ فِي الأُممِ السَّابِقَةِ ووُجِدَ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ. ومِنْهَا: إقامَةُ الحُّدُودِ عَلَى الضُّعفاءِ ورَفْعُهَا عَنِ الشُّرفاء؛ فَقَدْ وُجِدَ فِي الأُمِمَ السَّابِقَةِ ووُجِدَ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ.

ومِنْهَا: تَخْرِيفُ كَلامِ اللهِ عَنْ مَواضِعِهِ لَفْظًا ومغنّى؛ كاليَهُودِ حِينَ قِيلَ لهُمْ: ﴿وَانَخُلُوا اَلْبَابَ سُجَّكَ اوَقُولُواْ حِقَلَةٌ ﴾ [البقرة ٨٠] فلدَخُلُوا عَلَى قفاهُمْ، وقالُوا: حِنْطَةٌ. ولَمْ يَقُولُوا: حَظَّةٌ. ووُجِدَ في هَذِهِ الأُمَّةِ مَنْ فَعَلَ كذلِكَ، فحَرَّفَ لَفْظَ الاسْتِوَاءِ إِلَى الاسْتيلاءِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿الرَّحْنُ عَلَى الْفَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] وقَالُوا هُمُ: الرَّحْنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوْلَى.

قالَ ابْنُ القَيِّمِ: إِنَّ اللَّامَ فِي اسْتَوْلَى مَزِيدَةٌ، زَادَهَا أَهْلُ التَّحْرِيفِ كَهَا زَادَ اليَهُودُ النُّونَ فِي (حِطَّةٌ) فقالُوا: (حِنطَةٌ).

نُسونُ اليَهُسودِ وَلَامُ جَهْدِسيٍّ هُمَسا أَمُسرَ اليَهُسودَ بِسأَنْ يَقُولُسوا حِطَّـةٌ وَكَـذَلِكَ الجَهْدِسيُّ قِيلَ لَـهُ السُنوَى

فِي وَحْسِي رَبِّ العَسرْشِ زَائِسدَتَانِ فَسَابُوا وَفَسالُوا حِنْطَسةٌ لِسهَوَانِ فَسابُوا وَخَطَسةٌ لِسهَوَانِ فَسَابُوا وَفَادَ الحَسرُفَ لِلنُّقْصَانِ (١٠)

ووُجِدَ فِي الأُمَمِ السَّابِقَةِ مَنِ اتَّخَدُوا أَحْبارَهُمْ ورُهْبَاتَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ، ووُجِدَ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ مَنْ يُعارِضُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ بَقَوْلِ شَيْخِهِ.

فإذَا تَأَمَّلْتَ كَلامَ النَّبِيِّ ﷺ وجَدْتَهُ مُطابقًا للوَاقِعِ: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»، ولكنْ يَبْقَى النَّظَرُ: هَلْ هَذَا الحَدِيثُ للتَّحْذِيرِ أَوْ للإفرارِ؟

الجَوَابُ: لَا شَكَّ أَنَّهُ للتَّحْذِيرِ ولَيْسَ للإفْرارِ؛ فَلَا يَقُولُ أَحَدٌ: سَأَحْسُدُ وسَآكُـلُ الرُّبَا، وسَاعْتَدِي عَلَى الحَلْقِ؛ لأنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ ذلكَ، فمَنْ قَالَ ذلكَ فإنَّنا نَقُولُ لهُ: أَخْطَأْتَ؛ لأنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ لَا شَكَّ أَنَّهُ للتَّخْذِيرِ؛ ولهَذَا قَالَ الصَّحَابَةُ: «اليَّهُودَ والنَّصارَى؟ قَالَ: فمَنْ؟».

ثُمَّ نَقُولُ لَهُمْ أَيضًا: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَخْبَرَ بِالشياءَ سَتَقَعُ، ومَعَ ذلِكَ أَخْبَرَ بأنَّهَا حَرامٌ بنَصًّ القُرْآنِ. فمِنْ ذلِكَ أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ الرَّجُلَ يُكْرِمُ زَوْجَتَهُ ويَعُقُّ أُمَّهُ، وأَخْبَرَ أَنَّ الإِنْسَانَ يَعْصِي أَباهُ ويُدْيي صَدِيقَهُ<sup>(۱)</sup>، وهَذَا لَيْسَ بجائِز بنصِّ القُرْآنِ، لكنْ قَصَدَ التَّحْذِيرَ مِنْ هَذَا العَمَل.

ووُجِدَ فِي الأُمَمِ السَّابِقَةِ مَنْ يَقُولُ للمُؤْمِنِينَ: إِنَّ هَوُّلاءِ لضالُّونَ. ووُجِدَ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ مَنْ يَقُولُ للمُؤْمِنِينَ: إِنَّ هَوُّلاءِ لرَجْعِيُّونَ. فالمَعَاصِي لهَا أصْلٌ فِي الأُمَمِ عَلَى حَسَبِ مَا سَبَقَ، ولكنْ مَنْ وَفَقَهُ اللهُ للهِدَايَةِ الْهَتَدَى.

والحاصِلُ: آنَكَ لَا تَكادُ تَجِدُ مَعْصِيَةً فِي هَذِهِ الأُمَّةِ إِلَّا وَجَدْتَ لِهَا أَصْلَا فِي الأُمَمِ السَّابِقَةِ، ولَا يَجِدُ مَعْصِيَةً فِي الأُمَم السَّابِقَةِ إِلَّا وَجَدْتَ لِهَا وارِثًا فِي هَذِهِ الأُمَّةِ.

أمَّا مُناسَبَةُ الحَدِيَثِ للبابِ: فلأنَّهُ ليَّا عَبَدَتِ الأُمَمُ السَّابِقَةُ الأَصْنَامَ والأَوْثَانَ فسَيَكُونُ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ مَنْ يَعْبُدُ الأَصْنَامَ والأَوْثَانَ.

<sup>(</sup>١) نونية ابن القيم (ص:١٢١) والبيت الأول متأخر عن البيتين التاليين له.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه الترمذي: أبواب الفتن، باب ما جاء في علامة حلول المسخ والخسف، رقم (٢٢١١)، وقال: وهذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، من حديث أبي هريرة رَضِيًّاتَهُ عَنْهُ.

حَذْوَ القُذَّةِ بِالقُذَّةِ الْمَ حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ اللهِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! اليَهُودَ وَالنَّصَارَى؟ اللهَ اللهِ (فَمَنْ؟ الْأَاتْحَرَجَاهُ ''.

[١] قَوْلُهُ: «حَلْقَ القُلَّةِ بِالقُلَّةِ» (حَلْقَ) بِمَعْنَى: مُحَاذِيًّا، وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الحالِ مِنْ فَاعِلِ (تَتَّبِعُنَّ)، أيْ: حالَ كَوْنِكُمْ مُحَاذِينَ لَهُمْ حَذْوَ القُلَّةِ بِالقُلَّةِ. والقُلَّةُ: هِيَ رِيشَةُ السَّهْمِ، والسَّهُمْ لَهُ رِيشٌ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُتساوِيَةً غَامًا، وإلَّا صَارَ الرَّمْيُ بِهِ مُحْتَلًا.

[٧] قَوْلُهُ: «حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبِّ لَدَخَلْتُمُوهُ» هَذِهِ الجُمْلَةُ تَأْكِيدٌ مِنْهُ ﷺ للمُتابَعَةِ، وَجُحْرُ الضَّبِّ مِنْ أَصْغَرِ الجُحُورِ، ولَوْ دَخَلُوا جُحْرَ أَسْدِ مِنْ بَابِ أَوْلَى أَنْ نَدْخُلُهُ؛ فَالنَّبِيُّ ﷺ قَالَ وَجُحْرُ الضَّيِّ الْمَيْلِ اللَّهُ اللَّهُ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ اللَّبالَغَةِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «مَنِ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الأَرْضِ ظُلْمًا طَوَّقَهُ اللهُ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ سَبْعُ أَرْضِينَ ""، ومَنِ اقْتَطَعَ ذِرَاعًا فينْ بَابِ أَوْلَى.

[٣] قَوْلُهُ: «قَالُوا: اليَهُودَ والنَّصارَى؟» يَجُوزُ فِيهَا وجُهانِ:

الأوَّلُ: نَصْبُ «اليَهُودَ والنَّصارَى» عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لفِعْلٍ مُحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَتَعْنِي اليَهُودَ والنَّصارَى؟

الثَّانِي: الرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدَإِ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: أَهُمُ اليَّهُودُ والنَّصارَى؟

وعلى كُلِّ تَقْدِيرِ فالجُمْلَةُ إِنْشائِيَّةٌ؛ لأنَّهُمْ يَسْأَلُونَ النَّبِيَّ ﷺ، فهِيَ اسْتِفْهَامِيَّةٌ، والاسْتِفْهَامُ مِنْ بَابِ الإِنْشَاءِ.

واليَهُودُ: أَنْبَاعُ مُوسَى عَلِيْهِ الصَّلَاءُ وَالسَّلَامُ، وسُمُّوا يَهُودًا نِسْبَةٌ إِلَى يَهُوذَا مِنْ أَحْفادِ إِسْحاقَ، أَوْ لأَنَّهُمْ هَادُوا إِلَى اللهِ، أَيْ: رَجَعُوا إِلَيْهِ بالتَّوْيَةِ مِنْ عِبَادَةِ العِجْل.

والنَّصارَى: هُمْ أَتْباعُ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وسُمُّوا بذلِكَ نِسْبَةً إِلَى بَلْدَةٍ تُسَمَّى النَّاصِرَةَ، وقِيلَ: مِنَ النُّصْرَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنَ أَنصَارِيَ إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤].

[٤] قَوْلُهُ: «قَالَ: فَمَنْ؟» (مَـنْ) هُنَا: اسْمُ اسْتِهْهَام، والْمُرَادُ بِهِ التَّقْرِيرُ، أَيْ: فمَـنْ أغْنِي غَيْرَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم (٣٤٥٦)، ومسلم: كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصاري، رقم (٢٦٦٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رَحِيَّالِيَّهَ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، بأب إثم من ظلم شيئًا من الأرض، رقم (٢٤٥٧، ٢٤٥٣)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها، رقم (١٦١٠)، من حديث سعيد بن زيد رَوَّ اَلْتَهَمَّنَاتُهُ

#### مِنْ فَوَائِدِ الحديثِ:

١ – مَا أرادَهُ الْمُؤَلِّفُ بسِياقِه، وَهُوَ أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الأُمَّةِ يَعْبُدُ الأُوْثَانَ؛ لآنَهُ مِنْ سَنَنِ مَنْ قَبْلَنَا، وقَدْ أُخْبَرَ ﷺ آنَنا سَنَتَبِعُهُمْ.

٢- ويُسْتَفَادُ أيضًا مِنْ فَحْوَى الكَلامِ التَّحْذِيرُ مِنْ مُتابَعَةِ مَنْ قَبْلَنَا فِي مَعْصِيَةِ اللهِ.

٣- أنَّهُ يَنْبُغِي مَعْرِفَةُ مَا كَانَ عَلَيْهِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا عِمَّا يَجِبُ الحَنَرُ مِنْهُ؛ لِنَحْذَرَهُ، وغالِبُ ذلِكَ -ولله الحَمْدُ- مَوْجُودٌ فِي القُرْآنِ والسُّنَّةِ.

٤ - اسْتِعْظَامُ هَـذَا الأمْرِ عِنْدَ الصَّحَابَةِ؛ لقَوْلِهمُ: «اليَهُودَ والنَّصارَى؟» فإنَّ الاسْتِفْهَامَ للاسْتِعْظَام، أي: اسْتِعْظَام الأمْرِ أنْ نَتَبَعَ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا بَعْدَ أَنْ جَاءَنَا الهُدَى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ.

فإذَا كَانَ طُولُ الأَمَدِ سَبَبًّا لَقَسْوَةِ القَلْبِ فيمَنْ قَبْلَنَا فسَيَكُونُ فِينَا، ويَشْهَدُ لذلكَ مَا جَاءَ فِي (البُخَارِيُّ) مِنْ حَدِيثِ أنَسِ رَحَىٰلِتَكَءَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمانٌ إلَّا ومَا بَعْدَهُ أَشَرُّ مِنْهُ، حَتَّى تَلْقُوْا رَبَّكُمْ»(۱).

و مَنْ تَتَبَّعَ أَحْوَالَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَجَدَ الأَمْرَ كذلِكَ، لكنْ يَجِبُ أَنْ نَعْرِفَ الفَرْقَ بَيْنَ الجُمْلَةِ وَالأَفْرادِ؛ فَحَدِيثُ أَنْ نَعْرِفَ الفَرْقَ بَيْنَ الجُمْلَةِ وَالأَفْرادِ؛ فَحَدِيثُ أَنْ يَنْ الجَمْلَةُ، ولذلكَ يُوجَدُ فِي اثْبَاعِ التَّابِعِينَ مَنْ هُو خَيْرٌ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ اللَّخَارِيُّ)، والمُرَّادُ بِهِ مِنْ حَيْثُ الجُمْلَةُ، ولذلكَ يُوجَدُ فِي اثْبَاعِ التَّابِعِينَ مَنْ هُو خَيْرٌ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ النَّا نَقُولُ: إنَّ التَّابِعِينَ مَنْ سَبَقَ، لأَنَّنَا نَقُولُ: إنَّ التَّابِعِينَ مَنْ سَبَقَ، لأَنَّنَا نَقُولُ: إنَّ مِنْ مَذَا الحَدِيثِ يُرادُ بِهِ الجُمْلَةُ، وإذَا شِتَتُمْ أَنْ يَتَضِحَ الأَمْرُ فانْظُرُوا إِلَى جِنْسِ الرِّجَالِ وجِنْسِ النِّسَاءِ، أَنَّهُمَا خَيْرٌ؟

<sup>(</sup>١) كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه، رقم (٧٠٦٨).

الجَوَاب: جِنْسُ الرِّجالِ خَيْرٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَللِّجَالِ عَلَيْنَ دَرَجَةٌ ﴾ [البقرة:٢٢٨]، لكنْ يُوجَدُ في النِّساءِ مَنْ هِيَ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرِ مِنَ الرِّجالِ، فيَجِبُ أَنْ نَعْرِفَ الفَرْقَ بَيْنَ الجُمْلَةِ والأَفْرَادِ.

فإذَا نَظْرَنَا إِلَى جَمُمُوعِ القَرْنِ كُلِّهِ نَجِدُ أَنَّ مَا بَعْدَ القَرْنِ شَرِّ مِنْهُ، لَا باعْتِبَارِ الأَفْرادِ ولَا باعْتِبَارِ مَكَانٍ دُونَ مكانٍ، فَقَدْ تَكُونُ أُمَّةً فِي بَعْضِ الجِهَاتِ يَرْتَفِعُ النَّاسُ فِيهَا مِنْ حَسَنٍ إِلَى أَحْسَنَ، كَمَا لَوْ نَشَأَ فِيهَا عُلماءُ نَفَعَ اللهُ بِهِمْ؛ فإنَّهُمْ يَكُونُونَ أَحْسَنَ عَنْ سَبَقَهُمْ. أَمَّا الصَّحَابَةُ فَلَا أَحَدَ يُساوِيهِمْ فِيهَا عُلماءُ نَفَعَ اللهُ بِهِمْ؛ فإنَّهُمْ يَكُونُونَ أَحْسَنَ عَنْ سَبَقَهُمْ. أَمَّا الصَّحَابَةُ فَلَا أَحَدَ يُساوِيهِمْ فِيهَا عَهْمَا بَلَغَ مِنَ الفَضْلِ؛ فِي فَضْلِ الصَّحْبَةِ، حتَّى أَفْرادُهُمْ لَا يُمْكِنُ لأَحَدِ مِنَ التَّابِعِينَ أَنْ يُساوِيهُمْ فِيهَا مَهُمَا بَلَغَ مِنَ الفَضْلِ؛ لأَذْ يُسْاوِيهُمْ فِيهَا مَهُمَا بَلَغَ مِنَ الفَضْلِ؛ لأَذْ يُسَاوِيهُمْ فِيهَا مَهُمَا بَلَغَ مِنَ الفَضْلِ؛

ُ مَسْأَلَةٌ: مَا هِيَ الحِكْمَةُ مِنِ ابْتلاءِ الأُمَّةِ بهَذَا الأمْرِ: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ...» إلخ، وأنْ يَكُونَ فِيهَا مِنْ كُلِّ مَساوئ مَنْ سَبَقَهَا؟

الجَوَابُ: الحِكْمَةُ لِيَتَيَّنَ بذلِكَ كهالُ الدِّينِ؛ فإنَّ الدِّينَ يُعارِضُ كُلَّ هَذِهِ الأُخْلاقِ، فإذَا كَانَ يُعارِضُهَا دلَّ هَذَا عَلَى أنَّ كُلَّ نَفْصٍ فِي الأُمُمِ السَّابِقَةِ فإنَّ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ جاءتْ بتَكْمِيلِهِ؛ لأنَّ الأشْيَاءَ لاَ تَنَبَّنُ إِلَّا بضِدِّهَا، كَمَا قِيلَ: وبضِدَّهَا تَنَبَّنُ الأشْيَاءُ.

(تَنْبِيهٌ): قَوْلُهُ: «حَذْق القُلَّةِ بالقُلَّةِ بالقُلَّةِ» لَمْ أَجِدْهُ فِي مَظانِّهِ فِي (الصَّحِيحَيْنِ) فَلْيُحَرَّرْ (١٠).

[١] قَوْلُهُ: «زَوَى لِي» بِمَعْنَى جَمَعَ وضَمَّ، أَيْ: جَمَعَ لَهُ الأَرْضَ وضَمَّهَا.

[٧] قَوْلُهُ: ﴿فَرَأَيْتُ ﴾ أَيْ: بِعَيْنِي، فِهِيَ رُؤْيَةٌ عَيْنِيَّةٌ، ويُخْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ رُؤْيَةً مَنامِيَّةً.

قَوْلُهُ: «مَشارِقَهَا ومَغارِبَهَا» وهَذَا لَيْسَ عَلَى اللهِ بَعَزِيزٍ؛ لأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فمِنْ قُدْرَتِهِ أَنْ يَجْمَعَ الأَرْضَ حتَّى يُشاهِدَ النَّبِيُّ ﷺ مَا سَيَبْلُغُ مُلْكُ أُمِّتِهِ منْهَا.

وهلِ الْمُرَادُ بالزَّوْيِ هُنَا أَنَّ الأَرْضَ جُمِعَتْ، أَوْ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قُوِّيَ نَظَرُهُ حتَّى رَأَى البَعِيدَ؟ الأَفْرَبُ إِلَى ظاهِرِ اللَّفْظِ: أَنَّ الأَرْضَ جُمِعَتْ، لاَ أَنَّ بَصَرَهُ قُوِّيَ حتَّى رَأَى البَعِيدَ.

<sup>(</sup>١) كتاب الفتن، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، رقم (٢٨٨٩).

<sup>(</sup>٢) جملة: «حذو القذة بالقذة ليست في الصحيحين، وهي في المسند (٤/ ١٢٥)، من حديث شداد بن أوس بلفظ: «ليحملن شرار هذه الأمة على سنن الذين خلوا من قبلكم أهل الكتاب حذو القذة بالقذة».

وقَالَ بَعْضُ العُلْمَاءِ: المُرَادُ قُوَّهُ بَصَرِ النَّبِيِّ ﷺ، أَيْ: أَنَّ اللهَ أَعْطاهُ قُوَّةَ بَصَرٍ حتَّى أَبْصَرَ مَشادِقَ
 الأرْض ومَغادِبَهَا، لكن الأقْرَبُ الأوَّلُ.

ونحنُ إِذَا أَرَدْنَا تَقْرِيبَ هَذَا الأَمْرِ نَجِدُ أَنَّ صُورَةَ الكُرَّةِ الأَرْضِيَّةِ الآنَ تَجْمُوعَةً يُشاهِدُ الإِنْسَانُ فِيهَا مَشارِقَ الأَرْضِ ومَغارِبَهَا، فاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَجْمَعَ لَهُ ﷺ الأَرْضَ حتَّى تَكُونَ صَغِيرَةً فَيُدْرِكَهَا مِنْ مَشارِقِهَا إِلَى مَغارِبَهَا.

اعْتِرَاضٌ وجَوَابُهُ: فإنْ قِيلَ: هَذَا إنْ حُمِلَ عَلَى الواقِعِ فَلَيْسَ بمُوافِقِ للواقِعِ؛ لأَنَّهُ لَوْ حُصِرَتِ الأَرْضُ بحَيْثُ يُدْرِكُهَا بَصَرُ النَّبِيِّ ﷺ الْمُجَرَّدُ، فأينَ يَذْهَبُ النَّاسُ والبِحارُ والجِبالُ والصَّحارَى؟

الجَوَابُ: بأنَّ هَذَا مِنَ الأُمُّورِ الغَبِيَّةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ أَنْ تُورَدَ عَلَيْهَا كَيْفَ ولِمَ بَلْ نَقُولُ: إِنَّ اللهَّ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ؛ إِذْ قُوَةً اللهِ شُبْحَانَهُ أَعْظَمُ مِنْ قُوتِنَا وأعْظَمُ مِنْ أَنْ نُحِيطَ بِمَا؛ ولهَذَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنِ ابْنِ آدَمَ مَجُرَى الدَّمِ ('')، فَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: كَيْفَ يَجْرِي مَجْرَى الدَّمِ ؟ فاللهُ أَعْلَمُ بذلِكَ.

وهَذِهِ المَسَائِلُ الَّتِي لَا نُدْرِكُهَا يَجِبُ التَّسْلِيمُ المَحْضُ لهَا؛ ولهَذَا نَقُولُ فِي بَابِ الأَسْرَاءِ والصَّفَاتِ: تُجْرَى عَلَى ظَاهِرِهَا مَعَ التَّنْزِيهِ عَنِ التَّكْبِيفِ والتَّمْثِيلِ، وهَذَا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ والجَبَّاعَةِ.

[1] وقَوْلُهُ: «فَرَأَيْتُ مَشارِقَهَا ومَغارِبَهَا» أيْ: أَمَاكِنَ الشَّرْقِ والغَرْبِ منْهَا.

[۲] فَوْلُهُ: «وإِنَّ أُمَّتِي سَيَبُلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا» والمُرَادُ: أُمَّةُ الإجابَةِ الَّتِي آمَنَتْ بالرَّسُولِ ﷺ سَيَبُلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ للرَّسُولِ ﷺ منْهَا، وهَذَا هُوَ الواقِعُ؛ فإنَّ مُلْكَ هَذِهِ الأُمَّةِ اتَّسَعَ مِنَ المَشْرِقِ ومِنَ المُغْرِبِ اتَّسَاعًا بالِغًا، لكنَّهُ مِنَ الشِّمالِ والجَنُوبِ أقلُّ بكثِيرٍ، والأُمَّةُ الإسلامِيَّةُ وصَلَتْ مِنَ المَشْرِقِ إلىَ السِّنْدِ والهِنْدِ ومَا وراءَ ذلكَ، ومِنَ المَغْرِبِ إلىَ مَا وراءَ المُحِيطِ، وهَذَا يُحَقِّقُ مَا رآهُ النَّبِيُّ ﷺ.

[٣] قَوْلُهُ: "وأُعْطِيتُ الكَنْزَيْنِ: الأخْمَرَ والأبَيضَ» الَّذِي أعْطاهُ هُوَ اللهُ، والكَنْزَانُ: هُمَا الذَّهَبُ والفِضَّةُ كُنُوزُ كِسْرَى وقَيْصَرَ؛ فالذَّهَبُ عِنْدَ قَيْصَرَ، والفِضَّةُ عِنْدَ كِسْرَى، وكُلِّ مِنْهُمَا عنْدَهُ ذَهَبٌ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه، رقم (٢٠٣٨)، ومسلم: كتاب السلام، باب يستحب لمن رؤي خاليا بامرأة، رقم (٢١٧٥)، من حديث صفية رَكِيَالْيَهَـُهَا.

وَإِنِّ سَأَلْتُ رَبِّ لاَمَتِي أَنْ لَا يُمْلِكَهَا بِسَنَةٍ بِعَامَةٍ اللهِ وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَـتَهُمْ اللهِ وَإِنَّ رَبِّ قَالَ: يَا مُحَـمَّدُ! إِنِّ إِذا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّلًا .......

وفِضّةٌ، لكنِ الأغْلَبُ عَلَى كُنوزِ قَيْصَرَ الذَّهَبُ، وعَلَى كُنُوزِ كِسْرَى الفِضّةُ.

وقَوْلُهُ: «أُعْطِيتُ» هَل النَّبِيُّ ﷺ أُعْطِيَهَا فِي حَياتِهِ أَمْ بَعْدَ مَوْتِهِ؟

الجَوَابُ: بَعْدَ مَوْتِهِ أَعْطِيَتْ أُمَّتُهُ ذلكَ، لكنْ مَا أُعْطِيَتْ أُمَّتُهُ فَهُوَ كالمُعْطَى لهُ؛ لأنَّ امْتَدَادَ مُلْكِ الأُمَّةِ لَا لأَمَّا أُمَّةٌ إِسْلامِيَّةٌ أَخَذَتْ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ.

[١] قَوْلُهُ: «وإِلِّي سَأَلْتُ رَبِّي لأُمَّتِي أَنْ لَا يُمْلِكَهَا بِسَنَةٍ بِعامَّةٍ» هَكَذَا فِي الأَصْلِ: «بِعَامَّةٍ»، والمَعْنَى بِمَهْلَكَةٍ عامَّةٍ، وفِي رِوايَةٍ فِي بَعْضِ النُّسَخ: «بِسَنَةٍ عامَّةٍ».

السَّنَةُ: الجَدْبُ والقَحْطُ، وَهُوَ يُهْلِكُ ويُدَمِّرُ، قَالَ ﷺ: «اللَّهُمَّ! اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ" ( )، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَا مَالَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ ﴾ [الاعراف:١٣٠]، ويَخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ المَعْنَى بعام واحِدٍ، فتكونُ الباءُ للظَّرْفِيَّةِ. و(عامَّةٍ)، أيْ: عُمُومًا تَعُمُّهُمْ. هَذِهِ دَعْوَةٌ.

[٧] قَوْلُهُ: «وأنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُمْ» أيْ: لَا يُسَلِّطُ عَلَيْهِمْ عَدُوَّا، والعَدُوُّ: ضِدُّ الرَلِيِّ، وهُوَ: المُعادي المُبْغِضُ الحاقِدُ، وأعْداءُ المُسْلِمِينَ هُنَا: هُمُ الكُفَّارُ؛ ولهَذَا قَالَ: «مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ»، ومعْنَى: «يَسْتَبِيحَ» يَسْتَحِلَّ، والبَيْضَةُ: مَا يُجْتَلُ عَلَى الرَّأْسِ وقِايَةً مِنَ السِّهام، والمُرَادُ: يَظْهُرُ عَلَيْهِمْ ويَغْلِبُهُمْ.

[٣] قَوْلُهُ: «إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فإنَّهُ لَا يُرَدُّ» اعْلَمْ أنَّ قضاءَ اللهِ نَوْعَانِ:

١ - قَضَاءٌ شَرْعِيٌّ قَدْ يُرَدُّ؛ فَقَدْ يُرِيدُهُ اللهُ ولَا يَقْبَلُونَهُ.

٢ - قَضَاءٌ كَوْنِيٌّ لَا يُرَدُّ، ولَا بُدَّ أَنْ يَنْفُذَ.

وكِلَا القَضاءَيْنِ قَضاءٌ بالحَقِّ، وقَدْ جَمَعَهُمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِٱلْحَقِّ ﴾ [غافر:٢٠].

ومثالُ القَضَاءِ الشَّرْعِيِّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَضَىٰ رَيُكَ أَلَّا نَمْبُدُوۤاْ إِلَّاۤ إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء:٢٣]؛ لأنَّـهُ لَوْ كَانَ كَوْنِيًّا لَكَانَ كُلُّ النَّاسِ لَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب سورة حم الدخان، رقم (٤٨٢٠)، ومسلم: كتاب صفات المنافقين، باب الدخان، رقم (٢٧٩٨)، من حديث ابن مسعود رَهِجَالَفَهُعَنْهُ.

ومثالُ القَضَاءِ الكَوْرِيِّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَضَيْنَاۤ إِلَى بَنِىۤ إِسۡرَءِيلَ فِى ٱلۡكِنْبِ لَنُفْسِدُنَ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَبْرِ وَلَنَعْلَنَّ عُلْوًا كِيمِّ ﴾ [الإسراء:٤]؛ لأنَّ الله تَعَالَى لا يَفْضِي شَرْعًا بالفسادِ، لكنَّه يَفْضِي بِهِ كَوْنًا، وإنْ كَانَ يَكْرَهُهُ شُبْحَانَهُ؛ فإنَّ الله لَا يُحِبُّ الفَسَادَ ولَا المُفْسِدِينَ، لكنَّهُ يَقْضِي بذلِكَ لحِكْمَةِ بالِغَةِ، كَمَا فَسَمَ خَلْقُهُ إِلَى مُؤْمِنِ وكافِرٍ؛ لِمَا يَرَتَّبُ عَلَى ذلِكَ مِنَ المَصالِح العَظِيمَةِ.

والْمُرَادُ بالقَضَاءِ فِي هَذَا الحديثِ: القَضَاءُ الكَوْنِيُّ، فَلَا أَحَدَ يَسْتَطِيعُ ردَّهُ مَهْمَا كَانَ مِنَ الكُفْرِ والفُسُوقِ، فقضاءُ اللهِ نافِذٌ عَلَى أكْبِرِ النَّاسِ عُتُوَّا واسْتِكْبَارًا، فَقَدْ نَفَذَ عَلَى فِرْعَوْنَ وأُغْرِقَ بالماءِ الَّذِي كَانَ يُفْتَخِرُ بِهِ، وعَلَى طَواغِيتِ بَنِي آدَمَ فأهْلَكَهُمُ اللهُ ودَمَّرَهُمْ.

وفِي قَوْلِهِ: «إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءٌ فإِنَّهُ لَا يُرَدُّ» مِنْ كَهالِ سُلطانِ اللهِ وقُدْرَتِهِ ورُبُوبِيَّتِهِ مَا هُوَ ظاهِرٌ؛ لأنَّهُ مَا مِنْ مَلِكِ سِوَى اللهِ إِلَّا يُمْكِنُ أَنْ يُرَدَّ مَا فَضَى بهِ، أَمَّا قَضاءُ اللهِ فَلَا يُمْكِنُ رَدُّهُ.

واعْلَمْ أَنَّ قضاءَ اللهِ الكَوْنِيَّ (كَمَشِيتَتِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا لِحِكْمَةِ كَقَضائِهِ الشَّرْعِيِّ)، فَهُوَ لَا يَقْضِي قَضاءً إِلَّا والحِكْمَةُ تَقْتَضِيهِ، كَمَا لَا يَشاءُ شَيْنًا إِلَّا والحِكْمَةُ تَقْتَضِيهِ، ويَدُلُّ عَلَيْ تَشَآدُونَ إِلَّا أَن يَشَآةَ اللهُ ۚ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [الإنسّان:٣٠]، فيتَنَبَّنُ أَنَّهُ لَا يَشاءُ شَيْئًا إِلَّا عَنْ عِلْمٍ وحِكْمَةِ، ولَيْسَ لِمُجَرَّدِ المَشِيئَةِ.

خلافًا لِمَنْ أَنْكَرَ حِكْمَةَ اللهِ مِنَ الجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، فقَالُوا: إِنَّهُ لَا يَفْعَلُ الأَشْيَاءَ إِلَّا لُمَجَرَّدِ المَشِيَّةِ، فَجَعُلُوا -عَلَى زَعْدِهِمُ- المَخْلُوقِينَ أَكْمَلَ نَصَرُّفًا مِنَ اللهِ؛ لأَنْ كُلَّ عاقِلٍ مِنَ المَخْلُوقِينَ لا يَتَصَرَّفُ إِلَّا لِحِكْمَةٍ؛ ولهذَا كَانَ الَّذِي يَتَصَرَّفُ بسَفَهِ يُحْجَرُ عليْهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُؤَوُّا ٱلسُّمَهَا مَ أَمُولَكُمُ الَّقِي جَمَّدُ عَلَيْهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُؤَوُّا ٱلسُّمَهَا مَوْلَكُمُ الَّقِي جَمَّدُ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ ا

فَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ اللهَ جَلَوْعَلَا لَا يَفْعَلُ شَيْئًا وَلَا يَحْكُمُ بِشَيْءٍ إِلَّا لِحِكْمَةِ، ولكنْ هَلْ يَلْزَمُ مِنَ الحِكْمَةِ أَنْ نُحِيطَ بِهَا عِلْمًا؟

الجَوَابُ: لَا يَلْزَمُ؛ لأَنّنا أَفْصَرُ مِنْ أَنْ نُحِيطَ عِلْمًا بِحِكَمِ اللهِ كُلِّهَا، صَحِيحٌ أَنَّ بَعْضَ الأَشْيَاء نَعْرِفُ حِكْمَتَهَا، لكنْ بَعْضُ الأَشْيَاء تَعْجِزُ العُقُولُ عَنْ إِذْرَاكِهَا.

والمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِهِ: «إِذَا قَصَيْتُ قَضَاءً فإنَّهُ لَا يُرَدُّه بَيانُ أَنَّ مِنَ الأَشْيَاءِ الَّتِي سَأَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ مَا لَمْ يُعْطَهَا؛ لأنَّ اللهَ قَضَى بعِلْمِهِ وحِكْمَتِهِ ذلكَ، ولَا يُمْكِنُ أَنْ يُرَدَّ مَا قَضاهُ اللهُ عَرَّجَلَ والقَضَاءُ وَإِنِّي أَعْطَيْتُكَ لِأُمْتِكَ أَنْ لَا أُهْلِكَهُمْ بِسَنَةٍ بِعَامَّةٍ<sup>[۱]</sup>، وَأَنْ لَا أُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُم، وَلَوِ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بِأَقْطَارِهَا، حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُهْلِكُ بَعْضًا، وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعضًا<sup>11</sup>».

قَدْ يَتَوَقَّفُ عَلَى الدُّعَاءِ، بَلْ إِنَّ كُلَّ القَضَاءِ أَوْ أَكْثَرَ القَضَاءِ لَهُ أَسْبابٌ، إِمَّا مَعْلُومَةٌ أَوْ مَجْهُولَةٌ، فدُخُولُ
 الجنَّة لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِسَبَبِ يَتَرَتَّبُ دُخُولُ الجنَّةِ عليْهِ، وَهُوَ الإيهانُ والعَمَلُ الصَّالِحُ.

كذلِكَ حُصُولُ المَطْلُوبِ: قَدْ يَكُونُ اللهُ عَرَقِجَلَ مَنَعَهُ حتَّى نَسْأَلَ، لكنْ مِنَ الأَشْيَاءِ مَا لَا تَقْتَضِي الحِكْمَةُ وُجُودَهُ، وحيننذِ يُجازَى الدَّاعِي بِهَا هُوَ أَكْمَلُ، أَوْ يُؤخَّرُ لَهُ وِيُدَّخَرُ لَهُ عِنْد اللهِ عَتَقِجَلَ، أَوْ يُصْرَفُ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مَا هُوَ أَعْظَمُ، والدُّعَاءُ إِذَا كَتَتْ فِيهِ شُرُوطُ القَبُولِ ولمْ يُجَبُ فإنَّنا نَجْزِمْ بأنَّهُ ادُّخِرَ لهُ.

[١] قَوْلُهُ: «وإِنِّي أَعْطَيْتُكَ لأُمَّتِكَ أَنْ لَا أُهْلِكَهُمْ بسَنَةٍ بعَامَّةٍ» هَذِهِ واحِدَةٌ.

[٧] والثانِيَّةُ: قَوْله: «أَنْ لَا أُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُمْ، وَلَوِ الجَّنَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بأَفْطارِهَا حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُمْلِكُ بَعْضًا، ويَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْظًا» وهَذَا وَقَعَ ذَلِكَ مَنْهُمْ فَقَدْ يُسَلِّطُ قُيُّدَتْ بَقَزْلِهِ: «حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُمْلِكُ بَعْضًا ويَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا» إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ مَنْهُمْ فَقَدْ يُسَلِّطُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، فَيَشْتِيعَ بَيْضَتَهُمْ.

فكأنَّ إجابَةَ اللهِ لرَسُولِهِ ﷺ فِي الجُمْلَةِ الأُولَى بدُونِ اسْتِثْنَاءٍ، وفِي الجُمْلَةِ الثانِيَةِ باسْتِثْنَاءٍ «حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ...»، وهَذِهِ هِيَ الحِكْمَةُ مِنْ تَقْدِيمِ قَوْلِهِ: ﴿إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ»، فصارتْ إجابَةُ اللهِ لرَسُولِهِ ﷺ مُقَبَّدَةً.

ومِنْ نِعْمَةِ اللهِ أَنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ لَنْ تَهُلِكَ بَسَنَةٍ بعامَّةٍ أَبدًا، فكُلُّ مَنْ يَدِينُ بدِينِ الرَّسُولِ ﷺ فإنَّهُ لَنْ يَمْلِكَ، وإِنْ هَلَكَ قَوْمٌ فِي جِهَةٍ بِسَنَةٍ فإنَّهُ لَا يَهْلِكُ الآخَرُونَ، فإذَا صَارَ بعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا ويَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا؛ فإنَّهُ يُسَلَّطُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، وهَذَا هُوَ الواقِعُ.

فالأمَّةُ الإسْلامِيَّةُ حِينَ كانَتْ أُمَّةً واحِدَةً عَوْنًا فِي الحقِّ ضِدَّ الباطِلِ كانَتْ أُمَّةً مَهِيبَةً، وليَّا تَفَرَّقَتْ وصارَ بَعْضُهُمْ مُ بَعْضًا - سَلَّطَ اللهُ عَلَيْهِمْ عَدُوَّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، وَاعْظَمُ مَنْ سُلِّطَ اللهُ عَلَيْهِمْ عَدُوَّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، واعْظَمُ مَنْ سُلِّطَ اللهُ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَعْلَمُ التَّنَارُ، فَقَدْ سُلِّطُوا عَلَى المُسْلِمِينَ تَسْلِطًا لَا تَظِيرَ لَهُ؛ فيقالُ: إنَّهُمْ قَتَلُوا فِي بَغْدَادَ وحْدَمَا أَكْثَرُ مِنْ خُمْسِاتَةِ عالِم فِي يَوْمٍ واحِدٍ. وهَذَا شَيْءٌ عَظِيمٌ، وقَتَلُوا الخَلِيفَة، وجَعَلُوا المُحالِمُ اللهُتُنَبَ الإسلامِيَّة حِسْرًا عَلَى نَهْرٍ وجْلَةَ يَطَوُّونَهَا بأَقْدامِهِمْ ويُفْسِدُونَهَا، وكانُوا يَأْتُونَ إِلَى الحوامِلِ ويَتْفُونَ بُهُونَ وَيُغْرِجُونَ أَوْلاَدَهُمْ مَنْ مِنْ مُؤْمَنَ مَنْ مُتَوتًا مُوالِمُ لَوَ يَعْرِجُونَ أَوْلادَهُمْ وَيَعْ مَنْ مُنْ مُؤْمَنَ مُنْ مُشَاعِدًا فَالْمَامُ مُنْ فَيْقَتُلُومَهُمْ، وَهِيَ حَيَّةٌ تُشاهِدُ ثُمَّ مَكُونَ وَيَنْ مِنْ مُنْ اللهُمُ اللهُ مُنْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلِيقَةً وَاللّهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُهُمْ وَيُقْلُومُهُمْ وَيُوا مِنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُمُ اللهُ اللهُمْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُمُ اللّهُ اللهُ اللهُمُ اللهُمْ اللهُ اللهُمُ اللهُ اللهُمُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُولِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللّهُ اللللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللللهُ الللللّهُ اللللمُ الللهُو

وَرَوَاهُ البَرْفَانِيُّ فِي (صَحِيحِهِ) وَزَادَ: "وَإِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الأَثِمَّةَ الْمُضِلِّينَ<sup>[1]</sup>، وَإِذَا وَقَعَ عَلَيهِمُ السَّيْفُ لَمْ يُرْفَعُ إِلَى يَوْم القِيَامَةِ<sup>[۲]</sup>،.....

قالَ ابْنُ الأثِيرِ فِي (الكامِلِ): «لَقَدْ بَقِيتُ عِدَّةَ سِنِينَ مُعْرِضًا عَنْ ذِكْرِ هَذِهِ الحادِثَةِ؛ اسْتِعْظامًا لَهَا، كارِهًا لذِكْرِهَا، فَأَنَا أُقَلَّمُ رِجُلًا وأُوْخَرُ أُخْرَى، فَمَنِ الَّذِي يَسْهُلُ عَلَيْ نَعْيُ الإسْلامِ والمُسْلِمِينَ؟! ومَن الَّذِي يَسُهُلُ عَلَيْ نَعْيُ الإسْلامِ والمُسْلِمِينَ؟! ومَن الَّذِي يَهُونُ عَلَيْهِ فَخُرُ ذلكَ؟! فِمَا لَيْتَ أُمِّي لَمْ تَلِدْني! ويَا لَيْتَنِي مِتُ قَبْلَ هَذَا وكُنتُ تَسْبًا مَسْبيًا! إِلَّا أَيْ حَثَنِي جَاعَةٌ مِنَ الأَصْدقاءِ عَلَى تَسْطِيرِهَا وأَنَا مُتَوقَفٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ ذلِكَ لا يُجْدِي...»(١) وذكر كلامًا طَوِيلًا ووقائِعَ مُفْجَعَةً، ومَنْ أَرادَ مَزِيدًا مِنْ ذَلِكَ فَلْيَرْجِعْ إِلَى حَوادِثِ سَنَةِ ٢١٧ مِنَ الكِتَابِ المَذْكُور.

وفي الحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ القِتَالِ بَيْنَ السُّلِمِينَ، وإهْلاكِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وسَبْيِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونُوا أُمَّةً واحِدَةً حَتَّى تَبْقَى هَيْتُهُمْ بَيْنَ النَّاسِ وَتَخْشَاهُمُ الأَمْمُ.

والَّذِي فِي حَدِيثِ البابِ: «الأَثِمَّة المُضِلِّينَ» أَئِمَّةُ الشَّرِّ، وصَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ أَعْظَمَ مَا يُخَافُ عَلَى الأُمَّةِ الأَثِمَّةُ المُضِلُّونَ، كرُّ وَساءِ الجَهْمِيَّةِ والمُعَزِّلَةِ وغَيْرِهِمُ الَّذِينَ تَفَرَّقَتِ الأُمَّةُ بِسَبَيِهِمْ.

والمُرَادُ بَقَوْلِهِ: «الاَئِمَّةَ المُضِلِّينَ» الَّذِينَ يَقُودُونَ النَّاسَ باسْمِ الشَّرْعِ، والَّذِينَ يَأْخُذُونَ النَّاسَ بالقَهْرِ والسُّلْطَانِ، فيَشْمَلُ الحُكَّامَ الفاسِدِينَ، والعُلَهَاءَ المُضِلِّينَ، الَّذِينَ يَدَّعُونَ أَنَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ شَرْعُ اللهِ، وهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ عَداوَةً لهُ.

قالَ الإِمَامُ أَحْدُ رَحَمُ اللَّهُ: لَوْ كَانَ لِي دَعْوَةٌ مُسْتَجابَةٌ لصَرَفْتُهَا للسُّلْطَانِ؛ فإنَّ بصَلاحِهِ صَلاحَ الأُمَّةِ.

[٧] قَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا وَقَعَ عَلَيْهِمُ السَّيْفُ...﴾ إلخ: هَذَا مِنْ آياتِ النَّبِيِّ ﷺ وهَذَا حَقٌّ واقعٌ؛ فإنَّهُ

<sup>(</sup>١) الكامل في التاريخ (١٠/ ٣٣٣).

وَلا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَلْحَقَ حَيٍّ مِنْ أُمَّتِي بِالمُشْرِكِينَ<sup>[1]</sup>، وَحَتَّى تَعْبُدَ فِتَامٌ مِنْ أُمَّتِي الأَوْنَانَ<sup>[1]،</sup> وَإِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي كَذَّابُونَ ثَلَانُونَ أ<sup>[1]</sup>، كُلُّهُمْ يَزْعَمُ<sup>[1]</sup>.....

لَمَّا وَقَعَ السَّيْفُ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ لَمْ يُرْفَعْ ، فَهَا زَالَ بَيْنَهُمُ القِتالُ مُنْذُ قَتْلِ الحَلِيفَةِ النَّالِثِ عُمُثَهَانَ رَحَوَلِيَقَهَنَهُ ،
 وصَارَتِ الأُمَّةُ يَقْتُلُ بغضُهُمْ بَعْضًا، ويَسْبى بَعْضُها بَعْضًا.

[1] قَوْلُهُ: "وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَلْحَقَ حَيٍّ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ» الحَيُّ: بِمَعْنَى القَبِيلَةِ، وهل الْمُرَادُ بِاللُّحُوقِ هُنَا اللَّحُوقُ البَدَيُّ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَذْهَبُ هَذَا الحَيُّ إِلَى المُشْرِكِينَ ويَذْخُلُونَ فِيهِمْ، أَوِ الأَمْرانِ مَعًا؟ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرادَ جَمِيعُ وَاللَّحُوقُ الحُكْمِيُّ، بِمَعْنَى أَنْ يَعْمَلُوا بِعَمَلِ المُشْرِكِينَ، أوِ الأَمْرانِ مَعًا؟ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرادَ جَمِيعُ ذلك.

وأمَّا الحَيُّ: فالظاهِرُ أنَّ المُرَادَ بِهِ الجِنْسُ، ولَيْسَ واحِدَ الأحْياءِ، وإنْ قِيلَ: إنَّ المُرَادَ واحِدُ الأحْياءِ فَلَا بُدَّ أنْ يَكُونَ لهَذَا الحَيِّ أثْرُهُ وقِيمَتُهُ فِي الأُمَّةِ الإسْلامِيَّةِ، بحيثُ يَتَبَيَّنُ ويَظْهَرُ، ورُبَّمَا يَكُونُ لهَذَا الحَيِّ إِمامٌ يَزِيغُ -والعِياذُ باللهِ- ويُفْسِدُ، فَيَتَبِعُهُ كُلُّ الحَيِّ، ويَتَبَيَّنُ ويَظْهَرُ أَمْرُهُ.

[٧] قَوْلُهُ: (وحَتَّى تَمْبُدَ فِئَامٌ مِنْ أَمَّتِي الأَوْثَانَ» الفِئامُ؛ أي: الجماعاتُ، وهَذَا وقَعَ، فَفِي كُلِّ جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِ الْسُلِمِينَ مَنْ يَعْبُدُونَ القُبُورَ، ويُعَظِّمونَ أَصْحَابَهَا ويَسْأَلُونَهُمُ الحاجاتِ والرَّغباتِ، ويَلْتَجِئُونَ الِيْهِمْ، و(فِئامٌ)، أيْ: لَيْسُوا أَحْياءً، فَقَدْ يَكُونُ بَعْضُهُمْ مِنْ قَبِيلَةٍ، والبَعْضُ الآخَرُ مِنْ قَبِيلَةٍ، فَيَجْنَمِعُونَ.

[٣] قَوْلُهُ: «وإِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي كَلَّابُونَ ثَلاثُونَ» حَصَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بعَدَدٍ، وكلُّهُمْ يَزْعُمُ الَّهُ نَبِيٌّ أُوحِيَ إليْهِ، وهُمْ كَذَّابُونَ؛ لأنَّ النَّبِيَ ﷺ خَاتَمُ النَّبِيِّنِ وَلا نَبِيَّ بَعْدَهُ الرَّسُولِ ﷺ فَهُوَ كاذِبٌ كافِرٌ حلالُ الدَّمِ والمالِ، ومَنْ صَدَّقَهُ فِي ذلكَ فَهُوَ كافِرٌ حَلالُ الدَّمِ والمالِ، وَلَيْسَ مِنَ الشَّلِمِينَ وَلا مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ، ومَنْ زَعَمَ أَنَّهُ افْضَلُ مِنْ مُحَمَّدٍ، وأَنَّهُ يَتَلَقَّى مِنَ اللهِ مُباشَرَةً، ومُحَمَّدٌ ﷺ يَتَلَقَّى مِنْهُ بواسِطَةِ المَلكِ - فَهُوَ كاذِبٌ كافِرٌ حَلالُ الدَّمِ والمَالِ.

وقَوْلُهُ: «كَذَّابُونَ ثَلاثُونَ» هَلْ ظَهَرُوا أَمْ لَا؟

الجَوَابُ: ظَهَرَ بَعْضُهُمْ، وَبَعْضُهُمْ يُنتَظَرُ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَخْصُرْهُمْ فِي زَمَنٍ مُعَيَّنِ، ومَا دامتِ السَّاعَةُ لَمْ تَقُمْ فَهُمْ يُنتَظَرُونَ.

[٤] قَوْلُهُ: «كُلُّهُمْ يَزْعُمُ» أَيْ: يَدَّعِي.

أَنَّهُ نَبِيٍّ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّنَ، لَا نَبِيَّ بَعْدِي [1]، وَلَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الحَقِّ مَنْصُورَةً، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَلَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ تَبَاتِكَوَتَعَالَ [1]، (١).

[1] قَوْلُهُ: «وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ» أَيْ: آخِرُهُمْ، وأكَّدَ ذلِكَ بقَوْلِهِ: «لَا نَبِيَّ بَعْلِي».

فَإِنْ قِيلَ: مَا الجَوَابُ عَمَّا ثَبَتَ فِي نُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ فِي آخِرِ الزَّمانِ، مَعَ أَنَّهُ نَبِيٍّ، ويَضَعُ الجِزْيَةَ، وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا الإِسْلامَ؟

فَالْمَوَابُ: إِنَّ نُبُوَّتَهُ سَالِقَةٌ لنُبُوَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ، وأمَّا كَوْنُهُ يَضَعُ الجِزْيَةَ ولا يَفْبَلُ إِلَّا الإسْلامَ فَلَيْسَ تَشْرِيعًا جَدِيدًا يَنْسَخُ قَبُولَ الجِزْيَةِ، بَلْ هُوَ تَشْرِيعٌ مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ لاَنَّهُ أُخْبَرَ بِهِ مُقَرَّرًا لهُ.

[۲] قَوْلُهُ: «وَلَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الحَقِّ مَنْصَورَةً» المَعنَى: أَنَّهُمْ يَبْقُوْنَ إِلَى آخِرِ وُجُودِهِمْ نَـْصُورِينَ.

هَذَا مِنْ نِعْمَةِ اللهِ، فلمَّا ذَكَرَ أَنَّ حَيًّا مِنَ الأَحْيَاءِ يَلْتَحِقُونَ بالُشْرِكِينَ، وأَنَّ فِثامًا يَعْبُدُونَ الأَصْنَامَ، وأَنَّ أَنَاسًا يَدَّعُونَ النَّبُوَّةَ، فَيَكُونُ هُنَا الإَخْلالُ بالشَّهادَتَيْنِ: شَهادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ بالشَّركِ، وأَنَّ مُحُمَّدًا رَسُولُ اللهِ بادِّعاءِ النَّبُوَّةِ، وذَلِكَ أَصْلُ التَّوْجِيدِ، بَلْ أَصْلُ الإسْلامِ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ. فلمَّا بَيَّنَ ذَلِكَ لَمْ يَجْعَلِ النَّاسَ يَيْأَسُونَ، فقَالَ: «لَا تَزَالُ طَاقِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الحَقِّ مَنْصُورَةً»، والطَّائِفَةُ: الجَيَّاعَةُ.

وقَوْلُهُ: «عَلَى الحَقِّ» جارٌّ وبَحُرُّورٌ خَبَرُ (تَزَالُ).

قَوْلُهُ: «مَنْصُورَةً» خَبَرٌ ثانٍ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا، والمَغْنَى: لَا تَزَالُ عَلَى الحقّ، وَهِيَ كذلِكَ أيضًا مَنْصُورَةٌ.

قَوْلُهُ: «لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ» (خَذَلَهُمْ) أَيْ: لَمْ يَنْصُرْهُمْ ويُوافِقْهُمْ عَلَى مَا ذَهَبُوا إلِيْهِ، وفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى آنَّهُ سيُوجَدُ مَنْ يَخْذُلُهُمْ، لكنَّهُ لَا يَضُرُّهُمْ؛ لأنَّ الأُمُورَ بِيَدِ اللهِ، وقَدْ قَالَ ﷺ: «والحَلَمْ أنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بَشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ

<sup>(</sup>١) هذه الزيادة أخرجها: أبو داود: كتاب الفتن، باب ذكر الفتن، رقم (٤٢٥٢) وسكت عنها، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب ما يكون من الفتن، رقم (٣٩٥٢)، وأحمد في المسند (٧٨٨/، ٢٨٤)، وأبو نعيم في الحلية (٢/ ٢٨٩)، وفي الدلائل، رقم (٤٦٤)، والحاكم في المستدرك (٤٩٦٤) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي. وفي النهج السديد (ص.١٢٩): صحيح على شرط مسلم.

 عَلَيْكَ»<sup>(۱)</sup>، وكذلِكَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ؛ لاَئَهُمْ مَنْصُورُونَ بنَصْرِ اللهِ؛ فاللهُ عَزَيْجَلَّ إِذَا نَصَرَ أَحَدًا فلَنْ يَسْتَطِيعَ أَحَدٌ أَنْ يُلِزَّلُهُ.

قَوْلُهُ: «حَتَّى يَأْتِي أَمْرُ اللهِ» أي: الكَوْنِيُّ، وذَلِكَ عِنْدَ قِيامِ السَّاعَةِ عِنْدَمَا يَأْتِي أَمْرُهُ سُبْحَانُهُوْتَعَالَى بأنْ تُقْبَضَ نَفْسُ كُلِّ مُؤْمِنٍ، حتَّى لَا يَبْقَى إِلَّا شِرارُ الخَلْقِ، فعَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ.

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الحديثِ: قَوْلُهُ فِي رِوايَةِ البَرْقَانِيِّ: «حَتَّى يَلْحَقَ حَيٌّ مِنْ أُمَّتِي بالمُشْرِكِينَ، ويَعْبُدَ فِئامٌ مِنْ أُمَّتِي الأَوْفَانَ».

وقَوْلُهُ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الحقِّ مَنْصُورَةً» هَذِهِ لَمْ يُحَدَّدْ مَكائمًا، فتَشْمَلُ جَمِيعَ بِقاعَ الأرْضِ فِي الحَرَمَيْنِ والعِرَاقِ وغيْرِهِمَا.

فاللهِمُّ أَنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ مِهْمَا نَأَتْ بِهِمُ الدِّيارُ فهِيَ طائِفَةٌ واحِدَةٌ مَنْصُورَةٌ، عَلَى الحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ.

مَسْأَلَة: قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: إنَّ الطَّائِفَةَ المُّنصُورَةَ هُمْ أَهْلُ الحديثِ؛ فها مَدَى صِحَّةِ هَذَا القَوْلِ؟

الجَوَاب: هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ عَلَى إطْلاقِهِ، بَلْ لا بُدَّ مِنَ التَّفْصِيلِ، فإنْ أُرِيدَ بذلِكَ أَهْلُ الحَدِيثِ الْمُصَطَلَحِ عليهِ، الَّذِينَ يَأْخُدُونَ الحَدِيثِ رِوايَةً وفِرَايَةً وأُخْرِجَ مِنْهُمُ الفَقَهَاءُ وعُلهاءُ التَّفْسِيرِ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ - فَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لأنَّ عُلماءَ التَّفْسِيرِ والفُقَهَاءَ الَّذِينَ يَتَحَرَّوْنَ البِنَاءَ عَلَى الدَّلِيلِ هُمْ فِي الْحَيْقَةِ مِنْ أَهْلِ الحَديثِ، ولا يَخْتَصُّ بأَهْلِ الحَديثِ صِناعَةً؛ لأنَّ العُلُومَ الشَّرْعِيَّةَ: تَفْسِيرٌ، وحَديثٌ، وفِقْدٌ... إلخ.

فالمَقْصُودُ: أَنَّ كُلَّ مَنْ تَحَاكَمَ إِلَى الكِتَابِ والسُّنَّةِ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ بالمُغنَى العامِّ، وأَهْلُ الحَدِيثِ هُمْ: كُلُّ مَنْ يَتَحَرَّى العَمَلَ بسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فيشْمَلُ الفُقَهَاءَ الَّذِينَ يَتَحَرَّوْنَ العَمَلَ بالسُّنَّةِ، وإِنْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ اصْطلاحًا.

فشَيْخُ الإسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مَثْلًا لَا يُعْتَبَرُ اصْطِلاحًا مِنَ المحدَّثِينَ، ومَعَ ذلكَ فَهُوَ رافِعٌ لرَايَةِ الحَدِيثِ، والإمامُ أحْمَدُ رَحَمُاللَهُ تَنازَعَهُ طائِفَتَانِ: أهْـلُ الفِقْهِ، قَالُوا: إنَّهُ فَقِـيهٌ. وأهْـلُ الحَدِيثِ قَالُوا:

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: كتاب صفة القيامة، باب «ولكن يا حنظلة ساعة وساعة»، رقم (٢٥١٦) وقال: حسن صحيح، وأحمد في المسند (٢٩٣/١، ٣٠٧)، وعبد بن حميد في المنتخب، رقم (٦٣٦)، من حديث ابن عباس وَعَلِشَكَمَنْكُا.

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ النِّسَاءِ[١].

الثانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الْمَائِدَةِ [٢].

الثالِثَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الكَهْفِ[٢].

الرَّابِعَةُ: وَهِيَ أَهَمُّهَا: مَا مَعْنَى الإِيمَانِ بِالجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ؟ هَلْ هُوَ اعْتِقَادُ قَلْبٍ؟ أَوْ مُوَافَقَةُ أَصْحَابِهَا مَعَ بُغْضِهَا وَمَعْرِفَةِ بُطْلَانِهَا؟ [٤]

إِنَّهُ مُحَدِّثٌ. وَهُوَ إِمَامٌ فِي الفِقْهِ والحَدِيثِ والتَّفْسِيرِ، ولا شَكَّ أَنَّ أَثْرَبَ النَّاسِ تمشُكَا بالحَدِيثِ هُمُ
 الَّذِينَ يَهْتَنُونَ بهِ.

و يُحْشَى مِنَ التَّمْبِرِ بأنَّ الطَّائِفَةَ المَنْصُورَةَ هُمْ أهْلُ الحَدِيثِ أَنْ يُظنَّ أَنَّهُمْ أهْلُ الحَدِيثِ الَّذِينَ يَعْتَنُونَ بِهِ اصْطِلَاحًا، فَيُخْرِجَ عَيْرَهُمْ. فإذَا قِيلَ: أهْلُ الحَدِيثِ بالمَعْنَى الأَعَمِّ الَّذِينَ يَأْخُذُونَ بالحديثِ، سواءٌ انْتَسَبُوا إلَيْهِ اصْطِلاحًا واعْتَنَوْا بِهِ أَوْ لَمْ يَعْتَنُوا، لكنَّهُمْ أَخَذُوا بهِ، فحينتلِ يَكُونُ صَحِيحًا.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ النِّسَاءِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِيرَ أُوثُواْ نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَبِ يُؤْمِنُونَ إِلْدِجِبِّتِ وَالطَّلَغُوتِ ﴾، وقَدْ سَبَقَ ذلكَ.

[٧] الثانيَّةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ المائِدَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلْ هَلْ أَنْيَتَكُمْ بِثَرِّ مِن ذَلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ مَن لَعَنهُ اللَّهُ وَغَفِيبَ عَلِيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَةَ وَٱلْخَانَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّافُوتَ ﴾ وقَدْ سَبَقَ تَفْسِيرُهَا، والشَّاهِدُ مِنْهَا هُنَا قَوْلُهُ: ﴿وَعَبَدَ الطَّافُوتَ ﴾.

[٣] الثالِقَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الكَهْفِ، يغنِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ اللَّذِينَ غَلَبُواْ عَكَ أَشْرِهِمْ لَنَتَّخِذَكَ عَلَيْهِم مَّسْجِذَا ﴾، وقَدْ سَبَقَ بَيانُ مَعْناهَا.

[٤] الرَّابِعَةُ -وهِيَ أَهَمُّهَا-: مَا مَعْنَى الإيهانِ بالجِبْتِ والطَّاغُوتِ؟ هَلْ هُوَ اعْتِقَادُ القَلْبِ؟ أَوْ مُوافَقَةُ اصْحَابِها مَعَ بُغْضِها ومَعْرِفَةِ بُطْلاجِهَا؟ أَمَّا إيهانُ القَلْبِ واغْتِقَادُهُ فَهَذَا لَا شَكَّ فِي دُخُولِهِ فِي الاَّيَةِ، وأَمَّا مُوافَقَةُ أَصْحَابِهَا فِي العَمَلِ مَعَ بُغْضِهَا ومَعْرِفَةِ بُطْلاعِهَا فَهَذَا يَخْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ؛ فإنْ كَانَ وافَقَ أَصْحَابَهَا وِلَا يَعْتَقِدُ أَنَّهَا صَحِيحَةٌ فَهَذَا كُفْرٌ، وإنْ كَانَ وافَقَ أَصْحَابَهَا وَلَا يَعْتَقِدُ أَنَّهَا صَحِيحَةٌ فَإِنْ كَانَ وافَقَ أَصْحَابَهَا وَلَا يَعْتَقِدُ أَنَّهَا صَحِيحَةٌ فَإِنْ كَانَ وافَقَ أَصْحَابَهَا وَلَا يَعْتَقِدُ أَنَّهَا صَحِيحَةٌ فَإِنْ كَانَ وافَقَ أَصْحَابَهَا وَلَا يَعْتَقِدُ أَنَّهَا صَحِيحَةً

الحَامِسَةُ: قَوْلُهُم: إِنَّ الكُفَّارَ الَّذِينَ يَعْرِفُونَ كُفْرَهُمْ أَهْدَى سَبِيلًا مِنَ المُؤْمِنِينَ الأ

السَّادِسَةُ: وَهِيَ اللَّصُودُ بِالتَّرْجَمَةِ: أَنَّ هذَا لَا بُدَّ أَنْ يُوجَدَ فِي هذِهِ الأَمَّةِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ<sup>[۲]</sup>.

السَّابِعَةُ: تَصْرِيحُهُ بِوُقُوعِهَا، أَعْنِي: عِبَادَةَ الأَوْثَانِ [٢].

الثَّامِنَةُ: العَجَبُ العُجَابُ: خُرُوجُ مَنْ يَدَّعِي النَّبُوَّة، مِثْلِ المُخْتَارِ، مَعَ تَكَلُّمِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَتَصْرِيحِهِ بِأَنَّهُ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ، وَأَنَّ اللَّرِّانَ حَقِّ، وَفِيهِ أَنَّ مُحَمَّدًا خَاتَمُ النَّبِيِّنَ، وَمَعْ هِذَا يُصَدَّقُ فِي هَذَا كُلِّهِ، مَعَ التَّضَادِّ الوَاضِحِ، وَقَدْ خَرَجَ المُخْتَارُ فِي آخِرِ عَهْدِ الصَّحَابَةِ، وَبَعَهُ فِئَامٌ كَثِيرةٌ اللَّهُ اللَّهِ عَلْمَ التَّضَادِّ الوَاضِحِ، وَقَدْ خَرَجَ المُخْتَارُ فِي آخِرِ عَهْدِ الصَّحَابَةِ، وَبَعَهُ فِئَامٌ كَثِيرةٌ اللَّهُ اللَّهِ المَّ

[١] الخَامِسَةُ: قَوْلُهُمْ: إنَّ الكُفَّارَ الَّذِينَ يَعْرِفُونَ كُفْرَهُمْ أَهْدَى سَبِيلًا مِنَ المُؤْمِنِينَ. يعني: إنَّ هَذَا القَوْلَ كُفْرٌ ورِدَّةٌ؛ لأنَّ مَنْ زَعَمَ أنَّ الكُفَّارَ الَّذِينَ يَعْرِفُ كُفْرَهُمْ أَهْدَى سَبِيلًا مِنَ المُؤْمِنِينَ -فإنَّهُ كافِرٌ؛ لتَقْدِيمِهِ الكُفْرَ عَلَى الإيهانِ.

[٧] السَّادِسَةُ -وهيَ المُقْصُودَةُ بالتَّرْجَمَةِ-: أنَّ هَذَا لَا بُدَّ أَنْ يُوجَدَ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ.

[٣] السَّابِعَةُ: تَصْرِيحُهُ بُوقُوعِهَا، أغني: عِبادَةَ الأَوْثَانِ. والتَّرْجَةُ الَّتِي أَشَارَ الِنْهَا رَحَمُاللَهُ هِيَ قَوْلُهُ: "بَابٌ: مَا جَاءَ أَنْ بَعْضَ هَذِهِ الأُمَّةِ يَعْبُدُ الأَوْثَانَ»، وحَدِيثُ أَي سَعِيدِ هُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «لَتَتْبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْقِ القُذَّةِ بالقُلَّةِ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبِّ لَلَاخَلْتُمُوهُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! النَّهُودُ والنَّصارَى؟ قَالَ: «فَمَنْ؟» أَخْرَجَاهُ، وهَذَا يَتَضَمَّنُ التَّحْذِيرَ مِنْ أَنْ تَقَعَ هَذِهِ الأُمَّةُ فِي مِثْلِ مَا وَقَعَ فِيهِ مَنْ سَبَقَهَا.

[٤] النَّامِنةُ: العَجَبُ العُجابُ: خُرُوجُ مَنْ يَدَّعِي النُّبَوَّةَ، مِثْلِ المُخْتَارِ مَعَ تَكَلُّمِهِ بالشَّهادَتَيْنِ، وَتَصْرِيحِهِ بِالنَّهُ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ، وأنَّ التَّرِيُّنَ وأنَّ القُرْآنَ حَقَّ، وفِيهِ أنَّ مُحَمَّدًا خاتَمُ النَّبِيِّنَ، ومَعَ هَذَا يُصَدَّقُ فِي هَذَا كُلّهِ، مَعَ النَّضَادِ الوَاضِحِ، وقَدْ خَرَجَ المُخْتَارُ فِي آخِرِ عَهْدِ الصَّحَابَةِ، وتَبِعَهُ فِئَامُ كَثِيرَةٌ: والمُخْتَارُ هُوَ ابْنُ أَبِي عُبِيْدِ النَّقَفِيُّ، خَرَجَ وغَلَبَ عَلَى الكُوفَةِ فِي أَوَّلِ خِلافَة ابْنِ الزُّبَرُ رَحَالِشَاعَنَهُ، وأَعْهَرَ حَالِشَهَاءُهُ وأَعْهَرَ حَبَالِشَعَامُ، وقَتَلَ كُثِيرًا مِثَنَّ النَّاسَ إِلَى النَّأْرِ مِنْ قَتَلَةِ الحُسْئِنِ، فَتَبَعَمُهُمْ، وقَتَلَ كَثِيرًا مِمَّنُ بَاشَرَ ذلِكَ وَاعْلَى عَلَيْهِ، فانْخَدَعَ بِهِ العامَّةُ، ثُمَّ ادَّعَى النُبُوَّةَ، وزَعَمَ أَنَّ جِرْبِيلَ يَأْتِيهِ.

التَّاسِعَةُ: البِشَارَةُ بِأَنَّ الحَقَّ لَا يَزُولُ بِالكُلِّيَّةِ كَمَا زَالَ فِيهَا مَضَى، بَلْ لَا تَزَالُ عَلَيْهِ طَائِفَةُ الأَ. العَاشِرَةُ: الآيَةُ العُظْمَى: أَنَّهُمْ مَعَ قِلَّتِهِمْ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُم وَلَا مَنْ خَالَفَهُم الآ. الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ ذلِكَ الشَّرْطَ إِلَى قِيَام السَّاعَةِ [7].

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: مَا فِيهِ مِنَ الآيَاتِ العَظِيمَةِ: مِنْهَا إِخْبَارُهُ بِأَنَّ اللهَ زَوَى لَهُ المَشَارِقَ وَالمَغَارِبَ، وَأَخْبَرَ بِمَعْنَى ذَلِكَ فَوَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ، بِخِلَافِ الجَنُوبِ وَالشَّمَالِ. وَإِخْبَارُهُ بَآلَهُ أُعْطِيَ الكَنْزَيْنِ. وإخْبارُهُ بِإِجَابَةِ دَعُوتِهِ لاَ عَتِهِ فِي الاثْنَيْنِ. وإخْبَارُهُ بِأَنَّهُ مُنِعَ الثَّالِثَةَ. وَإِخْبَارُهُ بِوَفُوعِ السَّيْفِ، وَأَنَّهُ لَا يُرْفَعُ إِذَا وَقَعَ. وَإِخْبَارُهُ بِإِهْلَاكِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَسَبْيِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا. وَحَوْفُهُ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الأَيْمَةِ المُضِلِّينَ. وَإِخْبَارُهُ بِظُهُورِ المُتَنَيِّينَ فِي هِذِهِ الأَمَّةِ. وَإِخْبَارُهُ بِبَقَاءِ الطَّائِفَةِ المَنْصُورَةِ. وَكُلُّ هذَا وَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ، مَعَ أَنَّ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا أَبْعَدُ مَا يَكُونُ فِي العُقُولِ<sup>19</sup>.

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ المَسْأَلَةَ مِنَ العَجَبِ العُجابِ أَنْ يَدَّعِيَ النَّبُّوَّةَ وَهُوَ يُؤْمِنُ أَنَّ القُرْآنَ حَقًّ، وفِي القُرْآنِ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ خاتَمُ النَّبِيِّينَ، فكَيْفَ يَكُونُ صادِقًا، وكَيْفَ يُصَدَّقُ مَعَ هَذَا التَّناقُضِ؟! ولكنْ مَنْ لَمْ يَجْعَل اللهُ لَهُ نُورًا فها لَهُ مِنْ نُورٍ.

[١] التَّاسِعَةُ: البِشَارَةُ بأنَّ الحقَّ لَا يَزُولُ بالكُلَّيَّةِ كَمَا زَالَ فِيهَا مَضَى، بَلْ لَا تَزَالُ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ -يعني: مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ- مَنْصُورَةً لِلَ يَوْمِ القِيَامَةِ. يُؤْخَذُ هَذَا مِنْ آخِرِ الحَدِيثِ: ﴿لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الحَقِّ مَنْصُورَةً، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالْفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمُرُ اللهِ بَنَارَكَوَتَعَالَ».

[٧] العَاشِرَةُ: الآيَةُ العُظْمَى: أَنَّهُمْ مَعَ قِلَّتِهِمْ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَلَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ. وهَذِهِ آيَةٌ عُظْمَى: أَنَّ الكَثْرُةَ الكائِرَةَ مِنْ بَنِي آدَمَ عَلَى خِلافِ ذلكَ، ومَعَ ذلِكَ لَا يَضُرُّ وَبَهُمْ ﴿كَم مِن فِئَةٍ قَلِيكَةٍ غَلِبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً إِيْذِنِ ٱللَّهُ مَعَ الصَّمَدِينَ ﴾ [البقرة ٤٤١].

[٣] الحَادِيَةَ حَشْرَةَ: أنَّ ذلِكَ الشَّرْطُ إِلَى قِيامِ السَّاعَةِ. وقَدْ سَبَقَ.

[٤] الثانيَةَ عَشْرَةَ: مَا فِيهِ مِنَ الآيَاتِ العَظِيمَةِ. أَيْ: مَا فِي هَذَا الحَدِيثِ مِنَ الآيَاتِ العَظِيمَةِ، والآياتُ: جَمْعُ آيةٍ، وَهِيَ العَلامَةُ، والآياتُ الَّتِي يُؤَيِّدُ اللهُ بِهَا رُسُلَهُ عَلَيْهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ هِيَ العلاماتُ الدَّالَّةُ عَلَى صِدْقِهِمْ.

فيمًّا فِي هَذَا الحديثِ: إِخْبارُهُ بَأَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَقَعَالَىٰ زَوَى لَهُ المَشارِقَ والمَغارِبَ، وأخْبَرَ بمَعْنَى ذلكَ، فَوَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ، بخِلَافِ الجَنُوبِ والشَّمالِ؛ فإنَّ رِسالَةَ النَّبِيِّ ﷺ امْتَدَّتْ نَحْوَ الشَّرْقِ والغَرْبِ = أَكْثَرَ مِنِ امْتِدَادِهَا نَحْوَ الجَنُوبِ والشَّمَالِ، وهَذَا مِنْ عِلْمِ الغَيْبِ الَّذِي أَطْلَعَ اللهُ رَسُولَهُ ﷺ علميْهِ. ومِنْهَا: إخْبارُهُ أَنَّهُ ﷺ أَعْطِيَ الكَنْزَيْنِ، وهُمَا كَنْزَا كِسْرَى وقَيْصَرَ.

ومِنْهَا: إخْبارُهُ بِإِجابَةِ دَعْوَتِهِ لأُمَّتِهِ فِي الاثْنَتَيْنِ، وهُمَا: أَلَّا يُمْلِكَهَا بِسَنَةٍ بِعَامَّةٍ، وأَلَّا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ فَيُسْتَبِحَ بَيْضَتَهُمْ حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُمْلِكُ بَعْضًا... إلخ، ومُنِعَ الثالِثَةَ، وَهِيَ أَلَّا يَجْعَلَ بَأْسَ هَذِهِ الأُمَّةِ بَيْنَهَا؛ فإنَّ هَذَا سَوْفَ يَكُونُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ حَدِيثُ عامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ: "إِنَّ النَّبِيَ يَشِيِّةٌ أَفْبَلَ ذَاتَ يَوْمٍ مِنَ العالِيّةِ، حتَّى إذَا مَرَّ بِمَسْجِدِ بَنِي مُعاوِيّةَ دَخَلَ، فرَكَعَ فِيهِ وَنُعْتَيْنِ وصَلَيْنَا مَعْهُ، وَمَعَ فُعُولِيلًا، وانْصَرَفَ إليْنَا فقال: "سَأَلْتُ رَبِّي ثَلاثًا فأَعْطانِي اثْنَتَيْنِ ومَنفني والمَعْنَى والمَعْنَى والمَعْنَى اللهُ وَيَعْلَى الْعُرَقِ، فأَعْطانِيهَا، وسَأَلْتُهُ أَلَّا يُمْلِكَ أُمْتِي بِالغَرَقِ، فأَعْطانِيهَا، وسَأَلْتُهُ أَلَّا يُمْلِكَ أُمْتِي بِالغَرَقِ، فأَعْطانِيهَا، وسَأَلْتُهُ أَلَا يُمْلِكَ أُمْتِي بِالغَرَقِ، فأَعْطانِيهَا، وسَأَلْتُهُ أَلًا يُمْلِكَ أُمْتِي بِالغَرَقِ، فأَعْطانِيهَا، وسَأَلْتُهُ أَلًا يُمْلِكَ أُمْتِي بِالغَرَقِ، فأَعْطانِيهَا، وسَأَلْتُهُ أَلَّا يُمْلِكَ أُمْتِي بِالغَرَقِ، فأَعْطانِيهَا، وسَأَلْتُهُ أَلًا يُمْلِكَ أُمْتِي بِالغَرَقِ، فأَعْطانِيهَا، وسَأَلْتُهُ أَلًا يُمْلِكَ أُمْتِي بِالغَرَقِ، فأَعْطانِيهَا، وسَأَلْتُهُ أَلًا يُمْلِكَ أُمْتِي بِالغَرَقِ، فأَعْطَانِيهَا،

ومِنَ الآيَاتِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا هَذَا الحديثُ:

إِخْبارُهُ بُوقُوعِ السَّيْفِ فِي أُمَّتِهِ، وأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فإنَّهُ لَا يُرْفَعُ حتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، وقَدْ كَانَ الأمْرُ كذلِكَ؛ فإنَّهُ مُنْذُ سُلَّتِ السُّيُوفُ عَلَى المُسْلِمِينَ مِنْ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ بَقِيَ هَذَا إِلَى يَوْمِنَا هذا.

ومِنْهَا: إِخْبَارُهُ بِإِهْلاكِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وسَبْي بَعْضِهِمْ بَعْضًا، هَذَا أَيضًا واقِعٌ.

ومِنْهَا: خَوْفُهُ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الأَثِمَّةِ المُضِلِّينَ، وَالأَثِمَّةُ: جَمْعُ إمامٍ، والإمامُ: هُوَ مَنْ يُقْتَدَى بهِ؟ إمَّا لعِنْمِهِ، وإمَّا لسُلْطَتِهِ، وإمَّا لعِبادَتِهِ.

ومِنْهَا: إخْبارُهُ بظُهُورِ المُتَنَبِّينَ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ، وأنَّهُمْ ثَلاثُونَ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ(٣): «هذَا الحَصْرُ بالثَّلاثِينَ لَا يَعْنِي انْحصارَ المُتَنَبِّينَ بذلِكَ؛ لأنَّهُمْ أكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ».

قُلْتُ: فَيَكُونُ ذَكَرَ الثَّلاثِينَ لَبَيانِ الحدِّ الأَدْنَى؛ أَيْ أَنَّهُمْ لَا يَنْقُصُونَ عَنْ ذلِكَ العَدَدِ، وإنَّما عَدَلْنَا عَنْ ظاهِرِ اللَّفْظِ للأمْرِ الواقِع، وهَذَا -واللهُ أَعْلَمُ- هُوَ السِّرُّ فِي تَرْكِ الْمُؤَلِّفِ رَحَمُهُاللّهُ العَدَدَ فِي مَسَائِلِ البَابِ مَعَ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي الحَديثِ.

وَمِنْهَا: إِخْبارُهُ ببقاءِ الطَّائِفَةِ المَنْصُورَةِ، وهَذَا كُلُّهُ وقَعَ كَمَا أُخْبَرَ.

قالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَعَ أنَّ كُلَّ واحِدَةٍ مِنْهَا أَبْعَدُ مَا يَكُونُ فِي العُقُولِ».

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب هلاك هذه الأمة بعضهم بعضا، رقم (٢٨٩٠) عن سعد رَيَخَالِتُهُعَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) فتح الباري (٦/ ٦١٧).

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: حَصْرُ الحَوْفِ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الأَثْمَّةِ الْمُضِلِّينَ [1]. الوَّابِعَةَ عَشْرَةَ: التَّنْبِيهُ عَلَى مَعْنَى عِبَادَةِ الأَوْثَانِ [1].

[١] الثالِثَةَ عَشْرَةَ: حَصْرُ الحَوْفِ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الأَثِمَّةِ الْمُضِلِّينَ. ووجْهُ هَذَا الحَصْرِ أَنَّ الأَثِمَّةَ الْشِائِقَةُ افْسامٍ: أُمْرَاءُ وعُلماءُ وعُبَادٌ؛ فهُمُ الَّذِينَ يُحْشَى مِنْ إضْلالِهِمْ؛ لأَنَّهُمْ مَنْبُوعُونَ؛ فالأُمْرَاءُ لهُمُ الشُّلطَةُ والتَّنْفِيذُ، والعُلَمَاءُ لهُمُ التَّوْجِيهُ والإرْشادُ، والعُبَّادُ لهُمْ تَغْرِيرُ النَّاسِ وخِداعُهُمْ بأخوالِهمْ؛ فهُؤُلاءِ يُطاعُونَ ويُقْتَدَى بِهِمْ، فيُخافُ عَلَى الأُثَةِ منْهُمْ؛ لأَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا مُضِلِّينَ ضَلَّ بِهِمْ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ. وإذَا كَانُوا هادِينَ اهْتَدَى بِهِمْ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ.

[۲] الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: التَّنْبِيهُ عَلَى مَعْنَى عِبادَةِ الأَوْثَانِ. يعْنِي أَنَّ عِبادَةَ الأَوْثَانِ لَا تَخْتَصُّ بالرُّكُوعِ والسُّجُودِ لهَا، بَلْ تَشْمَلُ اتِّباعَ المُضِلِّينَ الَّذِينَ يُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللهُ فَيُحِلُّهُ النَّاسُ، ويُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّهُ اللهُ فِيُحَرِّمُهُ النَّاسُ.





[١] السَّحْرُ لُغَةً: مَا خَفِيَ وَلَطُفَ سَبَبُهُ، ومِنْهُ شُمِّيَ السَّحَرُ لآخِرِ اللَّيْلِ؛ لأنَّ الأفعَالَ الَّتِي تَقَعُ فِيهِ تَكُونُ خَفِيَّةً، وكذلِكَ شُمِّيَ السَّحُورُ لِيَا يُؤْكَلُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ؛ لأَنَّهُ يَكُونُ خَفِيًّا، فكُلُّ شَيْءٍ خَفِيَ سَبَبُهُ يُسَمَّى سِحْرًا.

وأمَّا فِي الشُّرْعِ فإنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الأَوَّلُ: عُقَدٌ ورُقِّى، أَيْ: قِراءاتٌ وطَلاسِمُ يَتَوَصَّلُ بِهَا السَّاحِرُ إِلَى اسْتِخْدَامِ الشَّيَاطِينِ فِيمَا يُرِيدُ بِهِ ضَرَرَ المَسْحُورِ، لكنْ قَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا هُم بِضَكَآرِينَ بِهِ، مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللّهِ ﴾ [البقرة:١٠٢].

الثَّانِي: أَدْوِيَةٌ وعَقاقِيرُ تُؤَثِّرُ عَلَى بَدَنِ المَسْحُورِ وعَقْلِهِ وإِرَادَتِهِ ومَيْلِهِ، فَتَجِدُهُ يَنْصَرِفُ ويَعِيلُ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى عَنْدَهُمْ بالصَّرْفِ والعَطْفِ، فَيَجْعَلُونَ الإِنْسَانَ يَنْعَطِفُ عَلَى زَوْجَتِهِ أَوِ امْرَأَةٍ أُخْرَى، حَتَّى يَكُونَ كالبَهِيمَةِ تَقُودُهُ كَمَا تَشَاءُ، والصَّرْفُ بالعَكْسِ مِنْ ذلِكَ فَيُوَثِّرُ فِي بَدَنِ المَسْحُورِ بإضْعافِهِ صَنَّى يَكُونَ كالبَهِيمَةِ تَقُودُهُ كَمَا تَشَاءُ، والصَّرْفُ بالعَكْسِ مِنْ ذلِكَ فَيُوَثِّرُ فِي بَدَنِ المَسْحُورِ بإضْعافِهِ شَيْئًا فَشَيْئًا حَتَى يَمْلِكَ، وفِي عَقْلِهِ فَرُبَّمَا يَصِلُ إِللَّهُ عَلَيْهِ، وفِي عَقْلِهِ فَرُبَّمَا يَصِلُ إِللَّهُ بَالْحِيْوِ، والعَبِدُ باللهِ عَلَى خِلافِ مَا هِيَ عَلَيْهِ، وفِي عَقْلِهِ فَرُبَّمَا يَصِلُ المَّدُونِ، والعِيلُدُ باللهِ.

فالسِّحْرُ قِسْمانِ:

أ- شِرْكٌ، وَهُوَ الأوَّلُ الَّذِي يَكُونُ بِوَاسِطَةِ الشَّيَاطِينِ؛ يَعْبُدُهُمْ ويَتَقَرَّبُ إلَيْهِمْ؛ لِيُسَلَّطَهُمْ عَلَى المَسْحُورِ.

ب- عُدْوَانٌ وفِسْقٌ، وَهُوَ الثَّانِي الَّذِي يَكُونُ بواسِطَةِ الأدْوِيَةِ والعَقاقِيرِ ونَحْوِهَا.

وبهَذَا التَّقْسِيمِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ نَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى مَسْأَلَةٍ مُهِمَّةٍ، وهيَ: هَلْ يَكُفُرُ السَّاحِرُ أَوْ لَا يَكُفُرُ؟ اخْتَلَفَ فِي هَذَا أَهْلُ العِلْم: فمنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَكُفُرُ. ومنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَكُفُرُ.

ولكنِ التَّقْسِيمُ السابِقُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يَتَبَيَّنُ بِهِ حُكْمُ هَذِهِ المَسْأَلَةِ، فمَنْ كَانَ سِحْرُهُ بواسِطَةِ الشَّيَاطِينِ فإنَّهُ يَكْفُرُ؛ لاَتُهُ لا يَتَأتَّى ذلِكَ إِلَّا بالشَّرْكِ غالِبًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَآقَبَعُوا مَا تَنْلُوا الشَّيَطِينُ عَلَى وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدُ عَكِمُوا لَمَنِ ٱشْتَرَنْهُ مَا لَهُ, فِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَقِ﴾ [البقرة:١٠٢][ا.

مُنْكِ سُلَيْمَنَنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَ الشَّيَطِينَ كَفَرُوا يُعَلِمُونَ النَّاسَ اللِيخرَ وَمَا أَنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِمَالِلَ هَنُرُوتَ وَمَرُوتَ وَمَا يُعَلِمُونَ مِن أَحَدٍ حَتَى يَقُولُا إِنِّمَا يَحْنُ فِضَةٌ فَلَا تَكْفُو ﴾ إِلَى قَوْلِهِ:
 ﴿وَمَا هُم بِضَكَآدِينَ بِهِ، مِن أَحَدٍ إِلَّا بِإِذِنِ اللَّهِ وَيَنْعَلَمُونَ مَا يَصَدُّرُهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَكِمُوا لَمَن الشَّرَيْ فَهُ إِنْ إِلَا إِلَا بِإِذِنِ اللَّهِ وَيَنعَلَمُونَ مَا يَصَدُّرُهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَكِمُوا لَمَن الشَّرَيْ فَي اللَّهُ فِي اللَّاحِينَ إِللَّهِ وَالْعَقاقِيرِ وَنَحْوِهَا فَلَا يَكُفُرُهُ ولكن يُعْتَبَرُ عاصِيًا مُعْتَدِيًا.
 فَلَا يَكُفُرُهُ ولكنْ يُعْتَبَرُ عاصِيًا مُعْتَدِيًا.

وأمَّا قَتْلُ السَّاحِرِ: فإنْ كَانَ سِحْرُهُ كُفْرًا قُتِلَ قَتْلَ رِدَّةٍ، إِلَّا أَنْ يَتُوبَ عَلَى القَوْلِ بَقَبُولِ تَوْيَتِهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ. وإنْ كَانَ سِخْرُهُ دُونَ الكُفْرِ قُتِلَ قَتْلَ الصَّائِلِ، أَيْ: قُتِلَ لَدَفْعِ أَذَاهُ وفَسادِهِ فِي الأرْضِ، وعَلَى هَذَا يُرْجَعُ فِي قَتْلِهِ إِلَى اجْتهادِ الإمامِ، وظاهِرُ النُّصُوصِ الَّتِي ذَكَرَهَا المُؤلِّفُ أَنَّهُ يُقْتَلُ بكُلِّ حالِ.

فالمُهِمُّ: أنَّ السِّحْرَ يُوَثِّرُ بلَا شَكَّ، لكنَّهُ لا يُوَثِّرُ بقَلْبِ الأعْيانِ إِلَى أَعْيانِ أَخْرَى؛ لآنَّهُ لا يَقْدِرُ عَلَى ذلِكَ إِلَّا اللهُ عَنَهَجَلَّ، وإنَّما يُحَيَّلُ إِلَى المُسْحُورِ أنَّ هَذَا الشَّيْءَ انْقَلَبَ، وهَذَا الشَّيْءَ تَحَرَّكُ أَنْ مَشَى، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، كَمَا جَرَى لُمُوسَى عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمامَ سَحَرَةِ آلِ فِرْعَوْنَ، حَيْثُ كَانَ مُجَيَّلُ إلَيْهِ مِنْ سِخْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى.

إذا قَالَ قائِلٌ: مَا وجْهُ إِدْخالِ بَابِ السِّحْرِ فِي كِتابِ التَّوْحِيدِ؟

نقولُ: مُناسَبَةُ البَابِ لكِتابِ التَّوْجِيدِ: لأنَّ مِنْ أَفْسامِ السِّحْرِ مَا لَا يَتَأْتَى غالبًا إِلَّا بالشِّرْكِ، فالشَّيَاطِينُ لَا تَخْدُمُ الإِنْسَانَ غالبًا إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ، ومَعْلُومٌ أنَّ مَصْلَحَةَ الشَّيْطَانِ أنْ يُغْوِيَ بَنِي آدَمَ فيُدْخِلَهُمُ فِي الشَّرْكِ والمَعَاصِي.

وقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِي البَابِ آيَتَيْنِ:

[١] الآيَةُ الأُولَىٰ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدٌ عَكِلِمُوا لَمَنِ اَشْتَرَيْهُ مَا لَهُ. فِى ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَتِ﴾ ضَمِيرُ الفَاعِلِ يَعُودُ عَلَى مُتَعَلِّمِي السِّحْرِ، والجُمْلَةُ مُؤَكَّدةٌ بالقَسَمِ الْمُقَدَّرِ واللامِ و(قدْ)، ومَعْنَى ﴿اشْتَرَيْهُ ﴾ أَيْ: تَعَلَّمَهُ.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَقَدْ عَكِلِمُوا ﴾ أيْ: مَالَهُ مِنْ نَصِيبٍ، وكُلُّ مَنْ لَيْسَ لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ فمُقْتَضَاهُ

#### وَقَوْلُهُ: ﴿ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّاعُوتِ ﴾ [النساء:١٥] ال.

انَّ عَمَلَهُ حابِطٌ باطِلٌ، لكنْ إمَّا أنْ يَنْتَغِيَ النَّصِيبُ انْتِفَاءٌ كُلِّيًّا، فيَكُونُ العَمَلُ كُفْرًا، أوْ يَنْتَغِيَ كَمالُ النَّصِيبِ فيَكُونُ العَمَلُ كُفْرًا، أوْ يَنْتَغِيَ كَمالُ النَّصِيبِ فيَكُونُ فِشقًا.

[١] الآيَةُ الثانِيَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمُؤْمِنُونَ ﴾ أيِ: اليَهُودُ. ﴿ وَالْجِبْتِ ﴾ أيِ: السِّحْرِ، كَمَا فَسَّرَهَا عُمَرُ بْنُ الحَطَّابِ، واليَهُودُ كَانُوا مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ تَعَلَّبُا للسِّحْرِ ومُمَارَسَةٌ لهُ، ويَدَّعُونَ أنَّ سُلَيْهانَ عَلَيْهِ السَّلامُ عَلَّمَهُمْ إِيَّاهُ، وقَدِ اعْتَدَوْا؛ فسَحَرُوا النَّبِيِّ ﷺ.

قَوْلُهُ: ﴿وَالطَّلْغُوتِ ﴾ أَجْمَعُ مَا قِيلَ فِيهِ: هُوَ مَا تَجَاوَزَ بِهِ العَبْدُ حَدَّهُ؛ مِنْ مَعْبُودٍ، أَوْ مَتْبُوعٍ، أَوْ مُطاعٍ. ومَعْنَى «مِنْ مَعْبُودٍ» أَيْ: بعِلْمِهِ ورِضاهُ، هَكَذَا قَالَ ابْنُ القَيِّمِ رَحَمُهُٱللَّهُ، وقَدْ سَبَقَ فِي أَوَّلِ الكِتَابُ التَّمْلِيقُ عَلَى هَذَا القَوْلِ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿وَلَجْتَانِبُوا الطَّلْخُوتَ ﴾(١).

الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ: ﴿إِلْجِبْتِ﴾ حَيْثُ فسَّرَهَا أميرُ المُؤْمِنِينَ عُمَرُ رَيَّخَلِلَهُ عَنْهُ بأنَّها السِّحْرُ. وأمَّا تَفْسِيرُهُ الطَّاعُوتَ بالشَّيْطَانِ فإنَّهُ مِنْ بَابِ التَّفْسِيرِ بالبِثالِ.

والسَّلَفُ رَحَهُواللَّهُ يُفَسِّرُونَ الآيَةَ أَحْيانًا بِمِثالٍ يُحْتَذَى عليْهِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ثُمُّ أَوَرَثَنَا ٱلْكِنَنَبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَيِنْهُمْ ظَالِمٌ لِيَفْسِهِ. وَمِنْهُم مُّقْتَصِدُ وَمِنْهُمْ سَابِقًا بِٱلْخَيْرَتِ بِإِذِنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر:٣٣].

قالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ: الظالِمُ لنَفْسِهِ: الَّذِي لَا يُصَلِّي إِلَّا بَعْدَ خُروجِ الوَقْتِ، والْمُقْتَصِدُ: الَّذِي يُصَلِّي فِي آخِرِ الوَقْتِ، والسابِقُ بالخَّيْرَاتِ: الَّذِي يُصَلِّي فِي أَوَّلِ الوَقْتِ. وهَـذَا مِثالٌ مِنَ الأَمْثِلَةِ، ولَيْسَ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الآيَّةُ عَلَى وجْهِ الشَّمولِ؛ ولهذَا فسَّرَهَا بعْضُهُمْ بأنَّ الظالِمَ لنَفْسِهِ الَّذِي لَا يُخْرِجُ الزَّكَاةَ، والمُقْتَصِدَ مَنْ يُخْرِجُ الزَّكَاةَ ولَا يَتَصَدَّقُ، والسابِقَ بالخَيْرَاتِ مَنْ يُخْرِجُ الزَّكَاةَ ويَتَصَدَّقُ.

فَتَفْسِيرُ عُمَرَ وَ عَلَيْكَهُمَنَهُ للطَّاغُوتِ بالشَّيْطَانِ تَفْسِيرٌ بالِيثالِ؛ لأنَّ الطَّاغُوتَ أَعَمُّ مِنَ الشَّيْطَانِ، فالأَصْنَامُ تُعْتَبُرُ مِنَ الطَّوَاغِيتِ، كَمَا قَالَ تَعَلَى: ﴿وَعَبَدَ الطَّنَفُوتَ ﴾ [المائدة:٦٠]، والعُلَمَاءُ الَّذِينَ يُضِلُّونَ النَّاسَ يُعْتَبُرُونَ طَواغِيتَ؛ لأنَّبُمْ طَغَوْا وزَادُوا وفَعَلُوا مَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ حَقِّ.

<sup>(</sup>١) إعلام الموقعين (١/ ٤٠)، وتقدم في: (ص:١٩).

قَالَ عُمَرُ: «الجِبْتُ: السِّحْرُ، والطَّاغُوتُ: الشَّيْطانُ»(١).

وَقَالَ جَابِرٌ: «الطَّوَاغِيتُ كُهَّانٌ كَانَ يَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، فِي كُلِّ حَيٍّ وَاحِدٌ (١١٠٠٠. وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَخِوَلِيَهُ عَنهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِمُ الشَّيْعَ اللَّهِ بِقَاتِ الْأَ.

[١] قَوْلُهُ: «الطَّوَاغِيتُ كُهَّانٌ كَانَ يَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، فِي كُلِّ حَيٍّ واحِدٌّ» هَذَا أيضًا مِنْ بَابِ التَّفْسِيرِ بالمِثالِ؛ حَيْثُ إِنَّهُ جَعَلَ مِنْ جُمْلَةِ الطَّوَاغِيتِ الكُهَّانَ. والكاهِنُ قِيلَ: هُوَ الَّذِي يُخْبِرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ. وقِيلَ: الَّذِي يُخْبِرُ عَنِ المُغَيَّبَاتِ فِي المُسْتَقْبَلِ.

وكانَ هَؤُلاءِ الكُهَّانُ تَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الشَّيَاطِينُ بِهَا اسْتَرَقُوا مِنَ السَّمْعِ مِنَ السَّهَاءِ، وكانَ كُلُّ حَيِّ مِنْ أَحْياءِ العَرَبِ لهُمْ كاهِنٌ يَسْتَخْدِمُ الشَّيَاطِينَ، فتَسْتَرِقُ لَهُ السَّمْعَ، فتَأْتِي بخَبَرِ السَّهَاءِ إليْهِ، وكانُوا يَتَحَاكَمُونَ إِلَيْهِمْ فِي الجاهِلِيَّةِ.

والطَّوَاغِيتُ لَيْسُوا مَحْصُورِينَ فِي هَؤُلاءِ، فتَفْسِيرُ جابِرٍ رَيَخَالِنَّكَءَنْهُ تَفْسِيرٌ بالمِثالِ كتَفْسِيرِ عُمَرَ رَيَخَالَنَهُءَنهُ.

[٧] قَوْلُهُ: «اجْتَنيُوا السَّبْعَ المُوبِقَاتِ» النَّبِيُّ ﷺ أَنْصَحُ الحَلْقِ للخَلْقِ، فكُلُّ شَيْءِ يَضُرُّ النَّاسَ فِي دِينِهِمْ ودُنْياهُمْ يُحَذِّرُهُمْ منْهُ؛ ولهَذَا قَالَ: «اجْتَنيُوا» وَهِيَ أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِهِ: (اتْرُكُوا) لأنَّ الاجْتِنَابَ معْناهُ أَنْ تَكُونَ فِي جانِبٍ وَهِيَ فِي جانِبٍ آخَرَ، وهَذَا يَسْتَلْزِمُ البُعْدَ عنْهَا.

و«اجْتَنِيُوا» أيِ: اتْرُكُوا، بَلْ أَشَدُّ مِنْ جُحَرَّدِ التَّرْكِ؛ لأنَّ الإِنْسَانَ قَدْ يَنْرُكُ الشَّيْءَ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ، فإذَا قِيلَ: اجْتَنِيْهُ، يغنِي: انْرُكُهُ مَعَ البُغدِ.

وقَوْلُهُ: «السَّبْعَ المُوبِقَاتِ» هَذَا لَا يَقْتَضِي الحَصْرَ؛ فإنَّ هُنَاكَ مُوبِقَاتٍ أُخْرَى، ولكنِ النَّبِيُّ ﷺ يَحْصُرُ أُحْيانًا بَعْضَ الأنُواعِ والأجْناسِ، ولَا يَعْنِي بذلِكَ عَدَمَ وُجودِ غَيْرِهَا.

<sup>(</sup>١) علقه البخاري بصيغة الجزم: كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَإِن كُنُمُ مَرَّفِيَّ أَوْ عَلَىٰ سَمَدٍ أَوْ جَلَة أَمَدُ بَنكُمْ مِنَ الْفَاتِيكِ ﴾، (٥/٥٤)، ووصله ابن جرير في «تفسيره» (٣/٣، ٥/٣٨). وقال ابن حجر في «الفتح» (٨/٢٥٢): «وصله عبد بن حميد في «تفسيره» ومسدد في «مسنده» وعبد الرحمن بن رسته في «كتاب الإيمان» كلهم من طريق أبي إسحاق، عن حسان بن فائد، عن عمر مثله، وإسناده قوي...». ووصله أيضًا ابن أبي حاتم وأبو القاسم البغوي؛ كما في «تفسير ابن كثير» (١/١١).

 <sup>(</sup>٢) علقه البخاري بصيغة الجزم: كتاب التفسير، باب قوله: ﴿وَإِن كُثُمْ تَهْتَى أَزْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَمَدٌ مِن أَلَمْ إِلَوْ ﴾،
 (٦/ ٥٥). وقال ابن حجر في «الفتح» (٨/ ٢٥٢): «ووصله ابن أبي حاتم من طريق وهب بن منبه» ووصله أيضًا ابن جرير في «تفسير» (٣/ ٣١).

ومِنْ ذلِكَ حَدِيثُ السَّبْعَةِ الَّذِينَ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّه يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ (١)، فهُناكَ غَيْرُهُمْ. ومِثْلُهُ: «ثَلاثَةٌ لَا يُحَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ» (١)، وأمْثِلَةُ هَذَا كَثِيرَةٌ، وإنْ قُلْنَا بدَلالَةِ حَدِيثٍ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي البَابِ عَلَى الحَصْرِ؛ لكَوْيْهِ وقَعَ بـ(أَل) الْمُعَرَّقَةِ فإنَّهُ حَصَرَهَا؛ لأنَّ هَذِهِ أَعْظَمُ الكَباثِرِ.

وقَدْ حَاوَلَ بَعْضُ النَّاسِ أَنْ يُصَحِّحَ حَدِيثَ سَرْدِ الأسْمَاءِ التَّسْعَةِ والتَّسْعِينَ (أ)، ولَمْ يُصِبْ،

(١) حديث أبي هريرة رَحَوْلَيَنْهَ عن النبي ﷺ؛ أنه قال: "سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل، وشاب نشأ في عبادة الله عَرَيْجَلَّ، ورجل قلبه معلق بالمساجد، ورجلان تحابًا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال، فقال: إني أخاف الله، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها؛ حتى لا تعلم شاله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خاليًا ففاضت عيناه».

أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، رقم (٦٦٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١).

(٢) حديث أبي ذر: أن النبي ﷺ قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم».
 قال: فقرأها رسول الله ﷺ ثلاث مرات. قال أبو ذر: خابوا وخسروا، من هم يا رسول الله؟ قال: «المسبل، والمنان،
 والمنفق سلعته بالحلف الكاذب».

أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار، رقم (١٠٦).

- (٣) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب إن لله مائة اسم إلا واحدًا، رقم (٧٣٩٢)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب في أسياء الله تعالى وفضل من أحصاها (٢٦٧٧)، من حديث أبي هريرة رَهِزَلَيْهَـَنَهُ.
- (٤) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، رقم (٣٥٠٧) -وقال: «غريب» وابن حبان (٢٨٨٤) والحاكم (١٦٢١) والحاكم (١٦٢١). والبيهقي في «السنن» (١٢٧/٠) وفي «الأسهاء والصفات» (ص:٥) والبغوي في «شرح السنة» (٥/ ٣٧، ٣٣).

قال البيهقي في «الأسهاء والصفات» (ص: ٨): «ويجتمل أن يكون التفسير -أي: تَفْسِير الأسهاء- وقع من بعض الرواة، وكذلك في الحدّيث الوليد بن مسلم، ولهذا الاحتهال ترك البخاري ومسلم إخراج حديث الوليد في الصحيح».

وقال شيخ الإسلام (٢٣/ ٣٨٧): «وحفاظ أهل الحَدِيث يقولون: هذه الزيادة مما جمعه الوليد بن مسلم عن شيوخه من أهل الحَدِيث، وفيها حديث أضعف من هذا رواه ابن ماجه». = بَلْ نَقَلَ شَيْخُ الإِسْلامِ اتَّفاقَ أهْلِ المَغْرِفَةِ فِي الحَدِيثِ عَلَى أَنَّ عَدَّهَا وسَرْدَهَا لَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وصَدَقَ رَحَمُهُاللَّهُ بِدَلِيلِ الاختلافِ الكَبِيرِ فِيهَا.

فمَنْ حَاوَلَ تَصْحِيحَ هَذَا الحَدِيثِ قَالَ: إِنَّ الثَّوَابَ عَظِيمٌ «مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ» فَلا يُمْكِنُ للصَّحابَةِ أَنْ يُفَوِّتُوهُ، فَلَا يَسْأَلُوا عَنْ تَعْيِينِهَا، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَثَبًا قَدْ عُيْنَتْ مِنْ قِبَلِ النَّبِيِّ ﷺ.

لكنْ يُجابُ عَنْ ذلِكَ بِاللَّهُ لَيْسَ بلازِمٍ، ولَوْ عَيْنَهَا النَّبِيُّ ﷺ لكانَتْ هَذِهِ الأسْمَاءُ النَّسْعُ والتَّسْعُونَ مَعْلُومَةً للعالَمِ أَشَدَّ مِنْ عِلْمِ الشَّمْسِ، ولَنْقِلَتْ فِي (الصَّحِيحَيْنِ) وغَيْرِهِمَا؛ لأنَّ هَذَا عِمَّا تَدْعُو الحَاجَةُ إليْهِ، وتُلِحُّ بحِفْظِهِ والعنايَة بهِ. فكَيْفَ لَا يَأْتِي إلَّا عَنْ طُرُّقٍ واهِيَةٍ وعَلَى صُورٍ مُحْتَلِفَةٍ؟! فالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يُبَيِّنُهَا لِحُمْمَةٍ بالِغَةٍ، وَهِيَ أَنْ يَطْلُبُهَا النَّاسُ ويَتَحَرَّوْهَا فِي كِتَابِ اللهِ وسُنَّةٍ رَسُولِ اللهِ عَنْ مَعْلَمَ الحَرِيضِ.

كَمَا لَمْ يُبَيِّنِ النَّبِيُّ ﷺ ساعَةَ الإِجابَةِ يَوْمَ الجُمُعَةِ، والعُلَمَاءُ اخْتَلَفُوا فِي حديثِ أَبِي مُوسَى الَّذِي فِي مُسْلِمٍ؛ حَيْثُ قَالَ فِيهِ: «هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَخْرُجَ الإِمامُ إِلَى أَنْ تُفْضَى الصَّلاَةُ،"، فإنَّ بَعْضَهُمْ صَحَّحَهُ وَبَعْضَهُمْ ضَعَّفَهُم ضَعَّفَهُ، لكنْ هُوَ عنْدِي صَحِيحٌ؛ لأنَّ عِلَّةَ التَّضْعِيفِ فِيهِ واهِيَةٌ، والحالُ تُؤيِّدُ صِحَّتَهُ؛ لأنَّ النَّاسَ مُجْتَمِعُونَ أكْبَرَ اجْتَماعٍ فِي البَلَدِ عَلَى صَلَاةٍ مَفْرُوضَةٍ؛ فَيَكُونُ هَذَا الوَفْتُ فِي هَذِهِ الحَالِ حَرِيَّا بإجابَةِ الدُّعَاءِ.

وكذلِكَ لَيْلَةُ القَدْرِ لَمْ يُبَيِّنْهَا النَّبِيُّ ﷺ مَعَ أَنَّهَا مِنْ أَهَمِّ مَا يَكُونُ.

وقال ابن حزم في «المحلي» (٨/ ٣): «وقد جاءت أحاديث في إحصاء التسعة والتسعين اسمًا مضطربة لا يصح منها شيء أصلًا؛ فإنها تؤخذ من نص القرآن، ومما صحّ عن النبي ﷺ،

وانظر: «تفسير ابن كثير» (٢/ ٢٦٩) و«فتح الباري» (١١/ ٢١٥).

وأخرجه أيضًا: ابن ماجه بزيادة ونقصان في الأسياء والصفات: كتاب الدعاء، باب أسياء الله عَرَيْجَلَّ، رقم (٣٨٦١). وقال البوصيري في «الزوائد»: «إسناد طريق ابن ماجه ضعيف؛ لضعف عبد الملك الصنعاني».

وأخرجه أيضًا: الحاكم (١/ ١٧) والبيهقي في «الأسياء والصفات» (ص:٧). وضعفه الذهبي، وكذا البيهقي بعبد العزيز بن الحصين بن الترجمان، وكذا ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١٧٢/٤).

<sup>(</sup>١) حديث أبي بردة بن أبي موسى الأشعري رَحَوَلَيَّةَغَهُ! قال: قال عبد الله بن عمر رَحَوَلَيَّهَغُهُ! أسمعت أباك يحدث عن رسول الله ﷺ في شأن ساعة الجمعة؟ قال: قلت: نعم، سمعته يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «همي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة". أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب في الساعة التي في يوم الجمعة، رقم (٨٥٣). وانظر: "فتح الباري" (٨٧/١ ٢٤٢- ٤١٧).

# قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! وَمَا هُنَّ؟ الْأَقَالَ: «الشَّرْكُ بِاللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ ال

وقَوْلُهُ: «المُوبِقَاتِ» أي: المُهْلِكَاتِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَوْبِقًا ﴾ [الكهف:٥٦] أيْ: مَكانَ هَلاكِ.
 هَلاكِ.

[١] وقَوْلُهُ: «قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! ومَا هُنَّ؟» سَأَلُوا عَنْ تَشِينِهَا، وبهِ تَنَبَّتُ الفائِدَةُ مِنَ الإِجْمالِ، وَهِيَ أَنْ يَتَطَلَّعَ المُخاطَبُ لِبِيانِ هَذَا المُجْمَلِ؛ لأَنَّهُ إِذَا جَاءَ مُبَيَّنًا مِنْ أَوَّلِ وهْلَةٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّلَقِّي والقَبُولُ كَمَا إِذَا أُجْمِلَ ثُمَّ بُئِنَ.

وقَوْلُهُ: «وَمَا هُنَّ؟» «مَا» اسْمُ اسْتِفْهَام، مُبْتَدَأٌ، و«هُنَّ» خَبَرُ الْبُتَدَاْ. وقِيلَ: بالعَكْسِ، «مَا» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ وُجُوبًا؛ لأنَّ الاسْتِفْهَامَ لَهُ الصَّدارَةُ، و«هُنَّ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ؛ لأنَّ «هُنَّ» ضَمِيرٌ مَعْرِفَةٌ، و(مَا) نَكِرَةٌ، والقاعِدَةُ الْتَبَعَةُ أَنَّهُ يُخْبُرُ بالنَّكِرَةِ عَنِ المَعْرِفَةِ ولا عَكْسَ.

[٧] قَوْلُهُ: «قَالَ: الشَّرْكُ باللهِ» قدَّمَهُ؛ لأنَّهُ أعْظَمُ الْمُوبِقَاتِ؛ فإنَّ أعْظَمَ الذُّنُوبِ أنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ. والشِّرْكُ باللهِ يَتَنَاوَلُ الشِّرْكَ برُبُوبِيَّتِهِ أَوْ أَلُوهِيَّتِهِ أَوْ أَسْمائِهِ أَوْ صِفَاتِهِ.

فَمَنِ اعْتَقَدَ أَنَّ مَعَ اللهِ خَالِقًا أَوْ مُعِينًا فَهُوَ مُشْرِكٌ، أَوْ أَنَّ أَحَدًا سِوَى اللهِ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ فَهُوَ مُشْرِكٌ وإِنْ لَمْ يَعْبُدُهُ، فإنْ عَبَدَهُ فَهُوَ أَعْظَمُ، أَوْ أَنَّ للهِ مَثِيلًا فِي أَسْمائِهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ، أَوْ أَنَّ اللهَ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِ مَمْلَكَتِهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ، أَوْ أَنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُنْزُولِ عَلَى العَرْشِ فَهُوَ مُشْرِكٌ، أَوْ أَنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُنْزُولِ الإِنسَانِ إِلَى أَسْفَلَ بَيْتِهِ مِنْ أَعْلَى فَهُوَ مُشْرِكٌ.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ. وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاهُ ﴾ [النساء: ٨٥]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكَ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَالُونَهُ النَّـارُّ وَمَا لِظَللِيمِينَ مِنْ أَنصَتَادٍ ﴾ [المائدة: ٧٧].

ويَيْنَ ﷺ أَنَّ الشَّرْكَ أَعْظَمُ مَا يَكُونُ مِنَ الجِنايَةِ والجُرْمِ بِقَوْلِهِ حِينَ سُيْلَ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ شِهْ نِدًّا وَهُمَو خَلَقَكَ»(١)، فالَّذِي خَلَقَكَ وأوْجَدَكَ وأَمَدَّكَ وأَعَدَّكَ ورَزَقَكَ كَيْفَ تَجْعَلُ لَهُ نِدًّا؟! فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ أَحْسَنَ إليْكَ بِهَا دُونَ ذلكَ فجَعَلْتَ لَهُ نظيرًا لَكانَ هَذَا الأَمْرُ بالنَّسْبَةِ إلَيْهِ كُفْرًا وجُحُودًا.

 <sup>(</sup>١) حديث عبد الله بن مسعود رَهَوَاللَّهَ عَنْهُ قال: سألت النبي ﷺ: أي الذنب أعظم عند الله؟ قال: (أن تجعل لله نذًا وهو خلقك... ١ الحِدِيث. أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿ فَكَلا تَجْعَلُوا بِقَو أَنْدَادًا ﴾، رقم (٤٤٧٧). ومسلم: كتاب الإيهان، باب كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده، رقم (٨٦).

# وَالسِّحْرُ<sup>[۱]</sup>، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالحَقِّ<sup>[۲]</sup>،.....

[١] قَوْلُهُ: «والسِّحْرُ» أَيْ: مِنَ الْمُوبِقَاتِ، وظاهِرُ كَلامٍ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذلِكَ بواسِطَةِ الشَّيَاطِينِ أَوْ بواسِطَةِ الأَدْوِيَةِ والعَقاقِيرِ؛ لأَنَّهُ إِنْ كَانَ بواسِطَةِ الشَّيَاطِينِ فالَّذِي لَا يَأْتِي إِلَّا بالإِشْراكِ بِهِمْ هُوَ داخِلٌ فِي الشِّرْكِ باللهِ.

وإنْ كَانَ دُونَ ذلكَ فَهُو أَيضًا جُرْمٌ عَظِيمٌ؛ لأنَّ السِّحْرَ مِنْ أَعْظَمِ مَا يَكُونُ فِي الجِنَايَةِ عَلَى بَنِي آدَمَ، فَهُوَ يُفْسِدُ عَلَى المَسْحُورِ أَمْرَ دِينِهِ وَدُنْياهُ، ويُقْلِقُهُ فَيُصْبِحُ كالبَهَائِم، بَلْ أَسْوَأً مِنْ ذَلِكَ؛ لأنَّ البَهِيمَةَ خُلِقَتْ هَكَذَا عَلَى طَبِيعَتِهَا، أمَّا الآدَمِيُّ فإنَّهُ إِذَا صُرِفَ عَنْ طَبِيعَتِه وفِطْرَتِه لِجَقَهُ مِنَ الضَّيقِ والقَلَقِ مَا لاَ يَعْلَمُهُ إِلَّا رَبُّ العِبادِ؛ ولهَذَا كَانَ السِّحْرُ يَلِي الشَّرْكَ بالشِّ عَرَجَعَلَ.

ُ [٢] قَوْلُهُ: «وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالحَقِّ» القَتْلُ: إِذْهاقُ الرُّوحِ، والمُرَادُ بالنَّفْسِ: البَدَنُ الَّذِي فِيهِ الرُّوحُ، والمُرَادُ بالنَّفْس هُنَا: نَفْسُ الآدَمِيِّ، ولَيْسَ نَفْسَ البَعِيرِ والحمارِ ومَا أَشْبَهَهَا.

وقَوْلُهُ: «الَّتِي حَرَّمَ اللهُ» مَفْعُولُ «حَرَّمَ» تَحْدُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: حَرَّمَ قَتْلَهَا، فالعائِدُ عَلَى المَوْصُولِ تَحْذُوفٌ.

وقَوْلُهُ: «إِلَّا بِالحَقِّ» أَيْ: بِالعَدْلِ؛ لأنَّ هَذَا حُكْمٌ، والحَقُّ إِذَا ذُكِرَ بِإِزاءِ الأحْكامِ فالمُرَادُ بِهِ العَدْلُ، وإنْ ذُكِرَ بِإِزَاءِ الأخْبارِ فالمُرَادُ بِهِ الصِّدْقُ، والعَدْلُ: هُوَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ ورَسُولُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُدُ بِالْمَدْلِ﴾ [النحل:٩٠].

والنَّفْسُ المُحَرَّمَةُ أَرْبَعَةُ آنَفُس، هِيَ: نَفْسُ المُؤْمِنِ، واللَّمِّيِّ، والمُعاهَد، والمُستَأْمِنِ -بكَسْرِ الميمِ-طالِب الأمانِ. فالمُؤمِنُ لإيهانِهِ، واللَّمِّيِّ لذِمَّتِه، والمُعاهَدُ لعَهْدِه، والمُستَأْمِنُ لتَأْمِينِهِ.

والفَرْقُ بَيْنَ النَّلاثَةِ -الذِّمِّيِّ، والمُعاهَدِ، والمُسْتَأْمِنِ-: أَنَّ الذِّمِّيَّ هُوَ الَّذِي بِيْنَنَا وبيْنَهُ ذِمَّةٌ -أَيْ: عَهْدٌ - عَلَى أَنْ يُقِيمَ فِي بلادِنَا مَعْصُومًا مَعَ بَذْلِ الجِزْيَةِ. وأمَّا المُعاهَدُ فيُقِيمُ فِي بِلادِهِ، لكنْ بيْنَنَا وبَيْنَهُ عَهْدٌ أَنْ لَا يُحَارِبَنَا وَلَا نُحارِبَهُ.

وأمَّا الْمُسْتَأْمِنُ: فَهُو الَّذِي لَيْسَ بِيْنَنَا وبينَهُ ذِمَّةٌ ولَا عَهْدٌ، لكنَّنَا أَمَّنَاهُ فِي وقْتِ مُحَدَّدٍ، كرَجُلٍ حَرْبِيٍّ دَخَلَ إليْنَا بأمانٍ للتِّجارَةِ ونَحْوِهَا، أَوْ لِيَقْهُمَ الإِسْلامَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِيرِ﴾ آسْتَجَارَكُ فَأَجِرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَمَ اللّهِ ثُكَمَّ ٱلْلِغَهُ مَأْمَنَهُ﴾ [التوبة:٦].

وهُناكَ فَوْقٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ العَهْدَ يَجُوزُ مِنْ جَمِيعِ الكُفَّارِ، والذِّمَّةُ لَا تَجُوزُ إِلَّا مِنَ اليَهُودِ والنَّصارَى والمَجُوسِ دُونَ بَقِيَّةِ الكُفَّارِ، وهَذَا هُوَ المَشْهُورُ مِنَ المَذَّهَبِ، والصَّحِيحُ: أنَّبًا تَجُوزُ مِنْ جَمِيعِ الكُفَّارِ.

#### وَأَكُلُ الرِّبَا<sup>[۱]</sup>،...

فهَاذِهِ الأنْفُسُ الأرْبَعُ قَتْلُهَا حَرامٌ، لكنَّها لَيْسَتْ عَلَى حَدٍّ سَواءٍ فِي التَّحْرِيمِ، فنَفْسُ المُؤْمِنِ
 أعْظَمُ، ثُمَّ الدِّمِّيِّ، ثُمَّ المُعاهَدِ، ثُمَّ المُسْنَأْمِنِ.

وهَلِ المُسْتَأْمِنُ مِثْلُ المُعاهَدِ أَوْ أَعْلَى؟

أَشَكُّ فِي ذَلكَ؛ لأنَّ المُسْتَأْمِنَ مَنْ لَهُ عَهْدٌ خاصٌّ، بخلافِ المُعاهَدِينَ؛ فالمُعاهَدُونَ يَتَوَلَّ العَهْدَ أهْلُ الحَلِّ والعَقْدِ منْهُمْ، فَلَيْسَ بِيْنَنَا وبيْنَهُمْ عُقُودُ تَأْمِينَاتٍ خاصَّةٌ. وأيًّا كانَ فالحَدِيثُ عامٌ، وكلِّ مِنْهُمْ مَعْصُومُ الدَّم والمالِ.

وقَوْلُهُ: «إِلَّا بالحقِّ» أي: يمَّا يُوجِبُ القَتْلَ، مِثْلُ الثَّيَّبِ الزَّانِي، والنَّفْسِ بالنَّفْسِ، والتَّارِكِ لدِينِهِ المُفارِقِ للجَماعَةِ.

[1] قَوْلُهُ: «وَأَكُلُ الرِّبَا» الرِّبَا فِي اللَّغَةِ: الزِّيادَةُ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا آَنَزَلَنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآةَ ٱهۡتَزَتْ وَرَبَتْ ﴾ [الحج:٥] يعْنِي: زَادَتْ. وفِي الشَّرْعِ: تَفاضُلٌ فِي عَقْدِ بَيْنَ أَشْياءَ يَجِبُ فِيهَا التَّساوِي، ونَسَأٌ فِي عَقْدِ بَيْنَ أَشْياءَ يَجِبُ فِيهَا التَّقَابُضُ.

والرِّبَا: رِبَا فَضْلٍ، أَيْ: زِيادَةٍ، ورِبَا نَسِيئَةٍ، أَيْ: تَأْخِيرٍ، وَهُوَ يَجْرِي فِي سِتَّةِ أَمْوال بَيَنَهَا الرَّسُولُ ﷺ فِي قَوْلِهِ: «الذَّهَبُ بالذَّهَبِ، والفِضَّةُ بالفِضَّةِ، والبُرُّ بالبُرِّ، والتَّمْرُ بالتَّمْرِ، والشَّعِيرُ بالشَّعِيرِ، والمِلْحُ بالمِلْحِ»('')، فهَذِهِ هِيَ الأمْوالُ الرِّبُويَّةُ بَنصٌ الحَدِيثِ وإجْماع المُسْلِمِينَ.

وهَذِهِ الأصْنافُ السَّتَةُ إِنْ بِعْتَ مِنْهَا جِنْسًا بِهِنْلِهِ جَرَى فِيهِ رِبَا الفَصْلِ ورِبَا النَّسِيثَةِ، فَلَوْ زِدْتَ واحِدًا عَلَى آخَرَ فَهُو رِبَا فَصْلٍ، أَوْ سَوَّيْتُهُ لَكُنْ أَخَّرْتَ القَبْضَ فَهُوَ رِبَا نَسِيثَةٍ، ورُبَّا الفَصْلِ ورِبَا النَّسِيئَةِ، كَهَا لَوْ بِعْتَ ذَهَبًا بَذَهَبٍ مُتفاضِلًا والقَبْضُ مُتَأَخِّرٌ؛ فَقَدِ اجْتَمَعَ فِي هَذَا العَقْدِ رِبَا الفَصْلِ ورِبَا النَّسِيئَةِ، وعَلَى هذَا فإذَا بِعْتَ جِنْسًا بِجِنْسِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَمْرَيْنِ: النَّساوِي، والتَّقابُضُ فِي تَجْلِسِ العَقْدِ.

وإذَا اخْتَلَفَتِ الأَجْناسُ واتَّفَقَتِ العِلَّةُ -أيِ: اتَّفَقَ المُقْصُودُ فِي العِوَضَيْنِ- فإنَّهُ يَجْرِي رِبَا النَّسِيئَةِ دُونَ رِبَا الفَضْلِ، فذَهَبٌ بِفِضَّةٍ مُتفاضِلًا مَعَ القَبْضِ جائِزٌ، وذَهَبٌ بِفِضَّةٍ مُتساويًا مَعَ التَّأْخِيرِ رِبًا؛ لتَأْخُّو ِالقَبْضِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا، رقم (١٥٨٧)، من حديث عبادة بن الصامت وَهُوَاللَّهُعَنْدُ

قال ﷺ: «فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الأَصْنَافُ فبيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يدًا بِيَدٍ»(١).

وقَوْلُنَا: «اتَّفَقَا فِي الغَرَضِ» والمَقْصُودُ: احْتِرَازًا عِمَّا إِذَا اخْتَلَفَ الغَرَضُ منْهَا. فالذَّهَبُ مَثَلًا ثَمَنُ للأشْياء، والفِضَّةُ ثَمَنٌ للأشْياء، والبُرُّ قُوتٌ. وعَلَى هَذَا يَجُوزُ بَيْثُ صَاعٍ مِنَ البُرِّ بدينارِ مِنَ الذَّهَبِ مَعَ التَّفَرُّقِ وعَدَمِ النَّسَاوِي لاخْتلافِ القَصْدِ؛ لأنَّ هَذَا يُقْصَدُ بِهِ النَّقْدُ والثَّمَنِيَّةُ، وهَذَا يُقْصَدُ بِهِ القُوتُ.

فإنْ قِيلَ: الحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِعُّ إِلَّا بالقَبْضِ. فَمَا هُوَ الجَوَابُ؟

نَقُولُ: حَقِيقَةٌ إِنَّ هَذَا مُقْتَضَى الحَدِيثِ أَنَّكَ إِذَا بِعْتَ ذَهَبًا بِبُرٌّ وَجَبَ التَّقَابُضُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فإذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الأَصْنافُ فبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ»(٢).

والجَوَابُ عَنْ هَذَا أَنْ نَقُولَ: قَدْ دَلَّتِ السُّنَّةُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَلَى أَنَّ القَبْضَ لَيْسَ بشَرْطٍ فِيمَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا ثَمَنًا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ المَدِينَةَ وهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثَّإِرِ السَّنَةَ والسَّنَتَيْنِ، فقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلَيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، ووَزْنٍ مَعْلُوم، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»

وعَلَى هذَا: فحَدِيثُ: "فَيِيعُوا كَيْفَ شِنْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ» لَا عُمُومَ لِفَهُومِهِ؛ فَلَا يُشْتَرَطُ القَبْضُ فِي كُلِّ صُورَةٍ مِنْ صُورِ المُخالَفَةِ، وإنَّا يُشْتَرَطُ القَبْضُ فِيهَا إِذَا اتَّفَقَا فِي الغَرضِ، كذَهَبٍ بفِضَّةٍ، أَوْ بُرِّ بشَعِيرٍ، وأمَّا ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ بشَعِيرٍ ونَحْوِهِ فَلَا يُشْتَرَطُ القَبْضُ.

واخْتَلَفَ العُلَيَاءُ فِيهَا عدًا هَذِهِ الأصْنافَ السَّنَّة؛ فالظاهِرِيَّةُ قَالُوا: لَا يَجْوِي الرِّبَا إِلَّا فِي هَذِهِ الأصْنافِ السَّنَّةِ<sup>(1)</sup>؛ لأنَّهُمْ لَا يَرُوْنَ القِياسَ، فيُقْتَصَرُ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ النَّصُّ، فيجُوزُ عندَهُمْ مُبادَلَةُ أَوْزِ بذُرَةٍ مُتَفاضِلًا مَعَ تَأَخُّو القَبْضِ؛ لأنَّهُمْ لَا يَدْخُلَانِ فِي المَنْصُوصِ عليْهِ.

 <sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا، رقم (١٥٨٧)، من حديث عبادة بن الصامت
 رَحَوَلَقَعَانَا.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا، رقم (١٥٨٧)، من حديث عبادة بن الصامت
 رَحْوَاللَّهُ عَنْدُ.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، رقم (٢٢٤٠)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب السلم، رقم (١٦٠٤)، من حديث ابن عباس رَحَقِلَهُمَنَّهُمُ:

<sup>(</sup>٤) انظر: المحلى لابن حزم (٨/ ٤٦٨).

## وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ [1]...

وأمَّا أهْلُ القِياسِ مِنَ المَذاهِبِ الأَرْبَعَةِ فإنَّهُمْ عَدَّوُا الحُّكُمَ إِلَى عَبْرِهَا الْأَ إِلَّا أَنَّ بَعْضًا مِنْهُمْ لَمُ لَا يُعَدِّ الحُّكُمَ إِلَى عَبْرِهَا وَهُوَ مِنْ أَهْلِ القِياسِ، مثلُ ابْنِ عَقِيلٍ رَحِمَالَاتُهُ فإنَّهُ قَالَ اللَّ يَجْدِي الرِّبَا إِلَّا فِي هَذِهِ الأَصْافِ السَّتِّةِ، لَا لأَنَّهُ لَا قِياسَ، ولكنْ لأنَّ العُلَمَّاءَ اخْتَلَفُوا واصْطَرَبُوا فِي العِلَّةِ النَّبَا عِنْ الْجُلِهَا كَانَ الرِّبَا، فلمَّا اضْطَرَبُوا فِي العِلَّةِ أَلْغَيْنَا جَيبَعَ هَذِهِ العِلَلِ، وأَبْقَيْنَا النَّصَّ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الحَصْرِ فِي المُنْصُوصِ عَلَيْهِ.

والصَّحِيحُ أنَّ الرِّبَا يَجْرِي فِي غَيْرِ الأصْنافِ السَّتَّةِ، وأنَّ العِلَّةَ هِيَ الكَيْلُ والادِّخَارُ مَعَ الطُّعْمِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ قُوتًا مُدَّخرًا، وهَذَا بالنَّسْبَةِ للبُرِّ والتَّمْرِ والشَّعِيرِ.

وبالنَّسْبَةِ للذَّهَبِ والفِضَّةِ: العِلَّةُ هِيَ الجِسُّ والثَّمَنِيَّةُ، فَقَوْلُنَا: «الجِسُّ» لأَجْلِ أَنْ يَشْمَلَ الحُيُلِيَّ إِذَا بِيعَ بَعْضُهُ بَبَعْضٍ، فَيَجْرِي فِيهِ الرِّبَا، مَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِثَمَنٍ، والثَّمَنِيَّةُ مِثْلُ الدَّراهِمِ والدَّنانِيرِ والأَوْراقِ النَّقْدِيَّةِ المَّعْرُوفَةِ؛ فإنَّا بِمَنْزِلَةِ الذَّهَبِ والفِضَّةِ. أَوْ يُقالُ: العِلَّةُ الثَّمَنِيَّةُ وَالْحُلُّ خارِجٌ عَنِ الثَّمَنِيَّةُ خُرُوجًا طارِتًا؛ لأنَّ التَّحَلِّيُ طارِئٌ، والأَصْلُ فِي الذَّهَبِ والفِضَّةِ الثَّمَنِيَّةُ؛ لأَنَّمَ لَمَنُ الثَّمَاءِ. الْأَشْبَاءِ.

وأمَّا المِلْمُ: فَقَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ: إِنَّهُ يَصْلُحُ بِهِ القُوتُ<sup>١١)</sup>، أَيْ: فَهُوَ تَابِعٌ لهُ، فالعِلَّةُ لَيْسَ أَنَّهُ قُوتٌ، لكنَّهُ مِنْ ضَرُورِيَّاتِهِ؛ ولهَذَا لَوْ طَحَنْتَ بُرُّا ولمْ يَكُنْ فِيهِ مِلْحٌ لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَيامًا يَسِيرَةً، فيَفْسُدُ، فإذَا كَانَ فِيهِ المِلْحُ مَنَعَهُ مِنَ الفَسادِ، فيقُولُ: لَيَّا كَانَ يَصْلُحُ بِهِ القَوْتُ جُعِلَ لَهُ حُكْمُهُ.

وفَوْلُهُ: (وَأَكُلُ الرِّبَا) ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ الأَكْلَ؛ لآنَهُ أَعَمُّ وُجُوهِ الانْتفاعِ، هَكَذَا قَالَ أَهْلُ العِلْمِ؛ ولهَذَا قَالَ تَعَلَى فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ: ﴿ وَأَخْدِهِمُ الرِّيَوَا وَقَدْ يُهُوا عَنْهُ ﴾ [النساء:١٦١، ولَمْ يَقُلُ: (أَكُلِهِمْ). والأَخْذُ أَعَمُّ مِنَ الأَكْلِ، فأكْلُ الرِّبَا مغناهُ أَخْذُهُ، سَوَاءٌ اسْتَعْمَلَهُ فِي الأَكْلِ أَوِ الفَرْشِ أَوِ البِنَاءِ أَوِ المَسْكَنَ أَوْ غَيْرِ ذلكَ.

[١] قَوْلُهُ: «وَأَكُلُ مَالِ السِّيمِ» النِّيمِهُ: هُوَ الَّذِي مَاتَ أَبُّوهُ قَبْلَ بُلوغِهِ، سَواءٌ كَانَ ذَكَرًا أَمْ أُنْثَى، أَمَّا مَنْ مَاتَتْ أُمُّهُ قَبْلَ بُلوغِهِ فَلَيْسَ يَتِيمًا لَا شَرْعًا ولَا لُغَةً؛ لأنَّ اليِّيمَ مَأْخُوذٌ مِنَ اليُتُم، وَهُوَ الانْفرادُ،

<sup>(</sup>١) انظر: بداية المجتهد لابن رشد (٣/ ١٤٩ - ١٥٠)، والمغنى لابن قدامة (٦/ ٥٣).

<sup>(</sup>٢) انظر: شرح الزركشي (٣/ ١٣)، والإنصاف للمرداوي (١٢/١٢).

<sup>(</sup>٣) انظر: كشاف القناع للبهوتي (٥/ ١٧٣)، ومطالب أولي النهي (٥/ ٢٤١).

# وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ<sup>١١</sup>،.........

= أي: انْفَرَدَ عَنِ الكاسِبِ لهُ؛ لأنَّ أباهُ هُوَ الَّذِي يَكْسِبُ لهُ.

وخُصَّ اليَتِيمُ؛ لأنَّهُ لَا أَحَدَ يُدافِعُ عنْهُ؛ ولأنَّهُ أَوْلَى أَنْ يُرْحَمَ؛ ولهَذَا جَعَلَ اللهُ لَهُ حقًّا فِي الفَيْءِ، وإذَا كَانَ أَحَقَّ أَنْ يُرْحَمَ فكَيْفَ يَسْطُو هَذَا الرَّجُلُ الظالِمُ عَلَى مالِهِ فَيَأْكُلُهُ؟!

ويُقالُ فِي أَكْلِ مالِ اليَتِيمِ مَا قِيلَ فِي أَكْلِ الرِّبَا، فَلَيْسَ خاصًّا بالأَكْلِ، بَلْ حتَّى لَوِ اسْتَغْمَلَهُ فِي السَّكَنِ أَوِ الفَرْشِ أَوِ الكُتُبُ أَوْ غَيْرِهَا، فَهُو داخِلٌ فِي ذلكَ.

وأكْلُ مالِ غَيْرِ اليَّتِيمِ لَيْسَ مِنَ الكِبائِرِ؛ لأنَّ اليَّتِيمَ لَهُ شَأْنٌ خاصٌّ؛ ولهَذَا تَوَعَّدَ اللهُ مَنْ يَأْكُلُ أَمْوالَ اليَّنَامَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمَوَلَ ٱلْيَتَنَكَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَازًا وَسَيَصْلَوْنَ صَعِيرًا ﴾ [النساء:١٠].

[١] قَوْلُهُ: «والتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ» التَّولِّيُ: بِمَعْنَى الإِدْبارِ والإِعْرَاضِ، ويَوْمُ الزَّحْفِ، أَيْ: يَوْمُ تَلاحُمِ الصَّفَّيْنِ فِي القِتَالِ مَعَ الكُفَّارِ، وسُمِّيَ يَوْمَ الزَّحْفِ؛ لأنَّ الجُموعَ إِذَا تَقَابَلَتْ تَجِدُ أنَّ بَعْضَهَا يَزْحَفُ إِلَى بَعْضٍ، كَالَّذِي يَمْشِي زَحْفًا، كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمْ يَهابُ الآخَرَ، فيَمْشِي رُويْدًا رُويْدًا.

والتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ مِنْ كَبائِرِ الذُّنُوبِ؛ لأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ الإِعْراضَ عَنِ الجِهادِ فِي سَبِيلِ اللهِ، وكَسْرَ قُلُوبِ المُسْلِمِينَ، وتَقْوِيَةَ أَعْداءِ اللهِ، وهَذَا يُؤَدِّي إِلَى هَزِيمَةِ المُسْلِمِينَ. لكنْ هَذَا الحَدِيثُ خَصَّصَتْهُ الآيَةُ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَهِذِ دُبُرُهُۥ إِلَّا مُتَحَيِّنًا لِقِنَالٍ أَوْ مُتَحَيِّنًا إِلَى فِنَةِ فَقَدْ كِنَاءً يَنْضَب يَرَبُ اللَّهِ ﴾ [الأنفال:١٦].

فاللهُ سُبْحَانَهُ اسْتَثْنَى حالَيْنِ:

الأُولَى: أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّفًا لقِتالِ، أَيْ: مُتَهَيَّنًا لهُ، كَمَنْ يَنْصَرِفُ لِيُصْلِحَ مِنْ شَأْنِهِ، أَوْ يُهَمَّى الأسْلِحَةَ ويُعِدَّهَا، ومِنْهُ الانْحِرَافُ إِلَى مكانٍ آخَرَ يَأْتِي العَدُوُّ مِنْ جِهَتِهِ؛ فَهَذَا لَا يُعَدُّ مُتَوَلِّيًا، إِنَّها يُعَدُّ مُتَهَيِّئًا.

الثانِيَةُ: الْمَتَحَيِّزُ إِلَى فِيَةِ كَمَا إِذَا حُصِرَتْ سَرِيَّةٌ لِلمُسلِمِينَ يُمْكِنُ أَنْ يَقْضِيَ عَلَيْهَا العَدُوَّ، فانْصَرَفَ مِنْ هَوُّلاءِ ليُنْقِذَهَا؛ فهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ لدُعاءِ الظَّرُورَةِ إليْهِ، بشَرْطِ أَلَّا يَكُونَ عَلَى الجَيْشِ ضَرَّرٌ، فإنْ كَانَ عَلَى الجَيْشِ ضَرَرٌ وذَهَبَتْ طائِفَةٌ كَبِيرَةٌ إِلَى هَذِهِ السَّرِيَّةِ بحيثُ تُوهِنُ قُوَّةَ الجَيْشِ وتَكْسِرُهُ أَمامَ العَدُوِّ – فإنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لأنَّ الضَّرَرَ هُنَا مُتَحَقِّقٌ، وإنقاذُ السَّرِيَّةِ غَيْرُ مُتَحَقِّي، فَلَا يَجُوزُ؛

#### وَقَذْفُ المُحْصَنَاتِ الغَافِلَاتِ المُؤْمِنَاتِ<sup>[1]</sup>»(١).

لأنَّ المَقْصُودَ إِظْهَارُ دِينِ اللهِ، وفِي هَذَا إِذْلالٌ لِدِينِ اللهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الكُفَّارُ أَكْثَرَ مِنْ مِثْلِي المُسْلِمِينَ،
 فيَجُوزُ الفِرَارُ حينتذِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ آلَئَنَ خَفَفَ اللهُ عَنكُمْ وَعَيمَ أَنَكَ فِيكُمْ صَعْفًا فَإِن يَكُن مِنكُمْ مَنفَا مَانَتُنَيْ وَإِن يَكُن مِنكُمْ اللهُ يَعْدِلُوا ٱلنَّذِي ﴾ [الأنفال:٦٦].

أَوْ كَانَ عِنْدَهُمْ عُدَّةٌ لَا يُمْكِنُ لِلمُسلِمِينَ مُقاوَمَتُهَا، كالطائِرَاتِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْمُسلِمِينَ مِنَ الصَّوارِيخِ مَا يَدْفَعُهَا، فإذَا عُلِمَ أَنَّ الصُّمُودَ يَسْتَلْزِمُ الهَلاكَ والقَضَاءَ عَلَى المُسلِمِينَ فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَبْقُوْا؛ لأَنَّ مُفْتَضَى ذلِكَ أَنَّهُمْ يُغَرِّرُونَ بأنفُسِهِمْ.

وفي هاتَيْنِ الآيَتَيْنِ تَخْصِيصُ السَّنَّةِ بالكِتَابِ، وَهُوَ قَلِيلٌ، ومِنْ تَخْصِيصِ السَّنَّةِ بالكِتَابِ أَنَّ مِنَ الشُّرُوطِ الَّتِي بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ والمُشْرِكِينَ فِي الحُنْيِبَيَّةِ أَنَّ مَنْ جَاءَ مِنَ المُشْرِكِينَ مُسْلِيًا يُرَدُّ إليْهِمْ '''، وهَذَا الشَّرْطُ عامٌّ يَشْمَلُ الذَّكَرَ والأُنْثَى، فأنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّمُ ٱللَّذِينَ اَمَنُوا مُهَجِرَتِ فَاتَحِثُوفَةٌ آلِللهُ آغَلَمُ يُلِمِنَعِنَ ۖ فَإِنْ عَلِمْنُمُونَ مُؤْمِنَاتِ فَلَا تَرْجُوفُمَ إِلَى ٱلكَثْلُوكِ [المتحنة: ١٠].

[1] قَوْلُهُ: «وَقَلْفُ الْمُحْصَنَاتِ» القَذْفُ: بَمَعْنَى الرَّمْيِ، والْمُرَادُ بِهِ هُنَا الرَّمْيُ بالزِّنَا، والْمُخصَنَاتُ هُنَا الحَرائِرُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وقِيلَ: العَفِيفَاتُ عَنِ الزِّنَا. والغَافِلَاتُ: وهُنَّ العَفِيفَاتُ عَنْ الزِّنَا الْبَعِيدَاتُ عَنْهُ، اللَّاتِي لَا يُخْطِرُ عَلَى بَالهِنَّ هَذَا الأَمْرُ.

والمُؤْمِنَاتُ احْتِرَازًا مِنَ الكافِرَاتِ، فمَنْ قَذَفَ امْرَأَةً هَذِهِ صِفاتُهَا فإنَّ ذلِكَ مِنَ المُوبِقَاتِ، ومَعَ ذلِكَ يُقامُ عَلَيْهِ الحَدُّ -تَهانُونَ جَلْدَةً- ولَا تُقْبَلُ شَهادَتُهُ ويَكُونُ فاسِقًا، فجَعَلَ اللهُ عَلَيْهِ ثَلاثَةً أَمُورٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ يَرُمُنَ اللَّمُعَسَنَتِ ثُمَّ لَرَّ يَأْتُوا بِأَنْيَعَةِ شُهَلَةَ فَالِمِدُهُرُ فَنَدِينَ جَلَدَةً وَلَا نَقْبَلُواْ لَمُمْ شَهَدَةً أَبُدُا وَأَلِيّكَ هُمُ الْفَدِيشُونَ﴾ [النور:٤]، ثُمَّ قَالَ: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَلَسَلَمُوا﴾ [النور:٥].

وهَذَا الاسْتِثْنَاءُ لَا يَشْمَلُ أَوَّلَ الجُمُلِ بالاتِّفاقِ، ويَشْمَلُ آخِرَ الجُمَلِ بالاتِّفاقِ، واخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِي الجُمْلَةِ الثانِيَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا نَقَبُلُواْ لَهُمْ شَهَدَةً آبَكَا﴾ فقِيلَ: إنَّهُ يُعُودُ إليْهَا، وقِيلَ: لَا يَعُودُ.

وبِناءً عَلَى ذلِكَ إِذَا تَابَ القاذِفُ: هَلْ تُقْبَلُ شَهادَتُهُ أَمْ لَا؟

أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُونَ أَمُولَ ٱلۡيَـٰتَكَيٰ ظُلْمًا ﴾، رقم (٢٧٦٦)،
 ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٨٩).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، رقم (٢٧٣١، ٢٧٣٢)، من حديث المسور بن مخرمة، ومروان بن الحكم.

# وَعَنْ جُنْدَبٍ [١] مَرْفُوعًا[٢]: «حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبَةٌ بِالسَّيْفِ»[٢]......

### الجَوَابُ: اخْتَلَفَ فِي ذلِكَ أَهْلُ العِلْم:

فمنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا تُقْبَلُ شَهادَتُهُ أَبدًا ولَوْ تابَ، وآيَدُوا قَوْلَهُمْ بَأَنَّ اللهَ ٱبَّدَ ذلِكَ بقَوْلِهِ: ﴿وَلَا نَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهْدَةً ٱبْدَا﴾ [النور:٤]، وفائِدَةُ هَذَا التَّأْبِيدِ أنَّ الحُكْمَ لَا يَرْتَفِعُ عنْهُمْ مُطْلَقًا.

وقالَ آخَرُونَ: بَلْ تُقْبَلُ؛ لأنَّ مَبْنَى قَبُولِ الشَّهادَةِ ورَدِّهَا عَلَى الفِسْقِ، فإذَا زَالَ –وَهُوَ المانِعُ مِنْ قَبُولِ الشَّهادَةِ– زَالَ مَا يَتَرَّتُبُ عليْهِ.

ويَنْبُغِي فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى نَظَرِ الحاكِمِ، فإذَا رَأَى مِنَ المَصْلَحَةِ عَدَمَ قَبُولِ الشَّهادَةِ لَرَدْعِ النَّاسِ عَنِ التَّهاوُنِ بأعْراضِ المُسْلِمِينَ فَلْيَفْعَلْ. وإلَّا فالأَصْلُ أَنَّهُ إذَا زَالَ الفِسْقُ وَجَبَ قَبُولُ الشَّهادَةِ.

وهلْ قَذْفُ الْمُحْصَنِينَ الغَافِلِينَ المُؤْمِنِينَ كَقَذْفِ الْمُحْصَنَاتِ مِنْ كَبائِرِ الذُّنُوبِ؟

الجَوَاب: الَّذِي عَلَيْهِ جُمُهُورُ أَهْلِ العِلْمِ أَنَّ قَذْفَ الرَّجُلِ كَقَذْفِ الْمَرَاةِ، وإنَّمَا خَصَّ بذلِكَ المُرْأَةَ؛ لأنَّ الغالِبَ أَنَّ القَذْفَ يَكُونُ للنِّسَاءِ أَكْثَرَ؛ إِذِ البَعَايَا كَثِيراتُ قَبَلَ الإِسْلامِ، وقَذْفُ المَرْأَةِ الْمَنَّةُ لِاثَّةُ يَسْتَأْذِمُ الشَّكَ فِي نَسَبِ أَوْلادِهَا مِنْ زَوْجِهَا، فَيُلْحِقُ بِهِنَّ الفَذْفُ ضَرَرًا أَكْثَرَ، فَتَخْصِيصُهُ أَشَدُّ؛ لأَنَّهُ لِبيانِ القَذْفُ ضَرَرًا أَكْثَرَ، فَتَخْصِيصُهُ مِنْ بَابِ التَّخْصِيصِ بالغالِبِ، والقَيْدُ الأَغْلَبِيُّ لَا مَفْهُومَ لَهُ؛ لأَنَّهُ لِبيانِ الواقِعِ. والشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الحَيْدِيثِ قَوْلُهُ: «السَّحْرُ».

[١] قَوْلُهُ: «وعَنْ جُنْدَبٍ» لَيْسَ هُوَ جُنْدَبَ بْنَ عَبْدِ اللهِ البَحِيلِّ، بَلْ جُنْدَبُ الحَيْرِ، المَعْرُوفُ بقاتِلِ السَّاحِرِ.

[٧] قَوْلُهُ: «مَرْفُوعًا» أَيْ: إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فيَكُونُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيهِ الصَّلَامُ، لكنْ نَقَلَ المُوَلِّفُ عَنِ التِّرْمِذِيِّ قَوْلَهُ: والصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ. أَيْ: مِنْ قَوْلِ جُنْدَبٍ.

[٣] قَوْلُهُ: «حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبَةٌ بالسَّيْفِ» حَدُّهُ يغنِي: عُقُوبَتُهُ الْمَحَدَّدَةُ شَرْعًا.

وظاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ؛ لأنَّ الحُدُودَ تُطَهَّرُ المَحْدُودَ مِنَ الإِثْمِ، والكافِرُ إِذَا قُتِلَ عَلَى رِدَّتِهِ فالفَتْلُ لَا يُطَهِّرُهُ، وهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا سَبَقَ: أنَّ مِنْ أَفْسامِ السَّحْرِ مَا لَا يُحْرِجُ الإِنْسَانَ عَنِ الإِسْلامِ، وَهُوَ مَا كَانَ بالأَدْوِيَةِ والعَقاقِيرِ الَّتِي تُوجِبُ الصَّرْفَ والعَطْفَ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: «الصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ »(١).

وَفِي (صَحِيحِ البُّخَارِيِّ) [1] عَنْ بَجَالَةَ بنِ عَبَدَةَ قَالَ: «كَتَبَ عُمَرُ بنُ الْحَطَّابِ رَضَالِشَهُ عَنهُ: أَنِ اقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ». قَالَ: «فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرَ» [٢١(٢].

[1] قَوْلُهُ: "وفِي (صَحِيح البُخَارِيِّ)" ذَكَرَ فِي الشَّرْحِ أَعْنِي "تَنْسِيرَ العَزِيزِ الحَيمِيدِ" أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَبْسَ فِي (البُخَارِيِّ)، والَّذِي فِي (البُخَارِيِّ) أَنَّهُ: "أَمَرَ بأَنْ يُقَوَّقَ بَيْنَ كُلِّ ذِي مُحْرَمٍ مِنَ المَّجُوسِ" "؛ لأنَّهُمْ مُجِّرُزُونَ نِكاحَ المَحارِمِ والعِياذُ بالله؛ فأمَرَ عُمُرُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ ذَوِي الرَّحِم ورَجِهِ، لكَّوْ وَلَا اللهُ وَاللهِ وَيَعْمِهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ال

[٧] وهَذَا الفَتْلُ هَلْ هُوَ حَدٌّ أَمْ قَتْلُهُ لَكُفْرِهِ؟ يُحْتَمَلُ هَذَا وهَذَا، بناءً عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ<sup>(٥)</sup> فِي كُفْرِ السَّاحِرِ، ولكنْ بِناءً عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ التَّفْصِيلِ نَقُولُ: مَنْ خَرَجَ بِهِ السَّحْرُ إِلَى الكُفْرِ فَقَتْلُهُ مَنْ رِدَّةٍ، ومَنْ لَمْ يَحُرُجْ بِهِ السَّحْرُ إِلَى الكُفْرِ فَقَتْلُهُ مِنْ بَابِ دَفْعِ الصَّائِلِ، يَجِبُ تَنْفِيذُهُ حَيْثُ رآهُ الإمامُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: كتاب الحدود، باب ما جاء في الساحر، رقم (١٤٤٠)، وقال: «هذا حديث لا نعرفه مرفوعًا؛ إلا من هذا الوجه، وإساعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث، وإسباعيل بن مسلم العدوي البصري قال وكيع: هو ثقة، ويروي عن الحسن أيضًا، والصحيح عن جندب موقوف، والحديث أخرجه أيضًا: الطبراني في «الكبير» (رقم ١٦٦٥) والدارقطني (٣/ ١٦٤) والحاكم (٤/ ٣٦٠). (وصححه ووافقه الذهبي) والبيهقي (٨/ ٣٦٦). وأخرجه من طريق إساعيل عن الحسن مرسلًا: عبد الرزاق (١/ ١٨٤) وابن حزم في «المحلي» (٢٩٦/١١). والحديث ضعفه ابن حجر في «الفتح» (٢٩٦/١١). واحج الذهبي في «الكباثر» وقفه (ص:٤٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه الشافعي؛ كيا في «بدائع المنن» (١٥٣٧) وعبد الرزاق (١٧٠ /١٧٠ ، ١٨٥) وأحمد في «المسند» (١/ ١٩٠ ، ١٩١) وأبو داود: كتاب الخراج، باب أخذ الجزية من المجوس، رقم (٣٠٤٣)، والبيهقي (١٣٦ /٨) وابن حزم (٣٩٧/١١) وصححه.

<sup>(</sup>٣) «صحيح البخاري»: كتاب الجزية، باب الجزية والموادعة، رقم (٣١٥٦).

<sup>(</sup>٤) تيسير العزيز الحميد (ص:٣٣٣) ط المكتب الإسلامي.

<sup>(</sup>٥) (ص: ٣٧١).

وَصَحَّ عَنْ حَفْصَةَ رَيَحَالِيَّهُ عَنَا الْمَهُمَّا الْمَرَتْ بِقَتْلِ جَارِيَةٍ لَهَا سَحَرَتْهَا، فَقُتِلَتْ ا<sup>(۱)</sup>، وَكذلِكَ صَحَّ عَنْ جُنْدَبِ<sup>(۱)</sup>، قَالَ أَحْمَدُ: عَنْ ثَلاَئَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الْمَ

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ البَقَرَةِ [1].

والحاصِلُ: أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ نَقْتُلَ السَّحَرَةَ، سَواءٌ قُلْنَا بِكُفْرِهِمْ أَمْ لَمْ نَقُلْ؛ لأَمَّهُمْ يُمْرِضُونَ ويَقْتُلُونَ، ويُقَتَّلُونَ، ويَقَتَلُونَ، ويَقَتَلُونَ بَيْنَ المُوعِ وَرَوْجِهِ، وكذلِكَ بالعَكْسِ؛ فَقَدْ يَعْطِفُونَ فِيُوَلَّفُونَ بَيْنَ الأَعْداءِ، ويَتَوَصَّلُونَ إِلَى أَغْراضِهِمْ؛ فإنَّ بَعْضَهُمْ قَدْ يَسْحَرُ أَحدًا لِيَعْطِفَهُ إلَيْهِ ويَنَالَ مَأْرَبُهُ مِنْهُ، كَمَا لَوْ سَحَرَ المَرَأَةُ لِيَبْغِيَ بَهَا، ولاَتَّهُمْ كَانُوا يَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا، فكانَ واجِبًا عَلَى وليِّ الأَمْرِ قَتْلُهُمْ بدُونِ اسْتِتَابَةٍ مَا دامَ أَنَّهُ لَوْمِ وَلَمَّتُهُمْ كَانُوا يَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا، فكانَ واجِبًا عَلَى وليِّ الأَمْرِ قَتْلُهُمْ بدُونِ اسْتِتَابَةٍ مَا دامَ أَنَّهُ لَيْعِ ضَرَرِهِمْ وفَظَاعَةِ أَمْرِهِمْ، فإنَّ الحَدِّ لَا يُسْتَتَابُ صَاحِبُهُ، مَتَى قُبِضَ عَلَيْهِ وَجَبَ أَنْ يُنَقِّذَ فِيهِ لَا لَوْمُ

[١] قَوْلُهُ: «قَالَ أَهْمَدُ عَنْ ثَلاتَةٍ مِنْ أَصْحابِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ: عُمَرُ، وحَفْصَةُ، وجُنْدُبُ الحَيْرِ، أَيْ: صَحَّ قَتْلُ السَّاحِرِ عَنْ ثَلاثَةٍ مِنْ أَصْحابِ النَّبِيِّ ﷺ.

والقَوْلُ بَقَتْلِهِمْ مُوافِقٌ للقَواعِدِ الشَّرْعِيَّةِ؛ لأنَّهُمْ يَسْعَوْنَ فِي الأرْضِ فَسادًا، وفَسادُهُمْ مِنْ أَعْظَمِ الفَسادِ، فَقَنْلُهُمْ واجِبٌ عَلَى الإِمامِ، ولَا يَجُوزُ للإِمامِ أَنْ يَتَخَلَّفَ عَنْ قَتْلِهِمْ؛ إِذَا تُرِكُوا وشَأْنَهُمُ انْنَشَرَ فَسادُهُمْ فِي أَرْضِهِمْ وفِي أَرْضِ غَيْرِهِمْ، وإِذَا قُتِلُوا سَلِمَ النَّاسُ مِنْ شَرِّهِمْ، وازْنَدَعَ النَّاسُ عَنْ تَعاطِي السِّحْرِ.

#### فِيهِ مَسَائِلُ:

[٧] الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ البَقَرَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدَّ عَكِمُوا لَمَنِ ٱشْتَرَنَهُ مَا لَهُ. فِى ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَتِ﴾ [البقرة:١٠٢]، أيْ: نَصِيبٍ، ومَنْ لا خَلاقَ لَهُ فِي الآخِرَةِ فإنَّهُ كافِرٌ؛ إِذْ كلُّ مَنْ لَهُ نَصِيبٌ فِي الآخِرَةِ فإنَّ مَالَهُ إِلَى الجَنَّةِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مالك في «الموطأ»: كتاب العقول، باب ما جاء في الغيلة والسحر (٢/ ٨٧١) عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بلاغًا. ووصله عبد الله بن الإِمام في «مسائل أبيه» (ص:٤٢٧) والبيهقي (٨/ ١٣٦) بسند صحيح، كما صححه الإِمام محمد بن عبد الوهاب رَحَمُّ اللهُ بقوله: «وصح عن حفصة...».

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٢٢) والبيهقي (٨/ ١٣٦). وسنده صحيح؛ كما صححه الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحَمُهُ اللّهُ.

الثانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ النِّسَاءِ<sup>[1]</sup>.

الثالِثَةُ: تَفْسِيرُ الجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَالفَرْقُ بَيْنَهُمَا [٧].

الرَّابِعَةُ: أَنَّ الطَّاغُوتَ قَدْ يَكُونُ مِنَ الجِنِّ وَقَدْ يَكُونُ مِنَ الإِنْسِ<sup>[7]</sup>.

الخَلمِسَةُ: مَعْرِفَةُ السَّبْعِ المُوبِقَاتِ المَخْصُوصَاتِ بِالنَّهْيِ [1].

السَّادِسَةُ: أَنَّ السَّاحِرَ يَكُفُرُ [٥].

السَّابِعَةُ: أَنَّهُ يُقْتَلُ وَلَا يُسْتَتَابُ [1].

[1] الثانيَّةُ: تَفْسِيرُ آيَّةِ النِّساءِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُوَقِينُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّغُوتِ ﴾ [النساء:٥١]، وفَسَّرَ عُمَرُ الجِبْتَ بالسِّحْرِ والطَّاغُوتَ بالشَّيْطَانِ، وفُسِّرَ بأنَّ الجِبْتَ: كُلُّ مَا لَا خَيْرَ فِيهِ مِنَ السِّحْرِ وغَيْرِهِ. وأمَّا الطَّاغُوتُ فهُوَ: كُلُّ مَا تَجَاوَزَ بِهِ الإِنْسَانُ حَدَّهُ مِنْ مَعْبُودٍ أَوْ مَتْبُوعٍ أَوْ مُطاعٍ.

[٧] الثالِثَةُ: تَفْسِيرُ الجِبْتِ والطَّاغُوتِ والفَرْقُ بَيْنَهُمَا، وهَذَا بِناءً عَلَى تَفْسِيرِ عُمَرَ رَضَالِلَهُعَنْهُ.

[٣] الرَّابِعَةُ: أنَّ الطَّاغُوتَ قَدْ يَكُونُ مِنَ الجِنَّ، وقَدْ يَكُونُ مِنَ الإِنْسِ. تُؤخَذُ مِنْ قَوْلِ جابِرِ: الطَّوَاغِيتُ كُهَّانٌ، وكذلِكَ قَوْلِ عُمَرَ: الطَّاغُوتُ الشَّيْطَانُ، فإنَّ الطَّاغُوتَ إذَا أُطْلِقَ فالمُرَادُ بِهِ شَيْطانُ الجِنِّ، والكُهَّانُ شَياطِينُ الإِنْس.

[٤] الخَامِسَةُ: مَعْرِفَةُ السَّبْعِ المُوبِقَاتِ المَخْصُوصَاتِ بالنَّهْيِ، وقَدْ سَبَقَ بَياثُهَا.

[٥] السَّادِسَةُ: أنَّ السَّاحِرَ يَكُفُّرُ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُمُلِّمَانِ مِنْ آَحَدٍ حَتَّى يَقُولَآ إِنَّمَا خَنُ فِشْنَةٌ فَلَا تَكُفُرُ ﴾ الآيَة [البقرة:١٠٢].

[٦] السَّابِعَةُ: أَنَّهُ يُقْتَلُ ولَا يُسْتَتَابُ. يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبَةٌ بالسَّيْفِ»(١)، والحَدُّ إِذَا بَلَغَ الإِمامَ لَا يُسْتَتَابُ صاحِبُهُ، بَلْ يُقْتَلُ بكُلِّ حالٍ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه الترمذي: كتاب الحدود، باب ما جاء في الساحر، رقم (١٤٦٠)، وقال: «هذا حديث لا نعرفه مرفوعًا؛ إلا من هذا الوجه، وإساعيل بن مسلم المكي يضعف في الحكيث، وإساعيل بن مسلم العدوي البصري قال وكيم: هو ثقة، ويروي عن الحسن أيضًا، والصحيح عن جنلب موقوف، والحكيث أخرجه أيضًا: الطبراني في «الكبير» (رقم ١٦٦٥) واللارقطني (٣/ ١١٤) والحاكم (٤/ ٣٦٠). (وصححه ووافقه الذهبي) والبيهقي (٨/ ١٦٦). وأخرجه من طريق إساعيل عن الحسن مرسلًا: عبد الرزاق (١/ ١٨٤) وابن حزم في «المحلي» (١٩٦/ ١١١)، والحكيث ضعفه ابن حجر في «الفتح» (١/ ٣٩٦)، ورجح الذهبي في «الكباتر» وقفه (ص: ٤٢).

### الثَّامِنَةُ: وُجُودُ هذَا فِي المُسْلِمِينَ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ، فَكَيْفَ فِيمَا بَعْدَهُ؟ اللَّأ

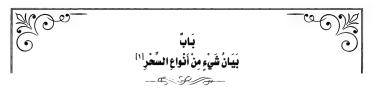
أَمَّا الكُفُرُ: فِإِنَّهُ يُسْتَنَابُ صَاحِبُهُ، وهَذَا هُوَ الفَرْقُ بَيْنَ الحَدِّ وبَبْنَ عُقُوبَةِ الكُفْرِ، وبهَذَا نَعْرِفُ خَطاً مَنْ أَذْخَلَ حُكُمَ الْرُتَدِّ فِي الحُدُودِ، وذَكَرُوا مِنَ الحُدُودِ قَتْلَ الرِّدَّةِ. فقَتْلُ المُرْتَدِّ لَيْسَ مِنَ الحُدُودِ؛ لأَنَّهُ يُسْتَنَابُ، فإذَا تَابَ ارْتَفَعَ عَنْهُ القَتْلُ، وأَمَّا الحُدُودُ فَلَا تَرْتَفِعُ بالتَّوْبَةِ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ قَبْلُ القُدْرةِ عليه، ثُمَّ إِنَّ الحُدُودَ كَفَّارَةٌ لِصِاحِبِهَا ولَيْسَ بكافِرٍ، والقَتْلُ بالرِّدَّةِ لَيْسَ كَفَّارَةٌ وصاحِبُهَا كافِرٌ، لَا يُصَلَّى عليه، ولا يُغَسِّلُ، ولا يَدْفَنُ فِي مَقابِرِ المُسْلِعِينَ.

[١] الثَّامِنَةُ: وُجُودُ هَذَا فِي المُسْلِمِينَ فِي عَهْدِ عُمَرَ، فكَيْفَ فِيهَا بَعْدَهُ؟!

تُؤُخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «كَتَبَ عُمَرُ: أَنِ اقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وسَاحِرَةٍ»، فهَذَا إِذَا كَانَ فِي زَمَنِ الحَلِيفَةِ الثَّانِي فِي القُرُونِ الْفَضَّلَةِ، بَلْ أَفْضَلِهَا؛ فكيْفَ بَعْدَهُ مِنَ العُصُورِ الَّتِي بَعُدَتْ عَنْ وقْتِ النَّبِيِّ ﷺ وخُلَفائِهِ وأَصْحَابِهِ؟! فَهُوَ أَكْثَرُ انْتِشَارًا بَيْنَ المُسْلِمِينَ، وكلَّبَا بَعُدَ النَّاسُ عَنْ زَمَنِ الرِّسَالَةِ اسْتَوْلَتْ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ والجَهالَةُ.

فالضَّلالَةُ: ارْتِكَابُ الحَطَأِ عَنْ جَهْلٍ. والجَهالَةُ: ارْتِكَابُ الحَطَأِ عَنْ عَهْدٍ؛ ولهَذَا نَقُولُ: مَنْ عَمِلَ سُوءًا بجَهالَةِ فَهُو آثِمٌ، ومَنْ عَمِلَ شُوءًا بجَهْلٍ فَلَيْسَ بائِمٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا التَّذِيمُ عَلَى اللّهِ لِلَذِيرَ كَيْمَمَلُونَ الشَّوَءَ بِجَهَلَةٍ﴾ [النساء:١٧]، الآيَة، والْمُرَادُ بالجَهالَّةِ هُنَا لَيْسَتْ ضِدَّ العِلْمِ، بَلْ ضِدُّ الرُّشْدِ، وَهِيَ السَّفَةُ.





قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ حَيَّانَ بنِ العَلَاءِ، حَدَّثَنَا قَطَنُ بنُ قَبِيصَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ العِيَافَةَ اللهِ اللهِ اللهِ عَنْ العَيا

[1] قَوْلُهُ: (بَابٌ: بَيَانُ شَيْءٍ مِنْ أَنْوَاعِ السِّحْرِ» أَيْ: بَيانُ حَقائِقِ هَذِهِ الأَشْيَاءِ مَعَ حُكْمِهَا.

وقَدْ سَبَقَ أَنَّ السِّحْرَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: كُفْرٍ، وفِسْقٍ<sup>(١)</sup>؛ فإنْ كَانَ باسْتِخْدَامِ الشَّيَاطِينِ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَهُوَ كُفْرٌ، وكذلِكَ مَا ذَكَرَهُ هُنَا مِنْ أَنْوَاعِ السِّحْرِ: مِنْهَا مَا هُوَ كُفْرٌ، ومِنْهَا مَا هُوَ فِسْقٌ حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ الأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ.

والأنْوَاعُ: جَمْعُ نَوْعٍ، والنَّوْعُ أَخَصُّ مِنَ الجِنْسِ؛ لأنَّ الجِنْسَ اسْمٌ يَدْخُلُ تَحْتَهُ أَنُواعٌ، والنَّوْعَ يَدْخُلُ تَحْتَهُ أَفْرادٌ، وقَدْ يَكُونُ الجِنْسُ نَوْعًا باعْتِبَارِ مَا فَوْقَهُ، والنَّوْعُ جِنْسًا باعْتِبَارِ مَا تَحْتَهُ.

فالإِنْسَانُ نَوْعٌ باعْتبارِ الحَيَوَانِ، والحَيَوَانُ باعْتِبَارِ الإِنْسَانِ جِنْسٌ؛ لأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ الإِنْسَانُ والإِيِلُ والبَقَرُ والغَنَمُ، والحَيَوَانُ باعْتِبَارِ الجِسْم نَوْعٌ؛ لأنَّ الجِسْمَ يَشْمَلُ الحَيَوَانَ والجَهَادَ.

و «أَنْوَاع» هُنَا باعْتِبَارِ الجِنْسِ العامِّ.

وسَبَقَ أَنَّ السَّحْرَ فِي اللَّغَةِ: كُلُّ مَا كَانَ خَفِيَّ السَّبَبِ، دَقِيقًا فِي إِدْرَاكِهِ حتَّى عدَّ الفَخْرُ الرَّازِيُّ مِنْ جُمْ لَةِ أَنْواعِ السِّحْرِ الساعاتِ، وَهِمِيَ فِي القَدِيمِ عِبارَةٌ عَنْ آلاتٍ مُرَكَّبَةٍ، فكَيْفَ بالسَّاعاتِ الإلكترونِيَّةِ اليَوْمُ؟!

[٧] قَوْلُهُ: «العِيَافَةَ» مَصْدَرُ عَافَ يَعِيفُ عِيَافَةً، وهِيَ: زَجْرُ الطَّبْرِ للتَّشَاؤُمِ أَوِ التَّفاؤُلِ، فعِنْدَ العَرَبِ قَواعِدُ فِي هَذَا الأمْرِ؛ لأنَّ زَجْرَ الطَّيْرِ لَهُ أَفْسامٌ:

فتَارَةً يَزْجُرُهَا للصَّيْدِ، كَمَا قَالَ أَهْلُ العِلْمِ فِي بَابِ الصَّيْدِ: إِنَّ تَعْلِيمَ الطَّيْرِ بأَنْ يَنْزَجِرَ إِذَا زُجِرَ، فهَذَا لَيْسَ مِنْ هَذَا الباب.

<sup>(</sup>۱) انظر: (ص:۳۷۰).

## وَالطَّرْقَ [١] وَالطِّيرَةَ [٢].

وَتَارَةً يَزْجُرُ الطَّيْرَ للتَّشاؤُمِ أَوِ التَّفاؤُلِ، فإذَا زَجَرَ الطَّائِرَ وذَهَبَ شِهَالًا تَشاءَمَ، وإذَا ذَهَبَ يَعِينَا تَفَاءَل، وإنْ ذَهَبَ أَمَامًا فَلَا أَدْرِي أَيْتَوَقَّفُونَ أَمْ يُعِيدُونَ الزَّجْرَ؟ فهذَا مِنَ الجِبْتِ.

[1] قَوْلُهُ: «الطَّرْقَ» فَسَّرَهُ عَوْفٌ: بالَّهُ الحَّطُّ كَخَطُّ فِي الأرْضِ، وكانَّهُ مِنَ الطَّرِيقِ، مِنْ طَرَقَ الأرْضَ يَطُرُقُهَا إِذَا سارَ عَلَيْهَا، وتَخْطِيطُهَا مِثْلُ المَثْبِي عَلَيْهَا يَكُونُ لَهُ أَثَّرٌ فِي الأرْضِ كاثْرِ السَّيْرِ عَلَيْهَا.

ومَعْنَى الحَطِّ بالأرْضِ مَعْرُوفٌ عِنْدُهُمْ، يَضْرِبُونَ بِهِ عَلَى الرَّمْلِ عَلَى سَبِيلِ السَّحْرِ والكِهانَةِ، ويَهْعَلُهُ النِّسَاءُ عَالِبًا، ولَا أَدْرِي كَيْفَ يَتَوَصَّلُونَ إِلَى مَقْصُودِهِمْ ومَا يَزْعُمُونَهُ مِنْ عِلْمِ الغَيْبِ، واَنَّهُ سَيَحْصُلُ كذَا عَلَى مَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُمْ؟! وهَذَا نَوْعٌ مِنَ السَّحْرِ. أمَّا خَطُّ الأرْضِ لِيَكُونَ شُتْرَةً فِي الصَّلاةِ، أَوْ لِبِيانِ حُدُودِهَا ونَحْوِ ذلكَ فَلْيَسَ داخِلًا فِي الحَدِيثِ.

فإنْ قِيلَ: قَدْ صَحَّ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّ نَبِيًّا مِنَ الأَنْبِيَاءِ يَخُطُّ. وقَالَ: «مَنْ وافَقَ خَطَّهُ فذاكَ»(١). قُلْنَا: يُجابُ عَنْهُ بِجَوابَيْن:

الأوَّلُ: أنَّ الرَّسُولَ ﷺ عَلَقَهُ باشرٍ لَا يَتَحَقَّقُ الوُّصُولُ إليْهِ؛ لأَنَّهُ قَالَ: «فَمَنْ وَافَقَ خَطَّهُ فَذَاكَ». ومَا يُدْرِينَا هَلْ وافَقَ خَطَّهُ أَمْ لَا؟

الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا كَانَ الحَطُّ بالوَحْيِ مِنَ اللهِ تَعَالَى كَمَا فِي حالِ هَذَا النَّبِيِّ فَلَا بَأْسَ بهِ؛ لأنَّ اللهَ يَجْعَلُ لَهُ عَلامَةٌ يُنْزِلُ الوَحْيَ بِهَا بخُطُوطٍ يُعَلِّمُهُ إِيَّاهَا. أمَّا هَذِهِ الخُطُوطُ السِّحْرِيَّةُ فهِيَ مِنَ الوَحْيِ الشَّيْطَانِيِّ.

فإنْ قِيلَ: طَرِيقَةُ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّهُ يَسُدُّ الاَّبُوَابَ جَمِيعًا خاصَّةً فِي مَوْضُوعِ الشَّرْكِ. فلماذَا لَمْ يَقْطَعْ ويَسُدُّ هَذَا البابَ؟

فالجَوَابُ: كَأَنَّ هَذَا -واللهُ أَعْلَمُ- أمْرٌ مَعْلُومٌ، وَهُوَ أَنَّ فِيهِ نَبِيًّا مِنَ الأَنْبِيَاءِ يَخُطُّ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُجِيبَ عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ:

[٧] قَوْلُهُ: «الطَّيِّرَةَ» أَيْ: مِنَ الجِبْتِ، عَلَى وزْنِ فِعَلَةٍ، وَهِيَ اسْمُ مَصْدَرِ تَطَيَّرَ، والمَصْدَرُ مِنْهُ تَطَيُّرٌ، وَهِيَ النَّشَاؤُمُ بِمَرْئِيٍّ أَوْ مَسْمُوعٍ، وقِيـلَ: النَّشَاؤُمُ بِمَعْلُومٍ مَرْئِيًّا كَانَ أَوْ مَسْمُوعًا، زَمانًا كَانَ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، وفي: كتاب السلام، باب تحريم الكهانة، رقم (٧٣٥/ ٢٢١)، من حديث معاوية بن الحكم رَيُوْلِيَّكُهُـَةُ.

= أَوْ مَكَانًا، وهَذَا أَشْمَلُ، فيَشْمَلُ مَا لَا يُرَى ولَا يُسْمَعُ، كالتَّطَيُّرِ بالزَّمانِ.

وأصْلُ التَّطَيُّرِ: التَّشَاؤُمُ، لكنْ أُضِيفَتْ إِلَى الطَّيْرِ؛ لأنَّ غالِبَ التَّشَاؤُمِ عِنْدَ العَرَبِ بالطَّيْرِ، فعُلِّقَتْ بهِ، وإلَّا فإنَّ تَعْرِيفَهَا العامَّ: التَّشَاؤُمُ بمَرْئِيٍّ أَوْ مَسْمُوعِ أَوْ مَعْلُومٍ.

وكانَ العَرَبُ يَنَشاءَمُونَ بالطَّيْرِ وبالزَّمانِ وبالمكانِ وبالأشْخَاصِ، وهَذَا مِنَ الشَّرْكِ كَمَا قَالَ النَّبِيُ ﷺ (۱).

والإِنْسَانُ إِذَا فَتَحَ عَلَى نَفْسِهِ بَابَ التَّشَاؤُمِ ضاقَتْ عَلَيْهِ الدُّنْيَا، وصارَ يَتَخَيَّلُ كُلَّ شَيْءٍ أَنَّهُ شُؤْمٌ، حتَّى إِنَّهُ يُوجَدُ أُناسٌ إِذَا أَصْبَحَ وخَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ثُمَّ قابَلَهُ رَجُلٌ لَيْسَ لَهُ إِلَّا عَيْنٌ واحِدَةٌ تَشاءَمَ، وقَالَ: اليَوْمُ يَوْمُ شُوءٍ. وأَغْلَقَ دُكَّانَهُ، ولَمْ يَبغُ ولَمْ يَشْتَرِ، والعِياذُ باللهِ.

وكانَ بَعْضُهُمْ يَتَشاءَمُ بِيَوْمِ الأَرْبِعَاءِ، ويقولُ: إِنَّهُ يَوْمُ نَحْسٍ وشُوْمٍ. ومنْهُمْ مَنْ يَتَشاءَمُ بِشَهْرِ شَوَّالِ، ولَا سِيَّا فِي النِّكَاحِ، وقَدْ نَقَضَتْ عَائِشَهُ مِّوَلِيَّتِيْعَا هَذَا الشَّشَاؤُمَ، بِأَنَّهُ صَلَّلَتَاعَلِيوَسَلَمْ عَقَدَ عَلَيْهَا فِي شَوَّالٍ، وبَنَى بِهَا فِي شَوَّالٍ، فكانَتْ تَقُولُ: «أَيُّكُنَّ كَانَ أَحْظَى عِنْدُهُ مِنِّي؟!»(") والجَوَابُ: لَا أَحَدَ.

فالُهِمُّ أَنَّ التَّشَاؤُمَ يَنْبُغِي للإِنْسَانِ أَنْ لَا يَطْرَأَ لَهُ عَلَى بالٍ؛ لأَنَّهُ يُنكَّدُ عَلَيْهِ عَيْشَهُ، فالواجِبُ الاقْتِدَاءُ بالنَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ كَانَ يُعْجِبُهُ الفَأْلُ<sup>(۱)</sup>؛ فيَنْبغِي للإِنْسَانِ أَنْ يَنْفَاءَلَ بالحَثْيرِ ولَا يَتَشَاءَمُ، وكذَلِكَ بَعْضُ النَّاسِ إِذَا حَاوَلَ الأَمْرَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى تَشَاءَمُ بأَنَّهُ لَنْ يَنْجَحَ فِيهِ فَيَثْرُكَهُ، وهَذَا خَطُأٌ؛ فَكُلُّ شَيْءٍ تَرَى فِيهِ المَصْلَحَةَ فَلَا تَتَقَاعَسْ عَنْهُ فِي أُوَّلِ مُحَاوَلَةٍ، وحَاوِلْ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى حَتَّى يَفْتَحَ اللهُ عَلَىٰكَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البزار في المسند (٩/ ٥٢، رقم ٣٥٧٨)، من حديث عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنِ رَسِّؤَلِقَتِنَهَا: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَطَيَّرَ أَو تُطُيِّرَ لَهُ». وقال المنذري في «الترغيب» (٤/ ٣٣): «إسناده جيد» وقال الهيثمي في المجمع (١١٧/٥): «ورجاله رجال الصحيح؛ خلا إسحاق بن الربيم، وهو ثقة».

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب النكاح، باب استحباب التزوج والتزويج في شوال، رقم (١٤٢٣).

<sup>(</sup>٣) أخرجه أحمد (١٢٩/٦)، وابن ماجه: كتاب الطب، باب من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة، رقم (٣٥٣٦)، من حديث عائشة رَحِيَالَفَاعِتَهَا.

[1] قَوْلُهُ: «مِنَ الجِبْتِ» سَبَقَ فِي البَابِ قَبْلَهُ عَنْ عُمَرَ رَفِحَالِثَهَاعَهُ أَنَّ الجِبْتَ السِّحْرُ، وعَلَى هَذَا تَكُونُ «مِنْ» للتَّبْعِيضِ عَلَى الصَّحِيحِ ولَيْسَتْ للبَيَانِ، فالمُعْنَى أَنَّ هَذِهِ الثَّلاثَةَ (العِيافَة والطَّرقَ والطِّيرَةُ) مِنَ الجِبْتِ.

[٧] وأمَّا قَوْلُ الحَسَنِ: «الحِبْتُ: رَنَّةُ الشَّيْطَانِ» فَقَالَ صَاحِبُ «تَيْسِيرِ العَزِيزِ الحَمِيدِ» ("): لَمْ أَجِدْ فِيهِ كَلامًا. والظَّاهِرُ أَنَّ رَنَّةَ الشَّيْطَانِ، أَيْ: وحْيُ الشَّيْطَانِ، فَهَذِهِ مِنْ وَحْيِ الشَّيْطَانِ وَإِمْلائِهِ، ولا شَكَّ أَنَّ الَّذِي يَتَلَقَّى أَمْرَهُ مِنْ وَحْيِ الشَّيْطَانِ أَنَّهُ أَتَى نَوْعًا مِنَ الكُفْرِ. وقَوْلُ الحَسَنِ جَاءَ فِي (تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ) باللَّفْظِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْوَلِفُ "، وجَاء فِي (المُسنَدِ) (٥/ ٢٠) بلَفْظِ: إِنَّهُ الشَّيطَانُ.

ووَجْهُ كُوْنِ العِيافَةِ مِنَ السِّحْرِ أَنَّ العِيافَةَ يَسْتَنِدُ فِيهَا الْإِنْسَانُ إِلَى أَمْرٍ لَا حَقِيقَةَ لَهُ، فهاذَا يَمْنِي كَوْنُ الطائِرِ يَذْهَبُ يَمِينًا أَوْ شِيالًا أَوْ أَمامًا أَوْ خَلْفًا؟ فَهَذَا لَا أَصْلَ لَهُ، وَلَيْسَ بَسَبَبٍ شَرْعِيٍّ ولَا حِسِّيٍّ، فإذَا اعْتَمَدَ الْإِنْسَانُ عَلَى ذلكَ فَقَدِ اعْتَمَدَ عَلَى أَمْرٍ خَفِيٍّ لَا حَقِيقَةَ لَهُ، وهَذَا سِحْرٌ كَمَا سَبَقَ تَعْرِيفُ السِّحْرِ فِي اللَّهَٰقِةِ (<sup>0)</sup>.

وكذلِكَ الطَّرْقُ مِنَ السِّحْرِ؛ لأنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَهُ فِي السِّحْرِ، ويَتَوَصَّلُونَ بِهِ إليْهِ.

والطِّيرَةُ كذلِكَ؛ لأنَّهَا مِثْلُ العِيافَةِ غَامًا، تَسْتَنِدُ إِلَى أَمْرٍ خَفِيٍّ لَا يَصِتُّ الاغتهادُ عليْهِ، وسيَأْتِي فِي بَابِ الطِّيرَةِ مَا يُسْتَثْنَى منْهُ(١).

<sup>(</sup>۱) أخرجه عبد الرزاق (۳/۱۰)، وأحمد في «مسنده» (۳/۷۷، ۲۰/۰)، وابن سعد في «الطبقات» (۷/ ۳۵)، وأبو داود: كتاب الطب، باب في الحظ وزجر الطبر، رقم (۳۹۰۷) –وسكت عنه – والنسائي في «الكُبْرَى» كما في «تحفة الأشراف» (۸/۲۷) وابر حبان (۱۶۲۱) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (۴/۲۷) والبيهقي (۹/۲۵) والبيه ولي والبغوي في «شرح السنة» (۳۱۷/۷۱). وقال النووي في «رياض الصالحين»: «رواه أبو داود بإسناد حسن» وفي «دليل الفالحين» (ص:۸۰۲): «وهو حديث حسن».

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الطب، باب في الخط وزجر الطير، رقم (٣٩٠٨).

<sup>(</sup>٣) انظر: «تيسير العزيز الحميد» (ص:٣٩٨).

<sup>(</sup>٤) تفسير ابن كثير (٢/ ٣٣٤).

<sup>(</sup>٥) سبق (ص:۳۷۰).

<sup>(</sup>٦) سيأتي (ص:٤٣٠).

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ اللهِ وَلا بِي دَاوُدَ والنَّسَائِيِّ وابْنِ حِبَّانَ فِي (صَحِيحهِ) لَهُمُ المُسْنَدُ مِنْهُ.

وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضَالِشَهَنْهَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ<sup>[۱۱</sup> اقْتَبَسَ <sup>[۱۱</sup> شُعْبَةً<sup>[۱]</sup> مِنَ النُّجُوم<sup>[0]</sup>

[1] قَوْلُهُ: «إِسْنادُهُ جَيِّدٌ» قَالَ الشَّيْخُ رَحَمُهُ اللَّهَٰ إِسْنادُهُ جَيِّدٌ، وعنْدِي آنَّهُ أقَلُ مِنَ الجَيِّدِ فِي الواقِعِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكُ مُتَابَعاتٌ، وكانَ بَعْضُ العُلَمَاءِ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الحَدِيثَ إِذَا صَحَّ مَثْنُهُ، وكانَ مُوافقًا للأُصولِ فإنَّهُ يُتساهَلُ فِي سَنَدِهِ، والعَكْسُ بالعَكْسِ، إِذَا كَانَ مُحالفًا للأُصولِ فإنَّهُ لا يُبالِي بالشَّندِ، وهَذَا مَسْلَكٌ جَيِّدٌ بالشَّمْبَةِ لأَخْذِ الحُكْمِ مِنَ الحَدِيثِ، لكنْ بالنَّسْبَةِ للحُكْمِ عَلَى السَّندِ بالنَّهُ بَيْدُ بمُجَرَّدِ شَهادَةِ الأُصولِ لهَذَا الحَدِيثِ بالصَّحَّةِ فهَذَا مُشْكِلٌ؛ لأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنَّهُ لَوْ جَاءَنَا هَذَا السَّندُ فِي حَدِيثِ آخَرَ حَكَمُنَا بالنَّهُ جَيِّدٌ.

فالأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّ السَّنَدَ فِيهِ ضَعْفٌ، ولكنِ النَّنُ صَحِيعٌ. فأَنَا أَرَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُحْكَمُ لَهُ بالجُوْدَةِ؛ إِذْ جَيِّدٌ أَرْفَى مِنْ حَسَنٍ، ثُمَّ الحُكْمُ بالحُسْنِ فِي مِثْلِ هَذَا السَّنَدِ فِي نَفْسِي مِنْهُ شِيءٌ؛ لأَنَّهُ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَحَرَّى فِي الحَدِيثِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ إِلَّا أَنَّ الَّذِي يُخَفِّفُ الأَمْرَ هُوَ صِحَّةُ المَّنْنِ.

وأيُّهُما أهَمُّ: السَّنَدُ أَم المَتْنُ؟

الجَوَابُ: كِلاهُمَا مُهِيَّانِ، لكنِ المَّنَّ إِذَا كَانَ صَحِيحًا تَشْهَدُ لَهُ الأُصُولُ قَدْ تَسْتَغْنِي عَنْهُ بِيَا تَشْهَدُ بِهِ الأُصُولُ. أَمَّا السَّنَدُ فَلَا بُدَّ مِنْهُ، يَقُولُ ابْنُ المُبارَكِ: «لَوْلَا السَّنَدُ لَقَالَ كُلُّ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ»(").

[٢] قَوْلُهُ: «مَنْ» شَرْ طِيَّةٌ، وفِعْلُ الشَّرْطِ: «اقْتَبَسَ» وجَوابُهُ: «فَقَدِ اقْتَبَسَ».

[٣] قَوْلُهُ: «أَقْتَبَسَ» أَيْ: تَعَلَّمَ؛ لأنَّ التَّعَلُّمَ -وَهُوَ أَخْذُ الطَّالِبِ مِنَ العالِمِ شَيْتًا مِنْ عِلْمِهِ-بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ يَقْتَبِسُ مِنْ صَاحِبِ النَّارِ شُعْلَةً.

[٤] قَوْلُهُ: «شُعْبَةً» أَيْ: طائِفَةً، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَنَكُو شُعُوبًا وَقِبَاتِلَ﴾ [الحجرات:١٣] أيْ: طَوائِفَ وقَبائِلَ.

[٥] قَوْلُهُ: «مِنَ النَّجُومِ» المُرَادُ: عِلْمُ النَّجُومِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ النَّجُومَ أَنْفُسَها؛ لأنَّ النَّجُومَ لَا يُمْكِنُ أَنْ تُقْتَبَسَ وتُتَعَلَّمَ، والمُرَادُ بِهِ هُنَا عِلْمُ النُّجُومِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الحَوادِثِ الأرْضِيَّةِ، فَيُسْتَدَلُّ مَثَلًا بافْتِرَانِ النَّجْمِ الفُلانِيِّ بالنَّجْمِ الفُلانِيِّ عَلَى أَنَّهُ سَيَحْدُثُ كذَا وكذَا.

<sup>(</sup>١) مقدمة «صحيح مسلم»: باب في أن الإسناد من الدين (١/ ١٥).

ويُسْتَدَلُّ بوِلادَةِ إِنْسَانٍ فِي هَذَا النَّجْمِ عَلَى أَنَّهُ سَيْكُونُ سَعِيدًا، وِفِي النَّجْمِ الآخَرِ عَلَى أَنَّهُ سَيَكُونُ شَقِيًّا، فيَسْتَدِلُّونَ باخْتلافِ أحْوَالِ النَّجُومِ عَلَى اخْتِلَافِ الحوادِثِ الأرْضِيَّةِ، والحوادِثُ الأرْضِيَّةُ مِنْ عِنْدِ اللهِ، قَدْ تَكُونُ أَسْبابُهَا مَعْلُومَةً لنَا، وقَدْ تَكُونُ مَجْهُولَةً، لكنْ لَيْسَ للنُّجُوم بِهَا علاقَةٌ.

ولهَذَا جَاءَ فِ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الجُهْنِيِّ فِي غَزْوَةِ الحُكَيْبِيَةِ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ذاتَ لَيْلَةٍ عَلَى إِثْرِ سَهاءٍ مِنَ اللَّيْلِ، فقَالَ: «قَالَ اللهُ تَعَالَى: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وكافِرٌ، فَمَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وكَذَا -بَنَوْءِ يغني: بنَجْمٍ، والباءُ لِلسَّبِيَّةِ، يغني: هَذَا المَطَرُ مِنَ النَّجْمِ- فإنَّهُ كافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بالكَوْكَبِ، ومَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بفَضْلِ اللهِ ورَحْمَتِهِ. فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كافِرٌ بالكَوْكبِ

فالنُّجُومُ لَا تَأْتِي بِالمَطَرِ، وَلَا تَأْتِي بِالرِّياحِ أَيضًا، ومِنْهُ نَأْخُذُ خَطَأَ العوامِّ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إذَا هَبَّتِ الرِّيحُ طَلَعَ النَّجْمُ الفُلائِيُّ؛ لأَنَّ النُّجُومَ لَا تَأْثِيرَ لهَا بالرِّياحِ، صَحِيحٌ أنَّ بَعْضَ الأَوْقاتِ والفُصولِ يَكُونُ فِيهَا رِيحٌ ومَطرٌ، فِهِيَ ظَرْفٌ لَهُمَا، ولَيْسَتْ سَبَبًا للرِّيح أَوِ المَطرِ.

#### وعِلْمُ النُّجُومِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الأوَّلُ: عِلْمُ التَّأْثِيرِ، وَهُوَ أَنْ يُسْتَدَلَّ بالأَحْوَالِ الفَلَكِيَّةِ عَلَى الحَوادِثِ الأَرْضِيَّةِ، فَهَذَا مُحَرَّمٌ باطِلٌ؛ لَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ الشَّجُومِ فَقَدِ افْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحْرِ»(")، وقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ: «مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وكَذَا، فَلَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بالكَوْكَبِ»(")؛ ولقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الشَّمْسِ والقَمَرِ: «إنَّهُمَّ الْيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ، لَا يَنْكَسِفَانِ لَمُوْتِ أَحَدٍ وَلَا لَجِيَاتِهِ»(")، فالأَحْوَالُ الفَلكِيَّةُ لَا عَلاقَةَ بِيْنَهَا وبَيْنَ الحوادِثِ الأَرْضِيَّةِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، رقم (٨٤٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، رقم (٧١)، من حديث زيد بن خالد الجهنى رَهَوَلَيَّهَـُهَنَّهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٣١١، ٢٧١) وأبو داود: كتاب الطب، باب في النجوم، رقم (٣٩٠٥) -وسكت عنه-وابن ماجه: كتاب الأدب، باب تعلم النجوم، رقم (٣٧٢٦)، والطبراني في «الكبير» (١١٢٧٨) والبيهقي (١١٣٨/٨) من حديث ابن عباس رَجَوْلِيَهُمَنَّهُمَّ: والحَدِيث صححه النووي في «الرياض» والعراقي في «تخريج الإِحياء» (١١٧/٤) والذهبي؛ كما في «فيض القدير» (٦/ ٨٠).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، رقم (٨٤٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان
 كفر من قال مطرنا بالنوء، رقم (٧١)، من حديث زيد بن خالد الجهني رَهَوَلَلْهَـُقَائهُ.

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري: كتاب الكسوف، باب خطبة الإمام في الكسوف، رقم (١٠٤٦)، ومسلم: كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، رقم (٩٠١)، من حديث عائشة وَيُؤَلِّنَهُهُمَا.

فَقَدِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السِّحْرِ، زَادَ مَا زَادَ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَالَوْدَ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ (١٠.

# وللنَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ عَقَدَ عُقْدَةً" ا ثُمَّ نَفَتْ فِيها فَقَدْ سَحَرً " }.....

النَّانِي: عِلْمُ التَّسْيِرِ، وَهُوَ مَا يُسْتَذَلُّ بِهِ عَلَى الجِهاتِ والأوْقاتِ، فهَذَا جائِزٌ، وقَدْ يَكُونُ واجبًا أحيانًا، كَمَا قَالَ الفُقَهَاءُ: إِذَا تَخَلَ وَقْتُ الصَّلاةِ يَجِبُ عَلَى الإِنْسَانِ أَنْ يَتَعَلَّمَ عَلاماتِ القِبْلَةِ مِنَ النَّجُومِ والشَّمْسِ والقَمَرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْفَيْ فِي ٱلْأَرْضِيَّةَ انْتَقَلَ إِلَى العَلاماتِ السَّهاوِيَّةِ، فقالَ لَمَلَكَثُمْ مَّنَدُونَ ﴾ [النحل:١٥]، فلمَّا ذَكَرَ اللهُ العلاماتِ الأَرْضِيَّةُ انْتَقَلَ إِلَى العَلاماتِ السَّهاوِيَّةِ، فقالَ تَعَالَى: ﴿وَعَلَىمَتْ وَبِالنَّجْمِ عَلَى الأَرْمانِ لاَ بَأْسَ تَعَالَى: ﴿وَعَلَىمَتُونَ وَهِاللَّهُ بَيْنُونَ ﴾ [النحل:٢١]، فالاسْتِذلالاً بَهْذِهِ النَّجُومِ عَلَى الأَرْمانِ لاَ بَأْسَ بِهِ، مثلُ أَنْ يُقالَ: إِذَا طَلَعَ النَّجْمُ الفُلائِ تَعَلَى وَقْتُ السَّيْلِ، ودَخَلَ وقْتُ الرَّبِيعِ، وكذلِكَ عَلَى الأماكِنِ: كالقِبْلَةِ، والشَّهالِ، والجَنُوبِ.

[1] قَوْلُهُ: «فَقَدِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السِّحْرِ زَادَ مَا زَادَ» الْمُرَادُ بالسِّحْرِ هُنَا: مَا هُوَ أَعَمُّ مِنَ السِّحْرِ المَعْرُوفِ؛ لأنَّ هَذَا مِنَ الاسْتِدْلَالِ بالأُمُورِ الحَقِيَّةِ الَّتِي لَا حَقِيقَةَ لَهَا، كَمَا أَنَّ السِّحْرَ لَا حَقِيقَةَ لهُ، ولَا يَقْلِبُ الأَشْيَاءَ، لكنَّهُ يُمَوِّهُ، فهَكَذَا اخْتلافُ النُّجُومَ لَا تَتَفَيَّرُ بِهَا الأَحْوَالُ.

وقَوْلُهُ: «زَادَ مَا زَادَ» أَيْ: كُلَّمَا زَادَ شُعْبَةً مِنْ تَعَلَّمَ النُّجُومِ ازْدَادَ شُعْبَةً مِنَ السِّحْرِ. ووجْهُ ذلكَ: أنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ مِنَ الشِّيْءِ فإنَّهُ يَزْدَادُ بزيَادَتِهِ.

وجْهُ مُنَاسَبَةُ الحَدِيثِ لتَرْجَةِ الْمُؤَلِّفِ: أَنَّ مِنْ أَنْواعِ السِّحْرِ: تَعَلَّمَ النَّجُومِ؛ لِيُسْتَدَلَّ بِهَا عَلَى الحوادِثِ الأرْضِيَّةِ، وهَذَا الحَدِيثُ وإِنْ كَانَ ضَعِيفَ السَّنَدِ لكنْ مِنْ حَيْثُ المَّغْنَى صَحِيحٌ تَشْهَدُ لَهُ النَّصُوصُ الأُخْرَى.

[٢] قَوْلُهُ: «مَنْ عَقَدَ عُقْدَةً» «مَنْ» شَرْ طِيَّةٌ، والعَقْدُ مَعْرُوفٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «ثُمَّ نَفَتَ فِيهَا» النَّفْتُ: النَّفْتُ بِرِيقِ خَفِيفٍ، والْمُرَادُ هُنَا النَّفْتُ مِنْ أَجْلِ السِّحْرِ. أَمَّا لَوْ عَقَدَ عُقْدَةً، ثُمَّ نَفَتَ فِيهَا مِنْ أَجْلِ أَنْ تَحْتَكِمَ بِالرُّطُوبَةِ فَلَيْسَ بداخِلٍ فِي الحَدِيثِ، والنَّفْتُ مِنْ أَجْلِ السِّحْرِ يَفْعَلُونَهُ بَعْضَ الأَحْيَانِ للصَّرْفِ، فَيَصْرِفُونَ بِهِ الرَّجُلَ عَنْ زَوْجَتِهِ، ولَا سِيَّمَا

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢١٧/، ٣١١) وأبو داود: كتاب الطب، باب في النجوم، رقم (٣٩٠٥) -وسكت عنه-وابن ماجه: كتاب الأدب، باب تعلم النجوم، رقم (٣٧٢٦)، والطبراني في «الكبير» (١١٢٧٨) والبيهقي (١١٣٨/٨) من حديث ابن عباس رَوَقَلِيَّهَ عَنْهُمُ. والحَدِيث صححه النووي في «الرياض» والعراقي في «تخريج الإحياء» (١١٧/٤) والذهبي؛ كما في فيض القدير» (٦/ ٨٠).

### وَمَنْ سَحَرَ فَقَدْ أَشْرَكَ<sup>[1]</sup>، وَمَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وُكِلَ إِلَيْهِ<sup>[1]</sup>» (1).

= عِنْدَ عَقْدِ النَّكَاحِ؛ فَيَبْعُدُ الرَّجُل عَنْ زَوْجَتِهِ، فَلَا يَقْوَى عَلَى جِماعِهَا، فمَنْ عَقَدَ هَذِهِ العُقْدَةَ فَقَدْ وَقَعَ فِي السِّحْرِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمِن شَكِرٌ النَّقَدْخَنتِ فِي ٱلْمُقَدِ ﴾ [الفلق:٤].

[١] قَوْلُهُ: «وَمَنْ سَحَرَ فَقَدْ أَشْرَكَ» «مَنْ» هَذِهِ شَرْطِيَّةٌ، وفِعْلُ الشَّرْطِ: «سَحَرَ» وجَوالُهُ: «فَقَدْ أَشْرَكَ».

وَقَوْلُهُ: «فَقَدْ أَشْرَكَ» هَذَا لَا يَتناوَلُ جَمِيعَ السَّحْرِ، إنَّها الْمَرَادُ مَنْ سَحَرَ بالطُّرُقِ الشَّيْطَانِيَّةِ.

أمَّا مَنْ سَحَرَ بالأَدْوِيَةِ والعَقافِيرِ ومَا أَشْبَهَهَا فَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُشْرِكًا")، لكنِ الَّذِي يَسْحَرُ بواسِطَةِ طَاعَةِ الشَّيَاطِينِ واسْتِخْداوِهِمْ فِيهَا يُرِيدُ – فهذَا لا شَكَّ أَنَّهُ مُشْرِكٌ.

[٢] وقَوْلُهُ: «ومَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وُكِلَ إليْهِ» «تَعَلَّقَ شَيْئًا» أي: اسْتَمْسَكَ بهِ، واعْتَمَدَ عليْهِ. «وُكِلَ إليْهِ» أيْ: جَعَلَ هَذَا الشَّيْءَ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ عِهادًا لهُ، ووكَلَهُ اللهُ إليْهِ، وتَخَلَّى عنْهُ.

ومُناسَبَةُ هَذِهِ الجُمْلَةِ للَّتِي قَبْلَهَا: أنَّ النافِخَ فِي العُقَدِ يُرِيدُ أنْ يَتَوَصَّلَ بهَذَا الشَّيْءِ إِلَى حاجَتِه ومَآرِبِهِ، فيُوكَلُ إِلَى هَذَا الشَّيْءِ الْمُحَرَّم.

ووجْهٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ إِذَا سُجِرَ عَنْ طَرِيقِ النَّفْخِ بِالعُقَدِ ذَهَبَ إِلَى السَّحَرَةِ وتَعَلَّقَ بِهِمْ، ولَا يَذْهَبُ إِلَى الفَّرَّاءِ والأَدْوِيَةِ المُباحَةِ والأَدْعِيَةِ المُشْرُوعَةِ، ومَنْ تَوَكَّلَ عَلَى اللهِ كَفَاهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلُ عَلَى اللّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥ إِنَّ اللّهَ بَلِغُ أَمْرِهِ.﴾ [الطلاق:٣]، وإذَا كَانَ اللهُ حَسْبَكَ فَلا بُدَّ أَنْ تَصِلَ إِلَى مَا تُرِيدُ.

لكنْ مَنْ تَعَلَّقَ شَيئًا مِنَ المَخْلُوقِينَ وُكِلَ إليْهِ، ومَنْ وُكِلَ إِلَى شَيْءٍ مِنَ المَخْلُوقِينَ وُكِلَ إِلَى ضَغْفِ وَعَجْزِ وَعَوْرَةٍ، وقَدْ يَشْمَلُ الحَدِيثُ مَنِ اعْتَمَدَ عَلَى نَفْسِهِ وَصَارَ مُعْجَبًا بِمَا يَقُولُ ويَفْعُلُ، فإنَّهُ يُوكُلُ إِلَى نَفْسِهِ، ويُوكَلُ إِلَى ضَعْفِ وعَجْزِ وعَوْرَةٍ؛ ولهَذَا يَنْبغِي أَنْ تَكُونَ دَائِيًا مُتَعَلِّقًا باللهِ فِي كُلِّ افْعالِكَ وأحْوَالِكَ، حَنَّى فِي أَهْوَنِ الأُمُورِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه النسائي: كتاب تحريم الدم، باب الحكم في السحرة، رقم (٤٠٧٩). وقال المنذري في «الترغيب» (٤٢/٤): «رواه النسائي من رواية الحسن عن أبي هريرة، ولم يسمع منه عند الجمهور». وقال الذهبي في «الميزان» (٣٧٨/٢): «هذا الحديث لا يصلح للين عبَّاد وانقطاعه». وحسنه ابن مفلح في «الآداب» (٣/٨٧) وأخرجه عبد الرزاق عن الحسن مرسلًا في «المصنف» (١٧/١١). قال في «النهج السديد» (ص:١٣٥): «فثبت أن أصل الحديث مرسل، لكن عبَّادًا أخطأ فو صله».

<sup>(</sup>۲) (ص: ۲۷۱).

# وَعَنِ ابنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا الْ هَلْ أَنْبَيْكُمْ مَا العَضْهُ؟ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

ونَقُولُ للإِنْسَانِ: اعْتَمِدْ عَلَى نَفْسِكَ بالنَّسْبَةِ للنَّاسِ، فَلا تَسْأَلُهُمْ ولا تَسْتَذِلَ أَمَامَهُمْ، واسْتَغْنِ عنْهُ، بَلْ كُنْ دَائِيًا مُعْتَمِدًا عَلَى رَبِّكَ؛ حتَّى تَتَيَسَّرَ لكُ الْأُمُورُ.
 الأُمُورُ.

ومِنْ هَذَا النَّوْعِ مَنْ يَتَعَلَّقُونَ بَبَعْضِ الأَحْرازِ يُعَلِّقُونَهَا؛ فإنَّهُمْ يُوكَلُونَ إِلَى هذا، ولا يَحْصُلُ لهُمْ مَقْصُودُهُمْ، لكنَّهُمْ لَوِ اعْتَمَدُوا عَلَى اللهِ، وسَلكُوا السُّبُلَ الشَّرْعِيَّةَ – حَصَلَ لهُمْ مَا يُرِيدُونَ.

ومِنْ هَذَا النَّوْعِ أَيضًا مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا مِنَ القُبُورِ، وجَعَلَهَا مَلْجَأَهُ ومُغِيثَهُ عِنْدَ طَلَبِ الأُمُورِ، فإنَّهُ يُوكُلُ إليْهِ، والإِنْسَانُ قَدْ يُفْتَنُ ويَحْصُلُ لَهُ المَطْلُوبُ بدُعاءِ هَوُلاءِ، ولكنْ هَذَا المَطْلُوبُ الَّذِي خَصَلَ حَصَلَ عِنْدَ دُعانِهِمْ لَا بدُعائِهِمْ، والآيةُ صَرِيحةٌ في ذلكَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَنَ آمَسُلُ مِتَن حَصَلَ حَصَلَ حَصَلَ عَن اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَنَ آمَسُلُ مِتَن يَدْعُوا مِن دُونِ اللهُ تَعَالَى قَدْ يَفْتِنُ مَنْ شَاءَ مِنْ عَبْادِهِ.

عِبادِهِ.

مُنَاسَبَةُ الحَدِيثِ: أنَّ هَوُّلاءِ الَّذِينَ يَتَعَلِّقُونَ بالسِّحْرِ، ويَجْعَلُونَهُ صِناعَةً يَصِلُونَ بِهَا إِلَى مَآرِبِهِمْ يُوكَلُونَ إِلَى ذلكَ، وآخِرُ أَمْرِهِمُ الحَسَارَةُ والنَّدُمُ.

[١] قَوْلُهُ: «أَلَا» أَدَاةُ اسْتِفْتَاح، والغَرَضُ تَنْبِيهُ الْمُخاطَبِ، والاعْتِنَاءُ بِهَا يُلْقَى إلَيْهِ؛ لِأَهْمَّتِيَّةِ.

[٧] قَوْلُهُ: «هَلْ أُنْبَنُّكُمْ مَا العَصْهُ؟» الاسْتِفْهَامُ للتَشْوِيقِ، كقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَبَّهَا الَّذِينَ ءَامَثُوا هَلَ أَذُلُكُو عَلَى غِنَرَ شُعِيكُمْ يَنْ عَلَامٍ اللِّمِ ﴾ [الصف: ١٠].

لأنَّ الإِنْسَانَ مُشْتَاقٌ إِلَى العُلُومِ نِحِبُّ أَنْ يَعْلَمَ، وقَدْ يَكُونُ الْمَرَادُ بِهِ التَّنْبِية؛ لأنَّ المُوجَّة إلَيْهِ الخِطابُ يَنْبَغِي أَنْ يَنْتَبَة لِيَعْلَمَ، وَهِيَ تَصْلُحُ للجَمِيعِ.

ومَمْنَى أَنْبَتْكُمْ: أُخْبِرُكُمْ، وَهِيَ مُرادِفَةٌ للخَبَرِ فِي اصْطِلَاحِ الْمَحَدِّثِينَ. وقَالَ بَمْضُ العُلَمَاءِ مِنْ نَاحِيَةِ اللَّغَةِ لَا الاصْطلاحِ: إِنَّ الإِنْباءَ لُغَةَ يَكُونُ فِي الأُمُورِ الهامَّةِ، والإِخْبَارَ أَعَمُّ مِنْهُ يَكُونُ فِي الهامَّةِ وغَيْرِ الهامَّةِ.

قَوْلُهُ: «العَصْهُ» عَلَى وَزْنِ الحَبْلِ والصَّمْتِ والوَعْدِ، بِمَعْنَى القَطْعِ، وأمَّا رِوَايَةُ: (العِصَةُ) عَلَى وَزْنِ عِدَةٍ، فإنَّما بِمَعْنَى التَّفْرِيقِ، وأيَّا كانَ فإنَّهَا تَتَضَمَّنُ قَطْعًا وتَفْرِيقًا.

## هِيَ النَّمِيمَةُ، القَالَةُ بَيْنَ النَّاسِ<sup>[1]</sup>»(١).

[1] قَوْلُهُ: «هِيَ النَّمِيمَةُ» فَعِيلَةٌ بَمَعْنَى مَفْعُولَةٍ، وَهِيَ مِنْ نَمَّ الحَدِيثَ إِلَى غَيْرِهِ، أَيْ: نَقَلَهُ، والنَّمِيمَةُ فَلَّهُ النَّاسِ» أَيْ: نَقَلُ القَوْلِ بَيْنَ النَّاسِ، فَيَنْقُلُ مِنْ هَذَا إِلَى هَذَا، فَيَأْتِي لَالْمِيمَةُ فَسَرَهَا بَقُولِهِ: «القالَةُ بَيْنَ النَّاسِ» أَيْنَقُلُ مِنْ القَوْلِ بَيْنَ النَّاسِ، فَيَنْقُلُ مِنْ هَذَا إِلَى هَذَا، فَيَأْتِي لَفُلانٍ ويَقُولُ: فُلانٌ يَمُبُّكَ، فَهُو نَهَ إِلَيْهِ الحَدِيثَ ونَقَلَهُ، وسَوَاءٌ كَانَ صادقًا أَوْ كاذِبًا، فإنْ كَانَ كاذِبًا فَهُو نَهِيمَةٌ. فَهُو بَهْتُ ونَهِيمَةٌ، وإِنْ كَانَ صادقًا فَهُو نَهِيمَةٌ.

والنَّمِيمَةُ كَمَّا أَخْبَرَ الرَّسُولُ ﷺ تَقْطَعُ الصَّلَةَ، وتُفَرِّقُ بَيْنَ النَّاسِ")، فتَجِدُ هذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ صَدِيقَيْنِ، فَيَأْتِي هَذَا النَّمَامُ، فَيَقُولُ لاَحَدِهِمَا: صاحِبُكَ يَسُبُكَ. فَتَنْقَلِبُ هَذِهِ المَوَدَّةُ إِلَى عَداوَةٍ، فَيَحْصُلُ التَّفَرُقُ، وهَذَا يُشْبِهُ السِّحْرَ بالتَّفْرِيقِ؛ لأنَّ السِّحْرَ فِيهِ تَفْرِيقٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُعْرَقُونَ مِنْهُمَا مَا يَعْرَقُونَ مِنْهُمَا مَا يَعْرَقُونَ مِنْهُمَا مَا يَعْمَلُونَ مِنْهُمَا مَا يَعْرَقُونَ مِنْهُمَا مَا يَعْرَقُونَ مِنْهُمُ مَا مَا يَعْرَقُونَ مِنْهُمَا مَا يُعْرَقُونَ مِنْهُمَا مَا يُعْرَقُونَ مِنْهُمَا مَا يَعْمَلُونَ مِنْهُمُ المَّامِنَ مِنْهُ مِنْ مُنْ النَّامِقُونَ مِنْهُمُ المَّامِنَ مِنْهُمُ مَا مَا عَلَى المَّعْرَقُ مِنْ مَا مَا عَلَى اللَّهُمُ اللَّهُ مُنْ مَا مَا المَّامِنَ مِنْ النَّهُمِيةُ اللَّهُ مُنْ مِنْ اللَّهُمُ اللَّعُمُ المَّلْمُ اللَّهُمُ اللَّهُونَ مِنْ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُونَ اللَّهُمُ الْمُونَ اللَّهُمُ الْمُعُلِقُ اللَّهُمُ اللِّهُمُ اللِّهُمُ اللَّهُمُ اللْمُونُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ الْمُعُلِمُ اللَّهُ الْمُعُولُ الْمُؤْمُ اللَّهُمُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُعُلِمُ الْمُؤْلُقُلُولُ اللَّهُمُ الْمُؤْمُ الْمُعُلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُؤْلُولُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْمِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعُمُ الْمُعُمُ الْمُؤْلُولُ الْمُعُلِمُ الْمُعُم

والنَّمِيمَةُ مِنْ كَبائِرِ النُّنُوبِ، وَهِيَ سَبَبٌ لعَذابِ القَبْرِ، ومِنْ أَسْبابِ حِرْمَانِ دُخُولِ الجَنَّةِ، قَالَ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ قَتَّاتٌ» (أ) أَيْ: ثَيَّامٌ، وفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ المُتَّفَقِ عَلَيْهِ: أَنَّهُ ﷺ «مَرَّ بِقَبْرِيْنِ يُعذَّبَانِ، أَحَدُهُمَا كَانَ يَمْشِي بالنَّهِيمَةِ» (أ).

والنَّمِيمَةُ كَمَا هِيَ مِنْ كَبائِرِ الذُّنُوبِ فهِيَ فِي الحَقِيقَةِ خُلُقٌ ذَهِيمٌ، ولَا يَنْبَغِي للإِنسَانِ أَنْ يُطِيعَ النَّمَامَ مَهُمَا كانَتْ حالُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ اللَّى هَمَّازِ مَشَّامٍ بِنَمِيمِ ﴾ [القلم: ١٠-١١]، واغلَمْ أنَّ مَنْ نَمَّ إِلَيْكَ نَمَّ فِيكَ أَوْ مِنْكَ، فاخذَرْهُ.

وهِيَ أَيضًا سَبَبٌ مِنْ أَسْبابِ فَسادِ المُجْتَمَعِ؛ لأنَّ هَذَا النَّهَامَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَدِيَ عَلَى كُلُّ صَدِيقَيْنِ مُتَحَابَّيْنِ، ويُفَرِّقَ بِيْنَهُمَا بِنَمِيمَتِهِ فَسَدَ المُجْتَمَعُ؛ لأنَّ المُجْتَمَعَ مُكَوَّنٌ مِنْ أَفْرادٍ، فإِذَا تَقَرَقَتْ صَـارَ كَـمَا قَـالَ اللهُ عَرَقِجَلَّ: ﴿وَلَا تَنْزَعُواْ فَنَفَسُلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُو ﴾ [الانفال:13]، وإذَا لَمْ يَكُـن الْمُجْتَمِعُ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب تحريم النميمة، رقم (٢٦٠٦).

<sup>(</sup>٢) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٢٢٧، ٦/ ٥٥٩) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧/ ٤٩٤).

وأورده الهيثميّ في «المجمع» (٨/٩٣) وقال: «رواه أحمد، وفيه شهرَ بن حوشب، وقد وثقه غير واحد، وبقية رجال أحمد أسانيده رجال الصحيح».

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يكره من النميمة، رقم (٦٠٥٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان غلظ تحريم النميمة، رقم (١٠٥٥)، من حديث حذيفة رَيَخَاللَّهُ عَنْهُ، ولفظ مسلم: «لا يدخل الجنة نيام».

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله، رقم (٢١٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم (٢٩٣)، من حديث ابن عباس وَعَلِلْتَهَانَةُكَا.

## وَلَهُمَا عَنِ ابنِ عُمَرَ رَسَّوَلَيْكَ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا السَّالِ".

= كإنْسانٍ واحِدٍ فإنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُجْتَمَعًا، فَهُوَ أَفْرَادٌ مُتناثِرَةٌ، والأَفْرَادُ المُتناثِرَةُ لَيْسَ لهَا قُوَّةٌ؛ ولهَذَا قَالَ الشَّاعِرُ:

فَضَ عِيفَانِ يَغْلِبَ إِن قَوِيَّ الْأَرْبُ

لَا تَخَاصِهُ بِوَاحِدٍ أَهْلَ بَيْتٍ

وقالَ الآخَرُ:

تَسأْبَى الرُّمَساحُ إِذَا اجْستَمَعْنَ تَكَسُّسرًا فَسإِذَا افْستَرَفْنَ تَكَسَّسرَتْ أَفْسرَادَا

ونَحْنُ لَوْ تَأَمَّلْنَا النُّصُوصَ الشَّرْعِيَّةَ لَوَجَدْنَاهَا ثُحَرِّمُ كُلَّ مَا يَكُونُ سَبَبًا للتَّفَرُّقِ والقَطِيعَةِ، قَالَ ﷺ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ»<sup>(١)</sup>، وقَالَ: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ<sup>»(١)</sup>، وكُلُّ هَذَا لدَفْع مَا يُوجِبُ العَدَاوَةَ والبَغْضَاءَ بَيْنَ النَّاسِ.

[١] قَوْلُهُ: «إِنَّ مِنَ البَيانِ» «إِنَّ» حَرْفُ تَوْكِيدٍ، يَنْصِبُ الاسْمَ ويَرْفَعُ الحَبَرَ، و"مِنْ» يُختَمَلُ أَنْ تَكُونَ للتَّبْعِيضِ، ويُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لبَيانِ الجِنْسِ، فعَلَى الأوَّلِ يَكُونُ المَعْنَى: إنَّ بعْضَ البَيَانِ سِحْرٌ وَبَعْضَهُ لَيْسَ بِسِحْرِ، وعَلَى الثَّاني يَكُونُ المَعْنَى: إِنَّ جِنْسَ البيانِ كُلَّهُ سِحْرٌ.

قَوْلُهُ: «لَسِحْرًا» اللامُ للتَّوْكِيدِ، و «سِحْرًا» اسْمُ (إنَّ).

والبيانُ: هُوَ الفَصاحَةُ والبَلاغَةُ، وَهُوَ مِنْ نِعْمَةِ اللهِ عَلَى الإِنْسَانِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَكِنَ (أَنُّ) عَلَّمَهُ ٱلْبَيَّانَ ﴾ [الرحمن:٣-٤].

والسانُ نَوْ عَان:

الأوَّلُ: بَيانٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، وهَذَا يَشْتَرِكُ فِيهِ جَمِيعُ النَّاسِ، فكُلُّ إِنْسَانٍ إِذَا جاعَ قَالَ: إِنِّي جُعْتُ. وإذَا عَطِشَ قَالَ: إني عَطِشْتُ. وهَكَذَا.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الخطبة، رقم (٥١٤٦)، من حديث ابن عمر رَهَوَالِتَهُ عَنْهُا، ومسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٩)، من حديث عمار بن ياسر رَضَّاللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) انظره في الدر الفريد لابن أيدمر (١١/ ١٤٠) غير منسوب.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب لا يبيع على بيع أخيه، رقم (٢١٣٩)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه، رقم (١٤١٢)، من حديث ابن عمر رَضِّاللَّهُعَنْهُا.

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب لا يبيع على بيع أخيه، رقم (٢١٤٠)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه، رقم (١٤١٣)، من حديث أبي هريرة رَضَوَالِلَّهُ عَنْهُ.

### فيهِ مَسائِلُ [1]:

الثَّانِي: بَيانٌ بمَعْنَى الفَصاحَةِ التَّامَّةِ الَّتِي تَسْبِي العُقُولَ وتُغَيِّرُ الأَفْكارَ، وَهِيَ الَّتِي قَالَ فِيهَا
 الرَّسُولُ ﷺ: ﴿إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا».

وعَلَى هَذَا التَّقْسِيمِ تَكُونُ "مِنْ" للتَّبْعِيضِ، أيْ: بَعْضُ البَيانِ -وهُوَ البيانُ الكامِلُ الَّذِي هُوَ الفَصاحَةُ- سِحْرٌ. أمَّا إِذَا جَعَلْنَا البيانَ بمَعنَى الفَصاحَةِ فقطْ صارَتْ "مِنْ" لبيانِ الجِنْسِ.

ووجْهُ كَوْنِ البَيَانِ سِحْرًا: اللّهُ يَأْخُذُ بلُبِّ السامِع، فيَمْرِفُهُ أَوْ يَعْطِفُهُ، فيَظُنُ السامِعُ أَنَّ الباطِلَ حَقَّ؛ لِفُوَّةِ تَأْثِيرِ الْمَتَكَلَّمِ، فَيَنْصَرِفُ إليْهِ؛ ولهَذَا إِذَا أَتَى إِنْسَانٌ يَتَكَلَّمُ بِكَلامٍ معناهُ باطِلّ، لكنْ لقُوَّةِ فَصاحَتِهِ وبَيَانِهِ يَشْحُرُ السَّامِعُ حَقًّا، فينْصَرِفُ إليْهِ، وإذَا تَكَلَّمَ إِنْسَانٌ بَلِيغٌ يُحَدِّرُ مِنْ حَقَّ، ولِفَصَاحَتِهِ وبَيَانِهِ يَظُنُّ السامِعُ أَنَّ هَذَا الحَقَّ باطِلٌ، فينْصَرِفُ عنه، وهَذَا مِنْ جِنْسِ السَّحْرِ الَّذِي يُسَمُّونَهُ العَطْفَ والصَّرْفَ، والبَيانُ يَعْصُلُ بِهِ عَطْفٌ وصَرْفٌ؛ فالبَيانُ فِي الحَقِيقَةِ بِمَعْنَى الفَصاحَةِ، ولا شَكْرٍ اللهَحْرُ، والبَيْ الفَيْعُ يَقُولُ عَنِ الحُورِ: حَدِيثُهَا السَّحْرُ الحَلالُ.

وقَوْلُهُ: «إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا» هَلْ هَذَا عَلَى سَبِيلِ الدَّمَّ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ المَدْحِ، أَوْ لِبَيَانِ الوَاقِعِ ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى أَثْرِهِ؟

الجَوَابُ: الأخِيرُ هُوَ الْمُرَادُ، فالبَيانُ مِنْ حَيْثُ هُوَ بَيَانٌ لَا يُمْدَحُ عَلَيْهِ وَلَا يُذَمَّ، ولكنْ يُنْظَرُ إِلَى اثْرِهِ، والمُقْصُودِ مِنْهُ، فإنْ كَانَ المَقْصُودُ مِنْهُ رَدَّ الحقِّ وإثْباتَ الباطِلِ، فَهُوَ مَذْمُومٌ؛ لآنَّهُ اسْتِمْمَالٌ ليغمَةِ اللهِ فِي مَعْصِيتِهِ، وإنْ كَانَ المَقْصُودُ مِنْهُ إثباتَ الحقِّ وإبْطالَ الباطِل، فَهُوَ مَمْدُوحٌ.

وإذَا كَانَ البَيَانُ يُسْتَعْمَلُ فِي طاعَةِ اللهِ وفِي الدَّعْرَةِ إِلَى اللهِ فَهُوَ خَيْرٌ مِنَ العِيِّ، لكنْ إذَا البُّيُّلِيَ الإِنْسَانُ بَبِيَانٍ لِيَصُدَّ النَّاسَ عَنْ دِينِ اللهِ فهَذَا لَا خَيْرُ فِيهِ، والعِيُّ خَيْرٌ مِنْهُ، والبَيانُ منْ حَيْثُ هُوَ لَا شَكَّ أَنَّهُ يَعْمَةٌ، ولهَذَا امْتَنَّ اللهُ بِعِ عَلَى الإِنْسَانِ، فقالَ تَعَالَى: ﴿عَلَمُهُ ٱلْمِيَانَ ﴾ [الرحن:٤].

وجْهُ مُنَاسَبَةُ الحَدِيثِ للبابِ: الْمُؤَلِّفُ كَانَ حَكِيبًا فِي تَعْبِيرِهِ بالنَّرْجَةِ، حَيْثُ قَالَ: بَابٌ: بَيَانُ شَيْءٍ مِنْ انْواعِ السِّحْرِ، ولَمْ يَحْكُمْ عَلَيْهَا بشَيْءٍ؛ لأنَّ مِنْهَا مَا هُوَ شِرْكٌ، ومِنْهَا مَا هُوَ مِنْ كَباثِرِ الذُّنُوبِ، ومِنْهَا دُونَ ذلكَ، ومِنْهَا مَا هُوَ جائِزٌ عَلَى حَسَبِ مَا يُقْصَدُ بِهِ وعَلَى حَسَبِ تَأْثِيرِهِ وآثارِهِ. [1] قَالَ: «فِيهِ مَسَائِل» أَيْ: فِي هَذَا البَابِ ومَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الأخادِيثِ والآثارِ مَسَائِلُ: الأُولَى: أَنَّ العِيَافَةَ وَالطَّرْقَ وَالطَّيِّرَةَ مِنَ الجِبْتِ<sup>[1]</sup>. الثانِيَةُ: تَفْسِيرُ العِيَافَةِ وَالطَّرْقِ <sup>[۲]</sup>. الثالِئَةُ: أَنَّ عِلْمَ النُّجُومِ نَوْعٌ مِنَ السِّحْرِ<sup>[۲]</sup>. الرَّابِعَةُ: العَقْدُ مَعَ النَّفْثِ مِنْ ذلِكَ<sup>[1]</sup>. الخَامِسَةُ: أَنَّ النَّمِيمَةَ مِنْ ذلِكَ<sup>[6]</sup>. السَّادِسَةُ: أَنَّ النَّمِيمَةَ مِنْ ذلِكَ <sup>[6]</sup>. السَّادِسَةُ: أَنَّ النَّمِيمَةَ مِنْ ذلِكَ أَ<sup>6</sup>. السَّادِسَةُ: أَنَّ النَّمِيمَةَ مِنْ ذلِكَ بَعْضَ الفَصَاحةِ [1].

[١] المُشْلَلَةُ الأُولَى: أنَّ العِيافَةَ والطَّرْقَ والطَّيرَةَ مِنَ الجِبْتِ. وقَدْ سَبَقَ تَفْسِيرُ هَذِهِ الثلاثَةِ وتَفْسِيرُ الجِبْتِ.

[٧] الثانيَةُ: تَفْسِيرُ العِيافَةِ والطَّرْقِ. وقَدْ بُيِّنَتْ فِي البَابِ أيضًا وشُرِحَتْ.

[٣] الثالِثَةُ: أنَّ عِلْمَ النُّجُومِ مَوْعٌ مِنَ السِّحْرِ؛ لقَوْلِهِ: «مَنِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ النُّجُومِ فَقَدِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السِّحْرِ» وسَبَقَ الكَلامُ عَلَيْهَا أيضًا.

[٤] الرَّابِعَةُ: العَقْدُ مَعَ النَّفْ ِ مِنْ ذَلِكَ؛ لحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ عَقَدَ مُقْدَةً ثُمَّ نَفَكَ فِيهَا فَقَدْ سَحَرَ» وقَدْ تَقَدَّمَ الكَلامُ عَلَى ذلكَ.

[٥] الخَامِسَةُ: أنَّ النَّمِيمَةَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِجَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَلَا هَلْ أَنْبَتُكُمْ مَا العَضْهُ؟ هِيَ النَّمِيمَةُ» وَهِيَ مِنَ السَّحْرِ؛ لأنَّبَا تَفْعَلُ مَا يَفْعَلُ السَّاحِرُ مِنَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ النَّاسِ والتَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ، وقَدْ سَبَقَ بَيْلُ ذَلكَ.

[7] السَّادِسَةُ: أنَّ مِنْ ذلِكَ بَعْضَ الفصاحَةِ. أيْ: مِنَ السِّحْرِ بَعْضَ الفصاحَةِ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ﴿إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا»، والمُؤلِّفُ رَحَمُهُاللَّهُ قَالَ: بَعْضَ الفَصاحَةِ. اسْتِذلالا بقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِنَّ مِنَ البَيانِ»؛ لأنَّ «مِنْ» هُنَا عِنْدَ المُؤلِّفِ للتَّبْعِيضِ، ووجْهُ كَوْنِ ذلِكَ مِنَ السِّحْرِ أنَّ لِسانَ البَلِيغِ ذِي البَيانِ قَدْ يَصْرِفُ الهِمَم، وقَدْ يُنْهِبُ الهِمَم بِهَا عَنْدُهُ مِنَ الفَصاحَةِ.



[1] "الكُهَّانُ" جُمْعُ كاهِنِ، والكَهَنَّهُ أيضًا جَمْعُ كاهِنِ، وهُمْ قَوْمٌ يَكُونُونَ فِي أَحْياءِ العَرَبِ
يَتَحَاكَمُ النَّاسُ إليْهِمْ، وَتَقَصِلُ بِهِمُ الشَّيَاطِينُ، وغُفْرِهُمْ عَمَّا كَانَ فِي السَّيَاءِ، تَسْتَرِفُ السَّمْعَ مِنَ السَّيَاءِ،
وغُفْرِ الكاهِنَ بهِ، ثُمَّ الكاهِنُ يُضِيفُ إِلَى هَذَا الحَيْرِ مَا يُضِيفُ مِنَ الأَخْبارِ الكاذِيَةِ، ويُغْبِرُ النَّاسَ،
فإذَا وَقَعَ عِمَّا أَخْبَرَ بِهِ شِيءٌ اعْتَقَدَهُ النَّاسُ عاليًا بالغَيْبِ، فصَارُوا يَتَحَاكَمُونَ إليْهِمْ، فهُمْ مَرْجِعٌ
للنَّاسِ فِي الحُكْمِ؛ ولهذَا يُسَمَّوْنَ الكَهَنَة؛ إذْ هُمْ يُخْبِرُونَ عَنِ الأُمُورِ فِي المُسْتَقْبَلِ، يَقُولُونَ: سَيقَعُ كذَا وسَيَقَعُ كذَا.

ولَيْسَ مِنَ الكِهَانَةِ فِي شَيْء مَنْ بُحْبِرُ عَنْ أُمُورِ تُدْرَكُ بالجِسابِ؛ فإنَّ الأُمُورَ الَّتِي تُدْرَكُ بالجِسابِ؛ فإنَّ الأُمُورَ الَّتِي تُدْرَكُ بالجِسابِ فإنَّ الأُمُورَ الَّتِي تُدْرَكُ بالجِسابِ فإنَّ الأَمُورَ الْقَمَرِ، فهَذَا لَيْسَ مِنَ الكِهانَةِ؛ لآنَّه يُدْرَكُ بالجِسابِ، وكَمَا لَوْ أُخْبَرَ أَنَّ الشَّمْسَ تَغْرُبُ فِي ٢٠ مِنْ بُرْجِ المِيزَانِ مَثلًا لَيْسَ مِنَ الكِهانَةِ؛ لآنَّه يُدْرَكُ بالجِسابِ، وكَمَا لَوْ أُخْبَرَ أَنَّ الشَّمْسَ تَغْرُبُ فِي ٢٠ مِنْ بُرْجِ المِيزَانِ مَثلًا فِي السَّاعَةِ كذَا وكذَا، فهَذَا لَيْسَ مِنْ عِلْمِ الغَيْبِ، وكَمَا يَقُولُونَ: إِنَّهُ سَيَخْرُجُ فِي أَوْلِ العامِ أَوِ العامِ اللَّهُ مِنْ الكِهانَة فِي شَيْء؛ لآنَهُ مِنَ الكِهانَة فِي شَيْء؛ لآنَه مِنْ الأَمُورِ الَّتِي تُدْرَكُ بالجِسَابِ، فكُلُّ شَيْء يُدْرَكُ بالجِسَابِ فإنَّ الإِخْبارَ عَنْهُ ولَوْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا لَا يُعْتَبُرُ وَلَا عَنْه ولَوْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا لَا يُعْتَبُرُ وَلَا عَنْه ولَوْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا لَا يُعْبَرُ وَلُو عَانَ مُسْتَقْبَلًا لَا يُعْتَبُرُ وَلَيْ عَنْ عَلْمُ الْعَيْبُ وَلَا مِنَ الكِهَانَةِ.

وهَلْ مِنَ الكِهَانَةِ مَا يُخْبَرُ بِهِ الآنَ مِنْ أَحْوَالِ الطَّقْسِ فِي خِلالِ أَرْبَعِ وعِشْرِينَ سَاعَةً، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟

الجَوَاب: لَا؛ لاَنَّهُ أَيْضًا يَسْتَنِكُ إِلَى أُمُّورٍ حِسِّيَّة، وَهِيَ تَكَيُّفُ الجَوَّ؛ لأنَّ الجَوَّ يَتَكَيَّفُ عَلَى صِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ تُعْرَفُ بالمَوازِينِ الدَّقِيقَةِ عِنْدَهُمْ؛ فَيَكُونُ صالحًا لأنَّ يُمْطِرَ، أَوْ لَا يُمْطِرَ، وتَظِيرُ ولِكَ فِي العِلْمِ البِدَائِئِيِّ إِذَا رَأَيْنَا تَجَمُّعَ الغُيُومِ والرَّعْدَ والبَرْقَ وثِقَلَ السَّحَابِ، نَقُولُ: يُوشِكُ أَنْ يَنْزِلَ المَطَرُ.

فالمُهِمُّ: أنَّ مَا اسْتَنَدَ إِلَى شَيْءٍ مُحُسُوسٍ فَلَيْسَ مِنْ عِلْمِ الغَيْبِ، وإِنْ كَانَ بَعْضُ العامَّةِ يَطُنُّونَ أنَّ هَذِهِ الأُمُّورَ مِنْ عِلْمِ الغَيْبِ، ويَقُولُونَ: إنَّ التَّصْدِيقَ بِهَا تَصْدِيقٌ بالكِهَانَةِ. رَوَى مُسْلِمٌ فِي (صَحِيحِهِ) عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ<sup>[1]</sup> أَتَى عَرَّافًا <sup>[1]</sup> فَسَأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، لَمْ ثَقْبُلُ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا» [<sup>7](١)</sup>.

والشَّيْءُ الَّذِي يُدْرَكُ بالحِسِّ إِنْكَارُهُ قَبِيحٌ، كَمَا قَالَ السَّفَّارِينِيُّ:

فَكُـــلُّ مَعْلُـــومٍ بِحِـــسِّ أَوْ حِجَــا فَنُكُـــرُهُ جَهْــلٌ قَبِــيحٌ بِالـــهِجَا(")

فالَّذِي يُعْلَمُ بالحِسِّ لَا يُمْكِنُ إِنْكارُهُ، ولَوْ أَنَّ أَحَدًا أَنْكَرَهُ مُسْتَنِدًا بذلِكَ إِلَى الشَّرْعِ، لَكانَ ذلِكَ طَعْنًا بالشَّرْع.

[1] قَوْلُهُ: «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ، فهِيَ للعُمُومِ.

[٢] والعَرَّافُ: صِيغَةُ مُبَالَغَةٍ مِنَ العارِفِ، أَوْ نِسْبَةٌ، أَيْ: مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى العَرَافَةِ.

والعَرَّافُ قِيلَ: هُوَ الكاهِنُ، وَهُوَ الَّذِي ثُخْبِرُ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ. وقِيلَ: هُوَ اسْمٌ عامٌّ للكاهِنِ والمُنْجِّم والرَّمَّالِ ونَحْوِهِمْ بِمَّنْ يَسْتَدِلُّ عَلَى مَعْرِفَةِ الغَيْبِ بمُقَدِّمَاتٍ يَسْتَعْمِلُهَا، وهَذَا المَعْنَى أعَمُّ، ويَدُلُّ عَلَيْهِ الاشْتِقَاقُ؛ إِذْ هُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ المَعْرِفَةِ، فيَشْمَلُ كُلِّ مَنْ تَعاطَى هَذِهِ الأُمُورَ وادَّعَى بِهَا المَعْرِفَةَ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَسَأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ فَصَدَّقَهُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا» ظاهِرُ الحَدِيثِ أنَّ مُجَرَّدَ سُؤالِدِ يُوجِبُ عَدَمَ قَبُولِ صَلاتِهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ولكنَّهُ لَيْسَ عَلَى إطْلاقِهِ، فسُؤَالُ العَرَّافِ ونَحْوِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى أَفْسام:

القِسْمُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَسْأَلَهُ سُوَّالًا مُجَّرَّدًا، فهَذَا حَرَامٌ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا...» (٢٠)، فإثْباتُ العُقُوبَةِ عَلَى سُوَّالِهِ يَدُلُّ عَلَى تَغْرِيمِهِ؛ إذْ لَا عُقُوبَةَ إِلَّا عَلَى فِعْلِ مُحَرَّم.

القِسْمُ النَّانِي: أَنْ يَسْأَلُهُ فَيُصَدِّقَهُ، ويَعْتَبِرَ قَوْلَهُ، فَهَذَا كُفُرٌ؛ لأَنَّ تَصْدِيقَهُ فِي عِلْمِ الغَيْبِ تَكْذِيبٌ للقُرْآنِ؛ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلُ لاَ يَعْلَرُ مَن فِي السَّيَوَتِ وَٱلْأَرْضِ الْفَيْبَ إِلَا الشَّهُ [النمل:٢٥].

القِسْمُ الثَّالِثُ: أَنْ يَسْأَلَهُ لِيَخْتَبِرَهُ: هَلْ هُوَ صادِقٌ أَوْ كاذِبٌ، لَا لأَجْلِ أَنْ يَأْخُذَ بقَوْلِهِ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَلَا يَذْخُلُ فِي الحَدِيثِ. وَفَدْ سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ صَيَّادٍ، فقَالَ: «مَاذَا خَبَّأْتُ لكَ؟» قَالَ:

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، رقم (٢٢٣٠)، دون قوله: "فصدقه". وقد أخرج هذه الزيادة الإمام أحمد في "مسنده" (٦٨/٤، ٥/ ٣٨٠).

<sup>(</sup>٢) العقيدة السفارينية (ص:٩٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، رقم (٢٢٣٠).

= الدُّخَ. فقَالَ: «اخْسَأْ؛ فَلَنْ تَعْدُو قَدْرَكَ» (١)، فالنَّبِيُّ ﷺ سَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ أَضْمَرَهُ لهُ؛ لأَجْلِ أَنْ بَخْتَبِرَهُ، فأَخْرَهُ به.

القِسْمُ الرَّابِعُ: أَنْ يَسْأَلَهُ لِيُظْهِرَ عَجْزَهُ وكَذِيّهُ، فَيَمْتَحِنَهُ فِي أُمُورٍ يَتَبَيَّنُ بِمَا كَذِبُهُ وعَجْزُهُ، وهَذَا مَطْلُوبٌ، وقَدْ يَكُونُ واجِبًا. وإبْطالُ قَوْلِ الكَهَنَةِ لَا شَكَ أَنَهُ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ، وقَدْ يَكُونُ واجِبًا، فصارَ السُّوَّالُ هُنَا لَيْسَ عَلَى إطْلاقِهِ، بَلْ يُفَصَّلُ فِيهِ هَذَا التَّفْصِيلُ عَلَى حَسَبَ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الأولَّةُ الشَّرْعِيَّةُ الأُخْرَى.

وقَدْ ذَكَرَ شَيْخُ الإِسْلامِ رَحَمَهُ اللَّهُ (") أنَّ الجِنَّ يَخْدُمُونَ الإِنْسَ فِي أُمُورٍ، والكُهَّانَ يَسْتَخْدِمُونَ الجِنَّ للإِنْسِ لَيَسْتُ الجِنَّ للإِنْسِ لَيَسْتُ عُرَّمَةً عَلَى كُلِّ الإِنْسِ لَيَسْتُ عُرَّمَةً عَلَى كُلِّ عَلَى حَسَبِ الحالِ.

فالجِنِّيُّ يُخْدُمُ الإِنْسَ فِي أُمُورٍ لِمَصْلَحَةِ الإِنْسِ، وقَدْ يَكُونُ للجِنِّ فِيهَا مَصْلَحَةٌ، وقَدْ لَا يَكُونُ لَهُ فِيهَا مَصْلَحَةٌ، بَلْ لأَنَّهُ يُجِبُّهُ فِي اللهِ وللهِ، ولَا شَكَّ أَنَّ مِنَ الجِنِّ مُؤْمِنِينَ يُجبُّونَ المُؤْمِنِينَ مِنَ الإِنسِ؛ لأَنَّهُ يَجْمَعُهُمُ الإِيهانُ باللهِ.

وقَدْ يَخُدُمُونَهُمْ لطاعَةِ الإِنْسِ لهُمْ فِيهَا لَا يُرْضِي اللهَ عَرَقِجَلَّ؛ إمَّا فِي الذَّبْحِ لهُمْ، أوْ فِي عِبادَتِهِمْ، أوْ مَا أَشْمَهُ ذَلكَ.

والأغْرَبُ مِنْ ذلِكَ أَتَّهُمْ رُبَّمَا يَخْدُمُونَ الإِنْسَ لأَمْرِ مُحَرَّمٍ مِنْ زِنَا أَوْ لِوَاطِ؛ لأَنَّ الجِنَّيَّةَ قَدْ تَسْتَمْتِعُ بالإِنْسِيِّ بالعِشْقِ والتَلَذُّذِ بالاتِّصال بهِ، أَوْ بالعَكْسِ، وهَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ مَشْهُودٌ، حتَّى ربَّها كَانَ الجِنِّيُّ الَّذِي فِي الإِنْسَانِ يَنْطِقُ بذلِكَ، كَمَا يُعْلَمُ مِنَ الَّذِينَ يَقْرَؤُونَ عَلَى المُصابِينَ بالجِنِّ.

والنَّبِيُّ ﷺ حَضَرَ إلَيْهِ الجِنُّ وَخَاطَبَهُمْ، وأَرْشَدَهُمْ، ووَعَدَهُمْ بعَطاءِ لَا نَظِيرَ لهُ، فَقالَ لهُمْ: «كُلُّ عَظْم ذُكِرَ السَّمُ اللهِ عَلَيْهِ تَجِدُونَهُ أَوْفَرَ مَا يَكُونُ لَحَيًا، وكُلُّ بَعْرَةٍ فِهِيَ عَلَفٌ لِلدَوَابُكُمْ»<sup>(١)</sup>.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب كيف يعرض الإِسلام على الصبي، رقم (٣٠٥٥)، ومسلم: كتاب الفتن، باب ذكر ابن صياد، رقم (٣٩٣٠)، من حديث ابن عمر رَهَالِلَّهُمَّنَاً.

<sup>(</sup>۲) انظر: مجموع الفتاوي (۱۳/ ۸۲).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب الجهر بالقراءة في الصبح، رقم (٤٥٠)، من حديث ابن مسعود رَضَّالِلَّهُ عَنْهُ.

وَذُكِرَ أَنَّ فِي عَهْدِ عُمَرَ رَحِنَالِقَكَّنَهُ امْرَأَةً لَهَا رَبِيٌّ مِنَ الجِنِّ، وكانتْ تُوصِيهِ بأشْياءَ، حتَّى إِنَّهُ تَأَخَّرَ عُمَرُ ذاتَ يوْمٍ، فأَتَوْا إلِيْهَا، فقَالُوا: ابْحَثِي لَنَا عِنْهُ. فلَهَبَ هَذَا الجِنِّيُّ الَّذِي فِيهَا، وبَحَثَ وأَخْبَرَهُمْ أَنَّهُ فِي مَكَانِ كَذَا، وأَنَّهُ يَسِمُ إِبلَ الصَّدَقَةِ (ا).

وقَوْلُهُ: «فَصَدَّقَهُ» لَيْسَتْ فِي (صَحِيحِ مسُلْمٍ)، بَلِ الَّذِي فِي (مُسْلِمٍ): «فَسَالُهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُقْبُلُ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»، وزِيادَتُهَا فِي نَقْلِ الْمَوْلَفِ؛ إِمَّا لاَنَّ النَّسْخَةَ الَّتِي نَقَلَ مِنْهَا بَهَذَا اللَّفْظِ: «فَصَدَّقَهُ». أَوْ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ عَزَاهُ لِلَى «مُسْلِمٍ» باعْتبارِ أَصْلِهِ، فأخَذَ مِنْ «مُسْلِمٍ» «فَسَالُهُ»، وأخَذَ مِنْ أَحْمَدَ: «فَصَدَّقَهُ».

وَقَوْلُهُ: «لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً» نَفْيُ القَبُولِ هُنَا هَلْ يَلْزَمُ مِنْهُ نَفْيُ الصِّحَّةِ أَوْ لَا؟

نَقُول: نَفْيُ القَبُولِ إمَّا أَنْ يَكُونَ لَفَواتِ شَرْطٍ، أَوْ لُوجُودِ مانِع؛ فَفِي هاتَيْنِ الحالَيْنِ يَكُونُ نَفْيُ القَبُولِ نَفْيًا للصِّحَّةِ، كَمَا لَوْ قُلْتَ: مَنْ صَلَّى بغَيْرِ وُضُوءٍ لَمْ يَقْبَلِ اللهُ صَلاتَهُ، ومَنْ صَلَّى فِي مَكَانٍ مَغْصُوبٍ لَمْ يَقْبَل اللهُ صَلاتَهُ عِنْدَ مَنْ يَرَى ذلكَ.

وإِنْ كَانَ نَفْيُ القَبُولِ لَا يَتَعَلَّقُ بِفَوَاتِ شَرْطٍ وَلَا وُجودِ مَانِعِ فَلَا يَلْزُمُ مِنْ نَفْيِ القَبُولِ نَفْيُ الصَّحَّةِ، وإِنَّما يَكُونُ الْمُرَادُ بِالقَبُولِ المَنْفِيِّ: إِمَّا نَفْيُ القَبُولِ التامِّ، أَيْ: لَمْ تُقْبَلْ عَلَى وَجْهِ التَّهَامِ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ تَمَامُ الرَّضَا وَتَمَامُ المُثُوبَةِ.

وإمَّا أَنْ يُرادَ بِهِ أَنَّ هَذِهِ السَّيِّئَةَ الَّتِي فَعَلَهَا تُقابِلُ تِلْكَ الحَسَنَةَ فِي الِيزَانِ، فتُسْقِطُهَا، ويَكُونُ وِذْرُهَا مُوازِيًا لأَجْرِ تِلْكَ الحَسَنَةِ، وإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرٌ صارَتْ كَانَّهَا غَيْرُ مَقْبُولَةٍ، وإِنْ كانَتْ مُجُزِنَةً ومُبْرِئَةً للذَّمَةِ، لكنِ الثَّوَابُ الَّذِي حَصَلَ بِهَا قُوبِلَ بالسَّيِّئَةِ فأسْقَطَتُهُ.

ومِثْلُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا» (٢٠).

وقَوْلُهُ: «أَرْبَعِينَ يَوْمًا» تَخْصِيصُ هَذَا العَدَدِ لَا يُمْكِنْنَا أَنْ نُعَلِّلُهُ؛ لأَنَّ الشَّيْءَ المُقَدَّرَ بعَدَدٍ لَا يَسْتَطِيعُ الإِنْسَانُ غالبًا أَنْ يَغْرِفَ حِكْمَتَهُ، فَكَـوْنُ الصَّلاةِ خُسَ صَلَوَاتٍ أَوْ خُسْسِنَ لا نَعْلَمُ لِلَاذَ

<sup>(</sup>١) «آكام المرجان في أحكام الجان» (ص:٣٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد (٦/ ٣٥) والترمذي: كتاب الأشربة، باب ما جاء في شارب الخمر، رقم (١٨٦٢)- وقال: قحديث حسن المحمن المن عمر رَحَيَّكَمَّمَّاً. وأخرج الإمام أحمد في قمسنده (١٧٦/ ١٧٥، ١٨٩، ١٩٧) وابن ماجه: كتاب الأشربة، باب من شرب الخمر لم تقبل له صلاة، رقم (٣٣٧٧)، نحوة من حديث عبد الله بن عمرو، وكذا أخرج أبو داود: كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر، رقم (٣٦٨٠)، نحوه من حديث ابن عباس رَحَيَّكَمَّاً.

خُصَّصَتْ بذلِكَ؛ فهَذَا مِنَ الأُمُورِ الَّتِي يُقْصَدُ بِهَا التَّعَبُّدُ شِهِ، والتَّعَبُّدُ شِهِ بِهَا لَا تُعْرَفُ حِكْمَتُهُ أَبْلَغُ مِنَ التَّعَبُّدُ شِهِ، والتَّعَبُّدُ شِهِ بِهَا لَا تُعْرَفُ حِكْمَتُهُ أَبْلَغُ فِي التَّذَلُّلِ، صَحِيحُ أَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا عَرَفَ الحِكْمَةَ اطْمَآتَتْ نَفْسُهُ أَكْثَرَ، لكنْ كُونُ الإِنْسَانِ يَنْقَادُ لِهَا لَا يَعْرِفُ حِكْمَتَهُ دَلِيلٌ عَلَى كَبالِ الانْقِيَادِ والتَّعَبُّدِ شِهِ عَرَقِبَلَ، فَهُوَ مِنْ حَيْثُ الطُّمَأْنِينَةُ إِلَى الحَّيْمِ يَكُونُ ٱبْلَغَ؛ لأنَّ فَهُوَ مِنْ حَيْثُ الطُّمَأْنِينَةُ إِلَى الحَّمْمِ يَكُونُ ٱبْلَغَ؛ لأنَّ النَّفْسَ إذَا عَلِمَتْ بالحِكْمَةِ فِي شَيْءٍ اطْمَآنَتُ إلَيْهِ بلا شَكَ، واذَادَتْ أَخذًا لهُ وتَبُولًا.

فهُناكَ أَشْبَاءُ مِمَّا عَيَّنَهُ الشَّرْعُ بِعَدَدٍ أَوْ كَيْفِيَّةٍ لَا نَعْلَمُ مَا الجِكْمَةُ فِيهِ، ولكنْ سَبِيلُنَا أَنْ نَكُونَ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى عَنِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِنَا فَضَى اللّهُ وَيَسُولُهُۥ أَمَرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلجِّيرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأحزاب:٣٦]، فعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ والانْقِيَادُ وتَفْوِيضُ الأمْرِ إِلَى اللهِ تَعَالَى.

وُيُوْخَدُ مِنَ الحَدِيثِ: تَحْرِيمُ إثبانِ العَرَّافِ وسُوَالِهِ، إِلَّا مَا اسْتُنْنِيَ، كالقِسْمِ الثَّالِثِ والرَّابِع؛ لِمَا فِي إثبانِهِمْ وسُوَّالِهِمْ مِنَ المفاسِدِ العَظِيمَةِ الَّتِي تُرتَّبُ عَلَى تَشْجِيعِهِمْ وإغْراءِ النَّاسِ بِهِمْ، وهُمْ فِي الغالِب يَأْتُونَ بَاشْياءَ كُلُّهَا باطِلَةٌ.

َ [1] قَوْلُهُ: «مَنْ أَتَى كَاهِنَا» تَقَدَّمَ مَعْنَى الكُهَّانِ، وأَنَّهُمْ كَانُوا رِجَالًا فِي أَحْياءِ العَرَبِ تَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الشَّيَاطِينُ، وتَخْبَرُهُمْ بَمَا سَمِعَتْ مِنْ أخْبارِ السَّيَاءِ.

ُ [٢] قَوْلُهُ: «فَصَدَّقَهُ» أَيْ: نَسَبَهُ إِلَى الصَّدْقِ، وقَالَ: إنَّهُ صادِقٌ، ونَصْدِيقُ الحَبَرِ يعْنِي: تَثْبِيتَهُ وتَخْقِيقَهُ، فقَالَ: هَذَا حَثِّ وصَحِيحٌ وثابتٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «بِيَا يَقُولُ» «مَا» عامَّةٌ فِي كُلِّ مَا يَقُولُ، حتَّى مَا يُحْتَمَلُ أَنَّهُ صِدْقٌ، فإنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَدِّقَهُ؛ لأَنَّ الأصْلَ فِيهِمُ الكَذِبُ.

[3] قَوْلُهُ: «فَقَدُ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ» أَيْ: بالَّذِي أُنْزِلَ، والَّذِي أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ الْفُرْانُ، أُنْزِلَ إِلَيْهِ بُواسِطَةِ جِبْرِيلَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَهُ لَنَذِيلُ رَبِّ الْفَرْيَنَ ﴾ [النحل:١٩٣-١٩٣]، ويهَالَهُ عُرِفُ الطَّدُوسِ مِن زَبِّكَ ﴾ [النحل:١٠٢]، ويهالَا نَعْرِفُ الشَّدُوسِ مِن زَبِّكَ ﴾ [النحل:١٠٢]، ويهالَا نَعْرِفُ أَنْ القَوْلَ اللَّوْلَ القَالَ عِنْ اللَّهُ مِنْ كَلامِ اللهِ تَعَالَى مغنَّى، وأَمَّا لَفَظُهُ فِمِنَ الرَّسُولِ ﷺ، لَكُ حَالًا مَعْرَفُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ الرَّسُولِ ﷺ، لَكُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّذِي اللَّذِلِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّذِلِي اللَّذِلِي اللَّذِلِي اللَّذِلِي اللَّذِلِي اللَّذِلِي اللَّذِلِي الْعُلِيلُولُ اللَّذِلِيلُولُ الللَّذِلِيلُولُ اللَّذِلْ اللَّذِلِيلُولُ اللللِّهُ اللَّذِلْ اللَّذِلْ الللَّذِلْ اللَّذِلْ الْمُؤَلِّ الْمُؤْلِلْ اللَّذِلْ اللَّذِلْ اللَّذِلْ اللَّذِلْ اللَّذِيلُ الللَّذِلِيلُولُ اللَّذِلْ اللللِّذِلْ اللَّذِلْ اللللَّذِلْ

ولأنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ كَلامِ اللهِ لفظًا لوَجَبَ أَنْ تُثْبَتَ لَهُ أَحْكامُ القُرْآنِ؛ لأنَّ الشَّرْعَ لا يُفَرِّقُ بَيْنَ
 المُتَمَائِلَيْنِ، وقَدْ عُلِمَ أَنَّ أَحْكامَ القُرْآنِ لَا تَنْطَبِقُ عَلَى الحَدِيثِ القُدسِيِّ، فَهُو لَا يُتَعَبَّدُ بتِلاوَتِهِ، ولا يُقْرَأُ
 في الصَّلاةِ، ولا يُعْجِزُ لَفْظُهُ، ولَوْ كَانَ مِنْ كَلام اللهِ لَكانَ مُعْجِزًا؛ لأنَّ كَلامَ اللهِ لا يُمائِلُهُ كَلامُ البَشرِ.

وأيضًا باتِّفاقِ أَهْلِ العِلْمِ فِيهَا أَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ جَاءَ مُشْرِكٌ يَسْتَجِيرُ لِيَسْمَعَ كَلامَ اللهِ وأسْمَعْنَاهُ الأحَادِيثَ القُدسِيَّةَ – فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ سَمِعَ كَلامَ اللهِ.

فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلامِ اللهِ، وهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وللعُلماءِ فِي ذلِكَ قَوْلانِ: هَذَا أحدُمُمَا. والثَّإِنى: أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ اللهِ لَفْظًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تُصَحِّحُونَ هَذَا والنَّبِيُّ ﷺ يَنْسُبُ القَوْلَ إِلَى اللهِ، ويَقُولُ: قَالَ اللهُ تَعَالَى، ومَقُولُ القَوْلِ هُوَ هَذَا الحَدِيثُ المَسُوقُ؟

وقَوْلُهُ: ﴿بِهَا أَلْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ» ذَكَرَ أَهْلُ السَّنَّةِ أَنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ وُصِفَ فِيهَا القُرْآنُ باللَّهُ مُنَزَّلٌ أَوْ أَلْزِلَ مِنَ اللهِ، فهِيَ دَالَّةٌ عَلَى عُلُوِّ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِذَاتِهِ، وعَلَى أَنَّ القُرْآنَ كَلامُ اللهِ؛ لأنَّ النُّزُولَ يَكُونُ مِنْ أَعْلَى، والكَلامَ لا يَكُونُ إِلَّا مِنْ مُتَكَلِّم بهِ.

وقَوْلُهُ: «كَفَرَ بِيَا أَنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ» وجْهُ ذلكَ: أنَّ مَا أُنْزِلَ عَلَى مُحُمَّدٍ قَالَ اللهُ تَمَالَى فِيهِ: ﴿قُلَ لَا يَمْلَكُ مَن فِى السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ الفَيْبَ إِلَّا اللهُ ﴾ [النسل: ٦٥]، وهَذَا مِنْ أَقْوَى طُرُقِ الحَصْرِ؛ لأنَّ فِيهِ النَّفَي والإِثْبَاتَ؛ فالَّذِي يُصَدِّقُ الكاهِنَ فِي عِلْمِ الغَيْبِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الغَيْبَ إِلَّا اللهُ فَهُوَ كافِرٌ كُفُرًا أَكْبَرَ مُخْرِجًا عَنِ المِلَّةِ، وإنْ كَانَ جاهِلًا ولَا يَعْتَقِدُ أَنَّ القُرْآنَ فِيهِ كَذِبٌ، فكُفْرُهُ كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>.

# ولِلأَوْبَعَةِ وَالْحَاكِمِ [١] - وَقَالَ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا»[١]-....

[١] قَوْلُهُ: «وللأَرْبَعَةِ والحاكِمِ» الأَرْبَعَةُ هُمْ: أَبُو دَاوُدَ، والنَّسَائِيُّ، والتَّرْمِذِيُّ، وابنُ مَاجَهُ، والحاكِمُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ «الشَّنَنِ»، لكنْ لَهُ كِتابٌ سُمِّيَ «صَحِيحَ الحاكِم».

[۲] قَوْلُهُ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا» أَيْ: شَرْطِ البُخَارِيِّ ومُسْلِمٍ، لكنْ قَوْلُهُ: «عَلَى شَرْطِهِمَا» هَذَا عَلَى مَا يَعْتَقِدُ، وإلَّا فَقَدْ يَكُونُ الأمْرُ عَلَى خِلافِ ذلكَ.

ومَعْنَى قَوْلِهِ: «عَلَى شَرْطِهِمَا» أَيْ: أَنَّ رِجالَهُ رِجالُ «الصَّحِيحَيْنِ»، وأَنَّ مَا اشْتَرَطَهُ البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ مَوْجُودٌ فِيهِ. ونحنُ لَا نُنكِرُ أَنَّ هُنَاكَ أحاديثَ صَحِيحَةٌ لَمْ يَذْكُرْهَا البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ؛ لأَنَّهُمَّا لَمْ يَسْتَوْعِبَا الصَّحِيمَ كُلَّهُ، وهَذَا أَمْرٌ وافِعٌ، ولكنْ يُنْظَرُ فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ هَذَا الحَدِيثَ عَلَى شَرْطِهِمَا؛ فَقَدْ تَكُونُ فِيهِ عِلَّةٌ خَفِيَةٌ خَفِيَتْ عَلَى هَذَا القائِلِ، ويَكُونُ البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ عَلِيَاهَا وتَرَكَا الحَدِيثَ مِنْ أَجْلِهَا.

وقَوْلُهُ: "صَحِيحٌ" يَقُولُونَ: الحاكِمُ عِنَّن يَتَساهَلُ بالتَّصْحِيحِ؛ ولهَذَا قَالُوا: لَا عِبْرَةَ بَتَصْحِيحِ الحاكِمِ، ولَا بتَشْعِ ابْنِ الجُوْزِيِّ، ولَا بإجْاعِ ابْنِ المُنْذِرِ.

ُ وهَذَا القَوْلُ فِيهِ مُجَازَفَةٌ فِي الحَقِيقَةِ؛ لأنَّ كَلِمَةَ (لَا عِبْرَةَ) أَيُّ: لَا يُلْتَفَتُ إليْهِ، والصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يُؤخَذُ مَقْبُولًا فِي كُلِّ حالٍ، مَعَ أَنِّي تَدَبَّرْتُ كَلامَ ابْنِ النَّذِرِ رَحَمُاللَّهُ، ووجَدْتُ أَنَّهُ دائِيًا إِذَا نَقَلَ الإِجْماعَ يَقُولُ: إِجْماعُ مَنْ نَحْفَظُ قَوْلَهُ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ. وَهُوَ بَهَذَا قَدِ احْتَفَظَ لَنَفْسِهِ، ولَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وسْعَهَا.

ولكنّنا مَعَ ذلِكَ نَقُولُ: إِذَا كَانَ الرَّجُلُ ذَا اطِّلاعِ واسِعِ فَقَدْ يَكُونُ هَذَا القَوْلُ إِجْمَاعًا، أَمَّا إِذَا كَانَ هَذَا الرَّجُلُ لَا يَعْرِفُ إِلَّا مَا حَوْلَهُ فإنَّ قَوْلَهُ هَذَا لَا يَكُونُ إِجْمَاعًا ولَا يُوثَقُ بهِ، ولَا نَحْكُمُ بالَّنَهُ إِجْمَاعٌ.

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (٢٠٨/ ٤، ٢٧٤) والبخاري في الاتاريخ الكبير؟ (٣/ ١٦، ١٧) وأبو داود: كتاب الطب، باب في الكاهن، رقم (٩٩٤)، والذ الطب، باب في الكاهن، رقم (٩٩٤)، وقال: «لا نعرف هذا الحتيث لل عن محديث حكيم الأثرم، عن أبي تميمة الهجيمي، عن أبي هريرة... وضعف محمد هذا الحتيث من قبل إسناده، وأخرجه ابن ماجه: كتاب الطهارة، باب النهي عن إتيان الحائض، رقم (٦٣٩)، والدارمي (١/ ٢٥٩) وابن الجارود (٢٠٧) والعقيل (١/ ٢٥٨) والطحاوي في الشرح معاني الآثار؟ (٣/ ٤٤) والبيهقي في السنن؟ (١/ ٢٩٨) والحاكم (١/ ٨) وصححه على شرط الشيخين. والحتيث صححه الألباني في «الإرواء» (١/ ٨٨)

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنَا<sup>(١)</sup>، فَصَدَّقَهُ بِيَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِيَا أُنْزِلَ عَلَى مُحُمَّدٍ صَ<sub>َّ</sub>َالْتُمْعَلِيُوسَلَةٍ»<sup>(١)</sup>.

وَلاَّبِي يَعْلَى بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ مِثْلُهُ مَوْقُوفًا (٢).

وَعَنْ عِمْرَانَ بِنِ حُصَيْنِ مَرْفُوعًا<sup>[۲]</sup>: «لَيْسَ مِنَّا<sup>٢]</sup> مَنْ تَطَيَّرَ أَو تُطَيُّرَ لَهُ<sup>[1]</sup>.......

مِثالُهُ: فَلَوْ قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَدْرُسْ إِلَّا المَذْهَبَ الحَثَيْلِيَّ فِي مَسْأَلَةٍ وقَالَ هَذَا إِجْماعُ مَنْ نَحْفَظُ
 قَوْلَهُ مِنْ أَهْلِ العِلْم. فإنَّ قَوْلَهُ هَذَا لا يُعْتَبَرُ؛ لآنَهُ لَمْ يَخْفَظْ إِلَّا قَوْلًا قَلِيلًا مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ العِلْم.

[١] قَوْلُهُ: «َمَنْ آتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا» «أَوْ» كُتُتَمَلُ أَنْ تَكُونَ للشَّكِّ، ويُخْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ للتَّنْوِيعِ؛ فالحَدِيثُ الأَوَّلُ بِلَفْظِ عَرَّافٍ، والنَّانِي بِلَفْظِ كاهِنٍ، والثَّالِثُ جَمَعَ بَيْنَهُمَّا، فتكُونُ «أَوْ» للتَّنْوِيع.

وجاءَ الْمُؤَلِّفُ بَهَذَا الحَدِيثِ مَعَ أَنَّ الأَوَّلَ والثانِيَ مُغْنِيَانِ عنْهُ؛ لأَنَّ كَثْرَةَ الأَدِلَّةِ بِمَّا يُقَوِّي المَدْلُولَ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَخْبَرَكَ بِخَبَرٍ فَرَيْقْتَ بِهِ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ وأَخْبَرَكَ بِهِ ازْدَدْتَ تَوَثَّقًا وقُوَّةً؛ ولهَذَا فَرَقَ الشَّارِعُ بَيْنَ أَنْ يَأْتِيَ الإِنْسَانُ بشاهِدٍ واحِدٍ أَوْ شاهِدَيْنِ.

وظاهِرُ صَنِيعِ الْمُؤَلِّفِ: أَنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كاهِنًا» أَنَّهُ مَوْفُوكٌ؛ لأَنَّهُ قَالَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، لكنَّهُ لَيًا قَالَ فِي الَّذِي بَعْدَهُ: «مَوْقُوفًا» تَرَجَّحَ عِنْدَنَا أَنَّ الحَدِيثَ الَّذِي قَبْلَهُ مَرْفُوعٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «مَرْفُوعًا» أَيْ: إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

[٣] فَوْلُهُ: «لَيْسَ مِنَّا» تَقَدَّمَ الكَلامُ عَلَى هَذِهِ الكَلِمَةِ، وأَنَّها لَا تَدُلُّ عَلَى خُروجِ الفَاعِلِ مِنَ الإِشلام، بَلْ عَلَى حَسَبِ الحالِ.

[1] قَوْلُهُ: «تَطَيَّرُ» التَّقلِّيُّرُ: هُوَ التَّشَاؤُمُ بالمَرْثِيِّ أَوِ المَسْمُوعِ أَوِ المَغلُومِ أَوْ غَيْرِ ذلكَ، وأصْلُهُ مِنَ

<sup>(</sup>١) أخرجه الإمام أحمد (٢٩ ٢٩) والحاكم في «المستدرك» (٨/ ٨) -وصححه على شرطها- والبيهقي (٨/ ٣٥). وقال الشمي: الشارح الشيخ سليان في «تيسير العزيز الحميد» (ص. ٤٠٩): «قال العراقي في «أماليه»: حديث صحيح، وقال الذهبي: إسناده قوي، وعلى هذا؛ فعزو المصنف إلى الأربعة ليس كذلك؛ فإنه لم يروه أحدٌ منهم، وأظنه تبع في ذلك الحافظ؛ فإنه عزاه في «الفتح» إلى أصحاب السنن والحاكم؛ فوهم، ولعله أراد الذي قبله». وانظر: «فتح الباري» (٣/ ١٧/ ١٧)، «فيض القدير» (٣/ ٢٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٠٠٥) والبزار؛ كها في «كشف الأستار عن زوائد البزار» (٤٤٣/٢). قال المنذري في «الترغيب» (٢٦/٤): «رواه البزار وأبو يعلى بإسناد جيد موقوقًا» وقال الهيثمي في «المجمع» (١١٨/٥): «ورجال «الكبير» والبزار ثقات» وقال الحافظ في «الفتح» (٢١٧/١٠): «إسناده جيد».

# 

الطَّيْرِ؛ لأنَّ العَرَبَ كَانُوا يَتَشَاءَمُونَ أَوْ يَتَفَاءَلُونَ بِهَا، وقَدْ سَبَقَ ذلكَ (١١).

ومنْهُ مَا يَخْصُلُ لِبَعْضِ النَّاسِ إِذَا شَرَعَ فِي عَمَلٍ، ثُمَّ حَصَلَ لَهُ فِي أَوَّلِهِ تَعَثُّرٌ تَرَكَهُ وتَشَاءَمَ، فَهَذَا غَبُرُ جَائِزٍ، بَلْ يَعْتَمِدُ عَلَى اللهِ ويَتَوَكَّلُ عليه، ومَا دُمْتَ أَنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ فِي هَذَا الأَمْرِ خَيْرًا، فغامِرْ فِيهِ، ولَا تَشَاءَمُ؛ لأَنَّكَ لَمْ تُوفَقْ فِيهِ لأَوَّلِ مَرَّةٍ، فَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ لَمْ يُوفَّقْ فِي العَمَلِ أَوَّلَ مَرَّةٍ، ثُمَّ وُفَّقَ فِي ثَانِي مَرَّةٍ أَوْ ثَالِثِ مَرَّةٍ!!

ويُقالُ: إنَّ الكِسائِيَّ -إمامَ النَّحْوِ- طَلَبَ النَّحْوَ عِدَّةَ مَرَّاتٍ، ولكنَّهُ لَمْ يُوَقَّقُ، فرَأَى نَمْلَةً تَحْمِلُ نَوَاةَ تَمْرٍ، فَتَصْعَدُ بِهَا لِلَى الجِدَارِ، فَتَسْقُطُ، حتَّى كَرَّرَثْ ذلِكَ عِدَّةً مَرَّاتٍ، ثُمَّ صَعِدَتْ بهَا لِلَى الجِدَارِ وَتَجَاوَزَنْهُ، فقَالَ: سُبْحَانَ اللهِ! هَذِهِ النَّمْلَةُ تُكابِدُ هَذِهِ النَّواةَ حتَّى نَجَحَتْ، إذَنْ: أنَا سَأْكَابِدُ عِلْمَ النَّحْوِ حتَّى أَنْجَعَ. فكابَدَ، فصارَ إمامَ أهْلِ الكُوفَةِ فِي النَّحْوِ.

قَوْلُهُ: «أَوْ تُطُيِّرَ لهُ» بالبِنَاءِ للمَفْعُولِ، أَيْ: أَمَرَ مَنْ يَتَعَلَيَّرُ لهُ، مِثْلُ أَنْ يَأْتِيَ شَخْصٌ، ويَقُولُ: سأُسافِرُ إِلَى المَكَانِ الفُلائِيِّ، وأَنْتَ صاحِبُ طَيْرٍ، وأُرِيدُ أَنْ تَزْجُرَ طَيْرُكَ لِأَنْظُرُ: هَلْ هَذِهِ الوِجْهَةُ مُبارَكَةٌ أَمْ لاَ. فَمَنْ فَعَلَ ذلكَ فَقَدْ تَبَرَّأَ مِنْهُ الرَّسُولُ ﷺ.

وقَوْلُهُ: «مَنْ تَطَيّرَ» يَشْمَلُ مَنْ تَطَيّرَ لنَفْسِهِ، أَوْ تَطَيّرَ لغَيْرِهِ.

[١] قَوْلُهُ: «أَوْ تَكَهَّنَ أَوْ تُكُهِّنَ لَهُ» سَبَقَ أَنَّ الكِهَانَةَ ادِّعاءُ عِلْمِ الغَيْبِ فِي المُسْتَقْبَلِ<sup>(١٧</sup>. يَقُولُ: سَيَكُونُ كَذَا وكذَا، ورُبَّا يَفَعُ، فَهَذَا مُتَكَهِّنٌ.

ومِنَ الغَرِيبِ أَنَّهُ شَاعَ الآنَ فِي أُسْلُوبِ النَّاسِ قَوْلُهُمْ: تَكَهَّنَ بَانَّ فُلانًا سَيَأْتِي. ويُطْلِقُونَ هَذَا اللَّفْظَ الدَّالَّ عَلَى عَمَلٍ مُحَرَّمٍ عَلَى أَمْرٍ مُباحٍ، وهَذَا لاَ يَنْبَغِي؛ لأنَّ العامِّيَّ الَّذِي لا يُفَرِّقُ بَيْنَ الأُمُورِ يَظُنُّ أَنَّ الكِهَانَةَ كُلِّها مُبَاحَةً، بدَلِيلِ إطْلاقِ هَذَا اللَّفْظِ عَلَى شَيْءٍ مُباحٍ مَعْلُوم إباحَتُهُ.

قَوْلُهُ: «أَوْ تُكُهِّنَ لَهُ» أيْ: طَلَبَ مِنَ الكاهِنِ أَنْ يَتَكَهَّنَ لهُ، كَأَنْ يَقُولَ للكاهِنِ: ماذَا يُصِيبُنِي غَدًا، أَوْ فِي الشَّهْرِ الفُلانِيِّ، أَوْ فِي السَّنَةِ الفُلانِيَّةِ، وهَذَا تَبَرَّأَ مِنْهُ الرَّسُولُ ﷺ:

[٢] قَوْلُهُ: ﴿أَوْ سَحَرَ أَوْ سُحِرَ لَهُ \* تَقَدَّمَ تَعْرِيفُ السَّحْرِ، وتَقَدَّمَ بَيانُ أَفْسامِهِ (٢٠).

<sup>(</sup>۱) (ص:۳۹۰).

<sup>(</sup>۲) (ص:۲۰۱).

<sup>(</sup>۳) (ص:۳۷۰).

وَمَنْ أَتَى كَاهِنَا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَـرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ» صَالِلَةَعَلِيموَسَلَّة. رَوَاهُ البَزَّارُ بإسْنَادِ جَيِّدِا اللهِ.

وَرَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي (الأوْسَطِ) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ مِنْ حَدِيثِ ابنِ عَبَّاسٍ دُونَ قَوْلِهِ: «ومَنْ أَتَى...» إِلَى آخِرِهِ (١١/١).

قَالَ البَغَوِيُّ: «العَرَّافُ: الَّذِي يَدَّعِي مَعْرِفَةَ الأمُورِ بِمُقَدِّماتٍ يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى المَسْرُوقِ وَمَكَانِ الضَّالَّةِ وَنَحْو ذلِكَ»<sup>(٣)</sup>.

وَقِيلَ: هُوَ الكَاهِنُ. وَالكَاهِنُ: هُوَ الَّذِي يُخْبِرُ عَنِ الْمُغَيَّبَاتِ فِي المُسْتَقْبَلِ<sup>[11]</sup>.

قَوْلُهُ: «أَوْ سُحِرَ لَهُ» أَيْ: طَلَبَ مِنَ السَّاحِرِ أَنْ يَسْحَرَ لَهُ، ومِنْهُ النَّشْرَةُ عَنْ طَرِيقِ السِّحْرِ، فَهِي دَاخِلَةٌ فِيهِ، وكانُوا يَسْتَغ مِلُوبَ عَلَى وُجُوهِ مُتَنَّوعَةٍ، مِنْهَا أَبَّهُمْ يَأْتُونَ بَطَسْتٍ فِيهِ مَاءٌ، ويَصُبُّونَ فِيهِ رَصَاصًا، فَيَتَكُونُ صُورَةُ السَّاحِرِ فِي هَذَا الرَّصاصِ، فِيهِ رَصاصًا، فَيَتَكُونُ صُورَةُ السَّاحِرِ فِي هَذَا الرَّصاصِ، وهَذَا مِنْ أَنْوَاعِ السِّحْرِ الْمُحَرَّمِ، وقَدْ تَبَرَّأَ رَسُولُ اللهِ وَيُسَمُّونَهَا العَامَّةُ عَنْدَنَا «صَبَّ الرَّصاصِ»، وهَذَا مِنْ أَنْوَاعِ السِّحْرِ الْمُحَرَّمِ، وقَدْ تَبَرَّأَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ مِنْ فَاعِلِهِ.

[١] الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الحَدِيثِ: قَوْلُهُ: «ومَنْ أَتَى كاهِنًا...» إلخ.

[٧] قَوْلُهُ: «ورَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي (الأَوْسَطِ) بإسْنادِ حَسَنٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ...» إلخ، فَيَكُونُ هَذَا مُقَرِّيًا للأَوَّلِ.

[٣] قَوْلُهُ: "قَالَ البَغَوِيُّ: العَرَّافُ الَّذِي يَدَّعِي مَعْرِفَةَ الأُمُورِ بِهُقَدِّمَاتٍ...» العَرَّافُ: صِيغَةُ مُبَالَغَةِ فإمَّا أَنْ يُرادَ بِهَا الصَّيغَةُ، وإمَّا أَنْ يُرادَ بِهَا النَّسْبَةُ. وَهُوَ الَّذِي يَدَّعِي مَعْرِفَةَ الأَشْيَاءِ، ولَيْسَ كُلُّ مَنْ يَدَّعِي مَعْرِفَةَ يَكُونُ عَرَّافًا، لكنْ مَنْ يَنَّعِي مَعْرِفَةَ تَتَعَلَّقُ بعِلْمِ الغَيْبِ، فيَدَعِي مَعْرِفَةَ الأُمُورِ بِمُقَدِّمَاتٍ يُسْتَذَلُّ بِهَا عَلَى مَكانِ المَسْرُوقِ والضَّالَّةِ ونَحْوهَا.

وظاهِـرُ كَـلامِ البَغَـوِيِّ رَحَمُهُ اللَّهُ: أَنَّهُ شامِـلٌ لَمِنِ ادَّعَـى مَعْرِفَةَ الْمُسْتَقْبَلِ والماضِي؛ لأنَّ مَكـانَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البزار في المسند (٩/ ٥٢، رقم ٣٥٧٨)، وقال المنذري في «الترغيب» (٤/ ٣٣): «إسناده جيد»، وقال الهيثمي في المجمع (١١٧/): «ورجاله رجال الصحيح؛ خلا إسحاق بن الربيع، وهو ثقة».

<sup>(</sup>٢) قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١١٧): «رواه البزار والطبراني في «الأوسط» وفيه زمعة بن صالح، وهو ضعيف». وقال المنذري في «الترغيب» (٣/ ٣٣): «إسناده حسن».

<sup>(</sup>٣) شرح السنة للبغوي (١٨٢ /١٨٢).

وَقِيلَ: الَّذِي يُخْبِرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ [1].

وَقَالَ أَبُو العَبَّاسِ ابنُ تَيْمِيَّةً [1]: .....

المَسْرُوقِ يُعْلَمُ بَعْدَ السَّرِقَةِ، وكذلِكَ الضَّالَّةُ قَدْ حَصَلَ الضَّياعُ، ولكنِ المَسْأَلَةُ لَيْسَثِ اتّفاقِيَّةً بَيْنَ أَهْلِ
 العِلْمِ؛ ولهَذَا قَالَ الْمُؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ: "وقِيلَ: هُوَ" -أي: العَرَّافُ- «الكاهِنُ". والكاهِنُ: هُوَ الَّذِي يُخْبِرُ
 عَنِ الْمُغَيَّبَاتِ فِي المُسْتَقْبَلِ.

[1] قَوْلُهُ: "وقِيلَ: هُوَ الَّذِي يُحْبِرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ» أَيْ: أَنْ تُضْمِرَ شَيْنًا فَتَقُولُ: مَا أَضْمَرْتُ؟ فَيَقُولُ: أَضْمَرْتَ كَذَا وكذَا. أوِ المُغَيَّبَاتِ فِي المُسْتَقْبَلِ، تَقُولُ: ماذَا سيَحْدُثُ فِي الشَّهْرِ الفُلانِيِّ فِي اليَّوْمِ الفُلائِيَّ؟ ماذا سَتَلِدُ امْرَأَي؟ مَتَى يَقْدَمُ ولَدِي؟ وَهُوَ لَا يَدْرِي.

والخُلاصَةُ: أنَّ العُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي تَعْرِيفِ العَرَّافِ، فقِيلَ:

هُوَ الَّذِي يَنَّعِي مَعْرِفَةَ الأُمُورِ بمُقَدِّمَاتٍ يُسْتَدَلُّ بِمَا عَلَى مَكانِ المَسْرُوقِ والضَّالَّةِ ونَحْوِهَا، فَيَكُونُ شَامِلًا لَمِنْ يُخْبِرُ عَنْ أُمورٍ وَقَعَتْ. وقِيلَ: الَّذِي يُخْبِرُ عَبَّا فِي الضَّمِيرِ. وقِيلَ: هُوَ الكاهِنُ. والكاهِنُ: هُوَ الَّذِي يُخْبِرُ عَنِ المُغَيَّبَاتِ فِي المُسْتَقْبَل.

[٧] قَوْلُهُ: (وقالَ أَبُو العَبَّاسِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلامِ، ابْنُ تَيْمِيَّةَ، يُكنَّى بأَيِ العَبَّاسِ، ولمْ يَتَزَوَّجْ، ولَمْ يَتُرْكُهُ مِنْ بَابِ الرَّهْبَانِيَّةِ، ولكنَّهُ -واللهُ أَعْلَمُ-كَانَ مَشْغُولًا بالجِهادِ العِلْمِيِّ مَمَ قِلَّةِ الشَّهْوَةِ، وإلَّا لَوْ كَانَ قَوِيَّ الشَّهْوَةِ لتَزَوَّجَ، ولَيْسَ كَمَا يَدَّعِي الْمُزَوَّرُونَ أَنَّ لَهُ ولَدًا مَدْفُونًا إِلَى جانِيهِ فِي دِمَشْقَ، فإنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ قَطْعًا.

وظاهِرُ كَلامِ الشَّيْخِ: أَنَّ شَيْخَ الإِسْلامِ جَزَمَ بَهذَا، ولكنْ شَيْخُ الإِسْلامِ قَالَ: وقِيلَ: العَرَّافُ. وذَكَرَهُ بـ(فِيلَ)، ومَعْلُومٌ أَنَّ مَا ذُكِرَ بـ(قِيلَ) لَيْسَ مِمَّا يُجْزَمُ بأنَّ الناقِلَ يَقُولُ بهِ، صَحِيحٌ أَنَّهُ إِذَا نَقَلَهُ ولمْ يَنْقُضُهُ وَيَنْقُدُهُ فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ ارْتَضَاهُ.

وعَلَى كُلِّ حالٍ: فشْيْخُ الإِسْلامِ ساقَ هَذَا القَوْلَ وارْتَضَاهُ، ثُمَّ قَالَ: ولَوْ قِيلَ: إِنَّهُ اسْمٌ خاصٌّ لَبَعْضِ هَوُّلاءِ الرَّمَّالِ والمُنْجِّمِ وَنَحْوِهِمْ، فإيَّهُمْ يَدْخُلُونَ فِيهِ بالعُمُومِ المُعْنَوِيِّ؛ لأنَّ عنْدَنَا عُمُومًا مَعْنَوِيًّا، وَهُوَ مَا ثَبَتَ عَنْ طَرِيقِ القِياسِ، وعُمُومًا لَفْظِيًّا، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ، بحيثُ يَكُونُ اللَّفْظُ شامِلًا لهُ. وقَدْ ذَكَرَ شَيْخُ الإِسْلامِ الْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمُهُ اللَّهُ الْنَّ اسْتِخْدَامَ الإِنسِ للجِنِّ لَهُ ثَلاثُ حالاتٍ ('':

<sup>(</sup>١) انظر: مجموع الفتاوي (١٣/ ٨٧)، والنبوات لابن تيمية (٢/ ١٠١٢).

الحالُ الأُولَى: أَنْ يَسْتَخْدِمَهُمْ فِي طَاعَةِ اللهِ، كَأَنْ يَكُونَ لَهُ نائِبًا فِي تَبْلِيغِ الشَّرْعِ. فَمَثْلًا: إِذَا كَانَ لَهُ صَاحِبٌ مِنَ الجِنِّ مُؤْمِنٌ يَأْخُذُ عَنْهُ العِلْمَ، ويَتَلَقَّى مِنْهُ، وهَذَا شَيْءٌ نَبَتَ أَنَّ الجِنَّ فَذْ يَكُونَ مِثَالًا لِهِ مِنَ الجِنِّ، أَوْ فِي المُعُونَةِ عَلَى أُمُورٍ مَطْلُوبَةٍ يَتَعَلَّمُونَ مِنَ الجِنِّ، أَوْ فِي المُعُونَةِ عَلَى أُمُورٍ مَطْلُوبَةٍ شَرْعًا؛ فَهَذَا لَا بَأْسَ بهِ، بَلْ إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ أَمْرًا خُمُودًا أَوْ مَطْلُوبًا، وَهُو مِنَ الدَّعْوَةِ إِلَى اللهِ عَنَهَجَلَ، وَالجِنِّ حَصُرُوا النَّبِي عَلَيْهِ وَقَرَأَ عَلَيْهِمُ القُرْآنَ، وولَوْ إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ (١)، والجِنُّ فِيهِمُ الصَّلَحَاءُ والغُبَاءُ؛ لأنَّ المُنْذِرَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عالمًا بِهَا يُنْذِرُ، عابِدًا مُطِيعًا للهِ سُبْحَانَهُ فِي اللهِ اللهَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الل

الحالُ الثانِيَةُ: أَنْ يَسْتَخْدِمَهُمْ فِي أُمورٍ مُباحَةٍ، مِثْلِ أَنْ يَطْلُبَ مِنْهُمُ العَوْنَ عَلَى أَمْرٍ مِنَ الأُمُورِ اللَّباحَةِ، قَالَ: فهذَا جائِزٌ بشَرْطِ أَنْ تَكُونَ الرّسِيلَةُ مُباحَةً، فإنْ كانَتْ مُحُرَّمَةً صَارَ حَرَامًا، كَمَا لَوْ كَانَ الجِنِّيُّ لَا يُساعِدُهُ فِي أَمُورِهِ إِلَّا إِذَا ذَبَحَ لَهُ، أَوْ سَجَدَ لَهُ، أَوْ مَا أَشْبَهُ ذَلِكَ.

ثُمَّ ذَكَرَ مَا وَرَدَ أَنَّ عُمَرَ تأخَّرَ ذاتَ مَّ قِ فِي سَفَرِهِ، فاشْتَغَلَ فِكُرُ أَبِي مُوسَى، فقَالُوا لهُ: إنَّ الْمَرَأَةَ مِنْ أَهْلِ الْمَيْفِ عَنْ عُمَرَ، ففَعَلَ، الْمَرَأَةَ مِنْ أَهْلِ الْمَيْفِ عَنْ عُمَرَ، ففَعَلَ، فَذَهَبَ الْجَنِّي، أَهْلِ المَّدَقَةِ فِي المُكَانِ فَذَهَبَ الْجُنِّيُ، ثُمَّ رَجَعَ، فقَالَ: إنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَهُوَ يَسِمُ إِبِلَ الصَّدَقَةِ فِي المُكَانِ الفَّلائِيُّ". فهَذَا اسْتِخْدَامٌ فِي أَمْرٍ مُباح.

الحالُ الثالِثَةُ: أَنْ يَسْتَخْدِمَهُمْ فِي أَمُورٍ مُحَرَّمَةٍ، كَنَهْبِ أَمْوالِ النَّاسِ وَتَرْوِيعِهِمْ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فهَذَا مُحَرَّمٌ.

ثُمَّ إِنْ كَانَتِ الوَسِيلَةُ شِرْكًا صَارَ شِرْكًا، وإِنْ كَانَتْ وَسِيلَتُهُ غَيْرَ شِرْكِ صَارَ مَعْصِيَةً، كَمَا لَوْ كَانَ هَذَا الجِنِّيُّ الفاسِقُ يَأْلُفُ هَذَا الإِنْسِيَّ الفاسِقَ ويَتَعَاوَنُ مَعَهُ عَلَى الإِنْمِ والعُدْوَانِ، فهَذَا يَكُونُ إِنْهَا وعُدْوَانًا، ولَا يَصِلُ إِلَى حَدِّ الشِّرْكِ.

ثُمَّ قَالَ: إِنَّ مَنْ يَسْأَلُ الجِنَّ، أَوْ يَسْأَلُ مَنْ يَسْأَلُ الجِنَّ، ويُصَدِّقُهُمْ فِي كُلِّ مَا يَقُولُونَ - فهَذَا مَعْصِيةٌ وكُفْرٌ، والطَّرِيقُ للحِفْظِ مِنَ الجِنِّ هُوَ قِرَاءَ أَيَّةِ الكُوْسِيِّ، فمَنْ قَرَأَهَا فِي ليلةٍ لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ مِنَ

<sup>(</sup>١) كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَعِمُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الأحقاف:٢٩].

<sup>(</sup>٢) ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوي (١٩/ ٦٣).

"العَرَّافُ اسمٌ لِلْكَاهِنِ وَالمُنَجِّمِ وَالرَّمَّالِ وَنَحْوِهِمْ، عَِنْ يَتَكَلَّمُ فِي مَعْرِفَةِ الأُمُورِ بِهِذِهِ الطُّرُّقِ»<sup>(۱)</sup>. وَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْمٍ يَكْتُبُونَ (أَبَا جَادٍ) وَيَنْظُرُونَ فِي النَّبُومِ: "مَا أُرى مَنْ فَعَلَ ذلِكَ لَهُ عِنْدَ اللهِ مِنْ خَلَاقٍ» اللهُ".

= اللهِ حافِظٌ، ولَا يَقْرَبُهُ شَيْطَانٌ حَتَّى يُصْبِحَ، كَمَا ثَبَتَ ذلِكَ عَنْهُ ﷺ (") وهِيَ: ﴿ اللَّهُ لَآ إِلَهُ إِلَّا هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْفَيْتُومُ ﴾ الآيةَ.

[١] قَوْلُهُ: «يَكْتُبُونَ أَبَا جَادٍ ويَنْظُرُونَ فِي النَّجُومِ» الواوُ هُنَا لَيْسَتْ عَطْفًا، ولكنَّهَا للحالِ، يعْنِي: والحالُ أَنَّهُمْ يَنْظُرُونَ، فيَرْبِطُونَ مَا يَكْتُبُونَ بَسَيْرِ النَّجُومِ وحَرَكَتِهَا.

قَوْلُهُ: «مَا أُرَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ» ويَجُوزُ بِفَتْحِ الهَمْزَةِ بِمَغْنَى: أَعْلَمُ، وبالضَّمِّ بِمَعْنَى: مَا أَظُنُّ. وقَوْلُهُ: «أَبَا جَادٍ» هيَ: أبجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت ثخذ ضظغ... وَتَعلُّمُ أَبَا جادٍ يَنْقَسِمُ إِلَ قِسْمَيْنِ:

الأوَّلُ: تَعَلَّمٌ مُباحٌ بأنْ نَتَعَلَّمَهَا لِحِسَابِ الجُمَّلِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بهِ، ومَا زالَ أُناسٌ يَسْتَعْمِلُومَهَا، حتَّى العُلْمَاءُ يُؤرِّخُونَ بِهَا، قَالَ شَيْخُنَا عبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدِيٍّ رَحَمُهُاللَّهُ فِي تَارِيخِ بناءِ المُسْجِدِ الجامِع القَدِيمِ:

جُدْ بِالرِّضَ ا وَاعْطِ الْمُنَى مَدْ سَاعَدُوا فِي ذَا البِنَا اللهِ اللهِ

فَقُولُهُ: «اغْفِرْ لَنَا» لَوْ عَدَدْنَاهَا حَسَبَ الجُمَّلِ صارتْ ١٣٦٢هـ.

وقَدِ اعْتَنَى بِهَا العُلَمَاءُ فِي العُصورِ الوُسْطَى، حتَّى فِي القصائِدِ الفِقْهِيَّةِ والنَّحْوِيَّةِ وغيْرِهَا، ويُؤَرِّخُونَ بِهَا مَوالِيدَ العُلَمَاءِ ووَفَيَاتِهِمْ، ولَمْ يُرِدِ ابْنُ عَبَّاسٍ هَذَا القِسْمَ.

<sup>(</sup>١) مختصر الفتاوي المصرية (ص:١٥٢).

<sup>(</sup>٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١١/ ٢٦) والبيهقي في «السنن الكُبْرَى» (٨/ ١٣٩).

<sup>(</sup>٣) أخرَجه البخاري معلَّقًا بصيغة الجزم: كتاب الوكالة، باب إذا وكُل رُجلًا فترك الوكيل شيئًا فأجازه الموكل (٢٣١١)، من حديث أبي هريرة وَكِلَّلِيَّةُنَهُ.

النَّانِي: مُحَّرِّمٌ، وَهُوَ كِتَابَةُ «أَبَا جادٍ» كِتَابَةٌ مَرْبُوطَةٌ بِسَيْرِ النُّجُومِ وحَرَكَتِهَا وطُلُوعِهَا وغُرُوبِهَا، ويَنْظُرُونَ فِي النَّجُومِ؛ لِيَسْتَدِلُوا بِالمُوافَقَةِ أو المُخالَفَةِ عَلَى مَا سَيَخْدُثُ فِي الأرْضِ، إمَّا عَلَى سَبِيلِ الشَّمُومِ، كَالْخُومِ والحَرْبِ ومَا أَشْبَةَ ذَلِكَ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ الحُصُوصِ، كَانْ يَقُولَ لشَخْصٍ: المُمُومِ، كالجَدْبِ والمَرضِ والحَرْبِ ومَا أَشْبَةَ ذَلِكَ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ الحَصُوصِ، كَانْ يَقُولَ لشَخْصٍ: سيَخْدُثُ لِكَ مَرضٌ أَوْ فَقْرٌ أَوْ سَعادَةٌ أَوْ نَحْسٌ فِي هَذَا، ومَا أَشْبَةَ ذَلِكَ، فَهُمْ يَرْبِطُونَ هَذِهِ بهذِهِ، ولَيْسَ هُنَاكَ عَلاقَةٌ بَيْنَ حَرَكاتِ النَّجُومِ واخْتلافِ الوقائِعِ فِي الأَرْضِ.

وقَوْلُهُ: «مَا أُرَى مَنْ فَعَلَ ذلِكَ لَهُ عِنْدَ اللهِ مِنْ خَلاقٍ».

قَوْلُهُ: ﴿خَلاقٍ﴾ أَيْ: نَصِيبٍ.

ظاهِرُ كَلامِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ يَرَى كُفْرَهُمْ؛ لأنَّ الَّذِي لَيْسَ لَهُ نَصِيبٌ عِنْدَ اللهِ هُوَ الكافِرُ؛ إِذْ لَا يُنْهَى النَّصِيبُ مُطْلَقًا عَنْ أَحَدٍ مِنَ المُؤْمِنِينَ، وإنْ كَانَ لَهُ ذُنُوبٌ عُذِّبَ بقَدْرِ ذُنُوبِهِ، أَوْ تَجَاوَزَ اللهُ عنْهَا، ثُمَّ صَارَ آخِرُ أَمْرِهِ إِلَى نَصِيبِهِ الَّذِي يَجِدُهُ عِنْدَ اللهِ.

ولَمْ يُبَيِّنِ الْمُؤَلِّفُ رَحَمُهُ اللّهُ حُكْمَ الكاهِنِ والمُنَجِّمِ والرَّمَّالِ مِنْ حَيْثُ المُعُفُوبَةُ فِي الدُّنْيَا، وذَلِكَ أَنَنا إِنْ حَكَمْنَا بِكُفْرِهِمْ، فحُكْمُهُمْ فِي الدُّنْيَا أَتَّهُمْ يُسْتَنَابُونَ، فإِنْ تابُوا، وإِلَّا قُتِلُوا كُفَّارًا.

وإِنْ حَكَمْنَا بِعَدَمٍ كُفْرِهِمْ إِمَّا لَكُوْنِ السَّحْرِ لَا يَصِلُ إِلَى الكُفْرِ، أَوْ قُلْنَا: إِنَّهُمْ لَا يَكُفُرُونَ؛ لأَنَّ السَّلْلَةَ فِيهَا خِلافٌ – فَإِنَّهُ كَيِّبُ قَتْلُهُمْ؛ لَدَفْعِ مَفْسَدَتِهِمْ ومَضَرَّتِهِمْ، حتَى وإِنْ قُلْنَا بِعَدَمٍ كُفْرِهِمْ؛ لأَنَّ أَسْبابٌ مُتَعَدِّدَةٌ ومُتَنَوِّعَةٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَسْبابُ القَتْلِ لَيْسَتْ مُحْتَصَّةٌ بِالكُفْرِ فقطْ، بَلْ للقَتْلِ أَسْبابٌ مُتَعَدِّدَةٌ ومُتَنَوِّعَةٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَرَّوُا اللَّذِينَ يُحَارِهُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ, وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَلُوا أَوْ يُصَكَبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَلْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِنْ خِلَفٍ أَوْ يُنفوا مِن الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَلُوا أَوْ يُصَكَبُوا أَوْ تُقَلَّعَ النَّاسِ أَمُورَ دِينِهِمْ أَوْ دُنْيَاهُمْ فِإِنَّهُ يُسْتَتَابُ، فإِنْ تابَ وإلَّا قُتِلَ، ولَا سِيَّمَا إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الأُمُورُ تَصِلُ إِلَى الإِسْلام.

والنَّظَرُ فِي النُّجُومِ يَنْقَسِمُ إِلَى أَفْسامٍ:

الأوَّلُ: أَنْ يُسْتَدَلَّ بِحَرِكَاتِهَا وَسَيْرِهَا عَلَى الحوادِثِ الأَرْضِيَّةِ، سَوَاءٌ كانَتْ عامَّةٌ أَوْ خاصَّةً، فَهُوَ شِرْكٌ إِنِ اعْتَقَدَ أَنَّ هَذِهِ النَّجُومَ هِيَ المُدَبَّرَةُ الأُمُورَ، أَوْ أَنَّ لِهَا شِرْكًا فَهُوَ كُفْرٌ مُحْرِجٌ عَنِ اللِّقِ، وإنِ اعْتَقَدَ أَنَّهَا سَبَبٌ فقطْ فكُفْرُهُ غَيْرُ مُحْرِجٍ عَنِ اللِّقِ، ولكنْ يُسَمَّى كُفْرًا؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى إِثْرَ سَهاءٍ

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: لَا يَجْتَمِعُ تَصْدِيقُ الكَاهِنِ مَعَ الإِيمَانِ بِالقُرْآنِ [١].

الثانِيَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ كُفْرٌ [٢].

الثالِثَةُ: ذِكْرُ مَنْ تُكُهِّنَ لَهُ [٢].

الرَّابِعَةُ: ذِكْرُ مَنْ تُطُيِّرَ لَهُ [1].

كانَتْ مِنَ اللَّيْلِ: «هَلْ تَذْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: اللهُ ورَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، أَمَّا مَنْ قَالَ: مُطْرِنَا بَفَضْلِ اللهِ ورَحْمَتِهِ. فذلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كافِرٌ بالكَوْكَبِ، وأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بنَوْءِ كذَا وكذَا. فذلِكَ كافِرٌ بي مُؤْمِنٌ بالكَوْكَبِ» (١).

وقَدْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ هَذَا الكُفْرَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ بحَسَبِ اعْتقادِ قائِلِهِ (٢).

الثَّانِي: أَنْ يَتَعَلَّمَ عِلْمَ النُّجُومِ لِيَسْتَدِلَّ بِحَرِكاتِهَا وَسَيْرِهَا عَلَى الفُصُولِ وأوْقاتِ البَذْرِ والحَصادِ والغَرْسِ، ومَا أشْبَهَهُ، فَهَذَا مِنَ الأُمُورِ المُباحَةِ؛ لأنَّهُ يُسْتَعَانُ بذلِكَ عَلَى أُمُورٍ دُنْبُوِيَّةٍ.

القِسْمُ الظَّلِثُ: أَنْ يَتَعَلَّمَهَا لَمِعْرِفَةِ أَوْقاتِ الصَّلَوَاتِ وجِهاتِ القِبْلَةِ، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ مِنَ الأُمُورِ المَشْرُوعَةِ، فالتَّعَلُّمُ هُنَا مَشْرُوعٌ، وقَدْ يَكُونُ قَرْضَ كِفَايَةٍ أَوْ فَرْضَ عَيْنٍ.

#### فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: لَا يَجْتَمِعُ تَصْدِيقُ الكاهِنِ مَعَ الإِيهانِ بالقُرْآنِ. يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: "مَنْ آتَى كاهِنّا فَصَدَّقَهُ بِيَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِيَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ"، ووجْهُهُ: آنَهُ كذَّبَ بالقُرْآنِ، وهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الكُفْرِ.

[٢] الثانِيَّةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ كُفْرٌ. تُؤخِّذُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَقَدْ كَفَرَ بِهَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ».

[٣] المثالِثَةُ: ذِكْرُ مَنْ تُكُهِّنَ لَهُ. تُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ؛ حَيْثُ قَالَ: «لَيْسَ مِنَّا» أَيْ: إِنَّهُ كالكاهِن فِي بَراءَةِ النَّبِيِّ ﷺ منهُ.

[٤] الرَّابِعَةُ: ذِكْرُ مَنْ تُطُيِّرَ لهُ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَوْ تُطُيِّرَ لهُ».

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، رقم (٨٤٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، رقم (٧١)، من حديث زيد بن خالد الجهني رَهَيَّكَهُمَّنَهُ.

<sup>(</sup>۲) (ص:۳۹۳).

الخَامِسَةُ: ذِكْرُ مَنْ سُحِرَ لَهُ ١١].

السَّادِسَةُ: ذِكْرُ مَنْ تَعَلَّمَ أَبَا جَادٍ [1].

السَّابِعَةُ: ذِكْرُ الفَرْقِ بَيْنَ الكَاهِن وَالعَرَّافِ [٢].

[1] الخَامِسَةُ: ذِكْرُ مَنْ سُحِرَ لهُ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَوْ سُحِرَ لَهُ».

و أَتَى الْمُؤَلِّفُ بِذِكْرِ مَنْ تُكُهِّنَ لَهُ، أَوْ سُحِرَ لهُ، أَوْ ثُطُيِّرَ لهُ؛ لاَنَّهُ قَدْ يُعارِضُ فِيهِ مُعارِضٌ، فَيَقُولُ هَذَا فِي الكُهَّانِ، وهَذَا فِي المُتطَيِّرِينَ، وهَذَا فِي السَّحَرَةِ، فقَالَ: إِنَّ مَنْ طَلَبَ أَنْ يُفْعَلَ لَهُ ذلكَ فَهُرَ مِثْلُهُمْ فِي العُقُوبَةِ.

[٢] السَّادِسَةُ: ذِكْرُ مَنْ تَعَلَّمْ ٱبَا جادٍ. وتَعَلَّمُ ذلِكَ فِيهِ تَفْصِيلٌ لَا يُحْمَدُ ولَا يُذَمُّ، إِلَّا عَلَى حَسَبِ الحالِ الَّتِي تُنَزَّلُ عَلَيْهَا، وقَدْ سَبَقَ ذلكَ<sup>(۱)</sup>.

[٣] السَّابِعَةُ: ذِكْرُ الفَرْقِ بَيْنَ الكاهِنِ والعَرَّافِ. وفِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ خِلافٌ بَيْنَ أَهْلِ العِلْمِ: القَوْلُ الأَوَّلُ: أَنَّ العَرَّافَ هُوَ الكاهِنُ، فهُمَا مُتَرَاوِفَانِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا.

القَوْلُ الثَّانِي: أنَّ العَرَّافَ هُو الَّذِي يَسْتَدِلُّ عَلَى مَعْرِفَةِ الأُمُّورِ بِمُقَدِّمَاتٍ يُسْتَدَلُّ بِهَا؛ فَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الكاهِنِ؛ لأَنَّهُ يَشْمَلُ الكاهِنَ وغَيْرَهُ، فهُمَّا مِنْ بَابِ العامِّ والحاصِّ.

الْقَوْلُ النَّالِثُ: أنَّ العَرَّافَ يُخْبِرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ، والكاهِنُ هُوَ الَّذِي يُخْبِرُ عَنِ المُغَيَّبَاتِ فِي المُسْتَقْبَل.

فالعَرَّافُ أَعَمُّ، أَوْ أَنَّ العَرَّافَ يَخْتَصُّ بالماضِي، والكاهِنُ بالمُسْتَقْبَلِ، فَهُمَا مُتَبايِنَانِ، والظَّاهِرُ أَنَّهُمَا مُتبايِنَانِ؛ فالكاهِنُ مَنْ يُخْبِرُ عَنِ المُغَيَّباتِ فِي المَسْتَقْبَلِ، والعَرَّافُ مَنْ يَدَّعِي مَعْرِفَةَ الأُمُورِ بمُقَدِّمَاتٍ يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى المَسْرُوقِ ومَكانِ الضَّالَةِ وَنَحْوِ ذلكَ.





عَنْ جَابِرِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ النَّشْرَةِ؟ [٢] ....

#### [١] تَعْرِيفُ النُّشْرَةِ:

في اللُّغَةِ بضَمِّ النُّونِ، فُعْلَةٌ مِنَ النَّشْرِ، وَهُوَ التَّفْرِيقُ.

وفِي الاصْطِلَاح: حَلُّ السِّحْرِ عَنِ المَسْحُورِ.

لأنَّ هَذَا الَّذِي يَحُلُّ السِّحْرَ عَنِ المَسْحُورِ: يَرْفَعُهُ، ويُزِيلُهُ، ويُفَرِّفُهُ.

أمَّا حُكْمُهَا: فَهُوَ يَتَبَيَّنُ مِمَّا قالَهُ الْمُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ مِنْ أَحْسَن البَياناتِ.

ولَا رَيْبَ أَنَّ حَلَّ السَّحْرِ عَنِ المَسْحُورِ مِنْ بَابِ الدَّواءِ والمُعالَجَةِ، وفِيهِ فَضْلٌ كَبِيرٌ لَمِنِ البَّغَى يِهِ وجْهَ اللهِ، لكنْ فِي القِسْمِ المُباحِ مِنْهَا؛ لأنَّ السَّحْرَ لَهُ تأثيرٌ عَلَى بَدَنِ المَسْحُورِ وعَقْلِهِ وَنَفْسِهِ وضِيقِ الصَّدْرِ؛ حَيْثُ لَا يَأْنُسُ إِلَّا بِمَنِ اسْتَعْطَفَ عليْهِ.

وأخيانًا يَكُونُ أَمْرَاضًا نَفْسِيَّةً بالعَكْسِ، تُنَقِّرُ هَذَا المَسْحُورَ عمَّنْ تُنَفِّرُهُ عَنْهُ مِنَ النَّاسِ، وأحْيانًا يَكُونُ أَمْراضًا عَفْلِيَّةً، فالسَّحْرُ لَهُ تَأْثِيرٌ إِمَّا عَلَى البَدَنِ، أوِ العَفْلِ، أوِ النَّفْسِ.

[٧] قَوْلُهُ: «عَنِ النَّشْرَةِ» (أَلُ) للعَهْدِ الذَّهْنِيِّ، أيِ: المَعْرُوفَةِ فِي الجاهِلِيَّةِ الَّتِي كَانُوا يَسْتَغْمِلُومَهَا فِي الجاهِلِيَّةِ، وذَلِكَ طَرِيقٌ مِنْ طُرُقِ حَلِّ السِّحْرِ، وَهِيَ عَلَى نَوْعَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنْ تَكُونَ باسْتِخْدَامِ الشَّيَاطِينِ، فإنْ كَانَ لَا يَصِلُ إِلَى حاجَتِهِ مِنْهُمْ إِلَّا بالشَّرْكِ كانَتْ شِرْكًا، وإنْ كَانَ يُتَوَصَّلُ لذلكَ بِمَعْصِيَةٍ دُونَ الشَّرْكِ كَانَ لَهَا حُكْمُ تِلْكَ المَعْصِيَةِ.

الظَّانِي: أَنْ تَكُونَ بالسِّحْرِ، كالأَدْوِيَةِ والرُّقَى والعُقَدِ والنَّفْثِ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فهَذَا لَهُ حُكْمُ السِّحْرِ عَلَى مَا سَبَقَ.

ومِنْ ذلِكَ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ، أَتَّهُمْ يَضَعُونَ فَوْقَ رَأْسِ المَسْحُورِ طَسْتًا فِيهِ ماءٌ، ويَصُبُّونَ عَلَيْهِ رَصَاصًا ويَزْعُمُونَ أَنَّ السَّاحِرَ يَظْهَرُ وجْهُهُ فِي هَذَا الرَّصاصِ، فيُسْتَدَلُّ بذلِكَ عَلَى مَنْ سَحَرَهُ، وقَدْ سُئِلَ الإِمَامُ أَحْدُ عَنِ النَّشْرَةِ، فقَالَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ أَجَازَهَا، فِقِيلَ لَهُ: إِتَّهُمْ يَجَعَلُونَ ماءً فِي طَسْتٍ، فَقَالَ: «هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ»<sup>[۱]</sup> رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدِ جَيِّدٍ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>[۲](۱)</sup> وَقَالَ: «سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْهَا؟ فَقَالَ: ابنُ مَسْعُودِ يَكْرَهُ هذَا كُلَّهُ»<sup>[۲]</sup>.

وإنَّهُ يَغُوصُ فِيهِ، وإنَّهُ يَبْدُو وجُهُهُ، فَنَفَضَ يَدَهُ وَقَالَ: مَا أَدْرِي مَا هذا؟ مَا أَدْرِي مَا هذا؟ فَكَأَنَّهُ
 رَحَمُلَاللّهُ تَوَقَّفَ فِي الأمْر وكَرِهَ الخَّوْضَ فِيهِ.

[1] قَوْلُهُ: "مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ» أيْ: مِنَ العَمَلِ الَّذِي يَأْمُرُ بِهِ الشَّيْطَانُ ويُوحِي بهِ؛ لأنَّ الشَّيْطَانَ يَأْمُرُ بالفَحْشَاءِ ويُوحِي إِلَى أَوْلِيَاثِهِ بالمُنْكَرِ، وهَذَا يُغْنِي عَنْ قَوْلِهِ: إِنَّمَا حَرَامٌ. بَلْ هُوَ أَشَدُّ؛ لأنَّ نِسْبَتَهَا للشَّيْطَانِ ٱبْلَغُ فِي تَقْبِيحِهَا والتَّنْفِيرِ مِنْهَا، ودلالَةُ النَّصُوصِ عَلَى التَّغْرِيمِ لَا تَنْحَصِرُ فِي لَفْظِ التَّغْرِيم أَوْ نَفْيِ الجَوَازِ، بَلْ إِذَا رُتَبِّتِ العُقُوبَاتُ عَلَى الفِعْلِ كَانَ دَلِيلًا عَلَى تَغْرِيمِهِ

[٧] قَوْلُهُ: ﴿رَوَاهُ أَخْمُدُ بِسَنَدِ جَيِّدٍ وَأَبُو دَاوُدَ﴾ سَنَدُ أَبِي دَاوُدَ إِلَى أَخْمَدَ مُتَّصِلٌ؛ لأَنَّهُ قَدْ حَدَّنَهُ وأَدْرَكَهُ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَقَالَ: ابْنُ مَسْعُودٍ يَكْرَهُ هَذَا كُلَّهُ» أجابَ رَحَمُهُاللَّهُ بِقَوْلِ الصَّحابِيِّ، وكأنَّهُ لَيْسَ عنْدَهُ أَثَرٌ صَحِيحٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذلكَ، وإلَّا لاسْتَدَلَّ بِهِ.

والمُشارُ إلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: «يَكْرَهُ هَلَنا كُلَّهُ» كُلَّ انْواعِ النَّشْرَةِ، وظاهِرُهُ: ولَوْ كانَتْ عَلَى الوَجْهِ المُباحِ عَلَى مَا يَأْتِي، لكنَّهُ غَيْرُ مُرادٍ؛ لأنَّ النَّشْرَةَ بالقُرْآنِ والتَّعَوُّذَاتِ المَشْرُوعَةِ لَمْ يَقُلْ أحدٌ بكراهَتِهِ، وسَبَقَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَحِوَلِيَّهُ عَنْهُ كَانَ يَكْرَهُ تَعْلِيقَ التَّيَائِم مِنَ القُرْآنِ وغَيْرِ القُرْآنِ.

وعَلَى هذَا: فالكُلِّيَّةُ فِي قَوْلِ أَحْمَدَ: «يَكْرَهُ هَذَا كُلَّهُ» يُرادُ بِهَا النَّشْرَةُ الَّتِي مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَهِيَ النَّشْرَةُ بالسِّحْرِ والنَّشْرَةُ الَّتِي مِنَ التَّمَاثِم.

<sup>(</sup>١) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٢٩٤) وأبو داود: كتاب الطب، باب في النشرة، رقم (٣٨٦٨)، وسكت عنه. وحسنه الحافظ في «الفتح» (٢٧٣/١٠)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠٢/٥): «رواه البزار والطبراني في «الأوسط» إلا أنه قال: «ذكروا أنها من عمل الشيطان» ورجال البزار رجال الصحيح».

وَفِي (البُخَارِيِّ) عَنْ قَتَادَةَ: «قُلْتُ لائِنِ المُسَيِّبِ: رَجُلٌ بِهِ طِبُّ ١١ أَوْ يُؤْخَذُ عَنِ امْرَأَتِهِ ١٦ ، أَمُجُلُّ عَنْهُ أَوْ يُنَشَّرُ ؟ ١٦ قَالَ: لَا بأْسَ بِهِ، إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الْإِصْلَاحَ، فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ فَلَمْ يُنْهُ عَنْهُ ١١ ﴾ (١).

[1] قَوْلُهُ: "رَجُلٌ بِهِ طِبٌّ" أَيْ: سِحْرٌ، ومِنَ المَعْلُومِ أَنَّ الطِّبَّ هُوَ عِلامُ المَرَضِ، لكنْ سُمِّيَ السِّحْرُ طِبًّا مِنْ بَابِ التَّفاؤُلِ، كَمَا سُمِّي اللَّدِيغُ سَلِيهًا والكَسِيرُ جَبيرًا.

[٧] قَوْلُهُ: «أَوْ يُؤْخَذُ عَنِ امْرَأَتِهِ» أَيْ: يُخْبَسُ عَنْ زَوْجَتِهِ، فَلَا يَتَمَكَّنُ مِنْ جِماعِهَا، وَهُوَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وهَذَا نَوْعٌ مِنَ السِّحْرِ.

والعَجِيبُ أَنَّهُ مُشْتَهِرٌ عِنْدَ النَّاسِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ عِنْدَ العَقْدِ، وعَقَدَ أَحَدٌ عُقْدَةً عِنْدَ العَقْدِ، فإنَّهُ يَحْصُلُ حَبْسُهُ عَنِ امْرَأَتِهِ، وبالَغَ بَعْضُـهُمْ فقَالَ: إِذَا شَبَّكَ أَحَدُهُمْ بَيْنَ أَصابِعِهِ عِنْدَ العَقْدِ حُبِسَ الزَّوْجُ عَنْ أَهْلِهِ. وهَذَا لَا أَعْرِفُ لَهُ أَصْلًا، ولكِنْ كَثِيرًا مَا يَقَعُ حَبْسُ الزَّوْجِ عَنْ زَوْجِهِ ويَطْلُبُونَ العِلاجَ.

وقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ أَنَّ مِنَ العِلاجِ أَنْ يُطَلِّقَهَا، ثُمَّ يُراجِعَهَا، فَيَنْفَكُّ السِّحْرُ. لكنْ لَا أَدْرِي هَلْ هَذَا يَصِحُّ أَمْ لَا؟ فإذَا صَحَّ فالطَّلاقُ هُنَا جائِزٌ؛ لأَنَّهُ طَلاقٌ للاسْتِبْقَاءِ، فيُطَلِّقُ كعِلاجٍ، ونَحْنُ لَا نُفْتِي بَشَيْءٍ مِنْ هَذَا، بَلْ نَقُولُ: لَا نَعْرِفُ عَنْهُ شَيْئًا.

و «أوْ» فِي قَوْلِهِ: «أَوْ يُؤْخَذُ» يُحْتَمَلُ أَنَّهَا للشَّكِّ مِنَ الرَّاوِي: هَلْ قَالَ قَتَادَةُ «بِهِ طِبُّ» أَوْ قَالَ: «يُؤْخَذُ عَنِ امْرَآتِهِ»؟ أَيْ: أَوْ قُلْتُ: يُؤْخَذُ، ويُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ للتَّنْوِيعِ، أَيْ: أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ أَمْرَيْنِ: عَنِ المَسْحُورِ، وعَنِ الَّذِي يُؤْخَذُ عَنِ امْرَآتِهِ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَيْحُلُّ عَنْهُ أَوْ يُنْشَرُ» لَا شَكَّ أَنَّ «أَوْ» هُنَا للشَّكِّ؛ لأنَّ الحَلَّ هُوَ النَّشْرَةُ.

[£] قَوْلُهُ: «لَا بَأْسَ بهِ، إِنَّما يُرِيدُونَ بِهِ الإِصْلاحَ» كأنَّ ابْنَ الْمُسَيِّبِ رَجَمَهُٱللَّهُ قَسَّمَ السِّحْرَ إِلَى قِسْمَيْنِ: ضَالِّ، ونافِع.

فالضَّارُّ مُحَرَّمٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَنَعَلَمُونَ مَا يَصَدُرُهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ﴾ [البقرة:١٠٢]، والنَّافِعُ لَا بَأْسَ بهِ، وهَذَا ظاهِـرُ مَا رُويَ عنْهُ، وبهَذَا أَخَذَ أَصْحابُنَا الفُقَهَاءُ، فقَالُوا: يَجُـوزُ حَلُّ السَّحْرِ بالسِّحْرِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري معلقًا بصيغة الجزم: كتاب الطب، باب هل يستخرج السحر، (٧/١٣٧)، وانظر: •فتح الباري» (١٠/ ٢٣٢).

وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَحُلُّ السِّحْرَ إِلَّا سَاحِرٌ»[١].

قَالَ ابنُ القَيِّم: «النَّشْرَةُ: حَلُّ السَّحْرِ عَنِ المَسْحُورِ، وَهِيَ نَوْعَانِ: أحدهما: حَلُّ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ، وَهُوَ الَّذِي مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَعَلَيْهِ مُجْعَلُ قَوْلُ الحَسَنِ، فَيَتَقَرَّبُ النَّاشِرُ وَالمُنْتُشِرُ إِلَى الشَّيْطَانِ بِهَا يُحِبُّ، فَيُبْطِلُ عَمَلَهُ عَنِ المَسْحُورِ. وَالثَّانِي: النَّشْرَةُ بِالرُّفْيَةِ وَالتَّعَوُّذَاتِ وَالأَدْوِيَةِ وَالدَّعَوَاتِ المُبَاحَةِ، فَهَذَا جَائِزٌ ٢١ اللهُ ١٠٠.

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: النَّهْيُ عَنِ النُّشْرَةِ<sup>[1]</sup>.

للضَّرُورَةِ. وقَالَ بَعْضُ أهْلِ العِلْمِ: إنَّهُ لَا يَجُوزُ حَلُّ السَّحْرِ بالسَّحْرِ، وحَمَلُوا مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ المُسَيِّبِ
 بأنَّ المُرَادَبِهِ مَا لا يُعْلَمُ عَنْ حالِهِ: هَلْ هُوَ سِحْرٌ أَمْ غَيْرُ سِحْرٍ؟ أمَّا إذَا عُلِمَ أنَّهُ سِحْرٌ فَلا يَحِلُّ، واللهُ أَعْلَمُ.

ولكنْ عَلَى كُلِّ حالٍ حتَّى ولَوْ كَانَ ابْنُ المُسَيِّبِ وَمَنْ فَوْقَ ابْنِ المُسَيِّبِ مَّنْ لَيْسَ قَوْلُهُ حُجَّةً يَرَى أَنَّهُ جائِزٌ - فَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذلِكَ أَنْ يَكُونَ جائِزًا فِي حُكْمِ اللهِ حتَّى يُعْرَضَ عَلَى الكِتَابِ والسُّنَّةِ، وقَدْ سُئِلَ الرَّسُولُ ﷺ عَن النَّشْرَةِ؟ فقَالَ: «هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ» (١).

[١] قَوْلُهُ: «ورُوِيَ عَنِ الحَسَنِ: لَا يَحُلُّ السِّحْرَ إِلَّا سَاحِرٌ».

هَذَا الأَثْرُ إِنْ صَحَّ فَمُرادُ الحَسَنِ الحَلُّ المَغْرُوفُ غالِبًا، وأنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا مِنَ السَّحَرَةِ.

[٢] قَوْلُهُ: «قَالَ ابْنُ القَيِّم: النُّشْرَةُ حَلُّ السِّحْرِ عَنِ المَسْحُورِ...» إلخ.

هذَا الكَلامُ جَيِّدٌ ولَا مَزِيدَ عَلَيْهِ.

#### فِيهِ مَسَائِلُ:

[٣] الأُولَى: النَّهْيُ عَنِ النُّشْرَةِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: "هِمِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ" وهُنَا لَيْسَ فِيهِ صِيغَةُ بَهْي، لكنْ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى النَّهْيِ؛ لأنَّ طُرُقَ إثْباتِ النَّهْيِ لَيْسَتِ الصِّيغَةَ فقطْ، بَلْ ذَمُّ فاعِلِهِ ونَحْوُهُ، وتَقْبِيحُ النَّيْءِ ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ يَدُلُّ عَلَى النَّهْيِ.

<sup>(</sup>١) انظر: إعلام الموقعين (٤/ ٣٠١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه الإِمام أحمد (٣/ ٢٩٤) وأبو داود: كتاب الطب، باب في النشرة، رقم (٣٨٦٨)، وسكت عنه. وحسنه الحافظ في «الفتح» (٢٠٣٣/١٠)، وقال الهيشمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٠٤): «رواه البزار والطبراني في «الأوسط» إلا أنه قال: «ذكروا أنها من عمل الشيطان» ورجال البزار رجال الصحيح».

# الثانيَةُ: الفَرْقُ بَيْنَ المَنْهِيِّ عَنْهُ وَالْمُرْخَصِ فِيهِ عِمَّا يُزِيلُ الإِشْكَالَ ١١١.

[١] الثانيَةُ: الفَرْقُ بَيْنَ المَنْهِيِّ عَنْهُ والمُرَخَّصِ فِيهِ. تُؤْخَذُ مِنْ كَلامِ ابْنِ القَيِّمِ رَحَمُهُ اللَّهُ وَتَفْصِيلِهِ. إشْكَالٌ وجَوَابُهُ: مَا الجَمْعُ بَيْنَ قَوْلِ الفُقَهَاءِ رَحَهُ اللَّهُ: يَجُوزُ حَلُّ السَّحْرِ بالسِّحْرِ، وبَيْنَ قَوْلِهِمْ: يَجِبُ قَتْلُ السَّاحِرِ؟

الجَمْعُ أَنَّ مُرادَهُمْ بِقَتْلِ السَّاحِرِ مَنْ يَضُرُّ بِسِحْرِهِ دُونَ مَنْ يَنْفَعُ، فَلَا يُقْتَلُ، أَوْ أَنَّ مُرادَهُمْ بَيَانُ حُكْمِ حَلِّ السَّحْرِ بِالسِّحْرِ للضَّرُورَةِ، وأمَّا الإِبْقاءُ عَلَى السَّاحِرِ فلهُ نَظَرٌ آخَرُ. واللهُ أَعْلَمُ.





#### [١] تَعْرِيفُ التَّطَيُّرِ:

في اللَّغَةِ: مَصْدَرُ تَطَيَّرَ، وأَصْلُهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الطَّيْرِ؛ لأنَّ العَرَبَ يَتَسَاءَمُونَ أَوْ يَتَفاءَلُونَ بالطُّيُورِ عَلَى الطَّرِيقَةِ المَعُرُوفَةِ عَنْدَهُمْ بَزَجْرِ الطَّيْرِ، ثُمَّ يَنْظُرُ: هَلْ يَذْهَبُ يَمِينًا أَوْ شِمالًا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فإنْ ذَهَبَ إِلَى الحِهَةِ الَّتِي فِيهَا التَّيامُنُ أَقْدَمَ، أَوْ فِيهَا التَّشَاوُمُ أَحْجَمَ.

أمَّا فِي الاصْطِلَاحِ: فهِيَ التَّشَاؤُمُ بِمَرْثِيٍّ أَوْ مَسْمُوعٍ، وهَذَا مِنَ الأُمُورِ النَّادِرَةِ؛ لأنَّ الغالِبَ أنَّ اللُّغَةَ أَوْسَعُ مِنَ الاصْطِلَاحِ؛ لأنَّ الاصْطِلَاحَ يُدْخِلُ عَلَى الأَلْفاظِ قُيُودًا تَخُصُّهَا، مثْلُ: الصَّلاةُ لُغَةً: الدُّعَاءُ، وِفِي الاصْطِلَاحِ أَخَصُّ مِنَ الدُّعَاءِ، وكذلِكَ الزَّكَاةُ وغَيْرُهَا.

وإِنْ شِئتَ فَقُلِ: التَّطَّيُّرُ: هُوَ التَّشَاؤُمُ بِمَرْئِيٍّ أَوْ مَسْمُوعٍ أَوْ مَعْلُومٍ.

بِمَرْئِيٍّ مِثْلِ: لَوْ رَأَى طَيْرًا فَتَشَاءَمَ لَكُوْنِهِ مُوحِشًا.

أو مَسْمُوعٍ مِثْلِ: مَنْ هَمَّ بأمْرٍ فسَمِعَ أحدًا يَقُولُ لآخَرَ: يَا خَسْرَانُ، أَوْ يَا خَائِبُ. فيَتَشَاءَمُ.

أو مَعْلُومٍ: كالتَّشَاؤُمِ ببَعْضِ الأيامِ، أَوْ بَعْضِ الشُّهُورِ، أَوْ بَعْضِ السَّنَوَاتِ، فهَذِهِ لَا تُرى ولَا تُسْمَعُ.

واعْلَمْ أنَّ التَّطَيُّرَ يُنافِي التَّوْحِيدَ، ووجْهُ مُنافَاتِهِ لَهُ مِنْ وجْهَيْنِ:

الأَوَّلُ: أَنَّ المُتَطَيِّرَ قَطَعَ تَوَكُّلَهُ عَلَى اللهِ، واعْتَمَدَ عَلَى غَيْرِ اللهِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ تَعَلَّقَ بِامْرِ لَا حَقِيقَةَ لَهُ، بَلْ هُوَ وَهُمٌّ وَتَخْيِيلٌ، فَأَيُّ رَابِطَةٍ بَيْنَ هَذَا الأَمْرِ، وبَيْنَ مَا يَحْصُلُ لهُ، وهَذَا لَا شكَّ أَنَّهُ يُحِلُّ بِالتَّوْحِيدِ؛ لأنَّ التَّوْحِيدَ عِبادَةٌ واسْتِعَانَةٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِيَاكَ مَنْتُهُ وَإِيَّكَ مَنْــَنِيثِ ﴾ [الفاتحة:٤]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَعْبُدُهُ وَنَوَكَلُ عَلَيْهِ ﴾ [هود:٢٢٣].

فالطِّيرَةُ مُحُرَّمَةٌ، وَهِيَ مُنافِيَةٌ للتَّوْحِيدِ كَمَا سَبَقَ، والْمَتَطَّيَّرُ لَا يَخْلُو مِنْ حالَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنْ يُحْجِمَ ويَسْتَجِيبَ لهذِهِ الطِّيِّرَةِ ويَدَعَ العَمَلَ، وهَذَا مِنْ أَعْظَمِ التَّطَيُّرِ والتَّشَاؤُمِ. الثَّانِي: أَنْ يَمْضِيَ لكنْ فِي قَلَقٍ وهَمِّ وغَمِّ، يَخْشَى مِنْ تَأْثِيرِ هَذَا الْمُطَيِّرِ بهِ، وهَذَا أهْوَنُ. وَقُولُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ أَلَا إِنَّمَا طَلَيْرُهُمْ عِندَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَحَـُثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٣٦١][ا. وَقُولِهِ: ﴿ قَالُواْ طَلَيْرَكُمْ مَعَكُمْ ﴾ [يس:١٩][ال].

· وكَلَا الأَمْرَيْنِ نَفْصٌ فِي التَّوْحِيدِ، وضَرَرٌ عَلَى العَبِيدِ، بَلِ انْطَلِقْ إِلَى مَا تُرِيدُ بانْشِرَاحِ صَدْرٍ، وتَيْسِيرٍ، واعْتِيَادٍ عَلَى اللهِ عَزَّقِتَلَ، ولَا تُسِئِ الظَّنَّ باللهِ عَنَّقِجَلَّ.

وقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحْمَهُ ٱللَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ آيَتَيْنِ:

[1] الآيةُ الأُولَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَاۤ إِنَّمَا طَلَيْمُهُمْ عِندَ اللَّهِ ﴾ هَذِهِ الآيَةُ نَزَلَتْ فِي قَوْمٍ مُوسَى كَمَا حَكَى اللهُ عَنْهُمْ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلِن نُصِبْهُمْ سَيِّتَةٌ يَطَلَّمُوا بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥ﴾ [الأعراف:٣١]، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَلَاۤ إِنَّمَا طَلَيْرُهُمْ عِندَ اللَّهِ﴾، ومغنى: ﴿يَطَيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَن مَعَهُۥ﴾ أَنَّهُ إِذَا جاءَهُمُ البَلاءُ والعَدْبُ والقَحْطُ قَالُوا: هَذَا مِنْ مُوسَى وأَصْحَابِهِ، فأَبْطَلَ اللهُ هَذِهِ العَقِيدَةَ بَقَوْلِهِ: ﴿أَلَآ إِنَّمَا طَلَيْرُهُمْ عِندَ اللَّهِ ﴾.

قَوْلُهُ: ﴿أَلَآ إِنَّمَا طَلِهُمُمْ عِندَ اللَّهِ﴾ ﴿أَلَآ ﴾ أَدَاةُ اسْتِفْتَاحٍ تُفِيدُ التَّنْبِيهَ والتَّوْكِيدَ، و ﴿إِنَّمَا ﴾ أداةُ حَصْرٍ.

وقَوْلُهُ: ﴿ مَا لَهِ مُمْ مُنْتَدَأً، و﴿ عِندَ اللّهِ ﴾ حَبَرٌ، والمُغنَى: أنَّما يُصِيبُهُمْ مِنَ الجَدْبِ والقَحْطِ لَيْسَ مِنْ مُوسَى وقَوْمِهِ، ولكنَّهُ مِنَ اللهِ، فَهُوَ الَّذِي قَدَّرَهُ ولَا عَلاقَةَ لُمُوسَى وقَوْمِهِ بهِ، بَلْ إِنَّ الأَمْرَ يَفْتَضِي أَنَّ مُوسَى وقَوْمَهُ سَبَبٌ للبَرَكَةِ والحَيْرِ، ولكنْ هَوُلاءِ -والعِياذُ باللهِ- يُلَبِّسُونَ عَلَى العَوَامُ ويُوهِمُونَ النَّاسَ خِلافَ الواقِع.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَتِكِنَّ آَكَنَمُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ فهُمْ فِي جَهْلٍ، فَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ هُنَاكَ إِلِهَا مُدَبَّرًا، وأَنَّ مَا أَصَابَهُمْ مِنَ اللهِ وَلَيْسَ مِنْ مُوسَى وقَوْمِهِ.

[٧] الآيَّةُ الثانِيَّةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ قَالُوا طَهَرَكُمْ مَعَكُمْ ﴾ أيْ: قَالَ الَّذِينَ أُرْسِلُوا إِلَى القَرْيَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاصْرِبْ لَمْمُ مَثَلًا أَصْحَبَ الْقَرْيَةِ ﴾ [يس:١٣] الآياتِ.

فقَالُوا ذلِكَ رَدًّا عَلَى قَوْلِ أَهْلِ القَرْيةِ: ﴿إِنَّا نَطَيَّرَنَا بِكُمْ ﴾ [يس:١٨] أَيْ: تَشَاءَمْنَا بكُمْ، وإنَّنا لَا نَرَى أَنَكُمْ تَدُلُّونَنَا عَلَى الحَثْيرِ، بَلْ عَلَى الشَّرِّ ومَا فِيهِ هَلاكُنَا، فأجابَهُمُ الرُّسُلُ بقَوْلِهِمْ: ﴿طَهَرِكُمُ مَكَمُ ﴾ أَيْ: مُصاحِبٌ لكُمْ، فَمَا يَخْصُلُ لكُمْ فإنَّهُ مُنكُمْ ومِنْ أَعْهالِكُمْ، فأنْتُمُ السَّبَبُ فِي ذلكَ.

## عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَجَالِلَهُ عَنْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَدْوَى اللهِ وَلِلا طِيرَةً اللهِ اللهِ

ولا مُنافاةَ بَيْنَ هَذِهِ الآيَةِ والَّتِي ذَكَرَهَا المُؤَلِّفُ قَبَلُهَا؛ لأنَّ الأُولَى تَدُلُّ عَلَى أَنَّ المُقَدِّرَ لهَذَا الشَّيْءِ هُوَ اللهُ، والثانِيَةَ تُبِيَّنُ سَبَبَهُ، وَهُوَ أَنَّهُ مَنْهُمْ، فَهُمْ فِي الحَقِيقَةِ طائِرُهُمْ مَعَهُمْ (أي: الشُّؤمُ) الحَاصِلُ عَلَيْهِمْ مَعَهُمْ مُلازِمٌ لهُمْ؛ لأنَّ أعْالَهُمْ تَسْتَلْزِمُهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ ظَهَرَ الفَسَادُ فِي الْبَرِّ الحَاصِلُ عَلَيْهِمْ مَعَهُمْ مُلازِمٌ لهُمْ؛ لأنَّ أعْالَهُمْ تَسْتَلْزِمُهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ ظَهَرَ الفَسَادُ فِي الْبَرِ وَالْبَحْرِيمَا كَسَبَتَ أَيْهِى النَّاسِ ﴾ [الروم:٤١]، وقالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ آنَ أَهْلَ الْقُرَى الشَيْعَ وَالأَرْضِ وَلَكِنَ كَذْهُمْ مِنَا كَانُوا يَكْيِبُونَ ﴾ [الأعراف:٤٦].

ويُسْتَفَادُ مِنَ الآيَتَيْنِ المَذْكُورَتَيْنِ فِي البابِ: أَنَّ التَّطَيُّرُ كَانَ مَعْرُوفًا مِنْ قَبْلِ العَرَبِ وفِي غَيْرِ العَرَب؛ لأنَّ الأُولَى فِي فِرْعَوْنَ وقَوْمِهِ، والثانِيَّةَ فِي أَصْحابِ القَرْيَةِ.

وقَوْلُهُ: ﴿أَيِن ذُكِّرَثُمْ بَلَ أَنتُمْ قَوْمٌ شُمْرِفُورَے ﴾ يَنبُغِي أَنْ تَقِفَ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿ذُكِّرَثُمُ ﴾؛ لأنَّبَا جُمْلَةٌ شَرْطِيَّةٌ، وجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: أَإِنْ ذُكِّرْتُمْ نَطَيَّرْتُمْ، وعَلَى هذَا فَلا تَصِلُهَا بِهَا بَعْدَهَا.

وقَوْلُهُ: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُتْسَرِقُونَ ﴾ ﴿بَلْ ﴾ هُنَا للإِصْرَابِ الإِبْطالِيِّ، أَيْ: مَا أَصَابَكُمْ لَيْسَ منْهُمْ، بَلْ هُوَ مِنْ إِسْرافِكُمْ.

وقَوْلُهُ: ﴿ مُسْرِفُونِ ﴾ أَيْ: مُتَجاوِزُونَ للحَدِّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ تَكُونُوا عَلَيْهِ.

[١] قَوْلُهُ ﷺ: «لَا عَدْوَى» (لَا) نَافِيَةٌ للجِنْسِ، ونَفْيُ الجِنْسِ أَعَمُّ مِنْ نَفْيِ الواحِدِ والاثْنَيْنِ والنَّلاثَةِ؛ لاَنَّهُ نَفْيٌ للجِنْس كُلِّهِ، فنَهَى الرَّسُولُ ﷺ العَدْوَى كُلَّهَا.

والعَدْوَى: انْتِقَالُ المَرَضِ مِنَ المَرِيضِ إِلَى الصَّحِيحِ، وكَمَا يَكُونُ فِي الأَمْرَاضِ الحِسِّيَّةِ يَكُونُ أَيضًا فِي الأَمْرَاضِ المَعْنَوِيَّةِ الْحُلُقِيَّةِ؛ ولهَذَا أَخْبَرَ ﷺ أَنَّ جَلِيسَ السُّوءِ كنافِخِ الكِيرِ: إمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيابَكَ، وإمَّا أَنْ تَجَدَمِنْهُ رَائِحَةٌ كَرِيَهَ (١٠).

فَقُولُهُ: «لَا عَدْوَى» يَشْمَلُ الحِسِّيَّةَ والمَعْنَوِيَّةَ، وإنْ كانَتْ فِي الحِسِّيَّةِ أَظْهَرَ.

[٧] قَوْلُهُ: ﴿ وَلَا طِيْرَةَ ﴾ اسْمُ مَصْدَرِ تَطَيَّرَ؛ لأنَّ المَصْدَرَ مِنْهُ تَطَيَّرٌ، مِثْلُ الحِيْرَةِ اسْمُ مَصَدِرِ اخْتَارَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُثْوِمِنِ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِنَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُۥ أَمْرُ أَن يَكُونَ لِمَكُمُ ٱلْحِيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأحزاب:٣٦]، أي: الاختِيَارُ، أيْ: أنْ يُخْتَارُوا خِلافَ مَا فَضَى اللهُ ورَسُولُهُ مِنَ الأَمْرِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الذبائح، باب المسك، رقم (٥٥٣٤)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب استحباب مجالسة الصالحين، رقم (٢٦٢٨)، من حديث أي موسى رَعِيَّالِيَّهَ يَمْنَهُ.

### وَلَا هامَةً [١]، وَلَا صَفَرَ [١]» أَخْرَجَاهُ(١)......

واسْمُ المَصْدَرِ يُوافِقُ المَصْدَرَ فِي المُغنَى؛ ولذلكَ تَقُولُ: كَلَّمْتُهُ كَلامًا. بمَعْنَى كَلَّمْتُهُ تَكْلِيمًا،
 وسَلَّمْتُ عَلَيْهِ سَلامًا بمَعْنَى سَلَّمْتُ عَلَيْهِ تَسْلِيمًا، لكنْ ليًا كَانَ يُحالِفُ المَصْدَرَ فِي البِنَاءِ سَمَّوْهُ اسْمَ
 مَصْدَرٍ، والطَّيْرَةُ تَقَدَّمَ أَنَّهًا هِيَ التَّشَاؤُمُ بَمَرْفِيِّ أَوْ مَسْمُوع أَوْ مَعْلُوم (1).

[١] قَوْلُهُ: ﴿ وَلَا هَامَةَ ﴾ الهَامَةُ بتَخْفِيفِ اللَّيمِ فُسِّرَتْ بتَفْسِيرَيْنِ:

الأوَّلُ: أنَّهَا طَيْرٌ مَعْرُوفٌ يُشْبِهُ البُومَةَ، أوْ هِيَ البُومَةُ، تَزْعُمُ العَرَبُ آنَّهُ إِذَا قُتِلَ القَتِيلُ صارَتْ عِظامُهُ هَامَةً تَطِيرُ، وتَصْرُخُ حَتَّى يُوْخَذَ بثَأْرِهِ، ورُبَّيَا اعْتَقَدَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا رُوحُهُ.

التَّفْسِيرُ الثَّانِي: أنَّ بَعْضَ العَرَبِ يَقُولُونَ: الهامَةُ هِيَ الطَّيْرُ المَعْرُوفُ، لكنَّهُمْ يَتَشَاءَمُونَ بِهَا، فإذَا وقَعَتْ عَلَى بَيْتِ أَحَدِهِمْ ونَعَقَتْ قَالُوا: إنَّها تَنْعِقُ بِهِ لِيَمُوتَ، ويَعْتَقِدُونَ أَنَّ هَذَا دَلِيلُ قُرْبِ أَجَلِهِ، وهَذَا كُلُّهُ -بِلَا شَكِّ- عَقِيدَةٌ بِاطِلَةٌ.

[٧] قَوْلُهُ: (وَلَا صَفَرَ» قِيلَ: إِنَّهُ شَهْرُ صَفَرٍ، كانَتِ العَرَبُ يَتَشاءَمُونَ بِهِ ولَا سِيًا فِي النَّكَاحِ.
 وقيلَ: إِنَّهُ دَاءٌ فِي البَطْنِ يُصِيبُ الإبلَ، ويَنْتَقِلُ مِنْ بَعِيرِ إِلَى آخَرَ، وعَلَى هذَا: فَيَكُونُ عَطْفُهُ

عَلَى العَدْوَى مِنْ بَابِ عَطْفِ الخاصِّ عَلَى العامِّ.

وقِيلَ: إِنَّهُ نَهْيٌ عَنِ النَّسِيئَةِ، وكانُوا فِي الجَاهِلِيَّةِ يُنْسِئُونَ، فإذَا أَرَادُوا القِتَالَ فِي شَهْرِ الْمُحَرَّمِ السَّحَلُّوهُ، وأَخَّرُوا الحُرْمَةَ إِلَى شَهْرِ صَفَرٍ، وهَذِهِ النَّسِيئَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللهُ بَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَيُصِلُواْ مَا حَكَرَمَ اللهُ بَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَيُصِلُواْ مَا حَكَرَمَ اللهُ بَقَوْلِهِ بَعَلَيْ ولَيْسَ فِي صِياقِ التَّطَيُّرِ، ولَيْسَ فِي سِياقِ التَّطَيِّرِ، ولَيْسَ فِي السَّهْرَ، وأنَّ المُرادَ نَفْيُ كَوْنِهِ مَشْؤُومًا، أَيْ: لَا شُوْمَ فِيهِ، وَهُو كَمْرِهِ مِنَ الأَزْمَانِ يُقَدَّرُ فِيهِ الخَيْرُ ويُقِهِ الشَّرُّ.

وهَذَا النَّفْيُ فِي هَذِهِ الأُمُورِ الأَرْبَعَةِ لَيْسَ نَفْيًا للوُجُودِ؛ لأَثَّبًا مَوْجُودَةٌ، ولكنَّهُ نَفْيٌ للتَّأْثِيرِ، فالْمُؤَثِّرُ هُوَ اللهُ، فها كَانَ مِنْهَا سَبَبًا مَعْلُومًا فَهُوَ سَبَبٌ صَحِيحٌ، ومَا كَانَ مِنْهَا سَبَبًا مَوْهُومًا فَهُوَ سَبَبٌ باطِلٌ، ويَكُونُ نَفْيًا لتَأْثِيرِهِ بَنفْسِهِ إِنْ كَانَ صَحِيحًا، ولكَوْنِهِ سَبَّا إِنْ كَانَ باطِلًا.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب لا هامة، رقم (٥٧٥٧)، ومسلم: كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة، رقم (٢٢٢٠).

<sup>(</sup>٢) (ص:٤٢٢).

فقَوْلُهُ: «لَا عَدْوَى» العَدْوَى مَوْجُودَةٌ، ويَدُلُّ لِوُجُودِهَا قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يُورَدُ مُمْرضٌ عَلَى مُصِحٌ» (أَيُ أَيْ: الاَ يُورَدُ مُمْرضٌ عَلَى مُصِحٌ» (أَيْ أَيْ: الاَ يُورِدُ صَاحِبُ الإِبِلِ المَريضَةِ عَلَى صَاحِبِ الإِبِلِ الصَّحِيحَةِ الْتَلَّ الْعَدْوَى. وقَوْلُهُ ﷺ: «فِرَّ مِنَ المَجْدُومِ فِرَارَكَ مِنَ الأَسْدِ» (أَ، والجُدَّامُ مَرضٌ خَبِيثٌ مُمْدٍ بسُرْعَةٍ، ويُتْلِفُ صَاحِبَهُ، حتَّى قِيلَ: إنَّهُ الطَّاعُونُ، فالأمْرُ بالفِرَارِ مِنَ المَجْدُومِ لكيْ لَا تَقَعَ العَدْوَى مِنْهُ إليْكَ، وفيه إبْنَاتُ لِنَاتُ مِنْ الْمُسْرَ أَمْرًا حَنْمِيًّا، بحيثُ تَكُونُ عِلَّةً فاعِلَةً.

وأَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ بالفِرَارِ، وأَنْ لَا يُورَدَ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحِّ مِنْ بَابِ تَجَنَّبِ الأَسْبَابِ لَا مِنْ بَابِ
تَأْثِيرِ الأَسْبَابِ بَنَفْسِهَا، فالأَسْبَابُ لَا تُؤَثِّرُ بِنَفْسِهَا، لكنْ يَنْبُغِي لَنَا أَنْ نَتَجَنَّبَ الأَسْبَابَ الَّتِي تَكُونُ
سَبَبًا للبَلاءِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَلَى: ﴿وَلَا ثُلْقُوا بِلَيْدِيمُ لِلَ الثَّهُكَةِ ﴾ [البقرة:١٩٥]، ولا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إنَّ الرَّسُولَ
ﷺ يُنْكِرُ تَأْثِيرَ العَدْوَى؛ لأنَّ هَذَا أَمْرٌ يُبْطِلُهُ الواقِعُ والأَحَادِيثُ الأُخْرَى.

فإنْ قِيلَ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمَا قَالَ: «لَا عَدُوى». قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ! الإِبِلُ تَكُونُ صَحِيحة مِثْلَ الظِّبَاءِ، فَيَدُخُلُهَا الجَمَلُ الأَجْرَبُ فَتَجْرَبُ؟ فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: «فَمَنْ أَغْدَى الأُوَّلَ؟» ")، يغني أَنَّ المَرْضَ نَزَلَ عَلَى الأَوَّلِ بدُونِ عَدُوى، بَلْ نَزَلَ مِنْ عِنْدِ اللهِ عَتَهَجَلَّ، فكذلِكَ إِذَا انْتَقَلَ بالعَدْوَى فَقَدِ انْتَقَلَ بالْمُرِ اللهِ، والنَّيْءُ قَدْ يَكُونُ لَهُ سَبَبٌ مَعْلُومٌ وقَدْ لَا يَكُونُ لَهُ سَبَبٌ مَعْلُومٌ، فَجَرَبُ الأَوَّلِ لَيْسَ سَبَّبُهُ مَعْلُومًا، إِلَّا آنَّهُ بَتَقْدِيرِ اللهِ تَعَالَى، وجَرَبُ الَّذِي بَعْدَهُ لَهُ سَبَبٌ مَعْلُومٌ، لكن ْ لَوْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى لَمْ يَجْرَبُ؛ ولهذَا أَحْيانًا تُصابُ الإِيلُ بالجَرَبِ، ثُمَّ يَرْقَفِعُ ولَا تَمُوتُ، وكذلِكَ الطَّاعُونَ والكُولِيرَا أَمْراضٌ مُعْدِيَةٌ، وقَدْ تَذْخُلُ البَيْتَ فتُصِيبُ البَعْضَ فيتَمُوتُونَ ويَسْلَمُ آخَرُونَ ولا تُصابُه نَ.

فعَلَى الإنْسَانِ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى اللهِ، ويَتَوَكَّلَ عليْهِ، وقَدْرُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جاءُهُ رَجُلٌ مَجْ ذُومٌ،

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب لا هامة، رقم (٥٧٧١)، ومسلم: كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، رقم (٢٢٢١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَلْقَيْهَانَد.

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري معلقًا بصيغة الجزم: كتاب الطب، باب الجذام، رقم (۵۷۰۷)، من حديث أبي هريرة رَضِئَلِشَقَنَه،
 وانظر: (فتح الباري» (۱۰/۸۰).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخّاري: كتاب الطب، باب لا صفر، رقم (٥٧١٧)، ومسلم: كتاب السلام، باب لا عدوى ولَا طيرة، رقم (١٠١/٢٢٢٠)، من حديث أبي هريرة رَضِّاللَّهُعَنَهُ.

= فأخَذَ بِيَدِهِ وقَالَ لهُ: «كُلْ» يعْنِي مِنَ الطَّعَامِ الَّذِي كَانَ يَأْكُلُ مِنْهُ الرَّسُولُ ﷺ<sup>(۱)</sup>؛ لقُوَّةِ تَوَكُّلِهِ ﷺ فهَذَا التَّوَكُّلُ مُقاوِمٌ لهَذَا السَّبَبِ المُعْدِي.

وهَذَا الجَمْعُ الَّذِي أَشَرْنَا إلَيْهِ هُوَ أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِي الجَمْعِ بَيْنَ الأَحَادِيثِ، وادَّعى بَعْضُهُمُ النَّسْخَ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ النَّاسِخَ قَوْلُهُ: «لا عَدْوَى»، والنَّسُوخَ قَوْلُهُ: «فِرَّ مِنَ المَجْدُومِ»"، و«لا يُورَدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحِّ»"، وبَعْضُهُمْ عَكَسَ، والصَّحِيحُ أَنَّهُ لا نَسْخَ؛ لأنَّ مِنْ شُرُوطِ النَّسْخِ تَعَذَّرَ الجَمْعِ، وإِذَا أَمْكَنَ الجَمْعُ وَجَبَ الرُّجُوعُ إليْهِ؛ لأنَّ فِي الجَمْعِ إعْمالَ الدَّلِيلَيْنِ، وفي النَّسْخِ إبطالَ أَحَدِهِمَا، وإغْمالُهُمَّا أَوْلَى مِنْ إَبْطالِ أُحدِهِمَا؛ لأنَّنَا اعْتَبَرْنَاهُمَا وجَعَلْنَاهُمَا حُجَّةً، وأيضًا الواقِعُ يَشْهَدُ أَنَّهُ لاَ نَسْخَ.

وقَوْلُهُ: «وَلا صَفَر» فِيهِ ثَلاثَةُ أَقُوالٍ سَبَقَتْ، وبيانُ الرَّاجِح منْهَا(4).

والأزْمِنَةُ لَا دَخْلَ لهَا فِي التَّأْثِيرِ، وفِي تَقْدِيرِ اللهِ عَنَهَجَلَّ، فصَفَرٌ كغَيْرِهِ مِنَ الأزْمِنَةِ يُقَدَّرُ فِيهِ الخَيْرُ والشَّرُّ، وبعضُ النَّاسِ إذَا انْتَهَى مِنْ شَيْءٍ فِي صَفَرٍ أَرَّخَ ذلِكَ، وقَالَ: انْتَهَى فِي صَفَرِ الخَيْرِ، وهَذَا مِنْ بَابِ مُداوَاةِ البِدْعَةِ بِبِدْعَةٍ، والجَهْلِ بالجِهْلِ، فَهُوَ لَيْسَ شَهْرَ خَيْرٍ وَلَا شَهْرَ شَرِّ.

أمَّا شَهْرُ رَمَضَانَ، وقَوْلُنَا: إِنَّهُ شَهْرُ خَيْرٍ. فالْمَرَادُ بالحَيْرِ العِبَادَةُ، ولَا شَكَّ أَنَّهُ شَهْرُ خَيْرٍ. وقوْلُهُمْ: رَجَبٌ المُعَظَّمُ. بِناءً عَلَى أَنَّهُ مِنَ الأشْهُرِ الحُرُّمِ؛ ولهَذَا أَنْكَرَ بَعْضُ السَّلَفِ عَلَى مَنْ إِذَا سَمِعَ البُومَةَ تَنْعِقُ قَالَ: خَيْرًا إِنْ شَاءَ اللهُ. فَلَا يُقالُ: خَيْرٌ ولَا شَرِّ. بَلْ هِيَ تَنْعِقُ كَبَقِيَّةِ الطُّيُورِ.

فهَذِهِ الأَرْبَعَةُ الَّتِي نَفاهَا الرَّسُولُ ﷺ ثُبَيِّنُ وُجُوبَ التَّوَكُّلِ عَلَى اللهِ، وصِدْقَ العَزِيمَةِ، وأَلَّا يَضْعُفَ المُسْلِمُ أمامَ هَذِهِ الأَشْيَاءِ؛ لأَنَّ الإِنْسَانَ لَا يَخْلُو مِنْ حَالَيْنِ:

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الطب، باب في الطيرة، رقم (٣٩٢٥) -وسكت عنه-، والترمذي: كتاب الأطعمة، باب في الأكل مع المجذوم، رقم (١٨١٧)، وقال: فغريب، وابن ماجه: كتاب الطب، باب الجذام، رقم (٣٥٤٢)، وابن جرير في "تهذيب الآثار، (٨٥٤٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار» (٤٠٩/٤)، وابن حبان (٣٥٤١)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة، (٤٤٥٥)، والحاكم (١٣٦٤) وصححه ووافقه الذهبي من حديث جابر رَعَوَلْفَيْهَــَّنَهُــ

<sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري معلقًا بصيغة الجزم: كتاب الطب، باب الجذام، رقم (٥٧٠٧)، من حديث أبي هريرة رَهَوَالِّشَهَءَتُهُ وانظر: «فتح الباري» (١٠/١٠٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب لا هامة، رقم (٧٧١)، ومسلم: كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، رقم (٢٢١)، من حديث أبي هريرة رَضِّلَيَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٤) (ص:٤٧٥).

### وزَادَ مُسْلِمٌ: «وَلَا نَوْءَ<sup>[۱]</sup>،...

إمّا أنْ يَسْتَجِيبَ لهَا بأنْ يُقْدِمَ أوْ مُجْجِمَ أوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فيَكُونُ حينتذِ قَدْ عَلَقَ أَفْعالَهُ بِيَا
 لَا حَقِيقَةَ لَهُ وَلَا أَصْلَ لهُ، وَهُو نَوْعٌ مِنَ الشَّرِكِ.

وإمَّا أَنْ لَا يَسْتَجِيبَ بأَنْ يَكُونَ عَنْدَهُ نَوْعٌ مِنَ التَّوَكُّلِ، ويُقْدِمُ ولَا يُبالِي، لكنْ يَبْقَى فِي نَفْسِهِ نَوْعٌ مِنَ الهَمِّ أَوِ الغَمِّ، وهَذَا وإِنْ كَانَ أَهْوَنَ مِنَ الأَوَّلِ، لكنْ يَجِبُ أَلَّا يَسْتَجِيبَ لداعِي هَذِهِ الأَشْيَاءِ الَّتِي نَفاهَا الرَّسُولُ ﷺ مُطْلَقًا، وأَنْ يَكُونَ مُعْتَهِدًا عَلَى اللهِ عَرَجَعَلَ.

وبَعْضُ النَّاسِ قَدْ يَفْتُحُ المُصْحَفَ لطَلَبِ التَّفاوُّلِ، فإذَا نَظْرَ ذِكْرَ النَّارِ تَشَاءَمَ، وإذَا نَظَرَ ذِكْرَ الجَنَّةِ قَالَ: هَذَا فَأَلٌ طَيِّبٌ، فهَذَا مِثْلُ عَمَلِ الجاهِلِيَّةِ الَّذِينَ يَستَقْسِمُونَ بالأَزْلامِ.

فالحاصِلُ أنَّنَا نَقُولُ: لَا تَجْعَلْ عَلَى بَالِكَ مِثْلَ هَذِهِ الأُمُورِ إطْلاقًا، فالأَسْبَابُ المَعْلُومَةُ الظَّاهِرَةُ تَقِى أَسْبابَ الشَّرِّ، وأمَّا الأَسْبَابُ المَوْهُومَةُ الَّتِي لَمْ يَجْعَلْهَا الشَّرْعُ سَببًا بَلْ نَفَاهَا فَلَا يَجُوزُ لكَ أَنْ تَتَعَلَّقَ جِهَا، بَل اهْمَدِ اللهَ عَلَى العافِيَةِ، وقلْ: رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا.

[1] قَوْلُهُ: «لَا نَوْء» واحِدُ الآنْوَاء، والآنْوَاءُ: هِيَ مَنازِلُ القَمَرِ، وَهِيَ ثَهَانِ وعِشْرُونَ مَنْزِلَةً، كُلُّ مَنْزِلَةِ لَهَا نَجْمٌ تَدُورُ بِمَدارِ السَّنَةِ، وهَذِهِ النُّجُومُ بِعْضُهَا يُسَمَّى النُّجُومَ الشَّمَالِيَّةَ، وَهِيَ لآيًامِ الصَّيْفِ، وبَعْضُهَا يُسَمَّى النُّجُومَ الجَنُوبِيَّةَ، وَهِيَ لآيًامِ الشِّناءِ، وأَجْرَى اللهُ العادَةَ أنَّ المَطَرَ فِي وسَطِ الجَزِيرَةِ العَرَبِيَّةِ يَكُونُ آيَامَ الشِّناءِ، أمَّا آيَّامَ الصَّيْفِ فَلَا مَطْرَ.

فالعَرَبُ كَانُوا يَتَشَاءَمُونَ بالأَنْوَاءِ، ويَتَفَاءَلُونَ بِمَا، فَبَعْضُ النُّجُومِ يَقُولُونَ: هَذَا نَجْمُ نَحْسٍ لَا خَيْرَ فِيهِ. وبَعْضُهَا بالعَكْسِ يَتَفاءَلُونَ بِهِ فَيَقُولُونَ: هَذَا نَجْمُ سُعُودٍ وخَيْرٍ؛ ولهَذَا إذَا أُمْطِرُوا قَالُوا: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا. وَلَا يَقُولُونَ: مُطِرْنَا بَفَضْلِ اللهِ ورَحْمَتِهِ، ولَا شَكَّ أَنَّ هَذَا غَايَةُ الجَهْلِ.

أَلَسْنَا أَدْرَكْنَا هَذَا النَّوْءَ بَعَيْيهِ فِي سَنَةٍ يَكُونُ فِيهِ مَطَرٌّ وِفِي سَنَةٍ أُخْرَى لَا يَكُونُ فِيهِ مَطَرٌ ؟ ونَجِدُ السَّنَوَاتِ تَمَّرُّ بدُونِ مَطَرٍ مَعَ وُجُودِ النُّجُومِ المَوْسِحِيَّةِ الَّتِي كانَتْ كَثِيرًا مَا يَكُونُ فِي زَمَنِهَا الأمْطارُ.

فالنَّوْءُ لَا تَأْثِيرَ لَهُ، فَقَوْلُنَا: طَلَعَ هَذَا النَّجْمُ، كَقَوْلِنَا: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا طُلُوعٌ وغُرُوبٌ، والنَّوُءُ وقْتُ تَقْدِيرٍ، وَهُو يَدُلُّ عَلَى دُخُولِ الفُصُولِ فَقَطْ.

وفي عَصْرِنَا الحاضِرِ يُعَلَّقُ المَطَّرُ بالضَّغْطِ الجَوِّيِّ والمُنْخَفَضِ الجَوِّيِّ، وهَذَا وإنْ كَانَ قَدْ يَكُونُ سَبَبًا حَقِيقِيًّا، ولكنْ لَا يُفْتَحُ هَـذَا البَابُ للنَّاسِ، بَلِ الوَاجِبُ أَنْ يُقَالَ: هَـذَا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ، هَـذَا مِنْ

وَلَا غُولَ<sup>[۱]</sup>»(١).

وَلَهُمَا عَنْ أَنْسِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا عَدْوَى، وَلا طِيَرَةً ' أ..........

= فَضْلِهِ ونِعَمِهِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَلَوْ تَرَأَنَّ اللَّهَ يُسْرِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَبْعَلُهُ، زُكَامًا فَنَرَى ٱلْوَدَفَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَلِهِ.﴾ [النور:٤٣]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ اللّهُ الّذِى يُرْسِلُ الرَّيِّحَ فَشْيْرُ سَحَابًا فَبَسُطُلُهُ. فِ السَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُ, كِسَفًا فَنَرَى ٱلْوَدْقَ يَغَثْرُجُ مِنْ خِلَلِهِ.﴾ [الروم:٤٨].

فَتَعْلِيقُ الْمَطْرِ بِالنَّنْخَفَ ضَاتِ الجَـّوِّيَّةِ مِنَ الأُمُورِ الجاهِلِيَّةِ الَّتِي تَصرِفُ الإِنْسَانَ عَنْ تَعَلُّقِهِ برَةٍ.

فَلَهَبَتْ أَنْواءُ الجاهِلِيَّةِ، وجاءَتِ المُنْخَفَضَاتُ الجَوِّيَّةُ، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ مِنَ الأَقْوَالِ الَّتِي تَصْرِفُ الإِنْسَانَ عَنْ رَبِّهِ شُبْحَانَهُوَتِعَالَى.

نَعَمِ، المُنْخَفَضَاتُ الجَوَّيَّةُ قَدْ تَكُونُ سَبَبًا لنُزُولِ المَطَرِ، لكنْ لَيْسَتْ هِيَ المُؤثِّرَ بنفْسِهَا، فتنَبَّهُ. [1] قَوْلُهُ: «وَلَا غُولَ» جَمْعُ غَوْلَةٍ أَوْ غُولَةٍ، ونَحْنُ نُسَمِّيهَا باللَّغَةِ العامِّيَّةِ: (الهُولَة) لائتَهَا يَهُولُ الانْسَانَ.

والعَرَبُ كَانُوا إِذَا سَافَرُوا أَوْ ذَهَبُوا يَمِينَا أَوْ شِهَالًا تَلَوَّنَتْ لَهُمُ الشَّيَاطِينُ بِالْوَانِ مُفْزِعَةٍ ثَجُيفَةٍ، فَتُدخِلُ فِي قُلُوسِمُ الرُّعْبَ والحَوْفَ، فَتَجِدُهُمْ يَكْتَئِبُونَ وَيَسْتَحْسِرُونَ عَنِ الذَّهابِ إِلَى هَذَا الوَجْهِ الَّذِي أَرَادُوا، وهَذَا لَا شَكَّ النَّهُ يُضْعِفُ التَّوكُّلُ عَلَى اللهِ، والشَّيْطَانُ حَرِيصٌ عَلَى إِدْخالِ القَلَقِ والحُزُّنِ عَلَى الإِنْسَانِ بَقَدْرِ مَا يَسْتَطِيعُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَمَا النَّبَعَرَىٰ مِنَ الشَّيْطَنِ لِيَحْرُكَ الذِّينَ ءَامَنُوا وَلَئِسَ بِصَنَا رِهِمْ شَيِّا إِلَّا بِإِذِنِ اللَّهِ ﴾ [المجادلة: ١٠].

وهَذَا الَّذِي نَفاهُ الرَّسُولُ ﷺ هُوَ تَأْثِيرُهَا، ولَيْسَ المَقْصُودُ بالنَّفِي نَفْيَ الوُجُودِ، وأَكْثَرُ مَا يُبْتَلَى الإِنْسَانُ بَهَذِهِ الأُمُورِ إِذَا كَانَ فَلْبُهُ مُعَلَّقًا بِهَا، أَمَّا إِنْ كَانَ مُعْتَمِدًا عَلَى اللهِ غَيْرَ مُبالِ بهَا فَلَا تَضُرُّهُ ولا تَمَنْعُهُ عَنْ جِهَةٍ قَصْدِهِ.

[٢] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَنَس: ﴿ لَا عَدُوى، وَلَا طِيْرَةَ ﴾ تَقَدَّمَ الكَلامُ عَلَى ذلكَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب لا عدوى ولَا طيرة، رقم (١٠٦/٢٢٢٠)، فقد أخرج حديث أبي هريرة رَيَحَلِلَّكُهَـَنَهُ بزيادة: "ولا نوء" ومن حديث جابر رَحِحَلِلْكُهَـنَة رقم (٢٣٢٢) بزيادة: "ولا غول".

وَيُعجِبُنِي الفَأْلُ» قَالُوا: وَمَا الفَأْلُ؟ قَالَ: «الكَلِمَةُ الطَّبِّبَةُ الاً» (١٠).

وَلاَ بِي دَاوُدَ بِسَنَدِ صَحِيحٍ عَنْ عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ [<sup>11</sup>؛ قَالَ: ذُكِرَتِ الطِّيرَةُ عِنْدُ رَسُولِ اللهِ [<sup>11</sup>] عَقَالَ: «أَحْسَنُهَا القَ**الُ** [1] ...........

[1] قَوْلُهُ: (وَيُعْجِبُنِي الفَأْلُ) أَيْ: يَسُرُّنِي، والفَأْلُ بَيَّنَهُ بِقَوْلِهِ: (الكَلِمَةُ الطَّيَّبَةُ».

ف«الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ» تُعْجِبُهُ ﷺ لِيَا فِيهَا مِنْ إِدْخَالِ السُّرُورِ عَلَى النَّفْسِ والانْسِسَاطِ، والمُضِيِّ قُدُمًا لِيَا يَسْعَى إلَيْهِ الإِنْسَانُ، ولَيْسَ هَذَا مِنَ الطِّيَرَةِ، بَلْ هَذَا بِمَّا يُشَجِّعُ الإِنْسَانَ؛ لأنَّهَا لَا تُؤَثِّرُ عليْهِ، بَلْ تَزِيدُهُ طُمَأْنِينَةً وإِقْدَامًا وإِقْبَالًا.

وظاهِرُ الحَدِيثِ: الكَلِمَةُ الطَّيَّبَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ؛ لأنَّ الكَلِمَةَ الطَّيَّبَةَ فِي الحَقِيقَةِ تَفْتَحُ القَلْبَ وتَكُونُ سَبَبًا لحَيْرَاتٍ كَثِيرَةٍ، حتَّى إِنَّهَا تُدْخِلُ المُّرَءَ فِي جُمُلَةٍ ذَوِي الأخْلاقِ الحَسَنَةِ.

وهَذَا الحَدِيثُ جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ بَيْنَ مَحْذُورَيْنِ ومَرْغُوبِ؛ فالمَحْذُورَانِ هُمَا العَدْوَى والطِّيرَةُ، والمَرْغُوبُ هُوَ الفَأْلُ، وهَذَا مِنْ حُسْنِ تَعْلِيمِ النَّبِيِّ ﷺ فمَنْ ذَكَرَ المَّرْهُوبَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَ مَعَهُ مَا يَكُونُ مَرْغُوبًا؛ ولهَذَا كَانَ القُرْآنُ مَثانِيَ إِذَا ذَكَرَ أَوْصافَ المُؤْمِنِينَ ذَكَرَ أَوْصافَ الكافِرِينَ، وإذَا ذَكَرَ العُقُوبَةَ ذَكَرَ المُثُوبَةَ، وهَكَذَا.

[۲] قَوْلُهُ: «عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ» صَوابُهُ: عَنْ عُزْوَةَ بْنِ عَامِرٍ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي (التَّيْسِيرِ)<sup>(۱)</sup>، وقَدِ اخْتُلِفَ فِي نَسَبِهِ وصُحْبَيَّةِ.

[٣] فَوْلُهُ: «נُكِرَتِ الطَّيْرَةُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ» وهَذَا الذُّكْرُ إِمَّا ذِكْرُ شَأْنِهَا، أَوْ ذِكْرُ أَنَّ النَّاسَ يَفْعَلُونَهَا، والْمَرَادُ: تَحَدَّثَ النَّاسُ بِهَا عِنْدَ رَسُول اللهِ ﷺ.

[4] قَوْلُهُ: «أَحْسَنُهَا الفَأْلُ» سَبَقَ أنَّ الفَأْلُ لَيْسَ مِنَ الطِّيْرَةِ، لكنَّهُ شَبِيهٌ بالطِّيْرَةِ مِنْ حَيْثُ الإفدامُ، فإنَّهُ يَزِيدُ الإنْسَانَ نَشَاطًا وإفدامًا فِيهَا تَوَجَّه إلِيْهِ، فَهُوَ يُشْبِهُ الطِّيْرَةَ مِنْ فَبَيْنَهُمَّا فَرْقٌ؛ لأنَّ الطِّيْرَةَ تُوجِبُ تَعَلَّقَ الإِنْسَانِ بالمُتَطَيِّرِ بهِ، وضَعْفَ تَوَكُّلِهِ عَلَى اللهِ، ورُجُوعَهُ عَمَّا هَمَّ بِهِ مِنْ أَجْلِ مَا رَأَى، لكنِ الفَأْلُ يَزِيدُهُ قُوَّةً وثَبَاتًا ونَشَاطًا، فالشَّبَهُ بَيْنَهُمَا هُوَ الثَّأْثِيرُ فِي كُلِّ مِنْهُمًا.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب الفأل، رقم (٥٧٥٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب الطيرة والفأل، رقم (٢٢٢٤)، من حديث أنس رَجَوَلِيَقَيْقَةُ. وأخرجاه أيضًا من حديث أبي هريرة رَجَوَلِيَقَةَنْهُ البخاري: رقم (٥٧٥٥)، ومسلم: رقم (١١٣/٢٢٢٣).

<sup>(</sup>٢) تيسير العزيز الحميد (ص:٣٧٣) ط المكتب الإسلامي.

وَلَا تَرُدُّ مُسْلِيًا اللهُ فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكْرُهُ اللهُ اللهُمَّ لَا يأْنِي بِالحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ اللهُ وَلَا يَدْفَعُ السَّيِّتَاتِ إِلَّا أَنْتَ اللهُ ...............................

[1] قَوْلُهُ: ﴿ وَلَا تُرُدُّ مُسْلِيًّا ﴾ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ رَدَّتْهُ الطِّيرَةُ عَنْ حَاجَتِهِ فَلَيْسَ بمُسْلِمٍ.

[٧] فَوْلُهُ: «فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكُرُهُ» فحينتٰذٍ فَدْ تَرِدُ عَلَى قَلْبِهِ الطَّيْرَةُ، ويَبْتَعِدُ عَنَا يُرِيدُ، وَلَا يُقْدِمُ عَلَيْهِ، وقَدْ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ دَواءً لذلكَ وقَالَ: «فَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بالحَسَنَاتِ...» إلخ.

[٣] قَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بِالحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ» وَهَذَا هُوَ حَقِيقَةُ التَّوكُّلِ، وقَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ». يغْنِي: يَا اللهُ؛ ولهَذَا بُنِيَتْ عَلَى الضَّمَّ؛ لأنَّ المُنادَى عَلَمٌ، بَلْ هُوَ أَعْلَمُ الأَعْلامِ وأَعْرَفُ المَعارِفِ عَلَى الإطْلاقِ، والمِيمُ عِـوَضٌ عَنْ (يَا) المَحْذُوفَةِ، وصَارَتْ فِي آخِـرِ الكَلِمَةِ تَبَرُّكًا بالابْتِدَاءِ باسْـمِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وصارَتْ مِيًا؛ لأنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الجَمْعِ، فكأنَّ الدَّاعِيَ جَمَعَ قَلْبُهُ عَلَى اللهِ.

قَوْلُهُ: «لَا يَأْتِي بِالحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ» أَيْ: لَا يُقَدِّرُهَا ولَا يَخْلُقُهَا ولَا يُوجِدُهَا للعَبْدِ إِلَّا اللهُ وحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وهَذَا لَا يُنافِي أَنْ تَكُونَ الحَسَنَاتُ بأسْبابٍ؛ لأنَّ خالِقَ هَذِهِ الأسْبَابِ هُوَ اللهُ، فإذَا وُجِدَتْ هَذِهِ الحَسَنَاتُ بأسْبابِ خَلَقَهَا اللهُ صَارَ المُوجِدُ حَقِيقةٌ هُوَ اللهَ.

والْمَرَادُ بالحَسَنَاتِ: مَا يَسْتَحْسِنُ اللَّرَءُ وُقُوعَهُ، ويَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ، ويَشْمَلُ ذلِكَ الحَسَنَاتِ الشَّرْعِيَّة؛ كالطَّلَةِ والزَّكَاةِ وغيْرِهَا؛ لأَنَّهَا تَسُرُّ المُؤْمِنَ، ويَشْمَلُ الحَسَنَاتِ الدُّنْيَوِيَّة؛ كالمالِ والوَلَدِ ونَحْوِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِن نُصِبَكَ حَسَنَةٌ نَسُؤُهُمُ وَإِن نُصِبَكَ مُصِيبَةٌ بَعُولُوا قَدُ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِن قَبْلُ وَيَكَوَلُوا قَدُ أَخَذَنَا أَمْرَنَا مِن قَبْلُ وَيَكَوَلُوا وَهُمْ فَرِحُوبَ ﴾ [النوبة:٥٠]، وقَالَ تَعَالَى فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿إِن مُسَسَمُّمُ حَسَنَةٌ يَشُوهُمُ وَإِن لَيْهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

وقَوْلُهُ: «إِلَّا أَنْتَ» فاعِلُ (يَأْتِي)؛ لأنَّ الاسْتِثْنَاءَ هُنَا مُفَرَّغٌ.

[4] قَوْلُهُ: ﴿ وَلَا يَدْفَعُ السَّيِّنَاتِ إِلَّا أَنْتَ ۗ السَّيِّنَاتُ: مَا يَسُوءُ المَرْءَ وُقُوعُهُ ويَنْفِرُ مِنْهُ حالًا أَوْ مَالًا، ولَا يَدْفَعُهَا إِلَّا اللهُ؛ ولهَذَا إِذَا أُصِيبَ الإِنْسَانُ بمُصِيبَةِ الْتَجَا إِلَى رَبِّهِ تَعَلَى، حتَّى المُشْرِكُونَ إِذَا رَكِبُوا فِي الفُلْكِ، وشَاهَدُوا الغَرَقَ، دَعَوُا اللهَ تُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ. ولَا يُنافِي هَذَا أَنْ يَكُونَ دَفْعُهَا بأسْباب.

فمَثَلًا: لَوْ رَأَى رَجُلًا غريقًا، فأنْقَذَهُ، فإنَّما أَنْقَذَهُ بِمَشِيئَةِ اللهِ، ولَوْ شاءَ اللهُ لَمْ يُنْقِذُهُ، فالسَّبَبُ مِنَ اللهِ.

وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ اللهِ اللهِ

### وعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا [٢]: «الطِّيرَةُ شِرْكٌ الطِّيرَةُ شِرْكٌ "الطِّيرَةُ شِرْكٌ "ا.........

فعَقِيدَةُ كُلِّ مُسْلِمِ أَنَّهُ لَا يَأْقِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا اللهُ، ولَا يَدْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا اللهُ، وبمُقْتَضَى هَذِهِ العَقِيدَةِ فِإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ لَا يَسْأَلَ المُسْلِمُ الْحَسَنَاتِ ولَا يَسْأَلُ وَفْعَ السَّيِّئَاتِ إِلَّا مِنَ اللهِ؛ ولهَذَا كَانَ الرُّسُلُ صَلَوَاتُ اللهِ وسَلامُهُ عَلَيْهِمْ يَسْأَلُونَ اللهَ الْحَسَنَاتِ، ويَسْأَلُونَ دَفْعَ السَّيِّئَاتِ، قَالَ تَعَالَى عَنْ زَكَرِيًّا: ﴿وَيَا لَهُ مَا لَمُ مَا لَهُ مَا لَكُ مَنْ لَكُونَ اللهُ عَنْ زَكَرِيًّا: ﴿وَيَا لَمُ مَا السَّيِّئَاتِ، قَالَ تَعَالَى عَنْ أَيُّوبَ: ﴿وَأَيُوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُم وَلَيَ مَا اللهُ مِنْ اللهُ عَنْ أَيُومِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ الله

[١] قَوْلُهُ: «وَلَا حَوْلَ ولَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ» فِي معْنَاهَا وجْهانِ:

الأوَّلُ: آنَّهُ لَا يُوجَدُ حَوْلٌ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا باللهِ، فالباءُ بِمَعْنَى (فِي)، يعْنِي: إِلَّا فِي اللهِ وحْدَهُ، ومَنْ سِوَاهُ لَيْسَ لَهُمْ حَوْلٌ ولَا قُوَّةٌ، ويَكُونُ الحَوْلُ والقُوَّةُ المَنْهِيَّانِ عَنْ غَيْرِ اللهِ هُمَّا الحَوْلُ المُطْلَقَ والقُوَّةُ المُطْلَقَةَ؛ لأنَّ غَيْرَ اللهِ فِيهِ حَوْلٌ وقُوَّةٌ، لكنَّها نِسْبِيَّةٌ لَيْسَتْ بكامِلَةٍ، فالحَوْلُ الكامِلُ والقُوَّةُ الكامِلَةُ فِي اللهِ وحْدَهُ.

الثَّانِ: أَنَّهُ لَا يُوجَدُ لَنَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا باللهِ، فالباءُ للاسْتِعَانَةِ أَوْ لِلسَّبَيِّةِ، وهَذَا المَعْنَى أَصَحُّ، وَهُوَ مُثْتَضَى وُرُودِهَا فِي مَواضِعِهَا؛ إِذْ إِنَّنا لَا نَتَحَوَّلُ مِنْ حَالٍ إِلَى حالٍ، ولَا نَشْوَى عَلَى ذلِكَ إِلَّا باللهِ، فيَكُونُ فِي هَذِهِ الجُمْلَةِ كَمالُ التَّفْوِيضِ إِلَى اللهِ، وأنَّ الإِنْسَانَ يَبْرُأُ مِنْ حَوْلِهِ وقُوَّتِهِ إِلَّا بِهَا أَعْطاهُ اللهُ مِنَ الحَوْلُ والقُوَّةِ.

فإنْ صَحَّ الحَدِيثُ فالرَّسُولُ ﷺ أَرْشَدَنَا إِذَا رَأَيْنَا مَا نَكُرَهُ مِمَّا يَتَشَاءَمُ بِهِ الْمَتَشائِمُ أَنْ نَقُولَ: «اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بالحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ، ولَا يَدْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا أَنْتَ، ولَا حَوْلَ ولَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ».

[٢] قَوْلُهُ: «مَرْفُوعًا» أَيْ: إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

[٣] قَوْلُهُ: «الطِّيرَةُ شِرْكٌ، الطِّيرَةُ شِرْكٌ» هَاتانِ الجُمْلَتَانِ يُؤَكِّدُ بَعْضُهُمَ ابَعْضًا مِنْ بَابِ التَّوْكِيدِ اللَّفْظِيِّ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة رقم (۲۹٤)، من حديث عقبة بن عامر رَهِ اَلْقَيَّمَنَهُ وأخرجه أبو داود: كتاب الطب، باب في الطيرة، رقم (۳۹۱۹)، وسكت عنه، والبيهقي (۱/ ۳۹۱)، من حديث عروة بن عامر، وقال النووي في «الرياض» كما في «دليل الفالحين» (ص:۲۰۸): «رواه أبو داود بإسناد صحيح»، وقال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (۷۹/ ۳۷): «عروة هذا قبل فيه: القرشي، وقيل فيه: الجهني، وقال أبو القاسم الدمشقي: ولا صحبة له تصح. وذكر البخاري وغيره: أنه سمع من ابن عباس؛ فعلي هذا يكون الحديث مرسلًا».

## وَمَا مِنَّا إِلَّا ٰ اَ… وَلَكِنَّ اللهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ» رَوَاهُ أَبُّو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ٰ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّ

وقَوْلُهُ: ﴿شِرْكٌ ﴾ أَيْ: أَنَّهَا مِنْ أَنْوَاعِ الشِّرْكِ، ولَيْسَتِ الشِّرْكَ كُلَّهُ، وإلَّا لقالَ: الطِّيرَةُ الشِّرْكُ.

وهلِ الْمُرَادُ بالشِّرْكِ هُنَا الشِّرْكُ الاَّكْبَرُ المُخْرِجُ عَنِ المِلَّةِ، أَوْ أَيَّبَا نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الشِّرْكِ؟ نَقُولُ: هِيَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الشِّرْكِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «اثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَّا بِهِمْ كُفُرٌ» "، أَيْ: لَيْسَ الكُفْرَ المُخْرِجَ عَنِ المِلَّةِ، وإِلَّا لَقَالَ: «هُمَّا بِهِمُ الكُفْرُ»، بَلْ هُمَا نَوْعٌ مِنَ الكُفْرِ.

لكنْ فِي تَوْكِ الصَّلاةِ قَالَ: «بَيْنَ الرَّجُلِ وبَيْنَ الشَّرْكِ والكُفْرِ تَوْكُ الصَّلاةِ»")، فقَالَ: «الكُفْرِ» فَيَجِبُ أَنْ نَعْرِفَ الفَرْقَ بَيْنَ (أل) المُعرِّفَةِ أوِ الدَّالَّةِ عَلَى الاسْتِغْرَاقِ، وبَيْنَ خُلُوَ اللَّفْظِ منْهَا، فإذَا قِيلَ: هَذَا كُفْرٌ. فالْمَرَادُ أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الكُفْرِ، لَا يُحْرِجُ مِنَ اللِّلَةِ، وإذَا قِيلَ: هَذَا الكُفْرُ، فَهَوَ المُخْرِجُ مِنَ اللِّلَةِ.

فإذَا تَطَيَّرَ إِنْسَانٌ بِشَيْءٍ رَآهُ أَوْ سَمِعَهُ فإنَّهُ لَا يُعَدُّ مُشْرِكًا شِرْكًا يُخْرِجُهُ مِنَ الِمَلَّةِ، لكنَّهُ أَشْرَكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى هَذَا السَّبَبِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلُهُ اللهُ سَبَبًا، وهَذَا يُضْعِفُ التَّوكُلُ عَلَى اللهِ ويُوهِنُ العَزِيمَةَ، وبذلِكَ يُعْتَبَرُ شِرْكًا مِنْ هَذِهِ الناحِيَةِ، والقَاعِدَةُ: «إِنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ اعْتَمَدَ عَلَى سَبَبٍ لَمْ يَجْعَلُهُ الشَّرْعُ سَبَبًا فإنَّهُ مُشْرِكُ شِرْكًا أَصْغَرَ».

وهَذَا نَوْعٌ مِنَ الإِشْراكِ مَعَ اللهِ، إمَّا فِي التَّشْرِيعِ إِنْ كَانَ هَذَا السَّبَبُ شَرْعِيًّا، وإمَّا فِي التَّقْدِيرِ إِنْ كَانَ هَذَا السَّبَبُ كَوْنِيًّا، لكنْ لَوِ اعْتَقَدَ هَذَا الْمُتشائِمُ الْمُتطَيِّرُ أَنَّ هَذَا فاعِلٌ بنَفْسِهِ دُونَ اللهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ شِرْكًا أَكْبَرَ؛ لأَنَّهُ جَعَلَ للهِ شَرِيكًا فِي الحَلْقِ والإيجادِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَمَا مِنَّا» «مِنَّا» جارٌّ وتَجُرُّورٌ خَبَرٌ لُمُبَّنَدَاْ تَحُدُّوفِ، إمَّا قَبْلَ (إلَّا) إنْ قَدَّرْتَ مَا بَعْدَ (إِلَّا) فِغْلًا، أيْ: ومَا مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا تَطَيَّرِ، أَوْ بَعْدَ (إلَّا) أَيْ: ومَا مِنَّا إِلَّا مُتَطَيِّر.

والمَعْنَى: مَا مِنَّا إِنْسَانٌ يَسْلَمُ مِنَ التَّطَيُّرِ، فالإِنْسَانُ يَسْمَعُ شَيْتًا فَيَتَشَاءَمُ، أَوْ يَبْدَأُ فِي فِعْلِ فَيَجِدُ أَوَّلَهُ أَيْسَ بالسَّهْل فَيَتَشَاءَمُ وَيَثُرُّكُهُ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (۱/ ۳۹۱، ٤٤٠، ٤٤٠، ٤٤١) وأبو داود: كتاب الطب، باب في الطيرة، رقم (۳۹۱۰)، -وسكت عنه-والترمذي: كتاب السير، باب ما جاء في الطيرة، رقم (١٦١٤)، -وقال: "حسن صحيح"- وابن ماجه: كتاب الطب، باب من كان يعجبه الفأل، رقم (۳۵۸۸)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (۱۲/٤) وابن حبان (١٤٢٧) والحاكم (۱۷/۱) -وصححه ووافقه الذهبي- والبيهقي (۱۸۹/۳) والبغوي في "شرح السنة" (۱۲/۷۷).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكُفر على الطعن في النسب، رقم (٦٧)، من حديث أبي هريرة رَيَخَالِشَكِعَنهُ.

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، رقم (٨٢)، من حديث جابر رَهِٓوَلَلَهُعَنهُ.

وَجَعَلَ آخِرَهُ مِنْ قَوْلِ ابنِ مَسْعُودٍ<sup>(١)</sup>.<sup>[1]</sup>

وَلأَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ ابنِ عَمْرِو: «مَنْ رَدَّتُهُ الطِّيرَةُ عَنْ حَاجَتِهِ فَقَدْ أَشْرَكَ<sup>ا\ا</sup>».........

والتَّوَكُّلُ: صِدْقُ الاعْتهادِ عَلَى اللهِ فِي جَلْبِ المَنافِعِ ودَفْعِ المَضَارِّ مَعَ الثَّقَةِ باللهِ، وفِعْلِ الأُسْبَابِ الَّتِي جَعَلَهَا اللهُ تَعَالَى أَسْبابًا. فَلَا يَكْفِي صِدْقُ الاعْتهادِ فقطْ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَثِقَ بهِ؛ لأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿ وَمَن يَتَوَكِّلُ عَلَى اللّهِ فَهُو حَسَّبُهُ ﴾ [الطلاق: ٣].

[١] قَوْلُهُ: «وجَعَلَ آخِرَهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ» وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَمَا مِنَّا إِلَّا…» إلخ.

وعَلَى هَذَا يَكُونُ مَوْقُوفًا، وَهُوَ مُدْرَجٌ فِي الحَدِيثِ، والْمُدْرَجُ: أَنْ يُدْخِلَ أَحدُ الرُّوَاةِ كَلامًا فِي الحَدِيثِ مِنْ عنْدِهِ بدُونِ بَيانٍ، ويَكُونُ فِي الإشنادِ والمُتْنِ، ولكنْ أَكْثَرُهُ فِي المُثْنِ، وقَدْ يَكُونُ فِي أَوَّلِ الحَدِيثِ، وقَدْ يَكُونُ فِي وَسَطِهِ، وقَدْ يَكُونُ فِي آخِرِهِ، وَهُوَ الأَكْثَرُ.

مثالُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِ الحَدِيثِ: قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَصَٰ لِلَّفَّقَانِ «أَسْبِغُوا الوُضُوءَ، وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» النَّارِ» أَنْ فَقُولُهُ: «وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» مِنْ كَلامِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وقَوْلُهُ: «وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» مِنْ كَلامِ الرَّسُولُ اللَّهُ وَاللَّمْ اللَّهُ مِنْ النَّارِ» مِنْ كَلامِ الرَّسُولُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ مِنْ النَّارِ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللِهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللللِهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللللْمُ الللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللللْمُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ اللَّهُ مُنْ الللللْمُ الللللِمُ الللللْمُ اللللللْمُ اللللللْمُ الللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللللللللْمُ اللللللللْمُ اللللللْمُ اللللللللْمُ اللللللْمُ الللللللللْمُ اللللللللللللللللللْمُ الللللللْمُ الللللللللْمُ الللللللْمُ الللللللْمُ الللللللْمُ اللللللللْمُ الللللِمُ الل

ومِثالُ مَا كَانَ فِي وَسَطِهِ: قَوْلُ الزُّهْرِيِّ فِي حَدِيثِ بَدْءِ الوَّحْيِ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَحَنَّثُ فِي غَارِ حِرَاءٍ، والتَّحَنُّثُ: التَّعَبُّدُ»<sup>(۱)</sup>.

ومِثالُ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ: هَذَا الحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ، وكَذَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وفِيهِ: «فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيُفْعَلْ\*<sup>(4)</sup>، فهَذَا مِنْ كَلام أَبِي هُرَيْرَةَ.

[٧] قَوْلُهُ: «مَنْ رَدَّتُهُ الطِّيرَةُ عَنْ حَاجَتِهِ» «مَنْ» شَرَطِيَّةٌ، وجَوَابُ الشَّرْطِ: «فَقَـدْ أَشْرَكَ» وافْتَرَنَ الجَوَابُ بالفاء؛ لأنَّهُ لا يَصْلُحُ لِيُناشَرَةِ الأَدَاةِ، وحينتذِ يَجِبُ افْتِرَانُهُ بالفاء، وقَدْ جُمِعَ ذلِكَ فِي

 <sup>(</sup>١) قوله: (وما منا...) إلخ هذه من كلام ابن مسعود رَهَ فَاللَّهُ عَنْدُ. انظر: (الترمذي» (٣٣٧/٥) و(الترغيب» (٤١٤/٤) و(موتا السعادة» لابن القيم (٢/ ٣٣٤) و(موارد الظمآن» (ص: ٣٤٥) و(قنح الباري» (٢١٣/١٠).

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب غسل الأعقاب، رقم (١٦٥)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكهالها، رقم (٢٤٢).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (٣)، ومسلم: كتاب: الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١٦٠).

 <sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب فضل الوضوء، رقم (١٣٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة، رقم (٢٤٦).

## قَالُوا: فَيَا كَفَّارَةُ ذٰلِكَ؟ إِنَّا قَالَ: «أَنْ تَقُولُوا: اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ، وَلَا طَيْرَ إِلَّا طَيْرُكَ اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ، وَلَا طَيْرَ إِلَّا طَيْرُكَ اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُك.

= بَيْتِ شِعْرٍ مَعْرُوفٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

اسْمِيَّةٌ طَلَبيَّ قُ وَبِجَامِدٍ وَبِحَامِدِ وَبِحَامِ وَقَدْ وَبِلَنْ وَبِالنَّنفِيسِ(١)

وقَوْلُهُ: «عَنْ حَاجَتِهِ» الحَاجَةُ: كُلُّ مَا يَخْتَاجُهُ الإِنْسَانُ بِهَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الكهالاتُ، وقَدْ تُطْلَقُ عَلَى الأُمُورِ الضَّرُورِيَّةِ.

وقَوْلُهُ: "فَقَدْ أَشْرَكَ" أَيْ: شِرْكَا أَكْبَرَ إِنِ اعْتَقَدَ أَنَّ هَذَا الْمُتَشَاءَمَ بِهِ يَفْعَلُ ويُحْدِثُ الشَّرَّ بَنَفْسِه، وإنِ اعْتَقَدَهُ سَبَبًا فقطْ فَهُو َأَصْغَرُ؛ لأَنَّهُ سَبَقَ أَنْ ذَكَرْنَا قاعِدَةً مُفِيدَةً فِي هَذَا البابِ، وهِيَ: "إِنَّ كُلَّ مَنِ اعْتَقَدَ فِي شَيْءٍ أَنَّهُ سَبَبٌ وَلَمْ يَثُبُتْ أَنَّهُ سَبَبٌ لَا كَوْنًا وَلَا شَرْعًا فَشِرْكُهُ شِرْكُ أَصْغَرُ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ لَنَا أَنْ نُشْبِتَ أَنَّ هَذَا سَبَبٌ إِلَّا إِذَا كَانَ اللهُ قَدْ جَعَلَهُ سَبَبًا كَوْنًا أَوْ شَرْعًا. فالشَّرْعِيُّ: كالقِرَاءَةِ والدُّعَاءِ. والكُوْنِيُّ: كالأَدْوِيَةِ الَّتِي جُرِّبَ نَفْعُهَا».

[1] وقَوْلُهُ: ﴿فَهَا كَفَّارَةُ ذلكَ؟» أيْ: مَا كَفَّارَةُ هَذَا الشَّرْكِ، أَوْ مَا هُوَ الدَّوَاءُ الَّذِي يُزِيلُ هَذَا الشَّرْكَ؟ لأَنَّ الكَفَّارَةَ قَبْلَ الفِعْلِ؛ وذَلِكَ الشَّرْكَ؟ لأَنَّ الكَفَّارَةَ قَبْلَ الفِعْلِ؛ وذَلِكَ لأَنَّ الاشْتِقَاقَ مَأْخُوذٌ مِنَ الكُفْوِ، وَهُوَ السَّنْرُ، والسَّثْرُ واقِ، فكفَّارَةُ ذلِكَ إِنْ وَقَعَ وكفَّارَةُ ذلِكَ إِنْ لَكُفْرِ، وَهُوَ السَّنْرُ، والسَّثْرُ واقِ، فكفَّارَةُ ذلِكَ إِنْ وَقَعَ وكفَّارَةُ ذلِكَ إِنْ لَمُنْ وَقَعَ وكفَّارَةُ ذلِكَ إِنْ لَمُ

[٧] وقَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ لَا خَبْرَ إِلَّا خَبْرُكَ، وَلَا طَبْرُ إِلَّا طَبْرُكَ» يغنِي: فانْتَ الَّذِي بيَدِكَ الخَبْرُ الْمُباشِرُ، كالمَّطَرِ والنَّباتِ، وغَبْرُ الْمُباشِرُ، كالَّذِي يَكُونُ سَبَهُ مِنْ عِنْدِ اللهِ عَلَى يدِ مَخْلُوقِ، مثلُ أَنْ يُمُطْيَكَ إِنْسَانٌ دَراهِمَ صَدَقَةً أَوْ هَدِيَّةً، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فهَذَا الخَبْرُ مِنَ اللهِ، لكنْ بواسِطَةٍ جَعَلَهَا اللهُ سَبَبًا، وإلَّا فكُلُّ الخَبْرُ مِنَ اللهِ عَتَرَجَعًلَى اللهُ سَبَبًا، وإلَّا فكُلُّ الخَبْرُ مِنَ اللهِ عَتَرَجَعًلَى اللهُ سَبَبًا،

وقَوْلُهُ: «لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ» هَذَا الحَصْرُ حَقِيقِيٌّ، فالحَيْرُ كُلُّهُ مِنَ اللهِ، سَواءٌ كَانَ بسَبَبِ مَعْلُومٍ أَوْ بِغَيْرِهِ.

وقَوْلُهُ: «لَا طَيْرٌ إِلَّا طَيْرُكَ» أي: الطُّيُورُ كُلُّهَا مِلْكُكَ، فهِيَ لَا تَفْعَلُ شَيْئًا، وإنَّما هِيَ مُسَخَّرَةٌ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَوَلَدُ يَرَوْاْ إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ مَنَقَئْتٍ وَيَقْمِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحَمَٰنَ إِنَّهُ بِكُلِ شَيْمٍ بَسِيرُ﴾ [الملك:١٩]، وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى الطَّيْدِ مِسَخَّرَتٍ فِحَوِّ السَّكَمَاءَ مَا يُمْسِكُهُنَ إِلَّا الشَّهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ

<sup>(</sup>١) ذكره عباس حسن في النحو الوافي (٤/ ٦٣ ٤)، غير منسوب.

### وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ أَ<sup>ا ]</sup> (<sup>(۱)</sup>.

= لَاَينَتِ لِقَوْرِ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النحل:٧٩]، فالمُهِمُّ أنَّ الطَّيْرَ مُسَخَّرَةٌ بإذْنِ اللهِ، فاللهُ تَعَالَى هُوَ الَّذِي يُدَبِّرُهَا ويُصَرِّفُهَا ويُسَخِّرُهَا تَذْهَبُ يَمِينًا وشِهالًا، ولَا عَلاقَةَ لَهَا بالحوادِثِ.

ويُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالطَّـيْرِ هُنَا مَا يَتَشَاءُمُ بِهِ الإِنْسَانُ، فكُلُّ مَا يَحْدُثُ للإِنْسَانِ مِنَ التَّشَاؤُمِ والحَـوادِثِ المَكُرُوهَةِ فإنَّهُ مِنَ اللهِ، كَمَا أَنَّ الحَـيْرَ مِنَ اللهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَاۤ إِنَّمَا طَيْرُهُمْ عِندَ اللهِ﴾ [الأعراف:١٣١].

لكِنْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ الشَّرَّ فِي فِعْلِ اللهِ لَيْسَ بواقِع، بَلِ الشَّرُّ فِي الْهُعُولِ لَا فِي الْفِعْلِ، بَلْ فِعْلُهُ تَعَالَى كُلُّهُ خَيْرٌ، إِمَّا خَيْرٌ لذاتِهِ، وإمَّا لِهَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْمصالِحِ العَظيِمَةِ الَّتِي تَجْعَلُهُ خَيْرًا، فيَكُونُ قَوْلُهُ: «لَا طَبْرُ إِلَّا طَبْرُكَ» مُقابلًا لقَوْلِهِ: «وَلَا خَيْرُ إِلَّا خَيْرُكَ».

[١] قَوْلُهُ: «وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ» «لَا» نافِيَّةٌ للجِنْسِ، «وإلَهَ» بمَعْنَى: مَأْلُوهِ، كغِرَاسٍ بمَعْنَى مَغْرُوسٍ، وفِرَاشٍ بمَعْنَى مَفْرُوشٍ، والمَأْلُوهُ: هُوَ المَعْبُودُ تَحَبَّةٌ وتَعْظِيبًا، يَتَأَلَّهُ إِلَيْهِ الإِنْسَانُ تَحَبَّةً لَهُ وتَعْظِيبًا لهُ.

فإنْ قِيلَ: إِنَّا هُمَٰاكَ آلِهَةً دُونَ اللهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَاۤ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَمُهُمُ ٱلَّتِي يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ ﴾ [هود.١٠١].

أُجِيبَ: ائتَمَا وإنْ عُبِدَتْ مِنْ دُونِ اللهِ وسُمِّيَتْ آلِهَةً فلَيْسَتْ آلِهَةً حقًّا؛ لأثَمَّا لَا تَسْتَحِقُّ أَنْ تُعْبَدَ؛ فلهَذَا نَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله. أيْ: لَا إِلَهَ حَقِّ إِلَّا اللهُ.

#### يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ:

اللّه لَا يَجُوزُ للإِنْسَانِ أَنْ تَرُدَّةُ الطَّيْرَةُ عَنْ حاجَتِهِ، وإنَّمَا يَتَوَكَّلُ عَلَى اللهِ وَلَا يُبلِي بِمَا رَأَى

 أَوْ سَمِعَ أَوْ حَدَثَ لَهُ عِنْدَ مُباشَرَتِهِ للفِعْلِ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فإنَّ بَعْضَ النَّاسِ إِذَا حَصَلَ لَهُ مَا يَكْرَهُ فِي أَوَّلِ
 مُباشَرَتِهِ الفِعْلَ تَشَاءَمَ، وهَذَا خطأً؛ لأَنَّهُ مَا دامَتْ هُنَاكَ مَصْلَحَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ أَوْ دِينِيَّةٌ فَلَا تَهْتَمَّ بِهَا حَدَثَ.

٢- أنَّ الطّيرَةَ نَوْعٌ مِنَ الشِّرْكِ؛ لقَوْلِهِ: «مَنْ رَدَّتْهُ الطّيرَةُ عَنْ حَاجَتِهِ فَقَدْ أَشْرَكَ».

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٢٢٠) وابن وهب في «الجامع» (ص.١١٠) والطبراني؛ كيا في «المجمع» (٥/ ٢٠٠) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٩٣). وقال الهيشمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٠٥): «وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وبقية رجاله ثقات». وقال الشارح في «تيسير العزيز الحميد» (ص.٤٣٩): «وفيه ابن لهيعة».

وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ الفَضْلِ بنِ العَبَّاسِ: «إِنَّمَا الطِّيْرَةُ الْمَا أَمْضَاكَ أَوْ رَدَّكَ » [٢١](١.

٣- أنَّ مَنْ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ التَّطَيُّرُ ولَمْ تَرُدُّهُ الطِّيرَةُ فإنَّ ذلِكَ لَا يَضُرُّ كَمَا سَبَقَ فِي حديثِ
 ابْنِ مَسْعُودٍ: "ومَا مِنَّا إلَّا... ولَكِنَّ اللهُ يَذْهِبُهُ بالتَّوكُّلِ" (١).

٤ – أنَّ الأُمُورَ بِيَدِ اللهِ خَيْرَهَا وشَرَّهَا.

٥- انْفِرَادُ اللهِ بِالأُلُوهِيَّةِ، كَمَا انْفَرَدَ بِالْحَلْقِ والتَّدْبِيرِ.

[1] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ الفَصْلِ: ﴿إِنَّمَا الطَّيِّرَةُ﴾ هَذِهِ الجُمْلَةُ عِنْدَ البَلاغِيِّنَ تُسَمَّى حَصْرًا، أَيْ: مَا الطِّيِّرَةُ إِلَّا مَا أَمْضَاكَ أَوْ رَدَّكَ لَا مَا حَدَثَ فِي قَلْبِكَ وَلَمْ تَلْتَفِتْ إلَيْهِ، وَلَا رَيْبُ أَنَّ السَّلامَةَ مِنْهَا حَتَّى فِي تَفْكِيرِ الإِنْسَانِ خَيْرٌ بِلَا شَكَّ، لكنْ إِذَا وَقَعَتْ فِي القَلْبِ وَلَمْ تَرُدَّهُ وَلَمْ يَلْتَفِتْ لَهَا فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ، لكنْ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَشْتَسْلِمَ، بَلْ يُدافِعَ؛ إِذِ الأَمْرُ كُلَّةُ بِيَدِ اللهِ.

[۲] قَوْلُهُ: «مَا أَمْضَاكَ أَوْ رَدَّكَ» أمَّا «مَا رَدَّكَ» فَلَا شَكَّ أَنَّهُ مِنَ الطِّيَرَةِ؛ لأنَّ التَّطَيُّرَ يُوجِبُ التَّرْكَ والتَّراجُح. وأمَّا «مَا أَمْضَاكَ» فَلَا يَخْلُو مِنْ أَمْرَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنْ تَكُونَ مِنْ جِنْسِ التَّطَيِّرِ، وذَلِكَ بأَنْ يَسْتَدِلَّ لنَجاحِهِ أَوْ عَدَمٍ نَجاحِه بالتَّطَيِّرِ، كَمَا لَوْ قَالَ: سَأَرْجُرُ هَذَا الطَّيْرَ، فإذَا ذَهَبَ إِلَى اليَمِينِ فَمَعْنَى ذلِكَ اليُمْنُ والبَرَكَةُ، فَيُقْدِمُ، فَهَذَا لاَ شَكَّ أَنَّهُ تَطَيِّرُ؛ لأَنَّ الآنَهُ لاَ وَجْهَ لهُ، إِذِ الطَّيْرُ إِذَا طَارَ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لهُ، إِذِ الطَّيْرُ إِذَا طَارَ فَهَ لَهُ اللهُ سَبِّا، فَقَدِ اعْتَمَدَ عَلَى سَبَبٍ لَمْ يَجْعَلْهُ اللهُ سَبَبًا، وَهُو حَرَكَةُ الطَّيْرِ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ سَبَبُ الْمُضِيِّ كَلامًا سَمِعَهُ أَوْ شَيئًا شَاهَدَهُ يَلُلُّ عَلَى تَيْسِيرِ هَذَا الأَمْرِ لَهُ، فإنَّ هَذَا فأَلٌ، وَهُوَ الَّذِي يُعْجِبُ النَّبِيَّ ﷺ، لكنْ إنِ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ وكانَ سَبَبًا لإِقْدَامِهِ فهَذَا الطِّيرَةِ، وإنْ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَيْهِ ولكنَّهُ فَرِحَ ونَشِطَ وازْدَادَ نَشاطًا فِي طَلَبِهِ، فهَذَا مِنَ الفَأْلِ المَحْمُودِ.

والحَدِيثُ فِي سَنَدِهِ مَقالٌ، لكنْ عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ هَذَا حُكْمُهُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (١/٢١٣). وقال ابن مفلح في «الآداب» (٣/ ٣٧٧): «رواه أحمد من رواية محمد بن عبد الله بن علاثة، وهو مختلف فيه، وفيه انقطاع، وقال الشيخ سليهان (ص: ٤٤): «وهكذا رواه أحمد، وفي إسناده نظر».

<sup>(</sup>۲) أخرجه أحمد (۱/ ۳۹۱، ۴۳۸، ۴۳۸، و آبو داود: كتاب الطب، باب في الطيرة، رقم (۳۹۱۰)، -وسكت عنه-والترمذي: كتاب السير، باب ما جاء في الطيرة، رقم (۱۲۱۶)، -وقال: "حسن صحيح"- وابن ماجه: كتاب الطب، باب من كان يعجبه الفأل، رقم (۳۵۳۸)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار» (۳۱۲/۶) وابن حبان (۱٤۲۷) والحاكم (۱/۷۱) -وصححه ووافقه الذهبي- والبيهقي (۸/ ۳۱۹) والبغوي في "شرح السنة" (۲۱/۷۷).

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: التَّنبِيهُ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿ أَلَا إِنَمَا طَلَيْرُهُمْ عِندَ اللَّهِ ﴾ [الأعراف: ١٣١]، مَعَ قَوْلِهِ: ﴿ طَتَيْرُكُم مَّكُمْ ﴾ [يس: ١٩] ال

الثانِيَةُ: نَفْئُ العَدْوَى [٢].

الثالِثَةُ: نَفْيُ الطِّيرَةِ[٢].

الرَّابِعَةُ: نَفْئُ الهَامَةِ[1].

الخَامِسَةُ: نَفْيُ الصَّفَر [٥].

السَّادِسَةُ: أَنَّ الفَأْلَ لَيْسَ مِنْ ذلِكَ، بَلْ مُسْتَحَبُّ [1].

#### فِيهِ مَسَائِلُ:

[1] الأُولَى: التَّنْبِيهُ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿ أَلَاۤ إِنَّمَا طَلْإِرُهُمْ عِندَ اللهِ ﴾ مَعَ قَوْلِهِ: ﴿ طَلَيْرِكُمْ مَعَكُمْ ﴾ أيْ: لكَيْ يَتَنَبَّهَ الإِنْسَانُ؛ فإنَّ ظاهِرَ الآيَتَيْنِ التَّعَارُضُ، ولَيْسَ كذلِكَ، فالقُرْآنُ والسُّنَّةُ لا تَعارُضَ بيْنَهُمَا ولا تَعارُضَ بيْنَهُمَا ولا تَعارُضَ بيْنَهُمَا ولا تَعارُضَ بيْنَهُمَا ولا تَعارُضُ مِنْ البَّمْعِ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ لَا يَعَارُضُمْ عِندَ اللهِ ﴾ أنَّ اللهَ هُوَ اللَّقَدَّرُ ذلكَ، ولَيْسَ مُوسَى ولا غَيْرَهُ مِنَ الرُّسُلِ، وأنَّ قَوْلَهُ: ﴿ وَلَيْ إِنَّهُ مُعَمِّمُ اللهِ عَيْرَهُ مِنَ الرُّسُلِ، وأنَّ قَوْلَهُ: ﴿ وَلَيْسَ مُوسَى ولَا غَيْرَهُ مِنَ الرُّسُلِ، وأنَّ قَوْلَهُ: ﴿ وَلَهُ مَنْ الرَّسُلِ، وأنَّ قَوْلُهُ:

[٢] الثانيَّةُ: نَفْيُ الْعَدْوَى. وقَدْ سَبَقَ أَنَّ الْمُرَادَ بِنَفْيِهَا نَفْيُ تَأْثِيرِهَا بِنَفْسِهَا لَا أَنَّهَا سَبَبُّ للتَّأْثِيرِ؛ لأنَّ اللهَ قَدْ جَعَلَ بَمْضَ الأمْراض سَبَبًا للعَدْوَى وانْتِقَالِهَا.

[٣] الثالِثَةُ: نَفْيُ الطِّيرَةِ. أَيْ: نَفْيُ التَّأْثِيرِ لَا نَفْيُ الوُّجُودِ.

[٤] الرَّابِعَةُ: نَفْيُ الهامَةِ. وقَدْ سَبَقَ تَفْسِيرُهَا.

[٥] الخَامِسَةُ: نَفْيُ الصَّفَرِ. وسَبَقَ تَفْسِيرُهُ.

[٦] السَّادِسَةُ: أنَّ الفَأْل لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ مُسْتَحَبُّ. تُؤْخَذُ مِنْ فَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُعْجِبُنِي الفَأْلُ»(١)، وكُلُّ مَا أَعْجَبَ النَّبِيُّ ﷺ فَهُوَ حَسَنٌ، قَالَتْ عَاشِشَةُ رَحَالِسَّةَ عَالَنْ بَالنَّبِ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب الفأل، رقم (٥٧٥٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب الطيرة والفأل، رقم (٢٢٢٤)، من حديث أنس رَتَحَوَلَقَهَتَهُ. وأخرجاه أيضًا من حديث أبي هريرة رَتَحَوَلَقَهَتُهُ، البخاري: رقم (٥٧٥٥)، ومسلم: رقم (١١٣/٢٢٢٣).

السَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الفَأْلِ<sup>[1]</sup>.

الثَّامِنَةُ: أَنَّ الوَاقِعَ فِي القُلُوبِ مِنْ ذلِكَ مَعَ كَرَاهَتِهِ لَا يَضُرُّ، بَلْ يُذْهِبُهُ اللهُ بالتَّوكُّلِ [1].

التَّاسِعَةُ: ذِكْرُ مَا يَقُولُ مَنْ وَجَدَهُ [1].

العَاشِرَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الطِّيرَةَ شِرْكُ [1].

الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: تَفْسِيرُ الطِّيرَةِ المَذْمُومَةِ[0].

= فِي تَنَعُّلِهِ وتَرَجُّلِهِ وطُهُورِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ »(١).

[١] السَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الفَأْلِ. فَسَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنَّهُ: الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ، وسَبَقَ أَنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ عَلَى سَبِيلِ المِثالِ لَا عَلَى سَبِيلِ الحَصْرِ؛ لأَنَّ الفَأْلُ كُلُّ مَا يُنَشِّطُ الإنْسَانَ عَلَى شَيْءٍ مُحُمُودٍ: مِنْ قَوْلٍ، أَوْ فِعْلٍ مَرْبِيٍّ أَوْ مَسْمُوعٍ.

[٧] الثَّامِّنَةُ: أنَّ الواقِعَ فِي القُلُوبِ مِنْ ذلِكَ مَعَ كَراهَتِهِ لَا يَضُرُّ، بَلْ يُذْهِبُهُ اللهُ بالتَّوَكُّلِ. أَيْ: إِذَا وَقَعَ فِي قَلْبِكَ وأنْتَ كارِهٌ لهُ فإنَّهُ لَا يَضُرُّكَ ويُذْهِبُهُ اللهُ بالتَّوَكُّلِ؛ لقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ: "ومَا مِنَّا إِلَّا... ولكنَّ اللهَ يُذْهِبُهُ بالتَّوكُّلِ" (٢).

[٣] التَّاسِعَةُ: ذِكْرُ مَا يَقُولُ مَنْ وَجَدَهُ. وسَبَقَ أَنَّهُ شَيْتَانِ:

أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بالحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ، ولَا يَدْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا أَنْتَ، ولَا حَوْلَ ولَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ» أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ، ولَا طَيْرَ إِلَّا طَيْرُكَ، ولَا إِلَهَ غَيْرُكَ».

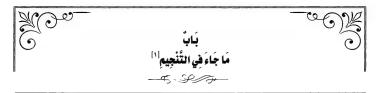
[٤] العَاشِرَةُ: التَّصْرِيحُ بأنَّ الطِّيرَةَ شِرْكٌ. وسَبَقَ أنَّ الطِّيرَةَ شِرْكٌ، لكنْ بتَفْصِيلٍ، فإنِ اعْتَقَدَ تَأْثِيرَهَا بنَفْسِهَا فَهُوَ شِرْكٌ أكْبَرُ، وإنِ اعْتَقَدَ أنَّهَا سَبَبٌ فَهُوَ شِرْكٌ أَصْغَرُ.

[٥] الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: تَفْسِيرُ الطِّيرَةِ المَذْمُومَةِ. أَيْ: مَا أَمْضَاكَ أَوْ رَدَّكَ.



<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب التيمن في الوضوء والغسل، رقم (١٦٨)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب التيمن في الطهور وغيره، رقم (٢٦٨).

<sup>(</sup>۲) أخرجه أحمد (٤٤٠،٤٣٨،٢٨٩٩) وأبو داود: كتاب الطب، باب في الطيرة، رقم (٣٩١٠)، -وسكت عنه-والترمذي: كتاب السير، باب ما جاء في الطيرة، رقم (١٦١٤)، -وقال: "حسن صحيح"- وابن ماجه: كتاب الطب، باب من كان يعجبه الفأل، رقم (٣٥٣٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار» (٣١٢/٤) وابن حبان (١٤٢٧) والحاكم (١٧/١) -وصححه ووافقه الذهبي- والبيهقي (٨/ ٣١٩) والبغوي في "شرح السنة" (١٧/١٢).



[١] التَّنْجِيمُ: مَصْدَرُ نَجَّمَ بَتَشْدِيدِ الحِيمِ، أَيْ: تَعَلَّمَ عِلْمَ النُّجُومِ، أَوِ اعْتَقَدَ تَأْثِيرَ النُّجُومِ. وعِلْمُ النُّجُوم يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

١ - عِلْمُ التَّأْثِيرِ.

٧- عِلْمُ التَّسْيِيرِ.

فَالْأُوَّلُ: عِلْمُ التَّأْثِيرِ. وهَذَا يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلاثَةِ أَفْسَامٍ:

أ- أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ هَذِهِ النُّجُومَ مُؤَثِّرَةٌ فاعِلَةٌ، بمَعْنَى أَثْبًا هِيَ الَّتِي تَخْلُقُ الحوادِثَ والشُّرُورَ، فهَذَا شِرْكٌ أَكْبَرُ؛ لأنَّ مَنِ ادَّعَى أنَّ مَعَ اللهِ خالِقًا فَهُوَ مُشْرِكٌ شِرْكًا أَكْبَرَ، فهَذَا جَعَلَ المَخْلُوقَ المُسخَّرَ خالِقًا مُسَخِّرًا.

ب- أَنْ يَجْعَلَهَا سَبَبًا يَدَّعِي بِهِ عِلْمَ الغَيْبِ، فيَسْتَذِلُّ بِحَرَكَاتِهَا وَتَنَقُّلاتِهَا وَتَغَيُّرَاتِهَا عَلَى الْنَهُ سَيَكُونُ كَذَا وكذَا، مثلُ أَنْ يَقُولَ: هَذَا الإنْسَانُ سَتَكُونُ حياتُهُ شَقَاءً؛ لأَنَّهُ وُلِدَ فِي النَّجْمِ الفُلائِيِّ، وهَذَا حَياتُهُ سَتَكُونُ سَعِيدَةً؛ لأَنَّهُ وُلِدَ فِي النَّجْمِ الفُلائِيِّ، فَهَذَا اتَّخَذَ تَعَلَّمَ النَّجُومِ وَسِيلَةً لادَّعاءِ عِلْمِ الغَيْبِ، ودَعْوَى عِلْمِ الغَيْبِ كُفْرٌ مُخْرِجٌ عَنِ اللَّقِ؛ لأَنَّ اللهَ يَقُولُ:
 ﴿قُلْ لاَ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَونِ وَالأَرْضِ الغَيْبِ الْقَدْبِ النَّمْ إِلَى النَّهُ وَالإِثْبَاتِ، فإذَا اذَّعَى أَخَدٌ عِلْمَ الغَيْبِ فَقَدْ كَذَّبَ القُرْآنَ.
 بالنَّفي والإثباتِ، فإذَا اذَّعَى أَخَدٌ عِلْمَ الغَيْبِ فَقَدْ كَذَّبَ القُرْآنَ.

ج- أَنْ يَعْتَقِدَهَا سَبَبًا لِحِدُوثِ الحَثِرِ والشَّرِّ، أَيْ: أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ شَيْءٌ نَسَبَهُ إِلَى النُّجُومِ، وَلَا يُنْسَبُ إِلَى النُّجُومِ شَيْءٌ إِلَّا بَعْدَ وُقُوعِهِ، فَهَذَا شِرْكٌ أَصْغَرُ.

فإنْ قِيلَ: يُنْتَقَضُ هَذَا بِمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ فِي الكُسُوفِ: «إِنَّ الشَّمْسَ والقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ ثِخَوِّفُ اللهُ بِمَا عِبادَهُ" أَنْ فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّمُا عَلامَهُ إِنْذَارٍ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الكسوف، باب الصدقة في الكسوف، رقم (١٠٤٤)، ومسلم: كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، رقم (١٩٠١)، من حديث عائشة رَحِيَّاللَيَّهَ عَلَيْهَا

#### والجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنَّهُ لَا يُسَلَّمُ أَنَّ للكُسُوفِ تَأْثِيرًا فِي الحوادِثِ والعُقُوبَاتِ مِنَ الجَـَدْبِ والقَحْطِ والحُرُّوبِ؛ ولذلكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إنَّهُمْ لاَ يَنْكَسِفَانِ لَوْتِ أَحَدٍ ولَا لِحَيَاتِهِ»('')، لَا فِي مَا مَضَى ولَا فِي المُسْتَفْبَل، وإنَّما يُخَوِّفُ اللهُ بِهَا العِبادَ؛ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ، وهَذَا أَقْرَبُ.

اَلثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ لَهُمَا تَأْثِيرًا فإنَّ النَّصَّ قَدْ دَلَّ عَلَى ذلكَ، ومَا دَلَّ عَلَيْهِ النَّـصُّ يَجِبُ القَوْلُ بِه، لكنْ يَكُونُ خَاصًا بِه.

لكنِ الوَجْـهُ الأوَّلُ هُوَ الأَفْـرَبُ: آنَنا لَا نُسَلِّمُ أَصْلًا أَنَّ لَهُمَا تَأْثِيرًا فِي هَذَا؛ لأنَّ الحَــدِيثَ لَا يَقْتَـضِيهِ، فالحَــدِيثُ يَنُصُّ عَلَى التَّخْوِيفِ، والمُخَرِّفُ هُوَ اللهُ تَعَالَى، والمُخَوَّفُ عُقُوبَتُهُ، ولَا أثَرَ للكُسُوفِ فِي ذلكَ، وإنَّما هُوَ عَلامَةُ فَقَطْ.

الثَّانِي: عِلْمُ التَّسْيِرِ. وهَذَا يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنْ يَسْتَذِلَّ بِسَيْرِهَا عَلَى المَصالِحِ الدِّينِيَّةِ، فَهَذَا مَطْلُوبٌ، وإِذَا كَانَ يُعِينُ عَلَى مَصالِحَ دِينِيَّةٍ واجِبَةٍ كَانَ تَعَلَّمُهَا واجِبًا، كَمَا لَوْ أَرادَ أَنْ يَسْتَذِلَّ بالنَّجُومِ عَلَى جِهَةِ القِبْلَةِ، فالنَّجُمُ الفُلانِيُّ يَكُونُ ثُلُكَ اللَّيْلِ قِبْلَةً، والنَّجْمُ الفُلانِيُّ يَكُونُ رُبُعُ اللَّيْلِ قِبْلَةً، فَهَذَا فِيهِ فائِدَةٌ عَظِيمَةٌ.

النَّانِي: أَنْ يَسْتَدِلَّ بِسَيْرِهَا عَلَى الْمَصالِحِ الدُّنْيُوِيَّةِ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ نَوْعانِ:

النَّوْعُ الأوَّلُ: أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهَا عَلَى الجِهاتِ، كَمَعْرِفَةِ أَنَّ القُطْبَ يَقَعُ شِمالًا، والجَدْيَ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ يَدُورُ حَوْلَهُ شِمَالًا، وهَكَذَا، فَهَذَا جائِزٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَعَلَنَكُونَ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ [النحل ١٦٠].

النَّوْعُ الثَّانِي: أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهَا عَلَى الفُصُولِ، وَهُوَ مَا يُعْرَفُ بِتَعَلَّمِ مَنازِلِ القَمَرِ، فهَذَا كَرِهَهُ بَعْضُ السَّلَفِ، وأباحَهُ آخَرُونَ.

والَّذِينَ كَرِهُوهُ قَالُوا: يُخْشَى إِذَا قِيلَ: طَلَعَ النَّجْمُ الفُلانِيُّ فَهُوَ وقْتُ الشَّتَاءِ أَوِ الصَّيْفِ: أَنَّ بَعْضَ العامَّةِ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَأْتِي بالبَرْدِ أَوْ بالحَرِّ أَوْ بالرِّياحِ.

والصَّحِيحُ عَدَمُ الكراهَةِ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ (٢).

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الكسوف، باب خطبة الإمام في الكسوف، رقم (١٠٤٦)، ومسلم: كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، رقم (١٠٩)، من حديث عائشة وَهَالَيَّهَاعَة).

<sup>(</sup>٢) انظر: (ص:٤٤٤).

[١] قَوْلُهُ فِي أَثْرِ قَتَادَةَ: «خَلَقَ اللهُ هَذِهِ النُّجُـومَ لئَلاثٍ» اللامُ للتَّعْلِيـلِ، أيْ: لِبيانِ العِلَّةِ والجِحْمَةِ.

قَوْلُهُ: «لِثلاثٍ» ويَجُوزُ لثلاثَةِ، لكنِ الثَّلاثُ أَحْسَنُ، أيْ: لثِلَاثِ حِكمٍ؛ لهَذَا حَذَفَ تاءَ التَّأْنِيثِ مِنَ العَدَدِ.

### والثَّلاثُ هِيَ:

[٢] الأُولَى: "زِينَةٌ للسَّمَاءِ" قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ زَيْنَا السَّمَاةُ الدُّنِا بِمَصْدِيحَ وَجَعَلَنَهَا رُجُومًا لِلشَّيَطِينِ ﴾ [الملك: ٥]؛ لأنَّ الإِنسَانَ إذَا رأى السَّمَاءَ صافِيَة فِي لَيْلَةٍ غَيْرٍ مُقْمِرَةٍ ولَيْسَ فِيهَا كَهْرَبَاءُ يَجِدُ لهذِهِ النُّجُومِ مِنَ الجَهالِ العَظِيمِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ، فَتَكُونُ كَانَهَا غابَةٌ مُحَلَّةٌ بانْوَاعٍ مِنَ الفِضَّةِ اللامِعَةِ، هَذِهِ نَجْمَةٌ مُضِلِّةً كَبِيرَةٌ كَبِيرَةٌ كَمِيرَةٌ كَمِيرَةٌ كَمِيرَةٌ كَمِيرَةٌ كَمِيرَةٌ كَمِيرَةٌ كَمِيرَةٌ كَمِيرَةٌ مُقوسَطَةٌ، وهَذِهِ مُتَوسَطَةٌ، وهَذَا شَيْءٌ مُشَاوَلًا

وهلْ نَقُولُ: إِنَّ ظاهِرَ الآيةِ الكريمَةِ أَنَّ النُّجُومَ مُرصَّعَةٌ فِي السَّمَاءِ. أَوْ نَقُولُ: لَا يَلْزَمُ ذلك؟

الجَوَاب: لَا يَلْزَمُ مِنْ ذلِكَ أَنْ تَكُونَ النَّجُومُ مُرَصَّعَةً فِي السَّمَاءِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَهُوَ الَّذِى خَلَقَ اَلَّيْلَ وَالشَّهْلَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرُ كُلُّ فِي فَلَكِ يَسْبَحُونَ ﴾ [الأنبياء:٣٣] أيْ: يَدُورُونَ، كُلُّ لَهُ فَلَكُ. وأَنَا شاهَدْتُ بِعَيْنَيَّ أَنَّ القَمَرَ خَسَفَ نَجْمَةً مِنَ النَّجُومِ، أَيْ غَطَّاهَا، وَهِيَ مِنَ النَّجُومِ اللامِعَةِ الكَبِيرَةِ كَانَ يَقُرُبُ حَوْلَهَا فِي آخِرِ الشَّهْرِ، وعنْدَ قُرْبِ الفَجْرِ غَطَّاهَا، فكُنَّا لَا نَراهَا بِالْمَرَّةِ، وذَلِكَ قَبْلَ عامَيْنِ فِي آخِرِ رَمَضَانَ.

إِذَنْ: هِيَ أَفْلاكٌ مُتفاوِتَةٌ فِي الارْتِفَاعِ والنَّزُولِ، ولَا يَلْزُمُ أَنْ تَكُونَ مُرصَّعَةً فِي السَّبَاءِ. ف**إنْ قِيلَ: فها الجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَال**َى: ﴿زَيَّنَا السَّمَآةَ الدُّنْيَا﴾؟

قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَزْيِينِ الشَّيْءِ بالشَّيْءِ أَنْ يَكُونَ مُلاصِقًا لهُ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا عَمَّرَ قَصْرًا، وجَعَلَ حولَهُ ثرياتٍ مِنَ الكَهْرَباءِ كَبِيرَةً وجَمِيلَةً، ولَيْسَتْ عَلَى جُدْرَانِهِ، فالناظِرُ إِلَى القَصْرِ مِنْ بُعْدٍ يَرَى أَنَّهَا زِينَةٌ لهُ وإِنْ لَمْ تَكُنْ مُلاصِقَةً لهُ.

[٣] الثانِيَةُ: (رُجُومًا للشَّياطِينِ) أيْ: لشَّياطِينِ الجِنِّ، ولَيْسُوا شَياطِينَ الإِنْسِ؛ لأنَّ شَياطِينَ

وَعَلَامَاتِ يُهْتَذَى بِهَا<sup>١١</sup>١، فَمَنْ تَأَوَّلَ فِيها غَيْرَ ذلِكَ أَخْطَأَ وَأَضَاعَ نَصِيبَهُ، وَتَكَلَّفَ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ<sup>١١٠</sup>. انْتَهَى.

وَكَرِهَ قَتَادَةُ تَعَلُّمَ مَنَاذِلَ القَمَرِ [1].

الإنسِ لَمْ يَصِلُوهَا، لكنْ شَيَاطِينُ الجِنَّ وَصَلُوهَا؛ فهُمْ أَقْدَرُ مِنْ شَياطِينِ الإِنسِ، ولهُمْ قُوَّةٌ عَظِيمَةٌ نافِذَةٌ، قَالَ تَعَلَى عَنْ عَمَلِهِمُ الدَّالُ عَلَى قُدْرَةِمْ: ﴿ وَالشَّيَطِينَ كُلَّ بَنَآءٍ وَغَلَّسِ ﴾ [ص ١٣٧] أَيْ: سَخْرْنَا لسُلَيَّانَ: ﴿ وَمَاخَرِينَ مُمَنِّمِينَ فِي ٱلْمَضْفَادِ ﴾ [ص ١٣٨]، وقَالَ تَعَلَى: ﴿ قَالَ عِفْرِيتُ مِن الْمِينَ الْمِينَ فِي ٱلْمَضْفَادِ ﴾ [ص ١٣٨]، وقَالَ تَعَلَى: ﴿ وَالشَّيُولِيمَ لَلْكَةِ سَبَيْ اللَّهِ عَلَى النامِ ١٩٤]، أَيْ: مِنْ سَيَا إلى الشامِ، وهُو عَرْشٌ عَظِيمٌ لِللِكَةِ سَبَا، فهذَا يَدُلُّ عَلَى قُوْتِهِمْ ولُفُوذِهِمْ، وقَالَ تَعَلَى: ﴿ وَآنَا كُنَا نَقَعُدُ مِنْهَا مَقَعِدَ السَّمْجُ فَمَن يَسْتَعِع ٱلآنَ يَعِدَ لَهُ، شِهَابًا وَصَدَا ﴾ [الجن ١٩].

والرَّجْمُ: الرَّمْيُ.

[١] الثالِثَةُ: (عَلامَاتِ يُهْتَدَى بِهَا) تُؤخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَسِى أَن نَبِيدَ بِكُمْ وَٱنْهَزَا وَسُبُلاً لَقَلَكُمْ مَّهَٰتَدُونَ ۚ وَعَلَيْمَتُو وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ [النحل:١٥-١٦]، فذكرَ اللهُ تَعَالَى نَوْعَيْنِ مِنَ العلاماتِ الَّتِي يُهْتَدَى بِهَا:

الأوَّلُ: أَرْضِيَّةٌ، وتَشْمَلُ كُلَّ مَا جَعَلَ اللهُ فِي الأَرْضِ مِنْ عَلامَةٍ كالجِبالِ، والأَنْهارِ، والطُّرُقِ، والأَوْدِيَةِ، ونَحْوِهَا.

والثَّانِي: أُفْقِيَّةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيِالنَّجْمِ هُمْ يَمْنَدُونَ﴾.

والنَّجْمُ: اسْمُ جِنْسِ يَشْمَلُ كُلَّ مَا يُهْتَدَى بِهِ، ولَا يَخْتَصُّ بنَجْمٍ مُعَيَّنِ؛ لأنَّ لكُلِّ قَوْمٍ طَرِيقَةً فِي الاسْتِذْلَالِ بَهَذِهِ النُّجُومِ عَلَى الجِهاتِ، سواءٌ جِهاتُ القِبْلَةِ أَوِ المُكانِ، برَّا أَوْ بَحْرًا. وهَذَا مِنْ يغمَةِ اللهِ أَنْ جَعَلَ علاماتٍ عُلْوِيَّةً لَا يَحْجُبُ دُوتَهَا شَيْءٌ، وَهِيَ النَّجُومُ؛ لأَنَّكَ فِي اللَّيْلِ لَا تُشاهِدُ جِبالًا ولَا أَوْدِيَةً، وهَذَا مِنْ تَسْخِيرِ اللهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَسَخَرَ لَكُمْ مَّا فِي ٱلسَّيَوَتِ وَمَا فِي ٱلأَرْضِ جَمِهَا مِنْهُ ﴾ [الجائية:١٣].

[٧] قَوْلُهُ: «وَكَرِهَ قَتَادَةُ تَعَلَّمَ مَنَازِلِ القَمَرِ» أَيْ: كَراهَةَ تَخْرِيمٍ، بِناءٌ عَلَى أَنَّ الكَرَاهَةَ فِي كَلامِ السَّلَفِ يُرادُ بِمَا التَّحْرِيمُ عَالِيًا.

<sup>(</sup>١) علقه البخاري بصيغة الجزم: كتاب بدء الخلق، باب في النجوم، (١٠٧/٤) قبل رقم (٣١٩٩).

ولَمْ يُرَخِّصِ ابنُ عُينُنَةَ فِيهِ [١]. ذَكَرَهُ حَرْبٌ عَنْهُمَ [٢].

وَرَخُّصَ فِي تَعَلُّمِ الْمَنَازِلِ أَحْمَدُ وإِسْحَاقُ [٦].

وَعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلَاثُةٌ لَا يَذْخُلُونَ الجَنَّةُ أَا: مُدْمِنُ الخَمْرِ [<sup>0]</sup>....

وقَوْلُهُ: «تَعَلُّمَ مَنَازِلِ القَمَرِ» يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ:

الأوَّلُ: أنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَعْرِفَةُ مَنْزِلَةِ القَمَرِ، فاللَّيْلةَ يَكُونُ فِي الشَّرَطَيْنِ، ويَكُونُ فِي الإِكْلِيلِ، فالمُرَادُ مَعْرِفَةُ مَنازِلِ القَمَرِ كُلَّ لَيُلَةٍ؛ لأنَّ كُلَّ لَيْلَةٍ لَهُ مَنْزِلَةٌ حتَّى يُتِمَّ ثَهَانيًّا وعِشْرِينَ وثلاثِينَ لَا يَظْهُرُ فِي الغالِبِ.

الظَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ تَعَلَّمُ مَنازِلِ النَّجُومِ، أَيْ: يَخُرُجُ النَّجْمُ الفُلانِيُّ فِي اليَوْمِ الفُلانِيُّ، وهَذِهِ النُّجُومُ جَعَلَهَا اللهُ أَوْقاتَا للفُصُولِ؛ لأَنَّمَا (١٨) نَجْمًا، مِنْهَا (١٤) يَبانِيَّةٌ و(١٤) شَمَالِيَّة، فإذَا حَلَّتِ الشَّمْسُ فِي المَنازِلِ الشَّمَالِيَّةِ صَارَ الحَّرُ، وإذَا حَلَّتْ فِي الجَنُوبِيَّةِ صَارَ البَرْدُ؛ ولذلكَ كَانَ مِنْ عَلامَةِ دُنُوَّ البَرْدِ خُرُوجُ سُهَيْل، وَهُوَ مِنَ النَّجُومِ اليَبانِيَةِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَلَمْ يُرَخِّصْ فِيهِ ابْنُ عُيَيْنَةَ» هُوَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ المَعْرُوفُ، وهَذَا يُوافِقُ قَوْلَ فَتَادَةَ بِالكَرَاهَةِ.

[٢] قَوْلُهُ: «ذَكَرَهُ حَرْبٌ» مِنْ أَصْحابِ أَحْمَدَ، رَوَى عَنْهُ مَسَائِلَ كَثِيرَةً.

[٣] قَوْلُهُ: «إِسْحاقُ» هُوَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ.

والصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِتَعَلِّمِ مَنازِلِ القَمَرِ؛ لأَنَّهُ لَا شِرْكَ فِيهَا، إِلَّا إِنْ تَعَلَّمَهَا لِيُضِيفَ إلِيْهَا نُزُولَ اللَّطَرِ وحُصُولَ البَرْدِ، وأَنَّها هِيَ الجالِبَةُ لذلكَ، فهَذَا نَوْعٌ مِنَ الشِّرْكِ، أمَّا مُجُرَّدُ مَعْرِفَةِ الوَقْتِ بَهَا: هَلْ هُوَ الرَّبِيعُ، أَوِ الجَرِيفُ، أَوِ الشِّنَاءُ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ.

[٤] قَوْلُهُ: فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «الجَنَّةَ هِيَ الدَّارُ الَّتِي أَعَدَهَا اللهُ لِأَوْلِيَاثِهِ المُتَّقِينَ، وسُمِّيتْ بذلِكَ لكَثْرَةِ أشْجارِهَا؛ لأنَّهَا تُجِنُّ مَنْ فِيهَا، أَيْ: تَسْتُرُهُ.

[٥] قَوْلُهُ: «مُلْمِنُ خَمْرٍ» هُوَ الَّذِي يَشْرَبُ الحَمْرَ كَثِيرًا، والحَمْرُ حَدَّهُ الرَّسُولُ ﷺ بقَوْلِهِ: «كُلُّ مُسْكِرِ خَمْرٌ»(١)، ومَعْنَى «أَشْكَرَ» أَيْ: غَطَّى العَقْلَ، ولَيْسَ كُلُّ مَا غَطَّى العَقْلَ فَهُوَ خَمْرٌ، فالبَنْجُ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر، رقم (٢٠٠٣)، من حديث ابن عمر رَضَّ اللَّهُ عَنْهَا.

# وَقاطِعُ الرَّحِمِ<sup>١١</sup>}.........

مَثَلًا لَيْسَ بِخَمْرٍ، وإذَا شَرِبَ دُهْنَا فأُغْمِيَ عليْهِ، فَلَيْسَ ذلِكَ بِخَمْرٍ، وإنَّها الحَمْرُ الَّذِي يُغَطِّي العَقْلَ
 عَلَى وجْهِ اللَّذَةِ والطَّرَبِ، فتَجِدُ الشَّارِبَ يُحِسُّ أَنَّهُ فِي مَنْزِلَةٍ عَظِيمَةٍ وسَعَادَةٍ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، قَالَ الشَّاعِرُ:
 الشَّاعِرُ:

## وَنَشْ رَبُّهَا فَتَثْرُكُنَ اللَّهَ اللَّهَا وَأُسْدًا مَا يُنَهْنِهُنَ اللَّهَاءُ(١)

وقالَ حَزْةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ -وكانَ قَدْ سَكِرَ قَبْلُ تَحْرِيمِ الحَمْرِ- للنَّبِيِّ ﷺ: "وهَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَبِيدُ أَبِي""، فالَّذِي يُعَطِّي العَقْلَ عَلَى سَبِيلِ اللَّذَةِ مُحَرَّمُ بالكِتَابِ والسُّنَةِ، ومنِ اسْتَحَلَّهُ فَهُوَ كافِرٌ، إِلَّا إِنْ كَانَ ناشئًا ببادِيَةِ بَعِيدَةِ، أَوْ حَدِيثَ عَهْدِ بالإسْلامِ، ولَا يَعْلَمُ الحَّكْمَ الشَّرْعِيَّ فِي ذلكَ؛ فإنَّهُ يُعرَّفُ ولا يُكَفَّرُ بمُجَرَّدٍ إِنْكارِهِ تَحْرِيمَهُ.

[١] قَوْلُهُ: "قاطِعُ الرَّحِمِ" الرَّحِمُ: هُمُ القَرابَةُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَوْلُواْ ٱلْأَرْعَامِ بَعَضُهُمْ أَوَلَى بِبَمْضِ﴾ [الأنفال:٧٥]، ولَيْسَ كَمَا يَظُنُّهُ العامَّةُ أَتَّهُمْ أقارِبُ الزَّوْجَيْنِ؛ لأنَّ هَذِهِ تَسْمِيَةٌ غَيْرُ شَرْعِيَّةٍ، والشَّرْعِيَّةُ فِي أَقَارِبِ الزَّوْجَيْنِ: أَنْ يُسمَّوْا أَصْهَارًا.

ومَعْنَى "قاطِعُ الرَّحِمِ": أَنْ لَا يَصِلَهَا، والصَّلَةُ جاءتْ مُطْلَقَةً فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاَلَٰذِينَ يَصِلُونَ مَا آمَرَ اللّهُ بِهِ؞ أَن يُوصَلَ﴾ [الرعد:٢١]، ومِنْهُ الأَرْحَامُ، ومَا جَاءَ مُطْلَقًا غَيْرَ مُقَيَّدِ فإنَّهُ يُتَبّعُ فِيهِ العُرْفُ، كَمَا قِيلَ:

# وَكُلُ مَا أَنَى ولَدِمْ يُحَدَّدِ بِالشَّرْعِ كَالِحْرْزِ فِيالْعُرْفِ احْدُدِ(")

فالصَّلَةُ فِي زَمَنِ الجُوعِ والفَقْرِ: أَنْ يُعْطِيَهُمْ ويُلاحِظَهُمْ بالكِسْوَةِ والطَّعَامِ دائيًا، وفِي زَمَنِ الغِنَى لَا يَلْزُمُ ذلكَ.

وكذلِكَ الأقارِبُ يَنْقَسِمُونَ إِلَى قريبٍ وبَعِيدٍ، فأقْرَبُهُمْ يَجِبُ لَهُ مِنَ الصَّلَةِ أَكْثَرُ مِمَّا يَجِبُ للاَّبَعَدِ. ثُمَّ الأقارِبُ يَنْقَسِمُونَ إِلَى قِسْمَـيْنِ مِنْ جِهَةٍ أُخْـرَى: قِسْمٌ مِـنَ الأقارِبِ يَرَى أنَّ لنَفْسِهِ حَقًّا

<sup>(</sup>١) البيت لحسان بن ثابت، انظر: ديوانه (ص:١٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب فرض الخمس، باب فرض الخمس، رقم (٣٠٩١)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر، رقم (١٩٧٩)، من حديث علي بن أبي طالب رَيُحَالِيَّهُ عَنْهُ.

 <sup>(</sup>٣) انظر: «منظومة أصول الفقه وقواعده» لفضيلة الشيخ الشارح رحمه الله تعالى (ص:٣).

## وَمُصَدِّقٌ بِالسِّحْرِ<sup>11)</sup> وَوَاهُ أَحْمَدُ وابنُ حِبَّانَ فِي (صَحِيحِهِ) (١).

لا بُدَّ مِنَ القِيامِ بهِ، ويُرِيدُ أَنْ تَصِلَهُ دائيًا، وقِسْمٌ آخَرُ يُقَدِّرُ الظُّرُوفَ ويُنزَّلُ الأشْيَاءَ مَنازِلَهَا، فهَذَا لَهُ حُكْمٌ، وذَلِكَ لَهُ حُكْمٌ.

والقَطِيمَةُ يُرْجَعُ فِيهَا إِلَى العُرْفِ، إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَثَنَى مِنْ ذَلِكَ مَسْأَلَةٌ، وهيَ: مَا لَوْ كَانَ العُرْفُ عَدَمَ الصَّلَةِ مُطْلَقًا، بَانْ كُنَّا فِي أُمَّةٍ تَشَتَّتُ وتَقَطَّعَتْ عُرَى صِلَتِهَا، كَمَا يُعْرَفُ الآنَ فِي البِلادِ الغَرْبِيَّةِ، فإنَّهُ لا يُعْمَلُ حينتذِ بالعُرْفِ، ونقولُ: لا بُدَّ مِنَ صِلَةٍ، فإذَا كَانَ هُنَاكَ صِلَةٌ فِي العُرْفِ اتَّبَعْنَاهَا، وإذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ صِلَةٌ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ نُعَطِّلَ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ الَّتِي أَمَرَ اللهُ بِهَا ورَسُولُهُ.

والصَّلَةُ لَيْسَ معْنَاهَا أَنْ تَصِلَ مَنْ وَصَلَكَ؛ لأَنَّ هَذَا مُكافَأَةٌ، ولَيْسَتْ صِلَةً؛ لأَنَّ الإِنْسَانَ يَصِلُ أَبْعَدَ النَّاسِ عَنْهُ إِذَا وَصَلَهُ، إِنَّها الواصِلُ كَمَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «مَنْ إِذَا قُطِعَتْ رَحِمُهُ وَصَلَهَا»<sup>(۱)</sup>، هَذَا هُوَ الَّذِي يُرِيدُ وَجْهَ اللهِ والدَّارَ الآخِرَةَ.

وهلْ صِلَةُ الرَّحِمِ حَقٌّ للهِ أَوْ للآدَمِيِّ؟

الظاهِرُ أَنَّهَا حَقٌّ للآدَمِيِّ، وَهِيَ حَقٌّ للهِ باعتبارِ أنَّ اللهَ أَمَرَ بِهَا.

[١] قَوْلُهُ: "وَمُصَدِّقٌ بِالسَّحْرِ" هَذَا هُوَ شاهِدُ الباب، ووجْهُهُ أَنَّ عِلْمَ التَّنْجِيمِ نَوْعٌ مِنَ السَّحْرِ، فَمَنْ صَدَّقَ بِهِ فَقَدْ صَدَّقَ بِنَوْعٍ مِنَ السَّحْرِ، فَقَدْ سَبَقَ: «أَنَّ مَنِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ النَّجُومِ فَقَدِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ الشَّحْرِ» "أ. شُعْبَةً مِنَ السَّحْرِ» "أ.

والمُصَدِّقُ بِهِ هُوَ المُصَدِّقُ بِيَا يُخْبِرُ بِهِ المُنجِّمُونَ، فإذَا قَالَ المُنجِّمُ: سَيَحْدُثُ كذَا وكذَا. وصَدَّقَ بهِ فإنَّهُ لاَ يَدْخُلُ الجَنَّةَ؛ لاَنَّهُ صَدَّقَ بعِلْمِ الغَيْبِ لغَيْرِ اللهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُل لَا يَمْـأَكُو مَن فِي ٱلسَّمَـكُوتِ وَٱلأَرْضِ آلفَيْبَ إِلَا اللهُ﴾ [النمل:٦٥].

 <sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (٣٩٩/٤)، وابن حبان (١٣٨٠، ١٣٨١)، وأبو يعلى، والطبراني؛ كيا في «المجمع» (٥/٤٧). قال الهيثمي: «رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني، ورجال أحمد وأبي يعلى ثقات».

وأخرجه الحاكم أيضًا (٤/ ١٤٦) وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأداب، باب ليس الواصل بالمكافئ، رقم (٩٩١)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَصَالَلَهُمَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) أخرَجه أحمد في «المسند» (٢/٢٢٧/١) وأبو داود: كتاب الطب، باب في النجوم، رقم (٣٩٠٥) -وسكت عنه-وابن ماجه: كتاب الأدب، باب تعلم النجوم، رقم (٣٧٢٦)، والطبراني في «الكبير» (١٢٧٨) والبيهقي (١٣٨/٨) من حديث ابن عباس رَحِوَلَيْهَمَنَّهُمُ: والحَدِيث صححه النووي في «الرياض» والعراقي في «تخريج الإِحياء» (١١٧/٤) والذهبي؛ كما في «فيض القدير» (٦/ ٨٠).

فإنْ قِيلَ: لَمَاذَا لَا يُجْعَلُ السِّحْرُ هُنَا عامًّا لِيَشْمَلَ التَّنْجِيمَ وغَيْرَ التَّنْجِيم؟

أُجِيبَ: إِنَّ الْمُصَدِّقَ بِمَا يُخْبِرُهُ بِهِ السَّحَرَةُ مِنْ عِلْمِ الغَيْبِ يَشْمَلُهُ الوَعِيدُ هُنَا، وأمَّا المُصَدِّقُ بِنَّ لَلسَّحْرِ تَأْثِيرًا فَلَا الْمَصَدُّقُ الوَعِيدُ، إِذْ لَا شَكَّ أَنَّ للسَّحْرِ تَأْثِيرًا، لكنْ تَأْثِيرُهُ تَخْيِلُ، مثلُ مَا وَقَعَ مِنْ سَحَرَةِ فِزْعَوْنَ؛ حَبْثُ سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ حتَّى رَأَوُا الجِبالَ والعِصِيَّ كَأَمَّهَا حَيَّاتٌ تَسْعَى، وإِنْ كَانَ لَا حَقِيقَةَ لذلكَ، وقَدْ يَسْحَرُ السَّاحِرُ شَخْصًا فَيَجْعَلُهُ يُحِبُّ فُلانًا ويُبْغِضُ فُلانًا - فَهُوَ مُؤَثِّرٌ، قَالَ كَانَ لَا حَقِيقَةَ لذلكَ، وقَدْ مِنْهُ مَلَ المَّارِحُ شَخْصًا فَيَجْعَلُهُ يُحِبُّ فُلانًا ويُبْغِضُ فُلانًا - فَهُوَ مُؤَثِّرُ، قَالَ تَعَلَى: ﴿فَيَتَعَلَمُونَ مِنْهُمَا مَا يُعَتَرِقُونَ عِدِ، بَيْنَ ٱلْمَرْهِ وَزَوْمِهِ \* ﴾ [البقرة: ١٠١]، فالتَّصْدِيقُ بأثرِ السَّحْرِ عَلَى هَذَا الرَّجِهِ لَا يَذْخُلُهُ الوَعِيدُ؛ لأَنَّهُ تَصْدِيقٌ بأَشْرٍ واقِع.

أمَّا مَنْ صَدَّقَ بأنَّ السِّحْرَ يُؤَثِّرُ فِي قَلْبِ الأَعْيانِ بَحَيْثُ يَجْعَلُ الحَشَبَ ذَهَبًا أَوْ نَحْوَ ذلكَ – فَلَا شَكَّ فِي دُخولِهِ فِي الوَعِيدِ؛ لأنَّ هَذَا لا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللهُ عَرَّيَجَلَّ.

وقَوْلُهُ: «ثَلاثَةٌ لاَ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ» هَلِ الْمُرَادُ الحَصْرُ وأنَّ غَيْرُهُمْ يَدْخُلُ الجَنَّة؟

الجَوَاب: لَا؛ لأنَّ هُنَاكَ مَنْ لَا يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ سِوَى هَوُّلاءِ، فهَذَا الحَدِيثُ لَا يَدُلُّ عَلَى الحَصْرِ. وهل هَوُلاءِ كُفَّارٌ؛ لأنَّ مَنْ لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ كافِرٌ؟

اخْتَلَفَ أَهْلُ العِلْم فِي هَذَا الحَدِيثِ ومَا يُشْبِهُهُ مِنْ أحادِيثِ الوَعِيدِ عَلَى أَفْوَالٍ:

ا**لقَوْلُ الأَوَّلُ**: مَذْهَبُ المُعَتَزِلَةِ والحَوَارِجِ الَّذِينَ يَأْخُذُونَ بنُصُوصِ الرَّعِيدِ، فيرَوْنَ الحُرُّوجَ مِنَ الإيبانِ بَهَذِهِ المُعْصِيَةِ، لكنِ الحَوَارِجُ يَقُولُونَ: هُوَ كافِرٌ. والمُعتَزِلَةُ يَقُولُونَ: هُوَ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ المَنْزِلَتَيْنِ. وَتَنَّقِقُ الطَّائِفَتَانِ عَلَى أَنَّهُمْ مُحَكِّلُدُونَ فِي النَّارِ، فَيُجْرُونَ هَذَا الحَدِيثَ ونَحْوَهُ عَلَى ظاهِرِهِ، ولَا يَنْظُرُونَ إِلَى الاَّحَادِيثِ الأُخْرَى الدَّالَةِ عَلَى أَنَّ مَنْ فِي قَلْبِهِ إِيهانٌ وإِنْ قَلَّ فإِنَّهُ لا بُدَّةً أَنْ إِلَى الاَّحَادِيثِ الأَخْرَى الدَّالَةِ عَلَى أَنَّ مَنْ فِي قَلْبِهِ إِيهانٌ وإِنْ قَلَّ فإِنَّهُ لا بُدَّا أَنْ

القَوْلُ النَّانِي: إِنَّ هَذَا الوَعِيدَ فِيمَنِ اسْتَحَلَّ هَذَا الفِعْلَ بِدَلِيلِ النُّصُوصِ الكَثِيرَةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ مَنْ فِي قَلْبِهِ إِيهَانٌ وإِنْ قَلَ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَدُخُلَ الجَنَّةَ، وهَذَا القَوْلُ لَيْسَ بِصَوابٍ؛ لأَنَّ مَنِ اسْتَحَلَّهُ كَافِرٌ وإِنْ لَمْ يَقْطَعِ الرَّحِمِ أَوْ شُرْبَ الحَمْرِ مَثلًا، فَهُوَ كَافِرٌ وإِنْ لَمْ يَقْطَعِ الرَّحِمَ وَلَمْ يَشْرَبِ الحَمْرِ مَثلًا، فَهُوَ كَافِرٌ وإِنْ لَمْ يَقْطَعِ الرَّحِمِ وَلَمْ يَشْرَبِ الحَمْرِ مَثلًا، فَهُوَ كَافِرٌ وإِنْ لَمْ يَقْطَعِ الرَّحِمَ وَلَمْ يَشْرَبِ الحَمْرَ.

القَوْلُ النَّالِثُ: إنَّ هَذَا مِنْ بَابِ أَحادِيثِ الوَعِيدِ الَّتِي ثُمُّرُ كَمَا جَاءَتْ وَلَا يُتَعَرَّضُ لَمُغْنَاهَا، بَلْ يُقالُ: هَكَذَا قَالَ اللهُ وقَالَ رَسُولُهُ. ونَسْكُتُ.

فِيهِ مَسائِلُ:

# الأُولَى: الحِكْمَةُ فِي خَلْقِ النُّجُومِ [1].

فَمَثُلاً: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَقْتُلَ مُؤْمِنَا مُتَعَيِّدًا فَجَزَآ وُهُ جَهَنَدُ خَكِلِمَا فِيهَا وَعَضِبَ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَمَنَهُ وَأَعَدَ لَلهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥] هَذِهِ الآيَّةُ مِن نُصُوصِ الوَعِيدِ، فَنُوْمِنُ بِهَا، ولا نَتَعَرَّضُ لِغَنَاهَا ومُعارَضَتِهَا للنُّصُوصِ الأُخْرَى، ونقولُ: هَكَذَا قَالَ اللهُ، واللهُ أَعْلَمُ بِهَا أَرادَ. وهَذَا مَذْهُ بُ كَثِيرِ مِنَ السَّلَفِ، كَالِكِ وَغَيْرِه، وهَذَا أَبْلَغُ فِي الزَّجْرِ.

القَوْلُ الرَّابِعُ: إِنَّ هَذَا نَفْيٌ مُطْلَقٌ، والنَّفْيُ المُطْلَقُ يُحْمَلُ عَلَى الْقَيِّدِ، فيُقالُ: لَا يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ دُخُولًا يَسْبِقُهُ عَذَابٌ بِقَدْرِ ذُنُوبِهِم، دُخُولًا بَسْفِهُ عَذَابٌ بِقَدْرِ ذُنُوبِهِم، ثُمُّ مَرْجِعُهُمْ إِلَى الجَنَّةِ؛ وذَلِكَ لأَنَّ نُصُوصَ الشَّرْع يُصَدِّقُ بَعْضُهَا بَعْضُهَا ويُلاثِمُ بَعْضُهَا بَعْضُهَا وهَذَا أَقْرَبُ إِلَى القَواعِدِ وَأَبْيَنُ حَتَّى لَا تَبْقَى دَلالَةُ النَّصُوصِ عَبْرَ مَعْلُومَةٍ، فَتُقَيَّدُ النَّصُوصُ بِعْضُهَا بَعْضُها بَعْضُ.

وهُناكَ احْتَهَالٌ: أَنَّ مَنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالَهُ حَرِيٌّ أَنْ يُخْتَمَ لَهُ بِسُوءِ الحَاتِمَةِ، فَيَمُوتَ كَافِرًا، فَيَكُونُ هَذَا الوَعِيدُ باعْتِبارِ مَا يَؤُولُ حَالُهُ إليْه، وحينئذِ لا يَنْقَى فِي المَسْأَلَةِ إِشْكَالٌ؛ لأَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى الكُفْرِ فَلْ يَنْ الرَّعُ الْ يَرَالُ اللَّرُءُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ فَلْ يَدُخُلَ الجَنَّة، وَهُو تُحَلِّدٌ فِي النَّارِ، ورُبَّهَا يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ ﷺ: "لَا يَزَالُ اللَّرُءُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصِبْ دَمًّا حَرَامًا" (١) فَيَكُونُ هَذَا قَوْلًا خامِسًا.

#### فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: الحِكْمَةُ فِي خَلْقِ النُّجُوم، وَهِيَ ثَلاثٌ:

- أنَّهَا زينَةٌ للسَّمَاءِ.
- ورُجُومٌ للشَّياطِينِ.
- وعَلاماتٌ يُهْتَدَى بِهَا.

ورُبَّها يَكُونُ هُنَاكَ حِكَمٌ أُخْرَى لَا نَعْلَمُهَا.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُـلُ مُؤْمِنَكَ مُّنَعَمِدًا فَجَـزَآؤُهُ جَهَـنَّهُ﴾، رقم (٦٨٦٢)، من حديث ابن عمر رَحِيَلَقَهَمَنَكَا.

الثانِيَةُ: الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ غَيْرَ ذلِكَ [١].

الثالِثَةُ: ذِكْرُ الخِلَافِ فِي تَعَلُّمِ المَنَازِلِ [٢].

الرَّابِعَةُ: الوَعِيدُ فِيمَنْ صَدَّقَ بِشَيْءٍ مِنَ السِّحْرِ وَلَوْ عَرَفَ أَنَّهُ بَاطِلٌ [1].

[١] الثانيَّةُ: الرَّدُّ عَلَى مَنْ رَعَمَ غَيْرَ ذلكَ؛ لقَوْلِ قَتَادَةَ: «مَنْ تَأَوَّلَ فِيهَا غَيْرَ ذلكَ أَخْطَأَ، وأضَاعَ نَصِيبَهُ، وتَكَلَّفَ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ».

ومُرادُ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ: «غَيْرَ ذلكَ» مَا زَعَمَهُ المُنجِّمُونَ مِنَ الاسْتِدْلَالِ بالأَحْوَالِ الفَلكِيَّةِ عَلَى الحوادِثِ الأَرْضِيَّةِ، وأمَّا مَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا مِنْ أُمُورٍ حِسِّيَّةٍ سِوَى الثَّلاثِ السَّابِقَةِ فَلَا ضَلالَ لَئِنْ تَأَوَّلَهُ.

[٢] الثالِثَةُ: ذِكْرُ الخِلافِ فِي تَعَلُّم الْمَنازِلِ. سَبَقَ ذَلِكَ(١).

[٣] الرَّابِعَةُ: الوَعِيدُ فِيمَنْ صَدَّقَ بشَيْءٍ مِنَ السِّحْرِ ولَوْ عَرَفَ أَنَّهُ باطِلٌ.

مَنْ صَدَّقَ بشَيْءٍ مِنَ التَّنْجِيمِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ السَّحْرِ بلِسَانِهِ، ولَوِ اعْتَقَدَ بُطْلانَهُ بقَلْبِهِ - فإنَّ عَلَيْهِ هَذَا الوَعِيدَ، كَيْفَ يُصدِّقُ وَهُوَ يَعْرِفُ أَنَّهُ باطِلٌ؛ لأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إغْرَاءِ النَّاسِ بِهِ ويتَعَلُّمِهِ ويمُهَارَسَتِهِ.





وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٦][١].

[1] الاسْتِسْقَاءُ: طَلَبُ السُّـ قْيَا، كالاسْتِغْفَارِ: طَلَبُ المَغْفِرَةِ، والاسْتِعَانَةِ: طَلَبُ المَحْونَةِ، والاسْتِعْفَاءِ: طَلَبُ الطَّلَبِ، والاسْتِعْادَةِ: طَلَبُ الطَّلَبِ، والاسْتِعَادَةِ: طَلَبُ الطَّلَبِ، وَقَدْ لَا تَدُلُّ عَلَى الطَّلَبِ، وقَدْ لَا تَدُلُّ عَلَى الطَّلَبِ، مِثْلُ: اسْتَكْبَرَ، أَيْ: بَلَغَ فِي الكِبْرِ غَايَتُهُ، ولَيْسَ المُغْنَى طَلَبَ الكِبْرِ.

والاسْتِسْقَاءُ بالأَنْوَاءِ، أَيْ: أَنْ تَطْلُبَ مِنْهَا أَنْ تَسْقِيَكَ.

والاستِسْقَاءُ بالأنْوَاءِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

القِسْمُ الأوَّلُ: شِرْكٌ أَكْبَرُ، ولهُ صُورَتَانِ:

الأُولَى: أَنْ يَدْعُو الأَنْوَاءَ بِالسُّفْيَا، كَأَنْ يَقُولَ: يَا نَوْءَ كَذَا! اسْقِنَا أَوْ أَغِثْنَا. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. فَهَذَا شِرْكٌ أَكْبَرُ؛ لأَنَّهُ دَعَا غَبْرَ اللهِ، ودُعاءُ غَيْرِ اللهِ مِنَ الشَّرْكِ الأَكْبَرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ اللّهِ لَلْنَهَا ءَاخَرَ لَا بُرْفِئَنَ لَلَهُ بِهِ. فَإِنَّمَا حِسَابُهُ، عِندَ رَبِّهِ ۚ إِنَّكُ، لَا يُضْلِحُ ٱلْكَنفِرُونَ ﴾ [المومنون:١١٧]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَنعُ مِن دُونِ ٱللّهِ مَا لاَ يَعَالَى: ﴿ وَلَا تَنعُ مِن دُونِ ٱللّهِ مَا لاَ يَعَالَى: ﴿ وَلَا تَنعُ مِن دُونِ ٱللّهِ مَا لاَ يَعَالَى: ﴿ وَلَا تَنعُ مِن دُونِ ٱللّهِ مَا لاَ يَعَالَى: ﴿ وَلَا تَنعُ مِن دُونِ ٱللّهِ مَا لاَ يَعَالَى: ﴿ وَلَا تَنعُ مِن دُونِ ٱللّهِ مَا لاَ

إِلَى غَيْرِ ذلِكَ مِنَ الآيَاتِ الكَثِيرَةِ الدَّالَّةِ عَلَى النَّهْيِ عَنْ دُعاءِ غَيْرِ اللهِ، وأنَّهُ مِنَ الشَّرْكِ الأَكْبَرِ.

الثانيَّةُ: أَنْ يَنْسُبَ حُصُولَ الأمْطارِ إِلَى هَذِهِ الأنْوَاءِ عَلَى أَنَّهَا هِيَ الفاعِلَةُ بَنَفْسِهَا دُونَ اللهِ ولَوْ لَمْ يَدْعُهَا، فَهَذَا شِرْكٌ ٱكْبَرُ فِي الرُّبُوبِيَّةِ، والأوَّلُ فِي العِبَادَةِ؛ لأنَّ الدُّعَاءَ مِنَ العِبَادَةِ، وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ للشَّرْكِ فِي الرُّبُوبِيَّةِ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَدْعُهَا إِلَّا وَهُو يَعْتَقِدُ أَنَّهَا تَفْعَلُ وتَقْضِى الحاجَةَ.

القِسْمُ الثَّانِي: شِرْكٌ أَصْغَرُ، وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ هَذِهِ الأَنْوَاءَ سَبَبًا مَعَ اعْتِقَادِهِ أَنَّ اللهَ هُوَ الحَالِقُ الفاعِلُ؛ لأَنَّ كُلَّ مَنْ جَعَلَ سَبَبًا لَمْ يَجْعَلْهُ اللهُ سَبَبًا لَا بَوَحْيِهِ وَلَا بِقَدَرِهِ – فَهُوَ مُشْرِكٌ شِرْكًا أَصْغَرَ.

[٧] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَتَجْعَلُونَ ﴾ أيْ: تُصَيِّرُونَ، وَهِيَ تَنْصِبُ مَفْعُولَـيْنِ: الأوَّلُ: (رِزْقَ) والثانِي:

(أنَّ) ومَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ، مَفْعُولٌ ثانٍ، والتَّقْدِيرُ: وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ كَوْنَكُمْ تُكَدِّبُونَ
 أَوْ تَكْذِيبَكُمْ. والمَغنَى: تُكَذِّبُونَ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللهِ؛ حَيْثُ تُضِيفُونَ حُصُولَهُ إِلَى غَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿ رِزْقَكُمْ ﴾ الرِّزقُ هُوَ العَطَاءُ، والمُرَادُ بِهِ هُنَا: مَا هُوَ أَعَمُّ مِنَ المَطَرِ، فَيَشْمَلُ مَعْنَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ رِزْقُ العِلْمِ؛ لأنَّ اللهَ قَالَ: ﴿ فَكَ أَقْسِمُ بِمَوَقِعَ النَّجُومِ ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمُّ لَوْ مَمَّلُمُونَ عَظِيمُ وَ النَّجُومِ ﴿ وَمَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ مَنْ اللهُ عَلَى اللهُ الله

الثَّانِي: أنَّ الْمُرَادَ بالرِّزْقِ الْمَطَرُ، وقَدْ رُوِيَ فِي ذلِكَ حَدِيثٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَكَنَّهُ ضَعِيفٌ^'' إِلَّا أَنَّهُ صَحَّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَعَوَلِيَّفَعَنْهَا فِي تَفْسِيرِ الآيةِ: أنَّ الْمُرَادَ بالرِّزْقِ الْمَطَرُ، وأنَّ التَّكْذِيبَ بِهِ نِسْبَتُهُ إِلَى الاثنوَاءِ'''. وعليْهِ يَكُونُ مَا سَاقَ الْمُؤَلِّفُ الآيَةَ مِنْ أَجْلِهِ مُناسِبًا للبابِ تَمَامًا.

والقَاعِدَةُ فِي التَّفْسِرِ أنَّ الآيَةَ إذَا كانَتْ تَحْتَمِلُ المَغنَيْنِ جَبِيعًا بدُونِ مُنافاةٍ ثُحِّمَلُ علَيْهِمَا جَبِيعًا، وإنْ حَصَلَ بِينَهُمَا مُنافاةٌ طُلِبَ المُرَجِّحُ.

وَمَعْنَى الآيَة: أَنَّ اللهَ يُوبِّخُ هَؤُلاءِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ شُكْرَ الرِّزْقِ التَّكْذِيبَ والاسْتِكْبَارَ والبُعْدَ؛ لأَنَّ شُكْرَ الرِّزْقِ يَكُونُ بالتَّصْدِيقِ والقَبُولِ والعَمَلِ بطاعَةِ النَّعِم، والفِطْرَةُ كذلِكَ لا تَقْبُلُ أَنْ تَكْفُرَ بمَنْ يُنْعِمُ عَلَيْكَ، فالفِطْرَةُ والعَقْلُ والشَّرْعُ كُلِّ مِنْهَا يُوجِبُ أَنْ تَشْكُرَ مَنْ يُنْعِمُ عليْكَ، سواءٌ قُلْنَا: الْمُرَادُ بالرِّزْقِ المَطَرُ الَّذِي بِهِ حياةُ الأرْضِ، أَوْ قُلْنَا: إِنَّ المُرَّادَ بِهِ القُرْآنُ الَّذِي بِهِ حياةُ القُلُوبِ؛ فإنَّ هَذَا مِنْ أَعْظَمَ الرِّزْقِ، فَكَيْفَ يَلِيقُ بالإِنْسَانِ أَنْ يُقالِمِ هَذِهِ التَّمْرَانُ التَّذِيبِ؟!

واعْلَمْ أَنَّ التَّكْذِيبَ نَوْعَانِ:

<sup>(</sup>۱) أخرجه الإمام أحمد (۱/ ۸۹ ، ۱۸ ) والترمذي: كتاب التفسير، ومن سورة الواقعة، رقم (۳۲۹۰)، وقال: "حسن غريب، لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث إسرائيل، وروى سفيان عن عبد الأعلى هذا الحّدِيث بهذا الإسناد ولم يرفعه. وأخرجه أيضًا: ابن جرير (۲۷/ ۱۹۲۶) وابن أبي حاتم؛ كما في "تفسير ابن كثير» (٤/ ٣٠٠). وأورده في "الدر المنثور» (١٦٣/١) وعزاه لابن منيع وابن المنذر وابن مردويه وغيرهم من حديث علي بن أبي طالب رَعَوَلِشَةَعْدَهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، رقم (٧٣).

وَعَنْ أَيِ مَالِكِ الأَشْعَرِيِّ رَضَالِلَهُمَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَاَلِتَهُ عَلَى: ﴿أَرَبَعٌ فِي أُمَّتِي ۖ الْأَ

أَحَدُهُمَا: التَّكْذِيبُ بلِسانِ المَقالِ، بأنْ يَقُولَ: هَذَا كَذِبٌ، أوِ المَطَرُ مِنَ النَّوْءِ. ونَحْوُ ذلك.

والثَّانِي: التَّكَذِيبُ بلِسَانِ الحالِ، بأنْ يُعَظِّمَ الأنْوَاءَ والنُّجُومَ، مُعْتَقِدًا أَثَّهَا السَّبَبُ؛ ولهَذَا وعَظَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ النَّاسَ يَوْمًا، فقالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ! إِنْ كُنتُمْ مُصَدِّقِينَ، فائْتُمْ حُقَى، وإِنْ كُنتُمْ مُكَذِّينَ فَانْتُمْ حُلَقِينَ، فائْتُمْ حُقَى، وإِنْ كُنتُمْ مُكَذِّينَ فانْتُمْ حَلَى»(۱)، وهَذَا صَحِيحٌ؛ فالَّذِي يُصدِّقُ ولَا يَعْمَلُ احْمَقُ، والْمُكَذِّبُ هالِكٌ؛ فكُلُّ إنْسَانٍ عاصِ نَقُولُ لَهُ الآذَ: أنتَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ: إِمَّا النَّكَ مُصَدِّقٌ بِهَا رُبِّبَ عَلَى هَذِهِ المُعْصِيّةِ، أَوْ مُكَذِّبٌ، فإنْ كُنْتَ مُصدِّقًا فانْتَ أَحْتُهُ، كَيْفَ لَا تَخَافُ فَسْتَقِيمَ؟! وإِنْ كُنْتَ غَيْرَ مُصَدِّقٍ فالبَلَاءُ أَكْبَرُ، فانْتَ هالِكٌ كافِرٌ.

[1] قَوْلُهُ: فِي حَدِيثِ أَبِي مَالِكٍ: «أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي».

الفائِدَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَرْبَعٌ» لَيْسَ الحَصْرَ؛ لأنَّ هُنَاكَ أَشْياءَ تُشارِكُهَا فِي المَعْنَى، وإنَّما يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ ذلِكَ مِنْ بَابِ حَصْرِ العُلُومِ وجَمْعِهَا بالتَّقْسِيمِ والعَدَدِ؛ لأنَّهُ يُقَرِّبُ الفَهْمَ، ويُتَبَّتُ الحِفْظَ. قَوْلُهُ: «أُمْتِي» أَيْ: أُمَّةِ الإجابَةِ.

[٧] قَوْلُهُ: «مِنْ أَمْرِ الجاهِلِيَّةِ» (أمْرِ) هُنَا بِمَعْنَى شَأْنِ، أَيْ: مِنْ شَأْنِ الجاهِلِيَّةِ، وَهُوَ واحِدُ الأُمُورِ، ولَيْسَ واحِدَ الأوامِرِ؛ لأنَّ واحِدَ الأوامِرِ طَلَبُ الفِعْل عَلَى وجْهِ الاسْتِعْلَاءِ.

وقَوْلُهُ: «مِنْ أَمْرِ الجاهِلِيَّةِ» إضَافَتْهَا إِلَى الجاهِلِيَّةِ الغَرْضُ مِنْهَا التَّقْبِيحُ والتَّنْفِيرُ؛ لأنَّ كُلَّ إنْسَانٍ يُقالُ: فِعْلُكَ فِعْلُ الجاهِلِيَّةِ لَا شَكَّ اتَّهُ يَغْضَبُ؛ إِذْ إِنَّهُ لَا أَحَدَ يَرْضَى أَنْ يُوصَفَ بالجَهْلِ، ولَا بأنَّ فِعْلَهُ مِنْ أَفْعالِ الجاهِلِيَّةِ، فالغَرْضُ مِنَ الإضافَةِ هُنَا أَمْرانِ:

١ - التَّنْفِيرُ.

٢ - بَيانُ أَنَّ هَذِهِ الأُمُورَ كُلَّها جَهْلٌ وحُمْقٌ بالإنْسَانِ؛ إذْ لَيْسَتْ أَهْلًا بأَنْ يُراعِيهَا الإنْسَانُ أَوْ
 يَمْتَنِيَ بِهَا، فَالَّذِي يَعْتَنِي بِهَا جاهِلٌ.

والْمَرَادُ بالجاهِلِيَّةِ هُنَا: مَا قَبْلَ البَعْثَةِ؛ لأَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى جَهْلٍ وضَلالٍ عَظِيمٍ حتَّى إِنَّ العَرَبَ كَانُوا أَجْهَلَ خَلْقِ اللهِ؛ ولهَذَا يُسَمَّوْنَ بالأُمُّيِّنَ، والأُمِّيُّ هُوَ الَّذِي لَا يَقْرَأُ وَلَا يَكْتُبُ؛ نِسْبَةً إِلَى الأُمُّ، كَانَّ أُمَّهُ وَلَدَنْهُ الآنَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٥/ ٢٨٩-٢٩٠).

### لَا يَتُوكُو مَهِنَّ [1]

لكنْ لمَّا بُعِثَ فِيهِمْ هَذَا النَّبِيُّ الكريمُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَ بَعَثَ فِيهِمْ
دَسُولًا مِنْ أَنْفُسِمُّ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَاكِتِهِء وَيُزَكِّجِيمِ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِنْبُ وَٱلْحِكْمَةُ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ
لَفِي ضَلَالٍ مُّمِينٍ ﴾ [آل عمران:١٦٤]، فهَذِهِ مِنَّةٌ عَظِيمَةٌ أَنْ بُعِثَ فِيهِمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لهذِهِ الأُمُورِ
السَّامِيَةِ:

١ - يَتْلُو عَلَيْهِمْ آياتِ اللهِ.

٢- ويُزَكِّيهِمْ، فيُطَهِّرُ أخْلاقَهُمْ وعِبادَتَهُمْ ويُنَمِّيهَا.

٣- ويُعَلِّمُهُمُ الكِتَابَ.

٤- والحِكْمَةَ.

هذِهِ فَوَائِدُ أَرْبَعٌ عَظِيمَةٌ لَوْ وُزِنَتِ الدُّنْيَا بواحِدَةٍ مِنْهَا لوَزَنَتْهَا عِنْدَ مَنْ يَعْرِفُ قَدْرَهَا، ثُمَّ بَيَّنَ الحالَ مِنْ قَبْلُ، فقَالَ: ﴿وَإِن كَاثُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّينٍ ﴾ و(إنْ) هَذِهِ لَيْسَتْ نافِيَةٌ، بَلْ مُؤكِّدَةً، فِهِيَ كُفَقَةٌ مِنَ التَّقِيلَةِ، يعْنِي: وإنَّهُمْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ.

إذَنِ: الدَّرَادُ بالجاهِلِيَّةِ مَا قَبْلَ البَعْثَةِ؛ لأنَّ النَّاسَ كَانُوا فِيهَا عَلَى جَهْلٍ عَظِيمٍ، فجَهْلُهُمْ شامِلٌ للجَهْلِ فِي حُقُوقِ اللهِ وحُقوقِ عِبادِهِ، فمِنْ جَهْلِهِمْ أَنَّهُمْ يَنْصِبُونَ النُّصُبَ ويَعْبُدُونَهَا مِنْ دُونِ اللهِ، ويَقْتُلُ أَحَدُهُمُ ابْنَتَهُ؛ لكيْ لَا يُعَيَّرُ بِهَا، ويَقْتُلُ أَوْ لادَهُ مِنْ ذُكُورٍ وإناثٍ؛ خَشْيَةَ الفَقْرِ.

[1] قَوْلُهُ: «لَا يَثْوَكُونَهُنَّ» الْمَرَاهُ: لَا يَثْرُكُونَ كُلَّ واحِدِ مِنْهَا باغْتِبَارِ اللَّجُمُوعِ بالمَجْمُوعِ، بأنْ يَكُونَ كُلَّ واحِدِ مِنْهَا باغْتِبَارِ اللَّجْمُوعِ بالمَجْمُوعِ، بأنْ يَكُونَ كُلُّ واحِدِ مِنْهَا وَنْدَ آخَرِينَ، والثَّالِيُ عِنْدَ آخَرِينَ، والثَّالِيُ عِنْدَ آخَرِينَ، والثَّالِيُ عَنْدَ آخَرِينَ، والثَّالِيُ مِنْهَا جَمِيعًا، إِنَّهَا الأُمَّةُ كَمَجْمُوعٍ لَا بُدَّ أَنْ يُوجَدَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؛ لأنَّ هَذَا خَبَرٌ مِنَ الصَّادِقِ المَصْدُوقِ ﷺ، والمُرَاهُ بَهَذَا الحَبِرِ التَّنْفِيرُ؛ لأنَّهُ يُوجَدَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؛ لأنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ "(ا) عَلَى اللهَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهَ اللهُ ال

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، وقم (٣٤٥٦)، ومسلم: كتاب العلم، باب
 اتباع سنن اليهود والنصاري، وقم (٢٦٦٩)، من حديث أبي سعيد الخدري وَهَالَيْهَـَقَةُ.

<sup>(</sup>٢) أخرَجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة، رقم (٣٦١٣)، من حديث خباب بن الأرت رَجَّؤَلِشَّةَنَهُ، ولفظه: «حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضر موت لا نجاف إلا الله».

## الفَخْرُ بالأحْسَابِ<sup>[1]</sup> (1) وَالطَّعْنُ فِي الأَنْسَابِ<sup>[1]</sup>، والاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ<sup>[1]</sup>، وَالنَّيَاحَةُ أَاَ...».

= بِلَا مَحْرُم، وهَذَا خَبَرٌ عَنْ أَمْرٍ واقِع، ولَيْسَ إِقْرَارًا لَهُ شَرْعًا.

[1] قَوْلُهُ: «الفَخْرُ بالأحْسَابِ» الفَخْرُ: التَّعالِي والتَّعاظُمُ، والباءُ لِلسَّببِيَّةِ، أَيْ: يَفْخَرُ بسَبَبِ الحَسَب الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ.

والحَسَبُ: مَا يَخَتَسِبُهُ الإنْسَانُ مِنْ شَرَفٍ وسُؤْدَدٍ، كَأَنْ يَكُونَ مِنْ بَنِي هاشِمٍ فَيَفْتَخِرُ بذلِكَ، أَوْ مِنْ آبَاءٍ وأَجْدَادٍ مَشْهُورِينَ بالشَّجَاعَةِ، فَيَفْتَخِرُ بذلِكَ، وهَذَا مِنْ أَمْرِ الجَاهِلِيَّةِ؛ لأَنَّ الفَخْرَ فِي الحَقِيقَةِ يَكُونُ بَتَفْوَى اللهِ الَّذِي يَمْنَعُ الإِنْسَانَ مِنَ التَّعالِي والتَّعاظُمِ، والْمُتَّقِي حَقِيقَةً هُوَ الَّذِي كُلَّمَا ازْدَادَتْ نِعَمُ اللهِ عَلَيْهِ ازْدَادَ تَوَاضُعًا للحَقِّ وللخَلْقِ.

وإذَا كَانَ الفَخْرُ بالحَسَبِ مِنْ فِعْلِ الجاهِلِيَّةِ، فَلَا يُجُوزُ لَنَا أَنْ نَفْعَلَهُ؛ ولهَذَا قَالَ تَعَالَى لنِساءِ نَبِيِّهِ ﷺ: ﴿وَلَا نَبُرَّعَتَ تَبُرُّحَ ٱلْجَنهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الأحزاب:٣٣]، واعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَا يُنْسَبُ إِلَى الجاهِلِيَّةِ فَهُرَ مَذْمُومٌ ومَنْهِى عَنْهُ.

[۲] فَوْلُهُ: «الطَّعْنُ فِي الأَنْسَابِ» الطَّعْنُ: العَيْبُ؛ لأَنَّهُ وخْزٌ مَعْنَوِيٌّ كَوَخْزِ الطَّاعُونِ فِي الجَسَدِ؛ ولهَذَا سُمِّىَ العَيْبُ طَعْنًا.

والأنْسَابُ: جَمْـعُ نَسَبٍ، وَهُوَ أَصْـلُ الإِنْسَانِ وقَرابَتُهُ، فيَطْعَنُ فِي نَسَـبِهِ كَأَنْ يَقُولَ: أنْتَ ابْنُ الدَّبَّاغِ، أَوْ أَنْتَ ابْنُ مُقطَّعَةِ البُظُورِ. وهي شَيْءٌ فِي فَرْجِ المَرْأَةِ يُقْطَعُ عِنْدَ حِتَانِ النِّسَاءِ.

[٣] قَوْلُهُ: «والاسْتِسْقَاءُ بِالنَّجُومِ» أَيْ: نِسْبَةُ الطَّرِ إِلَى النَّجُومِ، مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ الفَاعِلَ هُوَ اللهُ عَرَقِجَلَ، أمَّا إِنِ اعْتَقَدَ أَنَّ النُّجُومَ هِيَ الَّتِي تَخْلُقُ المَطَرَ والسَّحابَ أَوْ دَعاهَا مِنْ دُونِ اللهِ؛ لِتُنْزِلَ المَطَرَ - فهَذَا شِرْكٌ أَكْبَرُ مُخْرجٌ عَن المِلَّةِ.

[٤] قَوْلُهُ: «والنِّيَاحَةُ» هَذَا هُوَ الرَّابِعُ، والنِّيَاحَةُ: هِيَ رَفْعُ الصَّوْتِ بالبُّكاءِ عَلَى الَمَيْتِ قَصْدًا، ويَنْبَغِي أَنْ يُضافَ إلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ النَّوْحِ، كَنَوْحِ الحَمامِ.

والنَّدْبُ: تَعْدَادُ مَحَاسِنِ المَيَّتِ.

وأخرج البخاري من حديث عدي بن حاتم في الموضع السابق، رقم (٣٥٩٥): «فإن طالت بك حياة لترين الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف أحدًا إلا الله».

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب التشديد في النياحة، رقم (٩٣٤).

وَقَالَ: «النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ مَوْجَهَا ثُقَامُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطِرَانٍ<sup>[1]</sup> وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ<sup>[1]</sup>» رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(۱)</sup>.

والنّيَاحَةُ مِنْ أَمْرِ الجاهِلِيَّةِ، ولَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ فِي هَلِهِ الأُمَّةِ، وإنَّما كانَتْ مِنْ أَمْرِ الجاهِلِيَّةِ: إمَّا مِنَ الجَهْلِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ العِلْمِ، أَوْ مِنَ الجَهالَةِ الَّتِي هِيَ السَّفَةُ، وَهِيَ ضِدُّ الجِكْمَةِ، وإنَّما

كانَتْ كَذَٰلِكَ لأُمُورِ، هيَ:

١ - أنَّهَا لَا تَزِيدُ النَّائِحَ إِلَّا شِدَّةً وحُزْنًا وعَذَابًا.

٢- أنَّهَا تَسَخُّطٌ مِنْ قَضاءِ اللهِ وقَدَرِهِ، واعْتِرَاضٌ عليْهِ.

٣- أنَّهَا تُهَيِّجُ أَحْزِانَ غَيْرِهِ.

وقَدْ ذُكِرَ عَنِ ابْنِ عَقِيلٍ رَحَمُهُ اللّهُ -وهُوَ مِنْ عُلمائِنَا الحَنابِلَةِ- أَنَّهُ خَرَجَ فِي جِنازَةِ ابْنِهِ عَقِيلٍ وكانَ اكْبَرَ اْوْلادِهِ، وطَالِبَ عِلْمٍ، فلمَّا كَانُوا فِي المُقْبَرَةِ صَرَخَ رَجُلٌ، وقَالَ: ﴿يَكَاثِمُنَا ٱلْمَزِرُ إِنَّ لَهُۥ أَبُلُ شَيْخًا كَجِيرًا فَخُدْ أَحَدَنَا مَكَانَةً ۚ إِنَّا نَرَيْكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف:٧٨]، فقالَ لَهُ ابْنُ عَقِيلٍ رَحَمُهُ اللّهُ: إِنَّ القُرْآنَ إِنَّمَا نَزَلَ لَتَسْكِينِ الأَحْزَانِ، ولَيْسَ لتَهْيِيج الأَحْزَانِ.

٤ - أَنَّهُ مَعَ هَذِهِ المفاسِدِ لَا يَرُدُّ القَضاءَ، ولَا يَرْفَعُ مَا نَزَلَ.

والنَّيَاحَةُ تَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَتْ مِنْ رَجُلٍ أَوِ امْرَأَةِ، لَكَنِ الغالِبُ وقُوعُهَا مِنَ النِّسَاءِ؛ ولهَذَا قَالَ: «النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتُبُ قَبْلَ مَوْجَهَا» أَيْ: إِنْ تَابَتْ قَبْلَ المُوْتِ تَابَ اللهُ عَلَيْهَا، وظاهِرُ الحَدِيثِ أَنَّ هَذَا الذَّنْبَ لَا تُكَفِّرُهُ إِلَّا التَّوْبَةُ، وأَنَّ الحَسَنَاتِ لَا تَمْحُوهُ؛ لأَنَّهُ مِنْ كَبائِرِ الذُّنُوبِ، والكَبَائِرُ لَا تُمْحَى بالحَسَنَاتِ، فَلا يَمْحُوهَا إِلَّا التَّوْبَةُ.

[١] قَوْلُهُ: «تُقامُ يَوْمَ القِيَامَةِ وعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطِرَانِ» أَيْ: تُقامُ مِنْ قَبْرِهَا.

والسِّرْبَالُ: النَّوْبُ السَّابِغُ كالدِّرْعِ، والقَطِرَانُ مَعْرُوفٌ، ويُسَمَّى «الزِّفْتَ» وقِيلَ: إنَّهُ النُّحَاسُ المُذاتُ.

[۲] قَوْلُهُ: «ويِرْعٌ مِنْ جَرَبِ» الجَرَبُ: مَرَضٌ مَعْرُوفٌ يَكُونُ فِي الجِلْدِ، يُؤَرِّقُ الإِنْسَانَ، ورُبَّمَا يَقْتُلُ الحَيَوَانَ، والمَعْنَى: أَنَّ كُلَّ جِلْدِهَا يَكُونُ جَرَبًا بِمَنْزِلَةِ الدِّرْعِ، وإذَا اجْتَمَعَ قَطِرَانٌ وجَرَبٌ زَادَ البَلاءُ؛ لأنَّ الجَرَبَ أيُّ شَيْءٍ يَمَشُهُ يَتَأَثُّرُ بِهِ، فكَيْفَ ومَعَهُ قَطِرَانٌ؟!

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب التشديد في النياحة، رقم (٩٣٤).

: والحِكْمَةُ أَنَّهَا لَمَّا لَمْ تُغَطَّ المُصِيبَةَ بالصَّبْرِ غُطِّيَتْ بِهَذَا الغِطاءِ «سِرْبَالٌ مِنْ قَطِرَانٍ ودِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ»، فكانَتِ العُقُوبَةُ مِنْ جِنْسِ العَمَلِ.

### ويُسْتَفَادُ مِنَ الحَدِيثِ:

١ - ثُبُوتُ رِسالَتِهِ ﷺ؛ لأنَّهُ أُخْبَرَ عَنْ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِ الغَيْبِ، فَوَقَعَ كَمَا أُخْبَرَ.

٢ - التَّنْفِيرُ مِنْ هَلِهِ الأشْيَاءِ الأرْبَعَةِ: الفَخْرِ بالأحْسَابِ، والطَّعْنِ فِي الأنْسَابِ، والاسْتِسْقَاءِ بالنَّجُوم، والنَّياحَةِ عَلَى المَيَّتِ.

٣- أنَّ النِّيَاحَةَ مِنْ كَباثِرِ الذُّنُوبِ؛ لِوُجُودِ الوَعِيدِ عَلَيْهَا فِي الآخِرَةِ، وكُلُّ ذَنْبٍ عَلَيْهِ الوَعِيدُ فِي الآخِرَةِ فَهُوَ مِنَ الكَبَاثِرِ.

٤ - أنَّ كَبَائِرَ الذُّنُوبِ لَا تُكَفَّرُ بالعَمَلِ الصَّالِحِ؛ لقَوْلِهِ: «إِذَا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ مَوْتِهَا».

٥- أنَّ مِنْ شُرُوطِ التَّوْيَةِ أَنْ تَكُونَ قَبْلَ المَوْتِ؛ لَقَوْلِهِ: ﴿إِذَا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ مَوْتِهَا»؛ ولِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ لَهُ مَنْهُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّ تُبْتُ ٱلْتَنَ ﴾ [النساء:١٨].

٦- أنَّ الشَّرْكَ الأَصْغَرَ لَا يُحْرِجُ مِنَ اللَّذِ، فمِنْ أَهْلِ العِلْمِ مَنْ قَالَ: إنَّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ المَشِيئَةِ:
 إنْ شَاءَ اللهُ عَذْبَهُ، وإنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ.

ومِنْ أَهْلِ العِلْمِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بداخِلٍ تَحْتَ المَشِيئَةِ، وإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُعاقَبَ، وإِلَى هَذَا ذَهَبَ شَيْخُ الإسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ؛ لإطْلاقِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِدِ ﴾ [النساء ١٦٦]، فقالَ: ﴿ إِنَّ اللّهَ لِكَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِدِ ﴾ [النساء ١٦٦]، فقالَ: والشَّرْكُ لَا يَغْفِرُهُ اللهُ ولَوْ كَانَ أَصْغَرُ (''). وبهَذَا نَعْرِفُ عِظْمَ سَيَّتَةِ الشَّرْكِ، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَعَوَلِللَّهُ عَنْدُ: «لَأَنْ أَحْلِفَ بِغَيْرِهِ صَادِقًا» ('').

لأنَّ الحَلِفَ بِغَيْرِ اللهِ مِنَ الشَّرْكِ، والحَلِفَ باللهِ كَاذِبًا مِنْ كَبَاثِرِ الذُّنُوبِ، وسَيَّتُهُ الشَّرْكِ أعْظَمُ مِنْ سَيَّتَةِ الذَّنْبِ.

<sup>(</sup>١) «الرد على البكري» (تلخيص «كتاب الاستغاثة») (ص:١٤٦). وانظر أيضًا: «جامع الرسائل» (٢/ ٢٥٤).

<sup>(</sup>٢) أخرجه عبد الرزاق (٨/ ٤٦٩) والطبراني في «الكبير» (٨٩٠٢). قال المنذري في ۚ«الترغيب» (٣/ ٢٠٧) والهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧٧/٤): «ورواته رواة الصحيح».

وَلَهُمَا عَنْ زَيْدِ بِنِ خَالِدِ رَسَالِيَهُ قَالَ: «صلَّى لَنَا اللهِ ﷺ صَلَاةَ الصَّبْحِ بالحُدَيبِيةِ [1] عَلَى إِثْرِ سَهَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ [1]، فَلَمَّا انْصَرَفَ أ<sup>لِنا</sup> أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُحُمْ؟» أُهُا

٧- ثُبُوتُ الجَزاءِ والبَعْثِ.

٨- أنَّ الجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ العَمَلِ.

[١] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ: «صَلَّى لَنَا» أَيْ: إمَامًا؛ لأَنَّ الإِمَامَ يُصَلِّي لنَفْسِهِ ولغَيْرِهِ؛ ولهَذَا يَتُبُعُهُ المَّأْمُومُ، وقِيلَ: إِنَّ اللامَ بِمَعْنَى الباءِ. وهَذَا قَرِيبٌ، وقِيلَ: إِنَّ اللامَ للتَّعْلِيلِ، أَيْ: صَلَّى لأَجْلِنَا.

[۲] قَوْلُهُ: «صَلاةَ الصَّبْحِ بِالحُدَيْبِيَةِ» أَيْ: صَلَاةَ الفَجْرِ، والحُنَيْبِيَّةُ فِيهَا لُغَتَانِ: التَّخْفِيفُ، وَهُوَ أَكْثَرُ، والتَّشْلِيدُ، وَهِيَ اسْمُ بِثْرِ سُمِّيَ بِهَا المَكانُ، وقِيلَ: إنَّ أَصْلَهَا شَجَرَةٌ حَدْبَاءُ تُسَمَّى حُدَيْبِيَةً، والأكثرُ عَلَى أَنَّهَا اسْمُ بِثْرِ.

وَهَذَا الْمَكَانُ قَرِيَبٌ مِنْ مَكَّةَ بَعْضُهُ فِي الحِلِّ وَبَعْضُهُ فِي الحَرَمِ، نَزَلَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ مِنَ الهِجْرَةِ لَمَّا قَدِمَ مُعْتَمِرًا، فصَدَّهُ المُشْرِكُونَ عَنِ البَيْتِ، ومَا كَانُوا أُولِيَاءَهُ، إِنْ أُولِيَاؤَهُ إِلَّا الْمُتَقُونَ، ويُسَمَّى الآنَ الشّميسِي.

[٣] قَوْلُهُ: «عَلَى إثْرِ سَمَاءِ كانَتْ مِنَ اللَّيْلِ» الإثْرُ مَعْنَاهُ العَقِبُ، والأثَرُ: مَا يَنْتُجُ عَنِ السَّيْرِ. قَوْلُهُ: «سَماءِ» المُرَادُ بهِ المَطَرُ.

قَوْلُهُ: «كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ» «مِنْ» لانْتِدَاءِ الغايَةِ، هَذَا هُوَ الظاهِرُ -واللهُ أَعْلَمُ- ويُخْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (فِي) للظَّرْفِيَّةِ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَلَمَّا انْصَرَفَ» أَيْ: مِنْ صَلاتِهِ، ولَيْسَ مِنْ مَكانِهِ، بدَلِيلِ قَوْلِهِ: «أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ».

[٥] قَوْلُهُ: «هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمُ؟» الاشتِفْهَامُ يُرادُ بِهِ التَّنْبِيهُ والتَّشْوِيقُ لِيَا سيُلْقَى عليْهِمْ، وإلَّا فالرَّسُولُ ﷺ يَعْلَمُ أَتَّجُمْ لَا يَعْلَمُونَ ماذَا قَالَ اللهُ؛ لأنَّ الوَّحْيَ لاَ يَنْزِلُ عليْهِمْ.

ومَعْنَى قَوْلِهِ: «هَلْ تَدْرُونَ» أَيْ: هَلْ تَعْلَمُونَ.

والمُرَادُ بالرُّبُوبِيَّةِ هُنَا الرُّبُوبِيَّةُ الخاصَّةُ؛ لأنَّ رُبُوبِيَّةَ اللهِ للمُؤْمِنِ خاصَّةٌ، كَمَا أنَّ عُبُودِيَّةَ المُؤْمِنِ لَهُ خاصَّةٌ، ولكن الخاصَّةُ لا تُنافِي العامَّةَ؛ لأنَّ العامَّةَ تَشْمَلُ هَذَا وهذَا، والخاصَّةُ تَخْتَصُّ بالمُؤْمِن. قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ<sup>[۱]</sup>. قَالَ: «أَصْبَحَ منْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ<sup>[۲]</sup>، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَصْٰلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ<sup>[۲]</sup>......

[١] قَوْلُهُ: «قَالُوا: اللهُ ورَسُولُهُ أَعْلَمُ» فِيهِ إشْكَالٌ نَحْوِيٌّ؛ لأنَّ «أَعْلَمُ» خَبَرٌ عَنِ اثْنَيْنِ، وَهِيَ مُفْرَدٌ، فيُقَالُ: إنَّ اسْمَ التَّفْضِيلِ إِذَا نُوِيَ بِهِ مَعْنَى «مِنْ» وكانَ مُجَرَّدًا مِنْ (أَل) والإضافَةِ لَزِمَ فِيهِ الإفْرادُ والتَّذْكِيرُ.

وفِيهِ أَيضًا إِشْكَالٌ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ آنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ اللهِ ورَسُولِهِ بالوَاوِ، مَعَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمَّا قَالَ لَهُ الرَّجُلُ: «مَا شَاءَ اللهُ وشِئْتَ. قَالَ: أَجَمَعُلْتَنِي شَهِ نِدَّا؟!»(١) فيُقَالُ: إِنَّ هَذَا أَمْرٌ شَرْعِيٌّ، وقَدْ نَزَلَ عَلَى الرَّسُولُ ﷺ لَيْسَ لَهُ الرَّسُولِ ﷺ لَيْسَ لَهُ شَاءَ اللهُ وشِئْتَ؛ فلأنَّهُ أَمْرٌ كَوْنِيٌّ، والرَّسُولُ ﷺ لَيْسَ لَهُ شَاءً اللهُ وشِئْتَ؛ فلأنَّهُ أَمْرٌ كَوْنِيٌّ، والرَّسُولُ ﷺ لَيْسَ لَهُ شَاءً اللهُ وشِئْتَ؛ فلأنَّهُ إِمْرٌ كَوْنِيٌّ، والرَّسُولُ ﷺ لَيْسَ لَهُ شَاءً اللهُ وشِئْتَ؛ فلأنَّهُ إِمْرٌ الكَوْنِيَّةِ.

والْمُرَادُ بِقَوْلِهِمُ: «اللهُ ورَسُولُهُ أَعْلَمُ» تَفْوِيضُ العِلْمِ إِلَى اللهِ ورَسُولِهِ، وأنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ.

[۲] قَوْلُهُ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبادِي مُؤْمِنٌ بِي وكافِرٌ» «مُؤْمِنٌ» صِفَةٌ لَِوْصُوفٍ مُخَدُّوفٍ، أَيْ: عَبْدٌ مُؤْمِنٌ، وعَبْدٌ كافِرٌ.

و «أَصْبَحَ» مِنْ أَخَوَاتِ (كانَ)، واسْمُهَا: "هُوْمِنٌ" وخَبَرُهَا: "مِنْ عِبَادِي". ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "أَصْبَحَ" فِعْلًا ماضِيًا ناقِصًا، واسْمُهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ، أَيْ: أَصْبَحَ الشَّأْنُ، فـ"مِنْ عِبادِي" خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، و"مُؤْمِنٌ" مُبَتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، أَيْ: أَصْبَحَ شَأْنُ النَّاسِ مِنْهُمْ مُؤْمِنٌ ومِنْهُمْ كافِرٌ

[٣] قَوْلُهُ: «فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَصْلِ اللهِ ورَحْمَتِهِ» أَيْ: قَالَ بلِسَانِهِ وقَلْبِهِ، والباءُ لِلسَّبَيِيَّةِ، والفَصْلُ: العَطاءُ والزَّيادَةُ.

والرَّحْمَةُ: صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللهِ، يَكُونُ بِهَا الإِنْعامُ والإِحْسانُ إِلَى الحَلْقِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (١/ ٢١٤، ٢٢٤، ٢٨٣، ٢٨٤) والبخاري في «الأدب المفرد» (٧٨٣) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» كما في «تحفة الأشراف» (٥/ ٢٦٩)، وابن ماجه بنحوه: كتاب الكفارات، باب النهي أن يقال: ما شاء الله وشت، رقم (٢١١٧)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٧٢)، والطحاوي في «المشكل» (١/ ٩٠)، والطبراني في «الكبير» (٢١٠٠، ١٣٠٠، ١٣٠٠٥) وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٩٩) واليهقي (٣/ ٢١٧). وقال البوصيري في «الزوائد»: «في إسناده الأجلح بن عبد الله مختلف فيه، ضعفه الإمام أحمد وأبو حاتم والنسائي وأبو داود وابن سعد، ووثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان والعجلي، وباقي الإسناد ثقات». وقال الشيخ سليان في «التيسير» (ص:١٢): «فقد ثبت أن النبي عليه لما قال له رجل...» الحديث.

فغلِكَ مُؤمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالكَوْكَبِ<sup>[1]</sup>، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذا. فَغَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤمِنٌ بالكُوْكَب<sup>[1]،(1)</sup>.

[١] وقَوْلُهُ: «فَلَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي وكافِرٌ بالكَوْكَبِ»؛ لأنَّهُ نَسَبَ المَطَرَ إِلَى اللهِ ولَمْ يَنْشُبُهُ إِلَى الكَوْكَب، ولَمْ يَرَ لَهُ تَأْثِيرًا فِي نُزُولِهِ، بَلْ نَزَلَ بفَضْل اللهِ.

[٧] قَوْلُهُ: «وأمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَـوْءِ كَذَا وكذَا» الباءُ لِلسَّـبَيِيَّةِ «فَلَلِكَ كافِـرٌ بِي مُؤْمِنٌ بالكَوْكَبِ» وصَارَ كافِرًا باللهِ؛ لأنَّهُ أَنْكَرَ يغمَة اللهِ ونَسَبَهَا إِلَى سَبَبِ لَمْ يَجْعَلُهُ اللهُ سَبَبًا؛ فَتَعَلَّقَتْ نَفْسُهُ بَهَذَا السَّبَبِ، ونَسِيَ نِعْمَةَ اللهِ، وهَذَا الكُفُرُ لَا يُخْرِجُ مِنَ المِلَّةِ؛ لأنَّ المُرَادَ نِسْبَةُ المَطَرِ إِلَى النَّوْءِ عَلَى أَنَّهُ سَبَبٌ ولَيْسَ إِلَى النَّوْءِ عَلَى أَنَّهُ فاعِلٌ.

لاَّنَّهُ قَالَ: «مُطِوْنَا بنَوْءِ كَذَا» ولَمْ يَقُلْ: أَنْزَلَ عَلَيْنَا المَطَرَ نَوْءُ كَذَا؛ لأَنَّهُ لَوْ قَالَ ذلكَ لَكَانَ نِسْبَةُ المَطَرِ إِلَى النَّوْءِ نِسْبَةَ إيجادٍ، وبهِ نَعْرِفُ خَطَأَ مَنْ قَالَ: إِنَّ المُرَادَ بقَوْلِهِ: «مُطِوْنَا بِنَوْءِ كَذَا» نِسْبَةُ المَطَرِ إِلَى النَّوْءِ نِسْبَةَ إيجادٍ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ هَذَا هُوَ الْمُرَادَ لَقَالَ: أَنْزَلَ عَلَيْنَا المَطْرَ نَوْءُ كَذَا. ولَمْ يَقُلْ: مُطِوْنَا بِهِ.

فعُلِمَ أنَّ الْمُرَادَ أنَّ مَنْ أقرَّ بأنَّ الَّذِي خَلَقَ المَطَرَ وأَنْزَلَهُ هُوَ اللهُ، لكنِ النَّوْءُ هُوَ السَّبَبُ، فَهُوَ كافِرٌ، وعليْهِ يَكُونُ مِنْ بَابِ الكُفْرِ الأصْغَرِ الَّذِي لا يُخْرِجُ مِنَ اللِّلَةِ.

والْمَرَادُ بالكَوْكَبِ النَّجْمُ، وكانُوا يَنْسُبُونَ المَطَرَ إليْهِ، ويَقُولُونَ: إذَا سَقَطَ النَّجْمُ الفُلانِيُّ جَاءَ المَطَرُ، وإذَا طَلَعَ النَّجْمُ الفُلانِيُّ جَاءَ المَطَرُ. ولَيْسُوا يَنْسُبُونَهُ إِلَى هَذَا نِسْبَةَ وَفْتِ، وإنَّها نِسْبَةَ سَبَبٍ، فَيْسُبَةُ الْطَرِ إِلَى النَّوْءِ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلاثَةِ أَفْسام:

١ - نِسْبَةُ إيجادٍ، وهَذِهِ شِرْكٌ أَكْبَرُ.

٢- نِسْبَةُ سَبَبٍ، وهَذِهِ شِرْكٌ أَصْغَرُ.

٣- نِسْبَةُ وَقْتٍ، وهَذِهِ جائِزَةٌ بأنْ يُرِيدَ بَقَوْلِهِ: مُطِرْنَا بنَوْءِ كذَا. أيْ: جاءَنَا المَطَرُ فِي هَذَا النَّوْءِ،
 أيْ: فِي وَقْتِهِ.

ولهَذَا قَالَ العُلَمَاءُ: يَحْرُمُ أَنْ يَقُولَ: مُطِرْنَا بنَوْءِ كذَا. ويَجُوزُ: مُطِرْنَا فِي نَوْءِ كذَا، وفَرَّقُوا بيْنَهُمَا أَنَّ الباءَ لِلسَّـبَيَّةِ، و(فِي) للظَّرْفِيَّةِ، ومِنْ ثَمَّ قَالَ أَهْـلُ العِلْمِ: إنَّـهُ إِذَا قَالَ: مُطِرْنَا بِنَـوْءِ كذَا. وجَعَلَ الباءَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، رقم (٨٤٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، رقم (٧١)، من حديث زيد بن خالد الجهني رَحِيَّكَهُمَّنَهُ.

للظَّرْفِيَّةِ فهَذَا جائِزٌ، وهَذَا وإنْ كَانَ لَهُ وجْهٌ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى، لكنْ لا وجْهَ لَهُ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ؛ لأنَّ لَفْظُ الحَدِيثِ: «مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا» والباءُ لِلسَّبِيَّةِ أَظْهَرُ مِنْهَا للظَّرْفِيَّةِ، وَهِيَ وإنْ جاءَتْ للظَّرْفِيَّةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلِئَكُنُ لَنَتُرُونَ عَلَيْهِم مُصْبِحِينَ ﴿ أَنَّ ﴾ والصافات:١٣٨-١٣٨١ لكنْ كوثُهَا لِلسَّبِيَّةِ أَظْهُرُ ، والعَكْسُ بالعَكْسِ، فـ(فِي) للظَّرْفِيَّةِ أَظْهُرُ مِنْهَا لِلسَّبِيَّةِ وإنْ جاءَتْ لِلسَّبِيَّةِ كَمَا لِلسَّبِيَّةِ وإنْ جاءَتْ لِلسَّبِيَّةِ كَمَا لِلسَّبِيَّةِ وإنْ جاءَتْ لِلسَّبِيَّةِ كَمْ إِلَيْهِ هِرَّةٍ (١٠).

والحاصِلُ أنَّ الأَفْرَبَ المَنْعُ ولَوْ قُصِدَ الظَّرْفِيَّةُ، لكنْ إذَا كَانَ المُتَكَلِّمُ لَا يَعْرِفُ مِنَ الباءِ إِلَّا الظَّرْفِيَّةَ مُطْلَقًا، ولَا يَظُنُّ أَنَّهَا تَأْتِي سَبَبِيَّةً - فهذَا جائز، ومَعَ ذلكَ؛ فالأَوْلَى أنْ يُقَالَ لهُمْ: قُولُوا: في نَوْءِ كَذَا.

[١] قَوْلُهُ: "وَلَهُمَا" الظاهِرُ أَنَّهُ سَبْقُ قَلَمٍ، وإلَّا فالحَدِيثُ فِي (مُسْلِمٍ)، وَلَيْسَ فِي (الصَّحِيحَيْنِ)". [٢] ومَعْنَى الحَدِيثِ: أَنَّهُ لِمَّا نَزَلَ المَطَرُّ نَسَبَهُ بعْضُهُمْ إِلَى رَحْمَةِ اللهِ وبعْضُهُمْ قَالَ: لقَدْ صَدَقَ نَوْءُ كذَا وكذَا. فكأنَّهُ جَعَلَ النَّوْءَ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ المَطَرَ، أَوْ نَزَلَ بسَبَبهِ.

ومنْهُ مَا يُذْكَرُ فِي بَعْضِ كُتُبِ التَّوْقِيتِ: "وقَلَّ أَنْ يَخْلُفَ نَوْوُهُ» أَوْ: "هذَا نَوْقُهُ صادِقٌ» وهَذَا لَا يَجُوزُ، وَهُوَ الَّذِي أَنْكَرَهُ اللهُ عَنَّقِجَلَّ عَلَى عِبادِهِ، وهَذَا شِرْكٌ أَصْغَرُ، ولَوْ قَالَ: بإِذْنِ اللهِ، فإنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لأنَّ كُلَّ الأسْبَابِ مِنَ اللهِ، والنَّوْءُ لَمْ يَجْعَلُهُ اللهُ سَبَبًا.

[٣] قَوْلُهُ: ﴿فَكَآ أَقْسِـمُ بِمَوَقِعِ ٱلنَّجُومِ﴾ اخْتُلِفَ فِي (لَا) فَقِيلَ: نَافِيَةٌ، والنَّفِيُّ مَحُذُوفٌ، والتَّقْدِيرُ: لَا صِحَّةَ لِيَا تَزْعُمُونَ مِنْ أَنَّ القُرْآنَ كَذِبٌ أَوْ سِحْرٌ وشِعْرٌ وكِهانَةٌ، أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، رقم (٧٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق، رقم (٣٣١٨)، ومسلم: كتاب الآداب، باب تحريم قتل الهرة، رقم (٢٢٤٧)، من حديث ابن عمر رَهَائِيَّاتَهَا لَكُا.

<sup>(</sup>٣) وأشار إليه الشيخ سليهان رَحِمَهُ اللَّهُ في «التيسير» (ص:٢٦١).

فأُفْسِمُ لَا عَلاقَةَ لهَا بـ(لَا) إطْلاقًا، وهَذَا لَهُ بَعْضُ الوَجْهِ.

وقِيلَ: إِنَّ المَّنْهِيَّ القَسَمُ، فهِيَ داخِلَةٌ عَلَى أَقْسِمُ، أيْ: لَا أَقْسِمُ ولنْ أَقْسِمَ عَلَى أَنَّ القُرْآنَ قُرْآنٌ كَرِيمٌ؛ لأنَّ الأمْرَ أَنِينُ مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى قَسَمٍ، وهَذَا ضَعِيفٌ جدًّا.

وقِيلَ: إنَّ (لا) للتَّنْبِيهِ، والجُمْلَةُ بَعْدَهَا مُثْبَتَةٌ؛ لأنَّ (لا) بِمَعْنَى انْتَبِهْ، أَقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ... وهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

فإنْ قِيلَ: مَا الفائِدَةُ مِنْ إقْسامِهِ سُبْحَانَهُ مَعَ أَنَّهُ صادِقٌ بلاَ قَسَمٍ؛ لأنَّ القَسَمَ إنْ كَانَ لقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ بِهِ ويُصَدِّقُونَ كلامَهَ، فَلا حَاجَةَ إليْهِ، وإنْ كَانَ لقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بهِ، فَلا فائِدَةَ مِنْهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَمِنْ أَتَيْنَ أَلَيْنَ أُوثُوا ٱلْكِنَدَ بِكُلِ ءَايَةٍ مَا تَبِعُواْ قِلْلَتِكَ ﴾ [البقرة:١٤٥].

أُجِيبَ: أَنَّ فائِدَةَ القَسَم مِنْ وُجُوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ هَٰذَا أُسْلُوبٌ عَرَبِيٌّ لَتَأْكِيدِ الأَشْيَاءِ بالقَسَمِ، وإنْ كانَتْ مَعْلُومَةً عِنْدَ الجَمِيعِ، أوْ كانَتْ مُنْكَرَةً عِنْدَ المُخاطَب، والقُرْآنُ نَزَلَ بلِسَانٍ عَرَبيٍّ مُبِينٍ.

الثَّانِي: أَنَّ المُؤْمِنَ يَزْدَادُ يَقِينًا مِنْ ذَلِكَ، وَلَا مانِعَ مِنْ زِيادَةِ الْمُؤكِّدَاتِ الَّتِي تَزِيدُ فِي يَقِينِ العَبْدِ، قَالَ تَعَالَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَى ۚ قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنُ ۚ قَالَ بَلَى وَلَكِن لِيَظْمَهِنَ قَلْمِى ﴾ [البقرة:٢٦٧].

الظَّالِثُ: أنَّ اللهَ يُقْسِمُ بأُمُورٍ عَظِيمَةٍ دالَّةٍ عَلَى كَهالِ قُدْرَتِهِ وعَظَمَتِهِ وعِلْمِهِ، فكأنَّهُ يُقِيمُ فِي هَذَا المُقْسَم بِهِ البَرَاهِينَ عَلَى صِحَّةِ مَا أَفْسَمَ عَلَيْهِ بِوَاسِطَةِ عِظْمَ مَا أَقْسَمَ بهِ.

الرَّابِعُ: التَّنْوِيهُ بحالِ المُقْسَمِ بِهِ؛ لأَنَّهُ لَا يُقْسِمُ إِلَّا بشَيْءٍ عَظِيمٍ، وهذانِ الوَجْهَانِ لَا يَعُودَانِ إِلَى تَصْدِيقِ الحَبَرِ، بَلْ إِلَى ذِكْرِ الآيَاتِ الَّتِي أَقْسَمَ بِهَا تَنْوِيهًا لَهُ مِِمَا وتَنْبِيهًا عَلَى عِظَمِهَا.

الخامِسُ: الاهْتهامُ بالمُقْسَمِ عليْهِ، وأنَّهُ جَدِيرٌ بالعِنايَةِ والإِثْبَاتِ.

وقَوْلُهُ: ﴿فَكَا ۚ أَقْسِـمُ بِمَوَقِعَ النَّجُومِ﴾ اللهُ سُبْحَانَهُ يَتَحَدَّثُ عَنْ نَفْسِهِ بضَمِيرِ الْمُفَرَدِ؛ لآنَّهُ يَكُلُّ عَلَى الانْفِرَادِ والتَّوْجِيدِ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ واحِدٌ لا شَرِيكَ لَهُ، ويَتَحَدَّثُ عَنْ نَفْسِهِ بضَمِيرِ الجَمْعِ؛ لاَنَّهُ يَكُلُّ عَلَى العَظَمَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّا غَتُنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَمُنْظِونَ﴾ [الحجر: ٩]، وقَوْلِهِ: ﴿ إِنَّا خَنُ نُحْيِ ٱلْمَوْفَ وَيُصَحِّبُ مَا فَلَمُواْ وَءَافَنَرُهُمْ ﴾ [يس:١٦] الآية، ولاَ يَتَحَدَّثُ عَنْ نَفْسِهِ بالْمُثَنَّى؛ لأنَّ الْمُثَنَّى خَصُورٌ باثْنَيْنِ، والباءُ حَرْفُ قَسَمٍ، والمَواقِعُ جَمْعُ مَوْقِعٍ، واخْتُلِفَ فِي النَّجُومِ، فقِيلَ: إنَّمَا النَّجُومُ
 المَعْرُوفَةُ، فيكُونُ الْمُرَادُ بمَواقِعِهَا مَطالِعَهَا ومَغارِبَهَا.

وأَقْسَمَ اللهُ بِهَا؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الدَّلاَلَةِ عَلَى كَمَالِ القُدْرَةِ فِي هَذَا الانتظامِ البَدِيعِ، ومَا فِيهَا مِنْ مُناسَبَةِ المُقْسَمِ بِهِ والمُقْسَمِ عليْهِ، وَهُوَ القُرْآنُ المَحْفُوظُ بواسِطَةِ الشَّهُبِ؛ فإنَّ السَّمَاءَ عِنْدَ نُزُولِ الوَحْيِ مُلِتَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وشُهُبًا.

وقِيلَ: إِنَّ الْمُرَادَ آجالُ نُزُولِ القُرْآنِ، ومِنْهُ قَوْلُهُمْ: «نَزَلَ القُرْآنُ مُنَجَّمًا» وقَوْلُ الفُقَهَاءِ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ دَيْنُ الْمُكَاتَبِ مُؤَجَّلًا بِنَجْمَيْنِ فأكْثَرَ، فيَكُونُ اللهُ أَفْسَمَ بِمَواقِعِ نُزُولِ القُرْآنِ، وقَدْ سَبَقَتْ لَنَا قاعِدَةٌ مُفِيدَةٌ، وَهِيَ آنَّهُ إِذَا كَانَ المُغْيَانِ لَا يَتَنَافَيَانِ تُحْمَلُ الآيَةُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمًا، وإلَّا طُلِبَ المُرجِّعُ.

قَوْلُهُ: ﴿ وَإِنَّكُهُ لَقَسَدٌ لَوْ تَقَلَمُونَ عَظِيـكُ﴾ ﴿فَسَمٌ﴾ خَبَرُ (إنَّ)، وهَذَا القَـسَمُ أكَّدَ اللهُ عَظَمَتُهُ بـ(إنَّ) واللام؛ تنْوِيهًا بالمُقْسَم عَلَيْهِ وتَعْظِيمِهِ.

وقَوْلُهُ: ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ مُؤكَّدٌ ثالثٌ، كأنَّهُ قَالَ: يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمُوا هَذَا الأَمْرَ وَلَا تَجْهَلُوهُ؛ فَهُوَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَجْهُولًا؛ فإنَّهُ يَخْـتَاجُ إِلَى عِلْمٍ وانْتِبَاهٍ، فَلَوْ تَعْلَمُونَ حَقَّ العِلْمِ لَعَرَفْتُمْ عَظَمَتُهُ، فانتَبَهُوا.

قَوْلُهُ: ﴿لَقُرُانُ ﴾ مَصْدَرٌ، مِثْلُ الغُفُرَانِ والشُّكْرَانِ، بمَعْنَى اسْمِ الفاعِلِ، وبمَعْنَى اسْمِ المَفْعُولِ، فعَلَى الأَوَّلِ يَكُونُ الْمَالِي اللَّهِيَ النَّهِيَّةُ الكُتُبُ السَّابِقَةُ مِنَ المَصالِحِ والمَنافِعِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلِيَكَ الْكِتَبَ بِالْمَقِ مُصَدِقًا لِمَا بَيْكَ يَدَيْدِ مِنَ الْحَكِتَبِ وَمُهَيِّمِنًا عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: ٤٨]، وعَلَى الثَّانِي يَكُونُ بمَعْنَى المَجْمُوع؛ لأَنَّهُ مَجْمُوعٌ مَكْتُوبٌ.

قَوْلُهُ: ﴿وَيَمٌ ﴾ يَطْلَقُ عَلَى كَثِيرِ العَطاءِ، وهَذَا كَمَالٌ فِي العَطاءِ مُتَعَدِّ للغَيْرِ، ويُطْلَقُ عَلَى الشَّيْءِ البَهِيِّ الحَسَنِ، ومِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿إِيَّاكَ وَكَرائِمَ أَمْوَالِهِمْ ﴾(ا، أي: البَهِيَّ مِنْهَا والحَسَنَ، وهَذَا كَمَالٌ فِي الذَّاتِ، وهذَانِ المَعْنَيَانِ مَوْجُودَانِ فِي القُرْآنِ، فالقُرْآنُ لَا أَحْسَنَ مِنْهُ بَذَاتِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَتَشَتَّ كُمِتُ رَبِّكَ مِيدَةً وَعَدَلَا ﴾ [الانعام:١٥].

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء، رقم (١٤٩٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم (١٩)، من حديث ابن عباس رَجِيَّكَةَعَنَّكَ.

والقُرْآنُ يُعْطِي أَهْلَهُ مِنَ الحَيْرَاتِ الدِّينيَّةِ والدُّنْيَوِيَّةِ والحِسْمِيَّةِ والقَلْبِيَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلَا تُطِع ٱلصَّنْفِينَ وَهَا لِهِ شَهِ جِهَادًا صَيِيرًا ﴾ [الفرقان:٥٦]، فَهُوَ سِلاحٌ لَيْنُ مَّتَسَكَ بهِ، ولكنْ يُخْتَاجُ إِلَى أَنْ نَنْمَسَّكَ بِهِ بالقَوْلِ والعَمَلِ والعَقِيدَةِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُصَدِّقَ العَقِيدَةَ العَمَلُ، قَالَ ﷺ: «أَلَا وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وإذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلا وَهِيَ القَلْبُ»(١).

ووَصَفَ اللهُ القُرْآنَ فِي آيةِ أُخْرَى بأنَّهُ تِجِيدٌ، والمَجْدُ صِفَةُ العَظَمَةِ والعِزَّةِ والقُوَّةِ، والقُرْآنُ جامِعٌ بَيْنَ الأمْرَيْن: فِيهِ قُوَّةٌ وعَظَمَةٌ، وكَذَا خَيْرَاتٌ كَثِيرَةٌ وإخسانٌ لِمِنْ تَمَسَّكَ بهِ.

قَوْلُهُ: ﴿ فِي كِنَٰبِ تَمَكُنُونِ ﴾ (كِتَابٌ) فِعَالٌ بِمَعْنَى مَفْعُولِ، مثلُ: فِرَاشٍ بِمَعْنَى مَفْرُوشٍ، وغِرَاسٍ بِمَعْنَى مَغْرُوسٍ، وكِتابٍ بِمَعْنَى مَكْتُوبٍ.

والمَكْنُونُ: المَحْفُوظُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ كَأَنَّهُنَّ يَضُ مَكْنُونٌ ﴾ [الصافات: ٩٩].

واخْتَلَفَ الْمُفَسِّرُونَ فِي هَذَا الكِتَابِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْأُوَّلُ: أَنَّهُ اللَّوْحُ المَحْفُوظُ الَّذِي كَتَبَ اللهُ فِيهِ كُلَّ شَيْءٍ.

النَّانِي: وإليْهِ ذَهَبَ ابْنُ القَيِّمِ أَنَّهُ الصُّحُفُ الَّتِي فِي أَيْدِي المَلائِكَةِ")، قَالَ تَعَالَى: ﴿كُمَّ إِنَّهَا نَذُكِرَةٌ ﴿ فَنَ نَآهَ ذَكْرُهُ ﴿ فَي مُعُنِي مُكْرَمَةٍ ﴿ مَنَ مَنْهَعَةِ مُطْهَرَةٍ ﴿ قَا يَبِيسَ سَوَرَ ﴾ [عبس ١١-١٥]، فقولُهُ: ﴿ يَابِي سَرَرَ ﴾ يُرَجِّحُ أَنَّ الْمُرَادَ الكُتُبُ الَّتِي فِي أَيْدِي المَلائِكَةِ؛ لأنَّ قَوْلَهُ: ﴿ لَا يَمَسُّهُۥ إِلَا ٱلشَطَهَرُونَ ﴾ أي: المَلائِكَةُ، يُوازِنُ قَوْلُهُ: ﴿ إِلَيْنِي مَزَرً ﴾ ، وعَلَى هَذَا يَكُونُ المُرَادُ بالكِتَابِ الْجِنْسُ لا الوَاحِدُ.

قَوْلُهُ: ﴿ لَا يَمَسُّهُۥ إِلَا المُطَهَّرُونَ ﴾ الضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى الكِتَابِ المَكْنُونِ؛ لأَنَّهُ أَقْرَبُ شَيْءٍ، وَهُوَ بِاللَّفْعِ ﴿ لَا يَمَسُّهُۥ ﴾ بالقَّاقِ القُرَّاءِ، وإنَّا نَبَّهْنَا عَلَى ذلكَ؛ للَفْعِ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ خَبَرٌ بمَعْنَى النَّهْيِ، والضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى القُرْآنِ أَيْ : بَهَى أَنْ يَمَسَّ القُرْآنَ إِلَّا طاهِرٌ، والآيَّةُ لَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى ذلك، بَلْ هِي ظاهِرَةٌ فِي أَنَّ المُرَادَ بِهِ اللَّوْحُ المَحْفُوظُ؛ لآنَّة أَقْرَبُ مَذْكُورٌ، ولأَنَّهُ خَبَرٌ، والأَصْلُ فِي الحَبَرِ أَنْ يَبْعُ خِلافِ ذلك، ولمَّنَهُ عَلَى خِلافِ ذلك، يَتُهُ عَلَى خِلافِ

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال،
 رقم (٩٩٩)، من حديث النعمان بن بشير رَوَقَلَقَتَهُا.

<sup>(</sup>٢) انظر: «إعلام الموقعين» (١/ ٢٢٥-٢٢٦).

ذَلِكَ، بَلِ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُرادُ بِهِ إِلَّا ذلكَ، وأَنَّهُ يَعُودُ إِلَى الكِتَابِ المَكْنُونِ؛ ولهَذَا قَالَ اللهُ: ﴿إِلَّا المُطَهَّرُونَ، ولَوْ كَانَ المُرَادُ المُطَهِّرِينَ لَقَالَ ذلكَ، أَوْ قَالَ:
 إِلَّا المُتَطَهَّرُونَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوْمِينَ وَعُيبُ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ [البقرة:٢٢٣].

والمُطَهَّرُونَ: هُمُّ الَّذِينَ طَهَّرَهُمُ اللهُ تَعَالَى، وهُمُّ المَلاثِكَةُ، طُهِّرُوا مِنَ النُّنُوبِ وأذناسِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَنْصُونَ اللّهَ مَا أَمَرُهُمْ ﴾ [التحريم:٦]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ يُسَيِّحُونَ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾ [الأنبياء:٢٠]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ عِبَادُّ مُكْرَمُونَ ﴾ لاَ يَسْبِقُونَهُ، بِٱلْفَوْلِ وَهُمْ بِأَصْرِه يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنبياء:٢٦-٢٧].

وفَرْقٌ بَيْنَ الْطَهِّرِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَفْعَلَ الكَهالَ بِنَفْسِهِ، وبَيْنَ الْطَهَّرِ الَّذِي كَمَّلَهُ غَيْرُهُ وهُمُ الَملائِكَةُ، وهَذَا عِمَّا يُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ إلَيْهِ ابْنُ القَيِّمِ أَنَّ المُرَادَ بِالكِتَابِ الكُتُبُ الَّتِي فِي أَيْدِي المَلائِكَةِ، وفي الآيَةِ إشارَةٌ عَلَى أَنَّ مَنْ طُهُّرَ قَلْبُهُ مِنَ المَعَاصِي كَانَ أَفْهَمَ للقُرْآنِ، وأَنَّ مَنْ تَنجَسَ قَلْبُهُ بِالمَعَاصِي كَانَ أَبْعَدَ فَهُمْ عَنِ القُرْآنِ؛ لأَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الصُّحُفُ الَّتِي فِي أَيْدِي المَلائِكَةِ لَمْ يُمَكِّنِ اللهُ مِنْ مَسَّهَا إِلَّا هَوُلاءِ المُطَهِّرِينَ، فكذلِكَ مَعَانِي القُرْآنِ.

فاسْتَنْبَطَ شَيْحُ الإسْلامِ مِنْ هَذِهِ الآيَةِ: أَنَّ المَعَاصِيَ سَبَبٌ لِعَدَمٍ فَهْمِ القُرْآنِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ كُلَّ بَلْ رَانَ عَلَى قُلُومِهِمَ اللَّهُ وَيَهِمْ: ﴿ إِذَا تُتَلَى عَلَيْهِ اَيَنْتُنَا وَهُمُ الَّذِينَ قَالَ اللهُ فِيهِمْ: ﴿ إِذَا تُتَلَى عَلَيْهِ اَيَنْتُنَا اللهُ فِيهِمْ: ﴿ إِذَا تُتَلَى عَلَيْهِ اَيَنْتُنَا اللهُ فِيهِمْ: ﴿ إِذَا تُتَلَى عَلَيْهِ اللَّهُ وَالرَّالُهُ وَالرَّالُهُ وَالْ عَلَى قُلُومِهِمْ قَالَ مِسْلُونَ إِلَى مَعانِيهَا وأَسْرَارِهَا؛ لأَنَّهُ وَانَ عَلَى قُلُومِهِمْ مَا كَانُوا يَكُمِيبُونَ. مَا كَانُوا يَكُمِيبُونَ.

وقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لَمِنِ اسْتُفْتِيَ أَنْ يُقَدِّمَ بَيْنَ يَدَيِ الْفَتْوَى الاسْتِغْفَارَ لَمِنْوِ الْذَنْبِ مِنْ قَلْبِهِ مِنْ الْمَئِيَّ لَهُ الحَقِّ، واسْتَنَبَطَهُ مِنْ قَرْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّا أَزَلُنَا إِلِيْكَ الْكِئْلَبَ بِاللَّمَةِ لَلَهُ لَلْمَالِمَ مُنْ اللَّهُ وَلَا تَكُن لِلْمَالِمِينَ خَصِيمًا ﴿ أَنْ وَالسَتَغْفِرِ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ كَانَ عَقُورًا لِنَامَ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا تَكُن لِلْمَالِمِينَ خَصِيمًا ﴿ أَنْ وَالسَاءَ ١٠٥ - ١٠١].

قَوْلُهُ: ﴿ تَنْزِيلٌ مِن زَبِ ٱلْمَنْكِينَ ﴾ خَبَرٌ ثَانٍ لقَوْلِهِ: ﴿ وَلِقَدُ ﴾ وَهُوَ كَفَوْلِهِ: ﴿ وَلِقَدُ لَنَزِيلٌ رَبِ ٱلْمَنْكِينَ ﴾ [الشعراء:١٩٦]، وكقَوْلِهِ: ﴿ وَلَقُدُ لَنَزِيلٌ مِنَ الرَّحْنِ الرَّحِيدِ ﴿ أَنْ كِنَنْتُ فُهُو الصَلَت:٢-١٦]، فَهُو خَبَرٌ مُكَوَّرُ مَعَ قَوْلِهِ: ﴿ لَقُومَانُ ﴾.

وَتَنْزِيلٌ، أَيْ: مُنَزَّلٌ، فهِي مَصْدَرٌ بِمَعْنَى اسْمِ المَفْعُولِ، مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّ العالَمِينَ، أَنْزَلَهُ اللهُ عَلَى قَلْبِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لاَنَّهُ مَحَلُّ الوَعْيِ والحِفْظِ بِوَاسِطَةِ جِبْرِيلَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُ لَنَذِيلُ رَبِّ ٱلْمُنْكِينَ ﴿اللهِ نَزَلَ هِهِ الرَّهُ ٱلْأَمِينُ ﴿ اللهِ عَلِي لَيْكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِينِ ﴾ [الشعراء:١٩٢-١٩٤].

وقَوْلُهُ: ﴿ يَن زَبِّ ٱلْعَالِمِينَ ﴾ أيْ: خَالِقِهِمْ، ويُسْتَفَادُ مِنَ الآيَةِ مَا يَلِي:

١- أنَّ القُرْآنَ نازِلٌ لِجَمِيعِ الخَلْقِ، ففِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عُمُومٍ رِسالَةِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢ - أنَّهُ نازِلٌ مِنْ رَبِّمٍ م ، وإذَا كَانَ كذلِكَ فَهُوَ الحَكَمُ بَيْنَهُمُ الحاكِمُ عَلَيْهِمْ.

٣- أنَّ نُزُولَ القُرْآنِ مِنْ كَهَالِ رُبُوبِيَّةِ اللهِ، فإذَا أُضِيفَ إِلَى هَذِهِ الآيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ تَنزِيلُ مِنَ الرَّحْنِينَ الرَّحِينِ اللّهِ عَلَى اللّهِ مَنْفِيّةٌ اللهِ مَننِيَّةٌ عَلَى الرَّحْنِينَ الرَّحِيةِ اللهِ عَلْمَ أَنَّ القُرْآنَ رَحْمَةٌ للعِبَادِ أَيضًا، ورُبُوبِيَّةُ اللهِ مَننِيَّةٌ عَلَى الرَّحْةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ الفَاتِحَة: ٢-٣]، وكُلُّ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ عِبْدَهُ أَوْ مَهَاهُمْ عَنْهُ فَهُو رَحْمَةٌ بِهِمْ.

إذَّ القُرْآنَ كَلامُ الله؛ لأنَّهُ إذَا كَانَ اللهُ أنْزَلَهُ، فَهُوَ كلامُهُ لَا كَلامُ غَيْرِه، كَمَا قالَهُ السَّلَفُ
 وَجَهُمُالَلَهُ، وَهُوَ غَيْرُ مُخْلُوقٍ؛ لأنَّ جَمِيعَ صِفَاتِ اللهِ حتَّى الصِّفَاتِ الفِعْلِيَّةِ لَيْسَتْ مَخْلُوقَةً.

والقُرْآنُ كَلامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غَيْرُ مَحْلُوقٍ.

فإنْ قِيلَ: هَلْ كُلُّ مُنَزَّلٍ غَيْرُ خَالُوقٍ؟

قُلْنَا: لَا، لَكَنْ كُلُّ مُنَزَّلٍ يَكُونُ وصْفًا مُضافًا إِلَى اللهِ فَهُوَ غَيْرٌ كَخُلُوقٍ؛ كالكَلام، وإلَّا فإنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ ماءً وَهُوَ خَلُوقٌ، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا ٱلْمَدِيدَ ﴾ [الحديد:٢٥] وَهُوَ خَلُوقٌ، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا ٱلْمَدِيدَ ﴾ [الحديد:٢٥] وهُوَ خَلُوقٌ، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ تِنَ ٱللَّنْفَكِ ثَمَنِيَةَ أَزْوَجٍ ﴾ [الزمر:٦]، والأنعَامُ خَلُوقَةٌ، فإذَا كَانَ الْمُنزَّلُ مِنْ عِنْدِ اللهِ صِفَةَ لَا تَقُومُ بِغَيْرِهَا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ غَيْرِ مَخْلُوقٍ؛ لأَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ.

قَوْلُهُ: ﴿ أَفِيهَذَا لَلَذِيثِ أَنَّمُ تُدْهِرُنَ ﴾ الاسْتِفْهَامُ للإنكارِ والتَّوْبِيخِ، والحَدِيثُ: القُرْآنُ، والمُدْهِنُ: الخائِفُ مِنْ غَيْرِهِ الَّذِي يُحابِيهِ بقَوْلِهِ وفِعْلِهِ.

والمَعْنَى: أَتَّدْهِنُونَ بَهَذَا الحَدِيثِ وتَخَافُونَ وتَسْتَخْفُونَ؟! لَا يَنْبَغِي لَكُمْ هذَا، بَلْ يَنْبُغِي لِمَنْ مَعَهُ القُرْآنُ أَنْ يَصْدَعَ بِهِ، وأَنْ يُبَيِّنَهُ ويُجاهِدَ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَحْنِهِدْهُم بِهِ عِهَادَا كَيِرًا ﴾ [الفرقان:٥٦].

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ الوَاقِعَةِ<sup>[1]</sup>.

الثانِيَةُ: ذِكْرُ الأرْبَعِ الَّتِي مِنْ أَمْرِ الجَاهِليَّةِ [1].

قَوْلُهُ: ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ ثَكَذِّبُونَ ﴾ أَكْثُرُ الْفُسِّرِينَ عَلَى أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضافٍ، أَيْ: أَتَّجْعَلُونَ شُكْرَ رِزْقِكُمْ، أَيْ: مَا أَعْطَاكُمُ اللهُ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ مِنَ المَطَرَ ومِنْ إِنْزَالِ القُرْآنِ، أَيْ: تَجْعَلُونَ شُكْرَ هَذِهِ النِّعْمَةِ العَظيِمَةِ أَنْ تُكَذِّبُوا بِهَا، والنَّبِيُّ ﷺ وإنْ كَانَ ذَكَرَهَا فِي المَطَر فإنَّها تَشْمَلُ المَطَرَ وَغَيْرَهُ.

وقِيلَ: إِنَّهُ لَيْسَ فِي الآيَةِ حَذْفٌ، والمَعْنَى: تَجْعَلُونَ شُكْرَكُمْ تَكْذِيبًا، وقَالَ: إِنَّ الشُّكْرَ رزْقٌ، وهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، بَلْ هُوَ مِنْ أَكْبَرِ الأَرْزَاقِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

عَالَى لَدهُ فِي مِثْلِهَا يَجِسبُ الشُّكُرُ

إِذَا كَسانَ شُسخُرِي نِعْمَسةَ اللهِ نِعْمَسةً فَكَيْسِفَ بُلُسوخُ الشُّسِكْرِ إِلَّا بِفَضْسِلِهِ وَإِنْ طَالَسِتِ الأَيْسَامُ وَاتَّصَسَلَ العُمْسُرُ (١)

فالنِّعْمَةُ ثَعْتَاجُ إِلَى شُكْرٍ، ثُمَّ إِذَا شَكَرْتَهَا فِهِيَ نِعْمَةٌ أُخْرَى ثَعْتَاجُ إِلَى شُكْرِ ثانٍ، وإِنْ شَكَرَتْ فِي الثانِيَةِ فهِيَ نِعْمَةٌ تَخْتَاجُ إِلَى شُكْرِ ثالِثٍ، وهَكَذَا أَبدًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِن تَعَدُّواْ نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾ [النحل:١٨].

قَوْلُهُ: ﴿أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ (أنَّ) ومَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرِ، مَفْعُولُ (تَجْعَلُونَ) الثَّانِي، أيْ: تُصيِّرونَ شُكْرَكُمْ تَكْذِيبًا، ولَا شَكَّ أنَّ هَذَا مِنَ السَّفَةِ أنْ يُقابِلَ الإنسَانُ نِعْمَةَ رَبِّهِ بالتَّكْذِيبِ، إنْ كانَتْ وحْيًا كَذَّبَ خَبَرَهُ ولَمْ يَمْتَوْلُ أَمْرَهُ ولَمْ يَجْتَنِبْ نَهْيَهُ، وإنْ كانَتْ عَطاءً تَنْمُو بهِ الأجْسامُ نَسَبَهُ إِلَى غَيْر اللهِ، قَالَ: هَذَا مِنَ النَّوْءِ، أَوْ هَذَا مِنْ عَمَلِي. كَمَا قَالَ قَارُونُ: ﴿إِنَّمَا أُوبِينُهُ، عَلَى عِلْمٍ عِندِيٓ ﴾ [القصص:٧٨].

فيه مَسَائلُ:

[1] الأُولَى: تَفْسِيرُ آيةِ الوَاقِعَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾، وقَدْ مرَّ تَفْسِيرُهَا.

[٧] الثانيةُ: ذِكْرُ الأرْبَع الَّتِي مِنْ أَمْرِ الجاهِلِيَّةِ، وَهِيَ: الطَّعْنُ فِي الأنْسَابِ، والفَخْرُ بالأحْسَابِ، والاسْتِسْقَاءُ بِالأَنْوَاءِ، والنِّيَاحَةُ عَلَى المِّيِّتِ.

<sup>(</sup>١) البيتان لمحمود الوراق، انظر: الشكر لابن أبي الدنيا رقم (٨٣)، والصناعتين لأبي هلال العسكري (ص:٣٣٢)، وشعب الإيمان للبيهقي رقم (٤٠٩٩).

الثالِثَةُ: ذِكْرُ الكُفْرِ فِي بَعْضِهَا [ا].

الرَّابِعَةُ: أَنَّ مِنَ الكُفْرِ مَا لَا يُخْرِجُ مِنَ المِلَّةِ [1].

الخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤمِنٌ بِي وَكَافِرٌ» بِسَبَبِ نُزُولِ النَّعْمَةِ [1].

[١] الثالِثَةُ: ذِكْرُ الكُفْرِ فِي بَعْضِهَا، وَهِيَ: الاسْتِسْفَاءُ بالآنْوَاءِ، وكذلِكَ الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، والنِّيَاحَةُ عَلَى والنِّيَاحَةُ عَلَى النَّسِ، والنَّيَاحَةُ عَلَى النَّياحَةُ عَلَى النَّبِ، كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، والنَّيَاحَةُ عَلَى النَّياحَةُ عَلَى النَّبِهِ، (١).

[٢] الرَّابِعَةُ: أنَّ مِنَ الكُفْرِ مَا لَا يُحْرِجُ مِنَ اللِّةِ، وَهِيَ: أنَّ الاسْتِسْقَاءَ بالاَّنْوَاءِ بَعْضُهُ كُفْرٌ مُحُرِّجٌ عَن الِلَّةِ وبَعْضُهُ كُفُرٌ دُونَ ذَلِكَ، وقَدْ سَبَقَ بَيانُ ذلكَ.

[٣] الخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبادِي مُؤْمِنٌ بِي وكَافِرٌ » بسَبَبِ نُزُولِ النِّعْمَةِ: أَيْ: إنَّ النَّاسَ يَنْقَسِمُونَ عِنْدَ نُزُولِ النِّعْمَةِ إلى مُؤْمِنِ باللهِ وكافِرِ بهِ، وقَدْ سَبَقَ بَيانُ حُكْمِ إضافَةِ نُزُولِ الطَرِ إلى النَّوْءِ، والوَاجِبُ عَلَى الإِنْسَانِ إِذَا جَاءَتْهُ النَّعْمَةُ أَنْ لَا يُضِيفَهَا إِلَى أَسْبابِهَا مُجُرَّدَةً عَنِ اللهِ، بَلْ يَعْتَقِدُ أَنَّ هَذَا سَبَبٌ عَضْ إِنْ كَانَ هَذَا سَبَبًا.

مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ غَرِقَ فِي ماءٍ، وكانَ عنْدَهُ رَجُلٌ قَرِيٌّ، فَنَزَلَ واَنْقَذَهُ، فإنَّهُ يَجِبُ عَلَى هَذَا الَّذِي نَجَا أَنْ يَعْرِفَ نِعْمَةَ اللهِ عليْهِ، ولوْلَا أَنَّ اللهَ أَمَرَ أَمْرًا قَدَرِيًّا وأَمْرًا شَرْعِيًّا أَنْ يُنْقِذَكَ هَذَا الرَّجُلُ مَا حَصَلَ إِنْقَاذٌ، فَأَنْتَ تَعْتَقِدُ أَنَّ هَذَا سَبَبٌ مَحْضٌ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب، رقم (٦٧)، من حديث أبي هريرة رَجَوَلِقَهُ عَنْهُ.

السَّادِسَةُ: التَّفَطُّنُ للإِيمَانِ فِي هذَا المَوْضِعِ [1].

السَّابِعَةُ: التَّفَطُّنُ لِلكُفْرِ فِي هذَا المَوْضِعِ [1].

الثَّامِنَةُ: التَفَطُّنُ لِقَوْلِهِ: «لَقَدْ صَدَقَ نَوْءُ كَذَا وَكَذَا»[٢].

التَّاسِعَةُ: إِخْرَاجُ العَالِمِ لِلمُتَعَلِّمِ المَشْأَلَةَ بالاسْتِفْهَامِ عَنْهَا؛ لِقَوْلِهِ: «أَتَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُم؟»أً!.

العَاشِرَةُ: وَعِيدُ النَّائِحَةِ [1].

[١] السَّادِسَةُ: التَّفَطُّنُ للإيهانِ فِي هَذَا المُؤضِع، وَهُوَ نِسْبَةُ المَطَرِ إِلَى فَضْلِ اللهِ ورَحْمَتِهِ.

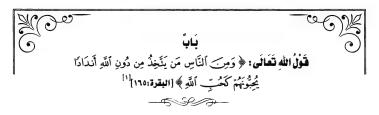
[٧] السَّابِعَةُ: التَّفَطُّنُ للكُفْرِ فِي هَذَا المَوْضِعِ، وَهُوَ نِسْبَةُ المَطَرِ إِلَى النَّوْءِ، فيُقالُ: هَذَا بسَبَبِ النَّوْءِ الفُلايِّ. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[٣] الثَّامِنَةُ: التَّفَطُّنُ لقَوْلِهِ: «لَقَدْ صَدَقَ نَوْءٌ كَذَا وكذَا» وهَذَا قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِهِ: «مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا»؛ لأنَّ الثَّناءَ بالصِّدْقِ عَلَى النَّوْءِ مُقْتَضَاهُ أنَّ هَذَا المَطَرَ بَوْعَدِهِ، ثُمَّ بَتَنْفِيذِ وَعْدِهِ.

[٤] التَّاسِعَةُ: إخْرَاجُ العالِمِ للمُتَعَلِّمِ النَّنَالَةَ بالاسْتِفْهَامِ عنْهَا؛ لقَوْلِهِ: «أَتَدُرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» وذَلِكَ أَنْ يُلْقِيَ العالِمُ عَلَى المُتَعَلِّمِ السُّوَالَ لأَجْلِ أَنْ يَنْتَبِهَ لَهُ، وإلَّا فالرَّسُولُ ﷺ يَعْلَمُ أَنَّ الصَّحَابَةَ لَا يَعْلَمُونَ مَاذَا قَالَ اللهُ، لكنْ أرادَ أَنْ يُنَبَّهَهُمْ لهَذَا الأَمْرِ، فقَالَ: «أَتَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» وهَذَا يُوجِبُ اسْتِحْضَارَ قُلُوبِهِمْ.

[٥] العَاشِرَةُ: وَعِيدُ النَّائِحَةِ، وذَلِكَ بقَوْلِهِ: «إِذَا لَمْ تَثُبْ قَبْلَ مَوْجِهَا تُقَامُ يَوْمَ القِيَامَةِ وعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطِرَانٍ ودِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ» وهَذَا وَعِيدٌ عَظِيمٌ.

-5 3/2



[1] قَوْلُهُ: بَابٌ: قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَمِرَ النَّاسِ مَن يَتَخِذُ مِن دُونِ اللهِ أَندَادًا ﴾ جَعَلَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمُهُ اللهُ تَعَالَى الآيَةَ هِيَ التَّرْجَمَةَ، ويُمْكِنُ أَنْ يُعْنَى بَهَذِهِ التَّرْجَمَةِ: بَابُ المَحَبَّةِ. وأَصْلُ الأَعْمَالِ كُلِّهَا هُوَ المَحَبَّةُ، فالإنْسَانُ لَا يَعْمَلُ إِلَّا لِيَمَا يُحِبُّ؛ إِمَّا لِجِلْبِ مَنْفَعَةٍ، أَوْ لِلَنْعِ مَضَرَّةٍ، فإذَا عَمِلَ شَيْئًا؛ فلأنَّهُ يُحِبُّهُ إِمَّا لذاتِهِ كالطَّعَام، أَوْ لغَيْرِهِ كالدَّوَاءِ.

وعِبادَةُ اللهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى المَحَيَّةِ، بَلْ هِيَ حَقِيقَةُ العِبَادَةِ؛ إِذْ لَوْ تَعَبَّدْتَ بِدُونِ مَحَبَّةٍ صَارَتْ عِبادَتُكَ قِشْرًا لَا رُوحَ فِيهَا، فإذَا كَانَ الإِنْسَانُ فِي قَلْبِهِ مَحَبَّةٌ للهِ وللوُصُولِ إِلَى جَنَّتِهِ، فَسَوْفَ يَسْلُكُ الطَّرِيقَ المُوصِلَ إِلَى ذلكَ؛ ولهَذَا لَيَّا أَحَبَّ المُشْرِكُونَ آهِيَّهُمْ تَوَصَّلَتْ بِهِمْ هَذِهِ المَحَبَّةُ إِلَى أَنْ عَبَدُوهَا مِنْ دُونِ اللهِ أَوْ مَمَ اللهِ.

والمَحَبَّةُ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

القِسْمُ الأوَّلُ: مَحَّةُ عِبادَةٍ، وَهِيَ الَّتِي تُوجِبُ التَّذَلُّلُ والتَّعْظِيمَ، وأَنْ يَقُومَ بَقَلْبِ الإنسَانِ مِنْ إِجْلالِ المَحْبُوبِ وتَعْظيمِهِ مَا يَقْتَفِي أَنْ يَمْتَلِلَ أَمْرَهُ ويَجْنَيَبَ نَهْيَهُ، وهَذِهِ خاصَّةٌ باللهِ، فمَنْ أحَبَّ مَعَ اللهِ غَيْرَهُ مَحَبَّةَ عِبادَةٍ فَهُو مُشْرِكٌ شِرْكًا أَكْبَرَ، ويُعَبِّرُ العُلْمَاءُ عَنْها بالمَحَبَّة الخاصَّةِ.

القِسْمُ الثَّانِي: مَحَبَّةٌ لَيْسَتْ بعِبادَةٍ فِي ذاتِهَا، وهَذِهِ أَنْوَاعٌ:

النَّوْعُ الأَوَّلُ: المَحَبَّةُ للهِ وفِي اللهِ، وذَلِكَ بأنْ يَكُونَ الجالِبُ لهَا عَبَّةَ اللهِ، أيْ: كَوْنَ الشَّيْءِ مَجَّبُوبًا للهِ تَعَالَى مِنْ:

أَشْخَاصٍ: كالأنْبِيَاءِ، والرُّسُلِ، والصِّدِّيقِينَ، والشُّهَدَاءِ، والصَّالِحِينَ.

أَوْ أَعْمَالٍ: كالصَّلاةِ، والرَّكَاةِ، وأَعْمَالِ الحَيْرِ، أَوْ غَيْرِ ذلكَ. وهَذَا النَّوْعُ تابعٌ للقِسْمِ الأَوَّلِ الَّذِي هُوَ مَحَبَّةُ اللهِ.

النَّوْعُ النَّانِي: نَحَبَّةُ إشْفاقِ ورَحْمَةٍ، وذَلِكَ كمَحَبَّةِ الوَلَدِ، والصِّغَارِ، والضُّعَفَاءِ، والمُرضَى.

النَّوْعُ النَّالِثُ: عَبَّةُ إجْلالٍ وتَغْظِيمٍ لَا عِبادَةٍ، كمَحَبَّةِ الإِنْسَانِ لوالِدِهِ، ولِمُعَلِّمِهِ، ولكَبِيرِ مِنْ أَهْلِ الحَيْرِ.

النَّوْعُ الرَّابِعُ: مَحَبَّةٌ طَبِيعِيَّةٌ، كمَحَبَّةِ الطَّعَامِ، والشَّرَابِ، والمَلْبَسِ، والمَرْكَبِ، والمَسْكَنِ.

وأشْرَفُ هَذِهِ الأنْوَاعِ النَّوْعُ الأوَّلُ، والبَقِيَّةُ مِنْ قِسْمِ الْمُباحِ؛ إِلَّا إِذَا افْتَرَنَ بِهَا مَا يَفْيَضِي التَّعَبُّدَ صَارتْ عِبادَةً، فالإنسَانُ يُحِبُّ واللِدَهُ عَبَّةً إِجْلالٍ وتَعْظِيمٍ، وإذَا افْتَرَنَ بِهَا أَنْ يَتَعَبَّد للهِ بَهَذَا الحُبُّ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَقُومَ بِبِرِّ والِدِهِ صَارَتْ عِبادَةً، وكذلِكَ يُحِبُّ وَلَدَهُ مَحَبَّةً شَفَقَةٍ، وإذَا افْتَرَنَ بِهَا مَا يَفْتَضِي أَنْ يَقُومَ بَامْوِ اللهِ بِإصْلاح هَذَا الوَلَدِ صَارَتْ عِبادَةً.

وكذلِكَ المَحَبَّةُ الطَّبِيعِيَّةُ: كالأَكْلِ والشُّرْبِ والمُلْبَسِ والمَسْكَنِ إِذَا قُصِدَ بِهَا الاسْتِعَانَةُ عَلَى عِبادَةٍ صارَتْ عِبادَةً؛ ولهَذَا «مُجِّبَ للنَّبِيِّ ﷺ النِّسَاءُ والطِّيبُ» (١) مِنْ هَذِهِ الدُّنْيَا، فَمُبِّبَ إلَيْهِ النِّساءُ؛ لأَنَّ ذلِكَ مُقْتَضَى الطَّبِيعَةِ، ولِمَا يَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ المَصالِحِ العَظِيمَةِ، وحُبِّبَ إِلَيْهِ الطَّيبُ؛ لأَنَّهُ يُنشَطُ النَّفْسَ، ويُرِيجُهَا، ويَشْرَحُ الصَّدْرَ، ولأنَّ الطَّيِّبَاتِ للطَّيِّينَ، واللهُ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيْبًا.

فهَذِهِ الأَشْيَاءُ إِذَا اتَّخَذَهَا الإِنْسَانُ بِقَصْدِ العِبَادَةِ صارَتْ عِبادَةً، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَاتِ، وإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِيُّ مَا نَوَى ('')، وقَالَ العُلَمَاءُ: إِنَّ مَا لَا يَيْمُ الوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ واجِبٌ، وقَالُوا: الوَسَائِلُ لَهَا أَحْكَامُ المَقاصِدِ. وهَذَا أَمْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ آيَتَيْنِ:

\* الأُولَى الَّتِي تَرْجَمَ بِهَا وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿ وَمِرَ ٱلنَّاسِ ﴾ (مِنْ) تَبْعِيضِيَّةٌ، هِيَ وتجُرُّورُهَا خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، و﴿مَن يَلَخِذُ﴾ مُبَنَدَأٌ مُؤخَّرٌ.

قَوْلُهُ: ﴿ أَنْدَادًا ﴾ جَمْعُ نِدٍّ، وَهُوَ الشَّبِيهُ والنَّظِيرُ.

قَوْلُهُ: ﴿ يُحِبُّونَهُمْ كَصُبِّ اللَّهِ ﴾ أيْ: فِي كَيْفِيَّتِهِ ونَوْعِهِ؛ فالنَّوْعُ أنْ يُحِبَّ غَيْرَ اللهِ مَحَبَّةَ عِبادَةٍ.

<sup>(</sup>١) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٢٨، ١٩٩٩، ١٨٥)، والنسائي: كتاب عشرة النساء، باب حب النساء، وقم (٣٩٣٩)، من حديث أنس رَحْوَلَقَهُمَنْهُ. وقال الألباني رَحَمُاللَّمُ في «تعليقه على المشكاة» (١٤٤٨/٣): «إسناده حسن».

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ:
 "إنها الأعمال بالنية"، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر رَهَ اللَّهَ عَنْدُ.

والكَيْفِيَّةُ: أَنْ يُحِبَّةُ كَمَحَيَّةِ اللهِ أَوْ أَشَدَّ، حتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ يُعَظِّمُ مَحْبُوبَهُ ويَغارُ لَهُ أَكْثَرَ عِمَّا يُعَظِّمُ اللهَ
 ويَغارُ لهُ، فَلَوْ قِيلَ: احْلِفْ باللهِ. لَحَلَفَ، وَهُوَ كاذِبٌ ولَمْ يُبالِ، ولَوْ قِيلَ: احْلِفْ بالنَّدِّ. لَمْ يَحْلِفُ وَهُوَ كاذِبٌ ولَمْ يُبالِ، ولَوْ قِيلَ: احْلِفْ بالنَّدِّ. لَمْ يَحْلِفُ وَهُوَ كاذِبٌ، وهَذَا شِرْكٌ أَكْبَرُ.

وقَوْلُهُ: ﴿كَحُبِّ ٱللَّهِ ﴾ للمُفَسِّرِينَ فِيهَا قَوْلانِ:

الأوَّلُ: أَنَّهَا عَلَى ظاهِرِهَا، وأنَّهَا مُضافَةٌ إِلَى مَفْعُولِهَا، أَيْ: يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّهِمُ اللهَ، والمَغْنَى يُحِبُّونَ هَذِهِ الأَنْدادَ كَمَحَبَّةِ اللهِ، فَيَجْعَلُونَهَا شُركاءَ للهِ فِي المَحَبَّةِ، لكنِ الَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبَّّا للهِ مِنْ هَؤُلاءِ للهِ، وهَذَا هُوَ الصَّوَابُ.

الثَّانِي: أَنَّ المَعْنَى كَحُبِّ اللهِ الصَّادِرِ مِنَ المُؤْمِنِينَ. أَيْ: كَحُبِّ المُؤْمِنِينَ للهِ، فيُحِبُّونَ هَذِهِ الاَّنْدَادَ كَمَا يُحِبُّ المُؤْمِنُونَ اللهَ عَنَهَجَلَّ، وهَذَا وإنِ احْتَمَلَهُ اللَّفْظُ، لكنِ السِّيَاقُ يَأْبَاهُ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ المَعْنَى ذلكَ لكانَ مُناقضًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِيهَا بَعْدُ: ﴿وَالَّذِينَ ءَامُثُواۤ أَشَدُّ حُبًّا يَقِهِ﴾.

وكانَتْ مَحَبَّةُ المُؤْمِنِينَ للهِ أَشَدَّ؛ لأنَّهَا مَحَبَّةٌ خَالِصَةٌ لَيْسَ فِيهَا شِرْكٌ، فمَحَبَّةُ المُؤْمِنِينَ أَشَدُّ مِنْ حُبِّ هَوُلاءِ للهِ.

فإنْ قِيلَ: قَدْ يَنْقَدِحُ فِي ذِهْنِ الإِنْسَانِ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يُجِبُّونَ هَذِهِ الأَّنْدَادَ نَظَرًا لقَوْلِهِ: ﴿أَشَدُّ حُبَّا يَتَهِ﴾ فها الجَوَابُ؟

أُجِيبَ: أنَّ اللَّغَةَ العَرَبِيَّةَ يَجْرِي فِيهَا التَّفْضِيلُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ وأَحَدُهُمَا خالٍ مِنْهُ تَمامًا، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَصْحَبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَدٍ لِمَنْهُ شَسْتَقَرُّا وَآهْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان:٢٤]، مَعَ أَنَّ مُسْتَقَرَّ أَهْلِ النَّارِ لَيْسَ فِيهِ خَيْرٌ، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ مَّاللَّهُ خَيْرُ أَمَّا يُثْتِرِكُونِ ﴾ [النمل:٥٩]، والطَّرَفُ الآخَرُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْمُوَازَنَةِ، ولكنَّهَا مِنْ بَابٍ مُخَاطَبَةِ الحَصْم بحسَبِ اعْتِقَادِهِ.

مُناسَبَةُ الآيَةِ لبابِ المَحَيَّةِ: مَنْعُ الإنْسَانِ أَنْ يُحِبَّ أَحَدًا كَمَحَبَّةِ الله؛ لأَنَّ هَذَا مِنَ الشَّرْكِ الأَكْبَرِ المُخْرِجِ عَنِ اللَّهِ، وهَذَا يُوجَدُ فِي بَعْضِ الغُبَّادِ وبَعْضِ الخَبَّادِ مَعْضَ الغُبَّادِ يَعْضَ الخُبَّادِ مَعْضَ الخُبَّادِ وبَعْضِ الخَدَمِ تَجِدُهُمْ يُحِبُّونَ هَوُّلاءِ الرُّوَسَاءَ أَكْثَرَ عِمَّا القُبُورِ أَوِ الأَوْلِيَاءِ كَمَحَبَّةِ اللهِ أَوْ أَشَدَّ، وكذلِكَ بَعْضُ الحَدَمِ تَجِدُهُمْ يُجُبُّونَ هَوُ لاَءِ الرُّوَسَاءَ أَكْثَرَ عِمَّا يُجُبُّونَ اللهَ، ويُعَظِّمُونَ اللهَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَالُوا رَبِّنَاۤ إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبُرَآءَنَا فَأَصَلُونَا اللهَ، وَلَا تَرْبَعَ إِلَى الْعَنْهُ لَوْنَ اللهَ اللهِ وَيَعْلَمُونَ اللهَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَالُوا رَبِّنَاۤ إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبُرَآءَنَا فَأَصَلُونَا اللهَ، ويُعَظِّمُونَ اللهَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَالُوا رَبِّنَاۤ إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبُرَآءَنَا فَأَصَلُونَا اللهَ اللهِ وَلِيَّا إِللْهُ وَلِيَا اللهَالِ الْعَلَى اللهُ اللهُ اللهَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَوْلَا رَبِّنَاۤ إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبُرَآءَنَا فَأَصَلُونَا اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ اللللللللّهُ الللللللللللللّهُ اللللللللّهُ الللللللللّه

وَقَوْلُهُ: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآ أَوْكُمُّ وَٱبْنَآ أَوْكُمُ وَإِنْكُمُ وَاَزْوَجُكُمٌ وَعَشِيرَتُكُمُ وَآمُولُ اَفْتَرَفْتُمُوهَا وَجَهَادٍ فِي وَجَهَادٍ فِي اللّهِ وَرَسُولِهِ. وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ. فَتَرْبَصُوا حَقَّى يَأْقِبُ اللّهُ يَأْمُوهِ. ﴿ [التوبة:٢٤][١]

[1] الآيَّةُ الثَّانِيَّةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَـَآؤُكُمُّ وَأَبْنَـَآؤُكُمُّ ﴾ ﴿مَابَـآؤُكُمُ ﴾ اسْمُ (كَانَ)، وباقِي الآيَةِ مَرْفُوعٌ مَعْطُوفٌ عليْهِ، وخَبَرُ (كَانَ) ﴿أَحَبَ إِلَيْكُمُ مِنِى اللّهِ وَرَسُولِهِ. ﴾ والخِطابُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ قُلْ ﴾ للرَّسُولِ ﷺ والمُخاطَبُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ عَابَـآؤُكُمْ ﴾ الأُمَّةُ.

والأمْرُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَنَرَبَصُوا ﴾ يُرادُ بِهِ النَّهْدِيدُ، أي: انْتَظِرُوا عِقابَ اللهِ؛ ولهَذَا قَالَ: ﴿خَتَى يَأْتِكَ اللّهُ إِنْمَرِهِ.﴾ بإهْلاكِ هَؤُلاءِ المُؤثِرِينَ لِمَحَبَّةِ هَؤُلاءِ الأصْنافِ النَّمانِيَةِ عَلَى مَحَبَّةِ اللهِ ورَسُولِهِ وجِهادٍ فِي سَبيلِهِ.

فَدَلَّتِ الآيَّةُ عَلَى أَنَّ مَحَبَّةً هَؤُلاءِ وإنْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِ مَحَبَّةِ العِبَادَةِ إِذَا فُضَّلَتْ عَلَى مَحَبَّةِ اللهِ صَارَتْ سَبَبًا للعُقُوبَةِ. ومِنْ هُنَا نَعْرِفُ أَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا كَانَ يُهْمِلُ أَوَامِرَ اللهِ لأُوامِرِ والِدِهِ فَهُوَ يُحِبُّ أَباهُ أَكْثَرَ مِنْ رَبِّهِ.

ومَا فِي القُلُوبِ وإِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ، لكنْ لَهُ شاهِدٌ فِي الجَوارِحِ؛ ولذَا يُرْوَى عَنِ الحَسَنِ رَحِمَهُاللَّهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَا أَسَرَّ أَحَدٌ سَرِيرَةً إِلَّا أَظْهَرَهَا اللهُ تَعَالَى عَلَى صَفَحَاتِ وجْهِهِ وفَلتَاتِ لِسَانِه»، فالجَوارِحُ مِرْآةُ القَلْب.

فإنْ قِيلَ: ۚ الْمَحَبَّةُ فِي القَلْبِ وَلَا يَسْتَطِيعُ الإِنْسَانُ أَنْ يَمْلِكَهَا؛ ولهَذَا يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا قَسْمِي فِيهَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلْمُشِي فِيهَا لَا أَمْلِكُ، (١)، وكَيْفَ للإِنْسَانِ أَنْ يُحِبَّ شَيْئًا وَهُوَ يَبْغَضُهُ؟! وهل هَذَا إِلَّا مِنْ مُحاولاتِ جَعْلِ الْمُمْتَنِعِ ثُمُكِنّا؟!

أُجِيبَ: أنَّ هَذَا إِيَرادٌ لَيْسَ بِوَارِدٍ، فالإنْسَانُ قَدْ تَنْقَلِبُ عَبَّتُهُ لَشَيْءٍ كَراهَةٌ وبالعَكْسِ، إمَّا لِسَبَبِ ظاهِر أوْ لِإِرَادَةِ صَادِقَةِ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد في «المسند» (٦/ ١٤٤) وأبو داود: كتاب النكاح، باب في القسم بين النساء، وقم (٢١٣٤)، والترمذي:
كتاب النكاح، باب في التسوية بين الضرائر، وقم (١١٤٠)، والنسائي: كتاب عشرة النساء، باب ميل الرجل إلى بعض
نسائه دون بعض، وقم (٣٩٤٣)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب القسمة بين النساء، وقم (١٩٧١)، والدارمي
(٢/ ١٧)، وابن حبان رقم (١٩٧١)، والحاكم (١/ ١٨٧) وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي، من حديث عائشة
رَصِّيَّكَيِّتَهَا. ورجح الترمذي إرساله؛ فقال: «رواية حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة مرسلًا أصح». وانظر: «تحفة
الأشراف» (١١/ ٢١/ ١/ رقم ١٦٢٩) و«جامع الأصول» (١١ / ١٤) و«نيل الأوطار» (٢/ ٢٣).

عَنْ أَنْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لا يُؤمِنُ اللهِ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ [٢] وَوَالِدِهِ [٢] وَوَالِدِهِ [٢] وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ [٤]» أَخْرَجَاهُ (١).

ُ فَمَثَلًا: لَكَ صَدِيقٌ ثَحِبُّهُ فَيَسْرِقُ مِنْكَ وَيَنْتَهِكُ حُرْمَتَكَ، فَتَكْرَهُهُ لَهَذَا السَّبَب، أَوْ لإرَادَةٍ صادِقَةٍ، كرَجُلٍ ثُحِبُّ شُرْبَ الدُّخانِ، فصارَ عنْدَهُ إِرَادَةٌ صَادِقَةٌ وعَزِيمَةٌ ثَابِتَةٌ، فكرِهَ الدُّخانَ، فَأَفْلَعَ عنْهُ.

وقالَ عُمَرُ رَكَوَلِلَهَ عَدْ لَنَبِي ﷺ: إِنَّكَ لَأَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفسِي. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا وَاللَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ حَتَّى أَكُونَ أَحَبُّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ». قَالَ: الأَنَ واللهِ لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِي. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ، وَاقَرَّهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَقَرَّهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى النَّبِيُّ عَلَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى النَّبِيُّ اللَّهِ عَلَى النَّبِيُّ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى النَّبِيُّ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللْمُعْمِى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْمُعَلِي عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْمُوالْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُعَلِّمُ عَلَى اللْمُعَلِي عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْمُعَلِي عَلَى اللْمُعَلِي عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْمُعَلِيْ عَلَى اللْمُعَلِيْكُولِ

ورُبَّيَا تَسْمَعُ عَنْ شَخْصٍ كَلامًا وأنْتَ ثُحِيُّهُ فَنَكْرُهُهُ، ثُمَّ يَتَبَيَّنُ لكَ أَنَّ هَذَا الكَلامَ كَذِبٌ، فَتَعُودُ مَخَتُكَ إِيَّاهُ.

[١] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ: «لَا يُؤْمِنُ» هَذَا نَفْيٌ للإيهانِ، ونَفْيُ الإيهانِ تَارَةً يُرادُ بِهِ نَفْيُ الكَهالِ الوَاجِبِ، وتَارَةً يُرادُ بِهِ نَفْيُ الوُجُودِ، أَيْ: نَفْيُ الأَصْلِ، والمَنْفِيُّ فِي هَذَا الحَدِيثِ هُوَ كَهالُ الإيهانِ الوَاجِبِ، إِلَّا إِذَا خَلَا القَلْبُ مِنْ حَبَّةِ الرَّسُولِ ﷺ إِطْلَاقًا، فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا نَفْيٌ لأَصْلِ الإيهانِ.

[٧] قَوْلُهُ: «مِنْ وَلَكِيهِ» يَشْمَلُ الذَّكَرَ والأُنْثَى، وبَدَأَ بِمَحَبَّةِ الوَلَدِ؛ لأنَّ تَعَلَّقَ القَلْبِ بِهِ أَشَدُّ مِنْ تَعَلَّقِهِ بأبيهِ غَالِيًّا.

[٣] قَوْلُهُ: «**وَوالِدِهِ**» يَشْمَلُ أباهُ، وجَدَّهُ وإنْ عَلا، وأُمَّهُ، وجَدَّتَهُ وإنْ عَلَتْ.

[٤] قَوْلُهُ: «والنَّاسِ أَجْمَعِينَ» يَشْمَلُ إخْوَتَهُ وأعْيامَهُ وأَبْناءَهُمْ وأَصْحَابَهُ ونَفْسَهُ؛ لأنَّهُ مِنَ النَّاسِ؛ فَلَا يَتِمُّ الإيهانُ حتَّى يَكُونَ الرَّسُولُ أَحَبَّ إلَيْهِ مِنْ جَمِيعِ المَخْلُوقِينَ.

وإذَا كَانَ هَذَا فِي مَحَبَّةِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ فَكَيْفَ بِمَحَبَّةِ اللهِ تَعَالَى ؟!!

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب حب الرسول 癱 من الإيمان، رقم (١٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب وجوب محبة رسول الله ﷺ، رقم (٤٤)، من حديث أنس كَوَلَيْكَةَ،

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأيهان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ، رقم (٦٦٣٢)، من حديث عبد الله بن هشام رَجَوَلَشَكِمَةُهُ.

ومَحَبَّةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ تَكُونُ لأُمُورٍ:

الأوَّلُ: أَنَّهُ رَسُولُ اللهِ، وإِذَا كَانَ اللهُ أَحَبَّ إِليْكَ مِنْ كُلِّ شِيءٍ فرَسُولُهُ أَحَبُّ إِليْكَ مِنْ كُلِّ

الثَّانِي: لِمَا قَامَ بِهِ مِنْ عِبَادَةِ اللهِ وتَبْلِيغ رِسالَتِهِ.

النَّالِثُ: لِهَا آتاهُ اللهُ مِنْ مَكارِم الأخْلاقِ وعَاسِنِ الأعْمَالِ.

الرَّابِعُ: أنَّهُ سَبَبُ هِدايَتِكَ وتَعْلِيمِكَ وتَوْجِيهِكَ.

الخامِسُ: لصَبْرِهِ عَلَى الأَذَى فِي تَبْلِيغ الرِّسَالَةِ.

السادسُ: لبَذْلِ جُهْدِهِ بالمالِ والنَّفْسِ لإعْلاءِ كَلِمَةِ اللهِ.

ويُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ مَا يَلِي:

١ - وجُوبُ تَقْدِيمٍ مَحَبَّةِ الرَّسُولِ عَلَى مَحَبَّةِ النَّفْسِ.

٢ - فِدَاءُ الرَّسُولِ ﷺ بالنَّفْسِ والمالِ؛ لأنَّهُ يَجِبُ أَنْ تُقَدِّمَ مَحَبَّتَهُ عَلَى نَفْسِكَ ومالِكَ.

٣- الله تَجِبُ عَلَى الإنسَانِ أَنْ يَنْصُرَ سُنَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ويَبْذُلَ لذلكَ نَفْسهُ ومالَهُ وكُلَّ طاقَتِهِ ؟
 لأنَّ ذلِكَ مِنْ كَمَالِ مَحَبَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ولذلكَ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ شَايِئَكَ هُوَ الكورْرِ:٣] أَيْ: مُبْغِضَكَ، قَالُوا: وكذلكَ مَنْ أَبْغَضَ شَرِيعَتُهُ ﷺ فَهُو مَقْطُوعٌ لا خَيْرَ فِيهِ.

٤ – جوازُ المَحَبَّةِ الَّتِي للشَّفَقَةِ والإِكْرامِ والتَّعْظِيمِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَحَبَّ إلَيْهِ مِنْ وَلَيهِ وَوالِيهِ...» فَأَثْبَتَ أَصْلَ المَحَبَّةِ، وهَذَا أَمْرٌ طَبيعِيٍّ لا يُنكِرُهُ أَحَدٌ.

٥ - وُجُوبُ تَقْدِيمِ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى قَوْلِ كُلِّ النَّاسِ؛ لأنَّ مِنْ لازِمِ كَوْنِهِ أَحَبَّ مِنْ كُلِّ أَحَدِ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ مُقَدَّمًا عَلَى كُلِّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، حتَّى عَلَى نَفْسِكَ.

فَمَثْلًا: أَنْتَ تَقُولُ شَيْئًا وَتَهْوَاهُ وَتَفْعَلُهُ، فِيأْتِي إليْكَ رَجُلٌ وِيَقُولُ لَكَ: هَذَا يُخالِفُ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ. فإذَا كَانَ الرَّسُولُ أَحَبَّ إليْكَ مِنْ نَفْسِكَ، فأَنْتَ تَنْتَصِرُ للرَّسُولِ أَكْثَرَ بِمَّا تَنْتَصِرُ لنَفْسِكَ، وتَرُدُّ عَلَى نَفْسِكَ بَقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ فَتَدَعُ مَا تَهْوَاهُ مِنْ أَجْلِ طاعَةِ الرَّسُولِ ﷺ، وهَذَا عُنُوانُ تَقْدِيمِ مَحَبَّيهِ عَلَى مَحَبَّةِ النَّفْسِ؛ ولهَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ:

# تَعْصِسِي الإِلَىة وَأَنْسِتَ نَسَرْعُمُ حُبَّهُ لَسَادِقًا لأَطَعْنَسِهُ لَسَوْقًا لأَطَعْنَسِهُ

هَــذَا لَعَمْــرِي فِي القِيَــاسِ بَــدِيعُ إِنَّ المُحِــبُّ لَِــنْ يُحِــبُّ مُطِيــعُ(''

إذًا: يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الحَدِيثِ وُجُوبُ تَفْدِيمِ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى قَوْلِ كُلِّ النَّاسِ حتَّى عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ وعُمْيَانَ، وعَلَى قَوْلِ الأَئِمَّةِ الأَرْبَعَةِ ومَنْ بَعْدَهُمْ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللّهُ وَرَسُولُهُمْ أَمَرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيرَةُ مِنْ أَشْرِهِمْ ﴾ [الأحزاب:٣٦].

لكنْ إِذَا وجَدْنَا حَدِيثًا يُجَالِفُ الأَحَادِيثَ الأُخْرَى الصَّحِيحةَ أَوْ مُحَالِفًا لقَوْلِ أَهْلِ العِلْمِ وجُهُهُورِ الأُمَّةِ – فالواجِبُ التَّنَبُّتُ والتَّأَتِي فِي الأَمْرِ؛ لأنَّ اتَّبَاعَ الشُّذُوذِ يُؤَدِّي إِلَى الشُّدُوذِ؛ ولهَذَا إِذَا رَأَيْتَ حَدِيثًا يُحَالِفُ مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ الأُمَّةِ أَوْ يُحَالِفُ الأَحَادِيثَ الصَّحِيحةَ الَّتِي كالجِبَالِ فِي رُسوِّهَا، فَلَا تَتَعَجَّلْ فِي قَبُولِهِ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُراجِعَ وتُطالِعَ فِي سَندِهِ؛ حتَّى يَتَبَيَّنَ لكَ الأَمْرُ، فإذَا تَبَيَّنَ فِإِنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُخَصَّصَ الأَفْوَى بأَضْعَفَ مِنْهُ إِذَا كَانَ حُجَّةً.

فالمُهِمُّ: التَّبُّتُ فِي الأَمْرِ، وهَذِهِ القَاعِدَةُ تَنْفَعُكَ فِي كَثِيرِ مِنَ الأَقْوَالِ الَّتِي ظَهَرَتْ أَخِيرًا، وتَرَكَهَا الأَقْدَمُونَ، وصَارَتْ مَحَلَّ نِقَاشٍ يَيْنَ النَّاسِ؛ فإنَّهُ يَجِبُ اتِّباعُ هَذِهِ القَاعِدَةِ، ويُقالُ: أيْنَ النَّاسُ مِنْ هَذِهِ الأَحَادِيثِ؟ ولَوْ كَانَتْ هَذِهِ الأَحَادِيثُ مِنْ شَرِيعَةِ اللهِ لكَانَتْ مَنْقُولَةً باقِيَةً مَعْلُومَةً.

مِثْلُ مَا ذُكِرَ أَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا لَمْ يَطُفُ طَوافَ الإِفاضَةِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ يَوْمَ العِيدِ، فإنَّهُ يَعُودُ مُحُرِّمًا. فإنَّ هَذَا الحَدِيثُ<sup>(٢)</sup> وإِنْ كَانَ ظاهِرُ سَنَدِهِ الصِّحَّةَ لكنَّهُ صَعِيفٌ وشاذٌ؛ ولهَذَا لَمْ يُذْكَرْ أَنَّهُ عَمِلَ بِهِ إِلَّا رَجُلٌ أَوْ رَجُلانِ مِنَ التَّابِعِينَ، وإلَّا فالأُمَّةُ عَلَى خِلافِهِ. فمِثْلُ هَذِهِ الأحَادِيثِ يَجِبُ أَنْ يَتَحَرَّى الإِنْسَانُ فِيهَا ويَتَثَبَّتَ، ولاَ تَقُولَ: إِنَّها لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ صَحِيحَةً.

مُناسَبَةُ هَذَا الحَدِيثِ للباب: مُناسَبَةُ هَذَا الحَدِيثِ ظاهِرَةٌ ؛ إِذْ نَحَبَّةُ الرَّسُولِ عَظْ مِنْ نَحَبَّةِ اللهِ،

<sup>(</sup>١) اختلف في قائلها؛ فنسبها المبرد في الكامل (٢/ ٤)، والثعالبي في الإعجاز والإيجاز (ص.١٦٣)، لمحمود الوراق، ونسبها الغزالي في الإحياء (٤/ ٣٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٢/ ٤٦٩) لابن المبارك. وتنسب أيضا للشافعي، انظر: ديوانه (ص.٧٦). ولذي الرمة، انظر: ديوانه بشرح الباهلي (٣/ ١٨٧٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب الحج، باب الإفاضة في الحج، رقم (١٩٩٩)، من حديث أم سلمة وَعَلِّيَقَيْمَتَهَا. وقال المنذري في «مختصر السنن» (٢/ ٤٢٨): «في إسناده محمد بن إسحاق، وقد تقدم الكلام عليه». وانظر: «تهذيب السنن» لابن القيم (٢/ ٤٢٧):

وَلَهُمَا عَنْهُ قَالَ: قَال رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ فَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ اللهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الإِيمانِ [1]: أَنْ يَكُونَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيهِ مِمَّا سِوَاهُمَا [1].......

ولائنهُ إذَا كَانَ لَا يَكُمُلُ الإيهانُ حتَّى يَكُونَ الرَّسُولُ ﷺ أَحَبَّ إِلَى الإِنْسَانِ مِنْ نَفْسِهِ والنَّاسِ أَجْمَعِينَ
 فمَحَيَّةُ اللهُ أَوْلَى وأَعْظَمُ.

[١] فَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَنْسِ النَّانِي: "ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ" أَيْ: ثَلاثُ خِصالٍ، و"كُنَّ" بمَعْنَى وُجِدْنَ فِيهِ.

وإغْرَابُ «ثَلاثٌ» مُبْتَدَأٌ، وجازَ الابْتِدَاءُ بهَا؛ لأنَّهَا مُفِيدَةٌ عَلَى حَدٍّ قَوْلِ ابْن مَالِكِ:

وَلَا يَجُـــوزُ الاَبْتِــــدَا بِــــالنَّكِرَهُ مَــا لَـــمْ تُفِــدْ.................(١)

وقَوْلُهُ: «مَنْ كُنَّ فِيهِ» «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ، و«كُنَّ» أَصْلُهَا (كانَ)، فتكُونُ فِعْلَا ماضيًا ناسخًا، والنُّونُ اسْمُهَا، و«فِيهِ» خَبَرُهَا.

[٧] قَوْلُهُ: «وَجَدَ بِهِنَّ» (وَجَدَ): فِعْلُ ماضٍ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ جَوابِ الشَّرْطِ، والجُمْلَةُ مِنْ فِعْلِ الشَّرْطِ وجَوابِهِ فِي مَحَلِّ رَفْع خَبِر المُبْتَدَأِ.

وقَوْلُهُ: "وَجَدَ بِهِنَّ حَلاَوَةَ الإيمانِ" الباءُ لِلسَّبِيَّةِ، و(حَلاوَةَ): مَفْعُولُ (وَجَدَ). وحَلاوَةُ الإيمانِ: مَا يَجِدُهُ الإِنْسَانُ فِي نَفْسِهِ وقَلْبِهِ مِنَ الطَّمَأْنِينَةِ والرَّاحَةِ والانْشِرَاحِ، ولَيْسَتْ مُدْرَكَةً باللَّعابِ والفَمِ، فالمُفصُودُ بالحَلاوَةِ هُنَا الحَلاوَةُ القَلْبيَّةُ.

[٣] الحَصْلَةُ الأُولَى مِنَ الخِصالِ الوارِدَةِ فِي الحَدِيثِ: قَوْلُهُ: «أَنْ يَكُونَ اللهُ ورَسُولُهُ أَحَبّ إلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا» الرَّسُولُ مُحَمَّدٌ ﷺ، وكَذَا جَمِيعُ الرُّسُل تَحِبُ مَجَنَّهُمْ.

قَوْلُهُ: «أَحَبَّ إلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا» أيْ: أَحَبَّ إلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا كلِّهَا ونَفْسِهِ وولَدِهِ ووالِدِهِ وزَوْجِهِ وكُلِّ شَيْءٍ سِواهُمَا.

فَإِنْ قِيلَ: لِيَاذَا جَاءَ الحَدِيثُ بالـواوِ «اللهُ ورَسُولُهُ»، وجاءَ الحَبَرُ لَهُمَ اجَمِيعًا «أحَبَّ إلَيْهِ مِمَّا سِواهُمَا»؟

فالجَوَابُ: لأنَّ مَحَبَّةَ الرَّسُولِ ﷺ مِنْ مَحَبَّةِ اللهِ؛ ولهَذَا جُعِلَ قَوْلُهُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ. رُكْنًا واحِدًا؛ لأنَّ الإِخْلاصَ لَا يَتِمَّ إِلَّا بالمُتابَعَةِ الَّتِي جاءَتْ عَنْ طريقِ النَّبِيِّ ﷺ.

<sup>(</sup>۱) «ألفية ابن مالك» (ص:١٦).

وَأَنْ يُحِبَّ المَّرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا شِ<sup>[۱]</sup>، وأَنْ يَكُرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَلَهُ اللهُ مِنْهُ كَمَا يَكُرُهُ أَنْ يُقْذَفَ فِ النَّارِ<sup>الا)،(۱)</sup>.

وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا يَجِدُ أَحَدٌ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ حَتَّى...» (٢). إِلَى آخِرِهِ [٦].

وَعَنِ ابنِ عَبَّاسِ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ فِي اللهِ اللهِ أَا،....

[١] الخَصْلَةُ الثانِيَةُ: قَوْلُهُ: «وأَنْ يُحِبَّ المَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا للهِ».

قَوْلُهُ: «وأنْ يُحِبُّ المَرْءَ» يَشْمَلُ الرَّجُلَ والمَرْأَةَ.

قَوْلُهُ: «لَا يُحِبُّهُ إِلَّا للهِ» اللامُ للتَّعْلِيلِ، أيْ: مِنْ أَجْلِ اللهِ؛ لأنَّهُ قاثِمٌ بطاعَةِ اللهِ عَزَقَجَلَ.

وحُبُّ الإِنْسَانِ للمَرْءِ لَهُ أَسْبَابٌ كَثِيرَةٌ: يُحِبُّهُ للدُّنْيَا، ويُحِبُّهُ للقَرابَةِ، ويُحِبُّهُ للزَّمالَةِ، ويُحِبُّ المَرْءُ زَوْجَتَهُ للاسْتِمْتَاعِ، ويُحِبُّ مَنْ أَحْسَنَ إليْهِ، لكنْ إذَا أَحْبَبْتَ هَذَا المَرَّءَ للهِ فإنَّ ذلِكَ مِنْ أَسْبَابٍ وُجودِ حَلاوَةِ الإيهانِ.

[٧] الحَصْلَةُ الثالِثَةُ: قَوْلُهُ: «وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَدَهُ اللهُ مِنْهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ».

هذِهِ الصُّورَةُ فِي كافِرِ أَسْلَمَ، فَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللهُ مِنْهُ، كَمَا يَكْرُهُ أَنْ يُعُودَ فِي الكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللهُ مِنْهَ، كَمَا يَكْرُهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّهِ، وَلَبِهِ السُّورَةَ؛ لأنَّ الكافِرَ يَأْلُفُ مَا كَانَ عَلَيْهِ أُوَّلًا، فرَّبَها يَرْجِعُ إليْهِ، بخلافِ مَنْ لاَ يَعْرِفُ الكَفْرِ أَصْلًا. فمَنْ كَرِهَ العَوْدَ فِي الكُفْرِ كَمَا يَكُرُهُ القَذْفَ فِي النَّارِ فإنَّ هَذَا مِنْ أَسْبابٍ وُجودٍ خلاوَةِ الإيهانِ.

[٣] قَوْلُهُ: "وفِي رِوايَةِ: لَا يَجِدُ أَحَدٌ حَلاوَةَ الإيبانِ" أَتَى الْمُؤَلِّفُ بَهِذِهِ الرَّوَايَةِ؛ لأنَّ انْتِفَاءَ وِجْدَانِ حَلاوَةِ الإيبانِ بالنَّسْبَةِ للرِّوايَةِ الأُولَى عَنْ طريقِ المَفْهُومِ، وهَذِهِ عَنْ طَرِيقِ المَنْطُوقِ، ودَلالَةُ المَنْطُوقِ أَقْوَى مِنْ دَلاَلَةِ المَفْهُومِ.

[٤] قَوْلُهُ فِي أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسِ رَضَالِقُهُ عَنْهُا: «مَنْ أَحَبَّ فِي الله».

(مَنْ): شَرْطِيَّةٌ، وفِعْلُ الشَّرْطِ (أحَبَّ)، وجَوابُهُ جُمْلَةُ: «فَإِنَّهَا تُنالُ وِلاَيَةُ اللهِ بذلِكَ».

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، رقم (١٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان، رقم (٤٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجها: البخاري: كتاب الأدب، باب الحب في الله، رقم (٦٠٤١).

وَأَبْغَضَ فِي اللهِ اللهِ اللهِ فِي اللهِ بِذلِكَ، وَلَنْ يَجِدَ عَبْدٌ طَعْمَ الإِيمَانِ -وَإِنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ وَصَومُهُ- حَتَّى يَكُونَ كَذَلِكَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ ا

و (فِي عُتَمَلُ أَنْ تَكُونَ للظَّرْفِيَّة؛ لأنَّ الأصْلَ فِيهَا الظَّرْفِيَّة، ويُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلسَّبِيَّة؛ لأنَّ (فِي الظَّرْفِيَّة، وَخُلَتِ الْمَرَأَةُ النَّارَ فِي هِرَّةٍ» (١) أَيْ: بسَبَبِ هِرَّةٍ.

وقَوْلُهُ: "فِي اللهِ". أَيْ: مِنْ أَجْلِهِ، إِذَا قُلْنَا: إِنَّ "فِي" لِلسَّبَيِّيَةِ، وأَمَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّا للظَّرْفِيَّةِ فالمَعْنَى: مَنْ أَحَبَّ فِي ذَاتِ اللهِ، أَيْ: فِي دِينِهِ وشَرْعِهِ لَا لعَرَض اللَّانْيَا.

[١] قَوْلُهُ: (وأَبْغَضَ فِي اللهِ) البُغْضُ الكُرْهُ، أيْ: أَبْغَضَ فِي ذاتِ اللهِ، فإذَا رَأَى مَنْ يَعْصِي اللهَ كَرِهَهُ.

وفَرْقٌ بَيْنَ (فِي) الَّتِي لِلسَّبِيَّةِ و(فِي) الَّتِي للظَّرْفِيَّةِ، فالسَّبَيِّةُ الحامِلُ لَهُ عَلَى المَحَبَّةِ أَوِ البَغْضَاءِ هُوَ اللهُ، والظَّرْفِيَّةُ مَوْضِعُ الحُبِّ أَوِ الكَراهَةِ هُوَ فِي ذاتِ اللهِ عَرَّقِجَلَ، فَيُبْغِضُ مَنْ أَبْغَضَهُ اللهُ، ويُحِبُّ مَنْ أَحَبَّهُ.

[٧] قَوْلُهُ: ﴿وَوَالَى فِي اللهِ ۗ الْمُوالَاةُ: هِيَ المَحَبَّةُ والنُّصُرَّةُ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[٣] فَوْلُهُ: «وعادَى فِي اللهِ» المُعادَاةُ ضِدُّ المُوالاةِ، أيْ: يَبْتَعِدُ عنْهُمْ ويُبْغِضُهُمْ ويَكْرَهُهُمْ فِي اللهِ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَإِنَّهَا تُنالُ وِلايَةُ اللهِ بذلِكَ» هَذَا جَوَابُ الشَّرْطِ، أَيْ: يُدْرِكُ الإِنْسَانُ وِلايَةَ اللهِ ويَصِلُ إِليْهَا؛ لأَنَّهُ جَعَلَ مَجَنَّةُ ويُغْضَهُ وولايَتُهُ ومُعاداتَهُ للهِ.

وقَوْلُهُ: «وِلاَيَةٌ» يَجُوزُ فِي الواوِ وجُهانِ: الفَتْحُ والكَسْرُ، قِيلَ: معْنَاهُمَا واحِدٌ، وقِيلَ: بالفَتْحِ بمَعْنَى النُّصْرَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا لَكُمْ مِن وَلَيَيْتِهِم مِن شَىٓءٍ ﴾ [الأنفال:٧٧]، وبالكَسْرِ بمَعْنَى الوِلايَةِ عَلَى الشَّيْءِ.

قَوْلُهُ: «بذلِكَ» الباءُ لِلسَّبَيَّةِ، والمُشارُ إلَيْهِ الحُبُّ فِي اللهِ والبُغْضُ فيهِ، والمُوالاَّةُ فِيهِ والمُعاداةُ فِيهِ. وهَذَا الأَثْرُ مَوْقُوفٌ، لكنَّهُ بمَعْنَى المَرْفُوعِ؛ لأنَّ تَرْتِيبَ الجَزَاءِ عَلَى العَمَلِ لَا يَكُونُ إِلَّا بتَوْقِيفٍ، إِلَّا أَنَّ الأَثْرَ ضَعِيفٌ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق، رقم (٣٣١٨)، ومسلم: كتاب الآداب، باب تحريم قتل الهرة، رقم (٢٢٤٧)، من حديث ابن عمر رَحِيَّالِيَّةَ عَلَيْهَا.

فَمَعْنَى الْحَدِيث: أَنَّ الإِنْسَانَ لَا يَجِدُ طَعْمَ الإيانِ وحَلاوتَهُ ولَذَّتَهُ حتَّى يَكُونَ كذلِكَ، ولَوْ كَتُرُتْ
 صَلاتُهُ وصَوْمُهُ.

وكَيْفَ يَسْتَطِيعُ حَاقِلٌ فَضْلًا عَنْ مُؤْمِنِ أَنْ يُوالِيَ أَعْداءَ اللهِ، فَيَرَى أَعْداءَ اللهِ يُشْرِكُونَ بِهِ ويَكْفُرُونَ بِهِ، ويَصِفُونَهُ بالنقائِصِ والعُيُوبِ، ثُمَّ يُوالِيهِمْ ويُحِيُّهُمْ؟! فهَذَا لَوْ صَلَّى وقامَ اللَّيْلَ كُلَّهُ وصامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ، فإنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَنالَ طَعْمَ الإيهانِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قَلْبُكَ تَمْلُوءًا بِمَحَبَّةِ اللهِ ومُوالاتِهِ، ويَكُونَ مَمْلُوءًا بِبُغْضِ أعْداءِ اللهِ ومُعاداتِهِمْ، وقَالَ ابْنُ القَيِّم رَحِمُهُ اللهُ تَعَالَى:

أُتُّحِبُ أَعْدَاءَ الْحَبِيبِ وَتَدَّعِي حُبًّا لَـهُ مَا ذَاكَ فِي إِمْكَانِ (١)

وقالَ الإِمَامُ أَخْمَدُ رَجَمُهُ اللَّهُ: ﴿ إِذَا رَأَيْتُ النَّصْرَ انِيَّ أُغْدِضُ عَيْنَيَّ؛ كَرَاهَةَ أَنْ أَرَى بعَيْنَيَّ عَدُوَّ اللهِ ۗ ١٦٠.

هذَا الَّذِي يَجِدُ طَعْمَ الإيهانِ، أمَّا -والعِياذُ باللهِ- الَّذِي يَرَى أَنَّ اليَهُودَ أَوِ النَّصارَى عَلَى دِينِ مَرْضِيَّ ومَقْبُولِ عِنْدَ اللهِ بَعْدَ بَعْثَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ خارِجٌ عَنِ الإسْلامِ، مُكَذِّبٌ بقَوْلِ اللهِ: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُّ ٱلْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣]، وقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللّهِ ٱلْإِسْلَامُ ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقَوْلِهِ: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَثْرَ ٱلْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُعْبَلَ مِنْهُ وَهُو فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَسِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥].

ولِكَنْزُةِ النَهُودِ والنَّصارَى والوَثَنِيِّنَ صَارَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ خَطَرٌ عَلَى الْمُجْتَمَعِ، وأَصْبَحَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الآنَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُسْلِمِ وكافِرٍ، ولَا يَدْرِي أَنَّ غَيْرَ الْمُسْلِمِ عَدُوَّ للهِ عَزَقِبَلَ، بَلْ هُوَ عَدُوْلً لَهُ أَيضًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَبُّهُا الَّذِينَ ءَامُثُواْ لَا تَنْخِذُواْ عَدُوْى وَعَدُوُلُمْ أَوْلِيَآة ﴾ [الممتحنة:١]، فهُمْ أَعْداءٌ لَنَا ولَوْ تَظاهَرُوا بالصَّداقَةِ، قَالَ اللهُ تُعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا نَتَخِذُواْ الْهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَآةُ بَعْمُهُمْ أَوْلِيَآهُ بَعْضِ وَمَن يَتَوَهَمُ قِينَكُمْ وَلِنَهُ مِنْهُمْ إِنَّهُ لِي يَهْدِى الْقَوْمَ الظَلِينَ ﴾ [المائدة:٥].

فالآنَ أَصْبَحْنَا فِي مِحْنَةِ وخَطَرٍ عَظِيمٍ؛ لأنَّهُ ثُخْشَى عَلَى أَبْنائِنَا وأَبْناءِ قَوْمِنَا أَنْ يَرْكُنُوا إِلَى هَؤُلاءِ ويُوادُّوهُمْ ويُحِبُّوهُمْ؛ ولذلكَ يَجِبُ أَنْ تُخَلِّصَ هَذِهِ البلادُ بالذاتِ منهُمْ؛ فهَذِهِ البلادُ قالَ فِيهَا الرَّسُولُ ﷺ: «لَأُخْرِجَنَّ اليَّهُـودَ والنَّصارَى مِنْ جَزِيرَةِ العَرَبِ حَتَّى لَا أَدَعَ إِلَّا مُسْلِمًا»"، وقَالَ: «أَخْرِجُـوا

<sup>(</sup>١) نونية ابن القيم (ص: ٢٢١).

<sup>(</sup>٢) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح (١/ ٣٦٩).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الجهاد والسير، باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، رقم (١٧٦٧)، من حديث عمر بن الخطاب وَعَلِينَهُ عَنْدُ.

وَقَدْ صَارَتْ عامَّـةُ مُوْاخَاةِ النَّاسِ عَلَى أَمْـرِ الدُّنْيَا وذلِكَ لَا يُجْـدِي عَلَى أَهْلِهِ شَيْئًا اللهُ رَوَاهُ ابنُ جَرِيرِ (۱).

البَهُودَ والنَّصارَى مِنْ جَزِيرَةِ العَرَبِ»(١)، وقَالَ: «أَخْرِجُوا المُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ العَرَبِ»(١)، وهَاذَا
 كُلُّهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ لَا يَشْتَبَهَ الأَمْرُ عَلَى النَّاسِ، ويَخْتَلِطَ أَوْلِياءُ اللهِ بأَخْدائِهِ.

[١] قَوْلُهُ: «وقَدْ صَارَتْ عَامَّةُ مُوْاخَاةِ النَّاسِ عَلَى أَمْرِ الدُّنْيَا، وذَلِكَ لَا يُجْدِي عَلَى أَهْلِهِ شَيْئًا». قَوْلُهُ: «عامَّةُ» أَيْ: أَغْلَبَيَّةُ.

وقَوْلُهُ: «مُوْانَحاةُ النَّاسِّ» أَيْ: مَوَدَّتُهُمْ ومُصاحَبَتُهُمْ، أَيْ: أَكْثَرُ مَوَدَّةِ النَّاسِ ومُصاحَبَتِهِمْ عَلَى أَمْرِ الدُّنْيَا، وهَذَا قالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَهُوَ بَعِيدُ العَهْدِ مَنَّا قَرِيبُ العَهْدِ مِنَ النَّبُوَّةِ، فإذَا كَانَ النَّاسُ قَدْ تَغَيَّرُوا فِي زَمَنِهِ فَمَا بِالْكَ بِالنَّاسِ اليَوْمَ؟

فَقَدْ صَارَتْ مُواخَاةُ النَّاسِ - إِلَّا النَّادِرَ - عَلَى أَمْسِ الدُّنْيَا، بَلْ صَارَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، يَبِيعُونَ دِينَهُمْ بَدُنْياهُمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَأَيُّمُ الَّذِينَ ءَامَثُواْ لَا تَخُونُواْ اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُواْ أَمَنْنَيَكُمْ وَأَتُنُمُ تَمْـلَمُونَ﴾ [الأنفال:٢٧]، وليَّا كَانَ غالِبُ مَا يَخْمِلُ عَلَى الخِيانَةِ هُوَ المَالَ وَحُبَّ الدُّنْيَا أَعْفَبَهَا بِقَوْلِدِ: ﴿ وَاعْلَمُواْ أَنْمَا أَنْوَلُكُمُ وَرَّائِكُمُ فِتَنَدُّ وَلَكَ اللَّهِ عِندُهُۥ آَجُرُّ عَظِيدٌ ﴾ [الأنفال:٢٨].

ويُسْتَفَادُ مِنْ أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَعَيَلِيَّمَنَهُا: أَنَّ للهِ تَعَالَى أَوْلِيَاءَ، وَهُوَ ثَابِتٌ بنَصِّ القُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهَا وَلِيُكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [المائدة:٥٥]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهَا وَلِيُكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [المائدة:٥٥]، فللهِ أَوْلِيَاءُ يَتَوَلُّونُ أَمْرَهُ وَيُقِيمُونَ وِينَهُ، وَهُوَ يَتَوَلَّاهُمُ بالمَعُونَةِ والتَّسْدِيدِ والجِفْظِ والتَّوْفِيقِ، والمِيزَانُ لهذِهِ الجِفْظِ والتَّوْفِيقِ، والمِيزَانُ لهذِهِ الوِلاَيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنِ اللَّهِ لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿إِنَّ اللَّهِ لَنَا عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿إِنَّ اللَّهِ لَا عَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿إِنَّ اللَّهِ لَا عَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿إِنَّ اللَّهِ لَا عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿إِنَّ اللَّهِ لَا عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿إِنَّ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إِلَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لَا عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لَا عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ

قَالَ شَيْخُ الإسْلامِ: «مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا تَقِيًّا كَانَ شِهِ وَلِيًّا»(١)، والوِلايَّةُ سَبَقَ أَنَّهَا النُّصْرَةُ والتَّأْلِيدُ والإعانَةُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٣٥٣) عن ابن عباس موقوفًا، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣١٢/١) عن ابن عمر رَسُوْلِلَهُعَنْهُمَّا مرفوعًا، والطبراني في «الكبير» (٣٥٥٧) عن ابن عمر موقوفًا. ومداره على ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف مختلط، انظر «تهذيب التهذيب» (٨/٤٧) و«تقريب التهذيب» (٢/ ١٣٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البزار في مسنده رقم (٣٣٠)، من حديث عمر رَضَالِلَهُ عَنْهُ. وانظر: «التلخيص الحبير» (٤/ ١٢٥/ رقم ١٩١٧).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب هل يستشفع إلى أهل الذمة؟، رقم (٣٠٥٣)، ومسلم: كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء، رقم (١٦٣٧)، من حديث ابن عباس رَهِيَّاتِيَّةَ عَلَيْ

<sup>(</sup>٤) مجموع الفتاوي (٢/ ٢٢٤).

وَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ فِي قَـوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَنَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴾ [البقرة:١٦٦] قَـالَ: «المَودَّةُ» (الْوَدَّةُ» (اللهَ

والولايّةُ تَنْقَسِمُ إِلَى: وِلايّةٌ مِنَ اللهِ للعَبْدِ، وولايّةٌ مِنَ العَبْدِ للهِ. فمِنَ الأُولَى قَوْلُهُ تَعَالَى:
 ﴿ وَمَن يَتُولُ اللّهِ وَرَسُولَهُۥ وَاللّهِ وَمِنَ الثانِيةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَتُولُ اللّهَ وَرَسُولَهُۥ وَالّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [المادة:٥٠].

والوِلاَيَّةُ الَّنِي مِنَ اللهِ للعَبْدِ تَنْقَسِمُ إِلَى عامَّةٍ وخاصَّةٍ؛ فالوِلاَيَّةُ العامَّةُ هِيَ الوِلاَيَّةُ عَلَى العِبادِ بالتَّدْبِيرِ والتَّصْرِيفِ، وهَذِهِ تَشْمَلُ الْمُؤْمِنَ والكافِرَ وجَمِيعَ الحَلْقِ، فاللهُ هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّى عِبادَهُ بالتَّدْبِيرِ والتَّصْرِيفِ والسُّلْطَانِ وغَيْرِ ذلكَ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ دُدُّواْ إِلَى اللهِ مَوْلَمُهُمُ الْمَكِنَّ أَلَا لَهُ اَلْمُكُمُ وَهُوَ أَشَرَعُ الْمَنْسِينَ ﴾ [الانعام: 17].

والولايَةُ الحَاصَّةُ: أَنْ يَتَوَلَّى اللهُ العَبْدَ بعِنايَتِهِ وتَوْفِيقِهِ وهِدايَتِهِ، وهَذِهِ خاصَّةٌ بالمُؤْمِنِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿اللّهُ وَلَى اللَّذِي ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمُنَتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاتُهُمُ الطَّنَعُوثُ يُخْرِجُونَهُم مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمُنَتِ ﴾ [البقرة:٢٥٧] وقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَ أَوْلِيَاتَهُ اللّهِ لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ مُتِمَنُونَ كَاللَّهُ اللَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَافُوا يَنْتَقُونَ ﴾ [بونس:٣٦-٣٦].

[١] قَوْلُهُ: «وقالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَمَوْلِيَّتُهَءَنْكُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلأَسْبَابُ ﴾ [البفرة:٢٦٦] قَالَ: المَودَّةُ».

يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ التَّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَكَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْمَاكُ ﴾.

الأَسْبَابُ: جَمْعُ سَبَبٍ، وَهُوَ كُلُّ مَا يُتَوصَّلُ بِهِ إِلَى شَيْءٍ. وفِي اصْطِلَاحِ الأَصُولِيِّينَ: مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الوُجُودُ ومِنْ عَدَيهِ العَدَمُ. فكُلُّ مَا يُوصِلُ إِلَى شَيْءٍ فَهُوَ سَبَبٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ مَن كَاتَ يَطْنُ أَنَ لَنَ يَصْرَهُ ٱللهُ فِي ٱلدُّنِيَ وَٱلاَّخِرَةِ فَلْيَمَدُذْ مِبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ ﴾ [الحج:١٥]، ومِنْهُ سُمِّيَ الحَبْلُ سَبَبًا؛ لأنَّ الإِنْسَانَ يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى اسْتِخْرَاجِ المَاءِ مِنَ البِثْرِ.

وقَوْلُهُ: «قَالَ: المَوَدَّةُ» هَذَا الأثَّرُ ضَعَّفَهُ بعْضُهُمْ، لكنْ معْناهُ صَحِيحٌ؛ فإنَّ جَمِيعَ الأسْبَابِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا المُشْرِكُونَ لِتُنْجِيَهُمْ تَتَفَطَّعُ بِهِمْ، ومِنْ هَا تَحَبَّتُهُمْ لأصْنامِهِمْ وتَعْظِيمُهُمْ إيَّاهَا؛ فإنَّهَا لاَ تَنْفَعُهُمْ،

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن جرير (٢/ ٤٣) والحاكم (٢/ ٢٧٢) وصححه، ووافقه الذهبي.

### فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ (البَقَرَةِ)[١].

الثانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ (بَرَاءَةٌ)[٢].

الثالِثَةُ: وُجُوبُ مَبَّتِهِ ﷺ عَلَى النَّفْسِ وَالأَهْلِ وَالْمَالِ [1].

الرَّابِعَةُ: نَفْيُ الإِيمَانِ لَا يَدُلُّ عَلَى الخُرُوجِ مِنَ الإِسْلَامِ [1].

ولعلَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَعَلَيْتَهَعَنْهَا أَخَذَ ذلِكَ مِنْ سِياقِ الآياتِ؛ فَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْخِدُ
 مِن دُونِ اللهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَصُّتِ اللهِ ﴾ [البقرة:١٦٥]، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ اللَّذِينَ اتَّبِعُواْ مِنَ الذِينِ
 اتّبَمُوا وَزَاؤًا الْمَدَادَا وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴾ [البقرة:١٦٦].

وبهِ تَعْرِفُ أَنَّ مُرادَهُ المَوَدَّةُ الشَّرْكِيَّةُ، فأمَّا المَوَدَّةُ الإيهانِيَّةُ كَمَوَدَّةِ اللهِ تَعَالَى ومَوَدَّةِ مَا يُحِبُّهُ مِنَ الأَعْمَالِ والأَشْخَاصِ فإنَّهَا نافِعَةٌ مُوصِلَةٌ للمُرادِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ ٱلْأَخِلَآهُ يَوْمَهِمْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَمُوُّ إِلَّا ٱلْمُتَقِيرِ ﴾ [الزخرف:٢٧].

#### فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ البَقَرَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمِرَ ۖ النَّاسِ مَن يَتَخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُجُونُهُمْ كَمُّبَ اللَّهِ ﴾ وسَبَقَ ذلكَ.

[۲] الثانية: تَفْسِيرُ آيةِ (بَراءَةٌ) وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ،َابَآؤُكُمُ وَٱبْنَآؤُكُمُ ۗ ﴾ الآية، وسَبَقَ تَفْسِيرُهَا.

[٣] الثالِثَةُ: وُجوبُ مَحَبَّتِه ﷺ عَلَى النَّفْسِ والأهْلِ والمالِ. وفِي نُسْخَةِ: «وتَقْدِيمِهَا عَلَى النَّفْسِ والأهْل والمالِ».

ولعَلَّ الصَّوَابَ: وُجُوبُ تَقْدِيمٍ مَحَبَّتِهِ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى الحَدِيثِ، وأيضًا قَوْلُهُ: (عَلَى النَّفْسِ» يَدُلُّ عَلَى أَلْتَا قَدْ سَقَطَتْ كَلِمَةُ (تَقْدِيمِ) أَوْ و(تَقْدِيمِهَا) وتُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثِ أَنسِ السابِقِ، ومِنْ قَرْلِهِ تَعَلَى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ مَابَآؤُكُمُ وَأَبْنَآوُكُمُ ... أَحَبَّ إِلَيْكُمُ مِرَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ. ﴾ فذَكَرَ الأقارِبَ والأمْوالَ.

[3] الرَّابِعَةُ: أَنَّ نَفْيَ الإيهانِ لَا يَذُلُّ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الإسْلامِ.

الخَامِسَةُ: أَنَّ للإِيمَانِ حَلَاوَةً قَدْ يَجِدُهَا الإِنْسَانُ وَقَدْ لَا يَجِدُهَا الأَ

السَّادِسَةُ: أَعْبَالُ القَلْبِ الأَرْبَعُ الَّتِي لَا تُنَالُ وِلَآيَةُ اللهِ إِلَّا بِهَا وَلَا يَجِدُ أَحَدٌ طَعْمَ الإِيمَانِ إِلَّا بِهَا<sup>٢١</sup>].

= سَبَقَ أَنَّ المَحَيَّةَ كَسْبِيَّةٌ، وذَكَرْنَا فِي ذلِكَ حَدِيثَ عُمَرَ رَضَالِتَهَ اللَّا قَالَ للرَّسُولِ ﷺ: واللهِ إِنَّكَ لأَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُل شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِي. فَقَالَ لَهُ: "ومِنْ نَفْسِكَ». فَقَالَ: الآنَ، أَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي، وقَوْلُهُ: «الآنَ» يَدُلُّ عَلَى حُدُوثِ هَذِهِ المَحَبَّةِ، وهَذَا أَمْرٌ ظاهِرٌ.

ُ وفيهِ أيضًا أنَّ نَفْيَ الإيهانِ المَذْكُ ورِ فِي قَوْلِهِ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ...» لَا يَدُلُّ عَلَى الحُّرُوجَ مِنَ الإِسْلام؛ لِقَوْلِهِ فِي الحَدِيثِ الآخَرِ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلاوَةَ الإِيهانِ»؛ لأنَّ حَلاوَةَ الإِيهانِ أمْرٌ زَائِدٌ عَلَى أَصْلِهِ، أَيْ: إنَّ الدَّلِيلَ مُرَكَّبٌ مِنَ الدَّلِيلَيْنِ.

ونَفْيُ الشَّيْءِ لَهُ ثَلاثُ حالاتٍ: فالأصْلُ أَنَّهُ نَفْيٌ للوُجُودِ، وذَلِكَ مِثْلُ: «لَا إِيهانَ لعَابِدِ صَنَمٍ» فإنْ مَنَعَ مَانِعٌ مِنْ نَفْيِ الوُجُودِ فَهُو نَفْيٌ للصِّحَّةِ، مِثْلُ: «لَا صَلَاةَ بغَيْرِ وُضُوءٍ»، فإنْ مَنَعَ مانِعٌ مِنْ نَفْي الصِّحَّةِ فَهُو نَفْيٌ للكَمالِ، مثلُ: «لَا صَلَاةً بحَضْرَةِ طَعام».

ُ فَقُولُهُ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ» نَفْيٌ للكهالِ الوَاجِبِ لَا الْمُسْتَحَبِّ، قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةً رَحَمُهُاللَهُ<sup>(۱)</sup>: «لَا يُنْفَى الشَّيْءُ إِلَّا لانْتِفَاءِ واجِب فِيهِ» مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذلِكَ مانعٌ.

[1] الخَامِسَةُ: أنَّ للإيهانِ حَلاوَةً قَدْ يَجِدُهَا الإنْسَانُ وقَدْ لَا يَجِدُهَا.

تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلاوَةَ الإيهانِ»، وهَذَا دَلِيلُ انْتِفَاءِ الحَلاوَةِ إِذَا انْتَفَتْ هَذِهِ الأشْيَاءُ.

[۲] السَّادِسَةُ: أَعْمالُ القَلْبِ الأَرْبَعَةُ الَّتِي لَا تُنالُ وِلاَيَةُ اللهِ إِلَّا بِهَا، وَلَا يَجِدُ أَحَدٌ طَعْمَ الإيهانِ إِلَّا بِهَا. وهِيَ: الحُبُّ فِي اللهِ، والبُغْضُ فِي اللهِ، والوَلاءُ فِي اللهِ، والعَدَاءُ فِي اللهِ. لَا تُنالُ وِلاَيَةُ اللهِ إِلَّا بِهَا، فَلَوْ صَلَّى الإِنْسَانُ وصَامَ وَوَالَى أَعْداءَ اللهِ – فإنَّهُ لَا يَنالُ وِلاَيَةَ اللهِ، قَالَ ابْنُ القَيِّم:

أَتُحِبُّ أَعْدَاهَ الحَبِيبِ وَزَدَدَّ عِي حُبَّا لَـهُ مَـا ذَاكَ فِي إِمْكَانِ (٢) وَهَذَا لَا يَقْبَلُهُ حتَّى الصِّبْيَانُ أَنْ تُوالِيَ مَنْ عَاداهُمْ.

<sup>(</sup>۱) انظر: مجموع الفتاوي (۱۸/ ۲۸۸).

<sup>(</sup>٢) النونية لابن القيم (ص:٢٢١).

السَّابِعَةُ: فَهْمُ الصَّحَابِيِّ لِلْوَاقِعِ: أَنَّ عَامَّةَ الْمُواخَاةِ عَلَى أَمْرِ الدُّنْيَا [1]. الثَّامِنَةُ: تَفْسِيرُ: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴾[1].

التَّاسِعَةُ: أَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مَنْ يُحِبُّ اللهَ حُبًّا شَدِيدًا [7].

العَاشِرَةُ: الوَعِيدُ عَلَى مَنْ كَانَ الثَّمانِيَةُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ دِينِهِ [1].

الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ مَنِ اتَّخَذَ نِدًّا تُسَاوِي عَبَتْهُ مَحَبَّةَ اللهِ فَهُـ وَ الشِّرْكُ الأكْبَرُ<sup>اهَا</sup>.

= وقَوْلُهُ: «وَلَا يَجِدُ أَحَدٌ طَعْمَ الإيهانِ إِلَّا بِهَا» مَأْخُوذَةٌ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «وَلَنْ يَجِدَ عَبْدٌ طَعْمَ الإيهانِ...» إلخ.

[١] السَّابِعَةُ: فَهُمُ الصَّحابِيِّ للواقِعِ أنَّ عامَّةَ الْمُؤَاخاةِ عَلَى أَمْرِ الدُّنْيَا. (الصَّحابِّ) يعْنِي بِهِ: ابْنَ عَبَّاسٍ رَحِيَّلِثَهَءَنْهُا، وقَوْلُهُ: "إِنَّ عامَّة المُؤَاخاةِ عَلَى أَمْرِ الدُّنْيَا» هَذَا فِي زَمَنِه. فكَيْف بزَمَنِنَا؟!

[٧] النَّامِنَةُ: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿وَتَقَلَّعَتْ بِهِمُ ٱلأَسْبَابُ ﴾ فسَرَّهَا بالمَوْدَّةِ، وتَفْسِيرُ الصَّحالِيِّ إِذَا كانتِ الآيَةُ مِنْ صِيَغ العُمُومِ تَفْسِيرٌ بالِمثالِ؛ لأنَّ العِبْرَةَ فِي نُصُوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ بعُموماتِهَا، فإذَا ذُكِرَ فَرْدٌ مِنْ أَفْرادِ هَذَا العُمُومِ فإنَّا يُقْصَدُ بِهِ التَّمْثِيلُ، أَيْ: مِثْلُ المَودَّةِ، لكنْ حتَّى الأسْبَابُ الأُخْرَى الَّتِي يَتَقَرَّبُونَ بِهَا إِلَى اللهِ ولَيْسَتْ بصَحِيحَةٍ - فإنَّهَا تَنْقَطِعُ بِهِمْ وَلَا يَنالُونَ مِنْهَا خيرًا.

[٣] التَّاسِعَةُ: أَنَّ مِنَ المُشْرِكِينَ مَنْ مُحِبُّ اللهَ حَبَّا شَدِيدًا، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَنْخِذُ مِن وَونِ اللّهِ الْمَنامَ مُجَّا اللّهِ ﴿ اللّهِ مَن يَنْخِذُ مِن وَونِ اللّهِ اَنْدَانَا مُحِبُّوتُهُمْ كَصُبِ اللّهِ ﴾ [البقرة:١٦٥]، وهُمْ مُحِبُّونَ الأَصْنَامَ حُبَّا شَدِيدًا، وتُؤخَدُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُ حُبًّا يَتّهِ ﴾ فـ(أشَدُّ): اسْمُ تَفْضِيلِ يَدُلُّ عَلَى الاَشْتِرَاكِ فِي المَعْنَى مَعَ الزِّيادَةِ، فَقَدِ اشْتَرَكُوا فِي شِدَّةِ الحُبِّ، وزادَ المُؤمِنُونَ بكَوْنِهِمْ أَشَدَّ حُبًّا لللهِ مِنْ هَوُلاءِ لأَصْنَامِهِمْ.

[٤] العَاشِرَةُ: الوَعِيدُ عَلَى مَنْ كَانَ الشَّانِيَةُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ دِينِهِ.

والوَعِيدُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَنَرَبَّصُوا ﴾ فأفادَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمُهُ اللهُ تَعَالَى أنَّ الأمْرَ هُنَا للوَعِيدِ.

[٥] الحَادِيَة عَشْرَة: أنَّ مَنِ اتَّخَذَ نِدًّا تُساوِي عَمَّتُهُ مَحَبَّة اللهِ فَهُوَ الشَّرْكُ الاَّخْبُرُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَصُّبِ اللّهِ ﴾، ثُمَّ يَيَّنَ فِي سِياقِ الآياتِ أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ شِرْكًا أَثْبَرَ، بدليلِ مَا لَهُمْ مِنَ العَذَابِ.



[1] مُناسَبَةُ البَابِ لِمَا قَبُلَهُ: أنَّ الْمُوَلِّفَ رَحَمُهُ اللَّهُ أَعْفَبَ بَابَ المَحَبَّةِ بِبابِ الحَوْفِ؛ لأنَّ العِبَادَةَ تَوْ تَكِوُ عَلَى شَيْئَيْن: المَحَبَّةِ، والحَوْفِ.

فبالمَحَبَّةِ يَكُونُ امْتِثَالُ الأمْرِ، وبالحَوْفِ يَكُونُ اجْتِنَابُ النَّهْيِ، وإنْ كَانَ تارِكَ المَعْصِيَةِ يَطْلُبُ الوُصولَ إِلَى اللهِ، ولكنْ هَذَا مِنْ لازِمِ تَرْكِ المَعْصِيَةِ، ولَيْسَ هُوَ الأساسَ.

فلوْ سَأَلْتَ مَنْ لَا يَزْنِي: لِلَاذَا؟ لَقالَ: خَوْفًا مِنَ اللهِ.

ولوْ سَأَلْتَ الَّذِي يُصَلِّي، لَقالَ: طَمَعًا فِي ثُوابِ اللهِ ومَحَبَّةً لَهُ.

وكُلُّ مِنْهُمَّ مُلازِمٌ للآخَرِ؛ فالحائِفُ والمُطِيعُ يُرِيدَانِ النَّجاةَ مِنْ عَذابِ اللهِ والوُصولَ إِلَى رَحْمَتِهِ. وهل الأفْضَلُ للإنْسَانِ أنْ يُغلِّبَ جانِبَ الحَوْفِ أوْ يُغَلِّبَ جانِبَ الرَّجَاءِ؟

اخْتُلِفَ في ذلكَ:

فقيل: يَنْبُغِي أَنْ يُغَلِّبَ جانِبَ الحَوْفِ؛ لِيَحْمِلَهُ ذلِكَ عَلَى اجْتِنَابِ المُعْصِيَةِ، ثُمَّ فِعْلِ الطَّاعَةِ. وقِيلَ: يُغَلِّبُ جانِبَ الرَّجَاءِ؛ ليَكُونَ مُتفائِلًا، والرَّسُولُ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ الفَأْلُ (١٠).

وقِيلَ فِي فِعْلِ الطَّاعَةِ: يُغَلِّبُ جانِبَ الرَّجَاءِ؛ فالَّذِي مَنَّ عَلَيْهِ بِفِعْلِ هَذِهِ الطَّاعَةِ سَيَمُنَّ عَلَيْهِ بالقَبُولِ؛ ولهَذَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: إذَا وَفَقَكَ اللهُ للدُّعاءِ فانْتَظِرِ الإِجابَةَ؛ لأنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي آسْتَجِبَ لَكُرُ﴾ [غافر:١٦].

وفِي فِعْلِ الْمُعْصِيَةِ يُغَلِّبُ جانِبَ الحَوْفِ؛ لأَجْلِ أَنْ يَمْنَعُهُ مِنْهَا، ثُمَّ إِذَا خافَ مِنَ المُعُقُوبَةِ تابَ. وهَذَا أَقْرَبُ شَيْءٍ، ولكنْ لَيْسَ بذاكَ القُرْبِ الكامِلِ؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿وَاَلَذِينَ يُؤْتُونَ مَا ءَاتَواْ وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةً أَتُهُمْ إِلَى رَقِهِمْ رَجِعُونَ﴾ [المؤمنون:٢٠] أيْ: يَخافُونَ أَنْ لا يُقْبَلَ منهُمْ.

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (١٢٩/٦)، وابن ماجه: كتاب الطب، باب من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة، رقم (٣٥٣٦)، من حديث عائشة رَجَوَلَقَهَهَهَا.

لكنْ قَدْ يقالُ بأنَّ هَذِهِ الآيَة يُعارِضُهَا أحاديثُ أُخْرَى، كَفَوْلِهِ ﷺ فِي الحَدِيثِ القُدسِيِّ عَنْ
 رَبِّهِ: «أَنَا عِنْدَ ظَنَّ عَبْدِي بِي، وَآنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي (١١).

وقِيلَ: فِي حالِ المَرَضِ يُغَلِّبُ جانِبَ الرَّجَاءِ، وفِي حالِ الصِّحَّةِ يُغَلِّبُ جانِبَ الحَوْفِ. فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ اُفْوَالِ.

وقالَ الإمّامُ أخْمَدُ: يَنبُغِي أَنْ يَكُونَ خَوْفُهُ ورَجاؤُهُ واحِدًا، فأيُّهَا غَلَبَ هَلَكَ صاحِبُهُ(١)، أيْ: يَجْعَلُهُهَا كَجَناحَي الطَّائِرِ، والجَناحانِ للطَّائِرِ إِذَا لَمْ يَكُونَا مُتَساوِيَيْنِ سَقَطَ.

وخَوْفُ اللهِ تَعَالَى دَرجاتٌ: فمِنَ النَّاسِ مَنْ يَغْلُو فِي خَوْفِهِ، ومنْهُمْ مَنْ يُفَرِّطُ، ومنْهُمْ مَنْ يَعْتَلِلُ فِي خَوْفِهِ. والحَوْفُ العَدْلُ هُوَ الَّذِي يَرُدُّ عَنْ مَحَارِمِ اللهِ فقطْ، وإنْ زِدْتَ عَلَى هذَا فإنَّهُ يُوصِلُكَ إِلَى اليَّاسِ مِنْ رَوْحِ اللهِ، ومِنَ النَّاسِ مَنْ يُقَرِّطُ فِي خَوْفِهِ بَحَيْثُ لَا يَرْدَعُهُ عَمَّا تَهَى اللهُ عنْهُ.

والخَوْفُ أَقْسَامٌ:

الأوَّلُ: خَوْفُ العِبَادَةِ والتَّذَلُّل والتَّعْظِيم والحُصُّوع، وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِخَوْفِ السِّرِّ.

وهَذَا لَا يَصْلُحُ إِلَّا للهِ سُبْحَانَهُ، فمَنْ أشْرَكَ فِيهِ مَعَ اللهِ غيْرَهُ فَهُوَ مُشْرِكٌ شِرْكًا أكْبَرَ، وذَلِكَ مِثْلُ: مَنْ يَخافُ مِنَ الأصْنَامِ أَوِ الأمْوَاتِ، أَوْ مَنْ يَزْعُمُونَهُمْ أَوْلِيَاءَ، ويَعْتَقِدُونَ نَفْعَهُمْ وضُرَّهُمْ، كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ عُبَّادِ القُبُورِ: يَجَافُ مِنْ صاحِب القَرْرِ أَكْثَرَ مِمَّا يَخَافُ اللهَ.

الثَّانِي: الخَوْفُ الطَّبِيعِيُّ والجِبِلِّيُّ، فهَذَا فِي الأَصْلِ مُباحٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ مُوسَى: ﴿فَرَبَّ مِنَهَ خَآمِهُا يَثَرَقَّبُ ﴾ [القصص:٢١]، وقَوْلِهِ عَنْهُ أَيضًا: ﴿رَبِّ إِنِي فَلَتْ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَن يَفْتُلُونِ ﴾ [القصص:٣٣]، لكنْ إِنْ حَمَلَ عَلَى تَرْكِ واجِبِ أَوْ فِعْل مُحَرَّمَ فَهُو مُحَرَّمٌ، وإِنِ اسْتَلْزَمَ شَيْعًا مُباحًا كَانَ مُباحًا.

فَمَثُلّا: مَنْ خافَ مِنْ شَيْءٍ لَا يُوَّثِّرُ عَلَيْهِ، وحَمَلهُ هَذَا الحَوْفُ عَلَى تَرْكِ صَلَاةِ الجَمَاعَةِ مَعَ وُجويِهَا - فهَذَا الحَوْفُ مُحَرَّمٌ، والوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَنَأَثَّرَ بِهِ. وإِنْ هَدَّدَهُ إِنْسَانٌ عَلَى فِعْلِ مُحَرَّمٍ، فَخَافَهُ وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُنَفِّذُ مَا هَدَّدَهُ بِهِ، فهَذَا خَوْفٌ مُحَرَّمٌ؛ لأنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى فِعْلِ مُحَرَّمٍ بلَا عُذْرٍ، وإِنْ رَأَى نارًا ثُمَّ هَرَبَ مِنْهَا ونَجَا بنفْسِهِ فهذَا خَوْفٌ مُباحٌ، وقَدْ يَكُونُ واجبًا إِذَا كَانَ يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى إِنْقاذِ نَفْسِهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿وَيُعَنِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَكُمُ﴾، رقم (٧٤٠٥)، ومسلم: كتاب التوبة، باب الحث على ذكر الله تعالى، رقم (٧٦٧٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِنَهُعَنْهُ

<sup>(</sup>٢) انظر: الاختيارات العلمية لابن تيمية [المطبوع مع الفتاوي الكبري] (٥/ ٣٥٩).

وهُناكَ مَا يُسَمَّى بالوَهُمِ وَلَيْسَ بِخَوْفٍ، مثْلُ أَنْ يَرَى ظِلَّ شَجَرَةٍ تَمْتَزُّ، فَيَظُنُّ أَنَّ هَذَا عَدُوٌّ يَتَهَدَّدُهُ، فَهَذَا لَا يَنْبُغِي للمُؤْمِنِ أَنْ يَكُونَ كذلِكَ، بَلْ يُطارِدُ هَذِهِ الأوهامُ؛ لأَنَّهُ لَا حَقِيقَةَ لَهَا، وإذَا لَمْ تُطارِدْهَا فِإِنَّمَا مُبْلِكُكَ.

مُناسَبَةُ الحَوْفِ للتَّوْحِيدِ: أنَّ مِنْ أَقْسَامِ الحَوْفِ مَا يَكُونُ شِرْكًا مُنافيًّا للتَّوْحِيدِ.

وقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِيهِ ثَلاثَ آياتٍ:

أَوَّلُهَا: مَا جَعَلَهَا تَرْجَمَةً للباب، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ ٱلشَّيْطُنُ يُخَرِّفُ أَوْلِيَآءُ مُرْ﴾.

﴿إِنَّا ذَلِكُمُ ﴾ صِيغَةُ حَصْرٍ، والمُشارُ إلَيْهِ التَّخْوِيفُ مِنَ المُشْرِكِينَ.

﴿وَلِكُمْ﴾ (ذَا): مُبْتَدَأً، و﴿الشَّيَطَانُ﴾ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ، وجُمْلُةُ ﴿يُحَوِّفُ﴾ حالٌ مِنَ الشَّيْطَانِ.

ويُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ﴿الشَّيْطَانُ﴾ صِفَةً لـ﴿ذَالِكُمْ﴾ أَوْ عَطْفَ بَيانٍ، و﴿يُحَوِّفُ ﴿ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ، والمَعْنَى: مَا هَذَا التَّخُويفُ الَّذِي حَصَلَ إِلَّا مِنْ شَيْطَانٍ يُحُوِّفُ أَوْلِياءَهُ.

و ﴿يُخَوِّنُ ﴾ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، الأوَّلُ مَحْذُونٌ، تَقْدِيرُهُ: يُخَوِّفُكُمْ، والْفَعُولُ النَّانِي: ﴿أَوْلِيَاآَهُۥ﴾.

ومَعْنَى يُخَوِّفُكُمْ، أيْ: يُوقِعُ الحَوْفَ فِي قُلُوبِكُمْ مِنْهُمْ، و﴿أَوْلِيَاآهُۥ﴾ أيْ: أنْصارَهُ الَّذِينَ يَنْصُرُونَ الفَحْشَاءَ والمُنْكَرَ؛ لأنَّ الشَّيْطَانَ يَأْمُرُ بذلِكَ؛ فكُلُّ مَنْ نَصَرَ الفَحْشَاءَ والمُنْكَرَ فَهُوَ مِنْ أَوْلِياءِ الشَّيْطَانِ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ النَّصْرُ فِي الشِّرْكِ ومَا يُنافِي التَّوْجِيدَ؛ فَيَكُونُ عَظِيمًا، وقَدْ يَكُونُ دُونَ ذلكَ.

وقَوْلُهُ: ﴿يُخَوِّفُ ٱوْلِيَآةَهُۥ﴾ مِنْ ذلِكَ مَا وَقَعَ فِي الآيةِ الَّتِي قَبْلَهَا، حَيْثُ قَالُوا: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمُّ فَٱخْشُوهُمُّ ﴾ [آل عمران:١٧٣]، وذَلِكَ ليصُدُّوهُمْ عَنْ واجِبٍ مِنْ وَاجِبَاتِ الدَّينِ، وَهُوَ الجِهادُ، فَيُخَوِّفُونَهُمْ بِذَلِكَ، وكذلِكَ مَا يَخْصُلُ فِي نَفْسِ مَنْ أَرادَ أَنْ يَأْمُرَ بِالْمَعُرُوفِ أَوْ يَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، فَيُخَوِّفُهُ الشَّيْطَانُ لِيَصُدَّهُ عَنْ هَذَا العَمَل، وكذلِكَ مَا يَقَعُ فِي قَلْبِ الدَّاعِيَةِ.

والحاصِلُ: أنَّ الشَّيْطَانَ يُحَوِّفُ كُلَّ مَنْ أرادَ أنْ يَقُومَ بواجِب، فإذَا ألْقَى الشَّيْطَانُ فِي تَفْسِكَ الحَوْفَ، فالواجِبُ عَلَيْكَ أنْ تَعْلَمَ أنَّ الإِقْدامَ عَلَى كَلِمَةِ الحَقِّ لَيْسَ هُوَ الَّذِي يُدْنِي الأَجَلَ، ولَيْسَ السُّكُوتُ والجُبْنُ هُوَ الَّذِي يُبْعِدُ الأَجَلَ، فكمْ مِنْ داعِيَةٍ صَدَعَ بالحقِّ وماتَ عَلَى فِراشِهِ! وكمْ مِنْ جَبَنِهُ! جَبانٍ قُتِلَ فِي بَيْتِهِ! وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا يَمْمُرُ مَسَنجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَٱلْيُورِ ٱلْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَوَةَ وَمَانَى الرَّكَوْدَ وَلَا يَخْدُونُوا مِنَ الْمُهَنِّدِينَ ﴾ [التوبة،١٥] أناً.

وانْظُرْ إِلَى خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، كَانَ شُجاعًا مِقْدامًا وماتَ عَلَى فِراشِهِ، ومَا دامَ الإنسَانُ قائِمًا
 بأمْرِ اللهِ فَلْيُرْقْ بَأَنَّ اللهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا والَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ، وحِزْبُ اللهِ هُمُ الغالِبُونَ.

قَوْلُهُ: ﴿ وَلَلا تَعَاقُوهُمْ ﴾ (لَا) ناهِيةٌ، والهاءُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى أَوْلِياءِ الشَّيْطَانِ، وهَـذَا النَّهْيُ للتَخْرِيم بِلاَ شَكْ، أَيْ: بَلِ امْضُوا فِيهَا أَمْرِتُكُمْ بِهِ، وفِيهَا أَوْجَبُتُهُ عَلَيْكُمْ مِنَ الجِهادِ، وَلا تَخَافُوا هَوُلاءِ، وإذَا كَانَ اللهُ مَعَ الإِنسَانِ فإنَّهُ لَا يَغْلِبُهُ أَحَدٌ، لكنْ نَحْتَاجُ فِي الحَقِيقَةِ إِلَى صِدْقِ النَّيَةِ والإِخلاصِ والذَّوكُلِ التَامِّ، ولهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِن كُمُ مُؤْوِينِنَ ﴾، وعُلِمَ مِنْ هَذِهِ الآيةِ أَنَّ للشَّيْطانِ وَساوِسَ يُلْقِيهَا والتَّوكُ إِللهَ النَّهِ اللهَ يَعْلَى النَّاسِ، وَهُوَ الحَوْفُ مِنْ أَعْداءِ اللهِ عَلَيْ النِّهِ وَكَنْ مَنْ النَّاسِ، وَهُوَ الحَوْفُ مِنْ أَعْداءِ اللهِ، وَخَافُوهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ عَلَيْكُمُ النَّاسُ؛ ولهَذَا عَلَى اللهِ، وَخَافُوهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ عَلَيْكُمُ النَّاسُ؛ ولهَذَا قَلْ فَيْ اللهِ خَافَهُمُ النَّاسُ؛ ولهَذَا قَلْ مَنْ خَافَ مِنْ غَبْرِ اللهِ خافَ مِنْ خَافَ مِنْ غَبْرِ اللهِ خافَ مِنْ كُلُّ شَيْءٍ، ومَنْ خافَ مِنْ غَبْرِ اللهِ خافَ مِنْ كُلُّ شَيْءٍ، ومَنْ خافَ مِنْ غَبْرِ اللهِ خافَ مِنْ كُلُّ شَيْءٍ، ومَنْ خافَ مِنْ غَبْرِ اللهِ خافَ مِنْ كُلُّ شَيْءٍ.

ويُفْهَمُ مِنَ الآيَةِ أَنَّ الحَوْفَ مِنَ الشَّيْطَانِ وأَوْلِيَائِهِ مُنافِ للإيهانِ، فإنْ كَانَ الحَوْفُ يُؤَدِّي إِلَى الشَّرْكِ فَهَرَ مُنافِ لأَصْلِهِ، وإلَّا فَهُوَ مُنافِ لكَهالِهِ.

[١] الآيةُ الثانِيَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُوُ ﴾ ﴿إِنَّمَا ﴾ أداةُ حَصْرٍ، والْمَرَادُ بالعِهارَةِ العِهَارَةُ المَعْنَوِيَّةُ، وَهِيَ عِهارَتُهَا بالصَّلاةِ والذِّكْرِ وقِراءَةِ القُرْآنِ ونَحْوِهَا، وكذلِكَ الحِسَّيَّةُ بالبناءِ الحِسِّيِّ، فإنَّ عِهارَتَهَا بِهِ حَقِيقَةً لَا تَكُونُ إِلَّا عِنَّ ذَكَرَهُمُ اللهُ؛ لأنَّ مَنْ يَعْمُوْهَا وَهُوَ لَمْ يُؤْمِنْ باللهِ والبَـوْمِ الآخِرِ لَمْ يَعْمُوْهَا حَقِيقَةً؛ لعَدَم انْتِفَاعِهِ بَمَذِهِ العِهارَةِ.

فالعِهارَةُ النافِعَةُ الَجِسَّيَّةُ والمَعْنَوِيَّةُ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ؛ ولهَذَا لَيَّا افْتَخَرَ الْمُشْرِكُونَ بعِيارَةِ المَسْجِدِ الحَرَامِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَصْمُرُ مَسَجِدَ اللّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِسِرِ﴾، وأضافَ سُبْحَانَهُ المَساجِدَ إِلَى نَفْسِهِ تَشْرِيفًا؛ لأَنِّهَا مَوْضِعُ عِبادَتِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿مَنْ ءَامَنَ ۚ مِاللَّهِ ﴾ ﴿مَنْ ﴾ فاعِلُ (يَعْمُرُ)، والإيهانُ باللهِ يَتَضَمَّنُ أَرْبَعَةَ أُمُورٍ، وهيَ:

الإيمانُ بوُجُودِهِ.

<sup>■</sup> ورُبُوبِيَّتِهِ.

■ وأُلُوهِيَّتِهِ.

وأسْمَائِهِ وصِفَاتِهِ.

واليَوْمُ الآخِرُ: هُوَ يَوْمُ القِيَامَةِ، وسُمِّيَ بذلِكَ؛ لأنَّهُ لَا يَوْمَ بَعْدَهُ.

قَالَ شَيْخُ الإسْلامِ رَحَمَهُاللَّهُ<sup>(۱)</sup>: ويَدْخُلُ فِي الإيهانِ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ كُلُّ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ يمَّا يَكُونُ بَعْدَ المُوْتِ، مِثْلُ فِثْنَةِ القَبْرِ وعذابِهِ ونَعِيمِهِ؛ لأنَّ حَقِيقَةَ الأَمْرِ أنَّ الإِنْسَانَ إذَا مَاتَ قامَتْ قِيامَتُهُ، واذْكَلَ إِلَى دارِ الجَزَاءِ.

ويَقْرِنُ اللهُ الإِيمانَ بِهِ بالإِيمانِ باليَوْمِ الآخِرِ كثيرًا؛ لأنَّ الإِيمانَ بِاليَوْمِ الآخِرِ يَخْمِلُ الإِنْسَانَ إِلَىَ الامْتِثَالِ، فإنَّهُ إِذَا آمَنَ أَنَّ هَٰنَاكَ بَعْثًا وجَزاءٌ حَمَلَهُ ذلِكَ عَلَى العَمَلِ لذلكَ اليَوْمِ، ولكنْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِاليَوْم الآخِرِ لَا يَعْمَلُ؛ إِذْ كَيْفَ يَعْمَلُ لشَّيْءٍ وَهُوَ لَا يُؤْمِنُ بِهِ؟!

قَوْلُهُ: ﴿وَأَفَامَ الصَّلَوْةَ ﴾ أيْ: أتَى بِهَا عَلَى وجْهٍ قَوِيم لَا نَقْصَ فِيهِ، والإِقامَةُ نَوْعالِ:

إِفَامَةٌ واجِبَةٌ، وَهِيَ الَّتِي يَقْتَصِرُ فِيهَا عَلَى فِعْلِ الوَاجِّبِ مِنَ الشُّرُوطِ والأَرْكانِ والواجِبَاتِ. وإقامَةٌ مُسْتَحَبَّةٌ: وَهِيَ الَّتِي يَزِيدُ فِيهَا عَلَى فِعْلِ مَا يَجِبُ، فيأْتِي بالوَاجِبِ والمُسْتَحَبِّ

قَوْلُهُ: ﴿وَمَانَى الزَّكَوْةَ ﴾ (ءَاتَى) تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ: الأوَّلُ هُنَا (الزَّكَاةَ)، والثَّانِي: تَخْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ (مُسْتَجِقَّهَا).

والزَّكَاةُ: هِيَ المَالُ الَّذِي أَوْجَبَهُ الشَّارِعُ فِي الأَمْوَالِ الزَّكَوِيَّةِ، وتَخْتَلِفُ مَقادِيرُهَا حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ حِكْمَةُ اللهُ عَيَّجَيَّل.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ فِي هَذِهِ الآيةِ حَصْرٌ طَرِيقُهُ الإِثْبَاتُ والنَّفْيُ.

﴿ وَلَدَ يَخْشَ ﴾ نَفْيٌ، ﴿ إِلَّا اللَّهَ ﴾ إثباتٌ، والمَغنَى: أنَّ خَشْيَتُهُ انْحَصَرَتْ فِي اللهِ عَنَهَجَلَ، فَلَا يَخْشَى غَبْرَهُ. والحَشْيَةُ نَوْعٌ مِنَ الحَوْفِ، لكنَّها أخَصُّ مِنْهُ، والفَرْقُ بَيْنَهُمَا:

١ – أنَّ الحَشْيَةَ تَكُونُ مَعَ العِلْمِ بالمَخْشِيِّ وحالِهِ؛ لِقَـوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْمُلَمَّةُ﴾ [فاطر:٢٨]، والحَوْفُ قَدْ يَكُونُ مِنَ الجاهِلِ.

<sup>(</sup>۱) مجموع الفتاوي (۳/ ۱٤٥).

وَقَوْلُهُ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَنَا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِى فِ اللَّهِ جَعَلَ فِتْـنَةَ ٱلنّــاسِ كَمَـذَابِ ٱللَّهِ ﴾ الآيَةَ [العنكبوت:١٠]<sup>١١</sup>].

٢- أنَّ الخَشْيَةَ تَكُونُ بِسَبَبِ عَظَمَةِ المَخْيْيِّ، بخلافِ الخَوْفِ، فَقَدْ يَكُونُ مِنْ ضَغْفِ الخائِفِ
 لَا مِنْ قُوَّةِ المَخُوفِ.

قَوْلُهُ: ﴿فَعَسَىٰ أُوْلَتِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ الْمُهُنَدِينَ ﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿عَسَى مِنَ اللهِ واجِمَهُ ﴿'')، وجاءَتْ بصِيغَةِ النَّرَجِّي؛ لِثَلَّ يَأْخُدَ الإِنْسَانَ الغُرُورُ بِأَنَّهُ حَصَلَ عَلَى هَذَا الوَصْفِ، وهَذَا كَقُولِهِ تَعَلَىٰ: ﴿ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْمَفِينَ مِنَ ٱلرِّبَالِ وَالنِسَآءَ وَٱلْوِلْدَنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿ أَنُ اللَّهُ اللَّهُ لَا يُتَكَلّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا، فَاللّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا وُسُعَهَا، فَاللّهِ لَا يُسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا جَدِيرُونَ بِالعَفْو. لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا جَدِيرُونَ بِالعَفْو.

الشَّاهِدُ مِنَ الآيَةِ: قَوْلُهُ: ﴿وَلَمَ يَخْشَ إِلَا اللَّهَ ﴾؛ ولهَـذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّسَاسَ وَاخْشَوُهُ النَّسَاسُ وَاخْشَوُهُ اللَّهُ فِي كُلِّ مَا يَقُولُ وَيَفْعَلُ. ومَنْ أَرادَ أَنْ يُصَحِّحَ هَذَا المَسِيرَ فَلْيَتَأَمَّلُ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ: ﴿واعْلَمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَشْفُعُوكَ إِلَّا بشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بشَيْءٍ فَدْ كَتَبَهُ اللهُ لُكَ، ولَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بَشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بشَيْءٍ فَدْ كَتَبَهُ اللهُ لُكَ، ولَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بَشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بشَيْءٍ فَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَكَ، ولَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بَشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بشَيْءٍ فَدُ كَتَبَهُ اللّهَ اللّهِ الْفَيْءِ لَمْ يَضُرُّوكَ اللّهَ الْوَالْمُولِ عَلَى الْوَلْمُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللل

[١] الآيَةُ الثالِثَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ﴾ جارٌّ وتجَرُّورٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، و(مِنْ) تَبْعِيضِيَّةٌ.

وقَوْلُهُ: ﴿مَن يَقُولُ﴾ ﴿مَن﴾ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، والمُرَادُ بَهَؤُلاءِ: مَنْ لَا يَصِلُ الإيهانُ إِلَى قَرارَةِ قَلْبِهِ، فَيَقُولُ: آمَنَا باللهِ، لكنَّهُ إِيهانٌ مُتَطَرَّفٌ؛ كَقَرْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَى حَرْفِ ۚ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرُ أَطْمَانَ بِدِّ وَلِنْ أَصَابَتُهُ فِشْنَةً ٱلقَلَبَ عَلَى وَجْهِدٍ. ﴾ [الحج: ١١]، ﴿ وَلَى حَرْفٍ ﴾ أَيْ: عَلَى طَرَفٍ.

فإذَا امْتَحَنَّهُ اللهُ بِهَا يُقَدِّرُ عَلَيْهِ مِنْ إيذاءِ الأعْداءِ فِي اللهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كعَذابِ اللهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البيهقي (٩/ ١٣) وأورده السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٥٨٧) وفي «الإتقان» (ص:٢١٤). وإسناده صحيح. انظر صحيفة علي بن أبي طالب: (ص-٧٢-٧٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٣٩٣، ٣٠٥) والترمذي: كتاب صفة القيامة، رقم (٢٥١٦)، وعبد بن حميد (٣٥٥) والطبراني في «الكبير» (١٢٩٨٨، ١٢٩٨٩) «١١٢٤، ١١٤١، ١١٤١، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣١٤) و «أخبار أصفهان» (٢/ ٢٠٤)، من حديث ابن عباس رَحِقَلِيَّهَـَّنَّهُا.

وقال الترمذي: "حسن صَحيح"، وقال ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص:١٦١): "وبكل حال؛ فطريق حنش التي خرجها الترمذي حسنة جيدة. وانظر: "المشكاة" (٣/ ٢٥٥).

قَوْلُهُ: ﴿ فَإِذَآ أُوذِيَ فِ ٱللَّهِ ﴾ ﴿ فِ ﴾ لِلسَّبَيَّةِ، أَيْ: بِسَبَ ِ الإِيهانِ باللهِ وإقامَةِ دِينِهِ. ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ﴿ فِ ﴾ لِلطَّرْفِيَّةِ عَلَى تَقْدِيرِ: ﴿ فَإِذَا أُوذِيَ فِي شَرْعِ اللهِ ۗ أَيْ: إيذاءً فِي هَذَا الشَّرْعِ الَّذِي تَمَسَّكَ بهِ.

قَوْلُهُ: ﴿جَعَلَ فِتْـنَةَ النَّـاسِ ﴾ ﴿جَعَلَ ﴾: صَيْرً، والْمَـرَادُ بالفِتْنَةِ هُنَا الإِيدَاءُ، وسُمِّـيَ فِتْنَةً؛ لأنَّ الإِنْسَانَ يُفْتَنَنُ بِهِ، فَيُصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ الَذِينَ فَنَتُوا ٱلثؤينِينَ وَٱلمُؤينَّتِ ثُمَّ لَمْ بَتُوبُوا ﴾ [البروج:١٠]، وإضافَةُ الفِتْنةِ إِلَى النَّاسِ مِنْ بَابِ إضافَةِ المُصْدَرِ إِلَى فاعِلِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿كَمَذَابِ اللهِ ﴾ ومَعْلُومٌ ۚ أَنَّ الإِنْسَانَ يَفِرُّ مِنْ عَذابِ اللهِ، فيُوافِقُ أَمْرَهُ، فهَذَا يَجْعَلُ فِئْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللهِ، فيَهَرُّ مِنْ إيذَائِهِمْ بمُوافَقَةِ أَهْوَائِهِمْ وأَمْرِهِمْ؛ جَعْلًا لهذِهِ الفِئْنَةِ كالعَذَابِ، فحينتذٍ يَكُونُ قَدْ خافَ مِنْ هَؤُلاءِ كَخَوْفِهِ مِنَ اللهِ؛ لأَنَّهُ جَعَلَ إيذَاءَهُمْ كَعَذَابِ اللهِ، فَقَرَّ مِنْهُ بمُوافَقَةِ أَمْرِهِمْ، فالآيَةُ مُوافِقَةٌ للتَّرْجَمَة.

وفي هَذِهِ الآيَةِ مِنَ الحِكْمَةِ العَظِيمَةِ، وَهِيَ الْبِتَلَاءُ اللهِ للعَبْدِ لأَجْلِ أَنْ يُمَحِّصَ إيهانَهُ، وذَلِكَ عَلَى قِسْمَيْن:

الأوَّلُ: مَا يُقَدِّرُهُ اللهُ نَفْسُهُ عَلَى العَبْدِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفِ ۚ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ اَطْمَأَنَّ بِهِذْ وَإِنْ أَصَابَثُهُ فِئْنَةٌ اَنقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ. خَيسَرَ الدُّنَيَا وَٱلْآخِرَةَ ﴾ [الحج:١١]، وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَيَشِرِ الصَّدِيرِينَ ﴿ اللَّهِ الْذِينَ إِذَا آصَنَتُهُم شُصِيبَةٌ قَالُواْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا آلِنَهِ وَيَحِفَقُ ﴾ [المِقرة:١٥٥ -١٥٦].

الثَّانِي: مَا يُقَدِّرُهُ اللهُ عَلَى أَيْدِي الحَّلْقِ مِنَ الإِيذاءِ امْتِحانًا واخْتِبَارًا، وذَلِكَ كالآيَةِ الَّتِي ذَكَرَ الْمَوَلِّفُ.

وبعضُ النَّاسِ إذَا أصابَتُهُ مَصائِبُ لَا يَصْبِرُ، فَيَكُفُرُ ويَرْتَدُّ أَحْيانًا والعِياذُ باللهِ، وأحْيانًا يَكُفُرُ بِهَا خالَفَ فِيهِ أَمْرَ اللهِ عَزَقِجَلَّ فِي مَوْقِفِهِ فِي تِلْكَ المُصِيبَةِ، وكثيرٌ مِنَ النَّاسِ يَنْقُصُ إِيهانُهُ بِسَبَبِ المُصائِبِ نَقْصًا عَظِيمًا.

فلْيَكُنِ الْمُسْلِمُ عَلَى حَذَرٍ؛ فاللهُ حَكِيمٌ، يَمْتَحِنُ عِبادَهُ بِمَا يَتَبَيَّنُ بِهِ تَحَقُّقُ الإيهانِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَنَّى فَلَمَ ٱلْمُحَهِدِينَ مِنكُو وَلَصَّمِينَ وَيَبْلُوا أَخْبَارَكُو ﴾ [عمد: ٣١].

قَوْلُهُ: «الآيَةَ» أَيْ: إِلَى آخِرِ الآيَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَيِن جَلَّهَ نَصْرٌمِن رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَا كُنَا مَعَكُمُ أَوْلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ ٱلْعَلَمِينَ﴾. = كَانُوا يَدَّعُونَ أَنَّ مَا يَخِصُلُ لَهُمْ مِنَ الإِيذاءِ بِسَبَبِ الإِيانِ، فإذَا انْتَصَرَ المُسْلِمُونَ قَالُوا: نَحْنُ

مَعَكُمْ، نُرِيدُ أَنْ يُصِيبَنَا مِثْلُ مَا أَصَابَكُمْ مِنْ غَنِيمَةٍ وغَيْرِهَا. وقَوْلُهُ: ﴿أَوَلَيْسَ اللّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ ٱلْعَلَمِينَ﴾ قِيلَ فِي مِثْلِ هَذَا السَّيَاقِ: إنَّ الواوَ عاطِفَةٌ عَلَى مَحْذُوفِ يُقَدَّرُ بحَسَب مَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

قَوْلُهُ: ﴿أَعْلَمَ﴾ بَجُرُورٌ بالفَتْحَةِ؛ لأنَّهُ تمَنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ للوَصْفِيَّةِ ووزْنِ الفِعْل.

فاللهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي صُدورِ العالَمِينَ، أَيْ: بِمَا فِي صُدُورِ الجَمِيعِ، فاللهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي نَفْسِكَ مِنْكَ، وأَعْلَمُ بِمَا فِي نَفْس غَيْرِكَ؛ لأنَّ عِلْمَ اللهِ عامٌّ.

وَكَلِمَةُ ﴿ أَعْلَمَ ﴾ اسْمُ تَفْضِيلٍ، وقَالَ بَعْضُ الْفَشِرِينَ وَلَا سِيَّا الْمُتَأَخِّرُونَ منهُمْ: ﴿ أَعْلَمَ ﴾ بِمَعْنَى عالِمٍ، وذَلِكَ فِرَارًا مِنْ أَنْ يَقَعَ التَّفْضِيلُ بَيْنَ الخالِقِ والمَخْلُوقِ، وهَذَا التَّفْسِيرُ الَّذِي ذَهَبُوا إلَيْهِ كَمَا الَّهُ خِلافُ اللَّفْظِ فِفِيهِ فَسادُ المَعْنَى؛ لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: أَعْلَمُ بِمَعْنَى عالِمٍ، فإنَّ كَلِمَةَ (عالِمٍ) تَكُونُ للإِنْسَانِ وتَكُونُ شِهِ، ولا تَدُلُّ عَلَى التَّفَاضُل، فاللهُ عالمٌ والإِنْسَانُ عالِمٌ.

وأمَّا تَحْرِيفُ اللَّفْظِ فَهُوَ ظاهِرٌ؛ حَيْثُ حَرَّفُوا اشْمَ التَّفْضِيلِ الدَّالِّ عَلَى ثُبُوتِ المَعْنَى وزِيادَةٍ لِلَى اسْم فاعِل لا يَدُلُّ عَلَى ذلكَ.

والصَّوَابُ أنَّ ﴿أَعْلَمَ﴾ عَلَى بابِهَا، وأثَّهَا اسْمُ تَفْضِيلٍ، وإذَا كانَتِ اسْمَ تَفْضِيلٍ فهِيَ دالَّةٌ دلالَةً واضِحَةً عَلَى عَدَم مَمَاثُل عِلْم الحالِق وعِلْم المَخلُوقِ، وأنَّ عِلْمَ الحالِقِ أكْمَلُ.

وقَوْلُهُ: ﴿ بَمِنَا فِي صَٰدُورِ ٱلْعَكَدِينَ ﴾ الْمُرَادُ بالعالِمينَ: كُلُّ مَنْ سِوَى اللهِ؛ لأنَّهُمْ عَلَمٌ عَلَى خَالِقِهِمْ، فجَمِيعُ المَخْلُوقَاتِ دَالَّةٌ عَلَى كَهالِ اللهِ وقُدْرَتِهِ ورُبُوبِيَّتِهِ.

واللهُ أَعْلَمُ بِنَفْسِكَ مِنْكَ ومِنْ غَيْرِكَ؛ لعُمُوم الآيَةِ.

وفِي الآيَةِ تَخْذِيرٌ مِنْ أَنْ يَقُولَ الإِنْسَانُ خِلافَ مَا فِي قَلْبِهِ؛ ولهَذَا ليَّا تَخَلَّفَ كَعْبُ بْنُ مالِكٍ فِي غَزْرَةِ تَبُوكَ قَالَ للرَّسُولِ ﷺ حِينَ رَجَعَ: «إِنِّي قَدْ أُوتِيتُ جَدلًا، ولَوْ جَلَسْتُ إِلَى غَيْرِكَ مِنْ مُلُوكِ الدُّنَيَا خَرَجْتُ مِنْهُمْ بِعُذْرٍ، لكنْ لاَ أقُولُ شَيْئًا تَعْذِرُنِي فِيهِ فَيَفْضَحَنِي اللهُ فِيهِ»(١)

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك، رقم (٤٤١٨)، ومسلم: كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، رقم (٢٧٦٩)، من حديث كعب بن مالك رَضِّ اللَّهَاعَةُ.

الشَّاهِدُ مِنَ الآيةِ قَوْلُهُ: ﴿ فَإِذَا أُوذِى فِي اللَّهِ جَعَلَ فِشْنَةَ التَّاسِ كَمَذَابِ اللَّهِ ﴾ فخاف النَّاسَ مِثْلَ خَوْف الله تَعَالَى.

[1] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ رَهَ اللَّهُ عَنْ مَنْ ضَعْفِ اليَقِينِ» "مِنْ» للتَّبْعِيضِ، والضَّعْفُ ضِدُّ القُوَّةِ، ويُقالُ: ضَعْفٌ بفَتْحِ الضَّادِ أَوْ ضُعْفٌ بضَمِّ الضَّادِ، وكِلاهُمَّا بمَعْنَى واحِدِ، أيْ: مِنْ عَلامَةِ ضَعْفِ اليَقِينِ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بسَخَطِ اللهِ» «أَنْ تُرْضِيَ» اسْمُ (إنَّ) مُؤَخَّرًا، و«مِنْ ضَعْفِ اليَقِينِ» خَبَرُهَا مُقَدَّمًا، والتَّقْدِيرُ: إنَّ إرْضاءَ النَّاسِ بسَخَطِ اللهِ مِنْ ضَعْفِ اليَقِينِ.

قَوْلُهُ: «بسَخَطِ اللهِ» الباءُ للعِوَضِ، يعْنِي: أَيْ تَجْعَلَ عِوَضَ إِرْضاءِ النَّاسِ سَخَطَ اللهِ، فتَسْتَبْدِلُ هَذَا جِنَا، فهَذَا مِنْ ضَعْفِ اليَقِينِ.

واليَقِينُ أغْلَى دَرجاتِ الإِيهانِ، وقَدْ يُرادُ بِهِ العِلْمُ، كَمَا تَقُولُ: يَتَقَنْتُ هَذَا الشَّيْءَ، أيْ: عَلِمْتُهُ يَقِينًا لَا يَعْتَرِيهِ الشَّكُّ، فمِنْ ضَعْفِ اليَقِينِ أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بسَخَطِ اللهِ؛ إذْ إِنَّكَ خِفْتَ النَّاسَ أَكْثَرَ مِمَّا نَخافُ اللهَ.

ب المستخدمة عند المستخدمة المستخدمة المستخدمة المستخدمة المستخدمة المستخدمة المستخدمة المستخدمة وقد وهذا من المستخدمة المستخد

[٣] قَوْلُهُ: «وأَنْ تَحْمَدَهُمْ عَلَى رِزْقِ اللهِ» الحَمْدُ: وصْفُ المَحْمُودِ بالكهالِ مَعَ المَحَبَّةِ والتَّعْظِيمِ. ولكنَّهُ هُنَا لَيْسَ بشَرْطِ المَحَبَّةِ والتَّعْظِيم؛ لأَنَّهُ يَشْمَلُ المَدْحَ.

و «رِزْقِ اللهِ» عطاءِ اللهِ، أيْ: إذَا أَعْطَوْكَ شَيْئًا حَمِدْتُهُمْ وَنَسِيتَ الْمُسبِّبَ وَهُوَ اللهُ، والمَعْنَى: أَنْ تَجْعَلَ الحَمْدَ كُلَّهُ لَهُمْ، مُتَنَاسِيًا بذلِكَ الْمُسبِّبَ، وَهُوَ اللهُ، فالَّذِي أَعْطاكَ سَبَبٌ فقطْ، والمُعْطِي هُوَ اللهُ؛ ولهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّمَا أَنَا قاسِمٌ، واللهُ يُعْطِي»(١).

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين، رقم (۷۱)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة، رقم (۷۰۳/ ۱۰۰۷)، من حديث معاوية رَجِّؤَلِثَيَّةُنَّةُ.

# وَأَنْ تَذُمَّهُمْ عَلَى مَا لَمْ يُؤْتِكَ اللهُ <sup>11</sup>ًا،...

أمَّا إِنْ كَانَ فِي قَلْبِكَ أَنَّ اللهَ هُوَ الَّذِي مَنَّ عَلَيْكَ بِسِياقِ هَذَا الرِّزْقِ، ثُمَّ شَكَرْتَ الَّذِي أَعْطاكَ، فَلَيْسَ هَذَا داخِلًا فِي الحَدِيثِ، بَلْ هُوَ مِنَ الشَّرْعِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فكافِئُوهُ، فإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونُهُ بِهِ فادْعُوا لَهُ، حتَّى تَرُوا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأَتُكُوهُ،" أَ.

إذَنِ: الحَدِيثُ لَيْسَ عَلَى ظاهِرِهِ مِنْ كُلِّ وجْهِ، فالمُرَادُ بالحَمْدِ: أَنْ تَحْمَدَهُمُ الحَمْدَ الْمُطْلَقَ، ناسِيًا الْمُسَبِّبَ وَهُوَ اللهُ عَرَقِعَلَ، وهَذَا مِنْ ضَعْفِ اليَقِينِ، كَأَنَّكَ نَسِيتَ المُنْجِمَ الأَصْلِيِّ، وَهُوَ اللهُ عَرَقِجَلَ، اللَّذِي لَهُ النَّعْمَةُ الأُولِي، وَهُوَ اللهُ، فالبَشَرُ الَّذِي لَهُ النَّعْمَةُ الأُولِي لَهُ النَّهُ، فالبَشَرُ الَّذِي اعْطاكَ هَذَا الرَّزْقَ لَمْ يَخْلُقُ مَا أَعْطاكَ، فاللهُ هُوَ اللَّهِي خَلَقَ مَا بِيَدِهِ، وَهُوَ الَّذِي عَطَفَ قَلْبُهُ حَتَّى أَعْطاكَ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا لَهُ طِفْلٌ، فأعْلَى طِفْلُهُ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وقَالَ لهُ: أعْطِهَا فُلانًا. فاللَّذِي أَخَذَ الدَّرَاهِمَ يَخْمَدُ الأَبْ اللَّهُ لَلْ مُوسَلًا فقطْ. النَّذَى أَخَذَ المَّفْلُ لَيْسَ إِلَّا مُوسَلًا فقطْ.

وعَلَى هذَا فَنَقُولُ: إِنَّكَ إِذَا حَمِدْتَهُمْ ناسِيًا بذلِكَ مَا يَجِبُ للهِ مِنَ الحَمْدِ والثَّنَاءِ، فهَذَا هُوَ الَّذِي مِنْ ضَعْفِ اليَقِينِ. أَمَّا إِذَا حَمِدْتَهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ سَبَبٌ مِنَ الأَسْبَابِ، وأَنَّ الحَمْدَ كُلَّهُ للهِ عَنَّقِيَعَلَ، فهذَا حَقِّ، ولَيْسَ مِنْ ضَعْفِ اليَقِينِ.

[١] قَوْلُهُ: «وأَنْ تَذُمَّهُمْ عَلَى مَا لَمْ يُؤْتِكَ اللهُ» هَذِهِ عَكْسُ الأُولَى.

فَمَثَلًا: لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا جَاءَ إِلَى شَخْصٍ يُوزِّعُ دَرَاهِمَ، فلمْ يُعْطِهِ، فَسَبَّهُ وَشَتَمَهُ – فَهَذَا مِنَ الخطأِ؛ لأنَّ مَا شاءَ اللهُ كَانَ ومَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ. لكنْ مَنْ قَصَّرَ بواجِبِ عليْهِ، فَيُلَمُّ لأَجْلِ أَنَّهُ قَصَّرَ بالوَاجِب لَا لأَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يُعْطَ، فَلَا يُذَمُّ مِنْ حَيْثُ القَدَرُ؛ لأنَّ اللهَ لَوْ قَدَّرَ ذلِكَ لُوْجِدَتِ الأَسْبَابُ الَّتِي يَصِلُ بِهَا إِلَيْكَ هَذَا العَطَاءُ.

وقَوْلُهُ: «مَا لَمْ يُؤْتِكَ» عَلامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الياءِ، والمَفْمُولُ النَّانِي مَحْــُذُوفٌ؛ لآنَّهُ فَضْلَةٌ، والتَّقْدِيرُ: مَا لَمْ يُؤْتِكُهُ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (۲۸/۲، ۹۹، ۱۲۷) والبخاري في «الأدب المفرد» (۲۱۳) وأبو داود: كتاب الزكاة، باب عطية من سأل بالله، رقم (۱۲۷۲)، والنسائي: كتاب الزكاة، باب من سأل بالله عَرَقَجَلَّ، رقم (۲۵۱۷)، والطبراني في «الكبير» (۱۳٤٦٥، ۱۳٤٦٦) وابن حبان (۲۰۷۱) والحاكم (۲۰۲۱) - وصححه على شرطهما ووافقه الذهبي- وأبو نعيم في «الحلية» (۲۹/۹) والبيهقي (۱۹۹۶)، من حديث ابن عمر رَحَيَلْقَائِمَةُهَا.

والحّليث صححه الحافظ في «تخريع الأدّكار» كما في «الفتوحات الربانية» (٥/ ٢٥٠) وحسنه السخاوي في «الفتوحات» (٧/ ١٢١).

إِنَّ رِزْقَ اللهِ لَا يَجُرُّهُ حِرْصُ حَرِيصٍ، وَلَا يَرُدُّهُ كَرَاهِيَةٌ كَارِهِ ۗ ١١١١١١.

[١] قَوْلُهُ: «إِنَّ رِزْقَ اللهِ لَا يَجُرُّهُ حِرْصُ حَرِيصٍ ولَا يُرُدُّهُ كَراهِيَةُ كارِهِ» هَذَا تَعْلِيلُ لقَوْلِهِ: «أَنْ تَحْمَدَهُمْ، وأَنْ تَلُمَّهُمْ».

و ﴿ رِزْقُ اللهِ ﴾ عَطاؤُه ، لكنْ حِرْصُ الحريصِ مِنْ سَبَيِهِ بلَا شَكَّ ، فإذَا بَحَثَ عَنِ الرَّزْقِ وَفَعَلَ الأَسْبَابَ فَإِنَّهُ يَكُونُ فَعَلَ السَّبَبَ مُوجِبٌ مُسْتَقِلٌّ ، والأَسْبَابَ فَإِنَّهُ يَكُونُ فَعَلَ اللَّسْبَبَ مُوجِبٌ مُسْتَقِلٌ ، وإنَّ اللَّذِي يَرُزُقُ هُوَ اللهُ تَعَالَى ، وكمْ مِنْ إنْسَانِ يَفْعَلُ أَسْبابًا كَثِيرَةً للرَّزْقِ ولَا يُرْزَقُ! وكمْ مِنْ إنْسَانِ يَفْعَلُ أَسْبابًا فَلِيلَةً فَيُرْزَقُ! وكمْ مِنْ إنْسَانٍ يَأْتِيهِ الرَّزْقُ بدُونِ سَعْيٍ! كَمَا لَوْ وَجَدَرِكازًا فِي الأَرْضِ ، وَمَا شَبْهَ ذَلِكَ. أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وقَوْلُهُ: «وَلَا يَرُدُّهُ كَراهِيَةُ كارِهِ» أيْ: أنَّ رِزْقَ اللهِ إِذَا قُدِّرَ للعَبْدِ فلَنْ يَمْنَعَهُ عَنْهُ كَراهِيةُ كارِهِ. فكمْ مِنْ إنْسَانِ حَسَدَهُ النَّاسُ، وحَاوَلُوا مَنْعَ رِزْقِ اللهِ فلَمْ يَسْتَطِيعُوا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا!

[7] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَيَحَالِتَهُعَهَا: «مَنِ الْتَمَسَ رِضَا اللهِ بِسَخَطِ النَّاسِ» «الْتَمَسَ» طَلَبَ، ومِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ فِي لَيْلَةِ القَدْرِ: «الْتَصِسُوهَا فِي العَشْرِ» (").

وقَوْلُهُ: «رِضَا اللهِ» أَيْ: أَسْبابَ رِضاهُ، وقَوْلُهُ: «بسَخَطِ النَّاسِ» الباءُ للعِوَضِ، أَيْ: إنَّهُ طَلَبَ مَا يُرْضِي اللهَ وَلَوْ سَخِطَ النَّاسُ بِهِ بِدَلًا مِنَ هَذَا الرِّضَا، وجوابُ الشَّرْطِ: «رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وأَرْضَى عَنْهُ النَّاسَ».

[٣] وقَوْلُهُ: «رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَأَرْضَى عَنْهُ النَّاسَ» هَذَا ظاهِرٌ، فإذَا الْتَمَسَ العَبْدُ رِضَا رَبِّهِ بِنِيَّةِ صادِقَةٍ وَيَوَلِيَّهُ عَنْهُ اكْرُمُ مِنْ عَبْدِهِ، وأَرْضَى عَنْهُ النَّاسَ، وذَلِكَ بِيَا يُلْقِي فِي قُلوبِهِمْ مِنَ الرِّضَا عَنْهُ وتحَبَّيّهِ؛ لأَنَّ القُلُوبَ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أصابِعِ الرَّحْمَزِ يُقَلِّبُهَا كَيْفَ يَشَاءُ.

[٤] قَوْلُهُ: «ومَنِ الْتَمَسَ رِضَا النَّاسِ بِسَخَطِ اللهِ» «الْتَمَسَ» طَلَبَ، أَيْ: طَلَبَ مَا يُرْضِي

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠٦/٥، ١٠٦/٠) والبيهقي في اشعب الإيهان» (١/١٥١، ١٥٢). وقال: امحمد بن مروان ضعيف» وقال الشيخ سليهان رَجَمُهُ اللّهُ في «التيسير» (ص:٤٩٠): اقلت: ضعيف، ومعناه صحيح».

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب فضل ليلة القدر، باب تحري ليلة القدر، رقم (٢٠٢١)، من حديث ابن عباس رَضَالِلَةَ عَنْهُا.

النَّاسَ، وَلَوْ كَانَ يُسْخِطُ اللهَ، فَتَتِيجَةُ ذلِكَ أَنْ يُعامَلَ بنَقِيضٍ قَصْدِهِ؛ لهَذَا قَالَ: «سَخِطَ اللهُ عَلَيْهِ وَأَسْخَطَ عَلَيْهِ النَّاسَ»، فألْقَى فِي قُلُوبِهِمْ سَخَطَةُ وكَرَاهِيَتُهُ.

مُنَاسَبَةُ الحَدِيثِ للتَّرْبَجَةِ: قَوْلُهُ: «ومَنِ الْتَمَسَ رِضَا النَّاسِ بسَخَطِ اللهِ» أيْ: خَوْفًا مِنْهُمْ حتَّى يَرْضَوْا عنهُ، فقَدَّمَ خَوْفَهُمْ عَلَى مَحَافَةِ اللهِ تَعَالَى.

فيُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ مَا يَلِي:

١- وُجُوبُ طَلَبِ مَا يُرْضِي اللهَ وإنْ سَخِطَ النَّاسُ؛ لأنَّ اللهَ هُوَ الَّذِي يَنْفَعُ ويَضُرُّ.

٢- أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَلْتَمِسَ مَا يُسْخِطُ اللهَ مِنْ أَجْلِ إِرْضاءِ النَّاسِ كاتِنَّا مَنْ كانَ.

٣- إثْبَاتُ الرِّضَا والسَّخَطِ شهِ عَلَى وجْهِ الحَقِيقَةِ، لكنْ بِلَا ثُمَاثَلَةٍ للمَخْلُوقِينَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنَى ۗ ﴾ [الشورى:١١]، وهَذَا مذْهَبُ أَهْلِ السُّنَةِ والجَمَاعَةِ. وأمَّا أهْلُ التَّعْطِيلِ فأتْكَرُوا حَقِيقَة ذلك، قالُوا: لأنَّ الغَضَبَ عَلَيَانُ دَمِ القَلْبِ لطَلَبِ الانتقامِ، وهَذَا لاَ يَلِيقُ باللهِ، وهَذَا خطأً؛ لأَبَّهُمْ قاسُوا سَخَطَ اللهِ أَوْ غَضَبَهُ بغَضَبِ المَخْلُوقِ، فنرَدُ تُعَلَيْهِمْ بأَمْرَيْنِ: بالنَّعِ، ثُمَّ النَّقْضِ:

فَالْنُعُ: أَنْ نَمْنَعَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الغَضَبِ الْمُضافِ إِلَى اللهِ عَرَّهَ جَلَّ كغَضَبِ المُخْلُوقِينَ.

والنَّقْضُ: فنَقُولُ للأشاعِرَة: أَنْتُمْ أَثْبَتُمْ للهِ عَيَّتِجَلَّ الإِرادَةَ، وَهِيَ مَيْلُ النَّفْسِ إِلَى جَلْبِ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ، والرَّبُّ عَنَّقِجَلَّ لا يَلِيقُ بِهِ ذلكَ، فإذَا قَالُوا: هَذِهِ إِرَادَةُ المَخْلُوقِ. نَقُولُ: والغَضَبُ اللَّذِي ذَكَرْتُمْ هُوَ غَضَبُ المَخْلُوقِ. وكُلُّ إِنْسَانِ ابْطَلَ ظواهِرَ النُّصُوصِ بِاقْيِسَةٍ عَقْلِيَّةٍ فَهَذِهِ الأَقْيِسَةُ باطِلَةٌ؛ لوُجُوهِ:

الأوَّلُ: أنَّهَا تُبْطِلُ دَلاَلَةَ النُّصُوصِ، وهَذَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ هِيَ الحَقَّ، ومَذْلُولُ النُّصُوصِ باطِلَا، وهَذَا ثُمْتَيْعٌ.

الثَّانِي: أَنَّهُ تَقَوُّلُ عَلَى اللهِ بَغَيْرِ عِلْمٍ؛ لأنَّ الَّذِي يُبْطِلُ ظاهِرَ النَّصِّ يُؤَوِّلُهُ إِلَى مَعْنَى آخَرَ، فيُقالُ لهُ: مَا الَّذِي أَدْراكَ أَنَّ اللهَ أَرادَ هَذَا المُغَى دُونَ ظاهِرِ النَّصِّ؟ ففِيهِ تَقَوُّلُ عَلَى اللهِ فِي النَّفْيِ والإِثْبَاتِ فِي نَفْيِ الظاهِرِ، وفِي إثْباتِ مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ.

َ الثَّالِثُ: أَنَّ فِيهِ جِنايَةٌ عَلَى النُّصُوصِ؛ حَيْثُ اعْتَقَدَ أَنَّا دَالَّةٌ عَلَى التَّشْبِيهِ؛ لآنَهُ لَمْ يُعَطِّلْ إِلَّا لهَذَا السَّبَب، فيكُونُ مَا فَهِمَ مِنْ كِتَابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ كُفْرًا أَوْ ضَلالًا.

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ آيةِ (آلِ عِمْرَانَ)[١].

الرَّابِعُ: أَنَّ فِيهَا طَعْنًا فِي الرَّسُولِ ﷺ وخُلفائِهِ الرَّاشِدِينَ؛ لأَنْنَا نَقُولُ: هَذِهِ المَعانِي الَّتِي صَرَفْتُمُ
 النُّصُوصَ إليْهَا هَلِ الرَّسُولُ ﷺ وخُلفاؤُهُ يَعْلَمُونَ بِهَا أَمْ لاً؟

فإنْ قَالُوا: لَا يَعْلَمُونَ. فَقَدِ اتَّهَمُوهُمْ بالقُصُورِ، وإنْ قَالُوا: يَعْلَمُونَ وَلَمْ يُبَيِّنُوهَا. فَقَدِ اتَّهَمُوهُمْ بالتَّقْصِيرِ. فَلَا تَسْتَوْحِشْ مِنْ نَصِّ دَلَّ عَلَى صِفَةٍ أَنْ تُثْبِتَهَا، لكنْ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَجْتَنِبَ امْرَيْن، هُمَا:

النَّمْثِيلُ والتَّكْيِيفُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَضْرِيُوا بِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤]، وقَوْلِهِ: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ. عِلْمُ ﴾ [الإسراء:٣٦]، فإذَا اثْبَتَ اللهُ لَنَفْسِهِ وجْهَا أَوْ يَكَيْنِ، فَلَا تَسْتَوْجِشْ مِنْ إثْباتِ ذلكَ؛ لأنَّ اللهُ لَخْسِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وأَصْدَقُ قِيلًا، وأَحْسَنُ حَدِيثًا، وَهُوَ يُرِيدُ لِخَلْقِهِ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ ال

- أَصْدَقُ الخَلْقِ.
- وأعْلَمُهُمْ بِهَا يَقُولُ عَنِ اللهِ.
  - وأَبْلَغُهُمْ نُطْقًا وفَصاحةً.
    - وأنْصَحُ الخَلْقِ للخَلْقِ.

#### فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ آلِ عِمْرَانَ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ. فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُمُنُمُ ثَوْيِبِينَ ﴾ وسَبَقَ.

الثانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ (بَراءَةٌ)[١].

الثالِثَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ (العَنْكَبُوتِ)[١].

الرَّابِعَةُ: أَنَّ اليَقِينَ يَضْعُفُ وَيَقُوَى [٢].

الخَامِسَةُ: عَلَامَةُ ضَعْفِهِ، وَمِنْ ذِلكَ هذِهِ الثَّلَاثُ [3].

السَّادِسَةُ: أَنَّ إِخْلَاصَ الْخَوْفِ للهِ مِنَ الفَرَائِضِ [٥].

السَّابِعَةُ: ذِكْرُ ثَوَابِ مَنْ فَعَلَهُ [1].

الثَّامِنَةُ: ذِكْرُ عِقَابِ مَنْ تَرَكَهُ [٧].

[١] الثانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ (بَرَاءَةٌ) وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَحِدَ اللّهِ مَنْ ءَاسَ بِاللّهِ
وَٱلْيَوْرِ ٱلْآخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوْةَ وَءَانَ ٱلزَّكَوْةَ وَلَةً يَخْشَ إِلّا اللّهَ فَعَسَىٰ أُوْلَتِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ
ٱلْمُهْتَذِينَ ﴾ وسَبَقَ.

[٧] الثالِثَةُ: تَفْسِيرُ آيةِ العَنْكَبُوتِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَكَ إِلَّلَهِ فَإِذَا أُوذِى فِ اللّهِ جَعَلَ فِشَنَةَ النَّـاسِ كَمَذَابِ اللّهِ ﴾، وقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى تَفْسِيرِهَا فِيهَا سَبَقَ.

[٣] الرَّابِعَةُ: أَنَّ اليَقِينَ يَضْعُفُ ويَقْوَى. تُؤْخَذُ مِنَ الحَدِيثِ: «إِنَّ مِنْ ضَعْفِ اليَقِينِ...» الحَدِيثَ.

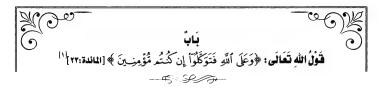
[4] الحَمَامِسَةُ: عَلامَةُ ضَعْفِهِ، ومِنْ ذلِكَ هَذِهِ الثَّلاثُ. وهيَ: أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بسَخَطِ اللهِ، وأَنْ تَحْمَدَهُمْ عَلَى رِزْقِ اللهِ، وأَنْ تَذْمَهُمْ عَلَى مَا لَمْ يُؤْتِكَ اللهُ.

[٥] السَّادِسَةُ: أنَّ إِخْلاصَ الحَـُّـوْفِ للهِ مِنَ الفَرَائِضِ. وتُثْوِّخَذُ مِنْ قَوْلِهِ فِي الحَــدِيثِ: «مَنِ الْتَمَسَ...» الحَدِيثَ، ووجْهُهُ تَرْتِيبُ العُقُوبَةِ عَلَى مَنْ قَدَّمَ رِضَا النَّاسِ عَلَى رِضَا اللهِ تَعَالَى.

[٣] السَّابِعَةُ: ذِكْرُ ثَوابِ مَنْ فَعَلَهُ: وَهُوَ رِضَا اللهِ عَنْهُ، وأَنَّهُ يُرْضِي عَنْهُ النَّاسَ، وَهُوَ العاقِبَةُ الحَمِيدَةُ.

[٧] الثَّامِنَةُ: ذِكْرُ عِقابِ مَنْ تَرَكَهُ، وَهُوَ أَنْ يَسْخَطَ اللهُ عَلَيْهِ ويُسْخِطَ عَلَيْهِ النَّاسَ، ولَا يَنالُ مَقْصُودَهُ. وتُحلاصَةُ البابِ: آنَّهُ يَجِبُ عَلَى المَرْءِ أَنْ يَجْعَلَ الحَوْفَ مِنَ اللهِ فَوْقَ كُلِّ خَوْفِ، وأَنْ لَا يُبالِيَ بأخدٍ فِي شَرِيعَةِ اللهِ تَعَالَى، وأَنْ يَعْلَمَ أَنَّ مَنِ النَّمَسَ رِضَا اللهِ تَعَالَى وإِنْ سَخِطَ النَّاسُ عليْه، فالعاقِبَةُ لُهُ، وإِنِ النَّمَسَ رِضَا النَّاسِ وتَعَلَّقَ بِهِمْ وأَسْخَطَ اللهَ، انْقَلَبَتْ عَلَيْهِ الأَحْوَالُ، ولَمْ يَنَلُ مَفْصُودَهُ، بَلْ حَصَلَ لَهُ عَكْسُ مَفْصُودِهِ، وَهُوَ أَنْ يَسْخَطَ اللهُ عَلَيْهِ ويُسْخِطَ عَلَيْهِ النَّاسَ.





[١] مُناسَبَةُ هَذَا البَابِ لِيمَا قَبْلَهُ: هِيَ أَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا أَفْرَدَ اللهَ سُبْحَانَهُ بِالتَّوَكُّلِ فإنَّهُ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ في حُصُولِ مَطْلُوبِهِ وزَوَالِ مَكْرُوهِهِ، ولَا يَعْتَمِدُ عَلَى غَيْرِهِ.

والتَّوَكُّلُ: هُوَ الاعْتِيَادُ عَلَى اللهِ سُبْحَانَهُوَتِعَالَىٰ فِي حُصولِ المَطْلُوبِ، ودَفْعِ المَكْرُوهِ، مَعَ الثُقَّةِ بِهِ، وفِعْلِ الأسْبَابِ المَّاذُونِ فِيهَا، وهَذَا أَقْرَبُ تَعْرِيفٍ لَهُ، ولَا بُدَّ مِنْ أَمْرَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الاعْتِهَادُ عَلَى اللهِ اعْتِهَادًا صادِقًا حَقِيقِيًّا.

التَّانِي: فِعْلُ الأسْبَابِ المَّأْذُونِ فِيهَا.

فمَنْ جَعَلَ أَكْثَرَ اعْتِيَادِهِ عَلَى الأَسْبَابِ نَقَصَ تَوَكُّلُهُ عَلَى اللهِ، ويَكُونُ قادِحًا فِي كِفايَةِ اللهِ، فكانَّهُ جَعَلَ السَّبَبَ وحْدَهُ هُوَ الحُمْدَةَ فِيهَا يَصْبُو إلَيْهِ مِنْ حُصُولِ المَطْلُوبِ وزَوَالِ المَكْرُوهِ.

ومَنْ جَعَلَ اعْتِيَادَهُ عَلَى اللهِ مُمْلِغِيًّا للأَسْبابِ فَقَدْ طَعَنَ فِي حِكْمَةِ اللهِ؛ لأَنَّ اللهَ جَعَلَ لكُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا، فمَنِ اعْتَمَدَ عَلَى اللهِ اعْتِيَادًا مُجُرَّدًا كَانَ قادِحًا فِي حِكْمَةِ اللهِ؛ لأَنَّ اللهَ حَكيمٌ، يَرْبِطُ الأَسْبَابَ بمُستَبَّاتِهَا، كمَنْ يَعْتَمِدُ عَلَى اللهِ فِي حُصولِ الوَلَدِ وَهُوَ لَا يَتَزَوَّجُ.

والنَّبِيُ ﷺ أَعْظَمُ الْمُتَوَكِّلِينَ، ومَعَ ذلِكَ كَانَ يَأْخُذُ بالأَسْبَابِ، فكانَ يَأْخُذُ الزَّادَ فِي السَّفَرِ، وللَّا خَرَجَ إِلَى أُخُدُ الزَّادَ فِي السَّفَرِ، وللَّا خَرَجَ إِلَى أُخُدِ ظاهَرَ بَيْنَ دِوْعَيْنِ، أَيْ: لَبِسَ دِوْعَيْنِ اثْنَيْنِ<sup>(۱)</sup>، ولِمَّا خَرَجَ مُهاجِرًا أَخَذَ مَنْ يَدُلُّهُ الطَّرِيقَ. الطَّرِيقَ. ولنْ أَصْطَحِبَ مَعِي مَنْ يَدُلَّنِي الطَّرِيقَ. ولنَ يَقْوَلُنَ عَلَى اللهِ، ولنْ أَصْطَحِبَ مَعِي مَنْ يَدُلَّنِي الطَّرِيقَ. وكانَ ﷺ يَتَّقِي الحَرَّ والبَرْدَ، ولَهْ يَنْقُصْ ذلِكَ مِنْ تَوَكَّلِهِ.

ويُذْكُرُ عَنْ عُمَرَ رَسَٰ لِلْهَعَنْهُ أَنَّهُ قَدِمَ ناسٌ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ إِلَى الحَتِّجِ بِلَا زادٍ، فجِيءَ بِهِمْ إِلَى عُمَرَ، فسأَلَهُمْ، فقَالُوا: نَحْنُ الْمُتَوِكِّلُونَ عَلَى اللهِ. فقَالَ: لَسْتُمُ الْمُتَوَكِّلِينَ، بَلْ أَنْتُمُ المُتَواكِلُونَ "ا.

<sup>(</sup>١) أخرجه الإِمام أحمد (٣/ ٤٤٩) وأبو داود: كتاب الجهاد، باب في لبس الدروع، رقم (٥٩٠)، ولم يجزم سفيان بسهاعه هذا الحد، ٠.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب استئجار المشركين عند الضرورة، رقم (٢٢٦٣)، من حديث عائشة رَحَوْلَقَلَيَّعَةا. (٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في التوكل رقم (١٠)، والدينوري في المجالسة رقم (٢٠٧٧).

والتَّوَكُّلُ نِصْفُ الدِّينِ؛ ولهَذَا نَقُولُ فِي صَلاتِنَا: ﴿إِيَّاكَ نَبْتُهُ وَإِيَّاكَ نَسْتَمِيثُ ﴾ [الفانحة:٥]،
 فَنَطْلُبُ مِنَ اللهِ العَوْنَ اعْتِيَادًا عَلَيْهِ شُبْحَاتُهُ بأَلَّهُ سَيُعِينُنَا عَلَى عِبادَتِهِ.

وقَـالَ تَعَالَى: ﴿فَاَعَبُدُهُ وَوَكَلَ عَلَيْهِ ﴾ [هود: ١٢٣]، وقَـالَ تَعَالَى: ﴿عَلَيْهِ تَوَكُلُ وَإِلَيْهِ أَيْبُ ﴾ [هود: ١٨٨]، ولا يُمْكِنُ تَخْقِيقُ العِبَادَةِ إِلَّا بِالتَّوَكُّلِ؛ لأنَّ الإِنْسَانَ لَوْ وُكِلَ إِلَى نَفْسِهِ وُكِلَ إِلَى ضَغْفِ وَعَجْزٍ، ولَمْ يَتَمَكَّنْ مِنَ القِيامِ بِالعِبَادَةِ، فَهُوَ حِينَ يَعْبُدُ اللهَّ يَشْعُرُ آنَّهُ مُتَوَكِّلٌ عَلَى اللهِ، فَيَنالُ بِذلِكَ أَجْرَ العِبَادَةِ وَأَجْرَ التَّوَكُّلِ عَلَى اللهِ، فَيَنالُ بِذلِكَ أَجْرَ العِبَادَةِ وَأَجْرَ التَّوَكُلِ عَلَى اللهِ وَلكنِ الغالِبُ عَنْدَنَا ضَعْفُ التَّوكُّلِ، واثَنا لاَ نَشْعُرُ حِينَ نَقُومُ بِالعِبَادَةِ أَوْ العادَةِ بالتَوكُلِ عَلَى اللهِ والاعْتِيادِ عَلَيْهِ فِي أَنْ نَنالَ هَذَا الفِعْلَ، بَلْ نَعْتَمِدُ فِي الغالِبِ عَلَى الأَسْبَابِ الظَّاهِرَةِ وَنَشْسَى مَا وَرَاءَ ذلكَ، فَيَقُوتُنَا نَوَابٌ عَظِيمٌ، وَهُوَ نَوابُ التَّوكُلِ، كَمَا أَنَا لاَ نُوفَقُ إِلَى حُصولِ الظَّاهِرَةِ وَنَشْسَى مَا وَرَاءَ ذلكَ، فَيَقُوتُنَا نَوَابٌ عَظِيمٌ، وَهُوَ نَوابُ التَّوكُلُو، كَمَا أَنَا لاَ نُوفَقُ إِلَى حُصولِ المُقْصُودِ كَمَا هُوَ الغَالِبُ، سَواءٌ حَصَلَ لَنَا عَوارِضُ تُوجِبُ انْقطَاعَهَا أَوْ عَوارِضُ تُورِ فَنَ اللهِ مَالِ عُنَا اللهِ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُونَ عَوْلَ الْعَلَالِ عَلَيْنَا لَكُونُ الْمِنْ الْعَلَى اللهِ عَلَى اللهَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْعَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى الْعَلَالِهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهَ اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلِيمُ العَلْولُ اللهُ اللهَالِمُ العَلْمُ العَلْمُ العَلْمُ العَلْمِ العَلْمُ العَلْمُ العَلْمَ العَلْمُ العَلْمُ العَلْمَ العَلْمُ العَلِمُ العَلْمَ العَلْمَ العَلْمُ العَلْمُ العَلْمُ العَلْمُ العَلْمُ العَلْمُ العَلْمَ العَلْمُ العَلْمُ العَلْمُ

والتَّوَكُّلُ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلاثَةِ أَقْسام:

الأوَّلُ: تَوَكُّلُ عِبادَةٍ وخُضُوعٍ، وَهُوَ الاعْتِبَادُ المُطْلَقُ عَلَى مَنْ تَوَكَّلَ عليْهِ، بحيثُ يَعْتَقِدُ أَنَّ بِيلِهِ جَلْبَ النَّفْعِ ودَفْعَ الضُّرِّ، فَيَعْتَمِدُ عَلَيْهِ اعْتِبَادًا كاملاً، مَعَ شُعورِهِ بافْتِقَارِهِ إليْهِ. فهَذَا يَجِبُ إخْلاصُهُ للهِ تَعَالَى، ومَنْ صَرَفَهُ لغَيْرِ اللهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ شِرْكًا أَكْبَرَ، كالَّذِينَ يَعْتَمِدُونَ عَلَى الصَّالِحِينَ مِنَ الأَمْوَاتِ اللهَ وَمَنْ صَرَفَهُ لغَيْرِ اللهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ شِرْكًا أَكْبَرَ، كالَّذِينَ يَعْتَمِدُونَ عَلَى الصَّالِحِينَ مِنَ الأَمْوَاتِ وَالغَاتِينَ، وهَذَا لاَ يَكُونُ إِلَّا عِمَّنْ يَعْتَمِدُ أَنَّ لَهَؤُلاءِ تَصَرُّفًا خَفِيًّا فِي الكَوْنِ، فَيَعْتَمِدُ عَلَيْهِمْ فِي جَلْبِ المَنافِع ودَفْع المَضَارِّ.

َ الثَّانِي: الاعْتِهَادُ عَلَى شَخْصِ فِي رِزْقِهِ ومَعاشِهِ وغَيْرِ ذلكَ، وهَذَا مِنَ الشَّرْكِ الأَصْغَرِ. وقَالَ بَعْضُهُمْ: مِنَ الشَّرِكِ التَّقِيِّ، مِثْلُ اعْتهادِ كَثِيرِ مِنَ النَّاسِ عَلَى وَظِيفَتِه فِي حُصُولِ رِزْقِهِ، ولهَذَا تَجِدُ الإِنْسَانَ يَشْعُرُ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ مُعْتَمِدٌ عَلَى هَذَا اعْتهادَ افْتِقَارِ، فتَجِدُ فِي نَفْسِهِ مِنَ المُحاباةِ لَمِنْ يَكُونُ هَذَا الرِّنْسَانَ يَشْعُرُ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ مُعْتَمِدٌ عَلَى هَذَا اعْتهادَ افْتِقَارِ، فتَجِدُ فِي نَفْسِهِ مِنَ المُحاباةِ لَمِنْ يَكُونُ هَذَا الرَّبُ

الثَّالِثُ: أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى شَخْصِ فِيهَا فَوَّضَ إِلَيْهِ التَّصَرُّفَ فِيهِ، كَمَا لَوْ وكَّلْتَ شَخْصًا فِي بَيْعِ شَيْءٍ أَوْ شِرَائِهِ، وهَذَا لَا شَيْءَ فِيهِ؛ لأَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَشْعُرُ أَنَّ المَّنْزِلَةَ العُلْيَا لَهُ فَوْقَهُ؛ لأَنَّهُ جَعَلَهُ نَائِبًا عنهُ، وقَدْ وكَّلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يَذْبَحَ مَا يَقِمِي مِنْ هَدْيِهِ (1)، ووكَّلَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَى

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَيَخَالِلَكَعَنْهُ.

الصَّدَقَةِ<sup>(۱)</sup>، ووَكَّلَ عُرْوَة بْنَ الجَعْدِ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ أُضْحِيَّةً<sup>(۱)</sup>، وهَذَا بخِلافِ القِسْمِ الثَّانِي؛ لأَنَّهُ
 يُشْعِرُ بالحاجَةِ إِلَى ذلك، ويَرَى اعْتَبَادَهُ عَلَى المُتَوَكَّل عَلَيْهِ اعْتِبَادَ أَفْتِقَارٍ.

وممَّا سَبَقَ يَتَبَيَّنُ أَنَّ التَّوَكُّلَ مِنْ أَعْلَى المَقاماتِ، وأَنَّهُ بَجِبُ عَلَى الإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ مُصْطَحِبًا لَهُ فِي جَمِيعِ شُؤُونِهِ. قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَجْمَهُاللَّهُ: «وَلَا يَكُونُ لِلمُعَطَّلَةِ أَنْ يَتَوَكُّلُوا عَلَى اللهِ ولَا للمُعْتَوَلَةِ القَدَرِيَّةِ»؛ لأنَّ المُعطَّلَةَ يَعْتَقِدُونَ انْتفاءَ الصَّفَاتِ عَنِ اللهِ تَعَلَى، والإِنْسَانُ لَا يَعْتَمِدُ إِلَّا عَلَى مَنْ كَانَ كَامِلَ الصَّفَاتِ المُستَحَقَّةِ؛ لأَنَّهُ يَعْتَمِدُ عليْهِ.

وكذلِكَ القَدَرِيَّةُ؛ لأنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ العَبْدَ مُسْتَقِلٌّ بِعَمَلِهِ، واللهُ لَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ فِي أَعْمَالِ العِبادِ. ومِنْ ثَمَّ نَعْرِفُ أَنَّ طَرِيقَ السَّلَفِ هُوَ خيْرُ الطُّرُقِ، وبهِ تَكْمُلُ جَمِيعُ العِبَادَاتِ، وتَتِمُّ بِهِ جَمِيعُ أَحْوَال العابدِينَ.

وقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِي هَذَا البَابِ أَرْبَعَ آياتٍ، أَوَّلُهَا مَا جَعَلَهُ تَرْجَمَّةً للبابِ، وهيَ:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا ﴾ ﴿وَعَلَى اللَّهِ ﴾ مُتَعَلَّقَةٌ بقَوْلِهِ: ﴿فَتَوَكَّلُوا ﴾ وتَقْدِيمُ المَعْمُولِ يَدُلُّ عَلَى الحَصْرِ، أَيْ: عَلَى اللهِ لَا عَلَى غَيْرِهِ، ﴿فَتَوَكَّلُوا ﴾ أي: اعْتَمِدُوا.

والفاءُ لتَحْسِينِ اللَّفْظِ وَلَيْسَتْ عاطِفَةً؛ لأنَّ فِي الجُمْلَةِ حَرْفَ عَطْفٍ وَهُوَ الواوُ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ نَعْطِفَ الجُمْلَةَ بعاطِفَيْنِ، فَتَكُونُ لَتَحْسِينِ اللَّفْظِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَأَعْبُدُ ﴾ [الزمر:٦٦] والتَّقْدِيرُ: «بَلِ اللهَ اعْبُدْ».

قَوْلُهُ: ﴿إِن كَشُمَ مُّؤْمِنِينَ ﴾ ﴿إِن ﴾ شَرْطِيَّةٌ، وفِعْلُ الشَّرْطِ ﴿كَشُمُهِ وَجَوابُهُ قِيلَ: إِنَّهُ تَخَذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ، وتَقْدِيرُ الكلامِ: إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ فَتَوَكَّلُوا، وقِيلَ: إِنَّهُ فِي مثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ لَا يُخْتَاجُ إِلَى جوابِ اكْنِفَاءً بِمَا سَبَقَ، فَيَكُونُ مَا سَبَقَ كَالَّهُ فِعْلٌ مُعَلَّقٌ بَهَذَا الشَّيْءِ، وهَذَا أَرْجَحُ؛ لأنَّ الأَصْلَ عَدَمُ الحَذُّفِ.

وقَوْلُ أَصْحابِ مُوسَى فِي هَذِهِ الآيَةِ يُفِيدُ أَنَّ التَّوَكُّلَ مِنَ الإِيهانِ ومِنْ مُقْتَضَيَاتِهِ، كَمَا لَوْ قُلْتَ: إِنْ كُنْتَ كَرِيمًا فَأَكْرِمِ الضَّيْفَ. فَيَقْتَضِي أَنَّ إِكْرَامَ الضَّيْفِ مِنَ الكَرَمِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري معلقا: كتاب الوكالة، باب إذا وكل رجلا، فترك الوكيل شيئا، رقم (٢٣١١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، رقم (٣٦٤٢)، من حديث عروة رَجَعَالِيَّكُ عَنْهُ.

## وَقَوْلُهُ: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَعِلْتَ قُلُوبُهُمْ ﴾ الآيَةَ [الأنفال:٢][١].

وَهَذِهِ الآيَّةُ تَقْتَضِي انْتَفَاءَ كَمَالِ الإِيهانِ بانْتِفَاءِ التَّوَكُّلِ عَلَى اللهِ، إِلَّا إِنْ حَصَلَ اعْتَهادٌ كُلِّيٍّ عَلَى عَيْرِ اللهِ، فَهُوَ شِرْكٌ أَكْبَرُ يَنْتَفِى لَهُ الإِيهانُ كُلُّهُ.

[١] الآيَّةُ الثانِيَّةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ﴿ إِنَّمَا ﴾ أداةُ حَصْرٍ، والحَصْرُ هُوَ إِنْباتُ الحُكْمِ فِي المَذْكُورِ ونَفْيُهُ عَمَّا عداهُ، والمَعْنَى: مَا المُؤْمِنُونَ إِلَّا هَؤُلاءِ. وذَكَرَ اللهُ فِي هَذِهِ الآيَةِ ومَا بَعْدَهَا خُسَةً أَوْصِافِ:

أَحَدُهَا: قَوْلُهُ: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللّهُ وَمِلَتْ قُلُومُهُمْ ﴾ أيْ: خافَتْ ليَا فِيهَا مِنْ تَعْظيمِ اللهِ تَعَالَى. مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ هَمَّ بمَعْصِيَةٍ، فذَكَرَ اللهَ أَوْ ذُكِّرَ بهِ، وقِيلَ لهُ: اتَّقِ اللهَ. فإنْ كَانَ مُؤْمِنًا فإنَّهُ سَيَخَافُ، وهَذَا هُوَ عَلامَةُ الإِيهانِ.

الوَصْفُ النَّانِي: قَوْلُهُ: ﴿ وَلِذَا تُلِيَتَ عَلَيْهِمْ ءَانِثُهُ، زَادَثُهُمْ إِيمَننا﴾ أيْ: تَصْدِيقًا وامْتِنَالًا، وفي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الإِنْسَانَ قَـدْ يَتَنْفِعُ بِقِرَاءَةِ غَيْرِهِ أَكُثْرَ هِمَّا يَتَنْفِعُ بِقِرَاءَةِ نَفْسِهِ، كَمَا أَمَرَ الرَّسُولُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ أَنْ يَقْرَأَ عليْهِ، فقَالَ: كَيْفَ أَقْرَأُ عَلَيْكَ وعليْكَ أُنْزِلَ؟! فقَالَ: "إِلِّي أُحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي». فَقَرَأَ عليْهِ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ حتَّى بَلَغَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا حِسْنَا مِن كُلِّ أَنْهُ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ: 13]، قَالَ: "حَسْبُكَ" فَنَظَرْتُ، فإذَا عَيْنَاهُ لَنَاهُ لَنَاهُ وَالنَّاهُ. وَالنَّاءُ وَالنَّاهُ الْمَارِدُونَانُ الْمَعْدُونَا مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ: 13]، قَالَ: "حَسْبُكَ" فَنَظَرْتُ، فإذَا عَيْنَاهُ لَنَاهُ لَنَاهُ وَالنَّاءُ وَالنَّاهُ وَالْمَاقِثُونَاهُ وَالْمَاقِينَاهُ وَالْمَاقِينَاهُ وَالْمَاقِينَاهُ وَالْمَعْمُ فَيْ هَوْلَهُ مِنْ اللَّهُ وَلَا عَيْنَاهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَالًا عَلَيْكَ أَلْمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّلَاءُ مَلَوْلَ الْمُؤْمِنَانُ الْعَلْمُ اللَّهُ وَلَيْكُ أَلِيقُونَاهُ وَاللَّهُ وَلَا لَهُ عَلَى اللَّهُ وَلَالَهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ فَيْلَالًا لَهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ مِنْ سُورَةً النِسَاءُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّاقُونَالُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ فَيْلُونُ اللَّهُ اللَّهُ لِلَّهُ لِلْكُاهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعَلِّلُكُ اللَّهُ لِلْمُعَلِّلَ اللَّهُ الْمُنْكُلُونُ اللَّهُ الْمُنْتُلُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْتُلُونُ اللّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنَالُونُ اللَّهُ الْمُؤْمِنَالَ اللَّهُ الْمُؤْمِنَامُ اللَّهُ الْمُؤْمِنَالُونُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ الللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنَالَ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنَامُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُولُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولَا

الوَصْفُ النَّالِثُ: قَوْلُهُ: ﴿وَعَلَ رَبِهِ \* يَتَوَكَّلُونَ ﴾ أيْ: يَعْتَمِدُونَ عَلَى اللهِ لَا عَلَى غَيْرِهِ، وهُمْ مَعَ ذلِكَ يَعْمَلُونَ الأسْبَابَ، وهَذَا هُوَ الشاهِدُ.

الوَصْفُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُ: ﴿ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَوْةَ ﴾ أَيْ: يَأْتُونَ بِهَا مُسْتَقِيمَةً كامِلَةً، والصَّلاةُ: اسْمُ جِنْسٍ تَشْمَلُ الفَرَائِضَ والنَّوافِلَ.

الوَصْفُ الخامِسُ: قَوْلُهُ: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَهُمْ يُنفِقُونَ ﴾.

﴿مِنْ﴾ للتَّبْعِيضِ، فيَكُونُ اللهُ يَمْدَحُ مَنْ أَنْفَقَ بَعْضَ مالِهِ لَا كُلَّهُ، أَوْ تَكُونُ لبيانِ الجِنْسِ، فيَشْمَلُ الثَّنَاءُ مَنْ أَنْفَقَ البَعْضَ ومَنْ أَنْفَقَ الكُلَّ، والصَّوَابُ: أَنَّهَا لبيَانِ الجِنْس، وأنَّ مَنْ أَنْفَقَ الكُلَّ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿ فَكَلَفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أَمَّتِهِ بِشَهِيدِ﴾، رقم (٤٥٨٢)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب فضل استهاع القرآن، رقم (٤٠٠).

#### وَقَوْلُهُ: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسَّبُكَ ٱللَّهُ ﴾ الآيةَ [الأنفال: ٢٤][١].

يَدْخُلُ فِي النَّنَاءِ إِذَا تَوَكَّلَ عَلَى اللهِ تَعَالَى فِي أَنْ يَرْزُقَهُ وأَهْلَهُ كَمَا فَعَلَهُ أَبُو بَكْرِ (١١). أمَّا إِنْ كَانَ أَهْلُهُ فِي
 حاجَةٍ أَوْ كَانَ المُنْفَقُ عَلَيْهِ لَيْسَ بحاجَةٍ ماشّةٍ تَسْتَلْزِمُ إِنْفاقَ المالِ كلِّهِ - فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْفِقَ مالَهُ كُلَّهُ.

[1] الآيةُ الثالِثَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَكَأَيُّهَا النَّيُّ ﴾ المُرَادُ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ يُحَاطِبُ اللهُ رَسُولَهُ بِوَصْفِ النَّبُوّةِ أَحْيانًا وبوصْفِ الرِّسَالَةِ، وأمَّا فِي الأحْكامِ النُّبُوّةِ أَحْيانًا وبوصْفِ الرِّسَالَةِ، وأمَّا فِي الأحْكامِ الخَاصَّةِ فالغالِبُ أَنْ يُنافِيهُ بوَصْفِ النَّبُوّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَنَا أَيُّ النَّبُى لِمَ تَحْرَمُ مَا أَحَلَ اللهُ لَكَ ﴾ [التحريم: ١]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ يَتَالَيُهُ النَّبُ لِنَا مَلْقَتْدُ النِّسَاةَ ﴾ [الطلاق: ١].

و ﴿الَّذِيُّ ﴾ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مُفَعَّلِ بِفَتْحِ العَيْنِ ومُفَعِّلٍ بِكَسْرِهَا، أَيْ: مُنَبَّأٌ، ومُنبِّيٌ، فالرَّسُولُ ﷺ مُنبًّا مِنْ قِبَلِ اللهِ، ومُنبِّيٌّ لعِبَادِ اللهِ.

قَوْلُهُ: ﴿حَسْبُكَ اللّهُ﴾ أَيْ: كافِيكَ، والحَسْبُ: الكافِي، ومِنْهُ قَـوْلُهُ: أَعْـطِ دِرْهُمّا فحَسْبُ. و(حَسْبُ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَلَفْظُ الجَلالَةِ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، والمَغنَى: مَا اللهُ إِلّا حَسْبُكَ، ويجُوزُ العَكْسُ، أَيْ: أَنْ تَكُونَ (حَسْبُ) مُبْتَدَأً ولَفْظُ الجَلالَةِ خَبَرَهُ، ويَكُونُ المَغنَى: مَا حَسْبُكَ إِلّا اللهُ، وهَذَا أَرْجَحُ.

قَوْلُهُ: ﴿وَمَنِ اَتَبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ﴿مَنِ ﴾ اسْمٌ مَوْصُولٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ، وفي عطْفِهَا رَأُيانِ لأَهْلِ العِلْم: قِيلَ: حَسْبُكَ الله، وحَسْبُكَ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ المُؤْمِنِينَ، فـ﴿مِنْ ﴾ مَعْطُوفَةٌ عَلَى لَفْظِ الْجَلاَلَةِ؛ لأَنَّهُ أَقْرَبُ، ولَوْ كَانَ العَطْفُ عَلَى الكافِ فِي (حَسْبُكَ) لَوَجَبَ إعادَةُ الجارِّ، وهَذَا كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿هُو النَّمَةُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَنْيَنَ، فَيَكُونُونَ حَسْبًا لَهُ هُنَا كَيَا كَانَ اللهُ حَسْبًا لَهُ.

وهَذَا ضَعِيفٌ، والجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وُجُوهٍ:

أوَّلًا: قَوْلُهُمْ: عُطِفَ عَلَيْهِ لكَوْنِهِ أَقْرَبَ لَيْسَ بصَحِيحٍ، فَقَدْ يَكُونُ العَطْفُ عَلَى شَيْءٍ سابِقٍ، حتَّى إِنَّ النَّحْوِيِّينَ قَالُوا: إِذَا تَعَدَّدَتِ المُعْطُوفَاتُ يَكُونُ العَطْفُ عَلَى الأَوَّلِ.

ثانيًا: قَوْلُهُمْ: لَوْ عُطِفَ عَلَى الكافِ لوَجَبَ إعادَةُ الجارِّ، والصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ بلازِمٍ، كَمَّا قَالَ ابْنُ مالِكِ:

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب الرخصة في ذلك -أي: أن يخرج الرجل من ماله، رقم (١٦٧٨)، والترمذي: كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر رَيُحَيَّلَيِّهُ كَاليهها، رقم (٣٦٥)، والدارمي (١/ ٣٩١). وقال الترمذي: «حسن صحيح». وأخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة، من طريق آخر (٢٠/١٤).

وَقَوْلُهُ: ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلُ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسَّبُهُۥ ﴾ الآيَةَ [الطلاق:٣][١].

وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «﴿حَسَّمُنَا ٱللَّهُ وَيَعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾ قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْوَالسَّلَامُ حِينَ أُلْقِيَ

# وَلَسِيْسَ عِنْسِدِي لَازِمًا إِذْ قَسَدْ أَتَسَى فِي النَّشْسِ وَالسَّظْمِ الصَّسحِيحِ مُثْبَتَسَا(١)

ثالثًا: اسْتِدْكَالُهُمْ بقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِى آلَيْكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينِ ﴾، فالتَّأْفِيدُ لَهُمْ غَيْرُ كُوْنِهِمْ حَسْبَهُ؛ لأنَّ مَعْنَى كُوْنِهِمْ حَسْبَهُ أَنْ يَعْتَمِدَ عليْهِمْ، ومَعْنَى كُوْنِهِمْ يُوَيِّدُونَهُ أَيْ: يَنْصُرُونَهُ مَعَ اسْتِقْلَالِهِ بنَفْسِهِ، وبيْنَهُمَّا فَرْقٌ.

رَابِعًا: أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ حِينَمَا يَذْكُرُ الحَسْبَ يُحَلِّصُهُ لَنَفْسِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ أَنَهُمْ رَضُوا مَآ ءَاتَنَهُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة:٥٥]، فَفَرَّ قَ بَيْنَ اللهُ سَيُوْقِينَا اللهُ مِن فَضْلِهِ. وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة:٥٥]، فَفَرَّ قَ بَيْنَ الحَسْبِ والإِيتاءِ، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ حَسِيمَ اللهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ اللهَوَكُلُونَ ﴾ [الزم:٣٦]، فكما أنَّ التَّوكُلُ عليه، عَيْرِ اللهِ لَا يَجُوزُ فكذلِكَ الحَسْبُ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ غَيْرُ اللهِ حَسْبًا، فَلَوْ كَانَ لِجَازَ التَّوكُلُ عليه، ولكن الحَسْبُ هُو اللهُ، وَهُو الَّذِي عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ المُتَوكَلُونَ.

خامسًا: أنَّ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَنِ اتَّبَعَكَ ﴾ مَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ الصَّحَابَةُ حَسْبًا للرَّسُولِ ﷺ؛ وذَلِكَ لأنَّهُمْ تَابِعُونَ، فكَيْفَ يَكُونُ التابِعُ حَسْبًا للمَتْبُوع؟! هَذَا لَا يَسْتَقِيمُ أبدًا.

فالصَّوَابُ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الكَافِ فِي قَوْلِهِ: ﴿حَسَّبُكَ﴾ أَيْ: وحَسْبُ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَتَوَكَّلُوا عَلَيْهِ جَمِيعًا أَنْتَ ومَن اتَّبَعَكَ.

[1] الآيةُ الرابِعَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَن بَعَرَكُلْ عَلَى اللّهِ فَهُوَ حَسَبُهُ ۗ ﴾ جُمْلَةٌ شَرْطِيَّةٌ نَفِيدُ بِمَنْطُوقِهَا أَنَّ مَنْ يَتَوَكَّلُ عَلَى اللهِ فَهُو حَسْبُهُ، ولَوْ حَصَلَ لَهُ بَعْضُ الأَذِيَّةِ، وَيُسِّرُ لَهُ أَمْرَهُ، فاللهُ حَسْبُهُ، ولَوْ حَصَلَ لَهُ بَعْضُ الأَذِيَّةِ، فإنَّ اللهَ يَكْفِيهِ الأَذَى، والرَّسُولُ ﷺ سَيِّدُ المُتَوَكِّلِينَ، ومَعَ ذلِكَ يُصِيبُهُ الأَذَى ولَا تَحْصُلُ لَهُ المَضَرَّةُ؛ لأَنْ اللهَ وَنَةَ اللهُ وَنَةَ .

والآيَةُ تُفِيدُ بِمَفْهُرمِهَا أَنَّ مَنْ تَوَكَّلَ عَلَى غَيْرِ اللهِ خُذِلَ؛ لأَنَّ غَيْرَ اللهِ لاَ يَكُونُ حَسْبًا كَمَا تَقَدَّمَ، فَمَنْ تَوَكَّلَ عَلَى غَيْرِ اللهِ تَخَلَّى اللهُ عنْهُ، وصارَ مَوْكُولًا إِلَى هَذَا الشَّيْءِ ولَمْ يَحْصُلْ لَهُ مَقْصُودُهُ، وابْتَعَدَ عَنِ اللهِ بِمِقْدَارِ تَوَكُّلِهِ عَلَى غَيْرِ اللهِ.

<sup>(</sup>١) ألفية ابن مالك (ص:٤٨).

فِي النَّارِ، وَقَالَهَا مُحَمَّدٌ ﷺ حِينَ قَالُوا لَهُ: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمُّمَ فَأَخْشَوْهُمْ فَرَادَهُمْ إِيمَنْنَا ﴾ الآيَةَ [آل عمران:١٧٣]»[۱] رواهُ البُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ (١).

[١] فَوْلُهُ فِي أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَهَالِلَهَعَنْجَا: «قالَهَا مُحُمَّدٌ ﷺ حِينَ قَالُوا لَهُ: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمُ ﴾».

وَهَذَا فِي نَصِّ القُرْآنِ لِنَّا انْصَرَفَ أَبُو سُفْيَانَ مِنْ أُحُدِ أَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وأَصْحَابِهِ لِيَقْضِيَ عَلَيْهِمْ بِزَعْمِهِ، فَلَقِي رَكْبًا، فَقَالَ لَهُمْ: إِلَى أَيْنَ تَذْهَبُونَ؟ قَالُوا: نَذْهَبُ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَقَالَ لَهُمْ: إِلَى أَيْنَ تَذْهَبُونَ؟ قَالُوا: نَذْهُبُ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَبَالَّغُوهُمْ، فَقَالَ مُحْمَدًا وأَصْحَابُهُ أَنَّا راجِعُونَ إلَيْهِمْ فقاضُونَ عليْهِمْ. فجاءَ الرَّكُبُ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَبَلَّغُوهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ومَنْ مَعَهُ: «حَسُبُنَا اللهُ وَيَعْمَ الوَكِيلُ». وخَرَجُوا فِي نَحْوِ سَبْعِينَ رَاكِبًا، حتَّى بَلَغُوا مُمْ مَثَالًا اللهُ وَانْصَرَفَ إِلَى مَكَّةً، وهَذَا مِنْ كِفَايَةِ اللهِ لرَسُولِهِ وللمُؤْمِنِينَ؛ حَيْثُ اعْتَمَدُوا عَلَيْهِ تَعَالَى.

قَوْلُهُ: «قَالَ لَهُمُ النَّاسُ» أي: الرَّكْبُ.

قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اَلْنَاسَ﴾ أيْ: أبَا سُفْيَانَ ومَنْ مَعَهُ، وكَلِمَةُ (النَّاسِ) هُنَا يُمَثِّلُ بِهَا الأُصُولِيُّونَ للعامِّ الَّذِي أُرِيدَ بِهِ الحُصُوصُ.

قَوْلُهُ: ﴿ حَسْبُنَا ﴾ أيْ: كَافِينَا، وَهِيَ مُبْتَدَأً، ولَفْظُ الجَلالَةِ خَبَرُهُ.

قَوْلُهُ: ﴿وَيَعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ ﴿نِعْمَ﴾ فِعْلٌ ماضٍ ﴿ٱلْوَكِيلُ﴾ فاعِلٌ، والمَخْصُوصُ مَخْدُوفٌ تَقْدِيرُهُ: هُوَ، أي: اللهُ، والوَكِيلُ: المُعْتَمَدُ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ، واللهُ سُبْحَانَهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ وَكِيلٍ، وَهُوَ أيضًا مُوكَّلٌ، والوَكِيلُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾، وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾ وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾ اللهُ وَلَكُهُ عَلَيْهُ وَلَيْكِهُ إِلَيْهُ وَكِيلًا﴾ [الشاء: ٨١]، وأمَّا المُوكِّلُ فَفِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن يَكْفُرُ بِهَا هَوْلَاةٍ فَقَدْ وَكُلْنَا بِهَا فَوَمًا لَيْسُواْ بِهَا بِكَذِيرِكِ﴾ [الأنعام: ٨٥].

وليسَ الْمُرَادُ بالتَّوْكِيلِ هُنَا إِنابَةَ الغَيْرِ فِيهَا يَحْتَاجُ إِلَى الاسْتِنَابَةِ فِيهِ، فَلَيْسَ تَوْكِيلُهُ سُبْحَانَهُ مِنْ حاجَةٍ لهُ، بَلِ الْمُرَادُ بالتَّوْكِيلِ الاسْتِخْلَافُ فِي الأرْضِ؛ لِيَنْظُرَ كَيْفَ يَعْمَلُونَ.

وقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسِ رَهَالِيَّكَءُنَّهُا: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ قَالَهَا حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ» قَوْلٌ لَا تجمالَ للرَّأْيِ فِيهِ،

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ إِنَّ النَّاسَ قَدّ جَمَعُوا لَكُمُّ فَأَشْتَوْهُمْ﴾، رقم (٤٥٦٣)، والنسائي في السنن الكبرى رقم (١٠٣٦٤).

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: أَنَّ التَّوَكُّلَ مِنَ الفَرَائِضِ<sup>[1]</sup>.

الثانِيَةُ: أَنَّهُ مِنْ شُرُوطِ الإِيمَانِ [٢].

الثالِثَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ (الأَنْفالِ)[٢].

الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الآيَةِ فِي آخِرِهَا [1].

فيَكُونُ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، وابْنُ عَبَّاسٍ مِّنْ يَرْوِي عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَخَذَهُ منهُمْ، ولكنْ
 جَزْمُهُ بهذَا، وقَوْنُهُ لِيَا قَالَهُ الرَّسُولُ ﷺ يُبْعِدُ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

الشَّاهِدُ مِنَ الآيةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُواْ حَسَّبُنَا اللَّهَ وَيَعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾ حَيْثُ جَعَلُوا حَسْبَهُمُ اللهَ وحْدَهُ.

تَنْبِيةٌ: قَوْلُنَا: (وابْنُ عَبَّاسٍ عِمَّنْ يَرْوِي عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ» قَوْلٌ مَشْهُورٌ عِنْدَ عُلماءِ المُضطَلَحِ، لكنْ فِيهِ نَظَرٌ؛ فإنَّ بْهْنَ وَبَنَكُمُ اللَّخْذَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَفِي (صَحِيحِ البُخَارِيِّ) لكنْ فِيهِ نَظَرٌ؛ فإنَّ بْهْنَ الْبُخَارِيِّ) (٧٩ - فَتْح) أَنَّهُ قَالَ: (يَا مَعْشَرَ المُسْلِمِينَ! كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الكِتَابِ وكِتابُكُمُ اللَّهِي أَنْزِلَ عَلَى نَبِيهِ ﷺ أَحْدَثُ الأَخْبَارِ باللهِ، تَقْرَؤُونَهُ لَمْ يُشَبْ، وقَدْ حَدَّثُكُمُ اللهُ أَنَّ أَهْلَ الكِتَابِ بَدَّلُوا مَا كَتَبَ اللهُ وغَيِّرُوا بِلْيَدِيمُ الكِتَابِ، فقَالُوا: هَذَا مِنْ عِنْدِ اللهِ. لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قليلًا، أَفَلا يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ اللهُ وغَيِّرُوا بالْيَدِيمُ الكِتَابِ، فقَالُوا: هَذَا مِنْ عِنْدِ اللهِ. لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قليلًا، أَفَلا يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ العِلْمَ عَنْ مُساءَلَتِهِمْ؟! ولَا واللهِ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ رَجُلًا يَسْأَلُكُمْ عَنِ الذِي أَنْزِلَ عَلَيْكُمْ».

فِيهِ مَسَائِلُ:

[1] الأُولَى: أنَّ التَّوَكُّل مِنَ الفَرَاثِضِ. وَوَجْهُهُ أنَّ اللهَ عَلَّق الإِيهانَ بالتَّوَكُّلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكُّلُواْ إِن كُشُتُه مُؤْمِنِينَ ﴾ وسَبَقَ تَفْسِيرُهَا.

[٧] الثانِيَةُ: أَنَّهُ مِنْ شُرُوطِ الإِيهانِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِن كُنتُد مُؤْمِنِ مِنْ ﴿ وسَبَقَ تَفْسِيرُهَا.

[٣] الثالِثَةُ: تَفْسِيرُ آيةِ الأنْفالِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَحِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ الآيَةَ، والمُرَادُ بالإِيهانِ هُنَا الإِيهانُ الكامِلُ، وإلَّا فالإِنْسَانُ يَكُونُ مُؤْمِنًا وإنْ لَمْ يَتَّصِفْ بَهُلِهِ الصِّفَاتِ، لكنْ مَعَهُ مُطْلَقُ الإِيهانِ، وقَدْ سَبَقَ تَفْسِيرُ ذلكَ.

[٤] الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الآيَةِ فِي آخِرِهَا، أَيْ: آخِرِ الأَنْفَالِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ

الخَامِسَةُ: تَفْسِيرُ آيةِ (الطَّلاقِ)[١].

السَّادِسَةُ: عِظَمُ شَأْنِ هَذِهِ الكَلِمَةِ، وأَنَّهَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهَالصَّلَاةُوَالسَّلاَمُ وَمُحَمَّدٍ ﷺ فِي الشَّدَائِدِلاً].

= اَللَّهُ وَمَنِ اَتَبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ أيْ: حَسْبُكَ وحَسْبُ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ عَلَى مَا سَمَقَ.

[١] الخَامِسَةُ: تَفْسِيرُ آيةِ الطَّلَاقِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۗ ﴾ وقَدْ سَبَقَ تَفْسِيرُهَا.

[٧] السَّادِسَةُ: عِظَمُ شَأْنِ هَذِهِ الكَلِمَةِ، وأَنَّهَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهَالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ ومُحَمَّدٍ ﷺ فِي الشَّدَائِدِ، يغنِي قَوْلَ: ﴿حَسَّمُنَا اللَّهُ وَيَعْمَ الْوَكِيلُ﴾.

وفي البَابِ مَسَائِلُ غَيْرُ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ، منْهَا:

زِيادَةُ الإِيهانِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَنْتُهُ. زَادَتْهُمْ إِيمَننا ﴾.

ومِنْهَا: أَنَّهُ عِنْدَ الشَّدائِدِ يَنْبَغِي للإِنْسَانِ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى اللهِ مَعَ فِعْلِ الْأَسْبَابِ؛ لأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ وأَصْحَابَهُ قَالُوا ذَلِكَ عِنْدَمَا قِيلَ لهُمْ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لكُمْ فَاخْشَوْهُمْ، ولكنَّهُمْ فَوَّضُوا الأَمْرَ إِلَى اللهِ، وقَالُوا: حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ.

ومِنْهَا: أَنَّ اتِّباعَ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ الإِيهانِ سَبَبٌ لكِفايَةِ اللهِ للعَبْدِ.





[1] هذا البَابُ اشْتَمَلَ عَلَى مَوْضُوعَيْنِ:

الأوَّلُ: الأمْنُ مِنْ مَكْرِ اللهِ.

والثَّانِي: القُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ. وكِلاهُمَا طَرَفَا نَقِيضٍ.

واسْتَدَلَّ الْمُؤَلِّفُ للأَوَّلِ بَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَشَا يَشُوا ﴾ الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى أَهْلِ القُرى؛ لأنَّ مَا قَبْلَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَفَالَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰ أَن يَأْوَيَهُم بَأْسُنَا بَيْتَا وَهُمْ نَآلِمُونَ ۞ أَوَلَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰ أَن يَأْوِيَهُم بَأْسُنَا صُحَى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۞ أَضَا يَمُوا مَصَّرَ اللَّهُ فَلَا يَأْمَنُ مَصَّرَ اللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَسِرُونَ ﴾ [الأعراف:٧٧-٩٩].

فقَوْلُهُ: ﴿وَهُمْ نَآمِهُونَ ﴾ يَدُلُّ عَلَى كَهالِ الأَمْنِ؛ لأَنَّهُمْ فِي بِلادِهِمْ، وأنَّ الحَائِفَ لا ينامُ، وقَوْلُهُ: ﴿ضُحَى وَهُمْ يَلْمَبُونَ﴾ يَدُلُّ أَيضًا عَلَى كَهالِ الأَمْنِ والرَّخاءِ وعَدَمِ الضَّيقِ؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَهُمْ ضِيقٌ فِي العَيْشِ لِلْدَهَبُوا يَطْلُبُونَ الرِّزْقَ والعَيْشَ، ومَا صَارُوا فِي الضَّحَى - فِي رَابِعَةِ النَّهارِ- يَلْعَبُونَ.

والاسْتِفْهَاماتُ هُنَا كُلُّهَا للإِنْكارِ والتّعَجُّبِ مِنْ حالِ هَوُّلاءٍ، فهُمْ نائِمُونَ وفِي رَغَدٍ، ومُقِيمُونَ عَلَى مَعاصِي اللهِ وعَلَى اللَّهْوِ، ذاكِرُونَ لِتَرَفِهِمْ، غافِلُونَ عَنْ ذِخْرِ خالِقِهِمْ، فهُمْ فِي النَّلِ ثُوَّمٌ، وفِي النَّهارِ لُعَبٌ، فَبَيَّنَ اللهُ عَنَهَجَلَّ أَنَّ هَذَا مِنْ مَكْرِهِ بِهِمْ؛ ولهذَا قالَ: ﴿أَشَامِنُوا مَصَرَ اللّهَ » ثُمَّ خَتَمَ الآيَةَ بَقُولِهِ: ﴿فَلَا يَأْمُنُ مَصَرَ اللّهِ إِلَّا ٱلقَوْمُ ٱلخَسِرُونَ ﴾، فالَّذِي يَمُنُّ اللهُ عَلَيْهِ بالنَّعمِ والرَّغَدِ والتَّرُفِ وَهُو مُقِيمٌ عَلَى مَعْصِيتِهِ يَظُنُّ أَنَّهُ رَائِحٌ، وهُو فِي الحَقِيقَةِ خاسِرٌ.

فإذَا أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْكَ مِنْ كُلِّ ناحِيَةِ: أَطْعَمَكَ مِنْ جُوعٍ، وآمَنَكَ مِنْ خَوْفٍ، وكساكَ مِنْ عُرْيٍ؛ فَلا تَظُنَّ أَنَّكَ رابِحٌ وأَنْتَ مُقِيمٌ عَلَى مَعْصِيَةِ اللهِ، بَلْ أَنْتَ خاسِرٌ؛ لأَنَّ هَذَا مِنْ مَكْرِ اللهِ بِكَ.

قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَسِرُونَ﴾ الاسْتِثْنَاءُ للحَصْرِ؛ وذَلِكَ لأنَّ مَا قَبْلَهُ مُفَرَّعٌ لهُ، فالقَوْمُ فاعِلٌ، والحَاسِرُونَ صِفْتُهُمْ. وفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَفَ اَمِنُوا مَكُر اللَّهِ ﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ للهِ مَكْرًا، والمَكْرُ هُوَ: التَّوصُّلُ إِلَى الإِيقاعِ بالخَصْم مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ، ومِنْهُ مَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ: «الحَرْبُ خُدْعَةٌ » (١).

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يُوصَفُ اللهُ بِالمَكْرِ مَعَ أَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُ مَذْمُومٌ؟

وأمَّا الحِيانَةُ: فَلَا يُوصَفُ اللهُ بِهَا مُطْلَقًا؛ لأنَّهَا ذَمَّ بكُلِّ حالٍ؛ إِذْ إِنَّهَا مَكْرٌ فِي مَوْضِعِ الانْتِيَانِ، وَهُوَ مَذْمُومٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَنَكَ فَقَدْ خَالْوُا اللهَ مِن فَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ ﴾ [الأنفال:٧١]، ولَهُ يَقُلْ: فَخَاتُهُمْ.

وأمَّا الحِدَاعُ: فَهُوَ كالمَكْرِ يُوصَفُ اللهُ بِهِ حَيْثُ يَكُونُ مَدْحًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُحْتَدِعُونَ اللّهَ وَهُوَ خَدِعُهُمَ ﴾ [النساء:١٤٢]، والمَكْرُ مِنَ الصِّفَاتِ الفِعْلِيَّةِ؛ لأنَّهَا تَتَعَلَّقُ بَمَشِيتَةِ اللهِ سُبْحَانَهُ.

ويُسْتَفَادُ مِنْ هَذِهِ الآيَةِ:

الحَدَّرُ مِنَ النَّعَمِ الَّتِي يَجْلِبُهَا اللهُ للعَبْدِ؛ لِتَلَّا تَكُونَ اسْتِدْرَاجًا؛ لأنَّ كُلَّ نِعْمَةٍ فللهِ عَلَيْكَ وَظَيْفَةُ شُكْرِهَا، وَهِيَ القيامُ بطاعَةِ المُنْعِم، فإذَا لَمْ تَقُمْ بِهَا مَعَ تَوافُرِ النَّعَم، فاعْلَمْ أنَّ هَذَا مِنْ مَكْرِ اللهِ.

٢ - تَحْرِيمُ الأَمْنِ مِنَ مَكْرِ اللهِ، وذَلِكَ لوَجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أنَّ الجُّمْلَةَ بصِيغَةِ الاسْتِفْهَامِ الدَّالِّ عَلَى الإِنْكارِ والتَّعَجُّبِ.

الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكِّرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَسِرُونَ ﴾.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب الحرب خدعة، رقم (٣٠٢٨)، ومسلم: كتاب الجهاد، باب جواز الخداع في الحرب، رقم (١٧٤٠)، من حديث أبي هريرة رَيُحَالِيَهُ عَنْهُ

### وَقَوْلُهُ: ﴿ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ ۚ إِلَّا ٱلضَّالُّونَ ﴾ [الحجر:٥٦]

[1] المُوْضُوعُ الثَّانِي مِمَّا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ هَذَا البَّابُ: القُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ.

واسْتَدَلَّ الْمُؤَلِّفُ لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن زَّحْمَةِ رَبِّهِ: ﴾.

﴿مَنِ﴾ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ؛ لأنَّ الفِعْلَ بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ، ثُمَّ إِنَّهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جوابٌ، والقُنُوطُ: أَشَدُّ اليَّأْسِ؛ لأنَّ الإِنْسَانَ يَقْنَطُ ويُبْعِدُ الرَّجَاءَ والأمْلَ، بحيثُ يَسْتَبْعِدُ حُصولَ مَطْلُوبِهِ أَوْ كَشْفَ مَكْرُوبِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ؞ ﴾ هَذِهِ رَحْمَةٌ مُضافَةٌ إِلَى الفَاعِلِ ومَفْحُولُهَا مُحْذُوفٌ، والتَّقْدِيرُ: (مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِيَّاهُ).

قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا ٱلضَّالُّونَ ﴾ (إلَّا): أداةُ حَصْرٍ؛ لأنَّ الاسْتِفْهَامَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَن يَقْـنَطُ ﴾ مُرادٌ بِهِ النَّفْيُ، و﴿الصَّالُونَ ﴾ فاعِلُ (يَقْنَطُ).

والمَعْنَى لَا يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ إِلَّا الضَّالُّونَ، والضَّالُّ: فاقِدُ الهِدَايَةِ، النَّائِهُ الَّذِي لَا يَدْرِي مَا يَجِبُ للهِ سُبْحَانَهُ، مَعَ آنَّهُ سُبْحَانَهُ قَرِيبُ الغِيَرِ؛ ولهذَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ: (عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ، وقُرْبِ غِيَرِهِ، يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ أَزِلِينَ قَبِطِينَ، فَيَظلُّ يَضْحَكُ يَعْلَمُ أَنَّ فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ»(١).

وأمَّا مَعْنَى الآية: فإنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلامُ ليَّا بَشَّرَتْهُ اللَّلاثِكَةُ بِغُلامٍ عَلِيمٍ قَالَ لهُمْ: ﴿أَبَشَرْتُمُونِ عَلَىٓ أَن مَّسَنِىَ ٱلْكِبْرُ فَهِدَ تَبُشِرُونَ ﴿ ۚ قَالُواْ بَشَرْنَكَ بِٱلْحَقِّ فَلَا تَكُنْ مِّنَ ٱلْقَنيطِيرَ ﴿ ۚ قَالَ وَمَن يَضْنُطُ مِن رَحْمَةِ رَبِهِ: إِلَّا الضَّالُونَ ﴾ [الحجر:٥٤-٥٦].

فَالقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ لَا يَجُوزُ؛ لأنَّهُ شُوءُ ظَنِّ باللهِ عَزَّقِتَلَ، وذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنَّهُ طَعْنٌ فِي قُدْرَتِهِ سُبْحَانَهُ؛ لأنَّ مَنْ عَلِمَ أنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ لَمْ يَسْتَبْعِدْ شَيْتًا عَلَى قُدْرَةِ الله.

الثَّانِي: أَنَّهُ طَعْنٌ فِي رَحْمَتِهِ سُبْحَانَهُ؛ لأنَّ مَنْ عَلِمَ أنَّ اللهَ رَحِيمٌ لَا يَسْتَبْعِدُ أنْ يرحمه الله سُبْحَانَهُ؛ ولهَذَا كَانَ القائِطُ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ ضالًا.

ولَا يَنْبَغِي للإِنْسَانِ إِذَا وقَعَ فِي كُرْبَةٍ أَنْ يَسْتَبْعِدَ حُصُولَ مَظْلُوبِهِ أَوْ كَشْفَ مَكْرُوبِهِ، وكمْ مِنْ

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (١١/٤، ١٢) وابن ماجه: المقدمة، باب فيها أنكرت الجهمية، رقم (١٨١)، من حديث أبي رزين العقيلي رَتِخَوَلِيَّهَ عَنْهُ، بلفظ: "ضحك ربنا .. "، وقال البوصيري في "الزوائد" (١/ ٢٤): "وكيع ذكره ابن حبان في "الثقات" وباقي رجاله احتج بهم مسلم".

## وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الكَبَاثِرِ ؟ اللهِ عَبِّ سُئِلَ عَنِ الكَبَاثِرِ ؟ الس

إنْسَانٍ وقَعَ فِي كُرْبَةٍ وظَنَّ أَنْ لَا نَجاةَ مِنْهَا! فَنجَّاهُ اللهُ سُبْحَانَهُ: إمَّا بعَمَلِ صالِحِ سابِقٍ، مِثْلُ مَا وَقَعَ لَيُونُسَ عَلَيْهِ السَّلامُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلَوْلَا آنَهُ كَانَ مِنَ ٱلمُسَتِحِينَ ﴿ اللَّهِ لَلَئِثَ فِى بَطْنِيء إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ ليُونُسَ عَلَيْهِ السَّلامُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلَوْلَا آنَهُ كَانَ مِنَ ٱلمُسَتِحِينَ ﴿ اللَّهِ لَلْهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى يَعْمَلُ لاحِقٍ، وذَلِكَ كدُعاءِ الرَّسُولِ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ (١٠)، ولَيْلَةَ الأَخْزَابِ (١٠) وكذلِكَ أَصْحابُ الغارِ (١).

وتَبَيَّنَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحَمُهُ اللَّهُ أُرادَ أَنْ يَجْمَعَ الإِنْسَانُ فِي سَيْرِهِ إِلَى اللهِ تَعَالَى بَيْنَ الحَوْفِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللهِ، وبَيْنَ الرَّجَاءِ فَلَا يَقْتَطُ مِنْ رَحْمَتِهِ، فالأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللهِ ثَلْمٌ فِي جانِبِ الحَوْفِ، والقُنُوطُ مِنْ رَحْمَتِهِ ثَلْمٌ فِي جانِبِ الرَّجَاءِ.

[1] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسِ وَعَلِيَهَ عَنْهَ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الكَبَائِرِ» جُمْعِ كَبِيرَة، والدُّاوُ مِنا: عَلَى اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الكَبَائِرِ» جُمْعِ كَبِيرَة، والدُّاوُ مِنا: السُّوَالُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّنُوبَ تَنْقَسِمُ إِلَى صَغائِرَ وَكَبَائِرَ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلَّ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْكُمُ سَيَعَاتِكُمُ ﴾ [النساء: ٣١]، ولكَ القُرْآنُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْكُمُ سَيَعَاتِكُمُ ﴾ [النساء: ٣١]، وقالَ تَعَالَى: ﴿ اللّهِ اللّهِ عَلَى ذَرَجَةٍ واحِدَةٍ، وقالَ تَعَالَى: ﴿ اللّهِ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الل

واخْتَلَفَ العُلَمَاءُ: هَلْ هِيَ مَعْدُودَةٌ أَوْ تَحْدُودَةٌ؟ فَقالَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ: إِنَّمَا مَعْدُودَةٌ. وصارَ يُعَدِّدُهَا ويَتَتَبَّعُ النَّصُوصَ الوارِدَةَ فِي ذلك. وقِيلَ: إِنِّمَا تَخْدُودَةٌ. وقَدْ حَدَّهَا شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّة رَحَمَهُ اللَّهُ فَقَالَ: «كُلُّ مَا رُتِّبَ عَلَيْهِ عُقُوبَةٌ خاصَّةٌ، سَواءٌ كانَتْ فِي الدُّنْيَا أَوِ الآخِرَةِ، وسَواءٌ كانَتْ بفَواتِ تَحْبُوبِ أَوْ بحُصُولِ مَكْرُوهٍ»(أَ، وهَذَا واسِعٌ جدًّا يَشْمَلُ ذُنُوبًا كَثِيرَةً.

ووجْهُ مَا قَالَهُ أَنَّ الْمَعَاصِيَ قِسْمَانِ:

قِسْمٌ ثُمِيَ عَنْهُ فقطْ ولمُ يُذْكَرْ عَلَيْهِ وَعِيدٌ، فعُقُوبَةُ هَـذَا تَأْتِي بالمَعْنَى العامِّ للعُقُوباتِ، وهَـذِهِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب قصة عروة، رقم (٣٩٥٣)، من حديث ابن عباس رَهَوَالِلَّهُمَنْكُا، وأخرجه مسلم: كتاب الجهاد، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، رقم (١٧٦٣)، من حديث عمر رَهَوَالِلَّهُمَنَةُ.

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة الخندق، رقم (٤١١٥)، ومسلم: كتاب الجهاد، باب استحباب الدعاء بالنصر، رقم (١٧٤٢)، من حديث عبدالله بن أبي أوفى رَعَوَليَهَـعَـدُ.

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب من استأجر أجيرا فترك الأجير أجره، رقم (٢٢٧٢)، ومسلم: كتاب الرقاق،
 باب قصة أصحاب الغار الثلاثة، رقم (٢٧٤٣)، من حديث عبد الله بن عمر رَهِيَاليَّهَ عَلَيْلًا

<sup>(</sup>٤) مجموع الفتاوي (١١/ ٦٥٠).

# فَقَالَ: «الشِّرْكُ باللهِ<sup>[1]</sup>، وَاليَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ<sup>[۲]</sup>، وَالأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللهِ<sup>[۲]»(۱)</sup>.

المغصيةُ مُكفَّرةٌ بفعْلِ الطَّاعاتِ، كقَوْلِهِ ﷺ: «الصَّلَوَاتُ الخَمْسُ، والجُمُعَةُ إِلَى الجُمُعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمْضانَ كَفَّارَةٌ لِهَا بَيْنَهُنَّ إِذَا اجْتُنِيَتِ الكَبَائِرْ»(")، وكذلك مَا وَرَدَ فِي العُمْرَةِ إِلَى العُمْرَةِ ")، والوُضُوءُ
 مِنْ تَكْفِيرِ الحَطايَا")، فهَذِهِ مِنَ الصغائِرِ.

وقِسْمٌ رُتِّبَ عَلَيْهِ عُقُربَةٌ خاصَّةٌ: كاللَّعْنِ، أوِ الغَضَبِ، أوِ التَّبَرُّوْ مِنْ فَاعِلِهِ، أوِ الحَدِّ فِي اللَّنْيَا، أَوْ نَفْي الإِيهانِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذِهِ كَبِيرَةٌ تُخْتَلِفُ فِي مَراتِبِهَا.

والسَّائِلُ فِي هَذَا الحَدِيثِ إِنَّمَا قَصْدُهُ مَعْرِفَةُ الكَبَائِرِ؛ لِيَجْتَنِبَهَا، خِلافًا لحالِ كَثِيرِ مِنَ النَّاسِ اليَوْمَ حَيْثُ يَسْأَلُ لِيَعْلَمَ فقطْ، ولذلكَ نَقَصَتْ بَرَكَةُ عِلْمِهِمْ.

[1] قَوْلُهُ: «الشَّرْكُ بالله» ظاهِرُ الإِطْلاقِ: أنَّ المُرَادَ بِهِ الشَّرْكُ الأَصْغَرُ والأَكْبَرُ، وَهُوَ الظاهِرُ؛ لأنَّ الشَّرْكَ الأَصْغَرَ أَكْبَرُ مِنَ الكَبَائِرِ، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «لَأَنْ أَحْلِفَ باللهِ كَاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِغَيْرِهِ صَادِقًا»<sup>(0)</sup>؛ وذَلِكَ لأنَّ سَيِّئَةَ الشِّرْكِ أَعْظَمُ مِنْ سَيِّئَةِ الكَذِبِ. فدَلَّ عَلَى أنَّ الشِّرْكَ مِنَ الكَبَائِرِ مُطْلَقًا.

والشِّرْكُ باللهِ يَتَضَمَّنُ الشِّرْكَ برُبُوبِيِّتِهِ، أَوْ بأُلُوهِيَّتِهِ، أَوْ بأَسْمَائِهِ وصِفَاتِهِ.

[٧] قَوْلُهُ: «المَيَّأْسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ» اليَّأْسُ: فَقْدُ الرَّجَاءِ، والرَّوْحُ –بفَتْحِ الرَّاءِ– قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَى الرَّحْمَةِ، وَهُوَ الفَرَجُ والتَّنْفِيسُ، واليَّأْسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ مِنْ كَبَائِرِ الذَّنُوبِ؛ لنَتَائِحِهِ السَّيْئَةِ.

[٣] قَوْلُهُ: «الأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللهِ» بأنْ يَعْصِيَ اللهَ مَعَ اسْتِدْرَاجِهِ بالنَّعَمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّهُواْ بِعَايَلِنَا سَنَسْتَتْدِرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَمْلَمُونَ ۞ وَأَمْلِي لَهُمُّ إِنَّ كَيْدِى مَنِينٌ ﴾ [الأعراف:١٨٦-١٨٣].

<sup>(</sup>١) أخرجه البزار؛ كيا في «كشف الأستار» (١٠٦) وابن أبي حاتم؛ كيا في «تفسير ابن كثير» (١/ ٤٨٥) والطبراني؛ كيا في «المجمع» (١/ ١٠٤) وفي «الدر المشور» (٢/ ١٤٧).

وقال الهيثمي (١/ ١٠٤): «رواه البزار والطبراني، ورجاله موثقون».

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب الصلوات الخمس، رقم (٢٣٣)، من حديث أبي هريرة رَضِّالِيَّهُ عَنْهُ.

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب العمرة، باب وجوب العمرة وفضلها (١٧٧٣)، ومسلم: كتاب الحج، باب في فضل الحج
 والعمرة ويوم عرفة، رقم (١٣٤٩)، من حديث أبي هريرة رَخِوَلَكَ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٤) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء والصلاة عقبه، رقم (٢٢٩)، من حديث عثمان بن عفان رَضَّالِّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٥) أخرجه عبد الرزاق (٨/ ٤٦٩) والطبراني في «الكبير» (٨٩٠٢)، قال المنذري في «الترغيب» (٣/ ٢٠٧) والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ١٧٧): «ورواته رواة الصحيح».

وَعنِ ابنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «أَكْبَرُ الكَبَائِرِ: الإِشْرَاكُ باللهِ<sup>[۱]</sup>، وَالأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللهِ<sup>[۲]</sup>، وَالقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ، وَاليَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ<sup>[۲]</sup>» رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ <sup>(۱)</sup>.

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ الأَعْرَافِ [1].

وظاهِرُ هَذَا الحَدِيثِ: الحَصْرُ، ولَيْسَ كذلِكَ؛ لأنَّ هُنَاكَ كَبَاثِرَ غَيْرَ هذِهِ، ولكنِ الرَّسُولُ ﷺ يُجِيبُ كُلَّ سائِلٍ بِهَا يُناسِبُ حالَهُ؛ فلعَلَّهُ رأَى هَذَا السائِلَ عنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الأَمْنِ مِنْ مَكْرِ اللهِ، أوِ اليَّأْسِ مِنْ رَوْح اللهِ، فأرادَ أنْ يُبَيِّنَ لَهُ ذلكَ.

وهَذِهِ مَسْأَلَةٌ يَنْبَغِي أَنْ يَفْطِنَ لهَا الإِنْسَانُ فِيهَا يَأْقِي مِنَ النَّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ مِمَّا ظاهِرُهُ التَّمَارُضُ، فيَحْمِلُ كُلَّ واحِدٍ مِنْهَا عَلَى الحالِ المُناسِبَةِ؛ لِيَحْصُلَ التَّأَلُفُ بَيْنَ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ.

[١] قَوْلُهُ فِي أثْرِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «الإِشْرَاكُ باللهِ» هَذَا أَكْبَرُ الكَبَائِرِ؛ لآنَّهُ انتِهَاكٌ لأَعْظَمِ الحُقُوقِ، وَهُوَ حَقُّ اللهِ تَعَالَى الَّذِي أَوْجَدَكَ وأَعَدَّكَ وأَمَدَّكَ، فَلَا أَحَدَ أَكْبَرُ عَلَيْكَ نِعْمَةً مِنَ اللهِ تَعَالَى.

[٢] قَوْلُهُ: «الأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللهِ» سَبَقَ شَرْحُهُ.

[٣] قَوْلُهُ: «القُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ واليَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ» الْمُرَادُ بالقُنُوطِ: أَنْ يَسْتَبْعِدَ رَحْمَةَ اللهِ، ويَسْتَبْعِدَ حُصولَ اللَّطْلُوبِ، والْمُرَادُ باليَاْسِ هُنَا أَنْ يَسْتَبْعِدَ الإِنْسَانُ زَوالَ المَكْرُوهِ، وإنَّما قُلْنَا ذلكَ؛ لِتَلَّا يَخْصَلَ تَكْرَارٌ فِي كَلام ابْنِ مَسْعُودٍ.

والخُلاصَةُ: أنَّ السائِرَ إِلَى اللهِ يَعْتَرِيهِ شَيْئَانِ يُعَوِّقانِهِ عَنْ رَبِّهِ، وهُمَّا الأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللهِ، والقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ، فإذَا أُصِيبَ بالضَّرَّاءِ أَوْ فاتَ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ تَجِدُهُ إِنْ لَمْ يَتَدَارَكُهُ رَبَّهُ يَسْتَوْلِي عَلَيْهِ القُنُوطُ، ويَسْتَبْعِدُ الفَرَجَ، ولَا يَسْعَى لأَسْبَابِهِ. وأمَّا الأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللهِ فَتَجِدُ الإِنْسَانَ مُقِيبًا عَلَى المَعَاصِي مَعَ تَوافُرِ النَّعَمِ عليْهِ، ويَرَى أَنَّهُ عَلَى حَقِّ، فيسْتَمِرُّ فِي باطِلِهِ، فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا اسْتِذْرَاجٌ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٤] الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ الأَعْرَافِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَاَ مِنُواْ مَكَرَ اللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكَرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ ٱلْخَسِرُونَ ﴾ وقَدْ سَبَقَ تَفْسِيرُهَا.

<sup>(</sup>١) أخرجه عبد الرزاق (١٠/ ٤٥٩، ٤٦٠) وابن جرير (٢٦/٥) والطبراني في «الكبير» (٨٧٨٣، ٨٧٨٣) وصَحَّح الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٠٤) إسناد الطبراني.

الثانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الحِجْرِ[ا].

الثالِثَةُ: شِدَّةُ الوَعِيدِ فِيمَنْ أَمِنَ مَكْرَ اللهِ [1].

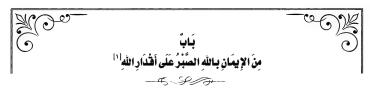
الرَّابِعَةُ: شِدَّةُ الوَعِيدِ فِي القُنُوطِ[1].

[١] الثانيَّةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الحِجْرِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَقْـنَطُ مِن رَّحْـمَةِ رَيِّهِ ۚ إِلَّا الضَّالُّوتِ﴾ وقَدْ سَبَقَ تَفْسِيرُهَا.

[۲] الثالِثَةُ: شِدَّةُ الوَعِيدِ فِيــمَنْ أَمِنَ مَكْرَ اللهِ، وذَلِكَ بأنَّهُ مِنْ أَكْـبَرِ الكَبَائِرِ، كَـمَا فِي الآيَةِ والحَدِيثِ، وتُؤخَذُ مِنَ الآيَةِ الأُولَى، والحَدِيثَيْنِ.

[٣] الرَّابِعَةُ: شِدَّةُ الوَعِيدِ فِي القُنُوطِ: تُؤْخَذُ مِنَ الآيَةِ الثانِيَةِ والحَدِيثَيْنِ.

-5 8/0



[1] «الصَّبْرُ» فِي اللَّغَةِ: الحَبْسُ، ومِنْهُ قَوْلُهُمْ: «قُتِلَ صَبْرًا» أَيْ: مَحْبُوسًا مَأْسُورًا. وِفِي الاصْطِلَاح: حَبْسُ النَّفْسِ عَلَى أشْياءَ وعَنْ أشْياءَ، وَهُوَ ثَلاثَةُ أَفْسام:

الأوَّلُ: الصَّبْرُ عَلَى طاعَةِ اللهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَمْرُ أَهَلَكَ بِالصَّلَوْةِ وَاَصَطَيْرَ عَلَيَا ﴾ [طه: ١٣٦]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَمْرُ أَهَلَكَ بِالصَّلُوةِ وَاَصَطَيْرَ عَلَيَا ﴾ [طه: ١٣٦]، وقَالَ مِنَ الصَّبْرِ عَلَى: ﴿ إِلَا سَانَ الصَّبْرِ عَلَى الطَّاعَةِ، وقَالَ تَعَالَى: عَلَى الأوامِرِ؛ لأَنَّهُ إِنَّمَا نَزَلَ عَلَيْهِ القُرْآنُ لِيُسَلِّعُهُ، فَيَكُونُ مَأْمُورًا بِالصَّرْرِ عَلَى الطَّاعَةِ، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَصْبِرُ نَفْسَكَ مَعَ اللَّيْنَ يَذَعُونَ رَبَّهُم بِالْفَدُوةِ وَالْهَبِيّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ أَنْ الكهف: ٢٨]، وهَذَا صَبْرٌ عَلَى طاعَةِ الله.

النَّانِي: الصَّبْرُ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، كَصَبْرِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلامُ عَنْ إِجابَةِ امْرَأَةِ العَزِيزِ؛ حَيْثُ دَعَتُهُ إِلَى نَفْسِهَا فِي مَكانَةٍ لَهَا فِيهَا العِزَّةُ والقُّوَةُ والسُّلْطَانُ عليْهِ، ومَعَ ذلِكَ صَبَرٌ، وقَالَ: ﴿رَبِّ السِّمْنُ اَصَبُرٌ عَنْ إِلَى مِمَّا يَدْعُونَنِيَّ إِلَيْهِ ۗ وَإِلَّا تَصَّرِفْ عَنِي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَيْهِلِينَ﴾ [يوسف:٣٣]، فهذَا صَبْرٌ عَنْ مَعْصِيةِ اللهِ.

الثَّالِثُ: الصَّبْرُ عَلَى أَفْدَارِ اللهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاصْدِ لِلْمَكِمِ رَبِّكَ ﴾ [الإنسان:٢٤]، فيَذْخُلُ فِي هَذِهِ الآيةِ حُكْمُ اللهِ القَدَرِيُّ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاصْدِرَكُمَا صَبَرَ أَوْلُواْ الْعَمْزِمِ مِنْهُ [الأحقاف:٣٥]؛ لأنَّ هَذَا صَبْرٌ عَلَى تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ وعَلَى أَذَى قَوْمِهِ، ومِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ لرَسُولِ إحْدَى بَناتِهِ: «مُرْهَا، فَلْمَصْبِرُ وَلْتَحْتَسِبْ» (١).

إِذَنِ: الصَّبْرُ ثَلاثَةُ انْوَاعٍ، أَعْلَاهَا الصَّبْرُ عَلَى طاعَةِ اللهِ، ثُمَّ الصَّبْرُ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، ثُمَّ الصَّبْرُ عَلَى أَفْدَارِ اللهِ.

وهَذَا التَّرْتِيبُ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا باعْتِبَارِ مَنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ، وإلَّا فَقَدْ يَكُونُ الصَّبْرُ عَلَى المُصِيةِ أَشَتَّى

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: "يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه"، رقم (١٢٨٤)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب البكاء على الميت، رقم (٩٣٣)، من حديث أسامة بن زيد رَهَزَاتِيَّاعَنَهَا.

عَلَى الإِنْسَانِ مِنَ الصَّرْ عَلَى الطَّاعَةِ إِذَا فُتِنَ الإِنْسَانُ مَثَلًا بِامْرَأَةِ جَيِلَةٍ تَدْعُوهُ إِلَى نَفْسِهَا فِي مَكَانِ
 خال لا يَعْلَيعُ عَلَيْهِ إِلَّا اللهُ، وَهُوَ رَجُلٌ شابٌ دُو شَهْرَةٍ، فالصَّبْرُ عَنْ هَذِهِ المَعْصِيةِ أَشَقُّ مَا يَكُونُ عَلَى النَّفُوس، قَدْ يُصَلِّي الإِنْسَانُ مِئَةً رَكْعَةِ وتَكُونُ أَهْوَنَ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا.

وَقَدْ يُصابُ الإِنْسَانُ بِمُصِيبَةٍ يَكُونُ الصَّبْرُ عَلَيْهَا أَشَقَ مِنَ الصَّبْرِ عَلَى الطَّاعَةِ، فَقَدْ يَمُوتُ لَهُ مَثَلًا قَرِيبٌ أَوْ صَدِينٌ أَوْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ جِدًّا، فتَجِدُهُ يَتَحَمَّلُ مِنَ الصَّبْرِ عَلَى هَذِهِ المُصِيبَةِ مَشَقَّةً عَظِيمَةً.

وبهَذَا يَندَفِعُ الإِيرادُ الَّذِي يُورِدُهُ بَعْضُ النَّاسِ، ويَقُولُ: إِنَّ هَذَا التَّرْتِيبَ فِيهِ نَظَرُّ؛ إِذْ بَعْضُ المَعَاصِي يَكُونُ الصَّبْرُ عَلَيْهَا أشْقَ مِنْ بَعْضِ الطَّاعاتِ، وكذلِكَ بَعْضُ الأَفْدارِ يَكُونُ الصَّبْرُ عَلَيْهَا أشْقَ، فنقولُ: نَحْنُ نَذْكُرُ المَراتِبَ مِنْ حَيْثُ هِيَ بَقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الصابِرِ.

وكانَ الصَّبْرُ عَلَى الطَّاعَةِ أعْلَى؛ لأنَّهُ يَتَضَمَّنُ إِلْزَامًا وفِعْلًا، فتُلْزِمُ نَفْسَكَ الصَّلاةَ فتُصَلِّي، والصَّوْمَ فتَصُومُ، والحَجَّ فتَحُجُّ… ففِيهِ إِلْزَامٌ وفِعْلٌ وحرَكَةٌ فِيهَا نَوْعٌ مِنَ المَشَقَّةِ والتَّعَبِ.

ثُمَّ الصَّبْرُ عَنِ المَعْصِيةِ؛ لأنَّ فِيهِ كَفَّا فقطْ، أيْ: إِلْزَامَا للنَّفْسِ بالتَّرْكِ، أمَّا الصَّبْرُ عَلَى الأقْدَارِ؛ فلأنَّ سَبَبَهُ لَيْسَ باخْتيارِ العَبْدِ، فَلَيْسَ فِغلًا ولَا تَرْكًا، وإنَّها هُوَ مِنْ قَدَرِ اللهِ المَحْضِ

وخَصَّ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُٱللَّهُ فِي هَذَا البَابِ الصَّبْرَ عَلَى أَفْدارِ اللهِ؛ لأَنَّهُ مِّا يَتَعَلَّقُ بتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ لأنَّ تَدْبِيرَ الحَالْقِ والتَّقْدِيرَ عَلَيْهِمْ مِنْ مُقْتَضَياتِ رُبُوبِيَّةِ اللهِ تَعَالَى.

قَوْلُهُ: «عَلَى أَفْدَارِ اللهِ» جَمْعُ قَدَرٍ، وتُطْلَقُ عَلَى المَقْدُورِ وعَلَى فِعْلِ الْمُقَدِّرِ، وَهُوَ اللهُ تَعَالَى. أمَّا بالنَّسْبَةِ لَفِعْلِ الْمُقَدِّرِ: فَيَجِبُ عَلَى الإِنْسَانِ الرِّضَا بِهِ والصَّبْرُ. وبالنَّسْبَةِ للمَقْدُورِ: فَيَجِبُ عَلَيْهِ الصَّبْرُ ويُسْتَحَبُّ لَهُ الرِّضَا.

مِثَالُ ذَلِكَ: فَدَّرَ اللهُ عَلَى سَيَّارَةِ شَخْصٍ أَنْ كَثَّرِقَ، فكُوْنُ اللهِ فَدَّرَ أَنْ تَخْتَرِقَ هَذَا فَدَرٌ يَجِبُ عَلَى الإِنْسَانِ أَنْ يَرْضَى بِهِ؛ لأَنَّهُ مِنْ ثَمَام الرِّضَا باللهِ ربَّا.

وأمَّا بالنَّسْبَةِ للمَقْدُورِ الَّذِي هُوَ احْتِرَاقُ السَّيَّارَةِ فالصَّبْرُ عَلَيْهِ واجِبٌ، والرِّضَا بِهِ مُسْتَحَبُّ، ولَيْسَ بواجِبِ عَلَى القَوْلِ الرَّاجِحِ.

والمَقْدُورُ قَدْ يَكُونُ طاعاتٍ، وقَدْ يَكُونُ مَعاصِيَ، وقَدْ يَكُونُ مِنْ أَفْعالِ اللهِ المَحْضَةِ، فالطَّاعاتُ يَجِبُ الرِّضَا بَهَا، والمَعَاصِي لَا يَجُوزُ الرِّضَا بِهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ مَقْدُورٌ، أَمَّا مِنْ حَيْثُ كَوْنِهَا قَدَرَ اللهِ وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن:١١]".

قَالَ عَلْقَمَةً [1]: «هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبُهُ الْمُصِيبَةُ، فَيَعْلَمُ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللهِ، فَيَرْضَى ويُسَلِّمُ "[1].

وفي (صحِيحِ مُسْلِمٍ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «اثْنَتَانِ<sup>[1]</sup> فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ تُفُرُّ<sup>[0]</sup>:

فيَجِبُ الرِّضَا بتَقْدِيرِ اللهِ بكُلِّ حالٍ؛ ولهَذَا قَالَ ابْنُ القَيِّمِ:

فَلِذَاكَ نَرْضَى بِالقَضَاءِ وَنَسْخَطُ الْ حَمَقْضِيَّ حِينَ يَكُونُ بالعِصْيَانِ (١)

فَمَنْ نَظَرَ بِعَيْنِ الْفَضَاءِ والفَدَرِ إِلَى رَجُلٍ يَعْمَلُ مَعْصِيَةٌ فعليْهِ الرُّضَا؛ لأنَّ اللهَ هُوَ الَّذِي قَدَّرَ هذَا، ولهُ الحِكْمَةُ فِي تَقْدِيرِهِ، وإِذَا نَظَرَ إِلَى فِعْلِهِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرْضَى بِهِ؛ لأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ، وهَذَا هُوَ الفَرْقُ بَيْنَ الفَدَرِ والمَقْدُورِ.

[١] قَوْلُهُ تَمَالَى: ﴿ وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ ﴾ ﴿ مَنِ ﴾ اسْمُ شَرْطٍ جازِمٌ، وفِعْلُ الشَّرْطِ ﴿ يُؤْمِن ﴾ وجَوابُهُ ﴿ يَهْدِ ﴾ والدُّرادُ بالإيهانِ باللهِ هُنَا الإيهانُ بقَدَرِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿يَهْدِ قَلْبُهُۥ﴾ يَرْزُفْهُ الطَّمَانْيِنَةَ، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الإِيهانَ يَتَعَلَّقُ بالقَلْبِ، فإذَا اهْتَدَى القَلْبُ اهْتَدَتِ الجَوارِحُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وإذَا فَسَدَتَ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ القَلْبُ، ''').

[٢] قَوْلُهُ: «قالَ عَلْقَمَةُ» هُوَ مِنْ أَكَابِرِ التَّابِعِينَ.

[٣] قَوْلُهُ: «هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبُهُ الْمُصِيبَةُ...» إلخ: وتَفْسِيرُ عَلْقَمَةَ هَذَا مِنْ لازِمِ الإِيهانِ؛ لأنَّ مَنْ آمَنَ باللهِ عَلِمَ أنَّ التَّقْدِيرَ مِنَ اللهِ، فيَرْضَى ويُسَلِّمُ، فإذَا عَلِمَ أنَّ الْمُصِيبَةَ مِنَ اللهِ اطْمَأَنَّ القَلْبُ وارْتَاحَ؛ ولهَذَا كَانَ مِنْ أكْبَرَ الرَّاحَةِ والطُّمَأْنِينَةِ الإِيهانُ بالقَضَاءِ والقَدَر.

[2] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «الثَّنتَانِ» مُبْتَدَأٌ، وسَوَّغَ الابْتِدَاءَ بِهِ التَّقْسِيمُ، أَوْ أَنَّهُ مُفِيدٌ لخُصُوص.

[٥] قَوْلُهُ: «بِهِمْ كُفُرٌ» الباءُ يُخْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «مِنْ» أَيْ: هُمَا مِنْهُمْ كُفُرٌ، ويُخْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «فِي» أَيْ: هُمَا فِيهِمْ كُفُرٌ.

<sup>(</sup>١) نونية ابن القيم (ص:٢٠٦).

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال،
 رقم (١٩٩٩)، من حديث النعمان بن بشير رَهِيَّلْقَيْمَانَاً.

### 1 الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ 1 ، والنِّيَاحَةُ عَلَى المَيِّتِ 1 ) ،

قَوْلُهُ: «كُفُرٌ» أيْ: هَاتانِ الخَصْلَتَانِ كُفُرٌ، ولا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ خَصْلَتَيْنِ مِنَ الكُفْرِ فِي المُؤْمِنِ
 أَنْ يَكُونَ كَافِرًا، كَمَا لا يَلْزُمُ مِنْ وُجُودِ خَصْلَتَيْنِ فِي الكافِرِ مِنْ خِصالِ الإِيهانِ -كالحَيَاءِ، والشَّجاعَةِ،
 والكَرَم- أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحَمُهُاللَّهُ: «بخِلافِ قَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «بَيْنَ الرَّجُلِ والشَّرْكِ والكُفْرِ تَرْكُ الصَّلاةِ»(")، فإنَّهُ هُنَا اتَى بـ(ألِ) الدَّالَةِ عَلَى الحَتِيقَةِ، فالمُرَادُ بالكُفْرِ هُنَا الكُفْرُ المُخْرِجُ عَنِ اللِّلَةِ، بخِلافِ تِجِيءِ «كُفْرٌ» نَكِرَةً، فَلاَ يَدُلُّ عَلَى الحَرُّوجِ عَنِ الإِسْلامِ".

[1] قَوْلُهُ: «الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ» أي: العَيْبُ فِيهِ أَوْ نَفْيُهُ، فَهَذَا عَمَلٌ مِنْ أَعْمَالِ الكُفْرِ.

[۲] قَوْلُهُ: «النّيَاحَةُ عَلَى المَيْتِ» أَيْ: أَنْ يَبْكِيَ الإِنْسَانُ عَلَى الَمَيْتِ بُكَاءً عَلَى صِفَةِ نَوْحِ الحَمَامِ؛ لأنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى التَّضَجُّرِ وعَدَمِ الصَّبْرِ، فَهُوَ مُنافٍ للصَّبْرِ الواجِبِ، وهَذِهِ الجُمْلَةُ هِيَ الشَّاهِدُ للباب.

والنَّاسُ حالَ الْمُصِيبَةِ عَلَى مَراتِبَ أَرْبَع:

الأُولَى: التَّسَخُّطُ، وَهُوَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِالقَلْبِ كَأَنْ يَسْخَطَ عَلَى رَبِّهِ ويَغْضَبَ عَلَى قَدَرِ اللهِ عليْهِ، وقَدْ يُؤَدِّي إِلَى الكُفْرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشَبُدُ اللّهَ عَلَى حَرْفِرٌ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَبَرُ أَطْمَأَنَّ بِيتْهُ وَلِنْ أَصَابَهُ خَبَرُ أَطْمَأَنَّ بِيتْهُ وَلِنْ أَصَابُهُ فِنْهُ أَلْمَ اللّهَ عَلَى وَجْهِدِهِ خَيرَ الدُّنِكَ وَالْآخِرَةِ ﴾ [الحج: ١١]، وقَدْ يَكُونُ باللِّسَانِ، كالدُّعَاء بالوَيْلِ والثُّبُورِ ومَا أَشْبَهَ وَلِكَ، وقَدْ يَكُونُ بالجَوَارِحِ، كَلَطْمِ الحُدُودِ، وشَقَّ الجُيُوبِ، ونَتْفِ الشُّعُورِ، ومَا أَشْبَهَ وَلَكَ.

الثَّانِي: الصَّبْرُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

الصَّبْرُ مِنْ لُ اسْمِهِ مُرِّ مَذَاقتُهُ لَكِنْ عَوَاقِبُهُ أَحْلَى مِنَ العَسَلِ (1)

<sup>.</sup> (١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب، رقم (٦٧)، من حديث أبي هريرة رَيُخَالِّنَكَيْنَة.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، رقم (٨٢)، من حديث جابر رَبِحَالِيَّلَهُ عَنْد.

<sup>(</sup>٣) انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٢٠٨، ٢٠٩).

 <sup>(</sup>٤) البيت لأبي نصر محمود بن حسين المعروف بكشاجم، بلفظ: (في كل نائبة) بدلًا من: (مر مذاقته). انظر: ديوان كشاجم
 (صر: ٢٠٠٤).

وَلَهُمَا عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا ١٠٠ ﴿لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْحُدُودَ ١٦ ﴾ وَشَقَّ الْجَيُوبَ ١٦ ﴾ وَدَعا بدَعْوَى الجَاهِلِيةِ [٤] (١) .

فَيْرَى الإِنْسَانُ أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ تَقِيلٌ عَلَيْهِ، ويَكْرَهُهُ، لكنَّهُ يَتَحَمَّلُهُ ويَتَصَبَّرُ، ولَيْسَ وُقُوعُهُ
 وعَدَمُهُ سَواءً عِنْدَهُ، بَلْ يَكُرُهُ هَذَا ولكنْ إيهانُهُ يَعْمِيهِ مِنَ السَّخَطِ.

الثالِثَةُ: الرَّضَا، وَهُوَ أَعْلَى مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الأَمْرانِ عَنْدَهُ سُواءً بِالنَّسْبَةِ لَقَضَاءِ اللهِ وقَدَرِهِ، وإِنْ كَانَ قَدْ يَخَزَنُ مِنَ المُصِيبَةِ؛ لأَنَّهُ رَجُلٌ يَسْبَحُ فِي القَضَاءِ والقَدَرِ، أَيْنَا يَنْزِلُ بِهِ القَضَاءُ والقَدَرُ فَهُوَ نَاذِلٌ بِهِ عَلَى سَهْلِ أَوْ جَبَلٍ، إِنْ أُصِيبَ بِنِعْمَةٍ أَوْ أُصِيبَ بِضِدِّهَا، فالكُلُّ عَنْدَهُ سَوَاءٌ، لَا لأَنَّ قَلْبُهُ مَيِّتٌ بَلْ لَنَهَامٍ رِضَاهُ بَرَبِّهِ شُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، يَتَقَلَّبُ فِي تَصَرُّ فاتِ الرَّبِّ عَزَقِبَقَلَ، ولكنَّها عَنْدَهُ سُواءٌ؛ إِذْ إِنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا باعْتِبَارِهَا قَضَاءً لرَبِّهِ، وهَذَا الفَرْقُ بَيْنَ الرَّضَا والصَّبْرِ.

الرَّابِعَةُ: الشُّكْرُ، وَهُوَ أَعْلَى الْمَرَاتِبِ، وذَلِكَ أَنْ يَشْكُرَ اللهَّ عَلَى مَا أَصَابَهُ مِنْ مُصِيبَةٍ، وذَلِكَ يَكُونُ فِي عِبادِ اللهِ الشَّاكِرِينَ حِبنَ يَرَى أَنَّ هُنَكَ مَصائِبَ أَعْظَمَ مَنْهَا، وأَنَّ مصائِبَ الشُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ مَدابِ الآخِرَةِ، وأَنَّ هَذِهِ الْمُصِيبَةَ سَبَبٌ لَتَكْفِيرِ سَيْنَاتِهِ، مَصائِبِ اللَّيْنِ، وأَنَّ عَذَابِ الآخِرَةِ، وأَنَّ هَذِهِ الْمُصِيبَةَ سَبَبٌ لَتَكْفِيرِ سَيْنَاتِهِ، ورُبَّ الزِيادَةِ حَسَناتِهِ - شَكَرَ اللهُ عَلَى ذلكَ، قَالَ النَّبِيُ ﷺ: «مَا يُصِيبُ المُؤْمِنَ مِنْ هَمِّ ولَا غَمِّ ولَا شَيْءٍ إلَّ كُفْرَ لَهُ بَهَا، حتَّى الشَّوْكَةِ يُشاكُهَا» (١٠).

كَمَا أَنَّهُ قَدْ يَزْ دَادُ إِيهَانُ المَّرْءِ بِذَلِكَ.

[١] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «مَرْفُوعًا» أَيْ: إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

[٢] قَوْلُهُ: «مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ» العُمُومُ يُرادُ بِهِ الخُصُوصُ، أيْ: مِنْ أَجْلِ الْمُصِيبَةِ.

[٣] قَوْلُهُ: «مَنْ شَقَّ الجُيُوبَ» هُوَ طَوْقُ القَمِيصِ الَّذِي يَدْخُلُ مِنْهُ الرَّأْسُ، وذَلِكَ عِنْدَ المُصِيبَةِ؛ تَسَخُّطًا وعَدَمَ تَحَمُّلٍ لِمَا وَقَعَ عليْهِ.

[٤] قَوْلُهُ: (ودَعَا بدَعْوَى الجاهِلِيَّةِ) (دَعْوَى) مُضافٌ و(الجاهِلِيَّةِ) مُضافٌ إليْهِ.

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ليس منا من شق الجيوب، رقم (١٣٩٤)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب تحريم ضرب الحدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية، رقم (١٠٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب ما جاء في كفارة المرض، رقم (٥٦٤)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب ثواب المؤمن فيها يصيبه من مرض، رقم (٢٥٧٣)، من حديث أبي سعيد وأبي هريرة رَجَوْلِلَهُ عَنهُ.

وَعَنْ أَنْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَآلِتَهُ عَلَيهِ قَالَ: «إِذَا أَرَادَ اللهُ بِعَبْدِهِ الخَبْرِ اللهِ صَآلِتَهُ عَلَيهِ فَاللهُ عَجْلُ لَهُ بِالعُقُوبَةِ فَالدُّنْتِ اللهُ عَبْدِهِ الخَبْرِ اللهُ عَجْلُ لَهُ بِالعُقُوبَةِ فَى الدُّنْتِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْ

#### وتَنازَعَ هُنَا أَمْرانِ:

الأوَّلُ: صِيغَةُ العُمُوم (دَعْوَى الجاهِلِيَّةِ)؛ لأنَّهُ مُفْرَدٌ مُضافٌ، فيَعُمُّ.

الثَّانِي: القَرِينَةُ؛ لأنَّ ضَرْبَ الحُّدُودِ وشَقَّ الجَّيُوبِ يُفْعَلَانِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ، فيَكُونُ دَعَا بدَعْوَى الجاهِليَّةِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ، مثْلَ قَرْلِهِمْ: واوَيْلاَهْ! واانْقطاعَ ظَهْرَاهْ!

والأَوْلَى أَنْ تُرجَّحَ صِيغَةُ العُمُومِ، والقَرِينَةُ لَا تُخَصِّصُهُ، فيَكُونُ المَقْصُودُ بالدَّعْوَى كُلَّ دَعْوَى مَنْشُؤُهَا الجَهْلُ.

وذَكَرَ هَذِهِ الأصْنَافَ الثَّلاثَةَ؛ لأنَّبَا غالِبًا مَا تَكُونُ عِنْدَ المصائِبِ، وإلَّا فمِثْلُهُ هَدْمُ البُيُوتِ، وكَسْرُ الأَوَانِي، وتَخْرِيبُ الطَّعَامِ، ونَحْوُهُ مِمَّا يَهْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ عِنْدَ المُصِيبَةِ، وهَذِهِ الثَّلاثَةُ مِنَ الكَبَائِرِ؛ لأنَّ النَّبَى ﷺ تَبَرَّأُ مِنْ فاعِلِهَا.

ولَا يَدْخُلُ فِي الحَدِيثِ ضَرْبُ الحَدِّ فِي الحياةِ العادِيَّةِ، مِثْلُ: ضَرْبِ الأبِ لابْنِهِ، لكنْ يُكْرَهُ الضَّرْبُ عَلَى الوَجْهِ للنَّهْي عنْهُ، وكذلِكَ شَقُّ الجَيْبِ لأمْرٍ غَيْرِ المُصِيبَةِ.

[١] قَوْلُهُ فِي حَدِيَثِ أَنَسٍ: ﴿إِذَا أَرَادَ اللهُ بِعَبْدِهِ الخَيْرَ» اللهُ يُرِيدُ بِعَبْدِهِ الخَيْرَ والشَّرَّ، ولكنِ الشَّرُ الْمُرَادُ للهِ تَعَالَى لَيْسَ مُرادًا لذاتِهِ بدَليلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿والشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ ۗ (١)، ومَنْ أرادَ الشَّرَّ لذاتِهِ كَانَ إِلَيْهِ، ولكنِ اللهُ يُرِيدُ الشَّرَ لِحِكْمَةٍ، وحينئذِ يَكُونُ خَيْرًا باعْتِبَارِ مَا يَتَضَمَّنُهُ مِنَ الحِكْمَةِ.

[٧] قَوْلُهُ: «عَجَّلَ لَهُ بالعُقُوبَةِ فِي الدُّنْيَا» العُقُوبَةُ: مُواخَذَةُ المُجْرِمِ بِذَنْبِهِ، وسُمِّيَتْ بذلِكَ؛ لأنَّهَا تَعْقُبُ الذَّنْبَ، ولكنَّهَا لا تُقالُ إلَّا فِي المُوَاخَذَةِ عَلَى الشَّرِّ.

وقَوْلُهُ: «عَجَّلَ لَهُ بِالعُقُوبَةِ فِي الدُّنْيَا» كَانَ ذلِكَ خَيْرًا مِنْ تَأْخِيرِهَا للآخِرَةِ؛ لأَنَّهُ يَزُولُ ويَنْتَهِي؛ ولهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ للمُتَلاعِنَيْنِ: «إِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذابِ الآخِرَةِ»<sup>(۱)</sup>.

وهُناكَ خَيْرٌ أَوْلَى مِنْ ذلِكَ وَهُوَ العَفْوُ عَنِ الذَّنْبِ، وهَذَا أَعْلَىٰ؛ لأنَّ اللهَ إِذَا لَمْ يُعاقِبْهُ فِي الدُّنْيَا ولَا فِي الآخِرَةِ فهَذَا هُوَ الحَيْرُ كُلُّهُ، ولكنِ الرَّسُولُ ﷺ جَعَلَ تَعْجِيلَ العُقُوبَةِ خَيْرًا باعْتِبَارِ أَنَّ تَأْخُرَ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧١)، من حديث علي رَضَّوَلَتُهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب اللعان، رقم (١٤٩٣)، من حديث ابن عمر رَضَاليَّهُ عَنْهَا.

# وَإِذَا أَرَادَ بِمَبْدِهِ الشَّرَّ أَمْسَكَ عَنْهُ بِنَنْبِهِ [١] ، حَتَّى يُوافِيَ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ [٢]، (١).

= العُقُوبَةِ إِلَى الآخِرَةِ أَشَدُّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْغَى ﴾ [طه:١٢٧].

والعُقُوبَةُ أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ:

منْهَا: مَا يَتَعَلَّقُ بِالدِّينِ، وَهِيَ أَشَدُّهَا؛ لأنَّ العُقُوبَاتِ الحِسِّيَّةَ قَدْ يَتَنَبَّهُ لَهَا الإِنْسَانُ، أَمَّا هَذِهِ فَلَا يَتَنَبَّهُ لَهَا إلَّا مَنْ وَقَقَهُ اللهُ، وذَلِكَ كَمَا لَوْ خَفَّتِ المُعْصِيَةُ فِي نَظْرِ العاصِي، فَهَذِهِ عُقُوبَةٌ دِينِيَّةٌ جَعَلُهُ يَسْتَهِينُ جِهَا، وكَذَلِكَ النَّهاوُنُ بَتَرْكِ الوَاجِب، وعَدَمُ الغَيْرَةِ عَلَى حُرُماتِ اللهِ، وعَدَمُ القِيامِ بالأَمْرِ بلَمْ عُولِيلًا النَّه عَنِ النَّهُ كُولُ ذَلِكَ مِنَ المصائِب، وذَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَانَ قَلْوَا فَاعْتَمَ أَنَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللله

ومِنْهَا: العُقُوبَةُ بالنَّفْسِ، وذَلِكَ كالأمْرَاضِ العُضْوِيَّةِ والنَّفْسِيَّةِ.

ومِنْهَا: العُقُوبَةُ بالأهْل، كَفُقْدَانِهِمْ، أَوْ أَمْراضٍ تُصِيبُهُمْ.

ومِنْهَا: العُقُوبَةُ بالمالِ، كنَقْصِهِ أَوْ تَلَفِهِ، وغَيْرِ ذلكَ.

[١] قَوْلُهُ: «وإذَا أَرَادَ بعَبْدِهِ الشَّرَّ أَمْسَكَ عَنْهُ بِنَنْبِهِ» «أَمْسَكَ عَنْهُ» أَيْ: تَرَكَ عُقُوبَتَهُ.

والإِمْساكُ فِعْلٌ مِنْ أَفْعالِ اللهِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ تَعْطِيلَ اللهِ عَنِ الفِعْلِ، بَلْ هُوَ لَمْ يَزَلُ وَلَا يَزَالُ فَعَّالًا لِيَا يُرِيدُ، لكنَّهُ يُمْسِكُ عَنِ الفِعْلِ فِي شَيْءٍ مَا لِحِكْمَةٍ بالِغَةِ، فَفِعْلُهُ حِكْمَةٌ، وإمْساكُهُ حِكْمَةٌ.

[٧] قَوْلُهُ: «حَتَّى يُوافِيَ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ» أَيْ: يُوافِيهُ اللهُ بِهِ: أَيْ: يُجازِيَهُ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَهُوَ الَّذِي يَقُومُ فِيهِ النَّاسُ مِنْ قُبُورِهِمْ للهِ ربِّ العالَمِينَ.

وسُمِّيَ بِيَوْمِ القِيَامَةِ لِثَلاثَةِ أَسْبابٍ:

١ - قِيامُ النَّاسِ مِنْ قُبُورِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [المطففين:٦].

٢ - قِيامُ الأشْهَادِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِ ٱلْحَيْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَّا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَ

٣- قِيامُ العَدْلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوْزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيُومِ ٱلْقِيَنَمَةِ ﴾ [الأنبياء:٤٧].

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: كتاب الزهد، باب ما جاء في الصبر على البلاء، رقم (٢٣٩٦)، وقال: "حسن غريب"، والبيهقي في «الأسهاء والصفات» (ص:١٥٤) والبغوي في «شرح السنة» (٥/٥٤). وللحَدِيث شواهد من حديث عبد الله بن مغفل وابن عباس وعهار بن ياسر وَعَلَقَتَمَّةُ فهو صحيح بمجموع طرقه. وانظر: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٢٢٠).

والغَرَضُ مِنْ سِياقِ المُؤلِّفِ لهَذَا الحَدِيثِ: تَسْلِيَةُ الإِنْسَانِ إذَا أُصِيبَ بالمَصائِبِ؛ لِتَلَّا يَجْزَعَ،
 فإنَّ ذلِكَ قَدْ يَكُونُ خَيْرًا، وعَذابُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذابِ الآخِرَةِ، فيَحْمَدُ اللهُ أَنَّهُ لَمْ يُؤَخِّرْ عُقُوبَتَهُ إِلَى الآخِرَةِ.
 إلى الآخِرَةِ.

وعَلَى فَرْضِ أَنَّ أحدًا لَمْ يَأْتِ بخَطِيئَةِ وأصابَتْهُ مُصِيبَةٌ، فنَقُولُ لهُ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ امْتِحَانِ الإِنْسَانِ عَلَى الصَّيْرِ، ورَفْع دَرَجَاتِهِ باخْتِسَابِ الأَجْرِ، لكنْ لا يَجُوزُ للإِنْسَانِ إِذَا أُصِيبَ بمُصِيبَةٍ، وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ لَمْ يُخْطِئُ أَنْ يَقُولَ: آنَا لَمْ أُخْطِئُ؛ فَهَذِهِ تَزْكِيَةٌ، فَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ أَحَدًا لَمْ يُصِبُ ذَنْبًا وأُصِيبَ بمُصِيبَةٍ، فإنَّ هَذِهِ المُصِيبَةِ، فإنَّ هَذِهِ المُصلِيبَ لَا لَهُ الإِنسَانَ بالمَصائِبِ لِيَنْظُرَ هَلْ يَصْبِرُ أَوْ لاَ.

ولهَذَا كَانَ أَخْشَى النَّاسِ شِهِ عَرَّجَهَلَ واتَّقَاهُمْ مُحَمَّدٌ ﷺ يُوعَكُ كَمَا يُوعَكُ رَجُلانِ مِنَا (''، وذَلِكَ لَيَنَالَ اَعْلَى وَجُوهِهَا؛ ولذلكَ شُدِّدَ عَلَىهِ ﷺ عِنْدَ النَّرْعِ، ومَعَ هَذِهِ الشِّدَةِ كَانَ ثَابِتَ القَلْبِ، ودَخَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ الرَّحْنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَهُوَ يَسْتَاكُ، فَأَمدَّهُ النَّرْعِ، ومَعَ هَذِهِ الشِّدَةِ كَانَ ثَابِتَ القَلْبِ، ودَخَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ الرَّحْنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَهُوَ يَسْتَاكُ، فَأَمدَّهُ بَصَرَهُ (يغنِي: يَنْظُرُ إلْيُهِ)، فعَرَفَتْ عَائِشَةُ وَظَلَيْتَهَا آلَهُ يُرِيدُ السَّواكَ، فقالَتْ: آتُحَدُّهُ لكَ؟ فأَشَارَ بَرَأْسِهِ نَعَمْ. فأَخَذَتِ السَّواكَ وقَضَمَتْهُ وألاَتُنَّهُ للرَّسُولِ ﷺ فأعْطَتْهُ إِيَّاهُ، فاسْتَنَّ بهِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا أَيْتُهُ السَّرَقِ الرَّفِيقِ الأَغْلَى الْأَيْهُ المَّشَوْقِ المَّافِقِ الرَّفِيقِ الأَغْلَى الْأَنْهُ لَوْ الرَّفِيقِ الأَغْلَى الْأَنْهُ لَوْ الرَّفِيقِ الأَغْلَى الرَّانِيْهُ الْمُؤْلِقِ الرَّعْقِلَ المَّالِ الللَّهُ الْمُعْلَقُهُ إِلَى الْمُؤْلِقُ الْمَالَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمَالِ اللَّهُ الْمُؤْلِقِيْهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الرَّعْقِلُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمَالِي الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْعَرْقُ الْمَؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِ

فانْظُرْ إِلَى هَذَا النَّباتِ واليَقِينِ والصَّبْرِ العَظِيمِ مَعَ هَذِهِ الشَّدَّةِ العَظِيمَةِ، كُلُّ هَذَا لأَجْلِ أَنْ يَصِلَ الرَّسُولُ ﷺ أَعْلَى دَرجاتِ الصَّابِرِينَ، صَبَرَ شِ، وصَبَرَ باشٍ، وصَبَرَ فِي اللهِ حتَّى نَالَ أَعْلَى الدَّرجَاتِ. فَمَنْ أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ، فَحَدَّثَتُهُ نَفْسُهُ أَنَّ مَصائِبَهُ أَعْظَمُ مِنْ مَعاثِبِهِ، فإنَّهُ يُدِلُّ عَلَى رَبِّهِ بِعَمَلِهِ، ويَمُنُّ عَلَيْهِ بِهِ، فلْيَحْذَرْ هذَا.

ومِنْ ذَلِكَ يَتَّضِحُ لَنَا أَمْرَانِ:

١ - أنَّ إصابَةَ الإِنْسَانِ بالمصائِبِ ثُعْتَبَرُ تَكُفِيرًا لسَيْنَاتِهِ وتَعْجِيلًا للعُقُوبَةِ فِي الدُّنْيَا، وهَذَا خَيْرٌ مِنْ تَأْخِيرِهَا لَهُ فِي الآخِرَةِ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب أشد الناس بلاء الأنبياء، رقم (٥٦٤٨)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب ثواب المؤمن فيها يصيبه، رقم (٧٥١١)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِّالَهُمَنَاهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ، رقم (٤٤٣٨).

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ اللهِ عِظْمَ الجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ البَلَاءِ اللهِ تَعَالَى إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ [٢]، فَمَنْ رضِيَ فَلَهُ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السُّخْطُ»[١٠]. حَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ

٢- قَدْ تَكُونُ المَصَائِبُ أَكْبَرَ مِنَ المَعائِبِ لِيَصِلَ المَرْءُ بصَيْرِهِ أَعْلَى دَرَجَاتِ الصَّابِرِينَ، والصَّبْرُ مِنَ الإيبانِ بمَنْزِلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الجَسَدِ.

[١] قَوْلُهُ: وقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿إِنَّ عِظْمَ الجَزَاءِ... ﴾ إِلَى آخِرِهِ. هَذَا الحَدِيثُ رَواهُ التَّرْمِذِيُّ عَنْ أَنْسِ بْنِ مالِكِ رَجَيَلِشَهَنهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَصَحابِيَّهُ صَحَابِيُّ الحَدِيثِ الَّذِي قَبْلُهُ.

[٧] «إِنَّ عِظَمَ الجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ البَلَاءِ» أَيْ: يَتَقَابَلُ عِظَمُ الجَزَاءِ مَعَ البَلاءِ، فكُلَّمَا كَانَ البَلَاءُ أَشَدَّ وصَبَرَ الإِنْسَانُ صَارَ الجَزَاءُ أَعْظَمَ؛ لأنَّ اللهَ عَدْلُ، لَا يَجْزِي المُحْسِنَ بأقلَّ مِنْ إحْسانِهِ، فَلَيْسَ الجَزَاءُ عَلَى الشَّوْكَةِ يُشاكُهَا كالجَزَاءِ عَلَى الكَسْرِ إِذَا كُسِرَ، وهَذَا دَلِيلٌ عَلَى كَمالِ عَدْلِ اللهِ، وأَنَّهُ لَا يَظْلِمُ أَحَدًا، وفِيهِ تَسْلِيَةُ المُصابِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَإِنَّ اللهَ إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلاهُمْ» أي: اخْتَبَرَهُمْ بِيَا يُقَدِّرُ عَلَيْهِمْ مِنَ الأُمُورِ الكَوْنِيَّةِ؛ كالأَمْرَاضِ، وفُقْدَانِ الأَهْلِ، أَوْ بِيَا يُكَلِّفُهُمْ بِهِ مِنَ الأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزْلَنَا عَلِيَكَ الْفُرَّانُ تَنْزِيلًا ﴿إِنَّ ۚ قَاصْبِرِ لِمُثَكِّرُ رَبِّكَ ﴾ [الإنسان:٢٣-٢٤]، فذَكَّرَهُ اللهُ بالنَّعْمَةِ وأَمَرَهُ بالصَّبْرِ؛ لأَنَّ هَذَا الَّذِي نُزَّلَ عَلَيْهِ تَكْلِيفٌ يُكَلِّفُ بِهِ.

كذلِكَ مِنَ الانْبَلاءِ الصَّبْرُ عَنْ مَحَارِمِ اللهِ، كَمَا فِي الحَدِيثِ: "وَرَجُلٌ دَعَنُهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وبحمالٍ، فقالَ: إنِّي أَخَافُ اللهَ»(")، فهَذَا جَزَاؤُهُ أنَّ اللهُ يُظِلَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلَّهُ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرَّضَا، ومَنْ سَخِطَ فَلَهُ السُّخْطُ» «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ، والجَوَابُ: «فَلَهُ الرَّضَا»، أَيْ: فَلَهُ الرَّضَا مِنَ اللهِ، وإِذَا رَضِيَ اللهُ عَنْ شَخْصٍ أَرْضَى النَّاسَ عَنْهُ جَمِيعًا، والمُرَادُ بالرَّضَا: الرَّضَا بقَضاءِ اللهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَضاءُ اللهِ، وهَذَا واجِبٌ، بدَلِيلِ قَوْلِهِ: «وَمَنْ سَخِطَ» فَقَابَلَ الرَّضَا بالسُّخْطِ، وَهُوَ عَدَمُ الصَّيْرِ عَلَى مَا يَكُونُ مِنَ المَصائِبِ القَدَرِيَّةِ الكَوْنِيَّةِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: كتاب الزهد، باب ما جاء في الصبر على البلاء، رقم (٢٣٩٦)، وقال: "حسن غريب" - وابن ماجه: كتاب الفتن، باب الصبر على البلاء، رقم (٤٠٣١)، والبغوي في "شرح السنة" (٥/ ٢٤٥). من حديث أنس رَحْوَلِلَمُهُ عَنْك وإسناده حسن. انظر: «المشكاة» (١/ ٤٩٣) و"سلسلة الأحديث الصحيحة» (١٤٦).

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، رقم (٦٢٩)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١)، من حديث أبي هريرة رَجَّالِلْهَغَنْدُ.

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ التَّغَابُنِ<sup>[١]</sup>.

ولَمْ يَقُلْ هُنَا: «فعَلَيْهِ السُّخْطُ» مَعَ أَنَّ مُقْتَفَى السِّيَاقِ أَنْ يَقُولَ: فَعَلَيْهِ. كَقُولِهِ تَعَلَى: ﴿ مَّنْ عَبِلَ صَلِحًا فَانَفْسِهِ وَمَنْ أَسَآةَ فَعَلَيْهَا ﴾ [فصلت: ٤٦]، فقالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ: إِنَّ اللامَ بمَعْنَى (عَلَى)، كَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَهُ مَنْ أَللَتَنَهُ وَلَكُمْ شَوَّهُ ٱلدَّارِ ﴾ [الرعد: ٢٥] أيْ: عَلَيْهِمُ اللَّغَنَةُ.

وقالَ آخَـرُونَ: إِنَّ اللامَ عَلَى مَا هِـيَ عليْهِ، فَتَكُونُ للاسْتِحْقَاقِ، أَيْ: صَارَ عَلَيْهِ السُّخْـطُ باسْتِحْقَاقِهِ لهُ، فَتَكُونُ أَبْلَغَ مِنْ «عَلَى» كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْلَةٍكَ لَمُثُمُ اللَّمَنَـةُ﴾ أَيْ: حَقَّتْ عَلَيْهِمْ باسْتِحْقاقِهِمْ لهَا، وهَذَا أَصَحُّ.

ويُسْتَفَادُ مِنَ الحَدِيثِ: إثْبَاتُ المَحَبَّةِ والسُّخْطِ والرِّضَا للهِ عَزَقِجَلَّ، وَهِيَ مِنَ الصِّفَاتِ الفِعْلِيَّةِ لتَعَلُّقِهَا بِمَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى؛ لأنَّ (إذَا) فِي قَوْلِهِ: «إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا» للمُسْتَقْبَلِ، فالحُبُّ يَحْدُثُ، فَهُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الفِعْلِيَّةِ.

واللهُ تَعَالَى ثِحِبُّ العَبْدَ عِنْدَ وُجُودِ سَبَبِ المَحَبَّةِ، ويُبْغِضُهُ عِنْدَ وُجُودِ سَبَبِ البُغْضِ، وعَلَى هذَا فَقَدْ يَكُونُ هَذَا الشَّخْصُ فِي يَوْمٍ مِنَ الآيَّامِ مَحَبُّوبًا إِلَى اللهِ وفِي آخَرَ مُبْغَضًا إِلَى اللهِ؛ لأنَّ الحُتَكَمَ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ.

وأمَّا الأعْمَالُ: فَلَمْ يَزَلِ اللهُ ثَمِيْبُّ الحَيْرَ والعَدْلَ والإِحْسانَ ونَحْوَهَا، وأهْلُ التَّأْوِيلِ يُنْكِرُونَ هَذِهِ الصَّفَاتِ، فَيُؤَوِّلُونَ المَحَبَّةَ والرُّصَّا بالظَّوَابِ أَوْ إِرَادَتِهِ، والسَّخْطَ بالعُقُوبَةِ أَوْ إِرَادَتِهَا، قَالُوا: لأنَّ إِثْباتَ هَذِهِ الصَّفَاتِ يَقْتَضِي النَّقْصَ ومُشابَهَةَ المَخْلُوقِينَ. والصَّوَابُ ثُبُونُهَا للهِ عَزَيْجَلَّ عَلَى الوَجْهِ اللاقِقِ بِهِ كسائِرِ الصَّفَاتِ الَّتِي يُنْبِئُهَا مَنْ يَقُولُ بالتَّأْوِيلِ.

ويَجِبُ فِي كُلِّ صِفَةٍ أَثْبَتَهَا اللهُ لنَفْسِهِ أَمْرَانِ:

١- إثْبَاتُهَا عَلَى حَقِيقَتِهَا وظاهِرِهَا.

٢- الحَذَرُ مِنَ التَّمْثِيلِ أَوِ التَّكْيِيفِ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ التَّغابُنِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن:١١]، وقَدْ فَشَرَهَا عَلْقَمَةُ كَمَا سَبَقَ تَفْسِيرًا مُناسِبًا للبّابِ.

الثانِيَةُ: أنَّ هذَا مِنَ الإيهَانِ باللهِ [١].

الثالِثَةُ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ [1].

الرَّابِعَةُ: شِدَّةُ الوَعِيدِ فِيمَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعوى الجَاهِلِيَّةِ [1].

الخَامِسَةُ: عَلَامَةُ إِرَادَةِ اللهِ بِعَبْدِهِ الخَيْرَ [1].

السَّادِسَةُ: إِرَادَةُ اللهِ بِهِ الشَّرَّ [٥].

السَّابِعَةُ: عَلَامَةُ حُبِّ اللهِ لِلْعَبْدِ[1].

الثَّامِنَةُ: تَحْرِيمُ السُّخْطِ [٧].

التَّاسِعَةُ: ثَوَابُ الرِّضَا بِالبَلَاءِ [٨].

[١] الثانِيَةُ: أَنَّ هَذَا مِنَ الإِيهانِ باللهِ، المشارُ إلَيْهِ بقَوْلِهِ: (هَذَا) هُوَ الصَّبْرُ عَلَى أَفْدَارِ اللهِ.

[٧] الثالِثَةُ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَهِيَ عَيْبُهُ أَوْ نَفْيُهُ، وَهُوَ مِنَ الكُفْرِ، لكنَّهُ لَا يُخْرِجُ مِنَ المِلَّةِ.

[٣] الرَّابِعَةُ: شِدَّةُ الوَعِيدِ فيمَنْ ضَرَبَ الخُنُودَ، أَوْ شَقَّ الجُنُوبَ، أَوْ دَعَا بدَعُوى الجاهِلِيَّةِ؛ لأَنَّ النَّيِّ ﷺ تَبَرَّأُ مِنْهُ.

[3] الخَامِسَةُ: عَلامَةُ إِرادَةِ اللهِ بِعَبْدِهِ الخَيْرَ، وَهُوَ أَنْ يُعَجِّلَ لَهُ اللهُ العُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا.

[٥] السَّادِسَةُ: إرادَةُ اللهِ بِهِ الشَّرَّ، أَيْ: عَلامَةُ إرادَةِ اللهِ بِهِ الشَّرَّ، وَهُوَ أَنْ يُؤَخِّرَ لَهُ العُقُوبَةَ فِي الآخِرَةِ.

[7] السَّابِعَةُ: عَلامَةُ حُبِّ اللهِ للعَبْدِ، وَهِيَ الابْتِلاءُ.

[٧] الثَّامِنَةُ: تَحْرِيمُ السُّخْطِ، يعْنِي: عِمَّا يُبْتَلَى بِهِ العَبْدُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ سَخِطَ فلَهُ السُّخْطُ» وهَذَا وَعِيدٌ.

[٨] التَّاسِعَةُ: ثَوابُ الرِّضَا بالبَلَاءِ، وَهُـوَ رِضَا اللهِ عَنِ العَبْدِ؛ لِقَـوْلِهِ ﷺ: «مَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرُّضَا».



[1] المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أَطْلَقَ التَّرْجَمَة، فلَمْ يُفْصِحْ بحُكْمِهِ؛ لأَجْلِ أَنْ يَحْكُمَ الإِنسَانُ بَنَفْسِهِ عَلَى الرِّيَاءِ عَلَى مَا جَاءَ فِيهِ.

تَعْرِيفُ الرِّيَاءِ: مَصْدَرُ رَاءَى يُراثِي، أَيْ: عَمِلَ عَمَلًا؛ لِيَرَاهُ النَّاسُ، ويُقالُ: مُراءَاةً. كَمَا يُقالُ: جَاهَدَ جِهَادًا ومُجَاهَدَةً. ويَدْخُلُ فِي ذلِكَ مَنْ عَمِلَ العَمَلَ لِيَسْمَعَهُ النَّاسُ، ويقالُ لَهُ: مُسَمِّعٌ، وفِي الحَدِيثِ عَن النَّبِي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ رَاءَى رَاءَى اللهُ بِهِ، ومَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللهُ بِهِ، (١).

والرِّيَاءُ خُلُقٌ ذَمِيمٌ، وَهُوَ مِنْ صِفاتِ المُنافِقِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قَامُواْ إِلَى َالصَّلَوَةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ النَّهَ إِلَاقِيلَا ﴾ [النساء:١٤٢].

والرِّيَاءُ يُبْحَثُ فِي مَقَامَيْنِ:

المَقَامُ الأوَّلُ: فِي حُكْمِهِ.

فَنَقُولُ: الرِّيَاءُ مِنَ الشَّرْكِ الأَصْغَرِ؛ لأنَّ الإِنْسَانَ قَصَدَ بعِبادَتِهِ غَيْرَ اللهِ، وقَدْ يَصِلُ إِلَى الأَكْبَرِ، وقَدْ مَثْلَ ابْنُ القَيِّمِ للشَّرْكِ الأَصْغَرِ؛ فقَالَ: «مِثْلُ يَسِيرِ الرِّيَاءِ» وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أنَّ الرِّيَاءَ الكَثِيرَ قَدْ يَصِلُ إِلَى الأَكْبَرِ.

المَقامُ الثَّانِي: فِي حُكْمِ العِبَادَةِ إِذَا خَالَطَهَا الرِّيَاءُ، وَهُوَ عَلَى ثَلاثَةِ أَوْجُهِ:

الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الباعِثُ عَلَى العِبَادَةِ مُواءَاةَ النَّاسِ مِنَ الأصْلِ، كمَنْ قَامَ يُصَلِّي مِنْ أَجْلِ مُراءَاةِ النَّاسِ وَلَمْ يَقْصِدْ وجْهَ اللهِ، فهَذَا شِرْكٌ والعِبَادَةُ باطِلَةٌ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُشارِكًا للعِبادَةِ فِي أَشْائِهَا، بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ الحَامِلُ لَهُ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ الإِخْلاصَ شِ، ثُمَّ يَطُرَأُ الرِّيَاءِ فِي أَثْنَاءِ الجِبَادَةِ.

فإنْ كانَتِ العِبَادَةُ لَا يَنْبَنِي آخِرُهَا عَلَى أَوَّلِهَا، فأوَّلُهَا صَحِيحٌ بكُلِّ حالٍ، والباطِلُ آخِرُهَا.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب الرياء والسمعة، رقم (٦٤٩٩)، ومسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله، رقم (٢٩٨٧)، من حديث جندب بن عبد الله وَيَوْلَلْهَ عَنْدُ.

وِشَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ عنْدُهُ مِنْةُ رِيالٍ قَدْ أَعَدَّهَا للصَّدَقَةِ، فَتَصَدَّقَ بخَمْسِينَ مُخْلِصًا ورَاءَى فِي الحَمْسِينَ
 الباقِيَةِ - فالأُولَى حُكْمُهَا صَحِيعٌ، والثانِيَةُ باطِلَةٌ.

أمَّا إِذَا كَانَتِ العِبَادَةُ يَثْبَنِي آخِرُهَا عَلَى أَوَّلِهَا، فهِيَ عَلَى حالَيْنِ:

أَ- أَنْ يُدافِعَ الرِّيَاءَ وَلَا يَسْكُنَ إليْهِ، بَلْ يُعْرِضَ عَنْهُ وَيَكْرَهَهُ؛ فإنَّهُ لَا يُؤثِّرُ عَلَيْهِ شَيْنًا؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: "إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمُتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمُ»(١).

مِثْالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ قامَ يُصَلِّي رَكْمَتَيْنِ مُخْلِصًا للهِ، وفِي الرَّكْعَةِ الثانِيَةِ أَحَسَّ بالرِّيَاءِ فصَارَ يُدافِعُهُ، فإنَّ ذلِكَ لَا يَضُرُّهُ، ولَا يُؤَثِّرُ عَلَى صَلاتِهِ شَيْئًا.

ب- أَنْ يَطْمَئِنَ إِلَى هَذَا الرِّيَاءِ وَلَا يُدافِعَهُ، فحيناذِ تَبْطُلُ جَمِيعُ العِبَادَةِ؛ لأَنَّ آخِرَهَا مَبْنِيٍّ عَلَى أَوَّلِهَا ومُرْتَبِطٌ بهِ. وفي الرَّعْقِ الثانِيَةِ طَرَأً عَلَيْهِ الْوَيْهَا ومُرْتَبِطْ بِهُ فَيْطُلُ صَلاتُهُ كُلُّهَا لازْتِبَاطِ بَعْضِهَا الرَّيَاءُ لإِحْسَاسِهِ بشَخْصٍ يَنْظُرُ إليْهِ، فاطْمَأَنَّ لذلكَ وَنَزَعَ إليْهِ، فَتَبْطُلُ صَلاتُهُ كُلُّهَا لازْتِبَاطِ بَعْضِهَا ابَعْضِهَا
 ببغض.

الثَّالِثُ: مَا يَطْرَأُ بَعْدَ انْتِهَاءِ العِبَادَةِ؛ فإنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ عَلَيْهَا شَيْتًا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ عُدْوَانٌ، كالمَنِّ والأَذَى بالصَّدَقَةِ، فإنَّ هَذَا العُدُوانَ يَكُونُ إِثْمُهُ مُعْابِلًا لأَجْرِ الصَّدَقَةِ فيُبْطِلُهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيْهِا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا بُطِلُواْ صَدَقَتِكُمُ بِالْمَيِّ وَٱلْأَذَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

ولَيْسَ مِنَ الرِّيَاءِ أَنْ يَفْرَحَ الإِنْسَانُ بعِلْمِ النَّاسِ بعِبادَتِهِ؛ لأَنَّ هَذَا إِنَّهَا طَرَأَ بَعْدَ الفَراغِ مِنَ العِبَادَةِ.

وليْسَ مِنَ الرِّيَاءِ أيضًا أَنْ يَفْرَحَ الإِنسَانُ بِفِعْلِ الطَّاعَةِ فِي نَفْسِهِ، بَلْ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى إِيهانِهِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ سَرَّتُهُ حَسَنَاتُهُ وَسَاءَتُهُ سَيْئَاتُهُ فَلَلِكَ الْمُؤْمِنُ ""، وقَدْ سُئِلَ النَّبِيُ ﷺ عَنْ ذَلَكَ فَقَالَ: «تِلْكَ عاجِلُ بُشْرَى المُؤْمِنِ".".

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره، وقم (٥٢٦٩)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب تجاوز الله عن حديث النفس، وقم (١٢٧)، من حديث أبي هريرة رَيُحَالِّيَكَعَنَهُ.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد (١٨/١) (١٦ (مذي: كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجهاعة، رقم (٢١٦٥)، وقال: "حسن، صحيح، غريب"؛ من حديث عمر رَهَيْلَلْتَهُمْنَاهُ.

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب إذا أثنى على الصالح، رقم (٢٦٤٢)، من حديث أبي ذر رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

وَقَـوْلُ اللهِ تَعَالَـى: ﴿قُلْ إِنَّمَاۤ أَنَاْ بَشَرٌّ يَثْلُكُمْ نُوحَتَى إِلَىَّ أَنْمَاۤ إِلَـٰهُكُمُ إِلَٰهٌ وَحِدٌۗ﴾ الآيــةَ [الكهف:١١٠]<sup>[١]</sup>.

[١] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ قُلْ إِنَّمَاۤ آنَا بَشَرٌ يَنْلَكُونَ ﴾ يَأْمُوُ اللهُ نَبِيَّهُ أَنْ يَقُولَ للنَّاسِ: إِنَّهَا آنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، وَهُوَ قَصْرُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى البَشَرِيَّةِ، وآنَّهُ لَيْسَ رَبًّا وَلَا مَلكًا، وأكَّدَ هَذِهِ البَشَرِيَّةَ بَقَوْلِهِ: ﴿ يَثْلُكُونَ ۖ فَذِكْرُ المِثْلُ مِنْ بَابِ تَحْقِيقِ البَشَرِيَّةِ.

قَوْلُهُ: ﴿يُوحَىٰ إِنَى﴾ الوّحْيُ فِي اللُّغَةِ: الإِعْلامُ بشُرْعَةٍ وخَفاءٍ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ فَأَوْمَىٰۤ إِلَيْهِمْ أَن سَيِّحُواْ بُكُرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم:١١].

وفِي الشَّرْعِ: إعْلامُ اللهِ بالشَّرْعِ.

والوَحْيُ: هُوَ الفَرْقُ بَيْنَنَا وبَيْنَهُ ﷺ فَهُوَ مُتَمَيِّزٌ بالوَحْي كَغَيْرِهِ مِنَ الأَنْبِيَاءِ والرُّسُلِ.

قَوْلُهُ: ﴿أَنَمَاۤ إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَعِدُ ﴾ هَذِهِ الجُمْلَةُ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ، نائِبُ فاعِلِ ﴿يُوحَى ﴾، وفيها حَصْرٌ، طَرِيقُهُ ﴿أَنَمَاۤ إِلَهُكُمْ إِلَا إِلَهُ وَاحِدٌ، وَهُوَ اللهُ، فإذَا ثَبَتَ ذلكَ فإنَّهُ لا يَلِيقُ بِكَ أَنْ تُشْرِكَ مَتَهُ غَيْرُهُ فِي العِبَادَةِ الَّتِي هِيَ خالِصُ حَقِّهِ؛ ولذلكَ قَالَ تَعَلَى بعْدَ هذَا: ﴿فَنَ كَانَ يَزِيحُوا لِقَآهَ رَبِهِ. فَلَيْمُلُ عَلَا صَلِحًا وَلَا يُعْرَاهُ بِعِبَادَةٍ رَبِيءٍ أَكَمَا ﴾ [الكهف: ١١١].

فقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَنَكَانَ يَرَجُواْ لِفَآهَ رَبِهِ.﴾ الْمَرَاهُ بالرَّجَاءِ: الطَّلَبُ والأمَلُ، أَيْ: مَنْ كَانَ يُؤَمِّلُ أَنْ يَلْقَى رَبَّهُ، والْمُرَادُ باللُّقْيَا هُنَا الْكُرْقَاةُ الحَاصَّةُ؛ لأنَّ اللُّقْيَا عَلَى نَوْعَيْن:

الأوَّلُ: عامَّةٌ لكُـلِّ إِنْسانٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَكَأَيُّهَا ٱلْإِنسَنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْمًا فَمُلَقِيهِ﴾ [الانشقاق:٦]؛ ولذلك قَالَ مُفـرِّعًا عَلَى ذلك: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوقِ كِئنِيَهُۥ بِيَمِينِهِ. ﴿ۚ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق:٧-٨]، ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوقَ كَئِيَهُۥ وَرَآةً ظَهِرِهِ.﴾ [الانشقاق:١٠].

الثَّانِي: الحَاصَّةُ بالمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ لِقاءُ الرِّضَا والنَّعِيمِ كَمَا فِي هَذِهِ الآيَةِ، وَتَتَضَمَّنُ رُؤْيَتَهُ تَبَارَكَوَتَعَاكَ، كَمَا ذَكَرَ ذلِكَ بَعْضُ أهْلِ العِلْم.

فقَوْلُهُ: ﴿فَلْمَعْلَ مَمَلَا صَلِحَا﴾ الفاءُ رابِطَةٌ لِجَوَابِ الشَّرْطِ، والأمُرُ للإِرْشادِ، أيْ: مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَلْقَى اللهَ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي يَرْضَاهُ سُبْحَانَهُ فَلْيَهْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا.

والعَمَلُ الصَّالِحُ: مَا كَانَ خالِصًا صَوَابًا. وهَذَا وجْهُ الشَّاهِدِ مِنَ الآيةِ.

# وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ ال<sup>11</sup>: أَنَا أَغْنَى الشُّرَ كَاءِ عَنِ الشِّرْ كِ<sup>[٢]</sup>،........

فالخالِصُ: مَا قُصِدَ بِهِ وجْهُ اللهِ، والدَّلِيلُ عَلَى ذلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَاتِ» (١١).

والصَّوَابُ: مَا كَانَ عَلَى شَرِيعَةِ اللهِ، والدَّلِيلُ عَلَى ذلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدُّ»<sup>(۲)</sup>.

ولهَذَا قَالَ المُلَيَاءُ: هذانِ الحَدِيثانِ مِيزَانُ الأعْبَالِ؛ فالأوَّلُ: مِيزَانُ الأعْبَالِ الباطِنَةِ. والثَّانِي: مِيزَانُ الأعْبَالِ الظَّاهِرَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَا يُشْرِكَ ﴾ (لَا): ناهِيَةٌ، والْمَرَادُ بالنَّهْي الإِرْشادُ.

قَوْلُهُ: ﴿مِبِهَادَةِ رَبِّهِ آَمَدًا﴾ خَصَّ العِبَادَة؛ لأنَّهَا خالِصُ حَقِّ اللهِ؛ ولذلكَ أَتَى بكَلِمَةِ «رَبِّ» إشارَةً إِلَى العِلَّةِ، فكما أنَّ رَبَّكَ خَلَقَكَ ولا يُشارِكُهُ أَحَدٌ فِي خَلْقِكَ، فيَجِبُ أَنْ تَكُونَ العِبَادَةُ لَهُ وحْدَهُ؛ ولذلكَ لَمْ يَقُلْ: «لَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ اللهِ» فذِكْرُ الرَّبِّ مِنْ بَابِ التَّعْلِيلِ، كقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَثَائِهُمَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبِّكُمُ الذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة:٢١].

وقَوْلُهُ: ﴿ لَكُمَّا ﴾ نَكِرَةٌ فِي سِياقِ النَّهْيِ، فَتَكُونُ عَامَّةً لَكُلِّ أَحَدٍ.

والشَّاهِدُ مِنَ الآيَةِ: أنَّ الرِّيَاءَ مِنَ الشِّرْكِ، فيَكُونُ داخِلًا فِي النَّهْيِ عنْهُ.

وفِي هَذِهِ الآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى مُلاقاةِ اللهِ تَعَالَى، وقَدِ اسْتَدَلَّ بِمَا بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ عَلَى ثُبُوتِ رُؤْيَةِ اللهِ؛ لأنَّ الْمُلاقاةَ معْنَاهَا الْمُواجَهَةُ، وفِيهَا دَلِيلٌ عَلَى أنَّ الرَّسُولَ ﷺ بَشَرٌ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ؛ لآنَّهُ حَصَرَ حَالَهُ بالبَشْرِيَّةِ، كَمَا حَصَرَ الأَلُوهِيَّةَ باللهِ.

[١] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «قالَ اللهُ تَعَالَى» هَذَا الحَدِيثُ يَرْوِيهِ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رَبِّهِ، ويُسَمَّى هَذَا النَّوْعُ بالحَدِيثِ القُدسِيِّ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَنَا أَغْنَى الشُّركَاءِ عَنِ الشِّرْكِ».

قَوْلُهُ: «أغنى» اسْمُ تَفْضِيلٍ، ولَيْسَتْ فِعْلَا مَاضِيًا؛ ولهَذَا أُضِيفَتْ إِلَى (الشُّرَكَاءِ)، يعْنِي: إذَا كَانَ بَعْضُ الشُّرَكَاءِ يَسْتَغْنِي عَنْ شَرِكَتِهِ مَعَ غَيْرِهِ، فاللهُّ أغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ المُشارَكَةِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله 繼: «إنها الأعجال بالنية»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر رَهَيَكَلَمَانَاً.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري معلقًا بصيغة الجزم: كتاب البيوع، بأب النجش، (٣/ ٦٩)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، وقم (١٩٧٨)، من حديث عائشة رَحَقَلَيْهَ عَلَيْها.

مَنْ عَمِلَ عَمَلًا ١١ أَشْرَكَ مَعِي فِيهِ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْ كَهُ ٢١ ﴿ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠).

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «أَلَا<sup>[۲]</sup>.....

فاللهُ لا يَقْبَلُ عَمَلًا لَهُ فِيهِ شِرْكٌ أَبَدًا، ولَا يَقْبَلُ إِلَّا العَمَلَ الحَالِصَ لَهُ وحْدَهُ، فكَمَا أَنَّهُ الحَالِقُ وحْدَهُ، فكَيْفَ تَصْرِفُ شَيْئًا مِنْ حَقِّهِ إِلَى غَيْرِهِ؟! فهَذَا لَيْسَ عَدْلًا؛ ولهذَا قَالَ اللهُ عَنْ لُقْهَانَ: ﴿إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلَّمُ عَظِيمٌ ﴾ [لفهان: ١٣]، فاللهُ الَّذِي خَلَقَكَ وأَعَدَّكَ إغْدَادًا كاملًا بكُلِّ مَصالحِكَ وأَمَدَّكَ بِمَا تُخْتَاجُ إليْهِ، ثُمَّ تَذْهَبُ وتَصْرِفُ شَيْئًا مِنْ حَقِّهِ إِلَى غَيْرِهِ؟! فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مِنْ أَظْلَمِ الظُّلْمِ.

[١] قَوْلُهُ: «عَمَلًا» نَكِرَةٌ فِي سِياقِ الشَّرْطِ، فَتَعُمُّ أَيَّ عَمَـلٍ مِنْ صَلاةٍ، أَوْ صِيَامٍ، أَوْ حَجِّ، أَوْ جِهادٍ، أَوْ غَيْرِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «تَرَكْتُهُ وشِرْكَهُ» أَيْ: لَمْ أُثِبْهُ عَلَى عَمَلِهِ الَّذِي أَشْرَكَ فِيهِ.

وقَدْ يَصِلُ هَذَا الشَّرْكُ إِلَى حَدِّ الكُفْرِ، فَيَتْرُكُ اللهُ جَمِيعَ أَعْمَالِهِ؛ لأنَّ الشَّرْكَ يُحْبِطُ الأَعْمَالَ إذَا مَاتَ عليْهِ.

والمُرَادُ بشِرْكِهِ: عَمَلُهُ الَّذِي أَشْرَكَ فِيهِ، ولَيْسَ الْمَرَادُ شَرِيكَهُ؛ لأنَّ الشَّرِيكَ الَّذِي أشْرَكَ بِهِ مَعَ اللهِ قَدْ لَا يَتْرُكُهُ، كمَنْ أَشْرَكَ نَبِيًّا أَوْ وَلِيًّا، فإنَّ اللهَ لَا يَثْرُكُ ذلِكَ النَّبِيَّ والوَلِيَّ.

#### ويُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ:

١ - بَيانُ غِنَى اللهِ تَعَالَى؛ لقَوْلِهِ: ﴿أَنَا أَغْنَى الشُّركَاءِ عَنِ الشِّرْكِ».

٢- بَيانُ عِظَم حَقِّ اللهِ، وأنَّهُ لَا يَجُوزُ لأحَدٍ أنْ يُشْرِكَ أحَدًا مَعَ اللهِ فِي حَقِّهِ.

٣- بُطْلانُ العَمَلِ الَّذِي صَاحَبَهُ الرِّيَاءُ؛ لقَوْلِهِ: «تَرَكْتُهُ وشِرْكَهُ».

٤ - تَحْوِيمُ الرِّيَاءِ؛ لأنَّ تَرْكَ الإِنْسَانِ وعَمَلَهُ وعَدَمَ قَبُولِهِ يَدُلَّ عَلَى الغَضَبِ، ومَا أَوْجَبَ الغَضَبَ فَهُو عُرَّمٌ.

٥ - أنَّ صِفاتِ الأفْعَالِ لَا حَصْرَ لهَا؛ لأنَّهَا مُتَعَلَّقَةٌ بفِعْلِ اللهِ، ولَمْ يَزَلِ اللهُ ولَا يَزَالُ فَعَّالًا.

[٣] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضَىٰلِللَّهُ عَنْهُ: «أَلَا» أَدَاةُ عَرْضٍ، والغَرَضُ مِنْهَا تَنْبِيهُ الْمُخَاطَبِ؛ فَهُوَ اَبْلَغُ مِنْ عَدَم الإِنْيانِ بِهَا.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد، باب من أشرك في عمله غير الله، رقم (٢٩٨٥).

# أُخْبِرُكُمْ بِمَا هُوَ<sup>[۱۱</sup> أَخْوَفُ عَلَيْكُمْ عِنْدِي<sup>[۲]</sup> مِنَ المَسِيحِ الدَجَّالِ؟<sup>[۲۱]</sup>»......

[١] قَوْلُهُ: «بِهَمَا هُوَ» (مَا): اسْمٌ مَوْصُولٌ بِمَعْنَى (الَّذِي).

[٢] قَوْلُهُ: «أَخُوفُ عَلَيْكُمْ عِنْدِي» أَيْ: عِنْدَ الرَّسُولِ ﷺ؛ لأَنَّهُ ﷺ مِنْ رَحْمَهِ بِالْمُؤْمِنِينَ يَخَافُ عَلَيْهِمْ كُلَّ الفِتْنِ، وأَعْظَمُ فِتْنَةٍ فِي الأَرْضِ هِيَ فِتْنَةُ المَسِيحِ الدَّجَّالِ، لكنْ خَوْفُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ فِنْنَةٍ مَذَا الشَّرْكِ الحَقِيِّ أَشَدُّ مِنْ خَوْفِهِ مِنْ فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ، وإنَّهَا كَانَ كذلِكَ لأَنَّ التَّخَلُّصَ مِنْهُ صَعْبٌ جَدًّا؛ ولذلكَ قَالَ بَعْضُ السَّلْفِ: «مَا جَاهَدْتُ نَفْسِي عَلَى شَيْءٍ مُجَاهَدَتَهَا عَلَى الإِخْلاصِ»، وقَالَ النَّيْ عُظِيةٍ: «أَسْعَدُ النَّاسِ بشَفاعَتِي مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ»(١)، ولَا يَكْفِي عُلَى اللَّهُ عَرَقِجَلًا مِنْ اللَّهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَنْهُمَا مَنْ قَلْبِهِ»(١)، ولَا يَكْفِي عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى مَنْ قَالَ: لَا إِلَهُ إِلَّا اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللّهَ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهَ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَى الْهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ مَا اللّهَ عَلَى اللّهَ عَلَى الْهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللّهُ عَلَى الْهُ عَلَى الْهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى الللّهُ عَلَيْهِ مِنْ عَلَى الللّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ اللهُ مَنْ عَلَيْهِ مِنْ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى الْهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى الْهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّ

[٣] فَوْلُهُ: «المَسِيحِ الدَّجَّالِ» المَسِيحِ، أَيْ: مَمْسُوحِ العَيْنِ اليُمْنَى، فذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَيْبَتْنِ فِي الدَّجَّالِ:

أَحَدُهُمَا حِسِّيٌّ، وَهُوَ أَنَّ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ العَيْنِ اليُمْنَى، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ، إِنَّهُ لَيْسَ بَأَعْوَرَ، وإنَّ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ العَيْنِ اليُمْنَى»<sup>(٢)</sup>.

والثَّانِي مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ الدَّجَّالُ، فَهُوَ صِيغَةُ مُبَالَغَةِ، أَوْ يُقالُ باَنَّهُ نِسْبَةٌ لِِلَى وصْفِهِ المُلازِمِ لهُ، وَهُوَ الدَّجَلُ والكَذِبُ والتَّمْوِيهُ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، ولكنِ اللهُ سُنْبَحَانَهُوَقَالَى بحِكْمَتِهِ يُحْرِِجُهُ لِيَتْمِنَ النَّاسَ بِهِ، وفِيْنَتُهُ عَظِيمَةٌ، إِذْ مَا فِي الدُّنْيَا مُنْذُ خُلِقَ آدَمُ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ فِيْنَةٌ أَشَدُّ مِنْ فِئْنَةِ الدَّجَّالِ.

والمَسِيحُ الدَّجَالُ ثَبَتَتْ بِهِ الأَحَادِيثُ واشْتَهَرَتْ حتَّى كَانَ مِنَ المَعْلُومِ بِالضِّرُورَةِ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أُمَّتَهُ أَنْ يَتَعَوَّدُوا باللهِ مِنْهُ فِي كُلِّ صَلاةٍ، وقَدْ حَاوَلَ بَعْضُ النَّاسِ إِنْكَارَهُ وقَالُوا: مَا وَرَدَ مِنْ صِفَتِهِ مُتناقِضٌ، ولَا يُمْكِنُ أَنْ يُصَدَّقَ بهِ. لكنْ هَؤُلاءِ يَقِيسُونَ الأَحَادِيثَ بِعُقُرلِهِمْ وأهْرَائِهِمْ، وقُدْرَةَ اللهِ بقُدرَتِهِمْ، ويَقُولُونَ: كَيْفَ يَكُونُ اليَوْمُ الواحِدُ عَنْ سَنَةٍ، والشَّمْسُ لهَا نِظَامٌ لا تَتَعَدَّاهُ؟!

وهَذَا لَا شَكَّ جَهْلٌ مِنْهُمْ بالله؛ فالَّذِي جَعَلَ هَذَا النَّظامَ هُوَ اللهُ، وَهُوَ القادِرُ عَلَى أَنْ يُغَبَّرُهُ مَتَى شاءً، فيَوْمَ القِيَامَةِ ثُكَوَّرُ الشَّمْسُ، وتَتَكَدَّرُ النَّجُومُ، وتُكَشَّطُ السَّيَاءُ، كُلُّ ذلِكَ بكَلِمَةِ «كُنْ»، وَرَدُّ هَذِهِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الحرص على الحدِيث، رقم (٩٩)، من حديث أبي هريرة.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ﴿وَأَذَكُنُ فِي ٱلْكِنْبِ مَرْيَم ﴾، رقم (٧٤٠٧)، ومسلم: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم (١٦٩/ ١٠٠)، من حديث أبن عمر رَهَ اللَّهُ عَنْهَا.

# قَالُوا: بَلَى. قَالَ: «الشَّرْكُ الخَفِيُّ<sup>[۱]</sup>، يَقُومُ الرَّجُلُ فَيُصَلِّي فَيُزَيِّنُ صَلَاتَهُ [۱].......

الأحاديثِ بوشْلِ هَذِهِ التَّعالِيلِ دَلِيلٌ عَلَى ضَعْفِ الإِيهانِ، وعَدَمِ تَقْدِيرِ اللهِ حَقَّ قَدْرِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا فَدَرُوا اللهِ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الزمر:٧٧]، فالَّذِي نُؤْمِنُ بِهِ أَنَّهُ سَيَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمانِ، ويَحْصُلُ مِنْهُ كُلُّ مَا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

ونُؤْمِنُ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وأَنَّهُ قادِرٌ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَى النَّاسِ مَنْ يَفْتِنُهُمْ عَنْ دِينِهِمْ؛ لِيَتَمَيَّزَ الْمُؤْمِنُ مِنَ الكافِرِ والخَبِيثُ مِنَ الطَّيِّبِ، مِثْلَ مَا ابْتَلَى اللهُ بَنِي إِسْرَاثِيلَ بالحِيتَانِ يَوْمِ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا ويَوْمَ لَا يُسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ، ومِثْلَ مَا ابْتَلَى اللهُ المُؤْمِنِينَ بأنْ أَرْسَلَ عَلَيْهِمُ الصَّيْدَ وهُمْ حُرُمٌ، تَنالُهُ أَيْدِيهِمْ ورِماحُهُمْ؛ لِيَعْلَمَ اللهُ مَنْ يَحَافُهُ بالغَيْبِ.

وقَدْ يَبْنَلِي اللهُ أَفْرادَ النَّاسِ بأشْيَاءَ يَمْتَحِنُهُمْ بِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللّهَ عَلَى حَرْفِّ فَإِنْ أَصَالِهُ خَيْرً الطَّمَانَ بِقِدْ وَإِنْ أَصَابَتُهُ فِئْنَةُ انقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ ـ خَيرَ الدُّنِيَ وَالْآخِذِرَةَ ﴾ [الحج ١١].

[١] قَوْلُهُ: «الشِّرْكُ الحَفِيُّ» الشَّرْكُ قِسْمانِ خَفِيٌّ وجَلِيٌّ.

فالجِيَلُّ: مَا كَانَ بالقَوْلِ مِثْلُ: الحَلِفُ بِغَيْرِ اللهِ، أَوْ قَوْلُ: مَا شَاءَ اللهُ وشِئْتَ. أَوْ بالفِعْلِ، مِثْلُ: الانْحِنَاءُ لَغَيْرِ اللهِ تَعْظِيمًا.

والحَقِيُّ: مَا كَانَ فِي القَلْبِ، مِثْلُ الرَّيَاءِ؛ لأَنَّهُ لَا يَبِينُ؛ إِذْ لَا يَعْلَمُ مَا فِي القُلُوبِ إِلَّا اللهُ، ويُسَمَّى أَيضًا «شِرْكَ الطارق: ٩]؛ لأنَّ الحِسابَ يَوْمَ الْضَاء (شِرْكَ الطارق: ٩]؛ لأنَّ الحِسابَ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى السَّرائِرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَفَلَا يَمْلَمُ إِذَا بَعْثِرَ مَا فِي ٱلفَّبُورِ اللهَ وَحُشِلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ ﴾ القِيَامَةِ عَلَى السَّرائِرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَفَلَا يَمْلَمُ إِذَا بَعْثِرَ مَا فِي ٱلفَّبُورِ اللهَ وَحُشِلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ ﴾ القيامَة والماديات: ٩- ١٠].

وفِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِيمَنْ كَانَ يَأْمُرُ بالمَعْرُوفِ ولَا يَفْعَلُهُ ويَنْهَى عَنِ المُنْكَرِ ويَفْعَلُهُ: انَّهُ "يُلْقَى فِي النَّارِ حَتَّى تَنْدَلِقَ أَقْتَابُ بَطْنِهِ، فَيَدُورُ عَلَيْهَا كَمَا يَدُورُ الحِيَّارُ بِرَحَاهُ، فَيَجْتَمِعُ عَلَيْهِ أَهْلُ النَّارِ، فَيَسْأَلُونَهُ، فَيُخْبِرُهُمْ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بالمَعْرُوفِ ولَا يَشْعَلُهُ، ويَنْهَى عَنِ الْمُنكِر ويَفْعَلُهُ»(١.

[٧] قَوْلُهُ: «يَقُومُ الرَّجُلُ، فَيُصَلِّى، فَيُزَيِّنُ صَلاَتَهُ » يَتَسَاوَى فِي ذلِكَ الرَّجُلُ والمَرَّأَةُ، والتَّخْصِيصُ هُنَا يُسَمَّى مَفْهُومَ اللَّقَبِ، أي: أنَّ الحُّكُم يُعَلَّقُ بِهَا هُوَ أَشْرَفُ، لَا لقَصْدِ التَّخْصِيصِ، ولكنْ لضَرْبِ المَثَلِ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة النار، وقم (٣٢٦٧)، ومسلم: كتاب الزهد، باب عقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفعله، وقم (٢٩٨٩)، من حديث أسامة بن زيد رَوَّئَالِقَهُمُّةُا.

لِمَا يَرَى مِنْ نَظَرِ رَجُلِ إِليْهُ [١]» رَوَاهُ أَحْمَدُ (١).

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ الكَهْفِ [1].

الثانِيَةُ: الأمْرُ العَظِيمُ فِي رَدِّ العَمَلِ الصَّالِحِ إِذَا دَخَلَهُ شَيْءٌ لِغَيْرِ اللهِ [7].

الثالِثَةُ: ذِكْرُ السَّبَ ِ المُوجِبِ لِذلِكَ، وَهُوَ كَمَالُ الغِنَى اللهِ

الرَّابِعَةُ: أَنَّ مِنَ الأَسْبَابِ أَنَّهُ تَعَالَى خَيْرُ الشُّرَكَاءِ [٥].

الخَامِسَةُ: خَوْفُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ مِنَ الرِّيَاءِ [1].

وقَوْلُهُ: «فَهُزَيِّنُ صَلاتَهُ» أيْ: يُحسِّنُهَا بالطُّمَأْنِينَةِ، ورَفْعِ البَدْيْنِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ، ونَحْوِ ذلكَ.

[١] قَوْلُهُ: (لِهَا يَرَى مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ إِلَيْهِ» (مَا» مَوْصُولَةٌ، وحُذِفَ العائِدُ، أَيْ: للَّذِي يَرَاهُ مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ، وهَذِهِ هِيَ العِلَّةُ لتَحْسِينِ الصَّلاةِ؛ فَقَدْ زَيَّنَ صَلاَتَهُ لِيَرَاهُ هَذَا الرَّجُلُ فَيَمْدَحَهُ بلِسَانِهِ، أَوْ يُعَظِّمَهُ بِقَلْبِهِ، وهَذَا شِرْكٌ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٢] الأُولَى: تَفْسِيرُ آيةِ الكَهْفِ، وسَبَقَ الكَلامُ عَلَيْهَا.

[٣] الثانيَّةُ: الأمْرُ العَظِيمُ فِي رَدِّ العَمَلِ الصَّالِحِ إِذَا دَخَلَهُ شَيْءٌ لَغَيْرِ اللهِ؛ وذَلِكَ لقَوْلِهِ: «تَرَكْتُهُ وشِرْكُهُ» وصارَ عَظِيمًا؛ لأنَّهُ ضاعَ عَلَى العامِلِ خَسَارًا، وفَحْوَى الحَدِيثِ نَدُلُّ عَلَى غَضَبِ اللهِ عَزَيْجَلَ مِنْ ذَلِكَ.

[٤] الثالِثَةُ: ذِكْرُ السَّبَ المُوجِبِ لذلكَ، وَهُوَ كَمَالُ الغِنَى، يغْنِي: المُوجِبُ للرَّدِّ هُوَ كَمَالُ غِنَى اللهِ عَزَيَجَلَّ عَنْ كُلِّ عَمَلٍ، لكنِ العَمَلُ الصَّالِحُ يَقْبَلُهُ وَيُثِيبُ عَلَيْهِ.

[•] الرَّابِعَةُ: أنَّ مِنَ الأَسْبَابِ أنَّهُ تَعَالَى خَيْرُ الشُّرَكَاءِ، أيْ: مِنْ أَسْبابِ رَدِّ العَمَلِ إِذَا أَشْرَكَ فِيهِ العامِلُ مَعَ اللهِ أَحَدًا أنَّ اللهَ خَيْرُ الشُّرَكَاءِ، فَلَا يُنَازَعُ مَنْ جَعَلَ شَرِيكًا لَهُ فِيهِ.

[7] الْحَامِسَةُ: خَوْفُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ مِنَ الرِّيَاءِ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِهَا هُوَ

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (٣٠/٣٠) وابن ماجه: كتاب الزهد، باب الرياء والسمعة، رقم (٤٢٠٤)، وقال البوصيري في «الزوائد»: «إسناده حسن، وكثير بن زيد وربيح بن عبد الرحمن مختلف فيهها» - وأخرجه الحاكم (٢٩٩/٤) وصححه.

## السَّاوِسَةُ: أَنَّهُ فَسَّرَ ذلِكَ بِأَنَّ المَّرْءَ يُصَلِّي اللهِ، لكِنْ يُزَيِّنُهَا لِمَا يَرَى مِنْ نَظَرِ رَجُلِ إِلَيْهِ ١١٠.

أَخْوَفُ عَلَيْكُمْ عِنْدِي مِنَ المَسِيحِ الدَّجَّالِ»، وإذَا كَانَ يَخَافُ ذلِكَ عَلَى أَصْحَابِهِ فالحَوْفُ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ
 مِنْ ذلِكَ مِنْ بَابِ أَوْلَى.

[١] السَّادِسَةُ: أَنَّهُ فَسَّرَ ذلِكَ بأنَّ المُزَّءَ يُصَلِّي للهِ، لكنْ يُزَيِّنُهَا لِيَا يَرَى مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ إليْهِ، وهَذَا التَّفْسِيرُ يَنْطَبِقُ تمامًا عَلَى الرِّيَاءِ، فيَكُونُ أُخْوَفَ عَلَيْنَا عِنْدَ رَسُولِهِ ﷺ مِنَ المَسِيح الدَّجَّالِ.

ولَمْ يَذْكُرِ الْمُؤَلِّفُ مَسْأَلَةَ خَوْفِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ المَسِيحِ الدَّجَّالِ؛ لأنَّ المَقامَ فِي الرِّيَاءِ لا فِيهَا يَجَافُهُ النَّبُّ ﷺ عَلَى أُمَّتِهِ.





[1] قَوْلُهُ: «مِنَ الشِّرْكِ» «مِنْ» للتَّبْعِيضِ، أيْ: بَعْضُ الشِّرْكِ.

قَوْلُهُ: «الدُّنْيَا» مَفْعُولٌ بـ(إرَادَةُ)؛ لأنَّ (إرَادَةُ) مَصْدَرٌ مُضافٌ إِلَى فاعِلِهِ، وإذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ المَصْدَرَ إِنْ كَانَ مُضافًا إِلَى فَاعِلِهِ أَوْ مَفْعُولِهِ، فحَوِّلُهُ إِلَى فِعْلٍ مُضارِعٍ مَقْرُونٍ بـ(أنْ)، فإذَا قُلْنَا: بَابٌ: مِنَ الشَّرْكِ أَنْ يُرِيدَ الإِنْسَانُ بَعَمَلِهِ الدُّنْيَا. فـ(الإِنْسَانُ) فاعِلٌ، وعَلَى هذَا فـ(إرادَةُ) مَصْدَرٌ مُضافٌ إِلَى فَاعِلِهِ، والدُّنْيَا مَفْعُولٌ بهِ.

وعُنْوَانُ البَابِ لَهُ ثَلاثَةُ احْتَهَالاتٍ:

الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مُكَرَّرًا مَعَ مَا قَبْلَهُ، وهَذَا بَعِيدٌ أَنْ يَكْتُبَ الْمُؤَلِّفُ تَرْجَمَتَيْنِ مُتَتَابِعَتَيْنِ لَمُغنَّى واحِدٍ.

النَّانِي: أَنْ يَكُونَ البَابُ الَّذِي قَبْلَهُ أَخَصًّ مِنْ هَذَا البابِ؛ لأنَّهُ خاصٌّ فِي الرِّيَاءِ، وهَذَا أَعَمُّ، وهَذَا مُحْتَمَلٌ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ هَذَا البَابُ نَوْعًا مُسْتَقِلًا عَنِ البَابِ الَّذِي قَبْلُهُ، وهَذَا هُوَ الظاهِرُ؛ لأنَّ الإِنْسَانَ فِي البَابِ السابِقِ يَعْمَلُ رِياءٌ، يُرِيدُ أَنْ يُمْدَحَ فِي العِبَادَةِ، فَيُعَالُ: هُوَ عابِدٌ، ولا يُرِيدُ النَّفْعَ المادِّيَّ. وفِي هَذَا البَابِ لَا يُرِيدُ أَنْ يُمْدَحَ بعِبَادَتِهِ وَلَا يُرِيدُ المُراءاةَ، بَلْ يَعْبُدُ اللهُ تُخْلِصًا لهُ، ولكنَّهُ يُرِيدُ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا كالمالِ، والمَرْتَبَةِ، والصِّحَّةِ فِي نَفْسِهِ وأهْلِهِ وولَدِهِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهُوَ يُرِيدُ بعَمَلِهِ نَفْعًا فِي الدُّنْيَا، غافِلًا عَنْ ثَوَابِ الآخِرَةِ.

أَمْثِلَةٌ تُبَيِّنُ كَيْفِيَّةَ إِرَادَةِ الإِنْسَانِ بِعَمَلِهِ الدُّنْيَا:

١ - أَنْ يُرِيدَ المَالَ: كمَنْ أَذَّنَ لِيَأْخُذَ راتِبَ الْمُؤَذِّنِ، أَوْ حَجَّ لِيَأْخُذَ المَالَ.

٢- أَنْ يُرِيدَ المُرْتَبَةَ: كمَنْ تَعَلَّمَ فِي كُلِّيَّةٍ لِيَأْخُذَ الشَّهادَةَ، فتَرْتَفِعَ مَرْتَبَتُهُ.

٣- أَنْ يُرِيدَ دَفْعَ الأَذَى والأمْراضِ والآفاتِ عنْهُ: كمَنْ تَعَبَّدَ للهِ كَيْ يَجْزِيَهُ اللهُ بَهَذَا فِي الدُّنْيَا بمَحَبَّةِ الحَلْقِ لَهُ، ودَفْع الشُّوءِ عَنْهُ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. ٤ - أَنْ يَتَعَبَّدَ للهِ يُرِيدُ صَرْفَ وُجُوهِ النَّاسِ إِلَيْهِ بِالْمَحَبَّةِ والتَّقْدِيرِ.

وهُناكَ أَمْثِلَةٌ كَثِيرَةٌ.

تَشْبِيهُ: فإنْ قِيلَ: هَلْ يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ يَتَعَلَّمُونَ فِي الكُلِّيَّاتِ أَوْ غَيْرِهَا يُرِيدُونَ شَهادَةً أَوْ مَرْتَبَةً بتَعَلَّبِهِمْ؟

فالجَوَابُ: أنَّهُمْ يَدْخُلُونَ فِي ذلِكَ إِذَا لَمْ يُرِيدُوا غَرَضًا شَرْعِيًّا، فنَقُولُ لهُمْ:

أَوَّلًا: لَا تَقْصِدُوا بذلِكَ المُرْتَبَةَ الدُّنْيَوِيَّةَ، بَلِ اتَّخِذُوا هَذِهِ الشَّهاداتِ وَسِيلَةٌ للعَمَلِ فِي الحُقُولِ النَّافِعَةِ للخَلْقِ؛ لأَنَّ الأَعْبَالَ فِي الوَقْتِ الحاضِرِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الشَّهادَاتِ، والنَّاسُ لَا يَسْتَطِيعُونَ الوُصُولَ إِلَى مَنْفَعَةِ الحَلْقِ إِلَّا بَهْذِهِ الوَسِيلَةِ، وبذلِكَ تَكُونُ النَّيَّةُ سَلِيمَةً.

ثانيًا: أنَّ مَنْ أرادَ العِلْمَ لذاتِهِ قَدْ لَا يَجِدُهُ إِلَّا فِي الكُلْيَّاتِ، فيَدْخُلُ الكُلْيَّةَ أَوْ نَحْـوَهَا لهَذَا الغَرَض، وأمَّا بالنَّسْبَةِ للمَرْتَيَةِ فإنَّهَا لاَ تُهمُّهُ.

ثالثًا: أنَّ الإِنْسَانَ إِذَا أَرادَ بَعَمَلِهِ الحُسْنَيَّيْنِ -حُسْنَى الدُّنْيَا وحُسْنَى الآخِرَةِ- فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللهَ يَجْعَل لَهُ، مَخْرَعًا ﴿نَ ۖ وَيَرْنُفَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَخْتَسِبُ ﴾ [الطلاق:٢-٣]، فرَغَّبُهُ في التَّقْوَى بذِكْرِ المَخْرَجِ مِنْ كُلِّ ضِيقٍ، والرِّزْقِ مِنْ حَيْثُ لَا يَخْتَسِبُ.

فَإِنْ قِيلَ: مَنْ أَرادَ بِعَمَلِهِ الدُّنْيَا كَيْفَ يُقالُ: إِنَّهُ مُخْلِصٌ. مَعَ أَنَّهُ أَرادَ المالَ مَثَلَّا؟.

أُجِيبَ: إِنَّهُ أُخْلَصَ العِبَادَةَ ولَمْ يُرِدْ بِهَا الحَلْقَ إطْلاقًا، فلَمْ يَقْصِدْ مُراءَاةَ النَّاسِ ومَدْحَهُمْ، بَلْ فَصَدَ أَمْرًا مادَّيًّا، فإخلاصُهُ لَيْسَ كامِلًا؛ لأنَّ فِيهِ شِرْكًا، ولكنْ لَيْسَ كشِرْكِ الرِّيَاءِ يُرِيدُ أَنْ يُمْدَحَ بالنَّقَرُّبِ إِلَى اللهِ، وهَذَا لَمْ يُرِدْ مَدْحَ النَّاسِ بذلِكَ، بَلْ أُرادَ شَيْئًا دَنِيثًا غَيْرَهُ.

وَلَا مَانِعَ أَنْ يَدْعُوَ الْإِنْسَانُ فِي صَلاتِهِ وَيَطْلُبَ أَنْ يُرْزُقَهُ اللهُ المَالَ، ولكنْ لَا يُصَلِّي مِنْ أَجْلِ هَذَا الشَّيْءِ، فَهَذِهِ مَرْتَبَةٌ دَنِيَةٌ. أَمَّا طَلَبُ الحَيْرِ فِي اللَّنْيَا بأسبابِهِ الدُّنْيَوِيَّةِ حَالبَيْع، والشِّراء، والزِّرَاعَةِ-فَهَذَا لَا شَيْءَ فيهِ، والأَصْلُ أَنْ لَا نَجْعَلَ فِي العِبَادَاتِ نَصِيبًا مِنَ الدُّنْيَا، وقَدْ سَبَقَ البَحْثُ فِي حُكْمِ العِبَادَةِ إِذَا خَالَطَهَا الرِّيَاءُ فِي بَابِ الرِّيَاءِ.

مُلاحَظَةٌ: بعضُ النَّاسِ عِنْدَمَا يَتَكَلَّمُونَ عَلَى فَوَائِدِ العِبَادَاتِ يُحَوِّلُونَهَا إِلَى فَوَائِدَ دُنْيَوِيَّةٍ. فَمَثْلًا يَشُولُونَ: فِي الصَّلاةِ رِياضَةٌ وإفادَةٌ للأعْصابِ، وفِي الصِّيَامِ فائِدَةُ إِزَالَةِ الرُّطُوبَةِ وتَرْتِيبِ الوَجَبَاتِ. وَقَـوْلُ اللهِ تَعَالَـى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوْةَ ٱلدُّنَيَا وَزِينَنَهَا نُوْقِ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِهَا﴾ الآيــةَ [هود:١٥-١٦]

و المَفْرُوضُ أَلَّا نَجْعَلَ الفوائِدَ النُّنْيَوِيَّةَ هِيَ الأَصْلَ؛ لأنَّ اللهَ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ، بَلْ ذَكَرَ أَنَّ الصَّلاةَ
 تَنْهَى عَنِ الفَحْشَاءِ والمُنكَرِ، وعَنِ الصَّوْم أَنَّهُ سَبَبٌ للتَّقْوَى.

فالفوائِدُ الدِّينِيَّةُ فِي العِبَادَاتِ هِـيَ الأصْلُ، والدُّنْيَوِيَّةُ ثَانَوِيَّةٌ، لكنْ عِنْدَمَا نَتَكَلَّمُ عِنْدَ عامَّةِ النَّاسِ فإنَّنا نُخاطِبُهُمْ بالنَّواحِي الدِّينِيَّةِ، وعِنْدَمَا نَتَكَلَّمُ عِنْدَ مَنْ لَا يَقْتَنِعُ إِلَّا بشَيْءُ مادِّيٍّ فإنَّنا نُخاطِبُهُ بالنَّواحِي الدِّينِيَّةِ والدُّنْيُويَّةِ، ولكُلِّ مَقامَ مَقالٌ.

[١] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوْةَ ٱلدُّنْيَا ﴾ أي: البقاءَ في الدُّنْيَا.

قَوْلُهُ: ﴿وَزِينَنَهَا ﴾ أي: المالَ، والبَنِينَ، والنِّساءَ، والحَرْثَ، والأَنْعامَ، والحَيْلَ المُسَوَّمَةَ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وُيِّنَ لِلتَاسِ حُبُّ الشَّهَوَتِ مِنَ النِّسَاءَ وَٱلْبَنِينَ وَالْقَنَطِيرِ الْمُقَطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَٱلْفِمْسَةِ وَالْخَدَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَشْرَدِ وَٱلْحَرْثُ ذَلِاكَ مَتَكُمُ الْحَيْرَةِ الدُّنِيَا ﴾ [آل عمران:١٤].

قَوْلُهُ: ﴿ثُوَقِ إِلَيْهِمَ ﴾ فِعْلٌ مُضارعٌ مُعْتَلُّ الآخِرِ، مَجْزُومٌ بِحَذْفِ حَرْفِ العِلَّةِ -الباءِ-؛ لأَنَّهُ جَوابُ الشَّرْطِ، والمُغنَى: أَنَّهُمْ يُعْطَوْنَ مَا يُرِيدُونَ فِي الدُّنْيَا، ومِنْ ذلِكَ الكُفَّارُ لاَ يَسْعَوْنَ إِلَّا للدُّنْيَا وزِينَتِهَا، فَحُجِّلَتْ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ فِي حَياتِهِمُ الدُّنْيَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبُمُمْ لِمِينَكِمُ فِي جَايِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَمْتُمْ بِهَا ﴾ [الأحقاف: ٢٠].

ولهَذَا لَمَّا بَكَى عُمَرُ حِينَ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِهِ الفِرَاشُ، فقَالَ: «مَا يُبْكِيكَ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، كِسْرَى وقَيْصَرُ يَعِيشَانِ فِيهَا يَعِيشَانِ فِيهِ مِنْ نَعِيمٍ، وأَنْتَ عَلَى هَذِهِ الحالِ! فقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أُولَئِكَ قَوْمٌ عُجِّلَتْ لَهُمْ طَيَّبَامُهُمْ» (١). وفِي الحَقِيقَةِ هِيَ ضَرَرٌ عليهِمْ؛ لأنَّهُمْ إذَا انْتَقَلُوا مِنْ دَارِ النَّعِيمِ إِلَى الجَحِيمِ صَارَ عَلَيْهِمْ أَشَدَّ وأَعْظَمَ فِي فَقْدِ مَا مُتَّعُوا بِهِ فِي الدُّنْيَا.

قَوْلُهُ: ﴿ وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴾ البَخْسُ: النَّقْصُ، أيْ: لَا يُنْقَصُونَ بِمَّا يُجَازَوْنَ فِيهِ؛ لأنَّ اللهَ عَدْلٌ لَا يَظْلِمُ، فَيُعْطُونَ مَا أَرَادُوهُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب الغرفة والعلية المشرفة في السطوح، رقم (٢٤٦٨)، و: كتاب تفسير القرآن، باب قول الله تعالى: ﴿ نَبْنَنِي مَرْمَاتَ أَزْدَجِكَ ﴾، رقم (٤٩١٣)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب في الإيلاء، رقم (١٤٧٩)، من حديث ابن عباس رَحِيْلَيْهَمَّغَا.

قَوْلُهُ: ﴿ أُوْلَتِكَ ﴾ المُشارُ إِلَيْهِ الَّذِينَ يُريدُونَ الحياةَ الدُّنْيَا وِزِينَتَهَا.

قَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْآخِزَةِ إِلَّا ٱلنَّـَارُ﴾ فِيهِ حَصْرٌ، وطَرِيقُهُ النَّفْيُ والإِثْبَاتُ، وهَذَا يَعْنِي أَنَّهُمْ لَنْ يَذْخُلُوا الجَنَّةَ؛ لأنَّ الَّذِي لَيْسَ لَهُ إِلَّا النَّارُ مَحَرُّومٌ مِنَ الجَنَّةِ، والعِياذُ بالشِ

قَوْلُهُ: ﴿وَكَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا﴾ الحُبوطُ: الزَّوَالُ، أيْ: زَالَ عنْهُمْ مَا صَنَعُوا فِي الدُّنْيَا.

قَوْلُهُ: ﴿وَيَطِلُّ مَا كَانُواْ يَمْمَلُونَ﴾ ﴿وَيَطِلُّ﴾ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لأَجْلِ مُراعاةِ الفَوَاصِلِ فِي الآيَاتِ، والمُبَنَدَأُ «مَا» فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا كَانُواْ يَمْمَلُونَ﴾ فأَثْبَتَ اللهُ أَنَّهُ لَيْسَ لهَوُّ لاءِ إِلَّا النَّارُ، وأنَّ مَا صَنعُوا فِي الدُّنْيَا قَدْ حَبطَ، وأنَّ أَعْمَالَهُمْ باطِلَةٌ.

وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَقِ إِلَيْهِمْ أَعْمَلُهُمْ فِيهَا وَهُرْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ تخصُوصَةٌ بقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ تَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْصَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ. فِيهَا مَا نَشَآهُ لِمَن نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ. جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَذْخُورًا ﴾ [الإسراء:١٨].

فإنْ قِيلَ: لِمَاذَا لَا نَجْعَلُ آيَةَ هُودٍ حاكِمَةً عَلَى آيَةِ الإِسْراءِ، ويَكُونُ اللهُ تَوَعَّدَ مَنْ يُرِيدُ العاجِلَةَ فِي الدُّنْيَا أَنْ يَجْعَلَ لَهُ مَا يَشَاءُ لِمِنْ يُرِيدُ؟ ثُمَّ وَعَدَ أَنْ يُعْطِيّهُ مَا يَشَاءُ؟

أُجِيبَ: إِنَّ هَذَا المَعْنَى لَا يَسْتَقِيمُ لأَمْرَيْنِ:

أَوَّلًا: أَنَّ القَاعِدَةَ الشَّرْعِيَّةَ فِي النُّصُوصِ أَنَّ الأخَصَّ مُقَدَّمٌ عَلَى الأعَمِّ، وآيَةُ هُودِ عامَّةٌ؛ لأنَّ كُلَّ مَنْ أرادَ الحِياةَ الدُّنْيَا وزِينَتَهَا وُقِيَّ إلَيْهِ العَمَلُ وأُعْطِيَ مَا أَرادَ أَنْ يُعْطَى، أمَّا آيَةُ الإِسْراءِ فهِيَ خاصَّةٌ: ﴿عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاهُ لِمَن نُرِيدُ ﴾ [الإسراء:١٥]، ولَا يُمْكِنُ أَنْ يُحْكَمَ بالأَعَمِّ عَلَى الأَخَصِّ.

الثَّانِي: أنَّ الواقِعَ يَشْهَدُ عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ آيَةُ الإِسْراءِ؛ لأنَّ فِي فُقَرَاءِ الكُفَّارِ مَنْ هُوَ أَفَقَرُ مِنْ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَيَكُونُ عُمُومِ آيةِ هُودٍ تَخْصُوصًا بآيَةِ الإِسْرَاءِ، فالأمْرُ مَوْكُولٌ إِلَى مَشِيئَةِ اللهِ، وفِيمَنْ يُرِيدُهُ.

واخْتُلِفَ فِيمَنْ نَزَلَتْ فِيهِ آيَةُ هُودٍ:

١ قِيلَ: نَزَلَتْ فِي الكُفَّارِ؛ لأنَّ الكافِرَ لا يُرِيدُ إلَّا الحياةَ اللَّنْيَا، ويَدُلُّ لهَذَا سِياقُهَا، والجَزَاءُ
 المُرتَّبُ عَلَى هذَا، وعليْهِ يَكُونُ وَجْهُ مُناسَبَتِهَا للتَّرْجَةِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَمَلُ الكافِرِينَ يُرادُ بِهِ الدُّنْيَا فكُلُّ مَنْ شَارَكَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ففِيهِ شَيْءٌ مِنْ شِرْكِهِمْ وكُفْرِهِمْ.

وَفِي الصَّحِيحِ<sup>١١</sup> عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَعِسَ<sup>٢١</sup> عَبْدُ الدِّينَارِ<sup>٢١</sup>، تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ<sup>٢١</sup>، يَنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ، تَعِسَ عَبْدُ الخَمِيصَةِ، تَعِسَ عَبْدُ الخَمِيلَةِ<sup>11</sup>، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سخط<sup>[6]</sup>،

٢- وقِيلَ: نَزَلَتْ فِي المُراثِينَ؛ لأنَّهُمْ لَا يَعْمَلُونَ إِلَّا للدُّنْيَا، فَلَا يَنْفَعُهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ.

٣- وقِيلَ: نَزَلَتْ فِيمَنْ يُرِيدُ مالًا بِعَمَلِهِ الصَّالِحِ.

والسَّيَاقُ يَدُلُّ للقَوْلِ الأَوَّلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَوْلَتَيِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْآخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّـَآّ أَوْ وَحَـيِطَ مَا صَـتَعُواْ فِيهَا وَيَطِلُّ مَّا كَالْوَا يَعْمَلُونَ﴾ [هود.١٦].

تَنْبِيهُ: اقْتَصَرَ الْمُوَلِّفُ رَحَمُهُاللَّهُ عَلَى الإِشارَةِ إِلَى تَكْمِيلِ الآيَةِ الأُولَى، وزِدْنَا الآيَةَ التَّالِيَةَ سَهْوًا وعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا.

[١] قَوْلُهُ: "وفي (الصَّحِيحِ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ" سَبَقَ الكَلامُ عَلَى قَوْلِ الْمُوَلِّفِ: "وفي (الصَّحِيحِ)" في بَابِ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «تَعِسَ» بفَتْح العَيْنِ أَوْ كَسْرِهَا، أَيْ: خَابَ وَهَلَكَ.

[٣] فَوْلُهُ: «عَبْدُ الدِّينارِ» الدِّينارِ؛ هُوَ النَّقَدُ مِنَ الذَّهَبِ، والدِّينارُ الإِسْلامِيُّ زِنَتُهُ مِثْقَالٌ، وسَيَّاهُ عَبْدَ الدِّينارِ؛ لأَنَّهُ تَعَلَّق بِهِ تَعَلَّق العَبْدِ بالرَّبِّ فكانَ أَكْبَرَ هَمِّ، وقَدَّمُهُ عَلَى طاعَةِ رَبِّهِ. ويُقالُ فِي عَبْدِ الدِّرْهَمِ مَا قِيلَ فِي عَبْدِ الدِّينارِ، والدِّرْهَمُ هُوَ النَّقَدُ مِنَ الفِضَّةِ، وزِنَةُ الدِّرْهَمِ الإِسْلامِيِّ سَبْعَةُ أَعْشارِ المِثْقَالِ، فكُلُّ عَشَرَةٍ وَرَاهِمَ سَبْعَةُ مَثاقِيلَ.

وقَدْ أَرادَ الْمُؤَلِّفُ بَهَذَا الحَدِيثِ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَغْبُدُ الدُّنْيَا، أَيْ: يَتَذَلَّلُ لَهَا ويَخْضَعُ لَهَا، وتَكُونُ مُنناهُ وغَايَتَهُ، فيَغْضَبُ إِذَا فُقِدَتْ ويَرْضَى إِذَا وُجِدَتْ؛ ولهَذَا سَمَّى النَّبِيُّ ﷺ مَنْ هَذَا شَأْتُهُ عَبْدًا لِهَا، وهَذَا مَنْ يُعْنَى بِجَمْع المالِ مِنَ الذَّهَبِ والفِضَّةِ، فيَكُونُ مُرِيدًا بعَمَلِه الدُّنْيَا.

[4] قَوْلُهُ: «تَعِسَ عَبْدُ الخَعِيصَةِ، تَعِسَ عَبْدُ الخَمِيلَةِ» وهَذَا مَنْ يُعْنَى بِمَظْهَرِهِ وأثَاثِهِ؛ لأنَّ الحَتِيصَةَ كِسَاءٌ جَمِيلٌ، والحَمِيلَة فِرَاشٌ وَثِيرٌ، لَيْسَ لَهُ هَمِّ إِلَّا هَذَا الأَمْرُ، فإذَا كَانَ عابِدًا لهذِهِ الأُمُور؛ لأنَّهُ صَرَفَ لهَا جُهُودَهُ وهِمَّتَهُ، فكَيْفَ بِمَنْ أَرَادَ بالعَمَلِ الصَّالِحِ شَيْتًا مِنَ الدُّنْيَا فجَعَلَ الدِّينَ وسِيلَةً للذُّنْيَا؟! فهَذَا أَعْظَمُ.

[٥] قَـوْلُهُ: ﴿إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُـونَ المُعْطِي هُوَ اللهَ فَيَكُـونُ

## تَعِسَ وانْتَكَسَ، وَإِذَا شيكَ فَلَا انْتَقَشَ [1]، طُوبَى لِعَبْدٍ آخِذٍ بِعِنَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ [٢]، .......

الإِعْطاءُ قَنَرِيَّا، أَيْ: إِنْ قَدَّرَ اللهُ لَهُ الرِّزْقَ والعَطاءَ رَضِيَ وانْشَرَحَ صَدْرُهُ، وإِنْ مُنِيمَ وحُرِمَ المالَ
 سَخِطَ بَقَلْبِهِ وقَوْلِهِ، كَانْ يَقُولَ: لَمِاذَا كُنْتُ فَقِيرًا وهَذَا غَنِيًّا؟ ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَيَكُونُ ساخِطًا عَلَى
 قَضاءِ اللهِ وقَدَرِهِ؛ لأنَّ اللهَ مَنعَهُ.

واللهُ سُبْحَانَهُوَقَكَانَى يُعْطِي ويَمْنَعُ لِحِكْمَةٍ، ويُعْطِي الدُّنْيَا لِمَنْ ثُجِبُّ ومَنْ لَا ثُحِبُّ، ولَا يُعْطِي الدِّينَ إِلَّا لِمَنْ يُحِبُّ، والوَاحِبُ عَلَى المُؤْمِنِ أَنْ يَرْضَى بقَضاءِ اللهِ وقَدَرِهِ، إِنْ أَعْطِيَ شَكَرَ، وإِنْ مُنِعَ صَبَرَ.

ويُخْتَمَلُ أَنْ يُرادَ بالإِعطاءِ هُنَا الإِعطاءُ الشَّرْعِيُّ، أَيْ: إِنْ أُعْطِيَ مِنْ مالٍ يَسْتَجِقُّهُ مِنَ الأَمْوَالِ الشَّرْعِيَّةِ رَضِيَّ، وإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ، وكِلَا المُعْنَيْنِ حَقَّ، وهُمَا يَدُلَّانِ عَلَى أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَا يَرْضَى إِلَّا للهالِ ولَا يَسْخَطُ إِلَّا لهُ؛ ولهَذَا سَيَّاهُ الرَّسُولُ ﷺ عَبْدًا لَهُ.

[۱] قَوْلُهُ: «تَعِسَ وانْتَكَسَ» (تَعِسَ)، أيْ: خابَ وهَلَكَ، و(انْتَكَسَ) أيِ: انْتَكَسَتْ عَلَيْهِ الأُمُورُ بِحَيْثُ لَا تَتَيَسَّرُ لهُ، فكُلَّمَّا أرادَ شَيْئًا انْقَلَبَتْ عَلَيْهِ الأُمُورُ خِلافَ مَا يُرِيدُ؛ ولهَذَا قالَ: «وإِذَا شِيكَ فَلا انْتَقَشَ» أيْ: إذَا أَصابَتْهُ شَوْكَةٌ فَلا يَسْتَطِيعُ أنْ يُزيلَ مَا يُؤْذِيهِ عَنْ نَفْسِهِ.

وهَذِهِ الجُملُ الثَّلاثُ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ خَبَرًا مِنْهُ ﷺ عَنْ حالِ هَذَا الرَّجُلِ، وآنَهُ فِي تَعاسَةٍ وانْتِكَاسٍ وعَدَم خَلاصٍ مِنَ الأَذَى، ويُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مِنْ بَابِ الدُّعَاءِ عَلَى مَنْ هَلِهِ حالُهُ؛ لأَنَّهُ لَا يَعِمَمُ إِلَّا لللَّهُ عَلَى مَنْ هَلِهِ حالُهُ؛ لأَنَّهُ لاَ يَعْمَمُ إِلَّا لللَّهُ إِلَّا لللَّهُ عَلَى مَنْ هَلِهِ مَنْ مَنْ إِزالَةِ مَا يُؤذِيهِ، وقَدْ يَصِلُ إِلَى الشِّرْكِ عِنْدَمَا يَصُدُّهُ ذلِكَ عَنْ طاعَةِ اللهِ حتَّى أَصْبَحَ لَا يَرْضَى إِلَّا للمالِ ولا يَسْخَطُ إِلَّا لَهُ لللهَ اللهِ اللهِ عَنْدَمَا يَصُدُّهُ ذلِكَ عَنْ طاعَةِ اللهِ حتَّى أَصْبَحَ لَا يَرْضَى إِلَّا للمالِ ولا يَسْخَطُ إِلَّا لَهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ الللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِلْمِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِل

[٧] قَوْلُهُ: «طُوبَى لعَبْدٍ آخِذٍ بعِنَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ» هَذَا عَكْسُ الأوَّلِ، فَهُوَ لَا يَهْتُمُّ للدُّنْيَا، وإنَّهَا يَهْتُمُّ للآخِرَةِ، فَهُوَ فِي اسْتِغَدَادٍ دائِم للجِهادِ فِي سَبِيلِ اللهِ.

و"طُوبَى» فُعْلَى مِنَ الطِّيبِ، وَهِيَ اسْمُ تَفْضِيلٍ، فـ(أَطْيَبُ) للمُذَكَّرِ و(طُوبَى) للمُؤَنَّثِ، والمَعْنَى: أَطْيَبُ حالٍ تَكُونُ لهَذَا الرَّجُلِ، وقِيلَ: إنَّ طُوبَى شَجَرَةٌ فِي الجَنَّةِ، والأوَّلُ أعَمُّ، كَمَا قَالُوا فِي (ويْلٍ): كَلِمَةُ وَعِيدٍ. وقِيلَ: وادِ فِي جَهَنَّمُ. والأوَّلُ أعَمُّ.

وقَوْلُهُ: «آخِدٍ بعِنَانِ فَرَسِهِ» أَيْ: مُمْسِكٍ بمِقْوَدِ فَرَسِهِ الَّذِي يُقاتِلُ عليْهِ.

أَشْعَثَ رَأْسُهُ، مُغْبَرَّةٍ قَدَمَاهُ ٰ ا ، إِنْ كَانَ فِي الحِرَاسَةِ كَانَ فِي الحِرَاسَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي السَّاقَةِ كَانَ فِي السَّاقَةِ ٰ ٰ إِنِ اسْتَأْذَنَ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، وإِنْ شَفَعَ لَمْ يُشَفَّعْ ٰ ٰ اللَّٰهِ اللهِ اللهِ

قَوْلُهُ: ﴿فِي سَبِيل اللهِ ﴾ ضابِطُهُ أَنْ يُعْاتِلَ لِتَكُونَ كَلِمَهُ اللهِ هِيَ العُلْيَا لَا للحَمِيَّةِ أَوِ الوَطَنِيِّةِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لكنْ إِنْ قَاتَلَ وَطَنِيَّةً وَقَصَدَ حِمايَةً وطَيْهِ لكُوْنِهِ بَلَدًا إِسْلاميًّا يَجِبُ اللَّوْدُ عنْهُ مُهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وكذلِكَ مَنْ قَاتَلَ دِفَاعًا عَنْ نَفْسِهِ أَوْ مالِهِ أَوْ أَهْلِهِ؛ فإنَّ النَّيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ قُتِلَ دُونَ ذَلِكَ فَهُو شَهِيدٌ" )، فأمَّا مَنْ قَاتَلَ للوَطَنِيَّةِ المَحْضَةِ فَلَيْسَ فِي سَبِيلِ اللهِ؛ لأنَّ هَذَا قِتالُ عَصَبِيَّةٍ يَسْتَوِي فِيهِ المُؤْمِنُ والكافِرُ، فإنَّ الكافِرَ يُقاتِلُ مِنْ أَجُل وَطَنِهِ.

[١] قَوْلُهُ: «أَشْعَثَ رَأْسُهُ، مُغْبَرَّةٍ قَلَمَاهُ» أَيْ: رَأْسُهُ أَشْعَثُ مِنَ الغُبارِ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَهُوَ لَا يَهْتَمُّ بحالِهِ وَلَا بَدَنِهِ مَا دامَ هَذَا الأَمْرُ نَاتِجًا عَنْ طاعَةِ اللهِ عَرَجَبَلَ، وقَدماهُ مُغْبَرَّةٌ مِنَ السَّيْرِ فِي سَبِيلِ اللهِ، وهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَهَمَّ شَيْءٍ عنْدَهُ هُوَ الجِهادُ فِي سَبِيلِ اللهِ، أمَّا أَنْ يَكُونَ شَعَرُهُ أَوْ ثَوْبُهُ أَوْ فِراشُهُ تَظِيفًا – فَلَيْسَ لَهُ هَمَّ فِيهِ.

[٧] قَوْلُهُ: «إِنْ كَانَ فِي الحِرَاسَةِ فَهُو فِي الحِرَامِةِ، وإنْ كَانَ فِي السَّاقَةِ فَهُوَ فِي السَّاقَةِ» الحِراسَةُ والسَّاقَةُ لَيْسَتْ مِنْ مُقَدَّمِ الجَيْشِ، فالحِرَاسَةُ أنْ يَخْرُسَ الإِنْسَانُ الجَيْشَ، والسَّاقَةُ أنْ يَكُونَ فِي مُؤَخِّرَتِهِ، وللجُمْلَتَيْن مَعْنَيَانِ:

أحَدُهُمُنا: أنَّهُ لَا يُبالِي أَيْنَ وُضِعَ، إِنْ قِيلَ لهُ: احْرُسْ. حَرَسَ، وإِنْ قِيلَ لهُ: كُنْ فِي السَّاقَةِ. كَانَ فِيهَا، فَلاَ يَطْلُبُ مَرْتَبَةً أُعْلَى مِنْ هَذَا المَحَلِّ كَمُقَدَّم الجَيْشِ مثلًا.

الثَّانِي: إِنْ كَانَ فِي الحِرَاسَةِ أَدَّى حَقَّهَا، وكَذَا إِنْ كَانَ فِي السَّاقَةِ.

والحدِيثُ صالِحٌ للمَعْنَيْنِ، فيُحْمَلُ عليْهِمَا جيعًا إذَا لَمْ يَكُنْ بيْنَهُمَا تَعَارُضٌ، ولَا تَعَارُضَ هُنَا.

[٣] قَوْلُهُ: «إِنِ اسْتَأْذَنَ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، وإنْ شَفَعَ لَمْ يُشَفَّعْ» أَيْ: هُوَ عِنْـدَ النَّاسِ لَيْسَ لَهُ جاهٌ ولَا شَرَفٌ، حتَّى إنَّهُ إِنِ اسْتَأْذَنَ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، وهَكَذَا عِنْدَ أهْلِ السُّلْطَةِ لَيْسَ لَهُ مَرْتَبَةٌ، فإنْ شَفَعَ لَمْ يُشَفَّعْ، ولكنَّهُ وَجِيهٌ عِنْدَ اللهِ، ولهُ المَّزِلَةُ العالِيَةُ؛ لأنَّهُ يُقاتِلُ فِي سَبِيلِهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب الحراسة في الغزو، رقم (٢٨٨٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب من قاتل دون ماله، رقم (١٤٨٠)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق كان القاصد مهدر الدم، وقم (١٤١)، من حديث عبد الله بن عمر بن العاص رَهَوَالِشَيَخَانُها، بلفظ: «من قتل دون ماله فهو شهيد». وانظر «جامع الأصول» (٧٤٢/).

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: إِرَادَةُ الإِنْسَانِ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الآخِرَةِ اللهِ

والشَّفَاعَةُ: هِيَ التَّوَسُّطُ للغَيْرِ بجَلْبِ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْع مَضَرَّةٍ.

والاسْتِئْذَانُ: طَلَبُ الإِذْنِ بِالشَّيْءِ.

والحَدِيثُ قَسَّمَ النَّاسَ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الأوَّلُ: لَيْسَ لَهُ هَمَّ إِلَّا الدُّنْيَا، إِمَّا لِتَحْصِيلِ المالِ، أَوْ لَتَجْمِيلِ الحَالِ؛ فَقَدِ اسْتَعْبَدَتْ قَلْبَهُ حتَّى أَشْغَلَتْهُ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وعِبادَتِهِ.

الظَّانِي: أكْبَرُ هَمِّهِ الآخِرَةُ، فَهُوَ يَسْعَى لهَا فِي أَعْلَى مَا يَكُونُ مَشَقَّةً وَهُوَ الجِهادُ فِي سَبِيل اللهِ، ومَعَ ذلِكَ أدَّى مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ جَمِيع الوُجُوهِ.

ويُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١ - أنَّ النَّاسَ قِسْمَانِ كَمَا سَبَقَ.

٢- أنَّ الَّذِي لَيْسَ لَهُ هَمُّ إِلَّا الدُّنْيَا قَدْ تَتَقَلَّبُ عَلَيْهِ الأُمُورُ، ولَا يَسْتَطِيعُ الحَلاصَ مِنْ أَدْنَى
 أَذِيَّة وَهِيَ الشَّوْكَةُ، بِخِلافِ الحازِمِ الَّذِي لَا تُهِمُّهُ الدُّنْيَا، بَلْ أَرادَ الآخِرَةَ ولَمْ يَنْسَ نَصِيبَهُ مِنَ الدُّنْيَا،
 وَفَنَعَ بَمَا قَدَّرَهُ اللهُ لَهُ.

٣- أَنَّهُ يَنْبَغِي لَمِنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللهِ أَلَّا تَكُونَ هَمَّهُ المَرَاتِبُ، بَلْ يَكُونُ هَمُّهُ القِيامَ بِمَا يَجِبُ
 عليه: إمَّا فِي الحِرَاسَةِ، أوِ السَّاقَةِ، أوِ القَلْبِ، أوِ الجَنْبِ، حَسَبَ المَصْلَحَةِ.

٤ - أنَّ دُنُوَّ مَرْتَيَةِ الإِنْسَانِ عِنْدَ النَّاسِ لَا يَسْتَأْذِمُ مِنْهُ دُنُوَّ مَرْتَيَتِهِ عِنْدَ اللهِ عَرَقِجَلَّ، فهَذَا الرَّجُلُ النَّ مُكُونَ لَهُ قَالَ فِيهِ الرَّسُولُ ﷺ: «طُوبَى لَهُ» ولَمْ يَقُلْ: إنْ سَأَلُ لَمْ يُعْفَى لَمْ عَنْهَا، لكنْ يُمِمُّهُ الحَيْرُ فيَشْفَعُ للنَّاسِ، ويَسْتَأْذِنُ للدُّخُولِ عَلَى ذَوِي السُّلْطَةِ للمصالِح العامَّةِ.
 عَلَى ذَوِي السُّلْطَةِ للمصالِح العامَّةِ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: إِرَادَةُ الإِنْسَانِ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الآخِرَةِ. وهَذَا مِنَ الشَّرْكِ؛ لأَنَّهُ جَعَلَ عَمَلَ الآخِرَةِ وَسِيلَةً لعَمَلِ الدُّنْيَا، فيَطْغَى عَلَى قَلْبِهِ حُبُّ الدُّنْيَا حتَّى يُقَدِّمَهَا عَلَى الآخِرَةِ، والحَزْمُ والإِخْلاصُ أَنْ يَجْعَلَ عَمَلَ الدُّنْيَا للآخِرَةِ.

الثانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ هُودٍ اللهِ

الثالِثَةُ: تَسْمِيَةُ الإِنْسَانِ المُسْلِمِ عَبْدَ الدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ والخَمِيصَةِ [1].

الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ ذلِكَ بِأَنَّهُ إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ اللهِ

الخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: «تَعِسَ وانْتَكَسَ»[1].

السَّادِسَةُ: قَوْلُهُ: «وَإِذَا شيكَ فَلَا انْتَقَشَ»[٥].

السَّابِعَةُ: الثَّنَاءُ عَلَى المُجَاهِدِ المَوْصُوفِ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ [1].

[١] الثانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ هُودٍ، وقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ.

[٧] الثالِثَةُ: تَسْمِيَةُ الإِنْسَانِ الْمُسْلِمِ عَبْدَ الدِّينارِ والدِّرْهَمِ والحَمِيصَةِ: وهَذِهِ العُبُودِيَّةُ لَا تَذْخُلُ فِي الشِّرْكِ مَا لَمْ يَصِلْ بِهَا إِلَى حَدِّ الشِّرْكِ، ولكنَّهَا نَوْعٌ آخَرُ كُيُلُّ بالإِخْلاصِ؛ لأَنَّهُ جَعَلَ فِي قَلْبِهِ مَحَبَّةً زَاحَمْتُ مَحَبَّةَ اللهِ عَتَجَبَلُ ومَحَبَّةً أَعْإِلِ الآخِرَةِ.

[٣] الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ ذلِكَ بانَّهُ إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ. هَذَا تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ ﷺ: «عَبْدُ الدِّينارِ، عَبْدُ الدِّرْهَمِ، عَبْدُ الخَمِيصَةِ، عَبْدُ الخَمِيلَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ وإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ»، وهَذِهِ عَلامَةُ عُبُودِيَّتِهِ لِهَذِهِ الأَشْيَاءِ أَنْ يَكُونَ رِضاهُ وَسَخَطُهُ تَابِعًا لهذِهِ الأَشْيَاءِ.

[٤] الخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: «تَعِسَ وَانْتَكَسَ».

[٥] السَّادِسَةُ: قَوْلُهُ: ﴿إِذَا شِيكَ فَلَا انْتَقَشَى ۚ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الجُّمَلُ الثلاثُ خَبَرًا أَوْ دُعاءً، وسَبَقَ شَرْحُ ذلكَ.

[٦] السَّابِعَةُ: الثَّنَاءُ عَلَى المُجاهِدِ المَوْصُـوفِ بِتِلْكَ الصَّفَاتِ. فَقَوْلُهُ فِي الحَـَدِيثِ: «طُويَى لعَبْدٍ…» يَدُلُّ عَلَى الثَّنَاءِ عليْـهِ، وأنَّهُ هُوَ الَّذِي يَسْتَحِـتُّ أَنْ يُمْدَحَ لَا أَصْحابُ الدَّرَاهِمِ والدَّنَانِيرِ وأَصْحَابُ الفُرُشِ والمَرَاتِبِ.



[١] قَوْلُهُ: «مَنْ أَطَاعَ العُلَمَاءَ» «مَنْ» يُختَمَلُ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةٌ، بدَلِيلِ قَوْلِهِ: «فَقَدِ اتَّخَذَهُمْ»؛ لأنَّهَا جَوابُ الشَّرْطِ، ويُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةَ، أَيْ: «بابٌ: الَّذِي أَطَاعَ العُلَمَاءَ».

وقَوْلُهُ: «فَقَدِ اتَّخَذَهُمْ» خَبَرُ المُبَّنَدَأِ، وقُرِنَتْ بالفاءِ؛ لأنَّ الاسْمَ المَوْصُولِ كالشَّرْطِ فِي العُمُومِ، وعَلَى الأوَّلُ تُقْرَأُ «بابّ» بالتَّنْوِينِ، وعَلَى الثَّانِي بدُونِ تَنْوِينٍ، والأوَّلُ أَحْسَنُ.

والْمَرَادُ بالعُلَمَاءِ: المُلَمَاءُ بشَرْعِ اللهِ، وبالأُمَرَاءِ: أُولُو الأَمْرِ الْمُنفَّذُونَ لهُ، وهذَانِ الصِّنْفَانِ هُمَا المَذْكُورَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَمَائِمُ الَّذِينَ مَاسُورًا أَفِيمُوا اللّهَ وَأَطِيعُوا اَنَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ تَابِعَةً؛ ولهَذَا لَمْ يُكَرِّرِ الفِعْلَ فَجَعَلَ اللهُ طَاعَتُهُ مُسْتَقِلَةً، وطَاعَةَ رَسُولِهِ مُسْتَقِلَةً، وطَاعَةَ أُولِي الأَمْرِ تَابِعَةً؛ ولهَذَا لَمْ يُكرِّرِ الفِعْلَ ﴿ لَهِمُوا﴾، فَلَا طاعَةَ لَمِخْلُوقِ فِي مَعْصِيةِ الحالِق.

وأُولُو الأمْرِ هُمْ أُولُو الشَّانْنِ، وهُمُ العُلَمَاءُ؛ لأنَّهُ يُسْتَنَدُ إِلَيْهِمْ فِي أَمْرِ الشَّرْعِ والعِلْمِ بهِ، والأمُرَاءُ؛ لأَنَّهُ يُسْتَنَدُ إِلَيْهِمْ فِي تَنْفِيذِ الشَّرْعِ وإِمْضائِهِ، وإِذَا اسْتَقَامَ العُلَمَاءُ والأُمْرَاءُ اسْتَقَامَتِ الأُمُورُ، وبفَسادِهِمْ تَفْسُدُ الأُمُورُ؛ لأنَّ العُلَمَاءَ أَهْلُ الإِرشادِ والدَّلاَةِ، والأَمْرَاءَ أَهْلُ الإِنْزَام والتَّنْفِيذِ.

قَوْلُهُ: ﴿فِي تَحْرِيمٍ مَا أَحَلَّ اللهُ ۗ أَيْ: فِي جَعْلِهِ حَرَامًا، أَيْ: عَقِيدَةَ أَوْ عَمَلًا.

«أَوْ تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللهُ» أَيْ: فِي جَعْلِهِ حَلالًا عَقِيدَةً أَوْ عَمَلًا.

فَتَحْرِيمُ مَا أَحَلَّ اللهُ لَا يَنْقُصُ دَرَجَةً فِي الإِنْمِ عَنْ تَخْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللهُ، وكثيرٌ مِنْ ذَوِي الغَبْرَةِ مِنَ النَّاسِ تَجِدُهُمْ مَيْ مِيلُونَ إِلىَ تَخْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللهُ أَكْثَرَ مِنْ تَخْلِيلِ الحرامِ، بَعَكْسِ المُتَهَاوِنِينَ، وكِلاهُمَا حَطاً، ومَعَ ذلكَ فإنَّ تَخْلِيلَ الحَرَامِ فِيهَا الأصْلُ فِيهِ الجِلُّ الْهُونُ مِنْ تَخْرِيمِ الحَلالِ؛ لأَنْ تَخْلِيلَ الحَرامِ إِذَا لَمْ يَبَيَّنْ تَخْرِيمُهُ فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الأصْلِ، وَهُوَ الجِلُّ، ورَحْمَةُ اللهِ سُبْحَانَهُ سَبَقَتْ عَضَبَهُ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ نَتَبَيَّنْ تَخْرِيمُهُ فَهُو مَبْنِيٌّ عَلَى الأصلِ، وَهُوَ الجِلُّ، ورَحْمَةُ اللهِ سُبْحَانَهُ سَبَقَتْ عَضَبَهُ، فَلا يُمْكِنُ أَنْ نَتَقَى الأُمُورُ عَلَى الجِلِّ والسَّعَةِ حتَّى يَتَبَيَّنَ التَّحْدِيمُ إِلَّا مَا تَبَيَّنَ تَخْرِيمُهُ، ولاَنَّهُ أَصْيَقُ وأَشَدُّ، والأَصْلُ أَنْ تَبْقَى الأُمُورُ عَلَى الجِلِّ والسَّعَةِ حتَّى يَتَبَيَّنَ الشَّحْدِيمُ المُحْلُ أَنْ تَبْقَى المُمُورُ عَلَى الجِلِّ والسَّعَةِ حتَّى يَتَبَيَّنَ المُحْرِيمُ اللهُ مُنْ اللهُ صُلُ أَنْ تَبْقَى الْمُعْرِدُ عَلَى الجَلِّ والسَّعَةِ حتَّى يَتَبَيَنَ الْمُعْرِدُ عَلَى المُحْرَامِ اللهُ مُنْ المُعْلَى المُسْلَقَ وَأَشَدُّ، والأَصْلُ أَنْ تَبْقَى الأُمُورُ عَلَى الجِلُ والسَّعَةِ حتَّى يَتَبَيْنَ اللهُ مُنْ اللهُ مُنْ اللهُ عَلَى الْعَلْمُ اللَّهُ الْمُعْلِى الْمُسْلِقُ وَاللَّهُ الْمُؤْولُ عَلَى المُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُسْلِقُ وَالسَّعَةِ حَتَّى يَتَبِيلَ الْمُهُولُ عَلَى الْعَلْمُ الْمُؤْلُ عَلَى الْمُعْلِى الْعُلْمُ اللهُ عَلَيْهُ المُعْلَى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِيقِيلَ الْمُؤْمِلُ الللهُ الْمُؤْمِنُ عَلَى الْعُلْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْلِى الْعُرْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِنَ عَلَى الْمُعْلِيلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُولُ اللهِ اللْمُعْلِيلُ الْمُؤْمِلُولُ اللْمُعْلِى الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُولُ اللهُ الْمُؤْمِلُ اللهُ اللَّهُ اللْمُؤْمُ اللهُ الْمُؤْمُ اللْمُؤْمُ اللْمُ الْمُؤْمِلُ اللهُ الْمُؤْمِلُولُ اللهُ الْمُؤْمِلُولُ اللهُ الللْمُؤْمِلُولُ اللهُ اللْمُؤْمُ اللّهُ اللّهُ الللْمُؤْمِلُولُ اللْمُ الللْمُؤْمِ الْمُؤْمُ اللّهُ الللْمُعْمُ الللهُ الللْمُ الللْمُؤْمُ الللْ

وَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: «يُوشِكُ أَنْ تَنْزِلَ عَلَيْكُمْ حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ [1]، أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ. وَتَقُولُون: قَالَ أَبُو بَكْرِ وَعُمَرُ؟! [٢]» (١).

أمًّا فِي العِبَادَاتِ فَيُشدَّدُ؛ لأنَّ الأصْلَ المنهُ والتَّحْرِيمُ حتَّى يُبَيِّنَهُ الشَّرْعُ كَمَا قِيلَ:

وَالْأَصْلُ فِي الْأَشْسَيَاءِ حِلٌّ وَامْنَسِعِ عِبَسَادَةً إِلَّا بِسَإِذْنِ الشَّسَارِعِ")

قَوْلُهُ: «أَرْبَابًا» جَمْعُ رَبِّ، وَهُوَ الْمُتَصَرِّفُ الْمَالِكُ. والتَّصَرُّفُ نَوْعَانِ: تَصَرُّفٌ قَدَرِيٌّ، وتَصَرُّفٌ شَرْعِيٌّ.

فمَنْ أطاعَ العُلَمَاءَ فِي مُحَالَفَةِ أَمْرِ اللهِ ورَسُولِهِ فَقَدِ اتَّخَذَهُمْ أَرْبابًا مِنْ دُونِ اللهِ باعْتِبَارِ التَّصَرُّفِ الشَّرْعِيِّ؛ لأَنَّهُ اعْتَبَرَهُمْ مُشرِّعِينَ، واعْتَبَرَ تَشْرِيعَهُمْ شَرْعًا يُعْمَلُ بهِ، وبالعَكْسِ الأُمَرَاءُ.

[1] قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ» أَيْ: مِنْ فَوْقُ، تَنْزِلُ عَلَيْكُمْ عُقُوبَةٌ لكُمْ، ونُزُولُ الحِجارَةِ مِنَ السَّمَاءِ للْفِيلِ: ﴿ وَأَرْسَلَ عَلَيْمٌ الحِجارَةِ مِنَ السَّمَاءِ لَيْسَ بالأَمْرِ المُسْتَحِيلِ، بَلْ هُوَ مُمْكِنٌ، قَالَ تَعَالَى فِي أَصْحابِ الفِيلِ: ﴿ وَأَرْسَلَ عَلَيْمٌ طَيْرًا أَبَالِيلَ اللَّهِ الفِيلِ: ٣-٤] وقَالَ تَعَالَى فِي قَوْمٍ لُوطٍ: ﴿ إِنَّا أَرْسَلَنَا عَلَيْمٌ طَيْرًا أَبُكُ الفِيلِ: ٣-٤] وقَالَ تَعَالَى فِي قَوْمٍ لُوطٍ: ﴿ إِنَّا أَرْسَلَنَا عَلَيْمٌ عَلَيْمُ مِيمَوِ ﴾ [الفور: ٣٤].

والحَاصِبُ: الحِجارَةُ تَحْصِبُهُمْ مِنَ السَّمَاءِ.

[٧] قَوْلُهُ: «أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وتَقُولُونَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ؟!» أَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ أَفْضَلُ هَذِهِ الأُمَّةِ وأقْرَبُهَا إِلَى الصَّوَابِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وعُمَرَ يَرْشُدُوا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١)، ورُوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «اقْتَدُوا باللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ» (أَ)، وقَالَ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنْتِي

 <sup>(</sup>١) أخرجه بنحوه: أحمد (١/ ٣٣٧) والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٤٥) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»
 (٢/ ٢٣٩) وابن حزم في «حجة الوداع» (ص:٢٦٨ - ٢٦٩).

<sup>(</sup>٢) منظومة «أصول الفقه وقواعده» مع شرحها لفضيلة الشيخ الشارح رَجِمَهُ ٱللَّهُ (ص:٩٧).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاً الصلاة الفائنة، واستحباب تعجيل قضائها، رقم (٦٨١)، من حديث أبي قنادة رَيَحُلِلِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٤) أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة (١٨٦/١) وفي «المسند» (٩٩ ٣٩٩) والبخاري في «الكنى» (ص.٠٠) والترمذي: كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر، رقم (٣٦٦٣)، وقال: "حديث حسن"، وابن ماجه: المقدمة، فضل أبي بكر الصديق رَوَّوَلِلْهَيْمَنُهُ رقم (٩٧)، وابن سعد (٢/ ٣٣٤) والحميدي (١/ ٢١٤) والحطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٧٧) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٢٣٣)، من حديث حذيفة رَوَّوَلِلْهُمَّةَ،

# وَقَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبُلٍ: «عَجِبْتُ<sup>[1]</sup> لِقَوْمِ عَرَفُوا الإِسْنَادُ<sup>[1]</sup>.....

وشُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّنَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِه'(۱)، ولم يُعْرَفْ عَنْ
 أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ أَنَّهًا خالَفَا نَصَّا برَأْبِهَا، فإذَا كَانَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ إذَا عارَضَ الإِنْسَانُ بَقَوْلِهمَا قَوْلَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ فِلْ اللَّهَاءِ فَمَا بِاللَّكَ بِمَنْ يُعارِضُ قَوْلَهُ عَلَيْهِ بِمَنْ هُوَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ وَعُمَرَ؟! والفَرْقُ بَيْنَ ذلِكَ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ والأرْضِ، فيكُونُ هَذَا أَفْرَبَ للعُقُوبَةِ.

وفي الأثَرِ التَّحْذِيرُ عَنِ التَّقْلِيدِ الأَعْمَى والتَّعَصُّبِ المَّذْهَبِيِّ الَّذِي لَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَى أَسَاسٍ سَلِيمٍ.

وبَعْضُ النَّاسِ يَرْتَكِبُ خَطاً فاحِشًا إِذَا قِيلَ لهُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ. قَالَ: لكنْ فِي الكِتَابِ الفُلانِيِّ كَذَا وكذَا. فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَّقِيَ اللهَ الَّذِي قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿ وَيَمْ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْلُمْسَلِينَ ﴾ الفُلانِيِّ كذَا وكذَا. وَلَمْ يَقُلْ: مَاذَا أَجَبْتُمْ فُلانًا وفُلانًا. أمَّا صاحِبُ الكِتَابِ فإنَّهُ إِنْ عُلِمَ أَنَّهُ يُحِبُّ الحَيْرُ ويُرِيدُ الحَقَّ، فإنَّهُ يُدْعَى لَهُ بِالمَعْفِرَةِ والرَّحْمَةِ إِذَا أَخْطاً، ولا يُقالُ: إِنَّهُ مَعْصُومٌ، يُعَارَضُ بِقَوْلِهِ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ.

[١] قَوْلُ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «عَجِبْتُ» العَجَبُ نَوْعَانِ:

الأوَّلُ: عَجَبُ اسْتِحْسَانٍ، كَمَا فِي حَلِيثِ عَائِشَةَ رَجَيَلِيَّهَءَهَا: «كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيامُنُ فِي تَنَعُّلِهِ وتَرَجُّلِهِ وطُهُورِهِ، وفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ،(٣) .

الثَّانِي: عَجَبُ إنْكارٍ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخُوْوَنَ﴾ [الصافات:١٢]، والعَجَبُ فِي كَلام الإِمام أَحْمَدَ هُنَا عَجَبُ إِنْكارٍ.

[۲] قَوْلُهُ: «الإِسْنادَ» الْمَرَادُ بِهِ هُنَا رِجالُ السَّنَدِ، لَا نِسْبَةُ الحَدِيثِ إِلَى رَاوِيهِ، أَيْ: عَرَفُوا صِحَّةَ الحَدِيثِ بِمَعْرِفَةِ رجالِهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه الإِمام أحمد في «المسند» (٤/ ١٣٦، ١٢٧) وأبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدعة، رقم (٢٦٧٦)، وقال: «حسن صحيح» وابن ماجه: المقدمة باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٣)، والدارمي رقم (١٩٦)، وابن حبان رقم (٥)، وأبو نعيم في «الضعفاء» (ص:٤٦)، من حديث العرباض بن سارية، وقال أبو نعيم: «حديث جيد صحيح من حديث الشاميين».

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب التيمن في الوضوء والغسل، رقم (١٦٨)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب التيمن في الطهور وغيره، رقم (٢٦٨).

وَصِحَّتُهُ يَذْهَبُونَ إِلَى رَأْيِ سُفْيَانَ<sup>[1]</sup>، واللهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَلَيَحْدَرِ ٱلَذِينَ يُخَالِقُونَ عَنْ أَشْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةُ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَدَابُ أَلِسِدُ﴾ [النور:٦٣]<sup>4]،</sup> أتَّدْرِي مَا الفِتْنَةُ؟ الفِتْنَةُ الشَّرْكُ، لَعَلَّهُ إِذَا ردَّ بَعْضَ قَوْلِهِ أَنْ يَقَعَرِفِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الزَّيْغِ فَيَهْلِكَ»<sup>(1)</sup>.

وَعَنْ عَدِيِّ بنِ حَاتِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ هذِهِ الآيَـةَ: ﴿ ٱتَّخَــُذُوٓا أَحْبَــارَهُمْ وَرُهْبَــَنَهُمْ أَرْبَــابًا مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ الآيَة [النوبة:٣] الى

[١] قَوْلُهُ: «يَذْهَبُونَ إِلَى رَأْيِ شُفْيَانَ» أَيْ: سُفْيَانَ الثَّرْرِيِّ؛ لأَنَّهُ صاحِبُ المَذْهَبِ المَشْهُورِ، ولهُ أَثْبَاعٌ لكِنَّهُمُ انْقَرَضُوا، فهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى رَأْيِ سُفْيَانَ، وَهُوَ مِنَ الفُقَهَاءِ ويَثُرُّكُونَ مَا جَاءَ بِهِ الحَدِيثُ!

[٢] قَوْلُهُ: «واللهُ يَقُولُ: ﴿فَلَيَحْدَرِ ﴾» الفاءُ عاطِفَةٌ، واللامُ للأَمْرِ؛ ولهَذَا سُكَّنَتْ وجُزِمَ الفِعْلُ بِهَا، لكنْ حُرِّكَ بالكَسْرِ؛ لالْيَقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

قَوْلُهُ: ﴿عَنْ أَشِرِهِ ﴾ الضَّمِيرُ يَعُودُ للرَّسُولِ ﷺ بدَلِيلِ أَوَّلِ الآيَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَا يَجْمَلُواْ دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءَ بَسْضِكُم بَعْضًا قَدْ يَعْسَلُمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذاً فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُحَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ [النور:٦٣].

فَإِنْ قِيلَ: لِلَاذَا عُدِّي الفِعْلُ بـ: ﴿ عَنْ ﴾ مَعَ أَنَّ ﴿ يُخَالِفُ ﴾ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ؟

أُجِيبَ: أنَّ الفِعْلَ ضُمِّنَ مَعْنَى الإِعْراضِ، أيْ: يُعْرِضُونَ عَنْ أَمْرِهِ زُهْدًا فِيهِ وعَدَمَ مُبالاةٍ بهِ.

و﴿ أَمْرِهِ: ﴾ واحِدُ الأوَامِرِ، ولَيْسَ واحِدَ الأُمُورِ؛ لأنَّ الأمْرَ هُوَ الَّذِي يُحَالَفُ فيهِ، وَهُوَ مُفْرَدٌ مُضافٌ، فيَعُمُّ جَمِيعَ الأوامِرِ.

﴿ فِشَنَةً ﴾ الفِئنَةُ فَشَرَهَا الإِمامُ أَخْمَدُ بالشَّرْكِ، وعَلَى هَذَا يَكُونُ الوَعِيدُ بأَحَدِ أَمْرَيْنِ: إمَّا الشِّرْكِ، وإمَّا العَذَابِ الأَلِيمِ.

[٣] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ عَدِي بْنِ حاتِم: ﴿ أَغَنَـٰدُوۤا ﴾ الضَّمِيرُ يَمُودُ للنَّصارَى؛ لأنَّ اليَهُودَ لَمْ يَتَّخِذُوا المَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ إِلمَّا، بَلِ ادَّعَوْا أَنَّهُ ابْنُ زَانِيَةٍ وحَاوَلُوا قَتْلُهُ، وادَّعَوْا أَنَّهُمْ قَتَلُوهُ. ويُحْتَمَلُ أَنْ يَمُودَ الضَّمِيرُ للبَهُودِ والنَّصارَى جَمِيعًا، ويَخْتَصَّ النَّصارَى باتَّخاذِ المَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ، وهَذَا هُوَ المُتَبادِرُ مِنَ السِّيَاقِ مَعَ الآيَةِ الَّتِي قَبْلَهَا.

<sup>(</sup>١) انظر: الصارم المسلول لابن تيمية (ص:٥٦-٥٧)، والفروع لابن مفلح (١١/١١).

قَوْلُهُ: ﴿أَخَبَــارَهُمْ وَرُهْبَــَنَهُمْ ﴾ الأخْبَارُ: جَمْعُ حَبْرٍ وحِبْرٍ -بَفَتْحِ الحاءِ وكَسْرِهَا- وَهُوَ العالِمُ الواسِعُ العِلْم، والرُّهْبَانُ: جَمْعُ راهِبٍ، وَهُوَ العابِدُ الزَّاهِدُ.

قَوْلُهُ: ﴿أَرْبَكَابًا مِن دُوبِ اللَّهِ ﴾ أيْ: مُشارِكِينَ للهِ عَزَيَعَكَا فِي التَّشْرِيعِ؛ لأنَّهُمْ يُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللهُ فِيُحِلُّهُ هَوُلاءِ الأنْباعُ، ويُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللهُ فَيُحِرِّمُهُ الأنْبَاعُ.

قَوْلُهُ: ﴿وَالْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْبِهُمَ ﴾ أي: اتَّخَذُوهُ إِلَهَا مَعَ اللهِ، بدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَمِـرُوٓا إِلَّا لِيَعْبُـدُوٓا ۚ إِلَىٰهَا وَحِــدًا﴾ والعِبَادَةُ: التَّذَلُّلُ والحُضُوعُ، واتّبَاعُ الأوامِرِ، والجتِنَابُ النَّواهِي.

قَوْلُهُ: ﴿ إِلَنَهُا وَحِـدًا ﴾ هُو اللهُ عَرَقِجَلَ، و (إلَهُ)، أيْ: مَأْلُوهٌ مَعْبُودٌ مُطاعٌ، ولَيْسَ بِمَعْنَى الِهِ، أَيْ: قَأْلُوهٌ مَعْبُودٌ مُطاعٌ، ولَيْسَ بِمَعْنَى الِهِ، أَيْ: قَادِرٍ عَلَى الاخْتِرَاعِ، فإنَّ هَذَا المَعْنَى فاسِدٌ، ذَهَبَ إلَيْهِ المُتَكَلِّمُونَ أَوْ عامَّتُهُمْ، فَيَكُونُ مَعْنَى ﴿ لَا آللهُ وَهَذَا لَيْسَ بِالتَّوْحِيدِ المَطْلُوبِ بَهَذِهِ الكَلِمَةِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ اللهُ يُورِي وَلَى اللهُ وَهَذَا لَيْسَ بِالتَّوْحِيدِ المَطْلُوبِ بَهَذِهِ الكَلِمَةِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَلْفَرُ كُونَ اللَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُوحِّدِينَ؛ لأنَّهُمْ يَقُولُونَ : لا رَبَّ إِلَّا اللهُ، قَالَ مَن رَبُّ السَّمَونِ السَّمَةِ وَرَبُ الْمَحْرِشِ الْعَظِيمِ (إِنَّ سَيَقُولُونَ اللهُ اللهِ اللهِ منون ١٨٠-١٨]، وهَذِهِ إِحْدَى القِرَاءَتَيْنِ، وَهِي سَبْعِيَّةٌ.

قَوْلُهُ: ﴿سُبْحَننَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (شَبْحَانَ» اسْمُ مَصْدَرٍ، وَهِيَ مَعْمُولٌ، أَوْ مَفْعُولٌ لَفِعْلٍ مَحْدُوفٍ وُجُوبًا، تَقْدِيرُهُ يُسَبِّحُ شُبْحَانًا، أَيْ: تَسْبِيحًا؛ لأنَّ اسْمَ المَصْدَرِ بِمَعْنَى المَصْدَرِ. فـ(شُبْحَانَ): مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ عامِلُهَا مَحْدُوفٌ وُجُوبًا وَهِيَ مُلازِمَةٌ للإِضَافَةِ: إِمَّا إِلَى مُضْمَرٍ، كَمَا فِي الآيَةِ: ﴿سُبْحَننُهُۥ﴾ أَوْ إِلَى مُظْهَرٍ، كَمَا فِي ﴿شُبْحَنْ اللّهِ﴾.

والتَّسْبِيحُ: التَّنْزِيهُ، أَيْ: تَنْزِيهُ اللهِ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ، ولَا يُخْتَاجُ أَنْ نَقُولَ: و(مُمَاثَلَةِ المَخْلُوقِينَ)؛ لأنَّ الْمُهَاثَلَةَ تَقْـصٌ، ولكنْ إِذَا قُلْنَاهَا؛ فذلكَ مِنْ بَابٍ زِيادَةِ الإِيضاحِ؛ حتَّى لَا يُطَنَّ انَّ مَّثِيلَ الخالِق بالمَخْلُوقِ فِي الكَمَالِ مِنْ بَابٍ الكَمَالِ، فيكُونُ المَعْنَى: تَنْزِية اللهِ عَنْ كُلِّ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ مِنْ نَقْصٍ أَوْ مُمَاثَلَةِ المَخْلُوقِينَ.

وقَوْلُهُ: ﴿عَمَمًا يُشْرِكُونَ﴾ أي: بِمَّا سِوَاهُ مِنَ المَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ والأحْبَارِ والرُّهْبَانِ، فَهُوَ مُتَنَزَّهُ عَنْ كُلِّ شِرْكِ وعَنْ كُلِّ مُشْرَكِ بهِ.

وقَـوْلُهُ: ﴿حَكَمًا يُشُـرِكُونَ ﴾ هَذَا مِنَ البَلاغَةِ فِي القُـرْآنِ؛ لأنَّهَا جاءَتْ مُحْتَمِلَةً أنْ تَكُـونَ

فَقُلتُ لَهُ: إِنَّا لَسْنَا نَعْبُدُهُمْ. قَالَ: «أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللهُ فَتُحَرِّمُونَهُ، وَيُجِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللهُ فَتُحِلُّونَهُ؟!»<sup>[۱]</sup> فَقُلْتُ: بَلَى. قَالَ: «فَقِلْكَ عِبَادَتُهُم» رَوَاهُ أَحْدُدُ وَالتِّرِمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ<sup>١١</sup>.

«مَا» مَصْدَرِيَّة، فَيَكُونُ المَعْنَى: عَنْ شِرْكِهِمْ، أَوْ مَوْصُولَة، ويَكُونُ المَعْنَى: سُبْحَانَ اللهِ عَنِ الَّذِينَ
 يُشْرِكُونَ بهِ، وَهِيَ صَالِحَةٌ للأَمْرَيْنِ، فتكُونُ شامِلَةٌ لهُهَا؛ لأنَّ الصَّحِيحَ جوازُ اسْتِعْمَالِ المُشْتَرَكِ فِي مَعْنَيْدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَ تَعَارُضٌ، فَيَكُونُ التَّنْزِيهُ عَنِ الشِّرْكِ وعَنِ المُشْرَكِ بهِ.

[١] قَوْلُهُ: «إِنَّا لَسْنَا نَعْبُدُهُمْ» أَيْ: لَا نَعْبُدُ الأَحْبَارَ والرُّهْبَانَ، ولَا نَسْجُدُ لهُمْ ولَا نَرْكَعُ ولَا نَذْبَحُ ولَا نَنْذُرُ لهُمْ، وهَذَا صَحِيحٌ بالنَّسْبَةِ للأَحْبارِ والرُّهْبَانِ بدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ: «أَلَيْسَ بُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللهُ فَتُحَرِّمُونَهُ، ويُجِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللهُ فَتُحِلُّونَهُ؟!».

فإنَّ هَذَا الوَصْفَ لَا يَنْطَبِقُ عَلَى عِيسَى أَبَدًا؛ لأَنَّهُ رَسُولُ اللهِ، فَهَا أَحَلَّهُ فَقَدْ أَحَلَّهُ اللهُ، ومَا حَرَّمَهُ فَقَدْ حَرَّمَهُ اللهُ، وقَدْ حَاوَلَ بَعْضُ النَّاسِ أَنْ يُعِلَّ الحَدِيثَ لهَذَا المُعْنَى مَعَ ضَعْفِ سَنَدِهِ، والحَدِيثُ حَسَّنَهُ التَّرْهِذِيُّ والأَلْبَانِيُّ وآخَرُونَ، وضَعَّفُهُ آخَرُونَ.

ويُجابُ عَنِ التَّعْلِيلِ المَّذْكُورِ بأنَّ قَوْلَ عَدِيِّ: «لَسْنَا نَعْبُدُهُمْ» يَعُودُ عَلَى الأحْبَارِ والرُّهْبَانِ، أمَّا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ فالْمَعْرُوفُ أَنَّهُمْ يَعْبُدُونَهُ. وبَدَأَ بَتَحْرِيمِ الحَلالِ؛ لأَنَّهُ أَعْظَمُ مِنْ تَخْلِيلِ الحَرَامِ، وكِلاهُمَا مُحَرَّمٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ ٱلْسِنَئُكُمُ ٱلكَذِبَ هَنَذَا حَلَلُّ وَهَكَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُواْ عَلَى اللّهِ ٱلكَذِبَ﴾ [النحل:١١٦].

قَوْلُهُ: «فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ» ووجْهُ كوْنِهَا عِبادَةً: أَنَّ مِنْ مَغْنَى العِبَادَةِ الطَّاعَةَ، وطاعَةُ غَيْرِ اللهِ عِبادَةٌ للمُطاعِ، ولكنْ بشَرْطِ أَنْ تَكُونَ فِي غَيْرِ طاعَةِ اللهِ، أمَّا إذَا كانَتْ فِي طاعَةِ اللهِ فِهِيَ عِبادَةٌ للهُ؛ لأَنْكَ أطَّعْتَ غَيْرَ اللهِ فِي طاعَةِ اللهِ، كَمَا لَوْ أَمَرَكَ أَبُوكَ بالصَّلاةِ فصَلَيْتَ، فَلَا تَكُونُ قَدْ عَبَدْتَ أَباكَ بِطَاعَتِكَ لهُ، ولكنْ عَبَدْتَ اللهَ؛ لأَنْكَ أطَعْتَ غَيْرَ اللهِ فِي طاعَةِ اللهِ؛ ولأنَّ أَمْرَ غَيْرِ اللهِ بطاعَةِ اللهِ وامْتِتَالِ أَمْرِهِ هُوَ امْتِنَالٌ لأَمْرِ اللهِ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه النرمذي: كتاب تفسير القرآن، تُفْسِير سورة التوبة، رقم (۳۰۹٥)، وقال: "غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب، وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحميية، وابن جرير (۱۰/ ۸۸، ۸۸) والبيهقي (۱۱/ ۱۱۲) والبيهقي و الزيان، والذي في «تهذيب الكيال» (۱۰۹/۲). وانظر: «الدر المنثور» للسيوطي (۳/ ۲۳۰). وقد حسنه شيخ الإسلام في «الإيمان» (ص. ١٤:).

#### ويُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١ - أنَّ الطَّاعَةَ بِمَعْنَى العِبَادَةِ عُبُودِيَّةٌ مُقَيَّدَةٌ.

٢- أنَّ الطَّاعَةَ فِي نُحَالَفَةِ شَرْعِ اللهِ مِنْ عِبادَةِ المُطاعِ، أمَّا فِي عِبادَةِ اللهِ فهِيَ عِبادَةٌ للهِ.

٣- أنَّ اتِّباعَ العُلَمَاءِ والعُبَّادِ فِي مُحَالَفَةِ شَرْعِ اللهِ مِنِ اتِّخاذِهِمْ أَرْبَابًا.

واعْلُمْ أَنَّ اتَّبَاعَ العُلَمَاءِ أَوِ الأُمَرَاءِ فِي تَخْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللهُ أَوِ العَكْسُ يَنْقَسِمُ إِلَى ثُلاثَةِ أَفْسامٍ: الأوَّلُ: أَنْ يُتابِعَهُمْ فِي ذلِكَ رَاضِيًا بقَوْلِهِمْ، مُقَدِّمًا لهُ، ساخِطًا لحُثْمُ اللهِ، فَهُوَ كافِرٌ؛ لأنَّهُ كَرِهَ مَا أَنْزَلَ اللهُ، فأخْبَطَ اللهُ عَمَلَهُ، ولا تُحْبَطُ الأعْبالُ إِلَّا بالكُفْرِ، فكُلُّ مَنْ كَرِهَ مَا أَنْزَلَ اللهُ فَهُوَ كافِرٌ.

الثَّانِي: أَنْ يُتابِعَهُمْ فِي ذَلِكَ رَاضِيًا بِحُكْمِ اللهِ وعالِيًّا بِأَنَّهُ أَمْثُلُ وأَصْلَحُ للعِبَادِ والبِلادِ، ولكنْ لِهَوَّى فِي نَفْسِهِ اخْتَارَهُ، كَانَّهُ يُرِيدُ مَثَلًا وظِيفَةً، فَهَذَا لاَ يَكْفُرُ، ولكنَّهُ فَاسِقٌ، ولهُ حُكْمُ عَثْرِهِ مِنَ العُصاةِ.

النَّالِثُ: أَنْ يُتابِعَهُمْ جاهِلًا، فَيَظُنُّ أَنَّ ذلِكَ حُكْمُ اللهِ، فيَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

أ- أَنْ يُمْكِنَهُ أَنْ يَعْرِفَ الحَقَّ بنَفْسِهِ، فَهُوَ مُفَرِّطٌ أَوْ مُقَصِّرٌ، فَهُوَ آثِمٌ؛ لأنَّ اللهَ أَمَرَ بسُوَالِ أَهْلِ العِلْم عِنْدَ عَدَم العِلْم.

ب- أنْ لا يَكُونَ عاليًا ولا يُمْكِنَهُ التَّعَلَّمُ فَيُتَابِعَهُمْ تَقْلِيدًا، ويَظُنَّ أَنَّ هَذَا هُوَ الحَتَّى، فهَذَا لاَ شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لأَنَّهُ فَعَلَ مَا أُمِرَ بِهِ، وكانَ مَعْذُورًا بذلِكَ؛ ولذلكَ وَرَدَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إنَّ مَنْ أُفْتِي بغَيْرِ عِلْمٍ فَإِنَّتَا إِثْمُهُ عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ»(''، لَوْ قُلْنَا بإثْمِهِ بخَطَأٍ غَيْرِهِ لَلَزِمَ مِنْ ذلِكَ الحَرَجُ والمَشَقَّةُ، ولَمْ يَثِق النَّاسُ بأَحَدٍ؛ لاخْتَيَالِ خَطَيْهِ.

فإنْ قِيلَ: لِالذَا لَا يُكَفَّرُ أَهْلُ القِسْمِ التَّانِي؟

أُجِيبَ: إنَّنا لَوْ قُلْنَا بَكُفْرِهِمْ لَزِمَ مِنْ ذلِكَ تَكْفِيرُ كُلِّ صاحِبِ مَعْصِيَةٍ يَعْرِفُ أَنَّهُ عاصٍ شِهِ، ويَعْلَمُ أَنَّهُ حُكْمُ اللهِ.

فَائِدَةٌ: وصَفَ اللهُ الحاكِمِينَ بغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ بثَلاثَةِ أَوْصافٍ:

<sup>(</sup>١) أخرجه الإِمام أحمد (٢/ ٣٦١، ٣٦٥) وأبو داود: كتاب العلم، باب التوقي في الفتيا، رقم (٣٦٥٧)، وابن ماجه: المقدمة، باب اجتناب الرأي، رقم (٥٣)، والدارمي: المقدمة (١/٣٥) والحاكم: كتاب العلم (١/٢٢٦)، من حديث أبي هريرة رَيْخِلَلْهُمَنْهُ، وقال الحاكم: فصحيح على شرط الشيخين، ولَا أعرف له علة، ووافقه الذهبي.

١ – قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن لَمْ يَحَكُم بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُولَتَهِكَ هُمُ ٱلْكَفْرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤].

٧- وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن لَّذ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَتَهِكَ هُمُ ٱلظَّالِمُونَ ﴾ [المائدة: ٤٥].

٣- وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن لَدّ يَمْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئَكِكَ هُمُ ٱلْفَنسِقُونَ ﴾ [المائدة:٤٧].

واخْتَلَفَ أَهْلُ العِلْمِ فِي ذلكَ:

فقِيلَ: إِنَّ هَذِهِ الأَوْصَافَ لَمُوْصُوفِ واحِدٍ؛ لأَنَّ الكَافِرَ ظَالِمٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلْكَفِرُونَ هُمُ ٱلظَّلِمُونَ ﴾ [البقرة:٢٥٤]، وفاسِقٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأُونَهُمُ ٱلنَّارُ ﴾ [السجدة:٢٠]، أيْ: كَفُرُوا.

> وقِيلَ: إنَّهَا لَمُوصُوفِينَ مُتَعَدِّدِينَ، وإنَّها عَلَى حَسَبِ الحُكْمِ. وهَذَا هُوَ الرَّاجِمُ. فيكُونُ كافِرًا فِي ثَلاثَةِ أَحْوَالٍ:

أ- إذَا اعْتَـقَدَ جَوازَ الحَّكُمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ، بدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَفَحُكُمَ الْمَكِيلَةِ يَبَعُونَ ﴾ [المائدة: ٥٠]، فكُلُّ مَا خَالَفَ حُكْمَ اللهِ فَهُوَ مِنْ حُكْمِ الجاهِليَّةِ، بدَلِيلِ الإِجْماعِ القَطْعِيِّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الحُكْمُ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ مُخَالِفٌ لإِجْماعِ المُسْلِمِينَ القَطْعِيِّ، وهَذَا كافِرٌ مُرُ تَدُّ، وذَلِكَ كَمَنِ اعْتَقَدَ حِلَّ الرِّنَا أَوِ الحَمْرِ أَوْ تَحْرِيمَ الخَبْزِ أَوِ اللَّبَنِ.

ب- إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ حُكْمَ غَيْرِ اللهِ مِثْلُ حُكْمِ اللهِ.

ج- إذَا اعْتَقَدَ أَنَّ حُكْمَ غَيْرِ اللهِ أَحْسَنُ مِنْ حُكْمِ اللهِ، بدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنَ آحَسَنُ مِنَ اللّهِ صُحُكًا لِفَوْرِ يُوقِئُونَ﴾ [الماندة: ٥٠]، فتَضَمَّنَتِ الآيَّةُ أَنَّ حُكْمَ اللهِ أَحْسَنُ الأَحْكَامِ، بدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى مُقَرِّرًا ذلكَ: ﴿ أَلِشَنَ اللّهُ بِأَفْكِمِ الْمُهِكِينَ ﴾ [التين: ٨]، فإذَا كَانَ اللهُ أَحْسَنَ الحاكِمِينَ أَحْكَامًا وَهُوَ أَحْكُمُ الحاكِمِينَ - فَمَنِ اذَّعَى أَنَّ حُكْمَ غَيْرِ اللهِ مِثْلُ حُكْمِ اللهِ أَوْ أَحْسَنُ - فَهُوَ كَافِرٌ؛ لأَنَّهُ مُكذِّبٌ للقُوْآنِ.

ويَكُونُ ظالِيًا: إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ الحَكْمَ بِيَا أَنْزَلَ اللهُ أَحْسَنُ الأَحْكامِ، وأَنَّهُ أَنْفَعُ للعِبادِ والبِلادِ، وأَنَّهُ الوَاجِبُ تَطْبِيقُهُ، ولكنْ حَمَلَهُ البُغْضُ والحِقْدُ للمَحْكُومِ عَلَيْهِ حتَّى حَكَمَ بغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ؛ فَهُوَ ظالِمٌ.

ويَكُونُ فَاسِقًا: إِذَا كَانَ حُكُمُهُ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ لِهَوَّى فِي نَفْسِهِ مَعَ اعْتِقَادِهِ أَنَّ حُكْمَ اللهِ هُوَ الحتَّ، لكنْ حَكَمَ بِغَيْرِهِ هُوَّى فِي نَفْسِهِ، أَيْ: عَبَّةً لِمَا حَكَمَ بِهِ لَا كَراهَةً لِحُكْمِ اللهِ، ولَا لِيَضُرَّ أَحَدًا بهِ، مِثْلُ: أَنْ يَخْكُمَ لَشَخْصِ لِرَشْوَةِ رُشِيَ إِيَّاهَا، أَوْ لكَوْنِهِ قَرِيبًا أَوْ صَدِيقًا، أَوْ يَطْلُبُ مِنْ وَرائِهِ حاجَةً،
 ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ، مَعَ اعْتِقَادِهِ بأَنَّ حُكْمَ اللهِ هُوَ الأَمْثَلُ والوَاجِبُ اتِّباعُهُ - فهَذَا فاسِقٌ، وإِنْ كَانَ أيضًا ظالمًا، لكنْ وَصْفُ الفِشْقِ فِي حَقِّهِ أَوْلَى مِنْ وَصْفِ الظَّلْم.

أَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِمَنْ وَضَعَ قَوَانِينَ تَشْرِيعِيَّةً مَعَ عِلْمِهِ بِحُكْمِ اللهِ وِبمُخَالَفَةِ هَذِهِ القَوَانِينِ لَحُكْمِ اللهِ - فهَذَا قَدْ بَدَّلَ الشَّرِيعَةَ بَهْذِهِ القَوَانِينِ، فَهُوَ كَافِرٌ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَرْغَبْ بَهَذَا القَانُونِ عَنْ شَرِيعَةِ اللهِ إِلَّا وَهُو يَعْتَقِدُ أَنَّهُ خَيْرٌ للعِبادِ والبِلادِ مِنْ شَرِيعَةِ اللهِ، وعِنْدَمَا نَقُولُ بِأَنَّهُ كَافِرٌ، فنَعْنِي بذلِكَ أَنَّ هَذَا الفِعْلَ يُوصِلُ إِلَى الكُفْرِ.

ولكنْ قَدْ يَكُونُ الواضِعُ لَهُ مَعْذُورًا، مِثْلُ أَنْ يُغَرَّرَ بِهِ كَأَنْ يُقالَ: إِنَّ هَذَا لَا يُخالِفُ الإِسْلامَ، أَوْ هَذَا مِنَ المَصالِح المُرْسَلَةِ، أَوْ هَذَا عِمَّا رَدَّهُ الإِسْلامُ إِلَى النَّاسِ.

فيُو جَدُ بَعْضُ العُلَمَاءِ وإِنْ كَانُوا مُحْطِئِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ مَسْأَلَةَ الْمُعاملاتِ لَا تَعَلَّقَ لَهَا بالشَّرْعِ، بَلْ تَرْجِعُ إِلَى مَا يَصْلُحُ الاقْتِصَادُ فِي كُلِّ زَمانٍ بحَسَبِه، فإذَا اقْتَضَى الحالُ أَنْ نَضَعَ بُنُوكًا للرِّبَا أَوْ ضَرائِبَ عَلَى النَّاسِ – فهَذَا لَا شَيْءَ فِيهِ. وهَذَا لاَ شُكَّ فِي خَطَئِهِ، فإنْ كَانُوا مُجَّتِهِدِينَ غَفَرَ اللهُ لَهُمْ، وإلَّا فهُمْ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ، واللاثِقُ بَهُؤُلاءِ أَنْ يُلَقَّبُوا بِأَتَّهُمْ مِنْ عُلماءِ الدَّوْلَةِ لَا عُلماءِ اللَّهِ.

ومِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ الشَّرْعَ جَاءَ بَتَنْظِيمِ العِبَادَاتِ الَّتِي بَيْنَ الإِنْسَانِ ورَبِّهِ، والمُعامَلَاتِ الَّتِي بَيْنَ الإِنْسَانِ مَعَ الحَلْقِ فِي العُقُودِ والأنْكِحَةِ والمَوارِيثِ وغيْرِهَا، فالشَّرْعُ كامِلٌ مِنْ جَمِيعِ الوُجُوءِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ اَيْوَمُ اَكْمَلُتُ كُمُّمْ وِينَكُمْ ﴾ [المائدة:٣]، وكَيْفَ يُقالُ: إِنَّ المُعامَلَاتِ لَا تَعَلَّقُ لَهَا بالشَّرْعِ وأَطْوَلُ آيَةٍ فِي القُرْآنِ نَزَلَتْ فِي المُعامَلَاتِ، ولَوْلَا نِظامُ الشَّرْعِ فِي المُعامَلَاتِ لَفَسَدَ النَّاسُ؟!

واْنَا لَا أَقُولُ: نَأْخُذُ بِكُلِّ مَا قَالَهُ الفُقَهَاءُ؛ لأَتَهُمْ قَدْ يُصِيبُونَ وقَدْ يُخْطِئُونَ، بَلْ يَجِبُ أَنْ نَأْخُذَ بِكُلِّ مَا قَالَهُ اللهُ ورَسُولُهُ ﷺ، وَلَا يُوجَدُ حَالٌ مِنَ الأَحْوَالِ تَقَعُ بَيْنَ النَّاسِ إِلَّا وفِي كِتَابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسُولِهِ مَا يُزِيلُ إِشْكَالَهَا وَيَحُلُّهَا، ولكنِ الحَطَأُ إِمَّا مِنْ نَفْصِ العِلْمِ أَوِ الفَهْمِ وهَذَا قُصُورٌ، أَوْ نَفْصِ التَّذَبُّرِ وهَذَا تَقْصِيرٌ.

أمَّا إِذَا وُفِّقَ الإِنْسَانُ بالعِلْمِ والفَهْمِ، وبَذَلَ الجُهْدَ فِي الوُصُولِ إِلَى الحَقِّ - فَلَا بُدَّ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ حتَّى فِي المُعامَلَاتِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء:٨٦]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ أَفَلَرَ يَتَبَّرُواْ الْفَوْلَ ﴾ ُ [المؤمنون:٢٨]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿كِنْتُ أَنْزَلْتُهُ إِلَيْكَ مُبَرَكُ لِيَنَبَّوُا ءَايَنِدِ، ﴾ [ص:٢٩]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَنَبَ بِنِينَنَا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل:٨٩]، فكُلُّ شَيْءٍ يَخْتَاجُهُ الإِنْسَانُ فِي دِينِهِ أَوْ دُنْيَاهُ فإنَّ القُرْآنَ بَيْنَهُ بَيَانًا شَافِيًّا.

ومَنْ سَنَّ قَوانِينَ تُخَالِفُ الشَّرِيعَةَ وادَّعى أَتَّهَا مِنَ المَصالِحِ الْمُرْسَلَةِ فَهُوَ كاذِبٌ فِي دَعْوَاهُ؛ لأنَّ المَصالِحِ المُرْسَلَةَ والْمُقَيَّدَةَ إِنِ اعْتَبَرَهَا الشَّرْعُ ودَلَّ عَلَيْهَا فَهِي حَثَّ ومِنَ الشَّرْعِ، وإنْ لَمْ يَعْتَبِرْهَا فلَيْسَتْ مَصالِح، ولا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ كذلِكَ؛ ولهَذَا كَانَ الصَّوَابُ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ يُسَمَّى بالمَصالِحِ المُرْسَلَةِ، بَلْ مَا اعْتَبَرَهُ الشَّرْعُ فَهُوَ مَصْلَحَةٌ، ومَا نَفَاهُ فَلَيْسَ بمَصْلَحَةٍ، ومَا سَكَتَ عنهُ فَهُوَ عَفْوٌ.

والمَصالِحُ المُرْسَلَةُ تَوَسَّعَ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فأَدْخَلَ فِيهَا بَعْضَ المَسَائِلِ المُنْكَرَةِ مِنَ البِدَعِ وَغَيْرِهَا، كَوِيدِ مِيلادِ الرَّسُولِ، فزَعَمُوا أَنَّ فِيهِ شَحْذًا للهِمَمِ، وتَنْشِيطًا للنَّاسِ؛ لأَتَّهُمْ نَسُوا ذِكْرَ رَسُولُهُ، رَسُولِ اللهِ ﷺ وهَذَا باطِلٌ؛ لأنَّ جَمِيعَ المُسْلِمِينَ فِي كُلِّ صَلَاةٍ يَشْهَدُونَ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ ورَسُولُهُ، ويُصَلُّونَ عَلَيْهِ، والَّذِي لَا يَحْيَا قَلْبُهُ بَهَذَا وَهُوَ يُصَلِّى بَيْنَ يَدَيِ رَبِّهِ كَيْفَ يَحْيَا قَلْبُهُ بساعَةٍ يُؤْتَى فِيهَا بلقصائِد الباطِلَةِ النِّي فِيهَا مِنَ الغُلُو مَا يُنْكِرُهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟! فَهَذِه مَفْسَدَةٌ وَلَيْسَتْ بمَصْلَحَةٍ.

فالمَصالِحُ المُرْسَلَةُ وإنْ وَضَعَهَا بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ المُجْتَعِدِينَ الكِبَارِ فَلَا شَكَّ أَنَّ مُرادَهُمْ نَضُرُ اللهِ ورَسُولِهِ، ولكنِ اسْتُخْدِمَتْ هَذِهِ المَصَالِحُ فِي غَيْرِ مَا أَرَادَهُ أُولَئِكَ العُلْمَاءُ وتُوسِّعَ فِيهَا، وعليْهِ فإنَّمَا تُقاسُ بالمِعْمَارِ الصَّحِيحِ، فإنِ اعْتَبَرَهَا الشَّرْعُ قُبِلَتْ، وإلَّا فَكَمَا قَالَ الإِمامُ مالِكٌ: «كُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ ويُرَدُّ إِلَّا صاحِبَ هَذَا القَبْرِ» (١)، وهُناكَ قَواعِدُ كُلِيَّاكٌ تُطَبَّقُ عَلَيْهَا الجُزْقِيَّاتُ.

ولْيُعْلَمْ اللَّهُ يَجِبُ عَلَى الإِنْسَانِ أَنْ يَتَّقِيَ رَبَّهُ فِي جَمِيعِ الأَحْكامِ؛ فَلَا يَتَسَرَّعْ فِي البَتَّ بِهَا، خُصُوصًا فِي التَّكْفِيرِ الَّذِي صَارَ بَعْضُ أهْلُ الغَيْرَةِ والعاطِفَةِ يُطْلِقُونَهُ بِدُونِ تَفْكِيرٍ وَلَا رَوِيَّةٍ، مَعَ أَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا كَفَّرَ شَخْصًا وَلَمْ يَكُنِ الشَّخْصُ أهْلًا لهُ عادَ ذلِكَ إِلَى قائِلِهِ، وَتَكْفِيرُ الشَّخْصِ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكامٌ كَثِيرَةٌ، فَيَكُونُ ثُمِّاحَ الدَّم والمالِ، ويَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ جَمِيعُ أَحْكام الكُفْرِ.

وكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ نُطْلِقَ الكُفْرَ عَلَى شَخْصٍ مُعَيَّنِ حَتَّى يَتَيَّنَ شُرُوطُ التَّكْفِيرِ في حَقِّهِ يَجِبُ أَنْ

<sup>(</sup>١) انظر: المقاصد الحسنة للسخاوي (ص:١٣٠٥)، وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٩٢٥-٩٢٨) عن الحكم بن عتية ومجاهد.

فِيهِ مَسائِلُ: الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ (النُّورِ)[۱]. الثانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ (بَرَاءَةٌ)[۲].

لا نَجْبُنَ عَنْ تَكْفِيرِ مَنْ كَفَّرَهُ اللهُ ورَسُولُهُ، ولكنْ يَجِبُ أَنْ نُفَرَّقَ بَيْنَ المُعَيَّنِ وغَيْرِ المُعَيَّنِ، فالمُعَيَّنُ يَختَاجُ
 الحُكْمُ بتَكْفِيرِهِ إِلَى أَمْرَيْن:

١- ثُبُوتُ أَنَّ هَذِهِ الْحَصْلَةَ الَّتِي قامَ بِهَا عِمَّا يَقْتَضِي الكُفْرَ.

٢- انْطِبَاقُ شُرُوطِ التَّكْفِيرِ عليه، وأهمُّهَا العِلْمُ بأنَّ هَذَا مُكفِّرٌ، فإنْ كَانَ جاهِلًا فإنَّهُ لا يُكفَّرُ؛
 ولهَذَا ذَكَرَ العُلَيَاءُ أَنَّ مِنْ شُرُوطِ إقامَةِ الحَدِّ أَنْ يَكُونَ عالِيًا بالتَّحْرِيمِ، هَذَا وَهُوَ إقامَةُ حَدِّ ولَيْسَ
 بتكفيرٍ.

والتَّحَرُّرُ مِنَ التَّكْفِيرِ أَوْلَى وأَحْرَى، قَالَ تَعَلَى: ﴿ رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِدِينَ لِثَلَا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةٌ بَعَدَ الرُسُلِ ﴾ [النساء: ١٦٥]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ رُسُلًا مُمْذِينَ حَقَّى نَبُعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء: ١٥٥]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كُنَا مَعْ نَوْمُ مَا يَنْقُوكَ ﴾ [النوبة: ١٥٥]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كُنُو مَا يَشْتُونِ لَهُم مَا يَنْقُوكَ ﴾ [النوبة: ١٥٥]، ولا بُدَّ مُعَ تَوَفَّرِ الشَّرُوطِ مِنْ عَدَمِ الموانِع، فَلُوْ قَامَ الشَّخْصُ بِهَا يَقْتَضِي الكُفْرَ إِكْرَاهَا أَوْ ذُهُ ولا لَمْ بَعْدِ إِيمَنيهِ ۗ إِلّا مَنْ أَصْحَرِهُ وَقَلْبُهُ مُظْمَينًا فَإِلَابِهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَنيهِ ۗ إِلّا مَنْ أَصْحَرِهُ وَقَلْبُهُ مُظْمَينًا فِإِلْمِينِ ﴾ لللهُمَّا إِنَّا رَبُّكَ. أَخْطَأُ مِنْ شِلَا اللّهُمَّا أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ. أَخْطَأُ مِنْ شِيَّةِ اللّهُمَّ اللّهُمَّ الْمَتَعَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ. أَخْطَأُ مِنْ شِيَّةِ اللّهُمَّ اللّهُمَّ الْمَتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ. أَخْطَأُ مِنْ شِيَّةً الفَرَح ﴾ [النصل: ١٠٦]؛ ولِقَوْلِ الرَّجُلِ اللّذِي وَجَدَدَابَتُهُ فِي مَهْلَكِهِ: «اللّهُمَّ الْمُنتِينَ هُلِي النَّهُ فَي المُنْ يَقُولُ الرَّجُلِ الذِي وَعَدَ دَابَتُهُ فِي مَهْلَكِهِ: «اللّهُمَّ الْمُنْ وَاللّهُ مَا يُونَا رَبُّكُ اللّهُ الْمُنْ يَعْلَولُوا الرَّجُلِ الذِيكِ وَاللّهُ مَا اللّهُمَّ الْمُنْ اللّهُ مَا اللّهُمَّ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَا اللّهُمَّ اللّهُ مَا اللّهُ اللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ الْعُلْمَا لِمُنْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الْذِيلُكَ اللّهُ اللللّهُ اللّه

قَوْلُهُ: «فِيهِ مَسَائِلُ»:

[١] الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ النَّورِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَلَيَحْدَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أشروهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِشَنَةُ أَنْ يُصِيبَهُمْ عَدَاكُ النِهِ [النور:٢٣] وسَبَقَ تَفْسِيرُهَا.

[٧] الثانيَّةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ (بَرَاءَةٌ) وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ اَتَّفَـٰدُوۤا أَخْبَــَارَهُمْ وَرُهۡبَــَنَهُمْ أَرْبَــاَبَا مِن دُوبِ اللّهِ ﴾ [التوبة:٣] الآيةَ، وقَدْ سَبَقَ ذلكَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب التوبة، رقم (٦٣٠٩)، ومسلم: كتاب التوبة، باب الحض على التوبة والفرح بها، رقم (٢٧٤٧)، من حديث أنس بن مالك رَحِيَّالِيَّةَ عَنْدُ

الثالِثَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى مَعْنَى العِبَادَةِ الَّتِي أَنْكَرَهَا عَدِيٍّ [1].

الرَّابِعَةُ: تَمْثِيلُ ابنِ عَبَّاسٍ بِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَتَمْثِيلُ أَحْمَدَ بِسُفْيَانَ [٢].

الخَامِسَةُ: تَحُوُّلُ الأحْوَالِ إِلى هذِهِ الغَايَةِ، حَتَّى صَارَ عِنْدَ الأَكْثِرِ عِبَادَةُ الرُّهْبَانِ هِيَ أَفْضَلَ الأَعْبَالِ، وَتُسَمَّى الوِلَايَةَ، وَعَبَادَةُ الأَحْبَارِ هِيَ العِلْمُ وَالفِقْهُ، ثُمَّ تَغَيَّرَتِ الأحوَالُ إِلى أَنْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللهِ مَنْ لَيْسَ مِنَ الصَّالِحِينَ، وَعُبِدَ بِالمَعْنَى النَّانِي مَنْ هُوَ مِنَ الجَاهِلِينَ [1]

[١] الثالِثَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى مَعْنَى العِبَادَةِ الَّتِي أَنْكَرَهَا عَدِيٌّ؛ لأنَّ العِبَادَةَ هِيَ التَّمَّبُّدُ لَهُمْ بالطَّاعَةِ، والتَّذَلُّلُ لهُمْ بالرُّكُوعِ والسُّجُودِ والنَّذْرِ، ومَا أَشْبَهَهُ، لكنْ بَيَّنَ ﷺ المُرَادَ مِنْ عِبادَتِمِمْ بأنَّهَا طاعَتُهُمْ فِي تَحْلِيلِ الحَرَامِ وتَحْوِيم الحلالِ.

[٢] الرَّابِعَةُ: غَيْثِيلُ ابْنِ عَبَّاسِ بأَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ وتَمْثِيلُ أَحْمَدَ بسُفْيَانَ.

أيْ: إذَا كَانَ أَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُعَارَضَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ بَقَوْلِهِهَا، فهَا بالُكَ بَمَنْ عَارَضَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ بَقَوْلِ مَنْ دُوتِهَا؟! فَهُوَ أَشَدُّ واْفَبَحُ. وكذلِكَ مَثَلَّ الإمَامُ أَخْمَدُ بِشُفْيَانَ التَّوْرِيِّ، واَنْكَرَ عَلَى مَنْ أَخَذَ برَأْيِهِ وَتَرَكَ مَا صَحَّ بِهِ الإِسْنَادُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، واسْتَدَلَّ بقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَلْيَحْدَرِ اللّذِينَ ﷺ لِلْقُونَ عَنْ أَشْرِهِ ﴾ الآيَةَ.

[٣] الحَمَّالِ عِبَادَةُ الرُّهْبَانِ هِيَ هَذِهِ الغايَّةِ حتَّى صَارَ عِنْدَ الأَكْثَرِ عِبادَةُ الرُّهْبَانِ هِيَ أَفْضَلَ الأعْمَالِ... إلخ.

يَقُول الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: تَغَيَّرَتِ الأَحْوَالُ إِلَى هَذِهِ الغايَةِ حتَّى صَارَ عِنْدَ الأَثْثَرِ عِبادَةُ الرُّهْبَانِ هِيَ أَفْضَلَ الأَعْبَالِ... وهَذَا لاَ شَكَّ النَّهُ أَشَدُّ مِنْ مُعارَضَةِ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ بَقُولِ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ، ثُمَّ قَالَ: «ثُمَّ تَغَيَّرَتِ الأَحْوَالُ إِلَى أَنْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللهِ مَنْ لَيْسَ مِنَ الصَّالِحِينَ» أَيْ: يُرْكَعُ ويُسْجَدُ لهُ، ويُعَظَّمُ تَعْظِيمَ الرَّبِّ، ويُوصَفُ بِهَا لَا يَسْتَحِقُّ، وهَذَا يُوجَدُ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الشَّعَرَاءِ الَّذِينَ يَمْدَحُونَ الْمُلُوكَ والوُزْرَاءَ، وهُمْ لاَ يَسْتَحِقُّونَ أَنْ يَكُونُوا بِمَنْزِلَةِ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ.

ثُمَّ قَالَ: "وعُبِدَ بالمَعْنَى الثَّانِي" وَهُوَ الطَّاعَةُ والاتِّباعُ مَنْ هُوَ مِنَ الجَاهِلِينَ، فأُطِيعَ الجاهِلُ فِي تَخْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللهُ وتَحْرِيمِ مَا أحلَّ اللهُ، كَمَا يُوجَدُ فِي بَعْضِ النُّظُمِ والقَرَانِينِ المُخالِفَةِ للشَّرِيعَةِ الإسْلامِيَّةِ؛ فإنَّ واضِعِيهَا جُهَّالٌ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الشَّرِيعَةِ ولَا الأَدْيانِ شَيْئًا، فصَارُوا يُعْبَدُونَ بَهَذَا المُعْنَى، فيُطاعُونَ فِي تَخْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللهُ وتَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللهُ. .....

وهَذَا فِي زَمانِ الْمُؤَلِّفِ فَكَيْفَ بَزَمَانِنَا؟! وقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا رَوَاهُ البُخَارِيُّ عَنْ أَنْسِ بْنِ مالِكِ رَهَائِكَهُ شَرِّ مِنْهُ، حتَّى تَلْقَوْا رَبَّكُمْ»(١)، وقَالَ النَّبِيُّ ﷺ للطَّحابَةِ: «لَوَمَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كثيرًا»(١)، وعَصْرُ الصَّحَابَةِ أَفْرَبُ إِلَى الهُدَى مِنْ عَصْرِ مَنْ بَعْدَهُمْ.

والنَّاسُ لَا يُجِسُّونَ بالتَغَيُّرِ؛ لأنَّ الأُمُورَ تأْتِي رُوَيْدًا رُوَيْدًا، ولَوْ غابَ أَحَدٌ مُدَّةً طَوِيلَةً ثُمَّ جاءَ لَوَجَدَ التَغَيُّرَ الكَثِيرَ الْمُزْعِجَ -نَسْأَلُ اللهَ السَّلامَةَ- فعَلَيْنَا الحَلَرَ، وأَنْ نَعْلَمَ أَنَّ شَرْعَ اللهِ يَجِبُ أَنْ يُحْمَى وأَنْ يُصانَ، ولَا يُطاعُ أَحَدٌ فِي تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللهُ أَوْ تَحْرِيمٍ مَا أَحلَّ اللهُ أَبَدًا، مَهْمَ كَانَتْ مَنْزِلَتُهُ، وأَنَّ الوَاجِبَ أَنْ نَكُونَ عِبَادًا للهِ عَنْجَمَلَ؛ تَذَلَّلا وَتَعَبَّدًا وطاعَةً.



<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه، رقم (٧٠٦٨)، من حديث أنس بن مالك رَصِّيَلِلَهُمْنَهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد (١٢٢/٤)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٣)، من حديث العرباض بن سارية رَحَيَاللَّهُ عَنْدُ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِيرَ كَرْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزلَ إِلَيْكَ وَمَا

أُنزلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى ٱلطَّلغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكُفُرُواْ بِهِـ، وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ الآيات [النساء:٦٠][١]

5 S/A

[1] هَذَا البَابُ لَهُ صِلَةٌ قَوِيَّةٌ بِهَا قَبْلَهُ؛ لأنَّ مَا قَبْلَهُ فِيهِ حُكْمُ مَنْ أَطَاعَ العُلَمَاءَ والأُمْرَاءَ فِي تَحْلِيل مَا حرَّمَ اللهُ أَوْ تَحْرِيم مَا أَحَلَّ اللهُ، وهَذَا فِيهِ الإِنْكارُ عَلَى مَنْ أرادَ التَّحاكُمَ إِلَى غَيْرِ اللهِ ورَسُولِهِ، وقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِيهِ أَرْبَعَ آياتٍ:

[٧] الآيَةُ الأُولَى: مَا جَعَلَهَا تَوْجَمَةً للباب، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ ﴾ الاسْتِفْهَامُ يُرادُ بِهِ التَّقْرِيرُ والتَّعَجُّبُ مِنْ حَالِهِمْ، والخِطَابُ للنَّبِيِّ عَلَيْهُ.

قَوْلُهُ: ﴿ رَعْمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ هَذَا يُعَيِّنُ أَنْ يَكُونَ الخِطَابُ للنَّبِيِّ ﷺ هُنَا، وَلَمْ يَقُل: الَّذِينَ آمَنُوا؛ لأنَّهُمْ لَمْ يُؤْمِنُوا، بَلْ يَزْعُمُونَ ذلِكَ وهُمْ كَاذِبُونَ. والَّذِي أُنزِلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الكِتَابُ والحِكْمَةُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِنْبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾ [النساء:١١٣].

قَالَ الْفُسِّرُونَ: الحِكْمَةُ السُّنَّةُ، وهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِذلِكَ، لكنْ أفْعالُهُمْ تُكَذِّبُ أقْوَالَهُمْ، حَيْثُ يُريدُونَ أَنْ يَتَحاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ لَا إِلَى اللهِ ورَسُولِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿إِلَى ٱلطَّنغُوتِ﴾ صِيغَةُ مُبَالَغَةٍ مِنَ الطُّغْيَانِ، ففِيهِ اعْتِدَاءٌ وبَغْيٌ، والمُرَادُ بهِ هُنَا كُلُّ حُكْم خَالَفَ حُكْمَ اللهِ ورَسُولِهِ، وكُلَّ حاكِم يَحْكُمُ بغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ. أمَّا الطَّاغُوتُ بالمَعْنَى الأعَمُّ فَقَدْ حَدَّهُ ابْنُ القَيِّم بأنَّهُ: «كُلُّ مَا تَجَاوَزَ العَبْدُ بِهِ حَدَّهُ مِنْ مَعْبُودٍ أَوْ مَتْبُوعِ أَوْ مُطَاعٍ» (١)، وقَدْ تقدَّمَ الكَلامُ عَلَيْهِ فِي أُوَّلِ كِتابِ التَّوْحِيدِ.

قَوْلُهُ: ﴿ وَقَدْ أَيْرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ - ﴾ أَيْ: أَمَرَهُمُ اللهُ بالكَفْر بالطَّاغُوتِ أَمْرًا لَيْسَ فِيهِ لَبْسٌ ولَا خَفَاءٌ، فمَنْ أرادَ التَّحَاكُمَ إليْهِ فهَذِهِ الإِرَادَةُ عَلَى بَصِيرَةٍ؛ إذِ الأَمْرُ قَدْ بُيِّنَ لَهُمْ.

قَوْلُهُ: ﴿وَيُعِرِيدُ ٱلشَّيْطَانُ ﴾ جِنسٌ يَشْمَلُ شَياطِينَ الإنسِ والجِنِّ.

<sup>(</sup>١)إعلام الموقعين (١/ ٤٠).

قَوْلُهُ: ﴿ لَن يُعِنِلَهُمْ صَلَكُلا بَعِيدًا ﴾ أي: يُوقِعَهُمْ فِي الضَّلالِ البَعِيدِ عَنِ الحقِّ، ولكنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ ذلِكَ أَنْ يَنْقُلُهُمْ إِلَى الباطِلِ مَرَّةً واحِدَةً، ولكنْ بالتَّدْرِيج.

فَقُوْلُهُ: ﴿بَعِيدًا ﴾ أيْ: لَيْسَ قَرِيبًا، لكنْ بالتَّدْرِيج شَيْئًا فشَيْئًا حتَّى يُوقِعَهُمْ فِي الضَّلالِ البَعِيدِ.

قَوْلُهُ: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ تَمَالَوْا إِلَى مَا آنَــزَلَ اللّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ ﴾ أَيْ: قَالَ لَهُمُ النَّاسُ: أَفْيِـلُوا ﴿ إِلَى مَا آنَــزَلَ اللّهُ وَلِلَّهِ وَلَمْ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَى مَا آنَــزَلَ اللّهُ وَلَا يَعْدُ وَفَاتِهِ، وَالْمَرَادُ هُنَا الرَّسُولُ ﷺ نَفْسُهُ فِي حياتِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿رَأَيْتَ ٱلْمُنَفِقِينَ يَصُدُونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ الرُّؤْيَّةُ هُنَا رُؤْيَةٌ حالٍ لَا رُؤْيَةٌ بَصَرٍ، بدليلِ قَوْلِهِ: ﴿تَمَالُوٓا ﴾، فهِيَ تَدُلُّ عَلَى أَتَّهُمْ لَيْسُوا حاضِرِينَ عنْدُهُ. والمُعنَى: كَانَّمَا تُشاهِدُهُمْ.

وقَوْلُهُ: ﴿ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ يُعْرِضُونَ عَنْكَ إعْرَاضًا.

وقَوْلُهُ: ﴿رَأَيْتَ ٱلْمُنَفِقِينَ ﴾ إظْهارٌ فِي مَوْضِع الإضْمارِ لثَلاثِ فَوائِدَ:

الأُولَى: أنَّ هَؤُلاءِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ الإيمانَ كَانُوا مُنافِقِينَ.

الثانِيَةُ: أَنَّ هَذَا لَا يَصْدُرُ إِلَّا مِنْ مُنافِق؛ لأنَّ الْمُؤْمِنَ حَقًّا لَا بُدَّ أَنْ يَنْقَادَ لأمْرِ اللهِ ورَسُولِهِ بدُونِ صُدُودٍ.

الثالِثَةُ: التَّنْبِيهُ؛ لأنَّ الكَلامَ إذَا كَانَ عَلَى نَسَقٍ واحِدٍ قَدْ يَغْفُلُ الإِنْسَانُ عنْهُ، فإذَا تَغَيَّر حَصَلَ لَهُ انْتِيَاهٌ.

وقَوْلُهُ: ﴿رَأَيْتَ ٱلْمُنَنفِقِينَ ﴾ جوابُ ﴿إِذَا»، وكَلِمَةُ ﴿صَدَّ» تُسْتَعْمَلُ لازِمَةً، أَيْ: يُوصَفُ بِمَا الشَّخْصُ ولَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى غَنْرِهِ، ومَصْدَرُهَا صُدُودٌ، كَمَّا فِي هَذِهِ الآيَةِ، ومُتَعَدِّيَّةً، أَيْ: صَدَّ غَنْرَهُ، ومَصْدَرُهَا صَدُّ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَصَدُوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [الفتح:٢٥].

وقَوْلُهُ: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَعْلِعُونَ بِاللهِ إِن أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَنَا وَقَوْفِيهًا ﴾ الاسْتِفْهَامُ هُنَا يُرادُ بِهِ التَّعَجُّبُ، أَيْ: كَيْفَ حَالُهُمْ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ، والمُصِيبَةُ هُنَا تَشْمَلُ المُصِيبَةَ الشَّرْعِيَّةَ والدُّنْيِرِيَّةَ لِعَدَم تَضادً المُغَنِيْنِ.

فالدُّنْيُوِيَّةُ مِثْلُ: الفَقْرِ، والجَدْبِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فيَأْتُونَ يَشْكُونَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فيَقُولُونَ: أَصَابَتْنَا هَذِو المَصَائِبُ، ونَحْنُ مَا أَرْدُنَا إِلَّا الإِحْسانَ والتَّوْفِيقَ. قَوْلُهُ: ﴿ بِسَمَا قَدَّمَتَ آيَدِ بِهِمْ ﴾ الباءُ: هُنَا لِلسَّبَيَّةِ، و(مَا) اسْمٌ مَوْصُولٌ، و﴿ فَدَّمَتَ ﴾ صِلَتُهُ، والعائِدُ مَخْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: بِهَا قَدَّمَتْهُ آيَدِ بِهِمْ، وفِي اللَّغَةِ العَرَبِيَّةِ يُطْلَقُ هَذَا التَّعْبِيرُ باليَدِ ويُرادُ بِهِ نَهْسُ الفاعِل، أيْ: بَهَا قَدَّمُوهُ مِنَ الأَعْهَالِ السَّبِيَّةِ.

وقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ أَرَدُنَآ إِلَآ إِحْسَنَا وَتَوْفِيقًا ﴾ ﴿إِنْ ﴾ بِمَعْنَى: «مَا» أَيْ: مَا أَرَدُنَا إِلَّا إِحْسانًا بَكُوْنِنَا نَسْلَمُ مِنَ الفَضِيحَةِ والعارِ، وتَوْفِيقًا بَيْنَ المُؤمِنِينَ والكافِرِينَ، أَوْ بَيْنَ طَرِيقِ الكُفْرِ وطَرِيقِ الإيبانِ، أَيْ: نَمْشِي مَعَكُمْ ونَمْشِي مَعَ الكُفَّارِ، وهَذِهِ حالُ المُنافِقِينَ، فهُمْ قَالُوا: أَرَدْنَا أَنْ نُحَسِّنَ المُنْهَجَ والمَسْلَكَ مَعَ هَؤُلاءِ وهَؤُلاءِ ونُوفِقَ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ.

قَوْلُهُ: ﴿ أَوْلَتَهِكَ الذِّينِ يَسْلَمُ اللَّهُ مَا فِي فُلُوبِهِمْ ﴾ تَوَعَّدَهُمُ اللهُ بَانَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي فُلُوبِهِمْ مِنَ النَّفَاقِ والمُكْرِ والحِدَاعِ واللهُ عَلَّمُ الغُيُوبِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقَنَا الْإِنسَنَ وَتَعْلَرُ مَا تُوسِّوِسُ بِدِ تَسْمُهُ ﴾ [ف:١٦]، بَلْ إِنَّ اللهُ أَعْلَمُ مِنْكَ بِمَا فِيكَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْمَلُواْ أَنَ اللهَ يَحُولُ بَيْنَ المَرْءِ وقَلْبِهِ، ولهَذَا قِيلَ [الأنفال:٢٤]، وهَذَا مِنْ أَعْظَمِ مَا يَكُونُ مِنَ العِلْمِ والحِبْرَةِ أَنَّ اللهَ يَخُولُ بَيْنَ المَرْءِ وقَلْبِهِ، ولهَذَا قِيلَ لأغْرَابِيِّ: «بِمَ عَرَفْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: يِنْقُضِ العَزَائِم، وصَرْفِ الهِمَم».

فالإنْسَانُ يَعْزِمُ عَلَى الشَّيْءِ ثُمَّ لَا يَعْدِي إِلَّا وعَزِيمَتُهُ مُنْتَقَضَةٌ بدُونِ سَبَبٍ ظاهِرٍ.

قَوْلُهُ: ﴿ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ وهَذَا مِنْ أَبْلَغِ مَا يَكُونُ مِنَ الإِهانَةِ والاحْتِقَارِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَعِظْهُمْ ﴾ أَيْ: ذَكَّرْهُمْ وحَوِّفْهُمْ، لكنْ لَا تَجْعَلْهُمْ أَكْبَرَ هَمِّكَ، فَلَا تَخَفْهُمْ، وقُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْكَ مِنَ الْمَرْعِظَةِ؛ لِتَقُومَ عَلَيْهِمُ الحُجَّةُ.

قَوْلُهُ: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِي آنفُسِهِم قَوْلًا بَلِيغًا ﴾ اخْتَلَفَ المُفَسِّرُونَ فِيهَا عَلَى ثَلاثَةِ أَقْوَالٍ:

الأوَّلُ: أنَّ الجارَّ والمَجْرُورَ: ﴿فِسَ ٱنشُسِهِمْ ﴾ مُتَمَلِّقٌ بـ﴿بَلِيكَا ﴾، أيْ: قُلْ لهُمْ قَوْلًا بَلِيغًا فِي ٱنْفُسِهِمْ، أيْ: يَبْلُغُ فِي ٱنْفُسِهِمْ مَبْلَغًا مُؤَثِّرًا.

الثَّانِي: أنَّ المَعْنَى: انْصَحْهُمْ سِرًّا فِي أَنْفُسِهِمْ.

الثَّالِكُ: أَنَّ المَعْنَى: قُلْ لهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ (أَيْ: فِي شَأْنِهِمْ وحَالِهِمْ) قَوْلًا بَلِيغًا فِي قُلُوبِهِمْ يُؤَثِّرُ

## قَوْلُهُ: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا نُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا غَنُ مُصْلِحُوكَ ﴾ [البقرة:١١][١].

عَلَيْهَا، والصَّحِيحُ أنَّ الآيةَ تَشْمَلُ المَعانِي الثَّلاثَة؛ لأنَّ اللَّفْظَ صالِحٌ لهَا جَمِيعًا، ولا مُنافاةَ بَيْنَهَا، وهَذِهِ قاعِدَةٌ فِي التَّفْسِرِ يَنْبَغِي النَّنَبُهُ لهَا، وَهِي أنَّ المَعانِي المُّحْتَمَلَةَ للآيةِ والَّتِي قَالَ بِهَا أَهْلُ العِلْمِ إذَا كانَتِ الاَيَّةُ غَنْمِلُهَا ولَيْسَ بينها تَعارُضٌ: فإنَّهُ يُؤخَذُ بجَمِيع المَعانِي.

وبَلاغَةُ القَوْلِ تَكُونُ فِي أُمُورٍ:

الأوَّلُ: هَيْئَةُ المُتَكَلِّمِ بأَنْ يَكُونَ إِلْقَاؤُهُ عَلَى وجْهِ مُؤَثِّرٍ. وكانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَطَبَ احْمَرَّتُ عَيْنَاهُ، وعَلا صَوْتُهُ، واشْتَذَّ عَضَبُهُ حتَّى كانَّهُ مُنْذِرٌ جَيْشًا، يَقُولُ: صَبَّحَكُمْ ومَسَّاكُمْ(١).

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ أَلْفَاظُهُ جَزْلَةً مُتَرَابِطَةً مُحَدَّدَةَ المَوْضُوع.

الثَّالِثُ: أَنْ يَبْلُغَ مِنَ الفَصاحَةِ غَايَتَهَا بحَسَبِ الإِمْكانِ، بأَنْ يَكُونَ كلامُهُ: سَلِيمَ التَّرْكِيبِ، مُوافِقًا للُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، مُطابِقًا لِقُتَمَى الحالِ.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «إِنَّ هَذِهِ الآيَاتِ تَنْطَيِقُ ثَمَامًا عَلَى أَهْلِ التَّحْرِيفِ والتَّأْوِيلِ فِي صِفَاتِ اللهِ؛ لأَنَّ هَوُّلاءِ يَقُولُونَ: إِنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ باللهِ ورَسُولِهِ، وإذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالُوا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللهُ وإلَى الرَّسُولِ، يُعْرِضُونَ، ويَصُدُّونَ، ويَقُولُونَ: نَذْهَبُ إِلَى فُلانٍ وفُلانٍ، وإذَا اعْتُرِضَ عليْهِمْ قَالُوا: نُرِيدُ الإِحْسانَ والتَّوْفِيقَ، وأَنْ نَجْمَعَ بَيْنَ دَلاَلَةِ العَقْلِ ودَلاَلَةِ السَّمْع». ذَكَرَهُ رَحَمُةَاللَّهُ فِي (الفَتْوَى الحَمْوِيَّةِ).

[1] الآيَّةُ الثَانِيَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا نُفْسِدُوا فِى الْأَرْضِ ﴾ الإِفْسادُ فِي الأَرْضِ نَوْعَانِ: الأوَّلُ: إفْسادٌ حِسِّيٍّ مادِّيٍّ، وذَلِكَ مِثْلُ هَدْم البُيُوتِ، وإفْسَادِ الطُّرُقِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٧)، من حديث جابر رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ وَلَا نُفْسِـدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْـدَ إِصْلَيْحِهَا ﴾ [الأعراف:٥٦] ال. وَقَوْلُهُ: ﴿ أَفَحُكُمُ ٱلْجَهِلِيَةِ يَبْغُونَ ﴾ الآيَةَ [المائدة: ٥٠] ال

قَوْلُهُ: ﴿إِنَّنَا غَنُ مُصْلِحُونَ ﴾ وهَذِهِ دَعْوَى مِنْ أَبْطَلِ النَّعاوَى؛ حَيْثُ قَالُوا: مَا حالُنَا ومَا شَأْنُنَا إِلَّا الإِصْلاحُ؛ ولهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ ﴾ ﴿أَلَا ﴾ أداةُ اسْتِفْتَاحِ، والجُمْلَةُ مُوَ كَادَةُ الإِصْلاحُ؛ ولهَذَا قَالَمُ قَابَلَ مُؤَكَّدَةٌ بأَرْبَعِ مُؤَكِّدَةٍ بأَنْهُ وَاللهُ قَابَلُ صَلاحَ هُمُ المُفْسِدُونَ وَصَمِيرُ الفَصْلِ ﴿هُمُ ﴾ والجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ، فاللهُ قابَلَ حَصْرَهُمْ بأَعْظَمَ منهُ، فهَوُلاءِ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ ويَدَّعُونَ الإِصْلاحَ هُمُ المُفْسِدُونَ حَقِيقَةً لاَ غَبْرُهُمْ.

ومُناسَبَةُ الآيَةِ للبابِ ظاهِرَةٌ؛ وذَلِكَ أنَّ التَّحاكُمَ إِلَى غَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ مِنْ أَكْبَرِ أسبابِ الفَسَادِ في الأرْض.

[١] الآيَةُ الثَّالِثَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا نُشَيِّدُواْ فِى ٱلأَرْضِ﴾ يَشْمَلُ الفَسَادَ المادِّيَّ والمَعْنَوِيَّ كَيَا سَبَقَ.

قَوْلُهُ: ﴿بَعْدَ إِصْلَنْحِهَا﴾ مِنْ قِبَلِ الْمُصْلِحِينَ، ومِنْ ذلِكَ الوُقُوفُ ضِدَّ دَعْرَةِ أَهْلِ العِلْمِ، والوُقُوفُ ضِدَّ دَعْرَةِ السَّلَفِ، وضِدَّ مَنْ يُنادِي بأنْ يَكُونَ الحُكْمُ بِهَا فِي كِتَابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

وقَوْلُهُ: ﴿ مَمْدَ إِصْلَيْحِهَا ﴾ مِنْ بَابِ تَأْكِيدِ اللَّوْمِ والتَّوْبِيخِ؛ إذْ كَيْفَ يُفْسَدُ الصَّالِحُ وهَذَا غايَةُ مَا يَكُونُ مِنَ الوَقاحَةِ والخُبْثِ والشَّرِّ؟! فالإِفْسادُ بَعْدَ الإِصْلاحِ أَعْظَمُ واشَدُّ مِنْ أَنْ يَمْضِيَ الإِنْسَانُ فِي فَسادِهِ قَبْلَ الإِصْلاح، وإنْ كَانَ المَطْلُوبُ هُوَ الإِصْلاحَ بَعْدَ الفَسادِ.

ومُناسَبَةُ الآيَةِ للبابِ: أنَّ التَّحاكُمَ إِلَى مَا أَنْزَلَ اللهُ هُوَ الإِصْلاحُ، وأنَّ التَّحاكُمَ إِلَى غَيْرِهِ هُوَ الإفسادُ.

[۲] الآيَةُ الرابِعَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَفَحُكُمَ ٱلْمُتَكِلِيَّةِ يَبَعُونَ﴾ الاسْتِفْهَامُ للتَّوْبِيخِ، و﴿حُكْمَ﴾ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لـ﴿يَنْتُونَ﴾، وقُدَّمَ لإِفَادَةِ الحَصْرِ، والمُغنَى: أَفَلا يَبْغُونَ إِلَّا حُكْمَ الجاهِلِيَّةِ.

و ﴿ يَتَغُونَ ﴾ يَطْلُبُونَ ، والإضافَةُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ أَفَحُكُمُ ٱلْجَهِلِيَّةِ ﴾ تَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ:

أحدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ المَعْنَى: أَفَحُكُمَ أَهْلِ الجاهِلِيَّةِ الَّذِينَ سَبَقُوا الرِّسَالَةَ يَبْغُونَ، فيُرِيدُونَ أَنْ يُعِيدُوا هَذِهِ الأُمَّـةَ إِلَى طَرِيقِ الجاهِلِيَّةِ الَّتِـي أَحْكامُهَا مَعْرُوفَةٌ، ومِنْها: البَحائِرُ، والسَّوَائِبُ، وقَتْلُ الأولادِ. قانِيهَا: أَنْ يَكُونَ المَعْنَى: أَفَحُكُمَ الجَهْلِ الَّذِي لَا يُبْنَى عَلَى العِلْمِ يَبْغُونَ، سَواءٌ كانَتْ عَلَيْهِ
 الجاهِليَّةُ السَّابِقَةُ أَمْ لَمْ تَكُنْ، وهَذَا أَعَمُّ.

والإضَافَةُ لـ(الجاهِلِيَّةِ) تَقْـتَضِي التَّقْبِيحَ والتَّنْفِيرَ، وكُلُّ حُكْمٍ يُخالِفُ حُكْمَ اللهِ فَهُوَ جَهْلٌ وجَهالَةٌ.

فإنْ كَانَ مَعَ العِلْمِ بالشَّرْعِ فَهُوَ جَهالَةٌ، وإنْ كَانَ مَعَ خَفاءِ الشَّرْعِ فَهُوَ جَهْلٌ، والجَهالَةُ هِيَ العَمَلُ بالخَطَأِ سَفهًا لَا جَهْلًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَذِينَ يَمْمَلُونَ الشَّوَءَ بِجَهْلَا ثُنَّةً يَتُوْبُوكَ مِن وَسِبٍ ﴾ [النساء:١٧]، وأمَّا مَنْ يَعْمَلُ الشُّوءَ بَجَهْلِ فَلَا ذَنْبَ عَلَيْهِ، لكنْ عَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّمَ.

قَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حَكْمًا ﴾ ﴿مَنِ ﴾ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ بِمَعْنَى النَّفْيِ، أَيْ: لَا أَحَدَ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا، وهَذَا النَّفْيُ مُشْرَبٌ مَعْنَى التَّحَدِّي، فَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِ: لَا أَحْسَنَ مِنَ اللهِ حُكْمًا؛ لأنَّهُ مُتَضَمِّنٌ للنَّفْي وزِيادَةٍ.

وقَوْلُهُ: ﴿ حَكْمًا ﴾ تَمْيِزٌ؛ لأنَّهُ بَعْدَ اسْمِ التَّفْضِيلِ، وَهُوَ مُبْهَمٌ، فَبَيْنَ هَذَا التَّمْيِيزَ الْمُبْهَمَ ومَيَّزَهُ، والحَكُمُ هُنَا يَشْمَلُ الكَوْفِيَّ والشَّرْعِيَّ.

فإنْ قِيلَ: يُوجَدُ فِي الأحْكامِ الكَوْنِيَّةِ مَا هُوَ ضارٌّ مِثْلُ الزَّلازِلِ والفَيَضاناتِ وغبْرِهَا، فأيْنَ الحُسْنُ فِي ذلكَ؟

أُحِيبَ: أنَّ الغاياتِ المَحْمُودَة فِي هَذِهِ الأُمُورِ تَجْعَلُهَا حَسَنَةً، كَمَا يَضْرِبُ الإِنْسَانُ ولَدَهُ تَزْبِيَةً لهُ، فيُعَدُّ هَذَا الضَّرْبُ فِعْلَا حَسَنًا، فكذلِكَ اللهُ يُصِيبُ بَعْضَ النَّاسِ بَمْذِهِ المَصَائِبِ لتَرْبِيَهِمْ، قَالَ تَعَالَى فِي القَرْيَةِ الَّتِي قَلَبَ اللهُ أَهْلَهَا قِرَدَةً خاسِئِينَ: ﴿ فَجَعَلْنَهَا نَكَنَلًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْجِظَةً لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: 17]، وهَذَا الحُسْنُ فِي حُكْمِ اللهِ لَيْسَ بَيْنًا لكُلِّ أَحَدٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لِقَوْمِ مُؤْتُونَ﴾.

وكُلَّمَا ازْدَادَ العَبْدُ يَقِينًا وإيهانًا ازْدَادَ مَعْرِفَةً بحُسْنِ أَحْكَامِ اللهِ، وكلَّمَا نَقَصَ إيهانَهُ ويَقِينُهُ ازْدَادَ جَهْلًا بحُسْنِ أَحْكَامِ اللهِ؛ ولذلكَ تَجِدُ أَهْلَ العِلْمِ الرَّاسِخِينَ فِيهِ إِذَا جَاءَتِ الآيَاتُ الْمُتشابِهَاتُ بَيْتُوا وجْهَ ذلِكَ بأَكْمَلِ بيانٍ، ولَا يَرَوْنَ فِي ذلِكَ تَنَاقضًا، وعَلَى هَذَا فإنَّهُ يَتَبَيَّنُ قُوَّةُ الإيهانِ واليقينِ بحَسَبٍ مَا حَصَلَ للإِنْسَانِ مِنْ مَعْرِفَيهِ بحُسْنِ أَحْكَام اللهِ الكَوْنِيَّةِ والشَّرْعِيَّةِ.

وقَـوْلُهُ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ مُحَكَّا لِقَوْمِ يُوفِئُونَ ﴾ خَبَرٌ لَا يَدْخُلُهُ الكَـذِبُ ولَا النَّسْخُ إطْـلاقًا؛

ولذلكَ هَدَى اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِيَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الحَقِّ بإذْنِهِ، فجَمَعُوا بَيْنَ المُتشابِهَاتِ والمُخْتَلِفَاتِ مِنَ النَّصُوصِ، وقَالُوا: ﴿كُلُّ مِنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]، وعَرَفُوا حُسْنَ أَحْكامِ اللهِ تَعَالَى، وأنَّهَا أَحْسَنُ الأَحْكامِ، وأنْفَعُهَا للعِبادِ، وأقُومُها لَصِالِح الحَلْقِ فِي المَعاشِ والمَعادِ، فلَمْ يَرْضَوْا عَنْهَا بَدِيلًا.

[١] قَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: "لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ" أَيْ: إِيهانًا كامِلًا، إِلَّا إِذَا كَانَ لَا يَهْوَى مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ بالكُلِّيَّةِ، فإنَّهُ يَنْتَفِي عَنْهُ الإِيهانُ بالكُلِّيَّةِ؛ لأَنَّهُ إِذَا كَرِهَ مَا أَنْزَلَ اللهُ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ لَكُفْرِهِ، قَالَ تَعَالَ: ﴿ ذَلِكَ فِاللَّهِ إِنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللهُ فَلْحَبُط أَعْنَكُهُمْ ﴾ [عمد: ٩].

[٧] فَوْلُهُ: «حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِيَا جِثْتُ بِهِ» الهَوَى بالقَصْرِ هُوَ: المَّيْلُ، وبالمَّدُّ هُوَ: الرَّيحُ، والْمُرَادُ الأَوَّلُ.

و «حَتَّى» للغايَةِ، والَّذِي جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ هُوَ القُرْآنُ والسُّنَّةُ.

وإذَا كَانَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ لَزِمَ مِنْ ذلِكَ أَنْ يُوافِقَهُ تَصْدِيقًا بالأخْبَارِ، وامْتِثَالًا للأوامِرِ، واحْتِنَابًا للنَّواهِي.

واعْلَمْ أَنَّ أَكْثَرَ مَا يُطْلُقُ الهَوَى عَلَى هَوَى الضَّلالِ لَا عَلَى هَوَى الإيبانِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَوَعَيْتَ مَنِ اَغَنَذَ إِلَهُمْ هَوَنُهُ ﴾ [الجائية:٢٣]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَلْمُثُوا أَهْوَاهُمُ ﴾ [محمد:١٤]، وغَيْرُها مِنَ الآياتِ الدَّالَةِ عَلَى ذَمِّ مَنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ. ولكنْ إِذَا كَانَ الهَوَى تَبَعًا لِيَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ مُحْمُودًا، وَهُوَ مِنْ كَمَالِ الإيبانِ.

وقَدْ سَبَقَ بَيانُ أَنَّ مَنِ اعْتَقَدَ أَنَّ حُكْمَ غَيْرِ اللهِ مُساوِ لحُكْمِ اللهِ، أَوْ أَحْسَنُ، أَوْ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّحاكُمُ إِلَى غَيْرِ اللهِ فَهُوَ كَافِرٌ. وأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ هَوَاهُ تَبَعًا لِيَّا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّاللَّمَتَكَةُ وَيَسَلَّمَ فإنْ كَانَ كَارِهًا لهُ فَهُوَ كَافِرٌ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ كَارِهًا ولكنْ آثَرَ مَحَبَّةَ الدُّنْيَا عَلَى ذلكَ فَلَيْسَ بكافِيرٍ، لكنْ يَكُونُ ناقِصَ الإيهانِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٥) والخطيب في «التاريخ» (٣٦٩/٤) والبغوي في «شرح السنة» (٢١٢/١) وابن الجوزي في «ذم الهوى» (ص:١٨).

وانظر: كلام ابن رجب على سند الحّدِيث في «جامع العلوم والحكم» حديث رقم (٤١).

قَالَ النَّوَوِيُّ: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ<sup>[1]</sup>، رُوِّينَاهُ فِي كِتَابِ «الحُجَّةِ» بِإِسْنَادٍ صَحِيح<sup>»(1)</sup>.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ [1]: «كَانَ بَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْنَافِقِينَ [1] وَرَجُلٍ مِنَ اليَهُودِ [1] خُصومَةٌ، فَقَالَ اليَهُودِيُّ: نَتَحَاكَمُ إِلَى مُحُمَّدِ [1]. عَرَفَ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ الرِّشْوَةَ [1]، وَقَالَ الْمُنافِقُ: نَتَحَاكُمُ إِلَى اليَهُودِ؛ لِيغُودِيُّ: يَتَحَاكُمُ إِلَى اليَهُودِ؛ لِعِلْمِهِ أَيَّهُمُ يَأْخُذُونَ الرِّشُوةَ، فَاتَّفُقَا أَنْ يَأْتِيا كَاهِنًا فِي جُهَيْنَةً [1]............

[١] قَوْلُهُ: «قَالَ النَّوَوِيُّ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ» صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ وغَيْرُهُ، وضَعَّفَهُ جَماعَةٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ، مِنْهُمُ ابْنُ رَجَبٍ فِي كِتابِهِ «جَامِعُ العُلُومِ والحِكَمِ» ولكنْ مَعْنَاهُ صَحِيحٌ.

[٢] قَوْلُهُ فِي أَثَرِ الشَّعْبِيِّ: «وقالَ الشَّعْبِيُّ» أَيْ: فِي تَفْسِيرِ الآيَةِ.

[٣] قَوْلُهُ: «رَجُلٍ مِنَ المُنافِقِينَ» هُوَ مَنْ يُظْهِرُ الإِسْلامَ ويُبْطِنُ الكُفْرَ، وسُمِّيَ مُنافِقًا مِنَ النَّافِقَاءِ، وَهِيَ جُحْرُ التِرْبُوعُ لَهُ جُحْرٌ لَهُ بَابٌ ولهُ نَافِقًا -أَيْ يَخِفُرُ فِي الأَرْضِ خَنْدَقًا حَتَّى يَصِلَ مُنتَهَى جُحْرِهِ، ثُمَّ يَخِفُرُ إِلَى أَعْلَى، فإذَا بَقِيَ شَيْءٌ قَلِيلٌ بحيثُ يَتَمَكَّنُ مِنْ دَفْعِهِ برَأْسِهِ تَوَقَّفَ- فإذَا حُجِرَ عَلَيْهِ مِنَ البَابِ خَرَجَ مِنَ النَّافِقَاءِ.

[٤] قَوْلُهُ: «ورَجُلٍ مِنَ اليَهُودِ» اليَهُودُ هُمُ الْمُنْتَسِبُونَ إِلَى دِينِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلامُ، وسُمُّوا بذلِكَ إِمَّا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا هُدُنَاۤ إِلَيْكَ ﴾ أَيْ: رَجَعْنَا، أَوْ نِسْبَةً إِلَى أَبِيهِمْ يَهُوذَا، ولكنْ بَعْدَ التَّعْرِيبِ صَارَ بالدَّال.

[٥] قَوْلُهُ: «إِلَى مُحَمَّدٍ» أَيِ: النَّبِيِّ ﷺ، ولمْ يَذْكُرُهُ بَوَصْفِ الرِّسَالَةِ؛ لاَئْتُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ برِسَالَتِهِ، ويَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ المُوعُودَ بهِ سَيَأْتِي.

[٦] قَوْلُهُ: «عَرَفَ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ الرِّشْوَةَ» تَعْلِيلٌ لطَلَبِ التَّحاكُم إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. والرِّشْوَةُ: مُثَلَّتُهُ الرَّاءِ، فيَجُوزُ الرِّشْوَةُ، الرَّشْوَةُ، والرُّشْوَةُ، وهيَ: المالُ المَدْفُوعُ للتَّوَصُّلِ إِلَى شَيْءٍ.

قالَ أَهْلُ العِلْمِ: «لا تَكُونُ مُحَرَّمَةً إِلَّا إِذَا أَرادَ الإِنْسَانُ أَنْ يَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى باطِلٍ أَوْ دَفْعِ حَقَّ، أَمَّا مَنْ بَذَلَهَا لِيَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى حَقِّ لَهُ مُنِعَ مِنْهُ أَوْ لِيَدْفَعَ بِهَا باطِلَا عَنْ نَفْسِهِ، فلَيْسَتْ حَرَامًا عَلَى الباذِلِ، أمَّا عَلَى آخِذِهَا فحَرَامٌ».

[٧] قَوْلُهُ: «فَاتَّفَقَا أَنْ يَأْتِيَا كَاهِنَا فِي جُهَيْنَةَ» كَأَنَّهُ صَارَ بَيْنَهُمَا خِلافٌ، وأَبَى الْمُنَافِقُ أَنْ يَتَحاكَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

<sup>(</sup>١) «الأربعون النووية» (حديث رقم ١٤).

فَيَتَحَاكَمَا إِلَيْهِ، فَنَزَلَتْ: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَرْعُمُونَ ﴾ الآيةَ [النساء: ٦٠] (١٠).

وَقِيلَ<sup>[1]</sup>: «نَزَلَتْ فِي رَجُلَيْنِ<sup>[۲]</sup> اخْتَصَهَا، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: نَثَرَافَعُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ الآخَوُ: إِلَى كَعْبِ بنِ الأَشْرَفِ<sup>[۲]</sup>. ثُمَّ مَرَافَعَا إِلى عُمَرَ، فَذَكَرَ لَهُ أَحَدُهُمَا القِصَّة، فَقَالَ للَّذِي لَمْ يَرْضَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ: أَكَذَلِكَ ؟ أَفَالَ: نَعَمْ. فَضَرَبَهُ بِالسَّيْفِ فَقَتَلَهُ (٥٠) ".

والكاهِنُ: مَنْ يَدَّعِي عِلْمَ الغَيْبِ فِي المُسْتَقْبَلِ، وكانَ للعَرَبِ كُهَّانٌ تَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الشَّيَاطِينُ بخَبَرِ السَّهَاءِ، فيقُولُونَ: سيَحْدُثُ كذَا وكذَا، فرُبَّها أصَابُوا مَرَّةً مِنَ المَرَّاتِ، ورُبَّبًا أَخْطَؤُوا، فإذَا أَصَابُوا ادَّعَوْا عِلْمَ الغَيْبِ، فكانَ العَرَبُ يَتَحاكَمُونَ إليهِمْ، فنزَلَ قَوْلُهُ تَعَلَى: ﴿أَلَمَ تَرَ إِلَى ٱلْذِيرَتِ يَزْعُمُونَ ﴾ الآيَة.

[١] قَوْلُهُ: «وقِيلَ» ذَكَرَ هَذِهِ القِصَّةَ بَصِيغَةِ التَّمْرِيضِ، لكنْ ذَكَرَ فِي (تَيْسِيرِ العَزِيزِ الحَمِيدِ) أَنَّهَا رُوِيَتْ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وأَنَّهَا مَشْهُورَةٌ مُتَدَاوَلَةٌ بَيْنَ السَّلَفِ والحَلَفِ تَدَاوُلًا يُغْنِي عَنِ الإِسْنادِ، ولهَا طُرُقٌ كَثِيرَةٌ وَلَا يَضُرُّهَا ضَعْفُ إِسْنادِهَا. اهـ.

[۲] قَوْلُهُ: «رَجُلَيْنِ» هُمَّا مُبْهَمَانِ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَا مِنَ المُسْلِمِينَ المُؤْمِنِينَ، ويُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَا مِنَ المُنافِقِينَ، ويُحْتَمَلُ غَيْرُ ذلك.

[٣] قَوْلُهُ: ﴿إِلَى كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ زُعماءِ بَنِي النَّضِيرِ.

[٤] قَوْلُهُ: «أَكَذَلِكَ» خَبَرٌ لِمُبْتَدَإِ مَحْذُوفِ، التَّقْدِيرُ: أَكَذَلِكَ الأَمْرُ.

[٥] قَوْلُهُ: «فَضَرَبَهُ بالسَّيْفِ» الضارِبُ عُمَرُ.

وهَذِهِ القِصَّةُ والَّتِي قَبْلَهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَرْضَ بحُكْمِ رَسُولِ اللهِ ﷺ كافِرٌ يَجِبُ قَتْلُهُ؛ ولهَذَا قَتَلَهُ عُمَرُ رَخِلَلِتَهُمَنهُ.

فإنْ قِيلَ: كَيْفَ يَقْتُلُهُ عُمَرُ رَيَخَالِقَهُعَنهُ والأَمْرُ إِلَى الإِمامِ وَهُوَ النَّبِيُّ ﷺ؟

أُجِيبَ: أَنَّ الظاهِرَ أَنَّ عُمَرَ لَمْ يَمْلِكْ نَفْسَهُ لَقُوَّةِ غَيْرَتِهِ فَقَتَلَهُ؛ لأَنَّهُ عَرَفَ أَنَّ هَذَا رِدَّةٌ عَنِ الإِسْلام، وقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» (١).

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن جرير (٥/ ٩٧) عن الشعبي مرسلًا.

 <sup>(</sup>٢) علقه الواحدي في «أسباب النزول» (ص٠٧٠، ٢٠١) والبغوي في «تفسيره» (١/ ٥٥٣) وقد أشار الإمام الشيخ محمد بن
 عبد الوهاب إلى ضعفه بقوله: «وقيل...». وانظر: «تيسير العزيز» (ص٠٧٣).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب لا يعذب بعذاب الله، رقم (٣٠١٧)، من حديث ابن عباس رَعَوَاللَّهُ عَنْهُا.

### فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ النِّسَاءِ وَمَا فِيهَا مِنَ الإِعَانَةِ عَلَى فَهْم الطَّاغُوتِ<sup>[1]</sup>.

الثانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ البَقَرَةِ: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا نُفْسِدُواْ فِي الْأَرْضِ ﴾ الآيةَ[٧].

الثالِثَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الأعْرَافِ: ﴿وَلَا نُفْسِـدُواْ فِ ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَحِهَا ﴾[٧].

الرَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ: ﴿ أَفَحُكُمُ ٱلْجَهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ [1].

الخَامِسَةُ: مَا قَالَ الشَّعْبِيُّ فِي سَبَبِ نُزُولِ الآيَةِ الأُولَى [10].

السَّادِسَةُ: تَفْسِيرُ الإِيمَانِ الصَّادِقِ والكَاذِبِ[1].

#### فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: «تَفْسِيرُ آيَةِ النِّساءِ ومَا فِيهَا مِنَ الإِعانَةِ عَلَى فَهْمِ الطَّاغُوتِ» وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِيرَ ۚ يَرْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَا أَنزِلَ إِلَيْكَ﴾.

وقَوْلُهُ: «وَمَا فِيهَا مِنَ الإِعانَةِ عَلَى فَهُمِ الطَّاغُوتِ» أَيْ: أَنَّ الطَّاغُوتَ مُشْتَقٌّ مِنَ الطُّغْيَانِ، وإذَا كَانَ كذلِكَ فيَشْمَلُ كُلَّ مَا تَجَاوَزَ بِهِ العَبْدُ حَدَّهُ مِنْ مَتْبُوعٍ أَوْ مَعْبُودٍ أَوْ مُطاعٍ، فالأصْنَامُ والأُمْرَاءُ والحُكَّامُ الَّذِينَ يُحِلُّونَ الحَرَامَ ويُحَرِّمُونَ الحلالَ طَواغِيتُ.

[٢] الثانيَةُ: تَفْسِيرُ آيةِ البَقَرَةِ: ﴿ وَإِنَا قِيلَ لَهُمْ لَا نُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوّا إِنَّمَا خَنُ مُصْلِحُوكَ ﴾ ، ففيها دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّفَاقَ فَسَادٌ فِي الأَرْضِ؛ لأنَّهَا فِي سِياقِ المُنافِقِينَ، والفَسَادُ يَشْمَلُ جَمِيعَ المَعاصِي.

[٣] الثالِثَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الأَعْرَافِ: ﴿وَلَا نُفْسِـدُواْ فِٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَحِهَا ﴾ وقَدْ سَبَقَ.

[٤] الرابعُ: تَفْسِيرُ: ﴿ أَفَحُكُمُ ٱلْجَهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾، وقَدْ سَبَقَ ذلكَ، وقَدْ بَيَنَّا أنَّ الْمَرَادَ بحُكْمِ الجاهِلِيَّةِ كُلُّ مَا خَالَفَ الشَّرْعَ، وأُضِيفَ لـ(الجاهِلِيَّةِ) للتَّنْفِيرِ مِنْهُ وبيانِ قُبْحِهِ، وأنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الجَهْلِ والضَّلالِ.

[٥] الحَامِسَةُ: مَا قَالَ الشَّعْبِيُّ فِي سَبَبِ نُزُولِ الآيَةِ الأُولَى. وقَدْ سَبَقَ.

[٦] السَّادِسَةُ: تَفْسِيرُ الإيهانِ الصَّادِقِ والكاذِبِ، فالإيهانُ الصادِقُ يَسْتَلْزِمُ الإذعانَ التَّامَّ والقَبُولَ والتَّسْلِيمَ لِمُثْمَ اللهِ ورَسُولِهِ، والإيهانُ الكاذِبُ بخِلافِ ذلكَ.

السَّابِعَةُ: قِصَّةُ عُمَرَ مَعَ الْمُنَافِقِ [1].

الثَّامِنَةُ: كَوْنُ الإِيْمَانِ لَا يَحْصُلُ لأَحَدِ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ اللَّا

[١] السَّابِعَةُ: قِصَّةُ عُمَرَ مَعَ الْمُنافِقِ: حَيْثُ جَعَلَ عُدُولَهُ عَنِ التَّرَافُعِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مُبِيحًا لقَتْلِهِ لِرِدَّتِهِ، وأقْدَمَ عَلَى قَتْلِهِ لقُوَّةٍ غَبُرَتِهِ فَلَمْ يَمْلِكْ نَفْسَهُ.

[٢] الثَّامِنَةُ: كَوْنُ الإيبانِ لَا يَحْصُلُ لأحَدٍ حتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِيَا جَاءَ بِهِ الرَّسُول ﷺ: وهَذَا وَاضِحٌ مِنَ الحَدِيثِ.





[١] الجَحْدُ: الإنْكَارُ، والإنْكَارُ نَوْعَانِ:

الأوَّلُ: إنْكارُ تَكْذِيبٍ، وهَذَا كُفُرٌ بلَا شَكِّ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا أَنْكَرَ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ الظَّابِتَةِ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ، مثْلُ أَنْ يَقُولَ: لَيْسَ للهِ يدٌ، أَوْ أَنَّ اللهَ لَمْ يَسْتَوِ عَلَى عَرْشِهِ، أَوْ لَيْسَ لَهُ عَيْنٌ. فَهُوَ كَافِرٌ بإِجْماعِ المُسْلِمِينَ؛ لأنَّ تَكْذِيبَ خَبَرِ اللهِ ورَسُولِهِ كُفْرٌ مُخْرِجٌ عَنِ المِلَّةِ بالإِجْماعِ.

الثَّانِي: إِنْكَارُ تَأْوِيلٍ، وَهُوَ أَنْ لَا يُنْكِرَهَا ولكنْ يَتَأَوَّلَمَا إِلَى مَعْنَى يُحَالِفُ ظاهِرَهَا، وهَذَا نَوْعَانِ: ١- أَنْ يَكُونَ للتَّأْوِيلِ مُسَوِّغٌ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، فهَذَا لَا يُوجِبُ الكُفْرَ.

٢- أَنْ لا يَكُونَ لَهُ مُسَوِّعٌ فِي اللَّغَةِ العَربِيَّةِ، فهَذَا حُكْمُهُ الكُفْرُ؛ لأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مُسَوِّعٌ
 صَارَ فِي الحَقِيقَةِ تَكْذِيبًا، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ بَمْرِي بِأَعَيُنِنَا ﴾ [الفمر: ١٤] تَحْرِي بأراضِينا، فَهَدًا كافِرٌ؛ لأَنَّهُ نَفَاهَا نَفْيًا مُطْلَقًا، فَهُوَ مُكذِّبٌ.

ولوْ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ بَنَ يَدَاهُ مَبَسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة:٦٤] الْمُرَادُ بَيَدَيْهِ: السَّمَوَاتُ والأَرْضُ، فَهُوَ كُفُرٌ أَيضًا؛ لأَنَّهُ لاَ مُسَوَّعَ لَهُ فِي اللَّنْقِ العَرَبِيَّةِ، ولَا هُوَ مُفْتَفَى الحَقِيقَةِ الشَّرَعِيَّةِ، فَهُوَ مُنْكِرٌ ومُكَذِّبٌ، لكنْ إنْ قَالَ: المُرَّادُ باليَدِ النَّعْمَةُ أَوِ القُوَّةُ، فَلَا يَكُفُرُ؛ لأَنَّ اليَدَ فِي اللَّغَةِ تُطْلَقُ بِمَعْنَى النَّعْمَةِ، قَالَ لكنْ إنْ قَالَ: المُرَّادُ باليَدِ النَّعْمَةُ أَوِ القُوَّةُ، فَلَا يَكُفُرُ؛ لأَنَّ اليَدَ فِي اللَّغَةِ تُطْلَقُ بِمَعْنَى النَّعْمَةِ، قَالَ الشَّاعُ:

# وَكُـمْ لِظَـكَم اللَّيْـلِ عِنْـدَكَ مِـنْ يَـدِ ثُحُـــدِّثُ أَنَّ الْمَانَوِيَّـــةَ تَكُـــذِبُ (١)

فَقُوْلُهُ: «مِنْ يَدِ» أَيْ: مِنْ نِعْمَةٍ؛ لأَنَّ الْمَانَوِيَّةَ يَقُولُونَ: إِنَّ الظَّلْمَةَ لَا تَخْلُقُ الحَيْرَ، وإنَّمَا تَخْلُقُ النَّمَّ .

قَوْلُهُ: «مِنَ الأَسْمَاءِ» جَمْعُ اسْمٍ، واخْتُلِفَ فِي اشْتِقَاقِهِ، فقِيلَ: مِنَ السُّمُوِّ، وَهُوَ الارْتِفَاعُ، ووجْهُ هَذَا أَنَّ الْمُسَمَّى يَرْتَفِعُ باسْمِهِ ويَتَبَبَّنُ ويَظْهُرُ.

<sup>(</sup>١) البيت للمتنبي، انظر: ديوانه (ص:٤٦٦).

وقيلَ: مِنَ السَّمَةِ وَهِيَ العلامَةُ، ووجْهُهُ: أَنَّهُ عَلامَةٌ عَلَى مُسَيَّاهُ، والرَّاجِحُ أَنَّهُ مُشْنَتٌ مِنْ كِلَيْهِمَا.
 والمُرَادُ بالأشمَاءِ هُنَا أَسْمَاءُ اللهِ عَزَيْجَلَ، وبالصَّفَاتِ صِفَاتُ اللهِ عَزَقِجَلَ، والفَرْقُ بَيْنَ الاسْمِ والصَّفَةِ أَنَّ الاسْمِ ما لَسَسَمَ مَا تَسَمَّى بِهِ اللهُ والصَّفَة ما اتَّصَفَ بِهِ.

#### البَحْثُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ :

المُبْحَثُ الأوَّلُ(١):

أنَّ أَشْبَاءَ اللهِ أَعْلامٌ وأوصافٌ، ولَيْسَتْ أَعْلامًا نَحْضَةً، فهِيَ مِنْ حَيْثُ دَلاَلَتُهَا عَلَى ذاتِ اللهِ تَعَالَى أَعْلامٌ، ومِنْ حَيْثُ دَلالَتُهَا عَلَى الصَّفَةِ الَّتِي يَتَضَمَّنُهَا هَذَا الاسْمُ أَوْصافٌ، بخلافِ أَسْبِإِنَا، فالإِنْسَانُ يُسَمَّى ابْنَهُ مُحَمَّدًا وعَلِيًّا دُونَ أَنْ يَلْحَظَ مَعْنَى الصَّفَةِ، فَقَدْ يَكُونُ اسْمُهُ عَلِيًّا وَهُوَ مِنْ أَوْضَعِ النَّاسِ، أَوْ عَبْدَ اللهِ وَهُوَ مِنْ أَكْفَرِ النَّاسِ، بخلافِ أَسْبَاءِ اللهِ؛ لاَثِهَا مُتَضَمِّنَةٌ للمَعاني، فاللهُ هُوَ الغَيْ وَلَا عَلَى العَزِيزُ يَدُلُّ عَلَى العَزِيمُ يَدُلُّ عَلَى الحِرَّةِ، والمَخزِيزُ يَدُلُّ عَلَى العَزَّةِ، والمَخزِيزُ يَدُلُّ عَلَى العَزَّةِ، والمَخْرِيمُ يَدُلُّ عَلَى العَرْقِ، والمَخِرِيمُ يَدُلُّ عَلَى العَرْقِ، والمَخْرِيمُ والمَخْرِيمُ الْعَلْمُ عَلَى الْمَعْلَى الْعَلَيْ يُعْلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعِلْمُ لَهُ عَلَى الْعَلَمْ عَلَى الْعَلَيْمُ عَلَى الْعَلَامُ الْعَلَى الْعَلَيْمُ الْعَلَامُ اللهُ الْعَلْمُ الْعَلَى الْعَلَامُ الْعَلَى الْعُلْمُ الْعَلَى الْعَلَمُ لَاللَّهُ الْعُولُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَقَ الْعَلَقَ الْعَلَى الْمُعْلَى الْعَلَقُولُ الْعَلَقُولُ النَّاسِ مَا لَعْلَى الْعَلَقُ الْعَلَمُ عَلَى الْعَلَامُ الْعَلَامُ الْعَلَقِ الْعِلْمُ الْعَلَقَلَمُ الْعَلَمْ الْعِلْمُ الْعَلَى الْعِلْمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَى الْعِلَامُ الْعَلَقُ الْعَلَيْمِ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعَلَى الْعِلْمُ الْعَلَيْمُ الْعَلَقُ الْعَلَمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعَلَى الْعَلَيْمُ الْعَلَامُ الْعَلَمُ الْعِلَمُ الْعِلْمُ الْعِلَى الْعَلَامُ الْعَلَمُ الْعِلَمُ الْعِلْمُ الْعِلَمُ الْعِلْمُ الْعَلَى الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعَلَمُ الْعَلَمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلَمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلَمُ الْعِ

ودَلالَةُ الاسم عَلَى الصِّفَةِ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلاثَةِ أَقْسام:

الأوَّلُ: دَلالَةُ مُطابَقَةٍ، وَهِيَ دَلالَتُهُ عَلَى جَمِيع مَعْنَاهُ المُحِيطِ بهِ.

الثَّانِي: دَلالَةُ تَضَمُّنِ، وَهِيَ دَلالَتُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ.

الثَّالِثُ: دَلالَةُ الْتِزَامِ، وَهِيَ دَلالَتُهُ عَلَى أَمْرٍ خارِجٍ لازِمٍ.

مِثَالُ ذَلِكَ: الحَالِقُ يَثُلُّ عَلَى ذَاتِ اللهِ وحْدَهُ، وعَلَى صِفَةِ الحَلْقِ وحْدَهَا دَلالَةَ تَضَمُّنِ، ويَدُلُّ عَلَى ذاتِ اللهِ وعَلَى صِفَةِ الحَلْقِ فِيهِ دَلالَةَ مُطابَقَةٍ، ويَدُلُّ عَلَى العِلْم والقُدْرَةِ دَلالَة الْتِزَام.

كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ اللّهُ الّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَوْتِ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَ يَنَذَلُ ٱلأَثْرُ بَيْنَهُنَ لِيَعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ عَلَى عَلْمَ وَمِدَ الطلاق: ١٢]، فَعَرَا فَمَا اللّهُ دَرَةَ مِنْ كُوْنِهِ حَلَقَ السَّمَوَاتِ كُلِّ شَيْءٍ وَلِمَا ﴾ [الطلاق: ١٢]، فَعَلِمُ اللّهُ دُرَةَ مِنْ كُوْنِهِ حَلَقَ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ، وعَلِمْنَا العِلْمَ مِنْ ذَلِكَ أَيضًا؛ لأنَّ الحَلْقَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ عِلْمٍ، فَمَنْ لَا يَعْلَمُ لَا يَخْلُقُ، وكَيْفَ خَلْلُقُ شَيْئًا لاَ يَعْلَمُ اللّهُ عَلَمُ لَا يَخْلُقُ، وكَيْفَ خَلْقُ شَيْئًا لاَ يَعْلَمُهُ ؟!

المُبْحَثُ الثَّانِي:

أنَّ أَسْهَاءَ اللهِ مُترَادِفَةٌ مُتَبَايِنَةٌ، المُترَادِفُ: مَا اخْتَلَفَ لَفْظُهُ واتَّفَقَ معْنَاهُ. والمُتبايِنُ: مَا اخْتَلَفَ لَفْظُهُ

<sup>(</sup>١) انظر: باب احترام أسماء الله تعالى (ص:٦٢٤).

و مَعْنَاهُ، فأسْمَاءُ اللهِ مُترادِفَةٌ باعْتِبَارِ دَلالَتِهَا عَلَى ذاتِ اللهِ عَنْقِجَلَ؛ لأثبًا تَدُلُّ عَلَى مُسَمَّى واحِدٍ، فالسَّمِيعُ، البَصِيرُ، العَزِيزُ، الحَكِيمُ؛ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ واحِدٍ هُوَ اللهُ، ومُتبايِنَةٌ باعْتِبَارِ مَعانِيهَا؛ لأنَّ مَعْنَى البَصِيرِ، وهَكَذَا.

## المَبْحَثُ الثَّالِثُ:

أَسْيَاءُ اللهِ لَيْسَتْ مَحْصُورَةَ بعدَدٍ مُعَيَّنِ، والدَّلِيلُ عَلَى ذلِكَ قَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ الحَدِيثِ البْنِ مَسْعُودِ السَّهُمُّ إِلِيِّ عَبْدُكَ، ابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ... - إِلَى أَنْ قَالَ- أَسْأَلُكَ بكُلِّ السَّمِ هُوَ لكَ، سَمَيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ الْنَوْلَتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتُهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ السَتَأْثُوتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ كَا يُمْكِنُ أَنْ يُعْلَمَ بِهِ، ومَا لَيْسَ بِمَعْلُومٍ فَلَيْسَ عِلْمَ الغَيْبِ عَلْمَ الْعَيْبِ عَلْمَ المَعْبُومِ وَلَيْسَ بمَعْلُومٍ فَلَيْسَ بمَحْصُور.

وأمَّا قَوْلُهُ ﷺ "إِنَّ للهِ تِسْعَةً وتِسْعِينَ اسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ")، فَلَيْسَ مَغْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا هَذِهِ التَّسْعَةَ والتَّسْعِينَ فإنَّهُ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، فَقُولُهُ: "مَنْ أَحْصَاهَا» تَكْمِيلٌ للجُمْلَةِ الأُولَى، ولَيْسَتِ اسْتِثْنَافِيَّةٌ مُنْفَصِلَةً، ونَظِيرُ هَذَا قَوْلُ الطَّيْقُ، فَقُولُهُ: "مَنْ أَحْصَاهَا» تَكْمِيلٌ للجُمْلَةِ الأُولَى، ولَيْسَتِ اسْتِثْنَافِيَّةٌ مُنْفَصِلَةً، ونَظِيرُ هَذَا قَوْلُ القَائِهُ، بَلْ القائِل: عِنْدِي مِثْنَةُ فَرَسٍ أَعْدَدْتُهَا للجِهادِ فِي سَبِيلِ اللهِ. فَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ عَنْدُهُ إِلَّا هَذِهِ المِئْةُ، بَلْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ عَنْدُهُ إِلَّا هَذِهِ المِئْةُ، بَلْ

## المَبْحَثُ الرَّابِعُ:

الاسْمُ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ وعَلَى المَعْنَى كَمَا سَبَقَ، فيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِهِ اسْمًا مِنَ الأَسْمَاءِ، ونُؤْمِنَ بِهَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الصَّفَةِ، ونُؤْمِنُ بِهَا تَدُلُّ عَلَيْهِ هَذِهِ الصَّفَةُ مِنَ الأَثْرِ والحُّكْمِ إِنْ كَانَ الاَسْمُ مُتَعَدِّيًا.

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (١/ ٣٩١، ٥٥٢) وابن حبان (٢٣٧٢) والطبراني في «الكبير» (١٠٣٥) والحاكم (٥٩/١) - وقال: «صحيح على شرط مسلم إن سلم من إرسال عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه؛ فإنه مختلف في سهاعه من أبيه». وأخرجه أيضًا: البيهقي في «الأسهاء» (ص:٦). والحدِيث صححه ابن القيم؛ كها في «بدائع الفوائد» (١٦٦١) وحسَّنه الحافظ في «تخريج الأذكار» كها في «الفتوحات الربَّانية» (١٣/٤).

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب إن لله مائة اسم إلا واحدًا، رقم (٧٣٩٢)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والنوبة،
 باب في أسهاء الله تعالى وفضل من أحصاها، رقم (٧٢٧٧)، من حديث أبي هريرة رَحَيْلَهُمَّيَّهُ.

فَمَثَلًا: السَّمِيعُ، نُؤْمِنُ بَانَّ مِنْ أَسْهَائِهِ تَعَالَى السَّمِيعُ، وآنَّهُ دَالٌّ عَلَى صِفَةِ السَّمْعِ، وأنَّ لهَذَا السَّمْعِ حُكُمُّا وأثَّرَا وَهُوَ أَنَّهُ يَسْمَعُ بِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَدْ سَمِعَ اللّهُ قَوْلَ الْقِي ثَجَدُلُكَ فِي رَفْرِجِهَا وَتَشْتَكِنَ إِلَى السَّمْعُ خَدُورُكُمُنَّا إِنَّ اللّهَ سَمِعٌ بَصِيرً ﴾ [المجادلة: ١]، أمَّا إنْ كَانَ الاسْمُ غَيْرَ مُتَعَدًّ؛ كالمَظيمِ، والحِيِّ، والجليل، فُنثُبِثُ الاسْمَ والصَّفَة، ولا حُكْمَ لَهُ يَتَعَدَّى إليْهِ.

### المَبْحَثُ الخامِسُ:

هلْ أَسْيَاءُ اللهِ تَعَالَى غَيْرُهُ، أَوْ أَسْيَاءُ اللهِ هِيَ اللهُ؟ إِنْ أُرِيدَ بالاسْمِ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى المُسَمَّى فِهِيَ غَيْرُ اللهِ عَرَيْجَلَ، وإِنْ أُرِيدَ بالاسْم مَذْلُولُ ذلِكَ اللَّفْظِ فهيَ المُسَمَّى.

فَمَثْلًا: الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ هُوَ اللهُ، فالاسْمُ هُنَا هُوَ الْمُسَمَّى، فلَيْسَتِ «اللامُ -والهاءُ» هِيَ الَّتِي خَلَقَتِ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ، وإِذَا قِيلَ: اكْتُبْ باسْمِ اللهِ. فكَتَبْتَ: بِسْمِ اللهِ. فالمُرَادُ بِهِ الاسْمُ دُونَ المُّسَقَى.

وإِذَا قِيلَ: اضْرِبْ زَيْدًا. فضَرَبْتَ زَيْدًا المَكْتُوبَ فِي الوَرَقَةِ لَمْ تَكُنْ ثُمَتِيَّلًا؛ لأنَّ المَقْصُودَ المُسَمَّى، وإِذَا قِيلَ: اكْتُبْ: زَيْدٌ قائِمٌ. فالمُرَادُ الاسْمُ الَّذِي هُوَ غَبُرُ المُسمَّى.

#### البَحْثُ فِي صِفَاتِ اللَّهِ :

المُبْحَثُ الأوَّلُ:

تَنْقَسِمُ صِفَاتُ اللهِ إِلَى ثَلاثَةِ أَقْسامٍ:

الأوَّلُ: ذَاتِيَّةٌ، ويُقالُ: مَعْنَوِيَّةٌ.

الثَّانِي: فِعْلِيَّةٌ.

الثَّالِثُ: خَبَرِيَّةٌ.

فالصَّفَاتُ الذَّاتِيَّةُ: هِيَ المُلازِمَةُ لذاتِ اللهِ، والَّتِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُتَّصِفًا بها، مِثْلُ: السَّمْعِ والبَصَرِ، وَهِيَ مَعْنَوِيَّةٌ؛ لأنَّ لهَذِهِ الصَّفَاتِ مَعانِيَ.

والفِعْلِيَّةُ: هِيَ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ إِنْ شَاءَ فَعَلَهَا وإِنْ لَمْ يَشَــُأْ لَمْ يَفْعَلْهَا، مثلُ: النُّزُولِ إِلَى السَّهَاءِ اللَّذْنَبَ، والاسْتِوَاءِ عَلَى العَرْشِ، والكَلامِ مِنْ حَيْثُ آحادُهُ، والحَّلْقِ مِنْ حَيْثُ آحادُهُ، لَا مِنْ حَيْثُ الأصْلُ، فأصْلُ الكَلام صِفَةٌ ذَلِيَّةً، وكذلِكَ الحَلْقُ. والحَبَرِيَّةُ: هِيَ أَبْعاضٌ وأَجْزاءٌ بالنَّسْبَةِ لنَا، أمَّا بالنَّسْبَةِ شُو فَلَا يُقالُ هَكَذَا، بَلْ يُقالُ: صِفاتٌ خَبَرِيَّةٌ ثَبَتَ بِهَا الحَبَرُ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ، وَهِيَ لَيْسَتْ مغنًى ولَا فِغلًا، مثلُ: الوَجْهِ، والعَيْنِ، والسَّاقِ، واليَد.

## المَبْحَثُ الثَّانِي:

الصِّفَاتُ أَوْسَعُ مِنَ الأَسْمَاءِ؛ لأَنَّ كُلَّ اسْمٍ مُتَضَمِّنٌ لصِفَةٍ، ولَيْسَ كُلُّ صِفَةٍ تَكُونُ اسْمًا، وهُناكَ صِفَاتٌ كَثِيرَةٌ تُطْلَقُ عَلَى اللهِ ولَيْسَتْ مِنْ أَسْمَائِهِ، فيُوصَفُ اللهُ بالكلامِ والإرَادَةِ، ولَا يُسَمَّى بالمُتكلِّم أوِ المُريدِ.

### المَبْحَثُ الثَّالِثُ:

أنَّ كُلَّ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ فَهُوَ حقٌّ عَلَى حَقِيقَتِه، لكنْ يُنَزَّهُ عَنِ التَّمْثِيلِ والتَّكْيِيفِ. أَمَّا التَّمْثِيلُ؛ فلِقَوْلِهِ تَعَلَىٰ: ﴿لَيَسَ كَيْنَاهِ. شَحْتَ ۗ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [السورى:١١]، وقَوْلِهِ: ﴿فَلاَ نَضْرِوْا يَّهِ ٱلْأَمْثَالُ إِنَّ اللّهَ يَمْلُو وَأَشَرُ لاَ تَعَلَمُونَ ﴾ [النحل:٧٤] والتَّعْبِيرُ بنَفْيِ التَّمْثِيلِ أَحْسَنُ مِنَ التَّعْبِيرِ بنَفْي التَشْهِيهِ؛ لوُجُوهِ ثَلاثَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ التَّمْثِيلَ هُوَ الَّذِي جَاءَ بِهِ القُرْآنُ وَهُوَ مَنْفِيٌّ مُطْلَقًا، بخلافِ التَّشْبِيهِ، فلمْ يَأْتِ القُرْآنُ بنَفْيهِ.

الثَّانِي: أَنَّ نَفْيَ التَّشْبِيهِ عَلَى الإطْلاقِ لَا يَصِحُّ؛ لأَنَّ كُلَّ مَوْجُودَيْنِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بيْنَهُمُّا قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ يَشْتَبِهَانِ فِيهِ ويَتَمَيِّزُ كُلُّ واحِدٍ بِهَا يَخْتَصُّ بهِ؛ فـ: «الحياةُ» مَثْلًا وصْفٌ ثابِتٌ فِي الخالِقِ والمَخْلُوقِ، فَبَيْنَهُمَّ قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ، ولكنْ حياةُ الخالِق تَلِيقُ بهِ وحَياةُ المَخْلُوقِ تَلِيقُ بهِ.

الثَّالِثُ: أنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي مُسَمَّى التَّشْبِيهِ، حتَّى جَعَلَ بَعْضُهُمْ إثباتَ الصَّفَاتِ الَّتِي أَثْبَتَهَا اللهُ لنَفْسِهِ تَشْبِيهًا، فإذَا قُلْنَا: مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهٍ. فَهِمَ هَذَا البَّعْضُ مِنْ هَذَا القَوْلِ نَفْيَ الصَّفَاتِ الَّتِي أَثْبَتَهَا اللهُ لنَفْسِهِ.

وأمَّا التَّكْيِيفُ: فَلَا يَجُوزُ أَنْ نُكِيِّفَ صِفَاتِ اللهِ، فَمَنْ كَيَّفَ صِفَةً مِنَ الصِّفَاتِ فَهُوَ كاذِبٌ عاصٍ، كاذِبٌ؛ لأَنَّهُ قَالَ بِمَا لَا عِلْمَ عنْدَهُ فيهِ، عاصٍ؛ لأَنَّهُ واقِعٌ فِيمَا نَهَى اللهُ عَنْهُ وحَرَّمَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ. عِلْمُ ﴾ [الإسراء:٢٦]، وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ مَا لاَ نَفَاتُونَ ﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ:

## وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمُ يَكُفُرُونَ بِٱلرَّمْنِينِ ...﴾ الآيةَ [الرعد:٣٠].

﴿ قُلْ إِنْمَا حَرَّمَ رَبِيَ ٱلْفَوَحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَلَنَ ﴾ [الأعراف:٣٣] الآية؛ ولأنَّهُ لا يُمْكِنُ إدْراكُ الكَيْفِيَّة؛
 لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَعَالُمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحْيِطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ [طه:١١٠]، وقوْلِهِ: ﴿ لَا تُدْرِكُهُ لَا تُدْرِكُهُ لَا لَاَنْهَامَ:١٠٢].

وسَواءٌ كَانَ التَّكْيِيفُ باللِّسَانِ تَغْيِيرًا، أَوْ بالجَنانِ تَقْدِيرًا، أَوْ بالبَنانِ تَحْرِيرًا؛ ولهَذَا قَالَ مالِكٌ رَحَمَهُ اللَّهُ حِينَ سُئِلَ عَنْ كَيْفِيَّةِ الاسْتِوَاءِ: «الكَيْفُ جُمُّهُرِلٌ، والشَّوَّالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ».

ولَيْسَ مَعْنَى هَذَا أَنْ لَا نَعْتَقِدَ أَنَّ لَهَا كَيْفِيَّة، بَلْ لِهَا كَيْفِيَّة، ولكنَّها لَيْسَتْ مَعْلُومَةً لنَا؛ لأَنَّ مَا لَيْسَ لَهُ كَيْفِيَّةٌ لَيْسَ بَمَوْجُودٍ؛ فالاسْتِوَاءُ والنَّزُولُ واللَّهُ والوَجْهُ والمَيْنُ لِهَا كَيْفِيَّةٌ لَكِنَّنا لَا نَعْلَمُهَا؛ فَفَرْقٌ بَيْنَ أَنْ نُثْفِي بَانَ لَهَا كَيْفِيَّةٌ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ، وهَذَا هُوَ الواجِبُ. فَفَوْلُ: لِهَا كَيْفِيَّةٌ غَيْرٌ مَعْلُومَةٍ، وهَذَا هُوَ الواجِبُ. فَنَوْلُ لَنَا اللَّهُ عَلَيْمَةً مُعَنِّدٌ مَعْلُومَةٍ، وهَذَا هُوَ الواجِبُ.

فإنْ قِيلَ: كَيْفَ يُتَصوَّرُ أَنْ نَعْتَقِدَ للشَّيْءِ كَيْفِيَّةٌ ونَحْنُ لَا نَعْلَمُهَا؟

أُجِيبَ: إِنَّهُ مُتَصَوَّرٌ؛ فالواحِدُ مِنَّا يَعْتَقِدُ أَنَّ لَهَذَا القَصْرِ كَيْفِيَّةُ مِنْ داخِلِهِ، ولكنْ لَا يَعْلَمُ هَذِهِ الكَيْفِيَّةَ إِلَّا إِذَا شَاهَدَهَا، أَوْ شَاهَدَ تَظِيرَهَا، أَوْ أُخْبَرَهُ شَخْصٌ صادِقٌ عنْهَا.

[1] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ يَكُفُرُونَ بِٱلرَّمْنَنِ ﴾ الآيَة.

﴿ وَهُمْ ﴾ أَيْ: كُفَّارُ قُرِيْشٍ. ﴿ يَكَفُرُونَ بِالرَّحْنِ ﴾ الْمُرَادُ: أَنَّهُمْ يَكُفُرُونَ بَهَذَا الاسْمِ لَا بالمُسَمَّى، فَهُمْ يُقِرُّونَ بهِ، قَالَ تَعَلَى: ﴿ وَلَهِن سَأَلْتَهُم مَّن خَلَقَ السَّمَوْتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [لقبان ٢٠]، وفي حَدِيثِ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرِو: ﴿ لَلَمَا أَرَادَ النَّبِيُ ﷺ أَنْ يَكْتُبُ الصُّلْحَ فِي غَزْوَةِ الحُمَيْيِةِ قَالَ للكاتِبِ: ﴿ اكْتُبُ بِسُمِ اللهِ الرَّحْنِ الرَّحِيمِ ﴾، قَالَ سُهَيْلٌ: أمَّا الرَّحْنُ فواللهِ مَا أَدْرِي مَا هِيَ ولكنِ اكْتُبُ: باسْمِكَ اللَّهُمَّ» (١) وهَذَا مِنَ الأَمْثِلَةِ النِّتِي يُرادُ بِهَا الاسْمُ دُونَ الْمُسَمَّى.

وقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ قُلِ آدْعُواْ اَللَّهَ أَوِ آدْعُواْ اَلرَّحْنَنَّ أَيَّا مَا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى، وَكُلُّ السّمائِهِ حُسْنَى، فادْعُوا بِمَا شِنتُتُمْ مِنَ أَيْ: بأيِّ اسْمِ مِنْ أَسْمائِهِ تَدْعُونَهُ؛ فإنَّ لَهُ الأَسْمَاءَ الحُسْنَى، فكُلُّ أَسْمائِهِ حُسْنَى، فادْعُوا بِمَا شِنتُتُمْ مِنَ الأَسْمَاءِ، ويُرادُ بَهَذِهِ الآيَةِ الإِنْكَارُ عَلَى قُرَيْشٍ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، رقم (٢٧٣١، ٢٧٣٢)، من حديث المسور بن مخرمة، ومروان بن الحكم.

وفِي الآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ اسْمًا مِنْ أَسْمائِهِ تَعَالَى فإنَّهُ يَكْفُرُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ وَالرَّحْمَٰنِ ﴾ [الرعد:٣٠]؛ ولأنَّهُ مُكَذِّبٌ للهِ ولرَسُولِهِ، وهَذَا كُفُرٌ، وهَذَا وجْهُ اسْتِشْهَادِ الْمُؤَلِّفِ بَهَلِهِ الآيَةِ.

ُ عَوْلُهُ: ﴿لَا ٓ إِلَهَ إِلَا هُو﴾ خَبَرُ ﴿لَا﴾ النافِيَةِ للجِنْسِ مَخْذُوفٌ، والتَّقْدِيرُ: لَا إِلَهَ حَقَّ إِلَّا هُوَ، وأمَّا الإِلهُ الباطِلُ فكَثِيرٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللّهَ هُوَالْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَنْعُونَ مِن دُونِهِ الْبَطِلُ﴾ [لفهان.٣٠].

قَوْلُهُ: ﴿عَلَيْهِ قَرَكَمُكُ ﴾ أَيْ: عَلَيْهِ وحْدَهُ؛ لأَنَّ تَقْدِيمَ المَعْمُولِ يَدُلُّ عَلَى الحَصْرِ، فإذَا قُلْتَ مَثَلًا: «ضَرَبْتُ زَيْدًا» فإنَّهُ يَدُلُّ عَلَى اتَّكَ ضَرَبْتُهُ، ولكنْ لاَ يَدُلُّ عَلَى أَنْكَ لَمْ تَضْرِبْ غَيْرَهُ، وإذَا قُلْتَ: «زَيْدًا ضَرَبْتُ» دلَّتْ عَلَى أَنَّكَ ضَرَبْتَ زَيْدًا ولَمْ تَضْرِبْ غَيْرَهُ، وسَبَقَ مَعْنَى التَّوكُّلِ وأحْكامِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَلِلَيْهِ مَتَابٍ﴾ أَيْ: إِلَى اللهِ، و﴿مَتَابٍ﴾ أَصْلُهَا مَتَابِي، فَحُذِفَتِ الياءُ تَخْفِيفًا، والمَتَابُ بمَعْنَى التَّوْبَةِ، فَهُوَ مَصْدَرٌ مِيمِيِّ، أَيْ: وإليْهِ تَوْيَتِي.

والتَّوْبَةُ: هِيَ الرُّجُوعُ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِنَ المَعْصِيَةِ إِلَى الطَّاعَةِ، ولهَا شُرُوطٌ خُسْةٌ:

الإخلاصُ اللهِ تَعَالَى بأنْ لَا يَحْمِلَ الإِنْسَانَ عَلَى التَّوْيَةِ مُراعَاةُ أَحَدِ، أَوْ مُحَاباتُهُ، أَوْ شَيْءٌ مِنَ الدُّنْيَا.

٢- أَنْ تَكُونَ فِي وَقْتِ قَبُولِ التَّوْبَةِ، وذَلِكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وقَبْلَ حُضُورِ المَوْتِ.

٣- النَّدَمُ عَلَى مَا مَضَى مِنْ فِعْلِهِ، وَذَلِكَ بأَنْ يَشْعُرَ بالتَّحَسُّرِ عَلَى مَا سَبَقَ، ويَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ.

٤ - الإِقْلاعُ عَنِ النَّنْبِ، وعَلَى هذَا، فإذَا كانَتِ التَّوْبَةُ مِنْ مَظالِمِ الحَلْقِ، فَلَا بُدَّ مِنْ رَدِّ المَظالِمِ
 إلى أهلِهَا أو اسْتِحْلَالِهِمْ مِنْهَا.

٥ - العَزْمُ عَلَى عَدَم العَوْدَةِ، والتَّوْبَةُ الَّتِي لَا تَكُونُ إِلَّا للهِ هِيَ تَوْبَةُ العِبَادَةِ، كَمَا فِي الآيةِ السَّابِقَةِ.

وأمَّا التَّوْبَةُ الَّتِي بِمَعْنَى الرُّجُوعِ فإنَّهَا تَكُونُ لَهُ ولغَيْرِهِ، ومِنْهُ قَوْلُ عَائِشَةَ حِبنَ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَوَجَدَ نُمُرُقَةً فِيهَا صُوَرٌ، فَوَقَفَ بالبابِ ولَمْ يَدْخُلْ، وقالتْ: «أَتُوبُ إِلَى اللهِ ورَسُولِهِ، مَاذَا أَذْنَبُتُ؟»<sup>(١)</sup> فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالتَّوْبَةِ هُنَا تَوْبَةَ العِبَادَةِ؛ لأنَّ تَوْبَةَ العِبَادَةِ لا تَكُونُ للرَّسُولِ ﷺ ولَا لِغَيْرِهِ مِنَ الخَلْقِ،

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء، رقم (۲۱۰۵)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (۲۱۰۷).

وَفِي (صَحِيحِ البُخَارِيِّ): قَالَ عَلِيٌّ: «حَدِّثُوا النَّاسَ [١] بِمَا يَعْرِفُونَ [١]، أَثْرِيدُونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ؟!»[١/١١](١.

جَلْ للهِ وحْدَهُ، ولكنْ هَذِهِ تَوْبَةُ رُجُوعٍ. ومِنْ ذلِكَ أيضًا حِينَ يَضْرِبُ الإِنْسَانُ ابْنَهُ لسُوءِ أَدَبِهِ، يَقُولُ
 الابْنُ: أَتُوبُ.

[1] قَوْلُهُ فِي أَثَرِ عَلِيٍّ رَجَلَقِكَهَاهُ: «حَدِّثُوا النَّاسَ» أَيْ: كَلِّمُوهُمْ بِالمَواعِظِ وغَيْرِ المَواعِظِ.

[٧] قَوْلُهُ: (بِهَا يَعْرِفُونَ الْيُ: بِهَا يُمْكِنُ أَنْ يَعْرِفُوهُ وَتَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ حتَّى لَا يُفْتَنُوا ولهَذَا جَاءَ عَنِ الْبِنِ مَسْعُودِ رَحِنَاتَهُ عَنْهُ قَالَ: (إِنَّكَ لَنْ نُحَدِّثَ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِيَعْضِهِمْ فِتْنَهُ اللَّهُ وَلَهُ إِلَّا كَانَ مِنَ الحِحْمَةِ فِي الدَّعْوةِ أَلَّا تُباغِتُ النَّاسَ بِهَا لَا يُمْكِنُهُمْ إِذْرَاكُهُ ، بَلْ تَدْعُوهُمْ رُويَدًا رُويْدًا وَلِهَذَا كَانَ مِنَ الحِحْمَةِ فِي الدَّعْوةِ أَلَّا تُباغِثُ النَّاسَ بِهَا لَا يُمْكِنُهُمْ إِذْرَاكُهُ ، بَلْ تَدْعُوهُمْ رُويْدًا رُويْدًا وَلِهَذَا كَانَ مِنَ الحِحْمَةِ فِي الدَّعْوةِ اللَّ تُباعِرِفُونَ النَّاسَ بِهَا يَعْرِفُونَهُ مِنْ قَبْلُ ؟ لأَنَّ الَّذِي يَعْرِفُونَهُ مِنْ عَنْهِمُ إِنْكُونُ التَّحْدِيثُ بِهِ مِنْ خَصِيل الحاصِل.

[٣] قَوْلُهُ: «أَثَرِيدُونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ ورَسُولُهُ؟!» الاسْتِفْهَامُ للإِنْكارِ، أَيْ: آثَرِيدُونَ إِذَا حَدَّثَتُمُ النَّاسَ بِمَا لاَ يَعْرِفُونَ أَنْ يُكَذَّبِ اللهُ ورَسُولُهُ، لاَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: قَالَ اللهُ وقَالَ رَسُولُهُ كَذَا وكذَا. قَالُوا: هَذَا كَذِبٌ. إِذَا كَانَتْ عُقُولُهُمْ لاَ تَبْلُغُهُ، وهُمْ لاَ يُكَذَّبُونَ اللهَ ورَسُولَهُ، ولكنْ يُكَذَّبُونَكَ بحدِيثٍ تَنْسُبُهُ إِلَى اللهِ ورَسُولِهِ، فَيَكُونُونَ مُكَذَّيِنَ للهِ ورَسُولِهِ، لاَ مُباشَرةً ولكنْ بواسِطَةِ الناقِلِ.

فإنْ قِيلَ: هَلْ نَدَعُ الحَدِيثَ بِمَا لَا تَبْلُغُهُ عُقولُ النَّاسِ وإنْ كَانُوا مُحْتَاجِينَ لذلك؟

أُجِيبَ: لَا نَدَعُهُ، ولكنْ نُحَدَّقُهُمْ بطَرِيقِ تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، وذَلِكَ بأنْ نَنْقُلُهُمْ رُوَيْدًا رُوَيْدًا رُوَيْدًا حَتَّى يَتَقَبَّلُوا هَذَا الحَيْدِيثَ، ويَطْمَئِنُّوا الِيْهِ، ولَا نَدَعُ مَا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، ونَقُولُ: هَذَا شَيْءٌ مُسْتَنْكُرٌ لاَ تَنْكَلَّمُ بهِ. ومثلُ ذلِكَ العَمَلُ بالسُّنَّةِ الَّتِي لَا يَعْتَادُهَا النَّاسُ ويَسْتَنْكِرُونَهَا، فإنَّنا نَعْمَلُ بِهَا ولكنْ بَعْدَ أَنْ نُخْبِرَهُمْ بِهَا، حتَّى تَقْبَلَهَا نُقُوسُهُمْ، ويَطْمَئِنُوا الِيْهَا.

ويُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الأَثْرِ أَهَّيَّةُ الحِكْمَةِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللهِ عَنَّقِبَلَ، وأنَّهُ يَجِبُ عَلَى الدَّاعِيَةِ أَنْ يَنْظُرَ فِي عُقولِ المَدْعُرِينَ، ويُنزَّل كُلَّ إِنْسَانٍ مَنْزِلَتَهُ.

مُناسَبَةُ مَذَا الأثْرِ لبابِ الصِّفَاتِ: مُناسَبَتُهُ ظاهِرَةٌ؛ لأنَّ بَعْضَ الصِّفَاتِ لَا تَخْتَمِلُهَا أفهامُ العامَّةِ،

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم، كراهية أن لا يفهموا، رقم (١٢٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: في المقدمة، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، (ص١١).

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابنِ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا انْتَفَضَ<sup>[1]</sup> لَيَّا سَمِعَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصِّفَاتِ اسْتِنْكَارًا لِذلِكَ، فَقَالَ: مَا فَرَقُ<sup>[1]</sup>

فيمُمْكِنُ إِذَا حدَّثْتَهُمْ بِهَا كَانَ لذلكَ أَثَرٌ سَيِّعٌ عليْهِمْ؛ كحديثِ النُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا أَنَّ مَمَ ثُبُوتِ العُلُوِّ، فَلُوْ حَدَّثْتَ العَامِيَّ بأَنَّهُ نَفْسَهُ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا مَعَ عُلُوهِ عَلَى عَرْشِهِ، فَقَدْ يَفْهَمُ أَنَّهُ إِذَا نَزَلَ صارَتِ السَّمَوَاتُ فَوْقَهُ وصارَ العَرْشُ خالِيًا مِنْهُ، وحينثلٍ لا بُدَّ فِي هَذَا مِنْ حَدِيثٍ تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، فَتُبِينُ لهُمْ أَنَّ الله عَرَّضَةِ يَنْولُ نُزُولًا لا يُماثِلُ نُزُولَ المَخْلُوقِينَ مَعَ عُلُوهِ عَلَى عَرْشِهِ، وأَنَّهُ لكَمَالِ فَضْلِهِ ورَحْمَتِهِ يَقُولُ: "مَنْ يَدْعُونِ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ..." الحَدِيثَ.

والعامِّيُّ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَصَوَّرَ مُطْلَقَ المُعْنَى، وأنَّ المُرَادَ بذلِكَ بَيانُ فَضْلِ اللهِ عَنَّهَجَلَّ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ مِنَ اللَّيْلِ.

[1] قَوْلُهُ فِي أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «انْتَفَضَ» أي: اهتَزَّ جِسْمُهُ، والرَّجُلُ مُبْهَمٌ، والصَّفَةُ الَّتِي حُدِّثَ جَالَمْ تُبَيَّنُ، وبيانُ ذلِكَ لَيْسَ مُهِيًّا، وهَذَا الرَّجُلُ انْتَفَضَ اسْتِنْكَارًا لهذِهِ الصَّفَةِ لا تَعْظِيمٌ شَهْ، وهَذَا أَمْرٌ عَظِيمٌ صَعْبٌ؛ لأنَّ الوَاجِبَ عَلَى المَزَءِ إِذَا صَحَّ عندَهُ شَيْءٌ عَنِ اللهِ ورَسُولِهِ أَنْ يُقِرَّ بِهِ ويُصَدِّقَ؛ لِيكُونَ طَرِيقُهُ طَرِيقَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْم حَتَّى وإنْ لَمْ يَسْمَعُهُ مِنْ قَبْلُ أَوْ يَتَصَوَّرُهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «مَا فَرَقُ» فِيهَا: ثلاثُ رِواياتٍ:

١ - «فَرَقُ» بفَتْح الرَّاءِ، وضَمِّ القافِ.

٢ - «فَرَّقَ» بفَتْح الرَّاءِ مُشَدَّدَةً، وفَتْح القافِ.

٣- «فَرَقَ» بِفَتْحِ الراءِ مُخَفَّفَةً، وفَتْحِ القافِ.

فعَلَى رِوايَةِ «فَرَقَّ» تَكُونُ «مَا» السِّقَهْمَامِيَّةٌ مُبْنَدَأً، و«فَرَقُ» خَبَرُ الْمُبْنَدَاْ، أيْ: مَا خَوْفُ هَوُلاءِ مِنْ إثْباتِ الصَّفَةِ الَّتِي تُلِيَتُ عَلَيْهِمْ وبَلَغَتْهُمْ؟! لِمَاذَا لا يُثْبِتُونَهَا للهِ عَرَقِجَلَّ كَمَا الْبُثَهَا اللهُ لَنَهْسِهِ والْبُنَّهَا لَهُ رَسُولُهُ؟! وهَذَا يَنْصَبُّ تَمَامًا عَلَى أَهْلِ التَّعْطِيلِ والتَّحْرِيفِ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ الصَّفَاتِ، فها الَّذِي يُحَوِّفُهُمْ مِنْ إِثْبَاتِهَا واللهُ تَعَالَى قَدْ اثْبُنَهَا لَنَفْسِهِ؟!

وعلى رِوَايَةِ «فَرَّقَ» أَوْ «فَرَقَ» تَكُونُ فِعْلًا ماضِيًا بِمَعْنَى مَا فَرَّقَهُمْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُرْءَانَا

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، وقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، وقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَحَوَّلْهَا عَنْدُ.

# هؤ لاءِ؟ يَجِدُونَ رِقَّةً عِنْدَ مُحُكَمِهِ [1]، وَيَهْلِكُونَ عِنْدَ مُتَشَابِهِ؟ [11] الْتَهَى (1).

 قَوْقَتْهُ ﴾ [الإسراء:١٠٦] أيْ: فَرَّقْنَاهُ. و(مَا) يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ نافِيَةٌ، والمَعْنَى: مَا فَرَّقَ هَوُلاءِ بَيْنَ الحَقّ والباطِلِ، فجَعَلُوا هَذَا مِنَ المُتشابِهِ واتْنَكُرُوهُ، ولَمْ يَحْمِلُوهُ عَلَى المُحْكَمِ. ويُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً،
 والمُعْنَى: أَيُّ شَيْءٍ فَرَقَهُمْ فجَعَلَهُمْ يُؤْمِنُونَ بالمُحْكَمِ ويَهْلِكُونَ عِنْدَ الْمَتشَابِهِ؟!

[١] فَوْلُهُ: «يَجِدُونَ رِقَّةً عِنْدَ مُحُكَمِهِ» الرُّقَّةُ: اللِّينُ والقَبُولُ، و«مُحُكَمِهِ» أيْ: مُحُكَم القُرْآنِ.

وإذَا ذُكِرَ الْمَتشَابِهُ دُونَ الْمُحْكَمِ صَارَ المَعْنَى أَنَّهُ يُشْبِهُ بَعْضُهُ بَعْضًا فِي جَوْدَتِهِ وكَمالِهِ، ويُصَدِّقُ بَعْضُهُ بعضًا ولَا يَتَنَاقَضُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ زَلَلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَنَبًا مُّتَثَنِبِهَا شَانِيَ ﴾ [الزمر:٢٣].

والتَّشَابُهُ نَوْعَانِ: تَشابُهُ نِسْبِيٌّ، وتَشابُهُ مُطْلَقٌ.

والفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ المُطْلَقَ يَخْفَى عَلَى كُلِّ أَحَدٍ، والنَّسْبِيَّ يَخْفَى عَلَى أَحدٍ دُونَ أَحَدٍ، وبناءً عَلَى هَذَا التَّقْسِيمِ يَنْبَنِي الوَقْفُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَصْلَمُ تَأْمِيلُهُ ۚ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسِحُونَ فِي ٱلْمِلْرِ ﴾ [آل عمران:٧]، فعَلَى الوَقْفِ عَلَى ﴿إِلّا اللّهُ ﴾ يَكُونُ المُرَادُ بالمُتشَابِهِ المُتشَابِةِ المُطْلَقَ، وعَلَى الوَصْلِ ﴿إِلّا اللّهُ وَالرَّسِحُونَ فِي ٱلْمِلْمِ ﴾ يَكُونُ المُرَادُ بالمُتشَابِهِ المُتشَابِةِ النَّسْبِيَّ.

وللسَّلَفِ فِي ذلِكَ قَوْلانِ:

القَوْلُ الأَوَّلُ: الوَقْفُ عَلَى ﴿ لِالَّا اللهُ ﴾ وعليه أَكْثَرُ السَّلَفِ، وعَلَى هذَا فالْمَرَادُ بالمُتَشَابِهِ الْمُتَشَابِهِ الْمُتَشَابِهِ الْمُتَشَابِهِ الْمُتَشَابِهِ الْمُتَشَابِهِ الْمُتَشَابِهِ الْمُتَقَاقِقِ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ مِنْ نَعِيمِ المُطَلِّقُ الَّذِي لَا يَعْلَمُ مَنْ فَرَةً أَعْبُونِ اللهِ اللهِ مِنْ نَعِيمِ المُخَبَّةِ وَحَقائِقِ مَا أَخْفِي لَمُمْ مِنْ فَرَةً أَعْبُونِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ال

<sup>(</sup>١) أخرجه عبد الرزاق (٢٠٨٩٥) وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٨٥).

= أيْ: لَا تَعْلَمُ حَقاثِقَ ذلكَ؛ ولذلكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «لَيْسَ فِي الجُنَّةِ شَيْءٌ مِمَّا فِي الدُّنْيَا إِلَّا الأسْهَاءَ»(١).

والقَوْلُ النَّانِي: الوَصْلُ، فَيُقْرَأُ: ﴿إِلَا اللَّهُ وَالنَّسِخُونَ فِي الْمِلْهِ ﴾ وَعَلَى هذا فالْمَرَادُ بالْمُتَشَابِهِ الْمُتَشَابِهِ الْمُتَشَابِهِ، الْمُتَشَابِهِ، وَيَكُونُ عِنْدَ عَبْرِهِمْ مُتَشَابِهِ، ولهَذَا يُرْوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ النَّهُ قَالَ: ﴿أَنَا مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلُهُ ﴾ ()، ولَمْ يَقُلْ هَذَا مَدْحًا لَنَفْسِهِ أَوْ ثَنَاءً قَالَ: ﴿أَنَا مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلُهُ ﴾ ()، ولَمْ يَقُلْ هَذَا مَدْحًا لَنَفْسِهِ أَوْ ثَنَاءً عَلَيْهَا، ولكنْ لِيَعْلَمَ النَّاسُ فِي كِتَابِ اللهِ تَنْءُ لَكُونُ مَعْنَاهُ.

فالقُرْآنُ مَعانِيهِ كُلُّهَا بَيْنَةٌ، لكنْ بَعْضُ القُرْآنِ يَشْتَبِهُ عَلَى ناسٍ دُونَ آخَوِينَ، حتَّى العُلْمَاءُ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَخْتَلِفُونَ فِي مَعْنَى القُرْآنِ، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ خَفِيٌّ عَلَى بَعْضِهِمْ، والصَّوَابُ بلا شَكِّ مَعَ أَحَدِهِمْ إِذَا كَانَ اخْتِلافُهُمُ اخْتِلافَ تَضَادٌ لَا تَنْوُع، أمَّا إِذَا كَانَتِ الآيَةُ تَحْتَمِلُ المَعْنَيْنِ جَمِيعًا بلا مُنافاةِ ولَا مُرَجِّمَ لأَحَدِهِمًا - فإنَّمَا شُحْمَلُ عليْهِمَ جَمِيعًا.

وبَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ يَطْنُّونَ أَنَّ فِي القُرْآنِ مَا لَا يُمْكِنُ الوُصُولُ إِلَى مَعْنَاهُ، فَيَكُونُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ المُطْلَقِ، ويَخْمِلُونَ آياتِ الصِّفَاتِ عَلَى ذلكَ، وهَذَا مِنَ الخطأِ العَظِيمِ؛ إِذْ لَيْسَ مِنَ المَعْقُولِ أَنْ يَقُولَ تَعَالَى: ﴿ كِنَتُ ۚ اَزَلْتُهُ إِلَيْكَ مُبَرُكُ ۗ لِيَنَبِّوهُ ۚ البَحِهِ ۗ لا ص:٢٩]، ثُمَّ تُسْتَثْنَى آياتُ الصَّفَاتِ وَهِيَ أَعْظَمُ وأَشْرَفُ مَوْضُوعًا وأَكْثَرُ مِنْ آياتِ الأحْكامِ.

وَلَوْ قُلْنَا بَهَذَا الْقَوْلِ لَكَانَ مُقْتَضَاهُ أَنَّ أَشْرَفَ مَا فِي الْقُرْآنِ مَوْضُوعًا يَكُونُ خَفِيًّا، ويَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَلَى: ﴿لِيَتَبَقِرُ الْحَانَ مُقْتَضَاهُ أَنَّ الْمُحَامِ فَقَطْ، وهَذَا غَيْرُ مَعْقُولِ، بَلْ جَمِيعُ الفُرْآنِ يَعْهَمُ مَعْنَاهُ؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الأُقَّةُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى آخِرِهَا لَا تَفْهَمُ مَعْنَى الفُرْآنِ، وعَمَّرُ وَجَمِيعُ الصَّحَابَةِ يَقْرُؤُونَ آياتِ الصَّفَاتِ وهُمْ لَوَ عَمْرُ وَجَمِيعُ الصَّحَابَةِ يَقْرُؤُونَ آياتِ الصَّفَاتِ وهُمْ لَا يَفْهَمُونَ مَعْنَاهَا، بَلْ هِيَ عَنْدَهُمْ بَمَنْزِلَةِ الحُرُوفِ الهِجَائِيَّةِ أَ، ب، ت... والصَّوَابُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الفُرْآنِ شَيْءٌ مُتَشَايِهٌ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى، ولكنِ الخَطْأُ فِي الفَهْمِ.

فقَدْ يَقْصُرُ الفَهْمُ عَنْ إِذْرَاكِ المَعْنَى أَوْ يَفْهَمُهُ عَلَى مَعْنَى خَطاإٍ، وأمَّا بالنَّسْبَةِ للحقائِقِ، فَهَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ مِنْ أَهْرِ الغَيْبِ فَمَتَشَابِةٌ عَلَى جَمِيع النَّاسِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن حزم في «الفصل» (١٠٨/٢) –وقال: «هذا سند غاية في الصحة»-. وقال المنذري في «الترغيب» (٢٠/٤): «رواه البيهقي موقوفًا بإسناد جيد».

<sup>(</sup>٢) انظر قوله في: «تفسير الطبري» (٣/ ١٨٣).

وَلَيَّا سَمِعَتْ قُرِيْشٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَذْكُرُ الرَّحْنَ<sup>[1]</sup> أَنْكَرُوا ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللهُ فِيهِم: ﴿وَهُمْ يَكُفُرُونَ بِٱلرَّحْنَنِ ﴾ [الرعد:٣٠]<sup>[١١</sup>]،(١).

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: عَدَمُ الإِيْمَانِ بِجَحْدِ شَيْءٍ مِنَ الأَسْمَاءِ والصَّفَاتِ [1].

الثانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الرَّعْدِ<sup>[1]</sup>.

الثالِثَةُ: تَرْكُ التَّحْدِيثِ بِمَا لَا يَفْهَمُ السَّامِعُ [١].

[1] فَوْلُهُ: «ولِنَّا سَمِعَتْ قُرَيْشٌ رَسُولَ اللهِ يَذْكُرُ الرَّحْمَنَ» أَصْلُ ذلِكَ أَنَّ سُهَيْلَ بْنَ عَمْرِو أَحَدَ الَّذِينَ أَرْسَلْتُهُمْ قُرَيْشٌ لِمُفَاوَضَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صُلْحِ الحُمَّلِيْبَةِ، وأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُكتَبَ: «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، فقَالَ: «أَمَّا الرَّحْمَنُ فَلَا واللهِ مَا أَدْرِي مَا هِيَ. وقَالُوا: إِنَّنَا لَا نَعْرِفُ رَحْمَانًا إلَّا رَحْمَنَ البَيَامَةِ. فَأَنْكُرُوا الاسْمَ دُونَ المُسَمَّى، فأَنْزَلَ اللهُ: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْنَى ﴾» أيْ: بهَذَا الاسْم مِنْ أَسْبَاءِ اللهِ.

وفِي الآيَةِ دَليلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ الثَّابِنَةِ فِي الكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ فَهُوَ كافِرٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمۡ يَكُفُرُونَ يَالرَّحَهَٰنِ ﴾.

[٧] وقَوْلُهُ: «وليَّا سَمِعَتْ قُرُيْشٌ» الظاهِرُ –واللهُ أَعْلَمُ– أَنَّهُ مِنْ بَابِ العامِّ الَّذِي أُرِيدَ بِهِ الخاصُّ، ولَيْسَ كُلُّ قُرَيْشِ تُنكِرُ ذلكَ، بَلْ طائِفَةٌ مِنْهُمْ، ولكنْ إِذَا أَقَرَّتِ الأُمَّةُ الطَّائِفَةَ عَلَى ذلِكَ وَلَمْ تُنكِرْ، صَحَّ أَنْ يُنْسَبَ لَهُمْ جَمِيعًا، بَلْ إِنَّ اللهَ نَسَبَ إِلَى البَهُودِ فِي زَمَنِ النَّيِّ ﷺ مَا فَعَلَهُ أَسْلافُهُمْ فِي زَمَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلامُ، فَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَنَا مِيثَنَقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلظُّورَ خُذُواْ مَا مَاتَيْنَتُكُم بِقُوّةٍ ﴾ [البقرة: ٢٣]، وهذَا لَمْ يَكُنْ فِي عَهْدِ المُخَاطِينَ.

قَوْلُهُ: «فِيهِ مَسَائِلُ»:

[٣] الأُولَى: عَدَمُ الإِيهانِ بَجَحْدِ شَيْءٍ مِنَ الأَسْمَاءِ والصَّفَاتِ. (عَدَمُ) بِمَعْنَى (انْيَفَاءُ) أي: انْيِفَاءُ الإِيهانِ بَسَبَبِ جَحْدِ شَيْءٍ مِنَ الأَسْمَاءِ والصَّفَاتِ، وسَبَقَ التَّفْصِيلُ فِي ذلكَ.

[٤] الثانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيةِ الرَّعْدِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ يَكُفُرُونَ بِٱلرَّحْنَنِ ﴾ وسَبَقَ تَفْسِيرُهَا.

[٥] الثالِثَةُ: تَرْكُ التَّحْدِيثِ بِهَا لَا يَفْهَمُ السامِعُ، وهَذَا لَيْسَ عَلَى إطْلاقِهِ، وقَدْ سَبَقَ التَّفْصِيلُ فِيهِ عِنْدَ شَرْحِ الأثْوِرِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن جرير (١٠١/١٣) عن مجاهد مرسلًا.

الرَّابِعَةُ: ذِكْرُ العِلَّةِ: أَنَّهُ يُفْضِي إِلَى تَكْذِيبِ اللهِ وَرَسُولِهِ وَلَوْ لَمْ يَتَعَمَّدِ الْمُنكِرُ<sup>[1]</sup>. الحَامِسَةُ: كَلَامُ ابنِ عَبَّاسٍ لَمِنِ اسْتَنْكَرَ شَيئًا مِنْ ذلِكَ، وَأَنَّهُ أَهْلَكَهُ<sup>[1]</sup>.

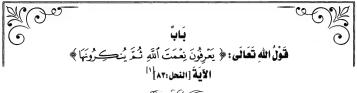
[1] الرَّابِعَةُ: ذِكْرُ العِلَّةِ اللَّهُ يُفْضِي إِلَى تَكْذِيبِ اللهِ ورَسُولِهِ ولَوْ لَمْ يَتَمَمَّدِ المُنْكِرُ. وَهِيَ أَنَّ الَّذِي لَا يَبْلُغُ عَفْلُهُ مَا حُدِّنَ بِهِ يُفْضِي بِهِ التَّحْدِيثُ إِلَى تَكْذِيبِ اللهِ ورَسُولِهِ، فَيْكَذَّبُ، ويَقُولُ: هَذَا الَّذِي لَا يَبْلُغُ عَفْلُهُ مَا حُدِّنَ بِهِ يُفْضِي بِهِ التَّحْدِيثُ إِلَى تَكْذِيبِ اللهِ ورَسُولِهِ، فَيْكَذَّبُ، ويَقُولُ: هَذَا يُوجَدُ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ فِي الشَّياءَةِ تَكُونُ خُبْزَةً وَاحِدَةً يَتَكَفَّؤُهَا الجَبَّارُ بِيَدِهِ كَمَا يَتَكَفَّأُ اَحَدُكُمْ خُبْرَتُهُ "أَنَّ وَمَا الشَّعْرَةِ، وعَبْرُ هَذِهِ الأُمُور، خُبْرَتُهُ "أَ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وكَمَا أَنَّ الصَّرَاطَ أَحَدُ مِنَ السَّيْفِ وادَقُ مِنَ الشَّعْرَةِ، وعَبْرُ هَذِهِ الأُمُور، خُبْرَتُهُ "أَنْ والمَّرَاعِ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللَّهُ وَيَعْلَى مَنْ عَقْلِهَا، وَمُنْ عَنْهُ مَنْ السَّيْعِ عَنْ يَمَكَنَ مِنْ عَقْلِهَا، ومُثْلُ مَا نُعَلِّهُمُ الْمُعْرَةِ، وعَبْرُهُ وَيَعْلُ مَا الْمَعْرَةِ، وعَبْرُهُ وَلَهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَشَكَ أَنْ يُنْكِرَ، لكنْ يَجِبُ أَنْ تُبَيَّنَ لَهُ التَدْرِيجِ حَتَّى يَتَمَكَّنَ مِنْ عَقْلِهَا، ومُثَلِّ مَنْ السَّيْعِيَّ شَيْلَ الْمُعْلِقُ المُعْرَةُ مَنْ السَّيْعِ اللَّهُ وَلِيقِ اللْمُعَلِقِيقِهِ اللهُ اللهُ اللَّهُ وَلَكُ مِنْ المَّالِهُ اللَّهُ مِنْ المَّيْعِي مَنْ المَّيْقِ اللْهُ اللَّهُ وَمِنْ المَنْعُونَ مِنْ عَلْهُمَا، ومَنْ عَنْ المَدِي عَلَيْهَا، ومَنْ المَّيْعِي شَيْعًا فَالْمَالُونُ اللْمَانِ اللْمُنْ الْمَالُونِ الْمُؤْرِةُ الْمُؤْمِنَهُ اللَّهُ وَلِكُ الْمَالِكُمْ وَلَا الْمُعْرِقُ الْمَالُونُ الْمُؤْمِنُهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ وَلِلْمَالِمُ المَنْ الْمُؤْمِنَهُ اللْمُؤْمِنَا مِنْ المَالِقُلُولُ الْمَالُولُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِنَ السَّيْسُ الْمَالِقُلُولُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِلِهُ المُنْ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِنَ الْمَلْمُ الللَّهُ وَلِلْمُ اللْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُهُ اللللْمُؤْمِلُ الللْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُهُمُ اللللْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُ الللْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُولُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُهُ الللْمُؤْمِلُولُ الَ

وقَوْلُهُ: «ولَوْ لَمْ يَتَعَمَّدِ المُنْكِرُ» أَيْ: ولَوْ لَمْ يَقْصِدِ المُنْكِرُ تَكْذِيبَ اللهِ ورَسُولِهِ، ولكنْ كَذَّبَ نِسْبَةَ هَذَا الشَّيْءِ إِلَى اللهِ ورَسُولِهِ، وهَذَا يَعُودُ بالتَّالِي إِلَى رَدِّ خَبَرِ اللهِ ورَسُولِهِ.

[۲] الحَامِسَةُ: كَلامُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِمِنِ اسْتَنْكَرَ شَيْئًا مِنْ ذلِكَ واَنَّهُ الْمُلَكَهُ. وذَلِكَ قَوْلُهُ: «مَا فَرَقُ هَوُلاءِ؟ يَجِدُونَ رِقَّةً –أَيْ: لِينًا– عِنْدَ مُحُكَمِهِ فَيَقْبَلُونَهُ، ويَهْلِكُونَ عِنْدَ مُتَسَابِهِ فيُنكِرُونَهُ؟».



<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب يقبض الله الأرض يوم القيامة، رقم (٦٥٢٠)، ومسلم: كتاب المنافقين، باب نزل أهل الجنة، رقم (٢٧٩٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رَمِّؤَلِيَّكَةَنْهُ.



-5 3/13

[١] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَمْرِفُونَ ﴾ أَيْ: يُدْرِكُونَ بحَواسِّهِمْ أَنَّ النِّعْمَةَ مِنْ عِنْدِ اللهِ.

قَوْلُهُ: ﴿يَمْمَتَ اللَّهِ﴾ واحِدَةٌ، والمُرَادُ بِهَا الجَمْعُ، فِهِيَ لَيْسَتْ واحِدَةً، بَلْ هِيَ لَا تُحْصَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِن نَصُدُواْ نِمْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم:٣٤]، والقَاعِدَةُ الأُصُولِيَّةُ: أنَّ المُفْرَدَ المُضافَ يُعُمُّ، والنَّعْمَةُ تَكُونُ بِجَلْبِ المُحْبُوباتِ، وتُطْلَقُ أحيانًا عَلَى رَفْع المَكْرُوهَاتِ.

قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّةَ يُنكِرُونَهَا ﴾ أيْ: يُنْكِرُونَ إضَافَتَهَا إِلَى اللهِ؛ لكَوْنِهِمْ يُضِيفُونَهَا إِلَى السَّبَبِ مُتناسِينَ المُسَبِّبَ الَّذِي هُوَ اللهُ سُبْحَانَهُ.

ولَيْسَ المُغْنَى أَنْبَمُ يُنْكِرُونَ هَذِهِ النِّعْمَةَ، مِثْلَ أَنْ يَقُولُوا: مَا جَاءَنَا مَطَرٌّ أَوْ وَلَدٌّ أَوْ صِحَّةٌ. ولكنْ يُنْكِرُونَهَا بإضافَتِهَا لِلَى غَيْرِ اللهِ، مُتَناسِينَ الَّذِي خَلَقَ السَّبَبَ فَوُجِدَ بِهِ المُسَبَّبُ.

قَوْلُهُ: «الآيةَ» أيْ: إِلَى آخِرِ الآيةِ، وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلِ مُخْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَكْمِلِ الآيةَ.

قَوْلُهُ: ﴿وَأَكَ ثُرُهُمُ ٱلْكَفِرُونَ ﴾ أيْ: أَكْثَرُ العارِفِينَ بأنَّ النَّعْمَةَ مِنَ اللهِ الكافِرُونَ، أيِ: الجاحِدُونَ كَوْتَهَا مِنَ اللهِ أَوِ الكافِرُونَ باللهِ عَنْيَجَلَّ .

وقَوْلُهُ: ﴿أَكْثَرُهُمْ﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿ يَعْرِفُونَ﴾ الجُمْلَةُ الأُولَى أَضَافَهَا إِلَى الكُلِّ، والثانِيَةُ أَضافَهَا إِلَى الاَّكْثَرِ؛ وذَلِكَ لأنَّ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ عَامِّيٍّ لَا يَعْرِفُ ولَا يَفْهَمُ، ولكنَّ أَكْثَرَهُمْ يَعْرِفُونَ ثُمَّ يَكُفُرُونَ.

#### مُناسَبَةُ هَذَا البَابِ للتَّوْحِيدِ:

أنَّ مَنْ أَضَافَ نِعْمَةَ الحَالِقِ إِلَى غَيْرِهِ فَقَدْ جَعَلَ مَعَهُ شَرِيكًا فِي الرُّيُوبِيَّةِ؛ لأَنَّهُ أَضَافَهَا إِلَى السَّبَبِ
عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ، هَذَا مِنْ وجُهِ، ومِنْ وجْهِ آخَرَ: أَنَّهُ لَمْ يَقُمْ بِالشُّكْرِ الَّذِي هُوَ عِبادَةٌ مِنَ العِبَادَاتِ،
وتَرْكُ الشُّكْرِ مُنافِ للتَّوْحِيدِ؛ لأنَّ الوَاحِبَ أَنْ يُشْكَرَ الحَالِقُ المُنْعِمُ سُبْحَانَهُ وَقَالَى، فصارَتْ لهَا صِلَةٌ
بَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ وبَتَوْحِيدِ العِبَادَةِ؛ فمِنْ حَيْثُ إضافَتُهَا إِلَى السَّبَبِ عَلَى أَنَّهُ فاعِلٌ هَذَا إِخْلالٌ بتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، ومِنْ حَيْثُ الشَّكْرِ الَّذِي هُوَ العِبَادَةُ هَذَا إِخْلالٌ بتَوْحِيدِ الأَلُوهِيَّةِ.

قَالَ مُجَاهِدٌ مَا مَعْنَاهُ: «هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: هذَا مَالِي، وَرِثْتُهُ عَنْ آبَائِي اللهُ"). وَقَالَ عَوْنُ بنُ عَبْدِ اللهِ: «يَقُولُونَ: لَوْلَا فُلَانٌ لَمْ يَكُنْ كَذَا»[الاله].

[1] قَوْلُهُ: «قَالَ مُجَاهِدٌ» هُوَ إِمامُ الْمُفَسِّرِينَ فِي التَّابِعِينَ، عَرَضَ الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَيَخَلِّئَهَغَانُهُ رِوْفُهُ عِنْدَ كُلِّ آيةٍ ويَسْأَلُهُ عَنْ تَفْسِيرِهَا(٢)، وقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: إِذَا جَاءَكَ التَّفْسِيرُ عَنْ مُجاهِدٍ فحَسْبُكَ بهِ <sup>(١)</sup>. أَيْ: كافِيكَ، ومَعَ هَذَا فَلَيْسَ مَعْصُومًا عَنِ الحَطَلِّ.

قَوْلُهُ: «مَا مَعْنَاهُ» أَيْ: كَلامًا مَعْنَاهُ، وعَلَى هَذَا فـ(مَا): نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ، وفِيهِ أَنَّ الشَّيْخَ رَحَمَهُاللَّهُ لَمْ يَنْقُلْهُ بِلَفْظِهِ.

قَوْلُهُ: «هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ» هَذَا مِنْ بَابِ التَّغْلِيبِ والتَّشْرِيفِ؛ لأنَّ الرَّجُلَ أشْرَفُ مِنَ المَرْأَةِ وأحَقُّ بتَوْجِيهِ الخِطابِ إلَيْهِ منْهَا، وإلَّا فالحُكْمُ واحِدٌ.

قَوْلُهُ: «هَذَا مَالِي وَرِثْتُهُ عَنْ آبائِي» ظاهِرُ هَذِهِ الكَلِمَةِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهَا، فَلَوْ قَالَ لكَ واحِدٌ: مِنْ أَيْنَ لكَ هَذَا النَّبِثُ؟ قُلْتَ: وَرثْتُهُ عَنْ آبائِي؛ فَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ؛ لأَنَّهُ خَبْرٌ مُحْضٌ.

لكنْ مُرادُ مُجاهِدِ أَنْ يُضِيفَ القائِلُ تَمَلَّكُهُ للمالِ إِلَى السَّبَبِ الَّذِي هُوَ الإِرْثُ مُتَناسِيًّا الْمُسَبِّبَ اللَّبَيْتَ، وبشَرْعِ اللهِ عَتَقِجَلَّ انْتَقَلَ هَذَا البَّيْتُ، وبشَرْعِ اللهِ عَتَقِجَلَّ انْتَقَلَ هَذَا البَيْثُ إِلَى مِلْكِكَ عَنْ طَرِيقِ الإِرْثِ، فكَيْفَ تَتَناسَى الْمُسَبِّبَ للأَسْبَابِ القَدَرِيَّةِ والشَّرْعِيَّةِ فتُضِيفَ النَّيْثُ إِلَى مِلْكِكَ عَنْ طَرِيقِ الإِرْثِ، فكَيْفَ تَتَناسَى الْمُسَبِّبَ للأَسْبَابِ القَدَرِيَّةِ والشَّرْعِيَّةِ فتُضِيفَ الأَمْرَ إِلَى مِلْكِ آبَائِكَ وإِرْئِكَ إِيَّاهُ بَعْدَهُمْ ؟! فَعِنْ هُنَا صَارَ هَذَا القَوْلُ نَوْعًا مِنْ كُفْرِ النَّعْمَةِ.

أمَّا إِذَا كَانَ فَصْدُ الإِنْسَانِ مُجَّرَدَ الْحَبَرِ كَمَا سَبَقَ فَلَا شَيْءَ فِي ذلكَ؛ ولهَذَا ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَيلَ لَهُ يَوْمَ الفَتْحِ: «آَتَنزِلُ فِي دَارِكَ خَدًا؟ فقالَ: «وهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ دَارٍ أَوْ رِبَاعٍ»(٥)، فَبَيْنَ ﷺ أَنَّ هَذِهِ الدُّورَ الْتَقَلَتُ إِلَى عَقِيلٍ بالإِرْثِ. فَتَبَيَّنَ أَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ إِضافَةِ اللَّلُكِ إِلَى الإِنْسَانِ عَلَى سَبِيلِ الحَبِّرِ، وَبَيْنَ إضَافَةِ إِلَى سَبِيهِ مُتَناسِيًا الْمُسَبِّبَ وَهُوَ اللهُ عَرَقِبَكَ.

[٢] قَوْلُهُ: ﴿ وَقَالَ عَـوْنُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: يَقُولُونَ: لَوْلَا فُلانٌ لَمْ يَكُـنْ كَذَا ﴾ وهَذَا القَوْلُ مِنْ قَائِلِهِ

<sup>(</sup>١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٤/٣٢٦) ط دار هجر.

<sup>(</sup>٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١٤/ ٣٢٦) ط دار هجر.

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣/ ٢٧٩-٢٨٠).

<sup>(</sup>٤) أخرجه الطبري في تفسيره (١/ ٨٥) ط دار هجر.

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب توريث دور مكة وبيعها، رقم (١٥٨٨)، ومسلم: كتاب الحج، باب النزول بمكة للحاج، رقم (١٣٥١)، من حديث أسامة بن زيد رَيِّوَالِيَّهُمُنَّةً.

فيه تَفْصِيلٌ، إنْ أَرَادَ بِهِ الحَبَرَ وكانَ الحَبَرُ صِدْقًا مُطابِقًا للواقِعِ؛ فهذَا لا بَأْسَ بهِ، وإنْ أرادَ بِهَا السَّبَ، فلذلك ثَلاثُ حالات:

الأُولَى: أَنْ يَكُونَ سَبَبًا خَفِيًّا لَا تَأْثِيرَ لَهُ إِطْلاقًا، كَأَنْ يَقُولَ: لَوْلَا الوَلِيُّ الفُلانِيُّ مَا حَصَلَ كَذَا وَكَذًا. فَهَذَا شِرْكٌ أَكْبَرُ اللَّهُ مَيِّتٌ، فَهُو تَصَرُّفٌ وَكَذَا. فَهَذَا شِرْكٌ أَكْبَرُ اللَّهُ مَيِّتٌ، فَهُو تَصَرُّفٌ سِرِّيٌّ خَفِيٌّ.

الثَّانِيَّةُ: أَنْ يُضِيفَهُ إِلَى سَبَبٍ صَحِيحٍ ثَابِتِ شَرْعًا أَوْ حِسًّا؛ فهَذَا جائِزٌ بشَرْطِ أَنْ لَا يَعْتَقِدَ أَنَّ السَّبَبَ مُؤَثِّرٌ بنَفْسِهِ، وأَنْ لَا يَتَناسَى المُنْعِمَ بذلكَ.

الثالِثَةُ: أَنْ يُضِيفَهُ إِلَى سَبَبٍ ظاهِرٍ، لكنْ لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهُ سَبَبًا لَا شَرْعًا ولَا حِسَّا؛ فهَذَا نَوْعٌ مِنَ الشَّرْكِ الأَصْغَرِ، وذَلِكَ مِثْلُ: التَّوَلَةِ، والقَلائِدِ الَّتِي يُقالُ: إنَّهَا تَثْنَعُ العَيْنَ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لأَنَّهُ أَثْبَتَ سَبَبًا لَمْ يَجْعَلُهُ اللهُ سَبَبًا، فكانَ مُشارِكًا للهِ فِي إثْباتِ الأَسْبَابِ.

ويَدُلُّ لهَذَا التَّفْصِيلِ آنَّهُ ثَبَتَ إضَافَةُ (لَوْلَا) إِلَى السَّبَ وحْدَهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَمِّهِ أَبِي طالِب: «لَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الشَّرْكِ، طالِب: «لَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الشَّرْكِ، طالِب: «لَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الشَّرْكِ، ولَا شَكَّ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ ابْعَدُ النَّاسِ عَنِ الشَّرْكِ، وأَخْلُصُ النَّاسِ تَوْجِيدًا فَهِ تَعَالَى، فأضافَ النَّبِيُ ﷺ الشَّيْءَ إِلَى سَبَيِهِ، لكنَّهُ شَرْعِيٌّ حَقِيقِيٌّ؛ فإنَّهُ أُوْنِ لَهُ بالشَّيْءَ إِلَى اللَّهُ عَدَابًا أَوْ مِثْلَهُ هَانَ عَلَيْ مِنْهُمَّا مِماغُهُ، لا يَرَى أَنَّ أَحَدًا أَشَدَّ مِنْهُ عَذَابًا أَوْ مِثْلَهُ هَانَ عَلَيْهِ بالتَّسَلِّي، كَا التَّسَلِّي، عَدَابًا أَوْ مِثْلَهُ هَانَ عَلَيْهِ بالتَّسَلِّي، كَا التَّسَلِّي، كَا التَّسَلِّي، السَّعَلِي مِنْهُ عَذَابًا أَوْ مِثْلَهُ هَانَ عَلَيْهِ بالتَّسَلِّي، كَا إِلَى السَّعَلَى اللَّهُ لَوْ يَرَى أَنَّ أَحَدًا أَشَدَّ مِنْهُ عَذَابًا أَوْ مِثْلَهُ هَانَ عَلَيْهِ بالتَّسَلِّي، كَا اللَّهُ لَوْ يَرَى أَنَّ أَحَدًا أَشَدَّ مِنْهُ عَذَابًا أَوْ مِثْلَهُ هَانَ عَلَيْهِ بالتَّسَلِّي، كُولُولُولُولُولُهُ اللَّهُ لَوْ يَرَى أَنَّ أَحَدًا أَشَدَّ مِنْهُ عَذَابًا أَوْ مِثْلَهُ هَانَ عَلَيْهِ بالشَّوْمِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ لَوْ يَرَى أَنَّ أَحَدًا أَشَدَّ مِنْهُ عَذَابًا أَوْ مِثْلُهُ هَانَ عَلَيْهِ بالشَّالِيْقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ لَوْ يَرَى أَنَّ أَحَدًا أَشَادً مِنْهُ عَذَابًا أَنْ مُنْ عَلَيْهُ اللَّهُ لَوْ يَلَى مَالَاهُ اللَّهُ لَوْ يَعْمُ اللَّهُ الْمَالِي الْفَالِي السَّعْمِ السَّلَامُ اللَّهُ لَوْ يَلَاهُ اللَّهُ لَوْ يَعْلَى السَّعْمِ السَّعْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ السَّدُ الْمُؤْلُولُولُولُولُولُولُهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ السَّعْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ السَّعْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ السَّعْمُ السَّعْمُ السَّعْمُ السَّعْمُ الْمُؤْلُولُولُولُولُولُهُ السَلَّعُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ السَّعُولُ السَّعُولُ الْعُلْمُ السَّعْمُ السَّعُولُ السَّعْمُ الْمُولُ الْمُؤْلِقُولُولُكُولُولُكُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُو

وَلَـــُولَا كَثْــَرَةُ البَــَاكِينَ حَــُولِي عَــلَى إِخْــوَانِهِمْ لَقَتَلْــتُ نَفْسِــي وَلَكِـنْ أُسَـلًى الــنَّفْسَ عَنْــهُ بالتَّــأَتِّي (٢)

وابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُاللَّهُ -وإِنْ كَانَ قَوْلُ العالِمِ لَيْسَ بحُجَّةٍ لكنْ يُسْتَأْنسُ بهِ- قَالَ فِي القَصِيدَةِ المِيهِيَّةِ يَمْدَحُ الصَّحَابَةَ:

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب، رقم (٢٠٩)، من حديث العباس بن عبد المطلب وَهَالِشَةَنَهُ.

<sup>(</sup>٢) ديوان الخنساء (ص:٧٢)، وانظر: الكامل للمرد (١٦/١).

وَقَالَ ابنُ قُتَيْبَةَ: «يَقُولُونَ: هذَا بِشَفَاعَةِ آلِهَتِنَا»[١١(١).

وَقَالَ أَبُو العَبَّاسِ<sup>[۲]</sup> بعدَ حَديثِ زَيْدِ بنِ خَالدٍ الَّذِي فِيهِ: «أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤمِنٌ بِي وَكَافِرٌ...» الحِدِيثَ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ تَقَدَّمَ: «وَهذَا كَثِيرٌ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، يَذُمُّ سُبْحَانَهُ مَنْ يُضِيفُ إِنْعَامَهُ إِلى غَيْرِهِ وَيُشْرِكُ بِهِ ١٩٥٣).

> أُولَئِسكَ أَتْبِاعُ النَّبِسيِّ وحِزْبُسهُ وَلَـوْلَا هُمُـو كَادَتْ تَميدُ بأَهْلِهَا وَلَـوْلَا هُمُـو كَانَـتْ ظَلَامًـا بأَهْلِهَـا

ولَـوْلَا هُمُـومَا كَـانَ فِي الأرْضِ مُسْـلِمُ ولكِــنْ رَواسِــيهَا وأَوْتَادُهَــا هُــمُ وَلَكِنْ هُمُو فِيها بُدُورٌ وأَنْجُمُ

فأضّافَ (لَوْلَا) إِلَى سَبَبِ صَحِيحٍ. [١] قَوْلُهُ: «وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةً: يَقُولُونَ هَذَا بِشَفَاعَةِ آلِمِينَا» هَوُّلاءِ أُخْبَثُ عِنَّ سَبِقَهُمْ؛ لأَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ يَمْبُدُونَ غَيْرَ اللهِ، ثُمَّ يَقُولُونَ: إِنَّ هَذِهِ النَّعَمَ حَصَلَتْ بشفاعَةِ آلِمِتِهِمْ، فالعُزَّى مَثَلًا شَفَعَتْ عِنْدَ اللهِ أَنْ يُنْزِلَ المَطَرَ.

فهَوُّ لاَ ۚ اثْبَتُوا سَبَبًا مِنْ أَبْطَلِ الأَسْبَابِ؛ لأَنَّ اللهَ عَزَقِيَمًا لَا يَقْبَلُ شَفَاعَةَ آلِمِيَهِمْ؛ لأَنَّ الشَّفَاعَةَ لَا تَنْفَعُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ ورَضِيَ لَهُ قَوْلًا، واللهُ عَزَقِيَمَلَ لَا يَأْذَنُ لهذِهِ الأَصْنَامِ بالشَّفَاعَةِ؛ فهذَا أَبْطَلُ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ؛ لأنَّ فِيهِ مَحْذُورَيْن:

١ - الشِّرْكَ بهَذِهِ الأصْنَام.

٢- إثباتَ سَبَبٍ غَيْرِ صَحِيح.

[٢] قَوْلُهُ: «وقالَ أَبُو العَبَّاسِ» هُوَ شَيْخُ الإِسْلام أَحْمَدُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ.

[٣] قَوْلُهُ: «وهَذَا كَثِيرٌ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ يَذُمُّ سُبْحَانَهُ مَنْ يُضِيفُ إِنْعامَهُ إِلَى غَيْرِه...» وذَلِكَ مِثْلُ الاسْتِسْقَاءِ بالاثْوَاءِ، وإنَّمَا كَانَ هَذَا مَذْمُومًا؛ لأنَّهُ لَوْ أَتَى إليْكَ عَبْدُ فُلانٍ بِهَـلِيَّةٍ مِنْ سَيِّلِهِ فشَكَرْتَ

<sup>(</sup>١) غريب القرآن لابن قتيبة (ص:٢٤٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، رقم (٨٤٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، رقم (٧١)، من حديث زيد بن خالد الجهني رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) مجموع الفتاوي (٨/ ٣٣).

<sup>(</sup>٤) انظر: التعليق على ميمية ابن القيم لفضيلة الشيخ الشارح رَحِمَهُٱللَّهُ (ص:١٦-١٨).

قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: هُوَ كَقَوْلِهِمْ: كَانَتِ الرِّيحُ طَيَّبَةٌ، وَاللَّلَّحُ حَاذِقًا... وَنَحْوِ ذلِكَ مِمَّا هُوَ جَارِ عَلَى أَلسِنَةٍ كَثِيرَةٍ" أَ.

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ مَعْرِفَةِ النَّعْمَةِ وَإِنْكَارِهَا ٢١.

الثانيَةُ: مَعْرِفَةُ أَنَّ هذَا جَارٍ عَلَى أَلْسِنَةٍ كَثِيرَةٍ ١٦].

الثالِثَةُ: تَسْمِيَةُ هذَا الكَلَامِ إِنْكَارًا للنِّعْمَةِ[1].

العَبْدَ دُونَ السَّيِّدِ كَانَ هَذَا سُوءَ أَدَبٍ مَعَ السَّيِّدِ وكُفْرَانًا لنِعْمَتِهِ، وأَقْبَحُ مِنْ هَذَا لَوْ أَضَفْتَ النَّعْمَةَ إِلَى السَّبَبِ دُونَ الحَالِقِ؛ لِيَا يَأْتِي:

١ - أنَّ الحالِقَ لهذِهِ الأسْبَابِ هُوَ اللهُ، فكانَ الوَاجِبُ أَنْ يُشْكَرَ وتُضافَ النِّعْمَةُ إليْهِ.

٢ – أنَّ السَّبَبَ قَدْ لَا يُؤَثِّرُ، كَمَا ثَبَتَ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ السَّنَةُ أَنْ لَا تُمُطَرُوا، بَل السَّنَةُ أَنْ تُمُطرُوا ثُمَّ لَا تُنْبِتُ الأرْضُ»<sup>(۱)</sup>.

٣- أنَّ السَّبَبَ قَدْ يَكُونُ لَهُ مانِعٌ يَمْنَعُ مِنْ تَأْثِيرِهِ، وجَهَذَا عُرِفَ بُطْلانُ إضافَةِ الشَّيْءِ إِلَى سَبَيِهِ
 دُونَ الانْتِفَاتِ إِلَى المُسبِّبِ جَلَقِعَلا.

[1] قَوْلُهُ: «كَانَتِ الرِّيحُ طَيَّبَةً» هَذَا فِي السُّفُنِ الشِّرَاعِيَّةِ الَّتِي غَجْرِي بالرِّيحِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿خَقَّ إِذَا كُنْثُرُ فِ الْفُلَاكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيج طَيِّبَةٍ وَفَرِيحُوا بِهَا ﴾ [يونس:٢٧] فكانُوا إذَا طابَ سَبُرُ السَّفِينَةِ قَالُوا: كانَتِ الرِّيحُ طَيَّبَةً، وكانَ المَّلَاحُ -هُوَ قائِدُ السَّفِينَةِ- حاذقًا، أَيْ: مُجِيدًا للقِيادَةِ. فيُضِيفُونَ الشَّيْءَ إِلَى سَبَهِ ويَنْسَوْنَ الحَالِقَ جَلَّوَعَلا.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٢] الأُولَى: تَفْسِيرُ مَعْرِفَةِ النِّعْمَةِ وإنْكارِهَا. وسَبَقَ ذلكَ.

[٣]الثانيَّةُ: مَعْرِفَةُ أَنَّ هَذَا جارٍ عَلَى ٱلْسِنَةِ كَثِيرَةِ. وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: كانَتِ الرِّيحُ طَيَبَةً، والمَلَّاحُ حاذِقًا، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

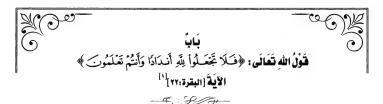
[٤] الثالِثَةُ: تَسْوِيَةُ هَذَا الكَلامِ إنْكارًا للنَّعْمَةِ. يغنِي: إنْكارًا لِتَغَضُّلِ اللهِ تَعَالَى بِهَا، ولَيْسَ إنْكارًا لوُجُودِهَا؛ لأنَّهُمْ يعْرِفُونَهَا ويُجِسُّونَ بوُجُودِهَا.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الفتن، باب في سكني المدينة، رقم (٢٩٠٤)، من حديث أبي هريرة رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

# الرَّابِعَةُ: اجْتِهَاعُ الضِّدَّيْنِ فِي القَلْبِ [١]

[١] الرَّابِعَةُ: اجْتِمَاعُ الصَّدَّيْنِ فِي القَلْبِ. وهَذَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿ يَمْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُسُكِرُوبَا﴾، فجَمَعَ بَيْنَ المَعْرِفَةِ والإِنْكارِ، وهَذَا كَمَا يَجْتَمِعُ فِي الشَّخْصِ الواحِدِ خَصْلَةُ إيهانٍ وخَصْلَةُ كُفْرٍ، وخَصْلَةُ فُسُوقِ وخَصْلَةُ عَدَالَةِ.





وَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ فِي الآيَةِ<sup>[۲]</sup>:.....

[1] قَوْلُهُ: ﴿فَكَا جَعَمَـ لُوا يَقِهِ أَنْدَادًا وَاَشَمُ تَعَلَمُونَ ﴾ ليَّا ذَكَرَ سُبْحَانَهُ مَا يُقِرُّ بِهِ هَوُّلاءِ مِنْ أَفْعالِهِ الَّتِي لَمْ يَقْطُونَ ﴿ثُّ اللَّهِى جَمَلَ لَكُمُ الأَرْضَ افْعالِهِ الَّتِي لَمْ يَتَقُونَ ﴿ثُ اللَّهِى جَمَلَ لَكُمُ الأَرْضَ وَنَا اللَّهُ اللَّرْضَ وَالسَّمَاةَ بِنَآةَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاةِ مَاةً فَأَخْرَجَ بِمِنَ الشَّمَرَتِ رِزْقًا لَكُمُ ﴾ [البقرة:٢١-٢٦]، فكُلُّ مَنْ افْرَ بذلكَ لَوْمُهُ اللَّمْونِ فَمَلُ ذلكَ، ولا يَشْجَونُ العِبَادَةَ مَنْ لا يَفْعَلُ ذلكَ، ولا يَنْجَعِي أَنْ يُعْبَدُ إِلّا مَنْ فَعَلَ اللَّهُ وَلِي اللَّهُ عَلَى التَّفْوِيعِ والسَّبَيِيَّةِ، أَيْ: فِيسَبَبِ ذلِكَ لَا تَجْعَلُوا اللهِ أَنْدَادًا.

و﴿لَا﴾ هَذِهِ ناهِيَةٌ، أيْ: فَلَا تَجْعَلُوا لَهُ أَنْدَادًا فِي العِبَادَةِ، كَمَا أَنْكُمْ لَمْ تَجْعَلُوا لَهُ أَنْدَادًا فِي الرَّبُوبِيَّةِ، وأيضًا لَا تَجْعَلُوا لَهُ أَنْدَادًا فِي أَسْمَائِهِ وصِفَاتِهِ؛ لأَنَّهُمْ قَدْ يَصِفُونَ غَيْرَ اللهِ بِأَوْصافِ اللهِ عَزَقِبَلَّ، كَاشْتِقَاقِ العُزَّى مِنَ العَزِيزِ، وتَسْمِينَهِمْ رَحْمَنَ اليَهامَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿ أَندَادًا ﴾ جَمْعُ نِدًّ، وَهُوَ الشَّبِيهُ والنَّظِيرُ، والْمَرَادُ هُنَا: أَنْدَادًا فِي العِبَادَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَأَشُمُ تَعْلَمُونَ ﴾ الجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ حالٍ مِنْ فاعِلِ ﴿ جَعَمَلُوا ﴾ أيْ: والحالُ التَّكُمُ تَعْلَمُونَ ، والمَعْنَى: والْنَّمُ تَعْلَمُونَ اللَّهُ لَا الْذَادَلَهُ -يعْنِي: فِي الرُّبُوبِيَّةِ - لأَنَّ مَذَا مَحَلُّ التَّقْبِيحِ مِنْ هَوُلاءِ أَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ لَهُ الْنَدَادَلَهُ فِي الرُّبُوبِيَّةِ، أَمَّا فِي الأُلُوهِيَّةِ فَيَجْعَلُونَ لَهُ الْنَدَادَا، قَالُوا للنَّبِيِّ عَيَيْةٍ: ﴿ أَجْمَلَ الْآلِمَةَ إِلَهُا وَحِدًا إِنَّ هَذَا لَنَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ص:٥]، ويقُولُونَ فِي تَلْبِيتِهِمْ: الْنَدَادَا، قَالُوا للنَّبِيِّ عَيَيْةٍ: ﴿ أَجْمَلَ الْآلِمَةَ إِلَهُا وَحِدًا إِنَّ هَذَا لَنَيْءٌ عَيَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى اللَّهُ وَمَا مَلُكَ »، وهَذَا مِنْ سَفَهِهِمْ؛ فإنَّهُ إِذَا صَارَ مَمْلُوكًا فَكَ يَكُونُ شَرِيكًا ولهَذَا أَنْكُرَ اللهُ عَلَيْهِمْ فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَكَلَا جَعَمُولُ المِّوْرِيَةِ وَالْمَامُ عَلَيْهِمْ فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَكَ جَعَمُولُ اللَّهُ وَلَهُ النَّكُورُ اللهُ عَلَيْهِمْ فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَكَلَا جَعَمَلُوا لِيَّوْ النَّمُ وَلَكُ عَلَيْهِمْ فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَكَلَا جَعَمَلُوا لِيَقِ الْدَادَةُ وَلَا اللَّهُ وَلَكُ عَلَيْهُمْ فِي قَوْلِهِ عَلَى اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَيْهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَعَمُ النَّقُولُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا مُعَلِيهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَهُ وَالْعُلُولُ اللَّهُ وَلَا مُنْ اللَّهُ وَلَا مُنَامُ وَالصَّافُ وَالصَّفَاتِ .

[٢] قَوْلُهُ: «وقالَ ابْنُ عَبَّاسِ فِي الآيَةِ» أَيْ: فِي تَفْسِيرِ هَا.

«الأَنْدَادُ: هُوَ الشِّرْكُ<sup>[۱]</sup>، أَخْفَى مِنْ دَبِيبِ<sup>[۲]</sup> النَّمْلِ عَلَى صَفَاةٍ<sup>۲]</sup> سَوْدَاء<sup>[1]</sup> فِي ظُلْمَةِ اللَّيْل<sup>[0]</sup>، وَهُوَ أَنْ تَقُولَ: واللهِ، وحَيَاتِكَ يَا فُلَانُ<sup>[1]</sup>......

[١] قَوْلُهُ: «هُوَ الشِّرْكُ» هَذَا تَفْسِيرٌ بِالْمَرَادِ؛ لأنَّ التَّفْسِيرَ تَفْسِيرَانِ:

١ - تَفْسِيرٌ بالْمَرَادِ، وَهُوَ المَقْصُودُ بسِيَاقِ الجُمْلَةِ بقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ مُفْرَداتِهَا.

٢- تَفْسِيرٌ بِالمَعْنَى، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى تَفْسِيرَ الكَلِمَاتِ.

فعِنْدَنَا الآنَ وجْهَانِ للتَّفْسِيرِ:

أحدُهُمَا: التَّفْسِيرُ اللَّفْظِيُّ وَهُوَ تَفْسِيرُ الكَلِيَاتِ، وهَذَا يُقالُ فِيهِ: معْنَاهُ كذَا وكذَا.

والنَّانِي: التَّفْسِيرُ بالْمُرَادِ، فيُقالُ: الْمُرَادُ بِهِ كَذَا وكذَا. والأخِيرُ هُنَا هُوَ الْمُرَادُ.

فإذَا قُلْنَا: الآنْدَادُ الأشْبَاهُ والنُّظَرَاءُ، فَهُوَ تَفْسِيرٌ بالمَغْنَى، وإذَا قُلْنَا: الآنْدَادُ الشُّركُ أَوِ الشِّرْكُ فَهُوَ تَفْسِيرٌ بالمُرَادِ، يَقُولُ رَضَيَلِيَهَءَنهُ: «الآنْدَادُ هُوَ الشِّرْكُ» فإذًا النَّدُّ الشَّرِيكُ المُشارِكُ للهِ سُبْحَانهُوْتَعَالَىٰ فِيهَا يَخْتَصُّ بِهِ.

[٢] وقَوْلُهُ: «دَبِيبِ» أَيْ: أَثَرِ دَبِيبِ النَّمْل، ولَيْسَ فِعْلَ النَّمْل.

[٣] وقَوْلُهُ: «عَلَى صَفَاةٍ» هِيَ الصَّخْرَةُ المَلْسَاءُ.

[٤] وقَوْلُهُ: «سَوْدَاءَ» ولَيْسَ عَلَى بَيْضَاءَ؛ إِذْ لَوْ كَانَ عَلَى بَيْضَاءَ لبانَ أَثَرُ السَّيْرِ أَكْثَرَ.

[٥] وقَوْلُهُ: «فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ» وهَذَا أَبْلَغُ مَا يَكُونُ فِي الحَقَاءِ. فإذَا كَانَ الشَّرُكُ فِي قُلُوبِ بَغِي آدَمَ أَخْفَى مِنْ هَذَا، فَنَسْأَلُ اللهَ أَنْ يُعِينَ عَلَى التَّخَلُّصِ منهُ؛ ولهذَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «مَا عَاجَتُ نَفْيِي مُعَاجَتَهَا عَلَى الإِخْلاصِ»، ويُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لِنَّا قَالَ مِثْلَ هذَا، قِيلَ لهُ: كَيْفَ نَتَخَلَّصُ منهُ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ! إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ نُشْرِكَ بِكَ شَيْئًا نَعْلَمُهُ، ونَسْتَغْفِرُكَ لِمَا لَا نَعْلَمُ» (١١).

[٦] وقَوْلُهُ: «واللهِ، وحَيَاتِكَ» فِيهَا نَوْعَانِ مِنَ الشِّرْكِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه الإمام أحمد (٤٠٣/٤) والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» كما في «المجمع» (٢٠/ ٢٢٢) ٢٦٤) من حديث أبي موسى الأشعري رَحَوَلَيَقَنَهُ. وقال المنذري في «الترغيب» (٢٠/ ٢١): «ورواته إلى أبي علي محتج بهم في «الصحيح» وأبو علي وثقه ابن حبان ولم أر أحدًا جرحه». وكذا قال الهيشمي في «المجمع». وأخرجه المروزي في «مسند أبي بكر» (١٧) وأبو يعلئ كما في «المجمع» (٢٠٤/ ٢٢٤) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٨٧) من حديث أبي بكر، وفيه ليث بن أبي سليم، وقد اختلط. وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٢١٦) وفيه ليث بن أبي سليم مع رجل من أهل البصرة. وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٣) وأبو نعم في «الحلية» (٢١٧) وفيه يحيى بن كثير البصري مجمع على ضعفه.

وَحَيَاتِي [1]. وَتَقُولَ: لَوْلَا كُلْيَبَةُ هَذَا لاَتَانَا اللَّصُوصُ [1]، وَلَوْلَا البَطُّ فِي الدَّارِ لاَتَى اللَّصُوصُ [7]. وَقَوْلُ الرَّجُلِ لصَاحِيهِ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتُ أَلَى وَقَوْلُ الرَّجُلِ: لَوْلَا اللهُ وَفُلَانٌ. لَا تَجْعَلْ فِيها فُلَانًا، هذَا كُلَّهُ بِهِ شِرْكُ [1] رَوَاهُ ابنُ أَبِي حَاتِمِ (1).

## الأوَّلُ: الحَلِفُ بِغَيْرِ اللهِ.

الثَّانِي: الإِشْرَاكُ مَعَ اللهِ بَقَوْلِهِ: واللهِ! وحَيَاتِكَ! فضَمُّهَا إِلَى اللهِ بالواوِ المُقْتَضِيَةِ للتَّسْوِيَةِ فِيهَا نَوْعٌ مِنَ الشَّرْكِ، والفَسَمُ بِغَيْرِ اللهِ إِنِ اعْتَقَدَ الحالِفُ أَنَّ المُقْسَمَ بِهِ بِمَنْزِلَةِ اللهِ فِي العَظَمَةِ فَهُوَ شِرْكٌ أَكْبَرُ، وإِلَّا فَهُوَ شِرْكٌ أَصْغَرُ.

[١] وقَوْلُهُ: «وَحَيَاتِي» فِيهِ حَلِفٌ بِغَيْرِ اللهِ، فَهُوَ شِرْكٌ.

[۲] وقَوْلُهُ: «لَوْلَا كُلَيْبَةُ هَذَا لأَتَانَا اللَّصُوصُ» (كُلَيْبَةُ) تَصْغِيرُ كَلْبٍ، والكَلْبُ يُنتَفَعُ بِهِ للصَّيْدِ وحِرَاسَةِ الماشِيَةِ والحَرْثِ.

وقَوْلُهُ: «لَوْلَا كُلَيْبَةُ هَذَا» يَكُونُ فِيهِ شِرْكٌ إِذَا نَظَرَ إِلَى السَّبَبِ دُونَ المُسبَّبِ، وَهُوَ اللهُ عَنَقَجَلَّ أَمَّا الاعْتِيَادُ عَلَى السَّبَبِ الشَّرْعِيِّ أَوِ الحِسِِّيِّ المُعْلُومِ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وأَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»<sup>(۱)</sup>، لكنْ قَدْ يَقَحُ فِي قَلْبِ الإِنْسَانِ إِذَا قَالَ: لَوْلَا كَذَا خَصَلَ كذَا أَوْ مَا كَانَ كذَا. قَدْ يَقَعُ فِي قَلْيِهِ شَيْءٌ مِنَ الشَّرْكِ بالاعْتِيَادِ عَلَى السَّبَبِ بدُونِ نَظْرٍ إِلَى المُسَبِّبِ، وَهُو اللهُ عَنْفِجَلَّ

[٣] وقَوْلُهُ: «لَوْلَا البَطُّ فِي الدَّارِ لاَتَى اللَّصُوصُ» البَطُّ طائرٌ مَعْرُوفٌ، وإِذَا دَخَلَ اللَّصُّ البَيْتَ وفِيه بَطِّ، فإنَّه يَصْرُخُ، فيَنَتِهُ أَهْلُ البَيْتِ، ثُمَّ يَجْتَنِهُ اللَّصُوصُ.

[٤] وقَوْلُهُ: «وقَوْلُ الرَّجُلِ لصَاحِبِهِ: مَا شَاءَ اللهُ وشِئْتَ» فِيهِ شِرْكٌ؛ لأَنَّهُ شَرَّكَ غَيْرَ اللهِ مَعَ اللهِ بالواوِ، فإنِ اعْتَقَدَ أَنَّهُ يُساوِي اللهَ عَنَيْجَلَّ فِي التَّذْبِيرِ والمَشِيئَةِ فَهُوَ شِرْكٌ أَكْبَرُ، وإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ ذَلِكَ واعْتَقَدَ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَيَعَالَى فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ فَهُوَ شِرْكٌ أَصْغَرُ، وكذلِكَ قَوْلُهُ: «لَوْلَا اللهُ وفُلانٌ».

[٥] وقَوْلُهُ: «هَذَا كُلُّهُ بِهِ شِرْكٌ» المُشارُ إلَيْهِ مَا سَبَقَ، وَهُوَ شِرْكٌ ٱكْبَرُ أَوْ أَصْغَرُ حَسَبَ مَا يَكُونُ فِي قَلْبِ الشَّخْصِ مِنْ نَوْعِ هَذَا التَّشْرِيكِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن أبي حاتم؛ كما في "تفسير ابن كثير" (١/ ٥٧). وقال الشيخ سليهان في "تيسير العزيز" (ص:٥٨٧): "وسنده جيد".

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٣)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب، رقم (٢٠٩)، من حديث العباس بن عبد المطلب وَضَلِّفَكَءُنهُ

وَعَنْ عُمَرَ<sup>[۱]</sup> بنِ الحَطَّابِ رَضَالِتَهُءَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ كَفَرَ **أَوْ أَشْرَكَ<sup>»[۱]</sup> رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، وَصَحَّحَهُ الحَاكِمُ<sup>(۱)</sup>.** 

[١] قَوْلُهُ: «وعَنْ عُمَرَ» صَوابُهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي (تَيْسِيرِ العَزِيزِ الحَمِيدِ).

[٧] قَوْلُهُ: فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَعِيَلِيَهُمَءَ لِهَا: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ» «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ، فتكُونُ للعُمُومِ. قَوْلُهُ: «أَوْ أَشْرَكَ» شَكُّ مِنَ الرَّاوِي، والظَّاهِرُ أَنَّ صَوَابَ الحَدِيثِ: «أَشْرَكَ».

وقَوْلُهُ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ» يَشْمَلُ كُلَّ مُحْلُوفٍ بِهِ سِوَى اللهِ، سَوَاءٌ بالكَعْبَةِ أَوِ الرَّسُولِﷺ أَوِ السَّيَاءِ أَوْ غَيْرِ ذلكَ، ولَا يَشْمَلُ الحَلِفَ بصِفَاتِ اللهِ؛ لأنَّ الصَّفَةَ تابِعَةٌ للمَوْصُوفِ، وعَلَى هذا فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: وعِزَّةِ اللهِ لأفْعَلَنَّ كذَا.

وقَوْلُهُ: «بِغَيْرِ اللهِ» لَيْسَ الْمُرَادُ بغَيْرِ هَذَا الاسْمِ، بَلِ الْمُرَادُ بغَيْرِ الْمُسَمَّى جَذَا الاسْمِ، فإذَا حَلَفَ باللهِ أَوْ بالرَّحْمَنِ أَوْ بالسَّمِيعِ – فَهُو حَلِفٌ باللهِ.

والحَلِفُ: تَأْكِيدُ الشَّيْءِ بذِكْرِ مُعَظَّم بصِيغَةٍ خَصُّوصَةٍ بالباءِ أوِ التاءِ أوِ الواوِ.

وحُرُوفُ القَسَمِ ثَلاثَةٌ: الباءُ، والتاءُ، والواوُ.

والباءُ: أَعَمُّهَا؛ لأنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الظاهِرِ والمُضْمَرِ، وعَلَى اسْمِ اللهِ وغيْرِه، ويُذْكَرُ مَعَهَا فِعْلُ القَسَمِ ويُحْذَفُ، فيُذْكَرُ مَعَهَا فِعْلُ القَسَمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَتَيْنَهِمْ ﴾ [الأنعام:١٠٩]، ويُحْذَفُ مِثْلُ قَوْلِكِ: باللهِ لأَفْعَلَنَّ. وتَدْخُلُ عَلَى المُضْمَرِ مِثْلُ قَوْلِكَ: اللهُ عَظِيمٌ أَخْلِفُ بِهِ لأَفْعَلَنَّ. وعَلَى الظاهِرِ كَمَا فِي الآيةِ، وعَلَى غَيْرِ لَفُطْ الجَلالَةِ، مِثْلُ قَوْلِكَ: بالسَّمِيعِ لأَفْعَلَنَّ.

وأمَّا الواوُ: فإنَّهُ لَا يُذْكُرُ مَعَهَا فِعْلُ القَسَمِ، ولَا تَدْخُلُ عَلَى الضَّهِيرِ، ويُحُلَفُ بِهَا مَعَ كُلِّ اشْمٍ. وأمَّا التاءُ: فإنَّهُ لَا يُذْكُرُ مَعَهَا فِعْلُ القَسَمِ، وتَخْتَصُّ باللهِ ورُبَّ، قَالَ ابْنُ مالِكِ: «والتاءُ للهِ »

والحَلِفُ بِغَيْرِ اللهِ شِرْكٌ أَكْبَرُ إِنِ اعْتَقَدَ أَنَّ المَحْلُوفَ بِهِ مُساوِ للهِ تَعَالَى فِي التَّعْظِيمِ والعَظَمَةِ، وإلَّا فَهُوَ شِرْكٌ أَصْغَرُ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه الطيالسي (۱۸۹٦) وأحمد (۲/ ۳۶، ۸۸)، وأبو داود: كتاب الأيهان والنذور، باب في كراهية الحلف بالأباء، رقم (۳۲۵۱)، والترمذي: كتاب النذور والأيهان، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله، رقم (۱۵۳۵)، وحسنه – وابن حبان (۱۱۷۷) والحاكم (۱۸/۱، ۲۹۷۶) –وصححه على شرط الشيخين، وأقره الذهبي- والبيهقي (۱۰/ ۲۹)، من حديث ابن عمر رَجَوْلِشَيَّةُ فَا. وقال الزين العراقي في «أماليه»: «إسناده ثقات» كما في «التيسير» (ص: ۵۸۹).

وهلْ يَغْفِرُ اللهُ الشَّرْكَ الأَصْغَرَ؟ قَالَ بَعْضُ العُلَيَاءِ: إِنَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء:١١٦]، أي: الشَّرْكَ الأَكْبَرَ، ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ ﴾ يغزيي: الشَّرْكَ الأَصْغَرَ والكَبَائِرَ.

وقالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحَمُاللَّهُ: إِنَّ الشَّرِكَ لَا يَغْفِرُهُ اللهُ وَلَوْ كَانَ أَصْغَرَ<sup>(۱)</sup>؛ لأنَّ قَوْلُهُ: ﴿أَن يُشْرِكَ بِهِـ﴾ مَصْدَرٌ مُؤوَّلٌ، فَهُو نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فيَعُمُّ الأَصْغَرَ والأَكْبَرَ، والتَّقْدِيرُ: لَا يَغْفِرُ شِرْكًا بِهِ أَوْ إِشْرَاكًا بِهِ.

وأمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱلثَّمْسِ وَضُمَهَا﴾ [الشمس:١]، وقَوْلُهُ: ﴿لاَ أَقْسِمُ بِهَذَا ٱلْبِكَدِ﴾ [البلد:١]، وقَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِلِ إِذَا يَغْتَىٰ﴾ [اللَّيْل:١]، ومَا أشْبَهَ ذلِكَ مِنَ المَخْلُوقَاتِ الَّتِي أَقْسَمَ اللهُ بِهَا؛ فالجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أنَّ هَذَا مِنْ فِعْلِ اللهِ، واللهُ لَا يُسْأَلُ عَاَ يَفْعَلُ، ولهُ أنْ يُفْسِمَ سُبْحَانَهُ بِهَا شاءَ مِنْ خَلْقِهِ، وَهُوَ سائِلٌ غَيْرُ مَسْؤُولٍ، وحاكِمٌ غَيْرُ مَحْكُوم عليْهِ.

الثَّانِي: أنَّ قَسَمَ اللهِ مَهَذِهِ الآيَاتِ دَلِيلٌ عَلَى عَظَمَتِهِ وكَمالِ قُدْرَتِهِ وحِكْمَتِه، فَيَكُونُ القَسَمُ بِمَا الدَّالُّ عَلَى تَعْظِيمِهَا ورَفْع شَائْهَا مُتَضَمِّنًا للثَّناءِ عَلَى اللهِ عَنَّقِجَلًا بِمَا تَقْتَضِيهِ مِنَ الدَّلاَلَةِ عَلَى عَظَمَتِهِ.

وأمَّا نَحْنُ: فَلَا نُفْسِمُ بِغَيْرِ اللهِ أَوْ صِفَاتِهِ؛ لأَنَّنَا مَنْهِيُّونَ عَنْ ذلكَ.

وأمَّا مَا ثَبَتَ فِي (صَحِيح مُسْلِم) مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: ﴿أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ»(٢).

فالجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وُجُوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ بَمْضَ العُلْمَاءِ أنْكَرَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ، وقَالَ: إنَّهَا لَمْ تَثْبُتْ فِي الحَدِيثِ؛ لأنَّهَا مُناقِضَةٌ للتَّوْجِيدِ، ومَا كَانَ كذلِكَ فَلَا تَصِحُّ نِسْبَتُهُ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَيَكُونُ باطِلَّا.

الثَّانِي: أنَّهَا تَصْحِيفٌ مِنَ الرُّوَاةِ، والأصْلُ: «أَفْلَحَ واللهِ إِنْ صَدَقَ»، وكانُوا فِي السَّابِقِ لَا يُشَكِّلُونَ الكَلِهَاتِ، و«أَبيهِ» تُشْبهُ «اللهِ» إذَا حُذِفَتِ النُّقطُ السُّفْلِ.

النَّالِكُ: أنَّ هَذَا بِمَّا يَجْــِرِي عَلَى الأَلْسِنَةِ بَغَيْرِ قَصدٍ، وقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا بُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِيَ ٱيۡمَـٰئِكُمُ ۖ وَلَكِن يُوَاخِدُكُم بِمَا عَقَدْتُمُ ٱلأَثْيَانَ﴾ [المائدة: ١٩٥]، وهَذَا لَمْ يُنُو فَلَا يُوَاخَذُ.

<sup>(</sup>١) انظر: «الرد على البكري» (تلخيص «كتاب الاستغاثة») (ص:١٤٦).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإِسلام، رقم (١١/ ٩)، من حديث طلحة بن عبيد الله رَوَيُؤَلِيَّةَ عَنْهُ.

الرَّابِعُ: أَنَّهُ وَقَعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ أَبْعَدُ النَّاسِ عَنِ الشَّرْكِ، فَيَكُونُ مِنْ خَصائِصِهِ، وأمَّا غَيْرُهُ فَهُمْ مَنْهِيُّونَ عَنْهُ؛ لاَيُّهُمْ لاَ يُساوُونَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الإِخْلاصِ والتَّوْجِيدِ.

الخامِسُ: أنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضافٍ، والتَّقْدِيرُ: «أَفْلَحَ وَرَبِّ أَبِيهِ».

السادِسُ: أنَّ هَذَا مَنْسُوخٌ، وأنَّ النَّهْيَ هُوَ النَّاقِلُ مِنَ الأصْل، وهَذَا أَقْرَبُ الوُجُوهِ.

ولوْ قَالَ قائِلٌ: نَحْنُ نَقْلِبُ عَلَيْكُمُ الأمْرَ، ونَقُولُ: إِنَّ المَّشُوخَ هُوَ النَّهْيُ؛ لأَنَّهُمْ لَيَا كَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بشِرْكٍ نُهُوا أَنْ يُشْرِكُوا بِهِ كَمَا نُهِيَ النَّاسُ حِينَ كَانُوا حَدِيثِي عَهْدِ بشِرْكٍ عَنْ زِيارَةِ القُبُورِ، ثُمَّ أُذِنَ لَهُمْ فِيهَا (١٠)؟

فالجَوَابُ عنهُ: إنَّ هَذَا اليَمِينَ كَانَ جارِيًا عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، فَثْرِكوا حتَّى اسْتَقَرَّ الإِيهانُ فِي نُقُوسِهِمْ ثُمَّ شُهُوا عنهُ، ونظيرُهُ إِفْرَارُهُمْ عَلَى شُرْبِ الخَمْرِ أَوَّلَا، ثُمَّ أُمِرُوا بالْجِيْنَابِهِ"ً).

أمَّا بالنَّسْبَةِ للوَجْهِ الأوَّلِ: فضَعِيفٌ؛ لأنَّ الحَدِيثَ ثابِتٌ، ومَا دامَ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى وجْهِ صَحِيحٍ، فإنَّهُ لَا يَجُوزُ إِنْكارُهُ.

وأمَّا الوَجْهُ النَّانِي: فَبَعِيدٌ، وإنْ أَمْكَنَ فَلَا يُمْكِنُ فِي قَوْلِهِ ﷺ لَمَّا سُئِلَ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ فقَالَ: «أَمَا وأَبِيكَ لَتُنَبَّآلُهُ»(٢).

وأمَّا الوَجْهُ الظَّالِثُ: فغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لأنَّ النَّهِيَ وارِدٌّ مَعَ أَنَّهُ كَانَ يَجْرِي عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، كَمَا جَرَى عَلَى لِسَانِ سَعْدٍ، فنَهَاهُ النَّبِيُّ ﷺ<sup>(1)</sup>، ولَوْ صَحَّ هذَا لصَحَّ أنْ يُقالَ لَمِنْ فَعَلَ شِرْكًا اعْتَادَهُ: لَا يُنْهَى؛ لأنَّ هَذَا مِنْ عادَتِهِ، وهَذَا باطِلِّ.

وأمَّا الرَّابِعُ: فَدَعْوَى الخُصُوصِيَّةِ تَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، وإلَّا فالأصْلُ التَّأَسِّي بهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه زيارة أمه، رقم (٩٧٧)، من حديث بريدة رَضَالَقُهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) كما في قوله تعالى: ﴿ يَانَهَا الَّذِينَ مَامَنُوا إِنَّمَا الَّذِينَ مَامَنُوا إِنَّمَا الَّذِينَ مَامَنُوا إِنَّمَا الْفَيْسُرُ وَالْشَيْسُ وَالْأَنْهُمْ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيطَنِ فَأَجَبَدُهُ لَمُلَّكُمْ تُعْلِحُونَ ﴾ [الماثلة: ٩٠].

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيع الشحيع، رقم (٩٣/١)، من حديث أبي هريرة بحلائلة عند.

<sup>(</sup>٤) حديث سعد بن أبي وقاص رَحْوَلَلَيْتَهَاءُ قال: (حملفت مرة باللات والعزى؛ فقال النبي ﷺ: (قل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ثم انفث عن يسارك ثلاثًا، ثم تعوذ، ولا تعد». أخرجه أحمد (١٨٣/، ١٨٣، ١٨٧) والطحاوي في «المشكل» (١/٣٦) –وعنده الأمر بالاستغفار بدلًا من التعوذ– وابن حبان (١١٧٨). والحمديث ضعيف؛ كها في «إرواء الغليل» (١٩٣٨).

# وَقَالَ ابنُ مَسْعُودٍ: «لَأَنْ أَحْلِفَ بِاللهِ كَاذِبًا أَحَبُّ إِليَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِغَيْرِهِ صَادِقًا» الأالا).

واثمًا الخامِسُ: فضَعِيفٌ؛ لأنَّ الأصْلَ عَدَمُ الحَذْفِ، ولأنَّ الحَذْفَ هُنَا يَسْتَلْزِمُ فَهُمَّا باطِلًا، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَكَلَّمَ الرَّسُولُ ﷺ بِمَا يَسْتَلْزِمُ ذلِكَ بدُونِ بيانِ الْمَرَادِ.

وعَلَى هَذَا يَكُونُ أَقْرَبَهَا الوَجْهُ السادِسُ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، ولَا نَجْزِمُ بذلِكَ؛ لَعَدَمِ العِلْمِ بالتارِيخِ؛ ولهَذَا قُلْنَا: (أَقْرَبَهَا) واللهُ أَعْلَمُ. وإنْ كَانَ النَّووِيُّ رَحَمْاللَهُ ارْتَفَى أَنَّ هَذَا عَلَيْ قَصْدٍ، لكنْ هَذَا ضَعِيفٌ لَا يُمْكِنُ القَوْلُ بهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ جَزَمَ بشُذُوذِهَا لانْفِرَادِ مُسْلِمٍ بِهَا عَنِ البُخَارِيِّ مَعَ مُحَالَفَةِ رَاوِيهَا للنَّقاتِ. فاللهُ أَعْلَمُ.

[١] قَوْلُهُ فِي أَثْرِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «لَأَنْ أَحْلِفَ باللهِ كَاذِبًا» اللامُ: لَامُ الابْتِدَاءِ، و«أَنْ» مَصْدَرِيَّةٌ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: «أَنْ أَحْلِفَ» مُوَّوَّلًا بِمَصْدَرِ، مُبْتَدَاً، تَقْدِيرُهُ: خَلِفي باللهِ.

قَوْلُهُ: «أَحَبُّ إِلَيَّ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأَ، ونَظِيرُ ذلِكَ فِي القُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمّ ﴾ [البقرة:١٨٤].

قَوْلُهُ: «كَاذِبًا» حالٌ مِنْ فاعِل (أَحْلِفَ).

قَوْلُهُ: «أَحَبُّ إِلَيَّ» هَذَا مِنْ بَابِ التَّفْضِيلِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الجَانِبَيْنِ، وهَذَا نادِرٌ فِي الكلام؛ لأنَّ التَّفْضِيلَ فِي الأصْلِ يَكُونُ فِيهِ المَغنَى ثابِتًا فِي الْفُضَّلِ وفِي الْفُضَّلِ عليْه، وأخيانًا فِي الْفُضَّلِ دُونَ الْمُفَضَّلِ عليْه، وأخيانًا لا يُوجَدُ فِي الجَانِبَيْنِ. فابْنُ مَسْعُودٍ رَحَالِقَهُ عَنْهُ لا يُحِبُّ لَا هَذَا ولَا هذَا، ولكنِ الحَلِفُ باللهِ كَاذِبًا أَهْوَنُ عَلَيْهِ مِنَ الحَلِفِ بَعَيْرِهِ صادِقًا، فالحَلِفُ كاذِبًا باللهِ مُحَرَّمٌ مِنْ وجْهَيْنِ:

١ - أَنَّهُ كَذِبٌ، والكَذِبُ مُحَرَّمٌ لذَاتِهِ.

٢- أنَّ هَذَا الكذِبَ قُرِنَ باليَمِينِ، واليَمِينُ تَعْظِيمٌ شِهِ عَرَّجَهَلَ، فإذَا كَانَ عَلَى كذِبٍ صَارَ فِيهِ شَيْءٌ
 مِنْ تَنَقُّصٍ شِهِ عَرَّقِجَلَ، حَيْثُ جَعَلَ اسْمَهُ مُؤَكِّدًا لأمْرٍ كَذِبٍ؛ ولذلكَ كَانَ الحَلِفُ باللهِ كاذبًا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ العِلْم مِنَ اليَمِينِ الغَمُوسِ، الَّتِي تَغْمِسُ صاحِبَهَا فِي الإِثْم، ثُمَّ فِي النَّارِ.

وَأَمَّا الحَلِفُ بِغَيْرِ اللهِ صادِقًا فَهُوَ مُحَرَّمٌ مِنْ وجْهِ واحِدٍ وَهُوَ الشَّرِكُ، لكنْ سَيَّئَةُ الشَّرِكِ أَعْظَمُ مِنْ سَيْئَةِ الكَذِبِ، وأَعْظَمُ مِنْ سَيْئَةِ الحَلِفِ باللهِ كاذِبًا، وأَعْظَمُ مِنَ اليَمِينِ الغَمُوسِ إذَا قُلْنَا: إنَّ الحَلِفَ

<sup>(</sup>١) أخرجه عبد الرزاق (٨/ ٤٦٩) والطبراني في «الكبير» (٨٩٠٢)، قال المنذري في «الترغيب» (٣/ ٢٠٧) والهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧٧/٤): «ورواته رواة الصحيح».

وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَهَالِيَهَ عَنهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: ﴿لَا تَقُولُوا اللهِ مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ فُلانٌ اللهِ وَاللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ وَسَاءَ فُلانٌ اللهُ وَاللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَاللهِ عَمْدِيحٍ (١).

[١] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ حُذَيْفَةَ رَضَالِلَهُ عَنْهُ: «لا تَقُولُوا» «لَا» ناهِيَةٌ؛ ولهَذَا جُزِمَ الفِعْلُ بَعْدَهَا بحَذْفِ النُّونِ.

[٧] قَوْلُهُ: «مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ فُلانٌ» والعِلَّةُ فِى ذلِكَ أَنَّ الواوَ تَقْتَضِي تَسْوِيَةَ المَنْطُوفِ بالمَعْطُوفِ عليْهِ، فيكُونُ القائِلُ: مَا شَاءَ اللهُ وشِئْتَ. مُسَوِّيًا مَشِيئَةَ اللهِ بَمَشِيئَةِ المَخْلُوقِ، وهَذَا شِرْكٌ. ثُمَّ إنِ اعْتَقَدَ أَنَّ المَخْلُوقَ أَعْظَمُ مِنَ الخالِقِ أَوْ أَنَّهُ مُساوٍ لهُ فَهُوَ شِرْكٌ أَكْبَرُ، وإنِ اعْتَقَدَ أَنَّهُ أقَلُّ فَهُوَ شِرْكٌ أَصْغَهُ.

[٣] قَوْلُهُ: «ولَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شَاءَ فُلانٌ» لَيَّا نَهَى عَنِ اللَّفْظِ المُحَرَّمِ بَيَّنَ اللَّفْظَ الْمُبَاحَ؛ لأنَّ «ثُمَّ» للتَّرْتِيب والتَّراخِي، فتُقِيدُ أنَّ المُعْطُوفَ أقلُّ مَرْتَبَةً مِنَ المُعْطُوفِ عَلَيْهِ.

أمَّا بالنِّسْيَةِ لقَوْلِهِ: «مَا شَاءَ اللهُ فَشَاءَ فُلانٌ» فالحُّكُمُ فِيهَا أَثَبًا مَرْتَبَةٌ بَيْنَ مَرْتَبَةِ (الوَاهِ) ومَرْتَبَةِ (ثُمَّ)، فهِي تَخْتَلِفُ عَنْ (ثُمَّ) بأنَّ (ثُمَّ) للتَّراخِي والفاءَ للتَّغقِبِ، وتُوافِقُ (ثُمَّ) بأمَّها للتَّرْتِب، فالظاهِرُ أَنَّهَا جائِزَةٌ، ولكنِ التَّغبِيرُ بـ(ثُمَّ) أَوْلَى؛ لأَنَّهُ اللَّفظُ الَّذِي أَرْشَدَ إلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ؛ ولأَنَّهُ أَبْيَنُ فِي إظهارِ الفَرْقِ بَيْنَ الحَالِقِ والمَخْلُوقِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (٥/ ٣٩٤، ٣٩٤، ٣٩٤) وأبو داود: كتاب الأدب، باب لا يقال: خبثت نفسي، رقم (٤٩٨)، والطيالسي (٢٥١) والطيالسي (٤٣٠) والنبأ في «الصمت» (٤٣٠) والنبأ في «الصمت» (٤٣٠) والنبأ في «الصمت» (٣٤١) والطحاري في «المشكل» (١/ ٩٠) والبيهقي في «السنن» (٣١٦) وفي «الأسماء والصفات» (ص:١٤٤) وفي «الاعتقاد» (ص:٥٠١). والحديث صححه النووي في «الأذكار» (٣٠٨) وفي «الرياض» (١٧٤٨) وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «بسند صحيح».

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿وَاللَّينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِللَّهَا مَا خَرَ ﴾، رقم (٤٤٧٧)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب كون الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده، رقم (٨٦)، من حديث عبد الله بن مسعود رَبِّحَ اللَّهَ

وَجَاءَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ <sup>[1]</sup>: «أَنَّهُ يَكْرَهُ: أَعُوذُ بِاللهِ وَبِكَ. وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: باللهِ ثُمَّ بِكَ <sup>[1]</sup>» (')، قَالَ: «وَيَقُولُ: لَوْلَا اللهُ ثُمَّ فُلَانٌ. وَلَا تَقُولُوا: لَوْلَا اللهُ وَفُلَانٌ».

#### ويُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ:

١ - إثباتُ المَشِيَّةِ للعَبْدِ؛ لقَوْلِهِ: «ثُمَّ شَاءَ فُلانٌ» فيَكُونُ فِيهِ رَدٌ عَلَى الجَبْرِيَّةِ؛ حَيْثُ قَالُوا: إنَّ العَبْدَ لَا مَشِيئَةً لَهُ ولَا اخْتِيَارَ.

٧ - أنَّهُ يَنْبَغِي لِنْ سَدَّ عَلَى النَّاسِ بَابًا مُحَرَّمًا أَنْ يَهْتَحَ لَهُمُ البَابَ المباح؛ لقَوْلِهِ: "ولكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شَاءَ فُلانٌ"، ونَظِيرُ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَاثَيْهَا الَّذِينَ ﴾ اممُوا لا تَعُولُوا رَعِنَ ا وَقُولُوا انظُرْنَا ﴾ وكذلِكَ النَّبِيُ ﷺ لمَّا حِيءَ انظُرْنَا ﴾ وكذلِكَ النَّبِيُ ﷺ لمَّا حِيءَ لَهُ بَعْمِ جَيِّد واخْبَرُهُ النَّلِقَة، قَالَ: «لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ لَهُ بَعْمِ جَيِّد واخْبَرَهُ الآقِي بِهِ أَنَّهُ أَخَذَ الصَّاعَ بلطَّاعَ فِن والصَّاعَ فِن بالشَّلاقَة، قَالَ: «لا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ بِعِ الجَمْعَ بالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ اشْتَرِ بالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا "أَ أَيْ: ثَمَّرًا جَيَّدًا. فأَرْشَدَهُ إِلَى الطَّرِيقِ المُباحِ حِينَ بَهَاهُ عَنْ الطَّرِيقِ المُباحِ حِينَ بَهَاهُ عَنْ الطَّرِيقِ المُباحِ عَنْ مَهَاهُ إِلَى الطَّرِيقِ المُباحِ حِينَ بَهَاهُ عَنْ الطَّرِيقِ المُحَرَّم.

وفي هَذَا فائِدَتانِ عَظِيمَتَانِ:

الأُولَى: بَيانُ كَالِ الشَّرِيعَةِ وشُمُولِهَا؛ حَيْثُ لَمْ تَسُدَّ عَلَى النَّاسِ بَابًا إِلَّا فَتَحَتْ لهُمْ مَا هُوَ خَرِّ مِنْهُ.

والثانِيَّةُ: التَّسْهِيلُ عَلَى النَّاسِ ورَفْعُ الحَرَجِ عنْهُمْ. فعَامِلِ النَّاسَ بَهَذَا مَا اسْتَطَعْتَ، كُلَّبًا سَدَدْتَ عَلَيْهِمْ بابًا تَمْتُوعًا فافْتَحْ لهُمْ مِنَ الْبَاحِ مَا يُغْنِي عَنْهُ مَا اسْتَطَعْتَ إِلَى ذلِكَ سَبِيلًا؛ حتَّى لَا يَقَعُوا فِي الحَرَج.

ُ [1] قَوْلُهُ: «عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَمِيِّ» مِنْ فُقَهاءِ التَّابِعِينَ، لكنَّهُ قَلِيلُ البِضاعَةِ فِي الحَدِيثِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ حَادُ بْنُ زَيْدٍ.

[٢] قَوْلُهُ: «يَكْـرَهُ: أَعُوذُ باللهِ وبِكَ» العِيَاذُ: الاعْتِصَامُ بالْمُسْتَعَاذِ بِهِ عَنِ المَكْـرُوهِ، واللِّياذُ بالشَّخْص: هُوَ اللُّجُوءُ إِلَيْهِ لطَلَبِ المَحْبُوب، قَالَ الشَّاعِرُ:

<sup>(</sup>١) أخرجه معمر في جامعه (١١/ ٢٧، رقم ١٩٨١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه، رقم (٢٠١-٢٢٠٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلًا بمثل، رقم (٩٣٦)، من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد رَهُوَلِيَّكُءُكُاً.

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ البَقَرَةِ فِي الأَنْدَادِ [1].

يَا مَنْ ٱلْدُوذُ بِهِ فِينَا أُوَّمُّكُ وَمَنْ آعُدُوذُ بِهِ مِسًا أُحَاذِرُهُ

وَلَا يَهِيضُونَ عَظْمًا أَنْدَ جَسابِرُهُ(١)

لَا يَجْدِبُرُ النَّاسُ عَظْمًا أَنْدَ كَاسِرُهُ

وهذانِ البَيْنَانِ يُحَاطِبُ بِهِمَا رَجُلًا، لكنْ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا القَوْلُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِلَّا شِهِ. وقَوْلُهُ: «أَعُوذُ باللهِ وبِكَ» هَذَا مُحُرَّمٌ؛ لأنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ اللهِ والمَخْلُوقِ بحَرْفِ يَفْتَضِي التَّسْوِيَةَ وَهُوَ .

ويَجُوزُ: باللهِ ثُمَّ بِكَ؛ لأنَّ «ثُمَّ» تَدُلُّ عَلَى النَّرْتِيبِ والنَّراخِي.

فإنْ قِيلَ: سَبَقَ أَنَّ مِنَ الشَّرْكِ الاسْتِعَاذَةَ بِغَيْرِ اللهِ، وعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ: أَعُوذُ باللهِ ثُمَّ بِكَ. قَرَّمًا.

أُجِيبَ: أنَّ الاسْتِعَاذَةَ بمَنْ يَقْدِرُ عَلَى أنْ يُعِيذَكَ جائِزَةٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) وغَيْرِهِ: «مَنْ وَجَدَ مَلْجَاً فَلْيُعُذْ بِهِ» (٢).

لكنْ لَوْ قَالَ: أَعُوذُ باللهِ ثُمَّ بفُلانٍ. وَهُوَ مَيِّتٌ، فهَذَا شِرْكٌ أَكْبَرُ؛ لأنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُعِيذَكَ.

وأمَّا اسْتِدْلَالُ الإمَامِ أَحْمَدَ عَلَى أَنَّ القُرْآنَ غَيْرُ خَلُوقٍ بقَرْلِهِ ﷺ: «أَعُوذُ بِكَلِيَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ»(")، ثُمَّ قَالَ رَحَمَهُ اللهُ: والاسْتِحَاذَةُ لَا تَكُونُ بِمَخْلُوقٍ، فيُحْمَلُ كَلامُهُ عَلَى أَنَّ الاسْتِعَاذَةَ بكلامٍ لَا تَكُونُ بكلامٍ خَلُوقٍ، وإنْ كانَ غَيْرِ خَلُوقٍ، وَهُوَ كَلامُ اللهِ، والكَلامُ تابعٌ للمُتَكَلِّم بهِ، إنْ كانَ خَلُوقًا فَهُو خَلُوقٌ، وإنْ كَانَ غَيْرِ خَلُوقٍ فَهُو غَيْرُ خَلُوقٍ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[1] الأُولَى: تَفْسِيرُ آيةِ البَهَرَةِ فِي الأَنْدَادِ، وقَدْ سَبَقَ.

<sup>(</sup>١) البيتان للمتنبي، انظر: ديوانه (ص:٤٣).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره، رقم (٢٧٠٨/٥٥) من
 حديث خولة بنت حكيم رَوَّقَالِثَةِعَهَا.

الثانيَّةُ: أَنَّ الصَّحَابَةَ وَعَلِيَّفَ عَهُرُيُفَسِّرُونَ النَّازِلَةَ فِي الشَّرْكِ الأَكْبَرِ أَنَّهَا تَعُمُّ الأَصْغَرَ <sup>[1]</sup>. الثالِثَةُ: أَنَّ الحَلِفَ بغير اللهِ شِرْكُ<sup>[1]</sup>.

الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ صَادِقًا فَهُوَ أَكْبَرُ مِنَ اليَمِينِ الغَمُوسِ [7]. الخَامِسَةُ: الفَرْقُ بَيْنَ الوَاوِ و(ثُمَّ) فِي اللَّفْظِ [1].

[١] الثانيَةُ: أنَّ الصَّحَابَةَ يُفَسِّرُونَ الآيَةَ النَّازِلَةَ فِي الشَّرْكِ الأَكْبَرِ أَنَّهَا تَعُمُّ الأَصْغَرَ؛ لأنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ فَكَلاَ يَجْعَمُ لُواْ يَقِهِ أَنْدَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ نازِلَةٌ فِي الأَكْبَرِ؛ لأنَّ المُخاطَبَ بِهَا هُمُ المُشْرِكُونَ، وابْنُ عَبَّاسٍ فسَرَّهَا بِهَا يَقْتَضِي الشَّرْكَ الأَصْغَرَ؛ لأنَّ النَّدَّ يَشْمَلُ النَّطْيِرَ الْمُساوِيَ عَلَى سَبِيلِ الإِطْلاقِ أَوْ فِي بَعْضِ الأُمُورِ.

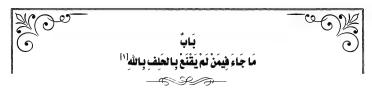
[٧] الثالِثَةُ: أنَّ الحَلِفَ بِغَيْرِ اللهِ شِرْكٌ؛ لحديثِ ابْنِ عُمَرَ رَضَالِلَّهَ عَنْهَا.

[٣] الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ صادقًا فَهُوَ أَكْبَرُ مِنَ اليَمِينِ الغَمُوسِ، واليَمِينُ الغَمُوسُ عِنْدَ الحَتَابِلَةِ ('' أَنْ يَخْلِفَ باللهِ كاذبًا، وقَالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ -وهُوَ الصَّحِيجُ-: أَنْ يَخْلِفَ باللهِ كاذبًا لِيَقْتَطِعَ جَا مالَ امْرِئِ مُسْلِمٍ.

[٤] الحَامِسَةُ: الفَرْقُ بَيْنَ الواوِ و(ثُمَّ) فِي اللَّفْظِ؛ لأنَّ الوَاوَ تَقْتَضِي المُساوَاةَ، فتَكُونُ شِرْكًا، و(ثُمَّ) تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ والتَّرَاخِيَ فَلَا تَكُونُ شِرْكًا.

<del>-5\SIN</del>

<sup>(</sup>١) انظر: المغني لابن قدامة (١٣/ ٤٤٦).



عَنِ ابنِ عُمَرَ رَسَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللّهِ عَلَىٰ اللّهِ عَلَىٰ اللّهِ عَلَىٰ اللّهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللّهِ عَلَىٰ اللّهِ عَلَىٰ اللّهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللّهِ عَلَىٰ اللّهِ عَلَىٰ اللّهِ عَلَىٰ اللّهِ عَلَىٰ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَىٰ

## [1] مُنَاسَبَةُ هَذَا البَابِ لكِتابِ التَّوْحِيدِ:

أنَّ الاقْتِنَاعَ بالحَلِفِ باللهِ مِنْ تَعْظِيمِ اللهِ؛ لأنَّ الحالِفَ أكَّدَ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ بالتَّعْظِيمِ باليَمِينِ وَهُوَ تَعْظِيمُ المَّحْلُوفِ بهِ، فَيَكُونُ مِنْ تَعْظِيمِ اللَّحْلُوفِ بِهِ أَنْ يُصَدَّقَ ذلِكَ الحالِفُ، وعَلَى هَذَا يَكُونُ عَدَمُ الاقْتِنَاعِ بالحَلِفِ باللهِ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ نَقْصِ تَعْظِيمِ اللهِ، وهَذَا يُنافِي كَهالَ التَّوْحِيدِ، والاقْتِنَاعُ بالحَلِفِ باللهِ لَا يَخْلُو مِنْ أَمْرَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنَ النَّاحِيَةِ الشَّرْعِيَّةِ؛ فإنَّهُ كِيِبُ الرِّضَا بالحَلِفِ باللهِ فِيهَا إِذَا تَوجَّهَتِ اليَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَحَلَفَ، فيَجِبُ الرِّضَا بَهَذَا اليَمِينِ بمُقْتَضَى الحُّكُم الشَّرْعِيِّ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنَ النَّاحِيَةِ الحِسِّيَّةِ، فإنْ كَانَ الحَالِفُ مَوْضِعَ صِدْقِ وِثْقَةٍ، فإنَّكَ تَرْضَى بَيَمِينِهِ، وإنْ كَانَ غَبُرَ ذَلكَ فلكَ أَنْ تَرْفُضَ الرِّضَا بيَمِينِهِ، ولهَذَا ليَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِحُويَّصَةَ وَمُجُّصَةَ: «ثُبَرِّتُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا». قَالُوا: كَيْفَ نَرْضَى يَا رَسُولَ اللهِ بِأَيْهَانِ اليَهُودِ؟(١)، فأقَرَّهُمُ النَّبِيُّ ﷺ غَلَى ذَلكَ.

[٧] قَوْلُهُ فِي الحَدِيثِ: «لَا تَحْلِفُوا» «لَا» نَاهِـيَةٌ؛ ولهَذَا جُزِمَ الفِعْلُ بَعْدَهَا بِحَذْفِ النُّـونِ، و«آباثِكُمْ» جَمْعُ أَبٍ، ويَشْمَلُ الأَبَ والجَدَّ وإِنْ عَلَا، فَلَا يَجُـوزُ الحَلِفُ بِهِمْ؛ لأَنَّهُ شِرْكٌ، وقَدْ سَبَقَ بَيانُهُ").

[٣] قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ باللهِ فَلْيَصْدُقْ، ومَنْ حُلِفَ لَهُ باللهِ فَلْيَرْضَ» هُنَا أَمْرَانِ:

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إكرام الكبير، رقم (٦١٤٢)، ومسلم: كتاب القسامة، باب القسامة، رقم (١٦٦٩)، من حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي حثمة.

<sup>(</sup>۲) (ص:۹۲).

## وَمَنْ لَمْ يَرْضَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ<sup>[1]</sup>» رَوَاهُ ابنُ مَاجَهْ بِسَنَدٍ حَسَنٍ<sup>(١)</sup>.

الأمْرُ الأوَّلُ: للحالِفِ؛ فَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَكُونَ صادِقًا، والصَّدْقُ: هُوَ الإِخْبَارُ بِمَا يُطابِقُ الواقِعَ، وضِدُّهُ الكَذِبُ، وهُوَ: الإِخْبارُ بِمَا يُخَالِفُ الواقِعَ، فقَوْلُهُ: «مَنْ حَلَفَ باللهِ فَلْيَصْدُقْ» أيْ: فَلْيَكُنْ صادِقًا فِي يَمِينِهِ.

وهلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مُطابِقًا للواقِع أَوْ يَكْفِي الظَّنُّ؟

الجَوَابُ: يَكْفِي الظَّنُّ؛ فلَهُ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى مَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ، كَقَوْلِ الرَّجُلِ للنَّبِيِّ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنِّى»، فأقَرَّهُ النَّبِيُّ ﷺ".

الثَّانِي: للمَحْلُوفِ لهُ؛ فَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَرْضَى بيَمِينِ الحالِفِ لَهُ. فإذَا قَرَنْتَ هَذَيْنِ الأَمْرَيْنِ بعْضَهَمُّا ببَعْضٍ، فإنَّ الأَمْرَ الثَّانِيَ يُنَرَّلُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الحالِفُ صادِقًا؛ لأنَّ الحَدِيثَ جَمَعَ أَمْرَيْنِ: أَمَّا مُوَجَّهًا للحالِفِ، وأمرًا مُوجَّهًا للمَحْلُوفِ لهُ، فإذَا كَانَ الحالِفُ صادِقًا وَجَبَ عَلَى المَحْلُوفِ لَهُ الرَّضَا.

فإنْ قِيلَ: إنْ كَانَ صادقًا فإنَّنَا نُصَدِّقُهُ وإنْ لَمْ يَحْلِفْ؟

أُجِيبَ: أنَّ اليَمِينَ تَزِيدُهُ تَوْكِيدًا.

[1] قَوْلُهُ: "وَمَنْ لَمْ يَرْضَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ» أَيْ: مَنْ لَمْ يَرْضَ بالحَلِفِ باللهِ إِذَا حُلِفَ لهُ، فَلَيْسَ مِنَ اللهِ، وهَذَا تَبَرُّقُ مِنْهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَدَمَ الرَّضَا مِنْ كَبَائِرِ النَّنُوبِ، ولكنْ لَا بُدَّ مِنْ مُلاحَظَةِ مَا سَبَقَ، وقَدْ أَشَرْنَا أَنَّ فِي حَدِيثِ الْقَسَامَةِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الحَالِفُ غَيْرَ ثِقَةٍ فلكَ أَنْ تَرْفُضَ الرِّضَا بِهِ؟ لأَنَّهُ عَيْرُ ثِقَةٍ.

فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا حَلَفَ لكَ، وقَالَ: واللهِ! إنَّ هَذِهِ الحَقِيبَةَ مِنْ خَشَبٍ. وَهِيَ مِنْ جِلْدٍ، فيَجُوزُ أَنْ لَا تَرْضَى بِهِ؛ لاَنَّكَ قاطِعٌ بكَذِيهِ، والشَّرْعُ لاَ يَأْمُرُ بشَيْءٍ مُخَالِفُ الحِسَّ والواقِعَ، بَلْ لا يَأْمُرُ إلَّا بشَيْءٍ يَسْتَحْسِنُهُ العَقْلُ ويَشْهَدُ لَهُ بالصِّحَةِ والحُسْنِ، وإنْ كَانَ العَقْلُ لَا يُدْرِكُ أَحْيانًا مَدَى حُسْنِ هَذَا الشَّيْءِ الَّذِي أَمْرَ بِهِ الشَّرْعُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الكفارات، باب من حلف له بالله فليرض، رقم (٢١٠١). وقال في «الزوائد»: «رجال إسناده ثقات». وحسنه الحافظ في «الفتح» (٥٣٦/١١) وحسنه أيضًا الشيخ الإِمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمُاللَّهُ.وصححه الشيخ سليهان رَحِمُاللَّهُ في «التيسير» (ص:٩٥٦) على شرط مسلم.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب إذا جامع في رمضان، رقم (١٩٣٦)، ومسلم: كتاب الصيام، باب تغليظ تحريم الجراع في نهار رمضان على الصائم، رقم (١١١١)، من حديث أبي هريرة رَوَّيَالِيَّهُ عَنْهُ.

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: النَّهُيُ عَنِ الحَلِفِ بِالآبَاءِ[1].

الثانيَةُ: الأمْرُ لِلْمَحْلُوفِ لَهُ باللهِ أَنْ يَرْضَى [٢].

الثالِثَةُ: وَعِيدُ مَنْ لَمْ يَرْضَ [1].

ولكنْ لِيُعْلَمْ عِلْمَ اليَقِينِ أَنَّ الشَّرْعَ لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِيَا هُوَ حَسَنٌ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى يقول: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مَنْ اللهِ تَعَالَى يقول: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مَنْ اللهِ عَكُمًا لِقَوْمِ يُوقِئُونَ ﴾ [المائدة: ٥٠]، فإذَا اشْتَبَهَ عَلَيْكَ حُسْنُ شَيْءٍ مِنْ أَحْكامِ الشَّرْعِ فاتَّهِمْ نَفْسَكَ بالقُصُورِ أَوْ بالتَّقْصِيرِ، أَمَّا أَنْ تَتَّهِمَ الشَّرْعَ فهَذَا لَا يُمْكِنُ، ومَا صَحَّ عَنِ اللهِ ورَسُولِهِ فَهُوَ حَقٌّ، وَهُوَ أَحْسَنُ الأَحْكام.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[1] الأُولَى: النَّهْيُ عَنِ الحَلِفِ بالآباءِ؛ لقَوْلِهِ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ» والنَّهْيُ للتَّحْرِيم.

[۲] الثانيَةُ: الأمْرُ للمَحْلُوفِ لَهُ باللهِ أَنْ يَرْضَى؛ لقَوْلِهِ: "وَمَنْ حُلِفَ لَهُ باللهِ فَلْيَرْضَ»، وسَبَقَ التَّفْصِيلُ فِي ذلكَ.

[٣] الثالِثَةُ: وَعِيدُ مَنْ لَمْ يَرْضَ؛ لقَوْلِهِ: "وَمَنْ لَمْ يَرْضَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ».

الرَّابِعَةُ -ولَمْ يَذْكُرْهَا المُؤَلِّفُ-: أَمَرَ الحالِفَ أَنْ يَصْدُقَ؛ لأنَّ الصَّدْقَ واجِبٌ فِي غَيْرِ اليَمِينِ؛ فكَيْفَ باليَمِينِ؟!: وقَدْ سَبَقَ أَنَّ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ كاذِبَةٍ أَنَّهُ آثِمٌ. وقَالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ: إنَّهَا اليَمِينُ الغَمُوسُ.

وأمَّا بالنِّسْبَةِ للمَحْلُوفِ لهُ فهَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يُصَدِّقَ أَمْ لَا؟

المَسْأَلَةُ لَا تَخْلُو مِنْ أَحْوَالٍ خَمْسٍ:

الأُولَى: أَنْ يُعْلَمَ كَذِبُهُ؛ فَلَا أَحَدَ يَقُولُ: إِنَّهُ يَلْزَمُ تَصْدِيقُهُ.

الثانِيَةُ: أَنْ يَتَرَجَّحَ كَذِبُهُ؛ فكذلِكَ لَا يَلْزَمُ تَصْدِيقُهُ.

الثالِثَةُ: أَنْ يَتَسَاوَى الأَمْرَانِ؛ فَهَذَا يَجِبُ تَصْدِيقُهُ.

الرَّابِعَةُ: أَنْ يَتَرَجَّحَ صِدْقُهُ؛ فيَجِبُ أَنْ يُصَدِّقَ.

الخَامِسَةُ: أَنْ يُعْلَمَ صِدْقُهُ؛ فيَجِبُ أَنْ يُصَدِّقَهُ.

وهَذَا فِي الأُمُورِ الحِسِّيَّةِ، أمَّا الأُمُورُ الشَّرْعِيَّةُ فِي بَابِ التَّحاكُمِ فيَجِبُ أَنْ يَرْضَى باليَمِينِ ويَلْتَزِمَ بمُقْتَضَاهَا؛ لأنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الرِّضَا بالحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، وَهُوَ واجِبٌ.

-45: SIN



عَنْ قُتَيْلَةَ: «أَنَّ يَهُودِيًا ۗ أَتَى للنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ ۚ ' ! تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ ۚ ! . وَتَقُولُونَ: وَالكَعْبَةِ ۚ ا. فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَخْلِفُوا أَنْ يَقُولُوا: وَرَبِّ الكَعْبَةِ. وَأَنْ يَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شِئْتَ » رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ( ) .

[1] مُناسَبَةُ البَابِ لكِتَابِ التَّوْحِيدِ: أَنَّ قَوْلَ: «مَا شَاءَ اللهُ وشِنْتَ» مِنَ الشَّرْكِ الأَكْبَرِ أَوِ الأَصْغَرِ؛ لأَنَّهُ إِنِ اعْتَقَدَ أَنَّ المَعْطُوفَ مُساوِ للهِ فَهُوَ شِرْكٌ أَكْبَرُ، وإِنِ اعْتَقَدَ أَنَّهُ دُونَهُ لكنْ أَشْرَكَ بِهِ فِي اللَّفْظِ فَهُوَ أَصْغَرُ، وقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ: أَنَّ مِنْ مُجُلَّةٍ ضَوَابِطِ الشَّرْكِ الأَصْغَرِ أَنَّ مَا كَانَ وَسِيلَةً للأَكْبَرِ فَهُوَ أَصْغَرُ،

[٢] قَوْلُهُ: «أَنَّ يَهُودِيًّا» اليَهُودِيُّ: هُوَ المُنتَسِبُ إِلَى شَرِيعَةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلامُ، وسُمُّوا بذلِكَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَلَىٰ: ﴿إِنَّا هُدُنَا إِلِيَكَ ﴾ [الاعراف:١٥٦] أيْ: رَجَعْنَا، أَوْ لاَنَّ جَدَّهُمُ اسْمُهُ يَهُوذَا بْنُ يَعْقُوبَ، فَتَكُونُ التَّسْمِيَةُ مِنْ أَجْلِ النَّسَبِ، وفِي الأوَّلِ تَكُونُ التَّسْمِيَةُ مِنْ أَجْلِ العَمَلِ، ولا يَبْعُدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الاثْنَيْنِ جَمِيعًا.

[٣] قَوْلُهُ: «إِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ» أَيْ: تَقَعُونَ فِي الشِّرْكِ أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ.

[٤] قَوْلُهُ: «مَا شَاءَ اللهُ وشِئْتَ» الشَّرْكُ هُنَا أَنَّهُ جَعَلَ المَعْطُوفَ مُسَاوِيًا للمَعْطُوفِ عليْهِ، وَهُوَ اللهُ عَنَّوَجَلًا، حَيْثُ كَانَ العَطْفُ بالواوِ الْمُهْيدَةِ للتَّسْوِيَةِ.

[٥] قَوْلُهُ: «والكَعْبَيّه» الشَّرْكُ هُنَا أَنَّهُ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ، ولَمْ يُنْكِرِ النَّبِيُّ صَآلِتَهْعَلَيْدِوَسَلَمَّ مَا قَالَ اليَهُودِيُّ، بَلْ أَمَرَ بتَصْحِيحِ هَذَا الكـلامِ، فأمَرَهُمْ إِذَا حَلَفُوا أَنْ يَقُولُوا: ورَبِّ الكَعْبَةِ. فَيَكُـونُ القَسَمُ باللهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه الإِمام أهمد (٦/ ٣٧١، ٣٧١) والنسائي: كتاب الأيهان، باب الحلف بالكعبة، رقم (٣٧٧٣)، والطحاوي في «المشكل» (١/ ٢١٦) والحاكم (٢٩٧٤) - وصححه ووافقه الذهبي - والبيهقي (٣/ ٢١٦) والمزي في «تهذيب الكهال» (٣/ ٢١٤). وصححه الحافظ في «الإصابة» (٤/ ٣٨٩).

وَلَهُ أَيْضًا عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ للنَّبِيِّ ﷺ اللهِ عَبَّاسُ اللهِ عَبَّاسِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ للنَّبِيِّ ﷺ اللهِ عَبَّاتُهِ عَلَيْتُهِ عَلَيْتُهِ اللهِ يَقَاءَ اللهِ عَبْدُ اللهِ عَبْدُ اللهِ عَبْدُ اللهِ عَبْدُ اللهِ عَلَيْتُهِ عَلَيْتُهِ عَلَيْتُهِ عَلَيْتُهِ عَلَيْتُهُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُهُ عَلَيْتُهُ عَلَيْتُهُ عَلَيْتُهُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُهُ عَلَيْتُ عَلَيْتُهُ عَلَيْتُ عَلِي اللَّهُ عَلَيْتُ عَلِيكُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْكُ عَلَيْتُ عَلِي عَلَيْتُ عَلِي عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلِي عَلِي عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلِي عَلَيْتُ عَلِي عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْتُ عَلِي عَلَيْتُ عَلِي عَلَيْتُ عَلَى عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَى اللَّهِ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلِي عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلِي عَلِي عَلِي عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلَيْتُ عَلِي عَلِي عَلْك

وأمَرَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شِنْتَ. فَيَكُونُ التَّرْتِيبُ بـ(ثُمَّ) بَيْنَ مَشِيئَةِ اللهِ ومَشِيئَةِ
 المَخْلُوقِ، وبذلِكَ يَكُونُ التَّرْتِيبُ صَحِيحًا.

أمَّا الأوَّلُ: فلأنَّ الحَلِفَ صَارَ باللهِ. وأمَّا الثَّانِي: فلأنَّهُ جُعِلَ بلَفْظٍ يَتَبَيَّنُ بِهِ تَأَخُّرُ مَشِيئَةِ العَبْدِ عَنْ مَشِيئَةِ اللهِ، وأنَّهُ لَا مُساوَاةَ بَيْنَهُمَّا.

#### ويُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١ - أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُنْكِرْ عَلَى اليَهُودِيِّ مَعَ أَنَّ ظاهِرَ قَصْدِهِ الذَّمُّ واللَّومُ للنَّبِيِّ ﷺ وأَصْحَابِهِ؟ لأنَّ مَا فالَهُ حَقِّ.

٢- مَشْرُوعِيَّةُ الرُّجُوعِ إِلَى الحقِّ وإنْ كَانَ مَنْ نَبَّهَ عَلَيْهِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الحَقِّ.

٣- أَنَّهُ يَنْبَغِي عِنْدَ تَغْيِيرِ الشَّيْءِ أَنْ يُغَيَّرَ إِلَى شَيْءٍ قَرِيبٍ منْهُ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَآلِلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ أَنْ يَقُولُوا: «وَرَبِّ الكَعْبَةِ» وَلَمْ يَقُلِ: احْلِفُوا باللهِ. وأَمَرَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: «مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ شَئْت».

إِشْكَالٌ وجَوَائِهُ: وهُوَ أَنْ يُقَالَ: كَيْفَ لَمْ يُنَبِّهْ عَلَى هَذَا العَمَلِ إِلَّا هَذَا اليَهُودِيُّ؟

وجَوَابُهُ: أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَسْمَعْهُ ولَمْ يَعْلَمْ بهِ.

ولكنْ يُقالُ: بأَنَّ اللهَ يَعْلَمُ، فكَيْفَ يُقِرُّهُمْ؟ فيَبْقَى الإِشْكَالُ، لكنْ يُجَابُ: إنَّ هَذَا مِنَ الشَّرْكِ الأَصْغَرِ دُونَ الأَكْبَرِ، فتكُونُ الحِكْمَةُ هِيَ ابْتلاءَ هَؤُلاءِ اليَهُودِ الَّذِينَ انْتَقَدُوا المُسْلِمِينَ بَهَذِهِ اللَّهْظَةِ مَعَ أَنْهُمْ يُشْرِكُونَ شِرْكًا أَكْبَرَ ولا يَرُونَ عَيْبَهُمْ.

[١] قَوْلُهُ: فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَيَّظَلِيَّهَ عَنَانَ "أَنَّ رَجُلًا قَالَ للنَّبِيِّ ﷺ. الظاهِرُ أَنَّهُ قَالَ للنَّبِيِّ ﷺ تَغْظِيًّا، وأَنَّهُ جَعَلَ الأَمْرَ مُفَوِّضًا لَمِشْبِئَةِ اللهِ ومَشِيئَةِ رَسُولِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَجَعَلْتَنِي شِي نِدًا؟!». الاسْتِفْهَامُ للإِنْكارِ، وقَدْ ضُمَّنَ مَعْنَى التَّعَجُّبِ، ومَنْ جَعَلَ للخالِقِ نِدًّا فَقَدْ أَتَى شَيْئًا عُجَابًا.

والنَّدُّ: هُوَ النَّظِيرُ والْمُساوِي، أَيْ: أَجَعَلْتَنِي للهِ مُساوِيًا فِي هَذَا الأَمْرِ؟!

## بَلْ مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ [<sup>1]</sup> (<sup>(1)</sup>.

[١] فَوْلُهُ: «بَلْ مَا شَاءَ اللهُ وحْدَهُ» أَرْشَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى مَا يَفْطَعُ عَنْهُ الشَّرْكَ، ولَمْ يُرْشِدْهُ إِلَى أَنْ يَقُولَ: مَا شاءَ اللهُ ثُمَّ شِشْتَ؛ حتَّى يَقْطَعَ عَنْهُ كُلَّ ذَرِيعَةٍ عَنِ الشَّرْكِ وإِنْ بَحُدَثْ.

### يُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١ - أَنَّ تَعْظِيمَ النَّبِيِّ ﷺ بَلَفْظِ يَقْتَضِي مُساواتِهِ للخالِقِ شِرْكٌ، فإنْ كَانَ يَعْتَقِدُ المُساواةَ فَهُوَ شِرْكٌ أَكْبَرُ، وإنْ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ دُونَ ذلكَ فَهُوَ أَصْغَرُ، وإذَا كَانَ هَذَا شِرْكًا فكَيْفَ بِمَنْ يَجْعَلُ حتَّ الحَالِقِ للرَّسُولِ ﷺ؟!

هذَا أَعْظَمُ؛ لآنَهُ ﷺ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ خَصائِصِ الرُّبُوبِيَّةِ، بَلْ يَلْبَسُ الدِّرْعَ، ويَخْمِلُ السِّلاحَ، ويَجُوعُ، ويَتَأَلَّمُ، ويَمْرَضُ، ويَعْطَشُ، كَبَقِيَّةِ النَّاسِ، ولكنَّ اللهَ فَضَّلَهُ عَلَى البَشَرِ بِمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ مِنْ هَذَا الشَّرْعِ العَظِيم، قَالَ تَعَلَى: ﴿فَلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يَفْلَكُمْ ﴾ فَهُوَ بَشَرٌ، وأَكَدَ هَذِهِ البَشَرِيَّةَ بَقُولِهِ: ﴿فِنْكُمْ ﴾، وتُمَّ جَاءَ النَّمْبِيرُ بَيْنَةُ وَبَيْنُ بَقِيَّةٍ البَشَرِ بقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وُبُوحَىٰ إِلَى اَنْمَا إِلَهُ كُمْ إِلَهُ وَعِلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ إِلَيْهُ وَمِنْ بَقِيَةً وَالبَشِرِ بقُولِهِ تَعَالَى: ﴿وُبُوحَىٰ إِلَى اَنْمَا إِللّهُ اللّهُ اللّهُ وَعِلّهُ اللّهَ اللّهَ عَلَى اللّهُ وَعِلْهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللللللّهُ الللللللّهُ ا

وَلَا شَكَّ أَنَّ اللهَ أَعْطَاهُ مِنَ الأَخْلاقِ الفاضِلَةِ الَّتِي بِهَا الكهالاتُ مِنْ كُلِّ وجْهِ: أَعْطَاهُ مِنَ الصَّبْرِ العَظِيمِ، وأَعْطَاهُ مِنَ الكَرَمِ ومِنَ الجُودِ، لكنَّهَا كُلُّهَا فِي خُدُودِ البَشَرِيَّةِ، أمَّا أَنْ تَصِلَ إِلَى خَصَائِصِ الرُّبُوبِيَّةِ فَهَذَا أَهْرٌ لا يُمْكِنُ، ومَنِ ادَّعَى ذلكَ فَقَدْ كَفَرَ بمُحَمَّدٍ ﷺ وكَفَرَ بمَنْ أَرْسَلَهُ.

فالمُهِمُّ أَنَنا لَا نَغْلُو فِي الرَّسُولِ عَلَيْهِالصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ فَنَنْزَلَهُ فِي مَنْزِلَةٍ هُوَ يُنْكِرُهَا، وَلَا بَمْضِمُهُ حَقَّهُ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْنَا فَنُعْطِيهُ مَا يَجِبُ لهُ، ونَسْأَلُ اللهَ أَنْ يُعِينَنَا عَلَى القِيامِ بِحَقِّهِ، ولكنَّنَا لَا تُنزَّلُهُ مَنْزِلَةَ الرَّبِّ عَزَجَهَلَ.

إنْكَارُ المُنْكَوِ وإنْ كَانَ فِي أَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بِالمُنْكِوِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَجَعَلْتَني شِهِ نِدَّا؟!» مَعَ أَنَّهُ فَعَلَ ذلكَ تَمْظِيمًا للنَّبِيِّ ﷺ، وعَلَى هَذَا الْإِنْكارُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (١/ ٢١٤، ٢٢٤، ٢٨٣، ٢٨٤) والبخاري في «الأدب المفرد» (٧٨٣) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» كما في «تحفة الأشراف» (٥/ ٢٦٩)، وابن ماجه بنحوه: كتاب الكفارات، باب النهي أن يقال: ما شاء الله وشئت، رقم (٢١١٧)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٧٢)، والطحاوي في «المشكل» (١/ ٩٠)، والطعراني في «الكبير» (٢١١٥)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤/ ٩٩)، والطبوعيري في «الزوائد»: «في إسناده الأجلح بن عبد الله مختلف فيه، ضعفه الإمام أحمد وأبو حاتم والنسائي وأبو داود وابن سعد، ووثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان والعجلي، وباقي الإسناد ثقات». وقال الشيخ سليان في «التيسير» (ص: ١٢): «فقد ثبت أن النبي يشقال له رجل...» الحديث.

ولِإِبْنِ مَاجَهْ عَنِ الطُّفَيْلِ أَخِي عَائِشَةَ لِأُمَّهَا قَالَ: رَأَيْتُ كَأَنِّي أَتَيْتُ عَلَى نَفَرِ مِنَ اليَهُو لِأَا، قُلْتُ: إِنَّكُمْ لاَنْتُمُ القَوْمُ لَوْلاَ أَنْكُمْ تَقُولُونَ: عُزَيْرٌ ابنُ اللهِ. قَالُوا: وَأَنْتُمْ لاَنْتُمُ القَوْمُ لَوْلاَ أَنْكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ. ثُمَّ مَرَرْتُ بِنَفَرٍ مِنَ النَّصَارَى، فَقُلْتُ: إِنَّكُمْ الْمَنْمُ القَوْمُ لَوْلاَ أَنْكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللهُ لَوْلاَ أَنْكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمِّدٌ. فَلَا أَنْكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمِّدٌ. فَلَا أَنْكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللهُ أَخْبَرْتَ مِهَا أَحْدَانُ أَنْكُمْ تَقُولُونَ: هَاللهِ مَعْنَهُ، وَإِنَّكُمْ قُلْتُمْ كَلِمَةً يَمْنَعُنِي كَذَا وَكَذَا أَنْ أَنْهَاكُمْ عَنْهَا، فَلَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمِّدٌ مِنَاءَ مُحَمِّدً اللهَ وَمُ اللهَ وَكَذَا أَنْ أَنْهَاكُمْ عَنْهَا، فَلا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمِّدً وَكَذَا أَنْ أَنْهَاكُمْ عَنْهَا، فَلا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَضَاءَ مُحَمِّدً وَلَكُمْ وَلَكُمْ أَلْكُمْ وَلُولَا: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمِّدً وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَضَاءَ مُحَمِّدً وَلَكُمْ وَلَكُمْ أَلَاهُ وَخَدَاهُ وَكَذَا أَنْ أَنْهَاكُمْ عَنْهَا، فَلَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمِّدً وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمِّدً وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمِّدًا فَيَالًا أَنْ أَنْهَاكُمْ عَنْهَا، فَلَا تَعُولُوا:

٣ - أنَّ مِنْ حُسْنِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللهِ عَنَهَمَلَ أَنْ تَذْكُرَ مَا يُباحُ إِذَا ذَكَرْتَ مَا يَخُومُ؛ لآنَة ﷺ لمَّا مَنعَهُ
 مِنْ قَوْلِهِ: (مَا شَاءَ اللهُ وشِشْتَ» أَرْشَدَهُ إِلَى الجائِزِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (بَلْ مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ».

[١] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ الطُّفَيْلِ: «رَأَيْتُ كَأَنِّي أَتَبْتُ عَلَى نَفَرٍ مِنَ اليَهُودِ» أَيْ: رُؤْيَا فِي المَنامِ. وقَوْلُهُ: «كَأَنَّ» اسْمُهَا الياءُ، وجُمْلُهُ «أَتَيْتُ» خَرُهَا.

> وقَوْلُهُ: «عَلَى نَفَرٍ» مِنَ الثَّلاثَةِ إِلَى التِّسْعَةِ، واليَهُودُ أَتْباعُ مُوسَى. قَوْلُهُ: «لَآتُنْتُمُ القَّوْمُ» كَلِمَةُ مَدْح، كقَوْلِكَ: هَؤُلاءِ هُمُ الرِّجالُ.

وقَوْلُهُ: «عُزَيْرٌ» هُوَ رُجُلٌ صالِحٌ ادَّعَى اليَهُودُ أَنَّهُ ابْنُ اللهِ، وهَذَا مِنْ كَذِيهِمْ، وَهُوَ كُفْرٌ صَرِيحٌ، واليَهُودُ اللهُ اللهِ عَظْمَ اللهِ عَذَاهُمْ. واليَهُودُ لَهُمْ وَاشْهَرِهَا عَذَلَهُمْ.

[٧] فَوْلُهُ: (هَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ» هَذَا شِرْكٌ أَصْغَرُ؛ لأنَّ الصَّحَابَّةَ الَّذِينَ قَالُوا هَذَا، ولَا شَكَّ أَتَّهُمْ لَا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ مَشِيئَةَ الرَّسُولِ ﷺ مُساوِيَةٌ لِشِيئَةِ اللهِ، فانْتَقَدُوا عَلَيْهِمْ تَسْوِيَةَ مَشِيئَةِ الرَّسُولِ ﷺ بمَشِيئَةِ اللهِ عَزَقِجَلَ باللَّفْظِ مَعَ عِظَم مَا قَالُهُ هَوُّلاءِ اليَّهُودُ فِي حَقِّ اللهِ جَلَّوَيَلا.

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الكفارات، باب النهي أن يقال: ما شاء الله وشئت، رقم (٢١١٨).

وقال البوصيري: "رجال الإسناد ثقات على شرط البخاري". وهو عند ابن ماجه من طريق أبي عوانة اليشكري، وقد تابعه شعبة عن الدارمي، (٢/ ٢٩٥) والخطيب في «الموضع» (٣٠٣/١) وحماد بن سلمة عند أحمد (٧٢٥) والطبراني في «الكبير» «الكبير» (٢٢١٤) والمزي في «تهذيب الكهال» (٢٦٢٦/١، ٢٦٧) وزيد بن أبي أنيسة عند الطبراني في «الكبير» (٨٢١٥). وخالف سفيان بن عينة؛ فأخرجه أحمد (٣/ ٣٩٣) وابن ماجه (١/ ١٨٥) من طريقه؛ عن حذيفة بن اليهان. وكذا معمر بن راشد؛ فأخرجه الطحاوي في «المشكل» (٣/ ٩٠) من طريقه عن جابر بن سمرة رَهَاللَّهَاعَةُ وقد رجح الحافظ أن الحديث من رواية الطفيل، انظر: «فتح الباري» (١/ ٤٠).

قَوْلُهُ: «تَقُولُونَ: المَسِيحُ ابْنُ اللهِ» هُوَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ، وسُمِّيَ مَسِيحًا بمَعْنَى ماسِحٍ، فَهُوَ
 فَعِيلٌ بمَعْنَى فاعِلٍ؛ لأنَّهُ كَانَ لَا يَمْسَحُ ذا عاهَةٍ إِلَّا بَرَأَ بإذْنِ اللهِ، كالأكْمَةِ والأبْرَصِ.

والشَّيْطَانُ لَعِبَ بالنَّصارَى، فقَالُوا: هُوَ ابْنُ اللهِ؛ لأنَّهُ أَتَى بدُونِ أَبٍ، كَمَّا فِي القُرْآن: ﴿فَنَفَخْنَــَا فِيهِــَا مِن رُّوحِنَــَا﴾ [الانبياء:٤٩١، قَالُوا: هُوَ جُزْءٌ مِنَ اللهِ؛ لأنَّ اللهَ أَضافَهُ إليْهِ، والجُزُءُ هُوَ الابْنُ.

والرُّوحُ عَلَى الرَّاجِحِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ: ذاتٌ لَطِيفَةٌ تَدْخُلُ الجِسْمَ وَثَمُّلُّ فِيهِ كَمَا يَكُلُّ المَاءُ فِي الطَّينِ البَاسِ؛ ولهَذَا يَقْبِضُهَا المَلْكُ عِنْدَ المُؤتِ وتُكَفَّنُ، ويُصْعَدُ بِهَا، ويَرَاهَا الإِنْسَانُ عِنْدَ مَوْتِهِ، فالصَّحِيحُ أَتُهَا وَالْفَانُ، وإِنْ كَانَ بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: إِنَّهَا صِفَةٌ، ولكنَّهُ لَيْسَ كذلِكَ، والحياةُ صَحِيحٌ أَتَهَا صِفَةٌ، لكن الرُّوحُ ذَاتٌ.

إِذًا: نَقُولُ لِهَوُلاءِ النَّصارَى: إِنَّ اللهَ أَضَافَ رُوحَ عِيسَى إلَيْهِ كَيَا أَضافَ البَيْتَ والمَساجِدَ والنَّاقَةَ إلَيْهِ، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ، عَلَى سَبِيلِ التَّشْرِيفِ والتَّعْظِيمِ، ولَا شَكَّ أَنَّ المُضافَ إِلَى اللهِ يَكْـتَسِبُ شَرَفًا وعَظَمَةً، حَتَّى إِنَّ بَعْضَ الشُّعَرَاءِ يَقُولُ فِي مَعْشُوقَةِهِ:

# لَا تَصَدْعُنِي إِلَّا بِيَصَا عَبْدَهَا فَإِنَّا لَهُ أَشْرَفُ أَسْدَاعُي (١)

قَوْلُهُ: «فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَخْبَرْتُ بِهَا مَنْ أَخْبَرْتُ» المَقْصُودُ بَهِذِهِ العِبَارَةِ الإِبهامُ، كقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَفَشِيَهُم مِّنَ الْذِمِّ مَا غَشِيهُمْ ﴾ [طه:٧٨]، والإِبهامُ قَدْ يَكُونُ للتَّعْظِيمِ كَمَا فِي الآيَةِ اللَّذْكُورَةِ، وقَدْ يَكُونُ للتَّحْقِيرِ حَسَبَ السَّيَاقِ، وقَدْ يُرادُ بِهِ مَعْنَى آخَرُ.

قَوْلُهُ: «هَلْ أَخْبَرْتَ بِهَا أَحَدَّا؟» سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الشُّوَّالَ؛ لأَنَّهُ لَوْ قَالَ: لَمْ أُخْبِرْ أَحَدًا. فالمُتَوَقَّعُ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ المُتَلَاثِهُ اللَّهِ مَنِيَّالُهُ لَهُ: لَا ثُخْبِرْ أَحَدًا. هَذَا هُوَ الظاهِرُ، ثُمَّ يُبَيِّنُ لَهُ الحُّكُمَ عَلَيْهِ الصَّلَوْقَالسَلَامُ، لكنْ ليَّا قَالَ: إِنَّهُ أُخْبَرَ بِهَا، صَارَ لَا بُدَّ مِنْ بَيانِهَا للنَّاسِ عُمُومًا؛ لأنَّ الشَّيْءَ إِذَا انْتَشَرَ يَجِبُ أَنْ يُعْلَنَ عَنْهُ، بِخِلافِ مَا إِذَا كَانَ خَاصًّا، فَهَذَا يُخْبَرُ بِهِ مَنْ وصَلَهُ الْحَبَرُ.

قَوْلُهُ: «فحَمِدَ اللهَ» الحَمْدُ: وصْفُ المَحْمُودِ بالكَمالِ مَعَ المَحَبَّةِ والتَّعْظِيمِ.

قَوْلُهُ: «وأَثْنَى عليهِ» أيْ: كَرَّرَ ذلِكَ الوَصْفَ.

قَوْلُهُ: «أَمَّا بَعْدُ» سَبَقَ أَنَّهَا بِمَعْنَى: مهْهَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَيْ: بَعْدَ مَا ذَكَرْتُ، فكذَا وكذَا.

<sup>(</sup>١) انظره في الرسالة القشيرية (٢/ ٣٥٠)، وتفسير القرطبي (١/ ٢٣٢)، غير منسوب.

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: مَعْرِفَةُ اليَهُودِ بِالشِّرْكِ الأَصْغَرِ<sup>[1]</sup>. الثانِيَّةُ: فَهْمُ الإِنْسَانِ إِذَا كَانَ لَهُ هَوَّى<sup>[۲]</sup>.

قَوْلُهُ: "يَمْنَعُنِي كَذَا وكذًا" أَيْ: يَمْنَعُهُ الحِياءُ كَمَا فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى، ولكنْ لَيْسَ الحَياءُ مِنْ إِنْكارِ البَاطِلِ، ولكنْ مِنْ انْ يُنْهَى عَنْهَا دُونَ انْ يَاْمُرَهُ اللهُ بذلكَ، هَذَا الَّذِي يَجِبُ أَنْ تُحْمَلَ عَلَيْهِ هَذِهِ اللَّفْظَةُ إِنْ كَانَتْ تَحْفُوظَةً: أَنَّ الحَيَاءَ الَّذِي يَمْنَعُهُ لَيْسَ الحَياءَ مِنَ الإِنكارِ؛ لأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لاَ يَسْتَجِي مِنَ الحَقِّ، ولكنِ الحَيَاءُ مِنْ أَنْ يُنْكِرَ شَيْنًا قَدْ دَرَجَ عَلَى الألْسِنَةِ وأَلفِهُ النَّاسُ قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرُ بالإِنْكارِ، مِثْلُ الحَيْرِ مِثْلُ النَّاسُ قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرُ بالإِنْكارِ، مِثْلُ الحَيْرِ مَثْلُ النَّاسُ يَشْرَبُومَهَا حَتَّى حُرِّمَتْ فِي سُورَةِ المائِلَةِ، فالرَّسُول ﷺ لَا لَمْ يُؤْمَرُ بالنَّهْي عَنْهَا الحَيْرِ مَنْ النَّاسُ وَلَا النَّسُولِي اللَّهُ اللَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِنْكارِهَا لا سَكتَ، وليَّا حَصَلَ التَّنْبِيهُ عَلَى ذلِكَ بِإِنْكارِ هَوُلاءِ البَهُودِ والنَّصارَى رَأَى ﷺ للَّهُ لاَ بُدَّ مِنْ إِنْكارِهَا للللَّالِي اللهُ وَلَا اللَّهُ مَ عَلَى اللَّسُومِينَ بالنَّطْقِ جِهَا.

قَوْلُهُ: (قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وحْدَهُ) نَهاهُمْ عَنِ المَّنْوعِ، وبَيَّنَ لَهُمُ الجائِرَ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: مَعْرِفَةُ اليَهُودِ بالشَّرْكِ الأَصْغَرِ؛ لقَوْلِهِ: «إِنَّكُمْ لَتُشْرِكُونَ».

[٧] الثانِيَّةُ: فَهْمُ الإِنْسَانِ إِذَا كَانَ لَهُ هَــُى. أَيْ: إِذَا كَانَ لَهُ هَــَوَى فَهِمَ شَيْئًا، وإِنْ كَانَ هُوَ يَوْتَكِبُ مِثْلَهُ أَوْ أَشَدَّ مِنْهُ. فاليَهُودُ -مَثَلًا- أَنْكَرُوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ قَوْلَهُمْ: «مَا شَاءَ اللهُ وشِئْتَ» وهُمْ يَقُولُونَ أَعْظَمَ مِنْ هَذَا، يَقُولُونَ: عُزَيْزٌ ابْنُ اللهِ. ويَصِفُونَ اللهَ تَعَالَى بالنَّقائِصِ والعُيُوبِ.

ومِنْ ذلِكَ بَعْضُ الْقَلِّدِينَ يَفْهَمُ النُّصُوصَ عَلَى مَا يُوافِقُ هَوَاهُ؛ فَتَجِدُّهُ يُحَمَّلُ النَّصُوصَ مِنَ الدَّلالاتِ مَا لَا تَحْتَمِلُ، كذلِكَ أيضًا بَعْضُ العَصْرِيِّنَ يُحُمَّلُونَ النَّصُوصَ مَا لا تَحْتَمِلُهُ حتَّى تُوافِقَ مَا اكْتَشَفَهُ العِلْمُ الحَدِيثُ فِي الطِّبِّ والفَلَكِ وغَيْرِ ذلكَ، كُلُّ هَذَا مِنَ الأُمُورِ الَّتِي لَا يُحْمَدُ الإِنْسَانُ عَلَيْهَا.

فالإِنْسَانُ يَجِبُ أَنْ يَفْهَمَ النَّصُوصَ عَلَى مَا هِيَ عليْهِ، ثُمَّ يَكُونُ فَهْمُهُ تَابِعًا لَهَا، لَا أَنْ يُخْضِخُ النَّصُوصَ النَّصُوصَ عَلَى مَا هِيَ عليْهِ، ثُمَّ ايْكُونُ فَهْمُهُ تَابِعًا لَهَا، لَا أَنْ يُخْضِخُ النَّصُوصَ الْمَعْقِدْ، ولَا تَعْتَقِدُهُ ثَمَّ تَسْتَذِلَ؛ لأَنْكَ إِذَا النُّصُوصَ إِلَى مَا تَعْتَقِدُهُ كَمَا هُوَ ظاهِرٌ فِي اعْتَقَدْتَ ثُمَّ اسْتَذْلَلْتَ رُبَّا يَحْمِلُكَ اعْتِقَادُكَ عَلَى أَنْ ثُحَرِّفَ النُّصُوصَ إِلَى مَا تَعْتَقِدُهُ كَمَا هُوَ ظاهِرٌ فِي جَمِيعِ المِلَلِ والمَّذَاهِبِ المُخالِفَةِ لَيَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ عَلَيْهَ الصَّلَاءُ وَالسَّلَامُ، تَجِدُهُمْ يُحَرِّفُونَ هَذِهِ النَّصُوصَ لِنُوافِقَ مَا هُمْ عليْهِ.

الثالِثَةُ: قَوْلُهُ ﷺ: «أَجَعَلْتَنِي شِ نِدًّا؟!» فَكَيْفَ بِمَنْ قَالَ: «مَا لِي مَنْ أَلُوذُ بِهِ سِوَاكَ…» والبَيْتَيْن بَعْدَهُ؟!<sup>[1]</sup>

الرَّابِعَةُ: أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الشَّرْكِ الأَكْبَرِ؛ لِقَوْلِهِ: «يَمْنَعُنِي كَذَا وَكَذَا» [١٠]. الخَامِسَةُ: أَنَّ الرُّوْيَا الصَّالِحَةَ مِنْ أَقْسَامِ الوَحْيِ [١٠].

= والحاصِلُ أَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا كَانَ لَهُ هَوَى فإنَّهُ يُحَمِّلُ النُّصُوصَ مَا لَا تَحْتَمِلُهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ تُوافِقَ هَوَاهُ.

[١] الثالِثَةُ: قَوْلُهُ ﷺ: «أَجَعَلْتَنِي شِينِدًا؟!» هُوَ قَوْلُهُ: «مَا شَاءَ اللهُ وشِئْتَ».

وقَوْلُهُ: «فكَيْفَ بَمَنْ قَالَ: مَا لِي مَنْ أَلُوذُ بِهِ سِوَاكَ... والبَيْتَيْنِ بَعْدَهُ... » يُشِيرُ رَحَمُ اللّهُ إِلَى أبياتٍ للبُّوصِيرِيِّ فِي البُّرْدَةِ -القَصِيدَةِ المُشْهُورَةِ- يَقُولُ فِيهَا:

سِسوَاكَ عِنْسدَ حُلُسولِ الحَسادِثِ العَمَسمِ فَضْسلًا وَإِلَّا فَقُسلْ بَسا ذَلَسةَ القَسدَمِ وَمِسنْ عُلُومِسكَ عِلْسمَ اللَّسوْحِ والقَلَسمِ يَسا أَكْسَرَمَ الخَلْقِ مَسالِي مَسنْ أَلُسُوذُ بِهِ إِنْ لَسمْ تَكُسنْ آخِدَّا يَسوْمَ المَعَادِ يَدِي فَسإنَّ مِسنْ جُسودِكَ السَّذُنْيَا وضَرَّتَهَسا

وهَذَا غايَةُ الكُفْرِ والغُلُوّ؛ فلَمْ يَجْعَلْ للهِ شَيْئًا، والنَّبِيُّ ﷺ شَرَفُهُ بكُوْنِهِ عَبْدَ اللهِ ورَسُـولَهُ، لَا لِمُجَرَّدِ كُوْنِهِ مُحَمَّدُ بْنَ عَبْدِ اللهِ.

[۲] الرَّابِعَةُ: أنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الشَّرْكِ الاَّكْبَرِ؛ لقَوْلِهِ: «يَمْنَعُني كَذَا وكَذَا»؛ لاَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنَ الشَّرْكِ الاَّكْبَرِ مَا مَنَعَهُ قَيْءٌ مِنْ إنْكارِهِ.

[٣] الخَامِسَةُ: أَنَّ الرُّوْيَا الصَّالِحَةَ مِنْ أَفْسَامِ الوَحْيِ: تُوْخَذُ مِنْ حَدِيثِ الطَّفَيْلِ، ولِقَوْلِهِ ﷺ: «الرُّوْيَا الصَّالَجَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبَوَّةِ، (()، وهَذَا مُوافِقٌ للواقِع بالنَّسْبَةِ للوَحْيِ النَّذِي أُوحِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لأَوَّلِ الصَّالِحِةِ مِنْ رَبِيعِ الأَوَّلِ إِلَى رَمَصَانَ، وهَذَا اللَّذِي أُوحِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنْ بَعْنَةً وَمَنِ الوَحْيِ كَانَ بالرُّوْيَا الصَّالِحَةِ مِنْ رَبِيعِ الأَوَّلِ إِلَى رَمَصَانَ، وهَذَا سِتَّةً أَشْهُورٍ، فإذَا نَسَبْتَ هَذَا إِلَى بَقِيَّةٍ زَمَنِ الوَحْيِ كَانَ جُزْءًا مِنْ سِتَّةٍ وأَرْبَعِينَ جُزْءًا؛ لأنَّ الوَحْيَ كَانَ فَلا اللَّهُ وَعِشْرِينَ سَنَةً، وسِتَّةً أَشْهُورٍ مُقَدِّمَةٌ لَهُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التعبير، باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة، رقم (٦٩٨٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رَصَّوْلَقَهُمَنْهُ.

# السَّادِسَةُ: أَمَّهَا قَدْ تَكُونُ سَبَبًا لِشَرْعِ بَعْضِ الأحْكَامِ [1].

والرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ: هِيَ الَّتِي تَتَضَمَّنُ الصَّلاحَ، وتَأْتِي مُنَظَّمَةً ولَيْسَتْ بأضْغاثِ أحْلامٍ.

أمَّا أَضْغَاثُ الأَحْلامِ فِإنَّهَا مُشَوَّشَةٌ غَيْرُ مُنَظَّمَةٍ، وذَلِكَ مِثْلُ الَّتِي قَصَّهَا رَجُلٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنِّي رَأْيْتُ رَأْسِي قَدْ قُطِعَ، وإنِّي جَعَلْتُ أَشْتَدُّ وَرَاءَهُ سَعْيًا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿لَا ثُحَدِّثِ النَّاسَ بتَلاعُب الشَّيْطَانِ بِكَ فِي مَنَامِكَ ﴾ (١).

والغالِبُ أنَّ المَرَاثِيَ المَكْرُوهَةَ مِنَ الشَّيْطَانِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا النَّبَوَىٰ مِنَ الشَّيْطَنِ لِيَعْرُكَ الَّذِينَ هَامَـنُواْ وَلَيْسَ مِصْمَآرِهِمِ شَيِّعًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [المجادلة: ١٠]؛ ولذلك أَرْشَدَ النَّبِيُّ بَيْظِيْ لَنْ رَأَى مَا يَكْرُهُ أَنْ يَتْفُلُ عَنْ يَسارِهِ، أَوْ يَنْفُثَ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، وأَنْ يَقُولَ: ﴿أَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ، ومِنْ شَرِّ مَا رَأَيْتُ، وأَنْ يَتَحوَّلُ إِلَى الجانِبِ الآخَرِ، وأَنْ لاَ يُغْبِرَ أَحَدًا ﴾ (")، وفي رِوَايَةِ: ﴿أَمْرَهُ أَنْ يَتُوضًا وَأَنْ يُصلِّيَ ﴾ (").

[1] السَّادِسَةُ: أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ سَبِبًا لشَّرِعِ بَعْضِ الأحْكامِ. مِنْ ذلِكَ رُوْيَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَةُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّدِيِّ اللَّهِ بِنِ زَيْدِ فِي الأَذَانِ، وقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: ﴿إِنَّهَا رُوْيًا حَيْدِ اللهِ بْنِ زَيْدِ فِي الأَذَانِ، وقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: ﴿إِنَّهَا رُوْيًا حَقِّ اللهِ بْنِ شَمَّاسٍ، فَقَالَ للَّذِي وَعَلَيْهَ الْمُبْتَ رُوْيًا مَنْ رَأَى ثَابِتَ بْنَ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ، فَقَالَ للَّذِي رَوَا لَكُ مِنْ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَنْ مَنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَنْ وَعَلَيْكَ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَمِنْ اللَّهُ وَمِنْ اللَّهُ وَمِنْ اللَّهُ وَمِنْ اللَّهُ وَمِنْ اللَّهُ وَمِنْ وَاللهِ اللَّهُ وَمِنْ اللّهُ وَمِنْ اللّهُ وَمِنْ اللّهُ وَمِنْ اللّهُ وَمُنْ اللّهُ وَاللّهُ وَمِنْ اللّهُ وَمِنْ اللّهُ وَمِنْ اللّهُ وَمِنْ اللّهُ وَمُونُ وَمِنْ اللّهُ وَمُنْ اللّهُ وَمِنْ اللّهُ وَمُنْ اللّهُ وَمُنْ اللّهُ وَمُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلِكُونُ اللّهُ وَمِنْ اللّهُ وَمِنْ اللّهُ وَمُنْ اللّهُ وَمُنْ اللّهُ وَمُنْ اللّهُ وَمُنْ اللّهُ وَمُنْ اللّهُ وَمُنْ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَمُواللّهُ اللّهُ وَمُنْ اللّهُ وَمُنْ اللّهُ وَمُواللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَمُنْ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَمُنْ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ ا

#### -5 9/2

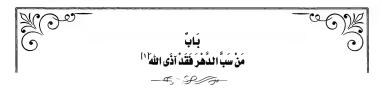
<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الرؤيا، باب لا يخبر بتلاعب الشيطان به في المنام، رقم (٢٢٦٨)، من حديث جابر رَضِّالِيَّهُ عَنْدُ

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب التعبير، باب إذا رأى ما يكره فلا يخبر بها ولا يذكرها، رقم (٤٤٠٧)، ومسلم: كتاب الرؤيا، رقم (٢٢٦١)، من حديث أبي قتادة رَجُولَلْقَمَنْهُ

 <sup>(</sup>٣) حديث أبي هريرة رَحَوَلَيْقَيْقَك وفيه: (... فمن رأى شيئًا يكرهه؛ فلا يقصه على أحد، وليقم فليصل؛ أخرجه البخاري:
 كتاب التعبير، باب القيد في المنام، رقم (٧٠١٧).

<sup>(</sup>٤) أخرجه أحمد (٤/ ٤) وأبو داود: كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، رقم (٤٩٩)، والترمذي أخرج آخره دون صفة الأذان، رقم (١٨٩)، وقال: «حسن صحيح» وابن ماجه: كتاب الأذان، باب بدء الأذان، رقم (٢٠٧). وقال النووي في «المجموع» (٣/ ٧٦): «رواه أبو داود بإسناد صحيح، وروى الترمذي بعضه بطريق أبي داود».

<sup>(</sup>٥) أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٣٢١) وقال: «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح».



[١] السَّبُّ: الشَّتْمُ، والتَّقْبِيحُ، والذَّمُّ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

الدَّهْرُ: هُوَ الزَّمانُ والوَقْتُ.

وسَبُّ الدَّهْرِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلاثَةِ أَفْسام:

الأوَّلُ: أَنْ يَقْصِدَ الحَبْرَ المَحْضَ دُونَ اللَّومِ، فهَذَا جائِزٌ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: تَعِبْنَا مِنْ شِدَّةِ حَرِّ هَذَا اليَوْمِ أَوْ بَرْدِهِ. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لأنَّ الأعْمَالَ بالنيَّاتِ، ومِثْلُ هَذَا اللَّفْظِ صالِحٌ لِمُجَرَّدِ الحَبَرِ، ومِنْهُ قَوْلُ لُوطٍ عَنَيْهَاصَلَاهُ وَالسَّلَامُ: ﴿هَذَا يَوْمُ عَصِيبٌ ﴾ [هود:٧٧].

الثَّانِي: أَنْ يَسُبَّ الدَّهْرَ عَلَى آنَهُ هُوَ الفاعِلُ، كَأَنْ يَعْتَقِدَ بِسَبِّهِ الدَّهْرَ أَنَّ الدَّهْرَ هُوَ الَّذِي يُقَلِّبُ الأُمُورَ إِلَى الخَيْرِ والشَّرِّ؛ فَهَذَا شِرْكٌ أَكْبَرُ؛ لاَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ مَعَ اللهِ خالِقًا؛ لأَنَّهُ نَسَبَ الحوادِثَ إِلَى غَيْرِ اللهِ، وكُلُّ مَنِ اعْتَقَدَ أَنَّ مَعَ اللهِ خَالقًا فَهُو كافِرٌ، كَمَا أَنَّ مَنِ اعْتَقَدَ أَنَّ مَعَ اللهِ إِلْمِا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ فَإِنَّهُ كافِرٌ.

النَّالِثُ: أَنْ يَسُبَّ الدَّهْرَ لَا لاعْتِقَادِهِ أَنَّهُ هُوَ الفاعِلُ، بَلْ يَعْتَقِدُ أَنَّ اللهَ هُوَ الفاعِلُ، لكنْ يَسُبُّهُ؛
لاَّنَّهُ تَحَلِّ لهَذَا الأمْرِ المَكْرُوهِ عنْدَهُ، فهَذَا مُحَرَّمْ ولَا يَصِلُ إِلَى دَرَجَةِ الشَّرْكِ، وَهُوَ مِنَ السَّفَهِ فِي العَقْلِ
والضَّلالِ فِي الدِّينِ؛ لأنَّ حَقِيقَةَ سَبِّهِ تَعُودُ إِلَى اللهِ سُبْحَانَهُ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي يُصَرِّفُ الدَّهْرَ،
ويَكُونُ فِيهِ مَا أَرادَ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرِّ، فَلَيْسَ الدَّهْرُ فاعِلًا، ولَيْسَ هَذَا السَّبُّ يُكَفِّرُ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَسُبَّ اللهَ
تَعَالَى مُائِمَةً ةً.

قَوْلُهُ: «فَقَدْ آذَى الله» لا يَلْزَمُ مِنَ الأَذِيَّةِ الضَّرَرُ؛ فالإِنْسَانُ يَتَأَذَّى بسَمَاعِ القَبِيحِ أَوْ مُشاهَدَتِه، ولكنَّهُ لا يَتَضَرَّرُ بذلِكَ؛ ولهَذَا أَنْبَتَ اللهُ ولكنَّهُ لا يَتَضَرَّرُ بذلِكَ؛ ولهذَا أَنْبَتَ اللهُ الأَدْيَّةَ فِي الشَّرْ إِنَّ اللهُ اللهُ عَمْا اللهُ فَي اللهُ إِنَّ اللهُ اللهُ عَمْا اللهُ عَمْا اللهُ فَي اللهُ إِنَّ اللهُ اللهُ عَمْا اللهُ عَمْا اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ الل

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ وَمَا يُبْكِكُا إِلاَ اللَّهُورُ ﴾، رقم (٤٨٢٦)، ومسلم: كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب النهي عن سب الدهر، رقم (٢٧٢٤٦)، من حديث أبي هريرة رَضِّالِشَيَّةُ.

وَقَـوْلُ اللهِ تَعَالَــى: ﴿وَقَالُواْ مَا هِنَ إِلَّا حَيَائُنَا الدُّنِيَا نَمُوتُ وَغَيَا وَمَا يُمْلِكُمَآ إِلَّا الدَّهُرُ...﴾ [الجائية:٢٤][١].

وفي الحَدِيثِ القُدسِيِّ: (يَا عِبَادِي! إنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي)(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

[١] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُواْ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاثُنَا الدُّنِا نَمُوتُ وَغَيَا﴾ الْمُرَادُ بذلِكَ الْمُشْرِكُونَ المُوافِقُونَ للدُّهْرِيَّةِ -بضَمَّ الدَّالِ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْـدَ النِّسْبَةِ؛ لأَنَّهُ بِمَّا تُغَيَّرُ فِيهِ الحَرَكَةُ - والمَغنَـى: ومَا الحياةُ والوُجُودُ إِلَّا هذَا؛ فَلَيْسَ هُنَاكَ آخِرَةٌ، بَلْ يَمُوتُ بَعْضٌ ويَحْيَا آخَرُونَ، هَذَا يَمُوتُ فَيُدْفَنُ، وهَذَا يُولَدُ فَيَحُونَ، هَذَا يَمُوتُ فَيُدْفَنُ، وهَذَا يُولَدُ فَيَحْيَا، ويَقُولُونَ: إِنَّهَا أَرْحَامٌ تَذْفَعُ وأَوْضٌ تَبْلَعُ، ولَا شَيْءَ سِوَى هذَا.

قَوْلُهُ: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَاۚ إِلَّا الدَّهْرُ﴾ أَيْ: لَيْسَ هَلاكُنَا بأمْرِ اللهِ وقَدَرِهِ، بَلْ بطُولِ السِّنِينَ لَمِنْ طَالَتْ مُدَّتُهُ، والأمْراضِ والهُمُوم والغُمُوم لَمِنْ قَصُرَتْ مُدَّتُهُ، فالمُهْلِكُ لهُمْ هُوَ الدَّهْرُ.

قَوْلُهُ: ﴿وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ ﴾ ﴿مَا﴾ نافِيَةٌ، و﴿عِلْمٍ ﴾ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مُقَدَّمٌ ﴿لَمُه ﴾ وأُكَّدَ بـ ﴿مِنْ﴾ فيكُونُ للعُمُوم، أيْ: مَا لَهُمْ عِلْمٌ لَا قَلِيلٌ ولَا كَثِيرٌ، بَلِ العِلْمُ واليَّقِينُ بخِلافِ قَوْلِهمْ.

قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ هُمْ إِلَّا يَطْنُونَ﴾ ﴿إِنَّ﴾ هُنَا نافِيَةٌ لُوْقُوعِ ﴿إِلَّا﴾ بَعْدَهَا، أَيْ: مَا هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ.

الظَّنُّ هُنَا بِمَعْنَى الوَهْمِ، فَلَيْسَ ظَنَّهُمْ مَبْنِيًّا عَلَى دَلِيلِ يَجْعَلُ الشَّيْءَ مَظْنُونًا، بَلْ هُوَ مُجَّرَّدُ وهْمِ لَا حَقِيقَةَ لهُ، فَلَا حُجَّةَ لهُمْ إطْلاقًا، وفِي هَـذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الظَّنَّ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الوَهْمِ، وأيضًا يُستَعْمَلُ بِمَعْنَى العِلْم واليَقِينِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَطْنُونَ أَنْهُمْ مُلَقُواْ رَبِّهِمْ يُستَعْمَلُ بِمَعْنَى العِلْم واليَقِينِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَطْنُونَ أَنْهُمْ مُلَقُواْ رَبِّهِمْ

والرَّدُّ عَلَى قَوْلِهِمْ بِمَا يَلِي:

أَوَّلًا: قَوْلُهُمْ: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَانُنَا ٱلدُّنِّيا نَمُوتُ وَغَيَّا ﴾، وهَذَا يَرُدُّهُ ٱلمُنْقُولُ والمَعْقُولُ:

أمَّا المَّنْقُولُ: فالكِتَابُ والسَّنَّةُ يَدُلَّانِ عَلَى ثُبُوتِ الآخِرَةِ ووُجُوبِ الإِيمانِ بِاليَوْمِ الآخِرِ، وأنَّ للعِبَادِ حَياةً أُخْرَى سِوَى هَذِهِ الحياةِ الدُّنْيَا، والكُتُبُ السَّماوِيَّةُ الأُخْرَى ثُقَرِّرُ ذلِكَ وثُوَّكُدُهُ.

وأمَّا المَعْقُولُ: فإنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَى النَّاسِ الإِسْلامَ والدَّعْوَةَ إلَيْهِ والجِهادَ؛ لإِعْلاءِ كَلِمَةِ اللهِ، مَعَ مَا فِي ذلِكَ مِنِ اسْتِبَاحَةِ الدِّماءِ والأمْوَالِ والنِّساءِ والذُّرَّيَّةِ، فمِنْ غَيْرِ المَعْقُولِ أَنْ يَكُونَ النَّاسُ بَعْدَ ذلِكَ تُرابًا لاَ بَعْثَ ولا حَياةً ولا ثَوَابَ ولا عِقَابَ، وحِكْمَةُ اللهِ تأْبَى هـذَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّيْ فَرَضَ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٧٧)، من حديث أبي ذر الغفاري رَهَوَالِتَفَعَنْهُ.

### وَفِي (الصَّحِيحِ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً الْعَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللهُ تَعَالَى اللهُ عَالَى اللهُ اللهُ تَعَالَى اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

= عَلَيْكَ اَلْقُرْءَاکَ لِرَّاتُكَ إِلَى مَعَادِ﴾ [الفصص:٨٥] أيِ: الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ القُـرْآنَ وفَرَضَ العَمَلَ بِهِ والدَّعْوَةَ إلَيْهِ لا بُدَّ أَنْ يَرُدَّكَ إِلَى مَعادٍ ثُجَازَى فِيهِ، ويُجازَى فِيهِ كُلُّ مَنْ بَلَغْتُهُ الدَّعْوَةُ.

ثَانيًا: قَوْلُهُمْ: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَّآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ أَيْ: إِلَّا مُرُورُ الزَّمَنِ.

وهَذَا يَرُدُّهُ المَنْقُولُ والمَحْسُوسُ:

فَامَّنَا المَنْقُولُ: فَالكِتَابُ وَالسُّنَّةُ يَدُلَّانِ عَلَى أَنَّ الإِحياءَ وَالإِماتَةَ بِيَدِ اللهِ عَزَيَجَلَّ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ يُحِيّ. وَيُبِيتُ وَإِلَيْهِ تُرْبَعَمُونَ ﴾ [بونس:٥٦]، وقَالَ عَنْ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿وَأَمْمِي الْمَوْقَى بِإِذْنِ اللّهِ ﴾ [آل عمران:٤٩].

وأمَّا المَحْسُوسُ: فإنَّنَا نَعْلَمُ مَنْ يَبْقَى سِنِينَ طَوِيلَةً عَلَى قَيْدِ الحياةِ، كنُوحٍ عَلَيْهِ السَّلامُ وغَبْرِهِ، ولَمْ يُهْلِكُهُ الدَّهْرُ، ونُشاهِدُ أطْفالًا يَمُوتُونَ فِي الشَّهْرِ الأوَّلِ مِنْ وِلادَتِهِمْ، وشَبَابًا يَمُوتُونَ فِي قُوَّةِ شَباہِمْ، فَلَيْسَ الدَّهْرُ هُوَ الَّذِي يُمِيتُهُمْ.

مُناسَبَةُ الآيَةِ للبابِ: أنَّ فِي الآيَةِ نِسْبَةَ الحَوَادِثِ إِلَى الدَّهْرِ، ومَنْ نَسَبَهَا إِلَى الدَّهْرِ فسَوْفَ يَسُبُّ الدَّهْرَ إِذَا وَقَعَ فِيهِ مَا يَكُرْهُهُ.

[١] قَوْلُهُ: "وفِي (الصَّحِيحِ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ..." إِلَى آخِرِهِ. هَذَا الحَدِيثُ يُسَمَّى الحَدِيثَ القُدسِيَّ أَوِ الإِلْهِيَّ أَوِ الرَّبَّانِيَّ، وَهُوَ كُلُّ مَا يَرْوِيهِ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رَبِّهِ عَنَقِيَقَ، وسَبَقَ الكَلامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ فَضْلِ التَّوْجِيدِ ومَا يُكفِّرُ مِنَ الذَّنُوبِ (ص:٦٥).

[٧] قَوْلُهُ: «قالَ اللهُ تَعَالَى» (تَعَالَى) مُشْتَقٌّ مِنَ العُلُوِّ، وجاءَتْ بَهٰذِهِ الصِّيفَةِ للدَّلاَلةِ عَلَى تَرَفَّعِهِ جَلَّ رَعَلاَ عَنْ كُلِّ نَفْصٍ وسُفْلٍ، فَهُوَ مُتَعالِ بِذَاتِهِ وصِفاتِهِ، وَهِيَ ٱبْلَغُ مِنْ كَلِمَةِ (عَلا)؛ لأنَّبَا تَخْمِلُ مَعْنَى التَّرفُّعِ والتَّنزُّهِ عَمَّا يَقُولُهُ المُعْتَدُونَ عُلُوَّا كَبِيرًا.

[٣] غَوْلُهُ: ﴿ يُؤْذِينِي ابْنُ آهَمَ ﴾ أيْ: يُلْحِقُ بِي الأذَى؛ فالأَذِيَّةُ للهِ ثَابِتَهُ، ويَجِبُ عَلَيْنَا إثْبَاتُهَا؛ لأنَّ اللهُ أَثْبَتَهَا لَنَفْسِهِ، فلَسْنَا أَعْلَمَ مِنَ اللهِ باللهِ، ولكنَّهَا لَيْسَتْ كَأْذِيَّةِ المَخْلُوقِ، بدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَنَسْ كَمِثْلِهِ. شَتَ يُّ وَهُوَ السَّمِيمُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]، وقَدَّمَ النَّفيَ في هَذِهِ الآيَةِ عَلَى الإِثْبَاتِ؛ لأَجْلِ أَنْ يَرِدَ الإِثْبَاتُ عَلَى قَلْبِ خالٍ مِنْ تَوَهَّمِ الْمُهَاتَلَةِ، ويَكُونُ الإِثْبَاتُ حيئتٰذٍ عَلَى الوَجْهِ اللاقِقِ بِهِ لأَجْلِ أَنْ يَرِدَ الإِثْبَاتُ عَلَى قَلْبِ خالٍ مِنْ تَوَهَّمِ اللهَ إِنَّكِ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ فَلَيْسَ فِيهِ احْتِمَالًى وَتَلَهُ وَلَنَهُ وَلَيْكُونُ الإِثْبَاتُ عَلَى الوَجْهِ اللاقِقِ بِهِ

للتّمثيلِ؛ إذْ لَوْ كَانَ احْتِيَالُ التّمثيلِ جائزًا في كلامِهِ شُبْحَانَهُ وكلامِ رَسُولِهِ فِيهَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ لَكانَ احْتِيَالُ الكُفْرِ جائزًا في كلامِهِ شُبْحَانَهُ وكلام رَسُولِهِ.

قَوْلُهُ: «ابْنُ آدَمَ» شامِلٌ للذُّكُورِ والإِناثِ، وآدَمُ هُوَ أَبُو البَشَرِ، خَلَقَهُ اللهُ تَعَالَى مِنْ طِينٍ، وسَوَّاهُ، ونَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ، وأَسْجَدَ لَهُ المَلائِكَةَ، وعَلَمَهُ الأَسْيَاءَ كُلَّهَا.

واعْلَمْ أَنَّهُ مِنَ الْمُؤْسِفِ أَنَّهُ يُوجَدُ فِكْرَةٌ مُضِلَّةٌ كَافِرَةٌ، وَهِيَ أَنَّ الاَكْمِيِّنَ نَشَؤُوا مِنْ قِرْدٍ لَا مِنْ طِينٍ، ثُمَّ تَطَوَّرَ الأَمْرُ بِهِمْ حتَّى صَارُوا عَلَى هَذَا الوَصْفِ، ويُمْكِنُ عَلَى مَرَّ السِّنِينَ أَنْ يَتَطَوَّرُوا حتَّى يَصِيرُوا مَلائِكَةً، وهَذَا القَوْلُ لَا شَكَ أَنَّهُ كُفُرٌ، وتَكْذِيبٌ صَرِيحٌ للقُرْآنِ، فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُنْكِرَة إِنْكَارًا بِالِغًا، وأَنْ لَا نُقِرَّهُ فِي كُتُبِ المدارِسِ، فمَنْ زَعَمَ هَذِهِ الفِكْرَةَ يُقالُ لهُ: بَلْ أَنْتَ قِرْدٌ فِي صُورَةِ إِنْسَانٍ، ومَثَلُكَ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا مَسا ذَكُرْنَسا آدَمُسا وَفِعَالَسهُ وَتَزْوِيجَسهُ بِنْتَيْسهِ بِابْنَيْسهِ فِي الْحَنَسا عَلِمُنَا بِأَنَّ الْحَنْسا وَفَعَالَسهُ وَأَنَّ جَمِيعَ النَّاسِ مِنْ عُنْصُسِ الرُّنَا('')

وأجَابَهُ بَعْضُ العُلَمَاءِ بِجَوابٍ، فقَالَ: أنْتَ الآنَ أقْرَرْتَ أَنَّكَ وَلَدُ زِنّا، وإِقْرَارُكَ عَلَى نَفْسِكَ مَقْبُولٌ، وعَلَى غَيْرِكَ غَيْرُ مَقْبُولِ، ومَثَلُكَ كَهَا قَالَ الشَّاعِرُ:

كَــــذَلِكَ إِقْـــرَارُ الفَتَـــى لَازِمٌ لَـــهُ وَفِي خَــنْرِهِ لَغْــقٌ كَــاً جَــاءَ شَرْعُنَــا(")

ولكنْ أنّا فِي الحَقِيقَةِ يُؤلِّنِي أنْ يُوجَدَ هَذَا بَيْنَ أَيْدِي شَبابِنَا، فَبَعْضُ النَّاسِ أَخَذُوا بِهِ عَلَى أَنَّهُ أَهْرٌ مُحْتَمَلٌ، والواقِعُ أَنَّهُ لَا يَخْتَمِلُ سِوَى البُطْلانِ والكَذِبِ والدَّسِّ عَلَى المُسْلِمِينَ بالتَّشْكِيكِ بِمَا أَخْبَرَهُمُ اللهُ بِهِ عَنْ خَلْقِ آدَمَ وَبَنِيهِ.

وأيضًا بِمَّا يُحَذَّرُ عَنْهُ كَلِمَةُ (فِكُرُ إِسْلامِيٌّ) إذْ مَعْنَى هَذَا أَنَنا جَعَلْنَا الإِسْلامَ عِبارَةً عَنْ أَفْكارٍ قابِلَةٍ للأَخْذِ والرَّدِّ، وهَذَا خَطَرٌ عَظِيمٌ أَذْخَلَهُ عَلَيْنَا أَعْداءُ الإِسْلامِ مِنْ حَيْثُ لَا تَشْعُرُ، والإِسْلامُ شَرْعٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ، ولَيْسَ فِكُرًا لِمُخْلُوقِ.

<sup>(</sup>١) البيتان لأبي العلاء المعري، انظر: الوافي بالوفيات (٧/ ٧٤)، ومعاهد التنصيص (١/ ١٤٢–١٤٣).

 <sup>(</sup>٢) البيت للقاضي أبو محمد الحسن بن أبي عقامة اليمني، انظر: الوافي بالوفيات (٧/ ٧٤)، معاهد التنصيص (١/ ١٤٣).

### يَشُبُّ الدَّهْرَ<sup>[1]</sup>، وَأَنَا الدَّهْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ $^{[1]}$ ".

[١] فَوْلُهُ: «يَسُبُّ الدَّهْرَ» الجُمْلَةُ تَعْلِيلٌ للأَذِيَّةِ أَوْ تَفْسِيرٌ لَهَا، أَيْ: بكَوْنِهِ يَسُبُّ الدَّهْرَ، أَيْ: يَشْتُمُهُ ويُقَبِّحُهُ ويَلُومُهُ، ورُبَّهَا يَلْعَنُهُ، والعِياذُ باللهِ، يُؤْذِي اللهَ، والدَّهْرُ: هُوَ الزَّمَنُ والوَفْتُ، وقَدْ سَبَقَ بيانُ أَفْسام سَبِّ الدَّهْرِ.

[٧] قَوْلُهُ: «وَإِنَّا الدَّهْرُ» أَيْ: مُدبِّرُ الدَّهْرِ ومُصَرِّفُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقِلْكَ ٱلأَيْكَامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ التَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١٤٠]؛ ولِقَوْلِهِ فِي الحَدِيثِ: «أَقَلَّبُ اللَّيْلَ والنَّهَارَ» واللَّيْلُ والنَّهَارُ هُمَّا الدَّهْرُ، ولا يُقالُ بأَنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ نَفْسُهُ، ومَنْ قَالَ ذلكَ فَقَدْ جَعَلَ الحَالِقَ خَلُوقًا، والمُقَلِّبَ بكَسْرِ اللامِ مُقَلِّبًا بَفَتْحِ اللام.

فإنْ قِيلَ: أَلَيْسَ المَجَازُ مَمْنُوعًا فِي كَلامِ اللهِ وكلام رَسُولِهِ وفِي اللُّغَةِ؟

أُجِيبَ: إنَّ الكَلِمَةَ حَقِيقَةٌ فِي مَعْنَاهَا الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ السَّيَاقُ والقرائِنُ، وهُنَا فِي الكَلامِ مُحُذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: وأَنَا مُقَلِّبُ الدَّهْرِ؛ لأَنَّهُ فَسَرَهُ بَقَوْلِهِ: «أَقَلَّبُ اللَّيْلَ والنَّهارَ»، واللَّيْلُ والنَّهارُ هُمَا الدَّهْرُ، ولأنَّ العَقْلَ لا يُمْكِنُ أَنْ يَجْعَلَ الحَالِقَ الفَاعِلَ هُو المَخْلُوقَ الفَعُولَ، الْقَلِّبَ هُوَ الْقَلَّبَ، وبهَذَا عُرِفَ خَطَأُ مَنْ قَالَ: إنَّ الدَّهْرَ مِنْ أَسْبَاءِ اللهِ. كابْنِ حَزْم رَجَمُهُ اللَّهُ فَإِنَّهُ قَالَ: "إنَّ الدَّهْرَ مِنْ أَسْبَاءِ اللهِ»، وهَذَا عَفْلَةٌ عَنْ مَذْلُولِ هَذَا الحَدِيثِ، وغَفْلَةٌ عَنِ الأصْلِ فِي أَسْبَاءِ اللهِ.

فَأَمَّا مَدْلُولُ الحَدِيثِ: فإنَّ السَّابِّينَ للدَّهْرِ لَمْ يُرِيدُوا سَبَّ اللهِ، وإِنَّمَا أَرَادُوا سَبَّ الزَّمَنَ، فالدَّهْرُ هُوَ الزَّمَنُ في مُرادِهِمْ.

وأمَّا الأصْلُ فِي أَسْمَاءِ اللهِ: فالأصْلُ فِي أَسْمَاءِ اللهِ أَنْ تَكُونَ حُسْنَى، أَيْ: بالِغَةً فِي الخُسْنِ أَكْمَلَهُ، فَلَا بُدَّ اَنْ تَشْتَمِلَ عَلَى وصْفٍ ومَعْنَى هُوَ أَحْسَنُ مَا يَكُونُ مِنَ الأَوْصافِ والمَعانِي فِي دَلاَلَةِ هَذِهِ الكَلِمَةِ؛ ولهَذَا لَا تَجِدُ فِي أَسْمًاءِ اللهِ تَعَالَى اسْمًا جامِدًا أَبَدًا؛ لأنَّ الاسْمَ الجامِدَ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى أَحْسَنُ أَوْ غَيْرُ أَحْسَنَ، لكنْ أَسْمًا اللهِ كُلُّهَا حُسْنَى، فيلُزَمُ مِنْ ذلِكَ أَنْ تَكُونَ دالَّةً عَلَى مَعانٍ، والدَّهُرُ اسْمٌ مِنْ أساءِ الزَّمَنِ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى إِلَّا أَنَّهُ اسْمُ زَمَنٍ، وعَلَى هذَا فَيَنتَفِى أَنْ يَكُونَ اسْمًا للهِ تَعَالَى لوَجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أنَّ سِياقَ الحَدِيثِ يَأْبَاهُ غَايَةَ الإِباءِ.

النَّانِي: أَنَّ أَسْهَاءَ اللهِ حُسْنَى، والدَّهْرُ اسْمٌ جامِدٌ لَا يَحْمِلُ مَعْنَى إِلَّا أَنَّهُ اسْمٌ للأوْقاتِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَمَا يُتِكِكُمُا إِلَّا اللَّهُوُ﴾، رقم (٤٨٢٦)، ومسلم: كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب النهي عن سب الدهر، رقم (٢/٢٢٤٦)، من حديث أبي هريرة رَهَؤَلِلْهَيْمَةُ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُا اللهَ اللهُ

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: النَّهْيُ عَنْ سَبِّ الدَّهْرِ<sup>[۲]</sup>.

الثانِيَةُ: تَسْمِيتُهُ أَذًى للهِ[٢].

فَلَا يَخْمِلُ المَعْنَى الَّذِي يُوصَفُ باتَهُ أَحْسَنُ، وحينئذ فَلَيْسَ مِنْ أَسْهَاءِ اللهِ تَعَالَى، بَلْ إِنَّهُ الزَّمَنُ،
 ولكنْ مُقَلِّبُ الزَّمَن هُوَ اللهُ ولهَذَا قَالَ: «أَقَلِّبُ اللَّيْلَ والنَّهارَ».

قَوْلُهُ: ﴿أَقَلَّبُ اللَّيْلَ والنَّهَارَ ﴾ أَيْ: ذَواتَهُمَا وَمَا يَخُدُثُ فِيهِمَا ؛ فاللَّيْلُ والنَّهَارُ يُقَلَّبَانِ مِنْ طُولٍ إِلَى قِصَرٍ إِلَى تَسَاوٍ، والحوادِثُ تَتَقَلَّبُ فِيهِ فِي السَّاعَةِ وِفِي النَّوْمِ وفِي الأَسْبُوعِ وفِي الشَّهْرِ وفِي السَّنَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلِ اللَّهُمُّ مَلِكَ النُمْلِكِ ثُوْقِ ٱلْمُلْكَ مَن تَشَكَهُ وَقَيْنِ عُ ٱلْمُلْكَ مِثَن مَن تَشَكَةً بِيَوكَ ٱلْفَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِ شَيْءٍ وَقِيرٌ ﴾ [آل عمران:٢٦]، وهَذَا أَمْرٌ ظاهِرٌ.

وهَذَا التَّقْلِيبُ لَهُ حِكْمَةٌ قَدْ تَظْهَرُ لَنَا وقَدْ لَا تَظْهَرُ؛ لأنَّ حِكْمَةَ اللهِ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تُحِيطَ بِهَا عُقُولُنَا، ومُجَّرَّدُ ظُهُورِ سُلْطانِ اللهِ عَزَقِبَلَ وَتَمَام قُدْرَتِهِ هُوَ مِنْ حِكْمَةِ اللهِ؛ لأَجْلِ أَنْ يَخْشَى الإِنْسَانُ صاحِبَ هَذَا السُّلْطَانِ والقُدْرَةِ، فَيَتَضَرَّعَ وَيَلْجَأَ إليْهِ.

[١] قَوْلُهُ: «وفِي رِوَايَةٍ: لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ» وفائِدَةُ هَـــــذِهِ الرِّوَايَةِ أَنَّ فِيــهَا التَّصْرِيحَ فِي النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الدَّهْرِ.

قَوْلُهُ: «فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ» وِفِي نُسْخَةِ: «فإنَّ الدَّهْرَ هُوَ اللهُ» والصَّوَابُ: «فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ».

وقَوْلُهُ: «فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ» أَيْ: فإنَّ اللهَ هُوَ مُنتَبَّرُ الدَّهْرِ ومُصَرِّفُهُ، وهَذَا تَعْلِيلٌ للنَّهْيِ، ومِنْ بَلاغَةِ كَلامِ اللهِ ورَسُولِهِ قَرْنُ الحُّكْمِ بالعِلَّةِ؛ لبيانِ الحِكْمَةِ وزِيادَةِ الطَّمَّأْنِينَةِ، ولأَجْلِ أَنْ تَتَعَدَّى العِلَّةُ إِلَى غَيْرِهَا فِيهَا إِذَا كَانَ المُتَلِّلُ حُكْمًا. فَهَذِهِ ثَلاثُ فَوَائِدَ فِي قَرْنِ العِلَّةِ بالحُكْم.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٢] الأُولَى: النَّهْي عَنْ سَبِّ الدَّهْرِ؛ لقَوْلِهِ: «لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ».

[٣] الثانِيَةُ: تَسْمِيتُهُ أَذًى للهِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ».

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب النهي عن سب الدهر، رقم (٢٢٤٦/ ٥)، من حديث أبي هريرة رَيُؤَلِّنَهُعَنَّهُ.

الثالِثَةُ: التَّأَمُّلُ فِي قَوْلِهِ: «فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ»<sup>[1]</sup>. الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ سَابًا وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ بِقَلْبِهِ<sup>[7]</sup>.

[١] الثالِثَةُ: التَّأَمُّلُ فِي قَوْلِهِ: «فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ»، فإذَا تَأَمَّلْنَا فِيهِ وجَدْنَا أنَّ مَغْنَاهُ أنَّ اللهَ مُقَلِّبُ الدَّهْرِ ومُصَرِّفُهُ ولَيْسَ مَغْنَاهُ أنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ، وقَدْ سَبَقَ بَيانُ ذلكَ.

[٧] الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ سابًّا ولَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ بَقَلْبِهِ. تُؤخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «يُؤفِينِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ» ولَمْ يَذْكُرْ قَصْدًا، ولَوْ عَبَّرَ الشَّيْخُ بَقَوْلِهِ: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُؤْفِيًّا للهِ وإنْ لَمْ يَقْصِدْهُ؛ لَكانَ أُوْضَحَ وأصَحَّ؛ لأنَّ اللهَ صَرَّحَ بَقَوْلِهِ: «يَسُبُّ الدَّهْرَ»، والفِعْلُ لَا يُضافُ إِلَّا كِنْ قَصَدَهُ.

وقَدْ فاتَ عَلَى الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهَ بَعْضُ المَسَائِلِ، منْها: تَفْسِيرُ آيةِ الجَاثِيَةِ، وقَدْ سَبَقَ ذلكَ. ————————



[١] قَوْلُهُ: «بابٌ: التَّسَمِّي بقَاضِي القُضاةِ» أيْ: وَضْعُ الشَّخْصِ لنَفْسِهِ هَذَا الاسْمَ، أوْ رِضاهُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: «قَاضِي القُضاةِ» (قاضِي): بمَعْنَى حاكِم، و(القُضاةِ) أي: الحُكَّام، و«أل» للعُمُوم.

والمَعْنَى: التَّسَمِّي بحاكِمِ الحُكَّامِ ونَحْوِهِ، مِثْلِ مَلِكِ الأَمْلاكِ، وَسُلْطانِ السَّلاطِينِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، عَا يَدُلُ عَلَى النُّفُوذِ والسُّلْطَانِ؛ لأَنَّ القاضِيَ جَمَعَ بَيْنَ الإِلْزَامِ والإِفْتَاءِ، فَهُو لَا يُلْزِمُ؛ ولهَذَا قَالُوا: القاضِي جَمَعَ بَيْنَ الشَّهادَةِ والإِلْزَامِ والإِفْتَاءِ، فَهُوَ يَشْهَدُ أَنَّ هَذَا الحُّكُمْ حُكُمُ اللهِ، وأنَّ الحقَّ للمَحْكُومِ لَهُ عَلَى المَحْكُومِ عَلَيْهِ، ويُفْتِي، أَيْ: يُخْبِرُ عَنْ حُكْمِ اللهِ وشَرْعِهِ، ويُلْزِمُ الحَصْمَيْنِ بِهَا حَكَمَ بهِ.

مُناسَبَةُ البَابِ لِكِتَابِ التَّوْجِيدِ: أَنَّ مَنْ تَسَمَّى بَهَذَا الاسْمِ فَقَدْ جَعَلَ نَفْسَهُ شَرِيكًا مَعَ اللهِ فِيمَا لَا يَسْتَحِقُّهُ إِلَّا اللهُ؛ لأَنَّهُ لا أَحَدَ يَسْتَحِقُّ أَنْ يَكُونَ قاضِيَ الفُضاةِ أَوْ حاكِمَ الحُّكَامِ أَوْ مَلِكَ الأمْلاكِ إِلَّا اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فاللهُ هُوَ القاضِي فَوْقَ كُلِّ قاضٍ، وَهُوَ الَّذِي لَهُ الحُّكُمُ، ويُرجَعُ إلَيْهِ الأَمْرُ كُلُّهُ، كَمَا ذَكَرَ اللهُ ذلِكَ فِي القُرْآنِ.

وقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ قَضاءَ اللهِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

١ - قَضاءٍ كَوْنِيٍّ.

٢ - قَضَاءٍ شَرْعِيٍّ.

والقَضَاءُ الكَوْنِيُّ لَا بُدَّ مِنْ وُقُوعِهِ، ويَكُونُ فِيهَا أَحَبَّ اللهُ وفِيهَا كَرِهَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِيَ إِسْرَهِ؛ كَا فَهِذَا قَضَاءٌ كَوْنِيُّ مُتَعَلِّى بِهَا يَكْرُهُهُ اللهُ؛ لأَنْ الفَصَادَ فِي الأَرْضِ لَا يُحِبُّهُ اللهُ لا يُحِبُّ الْمُشيدِينَ، وهَذَا القَضَاءُ الكَوْنِيُّ لَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ، ولا مُعارِضَ لَهُ إِطْلاقًا.

وأمَّا النَّوْعُ النَّانِي مِنَ القضاءِ، وَهُوَ القَضَاءُ الشَّرْعِيُّ، فمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَلَىٰ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا نَعْبُدُوٓا

= إِلَّا إِيَّاهُ وَوَالْوَلِائِينِ إِحْسَنَنًا ﴾ [الإِسراء:٢٣]، والقَضَاءُ الشَّرْعِيُّ لَا يَلْزُمُ مِنْهُ وُقُوعُ المَّفْضِيِّ، فَقَدْ يَقَعُ وقَدْ لَا يَقَعُ، ولكنَّهُ يَتَعَلِّقُ فِيهَا يُجِبُّهُ اللهُ، وقَدْ سَبَقَ الكَلامُ عَلَى ذلكَ.

فإنْ قُلْتَ: إِذَا أَضَفْنَا القُضاةَ وحَصَرْنَاهَا بطائِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ، أَوْ بَبَلَدٍ مُعَيَّنِ، أَوْ بزَمانٍ مُعَيَّنٍ، مِثْلُ أَنْ يُقَالَ: قاضِي القُضاةِ فِي الفِقْءِ، أَوْ قاضِي قُضاةِ المَّمْلَكَةِ العَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، أَوْ قَاضِي قُضاةِ مِصْرَ أوِ الشَّامِ. أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فهل يَجُوزُ هذَا؟

فَالجَوَابُ: أَنَّ هَذَا جائِزٌ؛ لأَنَّهُ مُقَيَّدٌ، ومَعْلُومٌ أَنَّ قَضاءَ اللهِ لَا يَتَقَيَّدُ، فحيننذِ لَا يَكُونُ فِيهِ مُشارَكَةٌ للهِ عَنَّكِجَلَ، عَلَى آنَّهُ لَا يَنْبَغِي أيضًا أَنْ يَتَسَمَّى الإِنْسَانُ بذلِكَ أَوْ يُسَمَّى بِهِ وإِنْ كَانَ جائِزًا؛ لأنَّ النَّفْسَ قَدْ تَصْعُبُ السَّيْطَرَةُ عَلَيْهَا فِيهَا إِذَا شَعَرَ الإِنْسَانُ بأَنَّهُ مَوْصُوفٌ بقاضِي قُضاةِ النَّاحِيةِ الفُلانِيَّةِ، فَقَدْ يَأْخُذُهُ الإِعْجابُ بالنَّفْس والغُرُورُ حتَّى لَا يَفْبَلَ الحَقَّ إِذَا خَالَفَ قَوْلَهُ.

وهَذِهِ مَسْأَلَةٌ عَظِيمَةٌ لَهَا خَطَرُهَا إِذَا وَصَلَتْ بالإِنْسَانِ إِلَى الإِعْجابِ بالرَّأْيِ بحيثُ يَرَى أَنَّ رَأَيُهُ مَفْرُوضٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُ؛ فإنَّ هَذَا خَطَرٌ عَظِيمٌ، فَمَعَ القَوْلِ بأنَّ ذلِكَ جائِزٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْبَلَهُ اسمًا لنَفْسِهِ أَوْ وصْفًا لهُ، ولَا أَنْ يَتَسَمَّى بهِ. فإذَا قُيَّدَ بزَمانٍ أَوْ مَكانٍ ونَحْوِهِمَا، قُلْنَا: إِنَّهُ جائِزٌ. ولكنِ الأَفْضَلُ أَلَّا يَفْعَلَ.

لكنْ إِنْ قُيِّدَ بِفَنِّ مِنَ الفُنُونِ: هَلْ يَكُونُ جائزًا؟

مُفْتَضَى التَّقْيِيدِ أَنْ يَكُونَ جَائِزًا، لكنْ إِنْ قُيِّدَ بَالفِقْهِ بَأَنْ قِيلَ: (عَالِمُ العُلَمَاءِ فِي الفِقْهِ) وقُلْنَا: إِنَّ الفِقْهَ يَشْمَلُ أُصُولَ الدِّينِ وفُرُوعَهُ عَلَى حَدِّ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: (هَنْ يُرِدِ اللهِ بِعِ خَيْرًا يُفَقِّهُمْ فِي الدَّينِ<sup>»(١)</sup> صَارَ فِيهِ عُمُومٌ واسِعٌ، ومَعْنَى هَذَا أَنَّ مَرْجِعَ النَّاسِ كُلِّهِمْ فِي الشَّرْعِ إِلَيْهِ – فهَذَا فِي نَفْسِي مِنْهُ شيءٌ، والأَوْلَى التَّنَزُّهُ عِنْهُ.

وأمَّا إنْ قُيِّدَ بقَبِيلَةٍ فَهُوَ جائِزٌ، لكنْ يَحِبُ مَعَ الجَوَازِ مُراعاةُ جانِبِ المَوْصُوفِ أنْ لَا يَغْتَرُ ويُعْجَبَ بنفْسِهِ؛ ولهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ للمادِح: «ق**طَعْ**تَ عُنْقُ صَاحِبِكَ»<sup>(٢)</sup>.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من يرد الله به خيرًا، رقم (٧١)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة، رقم (١٠٣٧)، من حديث معاوية بن أبي سفيان رَحِيَاللَمُهَنَّهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يكره من التهادح، رقم (٦٠٦١)، ومسلم: كتاب الزهد، باب النهي عن المدح، رقم (٣٠٠٠)، من حديث أبي بكرة رَيُخَالِشَهَنَاهُ.

# فِي (الصَّحِيج) [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ﴿ إِنَّ أَخْنَعَ اسْمِ [٢].....

وأمَّا التَّسَمِّي بـ(شَيْخِ الإِسْلامِ) مِثْلُ أَنْ يُقَالَ: شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، أَوْ شَيْخُ الإِسْلامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ. أَيْ: أَنَّهُ الشَّيْخُ المُطْلَقُ الَّذِي يَرْجِعُ إلَيْهِ الإِسْلامُ - فهَذَا لَا يَصِحُّ؛ إِذْ إِنَّ أَبا بَكْرٍ وَيَخَالِنَهُ عَنْهُ أَحَقُّ بَهَذَا الوَصْفِ؛ لأَنَّهُ أَفْضَلُ الحَلْقِ بَعْدَ النَّبِيِّنَ، ولكنْ إِذَا قُصِدَ بَهَذَا الوَصْفِ أَنَّهُ جَدَّدَ فِي الإِسْلام وحَصَلَ لَهُ أَثَرٌ طَيِّبٌ فِي الدِّفاع عنْهُ - فَلا بَأْسَ بإطْلاقِهِ.

وأمَّا بالنَّسْبَةِ للتَّسَمِّي بـ(الإِمامِ) فَهُوَ أَهْوَنُ بَكَثِيرٍ مِنَ التَّسَمِّي بـ(شَيْخِ الإِسْلامِ)؛ لأنَّ النَّبِيَّ عُنْ سَمَّى إِمامَ المَسْجِدِ إِمَامًا، ولَوْ لَمْ يَكُنْ عَنْدُهُ إِلَّا اثْنَانِ.

لكنْ يَنْبَغِي أَنْ يُنْبَّهَ أَنَّهُ لَا يُتَسَامَحُ فِي إطْلاقِ كَلِمَةِ (إمامٍ) إِلَّا عَلَى مَنْ كَانَ قُدُوةً ولهُ أَتْبَاعٌ، كالإِمامِ أَحْمَدَ والبُخَارِيِّ ومُسْلِمٍ، وغَيْرِهِمْ عِمَّنْ لَهُ أَنَّرٌ فِي الإِسْلامِ؛ لأنَّ وَصْفَ الإِنسَانِ بِمَا لَا يَسْتَحِقُّ هَضْمٌ للأُمَّةِ؛ لأنَّ الإِنسَانَ إِذَا تَصَوَّرَ أَنَّ هَذَا إِمامٌ وهَذَا إِمامٌ هانَ الإِمامُ الحِقُّ فِي عَيْنِهِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَلَـــمْ نَــرَ أَنَّ السَّــيْفَ يَــنْقُصُ قَــدْرُهُ إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ العَصَــا(١)

ومِنْ ذلِكَ أيضًا: (آيَةُ اللهِ، حُجَّةُ اللهِ، حُجَّةُ الإِسْلامِ) فإنَّبَ الْقابٌ حادِثَةٌ لَا تَنْبَغِي؛ لأنَّهُ لَا حُجَّة للهِ عَلَى عِبادِهِ إِلَّا الرُّسُلُ.

وأمَّا (آيةُ اللهِ)، فإنْ أُرِيدَ بِهِ المَعْنَى الأعَمُّ، فَلَا مَدْحَ فِيهِ؛ لأنَّ كُلَّ شَيْءٍ آيةٌ للهِ، كَمَا قِيلَ:

## وَفِي كُـــلِّ شَيْءٍ لَـــهُ آئِــةٌ تَــدُلُّ عَــلَى أَنَّــهُ وَاحِــدُ(")

وإنْ أُرِيدَ المَعْنَى الْأَخَصُّ، أَيْ: أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ آيَةٌ خارِقَةٌ – فهَذَا فِي الغالِبِ يَكُونُ مُبالَغًا فِيهِ، والعِبَارَةُ السَّلِيمَةُ أَنْ يُقَالَ: عالِمٌ، مُفْتٍ، قاضٍ، حاكِمٌ، إمامٌ. لَمِنْ كَانَ مُسْتَحِقًا لذلكَ.

[١] قَوْلُهُ: «في (الصَّحِيح)» انْظُرِ الكَلامَ عَلَيْهَا (ص:١٢٢).

[٧] قَوْلُهُ: «إِنَّ أَخْتَعَ اسْمٍ» أَيْ: أَوْضَعَ اسْمٍ، والْمَرَادُ بالاسْمِ الْمُسَمَّى، فَأَوْضَعُ اسْمٍ عِنْدَ اللهِ رَجُلٌ تَسَمَّى مَلِكَ الأمْلاكِ؛ لأَنَّهُ جَعَلَ نَفْسَهُ فِي مَرْتَبَةٍ عُلْيًا، فالْمُلُوكُ أَعْلَى طَبقاتِ البَشَرِ مِنْ حَيْثُ السُّلطَةُ، فجَعَلَ مَرْتَبَتَهُ فَوْقَ مَرْتَبَتِهِمْ، وهَـذَا لاَ يَكُـونُ إِلَّا لللهِ عَزَيْجَلً؛ ولهَذَا عُوقِبَ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ،

<sup>(</sup>١) غير منسوب، وممن ذكره ابن كثير في تفسيره (٨/ ٤٤٢)، ط دار طيبة.

<sup>(</sup>٢) من شعر أبي العتاهية، انظر: ديوانه (ص:١٢٢)، ومعاهد التنصيص (٢/ ٢٨٦).

عِنْدَ اللهِ رَجُلٌ تَسَمَّى مَلِكَ الأَمْلَاكِ، لَا مَالِكَ إِلَّا اللهُ ١٠٠. قَالَ سُفْيَانُ: «مِثْلُ شَاهَانْ شَاهَ» (١١/١٠.

فصَارَ أَوْضَعَ اسْمٍ عِنْدَ اللهِ؛ إذْ قَصْدُهُ أَنْ يَتَعَاظَمَ حتَّى عَلَى الْمُلُوكِ، فأُهِينَ؛ ولهَذَا كَانَ أحبُّ اسْمٍ
 عِنْدَ اللهِ مَا دَلَّ عَلَى التَّذَلُّلِ وَالْحُضُوعِ، مِثْلُ: عَبْدِ اللهِ وعَبْدِ الرَّحْمَنِ، وأَبْغَضُ اسْمٍ عِنْدَ اللهِ مَا دَلَّ عَلَى
 الجَبْرُوتِ والسُّلُطَةِ والتَّعْظِيم.

[1] قَوْلُهُ: «لَا مَالِكَ إِلَّا اللهُ» أَيْ: لَا مَالِكَ عَلَى الحَتقِيقَةِ الْمُلْكَ الْمُطْلَقَ إِلَّا اللهُ تَعَالَى. وأَيْضًا لَا مَلِكَ إِلَّا اللهُ عَنَقِجَلَّ؛ ولهَذَا جَاءَتْ آيَةُ الفاتِحَةِ بقِرَاءَتَيْنِ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، و﴿ تبيب بَمْزِ انبيب﴾ [الفاتحة:٤]؛ لكيْ يَجْمَعَ بَيْنَ المُلْكِ وتمَامٍ السُّلْطَانِ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ مَلِكٌ مَالِكٌ، مَلِكٌ ذُو سُلْطَةٍ وعَظَمَةٍ وقَوْلٍ نافِذٍ، ومَالِكٌ مُتَصَرَّفٌ مُدَبَّرٌ لِجَعِيعٍ مُمْلَكَتِهِ.

وقَالَ تَعَالَى: ﴿ نَبَرُكَ الَّذِى بِيَدِهِ الثَّلُكُ ﴾ [الملك: ١]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكَ الثُمْلُكِ ﴾ [الملك: ١]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ مَن يَرَدُقُكُم مِنَ السَّمَآءِ وَالْأَرْضِ اَمَّنَ يَمْلِكُ السَّمَةِ وَالْأَرْضِ اَمَّنَ يَعْلِكُ السَّمَةِ وَالْمَرْضِ اللّهِ وَعَلَى اللّهُ السَّمَةِ وَالْمَرْضَ وَمَن يُدَرِّ اللّهَ اللّهَ اللّهَ اللّهَ اللّهَ اللّهَ اللّهَ اللّهَ اللهُ اللّهُ ﴾ [يونس: ٣١]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ مَنْ بِيمِهِ مَلَكُونُ صَلّيلً شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيدُ وَلَا يُجَادُ عَلَيْهِ إِل كُنشُرُ تَعَالَى: ﴿ قُلْ مَنْ بِيمِهِ مَلَكُونُ صَلّى اللّهَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللله: [الله اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللللّ

[٢] قَوْلُهُ: ﴿قَالَ سُفْيَانُ (هُوَ ابْنُ عُييْنَةً): مِثْلُ شَاهَانْ شَاهْ ﴿ وَهَذَا بِاللُّغَةِ الفارِسِيَّةِ، فـ(شاهانْ):

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب أبغض الأسهاء إلى الله تعالى، رقم (٦٢٠٦)، ومسلم: كتاب الأداب، باب تحريم التسمي بملك الأملاك، رقم (٣١٤٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب أبغض الأسياء إلى الله تعالى، رقم (٦٢٠٦)، ومسلم: كتاب الآداب، باب تحريم التسمى بملك الأملاك، رقم (٣١٤٣) ٢٠).

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَغْيَظُ رَجُلِ عَلَى اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ وأَخْبَنُهُ [١]»(١).

قَوْلُهُ: «أَخْنَعُ» يَعْنِي: أَوْضَعُ.

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: النَّهْيُ عَنِ التَّسَمِّي بِمَلكِ الأَمْلَاكِ [1].

الثانِيَةُ: أَنَّ مَا فِي مَعْنَاهُ مِثْلُهُ كَمَا قَالَ سُفْيَانُ [٦].

الثالِنَةُ: التَّفَطُّنُ للتَّعْلِيظِ فِي هذَا وَنَحْوِهِ مَعَ الفَطْعِ بِأَنَّ الفَلْبَ لَمْ يَقْصِدْ مَعْنَاهُ الأ

= جَمْعٌ بِمَعْنَى أَمْلاكٍ، وشاهْ مفْرَدٌ بِمَعْنَى مَلِكٍ، والتَّقْدِيرُ: أَمْلاكُ مَلِكِ، أَيْ: مَلِكُ الأَمْلاكِ، لكَنَّهُمْ فِي اللَّغَةِ الفارِسِيَّةِ يُقَدِّمُونَ المُضافَ إِلَيْهِ عَلَى المُضافِ.

[١] قَوْلُهُ: وفِي رِوَايَةٍ: «أَغْيَظُ رَجُلٍ عَلَى اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ وأَخْبَثُهُ» أَغْيَظُ: مِنَ الغَيْظِ وَهُوَ الغَضَبُ، أَيْ: إِنَّ أَغْضَبَ شَيْءٍ عِنْدَ اللهِ عَتَجَيَّلَ وأُخْبَتُهُ هُوَ هَذَا الاسْمُ، وإِذَا كَانَ سَبَبًا لغَضَبِ اللهِ وخَبِيثًا فإنَّ التَّسَمِّيَ بِهِ مِنَ الكَبَائِرِ.

وقَوْلُهُ: «أَغْيَظُ» فِيهِ إثْباتُ الغَيْظِ للهِ عَزَقِجَلَّ، فهِيَ صِفَةٌ تَلِيقُ باللهِ عَزَقِجَلَّ كغَيْرِهَا مِنَ الصَّفَاتِ، والظَّاهِرُ أَنَّهَا أَشَدُّ مِنَ الغَضَبِ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٧] الأُولَى: النَّهْيُ عَنِ النَّسَمِّي بمَلِكِ الأَمْلاكِ. وتُؤخَذُ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ "إِنَّ أَخْنَعَ اسْمِ عِنْدَ اللهِ عَنَقِجَلَّ رَجُلٌ تَسَمَّى مَلِكَ الأَمْلاكِ»، والْمَوْلَفُ يَقُولُ: النَّهْيُ عَنِ التَّسَمِّي... والنَّهْيُ شَرْعًا لا يُسْتَفَادُ مِنَ الصِّيغَةِ المُعَيِّنَةِ المَعْرُوفَةِ فحَسْبُ، بَلْ إِذَا وَرَدَ الذَّمُّ عليْهِ، أَوْ سَبُّ فاعِلِهِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ - فإنَّهُ يُفِيدُ النَّهْيَ، وصِيغَةُ النَّهْيِ هِيَ المُضارِعُ المَقْرُونُ بـ(لا) النَّاهِيَةِ، مِثْلُ: لَا تَفْعَلْ، ولكنْ إِذَا كَانَ هُنَاكَ ذَمَّ أَوْ وَعِيدٌ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَهُو مُتَضَمِّنٌ للنَّهْيِ وزِيادَةٍ.

[٣] الثانِيَّةُ: أنَّ مَا فِي مَعْنَاهُ مِثْلُهُ كَمَا قَالَ شُفْيَانُ. والَّذِي فِي مَعْنَاهُ: قاضِي القُضاةِ، وحَاكِمُ الحُكَّام، وشاهانْ شاهْ فِي الفارِسِيَّةِ.

َ [٤] الثالِثَةُ: التَّفَطُّنُ للتَّغْلِيـظِ فِي هَذَا ونَحْ وِهِ، مَعَ القَطْعِ بِأَنَّ القَلْبَ لَمْ يَقْصِـدْ مغْنَاهُ: أيْ: لَمْ يَقْصِدْ أَنَّهُ مَلِكُ الاَهْلاكِ أَوْ قَاضِي القُضاةِ، لعِلْمِهِ أَنَّ هُمَاكَ مَنْ هُوَ ٱبْلَغُ مُلْكًا وأخكَمُ قَضاءً.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الآداب، باب تحريم التسمي بملك الأملاك، رقم (٢١ ٢١ ٢١).

### الرَّابِعَةُ: التَّفَطُّنُ أَنَّ هذَا لأَجْلِ اللهِ سُبْحَانَهُ ١١.

وإذَا سَمَّيْنَا شَخْصًا بقاضِي القُضاةِ أَوْ حَاكِمِ الحُكَّامِ وَهُوَ لَيْسَ كذلِكَ، بَلْ هُوَ مِنْ أَجْهَلِ القُضاةِ وَمِنْ أَشْعَلُ النَّهِيِّ عَنْهُ. وأمَّا إِذَا لَقُضاةِ وَمِنْ أَضْعَفِ الثَّهْظِ النَّهِيِّ عَنْهُ. وأمَّا إِذَا كَانَ أَعْلَمَ أَهْلِ مَكانِهِ، ويَرْجِعُ القُضاةُ إلَيْهِ - فَهَذَا وإنْ كَانَ القَوْلُ مُطابِقًا للواقِع للنَّهُ مَنْهِيًّ عَنْهُ، مَعَ أَنَّ القَوْلُ مُطابِقًا للواقِع للنَّهُ مَنْهِيًّ عَنْهُ، مَعَ أَنَّ القَلْبُ لَمْ يَقْصِدْ مَعْنَاهُ.

[١] الرَّابِعَةُ: التَّفَطُّنُ أَنَّ هَذَا لأَجْلِ اللهِ سُبْحَانَهُ. يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا مَالِكَ إِلَّا اللهُ»، فالرَّسُولُ ﷺ أشارَ إِلَى العِلَّةِ، وهِيَ: «لَا مَالِكَ إِلَّا اللهُ»، فكَيْفَ تَقُولُ: مَلِكُ الأَمْلاكِ وَهُوَ لَا مَالِكَ إِلَّا اللهُ عَرَّجَتَلَ؟!

الفَرْقُ بَيْنَ مَلِكٍ ومَالِكٍ: لَيْسَ كُلُّ مَلِكٍ مالِكًا، ولَيْسَ كُلُّ مَالِكٍ مَلِكًا؛ فَقَدْ يَكُونُ الإِنْسَانُ مَلِكًا، ولكنَّهُ لَا يَكُونُ بِيَلِهِ النَّدْبِيرُ، وقَدْ يَكُونُ الإِنْسَانُ مَالِكًا ويَتَصَرَّفُ فِيهَا يَمْلِكُهُ فَقَطَ؛ فالمَلِكُ مَنْ مَلَكَ السُّلْطَةَ المُطْلَقَةَ، لكنْ قَدْ يَمْلِكُ النَّصَرُّفَ فَيَكُونُ مَلِكًا مَالِكًا، وقَدْ لَا يَمْلِكُ فَيَكُونُ مَلِكًا ولَيْسَ بِهالِكِ، أمَّا المَالِكُ فَهُو الَّذِي لَهُ التَّصَرُّفُ بشَيْءٍ مُعَيَّنٍ، كهالِكِ البَيْتِ، ومالِكِ السَّيَّارَةِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا لَيْسَ بَمَلِكِ، يغنِي: لَيْسَ لَهُ سُلْطَةٌ عَامَةٌ.

#### ويُسْتَفَادُ مِنَ الحَدِيثِ أيضًا:

١- إنْباتُ صِفَةِ الغَيْظِ للهِ عَزَقِجَلَ، وأنَّهُ يَتَفَاضَلُ لقَوْلِهِ: «أَغْيَظُ» وَهُوَ اسْمُ تَفْضِيلِ.

٢- حِكْمَةُ الرَّسُولِ ﷺ في التَّعْلِيمِ؛ لأَنَّهُ لَمَّا بَيْنَ أَنَّ هَذَا أَخْنَعُ اشْمٍ وأَغْيَظُهُ أَشَارَ إِلَى العِلَّةِ،
 وهُوَ: ﴿لاَ مَالِكَ إِلَّا اللهُ ﴾ وهَذَا مِنْ أَحْسَنِ التَّعْلِيمِ والتَّغِيرِ؛ ولهَذَا يَنْبَغِي لكُّلِ إِنْسَانِ يُعَلِّمُ النَّاسَ أَنْ
 يَقْرِنَ الأَحْكَامَ بِهَا تَطْمَئِنُّ إلَيْهِ النَّفُوسُ مِنْ أَولَةٍ شَرْعِيَّةٍ أَوْ عِلَلٍ مَرْعِيَّةٍ، قَالَ ابْنُ القَيِّمِ:

العِلْــــُمُ مَعْرِفَـــُةُ الـــــهُدَى بِدَلِيلِـــهِ مَــــا ذَاكَ والتَّقْلِيــــــُدُ يَسْــــتَوِيَانِ (١)

فالعِلْمُ أَنْ تَرْبِطَ الأَحْكَامَ بَادِلَتِهَا الأَثْرِيَّةِ أَوِ النَّظْرِيَّةِ. فالأَثْرِيَّةُ مَا كَانَ مِنْ كِتابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ. والنَّظْرِيَّةُ: العَقْلِيَّةُ، أي: العِلْلُ المَرْعِيَّةُ الَّتِي يَعْتَبِرُهَا الشَّرْعُ.

-4 *S/A* 

<sup>(</sup>١) نونية ابن القيم (ص:٩٩).



[1] بَابٌ: احْتِرَامُ أَسْمَاءِ اللهِ... إلخ.

أَسْمَاءُ اللهِ عَرَقِجَلَّ هِيَ: الَّتِي سَمَّى بِهَا نَفْسَهُ أَوْ سَيَّاهُ بِهَا رَسُولُهُ ﷺ. وقَدْ سَبَقَ لَنَا الكَلامُ فِيهَا في مَباحِثَ كَثِيرَةٍ، منْهَا:

هلْ أَسْمَاءُ اللهِ مُترادِفَةٌ أَوْ مُتَبَايِنَةٌ؟

وقُلْنَا: باعْتِبَارِ دَلاَلَتِهَا عَلَى الذَّاتِ مُتَرَادِفَةٌ؛ لأَثْبَا تَدُلُّ عَلَى ذاتٍ واحِدَةٍ، وَهُوَ اللهُ عَنَقِبَلَ، وباعْتِبَارِ دَلاَلَتِهَا عَلَى المُعْنَى والصَّفَةِ الَّتِي تَحْمِلُهَا مُبَايِنَةٌ، وإنْ كَانَ بَعْضُهَا قَدْ يَدُلُّ عَلَى مَا تَضَمَّنُهُ الآخَرُ مِنْ بَابِ دَلاَلَةِ اللَّزُومِ؛ فمَثْلًا: (الحَلَّاقُ) يَتَضَمَّنُ الدَّلاَلَةَ عَلَى العِلْمِ المُسْتَفَادِ مِنِ اسْمِ العَلِيمِ، لكنَّةُ بالالْتِزَامِ، وعَلَى القُدْرَةِ المُسْتَفَادَةِ مِنِ اسْمِ القَدِيرِ، لكنْ بالالْتِزَامِ.

الثَّانِي: هَلْ أَسْمَاءُ اللهِ مُشْتَقَةٌ أَوْ جامِدَةٌ (يعْنِي: هَلِ الْمُرَادُ بِهَا الدَّلالَةُ عَلَى الذَّاتِ فقطْ، أَوْ عَلَى الذَّاتِ والصَّفَةِ)؟

الجَوَابُ: عَلَى الذَّاتِ والصِّفَةِ، أمَّا أَسْهاؤُنَا نحنُ فيُرَادُ بِمَا الدَّلاَلَةُ عَلَى الذَّاتِ فقط، فَقَدْ يُسَمَّى مُحَمَّدًا وَهُوَ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ ذَمَّا، وقَدْ يُسَمَّى عَبْدَ اللهِ وَهُوَ مِنْ أَفْجَرِ عِبَادِ اللهِ.

أمَّا أَسْمَاءُ اللهِ عَزَيْجَلَ، وأَسْماءُ الرَّسُولِ ﷺ وأَسْماءُ القُرآنِ، وأَسْماءُ اليَوْمِ الآخِرِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ فإنَّهَا أَسْماءٌ مُتَضَمِّنَةٌ للأوْصَافِ.

الثَّالِثُ: أَسْمَاءُ اللهِ بَعْضُهَا مَعْلُومٌ لَنَا وبَعْضُهَا غَيْرُ مَعْلُومٍ بِدَلِيلِ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي دُعاءِ الكَرْبِ: «أَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ بِكُلِّ السُمِ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتُهُ فِي كِتابِكَ، أَوْ عَلَّمْتُهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أُو اسْتَأْثَرْتَ بِعِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ: أَنْ تَجْعَلَ القُرْآنَ العَظِيمَ رَبِيعَ قَلْمِي... "()، ومَعْلُومٌ أَنَّ مَا اسْتَأْثَرُ اللهُ بِعْلِمِهِ لَا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ.

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (١/ ٣٩١، ٥٠٢) وابن حبان (٢٣٧٢) والطبراني في «الكبير» (١٠٣٥،) والحاكم (٥٩/١) -وقال: «صحيح على شرط مسلم إن سلم من إرسال عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه؛ فإنه مختلف في سياعه من أبيه». وأخرجه أيضًا: البيهقي في «الأسياء» (ص:٦). والحيديث صححه ابن القيم؛ كها في «بدائع الفوائد» (١/ ١٦٦) وحسَّنه الحافظ في «تخريج الأذكار» كها في «الفتوحات الربَّانية» (٤/٣٤).

#### الرَّابِعُ: أَسْمَاءُ اللهِ: هَلْ هِيَ مَحْصُورَةٌ بِعَدَدٍ مُعَيَّنٍ؟

والجَوَابُ: غَيْرُ مُحْصُورَةٍ، وقَدْ سَبَقَ الكَلامُ عَلَى ذلكَ، والجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ للهِ تِسْعَةً وتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ»<sup>(۱)</sup>.

الخامِسُ: أنَّ هَذِهِ التِّسْعَةَ والتِّسْعِينَ غَيْرُ مُعَيَّنَةٍ، بَلْ مَوْكُولَةٌ لَنَا؛ لِنَبْحَثَ حتَّى نَحْصُلَ عَلَى التِّسْعَةِ والتِّسْعِينَ<sup>(۱)</sup>، وهَذَا مِنْ حِكْمَةِ إِبْهامِهَا لأَجْلِ البَحْثِ؛ حتَّى نَصِلَ إِلَى هَذِهِ الغايَةِ.

ولهَذَا نَظائِرُ، منْهَا: أنَّ اللهُ أَخْفَى لَيْلَةَ القَدْرِ، وسَاعَةَ الإِجابَةِ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وسَاعَةَ الإِجابَةِ فِي اللَّيْلِ؛ ليَجْتَهِدَ النَّاسُ فِي الطَّلَبِ.

السادِسُ: مَعْنَى إِحْصَاءِ هَذِهِ التِّسْعَةِ والتِّسْعِينَ الَّذِي يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ دُخُولُ الجَنَّةِ لَيْسَ مَعْنَى ذلِكَ أَنْ تُكْتَبَ فِي رِقاع، ثُمَّ تُكَرَّرَ حتَّى ثُخْفَظَ فقطْ، ولكنْ مَعْنَى ذلكَ:

أوَّلًا: الإِحَاطَةُ بِهَا لَفْظًا.

ثانيًا: فَهْمُهَا مَعْنَى.

ثَالثًا: التَّعَبُّدُ للهِ بمُقْتَضَاهَا، ولذلكَ وجْهَانِ:

الوَجْهُ الأوَّلُ: أَنْ تَدْعُو اللهَ بِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَلَى: ﴿ وَيَتِهِ الْأَسَمَآهُ المُسْتَىٰ فَادَعُوهُ بِهَا ﴾ [الأعراف:١٨٠]، بأنْ تَجْعَلَهَا وَسِيلَةً إِلَى مَطْلُوبِكَ، فَتَحْتَارَ الاسْمَ المُناسِبَ لَطِلُوبِكَ، فعنْدُ سُوالِ المَغْورَةِ تَقُولُ: يَا غَفُورُ! ولَيْسَ مِنَ المُناسِبِ أَنْ تَقُولَ: يَا شَدِيدَ العِقَابِ! اغْفِرْ لِي، بَلْ هَذَا يُشْبِهُ الاسْتِهْزَاءَ، بَلْ تَقُولُ: أَجِرْنِي مِنْ عِقَابِكَ.

الوَجْهُ النَّانِ: أَنْ تَتَعَرَّضَ فِي عِبادَتِكَ لِمَا تَقْتَضِيهِ هَلِهِ الْأَسْمَاءُ؛ فَمُقْتَضَى الرَّحِيمِ الرَّحْمَّهُ، فاعْمَلِ العَمَلَ الصَّالِحَ الَّذِي يَكُونُ سَبَبًا فِي مَغْفِرَةِ الْعَفُرِ المَغْفِرَةُ، إذًا افْعَلْ مَا يَكُونُ سَبَبًا فِي مَغْفِرَةِ ذُنُوبِكَ، هَذَا هُوَ مَعْنَى إحْصَائِهَا، فإذَا كَانَ كَذْلِكَ فَهُوَ جَدِيرٌ لأَنْ يَكُونَ ثَمَنًا لدُخُولِ الجَنَّةِ، وهَذَا الثَّمَنُ لَبُسَ عَلَى وجْهِ السَّبَبِ؛ لأنَّ الأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ سَبَبٌ لدُخُولِ الجَنَّةِ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب إن لله مائة اسم إلا واحدًا، رقم (٧٣٩٢)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب في أسهاء الله تعالى وفضل من أحصاها (٢٦٧٧)، من حديث أبي هريرة رَهَيَّالِيَّةَعَنْهُ.

 <sup>(</sup>٢) وانظر تعيينها في: «القواعد المثلى» لفضيلة الشيخ الشارح رَحْهَهُ أللّهُ.

ولَيْسَتْ بَدَلًا؛ ولهَذَا ثَبَتَ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَوْلُهُ: «لَنْ يَدْخُلَ الجَنَّةَ أَحَدٌ بِعَمَلِهِ.
 قَالُوا: ولا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟! قَالَ: ولا أَنَا، إلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بَرْحُتِهِ»<sup>(۱)</sup>.

فلا تَنْتَرَّ يَا أَخِي بِعَمَلِكَ، ولا تُعْجَبْ فَتَقُولَ: أَنَا عَمِلْتُ كَذَا وكَذَا وسَوْفَ أَدْخُلُ الجَنَّةَ. قَالَ تَعَلَى: ﴿ يَسُنُّونَ عَلِكَ أَنْ أَسَلَمُواْ قُلُ لَا تَمُنُوا عَلَى إِسْلَسَكُمْ بَلِ اللهَ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنَّ هَدَنكُمْ لِلإِيمَانِ ﴾ [الحبرات:١٧]، هَذَا باغتِبَارِ مَا نَرَاهُ نَحْنُ نَحْوُ أَعْلِلِنَا، فَيَجِبُ أَنْ نَرَى للهِ المِنَّةَ والفَضْلَ عَلَيْنَا، لكنْ باغتِبَارِ الجَزَاءِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ هَلْ جَزَاهُ ٱلْإِحْسَنِ إِلَا ٱلإِحْسَنَ ﴾ [الرحن: ٢٠]، فنُؤُمِنُ بأنَّ الله تَعَالَى يَجْزِي الإِحْسَانَ بالإحْسَانَ. بالإحْسَانَ

السابعُ: أَسْبَاءُ اللهِ عَزَّفِجَلَّ ودَلالتُهُمَا عَلَى الذَّاتِ والصَّفَةِ جَمِيعًا دَلاَلَةَ مُطَابَقَةٍ، ودَلاَلتُهَا عَلَى الذَّاتِ وحْدَهَا أَوْ عَلَى الصِّفَةِ وحْدَهَا دَلاَلَةَ تَضَمُّنٍ، ودَلاَلتُهَا عَلَى أَمْرٍ خارِجٍ دَلاَلَةَ الْبِزَامِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (الحَّلَاقُ) دَلَّ عَلَى الذَّاتِ، وَهُوَ الرَّبُّ عَزَيْجَلَّ، وعَلَى الصَّفَةِ وَهِيَ الحَّلْقُ جَمِيعًا دَلالَةَ مُطابَقَةٍ، ودَلَّ عَلَى الذَّاتِ وحْدَهَا أَوْ عَلَى الصَّفَةِ وحْدهَا دَلالَةَ تَضَمُّنٍ، ودَلَّ عَلَى القُدْرَةِ والعِلْمِ دَلالَةَ الْتِزَام.

الثامِنُ: أَسْيَاءُ اللهِ عَنَجَبَلَ لَا يَبَتُمُ الإِيهانُ بِهَا إِلَّا بِثَلاثَةِ أُمُّ وِرِ إِذَا كَانَ الاسْمُ مُتَعَدِّيًا: الإِيهانُ بِالسَّمِ اسْيًا للهِ، والإِيهانُ بِهَا تَضَمَنَهُ مِنْ صَفَةٍ، ومَا تَضَمَّنَهُ مِنْ أَنْدٍ وحُكْمٍ؛ فالعَلِيمُ مثلًا لَا يَبَمُّ الإِيهانُ بِهِ حَتَّى نُؤْمِنَ بِأَنَّ العَلِيمَ مِنْ أَسْيَاءِ اللهِ، ونُؤْمِنَ بِهَا تَضَمَّنَهُ مِنْ صِفَةِ العِلْمِ، ونُؤْمِنَ بالحُكْمِ الْمُرَّقَّبِ عَلَى ذَلِكَ، وهُوَ أَنَّهُ يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ، وإِذَا كَانَ الاسْمُ غَيْرَ مُتَعَدِّ؛ فَنُؤْمِنُ بَاثَهُ مِنْ أَسْيَاءِ اللهِ وبِهَا يَتَضَمَّنُهُ مِنْ صِفَةٍ.

التاسِعُ: أنَّ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ مَا يَخْتَصُّ بِهِ، مِثْلُ: اللهِ، الرَّحْمَنِ، رَبِّ العالِمِينَ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ومِنْهَا مَا لاَ يَخْتَصُّ بِهِ، مِثْلُ: اللَّحِيمِ، السَّمِيعِ، العَلِيمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا مُلْقَالِمَ أَنْسُلِجٍ لَمُشَلِعِ مَا لَعَلِيمٍ، قَالَ تَعَالَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿وَإِلْمُؤْمِنِينَ مَا وَاللَّهِ مَا لَنَّيِمٍ مَنْكَا بَعِيمًا بَصِيمًا بَصِيمًا بَصِيمًا وَقَالَ تَعَالَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ مَا وَاللَّهِ مَا اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْهِ اللَّهِ مِنْهُ اللَّهِ مِنْهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهِ مِنْهُ اللَّهُ مُنْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْهُ اللَّهُ مِنْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّاللّه

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب تمني المريض الموت، رقم (٥٦٧٣)، ومسلم: كتاب صفة القيامة، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله تعالى، رقم (٢٨١٦)، من حديث أبي هريرة رَجَوَلِيَّةَ عَنْهُ.

عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ [1] أَنَّهُ كَانَ يُكَنَّى أَبَا الحَكَمِ [1]، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿إِنَّ اللهَ هُوَ الحَكَمُ، وَإِلَيْهِ الحُكُمُ» [1]......

قَوْلُهُ: «بَابٌ: احْتِرَامُ أَسْمَاءِ اللهِ» أَيْ: وُجُوبُ احْتِرَامِ أَسْمَاءِ اللهِ؛ لأنَّ احْتِرَامَهَا احْتِرَامٌ للهِ عَنَهَجَلَّ، ومِنْ تَعْظِيمِ اللهِ عَزَقِجَلَ، فَلا يُسَمَّى أَحَدٌ باسْمٍ مُخْتَصِّ باللهِ، وأَسْمَاءُ اللهِ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الأوَّلُ: مَا لَا يَصِحُّ إِلَّا لله، فهَذَا لَا يُسمَّى بِهِ غَيْرُهُ، وإنْ سُمِّيَ وَجَبَ تَغْيِيرُهُ، مِثْلُ: اللهِ، الرَّحْن، رَبِّ العالَمِينَ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

النَّانِي: مَا يَصِتُّ أَنْ يُسَمَّى بِهِ غَيْرُ اللهِ، مِثْلُ: الرَّحِيمِ، والسَّمِيعِ، والبَصِيرِ، فإنْ لُوحِظَتِ الصَّفَةُ مُنِعَ مِنَ التَّسَمِّي بهِ، وإنْ لَمْ تُلاحَظِ الصَّفَةُ جَازَ التَّسَمِّي بِهِ عَلَى أَنَّهُ عَلَمٌ مُحْضٌ.

[1] قَوْلُهُ: «عَنْ أَبِي شُرَيْح» هُوَ هَانِئُ بْنُ يَزِيدَ الكِنْدِيُّ، جَاءَ وافِدًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَعَ قَوْمِهِ.

[۲] وقَوْلُهُ: (يُكَنَّى آبًا الحَكَمِ» أيْ: يُنادَى بِه، والكُنْيَةُ مَا صُدِّرَ بَأَبِ أَوْ أُمَّ أَوْ أَخِ أَوْ عَمَّ أَوْ خالٍ، وتَكُونُ للمَدْحِ كَمَا فِي هَذَا الحَدِيثِ، وتَكُونُ للذَّمِّ كَأْبِي جَهْلٍ، وتَكُونُ لِمُصاحَبَةِ الشَّيْءِ ومُلازَمَتِه كَأْبِي هُرَيْرَةَ، وتَكُونُ لِمُجَرَّدِ العَلَوِيَّةِ كَأْبِي بَكْرٍ رَحَىٰلِيَّفَّعَنْهُ وأَبِي العَبَّاسِ شَيْخِ الإسْلامِ ابْنِ نَيْمِيَّةَ رَحَمُهُاللَّهُ؛ لأنَّهُ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «إِنَّ اللهَ هُوَ الحَكَمُ وإِلَيْهِ الحُكْمُ» «هُوَ الحَكَمُ» أي: المُسْتَحِقُّ أَنْ يَكُونَ حاكِمًا عَلَى عِبادِهِ، حاكمًا بالفِعْلِ، يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ: «وإلَيْهِ الحُكْمُ».

وقَوْلُهُ: «والِيْهِ الحُكْمُ» الحَبَرُ فِيهِ جَازٌ وَبَحُرُورٌ مُقَدَّمٌ، وتَقْدِيمُ الحَبَرِ يُفِيدُ الحَصْرَ، وعَلَى هَذَا يَكُونُ الحُكْمُ رَاجِعًا إِلَى اللهِ وحْدَهُ.

وحُكْمُ اللهِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الأوَّلُ: كَوْنِيٌّ، وهَذَا لَا رَادَّ لَهُ، فَلَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ انْ يُرُدَّهُ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلأَرْضَ حَتَى بَاذَنَ لِيَّ آنِيَ آوْ يَحَكُمُ اللَّهُ لِيِّ وَهُوَ خَبْرُ الْمَيْكِمِينَ﴾ [يوسف:٨٠].

الثَّانِي: شَرْعِيٌّ، ويَنْقَسِمُ النَّاسُ فِيهِ إِلَى قِسْمَيْنِ: مُؤْمِنٍ وكافِرٍ، فمَنْ رَضِيَهُ وحَكَمَ بِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، ومَنْ لَمْ يَرْضَ بِهِ ولَمْ يَحْكُمْ بِهِ فَهُوَ كافِرٌ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا اتَخْلَفْتُمُ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكُمُهُۥ إِلَى اللّهِ ﴾ [الشورى:١٠]. فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِيلِا فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ، فَرَضِيَ كِلَا الفَرِيقَيْنِ. فَقَالَ: «مَا أَحْسَنَ هَذَاال<sup>ا)</sup> فَهَا لَكَ مِنَ الوَلَدِ؟» قُلْتُ: شُرِيْحٌ، وَمُسْلِمٌ، وَعَبْدُ اللهِ. قَالَ: «فَمَنْ أَكْبَرُهُمْم؟» قُلْتُ: شُرَيْحٌ. قَالَ: «فَأَنْتَ أَبو شُرَيْح» رَوَاهُ أَبو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ (١٠.

وأمَّا قَوْلُهُ: ﴿ أَلِيَسَ اللّهُ بِأَمَكَمَ الْمَنكِمِينَ ﴾ [النين:٨]، وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنَ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ حَكُمُا لِقَوْمِ يُوقِئُونَ ﴾ [المائدة:٤٠] فَهُوَ يَشْمَلُ الكَـوْنِيَّ والشَّرْعِيَّ، وإنْ كَانَ ظاهِـرُ الآيةِ الثانِيَةِ أنَّ المُرَادَ الحُنحُمُ الشَّرْعِيُّ؛ لأنَّهُ فِي سِياقِ الحُنحُمِ الشَّرْعِيِّ، والشَّرْعِيُّ يكُونُ تابِعًا للمَحَيَّةِ والرِّضَا والكَرَاهَةِ والسَّخَطِ، والكَوْنِيُّ عامٌّ فِي كُلِّ شَيْءٍ. وفِي الحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أنَّ مِنْ أَسَهائِهِ تَعَالَى: (الحَكَمُ).

وأمَّا بالنَّسْبَةِ للعَدْلِ: فَقَدْ وَرَدَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ قَالَ: ﴿إِنَّ اللهَ حَكَمٌ عَدْلٌ» وَلَا أَعْرِفُ فِيهِ حَدِيثًا مَرْفُوعًا، ولكنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنَ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكَمًا﴾ [المائدة:٥٠] لَا شَكَّ أَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ للعَدْلِ، بَلْ هُوَ مُتَضَمِّنٌ للعَدْلِ وزِيادَةٍ.

[١] قَوْلُهُ: «فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي» هَذَا بَيانٌ لِسَبَبِ تَسْمِيَتِهِ بأَبِي الحَكَم. [٢] قَوْلُهُ: «مَا أَحْسَنَ هَذَا!» الإِشارَةُ تَعُودُ إِلَى إصْلاحِهِ بَيْنَ قَوْمِهِ لَا إِلَى تَسْمِيَتِهِ بَهَذَا الاسْمِ؛

[11] قوله. "هَا الْحَسَنُ هَذَا؟ "الرِّسَارَهُ تَعُودُ إِنَّى إَصَّارُ حِهِ بَيْنُ قُولِهِ لَا إِلَى تَسْمِينِهِ بهذا الاَّسْمِ لأنَّ النَّبِيِّ ﷺ غَيِّرَهُ.

قَوْلُهُ: «شُرَيْحٌ ومُسْلِمٌ وعَبْدُ اللهِ» الظاهِرُ: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الثَّلاثَةُ؛ لأنَّ الوَلَدَ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ يَشْمَلُ الذَّكَرَ والأَنْثَى، فَلَوْ كَانَ عنْدَهُ بَناتٌ لَعَدَّهُنَّ.

قَوْلُهُ: «فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحِ» غَيَّرَهُ النَّبِيُّ عَلَيْةٌ لأَمْرَيْنِ:

الأوَّلُ: أنَّ الحَكَمَ هُوَ اللهُ، فإذَا قِيلَ: يَا أَبَا الحَكَمِ! كَأَنَّهُ قِيلَ: يَا أَبَا اللهِ!

الثَّانِي: أَنَّ هَذَا الاسْمَ الَّذِي جُعِلَ كُنْيَةً لَهَذَا الرَّجُلِ لُوحِظَ فِيهِ مَعْنَى الصِّفَةِ وَهِيَ الحُّكُمُ، فصارَ بذلِكَ مُطابِقًا لاسْمِ اللهِ، ولَيْسَ لُِجَرَّدِ العَلَمِيَّةِ المَّحْضَةِ، بَلْ للعَلَمِيَّةِ المُتَضَمِّنَةِ للمَعْنَى، وبهَذَا يَكُونُ مُشارِكًا للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي ذلكَ؛ ولهَذَا كَنَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ بِمَا يُنْبَغِي أَنْ يُكَنَّى بهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٢٧) وفي «الأدب المفرد» (٨١١) وأبو داود: كتاب الأدب، باب في تغيير الاسم القبيح، رقم (٤٩٥٨)، والنسائي: كتاب القضاء، باب إذا حكموا رجلًا فقضى بينهم، رقم (٤٩٥٨)، والدولابي في «الكني» (١/ ٤٧) والبيهقي (١/ ١٤٥) عن يزيد بن مقدام بن شريح، عن أبيه شريح، عن أبيه هانئ أبي شريح الحزاعي. وأخرجه ابن سعد (٢/ ٤٩) والحاكم (٤/ ٢٧) من طريق قيس بن الربيع. وفي توثيقه خلاف، والحليث صححه الألباني في «الإرواء» (٨/ ٣٧٧) وفي «تعليقه على المشكاة» (٤٧٦) وقال: «إسناده جيد».

فيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: احْتِرَامُ أَسْمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْ مَعْنَاهُ ۖ اللَّهِ

الثانِيَةُ: تَغْييرُ الاسْم لأجْل ذلِكَ[٢].

الثالِثَةُ: اخْتِيَارُ أَكْبَرِ الأبنَاءِ للكُنْيَةِ[1].

#### فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: احْتِرَامُ أَسْمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ ولَوْ لَمْ يَقْصِدْ مَعْنَاهُ.

قَوْلُهُ: «وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْ مَعْنَاهُ» هَذَا فِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ؛ لأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ مَعْنَاهُ فَهُوَ جَائِزٌ، إِلَّا إِذَا سُمِّيَ بِيَا لَا يَصِتُّ إِلَّا للهِ، مِثْلِ: اللهِ، الرَّحْمَنِ، رَبِّ العالِمينَ، ومَا أَشْبَهَهُ؛ فَهَذِهِ لَا تُطْلَقُ إِلَّا عَلَى اللهِ مَهْمًا كانَ.

وامَّا مَا لَا يَخْتَصُّ باللهِ فإنَّهُ يُسمَّى بِهِ غَيْرُ اللهِ إِذَا لَمْ يُلاحَظْ مَعْنَى الصَّفَةِ، بَلْ كَانَ المَّقْصُودُ مُجَّرَدَ العَلَمِيَّةِ فقطْ؛ لآنَّهُ لاَ يَكُونُ مُطابِقًا لاسْمِ اللهِ؛ ولذلكَ كَانَ فِي الصَّحَابَةِ مَنِ السُمُهُ "الحَكَمُ»(١) وَلَمَّ مُنْ السَّمُهُ "حَكِيمٌ»(١) وأقَرَّهُ النَّبِيُّ عَلَى مَا يُغْتَرَمُ مَنْ السَّائِهِ تَعَالَى مَا يَغْتَصُّ بِهِ، أَوْ مَا يُفْصَدُ بِهِ مُلاحَظَةُ الصَّفَةِ.

[٢] الثانِيَةُ: تَغْيِيرُ الاسْم لأجْلِ ذلكَ. وقَدْ سَبَقَ الكَلامُ عليْهِ.

[٣] الثالِغَةُ: اخْتِيَارُ أَكْبَرِ الاَّبْنَاءِ للكُنْيَةِ، تُؤْخَذُ مِنْ سُؤَالِ النَّبِيِّ ﷺ: «فمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟» قَالَ: شُرَيْحٌ. قَالَ: «فَانْتَ أَبُو شُرِيْع».

وَلَا يُؤْخَذُ مِنَ الحَدِيثِ اسْتِحْبَابُ التَّكَنِّي؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يُغَيِّرُ كُنْيَتُهُ إِلَى كُنْيَهٍ مُباحَةٍ وَلَمْ يَأْمُرُهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُكَنَّى الْبِمَدَاءً.

ويُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ مَا يَلِي:

الله عَرَّمًا أَنْ يُنْبَغِي لأهْلِ الوَعْظِ والإِرْشادِ والنُّصْحِ إِذَا أَغْلَقُوا بابًا مُحَرَّمًا أَنْ يُبَيِّنُوا للنَّاسِ البُّباحَ،
 وقَدْ سَبَقَ تَقْرِيرُ ذلكَ.

<sup>(</sup>١) كالحكم بن الحارث السلمي، والحكم بن سعيد بن العاص، والحكم بن عبد الله الثقفي، وغيرهم رَضِّلَهَا عَنْظر. انظر: «الإصابة» (٢٦/١ –٣٢).

<sup>(</sup>٢) كعكيم بن حزام، وحكيم بن الحارث الطائفي، وحكيم بن طليق الأموي، وغيرهم رَسِحُلِيَّفَيَقَثْر. انظر: «الإِصابة» (١/٣٢–٣٤).

٢- أنَّ الحَّكْمَ شِهِ وحْدَهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وإلَيْهِ الحُكْمُ»، أمَّا الكَوْنِيُّ فَلَا نِزَاعَ فِيهِ؛ إذْ لَا يُعارِضُ
 اللهَ أَحَدٌ فِي أَحْكَامِهِ الكَوْنِيَّةِ.

وأمَّا الشَّرْعِيُّ: فَهُوَ مَحَكُّ الفِتْنَةِ والامْتِحَانِ والاخْتِبَارِ، فمَنْ شَرَعَ للنَّاسِ شَرْعًا سِوَى شَرْعِ اللهِ، ورَأَى أَنَّهُ أَحْسَنُ مِنْ شَرْعِ اللهِ، وأَنْفَعُ للعِبَادِ، أَوْ أَنَّهُ مُساوِ لشَرْعِ اللهِ، أَوْ أَنَّهُ يَجُوزُ تَرْكُ شَرْعِ اللهِ إليْهِ – فإنَّهُ كافِرٌ؛ لأنَّهُ جَعَلَ نَفْسَهُ نِدًّا للهِ عَنَهَجَلَّ، سَوَاءٌ فِي العِبَادَاتِ أَوِ الْمعامَلَاتِ، والدَّلِيلُ عَلَى ذلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَفَكُمُمَ المَهْمِلِيَةِ بَبَعُونَ وَمَنْ أَضَنُ مِنَ اللّهِ حَكْمًا لِقَوْرِ مُوقِتُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

فَدَلَّتِ الآيَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَا أَحَدَ أَحْسَنُ مِنْ حُكْمِ اللهِ وَلَا مُساوِ لِحِكْمِ اللهِ؛ لأنَّ (أَحْسَنَ) اسْمُ تَفْضِيلٍ: مغنّاهُ لا يُوجَدُ شَيْءٌ فِي دَرَجَتِهِ، ومَنْ زَعَمَ ذلكَ فَقَدْ كَذَّبَ اللهَ عَزَّفِجَلَّ، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن لَدَ يَعَكُم بِمَآ أَنزَلَ اللهُ فَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْكَفِرُونَ ﴾ [المائدة:٤٤]، وهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ العُدُولُ عَنْ شَرْع اللهِ إِلَى غَيْرِهِ، وأَنَّهُ كُفْرٌ.

فإنْ قِيلَ: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن لَمْ يَعْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَتَهِكَ هُمُ ٱلْفَسِفُوتَ ﴾ [المائدة:٤٧].

قُلْنَا: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى اللَّذِينَ يَرْعُمُونَ أَنَهُمْ ءَامَنُواْ بِمَا أُذِلَ إِلَىٰكَ وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ يُويدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّعْمُوتِ وَقَدْ أَيرُواْ أَن يَكَفُمُواْ بِهِ. وَيُورِيدُ الشّيطَانُ أَن يُضِلّهُمْ صَلَللًا بَعِيدًا ﴿ ثَنَ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالُواْ إِلَىٰ مَا أَنحَلُ اللّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنْفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ [النساء: ٢٠- ٢١]، وهَذَا دَلِيلٌ عَلَى كُفْرِهِمْ؛ لأنَّهُ قَالَ: ﴿ يَزْعُمُونَ أَنَّمُ مَا مَنُوا﴾ وهَذَا إِنْكارٌ لإيمانِهِمْ؛ فظاهِرُ الآيةِ أَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ بِلَا صِدْقٍ ولَا حَقَّ، فقَوْلُهُ ﷺ: ﴿ وَإِلَيْهِ الْحُكُمُ ﴾ يَدُلُّ عَلَى أَنْ مَنْ جَعَلَ الْحُكُمَ لَغَيْرِ اللهِ فَقَدْ أَشْرَكَ.

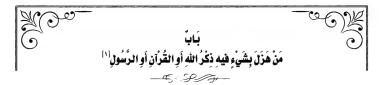
فَائِدَةٌ: يَجِبُ عَلَى طالِبِ العِلْمِ أَنْ يَعْرِفَ الفَرْقَ بَيْنَ التَّشْرِيعِ الَّذِي يُجْعَلُ نِظَامًا يُمْشَى عَلَيْهِ ويُسْتَبْدَلُ بِهِ القُرْآنُ، وبَيْنَ أَنْ يَخْكُمَ فِي فَضِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ؛ فهَذَا قَدْ يَكُونُ كُفْرًا أَوْ فِسْقًا أَوْ ظُلْتًا.

> فيَكُونُ كُفْرًا إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّهُ أَحْسَنُ مِنْ حُكْمِ الشَّرْعِ أَوْ مُمَاثِلٌ لَهُ. ويَكُونُ فِسْقًا إِذَا كَانَ لِمَوَّى فِي نَفْسِ الحاكِمِ.

ويَكُونُ ظُلْمًا إِذَا أَرادَ مَضَرَّةَ المَحْكُومِ عليْهِ. وظُهُورُ الظُّلْمِ فِي هَذِهِ أَبْيَنُ مِنْ ظُهُورِهِ فِي الثانِيَةِ،
 وظُهُورُ الفِسْقِ فِي الثانِيَةِ أَبْيَنُ مِنْ ظُهُورِهِ فِي الثالِثَةِ.

٣- تَغْيِرُ الاسْمِ إِلَى مَا هُوَ أَحْسَنُ إِذَا تَضَمَّنَ أَمْرًا لَا يَنْبَغِي، كَمَا غَيَّرَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْضَ الأَسْمَاءِ الْمُباحَةِ، ولَا يَخْتَاجُ ذلِكَ إِلَى إِعادَةِ العَقِيقَةِ كَمَا يَتَوَهَّمُهُ بَعْضُ العامَّةِ.

- 4 S/A



[1] هذِهِ التَّرْجَمَةُ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الغُمُوضِ، والظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ مَنْ هَزَلَ بَشَيْءٍ فِيهِ ذِكْرُ اللهِ مِثْلِ الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، أَوْ هَزَلَ بالقُرْآنِ، أَوْ هَزَلَ باللَّرُسُولِ ﷺ فَيَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ: بشَيْءٍ. والمُرَادُ بالرَّسُولِ ﷺ فَرَال) للجِنْسِ والمُرَادُ بالرَّسُولِ هُنَا: اسْمُ الجِنْسِ، فَيَشْمَلُ جَمِيعَ الرُّسُلِ، ولَيْسَ الْمَرَادُ مُحَمَّدًا ﷺ، فـ(أل) للجِنْسِ ولَنُسَتْ للمَهْد.

قَوْلُهُ: «مَنْ هَزَلَ» سَخِرَ واسْتَـهْزَأُ ورَاهُ لَعِبًا لَيْسَ جَدًّا. ومَنْ هَزَلَ باللهِ أَوْ بآياتِهِ الكَـوْنِيَّةِ أَوِ الشَّرْعِيَّةِ أَوْ بُرُسُلِهِ – فَهُوَ كَافِرٌ؛ لأَنَّ مُنافاةَ الاسْتِهْزَاءِ للإِيهانِ مُنافاةٌ عَظِيمة بأَمْرِ يُؤْمِنُ بِهِ؟! فالمُؤْمِنُ بالشَّيْءِ لَا بُدَّ أَنْ يُعَظِّمَهُ، وأَنْ يَكُونَ فِي قَلْبِهِ مِنْ تَعْظِيمِهِ مَا يَلِيقُ بهِ.

والكُفْرُ كُفْرَانِ: كُفْرُ إغْرَاضٍ، وكُفُرُ مُعارَضَةٍ، والْمُسْنَهْزِئُ كافِرٌ كُفْرَ مُعارَضَةٍ، فَهُوَ أعْظَمُ مَّنْ يَسْجُدُ لصَنَمٍ فقطْ، وهَذِهِ المَسْأَلَةُ خَطِيرَةٌ جدًّا، ورُبَّ كَلِمَةٍ أَوْفَعَتْ بصَاحِبِهَا البَلَاءَ بَلْ والهَلاكَ وَهُو َلا يَشْغُرُ؛ فَقَدْ يَتَكَلَّمُ الإِنْسَانُ بالكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللهِ عَزَيْجَلَّ لا يُلْقِى لهَا بالَّا يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ.

فَمَنِ اسْتَهْزَأَ بِالصَّلاةِ -ولوْ نافِلَةً- أَوْ بِالزَّكَاةِ، أَوِ الصَّـوْمِ، أَوِ الحَجِّ - فَهُوَ كَافِرٌ بِإِجْاعِ المُسْلِمِينَ، كَذَلِكَ مَنِ اسْتَهْزَأَ بِالآياتِ الكَوْنِيَّةِ بأَنْ قَالَ مَثلًا: إِنَّ وُجُودَ الحَرِّ فِي أَيَّامِ الشِّتَاءِ سَفَة، أَوْ قَالَ: إِنَّ وُجُودَ البَرْدِ فِي أَيَّامِ الصَّيْفِ سَفَة؛ فَهَذَا كُفُرٌ مُخْرِجٌ عَنِ اللِّقَ؛ لأنَّ الرَّبَّ عَزَيْجَلَّ كُلُّ أَفْعالِهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الحِكْمَةِ، وقَذْ لاَ نَسْتَطِيعُ بُلُوعَهَا، بَلْ لاَ نَسْتَطِيعُ بُلُوعَها.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ العُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِيمَنْ سَبَّ اللهَ أَوْ رَسُولَهُ أَوْ كِتابَهُ: هَلْ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ:

القَوْلُ الأَوَّلُ: إِنَّمَا لَا تُقْبَلُ، وَهُوَ المَشْهُورُ عِنْدَ الحَنابِلَةِ، بَلْ يُقْتُلُ كافِرًا، ولَا يُصَلَّى عليْهِ، ولَا يُدْعَى لَهُ بالرَّحْةِ، ويُدْفَقُ فِي محَلِّ بَعِيدٍ عَنْ قُبُورِ المُسْلِحِينَ، ولَوْ قَالَ: إِنَّهُ تَابَ أَوْ إِنَّهُ أَخْطَأً؛ لأَتَّبُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ هَذِهِ الرَّدَّةَ أَمْرُهَا عَظِيمٌ وكَبِيرٌ، لَا تَنْفَعُ فِيهَا التَّوْبَةُ.

وقَالَ بَعْضُ أَهْـلِ العِلْمِ: إنَّهَا تُقْبَلُ إذَا عَلِمْنَا صِدْقَ تَوْبَيَهِ إِلَى اللهِ، وأقَّرَّ عَلَى نَفْـسِهِ بالخطأِ، ووَصَفَ اللهَ تَعَالَى بِهَا يَسْتَحِقُّ مِنْ صِفاتِ التَّعْظِيم؛ وذَلِكَ لعُمُومِ الأَدِلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى قَبُولِ التَّوْبَةِ، كَقَوْلِهِ \_\_\_\_\_

تَعَالَى: ﴿ قُلْ يَعِبَادِى الَّذِينَ أَشَرَقُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا نَشْـنَطُوا مِن رَجْمَةِ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذَّنُوبَ جَهِيعًا ﴾ [الزمر:٥٣].

ومِنَ الكُفَّارِ مَنْ يَسُبُّونَ اللهَ، ومَعَ ذلِكَ تُقْبَّلُ تَوْبَتُهُمْ، وهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، إِلَّا أَنَّ سابَّ الرَّسُولِ ﷺ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ وَيَجِبُ قَتْلُهُ، بِخِلافِ مَنْ سَبَّ اللهَ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ وَلَا يُقْتَلُ، لَا لأَنَّ حَقَّى اللهِ دُونَ حَقَّ الرَّسُولِ ﷺ بَلْ لأَنَّ اللهَ أَحْبَرَنَا بِعَفْوِهِ عَنْ حَقِّهِ إِذَا تَابَ العَبْدُ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا، أمَّا سابُّ الرَّسُولِ ﷺ فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ أَمْرَانِ:

الأوَّلُ: أَمْرٌ شَرْعِيٌّ؛ لكَوْنِهِ رَسُولَ اللهِ ﷺ، ومِنْ هَذَا الوَجْهِ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ إِذَا تابَ.

الثَّانِي: أَمْرٌ شَخْصِيٌّ؛ لكَوْنِهِ مِنَ المُرْسَلِينَ، ومِنْ هَذَا الوَجْهِ يَجِبُ قَتْلُهُ لِحَقِّهِ ﷺ، ويُقْتَلُ بَعْدَ تَوْبَيْهِ عَلَى النَّهُ مُسْلِمٌ، فإذَا قُتِلَ غَسَّلْنَاهُ وكَفَّنَاهُ وصَلَّيْنَا عَلَيْهِ ودَفَنَّاهُ مَعَ المُسْلِمِينَ. وهَذَا اخْتيارُ شَيْخِ الإِسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وقَدْ أَلْفَ كِتَابًا فِي ذلِكَ اسْمُهُ: «الصَّارِمُ المَسْلُولُ فِي حُكْمٍ قَتْلِ سَابً الرَّسُولِ» أو: «الصَّارِمُ المَسْلُولُ عَلَى شَاتِمِ الرَّسُولِ»؛ وذلِكَ لأنَّهُ اسْتَهَانَ بحَقِّ الرَّسُولِ ﷺ، وكَذَا لَوْ قَذَفَهُ، فَإِنَّهُ يُؤْمُنُ وَلَا يُؤْمُنُ مُؤْمُهُهُمْ وَلَا يُؤْمُنُ مِنْ اللَّهُ الْمَالُولُ عَلَى شَاتِمِ الرَّسُولِ»؛ وذلِكَ لأنَّهُ اسْتَهَانَ بحَقِّ الرَّسُولِ ﷺ، وكَذَا لَوْ قَذَفَهُ، فَإِنَّهُ مُعْمَلًا لَمُ مُؤْمِلًا الْعَلْمُ لُولُ اللْهُ الْمُؤْمِلِ اللَّهُ الْمُؤْمِلِةُ اللَّهُ الْمُؤْمِلِةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِلِةُ اللَّهُ الْمُؤْمِلِةُ اللَّهُ الْمُؤْمِلِةُ اللَّهُ الْمُؤْمِلِةُ اللَّهُ الْمُؤْمِلِةُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِلِةُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَالُولُ اللَّهُ الْمُؤْمِلِةُ اللَّهُ الْمُؤْمِلِةُ اللَّهُ الْمُؤْمِلِةُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلِةُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِلِةُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلِةُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلِةُ اللْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللْمُؤْمِلُ اللْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلِي الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ اللْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلِي الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُومِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلِي الْمُؤْمِلُومِ الْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِنُومُ الْمُؤْمِلُومِ الْمُؤْمِلُومِ الْمُؤْمِلُومِ الْمُؤْمِلِي الْمُومُ الْمُؤْمِلُومُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلُ

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ سَبَّ الرَّسُولَ ﷺ وَقَبِلَ مِنْهُ وأَطْلَقَهُ؟

أُجِيبَ: بَلَى، هَذَا صَحِيحٌ، لكنْ هَذَا فِي حَياتِهِ ﷺ، وقَدْ أَسْقَطَ حَقَّهُ، أَمَّا بَعْدَ مَوْتِهِ فَلَا نَدْرِي، فَنُنَقِّذُ مَا نَراهُ واجِبًا فِي حَقِّ مَنْ سَبَّهُ ﷺ.

فإنْ قِيلَ: احْتِيَالُ كَوْنِهِ يَعْفُو عَنْهُ أَوْ لَا يَعْفُو مُوجِبٌ للتَّوَقُّفِ؟

أُجِيبَ: إنَّهُ لَا يُوجِبُ التَّوَقُّفَ؛ لأنَّ المَفْسَدَةَ حَصَلَتْ بالسَّبِّ، وارْتِفَاعُ أَثَرِ هَذَا السَّبِّ غَيْرُ مَعْلُوم، والأصْلُ بَقَاؤُهُ.

فإنْ قِيلَ: أَلَيْسَ الغالِبُ أَنَّ الرَّسُولَ عِلَى عَفَا عَمَّنْ سَبَّهُ؟

أُجِيبَ: بَلَى، ورُبَّمَا كَانَ فِي حَياةِ الرَّسُولِ ﷺ إذَا عَفَا قَدْ تَخْصُلُ الصَّلْحَةُ ويَكُونُ فِي ذلِكَ تَأْلِيفٌ، كَمَا أَنَّهُ ﷺ يَعْلَمُ أَعْيانَ المُنافِقِينَ وَلَمْ يَقْتُلْهُمُ؛ لِثَلَّا يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ، لكنِ الآنَ لَوْ عَلِمْنَا أَحَدًا بعَيْنِهِ مِنَ المُنافِقِينَ لَقَتَلْنَاهُ، قَالَ ابْنُ القَيِّمِ: إنَّ عَدَمَ قَتْلِ الْمُنافِقِ المَعْلُومِ إِنَّمَا هُوَ فِي حَياةِ الرَّسُولِ ﷺ فَقَطْ. وَقَـوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَـبِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُكَ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوشُ وَنَلَعَبُ ﴾ الآيــةَ [التوبة:٦٥-٦٦][١]

[١] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَـبِن سَــَالْتَهُمُـ ﴾ الجِطابُ للنَّبِيِّ ﷺ أَيْ: سَأَلْتَ هَؤُلاءِ الَّذِينَ يَخُوضُونَ ويَلْعَبُونَ بالاسْتِهْزَاءِ باللهِ وكِتابِهِ ورَسُولِهِ والصَّحَابَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿لَيَقُولُكَ ﴾ جَوابُ القَسَم، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

وَاحْـــنِفْ لَـــدَى اجْـــيتَمَاعِ شَرْطٍ وقَسَـــمْ ﴿ حَـــوَابَ مَـــا أَخَّــرْتَ فَهُـــوَ مُلْتَــزَمْ (١)

ولهَذَا جاءَتِ اللامُ الَّتِي تَقْتَرِنُ بِجَوَابِ القَسَم دُونَ الفاءِ الَّتِي تَقَعُ فِي جَوابِ الشَّرْطِ.

قَوْلُهُ: ﴿لَيَقُولُكَ ﴾ أي: المَسْؤُولُونَ.

قَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا كُنَّا غَوُضُ وَلَلْمَبُ ﴾ أيْ: مَا لَنَا قَصْدٌ، ولكنَّنَا نَخُوضُ ونَلْعَبُ، واللَّعِبُ يُقْصَدُ بِهِ الهُزْءُ، وأمَّا الحَوْضُ فَهُوَ كَلامٌ عائِمٌ لَا زِمامَ لَهُ. هَذَا إِذَا وُصِفَ بذلِكَ القَوْلُ، وأمَّا إِذَا لَمْ يُوصَفْ بِهِ القَوْلُ فإنَّهُ يَكُونُ الحَوْضُ فِي الكَلام واللَّعِبُ فِي الجَوَارِح.

وقَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوشُ وَنَلَعَبُ ﴾ ﴿إِنَّمَا ﴾ أداَّةُ حَصْرٍ، أيْ: مَا شَأْنُنَا وحالُنَا إِلَّا أَنَسًا نَخُوضُ ونَلْعَتُ.

قَوْلُهُ: ﴿قُلْ اَلِمَلَةِ وَمَايَنِهِ. وَرَسُولِهِ. كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُوكَ ﴾ الاسْتِفْهَامُ للإِنكارِ والتَّعَجُّبِ، فيُنكُرُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَسْتَهْزِقُوا بَهَذِهِ الأُمُورِ العَظِيمَةِ، ويَتَعَجَّبُ كَيْفَ يَكُونُ أَحَقُّ الحقِّ مَحَلًا للسُّخْرِيَةِ؟

قَوْلُهُ: ﴿ أَبِاللَّهِ ﴾ أَيْ: بذَاتِهِ وصِفَاتِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَءَايَنْهِ عَ ﴾ جَمْعُ آيةٍ ويَشْمَلُ:

الآيَاتِ الشَّرَعِيَّةَ، كالاسْتِهْزَاءِ بالقُرْآنِ، بأنْ يُقالَ: هَذَا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ والعِياذُ باللهِ، أَوْ يُسْتَهُزَأُ بنَّنِيْءٍ مِنَ الشَّرَائِعِ؛ كالصَّلاةِ والزَّكاةِ والصَّوْمِ والحَجِّ.

والآياتِ الكَوْنِيَّةَ، كَأْنْ يَسْخَرَ بِمَا قَدَّرَهُ اللهُ تَعَالَى، كَيْفَ يَأْتِي هَذَا فِي هَذَا الوَقْتِ؟! كَيْفَ يَخُرُجُ هَذَا الثَّمَرُ مِنْ هَذَا الشَّيْءِ؟! كَيْفَ يُخْلُقُ هَذَا الَّذِي يَضُرُّ النَّاسَ ويَقْتُلُهُمُ اسْتِهْزَاءً وسُخْرِيَّةً؟!

قَوْلُهُ: ﴿وَرَسُولِهِ ﴾ الْمُرَادُ هُنَا مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ.

<sup>(</sup>١) «ألفية ابن مالك» (ص:٥٢).

قَوْلُهُ: ﴿ لَا تَعْنَذِرُوا ﴾ المُرَادُ بالنَّه يِ التَّينيسُ، أي: الْهَهُمْ عَنِ الاغتِذَارِ ؛ تَينيسًا لهُمْ بقَبُولِ
 اغتِذَارهِمْ.

قَوْلُهُ: ﴿فَدَّ كَفَرَتُمُ بَعْدَ إِيمَنِيكُو ﴾ أي: بالاسْتِهْزَاءِ، وهُمْ لَمْ يَكُونُوا مُنَافِقِينَ خَالِصِينَ بَلْ مُؤْمِنِينَ، ولكنْ إيهائَهُمْ ضَعِيفٌ؛ ولهَذَا لَمْ يَمْنَعْهُمْ مِنَ الاسْتِهْزَاءِ باللهِ وآياتِهِ ورَسُولِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿إِن نَقَفُ عَن طَآيِهَةِ مَِنكُمْ نَعُكَذِت طَآيِهَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ ﴿فَقَفُ ﴾ ضَمِيرُ الجَمْع للتَّعْظِيم، أي: اللهُ عَزَقِجَلً.

ُ وقَوْلُهُ: ﴿عَنَ طَآمِفَةِ مِنكُمْ ﴾ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ: هَؤُلاءِ حَضَرُوا وصَارَ عِنْدَهُمْ كَراهِيَةٌ لهَذَا النَّتِيْءِ، لكنَّـهُمْ دَاهَنُوا فصَارُوا فِي حُكْمِهِمْ لِجُلُوسِهِمْ إليْهِ، لكنَّهُمْ أَخَفُّ ليَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الكَراهَةِ؛ ولهَذَا عَفَا اللهُ عنهُمْ وهَداهُمْ للإيهانِ وتَابُوا.

قَوْلُهُ: ﴿نُكَيْتِ طَآيِهَةٌ﴾ هَذَا جَوابُ الشَّرْطِ، أيْ: لَا يُمْكِنُ أَنْ نَعْفُوَ عَنِ الجَمِيعِ، بَلْ إنْ عَفَوْنَا عَنْ طائِفَةِ فَلَا بُدَّ أَنْ نُعَدِّبَ الآخرينَ.

قَوْلُهُ: ﴿إِلَٰهَمُ كَانُوا مُجْرِيدِنَ ﴾ الباءُ لِلسَّبَيَّةِ، أيْ: بسَبَبِ كَوْنِهِمْ مُجْرِمِينَ بالاسْتِهْزَاء، وعِنْدَهُمْ جُوْمٌ والعِياذُ باللهِ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُوقَقُوا للتَّوْبَةِ حَتَّى يُعْفَى عَنْهُمْ.

ويُسْتَفَادُ مِنَ الآيَتَيْنِ:

١ - بيانُ عِلْمِ اللهِ عَرَقِجَلَ بِهَا سَيَكُونُ؛ لقَوْلِهِ: ﴿ وَلَهِن سَـَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُ ﴾ وهذَا مُسْتَقْبَلٌ؛
 فاللهُ عالِمٌ مَا كَانَ ومَا سَيَكُونُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَبِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلأَرْضِ وَإِلَيْهِ مُرْجَعُ ٱلأَمْرُ كُلُهُ ﴾
 [هود:١٢٣].

- ٧- أنَّ الرَّسُولَ عِنْ يَحْكُمُ بِهَا أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْهِ؛ حَيْثُ أَمَرَهُ أَنْ يَقُولَ: ﴿أَبِأَللَّهِ وَءَايَنِهِ، ﴾.
- ٣- أنَّ الاسْتِهْزَاءَ باللهِ وآياتِهِ ورَسُولِهِ مِنْ أَعْظَم الكُفْرِ، بدَلِيلِ الاسْتِفْهَام والتَّوْبِيخ.
- إنَّ الاسْتِهْزَاءَ باللهِ وآياتِهِ ورَسُولِهِ أعْظَمُ اسْتِهْزَاءً وقُبْحًا؛ لقَوْلِهِ: ﴿أَبِاللَّهِ وَءَاينِدِهِ﴾ وتَقْدِيمُ الْتَعَلَّقِ يَدُلُّ عَلَى الحَصْرِ كَأَنَّهُ مَا بَقِيَ إِلَّا أَنْ تَسْتَهْزِئُوا بَهَوُلاءِ الَّذِينَ لَيْسُوا تَحَلَّ للاسْتِهْزَاءِ، بَلْ أَحَقَّ الحَقِّ هَوُلاءِ النَّلاَثُةُ.
  - ٥ أنَّ المُسْنَهْزِئَ باللهِ يَكُفُرُ؛ لقَوْلِهِ: ﴿ لَا نَعْمُنْذِرُوا فَدَّ كَفَرَّتُمْ بَعْدَ إِيمَنِكُو ﴾.

عَنِ ابنِ عُمَرً<sup>[۱]</sup> وَمُحَمَّدِ بنِ كَعْبٍ وَزَيْدِ بنِ أَسْلَمَ وَقَتَادَةً<sup>[۱]</sup>، دَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضِ<sup>[۱]</sup>: «أَنَّهُ قَالَ رَجُلٌ فِي غَزْوَةِ تَبُوك<sup>َ إِنَّا</sup>...........

٦ - استِعْمَالُ الغِلْطَةِ فِي تَحَلِّهَا، وإلَّا فالأصْلُ أنَّ مَنْ جَاءَ يَعْتَذِرُ يُرْحَمُ، لكنَّهُ هُنَا لَيْسَ أهْلًا
 لذَّ حُمَّة.

٧- قَبُولُ تَوْيَةِ المُسْتَهْزِئِ باللهِ؛ لقَوْلِهِ: ﴿إِن نَمْفُ عَن طَايَهِ اللهِ وَهَذَا أَمْرٌ قَدْ وَقَعَ، فإنَّ مِنْ هَوُلاءِ مَنْ عُفِي عَنْهُ وهُدِيَ للإِسْلامِ، وتابَ، وتابَ اللهُ عليْهِ، وهَذَا دَلِيلٌ للقَوْلِ الرَّاجِحِ أَنَّ المُسْتَهْزِئَ باللهِ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، لكنْ لا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ بَيْنٍ عَلَى صِدْقِ تَوْبَتِهِ؛ لأنَّ كُفْرَهُ مِنْ أَشَدِّ الكُفْرِ أَوْ هُوَ أَشَدُّ الكُفْرِ، باللهِ تَقْبَلُ تَوْبَعُ الإعْرَاضِ أَوِ الجَحْدِ.

[١] قَوْلُهُ: «عَنِ ابْنِ عُمَرَ» هُوَ عَبْدُ اللهِ.

[۲] وقَوْلُهُ: (ومُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ وزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ وقَتَادَةَ» والثَّلاثَةُ تَابِعِيُّونَ؛ فالرَّوَايَةُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعَةٌ، وعَنِ الثَّلاثَةِ الآخَرِينَ مُرْسَلَةٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «دَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ» أَيْ: أَنَّ هَذَا الحَدِيثَ مَجْمُوعٌ مِنْ كلامِهِمْ، وهَذَا يَهْعَلُهُ بَعْضُ أَئِمَّةِ الرُّواةِ كالزُّهرِيِّ وغَيْرِه، فيُحَدُّثُهُ جَاعَةٌ بشَأْنِ قِصَّةٍ مِنَ القَصَصِ كحَدِيثِ الإِفْكِ مَثْلًا، فيَجْمَعُونَ هَذَا ويَجْعَلُونَهُ فِي حَدِيثٍ واحِدٍ، ويُشِيرُونَ إِلَى هذَا، فيقُولُونَ -مَثَلًا-: دَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ، أَوْ يَقُولُ: حَدَّثِنِي بَعْضُهُمْ بكذَا وبَعْضُهُمْ بكذَا. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[1] قَوْلُهُ: "فِي غَزْرَةِ تَبُوكَ» (تَبُوكُ» فِي أَطْرَافِ الشَّام، وكانَتْ هَذِهِ الغَزْوَةُ فِي رَجَبٍ حِينَ طابَتِ الشَّارُ، وكانَ مَعَ الرَّسُولِ ﷺ فِي هَذِهِ الغَزْرَةِ نَحْوُ ثَلاثِينَ أَلْفًا، وليَّا خَرَجُوا رَجَعَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَيِّ بَنَحْوِ نِصْفِ المُمَسْكَرِ، حتَّى قِيلَ: إِنَّهُ لا يُدْرَى أَيُّ الجَيْشَيْنِ أَكْثَرُ: الَّذِينَ رَجَعُوا، أَو الَّذِينَ ذَهَبُوا؟ عِمَّا يَدُنُّ عَلَى وَفْرَةِ النَّفَاقِ فِي تِلْكَ السَّنَةِ، وكانتْ فِي السَّنَةِ التَّسِعةِ، وسَبُبُهَا أَنَّهُ قِيلَ للنَّبِيِّ ﷺ: إنَّ

### مَا رَأَيْنَا [ا مِثْلَ قُرَّائِنَا [ا هُوَ لَاءِ، أَرْغَبَ بُطُونًا [ا، وَلاَ أَكْذَبَ ٱلْسُنَّا [ا، وَلاَ أَجْبَنَ عِنْدَ اللِّقَاءِ [٥]

= قَوْمًا مِنَ الرُّومِ ومِنْ مُتَنَصِّرَةِ العَرَبِ يَجْمَعُونَ لهُ، فأرادَ أَنْ يَغْزُوَهُمْ ﷺ إِظْهَارًا للقُوَّةِ وإيهانًا بنَصْرِ الله عَزَّوْجَاً..

[١] قَوْلُهُ: «مَا رَأَيْنَا» تَخْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ بَصَرِيَّةً، وتَخْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ عِلْمِيَّةً قَلْبِيَّةً.

[٧] قَوْلُهُ: «مِثْلَ قُرَّائِنَا» المَفْعُولُ الأوَّلُ، والمُرَادُ بِهِمُ الرَّسُولُ ﷺ وأَصْحَابُهُ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَرْغَبَ بُعُلُونًا» المَفْحُولُ الثَّانِي، أَيْ: أَوْسَعَ، وإِنَّيَا كَانَتِ الرَّغْبَةُ هُنَا بِمَعْنَى السَّعَةِ؛ لأَنَّهُ كُلَّيَا اتَّسَعَ البَطْنُ رَغِبَ الإِنْسَانُ فِي الأَكْلِ.

[4] قَوْلُهُ: «وَلَا أَكْذَبَ أَلْسُنَا» الكَذِبُ: هُوَ الإِخْبارُ بخِلافِ الواقِعِ، والأَلْسُنُ: جَمْعُ لِسَانٍ، والْمَرَادُ: وَلَا أَكْذَبَ قَوْلًا، واللِّسانُ يُطْلَقُ عَلَى القَوْلِ كَثِيرًا فِي اللَّغَةِ العَرَبِيَّةِ، كَمَّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلَنَا مِن رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ فَوْمِهِ، ﴾ [براهيم:٤]، أيْ: بِلُغَتِهِمْ.

[٥] قَوْلُهُ: «وَلَا أَجْبَنَ عِنْدَ اللِّقاءِ» الجُبْنُ: هُوَ خَوَرٌ فِي النَّفْسِ يَمْنَعُ المُرَّءَ مِنَ الإِفْدامِ عَلَى مَا يَكْرُهُ، فَهُوَ خُلُقٌ نَفْسِيٌّ ذَمِيمٌ؛ ولهَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَعِيدُ مِنْهُ (١٠) لِمَا يَخْصُلُ فِيهِ مِنَ الإِحْجامِ عَمَّا يَنْبَغِى الإِقْدامُ إِلَيْهِ؛ فلهَذَا كَانَ صِفَةً ذَمِيمَةً.

وهَذِهِ الأَوْصَافُ تَنْطَبِقُ عَلَى المُنافِقِينَ لَا عَلَى المُؤْمِنِينَ، فالمُؤْمِنُ يَأْكُلُ بِعِمَى واحِد: ثُلُثٌ لطَعَامِهِ وثُلُثٌ لشَرَابِهِ وثُلُثٌ لنَفَسِهِ، والكافِرُ يَأْكُلُ بسَبْعَةِ أَمْعاءٍ، والمُؤْمِنُ أَصْدَقُ النَّسِ لِسَانًا ولَا سِبَّمَا النَّبِيُّ ﷺ وأَصْحَابُهُ؛ فإنَّ اللهَ وَصَفَهُمْ بالصَّدْقِ فِي قَرْلِهِ: ﴿لِلْفَقَرَآءِ ٱلْمُهَاجِرِينَ ٱلَذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَدِهِمْ وَآمَرُلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضَلا يَنَ اللهِ وَرِضَوَنَا وَيَصُرُونَ اللهَ وَرَسُولُهُۥ أَنْلِيَكَ هُمُ الضَدفُونَ ﴾ [الحشر: ١٨].

والمُنافِقُونَ أَكْذَبُ النَّاسِ، كَمَا قَالَ اللهُ فِيهِمْ: ﴿وَاللهُ يَشْهُدُ إِنَّهُمْ لَكَيْنِكُنَ﴾ [الحشر: ١١]، وجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الكَذِبَ مِنْ عَلاماتِ النَّفاقِ (()، والمُنافِقُونَ مِنْ أَجْبَنِ النَّاسِ، قَالَ تَعَلَى: ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْمٍ ﴾ [المُنافِقون: ٤]، فَلَوْ سَمِعُوا أَحَدًا يَنْشُدُ ضَالَّتُهُ لَقَالُوا: عَدُوٌّ، عَدُوٌّ. وهُمْ أَحَبُّ النَّاسِ للدُّنْيَا؛ إِذْ أَصْلُ نِفاقِهِمْ مِنْ أَجْلِ الدُّنْيَا، ومِنْ أَجْلِ أَنْ تُحْمَى دِماؤُهُمْ وأَمْوَالُهُمْ وأَعْراضُهُمْ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الاستماذة من أرذل العمر، رقم (٦٣٧٤)، من حديث سعد بن أبي وقاص رَصِّوَالَفَهُعَانُهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيان، باب علامة المنافق، رقم (٣٣)، ومسلم: كتاب الإيان، باب بيان خصال المنافق، رقم (٩٥)، من حديث أبي هريرة رَحِيَاللَّهُ عَنْدُ.

(يَعْنِي: رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ القُرَّاءَ) فَقَالَ لَهُ عَوْفُ بنُ مَالِكِ: كَذَبْتَ ١١، وَلكِنَّكَ مُنَافِقٌ ١١؛ لأُخْبِرَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ. فَذَهَبَ عَوْفٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ لِيُخْبِرَهُ، فَوَجَدَ القُرْآنَ قَدْ سَبَقَهُ ١١، فَجَاءَ ذَلِكَ الرَّجُلُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَقَدِ ارْتَحَلَ وَرَكِبَ نَافَتَهُ ١٤، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَتَحَدَّثُ حَدِيثَ الرَّكْبِ نَقْطَعُ بِهِ عَنَّا الطَّرِيقَ».

قَالَ ابنُ عُمَرَ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ (٥) مُتَعَلِّقًا بِنِسْعَةٍ [٦].

[١] فَوْلُهُ: «كَذَبْتَ» أَيْ: أَخْبَرْتَ بخِلافِ الواقِعِ، وفِي ذلِكَ دَلِيلٌ عَلَى تَكْذِيبِ الكَذِبِ مَهْمَا كَانَ الأَمْرُ، وأَنَّ السُّكُوتَ عَلَيْهِ لَا يَجُورُ.

[٧] قَوْلُهُ: «ولَكِنَّكَ مُنافِقٌ»؛ لأنَّهُ لَا يُطْلِقُ هَذِهِ الأَوْصافَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وأَصْحَابِهِ رَجُلٌ تَسَمَّى بالإِسْلامِ إِلَّا مُنافِقٌ، وبهَذَا يُعْرَفُ أنَّ مَنْ يَسُبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أنَّهُ كافِرٌ؛ لأنَّ الطَّعْنَ فِيهِمْ طَعْنٌ فِي اللهِ ورَسُولِهِ وشَرِيعَتِهِ.

فَيَكُونُ طَعْنًا فِي اللهِ؛ لأنَّهُ طَعْنٌ فِي حِكْمَتِهِ؛ حَيْثُ اخْتارَ لأَفْضَل خَلْقِهِ أَسْوَأَ خَلْقِهِ.

وطَغنًا فِي الرَّسُولِ ﷺ لأَتَّهُمْ أَصْحَابُهُ، والمَرَّءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، والإِنْسَانُ يُسْتَدَلَّ عَلَى صَلاحِهِ أَوْ فَسادِهِ أَوْ سُوءِ أَخْلاقِهِ أَوْ صَلاحِهَا بالقَرِينِ.

وطَغنًا فِي الشَّرِيعَةِ؛ لأَنَّهُمُ الوَاسِطَةُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الرَّسُولِ ﷺ فِي نَقْلِ الشَّرِيعَةِ، وإذَا كَانُوا بَهَذِهِ المَثابَةِ؛ فَلاَ يُوثَقُ بَهَذِهِ الشَّرِيعَةِ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَوَجَدَ القُرْآنَ قَدْ سَبَقَهُ» أَيْ: بالوَحْيِ مِنَ اللهِ تَعَالَى، واللهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ وبِبَمَا يُرِيدُونَ وبِمَا يُبَيَّتُونَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لا يُرْضَىٰ مِنَ الْفَوْلِ ﴾ [النساء:١٠٨].

[٤] قَوْلُهُ: «وقَدِ ارْتَحَلَ ورَكِبَ نَاقَتَهُ» الظاهِرُ أنَّ هَذَا مِنْ بَابِ عَطْفِ التَّفْسِيرِ؛ لأنَّ رُكوبَ الناقَةِ هُوَ الازْتِحَالُ.

[٥] قَوْلُهُ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إليْهِ» (كأنَّ إذَا دَخَلَتْ عَلَى مُشْتَقٌ فِهِيَ للتَّوَقُّعِ، وإذَا دَخَلَتْ عَلَى جَامِدٍ فهِيَ للتَّشْبِيهِ، وهُنَا دَخَلَتْ عَلَى جامِدٍ، والمَعْنَى: كأنَّهُ الآنَ أمَامِي مِنْ شِدَّةِ يَقِينِي بهِ.

[7] قَوْلُهُ: «بِنِسْعَةِ» هِيَ الحِزامُ الَّذِي يُرْبَطُ بِهِ الرَّحْلُ.

نَاقَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وإِنَّ الجِجَارَةَ تَنْكُبُ رِجْلَيْهِ اللهِ وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّهَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ. فَيَقُولُ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿أَيَاللّهِ وَمَايَنَهِ. وَرَسُولِهِ. كُنْتُدٌ تَشَنَّهْ إِمُونَ ﴾ [التوبة: ٦٥]، مَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ وَمَا يَزِيدُهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: وَهِيَ العَظِيمَةُ، أَنَّ مَنْ هَزَلَ بِهِذَا كَافِرٌ [1].

الثانِيَةُ: أَنَّ هَذَا هُوَ تَفْسِيرُ الآيَةِ فيمَنْ فَعَلَ ذلِكَ كائِنًا مَنْ كَانَ [1].

الثالِثَةُ: الفَرْقُ بَيْنَ النَّمِيمَةِ وَالنَّصِيحَةِ للهِ وَلِرَسُولِهِ [6].

[١] قَوْلُهُ: «والحِجَارَةُ تَنْكُبُ رِجْلَيْهِ» أيْ: يَمْشِي والحِجارَةُ تَضْرِبُ رِجْلَيْهِ، وكانَّهُ –واللهُ أَعْلَمُ– يَمْشِي بسُرْعَةٍ، ولكنَّهُ لَا نُجِسُّ فِي تِلْكَ الحالِ؛ لأنَّهُ يُريدُ أَنْ يَعْتَذِرَ.

[۲] قَوْلُهُ: «وَمَا يَزِيدُهُ عَلَيْهِ» أَيْ: لَا يَزِيدُهُ عَلَى مَا ذُكِرَ مِنْ تَوْبِيخٍ؛ امْتِثَالًا لأمْرِ اللهِ عَزَقِجَلَ. وكَفَى بالقَوْلِ الَّذِي أَرْشَدَ اللهُ إِلَيْهِ نِكَايَةً وتَوْبِيخًا.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٣] الأُولَى -وهِيَ العَظِيمَةُ-: أنَّ مَنْ هَزَلَ بَهَذَا كافِرٌ. أيْ مَنْ هَزَلَ باللهِ وآياتِهِ ورَسُولِهِ.

[٤] الثانِيَةُ: أنَّ هَذَا هُوَ تَفْسِيرُ الآيَةِ فِيمَنْ فَعَلَ ذلِكَ كائِنًا مَنْ كانَ. أيْ: سَـواءٌ كَانَ مُنافِقًا أَوْ غَيْرَ مُنافِق، ثُمَّ اسْتَهْزَأَ – فإنَّهُ يَكْفُرُ كائِنًا مَنْ كانَ.

[٥] الثالِثَةُ: الفَرْقُ بَيْنَ النَّمِيمَةِ والنَّصِيحَةِ للهِ ولرَسُولِهِ. النَّمِيمَةُ: مِنْ نَمَّ الحَريثَ، أَيْ: نَقَلَهُ ونَسَبَهُ إِلَى خَيْرِهِ، وَهِمِيَ نَقْلُ كَلامِ الغَيْرِ للغَيْرِ بقَصْـدِ الإِفْسادِ، وَهِـيَ مِنْ أَكْبَرِ الذُّنُوبِ، قَالَ ﷺ: ﴿لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ ثَيَّامٌ»''، وأخْبَرَ عَنْ رَجُل يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ؛ لأَنَّهُ كَانَ يَمْشِي بالنَّعِيمَةِ<sup>(٣)</sup>.

وأمَّا النَّصِيحَةُ للهِ ورَسُولِهِ: فَلَا يُقْصَدُ بِهَا ذلكَ، وإنَّمَا يُقْصَدُ بِهَا احْتِرَامُ شَعائِرِ اللهِ عَزَّقِجَلَ،

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن جرير (١٠/١١٩) وابن أبي حاتم؛ كها في «الصحيح المسند» لمقبل بن هادي (ص:٧٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يكره من النميمة، رقم (٦٠٥٦)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان غلظ تحريم النميمة، رقم (١٠٥)، من حديث حذيفة، ولفظ البخاري: «لا يدخل الجنة قتات».

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله، رقم (٢١٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم (٢٩٢)، من حديث ابن عباس رَحِيَّشَيْفَتْخَا.

الرَّابِعَةُ: الفَرْقُ بَيْنَ العَفْوِ الَّذِي يُحِبُّهُ اللهُ وَبَيْنَ الغِلْظَةِ عَلَى أَعْدَاءِ اللهِ<sup>[1]</sup>. الخَامِسَةُ: أَنَّ مِنَ الاعْتِذَارِ مَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْبَلَ [1].

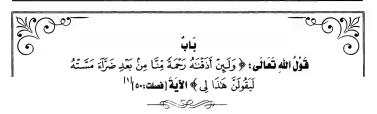
وإقامَةُ حُدُودِه، وحِفْظُ شَرِيعَتِه، وعَوْفُ بْنُ مالِكِ نَقَلَ كَلامَ هَذَا الرَّجُل؛ لأَجْلِ أَنْ يُقامَ عَلَيْهِ الحَدُّ،
 أَوْ مَا يَجِبُ أَنْ يُقامَ عَلَيْهِ، ولَيْسَ قَصْدُهُ مُجَرَّدَ النَّهِيمَةِ.

ومِنْ ذلِكَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا اعْتَمَدَ عَلَى شَخْصٍ ووَثِقَ بهِ، وهَذَا الشَّخْصُ يَكْشِفُ سِرَّهُ ويَسْتَهْزِئُ بِهِ فِي المجالِسِ، فإنَّكَ إِذَا أَخْبَرْتَ هَذَا الرَّجُلَ بذلِكَ - فَلَيْسَ هَذَا مِنَ النَّعِيمَةِ، بَلْ مِنَ النَّصِيحَةِ.

والصَّوَابُ أنَّ المُرَادَ بِهِ: أَصْلَحَ فِي عَفْوِهِ، أَيْ: كَانَ فِي عَفْوِهِ إَصْلاحٌ. فَمَنْ كَانَ عَفْوُهُ إِفْسَادًا لَا إصْلاحًا فإنَّهُ آثِمٌ بَهَذَا العَفْوِ، ووجْهُ ذلِكَ مِنَ الآيَةِ ظاهِرٌ؛ لأنَّ اللهَ قَالَ: ﴿عَصَا وَأَشَلَحَ﴾؛ ولأنَّ العَفْوَ إِحْسانٌ والفَسَادَ إِساءَةً، ودَفْعُ الإِساءَةِ أُولَى، بَلِ العَفْوُ حينتَذِ مُحَرَّمٌ.

والنَّبِيُ ﷺ غَلَظَ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ؛ لِكَوْنِهِ ﷺ لَمْ يَلْتَفِتْ إليْهِ، ولا يَزِيدُ عَلَى هَذَا الكَلامِ الَّذِي أَمَرَهُ اللَّهِ بِهِ مَعَ أَنَّ الحِجارَةَ تَنْكُ بُ رِجْلَ الرَّجُلِ، ولَمْ يَرْحَمُهُ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يَرَقَ لَهُ، ولكُلِّ مَعْامِ مقالًى، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الإِنْسَانُ شَدِيدًا فِي مَوْضِعِ الشَّدَّةِ، لَيَّنَا فِي مَوْضِعِ الشَّدَّةِ، لَيَّنَا فِي مَوْضِعِ الشَّدَّةِ، اللَّمِنِ، لكنْ أعداءُ اللهِ عَرَقِجَلَّ الاصْلُ فِي مُعامَلَتِهِمُ الشَّدَّةُ، قَالَ تَعَالَى فِي وَصْفِ الرَّسُولِ ﷺ وأصْحَابِهِ: ﴿ أَيْدَلَهُ عَلَى النَّمَا لِهُ النَّمِي مَنَ اللَّهُ وَاصْحَابِهِ: ﴿ أَيْدَلَهُ عَلَى النَّمَا لَيْنَ مَنَ اللَّهُ فِي مُورَتَيْنِ مِنَ القُرْآنِ عِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مِنْ أَهُمُّ مَا يَكُونُ ، لكنِ الشَّرِعُ اللهُ إِنْ اللّهُ إِنْ المَيْنِ أَمْ اللّهُ مِنَ القُرْآنِ عِنَ القُرْآنِ عِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مِنْ أَهُمُّ مَا يَكُونُ ، لكنِ الشَّيْعَ اللهُ إِللهُ اللهُ عِنْ وَالتَّالِيفِ قَدْ يَكُونُ مُسْتَحْسَنًا.

[٧] الحَلمِسَةُ: أنَّ مِنَ الاغْتِذَارِ مَا لَا يَنْبُغِي أَنْ يُقْتَلَ. فالأَصْلُ فِي الاغْتِذَارِ أَنْ يُقْتَلَ لَا سِيَّا إِذَا كَانَ المُّغْتَذِرُ مُحْسِنًا، لكنْ حَصَلَتْ مِنْهُ هَفْوَةٌ، فإنْ عُلِمَ أَنَّ الاغْتِذَارَ باطِلٌ فإنَّهُ لَا يُقْتَلُ.



[1] مُناسَبَةُ البَابِ لـ(كِتابِ التَّوْحِيدِ): أَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا أَضَافَ النَّعْمَةَ إِلَى عَمَلِهِ وكَسْبِهِ فَفِيهِ نَوْعٌ مِنَ الإِشْرَاكِ بالرُّبُوبِيَّةِ، وإِذَا أَضَافَهَا إِلَى اللهِ لِكَنَّهُ زَعَمَ أَنَّهُ مُسْتَحِقٌّ لذلكَ وأَنَّ مَا أَعْطاهُ اللهُ كُنِسَ مُحْضَ تَفَضُّل، لكنْ لأَنَّهُ أَهْلٌ، فِفِيهِ نَوْعٌ مِنَ النَّعلِي والتَّرَفُّهِ فِي جَانِبِ المُبُودِيَّةِ.

وقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ فِيهِ آيَتَيْنِ:

الآية الأُولَى: مَا تَرْجَمَ بِهِ المُؤلِّفُ، وَهِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَهِنَ أَذَفَنَهُ ﴾ الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الإِنسَانِ، والْمَرَادُ بِهِ الجِنسُ، وقِيلَ: الْمَرَادُ بِهِ الكَافِرُ، والظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الجِنسُ، إِلَّا آلَهُ يَمْنَعُ مِنْ مَذِهِ الجِنسُ، إِلَّا آللَّهُ يَمْنَعُ مِنْ مَذِهِ الجِنسُ، وقِيلَ: المُرادُ بِهِ الكَافِر، والظَّاهِرُ أَنَّ اللَّهِ يَرَدُ عِلَمُ السَّاعَةُ وَمَا تَخْرُجُ مِن نَمَرَتِ مِنْ الْحَالِ الإِيهانُ، فَلَا يَقُولُ ذلكَ المُؤْمِنُ، قَالَ تَعَالَى قبلها: ﴿ إِلَيْهِ بَرُدُ عِلَمُ السَّاعَةُ وَمَا تَخْرُجُ مِن مَمْرَتِ مِنْ أَكُمُ اللَّهُ مِن تَحْمِلُ مِنْ أَنْفَى وَلَا نَصَعُمُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمُ أَيْنَ شُرَكَاتِه يَ قَالُوا عَادَنَكَ مَا مِنَا مِن اللَّهُ مَن عَيلُ قبلُهُ مَن تَجِيصٍ ﴿ آلَ الْإِنسَانِ مِنْ حَيْثُ هُو إنسانٌ ، الْخَمْرِ وَإِن مَسَلَهُ الجِنسَانِ مِنْ حَيْثُ هُو إنسانٌ ، لكن الإيليانُ يَفْنَعُ الجُصالَ السَّيِّةَ المَذْكُورَةَ.

قَوْلُهُ: ﴿ مِنَّا ﴾ أضافَهُ اللهُ إليه؛ لوُضُوح كوْيْهَا مِنَ اللهِ، ولِتَهَامِ مِنَّتِهِ بَهَا.

قَوْلُهُ: ﴿مِنْ بَعْدِ ضَرَّلَةَ مَسَّتُهُ ﴾ أيْ: أنَّهُ لَمْ يَذُقِ الرَّحْمَةَ مِنْ أَوَّلِ أَمْرِهِ، بَلْ أُصِيبَ بَضَرَّاءَ كالفَقْرِ وَقَقْدِ الأَوْلادِ وَغَيْرِ ذلكَ، ثُمَّ أَذاقَهُ بَعْدَ ذلِكَ الرَّحْمَةَ حتَّى يُحِسَّ بِهَا وتَكُونَ لَذَّتُهَا والسُّرُورُ بِهَا أَعْظَمَ، مِثْلُ الذَّائِقِ للطَّعَام بَعْدَ الجُوعِ.

قَوْلُهُ: ﴿مَسَّنَّهُ ﴾ أيْ: أصابَتْهُ وأَثَّرَتْ فِيهِ.

قَوْلُهُ: ﴿لَيَقُولَنَ هَنَدَا لِى﴾ هَذَا كُفُرٌ بَيْغَمَةِ اللهِ وإغْجابٌ بالنَّفْسِ، واللامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَيَقُولَنَ ﴾ واقِعَةٌ فِي جَوابِ القَسَم المُقَدَّرِ قَبْلِ اللام فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَلَهِنَ أَدَقَنَهُ ﴾.

قَوْلُهُ: ﴿ وَمَا أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ فَآيِمَةً ﴾ بَعْدَ أَنِ انْغَمَسَ فِي الدُّنْيَا نَسِيَ الآخِرَة، بخِلافِ المُؤْمِنِ إِذَا

قَالَ مُجَاهِدٌ: «هَذَا بِعَمَلِ، وَأَنا مَحْقُوقٌ بِهِ<sup>[1]</sup>" ().
وَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: «يُرِيدُ: مِنْ عِنْدِي [<sup>7]</sup> ().
وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا أُوتِيثُهُ عَلَى عِلْمٍ عِندِي ﴾ الآية [الفصص: ٧٨] [7].
قَالَ قَتَادَةُ: «عَلَى عِلْمٍ مِنِّي بِوُجُوهِ الْمَكَاسِبِ (<sup>7)</sup>.
وَقَالَ آخَرُونَ: عَلَى عِلْمٍ مِنَ اللهِ أَنِّي لَهُ أَهْلٌ.
وهَذَا مَعْنَى قَوْلِ مُجَاهِدٍ: ﴿أُوتِيتُهُ عَلَى شَرَفٍ (أَا اللهِ أَنَّ لَهُ أَهْلٌ.

أصابَتْهُ الضَّرَّاءُ لَجَأَ إِلَى اللهِ، ثُمَّ كَشَفَهَا، ثُمَّ وَجَدَ بَعْدَ ذلِكَ لَذَّةً وسُرُورًا يَشْكُرُ اللهَ عَلَى ذلكَ، أمَّا هذَا فَقَدْ نبيق الآخِرَة وكَفَرَ بِهَا.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَهِن تُجِعْتُ إِلَى رَفِيٓ إِنَّ لِي عِندَهُۥ لَلْحُسْنَى﴾ (إِنْ) شَرْطِيَّةٌ، وتَأْقِي فِيهَا يُمْكِنُ وُقُوعُهُ وفِيهَا لا يُمْكِنُ وُقُوعُهُ، كَقَرْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَهِنَ الشَّرُكَ لَيَمْبَلْنَ مَمْلُكَ﴾ [الزمر:٢٥]، والمُغنَى: عَلَى فَرْضِ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى اللهِ إِنَّ لِي عنْدُهُ للحُسْنَى. والحُسْنَى: اسْمُ تَفْضِيلٍ، أيِ: الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ مِنْ هذَا، واللامُ للتَّوْكِيدِ.

قَوْلُهُ: ﴿فَلَنَتِئَنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِمَا عَمِلُوا﴾ أيْ: فَلَنَبْبَنَّ هَذَا الإِنْسَانَ، وأَظْهَرَ في مَقامِ الإِضْهارِ مِنْ أَجْلِ الحُكْم عَلَى هَذَا القائِلِ بالكُفْرِ؛ ولأَجْلِ أَنْ يَشْمَلُهُ الوَعِيدُ وغَيْرُهُ.

[1] «قَوْلُ مُجَاهِدٍ: هَذَا بَعَمِلِي وَأَنَا مُخْقُوقٌ بِهِ» أَيْ: هَذَا بِكَسْبِي وَأَنَا مُسْتَحِقٌّ لَهُ.

[٢] «قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: يُرِيدُ مِنْ عِنْدِي» أَيْ: مِنْ حِذْقِي وتَصَرُّ فِي ولَيْسَ مِنْ عِنْدِ اللهِ.

[٣] الآيةُ التَّالِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أُولِيتُهُ، عَنْ عِلْمٍ عِندِى ﴾ فِي القُرْآنِ آيَتانِ: آيةٌ قَالَ اللهُ فِيهَا: ﴿إِنَّمَا أُولِيتُهُ، عَنْ عِلْمٍ ﴿إِنَّمَا أُولِيتُهُ، عَنْ عِلْمٍ ﴿إِنَّمَا أُولِيتُهُ، عَنْ عِلْمٍ عِنْ عَلْمِ وَالظَّاهِرُ مِنْ تَفْسِيرِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ يُرِيدُ الآيةَ الثانِيَةَ.

[٤] قَوْلُهُ: ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾ فِي معْناهُ أَقْوَالٌ:

<sup>(</sup>١) علقه البخاري: كتاب تفسير القرآن، سورة حم السجدة، (٦/٧٦)، ووصله الطبري في تفسيره (٤٥٨/٢٠ –٤٥٩) ط دار هجر.

<sup>(</sup>٢) ذكره القرطبي في تفسيره (١٥/ ٣٧٣).

<sup>(</sup>٣) ذكره القرطبي في تفسيره (١٥/٢٦٦).

<sup>(</sup>٤) انظر: «تفسير ابن جرير» (١٠٧/١٠) و«الدر المنثور» (٥/ ١٣٧).

الأوَّلُ: (قَالَ فَتَادَةُ: عَلَى عِلْمٍ مِنِّي بوُجُوهِ المَكاسِبِ، فَيَكُونُ العِلْمُ عائدًا عَلَى الإِنْسَانِ، أَيْ:
 أَنْنِي عالِمٌ بوُجُوهِ المَكاسِبِ ولَا فَضْلَ لأَحَدٍ عَلَيَّ فِيهَا أُوتِيتُهُ، وإنَّمَا الفَضْلُ لِي، وعليْهِ يَكُونُ هَذَا كُفْرًا بيغْمَةِ اللهِ، وإعْجَابًا بالنَّفْسِ.

الثَّانِي: «قَالَ آخَرُونَ: عَلَى عِلْم مِنَ اللهِ أَنِّي لَهُ أَهْلٌ» فَيَكُونُ بِذلِكَ مُدِلَّا عَلَى اللهِ، وآنَّهُ أَهْلٌ ومُسْتَحِقٌّ لأَنْ يُنْعِمَ اللهُ عليْهِ، والعِلْمُ هُنَا عائِدٌ عَلَى اللهِ، أَيْ: أُوتِيتُ هَذَا الشَّيْءَ عَلَى عِلْمٍ مِنَ اللهِ أَيِّ مُسْتَحِقٌّ لَهُ وأَهْلٌ لَهُ.

الثَّالِثُ: «قَوْلُ مُجُاهِدٍ: «أُوتِيتُهُ عَلَى شَرَفِ»» وَهُوَ مِنْ مَعْنَى القَوْلِ الثَّانِي، فصارَ مَعْنَى الآيَةِ يَدُورُ عَلَى وجْهَيْنِ:

الوَجْهُ الأوَّلُ: أنَّ هَذَا إِنْحَارُ أَنْ يَكُونَ مَا أَصَابَهُ مِنَ النَّعْمَةِ مِنْ فَضْلِ اللهِ، بَلْ زَعَمَ أَنَّهَا مِنْ كَسْبِ يَدِهِ وعِلْمِهِ ومَهارَتِهِ.

الوَجْهُ النَّانِي: أَنَّهُ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ للهِ الفَصْلُ عليْهِ، وكأنَّهُ هُوَ الَّذِي لَهُ الفَصْلُ عَلَى اللهِ؛ لأنَّ اللهَ أعْطاهُ ذلِكَ؛ لكَوْنِهِ أهلًا لهذِهِ النَّعْمَةِ.

فَيْكُونُ عَلَى كِلَا الأَمْرَيْنِ غَيْرَ شَاكِرِ لللهِ عَنَجَهَلَ، والحَقِيقَةُ أَنَّ كُلَّ مَا نُؤْنَاهُ مِنَ النَّمَمِ فَهُوَ مِنَ اللهِ، فَهُوَ اللّذِي يَسَّرَهَا حتَّى حَصَلْنَا عَلَيْهَا، بَلْ كُلُّ مَا نَحْصُلُ عَلَيْهِ مِنْ عِلْمٍ أَوْ قُدْرَةٍ أَوْ إِرَادَةٍ فَمِنَ اللهِ، فَاللّواجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُضِيفَ هَذِهِ النَّعَمَ إِلَى اللهِ شُبْحَانَهُ، قَالَ تَعَلَى: ﴿ وَمَا يِكُمُ مِن فِتْمَةِ فَمِنَ اللهِ فَالواجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُضِيفَ هَذِهِ النَّعَمَ إِلَى اللهِ شُبْحَانَهُ، قَالَ تَعَلَى: ﴿ وَمَا يِكُمُ مِن فِتْمَةِ فَمِنَ اللهِ اللّهَ عَلَيْهِ عَلَى اللّهِ مُنْ اللّهَ عَلَيْهِ مَا اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللّهِ اللّهُ عَلَيْهِ مَا اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللّهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَلَا اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ مِنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْ عَلَيْهُ عَلَيْكُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلْهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَا عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ

وشُكْرُ النِّعْمَةِ لَهُ ثَلاثَةُ أَرْكَانٍ:

١ - الاعْتِرَافُ بِهَا فِي القَلْبِ.

٢ - الثَّنَاءُ عَلَى اللهِ باللِّسَانِ.

٣- العَمَلُ بالجَوارِح بِهَا يُرْضِي المُنْعِمَ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَحَٰفِلَقَعَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُول: ﴿إِنَّ فَلَاثَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ۖ الْأَ. أَبْرَصَ ۚ اللَّهِ إِلَيْهِمْ مَلَكًا ۖ إِلَّا مَنْ أَذَا اللهُ ۖ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ اللَّهُ اللَّهِ عَلَكَالًا اللهِ مُلكًا لا أَنْ يَبْتَلِيهُمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَكُما لا أَنْ عَبْدَ لِللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَكُما لا أَنْ عَبْدَ لِللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ ال

فَمَنْ كَانَ عَنْدَهُ شُعُورٌ فِي داخِلِ نَفْسِهِ أَنَّهُ هُوَ السَّبَبُ لِمَهارَتِهِ وَجَوْدَتِهِ وَحِذْقِهِ – فَهَذَا لَمْ يَشْكُرِ النَّعْمَةَ، وكذلِكَ لَوْ أَضافَ النَّعْمَةَ بلِسَانِهِ إِلَى غَيْرِ اللهِ، أَوْ عَمِلَ بِمَعْصِيَةِ اللهِ فِي جَوارِحِهِ، فَلَيْسَ بشاكِرٍ للهِ تَعَالَى.

[1] فَوْلُهُ: وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَحَىٰلِلَهُعَنهُ أَنَّهُ سمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ ثَلاقَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ» جَمِيعُ الفَصَصِ الوارِدَةِ فِي القُرْآنِ وصَحِيحِ السُّنَّةِ لَيْسَ الْمَصُّودُ مِنْهَا مُجَّرَدَ الحَتِرِ، بَلْ يُفْصَدُ مِنْهَا العِبْرَةُ والعِظَةُ مَعَ مَا تُكْسِبُ النَّفْسَ مِنَ الرَّاحَةِ والسُّرُورِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِ فَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِلْأُولِي ٱلْأَلْبَابِ﴾ [يوسف:١١].

قَوْلُهُ: «مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ» فِي مَحَلِّ نَصْبِ نَعْتٍ لـ«ثَلاثَةً» وبَنُو إِسْرَائِيلَ هُمْ ذُرِّيَّةُ يَعْقُوبَ بْنِ إسْحَاقَ بْن إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمُ الصَّلاةُ والتَّسْلِيمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَبْرَصَ» أَيْ: فِي جِلْدِهِ بَرَصٌ، والبَرَصُ داءٌ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ مِنَ الأَمْرَاضِ المُسْتَمْصِيَةِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ عِلاجُهَا بالكُليَّةِ، ورُبَّهَا تَوَصَّلُوا أَخِيرًا لِلَى عَدَمِ انْشِفَارِهَا وتَوَسُّعِهَا فِي الجِلْدِ، لكنْ رَفْعُهَا لَا يُمْكِنُ؛ ولهَذَا جَعَلَهَا اللهُ آيَةٌ لييسَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتُبْرِئُ ٱلْأَصَّمَهُ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذِي ﴾ [المائدة: ١١].

[٣] قَوْلُهُ: «أَقْرَعَ» مَنْ لَيْسَ عَلَى رَأْسِهِ شَعَرٌ.

[٤] قَوْلُهُ: «أَعْمَى» مَنْ فَقَدَ البَصَرَ.

[0] قَوْلُهُ: «فَارَادَاللهُ» وفِي بَعْضِ النُّسَخِ: «أرادَاللهُ» فَعَلَى إثباتِ الفاءِ يَكُونُ حَبَرُ (إنَّ) مَحْذُوفًا دلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ، تَقْدِيرُهُ: إنَّ ثَلاثَةً مِنْ بَنِي إِسْرَاثِيلَ أَبْرَصَ وأَقْرَعَ وأَعْمَى أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ فَأَرَادَ اللهُ أَنْ يَبْنَلِيَهُمْ. ولا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ «أَبْرَصَ وأَقْرَعَ وأَعْمَى» خَبَرًا؛ لأَنَّهُ بَدَلٌ، وعَلَى حَذْفِ الفاءِ يَكُونُ الحَبَرُ جُمْلَةَ: «أَرَادَ اللهُ» والإرادَةُ هُنَا كَوْنِيَّةٌ.

[٦] قَوْلُهُ: «يَبْتَلِيَهُمْ» أَيْ: يَخْتَبِرَهُمْ؛ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَيَبْلُوكُمُ وَالشَّرِ وَٱلْخَيْرِ فِشْنَةَ﴾ [الأنبياء:٣٥]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿هَذَا مِن فَشْلِ رَبِّ لِبَلْوَيْ ءَأَشْكُواْمَ أَكُفُّ﴾ [النمل:٤٠].

[٧] قَوْلُهُ: «مَلَكًا» واحِدُ المَلائِكَةِ: وهُمْ عَالَمٌ غَيْبِيٌّ، خَلَقَهُمُ اللهُ مِنْ نُورٍ، وجَعَلَهُمْ قَائِمِينَ

فَأَتَى الأَبْرَصَ، فَقَال: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: لَوْنٌ حَسَنٌ وَجِلْدٌ حَسَنٌ وَيَذْهَبُ الْ عَنِّ الَّذِي قَدْ قَذِرَنِ [1] النَّاسُ بِهِ [1]. قَالَ: فَمَسَحَهُ اللهِ فَذَهَبَ عَنْهُ قَذَرُهُ، فَأَعْطِيَ لَوْنًا حَسَنًا وَجِلدًا حَسَنًا. قَالَ: فَأَيُّ المَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الإِبِلُ أَوِ البَقَرُ (شَكَّ إِسْحَاقُ) أَا فَأَعْطِيَ نَاقَةً عُشَرَاءً اللهِ وَقَالَ: بَارَكَ اللهُ لَكَ فِيهَا اللهِ .

بطاعة الله، لا يَأْكُلُونَ، ولا يَشْرَبُونَ، يُسَبِّحُونَ اللَّيْل والنَّهارَ لا يَفْتُرُونَ، لهُمْ أَشْكَالٌ وأعْمالٌ ووظائِفُ
 مَذْكُورَةٌ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ، ويَجِبُ الإيهانُ بِهمْ، وَهُوَ أَحَدُ أَرْكَانِ الإيهانِ السِّنَّةِ.

قالَ أهْلُ اللَّفَةِ: وأصْلُ الـ(مَلَكِ) مَأْخُوذٌ مِنَ الأَلُوكَةِ، وَهِيَ الرِّسَالَةُ، وعَلَى هَذَا يَكُونُ أَصْلُهُ (مَأْلَك)، فصارَ فِيهِ إغلالٌ قَلْبِيٌّ، فصارَ (مَلاَّك)، ثُمَّ تُقِلَتْ حَرَكَةُ الهَمْزَةِ إِلَى اللامِ السَّاكِنَةِ وحُذِفَتِ الهَمْزَةُ تَخْفِيفًا، فصارَ (مَلَك)؛ ولهَذَا فِي الجَمْع تَأْتِي الهَمْزَةُ: (مَلائِكَةٌ).

[1] قَوْلُهُ: «وِيَذْهَبُ» يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ والنَّصْبُ، والرَّفْعُ أَوْلَى.

[٢] قَوْلُهُ: «قَذِرَنِي» أي: اسْتَقْذَرَنِي وكَرِهُوا مُخَالَطَتِي مِنْ أَجْلِهِ.

[٣] وقَوْلُهُ: «بهِ» الباءُ لِلسَّبَبِيَّةِ، أَيْ: بسَبَهِ.

[٤] قَوْلُهُ: «فمَسَحَهُ» لِيِتَبَيَّنَ أنَّ لكُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا، وبَرَأَ بإذْنِ اللهِ عَرَقِجَلَّ «فذَهَبَ عَنُهُ قَذَرُهُ» بدَأَ بذَهابِ القَذَرِ قَبْلَ اللَّوْنِ الحَسَنِ والجِلْدِ الحَسَنِ؛ لأنَّهُ يُبْدَأُ بزَوَالِ المَكْرُوهِ قَبْلَ حُصُولِ المَطْلُوبِ، كَمَا يُقالُ: التَّخْلِيَةُ قَبْلَ التَّخلِيَةِ.

[٥] قَوْلُهُ: «قَالَ: الإِبلُ أوِ البَقَرُ -شَكَّ إسْحاقُ-» والظاهِرُ: أَنَّهُ الإِبلُ كَمَا يُفِيدُهُ السِّيَاقُ، وإسْحَاقُ أَحَدُ رُواةِ الجَدِيثِ.

[7] قَوْلُهُ: «هُشَرَاءَ» قِيلَ: هِيَ الحامِلُ مُطْلَقًا، وقَالَ فِي (القَامُوسِ)<sup>(۱)</sup>: هِيَ الَّتِي بَلَغَ خَمُلُهَا عَشَرَةَ أَشْهُرٍ أَوْ ثَمَانِيَةً، سَخَّرَهَا اللهُ عَرَّقِجَلَّ وذَلَّلَهَا، ولَعَلَّهَا كانَتْ قَرِيبَةً مِنَ الْمَلَكِ فأعْطَاهُ إيَّاهَا.

[٧] قَوْلُهُ: «بَارَكَ اللهُ لِكَ فِيهَا» يُحْتَمَلُ أَنَّ لَفُظُهُ لَفُظُ الحَيْرِ ومعْنَاهُ الدُّعَاءُ، وَهُوَ الأَقْرُبُ؛ لأَنَّهُ أَسْلَمُ مِنَ التَّقْدِيرِ، ويُحْتَمَلُ أَنَّهُ خَبَرٌ مُحْضٌ، كأنَّهُ قَالَ: هَذِهِ ناقَةٌ عُشَرَاءُ، مُبارَكٌ لكَ فِيهَا، ويَكُونُ المَعْنَى عَلَى تَقْدِيرِ (قَدْ): قَدْ بَارَكَ اللهُ لكَ فِيهَا.

<sup>(</sup>١) القاموس المحيط (ص:٤٤٠).

قَالَ: «فَاتَّى الأَقْرَعُ اللَّهُ فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: شَعَرٌ حَسَنٌ اللَّ وَيَذْهَبُ عَنِّي الَّذِي قَلِزرِنِ النَّاسُ بِهِ |V| فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: شَعَرًا حَسَنًا. فَقَالَ: أَيُّ اللَّالِ اللَّذِي قَلِزرِنِ النَّاسُ بِهِ |V| فَمَسَحَهُ، فَلَمْبَ عَنْهُ قَذَرُهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ لَكَ فِيهَا. فَآتَى أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: بَارَكَ اللهُ لَكَ فِيهَا. فَآتَى الأَعْمَى |V| فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: يَرُدُّ اللهُ إِلِيَّ بَصَرِي فَأَبْصِرُ بِهِ النَّاسَ |V| فَمَسَحَهُ، وَرَدًا اللهُ إِلَيْهِ بَصَرَهُ أَلَّهُ إِلَيْهِ بَصَرَهُ أَلَّهُ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الفَعَنَمُ أَلَا. فَأَعْطِي شَاةً وَالِدًا |V| فَرَا اللهُ إِلَيْهِ بَصَرَهُ أَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ إِلَيْهِ بَصَرَهُ أَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ إِلَيْهِ بَصَرَهُ أَلَا اللّهُ اللّه

[1] قَوْلُهُ: ﴿فَأَتِي الْأَقْرَعَ ﴾ وَهُوَ الرَّجُلُ الثَّانِي فِي الحَدِيثِ.

[۲] قَوْلُهُ: «فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: شَعَرٌّ حَسَنٌّ» ولَمْ يَكْتَفِ بمُجَرَّدِ الشَّعَرِ، بَلْ طَلَبَ شَعَرًا حَسَنًا.

[٣] قَوْلُهُ: «الَّذِي قَذِرَنِي النَّاسُ بِهِ» أي: القَرَعُ؛ لأَنَّهُ إِذَا كَانَ أَقْرَعَ كَرِهَهُ النَّاسُ واسْتَقْذَرُوهُ، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يُغَطُّونَ رُؤُوسَهُمْ بالعمائِم ونَحْوِهَا، وقَدْ يُقالُ: يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ عِمامَةٌ يَبْدُو بَغْضُ الرَّأْسُ مِنْ جَوانِبِهَا، فَيَكْرَهُهُ النَّاسُ بِمَّا بَدَا مِنْهَا.

[٤] قَوْلُهُ: «فَلَهَبَ عَنْهُ قَلَرُهُ» يُقالُ فِي تَقْدِيمِ ذَهابِ القَلَرِ مَا سَبَقَ، وهَذِهِ نِعْمَةٌ مِنَ اللهِ عَرَّقِجَلَّ أَنْ يُسْتَجَابَ للإنْسَانِ.

[٥] قَوْلُهُ: «البَقَرُ أَوِ الإِبِلُ» الشَّكُّ مِنْ إِسْحَاقَ، وسياقُ الحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أُعْطِيَ البَقَرَ.

[7] قَوْلُهُ: «فَأَتَى الأَعْمَى» هَذَا هُوَ الرَّجُلُ الثَّالِثُ فِي هَذِهِ القِصَّةِ.

[٧] قَوْلُهُ: «قَابُّصِرُ بِهِ النَّاسَ» لَمْ يَطْلُبْ بَصَرًا حَسَنًا كَمَا طَلَبَهُ صاحِبَاهُ، وإنَّمَا طَلَبَ بَصَرًا يُبْصِرُ بِهِ النَّاسَ فقطْ يَّا يَدُلُّ عَلَى قَناعَتِهِ بالكِفَايَةِ.

[٨] قَوْلُهُ: «فَرَدَّ اللهُ إلَيْهِ بَصَرَهُ» الظاهِرُ أنَّ بَصَرَهُ الَّذِي كَانَ مَعَهُ مِنْ قَبْلُ هُوَ مَا يُبْصِرُ بِهِ النَّاسَ فقطْ.

[٩] قَوْلُهُ: «قَالَ: الغَنَمُ» هَذَا يَدُلُّ عَلَى زُهْدِهِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ صاحِبُ سَكِينَةٍ وتَوَاضُعٍ؛ لأنَّ السَّكِينَةَ فِي أَصْحابِ الغَنَمِ.

[١٠] قَوْلُهُ: «شَاةً وَالِدًا» قِيلَ: إنَّ المَعْنَى: قَرِيبَةُ الوِلادَةِ، ويُؤَيِّدُهُ أنَّ صاحِيْهِ أُعْطِيَا أَنْثَى حامِلًا، ولِمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ: «فأُنتِجَ هذَانِ ووَلَدَ هَذَا»، والشَّيْءُ قَدْ يُسَمَّى بالاسْمِ القَرِيبِ، فَقَدْ يُعَبَّرُ عَنِ الشَّيْءِ حاصِلًا وَهُوَ لَمْ يَحْصُلُ، لكنَّهُ قَرِيبُ الحُصُولِ. فأُتْتِجَ هذَانِ<sup>[۱]</sup> وَوَلَّدَ هَذَا<sup>[۱]</sup>، فَكَانَ لِهذا وَادٍ مِنَ الإِبِلِ<sup>[۱]</sup>، وَلِهذا وَادٍ مِنَ البَقَرِ، وَلِهذا وَادٍ مِنَ الغَنَم».

َ قَالَ: «ثُمَّ إِنَّهُ أَنَى الأَبْرَصَ فِي صُورَتِهِ وَهَيْتَتِهِ <sup>[1]</sup>، فَقَالَ: رَجُلٌ مِسْكِينٌ<sup>[٥]</sup> وابْنُ سَبِيلٍ <sup>[1]</sup> قَدِ انْقَطَعَتْ بِيَ الحِبَالُ فِي سَفَرِي<sup>[٧]</sup>، فَلاَ بَلاغَ لِيَ اليَوْمَ إِلَّا بِاللهِ ثُمَّ بِكَ<sup>[٨]</sup>.....

[١] قَوْلُهُ: «فَأَلْتِجَ هَذَانِ» بالضَّمِّ، وفيهِ رِوايَةٌ بالفَتْحِ: «فَأَلْتَجَ»، وفي رِوايَةٍ: «فَنَتَجَ هَذَانِ»، والأصْلُ في اللَّغَةِ في مادَّةِ (نُتِجَ): أنَّهَا مَبْنِيَّةٌ للمَفْعُولِ، والإِشارَةُ إِلَى صاحِبِ الإِبلِ والبَقَرِ، و«أَنْتِجَ» أَيْ: حَصَلَ لَهُمَّا نِتاجُ الإِبل والبَقَرِ.

[۲] قَوْلُهُ: «**ووَلَ**ْلَا َهَذَا» أَيْ: صَارَ لشاتِهِ أَوْلادٌ، قَالُوا: والْمُنْتِجُ مِنْ أَنْتَجَ، والنَّاتِجُ مِنْ نَتَجَ، والْمُوَلِّدُ مِنْ وَلَّدَ، ومَنْ تُوَلِّى تَوْلِيدَ النِّساءِ يُقالُ لهُ: القابِلَةُ، ومَنْ تَوَلَّى تَوْلِيدَ غَيْرِ النِّساءِ يُقالُ لهُ: مُنْتِجٌ أَوْ نَاتِجٌ أَوْ مُوَلِّدٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «فكَانَ لَهَذَا وَادٍ مِنَ الإِبِلِ» مُقْتَضَى السِّيَاقِ أَنْ يَقُولَ: فَكَانَ لذلكَ؛ لأَنَّهُ أَبْعَدُ المَذْكُورِينَ، لكنَّهُ اسْتَعْمَلَ الإِشارَةَ للقَرِيبِ فِي مكانِ البَعِيدِ، وهَذَا جائِزٌ، وكَذَا العَكْسُ.

[4] قَوْلُهُ: «فِي صُورَتِهِ وهَيْتَتِهِ» الصُّورَةُ فِي الجِسْمِ، والهَّيْئَةُ فِي الشَّكْلِ واللِّباسِ، وهَذَا هُوَ الفَرْقُ يَنْنَهُمَا.

[٥] قَوْلُهُ: «رَجُلٌ مِسْكِينٌ» خَبَرٌ لِيُتَدَأِ مُخْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَنَا رَجُلٌ مِسْكِينٌ، والمِسْكِينُ: الفَقِيرُ، وسُمِّيَ الفَقِيرُ مِسْكِينًا؛ لأنَّ الفَقْرَ أَسْكَنَهُ وأَذَلَهُ، والغَنيُّ فِي الغالِبِ يَكُونُ عَنْدُهُ قُوَّةٌ وَحَرَكَةٌ.

[٦] قَوْلُهُ: «وابْنُ سَبِيلِ» أيْ: مُسافِرٌ، سُمِّيَ بذلِكَ لِمُلازَمَتِهِ للطَّرِيقِ؛ ولهَذَا سُمِّي طَيْرُ الماءِ ابْنَ الماءِ لِمُكَزَمَتِهِ لَهُ غالِبًا، فَكُلُّ شَيْءٍ يُلازِمُ شَيْعًا فإنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُضافَ إلَيْهِ بلَفْظِ البُنُوَّةِ.

[٧] قَوْلُهُ: «انْقَطَعَتْ بِي الجِبَالُ فِي سَفَرِي» الجِبالُ الأَسْبَابُ، فالحَبْلُ يُطْلَقُ عَلَى السَّبَبِ وبالعَكْسِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَ إِلَى السَّمَآءِ ثُمَّ لِيُقْطَعْ﴾ [الحج:١٥]؛ ولأنَّ الحَبْلَ سَبَبٌ يَتَوَصَّلُ بِهِ الإِنْسَانُ إِلَى مَقْصُودِهِ كالرِّشَاءِ يَتَوَصَّلُ بِهِ الإِنْسَانُ إِلَى الماءِ الَّذِي فِي البِنْرِ.

[٨] قَوْلُهُ: «فَلا بَلاغَ لِي اليَوْمَ إِلَّا باللهِ ثُمَّ بِكَ» «لَا» نافِيَةٌ للجِنْسِ، والبَلاغُ بِمَعْنَى الوُصُولِ، ومِنْهُ تَبْلِيغُ الرِّسَالَةِ، أَيْ: إيصالُها إِلَى الْمُرْسَلِ إليْهِ، والمَعْنَى: لَا شَيْءَ يُوصِلُنِي إِلَى أَهْلِي إِلَّا باللهِ ثُمَّ بِكَ، فالمَسْأَلَةُ فِيهَا ضَرُورَةٌ. أَشْأَلُكَ بِالَّذِي أَعْطَاكَ اللَّونَ الحَسَنَ وَالجِلْدَ الحَسَنَ اللَّهِ وَلِي سَفَرِي اللَّهُ بِهِ فِي سَفَرِي اللَّهُ وَ الْمَالُكَ بِالَّذِي أَعْطَاكَ اللَّهُ اللَّهُ عَكُنْ أَبْرَصَ يَقْذَرُكَ النَّاسُ |1|، فَقِيرًا، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَأَعْطَاكَ اللَّهُ عَزَيَجًلَّ المَالَ؟ فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَضَيَّرَكَ اللَّهُ عَزَيَجًلَّ المَالَ؟ فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَضَيَّرَكَ اللَّهُ إِلَى مَا كُنْتَ |1|.

[١] قَوْلُهُ: ﴿أَسْأَلُكَ بِالَّذِي أَعْطَاكَ اللَّوْنَ الحَسَنَ والجِلْدَ الحَسَنَ السُّوَالُ هُمَنا لَيْسَ سُوَالَ السِّجْبَارِ، بَلْ سُوَالُ اسْتِجْدَاءٍ؛ لأنَّ «سَأَلَ» تأْنِي بمَعْنَى اسْتَجْدَى وبمَعْنَى اسْتَخْبَرُ، تقولُ: سَأَلَتُهُ عَنْ فُلانٍ؛ أي: اسْتَجْدَيْتُهُ واسْتَعْطَيْتُهُ، وإنَّمَا قَالَ: ﴿أَسْأَلُكَ بِالَّذِي أَعْطَاكَ» فُلانٍ؛ أي: اسْتَجْدَيْتُهُ واسْتَعْطَيْتُهُ، وإنَّمَا قَالَ: ﴿أَسْأَلُكَ بِالَّذِي أَعْطَاكَ» وَلَمْ يَقُلْ: أَسْأَلُكَ باللّذِي أَعْطَاكَ» لا يَعْمَ الإعانَةِ لهَذَا المِسْكِينِ؛ لا يَعْمَ اللهِ عليْهِ؛ ففِيهِ إغْراءٌ لَهُ عَلَى الإعانَةِ لهَذَا المِسْكِينِ؛ لا يَعْمَ عَلَى الإعانَةِ لهَذَا المِسْكِينِ؛ لا يَعْمَ عَبَيْنَ أَمْرَيْنِ: كَوْنِهِ مِسْكِينًا؛ وكوْنِهِ ابْنَ سَبِيلٍ، ففِيهِ سَبَبَانِ يَقْتَضِيَانِ الإعْطَاءَ.

[۲] وقَوْلُهُ: «بَعِيرًا» يَدُلُّ عَلَى أنَّ الاَبْرَصَ أُعْطِيَ الإِبِلَ، وتَعْبِيرُ إِسْحاقَ «ا**لإِبِلُ أَوِ ا**لبَقَرُ» مِنْ ناب وَرَعِهِ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَتَبَلَّغُ بِهِ فِي سَفَرِي» أيْ: لَيْسَ أَطْيَبَ الإِبِلِ وإنَّمَا يُوصِّلُنِي إِلَى أهْلِي فقطْ.

[٤] قَوْلُهُ: «الحُقُوقُ كَثِيرَةٌ» أَيْ: هَذَا المالُ الَّذِي عِنْدِي مُتَعَلِّنٌ بِهِ حُقُوقٌ كَثِيرَةٌ، لَيْسَ حَقَّكَ أَنْتَ فقطْ، وتَنَاسَى -والعِياذُ بالله- أنَّ اللهَ هُوَ الَّذِي مَنَّ عَلَيْهِ بالجِلْدِ الحَسَنِ واللَّوْنِ الحَسَنِ والمالِ.

[٥] قَوْلُهُ: «كَأَنِّي أَعْرِفُكَ» (كأنَّ) هُنَا للتَّحْقِيقِ لَا للتَّشْبِيهِ؛ لأنَّبَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى جامِدٍ فهِيَ للتَّشْبِيهِ، وإذَا دَخَلَتْ عَلَى مُشْتَقَّ فهِيَ للتَّحْقِيقِ أَوْ للظَّنِّ والحُسْبانِ، والمَعْنَى: أَنِّي أَعْرِفُكَ مَعْرِفَةً تامَّةً.

[٦] قَوْلُهُ: «أَلَمْ تَكُنْ أَبَرَصَ يَقْذِرُكَ النَّاسُ» ذَكَّرَهُ المَلَكُ بنِعْمَةِ اللهِ عليْهِ، وعَوَّفَهُ بِمَا فِيهِ مِنَ العَيْبِ السابِقِ حتَّى يَعْرِفَ قَدْرَ النَّعْمَةِ، والاسْتِفْهَامُ للتَّقْرِيرِ؛ لدُّخُولِهِ عَلَى «لَمْ» كقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَهُ نَشَرَجُ لَكَ صَدَرَكَ ﴾ [الشرح:١].

[٧] قَوْلُهُ: «كَابِرًا عَنْ كابِرِ» أَنْكَرَ أَنَّ المَالَ مِنَ اللهِ، لكنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُنْكِرَ البَرَصَ. و«كابِرًا» مَنْصُوبَةٌ عَلَى نَزْعِ الحَافِضِ، أَيْ: مِنْ كابِرِ، أَيْ: مَنْ يَكَثْبُرُنِي وَهُوَ الأَبُ، عَنْ كابِرِ لَهُ وَهُوَ الجَنَّهُ، وقِيلَ: المُرَادُ الكِبَرُ المَغنَوِيُّ، أَيْ: إِنَّنا شُرَفاءُ وسَادَةٌ وفِي نِعْمَةٍ مِنَ الأَصْلِ، ولَيْسَ هَذَا المَالُ عِمَّا تَجَدَّدَ، واللَّفْظُ يَخْتَمِلُ المَغنَيْنِ جَمِيعًا.

[٨] فَوْلُهُ: «إِنْ كُنْتَ كَافِيًا فَصَيَّرَكَ اللهُ إِلَى مَا كُنْتَ» «إِنْ» شَرْطِيَّةٌ ولهَا مُقابِلٌ، يعْنِي: وإِنْ كُنْتَ صادِقًا فأبْقَى اللهُ عَلَيْكَ النِّعْمَةَ. قَالَ: «وَأَتَى الأَقْرَعَ فِي صُورَتِهِ<sup>[1]</sup>، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لهَذَا<sup>[1]</sup>، وَرَدَّ عَلَيْهِ مِثْلَ مَا رَدَّ عَلَيْهِ هذا<sup>[1]</sup>، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ كَاذِبًّا فَصَيِّرَكَ اللهُ إِلى مَا كُنْتَ<sup>[1]</sup>».

قَالَ: «وَٱتَّى الأَعْمَى فِي صُورَتِهِ، فَقَالَ: رَجُلٌ مِسْكِينٌ وابْنُ سَبِيلٍ، قَدِ انْقَطَعَتْ بِيَ الحِبَالُ فِي سَفَرِي؛ فَلَا بَلَاغَ لِيَ البَوْمَ إِلَّا بِاللهِ ثُمَّ بِكَ، أَسْأَلُكَ بِالَّذِي رَدَّ عَلَيْكَ بَصَرَكَ شَاةً أَتَبَلَّغُ بِهَا فِي سَفَرِي. قَالَ: قَدْ كُنْتُ أَعْمَى فَرَدَّ اللهُ عَلَىَ بَصَرِي [٥]............

فإنْ قِيلَ: كَيْفَ يَأْتِي بـ(إنِ) الشَّرْطِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى الاحْتِيَالِ مَعَ أَنَّهُ يَعْرِفُ أَنَّهُ كاذِبٌ؟

أُجِيبَ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ النَّنَزُّلِ مَعَ الخَصْمِ، والمَعْنَى: إِنْ كُنْتَ كَمَا ذَكَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ فَأَبْقَى اللهُ عَلَيْكَ هَذِهِ النِّعْمَةَ، وإِنْ كُنْتَ كاذِبًا وأَنَّكَ لَمْ تَرِثُهُ كابِرًا عَنْ كابِرٍ – فَصَيَّرِكَ اللهُ إِلَى مَا كُنْتَ مِنَ البَرَص والفَقْر، ولَمْ يَقُلْ: ﴿إِلَى مَا أَقُولُ»؛ لأَنْهُ كَانَ عَلَى ذلِكَ بلَا شَكَّ.

والتَّنزُّلُ مَعَ الخَصْمِ يَرِدُ كَثِيرًا فِي الأُمُورِ الْمُنَيَّقَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَاللَهُ خَبُرُ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [النمل:٥٩]، ومَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا نِسْبَةَ، وأنَّ اللهَ خَبُرٌ مِمَّا يُشْرِكُونَ، ولك نْ هَذَا مِنْ بَابِ مُحاجَّةِ الحَصْمِ لإِذْحاض حُجَّتِهِ.

[1] قَوْلُهُ: «وَأَتَى الأَقْرَعَ فِي صُورَتِهِ» الفَاعِلُ المَلكُ، وهُنَا قَالَ: «فِي صُورَتِهِ» فقط، وفِي الأوَّلِ قَالَ: «فِي صُورَتِهِ وهَيْتَتِهِ»، فالظاهِرُ أَنَّهُ تَصَرُّفٌ مِنَ الرُّواةِ، وإلَّا فالغالِبُ أَنَّ الصُّورَةَ قَرِيبَةٌ مِنَ المَيْئَةِ، وإنْ كانَتِ الصُّورَةُ تَكُونُ خِلْقَةً، والهَيْئَةُ تَكُونُ تَصَنُّعًا فِي اللِّبَاسِ ونَحْوِهِ، وقَدْ جَاءَ فِي رِوايَةِ البُخَارِيِّ: «فِي صُورَتِهِ وهَيْثَتِهِ».

[٢] قَوْلُهُ: «فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لَهَذَا» المُشارُ إِلَيْهِ الأَبْرَصُ.

قَوْلُهُ: «فَرَدَّ عليْهِ» أي: الأَقْرَعُ.

[٣] قَوْلُهُ: «مِثْلَ مَا رَدَّ عَلَيْهِ هَذَا» أي: الأبّرَصُ. فكلَا الرَّجُلَيْنِ -والعِياذُ بالله- غَيْرُ شاكِرِ ليغمّةِ اللهِ، ولَا مُعْتَرِفٍ بِهَا، ولَا رَاحِمٍ لهَذَا المِسْكِينِ الَّذِي انْقَطَعَ بِهِ السَّفَرُ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَصَبَّرَكَ اللهُ إِلَى مَا كُنْتَ» أَيْ: رَدَّكَ اللهُ إِلَى مَا كُنْتَ عَلَيْهِ مِنَ القَرَعِ الَّذِي يَقْذِرُكَ النَّاسُ بِهِ والفَقْرِ.

[٥] قَوْلُهُ: «فَرَدَّ اللهُ عَلَيَّ بَصَرِي» اعْتَرَفَ بِنِعْمَةِ اللهِ، وهَذَا أَحَدُ أَرْكانِ الشُّكْرِ، والرُّكُنُ الثَّانِي: العَمَلُ بالجَوارِحِ فِي طاعَةِ المُنْعِمِ، والرُّكُنُ الثَّالِثُ: الاعْتِرَافُ بالنِّعْمَةِ فِي القَلْبِ، قَالَ الشَّاعِرُ: فَخُذْ مَا شِئْتَ، ودَعْ مَا شِئْتَ<sup>[۱]</sup>، فَوَاللهِ لَا أَجْهَدُكَ اليومَ بِشَيْءٍ أَخَذْتُهُ للهِ<sup>[۲]</sup>. فَقَالَ: أَمْسِكْ مَالَكَ، فَإِنَّمَا ابْتُلِيتُمْ<sup>[۲]</sup>، فَقَدْ رَضِي اللهُ عَنْكَ<sup>[1]</sup>، وَسَخِطَ عَلَى صَاحِبَيْكَ<sup>[۱)</sup>» أَخْرَجَاهُ<sup>(۱)</sup>.

### أَفَ ادْتُكُمُ السِنَّعُمَاءُ مِنِّسِي ثَلَاثَسةً يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ الْمُحَجَّبَ الْأَن

[1] قَوْلُهُ: «خُذْ مَا شِنْتَ ودَعْ مَا شِنْتَ» هَذَا مِنْ بَابِ الشُّكْرِ بالجَوارِحِ، فَيَكُونُ هَذَا الأَعْمَى قَدْ آتَمَّ أَرْكَانَ الشُّكْرِ.

[٢] قَوْلُهُ: «فَوَاللهِ! لَا أَجْهَلُكَ بِشَيْءٍ أَخَذْتَهُ للهِ» الجَهْدُ: المَشَقَّةُ، والمَغْنَى: لَا أَشُقَّ عَلَيْكَ بِمَنْعٍ ولَا مِنَّةٍ، واعْتِرَافُهُ بِلِسَانِهِ مُطابِقٌ لِهَا فِي قَلْبِهِ، فيَكُونُ دالَّا عَلَى الشُّكْرِ بالقَلْبِ بالتَّضَمُّنِ.

قَوْلُهُ: «شِ» اللامُ للاخْتِصَاصِ، والمَعْنَى: لأَجْلِ اللهِ، وهَذَا ظاهِرٌ فِي إِخْلاصِهِ للهِ، فكُلُّ مَا تَأْخُذُهُ ثِهِ فَانَا لَا أَمْنَهُكَ مِنْهُ ولا أَرْدُكَ.

[٣] قَوْلُهُ: «إِنَّمَا ابْتُلِيتُمْ» أي: اخْتُ بِرْتُمْ، والَّذِي ابْتَلاهُمْ هُوَ اللهُ تَعَالَى، وظاهِرُ الحَدِيثِ أَنَّ قِصَّتَهُمْ مَشْهُورَةٌ مَعْلُومَةٌ بَيْنَ النَّاسِ؛ لأنَّ قَوْلَهُ: «إِنَّمَا ابْتُلِيتُمْ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِنْدَهُ عِلْمًا بِمَا جَرَى لصَاحِبَيْهِ وغالِبًا أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ القِصَّةِ تَكُونُ مَشْهُورَةً بَيْنَ النَّاسِ.

[£] قَوْلُهُ: «فَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنْكَ» يغني: لأنَّكَ شَكَرْتَ نِعْمَةَ اللهِ بالقَلْبِ واللِّسانِ والجَوَارِحِ.

[٥] قَوْلُهُ: «وَسَخِطَ عَلَى صَاحِبَيْكَ»؛ لأنَّهُمَا كَفَرَا نِعْمَةَ اللهِ سُبْحَانَهُ، وأَنْكَرَا أَنْ يَكُونَ اللهُ مَنَّ عليْهِمَا بالشِّفاءِ والمالِ.

### وفي هَذَا الحَدِيثِ مِنَ العِبَرِ شَيْءٌ كَثِيرٌ، منْهَا:

١ – أنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَقُصُّ عَلَيْنَا أَنْبَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لأَجْلِ الاعْتِبَارِ والاتِّعاظِ بِهَا جَرَى، وَهُوَ أَحَدُ الأَدِلَّةِ لِمَنْ قَالَ: إِنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلَنَا شَرْعٌ لَنَا مَا لَمْ يَرِدْ شَرْعُنَا بِخِلافِهِ، ولَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ قاعِدَةٌ صَحِيحَةٌ.

٢ - بَيانُ قُدْرَةِ اللهِ عَرَقِجَلَ بإبْراءِ الأبْرَصِ والأقْرَعِ والأعْمَى مِنْ هَذِهِ العُيُوبِ الَّتِي فِيهِمْ بمُجَرَّدِ
 مَسْحِ المَلَكِ لهُمْ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث أبرص وأقرع وأعمى في بني إسرائيل، رقم (٣٤٦٤)، ومسلم: كتاب الزهد والرقاق، رقم (٢٩٦٤)، من حديث أبي هريرة رَيُحَالِيَّةَ عَنْدُ.

<sup>(</sup>٢) انظره في غريب الحديث للخطابي (١/ ٣٤٦)، والفائق للزمخشري (١/ ٣١٤) غير منسوب.

= ٣ - أنَّ الْلاَّكُةَ تَشَكَّلُهُ نَحَّ لَكُنُهُ اعَلَى صُرَةِ النَّشَرِ اقَدْلُهِ: «فَأَتُد الأَّلَّبُ صَ فَ صُورَتِه»

٣- أنَّ المَلائِكَةَ يَتَشَكَّلُونَ حتَّى يَكُونُوا عَلَى صُورَةِ البَشَرِ؛ لقَوْلِهِ: "فَأَتَى الأَبْرَصَ فِي صُورَتِهِ"،
 وكذلِكَ الأَقْرَعَ والأَعْمَى، لكنْ هَذَا -واللهُ أَعْلَمُ- لَيْسَ إلَيْهِمْ وإنَّمَا يَتَشَكَّلُونَ بأَمْرِ اللهِ تَعَالَى.

٤ - أنَّ المَلائِكَةَ أَجْسامٌ ولَيْسُوا أَرْوَاحًا أَوْ مَعانِيَ أَوْ قُوَّى فقطْ.

٥- حِرْصُ الرُّوَاةِ عَلَى نَقْلِ الحَدِيثِ بلَفْظِهِ.

٦- أنَّ الإِنْسَانَ لَا يَلْزُمُهُ الرِّضَاءُ بَقَضاءِ اللهِ –أَيْ: بالمَّقْضِيِّ – لأنَّ هَوُّلاءِ الَّذِينَ أُصِيبُوا قَالُوا: أَحَبُّ إِلَيْنَا كَذَا وكَذَا. وهَذَا يَدُلُّ عَلَى عَدَم الرِّضَا.

وللإِنْسَانِ عِنْدَ المَصَائِبِ أَرْبَعُ مَقاماتٍ:

- جَزَعٌ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ.
- صَبْرٌ، وَهُوَ واجِبٌ.
- رِضًا، وَهُوَ مُسْتَحَبُّ.
- شُكْرٌ، وَهُوَ أَحْسَنُ وأَطْيَبُ.

وهُنَا إشْكَالٌ، وَهُوَ كَيْفَ يَشْكُرُ الإِنْسَانُ رَبَّهُ عَلَى الْمُصِيبَةِ وَهِيَ لَا تُلاثِمُهُ؟

أُحِيبَ: أنَّ الإِنْسَانَ إذَا آمَنَ بِيَا يَتَرَتَّبُ عَلَى هَذِهِ الْمُصِيبَةِ مِنَ الأَجْرِ العَظِيمِ عَرَفَ أَنَّهَا تَكُونُ بذلِكَ نِعْمَةً، والنَّعْمَةُ تُشْكَرُ.

وأمَّا قَوْلُهُ ﷺ: "فَمَنْ رَضِيَ فلَهُ الرِّضَا، ومَنْ سَخِطَ فعَلَيْهِ السُّخْطُ")، فالمُرَاهُ بالرِّضَا هُنَا الصَّبْرُ، أوِ الرِّضَا بأصْلِ القَضَاءِ الَّذِي هُوَ فِعْلُ اللهِ، فهَذَا يَجِبُ الرِّضَا بِهِ؛ لأنَّ اللهُ عَنْجَبُ حَكِيمٌ، ففَرْقٌ بَيْنَ فِعْلِ اللهِ والمَفْضِيِّ. والمَفْضِيُّ يَنْقَسِمُ إِلَى: مَصائِبَ لَا يَلْزَمُ الرِّضَا بِهَا، وإِلَى أَحْكامٍ شَرْعِيَّةٍ يَجِبُ الرُّضَا مِهَا.

حوازُ الدُّعَاءِ المُعَلَّقِ؛ لقَوْلِهِ: ﴿إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَصَيَّرَكَ اللهُ إِلَى مَا كُنْتَ،، وفِي القُرْآنِ الكريمِ
 قَـالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَالْخَنِسَةُ أَنَّ لَمَنْتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَذِينَ ﴾ [النور:٧]، ﴿ وَالْخَنِسَةَ أَنَّ خَصَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي: كتاب الزهد، باب ما جاء في الصبر على البلاء، رقم (٢٣٩٦)، وقال: "حسن غريب" -وابن ماجه: كتاب الفتن، باب الصبر على البلاء، رقم (٣٣١)، والبغوي في اشرح السنة، (٥/ ٢٤٥). من حديث أنس رَحَوَلَيْهَــَـّنَهُ وإسناده حسن. انظر: «المشكاة» (٢٩٣١) و"سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٤٦).

= إِن كَانَ مِنَ الصَّندِقِينَ ﴾ [النور:٩]، وفي دُعاءِ الاسْتِخَارَةِ: «اللَّهُمَّ! إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ… إلخ».

٨- جَوازُ التَنتُّرُ مَعَ الحَصْمِ فِيهَا لَا يُقِرُّ بِهِ الحَصْمُ المُتنَّرُّ لُ مَعَهُ؛ لأَجْلِ إفْحامِ الحَصْمِ؛ لأَنَّ اللَكَ يَعْلَمُ اللَّهَ وَانَّ المَلَكَ وَوَقَهُ كَافِرًا عَنْ كَابِرٍ، وقَدْ سَبَقَ بَيَانُ وَرَثَهُ كَافِرٌ عَنْ كَابِرٍ، وقَدْ سَبَقَ بَيَانُ وَرُودِهِ فِي القُرْآنِ، ومِنْهُ أَيضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّا أَوْ لِيَاكُمُ لَلَكُ هُدًى أَوْ فِي صَلَالٍ مُتِينٍ ﴾ [سبا:٢٤]، ومَعْلُومٌ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ وأصْحَابَهُ عَلَى هُدًى وأُولَئِكَ عَلَى ضَلالٍ، ولكنْ هَذَا مِنْ بَابِ التَنتُّرُ لِ مَعَهُمْ مِنْ بَابِ التَنتُّرُ لِ مَعَهُمْ مِنْ بَابِ العَدْلِ.

٩ - أنَّ بَرَكَةَ اللهِ لَا يَهايَةَ لهَا؛ ولهَذَا كَانَ لهَذَا وادٍ مِنَ الإِبلِ، ولهَذَا وادٍ مِنَ البَقَرِ، ولهَذَا وادٍ مِنَ الغَنَم.

١٠ - هَلْ يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ دُعاءَ المَلائِكَةِ مُسْتَجَابٌ أَوْ أَنَّ هَذِهِ قَضِيَّةُ عَيْنٍ؟

الظَّاهِرُ أَنَّهُ قَضِيَّةُ عَيْنٍ، وإِلَّا لَكانَ الرَّجُلُ إِذَا دَعَا لأخِيهِ بظَهْرِ الغَيْبِ، وقَالَ المَلكُ: آمِينَ ولكَ بمِثْلِهِ. عَلِمْنَا أَنَّ الدُّعَاءَ قَدِ اسْتُجِيبَ.

١١ - بَيَانُ أَنَّ شُكْرَ كُلِّ نِعْمَةٍ بحَسَبِهَا، فشُكْرُ نِعْمَةِ المَالِ أَنْ يُبْذَلَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وشُكْرُ نِعْمَةِ العِلْمِ أَنْ يُتُذَلَ لِمَنْ سَأَلَهُ بلِسانِ الحَالِ أو المَقالِ، والشُّكْرُ الأعَمُّ أَنْ يَقُومَ بطاعَةِ المُنْعِمِ فِي كُلِّ شَيْءٍ.
 ونظيرُ هَذَا مَا مَرَّ أَنَّ التَّوْبَةَ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ بحَسَبِهِ، لكنْ لا يَسْتَحِقُّ الإِنْسَانُ وصْفَ التَّوْبَةِ المُطْلَقَ إِلَّا إِذَا
 تَابَ مِنْ جَمِيعِ الذُّنُوبِ.

١٢ - جَوازُ التَّمْشِلِ، وَهُوَ أَنْ يَتَمَثَلَ الإِنْسَانُ بحالٍ لَيْسَ هُوَ عَلَيْهَا فِي الحَقِيقَةِ، مِثْلُ أَنْ يَأْتِي بَصُورَةِ مِسْكِينٍ وَهُوَ غَنِيٍّ، ومَا أَشْبَهَ ذلِكَ، إذَا كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ وأرَادَ أَنْ يَخْتَبِرَ إِنْسَانًا بَمِثْلِ هَذَا، فَلَهُ ذلك.

١٣ – أنَّ الابْتِلاءَ قَدْ يَكُونُ عامًّا وظاهرًا، يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَلِأَتِمَا ابْتُلِيتُمْ» وقِصَّتُهُمْ مَشْهُورَةٌ كَمَا سَبَقَ.

١٤ - فَضِيلَةُ الوَرَعِ والزُّهْدِ، وآنَّهُ قَدْ يَجُرُّ صاحِبَهُ إِلَى مَا ثُخْمَدُ عُقْبَاهُ؛ لأنَّ الأَعْمَى كَانَ زاهِدًا فِي الدُّنْيَا، فكانَ شاكِرًا لنِعْمَةِ اللهِ.

٥١ - ثُبُوتُ الإِرْثِ فِي الأُمَمِ السَّابِقَةِ؛ لقَوْلِهِ: «وَرِثْتُهُ كابِرًا عَنْ كابِرٍ».

: ١٦ - أنَّ مِنْ صِفَاتِ اللهِ عَرَقِجَلَّ الرَّضَا والسَّخَطَ والإِرادَةَ، وأَهْلُ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ يُثْبِتُونَهَا عَلَى المَعْنَى اللائِق بالله عَلَى أنَّهَا حَقِيقَةٌ.

وإرَادَةُ اللهِ نَوْعَانِ: كَوْنِيَّةٌ، وشَرْعِيَّةٌ.

والفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الكَوْنِيَّةَ يَلْزَمُ فِيهَا وقُوعُ الْمُرَادِ وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَحْبُوبًا للهِ، فإذَا أرادَ شَيْئًا قَالَ لَكُ: كُنْ. فَتَكُونُ.

وأمَّا الشَّرْعِيَّةُ: فإنَّهُ لَا يَلْزَمُ فِيهَا وُقُوعُ المُرَادِ، ويَلْزَمُ أنْ يَكُونَ مَجُّوبًا شِهِ؛ ولهَذَا نَقُولُ: الإِرادَةُ الشَّرْعِيَّةُ بِمَعْنَى المَحَرَّقِ والكَوْنِيَّةُ بِمَعْنَى المَشِيئةِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلِ اللهُ يُرِيدُ الخَيْرَ والشَّرَّ كَوْنًا أَوْ شَرْعًا؟

أُجِيبَ: إنَّ الحَيْرَ إذَا وَقَعَ فَهُوَ مُرادٌ شِهِ كَوْنَا وشَرْعًا، وإذَا لَمْ يَقَعْ فَهُوَ مُرادٌ للهِ شَرْعًا فقطْ. وأمَّا الشَّرُّ فإذَا وَقَعَ فَهُوَ مُرادٌ للهِ كَوْنَا لاَ شَرْعًا، وإذَا لَمْ يَقَعْ فَهُوَ غَيْرُ مُرادٍ كؤنّا ولا شَرْعًا.

واعْلَمْ أَنَّ الشَّرَّ لَا يُنْسَبُ إِلَى فِعْلِ اللهِ سُبْحَانَهُ، ولكنْ إِلَى نَخْلُوقاتِ اللهِ، فكُلُّ فِعْلِ اللهِ تَعَالَى خَيْرٌ؛ لأَنَّهُ صادِرٌ عَنْ حِكْمَةٍ ورَحْمَةٍ؛ ولهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْحَيْرُ بِيَكَيْكَ، والشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»(١)، وأمَّا تَخْلُوقاتُ اللهِ فَفِيهَا خَيْرٌ وشَرَّ.

وإِثْبَاتُ صِفَةِ الرِّضَا للهِ سُبْحَانَهُ لا يَقْتَضِى انْتِفَاءَ صِفَةِ الحِكْمَةِ، بخِلافِ رِضَا المَخْلُوقِ، فَقَدْ تَتَتَفِى مَعَهُ الحِكْمَةُ، فإنَّ الإِنْسَانَ إِذَا رَضِيَ عَنْ شَخْصٍ مَثَلًا فإنَّ عَاطِفَتَهُ قَدْ تَخْمِلُهُ عَلَى أَنْ يَرْضَى عَنْهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، ولا يَضْبِطُ نَفْسَهُ فِي مُعامَلَتِهِ؛ لشِدَّةِ رِضاهُ عنْهُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ كَمَا أَنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي الْمَسَاوِيَا (")

لكنْ رِضَا اللهِ مَقْرُونٌ بِالْحِكْمَةِ.

كَمَا أَنَّ غَضَبَ الحَالِق لَيْسَ كَغَضَبِ المَخْلُوقِ، فَلَا تَنْتَفِي الحِكْمَةُ مَعَ غَضَبِ الحَالِقِ، بخِلافِ غَضَب المَخْلُوقِ، فَقَدْ يُجْرِجُهُ عَنِ الحِكْمَةِ فِيَتَصَرَّفُ بِمَا لَا يَلِيقُ؛ لشِدَّةِ غَضَبِهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل، رقم (٧٧١)، من حديث على رَيَحَالِلُّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) البيت لعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، ضمن قصيدة له. ذكره المبرد في الكامل (١٧٨/١)، والحصري في زهر الآداب (٩/ ٩٣-٩٤)، وابن الشجري في حماسته (٧/ ٢٥٢).

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ الآيَةِ<sup>[1]</sup>.

الثانِيَةُ: مَا مَعْنَى: ﴿لَيَقُولَنَّ هَلَا لِي ﴾[١].

الثالِثَةُ: مَا مَعْنَى قَولِهِ: ﴿إِنَّمَا أُوبِيتُهُ، عَلَى عِلْمٍ ﴾ [٧].

ومَنْ فَسَّرَ الرِّضَا بالثَّوَابِ أَوْ إِرَادَتِهِ فَتَفْسِيرُهُ مَرْدُودٌ عليهِ، فإنَّهُ إِذَا قِيلَ: إِنَّ مَعْنَى «رَضِيَ» أَيْ: أَرادَ أَنْ يُثِيبَ، فهُقْتَصَاهُ أَنَّهُ لا يَرْضَى، وَلَوْ قَالُوا: لَا يَرْضَى. لَكَفْرُوا؛ لأَمَّهُمْ نَفُوهَا نَفْيَ جُحُودٍ، لكَنْ أَوَّلُوهَا تَأْوِيلًا يَسْتَلْزِمُ جَوَازَ نَفْيِ الرِّضَا؛ لأَنَّ المَجازَ مَعْناهُ نَفْيُ الحَقِيقَةِ، وهَذَا أَمْرٌ خَطِيرٌ جدًّا؛ ولهَذَا بَيَّنَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَابْنُ القَيِّمِ: أَنَّهُ لا مَجَازَ فِي القُرْآنِ وَلَا فِي اللَّغَةِ<sup>(۱)</sup>، خِلافًا لَمِنْ قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ فِي اللَّغَةِ مَجَازٌ.

انَّ الصُّحْبَةَ تُطْلَقُ عَلَى المُشاكَلَةِ فِي شَيْءِ مِنَ الأشْيَاءِ، ولَا يَلْزَمُ مِنْهَا المُقارَنَةُ؛ لقولِهِ:
 "وَسَخِطَ عَلَى صَاحِبَيْكَ»، فالصَّاحِبُ هُنا: مَنْ يُشْبِهُ حالَة فِي أنَّ اللهَ أَنْعَمَ عَلَيْهِ بَعْدَ البُؤْس.

١٨ - اخْتِبَارُ اللهِ عَزَّهَ جَلَّ بِمَا أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ بهِ.

١٩ - أنَّ التَّذْكِيرَ قَدْ يَكُونُ بِالأَقْوَالِ أَوِ الأَفْعَالِ أَوِ الْمَيْثَاتِ.

٢٠ - أَنَّهُ يَجُوزُ للإِنْسَانِ أَنْ يَنْشُبَ لنَفْسِهِ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَجْلِ الاخْتِبَارِ؛ لقَوْلِ المَلكِ: إِنَّهُ فَقِيرٌ
 وابْنُ سَبِيل.

٢١ - أنَّ هَذِهِ القِصَّةَ كَانَتْ مَعْرُوفَةً مَشْهُورَةً؛ لقَوْلِهِ: «فَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنْكَ وَسَخِطَ عَلَى
 صَاحِيَيْكَ».

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: تَفْسِيرُ الآيَّةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَهِنْ أَذَقْنَكُ رَحَمَّةً مِّنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرَّلَةَ مَسَّتُهُ لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي ﴾، وقَدْ سَبَقَ أَنَّ الضَّهِيرَ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَذَقَنَهُ ﴾ يَعُودُ عَلَى الإِنْسَانِ باعْتِبَارِ الجِنْسِ.

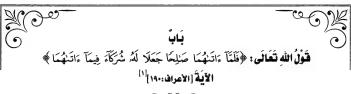
[٢] الثانِيَّةُ: مَا مَعْنَى: ﴿لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي ﴾ اللامُ للاسْتِحْقَاقِ، والمَعْنَى: إنِّي حَقِيقٌ بِهِ وجَدِيرٌ بِهِ. [٣] الثالِثَةُ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا أُوْتِيَّهُ، عَلَى عِلْمٍ ﴾ وقَدْ سَبَقَ بَيانُ ذلكَ.

<sup>(</sup>١) انظر: كتاب الإيمان (ص:٧٣)، مختصر الصواعق المرسلة (ص:٢٨٧).

## الرَّابِعَةُ: مَا فِي هذِهِ القِصَّةِ العَجِيبَةِ مِنَ العِبَرِ العَظِيمَةِ [1].

[1] الرَّابِعَةُ: مَا فِي هَذِهِ القِصَّةِ العَجِيبَةِ مِنَ العِبَرِ العَظِيمَةِ: وقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ عِبَرِ كَثِيرَةِ منْهَا، وهَذَا لَيْسَ اسْتِيعَابًا، ومِنْ ذَلِكَ الفَرْقُ بَيْنَ الأَبْرَصِ والأَقْرَعِ والأَعْمَى؛ فإنَّ الأَبْرَصَ والأَقْرَعِ جَحَدَا يُشَا اسْتِيعَابًا، ومِنْ ذَلِكَ الفَرْقُ بَيْنَ الأَبْرَصِ والأَقْرَعِ والأَعْمَى؛ فإنَّ الأَبْرَصَ والأَقْرَعَ جَحَدَا يَعْمَةَ اللهِ عَتَهَجَلَّ، والأَعْمَى الْمُساعَدَة، قالَ: «خُذْ مَا شِئْتَ»، فَدَلَّ هَذَا عَلَى جُودِهِ وإخْلاصِهِ؛ لآنَّهُ قالَ: «فَواللهِ! لَا أَجْهَلُكَ اليَوْمَ بنَيْءٍ أَخَذْتُهُ للهِ عَرَجَعَلَ، بخِلافِ الأَبْرَصِ والأَقْرِع حَيْثُ كَانُوا أَشِحَاءً بُخَلاءَ مُنْكِرِينَ يَعْمَةَ اللهِ عَرَقِهَلًى.





-5\SI

[١] قَوْلُهُ: ﴿ فَلَمَّا ءَاتَنَهُمَا ﴾ الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ النَّفْسِ وزَوْجِهَا؛ ولهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الشَّرْحُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلْفَكُم مِن تَفْسِ وَحِدَةٍ ﴾ [الأعراف:١٨٩].

قَوْلُهُ: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَفْسِ وَحِدَةٍ ﴾ فِيهَا قَوْلانِ:

الأوَّلُ: أنَّ المُرَادَ بالنَّفْسِ الواحِدَةِ: العَيْنُ الواحِدَةُ، أيْ: مِنْ شَخْصٍ مُعَيِّنٍ، وَهُوَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلامُ، وقَوْلُهُ: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ أيْ: حَوَّاءَ؛ لأنَّ حَوَّاءَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَع آدَمَ.

الثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّفْسِ الجِنْسُ، وجَعَلَ مِنْ هَلَا الجِنْسِ زَوْجَهُ، ولَمْ يَجْعَلْ زَوْجَهُ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ، والنَّفْسُ قَدْ يُرادُ بِهَا الجِنْسُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ ٱنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران:١٦٤]، أيْ: مِنْ جِنْسِهِمْ.

قَوْلُهُ: ﴿لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ﴾ سُكُونُ الرَّجُل إِلَى زَوْجَتِهِ ظاهِرٌ مِنْ أَمْرَيْنِ:

أَوَّلًا: لأنَّ بَيْنَهُمَا مِنَ المَوَدَّةِ والرَّحْمَةِ مَا يَقْتَضِي الأُنْسَ والاطْمِتْنَانَ والاسْتِقْرَارَ.

ثانيًا: سُكُونٌ مِنْ حَيْثُ الشَّهْوَةُ، وهَذَا سُكُونٌ خاصٌّ لَا يُوجَدُلُلَهُ نَظِيرٌ حتَّى بَيْنَ الأُمُّ وابْنِهَا.

قَوْلُهُ: ﴿لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ﴾ تَعْلِيلٌ لكَوْنِهَا مِنْ جِنْسِهِ أَوْ مِنَ النَّفْسِ الْمُعَيَّنَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿ فَلَمَا تَغَشَّهَا ﴾ أَيْ: جَامَعَهَا، وعِبارَةُ القُرآنِ والسُّنَّةِ التَّكْنِيَةُ عَنِ الجِهاعِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَدْ أَفْضَى ﴿ وَلَدْ قِلَهُ النَّسَاءَ ﴾ [النساء: ٢٦]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَدْ أَفْضَى السَّمِهُ النِّسَاءَ ﴾ [النساء: ٢٦]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَدْ أَفْضَى السَّمِهُ إِلَى وَلَمْ السَّمِهِ إِلَى السَّمِهِ إِلَى السَّمِهِ إِلَى السَّمِهِ إِلَى اللَّبَاعَ السَّمِهِ إِلَى السَّمِهِ إِلَى اللَّهُ السَّمِهِ إِلَى السَّمِهِ إِلَى اللَّهُ اللَّمْ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّمْ وَاللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب هل يقول الإمام للمقر لعلك لمست أو غمزت، رقم (٦٨٢٤)، من حديث ابن عباس رَجَلَلْفَهَنَّگا.

وتَشْبِيهُ عُلُوِّ الرَّجُلِ المُرْأَةَ بالغِشْيَانِ أَمْرٌ ظاهِرٌ، كَيَا أَنَّ اللَّيْلَ يَسْتُرُ الأَرْضَ بظَلامِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَاَتَنِي إِنَا بَشَى ﴾ ولَمْ يَقُل: غَشِيَهَا؛ لأنَّ (تَعَشَى) الْبَلغُ، وفيهِ شَيْءٌ مِنَ المُعاجَّةِ؛ ولهَذَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ: ﴿إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبِهَا الأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَلَهَا» الجُلُوسُ بَيْنَ شُعَبِهَا الأَرْبَعِ مُثَمَّ جَهَلَهَا» الجُلُوسُ بَيْنَ شُعَبِهَا الأَرْبَعِ مَدًا غِشْيَانٌ، و «جَهَلَهَا» هَذَا تَغَشَّ.

قَوْلُهُ: ﴿حَمَلَتْ حَمَّلًا حَفِيفًا ﴾ الحَمْلُ فِي أُوَّلِهِ خَفِيفٌ: نُطْفَةٌ، ثُمَّ عَلَقَةٌ، ثُمَّ مُضْغَةٌ.

قَوْلُهُ: ﴿فَمَرَتْ يِهِـ﴾ المُرُورُ بالشَّيْءِ تَجَاوُزُهُ مِنْ غَيْرِ تَعَبٍ وَلَا إِعْيَاءٍ، والمَعْنَى: تَجَاوَزَتْ هَذَا الحَمْلَ الحَقِيفَ مِنْ غَيْرِ تَعَب ولَا إِعْيَاءٍ.

قَوْلُهُ: ﴿ فَلَمَّا آَثَقَلَت ﴾ الإِثْقالُ فِي آخِرِ الحَمْل.

قَوْلُهُ: ﴿ زَعَوا اللَّهَ ﴾ ولَمْ يَقُلْ: دَعَيَا؛ لأنَّ الفِعْلَ وَاوِيٌّ، فعادَ إِلَى أَصْلِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿اللَّهَ رَبِّهُمَا ﴾ أتَى بالأُلُوهِيَّةِ والرُّبُوبِيَّةِ؛ لأنَّ الدُّعَاءَ يَتَعَلَّقُ بِهِ جَانبانِ:

الأوَّلُ: جَانِبُ الأُلُوهِيَّةِ مِنْ جِهَةِ العَبْدِ أَنَّهُ داعٍ، والدُّعَاءُ عِبادَةٌ.

الثَّانِي: جانِبُ الرُّبُوبِيَّة؛ لأنَّ فِي الدُّعَاءِ تَحْصِيلًا للمَطْلُوبِ، وهَذَا يَكُونُ مُتَعَلِّقًا باللهِ مِنْ حَيْثُ الرُّبُوبِيَّةُ. والظَّاهِرُ انْتُهَا قالًا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا، ويُخْتَمَلُ أنْ يَكُونَ بِصِيغَةٍ أُخْرَى.

قَوْلُهُ: ﴿ لَهِنْ ءَاتَيْتَنَا صَالِحًا ﴾ أيْ: أعْطَيْتَنَا.

وقَوْلُهُ: ﴿صَلِحًا ﴾ هَلِ الْمَرَادُ صَلاحُ البَدَنِ أَوِ الْمَرَادُ صَلاحُ الدِّينِ، أَيْ: لَيْنُ آتَيْتَنَا بَشَرَا سَوِيًّا لَيْسَ فِيهِ عاهَةٌ وَلَا نَفْصٌ، أَوْ صالِحًا بالدِّينِ، فيَكُونُ تَقِيًّا فائيًا بالوَاجِبَاتِ؟

الجَوَابُ: يَشْمَلُ الأَمْرَيْنِ جَمِيعًا، وكَثِيرٌ مِنَ الْفَشِرِينَ لَمْ يَذْكُرُ إِلَّا الأَمْرَ الأَوَّلَ، وَهُوَ الصَّلاحُ البَدَنِيُّ، لكنْ لا مانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ شامِلًا للأَمْرَيْنِ جَمِيعًا.

قَوْلُهُ: ﴿لَٰتَكُونَنَّ مِنَ اَلشَّلِكِرِينَ ﴾ أَيْ: مِنَ القَائِمِينَ بشُكْرِكَ عَلَى هَذَا الوَلَدِ الصَّالِحِ. والجُمْلَةُ هُنَا جَوابُ قَسَمٍ وشَرْطٍ، قَسَمٍ مُتَقَدِّمٍ وشَرْطٍ مُتَأَخِّرٍ، والجَوَابُ فِيهِ للفَسَمِ؛ ولهَذَا جَاءَ مَقْرُونًا باللامِ: لَنكُونَنَّ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب إذا التقى الختانان، رقم (٢٩١)، ومسلم: كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء، رقم (٣٤٨)، من حديث أبي هريرة وَيَخَالِفَهُمُنَاهُ.

قَوْلُهُ: ﴿ فَلَمَّا مَاتَنهُمَا صَلِمًا ﴾ هُنَا حَصَلَ المَطْلُوبُ، لكنْ لَمْ يَخْصُلِ الشُّكُرُ الَّذِي وَعَدَا اللهَ بهِ،
 بَلْ جَعَلَا لَهُ شُركاءَ فِيهَا آتَاهُمَا.

وقَوْلُهُ: ﴿جَمَلَا لَهُ شُرُكَاءَ فِيمَا ءَاتَنهُمَا ﴾ هَذَا جَوابُ «لَيًا»، والجَوَابُ مُتَعَقِّبٌ للشَّرْطِ، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّرْكَ مِنْهُمَا حَصَلَ حِينَ إِنْيانِهِ وَهُوَ صَغِيرٌ، ومِثْلُ هَذَا لَا يُعْرَفُ أَيْصُلُحُ فِي دِينِهِ فِي المُسْتَقْبَلِ أَمْ لَا يَصْلُحُ؟ ولهَذَا كَانَ أَكْثَرُ الْهُسِّرِينَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بالصَّلاحِ الصَّلاحُ البَدَيْيُّ.

وبهَذَا نَعْرِفُ الحِكْمَةَ مِنْ مَنِي النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّذْرِ؛ لأَنَّ النَّذْرَ مُعاهَدَةٌ مَعَ اللهِ عَرَقِهَلَّ؛ ولهَذَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّذْرِ وقَالَ: "إِنَّهُ لَا يَأْقِ بَخَيْرٍ، وإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ البَخِيلِ"، وقَدْ ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ إِلَى تَحْرِيمِ النَّذْرِ، وظاهِرُ كَلامِ شَيْخِ الإِسْلامِ ابْنِ تَنْمِيَّةَ أَنَّهُ يَمِيلُ إِلَى تَحْرِيمِ النَّذْرِ"؛ لأَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ، ونَهَى أَنَّهُ يَأْقِ بِخَيْرٍ.

إذًا: مَا الَّذِي نَسْتَفِيدُ مِنْ أَمْرِ نَهَى عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ وقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ؟».

الجَوَابُ: لَا نَسْتَفِيدُ إِلَّا المَشْقَةَ عَلَى الْفُسِنَا، وإلْزَامَ الْفُسِنَا بِهَا نَحْنُ مِنهُ فِي عافِيَةِ؛ ولهذَا فالقَوْلُ بتَحْرِيمِ النَّذْرِ قَوْلٌ قَوِيٌّ جِدًّا، ولَا يَعْرِفُ مِقْدَارَ وَزْنِ هَذَا القَوْلِ إِلَّا مَنْ عَرَفَ أَسْئِلَةَ النَّاسِ وكَثْرَتَهَا، ورَأَى أَتَّهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى كُلِّ عالِمٍ؛ لَعَلَّهُمْ يَجِدُونَ خَلاصًا عِمَّا نَذَرُوا.

فإنْ قِيلَ: هَذَا الوَلَدُ الَّذِي آتَاهُمَا اللهُ عَرَقِجَلَّ كَانَ واحِدًا، فكَيْفَ جَعَلَا فِي هَذَا الوَلَدِ الواحِدِ شِرْكًا بَلْ شُرَكَاءً؟

فَالْجَوَابُ: أَنْ نَقُولَ: هَذَا عَلَى ثَلاثَةِ أَوْجُهِ:

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب القدر، باب إلقاء النذر العبد إلى القدر، رقم (٦٦٠٨)، ومسلم: كتاب النذر، باب النهي عن النذر، رقم (٦٣٩)، من حديث ابن عمر رَيَحَالِيَّهَمَّلُهَا.

<sup>(</sup>٢) انظر: «الاختيارات» (ص:٣٢٨).

الوَجْهُ الأوَّلُ: أَنْ يَعْتَقِدَا أَنَّ الَّذِي أَتَى جَهَذَا الوَلَدِ هُوَ الوَلِيُّ الفُلازِيُّ والصَّالِحُ الفُلانِيُّ، ونَحْوُ ذلكَ، فهذَا شِرْكٌ أَحْبَرُ؛ لأنَّهُمُّ اضَّمَافَا الحَلْقَ إِلَى خَيْرِ اللهِ.

ومِنْ هَذَا أَيضًا مَا يُوجَدُ عِنْدَ بَعْضِ الأُمْمِ الإِسْلامِيَّةِ الآنَ: فتَحِدُ المُزَأَةَ الَّتِي لَا يَأْتِيهَا الوَلَدُ تَأْتِي إِلَى قَبْرِ الوَلِيِّ الفُلانِيِّ، كَمَا يَزْعُمُونَ أَنَّهُ وَلِيُّ اللهِ –واللهُ أَعْلَمُ بوِلايَتِهِ– فَتَقُولُ: يَا سَيِّدِي فُلانُ! ارْزُقْنِي وَلَدًا.

الوَجْهُ النَّانِي: أَنْ يُضِيفَ سَلامَةَ المَوْلُودِ ووِقايَتَهُ إِلَى الأطِبَّاءِ وإِرْشَاداتِهِمْ، وإِلَى القَوَابِلِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَيَقُولُونَ مَثَلًا: سَلِمَ هَذَا الوَلَدُمِنَ الطَّلْقِ؛ لأنَّ القابِلَةَ امْرَأَةٌ مُنْقِنَةٌ جَيْدَةٌ. فَهُنَا أَضافَ النَّعْمَةَ إِلَى غَيْرِ اللهِ، وهَذَا نَوْعٌ مِنَ الشَّرْكِ، ولَا يَصِلُ إِلَى حدِّ الشَّرْكِ الأَكْبَرِ؛ لأَنَّهُ أَضافَ النَّعْمَةَ إِلَى السَّبَبِ، ونَسِيَى الْمُسَبِّبَ وَهُو اللهُ عَرَقِجَلَّ.

الوَجْهُ النَّالِثُ: أَنْ لَا يُشْرِكَ مِنْ ناحِيَةِ الرُّبُوبِيَّةِ، بَلْ يُؤْمِنُ أَنَّ هَذَا الوَلَدَ خَرَجَ سالِيًا بَفَضْلِ اللهِ ورَحْمَيهِ، ولكنْ يُشْرِكُ مِنْ ناحِيَةِ العُبُودِيَّةِ، فيقَدَّمُ عَجَبَّةُ عَلَى مَحْبَّةِ اللهِ ورَسُولِهِ، ويُلْهِيهِ عَنْ طَاعَةِ اللهِ ورَسُولِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا أَمْوَلُكُمُّ وَأَوْلَكُمُ كُوْ فِتَنَةً وَاللهُ عِندُهُۥ أَجْرًعظِيدٌ﴾ [التغابن:١٥]، فكيْفَ تَجْعُلُ هَذَا الوَلَدَ نِذًا للهِ فِي المَحَبَّةِ، ورُبِّياً قَدَّمْتَ مَجَبَّةُ عَلَى مَحْبَةِ اللهِ، واللهُ هُو المُتَفَضِّلُ عَلَيْكَ بِهِ؟!

وفِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَمَّاۤ ءَاتَنَهُمَا ﴾ نَقْدٌ لاذِعٌ أَنْ يَجْعَلَا فِي هَذَا الوَلَدِ شَرِيكًا مَعَ اللهِ، مَعَ أَنَّ اللهَ هُوَ المُتَفَصِّلُ بهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿فَعَمَنَى اللهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ أَيْ: تَرَفَّعَ وتَقَدَّسَ عَمَّا يُشْرِكُونَ بِهِ منْ هَذِهِ الأَصْنَامِ وغَيْرِهَا.

ومَنْ تَأَمَّلَ الآيةَ وجَدَهَا دَالَّةً عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ خَلَقَكُمُ مِن نَفْسٍ وَحِدَةِ ﴾ أَيْ: مِنْ جِنْسٍ واحِدٍ، ولَيْسَ فِيهَا تَعَرُّضٌ لآدَمَ وحَوَّاءَ بوَجْهِ مِنَ الوُجُوهِ، ويكونُ السِّيَاقُ فِيهَا جارِيًّا عَلَى الأُسْلُوبِ العَرْبِيِّ الفَوْمِيحِ الَّذِي لَهُ نَظِيرٌ فِي القُرْآنِ، كَقَوْلِهِ تَعَلَى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُوْمِينِينَ إِذْ بَعَتَ فِيهِم رَسُولًا مِنْ الفُصِيحِ الَّذِي لَهُ نَظِيرٌ فِي القُرْآنِ، مَنْ جِنْسِهِمْ، وبهَذَا التَّفْسِيرِ الواضِحِ البَيِّنِ يَسْلَمُ الإِنْسَانُ مِنْ إِشْكَالاتٍ كَثِيرَةٍ.

أمًّا عَلَى القَوْلِ الثَّانِي بأنَّ المُرَادَ بقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِن نَفْسٍ وَحِدَةٍ ﴾ آدَمَ ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا رَوْجَهَا ﴾ [الأعراف:١٨٩]حَـوَّاءَ؛ فيَكُونُ مَعْنَى الآيَةِ: خَلَقَكُمْ مِنْ آدَمَ وحَـوَّاءَ. فلمَّا جَامَعَ آدَمُ حَـوَّاءَ حَمَلَتْ حُمْلًا خَفِيفًا، فَمرَّتْ بهِ، فلمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا -أَيْ آدَمُ وحَوَّاءُ- اللهَ رَبَّهُمَا: ﴿لَمِنْ ءَاتَيْتَنَا صَلِحًا لَتَكُونَنَ مِنَ الشَّرِكِ رَبِّهُمَا: ﴿لَهُ مَرَكَاةً فِيمَا ءَاتَنَهُمَا ﴾، فأشرَكَ آدَمُ وحَوَّاءُ باللهِ، لكِنْ قَالُوا:
 إنَّهُ إشْرَاكُ طاعَةٍ لا إشْرَاكُ عِبادَةٍ ﴿فَعَكَلَى اللهُ عَنَا يُشْرِكُونَ ﴾، وهذَا التَّفْسِيرُ مُنْطَبِقٌ عَلَى المَرْوِيِّ عَنِ ابْن عَبَّاس وَعَلِيْفَهَ عَلَى وَمَنْدَا فَي عَلَى اللهِ تَعَالَى وَجْهَ ضَغْفِهِ وَبُطْلَانِهِ.

وهُناكَ قَوْلٌ ثَالِثٌ: أَنَّ المُرَادَ بَقُولِهِ تَعَالَى: ﴿ نَنْ نَفْسِ وَحِدَةٍ ﴾ أَيْ: آدَمَ وحَوَّاءَ ﴿ فَلَمَنَا تَعَشَّلُهَا ﴾ النَّقَلَ مِنَ الصَّيْنِ إِلَى النَّوْعِ، أَيْ: مِنْ آدَمَ إِلَى النَّوْعِ، أَلَّذِي هُمْ بَنُوهُ، أَيْ: فلَمَا تَغَشَّى الإِنْسَانُ الَّذِي تَسَلْسَلَ مِنْ آدَمَ وحَوَّاءَ زَوْجَتَهُ... إِلَى آخِرِهِ؛ ولهذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَتَعَلَىٰ اللّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ بالجمْع وجَمَلَتَهَا وَمُؤْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَا السَّمَاةَ الدُّيْا مِمَسْسِحَ وجَمَلَتَهَا وَجُومًا لِلشَّياطِينِ ﴾ [الملك:٥]، أيْ: جَعَلْنَا الشَّهُبَ الخارِجَة مِنْهَا رُجُومًا للشَّياطِينِ ﴾ وللمَندِ ونَظِيرُ ذلكَ فِي القُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَا السَّمَاةَ الدُّيْا مِنْسَلِمِ وَجَمَلَتَهَا وَجُومًا للشَّياطِينِ ﴾ [المؤمنون:١٢-١٣]، أيْ: وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقَنَا ٱلْإِدْمَانَ مِن سُلَلَةٍ مِن طِينٍ ﴿ أَنَّ مُ جَمَلَتُهُ نُطُفَةً ﴾ [المؤمنون:١٢-١٣]، أيْ:

وعَلَى هَذَا فأوَّلُ الآيَةِ فِي آدَمَ وحَوَّاءَ، ثُمَّ صَارَ الكَلامُ مِنَ العَيْنِ إِلَى النَّوعِ. وهَذَا التَّفْسِيرُ لَهُ وجْهٌ، وفِيهِ تَنْزِيهُ آدَمَ وحَوَّاءَ مِنَ الشَّرْكِ، لكنْ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الرَّكاكَةِ؛ لتَشَتَّتِ الضَّماثِرِ.

وأمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَعَلَى اللهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ فجَمْعٌ؛ لأنَّ الْمُرَادَ بِالْمُنْثَى اثْنانِ مِنْ هَذَا الجِنْسِ، فصَحَّ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ إليْهِمَا جُمُّوعًا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِن طَابِهَنَانِ مِنَ ٱلمُؤْمِنِينَ ٱمُنْتَلُوا ﴾ [الحجرات: ٩]، ولَمْ يَقُلِ: افْتَتَلْنَا؛ لأنَّ الطَّافِفَيْنِ جَاعَةٌ.

[١] قَوْلُهُ: «اتَّفَقُوا» أيْ: أجْمَعُوا، والإِجْاعُ أحَدُ الأدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي تَثْبُتُ بِهَا الأحْكامُ، والأدِلَّةُ هِيَ: الكِتَابُ، والسُّنَّةُ، والإِجْماعُ، والقِياسُ.

[٧] قَوْلُهُ: «ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» مِثْلُ: عَبْدِ الحُسَيْنِ، وعَبْدِ الرَّسُولِ، وعَبْدِ المَسِيحِ، وعَبْدِ عَلِيٍّ. وأمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَم...»(١) الحَدِيثَ، فهَذَا وصْفٌ ولَيْسَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، رقم (٢٨٨٦–٢٨٨٧)، من حديث أبي هريرة رَوْقَالَلَهُعَنْهُ.

وَعَنِ ابنِ عَبَّاسٍ فِي الآيَةِ قَالَ: «لَيَّا تَغَشَّاهَا آدَمُ حَمَلَتْ، فَأَتَاهُمَا إِيْلِيسُ<sup>[۲]</sup>،.......

عَلَيًا، فشبَّة المُنْهَمِكَ بِمَحَبَّةِ هَذِهِ الأشْيَاءِ المُقدِّمَ لهَا عَلَى مَا يُرْضِي اللهَ بالعابِدِ لهَا، كَقَوْلِكَ: عابِدُ
 الدّينارِ. فَهُو وَصْفٌ، فَلَا يُعارِضُ الإِجْماعَ.

[١] قَوْلُهُ: «حَاشَا عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» (حَاشَا) الاسْتِثْنَائِيَّةُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا (مَا) وجَبَ نَصْبُ مَا بَعْدَهَا، وإلَّا جازَ فِيهِ النَّصْبُ والجَنُّ، وبالنَّسْبَةِ لعَبْدِ المُطَّلِبِ مُسْتَثْنَى مِنَ الإِمْماعِ عَلَى تَحْرِيمِهِ؛ فَهُوَ مُحْتَلَفٌ فِيهِ، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ: لَا يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ بالتَّحْرِيمِ والرَّسُولُ ﷺ قَالَ:

«أَنَّ النَّبِ عُيُّ لا كَ فِبْ أَنَا ابْ نُ عَبْدِ الْمُطَّلِبْ» (١)

فالنَّبِيُّ ﷺ لَا يَفْعَلُ حَرامًا، فَيَجُوزُ أَنْ يُعَبَّدَ للمُطَّلِبِ إِلَّا إِذَا وُجِدَ ناسِخٌ، وهَـذَا تَقْرِيرُ ابْنِ حَزْم رَجَمَهُاللَّهُ.

ولكنِ الصَّوَابُ تَحْوِيمُ التَّغْبِيدِ للمُطَّلِبِ، فَلَا يَجُوزُ لأَحَدِ أَنْ يُسَمِّيَ ابْنَهُ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ، وأَمَّا قَوْلُهُ عَجْدًا اسْمُهُ عَبْدُ المُطَّلِبِ، وَلَمْ يَرِدْ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ سَمَّى عَبْدَ المُطَّلِبِ، أَوْ أَنَّهُ أَذِنَ لأَحَدِ صَحابَتِهِ بذلِكَ، جَدًّا اسْمُهُ عَبْدُ المُطَّلِبِ، وَلَمْ يَرِدْ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ سَمَّى عَبْدَ المُطَّلِبِ، أَوْ أَنَّهُ أَذِنَ لأَحَدِ صَحابَتِهِ بذلِكَ، ولا أَنَّهُ أَفَرَّ أَحَدًا عَلَى تَسْمِيتِهِ عَبْدَ المُطَّلِبِ، والكلامُ فِي الحِحْمِ لا فِي الإِخْبارِ، وفَرْقٌ بَيْنَ الإِخْبارِ ويَبْنَ الإِنْشاءِ والإِفْرارِ؛ ولهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنَّهَا بَنُو هاشِمْ وبَنُو عَبْدِ مَنافٍ شَيْءٌ واحِدٌ" ولا يَجُوزُ التَّسَمِّى بعَدْدِ مَنافٍ.

وقَدْ قَالَ المُلَمَاءُ: إِنَّ حاكِيَ الكُفْرِ لَيْسَ بكافِرِ؛ فالرَّسُولُ ﷺ يَتَكَلَّمُ عَنْ شَيْءٍ قَدْ وَقَعَ وانْتَهَى ومَضَى، فالصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَبَّدَ لغَيْرِ اللهِ مُطْلقًا لَا بعَبْدِ المُطَّلِبِ ولَا غَيْرِه، وعليُهُ: فيَكُونُ التَّعْبِيدُ لغَيْرِ اللهِ مِنَ الشِّرْكِ.

[٧] قَوْلُهُ: ﴿إِيْلِيسُ» عَلَى وَزْنِ إِفْعِيلٍ، فقِيلَ: مِنْ أَبْلَسَ إِذَا يَيْسَ؛ لأَنَّهُ يَيْسَ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ تَعَالَى.

<sup>(</sup>١) مراتب الإجماع لابن حزم (ص:١٥٤).

<sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من قاد دابة غيره في الحرب، رقم (۲۸٦٤)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، رقم (۲۷۷٦)، من حديث البراء رَيُوَلَقَهُقَنَهُ.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الخمس، باب ومن الدليل على أنّ الخمس للإمام، رقم (٣١٤٠)، من حديث جبير بن مطعم تعتقلفنا

فَقَالَ: إِنِّي صَاحِبُكُمَا الَّذِي أَخْرَجْتُكُمَا مِنَ الجَنَّةِ، لَتُطِيعَانِي [١] أَوْ لَأَجْعَلَنَّ لَهُ قَرْنَيْ إِيَّلِ ١٦]، فَيَخْرُجُ مِنْ بَطْنِكِ، فَيَشُقُّهُ، وَلاَفْعَلَنَّ. يُحُوِّفُهُمَا، سَمِّيَاهُ عَبْدَ الحَارِثِ ٢١]. فَأَبَيَا أَنْ يُطِيعَاهُ، فَخَرَجَ مَيْتًا اللهُ ثُمَّ حَمَلَتْ، فَأَتَاهُمَا، فَذَكَرَ لَهُمَا، فَأَذْرَكَهُمَا حُبُّ الوَلَدِ، فَسَمَّيَاهُ عَبْدَ الحَارِثِ، فَذلِكَ قَوْلُهُ: ﴿جَمَلَا لَهُ شُرَكَاتَهُ فِيمَا ءَاتَنْهُمَا ﴾ وَوَاهُ ابنُ أَبِي حَاتِم ١١٠.

وَلَهُ بِسَنْدٍ صَحِيحٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: «شُرَكَاءَ فِي طَاعَتِهِ [٥]، ولَمْ يَكُنْ فِي عِبَادَتِهِ» (٢).

وَلَهُ بِسَنَدِ صَحِيعٍ عَنْ مُجَاهِدِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَهِنْ ءَاتَيْتَنَا صَلِحًا ﴾ الآية، قَالَ: «أَشْفَقَا أَنْ لَا يَكُونَ إِنْسَانًا [1] (").

وَذَكَرَ مَعْنَاهُ عَنِ الْحَسَنِ [٧] وَسَعِيدٍ وَغَيْرِ هِمَا (١).

[١] قَوْلُهُ: (لَتُطِيعَانِي) جُمْلَةٌ قَسَمِيَّةٌ، أَيْ: واللهِ لَتُطِيعَانِي.

[٢] قَوْلُهُ: «إِيَّلِ» هُوَ ذَكَرُ الأوْعالِ.

[٣] قَوْلُهُ: «سَمِّيَاهُ عَبْدَ الحارِثِ» اخْتارَ هَذَا الاسْمَ؛ لأنَّهُ اسْمُهُ، فأرَادَ أنْ يُعَبِّدَاهُ لِنَفْسِهِ.

[\$] قَوْلُهُ: «فخَرَجَ مَيْتًا» لَمْ يَخْصُلِ التَّهْدِيدُ الأوَّلُ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ مُجْلَةِ: «وَلَأَفْعَلَنَّ»؛ ولآئهُ قَالَ: «وَلَأُخْرِجَنَّهُ مَنْتًا».

[٥] قَوْلُهُ: «شُرَكَاءَ فِي طَاعَتِهِ» أَيْ: أَطاعَاهُ فِيهَا أَمَرَهُمُنا بِهِ، لَا فِي العِبَادَةِ، لكنْ عَبَّدَا الوَلَدَ لغَيْرِ اللهِ، وفَرْقٌ بَيْنَ الطَّاعَةِ والعِبَادَةِ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا أَطَاعَ شَخْصًا فِي مَعْصِيَةِ اللهِ لَمْ يَجْعَلُهُ شَرِيكًا مَعَ اللهِ فِي العِبَادَةِ، لكنْ أَطَاعَهُ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ.

[٦] قَوْلُهُ: «أَشْفَقَا أَنْ لَا يَكُونَ إِنْسَانًا» أَيْ: خافَ آدَمُ وحَوَّاءُ أَنْ يَكُونَ حَيَوانًا أَوْ جِنَّيًا أَوْ غَيْرَ ذلك.

[٧] قَوْلُهُ: «وذَكَرَ مَعْنَاهُ عَنِ الحَسَنِ» لكنِ الصَّحِيحُ أنَّ الحَسَنَ رَحِمَهُٱللَّهُ قَالَ: إنَّ المُرَادَ بالآيَةِ غَيْرُ آدَمَ وحَوَّاءَ، وإنَّ المُرادَ بِهَا المُشْرِكُونَ مِنْ بَنِي آدَمَ كَمَا ذَكَرَ ذلِكَ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمُهُٱللَّهُ فِي (تَفْسِيرِهِ) وقَالَ:

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير» (٢/ ٢٧٥) وسعيد بن منصور (٢/ ١٣٨٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١٠/ ٦٢٦) ط دار هجر.

<sup>(</sup>٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ٦٣٣).

<sup>(</sup>٤) انظر: «تفسير ابن جرير» (٩/ ٩٨، ٩٩) و «تفسير ابن كثير» (٢/ ٢٧٥).

 «أمَّا نَحْنُ فَعَلَى مَذْهَبِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ رَحَمُهُ اللَّهُ فِي هذَا، وأنَّهُ لَيْسَ الْمَرَادُ مِنَ هذَا السِّيَاقِ آدَمَ وحَوَّاءَ، وإِنَّهَا الْمُرَادُ مِنَ ذلِكَ الْمُشْرِكُونَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ» (١) اهـ.

وهَذِهِ القِصَّةُ باطِلَةٌ مِنْ وُجُوهِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ خَبَرٌ صَحِيحٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا مِنَ الأخْبارِ الَّتِي لَا تُتَلقَّى إِلَّا بالوَحْيِ، وقَدْ قَالَ ابْنُ حَزْمِ عَنْ هَذِهِ القِصَّةِ: إِنَّهَا رِوايَةٌ خُرافَةٌ مَكْذُوبَةٌ مَوْضُوعَةٌ.

الوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ هَذِهِ القِـصَّةُ فِي آدَمَ وحَوَّاءَ لَكَانَ حالُهُمُ إِمَّا أَنْ يَتُوبَا مِنَ الشِّرْكِ أَوْ يَمُوتَا عليْهِ، فإِنْ قُلْنَا: ماتَا عليْهِ كَانَ ذلِكَ أَعْظَمَ مِنْ قَوْلِ بَعْض الزَّنادِقَةِ:

إِذَا مَا ذَكُرْنَا آدَمًا وَفِعَالَهُ وَتَرْوِيجَهُ بِنتَيْهِ بِالْنَيْدِ فِي الْحَنَا

عَلِمْنَا بِأَنَّ الخَلْقَ مِنْ نَسْل فَاجِر وَأَنَّ بَحِيعَ النَّاس مِنْ عُنْصُر الزِّنَا(")

فَمَنْ جَوَّزَ مَوْتَ أَحَدٍ مِنَ الأَنْبِيَاءِ عَلَى الشِّرْكِ فَقَدْ أَعْظَمَ الفِرْيَةَ.

وإنْ كَانَ تَابَا مِنَ الشِّرْكِ فَلَا يَلِيقُ بِحِكْمَةِ اللهِ وعَدْلِهِ ورَحْمَتِهِ أَنْ يَذْكُرَ خَطأَهُمَا ولَا يَذْكُرَ تَوْبَتَهُمَا مِنْهُ، فيَمْتَنِعُ غايةَ الامْتِنَاعَ أَنْ يَذْكُرَ اللهُ الْحَطِيئَةَ مِنْ آدَمَ وحَوَّاءَ وقَدْ تابَا، ولَمْ يَذْكُرْ تَوْبَتَهُمَا، واللهُ تَعَالَى إِذَا ذَكَرَ خَطِيئَةَ بَعْضِ أَنْبِيائِهِ ورُسُلِهِ ذَكَرَ تَوْبَتَهُمْ مِنْهَا، كَمَا فِي قِصَّةِ آدَمَ نَفْسِهِ حِينَ أَكَلَ مِنَ الشَّجَرَةِ وزَوْجُهُ وتابَا مِنْ ذَلِكَ.

الوَجْهُ الثَّالِثُ: أنَّ الأنْبياءَ مَعْصُومُونَ مِنَ الشِّرْكِ باتِّفاقِ العُلَمَاءِ.

الوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنَّهُ ثَبَتَ فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ أَنَّ النَّاسَ يَأْتُونَ إِلَى آدَمَ يَطْلُبُونَ مِنْهُ الشَّفَاعَةَ، فيَعْتَذِرُ بِأَكْلِهِ مِنَ الشَّجَرَةِ<sup>(٢)</sup> وَهُوَ مَعْصِيَةٌ، ولَوْ وقَعَ مِنْهُ الشِّرْكُ لَكانَ اعْتِذَارُهُ بِهِ أَقْوَى وأَوْلَى وأَحْرَى.

الوَجْهُ الخامِسُ: أنَّ في هَذِهِ القِصَّةِ أنَّ الشَّيْطَانَ جَاءَ إليْهِمَا وقَالَ: «أَنَا صَاحِبُكُمُ الَّذِي أَخْرَجْتُكُمُ مِنَ الجَنَّةِ» وهَذَا لَا يَقُولُهُ مَنْ يُرِيدُ الإِغْوَاءَ، وإنَّمَا يَأْتِي بشَيْءٍ يُقَرِّبُ قَبُولَ قَوْلِهِ، فإذَا قَالَ: «أَنَا صَاحِبُكُمْ ا

<sup>(</sup>١) تفسير ابن كثير (٣/ ٥٢٨) ط دار طيبة.

<sup>(</sup>٢) البيتان لأبي العلاء المعرى، انظر: الوافي بالوفيات (٧/ ٧٤)، ومعاهد التنصيص (١/ ١٤٢–١٤٣).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب: ﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ كَمَلْنَا مَعَ نُويٍّ إِنَّهُ كَاكَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾، رقم (٤٧١٢)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب أدنى أهل الجنة منزلة، رقم (١٩٤)، من حديث أبي هريرة رَضِّ اللَّهُ عَنْهُ.

فِيهِ مَسائِلُ:

# الأُولَى: تَحْرِيمُ كُلِّ اسمٍ مُعَبَّدٍ لِغَيْرِ اللهِ [١].

= الَّذِي أَخْرَجْتُكُمَّا مِنَ الجَنَّةِ»، فسَيَعْلَمَانِ عِلْمَ اليَقِينِ أَنَّهُ عَدُوٌّ لهُمَّا، فَلَا يَقْبَلَانِ مِنْهُ صَرْفًا ولَا عَدْلًا.

الوَجْهُ السادِسُ: أَنَّ فِي قَوْلِهِ فِي هَذِهِ القِصَّةِ: "لاَّجْمَلَنَّ لَهُ قَرْيٌ إِيَّلٍ» إِمَّا أَنْ يُصدِّقَا أَنَّ ذَلِكَ مُمُكِنٌّ فِي حَقِّهِ فَهَذَا شِرْكٌ فِي الرُّبُوبِيَّةِ؛ لاَنَّهُ لا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا اللهُ، أَوْ لَا يُصدَّقًا، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَقْبَلَا قَوْلَهُ وَهُمَّا يَعْلَمَانِ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُمُكِنِ فِي حَقِّهِ.

الوَجْهُ السامعُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَعَـٰ لَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ بضَمِــيرِ الجَشْعِ، ولَوْ كَانَ آدَمَ وحَوَّاءَ لقال: عَمَّا يُشْرِكَانِ.

فَهَذِهِ الوُجُوهُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ القِصَّةَ باطِلَةٌ مِنْ أساسِهَا، وأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَقَدَ فِي آدَمَ وحَوَّاءَ أَنْ يَقَعَ مِنْهُمَا شِرْكٌ بَايِّ حالٍ مِنَ الأحْوَالِ، والأنبِيَاءُ مُنْزَهُونَ عَنِ الشَّرْكِ، مُبَرَّؤُونَ مِنْهُ باتِّفاقِ أَهْلِ العِلْمِ، وعَلَى هذَا فَيَكُونُ تَفْسِيرُ الآيَةِ كَمَا أَسْلَفْنَا أَنَّهَا عائِدَةٌ إِلَى بَنِي آدَمَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا شِرْكًا حَقِيقِيًّا، فإنَّ مِنْهُمْ مُشْرِكًا ومِنْهُمْ مُوَحِّدًا.

#### فِيهِ مَسَائِلُ:

[1] الأُولَى: تَحْرِيمُ كُلِّ اسْمِ مُعَبَّدِ لغَيْرِ اللهِ: تُؤْخَذُ مِنَ الإِجْمَاعِ عَلَى ذلكَ. والإِجْمَاعُ الأَصْلُ الثَّالِثُ مِنَ الأُصُولِ الَّتِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا فِي الدِّينِ، والصَّحِيثُ أَنَّهُ مُمكِنٌ والنَّهُ حُجَّةٌ إِذَا حَصَلَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِن نَنْزَعُمْمٌ فِي شَيْءِ فَرُدُّوهُ إِلَىٰ اللهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [النساء:٥٥]، و﴿إِنْ ﴾ هَذِهِ شَرْطِيَّةٌ لَا تَدُلُّ عَلَى وُقُوعِ التَّنازُع، بَلْ إِنْ فُرِضَ وَوَقَعَ، فالمَرَّ إِلَى اللهِ ورَسُولِهِ، فعُلِمَ مِنْهُ أَنَنا إِذَا أَجْمَعْنَا فَهُو حُجَّةٌ.

لكنِ ادِّعاءُ الإِجْماعِ يَخْتَاجُ إِلَى بَيْنَةٍ؛ ولهَذَا قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: الإِجْماعُ الَّذِي يَنْضَبِطُ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ؛ إِذْ بَعْدَهُمْ كَثُرُ الاختلافُ وانْنَشَرَتِ الأُمَّةُ("). وليَّا قِيلَ للإِمامِ أَحْمَدَ: إِنَّ فُلانًا يَقُولُ: أَجْمَعُوا عَلَى كَذَا. أَنْكَرَ ذلِكَ، وقَالَ: ومَا يُدْرِيهِ لَعَلَّهُمُ اخْتَلَفُوا، فمَنِ ادَّعَى الإِجْماعَ، فَهُوَ كاذِبٌ "). ولعلَّ الإِمامَ أَحْمَدَ قَالَ ذلكَ؛ لأنَّ المُعتَزِلَةَ وأهْلَ التَّعْطِيلِ كَانُوا يَتَذَرَّعُونَ إِلَى إِثْباتِ تَعْطِيلِهِمْ وشُبَهِهِمْ بالإِجْماع، فيقُولُونَ: هَذَا إِجْماعُ الْمُحَقِّقِينَ. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

<sup>(</sup>۱) مجموع الفتاوي (۳/ ۱۵۷).

<sup>(</sup>٢) انظر: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص:٤٣٩–٤٣٩).

الثانِيَةُ: تَفْسِيرُ الآيَةِ[١].

الثالِثَةُ: أَنَّ هَذَا الشِّرْكَ فِي جُرَّدِ تَسْمِيَةٍ لَمْ تُقْصَدْ حَقِيقَتُهَا [1].

الرَّابِعَةُ: أَنَّ هِبَةَ اللهِ للرَّجُلِ البِنْتَ السَّوِيَّةَ مِنَ النِّعَم [٧].

الخَامِسَةُ: ذِكْرُ السَّلَفِ الفَرْقَ بَيْنَ الشِّرْكِ فِي الطَّاعَةِ وَالشَّرْكِ فِي العِبَادَةِ [1].

وقَدْ سَبَقَ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّغْبِيدُ للمُطَّلِبِ، وأَنَّ قَوْلَ الرَّسُولِ صَلَّاتُهُ عَيْدَوَيَسَلَّةِ: «أَنَا الْبُنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» وأَنَّ قَوْلَ الرَّسُولِ صَلَّاتُهُ عَنْدِ الْمُطَّلِبِ» (أَ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الإِخْبارِ، ولَيْسَ إِفْرارًا ولَا إِنْشَاءٌ، والإِنْسَانُ لَهُ أَنْ يُنْتَسِبَ إِلَى أَبِيهِ وإِنْ كَانَ مُعَبَّدًا لغَيْرِ اللهِ، وقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ» (أَ)، وهَذَا تَعْبِيدٌ لغَيْرِ اللهِ، لكنَّهُ مِنْ بَابِ الإِخْبارِ.

[١] الثانيَةُ: تَفْسِيرُ الآيَةِ، يغنِي قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَاۤ ءَاتَنَهُمَا صَلِعًا﴾ الآيَة، وسَبَقَ تَفْسِيرُهَا.

[٧] الثالِثَةُ: أنَّ هَذَا الشَّرْكَ فِي مُجَرَّدِ تَسْمِيَةٍ لَمْ تُقْصَدْ حَقِيقَتُهَا: وهَذَا بِناءً عَلَى مَا ذُكِرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ رَعِيَّلِيَهِ عَنْهَ فِي تَفْسِيرِ الآيَةِ، والصَّوَابُ: أنَّ هَذَا الشَّرْكَ حَقَّ حَقِيقَةٍ، وأنَّهُ شِرْكٌ مِنْ إشْرَاكِ بَنِي آدَمَ لَا مِنْ آدَمَ وحَوَّاءَ؛ ولهَذَا قَالَ تَعَالَى فِي الآيَةِ نَفْسِهَا: ﴿ أَيْشَرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْعًا وَثُمْ يَخْلُقُونَ ﴾، فهذَا الشَّرْكُ الحَقِيقِيُّ الواقِعُ مِنْ بَنِي آدَمَ.

[٣] الرَّابِعَةُ: أَنَّ هِبَةَ اللهِ للرَّجُلِ البِنْتَ السَّوِيَّةَ مِنَ النَّعَمِ: هَذَا بِناءٌ عَلَى ثُبُوتِ القِصَّةِ، وأَنَّ المُوادَ بَقُولِدِ: ﴿صَلِمًا ﴾ أَيْ: بَشَرًا سَوِيًّا، وأَنَى الْمُؤَلِّفُ بِالبِنْتِ دُونَ الوَلَدِ؛ لأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَرُونَ أَنَّ هِبَةَ البِنْتِ مِنَ النَّقَمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَا بُشِيرَ أَحَدُهُم بِالْأَنْنَى ظَلَّ وَجُهُهُ مُسْوَدًا وَهُوكَظِيمٌ ﴿ ثَنَ يَنُورَى مِنَ النَّقِيمِ مِنَ النَّقَمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَا بُشِيرَ أَحَدُهُم إِلاَّنَى ظَلَ وَجُهُهُ مُسُودًا وَهُوكَظِيمٌ ﴿ النَّحْوِ اللَّهُ مِ اللَّهُ مِ اللَّهُ مَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مِ اللَّهُ مِ اللَّهُ مِ اللَّهُ مِ اللَّهُ مِ أَيْضًا، بَلْ هُوَ أَكْبَرُ نِعْمَةً مِنْ هِبَةِ الأَثْنَى، وإنْ كانَتْ هِبَةُ البَرْدُ عَظِيمٌ فِيمَ اللَّهُ مِ أَيْفًا، وقامَ عَلَيْهَا.

[٤] الخَامِسَةُ: ذِكْرُ السَّلَفِ الفَرْقَ بَيْنَ الشِّرْكِ فِي الطَّاعَةِ والشِّرْكِ فِي العِبَادَةِ.

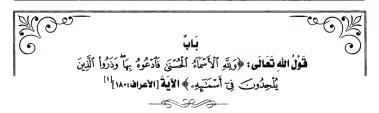
<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من قاد دابة غيره في الحرب، رقم (٢٨٦٤)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، رقم (٢٧٧٦)، من حديث البراء وَيَوْلَلِنَهَـُتَهُ.

<sup>(</sup>۲) حديث أبي هريرة رَجَوَلِيَّفَخَنُهُ وفيه: ا... يا بني عبد مناف! أنقذوا أنفسكم من النار.... الحَدِيث. أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب هل يدخل النساء والولد في الأقارب، رقم (۲۷۵۳)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب في قوله تعالى: ﴿ وَأَنْذِرَ عَشِيرَيَكَ ٱلْأَثْرَمِينَ ﴾، رقم (۲۰۶).

وقَبْلَ ذَلِكَ نُبَيِّنُ الفَرْقَ بَيْنَ الطَّاعَةِ ويَيْنَ العِبَادَةِ: فالطَّاعَةُ إِذَا كانَتْ مَنْسُوبَةً شِهِ فَلَا فَرْقَ بِينَهَا
 ويَيْنَ العِبَادَةِ، فإنَّ عِبَادَةَ اللهِ طَاعَتُهُ.

وأمَّا الطَّاعَةُ المُنْسُوبَةُ لَغَيْرِ اللهِ فإنَّمَا خَيْرُ العِبَادَةِ، فَنَحْنُ نُطِيعُ الرَّسُولَ ﷺ لكنْ لَا نَعْبُدُهُ، والإِنْسَانُ قَدْ يُطِيعُ الرَّسُولَ ﷺ لكنْ لَا نَعْبُدُهُ، والإِنْسَانُ قَدْ يُطِيعُ النَّيْوَ مَلِكًا مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا وَهُو يَكُرُهُهُ، فالشَّرْكُ بالطَّاعَةِ: الَّنِي أَطَعْتُهُ لَا حُبَّا وتَعْظِيمًا وَذُلَّا كَيَا أُحِبُّ اللهَ وَأَعَظَّمُهُ، ولكنْ طاعَتُهُ اتِبَاعٌ لأمْرِهِ فَقَطْ، هَذَا هُوَ الفَرْقٌ. وبِناءً عَلَى القِصَّةِ فإنَّ آدَمَ وحَوَّاءَ أَطاعَا الشَّيْطَانَ ولَمْ يَعْبُدَاهُ عِبَادَةً، وهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى صِحَّةِ القِصَّةِ.





[١] هذَا البَابُ يَتَعَلَّقُ بتَوْحِيدِ الأَسْهَاءِ والصَّفَاتِ؛ لأنَّ هَذَا الكِتَابَ جامِعٌ لأَنْوَاعِ التَّوْحِيدِ الثَّلاثَةِ: تَوْحِيدِ العِبَادَةِ، وتَوْحِيدِ الرَّبُوبِيَّةِ، وتَوْجِيدِ الأَسْمَاءِ والصَّفَاتِ.

وَتَوْحِيدُ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ: هُوَ إِفْرَادُ اللهِ عَرَّقِيَمَاً بِيمَا ثَبَتَ لَهُ مِنْ صِفاتِ الكَمَالِ عَلَى وجْهِ الحَقِيقَةِ، بِلاَ تَمْثِيلٍ ولَا تَكْمِيفٍ ولَا تَعْطِيلٍ؛ لأَنْكَ إِذَا عَطَّلْتَ لَمْ تُثْبِتْ، وإِنْ مَثَّلْتَ لَمْ تُوَحِّدُ، والتَّوْحِيدُ مُرَكَّبٌ مِنْ إثْباتٍ ونَفْي، أَيْ: إثْباتِ الحَكْم للمُوَجَّدِ ونَفْيِهِ عَمَّا عَداهُ.

فَمَثْلًا إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ قائِمٌ. لَمْ ثُوَحِّدْهُ بالقِيامِ. وإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ غَيْرُ قائِمٍ، لَمْ تُثْفِتْ لَهُ القِيامَ. وإِذَا قُلْتَ: لَا قَائِمَ إِلَّا زَيْدٌ. وحَّدْتَهُ بالقِيامِ. وإِذَا قُلْتَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. وَحَّدْتُهُ بالأَلُوهِيَّةِ، وإِذَا أَثْبَتَ للهِ الأَسْمَاءَ والصَّفَاتِ دُونَ أَنْ يُماثِلَهُ أَحَدٌ، فَهَذَا هُوَ تَوْجِيدُ الأَسْمَاءِ والصَّفَاتِ، وإنْ نَفَيْتَهَا عنْهُ فَهَذَا تَعْطِيلٌ، وإِنْ مَثَلْتَ فَهَذَا إِشْراكٌ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَاءُ الْخُسْنَى ﴾ طَرِيقُ التَّوْحِيدِ هُنَا تَقْدِيمُ الْحَبْرِ؛ لأنَّ تَقْدِيمَ مَا حَقُّهُ التَّأْخِيرُ يُفِيدُ الحَضرَ؛ فَفِي الآيَةِ تَوْحِيدُ الأَسْمَاءِ للهِ.

وقَوْلُهُ: ﴿المُسْتَىٰ ﴾ مُؤَنَّتُ (أَحْسَنَ)، فهِي اسْمُ تَفْضِيلٍ، ومَعْنَى (الحُسْنَى)، أي: البالِغَةُ فِي الحُسْنِ أَكُمْلَهُ؛ لأنَّ اسْمَ التَّفْضِيلِ قَدْ يَكُونُ مُقَيِّدًا، والتَّفْضِيلُ هُنَا مُطْلَقٌ؛ لأنَّ اسْمَ التَّفْضِيلِ قَدْ يَكُونُ مُطَلَقًا، مثلُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرِو. وهُنَا التَّفْضِيلُ مُطْلَقٌ؛ لأَنَّ الْمُطَلِقَ، لأَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّفْقِيلُ مُطْلَقٌ؛ لأَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى

ومَا يُخْبَرُ بِهِ عَنِ اللهِ أَوْسَعُ مِمَّا يُسَمَّى بِهِ اللهُ؛ لأنَّ اللهَ يُخْبَرُ عَنْهُ بالشَّيْءِ ويُخْبَرُ عَنْهُ بالمُتكَلِّمِ والمُرِيدِ، مَعَ أنَّ الشَّيْءَ لا يَتَصَمَّنُ مَدْحًا والمُتكلِّمُ والمُرِيدُ يَتَضَمَّنَانِ مَدْحًا مِنْ وجْهِ ولا يُسَمَّى اللهُ بدلِكَ؛ فَلا يُسَمَّى بالشَّيْءِ ولا بالمُتكلِّمِ ولا بالمُريدِ، لكنْ مُجْبَرُ بدلِكَ عنْهُ. وقَدْ سَبَقَ لَنَا مَبَاحِثُ قَبَّمَةٌ فِي أَسْيَاءِ اللهِ تَعَالَى:
الأُوَّلُ: هَلْ أَسْيَاءُ اللهِ تَعَالَى أَعْلامٌ أَوْ أَوْصَافٌ؟
الثَّانِي: هَلْ أَسْيَاءُ اللهِ مُتَرَادِفَةٌ أَوْ مُتَبَايِنَةٌ؟
الثَّالِثُ: هَلْ أَسْيَاءُ اللهِ هِيَ اللهُ أَوْ غَيْرُهُ؟
الثَّالِثُ: هَلْ أَسْيَاءُ اللهِ مَوْقِيفِيَةٌ.

الخامِسُ: أَسْمَاءُ اللهِ غَيْرُ مَحْصُورَةِ بِعَدَدٍ مُعَيَّن.

السادِسُ: أَسْمَاءُ اللهِ إِذَا كَانَتْ مُتَعَدِّيَةً فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ تُؤْمِنَ بِالاسْمِ والصِّفَةِ وبالحُّكْمِ الَّذِي يُسَمَّى أَحْيَانًا بالأثْرِ، وإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُتَعَدِّيةٍ فإِنَّهُ بَجِبُ أَنْ تُؤْمِنَ بِالاسْمِ والصِّفَةِ.

السابعُ: إحْصاءُ أَسْمَاءِ اللهِ معْنَاهُ:

١ - الإِحَاطَةُ بِهَا لَفْظًا ومَعْنًى.

٢ دُعاءُ اللهِ بِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَانَعُوهُ بِهَا ﴾، وذَلِكَ بأنْ تَجْعَلَهَا وسِيلَةً لكَ عِنْدَ الدُّعَاءِ،
 فَتَقُولُ: يَا ذَا الجَلَالِ والإِكْرام! يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ! ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

٣- أَنْ تَتَعَبَّدَ اللهِ بِمُقْتَضاهَا، فإذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ رَحِيمٌ تَتَعَرَّضُ لرَحْتِهِ، وإذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ عَفُورٌ
 تَتَعَرَّضُ لَغْفِرَتِهِ، وإذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ سَمِيعٌ اتَّقَيْتَ القَوْلَ الَّذِي يُغْضِبُهُ، وإذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ بَصِيرٌ اجْتَنَبْتَ الفَوْلَ الَّذِي يُغْضِبُهُ، وإذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ بَصِيرٌ اجْتَنَبْتَ الفَوْلَ الَّذِي يُغْضِبُهُ، وإذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ بَصِيرٌ اجْتَنَبْتَ الفَوْلَ اللَّذِي يَعْضِبُهُ، وإذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ بَصِيرٌ اجْتَنَبْتَ

قَوْلُهُ: ﴿فَادَعُوهُ بِهَا ﴾ الدُّعَاءُ هُوَ السُّوَالُ، والدُّعَاءُ قَدْ يَكُونُ بلِسانِ المَقالِ، مِثْلُ: اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لِي يَا غَفُورُ. وهَكَذَا، أَوْ بلِسانِ الحالِ وذَلِكَ بالتَّعَبُّدِ لهُ؛ ولهَذَا قَالَ العُلَيَاءُ: إنَّ الدُّعَاءَ دُعاءُ مَسْأَلَةٍ ودُعاءُ عِبادَةٍ؛ لأنَّ حَقِيقَةَ الأمْرِ أنَّ المُتَعَبِّد يَرْجُو بلسانِ حالِهِ رَحْمَةَ اللهِ ويَخافُ عِقابَهُ.

والأمْرُ بدُعاءِ اللهِ بِمَا يَتَضَمَّنُ الأمْرَ بمَعْرِفَتِهَا؛ لأنَّهُ لَا يُمْكِنُ دُعاءُ اللهِ بِمَا إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَتِهَا. وهَذَا خِلافًا لِيَا قالَهُ بَعْضُ المُداهِنِينَ فِي وفْتِنَا الحاضِرِ: إنَّ البَحْثَ فِي الأَسْمَاءِ والصَّفَاتِ لَا فائِدَةَ فِيهِ ولا حَاجَةَ إليْهِ.

أَيْرِيدُونَ أَنْ يَعْبُدُوا شَيْتًا لَا أَسْهَاءَ لَهُ ولا صِفاتِ؟! أَمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُداهِنُوا هَوُلاءِ المُحرِّفِينَ؛ حتَّى لا يَخْصُلَ جَدَلٌ ولَا مُناظَرَةٌ مِعَهُمْ؟! وهَـذَا مَبْدَأٌ خَطِيرٌ أَنْ يُقالَ للنَّاسِ: لَا تَبْحَثُوا فِي الأَسْمَاءِ والصَّفَاتِ، مَعَ أَنَّ اللهَ أَمْرَنَا بدُعاثِهِ بِهَا. والأَمْرُ للوُجُوبِ، ويَقْتَضِي وُجُوبَ عِلْمِنَا بأَسْهَاءِ اللهِ، ومَعْلُومٌ أيضًا أَنّنا لَا نَعْلَمُهَا أَسْهَاءٌ جُرَّدَةً عَنِ المَعانِي، بَلْ لَا بُدَّ أَنَّ لَهَا مَعانِي، فَلَا بُدَّ أَنْ نَبْحَثَ فِيهَا؛ لأَنَّ عِلْمَهَا أَنْفَا لَا بُدَّ اللَّهَ اللَّهَ عَلَيْ اللَّهَ اللَّهَ عَلَى اللَّهُ اللَّهَ اللَّهُ الللْمُلْمُ الللَ

واعْلَمْ أَنَّ دُعاءَ اللهِ بأسهائِهِ لَهُ مَعْنَيَانِ:

الأوَّلُ: دُعاءُ العِبَادَةِ، وذَلِكَ بأَنْ تَتَعَبَّدَ للهِ بِيَا تَقْتَضِيهِ تِلْكَ الأَسْمَاءُ، ويُطْلَقُ عَلَى الدُّعَاءِ عِبادَةٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ انْتُونِ آَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكُمْرِمُونَ عَنْ عِبَادَقِ ﴾ [غافر:٦٠]، ولَمْ يَقُلْ: عَنْ دُعاثِي، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الدُّعَاءَ عِبَادَةٌ.

فمَثلًا: الرَّحِيمُ يَدُلُّ عَلَى الرَّحْمَةِ، وحينئذِ تَتَطَلَّمُ إِلَى أَسْبابِ الرَّحْمَةِ وَتَفْعَلُهَا. والغَفُورُ يَدُلُّ عَلَى الْمُغْوَرَةِ، وحينئذِ تَتَعَرَّضَ لِمُغْوَرَةِ اللهِ عَنَيْجَلَّ بِكَثْرَةِ النَّوْبَةِ والاسْتِغْفَارِ كذلِكَ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. والقَرِيبُ يَقْتَضِي أَنْ تَتَعَرَّضَ إِلَى القُرْبِ مِنْهُ بالصَّلاةِ وغَيْرِهَا، وأقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ. والسَّمِيعُ يَقْتَضِي أَنْ تَتَعَبَّدَ للهِ بمُقْتَضَى السَّمْع، بحيثُ لَا تُسْمِعُ اللهَ قَوْلًا يُغْضِبُهُ ولَا يَرْضاهُ منكَ. والسَّمِيعُ يَقْتَضِي أَنْ تَتَعَبَّدَ للهِ بمُقْتَضَى ذلِكَ البَصَرِ بحيثُ لَا يُسْمِعُ اللهَ قَوْلًا يُغْضِبُهُ ولَا يَرْضاهُ منكَ.

الثَّانِي: دُعاءُ المُسْأَلَةِ، وَهُوَ أَنْ تُقَدِّمَهَا بَيْنَ يَدَيْ سُؤالِكَ مُتَوَسِّلًا بِهَا إِلَى اللهِ تَعَالَى.

مَثَلًا: يَا حَيُّ! يَا فَيُومُ! اغْفِرْ لِي وارْحَني. وقَالَ ﷺ: "فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وارْحَني إنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ"،"، والإِنْسَانُ إِذَا دَعَا وعَلَلَ فَقَدْ أَثْنَى عَلَى رَبَّهِ بَذَا الاسْمِ، طالِبًا أَنْ يَكُونَ سَبَبًا للإِجابَةِ، والتَّوَسُّلُ بِصِفَةِ اللَّهُ بأَسْمائِهِ مِنْ أَسْبابِ الإِجابَةِ، فالثَّنَاءُ عَلَى اللهِ بأَسْمائِهِ مِنْ أَسْبابِ الإِجابَةِ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَذَرُوا اللَّينَ يُلْعِدُونَ ﴾ ﴿وَذَرُوا ﴾ اتْرُكُوا ﴿الَّذِينَ ﴾ مَفْعُولٌ بِهِ، وجُمْلَةُ (يُلْحِدُونَ) صِلَةُ المَوْصُولِ، ثُمَّ تَوَعَّدَهُمْ بقَوْلِهِ: ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَاثُوا يَعْمَلُونَ ﴾ وَهُوَ الإِخْادُ، أيْ: سَيُجْزَوْنَ جَزاءَهُ المُطابِقَ للعَمَلِ تمامًا؛ ولهَذَا يُعَبِّرُ اللهُ تَعَالَى بالعَمَلِ عَنِ الجَنزَاءِ إشارَةَ للعَدْلِ، وأنَّهُ لا يُجْزَى الإِنْسَانُ إِلَّا بقَدْرِ عَمَلِهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام، رقم (٨٣٤)، ومسلم: كتاب الذكر، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، رقم (٢٠٠٥)، من حديث أبي بكر الصديق رَيُولَلْهَـَةَهُ.

والإِلْحَادُ فِي أَسْمَاءِ اللهِ: المَيْلُ بِهَا عَمَّا يَجِبُ فِيهَا، وَهُوَ أَنْوَاعٌ:

الأوَّلُ: أَنْ يُنْكِرَ شَيْئًا مِنَ الأَسْمَاءِ أَوْ مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الصَّفَاتِ أَوِ الأَحْكامِ، ووجْهُ كَوْنِهِ إلحّادًا أنَّهُ مالَ بِهَا عَلَمَ يَجِبُ لَهَا؛ إذِ الوَاجِبُ إثْبائُهَا وإثْباتُ مَا تَتَضَمَّنَهُ مِنَ الصَّفَاتِ والأَحْكامِ.

الثَّانِي: أَنْ يُثْبِتَ للهِ أَسْماءً لَمْ يُسَمَّ اللهُ بِهَا نَفْسَهُ، كَقَوْلِ الفَلاسِفَةِ فِي اللهِ: إنَّهُ عِلَّةٌ فاعِلَةٌ فِي هَذَا الكَوْنِ تَفْعَلُ، وهَذَا الكَوْنُ مَعْلُولٌ لِهَا، ولَيْسَ هُنَاكَ إِلَّهٌ. وبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ العَقْلَ الفَعَّالَ؛ فَالَّذِي يُدِيرُ هَذَا الكَوْنَ هُوَ العَقْلُ الفَعَّالُ، وكذلِكَ النَّصارَى يُسَمُّونَ اللهُ آبًا، وهَذَا إِخْادٌ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَجْعَلَهَا دالَّةَ عَلَى التَّشْبِيهِ، فيقُولُ: اللهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ قَدِيرٌ، والإِنْسَانُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ قَدِيرٌ. اتَّفَقَتْ هَذِهِ الأَشْمَاءُ، فيَلْزُمُ أَنْ تَتَّفِقَ الْمُسَمَّيَاتُ، ويَكُونُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَيَقَالَ مُمااثِلَا للحَلْقِ، فيَتَلَرَّجُ بتَوافُقِ الأَسْمَاءِ إِلَى التَّوافُقِ بالصِّفَاتِ. ووجْهُ الإِلْحَادِ: أنَّ أسهاءَهُ دالَّةٌ عَلَى معانٍ لائِقَةٍ باللهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ مُشابِهَةً لِمَا تَلَكُ عَلَيْهِ مِنَ المَعانِي فِي المَخْلُوقِ.

الرَّابِعُ: أَنْ يُشْتَقَّ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ أَسْهَاءٌ للأَصْنَامِ، كَتَسْمِيَةِ اللاتِ مِنَ الْإِلَهِ أَوْ مِنَ اللهِ، والعُزَّى مِنَ العَزِيزِ، ومَناةَ مِنَ المَنَّانِ؛ حتَّى يُلْقُوا عَلَيْهَا شَيْئًا مِنَ الأَلُوهِيَّةِ؛ لِيُبَرِّرُوا مَا هُمْ عليْهِ.

واعْلَمْ أنَّ التَّعْبِيرَ بنَفْيِ التَّمْثِيلِ أَحْسَنُ مِنَ التَّعْبِيرِ بنَفْيِ التَّشْبِيهِ؛ لوُجُوهِ ثلاثَةٍ:

الله هُو الله عنه الله عن

٢ - أَنَّهُ مَا مِنْ شَيْئَيْنِ مَوْجُودَيْنِ إِلَّا وبَيْنَهُمَا تَشابُهٌ مِنْ بَعْضِ الوُجُوءِ، واشْتِرَاكٌ فِي المَعْنَى مِنْ بَعْضِ الوُجُوءِ.
 بَعْضِ الوُجُوهِ.

فَمَثَلًا: الحَالِقُ والمَخْلُوقُ اشْتَرَكَا فِي مَعْنَى الوُجُودِ، لكنْ وُجُودُ هَذَا يَخُصُّهُ ووُجُودُ هَذَا يَخُصُّهُ، وكذلِكَ العِلْمُ والسَّمْعُ والبَصَرُ ونَحْوُهَا اشْتَرَكَ فِيهَا الحَالِقُ والمَخْلُوقُ فِي أَصْلِ المَعْنَى، ويَتَمَيَّزُ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُمَا بِمَا يَخْتَصُّ بهِ. ذَكَرَ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: ﴿ يُلْعِدُونَ فِي آَسَمَنَهِهِ ﴾ ﴿ يُشْرِكُونَ  $^{[1]}$ . وَعَنْهُ  $^{[1]}$ ! ﴿ سَمَّوُا اللاَّتَ مِنَ الإِلَهِ، وَالعُزَّى مِنَ العَزِيزِ  $^{[7](1)}$ .

٣- أنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى التَّشْبِيهِ حتَّى جَعَلَ بعْضُهُمْ إثباتَ الصِّفَاتِ تَشْبِيهًا، فيَكُونُ
 مَعْنَى بلا تَشْبِيهِ، أيْ: بلا إثباتِ صِفَاتٍ عَلَى اصْطلاحِهِمْ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ لَمْ يَقُلْ: سَيُجْزَوْنَ العِقابَ؛ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ العَمَلِ، وهَذَا وَعِيدٌ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَنَفْرُخُ لَكُمُّ آَيُّهُ الثَّقَلَانِ ﴾ [الرحمن:٣١]، ولَيْسَ المُغنَى أَنَّ اللهُ عَرَّجَهَا مَشْغُولٌ الآنَ، وسَيَخُلُفُهُ الفَرَاغُ فِيهَا بَعْدُ.

قَوْلُهُ: ﴿ يَمْمَلُونَ ﴾ العَمَلُ يُطْلَقُ عَلَى القَوْلِ والفِعْلِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَمَن يَعْمَلُ مِثْقَسَالَ ذَرَةٍ ضَيْرًا يَسَرُهُ ﴾ [الزلزلة:٧-٨] وهَذَا يَكُونُ فِي الأَفْعَالِ وَالْأَفْعَالِ وَالْمُؤْوَلِ.

[١] قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «يُشْرِكُونَ».

تَفْسِيرٌ للإِخْادِ، ويَتَضَمَّنُ الإِشْرَاكَ بِهَا مِنْ جِهَتَيْنِ:

١- أَنْ يَجْعَلُوهَا دَالَّةً عَلَى الْمُأْتَلَةِ.

٢- أَوْ يَشْتَقُّوا مِنْهَا أَسْيَاءً للأَصْنَامِ، كَمَا فِي الرُّوَايَةِ الثَّانِيَةِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّتِي ذَكَرَهَا المُؤلِّفُ،
 فمَنْ جَعَلَهَا دالَّةً عَلَى المُمَاثَلَةِ فَقَدْ أَشْرَكَ؛ لأَنَّهُ جَعَلَ شهِ مَثْيلًا، ومَنْ أَخَذَ مِنْهَا أَسْسَهَاءً لأَصْنَامِهِ فَقَدْ أَشْرَكَ؛ لأَنَّهُ جَعَلَ شَهِ مَثْيلًا،
 أَشْرَكَ؛ لأَنَّهُ جَعَلَ مُسَمَّياتٍ هَذِهِ الأَسْبَاءِ مُشارِكَةً شُهِ عَزَقِجَلً.

[٢] وقَوْلُهُ: «وعَنْهُ» أي: ابْنِ عَبَّاسٍ.

[٣] قَوْلُهُ: «سَمَّوُا اللَّاتَ مِنَ الإِلَهِ...» وهَذَا أَحَدُ نَوْعَيِ الإِشْرَاكِ بِهَا أَنْ يُشْتَقَّ مِنْهَا أَسْهاءٌ لأضنام.

تَنْبِيةٌ: فِيهِ كَلِمَةٌ تَقُولُهَا النِّساءُ عِنْدَنَا، وهِيَ: (وَعِزَّالِي) فيا هُوَ المَقْصُودُ بِهَا؟

الجَوَابُ: المَفْصُودُ أَنَّهَا مِنَ التَّعْزِيَةِ، أَيْ: أَنَّهَا تَطْلُبُ الصَّبْرَ والتَّقْوِيَةَ، ولَيْسَتْ تَنْدُبُ العُزَّى الَّتِي هِيَ الصَّنَمُ؛ لاَنَّهَا قَدْ لاَ تَعْرِفُ أَنَّ هُنَاكَ صَنْهَا السُمُهُ العُزَّى، ولَا يَخْطِرُ بِبالِهَا هذَا، وبعضُ النَّاس قَالَ:

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن أبي حاتم كما في «الدر المنثور» (٣/ ١٤٩).

# وَعَنِ الأَعْمَشِ: «يُدْخِلُونَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا»[١](١).

تَجِبُ إِنْكَارُهَا؛ لأنَّ ظاهِرَ اللَّفْظِ أَتَّبَا تَنْدُبُ العُزَّى، وهَذَا شِرْكٌ، ولكنْ نَقُول: لَوْ كَانَ هَذَا هُوَ الْمُقْصُودَ لَوَجَبَ الإِنْكَارُ، لكنَّا نَعْلَمُ عِلْمَ اليَقِينِ أنَّ هَذَا غَيْرُ مَقْصُودٍ، بَلْ يُقْصَدُ بَهَذَا اللَّفْظِ التَّقَوِّي والصَّبْرُ والشَّبْرَ عَلَى هَذِهِ المُصِيبَة.

[١] قَوْلُهُ: «عَنِ الأَعْمَشِ: يُدْخِلُونَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا» هَذَا أَحَدُ أَنْوَاعِ الإِلْحَادِ، وَهُوَ أَنْ يُسَمَّى اللهُ بِهَا لَمَ يُسَمِّ بِهِ نَفْسَهُ، ومَنْ زَادَ فِيهَا فَقَدْ أَلْحُدَ؛ لأنَّ الوَاجِبَ فِيهَا الوُقُوفُ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ السَّمْعِ.

تَقِمَّةٌ: جاءتِ النُّصُوصُ بالوَعِيدِ عَلَى الإِلْحُنادِ فِي آياتِ اللهِ تَعَالَى كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي َ ءَايَنِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَاً ﴾ [فصلت:٤٠]، فقَـوْلُهُ: ﴿يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا ﴾ فِيهَا تَهْدِيدٌ؛ لأنَّ المُعْسَى سَنُعاقِبُهُمْ، والجُمُلَةُ مُؤكَّدَةٌ بـ(إنَّ).

### وآياتُ اللهِ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

١ - آياتٍ كَوْنِيَّةٍ، وَهِيَ كُلُّ المَخْلُوقَاتِ مِنَ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ والنُّجُومِ والجِبَالِ والشَّجَرِ والدَّوابُّ وغيْر ذلكَ، قَالَ الشَّاعِرُ:

والإِلْحَادُ فِي الآيَاتِ الكَوْنِيَّةِ ثَلاَثَةُ أَنْوَاعٍ:

١ - اعْتِقَادُ أَنَّ أحدًا سِوَى اللهِ مُنْفَرِدٌ بِهَا أَوْ بِبَعْضِهَا.

٢- اعْتِقَادُ أَنَّ أَحَدًا مُشارِكٌ للهِ فِيهَا.

٣- اعْتِقَادُ أَنَّ للهِ فِيهَا مُعِينًا فِي إيجادِهَا وخَلْقِهَا وتَدْبِيرِهَا.

والدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ قُلِ آدَعُواْ الَّذِينَ زَعَتْمُ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَسْلِكُونَ مِثْقَالَ دَنَّقِ فِ ٱلسَّمَوَنِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا لَمُمَّ فِيهِمَا مِن شِرَكِ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴾ [سبا:٢٧] ظَهِيرٍ ، أيْ: مُعِينِ. وكُلُّ مَا يُحِلُّ بَتُوجِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ فَإِنَّهُ داخِلٌ فِي الإلحَادِ فِي الآيَاتِ الكَوْنِيَّةِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٥/ ١٦٢٣).

<sup>(</sup>٢) من شعر أبي العتاهية، انظر: ديوانه (ص:١٢٢)، ومعاهد التنصيص (٢/ ٢٨٦).

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: إِثْبَاتُ الأَسْمَاءِ<sup>[1]</sup>.

الثانِيَةُ: كَوْنُهَا حُسْنَى [1].

الثالِثَةُ: الأمْرُ بِدُعَائِهِ بِهَا [7].

 ٢- آياتٌ شَرْعِيَّةٌ: وَهُوَ مَا جاءَتْ بِهِ الرَّسُلُ مِنَ الوَحْيِ كالقُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ بَلَ هُوَ ءَايَثُ يَتِنَتُ فِي صُدُورِ الَّذِيرِ ﴾ أَوْنُوا الْوِلْمَرُ ﴾ [العنكبوت:٤٩].

والإلْحَادُ فِي الآيَاتِ الشَّرْعِيَّةِ ثَلاثَةُ أَنْوَاع:

١ - تَكْذِيبُهَا فِيهَا يَتَعَلَّقُ بالأخْبارِ.

٢- مُخَالَفَتُهَا فِيهَا يَتَعَلَّقُ بالأحْكام.

٣- التَّحْرِيفُ فِي الأخْبارِ والأحْكامِ.

والإِلحَادُ فِي الآيَاتِ الكَوْنِيَّةِ والشَّرْعِيَّةِ حَرامٌ، ومِنْهُ مَا يَكُونُ كُفْرًا؛ كَتَكْنِيبِهَا، فمَنْ كَذَّبَ شَيْنًا مَعَ اعْتِقَادِهِ أَنَّ اللهَ وَرَسُولَهُ أَخْبَرًا بِهِ فَهُوَ كَافِرٌ. ومِنْهُ مَا يَكُونُ مَعْصِيَةً مِنَ الكَبَائِرِ، كَفَتْلِ النَّفْسِ والزِّنَا. ومِنْهُ مَا يَكُونُ مَعْصِيَةً مِنَ الصِعائِر، كالنَّظْرِ لاْجْنَبِيَّةٍ لشَهْرَةٍ.

قالَ اللهُ تَعَالَى فِي الحَرَم: ﴿وَمَن يُمرِدَ فِيهِ بِإِلْحَسَادِ بِظُلْمِ ثُلِوَٰهُ مِنْ عَذَابٍ ٱلِيمِ ﴾ [الحج:٢٥]، فَسَمَّى اللهُ المَعَاصِيَ والظَّلْمَ إِلْحَادًا؛ لأنَّهَا مَيْلٌ عَمَّا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الإِنْسَانُ؛ إذِ الوَاجِبُ عَلَيْهِ السَّيْرُ عَلَى صِراطِ اللهِ تَعَالَى، ومَنْ خَالَفَ فقدْ أَلْحُدَ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: إثبَّاتُ الأَسْمَاءِ، يعْنِي للهِ تَعَالَىٰ، وتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَيَقِهِ ٱلْأَسَمَامُ ﴾، وهَذَا خَبَرٌ مُتَضَمِّنٌ لِلْدُلُولِهِ مِنْ ثُبُوتِ الاَسْمَاءِ للهِ، وفِي الجُمْلَةِ حَصْرٌ لِتَقْدِيمِ الحَبَرِ، والحَصْرُ باعْتِبَارِ كُونِهَا حُسْنَى لَا باعْتِبَارِ الأَسْمَاءِ. وأَنْكَرَ الجَهْمِيَّةُ وغُلاةُ المُعتَزِلَةِ ثُبُوتَ الأَسْمَاءِ للهِ تَعَالَى.

[٧] الثانِيَّةُ: كَوْثُهَا حُسْنَى، أَيْ: بَلَغَتْ فِي الْحُسْنِ أَكْمَلَهُ؛ لأَنَّ «حُسْنَى» مُؤَنَّتُ (أَحْسَنَ)، وَهِيَ اسْمُ تَقْضِيلِ.

[٣] الثالِثَةُ: الأَمْرُ بدُعائِهِ بهَا، والدُّعَاءُ نَوْعَانِ: دُعاءُ مَسْأَلَةٍ، ودُعاءُ عِبادَةٍ، وكِلاهُمَا مَأْمُورٌ فِيهِ

الرَّابِعَةُ: تَرْكُ مَنْ عَارَضَ مِنَ الجَاهِلِينَ المُلْحِدِينَ [1]. الخَامِسَةُ: تَفْسِيرُ الإِلْحَادِ فِيهَا [1]. السَّادِسَةُ: وَعِيدُ مَنْ أَلْحَدَالًا.

= أَنْ يُدْعَى اللهُ بَهَذِهِ الأَسْمَاءِ الحُسْنَى، وسَبَقَ تَفْصِيلُ ذلكَ (١).

[١] الرَّابِعَةُ: تَرْكُ مَنْ عَارَضَ مِنَ الجاهِلِينَ الْمُلْحِدِينَ: أَيْ: تَرْكُ سَبِيلِهِمْ، ولَيْسَ المُعْنَى أَنْ لَا نَدْعُوَهُمْ وَلَا نُبِيِّنَ لَهُمْ، والآيَةُ تَتَضَمَّنُ أيضًا التَّهْدِيدَ.

[٢] الخَامِسَةُ: تَفْسِيرُ الإِلْحَادِ فِيهَا، وقَدْ سَبَقَ بَيانُ أَنْوَاعِهِ.

[٣] السَّادِسَةُ: وَعِيدُ مَنْ أَلْحُدَ، وتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَيُجْزَؤُنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾.

-5 8/0

<sup>(</sup>۱) انظر: (ص:٦٦٩-٦٧٠).



[١] هَلِوهِ التَّرْجَمُّ أَتَى بِهَا المُؤَلِّفُ بصِيغَةِ النَّفْيِ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ للكَراهَةِ والتَّحْرِيمِ، لكنِ اسْتِدْلالُهُ بالحَدِيثِ يَفْتَضِي أَنَّهُ للتَّحْرِيم، وَهُوَ كذلِكَ.

والسلامُ لَهُ عِدَّةُ مَعانٍ:

١ - التَّحِيَّةُ، كَمَا يُقالُ: سَلَّمَ عَلَى فُلانٍ. أَيْ: حَيَّاهُ بالسَّلام.

٢ - السَّلامَةُ مِنَ النَّقْص والآفاتِ، كقَوْلِنَا: «السَّلامُ عَلَيْكَ أيُّهَا النَّبيُّ ورَحْمَةُ اللهِ وبَرَكاتُهُ».

٣- السَّلامُ: اسْمٌ مِنَ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّكَمُ ﴾ [الحشر: ٢٣].

قَوْلُهُ: «لَا يُقالُ: السَّلامُ عَلَى اللهِ» أيْ: لَا تَقُلِ: السَّلامُ عَلَيْكَ يَا رَبِّ؛ لِمَا يَلِي:

أ- أنَّ مِثْلَ هَذَا الدُّعَاءِ يُوهِمُ النَّقْصَ فِي حَقِّهِ، فتَدْعُو اللهَ أنْ يُسَلِّمَ نَفْسَهُ مِنْ ذَلِكَ؛ إذْ لَا يُدْعَى لتَيْءٍ بالسَّلامِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا إذَا كَانَ قابِلًا أنْ يَتَّصِفَ بهِ، واللهُ -سُبْحَانَهُ- مُنَزَّهٌ عَنْ صِفاتِ النَّقْصِ.

ب– إذَا دَعَوْتَ اللهَ أَنْ يُسَلِّمَ نَفْسَهُ فَقَدْ خالَفْتَ الحَقِيقَةَ؛ لأنَّ اللهَ يُدْعَى ولَا يُدْعَى لهُ، فَهُوَ غَنِيٍّ عنَّا، لكنْ يُثْنَى عَلَيْهِ بصِفاتِ الكَمَالِ، مِثْلِ غَفُورٍ، سَمِيع، عَلِيمٍ...

ومُناسَبَةُ البَابِ لتَوْحِيدِ الصِّفَاتِ ظاهِرَةٌ؛ لأنَّ صِفَاتِهِ عُلْيَا كَامِلَةٌ كَمَا أَنَّ أَشْهَاءَهُ حُسْنَى، والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ صِفَاتِهِ عُلْيَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ لِلَذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ إِلْلَاَخِرَةِ مَثْلُ السَّرَةِ ۚ وَيَقِهِ الْمَثَلُ ٱلْأَظْنَى ﴾ [النحل: ٢٠]، وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَوْتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الروم: ٢٧]، والمَثْلُ الأَعْلَى: الوَصْفُ الأَحْمَلُ، فإذَا قُلْنَا: السَّلامُ عَلَى اللهِ. أَوْهَمَ ذلِكَ أَنَّ اللهَ –سُبْحَانَهُ- قَذْ يُلْحَقُهُ النَّقْصُ، وهَذَا يُنافِي كَمَالَ صِفاتِهِ.

ومنُاسَبَةُ هَذَا البَّابِ لِمَا قَبْلَهُ ظاهِرَةٌ؛ لأنَّ مَوْضُوعَ البَابِ الَّذِي قَبْلَهُ إِثْبَاتُ الأَسْمَاءِ الحُسْنَى للهِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِصِفَاتِهِ، ومَوْضُوعُ هَذَا البَّابِ سَلامَةُ صِفَاتِهِ مِنْ كُلِّ نَقْصٍ، وهَذَا يَتَضَمَّنُ كَهالَمَا؛ إذْ لَا يَبَمُّ الكَيْلُ إِلَّا بِإِثْبَاتِ صِفاتِ الكَيَّالُ ونَفْيٍ مَا يُضادُّهَا، فإنَّكَ لَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ فاضِلٌ. أثْبُتَ لَهُ الفَضْلَ، وجازَ أنْ يَلْحَقَهُ نَقْصٌ، وإذَا قُلْتَ: زَيْدٌ فاضِلٌ ولَمْ يَسْلُكْ شَيْنًا مِنْ طُرُقِ السُّفُولِ. فالآنَ أثْبَتَ لَهُ الفَضْلَ المُطْلَقَ في هَذِهِ الصَّفَولِ. فالآنَ أثْبَتَ لَهُ الفَضْلَ المُطْلَقَ في هَذِهِ الصَّفَولِ. فالآنَ أثْبَتَ لَهُ

فِي الصَّحِيحِ<sup>[۱]</sup> عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ رَهَالِلَّهَ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلاةِ<sup>[۱]</sup> قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللهِ مِنْ عِبَادِهِ<sup>[7]</sup>، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ<sup>[1]</sup>......

والرَّبُّ سُبْحَانَهُوَتَعَالَى يَتَّعِسفُ بصِفاتِ الكَهالِ، ولكنَّهُ إِذَا ذَكَرَ مَا يُضادُّ تِلْكَ الصِّفَةَ صَارَ ذلِكَ أَكْمَلَ؛ ولهَذَا أَعْقَبَ الْمُؤَلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ البَابِ السابِقَ بهَذَا البَابِ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الأَسْهَاءَ الحُسْنَى والصِّفَاتِ العُلَى لا يَلْحَقُهَا نَفْصٌ.

والسلامُ اسْمٌ ثُبُوتِيِّ سَلْبِيِّ. فسَلْبِيِّ: أَيْ أَنَّهُ يُرادُ بِهِ نَفْيُ كُلِّ نَفْصٍ أَوْ عَيْبٍ يَتَصَوَّرُهُ اللَّهْنُ، أَوْ يَتَخَيَّلُهُ العَقْلُ، فَلَا يَلْحَقُهُ نَقْصٌ فِي ذاتِهِ أَوْ صِفَاتِهِ أَوْ أَفْعالِهِ أَوْ أَحْكامِهِ. وتُبُوتِيُّ: أَيْ يُرادُ بِهِ تُبُوتُ هَذَا الاسْم لهُ، والصِّفَةِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا وَهِيَ السَّلامَةُ.

[١] قَوْلُهُ: «فِي (الصَّحِيحِ)» هَـذَا أَعَمُّ مِـنْ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا فِي (الصَّحِيحَيْنِ)، أَوْ أَحَـدِهِمَا، أَوْ غَيْرِهِمَا، وانْظُرْ بَابَ تَفْسِيرِ التَّوْجِيدِ وشَهادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ (ص:٩٦)، وهَذَا الحَدِيثُ المَذْكُورُ فِي (الصَّحِيحَيْنِ).

[٧] قَوْلُهُ: «كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النِّيِّ ﷺ فِي الصَّلاةِ» الغالِبُ أَنَّ المَعِيَّةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلاةِ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الفَرَائِضِ؛ لأنَّمَا هِيَ الَّتِي يُشْرَعُ لهَا صَلَاةُ الجَمّاعَةِ، ومَشْرُوعِيَّةُ صَلَاةِ الجَمّاعَةِ فِي غَيْرِ الفَرَائِض قَلِيلَةٌ؛ كالاسْتِسْقَاءِ.

[٣] قَوْلُهُ: «قُلْنَا: السَّلامُ عَلَى اللهِ مِنْ عِبادِهِ» أَيْ: يَطْلُبُونَ السَّلامَةَ للهِ مِنَ الآفاتِ، يَسْأَلُونَ اللهَ أَنْ يُسَلِّمَ نَفْسَهُ مِنَ الآفاتِ، أَوْ أَنَّ اسْمَ السَّلامِ عَلَى اللهِ مِنْ عِبادِهِ؛ لأَنَّ قَوْلَ الإِنْسَانِ: السَّلامُ عَلَيْكُمْ. خَبِّ بِمَغْنَى الدُّعَاءِ، ولَهُ مَعْنَيَانِ:

١ - اسْمُ السَّلام عليْكَ، أيْ: عَلَيْكَ بَرَكاتُهُ باسْمِهِ.

٢ - السَّلامَةُ مِنَ اللهِ عَلَيْكَ. فَهُوَ سَلامٌ بِمَعْنَى تَسْلِيمٍ، كَكَلامٍ بِمَعْنَى تَكْلِيمٍ.

[3] قَوْلُهُ: «السَّلامُ عَلَى فُلانٍ وفُلانٍ» أيْ: جِبْرِيلَ ومِيكائِيلَ، وكَلِمَةُ فُلانٍ يُكَنَّى بِهَا عَنِ الشَّخْصِ، وَهِيَ مَصْرُوفَةٌ لاَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَمَا ولا صِفَةً، كصَفْرَانٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَمَنْكِ صَفْوانٍ عَلَيْهِ تُرَابُ﴾ [البقرة:٢٦٤]، وقَدْ جَاءَ فِي لَفْظٍ آخَرَ: «السَّلامُ عَلَى جِبْرِيلَ ومِيكَالَ» (١) كَانُوا يَقُولُونَ هَكَذَا فِي السَّلام.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب التشهد في الآخرة، رقم (٨٣١).

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُولُوا: السَّلَامُ عَلَى اللهِ؛ فَإِنَّ اللهَ هُوَ السَّلَامُ [١]»(١).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ السَّلَامِ[1].

الثانِيَةُ: أَنَّهُ تَحِيَّةٌ [7].

الثالِثَةُ: أَنَّهَا لَا تَصْلُحُ للهِ [1].

الرَّابِعَةُ: العِلَّةُ فِي ذلِكَ [1].

[١] «فقالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَقُولُوا: السَّلامُ عَلَى اللهِ؛ فَإِنَّ اللهَ هُوَ السَّلامُ»، وهَذَا نَهْيُ تَحْدِيمٍ، والسَّلامُ لَا يَخْتَاجُ إِلَى سَلام، هُوَ نَفْسُهُ عَرَقِجَلَ سَلامٌ سالِمٌ مِنْ كُلِّ نَفْصٍ ومِنْ كُلِّ عَيْبِ.

وفيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَواَزِ السَّلامِ عَلَى المَلاثِكَة؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ، ولأنَّهُ عَلَيْهِالصَّلَاثُوْزَالسَّلَامُ لَمَّا أُخْبَرَ عَائِشَةَ أنَّ جِبْرِيلَ يُسَلِّمُ عَلَيْهَا قالتْ: «عَلَيْهِ السَّلامُ»".

فِيهِ مَسَائِلُ:

[۲] الأُولَى: تَفْسِيرُ السَّلامِ. فبالنِّسْبَةِ لكَوْنِهِ اسْهَا مِنْ أَسْهَاءِ اللهِ معْنَاهُ: السالِمُ مِنْ كُلِّ نَفْصٍ وعَيْب، وبالنِّسْبَةِ لكَوْنِهِ تَحِيَّةً لَهُ مَعْنَيَانِ:

الأوَّلُ: تَقْدِيرُ مُضافٍ، أي: اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكَ، أي: اسْمُ اللهِ الَّذِي هُوَ السَّلامُ عَلَيْكَ.

الثَّانِي: أنَّ السَّلامَ بِمَعْنَى التَّسْلِيمِ اسْمُ مَصْدَرٍ، كالكَلامِ بِمَعْنَى التَّكْلِيمِ، أيْ: ثُخْبِرُ خَبَرًا يُوادُ بِهِ الدُّعَاءُ، أَيْ: أَسْأَلُ اللهَ أَنْ يُسَلِّمَكَ تَسْلِيبًا.

[٣] الثانِيَةُ: أَنَّهُ تَحِيَّةٌ، وسَبَقَ ذلكَ.

[٤] الثالِثَةُ: أنَّهَا لَا تَصْلُحُ اللهِ، وإِذَا كَانَتْ لَا تَصْلُحُ لَهُ كَانَتْ حَرَامًا.

[٥] الرَّابِعَةُ: العِلَّةُ فِي ذلكَ، وَهِيَ أنَّ اللهَ هُوَ السَّلامُ، وقَدْ سَبَقَ بَيائُهَا.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد، رقم (٨٣٥). وأخرجه أيضًا: كتاب الأذان، باب التشهد في الآخرة، رقم (٨٣١)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٠٢)، بلفظ: "إن الله هو السلام، فإذا صلى أحدكم؛ فليقل: التحيات لله...".

<sup>(</sup>٢) حديث عائشة رَضِّلَقَهُ تَهَا؛ قالت: قال لي رسول الله ﷺ: "هذا جبريل يقرأ عليك السلام". قالت: قلت: وعليه السلام ورحمة الله وبركاته". أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم (٣٢١٧)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب في فضل عائشة رضى الله تعالى عنها، رقم (٣٤٤٧).

# الْحَامِسَةُ: تَعْلِيمُهُمُ التَّحِيَّةَ الَّتِي تَصْلُحُ للهِ [١].

[١] الحَامِسَةُ: تَعْلِيمُهُمُ التَّحِيَّةَ الَّتِي تَصْلُحُ للهِ، وتُؤْخَدُ مِنْ تَكْمِلَةِ الحَدِيثِ: «فَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلِ: التَّحِيَّاتُ للهِ...»، وفِيهِ حُسْنُ تَعْلِيمِ الرَّسُولِ ﷺ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أنَّهُ حِينَا نَهاهُمْ عَلَّلَ النَّهْيَ.

وِفِي ذَلِكَ فَوائِدُ:

١ - طُمَأْنِينَةُ الإِنْسَانِ إِلَى الْحُكْمِ إِذَا قُرِنَ بِالعِلَّةِ.

٢- بَيانُ سُمُوِّ الشَّرِيعَةِ الإِسْلامِيَّةِ وأنَّ أوَامِرَهَا ونَواهِيَهَا مَفْرُونَةٌ بالحِكْمَةِ؛ لأنَّ العِلَّةَ حِكْمَةٌ.

٣- القِياسُ عَلَى مَا شَارَكَ الحُكْمَ المُعلَّلَ بِتِلْكَ العِلَّةِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ حِينَ نَهَاهُمْ عَنْ ذلِكَ بَيَّنَ لهُمْ مَا يُباحُ لهُمْ؛ فيُوْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ إِذَا ذَكَرَ مَا يُنْهَى عَنْهُ فلْيَذْكُرْ مَا يَقُومُ مَقامَهُ مِمَّا هُوَ مُباحٌ؛ ولهَذَا شَواهِدُ كَثِيرَةٌ مِنَ القُرْآنِ والسُّنَةِ، سَبَقَ شَيْءٌ منْهَا.

ويُسْتَفَادُ مِنَ الحَدِيثِ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الإِفْرَارُ عَلَى المُحَرَّمِ؛ لَقَوْلِهِ: "لَا تَقُولُوا: السَّلامُ عَلَى اللهِ"، وهَذَا واحِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، ويَجِبُ عَلَى العُلَمَاءِ بَيَانُ الأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ، لِئَلَّ يَسْتَعَ النَّاسُ فِيهَا لَا يَجُوزُ ويَرَوْنَ أَنَّهُ جَائِزٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللّهُ مِيئَنَى الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَنَبَ لَتُنْيَئُنَّهُ، لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ ﴾ [آل عمران:۱۸۷].





فِي الصَّحِيحِ<sup>[۲]</sup> عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمُ<sup>[۲]</sup>: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِشْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِشْتَ<sup>[1]</sup>. لِيَعْزِمِ المَسأَلَةَ<sup>[0]</sup>؛.....

[1] قَوْلُهُ: «بابٌ: قَوْلُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِثْتَ»، عَقَدَ الْمُؤَلِّفُ هَذَا البَابَ لِيَا تَضَمَّنَهُ هَذَا الحَدِيثُ مِنْ كِهالِ سُلْطانِ اللهِ وكَهالِ جُودِهِ وفَضْلِهِ، وذَلِكَ مِنْ صِفاتِ الكهالِ.

قَوْلُهُ: «اللَّهُمَّا» مغنَاهُ: يَا اللهُ! لكنْ لكثْرَةِ الاسْتِمْمَالِ حُذِفَتِ (يَا) النَّداءِ وعُوِّضَ عَنْهَا الجِيمُ، وجُعِلَ العِرَضُ فِي الآخِر تَيَمُّنَا بالابْتداءِ بذِكْرِ اللهِ.

قَوْلُهُ: «اغْفِرْ لِي» الْمَغْفِرَةُ: سَثْرُ الذَّنْبِ مَعَ التَّجاوُزِ عنْهُ؛ لأنَّبَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ المِغْفَرِ، وَهُوَ مَا يُسْتَرُ بِهِ الرَّأْسُ للوِقَايَةِ مِنَ السِّهامِ، وهَذَا لا يَكُونُ إِلَّا بشَيْءٍ ساتِرِ واقٍ، ويَدُلُّ لَهُ قَوْلُ اللهِ عَتَوْجَلَّ للعَبْدِ المُؤْمِنِ حِينَمَا يَخْلُو بِهِ ويُقَرِّرُهُ بُذُنُوبِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ: «قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وآنَا أَغْفِرُهَا لَكَ البَوْمَ»<sup>(۱)</sup>.

قَوْلُهُ: ﴿إِنْ شِئْتَ﴾ أَيْ: إِنْ شِئْتَ أَنْ تَغْفِرَ لِي فاغْفِرْ، وإِنْ شِئْتَ فَلَا تَغْفِرْ.

[٧] قَوْلُهُ: «في الصَّحِيحِ» سَبَقَ الكَلامُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ العِبَارَةِ فِي كَلامِ الْمُؤَلِّفِ، والْمُرَادُ هُنَا الحَدِيثُ الصَّحِيحُ؛ لأنَّ الحَدِيثُ فِي (الصَّحِيحَيْنِ) كِلَيْهَمَا.

[٣] قَوْلُهُ عِنْ اللهِ عَلَمُ أَحَدُكُمْ اللهِ (لا): ناهِيَةٌ بدَلِيل جَزْم الفِعْل بَعْدَهَا.

[٤] قَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»، «اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي» فَفِي الجُّمُلَةِ الْأُولَى: «اغْفِرْ لِي» النَّجاةُ مِنَ المَكْرُوهِ، وفِي الثانِيَة: «ارْحَمْنِي» الوُصُولُ إِلَى المَطْلُوبِ، فَيَكُونُ هَذَا الدُّعَاءُ شامِلًا لكُلِّ مَا فِيهِ حُصُولُ المَطْلُوبِ وزَوالُ المَكْرُوهِ.

[٥] فَوْلُهُ: «لِيَعْزِمِ المَسْأَلَةَ» اللائم لائم الأمْرِ، ومَغنَى عَزْمِ المَسْأَلَةِ: أَنْ لَا يَكُونَ فِي تَرَدُّو، بَلْ يَعْزِمُ بِدُونِ تَرَدُّدِ وَلَا تَطْلِيقِ.

و «المَسْأَلَةَ» السُّؤَالَ، أيْ: لِيَعْزِمْ فِي سُؤَالِهِ فَلا يَكُونُ مُتَرَدِّدًا بِقَوْلِهِ: إِنْ شِئْتَ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب قول الله تعالى: ﴿أَلَا لَمَنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّلِيدِينَ ﴾، رقم (٢٤٤١)، ومسلم: كتاب التوية، باب قبول توبة القاتل، رقم (٢٧٦٨)، من حديث ابن عمر رَوَيَلْلَيْهَنَاهُا.

فَإِنَّ اللهَ لَا مُكْرِهَ لَهُ  $^{[1]}$  (۱).

وَلِمُسْلِمٍ: «وَلَيُعَظِّم الرَّغْبَةَ؛ فَإِنَّ اللهَ لَا يَتَعَاظَمُهُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ اللهَ اللهَ لَا يَتَعَاظَمُهُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهُولِي اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ا

[1] قَوْلُهُ: «فَإِنَّ اللهَ لَا مُكْرِهَ لهُ» تَعْلِيلٌ للنَّهْيِ عَنْ قَوْلِ: «اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ! اوْمُمْ اللَّهُمَّ! أَيْ شِئْتَ» اللَّهُمَّ! اوْمُمْ لَا يُرِيدُ فَيُلْزِمُهُ بِفِعْلِهِ؛ لأنَّ الرَّمْنِي إِنْ شِئْتَ» أَوْ مَا لَا يُرِيدُ فَيُلْزِمُهُ بِفِعْلِهِ؛ لأنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ للهِ وَحُدَهُ.

والمَحْظُورُ فِي هَذَا التَّعْلِيقِ مِنْ وُجُوهٍ ثَلاثَةٍ:

الأوَّلُ: آنَهُ يُشْعِرُ بأَنَّ اللهَ لَهُ مُكْرِهٌ عَلَى الشَّيْءِ، وأنَّ وَراءَهُ مَنْ يَسْتَطِيعُ أنْ يَمْنَعَهُ، فكأنَّ الداعِيَ بهَذِهِ الكَيْهِيَّةِ يَقُولُ: أنَا لَا أَكْرِهُكَ، إنْ شِئْتَ فاغْفِرْ وإنْ شِئْتَ فَلَا تَغْفِرْ.

الثَّانِي: أَنَّ قَوْلَ القائِلِ: "إِنْ شِئْتَ» كَأَنَّهُ يَرَى أَنَّ مَذَا أَمْرٌ عَظِيمٌ عَلَى اللهِ، فَقَدْ لَا يَشاؤُهُ لَكَوْنِهِ عَظِيمٌ عَلَى اللهِ، فَقَدْ لَا يَشاؤُهُ لَكَوْنِهِ عَظِيمٌ عَنْدَهُ، ونَظِيمٌ عَلَى اللهُ وَرَةِ بَالصُّورَةِ لَا للحَقِيقَةِ بَالصُّورَةِ بَالصُّورَةِ لَا للحَقِيقَةِ بَالْحَقِيقَةِ -: أَعْطِنِي مِلْيُونَ رِيالٍ إِنْ شِئْتَ. فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ لَهُ ذلكَ رَبَّها يَكُونُ الشَّيْءُ عَظِيمًا يَتَتَاقَلُهُ، بِالْحَقِيقَةِ -: أَعْطِنِي مِلْيُونَ رِيالٍ إِنْ شِئْتَ؛ فَإِنَّ لَهُ ذلكَ رَبَّها يَكُونُ الشَّيْءُ عَظِيمًا يَتَتَاقَلُهُ، فَقُولُكَ: إِنْ شِئْتَ؛ لاَنَّهُ مَنْ شِئْتَ؛ لاَنَّهُ مَنْ مَنْ اللهَ لَا يَعْمَاطُهُهُ مَنْ مِنْ اللهَ لَا يَتَعَاظَمُهُ مَنْ عَلَيْهِ اللهَ لَا قَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاللهَ عَلَيْهِ السَّالَةِ وَلَيْمَاطُهُهُ اللهَ عَلَيْهِ اللهَ لَا يَتَعَاظَمُهُ مَنْ اللهَ لَا يَتَعَاظَمُهُ مَا لَوْ مَنْ اللهَ لَا يَتَعَاظَمُهُ مَنْ مَا اللهَ لَا يَتَعَاظَمُهُ اللهَ عَلَيْهِ اللهَ لَا يَتَعاظَمُهُ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اللهَ اللهَ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ ال

[٧] «وَلْيُعَظِّمِ الرَّغْمَة » أَيْ: لِيَسْأَلُ مَا شَاءَ مِنْ قَلِيلٍ وكثيرٍ ولا يَقُلْ: هَذَا كثيرٌ لا أَسْأَلُ اللهَ إِيَّاهُ؛ ولهَذَا قَالَ: «فَإِنَّ اللهَ لَا يَتَعَاظَمُهُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ» أَيْ: لا يَكُونُ الشَّيْءُ عَظِيمًا عنْدَهُ حَتَى يَمْنَعَهُ ويَسْخَلَ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَقَالَ، كُلُّ شَيْءٍ يُعْطِيهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ عَظِيمًا عنْدَهُ؛ فاللهُ عَرَقِجَلَّ يَبْعَثُ الحَلْقَ بِكَلِمَةٍ واحِدَة، وهَذَا أَمْرٌ عَظِيمٌ، لكنَّهُ يَسِيرٌ عَلَيْهِ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلُ بَلَى وَرَقِ لَتُهَثَّقُ مُ النَّيْوَةُ مِا عَلِمَهُ وَيَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرُ ﴾ [التنابن:٧] عظيم، فكُلُّ مَا يُعْطِيهِ اللهُ عَرَقِجَلَّ لأَحَدِ مِنْ خَلْقِهِ فَلَيْسَ بِعَظِيمٍ يَتَعاظَمُهُ، أَيْ: لا يَكُونُ الشَّيْءُ عَظِيمًا عنْدَهُ حَتَى لا يَعْفِيمُ عَنْدَهُ هَبَّنْ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ يُشْعِرُ بأنَّ الطالِبَ مُسْتَغْنِ عَنِ اللهِ، كأنَّهُ يَقُولُ: إنْ شِشْتَ فافْعَلْ، وإنْ شِشْتَ فَلَا تَفْعَلْ؛

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب ليعزم المسألة فإنه لا مكره له، رقم (٦٣٣٩). ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والنوبة والاستغفار، باب العزم بالدعاء ولا يقل إن شئت، رقم (٢٦٧٩) ٩)، من حديث أبي هريرة وَيَوْلَلُهُمَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب العزم بالدعاء ولا يقل إن شئت، رقم (٢٦٧٩/ ٨)، من حديث أبي هريرة ريخاليَّكنَة.

فأنَّا لا يُهتُّنِي؛ ولهَذَا قَالَ: «ولْيُعَظِّمِ الرَّغْبَةَ»، أيْ: يَسْأَلْ برَغْبَةِ عَظِيمَةِ، والتَّعْلِيقُ يُنافِي ذلكَ؛ لأنَّ الْمُتَلِّقَ للشَّيْءِ الْمَلُوبِ يُشْعِرُ تَعْلِيقُهُ بأَنَّهُ مُسْتَغْنِ عنْهُ، والإِنْسَانُ يَنْبَغِي أَنْ يَدْعُو اللهَ تَعَالَى وَهُو يَشْعُرُ أَلَّهُ مُفْتَقِرٌ إلَيْهِ عَايَةَ الافْتِقَارِ، وأنَّ اللهَ قادِرٌ عَلَى أَنْ يُعْطِيّهُ مَا سَأَلَ، وأنَّ اللهَ لَيْسَ يَعْظُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ،
 بَلْ هُو هَيِّنٌ عليْهِ.

إِذًا: مِنْ آدابِ الدُّعَاءِ أَنْ لَا يَدْعُوَ بَهَذِهِ الصِّيغَةِ، بَلْ يَجْزِمُ فيَقُولُ: اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لِي، اللَّهُمَّ! ارْحَمْنِي، اللَّهُمَّ! وفَقْنِي. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

### وهَلْ يَجْزِمُ بِالإِجابَةِ؟

الجَوَابُ: إِذَا كَانَ الأَمْرُ عائِدًا إِلَى قُدْرَةِ اللهِ فَهَذَا يَجِبُ أَنْ تَخْزِمَ بَأَنَّ اللهَ قادِرٌ عَلَى ذلكَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ آنَعُونِ آسْتَحِبَ لَكُو﴾ [غافر: ٦٠]، أمَّا مِنْ حَيْثُ دُعاؤُكَ أَنْتَ باعْتِبَارِ مَا عِنْدُكَ مِنَ الموانِعِ، أَوْ عَدَمِ تَوَافُرِ الأَسْبَابِ – فإنَّكَ قَدْ تَتَرَدَّدُ فِي الإِجابَةِ، ومَع ذلكَ يَنْبُغِي أَنْ تُحْسِنَ الظَّنَّ باللهِ؛ لأنَّ اللهَ عَرَبَجَلَّ قَالَ: ﴿ آدْعُونِ آسَنَحِبَ لَكُ ﴾، فالَّذِي وفَقَكَ لدُعائِهِ أَوَّلًا سَيَمُنُّ عَلَيْكَ بالإِجابَةِ آخِرًا، لا سِيبًا إِذَا أَتَى الإِنْسَانُ بأَسْبابِ الإِجابَةِ وتَجَنَّبَ المُوانِعَ، ومِنَ المُوانِعِ الاعْتِدَاءُ فِي الدُّعَاءِ، كأَنْ يَدْعُو بإِنْمِ أَوْ قَطِيعَة رَحِم.

ومِنْهَا أَنْ يَدْعُوَ بِهَا لَا يُمْكِنُ شَرْعًا أَوْ قَدَرًا: فَشَرْعًا كَأَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ! اجْعَلْنِي نَبِيًّا. وقَدَرًا بأَنْ يَدْعُوَ اللهَ تَعَالَى بأَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ، وهَذَا أَمْرٌ لَا يُمْكِنُ. فالاغْتِدَاءُ بالدُّعَاءِ مانِعٌ مِنْ إجابَتِه، وَهُوَ مُحَرَّمٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿آدَعُواْ رَبَّكُمْ تَضَمُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُقْتَدِينَ ﴾ [الأعراف:٥٥]، وَهُوَ أَشْبَهُ مَا يَكُونُ بالاسْتِهْزَاءِ باللهِ سُبْحَانَهُ.

## مُناسَبَةُ البَابِ للتَّوْحِيدِ: مِنْ وجْهَيْنِ:

١ مِنْ جِهَةِ الرُّبُوبِيَّةِ: فإنَّ مَنْ أَتَى بِمَا يُشْعِرُ بَأَنَّ اللهَ لَهُ مُكْرِهٌ لَمْ يَقُمُ بَمَامٍ رُبُوبِيَّتِهِ تَعَالَى؛ لأنَّ مِنْ تَمَامٍ الرُّبُوبِيَّةِ أَنَّهُ لاَ مُكْرِهَ لهُ، بَلْ إِنَّهُ لا يُسْأَلُ عَا يَفْعَلُ ، كَمَا هَالَ تَعَالَى: ﴿لاَ يُسْئَلُ مَنَا يَفْعَلُ رَهُمُ لَمُمْ مُنْ مَاكُوبِيَّةٍ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَهُوَ أَنَّ اللهَ يَتَعَاظَمُ لَا اللهَ مَنَا اللهَ يَتَعَاظَمُ اللهَ عَلَى اللهَ اللهَ مَنْ مَاحِيةِ الرُّبُوبِيَّةِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَهُوَ أَنَّ اللهَ يَتَعَاظَمُ اللهَ اللهَ مَنْ إللهَ اللهَ اللهُ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهُ اللهَ اللهُ ال

٢ - مِنْ ناحِيةِ العَبْدِ: فإنَّهُ يُشْعِرُ باسْتِغْنَائِهِ عَنْ رَبِّهِ، وهَذَا نَقْصٌ فِي تَوْحِيدِ الإِنْسَانِ، سَواءٌ مِنْ

\_ = جِهَةِ الأُلُوهِيَّةِ أَوِ الرُّبُوبِيَّةِ أَوِ الأَسْمَاءِ والصَّفَاتِ؛ ولهَذَا ذَكَرَهُ المُصَنَّفُ فِي البَابِ الَّذِي يَتَعَلِّقُ بالأَسْمَاءِ

والصِّفَاتِ. فإنْ قُلْتَ: مَا الجَوَابُ عَيَّا وَرَدَ فِي دُعاءِ الاسْتِخَارَة: «اللَّهُمَّ! إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وأَسْتَقْدِرُكَ بقُدْرَتِكَ، وأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ العَظِيمِ؛ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ ولَا أَقْدِرُ، وتَعْلَمُ ولَا أَعْلَمُ، وأَنْتَ عَلَّامُ الغُيُوبِ، اللَّهُمَّ! إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِيني ومَعاشِي وعَاقِبَةٍ أَمْرِي؛ فَاقْدُرْهُ لِي ويسِّرُهُ لِي ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيدٍ، وإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ شَرِّ لِي فِي دِيني ومَعاشِي وعَاقِبَةٍ أَمْرِي فاصرِفْهُ عَنِّي، واصْرِفْني عَنْهُ، واقْدُرْ لِي الحَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ أَرْضِني بِهِ" (ا وكذَا مَا وَرَدَ فِي الحَدِيثِ المَشْهُورِ: «اللَّهُمَّ! أَحْيِنِي مَا كانَتِ الحَياةُ خَبْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كانَتِ الوَقَاةُ خَيْرًا لِي " ؟؟

فالجَوَابُ: أَنْنِي لَمْ أُعَلِّقُ هَذَا بالمَشِيئَةِ، مَا قُلْتُ: فَاقْدُرُهُ لِي إِنْ شِئْت. لكنْ لَا أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا خَيْرٌ لِي أَوْ شَرٌّ، واللهُ يَعْلَمُ، فأقُولُ: إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمْرَ خَيْرٌ لِي فاقْدُرْهُ لِي. فالتَّعْلِيقُ فِيهِ لأَمْرٍ جَهُولٍ عِنْدِي لَا أَعْلَمُ هَلْ هُوَ خَيْرٌ لِي أَوْ لَا؟

وكَذَا بالنِّسْبَةِ للحَدِيثِ الآخَرِ ؛ لأنَّ الإِنْسَانَ لَا يَعْلَمُ هَلْ طُولُ حياتِهِ خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ ؟ ولهَذَا كَرِهَ أَهْلُ العِلْمِ أَنْ تَقُولَ للشَّخْصِ: أطالَ اللهُ بَقاءَكَ؛ لأنَّ طُولَ البقاءِ لَا يُعْلَمُ؛ فَقَدْ يَكُونُ خَيْرًا، وقَدْ يَكُونُ شَرًّا، ولكنْ يُقالُ: أَطالَ اللهُ بَقاءَكَ عَلَى طَاعَتِهِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ حتَّى يَكُونَ الدُّعَاءُ خَيْرًا بكُلِّ حالٍ.

وعَلَى هَذَا: فَلَا يَكُونُ فِي حَدِيثِ البَابِ مُعارَضَةٌ لِجَدِيثِ الاسْتِخَارَةِ وَلَا حَدِيثِ: «اللَّهُمَّ! أَحْينِي مَا كَانَتِ الحَيَاةُ خَيْرًا لِي»؛ لأنَّ الدُّعَاءَ مَجُزُّومٌ بِهِ ولَيْسَ مُعَلَّقًا بالمَشِيئَةِ، والنَّهْيُ إِنَّهَا هُوَ عَمَّا كَانَ مُعَلَّقًا بالمَشِيئَةِ.

لكنْ لَوْ قَالَ: اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لِي إنْ أَرَدْتَ، ولَيْسَ: إنْ شِئْت.

فالحُكْمُ واحِدٌ؛ لأنَّ الإِرادَةَ هُنَا كَوْنِيَّةٌ، فهِيَ بمَعْنَى المَشِيئَةِ؛ فالجِلافُ باللَّفْظِ لَا يُعْتَبُرُ مُؤَثِّرًا بالحُكْمِ.

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة، وقم (٦٣٨٢)، من حديث جابر بن عبد الله رَوَقَلَقَتَمُناً،
 من حديث جابر بن عبد الله رَوَقَلَقَتَهُا.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الدعاء بالموت والحياة، رقم (٦٣٥١)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب
 كراهة تمنى الموت لضر نزل به، رقم (٦٦٨٠)، من حديث أنس بن مالك وَهُوَلِيَهُ عَنْهُ.

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: النَّهْيُ عَنِ الاسْتِثْنَاءِ فِي الدُّعَاءِ[1].

الثانِيَةُ: بَيَانُ العِلَّةِ فِي ذلِكَ [1].

الثالِثَةُ: قَوْلُهُ: «لِيَعْزِم المَسْأَلَةَ»[<sup>٢]</sup>.

الرَّابِعَةُ: إِعْظَامُ الرَّغْبَةِ [1].

الخَامِسَةُ: التَّعْلِيلُ لِهِذَا الأَمْرِ [٥].

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: النَّهُيُ عَنِ الاسْتِثْنَاءِ فِي الدُّعَاءِ، والمُرَادُ بالاسْتِثْنَاءِ هُنَا الشَّرْطُ، فإنَّ الشَّرْطَ يُسَمَّى اسْتِثْنَاءٌ بدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ لَضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ: "حُجِّي واشْتَرَطِي، فَإِنَّ لِكِ عَلَى رَبِّكِ مَا اسْتَثُنَيْتٍ،") ووجْهُهُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: أَكْرِمْ زَيْدًا إِنْ أَكْرَمَكَ. فَهُوَ كَقَوْلِكَ: أَكْرِمْ زَيْدًا إِلَّا أَلَّا يُكْرِمَكَ. فَهُوَ بَمَعْنَى الاسْتِثْنَاءِ فِي الحَقِيقَةِ.

[٢] الثانِيَةُ: بَيانُ العِلَّةِ فِي ذلِكَ، وقَدْ سَبَقَ أَنَّهَا ثَلاثُ عِلَلِ:

١ - أنَّهَا تُشْعِرُ بأَنَّ اللهَ لَهُ مُكْرةٌ، والأمْرُ لَيْسَ كذلِكَ.

٢- أنَّهَا تُشْعِرُ بأنَّ هَذَا أَمْرٌ عَظِيمٌ عَلَى اللهِ قَدْ يَثْقُلُ عَلَيْهِ ويَعْجِزُ عنْهُ، والأمْرُ لَيْسَ كذلِكَ.

٣- أنَّهَا تُشْعِرُ باسْتِغْنَاءِ الإِنْسَانِ عَنِ اللهِ، وهَذَا غَيْرُ لائِقِ ولَيْسَ مِنَ الأَدَبِ.

[٣] الثالِثَةُ: قَوْلُهُ: «لِيَعْزِم المَسْأَلَةَ» تُفِيدُ أَنَّكَ إِذَا سَأَلْتَ فاعْزِمْ ولَا تَتَرَدُّدْ.

[٤] الرَّابِعَةُ: إِعْظَامُ الرَّغْبَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «ولَيْعَظِّمِ الرَّغْبَةَ» أَيْ: ليَسْأَلُ مَا بَدَا لَهُ فَلَا شَيْءَ عَزِيزٌ أَوْ مُمْتَنَعٌ عَلَى اللهِ.

[٥] الخَامِسَةُ: التَّعْلِيلُ لهَذَا الأمْرِ، يُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿ فَإِنَّ اللهَ لَا يَتَعَاظَمُهُ شَيْءٌ، أَوْ لَا مُكْرِهَ لَهُ "،

<sup>(</sup>١) حديث ضباعة بنت الزبير عن النبي ﷺ قال: "حجي واشترطي أن محلي حيث حبستني". أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، رقم (٥٠٨٩)، ومسلم: كتاب الحج، باب جواز اشتراط المحرم التحليل بعذر المرض، رقم (١٢٠٧)، من حديث عائشة وَهَوْلَيَّكَتَهَا. وقوله ﷺ: "فإن لك على ربك ما استثنيت" أخرجه النسائي: كتاب المناسك، باب كيف يقول إذا اشترط، رقم (٢٧٦٦)، والدارمي (٢/ ٣٤-٣٥) وأبو نعيم (٢/٤/٩). وهو صحيح كها في «الإرواء» (١٨٦/٤).

وقَوْلُهُ: «ولَيْعَظِّمِ الرَّغْبَةَ»، وفي هَذَا حُسْنُ تَعْلِيمِ الرَّسُولِ ﷺ إذَا ذَكَرَ شَيْئًا قَرَنَهُ بعِلَتِهِ.
 وفي ذِكْرِ عِلَّةِ الحُكْم فوائِدُ:

الأُولَى: بَيَانُ سُمُوِّ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ، وأنَّهُ مَا مِنْ شَيْءٍ تَحْكُمُ بِهِ إِلَّا ولَهُ عِلَّةٌ وحِكْمَةٌ.

الثانِيَةُ: زِيادَةُ طُمَأْنِينَةِ الإِنْسَانِ؛ لأَنَّهُ إِذَا فَهِمَ العِلَّةَ مَعَ الحُّكُمِ اطْمَأَنَّ؛ ولهَذَا لَمَّا سُئِلَ ﷺ عَنْ بَيْعِ الرُّطَبِ بالتَّمْرِ لَمْ يَقُلْ: حَلالٌ أَوْ حَرَامٌ. بَلْ قَالَ: «أَيَنْقُصُ إِذَا جَفَّ؟» قَالُوا: نَعَمْ. فنَهَى عَنْهُ (١).

«والرَّجُلُ الَّذِي قَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلامًا أَسْوَدَ -لَمْ يَقُلْ ﷺ: الوَلَدُ لَكَ- بَلْ قَالَ: «هَلْ لِكَ مِنْ إَبِلِ؟» قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟» -الأَوْرَقُ: للَّ مِنْ إِبِلِ؟» قَالَ: هَمْرٌ. قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقَ؟» -الأَوْرَقُ: الأَشْهَبُ اللَّذِي بَيْنَ البَياضِ والسَّوادِ-، قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «مِنْ أَيْنَ؟» قَالَ: لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ، ")، فاطْمَأَنَى وعَرَفَ الحُكْمَ، وأنَّ هَذَا هُوَ الواقِعُ. فَقَرْنُ الحُكْمِ بالعِلَّةِ يُوجِبُ الطُّمَأْنِينَة، وعَجَّةَ الشَّرِيعَةِ، والرَّغْبَةَ فِيهَا.

الثالِثَةُ: القِياسُ إِذَا كانَتِ المُشأَلَةُ فِي حُكْمٍ مِنَ الأحْكامِ؛ فَيُلْحَقُّ بِهَا مَا شَارَكَهَا فِي العِلَّةِ.



<sup>(</sup>١) أخرجه الإِمام أحمد (١/ ١٧٥، ١٧٦)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في التمر بالتمر، رقم (٣٣٥٩)، والترمذي: كتاب البيوع، باب ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزابنة، رقم (١٢٢٥) وقال: "حسن صحيح"، والنسائي: كتاب البيوع، باب اشتراء التمر، بالرطب، رقم (٤٥٤٥)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب بيع الرطب بالتمر، رقم (٢٢١٤)، ومالك في «الموطأ»: كتاب البيوع، باب ما يكره من بيع التمر (٢٢٤٧)، والشافعي في «الرسالة» (٩٠٧) وكذا أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣٨٧) وصححه من حديث سعد بن أبي وقاص رَعَيَلْكَيَّةَ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب إذا عرض بنفي الولد، رقم (٥٣٠٥)، ومسلم: كتاب اللعان، رقم (١٥٠٠)، من حديث أبي هريرة رَخِلَقَهَتَهُ.



فِي الصَّحِيحِ<sup>[۲]</sup> عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمْ رَبَّكَ، وَضِّئْ رَبَّكَ. وَلْيَقُلْ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ. وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي وَأَمْتِي. وَلْيَقُلْ: فَنَايَ وَفَنَاتِي وَغُلَامِي الْآالا).

[١] هَذِهِ النَّرْجَمَةُ تَحْتَمِلُ كَرَاهَةَ هَذَا القَوْلِ وَغُرِيمَهُ، وقَدِ اخْتَلَفَ العُلَيَاءُ فِي ذلكَ، وسَيَأْتِي التَّفْصِيلُ فِيهِ.

[٧] قَوْلُهُ: (في الصَّحِيحِ» سَبَقَ التَّنْبِيهُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ العِبَارَةِ فِي كَلامِ الْمُؤَلِّفِ، وهَذَا الحَدِيثُ فِي (الصَّحِيحَيْنِ)، فيَكُونُ المُرَادُ بقَوْلِهِ (فِي (الصَّحِيحِ)» أيْ: فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ، ولعَلَّهُ أَرَادَ (صَحِيحَ البُخَارِيِّ)؛ لأنَّ هَذَا لَفْظُهُ، أمَّا لَفْظُ مُسْلِمٍ فَيَخْتَلِفُ عنْهُ.

[٣] قَوْلُهُ ﷺ: (لَا يَقُلِ الجُمْلَةُ مَنيٌ . (عَبْدِي ، ائي : للغُلام . و (أَمَتِي ، أي : للجَارِيَةِ .

والحُكْمُ فِي ذلِكَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنْ يُضِيفَهُ إِلَى غَيْرِهِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: عَبْدُ فُلانٍ أَوْ أَمَةُ فُلانٍ؛ فهَذَا جائِزٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَنكِمُواْ ٱلْأَبْنَىٰ مِنكُرُ وَالصَّلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُرُ وَلِمَآمِكُمْ ﴾ [النور:٣٣]، وقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى المُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ " (").

الثَّاني: أَنْ يُضِيفَهُ إِلَى نَفْسِهِ، ولهُ صُورَتَانِ:

الأُولَى: أَنْ يَكُونَ بَصِيغَةِ الحَّيَرِ، مِثْلُ: أَطْعَمْتُ عَبْدِي، كَسَوْتُ عَبْدِي، أَعْتَقْتُ عَبْدِي. فإنْ قَالَهُ فِي غَيْبَةِ العَبْدِ أَوِ الأَمَةِ؛ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وإنْ قالَهُ فِي حَضْرَةِ العَبْدِ أَوِ الأَمَةِ؛ فإنْ تَرَتَّبَ عَلَيْهِ مَفْسَدَةٌ تَتَعَلَّقُ بالعَبْدِ أَوِ السَّيِّدِ مُنِعَ، وإلَّا فَلَا؛ لأنَّ قائِلَ ذلِكَ لَا يَقْصِدُ العُبُودِيَّةَ الَّتِي هِيَ الذُّلُّ، وإثَّمَا يَقْصِدُ أَنَّهُ مَمْلُوكٌ.

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب العتق، باب كراهة التطاول على الرقيق، رقم (٢٥٥٢)، ومسلم: كتاب الأدب، باب حكم إطلاق لفظ العبد والأمة، رقم (٢٢٤٩).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب ليس على المسلم في عبده صدقة، رقم (١٤٦٤)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه، رقم (٩٨٢)، من حديث أبي هريرة رَهِّوَلِيَّةَ عَنْهُ.

الثانيَةُ: أَنْ يَكُونَ بَصِيغَةِ النَّدَاءِ، فيقُولُ السَّيِّدُ: يَا عَبْدِي! هاتِ كَذَا. فهَذَا مَنْهِيٍّ عنْهُ، وقَدِ
 اخْتَلَفَ العُلْمَاءُ فِي النَّهْيِ: هَلْ هُوَ للكَرَاهَةِ أَوِ التَّحْرِيمِ؟ والرَّاجِحُ التَّقْصِيلُ فِي ذلكَ، وأقلُ أَحْوَالِهِ
 الكَرَاهَةُ.

قَوْلُهُ ﷺ: "لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَطْمِمْ رَبَّكَ... " إلخ. أيْ: لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ لَعَبْدِ غَيْرِهِ، ويُحْتَمَلُ أَنْ يَشْمَلَ قَوْلُ السَّيِّدِ لَعَبْدِهِ؛ حَيْثُ يَضَعُ الظاهِرَ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ تَعَاظُهُا.

واعْلَمْ أَنَّ إِضَافَةَ الرَّبِّ إِلَى غَيْرِ اللهِ تَعَالَى تَنْقَسِمُ إِلَى أَفْسَامٍ:

القِسْمُ الأوَّلُ: أَنْ تَكُونَ الإِضافَةُ إِلَى ضَمِيرِ المُخاطَبِ، مِثْلُ: أَطْعِمْ رَبَّكَ، وَضِّئْ رَبَّكَ. فيُكْرَهُ ذلِكَ للنَّهْي عنْهُ؛ لأنَّ فِيهِ تَحْدُورَيْنِ:

١ - مِنْ جِهَةِ الصِّيغَةِ؛ لأنَّهُ يُوهِمُ مَعْنَى فاسِدًا بالنَّسْبَةِ لكَلِمَةِ (رَبِّ)؛ لأنَّ الرَّبَّ مِنْ أَسْهائِهِ سُبْحَانَهُ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ يُطْعِمُ وَلاَ يُطْعَمُ، وإنْ كَانَ بِلَا شَكِّ أَنَّ الرَّبَّ هُنَا غَيْرُ رَبِّ العَالَمِينَ الَّذِي يُطْعِمُ
 وَلاَ يُطْعَمُ، ولكنْ مِنْ بَابِ الأَدَبِ فِي اللَّفْظِ.

٢ مِنْ جِهَةِ المَعْنَى أَنَهُ يُشْعِرُ العَبْدَ أَوِ الأَمَةَ بِالذُّلِّ؛ لأَنَّهُ إِذَا كَانَ السَّيِّدُ رَبًّا كَانَ العَبْدُ أَوِ الأَمَةُ مَرْبُوبًا.

القِسْمُ النَّانِي: أَنْ تَكُونَ الإِضافَةُ إِلَى صَمِيرِ الغائِب، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، كَقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ الشَّرَاطِ السَّاعَةِ: «أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّمَا»("، وأمَّا لَفُظُ: «رَبَّتَهَا»(") فَلَا إشْكَالَ فِيهِ لُوجُودِ تاءِ التَّأْنِيثِ، فَلَا اشْتِرَاكَ مَعَ اللهِ فِي اللَّفْظِ؛ لأنَّ اللهَ لا يُقالُ لَهُ إِلَّا: رَبِّ. وفِي حَدِيثِ الضَّالَةِ -وهُوَ مُتَفَقَّ عَلَيْهِ-: «حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّمًا»(")، وقالَ بَعْضُ أهْلِ العِلْمِ: إنَّ حَدِيثَ الضَّالَةِ فِي جَهِيمَةٍ لا تَتَعَبَّدُ وَلا تَتَذَلَّلُ، فَلَيْسَتْ كَالإِنْسَانِ، والصَّحِيحُ عَدَمُ الفَارِقِ؛ لأَنَّ البَهِيمَةَ تَعْبُدُ اللهَ عِبادَةً خاصَّةً، قَالَ تَعَلَى: ﴿أَلْمَرَ مَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللهُ وَلَا اللهُ عَلَى اللهُ وَلَا اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَالَمُ وَاللّهُ وَلَا اللهُ عَلَى اللهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا الللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَالللللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان، والإسلام، رقم (٥٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، رقم (٩)، من حديث أن هريرة رَحَيَّكَيَّمَانَدُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب معرفة الإيهان، رقم (٨)، من حديث عمر رَضِحُالِتَهُ عَنْهُ.

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب في اللقطة، باب ضالة الغنم، رقم (٢٤٢٨)، ومسلم: كتاب اللقطة، رقم (١٧٢٢)، من حديث
 زيد بن خالد الجهني رَجَّؤَلِقَهُ عَنْدُ.

في النَّاسِ: ﴿ وَكَثِيرٌ مِن النَّاسِ ﴾ لَيْسَ جَمِيعُهُمْ: ﴿ وَكَثِيرٌ حَتَى عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ ﴾ [الحج: ١٨]، وعَلَى هذَا
 فيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: أَطْعَمَ الرَّقِيقُ رَبَّهُ، ونحْوَ ذَلِكَ.

القِسْمُ النَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ الإِضافَةُ إِلَى صَمِيرِ الْمَتَكَلِّمِ، بأَنْ يَقُولَ العَبْدُ: هَذَا رَبِّي. فَهَلْ يَجُوزُ هَذَا؟ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ هَذَا جائِزٌ؛ لأنَّ هَذَا مِنَ العَبْدِ لسَيِّدِهِ، وقَدْ قَالَ تَعَالَى عَنْ صاحِب يُوسُفَ: ﴿إِنَّهُ, رَقِ آَحْسَنَ مَثْوَاىَ﴾ [يوسف:٢٣] أيْ: سَيِّدِي؛ ولأنَّ المَحْذُورَ مِنْ قَوْلِ: ﴿رَقِ ﴾ هُوَ إِذْلالُ العَبْدِ، وهَذَا مُنْتَفِ؛ لأنَّهُ هُوَ بَنَفْسِهِ يَقُولُ: هَذَا رَبِّي.

القِسْمُ الرابعُ: أَنْ يُضافَ إِلَى الاسْمِ الظاهِرِ، فيُقالُ: هَذَا رَبُّ الغُلامِ. فظاهِرُ الحَدِيثِ الجَوَازُ، وَهُوَ كَذَلِكَ مَا لَمْ يُوجَدْ مَحْذُورٌ فِيمْنَحُ، كَمَا لَوْ ظَنَّ السامِعُ أَنَّ السَّيِّدَ رَبُّ حَقِيقِيٍّ خالِقٌ ونَحْوُ ذلكَ.

قَوْلُهُ: "ولْيَقُلْ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ" الْمُتَوَقَّعُ أَنْ يَقُولَ: ولْيَقُلْ: سَيِّدُكَ وَمَوْلَاكَ؛ لأنَّ مُقْتَضَى الحَالِ أَنْ يُرْضِدَ إِلَى مَا يَكُونُ بَدُلًا عَنِ اللَّفْظِ المُنْهِيِّ عَنْهُ بِمَا يُطابِهُ، وهُنَا وَرَدَ النَّهْيُ بِلَفْظِ الجِطابِ، والإِرْشادُ بِلَفْظِ النَّكُلُّمِ، ولْيَقُلْ: "سَيِّدِي ومَوْلَايِ"، ففَهِمَ الْمُؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ –كَمَا سَيَّأْتِي فِي المَسائِلِ – أَنَّ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الغَيْرُ قَدْ يُجِيَ أَنْ يَقُولَ للعَبْدِ: أَطْعِمْ رَبَّكَ؛ فالعَبْدُ مِنْ بَابِ أَوْلَى أَنْ يُنْهَى عَنْ وَلْإِي. قَطْعِمْ رَبَّكَ؛ فالعَبْدُ مِنْ بَابِ أَوْلَى أَنْ يُنْهَى عَنْ وَلَا العَبْدُ مِنْ بَابِ أَوْلَى أَنْ يُنْهَى عَنْ قَوْلِ: أَطْعِمْ رَبَّكَ؛ فالعَبْدُ مِنْ بَابِ أَوْلَى أَنْ يُنْهَى

وأمَّا إِذَا قُلْنَا بِأَنَّ (أَطْعِمْ رَبَّكَ) خَاصٌّ بِمَنْ يُخَاطِبُ العَبْدَ؛ لِيَا فِيهِ مِنْ إِذْلالِ المَبْدِ، بِخِلافِ مَا إِذَا قَالَ هُوَ بِنَفْسِهِ: (أَطْعَمْتُ رَبِّي) فإنَّهُ يُتَفِي الإِذْلالُ - فإنَّهُ يُقالُ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمَّ وَجَهَ الخِطابَ لِمَنْ يُخَاطِبُ العَبْدَ وجَّهَ الخِطابَ إِلَى العَبْدِ نَفْسِهِ، فقَالَ: "ولْيَقُلْ: سَيِّدِي ومَوْلاَيَ" أَيْ: بَدَلًا عَنْ قَوْلِهِ: أَطْعَمْتُ رَبِّي، وضَّأْتُ رَبِّي.

قَوْلُهُ: «سَيِّدِي» السِّيادَةُ فِي الأصْلِ عُلُوُّ المَّنْزِلَةِ؛ لأنَّهَا مِنَ السُّؤْدَدِ والشَّرَفِ والجاهِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. والسَّيِّدُ يُطلُقُ عَلَى معانٍ، منْهَا: المالِكُ، والزَّوْجُ، والشَّرِيفُ المُطاعُ. و(سَيِّدِي) هُنَا مُضافَةٌ إِلَى ياءِ المُتَكِلِّم ولَيْسَتْ عَلَى وجْهِ الإِطْلاقِ. فالسَّيِّدُ عَلَى وجْهِ الإِطلاقِ لا يُقالُ إِلَّا للهِ عَنَقِبَلَ، قَالَ ﷺ: «السَّيِّدُ اللهُ»(۱)، وأمَّا السَّيِّدُ مُضَافَةً؛ فإنِّهَا تَكُونُ لَغَيْرِ اللهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (٤/٤، ٣٥) والبخاري في «الأدب المفرد» (٢١١) وأبو داود: كتاب الأدب، باب في كراهة التهادح، رقم (٤٨٠٦)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» كها في «تحفة الأشراف» (٣٦٠/٤) وابن السني (٣٨٩) والبيهقي في «الأسهاء والصفات» (ص:٢٢) من حديث عبد الله بن الشخير رَجَوَلَشَةَعْنَهُ.

.....

[يوسف: ٢٥] وقَالَ ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ» (١)، والفُقَهَاءُ يَقُولُونَ: إِذَا قَالَ السَّيِّدُ لَعَبْدِهِ،
 أيْ: سَيِّدُ العَبْدِ لَعَبْدِهِ.

تَنْبِيدٌ: اشْتَهَرَ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ إطْلاقُ السَّيِّدَةِ عَلَى الْزَأَةِ، فَيَقُولُونَ مَثْلًا: هَذَا خاصٌّ بالرِّجالِ، وَهَذَا خاصٌّ باللَّجالِ، وَهَذَا خاصٌّ بالسَّيِّدَاتِ. وَهَذَا خاصٌّ بالسَّيِّدَاتِ. وَهَذَا خاصٌّ بالسَّيِّدَاتِ. وَهَذَا خاصٌّ بالسَّيَّدَاتِ. وَهَالَ السَّيَاءَ عَوَانٍ عِنْدَكُمْ» (الْبَابِ»، وقَالَ: ﴿وَاللَّيْكَ عَلَى النِّسَاءَ عَوَانٍ عِنْدَكُمْ» (اللَّبِهُ، وقَالَ: ﴿وَاللَّهِ مَنْ رَعِيَّيِهِ» وَهَالَ فِي الرَّجُلِ: ﴿رَاحٍ فِي أَهْلِهِ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّيهِ» (اللَّهُ فالصَّوَابُ أَنْ يُقالَ للسَّاجَةِ مَنْهُنَّ: نِسَاءٌ. للوَاحِدَةِ: امْرَأَةٌ وللجَمَاعَةِ مَنْهُنَّ: نِسَاءٌ.

قَوْلُهُ: "ومَوْلَايَ" أيْ: ولْيَقُلْ مَوْلَايَ. والوِلايَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

القِسْمُ الأوَّلُ: وِلاَيَةٌ مُطْلَقَةٌ، وهَذِهِ للهِ عَنَّهَ عَلَ لَا تَصْلُحُ لَغَيْرِهِ؛ كالسِّيادَةِ المُطْلَقَةِ.

ووِلايَةُ اللهِ نَوْعَانِ:

النَّوْعُ الأَوَّلُ: عامَّةٌ، وَهِيَ الشامِلَةُ لكُلِّ أحدٍ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ رَدُّوْاً إِلَى اللهِ مَوْلَمُهُمُ الْحَقَّ أَلَا لَهُ لَلْتَكُمُ وَهُوَ الْمَرَعُ لَلْنَسِينَ ﴾ [الأنعام:٦٢]، فجَعَلَ لَهُ وِلاَيَةً عَلَى هَـوُّلاءِ المُفْتَرِينَ، وهَـذِهِ وِلايَةٌ عامَّةٌ.

النَّوْعُ النَّانِي: خاصَّةٌ بالمُؤْمِنِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَ الَّذِينَ مَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلْكَفِرِينَ لَا مَوْلَ المَّمَ ﴾ [محمد: ١١]، وهَذِهِ وِلاَيَةٌ خاصَّةٌ، ومُقْتَضَى السِّيَاقِ أَنْ يُقَالَ: ولَيْسَ مَوْلَى الكافِرِينَ، لكنْ قَالَ: ﴿لا مَوْلَىٰ أَمْمُ ﴾ أَيْ: لَا هُوَ مَوْلًى للكافِرِينَ ولَا أَوْلِيَاقُهُمُ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَهُمْ الِهَةً مِنْ دُونِ اللهِ مَوَالِي لهُمْ؛ لاَتَبُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ يَنَبَرَّؤُونَ مِنْهُمْ.

وقال ابن مفلح في «الآداب» (٣/ ٦٦٤): «إسناده جيد» وقال الحافظ في «الفتح» (٥/ ١٧٩): «رجاله ثقات» وقد صححه غير واحد، وصححه صاحب «عون المبود» (٢/٤٤).

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق، رقم (٢٢٧٨)، من حديث أبي هريرة رَسَخَالِشَّغَنُهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٧٧) والترمذي: كتاب الرضاع، بأب في حق المرأة على زوجها، رقم (١٦٣)، وقال: «حسن صحيح» -وابن ماجه: كتاب النكاح، باب حق المرأة على زوجها، رقم (١٨٥١)، والنسائي في «الكُبْرَى»: كتاب عشرة النساء) من حديث عمرو بن الأحوص الجشمي رَهَالِللَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، رقم (٨٩٣)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، رقم (١٨٢٩)، من حديث ابن عمر رَوَّ اللَّهُ عَنْهُا.

.....

القِسْمُ الثَّانِي: وِلاَيَةٌ مُقَيَّدَةٌ مُضافَةٌ، فهَذِهِ تَكُونُ لغَيْرِ اللهِ، ولهَا فِي اللَّغَةِ مَعانِ كَثِيرَةٌ، منْهَا:
 الناصِرُ، والمُتَولِّي للأُمُورِ، والسَّيلُ، والعَتِيقُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَنُهُ وَجِنْرِيلُ وَصَلِعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التحريم: ٤]، وقَالَ ﷺ فِيهَا يُرْوَى عنْهُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٍّ مَوْلَاهُ "<sup>(1)</sup>، وقَالَ ﷺ: ﴿ إِنَّهَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَى " <sup>(1)</sup>.

ويُقالُ للسَّلْطَانِ: وَلِيُّ الأَمْرِ. وللعَتِيـقِ: مَوْلَى فُلانٍ. لِمَنْ أَعْتَقَهُ، وعليْهِ يُعْرَفُ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لاَسْتِنْكَارِ بَعْـضِ النَّاسِ لَمِنْ خَاطَبَ مَلِكًا بقَوْلِهِ: مَوْلاَيَ؛ لأنَّ الْمُرادَ بَمُوْلاَيَ أَيْء ولا شَكَّ أَنَّ رَئِيسَ الدَّوْلَةِ يَتَوَلَّى أُمُورَهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَكَاثِيمًا ٱلَذِينَ ءَمَنُوا أَلِيمُوا ٱللَّهَ وَأَطِيمُوا ٱلرَّسُولَ وَأُولِهُ ٱلْأَنْ مِنْكُرُ ﴾ [النساء: ٥٩].

قَوْلُهُ ﷺ: "وَلاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ عَبْدِي وأَمَتِي»، هَذَا خِطابٌ للسَّيِّدِ أَنْ لَا يَقُولَ: عَبْدِي وأَمَتِي. لَمْمُلُوكِهِ وَمُمْلُوكَتِهِ؛ لاَّنَنَا جَمِيعًا عِبادُ اللهِ، ونِساؤُنَا إماءُ اللهِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَا تَمْتُعُوا إِمَاءَ اللهِ مَساجِدَ الله»(٣).

فالسَّيِّدُ مَنْهِيٍّ أَنْ يَقُولَ ذلكَ؛ لأَنَّهُ إِذَا قَالَ: عَبْدِي وأَمَتِي فَقَدْ تَشَبَّهَ بِاللهِ عَزَقِجَلَّ وَلَوْ مِنْ حَيْثُ ظاهِرُ اللَّفْظِ؛ لأنَّ اللهَ عَزَقِجَلَّ يُحَاطِبُ عِبادَهُ بِقَ وْلِهِ: عَبْدِي. كَمَا فِي الحَدِيثِ: «عَبْدِي اسْتَطْعَمْـتُكَ

<sup>(</sup>١) أخرجه الإِمام أحمد (١/ ٨٤، ١١٨، ١١٩، ١٥٩)، من حديث علي بن أبي طالب رَكِخَالِلَهُ عَنْهُ.

وأخرجه َ أَحمٰد (ه/٣٦٨، ٣٧٠) وابن ماجه: المقدمة، فضل عليُّ بنَ أَبِّي طالب، رقَّم (١٢١)، من حديث البراء بن عازب.

وفيه علي بن زيد، وهو ضعيف؛ كما في «الزوائد».

وأخرجه أحمد (٢٨/٤) والترمذي: كتاب المناقب، مناقب علي بن أبي طالب رَضَالِيَّفَيَّمُنَهُ رقم (٣٧١٣)، وقال: «حسن، صحيح، غريب» -والنسائي في «الخصائص» (ص:٢١) والحاكم (٣/ ١١٠) والدولابي في «الكنى» (٢١/٢)، من حديث زيد بن أرقم.

و أخرجه أحمد (٥/٣٤٧) والنسائي في «الخصائص» (ص:٢١) عن بريدة. وانظر: «مجمع الزوائد» (٩/ ١٠٣). وإسناده صحيح. وانظر: «فيض القدير» (٢١٨/٦).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل، رقم (٢١٦٨)، ومسلم: كتاب العتق، باب إنها الولاء لمن أعتق، رقم (١٠٠٤)، من حديث عائشة رَيُحَوَّلِيَّكُمَّةُ).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل، رقم (٩٠٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب
خروج النساء إلى المسجد، رقم (٤٤٢)، من حديث ابن عمر رَهُوَلِيَهُمَنَّهُ.

= فَلَمْ تُطْعِمْنِي...»'')، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وإنْ كَانَ السَّيِّدُ يُرِيدُ بقَوْلِهِ: «عَبْدِي» أَيْ: تَمْلُوكِي، فالنَّهْيُ مِنْ بَابِ التَّنَّرُّو عَنِ اللَّفْظِ الَّذِي يُوهِمُ الإِشْرَاكَ، وقَدْ سَبَقَ بَيَانُ حُكْم ذلكَ'').

وقَوْلُهُ: «وَأَمَتِي» الأَمَّةُ، الأُنْنَى مِنَ المَمْلُوكَاتِ، وتُسَمَّى الجارِيَةَ. والعِلَّةُ مِنَ النَّهْيِ: أَنَّ فِيهِ إشْعَارًا بالتُّبُودِيَّةِ، وكُلُّ هَذَا مِنْ بَابِ حِمايَةِ التَّوْحِيدِ والبُّعْدِ عَنِ التَّشْرِيكِ حتَّى فِي اللَّفْظِ؛ ولهَذَا ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ ومنْهُمْ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ رَحَمَهُ اللَّهْ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ فِي الحَدِيثِ لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ التَّحْرِيمِ، وأَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ الأَدَبِ والأَفْضَلِ والأَكْمَلِ، وقَدْ سَبَقَ بيانُ حُكْمِ ذلِكَ مُفَصَّلًا.

قَوْلُهُ: «ولْيَقُلْ: فَتَايَ وفَتَاتِي» مِثْلُهُ جَارِيَتِي وغُلامِي، فَلَا بَأْسَ بِهِ.

#### وفي هَذَا الحَدِيثِ مِنَ الفوائِدِ:

١- حُسْنُ تَعْلِيمِ الرَّسُولِ ﷺ حَيْثُ إِنَّهُ إِذَا نَهَى عَنْ شَيْءِ فَتَحَ للنَّاسِ مَا يُباحُ لَهُمْ، فقالَ: «لا يَقُلْ: عَبْدِي وَأَمَتِي. ولَيْقُلْ: فَتَايَ وفَتَاتِي». وهَذِهِ كَمَا هِيَ طَرِيقَةُ النَّبِيِّ ﷺ فهي طَرِيقَةُ القُرْآنِ أَيْضًا، قَالَ تَعَبْدِي وأَمْتِي. ولْيَقُلُ: فَتَايَ الْعَنْوَ إِذَا يَقُولُواْ رَعِنَتَا وَقُولُواْ اَنظُرْنَا ﴾ [البقرة: ١٠٤] وهَكَذَا أَيْضًا وَقَالَ العِلْمِ وأهْلِ الدَّعْوَةِ إِذَا سَدُّوا عَلَى النَّاسِ بَابًا مُحُومًا أَنْ يَفْتَحُوا لهُمُ البَابَ اللَّباحَ حَتَى لا يُضَيِّقُوا عَلَى النَّاسِ وَيشَدُّوا المُهُمُ البَابَ اللَّباحِ وَلَيْ وَلِكُ فَائِدَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ:

الأُولَى: تَسْهِ بِلُ تَرْكِ المُحَرَّمِ عَلَى هَوُلاءِ؛ لأَتَّهُمْ إِذَا عَرَفُوا أَنَّ هُنَاكَ بَدَلًا عَنْهُ هانَ عَلَيْهِمْ تَرْكُهُ.

الثانِيَّةُ: بَيانُ أَنَّ الدِّينَ الإِسْلامِيَّ فِيهِ سَعَةٌ، وأَنَّ كُلَّ مَا يَحْتاجُ إِلَيْهِ النَّاسُ فإنَّ الدِّينَ الإِسْلامِيَّ يَسَعُهُ، فَلَا يَحْكُمُ عَلَى النَّاسِ أَنْ لَا يَتَكَلَّمُوا بشَيْءٍ أَوْ لَا يَفْعَلُوا شَيْئًا إِلَّا وفَنَحَ لهُمْ مَا يُغْنِي عنْهُ، وهَذَا مِنْ كَهالِ الشَّرِيعَةِ الإِسْلامِيَّةِ.

٢ - أنَّ الأمْرَ يَأْتِي للإِباحَةِ؛ لقَوْلِهِ: «ولْيَقُلْ: سَيِّدِي ومَوْلَايَ»، وقَدْ قَالَ العُلتَاءُ: إنَّ الأمْرَ إذَا
 أَتَى فِي مُقابَلَةِ شَيْءٍ مَمْنُوعٍ صَارَ للإِباحَةِ، وهُنَا جَاءَ الأمْرُ فِي مُقابَلَةِ شَيْءٍ مَمْنُوعٍ، ومِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:
 ﴿وَإِذَا كَلَنْمُ فَاصْلَادُوا﴾ [المائدة:٢].

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب فضل عيادة المريض، رقم (٢٥٦٩)، من حديث أبي هريرة رَضَّالِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>۲) انظر: (ص:٦٨٥).

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: النَّهْيُ عَنْ قَوْلِ: عَبْدِي وَأَمَتِي [1].

الثانِيَةُ: لَا يَقُولُ العَبْدُ: رَبِّي. وَلَا يُقَالُ لَهُ: أَطْعِمْ رَبَّكَ [٢].

الثالِثَةُ: تَعْلِيمُ الأَوَّلِ قَوْلَ: فَتَايَ وَفَتَاتِي وَغُلَامِي [٧].

الرَّابِعَةُ: تَعْلِيمُ الثَّانِي قَوْلَ: سَيِّدِي وَمَوْ لَايَ [1].

الخَامِسَةُ: التَّنْبِيهُ لِلمُرَادِ، وَهُوَ تَحْقِيقُ التَّوْجِيدِ، حَتَّى فِي الأَلْفَاظِ<sup>[0]</sup>.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: النَّهْ يُ عَنْ قَوْلِ: عَبْدِي وأَمَتِي. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: "وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْـدِي وأَمَتِي»، وقَدْ سَبَقَ بَيانُ ذلكَ.

[٢] الثانِيَةُ: لَا يَقُولُ العَبْدُ: رَبِّي. ولَا يُقالُ لهُ: أَطْعِمْ رَبَّكَ. تُؤْخَذُ مِنَ الحَدِيثِ، وقَدْ سَبَقَ بَيانُ ذلكَ.

[٣] الثالِئةُ: تَعْلِيمُ الأُوَّلِ (وهُوَ السَّيِّدُ) قَوْلَ: فَتَايَ وفَتَاتِي وغُلامِي.

[٤] الرَّابِعَةُ: تَعْلِيمُ الثَّانِي (وهُوَ العَبْدُ) قَوْلَ: سَيِّدي ومَوْلَايَ.

[٥] الخَامِسةُ: التَّنبِيهُ للمُرَادِ، وَهُوَ تَحْقِيقُ التَّوْحِيدِ حتَّى فِي الأَلْفَاظِ، وقَدْ سَبَقَ ذلكَ.

وفي البَابِ مَسَائِلُ أُخْرَى لكنْ هَذِهِ المَسَائِلُ هِيَ المَقْصُودُ.

-4: SI/A



[١] فَوْلُهُ: «بَابٌ: لَا يُرَدُّ» (لَا) نَافِيَةٌ بَدَلِيلِ رَفْعِ الْمُضارِعِ بَعْدَهَا، والنَّفْيُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ للكَراهَةِ، وأَنْ يَكُونَ للتَّحْرِيمِ.

وَقُولُهُ: «مَنْ سَأَلَ بِاللهِ» أَيْ: مَنْ سَأَلَ غَيْرَهُ بِاللهِ. والسُّوَّالُ بِاللهِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

أحَدُهُمَا: السُّوَّالُ باللهِ بالصِّيغَةِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: أَسْأَلُكَ باللهِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ النَّلاثَةِ حَيْثُ قَالَ الْلَكُ: «أَسْأَلُكَ بالَّذِي أَعْطَاكَ الجِلْدَ الحَسَنَ واللَّوْنَ الحَسَنَ بَعِيرًا»(').

الثَّانِي: السُّوَّالُ بشَرْعِ اللهِ عَنَّجَبَلَ، أيْ: يَسْأَلُ شُوَّالًا يُبِيحُهُ الشَّرْعُ، كَسُوَّالِ الفَقِيرِ مِنَ الصَّدَقَةِ، والسُّوَّالِ عَنْ مَسْأَلَةٍ مِنَ العِلْم، ومَا شَابَهَ ذلكَ.

وحُكْمُ مَنْ رَدَّ مَنْ سَأَلَ باللهِ الكَراهَةُ أوِ التَّحْرِيمُ حَسَبَ حَالِ المَسْؤُولِ والسائِلِ، وهُنَا عِدَّةُ مَسَائِلَ:

المَسْأَلَةُ الأُولِى: هَلْ يَجُوزُ للإِنْسَانِ أَنْ يَسْأَلُ بِاللهِ أَمْ لَا؟ وَهَذِهِ النَّسْأَلَةُ لَمْ يَتَطَرَّقُ إِليْهَا المُؤَلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ فَنَقُولُ:

أَوَّلًا: السُّوَّالُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَكْرُوهٌ، ولَا يَنْبَغِي للإِنْسَانِ أَنْ يَسْأَلُ أَحَدًا شَيْئًا إِلَّا إِذَا دَعَتِ الحاجَةُ إِلَى ذلكَ؛ ولهَذَا كَانَ مِمَّا بَايَعَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ لَا يَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا، حتَّى إِنَّ سَوْطَ أَحَدِهِمْ لَيَسْقُطُ مِنْهُ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَلَا يَقُولُ لأَحَدٍ: نَاوِلْنِيهِ، بَلْ يَنْزِلُ ويَأْخُذُهُ<sup>(١)</sup>.

والمُغنَى يَفْتَضِيهِ؛ لأنَّكَ إِذَا أَغْزَرْتَ نَفْسَكَ ولَمْ ثُنِيلًمَّا لسُّوَّالِ النَّاسِ بَقِيتَ مُحْتَرَمًا عِنْدَ النَّاسِ، وصارَ لكَ مَنَعَةٌ مِنْ أَنْ تَذِلَّ وَجْهَكَ لأحَدٍ؛ لأنَّ مَنْ أَذَلَّ وَجْهَهُ لأحَدِ فإنَّهُ رُبَّا يَجْسَاجُهُ ذلِكَ الأحَدُ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث أبرص وأقرع وأعمى في بني إسرائيل، رقم (٣٤٦٤)، ومسلم: كتاب الزهد والرقاق، رقم (٢٩٦٤)، من حديث أبي هريرة رَيُخَالِيَّكُمُنَهُ.

 <sup>(</sup>۲) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس، رقم (۱۰٤۳)، من حديث عوف بن مالك الأشجعي
 وَهَاللَّمُونَاءُ عَنْدُ.

= لأمْرِ يَكْرَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ إِيَّاهُ، ولكنَّهُ إِذَا سَأَلُهُ اضْطُرَّ إِلَى أَنْ يُجِيبَهُ؛ ولهَذَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ آنَّهُ قَالَ: «ازْهَدْ فِيهَا عِنْدَ النَّاسِ يُجِبَّكَ النَّاسُ»<sup>(۱)</sup>.

فالسُّوَّالُ اصْلَا مَكُوُوهٌ أَوْ مُحَرَّمٌ إِلَّا لحاجَةٍ أَوْ ضَرُورَةِ. فسُوَّالُ المالِ مُحَرَّمٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْأَلَ مِنْ أَحَدِ مَالَا إِلَّا إِذَا دَعَتِ الضَّرُورَةُ إِلَى ذلكَ، وقَالَ الفُقْهَاءُ رَحِمُهُاللَّهُ فِي بَابِ الزَّكَاةِ: «إِنَّ مَنْ أُبِيحَ لَهُ أَخْذُ شَيْءٍ أُبِيحَ لَهُ سُوَّالُهُ»، ولكنْ فِيهَا قَالُوهُ نَظَرٌ؛ فإنَّ الرَّسُولَ ﷺ حَذَّرَ مِنَ السُّوَالِ، وقَالَ: «إِنَّ الإِنْسَانَ لَا يَزَالُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِي يَوْمَ القِيَامَةِ وَمَا فِي وَجْهِهِ مُزْعَةً لَحَمٍ»، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ إِلَّا للضَّرُورَةِ. وأمَّا سُوَّالُ المَّعُونَةِ بالجَاهِ أَوِ المَعُونَةِ بالبَدَنِ فَهَذِهِ مَكْرُوهَةٌ، إِلَّا إِذَا دَعَتِ الحَاجَةُ إِلَى

وأمَّا إجابَةُ السَّائِل فَهُوَ مَوْضُوعُ بابِنَا هذَا، ولَا يَخْلُو السَّائِلُ مِنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنْ يَسْأَلُ سُوَالًا مُجُرَّدًا، كَأَنْ يَقُولَ مَثَلًا: يَا فُلانُ! أَعْطِنِي كَذَا وكذَا. فإنْ كَانَ بِمَّا أَبَاحَهُ الشَّارِعُ لَهُ فإنَّكَ تُعْطِيهِ، كالفَقِير يَسْأَلُ شَيْئًا مِنَ الزَّكَاةِ.

الثَّانِي: أَنْ يَسْأَلَ بِاللهِ، فهَذَا تُحِيبُهُ وإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَحِقًّا؛ لأَنَّهُ سَأَلَ بِعَظِيمٍ، فإجابَتُهُ مِنْ تَعْظِيمِ هَذَا العَظِيمِ، لكنْ لَوْ سَأَلَ إِثْمًا أَوْ كَانَ فِي إِجابَتِهِ ضَرَرٌ عَلَى المَسْؤُولِ فإنَّهُ لَا يُجَابُ.

مثالُ الأوَّلِ: أَنْ يَسْأَلَكَ باللهِ نُقُودًا لِيَشْتَرِيَ بِهَا مُحُرَّمًا كَالْحَمْرِ.

ومثالُ الثَّانِي: أَنْ يَسْأَلَكَ باللهِ أَنْ ثُخْبِرَهُ عَّا فِي سِرَّكَ ومَا تَفْعَلُهُ مَعَ أَهْلِكَ، فهَذَا لَا يُجابُ؛ لأنَّ فِي الأَوَّلِ إعانَةً عَلَى الإِثْم، وإجَابَتُهُ فِي الثَّانِي ضَرَرٌ عَلَى المَسْؤُولِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الزهد، باب الزهد في الدنيا، رقم (٢٠١). وقال في «الزوائد»: «في إسناده خالد بن عمرو وهو ضعيف متفق على ضعفه، واتهم بالوضع، وأورد له العقيلي هذا الحكييث، وقال: ليس له أصل من حديث الثوري». و أخرجه الحاكم (٢٣٤٤). وقال: «صحيح الإسناد» ونازعه الذهبي؛ فقال: «خالد وضاع». وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٥٣) من حديث سهل بن سعد الساعدي رَعَوَلِيَتُهَنَدُ، والحكيث حسنه النووي في «رياض الصالحين» (٢٧٣) وفي «الأربعين النووية» (حديث رقم ٣١). وصححه الألباني في «الصحيحة» (٤٤٤) وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤٧٤): «وقد حسن بعض مشايخنا إسناده، وفيه بُعد؛ لأن من رواته خالد بن عمرو، وخالد هذا قد ترك واتهم». وضعفه ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (ص:٢٧٢).

عَنِ ابنِ عُمَرَ رَكَالِشَةَ ثَغَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ سَـأَلَ بِاللهِ [١] فَأَعْطُـوهُ [١]، وَمَنِ اللهِ عَلَا أَعْطُـوهُ [١]، وَمَنِ اللهِ فَأَعِيدُوهُ اللهِ عَلَا إِللهِ فَأَعِيدُوهُ اللهِ عَلَا إِللهِ فَأَعِيدُوهُ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُلِمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُل

[١] قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ بِاللهِ» «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ للعُمُومِ.

[٧] قَوْلُهُ: «فَأَغْطُوهُ» الأمْرُ هُنَا للوُجُوبِ مَا لَمْ يَنَضَمَّنِ السُّوَّالُ إِثْيَا أَوْ ضَرَرًا عَلَى المَسُؤُولِ؛ لأنَّ فِي إغْطائِهِ إجابةٌ لحاجَتِه وتَعْظِيمًا للهِ عَرَبْجَلَّ الَّذِي سَأَلَ بهِ. وَلا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ سُوَالُهُ بَلَفُظِ الجَلالَةِ بَلْ بِكُلِّ اسْمٍ يَخْتَصُّ باللهِ، كَمَا قَالَ اللَّلُكُ الَّذِي جَاءَ إِلَى الأَبْرَصِ والأَفْرَعِ والأَعْرَعِ والأَعْرَعِ والأَعْرَعِ وَالأَعْرَعِ وَالأَعْرَعِ وَالْأَعْرَعِ وَالْأَعْرَعِ وَالْأَعْرَعِ وَالْأَعْرَعِ وَلاَعْرَعِ وَلاَعْمَى: «أَسْأَلُكُ بالَّذِي أَعْطَاكَ كَذَا وكذَا» (١٠).

[٣] قَوْلُهُ: «ومَنِ اسْتَعَاذَ باللهِ فَأَعِيدُوهُ» أَيْ قَالَ: أَعُوذُ باللهِ مِنْكَ، فإنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُعِيذَهُ؛ لأَنَّهُ اسْتَعَاذَ بَعَظِيمٍ؛ ولهَذَا ليَّا قَالَتِ ابْنَهُ الجَوْنِ للرَّسُولِ ﷺ: أَعُوذُ باللهِ مِنْكَ. قَالَ لهَا: «لَقَدْ مُذْتِ بِمَظِيمٍ -أَو مَعَاذٍ- الْحَقِي بِأَهْلِكِ» (٢٠).

لكنْ يُسْتَثْنَى مِنْ ذلِكَ لَوِ اسْتَعَاذَ مِنْ أَمْرِ واجِبِ عليْهِ، فَلَا تُعِذْهُ، مِثْلُ أَنْ تُلْزِمَهُ بصَلاةِ الجَمّاعَةِ، فقَالَ: أَعُوذُ باللهِ مِنْكَ. وكذلِكَ لَوْ أَلْزَمْتَهُ بالإِقْلاعِ عَنْ أَمْرٍ مُحَرَّمٍ، فاسْتَعَاذَ باللهِ مِنْكَ، فَلَا تُعِذْهُ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعاوُنِ عَلَى الإِثْمِ والعُدْوَانِ، ولأنَّ اللهَ لَا يُعِيذُ عاصِيًا، بَلِ العاصِي يَسْتَحِقُّ العُقُوبَةَ لَا الانْتِصَارَ لَهُ وإعاذَتَهُ.

وكذلِكَ مَنِ اسْتَعَاذَ بِمَلْجَواً صَحِيحٍ يَقْتَضِي الشَّرْعُ انْ يُعِيذَهُ -وإنْ لَمْ يَقُل: أَسْتَعِيدُ باللهِ- فإنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُعِيدَهُ وَاللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ اللهُلْمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُو

[٤] قَوْلُهُ: (ومَنْ دَعاكُمْ فَأَجِيبُوهُ» (مَنْ» شَرْطِيَّةٌ للعُمُوم، والظَّاهِرُ أنَّ الْمَرَادَ بالدَّعْوَةِ هُنَا

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث أبرص وأقرع وأعمى في بني إسرائيل، رقم (٣٤٦٤)، ومسلم: كتاب الزهد والرقاق، رقم (٢٩٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِّالَيَّةَئَدُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الطّلاق، باب من طلق وهلّ يواجه الرجّل امرأته بالطلاق، رقم (٢٥٤)، من حديث عائشة وَيَخْالَهُمْقَالَ.

ُ الدَّعْرَةُ للإِكْرَامٍ، وَلَيْسَ المُقْصُودُ بالدَّعْوَةِ هُنَا النِّدَاءَ. وظاهِرُ الحَدِيثِ وُجُوبُ إِجابةِ الدَّعْوَةِ فِي كُلِّ دَعْرَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الظَّهِرِيَّةِ. وجُمُهُورُ أَهْلِ العِلْمِ: اثَبًا مُسْتَحَبَّةٌ إِلَّا دَعْوَةَ العُرْسِ؛ فائِمًا واجِبَةٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِيهَا: «شَرُّ الطَّعَامِ طَمَّامُ الوَلِيمَةِ، يُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْباهَا ويُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا، ومَنْ لَمْ نُجِبْ فَقَدْ عَصَى اللهَ وَرَسُولُهُ"ً.

وسَوَاءٌ قِيلَ بالدُّجُوبِ أو الاسْتِحْبَابِ فإنَّهُ يُشْتَرَطُ لذلكَ شُرُوطٌ:

١ - أَنْ يَكُونَ الدَّاعِي مِمَّنْ لَا يَجِبُ هَجْرُهُ أَوْ يُسَنُّ.

٢ - ألّا يَكُونَ هُنَاكَ مُنْكَرٌ فِي مَكانِ الدَّعْوَةِ، فإنْ كَانَ هُنَاكَ مُنْكَرٌ، فإنْ أَمْكَنَهُ إِزَالَتُهُ وجَبَ عَلَيْهِ الحَضُورُ لسَبَيَيْنِ:

إجابةُ الدَّعْوَةِ.

■ وتَغْيِيرُ الْمُنْكَرِ.

وإِنْ كَانَ لَا يُمْكِنُهُ إِزَالَتُهُ حَرُمَ عَلَيْهِ الحُضُورُ؛ لأنَّ حُضُورَهُ يَسْتَلْزِمُ إِثْمَهُ، ومَا اسْتَلْزَمَ الإِثْمَ فَهُرَ إِثْمٌ.

٣- أَنْ يَكُـونَ الدَّاعِـي مُسْلِيًا، وإلَّا لَمْ تَحِبِ الإِجابَةُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «حَقُّ المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ سِتُّ…»، وذَكَرَ مِنْهَا: «إِذَا دَعَاكَ فَأَجِبُهُ»<sup>(۱)</sup>، قَالُوا: ومَذَا مُقَيِّدٌ للعُمُومِ الوارِدِ.

إنْ لا يَكُونَ كَسْبُهُ حَرَامًا؛ لأنَّ إِجَابَتَهُ تَسْتَلْزِمُ أَنْ تَأْكُلَ طَعَامًا حَرَامًا، وهَذَا لا يَجُوزُ، وبهِ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللهِلْمِ. وقَالَ آخَرُونَ: مَا كَانَ مُحَرَّمًا لكَسْبِهِ فإنَّما إثْمَهُ عَلَى الكاسِبِ لا عَلَى مَنْ أَخَذَهُ بطَرِيقٍ مُباحٍ مِنَ الكاسِبِ، بخِلافِ مَا كَانَ مُحَرَّمًا لمَيْنِه، كالحَمْرِ والمَغْصُوبِ ونَحْوِهِمًا، وهَذَا القَوْل وَجِيهٌ قَوِيٌّ، بدَلِيل أنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَشْتَرَى مِنْ يَهُودِي طَعَامًا لأَهْلِهِ ")، وأكَلَ مِنَ الشَاةِ الَّتِيـي

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله، رقم (٥١٧٧)، ومسلم: كتاب النكاح، باب الأمر بإجابة الداعي على الدعوة، رقم (١٤٣٧)، من حديث أبي هريرة رَوَّيَالِيَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب من حق المسلم للمسلم رد السلام، رقم (٢١٦٢)، من حديث أبي هريرة رَوَخَلِلَهُعَنهُ.

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب السلم، باب الرهن في السلم، رقم (٢٢٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب الرهن وجوازه في الحضر، رقم (١٦٠٣)، من حديث عائشة رَحَقَلَقَتْهَا. وأخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب شراء النبي على بالنسيقة، رقم رقم (٢٠٦٩)، من حديث أنس رَحَقَلَقَتْهَا.

لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا مِنْهَا هَدِيَّةٌ »(٢).

وعلَى القَوْلِ الأَوَّلِ فإنَّ الكَرَاهَةَ تَقْوَى وتَضْعُفُ حَسَبَ كَثْرَةِ المالِ الحرامِ وقِلَّتِهِ، فكُلَّما كَانَ الحَرَامُ أَكْثَرَ كانَتِ الكَرَاهَةُ أَشْدً، وكلَّما قلَّ كانَتِ الكَرَاهَةُ أقَلَّ.

٥ - أَنْ لَا تَتَضَمَّنَ الإِجابَةُ إِشْقَاطَ واجِبٍ أَوْ مَا هُوَ أَوْجَبُ منْهَا، فإنْ تَضَمَّنَتْ ذلِكَ حَرُمَتِ الإِجابَةُ.

٦- أَنْ لاَ تَتَضَمَّنَ ضَرَرًا عَلَى المُجِيبِ، مِثْلُ أَنْ كَتَاجَ إِجابَةُ الدَّعْوةِ إِلَى سَفَرٍ أَوْ مُفارَقَةِ أَهْلِهِ
 المُحْتاجِينَ إِلَى وُجُودِهِ بَيْنَهُمْ.

مَسْأَلَةٌ: هِلْ إِجابَةُ الدَّعْوَةِ حَتٌّ للهِ أَوْ للآدَمِيِّ؟

الجَوَابُ: حَقَّ للآدَمِيِّ؛ ولهَذَا لَوْ طَلَبْتَ مِنَ الدَّاعِي أَنْ يُفِيلَكَ فَقَبِلَ، فَلَا إِثْمَ عَلَيْكَ، لكنَّهَا واجِبَةٌ بأشرِ اللهِ عَزَّقِجَلَّ؛ ولهَذَا يَنْبُغِي أَنْ تُلاحِظَ أَنَّ إِجَابَتَكَ طاعَةٌ للهِ وقِيامٌ بِحَقَ أَخِيكَ، لكنْ لصاحِبِهَا أَنْ يُسْقِطَهَا كَمَا أَنَّ لَهُ أَنْ لَا يَدْعُوكَ أَيضًا، ولكنْ إِذَا أَقَالَكَ حَيَاءً مِنْكَ وخَجَلًا مِنْ غَيْرِ افْتِنَاعِ فإنَّهُ لا يَنْبُغِي أَنْ تَدَعَ الإِجابَةَ.

مَسْأَلَةٌ: هِلْ بِطاقاتُ الدَّعْوَةِ الَّتِي تُوزَّعُ كالدَّعْوَةِ بالمُشَافَهَةِ؟

الجَوَابُ: البِطاقاتُ تُرْسَلُ إِلَى النَّاسِ ولَا يُدْرَى لَِنْ ذَهَبَتْ إِلَيْهِ، فَيُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ: إنَّمَّا تُشْبِهُ دَعْرَةَ الجَعَلَى فَلَا تَجِبُ الإِجابَةُ، أمَّا إِذَا عُلِمَ أَوْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الَّذِي أُرْسِلَتْ إِلَيْهِ مَقْصُودٌ بِعَيْنِهِ فإنَّهُ لهَا حُكُمُ الدَّعْرَةِ بِالْمُشافَهَةِ.

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الهبة، باب قبول الهدية من المشركين، رقم (٢٦١٧)، ومسلم: كتاب السلام، باب السم، رقم (٢١٩٠)، من حديث أنس رَحَقَلَقَهَنهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه الإِمام أحمد في «المسند» (٣/ ٢١٠، ٢١٢، ٢٥٢، ٢٧٠، ٢٨٩) وفي «الزهد» (٥). وانظر: «الإرواء» (١/ ٧١).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب الصدقة على موالي أزواج النبي ﷺ، رقم (٩٤٩٣)، ومسلم: كتاب العتق، باب
إنها الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رَضِّلَشَيْمَةًا.

وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ اللهِ عَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ اللهِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيح (١).

[1] قَوْلُهُ: «مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَمْرُوفًا فَكَافِئُوهُ» المَعْرُوفُ: الإِحْسَانُ، فَمَنْ أَحْسَنَ إليْكَ بَهِدِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا فَكَافِئُوهُ المَعْرُوفُ: الإِحْسَانُ، فَمَنْ أَحْسَنَ إليْكَ بِإِنْجَازِ مُعامَلَةٍ وكانَ عَمَلُهُ زَائِدًا عَنِ الرَاجِبِ عليْهِ فكافِئْهُ، وَهَمْكَذَا، لكنْ إِذَا كَانَ كَبِيرَ الشَّأْنِ ولَمْ تَجْرِ العادَةُ بِمُكافَأَتِهِ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ تُكافِئَهُ، كاللَّكِ والرَّيسِ... مثلًا إِذَا أَعْطاكَ هَدِيَّةً، فيمثْلُ هَذَا يُدْعَى لهُ؛ لِأَنَّكَ لَوْ كَافَأْتَهُ لرَأَى أَنَّ فِي ذلِكَ غَضًّا مِنْ حَقِّهِ فَتَكُونُ مُسِيئًا لهُ، والنَّبِيُّ ﷺ وَرَادَ أَنْ تُكافِئَهُ لإِحْسانِهِ.

وللمُكافَأَةِ فائِدَتَانِ:

١ - تَشْجِيعُ ذَوِي المَعْرُوفِ عَلَى فِعْلِ المَعْرُوفِ.

٢- أنَّ الإِنْسَانَ يَكْسِرُ بِهَا الذُّلَّ الَّذِي حَصَلَ لَهُ بَصْنْعِ المَعْرُوفِ إلَيْهِ؛ لأنَّ مَنْ صَنَعَ إليْكَ مَعْرُوفًا فَلَا بُدَّ انْ يَكُونَ فِي نَفْسِكَ رِقَّةٌ لهُ، فإذَا رَدَدْتَ إلَيْهِ مَعْرُوفَهُ زَالَ عنْكَ ذلكَ؛ ولهَذَا قَالَ النَّبِيُّ
 عَيْدُ: «اليَدُ العُمْلِيَا خَيْرٌ مِنَ البَيْدِ الشَّفْلَ» (")، واليَدُ العُلْيَا هِي يَدُ المُعْطِي.

وهَذِهِ فائِدَةٌ عَظِيمَةٌ لَِنْ صُنِعَ لَهُ مَعْرُوفٌ؛ لِئَلَا يَرَى لأَحَدِ عَلَيْهِ مِنَّةٌ إِلَّا اللهَ عَرَقَهَلَ، لكنْ بَعْضُ النَّاسِ يَكُونُ كَرِيمًا جِدًّا، فإذَا كَافَأْتُهُ بَدَلَ هَدِيَّتِهِ أَعْطَاكُ أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَيْتُهُ، فهذَا لا يُرِيدُ مُكافَأَةٌ، ولكنْ يُدْعَى لهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: "فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فادْعُوا لَهُ"، وكذلِكَ الفَقِيرُ إذَا لَمْ يَجِدْ مُكَافَأَةَ الغَنِيِّ فإنَّهُ مَدْعُهُ لَهُ.

ويَكُونُ الدُّعَاءُ بَعْدَ الإِهْدَاءِ مُباشَرَةً؛ لأنَّهُ مِنْ بَابِ الْمُسازَعَةِ إِلَى أَشْرِ الرَّسُولِ ﷺ؛ ولأنَّ بِهِ شُرُورَ صانِع المَعْرُوفِ.

[٢] فَوْلُهُ: «حَتَّى تَرَوْا أَنْكُمْ قَدْ كَافَأْتُكُوهُ» «تَرَوْا» بِفَتْحِ التاءِ بِمَعْنَى: تَعْلَمُوا، وتَجُوزُ بِالضَّمِّ بِمَعْنَى تَظُنُّوا، أَيْ: حتَّى تَعْلَمُوا أَوْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنَّكُمْ أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُكُوهُ، ثُمَّ أَمْسِكُوا.

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب عطية من سأل بالله، رقم (١٦٧٢)، والنسائي: كتاب الزكاة، باب من سأل بالله عَرَّيْتِهَاً، وقم (٣٥٦٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى، رقم (١٤٢٩)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب بيان أن البد العليا خير من اليد السفلى، رقم (١٠٣٣)، من حديث ابن عمر رَهِيَّالِيَّمَةُهَا.

#### فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: إِعَاذَةُ مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللهِ[١].

الثانِيَةُ: إِعْطَاءُ مَنْ سَأَلَ بِاللهِ [٢].

الثالِثَةُ: إِجَابَةُ الدَّعْوَةِ[1].

الرَّابِعَةُ: الْمُكَافَأَةُ عَلَى الصَّنِيعَةِ [1].

الخَامِسَةُ: أَنَّ الدُّعَاءَ مُكَافَأَةٌ لِمَنْ لَا يَقْدِرُ إِلَّا عَلَيْهِ [9].

السَّادِسَةُ: قَوْلُهُ: «حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ»[1].

### فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: إعاذَةُ مَنِ اسْتَعَاذَ باللهِ. وسَبَقَ أنَّ مَنِ اسْتَعَاذَ باللهِ وجَبَتْ إعاذَتُهُ، إِلَّا أنْ يَسْتَعِيذَ عَنْ شَيْءٍ واجِب فِغْلًا أوْ تَرْكًا؛ فإنَّهُ لا يُعاذُ.

[٢] الثانِيَةُ: إعْطاءُ مَنْ سَأَلَ باللهِ، وسَبَقَ التَّفْصِيلُ فِيهِ.

[٣] الثالِثَةُ: إجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وسَبَقَ كذلِكَ التَّفْصِيلُ فِيهَا.

[٤] الرَّابِعَةُ: المُكافَأَةُ عَلَى الصَّنِيعَةِ، أَيْ: عَلَى صَنِيعَةِ مَنْ صَنَعَ إليْكَ مَعْرُوفًا، وسَبَقَ التَّفْصِيلُ في ذلك.

[٥] الحَامِسَةُ: أنَّ الدُّعَاءَ مُكافَأَةٌ لِمَنْ لَا يَقْدِرُ إِلَّا عَلَيْهِ، وسَبَقَ أنَّهُ مُكافَأَةٌ فِي ذلِكَ، وفِيهَا إذَا كَانَ الصانِمُ لَا يُكَافَأُ مِثْلُهُ عادَةً.

[٦] السَّادِسَةُ: فَوْلُهُ: «حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُوهُ» أيْ: أنَّهُ لَا يُقَصِّرُ فِي الدُّعَاءِ، بَلْ يَدْعُو لَهُ حتَّى يَمْلَمَ أَوْ يَفْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ قَدْ كَافَأَهُ.

وفيهِ مَسَائِلُ أُخْرَى، لكنْ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ هُوَ المَقْصُودُ.



عَنْ جَايِرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللهِ إِلَّا الْجَنَّةُ ۗ ٢١ ۚ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠).

[١] مُناسَبَةُ هَذَا البَابِ للتَّوْحِيدِ: أَنَّ فِيهِ تَعْظِيمَ وَجْهِ اللهِ عَرَقِجَلَ، بحيثُ لَا يُسْأَلُ بِهِ إِلَّا الجَنَّةُ. [٧] قَوْلُهُ: «لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللهِ إِلَّا الجَنَّةُ» اخْتُلِفَ فِي الْمُرَادِ بِذَلِكَ عَلَى قَوْلَيْنِ:

القَوْلُ الأَوَّلُ: إِنَّ الْمُرَادَ: لَا تَسْأَلُوا أَحَدًا مِنَ المَخْلُوقِينَ بَوَجْهِ اللهِ، فإذَا أَرَدْتَ أَنْ تَسْأَلُ أَحَدًا مِنَ المَخْلُوقِينَ فَلَا تَسْأَلُهُ بِوَجْهِ اللهِ؛ لأَنَّهُ لَا يُسْأَلُ بَوَجْهِ اللهِ إِلَّا الجَنَّةُ، والخَلْقُ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى إعْطاءِ الجَنَّةِ، فإذًا لاَ يُسْأَلُونَ بَوَجْهِ اللهِ مُطْلَقًا، ويَظْهَرُ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ يَرَى هَذَا الرَّأْيَ فِي شَرْحِ الحَدِيثِ؛ ولذلكَ ذَكَرَهُ بَعْدَ: «بَابٌ: لَا يُرِدُّ مَنْ سَأَلُ باللهِ».

القَوْلُ النَّانِي: إِنَّكَ إِذَا سَأَلْتَ اللهَ فإنْ سَأَلْتَ الجَنَّةَ ومَا يَسْتَلْزِمُ دُخُولَمَا فَلَا حَرَجَ أَنْ تَسْأَلَ بوَجْهِ اللهِ، وإِنْ سَأَلْتَ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا فَلَا تَسْأَلُهُ بوَجْهِ اللهِ؛ لأنَّ وَجْهَ اللهِ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُسْأَلَ بِهِ لشَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا.

فَأُمُورُ الآخِرَةِ تُسْأَلُ بَوَجْهِ اللهِ، كَقَوْلِكَ مَثلًا: أَسْأَلُكَ بَوَجْهِكَ أَنْ تُنْجِيَنِي مِنَ النَّارِ، والنَّبِيُّ اللهِ اسْتَعَاذَ بَوَجْهِ اللهِ لِنَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَاوِرُ عَلَى اَن يَبَتَ عَلَيْكُمْ عَذَابَا مِن فَوْيَكُمْ ﴾ قَالَ: (أَصُّوذُ بِوَجْهِكَ» ﴿أَوْ مِن تَمْتِ اَرْجُلِكُمْ ﴾ قَالَ: ﴿أَصُوذُ بِوَجْهِكَ» ﴿أَوْ يَلْمِسَكُمْ شِيَعًا وَلِيْنِيَ بَمْضَكُمْ بَأْسَ بَعْنِي ﴾ [الأنعام:٢٥] قَالَ: ﴿هَذِهِ أَهْوَنُ أَوْ أَلْيَسُرُ» (").

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب كراهية المسألة بوجه الله، رقم (١٦٧١)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (ص. ٩٨) والنبيهة في في هستنه (١/ ١٩٥) وفي «الأسماء والصفات» (ص: ٢٠١) والخطيب في «الموضع» (١/ ٣٥٢)، من والبيهة على ألم وشعبة (١/ ٣٥٤) والخطيب في «الموضع» (١/ ٣٥٣)، من حديث جابر بن عبد الله رَحَيَلْهَمَنَاً المنذي في «غيصر السنن» (١/ ٣٥٣): «وسليمان بن قرم تكلم فيه غير واحد». والحكويث ضعفه عبد الحتى وابن القطان؛ كما في «فيض القدير» (١/ ٥١) والمناوي في «التيسير بشرح الجامع الصغير» (٢/ ٥٠٥). لكن يشهد لعموم النهي حديث أبي موسى رَحَيَلْهَمَنَاه، عن رسول الله يَعِيْه؛ قال: «ملعون من سأل بوجه الله، وملعون من سئل بوجه عنه منع سائله ما لم يسأل هجرًا». أخرجه الطبراني؛ كما في «المجمع» (٣/ ١٠٣) وحسنه العراقي؛ كما في «المفيش» (١/ ٤) و«التيسير بشرح الجامع الصغير» (٤/ ٤/٨) للمناوي.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكُّ إِلَّا وَجْهَهُ. ﴾، رقم (٧٠ ٧٤)، من حديث جابر رَمِيَالِلَّهُ عَنْهُ.

ولوْ قِيلَ: إِنَّهُ يَشْمَلُ المَعْنَيَيْنِ جَمِيعًا لَكَانَ لَهُ وجْهٌ.

وقَوْلُهُ: «بِوَجْهِ اللهِ» فِيهِ إثْباتُ الوَجْهِ للهِ عَنَقِجَلَ، وَهُوَ ثَابِتٌ بالقُرْآنِ والسُّنَّةِ وإجماعِ السَّلَفِ، فالقُرْآنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُلُّ شَيْءٍ هَالِكُ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ [القصص:٨٨]، وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ صَبَرُوا الْبَيْعَاتَ وَجَهِ رَبِّمٍ ﴾ [الرعد:٢٢]، والآياتُ كَثِيرَةٌ. والسُّنَّةُ كَمَا فِي الحَدِيثِ السابِقِ: ﴿أَعُوذُ بِوَجْهِكَ﴾('').

واخْتُلِفَ فِي هَذَا الوَجْهِ الَّذِي أَضَافَهُ اللهُ إِلَى نَفْسِهِ: هَلْ هُوَ وجْهٌ حَقِيقِيٌّ، أَوْ الَّهُ وجْهٌ يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الذَّاتِ وَلَيْسَ للهِ وجْهٌ بَلْ لَهُ ذَاتٌ، أَوْ الَّهُ يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الشَّيْءِ الَّذِي يُرادُ بِهِ وجْهُهُ ولَيْسَ هُوَ الوَجْهَ الحَقِيقِيَّ، أَوْ آنَّهُ يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الجِهَةِ، أَوْ آنَّهُ يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الثَّوَابِ؟

فيه خِلافٌ، لكنْ هَدَى اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِهَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الحَقِّ بِإِذْبِهِ، فقَالُوا: إِنَّهُ وَجُهٌ حَقِيقِيٌّ؛
لأنَّ اللهَ تَعَالَى فَالَ: ﴿وَبَنِهَى وَمَهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْمَلَكِ وَآلِإِكْرَادِ ﴾ [الرحن:٢٧]، وليَّا أرادَ غَيْرَ فاتِهِ قَالَ: ﴿نَبَرُكُ
اتُمُ رَئِكَ ذِى ٱلْمَلَكِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحن:٧٨]، فـ﴿وَى ﴾ صِفَةٌ لــ(رَبِّ) ولَيْسَتْ صِفَةٌ لــ(اسْمُ)، و﴿ذُو ﴾
صِفَةٌ لــ(وَجْهُ) ولَيْسَتْ صِفَةٌ لــ(رَبِّ)، فإذَا كَانَ الوَجْهُ مَوْصُوفًا بالجلالِ والإِكْرَامِ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُرادَ بِهِ التَّوَابُ أَوِ الْجِهُةُ أَوْ الذَّاتُ وحْدَهَا؛ لأنَّ الوَجْهُ عَيْرُ الذاتِ.

وقالَ أَهْلُ التَّعْطِيلِ: إِنَّ الوَجْهَ عِبارَةٌ عَنِ الذَّاتِ أَوِ الجِهَةِ أَوِ الثَّوَابِ، قَالُوا: وَلَوْ أَثْبَتْنَا لللهِ وجُهَا حَقِيقِيًّا لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ جِسْمًا، والأَجْسَامُ مُتَمَاثِلَةٌ، ويَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ إِنْباتُ المِثْلِ شِ عَزَيْبَكَ، واللهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِو مُنَصَدِّهِ﴾ [الشورى:٢١]، وإثباتُ المِثْلِ تَكْـذِيبٌ للقُرْآنِ، وأَنْتُمْ يَا أَهْـلَ السُّئَةِ تَقُولُونَ: إِنَّ مَنِ اعْتَقَدَ أَنَّ للهِ مَثِيلًا فِيهَا يَخْتَصُّ بِهِ فَهُو كافِرٌ.

### فنَقُولُ لَهُمْ:

أَوَّلًا: مَا تَعْنُونَ بَالْجِسْمِ الَّذِي فَرَرْتُمْ مِنْهُ؟ اَتَعْنُونَ بِهِ الْمُرَكَّبَ مِنْ عِظامِ واعْصابِ ولخَمْ ودَمْ بحيثُ يَفْتَقُرُ كُلُّ جُزْءٍ مِنْهُ إِلَى الآخَرِ؟ إِنْ أَرَدْتُمْ ذلكَ فَنَحْنُ نُوافِقُكُمْ أَنَّ اللهَّ لَيْسَ عَلَى هَذَا الوَجْهِ، ولا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كذلِكَ، وإِنْ أَرَدْتُمْ بالجِسْمِ الذَّاتَ الحَقِيقِيَّةَ المَّتَصِفَةَ بصِفاتِ الكمالِ فَلَا مُحْذُورَ فِي ذلكَ، واللهُ تَعَالَى وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ أَحَدٌ صَمَدٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلْ هُوَ اللّهُ أَكَدُ كُنْ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿كُلُّ نَتَىٰءٍ مَالِكًا إِلَّا وَيَحْهَمُـ﴾، رقم (٧٤٠٦)، من حديث جابر وَهَاللَّهُ عَنْدُ.

= [الإخلاص:١-٢]، قَالَ ابْنُ عَبَّاس رَضِّالِللْهَ عَنْهَا: الصَّمَدُ: الَّذِي لَا جَوْفَ لهُ<sup>(١)</sup>.

ثانيًا: قَوْلُكُمْ: «إِنَّ الأَجْساَمَ مُتَمَاثِلَةً" قَضِيَّةٌ مِنْ أَكْذَبِ القَضايَا، فهَلْ جِسْمُ الدُّبِّ مِثْلُ جِسْمِ النَّمْلَةِ؟ فَبَيْنَهُمَا تَبايُنٌ عَظِيمٌ فِي الحَجْم والرِّقَّةِ واللِّينِ وغَيْرِ ذلكَ.

فإذَا بَطَلَتْ هَذِهِ الحُمَّةُ بَطَلَتِ النَّتِيجَةُ وَهِيَ اسْتِلْزَامُ مُماثَلَةِ اللهِ لِخَلْقِهِ. ونحنُ نُشاهِدُ البَشَرَ لَا يَتَقِقُونَ فِي الوُجُوهِ، فَلَا تَجِدُ اثْنَيْنِ مُتَماثِلَيْنِ مِنْ كُلِّ وجْهٍ ولَوْ كانَا تَوْأَمَيْنِ، بَلْ قَالُوا: إِنَّ عُرُوقَ الرِّجْلِ واليَدِ غَبْرُ مُتَماثِلَةٍ مِنْ شَخْصِ إِلَى آخَرَ.

ويُلاحَظُ أنَّ التَّغبِيرَ بنفْيِ المُمَاثِلَةِ أَوْلَى مِنَ التَّغبِيرِ بنفْيِ المُشابَهَةِ؛ لأَنَّهُ اللَّفظُ الَّذِي جَاءَ بِهِ الفُرْآنُ، ولأَنَّهُ مَا مِنْ شَيْئَيْنِ مَوْجُودَيْنِ إِلَّا ويَشْتَبِهَانِ مِنْ وجْهٍ ويَفْتَرِقَانِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، فنَفْيُ مُطْلَقِ المُشابَهَةِ لَا يَصِحُّ، وقَدْ تَقَدَّمَ.

وأمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَيَحَالِلَهُ عَنهُ: بِأَنَّهُ لَا يُرادُ بِهِ صُورَةَ ثُمَاثِلُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ ('')، ووَجْهُ اللهِ لَا يُماثِلُ أَوْجُهَ المَخْلُوقِينَ، فَيُجَابُ عَنهُ: بِأَنَّهُ لَا يُرادُ بِهِ صُورَةَ ثُمَاثِلُ صُورَةَ الرَّبِ عَنَهَجَلَ بِإِجْاعِ المُسْلِمِينَ والعُقلاء؛ لأنَّ اللهَ عَنْهَجَلَ وَسِعَ كُرْسِيتُهُ السَّمَوَاتِ والأرْضَ، والسَّمَوَاتُ والأرْضُونَ كُلُّهَا بِالنِّسْبَةِ للكُرْسِيِّ -مَوْضِعِ القَدَمَيْنِ - كَحَلَقَةٍ أَلْقِيَتْ فِي فَلاةٍ مِنَ الأَرْضِ، وفَضْلُ العَرْشِ عَلَى الكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الفَلاةِ عَلَى هَذِهِ الحَلْقَةِ، فَهَا ظَنَّكَ بَرَبِّ العالَمِينَ ؟ فَلَا أَحَدَ يُحِيطُ بِهِ وضَفًا وَلاَ تَخْيِيلًا، ومَنْ هَذَا وضُفُهُ لاَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ سِتُّونَ ذَرَاعًا، وإنَّما يُراكُ بِهِ أَحَدُ مَعْنَيْنُ:

الأوَّلُ: أنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ اخْتارَهَا وجَعَلَهَا أَحْسَنَ صُورَةِ فِي الوَجْهِ، وعَلَى هذَا فَلَا يَنْبُغِي أَنْ يُقَبَّحَ أَوْ يُضْرَبَ؛ لآنَّهُ لَبَّا أَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ اقْتَضَى مِنَ الإِكْرَامِ مَا لَا يَنْبُغِي مَعَهُ أَنْ يُقَبَّحَ أَوْ أَنْ يُضْرَبَ.

الثَّانِي: أَنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ اللهِ عَنَّقِجَلَ، ولَا يَلْزَمُ مِنْ ذلِكَ الْمُهَاثَلَةُ بدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِنَّ أَوَّلَ زُمْسَرَةٍ تَدْخُلُ الجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الفَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ عَلَى أَضْوَءِ كَوْكَبٍ فِي

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن جرير (٣٠/ ٧٤٢).

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الاستثنان، باب بدء السلام، رقم (٦٢٢٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب النهي عن ضرب الوجه، رقم (٢٦١٢)، من حديث أبي هريرة رَضَّالَفَكَنْهُ.

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: النَّهْيُ عَنْ أَنْ يُسْأَلَ بِوَجْهِ اللهِ إِلَّا غَايَةُ المَطَالِبِ<sup>[1]</sup>. الثانِيَّةُ: إِنْبَاتُ صِفَةِ الوَجْهِ<sup>[1]</sup>.

= السَّمَاءِ»''، ولَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ عَلَى صُورَةِ نَفْسِ القَمَرِ؛ لأنَّ القَمَرَ أكْبَرُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وأَهْلُ الجَنَّةِ يَدْخُلُونَهَا طُولُ أَحَدِهِمْ سِتُّونَ ذراعًا، وعَرْضُهُ سَبْعَةُ أَذْرُع كَمَا فِي بَعْضِ الأحَادِيثِ.

وقَالَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ: عَلَى صُورَتِهِ، أَيْ: صُورَةِ آدَمَ، أَيْ: أَنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ أَوَّلَ أَشِرِهِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ، ولَيْسَ كَنَنِيهِ يَتَدَرَّجُ فِي الإِنشاءِ نُطْفَةً ثُمَّ عَلَقَةً ثُمَّ مُضْغَةً. لكنِ الإِمامُ أحْمُدُ رَحَمُاللَّهُ أَنْكَرَ هَذَا التَّأْوِيلَ، وقَالَ: هَذَا تَأْوِيلُ الجَهْهِيَّةِ<sup>(٢)</sup>. ولأَنَّهُ يُفقِدُ الحَدِيثَ مَعْنَاهُ، وأيضًا يُعارِضُهُ اللَّفْظُ الآخَرُ المُفَسِّرُ للضَّمِيرِ وَهُوَ بَلَفْظٍ: «عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَن».

فِيهِ مَسَائِلُ:

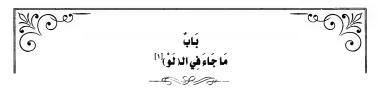
[1] الأُولَى: النَّهْيُ عَنْ أَنْ يُسْأَل بوَجْهِ اللهِ إِلَّا غَايَةُ المَطالِبِ. تُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثِ البابِ، وهَذَا الحَديثُ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ، لكنْ عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ فإنَّهُ مِنَ الأدبِ أَنْ لَا تَسْأَل بوَجْهِ اللهِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الآخِرَةِ: الفَوْزُ بالجَنَّةِ، أو النَّجاةُ مِنَ النَّارِ.

[٢] الثانِيَةُ: إِثْباتُ صِفَةِ الوَجْهِ، وقَدْ سَبَقَ الكَلامُ عليْهِ.



<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، رقم (٣٢٥٤)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر، رقم (٢٨٣٤) من حديث أبي هريرة رَيَخِلَلْهَ عَنْدُ.

<sup>(</sup>٢) انظر: إبطال التأويلات للقاضي أبي يعلى (ص: ٨٨).



[١] قَوْلُهُ: فِي «اللَّــوْ» دَخَلَتْ (أل) عَلَى (لَــوْ) وَهِيَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الأَسْمَاءِ، قَالَ ابْنُ مالِكِ:

بِ الجَرِّ وَالنَّنْ وِينِ وَالنِّ لَهُ اوَأَلُ ومُسْنَدِ لِلاسْمِ تَمْيِي زُّ حَصَلُ (۱) لأَنْ المَقْصُودَ مَهَا اللَّفْظُ، أَيْ: بَابٌ: مَا جَاءَ فِي هَذَا اللَّفْظِ.

والْمُوَّلِّفُ رَحِمُهُ اللَّهُ جَعَلَ التَّرْجَمَةَ مَفْتُوحَةً ولَمْ يَخِزمْ بشَيْءٍ؛ لأنَّ «لَوْ» تُسْتَعْمَلُ عَلَى عِدَّةِ أَوْجُهِ:

الوَجْهُ الأوَّلُ: أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي الاغْتِرَاضِ عَلَى الشَّرْعِ، وهَذَا مُحَرَّمٌ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لَوَ أَطَاعُونَا مَا قُيلُواْ ﴾ [آل عمران:١٦٨] فِي غَزْوَةِ أُحُدٍ حِينَا تَخَلَّفَ أَثناءَ الطَّرِيقِ عَبْدُ اللهِ بنُ أَبِيٍّ فِي نَحْوِ ثُلُثِ الجَيْشِ، فلمَّا اسْتُشْهِدَ مِنَ المُسْلِمِينَ سَبْعُونَ رَجُلًا اعْتَرَضَ المُنافِقُونَ عَلَى تَشْرِيعِ الرَّسُولِ ﷺ، وقَالُوا: لَوْ أَطَاعُونَا ورَجَعُوا كَمَا رَجَعْنَا مَا قُتِلُوا، فَرَأَيُّنَا خَيْرٌ مِنْ شَرْعٍ مُحَمَّدٍ. وهَذَا مُحَرَّمٌ، وقَدْ يَصِلُ إِلَى الكُمُّرِ.

النَّانِي: أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي الاعْتِرَاضِ عَلَى القَدَرِ، وهَذَا مُحَّرَّمُ أَيضًا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ عَاسَوًا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَنِهِمْ إِذَاضَرَبُوا فِى ٱلأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزَّى لَوْ كَانُوا عِندَنَا مَا مَانُوا وَمَا قَيْلُوا ﴾ [آل عمران:٢٥٦] أيْ: لَوْ أَتَّهُمْ بَقُوا مَا قُيلُوا، فَهُمْ يُعْتَرِضُونَ عَلَى قَدَرِ الله

الثَّالِثُ: أَنْ تُسْتَعْمَلَ للنَّدَمِ والتَّحَسُّرِ، وهَذَا مُحَرَّمٌ أيضًا؛ لأنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَفْتَحُ النَّدَمَ عَلَيْكَ فإنَّهُ مَنْهِيٌّ عنهُ؛ لأنَّ النَّدَمَ يُكْسِبُ النَّفْسَ حُزْنَا وانْقِبَاضَا، واللهُ يُرِيدُ مِنَّا أَنْ نَكُونَ فِي انْشِرَاحِ وانْبِسَاطِ، قَالَ ﷺ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، واسْتَعِنْ باللهِ ولَا تَعْجِزْ، وإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنَّي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا؛ فَإِنَّ لَوْ تَفْتِحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ» (٢).

مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ حَرَصَ أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا يَظُنُّ أَنَّ فِيهِ رِبْحًا فَخَسِرَ، فَقَالَ: لَوْ أَنِّي مَا اشْتَرَيْتُهُ مَا حَصَلَ لِي خَسَارَةٌ. فَهَذَا نَدَمٌ وَتَحَسُّرٌ، ويَقَعُ كثيرًا، وقَدْ يُهِيَ عنْهُ.

<sup>(</sup>١) «ألفية ابن مالك» (ص:٣).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، رقم (٢٦٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِّ لَلَّهُ عَنْهُ.

### وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ لَوَكَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَدْهُنَا﴾ [آل عمران:١٥٤]

الرَّابِعُ: أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي الاحْتِجَاجِ بالقَدَرِ عَلَى المَعْصِـيَةِ، كَقَوْلِ الْمُشْرِكِـينَ: ﴿لَوَ شَآءَ اللّهُ مَآ أَشْرَكَنَا ﴾ [الأنعام:١٤٨]، وقَوْلِهِمْ: ﴿لَوَ شَآءَ الرَّهْنُنُ مَا عَبَدْنُهُم﴾ [الزخرف:٢١]، وهَذَا باطِلٌ.

الخامسُ: أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي النَّمَنِّي، وحُكْمُهُ حَسَبَ الْتَمَنَّى: إِنْ كَانَ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وإِنْ كَانَ شَرَّا فَشَرٌ، وِفِي (الصَّحِيحِ) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قِصَّةِ النَّفَرِ الأَرْبَعَةِ قَالَ أَحَدُهُمْ: «لَوْ أَنَّ لِي مَالًا لَعَمِلْتُ بَعَمَلٍ فُلانٍ» فَهَذَا تَمَنَّى خَيْرًا، وقَالَ النَّانِي: «لَوْ أَنَّ لِي مَالًا لَعَمِلْتُ بَعَمَلِ فُلانٍ» فَهَذَا تَمَنَّى شَرَّا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الأَوَّلِ: «فَهُوَ بِنِيَّتِهِ، فَأَجْرُهُمَا سَوَاءٌ»، وقَالَ فِي النَّانِي: «فَهُوَ بِنِيَّتِهِ، فَوزْرُهُمَا سَوَاءٌ» (١٠).

السادِسُ: أَنْ تُسْنَعْمَلَ فِي الحَبَرِ المَحْضِ، وهَذَا جائِزٌ، مِثْلُ: لَوْ حَضَرْتَ الدَّرْسَ لاسْنَفَدْتَ. ومِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ (لَوَ اسْنَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْنَدْبَرْتُ مَا سُفْتُ الهَدْيَ، وَلَأَحْلَلْتُ مَعَكُمْ ('')، فأخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْهُ لَوْ عَلِمَ أَنْ هَذَا الأَمْرَ سَيَكُونُ مِنَ الصَّحَابَةِ مَا سَاقَ الهَدْيَ ولاَّحَلَ، وهَذَا هُوَ الظاهِرُ لِي.

وَبَعْضُهُمْ قَالَ: إِنَّهُ مِنْ بَابِ التَّمَنِّي، كَانَّهُ قَالَ: لَيْتَنِي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ حتَّى لَا أَسُوقَ الهَدْيَ. لكنِ الظاهِرُ: أَنَّهُ خَبَرٌ لِهَا رَأَى مِنْ أَصْحَابِهِ، والنَّبِيُّ ﷺ لَا يَتَمَنَّى شَيْئًا قَدَّرَ اللهُ خِلافَهُ.

وقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِي هَذَا البَابِ آيَتَيْنِ:

[1] الآيَةُ الأُولَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ ﴾ الضَّمِيرُ للمُنافِقِينَ.

فَوْلُهُ: ﴿مَّا قُتِلْنَا ﴾ أيْ: مَا قُتِلَ بَعْضُنَا؛ لأنَّهُمْ لَمْ يُقْتَلُوا كُلُّهُمْ، ولأنَّ المَقْتُولَ لَا يَقُولُ.

قَوْلُهُ: ﴿لَوْكَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْتِ ﴾ ﴿لَوْ﴾ شَرْطِيَّةٌ، وفِعْلُ الشَّرْطِ: ﴿كَانَ﴾ وجَوابُـهُ: ﴿مَّا قَتِلْنَا ﴾ ولمْ يَفْتَرِنِ الجَوَابُ باللامِ؛ لأنَّ الأفصَحَ إِذَا كَانَ الجَوَابُ مَنْفِيًّا عَدَمُ الافْتِرَانِ، فقَوْلُكَ: لَوْ جَاءَ زَيْدٌ مَا جَاءَ عَمْرٌو. افْصَحُ مِنْ قَوْلِكَ: لَوْ جَاءَ زَيْدٌ لَمَا جَاءَ عَمْرٌو. وقَدْ وَرَدَ قَلِيلًا افْتِرَائُهَا مَعَ النَّفْيِ؛ كَقَوْلِ الشَّاعِر:

<sup>(</sup>١) أخرجه الإِمام أحمد (٤/ ٢٣٠، ٢٣١) والترمذي: كتاب الزهد، باب ما جاء مثل الدنيا مثل أربعة نفر، رقم (٢٣٢)، وقال: "حسن صحيح" -وابن ماجه: كتاب الزهد، باب النية، رقم (٤٢٢٨)، من حديث أبي كبشة عمرو بن سعد الأنهاري وَخَلَقَهُعَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب التمني، باب قول النبي ﷺ: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت»، رقم (٧٢٢٩)، ومسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١١)، من حديث عائشة رَهِيَّالِشَهَهَا.

وَقَوْلُهُ: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَنِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا ﴾ [آل عمران:١٦٨][١].

# وَلَكِنْ لَا خِيارَ مَعَ اللَّيالِ (١)

وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَهَا افْتَرَقْنَا

قَوْلُهُ: ﴿ هَنَّهُنَا ﴾ أيْ: فِي أُحُدٍ.

قَوْلُهُ: ﴿قُلُ لَوَكُمُمْ فِي مُبُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَشَاجِعِهِمْ﴾ هَذَا ردٌّ عليْ هِمْ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَمَّا أَرادَ اللهُ بِهِمْ.

وقَوْلُمُهُ: ﴿ لَوَكَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ هَذَا مِنَ الاعْتِرَاضِ عَلَى الشَّرْعِ ؛ لأَنَّهُمْ عَتَبُوا عَلَى الرَّسُولِ ﷺ حَيْثُ خَرَجَ بدُونِ مُوافَقَتِهِمْ، ويُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ اعْتِرَاضًا عَلَى القَدَرِ أَيضًا، أَيْ: لَوْ كَانَ لَنَا مِنْ حُسْنِ التَّذْبِيرِ والرَّأْيِ شَيْءٌ مَّا خَرَجْنَا فَنُقْتَلَ.

[١] قَوْلُهُ: ﴿وَقَعَدُوا ﴾ الواوُ إمَّا أَنْ تَكُونَ عاطِفَةً والجُمْلَةُ مَعْطُوفَةً عَلَى ﴿قَالُوا ﴾، ويَكُونَ وصَفَ هَوُلاءِ بِأَمْرَيْن:

\* بالاعْتِرَاضِ عَلَى القَدَرِ بقَوْلِهِمْ: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْ ﴾.

\* وبالجُبْنِ عَنْ تَنْفِيذِ الشَّرْعِ «الجِهادِ» بقَوْلِهمْ: ﴿وَقَعَدُوا ﴾.

أَوْ تَكُونَ الواوُ للحالِ والجُمُّلَةُ حالِيَّةً عَلَى تَقْدِيرِ "قدْ" أَيْ: والحالُ أَنَّهُمْ قَدْ قَعَدُوا، فِفِيهِ تَوْيِيخٌ لَهُمْ حَيْثُ قَالُوا مَعَ قُمُودِهِمْ، ولَوْ كَانَ فِيهِمْ خَيْرٌ كَرَجُوا مَعَ النَّاسِ، لكنْ فِيهِمُ الاغْتِرَاضُ عَلَى المُؤْمِنِينَ وعَلَى قَضاءِ اللهِ وقَدَرِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿لِإِخْنَءِهُ﴾ قِيلَ: فِي النَّسَبِ لَا فِي الدِّينِ. وقِيلَ: فِي الدِّينِ ظاهِرًا؛ لأنَّ المُنافِقِينَ يَتَظاهَرُونَ بالإِسْلام، ولَوْ قِيلَ: إنَّهُ شَامِلٌ للأمْرَيْنِ. لَكانَ صَحِيحًا.

قَوْلُهُ: ﴿ لَوْ اَطَاعُونَا مَا قَبُلُواْ ﴾ هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ ولهَذَا رَدَّ اللهُ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿ فَلَ فَادَرَءُواْ عَنْ الفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ ﴾، وإنْ كُنتُمْ قاعِدِينَ فَلَا تَسْتَطِيعُونَ أيضًا أَنْ تَدْرَؤُوا عَنْ الْفُسِكُمُ الْمَوْتَ. المَوْتَ.

فهَذِهِ الآيَّةُ والَّتِي قَبْلَهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الإِنْسَانَ مَحُكُومٌ بَقَدَرِ اللهِ كَيَا أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَحَكُومًا بشَرع اللهِ.

<sup>(</sup>١) انظره في: مغني اللبيب (ص:٣٥٨)، وشرح التصريح (٢/ ٤٢٤)، وهمع الهوامع (٢/ ٥٧٢)، وخزانة الأدب (١٠/ ٨٢)، غير منسوب.

# وفي الصَّحِيحِ ١١ .....

مُناسَبَةُ البَابِ للتَّوْحِيدِ: أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ أَفْسَامِ (لَوِ) الاعْتِرَاضَ عَلَى القَدَرِ، ومَنِ اعْتَرَضَ عَلَى القَدَرِ فِإِنَّهُ لَمْ يَرْضَ باللهِ ربَّا فَإِنَّهُ لَمْ يُحَقِّقْ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ. والوَاحِبُ أَنْ تَرْضَى باللهِ ربَّا، ولا يُهْكِنُ أَنْ تَسْتَرِيحَ إِلَّا إِذَا رَضِيتَ باللهِ ربَّا غَامَ الرِّضَا، وكَانَّ لَكَ أَجْنِحَةً غَيلُ بِهَا حَيْثُ مالَ القَدَرُ؛ ولهَذَا قَالَ ﷺ: «عَجَبًا لِأَمْرِ المُؤْمِنِ إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، ولَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدِ إِلَّا للمُؤْمِنِ: إِنَّ أَصَابَتُهُ ضَرَّاهُ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ اللهُ عَلَى عَلَيْ اللهُ مُنْ السَّعْرِ ثُمَّ أَصِبْتَ فِي حادِثِ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي مَا خَرَجْتُ مِنَ السَّغَرِ مَا أُصِبْتَ فِي حادِثِ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي مَا خَرَجْتُ مِنَ السَّغَرِ مَا أُصِبْتُ فِي حادِثٍ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي مَا خَرَجْتُ

[1] قَوْلُهُ: "وَفِي الصَّحِيحِ" أَيْ: "صَحِيحِ مُسْلِمٍ" وانْظُرْ مَا سَبَقَ فِي بَابِ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ وشَهادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ (ص:٢٢١). والمُؤلِّفُ رَجَمُهُ اللهَ حَذَفَ مِنْهُ جُمْلَةً، وأَنَى بِهَا هُوَ مُناسِبٌ للبابِ، والمَحْذُوفُ قَوْلُهُ: «المُؤْمِنُ القَوِيُّ خَبْرٌ وأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وفِي كُلِّ خَبْرٌ".

### شَرْحُ الحَدِيثِ:

قَوْلُهُ: «القَوِيُّ» أَيْ: فِي إيهانِهِ ومَا يَقْتَضِيهِ إيهانُهُ، فَفِي إيهانِهِ يعْنِي: مَا يَحُلُّ فِي قَلْبِهِ مِنَ اليَقِينِ الصَّادِقِ الَّذِي لَا يَمْتَرِيهِ شَكَّ، وفِيهَا يَقْتَضِيهِ يعْنِي: العَمَلُ الصَّالِحُ مِنَ الجِهادِ والأمْرِ بالمَعْرُوفِ والنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ والحَزْمِ فِي العِبَادَاتِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وهلْ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ قُوَّةُ البَدَنِ؟

الجَوَابُ: لَا يَدْخُلُ فِي ذلِكَ قُوَّةُ البَدَنِ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي قُوَّةِ بَكَنِهِ مَا يَزِيدُ إِيهَانَهُ أَوْ يَزِيدُ مَا يَفْتَضِيهِ؟ لأنَّ «القَوِيُّ» وصْفٌ عائِدٌ عَلَى مَوْصُوفٍ وَهُوَ «المُؤْمِنُ»، فالمُرَادُ: القَوِيُّ فِي إِيهانِهِ أَوْ مَا يَقْتَضِيهِ، ولا شَكَّ أَنْ قُوَّةَ البَدَنِ نِعْمَةٌ، إِنِ اسْتُعْمِلَتْ فِي الحَيْرِ فَخَيْرٌ، وإِنِ اسْتُعْمِلَتْ فِي الشَّرِ فَشَرٌّ.

قَوْلُهُ: «خَيْرٌ وأَحَبُّ إِلَى اللهِ» خَيْرٌ فِي تَأْثِيرِهِ وآثارِهِ، فَهُوَ يَنْفَعُ ويُقْتَدَى بهِ، وأَحَبُّ إِلَى اللهِ باعْتِبَارِ التَّوَابِ.

قَوْلُهُ: «مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ» وذَلِكَ فِي الإِيهانِ أَوْ فِيهَا يَفْتَضِيهِ لَا فِي قُوَّةِ البَدَنِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب المؤمن أمره كله خير، رقم (٢٩٩٩)، من حديث صهيب رَضَالِيَّهُ عَنْهُ.

## عَنْ أَبِي هُرِيْرَةَ رَحِوَلِيَشَهَءَهُ أَنَّ رَسولَ الله ﷺ قَالَ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ ۖ الْ

قَوْلُهُ: (وَفِي كُلِّ خَيْرٌ" أَيْ: فِي كُلِّ مِنَ القَوِيِّ والضَّعِيفِ خَيْرٌ، وهَذَا النَّوعُ مِنَ التَّلْييلِ يُسَمَّى عِنْدَ البَلاغِيِّنَ بالاحْتِرَاسِ؛ حتَّى لَا يُظنَ أَنَّهُ لَا خَيْرَ فِي الضَّعِيفِ.

فإنْ قِيلَ: إنَّ الحَثِرِيَّةَ مَعْلُومَةٌ فِي قَوْلِهِ: «خَيْرٌ وأَحَبُّ» لأنَّ الأَصْلَ فِي اسْمِ التَّفْضِيلِ اتِّفاقُ المُفَضَّلِ والمُفَضَّلِ عَلَيْهِ فِي أَصْلِ الوَصْفِ؟

فالجَوَابُ: أَنَّهُ قَدْ يَخُرُجُ عَنِ الأصْلِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَصْحَبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَهِ لِ خَيْرٌ مُسْتَقَرَّهِ ﴾ [الفرقان: ٢٤]، مَعَ أَنَّ أَهْلَ النَّارِ لَا خَيْرَ فِي مُسْتَقَرِّهِمْ. كذلكَ الإِنْسَانُ إِذَا سَمِعَ هَذِهِ الجُمْلَةَ: «حَيْرٌ وَأَحَبُّ» صَارَ فِي نَفْسِهِ انْتِقَاصٌ للمُؤْمِنِ الْفَضَّلِ عليْهِ، فإذَا قِيلَ: (وفِي كُلِّ خَيْرٌ» رُفِعَ مِنْ شَأْنِهِ، ونَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَنلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ ٱللَّذِي أَنفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَتَنالَ أُولَئِكَ أَعْظُمُ دَرَجَةً مِنَ ٱللَّذِي أَنفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَتَنالُ أُولَئِكَ أَعْظُمُ دَرَجَةً مِنَ ٱللَّذِي أَنفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَتَنالُ أُولَئِكَ أَعْظُمُ دَرَجَةً مِنَ ٱللَّذِي أَنفَقُوا مِنْ بَعْدُ

[١] قَوْلُهُ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ» الحِرْصُ: بَذْلُ الجُهْدِ لِنَيْلِ مَا يَنْفَعُ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ أَوِ الدُّنْيَا. وأفْعَالُ العِبادِ بحَسَبِ السَّبْرِ والتَّقْسِيم لَا تَخْلُو مِنْ أَرْبَع حالاتٍ:

١ - نافِعَةٌ، وهَذِهِ مَأْمُورٌ بهَا.

٢- ضارَّةٌ، وهَذِهِ مُحَذَّرٌ مِنْهَا.

٣- فِيهَا نَفْعٌ وضَرَرٌ.

٤ – لَا نَفْعَ فِيهَا وَلَا ضَرَرٌ، وهَذِهِ لَا يَتَمَلَّقُ بِمَا أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ، لكنِ الغالِبُ أَنْ لَا تَقَعَ إِلَّا وَسِيلَةً إِلَى مَا فِيهِ أَمْرٌ أَوْ مَهْيٌ، فَتَأْخُذُ حُكُمَ الغايّة؛ لأنَّ الوَسائِلَ لهَا أَحْكَامُ الْقَاصِدِ.

فالأمْرُ لَا يَخْـلُو مِنْ نَفْعِ أَوْ ضَرَرٍ، إمَّا لذاتِهِ أَوْ لَغَـبْرِهِ، فَحَدِينُنَا العامُّ قَدْ لَا يَكُــونُ فِيهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ، لَكِنْ قَدْ يَتَكَلَّمُ الإِنْسَانُ ويَتَحَدَّثُ لأَجْلِ إِدْخالِ السُّرُورِ عَلَى غَبْرِهِ فَيَكُونُ نَفْمًا، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَجِدَ شَيْئًا مِنَ الأُمُورِ والحوادِثِ لَيْسَ فِيهَا نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ، إمَّا ذاتِيٌّ أَوْ عارِضٌ، إنَّا ذَكَرْنَاهُ لأَجْلِ غَمَّامِ السَّبْرِ والتَقْسِيمِ. والعاقِلُ يَشِحُّ بِوَقْتِهِ أَنْ يَصْرِفَهُ فِيهَا لَا نَفْعَ فِيهِ وَلَا ضَرَرَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَبْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ " (").

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، رقم (١٠١٨)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب
 الحث على إكرام الجار والضيف، رقم (٤٧)، من حديث أبي هريرة رَعَيْلَيَّاعَتْهُ.

## وَاسْتَعِنْ باللهِ [١]، وَلَا تَعْجِزَنْ المَّا.........

واتِّصالُ هَذِهِ الجُمْلَةِ بِمَا قَبْلَهَا ظاهِرٌ جدًّا؛ لأنَّ مِنَ القُوَّةِ الحِرْصَ عَلَى مَا يَنْفَعُ، و(مَا): اسْمٌ مَوْصُولٌ بِفِعْلِ (يَنْفَعُ)، والاسْمُ المَوْصُولُ يُحَوَّلُ بصِلَتِهِ إِلَى اسْمِ فاعِلٍ، كأنَّهُ قَالَ: احْرِصِ عَلَى النافِعِ.

وإنَّمَا قُلْتُ ذَلِكَ لأَجْلِ أَنَّ أَقُولَ: إِنَّ النَّبِيَ ﷺ أَمْرَنَا بَالِحِرْضِ عَلَى النافِع، ومعَّنَاهُ أَنْ نُقَدِّمَ الاَّنْفَعَ عَلَى النَّافِع؛ لأَنَّ الاَّنْفَعَ مُشْتَعِلٌ عَلَى أَصْلِ النَّفْعِ وعَلَى الزِّيادَةِ، وهَذِهِ الزِّيادَةُ لا بُدَّ أَنْ نَحْرِصَ عَلَيْهَا؛ لأَنَّ الحُّخُمَ إِذَا عُلْقَ بوَصْفِ كَانَ تَأْكُدُ ذَلِكَ الحُّخْمِ بحَسَبِ مَا يَشْتَعِلُ عَلَيْهِ تَأَكُّدُ ذَلِكَ الشَّرِي الفِسْقِ إِلَيْكَ أَكُرُهُ الفَاسِقِينَ كَانَ تَأْلُهُ ذَلِكَ الشَّدَّ فِي الفِسْقِ إِلَيْكَ أَكْرَهُ. الفَاسِقِينَ كَانَ كُلُّ مَنْ كَانَ أَشَدَّ فِي الفِسْقِ إِلَيْكَ أَكْرَهُ.

فنُقَدِّمُ الأنْفَعَ عَلَى النافِع لوَجْهَيْنِ:

١ - أَنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى النَّفْعِ وزِيادَةٍ.

٢- أنَّ الحُكْمَ إِذَا عُلِّقَ بَوَصْفٍ كَانَ تَأَكُّدُ ذَلِكَ الحَكْمِ بحَسَبِ تَأَكُّدِ ذَلِكَ الوَصْفِ وقُوَّتِهِ.

ويُوْخَذُ مِنَ الحَدِيثِ وُجُوبُ الانْتِعَادِ عَنِ الضَّالَ؛ لأنَّ الانْتِعَادَ عَنْهُ انْتفاعٌ وسَلامَةٌ؛ لقَوْلِهِ: «احْرصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ».

[١] قَوْلُهُ: «واسْتَعِنْ بِاللهِ» الواوُ تَقْتَضِي الجَمْعَ، فتَكُونُ الاسْتِعَانَةُ مَقْرُونَةً بالحِرْصِ، والحِرْصُ سابِقٌ عَلَى الفِغْلِ، فَلَا بُدَّ اَنْ تَكُونَ الاسْتِعَانَةُ مُقارِنَةً للفِغْلِ مِنْ أَوَّلِهِ.

والاسْتِعَانَةُ: طَلَبُ العَوْنِ بلِسانِ المَقالِ، كَقَوْلِكَ: «اللَّهُمَّ أَعِنِّي، أَوْ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّ إِلَّا باللهُ» عِنْدَ شُرُوعِكَ بالفِعْلِ. أَوْ بلِسَانِ الحالِ، وَهِيَ أَنْ تَشْعُرَ بَقَلْبِكَ أَنَّكَ مُحْتَاجٌ إِلَى رَبِّكَ عَرَقِجَلَ أَنْ يُعِينَكَ عَلَى هَذَا الفِعْلِ، وآنَّهُ إِنْ وَكَلَكَ إِلَى تَفْسِكَ وكَلَكَ إِلَى ضَعْفِ وعَجْزٍ وعَوْرَةِ. أَوْ طَلَبُ العَوْنِ بِهِمَا جَمِيعًا، والغالِبُ أَنَّ مَن اسْتَعَانَ بلِسانِ المَقالِ فَقَدِ اسْتَعَانَ بلِسَانِ الحَالِ.

ولوِ احْتَاجَ الإِنْسَانُ إِلَى الاسْتِعَانَةِ بالمَخْلُوقِ كَحَمْلِ صُنْدُوقِ مَثْلًا فَهَذَا جائِزٌ، ولكنْ لَا تُشْعِرْ نَفْسَكَ أَنْمًا كاسْتِعَانَتِكَ بالحَالِقِ، وإِنَّمَا عَلَيْكَ أَنْ تَشْعُرَ أَنَّهَا كَمْعُونَةِ بَعْضٍ أغضائِكَ لَبَعْضٍ، كَمَا لَوْ عَجَزْتَ عَنْ حُمْلٍ شَيْءٍ بِيَدٍ واحِدَةٍ فإنَّكَ تَسْتَعِينُ عَلَى حُمْلِهِ بالنَّذِ الْأُخْرَى، وعَلَى هذَا فالاسْتِعَانَةُ بالمَخْلُوقِ فِيهَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ كالاسْتِعَانَةِ بَبَعْضٍ أعْضَائِكَ، فَلَا تُنافِي قَوْلُهُ ﷺ: «اسْتَعِنْ باللهِ».

[٧] قَوْلُهُ: «وَلَا تَعْجِزَنْ» فِعْلٌ مُضارعٌ مَبْنِيٍّ عَلَى الفَتْحِ لاتِّصَالِهِ بنُونِ التَّوْكِيدِ الحَقِيفَةِ، و(لَا): نَاهِيَةٌ، والمَعْنَى: لَا تَفْعَلْ فِعْلَ العاجِزِ مِنَ التَّكَاسُلِ وعَدَمِ الحَنْمِ والعَزِيمَةِ، ولَيْسَ المَعْنَى: لَا يُصِيبُكَ

# وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنَّى فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذا وكَذا<sup>[۱]</sup>.....

عَجْزٌ؛ لأنَّ العَجْزَ عَنِ الشَّيْءِ غَيْرُ التَّعاجُزِ، فالعَجْزُ بغيْرِ اخْتِيَارِ الإِنْسَانِ، ولا طَاقَةَ لَهُ بهِ، فَلا يَتَوَجَّهُ
 عَلَيْهِ تَمْيٌ؛ ولهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "صَلِّ قَارِثًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فعَلَى جَنْبٍ" (١٠).

فإذَا اجْتَمَعَ الحِرْصُ وعَدَمُ التَّكَاسُلِ اجْتَمَعَ فِي هَذَا صِدْقُ النَّيَّةِ بالحِرْصِ والعَزِيمَةُ بعَدَمِ التَّكَاسُلِ؛ لأنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَحْرِصُ عَلَى مَا يَنْفَعُهُ ويَشْرَعُ فيهِ، ثُمَّ يَتَعاجَزُ ويَتَكَاسُلُ ويَدَعُهُ، وهَذَا خِلافُ مَا أَمَرَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ فَهَا دُمْتَ عَرَفْتَ أَنَّ هَذَا نافِعٌ فَلَا تَدَعْهُ، لاَنَّكَ إِذَا عَجَّزْتَ نَفْسَكَ خَسِرْتَ العَمَلَ النَّفَالِ والتُوقَةِ إِلَى حالِ خَسِرْتَ العَمَلَ النَّيْالُ والتَّذَيِّ مِنْ حالِ النَّشَاطِ والقُوَّةِ إِلَى حالِ العَجْزِ والكَسَلِ، وكمْ مِنْ إنْسَانٍ بَدَأَ العَمَلَ - ولا سِيَّا النَّافِحُ - ثُمَّ أَتَاهُ الشَّيْطَانُ فَنَبَّطَهُ !! لكنْ إِذَا ظَهَرَ فِي الباطِلِ. فَيْمَا النَّاعِ مِنْ التَّادِي فِي الباطِلِ.

وذُكِرَ فِي تَرْجَمَةِ الكِسَائِيِّ أَنَّهُ بَدَأَ فِي طَلَبِ عِلْمِ النَّحْوِ، ثُمَّ صَعُبَ عليْهِ، فوَجَدَ نَمْلَةً تَخْمِلُ طَعامًا تُرِيدُ أَنْ تَصْعَدَ بِهِ حاثِطًا، كُلَّمَا صَعِدَتْ قَلِيلًا سَقَطَتْ، وهَكَذَا حتَّى صَعِدَتْ، فأخَذَ دَرْسًا مِنْ ذَلِكَ، فكَابَدَ حتَّى صَارَ إمامًا فِي النَّحْوِ.

[١] قَوْلُهُ: «إِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنَّي فَعَلْتُ كَذَا لَكانَ كذَا وكذَا»، هَذِهِ هِيَ المُرْتَبَةُ الرابِعَةُ عِنَّا ذُكِرَ فِي هَذَا الحَدِيثِ العَظِيم إذَا حَصَلَ خِلافُ المَقْصُودِ.

فالمُوْتَبَةُ الأُولَى: الحِرْصُ عَلَى مَا يَنْفَعُ.

والمَرْتَبَةُ الثانِيَةُ: الاسْتِعَانَةُ باللهِ.

والمُوْتَبَةُ الثَالِثَةُ: الْمُضِيُّ فِي الأمْرِ والاسْتِمْرَارُ فِيهِ وعَدَمُ التَّعاجُزِ. وهَذِهِ المَرَاتِبُ إلنْكَ.

المُرْتَبَةُ الرابِعَةُ: إذَا حَصَلَ خِلافُ المَقْصُودِ، فهَذِهِ لَيْسَتْ إليْكَ، وإنَّمَا هِيَ بقَدَرِ اللهِ؛ ولهَذَا قَالَ: «وإِنْ أَصَابَكَ...» فَفَوْضِ الأَمْرَ إِلَى اللهِ تَعَالَى.

قَوْلُهُ: «وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ» أَيْ: عِمَّا لَا ثَحِبُّهُ وَلَا تُرِيدُهُ وعِمَّا يَعُوفُكَ عَنِ الوُصُولِ إِلَى مَرامِكَ فِيهَا شَرَعْتَ فِيهِ مِنْ نَفْع.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصلاة، باب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب، وقم (١١١٧)، من حديث عمران بن حصين رَجَوَلَشَهُمُنَكُّ.

### وَلكِنْ قُلْ: قَدَرُ اللهِ <sup>[1]</sup> وَمَا شَاءَ فَعَلَ <sup>[۲]</sup>؛....

فَمَنْ خَالَفَهُ القَدَرُ ولَمْ يَأْتِ عَلَى مَطْلُوبِهِ لَا يَخْلُو مِنْ حَالَيْنِ: الأُولَى: أَنْ يَقُولَ: لَوْ لَمْ أَفْعَلْ مَا حَصَلَ كذَا.

الثَّانِي: أَنْ يَقُولَ: لَوْ فَعَلْتُ كَذَا - لأَمْرِ لَمْ يَفْعَلُهُ- لَكانَ كذَا.

مثالُ الأوَّلِ قَوْلُ القائِلِ: لَوْ لَمْ أُسافِرْ مَا فَاتَنِي الرِّبْحُ.

ومثالُ الثَّانِي أَنْ يَقُولَ: لَوْ سَافَرْتُ لَرَبِحْتُ.

وذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ النَّانِيَ دُونَ الأوَّلِ؛ لأنَّ هَذَا الإِنْسَانَ عامِلٌ فاعلٌ، فَهُوَ يَقُولُ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ الفِعْلَ الفُلانِيَّ دُونَ هَذَا الفِعْلِ لَحَصَّلْتُ مَطْلُوبِي، بخلافِ الإِنْسَانِ الَّذِي لَمْ يَفْعَلْ وكانَ مَوْقِفُهُ سَلْبِيًّا مِنَ الأعْمَالِ.

قَوْلُهُ: (كَذَا) كِنايَةٌ عَنْ مُبْهَم، وَهِيَ مَفْعُولٌ لـ (فَعَلْتُ).

قَوْلُهُ: «لكانَ كذًا» (كذًا) فاعِلُ (كانَ)، والجُمْلَةُ جَوَابُ (لَوْ).

[1] قَوْلُهُ: "قَدَرُ اللهِ" خَبَرٌ لِيُتَدَرُ عَنْدُوفٍ، أَيْ: هَذَا قَدَرُ اللهِ. وقَدَرٌ بِمَعْنَى مَقْدُورٍ؛ لأَنَّ قَدَرَ اللهِ يُطْلَقُ عَلَى التَّقْدِيرِ الَّذِي هُوَ فِعْلُ اللهِ، ويُطْلُقُ عَلَى المَقْدُورِ الَّذِي وقَعَ بَتَقْدِيرِ اللهِ، وَهُوَ المُرَادُ هُنَا؛ لأَنَّ القائِلَ يَتَحَدَّثُ عَنْ شَيْءٍ وَقَعَ عَلَيْهِ، فَقَدَرُ اللهِ أَيْ: مَقْدُورُهُ، ولَا مُقَدَّرَ إِلَّا بِتَقْدِيرٍ؛ لأَنَّ المَقْعُولَ نَتِيجَةُ الفِعْلِ.

والمَعْنَى: إِنَّ هَذَا الَّذِي وَقَعَ قَدَرُ اللهِ ولَيْسَ إِليَّ، أَمَّا الَّذِي إِليَّ فَقَدْ بَذَلْتُ مَا أُراهُ نافِعًا كَمَا أُمِوْتُ، وهَذَا فِيهِ التَّسْلِيمُ التامُّ لقضاءِ اللهِ عَنَهَجَلَ، وأنَّ الإِنْسَانَ إِذَا فَعَلَ مَا أُمِرَ بِهِ عَلَى الوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فإنَّهُ لَا يُلامُ عَلَى شَيْءٍ، ويُفوِّضُ الأَمْرَ إِلَى اللهِ.

[٧] قَوْلُهُ: «وَمَا شَاءَ فَعَلَ» مُجلَلًا مُصَدَّرَةٌ بـ(مَا) الشَّرْطِيَّةِ، و«شَاءَ» فِعْلُ الشَّرْطِ، وجَوَابُهُ:
«فَعَلَ» أَيْ: مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَفْعَلُهُ فَعَلَهُ؛ لأَنَّ اللهَ لَا رَادً لقَضائِهِ وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، قَالَ تَعَلَى: ﴿وَاللّهُ
يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَهُوَ سَتَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ [الرعد:٤١]، وقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ قاعِدَةٍ، وَهِيَ أَنَّ كُلَّ فِعْلِ
للهُ تَعَالَى مُعَلِّقٌ بِالمَشِيئَةِ فِإِنَّهُ مَقُرُونٌ بِالحِكْمَةِ، ولَيْسَ شَيْءٌ مِنْ فِعْلِهِ مُعَلَّقًا بِالمَشِيئَةِ فَإِنَّهُ مَقْرُونٌ بِالحِكْمَةِ، ولَمْ التَّقرِيوِ نَفْهُمُ أَنَّ المَشِيئَةَ يَلْزَمُ مِنْهَا وُقُوعُ الْمَرَادِ؛ ولهَ ذَا كَانَ اللّهُ لِلّهُ لِمُعْرُونَ يَقُومُ أَنَّ اللّهُ لِلْهُ مَعْلَقًا بِللّهِ فَعُومُ الْمَرَادِ؛ ولهَ ذَا كَانَ اللّهُ لِللّهُ لِللّهُ وَلَا يَفْعُ أُونَ: مَا شَاءً الللّهُ كَانَ ومَا لَمْ يَشَأْلُمُ يَكُنْ.

## فإِنَّ (لَوْ) تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ $^{[1]}$

وأمَّا الإِرادَةُ ووُقُوعُ المُرَادِ فَفِيهِ تَفْصِيلٌ: فالإِرادَةُ الشَّرْعِيَّةُ لَا يَلْزَمُ مِنْهَا وُقُوعُ المُرَادِ، وَهِيَ النِّي بِمَعْنَى اللَّهِ مَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ. والإِرادَةُ الكَوْنِيَّةُ يَلْزَمُ مِنْهَا وُقُوعُ الْمَرَادِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كَانَتْ رَقُولُ كَانَتُ اللهُ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ. والإِرادَةُ الكَوْنِيَّةُ يَلْزَمُ مِنْهَا وُقُوعُ المُرَادِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَقْتَتَمُوا وَلَكِينَ اللهُ يَعْمَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

[١] قَوْلُهُ: «فَإِنَّ (لَوْ) تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ» «لَوِ» اسْمٌ إِنْ قُصِدَ لَفْظُهَا، أَيْ: فإنَّ هَذَا اللَّفْظَ يَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ.

وعَمَلُهُ: مَا يُلْقِيهِ فِي قَلْبِ الإِنْسَانِ مِنَ الحَمْرَةِ والنَّدَمِ والحُرُّنِ؛ فإنَّ الشَّيْطَانَ نُحِبُّ ذلكَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّنَا التَّجْرَى مِنَ الشَّيْطَانَ نُحِبُّ ذلكَ، قَالَ حَتَّى فِي الْمَنامِ يُرِيهِ أَخْلَامًا مُحْيَفَةً لِيُعكِّرَ عَلَيْهِ صَفْوَهُ ويُشَوِّشَ فِكْرَهُ، وحينتلِ لَا يَتَفَرَّعُ للعِبادَةِ عَلَى مَا يَنْبُغِي؛ ولهَذَا نَبِي أَخْلَامًا مُحْيَفَةً لِيُعكِّرَ عَلَيْهِ صَفْوَهُ ويُشَوِّشَ فِكْرَهُ، وحينتلِ لَا يَتَفَرَّعُ للعِبادَةِ عَلَى مَا يَنْبُغِي؛ ولهَذَا نَبِي عَلَى اللَّهِ عَلَى اللهِ اللهِ مَا الفِكْرِ، فَقَالَ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ وَقَالَ اللهِ وَقَالَ اللهِ وقَدَرُهُ، واللهُ لا بُدُّ وَلَا هُو بُدَافِعُهُ الأَخْبَنَانِ ""، فإذَا رَضِيَ الإِنسَانُ باللهِ رَبَّا، وقَالَ: هَذَا قَضَاءُ اللهِ وقَدَرُهُ، وانَّهُ لَا بُدُّ

#### ويُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١- إثباتُ المَحبَّةِ للهِ عَزَقَجَلَ؛ لقَوْلِهِ: «خَيْرٌ وأَحَبُّ».

٢ - اخْتِلَافُ النَّاسِ فِي قُوَّةِ الإِيهانِ وضَغْفِه؛ لقَوْلِهِ: «المُؤْمِنُ القَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ».

٣- زِيادَةُ الإِيهانِ ونُقْصَانُهُ؛ لأنَّ القُوَّة زِيادَةٌ والضَّعْفَ نَقْصٌ، وَهَذَا هُوَ القَوْلُ الصَّحِيحُ
 الَّذِي عَلَيْهِ عامَّةُ أهْلِ السُّنَةِ. وقَالَ بَعْضُ أهْلِ السُّنَةِ: يَزِيدُ ولَا يَنْقُصُ؛ لأنَّ النَّقْصَ لَمْ يَرِدْ فِي القُرْآنِ،
 قَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَزَادُ اللَّذِي َ اَشُوَّا إِينَنَا ﴾ [المدر:٣١]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَرَادُوا إِيمَنَا مَمْ إِيمَنِهِمْ ﴾ [الفتح:٤].

والرَّاجِحُ القَوْلُ الأوَّلُ؛ لأنَّهُ مِنْ لازِمِ ثُبُوتِ الزِّيادَةِ ثُبُوتُ النَّقْصِ عَنِ الزَّاثِدِ، وعَلَى هَذَا يَكُونُ القُرْآنُ دالَّا عَلَى ثُبُوتِ نَقْصِ الإِيهانِ بطَرِيقِ اللُّزُوم، كَمَا أنَّ السُّنَّةَ جاءتْ بِهِ صَرِيحَةً فِي قَوْلِهِ ﷺ:

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، رقم (٢٦٦٤)، من حديث أبي هريرة رَجَوَالِلَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام، رقم (٥٦٠)، من حديث عائشة رَضَالِيَّهُ عَنْهَا.

= «هَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ ودِينِ أَذْهَبَ لِللِّ الرَّجُلِ الحازِم مِنْ إِحْدَاكُنَّ (١)، يعْنِي: النِّساء.

والإِيهانُ يَزِيدُ بالكَمِّيَّةِ والكَيْفِيَّةِ، فزِيادَةُ الأعْمَالِ الظَّهِرَةِ زِيادَةُ كَمَّيَّةٍ، وزِيادَةُ الأعْمَالِ الباطِئَةِ كاليَقِينِ زِيادَةُ كَيْفِيَّةٍ؛ ولهَذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلامُ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمُوَّيَّ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنُ قَالَ بَلَى وَلَكِن لِيَطْمَهِنَ قَلْمِى ﴾ [البقرة: ٢٦].

والإِنْسَانُ إِذَا أُخْبَرَهُ ثِقَةٌ بِخَيرٍ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فأُخْبَرَهُ نَفْسَ الْخَيْرِ، زَادَ يَقِينُهُ؛ ولهَذَا قَالَ أَهْلُ العِلْمِ: إِنَّا الْمُتَوَاتِرَ يُفِيدُ العِلْمَ اليَقِينِيَّ. وهَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَفاوُتِ القُلُوبِ بالتَّصْدِيقِ، وأمَّا الأغْبَالُ فظاهِرٌ، فمَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعاتِ أَزْيَدُ بِمَّنْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ.

- ٤- أنَّ الْمُؤْمِنَ وإنْ ضَعُفَ إيهانُهُ فِيهِ خَيْرٌ؛ لقَوْلِهِ: «وَفِي كُلِّ خَيْرٌ».
- ٥ أنَّ الشَّرِيعَةَ جاءَتْ بتَكْمِيلِ المَصَالِحِ وتَحْقِيقِهَا؛ لقَوْلِهِ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ»، فإذَا امْتَثَلَ المُؤْمِنُ أَمْرَ الرَّسُولِ ﷺ فَهُوَ عِبادَةٌ، وإنْ كَانَ ذَلِكَ النَّافِحُ أَمْرًا دُنْيُويًّا.
  - ٦ أنَّهُ لَا يَنْبُغِي للعاقِلِ أنْ يُمْضِيَ جُهْدَهُ فِيهَا لَا يَنْفَعُ؛ لقَوْلِهِ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ».
    - ٧- أنَّهُ يَنْبُغِي للإِنْسَانِ الصَّبْرُ والْمُصابَرَةُ؛ لقَوْلِهِ: «وَلَا تَعْجِزَنْ».

٨- أنَّ مَا لَا قُدْرَةَ للإِنْسَانِ فِيهِ فلَهُ أَنْ يَخْتَجَّ عَلَيْهِ بالقَدَرِ؛ لقَوْلِهِ: «ولكينْ قُلْ: قَدَرُ اللهِ ومَا شَاءَ
 فَعَلَ»، وأمَّا الَّذِي يُمْكِنْكَ فَلَيْسَ لكَ أَنْ تَحْتَجَ بالقَدَرِ.

وأمَّا مُحَاجَّةُ آدَمَ ومُوسَى حَيْثُ لامَ مُوسَى آدَمَ عَلَيْهِمَ الصَّلاةُ والسلامُ، وقَالَ لهُ: ﴿لِمَا أَخْرَجْتَنَا ونَفْسَكَ مِنَ الجَنَّةِ؟ فقالَ: أَتُلُومُني عَلَى شَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيَّ؟!»(\*)، فهَذَا اختِجَاجٌ بالقَدَرِ، فالقَدَرِيَّةُ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ القَدَرَ يُكذِّبونَ هَذَا الحَدِيثَ؛ لأنَّ مِنْ عادَةِ أَهْلِ البِدَعِ أَنَّ مَا خَالَفَ بِدْعَتَهُمْ إِنْ أَمْكَنَ تَكُذِيبُهُ كَذَّبُوهُ، وإلَّا حَرَّفُوهُ، ولكنْ هَذَا الحَدِيثُ ثَابِتٌ فِي (الصَّحِيحَيْنِ) وغَيْرِهِمَا.

وقالَ شَيْخُ الإِسْلام ابْنُ تَيْمِيَّةَ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الاحْتِجَاجِ بِالقَدَرِ عَلَى المَصائِبِ لَا عَلَى المَعائِبِ،

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٤٠٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان نقص الإيمان، رقم (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَحِيَّكَ عَنْهُ.

فمُوسَى لَمْ يَختَجَّ عَلَى آدَمَ بالمَعْصِيةِ الَّتِي هِيَ سَبَبُ الحُرُوجِ، بَلِ احْتَجَّ بالحُرُوجِ نَفْسِهِ<sup>(۱)</sup>.

معْناهُ: أنَّ فِعْلَكَ صَارَ سَبَبًا لِحُثُرُوجِنَا، وإلَّا فإنَّ مُوسَى عَلَيهِالصَّلَاءُوَالسَّلَامُ أَبْعَدُ مِنْ أنْ يَلُومَ أَبَاهُ عَلَى ذَنْبِ تَابَ مِنْهُ واجْتَبَاهُ رَبُّهُ وهَدَاهُ، وهَذَا يَنْطَبِقُ عَلَى الحَدِيثِ.

وذَهَبَ ابْنُ القَيِّمِ رَحَمُهُ اللَّهُ إِلَى وجْهِ آخَرَ فِي تَخْرِيجِ هَذَا الحَدِيثِ (٢)، وَهُوَ أَنَّ آدَمَ احْتَجَّ بالقَدَرِ بَعْدَ أَنْ مَضَى وتابَ مِنْ فِعْلِهِ، ولَيْسَ كحالِ الَّذِينَ يَخْتَجُّونَ عَلَى أَنْ يَبْقُوْا فِي المَعْصِيَةِ ويَسْتَعِرُّوا عَلَيْهَا، فالمُسْرِكُونَ لَيَّا قَالُوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكَ ا وَلَا ءَابَاؤُنَا ﴾ [الأنعام:١٤٨]، كَذَبَّهُمُ اللهُ؛ لأنَّهُمْ لَا يَخْتَجُّونَ عَلَى شَيْءٍ مَضَى ويَقُولُونَ: تُبْنَا إِلَى اللهِ، ولكنْ يَخْتَجُّونَ عَلَى البَقاءِ فِي الشِّرْكِ.

9 - أنَّ للشَّيْطَانِ تَأْثِيرًا عَلَى بَنِي آدَمَ؛ لقَوْلِدِ: «فَإِنَّ (لَوْ) تَفْتَحُ حَمَلَ الشَّيْطَانِ»، وهَذَا لَا شَكَّ فِيهِ؛ ولهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنِ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّم»<sup>(٢)</sup>.

فقالَ بَعْـضُ أهْـلِ العِلْمِ: إنَّ هَـذَا يعْنِي الوَسـاوِسَ الَّتِي يُلْقِيهَـا فِي القَلْبِ فتَجْرِي فِي العُرُوق.

وظاهِرُ الحَدِيثِ: أنَّ الشَّيْطَانَ نَفْسَهُ يَجْرِي مِنِ ابْنِ آدَمَ بَجُرَى الدَّمِ، وهَذَا لَيْسَ بَبَعِيدِ عَلَى قُدْرَة اللهِ عَزَقِيَقِلَ، كَمَا أنَّ الرُّوحَ تَجْرِي جَرُى الدَّمِ، وَهِيَ جِسْمٌ، إذَا قُبِضَتْ تُكَفَّنُ وتُحُنَّطُ وتَصْعَدُ بِهَا المَلاثِكَةُ إِلَى السَّهَاءِ.

ومِنْ نِعْمَةِ اللهِ أَنَّ للشَّيطانِ مَا يُضَادُّهُ، وَهِيَ لمَّهُ اللَلكِ؛ فإنَّ للشَّيْطَانِ فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمَ لمَّةً وللمَلكِ لمَّةً، ومَنْ وُفَقَ غَلَبَتْ عنْدُهُ لمَّةُ المَلكِ لَمَّةَ الشَّيْطَانِ، فهُمَا دائمًا يَتَصَارَعَانِ؛ نَفْسٌ مُطْمَثِنَّةً ونَفْسٌ أَمَّارَةٌ بالسُّوءِ، وأمَّا النَّفْسُ اللَّوَامَةُ فهيَ وضفٌ للنَّفْسَيْنِ جَمِيعًا.

١٠ - حُسْنُ تَعْلِيم النَّبِيِّ ﷺ حِبنَ قَرَنَ النَّهْيَ عَنْ قَوْلِ «لَوْ» ببَيَانِ عِلَّتِهِ؛ لِتَتَبَيَّنَ حِكْمَةُ الشَّرِيعَةِ،
 وَيَزْدَادَ المُؤْمِنُ لِيهانَا وامْتِنَالًا.

<sup>(</sup>١) انظر: مجموع الفتاوي (٨/ ٣٠٣).

<sup>(</sup>٢) انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر (ص:١٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه، رقم (٢٠٣٨) ومسلم: كتاب السلام، باب يستحب لمن رئى خاليا بامرأة ... رقم (٢١٧٥)، من حديث صفية رَخِلُلْهُ عَنْهَا.

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ الآيَتَيْنِ فِي آلِ عِمْرَانَ اللهُ

الثانِيَةُ: النَّهْيُ الصَّرِيحُ عَنْ قَوْلِ: (لَوْ) إِذَا أَصَابَكَ شَيْءً اللَّهُ،

الثالِثَةُ: تَعْلِيلُ المَسْأَلَةِ بِأَنَّ ذلِكَ يَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ اللهَّ

الرَّابِعَةُ: الإِرْشَادُ إِلَى الكَلام الحَسَنِ أَنَا.

الخَامِسَةُ: الأَمْرُ بِالحِرْصِ عَلَى مَا يَنْفَعُ مَعَ الاسْتِعَانَةِ بِاللهِ [1].

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: تَفْسِيرُ الآيَتَيْنِ فِي آلِ عِمْرَانَ، وهُمَا:

الأُولَى: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَتِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْ ﴾.

الثانية: ﴿ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قَتِلْنَا هَنهُنَا ﴾ أيْ: مَا أُخْرِ جْنَا ومَا قُتِلْنَا، ولكنِ اللهُ تَعَالَى الْبَطْلَ ذلِكَ بَقَرْلِهِ: ﴿ قُلُ لَوَ كُمُمْ فِي مُيُوتِكُمْ لَمَرَدَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَّى مَشَاهِمِهِمْ ﴾ ، والآيةُ الأُخْرَى: ﴿ لَوْ الْطَاعُونَا مَا قُتِلُوا ﴾ ، فأَبْطَلَ اللهُ دَعْوَاهُمْ هَذِه بقَوْلِهِ: ﴿ فَآدَرَهُ وَا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِن كُتُمْ صَادِقِينَ فِي البقاء وأنَّ عَلَمَ الخُرُوجِ مانِعٌ مِنَ القَتْلِ فادْرَؤُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ المُوتَ، فإنَّهُمْ لَنْ يَسْلَمُوا مِنَ المَوْتِ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَمُوتُوا، ولكنْ لَوْ أَطَاعُوهُمْ وتَرَكُوا الجِهادَ لكانُوا عَلَى ضَلالِ مُبِينٍ.

[٢] الثانيَةُ: النَّهْيُ الصَّرِيحُ عَنْ قَوْلِ «لَوْ» إِذَا أَصابَكَ شَيْءٌ؛ لقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «فَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا».

[٣] الثالِثَةُ: تَعْلِيلُ المَسْأَلَةِ بأنَّ ذلِكَ يَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ؛ فالنَّهْيُ عَنْ قَوْلِ «لَوْ» عِلَّتُهُ أَنَّهَا تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ وَهُوَ الرِّسْوَسَةُ، فَيَتَحَسَّرُ الإِنْسَانُ بذلِكَ ويَنْدَمُ ويَخِزَنُ.

[٤] الرَّابِعَةُ: الإِرشادُ إِلَى الكَلامِ الحَسَنِ، يغْنِي قَوْلَهُ صَلَّالَتُهُ عَلَىهِ وَسَلَمَ: «ولَكِنْ قُـلْ: قَـدَّرَ اللهُ ومَا شَاءَ فَعَلَ».

[٥] الحَامِسَةُ: الأمْرُ بالحِـرْصِ عَلَى مَا يَنْفَعُ مَـعَ الاسْتِعَانَةِ باللهِ؛ لِقَـوْلِهِ ﷺ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ واسْتَعِنْ باللهِ».

### السَّادِسَةُ: النَّهْىُ عَنْ ضِدِّ ذلِكَ، وَهُوَ العَجْزُ [١].

[1] السَّادِسَةُ: النَّهْيُ عَنْ ضِدِّ ذلكَ، وَهُوَ العَجْزُ؛ لقَوْلِهِ: "وَلَا تَعْجِزَنْ".

فإنْ قَالَ قائِلٌ: العَجْزُ لَيْسَ باخْتِيَارِ الإِنْسَانِ، فالإِنْسَانُ قَدْ يُصابُ بمرَضٍ فيعْجِزُ، فكَيْفَ تَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَمْرٍ لَا قُدْرَةَ للإِنْسَانِ عليهِ؟

أُجِيبَ: بأنَّ المَقْصُودَ بالعَجْزِ هُنَا التَّهَاوُنُ والكَسَلُ عَنْ فِعْلِ الشَّيْءِ؛ لأَنَّهُ هُوَ الَّذِي فِي مَقْدُورِ الإنْسَانِ.





عَنْ أُبِيِّ بنِ كَعْبِ وَعَلِيْفَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ [1]............

[١] المُوَلِّفُ رَحِمُاللَّهُ أَطْلَقَ النَّهْيَ ولَمْ يُفْصِحْ: هَلِ الْمُرَادُ بِهِ التَّحْرِيمُ أَوِ الكَرَاهَةُ، وسَيتَبَيَّنُ إِنْ شَاءَ اللهُ مِنَ الحَدِيثِ.

قَوْلُهُ: «الرِّيحَ» الهَـوَاءُ الَّذِي يُصَرِّفُهُ اللهُ عَزَيَجَلَّ، وَجَمْعُهُ رِياحٌ. وأصُولُهَا أَرْبَعَةٌ: الشَّـمَالُ، والجَـنُوبُ، والشَّرْقُ، والغَرْبُ، ومَا بَيْنَهُـمَا يُسَمَّى النَّكْبَاءَ؛ لأنَّبَا ناكِبَةٌ عَنِ الاسْتِقَامَةِ فِي الشَّـمالِ أوِ الجَنُوبِ أوِ الشَّرْقِ أوِ الغَرْبِ.

وتَصْرِيفُهَا مِنْ آياتِ اللهِ عَنَجَبَلَ، فأخيانًا تَكُونُ شَدِيدَةً، تَقْلَعُ الأشْجارَ، وتَهْدِمُ البُيُوت، وتَدْفِنُ الزُّرُوعَ، ويَحْشُلُ معَهَا فَيضاناتٌ عَظِيمَةٌ، وأُخيانًا تَكُونُ هَادِئَةً، وأَخيانًا تَكُونُ مَادِئَةً، وأَخيانًا تَكُونُ مَادِئَةً، وأَخيانًا تَكُونُ مَادِئَةً، وأَخيانًا تَكُونُ عَلَى أَنْ يَصَرِّفُوا وأَخيانًا عالِيَةً، وأُخيانًا نازِلَةً، كُلُّ هَذَا بقضاءِ اللهِ وقَدَرِه، ولَوْ أَنَّ الحَلْقَ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى أَنْ يُصَرِّفُوا الرِّيحَ عَنْ جِهَتِهَا اللهُ عَلَيْهَا مَا اسْتَطَاعُوا إِلَى ذلِكَ سَبِيلًا، ولكِ اجْتَمَعَتْ جَمِيعُ المُكاثِنِ العَلَيْقِ النَّائِةِ لِتُوجِدَ هَذِهِ الرِّيحَ الشَّدِيدَةَ مَا اسْتَطَاعُوا إِلَى ذلِكَ سَبِيلًا، ولكنِ اللهُ عَنَجَبَلَ بقُدْرَتِهِ العَالَيْقِ لِنُوجِدَ هَلَى مَا يُرِيدُ، فَهَلْ يَحِقُ للمُسْلِمِ أَنْ يَسُبَّ هَذِهِ الرِّيحَ؟

الجَوَابُ: لَا؛ لأنَّ هَذِهِ الرِّيحَ مُسَخَّرَةٌ مُدَبَّرَةٌ، وكَمَا أنَّ الشَّمْسَ أَحْيانًا تَضُرُّ بإخْرَاقِهَا بَعْضَ الأَشْجارِ، ومَعَ ذلِكَ لَا يَجُوزُ لأَحَدِ أنْ يَسُبَّهَا، فكذلِكَ الرِّيحُ؛ ولهَذَا قَالَ: «لَا تَشُبُّوا الرِّيحَ».

[٢] قَوْلُهُ: «لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ» (لَا) ناهِيةٌ، والفِعْلُ جَزُّومٌ بِحَذْفِ النَّونِ، والواوُ فاعِلٌ، والرِّيحُ مَفْحُولٌ بهِ. والسَّبُّ: الشَّتْمُ، والعَيْبُ، والقَدْحُ، واللَّعْنُ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وإِنَّمَا بَهَى عَنْ سَبِّهَا؛ لأَنَّ سَبَّ المَخْلُوقِ سَبٌّ لِخِالِقِهِ، فَلَوْ وَجَدْتَ قَصْرًا مَبْنِيًّا وفِيهِ عَيْبٌ، فَسَبَبْتَهُ، فَهَذَا السَّبُ ينْصَبُّ عَلَى مَنْ بَناهُ، وكذلِكَ سَبُّ الرِّيح؛ لأنَّهَا مُنَبَّرَةٌ مُسَخَّرَةٌ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ حِكْمَةُ اللهِ عَرَّجَلَ.

ولكنْ إِذَا كَانَتِ الرِّيحُ مُزْعِجَةً فَقَدْ أَرْشَدَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى مَا يُقالُ حينئذِ فِي قَوْلِهِ: «ولكِنْ قُولُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ ... » إلخ. فَإِذَا رَأَيْتُمْ مَا تَكْرَهُونَ فَقُولُوا: اللهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هِذِهِ الرِّيحِ<sup>[۱]</sup> وَخَيْرِ مَا أُمِرَتْ بِهِ<sup>[۲]</sup>، وَنَعوذُ بِكَ<sup>[1]</sup> مِنْ شَرِّ هِذِهِ الرِّيحِ<sup>[0]</sup> وَشَرِّ مَا فِيهَا <sup>[1</sup> وَشَرِّ مَا أُمِرَتْ بِهِ<sup>[۷]</sup>» صَحَّحَهُ التَّرْمِذِيُّ (۱).

[٧] قَوْلُهُ: «وَخَيْرِ مَا فِيهَا» أَيْ: مَا تَحْمِلُهُ؛ لأنَّهَا قَدْ تَحْمِلُ خَيْرًا، كَتَلْقِيحِ النَّهارِ، وقَدْ تَحْمِلُ رَاثِحَةً طَيَّبَةَ الشَّمِّ، وقَدْ تَحْمِلُ شَرًّا، كإزَالَةِ لِقاحِ النِّهارِ، وأمْراضٍ تَضُرُّ الإِنْسَانَ والبَهاثِمَ.

[٣] قَوْلُهُ: «وخَيْرَ مَا أُمِرَتْ بِهِ» مِثْلُ إِثَارَةِ السَّحابِ وسَوْقِهِ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللهُ.ُ

[٤] قَوْلُهُ: «وَنَعُوذُ بِكَ» أَيْ: نَعْتَصِمُ ونَلْجَأُ.

[٥] قَوْلُهُ: «مِنْ شَرِّ هَذِهِ الرِّيحِ» أَيْ: شَرِّهَا بنَفْسِهَا، كَقَلْعِ الأشْجَارِ، ودَفْنِ الزُّرُوعِ، وهَدْمِ النُيُوتِ.

[٦] قَوْلُهُ: «وشَرِّ مَا فِيهَا» أيْ: مَا تَحْمِلُهُ مِنَ الأشْيَاءِ الضَّارَّةِ، كالأَنْتَانِ، والقَاذُوراتِ، والأوْبِئَةِ، وغَيْرِهَا.

[٧] قَوْلُهُ: «وَشَرِّ مَا أُمِرَتْ بِهِ» كالإِهْلاكِ والتَّدْمِيرِ، قَالَ تَعَالَى فِي رِيحِ عادٍ: ﴿ ثُنَـمَّوُكُلَّ شَيْءٍ إِلَّمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف:٢٥]، وتَبْبِيسِ الأرْضِ مِنَ الأمْطارِ، ودَفْنِ الزُّرُوعِ، وطَمْسِ الآثارِ والطُّرُقِ؛ فَقَدْ تُؤْمُرُ بشَرِّ لِحِكْمَةِ بَالِغَةِ قَدْ نَعْجِزُ عَنْ إِدْرَاكِهَا.

وقَوْلُهُ: «مَا أُمِرَتْ بِهِ» هَذَا الأمْرُ حَقِيقِيٌّ، أيْ: يَأْمُرُهَا اللهُ أَنْ نَهَبَ ويَأْمُرُهَا أَنْ تَتَوَقَّفَ، وكُلُّ شَيْءٍ مِنَ المَخْلُوقَاتِ فِيهِ إِدْراكٌ بالنِّسْبَةِ إِلَى أَمْرِ اللهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى للأرْضِ والسَّبَاءِ: ﴿أَنْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالْنَا أَنْيَنَا طَآمِينَ ﴾ [فصلت: ١١]، وقَالَ للقَلَم: «اكْتُبُ. قَالَ: رَبِّي ومَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبُ مَا هُــوَ

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (١٣/٥) والترمذي: كتاب الفتن، باب ما جاء في النهي عن سب الريح، وقم (٢٢٥٢)، وقال: «حسن صحيح» -والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٣٥) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٩٩) والطحاوي في «المشكل» (١/ ٩٩٨) من حديث أبي بن كعب رَتَخَلِقَتَهُ مرفوعا. وأخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧) والطحاوي في «المشكل» (٣٩٨/١) عن أبي بن كعب موقوفًا. والحميد والحميد مرفوع عن أبي بن كعب موقوفًا. والحميد والحميد له شاهد مرفوع عن أبي هريرة وعائشة رَحَلِقَهَمُنَاً».

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: النَّهْيُ عَنْ سَبِّ الرِّيحِ[1].

الثانِيَةُ: الإِرْشَادُ إِلَى الكَلَامِ النَّافِعِ إِذَا رَأَى الإِنْسَانُ مَا يَكْرَهُ الْأَ.

الثالِثَةُ: الإِرْشَادُ إِلَى أَنَّهَا مَأْمُورَةٌ [٧].

الرَّابِعَةُ: أَنَّهَا قَدْ تُؤْمَرُ بِخَيْرِ وَقَدْ تُؤْمَرُ بِشَرِّ [1].

### = كَائِنٌ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ»(١).

فِيهِ مَسَائِلُ:

[1] الأُولَى: النَّهِيُ عَنْ سَبِّ الرِّيحِ، وهَذَا النَّهْيُ للتَّحْرِيمِ؛ لأنَّ سَبَّهَا سَبٌّ لِمَنْ خَلَقَهَا وأرْسَلَهَا.

[٧] الثانِيَةُ: الإِرْشادُ إِلَى الكَلامِ النَّافِعِ إِذَا رَأَى الإِنْسَانُ مَا يَكْرَهُ، أَيْ: منْهَا، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهَا...» الحَدِيثَ، مَعَ فِعْلِ الأَسْبَابِ الحِسَّيَّةِ أَيضًا، كالاتِّقاءِ مِنْ شَرِّهَا بالجُدْرَانِ أَوِ الجِبَالِ ونَحْوِهَا.

[٣] الثالِثَةُ: الإِرْشادُ إِلَى أنَّهَا مَأْمُورَةٌ؛ لقَوْلِهِ: «مَا أُمِرَتْ بِهِ».

[٤] الرَّابِعَةُ: أنَّهَا قَدْ تُؤْمَرُ بخَيْرِ وقَدْ تُؤْمَرُ بشَرٍّ؛ لقَرْلِهِ: «خَيْرِ مَا أُمِرَتْ بهِ، وشَرِّ مَا أُمِرَتْ بهِ».

والحاصِلُ: أنَّهُ يَجِبُ عَلَى الإِنْسَانُ إِنْ لَا يَعْتَرِضَ عَلَى قَضاءِ اللهِ وَقَدَرِهِ، وَأَنْ لَا يَشْبَّهُ، وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَسْلِتًا لأمْرِهِ الكَوْلِيِّ، كَمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَسْلِيًا لأمْرِهِ الشَّرَعِيِّ؛ لأنَّ هَذِهِ المَخْلُوفَاتِ لَا تَمْلِكُ أَنْ تَفْعَلَ شَيْئًا إِلَّا بأَمْرِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

-6 S/A-

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (٥/٣١٧)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٧٠٠)، والترمذي: كتاب القدر، رقم (٢١٥٥)، من حديث عبادة بن الصامت وَيُؤَلِّئُهُمَنَاهُ.



ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِي هَذَا البَابِ آيَتَيْنِ:

[١] الأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَظَنُّوْنَ ﴾ الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى المُنافِقِينَ، والأَصْلُ فِي الظَّـنِّ: أَنَّهُ الاَحْتِـبَالُ الرَّاجِحُ، وقَدْ يُطْلَقُ عَلَى اليَهِـينِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَـى: ﴿ اَلَذِينَ يَظُنُونَ أَنَهُم مُلَنَّهُوا رَهِمْ ﴾ [البقرة:٤١]، أيْ: يَتَيَقَّنُونَ، وضِدُّ الرَّاجِح المَرْجُوحُ، ويُسمَّى وَهْمًا.

قَوْلُهُ: ﴿ ظُنَّ ٱلْمُهَلِيَّةِ ﴾ عَطْفُ بَيانِ لقَوْلِهِ: ﴿ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ﴾.

و﴿ٱلْمُنْهِلِيَّةِ ﴾ الحالِ الجاهِلِيَّةِ، والمُغنَى: يَظُنُّونَ باللهِ ظَنَّ اللِّلَةِ الجاهِلِيَّةِ الَّتِي لَا يَعْرِفُ الظانُّ فِيهَا قَدْرَ اللهِ وَعَظَمَتُهُ، فَهُوَ ظَنِّ باطِلٌ مَبْنِيٍّ عَلَى الجَهْلِ.

والظُّنُّ باللهِ عَزَّوَجَلَّ عَلَى نَوْعَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنْ يَظُنَّ بِاللهِ خَيْرًا.

الثَّانِي: أَنْ يَظُنَّ بِاللهِ شَرًّا.

والأوَّلُ لَهُ مُتَعَلِّقانِ:

١ - مُتَعَلِّقٌ بالنَّسْبَةِ لِهَا يَفْعَلُهُ فِي هَذَا الكَوْنِ؛ فَهَذَا يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ غُشِنَ الظَّنَّ باللهِ عَزَقِجَلَ فِيهَا يَفْعَلُهُ شِنجَانَهُ وَتَعَالَى بَاللهِ عَلَيْهِ اللهُ وَلَهُ اللهُ وَلَهُ اللهُ اللهُ وَلِي يَفْعُ لَهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهَ إِنَّا للهَ إِذَا فَعَلَ شَيْئًا فِي الكَوْنِ فَعَلَهُ اللهُ الإرادَةِ السَّوءِ الْمَتَمَلِّقِ بِفِعْلِهِ.

أمَّا المُتَعَلِّقُ بَغَيْرِهِ بِأَنْ يُحْدِثَ مَا يُرِيدُ بِهِ أَنْ يَسُوءَ هَذَا الغَيْرَ، فَهَذَا واقِعٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ مَن ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ شَوَيًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً ﴾ [الأحزاب:١٧].

٢- مُتَعَلِّقٌ بالنَّسْبَةِ لِهَا يَهْعَلُهُ بِكَ، فَهَذَا يَجِبُ أَنْ تَظُنَّ باللهِ أَحْسَنَ الظَّنِّ، لكنْ بشَرْطِ أَنْ يُوجَدَ لَلَيْكَ السَّبَبُ الَّذِي يُوجِبُ الظَّنَّ الحَسَنَ، وَهُوَ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ عَلَى مُقْتَضَى شَرِيعَتِهِ مَعَ الإِخْلاصِ، فإذَا لَمَيْتُ اللهِ بأَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّهُ لَنْ يَقْبَلُ مِنْكَ، ولا تُسِيءَ الظَّنَّ باللهِ بأَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّهُ لَنْ يَقْبَلُ مِنْكَ.

وكذلِكَ إِذَا تَابَ الإِنْسَانُ مِنَ الذَّنْبِ فَيُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللهِ أَنَّهُ يَقْبَلُ مِنْهُ، ولَا يُسِيءُ الظَّنَّ بِاللهِ بِأَنْ يَغْتَقِدَ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مَنْهُ. وأَمَّا إِنْ كَانَ الإِنْسَانُ مُفرِّطًا فِي الواجِبَاتِ فاعِلَّا للمُحَرَّماتِ، وظَنَّ بِاللهِ ظَنَّا حَسَنًا - فهَذَا هُوَ ظَنُّ المُتهاوِنِ المُتهالِكِ فِي الأَمَانِي الباطِلَةِ، بَلْ هُوَ مِنْ شُوءِ الظَّنِّ باللهِ؛ إِذْ إِنَّ حِكْمَةَ اللهِ تَأْبَى مِثْلَ ذلكَ.

النَّوْعُ النَّانِي: وَهُوَ أَنْ يَظُنَّ باللهِ سُوءًا، مِثْلُ أَنْ يَظُنَّ فِي فِعْلِهِ سَفَهَا أَوْ ظُلْمًا أَوْ نَحْوَ ذلكَ؛ فإنَّهُ مِنْ أَعْظَمِ المُحَرَّماتِ، وأَقْبَحِ الذُّنُوبِ، كَمَا ظَنَّ هَؤُلاءِ المُنافِقُونَ وغَيْرُهُمْ مِّمَّنْ يَظُنُّ باللهِ غَيْرَ الحَقِّ.

قَوْلُهُ: ﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ﴾ مُرادُهُمْ بذلِكَ أَمْرانِ:

الأوَّلُ: رَفْعُ اللَّوْمِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ.

الثَّانِي: الاعْتِرَاضُ عَلَى القَدَرِ.

وقَوْلُهُ: ﴿ لَّنَا ﴾ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ.

وقَوْلُهُ: ﴿مِن نَتَىٰءٍ﴾ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ مَرْفُوعٌ بالضَّمَّةِ الْمُقَدِّرَةِ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشْتِغَالُ المَحَلِّ بحَرَكَةِ حَرْفِ الجَرِّ الزائِدِ.

قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ ٱلاَّمْرَ كُلَّهُۥ لِلَهِ ﴾ أي: فإذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا وَجْهَ لاحْتِجَاجِكُمْ عَلَى قَضاءِ اللهِ وقَدَرِهِ، فاللهُ عَنَوْجَاً يَفْعُلُ مَا يَشَاءُ مِنَ النَّصْرِ والحِذْلانِ.

وقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ ﴾ واحِدُ الأُمُورِ لَا واحِدُ الأوامِرِ، أيِ: الشَّأْنُ كُلُّ الشَّأْنِ الَّذِي يَتَمَلَّقُ بأفْعالِ اللهِ وأفْعالِ المَخْلُوقِينَ كُلُّهُ للهِ سُبْحَانَهُ، فَهُوَ الَّذِي يُقَدِّرُ الذُّلَّ والعِزَّ والحَيْرَ والشَّرَ، لكنِ الشَّرُّ في مَفْحُولاتِهِ لا فِي فِعْلِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿يُخْفُونَ فِى آنَفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ﴾ أَيْ: مَا لَا يُظْهِرُونَ لَكَ، فَمِنْ شَأْنِ الْمَافِقِينَ عَدَمُ الصَّراحَةِ والصَّدْقِ، فَيُخْفِي فِي نَفْسِهِ مَا لَا يُبْدِيهِ لِغَيْرِهِ؛ لأَنَّهُ يَرَى مِنْ جُبْنِهِ وخَوْفِهِ أَنَّهُ لَوْ أَخْبَرَ بالحَقِّ لَكَانَ فِيهِ هَلاكُهُ، فَهُو كُيْفِي الكُفْرَ والفُسُوقَ والعِصْيَانَ.

قَوْلُهُ: ﴿مَا قُتِلَنَا هَنهُنَا﴾ أَيْ: فِي أُحُدٍ، والمُرَادُ بِمَنْ قُتِلَ مَنِ اسْتُشْهِدَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أُحُدٍ؛ لأنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ أُبِيٍّ رَجَعَ بنَحْوِ تُلُثِ الجَيْشِ فِي غَزْوَةِ أُحُدٍ، وقَالَ: إِنَّ مُحُمَّدًا يَعْصِينِي ويُطِيعُ الصِّغارَ والشَّبَانَ. قَوْلُهُ: ﴿ قُل لَوْ كُنُمُ فِ بُيُوتِكُمْ لَبَرْزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَى مَصَاجِمِهِم ﴾ هَذَا رَدُّ لقَوْلِهِمْ:
 لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هاهُنَا. وهَذَا الاخْتِجَاجُ لَا حَقِيقَةَ لَهُ؛ لأَنَّهُ إِذَا كُتِبَ القَتْلُ عَلَى أُحَدِ
لَمْ يَنْفَعْهُ تَحْصُنُهُ فِي بَيْتِهِ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى مَكانِ مَوْتِهِ.

### والكِتَابَةُ قِسْمانِ:

١ - كِتَابَةٌ شَرْعِيَّةٌ، وهَذَا لَا يَلْزَمُ مِنْهَا وُقُوعُ المَكْتُوبِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَوَةَ كَانَتْ عَلَى اللهِ مَنْهُ عَلَى اللهِ مَنْهُ عَلَى اللهِ عَلَى عَلَى اللهِ عَلَى عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى

كِتَابَةٌ كَوْنِيَّةٌ، وهَذِهِ يَلْزَمُ مِنْهَا وُقُوعُ المَكْتُوبِ كَمَا فِي هَذِهِ الآية، ومِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ
 كَتَبْنَكَ فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَكَ ٱلْأَرْضَ مَرْتُهَا عِبَادِى ٱلصَّنظِحُونَ ﴾ [الأنبياء:١٠٥]، وقَوْلِهِ: ﴿ كَتَبْنَا لَهُ لَأَظْلِبَ أَنَا وَرُسُلِ ﴾ [المجادلة:٢١].

قَوْلُهُ: ﴿وَلِيَنتَلَىٰ اللّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ ﴾ أيْ: يَخْتَبِرَ مَا فِي صُدُورِكُمْ مِنَ الإِيهانِ بقَضاءِ اللهِ وقَدَرِهِ، والإِيهانِ بحِكْمَتِهِ، فَيَخْتَبِرَ مَا فِي قَلْبِ العَبْدِ بِمَا يُقَدِّرُهُ عَلَيْهِ مِنَ الأُمُورِ المَكْرُوهَةِ؛ حتَّى يَتَبَيَّنَ مَنِ اسْتَسْلَمُ لِقَضَاءِ اللهِ وقَدَرِهِ وحِكْمَتِهِ مِحَّنْ لَمْ يَكُنْ كذلِكَ.

قَوْلُهُ: ﴿وَلِيُمَتِحَسَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ أيْ: إذَا حَصَلَ الانْبِتلاءُ فقُوبِلَ بالصَّبْرِ صَارَ فِي ذلِكَ تَمْحِيصٌ لِمَا فِي القَلْبِ، أَيْ: تَطْهِيرٌ لَهُ وإِزَالَةٌ لِمَا يَكُونُ قَدْ عَلِقَ بِهِ مِنْ بَعْضِ الأَمُورِ الَّتِي لَا تَنْبَغِي. وقَدْ حَصَلَ الانْبِتلاءُ والتَّمْحِيصُ فِي غَزْوَةِ أُحُدِ بِدَلِيلِ أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمَّا نَدَبَهُمُ الرَّسُولُ ﷺ حِينَ قِيلَ لهُ: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمُ فَاخْشُوهُمْ ﴾ [آل عمران:١٧٣] خَرَجُوا إِلَى خَرْاءِ الأَسَدِ ولَمْ يَجِدُوا غَزْوًا فَرَجَعُوا، ﴿فَانَقَلَمُوا بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَضَلْهِ لَمْ يَمْسَتَهُمْ شُوهُ وَاتَسَبَعُوا وَضَوَى اللَّهُ وَفَضْلٍ عَظِيمٍ ﴾ (أن عمران:١٧٤].

<sup>(</sup>١) حديث عائشة رَحَيَّلِيَّعَتَهَا في قوله تعالى: ﴿ إَلَيْنِ ٱستَجَائِها يَقْمُ وَالرَّسُولِ مِن بَقَدِ مَا آصَابَهُمُ الْفَرَّخُ لِلَّذِينَ آحَسَنُوا يَنْهُم وَالنَّفَا أَجُرُ عَلَى الله عَلَيْمٌ ﴾ قالت لعروة: ﴿ يَا ابن أختي! كان أبواك منهم، الزير وأبو بكر، لما أصاب رسول الله ﷺ ما أصاب يوم أحد، وانصرف عنه المشركون خاف أن يرجعوا، قال: من يذهب في أثرهم؟ فانتدب منهم مبعون رجلًا. قال: كان فيهم أبو بكر والزير». أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب ﴿ اللّينَ ٱستَجَائِها يَّوَ الرَّسُولِ ﴾ ، وتم (٧٧٧ ٤). ولم يخرجه البخاري في النفسير في هذا الباب المشار إليه، بل ساقه ابن حجر في «الفتح» لكون البخاري لم يسق حديثًا في الباب كله، وأشار ابن حجر أن الحديث تقدم: كتاب المغازي – الفتح ٨/ ٧٦، ط الريان) ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل طلحة والزير، رقم (٨٤١٧). وأما خروجهم إلى حراء الأسد؛ فقد أخرجه النسائي، وابن أبي حاتم، والطهرائي؛ عن ابن عباس كيا في «المدر المنثور» (١/ ١/١). وقال السيوطي: «بسند صحيح».

## وَقَوْلُهُ: ﴿ الظَّ آنِيكَ بِاللَّهِ ظَنَ السَّوْءَ عَلَيْهِمْ دَآبِرَةُ السَّوْءِ ﴾ الآيَةُ [الفتح:٦] ال

قَوْلُهُ: ﴿وَاللّهُ عَلِيمٌا بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ جُمَلَةٌ خَبَرِيَّةٌ فِيهَا إِنْباتُ أَنَّ اللهَ عَلِيمٌ بذَاتِ الصُّدُورِ، أيْ: بصاحِبَةِ الصُّدُورِ، والمُرَادُ بِهَا القُلُوبُ، كَمَا قَالَ تَعَلَى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَدُ الَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴾ [الحج:٤٦]، فاللهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فَيَعْلَمُ مَا فِي قَلْبِ العَبْدِ، ومَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ مَتَى يَكُونُ وكَيْفَ يَكُونُ.

[١] الآيةُ النَّانِيَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الظَّ آيَينَ بِاللَّهِ ظَنَ السَّرَّوِ﴾ المُرَادُ بِهِمُ المُنافِقُونَ والمُشْرِكُونَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُعَذِبُ الْمُنْفِقِينَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكِينَ الظَّ آيَينَ بِاللَّهِ ظَنَ النَّمَةِ ﴾ اللنتج:٦)، أيْ: ظنَّ العَيْبِ، وَهُو كَقَرْلِهِ فِيهَا سَبَقَ: ﴿ظَنَّ الْمُهُولِيَّةِ ﴾ [آل عمران:١٥٤]، ومِنْهُ مَا نَقَلَهُ المُؤلِّفُ عَنِ الْمُنْ وَلَمُ الرَّسُولِ ﷺ سَيَضْمَحِلُ، وآنَهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَعُودَ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: ﴿عَلَيْهِمْ دَاَيِرَةُ ٱلشَّوْءِ ﴾ أيْ: أنَّ السَّوْءَ مُحِيطٌ بِهِمْ جَمِيعًا مِنْ كُلِّ جانِبِ كَمَا تُحِيطُ الدَّائِرَةُ بِيَا فِي جَوْفِهَا، وكذلِكَ تَدُورُ عَلَيْهِمْ دَوائِرُ السَّوْءِ، فهُمْ وإنْ ظَنُّوا أَنَّهُ تَعَالَى نَخَلَّى عَنْ رَسُولِهِ وأنَّ أَمْرَهُ سَيَضْمَحِلُّ فإنَّ الواقِعَ خلافُ ظَنِّهِمْ، ودَائِرَةُ السَّوْءِ راجِعَةٌ عَلَيْهِمْ.

قَوْلُهُ: ﴿وَغَضِبَ اللّهُ عَلَيْهِمَ ﴾ الغَضَبُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ الفِعْلِيَّةِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ ويَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الانتِقَامُ، وأهْلُ التَّعْطِيلِ قَالُوا: إنَّ اللهَ لَا يَغْضَبُ حَقِيقَةً. فمنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْمُرَادُ بِغَضَبِهِ الانتِقَامُ. ومنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْمُرَادُ إِرَادَةُ الانْتِقَامِ. قَالُوا: لأنَّ الغَضَبَ عَلَيَانُ دَمِ القَلْبِ لطَلَبِ الانتِقَامِ؛ ولهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنَّهُ جُمْرَةٌ يُلْقِبِهَا الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمَ»(").

فيُجابُ عَنْ ذلكَ: بأنَّ هَذَا هُوَ غَضَبُ الإِنْسَانِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّوافُقِ فِي اللَّفْظِ التَّوافُقُ فِي المِنْلِيَّةِ والكَيْفِيَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِشْلِهِۦ شَحْتِ ۗ﴾ [الشورى:١١]، ويَدُلُّ عَلَى أَنَّ الغَضَبَ لَيْسَ هُوَ الانْقِقَامَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَلَمَّا َ عَاسَفُونَا انْنَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ [الزخرف:٥٥].

ف﴿ اَسَقُونَا ﴾ بِمَعْنَى: أَغْضَبُونَا ﴿ اَنْفَعَّنَا مِنْهُمْ ﴾ فجَعَلَ الانْتِقَامَ مُرَتَّبًا عَلَى الغَضَبِ، فلَلَّ عَلَى أَنَّهُ غَبُرُهُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه الإِمام أحمد (٣/ ١٩، ٦١) والترمذي: كتاب الفتن، باب ما جاء مما أخبر به النبي ﷺ أصحابه بها هو كائن إلى يوم الفيامة، رقم (١٩٩١)، وقال: «حسن صحيح».

قَالَ ابنُ القَيِّمِ <sup>١١</sup> فِي الآيَةِ الأُولَى <sup>١١</sup>: «فُسِّرَ هَذَا الظَّنُّ بأَنَّهُ شُبْحَانَهُ لَا يَنْصُرُ رَسُولَهُ، وَأَنَّ أَمْرَهُ سَيَضْمَحِلُّ، وَفُسِّرَ بِأَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ بِقَدَرِ اللهِ وَحِكْمَتِهِ.

فَفُسِّرَ بِإِنْكَارِ الحِكْمَةِ، وَإِنْكَارِ القَدَرِ، وَإِنْكَارِ أَنْ يُتِمَّ أَمْرَ رَسُولِهِ ﷺ وَأَنْ يُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَهذا هُوَ ظَنُّ السَّوْءِ الَّذِي ظَنَّهُ المُنَافِقُونَ وَالمُشْرِكُونَ فِي سُورَةِ الفَتْح.

وقَوْلُهُ: ﴿وَلَعَنَهُمْ ﴾ اللَّعْنُ: الطَّرْدُ والإِبْعادُ عَنْ رَحْمَةِ اللهِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّدَ﴾ أيْ: هَيَّأَهَا لَهُمْ وجَعَلَهَا سَكَنَّا لَهُمْ ومُسْتَقَرًّا.

قَوْلُهُ: ﴿وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ أيْ: مَرْجِعًا يُصارُ إليهِ.

و﴿مَصِيرًا﴾ تَمْيِيزٌ، والفاعِلُ مُسْتَيِّرٌ، أيْ: ساءَتِ النَّارُ مَصِيرًا يَصِيرُونَ إليْهِ.

[١] قَوْلُهُ: «قَالَ ابْنُ القَيِّمِ» هُوَ مُحَمَّدٌ ابْنُ قَيِّمِ الجَوْزِيَّةِ، أَحَدُ تَلامِيذِ شَيْخِ الإِسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الكِبَارِ الْمُلازِمِينَ لَهُ رَحَهُمَاللَّهُ، وقَدْ ذَكَرَهُ فِي (زَادِ المَعادِ) عَقِيبَ غَزْوَةِ أُحُدٍ تَحْتَ بَحْثِ الحِكمِ والغاياتِ المَحْمُودَةِ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا(۱).

[٧] قَوْلُهُ: (فِي الآيَةِ الأُولَى) يغنِي قَوْلُهُ: ﴿يَظَنُونَ بِاللّهِ غَيْرَ ٱلْمَقِّ ظَنَّ ٱلْمُهَالِيَّةِ ﴾ فُسِّرَ بأَنَّ اللهَ لَا يَنْصُرُ رَسُولُهُ، وأَنَّ أَمْرَهُ سَيَضْمَحِلُّ، أيْ: يَزُولُ، وفُسِّرَ بأنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ بقَدَرِ اللهِ وحِكْمَتِهِ، يُؤْخَذُ هَذَا التَّفْسِيرُ مِنْ قَوْلِهِمْ: ﴿لُوَكَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قَبْلَنَا هَنَهُنَا﴾ ففُسِّرَ بإنْكارِ الحِكْمَةِ، وإنْكارِ القَدَرِ، وإنْكارِ أَنْ يُتِمَّ أَمْرَ رَسُولِهِ ﷺ وأَنْ يُظْهِرَهُ اللهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ.

فَفُسِّرَ بِهَا يَكُونُ طَعْنَا فِي الرُّبُوبِيَّةِ، وطَعْنَا فِي الأَسْهَاءِ والصَّفَات، فالطَّعْنُ فِي القَدَرِ طَعْنٌ فِي رُبُوبِيَّةِ عَزَقِجَلَ أَنْ نُؤْمِنَ بَأَنَّ كُلَّ مَا جَرَى فِي الكَوْنِ فَإِنَّهُ بِقَضَاءِ اللهِ وَقَدَرِهِ، والطَّعْنُ فِي الكَوْنِ فَإِنَّهُ بِقَضَاءِ اللهِ وَقَدَرِهِ، والطَّعْنُ فِي الكَوْنِ وَالصَّفَاتِ تَصَمَّنَهُ الطَّعْنُ فِي افْعالِهِ وحِكْمَتَةِ؛ حَيْثُ ظَننَا أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يَنْصُرُ رَسُولَهُ وَسَوْفَ يَضْمَحِلُ أَمْرُهُ؛ لآنَّهُ إِذَا ظَنَّ الإِنْسَانُ هَذَا الظَّنَّ باللهِ فمَعْنَى ذلِكَ أَنَّ إِرْسَالَ الرَّسُولِ عَيْدَا لَسَقَلَامُ وَسَوْفَ يَضْمَحِلُ أَمْرُهُ وَيُنْسَى؟! فَهَذَا الظَّنَّ باللهِ فمَعْنَى وَلِكَ أَنْ إِلْافِ اللهِ عَلَى الرَّفُولِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى الْعَلَاقِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

 <sup>(</sup>۱) زاد المعاد (۳/ ۲۰۵).

وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا ظَنَّ السَّوءِ؛ لأَنَّهُ ظَنُّ غَيْرِ مَا يَلِيقُ بِهِ شُبْحَانَهُ، وَمَا يَلِيقُ بِحِكْمَتِهِ وَحَمْدِهِ، وَوَعْدِهِ الصَّادِقِ.

فَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يُدِيلُ البَاطِلَ عَلَى الحِقِّ إِدَالَةً مُسْتَقِرَّةً يَضْمَحِلُّ مَعَهَا الحَقُّ، أَو أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ مَا جَرَى بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، أَو أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ قَدَرُهُ لِحِكْمَةِ بَالِغَةِ يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا الحَمْدَ، بَلْ زَعَمَ أَنَّ ذِلكَ لَمِيْمِينَةٍ جُرَّدَةٍ – فَذلِكَ ظَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا، فَوَيْلٌ للَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ<sup>[11</sup>].

[١] قالَ ابْنُ القَيِّمِ رَحَمُهُاللَهُ: «وهَذَا هُوَ ظَنُّ السَّوْءِ الَّذِي ظَنَّهُ المُنافِقُونَ والمُشْرِكُونَ فِي سُورَةِ نَتْح».

وخُلاصَةُ مَا ذَكَرَ ابْنُ القَيِّم فِي تَفْسِيرِ ظَنِّ السَّوْءِ ثَلائَةُ أُمُورٍ:

الأوَّلُ: أَنْ يَظُنَّ أَنَّ اللهَ يُدِيلُ الباطِلَ عَلَى الحَقِّ إِدَالَةً مُسْتَقِرَّةً يَضْمَحِلُّ مَعَهَا الحَقُّ، فهَذَا هُوَ ظَنُّ المُشْرِكِينَ والمُنافِقِينَ فِي سُورَةِ الفَتْحِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلَ ظَنَنتُمْ أَن لَن يَنقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح:١٢].

الثَّانِي: أَنْ يُنْكِرَ أَنْ يَكُونَ مَا جَرَى بَقَضَاءِ اللهِ وقَدَرِهِ؛ لأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ أَنْ يَكُونَ فِي مُلْكِهِ سُبْحَانَهُ مَا لَا يُرِيدُ، مَعَ أَنَّ كُلَّ مَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ فَهُوَ بِإِرَادَتِهِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يُنْكِرَ أَنْ يَكُونَ قَدَرُهُ لِجِكْمَةٍ بالِغَةٍ يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ الحَمْدَ؛ لأنَّ هَذَا يَتَضَمَّنُ أَنْ تَكُونَ تَقْدِيرَاتُهُ لَعِبًّا وسَفَهَا، ونَحْنُ نَعْلَمُ عِلْمَ اليَقِينِ أَنَّ اللهَ لَا يُقَدِّرُ شَيْنًا أَوْ يُشَرِّعُهُ إِلَّا لِجِكْمَةٍ، قَدْ تَكُونُ مَعْلُومَةً لَنَا وقَدْ تَقْصُرُ مُقُولُنَا عَنْ إِدْرَاكِهَا؛ ولهَذَا يُخْتَلِفُ النَّاسُ فِي عِلَلِ الأَحْكامِ الشَّرْعِيَّةِ اخْتِلَافًا كَبِيرًا بحَسَبِ مَا عِنْدَهُمْ مِنْ مَعْرِفَةٍ حِكْمَةِ اللهِ سُبْحَانَةُوتَكَالَ.

ورَأْيُ الجَهْمِيَّةِ والجَبْرِيَّةِ أَنَّ اللهَّ يُقَدِّرُ الأَشْيَاءَ لِمُجَرَّدِ المَشِيَّةِ لَا لِحُمْمَةٍ، قَالُوا: لأَنَّهُ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَهْعَلُ، وهَذَا مِنْ أَعْظَمِ سُــوءِ الظَّنِّ باللهِ؛ لأنَّ المَخْلُوقَ إِذَا تَصَرَّفَ لغَيْرِ حِكْمَةٍ سُمِّيَ سَفِيــهَا، فَمَا بَالُكَ بالحَالِقِ الحَكِيمِ؟!

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاةَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطِلاً ذَلِكَ ظَنَّ الَّذِينَ كَفُرُهُ ﴾ [ص:٢٧]، فالظَّنُّ بالنَّها خُلِقَتْ بَاطِلًا لَا لِحِكْمَةٍ عَظِيمَةٍ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَكِيدِتَ ۞ مَا خَلَفَنَهُمَا إِلَّا وَالْحَقِ ﴾ [الدخان:٣٨-٣]، الَّذِي هُـوَ ضِدُّ الباطِل، وهَـوُّلاءِ قَالُوا: إنَّ اللهَ وَأَكْثُرُ النَّاسِ يَطْنُّونَ بِاللهِ ظَنَّ السَّوْءِ <sup>[۱]</sup> فِيهَا يَخْتَصُّ بِهِمْ، وَفِيهَا يَفْعَلُهُ بِغَيْرِهِمْ <sup>[۱]</sup>، وَلَا يَسْلَمُ مِنْ ذلِكَ <sup>[۱]</sup> إِلَّا مَنْ عَرَفَ اللهَ وَأَسْبَاءَهُ وَصِفَاتِهِ وَمُوجَبَ حِكْمَتِهِ وَحَمِدِهِ <sup>[1]</sup>.

= تَعَالَى خَلَقَهُمَا بِاطلًا لغَيْرِ حِكْمَةٍ. قَالَ اللهُ: ﴿ ذَلِكَ ظَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ أي: الَّذِينَ يَطُنُّونَ أَنَّ اللهَ خَلَقَهُمَا بِاطِلًا وعَبْنًا سَفَهَا ولَعِبًا.

والمُعتَزِلَةُ عَلَى العَكْسِ مِنْ ذَلِكَ، يَقُولُونَ: لَا يُقِدِّرُ إِلَّا لِحِكْمَةٍ، ويَفْرِضُونَ عَلَى اللهِ مَا يَشَاؤُونَ، وقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ «مُخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ» الفُتُوحِيُّ رَحَمُاللَّذَ: أَنَّ فِي المَسْأَلَةِ قَوْلَيْنِ فِي المَدْعَبِ. ولكنِ الصَّوَابُ بِلَا رَيْبِ آنَّهُ لَا يَفْعَلُ شَيْتًا ولَا يُقَدِّرُهُ عَلَى عَبْدِهِ ولَا يُشَرَّعُ شَيْتًا إِلَّا لِحِكْمَةِ بالِغَةِ، يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا الحَمْدَ والشَّكْرَ.

قَوْلُهُ: ﴿ فَوَيَنَّلُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ ﴾ [ص:٧٧]، ﴿ وَيْلٌ ﴾ مُبْنَدَأً، وساغَ الاثبتداء بالنَّكِرَةِ: للتَّعْظِيم، وخَبَرُ الْمُبَّنَدَأِ: ﴿ لِلَّذِينَ كَثَرُوا ﴾، والجارُّ والمَجْرُورُ ﴿ مِنَ النَّارِ ﴾ بيانٌ لــ(وَيْلٌ)، وفي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ ﴿ وَيْلٌ ﴾ كَلِمَةُ وَعِيدٍ ولَيْسَتْ كَمَا قِيلَ: وادٍ فِي جَهَنَّمَ ولهذَا نَقُولُ: وَيْلٌ لِكَ مِنَ البَرْدِ، وَيْلُ لِكَ مِنْ فُلانٍ. ويَقُولُ المُتَوَجِّعُ: وَيْلاهْ. وإنْ كَانَ قَدْ يُوجَدُ وادٍ فِي جَهَنَّمَ اسْمُهُ وَيْلٌ، لكنْ وَيْلٌ فِي مِثْلٍ هَذِهِ الآيَة كَلمَةُ وَعِيد.

[1] قَوْلُهُ: «وأَكْثَرُ النَّاسِ» أيْ: مِنْ بَنِي آدَمَ لَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ.

وقَوْلُهُ: «يَظُنُّونَ باللهِ ظَنَّ السَّوْءِ» أيِ: العَيْبِ فِيهَا يُخْتَصُّ بِهِمْ، كَمَا إِذَا دَعُوا اللهَ عَلَى الوَجْهِ المَشْرُوعِ يَظُنُّونَ أَنَّ اللهَ لَا مُجِيبُهُمْ، أَوْ إِذَا تَعَبَّدُوا اللهَ بِمُقْتَضَى شَرِيعَتِهِ يَظُنُّونَ أَنَّ اللهَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ، وهَذَا ظَنُّ السَّوْءِ فِيهَا يَخْتَصُّ بِهِمْ.

[٢] قَوْلُهُ: (فِيهَا يَفْعَلُهُ بغَيْرِهِمْ) كَمَا إِذَا رَأُوْا أَنَّ الكُفَّارَ انْتَصَرُوا عَلَى المُسْلِمِينَ بِمَعْرَكَةٍ مِنَ المَعارِكِ ظَنُّوا أَنَّ اللهَ يُدِيلُ هَوُلاءِ الكُفَّارَ عَلَى المُسْلِمِينَ دَائِيًا، فالواجِبُ عَلَى المُسْلِمِ أَنْ يُحْسِنَ الظَّنَّ بِاللهِ مَعَ وُجُودِ الأَسْبَابِ الَّتِي تَقْتَضِي ذلكَ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَلَا يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ» أَيْ: مِنَ الظَّنِّ السَّوْءِ.

[٤] قَوْلُهُ: «إِلَّا مَنْ عَرَفَ اللهَ وأَسْسَاءَهُ وصِفَاتِهِ ومُوجَبَ حِكْمَتِهِ وحُمْـدِهِ» صَدَقَ رَحَمُهُاللّهُ، لَا يَسْلَمُ مِنْ ظَنِّ السَّوْءِ إِلَّا مَنْ عَرَفَ اللهَ عَنَّجَبَلَ ومَا لَهُ مِنَ الحِكَمِ والأَسْرَارِ فِيهَا يُقَدِّرُهُ ويُشَرِّعُهُ، وكذليكَ عَرَفَ أَشْمَاءَهُ وصِفاتِهِ مَعْرِفَةً حَقَّةً، لَا مَعْرِفَةَ تَخْرِيفٍ وتَأْوِيل.

ولهَذَا حُجِبَ المُحَرِّفُونَ والمُؤَوِّلُونَ عَنْ مَعْرِفَةِ أَسْهَاءِ اللهِ وصفاتِّهِ، فتَجِدُ قُلُو بَهُـمْ مُظْلِمَةً غالبًا،

# فَلْيَعْتَنِ اللَّبِيبُ<sup>١١</sup> النَّاصِحُ لِنَفْسِهِ بِهِذا<sup>٢١</sup>،....

تُحاوِلُ أَنْ تُورِدَ الإِشْكَالاتِ والتَّشْكِيكَ والجَدَلَ، أمَّا مَنْ أَبْقَى أَسْمَاءَ اللهِ وصِفاتِهِ عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ وسَلَكَ فِي ذَلِكَ مَذْهَبَ اللَّشِي تَوِدُ عَلَى قُلُوبِ وسَلَكَ فِي ذَلِكَ مَذْهَبَ اللَّهِ عَلَى مَا يَودُ عَلَى قُلُوبِ وَسَلَكَ فِي ذَلِكَ مَذْهِ الاعْتِرَاضاتِ الَّتِي تَوِدُ عَلَى قُلُوبِ أُولَاكِكَ الْمُحَرِّفِينَ؛ لأنَّ الْمُحَرِّفِينَ إثَّمَا أثْنُوا مِنْ جِهةِ ظَنْهِمْ باللهِ ظَنَّ السَّوْءِ؛ حَيْثُ ظَنُّوا أَنَّ الكِتَابَ والسُّنَةَ ذَلَّ ظاهِرُهُمْ عَلَى التَّمْثِيلِ والتَّشْبِيهِ، فَأَخَذُوا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ، ويُنْكِرُونَ مَا أَثْبَتَ اللهُ لنَفْسِهِ؛ ولهَذَا قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ إنْنُ تَيْمِيَّةً: إِنْ كُلَّ مُعَطِّلٍ مُمَثِّلٌ، وكُلَّ مُمَثِلً مُعَلِّلًا (١٠).

أَمَّا كَوْنُ كُلِّ مُعَطِّلٍ مُتَكَّلًا؛ فلأَنَّهُ إِنَّهَا عَطَّلَ لكَوْنِهِ ظَنَّ أَنَّ دَلاَلَةَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ تَقْتَضِي التَّمْثِيلَ، فلمَّا ظنَّ هَذَا الظَّنَّ السَّيِّعَ بنُصوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ أَخَذَ يُحُرِّفُهَا ويَصْرِفُهَا عَنْ ظاهِرِهَا، فمَثْلَ أَوَّلًا، وعَطَّلَ ثانِيًا، ثُمَّ إِنَّهُ إِذَا عَطَّلَ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى خَوْفًا مِنْ تَشْبِيهِهِ بالمَوْجُودِ فَقَدْ شَبْهَهُ بالمَعْدُوم.

وأمَّا كَوْنُ كُلِّ ثُمَّلِ مُعَطِّلًا؛ فلأنَّ المُمَثْلُ عَطَّلَ اللهَ تَعَالَى مِنْ كَهالِهِ الوَاحِبِ؛ حَيْثُ مَثْلَهُ بالمَخْلُوقِ الناقِصِ، وعَطَّلَ كُلَّ نَصِّ يَدُلُّ عَلَى نَفْيٍ ثُمَاثَلَةِ الخالِقِ للمَخْلُوقِ.

وعَلَى هذَا: فَالَّذِي عَرَفَ أَسْمَاءَ اللهِ وصِفاتِهِ مَعْرِفَةً عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ سَلَفُ هَذِهِ الأُمَّةِ وأَيْمَّتُهَا، وعَرَفَ مُوجَبَ حِكْمَةِ اللهِ، أَيْ: مُقْتَضَى حِكْمَةِ اللهِ - لَا يُمْكِنُ أَنْ يَظُنَّ باللهِ ظَنَّ السَّوْء

وقَوْلُهُ: "مُوجَبَ" مُوجَبٌ بالفَتْحِ: هُوَ الْمَسَبَّ النَّاتِجُ عَنِ السَّبَ بِمَعْنَى الْمُقْتَضَى، وبالكَسْرِ: السَّبَ الَّذِي يَفْتَضِي الشَّيْءَ بِمَعْنَى الْمُقْتَضِي، والمُرَادُ هُنَا الأوَّلُ. فالَّذِي يَعْرِفُ مُوجَبَ حِكْمَةِ اللهِ ومَا تَفْتَضِيهِ الحِكْمَةُ – فإنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَظُنَّ باللهِ ظَنَّ السَّوْءِ أَبَدًا.

ولاحِظِ الحِكْمَة الَّتِي حَصَلَتْ لِلمُسلِمِينَ فِي هَزِيمَتِهِمْ فِي حُنَيْنِ، وفِي هَزِيمَتِهِمْ فِي أُحُدٍ، فإنَّ فِي ذلِكَ حِكَمَا عَظِيمَةَ ذَكَرَهَا اللهُ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ والتَّوْبَةِ، فهَذِهِ الحِكَمُ إِذَا عَرَفَهَا الإِنْسَانُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَظُنَّ بِاللهِ ظَنَّ السَّوْءِ، واتَّهُ أرادَ أَنْ يُخْذُلَ رَسُولَهُ وحِزْبَهُ بَلُ كُلُّ مَا يُجْرِيهِ اللهُ فِي الكَوْنِ -كمَنْعِ الإِنْباتِ والفَقْرِ - فَهُوَ لِحِكْمَةِ بالِغَةٍ قَدْ لَا نَعْلَمُهَا، ولَا يُمْكِنُ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ اللهَ بَخِلَ عَلَى عِبادِهِ ؟ لاَنَّهُ عَرَّجَمَا أَكْرُمُ الاَكْرَمِينَ، وعَلَى هَذَا فَقِسْ.

[1] قَوْلُهُ: «اللَّبِيبُ» عَلَى وَزْنِ فَعِيلِ، ومعْنَاهُ: ذُو اللُّبِّ، وَهُوَ العَقْلُ.

[٢] قَوْلُهُ: «بِهَذَا» المُشارُ إلَيْهِ هُوَ الظَّنُّ باللهِ عَنَهَجَلًا؛ فَلْيَعْتَنِ بَهَذَا حتَّى يَظُنَّ باللهِ ظَنَّ الحَتِّى لَا ظَنَّ السَّوْءِ وظَنَّ الجَاهِلِيَّةِ.

<sup>(</sup>١) انظر: مجموع الفتاوي (٥/ ٢٧).

وَلْيَتُبْ إِلَى اللهِ [١] ، وَلْيَسْتَغْفِرْهُ اللهِ إللهِ ظَنَّه بِرَبِّهِ ظَنَّ السَّوْءِ.

وَلَوْ فَتَشْتَ مَنْ فَتَشْتَ لَرَأَيْتَ عِنْدُهُ تَعَنَّتَا عَلَى القَدَرِ وَمَلَامَةً لَهُ<sup>[1]</sup>، وَأَنَّهُ كَانَ يَنْبُغِي أَنْ يَكُونَ كَذَا وَكَذَا، فَمُسْتَقِلٌّ وَمُسْتَكْثِرُ<sup>[1]</sup>، وَفَتَشْ نَفْسَكَ، هَلْ أَنْتَ سَالِمٌ؟<sup>[1</sup>

فَإِنْ تَنْجُ مِنْهَا تَنْجُ الْأَ مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ [٧] وَإِلَّا فَاإِنَّ لَا إِخَالُكَ نَاجِيَا [١٥](١)

[١] قَوْلُهُ: «وَلْيَتُبْ إِلَى اللهِ» أَيْ: يَرْجِعُ إليْهِ؛ لأنَّ التَّوْبَةَ الرُّجُوعُ مِنَ المَعْصِيةِ إِلَى الطَّاعَةِ.

[۲] قَوْلُهُ: «وَلْيَسْتَغْفِرْهُ» أَيْ: يَطْلُبُ مِنْهُ المَغْفِرَةَ، واللامُ فِي قَوْلِهِ: «فَلْيَتُبْ» وقَوْلِهِ: «ولْيَسْتَغْفِرْهُ» للامْر.

[٣] قَوْلُهُ: «تَعَنَّتَا عَلَى القَدَرِ ومَلامَةً لهُ» أيْ: إذَا فَدَّرَ اللهُ شَيْئًا لَا يُلائِمُهُ تَجِدُهُ يَقُولُ: يَنْبَغِي أَنْ نَنْتَصِرَ، يَنْبُغِي أَنْ يَأْقِيَ المَطْرَ، يَنْبُغِي أَنْ لَا نُصابَ بالجوائِح، وأَنْ يُوَسَّعَ لَنَا في هَذَا الرَّزْقِ، وهَكَذَا.

[3] قَوْلُهُ: «فهُسْتَكُثِيرٌ» مُسْتَكْثِيرٌ» «مُسْتَقِلٌ» مُبْتَدَأً، خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ. و«مُسْتَكْثِيرٌ» مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَخْذُوفٌ، والتَّقْدِيرُ: فونَ النَّاسِ مُسْتَقِلٌ ومِنْهُمْ مُسْتَكْثِرٌ، ونَظِيرُ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَيَنَهُمْ شَقِيُّ وَسَكِيدٌ ﴾ [هود:١٠٥، فـ(سَعِيدٌ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: ومِنْهُمْ سَعِيدٌ، ولَا يُقالُ بأنَّ (سَعِيدٌ) مَعْطُوفٌ عَلَى (شَقِيِّ)؛ لكُونِهِ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الوَصْفَانِ يَوْصُوفٍ واحِدٍ.

[٥] قَوْلُهُ: «وفَتَشْ نَفْسَكَ: هَلْ أَنْتَ سَالِمٌ» وهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي جَمِيعِ المَسَائِلِ عِمَّا أَوْجَبُهُ اللهُ، فَتَشْ عَنْ نَفْسِكَ: هَلْ أَنْتَ سالِمٌ مِنَ التَّقْصِيرِ فِيهِ؟ وعِمَّا حَرَّمَهُ اللهُ عليْكَ؟ هَلْ أَنْتَ سَالِمٌ مِنَ الوُقُوع فِيهِ؟

[٦] قَوْلُهُ: «فَإِنْ تَنْجُ مِنْهَا تَنْجُ مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ» «تَنْجُ» الأوَّلُ فِعْلُ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ بحَذْفِ الوَاوِ، «تَنْجُ» الثانِيَّةُ جَوابُهُ مَجْزُومٌ بحَذْفِ الوَاوِ.

[٧] وقَوْلُهُ: «مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ» أَيْ: مِنْ ذِي بَلِيَّةٍ عَظِيمَةٍ.

[٨] قَوْلُهُ: «وَإِلَّا فَإِنِّي لَا إِخَالُكَ نَاجِيًا» التَّقْدِيرُ، أيْ: وإلَّا تَنْجُ مِنْ هَذِهِ البَلِيَّةِ فإنِّي لَا إِخَالُكَ ناجِيًا. ومَعْنَى إِخَالُكَ: أَظُنُّكَ، وَهِيَ تَنْصِبُ مَفْعُولَئِنِ: الأوَّلُ هُنَا الكافُ، والثَّانِي (ناجِيًا).

<sup>(</sup>١) اختلف في قائله، فنسبه الجاحظ في البيان والتبيين (٢٩٣/١)، وابن قتيبة في المعارف (ص:٥٥٧) للأسود بن سريع، وقال ابن قتيبة: فسرقه الفرزدق، ونسبه للفرزدق ابن سلام في طبقات فحول الشعراء (١/ ١٨٢)، وهو في ديوان ذي الرمة بشرح الباهلي (٣/ ١٩٢٤).

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ آلِ عِمْرَانَ [1].

الثانِيَةُ: تَفْسِيرُ آيَةِ الفَتْحِ [٢].

الثالِثَةُ: الإِخْبَارُ بِأَنَّ ذلِكَ أَنْوَاعٌ لَا تُحْصَرُ [7].

الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنْ ذلِكَ إِلَّا مَنْ عَرَفَ الأَسْيَاءَ وَالصِّفَاتِ وَعَرَفَ نَفْسَهُ أَلَا.

### فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ آلِ عِمْرَانَ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْمُهْلِيَّةِ ﴾ وقَدْ سَبَقَ، والضَّمِيرُ فِيهَا للمُنَافِقِينَ.

[۲] الثانيَةُ: تَفْسِيرُ آيةِ الفَتْحِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الظَّانَيْبَ بِاللَّهِ ظَنَ ٱلسَّوْءِ﴾ وقَدْ سَبَقَ، والضَّمِيرُ فِيهَا للمُنافِقِينَ.

[٣] الثالِثَةُ: الإِخْبارُ بأنَّ ذلِكَ أَنْوَاعٌ لَا تُحْصَرُ، أَيْ: ظَنُّ السَّوْءِ، والَّذِي أَخْبَرَ بذلِكَ ابْنُ القَيِّمِ رَحَمُهُاللَّهُ، وضابِطُ هَذِهِ الأَنْوَاعِ أَنْ يُظَنَّ باللهِ مَا لا يَلِيقُ بهِ.

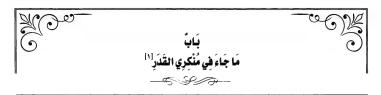
[٤] الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ عَرَفَ الأَسْيَاءَ والصَّفَاتِ وعَرَفَ نَفْسَهُ. أَيْ: لَا يَسْلَمُ مِنْ ظَنِّ السَّوْءِ باللهِ إِلَّا مَنْ عَرَفَ اللهَ وَاسْماءَهُ وصِفاتِهِ، ومُوجَبَ حِكْمَتِهِ وحَمْدِهِ، وعَرَفَ نَفْسَهُ فَفَتَّشَ عنْهَا، والحقِيقَةُ أَنَّ الإِنْسَانَ هُوَ مَحَلُّ النَّقْصِ والسُّوءِ، وأمَّا الرَّبُّ فَهُو مَحَلُّ الكَمَالِ المُطْلَقِ الَّذِي لَا يَعْتَرِيهِ نَفْصٌ بوَجْهِ مِنَ الوُجُوهِ.

# وَلَا تَظْـنُنْ بِرَبِّكَ ظَـنَّ سَـوْءٍ فَــاِنَّ اللهَ أَوْلَى بالجَمِيـالِ (١)

مُناسَبَةُ البَابِ للتَّوْجِيدِ: إِنَّ ظَنَّ السَّوْءِ يُنافِي كَهالَ التَّوْجِيدِ، ويُنافِي الإِيهانَ بالأَسْمَاءِ والصَّفَاتِ؛ لأنَّ اللهَ قَالَ فِي الأَسْمَاء: ﴿وَيَقِ ٱلْأَسْمَاءُ لَمُلْسَنَى فَادَعُوهُ مِهَا ﴾ [الأعراف: ١٨٥، فإذَا ظُنَّ باللهِ ظَنُّ السَّوْءِ لَمْ تَكُنِ الأَسْمَاءُ حُسْنَى. وقَالَ فِي الصَّفَاتِ: ﴿وَيِلَهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَظَلَى﴾ [النحل: ٦٠]، وإذَا ظُنَّ باللهِ ظَنَّ السَّوْءِ لَمْ يَكُنْ لَهُ المَّلُلُ الأَخْلَى.

#### -5:5/5-

<sup>(</sup>١) البيت ينسب لعلى بن أبي طالب رَضِيَاللَّهُ عَنْهُ، انظر: البداية والنهاية (١١/ ١٢٠).



[١] قَوْلُهُ: «مُنكِرِي» أَصْلُهُ: مُنكِرِينَ -جَمْعُ مُذَكّرٍ سَالِمٌ- فحُذِفَتِ النُّونُ للإِضافَةِ كَمَا يُحْذَفُ التَّنُوينُ أيضًا، قَالَ الشَّاعِرُ:

كَ أَنَّى تَنْ وِينٌ وَأَنْ تَ إِضَ افَةٌ فَ أَيْنَ تَ رَانِي لَا تَحِ لَّ جِ وَادِي

. وقِيلَ: (مَكَانِي) بَدَلَ (جِوَارِي).

قَوْلُهُ: «القَدَرِ» هُوَ تَقْدِيرُ اللهِ عَرَقِجَلَّ للكائِنَاتِ، وَهُوَ سِرٌّ مَكْتُومٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ أَوْ مَنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ.

قالَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ: القَدَرُ سِرُّ اللهِ عَنَقِجَلَّ فِي خَلْقِهِ، وَلَا نَعْلَمُهُ إِلَّا بَعْدَ وُقُوعِهِ، سَواءٌ كَانَ خَيْرًا أَوْ شَرًّا.

والقَدَرُ يُطْلَقُ عَلَى مَعْنيَيْنِ:

الأوَّلُ: التَّقْدِيرُ، أَيْ: إِرَادَةُ اللهِ الشَّيْءَ عَزَّوَجَلَّ.

الثَّانِي: المُقَدَّرُ، أَيْ: مَا قَدَّرَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

والتَّقْدِيرُ يَكُونُ مُصاحِبًا للفِعْلِ وسابِقًا لهُ، فالمُصاحِبُ للفِعْلِ هُوَ الَّذِي يَكُونُ بِهِ الفِعْلُ، والسَّابِقُ هُوَ الَّذِي قَدَّرَهُ اللهُ عَنَّقِجَلَّ فِي الأزّلِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: خَلْقُ الجَنِينِ فِي بَطْنِ الأُمَّ فِيهِ تَقْدِيرٌ سابِقٌ عِلْمِيٌّ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ والأرْضِ بخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وفِيهِ تَقْدِيرٌ مُقارِنٌ للخَلْقِ والتَّكُوينِ، وهَذَا الَّذِي يَكُونُ بِهِ الفِعْلُ، أَيْ: تَقْدِيرُ اللهِ لهَذَا الشَّيْءِ عِنْدَ خَلْقِهِ.

والإِيهانُ بالقَدَرِ يَتَعَلَّقُ بَتَوْجِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ خُصُوصًا، ولهُ تَعَلَّقُ بَتَوْجِيدِ الأَسْمَاءِ والصَّفَاتِ؛ لأَنَّهُ مِنْ صِفاتِ الكَمَالِ للهِ عَزَيْجَلَّ.

والنَّاسُ فِي القَدَرِ ثَلاثُ طَوائِفَ:

الأُولَى: الجَبْرِيَّةُ الجَهْمِيَّةُ، اثْبَتُوا قَدَرَ اللهِ تَعَالَى، وغَلَوْا فِي إِثْباتِهِ حَنَّى سَلَبُوا العَبْدَ اخْتِيَارَهُ وقُدْرَتَهُ، وقالُوا: لَيْسَ للعَبْدِ اخْتِيَارٌ ولا قُدْرَةٌ فِي مَا يَفْعَلُهُ أَوْ يَبْرُكُهُ، فاكْلُهُ وشُرْبُهُ ونَوْمُهُ ويَقَظَتُهُ وطَاعَتُهُ ومَعْصِيْتُهُ كُلُّهَا بغَيْرِ اخْتيارِ مِنْهُ ولَا قُدْرَةٍ، ولا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَنْزِلَ مِنَ السَّطْحِ عَبْرَ الدَّرَجِ مُخْتَارًا ويَيْنَ أَنْ يُلْقَى مِنَ السَّطْحِ مُكْرَهًا.

الطَّائِفَةُ الثانِيَةُ: الْقَدَرِيَّةُ المُعَتَرِلَةُ، أَثْبَتُوا للعَبْدِ اخْتِيَارًا وقُدْرَةً فِي عَمَلِهِ، وغَلَوْا فِي ذلِكَ حتَّى نَفُوا أَنْ يَكُونَ للهِ بَعَالَى فِي عَمَلِ العَبْدِ مَشِيئَةٌ أَوْ خَلْقٌ، ونَفَى غُلاَّتُهُمْ عِلْمَ الله بِهِ قَبْلَ وُقُوعِهِ، فأكُلُ العَبْدِ وشُورُبُهُ ونَومُهُ ويَقَظَتُهُ وطَاعَتُهُ ومَمْصِيَتُهُ كُلُّهَا واقِعَةٌ باخْتِيَارِهِ التَّامِّ وقُدْرَتِهِ التَّامَّةِ، ولَيْسَ للهِ تَعَالَى فِي ذلكَ مَشِيئَةٌ ولا خَلْقٌ، بَلْ ولا عِلْمٌ قَبْلَ وُقُوعِهِ عِنْدَ غُلاتِهِ.

اسْتَدَلَّ الأُوَّلُونَ الجَثِرِيَّةُ بَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الزمر:٢٣]، والعَبْدُ وفِعْلُهُ مِنَ الأَشْبَاء، وبقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات:٩٦]، وبقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَ تَقْمُلُوهُمُ وَلَنَكِنَ اللَّهُ قَنَلَهُمُ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَ اللَّهِ رَمِّى ﴾ [الأنفال:١٧]، فنفَى اللهُ الرَّمْي عَنْ نَبِيِّهِ حِينَ رَمَى وأَثْبَتَهُ لنَفْسِهِ. وبقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَفَتَرُّواْ لَوْ شَآءَ اللَّهُ مَآ أَشْرَكَنَا وَلَا مَاجَآؤُمَا وَلاَ حَرَّنَا مِن مَتَى ﴾ [الأنعام:١٤٨]، وهَمْ شُبهٌ أُخْرَى تَرَكْنَاهَا؛ خَوْفَ الإِطالَةِ.

### والرَّدُّ عَلَى شُبَهاتِهِمْ بِهَا يَلِي:

اُمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللّهُ خَلِقُ كُلِ شَيْءٍ﴾ فاسْتِدْلاَلُهُمْ بِهَا مُعَارَضٌ بالنَّصُوصِ الكَثِيرَة الَّتِي فِيهَا إِنْباتُ إِرَادَةِ العَبْدِ وإضافَةِ عَمَلِهِ إلَيْهِ وإثابَتِهِ عَلَيْهِ كَرَامَةٌ أَوْ إِهانَةً، وكُلُّهَا مِنْ عِنْدِ اللهِ، ولَوْ كَانَ مُجُبِرًا عَلَيْهَا مَا كَانَ لإِضافَةِ عَمَلِهِ إلَيْهِ وإثابَتِهِ عَلَيْهِ فائِدَةٌ.

وأمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ فَهُوَ حُجَّةٌ عليهِمْ؛ لأنَّهُ أضافَ العَمَلَ إليْهِمْ، وأمَّا كَوْنُ اللهِ تَعَالَى خَالِقَهُ؛ فلأنَّ عَمَلَ العَبْدِ حاصِلٌ بإرادَتِهِ الجازِمَةِ وقُدُرَتِهِ التَّامَّةِ، والإِرادَةُ والقُدْرَةُ مخلُوقانِ للهِ عَنَجَبَلَ، فكانَ الحاصِلُ بهمَا مَخْلُوقًا للهِ.

وأمًّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِمَ ﴾ اللهَ رَكَىٰ ﴾ فَهُوَ حُجَّةٌ عليْهِمْ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى أضافَ الرَّمْيَ إِلَى نَبِيِّهِ ﷺ لكن الرَّمْيُ فِي الآيَةِ لَهُ مَعْنَيَانِ:

أحدُهُمَا: حَذْفُ الْمُرْمِيِّ، وَهُوَ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي أَضافَهُ اللهُ إليهِ.

والنَّانِي: إِيصالُ المَرْمِيِّ إِلَى أَعْيُنِ الكُفَّارِ الَّذِينَ رَمَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بالتُّرَابِ يَوْمَ بَدْرٍ فأصابَ عَيْنَ كُلِّ واحِدٍ منْهُمْ، وهَذَا مِنْ فِعْلِ اللهِ؛ إِذْ لَيْسَ بمَقْدُورِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُوصِلَ التُّرَابَ إِلَى عَيْنِ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُمْ.
 واحِدٍ مِنْهُمْ.

وأمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَفَمَكُواْ لَوْ سَآءَ اللهُ مَاّ أَشْرَكَنَا وَلَا مَابَآؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِن فَيْهِ ﴾ فَلَعَمْرُ اللهِ؛ إِنَّهُ لَخَجَّةٌ هَوُلاءِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ احْتَجُوا بِالْقَدَرِ عَلَى شِرْكِهِمْ حِينَ قَالَ فِي الآية تَفْسِهَا: ﴿كَذَاكِ اللَّهِ كَذَبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبِلِهِمْ حَتَى ذَاقُواْ بَأْسَنَا﴾، ومَا كَانَ اللهُ لِيُلِيقَهُمْ بأسَهُ وهُمْ عَلَى حَقِّ فِيهَا احْتَجُوا بهِ.

ثُمَّ نَقُولُ: القَوْلُ بالجَثِرِ باطِلٌ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ والعَقْلِ والحِسِّ وإجْماعِ السَّلَفِ، ولَا يَقُولُ بِهِ مَنْ قَدَرَ اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ، وعَرَفَ مُقْتَضَى حِكْمَتِهِ ورَحْمَتِهِ.

فمِنْ أَدِلَّةِ الكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنِيَ وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ [آل عمران:١٥٢]، فأثْبتَ للعَبْدِ إرَادَةً. وقالَ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ مِأْفَوَهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران:١٦٧].

وقَالَ: ﴿إِنَّهُۥ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَـُلُونَ﴾ [النمل:٨٨].

وقَالَ: ﴿وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الْمَنافِقون:١١]، فأثْبَتَ للعَبْدِ إِرَادَةً قَوْلًا وفِعْلًا وعَمَلًا.

ومِنْ أَدِلَةِ السُّنَّةِ فَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَاتِ، وإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِيْ مَا نَوَى ('')، وقَوْلُهُ: «مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِيُّوهُ، ومَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَأَثُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ ('')؛ ولهَذَا إِذَا أَكُرِهَ الذَّرُءُ عَلَى قَوْلِ أَوْ فِعْلِ وقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌ بْجِلافِ مَا أُكْرِهَ عليْهِ لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ أَوْ فِعْلِهِ الَّذِي أُكْرِهَ عَلَيْهِ حُكْمُ فاعِلِهِ اخْتِيَارًا.

وأمَّا إجْماعُ السَّلَفِ عَلَى بُطْلانِ القَوْلِ بالجَثِرِ: فَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدِ مِنْهُمْ أَنَّهُ فَالَ بهِ، بَلْ رَدُّ مَنْ أَذْرَكَ مِنْهُمْ بِدْعَتَهُ مَوْرُوثٌ مَعْلُومٌ.

وأمَّا دَلاَلَةُ العَقْلِ عَلَى بُطْلانِهِ؛ فلأنَّهُ لَوْ كَانَ العَبْدُ مُجْبَرًا عَلَى عَمَلِهِ لكانَتْ عُقُوبَةُ العاصِي ظُلَّمًا

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: "إنها الأحيال بالنية، وقم (١٩٠٧)، من حديث عمر رَحَيَّكَ عَنْهُ.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم (٧٢٨٨)، ومسلم: كتاب الحج، باب فرض
 الحج مرة في العمر، رقم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة رَوَّيَاتَهَانَهُ.

و مَثُوبَةُ الطَّائِعِ عَبَثًا، واللهُ تَعَالَى مُنَزَّهُ عَنْ هَذَا وهذَا، ولأنَّهُ لَوْ كَانَ العَبْدُ مُجُبِّرًا عَلَى عَمَلِهِ لَمْ تَقُمِ الحُجَّةُ بِإِرْسَالِ الرُّسُلِ، ومَا كَانَ اللهُ لِيُقِيمَ عَلَى العِبادِ حُجَّةً مَعَ انْتِفَاءِ كَوْ يَهَا عُرَجًا.

وأمَّا دَلالَةُ الحِسِّ عَلَى بُطْلانِهِ فإنَّ الإِنْسَانَ يُدْرِكُ الفَرْقَ بَيْنَ مَا فَعَلَهُ باخْتِيَارِه؛ كَأَكْلِهِ وشُرْبِهِ وقِيامِهِ وقُعُودِه، ويَبْنَ مَا فَعَلَهُ بَغَيْرِ اخْتِيَارِه؛ كارْتِعاشِهِ مِنَ البَرْدِ والحَوْفِ ونَحْوِ ذلك.

واسْتَدَلَّ الطَّائِفَةُ الثانِيَةُ (القَدَرِيَّةُ) بَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنكُم مِّن مُرِيدُ ٱلدُّنْكَ وَمِنكُم مِّن مُرِيدُ ٱلْآخِدَةَ ﴾ [آل عمران:١٥٢] فأثْبَتَ للعَبْدِ إِرَادَةً، وبقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَلِمًا فَلَفْسِهِ. وَمَنْ أَسَآةَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت:٤٦]، ونَحْوِهَا مِنَ النُّصُوصِ القُرْآنِيَّةِ والنَّبُوِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ للعَبْدِ إِرَادَةً، وأَنَّهُ هُوَ العامِلُ الكاسِبُ الرَّاكِعُ الساجِدُ، وتَحْوُ ذلكَ.

### والرَّدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ وُجُوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ الآيَاتِ والأَحَادِيثَ الَّتِي اسْتَذَلُّوا بِهَا نَوْعَانِ: نَوْعٌ مُقَيِّدٌ لِإِرادَةِ العَبْدِ وعَمَلِهِ بأَنَّهُ بِمَشِيئَةِ اللهِ، كَقُوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِمَن شَاةَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿ أَنَ يَنَاقَهُ أَن يَسْتَقِهُم اللهِ وَمَا لَكَ الْمَالَمِينَ ﴾ [التكوير: ٢٨- ٢٩]، وقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ هَلَوهُ مَنْكَمَ أَنْ فَمَن شَآةَ الْحَنَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا ﴿ أَن وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّا أَن يَشَاقُونَ إِلَا أَن يَشَاقُونَ إِلَا اللهِ مَا الْفَيْنَ اللهُ مَا الْفَيْنَ اللهُ أَنْ اللهُ كَانَ وَمِنْهُم مِّن بَعْدِ مَا جَآءَتُهُمُ ٱلْهَيْنَتُ وَلَكِي الْخَلَافُواْ فَينْهُم مِّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرُ وَلَوْ شَآةَ اللهُ مَا يُويدُ ﴾ [البقرة: ٢٥].

والنَّوْعُ الثَّانِي: مُطْلَقٌ، كَقَرْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَتُواْ حَرَّكُمُّ أَنَى شِنْتُمْ ﴾ [البقرة:٢٢٣]، وقرْلِه: ﴿فَمَن شَآةَ فَلْيُوْيِن وَمَن شَآةَ فَلَيَكُفُرْ ﴾ [الكهف:٢٩]، وقوْلِهِ: ﴿مَنَ كَانَ يُرِيدُ الْمَالِمَةَ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَمَنَ أَرَادَ الْأَخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَشْكُورًا ﴾ [الإسراء:١٨-١٩]، وهَذَا النَّوعُ المُطْلَقُ يُحْمَلُ عَلَى الْفَيَّادِ كَيَا هُوَ مَعْلُومٌ عِنْدَ أَهْلِ العِلْم.

النَّانِي: أَنَّ إِثْبَاتَ اسْتقلالِ العَبْدِ بَعَمَلِهِ مَعَ كَوْنِهِ تَمْلُوكًا للهِ تَعَالَى يَقْتَضِي إثْباتَ شَيْءٍ فِي مُلْكِ اللهِ لَا يُرِيدُهُ اللهُ، وهَذَا نَوْعُ إِشْراكِ بِهِ؛ ولهَذَا سَمَّى النَّبِيُّ ﷺ القَدَرِيَّة بَجُوسَ هَذِهِ الأُمَّةِ (١).

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (٢/ ٨٦)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٦٩١)، من حديث ابن عمر رَوَّوْلَلَيْمَنْكَا، وهو مشهور عند أهل العلم لكن فيه ضعف.

الثَّالِثُ: أَنْ نَقُولَ لَهُمْ: هَلْ تُقرُّونَ بَأَنَّ اللهَ تَعَالَى عالِمٌ بِهَا سَيقَعُ مِنْ أَفْعالِ العِبَادِ؟ فَسَيقُولُ غَيْرُ الغُلاةِ منْهُمْ: نَعَمْ، نُقِرُّ بذلِكَ. فنقُولُ: هَلْ وَقَعَ فِعْلَهُمْ عَلَى وَفْقِ عِلْمِ اللهِ أَوْ عَلَى خِلافِهِ؟ فَإِنْ عَلَى أَوْكُوا عِلْمَهُ، وقَدْ قَالَ الأَثِمَّةُ وَمُهُواللهُ فِي القَدَرِيَّةِ: ناظِرُوهُمْ بالعِلْمِ، فإنْ أَقَرُّوا بهِ خُصِمُوا، وإنْ أَنْكَرُوا كَفَرُوا.

وهاتانِ الطَّائِفَتَانِ -الجَبْرِيَّةُ والقَدَرِيَّةُ- ضالَّتانِ طَرِيقَ الحَقِّ؛ لأَنَّهُمَّا بَيْنَ مُفْرِطٍ غالٍ ومُفَرِّطٍ مُقَصِّرٍ؛ فالجَبْرِيَّةُ غَلَوْا فِي إِثْباتِ القَدَرِ وقَصَّرُوا فِي إِرَادَةِ العَبْدِ وقُدْرَتِهِ، والقَدَرِيَّةُ غَلُوا فِي إِثْباتِ إِرَادَةِ العَبْدِ وقُدْرَتِهِ وقَصَّرُوا فِي القَدَرِ؛ ولهذَا كَانَ الأَسْعَدُ بالدَّلِيل والأَوْفَقُ للحِكْمَةِ والتَّعْلِيل هُمْ:

الطَّائِفَةُ الثالِثَةُ: أَهْلُ السَّنَةِ والحَمَّاعَةِ، الطَّائِفَةُ الوَسَطُ، الَّذِينَ جَعُوا بَيْنَ الأدِلَّةِ، وسَلَكُوا فِي طَرِيقِهِمْ خَيْرَ مِلَّةٍ، فَامَنُوا بِقَضاءِ اللهِ وَقَدَرِهِ، وبأنَّ للعَبْدِ اخْتِيَارًا وقُدْرَةً، فكُلُّ مَا كَانَ فِي الكَوْنِ مِنْ حَرَى يَةٍ أَوْ سُكُونٍ أَوْ وُجُودٍ أَوْ عَدَمٍ، فإنَّهُ كائِنٌ بِعِلْمِ اللهِ تَعَالَى ومَشِيتَتِهِ، وكُلُّ مَا كَانَ فِي الكَوْنِ فَمَخُلُوقَ اللهِ تَعَالَى، لا خالِقَ إِلَّا اللهُ، ولا مُدَبَّرَ للخَلْقِ إِلَّا اللهُ عَرَجَيَلَ، وآمَنُوا بأنَّ للعَبْدِ مَشِيئَةً وقُدْرَةً، لكَنْ مَشِيئَتُهُ مَرْ بُوطَةٌ بَمَشِيئَةِ اللهِ تَعَالَى، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿ ۚ ۖ وَمَا نَشَآءُونَ إِلَا لَهُ اللهِ مَنْ اللهَ اللهِ عَلَى الكَوْنِ إِلَا لللهُ عَلَى اللهِ اللهِ تَعَالَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُولِينُهُ اللهُ اللهُولِي اللهُ ال

فإذَا شَاءَ العَبْدُ شَيئًا وفَعَلَهُ، عَلِمْنَا أَنَّ مَشِيئَةَ اللهِ تَعَالَى قَدْ سَبَقَتْ تِلْكَ المَشِيئَةِ. وهَوُلاءِ هُمُ الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الكَّلِيلِ المُنْقُولِ والمُعْقُولِ، فَأَدِلَّتُهُمْ عَلَى إثْبَاتِ القَدَرِ هِيَ أَدِلَّةُ الْمُشِيِّيْنَ لَهُ مِنَ الجَبْرِيَّةِ، لكنَّهُمُ اسْتَدَلُّوا بِهَا عَلَى وجْهِ العَدْلِ والجَمْع بيْنَها وبَيْنَ الأَدِلَّةِ الَّتِي اسْتَذَلَّ بِهَا نُفاةُ القَدَرِ. وأُولَّتُهُمْ عَلَى إثْبَاتِ مَشِيئَةِ العَبْدِ وقُدْرَتِهِ هِيَ أَدِلَّةُ الْمُثْنِيِّينَ لِذَلِكَ مِنَ القَدَرِيَّةِ، لكنَّهُمُ اسْتَدَلُّوا بِهَا عَلَى وجْهِ العَدْلِ والجَمْع بَيْنَهَا وبَيْنَ الأَدِلَةِ النِّتِي اسْتَذَلَّ بِهَا نُفاةً مَشِيئَةِ العَبْدِ وقُدْرَتِهِ.

وبهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ كُلَّا مِنَ الجَبْرِيَّةِ والقَدَرِيَّةِ نَظَرُوا إِلَى النُّصُوصِ بِعَيْنِ الأَعْوَرِ الَّذِي لا يُبْصِرُ إِلَّا مِنْ جانِبٍ واحِدٍ، فهَدَى اللهُ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَهَاعَةِ لِهَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الحَقَّ بإذْنِهِ، واللهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.

#### حِكايَةٌ:

مِمَّا يُحْكَى أنَّ القاضِيَ عَبْدَ الجَبَّارِ الهَمَذَانِيَّ المُعْتَزِلِيَّا دَخَلَ عَلَى الصَّاحِبِ ابْنِ عَبَّادٍ وكانَ مُعْتَزِلِيًّا أيضًا، وكانَ عنْـدَهُ الأستاذُ أبو إسْحاقَ الإِسْفَرَالِينِيُّ، فَقالَ عبْـدُ الجَبَّارِ عَلَى الفَـوْرِ: سُبْحانَ مَنْ تَنَـزَّهَ عَنِ الفَحْشَاءِ! فَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ فَوْرًا: سُبْحَانَ مَنْ لَا يَقَعُ فِي مُلْكِهِ إِلَّا مَا يَشَاءُ! فَقَالَ عَبْدُ الجَبَّارِ وَفَهِمَ أَنَّهُ قَدْ عَرَفَ مُرادَهُ: أَيْرِيدُ رَبُّنَا أَنْ يُعْصَى؟ فَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: أَيَّعْصَى رَبُّنَا قَهْرًا؟ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الجَبَّارِ: أَرَأَيْتَ إِنْ مَنْعَنِي الهُدَى وقَضَى عَلَيَّ بِالرَّدَى أَحْسَنَ إِلَيَّ أَمْ أَسَاءً؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو إِسْحَاقَ: إِنْ كَانَ مَنْعَكَ مَا هُوَ لَهُ، فَيَخْتَصُّ بَرَحْتِهِ مَنْ يَشَاءُ. فَانْصَرَفَ الحَاضِرُونَ وَهُمْ يَقُولُونَ: واللهِ! لَيْسَ عَنْ هَذَا جَوَابٌ (١١). اهـ.

يَقُولُونَ: واللهِ! لَيْسَ عَنْ هَذَا جَوَابٌ (١١). اهـ.

وقَدْ ذَكَرَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحَمُاللَّهُ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ والجَمَّاعَةِ وَسَطَّ بَيْنَ فِرَقِ الْمُبَنَّدِعَةِ فِي خُسَةِ أُصُولِ ذَكَرَهَا فِي (العَقِيدَةِ الوَاسِطِيَّةِ) فلتُرَاجَعْ هُناكَ.

مَراتِبُ القَدَرِ: وهِيَ أَرْبَعٌ يَجِبُ الإِيمانُ بِهَا كُلِّهَا:

المُزْتَبَّهُ الأُولَىٰ: العِلْمُ، وذَلِكَ بأنْ تُؤْمِنَ بأنَّ اللهَ تَعَالَى عَلِمَ كُلَّ شَيْءٍ جُمُلَةٌ وتَفْصِيلًا، فعَلِمَ مَا كَانَ ومَا يَكُونُ، فكُلُّ شَيْءٍ مَعْلُومٌ للهِ، سَوَاءٌ كَانَ دَقِيقًا أَمْ جَلِيلًا مِنْ أَفْعالِهِ أَوْ أَفْعالِ خَلْقِهِ.

وأُولَّةُ ذَلِكَ فِي الكِتَابِ كَثِيرَةٌ، منْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ ٱلْفَيْبِ لَا يَعْلَمُهَاۤ إِلَّا هُوَّ وَيَعْلَمُ مَا فِ ٱلْبَرِ وَٱلْبَحْرُ وَمَا نَسْفُطُ مِن وَرَقَـةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَاحَبَّةٍ فِى ظُلْمَنتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَاسِ إِلَّا فِى كِننِ ثُمِينِ ﴾ [الأنعام: ٥ ]، فالأؤراقُ الَّتِي تَتسَاقَطُ مَيَّنَهُ، أيُّ ورَقَةٍ كانَتْ صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً فِي بَرُّ أَوْ بَحْرٍ - فإنَّ اللهَ تَعَالَى يَعْلَمُهَا، والوَرَقَةُ الَّتِي تُخْلَقُ يَعْلَمُهَا مِنْ بَابٍ أَوْلَى.

ولاحِظْ سَمَةَ عِلْمِ اللهِ عَزَيْجَلَّ وإحاطَتِهِ، فَلَوْ فُرِضَ أَنَّهُ فِي لَيْلَةِ مُظْلِمَةٍ لَيْسَ فِيهَا قَمَرٌ، وفيهَا سَحابٌ مُتراكِمٌ مُطِرٌ، وحَبَّةٌ فِي قاعِ البَحْرِ المائِجِ العَمِيقِ، فهَذِهِ ظُلُمَاتٌ مُتَعَدَّدَةٌ: ظُلْمَةُ الطَّبَقِةِ الأرْضِيَّةِ، وظُلْمَةُ البَحْرِ، وظُلْمَةُ اللَّيْلِ، فكُلُّ هَذَا دَاخِلٌ وظُلْمَةُ الأَمْوَاجِ، وظُلْمَةُ اللَّيْلِ، فكُلُّ هَذَا دَاخِلٌ فِي عَلْمَةً البَحْرِ، وظُلْمَةُ اللَّيْلِ، فكُلُّ هَذَا دَاخِلٌ فِي عَلْمَةً الأَمْوَاجِ، وظُلْمَةُ اللَّيْلِ، فكُلُّ هَذَا دَاخِلٌ فِي عَلْمِ فَي عَذِهِ الآيَةِ إثْباتُ العِمْمُومُ المُطْلَقُ: ﴿وَلَا رَطْهِ وَلَا يَامِسُ إِلَّا فِي كِنَبٍ فِي هَذِهِ الآيَةِ إثْباتُ العِلْمِ وإثْباتُ الكِتَابَةِ.

ومِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَوْ تَعْلَمُ أَكَ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّكَمَاءَ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [الحج:٧٠]، فَفِي الآيَةِ أيضًا إثْباتُ العِلْمِ وإثْباتُ الكِتَابةِ.

المُرْتَبَةُ الثانِيَةُ: الكِتَابةُ، وقَدْ دَلَّتْ عَلَيْهَا الآيتانِ السابِقَتَانِ.

<sup>(</sup>١) ذكره السفاريني في لوامع الأنوار البهية (١/ ٣٣٩).

الْمُوْتَبَةُ النَّالِئَةُ: المَشِيئَةُ، وَهِيَ عامَّةٌ، مَا مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ والأَرْضِ إِلَّا وَهُو كائِنٌ بِإِرَادَةِ اللهِ ومَشِيئَتِهِ، فَلَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُ أَبدًا، سواءٌ كَانَ ذلِكَ فِيمَا يَفْعَلُهُ بَنْشِهِ أَوْ يَفْعَلُهُ المَخْلُوقُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُۥ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُۥكُن فَيَكُونُ ﴾ [يس:٨٦]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاتَهُ رَبُّكَ مَا فَمَكُوهُ﴾ [الأنعام:١١٢]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءً اللهُ مَا أَقْتَـنَلَ اللَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِم ﴾ [البقرة:٣٥٣] الآية.

الْمَرْتَبَةُ الرابِعَةُ: الحَلْقُ، فَمَا مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ والأَرْضِ إِلَّا اللهُ خالقُهُ ومالِكُهُ ومُدَنَّرُهُ وذُو سُلْطانِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿اللهُ خَلِقُ كُلِ شَيْءٍ ﴾ [الزم:٢٦١)، وهَذَا المُمُّـومُ لَا مُحْصَّصَ لهُ، حتَّى فِعْلُ المَخْلُوقِ مَخْلُوقٌ للهِ؛ لأنَّ فِعْلَ المَخْلُوقِ مِنْ صِفاتِهِ، وَهُوَ وصِفاتُهُ مَخْلُوقَانِ، ولأنَّ فِعْلَهُ ناتِجٌ عَنْ أَمْرَيْن:

١ - إرَادَةٍ جازِمَةٍ.

٢- قُدْرَةِ تامَّةٍ.

واللهُ هُوَ الَّذِي خَلَقَ فِي الإِنْسَانِ الإِرادَةَ الجَازِمَةَ والقُدْرَةَ التَّامَّةَ؛ ولهَذَا قِيلَ لأعْرابِيِّ: بِمَ عَرَفْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: بنقْضِ العَزائِم، وصَرْفِ الهِمَم.

والعَبْدُ يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِهِ شَيْئَانِ:

١ - خَلْقٌ، وهَذَا يَتَعَلَّقُ باللهِ.

٢- مُباشَرَةٌ، وهَذَا يَتَعَلَقُ بالعَبْدِ ويُنْسَبُ إليه، قَالَ تَعَالَى: ﴿جَرَآءٌ بِمَا كَانُوا يَهْمَلُونَ ﴾ [الواقعة:٢٤]،
 وقَالَ تَعَالَى: ﴿آدَخُلُواْ ٱلْجَنَةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النحل:٣٢]، ولوْلا نِسْبَةُ الفِعْلِ إِلَى العَبْدِ مَا كَانَ للشَّاءِ عَلَى المُؤْمِنِ المُطِيعِ وإثابَتِهِ فَائِدَةٌ، وكذلكَ عُقُوبَةُ العاصِي وتَوْبِيخُهُ.

وأَهْلُ السُّنَّةِ والجَبَّاعَةِ يُؤْمِنُونَ بجَمِيعِ هَذِهِ المَرَاتِبِ الأرْبَعِ، وقَدْ جُمِعَتْ في بَيْتٍ:

عِلْمُ كِتَابَدُهُ مَوْلَانَمَا مَشِمَيْتُهُ وَخُلْقُمُ وَهُمَ وَإِيجَمَادٌ وَتَخْمُومِينُ

وهُناكَ تَقْدِيراتٌ أُخْرَى نِسْبِيَّةٌ: منْهَا: تَقْدِيرٌ عُمُرِيٌّ، حِينَ يَبْلُغُ الجَيِّينُ فِي بَطْنِ أُمُّو أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، يُرْسَلُ إِلَيْهِ المَلكُ، فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، ويَكْتُبُ رِزْقَهُ وأَجَلَهُ وعَمَلَهُ وشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٌ.

ومِنْهَا: التَّقْدِيرُ الحَوْلِيُّ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي لَيْلَةِ القَدْرِ، يُكْتَبُ فِيهَا مَا يَكُونُ فِي السَّنَةِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ آمْرِ حَكِيمٍ ﴾ [الدخان:٤]. ومِنْهَا التَّقْدِيرُ اليَوْمِيُّ: كَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ واسْتَدَلَّ لَهُ بَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسَنَكُهُ مَن فِي السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضُ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِ شَأْفٍ﴾ [الرحمن:٢٩]، فَهُو كُلَّ يَوْمٍ يُغْنِي فَقِيرًا، ويُفْقِرُ غَنِيًّا، ويُوجِدُ مَعْدُومًا، ويُعْدِمُ مَوْجُودًا، ويَبْسُطُ الرِّزْقَ ويَقْدِرُهُ، ويُنْشِئُ السَّحابُ والمَطَرَ، وغَيْرُ ذلكَ.

فإنْ قِيلَ: هَلِ الإِيهانُ بِالقَدَرِ يُنافِي مَا عُلِمَ بِالضَّرُ ورَةِ مِنْ أَنَّ الإِنْسَانَ يَفْحُلُ الشَّيْءَ بِاخْتِيَارِهِ؟ الجَوَابُ: لَا يُنافِيهِ؛ لأنَّ مَا يَفْعَلُهُ الإِنْسَانُ بِاخْتِيَارِهِ مِنْ فَلَدِ اللهِ، كَمَا فَالَ أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ الحَطَّابِ رَصَائِشَةَعَهُ لَيَّا أَقْبَلَ عَلَى الشَّامِ، وقَالُوا لهُ: إِنَّ فِي الشَّامِ طَاعُونًا يَفْتِكُ بِالنَّاسِ. فَجَمَعَ الصَّحَابَةَ وشَاوَرَهُمْ، فَقَالَ بعْضُهُمْ: نَرْجِعُ. فَعَزَمَ عَلَى الرُّجُوعِ، فَجَاءَ أَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ عامِرُ بْنُ الجَرَّاح، فقَالَ: يَا أَمِيرَ المُؤمِنِينَ! أَفِرَارًا مِنْ قَدَرِ اللهِ؟ فأجابَ عُمَرُ: «نَفِرُ مِنْ قَدَرِ اللهِ إِلَى قَدَرِ اللهِ؟

يغني: أنَّ مُضِيَّنَا فِي السَّفَرِ بقَدَرِ اللهِ ورُجُوعَنَا بقَدَرِ اللهِ، ثُمَّ ضَرَبَ لَهُ مَثْلًا، قَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ فَهَبَطْتَ وادِيًا لَهُ شُعْبَنَانِ إحْداهُمَا خَصْبَةٌ والأُخْرَى جَدْبَةٌ، أليْسَ إِنْ رَعَيْتَ الحَصْبَةَ فَبِقَدَرِ اللهِ، وإِنْ رَعَيْتَ الجَدْبَةَ فَبقَدَرِ اللهِ.

وقالَ أيضًا: أَرَأَيْتَ لَوْ رَعَى الجَدْبَةَ وتَرَكَ الحَصْبَةَ أَكُنْتَ مُعَجِّزَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَسِرْ إذَنْ. ومَعْنَى (مُتَجِّزَهُ): ناسِبًا إِيَّاهُ إِلَى العَجْزِ. فالإنْسَانُ وإنْ كَانَ يَفْعَلُ فإنَّا يَفْعَلُ بَقَدَرِ اللهِ.

فإنْ قِيلَ: إذَا تَقَرَّرَ ذلكَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ العاصِي مَعْذُورًا بِمَعْصِيَتِهِ؛ لأَنَّهُ عَصَى بقَدَرِ اللهِ؟ أُجِيبَ: إنَّ احْتِجَاجَ العاصِي بالقَدَرِ باطِلٌ بالشَّرْع والنَّظَرِ.

أَمَّا بُطْلانُهُ بِالشَّرْعِ: فَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشَرَكُواْ لَوْ شَآءَ اللهُ مَا أَشْرَكَنَا وَلَاَ مَابَاؤُنَا وَلَا جَمْنَا مِن مُتَىءِ﴾ [الأنعام:١٤٨]، فهُمْ قَالُوا هَذَا عَلَى سَبِيلِ الاحتجاج بالقَدرِ عَلَى مَعْصِيةِ الله، فَرَدَّ اللهُ عَلَيْهِمْ بَقَوْلِهِ: ﴿ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِن تَبْلِهِمْ حَتَى ذَاقُواْ بَأْسَنَا﴾، ولَوْ كانَتْ حُجَّتُهُمْ صَحِيحة مَا أَذَاقَهُمُ اللهُ بَأْسَهُ، وقَالَ تَعَلَى: ﴿ فَلَ هَلَ عِندَكُمْ مِنْ عِلْمِ فَتُمْرِجُوهُ لَنَا أَيْن تَنْبِعُونَ إِلاَالطَّنَ مَعْصِيةِ اللهِ، وَإِلَّا الطَّنَ مَعْصِيةِ اللهِ، وقَالَ تَعَلَى: ﴿ وَمَذَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى بُطْلانِ احْتِجَاجِهِمْ بالقَدَرِ عَلَى مَعْصِيةِ اللهِ، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَسُدِينَ لِثَلًا يَكُونَ لِنَاسٍ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ الل

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون (٥٧٢٩)، ومسلم: كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة، رقم (٢٢١٩)، من حديث ابن عباس رَحَيَّكُهُمَّاهُا.

= فأبطل اللهُ الحُجَّةَ عَلَى النَّاسِ بإرْسالِ الرُّسُلِ، ولَوْ كَانَ القَدَرُ حُجَّةً مَا انْتَفَتْ بإرْسالِ الرُّسُلِ؛ لأنَّ
 القَدَرَ باقِ حتَّى مَعَ إرْسَالِ الرُّسُلِ، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى بُطْلانِ احْتجاجِ العاصِي عَلَى مَعْصِيتِهِ بقَدَرِ اللهِ.

وامَّا بُعْلَلائُهُ بالنَّظَرِ: فَنَقُولُ: لَوْ فُرِضَ الَّهُ نُشِرَ فِي جَرِيدَةٍ مَا عَنْ وَظِيفَةٍ مُرَنَّبُهَا كذَا وكذَا، ووظِيفَةٍ أُخْرَى أَقَلَّ منْهَا، فإنَّكَ سَوْفَ تَطْلُبُ الأَعْلَى، فإنْ لَمْ يَكُنْ طَلَبْتَ الأُخْرَى، فإذَا لَمْ يَخْصُلْ لَهُ تَنَيْءٌ منْهَا فإنَّهُ يَلُومُ نَفْسَهُ عَلَى تَفْرِيطِهِ بِعَدَمِ المُسارَعَةِ إليْهَا مَعَ أَوَّلِ النَّاسِ.

وعنْدَنَا وظافِفُ دِينِيَّةٌ: الصَّلَوَاتُ الخَّمْسُ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهَا، وَهِيَ كَنَهَرِ عَلَى بَابٍ أَحَدِنَا يَغْتَسِلُ مِنْهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، وصَلاةُ الجِّمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الفَذْ بَسَيْمٍ وعِشْرِينَ دَرَجَةً، فلهِاذَا تَتْرُكُ هَذِهِ الوظائِفَ وتَحْتَجُّ بِالقَدَرِ، وتَذْهَبُ إِلَى الوظائِفِ الدُّنْيُويَّةِ الرَّفِيمَةِ، فكَيْفَ لَا تَحْتَجُ بالقَدَرِ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِأَمُورِ الدُّنْيَا، وتَحْتَجُّ بِهِ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بأُمُورِ الآخِرَةِ؟!

مِثالٌ آخَرُ: رَجُلٌ قَالَ: عَسَى رَبِّي أَنْ يَرْزُقَنِي بِوَلَدٍ صَالِحٍ عالِمٍ عابِدٍ. وَهُوَ لَمْ يَتَزَوَّجْ، فَنَقُولُ: تَزَوَّجْ حتَّى يَأْتِيَكَ. فقالَ: لا. فَلا يُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَهُ الوَلَدُ، لكنْ إِذَا تَزَوَّجَ فإنَّ الله بَمْشِيئَتِهِ قَدْ يَرْزُقُهُ الوَلَدَ المَطْلُوبَ. وكذلِكَ مَنْ يَسْأَلُ الله الفَوْزَ بالجَنَّةِ والنَّجَاةَ مِنَ النَّارِ، ولَا يَعْمَلُ لذلكَ، فَلا يُمْكِنُ أَنْ يُنْجُو مِنَ النَّارِ ويَقُوزَ بالجَنَّةِ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَعْمَلُ لذلكَ.

فَبَطَلَ الاحْتجاجُ بالقَدَرِ عَلَى مَعاصِي اللهِ بالأثَرِ والنَّظَرِ؛ ولهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ كَلِمَةٌ جامِعةٌ مانِعَةٌ نافِعَةٌ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ ومَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! أَفَلا نَدَعُ العَمَلَ ونَتَكِلُ؟ قَالَ: «اعْمَلُوا؛ فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِيَا خُلِقَ لَهُ» (''، فالنَّبِيُ ﷺ أَعْطَانَا كَلِمَةً واحِدَةً، فقَالَ: «اعْمَلُوا…»، وهَذَا فِعْلُ أَمْرٍ «فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِيَا خُلِقَ لَهُ».

وللإِيهانِ بالقَدَرِ فَوَائِدُ عَظِيمَةٌ، منْهَا:

١ - أَنَّهُ مِنْ تمام تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ.

٢ – أَنَّهُ يُوجِبُ صِدْقَ الاعْتِيَادِ عَلَى اللهِ عَنَّكِجَلً؛ لأَنَّكَ إذَا عَلِمْتَ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ بقضاءِ اللهِ وقَدَرِه صَدَقَ اعْتِيَادُكَ عَلَى اللهِ.

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿ تَنْبَيْرُ مُؤْمَنِينَ ﴿ وَهَم (٩٤٩) ، ومسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، وهم (٢٦٤٧) ، من حديث على بن أبي طالب رَقِطَلَقَهُمْ.

# وَقَالَ ابنُ عُمَرَ: «وَالَّذِي نَفْسُ ابنِ عُمَرَ بِيَلِهِ <sup>[۱]</sup>.....

= ٣- أنَّهُ يُوجِبُ للقَلْبِ الطُّمَأْنِينَةَ، إذَا عَلِمْتَ أنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، ومَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ - اطْمَأْنَنْتَ بِمَا يُصِيبُكَ بَعْدَ فِعْلِ الأَسْبَابِ النَّافِعَةِ.

٤ - مَنْعُ إِعْجَابِ الْمَرْءِ بِعَمَلِهِ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا يُشْكُرُ عليْهِ؛ لأنَّ اللهَ هُو الَّذِي مَنَّ عَلَيْهِ وقَدَّرَهُ لهُ،
 قَالَ تَعَالَى: ﴿ مَنْ أَصَابَ مِن مُصِيبَةٍ فِي الأَرْمِنِ وَلا فِي اَنشُسِكُمْ إِلَّا فِي كِنْبِ مِن قَبْلِ أَن نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِك عَلَى اللهِ يَسِيرُ ﴿ إِنَّ لَهُ لَكُمْ وَلا يَقْرَحُوا بِمَا اللهِ يَسِيرُ ﴿ إِنَّ لَلْكَ الْحَديد: ٢٢-٢٣]، أي:
 قَرَحَ بَطَرٍ وإعْجَابِ بالنَّفْسِ.

٥ - عَدَمُ حُزْنِهِ عَلَى مَا أَصَابَهُ؛ لأَنَّهُ مِنْ رَبِّهِ، فَهُوَ صَادِرٌ عَنْ رَحْمَةٍ وحِكْمَةٍ.

٦ - أنَّ الإِنْسَانَ يَفْعَلُ الاُسْبَابَ؛ لاَنَّهُ يُؤْمِنُ بحِكْمَةِ اللهِ عَرَقِجَلَّ، واَنَّهُ لَا يُقَدِّرُ الاُشْيَاءَ إِلَّا مَرْبُوطَةً باشبابِهَا.

[1] قَوْلُهُ: «والَّذِي نَفْسُ ابْنِ عُمَرَ بِيَدِهِ» الصَّيغَةُ هُنَا قَسَمٌ، جَرابُهُ: جُمْلَةُ «لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمْ مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا، ثُمَّ أَنْفَقَهُ فِي سَبِيلِ اللهِ مَا قَبِلَهُ اللهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بالقَلَرِ» وابْنُ عُمَرَ –رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وعَنْ أَبِيهِ– ذَكَرَ حُكْمَهُمْ بالنَّسْبَةِ لقَبُولِ عَمَلِهِمْ، ولَمْ يَقُلْ: هُمْ كُفَّارٌ. لكنْ حُكْمُهُ بأنَّ إنْفاقَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ لَا يُقْبِلُ يَسْتَلْزِمُ الثَّكْمَ بكُفْرِهِمْ.

وإنَّمَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ ذلِكَ جَوَابًا عَلَى مَا نُقِلَ إلَيْهِ مِنْ أَنَّ أَنَاسًا مِنَ البَصْرَةِ يَقُولُونَ: إنَّ اللهَ عَنَقِجَلَّ لَمْ يُقَدِّرْ فِغْلَ العَبْدِ، وإنَّ الأمْرُ أَنْفٌ، وأنَّهُ لَا يَعْلَمُ بأفْعالِ العَبْدِ حتَّى يَعْمَلَهَا وتَقَعَ منْهُ.

فائنُ عُمَرَ حَكَمَ بَكُفْرِهِمُ اللَّازِمِ مِنْ قَوْلِهِ: (مَا قَبِلَهُ اللهُ مِنهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالقَدَرِ»، والَّذِي لَا تُقْبَلُ مِنهُ النَّفَقَاتُ هُوَ الكَافِرُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَبَا مَنَهَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُا مِنْهُ النَّفَقَاتُ هُوَ الكَافِرُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَبَا مَنَهَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُكَ بِاللهِ وَمَلاَئِكَتِهِ، وَلَمُوبُكِيهِ، وَرُسُلِهِ، واليَوْمِ الآخِرِ، وتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَبْرِهِ وَشُرِّهِ»، فتُؤْمِنُ بالجَمِيعِ، فإنْ كَفَرْتَ بوَاحِدِ وكُثْبِهِ، وَرُسُلِهِ، واليَوْمِ الآخِرِ، وتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَبْرِهِ وَشُرِّهِ»، فتُؤْمِنُ بالجَمِيعِ، فإنْ كَفَرْتَ بوَاحِدِ مِنْ هَذِهِ السِّيَّةِ فَانَتَ كَافِرٌ بالجَمِيعِ؛ لأنَّ الإيهانَ كُلَّ لَا يَتَجَوَّأُهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَيُقُولُونَ بَوْنَ مَا لَا لَهُ مِنْ اللهَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

ووجْهُ اسْتِدْلالِ ابْنِ عُمَرَ: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الإِيهانَ مَبْنيًّا عَلَى هَــذِهِ الأَرْكانِ السِّئَّةِ، وإذَا فاتَ

لَوْ كَانَ لأَحَدِهِمْ مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا، ثُمَّ أَنْفَقَهُ فِي سَبِيلِ اللهِ مَا قَبِلَهُ اللهُ مِنْهُ حتَّى يُؤْمِنَ بِالقَدَرِ»، ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الإِيْمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ باللهِ [١] وَمَلَائِكَتِهِ [٢] ............

وَكُن مِنَ الأَرْكَانِ سَقَطَ البُنْيَانُ، فإذَا أَنْكَرَ الإِنْسَانُ شَيْئًا واحِدًا مِنْ هَذِهِ الأَرْكَانِ السَّتَّةِ صَارَ كَافِرًا،
 وإذَا كَانَ كَافِرًا فإنَّ اللهَ لَا يَقْبَلُ منهُ.

[١] قَوْلُهُ: «أَنْ تُؤْمِنَ باللهِ»، والإيهانُ باللهِ عَنَيْجَلَّ يَتَضَمَّنُ أَرْبَعَةَ أُمُورٍ:

١ - الإِيهانَ بوُجُودِهِ.

٢-وبرُبُوبيَّتِهِ.

٣- وبأُلُوهِيَّتِهِ.

٤ - وبأسْمَائِهِ وصِفَاتِهِ.

فمَنْ أَنْكَرَ وُجُودَ اللهِ فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ، ومَنْ أَقَرَّ بِوُجُودِهِ وَأَنَّهُ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ، لكنَّة أَنْكَرَ أَسْهَاءَهُ وصِفاتِهِ، أَوْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ مُحْتَصًّا بِهَا – فَهُو غَيْرُ مُؤْمِنِ باللهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَمَلاثِكَتِهِ» والإِيهانُ بالمَلائِكَةِ يَتَضَمَّنُ أَرْبَعَةَ أُمُورٍ:

١ - الإيمانَ بوُجُودِهِمْ.

٢- الإِيهانَ باسم مَنْ عَلِمْنَا اسْمَهُ منْهُمْ.

٣- الإِيمانَ بأفْعالِهمْ.

٤ - الإِيهانَ بصِفاتِهِمْ.

فومَّنْ عَلِمْنَا صِفَاتِهِ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلامُ، عَلِمْنَاهُ عَلَى خِلْقَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا لَهُ سِتُّبِاثَةِ جَناحٍ، قَدْ سَدَّ الأَفْقَ؛ كَمَا أُخْبَرَنَا بذلِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى عَظَمَتِهِ، واَنَّهُ كَبِيرٌ جِدًّا، فَهُو فَوْقَ مَا نَتَصَوَّرُ، ومَعَ ذلِكَ يَأْتِي أُخِيانًا بصُورَةِ بَشَرٍ، فأَتَى مَرَّةَ بصُورَةِ دِحْيَةَ الكَلْبِي، وأَتَى مَرَّةً بصُورَةِ رَجُلٍ شَدِيدِ سَوَادِ الشَّعَرِ، شَدِيدِ بَياضِ الشَّابِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ سَفَرٍ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ أَحَدٌ، فَجَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ جِلْسَةَ المُتَعَلِّم التَأْدُبِ<sup>(۱)</sup>.

[٣] قَوْلُهُ: «وَكُتُبِهِ» أي: الكُتُبِ الَّتِي أَنْزَلَهَا عَلَى رُسُلِهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الإيهان والإسلام، رقم (٨)، من حديث عمر رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

وَرُسُلِهِ [۱] ....

والإِيهانُ بالكُتُبِ يَتَضَمَّنُ مَا يَلِي:

١ - الإِيمانَ بأنَّها حَقٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ.

٢- تَصْدِيقَ أَخْبارِهَا.

٣- الْتِزَامَ أَحْكَامِهَا مَا لَمْ تُنْسَخْ، وعَلَى هذَا فَلَا يَلْزَمْنَا أَنْ نَلْتَزِمَ بَأْحُكامِ الكُتُبِ السَّابِقَةِ؛
 لأئمَّ كُلّها مَنْسُوخَةٌ بالقُرْآنِ، إِلّا مَا أَقَرَهُ القُرْآنُ. وكذلك لَا يَلْزَمُنَا العَمَلُ بِهَا نُسِخَ فِي القُرْآنِ؛ لأنَّ الغَهْ آنِ فه أَشْياءُ مَنْسُوخَةٌ.

الإيمانَ بِهَا عَلِمْنَاهُ مُعَيَّنًا منْهَا، مِثْلِ: التَّوْرَاةِ، والإنْجِيلِ، والقُرْآنِ، والزَّبُورِ، وصُحُفِ إِبْرَاهِيمَ ومُوسَى.

٥ - الإيهانَ بأنَّ كُلَّ رَسُولٍ أَرْسَلَهُ اللهُ مَعَهُ كِتابٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا وَسُلْنَا بِٱلْبَيْنَتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُ مُ ٱلْكِنْدَ ﴾ [الحديد: ٢٥]، وقَالَ عِيسَى: ﴿إِنِّى عَبْدُ أَنتَهِ ءَاتَـٰنِيَ ٱلْكِنْدَ ﴾ [مريم: ٣٠]، وقَالَ عَنْ يَخْيَى كذٰلِكُ ١٠٠).

تَشْبِيهٌ: الكُتُبُ الَّتِي بَأَيْدِي اليَهُودِ والنَّصارَى اليَوْمَ قَدْ دَخَلَهَا التَّحْرِيفُ والكِتْمَانُ، فَلَا يُوثَقُ بِهَا، والْمُرَادُ بِمَا سَبَقَ الإِيانُ بأصْلِ الكُتُبِ.

[١] فَوْلُهُ: «وَرُسُلِهِ» هُمُ الَّذِينَ أَوْحَى اللهُ إلَيْهِمْ وأَرْسَلَهُمْ إِلَى الحَّلْقِ لِيُبلِّغوا شَرِيعَةَ اللهِ. والإيهانُ بالرُّسُل يَتَضَمَّنُ مَا يَلِى:

١ - أَنْ نُؤْمِنَ بِأَنَّهُمْ حَقٌّ صَادِقُونَ مُصَدَّقُونَ.

٢- أنَّ نُؤْمِنَ بِهَا صَحَّ عنْهُمْ مِنَ الأخْبارِ، وبِهَا ثَبَتَ عنْهُمْ مِنَ الأحْكام، مَا لَمْ تُنْسَخْ.

٣- أَنْ نُؤْمِنَ بَاعْيانِ مَنْ عَلِمْنَا أَعْياتُهُمْ، ومَا لَمْ نَعْلَمْهُ، فنُؤْمِنُ بِهِمْ عَلَى سَبِيلِ الإِجْالِ، ونَعْلَمُ
 أَنَّهُ مَا مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا لَذِيرٌ، وأَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَرْسَلَ لكُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا تَقُومُ بِهِ الحُبَّةُ عليْهِمْ،
 كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ رُسُلًا مُبْشِورِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلًا يكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَةًا بُعْدَ الرُسُلِ ﴾ [النساء ١٦٥].

والبَشَرُ إِذَا لَمْ يَأْتِهِمْ رَسُولٌ يُبَيِّنُ لَهُمْ فَهُمْ مَعْذُورُونَ؛ لأَتَهُمْ يَقُولُونَ: يَا رَبَّنَا! مَا أَرْسَلْتَ إليْنَا

<sup>(</sup>١) كما في قوله تعالى: ﴿ يَنْيَعْنِي خُذِ ٱلْكِتَبَ يِقُوَّةٌ وَانْيَنَهُ ٱلْحُكُمُ صَبِيًّا ﴾ [مريم: ١٢].

# وَاليَوْمِ الآخِرِ<sup>[۱]</sup> وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ<sup>[۲]</sup>..........

فإنْ قِيلَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَلَى فَثَرَةِ مِنَ الرُّسُلِ ﴾ [المائدة:١٩] يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فِيهِ فَتْرَةٌ لَيْسَ فِيهَا رَسُولٌ، فهلْ قَامَتْ عَلَيْهِمُ الحُجَّةُ؟

الجَوَابُ: أنَّ الفَثَرَةَ بَيْنَ عِيسَى ومُحَمَّدِ عليْهِمَا الصَّلاةُ والسَّلامُ طَوِيلَةٌ، وقَدْ قامتْ عَلَيْهِمُ الحُجَّةُ؛ لأنَّ فِيهَا بَقَايَا، كَمَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي (صَحِيحَدِ) ﴿إِنَّ اللهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ، فَمَقَتَهُمْ عَرَبَهُمْ وَعَجَمَهُمْ، إِلَّا بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ» (")، وكَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَوَلَاكَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أَوْلُواْ فِقِيَةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلفَسَادِ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا يَتِعَلَى بِنَهُمَّهُ ﴾ [هود:١١٦].

[۱] قَوْلُهُ: **«واليَوْمِ الآخِرِ**» أيِ: اليَوْمِ النِّهائِيِّ الأَبَدِيِّ الَّذِي لَا يَوْمَ بَعْدَهُ، وَهُوَ يَوْمُ القِيَامَةِ الكُبْرَى.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحَمُهُ اللَّهُ: يَدْخُلُ فِي الإِيهانِ بِاليَوْمِ الآخِرِ الإِيهانُ بكُلِّ مَا أُخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ بِمَا يَكُونُ بَعْدَ المَوْتِ، ذَكَرَ هَذَا فِي (العَقِيدَةِ الوَاسِطِيَّةِ) (\*) وَهُوَ كِتابٌ مُحْتَصَرٌ، لكنَّهُ مُبارَكٌ مِنْ أَفْيَدِ مَا كُتِبَ فِي بابِهِ.

وعَلَى هَذَا: فالإِيهانُ بِفِتْنَةِ القَبْرِ وعَذَابِهِ ونَعِيمِهِ مِنَ الإِيهانِ بِاليَوْمِ الآخِرِ.

والإيهانُ بالنَّفْخِ فِي الصُّورِ وقِيامِ النَّاسِ مِنْ قُبُورِهِمْ لرَبِّ العالَيْنَ حُفاةً عُراةً غُرْلًا بُهُمْ مِنَ الإيهانِ بِاليَوْمِ الآخِرِ، والإيهانُ بالمَوَازِينِ والصَّحُفِ والصِّرَاطِ والحَوْضِ والشَّفَاعَةِ والجَنَّةِ ومَا فِيهَا مِنَ الإيهانِ بِاليَوْمِ الآخِرِ، ومِنْهُ مَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنَ النَّعِيمِ والنَّوْرِ والآخِرِ، ومِنْهُ مَا هُوَ مَعْلُومٌ بالثَّرِقِ والآحَادِ، فكُلُّ مَا صَحَّتْ بِهِ الأَخْبارُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ بالقُوْرَانِ، ومِنْهُ مَا هُوَ مَعْلُومٌ بالسُّنَّةِ بالتَّوَاتُو وبالآحَادِ، فكُلُّ مَا صَحَّتْ بِهِ الأَخْبارُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ أَمْرِ اليَوْمِ الآخِرِ فِإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِهِ.

[٧] قَوْلُهُ: "وتُؤْمِنَ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ" هُنَا أعادَ الفِعْلَ ولَمْ يَكْتَفِ بوَاهِ العَطْفِ؛ لأنَّ الإِيمانَ بالقَدَرِ مُهِمٌّ، فكانَّهُ مُسْتَقِلٌ برَأْسِهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار، رقم (٢٨٦٥)، من حديث عياض بن حمار المجاشعي رَفَيَلْكَهُمَّنَهُ.

<sup>(</sup>۲) مجموع الفتاوي (۳/ ۱٤٥).

## خَيْرِهِ وَشَرِّهِ اللهِ اللهِ اللهُ مُسْلِمٌ.

والإِيهانُ بالقَدَرِ: هُوَ أَنْ تُؤْمِنَ بَتَفْدِيرِ اللهِ عَرَّيَجَلَّ للأشْياءِ كُلِّهَا، سواءٌ مَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِهِ أَوْ مَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِهِ أَوْ مَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِهِ أَوْ مَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ غَيْرِهِ، وأَنَّ اللهَ عَزَقِيَمَلَ قَدَّرَهَا وكَتَبَهَا عَنْدُهُ قَبْلَ أَنْ يُخُلُقَ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ بخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، ومَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا كِتَابَةِ إِلَّا بَعْدَ عِلْمٍ، فالعِلْمُ سابِقٌ عَلَى الكِتَابَةِ، ثُمَّ إِنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَعْلُومٍ للهِ سُبْحَانَهُ وَقَعَالَ مَكْتُوبًا؛ لأَنَّ الَّذِي كُتِبَ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وهُناكُ أشْياءُ بَعْدَ يَوْمِ القِيَامَةِ كَثِيرَةٌ أَكْثَرُ مِنَا فِي الدُّنْيَا هِيَ مَعْلُومَةٌ عِنْدَ اللهِ عَرَقِيَالَةً وَلَيْكُ أَمْ يَرِدُ فِي الكِتَابِ والسَّيَّةِ أَنْهَا مَكْتُوبَةٌ.

وهَذَا القَدَرُ، قَالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ: إنَّهُ سِرٌّ مِنْ أَسْرادِ اللهِ، وَهُوَ كَذَٰلِكَ لَمْ يُطْلِعِ اللهُ عَلَيْهِ أَحَدًا، لَا مَلَكًا مُقَرَّبًا، وَلَا نَبِيًّا مُرْسَلًا، إِلَّا مَا أَوْحَاهُ اللهُ عَرَقِجَلَّ إِلَى رُسُلِهِ، أَوْ وَقَعَ فَعَلِمَ بِهِ النَّاسُ، وإلَّا فَإِنَّهُ سِرٌّ مَكْنُومٌ، قَالَ تَعَلَى: ﴿وَمَا تَدْدِى نَفْشُ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقان:٣٤] الآيَة.

وإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ سِرٌّ مَكْتُومٌ فإنَّ هَذَا القَوْلَ يَقْطَعُ احْتِجَاجَ العاصِي بالقَدَرِ عَلَى مَعْصِيَتِهِ؛ لأَنَنَا نَقُولُ لَهَذَا الَّذِي أَعْلَمُكَ أَنَّهُ مُقَدَّرٌ عَلَيْكَ حَتَّى نَقُولُ لَهَذَا الَّذِي عَصَى اللهُ عَتَجَبَلُ وقَالَ: هَذَا مُقَدَّرٌ عَلَيْ: مَا الَّذِي أَعْلَمَكَ أَنَّهُ مُقَدَّرٌ عَلَيْكَ حَتَّى أَقْدَمْتَ، أَفَلا كَانَ الأَجْدَرُ بِكَ أَنْ تُقَدِّرَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ كَتَبَ لَكَ السَّعادَة، وتَعْمَلَ بعَمَلِ أَهْـلِ السَّعادَة؛ لاَنَّكَ لاَ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللهُ كَتَبَ عَلَيْكَ الشَّقاءَ إِلَّا بَعْدَ وُقُوعِهِ مِنْكَ؟

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَا زَاعُوٓا أَزَاعُ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف:٥]، فالقَوْلُ بأنَّ القَدَرَ سِرٌّ مِنْ أسْرارِ اللهِ مَكْتُومٌ، لَا يُطَلَعُ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ وقُوعِ المَقْدُورِ – تَطْمَئِنُّ لَهُ النَّفْسُ، ويَنْشَرِحُ لَهُ الصَّدْرُ، وتَنْقَطِعُ بِهِ حُجَّةُ البَطَّالِينَ.

[1] وقَوْلُهُ: «خَيْرِهِ وشَرِّهِ» الحَيْرُ: مَا يُلائِمُ العَبْدَ، والشَّرُّ: مَا لَا يُلاثِمُهُ. ومَعْلُومٌ أَنَّ المَقْدُوراتِ خَيْرٌ وشَرٌّ، فالطَّاعاتُ خَيْرٌ، والمَعَاصِي شَرٌّ، والغِنَى خَيْرٌ، والفَقْرُ شَرٌّ، والصِّحَّةُ خَيْرٌ، والمَرَضُ شَرٌّ، وهَكَذَا.

وإذَا كَانَ الفَدَرُ مِنَ اللهِ فكَيْفَ يُقالُ: الإِيهانُ بالفَدَرِ خَيْرِهِ وشَرَّهِ والشَّرُّ لَا يُنْسَبُ إِلَى اللهِ؟ فالجَوَابُ: أنَّ الشَّرَّ لَا يُنْسَبُ إِلَى اللهِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "والشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ""، فَلَا يُنْسَبُ إلَيْهِ الشَّرُّ لَا فِعْلَا وَلَا تَشْدِيرًا وَلَا حُكْمًا، بَلِ الشَّرُّ فِي مَفْعُولاتِ اللهِ لَا فِي فِعْلِهِ، فَفِعْلُهُ كُلُّهُ خَيْرٌ وحِكْمَةٌ،

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الإيهان، باب بيان الإيهان والإسلام، رقم (٨)، من حديث عمر رَجَعَالِتَهُعَنهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧١)، من حديث علي رَضَّاللَّهُ عَنْهُ.

قَتَفْدِيرُ اللهِ لهذهِ الشُّرُورِ لَهُ حِكْمَةٌ عَظِيمَةٌ، وتَأَمَّلْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ ظَهَرَ الفَسَاهُ فِ الْبَرِ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ
 أَيْنِى النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَيْلُوا لَعَلَّهُمْ بَرْجِعُونَ ﴾ [الروم: ٤١]، تَجِدْ أَنَّ هَذَا الفَسَاة الَّذِي ظَهَرَ فِي البَرْ
 والبَحْرِ كَانَ لِيَا يُرْجَى بِهِ مِنَ العاقِبَةِ الحَمِيدَةِ، وَهِيَ الرُّجُوعُ إِلَى اللهِ عَزَيْجَلَّ، ويَظْهَرُ الفَرْقُ بَيْنَ الفِعْلِ
 والمَغْعُولِ في المِثالِ التَّالى:

ولَدُكَ حِينَمَا يَشْتَكِي وَيَخْتَاجُ إِلَى كَيِّ تَكُوِيهِ بِالنَّارِ، فالكَيُّ شَرِّ، لكنِ الفِعْلُ خَيْرٌ؛ لأَنَكَ تُرِيدُ مَصْلَحَتُهُ، ثُمَّ إِنَّ مَا يُقَدِّرُهُ اللهُ لَا يَكُونُ شَرًّا مَحْضًا، بَلْ فِي مَجِلّهِ وزَمانِهِ فَقطْ، فإذَا أَخَذَ اللهُ الظالِمَ أَخْذَ عَزِيزِ مُفْتَدِرٍ، صَارَ ذلِكَ شَرًّا بالنَّسْبَةِ لهُ، وقَدْ يَكُونُ خَيْرًا لَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، أَمَّا لغَيْرِهِ مَنْ يَتَعِظُ بَخَ اللهُ الظالِمَ بَعْ صَنَّعَ اللهُ بِهِ فَيَكُونُ خَيْرًا، قَالَ تَعَالَى فِي القَرْيَةِ الَّتِي اعْتَدَتْ فِي السَّبْتِ: ﴿ فَجَعَلْنَهَا نَكُلُهُ لِمَا بَيْنَ بِيَا صَنَعَ اللهُ بِهِ فَيَكُونُ خَيْرًا، قَالَ تَعَالَى فِي القَرْيَةِ الَّتِي اعْتَدَتْ فِي السَّبْتِ: ﴿ فَجَعَلْنَهَا نَكُلُهُ لِمَا بَيْنَ بِيَا صَنَعَ اللهُ بِهِ فَيَكُونُ خَيْرًا، قَالَ تَعَالَى فِي القَرْيَةِ الَّتِي اعْتَدَتْ فِي السَّبْتِ: ﴿ فَعَلْنَهَا نَكُلُهُ لِمَا بَيْنَ

وكذَا إذَا اسْتَمَرَّتِ النِّعَمُ عَلَى الإِنْسَانِ حَمَلَهُ ذلِكَ عَلَى الأَشَرِ والبَطَرِ، بَلْ إذَا اسْتَمَرَّتِ الحَسَنَاتُ وَلَمْ تَخْصُلْ مِنْهُ سَيِّئَةٌ تَكْمِرُ مِنْ حِدَّةِ نَفْسِهِ، فَقَدْ يَغْفُلُ عَنِ التَّوْبَةِ وَيْسَاهَا، ويَغْتَرُ بنَفْسِهِ ويُعْجَبُ بعَمَلِهِ. وكَمْ مِنْ إنْسَانِ أَذْنَبَ ذُنْبًا ثُمَّ تَذَكَّرَ واسْتَغْفَرَ وصَارَ بَعْدَ التَّوْبَةِ خَيْرًا مِنْهُ قَبْلَهَا! لأَنَّهُ كُلَّمَا تَذَكَّرَ مَعْصِيتَهُ هَانَتْ عَلَيْهِ نَفْسُهُ وحَدَّ مِنْ عَلْيائِهَا.

فهَذَا آدَمُ عَلَيْهِالصَّلَاهُوَالسَّلَامُ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الاجْتِبَاءُ والنَّوْبَةُ والهِدَايَّةُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَكُلَ مِنَ الشَّجَرَةِ، وحَصَـلَ مِنْهُ النَّـدَمُ، وقَالَ: ﴿رَبَّنَا طَلَتَنَا ٱنْفُسَنَا وَإِن لَّرَ تَقْفِرْ لَنَا وَتَرْتَحَمْنَا لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ [الأعراف:٢٣]، فقالَ تَعَالَى: ﴿ثُمِّ ٱلمِنْبَكُهُ رَبُّهُۥ فَنَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ [طه:١٢٧].

والثَّلانَةُ الَّذِينَ تَخَلَّفُوا عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَخُلِّفُوا، ماذَا كانَتْ حَالُهُمْ بَعْدَ المَعْصِيةِ وبَعْدَ الْمُصِيبَةِ
الَّتِي أَصَابَتْهُمْ، حتَّى ضافَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِهَا رَحُبَتْ، وضافَتْ عَلَيْهِمْ انْفُسُهُمْ، وصارَ يُنكِرُهُمُ
النَّاسُ حتَّى أقارِبُهُمْ -صارَ قَرِيبُهُ يُشاهِدُهُ وكَانَّهُ أَجْنَبِيُّ مَنْهُ- ومِنْ شِدَّةِ مَا فِي نَفْسِهِ تَنكَرَّتْ نَفْسُهُ
عليْهِ، فَبَعْدَ هَذَا الضِّيقِ العَظِيمِ صَارَ لَهُمْ بَعْدَ التَّوْبَةِ فَرَحٌ لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ أَبدًا، وصارتْ حالُهُمْ أَيضًا
بعَدَ أَنْ تَابَ اللهُ عَلَيْهِمْ أَكْمَلَ مِنْ قَبْلُ، وصارَ ذِكْرُهُمْ بَعْدَ التَّوْبَةِ أَكْبَرَ مِنْ قَبْلُ، فَقَدْ ذُكِرُوا بأَعْلِيمِمْ
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَلَ النَّذَانَةِ النَّذِينَ خُلِقُوا حَتَى إِذَا صَافَقَ عَلَيْهِمُ ٱلأَرْضُ بِمَا رَحُبَتَ وَصَافَقَ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ
وَظَلْوَا أَنْ لاَ مَلْجَما مِنْ اللَّوْمِ الْوَلِهِ الْمَوْمِ الْوَلِهُ اللَّهُ الْمَوْمُ لِمَا رَحُبَتَ وَصَافَقَ عَلَيْهِمْ أَنْمُهُمْ

= آياتٌ عَظِيمَةٌ تُثَلَى فِي تحارِيبِ الْمُسْلِمِينَ ومَنابِرِهِمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ ويَتَقَرَّبُ العَبْدُ إِلَى رَبِّهِ بِقِرَاءَةِ خَبَرِهِمْ واسْتِيَاعِهِ، وهَذَا شَيْءٌ عَظِيمٌ.

وسَواءٌ كَانَ ذَلِكَ فِي الأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ أَوْ فِي الأُمُورِ الكَوْنِيَّةِ، ولكنْ هاهُمَا أَمْرٌ يَجِبُ مَغْ ِفَتُهُ، وَهُوَ انَّ الحَيْرِيَّةِ والشَّرِيَّةَ وَالشَّرِيَّةَ وَالشَّرِيَّةَ وَالشَّرِيَّةَ وَالشَّرِيَّةَ وَالشَّرِيِّةَ وَالشَّرِيِّ وَفَى الْفَهْ مِنْ اللهِ اللهُ مِنْ اللهِ اللهُ مِنْ اللهِ اللهِ اللهُ مِنْ شَرِّ هُوَ فِي الواقِع خَبْرٌ، والنَّالِيلُ قَوْلُ النَّبِيِّ اللهُ مِنْ شَرِّ هُوَ فِي الواقِع خَبْرٌ، والنَّالِيلُ قَوْلُ النَّبِيِّ اللهُ أَمِنْ اللهُ أَمِنْ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ

ولْنَضْرِبْ لذلكَ مَثلًا: الجَدْبُ والفَقْرُ شَرٌ، لكنَّهُمَا خَيْرٌ باغتِبَارِ مَا يَنْتُجُ عَنْهُمَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿ طَهَرَ الفَسَادُ فِي الْلَبِي وَالْبَعْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَبَيى النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ اَلَذِى عَيْلُوا لَعَلَهُمْ بَرْحِعُونَ﴾ 
[الروم: ٤١]، والرُّجُوعُ إِلَى اللهِ عَرَقِجَلَ مِنْ مَعْصِيتِهِ إِلَى طَاعَتِهِ لا شَكَّ أَنَّهُ خَيْرٌ، ويُنْتِجُ خَيْرًا، فَاللَمُ المَقْدِ وَاللَمُ المَرْضِ وَاللَمُ فَقْدِ الأَنْفُسِ كُلُّهُ يَنْقَلِبُ إِلَى لَذَةٍ إِذَا كَانَ يَعْقَبُهُ الصَّلاحُ؛ ولهذَا الفَقْرِ وَاللَمُ المَرْضِ وَاللَمُ فَقْدِ الآنْفُسِ كُلُّهُ يَنْقَلِبُ إِلَى لَذَةٍ إِذَا كَانَ يَعْقَبُهُ الصَّلاحُ؛ ولهذَا قَالَمُ فَعْدِ اللَّهُ عَرْبَعُونَ اللَّهُ عَرَيْجَلَ، واشْتَعْلُوا بالمَالِ، وَزَادُوا، ونَسُوا اللهَ عَرَيْجَلَ، واشْتَعْلُوا بالمَالِ، فِإذَا أُصِيبُوا بفَقْرِ رَجَعُوا إِلَى اللهِ، وعَرَفُوا أَنَّهُمْ ضَالُونَ! فَهَذَا الشَّرُّ صَارَ خَيْرًا باغْتِهَا رِقْتُولِ الْحَرْبُ

كذلِكَ قَطْعُ يَدِ السَّارِقِ لَا شَكَّ أَنَّهُ شَرَّ عليه، لكنَّهُ خَيْرٌ بالنَّسْبَةِ لَهُ وبالنَّسْبَةِ لغَيْرِه، أَمَّا بالنَّسْبَةِ للهُ وَبِالنَّسْبَةِ لَعُيْرِه، أَمَّا بالنَّسْبَةِ للهُ فلاَنَّ قَطْعَهَا يُسْقِطُ عَنْهُ العُقُوبَةَ فِي الآخِرَةِ، وعَذابُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الآخِرَةِ، وَهُو أَيْضًا خَيْرٌ فِي غَيْرِ السَّارِقِ؛ فإنَّ السَّارِقَ إِذَا مَنْ يَشْرِقَ، وفيهِ أيضًا حِفْظٌ للأمُوالِ؛ لأنَّ السَّارِقَ إِذَا عَلَى عَرْفَ النَّاسِ؛ ولهَذَا قَالَ عَرْفَ الذَّا الرَّفَادِقَةِ: فصارَ فِي ذلِكَ حِفْظٌ لأمُوالِ النَّاسِ؛ ولهَذَا قَالَ بَعْضُ الزَّفادِقَةِ:

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧١)، من حديث علي رَضَالِلَهُ عَنْهُ.

وَعَنْ عُبَادَةَ بِنِ الصَّامِتِ أَنَّهُ قَالَ لابْنِهِ: يَا بُنَيَّ! <sup>[۱۱</sup> إِنَّكَ لَنْ تَجِدَ طَعْمَ الإِيْبَانِ<sup>[۱</sup> حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ <sup>١١</sup>،.......

> يَــدٌ بِحَمْـسِ مِثِـينَ عَسْـجَدًا وُدِيَـتْ تَنَــاقُضٌ مَـا لَنَـا إِلَّا السُّــكُوتُ لَــهُ لكنَّهُ أُجِيبَ فِي الرَّدُ عَلَيْهِ ردَّا مفحمًا؛ فقِيلَ فِيهِ:

مَسا بَالُسهَا قُطِعَتْ فِي رُبْسِعِ دِينَسارِ وَنَسْستَجِيرُ بِمَوْلَانَسا مِسنَ النَّسارِ (١)

جَهْلُ الفَتَى وَهْوَ مِنْ تَوْبِ التَّقَى عَادِي لَكِنَّهُا قُطِمَاتُ فِي رُبُسعِ دِينَارِ حِمَايَةُ المَالِ فَافْهِمْ حِكْمَةَ البَارِي

فُسلْ لِلمَعَسرِّيِّ عَسارٌ أَيُّسَا عَسادِي يَسدُ بِخَمْسِ مِثِينَ عَسْجَدًا وُدِيَتْ جَازَتُهُ السَّفْسِ أَغُلاهَا وَأَرْخَصَهَا

[١] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ عُبادَةَ: «أَنَّهُ قَالَ لِإَبْيهِ: يَا بُنَيَّ!...» إلخ: أفادَ حَدِيثُ عُبادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَيَخَالِّشَهَءَهُ أَنَّهُ يَنْبَغِي للأبِ أَنْ يُسْدِي النَّصائِحَ لأَبْنائِهِ ولأهْلِهِ، وأَنْ يُخْتَارَ العِباراتِ الرَّقِيقَةَ الَّتِي تُلِينُ القَلْبَ، حَيْثُ قَالَ: «يَا بُنَيَّ!» وفِي هَذَا التَّعْبِرِ مِنَ اللَّطافَةِ وجَذْبِ القَلْبِ مَا هُوَ ظاهِرٌ.

[٧] قَوْلُهُ: «لَنْ تَجِدَ طَعْمَ الإِيهانِ» هَذَا يُفِيدُ أنَّ للإِيهانِ طَعْمًا كَمَا جاءتْ بِهِ السُّنَّةُ، وطَعْمُ الإِيهانِ لَيْسَ كَطَعْمِ الأَشْيَاءِ المَّدُسُوسَةِ إذَا أَتَى بعْدَهَا طَعامٌ آخَرُ أَزَالُمَا، الإِيهانِ لَيْسَ كَطَعْمِ الأَشْيَاءِ المَحْسُوسَةِ إذَا أَتَى بعْدَهَا طَعامٌ آخَرُ أَزَالُمَا، لكنْ طَعْمُ الإِيهانِ يَبْقَى مُدَّةً طَوِيلَةً، حتَّى إنَّ الإِنْسَانَ أَحْيانًا يَفْعَلُ عِبادَةً فِي صَفاءٍ وحُضُورِ قَلْبٍ وخُشُوعٍ شِهِ عَرَقِعَلَّ، فتجِدُهُ يَتَطَعَّمُ بِتِلْكَ العِبَادَةِ مُدَّةً طَوِيلَةً، فالإِيهانُ لَهُ حَلاوَةٌ، ولهُ طَعْمٌ لَا يُدْرِكُهُ إِلَّمَ مَنْ أَسْبَغَ اللهُ عَلَيْهِ نِعْمَتُهُ بَهْذِهِ الحَلاوَةِ وهَذَا الطَّعْمِ.

[٣] قَوْلُهُ: «حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ» قَدْ تَقُولُ: مَا أَصَابَنِي لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكِ» قَدْ تَقُولُ: مَا أَصَابَنِي لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَنِي، هَذَا تَخْصِيلُ حاصِلٍ؛ لأَنَّ الَّذِي أَصابَ الإِنْسَانَ أَصَابَهُ، فَلَا بُدَّ أَنْ نَعْرِفَ مَعْنَى هَذِهِ العِبَارَةِ، فَحُمُلُ هَذِهِ العِبَارَةُ عَلَى أَحَدِ مَعْنَيْنِ أَوْ عليْهِمَا جَمِيعًا:

الأوَّلُ: أنَّ المَّغْنَى «مَا أَصَابَكَ» أَيْ: مَا قَدَّرَ اللهُ أَنْ يُصِيبَكَ، فَعَبَّرَ عَنِ التَّقْدِيرِ بالإِصابَةِ؛ لأنَّ مَا قَدَّرَ اللهُ سَوْفَ يَقَعُ، فَمَا قَدَّرَ اللهُ أَنْ يُصِيبَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ مَهْمًا عَمِلْتَ مِنْ أَسْباب.

<sup>(</sup>١) تنسب إلى أبي العلاء المعري، انظر: المنتظم لابن الجوزي (١٦/ ٢٥)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/ ٣١).

# وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ<sup>[١]</sup>،...

النَّانِي: مَا أَصَابَكَ، فَلَا تُفَكِّرُ أَنْ يَكُونَ مُخْطِئًا لِكَ، فَلَا تَقُلْ: لَوْ آتَنِي فَعَلْتُ كذَا مَا حَصَلَ كذَا ؛ لأنَّ اللَّذِي أَصَبَكَ الآنَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُخْطِئَكَ، فكُلَّ التَّفْدِيراتِ الَّتِي تُقَدَّرُهَا وتَقُولُ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كذَا لَا اللَّهِ اللَّهِ عَلَى الوَجْهَبْنِ، فَمَا قَدَّرَهُ مَا حَصَلَ كذَا. هِي تَقْدِيراتٌ يائِسَةٌ، لا تُؤَثِّرُ شَيْئًا، وأيَّا كانَ فالمَعْنَى صَحِيعٌ عَلَى الوَجْهَبْنِ، فهَا قَدَّرَهُ اللهُ أَنْ يُصِيبَ العَبْدَ فَلَا بُدَّ أَنْ يُصِيبَهُ، ولا يُمْكِنُ أَنْ يُخْطِئَهُ، ومَا وَقَعَ مُصِيبًا للإِنْسَانِ فإنَّهُ لَنْ يَمْنَعَهُ شَيْعٌ، فإذَا آمَنْتَ هَذَا الإِيهانَ ذُفْتَ طَعْمَ الإِيهانِ؛ لأَنْكَ تَطْمَيْنٌ وتَعْلَمُ أَنَّ الأَمْرَ لا بُدَّ أَنْ يَقَعَ عَلَى مَا وَقَعَ عليه، ولا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ عَلَى مَا وقَعَ عليه، ولا يُمْكِنُ أَنْ يَعْتَعَ الْإِيهانِ؛ لأَنْكَ تَطْمَيْنٌ وتَعْلَمُ أَنَّ الأَمْرَ لا بُدَّ أَنْ يَقَعَ عَلَى مَا وَقَعَ عليه، ولا يُمْكِنُ أَنْ يَعْتَمُ الْإِيهانِ؛ لأَنْكَ تَطْمَيْنٌ وتَعْلَمُ أَنَّ الأَمْرَ لا بُدًّ أَنْ يَقَعَ عَلَى عَلَى الْ فَعَيْرَهُ ولا يُمْكِنُ أَنْ يَعْتَعَلَمُ أَنَّ المَّنْ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَعْتَعَلَى مَا لَوْلَالُهُ أَنْ الْأَمْرَ لَا بُدًا اللّهُ فَي الْوَقِيقِ الْمُقَالِقُونَ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّه

مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ خَرَجَ بأَوْلادِهِ للنُّزَّهَةِ، فَدَبَّ بَعْضُ الأَوْلادِ إِلَى بِرْكَةٍ عَمِيقَةٍ، فسَقَطَ، فغرِقَ، فهاتَ، فَلَا يَقُولُ: لَوْ انَّنِي مَا خَرَجْتُ لَمَا مَاتَ الوَلَدُ. بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَجْرِيَ الأُمُورُ عَلَى مَا جَرَثْ علمْهِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَغَيَّرَ، فَهَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، فحينئذِ يَطْمَئِنُ الإِنْسَانُ ويَرْضَى، ويَعْرِفُ الْنَهُ لَا مَفَرَّ، وأَنَّ كُلَّ التَّقْدِيراتِ والتَّخَيُّلاتِ الَّتِي تَقَعُ فِي ذِهْنِهِ كُلُّهَا مِنَ الشَّيْطَانِ، فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كذَا لَكَانَ كذَا؛ فإنَّ «لَوْ» تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ، وحينئذِ يَرْضَى ويُسَلِّمُ.

وقَدْ أَشَارَ اللهُ إِلَى هَذَا المَعْنَى فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا أَصَابَ مِن تُصِيبَةِ فِى ٱلأَرْضِ وَلَا فِى أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَنبِ مِن فَبْلِ أَن نَبْرَأَهَمَّ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَشِيرُ ﴿نَّ ۖ لِكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا نَفْرَحُواْ بِمَا ءَاتَنكَمُ مُّ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالِ فَخُورٍ ﴾ [الحديد:٢٢-٢٣].

فائنتَ إِذَا عَلِمْتَ هَذَا العِلْمَ وتَيَقَّتُهُ بَقَلْبِكَ ذُفْتَ حَلاوةَ الإِيهانِ، واطْمَأَنْتَ، واسْتَقَرَّ قَلْبُكَ، وعَرَفْتَ أَنَّ الأَمْرَ جارٍ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَغَيَّرَ؛ ولهَذَا كثيرًا مَا يَجِدُ الإِنْسَانُ أَنَّ الأُمُورَ سَارَتْ لِيَصِلَ إِلَى هَذِهِ الْمُصِيبَةِ، فَتَجِدُهُ يَعْمَلُ أَعْهالًا لَمْ يَكُنْ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يَعْمَلَهَا حَتَّى يَصِلَ إِلَى مَا أَرادَ اللهُ عَنَجَمًا، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الأُمُورَ بقَضاءِ اللهِ وقَدَرِهِ.

[1] قَوْلُهُ: «وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ» نَقُولُ فِيهِ مِثْلَ الأَوَّلِ، يعْنِي: مَا قُدِّرَ أَنْ نَجُطْئَكَ فَلَنْ يُصِيبَكَ، نَقُولُ فِيهِ مِثْلَ الأَوَّلِ، يعْنِي: مَا قُدِّرَ أَنْ نَجُطْئَكَ وَصَلَ وَصَلَ وَصَلَ الرَّبِحِ الَّذِي كُنْتَ تُعِدُّ لَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ وَجَدَ أَنَّ المُوْسِمَ قَدْ فَاتَ، نقولُ لهُ: مَا أَخْطَأَكَ مِنْ هَذَا الرَّبْحِ الَّذِي كُنْتَ تُعِدُّ لَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ مَهُمْ كَانَ وَمَهُمْ عَمِلْتَ . أَوْ نَقُولُ: لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ؛ لأَنَّ الأَمْرَ لَا بُدَّ أَنْ يَجُرِيَ عَلَى مَا قَضَاهُ اللهُ وقَدَّرَهُ، وأَنْتَ جَرِّبْ نَفْسَكَ غَيْد أَنْكَ إذَا حَصَلْتَ عَلَى هَذَا اليَقِينِ ذُقْتَ حَلاوةَ الإِيهانِ.

# سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمُ<sup>[١]</sup>، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ<sup>[٢]</sup>.....

[1] ثُمَّ اسْتَدَلَّ لِهَا يَقُولُ بَقَرْلِهِ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمُ»، القَلَمُ بالرَّفْعِ، ورُوِيَ بالنَّصْبِ. فعَلَى رِوايَةِ الرَّفْعِ يَكُونُ اللَّهْ عَلَى رِوايَةِ الرَّفْعُ اللهُ هُوَ الفَلَمُ، لكنْ لَيْسَ مِنَ كُلُّ المَّخْلُوقَاتِ، كَمَا سَنْبَيَّتُهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى. وأمَّا عَلَى رِوايَةِ النَّصْبِ فيَكُونُ المَعْنَى: أَنَّ اللهَ أَمَرَ الفَلَمَ أَنْ يَكْتُبَ وَعَلَى هَذَا المَعْنَى لَا إشْكالَ أَمْرَهُ أَنْ يَكْتُبَ، وعَلَى هَذَا المَعْنَى لَا إشْكالَ فِيهِ، لكنْ عَلَى المَعْنَى الأَوْلُوقَاتِ كُلُّهَا هُوَ القَلَمُ ؟ فِيهِ، لكنْ عَلَى المَعْنَى الأَوْلُولُ الذِي هُوَ الرَّفْعُ: هَلِ المُرَادُ أَنَّ أَوَّلَ المَعْلَى هَا القَلَمُ؟

الجَوَابُ: لَا؛ لأَنْنَا لَوْ قُلْنَا: إِنَّ القَلَمَ أَوَّلُ المَخْلُوقَاتِ، وإِنَّهُ أُمِرَ بالكِتَابَةِ عِنْدَمَا خُلِقَ، لكنَّا يَعْلَمُ ابْتِنَاءَ خَلْقِ الشِّمَوَاتِ والأَرْضِ بِخَمْسِينَ تَعْلَمُ ابْتِنَاءَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ اللهُ عَرَّفِجَلَّ خَلَقَ أَشْيَاءَ قَبْلَ هَذِهِ اللَّذِهِ بأَزْمِنَةٍ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللهُ عَرَّفِجَلً؛ لأَنْ اللهُ عَرَقِجَلً خَلَق أَشْيَاء قَبْلَ هَذِهِ اللَّذِهِ بأَزْمِنَةٍ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللهُ عَرَّفِجَلً؛ لأَنَّ اللهُ عَرَقِجَلً لأَنْ اللهُ القَلَمُ. يَخْتَاجُ إِلَى لأَنَّ اللهُ القَلَمُ. يَخْتَاجُ إِلَى لَمْ اللهَ اللهَ مُؤلِقِلُ هَذَا الزَّمَنِ.

ُ قالَ أَهْلُ العِلْمِ: وتَأْوِيلُهُ: إِنَّ المَعْنَى: أَنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمُ بِالنَّسْبَةِ لِهَا نُشاهِدُهُ فقطْ مِنَ المَخْلُوقَاتِ، كالسَّمَوَاتِ والأرْضِ... فِهِيَ أَوَّلِيَّةٌ يِنْبِيَّةٌ، وقَدْ قَالَ ابْنُ القَيِّم فِي نُونِيَّتِهِ:

كُتِبَ القَضَاءُ بِدِهِ مِنَ الدَّبَّانِ فَدُولَانِ عِنْدَ أَبِي العَلَا السَهَمَذَانِ قَبْلَ الكِتَابِةِ كَانَ ذَا أَرْكَان (١)

وَالنَّاسُ مُخْتَلِفُ وِنَ فِي القَلَمِ الَّالَدِي هَلْ كَانَ قَبْلَ العَرْشِ أَوْ هُو بَعْدَهُ وَالحَسَقُ أَنَّ العَرْشَ قَبْلُ لِأَنْسَهُ

[٧] قَوْلُهُ: «فَقَالَ لهُ: اكْتُبْ» القائِلُ هُوَ اللهُ عَزَيْجَلَّ يُخَاطِبُ القَلَمَ، والقَلَمُ جَادٌ، لكنْ كُلُّ جَادٍ أَمامَ اللهِ مُدْرِكٌ وعاقِلٌ ومُرِيدٌ، والدَّلِيلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ فُصِّلَتْ: ﴿قُلْ آيَدَكُمُ لَتَكُمُّمُونَ بِاللّهِ مُدْرِكٌ وعاقِلٌ ومُرِيدٌ، والدَّلِيلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ فُصِّلَتْ: ﴿قُلْ آيَدَكُمُ لَكُمُ لَتَكُمُّرُونَ بِاللّهِ عَلَى مَنْ فَوْفِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَمَرَكَ فِيهَا وَمَوْدَ فَيهَا الْفَرَعِيلَ فَوْقَالَ هَا وَلِلأَرْضِ الْقِيمَ طَوْعًا أَوْ كُرُ هَا، فكانَ الجَوَابُ: ﴿قَالَنَا أَلْيَا طَابِعِينَ ﴾ [فصلت: ١-١١] كَرُهَا ﴾ أي: لَا بُدَ اللهُ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ وأجَابَتَا، وذَلَّ قَوْلُهُ: ﴿طَآمِعِينَ ﴾ عَلَى أَنَّ لَهَا إِرَادَةً وأَمَّا تُطِيعُ، فَقُلْ شَيْءٍ أَمَامَ اللهُ فَهُو مُدْرِكٌ مُرِيدٌ مُرِيدٌ وَيُجِيبُ ويَمْتَلُ.

<sup>(</sup>١) نونية ابن القيم (ص:٦٥).

فَقَالَ: رَبِّ! وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ <sup>[1]</sup> قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ <sup>[٢]</sup> حتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ <sup>[٢]</sup>»، يَا بُنَيَّ! سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ هذا <sup>[1]</sup> فَلَيْسَ مِنِّي» <sup>[١](١)</sup>.

[١] قَوْلُهُ: «قَالَ: رَبِّي وَمَاذَا أَكْتُبُ؟» «مَاذَا» اسْمُ اسْتِفْهَامٍ، مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، و«أَكْتُبُ» فِعْلٌ مُضارعٌ مَرْفُوعٌ بالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ، هَذَا إِذَا أَلْغِيَتْ «ذَا»، أمَّا إِذَا لَمْ تُلْغَ فَتُقُولُ: «مَا» اسْمُ اسْتِفْهَامٍ، مُبْتَدَأً، و«ذَا» خَبَرُهُ، أَيْ: مَا الَّذِي أَكْتُبُ؟ والعائِدُ عَلَى المُوصُولِ تَحْدُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: مَا الَّذِي أَكْتُبُهُ؟

وفي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الأَمْرَ المُجْمَلَ لَا حَرَجَ عَلَى المَّامورِ فِي طَلَبِ اسْتِيَانَتِهِ، وعَلَى هذَا فإنَّنا نَقُولُ: إِذَا كَانَ الأَمْرُ مُجْمَلًا فإنَّ طَلَبَ اسْتِبَانَتِهِ لَا يَكُونُ مَعْصِيَّةً، فالقَلَمُ لَا شَكَ أَنَّهُ مُمْتَثِلٌ لأَمْرِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ومَعَ ذلِكَ قَالَ: «رَبِّ وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ» فَكَتَبَ الْمَقادِيرَ.

فإنْ قِيلَ: هَلِ القَلَمُ يَعْلَمُ الغَيْبَ؟

فالجَوَابُ: لَا، لكنِ اللهُ أَمَرَهُ، ولا بُدَّ أَنْ يَمْتَئِلَ لأَمْرِ اللهِ، فَكَتَبَ هَذَا القَلَمُ -الَّذِي يُمْتَبَرُ جَمادًا بالنَّسْبَةِ لِفْهُومِنَا- كَتَبَ كُلَّ شَيْءٍ أَمَرَهُ اللهُ أَنْ يَكْتُبُهُ؛ لأَنَّ اللهَ إِذَا أرادَ شَيْئًا قَالَ لهُ: كُنْ. فَيَكُونُ عَلَى حَسَبِ مُرادِ اللهِ.

[٧] و«كُلُّ» مِنْ صِيَغِ العُمُومِ، فتَعُمُّ كُلَّ شَيْءٍ بِمَّا يَتَعَلَّقُ بفِعْلِ اللهِ أَوْ بفِعْلِ المَخْلُوقِينَ.

[٣] وقَوْلُهُ: «حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ» السَّاعَةُ هِيَ القِيَامَةُ، وأُطْلِقَ عَلَيْهَا لَفْظُ السَّاعَةِ؛ لأنَّ كُلَّ شَيْءٍ عَظِيمٍ مِنَ الدَّواهِي لَهُ ساعَةٌ، يعْنِي: السَّاعَةَ المَعْهُودَةَ الَّتِي تُذْهِلُ النَّاسَ، وتَحِيثُ بِهِمْ، وتَغْشَاهُمْ حِينَ تَقُومُ، وذَلِكَ عِنْدَ النَّفْخِ فِي الصُّورِ.

[٤] قَوْلُهُ: «يَا بُنَيَّ! سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا» أي: الإِيهانِ بأنَّ اللهَ كَتَبَ مَقادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ.

[٥] قَوْلُهُ: ﴿فَلَيْسَ مِنِّي ۚ تَبَرَّأُ مِنْهُ الرَّسُولُ ﷺ؛ لأنَّهُ كافِرٌ، والرَّسُولُ ﷺ بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ كافِرٍ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، رقم (۲۰۷۰)، وفيه حبيش بن شريح، وهو مقبول. ومن طريق آخر أخرجه الترمذي: كتاب القدر، رقم (۲۱۵)، والطيالسي (۷۵۷) وابن أبي عاصم في «السنة» (۲۰۵). وفيه عبد الواحد بن سليم. ومن طريق آخر أخرجه ابن أبي عاصم (۲۰۵) في «السنة» و«الأوائل» (۲). وفيه بقية بن الوليد ومعاوية بن سليم. ومن طريق آخر أخرجه أحد (٥/ ٣١٧) وابن أبي عاصم (۲۰۷) والآجري (ص:۱۷۷، ۱۷۷). وفيه أيوب بن زياد الحمصي. وأخرجه أيضًا: ابن أبي عاصم في «السنة» (۱۰۳). وفيه ابن لهيعة. والحديث صححه الألباني؛ كها في «تعليقه على المشكاة» (۲۶).

وَفِي رِوَايَةٍ لأَحْمَدَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ تَعَالَى القَلَمُ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ. فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِهَا هُوَ كَاثِنٌ إِلى يَوْم القِيَامَةِ<sup>[۱]</sup>»<sup>(۱)</sup>.

### ويُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ:

١ - مُلاطَفَةُ الأَبْنَاءِ بالمَوْعِظَةِ، وتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿يَا بُنَيَّ! ﴾.

٢ - أَنَهُ يَنْبَغِي أَنْ يُلَقَّنَ الاَّبْنَاءُ الأَّحْكامَ بأُدِلَّتِهَا، وذَلِكَ أَنَهُ لَمْ يَقُلْ: إِنَّ اللهَ كَتَبَ... وسَكَتَ، ولكنَّهُ أَسْنَدَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ مَمَثُلًا: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ لاَنْبِكَ: سَمَّ اللهَ عَلَى الأَكْلِ، واحْجَدِ اللهَ إِذَا مُخْتَ. فإنَّكَ إِذَا قُلْتَ: سَمَّ اللهَ عَلَى الأَكْلِ، واحْجَدِ اللهَ إِذَا فَرْغَتَ، فإنَّ النَّبِيَ ﷺ أَمَر بالتَّسْويةِ عِنْدَ الأَكْلِ، وقالَ: "إِنَّ اللهَ لَيْرْضَى عَنِ العَبْدِ يَأْكُلُ الأَكْلةَ ويَحْمَدُهُ فَرَغْتَ؛ لأَنَّ النَّبِيَ ﷺ أَمْرَ بالتَّسْويةِ عِنْدَ الأَكْلِ، وقالَ: "إِنَّ اللهَ لَيْرْضَى عَنِ العَبْدِ يَأْكُلُ الأَكْلةَ ويَحْمَدُهُ عَلْهَا، ويَشْرَبُ الشَّرْبَة ويَحْمَدُهُ عَلَيْهَا، (") إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ اسْتَقَدْتَ فَائِدَتَيْنِ:

الأُولَى: أَنْ تُعَوِّدَ ابْنَكَ عَلَى اتِّبَاعِ الأَدِلَّةِ.

الثانِيَةُ: أَنْ تُربَّيَهُ عَلَى مُحَبَّةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَانَّ الرَّسُولَ ﷺ هُوَ الإِمامُ النَّبَعُ الَّذِي يَجِبُ الأَخْذُ بَتُوْجِيهَاتِهِ. وهَذِهِ فِي الحَقِيقَةِ تَثِيرًا مَا يُغْفَلُ عنْهَا؛ فأكْثَرُ النَّاسِ يُوَجَّهُ ابْنَهُ إِلَى الأَحْكامِ فقط، لكنَّهُ لاَ يَرْبِطُ هَذِهِ التَّوْجِيهاتِ بالمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الكِتَابُ والسُّنَّةُ.

[١] قَوْلُهُ: «وَفِي رِوَايَةِ لأَحْمَدُ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمُ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ...» هَذِهِ الرَّوَايَةُ تُفِيدُ أَمْرًا زَائِدًا عَلَى مَا سَبَقَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ» فإنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ القَلَمَ امْتَثَلَ، والحَدِيثُ الأَوَّلُ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَّا عَنْ طَرِيقِ اللَّزُومِ بأَنَّهُ سَيَكْتُبُ امْتِثَالًا لأَمْرِ اللهِ تَعَالَى.

فيُسْتَفَادُ مِنْهُ مَا سَبَقَ مِنْ كِتَابَةِ اللهِ سُنْهَانَهُوْتَعَالَىٰ كُلَّ شَيْءً لِلَى قِيامِ السَّاعَةِ، وهَذَا مَذْكُورٌ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَكَ اللّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّكَآءِ وَٱلْأَرْضُ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَنَّ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللّهِ يَسِيرُ ﴾ [الحج: ٢٠]، وقالَ تَعَالَى: ﴿مَا آصَابَ مِن شُحِيبَةٍ فِي ٱلأَرْضِ وَلَا فِيَ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كَنْبِ مِن قَبْلِ أَن نَبْرًاهَآ﴾ أَيْ: مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْراً الحَلِيقَةَ ﴿إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللّهِ يَسِيرُ ﴾ [الحديد: ٢٢].

قَوْلُهُ: ﴿إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ» هُوَ يَوْمُ البَعْثِ، وسُمِّيَ يَوْمَ القِيَامَةِ؛ لِقِيَامٍ أُمُورٍ ثَلاثَةٍ فِيهِ:

<sup>(</sup>١) أخرجه الإِمام أحمد (٣١٧/٥) وابن أبي عاصم في السنة (١٠٧).

وفيه أيوب بن زياد الحمصي، لم يوثقه غير ابن حبان؛ كما في اتعجيل المنفعة ا(ص:٧٩).

 <sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب حمد الله بعد الأكل والشرب، رقم (٢٧٣٤)، من حديث أنس رَحْوَاللَّهَاءَة.

وَفِي رِوَايَةٍ لابنِ وَهْبٍ: قَـالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّالتَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّةٍ: «فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالقَـدَرِ خَيرِهِ وَشَرِّهِ أَحْرَقُهُ اللهُ بِالنَّالِ اللهِ

الأوَّل: قِيامُ النَّاسِ مِنْ قُبُورِهِمْ لرَبِّ العَالَمِينَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لِيَوْمِ عَظِيمٍ ﴿ ۚ ﴾ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ المَالَمِينَ ﴾ [المطففين:٥-٦].

النَّانِ: قِيامُ الأشْهادِ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ للرُّسُلِ وعَلَى الأُمَمِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَتَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيْزَةِ الدُّنِيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَىٰدُ﴾ [خافر:٥١].

الثَّالِثُ: قِيامُ العَدْلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوْنِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيكَمَةِ ﴾ [الأنبياء:٤٧].

قَوْلُهُ: «وَفِي رِوَايَةِ لانْبنِ وَهْبٍ» ظاهِرُهُ أنَّ هَذَا فِي حَدِيثِ عُبادَةَ، وابْنُ وهْبِ أحَدُ حُفَّاظِ لحَدِيثِ.

قَوْلُهُ: «فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ أَحْرَقَهُ اللهُ بالنَّارِ» في هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أنَّ الإِيهانَ بالقَدَرِ واجِبٌ ولا يَيْمُ الإِيهانُ إِلَّا بِهِ، وأمَّا مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بهِ فإنَّهُ يُحْرَقُ بالنَّارِ.

وقَوْلُكُ: «أَحْرَقَهُ اللهُ بالنَّارِ» بَعْدَ قَوْلِهِ: «فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ أَوْ شَكَّ فَإِنَّهُ بُحْرَقُ بالنَّارِ؛ لأنَّ لدَيْنَا ثَلاثَةَ مَقاماتٍ:

الأوَّلُ: الإِيهانُ والجَزْمُ بالقَدَرِ بمَرَاتِيهِ الأَرْبَعِ.

الثَّانِي: إنْكارُ ذلكَ.

وهذانِ واضِحَانِ؛ لأنَّ الأوَّلَ إيمانٌ والثَّانِيَ كُفْرٌ.

الثَّالِثُ: الشَّكُّ والتَّرَدُّدُ.

فهَذَا يَلْحَقُ بِالكُفْرِ؛ ولهَذَا قَالَ: "فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ»، ودَخَلَ فِي هَذَا النَّفْيِ مَنْ أَنْكَرَ ومَنْ شَكَ.
[1] وفِي قَوْلِهِ: «أَحْرَقَهُ اللهُ بِالنَّارِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ عذابَ النَّارِ مُحْرِقٌ، وأَنَّ أَهْلَهَا لَيْسَ كَمَا زَعَمَ بَعْضُ أَهْلِ البِدَعِ يَتَكَيَّفُونَ لَهَا حتَّى لَا يُحِسُّونَ لَهَا بِأَلَمٍ، بَلْ هُمْ يُحِسُّونَ بِأَلَمٍ، وقُحْرُقُ أَجْسامُهُمْ، وقَدْ ثَبَتَ فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ أَنَّ اللهَ يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ مِنَ المُؤْمِنِينَ حتَّى صَارُوا حُمَا (ا)، يغنِي: فَحْمًا

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، رقم (٦٥٦٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رَحَقَلَيْقَةَنْ.

أَسْوَدَ، وقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ القُرْآنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [الحج:٢٢]، وفي قَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿كُمَّا نَضِتَ جُلُودُهُم بَدَّائَتُهُمْ جُلُودًا غَرِيهَا لِيَدُوقُواْ ٱلْعَذَابَ﴾ [النساء:٥٦].

[1] قَوْلُهُ: "فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنَ القَدَرِ" لَمْ يُفْصِحْ عَنْ هَذَا الشَّيْء، لكنْ لَعَلَّهُ لَمَّا حَدَثَتْ بِدْعَةُ القَدَرِ، وَهِيَ أُوَّلُ البِدَعِ حُدُوثًا صَارَ النَّسُ يَتَشَكَّكُونَ فِيهَا ويَتَكَلَّمُونَ فِيهَا، وإلَّا فإنَّ النَّاسَ قَبَلَ حُدُوثِ هَذِهِ البِدْعَةِ كَانُوا عَلَى الحقِّ، ولَا سِيَّا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ عَلَى أَصْحَابِهِ ذَاتَ يَوْمٍ وهُمْ يُتَكَلَّمُونَ فِي القَدَرِ، فَغَضِبَ النَّيُّ عَلَيْهَا اَشَكَرُهُ وَالنَّلَامُ مِنْ ذَلِكَ، وأَمْرَهُمْ بأَنْ لا يَتَنَازَعُوا وأَنْ لا يَخْتَلِفُوا، فَخَضِبَ النَّيِّ عَلَيْهَا اصَّلَامُواللَّهُ مِنْ ذَلِكَ، وأَمْرَهُمْ بأَنْ لا يَتَنازَعُوا وأَنْ لا يَخْتَلِفُوا، فَكَ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ الشَّبِهِ؛ فلهَذَا يَقُولُ ابْنُ النَّاسُ عَنْ هذا (''، حتَّى قَامَتْ بِدْعَةُ القَدَرِيَّةِ، وحَصَلَ مَا حَصَلَ مِنَ الشَّبِهِ؛ فلهَذَا يَقُولُ ابْنُ الذَّيْكِيِّ : "فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنَ الشَّبَهِ؛ فلهَذَا يَقُولُ ابْنُ

[٧] قَوْلُهُ: «فحَدِّثْنِي بشَيْءٍ؛ لَعَلَّ اللهُ أَنْ يُذْهِبَهُ مِنْ قَلْبِي» أَيْ: يُذْهِبَ هَذَا الشَّيْءَ، وهَكَذَا يَجِبُ عَلَى الإِنْسَانِ إِذَا أُصِيبَ بِمَرَضٍ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى أَطِيَّاءِ ذلِكَ المَرَضِ، وأطِبَّاءُ مَرَضِ القُلُوبِ هُمُ العُلْمَاءُ، ولَا سِيمًا مِثْلُ الصَّحَابَةِ رَضِيَّكَةَ عَنْهُ، كأْبِيِّ بْنِ كَعْب، فلِكُلِّ دَاءٍ طَبِيبٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «لَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدِ ذَهَبًا مَا قَبِلَهُ اللهُ مِنْكَ حتَّى تُؤْمِنَ بالقَدَرِ» هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بالقَدَرِ فَهُوَ كافِرٌ؛ لأَنَّ الَّذِي لَا تُقْبَلُ مِنْهُ النَّفقاتُ هُمُ الكُفَّارُ، وسَبَقَ نَحْوُهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضَا<u>َلَكَ</u>عَنْهَا.

[٤] قَوْلُهُ: «حَتَّى تُؤْمِنَ بالقَدَرِ، وتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، ومَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ» قَدْ سَبَقَ الكَلامُ عَلَى هَذِو الجُمْلَةِ.

 <sup>(</sup>١) حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَهِ عَلَيْقَائهُ؛ قال: (خرج رسول الله ﷺ على أصحابه وهم يختصمون في القدر؛ فكأنها
 يفقاً في وجهه حب الرمان من الغضب، فقال: (بهذا أمرتم، أو لهذا خلقتم؟! تضربون القرآن بعضه ببعض؟! بهذا
 هلكت الأمم قبلكم».

أخرجه ابن ماجه: المقدمة، باب في القدر، رقم (٨٥)، قال في «الزوائد»: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات»، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١١١٩).

وأخرجه أيضًا أحمد في «المسند» –تحقيق شاكر– طريق حماد (٦٨٤٦) ومن طريق أبي معاوية (٦٦٦٨) ومن طريق أنس بن عياض عن أبي حازم (٢٧٠٢). وقال أحمد شاكر: «إسناد صحيح».

وَلَوْ مُتَّ<sup>الًا</sup> عَلَى غَيْرِ هَذَا لَكُنْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ<sup>[۱]</sup>. قَالَ: فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللهِ بِنَ مَسْعُودٍ وَحُذَيْفَةَ بِنَ اليَهانِ وَزَيْدَ بِنَ ثَابِتٍ، فَكُلُّهُمْ حَدَّتَنِي بِمِثْلِ ذلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ الحُتاكمُ فِي (صَحِيحِهِ)(۱).

[١] قَوْلُهُ: "وَلَوْ مُتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا لَكُنْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ» "مُتُّ» بالضَّمِّ؛ لأَنَّهَا مِنْ مَاتَ يَمُوتُ، وفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى بالكَسْرِ "مِتَّ» كَمَّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَلَيْنْ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ) [آل عمران:١٥٨] فِي إحْدَى القِرَاءَتَيْنِ، وَهِي عَلَى هَذِهِ القِرَاءَةِ مِنْ مَاتَ يَمِيتُ بالياءِ.

[٢] قَوْلُهُ: «عَلَى غَيْرِ هَذَا لَكُنْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ» جَزَمَ أُبِيُّ بْنُ كَعْبٍ رَحَوَالِلَّهُ عَنَهُ بِأَنَّهُ إِذَا مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؛ لأنَّ مَنْ أَنْكَرَ القَدَرَ فَهُوَ كَافِرٌ، والكَافِرُ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا الْمُخَلِّدُونَ فِيهَا.

وهلْ هَذَا الدَّواءُ يُفِيدُ؟

الجَوَابُ: نَعَمْ، يُفِيدُ، وكُلُّ مُؤْمِنِ باللهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ مُنْتَهَى مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بالقَدَرِ هُوَ هذا - فَلَا بُدَّ أَنْ يَرْتَلِعَ، ولَا بُدَّ أَنْ يُؤْمِنَ بالقَدَرِ عَلَى مَا جَاءَ فِي كِتَابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

وقَوْلُهُ: «فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ وحُذَيْفَةَ بْنَ اليَهانِ وزَيْدَ بْنَ ثَابِتِ، فَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي بِمِثْلِ ذلكَ» المُشارُ إلَيْهِ الإِيهانُ بالقَدَرِ، وأنْ يَعْلَمَ الإِنْسَانُ أنْ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ ومَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وهَوُلاءِ العُلَمَاءُ الأجِلَّاءُ كُلُّهُمْ مِنْ أهْلِ القُرْآنِ.

فَأْيَنُّ بْنُ كَعْبٍ مِنْ أَهْلِ القُرْآنِ ومِنْ كَتَبَةِ القُرْآنِ، حَنَّى إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ دَعَاهُ ذاتَ يَوْمٍ وقَرَأَ عَلَيْهِ سُورَةَ ﴿ لَهَ يَكُنِي ﴾ البَيْنَةَ، وقَالَ: ﴿ إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَهَا عَلَيْكَ»، فقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! سَبَّانِي اللهُ لَكَ. قَالَ: «نَعَمْ»، فَبَكَى رَحَقَلِقَهَنهُ بُكاءَ فَرَحٍ أَنَّ اللهَ عَرَقِجَلَّ سَيَّاهُ باسْمِهِ لِنَبِيَّهِ، وأَمَرَ نَبِيَّهُ أَنْ يَقْرَأُ عَلَيْهِ هَذِهِ السُّورَةَ").

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (٥/ ١٨٥) وأبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٦٩)، وابن ماجه: المقدمة، باب في القدر، رقم (٤٧٧)، وعبد الله ابن الإمام أحمد في «السنة» (ص :٧٧) وابن أبي عاصم في «السنة» (٢٤٥) والطبراني في «الكبير» (٤٩٤) وابن حبان (١٨١٧) والخطيب في «المربعة» (١/ ١٨٤). وأخرجه من طريق آخر: الآجري في «الشربعة» (ص :١٨٤). وقال الهيثمي في «بجمع الزوائد» (٧/ ١٨٤): «رواه الطبراني بإسنادين، ورجال هذه الطريق ثقات».

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب أبي بن كعب، رقم (٣٨٠٩)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة،
 باب من فضائل أُبيِّ، وقم (٧٩٩)، من حديث أنس رَحِيَّكَهُمَّةُ.

### فِيهِ مَسائِلُ:

# الأُولَى: بَيَانُ فَرْضِ الإِيْهَانِ بِالقَدَرِ [١].

وَأَمَّا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ القُرْآنَ خَضَّا كَمَا أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأُهُ عَلَى قِراءَةِ ابْنِ أُمَّ عَبْدٍ»(١)، وأمَّا زَيْدُ بْنُ ثابِتٍ، فَهُوَ أَحَدُ كُتَّابِ القُرْآنِ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ رَصَالِقَاعَنه(١)، وحُذَيْفَةُ بْنُ اليَهانِ صاحِبُ السِّرِّ الَّذِي أَسَرَّ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بأشاءِ المُنافِقِينَ (٣).

والحاصِلُ أنَّ هَذَا البَابَ يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ الإِيهانِ بالقَضَاءِ والقَدَرِ بمَراتِيهِ الأَرْبَعِ.

مَسْأَلَةٌ: الإيهانُ بالقَدَرِ هَلْ هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِتَوْحِيدِ الرَّبُوبِيَّةِ، أَوْ بالأَلُوهِيَّة، أَوْ بالأَسْمَاءِ وَالصَّفَاتِ؟

الجَوَابُ: تَعَلَّقُهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ أَكْثَرُ مِنْ تَعَلَّقِهِ بِالأَلُوهِيَّةِ والأَسْهَاءِ والصَّفَاتِ، ثُمَّ تَعَلَّقُهُ بِالأَسْهَاءِ والصَّفَاتِ، ثُمَّ تَعَلَّقُهُ بِالأَسْهَاءِ والصَّفَاتِ أَكْثُرُ مِنْ تَعَلَّقِهِ بِالأَلُوهِيَّةِ الْعَبَادَةِ اللَّهِيَّةِ الْعَبَادَةِ، والعِبَادَةُ فِعْلُ العَبْدِ؛ فلهَا تَعَلَّقٌ بِالقَدَرِ، وَالْعِبَادَةُ الْعِبَادَةُ وَالْعِبَادَةُ فِعْلُ العَبْدِ؛ فلهَا تَعَلَّقٌ بِالقَدَرِ، فالهَا تَعَلَّقٌ بالقَدَرِ، فالهَا تَعَلَّقٌ بالقَدَرِ، فالهَا تَعَلَّقٌ بالقَدَر، فالهَا مَاسٌ بأفسام التَّوْجِيدِ الثَّلاثَةِ.

مَسْأَلَةٌ: هَلِ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي القَدَرِ؟

الجَوَابُ: نَعَم، اخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى ثَلاثِ فِرَقٍ، وقَدْ سَبَقَ (أ).

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: بَيَانُ فَرْضِ الإِيهانِ بالقَدَرِ، دَلِيلُهُ قَوْلُهُ: «الإِيهانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَاليَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ».

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (٧/١)، وابن ماجه: المقدمة، فضل عبد الله بن مسعود رَجَوَلِيَّهُ عَنْهُ، رقم (١٣٨)، من حديث أبي بكر وعمر رَجَوَلِيَّهُ عَنْهُا. وأخرجه أحمد (٢/ ٢٦، ٣٨) وابن سعد (٢/ ٤٣٢، ٧/ ٣٥) والحاكم (٣١٨/٣) -وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي-؛ عن عمر رَجَوَلَلَهُ عَنْهُ.

وأحمد (١/ ٤٤٥، ٤٥٤) وابن سعد، والطيالسي (١/ ١٥) والطبراني، والبزار؛ كما في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٨٧) من حديث ابن مسعود رَيَحَالِيَّشَنَهُ، وقال الهيشمي: «وفيه عاصم بن أبي النجود، وهو على ضعفه حسن الحييث، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح، ورجال الطبراني رجال الصحيح، علما فرات بن محبوب وهو ثقة». والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٦٠)، من حديث عهار بن ياسر رَيَحَالَشَكَنَهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ لَقَدُ جَآءَكُمْ رَسُوكِ فِنْ ٱنْشِيكُمْ عَزِيرٌ عَلَيْهِ مَا عَنِـنَّذُ ﴾، رقم (٢٧٩).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عهار وحذيفة، رقم (٣٧٤٢)، من حديث أبي الدرداء رَهَزَلَتُهُعَنهُ.

<sup>(</sup>٤) انظر: (ص:٧٢٩).

الثانِيَةُ: بَيَانُ كَيْفِيَّةِ الإِيْهَانِ [١].

الثالِثَةُ: إِحْبَاطُ عَمَلِ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ [٢].

الرَّابِعَةُ: الإِخْبَارُ أَنَّ أَحَدًا لَا يَجِدُ طَعْمَ الإِيْبَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِهِ [1].

الخَامِسَةُ: ذِكْرُ أَوَّلِ مَا خَلَقَ اللهُ [1].

[١] الثانيَّةُ: بَيَانُ كَيْهِيَّةِ الإِيهانِ، أيْ: بالقَدَرِ، وَهُوَ أَنْ تُؤْمِنَ بأنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، ومَا أَخْطَأَكُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ.

ولَمْ يَتَكَلَّمِ الْمُؤَلِّفُ عَنْ مَراتِبِ القَدَرِ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا، ونَحْنُ ذَكَرْنَاهَا وأَنَّها أَرْبَعُ مَرَاتِبَ، مُجِعَتِ اخْتِصَارًا فِي بَيْتٍ واحِدٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

# عِلْمُ كِتَابَدَةُ مَوْلَانَمَا مَشِمَيْتُهُ وَخَلْقُمُ وَهُمَ وَإِيجَمَادٌ وَتَخْمُونِنُ

والإِيهانُ بهَذِهِ المَرَاتِبِ دَاخِلٌ فِي كَيْفِيَّةِ الإِيهانِ بالقَدَرِ.

[٧] الثالِثَةُ: إحْبَاطُ عَمَلِ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمْ مِثْلُ أُحُدٍ ذَمَبًا ثُمَّ أَنْفَقَهُ فِي سَبِيلِ اللهِ مَا قَبِلُهُ اللهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالقَلَرِ»، ويَتَقَرَّعُ مِنْهُ مَا ذَكَرْنَاهُ سابِقًا بالنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنْ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بالقَدَرِ فَهُو كافِرٌ؛ لأنَّ الكافِرَ هُوَ الَّذِي لَا يُقْبَلُ مِنْهُ العَمَلُ.

[٣] الرَّابِعَةُ: الإِخْبارُ أَنَّ أَحَدًا لَا يَجِدُ طَعْمَ الإِيهانِ حتَّى يُؤْمِنَ بهِ، أَيْ: بالقَدَرِ، وَهُوَ كَذَلِكَ؟ لَقَوْلِ عُبَادَةً بْنِ الصَّامِتِ لابْيهِ: يَا بُنَيَّ! إِنَّكَ لَنْ تَجِدَ طَعْمَ الإِيهانِ... إلخ. وقَدْ سَبَقَ أَنَّ الإِيهانَ بالقَدَرِ يُوجِبُ طُمَأْنِينَةَ الإِنسَانِ بِهَا قَصَاهُ اللهُ عَرَقِجَلَّ ويَسْتَرِيحُ؛ لأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ لَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ عَلَى حَسَبِ المَقْدُورِ، لَا يَتَخَلَّفُ أَبُدًا، "وَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنَّي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا؛ لِأَنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيطَانِ" (")، ولا تَرْفَعُ شَيْنًا وفَعَ مَهُمَا قُلْتَ.

[٤] الحَامِسَةُ: ذِكْرُ أَوَّلِ مَا خَلَق اللهُ. ظاهِرُ كَلامِ الْمُؤَلِّفِ: المَّيْلُ إِلَى أَنَّ القَلَمَ أَوَّلُ مَخْلُوقاتِ اللهِ، ولكنِ الصَّحِيحُ خِلافُهُ، وأَنَّ القَلَمَ لَيْسَ أَوَّلَ خَلُوقاتِ اللهِ؛ لأَنَّهُ ثَبَتَ فِي (صَحِيحِ البُخَارِيِّ): «كَانَ اللهُ ولَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الماء، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَوَاتِ والأرْضَ، وَكَتَبَ فِي الذَّكْرِ مَقَادِيرَ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، رقم (٢٦٦٤)، من حديث أبي هريرة رَسَحَالِلَهُ تَعَلْد

السَّادِسَةُ: أَنَّهُ جَرَى بِالْمَقَادِيرِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ إِلَى يَوْمِ قِيَامِ السَّاعَةِ [1]. السَّابِعَةُ: بَرَاءَتُهُ ﷺ بِمَّنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ [1]. النَّامِنَةُ: عَادَةُ السَّلَفِ فِي إِزَالَةِ الشُّبْهَةِ بِسُوّالِ العُلَمَاءِ [1].

كُلِّ شَيْءٍ»(١)، وهَذَا وَاضِحٌ فِي التَّرْتِيبِ؛ ولهَذَا كَانَ الصَّوَابُ بِلَا شَكِّ أَنَّ خَلْق القَلَمِ بَعْدَ خَلْقِ العَرْش.

وسَبَقَ لَنَا تَخْرِيجُ الرُّوَايَتَيْنِ، وأَنَّهُ عَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي ظاهِرُهَا أَنَّ القَلَمَ أَوَّلُ مَا خُلِقَ ثُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ أَوَّلُ مَا خُلِقَ بالنِّسْبَةِ لِيَا يَتَعَلَّقُ بهَذَا العالَمِ المُشاهَدِ، فَهُوَ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ، فتكُونُ أَوَّلِيَّتُهُ نِسْبِيَّةً.

[1] السَّادِسَةُ: أَنَّهُ جَرَى بالمَقادِيرِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ إِلَى يَوْمِ قِيامِ السَّاعَةِ؛ لِقَوْلِهِ فِي الحَدِيثِ: «فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُو كَاثِنٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ»، وفيهِ أيضًا مِنَ الفَوَائِدِ: تَوْجِيهُ خِطابِ اللهِ إِلَى الجَادِ، وأَنَّهُ يَعْقِلُ أَمْرَ اللهِ؛ لأنَّ اللهَ وَجَّهَ الخِطابَ إِلَى القَلَمِ فَفَهِمَ واسْتَجَابَ، لكنَّهُ سَأَلَ فِي الأَوَّلِ وقَالَ: «مَاذَا أَكْتُبُ؟».

[٧] السَّابِعَةُ: بَراءَتُهُ ﷺ عِمَّنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ؛ لقَوْلِهِ: «مَنْ مَاتَ عَلَى خَيْرِ هَذَا فَلَيْسَ مِنِّي» وهَذِهِ البَرَاءَةُ مُطْلَقَةٌ؛ لأَنَّ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بالقَدَرِ فَهُوَ كافِرٌ كُفْرًا مُخْرِجًا عَن الِلَّةِ.

[٣] الثَّامِنَةُ: عَادَةُ السَّلَفِ فِي إِزَالَةِ الشُّبْهَةِ بسُوَّالِ العُلَيَاءِ؛ لأنَّ ابْنَ الدَّيْلَمِيِّ يَقُولُ: «فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ وحُذَيْفَةَ بْنَ اليَهانِ وزَيْدَ بْنَ ثابِتٍ» بَعْدَ أَنْ أَتَى أُبِيَّ بْنَ كَعْبٍ، فدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ مِنْ عادَةِ السَّلَفِ السُّوَالَ عَلَمَ يَشْتَبُهُ عليهِمْ.

وفيه أيضًا مَسْأَلَةٌ ثانِيَةٌ، وَهِيَ جَوازُ سُوالِ أَكْثَرَ مِنْ عالِمٍ للتَنْبُّتِ؛ لأنَّ ابْنَ الدَّيْلَدِيِّ سَأَلَ عِدَّةَ عُلماءَ، أَمَّا سُوَالُ أَكْثَرَ مِنْ عالِمٍ لِتَبَّعِ الرُّخصِ فهَذَا لَا يَجُوزُ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذلِكَ أَهْلُ العِلْمِ، وهَذَا مِنْ شَأْنِ اليَهُودِ، فاليَهُودُ ليَّا كَانَ فِي التَّوْرَاةِ أَنَّ الزَّانِيَ يُرْجَمُ إِذَا كَانَ مُحْصَنًا وكَثرَ الزِّنَا فِي أَشْرافِهِمْ، غَيَّرُوا هَذَا الحَدَّ، وليَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ المَدِينَةَ، وزَنَى مِنْهُمْ رَجُلٌ بامْرأةٍ قَالُوا: اذْهَبُوا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ لَعَلَّكُمْ، تَجِدُونَ عَنْدَهُ شَيْئًا آخَرَ؛ لأَجْلِ أَنْ يَتَتَبَعُوا الرُّحْصَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ﴿ وَكَاتَ عَرْشُهُ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾، رقم (٧٤١٨)، من حديث عمران بن حصين رَهَوَلَلْهَمْنَاهُا.

التَّاسِعَةُ: أَنَّ العُلَمَاءَ أَجَابُوهُ بِمَا يُزِيلُ شُبْهَتَهُ، وَذَلِكَ أَنْهُمْ نَسَبُوا الكَلَامَ إِلَى رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ فَقَطْلًا.

[1] التَّاسِعَةُ: أَنَّ العُلَمَاءَ أَجَابُوهُ بِيَا يُزِيلُ شُبْهَتَهُ، وذَلِكَ أَنَّهُمْ نَسَبُوا الكَلامَ إِلَى رَسُول اللهِ صَلَّاتِمَاعَيَةُ وَلَكَ النَّهِمُ نَسَبُوا الكَلامَ إِلَى رَسُول اللهِ صَلَّاتَمَاعَيَدوَسَلَةِ فقطُ؛ لقَوْلِ ابْنِ الدَّيْلَمِيِّةً: ﴿كُلُّهُمْ حَدَّنْنِي بِعِثْلِ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وهَذَا مُزِيلٌ للشُّبْهَةِ، فإذَا تُسِبَ الأَمْرُ إِلَى اللهِ ورَسُولِهِ زَالَتِ الشَّبْهَةُ ثَمَامًا، لكنْ تَزُولُ عَنِ اللَّوْمِنِ، أَمَّا عَبُرُ المُؤْمِنِ فَلَا اللهَ عَنْهِ اللهُ عَنْهُ اللهُ ورَسُولِهِ زَالَتِ الشَّبْهَةُ ثَمَامًا، لكنْ تَزُولُ عَنِ اللَّوْمِنِ، أَمَّا عَبُرُ المُؤْمِنِ اللهُ ورَسُولِهِ وَاللهِ وَلِلْكَ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهُ وَاللهِ وَاللهِ وَلَمُولِولِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَلَوْمُ وَاللهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُو

لكنِ الْمُؤْمِنُ هُوَ الَّذِي تَزُولُ شُبْهَةُ بِهَا جَاءَ عَنِ اللهِ ورَسُولِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنِ وَلَا اللّهَ وَاللّهِ وَرَسُولِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنَ إِذَا قَضَى اللّهُ وَرَسُولُهُ وَ أَمْلِ اللّهَ اللّهَ الْمَوْأَةِ: ﴿ كَانَ يُصِيبُنَا ذَلِكَ - تَعْنِي: الحَيْضَ - فَنُؤْمَرُ بقَضَاءِ الصَّوْمِ، ولَا نُوْمَرُ بقَضَاءِ الصَّلاةِ ﴾ اللّهَ وَكَانَ يُصِيبُنَا ذَلِكَ - تَعْنِي: الحَيْضَ - فَنُؤْمَرُ بقَضَاءِ الصَّلاقِ ﴾ للمَوْ أَقِد اللّهُ عَنَقِيمًا أَوْمَنُ لَمُ يُؤْمِنُ لَعَلّهُ يُؤْمِنُ ولهَذَا لَهُ عَنْ اللّهُ عَزَقِبَلًا وَلِهُ اللّهُ عَلَيْهُ والحِسَّيَةَ عَلَى ذَلْكَ، فَقَالَ فِي أُولِقِ العَقْلِ: ﴿ وَهُو لَعُمْ اللّهُ عَزَقِبَكُمْ اللّهُ عَزَقِبَكُمْ اللّهُ عَنْ ذَلْكَ، فَقَالَ فِي أُولِقَ العَقْلِ: ﴿ وَهُو اللّهُ عَزَقِبُكُمْ اللّهُ عَلَيْهُ فَقَالَ فِي اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَزَقِبُكُمْ اللّهُ عَزَقِبُكُمْ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَزَقِبُكُمْ اللّهُ عَزَقِبُكُمْ اللّهُ عَزَقِبُكُمْ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَزَقِبُكُمْ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَزَقِبُكُمْ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى الْأَوْمُ اللّهُ عَلَى الْمُعَلّى الْمُعْلَى الْمُعْلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ الْمُؤْمِلُولُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللل

و ذَكَرَ أَوِلَّةً حِسَّيَّةً، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمِنْ ءَلِيَنِهِ؞ أَنَكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَشِعَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَاتَهُ أَهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ ٱلَّذِينَ آخَيَاهَا لَمُعِي ٱلْمَوْقَيَ۞ [فصلت:٣٩].

فإذًا لَا مانِعَ أَنْ تَأْتِيَ بالأدِلَّةِ العَقْلِيَّةِ أَوِ الحِسِّيَّةِ مِنْ أَجْلِ أَنْ تُقْنِعَ الحَصْمَ وَتُطَمِّينَ المُوافِقَ.

وفِيهِ دَلِيلٌ رابعٌ، وَهُوَ دَلِيلُ الفِطْرَةِ، فَلَا مانِعَ أَيضًا أَنْ تَأْتِيَ بِهِ للاسْتِدُلالِ عَلَى مَا تَقُولُ مِنَ الحَتِّ؛ لِتَلْزِمَ الحَصْمَ بِهِ وتُطَمْثِنَ المُوافِقَ، ومَا زالَ العُلَهَاءُ يَسْلُكُونَ هَذَا المَسْلَكَ، وقَدْ مَرَّ عَلَيْنَا قِصَّةُ أَبِي المَعَالِي الجُوئِينِيِّ مَعَ الهَمْدَانِيُّ؛ حَيْثُ إِنَّ أَبَا المَعالِي الجُوئِينِيِّ حَفَقَ اللهُ لَنَ اللهِ عَلَى عَرْشِهِ، فَقَالَ لَهُ الهَمْدَانِيُّ: «دَعْنَا مِنْ ذِكْرِ العَرْشِ، فَهَا تَقُولُ فِي هَـذِهِ الضَّرُورَةِ الَّتِـي نَجِدُهَا

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب لا تقفي الحائض الصلاة، رقم (٣٢١)، ومسلم: كتاب الحيض، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة، رقم (٣٣٥).

فِي قُلُوبِنَا: مَا قَالَ عارِفٌ قطُّ: يَا اللهُ اللهِ اللهِ وَجَدَمِنْ قَلْبِهِ ضَرُورَةً بطلَبِ المُلُوِّ»، فصَرَخَ أَبُو المعالِي ولَطَمَ عَلَى رَأْسِه، وقَالَ: حَبَّرَنِي الهَمْدَانِيُّ، حَبَّرَنِي الهَمْدَانِيُّ.

فإذًا: الأدِلَّةُ سَمْعِيَّةٌ وعَفْلِيَّةٌ وفِطْرِيَّةٌ وحِسِّيَّةٌ. وأشَدُّهَا إِقْنَاعًا للمُؤْمِنِ هُوَ الدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ؛ لأَنَّهُ يَقِفُ عنْدَهُ، ويَعْلَمُ أنَّ كُلَّ مَا خَالَفَ دَلالَةَ السَّمْعِ فَهُوَ باطِلٌ، وإنْ ظَنَّهُ صاحِبُهُ حَقًّا.





[1] قَوْلُهُ: «بَابٌ: مَا جَاءَ فِي الْمُصَوِّرِينَ» يغنِي: مِنَ الوَعِيدِ الشَّدِيدِ.

ومُناسَبَةُ هَذَا البَابِ للتَّوْحِيدِ: أنَّ فِي التَّصْوِيرِ خَلْقًا وإبْدَاعًا يَكُونُ بِهِ المُصَوَّرُ مُشارِكًا شِ فِي ذلِكَ الحَّلْقِ والإِبْداع.

[۲] قَوْلُهُ فِي الحَدِيثِ: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِّنْ ذَهَبَ يَخُلُقُ كَخَلْقِي» يَنْتَهِي سَنَدُ هَذَا الحَدِيثِ إِلَى اللهِ عَزَقِجَلَّ، ويُسَمَّى حَدِيثًا قُدْسِيًّا، وسَبَقَ الكَلامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ فَضْلِ التَّوْجِيدِ ومَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ (ص:٦٥).

قَوْلُهُ: «ومَنْ أَظْلَمُ» «مَنِ» اسْمُ اسْتِفْهَامٍ، والْمُرَادُ بِهِ النَّفْيُ، أَيْ: لَا أَحَدَ أَظْلَمُ، وإذَا جَاءَ النَّفْيُ بصِيغَةِ الاسْتِفْهَامِ كَانَ ٱبْلَغَ مِنَ النَّفْيِ المَحْضِ؛ لأَنَّهُ يَكُونُ مُشْرَبًا مَعْنَى التَّحَدِّي والتَّعْجِيزِ.

فإنْ قِيلَ: كَيْفَ يُجْمَعُ بَيْنَ هَذَا الحَدِيثِ ويَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَدِهِدَ اللّهِ ﴾ [البقرة:١١٤] وقَوْلِهِ: ﴿ وَمَنْ أَظْلَامِنَّنِ ٱفْنَرَىٰ عَلَ ٱللّهِ كَذِيًا ﴾ [الأنعام:٢١] وغَيْرِ ذلِكَ مِنَ النَّصُوصِ؟

فالجَوَابُ مِنْ وجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أنَّ المُغنَى أنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ فِي الأَظْلَمِيَّةِ، أَيْ: أَنَّهَا فِي مُسْتَوَى واحِد فِي كَوْيَهَا فِي قِمَّةِ الظَّلْمِ. الثانِيَّةُ: أنَّ الأَظْلَمِيَّةَ نِسْبِيَّةٌ، أَيْ: أَنَّهُ لَا أَحَدَ أَظْلَمُ مِنْ هَذَا فِي نَوْعٍ هَذَا العَمَلِ لَا فِي كُلِّ شَيْء، فيُقالُ مَثَلًا: مَنْ أَظْلَمُ فِي مُشابَهَةٍ أَحَدٍ فِي صُنْعِهِ عِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِ اللهِ؟ ومَنْ أَظْلَمُ فِي مَنْعٍ حَقً مَّنْ مَنعَ مَسَاجِدَ اللهِ؟ ومَنْ أَظْلَمُ فِي افْتِرَاءِ الكَذِبِ عِمَّن أَفْرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا؟

قَوْلُهُ: «يَخْلُقُ» حالٌ مِنْ فاعِلِ (ذَهَبَ)، أيْ: مَّنْ ذَهَبَ خالِقًا. والحَّلْقُ فِي اللَّغَةِ: التَّقْدِيرُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

### فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً ١١/ أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً ١١ أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعِيرَةً ١١ ﴾ أَخْرَجَاهُ ١١٠.

## وَلَأَنْتَ تَفْسِرِي مَسَا خَلَقْتَ وَبَعْسَ صَصُّ النَّسَاسِ يَخْلُقُ ثُسمَّ لَا يَفْسِرِي (١)

تَفْرِي، أَيْ: تَفْعَلُ، مَا خَلَفْتَ، أَيْ: مَا فَدَّرْتَ. ويُطْلَقُ الحَلْقُ عَلَى الفِعْلِ بَعْدَ التَّقْدِيرِ، وهَذَا هُوَ الغالِبُ، والحَلْقُ بالنَّسْبَةِ للإِنْسَانِ يَكُونُ بَعْدَ تَأَمُّلٍ ونَظْرٍ وتَقْدِيرٍ، وأمَّا بالنَّسْبَةِ للحالِقِ فإنَّهُ لَا يَخْتَاجُ إِلَى تَأَمُّلٍ ونَظَرٍ؛ لِكَمَالِ عِلْمِهِ، فالحَلْقُ بالنَّسْبَةِ للمُصَوِّرِ يَكُونُ بمَعْنَى الصَّنْع بَعْدَ النَّظَرِ والتَّأَمُّلِ.

قَوْلُهُ: «يَخْلُقُ كَخَلْقِمي» فِيهِ جَوازُ إطْلاقِ الخَلْقِ عَلَى غَيْرِ اللهِ، وقَدْ سَبَـقَ الكَلامُ عَلَى هَذَا والجَوَابُ عَنْهُ فِي أَوَّلِ الكِتَابِ.

[١] فَوْلُهُ: «فَلْ**يَخْلُقُوا ذَرَّةً**» اللامُ للأمْرِ، والمُرَادُ بِهِ التَّحَدِّي والتَّعْجِيزُ، وهَذَا مِنْ بَابِ التَّحَدِّي فِي الأُمُورِ الكَــْوْنِيَّةِ، وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَلَيَأْتُواْ بِحَدِيثِ مِثْلِهِ ۚ ﴾ [الطور:٣٤] مِنْ بَابِ التَّحَدِّي فِي الأُمُــورِ الشَّرْعِيَّةِ.

والذَّرَّةُ: واحِدَةُ الذَّرِّ، وَهِيَ النَّمْلُ الصِّغارُ، وأمَّا مَنْ قَالَ: بأنَّ الذَّرَّةَ هِيَ مَا تَتَكَوَّنُ مِنْهَا القُنْبُلَةُ الذَّرِّيَّةُ فَقَدْ أَخْطَاً؛ لأنَّ النَّبِيِّ ﷺ نِحُاطِبُ الصَّحَابَةَ بلُغَةِ العَرَبِ، وهُمْ لَا يَعْرِفُونَ القُنْبُلَةَ الذَّرِّيَّةَ، وذَكَرَ اللهُ الذَّرَّةَ؛ لأنَّ فِيهَا رُوحًا، وَهِيَ مِنْ أَصْغَرِ الحَيَواناتِ.

[۲] قَوْلُهُ: «**أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّ**ةً» «أَوْ» للتَّنْوِيعِ، أي: انْتَقَلَ مِنَ التَّحَدِّي بِخَلْقِ الحَيَوانِ ذِي الرُّوحِ إِلَى خَلْقِ الحَبَّةِ الَّتِي هِيَ أَصْلُ الزَّرْع مِنَ الشَّعِيرِ وَغَيْرِهِ، وَلَيْسَ لهَا رُوحٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَوْ لِيَخْلَقُوا شَعِيرَةً» يُحْتَمَلُ أَنَّ المُرَادَ شَجَرَةُ الشَّعِيرِ، فيَكُونُ فِي الأوَّلِ ذَكَرَ التَّحَدِّيَ بأصْلِ الزَّرْعِ وَهِيَ الحَبَّةُ، ويُحْتَمَلُ أَنَّ المُرَادَ الحَبَّةُ مِنَ الشَّعِيرِ، ويَكُونُ هَذَا مِنْ بَابِ ذِحْرِ الخاصِّ بَعْدَ العامِّ؛ لأنَّ حَبَّةَ الشَّعِيرِ أَخَصُّ مِنَ الحَبِّ. أَوْ تَكُونُ «أَوْ» شَكَّا مِنَ الرَّاوِي. فاللهُ تَكَدَّى الحَلْقَ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ أَنْ يَخْلُقُوا ذَرَّةً أَوْ يَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ شَعِيرَةً.

فإنْ قِيلَ: يُوجَدُ رُزٌّ أَمْرِيكِيٌّ مَصْنُوعٌ.

أُجِيبَ: إِنَّ هَذَا المَصْنُوعَ لَا يَنبُتُ كالطَّبِيعِيِّ، ولعلَّ هَذَا هُوَ السِّرُّ فِي قَرْلِهِ: «أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّهُ"،

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب نقض الصور، رقم (٩٥٣)، ومسلم: كتاب اللباس، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١١١)، من حديث أبي هريرة رَحَطَلِيَّهُـتَة.

<sup>(</sup>٢) البيت لزهير بن أبي سلمي، انظر: ديوانه (ص:٣٢).

 ثُمَّ قَالَ: «أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعِيرَةً»؛ لأنَّ الحَبَّةَ إِذَا غُرِسَتْ فِي الأَرْضِ فَلَقَهَا اللهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللهُ فَإِلَى اللَّذِينَ وَلَمْ فَلَقُوا اللهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهِ وَلَوْ اللَّهِ لَنَ يَعْلُقُوا ذَبَابًا وَلَوْ الْحَيْقُ اللَّهِ اللَّهِ مُتَعَاوِنِينَ عَلَيْهِ، وقَدْ هَيَؤُوا كُلَّ مَا عِنْدُهُمْ ﴿وَإِن يَسْتُبُهُمُ اللَّبَابُ شَيْئًا لا يَسْتَهُمُ اللَّبَابُ شَيْئًا لا يَسْتَنَقِدُوهُ مِنْ فَي اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّهُ اللّ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّ

قالَ العُلَمَاءُ: لَوْ أَنَّ الذُّبابَ وَقَعَ عَلَى هَذِهِ الأَصْنَامِ فامْتَصَّ شَيْئًا مِنْ طِيبِهَا مَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ، فيكُونُ الذُّبابُ غالِبًا لهَا ﴿مَهُمُفَ ٱلطَّـالِبُ﴾ أي: العابِدُ والمَعْبُودُ ﴿وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ أي: الذَّبابُ.

ويُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الحَدِيث، وَهُوَ مَا ساقَهُ الْمُؤَلِّفُ مِنْ أَجْلِهِ: تَحْرِيمُ التَّصْوِيرِ؛ لأنَّ المُصَوَّرَ ذَهَبَ يَخُلُقُ كَخَلْقِ اللهِ؛ ليَكُونَ مُضاهِيًا للهِ فِي صُنْعِهِ.

والتَّصْوِيرُ لَهُ أَحْوَالٌ:

الحالُ الأُولَى: أَنْ يُصَوِّرَ الإِنْسَانُ مَا لَهُ ظِلِّ كَمَا يَقُولُونَ، أَيْ: مَا لَهُ جِسْمٌ عَلَى هَيْكَلِ إِنْسَانٍ، أَوْ أَسَدٍ، أَوْ أَسَدٍ، أَوْ أَسَدٍ، أَوْ أَسَدٍ، أَوْ أَسَدٍ، أَوْ أَسَدٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَهَا - فَهَذَا أَجْمَعَ العُلْمَاءُ فِيمَا أَعْلَمُ عَلَى تَحْرِيعِهِ.

فإنْ قُلْتَ: إِذَا صَوَّرَ الإِنْسَانُ لَا مُضَاهاةً لِخَلْقِ اللهِ، ولكنْ صَوَّرَ عَبَنًا، يغنِي: صَنَعَ مِنَ الطِّمِنِ أَوْ مِنَ الحَشَبِ أَوْ مِنَ الأَحْجَارِ شَيْتًا عَلَى صُورَةِ حَيَوانٍ ولَيْسَ قَصْدُهُ أَنْ يُضاهِيَ خَلْقَ اللهِ، بَلْ قَصْدُهُ العَبَثُ أَوْ وضْعُهُ لصَبِيِّ لِيُهَدِّنَهُ بِهِ. فهلْ يَدْخُلُ فِي الحَدِيثِ؟

فالجَوَابُ: نَعَمْ، يَدْخُلُ فِي الحَدِيثِ؛ لأَنَّهُ خَلْقٌ كَخَلْقِ اللهِ، ولأَنَّ المُضاهاةَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا القَصْدُ، وهَذَا هُوَ سِرُّ المَشْأَلَةِ، فَمَتَى حَصَلَتِ المُضاهاةُ ثَبَتَ حُكُمُهَا؛ ولهَذَا لَوْ أَنَّ إِنسانًا لَبِسَ لُبُسًا يَخْتَصُّ بالكُفَّارِ ثُمَّ قَالَ: آنَا لَا أَفْصِدُ التَّشَبُّهُ بِهِمْ. نَقُولُ: التَّشَبُّهُ مِنْكَ بِهِمْ حاصِلٌ أَرَدْتَهُ أَمْ لَمْ تُرِدْهُ، وكذَك التَّشَبُّهُ مِنْكَ أَوْ فَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وقَالَ: مَا أَرَدْتُ التَّشَبُّهُ. فَلْنَا لَهُ: قَدْ حَصَلَ التَّشَبُّهُ، سَواءٌ أَرَدْتُهُ أَمْ لَمْ تُرِدْهُ.

الحالُ الثانِيَّةُ: أَنْ يُصَوِّرَ صُورَةً لَيْسَ لهَا جِسْمٌ بَلْ بالتَّلْوِينِ والتَّخْطِيطِ، فَهَذَا مُحَرَّمٌ؛ لعُمُومِ الحَدِيثِ، ويَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ النُّمُرُقَةِ حَيْثُ أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى بَيْنِهِ، فلمَّا أرادَ أَنْ يَدْخُلَ رَأَى نُمُرُقَةَ فِيهَا تَصاوِيرُ، فَوَقَفَ وتَأَثَّرُ، وعُرِفَتِ الكَرَاهَةُ فِي وجْهِهِ، فقالتْ عَائِشَةُ رَضَيَّلِتَهَعَنَهُ: مَا أَذْنَبْتُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فقَالَ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصَّورِ يُعَلَّبُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، يُقالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»(١) فالصُّورُ بالتَّلْوِينِ
 كالصُّورِ بالتَّجْسِيمِ. وقَوْلُهُ فِي (صَحِيحِ البُخَارِيِّ): «إِلَّا رَقْمًا فِي نَوْبٍ»(١)، إِنْ صَحَّتِ الرِّوَايَةُ هذِهِ فالمُرَادُ بالاسْتِثْنَاءِ مَا يَجِلُّ تَصْوِيرُهُ مِنَ الأَشْجارِ ونَحْوِهَا.

الحالُ الثالِثَةُ: أَنْ تُلْتَقَطَ الصُّوَرُ الْتِقَاطًا باشِعَّةٍ مُعَيَّنَةٍ بدُونِ أَيْ تَعْدِيلٍ أَوْ تَحْسِينٍ مِنَ المُلْتَقِطِ؛ فهَذَا مَحَلُّ خِلَافِ بَيْنَ العُلْمَاءِ المُعاصِرينَ:

فالقَوْلُ الأَوَّلُ: إنَّهُ تَصْوِيرٌ، وإذَا كَانَ كذلِكَ فإنَّ حَرَكَةَ هَذَا الفَاعِلِ للآلَةِ يُعَدُّ تَصْوِيرًا؛ إذْ لَوْلَا تَخْرِيكُهُ إيَّاها مَا انْطَبَعَتْ هَذِهِ الصُّورَةُ عَلَى هَذِهِ الوَرَقَةِ، ونحنُ مُتَّيَقُونَ عَلَى أنَّ هَذِهِ صُورَةٌ، فحَرَكَتُهُ تُغْتَبُرُ تَصْوِيرًا، فيكُونُ داخِلًا في العُمُوم.

المَقَوْلُ النَّانِي: إِنَّمَا لَيْسَتْ بَتَصْوِيرٍ؛ لأنَّ التَّصْوِيرَ فِعْلُ المُصَوِّرِ، وهَذَا الرَّجُلُ مَا صَوَّرَهَا فِي الحَقِيقَةِ، وإنَّيَا النَّقَطَهَا بالاَلَةِ، والتَّصْوِيرُ مِنْ صُنعِ اللهِ. ويُوضِّحُ ذلِكَ لَوْ أَذْخَلْتَ كِتابًا فِي الَّهِ التَّصْوِيرِ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ هَذِهِ الاَلَةِ، فإنَّ رَسْمَ الحُرُوفِ مِنَ الكاتِبِ الأوَّلِ لَا مِنَ المُحَرِّكِ، بدَلِيلِ أَنَّهُ قَدْ يُشَغِّلُهَا شَخْصٌ أُمِّيٌّ لا يَعْرِفُ الكِتَابَة إطْلاقًا، أَوْ أَعْمَى فِي ظُلْمَةٍ.

وهَذَا القَوْلُ أَقْرَبُ؛ لأنَّ المُصَوِّرَ بَهَذِهِ الطَّرِيقَةِ لَا يُعْتَبَرُ مُبْدِعًا ولَا نُخْطَطًا، ولكنْ يَبَقَى النَّظُرُ: هَلْ يَحِلُّ هَذَا الفِعْلُ أَوْ لَا؟

والجَوَابُ: إِذَا كَانَ لِغَرَضٍ مُحَرَّم صَارَ حَرَامًا، وإِذَا كَانَ لغَرَضٍ مُبَاحٍ صَارَ مُباحًا؛ لأنَّ الوسائِلَ لهَا أَحْكامُ المَقاصِدِ، وعَلَى هذَا فَلَوْ أَنَّ شَخْصًا صَوَّرَ إِنْسانًا لِيَا يُستُونَهُ بِالذَّكْرَى، سواءٌ كانَتْ مَذِهِ الذِّكْرَى للتَّمَتُّعِ بالنَّظَرِ إلَيْهِ، أَوِ التَّلَذُّذِيهِ، أَوْ مِنْ أَجْلِ الحَنَانِ والشَّوْقِ إليْهِ - فإنَّ ذَلِكَ مُحَرَّمٌ، ولَا يَجُوزُ؛ لِيَا فِيهِ مِن افْتِنَاءِ الصَّوَرِ؛ لأَنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّ مَذِهِ صُورَةٌ، ولَا أَحَدَ يُنكِرُ ذلكَ.

وإذَا كَانَ لغَرَضٍ مُباحٍ كَمَا يُوجَدُ فِي التَّابِعِيَّةِ والرُّخْصَةِ والجَوَازِ ومَا أشْبَهَهُ - فهَذَا يَكُونُ مُباحًا، فإذَا ذَهَبَ الإِنْسَانُ الَّذِي يَخْتَاجُ إِلَى رُخْصَةٍ إِلَى هَذَا الْمُصَوِّرِ الَّذِي تَخْرُجُ مِنْهُ الصُّورَةُ فَوْرِيَّةً بدُونِ عَمَلٍ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب التجارة فيها يكره لبسه للرجال والنساء، رقم (٢١٠٥)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٧٦/٢١٠)، من حديث عائشة رَيِّوَلِيَّقَيَّهَا.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب من كره القعود على الصورة، رقم (٥٩٥٨)، ومسلم: كتاب اللباس، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١٠٦)، من حديث أبي طلحة رَيُوَلِيَهُعَنْهُ.

لا تَحْمِيضٍ ولَا غَيْرِهِ، وقَالَ: صَوِّرْنِي. فصَوَّرَهُ، فإنَّ هَذَا الْمُصَوِّرَ لا نَقُولُ: إنَّهُ دَاخِلٌ في الحَدِيثِ، أيْ: حَدِيثِ الرَّعِيدِ عَلَى التَّصْوِيرِ، أمَّا إذَا قَالَ: صَوِّرْنِي. لغَرَضٍ آخَرَ غَيْرِ مُباحٍ، صَارَ مِنْ بَابِ الإِعائةِ عَلَى الإِثْم والعُدْوَانِ.

الحالُ الرابِعَةُ: أَنْ يَكُونَ التَّصْوِيرُ لِمَا لَا رُوحَ فِيهِ، وهَذَا عَلَى نَوْعَيْنِ:

النَّوْعُ الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ عِمَّا يَصْنَعُهُ الآدَمِيُّ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ بالاتَّفَاقِ؛ لآنَهُ إذَا جازَ الأَصْلُ جازَتِ الصُّورَةُ، مِثْلُ أَنْ يُصَوِّرَ الإِنْسَانُ سَيارَتَهُ، فَهَذَا يَجُوزُ؛ لأَنَّ صُنْعَ الأَصْلِ جائِزٌ، فالصُّورَةُ الَّتِي هِيَ فَرْعٌ مِنْ بَابِ أَوْلَى.

النَّوْعُ النَّانِ: مَا لَا يَصْنَعُهُ الآدَمِيُّ وإِنَّمَا يَخُلُقُهُ اللهُ، فهَذَا نَوْعَانِ: نَوْعٌ نامٍ، ونَوْعٌ غَيْرُ نامٍ، فغَيْرُ النامِي كالجِبَال، والأوْدِيَةِ، والبِحارِ، والأنْهارِ؛ فهَذِهِ لَا بَأْسَ بتَصْوِيرِهَا بالاتِّفاقِ. أمَّا النَّوْعُ الَّذِي يَنْهُو فاخْتَلَفَ فِي ذلِكَ أَهْلُ العِلْمِ، فجُمْهُورُ أَهْلِ العِلْمِ عَلَى جَوازِ تَصْوِيرِهِ لِيَا سَيَأْتِي فِي الأحَادِيثِ.

وذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ مِنَ السَّلَفِ والخَلَفِ إِلَى مَنْعِ تَصْوِيرِهِ، واسْتَدَلَّ بأنَّ هَذَا مِنْ خَلْقِ اللهِ عَرَقِيَحَلَّ، والْمَنَّ اللهَ عَرَقِيَلَ مَحَدَّى هَوُلاءِ اللهِ عَرَقِيَحَلَّ، والحَنَّ اللهَ عَرَقِيمَلَ مَحَدَّى هَوُلاءِ بأنْ يُخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ يَخْلُقُوا مَعِيرَةً (١)، والحَبَّةُ أَوِ الشَّعِيرَةُ لَيْسَ فِيهَا رُوحٌ، لكنْ لَا شَكَّ أَنَّهَا نامِيَةٌ، وعَلَى هذَا فِيكُونُ تَصْوِيرُهَا حَرَامًا. وقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا مُجَاهِدٌ رَحَمُهُ اللهِ أَعْلَمُ التَّابِعِينَ بالتَّفْسِيرِ - وقَالَ: إِنَّى عَلَى الجَوازِ.

وهَذَا الحَدِيثُ هَلْ يُؤَيِّدُ رَأْيَ الجُمْهُورِ أَوْ يُؤَيِّدُ رَأْيَ مُجَاهِدِ ومَنْ قَالَ بقَوْلِهِ؟

الجَوَابُ: يُؤَيِّدُ رَأْيَ مُجَاهِدٍ ومَنْ قَالَ بقَوْلِهِ أَمْرانِ:

أُوَّلًا: العُمُومُ فِي قَوْلِهِ: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِّنَ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي».

ثانيًا: قَوْلُهُ: «أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةٌ أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعِيرَةً» وهَذِهِ لَنِسَتْ ذاتَ رُوحٍ، فظاهِرُ الحَدِيثِ هَذَا مَعَ مُجُاهِدٍ ومَنْ يَرَى رَأْيُهُ، ولكنِ الجُمْهُورُ أجابُوا عَنْهُ بالأَحَادِيثِ التَّالِيَةِ، وَهِي آَنَ قَوْلَهُ: «أَحْبُوا

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب نقض الصور، رقم (٥٩٥٣)، ومسلم: كتاب اللباس، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١١١)، من حديث أبي هريرة رَهِوَّلِيَّلِيَّةَ:ُ

<sup>(</sup>٢) انظر: فتح الباري (١٠/ ٣٩٥).

وَلَهُمَا عَنْ عَائِشَةَ رَحَٰلِيَهُ عَنَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَشَدُّ<sup>ا ا</sup> النَّاسِ [<sup>١]</sup> عَذَابًا <sup>[١]</sup> يَوْمَ القِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهِئُونَ بِخَلْقِ اللهِ <sup>[1]</sup>» (١).

 مَا خَلَقْتُمْ (""، وقَوْلَهُ: «كُلِّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ (""، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ تَصْوِيرُ مَا فِيهِ رُوحٌ، وأمَّا قَوْلُهُ: «أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةَ أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعِيرَةً»، فذُكِرَ عَلَى سَبِيلِ التَّحَدِّي، أَيْ: أَنَّ أُولَئِكَ المُصَوِّرِينَ عَاجِزُونَ حَتَّى عَنْ خَلْقِ مَا لَا رُوحَ فيهِ.

[١] قَوْلُهُ: «أَشَدُّ» كَلِمَةُ (أَشَدُّ) اسْمُ تَفْضِيلِ بِمَعْنَى أَعْظَمُ وأَقْوَى.

[٢] قَوْلُهُ: «النَّاسِ» للعُمُوم، والمُرَادُ الَّذِينَ يُعَذَّبُونَ.

[٣] وقَوْلُهُ: «عَذَابًا» تَمْيِزٌ مُبَيِّنٌ للمُرادِ بالأشَدِّ؛ لأنَّ التَّمْيِزَ كَمَا قَالَ ابْنُ مالِكِ:

اسْسمٌ بِمَعْنَسى مِسنْ مُبِينٌ نَكِسرَهُ يُنْصَبُ تَمْيِسزًا بِسِمَا قَسدُ فَسَّسرَهُ (أَ

والعَذَابُ يُطْلَقُ عَلَى العِقابِ، ويُطْلَقُ عَلَى مَا يُؤْلِمُ ويُؤْذِي وإنْ لَمْ يَكُنْ عِقَابًا، فمِنَ الأوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿أَذَخِلْوَا مَالَ فِرَعَوْبَ كَاشَدٌ الْمَدَابِ ﴾ [غافر:٤٦] أي: العُقُوبَةِ والنَّكالِ؛ لأَنَّهُ يَدْخُلُ النَّارَ والعِياذُ باللهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَقُدُمُ فَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيكَمَةِ فَأَوْرَدُهُمُ النَّارَ ﴾ [هود:٩٨]، ومِنَ الثَّانِي قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهَالْصَلَاةُ وَالنَّمَةِ: «السَّقَرُ قِطْمَةٌ مِنَ العَذَابِ» (٥)، وقَوْلُهُ: «المَّيْثُ يُعَذَّبُ بِالنِّياحَةِ عَلَيْهِ» (١).

[٤] قَوْلُهُ: «بَوْمَ القِيَامَةِ» هُوَ اليَوْمُ الَّذِي يُبْعَثُ فِيهِ النَّاسُ، وسَبَقَ وجْهُ تَسْمِيَتِهِ بذلِكَ. وقَوْلُهُ: «أَشَدُّ» مُبْتَدَأً، و«الَّذِينَ يُضَاهِنُونَ» خَبَرُهُ، ومَعْنَى (يُضَاهِنُونَ)، أَيْ: يُشابِهُونَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب ما وطئ من التصاوير، رقم (٩٩٥٤)، ومسلم: كتاب اللباس، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١٠٧).

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب التجارة فيها يكره لبسه للرجال والنساء، وقم (١٠٥٥)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، وقم (٢١٠٧) من حديث عائشة رَحِيَّلَيَّقَهَمَّةَ.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح، رقم (٩٦٣)، ومسلم: كتاب اللباس، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١١٠)، من حديث ابن عباس رَعَيْلَشَيْمَةُ.

<sup>(</sup>٤) «ألفية ابن مالك» (ص: ٣١).

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب السفر قطعة من العذاب، رقم (١٨٠٤)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب السفر قطعة من العذاب، رقم (١٩٢٧)، من حديث أبي هريرة رَيُؤلِيَّكَءَنُهُ.

<sup>(</sup>٦) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت، رقم (١٢٩٢)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم (٩٢٧)، من حديث عمر رَهِّوَلِلْتَهَائِدُ.

"بَحَنْقِ اللهِ" أَيْ: بِمَخْلُوقاتِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ. والَّذِينَ يُضاهِئُونَ بِخَنْقِ اللهِ هُمُ الْمُصَوَّرُونَ، فَهُمْ يُضاهِئُونَ بِخَلْقِ اللهِ هُمُ الْمُصَوِّرَةُ فَهُمْ يُضاهِئُونَ بِخَلْقِ اللهِ مَوْدَةً اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ وإنْ كَانَ اللهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَنْ للهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ للهُ عَنْ للهُ عَنْ للهُ عَنْ للهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ للهُ عَنْ اللهُ عَنْ للهُ عَنْ اللهُ عَنْ للهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُولُونُ اللهُ الللهُ اللهُ الل

هذَا الحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُصَوِّرِينَ يُعَذَّبُونَ، وأَنَّهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا، وأَنَّ الجِحْمَةَ مِنْ ذلِكَ مُضاهاتُهُمْ خَلْق اللهِ عَنَّ عَلَى النَّعْبَدَ مِنْ دُونِ مَنْ النَّاسِ أَتَّهُمْ يَضْعَوْتَهَا لتُعْبَدَ مِنْ دُونِ اللهِ فِإنَّهُ حَتَّى وَلَوْ لَمْ يُصَوِّرُ كَمَا لَوْ أَتَى بِخَشَبَةٍ اللهِ فِإنَّهُ حَتَّى وَلَوْ لَمْ يُصَوِّرُ كَمَا لَوْ أَتَى بِخَشَبَةٍ وَقَالَ: اعْبُدُوهَا، فَقَدْ دَخَلَ فِي التَّحْرِيمِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَلَى: ﴿وَلَا نَعَاوَلُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْمُدُونِ ﴾ [المائدة:٢]؛ لأنَّهُ أَعلَى الإِثْمِ والعُدُوانِ.

وقَوْلُهُ: «يُضاهِتُونَ» هَلِ الفِعْلُ يُشْعِرُ بالنَّيَّة بمَعْنَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَقْصِدَ الْمُضاهَاة، أَوْ نَقُولُ: المُضاهَاةُ حاصِلةٌ سَواءٌ كانتْ بِنِيَّةِ أَوْ بغَرِ نِيَّةٍ؟

الجَوَابُ: الثَّانِي؛ لأنَّ المُضاهَاةَ حَصَلَتْ سَواءٌ نَوَى أَمْ لَمْ يَنْو؛ لأنَّ العِلَّةَ هِيَ الْمُشَابَهَةُ، ولَيْسَتِ العِلَّةُ قَصْدَ المُشابَهَةِ، فَلَوْ جَاءَ رَجُلٌ وقَالَ: أنَا لَا أُرِيدُ أَنْ أَضاهِي خَلْقَ اللهِ، أنَا أُصَوَّرُ هَذَا للذَّكْرَى الغَّبَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، نَقُول: هَذَا حَرَامٌ؛ لأَنَّهُ مَتَى حَصَلَتِ المُشابَهَةُ ثَبَتَ الحَكْمُ؛ لأنَّ الحُكْمَ يَدُورُ مَعَ عِلَيهِ كَا قُلْنَا فِيمَنْ لَبِسَ لِباسًا خَاصًّا بالكُفَّار: إنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ هَذَا اللَّباسُ، ولَوْ قَالَ: إنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ المُشابَهَةَ. نَقُولُ: لكنْ حَصَلَ التَّشَبُّهُ. فاحْتُمُ المَقْرُونُ بعِلَّةٍ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ القَصْدُ، فمَتَى وُجِدَتِ المُشَابَهَةَ بَتَ الحُكْمُ.

#### فيُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١ – تَحْرِيمُ التَّصْوِيرِ، وأنَّهُ مِنَ الكَبَائِر؛ لثُبُّوتِ الوَعِيدِ عليْهِ، وأنَّ الحِكْمَةَ مِنْ تَحْرِيمِهِ المُضاهَاةُ بخَلْقِ اللهِ عَنَقِجَلً.

٢- وُجُوبُ احْتِرَامِ جانِبِ الرُّبُوبِيَّةِ، وأنْ لا يَطْمَعَ أَحَدٌ فِي أَنْ يَخْلُقَ كَخَلْقِ اللهِ عَنَقِجَلَّ؛ لقَوْلِهِ:
 "يُضَاهِئُونَ بِخَلْقِ اللهِ"، ومِنْ أَجْلِ هَذَا حُرِّمَ الكِبْرُ؛ لأنَّ فِيهِ مُنازَعَةً للرَّبِّ عَنَقِيَلَ، وحُرَّمَ التَّعاظُمُ
 عَلَى الحَلْقِ؛ لأنَّ فِيهِ مُنازَعَةً للرَّبِّ شُبْعَانُهُ وَتَعَالَى، وكذلِكَ هَذَا الَّذِي يَصْنَعُ مَا يَصْنَعُ فَيُضاهِي خَلْق اللهِ

وَلَهُمَا<sup>[۱]</sup> عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ مُصَوَّرٍ فِي النَّارِ، يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسٌ يُعَذَّبُ بِهَا فِي جَهَنَّمَ<sup>[۲]</sup>»<sup>(۱)</sup>.

فيهِ مُنازَعَةٌ للهِ عَرَقِجَلَ فِي رُبُوبِيَتِهِ فِي أَفْعالِهِ وخَخْلُوقاتِهِ ومَصْنُوعاتِه، فيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الحَدِيثِ وُجُوبُ
 اخْتِرَام جانِبِ الرُّبُوبِيَّةِ.

َ قَوْلُهُ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا» فِيهِ إِشْكَالٌ؛ لأنَّ فِيهِمْ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنَ الْمُصَوِّرِينَ ذَنْبًا؛ كَالْمُشْرِكِينَ والكُفَّارِ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونُوا أَشَدَّ عَذَابًا، وقَدْ أُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بُوجُوهِ:

الأوَّلُ: أنَّ الحَدِيثَ عَلَى تَقْدِيرِ «مِنْ» أيْ: مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا بدليلِ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ مَا يُوَّيِّدُهُ بلَفْظِ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا».

النَّانِي: أَنَّ الأَشَدَّيَّةَ لَا تَعْنِي أَنَّ غَيْرَهُمْ لَا يُشارِكُهُمْ، بَلْ يُشارِكُهُمْ غَيْرُهُمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَدَخِلْوَا عَالَ فِرْعَوْكَ أَشَدَّ الْمَدَابِ ﴾ [غافر:٤٦]، ولكنْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا أَنَّ الْمُصَوِّرَ فاعِلُ كَبِيرَةٍ فقطْ، فكَيْفَ يُسوَّى مَعَ مَنْ هُوَ خارِجٌ عَنِ الإِسْلامِ ومُسْتَكْبِرُ ؟!

الثَّالِثُ: أنَّ الأَشَدِّيَّةَ نِسْبِيَّةٌ مِغْنِي أنَّ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ الأَشْيَاءَ ويُبْدِعُونَهَا أَشَدُّهُمْ عَذَابًا الَّذِينَ يُضاهِئُونَ بِخَلْقِ اللهِ، وهَذَا أَقْرَبُ.

**الرَّابِعُ**: أنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الوَعِيدِ الَّذِي يُطْلَقُ لتَنْفِيرِ النُّقُوسِ عنْهُ، ولَمْ أَرَ مَنْ قَالَ جهذَا، ولَوْ قِيلَ جذَا لسَلِمْنَا مِنْ هَذِهِ الإيراداتِ.

وعَلَى كُلِّ حالٍ لَيْسَ لَنَا أَنْ نَقُولَ إِلَّا كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهِئُونَ بَخَلْق اللهِ».

[١] قَوْلُهُ: «ولَهُمَا» أَيْ: للبُخَارِيِّ ومُسْلِم.

[٧] قَوْلُهُ: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ» «كُلُّ» مِنْ أَعْظَمِ الْفاظِ العُمُومِ، وأَصْلُهَا مِنَ الإِثْلِيلِ، وَهُوَ مَا يُحِيطُ بالشَّيْء، ومِنْهُ الكَلالَةُ فِي المِرَاثِ للحَواثِي الَّتِي تَحْيطُ بالإِنْسَانِ. فَيَشْمَلُ مَنْ صَوَّرَ الإِنْسَانَ أَوِ الحَيْزَانَ أَوِ الأَشْجارَ أَوِ البِحَارَ، لكنْ قَوْلُهُ: «يُجْعَلُ لَهُ بكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسًا» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ صُورَةُ ذَواتِ النَّفُوسِ، أَيْ: مَا فِيهِ رُوحٌ.

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب التعبير، باب من كذب في حلمه، رقم (٧٠٤٢)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، رقم (٢١١٠).

وَلَهُمَا عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا كُلِّفَ<sup>١١</sup> أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخِ<sup>٢١</sup>»<sup>(۱)</sup>.

وَلُِسْلِمٍ عَنْ أَبِي الهَيَّاجِ ۚ ۚ قَالَ: قَالَ لِي عَلِيُّا ۚ: «أَلَا أَبْعَثُكَ ۖ ۖ الْعَبَالِ

قَوْلُهُ: «يُجْعَلُ لَهُ بكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسٌ» الحديثُ في (مُسْلِم) ولَيْسَ في (الصَّحِيحَيْنِ)،
 لكنَّهُ بلَفْظِ «يَجْعَلُ» بالبناء للفاعل، وعَلَى هَذَا تَكُونُ «نَفْسًا» بالنَّصْبِ، وَتَمَامُهُ: فتُعَذِّبُهُ في جَهَنَّمَ.

قَوْلُهُ: «يُعَذَّبُ بِهَا» كَيْفِيَّةُ التَّعْذِيبِ سَتَأْتِي فِي الحَدِيثِ الَّذِي بَعْدَهُ أَنَّهُ يُكَلَّفُ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ ولَيْسَ بنافِخ.

وقَوْلُهُ: «كُلَّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ» أيْ: كائِنٌ فِي النَّارِ. وَهَذِهِ الكَيْنُونَةُ عِنْدَ المُعَتَزِلَةِ والخَوَارِجِ كَيْنُونَةُ خُلُودٍ؛ لأنَّ فاعِلَ الكَبِيرَةِ عنْدُهُمْ خُلَّدٌ فِي النَّارِ، وعنْدَ المُرْجِئَةِ أنَّ الْمُرادَ بالْصَرِّرِ الكافِرُ؛ لأنَّ المُؤْمِنَ عِنْدَهُمْ لا يَدْخُلُ النَّارَ أبدًا، وعنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَيَّاعَةِ أَنَّهُ مُسْتَحِقٌّ لدُخُولِ النَّارِ وقَدْ يَدْخُلُهَا وقَدْ لاَ يَدْخُلُهَا، وإنْ دَخَلَهَا لَمْ يُحَلِّدُ فِيهَا.

وقَوْلُهُ: «بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا» يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ صَوَّرَ فِي اليَوْمِ عَشْرَ صُوَرٍ ولَوْ مِنْ نُسْخَةٍ واحِدَةٍ فإنَّهُ يُجْعَلُ لَهُ فِي النَّارِ عَشْرُ صُورٍ يُقالُ لهُ: انْفُخْ فِيهَا الرُّوحَ. وظاهِرُ الحَدِيثِ أَنَّهُ يَبْقى فِي النَّارِ مُعَذَّبًا حتَّى تَنْتَهَى هَذِهِ الصُّورُ.

[١] قَوْلُهُ: «كُلِّفَ» أَيْ: أُلْزِمَ، والْمُكَلِّفُ لَهُ هُوَ اللهُ عَزَيْجَلَّ.

[٧] قَوْلُهُ: «وَلَيْسَ بنافِخ» أَيْ: كُلِّفَ بأمْرٍ لَا يَتَمَكَّنُ مِنْهُ زِيادَةً فِي تَعْلِيبِهِ، وعُذِّبَ بهَذَا العَذَابِ لِيَدُوقَ جَزاءَ مَا عَمِلَ، وبهَذَا تَزْدَادُ حَسْرَتُهُ وأَسَفُهُ؛ حَيْثُ إِنَّهُ عُذِّبَ بِهَا كَانَ فِي الدُّنْيَا يَرَاهُ رَاحَةً لهُ، إمَّا باكْتِسَاب، أَوْ إِرْضَاءِ صاحِب، أَوْ إِبْدَاعِ صَنْعَةٍ.

[٣] قَوْلُهُ: «عَنْ أَبِي الْهَيَّاجِ» هُوَ مِنَ التَّابِعِينَ.

[٤] قَوْلُهُ: ﴿قَالَ لِي عَلِيٌّ ﴾ هُوَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضَالِكُ عَنْهُ.

[٥] قَوْلُهُ: «أَلَا أَبْعَثُكَ» البَعْثُ: الإِرْسالُ بأمْرِ مُهِمٌّ، كالدَّعْوَةِ إِلَى اللهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَشْنَا فِي كُلِ أَتْقِ رَسُولًا ﴾ [النحل:٣٦].

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح، رقم (٩٦٣)، ومسلم: كتاب اللباس، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١١٠)، من حديث ابن عباس رَيَخَالِشَةَعَةُ.

عَلَى مَا بَعَثَنِي [١] عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَنْ لَا تَدَعَ [١] صُورَةً [١] إِلَّا طَمَسْتَهَا[١]، وَلَا قَبْرًا مُشْرِقًا(١٥] إِلَّا سَوَّيْتَهُ(١٦).

[1] قَوْلُهُ: "عَلَى مَا بَعَنَنِي" يُخْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ "عَلَى" عَلَى ظاهِرِهَا للاسْتِغْلَاءِ؛ لأَنَّ المَبْعُوثَ يَمْشِي عَلَى مَا بُعِثَ عليْهِ، كَأَنَّهُ طَرِيقٌ لهُ، وهَذَا هُوَ الأَوْلَى؛ لأنَّ مَا وافَقَ ظاهِرَ اللَّفْظِ مِنَ المُعانِي فَهُوَ أُولَى بالاعْتِبَارِ، ويُخْتَمَلُ أَنَّ "عَلَى" بمَعْنَى الباءِ، أَيْ: بِمَا بَعَنَنِي عليْهِ، وقَدْ بَعَثَ النَّبِيُّ بَعْدَ قِسْمَةِ غَنايْم حُنَيْنٍ، وقَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي مَكَّة فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ".

[٧] قَوْلُهُ: «أَنْ لَا تَدَعَ» «أَنْ» مَصْدَرِيَّةٌ، «لَا» نافِيَةٌ، «تَدَعَ» مَنْصُوبٌ بـ(أَنِ) المَصْدَرِيَّةِ، وَهِيَ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ مِنْ «مَا» فِي قَوْلِهِ: «عَلَى مَا بَعَثَنِي»؛ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ بأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، لكنْ هَذَا جَا بَعَثُهُ النَّبِيُّ ﷺ.

[٣] قَوْلُهُ: «صُورَةً» نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْي فتَعُمُّ.

وجُمْهُورُ أَهْلِ العِلْمِ: أنَّ المُحَرَّمَ هُوَ صُورُ الحَيَوَانِ فقطْ؛ لِمَا وَرَدَ فِي (السُّنَنِ) مِنْ حَدِيثِ حِبْرِيلَ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فَمُرْ برَ أُسِ التَّمْثَالِ يُقْطَعْ، فيَصِيرَ كَهَيْثِةِ الشَّجَرَةِ»(٣)، وسَبَقَ بَيانُ ذلِكَ قَرِيبًا.

[٤] قَوْلُهُ: «إِلَّا طَمَسْتَهَا» إِنْ كَانَتْ مُلَوَّنَةً فَطَمْسُهَا بِوَضْعِ لَوْنٍ آخَرَ يُزِيلُ مَعالِمَهَا، وإِنْ كَانَتْ تِمَّالًا فإنَّهُ يُفْطَعُ رَأْسُهُ، كَمَّا فِي حَدِيثِ جِبْرِيلَ السابِقِ، وإِنْ كَانَتْ تَحَفُّورَةً فيُحْفَرُ عَلَى وجْهِهِ حتَّى لا تَتَبَيَّنَ مَعالِمُهُ، فالطَّمْسُ يَخْتَلِفُ، وظاهِرُ الحَدِيثِ: سَواءٌ كَانَتْ تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ أَوْ لَا.

[٥] قَوْلُهُ: «وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا» أَيْ: عالِيًا.

[٦] قَوْلُهُ: «إِلَّا سَوَّيْتَهُ» لَهُ مَعْنيانِ:

الأوَّلُ: أيْ: سَوَّيْتَهُ بِهَا حَوْلَهُ مِنَ القُبُورِ.

الثَّانِي: جَعَلْتُهُ حَسَنًا عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الشَّرِيعَةُ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَى﴾ [الأعلى:٢]، أيْ: سَوَّى خَلْقَهُ أَحْسَنَ مَا يَكُونُ، وهَذَا أَحْسَنُ، والمَغْنِيَانِ مُتَقارِبَانِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الأمر بتسوية القبر، رقم (٩٦٩).

<sup>(</sup>٣) أخرجه أحمد (٢/ ٣٥) وأبو داود: كتاب اللباس، باب في الصور، رقم (١٥٥ ٤)، والترمذي: كتاب الأدب، باب ما جاء أن الملائكة لا تدخل بينًا فيه كلب ولا صورة، رقم (٢٨٠٦)، وقال: «حسن صحيح»، من حديث أبي هريرة رَوَّ لَلْفَيْفَائد

والإِشْرَافُ لَهُ وُجُوهٌ:

الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مُشْرِفًا بَكِيَرِ الأعْلامِ الَّتِي تُوضَعُ عليْهِ، وتُسَمَّى عِنْدَ النَّاسِ (نَصائِلَ) أَوْ (نَصائِبَ) ونَصائِبُ أَصَحُّ لُغَةً مِنْ نَصَائِلَ.

الثَّانِي: أَنْ يُبْنَى عليْهِ، وهَذَا مِنْ كَبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ لأَنَّ النَّبِيِّ ﷺ: «لَعَنَ الْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا المَساجِدَ والسُّرُجَ»(').

الثَّالِثُ: أَنْ تُشْرَفَ بالتَّلْوِينِ، وذَلِكَ بأنْ يُوضَعَ عَلَى أَعْلامِهَا ٱلْوَانُّ مُزَخْرَفَةٌ.

الرَّابِعُ: أَنْ يُرْفَعَ تُرابُ القَبْرِ عَمَّا حَوْلَهُ فَيَكُونُ بَيْنًا ظاهِرًا. فكُلُّ شَيْءٍ مُشْرِفٍ، أيْ: ظاهِرٍ عَلَى غَبْرِهِ مُتَمَيِّزِ عَنْ غَيْرِهِ يَجِبُ أَنْ يُسَوَّى بغَيْرِهِ؛ لِثَلَّا يُؤَدِّيَ ذلِكَ إِلَى الغُلُوِّ فِي القُبُورِ والشَّرْكِ.

ومُناسَبَةُ ذِكْرِ القَرْرِ المُشْرِفِ مَعَ الصُّوَرِ: أَنَّ كُلَّا مِنْهُمَا قَدْ يُتَخَدُّ وَسِيلَةً إِلَى الشَّرْكِ، فإنَّ أَصْلَ الشَّرْكِ فِي قَوْمٍ نُوحٍ أَنَّهُمْ صَوَّرُوا صُورَ رِجَالٍ صَالِحِينَ، فليَّا طالَ عَلَيْهِمُ الأَمَدُ عَبَدُوهَا، وكذلِكَ الشُّرُو فِي قَوْمٍ نُوحٍ أَنَّهُمْ صَوَّرُوا صُورَ رِجَالٍ صَالِحِينَ، فليَّا طالَ عَلَيْهِمُ الأَمَدُ فِيهَا الغُلُو حتَى تُجْعَلَ أَوْثَانًا تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ، وهَذَا مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ البلادِ الإِسْلامِيَّةِ، وقدْ أَطالَ الشَّارِحُ رَحَمَةُ اللَّهُ فِي هَذَا البَابِ فِي البناءِ عَلَى القُبُورِ؛ وذَلِكَ لأَنَّ فِيتَنَهَا فِي البلادِ الإِسْلامِيَّةِ قَدِيمَةٌ وباقِيَةٌ، مَا عَذَا بِلادَنَا وللهِ الحَمْدُ؛ فإنَّهَا سَالِمَةٌ مِنْ ذَلِكَ، نَسْأَلُ اللهَ أَنْ يُدِيمَ عَلَيْهَا وَأَنْ يَجْعِي بلادَ الشَّالِ اللهَ أَنْ يُدِيمَ عَلَيْهَا

### عُقُوبَةُ المُصَوِّرِ مَا يَلِي:

- ١ أَنَّهُ أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا أَوْ مِنْ أَشَدِّهِمْ عَذَابًا.
- ٢ أَنَّ اللهَ يَجْعَلُ لَهُ فِي كُلِّ صُورَةٍ نَفْسًا يُعَذَّبُ بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ.
  - ٣- أَنَّهُ يُكَلَّفُ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ ولَيْسَ بنافِخ.
    - ٤ أنَّهُ فِي النَّارِ.
- ٥- أنَّهُ مَلْعُونٌ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي جُحَيْفَةَ فِي (البُخَارِيِّ) وغَيْرِهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (١/ ٢٢٩)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء للقبور، رقم (٣٢٣،)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجدا، رقم (٣٢٠)، والنسائي: كتاب الجنائز، باب التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، رقم (٣٠٤)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور، رقم (١٥٧٥)، من حديث ابن عباس رَحَيَاللَيْحَيَاهَا.

فَائِدَتَانِ:

الأُولَى: «كُلِّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ ولَيْسَ بنَافِحَ» يَقْتَضِي أَنَّ الْمُرَادَ بالتَّصْوِيرِ تَصْوِيرُ الجِسْمِ كامِلًا، وعَلَى هذَا فَلَوْ صَوَّرَ الرَّأْسَ وحْدَهُ بِلَا حِسْمِ أَوِ الجِسْمَ وحْدَهُ بِلَا رَأْسٍ، فالظاهِرُ الجَوَازُ، ويُؤَيِّدُهُ مَا سَبَقَ فِي الحَدِيثِ: «مُرْ بِرَأْسِ التَّمْثَالِ فَلْيُقْطَعُ»، ولَمْ يَقُلْ: فَلْيُكْسَرُ، لكنْ تَصْوِيرُ الرَّأْسِ وحْدَهُ عِنْدِي فِيهِ تَرَدُّدُ، أَمَّا بَقِيَّةُ أَجِسْم بِلَا رَأْسٍ فَهُو كالشَّجَرَةِ لَا تَرَدُّدُ فِيهِ عِنْدِي.

الثانِيَّةُ: يُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضَالِقَاءَنه، وَهُوَ قَوْلُهُ: «أَنْ لَا تَدَعَ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا»، أنَّهُ لَا يَجُوزُ افْتِنَاءُ الصُّورِ، وهَذَا مَحَلُّ تَفْصِيلِ؛ فإنَّ افْتِنَاءَ الصُّورِ عَلَى أفْسامٍ:

القِسْمُ الأوَّلُ: أَنْ يَقْتَنِيَهَا لَتَعْظِيمِ الْمَصَوَّرِ؛ لكَوْنِهِ ذَا سُلْطَانِ أَوْ جَاهِ أَوْ عِلْمٍ أَوْ عِبادَةٍ أَوْ أَبُوَّةٍ، أَوْ نَحْوِ ذلك، فهَذَا حَرَامٌ بلاَ شَكَّ، ولا تَدْخُلُ اللَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ هَذِهِ الصُّورَةُ؛ لأَنَّ تَعْظِيمَ ذَوِي السُّلْطَةِ بافْتِنَاءِ صُورِهِمْ ثَلْمٌ فِي جَانِبِ الرُّبُوبِيَّةِ، وتَعْظِيمَ ذَوِي العِبَادَةِ بافْتِنَاءِ صُورِهِمْ ثَلْمٌ فِي جَانِبِ الرُّبُوبِيَّةِ، وتَعْظِيمَ ذَوِي العِبَادَةِ بافْتِنَاءِ صُورِهِمْ ثَلْمٌ فِي جانِبِ الأَبُوبِيَّةِ،

القِسْمُ النَّانِي: افْتِنَاءُ الصُّورِ للتَّمَتُّعِ بالنَّظَرِ إليْهَا أوِ التَّلَذُّذِ بِهَا، فهَذَا حَرامٌ أيضًا؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الفِتْنَةِ المُؤَدِّيَةِ إِلَى سَفاسِفِ الأخلاقِ.

القِسْمُ الثَّالِثُ: أَنْ يَفْتَنِيَهَا للذِّكْرَى حَنَانًا أَوْ تَلَطُّفًا، كالَّذِينَ يُصَوِّرُونَ صِغارَ أَوْلادِهِمْ لتَذَكُّرِهِمْ حَالَ الكِيرِ، فهَذَا أَيضًا حَرَامٌ لِلُحُوقِ الوَعِيدِ بِهِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِنَّ المَلاَئِكَةَ لَا تَلْخُلُ بَيْنًا فِيهِ صُورَةٌ ۗ (١٠).

القِسْمُ الرَّابِعُ: أَنْ يَفْتَنِيَ الصُّورَ لَا لرَغْبَةِ فِيهَا إطْلاقًا، ولكنَّهَا تَأْتِي تَبَعًا لغَيْرِهَا، كالَّتِي تَكُونُ فِي المَجَلَّاتِ والصُّحُفِ ولَا يَقْصِدُهَا المُقْتَنِي، وإثَّمَا يَفْصِدُ مَا فِي هَذِهِ المَجَلَّاتِ والصُّحُفِ مِنَ الأخبارِ والبُحُوثِ العِلْمِيَّةِ ونَحْوِ ذلكَ، فالظاهِرُ أَنَّ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لأنَّ الصُّورَ فِيهَا غَيْرُ مَقْصُودَةٍ، لكنْ إِنْ أَمْكَنَ طَمْسُهَا بلَا حَرَج ولَا مَشْقَةٍ فَهُو َأُولَى.

القِسْمُ الخامِسُ: أَنْ يَقْتَنِيَ الصُّورَ عَلَى وجْهِ تَكُـونُ فِيهِ مُهانَةً مُلْقَاةً فِي الزِّبْلِ، أَوْ مُفْتَرَشَةً، أَوْ مَوْطُوءَةً – فهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَ جُمُّهُورِ العُلْمَاءِ، وهلْ يَلْحَقُ بذلِكَ لِياسُ مَا فِيهِ صُورَةً؛ لأنَّ فِي ذلِكَ امْتِهَانًا للصُّورَةِ وَلَا سِبِيًا إِنْ كَانَتِ المَلابِسُ دَاخِلِيَّةً؟

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم آمين، رقم (٣٢٢٦)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، رقم (٢١٠٦)، من حديث أبي طلحة رَهَــَالِلَهَـَقَـُهُ.

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: التَّغْلِيظُ الشَّدِيدُ فِي المُصَوِّرِينَ [١].

الثانِيَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى العِلَّةِ، وَهِيَ تَرْكُ الأَدَبِ مَعَ اللهِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي»<sup>[۱]</sup>.

الثالِثَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى قُدْرَتِهِ وَعَجْزِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ: «فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً أَوْ شَعِيرةً» [٧]. الرَّابِعَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَتَّهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا [١].

الجَوَاب: نَقُولُ: لا يَلْحَقُ بذلِكَ، بَلْ لِباسُ مَا فِيهِ الصُّورُ مُحَرَّمٌ عَلَى الصِّغارِ والكِبَارِ، ولا يَلْحَقُ بالمَلْفُرُوشِ ونَحْوِهِ؛ لظْهُورِ الفَرْقِ بَيْنَهُمّا، وقَدْ صَرَّحَ الفُقَهَاءُ رَحَهُمْ اللهُ بتَحْرِيمِ لِباسِ مَا فِيهِ صُورَةً، سَواءٌ كَانَ قَمِيصًا أَوْ سَرَا وِيلَ أَمْ عَيْرَهَا.
 سَواءٌ كَانَ قَمِيصًا أَوْ سَرَا وِيلَ أَمْ عَيَامَةً أَمْ عَيْرَهَا.

وقَدْ ظَهَرَ أَخِيرًا مَا يُسَمَّى بالحفائِظِ، وَهِيَ خِرْقَةٌ ثُلَفُّ عَلَى الفَرْجَيْنِ للأطْفَالِ والحائِضِ؛ لِتَلَّا يَتَسَرَّبَ النَّجَسُ إِلَى الجِسْمِ أَوِ المَلابِسِ فهلْ تُلْحَقُ بِهَا يُلْبَسُ أَوْ بِهَا يُمْتَهَنُ؟ هِيَ إِلَى الثَّانِي أَقْرَبُ، لكنْ لَمَّا كَانَ امْتِهَانًا خَفِيًّا ولَيْسَ كَالْفُتْرَشِ والمَوْطُوءِ صَارَ اسْتِحْبَابُ النَّحَرُّوْ وِمْهَا أَوْلَى.

القِسْمُ السادِسُ: أَنْ يُلْجَأَ إِلَى افْتِنَائِهَا إِلِحَاءً، كالصُّورِ الَّتِي تَكُونُ فِي بِطاقَةِ إِثْباتِ الشَّخْصيَّةِ والشَّهادَاتِ والدَّرَاهِمِ، فَلَا إِثْمَ فِيهِ؛ لعَدَمِ إِمْكانِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ، وقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُرُ فِ اللِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج:٧٨].

فِيهِ مَسَائِلُ:

[1] الأُولَى: التَّغْلِيظُ الشَّدِيدُ فِي المُصَرِّرِينَ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا...» الحَدِيثَ.

[٧] الثانيَةُ: النَّنْبِيهُ عَلَى العِلَّةِ، وَهُو تَرْكُ الأَدْبِ مَعَ اللهِ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: "وَمَنْ أَظْلَمُ مِّمَّنْ ذَهَبَ يُخْلُقُ كَخُلْقِي»، فمَنْ ذَهَبَ يَخُلُقُ كَخَلْقِ اللهِ فَهُوَ مُسِيءٌ للأَدْبِ مَعَ اللهِ عَرَّيَجَلَّ؛ لِمُحَاوَلَتِهِ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَ خَلْقِ اللهِ تَعَالَى، كَمَا أَنَّ مَنْ ضَادَّهُ فِي شَرْعِهِ فَقَدْ أَسَاءَ الأَدَبَ مَعَهُ.

[٣] الثالِلَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى قُدْرَتِهِ وعَجْزِهِمْ؛ لقَوْلِهِ: «فَلْيَخْلَقُوا ذَرَّةً أَوْ شَعِيرَةً»؛ لأنَّ اللهَ خَلَقَ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ وهُمْ عَجَزُوا عَنْ خَلْقِ الذَّرَةِ أَوِ الشَّعِيرَةِ.

[2] الرَّابِعَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا؛ لقَوْلِهِ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا...» الحَدِيثَ.

الْحَامِسَةُ: أَنَّ اللهَ يَخْلُقُ بِعَدَدِ كُلِّ صُورَةٍ نَفْسًا يُعَذِّبُ بِهَا الْمُصَوِّرَ فِي جَهَنَّمُ [1]. السَّادِسَةُ: أَنَّهُ يُكَلَّفُ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ [1]. السَّابِعَةُ: الأمْرُ بِطَمْسِهَا إِذَا وُجِدَتْ [1].

[١] الخَامِسَةُ: أنَّ اللهَ يَخْلُقُ بِعَدَدِ كُلِّ صُورَةِ نَفْسًا يُعَذِّبُ بِهَا الْمُصَوِّرَ فِي جَهَنَّمَ؛ لقَوْلِهِ: «يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسٌ يُعَذَّبُ بِهَا فِي جَهَنَّمَ».

[٢] السَّادِسَةُ: آنَّهُ يُكَلَّفُ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ؛ لقَوْلِهِ: «كُلِّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ ولَيْسَ بنَافِخِ»، وهَذَا نَوْعٌ مِنَ التَّعْذِيبِ مِنْ أَشَقِّ العُقُوبَاتِ.

[٣] السَّابِعَةُ: الأمْرُ بِطَمْسِهَا إِذَا وُجِدَتْ؛ لقَوْلِهِ: «أَنْ لَا تَدَعَ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا».

ويُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثِ البَابِ أيضًا: الجَمْعُ بَيْنَ فِنْنَةِ النَّاثِيلِ وفِنْنَةِ القُبُورِ؛ لقَوْلِهِ: «أَنْ لَا تَدَعَ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا، ولَا قَبْرًا مُشْرِقًا إِلَّا سَوَّيْتُهُ»؛ لأنَّ فِي كلِّ مِنْهُمَّا وَسِيلَةً إِلَى الشَّرْكِ.

ويُؤْخَذُ مِنْهُ أَيضًا: إثْبَاتُ العَذَابِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وأنَّ الجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ العَمَلِ؛ لأنَّهُ يُجْعَلُ لَهُ بكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسٌ فَتُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ.

ويُؤْخَذُ مِنْهُ: وُقُوعُ التَّكْلِيفِ فِي الآخِرَةِ بِهَا لَا يُطاقُ عَلَى وجْهِ العُقُوبَةِ.

-5:S/5-



وَقَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿وَٱحْفَظُوٓاْ أَيْمَنَنَّكُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩][٧].

[١] الحَلِفُ: هُوَ اليَمِينُ والقَسَمُ، وَهُوَ تَأْكِيدُ النَّنِيَّءِ بذِكْرٍ مُعَظَّمٍ بِصِيغَةٍ مُخْصُوصَةٍ بأَحَدِ حُرُوفِ القَسَم، وهيَ: الباءُ، والواوُ، والتاءُ.

ومُمناسَبَةُ البَابِ لكِتابِ التَّوْجِيدِ: أنَّ كَثْرَةَ الحَلِفِ باللهِ يَدُلُّ عَلَى أنَّهُ لَيْسَ فِي قَلْبِ الحالِفِ مِنْ تَعْظِيم اللهِ مَا يَفْتَضِي هَيْبَةَ الحَلِفِ باللهِ، وتَعْظِيمُ اللهِ تَعَالَى مِنْ تمام التَّوْجِيدِ.

[۲] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاَحْفَظُواْ أَيْمَنْكُمْ ﴾ هَذِه الآيَةُ ذَكَرَهَا اللهُ فِي سِياقِ كَفَّارَةِ اليمينِ، وكُلُّ يَمِينِ لهَا ائْبِدَاءٌ وانْبَهَاءٌ ووَسَطٌ، فالاثْبِتَاءُ الحَلِفُ، والانْبَهَاءُ الكَفَّارَةُ، والوَسَطُ الحِنْثُ، وَهُوَ أَنْ يَفْعَلَ مَا حَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ، أَوْ يَثْرُكُ مَا حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ، وعَلَى هَذَا كُلُّ يَمِينِ عَلَى شَيْءٍ ماضٍ فَلَا حِنْثَ فِيهِ، ومَا لَا حِنْثَ فِيهِ فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ، لكنْ إِنْ كَانَ صادِقًا فَقَدْ بَرَّ، وإلَّا فَهُورَ آثِمٌ؛ لأنَّ الكَفَّارَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عَلَى شَيْءٍ مُسْتَقْبَلِ.

وهلْ يَجُوزُ أَنْ يَخْلِفَ عَلَى مَا فِي ظَنِّهِ؟

الجَوَابُ: نَعَمْ، ولذلكَ أَوِلَّةٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا قَوْلُ الْمُجَامِعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ لَرَسُولِ اللهِ ﷺ: واللهِ! مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنِّي. لكنْ إِنْ حَلَفْتَ عَلَى مُسْتَقْبَلِ بِناءً عَلَى غَلَبَةِ الظَّنِّ ولمْ يَحُصُلْ؛ فقِيلَ: تَلْزَمُكَ كَفَّارَةٌ. وقِيلَ: لَا تَلْزَمُكَ. وَهُوَ الصَّحِيحُ، كَمَا لَوْ حَلَفْتَ عَلَى ماضٍ.

مِثْالُهُ: فَلَوْ قُلْتَ: واللهِ لَيَقْدَمَنَّ زَيْدٌ غَدًا. بِناءً عَلَى ظَنَّكَ، فَلَمْ يَقْدَم، الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْكَ؛ لاَّنَّكَ حَلَفْتَ عَلَى مَا فِي قَلْبِكَ وَهُوَ حاصِلٌ، كَأَنَّكَ تقولُ: واللهِ! إِنَّ هَذَا هُوَ ظَنِّي.

لكنْ هَلْ يَجُوزُ لكَ أَنْ تَحْلِفَ عَلَى مَا فِي ظَنَّكَ؟ سَبَقَ ذلِكَ قَرِيبًا.

إِذَنْ قَوْلُهُ: ﴿وَاَحْفَظْوَا أَيَمَنَكُمُ ﴾ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ اليَمِينَ والكَفَّارَةَ والحِنْثَ. فَهَا الْمُرَادُ بِحِفْظِ اليمدِنِ: هَلْ هُوَ الانْبِتَدَاءُ أَوِ الانْتِهَاءُ أَوِ الوَسَطُ؟ أَيْ: هَلِ الْمُرَادُ: لَا تُكْثِرُوا الحَلِفَ باللهِ؟ أَوِ الْمُرَادُ: إِذَا حَلَفْتُمْ فَلَا تَخْنَثُوا؟ أَوِ الْمُرَادُ: إِذَا حَلْفَتُمْ فَحَيْتُتُمْ فَلَا تَثْرُكُوا الكَفَّارَةَ؟ وِالِيْكَ قاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ فِي هَذَا، وَهِيَ أَنَّ النَّصَّ مِنْ قُرْآنٍ أَوْ شُنَّةٍ إِذَا كَانَ يَخْتَمِلُ عِدَّةَ مَعانٍ لَا يُنافِي بَعْضُهَا بَعْضًا ولَا مُرَجِّعَ لأَحَدِهَا - وجَبَ حَمُّلُهُ عَلَى المعانِي كُلِّهَا.

والْمَرَادُ بِعَدَمِ كَثْرَةِ الحَلِفِ: مَا كَانَ مَعْقُودًا ومَقْصُودًا، أَمَّا مَا يَجْرِي عَلَى اللِّسانِ بلا قَصْدٍ، مثلُ: لَا واللهِ، وبَلَى واللهِ. فِي عَرْضِ الحَدِيثِ، فَلَا مُؤاخَذَةَ فِيهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللهُ بِاللَّفْوِ فِيَ آيَمَنِكُمْ ﴾ [المائدة: 20].

وكذلِكَ مِنْ حِفْظِ اليَمِينِ عَدَمُ الحِنْثِ فِيهَا، وهَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَعَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ سَمُرَةَ: «إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ، وَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ"(")، فجِفْظُ اليَمِينِ فِي الحِنْثِ أَنْ لَا يَخْنَتُ إِلَّا إِذَا كَانَ خَيْرًا، وإلَّا فالأحْسَنُ حِفْظُ اليَمِينِ وعَدَمُ الحِنْثِ.

مِثْالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ قَالَ: والله، لَا أُكَلِّمُ فُلانًا. وَهُوَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَجُرُمُ هَجْرُهُمْ، فهَذَا يَجِبُ أَنْ يَخِنَتَ في يَمِينِه ويُكلِّمَهُ وعَلَيْهِ الكَفَّارَةُ.

مِثالٌ آخَرُ: رَجُلٌ قَالَ: واللهِ، لأُعِينَنَّ فُلانًا عَلَى شَيْءٍ مُحَرَّمٍ. فَهَذَا يَجِبُ الحِنْثُ فِيهِ والكَفَّارَةُ وَلاَ يُعِينُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا نَعَاوَثُواْ عَلَى ٱلإِنْمِ وَٱلْمُدُونِ﴾ [المائدة:٢]، وإذَا كَانَ الأمْرُ مُتَساوِيًا والحِنْثُ وعَدَمُهُ سَواءً فِي الإِثْم، فالأفْضَلُ حِفْظُ اليمينِ.

كذلِكَ مِنْ حِفْظِ اليَمِينِ إِخْرَاجُ الكَفَّارَةِ بَعْدَ الحِنْثِ، والكَفَّارَةُ واجِبَةٌ فَوْرًا؛ لأنَّ الأصْلَ في الوَاجِبَاتِ هُوَ الفَوْرِيَّةُ، وَهُوَ قِيامٌ بِهَا تَفْتَضِيهِ اليَمِينُ.

والكَفَّارَةُ: إطْعَامُ عَشَرَةِ مَساكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ، أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ، وهَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّخْيِرِ، فمَنْ لَمْ يَجِدْ فصِيَامُ ثَلاثَةِ آيَّامٍ، وفِي قِراءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: مُتَنابِعَةٍ<sup>(٢)</sup>.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب قول الله تعالى: ﴿لَا يُؤَلِئِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّفِي فِيَ آيَمَنِكُمُ ﴾، رقم (٦٦٢٢)، ومسلم: كتاب الأيمان، باب ندب من حلف يمينا فرأى غيرها خيرا منها، أن يأتي الذي هو خير، رقم (١٦٥٢)، من حديث عبد الرحمن بن سمرة وَضَلَقَهُمَنَهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجها: ابن جرير، (٧/ ٣١/ رقم ١٢٥٠٣) وعبد الرزاق (١٦١٠٢) والبيهقي (١٠/١٠). وإسنادها صحيح؛ كما في «الإرواء» (٨/ ٢٠٣).

وَعَنْ أَبِي هُرِيْرَةَ وَعَلِيَهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الحَلِفُ ١١ مَنْفَقَةٌ للسَّلْعَةِ ١٦، مُحُقَةٌ لِلسَّلْعَةِ ١٦، مُحُقَةٌ لِلْكَسْبِ ٢١]» أَخْرَجَاهُ (١٠).

فحِفْظُ اليَمِينِ لَهُ ثَلاثَةُ معانٍ:

١ - حِفْظُهَا ابْتِدَاءً، وذَلِكَ بعدَمِ كَثْرَةِ الحَلِفِ، ولْيُعْلَمْ أَنَّ كَثْرَةَ الحَلِفِ تُضْعِفُ الثُقَّةَ بالشَّخْصِ،
 وتُوجِبُ الشَّكَ فِي أَخْبارِهِ.

٢- حِفْظُهَا وَسَطًّا، وذَلِكَ بعَدَم الحِنْثِ فِيهَا، إِلَّا مَا اسْتُثْنِيَ كُمَّا سَبَقً.

٣- حِفْظُهَا انْتِهَاءً فِي إِخْرَاجِ الكَفَّارَةِ بَعْدَ الحِنْثِ.

ويُمْكِنُ أَنْ يُضافَ إِلَى ذلِكَ مَعْنَى رَابِعٌ، وَهُوَ أَنْ لَا يَخْلِفَ بِغَيْرِ اللهِ؛ لأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ سَمَّى القَسَمَ بِغَيْرِ اللهِ حَلِفًا.

[١] قَوْلُهُ: «الحَلِفُ» الْمَرَادُ بِهِ الحَلِفُ الكاذِبُ، كَمَا بَيَّنَتُهُ رِوايَهُ أَحْمَدَ: «اليَمِينُ الكَاذِبَهُ»")، أمَّا الصادِقَهُ فَلَيْسَ فِيهَا عُقُوبَةٌ ، لكنْ لَا يُكثِرُ مِنْهَا كَمَا سَبَقَ.

[٧] قَوْلُهُ: «مَنْفَقَةٌ للسِّلْعَةِ» أَيْ: تَرْوِيجٌ للسِّلْعَةِ، مَأْخُوذٌ مِنَ النَّفَاقِ وَهُوَ مُضِيُّ الشَّيْءِ ونَفاذُهُ، والحَلِفُ عَلَى السِّلْمَةِ قَدْ يَكُونُ حَلِفًا عَلَى ذَاتِهَا أَوْ نَوْعِهَا أَوْ وَصِفِهَا أَوْ قِيمَتِهَا.

الذَّاتُ: كَأَنْ يَخْلِفَ أَنَّهَا مِنَ المَصْنَعِ الفُلانِيِّ المَشْهُورِ بالجَوْدَةِ ولَيْسَتْ منهُ.

النَّوْعُ: كَأَنْ يَحْلِفَ أَنَّهَا مِنَ الحديدِ، وَهِيَ مِنَ الحَشَبِ.

الصِّفَةُ: كَأَنْ يَعْلِفَ أَنَّهَا طَيَّبَةٌ، وَهِيَ رَدِيئَةٌ.

القِيمَةُ: كأنْ يَخْلِفَ أنَّ قِيمَتَهَا بِعَشَرَةٍ، وَهِي بِثَمَانِيَّةٍ.

[٣] قَوْلُهُ: «مُحْتَقَةٌ للكَسْبِ» أَيْ: مُتْلِفَةٌ لهُ، والإِثلافُ يَشْمَلُ الإِتلافَ الحِمِّيَّ بأَنْ يُسَلِّطَ اللهُ عَلَى مالِهِ شَيْئًا يُتْلِفُهُ مِنْ حَرِيقٍ أَوْ مَهْ إِ أَوْ مَرْضِ يَلْحَقُ صاحِبَ المالِ فَيُتَّلِفُهُ فِي العِلاجِ، والإِثلافُ المَعْنَوِيُّ بأَنْ يَنْزِعَ اللهُ البَرَكَةَ مِنْ مالِهِ فَلَا يَتَنَفِعُ بِهِ لَا دِينًا ولَا دُنْيًا، وكَمْ مِنْ إِنسَانٍ عنْدَهُ مالٌ قليلٌ،

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب ﴿ يَمْحَقُّالَةً الْإِيْوَا ﴾، رقم (٢٠٨٧)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب النهي عن الحلف في البيع، رقم (٦٠٦).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٢٣٥-٢٤٣، ١٣٤).

## وَعَنْ سَلْمَانَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «ثَلاَثُهُ<sup>ا ا</sup> لَا يُكَلِّمُهُمُ الله ۖ ٢ أَ....................

لكنْ نَفَعَهُ اللهُ بِهِ وَنَفَعَ غَيْرَهُ وَمَنْ وَرَاءَهُ! وكمْ مِنْ إنْسَانِ عنْدَهُ أمْوالٌ لكنْ لَمْ يَتْتَفِعْ بِهَا! صَارَ -والعِياذُ
 بالله- بَخِيلًا، يَعِيشُ عِيشُة الفُقراءِ وَهُو غَنِيٌّ؛ لأنَّ البَرْكَة قَدْ مُحِقَّتْ.

[١] قَوْلُهُ: «ثَلاَثَةٌ» مُبْتَدَأً، وسَوَّغَ الابْتِدَاءَ بِهَا أَنَّهَا أَفَادَتِ التَّقْسِيمَ.

[٧] قَوْلُهُ: «لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ التَّكْلِيمُ: هُوَ إِسْماعُ القَوْلِ، وأمَّا مَا يُقَدِّرُهُ الإِنْسَانُ فِي نَفْسِهِ فَلَا يُسَمَّى كَلامًا عَلَى سَبِيلِ الإِطْلاقِ، وإنْ كَانَ يُسَمَّى قَوْلًا بالتَّفْسِيدِ بالنَّفْسِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ فِى أَنْشُسِهِمْ لَوْلَا يُمُذِبُنَا اللَّهُ ﴾ [المجادلة: ٨]، وقَالَ عُمَرُ رَضَالِيَّكَ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ السَّقِيفَةِ -: «زَوَّرْتُ فِي نَفْسِي كَلَامًا» (١) أيْ: قَدَّرْتُهُ، فالكلامُ عِنْدَ الإِطْلاقِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِحَرْفٍ وصَوْتٍ مَسْمُوعٍ. واخْتَلْفَ النَّاسُ فِي كَلامِ اللهِ إِلَى ثَمَانِيَةِ أَقُوالِ كَمَا ذَكَرَهُ أَبْنُ القَيِّمِ فِي (الصَّواعِقِ المُرْسَلَةِ) (٢).

لكنْ إِذَا رَجَعْنَا إِلَى كِتَابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وأخَذْنَا مِنْهُمَّ عَقِيدَتَنَا صافِيَةً، وقَطَعْنَا النَّظَرَ عَنْ هَذِهِ الْمُجادلاتِ؛ لأَنَّهُ مَا أُوتِيَ الجَدَلَ قَوْمٌ إِلَّا ضَلُّوا - عَلِمْنَا أَنَّ كَلامَ اللهِ حَقِيقِيٍّ يُسْمَعُ، ولكنِ الصَّوْتُ لَيْسَ كأَصْواتِ المَخْلُوقِينَ، أمَّا مَا يُسْمَعُ مِنْ كَلامِ اللهِ فَلَا شكَّ أَنَّهُ بحَرْفِ يَفْهَمُهَا المُخاطَبُ؛ إِذْ لَوْ كَانَ يَتَكَلَّمُ بحُرُوفِ لا تُشْبِهُ الحُرُّوفَ الَّتِي يَتَكَلَّمُ بِهَا المُخاطَبُ لَمْ يُفْهَمْ كلامُهُ أَبُدًا، فالحُرُوفُ الَّتِي تُسْمَعُ هِيَ حُرُوفُ اللَّغَةِ الَّتِي يُحَاطِبُ اللهُ بِهَا مَنْ يُخاطِبُهُ، واللهُ عَرَقِجَلَ يُخاطِبُ كُلَّ أَحَدٍ بِلُغَيْهِ.

ونَفْيُ الكَلامِ هُنَا دَلِيلٌ عَلَى إِثْباتِ أَصْلِهِ؛ لأَنَّهُ لَيَّا نَفَاهُ عَنْ قَوْمٍ دَلَّ عَلَى ثُبُوتِهِ لغَيْرِهِمْ. وبهذِهِ الطَّرِيقَةِ اسْتَنَلَّ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ عَلَى إِثْباتِ رُؤْيَةِ اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ للمُؤْمِنِينَ بقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ كُلَّ إِنَّهُمْ عَن رَبِّهِمْ يَوْمَهِذِ لَمُتَحْبُونِكُ [المطففين: ١٥] فَمَا حُجِبَ الفُجَّارُ عَنْ رُؤْيَتِهِ إِلَّا وَرَاهُ الاَّبْرَارُ؛ إِذْ لَوِ امْتَنَعَتِ الرُّوْفَيَةُ مُطْلَقًا لَكَانَ الفُجَّارُ والأَبْرَارُ سَوَاءً فِيهَا، كذلِكَ هُنَا لَوِ انْتَفَى كَلامُ اللهِ عَرَّفِجَلَّ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ فَلَا وَجْهَ للتَّخْصِيصِ بنَفْيِ الكَلامِ عَنْ هَوُلاءِ.

ولَا يَلْزَمُ مِنْ كلامِهِ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ آلَةٌ كالآدَمِيِّ، كاللِّسانِ، والأسْنانِ، والحَلْقِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، كَمَا لَا يَلْزَمُ مِنْ سَمَاعِ اللهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَذُنَّ، فالأرْضُ مَثَلًا تَسْمَعُ وتُحَدِّثُ ولَيْسَ لهَا لِسَانٌ ولَا آذانٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَهِذِ ثُمُذِثُ أَخْبَارَهَا ۞ إِنَّ رَبِّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾ [الزلزلة:٤-٥]، وكَذَا الجِلْدُ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب رجم الحبلي من الزنا إذا أحصنت، رقم (٦٨٣٠).

<sup>(</sup>٢) الصواعق المرسلة (٢/ ٧٦٩).

# وَلَا يُزَكِّيهِمْ الْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمُ اللَّهِ أَشَيْوِطُ اللَّهَ إِنَا إِنَّا، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرِ<sup>ماها</sup>،.........

يَنْطِقُ يَوْمَ القِيَامَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿حَنَّ إِذَا مَا جَآءُ مِهَا شَهِ لَهُمْ مَ الْفَصْرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾
 [فصلت: ٢٠]، وكذا الآيدي والأرْجُلُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ الْمِينَّهُمْ وَالْدِيمِمْ وَأَنْجُلُهُم بِيَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾
 [نصلت: ٢٤]، فالآيدي والأرْجُلُ والألسُنُ والجُلُودُ والسَّمْعُ والأَبْصَارُ لَيْسَ لهَا لِسَانٌ ولا شَفْتَانِ، هَذَا هُو المَّعْلُومُ لَنَا.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ اللهَ يُكَلِّمُ مَنْ هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُمْ جُرْمًا وهُمْ أَهْلُ النَّارِ؟

فالجَوَابُ: أنَّ الدُّرَادَ بِنَفْيِ الكَلامِ هُنَا كَلامُ الرِّضَاء أمَّا كَلامُ الغَضَبِ والتَّوْبِيخِ فإنَّ هَلَا الحَدِيثَ لَا يَدُلُّ عَلَى بَفْيهِ.

[١] وقَوْلُهُ: «وَلَا يُزَكِّيهِمُ» التَّزْكِيَّةُ: بِمَعْنَى التَّوْثِيقِ والتَّعْدِيلِ، فَيَوْمَ القِيَامَةِ لَا يُوتُقُّـهُمْ، ولا يُعَدِّدُهُمْ، ولا يَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بالإيانِ؛ لِمَا فَعَلُوهُ مِنْ هَذِهِ الأَفْعَالِ الْحَبَيْثَةِ.

[٢] وقَوْلُهُ: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ " ﴿ عَذَابٌ ا عُقُوبَةٌ ، و ﴿ أَلِيمٌ " ، أَيْ: شَدِيدٌ مُوجِعٌ مُؤْلِ

[٣] وقَوْلُهُ: ﴿أُشْيُمِطٌ ﴾ هُوَ الَّذِي اخْتَلَطَ سَوادُ شَعَرِهِ بِبَيَاضِهِ لَكِيرِ سِنَّهِ، وَكَبِيرُ السِّنِّ قَدْ بَرَدَثُ شَهُوتُهُ، ولَيْسَ فِيهِ مَا يَدْعُوهُ إِلَى الزِّنَا، ولكنَّهُ زَنَى بِمَا دَلَّ عَلَى خُبْثٍ فِي إِرَادَيَهِ؛ ولأَنَّهُ عَادَةً قَدْ بَلَغَ أَشُدَّهُ واسْتَوَى وعَرَفَ الحِكْمَةَ، ومَلكَهُ عَقْلُهُ أَكْثَرَ مِنْ هَوَاهُ، فالزِّنَا مِنْهُ غَرِيبٌ؛ إِذْ لَيْسَ عَنْ شَهْرَةٍ مُلِحَّةٍ، ولكنْ عَنْ سُوعِ نِيَّةٍ وقَصْدٍ وضَعْفِ إِيهانٍ باللهِ، فصارَ السَّبَبُ المُقْتَضِى لزِنَاهُ ضَعِيفًا، والحِكْمَةُ الَّتِي الكَانُ عَنْ سُوعٍ اللَّشِدِ التَقْلِ، ولكنَّهُ خَالَفَ مُقْتَضَى لَا لِنَّاهُ ولكَنَّهُ خَالَفَ مُقْتَضَى للزَنَاهُ ولكَنَّهُ خَالَفَ مُقْتَضَى لللَّهُ ولهَذَا اللَّعْلِ، ولكنَّهُ خَالَفَ مُقْتَضَى للزَنَاهُ ولكَذَهُ ولكَنَّهُ خَالَفَ مُقْتَضَى للزَنَاهُ ولكَذَهُ ولكَانًا تِقَالُ: ﴿ أَشَيْمِكُ ﴾ تَصْغِيرُ (أَشْمَلُ).

[٤] قَوْلُهُ: «زَانٍ» صِفَةٌ لـ(أُشَيْمِطٌ) وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الياءِ المَحْذُوفَةِ، والحركَةُ الَّتِي عَلَى النُّونِ لَيْسَتْ حَرَكَةَ إعْرابٍ.

والزُّنَا: فِعْلُ الفاحِشَةِ فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ، وقَدْ مَهَى اللهُ عَنْهُ وبيَّنَ آنَّهُ فاحِشَةً، فقَالَ: ﴿ وَلَا نَقَرَبُواْ الزِّيخَ ۗ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَكَةَ سَيِيلًا ﴾ [الإسراء:٣٣].

[٥] قَوْلُهُ: «عاثِلٌ مُسْتَكْبِرِ» أَيْ: فَقِيرٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَجَدَكَ عَآبِلَا فَأَغْنَى ﴾ [الضحى:٨]، فالمُقَابَلَةُ هُنَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَأَغَنَىٰ ﴾ بَيْنَتْ أَنَّ مَعْنَى عائِلًا: فَقِيرًا. وَرَجُـلٌ جَعَلَ اللهَ بِضَاعَتَهُ، لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ وَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِيَمِينِهِ<sup>[۱]</sup>" (َوَاهُ الطَّبَرَانِي بِسَنَدٍ صَحِيح.

والاسْتِكْبَارُ: التَّرَفُّعُ والتَّعاظُمُ، وَهُوَ نَوْعانِ:

اسْتِكْبَارٌ عَنِ الحقّ بأنْ يَرُدّهُ أوْ يَتَرَفّع عَنِ القِيام بهِ.

واسْتِكْبَارٌ عَلَى الحَنْلْقِ باحْتِقَارِهِمْ واسْتِذْ لالِهِمْ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الكِبْرُ بَطَرُ الحَقِّ وعَمْطُ
 النَّاس»(١).

فالفَقِيرُ داعِي الاسْتِكْبَارِ عندَهُ ضَعِيفٌ، فيَكُونُ اسْتِكْبَارُهُ دَلِيلًا عَلَى ضَعْفِ إيهانِهِ، وخُبْثِ طَويَّتِهِ؛ ولذلكَ كانَتْ عُقُوبَتُهُ أَشَدً.

[1] قَوْلُهُ: «ورَجُلٌ جَعَلَ اللهَ بِضاعَتُهُ، لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَوِينِهِ وَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِيَوِينِهِ» أَيْ: جَعَلَ الحَلِفَ باللهِ بِضاعَةً لهُ، وإنَّمَا ساغَ التَّأْوِيلُ هُنَا؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ هُوَ الَّذِي فَشَرَهُ بذلِكَ؛ حَيْثُ قَالَ: «لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ...»، وإذَا كَانَ المُتكلِّمُ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ كَلامَهُ عَنْ ظاهِرِهِ، فَهُوَ أَعْلَمُ بمُرادِهِ، وهَذَا كَمَا فِي الحَدِيثِ الفَّدْسِيِّ: «عَبْدِي! اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، اسْتَشْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي»، فبيَّنَهُ اللهُ عَرْقِيَةً لَقَوْلِهِ: «عَبْدِي فَلانٌ جَاعَ فَلَمْ تُطْعِمْهُ، اسْتَسْقَاتُ فَلَمْ تَسْقِيهِ»، فبيَّنَهُ اللهُ عَرْقِيَةً لَمْ تَسْقِيهِ." اللهُ عَرَقِيَةً لَا اللهُ عَلَيْهُ مَلْهُ تَسْقِيهِ. وَلَا يَعْمُ عَلَى اللهُ عَرْقِيةً لَا اللهُ عَلَى اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّ

فقَوْلُهُ: «لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَهِينِهِ وَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِيَهِينِهِ» اسْتِثْنَافِيَّةٌ تَفْسِرِيَّةٌ لَقَوْلِهِ: «جَعَلَ اللهَ بِضاعَتَهُ» ومغْنَاهَا: آنَّهُ كُلِّمَا اشْتَرَى حَلَفَ، وكلَّمَا بَاعَ حَلَفَ؛ طَلَبًا للكَسْبِ، واسْتَحَقَّ هَذِهِ العُمُوبَةَ؛ لأنَّهُ إِنْ كَانَ صادِقًا فكَثْرَةُ أَيْهَانِهِ تُشْعِرُ باسْتِخْفَافِهِ واسْتِهَانَتِهِ باليَهِينِ ومُحَالَفَتِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاَحْفَظُوٓا أَيْمَنَكُمْ ﴾، وإنْ كَانَ كاذِبًا جَمَعَ بَيْنَ أَرْبَعَةٍ أُمُور مَحْلُورَةِ:

١ - اسْتِهَانَتِهِ باليَمِينِ ومُخَالَفَتِهِ أَمْرَ اللهِ بحِفْظِ اليَمِينِ.

۲ - گذِبهِ.

٣- أَكْلِهِ المَالَ بِالبَاطِلِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦١١١) و«الصغير» (٢/ ٢١) و«الأوسط» كيا في «المجمع». وقال المنذري في «الترغيب» (٢/ ٨٥) والهيشمي في «المجمع» (٤/ ٨٧): «ورواته محتج بهم في الصحيح».

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم: كتاب الإِيمان، باب تحريم الكبر، رقم (٩١)، من حديث ابن مسعود رَضَالِقَهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب فضل عيادة المريض، رقم (٢٥٦٩)، من حديث أبي هريرة رَضَّ لِللَّهُ عَنْهُ.

وَفِي (الصَّحِيحِ) الْمَعَنْ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنِ رَضَلِكَ عَنْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِ [٢].....قرْنِ [٢]...

٤ - أنَّ يَمِينَهُ يَمِينٌ غَمُوسٌ، وقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ يَقْتَطِعُ بِهَا مالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ"().

وكُلُّ مَا فِي هَذَا الحِدِيثِ يَجِبُ الحَدَرُ مِنْهُ والبُعْدُ عنْهُ؛ لأنَّ هَذَا مَا يُرِيدُهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الإِخْبارِ بهِ، وإلَّا فَهَا الفائِدَةُ مِنْ سَهاءِعَا لَهُ إِذَا لَمْ تَظْهُرْ مُقْتَضَيَاتُ النَّصُوصِ عَلَى مُمْتَقَدَاتِنَا وأَفْوَالِنَا وأَفْعَالِنَا؟! فنحنُ والجاهِلُ سَواءٌ، بَلْ نَحْنُ أَعْظَمُ؛ ولذلكَ لا يَنْبَغِي أَنْ تَكَرَّ عَلَيْنَا بلا فاثِدَةٍ فنعْرِفَ معْنَاهَا فقطْ، بَلْ يَجِبُ أَنْ نَعْرِفَ مَعْنَاهَا ونَعْمَلَ بمُقْتَضاهَا، ثُمَّ يَجِبُ عَلَيْنَا أَيضًا بوَصْفِنَا مَّنْ آتاهُمُ اللهُ العِلْمَ أَنْ نُحَدِّرَ النَّاسَ مِنْهَا؛ لنكُونَ وارثِينَ للرَّسُولِ ﷺ، فالنَّبِيُ ﷺ كَانَ عالِيًا عامِلًا داعِيًا.

أمَّا طالِبُ العِلْمِ فإنَّهُ لَيْسَ وارِثًا للرَّسُولِ عَلَيْهَالصَّلَاثُوَالسَّلَامُ حَتَّى يَقُومَ بِهَا قَامَ بِهِ مِنَ العَمَلِ والدَّعْوَةِ، فعَلَيْنَا أَنْ نُحَدِّرَ إِخْوانَنَا المُسْلِمِينَ مِنْ هَذَا العَمَلِ الكَثِيرِ بَيْنَ النَّاسِ، وَهُوَ جَعْلُ اللهِ بِضاعَةً لهُمْ، لا يَبيعُونَ إِلَّا بَأْثِيانِهِمْ، ولا يَشْتَرُونَ إِلَّا بِأَيْبَانِهِمْ.

مُنَاسَبَةُ الحَدِيثِ للبابِ: أنَّ مَنْ جَعَلَ اللهَ بِضاعَتَهُ فإنَّ الغالِبَ أَنَّهُ يُكْثِرُ الحَلِفَ باللهِ عَنَّقَبَلً.

[١] قَوْلُهُ: «وفي الصَّحِيحِ» أي: «الصَّحِيحَيْنِ» وانْظُرْ كَلامَنَا: فِي بَابِ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهِ "٢".

[٧] قَوْلُهُ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي» «خَيْرُ» مُبْنَدَأٌ، و«قَرْنِي» خَبَرٌ. وفِي لَفُظِ لَهُمَا: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي» وفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدُ البُخَارِيِّ: «خَبْرُ النَّاسِ قَرْنِي<sup>،(٢)</sup>، وهَذَا هُوَ الْمُرَادُ؛ إذِ الْمُرَادُ بالحَيْرِيَّةُ هُنَا الحَيْرِيَّةُ المُضافَةُ إِلَى النَّاسِ عُمُومًا ولَيْسَ للأُمَّةِ فقطْ؛ ولهَذَا ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «بُعِشْتُ مِنْ خَيْرٍ قُرُونِ بَنِي آدَمَ»<sup>(٤)</sup>، وعليْهِ فالحَيْرِيَّةُ فِي القَرْنِ الأَوَّلِ خَيْرِيَّةٌ عامَّةٌ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ ولَيْسَ عَلَى هَذِهِ الأُمَّةِ فقطْ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب الخصومة في البئر والقضاء فيها، رقم (٣٥٥٦، ٢٣٥٧)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار، رقم (١٣٨)، من حديث ابن مسعود رَحِيَالِيَهُعَنْهُ.

<sup>(</sup>۲) (ص:۱۲۲).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَيْخَالِيَّهُ عَلَيْنَ عَلَيْن يلونهم ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٣).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب صفة النبي على ، رقم (٣٥٥٧)، من حديث أبي هريرة رَعَوَاللَّهُ عَنه.

وأمَّا قَوْلُهُ: «خَيْرُ أُمَّتِي» فإنَّهُ يُقالُ: إنَّ الخَيْرِيَّةَ إذَا كانَتْ مُضافَةً إِلَى عُمُومِ النَّاسِ دَخَلَ فِيهَا هَذِهِ الأُمَّةُ، لكنْ إذَا خَصَّصْنَاهَا بَهَذِهِ الأُمَّةِ خَرَجَ بَقِيَّةُ النَّاسِ، والأُخْذُ بالعُمُومِ الدَّاخِلِ فِيهِ الخاصُّ أَوْلَى، وقَدْ يُقالُ: إنَّ مَعْنَى اللَّفْظَيْنِ واحِدٌ؛ فإنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ خَيْرُ الأُمَمِ، فإذَا كَانَ الصَّحَابَةُ خَيْرُ قُرُونِهَا لَزِمَ أَنْ يَكُونُوا خَيْرَ النَّاسِ.

والقَرْنُ مَأْخُوذٌ مِنَ الافْتِرَانِ، والمُرَادُ: الطَّائِفَةُ المُقْتَرِنُونَ بشَيْءٍ مِنَ الأشْيَاءِ: كالمِلَّةِ، أوِ السَّنَّ، أوْ مَا أشْبَهَ ذَلِكَ. فينَ العُلَمَاءِ مَنْ عَرَّفَهُ: بالطَّائِفَةِ كَمَا سَبَقَ، ومنْهُمْ مَنْ عَرَّفَهُ بالزَّمَنِ، وهَوُلاءِ اخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى افْوَالِ: فعِنْهُمْ مَنْ حَدَّهُ باْرْبَعِينَ، ومنْهُمْ مَنْ حَدَّهُ بَشَانِينَ، ومنْهُمْ مَنْ حَدَّهُ بعِئَةٍ، ومنْهُمْ مَنْ حَدَّهُ بَعِثَةٍ وعِشْرِينَ سَنَةً.

فعَلَى الأوَّلِ يَكُونُ مغنَى: «خَمِّرُ أُمَّتِي قَرْنِي» خَبْرَ أُمَّتِي الصَّحَابَةِ، سَواءٌ بَلَغُوا مئةَ سَنَةٍ أَمْ لا، والمَعْرُوفُ أَنَّ آخِرَ مَنْ مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ مَاتَ سَنَةً مِئَةٍ وعَشَرَةٍ أَوْ مِئَةٍ وعِشْرِينَ، فإذَا قُلْنَا: مِئَةً وعِشْرِينَ، فهَذِهِ المُدَّةُ زائِدَةٌ عَلَى المِئَةِ، وإذَا اعْتَبُرْنَاهَا مِنَ البَعْثَةِ تَكُونُ مِئَةً وثَلاثًا وثَلاثِينَ سَنَةً؛ لأنَّ التَّقْوِيمَ مُبْتَدَأً مِنَ الهِجْرَةِ، والهِجْرَةُ كَانَتْ بَعْدَ البَعْثَةِ بَثَلاثَ عَشْرَةَ سَنَةً، وهَذَا القَرْنُ الأوَّلُ.

أمَّا التَّابِعُونَ فإنَّ آخِرَهُمْ مَاتَ سَنَةَ مَتْ وَثَمَانِينَ، فَيَكُونُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الصَّحَابَةِ سِتُّونَ سَنَةً، وأمَّا تابِعُو التَّابِعِينَ فإنَّ آخِرَهُمْ مَاتَ سَنَةَ مِتَتَيْنِ وعِشْرِينَ، وهَذَا مُنتَهَى القَرْنِ الثَّالِثِ. فقرْنُ الصَّحَابَةِ إنِ ابْتَدَأْتُهُ مِنَ البَعْثَةِ صَارَ ثَلاثًا وثَلاثِينَ ومِثْنَةَ سَنةٍ، وإنِ ابْتَدَأْتُهُ مِنَ الهِجْرَةِ صَارَ عِشْرِينَ ومِثْةَ سَنةٍ. وقَرْنُ التَّابِعِينَ سِتُّونَ سَنَةً. وقَرْنُ تابِعِي التَّابِعِينَ أَرْبَعُونَ سَنَةً.

وقالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: إِنَّ القَرْنَ مُعْتَبَرٌ بِمُعْظَمِ النَّاسِ، فإذَا كَانَ مُعْظَمُ النَّاسِ الصَّحَابَةَ فالقَرْنُ قَرْبُهُمْ، وإذَا كَانَ مُعْظَمُ النَّاسِ التَّابِعِينَ فالقَرْنُ قَرْثُهُمْ، وهَكَذَا.

قَوْلُهُ: «أَتَّتِي» الْمُرَادُ: أُمَّةُ الإِجابَةِ؛ لأنَّ أُمَّةَ الدَّعْرَةِ إذَا لَمْ يُؤْمِنُوا فَلَيْسَ فِيهِمْ خَيْرٌ.

قَوْلُهُ: «فَلَا أَدْرِي أَذَكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاثًا»، وإذَا كَانَ عِمْرَانُ لَا يَدْرِي فالأصْلُ أَنَّهُ ذَكَرَ مَرَّتَيْنِ، فَتَكُونُ القُرُونُ الْمُفَضَّلَةُ ثَلاثَةً، وهَذَا هُو المَشْهُورُ.

[1] قَوْلُهُ: «ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَـوْمٌ»، وفِي رِوايَـةِ البُخَارِيِّ: «ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا» بنَصْبِ «قَـوْمًا»،

## يَشْهَدُونَ [1] وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ [۲]،............

وهَذَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ، لَكَنْ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ بِرَفْعِ «قَوْمٌ» (أَ فِيهِ إِشْكَالٌ؛ لأَنَّ «قَوْمٌ» اسْمُ إنَّ، وقَدِ اخْتَلَفَ العُلَيَاءُ فِي هذَا:

فقيلَ عَلَى لُغَةَ رَبِيعَةَ: الَّذِينَ لَا يَقِفُ ونَ عَلَى الْمَنْصُوبِ بالألِفِ، فلمْ يُثْبِتِ الكاتِبُ الألف، فصارتْ "قَوْمٌ». وهَذَا جَوابٌ لَيْسَ بسَدِيدٍ؛ لأنَّ الرَّوَايَةَ لَيْسَتْ مَكْتُوبَةً فقطْ، بَلْ تُكْتَبُ وتُقْرَأُ باللَّفْظِ عِنْدَ أَخْذِ التلامِيذِ الرِّوَايَةَ مِنَ المَشايِخِ، ولأنَّ هَذَا لَيْسَ مَكَلَّ وَقْفٍ.

وقِيلَ: إِنَّ «إِنَّ» اسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ مَحْذُوفٌ، إِلْحَاقًا لهَا بـ(إِنِ) الْمُخَفَّفَةِ؛ لأنَّ «إِنِ» المُخَفَّفَةَ تَعْمَلُ بِضَمِيرِ الشَّأْنِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

#### وإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ (١)

فـ(إنَّ) المُشَدَّدَةُ هُنَا حُمِلَتْ عَلَى (إنِ) المُخَفَّفَةِ، فاسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ مُحْذُوفٌ، وعليْهِ يَكُونُ «يَعْدَكُمْ» خَبَرًا مُقَدَّمًا، و«قَوْمٌ» مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، والجُمْلَةُ خَبَرَ «إِنَّ».

وَقِيلَ: «إِنَّ » هُنَا بِمَعْنَى نَعَمْ؛ فَيَكُونُ المَعْنَى: ثُمَّ نَعَمْ بَعْدَكُمْ قَوْمٌ، وهَذَا فِيهِ تَكَلُّفٌ.

والظاهِرُ: القَوْلُ الثَّانِي إنْ صَحَّتِ الرِّوَايَةُ.

[١] قَوْلُهُ: (يَشْهَدُونَ) أَيْ: يُخْبِرُونَ عَمَّا عَلِمُوهُ عِمَّا شَاهَدُوهُ أَوْ سَمِعُوهُ أَوْ لَسُوهُ أَوْ شَمُّوهُ؟ لأنَّ الشَّهادَةَ إِخْبارُ الإِنْسَانِ بِمَا يَعْلَمُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [الزخرف:١٦]، ولا يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ بَلَفْظِ (أَشْهَدُ) عَلَى الصَّحِيحِ، وقَدْ قِيلَ للإِمامِ أَحْدَدَ: إِنَّ فُلانًا يَقُولُ: ﴿إِنَّ العَشَرَةَ فِي الجَنَّةِ وَلاَ أَشْهَدُ»، فقَالَ: إِنْ قَالَهُ فَقَدْ شَهدَ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ» اخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِي مَعْنَى ذلكَ:

فقِيلَ: «لَا يُسْتَشْهَدُونَ» أيْ: لَا يُطْلَبُ مِنْهُمْ تَحَمُّلُ الشَّهادَةِ، فيَكُونُ الْمُرَادُ: الَّذِينَ يَشْهَدُونَ بغَيْرِ عِلْم فهُمْ شُهَداءُ زُورٍ.

وَقِيلَ: لَا يُطلَّبُ مِنْهُمْ أَداءُ الشَّهادَةِ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ أَداءَ الشَّهادَةِ قَبْلَ أَنْ يُدْعَى لأَداثِهَا، فَيَكُونُ ذلِكَ دَلِيلًا عَلَى تَسَرَّعِهِمْ فِي أَداءِ الشَّهادَةِ، وعَدَم الهتهامِهِمْ بَهَا.

<sup>(</sup>١) انظر: «فتح الباري» (٧/٧).

<sup>(</sup>٢) عجز بيت للطرماح بن حكيم الطائمي، وصدره: (أَنَا ابْنُ أَبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكِ). انظر: شرح الكافية لابن مالك (١/ ٥٠٩)، ديوان الطرماح (ص. ٢٨٠).

### وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ اللهُ

ولكنْ هَذَا القَوْلُ يُشْكِلُ عَلَيْهِ حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خالِدِ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ مِخَيْرِ الشَّهَدَاءِ: الَّذِي يَأْتِي بالشَّهادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَها»('')، فهَذَا تَرْغِيبٌ فِي أَداءِ الشَّهادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَمَا بدليلِ قَوْلِهِ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ مِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ»، وظاهِرُهُ: أَنَّهُ مُعارِضٌ لِجَدِيثِ عِمْرَانَ، فجَمَعَ بَعْضُ العُلْمَاءِ بِينَهُمَ ابْنَ الْمُرَادَ بحَدِيثِ زَيْدٍ مَنْ يَشْهِدُ بحَقِّ لَا يَعْلَمُهُ المَشْهُودُ لَهُ.

وجَمَعَ بَعْضُ العُلَمَاءِ بأنَّ المُرَادَ بحديثِ زَيْدٍ: مَنْ يَشْهَدُ بشَيْءٍ مِنْ حُقُوقِ اللهِ تَعَالَى؛ لأنَّ حُقوقَ اللهِ تَعَالَى اللهُ اللهِ تَعَالَى اللهُ مُطَالِبٌ، فيُؤَدِّي الشَّهادَةَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسْأَلَهَا، فيَكُونُ المُرَادُ بِهِمْ رِجالَ الأَمْرِ بالمَعْرُوفِ والشَّهي عَنِ المُنكَرِ ونَحُوهُمْ.

وجَمَعَ بَغْضُهُمْ: بأنَّ المُرَادَ بحديثِ زَيْدِ بْنِ خالِدِ أَنَّهُ كِنايَةٌ عَنِ السُّرْعَةِ بأداءِ الشَّهادَةِ، فكأَنَّهُ لشِدَّةِ إِسْراعِهِ يُؤَدِّمَا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَمًا. وبعضُ العُلَمَاءِ رَجَّحَ حَدِيثَ عِمْرَانَ؛ لأَنَّهُ فِي (الصَّحِيحَيْنِ) عَلَى حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خالِدٍ؛ لأَنَّهُ فِي (مُسْلِمٍ)، ولكنْ إِذَا أَمْكَنَ الجَمْعُ فَلَا يَجُوزُ التَّرْجِيحُ؛ لأَنَّ مُقْتَضَاهُ إِلْغَاءُ أَحْدِيثِ زَيْدِ بْنِ خالِدٍ؛ لأَنَّهُ فِي (مُسْلِمٍ)، ولكنْ إِذَا أَمْكَنَ الجَمْعُ فَلَا يَجُوزُ التَّرْجِيحُ؛ لأَنَّ مُقْتَضَاهُ إِلْغَاءُ أَحْدِيدِ النَّسَمْيْنِ، والجَمْعُ هُنَا مُمُكِنٌ كَمَا تَقَدَّمَ.

[1] قَوْلُهُ: «يَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمُنُونَ» هَذَا هُوَ الوَصْفُ النَّانِي لهُمْ، أَيْ: أَنَّهُمْ أَهْلُ خِيانَةٍ ولَيْسُوا أَهْلَ أَمانَةٍ، فَلَا يَأْتَيْهُمُ النَّاسُ، ولَيْسَ المُعْنَى أَنَّهُ تَقَعُ مِنْهُمُ الخِيانَةُ بَعْدَ الاثْتِيَانِ حتَّى يُقالَ: لِمَاذَا لَمْ يَقُلْ: يُؤْتَمَنُونَ ويَخُونُونَ؟ فَكَأَنَّ الِخِيانَةَ طَبِيعَةٌ لهُمْ، فلِخَيانَتِهِمْ لَا يُؤْتَمَنُونَ.

الخِيانَةُ: الغَدُرُ والخِدَاعُ فِي مَوْضِعِ الاثْيَيَّانِ، وَهِيَ مِنَ الصَّفَاتِ المَذْمُومَةِ بكُلِّ حالٍ. وأمَّا المَكْرُ والحِيَانَةُ: الغَدُرُ والحِدَاعُ فِي مَوْضِعِ الاثْيَيَّانِ، وَهِيَ مِنَ الصَّفَاتِ المَذْمُومَةُ فِي مُقاتَلَةِ عَدُوِّ ماكِرِ خادِعٍ؛ والحَدَاعُ عَلَى الفُّوَّةِ والإِيقاعِ بالعَدُوِّ مِنْ حَيْثُ لاَ يَشْعُرُ؛ ولهَذَا يُوصَفُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَ بالمَكْرِ والحِدَاعِ فِي الحَالِ النِّي يَكُونُ فِيهَا مَذْحًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَيَمَكُرُونَ وَيَمَكُرُ اللهُ وَاللّهَ عَيْرُ ٱلمَنْكِرِينَ ﴾ [الأنفال: ٣٠]، وقالَ تَعَالَى: ﴿ وَيَمَكُونُ اللهَ وَهُو حَدِيعُهُمْ ﴾ [النساء: ١٤٣].

وأمَّا الحِيانَةُ فَلَا يُوصَفُ اللهُ بِهَا أَبدًا؛ لأنَّهَا ذَمَّ بكُلِّ حالٍ؛ ولهَذَا كَانَ قَوْلُ العامَّةِ: (خَانَ اللهُ مَنْ خَانَ) حَرَامًا؛ لأنَّهُمْ وَصَفُوا اللهَ بِهَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُوصَفَ بِهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِن يُرِيدُوا خِيَانَكَ فَقَدْ خَـانُوا اللهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ ﴾ [الانفال:٧١]، ولمْ يَقُلْ: فَخَانَهُمْ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب بيان خير الشهود، رقم (١٧١٩)، من حديث زيد بن خالد الجهني رَضَالِّلَهُعَنَهُ.

وَيَنْذِرُونَ وَلَا يُوفُونَ [1]، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ [1] (١٠).

وَفِيهِ [<sup>1</sup>] عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي<sup>[۱</sup>].........

قَوْلُهُ: «وَلَا يُؤْتَمَنُونَ» أَيْ: لَيْسُوا أَهْلَا للأمانَةِ، فَلَا يُؤْتَمَنُونَ عَلَى الدِّماءِ، ولَا الأَمْوَالِ، ولَا الأَمْوَالِ، ولَا الأَعْرَاضِ، ولَا أَيِّ شَيْءٍ، والظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا فِي القَرْنِ الرَّابِعِ، فها بالُكَ بالقَرْنِ الحَامِسَ عَشَرَ؟! وفي حَدِيثِ آخَرَ: «ويَفْشُو بَيْنَهُمُ الكَذِبُ»(١).

[1] قَوْلُهُ: ﴿وَيَنْذِرُونَ وَلَا يُوفُونَ ﴾ هَذَا هُوَ الوَصْفُ النَّالِثُ لهُمْ.

النَّذْرُ: إِلْزَامُ الإِنْسَانِ نَفْسَهُ بالشَّيْءِ وقَدْ يَكُونُ للآدَمِيِّ، وهَذَا بمَعْنَى العَهْدِ الَّذِي يُوقِعُهُ الإِنْسَانُ بَيْنَهُ وبينَ غَيْرِهِ، وقَدْ يَكُونُ شِّ، كَنَذْرِ العِبَادَةِ يَجِبُ الوَفَاءُ بِهِ، فهُمْ يَنْذِرُونَ شِرِ وَلَا يُوفُونَ لهُ، ويُعاهِدُونَ المَخْلُوقَ وَلَا يُوفُونَ لهُ، وهَذَا مِنْ صِفاتِ النَّفاقِ.

[٢] قَوْلُهُ: «ويَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمَنُ» هَذَا هُوَ الوَصْفُ الرَّابِعُ لَهُمْ.

«السِّمَنُ» كَثْرَةُ الشَّحْمِ واللَّحْمِ، وهَذَا الحَدِيثُ مُشْكِلٌ؛ لأنَّ ظُهُورَ السِّمَنِ لَيْسَ باخْتِيَارِ الإنْسَانِ، فكَيْفَ يَكُونُ صِفَةَ ذَمِّ؟!

قالَ أَهْلُ العِلْمِ: الدَّادُ أَنَّ هَوُّلاءِ يَعْتَنُونَ بَاسْبابِ السِّمَنِ مِنَ المَطاعِمِ والمَشارِبِ والتَّرَفِ، فَيَكُونُ هُمُّهُمْ إصْلاحَ أَبْدانِهِمْ وَتَسْمِينَهَا. أَمَّا السِّمَنُ الَّذِي لَا اخْتِيَارَ للإِنْسَانُ فيهِ فَلا يُذَمُّ علَيْهِ، كَمَا لَا يُذَمُّ الإِنْسَانُ عَلَى كَـوْنِهِ طَوِيلًا أَوْ قَصِيرًا أَوْ أَسْوَدَ أَوْ أَبْيَضَ، لكـنْ يُذَمُّ عَلَى شَيْءٍ يَكُونُ هُوَ السَّبَتَ فيه.

[٣] قَوْلُهُ: «وفِيهِ» أيْ: «في الصَّحِيحِ» وِقَدْ سَبَقَ الكَلامُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ العِبَارَةِ مِنَ الْمُؤَلِّفِ رَحَمُهُاللَّهُ فِي بَابِ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ وشَهادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. انْظُرُ: (ص١٢٢).

[٤] قَوْلُهُ: «خَيْرُ النَّاسِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ قَرْنَهُ خَيْرُ النَّاسِ، فصَحابَتُهُ ﷺ أَفْضَلُ مِنَ الحَوَارِيِّينَ النَّذِينَ أَخْتَارُهُمْ مُوسَى ﷺ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي 囊؛ باب فضائل أصحاب النبي ﷺ، رقم (٣٦٥٠)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٥).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد (١٨/١) والترمذي: كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجهاعة، رقم (٢١٦٥)، وقال: "حسن، صحيح، غريب"، وابن ماجه: كتاب الأحكام، باب كراهية الشهادة لمن لم يستشهد، رقم (٢٣٦٣)، من حديث عمر بن الخطاب

ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتُهُ اللهِ

قَالَ إِبْرَاهِيمُ ١٤٠]: كَانُوا يَضْرِبُونَنَا عَلَى الشَّهَادَةِ وَالعَهْدِ وَنَحْنُ صِغَارٌ ١١١١).

[١] قَوْلُهُ: «ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ» أيْ: بَعْدَ القُرُونِ الثَّلائَةِ.

قَوْلُهُ: «تَسْبِقُ شَهادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، ويَمِينُهُ شَهادَتَهُ» يَحْتَمِلُ ذلِكَ وجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنَّهُ لِقِلَّةِ النُّقَةِ بِهِمْ لَا يَشْهَدُونَ إِلَّا بِيَمِينٍ، فتارَةً تَسْبِقُ الشَّهادَةُ، وتارَةً تَسْبِقُ اليَمِينُ.

الثَّانِي: أَنَّهُ كِنايَةٌ عَنْ كَوْنِ هَوُّلاءِ لَا يُبالُونَ بالشَّهادَةِ وَلَا باليَمِينِ؛ حتَّى تَكُونَ الشَّهادَةُ واليَمِينُ فِي حَقِّهِمْ كَأَنَّهُمْ مُتسابِقَتَانِ.

والمُعْنَيَانِ لَا يَتَنافَيَانِ، فيُحْمَلُ عليْهِمَا الحَدِيثُ جَمِيعًا.

وقَوْلُهُ: (الْمُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ" يَدُلُّ عَلَى اللَّهُ لَيْسَ كُلُّ أَصْحَابِ القَرْنِ عَلَى هَذَا الوَصْفِ؛ لآنَّهُ لَمْ يَقُلْ: ثُمَّ يَكُونُ النَّاسُ، والفَرْقُ واضِحٌ، وهَذِهِ الأفضَلِيَّةُ أَفْضَلِيَّةٌ مِنْ حَيْثُ العُمُومُ والجِنْسُ، لَا مِنْ حَيْثُ الأَفْرادُ، فَلَا يَغْنِي اللَّهُ لَا يُوجَدُ فِي تابِعِي التَّابِعِينَ مَنْ هُو أَفْضَلُ مِنْ التَّابِعِينَ، أَوْ لَا يُوجَدُ فِي التَّابِعِينَ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، أَمَّا فَضْلُ الصُّحْبَةِ فَلَا يَنالُهُ أَحَدٌ عَيْرُ الصَّحَابَةِ، ولَا أَحَدَ يَسْبِقُهُمْ فِيهِ، وأَمَّا العِلْمُ والعِبَادَةُ فَقَدْ يَكُونُ فِيمَنْ بَعْدَ الصَّحَابَةِ مَنْ هُوَ أَكْثَرُ مِنْ بَعْضِهِمْ عِلْمًا وعِبادَةً.

تَنْبِيهٌ: ساقَ الْمُوَلِّفُ رَحَمُهُ اللّهُ الحَدِيثَ فِي بَعْضِ النَّسَخِ بتَكْرَارِ قَوْلِهِ: «ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» ثَلاثَ مَرَّاتٍ، وَهُوَ فِي (الصَّحِيحَيْنِ) بتَكْرَارِهَا مَرَّيَّنِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ» هُوَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، مِنَ التَّابِعِينَ ومِنْ فُقَهائِهِمْ.

[٣] قَوْلُهُ: «كَانُوا يَضْرِبُونَنَا عَلَى الشَّهادَةِ ونَحْنُ صِغارٌ» فِي نُسْخَةِ: «عَلَى الشَّهادَةِ والعَهْدِ»، والظَّاهِرُ أَنَّ الَّذِي يَضْرِبُهُمْ وَلِيُّ أَمْرِهِمْ.

وقَوْلُهُ: «عَلَى الشَّهادَةِ» أَيْ: يَضْرِبُونَنَا عَلَيْهَا إِنْ شَهِدْنَا زُورًا، أَوْ إِذَا شَهِدْنَا وَلَمْ نَقُمْ بأدائِهَا، ويُخْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بذلِكَ ضَرْبُهُمْ عَلَى المُّبادَرَةِ بالشَّهادَةِ والعَهْدِ، وبهِ فَسَّرَهُ أَبْنُ عَبْدِ البَرِّ.

وقَوْلُهُ: «والعَهْدِ» أيْ: إذَا تَعاهَدُوا يَضْرِبُونَهُمْ عَلَى الوَفَاءِ بالعَهْدِ.

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة،
 باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٣).

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: الوَصِيَّةُ بِحِفْظِ الأَيُمَانِ<sup>[1]</sup>.

الثانِيَةُ: الإخْبَارُ بأَنَّ الحَلِفَ مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ مَمْحَقَةٌ لِلبَرَكَةِ [1].

الثالِثَةُ: الوَعِيدُ الشَّدِيدُ فِيمَنْ لَا يَبِيعُ إِلَّا بِيَوبِينِهِ وَلَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَوبِينِهِ [7]. الرَّابِعَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الذَّنْبَ يَعْظُمُ مَعَ قِلَّةِ الدَّاعِي [1].

قَوْلُهُ: (ونَحْنُ صِغارٌ) الجُمْلَةُ حالِيَّةٌ، وإنَّهَا يَضْرِبُوبَهُمْ وهُمْ صِغارٌ للتَّأْدِيبِ.

ويُسْتَفَادُ مِنْ كَلامِ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ الصَّبِيَّ تُقْبَلُ مِنْهُ الشَّهادَةُ؛ لأنَّ قَوْلَهُ: "ونَحْنُ صِغارٌ" أَيْ: لَمْ يَبْلُغُوا، وهَذَا نَحَلُّ خِلافٍ بَيْنَ أَهْلِ العِلْمِ. فَقالَ بَعْضُهُمْ: يُشْتَرَطُ لأداءِ الشَّهادَةِ أَنْ يَكُونَ بالِغًا، فإذَا تَحَمَّلَ وَهُوَ صَغِيرٌ لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ حتَّى يَبْلُغَ. وقَالَ بَعْضُهُمْ: شَهادَةُ الصَّغارِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ مَقْبُولَةٌ تَحَمَّلًا وأداءُ؛ لأنَّ البالِغَ يَنْدُرُ أَنْ يُوجَدَبَيْنَ الصِّغارِ.

وقَالَ بَمْضُهُمْ: تُقْبَلُ شَهادَةُ الصِّغارِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ إِنْ شَهِدُوا فِي الحالِ؛ لأَنَّهُ بَعْدَ التَّفَرُّقِ يُخْتَمَلُ النِّسْيَانُ أَوِ التَّلْقِينُ، ولَا يَسَعُ العَمَلُ إِلَّا جَذَا، وإلَّا لضاعَتْ حُقُوقٌ كَثِيرَةٌ بَيْنَ الصِّبْيَانِ.

ويُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الأَثْرِ جَوازُ ضَرْبِ الصَّبِيِّ عَلَى الأَخْلاقِ إِذَا لَمْ يَتَأَدَّبْ إِلَّا بالضَّرْبِ. فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: الوَصِيَّةُ بحِفْظِ الآَيْهَانِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱحْفَظُوٓا أَيْمَنَنَكُمْ ﴾ والأمْرُ وَصِيَّةٌ.

[٢] الثانِيَّةُ: الإِخْبَارُ بأنَّ الحَلِفَ مَنْفَقَةٌ لَلسَّلْعَةِ مَمْحَقَةٌ للبَّرَكَةِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «الحَلِفُ مَنْفَقَةٌ للسَّلْعَةِ...» إلخ.

[٣] الثالِثَةُ: الوَعِيدُ الشَّدِيدُ لِمَنْ لَا يَبِيعُ ولَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَوبِينِهِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «ورَجُلٌّ جَعَلَ اللهَ بِضاعَتُهُ، لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ...» إلخ فِي ضِمْنِ الثَّلاثَةِ الَّذِينَ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ ولَا يُزَكِّيهِمْ.

[٤] الرَّابِعَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى أنَّ الذَّنْبَ يَعْظُمُ مَعَ قِلَّةِ الدَّاعِي. تُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ؛ حَيْثُ ذَكَرَ الأُشَيْمِطَ الزَّانِيَ والعائِلَ المُسْتَكْبِرَ، وغَلَظَ فِي عُقُويَتِهِمْ؛ لأنَّ الدَّاعِي إِلَى فِعْلِ المَعْصِيَةِ المَذْكُورَةِ ضَعِيفٌ عِنْدَهُمَا. الخَامِسَةُ: ذَمُّ الَّذِينَ يَعْلِفُونَ وَلَا يُسْتَحْلَفُونَ اللَّهِ

السَّادِسَةُ: نَنَاؤُهُ ﷺ عَلَى القُرُونِ النَّلَاثَةِ أَوِ الأَرْبَعَةِ، وَذِكْرُ مَا يَحْدُثُ بَعْدَهُمْ اللَّا السَّابِعَةُ: ذَمُّ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ اللَّ

[١] الحَامِسَةُ: ذَمُّ الَّذِينَ يَخْلِفُونَ ولَا يُسْتَحْلَفُونَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: "وَرَجُلٌ جَعَلَ اللهَ بِضاعَتُهُ، لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ...،"(١)، ولكنْ هَذَا لَيْسَ عَلَى إطْلاقِهِ، بَلِ النَّبِيُّ ﷺ حَلَفَ ولَمْ يُسْتَحْلَفْ فِي مَواضِعَ عَدِيدَةٍ، بَلْ أَمَرُهُ اللهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَخْلِفَ فِي ثَلاثَةِ مَواضِعَ مِنَ القُرْآنِ بدُونِ أَنْ يُسْتَحْلَفَ:

فِي قَوْلِهِ: ﴿وَيَسْتَنْفِيُونَكَ أَحَقَّ هُوَّ قُلْ إِى وَرَقِ ﴾ [يونس:٥٣]، وفِي قَوْلِهِ: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُواً أَنَ لَنَ يُبْعَثُواً قُلُ بَلَى وَرَيِّ لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن:٧]، وفِي قَوْلِهِ: ﴿ وَقَالَ اللَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَكِنَ وَرَقِ لَتَأْتِينَكُمْ ﴾ [سبا:٣].

وعليْه: فإنَّ الحَيْفَ إذَا دَعَتِ الحاجَةُ إلَيْهِ أَوِ اقْتَضَنَّهُ المَصْلَحَةُ فإنَّهُ جائِزٌ، بَلْ قَدْ يَكُونُ مَنْدُوبًا إلَيْهِ؛ كَحَلِفِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قِصَّةِ المَخْرُومِيَّةِ، حَيْثُ قَالَ: «وَايْمُ اللهِ! لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَفُ لَايَهُ؛ كَحَلِفِ النَّبِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُهُ عَلَى اللهُ عَ

[٧] السَّادِسَةُ: تَناؤُهُ ﷺ عَلَى القُرُونِ الثَّلاثَةِ أَوِ الأَرْبَعَةِ، وذِكْرُ مَا يَخْدُثُ بَعْدَهُمْ. تُؤخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي...»، وقَوْلِهِ: «أَوِ الأَرْبَعَةِ» بِناءً عَلَى ثُبُوتِ ذِكْرِ الرَّابِعِ، وأَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ وأَثْبَتُهَا عَلَى حَذْفِهِ.

قَوْلُهُ: «وذِكْرُ مَا يَحْدُثُ» لَوْ جُعِلَتْ هَذِهِ المَسْأَلَةُ مُسْتَقِلَةً لَكانَ أَبْيَنَ وأوْضَحَ؛ لأنَّ الإِخْبَارَ عَنْ شَيْءٍ مُسْتَقْبَلِ ووُقُوعُهُ كَمَا أخْبَرَ دَلِيلٌ عَلَى رِسالَتِهِ ﷺ.

[٣] السَّالِِعَةُ: ذَمُّ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ ولا يُسْتَشْهَدُونَ. تُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثِ عِمْرانَ، وكَذَا ذَمُّ الَّذِينَ يَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَكُونَ، ويَنْذِرُونَ وَلَا يُوفُونَ، والَّذِينَ يَتَعَاطَوْنَ أَسْبابَ السِّمَنِ ويَغْفُلُونَ عَنْ سِمَنِ القَلْبِ بالإِيمانِ والعِلْم.

<sup>(</sup>١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٦/ ٢٤٦، رقم ٢١١١)، من حديث سلمان الفارسي رَمَحُولَلِنَهُ عَنْهُ.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم (٣٤٧٥)، ومسلم: كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره، رقم (١٦٨٨)، من حديث عائشة رَحِوَلَيْهَهَا.

### الثَّامِنةُ: كَوْنُ السَّلَفِ يَضْرِبُونَ الصِّغَارَ عَلَى الشَّهَادَةِ وَالعَهْدِ[1].

[1] الثَّامِنَةُ: كَوْنُ السَّلَفِ يَضْرِبُونَ الصِّغارَ عَلَى الشَّهادَةِ والعَهْدِ. تُؤْخَدُ مِنْ قَوْلِ إَبْرَاهِيمَ النَّهَادَةِ والعَهْدِهُ ثَنَا عَلَى الشَّهادَةِ وصَرْبُ النَّهَادَةِ وصَرْبُ الضَّغارِ عَلَى ذلكَ، ويُؤْخَذُ مِنْهُ أَيضًا عِنايَةُ السَّلَفِ بَرَّبِيةِ أَوْلادِهِمْ، وأَنَّ مِنْ مَنْهَجِهِمُ الضَّرْبَ عَلَى الصَّعارِ عَلَى ذلكَ، ويُؤْخَذُ مِنْهُ أَيضًا عِنايَةُ السَّلَفِ بَرَّبِيةِ أَوْلادِهِمْ، وأَنَّ مِنْ مَنْهَجِهِمُ الضَّلاةِ، لكنْ عَقْيَ ولكَ، اسْتِنَادًا إِلَى إِرْشادِ نَبِيِّهِمْ ﷺ حَيْثُ أَمَرَ بَضَرْبٍ مَنْ بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ عَلَى الصَّلاةِ، لكنْ يُشْرَطُ لِحَوازِ الضَّرْب:

الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الصَّغِيرُ قابِلًا للتَّأْدِيبِ، فَلَا يُضْرَبُ مَنْ لَا يَعْرِفُ المُرَادَ بالضَّرْبِ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ التَّأْدِيبُ مِّنْ لَهُ وِلاَيَةٌ عليْهِ.

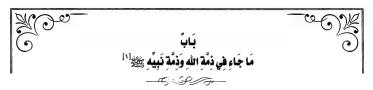
النَّالِثُ: أَنْ لَا يُسْرِفَ فِي ذلِكَ كَمِّيَّةً أَوْ كَيْفِيَّةً أَوْ نَوْعًا أَوْ مَوْضِعًا أَوْ غَيْرَ ذلكَ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَقَعَ مِنَ الصَّغِيرِ مَا يَسْتَحِقُّ التَّأْدِيبَ عليْهِ.

الخامِسُ: أَنْ يَقْصِدَ تَأْدِيبَهُ لَا الانْتِقَامَ لنَفْسِهِ، فإنْ قَصَدَ الانْتِقَامَ لَمْ يَكُنْ مُؤَدَّبًا، بَلْ مُنْتَصِرًا.



<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٣).



وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَوْفُواْ بِمَهَـدِ اللَّهِ إِذَا عَنهَـدَّتُمْ وَلَا نَنقُضُواْ الْأَيْمَنَنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ الآيَةَ [النحل:١٥]<sup>[١]</sup>.

[١] قَوْلُهُ: «فِمَّةِ اللهِ وفِمَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ الذَّمَّةُ: العَهْلُهُ، وسُمِّيَ بذلِكَ؛ لأنَّهُ يُلْتَزَمُ بِهِ كَمَا يَلْتَزِمُ صاحِبُ الدَّيْنِ بَدَيْبِهِ فِي فِمَّتِهِ.

وللنَّبِيِّ ﷺ عَهْدٌ عَلَى الأُمَّةِ، وَهُوَ أَنْ يَتَبِعُوهُ فِي شَرِيعَتِهِ وَلَا يَنْتَذِعُوا فِيهَا، وللأُمَّةِ عَلَيْهِ عَهْدٌ وَهُوَ أَنْ يُبَلِّغَهُمْ وَلَا يَكُتُمَهُمْ شَبِئًا. وقَدْ أُخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمِّنَهُ عَلَى مَا هُوَ خَثْرُ<sup>(۱)</sup>.

والْمُرَادُ بالعَهْدِ هُنَا: مَا يَكُونُ بَيْنَ الْمُتعاقِدَينِ فِي العُهُودِ كَمَا كَانَ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وأهْلِ مَكَةَ فِي صُلْح الحُدَلِيبِيَّةِ.

[٧] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاَوَفُوا ﴾ أَمْرٌ مِنَ الرُّباعِيِّ مِنْ أَوْقَ يُعرِفِ، وَالْإِيفَاءُ إعْطَاءُ الشَّيْءِ تامًّا، ومِنْهُ إيفاءُ المِكْيَالِ والمِيزَانِ.

قَوْلُهُ: ﴿ بِعَهْدِ اللَّهِ ﴾ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ إضافةِ المَصْدَرِ إِلَى فاعِلِهِ أَوْ إِلَى مَفْعُ ولِهِ، أَيْ:

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب الأمر بالوفاء ببيعة الحلفاء الأول فالأول، رقم (١٨٤٤) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِلَتَهُمَنَةًا.

## وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَمَّرُ اللهِ ﷺ إِذَا أَمْيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوِ سَرِيَّةٍ [٢]......

بعَهْدِكُمُ اللهَ، أوْ بعَهْدِ اللهِ إِيَّاكُمْ؛ لأنَّ الفِعْلَ إذَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (فاعَلَ) اقْتَضَى المُشَارَكَةَ مِنَ الجانِبَيْنِ
 غالبًا، مِثْلُ: قَاتَلَ ودَافَعَ.

قَوْلُهُ: ﴿إِذَا عَهَدَتُمْ ﴾ فائِلتُمُّا التَّوْكِيدُ والتَّنْبِيهُ عَلَى وُجُوبِ الوفاءِ، أَيْ: إِذَا صَلَرَ مِنْكُمُ العَهْدُ؛ فإنَّهُ لَا يَلِيقُ بكُمْ أَنْ تَلَعُوا الوفاءَ، ثُمَّ أَكَّدَ ذلِكَ بقَوْلِهِ: ﴿وَلَا نَنْقُضُوا ٱلْأَيْنَ بَمْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ نَقْضُ الشَّيْءِ هُوَ حَلُّ إِحْكامِهِ، وشَبَّهُ العَهْدَ بالعُقْدَةِ؛ لأَنَّهُ عَقْدٌ بَيْنَ المُتعاهِدَينِ.

قَوْلُهُ: ﴿بَمْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ تَوْكِيدُ الشَّيْءِ بمَعْنَى تَثْبِيتِهِ، والتَّوْكِيدُ مَصْدَرُ (وكَّدَ)، يُقالُ: وكَّدَ الأمْرَ واكَّذَهُ تَأْكِيدًا وتَوْكِيدًا، والواوُ أفْصَحُ مِنَ الهَمْزَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمُ كَفِيلًا ﴾ الجُمْلَةُ حاليَّةٌ، فائِدَتُهَا قُوَّةُ التَّوْبِيخِ عَلَى نَقْضِ العَهْدِ واليَمِينِ. ووجْهُ جَعْلِ اللهِ كَفِيلًا: أنَّ الإِنْسَانَ إذَا عَاهَدَ غَيْرَهُ قَالَ: أُعاهِدُكَ باللهِ، أَيْ: أَنَّهُ جَعَلَ اللهُ عَلَيْهِ كَفِيلًا.

قَوْلُهُ: ﴿إِنَّا اللَّهَ يَمْلَمُ مَا تَشْعَلُونَ ﴾ خَتَمَ اللهُ الآيَةَ بالعِلْمِ تَهْدِيدًا عَنْ نَقْضِ العَهْدِ؛ لأنَّ الإِنْسَانَ إِذَا عَلِمَ بأَنَّ اللهَّ يَعْلُمُ كُلَّ مَا يَفْعَلُ؛ فإنَّهُ لَا يَنْقُضُ العَهْدَ.

ومُناسَبَةُ الآيَةِ للتَّرَجَةِ واضِحَةٌ جِدًّا؛ لأنَّ اللهَ قَالَ: ﴿ وَأَوْفُواْ بِمَهْدِ ٱللَّهِ ﴾، وقَالَ: ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللهَ عَلَيْكُمْ كَنِيلًا ﴾.

والعَهْدُ: الذِّمَّةُ.

\* ومُناسَبَةُ البَابِ للتَّوْحِيدِ:

أنَّ عَدَمَ الوَفَاءِ بِعَهْدِ اللهِ تَنَقُّصٌ لهُ، وهَذَا مُخِلُّ بالتَّوْحِيدِ.

[١] قَوْلُهُ: «إِذَا أَمَّرَ» أَيْ: جَعَلَهُ أَمِيرًا، والأميرُ فِي صَدْرِ الإِسْلامِ يَتَوَلَّى التَّنْفِيذَ والحُكْمَ والفَتْوَى والإِمامَةَ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ سَرِيَّةٍ» هَذِهِ لَيْسَتْ للشَّكِّ، بَلْ للتَّنْوِيعِ؛ فإنَّ الجَيْشَ مَا زَاهَ عَلَى أَرْبَعِائَةِ رَجُلٍ والسَّرِيَّة مَا دُونَ ذلكَ.

والسَّرايَا ثَلاثَةُ أَقْسامٍ:

أ- قِسْمٌ يَنْفُذُ مِنَ البَلَّدِ، وهَذَا ظاهِرٌ، ويُقَسَّمُ مَا غَنِمَهُ كَقِسْمَةِ مَا غَنِمَ الجَيْشُ.

= ب- قِسْمٌ يَنْفُذُ فِي البِتِدَاءِ سَفَرِ الجِهَادِ، وذَلِكَ بأنْ يَخْرُجَ الجَيْشُ بكامِلِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُ سَرِيَّةً تَكُونُ أَمامَهُمْ.

ج- قِسْمٌ يَنْفُذُ فِي الرَّجْعَةِ، وذَلِكَ بَعْدَ رُجُوعِ الجَيْشِ.

وقَدْ فَرَّقَ العُلْمَاءُ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ الغَنِيمَةُ: فلِسَرِيَّةِ الاَبْتِدَاءِ الرُّبُعُ بَعْدَ الحُمُسِ؛ لأنَّ الجَيْشَ ورَاءَهَا، فَهُو رِدُهٌ لهَا وسَيَلْحَقُ بِهَا، ولِسَرِيَّةِ الرَّجْعَةِ الثُّلُثُ بَعْدَ الحُمُسِ؛ لأنَّ الجَيْشَ قَدْ ذَهَبَ عنْهَا، فالحَطَرُ عَلَيْهَا أَشَدُّ. وهَذَا الَّذِي تُعْطَاهُ السَّرِيَّتَانِ راجِعٌ إِلَى اجْتهادِ الإِمامِ، إِنْ شَاءَ أَعْطَى وإِنْ شَاءَ مَنَعَ، حَسْبَهَا تَقْتَضِيوِ المَصْلَحَةُ.

[١] قَوْلُهُ: «أَوْصَاهُ» الوَصِيَّةُ: العَهْدُ بالشَّيْءِ إِلَى غَيْرِهِ عَلَى وجْهِ الاهْتِهَام بهِ.

[٧] قَوْلُهُ: "بَتَقْوَى اللهِ" التَّقْوَى: هِيَ امْتِثَالُ أُوامِرِ اللهِ واجْتِنَابُ نَواهِيهِ عَلَى عِلْمٍ وبَصِيرَةٍ، وَهِيَ مَأْخُوذَةٌ مِنَ الوِقائِةِ، وَهِيَ اتَّخَاذُ وِقائِةٍ مِنْ عذابِ اللهِ، وذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِفعلِ الأوامِرِ واجْتِنَابِ النَّواهِي، وقَالَ بَعْضُهُمُ: التَّقْوَى: أَنْ تَعْمَلَ بطاعَةِ اللهِ عَلَى نُورٍ مِنَ اللهِ، تَرْجُو ثَوَابَ اللهِ، وأَنْ تَتْرُكَ مَا نَهَى عَنْهُ اللهُ عَلَى نُورٍ مِنَ اللهِ، تَخْشَى عِقابَ اللهِ.

وقالَ بَعْضُهُمْ:

وَكَبِيرَهَ ـــا ذَاكَ التُّقَــي وَكَبِيرَهَ ــا ذَاكَ التُّقَــي ضِ الشَّـوُكِ يَحْدَدُ مُسايَدرَى إِنَّ الجِبَالَ مِسنَ الحَسصَى (١)

خَـــلِّ الــــذُنُوبَ صَـــغِيرَهَا وَاعْمَـــلْ كَـــااشٍ فَـــوْقَ أَرْ لَا خَفْقِــــرَنَّ صَـــغِيرَةً

وهَذِهِ التَّعْرِيفَاتُ كُلُّهَا تُؤَدِّي مَعْنَى واحدًا.

وكانتِ الوَصِيَّةُ بالتَّقْوَى لأمِيرِ الجَيْشِ؛ لأنَّ الغالِبَ أنَّ الأميرَ يَكُونُ مَعَهُ تَرَفَّعٌ يَخْشَى مِنهُ أنْ يُجانِبَ الصَّوَابَ مِنْ أَخِلِهِ، ولأنَّ تَقْوَاهُ سَبَبٌ لتَقْوَى مَنْ تَخْتَ وِلايَتِهِ.

قَوْلُهُ: «وبِمَنْ مَعَهُ مِنَ المُسْلِمِينَ خَيْرًا» أيْ: أوْصاهُ أنْ يَعْمَلَ بِمَنْ مَعَهُ مِنَ المُسْلِمِينَ خَيْرًا فِي أُمُورِ الدُّنْيَا والآخِرَةِ، فيَسْلُكُ بِهِمُ الأَسْهَلَ، ويَطلُبُ لهُمُ الأَخْصَبَ إذَا كَانُوا عَلَى إِبِلِ أَوْ خَيْلٍ، ويَمْنَعُ

<sup>(</sup>١) الأبيات لابن المعتز، انظر: ديوانه (ص:٢٩).

وبِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، فَقَالَ: «اغْزُوا بِاسْمِ اللهِ<sup>[۱]</sup> فِي سَبِيلِ اللهِ<sup>[۲]</sup>، قَاتِلُـوا مَنْ كَفَـرَ بِاللهِ<sup>[۲]</sup>....

عَنْهُمُ الظُّلْمَ، ويَأْمُرُهُمْ بالمَعْرُوفِ، ويَنْهَاهُمْ عَنِ المُنْكَرِ، وغَيْرَ ذلِكَ مِمَّا فِيهِ خَيْرُهُمْ فِي الدُّنْيَا والآخِرَةِ.
 ويُسْتَقَادُ مِنْ هَذَا الحَدِيثِ: آنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ تَوَلَى أَمْرًا مِنْ أُمُورِ المُسْلِمِينَ أَنْ يَسْلُكَ بِهِمُ الأَخْيَرَ،
 بخلافِ عَمَل الإنسانِ بنفْسِه، فإنَّهُ لَا يُلْزَمُ إلَّا بالواجِب.

[1] قَوْلُهُ: «اغْزُوا باسْمِ اللهِ» ئِحْتَمَلُ انَّهُ أَرادَ أَنْ يُعَلِّمَهُمْ أَنْ يَكُونُوا دَائِيًا مُسْتَعِينِينَ باللهِ، ويُحْتَمَلُ انَّهُ أَرادَ أَنْ يُفْتَتَحَ الغَزْوُ باسْمِ اللهِ. والأوَّلُ أَظْهَرُ، والنَّانِي أَيضًا مُحْتَمَلٌ؛ لأَنَّ بَعْثَ الجُيُّوشِ مِنَ الأُمُورِ ذاتِ البالِ، وكُلُّ أَمْرٍ لا يُبدَأُ فِيهِ باسْم اللهِ فَهُو ٱبْتَرُ.

[٧] قَوْلُهُ: ﴿فِي سَبِيلِ اللهِ» مُتَعَلِّقٌ بـ ﴿اغْزُوا ﴾، وَهُوَ تَنْبِيهٌ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى حُسْنِ النَيَّةِ والقَصْدِ؛ لأَنَّ الغُزاةَ لهُمْ أغْراضٌ، ولكنِ الغَزْوُ النَّافِعُ الَّذِي تَخْصُلُ بِهِ إِحْدَى الحُسْنَيْنِ مَا كَانَ خالصًا للهِ، وذَلِكَ بأنْ يُقاتِلَ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ العُلْيَا لَا لِحِمِيَّةِ أَوْ شَجَاعَةٍ، أَوْ للرَّى مَكانُهُ، أَوْ لطَلَبِ دُنْيًا.

فإنْ قَاتَلَ لأَجْلِ الوَطَنِ: فمَنْ قَاتَلَ لآنَهُ وطَنٌ إِسْلامِيٌّ تَجِبُ حِمايَتُهُ وَحِمايَةُ الْمُسْلِمِينَ فيهِ فهَذِهِ نِيَّةٌ إِسْلامِيَّةٌ صَحِيحَةٌ، وإنْ كَانَ للقَوْمِيَّةَ أَوِ الوَطَنِيَّةِ فقطْ فَهُوَ حَمِيَّةٌ، وَلَيْسَ في صَبِيلِ اللهِ.

وقَوْلُهُ: «في سَبِيلِ اللهِ» تَشْمَلُ النَّيَّةَ والعَمَلَ، فالنَّيَّةُ سَبَقَتْ. والعَمَلُ: أَنْ يَكُونَ الغَزْوُ فِي إطارِ دِينِهِ وشَرِيعَتِهِ، فَيَكُونُ حَسْبَهَا رَسَمَهُ الشارِعُ.

[٣] قَوْلُهُ: «قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللهِ» «قَاتِلُوا» فِعْلُ أَمْرٍ وَهُوَ للوُجُوبِ، أَيْ: يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُقَاتِلَ مَنْ كَفَرَ بِاللهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ مَنَاتُهُمُ اللّهِ عَلَيْهُ أَلُو كَلَّهُ مَا لَهُ مُعَالَمُ اللّهُ عَلَيْهِ أَلَّ مَا أَنْ نُقَاتِلُ مَنْ كَفَرَ بِاللهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَقَائِمُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ مَنْ وَرَاءَهُمْ ، وَهَكَذَا إِلَى أَنْ نَخْلُصَ إِلَى مَشَارِقِ اللّهُ عَلَيْهُ مَنْ وَرَاءَهُمْ ، وَهَكَذَا إِلَى أَنْ نَخْلُصَ إِلَى مَشَارِقِ اللّهُ عَلَيْهُ مَنْ وَرَاءَهُمْ ، وَهَكَذَا إِلَى أَنْ نَخْلُصَ إِلَى مَشَارِقِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ الللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَالِكُ عَلْهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُولِكُ عَلَيْهُ عَالْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُولُولُولُولُولُولُكُولِ عَلْمُ عَلَّهُ عَلَيْكُولُولُولُولُولُولُكُمُ عَلَيْكُولُولُولُ

و«مَنِ» اسْمٌ مَوْصُولٌ، وصِلَتُهُ «كَفَرَ» واسْمُ المَوْصُولِ وصِلَتُهُ يُفِيدُ العِلَيَّةَ، أيْ: لكُفْرِه، فنَحْنُ لَا نُقاتِلُ النَّاسَ عَصَبِيَّةَ أَوْ قَوْمِيَّةً أَوْ وَطَنِيَّةً، نُقاتِلُهُمْ لكُفْرِهِمْ لَِصْلَحَتِهِمْ وَهِيَ إِنْقاذُهُمْ مِنَ النَّارِ.

والكُفْرُ مَدارُهُ عَلَى أَمْرَيْنِ: الجُحُودِ، والاسْتِكْبَارِ.

أيِ: الاسْتِكْبَارُ عَنْ طاعَتِهِ، أوِ الجُنُحُودُ لِمَا يَجِبُ قَبُولُهُ وتَصْدِيقُهُ.

## اغُزُوا ١١، وَلَا تَغُلُّوا ١٦، وَلَا تَغدِرُوا ٦، وَلَا تُمَثَّلُوا ١٠..........

[١] قَوْلُهُ: «اغْزُوا» تَأْكِيدٌ، وأَتَى بِهَا ثانِيَةً كأنَّهُ يَقُولُ: لَا تَحْقِرُوا الغَزْوَ واغْزُوا بِجِدٍّ.

[٧] قَوْلُهُ: "وَلاَ تَغُلُّوا" الغُلُولُ: أَنْ يَكْتُمَ شَيْئًا مِنَ الغَييمَةِ فَيَخْتَصَّ بِهِ، وَهُوَ مِنْ كَبَائِرِ الذُّنُوبِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنَ يَغْلُلُ يَأْتِ بِمَا غَلَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ [آل عمران:١٦١، أيْ: مُعذَّبًا بِهِ، فَهُو يُعَذَّبُ بِنَا غَلَّ يَوْمَ القِيَامَةِ، ويُعَزَّرُ فِي الدُّنْيَا، قَالَ أَهْلُ العِلْمِ: يُعَزَّرُ الغالُّ بإخراقِ رَخْلِهِ كُلِّهِ، إِلَّا المُصْحَفَ لِحُرْمَتِهِ، والسَّلاحَ لِفَائِدَتِهِ، ومَا فِيهِ رُوحٌ؛ لأَنَّهُ لا يَجُورُ تَغْذِيبُهُ بالنَّارِ.

[٣] قَوْلُهُ: ( وَلَا تَغْدِرُوا الغَدْرُ: الخِيانَةُ، وهَذَا هُوَ الشَّاهِدُ مِنَ الحَدِيثِ، وهَذَا إِذَا عَامَدْنَا، فإنَّهُ يَحُرُمُ الغَدْرُ، أَمَّا الغَدْرُ بِلَا عَهْدِ فلنَا ذلِكَ؛ لأنَّ الحَرْبَ خُدْعَةٌ، وقَدْ ذُكِرَ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِب رَحَظَيْقَةَهُ خَرَجَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ المُشْرِكِينَ لِيُبَارِزَهُ، فلمَّا أَفْبَلَ الرَّجُلُ عَلَى عَلِيَّ صاحَ بِهِ عَلِيٌّ: مَا خَرَجْتُ لأَبُارِزَ رَجُكَيْنِ. فالثَّقَتَ المُشْرِكُ يَظُنُّ أَنَّهُ جَاءً أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ لِيُساعِدَهُ، فَقَتَلَهُ عَلِيَّ وَظَلِيَّةَ عَنْهُ.

ولْيُعْلَمْ أَنَّ لَنَا مَعَ المُشْرِكِينَ ثَلاثَ حالاتٍ:

الحالُ الأُولَى: أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَنَا ويَيْنَهُمْ عَهْدٌ، فِيَجِبُ قِتالُهُمْ بَعْدَ دَعْوَتِهِمْ إِلَى الإِسْلامِ وإِبَائِهِمْ عَنْهُ وعَنْ بَذْكِ الجِزْيَةِ، بِشَرْطِ قُدْرَتِنَا عَلَى ذلكَ.

الحالُ الثانيَّةُ: أَنْ يَكُونَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ عَهْدٌ تَحَفُّوظٌ يَسْتَقِيمُونَ فِيهِ، فَهُنَا يَجِبُ الوَفَاءُ لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا اَسْتَقَنْمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَمُمَّ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُثَقِينَ﴾ [التوبة:٧]، وقَوْلِهِ: ﴿فَآتِشُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَمُورَ إِلَىٰ مُدَّيِمٍ ﴾ [التوبة:٤].

الحالُ الثالِثَةُ: أَنْ يَكُونَ بَيْنَنَا وِبَيْنَهُمْ عَهْدٌ نَخافُ خِيانَتَهُمْ فِيهِ، فَهُنَا يَجِبُ أَنْ نَنْبِذَ إِلَيْهِمُ المَهْدَ وَنُخْبِرَهُمْ أَنَّهُ لَا عَهْدَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَتَ مِن قَوْمٍ خِيَانَةُ قَالَبِذَ إِلَيْهِمَ عَلَى سَوَآيَهُ إِنَّ اللّهِ كِيُكِ لَلْقَآمِنِينَ ﴾ [الأنفال:٥٥].

[٤] قَوْلُهُ: «ولا تُمَثِّلُوا» التَّمْثِيلُ: التَّشْوِيهُ بقَطْعِ بَعْضِ الأعْضاءِ، كالأنْفِ واللِّسَانِ وغَيْرِهِمَا، وذَلِكَ عِنْدَ أَشْرِهِمْ؛ لأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إليْهِ؛ لأَنَّهُ انْيَقَامٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، واخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِيهَا لَوْ كَانُوا يَفْعَلُونَ بنَا ذلكَ.

فقِيلَ: لَا يُمَثِّلُ بِهِمْ للحُمُومِ، والنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَسْتَثْنِ شَيْئًا، ولأنَّنا إذَا مَثَّلنَا بواحِدِ منْهُمْ فَقَدْ يَكُونُ لَا يَرْضَى بَمَا فَعَلَ قَوْمُهُ، فَكَيْفَ نُمَثِّلُ بهِ؟!

## وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا ١١/ وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ ٢١ .....

وقيل: نُمَثْلُ بِهِمْ كَمَا مَثْلُوا بِنَا؛ لأنَّ هَذَا العُمُومَ مُقابَلٌ بعُمُومٍ آخَرَ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَنَنِ
 آغتَكُ عَلَيْكُمْ فَاَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا آغتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة:١٩٤].

وإذَا لَمْ نُمَثَّلَ بِهِمْ مَعَ أَنَّهُمْ يُمَثِّلُونَ بِنَا فَقَدْ يُفَسَّرُ هَذَا بِأَنَّهُ ضَعْفٌ، وإذَا مَثَّلْنَا بِهِمْ فِي هَذِهِ الحالِ عَرَفُوا أَنَّ عِنْدَنَا قُوَّةً وَلَمْ يَمُودُوا للتَّمْشِل بِنَا ثانِيَةً.

والظَّاهِرُ القَوْلُ الثَّانِي.

فإنْ قِيلَ: قَدْ نُمَثُلُ بواحِدٍ لَمْ يُمَثُّلُ بِنَا وَلَا يَرْضَى بِالتَّمْثِيلِ؟ فَيُقالُ: إِنَّ الأُمَّةُ الوَاحِدَةَ فِعْلُ الواحِدِ مِنْهَا كِفِعْلِ الجَمِيعِ؛ ولهَذَا كَانَ اللهُ عَنَّجَمَّلُ يُخاطِبُ اليَهُودَ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ بأُمُورٍ جَرَتْ فِي عَهْدِ مُوسَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَلَلْتُمْ نَفْسًا فَأَذَرَهُ ثُمْ فِيهَا ﴾ [البقرة:٧٧]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيئَنَقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوَقَكُمُ الظُورَ ﴾ [البقرة:٣٧]، ومَا أَشْبَة ذَلِكَ.

[1] فَوْلُهُ: «وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا» أيْ: لَا تَقْتُلُوا صَغِيرًا؛ لآنَهُ لَا يُقاتِلُ، ولآنَهُ رُبَّما يُسْلِمُ. وَوَرَدَ فِي أحاديثَ أُخْرَى: أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ رَاهِبٌ ولَا شَيْخٌ فانٍ ولَا امْرَأَةٌ (١ ، إِلَّا أَنْ يُقاتِلُوا، أوْ يُحِرِّضُوا عَلَ القِتَالِ، أَوْ يَكُونَ لَهُمْ رَأْيٌّ فِي الحَرْبِ، كَمَا قُتِلَ دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ فِي غَزْوَةِ ثَقِيفٍ مَعَ كِبَرِهِ وعَهاهُ (١ ).

واسْتُولَّ بَهَذَا الحَدِيثِ أَنَّ القِتَالَ لَيْسَ لأَجْلِ أَنْ يُسْلِمُوا، ولكنَّهُ لِجهايَةِ الإِسْلامِ، بدَلِيلِ أَنَّنا لَا نَقْتُلُ هَوُّلاءِ، ولَوْ كَانَ مِنْ أَجْلِ ذلِكَ لَقَتَلْنَاهُمْ إِذَا لَمْ يُسْلِمُوا، ورَجَّحَ شَيْخُ الإِسْلامِ هَذَا القَوْلَ، ولهُ رِسالَةٌ فِي ذلِكَ اسْمُهَا «قِتَالُ الكُفَّارِ».

[٧] قَوْلُهُ: «وإذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ» أَيْ: قَابَلْتَهُ أَوْ وَجَدْتَهُ، وبَدَأَ بِذِكْرِ العَدَاوَةِ تَهْيِيجًا لِقَـتالِهِمْ؛

<sup>(</sup>۱) حديث ابن عمر رَوَيَقَهَنَا الله المرأة وجدت في بعض مغازي رسول الله على مقتولة؛ فأنكر رسول الله على قتل النساء والصبيان، أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب قتل الصبيان، رقم (۲۰۱۶)، ومسلم: كتاب الجهاد، باب تحريم قتل النساء، رقم (۲۰۱۶)، ومسلم: كتاب الجهاد، باب تحريم قتل النساء، رقم (۲۰۱۶). وحديث أنس رَحِيَقَهَنَا أن رسول الله على قال: «انطلقوا باسم الله، وبالله، وعلى ملة رسول الله، وكما تقتلوا شيخًا فاتيًا، ولا طفلًا، ولا صغيرًا، ولا امرأة...». أخرجه أبو داود: كتاب الجهاد، باب في دعاء المشركين، رقم (۲۰۱۶). وقال الشوكاني في «النيل» (۷٬۲۶۲): «وحديث أنس في إسناده خالد الفورْر، وليس بذلك، وحديث ابن عباس رَحَقَقَتَهُا، وفيه أن النبي على قال: «لا تغدروا، ولا تغلوا، ولا تقلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع، أخرجه أحد (۱/۳۰۲) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (۲/ ۲۲۰). وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (۱۰۳/۲) «وفي إسناده إبراهيم بن إساعيل بن أبي حبيبة، وهو ضعيف».

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة أوطاس، رقم (٤٣٢٣)، من حديث أبي موسى الأشعري رَمِّيَالِيَّةُ عَنْهُ.

مِنَ الْمُشْرِكِينَ (١ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ (أَو: خِلَالٍ) (١ فَٱيَّتُهُنَّ مَا أَجَابُوكَ (١ فَاقْبُلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ.

نُمَّ ادْعُهُمْ أَ ۚ إِلَى الإِسْلَامِ [1]، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ [1]

النَّنَكَ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّهُمْ أعداءٌ لَكَ فإنَّ ذلِكَ يَدْعُوكَ إِلَى قِتالِهِمْ؛ ولهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا اللَّذِينَ السَّوْا لَا تَنْخِدُوا عَدُوى وَعَدُوكُم أَولِيَاتَه ﴾ [الممتحنة:١]، وهَذَا البَّلَغُ وأعَمُّ مِنْ قَوْلِهِ فِي آيةٍ أُخْرَى: ﴿يَتَأَيُّهُا اللَّذِينَ اللَّهُورَا عَدُولُ اللَّهُورَ وَالنَّصَارَى؛ لأَنَّ اللّهُ اللّهُورُ وَالنَّصَارَى؛ لأَنَّ المَقامَ يَقْتَضِيهِ. والعَدُونُ ضِدُّ الوَلِيُّ مَنْ يَتَوَلَى أُمُورَكَ ويَعْتَنِي بِكَ بالنَّصْرِ والدِّفاعِ وغَيْرِ ذلكَ، والعَدُونُ كِنْ تَعَرَّى مُلْكَمَا أَمْكَنَهُ.

[1] قَوْلُهُ: (مِنَ المُشْرِكِينَ) يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ الكُفَّارِ، حتَّى اليَهُودُ والنَّصارَى.

[٧] قَوْلُهُ: «خِصالٌ أَوْ خِلالٌ» بِمَعْنَى واحِدٍ، وعليْهِ فـ(أَوْ) للشَّكِّ فِي اللَّفْظِ، والمُعْنَى لَا يَتَغَيَّرُ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَٱلِيَّتُهُنَّ مَا أَجَابُوكَ» «أَيَتُّهُنَّ» اسْمُ شَرْطٍ، مُبْنَدَأٌ، «مَا» زِائِدَةٌ، وَهِيَ تُزادُ بالشَّرْطِ تَأْكِيدًا للعُمُومِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيَّا مَا نَدَعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ لَفَسْتَى ﴾ [الإسراء: ١١٠]، والكافُ مَفْعُولُ بهِ، والعائِدُ إِلَى اسْمِ الشَّرْطِ تحْـلُـوفٌ، والتَّقْدِيرُ: فَآيَتُـهُنَّ مَا أَجابُوكَ إليْهِ، فاقْبَلْ مِنْهُمْ، وكُـفَّ عَنْهُمْ، فَلَا تُقاتِلُهُمْ.

[٤] قَوْلُهُ: «ثُمَّ ادْعُهُمْ» «ثُمَّ» زَائِدَةٌ، كَمَا فِي رِوايَةٍ أَبِي دَاوُدَ، ولأَنَّهُ لَيْسَ لهَا معْنَى، ويُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ كَلام الرَّسُولِ ﷺ بَلْ مِنْ كَلام الرَّاوِي عَلَى تَقْدِيرِ: ثُمَّ قَالَ: ادْعُهُمْ.

[٥] وقَوْلُهُ: ﴿إِلَى الإِسْلامِ» أي: المُتَضَمِّنِ للإِيهانِ؛ لأنَّهُ إِذَا أُفْرِدَ شَمِلَ الإِيهانَ، وإذَا اخْتَمَعَا افْتَرَقَا، كَمَا فَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمْ فِي حَدِيثِ جِبْرِيلَ.

والإِيهانُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ تَدْخُلُ فِيهِ الأَعْمَالُ، قَالَ ﷺ: «الإِيهانُ بِضْعٌ وسَبْعُونَ شُعْبَةً؛ أَعْلَاهَا قَوْلُ: لَا إِلَّهَ إِلَّا اللهُ. وأَدْنَاهَا: إِماطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، والحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيهانِ<sup>(۱)</sup>، فإنْ أَجَابُوا للإِسْلامِ فَهَذَا مَا يُرِيدُهُ المُسْلِمُونَ، فَلَا يَحِلُّ لَنَا أَنْ نُقاتِلَهُمْ؛ ولهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَاقْبَلْ مِنْهُمْ».

[٦] قَوْلُهُ: «ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّٰلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْهَاجِرِينَ» هَذِهِ الجُمْلَةُ تُشِيرُ إِلَى أَنَّ الَّذِينَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب أمور الإيهان، رقم (٩)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب بيان عدد شعب الإيهان وأفضلها وأدناها، رقم (٣٥)، من حديث أبي هريرة رَحَيَاللَهَءَنَهُ.

إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ<sup>[۱]</sup>، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذلِكَ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ<sup>[۲]</sup>، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبُواْ أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْسُلِمِينَ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكُمُ اللهِ تَعَالَى، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الغَنِيمَةِ والفَيْءِ شَيْءُ<sup>17</sup>ا، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ المُسْلِمِينَ<sup>[1]</sup>.

قُوتِلُوا أَهْلُ بادِيَةٍ، فإذَا أَسْلَمُوا طُلِبَ مِنْهُمْ أَنْ يَتَحَوَّلُوا إِلَى دِيارِ الْمهاجِرِينَ لِيَتَعَلَّمُوا دِينَ اللهِ؛ لأنَّ الإِنْسَانَ فِي بَادِيَتِهِ بَعِيدٌ عَنِ العِلْمِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ ٱلأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَيَعَاقًا وَأَجْـدَرُ ٱلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنزَلَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ.﴾ [التوبة:٤٩]، وهذا أصلٌ فِي تَوْطِينِ البَوادِي.

[1] وقَوْلُهُ: "إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ" مُخْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا العَيْنُ، أي: المَدِينَةُ النَّبويَّةُ، ويُحْتَمَلُ أَنَّ المُرَادَ بِهَا العَيْنُ، أي: المَدِينَةُ النَّبويَّةُ، ويُحْتَمَلُ أَنْ مُهَاجَرَ إليْهَا؛ لكَوْجَا بَلَدَ إِسْلام، سواءٌ كانَتِ المَدِينَةَ لَكانَ اللَّهِ الْمُولُ أَوْ غَيْرَهَا. ويُقوِّي الاحْتَهالَ اللَّهِ الْعَالَى التَّهُ لَوْ كَانَ المُرَادُ المَدِينَةَ لَكانَ الرَّسُولُ الوَّعَيْرَ عَنْهَا باسْمِهَا، ولَا يَأْتِي بالوَصْفِ العامِّ، ويُقوِّي الاحْتَهالَ الأَوَّلُ أَنَّ دارَ المُهاجِرِينَ الأُولَى هِيَ المَدِينَةُ والظَّاهِرُ الاحْتِهالَ الثَّانِي.

[٧] قَوْلُهُ: «فَلَهُمْ مَا للمُهاجِرِينَ وعَلَيْهِمْ مَا عَلَى المُهاجِرِينَ» وهَذَا غَامُ العَدْلِ، ولَا يُقالُ: إنَّ الحقَّ لصاحِبِ البَلَدِ الأَصْلِيِّ، فلَهُمْ مَا للمُهاجِرِينَ مِنَ الغَيْنِمَةِ والفَيْءِ، وعليْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ مِنَ الجِهادِ والنُّصْرَةِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الغَنيمَةِ والفَيْءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ المُسْلِمِينَ» يغني: إذَا لَمْ يَتَحَوَّلُوا إِلَى دارِ المُهاجِرِينَ فَلَيْسَ لَهُمْ فِي الغَنيمَةِ والفَيْءِ شَيْءٌ. والغَنيمَةُ: مَا أُخِذَ مِنْ أَمُوالِ الكُفَّارِ بقِتَالٍ أَوْ مَا أُلْخِقَ بهِ. والفَيْءُ: مَا يُصْرَفُ لِبَيْتِ المالِ؛ كخُمُسِ خُمُسِ الغَنيمَةِ، والجِزْيَة، والحَرَاجِ، وغَيْرِهَا.

[3] وقَوْلُهُ: ﴿إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ المُسْلِمِينَ » يُفِيدُ أَنَّهُمْ إِنْ جَاهَدُوا مَعَ المُسْلِمِينَ اسْتَحَقُّوا مِنَ الغَنِيمَةِ مَا يَسْتَحَقُّوا مِنَ الغَنِيمَةِ مَا يَسْتَحَقُّوا مِنَ الغَنِيمَةِ مَا يَسْتَحَقُّوا مَنَ الغَنِيمَةِ إِنْ جَاهَدُوا (١٠). وقِيلَ: لَا حَقَّ لَهُمْ فِي الفَيْءِ، إِنَّا الفَيْءُ يَكُونُ لأَهْلِ النَّيْءِ مُطْلَقًا، ولِمُمْ حَقَّ فِي الغَنِيمَةِ إِنْ جَاهَدُوا (١٠). وقِيلَ: لَا حَقَّ لَهُمْ فِي الفَيْءِ، إِنَّا الفَيْءُ يَكُونُ لأَهْلِ البُلْدِلِ الاسْتِثْنَاءِ، فَهُوَ عائِدٌ عَلَى الغَنِيمَةِ ؛ إِذْ لَيْسَ مَنْ فِي البَلَدِ مُسْتَعِدًّا للجِهَادِ ويَتَعَلَّمُ الدِّينَ وينشُرُهُ وَعَلَى إِلِيلٍ.

<sup>(</sup>١) انظر: المغنى (١٣/ ٩٢).

فَإِنْ هُمْ أَبُوْاً<sup>[1]</sup>، فاسْأَلْهُمُ<sup>[1]</sup> الجِزْيَةَ<sup>[1]</sup>، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ. فَإِنْ هُمْ أَبُوْا فَاسْتَعِنْ باللهِ، وَقَاتِلْهُمْ<sup>[1]</sup>.

#### فإذَا أَسْلَمُوا فلهُمْ ثَلاثُ مَراتِبَ:

١ - التَّحَوُّلُ إِلَى دارِ الْمُهاجِرِينَ، وحينتذِ يَكُونُ لُهُمْ مَا للمُهاجِرِينَ وعليْهِمْ مَا عَلَى الْمُهاجِرِينَ. ٢ - البقاءُ في أماكِنِهمْ مَمّ الجهادِ، فلهُمْ مَا للمُجاهِدِينَ مِنَ الغَنِيمَةِ، وفي الفَيْءِ الخلافُ.

٣- البقاءُ في أماكِنِهِمْ مَعَ تَوْكِ الجِهَادِ، فَلَيْسَ لهُمْ مِنَ الغَنِيمَةِ والفَيْءِ شَيْءٌ.

[١] قَوْلُهُ: «فَإِنْ هُمْ أَبُوْا» «هُمْ» عِنْدَ البَصْرِيِّينَ: تَوْكِيدٌ للفاعِلِ المَحْذُوفِ مَعَ فِعْلِ الشَّرْطِ، والتَّقْدِيرُ: فإنْ أَبُوْا هُمْ، وعنْدَ الكُوفِيِّينَ: مُبْتدَأٌ خَبَرُهُ الجُمْلَةُ بَعْدَهُ. والقَاعِدَةُ عِنْدَنَا إذَا اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي مَسْأَلَةِ: أَنْ نَتَّعَ الأسْهَلَ، والأسْهَلُ هُنَا إعْرابُ الكُوفِيِّينَ.

[٧] قَوْلُهُ: «فَاسْأَلَهُمُ الجِزْيَة» سُوالَ عَطاءٍ لَا سُوالَ اسْتِفْهَامٍ، والفَرْقُ بَيْنَ سُوالِ الاسْتِفْهَامِ وسُوالِ العَطاءِ: أَنَّ سُوالَ الاسْتِفْهَامِ يَتَعَدَّى إِلَى الْفُمُولِ الثَّانِي بـ(عَنْ) قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَيَسَلُونَكَ عَنِ اَلسَّاعَةِ أَيَانَ مُرْسَنَهَا﴾ [النازعات:٤٦]، وقَدْ يَكُونُ اللَّهْمُولُ الثَّانِي جُمُلَةً اسْتِفْهَامِيَّةً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَتَلُونَكَ مَاذَا أُمِلَ لَمُمْ ﴾ [المائدة:٤]، وأمَّا سُوالُ الإِعْطاءِ فَيَتَعَدَّى إلَيْهِ بِنَفْسِهِ، كقولِكَ: سَأَلْتُ زَيْدًا كِتابًا.

[٣] قَوْلُهُ: «الحِرْيَةَ» فِعْلَةٌ مِنْ جَزَى يَجْزِي، وظاهِرٌ فِيهَا أَنَّهَا مُكافَأَةٌ عَلَى شَيْءٍ، وَهِيَ عِبارَةٌ عَنْ مالٍ مَدْفُوعٍ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِ عِوَضًا عَنْ حِمالَتِهِ وإقامَتِهِ بدَارِنَا. والذِّمِيُّ مَعْصُومٌ مالُهُ ودَمُهُ وَدُرُيَّتُهُ مُقابِلَ الحِزْيَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿حَقَى يُعْطُوا ٱلْحِزَيَةَ عَن يَدِ وَهُمْ صَنْخُرُونَ﴾ [التوبة:٢٩]، أيْ: يُسَلِّمُوهَا بأَلِيهِمْ، لا يَقْبَلُ أَنْ يُرْسِلَ بَهَا خادِمَهُ أَوِ ابْنَهُ، بَلْ لا بُدَّ أَنْ يَأْتِي بَهَا هُوَ.

وقِيلَ: ﴿عَن يَلُو﴾ عَنْ قُرَّقِ منكُمْ، والصَّحِيحُ أَنَّهَا شامِلَةٌ للمَعْنَيَيْنِ. وقِيلَ: ﴿عَن يَلِهِ﴾ أنْ يُعْطِيكَ إِيَّاهَا فَتْأْخُذَهَا بِقُوَّةٍ بأنْ ثَجَّرً يَدَهُ حتَّى يَتَبَيْنَ لَهُ قُوَّنُكَ، وهَذَا لَا حاجَةَ إليْهِ.

وقَوْلُهُ: ﴿وَهُمُ صَنِعْرُونَ﴾ أَيْ: يَجِبُ أَنْ يَتَّصِفُوا بِالذُّلِّ والهَوَانِ عِنْدَ إعْطائِهَا، فَلَا يُعْطُوهَا بأُبَهَةٍ وتَرَفُّعِ مَعَ خَدَمٍ ومَوْكِبٍ ونَحْوِ ذلكَ، وجَعَلَ بَعْضُ العُلَمَاءِ مِنْ صَغَارِهِمْ أَنْ يُطالَ وُقُوفُهُمْ عِنْدَ تَسَلُّمِهَا مِنْهُمْ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَاسْتَعِنْ باللهِ وَقَاتِلْهُمْ» بِدَأَ النَّبِيُّ ﷺ بِطَلَبِ العَوْنِ مِنَ اللهِ؛ لاَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعِنْكَ فِي جِهادِ أعْدائِهِ فإنَّكَ مَخْذُولٌ، والجُمْلُةُ جَوابُ الشَّرْطِ. وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنِ<sup>[1]</sup>، فَـأَرَادُوكَ<sup>[۲]</sup> أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ فَـلَا تَجْمَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللهِ وَذِمَّةَ نَبِيًّةِ<sup>[۲]</sup>، وَلكِنِ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ؛ فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخْفِرُوا<sup>[1]</sup> ذِمَّكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللهِ وَذِمَّةَ نَبِيًّةٍ<sup>[0]</sup>.

[١] قَوْلُهُ: «وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ، فَلَرَادُوكَ» الحَصْرُ: التَّضْيِيقُ، أيْ: طَوَّقْتُهُمْ وضَيَّفْتَ عَلَيْهِمْ بحيثُ لَا يَخْـرُجُونَ مِنْ حِصْنِهِمْ ولَا يَدْخُلُ عَلَيْـهِمْ أحدٌ. والحِصْنُ: كُلُّ مَا يُتَحصَّنُ بِهِ مِنْ قُصُورِ أَوْ أَحْوَاشٍ وغَيْرِهَا.

[۲] قَوْلُهُ: «أَرَادُوكَ» أيْ: طَلَبُوكَ، وضَمَّنَ الإِرادَةَ مَعْنَى الطَّلَبِ، وإِلَّا فإنَّ الأَصْلَ أَنْ تَتَعَدَّى بـ(مِنْ) فيُعَالُ: أَرَادُوا مِنْكَ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللهِ وذِمَّةَ نَبِيِّهِ» الذَّمَّةُ: العَهْدُ، فإذَا قَالَ أَهْلُ الحِصْنِ الْمُحاصَرُونَ: نُوِيدُ أَنْ نَنْزِلَ عَلَى عَهْدِ اللهِ ورَسُولِهِ، فإنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْزِهُمْ عَلَى عَهْدِ اللهِ ورَسُولِهِ، وعَلَّلَ النَّبِيُّ ﷺ ذلِكَ بَقَوْلِهِ: «فَإِنَّكُمْ أَنْ نُخْفِرُوا ذِمَكُمْ وذِمَّةً أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ…».

[٤] قَوْلُهُ: «أَنْ تُخْفِرُوا» بِضَمِّ التاءِ وكَسْرِ الفاءِ: مِنْ أَخْفَرَ الرُّباعِيِّ، أَيْ: غَدَرَ، وأمَّا خَفَرَ يَخْفِرُ الثُّلاثِيُّ فهي بمَعْنَى: أجارَ، والمُتَعَنِّنُ الأوَّلُ.

وقَوْلُهُ: «أَنْ تُخْفِرُوا» «أَنْ» بِفَتْحِ الهَمْزَةِ مَصْدَرِيَّةٌ بِدَلِيلِ رَفْعِ «أَهْوَنُ» عَلَى أَتَّهَا خَبَرٌ، و(أَنْ) ومَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ مَحَلُّهَا مِنَ الإِعْرابِ النَّصْبُ عَلَى أَنَّهَا بَدَلُ اشْتِيَالٍ مِنِ اسْمِ «إنَّ» والتَّقْدِيرُ: فإنَّ إِخْفَارَكُمْ ذِمَكُمْ، والبَدَلُ يَصِحُّ أَنْ يَجِلَّ حَلَّ الْمُبْدَلِ مِنهُ؛ ولهَذَا قَدَّرْتُهَا بِهَا سَبَقَ.

[٥] قَوْلُهُ: «أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللهِ وذِمَّةَ نَبِيِّهِ»؛ لأنَّ الغَدْرَ بذِمَّةِ اللهِ وذِمَّة نَبِيِّهِ أَعْظَمُ، وقَوْلُهُ: «أَهْوَنُ» مِنْ بَابِ اسْمِ التَّفْضِيلِ الَّذِي لَيْسَ فِي الْفَضَّلِ وَلَا فِي الْفَضَّلِ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ هَذَا المُغنَى؛ لأنَّ قَوْلُهُ: «أَهْوَنُ» يقْتَضِي اشْتِرَاكَ الْمُفَضَّلِ والْمُفَضِّلِ عَلَيْهِ بالهَوْنِ، والأمْرُ لَيْسَ كذلِكَ؛ لأنَّ إلَّخْفَرَ اللهُ مَنْ عَذَهِ اللهُ وذِمَّةِ رَسُولِهِ أَوْ ذِمَّةِ اللهِ الْجَاهِدِينَ - كُلُّهُ لَيْسَ بَهَيِّنِ، بَلْ هُوَ صَعْبٌ، لكن الهَوْنُ ولَيْسَ عَلَى حَقِيقَتِهِ.

فهُنَا أَرَادُوا أَنْ يَنْزِلُوا عَلَى العَهْدِ بدُونِ أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِمْ بشَيْءٍ، بَلْ يُعاهَدُونَ عَلَى حِمايَةِ أَمُوالِهِمْ وأَنْفُسِهِمْ ونِسائِهِمْ وذُرَّيَّتِهِمْ فَنُعْطِيهِمْ ذلكَ. وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنِ، فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلهُمْ عَلَى حُكْمِ اللهِ اللهِ أَفَلَا تُنْزِلهُمْ عَلَى حُكْمِ اللهِ أَفَلَا تُنْزِلهُمْ عَلَى حُكْمِ اللهِ أَفَلَا تُنْزِلهُمْ عَلَى حُكْمَ اللهِ أَمْ لَا اللهِ وَلَكِنْ أَنْزِلهُمْ عَلَى حُكْمَ اللهِ أَمْ لَا اللهِ وَاللهِ مُسْلِمٌ (١).

[١] قَوْلُهُ: «وإِذَا حَاصَرْتَ» أيْ: ضَرَبْتَ حِصَارًا يَمْنَـعُهُمْ مِنَ الْحُـرُوجِ مِنْ مكانِهِمْ «أَهْلَ الحِصْنِ» أهْلَ بَلَدٍ أَوْ مكانٍ يَتَحَصَّنُونَ بِهِ «فَأَرَادُوكَ» طَلَبُوا مِنْكَ «حُكْمَ اللهِ» أيْ: شَرْعَ اللهِ.

[۲] قَوْلُهُ: "ولكنْ أَلْزِلهُمْ عَلَى حُكْمِكَ"، فإذَا أَرَادُوا أَنْ يَنْزِلُوا عَلَى حُكْمِ اللهِ فِاتَمَّمْ لَا يُجابُونَ، فإنَّا لَا نَدْرِي أَنْصِيبُ فِيهِمْ حُكْمَ اللهِ أَمْ لا؟ ولهَذَا قالَ: "أَنْزِلهُمْ عَلَى حُكْمِكَ" ولَمْ يَقُلْ: وحُكْمِ أَصْحابِكَ كَمَا قَالَ فِي الذِّمَّةِ؛ لأنَّ الحُكْمَ فِي الجَيْشِ أَوِ السَّرِيَّةِ للأيسِرِ، وأمَّا الذِّمَّةُ والعَهْدُ فهي مِنَ الجَميع، فَلَا يَجِلُّ لواحِدِ مِنَ الجَيْشِ أَنْ يَنْقُضَ العَهْدَ.

ُ[٣] وقَوْلُهُ: «لَا تَدْرِي» أيْ: لَا تَعْلَمُ «أَتَصِيبُ فِيهِمْ مُحُكْمَ اللهِ أَمْ لَا»؛ وذَلِكَ لأنَّ الإِنْسَانَ قَدْ نُجْطِئُ مُحْكَمَ اللهِ تَعَالَى.

وهَذِهِ المُسْأَلَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا العُلَمَاءُ:

فقِيلَ: إنَّ أَهْلَ الحِصْنِ لَا يُنزَلُونَ عَلَى حُكْمِ اللهِ؛ لأنَّ قائِدَ الجَيْشِ وإنِ اجْتَهَدَ فإنَّهُ لَا يَدْرِي أَيُصِيبُ فِيهِمْ حُكْمَ اللهِ أَمْ لَا؟ فَلَيْسَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبًا.

وقِيلَ: بَلْ يُنْزَلُونَ عَلَى حُكْمِ اللهِ، والنَّهْيُ عَنْ ذلِكَ خاصٌّ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فقط؛ لأنَّهُ العَهْدُ الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يَتَغَيَّرَ فِيهِ الحُّكُمُ؛ إِذْ مِنَ الجائِزِ بَعْدَ مُضِيِّ هَذَا الجَيْشِ أَنْ يُغَيِّرَ اللهُ هَذَا الحَّكُمَ، وإذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا تُنْزِهُمْ عَلَى حُكْمِ اللهِ؛ لأَنْكَ لَا تَدْرِي أَنْصِيبُ الحُكْمَ الجَدِيدَ أَوْ لَا تُصِيبُهُ؟

أَمَّا بَعْدَ انْقِطَاعِ الوَحْيِ فَيُنْزُلُونَ عَلَى حُكْمِ اللهِ، واجْتِهَادُنَا فِي إصابَةِ حُكْمِ اللهِ يُعْتَبَرُ صَوابًا إِذَا لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطَوُّهُ؛ لأنَّ اللهَ لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا، وقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَانَقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمُ ﴾ [النغابن:١٦]، وهَذَا أَصَحُّ؛ لأنَّهُ يُحْكَمُ للمُجْتَهِدِ بإصابَتِهِ الحُكْمَ ظاهِرًا شَرْعًا وإنْ كَانَ قَدْ يُخْطِئُ.

وإِنْ حَصَلَ الاحْتِرَازُ بِأَنْ يَقُولَ: نُنْزِلُكَ عَلَى مَا نَفْهَمُ مِنْ حُكْمِ اللهِ ورَسُولِهِ. فَهُوَ أَوْلَى؛ لأَنْكَ إِذَا قُلْتَ: عَلَى مَا نَفْهَمُ. صَارَ الأَمْرُ واضِحًا أَنَّ هَذَا حُكْمُ اللهِ بِحَسَبِ فَهْمِنَا، لَا بِحَسَبِ الواقِعِ فِيمَا لَوِ اتَّضَبَحَ خِلاقُهُ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الجهاد، باب تأمير الإمام الأمراء، رقم (١٧٣١)، من حديث بريدة رَسَحُولَلِلَهُ عَنْهُ.

واخْتَرْنَا هَذِهِ العِبَارَةَ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَتَغَيَّرُ الاجْتِهَادُ، ويَأْتِي أَمِيرٌ آخَرُ فيُحارِبُ هَؤُلاءِ أَوْ غَيْرَهُمْ ثُمَّ يَتَغَيَّرُ الثَّكُمُ، فيقُولُ الكُفَّارُ: إِنَّ أَحْكَامَ المُسْلِمِينَ مُتناقِضَةٌ.

ويُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ مَا يَلِي:

١ – تَحْرِيمُ التَّمْثِيلِ، والغُلُولِ، والغَدْرِ، وقَتْلِ الوَلِيدِ، وقَدْ سَبَقَ الكَلامُ عليْهِ.

٢- يُشْرَعُ للإِمام بَعْثُ الجُيُوشِ والسَّرَايَا.

٣- لَا يَجُوزُ القِتَالُ قَبْلَ الدَّعْوَةِ؛ لأنَّهُ جَعَلَ القِتَالَ آخِرَ مَرْحَلَةٍ.

وأمَّا مَا وَرَدَ فِي (الصَّحِيحِ) أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ أَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وهُمْ غَارُّونَ (١٠). فَقَدْ أُجِيبَ: أَنَّ هَوُّلاءِ قَدْ بَلَغَتْهُمُ الدَّعْوَةُ مِنْ بَلَغَتْهُمُ الدَّعْوَةُ سُنَّةٌ لَا واجِبَةٌ، ويُرْجَعُ فِيها للمَصْلَحَةِ.

٤ – جَوازُ أَخْذِ الجِزْيَةِ مِنْ غَيْرِ اليَهُودِ والنَّصارَى والمَجُوسِ؛ لأنَّ أهْلَ الكِتَابِ نَصَّ القُرْآنُ عَلَى أَخْذِهَا منْهُمْ، والمَجُوسُ وَرَدَتْ بِهِ الشَّنَّةُ، وأمَّا مَا عَدَا هَوُلاءِ فاخْتَلَفَ أَهْلُ العِلْم:

فقِيلَ: لَا تُؤْخَذُ مِنْ غَيْرِ هَـؤُلاءِ. وقِيلَ: لَا تُؤْخَـذُ مِنْ مُشْرِكِي العَرَبِ؛ لأنَّ فِيهَا إذْلالًا. والصَّحِيحُ أَيَّمَا تُؤْخَذُ مِنْ جَمِيع الكُفَّارِ؛ لعُمُوم قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ كَفَرَ بِاللهِ»، وَلَمْ يَقُل: اليَهُودُ والنَّصارَى.

الإشارَةُ إِلَى أَنَّ القِتَالَ لَيْسَ لإِكْرَاهِ النَّاسِ عَلَى أَنْ يَدْخُلُوا فِي الإِسْلامِ، ولَوْ كَانَ كذلِكَ مَا شُرِعَتِ الحِزْيَةُ؛ لاَّنَّهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَجِبُ أَنْ يَدْخُلُوا فِي الدِّينِ أَوْ يُقاتَلُوا، وهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ الَّذِي مَا شُرِعَتِ الحَدِيثَ؛ فَهُوَ عامٌ تَخْصُوصٌ يُؤَيِّدُهُ القُرْآنُ والسُّنَّةُ، وأمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقاتِلَ النَّاسَ...»(١) الحَدِيثَ؛ فَهُوَ عامٌ تَخْصُوصٌ بأَدِلَةِ الجِزْيَةِ.

٦ - عِظَمُ العُهُودِ، ولَا سِيَّمَا إِذَا كَانَتْ عَهْدًا للهِ ورَسُولِهِ.

٧- جَوازُ نُزُولِ أهْلِ الحِصْنِ عَلَى حُكْم أَمِيرِ الجَيْشِ.

٨- أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللهِ، إمَّا فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ أَوْ مُطْلَقًا حَسَبَ الحِلافِ السَّابق.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب العتق، باب من ملك من العرب رقيقا، رقم (٢٥٤١)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام، رقم (١٧٣٠)، من حديث ابن عمر رَحَيُلْتُهَا عَلَيْهَا.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيهان، باب ﴿ وَإِن تَابُوا وَأَقَالُوا الْهَمَانَوَةَ ﴾، رقم (٢٥)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب الأمر
 بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، رقم (٢٢)، من حديث ابن عمر رَضِلَشَيَتُكَا.

٩- أنَّ المُجْتَهِدَ قَدْ يُصِيبُ وقَدْ يُخْطِئ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتْصِيبُ فِيهِمْ حُكْمَ اللهِ
 أَمْ لَا؟» وقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الحاكِمُ فاجْتَهَدَ فأصَابَ فلهُ أَجْرَانِ، وإنْ أَخْطأَ فلهُ أَجْرٌ واحِدٌ» (١٠).

وعليْهِ: فَهَلْ نَقُولُ: إنَّ المُجْتَهِدَ مُصِيبٌ ولَوْ أَخْطَأً؟

الجَوَابُ: فِيلَ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ.

وقِيلَ: لَيْسَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبًا. وقِيلَ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ فِي الفُرُوعِ دُونَ الأُصولِ؛ حَذَرًا مِنْ أَنْ نُصَوِّبَ أَهْلَ البِدَع فِي بَابِ الأُصُولِ.

والصَّحِيحُ أنَّ كُلَّ مُجْتَهِد مُصِيبٌ مِنْ حَيْثُ اجْتِهَادُهُ، أمَّا مِنْ حَيْثُ مُوافَقَتُهُ للحَقِّ فإنَّهُ يُخْطِئ ويُصِيبُ، ويَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ ﷺ: «فاجْتَهَد فأصابَ، واجْتَهَد فَأَخْطاً»، فهذَا وَاضِحٌ فِي تَقْسِيمِ الْجُتَهِدينَ إِلَى مُخْطِئ ومُصِيب، وظاهِرُ الحَدِيثِ والنُّصُوصِ أنَّهُ شامِلٌ للفُرُوعِ والأُصُولِ؛ حَيْثُ دَلَّتِ تِلْكَ النُّصُوصُ عَلَى أنَّ اللهَ لا يُحَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا، لكنِ الخطأُ المُخالِفُ لإِجْماعِ السَّلَفِ حَطاً ولَوْ كَانَ مِنَ المُجْتَهِدِينَ؛ لأنَّهُ لَا يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ مُصِيبًا والسَّلَفُ عَيْرُ مُصِيبِينَ، سَواءٌ فِي عِلْمِ الأُصُولِ أو الفُرُوع.

عَلَى أَنَّ شَيْخَ الإِسْلامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ وابْنَ القَيِّمِ أَنْكَرَا تَقْسِيمَ الدِّينِ إِلَى أُصُولِ وفُرُوعٍ، وقَالَا: إِنَّ هَذَا التَّقْسِيمَ مُحْدَثٌ بَعْدَ عَصْرِ الصَّحَابَةِ (()؛ ولهَذَا نَجِدُ القائِلِينَ بَهَذَا التَّقْسِيمِ يُلْحِقُونَ شَيْتًا مِنْ اكْتِرِ أُصُولِ الدِّينِ بالفُرُوعِ، مِثْلَ الصَّلاةِ، وَهِيَ رُكُنٌ مِنْ أَرْكانِ الإِسْلامِ، ويُخْرِجُونَ أشياءَ فِي المَقِيدَةِ اخْتَلَفَ فِيهَا السَّلَفُ، يَقُولُونَ: إِنَّهَا مِنَ الفُرُوعِ؛ لأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ المَقِيدَةِ، ولكنْ فَرْعٌ مِنْ فُرُوعِهَا.

وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنْ أَرَدْتُمْ بِالأُصُولِ مَا كَانَ عَقِيدَةً، فكُلُّ الدِّينِ أُصُولٌ؛ لأنَّ العِبَادَاتِ المالِيَّةَ أوِ البَدَنِيَّةَ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَعَبَّدَ شَهِ بِهَا إِلَّا أَنْ تَغْتَقِدَ أَنَّهَا مَشْرُوعَةٌ، فهَذِهِ عَقِيدَةٌ سابِقَةٌ عَلَى العَمَلِ، ولَوْ لَمْ تَعْتَقِدْ ذلِكَ لَمْ يَصِحَّ تَعَبُّدُكَ شَهِ بِهَا. والصَّحِيحُ أَنَّ بَابَ الاجْتِهَادِ مَفْتُوحٌ فِيهَا سُمِّيَ بالأَصُولِ أوِ الفُرُوعِ، لكنْ مَا خَرَجَ عَنْ مَنْهَج السَّلَفِ فَلَيْسَ بِمَقْبُولٍ مُطْلَقًا.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب أجر الحاكم إذا اجتهد، رقم (٧٣٥٢)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، رقم (١٧١٦)، من حديث عمرو بن العاص رَجَوَلَيَّهُ عَنْهُ.

<sup>(</sup>۲) انظر: مجموع الفتاوي (۲۳/ ۳٤٦).

#### فِيهِ مَسائِلُ:

### الأُولَى: الفَرْقُ بَيْنَ ذِمَّةِ اللهِ وَذِمَّةِ نَبِيِّهِ وَذِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ [1].

١٠ - أنَّ بَابَ الاجتهادِ باقِ، لقَوْلِهِ: «لَا تَدْرِي أَنْصِيبُ فِيهِمْ حُكْمَ اللهِ أَمْ لَا؟» وبهَذَا يَتَبَيَّنُ ضَعْفُ قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ بَابَ الاجتهادِ قَدِ انْسَدَ، والوَاجِبُ التَّقْلِيدُ للاَّثِمَّةِ، وهَذَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الْإِعْراضُ عَنِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ إِلَى آراءِ الرَّجالِ، وهَذَا خطأً، بَل الوَاجِبُ عَلَى مَنْ تَكَثَّنَ مِنْ أَخْذِ الحُكْمِ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ أَنْ يَأْخُذَهُ مَنْهُمَا، لكنْ لكَثْرَةِ السُّنَنِ وتَقَوُّقِهَا لَا يَنْبَغِي للإِنسَانِ أَنْ يَحْكُم بشَيْء بمُ جَرَّدٍ أَنْ يَسْمَعَ حَدِيثًا فِي هَذَا الحُكْمِ حتَّى يَتَنَبَّتَ؛ لأنَّ هَذَا الحَكْمَ قَدْ يَكُونُ مَنْسُوخًا، أَوْ مُقَيَّدًا، بمُجَرَّدٍ أَنْ يَسْمَعَ حَدِيثًا فِي هَذَا الحَكْمِ حتَّى يَتَنَبَّتَ؛ لأنَّ هَذَا الحَكْمَ قَدْ يَكُونُ مَنْسُوخًا، أَوْ مُقَيَّدًا، أَوْ عَامًّا، وأنْتَ تَظُنُّهُ بِخِلافِ ذلكَ.

وأمَّا أَنْ نَقُولَ: لَا تَنْظُرُ فِي القُرْآنِ والسُّنَّةِ؛ لأَنْكَ لسْتَ أَهْلًا للاجْتهادِ، فَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، ثُمَّ إِنَّهُ عَلَى قُولِنَا: (نَّ بَابَ الاجْتهادِ مَفْتُوحٌ) لَا يَجُوزُ أَبْدًا أَنْ تَحْتَقِرَ آراءَ العُلْمَاءِ السابِقِينَ، أَوْ أَنْ تُنْزِلُ مِنْ قَدْرِهِمْ؛ لأَنَّ أُولَئِكَ تَعِبُوا واجْتَهَدُوا وَلَيْسُوا بِمَعْصُومِينَ، فَكُونُكَ تَقْدَحُ فِيهِمْ، أَوْ تَأْخُذُ المَسَائِلَ مِنْ قَدْرِهِمْ؛ لأَنَّ أُولَئِكَ تَعِبُوا واجْتَهَدُوا وَلَيْسُوا بِمَعْصُومِينَ، فَكُونُكَ تَقْدَحُ فِيهِمْ، أَوْ تَأْخُذُ المَسَائِلَ النَّي يُلْقُونَهَا عَلَى الْمَقِلَ لاَ يَجُورُهُ وإذَا كانَتْ غِيبَهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ وَلَى السِّعْرِضُونَ المُعلَولِ مِنْ المَسْتِلُ النَّاوِرَةِ قَدْ لا يَقْصِدُونَ الوُقُوعَ، ولكنْ يَقْصِدُونَ المُولِعَ، ولكنْ يَقْصِدُونَ الطالِبِ عَلَى مَلْ المَسَائِلِ عَلَى قَواعِدِهَا وأَصُولِهَا.

١١ - فِيهِ إِثْبَاتُ الحُكُمِ للهِ عَزَفَجَلَّ، وحُكْمُ اللهِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

أَ حُكْمٍ كَوْفِيٍّ، وَهُوَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالكَوْنِ، ولَا يُمْكِنُ لأَحَدِ أَنْ يُخَالِفَهُ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَلَنْ أَتِرَحَ ٱلأَرْضَ حَتَى يَأْذَنَ لِهِ آتِي أَوْ يَعَكُمُ ٱللَّهُ لِي ﴾ [يوسف: ٨٠].

ب- حُكْمٍ شَرْعِيٍّ، وَهُوَ مَا يَتَعَلَّقُ بالشَّرْعِ والعِبَادَةِ، وهَذَا مِنَ النَّاسِ مَنْ يَأْخُذُ بِهِ ومِنْهُمْ مَنْ لَا يَأْخُذُ بهِ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ لَاِكُمْ حَكُمُ اللَّهِ يَعَكُمْ يَيْنَكُمْ ﴾ [المتحنة:١٠].

#### فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: الفَرْقُ بَيْنَ ذِمَّةِ اللهِ وذِمَّةِ نَبِيِّهِ وذِمَّةِ المُسْلِمِينَ.

الثانِيَةُ: الإِرْشَادُ إِلَى أَقَلِّ الأَمْرِيْنِ خَطَرَا<sup>[1]</sup>. الثالِثَةُ: قَوْلُهُ: «اغْزُوا بِسْمِ اللهِ فِي سَبِيلِ اللهِ»<sup>[7]</sup>. الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: «قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللهِ»<sup>[7]</sup>.

لَوْ قَالَ: الفَرْقُ بَيْنَ ذِمَّةِ اللهِ وذِمَّةِ نَبِيِّهِ وبَيْنَ ذِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ – لَكانَ أَوْضَحَ؛ لأَنَكَ عِنْدَمَا تَقْرَأُ كلامَهُ تَظُنُّ أَنَّ الفُرُوقَ بَيْنَ الثَّلاَئَةِ كُلِّهَا، ولَيْسَ كذلِكَ، فإنَّ ذِمَّةَ اللهِ وذِمَّةَ نَبِيِّهِ واحِدَةٌ، وإنَّهَا الفَرْقُ بَيْنَهُمَّا وبَيْنَ ذِمَّةِ المُسْلِمِينَ. والفَرْقُ أَنْ جَعَلَ ذِمَّةَ اللهِ وذِمَّةَ نَبِيِّهِ للمُحاصَرِينَ مُحَرَّمَةً، وجَعَلَ ذِمَّةَ المُحاصِرينَ -بكَسْرِ الصَّادِ- ذِمَّةً جائِزَةً.

[١] الثانيَّةُ: الإِرْشادُ إِلَى أقَلِّ الأَمْرَيْنِ خَطَرًا؛ لقَوْلِهِ: "ولَكِيْنِ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ..» إلى وهذِه قاعِدة مُهمَّةٌ، وتُقالُ عَلَى وجْهِ آخَرَ هُوَ: ارْتِكَابُ أَذْنَى المَفْسَدَتَيْنِ لَدَفْعِ أَعْلاهُمُّنَا إِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنِ ارْتِكَابِ إِحْداهُمُنَا، وقَدْ دَلَّ عَلَيْهَا الشَّرْعُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَشَبُّوا ٱلَّذِيرَ َ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ فَيَسُبُّوا اللهَّ مِدَوَّا بِغَيْرِ عِلْمِ ﴾ [الأنعام:١٠٨].

فسَبُّ الَهَةِ المُشْرِكِينَ مَطْلُوبٌ، لكنْ إِذَا تَضَمَّنَ سَبَّ اللهَّ عَرَّجَبَلَّ صَارَ مَنْهِيًّا عنهُ؛ لأنَّ مَفْسَدَةَ سَبِّ اللهِ أَعْظَمُ مِنْ مَفْسَدَةِ السُّكُوتِ عَنْ سَبِّ الَهَتِهِمْ، وإِنْ كَانَ فِي هَذَا السُّكُوتِ شَيْءٌ مِنَ المَفْسَدَةِ، ولكنْ نَسْكُتُ؛ لِثَلًا نَقَعَ فِي مَفْسَدَةِ أَعْظَمَ، وأَيضًا العَقْلُ دَلَّ عَلَيْهَا.

وفِيهِ قاعِدَةٌ مُقابِلَةٌ، وهيَ: تَرْكُ أَدْنَى المَصْلَحَتَيْنِ لَنَيْلِ أَعْلاهُمَا، إذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ تَرْكِ إِحْداهُمَا، فإذَا اجْتَمَعَتْ مَصْلَحَتَانِ لَا يُمْكِنُ الأَخْذُ بِهِمَا جَمِيعًا، فخُذْ بأعْلاهُمَا، وإذَا اجْتَمَعَتْ مَفْسَدَتَانِ لَا يُمْكِنُ تَرْكُهُمَا فَخُذْ بأذناهُمَا.

[۲] الثالِثَةُ: قَوْلُهُ: «اغْزُوا بِسْمِ اللهِ فِي سَبِيلِ اللهِ» يُسْتَفادُ مِنْهَا وُجُوبُ الغَزْوِ مَعَ الاسْتِعَانَةِ باللهِ والإِخْلاصِ والتَّمَشِّي عَلَى شَرْعِهِ.

[٣] الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: "قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ باللهِ" يُسْتَفَادُ مِنْهَا وُجُوبُ قِتالِ الكُفَّارِ، وأنَّ عِلَّة قِتالِهِمُ الكُفْرُ، ولَيْسَ المَعْنَى أَنَّهُ لَا يُقاتَلُ إِلَّا مَنْ كَفَرَ، بَلِ الكُفْرُ سَبَبٌ للقِتَالِ؛ فمَنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ يُقاتَلُ، وإذَا تَرَكَ أَهْلُ بَلَدٍ صَلاَةَ العِيدِ قُوتِلُوا، وكَذَا الأذانُ والإِقامَةُ، مَعَ أَتَّهُمْ لَا يَكْفُرُونَ بذلِك، وإذَا افْتَتَلَتْ طَائِفَتَانِ وأَبَتْ إحْداهُمَا أَنْ تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ قُوتِلَتْ، فالقِتَالُ لَهُ أَسْبابٌ مُتَعَدِّدَةٌ غَيْرُ الكُفْرِ. الخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: «اسْتَعِنْ باللهِ وَقَاتِلْهُمْ»[1].

السَّادِسَةُ: الفَرْقُ بَيْنَ حُكْمِ اللهِ وَحُكْمِ العُلَمَاءِ [1].

السَّابِعَةُ: فِي كَوْنِ الصَّحَابِيِّ يَعْكُمُ عِنْدَ الْحَاجَةِ بِحُكْمِ لَا يَدْرِي أَيُّوافِقُ حُكْمَ اللهِ أَمْ لَا؟[1]

[١] الخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: «اسْتَعِنْ باللهِ وقَاتِلُهُمْ» يُفِيدُ وُجُوبَ الاسْتِعَانَةِ باللهِ، وأنْ لَا يَعْتَمِدَ الإِنْسَانُ عَلَى حَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ.

[٧] السَّادِسَةُ: الفَرْقُ بَيْنَ حُكْمِ اللهِ وحُكْمِ العُلَمَاءِ، وفيهِ فَرْقَانِ:

١ - أنَّ حُكْمَ اللهِ مُصِيبٌ بِلَا شَكٌّ، وحُكْمُ العُلَمَاءِ قَدْ يُصِيبُ وقَدْ لَا يُصِيبُ.

٢ - تَنْزِيلُ أَهْلِ الحِصْنِ عَلَى حُكْمِ اللهِ نمْنُوعٌ، إمَّا فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ فقطْ أَوْ مُطْلَقًا، وأمَّا عَلَى
 حُكْم العُلكَاءِ وَنَحْدِهِمْ فَهُوَ جَائِزٌ.

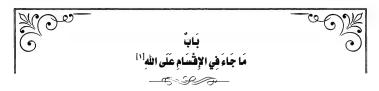
َ فَائِلَةٌ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقالَ لِمُفْتٍ: مَا حُكُمُ الإِسْلامِ فِي كَذَا، أَوْ مَا رَأْيُ الإِسْلامِ فِي كَذَا؛ فإنَّهُ قَدْ يُخْطِئُ، ولكن يُقَيِّدُ، يُخْطِئُ فَلَا يُصِيبُ حُكْمَ الإِسْلامِ، ولَا يَقُولُ مُفْتِ: حُكْمُ الإِسْلامِ كَذَا؛ لآنَّهُ قَدْ يُخْطِئُ، ولكن يُقَيِّدُ، فِيعَوْلُ: حُكْمُ الإِسْلامِ فِيهَا أَرَى كذَا وكَذَا. إِلَّا فِيهَا هُوَ نَصُّ وَاضِحٌ صَرِيحٌ، فَلَا بَأْسَ.

مِثْلُ أَنْ يُقَالَ: مَا حُكْمُ الإِسْلامِ فِي أَكْلِ المَيْتَةِ؟

فيَقُولُ: حُكْمُ الإِسْلامِ فِي أَكْلِ المَّيْتَةِ أَنَّهُ حَرَامٌ.

[٣] السَّابِعَةُ: فِي كَوْنِ الصَّحابِيِّ يَحْكُمُ عِنْدَ الحاجَةِ بحُكُم لَا يَدْرِي ٱيُّوافِقُ حُكْمَ اللهِ أَمْ لَا. وهَذَا لَيْسَ خاصًّا بالصَّحَابَةِ، بَلْ حَتَّى مَنْ بَعْدَهُمْ، فإنَّ لَهُ أَنْ يَكْكُمَ بِيَا يَرَى أَنَّهُ حُكْمُ اللهِ عِنْدَ الحاجَةِ.





[1] الإِفْسامُ: مَصْدَرُ أَفْسَمَ يُفسِمُ إِذَا حَلَفَ. والحَلِفُ لَهُ عِدَّةُ أَسْماءٍ، هيَ: يَمِينٌ، وأَلَيَهُ، وحَلِفٌ، وقَسَمٌ، وكُلُّهَا بِمَعْنَى واحِدٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَكَ أَفْسِمُ بِمَوَقِعَ النَّجُورِ ﴾ [الواقعة: ٢٥]، وقَالَ: ﴿ لِلَّهِ يَعُلِفُونَ مِن نِسَآيِهِم ﴾ [البقرة: ٢٦]، وقَالَ: ﴿ لَا يُوَاخِدُكُمُ اللَّهُ إِللَّهُ مِنْ لِمَا يَعْمَلُهُ ﴾ [البقرة: ٢٦]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَلْفَسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنْهُمْ ﴾ [التوبة: ٢٦]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَفْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنْهُمْ ﴾ [التوبة: ٢٦]،

واخْتَلَفَ أَهْلُ العِلْمِ فِي ﴿لَا ﴾ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا أَثْنِيمُ ﴾ فقِيلَ: إنَّمَا نافِيَةٌ عَلَى الأَصْلِ، وإنَّ مَعْنَى الكلامِ: لَا أَفْسِمُ بَهَذَا الشَّيْءِ عَلَى المُقْسَمِ بهِ؛ لأنَّ الأَمْرَ أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يَخْتَاجَ إِلَى قَسَمٍ، وهَذَا فِيهِ تَكَلُّفٌ؛ لأنَّ مَنْ قَرَأَ الآيَةَ عَرَفَ أَنَّ مَذْلُولَهَا الإِثْبَاتُ لَا النَّفْيُ.

وقِيلَ: إِنَّ ﴿لَآ﴾ زَائِدَةٌ، والتَّقْدِيرُ: أُقْسِمُ. وقِيلَ: إِنَّ ﴿لاَ ﴾ للتَّنْبِيهِ، وهَذَا بِمَعْنَى الثَّانِي؛ لأَنَّمَا مِنْ حَيْثُ الإِعرابُ زَائِدَةٌ. وقِيلَ: إِنَّهَا نافِيَةٌ لَتَّيْءٍ مُقَدَّرٍ، أَيْ: لَا صِحَّةً لِيَا تَزْعُمُونَ مِن انْتِفَاءِ البَعْثِ، وهَذَا كَيَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا أَقْيَمُ بِيَوْمِ القِيْنَمَةِ﴾ [القِيَامَة:١٦] فِيهِ شَيْءٌ مِنَ التَكَلُّفِ، والصَّوَابُ أَنَّهَا زَائِدَةٌ للتَّنْبِيهِ.

والإِقْسامُ عَلَى اللهِ: أَنْ تَحْلِفَ عَلَى اللهِ أَنْ يَفْعَلَ، أَوْ تَحْلِفَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ، مِثْلُ: واللهِ لَيَفْعَلَنَّ اللهُ كذا، أَوْ واللهِ لَا يَفْعَلُ اللهُ كذَا.

والقَسَمُ عَلَى اللهِ يَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسامٍ:

الأوَّلُ: أَنْ يُقْسِمَ بِهَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ ورَسُولُهُ مِنْ نَفْيٍ أَوْ إثْباتٍ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى يَقِينِهِ بِهَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ ورَسُولُهُ، مثلُ: واللهِ لَيُشَفِّعَنَّ اللهُ نَبِيَّهُ فِي الحَلْقِ يَوْمَ القِيَامَةِ. ومِثْلُ: واللهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لِمَنْ أَشْرَكَ بهِ.

الثَّانِي: أَنْ يُفْسِمَ عَلَى رَبِّهِ؛ لقُوَّةِ رَجائِهِ وحُسْنِ الظَّنِّ بَرَبِّهِ، فهَذَا جائِزٌ لإِقْرارِ النَّبِيِّ ﷺ ذلِكَ فِي قِصَّةِ الرُّبَيِّعِ بِنْتِ النَّصْرِ عَمَّةِ أَنْسِ بْنِ مالِكِ رَيَخَالِيَّهَءَاهُا «حِينَهَا كَسَرَتْ ثَنِيَّةَ جَارِيَةٍ مِنَ الأَنْصارِ، الخَّشَكِمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَ النَّبِيُ ﷺ بالقِصَاصِ، فَعَرَضُوا عَلَيْهِمُ الصُّلْحَ، فَأَبُوا، فقَامَ أَنسُ بْنُ النَّضِرِ، فقَالَ: أَتَكْسَرُ ثَنِيَةُ الرُّبيِّعِ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ بِهِ رَدَّا الحُّكْمِ اللَّهْ عِيِّ، فقالَ الرَّسُولَ ﷺ: (عَا أَنْسُ! كِتَابُ الله القِصَاصُ» يغني: اللَّمَنَ السَّنُّ بالسِّنِّ. قَالَ: واللهِ لَا تُكْسَرُ ثَنِيَّةُ الرُّبيِّعِ، وَهُو بَذَلَكَ أَنَّهُ لِقُوَّةٍ مَا عنْدُهُ مِنَ التَّصْمِيمِ عَلَى أَنْ لَا تُكْسَرَ ولَوْ بَذَلَ كُلَّ غالٍ ورَخِيصٍ ثَنِيَّةُ الرُّبيِّعِ» وَخَرَضُهُ بذلِكَ أَنَّهُ لِقُوَّةٍ مَا عنْدُهُ مِنَ التَّصْمِيمِ عَلَى أَنْ لَا تُكْسَرَ ولَوْ بَذَلَ كُلَّ غالٍ ورَخِيصٍ أَفْسَمَ عَلَى ذلكَ.

فلمَّا عَرَفُوا أَنَّهُ مُصَمِّمٌ ٱلْقَى اللهُ فِي قُلُوبِ الأنصارِ العَفْوَ فعَفَوْا، فَقالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبَرَّهُ اللهِ اللهِ فَوَّدِهِ بِاللهِ وحُسْنِ ظَنِّهِ أَفْسَمَ عَلَى اللهِ أَنْ لَا تُكْسَرَ ثَنِيَّةُ الرُّبَيِّعِ، فأَلْقَى اللهُ العَفْوَ فِي قُلُوبِ هَؤُلاءِ الَّذِينَ صَمَّمُوا أَمَامَ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى القِصَاصِ، فعَفَوْا وأَخَذُوا الأَرْشَ.

فَثَناءُ الرَّسُولِ ﷺ عَلَيْهِ شَهادَةٌ بأنَّ الرَّجُلَ مِنْ عِبادِ اللهِ، وأنَّ اللهَ أَبَرَّ قَسَمَهُ، ولَيَّنَ لَهُ هَذِهِ القُلُوبَ، وكَيْفَ لَا وَهُوَ الَّذِي قَالَ: بأَنَّهُ يَجِدُرِيحَ الجَنَّةِ دُونَ أُحُدٍ، وليَّا اسْتُشْهِدَ وُجِدَ بِهِ بِضْعٌ وثَهَانُونَ مَا بَيْنَ ضَرْبَةٍ بسَيْفِ، أَوْ طَعْنَةٍ بِرُمْحٍ، ولَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا أُخْتُهُ بِبَنَانِهِ "، وَهِيَ الرَّبَيِّحُ هذِهِ، رَضِيَ اللهُ عَنِ الجَمِيع وعنًا مَمَهُمْ.

ويَدُلُّ أيضًا لهَذَا الفَسَمِ قَوْلُهُ ﷺ: «رُبَّ أَشْعَتْ مَلْفُوع بِالأَبْوَابِ لَوْ أَفْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبَرَّهُ" (١٠).

القِسْمُ النَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الحَامِلُ لَهُ هُوَ الإِعْجابَ بالنَّفْسِ، وَتَحَجُّرَ فَضْلِ اللهِ عَرَقِجَلَ، وسُوءَ الظَّنِّ بِهِ تَعَالَى – فهَذَا مُحَرَّمٌ، وَهُوَ وَشِيكٌ بأَنْ يُحْبِطَ اللهُ عَمَلَ هَذَا الْقُسِمِ، وهَذَا القَسَمُ هُوَ الَّذِي سَاقَ الْمُؤَلِّفُ الحَدِيثَ مِنْ أَجْلِهِ.

مُناسَبَةُ النَّرْجَمَةِ لكِتابِ التَّوْجِيدِ: أنَّ مَنْ تَأَلَّى عَلَى اللهِ عَنَيْجَلَّ فَقَدْ أَسَاءَ الأَدَبَ مَعَهُ وتَحَجَّرَ فَضْلَهُ، وأساءَ الظَّنَّ بهِ، وكُلُّ هَذَا يُنافِي كَهالَ التَّوْجِيدِ، ورُبَّمَا يُنافِي أَصْلَ التَّوْجِيدِ؛ فالتَّأَلِّي عَلَى مَنْ هُوَ عَظِيمٌ يُعْتَبُرُ تَنَقُّصًا فِي حَقِّهِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب الصلح في الدية، رقم (٢٧٠٣)، ومسلم: كتاب القسامة، باب إثبات القصاص في الأسنان، رقم (١٦٧٥)، من حديث أنس رَحِيَّكَ عَنْهُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب قول الله تعالى: ﴿ مَنْ ٱلْمُؤْمِينَ بِجَالُ صَدَّقُواْ مَا عَهَدُواْ أَللَهُ كَلَيْهِ ﴾، رقم (٢٨٠٥)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب ثبوت الجنة للشهيد، رقم (٩٠٣)، من حديث أنس بن مالك رَجَوَلِلَهُ عَنْهُ.

 <sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب فضل الضعفاء والخاملين، رقم (٢٦٢٢)، من حديث أبي هريرة رَيَخَاللَّهُ عَنْهُ.

عَنْ جُنْدُبِ بنِ عَبْدِ اللهِ رَهَوَالِلِمَّعَنَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْوَسَلَّمَ: «قَالَ رَجُلُّ<sup>[11]</sup>: وَاللهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ. فَقَالَ اللهُ عَرَقِجَلَّ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ؟<sup>[7]</sup> إِنِّي قَدْ غَفْ تُ لَهُ

[١] قَوْلُهُ: «قَالَ رَجُلٌ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلَ الَّذِي ذُكِرَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الآتِي أَوْ غَيْرَهُ. «واللهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ» هَـذَا يَدُلُّ عَلَى اليَأْسِ مِنْ رَوْحِ اللهِ، واحْتقارِ عِبادِ اللهِ عِنْدَ هَـذَا القائِلِ، وإغجابهِ بنفْسِهِ.

والمُغْفِرَةُ: سَنْرُ الذَّنْبِ والتَّجاوُزُ عنْهُ، مَأْخُوذَةٌ مِنَ المِغْفَرِ الَّذِي يُغَطَّى بِهِ الرَّأْسُ عِنْدَ الحَرْبِ، وفيهِ وقايّةٌ وسَنْرٌ.

[٧] فَوْلُهُ: «مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَىَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لَفُلانٍ» «مَنِ» اسْمُ اسْتِفْهَامٍ مُبْتَدَأً، «ذَا» مُلْغَاةٌ «الَّذِي» اسْمٌ مَوْصُولٌ خَبَرُ مُبْتَدَامٍ، «يَتَأَلَّى» يَخلِفُ، أَيْ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَحَجَّرُ فَضْلِي ويغمّتِي أَنْ لَا أَغْفِرَ لِمَنْ أَساءَ مِنْ عِبادِي، والاسْتِفْهَامُ للإِنْكارِ.

والحَدِيثُ وَرَدَ مَبْسُوطًا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةً (١) أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ كَانَ عابِدًا ولَهُ صاحِبٌ مُسْرِفٌ عَلَى نَفْسِهِ، وكانَ يَراهُ عَلَى المُعْصِيَةِ، فيقُولُ: أَقْصِرْ. فوَجَدَهُ يَوْمًا عَلَى ذَنْبٍ، فقَالَ: أَقْصِرْ. فقَالَ: خَلِّنِي ورَبِّي، أَبُعِشْتَ عَلِيَّ رَقِيبًا؟ فقَالَ: واللهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لَكَ.

وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ المُشْرِفَ عَنْدَهُ حُسْنُ ظَنِّ باللهِ ورَجاءٌ لهُ، ولَعَلَّهُ كَانَ يَفْعَلُ الذَّنْبَ ويَتُوبُ فِيهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ؛ لأَنَّهُ قَالَ: خَلِّنِي ورَبِّي. والإِنْسَانُ إِذَا فَعَلَ الذَّنْبَ ثُمَّ عَابَرَتُهُ عَلَيْهِ نَفْسُهُ مَرَّةً أُخْرَى، فإنَّ تَوْبَتَهُ الأُولَى صَحِيحَةٌ، فإذَا تَابَ ثانِيَةٌ فَتُوبَتُهُ صَحِيحَةٌ؛ لأنَّ مِنْ شُرُوطِ التَّوْبَةِ أنْ يَعْزِمَ أنْ لَا يَمُودَ، ولَيْسَ مِنْ شُرُوطِ التَّوْبَةِ أنْ لا يَعُودَ.

وهَذَا الرَّجُلُ الَّذِي قَدْ غَفَرَ اللهُ لَهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ وُجِدَتْ مِنْهُ أَسْبابُ المُغْفِرَةِ بالتَّوْبَةِ، أَوْ أَنَّ ذَنْبُهُ هَذَا كَانَ دُونَ الشَّرْكِ، فَتَفَضَّلَ اللهُ عَلَيْهِ فَغَفَرَ لهُ، أَمَّا لَوْ كَانَ شِرْكًا وماتَ بدُونِ تَوْبَةٍ فَإِنَّهُ لَا يُغْفَرُ لَهُ؛ لأَنَّ اللهَ يقولُ: ﴿ إِنَّ اللّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرِكَ بِهِ.﴾ [النساء:١١٦].

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٩٠٠) وأحمد (٣٣٣/٢) وأبو داود: كتاب الأدب، باب في النهي عن البغي، رقم (٤٩٠١)، والبغوي في «شرح السنة» (١٤/ ٣٨٤، ٣٨٥) وابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله» (٤٥). وفي «شرح الطحاوية» (٣٦/٢): «وإسناده حسن».

#### وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ [١]» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

[١] قَوْلُهُ: «وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ» ظاهِرُ الإِضافَةِ فِي الحَدِيثِ أنَّ اللهُ أَحْبَطَ عَمَلَهُ كُلَّهُ؛ لأنَّ المُفْرَدَ المُضافَ الأصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ عامًّا.

ووجْهُ إِحْباطِ اللهِ عَمَلَهُ عَلَى سَبِيلِ العُمُومِ -حَسَبَ فَهْمِنَا والعِلْمُ عِنْدَ اللهِ- أَنَّ هَذَا الرَّجُلِ
كَانَ يَتَمَبَّدُ للهِ وَفِي نَفْسِهِ إِعْجابٌ بِمَمَلِهِ، وإدلالٌ بِمَا عَمِلَ اللهِ، كَأَنَّهُ يَمُنُّ عَلَى اللهِ بِعَمَلِهِ، وحينئذِ
يَفْتَقِدُ رُكْنًا عَظِيمًا مِنْ أَزْكَانِ العِبَادَةِ؛ لأَنَّ العِبَادَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الذُّلُ والحُصُّوعِ؛ فَلا بُدَّ انْ تَكُونَ عَبْدًا للهِ
عَرَقِهَلَ بِهَا تَعَبَّدُكَ بِهِ وَبِهَا بَلَغَكَ مِنْ كلامِهِ، وكثيرٌ مِنَ الَّذِينَ يَتَعَبَّدُونَ للهِ بِهَ بِهَ قَدْ لاَ يَتَعَبَّدُونَ
بِوَحْيِهِ؛ لاَنَّهُ قَدْ يَصْعُبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَرْجِعُوا عَنْ رَأْبِهِمْ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الخَطَأُ مِنْ كِتَابِ اللهِ وسُنَةِ رَسُولِهِ
وَيُحَدِّهُونَ النَّصُوصَ مِنْ أَجْلِهِ، والوَاجِبُ أَنْ تَكُونَ للهِ عَبْدًا فِيهَا بَلَغَكَ مِنْ وحْيِهِ، بحيثُ تَخْضَعُ
لَهُ خُصُّوعًا كَامِلًا حَتَّى ثُحَقِّقًا العُبُودِيَّةَ.

وَيُحْتَمَلُ مَعْنَى «أَحْبَطْتُ عَمَلَكَ» أَيْ: عَمَلَكَ الَّذِي كُنْتَ تَفْتَخِرُ بِهِ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ، وهَذَا أَهْوَنُ؛ لأنَّ العَمَلَ إذَا حَصَلَتْ فِيهِ إِساءَةٌ بَطَلَ وحْدَهُ دُونَ غَيْرِه، لكنْ ظاهِرُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَمْنَعُ هَذَا الاحْتَهَالَ، حَيْثُ جَاءَ فِيهِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: «أَذْهَبُوا بِهِ إِلَى النَّارِ».

ونَظِيرُ هَذَا عِمَّا يَخْتَمِلُ العُمُومَ والحُصُوصَ قَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ فِيمَنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ: «فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرَ مَالِهِ عَزْمَةً مِنْ عَزَمَاتِ رَبَّنَا» "، فقَوْلُهُ: «وَشَطْرَ مَالِهِ» هَلِ الدُّوادُ جَمِيعُ مالِهِ، أَوْ مَالَّهُ الَّذِي مَنعَ زَكَاتَهُ ؟ يَخْتَمِلُ الأَمْرَيْنِ.

ُ فَمَثْلًا: إِذَا كَانَ عَنْدَهُ عِشْرُونَ مِنَ الإِبِلِ، فزَكاتُهَا أَرْبَعُ شِياهِ، فَمَنَعَ الزَّكَاةَ، فهَلْ نَأْخُذُ عَشْرًا مِنَ الإِبلِ فقطْ مَعَ الزَّكَاةِ، أَوْ إِذَا كَانَ عَنْدُهُ أَمْوالٌ أُخْرَى مِنْ بَقَرٍ وغَنَمٍ ونُقُودٍ نَأْخُذُ نِصْفَ جَمِيعِ ذلِكَ مَعَ الزَّكَاةِ؟

اخْتُلِفَ فِي ذلكَ: فِقِيلَ: نَأْخُذُ نِصْ فَ مالِهِ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ الْمُخالَفَةُ. وقِيلَ: نَأْخُذُ نِصْفَ جَمِيعِ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والأداب، باب النهي عن تقنيط الإنسان من رحمة الله تعالى، وقم (٢٦٢١)، من حديث جندب بن عبد الله البجل رَهِوَالشَّهَنَدُ.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٤٠٢) وأبو داود: كتاب الزكاة، باب زكاة السائمة، رقم (١٥٧٥)، والنسائي: كتاب الزكاة، باب عقوبة مانع الزكاة، رقم (٢٤٤٤)، وصححه الحاكم: كتاب الزكاة (١/ ٣٩٨). وقال ابن قدامة في «المغني»
 (٤/٧): «وسئل أي أحمد عن إسناده؛ فقال: هو عندي صالح الإسناد».

وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ القَائِلَ رَجُلٌ عَابِدٌ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ ١١﴾ (١).

#### فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: التَّحْذِيرُ مِنَ التَّأَلِّي عَلَى اللهِ [1].

المالِ. والرَّاجِحُ أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى رَأْيِ الإمامِ حَسَبَ المَصْلَحَةِ، فإنْ كَانَ أَخْذُ نِصْفِ المالِ كُلِّهِ ٱلبَلغَ فِي
 الرَّدْع أَخَذَ نِصْفَ المالِ كُلِّهِ، وإلَّا أَخَذَ نِصْفَ المالِ الَّذِي حَصَلَتْ فِيهِ المُخالَفَةُ.

[١] قَوْلُهُ: «تَكَلَّمَ بَكَلِمَةٍ» يعْنِي قَوْلَهُ: واللهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لكَ.

قَوْلُهُ: «أَوْبَقَتْ» أَيْ: أَهْلَكَتْ، ومِنْهُ حَدِيثُ: «ا**جْتَنِيُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ**»<sup>(۱)</sup>، أي: المُهْلِكَاتِ. قَوْلُهُ: «دُنْيَاهُ وآخِرَتَهُ»؛ لأنَّ مَنْ حَبِطَ عَمَلُهُ فَقَدْ خَسِرَ الدُّنْيَا والآخِرَةَ.

وقَوْلُهُ: «قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ» يعْنِي: فِي الحَدِيثِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٢] الأُولَى: التَّحْذِيرُ مِنَ التَّالِّي عَلَى اللهِ؛ لقَوْلِهِ: «مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلانٍ» وكَوْنُهُ أَحْبَطَ عَمَلُهُ بِذِلِكَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٩٠٠) وأحمد (٣٣٣/٢) وأبو داود: كتاب الأدب، باب في النهي عن البغي، رقم (٤٩٠١)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٨٤/١٤، ٣٨٥) وابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله» (٤٥). وفي «شرح الطحاوية» (٣٦/٢): «وإسناده حسن».

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱمَّوٰلَ ٱلَّيتَنَيٰ ظُلْمًا ﴾، رقم (٢٧٦٦)، ومسلم:
 كتاب الإيبان، باب بيان الكباثر وأكبرها، رقم (٩٩).

الثانِيَةُ: كَوْنُ النَّارِ أَقْرَبَ إِلَى أَحَدِنَا مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ [1].

الثالِثَةُ: أَنَّ الجَنَّةَ مِثْلُ ذلِكَ [1].

الرَّابِعَةُ: فِيهِ شَاهِدٌ لِقَوْلِهِ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ...» إِلَى آخِرِهِ [<sup>7]</sup>.

[١] الثانِيَةُ: كَوْنُ النَّارِ أَقْرَبَ إِلَى أَحَدِنَا مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ.

[٢] الثالِثَةُ: أنَّ الجِنَّةَ مِثْلُ ذلكَ.

هاتَانِ المَسْأَلَتَانِ اللَّتَانِ ذَكَرَهُمَا المُؤَلِّفُ تُؤْخَذَانِ مِنْ حُبُوطِ عَمَلِ الْمُتَأَلِّي والمُفْوِرَةِ للمُسْرِفِ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى حَدِيثٍ رَواهُ البُخَارِيُّ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَلِتَهُعَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ، والنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ»، ويَقْصِدُ بِهِمَا تَقْرِيبَ الجَنَّةِ أَوِ النَّارِ. والشَّراكُ: سَيْرُ النَّعْل الَّذِي يَكُونُ بَيْنَ الإِبْهام والأصابع.

[٣] الرَّابِمَةُ: فِيهِ شاهِدٌ لقَوْلِهِ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بالكَلِمَةِ...» إِلَى آخِرِهِ. يُشِيرُ الْمُؤَلِّفُ إِلَى حَدِيثِ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بالكَلِمَةِ مَا يَرَى أَنْ تَبْلُغَ حَيْثُ بَلْغَتْ يَهْوِي بِمَا فِي النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا»('') أَوْ «أَبَّعَدَ مِمَّا بَيْنَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ»('')، وهَذَا فِيهِ الحَنَرُ مِنْ مَزَلَّةِ اللِّسَانِ، فَقَدْ يُسَبِّبُ الهلاكَ؛ ولهذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ يَضْمَنْ لِهِ الجَنْ رَخُلِيهُ أَضْمَنْ لَهُ الجَنَّةَ»('')، وقالَ لمُعاذِ: «كُفَّ عَلَيْكَ النَّالُ عَلَيْكُ أَمُّكَ يَا مُعاذُ! وهَذَا اللَّهُ وَعَلَيْكُ أَمُّكَ يَا مُعاذُ! وهَلَا يُوا نَذَكِ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ -أَوْ قَالَ: عَلَى مَنَاخِرِهِمْ - إِلَّا حَصَائِدُ ٱلْسِتِهِمْ؟!»('').

- (١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب فضل الصوم في سبيل الله، رقم (٢٨٤٠)، ومسلم: كتاب الصيام، باب فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه، رقم (١١٥٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رَجَوَلِيَّهُ عَنْهُ.
- (٢) حديث أبي هريرة، ولفظه عند مسلم: (إن العبد ليتكلم بالكلمة ما يتبين ما فيها يهوي بها في النار أبعد ما بين المشرق والمغرب. أخرجه مسلم: كتاب الزهد، باب التكلم بكلمة يهوي بها في النار، وقم (٢٩٨٨).
  - (٣) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب حفظ اللسان، رقم (٦٤٧٤) من حديث سهل بن سعد رَيَخَالِلَّهُ مُنْهُ.
- (٤) أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص٣٠٠) والحاكم (٢٨٦/٤) -وصححه على شرطهها، ووافقه الذهبي-؛ من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَّلْقَيْمَنَدُ وأخرجه أحمد (٥/ ٢٣١) والترمذي: كتاب الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، رقم (٢٦١٦)، وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، رقم (٣٩٧٣)، والجصاص في «أحكام القرآن» (٣/ ٣٥٣) من طريق أبي واثل، عن معاذ رَصِّلَلِقَيْمَنَدُ، وأخرجه أحمد (٥/ ٣٢٣) والطيالسي (٥٦٠) والنسائي في «الكُثري» كما في «تحفة الأشراف» (٨/ ١٤) من طريق الحكم بن عتيبة، عن عروة بن النزال، عن معاذ رَصِيَّلَقَيْمَنَدُ، وانظر: «جامع العلوم والحكم» شرح حديث (رقم ٢٩) والترغيب» للمنذري (٣/ ٢٩).

## الخَامِسَةُ: أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يُغْفَرُ لَهُ بِسَبَبِ هُوَ مِنْ أَكْرَهِ الْأُمُورِ إِلَيْهِ [١].

ولا سِيَّا إذا كانَتْ هَذِهِ الزَّلَّةُ بِمَنْ يُقْتَدَى بهِ، كَمَا يَحْدُثُ مِنْ دُعاةِ الضَّلالِ والعِيادُ باللهِ؛ فإنَّ عَلَيْهِ وِزْرَهُ ووِزْرَ مَنْ تَبِعَهُ إِلَى يَوْم القِيَامَةِ.

[١] الحَامِسَةُ: أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يُغْفَرُ لَهُ بِسَبَبٍ هُوَ مِنْ أَكْرُو الأُمُورِ إليْهِ:





عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْجِمٍ رَضَلِيَّكَ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيًّ<sup>[۱]</sup> إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! ثُهِكَتِ الأَنْفُسُ، وَجَاعَ العِيَالُ، وَهَلَكَتِ الأَمْوَالُ<sup>[۱]</sup>، فاسْتَسْقِ لَنَا رَبَّكَ<sup>[1]</sup>؛ فَإِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِاللهِ عَلَيْكُ<sup>[1]</sup>، وَبِكَ عَلَى اللهِ<sup>[1]</sup>.....

[١] اسْتَشْفَعَ بالنَّيْءِ، أَيْ: جَعَلَهُ شافِعًا لهُ، والشَّفَاعَةُ فِي الأَصْلِ: جَعْلُ الفَرْدِ شَفْعًا، وَهِيَ التَّوَشُّطُ للغَيْرِ بجَلْبِ مَنْفَعَةٍ لَهُ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ عنْهُ.

مُناسَبَةُ البَابِ لكِتَابِ التَّوْحِيدِ: أنَّ الاسْتِشْفَاعَ باللهِ عَلَى خَلْقِهِ تَنَقُّصٌ للهِ عَزَقِجَلَ؛ لآنَّهُ جَعَلَ مَرْتَبَةَ اللهِ أَذَنَى مِنْ مَرْتَبَةِ المَّشْفُرعِ إليْهِ؛ إذْ لَوْ كَانَ أَعْلَى مَرْتَبَةً مَا احْتاجَ أنْ يَشْفَعَ عندَهُ، بَلْ يَأْمُرُهُ أَمْرًا، واللهُ عَنَّفِجَلَّ لَا يَشْفَعُ لأَحَدِ مِنْ خَلْقِهِ إِلَى أَحَدٍ؛ لأنَّهُ أَجَلُّ وأَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ شافِعًا؛ ولهَذَا أَنْكَرَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ عَلَى الأعْرابِيِّ، وهَذَا وجْهُ وضْع هَذَا البَابِ فِي كِتابِ التَّوْجِيدِ.

[۲] قَوْلُهُ: «أَعْرَابِيًّ» واحِدُ الأعْرابِ، وَهُمْ شُكَّانُ البادِيَةِ، والغالِبُ عَلَى الأعْرابِ الجَفاءُ؛ لأنَّهُمْ أَحْرَى أنْ لَا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللهُ.

[٣] قَوْلُهُ: «ثُمِكَتِ الأَنْفُسُ، وَجَاعَ العِيَالُ، وهَلَكَتِ الأَمْوَالُ» «ثُمِكَتْ» أَيْ: ضَعُفَتْ. و«جَاعَ العِيَالُ، وهَلَكَتِ الأَمْوَالُ» أَيْ: مِنْ قِلَّةِ المَطَرِ والخَصْبِ، فَضَعْفُ الأَنْفُسِ بسَبَبِ ضَعْفِ القُوَّةِ النَّفْسِيَّةِ والمَغْنَوِيَّةِ الَّذِي تَخْصُلُ فِيهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ خَصْبٌ، وجَاعَ العِيالُ لقِلَّةِ العَيْشِ، وهَلَكَتِ الأَمْوَالُ؛ لاَتِّهَا لَمْ تَجْدُ مَا تُرْعَاهُ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَاسْتَسْقِ لَنَا رَبَّكَ» أي: اطْلُبْ مِنَ اللهِ أَنْ يَسْقِيَنَا، وهَذَا لَا بَأْسَ بهِ؛ لأَنَّ طَلَبَ الدُّعَاءِ عِمَّنْ تُرْجَى إِجابَتُهُ مِنْ وَسائِل إِجابَةِ الدُّعَاءِ.

[٥] قَوْلُهُ: «نَسْتَشْفِعُ باللهِ عَلَيْكَ» أيْ: نَجْعَلُهُ وَاسِطَةً بَيْنَنَا وبَيْنَكَ لِتَدْعُو اللهَ لنَا، وهَذَا يَفْتَضِي أَنَّهُ جَعَلَ مَرْتَبَةَ اللهِ فِي مَرْتَبَةٍ أَذْنَى مِنْ مَرْتَبَةِ الرَّسُولِ ﷺ.

[٦] قَوْلُهُ: «وَنَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى اللهِ» أَيْ: نَطْلُبُ مِنْكَ أَنْ تَكُونَ شَافِعًا لَنَا عِنْدَ اللهِ، فَتَدْعُوَ اللهَ لَنَا، وهَذَا صَحِيحٌ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سُبْحَانَ اللهِ! سُبْحَانَ اللهِ!» [١] فَمَا زَالَ<sup>[1]</sup> يُسَبِّحُ حَتَّى عُرِفَ ذلِكَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ<sup>[7]</sup>.....

[1] قَوْلُهُ: «سُبْحَانَ اللهِ! سُبْحَانَ اللهِ!» قالَهُ ﷺ اسْتِعْظَامًا لهَذَا القَوْلِ، وإنْحَارًا لهُ، وتَنْزِيهَا للهِ عَنَّقِجَاً عَمَّا لاَ يَلِيقُ بِهِ مِنْ جَعْلِهِ شافِعًا بَيْنَ الخَلْقِ وَبَيْنَ الرَّسُولِ ﷺ. و«سُبْحَانَ» السُمُ مَصْدَرٍ، مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مِنْ سَبَّحَ يُسَبِّحُ تَسْبِيحًا، وإذَا جاءَتِ الكَلِمَةُ بمَعْنَى المَصْدَرِ ولَيْسَ مَصْدَرٍ ولَيْسَ فَعَى النَّمُ مَصْدَرٍ، ويثلُ: (صَلامٍ) السُمُ مَصْدَرٍ (كَلَّمَ)، والمَصْدَرُ (تَكْلِيمٌ)، ومِثْلُ: (سَلامٍ) السُمُ مَصْدَرِ (سَلَّمَ)، والمَصْدَرُ (تَشْلِيمٌ).

و"سُبْحَانَ» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَهُوَ لازِمُ النَّصْبِ وحُذِفَ العامِلُ أيضًا، فَلَا يَأْتِي مَعَ الفِمْلِ، فَلَا تَقُولُ: سَبَّحْتُ اللهَ سُبْحانًا إِلَّا نادرًا فِي الشِّعْرِ ونَحْوِهِ. والتَّسْبِيحُ: تَنْزِيهُ اللهِ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ مِنْ نَقْصٍ، أَوْ عَيْبٍ، أَوْ مُمَاثَلَةٍ للمَخْلُوقِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وإنْ شِشْتَ أَدْخِلْ مُماثَلَةَ المَخْلُوقِ مَعَ النَّقْصِ والعَيْبِ؛ لأنَّ مُماثَلَةَ النَّاقِصِ نَقْصٌ، بَلْ مُقارَنَةُ الكامِل بالنَّاقِصِ تَجْعَلُهُ ناقِصًا، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

أَلَــُمْ تَــرَ أَنَّ السَّـيْفَ يَــنْقُصُ قَــدُرُهُ إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ العَصَـا(١)

[٢] قَوْلُهُ: «فَهَا زَالَ» إِذَا دَخَلَتْ «مَا» عَلَى (زَالَ) الَّذِي مُضارِعُهَا (يَزَالُ) صَارَ النَّفْيُ إثْباتًا مُفِيدًا للاسْتِمْرَارِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا زَلَتَ تِلْكَ دَعْوَنَهُمْ ﴾ [الانبياء:١٥] الآيَة، وكَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي المُضارع: ﴿وَلَا يَزَالُونَ ثُمُنْلِفِينَ ۖ إِلَّا مَن رَحِمَ رَبُكَ ﴾ [هود.١١٥-١١٩]، وجُمْلَةُ ايُسَبِّحُ» خَبَرُ (زَالَ).

<sup>(</sup>١) غير منسوب، وممن ذكره ابن كثير في تفسيره (٨/ ٤٤٢)، ط دار طيبة.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب التسبيح إذا هبط واديًا، رقم (٢٩٩٣)، من حديث جابر بن عبد الله رَسِحَالِيُّهُ عَنْكًا.

ثُمَّ قَالَ: «وَيُحَكَ! [1] أَتَدْرِي مَا اللهُ؟ [٢] إِنَّ شَأْنَ اللهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ [٢]، إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ [٤]...» وَذَكَرَ الحَدِيثَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١).

[1] فَوْلُهُ: «وَيُحَكَ» وَيْحَ: مَنْصُوبٌ بعامِلٍ مَخْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: أَلَوْمَكَ اللهُ وَيُحَكَ. وتارَةَ تُضافُ؛ فيُقالُ: وَيُحَكَ. وتَارَةَ تُقْطَعُ عَنِ الإِضافَةِ؛ فيُقالُ: وَيُحَا لكَ. وتَارَةَ تُرْفَعُ عَلَى أَنَّهَا مُبْتَدَأً، فيُقالُ: وَيُحُهُ أَوْ وَيْحٌ لَهُ. وَهِيَ و(وَيْلٌ) و(وَيْسٌ) كُلُهَا مُتقارِبَةٌ فِي المَعْنَى. ولكنْ بَعْضُ عُلماءِ اللَّغَةِ قَالَ: إِنَّ (وَيْحَ) كَلِمَةُ تَرَحُّم، وَ(وَيْلَ) كَلِمَةُ وَعِيدٍ.

فَمَعْنَى (وَيُحْكَ): إِنِّي أَتَرَحَّمُ لِكَ وأَحِنُّ عَلَيْكَ. ومِنْهُمْ مَنْ قَالَ: كُلُّ هَذِهِ الكَلِمَاتِ تَدُلُّ عَلَى التَّحْذِيرِ. فَعَلَى مَعْنَى أَنَّ (وَيْحَ) بِمَعْنَى التَّرَحُّمِ يَكُونُ قَوْلُهُ ﷺ تَرَحُّمًا لِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي تَكَلَّمَ بَهَذَا الكلام، كَأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ قَدْرَ اللهِ.

[۲] قَوْلُهُ: «أَتَدْرِي مَا اللهُ؟» الْمَرَادُ بالاسْتِفْهَامِ التَّعْظِيمُ، أَيْ: شَأْنُ اللهِ عَظِيمٌ، ويُحْتَمَلُ أَنَّ المَعْنَى: لَا تَدْرِي مَا اللهُ، بَلْ أَنْتَ جاهِلٌ بهِ. فيَكُونُ المُرَادُ بالاسْتِفْهَام النَّفْيَ.

وقَوْلُهُ: «مَا اللهُ» جُمْلَةٌ اسْتِفْهَامِيَّةٌ مُعَلِّقَةٌ لـ«تَدْرِي» عَنِ العَمَلِ؛ لأنَّ دَرَى تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، لكنَّهَا تُعَلَّقُ بالاسْتِفْهَامِ عَنِ العَمَلِ، وتَكُونُ الجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ سَدَّتْ مَسَدَّ مَفْعُولَيْ (تَدْرِي).

[٣] قَوْلُهُ: «إِنَّ شَأْنَ اللهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ» أَيْ: إِنَّ أَمْرَ اللهِ وعَظَمَتَهُ أَعْظَمُ بِمَّا تَصَوَّرْتَ حَيْثُ جَنْتَ بَهَذَا اللَّفْظِ.

[٤] فَوْلُهُ: ﴿إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفَعُ باللهِ عَلَى أَحَدٍ» أَيْ: لَا يُطْلَبُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ شَفِيعًا إِلَى أَحَدٍ، وذَلِكَ لكَمالِ عَظَمَتِهِ وكِبْرِيَاثِهِ، وهَذَا الحَدِيثُ فِيهِ ضَعْفٌ، ولكنْ معْنَاهُ صَحِيحٌ، وأنَّهُ لَا يَجُوزُ لأحَدٍ أَنْ يَقُولَ: نَسْتَشْفِعُ باللهِ عَلَيْكَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٧٤) وأبو داود: كتاب السنة، باب في الجهمية، رقم (٤٧٢٦)، وعنمان الدارمي في «الرد على الجهمية» (ص: ٤٧٦) و«النقض على المريسي» (ص: ١٠٥، ١٠٥) وابن خزيمة في «التوحيد» (ص: ١٠٠) وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٠٥) وعحمد بن أبي شبية في «العرش» (١١) والطبراني في «الكبير» (١٥٤٧) والدارقطني في «الضعفاء» (٣/ ٣٠، ٣٧) والبيهقي في «الأسهاء» (٤١٥) (٤١٥ ٤١٥) والبنوي في «شرح السنة» (١/ ١٥١٠) والمزي في «تهذيب الكيال» (١/ ١٥٤٨، ١٥٥) والذهبي في «العلو» (ص: ٣٧- ٣٩). والحديث استغربه ابن كثير في «تفسير» (ر / ٣٠١). وفي الحديث عنعنة ابن إسحاق، وجهالة جبير بن محمد؛ فإنه لم يوثقه غير ابن حبان، وللحافظ ابن عساكر جزء سهاد، «بيان وجوه التخليط في حديث الأطبط».

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: إِنْكَارُهُ عَلَى مَنْ قَالَ: «نَسْتَشْفِعُ بِاللهِ عَلَيْكَ» [1].

الثانِيَةُ: نَغَيُّرُهُ نَغَيُّرًا عُرِفَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ مِنْ هذِهِ الكَلِمَةِ [1].

الثالِثَةُ: أَنَّهُ لَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: «نَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى اللهِ»[1].

فإنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ باللهِ فَأَعْطُوهُ»(١)، وهَذَا تَلِيلٌ عَلَى جَوازِ السُّوَّالِ
 باللهِ؛ إذْ لَوْ لَمْ يَكُنِ السُّوَّالُ باللهِ جائِزًا لَمْ يَكُنْ إعْطاءُ السَّائِل واجِبًا؟

والجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ السُّوَالَ بِاللهِ لَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ مَرْتَبَةُ المَسْؤُولِ بِهِ أَذْنَى مِنْ مَرْتَبَةِ المَسْؤُولِ بِخِلافِ الاسْتِشْفَاعِ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى أَنْ مَرْتَبَةَ المَسْؤُولِ بِهِ عَظِيمَةٌ، بحيثُ إِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى. عَلَى أَنَّ بَعْضَ المَشْؤُولِ بِهِ عَظِيمَةٌ، بحيثُ إِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى، عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْعُلَىٰ بَاللهِ اللهِ اللهِ أَعْطُوهُ، عَلَى اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: إِنْكَارُهُ عَلَى مَنْ قَالَ: «نَسْتَشْفِعُ باللهِ عَلَيْكَ» تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «شُبْحَانَ اللهِ! أَتَدْرِي مَا اللهُ"، وقَوْلِهِ: «إِنَّهُ لاَ يُسْتَشْفَعُ باللهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ".

[٧] الثانِيَّةُ: تَغَيُّرُهُ تَغَيُّرًا عُرِفَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ مِنْ هَذِهِ الكَلِمَةِ. ثُوْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: "فَهَا زَالَ يُسَبِّحُ حتَّى عُرِفَ ذلِكَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ"، وكَوْنُهُ يُكَرِّرُ: سُبْحَانَ اللهِ. هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَغَيَّر حتَّى عُرِفَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ مِنْ هَذِهِ الكَلِمَةِ، وهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ كَلِمَةٌ عَظِيمَةٌ مُنْكَرَةٌ.

[٣] الثالِثَةُ: أَنَّهُ لَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: «نَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى اللهِ»؛ لأَنَّهُ قَالَ: لَا يُسْتَشْفَعُ باللهِ عَلَى أَحَدِ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ دَلكَ، وسَكَتَ عَنْ قَوْلِهِ: «نَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى اللهِ»، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ ذلكَ، وهُنَا قاعِدَةٌ وهيَ: إذَا جَاءَ فِي النُّصُوصِ ذِكْرُ أَشْيَاءَ، فَأُنكِرَ بَعْضُهَا وسُكِتَ عَنْ بَعْضٍ، دلَّ عَلَى أَنَّ مَا لَمْ يُنكُرْ فَهُوَ حَتِّى.

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب عطية من سأل بالله، رقم (١٦٧٢)، والنسائمي: كتاب الزكاة، باب من سأل بالله عَرَقِبَلً، رقم (٢٥٦٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث أبرص وأقرع وأعمى في بني إسرائيل، رقم (٣٤٦٤)، ومسلم: كتاب الزهد والرقاق، رقم (٢٩٦٤)، من حديث أبي هريرة وَ اللَّهِ عَلَيْهُ عَنْدُ.

الرَّابِعَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى تَفْسِيرِ (سُبْحَانَ اللهِ!) [1]. الخَامِسَةُ: أَنَّ المُسْلِمِينَ يَسْأَلُونَهُ ﷺ الاسْتِسْقَاءً [1].

مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا فَمَالُوا فَحِشَةَ قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا ءَابَآءَنَا وَالله أَسَرَنَا بِهَا أَلُهُ إِلَى اللّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاةِ ﴾ [الأعراف: ٢٨]، فأنكرَ قَوْلَهُمْ: ﴿وَاللّهُ أَمْرَنَا بِهَا ﴾، وسَكَتَ عَنْ قَوْلِي: ﴿وَلَلْمُهُمْ الْمَهْمُ، حَيْثُ قَالَ عَنْ قَوْلِ: ﴿فَلَنَهُمُ وَلَلِهُمُهُمُ كَلَبُهُمُهُمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُمُهُمُ اللّهُمُهُمُ اللّهُمُمُ كَلَبُهُمْ ﴾: ﴿وَرَهُمُنَا بِالْفَيْبِ ﴾، وسَكَتَ عَنْ قَوْلِ: ﴿سَبْعَةُ وَثَامِنُهُمْ كَلَبُهُمْ ﴾: ﴿وَرَهُمُنَا بِالْفَيْبِ ﴾، وسَكَتَ عَنْ قَوْلِ: ﴿سَبْعَةُ وَثَامِنُهُمْ كَلَبُهُمْ ﴾ [الكهف: ٢].

[١] الرَّابِعَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى تَفْسِيرِ «سُبْحَانَ اللهِ!» لأنَّ قَوْلَهُ: «إِنَّ شَأْنَ اللهِ أَغْظَمُ» دَلِيلٌ عَلَى الَّهُ مُنَزَّهٌ عَا يُنافِي تِلْكَ العَظَمَةَ.

[٧] الخَامِسَةُ: أَنَّ المُسْلِمِينَ يَسْأَلُونَهُ الاسْتِسْقَاءَ، وهَذَا فِي حالِ حَياتِهِ، أَمَّا بَعْدَ وفاتِهِ فَلَمْ يَكُونُوا يَغْعَلُونَهُ؛ لاَنَّهُ ﷺ انْقَطْعَ عَمَلُهُ بَنْفُسِهِ وعِبادَتُهُ؛ ولهَذَا ليَّا حَصَلَ الجَدْبُ فِي عَهْدِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضَيْلِكَ عَنْهُ اسْتَسْقَى بالعَبَّاسِ، فقَالَ: «اللَّهُمَّ! إِنَّا كُنَّا نَتُوسَّلُ إِلَيْكَ بِنَيِئَنَا فَتَسْقِينَا، وإِنَّا نَتُوسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ يَئِينَا فَاسْقِينَا» أَنْ وَتَوسُّلُهُمْ بالنَّبِيِّ ﷺ كَانَ بطَلَبِهِمُ الدُّعَاءَ منْهُ؛ ولهَذَا جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوايَاتِ: أَنَّ عُمْرَ كَانَ يَأْمُو العَبَاسَ فِيقُومُ فَيْدُعُولًا".

وبَهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ القِصَّةَ المَّرْوِيَّةَ عَنِ الرَّجُلِ العَتَبِيِّ الَّذِي كَانَ جالِسًا عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، فجاءَ أَعْرَابِيِّ، فقَالَ: السَّلامُ عَلَيْكُمْ يَا رَسُولَ اللهِ! سَمِعْتُ اللهَ يَقُولُ: ﴿وَلَوَ أَنَهُمُمْ إِذَ ظَلَمُونَ النَّهُمُمُّ عَلَيْكُمْ يَا رَسُولُ اللهِ! سَمِعْتُ اللهَ يَقُولُ: ﴿وَلَقَ أَنْشَاءُكُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللّهَ قَابًا زَحِيمًا ﴾ [النساء: ٦٤]، وإِنِّي قَدْ جِنْتُ مُسْتَغْفِرًا لذَنْبِي، مُسْتَشْفِعًا بِكَ إِلَى رَبِّي، ثُمَّ أَنْشَأَ يَقُولُ:

يَا خَيْرَ مَنْ دُفِنَتْ بِالقَاعِ أَعْظُمُهُ فَطَابَ مِنْ طِيبِهِنَّ القَاعُ وَالأَكَمُ نَفْسِي الفِدَاءُ لِقَبْرٍ أَنْتَ سَاكِنُهُ فِيهِ العَفَافُ وَفِيهِ الجُودُ وَالكَرَمُ

ثُمَّ انْصَرَفَ، قَالَ العَتَبِيُّ: فَعَلَبَتْنِي عَيْنِي، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي النَّوْمِ، فقَالَ: يَا عَتَبِيُّ! بَشِّرِ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري: كتاب الاستسقاء، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء، رقم (۱۰۱۰)، عن أنس بن مالك رَهَيُلَّلِيَّهَ ثَمْهُ. (۱) من رود

<sup>(</sup>٢) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٨١٤).

الأعْرَابِيَّ أَنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ لَهُ<sup>(١)</sup>.

فهَذِهِ الرِّوَايَةُ باطِلَةٌ لَا صِحَّةَ لَهَا؛ لأنَّ صاحِبَهَا مَجْهُولُ، وكذلِكَ مَنْ رَوَوْهَا عَنْهُ مَجْهُولُونَ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَصِحَّ؛ لأنَّ الآيَةَ: ﴿وَلَوْ أَنَهُمْ إِذَ ظَلَمُواۤ﴾ ولَمْ يَقُلُ: إِذَا ظَلَمُوا. و"إِذْ" لِمَا مَضَى بخلافِ "إِذَا"، والصَّحَابَةُ رَصَيَّكَ عَلَمُ لَمَّا لَجَدْبُ فِي زَمَنِ عُمَرَ لَمْ يَسْتَسْفُوا بالرَّسُولِ ﷺ، وإنَّمَا اسْتَسْقُوا بالعَبَّاسِ بْن عَبْدِ المُطَّلِبِ بدُعاثِهِ وَهُو حاضِرٌ فِيهِمْ").

ومِنَ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ:

١ - أنَّهُ يَنْبُغِي أَنْ يُقَدِّمَ الإِنْسَانُ عِنْدَ الطَّلَبِ الأوْصافَ الَّتِي تَسْتَلْزِمُ العَطْفَ عليْهِ؛ لقَوْلِهِ: «تُهكَتِ الأَنْفُسُ».

٢- التَّرَحُّمُ عَلَى المُنْنِبِ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ «وَيْحَ» للتَّرَحُّمِ.

-5 3/2

<sup>(</sup>١) أخرج هذه القصة البيهقي في شعب الإبيان رقم (٣٨٨٠)، وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (١٠٣٣/٦-١٠٣٤) عن سند البيهقي لها: هذا إسناد ضعيف مظلم.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الاستسقاء، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء، رقم (١٠١٠)، عن أنس بن مالك رَجَهَاللَّهُ عَنْهُ.



عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ الشِّخِّيرِ رَهَوَلِيَّلَهَءَنَهُ قَالَ: «انْطَلَقْتُ فِي وَفْدِ بَنِي عَامِرٍ [11] إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقُلْنَا: أَنْتَ سَيِّدُنَا اللهِ عَلَيْهِ اللهِ السَّيِّدُ اللهُ اللّهُ اللهُ ا

#### [1] مُناسَبَةُ البَابِ للتَّوْحِيدِ:

لمَّا تَكَلَّمَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمُهُاللَّهُ فِيهَا مَضَى مِنْ كِتابِهِ عَلَى إثْباتِ التَّوْحِيدِ، وعَلَى ذِكْرِ مَا يُنافِيهِ أَوْ يُنافِي كَهالَهُ، ذَكَرَ مَا يَجْمِي هَذَا التَّوْحِيدَ، وأنَّ الوَاجِبَ سَدُّ طُرُقِ الشِّرْكِ مِنْ كُلِّ وجْهِ حتَّى فِي الأَلْفاظِ؛ لِيكُونَ خالِصًا مِنْ كُلِّ شَائِبَةٍ.

[٢] قَوْلُهُ: «انْطَلَقْتُ فِي وَفْدِ بَنِي عَامِرٍ» الظاهِرُ أنَّ هَذَا الوَفْدَ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي العامِ التاسِع؛ لأنَّ الوُفُودَ كَثُرَتْ فِي ذٰلِكَ العام؛ ولذلكَ يُسَمَّى عامَ الوُفودِ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَنْتَ سَيِّدُنَا» السَّيِّدُ: ذُو السُّؤْدَدِ والشَّرَفِ، والسُّؤْدَدُ معْنَاهُ: العَظَمَةُ والفَخْرُ ومَا أَشْبَهَهُ. وسَيِّدٌ: صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ عَلَى وَزْنِ فَيْعِل؛ لأنَّ الياءَ الأُولَى زَائِدَةٌ.

[3] قَوْلُهُ: «السَّيِّدُ اللهُ» لَمْ يَقُلْ ﷺ: سَيِّدُكُمْ. كَمَا هُوَ الْتَوَقَّعُ، حَيْثُ إِنَّهُ رَدٌّ عَلَى قَوْلِهِمْ: سَيَّدُنَا؛ لَوَجْهَيْنِ:

الوَجْهُ الأوَّلُ: إِرَادَهُ العُمُومِ المُسْتَفَادِ مِنْ (أل)؛ لأنَّ (أل) للعُمُومِ، والمَعْنَى: أنَّ الَّذِي لَهُ السَّيَادَةُ المُطْلَقَةُ هُوَ اللهُ عَنَّقِجَلَ، ولكنِ السَّيِّدُ المُضَافُ يَكُونُ سَيِّدًا باعْتِبَارِ المُضَافِ إليْهِ، مِثْلُ: سَيِّد بَنِي فُلانٍ، سَيِّد البَشَر، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

الوَجْهُ النَّانِي: لِتَلَّا يُتَوَهَّمَ أَنَّهُ مِنْ جِنْسِ المُضافِ إليْهِ؛ لأنَّ سَيَّدَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ جِنْسِهِ، والسَّيِّدُ مِنْ أَسْهَاءِ اللهِ تَعَلَى، وَهِيَ مِنْ مَعانِي الصَّمَدِ، كَهَا فَسَّرَ ابْنُ عَبَّاسٍ الصَّمَدَ بأَنَّهُ الكامِلُ فِي عِلْمِهِ وحِلْمِهِ وسُؤْدَدِو (١)، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن جرير (٣٠/ ٧٤٤). وأورده السيوطي في «الدر المنثور» وعزاه لابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ في «العظمة» والبيهقي في «الأسماء والصفات».

تَبَارَكَ وَتَعَالَ» [١]، قُلْنَا: وَأَفْضَلُنَا فَضْلًا ١٦، وَأَعْظَمُنَا طَوْلًا ١٦. فَقَالَ: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ أَا، وَلا يَسْتَجْرِيَنَكُمُ الشَّيْطَانُ [٥]» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ (١).

ولَمْ يَنْهُهُمْ ﷺ عَنْ قَوْلِهِمْ: "أَنْتَ سَيِّدُنَا"، بَلْ أَذِنَ لَهُمْ بِذَلِكَ، فقَالَ: قُولُوا بقَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ، لكنْ تَهَاهُمْ أَنْ يَسْتَجْرِ يَهُمُ الشَّيْطَانُ فَيَرَقَّوْا مِنَ السِّيادَةِ الخاصَّةِ إِلَى السَّيادَةِ العامَّةِ المُطْلَقَةِ؛ لأنَّ (سَيِّدنَا) سِيادَةٌ خاصَّةٌ مُضافَةً، و "السَّيِّدُ، سِيادَةٌ عامَّةٌ مُطْلَقَةٌ غَيْرُ مُضافَةِ.

[1] قَوْلُهُ: «تَبارَكَ» قَالَ العُلَمَاءُ: مَعْنَى تَبَارَكَ، أَيْ: كَثُرُتْ بَرِكَاتُهُ وَخَيْرَاتُهُ؛ ولهَذَا يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا الفِعْلَ لَا يُوصَفُ بِهِ إِلَّا اللهُ، فَلَا يُقِالُ: تَبَارَكَ فُلانٌ؛ لأَنَّ هَذَا الوَصْفَ خاصٌّ باللهِ. وقَوْلُ العامَّةِ: (أَنْتَ تَبارَكْتَ عَلَيْنَا)، لَا يُرِيدُونَ بَهَذَا مَا يُرِيدُونَهُ بالنَّسْبَةِ إِلَى اللهِ عَنَقِجَلَ، وإنَّمَا يُرِيدُونَ أَصْابَنَا بَرَكَةٌ مِنْ عَجِيئَكَ، والبَرَكَةُ يَصِحُّ إضافَتُهَا إِلَى الإِنْسَانِ إِذَا كَانَ أَهْلًا لذلكَ، قَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ حِينَ نَرَكَةٌ مِنْ عَجِيئَكَ، والبَرَكَةُ يَصِحُّ إضافَتُهَا إِلَى الإِنْسَانِ إِذَا كَانَ أَهْلًا لذلكَ، قَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ حِينَ نَرَكَتْ آيةُ التَّيَمُّمِ بَسَبَبٍ عِقْدِ عَائِشَةَ الَّذِي ضَاعَ مِنْهَا: «مَا هَذِهِ بأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَيِ بَكْرٍ» (٢).

[٢] قَوْلُهُ: ﴿وَأَفْضَلُنَا ﴾ أَيْ: فَضْلُكَ أَفْضَلُ مِنْ فَضْلِنَا.

[٣] قَوْلُهُ: «وأَعْظَمُنَا طَوْلًا» أَيْ: أَعْظَمُنَا شَرَفًا وغِنَى، والطَّوْلُ: الغِنَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن لَمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَنتِ ﴾ [النساء:٢٥]، ويَكُونُ بِمَعْنَى العَظَمَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿غَافِرِ الدَّنْ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْهِقَابِ ذِى الطَّوْلِ﴾ [غافر:٣] أَيْ: ذِي العَظْمَةِ والغِنَى.

[٤] قَوْلُهُ: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمُ» الأَمْرُ للإِباحَةِ والإِذْنِ كَمَا سَبَقَ.

وقَوْلُهُ: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ» يعْنِي: قَوْلَهُمْ: أَنْتَ سَيِّدُنَا أَوْ أَنْتَ أَفْضَلُنَا. ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وقَوْلُهُ: «أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ شَكًّا مِنَ الرَّاوِي، وأَنْ يَكُونَ مِنْ لَفْظِ الحَدِيثِ، أي: اقْتَصِرُوا عَلَى بَعْضِهِ.

[٥] قَوْلُهُ: «وَلاَ يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ» اسْتَجْرَاهُ بِمَعْنَى: جَذَبَهُ وجَعَلَهُ يَجْرِي معهُ، أيْ:

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٤، ٣٥) والبخاري في «الأدب المفرد» (٢١١) وأبو داود: كتاب الأدب، باب في كراهة التهادح، رقم (٢٠٠٦)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» كما في «تحفة الأشراف» (٤/ ٣٦٠) وابن السني (٣٨٩) والبيهقي في «الأسهاء والصفات» (ص:٢٢) من حديث عبد الله بن الشخير رَحَوَلَيَلَهَ عَنْد. وقال ابن مفلح في «الآداب» (٣/ ٢٦٤): «إسناده جيد» وقال الحافظ في «الفتح» (٥/ ١٧٩): «رجاله ثقات» وقد صححه غير واحد، وصححه صاحب «عون المعبود» (٤/ ٤٠٤).

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب التيمم، رقم (٣٣٤)، ومسلم: كتاب الحيض، باب التيمم، رقم (٣٦٧)، من حديث عائشة رَوْفَالْهُمَاقِيَا.

لا يَسْتَمِيلَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ ويَجْذِبَنَكُمْ إِلَى أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مُنْكَرًا، فأرْشَدَهُمْ ﷺ إِلَى مَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْعَلَ،
 ومَهاهُمْ عَن الأمْرِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يُغْعَلَ؛ حِياية للتَّوْجِيدِ مِنَ النَّقْصِ أَوِ النَّقْضِ.

وقَالَ فِي النِّهايَةِ: «لَا يَسْتَجْرِيَنَكُمُ الشَّيْطَانُ» أَيْ: لَا يَسْتَغْلِبَنَّكُمْ فَيَتَّخِذَكُمْ جَرِيًّا، أَيْ: رَسُولًا ووَكِيلًا.

وعلى التَّفْسِيرَيْنِ فَمُرادُ النَّبِيِّ ﷺ جمايَةُ التَّوْجِيدِ وسَدُّ كُلِّ طَرِيقِ يُوصِلُ إِلَى الشَّرْكِ، والجِهايَةُ مِنَ المُنْكَرِ تَعْظُمُ كُلَّمَا كَانَ المُنكَرُ أَعْظَمَ وأَكْبَرَ، أَوْ كَانَ الدَّاعِي إلَيْهِ فِي النَّفُوسِ أَشَدَّ؛ ولهَذَا تَجِدُ أَنَّ بَابَ الشَّرْكِ حَمَاهُ النَّبِيُّ عَلَيْهَ الصَّلَاثَ وَالسَّلَامُ حِمايَةً بالِغَةَ حتَّى سَدَّ كُلَّ طَرِيقٍ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ذَرِيعَةً إليْهِ؛ لآنَةُ أَعْظَمُ الذُّنُوبِ.

وأيْضًا بَابُ الزِّنَا حُمِيَ حِمايَةً عَظِيمَةً، حتَّى مُنِعَتِ المَرْأَةُ مِنَ التَّبَرُّجِ وكَشْفِ الوَجْهِ وخَلْوَتِهَا بالرَّجُل بلا مَحُرُم ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِيَلَّا يَكُونَ ذَلِكَ ذَرِيعَةً إِلَى الزِّنَا؛ لأنَّ النَّفُوسَ تَطْلُبُهُ.

وفي بَابِ الرَّبَا أَيضًا حُمِيَ الرِّبَا بحِمَايَةِ عَظِيمَةٍ، حتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيُعْطِي الرَّجُلَ صَاعًا طَيْبًا مِنَ البُرِّ بصَاعَيْن قِيمَتُهُمَّ واحِدَةٌ، ويَكُونُ ذَلِكَ رِبًا مُحَرَّمًا، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ ظُلُمٌ.

فالشَّرْكُ قَدْ يَكُونُ مِنَ الأُمُورِ الَّتِي لَا تَدْعُو إِلَيْهِ النَّفُوسُ كَثِيرًا، لَكَنَّهُ أَعْظَمُ الظُّلْمِ، فالشَّيْطَانُ يَخْرِصُ عَلَى أَنْ يُوصِلَ ابْنَ آدَمَ إِلَى الشَّرْكِ بكُلِّ وسِيلَةٍ، فحَهاهُ النَّبِيُّ ﷺ حِمايَةٌ تامَّةً مُحَكَمةً حتَّى لَا يَدْخُلَ الإِنْسَانُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ، وهَذَا هُوَ مَعْنَى البَابِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ.

تَنْبِيهٌ: جَرَى شُرَّاحُ هَذَا الحَدِيثِ عَلَى أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ نَهَاهُمْ عَنْ قَوْلِ: (سَيِّدُنَا)، فحَاوَلُوا الجَمْعَ بَيْنَ هَذَا الحَدِيثِ وبَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ»<sup>(۱)</sup>، وقَوْلِهِ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ»<sup>(۱)</sup>، وقَوْلِهِ فِي الرَّقِيقِ: «وَلَيْتُقُلْ: سَيِّدى ومَوْلَايَ»<sup>(۱)</sup> بِوَاحِدٍ مِنْ ثَلاثَةٍ أَوْجُهِ:

الأوَّلُ: أنَّ النَّهْيَ عَلَى سَبِيلِ الكَرَاهَةِ والأدَبِ، والإِباحَةَ عَلَى سَبِيلِ الجَوازِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق، رقم (٢٢٧٨)، من حديث أبي هريرة وَيُوَلِّلَةُ يَمَنْهُ.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب العتق، باب كراهة التطاول على الرقيق، رقم (٢٥٥٢)، ومسلم: كتاب الأدب، باب حكم إطلاق لفظ العبد والأمة، رقم (٢٤٤٩).

# وَعَنْ أَنَسٍ رَسَحَالِلَهُعَنهُ: «أَنَّ نَاسًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ!<sup>[1]</sup>.....

الثَّانِي: أَنَّ النَّهْيَ حَيْثُ يُخْتَى مِنْهُ المَفْسَدَةُ، وَهِيَ التَّدَرُّجُ إِلَى الغُلُوِّ، والإِباحَة إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ عَنْهُورٌ.

النَّالِثُ: أَنَّ النَّهِيَ بِالخِطابِ، أَيْ: أَنْ تُخَاطِبَ الغَيْرَ بِقَوْلِكَ: أَنْتَ سَيِّدِي أَوْ سَيِّدُنَا. بخِلافِ الغَائِبِ؛ لأَنَّ الْمُخاطَبَ رُبَّهَا يَكُونُ فِي نَفْسِهِ عُجْبٌ وعُلُوٌ وتَرَفُّعٌ، ثُمَّ إِنَّ فِيهِ شَيْئًا آخَرَ، وَهُو خُصُوعُ الغائِبِ؛ لأَنَّ الْمُخاطَبَ رُبَّهَا يَكُونُ فِي نَفْسِهِ عُجْبٌ وعُلُوٌ وتَرَفُّعٌ، ثُمَّ إِنَّ فِيهِ شَيْئًا آخَرَ، وَهُو خُصُوعُ هَذَا المُتسيِّدِ لَهُ، وإذْلالُ نَفْسِهِ لَهُ، بخِلافِ مَا إِذَا جَاء مِنَ الغَيْرِ، مِثْلُ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ» أَوْ عَلَى سَبِيلِ الغَبْيةِ، كَفُولُ العَبْدِ: قَالَ سَيِّدِي. ونَحْوِ ذلكَ، لكنْ هَذَا يَرُدُّ عَلَيْهِ إِبَاحَتُهُ ﷺ للرَّفِيقِ أَنْ يَقُولَ لِللِّكِهِ: سَيِّدِي. سَيِّدِي.

والَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنْ لَا تَعارُضَ أَصْلَا؛ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا بِقَوْلِهِمْ، لكنْ تَهَاهُمْ أَنْ يَسْتَجْرِيَهُمُ الشَّيْطَانُ بِالغُلُقِ، مِثْلِ (السَّيِّدُ)؛ لأَنَّ السَّيِّدَ المُطْلَقَ هُوَ اللهُ تَعَالَى، وعَلَى هَذَا فيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: سَيِّدُنَا وسَيِّدُ بَنِي فُلانٍ. ونَحْوُهُ، ولكنْ بشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْمُوجَّهُ إلَيْهِ السِّيادَةُ أَهْلًا لذلكَ، أمَّا إذَا لَمْ يَكُنْ أَهْلًا كَمَا لَوْ كَانَ فاسِقًا أَوْ زِنْدِيقًا، فَلَا يُقالُ لَهُ ذلِكَ حَتَّى وَلَوْ فُرِضَ أَنَّةً أَعْلَى مِنْهُ مَرْتَبَةً أَوْ جَاهًا.

وقَدْ جَاءَ فِي الحَدِيثِ: "وَلَا تَقُولُوا للمُنَافِقِ: سَيِّدٌ؛ فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلتُمْ ذَلِكَ أَغْضَبْتُمُ اللهَ اللهُ اللهُ عَادًا كَانَ أَهْلًا لذلكَ ولَيْسَ هُنَاكَ مَحُدُورٌ فَلَا بَأْسَ بهِ، وأمَّا إِنْ خُيثِيَ المَحْذُورُ أَوْ كَانَ غَيْرَ أَهْلٍ، فَلَا يَجُوزُ. والمَحْذُورُ: هُوَ الخَشْيَةُ مِنَ الغُلُوِّ فِيهِ.

[1] قَوْلُهُ: ﴿ فَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ! ﴾ هَذَا النَّدَاءُ مُوافِقٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَا تَجْمَلُواْ دُكَاتُهُ الرَّسُولِ يَنْكُمُ مَعْضَا الْ فَتَقُولُوا: يَا مُحَمَّدُ اللَّهِ عَمْنَ الْمَوْدُ كَمَا يُنادِي بَعْضُكُمْ بَعْضًا الْقَوْلُوا: يَا مُحَمَّدُ اللَّهِ مَعْنَى آخُرُ: أَيْ إِذَا دَعَاكُمُ الرَّسُولُ فَلَا تَجْمَلُوا وَلَكَنْ قُولُوا: يَا رَسُولُ فَلَا تَجْمَلُوا وَلَى اللَّهِ مَعْنَى آخُرُ: أَيْ إِذَا دَعَاكُمُ الرَّسُولُ فَلَا تَجْمَلُوا دُعاءَهُ إِيَّاكُمْ كَدُعاء بَعْضِكِمْ بَعْضًا إِنْ شِئْتُمْ أَجَبْتُمْ وَإِنْ شِئْتُمْ أَبَيْتُمْ، فَهُو كَقُولُهِ: ﴿ يَتَأَيُّمُ اللَّيْنَ مَامَنُوا لَمُعْلِيا لِللَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمِلْ يَشِيكُمْ ﴾ [الأنفال: ٢٤]، وعَلَى المَعْنَى الأوَّلِ تَكُونُ ﴿ دُعَاء ﴾ مُضافَةً إِلَى المُفْعُولِ، وعَلَى النَّانِ يَكُونُ مُصَافَةً إِلَى الفَاعِلِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (٣٤٦/٥) والبخاري في «الأدب المفرد» (٧٦٠) وأبو داود: كتاب الأدب، باب لا يقول المملوك ربي وربتي، رقم (٤٩٧٧)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٢٤٤) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» والحاكم (٣١١/٤) -وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»-؛ من حديث بريدة رَسَخُلِشَكَنَهُ. وقال النووي في «الرياض» (١٧٢٨): «رواه أبو داود بإسناد صحيح».

يَا خَيْرَنَا اللَّا وَابْنَ خَيْرِنَا اللَّ وَسَيِّدَنَا وَابنَ سَيِّدِنَا! فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! قُولُوا بِقَوْلِكُمُ اللَّا وَلاَ يَسْتَهُويَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ اللَّا عُنَّدً عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ اللَّاسِ .......................

[1] قَوْلُهُ: «يَا خَيْرَنَا» هَذَا صَحِيحٌ، فَهُوَ خَيْرُهُمْ نَسَبًا ومَقَامًا وحَالًا.

[۲] قَوْلُهُ: «وابْنَ خَيْرِنَا» أَيْ: فِي النَّسَبِ لَا فِي المَقامِ والحالِ. وكذلِكَ يُقالُ فِي قَوْلِهِ: «وابْنَ سَيِّدِنَا».

[٣] قَوْلُهُ: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ» سَبَقَ القَوْلُ فِيهِ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَلَا يَسْتَهْوِيَنَكُمُ الشَّيْطَانُ» أيْ: لَا يَسْتَمِيلَنَكُمُ الشَّيْطَانُ فَتَهْوَوْهُ وتَتَّبِعُوا طُرُقَهُ حتَّى تَبْلُغُوا الغُلُوَّ، ونَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَالَّذِى اَسْتَهَوْتُهُ الشَّيْطِينُ فِي ٱلْأَرْضِ حَيْرانَ ﴾ [الانعام:٧١].

[0] قَوْلُهُ: ﴿ أَنَا مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ ﴾ مُحَمَّدٌ السَّمُهُ العَلَمُ، وعَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ وَصْفَانِ لَهُ، وَهَذَانِ الوَصْفَانِ أَحْسَنُ والْبَلغُ وصْفِي يَتَّصِفُ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ؛ ولذلك وَصَفَهُ اللهُ تَعَالَى اللهُودِيَةِ فِي الْعَظَمِ المَقاماتِ، فوصَفَهُ بِهَا فِي مَقامِ إِنْزالِ القُرْآنِ عليْهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ ثَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ ﴾ الْفِراد: ١٤، ووصَفَهُ بِهَا فِي مَقامِ الإِسْرَاء، قَالَ تَعَالَى: ﴿ شَبْحَنَ ٱلّذِى آلَيْتِ أَشْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيَلا ﴾ [الإسراء: ١١] ووصَفَهُ بِهَا فِي مَقامِ المِعْرَاجِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَأَوْتَى إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْمَك ﴾ [النجم: ١٠]، ووصَفَهُ بِهَا فِي مَقامِ الدِّعْرَاجِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَأَوْمَى إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْمَك ﴾ [النجم: ١٠]، ووصَفَهُ بِهَا فِي مَقامِ الدِّعْرَاجِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَأَوْمَى إِلَىٰ عَبْدِهِ مِنَا أَوْمَك ﴾ [النجم: ٢١]،

وكذلِكَ بالنَّسْبَةِ للأنْبِيَاء، كَقَرْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ذُرِّيَةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ ثُوجً إِنَّهُ كَاتَ عَبْدُا شَكُولَا ﴾ [الإسراء:٣]، وهَذِهِ العُبُودِيَّةُ فَعْ مِنْ أَجَلُ أَوْصافِ الإِنْسَانِ؛ لأنَّ الإِنْسَانِ؛ لأنَّ الإِنْسَانِ؛ لأنَّ الإِنْسَانِ؛ لأنَّ الإِنْسَانِ؛ لأنَّ الإِنْسَانِ؛ لأنَّ اللهِ أَو الشَّيْطَانَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَلَوْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ بَنَيْنِ عَادَمَ أَن لَا يَعْبُدُوا الشَّيْطَانِ أَيْدُهُ لَكُو عَدُوُّ مُبِينٌ ﴿ وَأَلَى اَعْبُدُونَ هَنَا صِرَطٌ مُسْتَقِيدٌ ﴾ [يس:٦٠-٦٦]، قَالَ البُّنُ القَيِّم:

فَبُلُوا بِرِقِّ السَّغْسِ وَالشَّهْطَانِ(١)

هَرَبُسُوا مِسنَ السرِّقِّ السَّذِي خُلِقُسُوا لَسهُ

وقالَ الشاعر:

فَإِنَّ هُ أَشْرَفُ أَسْ صَالِي (٢)

لَا تَـــدُعُنِي إِلَّا بِيَـاعَبْـدَهَا

<sup>(</sup>١) النونية لابن القيم (ص:٣٠٨).

<sup>(</sup>٢) البيت غير منسوب، وانظره في الرسالة القشيرية (٢/ ٣٥٠)، وتفسير القرطبي (١/ ٢٣٢).

مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي الَّتِي أَنْزَلَنِي اللهُ عَنَقِهَلَ اللهِ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدِ (١). فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَعْذِيرُ النَّاسِ مِنَ الغُلُوِّ [٢].

(ورَسُولُهُ) أي: المُرْسَلُ مِنْ عِنْدِهِ إِلَى جَمِيعِ النَّاسِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ يَكَائِبُهَا النَّاشِ إِنِي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ بَمِيكًا ﴾ [الأعراف:٥٠٨].

ورَسُولُ اللهِ ﷺ فِي قِمَّةِ الطَّبقاتِ الصَّالِحَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن بُطِع اللهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَتُهِكَ مَعَ اللَّهِ عَالَمَهُ عَنَى النَّهِ عَنَى النَّهِ فَقَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشَّهَدَاءَ وَالصَّلِحِينَ وَحَسُنَ أُولَتُهِكَ رَفِيقًا ﴾ [النساء:٦٩]، والنَّبِيُّونَ فِيهِمُ الرَّسُولِ ﷺ: ﴿عَبْدٌ وَالنَّبِيُّونَ فِيهِمُ الرَّسُولِ ﷺ: ﴿عَبْدٌ لَا يُكْذَبُ ﴾ ورَسُولٌ لا يُكذَّبُ ﴾.

وقَدْ تَطَرَّفَ فِي الرَّسُولِ عَلَيْ طَائِفَتَانِ:

طَائِفَةٌ غَلَتْ فِيهِ حتَّى عَبَدَتْهُ، وأَعَدَّتْهُ للسَّرّاءِ والضَّرّاءِ، وصَارَتْ تَعْبُدُهُ وتَدْعُوهُ مِنْ دُونِ اللهِ.

وطائِفَةٌ كَذَّبَتْهُ، وزَعَمَتْ أَنَّهُ كذَّابٌ، ساحِرٌ، شاعِرٌ، عَبْنُونٌ، كاهِنٌ، ونَحْوُ ذلكَ.

وِفِي قَوْلِهِ: «عَبْدُ اللهِ ورَسُولُهُ» رَدٌّ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ.

[١] قَوْلُهُ: «مَا أُحِبُّ أَنْ تَرَفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي» (مَا): نافِيَةٌ، و(أَنْ) ومَا ذَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ، مَفْعُولُ (أُحِبُّ)، أَيْ: مَا أُحِبُّ رِفْعَتَكُمْ إِيَّايَ فَوْقَ مَنْزِلَتِي، لَا فِي الأَلْفَاظِ، ولَا فِي الأَلْفَابِ، ولَا فِي الأَحْوَالِ.

قَوْلُهُ: «الَّتِي ٱنْزَلَنِي اللهُ» يُسْتَفَادُ مِنْهُ أنَّ اللهَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي يَجْعَلُ الفَضْلَ فِي عِبادِهِ، ويُنْزِلِهُمُّمْ مَنازِلِهُمْ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٢] الأُولَى: تَحْذِيرُ النَّاسِ مِنَ الغُلُوِّ، تُؤخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «ولَا يَسْتَجْرِيَنَكُمُ الشَّيْطَانُ»، ووجْهُهُ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ جَعَلَ هَذَا مِنِ اسْتِجْرَاءِ الشَّيْطَانِ، والإِنْسَانُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخَذَرَ كُلَّ مَا كَانَ مِنْ طُرُقِ الشَّيْطَانِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (٣/ ٢٤١) والنسائي في اعمل اليوم والليلة» (٢٤٩، ٢٥٠) وابن حبان (٦٧٠٧) وأبو نعيم في «الحلية» (٢٥٢/٦) عن أنس رَعَوَالِلَهُعَنْهُ. وقال ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص:٢٤٦): (إسناده صحيح على شرط مسلم».

الثانِيَةُ: مَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ مَنْ قِيلَ لَهُ: «أَنْتَ سَيِّدُنَا»[١].

الثالِثَةُ: قَوْلُهُ: «لَا يَسْتَجْرِيَنَكُمُ الشَّيْطَانُ» مَعْ أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا إِلَّا الحَقَّ [1].

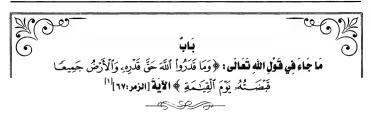
الرَّابِعَةُ: «مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي "<sup>[۲]</sup>.

[١] الثانيَةُ: مَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ مَنْ قِيلَ لَهُ: (أَنْتَ سَيِّدُنَا)، وتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «السَّيِّدُ اللهُ»، فَيَنْبَغِي أَنْ يَقُول مَنْ قِيلَ لَهُ ذَلِكَ: «السَّيِّدُ اللهُ».

[٧] الثالِئَةُ: قَوْلُهُ: «لَا يَسْتَجْرِيَنَكُمُ الشَّيْطَانُ» مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يقُولُوا إِلَّا الحَقَّ. ظاهِرُ كَلامِ المُؤَلِّفِ أَنَّ هَذَا مِنِ اسْتِجْرَاءِ الشَّيْطَانِ، فهَذِهِ الكَلِمَةُ يُحْتَمَلُ أَنَّ مَعْنَاهَا أَنَّ مَا قُلْتُمْ مِنِ اسْتِجْرَاءِ الشَّيْطَانِ. ويُحْتَمَلُ أَنَّ المَعْنَى: قُولُوا بهَذَا القَوْلِ، ولكنْ إِيَّاكُمْ أَنْ تَغْلُوا، فإنَّ هَذَا مِنِ اسْتِجْرَاءِ الشَّيْطَانِ، وهَذَا ظاهِرُ الحَدِيثِ كَمَا سَبَقَ.

[٣] الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: «مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي» أَيْ: إِنِّي أَكْرَهُ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي، وَهِيَ العُبُودِيَّةُ والرِّسَالَةُ، فَفِيهَا تَوَاضُمُهُ ﷺ.





عَنِ ابنِ مَسْعُو دٍ رَحَوَلِلَّهُ عَنهُ قَالَ: «جَاءَ حَبْرُ<sup>[۲]</sup>.....

[١] قَوْلُهُ: ﴿ وَمَا فَدَرُوا ﴾ الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى المُشْرِكِينَ، و﴿فَدَرُوا ﴾ عَظَّمُوا، أَيْ: مَا عَظَّمُوا اللهَ حَقَّ تَعْظِيمِهِ؛ حَيْثُ أَشْرَكُوا بِهِ مَا كَانَ مِنْ مُخْلُوقاتِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَالْأَرْضُ جَيِيعًا فَقَصَتُهُ. يَوْمَ الْقِيكَمَةِ ﴾ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الواوُ للحالِ، أَيْ: مَا فَلَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ فِي هَذِهِ الحالِ. ويُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ للاسْتِثْنَافِ؛ لبيانِ عَظَمَةِ اللهِ عَنَّجَمَلُ، وهَذَا أَفْوَى؛ لأَنَّهُ يَمُمُّ هَذِهِ الحَالَ وغَبْرَهَا. والقَبْضَةُ: هِيَ مَا يُقْبَضُ باليّدِ، ولَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا الْمُلْكَ كَمَا قِيلَ، نَعَمْ، لَوْ قَالَ: والأَرْضُ في قَبْضَيَهِ لَكَانَ تَفْسِيرُهَا بالمُلْكِ مُحْتَمَلًا.

قَوْلُهُ: ﴿جَمِيمًا﴾ حالٌ مِنَ الأرْضِ، فَيَشْمَلُ بِحارَهَا وأنْهارَهَا وأشْجَارَهَا وكُلَّ مَا فِيهَا، الأرْضُ كُلُّهَا جَيِمًا قَبْضَتَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، والسَّمَوَاتُ عَلَى عِظَمِهَا وسَعَتِهَا مَطْوِيَّاتٌ بيَمِينِهِ، قَالَ اللهُ عَرَّقِجَلَّ: ﴿ يَوَمَ نَظْوِى ٱلسَّكَمَاءَ كَلَمِيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبُّ كَمَا بَدَأْنَا ۖ أَوْلَ حَمَانٍ نُمِينِهِ، الانبياء:١٠٤.

قَوْلُهُ: ﴿سُبْحَنَهُ. وَتَعَكَلَ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ هَذَا تَنْزِيهٌ لَهُ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ وعَيْب، وبِمَّا يُنَزَّهُ عَنْهُ هَذِهِ الأَنْدَادُ؛ ولهَذَا قَالَ: ﴿وَتَعَكَلَ}﴾ أَيْ: تَرَفَّعَ. ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ أَيْ: عَنْ كُلِّ شِرْكٍ يُشْرِكُونَهُ بهِ، سَوَاءٌ جَعَلُوا الحَالِقَ كَالمَخْلُوقِ أَوِ العَكْسَ.

[٢] قَوْلُهُ: (حَثِرٌ الحَبُرُ: هُوَ العالِمُ الكَثِيرُ العِلْمِ، والحَبْرُ يُشابِهُ البَحْرَ فِي اشْتِقَاقِ الحُرُوفِ؛
 ولهَذَا كَانَ العالِمُ أخيانًا يُستَمى بالحَبْرِ وأخيانًا بالبَحْر.

قَوْلُهُ: ﴿إِنَّا نَجِدُ ﴾ أَيْ: فِي التَّوْرَاةِ.

قَوْلُهُ: «فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ ولوْلا مَا بَعْدَهَا لاحْتَمَلَتْ أَنْ تَكُونَ إِنْكَارًا؛ لأَنَّ مَنْ حَدَّئَكَ بحَدِيثٍ لاَ تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ ضَحِكْتَ مِنْهُ، لكنَّهُ قَالَ: «تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الحَبْرِ» فكانَتْ إِفْرارًا لَا غَبْرَ، ويَدُلُّ للخَوْدُ ثُمَّ قَرَأً: ﴿وَمَا فَدَرُواْ اللّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ الآية، فهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ﷺ أَقَرُهُ واسْتَشْهَدَ لِقَرْلِهِ بآيةٍ

مِنَ الأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللهَ يَجْعَلُ السَّمَواتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرْضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الحَنْقِ عَلَى إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ: أَنَا المَلِكُ. فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ؛ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأً: ﴿وَمَا فَدَرُواْ اللّهَ حَقَّ فَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَيِيعَ فَبَصْتُهُ، يَوْمَ الْقِينَـمَةِ ﴾ الآيَةً اللهَ

مِنْ كِتابِ اللهِ، فَضَحِكُهُ واسْتِشْهَادُهُ تَقْرِيرٌ لَقَوْلِ الحَبْرِ، وسَبَبُ الضَّحِكِ هُوَ سُرُورُهُ؛ حَيْثُ جَاءَ فِي القُرْآنِ مَا يُصدِّقُ مَا وَجَدَهُ هَذَا الحَبْرُ فِي كُتُهِ؛ لأنَّهُ لاَ شَكَّ آنَهُ إذَا جَاءَ مَا يُصَدِّقُ القُرْآنَ فإنَّ الرَّسُولَ ﷺ عَلَمُ عِلْمَ اليَقِينِ أَنَّ القُرْآنَ مِنْ عِنْدِ اللهِ، لكنْ تَضافُر البَيْنَاتِ عِلَى الشَّيْعَ مَنْ اللهِ اللهِ اللهِ الكنْ تَضافُر البَيْنَاتِ عَلَى الشَّيْءَ، أرَأَيْتَ أُسامَةَ بْنَ زَيْدٍ وأَبَاهُ زَيْدَ بْنَ حارِثَةَ، هَلْ كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ شَكِّ فِي أَنَّ أُسامَةَ ابن لزَيْدِ؟

الجَوَابُ: لَيْسَ عنْدَهُ فِي ذلِكَ شكٌّ، ولمَّا مَرَّ بِهَمَا مُجَّرِّذٌ المُدْلِجِيُّ -وهُوَ مِنْ أَهْلِ القِيافَةِ- وقَدْ تَغَطَّيَا بِقَطِيفَةٍ لَمْ يَبُدُ مِنْهُمَّا إِلَّا أَقْدَامُهُمَا، فَنَطَرَ إِلَى أَقْدَامِهِمَا، فقالَ: إِنَّ هَذِهِ الأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ. فَشُرَّ النَّبِيُ ﷺ مَثْرَيْ فَلَا مِنْ بَعْضٍ عَلَى عَائِشَةَ مَسْرُورًا، تَبْرُقُ أَسارِيرُ وَجْهِدٍ، وقَالَ: «أَلَمْ تَرَيْ إِلَى جُعَزِّزٍ المُدْلِحِيِّ نَظَرَ إِلَى أُسامَةَ بْنِ زَيْدٍ وإِلَى زَيْدٍ فقالَ: إِنَّ هَذِهِ الأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ "'').

فالمُهِمُّ أنَّ الرَّسُولَ ﷺ دَخَلَ تَبْرُقُ أَسارِيرُ وَجْهِهِ؛ لأنَّ فِي ذَلِكَ تَأْيِيدًا للحَقِّ، وكانَ المُشْرِكُونَ يَقْدَحُونَ فِي أَسامَةَ بْنِ زَيْدٍ وأَبِيهِ؛ لاخْتِلَافِ أَلُوانِهَا، فكانَ أُسامَةُ أَسْوَدَ شَدِيدَ السَّوادِ، وأَبُوهُ زَيْدٌ شَدِيدَ البَيَاضِ، لكنِ الأمْرُ لَيْسَ كَمَا قَالُوا، بَلْ هُمْ كَاذِبُونَ فِي ذلكَ، واخْتِلَافُ اللَّوْنِ لَا يُوجِبُ شُبْهَةً إِلَّا لِذِي هَوَى، فلَعَلَّ المُخالِفَ فِي اللَّوْنِ نَزَعَهُ عِرْقٌ.

[١] قَوْلُهُ: «أُصْبَع» واحِدَةُ الأصابِع، وَهِيَ مُثَلَّثُةُ الأوَّلِ والثَّالِثِ، ففِيهَا تِسْعُ لُغاتِ، والعاشِرُ أُصْبُوعٌ، وفي هَذَا يَقُولُ النَّاظِئُم:

# وَمَنْ لَنُ أَنْمُلَ إِنَّ فَلَ مُنْ وَثَالِفَ لُهُ التَّسْعُ فِي أَصْبُعِ وَاخْرَمْ بِأَصْبُوعٍ (١)

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير سورة الزمر، باب قول الله تعالى: ﴿وَيَا قَنَرُوا اللّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾، رقم (٤٨١١)، ومسلم:
 كتاب صفات المنافقين، باب صفة القيامة، رقم (٢٧٨٦).

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب صفة النبي رقم (٣٥٥٥)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب العمل بإلحاق
 القائف الولد، وقم (١٤٥٩)، من حديث عائشة رَهَالِشَيَّةَ،

<sup>(</sup>٣) انظره في: الضوء اللامع للسخاوي (١/ ٢٠٧)، وتاج العروس للزبيدي (٣١/ ٤١).

قَوْلُهُ: «أَنَا اللَّكِ» هَذِهِ الجُمْلَةُ تُفِيدُ الحَصْرَ؛ لأنَّهَا اسْمِيَّةٌ مُعَزَّفَةُ الجُرْزَايْنِ، فَفي ذلِكَ البَوْمِ لا مُلْكَ لاَحَدِ، فَالَ تَعَالَى: ﴿ يَهْمَ هُم بَدِرُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَىَّ أَلِمَنِ الشَّلُكُ الْيَوْمِ الْوَهِدِ الْقَهَادِ ﴾ [خافر:١٦]، وكُلُّ النَّاسِ المُلُوكُ مِنْهُمْ والمَمْلُوكُونَ عَلَى حدَّ سَوَاءٍ يُحْشَرُونَ حُفاةً عُرَاةً عُرُلا، وبهذَا يَظْهَرُ مَلَكُوتُ اللهِ عَزَقِجَلَ فِي ذلِكَ اليَوْمِ ظُهُورًا بَيِّنَا؛ لأنَّهُ سُبْحَانَهُ يُنادِي: لَمِنِ المُلْكُ اليَوْمَ؟ فَلا يُجِيبُهُ أَحدٌ، فيُجِيبُ نَفْسَهُ: ﴿ لِلَّوَ الْوَعِدِ الْقَهَارِ ﴾.

وقَوْلُهُ: «اللِّلكُ» أَيْ: ذُو السُّلْطَانِ، ولَيْسَ مُجُرَّدَ الْمُتَصَرِّفِ، بَلْ هُوَ الْمُتَصَرِّفُ فِيمَا يَمْلِكُ عَلَى وَجْهِ السُّلْطَةِ والعُلُوَّ، وأَمَّا «المَالِكُ» فَدُونَ ذَلِكَ؛ ولهَذَا يَمْتَلِحُ نَفْسَهُ تَعَالَى بالنَّهُ اللَّلِكُ، وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ مَلِكِ ، وَمَالِكِ»؛ لِيَتَبَيَّنَ بذلِكَ أَنَّهُ مَلِكٌ مالِكٌ. فَمُلْكُ اللهِ تَعَالَى مُتَضَمَّنٌ لكَمَالِ السُّلْطَانِ والتَّذْبِيرِ والمُلْكِ، بخِلافِ غَيْرِهِ؛ فإنَّ مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا مَنْ يَكُونُ مَلِكًا لَا يَمْلِكُ التَّمَرُّفَ، ومِنْهُمُ المالِكُ ولَيْسَ بِمَلِكِ. المُشْلِكُ التَّمَرُّفَ، ومِنْهُمُ المالِكُ ولَيْسَ بِمَلِكِ.

قَوْلُهُ: «حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ» أَيْ: ظَهَرَتْ، ونَواجِذُ: جَمْعُ نَاجِذِ، وَهُوَ أَقْصَى الأَضْرَاسِ. وهَذَا الضَّجِكُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ تَقْرِيرٌ لَقَوْلِ الحَبْرِ؛ ولهَذَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الحَبْرِ»، ولَوْ كَانَ مُنْكِرًا مَا ضَحِكَ الرَّسُولُ ﷺ وَلَا اسْتَشْهَدَ بِالآيةِ، ولقالَ لهُ: كَذَبْتَ. كَمَا كَذَّبَ الَّذِينَ ادَّعَوْا أَنَّ الَّذِي مُنُولِي لَا يُرْجَمُ، ولكنَّهُ ضَحِكَ تَصْدِيقًا لقَوْلِ الحَبْرِ، وسُرُورًا بأنَّ مَا ذَكَرَهُ مُوافِقٌ لِمَا جَاءَ بِهِ القُرْآنُ الَّذِي أُوحِي إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ.

قَوْلُهُ: ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللّهَ حَقَّ فَدْرِهِ، وَالْأَرْضُ جَمِيعًا فَبْضَتُهُۥ﴾ الآيَة: هَذَا مَعْنَى الآيَة الَّتِي لَا تَخْتَمِلُ غَيْرَهُ، وَانَّ السَّمَوَاتِ مَطْوِيًّاتٌ كطَيِّ السَّجِلِّ للكُتُبِ بيَمِينِهِ، أَيْ: يَدِهِ تَنَارَقَوَقَالَ؛ لأنَّ ذلِكَ تَفْسِيرُهُ ﷺ وَتَفْسِيرُهُ فِي الدَّرَجَةِ الثانِيَةِ مِنْ حَيْثُ التَّرْثِيبُ، لكنَّهُ كالقُرْآنِ فِي الدَّرَجَةِ الأُولَى مِنْ حَيْثُ القَّهُ لُ والحُنَجَّةُ.

وأمَّا تَفْسِيرُ أهلِ التَّحْرِيفِ، فيَقُولُ بَعْضُهُمْ: "قَبْضَتُهُ" أَيْ: فِي قَبْضَتِهِ ومُلْكِهِ وتَصَرُّفِهِ، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لأنَّ الْمُلْكَ والتَّصَرُّفَ كائِنٌ يَوْمَ القِيَامَةِ وقَبْلَهُ. وقَوْلُ بَعْضِهِمُ: "السَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ" أَيْ: خَطَأٌ؛ لأنَّ الْمُلْكَ والتَّصَرُّفَ كائِنٌ يَوْمَ القِيَامَةِ وقَبْلَهُ. وقُولُ بَعْضِهِمُ: "السَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ" أَيْ تَعَالَى: تَالَفَةٌ وهالِكَةٌ، كَمَّا تَقُولُ: انْطَوَى ذِكْرُ فُلانٍ. أَيْ: زَالَ ذِكْرُهُ، و"بِيَمِينِهِ" أَيْ: بِقَسَمِهِ؛ لأنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَا لَهُ مَا لَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ الللل

مِنَ التَّحْرِيفاتِ الَّتِي يَلْجَأُ إليْهَا أَهْلُ التَّحْرِيفِ، وهَذَا لظَنِّهِمُ الفاسِدِ باللهِ؛ حَيْثُ زَعَمُوا أَنَّ إِثْباتَ
 مِثْلِ هَذِهِ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّمْثِيلَ، فصَارُوا يُنْكِرُونَ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ لَنَفْسِهِ، ومَا أَثْبَتَهُ رَسُولُهُ وسَلَفُ
 الأُمَّةِ بشُبُهاتٍ يَدَّعُونَهَا حُجَجًا.

فيُعَالُ لَهُمْ: هَلْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِاللهِ مِنَ اللهِ؟ إِنْ قَالُوا: نَعَمْ. كَفَرُوا، وإِنْ قَالُوا: لَا. فُلِنَا: هَلْ أَنْتُمْ أَفْصَحُ فِي التَّغْبِيرِ عَنِ المَعانِي مِنَ اللهِ؟ إِنْ قَالُوا: نَعَمْ. كَفَرُوا، وإِنْ قَالُوا: لَا. خُصِمُوا، وقُلْنَا لَهُمْ: إِنَّ اللهَ مَنْ اللهَ عَلَى اللهَ اللهُ الل

ومِنْ فَوَائِدِ الحَدِيثِ: إِثْباتُ الأصابِع للهِ عَزَّفَ عَلَى الإِقْرَارِهِ ﷺ هَذَا الحَبْرَ عَلَى مَا قالَ.

والإِصْبَعُ إِصِبْعٌ حَقِيقِيٍّ يَلِيقُ باللهِ عَرَقِجَلَ، كاليَدِ، ولَيْسَ الْمُرَادُ بَقَوْلِهِ: "عَلَى إِصْبَعٍ" سُهُولَة التَّصَرُّفِ فِي السَّمَوَاتِ والأَرْضِ، كَمَا يَقُولُهُ أَهْ لَ التَّحْرِيفِ، بَلْ هَذَا خَطَّا مُحَالِفٌ لظاهِرِ اللَّفْظِ والتَّقْسِم؛ ولاَّنَهُ ﷺ أَنْبُتَ ذَلِكَ بإقْرارِه؛ ولِقَوْلِهِ ﷺ: "إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْنِ اللَّهُ الْمَاتِمَةِ وَلَا لَهُ عَنْ الْمَاتِمَةِ وَلَاللَّهُ الْمَالِمَةِ الْمَاسَةُ، أَلا تَرَى قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَالسَّعَابُ اللَّهُ عَنِي اللَّهُ عَلَى عَنْ أَلْسَتَمَا وَكَا السَّمَاءَ وَهُو بَيْنَهُمَا، الْمُسَخِّرِ بَيْنَ اللَّيْفِيَةُ وَالرَّسِّ. ولَا يَلْزَمُ أَنْ البَيْئِيَّةُ لَا تَسْتَلْزِمُ الاَتِصالَ فِي الزَّمانِ أَو المَكانِ، وكَمَا وَحُجُادَى. ولاَ يَكُونَ مُوالِيا لَهُ، فَتَبَيْنَ أَنَّ البَيْئِيَّةَ لَا تَسْتَلْزِمُ الاَتِّصالَ فِي الزَّمانِ أَو المُكانِ، وكَمَا وَجُهِ الْمَصلَى اللَّهُ اللَّعْمَالَ فِي النَّمانِ أَو المُكانِ، وكَمَا بَبُنَ أَنَّ البَيْئَةُ وَلَى مُنَالُهُ اللَّهُ مَنِ اللَّعَلِيقِ الْعَدَى وَلَا يَلُونُ مُنَالِي اللهُ مَنْ الْمُعَلِقِ الْمَعْمَلِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَعْمُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب كل شيء بقدر، رقم (٢٦٥٤)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وَيَخَلِّفَهُمَّةَ، وتمامه: «كقلبِ واحدٍ يصرفه حيث يشاء». ثم قال رسول الله ﷺ: "اللهم! مصرف القلوب! صرف قلوبنا على طاعتك».

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب حك البزاق باليد في المسجد، رقم (٢٠١)، من حديث ابن عمر رَضِيَاللَّهُ عَنْهُ.
 وأخرجه مسلم: كتاب الزهد، باب حديث جابر الطويل، رقم (٣٠٠٨)، من حديث جابر رَضِيَاللّهُ عَنْهُ.

فَتَيَّنَ بَذَا أَنَّ هَوُلاءِ الْمَحَرِّفِينَ عَلَى ضَلالٍ، وأَنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ طَرِيقَتَهُمْ أَعْلَمُ وأحْكَمُ. فَقَدْ ضَلَّ. ومِنَ المَشْهُورِ عنْدُهُمْ قَوْهُمُ: طَرِيقَةُ السَّلَفِ أَسْلَمُ وطَرِيقَةُ الخَلَفِ أَعْلَمُ وأَحْكَمُ. وهَذَا القَوْلُ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ التَّنَاقُصْ قَدْ يُوصِلُ إِلَى الكَفْر، فهُوزَ:

أوَّلًا: فِيهِ تَنَاقُضٌ؛ لأنَّهُمْ قَالُوا: طَرِيقَةُ السَّلَفِ أَسْلَمُ، ولَا يُعْقَلُ أَنْ تَكُونَ الطَّرِيقَةُ أَسْلَمَ وغَيْرُهَا أَعْلَمَ وأَحْكَمَ؛ لأنَّ الأَسْلَمَ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ أَعْلَمَ وأَحْكَمَ، فَلَا سَلامَةَ إِلَّا بِعِلْمِ بأَسْبابِ السَّلامَةِ، وحِكْمَةٍ فِي سُلُوكِ هَذِهِ الأَسْبَابِ.

ثانيًا: أيْنَ العِلْمُ والحِكْمَةُ مِنَ التَّحْرِيفِ والتَّعْطِيلِ؟

ثالثًا: يَلْزُمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ هَوُلاءِ الحَالِفُونَ أَعْلَمَ باللهِ مِنْ رَسُولِهِ ﷺ وأَصْحَابِهِ؛ لأنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ هِيَ طَرِيقَةُ النَّبِيِّ ﷺ وأَصْحَابِهِ.

رَابِمًا: أَمَّنَا قَدْ تَصِلُ إِلَى الكُفْرِ؛ لأَمَّهَا تَسْتَلْزِمُ تَجْهِيلَ النَّبِيِّ ﷺ وتَسْفِيهَهُ، فتَجْهِيلُهُ ضِدُّ العِلْمِ، وتَسْفِيهُهُ ضِدُّ الحِكْمَةِ، وهَذَا خَطَرٌ عَظِيمٌ.

فهَذِهِ العِبَارَةُ بَاطِلَةٌ حَتَّى وإِنْ أَرَادُوا بِهَا مَعْنَى صَحِيحًا؛ لأنَّ هَوُلاءِ بَحَثُوا وتَعَمَّقُوا وخَاضُوا فِي أشْياءَ كَانَ السَّلَفُ لَمْ يَتَكَلَّمُوا فِيها، فإنَّ خَوْضَهُمْ فِي هَذِهِ الأشْيَاءِ هُو الَّذِي ضَرَّهُمْ وأَوْصَلَهُمْ إِلَى الحَيْرَةِ والشَّكِّ، وصَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ حِبنَ قَالَ: «هَلَكَ المُتَطَّعُونَ»(١)، فَلُوْ أَتَهُمْ بَقُوا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ ولَمْ يَتَنطَّعُوا لمَا وصَلُوا إِلَى هَذَا الشَّكَ والحَيْرَةِ والتَّحْرِيفِ، حتَّى إنَّ بَعْضَ أَيْمَةٍ أَهْلِ الكَامِ كَانَ يَلُو التَّحْرِيفِ، حتَّى إنَّ بَعْضَ أَيْمَةٍ أَهْلِ الكَامِ وَالتَّرِي لَا يَعْرِفُ هَذَا الضَّلاَ ل

ويَقُولُ بَعْضُهُمْ: هَا آنَا أَمُوتُ عَلَى عَقِيدَةِ عَجائِزِ نَيْسَابُورَ. وهَذَا مِنْ شِدَّةِ مَا وَجَدُوا مِنَ الشَّكَ والفَلَقِ والحَيْرَةِ، ولَا تَظُنَّ أَنَّ العَقِيدَة الفاسِدَة يُمْكِنُ أَنْ يَعِيشَ الإِنْسَانُ عَلَيْهَا أَبدًا، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَعِيشَ الإِنْسَانُ عَلَيْهَا أَبدًا، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَعِيشَ الإِنْسَانُ إِلَّا عَلَى عَقِيدَةٍ سَلِيمَةٍ، وإلَّا ابْتُلِيَ بالشَّكَ والفَلَقِ والحَيْرَةِ، وقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: أَكْثَرُ النَّاسِ شَكَّا عِنْدَ المَوْتِ؟! يُخْتَمُ للإِنْسَانِ بغِمِدِّ الإِيهانِ. . بغِيدً الإيهانِ.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، رقم (٢٦٧٠)، من حديث ابن مسعود رَضِيَالِيَّهُ عَنْهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «وَالجِبَالَ وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهُرُّهُمْنَ<sup>[۱]</sup> فَيَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَنَا اللهُ الله

لكنْ لَوْ أَخَذْنَا العَقِيدَةَ مِنْ كِتَابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بسُهُولَةٍ وبِهَا جَرَى عَلَيْهِ السَّلَفُ، ونَقُولُ كَمَا قَالَ الرَّازِيُّ وَهُوَ مِنْ عُلمَائِهِمْ ورُوَسائِهِمْ: رَأَيْتُ أَقْرَبَ الطُّرُقِ طَرِيقَةَ القُرْآنِ، أَقْرَأُ فِي النَّفِي: ﴿الرَّمْنَ عَلَى الْمَدْنِي السَّرَىٰ ﴾ [طه:٥] يغني: فأُنْبِتُ، وأَقْرَأُ فِي النَّفِي: ﴿النَّسَ كَمِثْلِهِ، شَتَى ۗ ﴾ الإِثْبَاتِ: ﴿الشَّرِى:١١]، ﴿وَمَنْ جَرَّبَ مِثْلَ جَرِيتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي؛ لِأَنَّهُ الشَّرِفَتِي؛ لِأَنَّهُ أَقَرَبُ الطُّرُقِ الكَلامِيَّةَ والمَناهِجَ الفَلْسَفِيَّةَ فَهَا رَأَيْنُهَا تَرُوي غَلِيلًا ولا تَشْفِى عَلِيلًا، ووَجَدْتُ أَقْرَبَ الطُّرُقِ طَرِيقَةَ القُرْآنِ (").

والحاصِلُ أنَّ هَوُلاءِ المُنكرِينَ لِهَا جَاءَ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ مِنْ صِفَاتِ اللهِ عَرَقِيَلَ اعْتِهَادًا عَلَى هَذَا الظَّنِّ الفاسِدِ أَنْهَا تَفْتَضِي التَّمْثِيلَ - قَدْ ضَلَّوا ضَلَالًا مُبِينًا، فالصَّحَابَةُ وَعَلَيْهَ عَنْهُ هَلْ نَاقَشُوا الرَّسُولَ ﷺ فِي هَذَا؟ والَّذِي نَحَادُ نَشْهَدُ بِهِ إِنْ لَمْ نَشْهَدْ بِهِ أَنَّهُ حِينَ يَمُرُّ عَلَيْهِمْ يَقْبَلُونَهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ، لَكَنْ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ لَا مِثْلَ لُهُ، فَيَجْمَعُونَ بَيْنَ الإِثْبَاتِ وَبَيْنَ النَّفْي.

إذًا: مَوْقِفُنَا مِنْ هَذَا الحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ إِثْباتُ الأصابِعِ لللهِ عَرَّيْجِلَّ أَنْ نُفِرَّ بِهِ وَنَفْبَكُهُ، وأَنْ لَا نَفْتَصِرَ عَلَى مُجُرَّدِ إِمْرارِهِ بدُونِ مَعْنَى، فنكُونَ بَمَنْزِلَةِ الأُمَّيِّنَ اللَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ الكِتَابَ إِلَّا أَمانِيَّ، بَلْ نَفْرَوُهُ ونَقُولُ: الْمُرَادُ بِهِ أَصْبَعٌ حَقِيقِيٍّ يَجْعَلُ اللهُ عَلَيْهِ هَذِهِ الأَشْيَاءَ الكَبِيرَةَ، ولكنْ لا يَجُوزُ أَبدًا أَنْ نَتَخَيَّلَ بأَفْهَامِنَا، أَوْ أَنْ نَقُولَ بِالْسِنَتِنَا: إِنَّهُ مِثْلُ أَصابِعِنَا. بَلْ نَقُولُ: اللهُ أَعْلَمُ بكَيْفِيَّةِ هَذِهِ الأصابِعِ، فكمَّا أَنَّنا لا نَعْلَمُ ذَاتَهُ الْقَدَّسَةَ فكذلِكَ لا نَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ صِفاتِهِ، بَلْ نَكِلُ عِلْمَهَا إِلَى اللهِ سُبْحَاثُةُ وَتَعَالَى

[١] قَوْلُهُ: «ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ» أَيْ: هَزَّا حَقِيقِيًّا؛ لِيُبيَّنَ للعِبادِ فِي ذلِكَ المُوقِفِ العَظيمِ عَظَمَتُهُ وقُدْرَتَهُ، وكانَ الرَّسُولُ ﷺ يَقْرَأُ هَذِهِ الآيَةَ ويَقْبِضُ أصابِعَهُ ويَبْسُطُهَا، فصَارَ المِنْبُرُ يَتَحَرَّكُ ويَهُنَّزُ<sup>(۱)</sup>؛ لأنَّهُ ﷺ كَانَ يَتَكَلَّمُ بَهَذَا الكَلام وقَلْبُهُ مَمْلُوءٌ بِتَعْظِيم اللهِ تَعَالَى.

فإنْ قُلْتَ: هَلْ نَفْعَلُ بِأَيْدِينَا كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ عَلَى النَّبِيُّ

فالجَوَاابُ: إِنَّ هَذَا يَخْتَلِفُ بحَسَبِ مَا يَتَرَبُّ عليْهِ، فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ شَاهَدَ أَوْ سَمِعَ يَتَقَبَّلُ ذِهْنُهُ

<sup>(</sup>١) أخرجها مسلم: كتاب صفات المنافقين، باب صفة القيامة، رقم (٢٧٨٦/ ١٩).

<sup>(</sup>٢) عزاه شارح الطحاوية (ص:١٧٧ - ١٧٨) للفخر الرازي في كتابه «أقسام اللذات»، وانظر: إغاثة اللهفان (١/ ٤٥).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم (٢٧٨٨/ ٢٥)، من حديث ابن عمر رَضَالِلَهُ عَنْهَا.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِي: «يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الحَلْقِ عَلَى إِصْبَعِ<sup>١١</sup>» أخْرَجَاهُ<sup>(١)</sup>.

ذلك بغَيْرِ أَنْ يَشْعُرَ بِالتَّمْثِيلِ، فَيَنْبَغِي أَنْ نَكُفَّ؛ لأَنَّ هَذَا لَيْسَ بواجِبٍ حتَّى نَقُولَ: يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُبَلِغَ كَمَا بَلَغَ الرَّسُولُ ﷺ بالقَوْلِ والفِعْلِ، أمَّا إذَا كُنَّا نَتكلَّمُ مَعَ طَلَبَةٍ عِلْمٍ أَوْ مَعَ إِنْسَانٍ مُكابِرٍ يَنْفِي هَذَا ويُرِيدُ أَنْ يُحُوِّلَ المَّعْنَى إِلَى غَيْرِ الحَقِيقَةِ – فحينئذٍ نَفْحَلُ كَمَا فَعَلَ الرَّسُولُ ﷺ.

فَلُوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ. لكنْ قَالَ: سَمِيعٌ بِلَا سَمْعِ وَبَصِيرٌ بِلَا بَصَرٍ. مَعَ أَنَّ الرَّسُول عَلَيْهَالصَّلَاثُوَالسَّلَامُ حِينَ قَرَأٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللّهَ يَالُمُرُكُمْ أَن ثُوَدُواْ الْأَمْنَاتِ إِلَىٰ آهَلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَخَكُمُواْ بِالْمَدْلِ ۚ إِنَّ اللهَ نِيمَا يَمِظُكُم لِيَّةٍ إِنَّ اللهَ كَانَ سَيمًا بَصِيرًا﴾ [النساء:٥٨] وَضَعَ إِنْهَامَهُ عَلَى أُذُنِهِ والَّتِي تَلِيهَا عَلَى عَنْبِهِ، وأَبُو هُرَيْرَةَ حِينَ حَدَّثَ بِهِ كذلِكَ (٣).

فهَذَا الإِنْسَانُ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ بِلا سَمْعِ بَصِيرٌ بِلا بَصَرٍ. نقولُ لَهُ هَكَذَا، وكذلِكَ الَّذِي يُنْكِرُ حَقِيقَةَ اليَدِ ويَقُولُ: إِنَّ اللهَ لَا يَقْبِضُ السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ، وأنَّ مَعْنَى قَبْضَتِه، أَيْ: فِي تَصَرُّفِهِ، فهَذَا نَقُولُ لَهُ كَمَا فَعَلَ الرَّسُولُ ﷺ.

فالمَقامُ لَيْسَ بالأمْرِ السَّهْلِ، بَلْ هُوَ أَمْرٌ صَعْبٌ وَدَقِيقٌ للغَايَةِ؛ فإنَّهُ يُحْشَى مِنْ أَنْ يَقَعَ أَحَدٌ فِي مُخذُورِ كَانَ بإمْكانِكَ أَنْ تُمُسِكَ عَنْهُ، وهَذَا هُوَ فِعْلُ الرَّسُولِ ﷺ فِي جَمِيع تَصَرُّفَاتِهِ إِذَا تَأَمَّلْتُهَا، حَتَّى الأَمُورُ العَمَلِيَّةُ قَدْ يُؤَجِّلُهَا إِذَا خافَ مِنْ فِتْنَةٍ أَوْ مِنْ شَيْءٍ أَشَدَّ ضَرَرًا، كَمَا أَخْرَ بِناءَ الكَعْبَةِ عَلَى فَواعِدِ إِبْرَاهِيمَ؛ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَكُونَ فِتْنَةً لَقُرَيْشِ الَّذِينَ أَسْلَمُوا حَدِيثًا".

[١] قَوْلُهُ: «وَالمَاءَ والثَّرَى عَلَى إِصْبَعِ» هَذَا لَا يُنافِي قَوْلُهُ: «الأَرْضِينَ عَلَى إِصْبَعِ» لأَنَّهُ يُقالُ: «المَاءَ والثَّرَى عَلَى إِصْبَعِ» لأَنَّهُ يُقالُ: «المَاءَ والثَّرَى عَلَى إِصْبَعِ» أي: الأَرْضَ كُلَّهَا عَلَى إِصْبَعِ، ويُرادُ بالإِصْبَع الجِنْسُ، وإلَّا لَتُنافَضَ مَعَ مَعْنَى

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَمَا قَنَدُوا اللَّهَ حَقَّ قَذْرِهِ.﴾، وقم (٤٨١١)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم (٢٧٨٦)، من حديث ابن مسعود رَيَخَلِلَّفِيّنَةُ.

<sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في الجهمية، رقم (٤٧٢٨)، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص:٤٧، ٤٣) والحاكم (٢/ ٤٢) – وقال: «صحيح، ولم يخرجاه، وقد احتج مسلم بحرملة بن عمران وأبي يونس، والباقون متفق عليهم» ووافقه الذهبي على شرط مسلم، والبيهقي في «الأسهاء والصفات» (ص:١٧٩١) وابن حبان (١٧٣٧ –موارد). وأورده السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ١٧٥) وعزاه أيضًا لابن المنذر وابن أبي حاتم؛ عن أبي هريرة رَهَوَالِيَلَةَعَنَهُ. وانظر: «تحفة الأشراف» (١/ ٩٥) (رقم ٢٥٤٧) وهجامع الأصول» (٧/ ٥٧).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب فضل مكة وبنيانها، رقم (١٥٨٦)، ومسلم: كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، رقم (١٣٣٣)، من حديث عائشة وَيَوَالَقِيْمَةِا.

الحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَةُ: «الشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعِ، والمَاءَ عَلَى إِصْبَعِ، وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعِ»، إذِ النَّكِرَةُ إذَا كُرِّرَتْ بِلَفْظِ النَّكِرَةِ فالثَّانِي هُوَ الأَوَّلُ غَالِبًا، فيْقالُ: الماءُ والثَّرى كِنايَةٌ عَنِ النَّانِي هُوَ الأَوَّلُ غَالِبًا، فيْقالُ: الماءُ والثَّرى كِنايَةٌ عَنِ النَّوْفِ الثَّرَى عَلَى إِصْبَع وسَكَتَ عَنِ الباقِي، إمَّا اخْتِصَارًا أوِ افْتِصَارًا.

[١] قَوْلُهُ: وَلِمُسْلِم عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «يَطْوِي اللهُ السَّمَوَاتِ...» سَبَقَ مَعْنَى هَذَا الحَتِديثِ، وأنَّ المُرَادَ بالطَّيِّ الطَّيِّ الطَّيِّ الجَتِيقِيُّ.

[٧] قَوْلُهُ: «ثُمَّ يَقُولُ: آنَا المَلِكُ» يَقُولُ ذلِكَ ثَناءً عَلَى نَفْسِهِ سُبْحَانَهُ، وتَنْبِيهَا عَلَى عَظَمَـتِهِ الكامِلَةِ، وعَلَى مِلْكِهِ الكامِلِ، وَهُوَ السُّلْطَانُ، فَهُوَ مالِكُ ذُو سُلْطَانِ، وهَذِه الجُمْلَةُ كِلَا جُزْأَيَّهَا مَعْرِفَةٌ، وإذَا كَانَ المُبَّنَدَأُ والحَّبَرُ كِلاهُمَّا مَعْرِفَةٌ فإنَّ ذلِكَ مِنْ طُرُقِ الحَـضرِ، أيْ: أنَا الَّذِي لِي المِلْكِيَّةُ المُطْلَقَةُ والسَّلْطَانُ النَّاثُمُ، لَا يُنازِعُنِي فِيهِهَا أَحَدٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَيْنَ الجَبَّارُونَ؟» الاسْتِفْهَامُ للتَّحَدِّي، فيَقُولُ: أَيْنَ الْمُلُوكُ الَّذِينَ كَانُوا فِي الدُّنْيَا لَهُمُ السُّلْطَةُ والتَّحَبُّرُ والتَّكَبُّرُ عَلَى عِبادِ اللهِ؟ وفِي ذلِكَ الوَقْتِ يُحْشَرُونَ أَمْثالَ الذَّرِ يَطُؤُهُمُ النَّاسُ بِاقْدَامِهِمْ.

[٤] قَوْلُهُ: «يَطْوِي الأَرْضِينَ السَّبْعَ» أشارَ اللهُ فِي القُرْآنِ إِلَى أَنَّ الأَرْضِينَ سَبْعٌ، ولَمْ يَرِدِ العَدَدُ صَرِيحًا فِي القُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ اللّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَنَوَتِ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق:١٦]، والْمَاأَلَلُهُ هُنَا لَا تَصِحُّ إِلَّا فِي العَدَدِ؛ لأنَّ الكَيْفِيَّةَ تَتَعَذَّرُ المُّاأَلَلُةُ فِيهَا. وأَمَّا السُّنَّةُ فَقَدْ صَرَّ حَثْ بعِدَّةِ أَحَادِيثَ بأنَّها سَبْعٌ.

[٥] قَوْلُهُ: «ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ مِشِهَالِهِ» كَلِمَةُ (شِهَالِ) الْحَتَلَفَ فِيهَا الرُّوَاةُ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَثْبَتَهَا، ومِنْهُمْ مَنْ اسْقَطَهَا، وقَدْ حَكَمُوا عَلَى مَنْ أَثْبَتَهَا بالشُّذُوذِ؛ لأَنَّهُ خَالَفَ ثِقَتَيْنِ فِي رِوايَتِهَا عَنِ ابْنِ عُمَرَ. ومِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ نَاقِلَهَا ثِقَةٌ، ولكنَّهُ قَالْهَا مِنْ تَصَرُّ فِهِ (١٠. وأصْلُ هَلِهِ التَّخْطِئَةِ هُوَ مَا ثَبَتَ فِي (صَحِيحٍ مُسْلِمٍ):

<sup>(</sup>١) قال البيهقي في «الأسياء والصفات» (ص: ٣٤٤): «ذكر الشيال فيه تفرد به عمر بن حمزة عن سالم، وقد روى هذا الحتييث نافع وعبيد الله بن مقسم عن ابن عمر، ولم يذكرا فيه الشيال، ورواه أبو هريرة رَهَوَلِيَشَاعَنَهُ وغيره عن النبي ﷺ فلم يذكر أحد منهم الشيال، وروي ذكر الشيال في حديث آخر غير هذه القصة إلا أنه ضعيف بمرة، تفرد بأحدهما جعفر بن الزبر، وبالآخر يزيد الرقاشي، وهما متروكان، وكيف يصح ذلك وصح عن النبي ﷺ أنه سمى كلتا يديه يمين؟! وكأن من قال ذلك أرسله من لفظه على ما وقع له، أو على عادة العرب في ذكر الشيال في مقابلة اليمين». وانظر أيضًا: «التذكرة» للقرطبي (ص: ٢١٦) «فتح الباري» (٣٩٦/١٣) «الأنوار البهية» (١/ ٣٥٧).

ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَيْنَ الجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ المُتَكَبِّرُونَ؟ »(١).

وَرُوِيَ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالأَرَضُونَ السَّبْعُ فِي كَفِّ الرَّحْنِ [1] إِلَّا كَخَرْدَلَةٍ [1] فِي يَدِ أَحَدِكُمْ» (٢).

= أنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «اللَّفْسِطُونَ عَلَى مَنابِرَ مِنْ نُورٍ عَلَى يَمِينِ الرَّحْمَنِ، وَكِلْتَا يَكَيْهِ يَمِينٌ»<sup>(۱)</sup>، وهَذَا يَقْتَضِى أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ يَدَّ يَمِينٌ وِيَدُّ شِمَالٌ.

ولكنْ إِذَا كَانَتْ لَفْظَةُ (شِيالِ» تَحْفُوظَةً، فهي عِنْدِي لا تُنافِي «كِلْتا يَدَيْهِ يَمِينٌ»؛ لأنَّ المُغنَى أنَّ اليَدَ اللَّمُخُوى لَيْسَتْ كَاليَدِ الشَّهالِ بالنَّسْيَةِ للمَخْلُوقِ، ناقِصَةً عَنِ اليَدِ اليُمْنَى، فقَالَ: «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ " أَيْ: لَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ، ويُؤَيِّدُ هَذَا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ آدَمَ: «اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي وكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ مُبَارَكَةٌ "أَنْ الْمَالِ اللَّهُ عَنْ اللَهِ دُونَ الأُخْرَى، مُبَارَكَةٌ "أَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَهِ دُونَ الأُخْرَى، قَالَ: «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينَ الرَّحْنِ اللَّهُ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ اللَّهُ عَنْ اللَهِ مُعْنَ الرَّحْنِ الرَّحْنِ اللَّهُ عَلَى يَمِينِ الرَّحْمَنِ اللَّهُ عَنْ اللَهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى يَمِينِ الرَّحْمَنِ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى يَمِينِ الرَّحْمَنِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنْ اللَهُ عَلْ اللَهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنْ اللَهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنْ اللَهُ اللَّهُ عَلَى اللَهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ الللَ

وعَلَى كلِّ: فَإِنَّ يَدَيْهِ شُبْحَانَهُ اثْنَتَانِ بِلاَ شَكَّ، وكُلُّ واحِدَةٍ غَيْرُ الأُخْرَى، وإذَا وصَفْنَا اللِّذَ الأُخْرَى بالشِّمالِ فَلَيْسَ الدَّرَادُ أَنَّهَا أَقَلُ قُوَّةً مِنَ الدِّدِ الدُّمْنَى، بَلْ كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ. والوَاحِبُ عَلَيْنَا أَنْ تَقُولَ: إِنْ ثَبَتَتْ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَنَحْنُ نُؤْمِنُ مِهَا ولَا مُنافَاةَ بَيْنَهَا وبَيْنَ قَوْلِهِ: «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ» كَمَا صَبَقَ، وإِنْ لَمْ تَنُبُثُ فَلَنْ نَقُولَ هَا.

[١] قَوْلُهُ: «فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ» هَكَذَا ساقَهُ المُؤَلِّفُ والَّذِي فِي ابْنِ جَرِيرٍ: «فِي يَدِ اللهِ» فَفِيهَا سَاقَهُ المُؤَلِّفُ إِنْباتُ الكَفِّ للهِ تَعَالَى إِنْ كَانَ السِّيَاقُ مَحْفُوظًا، وإلَّا فَفِيهِ إِنْباتُ اليدِ. أمَّا الكفُّ فَقَدْ ثَبَتَتْ فى أَحَادِيثَ أُخْرَى صَحِيحَةٍ.

[٧] قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا كَخَوْدَلَةٍ ﴿ هِيَ حَبَّهُ نَبَاتٍ صَغِيرَةٌ جِدًّا، يُضْرَبُ بِهَا المَثْلُ فِي الصّغرِ والقِلَّةِ، وهَذَا

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب صفات المنافقين، باب صفة القيامة، رقم (٢٧٨٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه ابن جرير (٢٤/٧٤). وفي إسناده عمرو بن مالك التُكري. قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٨/ ٩٦): «ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مات سنة تسع وعشرين ومنة، وقال: يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه، يخطئ ويغرب». وقال الشيخ سليهان بن عبد الله؛ كما في «إبطال التنديد» (ص: ١٧٠) «وهذا الإسناد في نقدي صحيح».

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، رقم (١٨٢٧)، من حديثٌ عبد الله بن عمرو بن العاص رَصَلَقةَ عَنْهُا.

<sup>(</sup>٤) أخرجه الترمذي مطولًا: كتاب تفسير القرآن، رقم (٣٣٦٨)، وقال: "حسن غريب"، والحاكم مختصرًا (٢٦٣/٤) -وصححه، ووافقه الذهبي- وابن أبي عاصم في "السنة" (٢٠٥، ٢٠٥)، من حديث أبي هريرة وَهَوَالِشَهَنَهُ. وصححه الألباني؟ كما في تعليقه على «المشكاة» (٣/ ١٣٣٢).

وَقَالَ ابنُ جَرِيرِ [١٠: حَدَّثَنِي يُونُسُ، أَخْبَرَنَا ابنُ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ ابنُ زيدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا السَّمَوَاتُ السَّبعُ فِي الكُرْسِيِّ إِلَّا كَدَرَاهِمَ سَبْعَةٍ ٱلْقِيَتْ فِي تُرْسٍ

قَالَ: وَقَالَ أَبُو ذَرِّ رَحَالِلَهُ عَنهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا الكُوْسِيُّ فِي العَرْشِ [1] إِلَّا كَحَلْقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ أَلْقِيَتْ بَيْنَ ظَهْرَيْ فَلَاةٍ مِنَ الأَرْضِ» (١).

يَدُلُّ عَلَى عَظَمَتِهِ شُبْحَانَهُ، وآنَهُ شُبْحَانَهُ لا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ، والأمْرُ أغظمُ مِنْ هَذَا التَّمْثِيلِ التَّقْرِيبِيِّ؛
 لائة تَعَالَى لا تُدْرِكُهُ الأبصارُ، ولا تُحِيطُ بِهِ الأفهامُ.

[1] قَوْلُهُ: «قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ» هُوَ الْهُضَّرُ المَشْهُورُ رَحَمُهُاللَّهُ، ولهُ تَفْسِيرٌ آثَرِيٌّ يَعْتَعِدُ فِيهِ عَلَى الآثارِ، لكنْ آفَتُهُ أَنَّهُ لَمْ يُمَحِّصْ هَذِهِ الآثارَ، وأَتَى بالصَّحِيحِ والضَّعِيفِ ومَا دُونَ الضَّعِيفِ أيضًا، وكأَنَّهُ رَحَمُهُاللَّهُ أَرادَ أَنْ يُقَيِّدَ هَذَا وجَعَلَ الحُكْمَ بالصَّحَّةِ والضَّعْفِ مَوْكُولًا إِلَى القارِئِ، ورُبَّهَا كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ مَرَّةً ثَانِيَةً ويُمَحِّصَهُ، ولكنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ ذلكَ.

[٧] قَوْلُهُ: «مَا السَّمَوَاتُ السَّبُعُ فِى الكُوْسِيِّ إِلَّا كَلَرَاهِمَ سَبْعَةٍ أُلْقِيَتْ فِى تُوْسٍ» الكُوْسِيُّ: مَوْضِعُ فَلَمَيِ اللهِ تَعَالَى، هَكَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضَائِلْتَهُ عَنْهَا، والدَّرَاهِمُ: جَمْعُ دِرْهَمٍ، وَهُوَ النَّقَدُ مِنَ الفِضَّةِ، والتَّرْسُ: شَيْءٌ مِنْ جِلْدٍ أَوْ خَشَبٍ يُحْمَلُ عِنْدَ القِتَالِ يُتَقَى بِهِ السَّيْفُ والرُّمْجُ ونَحُوُهُمَا.

[٣] قَوْلُهُ: «مَا الكُوسِيُّ فِى العَوْشِ» أَيْ: بالنَّسْبَةِ إليْهِ، والعَوْشُ هُوَ المَخْلُوقُ العَظِيمُ الَّذِي اسْتَوَى عَلَيْهِ الرَّحْنُ، ولَا يَقْدُرُ قَدْرَهُ إِلَّا اللهُ عَنَّهَجَلَّ، والمُرَادُ بالحَلْقَةِ حَلْقَةُ الدِّرْعِ، وَهِيَ صَغِيرَةٌ ولَيْسَتْ بشَيْءِ بالنِّسْبَةِ إِلَى فَلاةِ الأرْض.

وهَذَا الحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى عَظَمَتِهِ عَزَقِجَلَّ، فيَكُونُ مُناسِبًا لتَفْسِيرِ الآيَةِ الَّتِي جَعَلَهَا الْمُؤَلِّفُ تَرْجَمَةً للباب.

<sup>(</sup>١) أخرجه ابن جرير (٣/ ٧، ٨). وقال الشيخ سليان بن عبد الله؛ كما في «إبطال التنديد» (ص: ١٧٠): «رواه أصبغ بن الفرج بهذا الطريق واللفظ، وهو مرسل، وعبد الرحمن بن زيد ضعيف». وأخرجه محمد بن أبي شببة في «العرش» (٨٥). وفي إسناده إسهاعيل بن مسلم المكي؛ كما في «السلسلة» (١٠٩) وهو متروك. وفيه أيضًا: المختار بن غسان، مجهول لا يعرف بحرح ولا تعديل. انظر: «التهذيب» (١٠/ ١٨). وأخرجه البيهقي في «الأسهاء والصفات» (ص: ٤٠٤ - ٥٠٤). وفيه يحيى بن سعيد: قال ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ١٩): «يروي المقلوبات والملزقات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد». وفيه أيضًا ابن جريج، وهو مدلس، وقد عنعنه. وأخرجه أيضًا من طريق آخر، وفيه: إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني، كذبه أبو حاتم وأبو زرعة؛ كما في «الميزان» (١/ ٧٧ – ٧٧). وأخرجه ابن مردويه كما في «تفسير ابن كثير» (٢/ ٢٠٩). وأخرجه ابن مردويه كما في «تفسير ابن كثير»

## وَعَنِ ابنِ مَسْعُودٍ اللَّهَا قَالَ: «بَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنيَا وَالَّتِي تَلِيهَا خَمْسُ ِاتَّةِ عَامُ [1].......

[1] قَوْلُهُ: "وعَنِ ابْنِ مَسْعُودِ... » هَذَا الحَدِيثُ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ، لكنَّهُ مِنَ الأَشْيَاءِ الَّتِي لَا بَجَالَ للرَّأْيِ فِيهَا، فَيَكُونُ لَهُ حُكُمُ الرَّفْعِ؛ لأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَهَا لِللَّاعَةِ لَمْ يُعْرَفْ بالأَخْذِ عَنِ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ.

[٧] قَوْلُهُ: «بَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا والَّتِي تَلِيهَا خُمْسُإِنَةِ عَامٍ»، وعَلَى هَذَا تَكُونُ السَّافَةُ بَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا والماءِ اْرْبَعَةَ آلافِ سَنَةٍ. وِفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «إِنَّ كِفَفَ كُلِّ سَمَاءٍ خَمْسُإِنَّةِ عَامٍ السَّمَاءِ الدُّنْيَا والماءِ سَبْعَةُ آلافٍ وخَمْسَرِائَةِ عامٍ، وإِنَّ صَحَّ الحَدِيثُ فمعناهُ أَنَّ عُلُّواللهِ عَزَقِيَلَ بَعِيدٌ جدًّا.

فإنْ قِيلَ: يَرِدُ عَلَى هَذَا مَا ذَكَرَهُ المُعاصِرُونَ اليَوْمَ مِنْ أَنَّ بَيْنَنَا وِبَيْنَ بَعْضِ النَّجُومِ والمَجَرَّاتِ مَسافاتٍ عَظِيمَةً؟

يقالُ فِي الجَوَابِ: إنَّهُ إِذَا صَحَّتِ الأَحَادِيثُ عَنْ رَسُول اللهِ ﷺ فإنَّا نَضْرِبُ بِمَا عَارَضَهَا عُرْضَ الحائِطِ، لكنْ إِذَا قُدِّرَ أَنَنَا رَأَيْنَا الشَّيْءَ بَأَعْيُبِنَا، وأَدْرَكْنَا بأَبْصارِنَا وحَواسِّنَا – فَفِي هَذِهِ الحالِ يَجِبُ أَنْ نَسْلُكَ أَحَدَ أَمْرَيْنِ:

الأوَّلُ: مُحاوَلَةُ الجَمْعِ بَيْنَ النَّصِّ والوَاقِعِ إِنْ أَمْكَنَ الجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأِيِّ طَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ الجَمْعِ.

النَّانِي: إِنْ لَمْ يُمْكِنِ الجَمْعُ تَبَيَّنَ ضَعْفُ الحَدِيثِ؛ لأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ للأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ أَنْ كُالِفَ شَيْئًا حِسِّيًّا واقِعًا أَبدًا، كَمَّا قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ فِي كِتابِهِ "العَقْلُ والنَّقْلُ»: ﴿لَا يُمْكِنُ للدَّلِيلَيْنِ الفَقْطِيقِينِ أَنْ يَتَعَارَضَا أَبدًا؛ لأَنْ تَعارُضَهُمَا يَقْتَضِي إِمَّا رَفْعَ النَّقِيضَيْنِ أَوْ جُمْعَ النَّقِيضَيْنِ، وهَذَا مُسْتَحِيلٌ، فَإِنَّ التَّعَارُضُ بَيْنَهُمَا فِإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ تَعَارُضٌ ويَكُونُ الخَطَأُ مِنَ الفَهْمِ، وإمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا فَإِنَّا اللَّهُ يَكُونَ أَحَدُهُمَا فَإِنَّا اللَّهُ يَكُونَ أَحَدُهُمَا فَإِنَّا اللَّهُ إِنَّ النَّعَارُضُ ويَكُونُ الخَطَأُ مِنَ الفَهْمِ، وإمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا فَإِنَّا النَّعَارُ ضَ بَيْنَهُمَا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ تَعَارُضٌ ويَكُونُ الخَطَأُ مِنَ الفَهْمِ، وإمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا فَإِنَّا والآخَرُ وَقَامِياً».

فإذا جَاءَ الأمْرُ الواقِعُ الَّذِي لَا إشْكالَ فِيهِ مُحَالِفًا لظاهِرِ شَيْءٍ مِنَ الكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ فإنَّ ظاهِرَ الكِتَابِ يُوَّوَّلُ حتَّى يَكُونَ مُطابِقًا للواقِع.

مِثالُ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ نَبَارَكَ ٱلَّذِى جَمَعَلَ فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَجَمَعَلَ فِهَا سِرَبُهَا وَقَسَمُرًا مُّنِيدًا ﴾ [الغرقان:٢١]، وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَمَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ ثُورًا ﴾ [نوح:٢١] أيْ: فِي السَّمَوَاتِ.

<sup>(</sup>١) هذا اللفظ قطعة من حديث الأوعال؛ كها هو في «المسند» (٢٠٦/١) و«المستدرك» (٢١٢/٢) وغيرهما. وانظر تخريج حديث الأوعال بكهاله: (صــ ٨٣٩) مع بيان ضعفه.

وَبَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ وَسَمَاءٍ خُمْسُبِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ والكُرْسِيِّ خُسُبِائَةِ عَامٍ، وَبَيْنَ الكُرْسِيِّ وَالمَاءِ خُسُبِائَةِ عَامٍ، وَالعَرْشُ فَوْقَ المَاءِ، واللهُ فَوْقَ العَرْشِ<sup>[11</sup>،.....

· والآيةُ الثانِيَةُ اشَدُّ إِشْكالًا مِنَ الآيَةِ الأُولَى؛ لأنَّ الآيَةَ الأُولَى يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ: الْمَرَادُ بالسَّمَاءِ العُلُوَّ، ولكنِ الآيَّةُ الثانِيَةُ هِيَ المُشْكِلَةُ جِدَّا، والمَعْلُومُ بالحِسِّ المُشاهَدِ أَنَّ القَمَرَ لَيْسَ فِي السَّمَاءِ نَفْسِهَا، بَلْ هُرَ فِي فَلَكِ بَيْنَ السَّمَاءِ والأرْضِ.

والجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ القُرْآنُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ القَمَرَ مُرَصَّعٌ فِي السَّمَاءِ كَمَا يُرَصَّعُ المِسْمَارُ فِي الحَشَبَةِ دَلالَةً قَطْعِيَّةً، فإنَّ قَوْلَهُمْ: إنَّنا وصَلْنَا القَمَرَ. لَيْسَ صَحِيحًا، بَلْ وَصَلُوا جِرْمًا فِي الجَّوِّ ظَنُّوهُ القَمَرَ.

لكنِ القُرْآنُ لَيْسَ صَرِيحًا فِي ذلكَ، ولَيْسَتْ دلالتُهُ قَطْعِيَّةً فِي أَنَّ القَمَرَ مُرَصَّعٌ فِي السَّمَاءِ، فَآيَةُ الفُرْقانِ قَالَ اللهُ فِيهَا: ﴿ نَبَرَكَ اللّهِ عَكَلْ فِي السَّمَاءِ مُؤْجًا وَجَمَلَ فِيهَا سِرَجًا وَكَمَرًا مُثْنِيرًا ﴾ [الفرقان:٢١]، فيمُمكِنُ أَنْ يَكُونَ المُرَاةُ بِالسَّمَاءِ العُلُوَّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاتُهُ وَالرَعد:١٧]، والماءُ يَنْزِلُ مِنَ السَّحابِ المُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ والأَرْضِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَالسَّمَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ والأَرْضِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَالسَّمَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ والأَرْضِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَالسَّمَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَالسَّمَاءِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَالسَّمَاءِ المُسْتَخَرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَالسَّمَاءِ المُسْتَخَرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَالسَّمَابِ المُسْتَخَرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، كَمَا قَالَ اللهُ اللهُ وَالْمَاءِ اللهُ قَالَ اللهُ اللّهُ الللللّهُ وَاللّهَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْوَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ وَلَهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّه

وأمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَجَمَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ فُرَّا﴾ فيُمْكِنُ فِيهَا التَّاْوِيلُ أيضًا بَانْ يُقالَ: المُرَادُ لقَوْلِهِ: ﴿فِيهِنَّ﴾ فِي جِهَتِهِنَّ، وجِهَةُ السَّمَوَاتِ العُلُوُّ، وحينئذٍ يُمْكِنُ الجَمْعُ بَيْنَ الآيَاتِ والوَاقِعِ.

[١] قَوْلُهُ: «واللهُ فَوْقَ العَرْشِ» هَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ بإثْباتِ عُلُوِّ اللهِ تَعَالَى عُلُوًّا ذَاتِيًّا، وعُلُوُّ اللهِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

أَ– عُلُوّ الصَّفَةِ، وهَذَا لَا يُنكِرُهُ أَحَدٌ يَنتَسِبُ للإِسلامِ، والمُرَادُ بِهِ كَمالُ صِفَاتِ اللهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ إِلْلَاِضَءَ مَثَلُ السَّوْمِ ۖ وَيَقِ الْمَشَلُ ٱلْأَضَلُ وَهُوَ الْمَزِيزُ ٱلْمَكِيمُ ﴾ [النحل: ٢٠].

ب- عُلُوِّ الذاتِ، وهَذَا أَنْكَرَهُ بَعْضُ الْمُنْتَسِينَ للإِسْلامِ، فيَقُولُونَ: كُلُّ العُلُوِّ الوَارِدِ المُضافِ إِلَى اللهِ الْمُرَادُ بِهِ عُلُوُّ الصَّفَةِ، فيَقُولُونَ فِي قَوْلِهِ ﷺ: "وَاللهُ فَوْقَ العَرْشِ" أَيْ: فِي القُوَّةِ والسَّيْطَرَةِ والسُّلْطَانِ، ولَيْسَ فَوْقَهُ بذاتِهِ. ولَا شَكَّ أَنَّ هَذَا تَحْرِيفٌ فِي النَّصُوصِ وتَعْطِيلٌ فِي الصَّفَاتِ. والَّذِينَ أَنْكَرُوا عُلُوَّ اللهِ بَذَاتِهِ انْقَسَمُوا إِلَى قِسْمَيْنِ:

أ- مَنْ قَالَ: إِنَّ اللهَ بَذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكانٍ، وهَذَا لَا شَكَّ ضَلالٌ مُقْتَضِ للكُفْرِ.

لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِكُمْ " (الْ أَخْرَجَهُ ابنُ مَهْدِيِّ، عَنْ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِم، عَنْ زِرِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ. وَرَوَاهُ بِنَحْوِهِ المَسْعُودِيُّ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَاتِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ. قَالَهُ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمُهُ اللهُ تَعَالَى. قَالَ: «وَلَهُ طُرُقٌ» (۱۱.

وَعَنِ العَبَّاسِ [٢] بنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ رَعِلَيْكَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «هَلْ تَدْرُونَ كَمْ [٢]....

ب- مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا فَوْقُ وَلَا تَخْتُ وَلَا يَمِينُ وَلَا شِمالُ، وَلَا مُتَّصِلٌ بِالحَلْقِ وَلَا مُنْفَصِلٌ عَنِ الحَلْقِ، وهَذَا إِنْكَارٌ مَحْضٌ لِوُجُودِ اللهِ، والعِياذُ باللهِ؛ ولهَذَا قَالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ: لَوْ قِيلَ لِنَا: صِفُوا العَدَمَ. مَا وَجَدْنَا أَبْلَغَ مِنْ هَذَا الوَصْفِ. فَفَرُّوا مِنْ شَيْءٍ دَلَّتْ عَلَيْهِ النَّصُوصُ والعُقُولُ والفِطَرُ إِلَى شَيْءٍ تُنْكِرُهُ النَّصُوصُ والعُقُولُ والفِطُرُ.

[١] قَوْلُهُ: ﴿لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمالِكُمْ﴾ يَشْمَلُ أَعْمالَ القُلُوبِ وأَعْمالَ الجُوارِحِ، المُرْبِيَّ مِنْهَا والمَسْمُوعَ، وذَلِكَ لعُمُومِ عِلْمِهِ وسَعَتِهِ، وإثَّمَا أَتَى بذلِكَ بَعْدَ ذِكْرِ عُلُوّهِ؛ لِيُبيِّنَ أَنْ عُلُوّهُ لَا يَمْنَعُ عِلْمَهُ بأعْمالِنَا، وَهُوَ إِشَارَةٌ واضِحَةٌ إِلَى عُلُوّ ذاتِهِ تَبَالِكَوْقَالَ.

[۲] قَوْلُهُ: «العَبَّاسُ» يُقالُ: العَبَّاسُ وعَبَّاسٌ، و(أل) هُنَا لَا تُفِيدُ التَّغْرِيفَ؛ لأنَّ (عَبَّاسٌ) مَعْرِفَةٌ؛ لكوْنِهِ عَلَيًا، لكنَّهَا لِلَمْحِ الأصْلِ، كَمَا يُقالُ: الفَضْلُ لفَضْلِهِ، والعَبَّاسُ لعُبُوسِهِ عَلَى الأعْداءِ، قَالَ ابْنُ مالِكِ:

وَبَعْضِضُ الْاعْسَلَامِ عَلَيْسِهِ دَخَسَلًا لِلَمْسِحِ مَا قَدْ كَسَانَ عَنْهُ نُقِسَلًا")

[٣] قَوْلُهُ: «هَلْ تَدْرُونَ» «هَل» اسْتِفْهَامِيَّةٌ يُرادُ بِهَا أَمْرَانِ:

أ- التَّشْوِيقُ لِهَا سَيُذْكَرُ.

ب- التَّنْبِيهُ إِلَى مَا سَيُلْقِيهِ عليْهِمْ، وهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ هَلَ أَتَنكَ حَدِيثُ ٱلْغَنشِيَةِ ﴾ [الغاشية:١]، هَذَا تَنْبِيهُ وَتَشْوِيقٌ إِلَى شَيْءٍ مِنْ آياتِ اللهِ الكَوْنِيَّةِ.

<sup>(</sup>۱) أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (ص:٢٦) وفي «النقض على المريسي» (ص:٢٧، ٩٠، ١٠٥) وابن خزيمة في في «التوحيد» (ص:١٠٥، ٢٠٦، ٣٧٦، ٣٧٧) والطبراني في «الكبير» (٨٩٨٧) والبيهقي في «الأسهاء» (ص:٤٠١) والخطيب في «الموضح» (٢/٤٧). وقد صححه ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإِسلامية» (ص:١٠٠) والذهبي في «العلو» (ص:٦٤). وقال الهيشمي (١/٨٦) بعدما عزاه للطبراني: «رجاله رجال الصحيح».

<sup>(</sup>٢) «ألفية ابن مالك» (ص:١٥).

بَيْنَ السَّيَاءِ وَالأَرْضِ؟» قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ اللَّهِ قَالَ: «بَيْنَهُهَا مَسِيرَةُ خَسْسِاتَةِ سَنَةٍ اللَّ وَمِنْ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَسْسِائَةِ سَنَةٍ، وَكِنْفُ كُلِّ سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَسْسِائَةِ سَنَةٍ، وَبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ

وقولُلُهُ تَعَالَى: ﴿ هَلَ أَدُلُكُو عَلَى عِنَوْ نُنجِيكُم مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الصف: ١٠]، هَذَا تَنْبِيهٌ وتَشْوِيقٌ عَلَى شَيْءٍ
 مِنْ آياتِ اللهِ الشَّرْعِيَّةِ وَهُوَ الإِيهانُ والعَمَلُ الصَّالِحُ.

وقَوْلُهُ: ﴿فُلْ هَلْ نَنَيْتُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا ﴾ [الكهف:١٠٣] تَنْبِيهٌ وتَحْذِيرٌ.

وقَوْلُهُ: ﴿قُلْ هَلْ أَنْيَتِكُمْ مِثِرٍ مِن ذَلِكَ مَثْرَبَةً عِندَ اللّهِ﴾ [المائدة:٦٠] تَنْبِيهٌ وتَخَذِيرٌ، واخْتِلَافُ هَذِهِ المَعانِي بحَسَبِ القَرائِنِ والسِّيَاقِ، وإلَّا فالأصْلُ فِي الاسْتِفْهَام أنَّهُ طَلَبُ العِلْم بالشَّيْءِ.

قَوْلُهُ: «كُم» اسْتِفْهَامِيَّةٌ.

[1] قَوْلُهُ: «قُلْنَا: اللهُ ورَسُولُهُ أَعْلَمُ» جَاءَ العَطْفُ بالواوِ؛ لأنَّ عِلْمَ الرَّسُولِ مِنْ عِلْمِ اللهِ، فَهُو الَّذِي يُعْلِمُهُ بِهَا لَا يُدْرِكُهُ البَشَرُ. وكذلِكَ فِي المَسَاتِلِ الشَّرْعِيَّةِ يُقالُ: اللهُ ورَسُولُهُ أَعْلَمُ؛ لأَنَّهُ ﷺ أَعْلَمُ الخَلْقِ بَشْرَعِ اللهِ، وعَلمُهُ بِهِ مِنْ عِلْمِ اللهِ، ومَا قَالَهُ ﷺ فِي الشَّرْعِ فَهُو كَقَوْلِ اللهِ، ولَيْسَ هَذَا كَقُولِهِ: «مَا شَاءَ اللهُ وشِئْتَ» (ا)؛ لأنَّ هَذَا فِي بَابِ القَدَرِ والمَشِيئَةِ، ولَا يُمْكِنُ أَنْ يُجْعَلَ الرَّسُولُ ﷺ مُشارِكًا للهِ فِي ذلكَ، بَلْ يُقالُ: مَا شَاءَ اللهُ مُعْ يَعْطَفُ بِرْنُمَّ)، والضَّابِطُ فِي ذلكَ أَنَّ الأُمُورَ الشَّرْعِيَّةُ مَلا يَعْضَفُ بالواوِ، وأمَّا الكَرْنِيَّةُ فَلا.

ومِنْ هُنَا نَعْرِفُ خَطَأَ وجَهْلَ مَنْ يَكْنتُبُ عَلَى بَغْضِ الأَعْمَالِ: ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللهُ عَلَكُمُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:١٠٥] بَعْدَ مَوْتِ الرَّسُـولِ ﷺ وتَعَذُّرِ رُؤْيَتِهِ، فاللهُ يَرَى، ولكـنْ رَسُـولُهُ لَا يَرَى، فَلَا تَجُوزُ كِتَابَتُهُ؛ لأَنَّهُ كَذِبٌ عَلَيْهِ ﷺ.

[٢] قَوْلُهُ: «خَمْسِهائَةِ سَنَةٍ» الميمُ الثَّانِيَّةُ فِي خَمْسِهائَةٍ مَكْسُورَةٌ، والأَلِفُ لَا يُنْطَقُ بهَا.

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (١/ ٢١٤، ٢٢٤، ٢٨٣، ٢٨٤) والبخاري في «الأدب المفرد» (٧٨٣) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» كما في «تحفة الأشراف» (٥/ ٢٦٩)، وابن ماجه بنحوه: كتاب الكفارات، باب النهي أن يقال: ما شاء الله وشئت، رقم (٢١١٧)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٧٧)، والطحاوي في «المشكل» (١/ ٩٠)، والطبراني في «الكبير» (٢١٧٥)، وابن نعيم في «الحلية» (٤/ ٩٩) والبيهقي (٣/ ٢١٧). وقال البوصيري في «الزوائد»: «في إسناده الأجلح بن عبد الله ختلف فيه، ضعفه الإمام أحمد وأبو حاتم والنسائي وأبو داود وابن سعد، ووثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان والعجلي، وباقي الإسناد ثقات». وقال الشيخ سليان في «التيسير» (ص: ١٢): «فقد ثبت أن النبي على الله رجل... الحجديث.

والعَرْشِ بَحْرٌ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ كَتَمَا بَيْنَ السَّبَاءِ والأَرْضِ<sup>(١١</sup>، واللهُ تَعَالَى فَوْقَ ذلِكَ<sup>[١١</sup>، وَلَيْسَ يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ<sup>[١</sup>»..........

[١] فَوْلُهُ: «وِبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ والعَرْشِ بَحْرٌ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وأَعْلاهُ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ والأَرْضِ» وذَلِكَ خَسُّمائَةِ سَنَةِ.

[٧] قَوْلُهُ: «واللهُ تَعَالَى قَوْقَ ذلكَ» هَذَا دَلِيلٌ عَلَى المُلُوُّ العَظِيمِ للهِ عَرَّقِجَلَ، واَنَّهُ سُبْحَانَهُ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، ولا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقاتِهِ، لا السَّمَوَاتُ ولا خَيْرُهَا، وعليْهِ فإنَّهُ سُبْحَانَهُ لا يُوصَفُ بالنَّهُ في جِهةٍ تُحِيطُ بهِ؛ لأنَّ مَا فَوْقَ السَّمَوَاتِ والعَرْشِ عَدَمٌ، لَيْسَ هُنَاكَ شَيْءٌ حتَّى يُقالَ: إنَّ اللهَ أحاطَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ خَلُوقاتِهِ؛ ولهَذَا جَاءَ في بَعْضِ كُتُبِ أهْلِ الكَلامِ يَقُولُونَ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ اللهُ بأَنَّهُ في جِهةٍ مُطْلَقًا. ويُذكِرُونَ العُلُوّ؛ ظَنَّا مِنْهُمْ أَنَّ إثْباتَ الجِهةِ يَسْتَلْزُمُ الحَصْرَ.

ولَيْسَ كذلِكَ؛ لأَنْنَا نَعْلَمُ أَنَّ مَا فَوْقَ العَرْشِ عَلَمٌ لَا خَلُوقاتِ فِيهِ، مَا ثُمَّ إِلَّا اللهُ، ولَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ خَلُوقاتِهِ أَبَدًا. فالجِهَةُ إِثْباتُهَا للهِ فِيهِ تَفْصِيلٌ، أَمَّا إِطْلاقُ لَفْظِهَا نَفْيًا وإثْباتًا فَلاَ نَقُولُ بهِ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ أَنَّ اللهَ فِي جِهَةٍ، ولَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي جِهَةٍ، ولكنْ نُفَصِّلُ، فنقُولُ: إِنَّ اللهَ فِي جِهَةِ العُلُوّ؛ لأنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ للجارِيَةِ: «أَيْنَ اللهُ؟» -وأيْنَ يُسْتَفْهَمُ مِهَا عَنِ المَكانِ- فقالَتْ: فِي السَّمَاءِ. فأَثْبَتَتْ ذلكَ، فأقرَّهَا النَّيَّ ﷺ عليْهِ، وقالَ: «أَعْنِقْهَا؛ فَإِنَّا مُؤْمِنَةٌ»(").

وأهْلُ التَّحْرِيفِ يَقُولُونَ: «أَيْنَ» بمَعْنَى «مَنْ» أَيْ: مَنِ اللهُ؟ قالَتْ: فِي السَّبَاءِ. أَيْ: هُوَ مَنْ فِي السَّبَاءِ، ويُنْكِرُونَ العُلُوَّ. وقَدْ رَدَّ عَلَيْهِمُ ابْنُ القَيِّمِ رَحِمَهُاللَّهْ فِي كُثْبِهِ ومِنْهَا «النُّونِيَّةُ» وقَالَ لَهُمُ: اللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ لَا تَأْتِي فِيهَا «أَيْنَ» بمَعْنَى «مَنْ»، وفَرْقٌ بَيْنَ «أَيْنَ» و«مَنْ».

فالجِهةُ لله لَيْسَتْ جِهَةَ سُفْلٍ؛ وذَلِكَ لُوجُوبِ العُلُوَّ لَهُ فِطْرَةً وعَقْلًا وَسَمْعًا، ولَيْسَتْ جِهَةَ عُلُوَّ تُحْيِطُ بهِ؛ لاَنَّهُ تَعَالَى وَسِعَ كُرْسِيَّهُ السَّمَوَاتِ والأرْضَ، وَهُوَ مَوْضِحُ قَدَمَيْهِ، فكيْف يُحِيطُ بهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْ خَلُوقاتِهِ؟! فَهُوَ فِي جِهَةٍ عُلُوَّ لا تُحْيِطُ بهِ، ولا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ شَيْئًا يُحِيطُ بهِ؛ لاَتَنَا نَقُولُ: إِنَّ مَا فَوْقَ العَرْشِ عَدَمٌ لَيْسَ ثَمَّ إِلَّا اللهُ سُبْحَانَهُ؛ ولهَذَا قَالَ: «واللهُ تَعَالَى فَوْقَ ذَلِكَ».

[٣] قَوْلُهُ: «وَلَيْسَ يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْهَالِ بَنِي آدَمَ» وقَوْلُهُ: «أَعْمَالِ» إِنْ قُرِنَتْ بالأقْوَالِ صَارَ الْمُرَادُ بِهَا: أَعْمَالَ الْجَوارِحِ، والأقْوَالُ للسانِ، وإِنْ أَفْرِ دَتْ شَمِلَتْ أَعْمَالَ الجَوارِحِ وأَقْوَالَ اللّسانِ

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَجَيَالِشَّاعَنْهُ

وأغمال القُلُوبِ، وهِي هُنَا مُفْرَدَة، فَتَشْمَلُ كُلَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِاللَّسَانِ أَوِ القَلْبِ أَوِ الجَوارِح، بَلْ أَبْلَغُ مِنْ
 ذلك أَنَّهُ لَا يُخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمِلِ بَنِي آدَمَ فِي المُسْتَقْبَلِ، فَهُو يَعْلَمُ مَا يَكُونُ فَضَلَا عَمَا كانَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَقَلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خُلْفَهُمْ ﴾ [طه: ١١٠]، أيْ: مَا يَسْتَقْبِلُونَهُ ومَا مَضَى عَلَيْهِمْ، وليًّا قَالَ فَمَا بَلُ ٱلقُرُونِ ٱلْأُولَى ﴾ أيْ: مَا شَأْتُهَا؟ قَالَ: ﴿ عِلْمُهَا عِندَ رَبِي فِي كِتنَبِ ﴾ أيْ: فَوْرَعَوْنُ لُوسَى: ﴿ قَالَ فَمَا بَلُ ٱلقُرُونِ ٱلْأُولَى ﴾ أيْ: مَا شَأْتُهَا؟ قَالَ: ﴿ عِلْمُهَا عِندَ رَبِي فِي كِتنَبٍ ﴾ أيْ: كُوفُ ظَةٌ ﴿ لَا يَضِلُ رَبِي هِ لَكِتنَبُ ﴾ أيْ:

والنَّبِيُّ ﷺ صَدَّرَ هَـذَا الأمْرَ بـ(هَلِ) الدَّالَّةِ عَلَى التَّشْوِيقِ والتَّنْبِيهِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُشْبِتَ عَقِـيدَةً عَظِيمَةً، وَهُوَ آلَّهُ تَعَالَى فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ بداتِهِ، واَنَّهُ مُحِيطٌ بكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا؛ لَقُولِهِ: "وَلَيْسَ يَخْفَى حَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ»، فإذَا عَلِمْنَا ذلكَ أَوْجَبَ لَنَا تَعْظِيمَهُ والحَذَرَ مِنْ مُحَالَفَتِهِ؛ لأَنَّهُ فَوْقَنَا، فَهُوَ عالِ عَلَيْنَا، وأَمْرُهُ مُجِيطٌ بِنَا.

وفي الحديثِ صِفَتَانِ شَّهِ: ثُبُوتِيَّةٌ، وَهِيَ العُلُوُ المُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «واللهُ فَوْقَ ذلكَ»، وسَلْبِيَّةٌ المُسْتَفَادَهُ مِنْ قَوْلِهِ: «واللهُ فَوْقَ ذلكَ»، وسَلْبِيَّة المُسْتَفَادَهُ مِنْ قَوْلِهِ: «يَقْ مِغْنَانِ اللهِ عَنَهَجَلَّ صِفَةٌ سَلْبِيَّةٌ مُحْضَةٌ، بَلْ صِفَاتٌه السَّلْبِيَّةٌ مُحْضَةٌ، بَلْ صِفَاتُهُ المَّلْبِيَةُ الْتَي هِيَ النَّفِي مُتَضَمَّتُهُ لَثَبُوتِ ضِدِّهَا عَلَى وَجْهِ الكهالِ، فَيُنفى عَنْهُ الخَيْرُ لكهالِ فَدْرَتِهِ، ومَا أَشْبَهَ العَجْزُ لكهالِ فَدْرَتِهِ، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فإذا نَفَى اللهُ عَنْ نَفْسِهِ شَيْتًا مِنَ الصَّفَاتِ فالْمَرَادُ انْتِفَاءُ تِلْكَ الصَّفَةِ عَنْهُ لكمالِ ضِدِّهَا، كَمَا قَالَ تَعَلَى: ﴿لاَ تَأَخْدُهُ مِنَةٌ وَلا فَرَمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] السِّنَةُ: النُّعَاسُ، والنَّوْم؛ الإِغْفاءُ العَمِيقُ، وذَلِكَ لكمالِ حَياتِهِ وقَيُّومِيَّتِهِ؛ إذْ لَوْ كَانَ ناقِصَ الحياقِ لاحْتَاجَ إِلَى النَّوْم، ولَوْ نَامَ مَا كَانَ قَيُّومًا عَلَى خَلْقِهِ؛ لأَنَّهُ حِينَ يَنامُ لاَ يَكُونُ هُنَاكَ مَنْ يَقُومُ عليْهِمْ؛ ولهَذَا كَانَ أَهُلُ الجُنَّةِ لا يَنامُونَ لكمالِ حَياتِهِمْ؛ ولاَنَّ النَّوْمَ هُوَ النَّوْمَ فَا النَّوْمَ هُوَ النَّوْمَ هُوَ النَّوْمَ هُوَ النَّوْمَ هُو اللَّذَةِ؛ لأَنَّ الشُّرُورَ فِيهَا دائِمٌ، ولأنَّ النَّوْمَ هُوَ النَّوْمَ هُوَ السَّعْرَى، والجَنَّةُ لا مَوْتَ فِيهَا.

وليْسَ فِي صِفَاتِ اللهِ نَفْيٌ مَحْضٌ؛ لأنَّ النَّفْيَ المَحْضَ عَدَمٌ لا ثَنَاءَ فِيهِ وَلا كَمَالَ، بَلْ هُوَ لا شَيْءَ، ولأنَّ النَّفْيَ أَحْيَانًا يَرِدُ لكَوْنِ المَحَلِّ غَيْرَ قابِلِ لهُ، مِثْلُ قَوْلِكَ: الجِدارُ لا يَظْلِمُ.

وقَدْ يَكُونُ نَفْيُ الذَّمِّ ذمًّا، كَمَا فِي قَوْلِ الشاعِرِ:

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ (١).

فِيهِ مَسائِلُ:

الأُولَى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيتًا فَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَدَمَةِ ﴾[١]

فَنَفْيُ الغَدْرِ عِنْهُمْ والظُّلمِ لَيْسَ مَدْحًا، بَلْ هُوَ ذَمٌّ يُنْبِئُ عَنْ عَجْزِهِمْ وضَعْفِهِمْ.

وقالَ آخَرُ:

لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا وَمِنْ إِساءَةِ أَهْلِ الشُّوءِ إِحْسَانَا سِواهُمُ مِنْ بَحِيسِعِ النَّاسِ إِنْسَانَا شَنُّوا الإِحْسارَةَ فُرْسَانًا ورُحْبَانَسانًا

لَكِنَّ قَدُوهِ وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ كَخُوونَ مِنْ ظُلْمٍ أَهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِرةً كَانُوا ذَوِي مَعْفِرةً كَانَّ مَنْ مَغْفِرةً كَانَّ رَبِّكَ لَدِمْ يَخُلُدُ قُ فَخُسْسَيَهِ فَلَيْستَ لِي بِحِمْ قَوْمًا إذَا رَكِبُسوا

فنَفَى أَنْ يَكُونَ لَهُمْ يَدِّ فِي الشَّرِّ ويَيَّنَ أَنَّ ذَلِكَ لِعَجْزِهِمْ عَنِ الانْتِصَارِ لاَنْفُسِهِمْ، وتَمَتَّى أَنْ يَكُونَ لَهُ قَوْمٌ خَبْرٌ مِنْهُمْ وأقْوَى.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: تَفْسِيرُ فَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْأَرْشُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ، يَوْمَ الْقِيَدَمَةِ ﴾ وفَدْ تَقَدَّمَ مِنْ

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (۲۰۱۱، ۲۰۱۷) وأبو داود: كتاب السنة، باب في الجهمية، رقم (٤٧٢٣)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الحاقة، رقم (٣٣٢٠)، وقال: «حسن غريب»، وابن ماجه: المقدمة، باب فيها أنكرت الجهمية، رقم (١٩٣)، وعثان الدارمي في «الرد على الجهمية» (ص:٤٢): وفي «النقض على المريسي» (ص:٩٠) وابن أبي عاصم في «السنة» (٧٥٧) وابن خزيمة في «الترحيد» (١٠١، ٢٠١) والآجري في «الشريعة» (٢٥٢، ٣٢٩) وحمد بن أبي شبية في «اللسنة» (٧٥٧) والماكم (٢٨/ ٢٨٤) - وصححه واللالكائي (١٥١) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢) والبيهقي في «الأسهاء» (ص:٩٩) وابن عبدالر في «التمهيد» (٧/ ١٤٠) وابن حرم في «الفصل» (٢/ ٢٠١) وابن قدامة في «العلو» (ص:٩٧) والمزي في حديث عن «العلو» (٩٤-٥٠) من طريق عبد الله بن عميرة، عن الأحف بن قيس، عن العباس. وقال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٢٩٤): «فيه أي: عبدالله في جهالة». قال البخاري: «لا يعرف له ساع من الأحنف بن قيس». وهذا الخيزيث يعرف بحديث الأوعال، وقد قال ابن العربي في عارضته: «إن خبر الأوعال متلقف من الإسرائيليات». وانظر: «تهدب السن» لابن القيم (٧/ ٢٩) (٩٠) (١٠) «(١٥)

 <sup>(</sup>٢) البيت ينسب للنجاشي الحارثي قيس بن عمرو، انظر: الحماسة الصغرى لأبي تمام (ص: ٢١٥-٢١٦)، والشعر والشعراء لابن قنيبة (١٩٩١)، وخزانة الأدب للبغدادي (١/ ٢٣٢).

<sup>(</sup>٣) ذكره أبو تمام في ديوان الحماسة (ص:١١) عن رجل من بلعنبر يقال له: قريط بن أنيف.

الثانِيَةُ: أَنَّ هذِهِ العُلُومَ وَأَمْثَاهَا بَاقِيةٌ عِنْدَ اليَهُودِ الَّذِينَ فِي زَمَنِهِ ﷺ ولَمْ يُنْكِرُوهَا ولَمْ يَتَأَوَّلُوهَا ١٠].

الثالِثَةُ: أَنَّ الحَبْرَ ليَّا ذَكَرَ للنَّبِيِّ ﷺ صَدَّقَهُ، وَنَزَلَ القُرْآنُ بِتَقْرِيرِ ذلِكَ [1].

الرَّابِعَةُ: وُقُوعُ الضَّحِكِ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ ليَّا ذَكَرَ الحَبْرُ هذَا العِلْمَ العَظِيمَ [7].

الخَلمِسَةُ: التَّصْرِيحُ بِذِكْرِ اليَدَيْنِ، وَأَنَّ السَّمَوَاتِ فِي اليَدِ اليُمْنَى وَالأَرْضِينَ فِي الأَخْرَى [4]. السَّادِسَةُ: التَّصْرِيحُ بِتَسْمِيَتِهَا الشِّمَالَ [6].

السَّابِعَةُ: ذِكْرُ الجُبَّارِينَ وَالْمُتَكَبِّرِينَ عِنْدَ ذلِكَ 11.

= حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ حَيْثُ أَقَرَّ النَّبِيُّ ﷺ الحَبْرَ عَلَى أَنَّ اللهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَع ... إلخ.

[١] الثانِيَةُ: أنَّ هَذِهِ العُلُومَ وأمْثالَهَا باقِيَةٌ عِنْدَ اليَهُ ودِ الَّذِينَ فِي زَمَنِهِ ﷺ لَمُ يُنْكِرُوهَا ولَمْ يَتَأَوَّلُوهَا، كَانَّهُ يَقُولُ: إِنَّ اليَهُودَ خَيْرٌ مِنْ أُولِئِكَ المُحَرِّفِينَ لَهَا؛ لأنَّهُمْ لَمْ يُكذَّبُوهَا ولَمْ يَتَأَوَّلُوهَا، وجاءَ قَوْمٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ فقَالُوا: لَيْسَ شِهِ أَصابِعُ، وإِنَّ المُرَادَ بِهَا القُدْرَةُ. فكأنَّهُ يَقُولُ: اليَهُودُ خَيْرٌ مِنْهُمْ فِي هَذَا وأعْرَفُ باللهِ.

[٧] الثالِثَةُ: أنَّ الحَبْرَ لَيَّا ذَكَرَ للنَّبِيِّ ﷺ صَدَّقَهُ، ونَزَلَ القُرْآنُ بَتَفْرِيرِ ذلكَ. ظاهِرُ كلامِ المُؤَلِّفِ
بقَوْلِهِ: "وَنَزَلَ القُرْآنُ» أَنَّهُ بَعْدَ كَلامِ الحَبْرِ، ولَيْسَ كَذلِكَ؛ لاَنَّهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: ثُمَّ قَرَأُ قَوْلَهُ: ﴿وَمَا فَدَرُوا اللّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أنَّ الآيَةَ نَزَلَتْ مِنْ قَبْلُ، لكنْ مُرادُ المُؤلِّفِ أنَّ القُرْآنَ قَدْ نَزَلَ بَتَقْرِيرِ ذلكَ.

[٣] الرَّابِعَةُ: وُقُوعُ الضَّحِكِ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ لَمَّا ذَكَرَ الحَبُرُ هَذَا العِلْمَ العَظِيمَ. ففِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوازِ الضَّحِكِ فِي تَقْرِيرِ الأشْيَاءِ؛ لأنَّ الضَّحِكَ يَدُلُّ عَلَى الرَّضَا وعَدَم الكَراهِيَّةِ.

[٤] الحَلْمِسَةُ: التَّصْرِيحُ بذِكْرِ اليَدَيْنِ، وأنَّ السَّمَوَاتِ فِي اليَدِ اليُّمْنَى والأرَضِينَ فِي الأُخْوَى. وقَدْ ثَبَتَتِ اليَدانِ هُو تَعَالَى بالكِتَابِ والسُّنَّةِ وإجْماع السَّلَفِ.

وقَوْلُهُ: ﴿فِي الأُخْرَى﴾ لَا يَمْنِي آنَّهُ يَنْفِي ذِكْرَ الشِّمالِ؛ لِيَا ذَكَرَهُ فِي المَسْأَلَةِ التَّالِيّةِ وهِيَ:

[٥] السَّادِسَةُ: التَّصْرِيحُ بتسميَتِهَا الشِّمالَ، وقَدْ سَبَقَ الكَلامُ عَلَى ذَلِكَ.

[٦] السَّابِعَةُ: ذِكْرُ الجَبَّارِينَ والمُتَكَبِّرِينَ عِنْدُ ذلكَ، ووجْهُ ذِكْرِهِمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُمْ تَحَبُّرٌ وتَكَبُّرٌ الآنَ، فلْيَقُومُوا بذلِكَ. النَّامِنَةُ: قَوْلُهُ: "كَخَرْدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِكُمْ" [1].
التَّاسِعَةُ: عِظَمُ الكُرْسِيِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّاءِ [7].
العَاشِرَةُ: عِظَمُ العَرْشِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الكُرْسِيِّ [7].
الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ العَرْشَ غَيْرُ الكُرْسِيِّ وَالمَاءِ [1].
الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنُ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءً [6].

الثالِثَةَ عَشْرَةً: كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالكُرْسِيِّ [1].

[1] النَّامِنَةُ: قَوْلُهُ: «كَحَرْدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِكُمْ» يعْنِي بذلِكَ قَوْلَهُ فِي الحَدِيثِ: «مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ والأرَضُونَ السَّبْعُ والأرَضُونَ السَّبْعُ والأرَضُونَ السَّبْعُ والأرَضُونَ السَّبْعُ والأرَضُونَ السَّبْعُ والأَرْ صَلامَنَا عَلَى الأَوْلَفُ رَحَمُهُ النَّظُرُ (ص: ٨٣١) وكلامَنَا عَلَى الأَثْرِ فَعْالَكَ. فِي كَفُّ أَحَدِكُمْ. وقَدْ ساقَ الأَثْرَ بقَوْلِهِ: «كَخَرْدَلَةٍ فِي يَدِ أَحَدِكُمْ» انْظُرُ (ص: ٨٣١) وكلامَنَا عَلَى الأَثْرِ فَعْاكَ.

[٧] التَّاسِعَةُ: عِظَمُ الكُرْسِيِّ بالنَّسْبَةِ إِلَى السَّمَاءِ؛ حَيْثُ ذَكَرَ أَنَّهَا بالنَّسْبَةِ للكُرْسِيِّ كَلَراهِمَ سَبْعَةٍ أُلْقِيَتْ فِي تُرْس.

[٣] العَاشِرَةُ: عِظَمُ العَرْشِ بالنَّسْبَةِ إِلَى الكُرْسِيِّ؛ لأنَّهُ جَعَلَ الكُرْسِيَّ كَحَلْقَةٍ أُلْقِيَتْ فِي فَلاةٍ مِنَ الأرْضِ بالنِّسْبَةِ للعَرْشِ.

[3] الحَادِيَة عَشْرَة: أنَّ العَرْشَ غَيْرُ الكُرْسِيِّ والماءِ، ولَمْ أَرَ مَنْ قَالَ: إنَّ العَرْشَ هُوَ الماءُ. لكنْ هُنَاكَ مَنْ قَالَ: إنَّ العَرْشَ هُوَ الماءُ. لكنْ هُنَاكَ مَنْ قَالَ: إنَّ العَرْشُ هُو الكُرْسِيُّ ؛ لحديثِ: ﴿إِنَّ اللهَ يَضَعُ كُرْسِيَّهُ يَوْمَ القِيَامَةِ»(١)، وظَنُّوا أَنَّ مَلَا الكُرْسِيَّ هُوَ العِلْمُ، فقَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسِعَ لَكُرْسِيَّ هُوَ العِلْمُ، فقَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيْهُ لُسَمَعَوْتِ وَالْمَرْضِ اللهَوْمَ القَدَمَيْنِ، وللسَّمَعَ القَدَمَيْنِ، والعَرْشُ هُوَ اللّهَ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ المَعْلُومَ.

[٥] الثانِيَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ كُلِّ سَهاءٍ إِلَى سَهاءٍ، وَهُوَ خَمْسُ إِنَّةِ عامٍ.

[7] الثالِثَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ والكُرْسِيِّ، وَهُوَ خَمْسُ اِئَةِ عام.

 <sup>(</sup>١) في حديث ابن مسعود رَضِّوَلَقَهُمَّةُ قال: "... يوم ينزل الله فيه على كرسيه يشط به كيا يشط الرحل من تضايقه كسعة ما بين
السهاء والأرض". أخرجه الحاكم مطولًا: كتاب التفسير، تفسير سورة بني إسرائيل (٢/ ٣٦٤) وقال: "صحيح الإِسناد،
ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي: "قلت: لا والله؛ فعثهان ضعفه الدارقطني، والباقون ثقات».

الرابعة عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ الكُرْسِيِّ وَالمَاءِ [1].

الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ العَرْشَ فَوْقَ المَاءِ [٢].

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ اللهَ فَوْقَ العَرْش [7].

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ [1].

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: كِثَفُ كُلِّ سَمَاءٍ خَسْمُائَةِ سَنَةٍ [1].

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ البَحْرَ الَّذِي فَوْقَ السَّمَـوَاتِ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ خَسْسُمِائَةِ سَنَهَ، وَاللهُ أَعْلَمُ اللهِ عَشْرَةَ:

[١] الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ الكُرْسِيِّ والماءِ، وَهُوَ خَمْسُمِائَةِ عام.

[٢] الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ العَرْشَ فَوْقَ الماءِ، وَهِيَ ظاهِرَةٌ.

[٣] السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ اللهَ فَوْقَ العَرْش، وَهِيَ ظاهِرَةٌ.

[٤] السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ السَّهَاءِ والأرْضِ، وَهُوَ خَمْسُ اِئَةِ عام.

[٥] الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: كِثْفُ كُلِّ سَماءٍ خُمْسُمائِةِ سَنَةٍ.

[٦] التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: أنَّ البَحْرَ الَّذِي فَوْقَ السَّمَوَاتِ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وأعْلاهُ خُمْشياقَةِ سَنَةٍ. وقَدْ سَبَقَ الكَلامُ عَلَى جَمِيعِ هَذِهِ المَسائِلِ بَأُولِّتِهَا.

ويُسْتَفَادُ مِنْ أَحادِيثِ الباب:

١ - أَنَّ اللهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمِالِ بَنِي آدَمَ.

٢ - التَّحْذِيرُ مِنْ مُخَالَفَةِ الله عَزَّقِجَلَّ.

واللهُ أَعْلَمُ، والحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ، وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيَّنَا مُحَمَّدٍ، وأَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَخْتِمَ لَنَا ولكُمْ بالتَّوْحِيدِ، آمِينَ.

## فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	العديث
إذَا هَبَطُوا وادِيًا سَبَّحُوا	تَّقُوا الْمَلاعِنَتَّقُوا الْمَلاعِنَ
ازْهَدْ فِيهَا عِنْدَ النَّاسِ يُحِبَّكَ النَّاسُ	تَّقِي اللهَ واصْبِرِي٥٢٥
أَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ بِكُلِّ اسْمِ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ ٦٢٤	ثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ ٤٣٣
أَسْأَلُكَ بِالَّذِي أَعْطَاكَ الجِلْدَ الْحَسَنَ ٦٩٢، ٦٩٤، ١٣، ٨١٣	ثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ،
أَسْبِغُوا الوُّضُوءَ، وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ ٤٣٤	والنَّيَاحَةُ عَلَى الْمَيْتِ
أَسْعَدُ النَّاسِ بشَفاعَتِي مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.	ُجابَ ﷺ دَعْوَةَ اليَهُودِيِّ
خَالِصًا مِنْ قُلْبِهِ	جْتَنِبُوا السَّبْعَ المُوبِقَاتِ٨٠٧
أَسْلَمْتَ عَلَى مَا أَسْلَفْتَ مِنَ الْخَيْرِ	أَجَعَلْتَنِي للهِ نِدًّا ؟! ٤٥٨،١١٩،٤٨
أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهِئُونَ	حْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، واسْتَعِنْ باللهِ وَلَا تَعْجِزْ٧٠٣
بِخُلْقِ اللهِ٧٦٥	خْيُوا مَا خَلَقْتُمْ ٧٦٣ ، ٧٦٣
أَشْهَدُ لِكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ	خْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلامِ
أَصَبْتَ السُّنَّةَ	خْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي وكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ مُبَارَكَةٌ ٨٣١
أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالِمَا شَاعِرٌ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ	خْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ العَرَبِ ٤٨٠
بَاطِلٌ	خْرِجُوا اليَهُودَ والنَّصارَى مِنْ جَزِيرَةِ العَرَبِ ٤٧٩
أَعْتِقْهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ	خُطاً مِنْ شِدَّةِ الفَرَحِ٥٥٥
أَعْطَى الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ فِي غَزْوَةِ حُنَيْنِ إِلَى مِثَةِ بَعِيرٍ . ١٠٣	دْرَكْتُ ثَلاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهُمْ
أَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ، ومِنْ شَرِّ مَا رَأَيْتُ ٦١٠	جَّافُ النَّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ
أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وأُحَاذِرُ١٩٦	ذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبِهَا الأَرْبَعِ
أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ٥٩٧	ذَا حَكَمَ الحاكِمُ فاجْتَهَدَ فأصَابَ فلَهُ أَجْرَانِ٧٩٩
أَعُوذُ بِوَجْهِكَ	ذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ٧٧٣
أَفْضَلُ صَلَاةِ اللَّهِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمُكْتُوبَةَ٣٣٧	ذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ
أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا٧٥	ذَا سَقَطَتْ لُقْمَةُ أَحَدِكُمْ فَلْيُمِطْ مَا بِهَا مِنَ الأَذَى،
أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ	رُلْيَأُكُلُهَانِلْيَأُكُلُهُا
اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ	ذَا سَمِعْتُمْ مَنْ يَنْشُدُ الضَّالَّةَ فِي المَسْجِدِ، فقُولُوا:
اكْتُبْ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ٧٤	ا رَدَّهَا اللهُ عَلَيْكَ

العَرَبِ، ولكنْ فِي التَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ٣٤٤	أَكَلَ ﷺ مِنَ الشاةِ الَّتِي أَهْدَتْهَا لَهُ اليَهُودِيَّةُ بِخَيْبَرَ ٦٩٦
إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَيِسَ أَنْ يَعْبُدَهُ الْمُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ	أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ أَنْ
العَرَبِ	لَا تَدَعَ تِمْثَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ
أَنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنِ ابْنِ آدَمَ مَجُرًى الدَّم. ٣٥٧، ٧١٣	أَلَا أُحْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ٧٨١
أنَّ الصَّحَابَةَ خَرَجُوا إِلَى خَمْرَاءِ الأَسَدِ ولَمْ يَجِدُوا	أَلَا أُنْبَئُّكُمْ بِأَكْبَرِ الكَبَائِرِ؟٣٤
غَزْوًا فَرَجَعُوا٧٢١	أَلَّا تَدَعَ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا٣٥١
أن الصحابة لما لحقهم الجدب استسقوا بالعباس. ٥١٥	إِلَّا رَقْمًا فِي ثَوْبٍ٧٦١
أَنَّ الظَّعِينَةَ تَخْرُجُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ لَا	أَلَا وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُصْغَةً، إذَا صَـلَحَتْ صَـلَحَ
تَخْشَى إِلَّا اللهَ ١٦٠، ٥٣	الجَسَدُ كُلُّهُ ٤٦٣،٢٥٩
إِنَّ اللهَ أَبْدَلَكُمُ ابِخَيْرِ مِنْهُمَا: عِيدِ الأَضْحَى، وعِيدِ	أَلَمْ تَرَيْ إِلَى مُجُزِّرِ المُدْلِجِيِّ نَظَرَ إِلَى أُسامَةَ بْنِ زَيْدٍ
الفِطْرِ	وإِلَى زَيْدٍ
إِنَّ اللهَ أَمْرَنِي أَنْ أَقْرَأُهَا عَلَيْكَ٧٥٢	أَمَا وَأَبِيكَ لَتُنْبَأَلَهُ٩٣
إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عِنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا مَا لَمْ	أَمَرَ بِأَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ كُلِّ ذِي تَحْرُم مِنَ المَجُوسِ ٣٨٤
تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ٢٨ ٥	أُمِرْتُ أَنْ أُقاتِلَ النَّاسَُ
إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ٧٠١	أَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَأَنْ يُصَلِّيَ
إِنَّ اللهَ لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ، إنَّهُ لَيْسَ بأَعْوَرَ٥٣٢	أنَّ أَبَا بَكْرِ أَحَبُّ الرِّجالِ إليْهِ٣١٥
إِنَّ اللهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ٢٦٦	أنِ اجْتَمِعًا وتَطاوَعًا وَلَا تَفْتَرِقًا١٠٣
إِنَّ اللهَ لَيَرْضَى عَنِ العَبْدِ يَأْكُلُ الأَكْلَـةَ ويَحْمَـدُهُ	إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَلَّبُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ٧٦١
عَلَيْهَا٧٤٩	بِــُ إِنَّ الأَرْضَ يَوْمَ القِيَامَةِ تَكُونُ خُبْزَةً واحِدَةً
إِنَّ اللهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ٧٤١	يَتَكَفَّوُهَا الجَبَّارُ بِيَدِهِ
أنَّ اللهَ يُخْوِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ حتَّى	إِنَّ الإِنْسَانَ لَا يَزَالُ يَسْأَلُ النَّاسَ حتَّى يَـأْتِيَ يَـوْمَ
صَارُوا مُحَمَّا٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	اَلْقِيَامَةِ ومَا فِي وَجْهِهِ مُزْعَةُ كَثُم
إِنَّ اللهَ يَضَعُ كُرْسِيَّهُ يَوْمَ القِيَامَةِ٨٤١	إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ العِبَادَةُ
أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَكُونُ قِبَلَ وجْهِ الْمُصَلِّي ٨٢٦	إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَّلَمُ بالكَلِمَةِ مَا يَرَى أَنْ تَبْلُغَ حَيْثُ
إِنَّ الْمَلائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ٧٦٩	بَلْغَتْ يَهْوِي بِهَا ۚ
أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أغـارَ عَـلَى بَنِـي المُصْـطَلِقِ وهُــمْ	أنَّ الرَّسُولَ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيِّ طَعَامًا لأهْلِهِ . ٦٩٥
غَارُّونَ٧٩٨	إِنَّ الشَّمْسَ والقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ يُحَوِّفُ اللهُ
أنَّ النَّبِيَّ ﷺ جاءَهُ رَجُلٌ مَجْذُومٌ، فأخَذَ بِيكِهِ وقَالَ	بِهِمَا عِبادَهُ
لهُ: «كُلُّ»	إِنَّ الشَّيْطَانَ أَيِسَ أَنْ يَعْبُدَهُ الْمُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ

الآنَ يَا عُمَرُ	إِنَّ النِّسَاءَ عَوَانٍ عِنْدَكُمْ
إِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وعُمَرَ يَرْشُدُوا٥٤٦	إِنَّ أَوَّلَ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الجِّنَّةَ عَلَى صُورَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ
إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْم فَسَاءَ صَبَاحُ المُنْذَرِينَ١٠٧	البَدْرِ
أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا	أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ ٣٧٦، ٩٥٥
أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِيَّ تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ٣١٨	أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّهَا
أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَهْ	أنَّ جَلِيسَ السُّوءِ كنافِخ الكِيرِ: إمَّا أنْ يُحْرِقَ ثِيابَكَ،
اً أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ	وإمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رَائِحَةً كَرِيهَةً ٤٢٤
أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ ٢٠٧، ٨١٨، ٨١٨	إِنَّ رَبِّي غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ مِثْلَهُ قَبْلَهُ
أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي ٤٨٦	وَلَا بَعْدَهُ
أَنَا مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ . ٥٧٩	أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ عَلَى أَصْحَابِهِ ذَاتَ يَوْمٍ
أَنْشُدُكَ اللهَ، هَلْ سَمَّ إِنِي لكُّ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَعَ مَنْ	وهُمْ يَتَكَلَّمُونَ فِي القَدَرِ٧٥١
سَمَّى مِنَ المُنافِقِينَ؟	إِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذابِ الآخِرَةِ٥٢١
انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ	إِنَّ عِظْمَ الْجَزَاءِ مَعَ عِظْمِ الْبَلَاءِ
إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابِ	إِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْعَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ ١٨ ٥
إِنَّكَ لَنْ ثُحَدِّثَ قَوْمًا بِحَدِيثٍ لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُـهُمْ	إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ
إِلَّا كَانَ لَبَعْضِهِمْ فِتْنَةً٧٦٥٥	۸۲۲،۲۷۰
أَنِكْتَهَا. لَا يَكْنِي	أَنَّ كُلَّ أُمَّةٍ مُسِخَتْ لَا يَبْقَى لَهَا نَسْلٌ٣٤٩
إِنَّكُمْ سَتَجِدُونَ دِرْعِي تَحْتُ بُرْمَةٍ	إِنَّ للهِ تِسْعَةً وتِسْعِينَ اسْـــمَّا مَــنْ أَحْصَــاهَا دَخَــلَ
إِنَّهَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَاتِ . ٧٣١، ١٧٤، ٤٧٠، ٥٣٠، ٧٣١	الجِنَّةَ١ ٢٧٥، ٥٧١ ٢٧٥،
إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى٣٢٥	إِنَّ للهِ مَلَاثِكَةً سَيَّاحِينَ فِي الأرْضِ يُبَلِّغُونِي مِنْ
إِنَّهَا الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ	أُمَّتِي السَّلامَ
إِنَّهَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ	إِنَّ للهِ مِئْةَ رَحْمَةٍ وضَعَ مِنْهَا رَحْمَةً واحِدَةً يَتَرَاحَمُ
إِنَّهَا أَنَا قاسِمٌ، واللهُ يُعْطِي ٤٩٣	بِهَا الحَلْقُ
إِنَّهَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ	إِنَّ مِنَ البِّيَانِ لَسِحْرًا
الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ٢٨١	إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبْرَّهُ ٨٠٤
إِنَّهَا بَنُو هاشِمٍ وبَنُو عَبْدِ مَنافِ شَيْءٌ واحِدٌ	إِنَّ مِنْ عِبَادِي مَنْ لَوْ أَغْنَيْتُهُ أَفْسَدَهُ الغِنَى ٢٠٤
الَّهُ ﷺ دَعَا أَنْ لَا يَجْعَلَ بَأْسَ أُمَّتِهِ بَيْنَهُمْ مِنْ	أنَّ نَبِيًّا مِنَ الأَنْبِيَاءِ يَخُطُّ
إِنَّهُ جَمْرَةٌ يُلْقِيهَا الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمَ٧٢٢	إِنَّ هَٰذِهِ الصَّلاَةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلامِ
إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ البَخِيلِ ٢٥٨	النَّاسِ

بع الجَمْعَ بالدَّرَاهِمِ، واشْتَرِ بالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا١٩٩	أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ رَاهِبٌ وَلَا شَيْخٌ فَانٍ وَلَا امْرَأَةٌ ٧٩٢
بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًّا إِلَى اليَمَنِ بَعْدَ قِسْمَةِ غَناثِمِ	إِنَّهَا رُؤْيَا حَقِّ
حُنَيْنِ٧٦٧	إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُبَيِّ
ً بُعِثْتُ مِنْ خَيْرِ قُرُونِ بَنِي آدَمَvv۸	إِنَّهُمْ جَعَلُوا الأنْصابَ فِي تَجَالِسِهِمْ٢٧٨
بَيْنَ الرَّجُلِ والشِّرْكِ والكُفْرِ تَرْكُ الصَّلاةِ	إنَّهُمَّا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ، لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ
	وَلَا لِحِيَاتِهِ
تَأَخَّرَ عُمَرُ ذاتَ يَوْمٍ، فأَتَوْا إليْهَا، فقَالُوا: الْحَثِي لَنَا	إِنَّهُمْ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحِيَاتِهِ ٤٤١
عنهٔ ٤٠٤	إِنَّهُمَا يَوْمَانِ تُعْرَضُ فِيهِمَا الأَعْمَالُ عَلَى اللهِ٢٨٦
تُبرِّتُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا٩٥٥	إِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي٣٠٥
ْ تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، ٣٢، ٢٧، ٣٧، ٣٠٨، ٦٦٠	إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ١٣٩
ً تِلْكَ عاجِلُ بُشْرَى الْمُؤْمِنِ٥٢٨	إِنَّ قَدْ أُوتِيتُ جَدلًا
الْتَمِسُوهَا فِي العَشْرِ ٤٩٥	ِ إِنِّى لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ ولَا تَنْفَعُ١٥٠
تُكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعاذُا	أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعِيرَةً٧٦٣
ثَلاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ٣٧٤	أُولَئِكَ قَوْمٌ عُجِّلَتْ لَهُمْ طَيِّبًا ثُهُمْ
ثُمَّ وَجَبَتْ بَعْدَ ذلِكَ أُمُورٌ، وحُرِّمَتْ أُمُورٌ، فَلَا	أَيُّ جُوَارِ هَذَا يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ؟٧٥
يَغْتَرَّ مُغْتَرًّ مِلْكَا	إيَّاكَ وكَراثِمَ أَمْوَالِهِمْ
جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَوَجَدَ نُمْرُقَةً فِيهَا صُوَرٌ، فَوَقَفَ	اِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فإنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ
بالبابِ ولَمْ يَذْخُلْ٥٧٥	171,177
جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الكَذِبَ مِنْ عَلاماتِ النِّفاقِ ٦٣٧	أَيُّكُنَّ كَانَ أَحْظَى عِنْدَهُ مِنِّى؟
الجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ ٨٠٨	الإِيهانُ بِضْعٌ وسَبْعُونَ شُعْبَةً٧٩٣
الجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُم مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ، وَالنَّارُ مِثْلُ	أَيْنَ تُرِيدُ أَنْ أُصَلِّيَ؟
ذلِكَ حُتِّ للنَّمِّ ﷺ النِّسَاءُ والطِّيثُ - اللَّمِّةُ ﷺ النِّسَاءُ والطِّيثُ	مَّنَ كَانَ اللهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ؟ ٢٤
ب بی این سب	ين عند الله الله الله الله الله الله الله الل
حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا	بينعش إلى الله بعث الله الله الله الله الله الله الله الل
٠.ي د دري	ايه العامل، إن كنتم مطلدوين، قائم المعلى، وإن كنتم مكن المعلى، وإن كنتم مُكذِّبينَ فأنتُم هَلْكي
حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ	بَايَعَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ لَا يَشْأَلُوا النَّاسَ شَيْتًا ٦٩٢
	بيع المنجي يحيم الحصوبة أن من قال: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. خَالِصًا مِنْ بَشِّرِ النَّاسَ أَنَّ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. خَالِصًا مِنْ
مي سيرم عي سيرم وي	بسرِ الناس ال من قال. د إِنه إِنه الله. عالِصا مِن قَلْبهِ دَخَلَ الجنَّةَ
ِ خَلِّنِي وِرَبِّي، أَبُعِثْتَ عَلَيَّ رَقِيبًا؟ ٨٠٥	1

سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَلْقَى أَخَاهُ أَنْ يَنْحَنِيَ لَهُ؟ قَالَ:	٧٧٨
٩٥«Ý»	۰۰۰۰ ۳۵۲، 33۷
شبَّهَ النَّبِيُّ ﷺ جَلِيسَ السُّوءِ بنافِخِ الكِيرِ	٧٧٨
شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الوَلِيمَةِ	٤٧٨،٤٦٠،١٧
صَلِّ قَاثِيًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا	٥٤
صَلاةُ الجَمَّاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الفَذِّ بسَبْعِ	
وعِشْرِينَ دَرَجَةً٠٠٠	۳۷۸
صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي	نَاحٍ قَدْ سدًّ
الصَّلَوَاتُ الحَّمْسُ، والجُمُعَةُ إِلَى الجُمُعَةِ١٣٥	7777
الصَّمَدَ بِأَنَّهُ الكامِلُ فِي عِلْمِهِ وحِلْمِهِ وسُؤْدَدِهِ٨١٦	مَ عَـلَى اللهِ
الصَّمَدُ: الَّذِي لَا جَوْفَ لهُ٧٠١	۸۰٤
عَبْدِي اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي ١٨٩، ٧٧٧	يِّهِ
عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ	٤٨٥
عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ٧٠٦	نَ جُزْءًا مِنَ
عَسَى مِنَ اللهِ واجِبَةٌ	٦٠٩
عَقَدَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي شَوَّالٍ، وبَنَى بِي فِي	99
شَوَّالٍ، فَأَيْكُنَّ كَانَ أَحْظَى عِنْدَهُ٨٢	٧٧٥
عَلَيْكُمْ بِسُنَتِي وسُنَّةِ الْحُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ	**V
مِنْ بَعْدِي	ي واحِدَةً ٣٦٨
فَأَبُواهُ يُهُوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَ انِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ	109
ا فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ	ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ. ٣٧٤
فَإِنَّ اللهُ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلهَ إِلاَّ اللهُ يَبَتَغِي بذلِكَ وَجْهَ اللهِ	فِرْقَةً، كُلُّهَا
َ فِإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرَ مَالِهِ عَزْمَةً مِنْ عَزَمَاتِ رَبُّنَا ٨٠٦	۱٦٠،٣٧
فِرَّ مِنَ المَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ ٤٢٧، ٤٢٧	٧٦٣
وَرِينَ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ، والنَّبِيَّ ومَعَهُ الرَّجُلُ	
والرَّجُلَانِ، والنَّبِيَّ وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌّ٢٠	Y19
فَعَلْتُ هَذَا لِتَأْتَتُوا بِي وتَعَلَّمُوا صَلاتِي٩٣	107
فَمُرْ بِرَأْسِ التِّمْثَالِ يُقْطَعْ، فيَصِيرَ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ . ٧٦٧	٦٨٧

خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي
الخَيْرُ بِيَدَيْكَ، والشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ٧٤٤، ٧٤٤
خَيْرُكُمْ قَرْنِي
دَخَلَتِ النَّارَ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا. ١٧٢، ٤٦٠، ٤٧٨
ذَاكَ صَرِيحُ الإِيهانِذَاكَ صَرِيحُ الإِيهانِ
ذَاكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ، وبُعِثْتُ فِيهِ
الذَّهَبُ بالذَّهَبِ، والفِضَّةُ بالفِضَّةِ٣٧٨
رَأَى النَّبِيُّ ﷺ جِبْرِيلَ لَهُ سِتُّ مِثَةِ جَنَاحٍ قَدْ سدَّ الأُثْقَ
- رُبَّ أَشْعَثَ مَذْفُوعِ بِالأَبْوَابِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ
لَأَبْرَّهُلَأَبْرَّهُلأَبْرَةُلأَبْرَةُ
الرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ
الرَّسُولُ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ الفَأْلُ ٤٨٥
الرُّوْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ
النُّبُوَّةِالنُّبُوَةِ
الرِّيَاءُ. لما سُئل عنِ الشَّركِ الأَصغرِ ٩٩
زَوَّرْتُ فِي نَفْسِي كَلَامًا٥٧٧
زُورُوا القَّبُورَ؛ فإنَّمَا تُذَكِّرُكُمُ الآخِرَةَ٣٣٧
سَأَلْتُ رَبِّي ثَلاثًا فَأُعَطانِي اثْنَتَيْنِ ومَنَعَنِي واحِدَةً٣٦٨
سُبْحَانَ اللهِ
السَّبْعَةِ الَّذِينَ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ. ٣٧٤
سَتَفْتَرِقُ هَلِهِ الأُمَّةُ إِلَى ثَلاثٍ وسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا
فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً
السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ العَذَابِ٧٦٣
السَّلامُ عَلَى جِبْرِيلَ ومِيكَالَ
السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ٢١٩
السُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ
السَّيِّدُ اللهُ

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَعِيذُ مِنَ الجُبْنِ	فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ ٤٣٤
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيَمُّنُ فِي تَنَعُّلِهِ وتَرَجُّلِهِ	نْمَنْ رَضِيَ فلَهُ الرِّضَا، ومَنْ سَخِطَ فعَلَيْهِ السُّخْطُ ٢٥١
وطُهُورِهِ، وفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ ٢٩٢، ٢٩٨	فَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذلِكَ مَلْجَأً، فلْيَعُذْ بهِ١٩٦
كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْفُخُ عَلَى يَدَيْهِ عِنْدَ مَنامِهِ بِالْمُوِّذَاتِ،	نْهُوَ بِنِيَّتِهِ، فَأَجْرُهُمَا سَوَاءٌ٧٠٤
ويَمْسَحُ بِهِمَا مَا اسْتَطَاعَ مِنْ جَسَدِهِ١٤٣	في الرَّفِيقِ الأَعْلَى٥٢٣
كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَحَنَّثُ فِي غَارِ حِرَاءٍ ٤٣٤	َ قَالَ اللهُ تَعَالَى: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وكافِرٌ
كَانَ يُصِيبُنَا ذلِكَ -تَعْنِي: الحَيْضَ- فَنُؤُمُّرُ بِقَضَاءِ	210,797
الصَّوْمِ٢٥٧	فَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّركَاءِ عَنِ الشِّرْكِ ٩٣،٤٢
كَانَ يُعْجِبُهُ الفَأْلُ	قَالَ للقَلَمِ: اكْتُبُقالَ للقَلَمِ: اكْتُبُ
الكِبْرُ بَطَرُ الحَقِّ وغَمْطُ النَّاسِ٧٧٧	َ ۚ فَيْلَ دُرَيْدُ بْنُ الصِّمَّةِ فِي غَزْوَةِ ثَقِيفٍ مَعَ كِبَرِهِ وعَماهُ . ٧٩٢
كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ كَفَّارَةُ يَمِينٍ	مِن عَرِيهِ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ اليَوْمَ . ٦٧٩ قَدْ سَتَرْثُهُمَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ اليَوْمَ . ٦٧٩
كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ٢٨٩ ٢٨٩	قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا، ومَا أَنَا مِنَ اللَّهُ تَدِينَ٢٣٦
كُلُّ عَظْم ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ تَجِدُونَهُ أَوْفَرَ مَا يَكُونُ	عد طلبت إدا، وقد الأُمَّةِ
تا	
كُلُّ غُلامٍ مُرْتَهَنَّ بِعَقِيقَتِهِ	ر کی است است است ا
كُلُّ مُسْكِّرٍ خَمْرٌكُلُّ مُسْكِّرٍ خَمْرٌ	لَّهُ عُنْ عَنْ صَاحِبِكَ
- كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ٢٥	قُولُوا: اللَّهُمَّ! إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ نُشْرِكَ بِكَ شَيْئًا عَلَمُهُ
كُلِّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ٧٦٣	عدمة نُولِي: السَّلامُ عَلَيْكُمْ
كُنْتُ أَعْمَى فَرَدَّ اللهُ عَلِيَّ بَصَرِي	ربي مستر م عيام قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ
كُنْتُ أَمُدُّ رِجْلِيَّ بَيْنَ يَدَيْهِ٥٥	رُ رَ عِنِيُّ عَنِينَ مِنْ الْمَوْلُ عِنْظِينَةً مِنْ أَمْدُ إِذَا بَعَثَ بَعْثًا: بِأَنْ لَا يَدَعُوا كانَ الرَّسُولُ عِنْظِينَ يَأْمُرُ إِذَا بَعَثَ بَعْثًا: بِأَنْ لَا يَدَعُوا
كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيارَةِ القُبُورِ، فزُورُوهَا؛ فإنَّهَا	قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّوْهُ
تُذَكِّرُكُمُ الآخِرَةَ	كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيامُنُ٥٤٧
لَا تُبَشِّرُهُمْ فَيَتَّكِلُوا	كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَقْرَأُ هَذِهِ الآيَةَ ويَقْبِضُ أَصَابِعَهُ
لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنَا يُعْبَدُ٩٢	ويَبْسُطُهَاويَبْسُطُهَا
لَا ثُحَدِّثِ النَّاسَ بتَلاعُبِ الشَّيْطَانِ بِكَ فِي مَنَامِكَ ٦١٠	كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَمْرَضُ ويُوعَـكُ كَمَا يُوعَـكُ
لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الحقِّ ظَاهِرِينَ لَا	الرَّجُلانِ
يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ ٢٠٥	كان الله ولم يكن شيء قبله
لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خُطَبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وعَلا
لَا تُصَلُّوا إِلَى القُبُورِ٣٠٣	صَوْتُهُ

لَكُنَ رَسُولُ اللهِ عِلَيْهُ وَالْتِرَاتِ القُبُورِ والْتَخِذِينَ عَلَيْهَا المَسَاجِدَ والسُّرَحَ	لَعَلَ الْبَنْكُ نُزَعْهُ عِرْقَ
عَلَيْهَا السَّاجِدَ والسُّرَّجَ	لَعَنَ الْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا المَساجِدَ والسُّرُجَ٧٦٨
عَلَيْهَا السَّاجِدَ والسُّرَّجَ	لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَائِرَاتِ القُبُورِ والْمُتَخِذِينَ
لَقَدْ سَأَلْتَ عَنْ عَظِيمٍ، وإِنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسَرَهُ اللهُ عَلَيْهِ	عَلَيْهَا الْمُساجِدَ والسُّرُجَ٣٢٧
اللهُ عَلَيْهِ النّصْفُ، والآبَةِ الآبِنِ السُّدُسُ، تَكْمِلُهُ النّصَابِ وَمَعَاذِ الْحَتِي بِأَهْلِكِ ١٩٤ لَكُ الأَجْرُ مَرَّتَيْنِ وَالْمَتِي بِأَهْلِكِ تُكْمِلُهُ النّصْفُ، والآبَةِ الآبِنِ السُّدُسُ، تَكْمِلُهُ النّشِي وَمَا بَقِيَ فللأُخْتِ ٢٣٦ لَيُّا اخْتَرَ عَائِشَةَ أَنَّ جِزِيلَ يُسَلِّمُ عَلَيْهَا قالتْ: وعَابِقَةَ أَنَّ جِزِيلَ يُسَلِّمُ عَلَيْهَا قالتْ: وعَابِقَةَ أَنَّ جِزِيلَ يُسَلِّمُ عَلَيْهَا قالتْ: لا النَّهُ السَّدُمُ عَلَيْهَا قالتْ: لا النَّهُ عَلَيْهَا قالتْ: لا النَّهُ اللَّهُ اللَّهُمَّ الْحَلَى مِنْ الجَنَّةِ ؟ ٢١٧ لللَّهُمَّ الْحَدِيمِ عَدَدًا، ولا ثَبْقِ مِنْهُمُ أَحَدًا ٢٢٩ لللَّهُمَّ الْحَدِيمِ عَدَدًا، ولا ثَبْقِ مِنْهُمُ أَحَدًا ٢٢٩ لللَّهُمَّ الْحَدِيمِ عَدَدًا، ولا ثَبْقِ مِنْهُمُ أَحَدًا ٢٢٩ لللَّهُمَّ النَّهُمَ اللَّهُمَّ الْمَدِينَ عَلِيقِ فَيَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلُمْنِي فِيهَا اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ النَّمِ اللَّهُمَّ النَّهِ النَّاسِ! أَذْهِبِ البَاسَ، اشْفِ النَّتَ الْحَدِيمِ عَلَى اللَّهُمَّ النَّهِ اللَّهُمَّ الْمَعْلِيقِ مُنْهُمُ أَحَدًا لِكَ اللَّهُمَّ الْمَعْلِيقِ مَنْهُمُ أَحْدًا لَلْمُ اللَّهُمَّ الْمَعْمِ مِنْهِ اللَّهُمَّ النَّهِ اللَّهُمَّ الْمُعْرَالِ ٢٨٧ اللَّهُمَّ الْمُعْمَلِيقِ عَلَيْهُمُ مِينِينَ كَينِي يُوسُفَ ١٨٤ اللَّهُمَّ الْمُعْمَلِي عَلَيْهِمْ مِينِينَ كَينِي يُوسُفَى ١٨٤ اللَّهُمَّ الْمُعْمَلِي اللَّهُمَّ الشَّهُ الْمُعْمَلِي الْمَالِي الْمُعَلِي الْمَالِي الْمُعْمَلِي الْمَالِي الْمُعْمَلِي اللَّهُمَّ الْمُعْمَلِي الْمَالِي الْمُعْمَلِي الْمُعْمِلِي الْمُعْمَلِي الْمُعْمَلِي الْمُعْمِلِي الْمُعْمَلِي الْمَالِي الْمُعْمِي الْمُعْمَلِي الْمُعْمَاعِلَى الْمُعْمِلِي الْمُعْمَاعِلَى اللَّهُمَّ اللَّهُمُ الْمُعْمِلُهُ الْمُنْفِي الْمُعْمَاعِلَى الْمُعْمِلِي الْمُعْمِلِي الْمُعْمَلِي الْمُعْمِلِي الْمُعْمَلِي اللَّهُمُ اللَّهُمُ الْمُعْمِعُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْمُ الْمُعْمِعُ عَلَيْمُ عَلَيْهُ عَلَيْمُ الْمُعْمِعِي الْمُعْمِعِي الْمُعْمِلِي الْمُعْمِعِي الْمُعْمِلُولُولُ الْمُعْمِعُ الْمُ	لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَوَّارَاتِ القُبُورِ٣٢٣
اللهُ عَلَيْهِ النّصْفُ، والآبَةِ الآبِنِ السُّدُسُ، تَكْمِلُهُ النّصَابِ وَمَعَاذِ الْحَتِي بِأَهْلِكِ ١٩٤ لَكُ الأَجْرُ مَرَّتَيْنِ وَالْمَتِي بِأَهْلِكِ تُكْمِلُهُ النّصْفُ، والآبَةِ الآبِنِ السُّدُسُ، تَكْمِلُهُ النّشِي وَمَا بَقِيَ فللأُخْتِ ٢٣٦ لَيُّا اخْتَرَ عَائِشَةَ أَنَّ جِزِيلَ يُسَلِّمُ عَلَيْهَا قالتْ: وعَابِقَةَ أَنَّ جِزِيلَ يُسَلِّمُ عَلَيْهَا قالتْ: وعَابِقَةَ أَنَّ جِزِيلَ يُسَلِّمُ عَلَيْهَا قالتْ: لا النَّهُ السَّدُمُ عَلَيْهَا قالتْ: لا النَّهُ عَلَيْهَا قالتْ: لا النَّهُ اللَّهُ اللَّهُمَّ الْحَلَى مِنْ الجَنَّةِ ؟ ٢١٧ لللَّهُمَّ الْحَدِيمِ عَدَدًا، ولا ثَبْقِ مِنْهُمُ أَحَدًا ٢٢٩ لللَّهُمَّ الْحَدِيمِ عَدَدًا، ولا ثَبْقِ مِنْهُمُ أَحَدًا ٢٢٩ لللَّهُمَّ الْحَدِيمِ عَدَدًا، ولا ثَبْقِ مِنْهُمُ أَحَدًا ٢٢٩ لللَّهُمَّ النَّهُمَ اللَّهُمَّ الْمَدِينَ عَلِيقِ فَيَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلُمْنِي فِيهَا اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ النَّمِ اللَّهُمَّ النَّهِ النَّاسِ! أَذْهِبِ البَاسَ، اشْفِ النَّتَ الْحَدِيمِ عَلَى اللَّهُمَّ النَّهِ اللَّهُمَّ الْمَعْلِيقِ مُنْهُمُ أَحَدًا لِكَ اللَّهُمَّ الْمَعْلِيقِ مَنْهُمُ أَحْدًا لَلْمُ اللَّهُمَّ الْمَعْمِ مِنْهِ اللَّهُمَّ النَّهِ اللَّهُمَّ الْمُعْرَالِ ٢٨٧ اللَّهُمَّ الْمُعْمَلِيقِ عَلَيْهُمُ مِينِينَ كَينِي يُوسُفَ ١٨٤ اللَّهُمَّ الْمُعْمَلِي عَلَيْهِمْ مِينِينَ كَينِي يُوسُفَى ١٨٤ اللَّهُمَّ الْمُعْمَلِي اللَّهُمَّ الشَّهُ الْمُعْمَلِي الْمَالِي الْمُعَلِي الْمَالِي الْمُعْمَلِي الْمَالِي الْمُعْمَلِي اللَّهُمَّ الْمُعْمَلِي الْمَالِي الْمُعْمَلِي الْمُعْمِلِي الْمُعْمَلِي الْمُعْمَلِي الْمُعْمِلِي الْمُعْمَلِي الْمَالِي الْمُعْمِي الْمُعْمَلِي الْمُعْمَاعِلَى الْمُعْمِلِي الْمُعْمَاعِلَى اللَّهُمَّ اللَّهُمُ الْمُعْمِلُهُ الْمُنْفِي الْمُعْمَاعِلَى الْمُعْمِلِي الْمُعْمِلِي الْمُعْمَلِي الْمُعْمِلِي الْمُعْمَلِي اللَّهُمُ اللَّهُمُ الْمُعْمِعُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْمُ الْمُعْمِعُ عَلَيْمُ عَلَيْهُ عَلَيْمُ الْمُعْمِعِي الْمُعْمِعِي الْمُعْمِلِي الْمُعْمِعِي الْمُعْمِلُولُولُ الْمُعْمِعُ الْمُ	لَقَدْ سَأَلْتَ عَنْ عَظِيم، وإِنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَشَّرَهُ
لِكُ الأَجْرُ مُوَّتِينِ السُّدُسُ، تَكْمِلَةَ اللَّيْنِ السُّدُسُ، تَكْمِلَةَ اللَّيْنِ السَّدُسُ، تَكْمِلَةَ اللَّيْنِ السَّدُسُ تَكْمِلَةَ اللَّيْنِ وَمَا بَقِيَ فَللأَخْتِ اللَّيْنِ وَمَا بَقِيَ فَللأَخْتِ اللَّهُمُ عَلَيْهَا قالتْ: وعَا بَقِيَ الللَّخْتِ السَّدُمُ عَلَيْهَا قالتْ: وعَا بَقِي السَّدُمُ السَّدُمُ اللَّهِ السَّلَامُ اللَّهُمَ السَّدُمُ اللَّبِيُ عِلَيْهِ وَمَّ بَقَنْ أُمُّو اسْتَأَذَنَ اللهَ أَنْ اللهَ أَنْ اللهَ أَنْ اللهَ أَنْ اللهَ أَنْ اللهَ أَنْ اللهَ اللَّهُمَّ الْحَيْقِ فِي اللَّهُمَّ الْحَيْقِ فِي اللَّهُمَّ الْحَيْقِ فَيْنَ اللَّهُمَّ الْحَيْقِ فَيْنَ اللَّهُمَّ الْحَيْقِ فَيْنَ مِنْ اللَّهُمَّ الْحَيْقِ فَيْنَ مِنْ اللَّهُمَّ الْحَيْقِ فَيْنَ اللَّهُمُّ الْحَيْقِ فَيْنَ اللَّهُمُ الْحَيْقِ اللَّهُمَّ الْحَيْقِ فَيْنَ اللَّهُمُ الْحَيْقِ فَيْنَ اللَّهُمُّ الْحَيْقِ فَيْنَ الْمُؤْلِقُ فَيْنَ اللَّهُمُ الْحَيْقِ لَلْمُ اللَّهُمُ الْحَيْقِ فَيْنَ الْمُؤْلِقُ فَيْنَ الْمُلِكُ، فَلَا تَلُمْنِي فِينَا اللَّهُمُّ الْمُعْلِقُ اللَّهُمُّ الْحَيْقِ فَيْنَ اللَّهُمُ الْحَيْقِ فَيْنَ اللَّهُمُ الْمَانِ الْحُوْقِ فَيْنَ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤُلِقُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ الْحَيْقِ الْمُؤْلِقُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُمُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُمُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُمُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُمُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ اللْمُؤْلُونُ اللَّهُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُ الْمُؤْلُونُ اللْمُؤْلُونُ اللَّهُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُونُ الْمُؤْلُولُونُ الْمُؤْلُولُونُ	اللهُ عَلَيْهِ١٧٦
لِكُ الأَجْرُ مُوَّتِينِ السُّدُسُ، تَكْمِلَةَ اللَّيْنِ السُّدُسُ، تَكْمِلَةَ اللَّيْنِ السَّدُسُ، تَكْمِلَةَ اللَّيْنِ السَّدُسُ تَكْمِلَةَ اللَّيْنِ وَمَا بَقِيَ فَللأَخْتِ اللَّيْنِ وَمَا بَقِيَ فَللأَخْتِ اللَّهُمُ عَلَيْهَا قالتْ: وعَا بَقِيَ الللَّخْتِ السَّدُمُ عَلَيْهَا قالتْ: وعَا بَقِي السَّدُمُ السَّدُمُ اللَّهِ السَّلَامُ اللَّهُمَ السَّدُمُ اللَّبِيُ عِلَيْهِ وَمَّ بَقَنْ أُمُّو اسْتَأَذَنَ اللهَ أَنْ اللهَ أَنْ اللهَ أَنْ اللهَ أَنْ اللهَ أَنْ اللهَ أَنْ اللهَ اللَّهُمَّ الْحَيْقِ فِي اللَّهُمَّ الْحَيْقِ فِي اللَّهُمَّ الْحَيْقِ فَيْنَ اللَّهُمَّ الْحَيْقِ فَيْنَ اللَّهُمَّ الْحَيْقِ فَيْنَ مِنْ اللَّهُمَّ الْحَيْقِ فَيْنَ مِنْ اللَّهُمَّ الْحَيْقِ فَيْنَ اللَّهُمُّ الْحَيْقِ فَيْنَ اللَّهُمُ الْحَيْقِ اللَّهُمَّ الْحَيْقِ فَيْنَ اللَّهُمُ الْحَيْقِ فَيْنَ اللَّهُمُّ الْحَيْقِ فَيْنَ الْمُؤْلِقُ فَيْنَ اللَّهُمُ الْحَيْقِ لَلْمُ اللَّهُمُ الْحَيْقِ فَيْنَ الْمُؤْلِقُ فَيْنَ الْمُلِكُ، فَلَا تَلُمْنِي فِينَا اللَّهُمُّ الْمُعْلِقُ اللَّهُمُّ الْحَيْقِ فَيْنَ اللَّهُمُ الْحَيْقِ فَيْنَ اللَّهُمُ الْمَانِ الْحُوْقِ فَيْنَ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤُلِقُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ الْحَيْقِ الْمُؤْلِقُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُمُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُمُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُمُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُمُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ اللْمُؤْلُونُ اللَّهُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُ الْمُؤْلُونُ اللْمُؤْلُونُ اللَّهُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُ الْمُؤْلُونُ الْمُؤْلُونُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُونُ الْمُؤْلُولُونُ الْمُؤْلُولُونُ	لَقَدْ عُذْتِ بِعَظِيمٍ -أُو مَعَاذٍ - الْحَقِي بِأَهْلِكِ ٢٩٤
لمَّ الْحَبْرَ عَائِشَةُ أَنْ حِبْرِيلَ يُسَلّمُ عَلَيْهَا قالَتْ:  9 عَلَيْهِ السَّلامُ	الدَّيَّالُاثُ مُّ مُثَاثِّدُ مِنْ الْحَدِّمُ مُثَاثِّدُ لِمُعْلِمُ الْحَدِّمُ مُثَاثِّدُ لِمُعْلِمُ الْحَدِيل
لمَّ الْحَبْرَ عَائِشَةُ أَنْ حِبْرِيلَ يُسَلّمُ عَلَيْهَا قالَتْ:  9 عَلَيْهِ السَّلامُ	للبِنْتِ النِّصْفُ، ولابْنَةِ الابْسِ السُّدُسُ، تَكْمِلَةَ
لمَّ الْحَبْرَ عَائِشَةُ أَنْ حِبْرِيلَ يُسَلّمُ عَلَيْهَا قالَتْ:  9 عَلَيْهِ السَّلامُ	الثُّلُثَيْنِ، ومَا بَقِيَ فللأُخْتِ٢٣٦
وَعَلَيْهِ السَّلَامُ السَّلَامُ السَّلَامُ السَّلَامُ السَّلَانُ اللهُ الْ اللهُ ا	لًّا أُخْبَرَ عَائِشَةَ أَنَّ جِبْرِيلَ يُسَلِّمُ عَلَيْهَا قالتْ:
يَسْتَغْفِرُ لَهَا اللّهُ عَلَيْهُ لِللّهُ الْحُدُو طَاهَرَ بَيْنَ دِوْعَيْنِ	«عليّهِ السّلامُ
يَسْتَغْفِرُ لَهَا اللّهُ عَلَيْهُ لِللّهُ الْحُدُو طَاهَرَ بَيْنَ دِوْعَيْنِ	لَّمَا اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ ومرَّ بقَبْرِ أُمِّهِ اسْتَأْذَنَ اللهَ أَنْ
لِاَذَا أَخْرَجْتَنَا وَنَفْسَكَ مِنَ الجَنَّةِ؟	يَسْتَغْفِرَ لَهَا
لَنْ يَذْخُلَ الجَنَّةُ أَحَدٌ بِعَمَلِهِ	
اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ	لِمَاذَا أَخْرَجْتَنَا وَنَفْسَكَ مِنَ الجَنَّةِ؟٧١٢
اللَّهُمَّ أَحْصِهِمْ عَلَدًا، ولا ثُبِّقِ مِنْهُمْ أَحَدًا٢٢٩ اللَّهُمَّ أَحْصَهُمْ أَحْدًا٢٩ اللَّهُمَّ اغْفِ لَإِن سَلَمَةَ، وازفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْهُمَّ إِنَّ مَذَا قَشْمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلُمْنِي فِيمَا اللَّهُمَّ إِنَّ مَذَا قَشْمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلُمْنِي فِيمَا لَاللَّهُمَّ إِنَّ مَذَا قَشْمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلُمْنِي فِيمَا اللَّهُمَّ إِنَّ النَّاسِ! أَذْهِبِ البَاسَ، اشْفِ أَنْتَ اللَّهُمَّ النَّيْ فِي اللَّهُمَّ! الْجُعَلُهَا عَلَيْهِمْ مِينِينَ كَمِينِي يُوسُفَ٢٥٨ اللَّهُمَّ! الْجُعَلُهَا عَلَيْهِمْ مِينِينَ كَمِينِي يُوسُفَ٢٥٨ اللَّهُمَّ! أَخْرِينِي مَا كَانَتِ الحَيَاةُ خَيْرًا لِي٢٨٨	لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةُ أَحَدٌ بِعَمَلِهِ
اللَّهُ مَّ اغْفِرْ لَأِي سَلَمَةَ، وازْفَعْ دَرَجَنَهُ فِي ٢٥٣ اللَّهُمَّ إِنَّ مَلْاَ قَسْمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلُمْنِي فِيمَا اللَّهُمَّ إِنَّ مَلْاَ قَسْمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلُمْنِي فِيمَا لَاللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ! أَفْهِبِ البَّاسَ، اشْفِ أَنْتَ اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ! أَفْهِبِ البَّاسَ، اشْفِ أَنْتَ اللَّهُمَّ! الشَّافِي	اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ
اللَّهُ مَّ اغْفِرْ لَأِي سَلَمَةَ، وازْفَعْ دَرَجَنَهُ فِي ٢٥٣ اللَّهُمَّ إِنَّ مَلْاَ قَسْمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلُمْنِي فِيمَا اللَّهُمَّ إِنَّ مَلْاَ قَسْمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلُمْنِي فِيمَا لَاللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ! أَفْهِبِ البَّاسَ، اشْفِ أَنْتَ اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ! أَفْهِبِ البَّاسَ، اشْفِ أَنْتَ اللَّهُمَّ! الشَّافِي	اللَّهُمَّ أَحْصِهِمْ عَدَدًا، ولَا تُبْتِي مِنْهُمْ أَحَدًا
اللَّهُمَّ إِنَّ مَذَا قَسْمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلُمْنِي فِيمَا لَا أَمْلِكُ اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ! أَذْهِبِ البَّاسَ، اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي اللَّهُمَّ! اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ مِنِينَ كَمِنِي يُوسُفَ٢٥٨ اللَّهُمَّ! أَخْعِلْهَا عَلَيْهِمْ مِنِينَ كَمِنِي يُوسُفَ٢٥٨ اللَّهُمَّ! أَخْعِلْهَا عَلَيْهِمْ مِنِينَ كَمِنِي يُوسُفَ٢٨٨	اللَّهُ مَّ اغْفِرْ لأبي سَلَمَةً، وارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي
لا أَمْلِك	المهدين
لا أَمْلِك	اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا قَسْمِي فِيهَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلُمْنِي فِيهَا
الشَّافِي	لا امْلِك
الشَّافِي	اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ! أَذْهِبِ البّاسَ، اشْفِ أَنْتَ
اللَّهُمَّ! أَحْبِنِي مَا كَانَتِ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي	الشَّافِياللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّا الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ
اللَّهُمَّ! الْعَنْ فُلانًا وفُلانًا وفُلانًا١٧٣	اللَّهُمَّ! الْعَنْ فُلانًا وفُلانًا وفُلانًا١٧٣

لَا تُطْزُونِي كَمَا أَطْرُتِ النَّصَارَى ابنَ مَرَيْمَ٢٧٨
لاَ تَفْعَلْ، وَلَكِنْ بِعِ الجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ٧
لَا تَقُولُوا: السَّلامُ عَلَى اللهِ؛ فَإِنَّ اللهَ لَهُوَ السَّلامُ٦٦٧
لا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللهِ مُساجِدَ اللهِ
لَا رُفْيَةَ ۚ إِلَّا مِنْ عَيْنِ أَوْ حُمَةٍ١٤٦
لاَ صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامِ٧١٠
لاَ عَدْقَىلاَ عَدْقَى
ري لا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وإنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ البَخِيلِ١٨٠
لاَ يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعٍ أَخِيهِ
َ بِينَ؟ لا يُحَدِّثْنِي أَحَدٌّ عَنْ أَحَدٍ بشَيْءٍ؛ فإنِّي أُحِبُّ أَنْ
خْرُجَ إِلَيْكُمْ وَأَنَا سَلِيمُ الصَّدْرِ ٤٧
لا يَحِلُّ دَمُ امْرِي مُسْلِمٍ إِلَّا بإخْدَى ثَلاثٍ ٣٤
لا يَغْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى تَعِطْبَةِ أَخِيهِ٢
لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَّاتٌ
لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَّمَامٌ
: يزال المرء فِي فسحهِ مِن دِينِهِ مَا لَم يَصِب دَمَا
\ يَزَالُ اللَّرُءُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصِبُ دَمَّا حَراقًا
: يزال المرء في فسحو مِن دِينِهِ ما لم يَصِب دما حَرامًا
حَرامًا
حَراقاً
حَرالمًا
حَرامًا
حَرامًا
حَرالمًا
حَرامًا
حَرامًا
حَرامًا

مَا مِنْ نَبِيِّ يَمُوتُ إِلَّا دُفِنَ حَيْثُ قُبِضَ ٣٣٦،٣١٠	اللَّهُمَّ! إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ
مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ	اللَّهُمَّ! إِنِّي عَبْدُكَ، ابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ ٥٧١
ومَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ	اللَّهُمَّ! سَلَّطْ عَلَيْهِ كَلْبًا مِنْ كِلَابِكَ٢٣٠
مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ	اللَّهُمَّ! عَلَيْكَ بِهِمُ، اللَّهُمَّ! اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ
مَا هَذِهِ بِأُوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ ١٤٩ ، ١١٧ ٨	كَسِنِي يُوسُفَ
مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ هَمِّ وَلَا غَمِّ وَلَا شَيْءٍ إِلَّا كُفِّرَ	اللَّهُمَّ! لَا مانِعَ لِما أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِيَا مَنَعْتَ . ٢٠٤
لَهُ بِهَا	اللَّهُمَّ! مُصَرِّفَ القُلُوبِ! صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طاعَتِكَ . ٢٧٠
مَاذَا خَبَّأْتُ لكَ؟	لَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سُقْتُ
مَرَّ بِقَبْرَيْنِ يُعَذَّبَانِ، أَحَدُهُمَا كَانَ يَمْشِي بالنَّمِيمَةِ٣٩٧	الْهَدْيَ
المَرُءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ؛ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُحَالِلُ ٢٧١	لَوْ أَنَّ لِي مَالًا لَعَمِلْتُ بِعَمَلِ فُلانٍ٧٠٤
مُرْهَا، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ	لَوْ شَهِدْتُكَ مَا زُرْتُكَ٣٢٨
مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ	لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا١٣١
الْمُقْسِطُونَ عَلَى مَنابِرَ مِنْ نُورٍ عَلَى يَمِينِ الرَّحْمَٰنِ،	لَـوْلَا أَنَـا لَكـانَ فِي الـدَّرْكِ الأسْفَلِ مِـنَ النَّـارِ
وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَوِينٌ	٥٩،٥٨٤،٢٧٤
مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا، فَصَدَّقَهُ بِهَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ	لَيْسَ الأَمْرُ كَمَا تَظُنُّونَ، إِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ الشَّرْكُ ٥١
بِمَا أَنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ	لَيْسَ السَّنَةُ أَنْ لَا تُمُطَرُوا، بَلِ السَّنَةُ أَنْ تُمُطَرُوا ثُمَّ
مَنْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلِيْكَ؟ قَالَ: «عَائِشَةُ»١٢١	لَا تُنْبِتُ الأَرْضُ٨٥
مَنْ إِذَا قُطِعَتْ رَحِمُهُ وَصَلَهَا	لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ ٦٨٥
مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَصِيَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّتِي عَلَيْهَا	لَيْسَ فِي الْجَنَّةِ شَيْءٌ مِمَّا فِي الدُّنْيَا إِلَّا الأَسْمَاءَ ٧٩٥
خَاتَمَهُ فَلْيَقْرَأُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَـالُواْ أَنْـٰلُ مَا حَرَّمَ	لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَفْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الحِرَ والحَرِيرَ ١٦٠
رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾	مَا أَسَرَّ أَحَدٌ سَرِيرَةً إِلَّا أَظْهَرَهَا اللهُ تَعَالَى عَلَى
مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ٣٧٩	صَفَحَاتِ وجْهِهِ وفَلَتَاتِ لِسَانِهِ٤٧٢
مَنْ أُفْتِيَ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَإِنَّهَا إِنْهُهُ عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ١٥٥	مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ ودِينِ٧١٢
مَنِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ النَّجُومِ فَقَدِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً	مَا قُبِضَ نَبِيٌّ إِلَّا دُفِنَ حَيْثُ قُبِضَ٢٩٩
مِنَ السِّحْرِ	مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فيَقُومُ عَلَى جِنازَتِهِ أَرْبَعُونَ
مَنِ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الأَرْضِ طُوِّقَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ	رَجُلًا لَا يُشْرِّكُونَ بِاللهِ شَيْئًا إِلَّا شَفَّعَهُمُ اللهُ فِيهِ
مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ ٧٠، ١٧١، ٣٥٤	707,707
مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ٥٦٦	مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى مَا
مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وُكِلَ إِلَيْهِ	هُوَ خَيْرٌ

مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ أَضْمَنْ	نَنْ حَلْفَ عَلَى يَمِينٍ هُوَ فِيهَا فَأَجِرٌ٧٧٨
لَهُ الجُنَّةُناهُ الجُنَّةُ	نَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ
المَيْتُ يُعَذَّبُ بِالنِّيَاحَةِ عَلَيْهِ	نَنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُ، وأنَّا مَعَ
نَحْنُ أُولَى بالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ	مَبْدِي إِذَا ذَكَرَنِي
نَفِرُّ مِنْ قَدَرِ اللهِ إِلَى قَدَرِ اللهِ٧٣٦	َنْ رَاءَى رَاءَى اللهُ بهِ، ومَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللهُ بهِ ٢٧٥
نُهِينَا عَنِ اتِّباعِ الجَنائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا ٢٢٥	َنْ سَأَلَ باللهِ فَأَعْطُوهُ
هَٰذَا هُوَ النَّامُوسُ الَّذِي كَانَ يَأْتِي مُوسَى٢٤٣	نْ سَرَّتُهُ حَسَنَاتُهُ وَسَاءَتُهُ سَيِّنَاتُهُ فَلَالِكَ الْمُؤْمِنُ ٢٨.٠
هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟	نَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ القُوْآنَ غَضًّا٧٥٣
هَلَا بَرَّكْتَ عَلَيْهِ٩	نْ شَرِبَ الْحَمْرَ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ٤٠٤
هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ	نْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ٢٥
همَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَهْدِمَ الكَعْبَةَ ويَبْنِيَهَا عَلَى قَواعِدِ	نْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فكافِئُوهُ ٤٩٤
ابراهِيمَا	ـنْ عَمِـلَ عَمَـلًا لَـيْسَ عَلَيْـهِ أَمْرُنَـا فَهُـوَ رَدٌّ
مُولَ لَهَا صَدَقَةٌ ولَنَا مِنْهَا هَدِيَّةٌ	771,197,000
هِيَ مَا يَيْنَ أَنْ يَخْرُجَ الإِمامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلاةُ ٣٧٥	نْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مَنَّانْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مَنَّا
هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ٢٠	نْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي
وإذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ	ؤُمِنٌ بالكَوْكَبِ
وإِذَا سَمِعْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي المَسْجِدِ،	نْ قُتِلَ دُونَ ذَلِكَ فَهُوَ شَهِيدٌ
وَإِذَا سَدِعِتُم صَلَ يَبِيتُ أَوْ يَبَتَعُ فِي السَّعِظِيِّةِ اللهُ عَجَارَتَكَ	نْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلَبُهُ
واعْلَمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ	نْ قَرَأَهَا [آيَةَ الكُوْسِيِّ] فِي ليلةٍ لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ مِنَ لهِ حافِظٌ، ولَا يَقْرُبُهُ شَيطانٌ حتَّى يُصْبِحَ٤١٢
بشَيْءِ	لَّهِ حَافِظًا وَلَّهُ لِيَقْرَبُهُ لَسَيْطًانُ حَمَّى لِيُصَلِّحُ
والشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ٧٤٢،٥٢١	ن کان یویس به مو والیوم ۱۰ غیر فلیف عیرا او ان کان کان کان کان کان کان کان کان کان
واللهِ! لَا يَغْفِرُ اللهُ لفُلانٍ٢٢١	نْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٍّ مَوْلَاهُ
واللهِ! مَا بَيْنَ لَا بَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنِّي٧٧٢	نْ لَقِيَ اللهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ ٩٩
والنَّبَيَّ ولَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ	نْ مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو للهِ نِدًّا
وايْسُمُ اللهِ، لَـوْ أَنَّ فَاطِمَـةَ بنْتَ مُحَمَّـدِ سَرَقَـتْ	نْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ
لَقَطَعْتُ يَكَمَا٣٦، ٧٨٥	لهُ فَلَا يَعْصِهِ١٨٢
وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وجَمالٍ، فقَالَ:	نْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ فَلَا يَعْصِهِ
إِنِّي أَخَافُ اللهَ	نْ وَجَدَ مَلْجَأً فَلْيَعُذْ بِهِنْ وَجَدَ مَلْجَأً فَلْيَعُذْ بِهِ
وكَّلَ ﷺ أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَى الصَّدَقَةِ	نْ يُردِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُ فِي الدِّينِ٦١٩

يَا أَنْسُ! كِتَابُ اللهِ القِصَاصُ٨٠٤	رَكَّلَ ﷺ عُرْوَةَ بْنَ الجَعْدِ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ أُضْحِيَّةً ٢٠٠٠
يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ	رِكَّلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يَذْبَحَ مَا
يَا عِبَادِي! إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي	قِيَ مِنْ هَدْيِهِقِيَ
يا مُعَاذُ! أَتَدْرِي ما حَقُّ اللهِ عَلَى العِبَادِ، وما حَقُّ	رَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا ٢٥٤
العِبَادِ عَلَى اللهِ؟	وَلَا تَقُولُوا لِلمُنَافِقِ: سَيِّدٌ٨١٩
يَتْبُعُ اللِّيَتَ ثَلاثَةٌ: فيَرْجِعُ اثْنانِ ويَبْقَى واحِدٌ٩٧	رُلِدَ لِي اللَّيْلَةَ وَلَدٌ سَمَّيْتُهُ باسْمِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ٤٧
اليَدُ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفْلَى	زَلْيَقُلْ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ
يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ٨٤	رِمَا مِنَّا إِلَّا… وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ… ٤٣٧، ٤٣٩
يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسُبُّ أَبَاهُ، ويَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ	وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟١٣٨
أُمَّةُأ	رَمَنْ أَطْلَمُ مِّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي٧٦٢
يُعْجِبُنِي الفَأْلُ	رَمَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا٧٥٥
يُلْقَى فِي النَّارِ حَتَّى تَنْدَلِقَ أَقْتَابُ بَطْنِهِ٣٥	رهَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَبِيدُ أَبِي
يَمْنَعُنِي اللهُ٥٥	رِهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ دَارٍ أَوْ رِبَاع٥٨٣
يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ وأَنَا الدَّهْرُ	ريَفْشُو بَيْنَهُمُ الكَذِبُ
<del>-5.S/3-</del>	

## فِهْرِسُ الْمُوْضُوعَاتِ

الصَّفْجَةُ	المَوْشُوعُ
أَقْسَامُ العُبُودِيَّةِ٣٠	الْمُقَدِّمَةُ ٥
شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكُوا بِهِـ، ﴾ ٣١	تَعْرِيفُ التَّوْحِيدِ فِي اللُّغَةِ والشَّرْعِ ١٦
شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَ تَكَالَوْا أَنْلُ مَا حَرَّمَ	أَقْسامُ التَّوْحِيدِأ
رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾	تعْرِيفُ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ١٦
المُرَادُ بالفَوَاحِشِ	مَعْنَى إِفْرَادِ اللهِ بِالْحَلَّقِ
النَّفْسُ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ٣٤	مَعْنَى إِفْرَادِ اللهِ بِالْمُلْكِ١٧
المُرَادُ بِعَهْدِ اللهِ	مَعْنَى إِفْرَادِ اللهِ بِالتَّدْبِيرِ
ما تَضَمَّنتُهُ هَذِهِ الآيةُ مِنَ الوَصايَا٣٧	مَنْ أَنْكَرَ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ ١٨
الْمُوَادُ بِصِرَاطِ اللهِ	دَلاَلَةُ العَقْلِ عَلَى أَنَّ الحَالِقَ للعالَمِ واحِدٌّ ١٨
الْمُرَادُ بالوَصِيَّةِ	تَعرِيفُ تَوْجِيدِ الأُلُوهِيَّةِ
حَقُّ اللهِ عَلَى العِبَادِ، وحَقُّ العِبَادِ عَلَى اللهِ٣٩	تَعْرِيفُ العِبَادَةِ
قَوْلُهُ: ﴿أَفَلَا أَبُشِّرُ النَّاسَ؟ ) عِنْدَ عُلماءِ النَّحْوِ ؟	تَوحِيدُ الأسْمَاءِ والصِّفَاتِ، ومَا يَتَضَمَّنُهُ ٢٠
<ul> <li>مَسَائِلُ البابِ، والكلامُ عَلَيْهَا</li> </ul>	الوَاجِبُ نَحْوَ أَسْمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ٢١
إطْلاقُ الشِّرْكِ واللَّعْنِ عَلَى مَنْ فَعَلَ سَبَبَهُ	ضَلالُ أهْلِ التَّحْرِيفِ
اشْتِرَاطُ التَّوْحِيدِ لصَلاحِ الأغْمَالِ 80	كِتابُ التَّوْجِيدِ
كِتْهانُ العِلْمِ للمَصْلَحَةِ	شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ لَلِمْنَ وَٱلْإِنسَ ﴾ ٢٥
اسْتِحْبَابُ بِشَارَةِ المُسْلِمِ	تَعْرِيفُ الجِنِّ والإِنْسِ٢٥
الحَوْفُ مِنَ الاتَّكالِ عَلَى سَعَةِ رَحْمَةِ اللهِ	معْنَى: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ ٢٥
حُكْمُ قَوْلِ المَسْؤُولِ: اللهُ ورَسُولُهُ أَعْلَمُ	مَعْنَى الأُمَّةِ: الطَّاثِفَةُ
تَخْصِيصُ بَعْضِ النَّاسِ بالعِلْمِ	الحِكْمَةُ مِنْ إِرْسَالِ الرُّسُلِ٢٦
تَواضُعُهُ ﷺ	تَعْرِيفُ الطَّاغُوتَِ
بَابٌ: فَضْلُ التَّوْحِيدِ ومَا يُكَفِّرُ مِنَ الذَّنُوبِ ٥٠	رُكْنَا التَّوْحِيدِرُكْنَا التَّوْحِيدِ
لَا يَلْزَمُ مِنْ ذِكْرِ فَضْلِ الشَّيْءِ عَدَمُ وُجُوبِهِ٠٠	أَقْسَامُ قَضَاءِ اللهِأُقْسَامُ قَضَاءِ اللهِ
مِنْ فَوَاثِدِ التَّوْحِيدِ٥٠	شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾٢٨

مَا يُسْتَعْمَلُ لعِلاجِ العَيْنِ٧٩	نْوَاعُ الظُّلْمِنّوَاعُ الظُّلْمِ
حُكْمُ الرُّفْيَةِ إِذَا فَعَلَهَا الإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِغَيْرِهِ ١٠٠٠٠٠	نسامُ الهِدَايَةِ
حُكْمُ الكَيِّ	نْرَحُ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ٢٥
حُكْمُ التَّدَاوِي٨٢	لتَّوْحِيدُ عِنْدَ الْتَكَلِّمِينَ٣٥
ً - مَسَائِلُ البَّابِ وشَرْحُهَا٨٤	لَعَاصِي مِنْ حَيْثُ المَعْنَى العامُّ والخاصُّ ٥٤
فَائِدَةُ عَرْضِ الْأُمَم عَلَى النَّبِيِّ ﷺ٨٦	َنْرُحُ «أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ ورَسُولُهُ» ٥٥
مَراتِبُ اسْتِرْقَاءِ الإِنْسَانِ٨٧	عَيْ عَقُّ الرَّسُولِ ﷺ٧٥
اسْتِعْمَالُ المَعارِيضِ٨٨	لْمُتَلِعَةُ وَأَتْبَاعُهُمْ٨٥
بابٌ: الخَوْفُ مِنَ الشِّرْكِ٩٠	نْرْحُ «وأنَّ عِيسَى عَبْدُ اللهِ ورَسُولُهُ» ٥٨
مُناسَبَتُهُ لِيَا قَبْلَهُ	نْرِعُ مَنْ قَبْلَنَا
أَقْسَامُ الشَّرْكِ، وتَعْرِيفُ كُلِّ قِسْمِ٩٠	عَىٰ عْنَى: «وكَلِمَتُهُ ٱلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ» ٥٩
هِلْ يُغْفَرُ الشِّرْكُ الأَصْغَرُ	عْنَى: (ورُوحٌ مِنْهُ)
تَعْرِيفُ الوَثَنِ والصَّنَمِ٩١	قُسامُ الْمُضافِ إِلَى اللهِ
ِ تَعْرِيفُ الحَدِيَّثِ والأَثْرِ	خُولُ الجَنَّةِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ
تَغْرِيفُ الرِّيَاءِ، وأفْسامُهُ بالنِّسْبَةِ لإِبْطالِ العِبَادَةِ٩٣	نَعْنَى: «أَذْكُرُكَ وأَدْعُوكَ بِهِ»
أَقْسَامُ الدُّعَاءِ	ُعْنَى: «وعَامِرَهُنَّ غَيْرِيَ» ٢٥
عِلاجُ شِرْكِ الإِخْلاصِ٩٧	نْرْحُ حَدِيثِ أَنْسِ
هَلْ يَلْزَمُ الْحُلُودُ فِي النَّارِ لَمِنْ أَشْرَكَ٩٨	- مَسَائِلُ البابِ، وَشَرْحُهَا ٦٨
- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا٩٨	نَدَدُ الأَرْضِينَ
بَابٌ: الدُّعَاءُ إِلَى شَهادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ	نَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «عَلَى مَا كَانَ مِنَ العَمَلِ» ٧١
مُناسَبَةُ البَابِ لِيَا قَبْلَهُ	نْباتُ صِفَةِ الوَجْهِ للهِ سُبْحَانَهُ٧٢
أَقْسَامُ الدُّعَاةِ إِلَى اللهِ	ابٌ: مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الجِّنَّةَ٧٣
شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي بَعْثِ مُعاذٍ إِلَى اليَمَنِ . ١٠٢	نَا يَخْصُلُ بِهِ تَحْقِيقُ التَّوْحِيدِ٧٣
مَعْرِفَتُهُ ﷺ بأحْوالِ النَّاسِ	نْرْحُ: ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أَمَّةً ﴾
مَعْنَى «لَا إِلَهَ»	ذَا أَثْنَى اللهُ عَلَى عَبْدٍ يُرادُ مِنْهُ أَمْرانِ٧٥
الفَرْقُ بَيْنَ الرَّايَةِ واللِّوَاءِ١٠٦	قْسامُ المَعَاصِي بِالمَعْنَى الأَعَمِّ والأُخَصِّ٧٦
إِثْبَاتُ الْمَحَبَّةِ للهِ	مْرُحُ حَدِيثِ خُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَعِيدِ
هَلْ يَدْعُو إِلَى الإسْلامِ أَوَّلًا، أَوْ يُخْبِرُهُمْ بِهَا يَجِبُ	نِ جُبَيْرِ

بابٌ: مَا جَاءَ فِي الرُّقَى والتَّماثِم	عَلَيْهِمْ أَوَّلًا
حُكْمُ تَعْلِيقِ التَّمَاثِيمِ	- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا
أَقْسَامُ التَّعَلُّقِ بِغَيْرِ اللهِ	الإخْلاصُ فِي الدَّعْوَةِ١٠٩
شُرُوطُ جَوازِ الرُّقْيَةِ	كَوْنُ التَّوْحِيدِ أَوَّلَ واجِبٍ
فَمْرُحُ حَدِيثِ رُوَيْفِعِ188	التَّعْلِيمُ بالتَّدَرُّجِ
- مَسَائِلُ البَّابِ، وشَّرْحُهَا	مِنْ أَعْلام النُّبُوَّةِ
سِوارُ الرُّوماتيزَم١٤٧	الحَلِفُ عَلَى الفُتْيَا١١٤
إذا قَالَ التَّابِعِيُّ: ﴿مِنَ السُّنَّةِ كَذَا»١٤٧	بابِّ: تَفْسِيرُ التَّوْحِيدِ، وشَهادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ١١٥
بابٌّ: مَنْ تَبَرَّكَ بشَجَرِ أَوْ حَجَرِ	مَعْنَى التَّفْسِيرِ١١٥
أَنْوَاعُ البَرَكَةِ	شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أُولَتِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ ﴾ ١١٥
شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَفَرَانِهُمُ ٱللَّتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾ ١٥١	شَرْحُ قَوْلِــــــــــ تَعَــــــالَى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَهِيمُ لِأَبِيهِ
شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي وَاقِدِ اللَّيْثِيِّ١٥٣	وَقَوْمِهِ: ﴾
- مَسَائِلُ الْبَابِ، وشَرْحُهَا٥٥١	فَائِدَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِي ﴾١١٧
خِلافُ العُلَمَاءِ فِي ضابِطِ الشِّرْكِ الأَصْغَرِ (وانْظُرْ	شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَنْغِذُ مِن
أَوَّلَ بَابِ الحَوْفِ مِنَ الشَّرْكِ ص:٩٠)١٥٧	دُونِ ٱللَّهِ ﴾
الشِّرْكُ الحَقِفِيُّ والجَلِيُّ١٥٨	أَنْوَاعُ الْمُحَبَّةِ
َ هَلْ يُغْفُرُ الشِّرْكُ الأَصْغَرُ١٥٩	تَفْسِيرُ التَّوْحِيدِت
سَدُّ الذَّرَائِعِ	أَقْسَامُ الدُّعَاءِ
اتِّباعُ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا١٦٠	المَحَبَّةُ الشِّرْكِيَّةُ
يَأْسُ الشَّيْطَانِ مِنْ أَنْ يُعْبَدَ فِي جَزِيرَةِ العَرَبِ ١٦١	الكُفْرُ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ
مَبْنَى العِبَادَاتِ عَلَى الأَمْرِ	بابٌ: مِنَ الشُّرْكِ لُبْسُ الحَلْقَةِ والحَيْطِ ونَحْوِهِمَا١٢٧
مَسَاقِلُ القَبْرِ١٦٢	أَقْسَامُ النَّاسِ فِي الأَسْبَابِ
بَابٌ: مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ لغَيْرِ اللهِ١٦٤	طَرِيقُ العِلْمِ بالسَّبَ ِ
أَقْسَامُ الذَّبْحِ لَغَيْرِ اللهِ١٦٤	شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَفَرَةَ يَشُم مَا تَدْعُونَ مِن دُونِ
شَرْحُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَتُشْكِي ﴾ ١٦٥	الله في المعالم
شَرْحُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ فَصَلِ لِرَبِّكَ وَٱلْحَـرُ ﴾١٦٨	مَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا وَدَعَ اللهُ لَهُ»
حُكْمُ الْهَدْيِ، والأُضْحِيَّةِ، والعَقِيقَةِ١٦٩	- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا
السَّبَتُ بِمَنْزِلَةِ الْمُباشَرَةِ١٧٠	العُذْرُ بِالجَهْلِ

شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُۥكَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾١٩٢	شَرْحُ حَدِيثِ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ١٧١
شَرْحُ حَدِيثِ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ١٩٣	- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا١٧٢
أَفْسَامُ خَمْلُوقاتِ اللهِأ	لْفَرْقُ بَيْنَ لَعْنِ الْمُعَيَّنِ وَلَعْنِ أَهْلِ الْمَعَاصِي عَلَى
حُكْمُ الاسْتِعَاذَةِ بالمَخْلُوقِ	سَبِيلِ العُمُومِ
- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا١٩٧	لَا فَرْقَ بَيْنَ الفَوْلِ والفِعْلِ فِي الإِكْرَاهِ١٧٤
الشَّرْعُ لَا يُبْطِلُ شَيْتًا إِلَّا ذَكَرَ مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ١٩٨	مَسْأَلَةٌ: إذَا أُكْرِهَ عَلَى الكُفْرِ هَلِ الأَوْلَى أَنْ يَصْبِرَ
بَابٌ: مِنَ الشُّرْكِ أَنْ يَسْتَغِيثَ بِغَيْرِ اللهِ أَوْ يَدْعُوَ	اُو يُوافِقَ أَوْ يَتَأَوَّلَ؟
غَيْرَهُ	عَمَلُ القَلْبِ هُوَ المَقْصُودُ الأعْظَمُ١٧٧
ا تَعْرِيفُ الاسْتِغَاثَةِ	بَابٌ: لَا يُذْبَحُ بِمَكَانٍ يُذْبَحُ فِيهِ لَغَيْرِ اللهِ١٧٨
حُكُمُ الاسْتِغَاثَةِ بالمَخْلُوقِ	شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَا نَقُمُ فِيهِ أَبَدًا ﴾١٧٨
أَقْسَامُ الدُّعَاءِ	شَرْحُ حَدِيثِ ثابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ
شَرْحُ قَوْلِـــهِ تَعَــــالَى: ﴿ وَلَا تَدْءُ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا	نَعْرِيفُ النَّذْرِ فِي اللُّغَةِ والاصْطِلَاحِ١٨٠
يَنفَعُكَ ﴾	حُكْمُ النَّذْرِ
شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن يَمْسَسُكَ اللَّهُ بِشُرِّ فَلَا	تَعْرِيفُ العِيدِ
كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ﴾	اْفْسَامُ النَّذْرِ
شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنْغَوُا عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْفَ﴾ ٢٠٥	خِلافُ العُلَمَاءِ فِي وُجُوبِ الكَفَّارَةِ فِي نَذْرِ الْمَعْصِيَةِ ١٨٣
تَغْرِيفُ الشَّكْرِ، وبِمَ يَكُونُ٢٠٦	حُكُمُ الذَّبْحِ بمكانٍ يُذْبَحُ فِيهِ لغَيْرِ اللهِ١٨٤
شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِنَّن يَدْعُوا مِن	- مَسَائِلُ الْبَابِ، وشَرْحُهَا1۸٤
دُونِ اللَّهِ ﴾	لصَّلاةُ فِي الكَنِيسَةِ
الفَرْقُ بَيْنَ (أَمٍ) الْتَصِلَةِ والْمُنْفَطِعَةِ٢٠٩	اسْتِفْصَالُ المُفْتِي عِنْدَ الحاجَةِ١٨٥
شَرْحُ حَلِيثِ عُبادَةَ بْنِ الصَّامِتِ٢١١ الدَّ اذْ بِقَدْ له ﷺ (اللَّهُ لا اسْتَغَاثُ بي	يَابٌ: مِنَ الشِّرْكِ النَّذْرُ لغَيْرِ اللهِ
الْمُرَادُ بَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي ۗ	الفَرْقُ بَيْنَ النَّذْرِ لغَيْرِ اللهِ، ونَذْرِ المَعْصِيَةِ١٨٨
<ul> <li>مساول الباب، وسرحه</li> <li>بَابٌ: قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ أَيْشُرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْنًا</li> </ul>	شَرْحُ قَوْ لِهِ تَعَالَى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذِي﴾
وَجُ. تُوْلُونُ اللَّهِ عَلَى ﴿ السِّرِيونَ مَا لَوْ يَحْلُقُ سَيَّةٍ وَهُمْ يُخْلِقُونَ ﴾	شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِن نَفَـَقَةٍ ﴾١٨٩
وَمِ يَـ وَقِيرٍ مُناسَبَةُ البابِ، وشَرْحُ الآيَةِ٢١٦	شَرْحُ حَدِيثِ عَاثِشَةً
	خُكْمُ النَّذْرِ
يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴾	- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا
مَسْأَلَةٌ: سَيَاعُ الأمْواتِ	نات: مِنَ الشِّرْ كِ الاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللهِ١٩٢

ا إشْكَالٌ وجَوَابُهُ	شَرْحُ حَدِيثِ أَنْسٍ
شَرْحُ قَوْلِـهِ تَعَــالَى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندُهُۥ إِلَّا	نَمْرُحُ حَلِيثِ ابْنِ عُمَرَنَمْرُحُ حَلِيثِ ابْنِ عُمَرَ
بِإِذْنِهِۦ﴾٢٥٣	نَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ
شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُمْ مِن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَوَتِ ﴾٢٥٤	- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا٢٢٦
شَرْطًا الشَّفَاعَةِ٢٥٤	مَسْأَلَةٌ: القُنُوتُ فِي الصَّلَوَاتِ فِي النَّواذِلِ٢٢٦
شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم ﴾ ٢٥٥	نْسْمِيَةُ المَدْعُوِّ عَلَيْهِمْ فِي الصَّلاةِ
كلامٌ لشَيْخ الإسلام٧٥٧	غْنُ الْمُعَيَّنِ فِي القُنُوتِ
الشَّفَاعَةُ الْمُنْتَفِيَةُ	نابٌ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ حَتَىٰ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾ ٢٣٢
أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ	غُوْرِيفُ الفَزَعِ، وشَرْحُ الآيَةِ
الفاثِدَةُ مِنَ الشَّفَاعَةِ٢٦٠	عُلُوُّ اللهِ قِسْمانِعُلُوُّ اللهِ قِسْمانِ
الحِكْمَةُ مِنَ الشَّفَاعَةِ	نَّرْحُ حَدِيثٍ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِخَالِنَّهُ عَنْهُ٢٣٤
الشَّفَاعَةُ المُثْبَتَةُ	ف فْسِيرُ الصَّحَابِيِّ والتَّابِعِيِّ
– مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا	قُسِيمُ الدِّينِ إِلَى أُصُولِ وَفُرُوعِ٢٣٦
بَسابٌ: قَسولُ اللهِ تَعَسالَى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ	غُرِيفُ السِّحْرِ والكاهِنِ
الْحَبِيَّةُ ﴾ ٢٦٣	غُرِيفُ الشِّهابُِغُرِيفُ الشِّهابِ
مُناسَبَةُ البابِ	خِلَافُ العُلَمَاءِ فِي انْقِطَاعِ مُسْتَرِقِي السَّمْعِ٢٣٨
شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَخْبَبْتَ ﴾ ٢٦٣ ٢٦٣	نَّرْحُ حَدِيثِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ٢٤٠
شَرْحُ حَدِيثِ وفاةِ أَبِي طالِبٍ٢٦٤	فَّسَامُ إِرَادَةِ اللهِ، والفَرْقُ بَيْنَهُمَ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَي
الإشكالاتُ الوارِدَةُ فِي الحَدِيثِ٢٦٧	تعانِي عِزَّةِ اللهِ ِنعانِي عِزَّةِ اللهِ ِ
- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا٢٦٨	- مَسَاثِلُ البَّابِ، وشَرْحُهَا٢٤٤
الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ إِسْلامَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ٢٧٠	سَهاعُ المُسْتَرِقِينَ للأُمُورِ القَدَرِيَّةِ٢٤٥
مَضَرَّةُ أَصْحابِ السُّوءِ٢٧٠	مَنِي ثباتُ الصِّفَاتِ، والرَّدُّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَهَا٢٤٧
تَعْظِيمُ الأسْلافِ والأكابِرِ٢٧١	ابٌ: الشَّفَاعَةُ
الأعْمَالُ بالحَواتِيمِ	نُناسَبَةُ الشَّفَاعَةِ لكِتابِ التَّوْجِيدِ
بَاكِ: أنَّ سَبَبَ كُفْرِ بَنِي آدَمَ وتَرْكِهِمْ دِينَهُمْ هُوَ	لْقُصُودُ مِنَ الشَّفَاعَةِ٢٤٩
الغُلُوُّ فِي الصَّالِحِينَ	عْرِيفُ الشَّفَاعَةِ
شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَاأَهُلَ ٱلْكِتَبِ لَا تَغَلُواْ	نْرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾ ٢٥٠
في دِينِكُمٌ ﴾	قْسَامُ الشَّفَاعَةِ

- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا	مفاسِدُ الغُلُّقِمفاسِدُ الغُلُّقِ
مَذْهَبُ الرَّافِضَةِ	شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ
مَذْهَبُ الجَهْمِيَّةِ	أَقْسَامُ الْحُقُوقِ
بَابٌ: مَا جَاءَ أَنَّ الغُلُوَّ فِي قُبُورِ الصَّالِحِينَ يُصَيِّرُهَا	تَعْرِيفُ الغُلُوِّ٠٠٠٠ تَعْرِيفُ الغُلُوِّ
أَوْثَانًا تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ٣١٧	أَقْسَامُ النَّاسِ فِي العِبَادَةِ
شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ	الغُلُوُّ فِي العَقِيدَةِ والعِبَادَةِ٢٨٢
إِثْبَاتُ صِفَةِ الغَضَبِ للهِ، والرَّدُّ عَلَى مَنْ حَرَّفَهَا٣١٨	الغُلُوُّ فِي المُعامَلَاتِ٢٨٣
هلِ اسْتَجَابَ اللهُ دُعاءَ نَبِيِّهِ فِي عَـدَمِ اتِّخـاذِ قَـبْرِهِ	تَعْرِيفُ التَّنَطُّع
وَثْنَا يُعْبَدُ	- - مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا٢٨٤
تَعْرِيفُ اللاتِتعريفُ اللاتِ	مَعْرِفَةُ أُوَّلِ شِرَٰكٍ حَدَثَ فِي الأرْضِ٢٨٥
أَنْوَاعُ زِيارَةِ القُبُورِ	الاَحْتِفَالُ بِعِيدِ الْمُوْلِدِ
إَسْراجُ القُبُورِ	الاحْتِفَالُ بَعِيدِ مِيلَادِ الأَطْفَالِ٢٨٧
خِلافُ العُلَمَاءِ فِي زِيارَةِ النِّساءِ القُبُورَ٣٢٥	البدعُ سَبَبٌ للكُفْرِ
- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا٣٢٩	مَا تَؤُولُ إِلَيْهِ البِدْعَةُ
بَابٌ: مَا جَاءَ فِي مِمايَةِ الْمُصْطَفَى ﷺ جَنابَ	فِعْلُ العِبَادَةِ عِنْدَ القَيْرِ٢٩١
التَّوْجِيدِ	سَبَبُ فَقْدِ العِلْمِ٢٩٤
شَرْحُ تَرْجَمَةِ البابِ	الفَرْقُ بَيْنَ التَّنَطُّع، والغُلُوِّ، والاجْتِهَادِ٢٩٤
شُرْحُ قَوْلِيهِ تَعَالَى: ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُوكُ	قِراءَةُ الفاتِحَةِ عِنْدُ القَيْرِ٢٩٥
وِنَ أَنفُسِكُمْ ﴾	بَابٌ: مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيظِ فِيمَنْ عَبَدَ اللهَ عِنْدَ قَبْرِ
تَعْرِيفُ الرَّحْمَةِ والرَّأْفَةِ	رَجُلِ صالِحِ
تَعْرِيفُ التَّوَكُّلِ ٣٣٥	شَرْحُ حَدِيثِ عَاثِشَةَ رَجَوَالِلَهُ عَنْهَا
شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا»	قَبْرُ النَّبِيِّ ﷺ فِي المُسْجِدِ والجَوَابُ عَنْ ذلكَ ٣٠٠
سَبَبُ دَفْنِهِ فِي بَيْتِهِ ﷺ	شَرْحُ حَدِيثِ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ٣٠١
سبب دفيو بي بييو کا مَراتِبُ اغِّناذِ القُبُورِ مَساجِدَ	صُوَرُ اتِّخاذِ القُبُورِ مَساجِدَ٣٠٤
تَعْرِيفُ العِيدِ	شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ
	الجَمْعُ بَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي»
شَرْحُ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ رَحِوَلِيَّكَ عَنْهُ	وبَيْنَ إِخْبَارِهِ أَنَّ السَّاعَةَ تَقُومُ عَلَى شِرَادِ الخَلْقِ٣٠٥
معنى اتحادِ البيوتِ قبورا	خُلاصَةُ البابِ

فَائِدَةُ الْحَصْرِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «السَّبْعَ اللَّهِ بِقَاتِ»٣٧٦	– مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا٣٤٢
النَّفْسُ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ قَتْلَهَا إِلَّا بالحَقِّ٧٧	بَابٌ: مَا جَاءَ أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الأُمَّةِ يَعْبُدُ الأَوْثَانَ ٣٤٤
تَعْرِيفُ الرِّبَا، وبَيانُ مَا يَجْرِي فِي الرِّبَا، ومَا لَا	سَبَبُ تَبْوِيبِ هَذَا البابِ
يَجْرِي	شَرْحُ التَّرْجَقِ٣٤٤
تَغْرِيفُ النِيِّيمِ	شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَوْ تَرَ إِلَى الَّذِيرَ أُوتُواْ ضَيِيبًا مِّنَ
مَا يُسْتَثْنَى مِنَ التَّولِّي يَوْمَ الزَّحْفِ٣٨١	ٱنْكِتَبِ﴾
القَذْفُ، ومَا يَثَرَتَّبُ عليْهِ٣٨٢	تَعْرِيفُ الجِبْتِ والطَّاغُوتِ٣٤٥
ُ شَرْحُ حَدِيثِ جُنْدُبٍ	شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلْ هَلَ أُنَيِّقَكُمْ مِثَرِ يِّن ذَلِكَ ﴾٣٤٦
أَثَرُ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، وحَفْصَةَ، وجُنْدُبٍ فِي قَتْلِ	شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُواْ عَكَ آمْرِهِمْ ﴾٣٤٨
السَّاحِرِ	شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ
- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا٥٨٠	قَبْلَكُمْ»
بَابٌ: بَيانُ شَيْءٍ مِنْ أَنْوَاعِ السِّحْرِ	مُنَاسَبَةُ الحَدِيثِ للبابِ
الجِنْسُ والنَّوْعُ	تَعْرِيفُ اليَهُودِ والنَّصارَى ٣٥٤
شَرْحُ العِيافَةِ، والطَّرْقِ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٨٩	التَّفْرِيقُ بَيْنَ الجُمْلَةِ والأَفْرادِ٣٥٦
شَرْحُ الطِّيْرَةِ، والجِبْتِ	الحِكْمَةُ مِنِ ابْتِلَاءِ هَذِهِ الأُمَّةِ٣٥٦
شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «مَنِ اقْتَبَسَ شُعْبَةً» . ٣٩٢	شَرْحُ حَدِيثِ ثَوْبَانَ٣٥٦
أَفْسَامُ عِلْمِ النُّجُومِ، وحُكْمُ كُلِّ قِسْمٍ٣٩٣	أَقْسَامُ قَضاءِ اللهِ
مُنَاسَبَةُ الْحَدِيثِ	- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا٣٦٥
شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ عَقَدَ عُقْدَةً ثُمَّ	بَابٌ: مَا جَاءَ فِي السِّحْرِ
نَفَثَ»	تَعْرِيفُ السِّحْرِ
شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَلَا هَـلْ أُنبِّئْكُمْ مَـا	أَقْسَامُ السِّحْرِ، وحُكْمُ كُلِّ قِسْم
العَضْهُ؟»	كُفْرُ السَّاحِرِت
تَعْرِيفُ النَّمِيمَةِ، وبَيانُ حُكْمِهَا٣٩٧	وجْهُ إِذْخَالِ بَابِ السِّحْرِ فِي كِتابِ التَّوْحِيدِ ٣٧١
شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «إِنَّ مِنَ البَيانِ لَسِحْرًا» ٣٩٨	شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَهَنِ ٱشْتَرَيْهُ ﴾ . ٣٧١
أَقْسَامُ البيانِ	شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّاغُوتِ ﴾ . ٣٧٢
مُنَاسَبَةُ الحَدِيثِ	تَعْرِيفُ الجِبْتِ والطَّاغُوتِ٣٧٣
- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا	تَعْرِيفُ الْكَاهِنِ
بَابٌ: مَا جَاءَ فِي الكُهَّانِ ونَحْوِهِمْ ٤٠١	شَرْحُ حَلِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ» ٣٧٦

شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْدَرَةَ: «لَا عَدْوَى ولَا	تَعْرِيفُ الكاهِنِ
طِيرَةَ»	ما لَيْسَ مِنَ الكِهَانَةِ
تَغْرِيفُ العَدْوَى، والطِّيرَةِ، والهَامَةِ، والصَّفَرِ ٢٤	شَرْحُ حديثِ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ» ٤٠٢
الْمُرَادُ بالنَّفْيِ فِي هَذِهِ الأَرْبَعَةِ٤٢٥	تَعْرِيفُ العَرَّافِ ٤٠٢
تَعْرِيفُ النَّوْءِ	أَقْسَامُ شُوَّالِ العَرَّافِ
تَعْرِيفُ الغُولِ	اسْتِخْدَامُ الْجِنِّ
تَعْرِيفُ الفَأْلِ	شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ أَتَى كاهِنًا» ٤٠٥
شَرْحُ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عامِرٍ	شَرْحُ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ
تَغْرِيفُ السَّيِّتَاتِ	تَطَيِّرَ أَوْ تُعْلَيِّرَ لَهُ»
شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «الطِّيَرَةُ شِرْكٌ» ٤٣٢	تَعْرِيفُ العَرَّافِ
أَنْوَاعُ الإِدْرَاجِ فِي الحَدِيثِ، وأَمْثِلَتُهُ ٤٣٤	تَعْرِيفُ شَيْخ الإِسْلام للعَرَّافِ٤١١
كَوْنُ الطِّيرَةِ شِرْكًا ٤٣٥	حَالاتُ اسْتِحْدَام الجِنِّ
كفَّارَةُ الطِّيرَةِ	كِتابَةُ أَبَا جادٍ وأَفْسَامُهَا٤١٣
شَرْحُ حَدِيثِ الفَضْلِ بِسِ العَبَّاسِ: «إنَّامَا	أَقْسَامُ النَّطَرِ فِي النُّجُومِ ٤١٤
الطِّيْرَةُ»	- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرَّحُهَا ٤١٥
- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا	بَاكِّ: مَا جَاءَ فِي النُّشْرَةِ
بَابٌ: مَا جَاءَ فِي التَّنْجِيمِ	تَغْرِيفُ النُّشْرَةِ، وأقْسامُهَا ٤١٧
تَعْرِيفُ التَّنْجِيمِ	شَرْحُ حَدِيثِ جابِرِ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ سُئِلَ عَنِ
أَقْسَامُ عِلْمِ النُّجُومِ	النُّشْرَةِ
حِكْمَةُ خَلْقِ النُّجُومِ	قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ ٤١٩
حُكْمِ تَعَلَّمِ مَناذِلِ الْقَمَرِ	قَوْلُ ابْنِ القَيِّمِ ٤٢٠
شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «ثَلاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ	أَقْسَامُ حَلِّ السِّحْرِ
الجُنَّةَ»	– مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا
خِلافُ العُلَمَاءِ فِي المُرَادِ بأحادِيثِ الوَعِيدِ ٤٧	بَابٌ: مَا جَاءَ فِي التَّطَيِّرِ
- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا	أَقْسَامُ مُنافاةِ التَّطَيُّرِ للتَّوْحِيدِ٤٢٢
بَابٌ: مَا جَاءَ فِي الاسْتِسْقَاءِ بالأَنْوَاءِ ٥٥٠	أَحْوالُ الْمُتَطَيِّرِ
تَغْرِيفُ الاسْتِسْقَاءِ	شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَلَا إِنَّمَا طَآيِرُهُمْ عِندَ اللَّهِ ﴾٤٢٣
أَقْسَامُ الاسْتِسْقَاءِ	شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قَالُواْ طَاتِهِرُكُمْ مَّعَكُمْ ﴾ ٤٢٣

لَّ شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنًا ﴾ ٩٠	شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَتَجَعَلُونَ رِزْقَكُمْ ﴾ ٤٥١
شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «إِنَّ مِنْ ضَعْفِ اليَقِينِ	شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي مَالِكِ الأَشْعَرِيِّ ٤٥٢
أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ اللهِ» ٤٩٣	فاثِدَةُ الحَصْرِ فِي الأحَادِيثِ
شَرْحُ حَدِيثِ عَائِشَةَ: «مَنِ الْتَمَسَ رِضَا اللهِ	تَعْرِيفُ الفَخْرِ بالأحْسابِ ٤٥٤
بسَخَطِ النَّاسِ» 890	تَعْرِيفُ الطَّعْنِ بالأنْسَابِ٤٥٤
مُنَاسَبَةُ الحَدِيثِ	تَغْرِيفُ الاسْتِسْقَاءِ بالنُّجُومِ ٤٥٤
– مَسَائِلُ الْبَابِ، وشَرْحُهَا ٤٩٧	تَغْرَيفُ النِّيَاحَةِنُّ
بَابٌ: قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُواۤا ﴾ ٥٠٠	شَرْحُ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خالِدِ ٤٥٧
تَعْرِيفُ التَّوَكُّلِ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاس
كَلامُ الشَّيْخِ سُلَيُهَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ فِي الأَسْبَابِ ٥٠١	خِلافُ الْمُفَسِّرِينَ فِي الْمُرَادِ بالكِتَابِ فِي قَوْلِهِ
أَقْسَامُ التَّوَكُّلِ	تَعَالَى: ﴿ فِ كِنَّتِ مِّكْنُونِ ﴾
شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُواْ ﴾٥٠٢	- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا
شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا	أَقْسَامُ النَّاسِ عِنْدَ نُزُولِ النَّعْمَةِ ٤٦٧
ذُكِرَ الله ﴾	بَابٌ: قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَمِرَ ۖ النَّاسِ مَن يَشَخِذُ مِن
شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يَكَأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ ﴾ ٢٠٥	
شَرْحُ قَوْلِـــــهِ تَعَـــــالَى: ﴿وَمَن بَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ	أَفْسَامُ الْمَحَبَّةِ
٠٠٥ ﴿ وَمُعْدِينَ ﴾	شَرْحُ قَوْلِــهِ تَعَـــالَى: ﴿ وَمِرَ َ النَّاسِ مَن يَنْخِذُ مِن
شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ٥٠٥	دُونِ اللَّهِ ﴾
- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا٧٠٥	مُناسَبَةُ الآيَةِ للبَابِ
بَابٌ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَفَ أَمِنُواْ مَكْرَ اللَّهِ ﴾ ٥٠٩	شَرْحُ حَدِيثِ أَنسٍ: «لَا يُدؤمِنُ أَحَدُكُمْ حتَّى
شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَفَـٰ أَمِنُواْ مَكُرَ اللَّهِ ﴾١٠ ٥	أَكُونَ أَحَبَّ إِلِيْهِ»
شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن زَّحْمَةِ رَبِهِ: ﴾. ١١.٥	شَرْحُ حَدِيثِ: «ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ» ٤٧٦
تَحْرِيمُ القُنُوطِ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ	– مَسَاثِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا ٤٨٢
شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضَالِتَهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ:	بَابٌ: قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّهَا ذَلِكُمْ ٱلشَّيْطَانُ ﴾ ٤٨٥
«سُيْلَ عَنِ الكَبَائِرِ»	هَلْ يُغَلِّبُ الرَّجَاءُ أُوِ الحَوْفُ ٤٨٥
حَدُّ الكَبِيرَةِ	أَقْسَامُ الخَوْفِ
- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا ١٤٥	شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ ٱلشَّيْطَانُ﴾٤٨٧
بَابٌ: مِنَ الإيبانِ الصَّبْرُ عَلَى أَقْدارِ اللهِ ١٦٥	شَرْحُ قُوْلِيهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ ٱللَّهِ مَنْ
أَقْسَامُ الصَّبْرِ، وأَعْلاهَا١٥٥	ءَامَنَ بِأَللَّهِ ﴾

– مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا 8 ٥	شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾٥١٨
بَابٌ: مَنْ أطاعَ العُلَمَاءَ والأُمَرَاءَ فِي تَحْدِيمِ مَا أَحَلَّ	شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «اثْنِتَانِ فِي النَّاسِ» ١٨٠٥
اللهُ٥٤٥	أَحْوَالُ النَّاسِ عِنْدَ المُصِيبَةِ
الْمُرَادُ بِالعُلْمَاءِ وِالأُمْرَاءِ	شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ
شَرْحُ أَثْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ ٤٦٥	الخُدُّودَ»
قَوْلُ الإِمَامِ أَحْمَدَ٧٤٥	شَرْحُ حَدِيثِ أَنْسٍ: ﴿إِذَا أَرَادَ اللهُ بِعَبْدِهِ الخَيْرَ» . ٢١٥
أَقْسَامُ التَّعَجُّبِ٧٤٥	أَنْوَاعُ العُقُوبَةِ
شَرْحُ حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حاتِم٥٤٨	سَبَبُ تَسْمِيةِ يَوْمِ القِيَامَةِ بَهَذَا الاسْمِ٥٢٢
أَقْسَامُ اتِّباعِ العُلَمَاءِ	شَرْحُ حديثِ: ۚ ﴿إِنَّ عِظَمَ الْجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ
- مَسَاثِلُ الْبَابِ، وشَرْحُهَا٥٥٥	البَلَاءِ» ٢٤٥
بَسابٌ: قَسوْلُ اللهِ تَعَسالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ	– مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا٥٢٥
يَزْعُمُونَ ﴾٨٥٥	بَاكِّ: مَا جَاءَ فِي الرِّيَاءِ
شَرْحُ الآيَةِ٨٥٥	تَعْرِيفُ الرِّيَاءِ، وبَيَانُ أَقْسامِهِ٥٢٧
فائِدَةُ الإظْهارِ مَوْضِعَ الإِضْهارِ٥٥٥	شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرِّ يَثْلَكُمْ ﴾ ٢٩ ٥
مَا تَكُونُ بِهِ بَلاغَةُ الفَوْلِ٥٦١	الشَّاهِدُ مِنَ الآيَةِ
شَرْحُ قَوْلِــهِ تَعَــالَى: ﴿ وَإِذَا فِيلَ لَهُمْ لَا نُفْسِدُوا فِي	شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ
اَلْأَرْضِ ﴾١٢٥	الشَّرْكِ»٠٠٠٠٠
أَقْسَامُ الفَسادِ١٥٥	شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ٣١
شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا نُفْسِدُواْ فِٱلْأَرْضِ ﴾ ٦٢ ٥	تَغْرِيفُ الشُّرْكِ الحَيْفِيِّ والجِيَلِيِّ٣٣٠
شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَفَحُكُمُ ٱلْجَهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ ٦٢ ٥	مِنْ دَقائِقِ أَبُوابِ الرِّيَاءِ٥٣٣
شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: ﴿لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ﴾ ٦٤ ٥	– مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا
قَوْلُ الشَّعْبِيِّ وشَرْحُهُ٥٦٥	بَابٌ: مِنَ الشِّرْكِ إِرَادَةُ الإِنْسَانِ بِعَمَلِهِ الدُّنْيَا٣٦
- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا ٢٧ ٥	شَرْحُ التَّرْجَمَةِ
بَابٌ: مَنْ جَحَدَ شَيْئًا مِنَ الأَسْيَاءِ والصِّفَاتِ ٦٩ ٥	الفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الكِتَابِ والَّذِي قَبْلَهُ٣٦
أَقْسَامُ الجَحْدِ	التَّعْلِيمُ فِي الكُلِّيَّاتِ
مَباحِثُ فِي أَسْمَاءِ اللهِ	شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوْةَ ٱلدُّنْيَا﴾ ٥٣٨
الأوَّلُ٠٧٠	شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ» . ٥٤٠
الثَّاني	أَقْسَامُ النَّاسِ بِالنِّسْيَةِ للدُّنْيَا٥٤٣

شَرْحُ حَدِيثِ عُمَرَ رَضَالِلَهُعَنْهُ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ	الثَّالِثُ٧١
اللهِ»ا۹۱	الرَّابِعُ١٧٥
حُرُوفُ القَسَمِ٩١٥	الخامِسُ
حُكْمُ الحَلِفِ بِغَيْرِ اللهِ٥٩١	البحثُ فِي صِفَاتِ اللهِ
إقْسامُ اللهِ بِالمَخْلُوقَاتِ٩٢	لَلْبُحَثُ الْأَوَّلُ
الجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ ﷺ: ﴿أَفْلَحَ وَأَبِيهِ ﴾٥٩٢	لَبْحَثُ الثَّانِي
قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ، وشَرْحُهُ ٩٤٥	لَبْحَثُ الثَّالِثُ
شَرْحُ حَـدِيثِ حُذَيْفَةَ: «لَا تَقُولُوا مَـا شَـاءَ اللهُ	شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ﴾٤٧٥
ا وَشَاءَ فُلانٌ» ٥٩٥	نْعْرِيفُ التَّوْبَةِ، وشُرُوطُهَا٥٧٥
قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وشَرْحُهُ٩٦٥	نَوْلُ عَلِيٍّ رَضَحَالِلَكُ عَنْهُ، وشَرْحُهُ٥٧٦
- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا٧٩٥	- تُناسَبَةُ هَذَا الأَثْرِ للبابِ
بَابٌ: مَا جَاءَ فِيمَنْ لَمْ يَقْنَعْ بِالْحَلِفِ بِاللهِ ٩٩٥	نَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وشَرْحُهُ
مُناسَبَةُ البابِ	قْسَامُ الْمُتَشَابِهِ، والفَرْقُ بَيْنَهَا٥٧٨
أَقْسَامُ الاقْتِنَاعِ بالحَلِفِ باللهِ ٩٩٥	- مَسَاثِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا٥٨٠
شَرْحُ حَدِيثِ أَبْنِ عُمَرَ: ﴿لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ ٩٩٠.	َابٌ: قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ﴾٥٨٢
- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا	نَّرْحُ الآيَةِ
بَابٌ: قَوْلُ: مَا شَاءَ اللهُ وشِئْتَ	عى ئناسَبَةُ البَابِ لكِتَابِ التَّوْجِيدِ٥٨٢
مُناسَبَةُ البابِ	نُوْلُ مُجَاهِدٍ، وشَرْحُهُ
شَرْحُ حَدِيثِ قُتَيْلَةَ	نَوْلُ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ وشَرْحُهُ٥٨٣
إِشْكَالٌ، وجَوَابُهُ	قْسَامُ الإضافَةِ إِلَى السَّبَبِ٥٨٤
شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ	رُولُ ابْنِ قُتَيْبَةَ، وشَرْحُهُ
شَرْحُ حَدِيثِ الطُّقَيْلِ	ر بي نُوْلُ شَيْخِ الإِسْلامِ٥٨٥
تَعْرِيفُ الرُّوحِ	ضافَةُ النَّعْمَةِ إِلَى السَّبَ ِ٥٨٦
- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا	- مَسَاثِلُ البَّابِّ، وشَرْخُهَا٥٨٦
الرُّوْيَا الصَّالِحَةُ	ابٌ: قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ فَكَلَا تَجْعَـ لُوا بِلَّهِ أَنْدَادًا ﴾ . ٥٨٨
بَاكِّ: مَنْ سَبَّ الدَّهْرَ فَقَدْ آذَى اللهَ	نْرْحُ الْآيَةِنْرْحُ الْآيَةِ
تَعْرِيفُ السَّبِّ	 وْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الأَنْدَادِ٥٨٩
أَقْسَامُ سَبِّ الدَّهْرِ	قْسَامُ التَّقْسِيرِقَسَامُ التَّقْسِيرِ

اً أَقْسَامُ حُكْمِ اللهِ	مْرُحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوٓاْ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَالُنَا ٱلدُّنْيَا ﴾ ٦١٢
- مَسَائِلُ البَّابِ، وشَرْحُهَا	مْرُحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «قالَ اللهُ تَعَالَى: يُؤْذِينِي
بَابٌ: مَنْ هَزَلَ بَشَيْءٍ فِيهِ ذِكْرُ اللهِ	نُ آدَمَ»نُ آدَمَ»
حُكْمُ تَوْبَةِ مَنْ سَبَّ اللهَ أَوْ رَسُولَهُ	حْكَامُ الْحَدِيثِ القُدسِيِّ
شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَهِن سَاَلْتَهُدُ ﴾	لَّذَهْرُ لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ
َ شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ومُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ ١٣٦	- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا
- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا	ابٌّ: التَّسَمِّي بقاضِي القُضاةِ٦١٨
بَابٌ: قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَهِنْ أَذَفَنَكُ رَحْمَةً مِننَا مِنْ	نْرْحُ اللَّرْجَكَةِ
بَعْلِ ضَرَّاتَهُ ﴾	ناسَبَةُ البَابِ لكِتابِ التَّوْجِيدِ
مُناسَبَةُ البَابِ لكِتَابِ التَّوْحِيدِ	فْسَامُ قَضاءِ اللهِ
شَرْحُ الآيَةِ	تَّسَمِّي بقاضِي القُضاةِ
شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْدرَةَ: «أَنَّ ثَلاثَةٌ مِنْ بَنِي	تَّسَمِّي بشَيْخَ الإِسْلامِ
إِسْرَ الْثِيلَ»	تَّسَمِّي بالإِمَامَِ
ما يُسْتَفَادُ مِنَ الحَدِيثِ	ىْرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِنَّ أَخْنَعَ» ٦٢٠
- مَسَائِلُ الْبَابِ، وشَرْحُهَا	- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا
بَابٌ: قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا ءَاتَنَهُمَا صَالِحًا ﴾٢٥٦	ابٌ: احْتِرَامُ أَسْهَاءِ اللهِ
شَرْحُ الآيَةِ	بَحْثُ فِي أَسْرَاءِ اللهِ
حُكْمُ النَّذْرِ	لَبُحَثُ الْأَوَّلُلَبُحَثُ الْأَوَّلُ
قَوْلُ ابْنِ حَزْمٍ فِي تَحْرِيمِ كُلِّ اسْمٍ مُعَبَّدٍ لغَيْرِ اللهِ ٦٦٠	ئاًنِيئاًنِي
قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الآيَةِ	مَّالِثُ
بُطْلانُ كَوْنِ الأَيَةِ فِي آدَمَ وحَوَّاءَ٦٦٣	رًّابعُ
- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا	خامِسُ
بَابٌ: قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَيَلَّهِ ٱلْأَسْمَآهُ لَلْمُسْنَىٰ ﴾ ٦٦٧	سادِسُمادِسُ
شَرْحُ الآيَةِ	نسابغ
إحْصَاءُ أَسْمَاءِ اللهِ	شامِنُشامِنُ
دُعاءُ اللهِ بأسْمائِهِ الْحُسْنَى	تاسِعُ
أَنْوَاعُ الإِخْادِ فِي أَسْرَاءِ اللهِ	تَسْمِيَةُ بأَسْمَاءِ اللهِ
قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسِ	َىْرُحُ حَدِيثِ أَبِي شُرَيْح

حَكُمُ إِجَابَةِ الدَّعْوَةِ ١٩٥	أقَسَامُ اياتِ اللهِ
مَا يُشْتَرَطُ لذلكَ	الإلحُادُ فِي الآيَاتِ الشَّرْعِيَّةِ والكَوْنِيَّةِ٢٧٢
إجابَةُ الدَّعْوَةِ هَلْ هِيَ حَقُّ للهِ أَوْ للآدَمِيِّ	- مَسَاثِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا
بِطاقاتُ الدَّعْوَةِ هَلْ هِيَ كالدَّعْوَةِ بالْمُشافَهَةِ٦٩٦	بَابٌ: لَا يُقالُ: السَّلامُ عَلَى اللهِ ٦٧٥
مَعْنَى (مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ)	شَرْحُ التَّرْجَمَةِ
فَوائِدُ الْمُكافَأَةِ	مُناسَبَةُ البَابِ لكِتابِ التَّوْحِيدِ
الدُّعَاءُ بَعْدَ الإهداءِ مُباشَرَةً	شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ
المَسَائِلُ فِي البابِ، وشَرْحُهَا	– مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا
بَابٌ: لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللهِ إِلَّا الجَنَّةُ	بَابٌ: قَوْلُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إنْ شِئْتَ ٦٧٩
مُناسَبَةُ هَذَا البَابِ للتَّوْحِيدِ	شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمُ: اللَّهُمَّ
حَدِيثُ جابِرٍ: «لَا يُسْأَلُ بوَجْهِ اللهِ إِلَّا الجَنَّةُ» ٦٩٩	اغْفِرْ لِي إِنْ شِنْتَ"
الْمُرَادُ بِذَلِكَ عَلَى قَوْلَيْنِ:	المَحْظُورُ فِي التَّعْلِيقِ١٨٠
مَعْنَى قَوْلِهِ: بوَجْهِ اللهِ٧٠٠	مُناسَبَةُ البَابِ لكِتابِ التَّوْحِيدِ
إثْباتُ الوَجْهِ للهِ	- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا
قَوْلُ أَهْلِ التَّعْطِيلِ	بَابٌ: لَا يَقُولُ: عَبْدِي وأَمَتِي ٦٨٥
الرَّدُّ عليهِمْ	قَوْلُ: رَبِّكَ
حديثُ: ﴿إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِۥ٧٠١	أَقْسَامُ إِضَافَةِ الرَّبِّ
المَسَائِلُ فِي البابِ، وشَرْحُهَا٧٠٢	إطْلاقُ السَّيِّدِ عَلَى غَيْرِ اللهِ
بَابٌ: مَا جَاءَ فِي اللَّو	أقْسَامُ الوِلاَيَةِأُفْسَامُ الوِلاَيَةِ
اسْتِعْمالاتُ «لَوْ»٧٠٣	أَقْسَامُ المَوْلَى
شَرْحُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ لَوْكَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ	- مَسَائِلُ البَابِ، وشَرْحُهَا
شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَدُهُنَا﴾	بَابٌ: لَا يُرَدُّ مَنْ سَأَلَ باللهِ
شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُواْ لَوْ	أَقْسَامُ السُّوَّالِ بِاللهِ
أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا ﴾	حُكْمُ رَدِّ مَنْ سَأَلَ بِاللهِ ِ
مُناسَبَةُ البَابِ للتَّوْجِيدِ٧٠٦	حُكْمُ السُّوَّالِ
حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ	حُكْمُ سُؤالِ المالِ
واسْتَعِنْ باللهِ»٧٠٧	شَرْحُ حَلِيثِ ابْنِ عُمَرَ
أَفْعالُ العِبادِ لَا تَخْلُو مِنْ أَرْبَعِ حالاتٍ٧٠٧	إِذَا اسْتَعَاذَ بِاللهِ ِ

	٠. د د
خُلاصَةُ مَا ذَكَرَ ابْنُ القَيِّمِ فِي تَفْسِيرِ ظَنِّ السَّوْءِ	قَوْلُهُ: «واسْتَعِنْ باللهِ»
ثَلاثَةُ أُمُورِتَ	مَعْنَى الاسْتِعَانَةِ٧٠٨
و قَوْلُ المُعَتَزِلَةِ٧٢٥	قَوْلُهُ: «وَلَا تَعْجِزَنْ»٧٠٨
الرَّدُّ عَلَى المُحَرِّفِينَ لأَسْمَاءِ اللهِ وصِفاتِهِ٧٢٦	مَا يَقُولُهُ الإِنْسَانُ عِنْدَ حُصُولِ خلافِ المَقْصُودِ ٧٠٩
قَوْلُ شَيْخِ الإسْلامِ: كُلُّ مُعَطِّلٍ مُمَثِّلٌ وكُـلُّ مُمُثِّلٍ	إِذَا خَالَفَهُ القَدَرُ ولَمْ يأتِ عَلَى مَطْلُوبِهِ فلَا يَخْلُو
مُعَطِّلٌ	مِنْ حَالَيْنِ
الَّذِي يَعْرِفُ أَسْمَاءَ اللهِ وصِفاتِهِ ومُوجَبَ	قَوْلُهُ: «قَدَّرَ اللهُ»٧١٠
ُ حِكْمَتِهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَظُنَّ بِاللهِ ظَنَّ السَّوْءِ٧٢٦	أقْسَامُ الإِرَادَةِ
قَوْلُهُ: «فمُسْتَقِلُّ ومُستَكْثِيرٌ»٧٢٧	عَمَلُ الشَّيْطَانِ
ً المَسَائِلُ فِي البابِ، وشَرْحُهَا٧٢٨	مِنْ فَوَاثِدِ الحَدِيثِ
مُناسَبَةُ البَابِ للتَّوْحِيدِ	تَكْذِيبُ القَدَرِيَّةِ لهَذَا الحَدِيثِ
َ بَابٌ: مَا جَاءَ فِي مُنْكِرِي القَدَدِ	كَلامُ شَيْخِ الْإِسْلامِ
ا شَرْحُ التَّرْ بَحَةِ	تَأْثِيرُ الشَّيْطَانِ عَلَى بَنِي آدَمَ٧١٣
مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ القَدَرُ٧٢٩	المَسَائِلُ فِي البَابِ، وشَرْحُهَا٧١٤
الإيهانُ بالقَدَرِ يَتَعَلَّقُ بِتَوحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ خُصُوصًا ٧٢٩	بَابٌ: النَّهُيُ عَنْ سَبِّ الرِّيحِ
ً أَقْسَامُ النَّاسِ فِي القَدَرِ	الْمُرَادُ مِنَ النَّهِي٧١٦
الطَّائِفَةُ الأُولَى : الجَبْرِيَّةُ الجَهْمِيَّةُ٧٣٠	شَرْحُ حَدِيثِ أَبِيِّ بْنِ كَعْبٍ: ﴿لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ ﴾٧١٦
الطَّائِفَةُ الثانِيَةُ: القَدَرِيَّةُ المُعتَزِلَةُ٧٣٠	مَا يَقُولُهُ الإنْسَانُ عِنَّدَ حُصُّولِ الرِّيح٧١٧
أَدِلَّةُ الجَبْرِيَّةِ والرَّدُّ عَلَى ثَباتِهِمْ٧٣١	المَسَائِلُ فِي البابِ
أَدِلَّةُ القَدَرِيَّةِ والرَّدُّ عَلَيْهِمْ٧٣٢	بَابٌ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَظُنُّونَ إِلَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ
الطَّائِفَةُ الْثَالِثَةُ: أَهْلُ السُّنَّةِ والجَبَّاعَةِ، تَوَسَّطُوا	لَلْهُولِيَّةِ ﴾
بَيْنَ الطاثِفَتَيْنِ	شَرْحُ الآيةِ٧١٩
مَواتِبُ القَدَرِ٧٣٤	أَنْوَاعُ الظَّنِّ باللهِ عَنَّهَ جَلَّ
إيمانُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَبَّاعَةِ بَهَذِهِ المَرَاتِبِ٧٣٥	قَوْلُــــهُ: ﴿يَقُولُونَ هَل لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ﴾
التَّقْدِيراتُ النَّسْبِيَّةُ الأُخْرَى	مُرادُهُمُ بِذَلِكَ٧٢٠
الـدَّلِيلُ عَـلَى بُطُـلانِ احْتِجَـاحِ العـاصِي عَـلَى	أَقْسَامُ الكِتَابِةِ
مَعْصِيَتِهِ بِقَدَرِ اللهِ	شَرْحُ قَوْلِـهِ تَعَـالَى: ﴿الظَّاتِينَ بِٱللَّهِ ظَنَ ٱلسَّوْءُ
فَوائِدُ الإيهانِ بالقَدَرِ٧٣٧	عَلَيْهِمْ دَآيِرَةُ السَّوْءِ ﴾
قَوْلُ ابْن عُمَرَ: «وَالَّذِي نَفْسُ ابْن عُمَرَ بِيَـدِهِ لَـوْ	كلامُ ابْن القَيِّم عَلَى الآيةِ٧٢٣

بَاكِّ: مَا جَاءَ فِي الْمُصَوِّرِينَ٧٥٨	كَانَ لأَحَدِهِمْ مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا»٧٣٨
مُناسَبَةُ هَذَا البَابِ للتَّوْحِيدِ٧٥٨	مَا يَتَضَمَّنُهُ الإِيهانُ باللهِ عَزَّفِجَلَّ٧٣٩
شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ القُدسِيِّ: «وَمَنْ أَظْلَمُ	مَا يَتَضَمَّنُهُ الإيانُ باللَاثِكَةِ
مِّئَنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي»٧٥٨	مَا يَتَضَمَّنُهُ الإيانُ بالكُتُبِ
أَحْوَالُ التَّصْوِيرِ٧٦٠	مَا يَتَضَمَّنُهُ الإيهانُ بالرُّسُلَ٧٤٠
الحالَةُ الأُولَىٰ وحُكْمُهَا٧٦٠	مَا يَتَضَمَّنُهُ الإِيهِ إِنَّ بِاليَّوْمِ الْآخِرِ٧٤١
الحالَةُ الثانِيَةُ وبَيَانُ حُكْمِهَا٧٦٠	كَلامُ شَيْخِ الْإِسْلامِكَالْمُ سَيْخِ الْإِسْلامِ
الحالَةُ الثالِثَةُ وخِلافُ العُلَمَاءِ فِيهَا٧٦١	مَعْنَى الإيهانِ بالقَدَرِ٧٤١
الحالَةُ الرابِعَةُ أَنْوَاعُهُ وبَيانُ حُكْمِهَا٧٦٢	القَدَرُ سِرٌّ مِنْ أَسْرَارِ اللهِ٧٤١
شَرْحُ حَدِيثِ عَائِشَةَ: ﴿أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ» . ٧٦٣	الشَّرُّ لَا يُنْسَبُ إِلَى اللهِ٧٤١
ما يَدُلُّ عَلَيْهِ هَذَا الجَدِيثُ	قَطْعُ يَدِ السَّارِقِ شَرٌّ عَلَيْهِ وخَيْرٌ بِالنِّسْبَةِ لَـهُ
قَوْلُهُ: ﴿أَشَـدُّ النَّاسِ عَـٰذَابًا﴾ الإشْـكالُ فِي هَـٰذَا	وبالنُّسْبَةِ لَغَيْرِهِ٧٤٤
والجَوَابُ عنْهُ٧٦٥	فَوْلُ بَعْضِ الزَّنادِقَةِ والرَّدُّ عليْهِ٥٧٠
شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ» ٧٦٥	شَرْحُ قَوْلِ عُبادَةَ بْنِ الصَّامِتِ لابْنِهِ: "يَا بُنَيَّ إِنَّكَ
شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي الْمَيَّاجِ عَنْ عَلِيٌّ أَنَّهُ قَالَ لَـهُ: ﴿أَلَا	لَنْ تَجِدَ طَعْمَ الإيمانَ»
أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ "٧٦٦	اخْتِلَافُ النَّاسِ فِي القَلَمِ٧٤٧
مَذْهَبُ الجُمْهُورِ: المُحَرَّمُ هُوَ تَصْوِيرُ الحَيَوَانِ٧٦٧	العَرْشُ قَبْلَ القَلَمِ
مُناسَبَةُ ذِكْرِ الْقَبْرِ الْمُشْرِفِ مَعَ الصُّورِ٧٦٨	قَوْلُهُ: «حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»٧٤٨
عُقُوبَةُ المُصَوِّرِ٧٦٨	فَوَائِدُ الحَدِيثِ
فَائِدَتَانِ٧٦٩	سَبَّ التَّسْمِيَةِ بِيَوْمِ القِيَامَةِ٧٤٩
حُكْمُ افْتِنَاءِ الصُّوَرِ٧٦٩	رِوايَةُ ابْنِ وهْبٍ: ۗ (فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بالقَدَرِ خَيْرِهِ
المَسَائِلُ فِي البابِ، وشَرْحُهَا٧٧٠	وَشَرِّوِ»
بَابٌ: مَا جَاءَ فِي كَثْرَةِ الحَلِفِ٧٧٢	قَوْلُهُ: «أَحْرَقَهُ اللهُ بالنَّارِ»٧٥٠
مُناسَبَةُ البَابِ لكتابِ التَّوْجِيدِ٧٧٢	حُكْمُ إِنْكارِ القَدَرِ
شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱحْفَظُوٓاْ أَيْمَنَنَّكُمْ ﴾	فَوْلُهُ: «فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنَ القَدَرِ»٧٥١
الْمُرَادُ بِعَدَم كَثْرَةِ الحَلِفِ	الإيمانُ بالفَدَرِ مُتَعَلِّقٌ بتَوحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ أَكْثَرَ٧٥٣
المُرَادُ مِنْ حِفْظِ اليَمِينِ	اخْتلافُ النَّاسِ بالقَدَرِ
شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «الحَلِفُ مَنْفَقَةٌ للسِّلْعَةِ» ٧٧٤	المَسائِلُ فِي البَابِ

مَعْنَى قَوْلِهِ: إِلَى الإِسْلامِ٧٩٣	مْرُخُ حَدِيثِ سَلْمَانَ: «ثَلاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ» ٧٧٥
تَفْرِيقُ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ مُسَمَّى الإيهانِ ومُسَمَّى	خْتِلَافُ النَّاسِ فِي كَلامِ اللهِ إِلَى ثَمَانِيَةِ أَقْوَالٍ ٧٧٥
الإشلامِ٧٩٣	مِّيُ الكَلامِ دَلِيلٌ عَلَى إِثْبَاتِ أَصْلِهِ٧٧٥
دُخُولُ الأعْمَالِ فِي مُسَمَّى الإيمانِ٧٩٣	ا يَلْزَمُ مِنْ كلامِهِ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ آلَةٌ ٧٧٥
مَعْنَى قَوْلِهِ: «إِلَى دَارِ اللَّهاجِرِينَ»٧٩٤	نَاسَبَةُ الحَدِيثِ للبابِ
تَعْرِيفُ الغَنِيمَةِ والفَيْءِ٧٩٤	ىرْحُ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ: "خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي" . ٧٧٨
مَتَى يَسْتَحِقُّ الْمُسْلِمُ الغَنِيمَةَ؟٧٩٤	عْنَى القَرْنِ
قَوْلُهُ: «فَاسْأَهُمُ الْجِزْيَةَ»٧٩٥	يِّدَاءُ قَرْنِ الصَّحَابَةِ
مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَـالَى: ﴿حَنَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدِ	لامُ شَيْخِ الإِسْلامِ فِي القَرْنِ
وَهُمْ صَنْغِزُونَ ﴾٧٩٥	لِحَمْعُ بَيْنَ هَذَا الحَدِيثِ وقَوْلِهِ ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ
قَوْلُهُ: «فاسْتَعِنْ باللهِ وقاتِلْهُمْ»٧٩٥	خَيْرِ الشُّهَدَاءِ»خَيْرِ الشُّهَدَاءِ»
قَوْلُهُ: «فَلا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللهِ وذِمَّةَ نَبِيِّهِ»٧٩٦	ىرْحُ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي» ٧٨٢
خُوِيمُ إِنْزالِهِمْ عَلَى عَهْدِ اللهِ ورَسُولِهِv٩٦	نْعُ الأَفْضَلِيَّةِ فِي قَوْلِهِ: «خَيْرُ النَّاسِ»٧٨٢
بَيَانُ العِلَّةِ فِي ذلكَ٧٩٦	وْلُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: «كانُوا يَضْرِبُونَنَا عَلَى
مِّعْنَى قَوْلِهِ: ﴿أَنْ تُخْفِرُوا ذِئَمَكُمْ وَذِمَمَ أَصْحَابِكُمْ	شَّهادَةِ والعَهْدِ»٧٨٣
أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللهِ»٧٩٦	فَكُمْ شَهادَةِ الصِّغارِ٧٨٤
اخِتْلَافُ العُلَمَاءِ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ٧٩٧	لَسَائِلُ فِي البابِ، وشَرْحُهَا٧٨٤
كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ مِنْ حَيْثُ اجْتِهادُهُ٧٩٩	بٌّ: مَا جَاءَ فِي ذِمَّةِ اللهِ وذِمَّةِ نَبِيِّهِ٧٨٧
إنْكارُ شَيْخِ الإِسْلامِ تَقْسِيمَ الدِّينِ إِلَى أُصُولٍ وفُرُوعٍ . ٧٩٩	عْنَى الذِّمَّةِ
بَقاءُ بَابِ الاجْتِهَادِ	لهْدُ اللهِ عَلَى عِبادِهِ وعَهْدُ العِبادِ عَلَى اللهِ٧٨٧
أَقْسَامُ حُكْمِ اللهِ عَزَقِجَلَّ	ىرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ اللَّهِ ﴾٧٨٧
المَسَائِلُ فِي البابِ، وشَرْحُهَا	ناسَبَةُ الآيَةِ للتَّرْجَمَةِ
بَاكُ: مَا جَاءَ فِي الإقْسامِ عَلَى اللهِ	مْرُحُ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَمَّرَ
اخْتِلَافُ العُلَمَاءِ فِي (لَا) فِي قَوْلِهِ: «لَا أَقْسِمُ»٨٠٣	بِيرًا عَلَى جَيْشٍ»
مَعْنَى الإِقْسامِ عَلَى اللهِ	فُسَامُ السَّرَايَا
أَقْسَامُ القَسَمِ عَلَى اللهِ	فْرِيفُ التَّقْوَى٧٨٩
مُناسَبَةُ التَّرْجَمَةِ لِكِتابِ التَّوْحِيدِ ٨٠٤	قِتَالُ لأَجْلِ الوَطَنِ
شَرْحُ حَدِيثِ جُنْدُبِ	تَّمْثِيلُ بِالْمُشْرِكِينَ
مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلامُهُ٥٠٥	عْوَةُ العَدُّوِّ مِنَ المُشْرِ كِينَ إِلَى ثَلاثِ خِصَالِ ٧٩١

تَفْسِيرُ أَهْلِ التَّحْرِيفِ للآيَةِ٥٢٨	الْمَسَائِلُ فِي البابِ، وشَرْحُهَا
فَوَاثِدُ الحَدِيثِ	بَابٌ: لَا يُسْتَشْفَعُ باللهِ عَلَى خَلْقِهِ
الرَّدُّ عَلَيْهِمْ٨٢٦	مُناسَبَةُ البَابِ لكِتَابِ التَّوْجِيدِ
قَوْلُهُمْ: طَرِيقَةُ السَّلَفِ أَسْلَمُ وطَرِيقَةُ الحَلَفِ	الاسْتِشْفَاعِ باللهِ عَلَى خَلْقِهِ
أَعْلَمُ وَأَخْكَمُ	شَرْحُ حَدِيْثِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِم: «جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى
بُطْلانُ هَذِهِ العِبَارَةِ	النَّبِيِّ ﷺ»
وُجُوبُ أُخْذِ العَقِيدَةِ مِنْ كِتَابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسُولِهِ	المَسَائِلُ فِي البابِ، وشَرْحُهَا٨١٣
AYA	يَابٌ: مَا جَاءَ فِي حِمايَةِ النَّبِيِّ ﷺ حِمَى التَّوْحِيدِ وسَدٍّ
رِوايَةُ مُسْلِمٍ: «وَالجِبَالَ والشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ»٨٢٨	طُرُقِ الشَّرْكِ
اً هَلْ نَهُرُّ أَيْدِيُّنَا كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ	مُناسَبَةُ البَابِ للتَّوْجِيدِ
رِواَيَةُ البُخَارِيِّ: «يَجْعَلُ السَّمَواتِ عَلَى إِصْبَع» ٨٢٩	حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ: «انْطَلَقْتُ فِي وَفْدِ
قَوْلُهُ: «ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بشِمَالِهِ»	يِنِي عامِرِ»
اخْتِلَافُ الرُّواةِ فِي كَلِمَةِ «شِمَالِهِ» ٨٣٠	الفِعْلُ (تَبَارَكَ) لَا يُوصَفُ بِهِ إِلَّا اللهُ٨١٧
شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ	فَوْلُهُ: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ»٨١٧
يَقُولُ: «مَا الكُرْسِيُّ فِي العَرْشِ إِلَّا كَحَلْقَةٍ » ٨٣١	هِمايَةُ النَّبِيِّ ﷺ لَجْنَابِ التَّوْحِيد
مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ: «بَيْنَ السَّبَاءِ الدُّنْيَا	لِحَمْعُ بَيْنَ الحَدِيثِ وقَوْلِهِ ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ»٨١٨
والَّتِي تَلِيهَا	المَحْذُورُ فِي هَذَا الحَدِيثِ
قَوْلُهُ: «واللهُ فَوْقَ العَرْشِ» ٨٣٤	فَمْرْحُ حَدِيثِ أَنْسِ رَضِوَالِيَّهُ عَنْهُ
أَقْسَامُ عُلُوِّ اللهِ٨٣٤	لَعُبُودِيَّةُ للهِ مِنْ أَجَلِّ أَوْصافِ الإِنْسَانِ ٨٢٠
انْقِسَامُ مَنْ أَنْكَرُوا عُلُوَّ اللهِ إِلَى قِسْمَيْنِ ٨٣٤	لطَّوائِفُ الَّتِي تَطَرَفَّتْ فِي الرَّسُولِ ﷺ ٨٢١
الْعِيْسَامُ مِنْ الْعُرْوا عَلَوْ اللَّهِ إِلَى فِيسَّدُونِ	لَمَسَائِلُ فِي البابِ، وشَرْحُهَا ٨٢١
سَرِح تَحْدِيْتِ العَبَاسِ بَنِ عَبِدِ المَطْلِبِ. "هُلُ تَدْرُونَ كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ والأرْضِ» ٨٣٥	بَابٌ: مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ
التَّفْصِيلُ فِي إثْبَاتِ الجِهَةِ للهِ	حَقَّ قَدْرِهِ ﴾
	فَرْحُ الآيَةِفَرْحُ الآيَةِ
ر بر الم	نَرْحُ حَـدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «جَاءَ حَـبُرٌ مِـنَ
المُسَائِلُ فِي البَّابِ	لأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ﴾
۸٤٣	لِهْرِسُ الْأَحَادِيثِ والآثَارِ
۸۰۳	نِهْرِسُ الْمُؤْضُوعاتِ